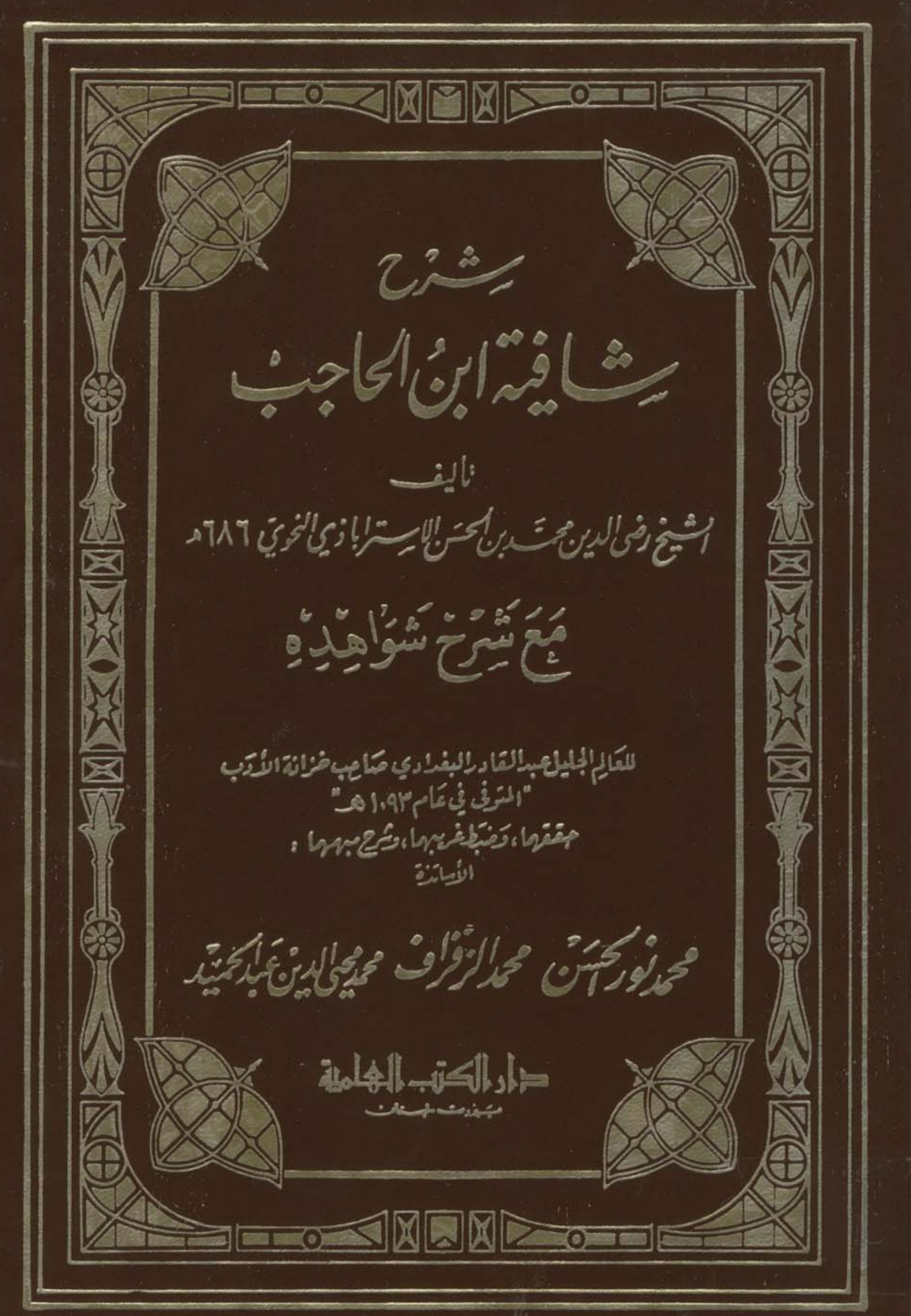
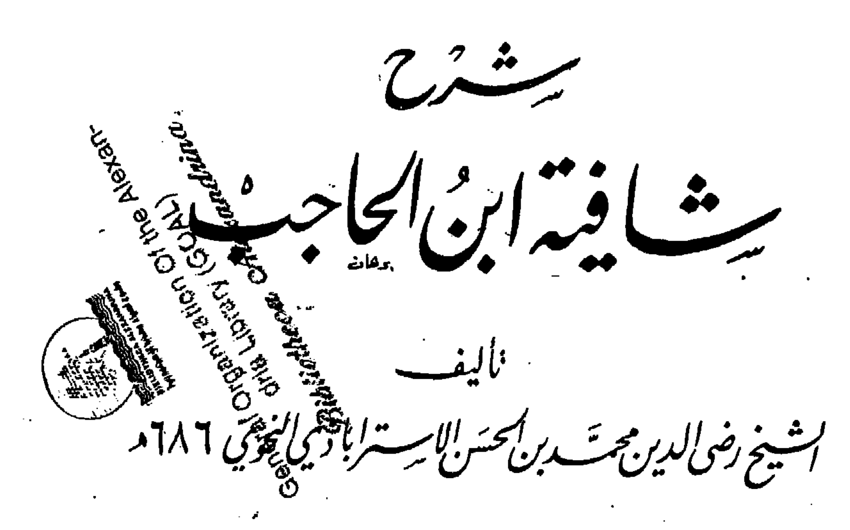

شرح
شافية ابن الحاجب
تأليف
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ
مع شرح شواهده
للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
"المتوفى في عام ١٠٩٣ هـ"
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما :
الأساتذة
محمد نور الحسن محمد الزفزاف محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب

المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد نور الحسن
المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف
المدرس فى كلية
اللغة العربية

محمد محيى الدين عبد الحميد
المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعد ؛ فهذا شرح أفضل المحققين ، وأبرع المدققين ، العالم الذى لايشق غُبَاره ؛ ولا يدْرَك مداه ، نجم الملة والدين ، محمد رضى الدين بن الحسن الأستراباذى ، على مقدمة العلامة النحوى الفقيه الأصولى أبى عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب التى جمع فيها زبدة فن التصريف فى أوراق قليلة ؛ غَيْرَ تاركٍ مما يجب علمه ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئا ، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحيانا ، و إلى لغات العرب ولهجاتهم أحيانا أخرى

وقد ظَلَّ شرح رضى الدين رحمه الله ــ رغم كثرة طبعاته وتعددها ــ سِراًّ محجوبا ، وكَنْزاً مدفونا ، لايقرب منه أحد إلا أَخَذَهُ البَهْر ، وأعجزه الوقوف على غوامضه وأسراره ، ذلك لأنه كتاب ملأه صاحبه تحقيقاً ، وأفعمه تدقيقاً ، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى بين ثنـاياه على غرر ابن جنى وتدقيقه ، وأسرار ابن الأنبارى واستدلاله وتعليله ، و إفاضة المازنى وترتيبه ، وأمثلة سيبويه وتنظيره ، ولم يترك فى كل مابحثه لقائل مَقالاً ، ولا أبقى لباحثٍ منهجا ؛ حتى كان كتابه حَرِيًّا بأن ينتجعه طالب الفائدة ، ويُقْبِلَ على مدارسته واستذكاره كل من أراد التفوق على أقرانه فى تحصيل مسائل العلم ونوادره ، وكان الذين قاموا على طبعه فى الآستانة ومصر لم يعطوه من العناية مايستحقه ، حتى جاء فى منظر أقلُّ ما يقال فيه إنه يُبْعِد عنه ، ولا يقرب منه ،

و بقى قراء العربية إلى يوم الناس هذا يعتقدون أن الكتاب وَعْرُ المسلك ، صعبُ المُرْتَقى ، لاتصل إليه الأفهام ، ولا تدرك حقائقه الأوهام ، فلم يكونوا

ليقبلوا عليه ، ولا ليتعرضوا له ؛ والكتاب — علم الله — من أمتع الكتب وأوفاها ، وأحفلها بالنافع المفيد ، وأدناها إلى من ألقى له بالا ، ولم يثنه عن اقتطاف ثماره ماأحاط بها من قَتَاد

وكم كنا نَوَد لو أن الله تعالى قَيَّضَ لنا من تنبعث همته إلى نشره على وَجْهٍ يرضى به الإنصاف وعرفانُ الجميل ، حتى أتيحت لنا هذه الفرصة المباركة ، ووُكل إلينا أمرمراجعته وإيضاح ما يحتاج إلى الايضاح منه ، فعكفنا على مراجعة أصوله، وضبط مبهماته ، وشرح مفرداته ، والتعليق على مسائله وما يختاره المؤلف من الآراء تعليقاً لا يُمِلّ قارئه ولا يحوجه إلى مراجعة غيره ،

ثم عرض لنا أن نذيله بشرح شواهده الذى صنفه العالم المطلع المحقق عبد القادر البغدادى صاحب « خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب » التى شرح فيها شواهد شرح رضى الدين على مقدمة ابن الحاجب فى النحو ، فلما استقر عندنا هذا الرأى لم نشأ أن نطيل فى شرح الشواهد أثناء تعليقاتنا،وأرجأنا ذلك إلى هذا الشرح الوسيط ، واجتزأنا نحن بالاشارة المفهمة التى لابدمنها لبيان لغة الشاهد وموطن الاستشهاد

وليس لأحدنا عمل مستقل فى هذا الكتاب ؛ فكل ما فيه من مجهود قد اشتركنا ثلاثتنا فيه اشتراكا بأوسع ماتدل عليه العبارة ، فلم يَخُطَّ أحدنا حرفا أو كة إلا بعد أن يقر الآخران ما أراد ؛ فان يكن هذا العمل قد جاء وافيا بما .نا إليه ، مؤديا الغرض الذى رجونا أن يؤديه ؛ كان ذلك غاية أملنا ومنتهى . . نا ؛ وإن تكن الأخرى فهذا جهد المقل ، وحسبك من غِنًى شبع ورى .

والله تعالى المسئول أن يتقبل منا ، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه ، مُقَرِّبا منه ،آمين

كتبه

محمد نور الحسن — محمد الزفزاف — محمد محيي الدين عبد الحميد



فهارس الجزء الأول من كتاب

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف العلامة المحقق رضي الدين الأستراباذى

المتوفى فى عام ٦٨٨ من الهجرة

فهرست الموضوعات

تمت فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الأول

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

فهرس الأعلام

(ابن)

(المحلى بأل)

حرف الهمزة

ب

ت

تمت فهرست الأعلام الواردة

فى الجزء الأول من شرح رضى الدين الأستراباذى على شافية ابن الحاجب فى علم الصرف

فهرست الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الكاف

حرف النون

حرف الياء

تمت فهرست الكلمات اللغوية الواردة فى الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة رضي الدين الأستراباذى

فهرست الشواهد الواردة

فى الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضى (١)

(١) وقع كثير من الشواهد فى حواشينا ، ولكنا لم نذكرها فى هذه الفهرس .

(٢) وانظره أيضا فى (ص ٧٧) .

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد	
١١٤	المنسرح	[نستوقد النَّبْل بالحضيض وَنَصْ	طادُ نفوسًا] بُنَتْ على الكرم
١٣١	الرمل	ليت شعرى عن خليلى ما الذى	غاله فى الحب حتى وَدَعَهْ
١٣٢	الكامل	لو شئت قد نَقَعَ الفؤاد بشربة	تَدَعُ الحوائم لا يَجُدْنَ غليلا
١٣٧	الرجز	بُنَيَّتِى سيدةَ البنات	عِيشِى وَلا نأمَنُ أنْ تَماتِى
١٣٩	»	... ...	فإنه أهلٌ لأنْ يُؤَكْرَما
١٥٠	»	... ...	مابَالُ عَيْنِى كَالشَّعيب الْعَيَّنِ
١٥٨	البسيط	إن الخليط أجَدُّوا البين فانجردوا	وأخلفوك عدَ الأمر الذى وَعَدُوا
١٦٥	الرجز	فَهْىَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تنزيًا	كما تُنَزِّى شَهْلَة صَبيًّا
١٦٨	الطويل	بثين الزمى لا ، إنَّ لا إنْ لزمْتِهِ	على كثرة الواشين أىُّ مَعُونِ
١٦٩	الرجز	[نعم أخو الهيجاء لليوم اليمى]	ليوم رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُم
١٧٦	الوافر	كفى بالنأى من أسماء كافٍ	وليس لنأيها إذ طال شاف
١٧٧	الطويل	فلو أنَّ واشٍ باليمامة داره	ودارى بأعلى حَضْرَمَوْت اهتدى ليا
١٧٧	»	ألم ترنى عاهدت ربى ، وإننى	لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمٌ ومقام
		على حَلْفَةٍ لاأشتم الدهر مسلما	ولا خارجاً من فىَّ زور كلام
١٨٠	الطويل	لقيتُ بدَرْب القُلَّة الفجر لقْيَةً	شَفَتْ كمدى والليلُ فيه قتيل
١٨٠	البسيط	ها إنَّ تا عذْرَةٌ إلاَّ تكن نفعت	فانَّ صاحبها قد تاه فى البلد
١٨٨	الرجز	يَمَّمْنَ أعْدَادًا بِلُبْنَى أو أجَا	مُضَفْدِعَاتٍ كُلُّها مُطَحْلِبَهْ
١٩٠	البسيط	ياما أُمَيْلح غِزْلانًا شَدَنَّ لنا	من هؤُلَيَّائكن الضال والسَّمُر (١)
١٩١	الرجز	داهيةٌ قد صُغِّرَتْ من الكبر	صِلٌّ صَفاً ماتنطوى من الْقِصَرْ

(١) وانظره أيضاً فى (ص ٢٨٠) وفى (ص ٢٨٩)

ص	بحر الشاهد	البيت الشاهد
١٩١	الطويل	وكل أُنَاسٍ سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَةٌ تصفر منها الأناملُ
١٩٢	الطويل	فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهق الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكلّ وتعملا
١٩٤	الرجز	ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْن ظهراهما مثل ظهور التُّرْسَيْن
١٩٤	الهزج	لَقَدْ أغدو على أشْقَـ ـرَ يغتالُ الصَّحَارِيَّا
٢١٠	الطويل	حِمًى لا يُحَلُّ الدهرَ إلا بأمرنا ولا نسأل الأقوام عقد المياثق
٢٣١	الوافر	وِقالامًّا مُعَيَّة من أبيه لمن أوفى بعقد أو بعهد
٢٤٢	الرجز	إنا وَجَدْنا عُرُسَ الْحَنَّاطِ لَئيمةً مذمومة الْحُوَّاطِ
٢٧٠	المتقارب	عليه من اللؤم سِرْوَالَةٌ فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ
٢٧٠	الرجز	قد رَوِيَتْ إلاَّ الدُّهَيْدهينا قُلَيِّصَاتٍ وأبيكرينا
٢٧٣	الكامل	أعلاقةً أمَّ الْوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسك كالثغام المخلس
٢٧٧	الرجز	. . . . في كل يومٍ مَّا وكل لَيْلَاهْ

تمت فهرست الشواهد ، ولله الحمد فى الأولى والآخرة

فهرست الأمثال التى وردت فى الشرح والتعليقات

ص		المثل
٣٧	ش	أعييتنى من شُبٍّ إلى دُبٍّ . ومن شُبَّ إلى دُبَّ
٤٣	«	لم يحرم من فُصْدَ له
٨٠	«	إن لم يكن خل فخمر
٨٥	«	استنوق الجمل
٩١	«	أكرمت فاربط
٩٥	ت	لا تُعَلَّم الْعَوَانُ الخِمْرَةُ
١١١	ش	إن البغاث بأرضنا يستنسر
١٧٥	«	صَدَقَنى سنّ بكره
١٩٧	ت	إن لم أكن صَنَعاً فانى أعتشم
٢٨٣	ش	عرف حميق جمله
٢٩١	ت	شَرْعك ما بَلَّغَكَ المحلّ

بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم]

أما بعدَ حمدِ الله تعالى على توالى نعمه ، والصلاةِ على رسوله محمد وعِتْرَتِهِ المعصومين ، فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب فى التصريف والخط ، وَأَبْسُطَ الكلام فى شرحها كما فى شَرْحِ أُخْتِهَا بَعْضَ الْبَسْطِ ، فإن الشُّرَّاح قد اقتصروا على شرح مُقَدِّمة الإعراب ، وهذا — مع قرب التصريف من الاعراب فى مَسَاس الحاجة إليه ، ومع كونهما من جنس واحد — بعيدٌ من الصواب ، وعلى الله الْمُعَوَّل فى أن يوفقنى لإتمامه ، بمنه وكرمه ، وبالتوسل بِمَنْ أنا فى مُقَدَّس حرمه ؛ عليه من الله أزكى السلام ، وعلى أولاده الْغُرِّ الكرام .

قال المصنف : « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ؛

وَبَعْدُ فَقَدِ الْتَمَسَ مِنِّى مَنْ لاَ تَسَعُنِى مُخَالَفَتُهُ أَنْ أُلْحِقَ بِمُقَدِّمَتِى فِى الْإِعْرَابِ مُقَدِّمَةً فِى التَّصْرِيفِ عَلَى نَحْوِهَا ، وَمُقَدِّمَةً فِى الْخَطِّ ، فَأَجَبْتُهُ سَائِلاً مُتَضَرِّعًا أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا ، كَمَا نَفَعَ بِأُخْتِهِمَا ، وَاللهُ الْمُوَفِّقُ ؛

تعريف الصرف

التَّصْرِيفُ عِلْمٌ بِأُصُولٍ تُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِى لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ » .

أقول : قوله « بأصول » يعنى بها القوانينَ الكليةَ المنطبقةَ على الجزئيات،

كقولهم مثلا « كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ماقبلها قُلِبَتْ أَلفاً » والحق أن هذه الأصول هى التصريف ، لاالعلم بها [1]

تعريف الصيغة

قوله « أبنية الكلم » المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُهَا التى يمكن أن يشاركها فيها غَيْرُها ، وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ فى موضعه ؛ فرَجُل مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُد [2] ، وهى كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم ، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه فى البناء ، فرَجُل ورَجُلاً ورَجُلٍ على بناء واحد ، وكذا جَمَلٌ على بناء ضَرَبَ ؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه وحركة البناء وسكونه ، وإنما قلنا « يمكن أن يشاركها » لأنه قدلا يشاركها فى الوجود كالحِبُكِ — بكسر الحاء وضم الباء — فانه لم يأت له نظير [3] ، وإنما قلنا « حروفها المرتبة » لأنه إذا تغير النظم والترتيب تغير الوزن ،

---

(١) يريد الاعتراض على ابن الحاجب حيث قال « التصريف علم بأصول » ولم يقل التصريف أصول ، وذلك أن عبارة ابن الحاجب تشعر بأن التصريف غير الأصول المذكورة، معأنه نفس الأصول المذكورة ، والحق أن عبارة ابن الحاجب مستقيمة ، ولا وجه للاعتراض المذكور عليها ، وذلك أنه قد تقرر عند العلماء أن لفظ العلم يطلق إطلاقا حقيقيا على الأصول والقواعد ، وهى القضايا الكلية التى يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، وعلى التصديق بهذه الأصول والقواعد ، وعلى ملكة استحضارها الحاصلة من تكرير التصديق بها ، فقول ابن الحاجب « التصريف علم بأصول » يجوز أن يراد من العلم فيه القواعد ، فتكون الباء فى قوله « بأصول » للتصوير ، وأن يراد منه التصديق فتكون الباء للتعدية ، وأن يراد منه ملكة الاستحضار فتكون الباء للسببية إلا أن القواعد سبب بعيد للملكة ، والسبب القريب التصديق بها

(٢) العضد ـ كرجل وفلس وعنق وقفل وكتف ـ من الانسان وغيره الساعد وهو ما بين المرفق إلى الكتف

(٣) الحبيكة — كسفينة ـ الطريق فى الرمل ونحوه ، واسم الجمع حبيك ، والجمع

كما تقول : يَئِسَ على وزن فَعِلَ وَأَيِسَ على وزن عَفِلَ ، وإنما قلنا « مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية » لأنه يقال : إن كَرَّمَ مثلا على وزن فَعَّلَ ، ولا يقال : على وزن فَعْلَلَ أو أَفْعَلَ أو فَاعَلَ مع توافق الجميع فى الحركات المعينة والسكون ، وقولنا « كل فى موضعه » لأن نحو دِرْهَم ليس على وزن قِمَطْرٍ [1] لتخالف مواضع الفتحتين والسكونين ، وكذا نحو بَيْطَرَ [2] مخالف لشَرْيَفَ [3] فى الوزن لتخالف موضعى الياءين ، وقد يُخَالَفُ ذلك [4] فى أوزان التصغير فيقال : أوزان التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيلٌ ؛ فيدخل فى فُعَيْعِل أُكَيْلِب وَحُمَيِّر ومُسَيْجِد ونحوها ، وفى فُعَيْعِيل مُفَيْتِيح وَتُمَيْثِيل ونحو ذلك ؛ [وذلك] [5] لما سيجىء

حبائك وحبك ، كسفين وسفائن وسفن ، وقد قرىء فى الشواذ : (والسماء ذات الحبك) بكسر الحاء وضم الباء ، وهذه هى التى عناها الشارح المحقق بأنها لا نظير لها

(١) القمطر : الجمل القوى السريع ، وقيل : الجمل الضخم القوى ، ورجل قمطر : قصير ، وامرأة قمطرة : قصيرة عريضة ، والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه الكتب

(٢) بيطر : عالج الدواب ، فهو بيطار . وبطر كفرح وبيطر كجعفر وبيطر كهزبر ومبيطر ، وأصله بطر الشىء يبطره شقه ، وبابه نصر

(٣) شريف الزرع : قطع شريافه ، وهو ورقه إذا كثر وطال وخشى فساده ، ويقال : شرنفه ، أى قطع شرنافه ، وهو بمعنى الأول

(٤) اسم الأشارة فى قوله « ذلك » يعود إلى اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل فى موضعه فى الوزن ، فأكيلب وزنه التصريفى أفيعل والتصغيرى فعيعل ، وحمير وزنه التصريفى فعيل والتصغيرى فعيعل ، ومسيجد وزنه التصريفى مفيعل والتصغيرى فعيعل ، ومفيتيح وزنه التصريفى مفيعيل والتصغيرى فعيعيل وتميثيل وزنه التصريفى تفيعيل والتصغيرى فعيعيل ، وسيأتى للشارح توجيه هذه المخالفة عند قول المصنف « ويعبر عنها بالفاء والعين واللام »

(٥) هذه الزيادة عن النسخة الخطية

قوله « أحوال أبنية الـكلم » يُخْرِجُ من الحد معظم أبواب التصريف ، أعنى الأصول التى تعرف بها أبنية الماضى والمضارع والأمر والصفة وأفعل التفضيل والآلة والموضع والمصغر والمصدر ، وقد قال المصنف بعد مُدْخِلاً لهذه الأشياء فى أحوال الأبنية : « وأحوال الأبنية قد تـكون للحاجة كالماضى والمضارع » الخ وفيه نظر [1] ، لأن العلم بالقانون الذى تعرف به أبنية الماضى من الثلاثى والرباعى

(١) هذا النظر فى قول المصنف بعد مدخلا لهذه الأشياء فى حد التصريف « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمى الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف ، وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذى الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالامالة ، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف » والحاصل أن قول المصنف « تعرف بها أحوال الأبنية » إن جعلت الاضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التى تعرف بها أبنية الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التى تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التى يعرف بها الابتداء والامالة وتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والحذف وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة فى بعض نحو مد وامتد وشد واشتد ، وبعض التقاء الساكنين وهو ما إذا كان الساكنان فى كلمة نحو قل وبع ، وخرج منه الأصول التى يعرف بها الادغام فى كلمتين نحو « منهم من ينظر » و « منهم من يقول » و « منهم من يستمع » « فما له من وال » « قل لزيد » والتى يعرف بها التقاء الساكنين فى كلمتين نحو « ادخل السوق » « واشتر الـكتاب » وإن جعلت الاضافة على معنى اللام خرج من الحد النوع الأول والثالث ، ثم ذكر الشارح المحقق أن قول المصنف « وأحوال الأبنية قد تكون الخ » مشكل على كل حال ؛ وذلك أن الماضى وما ذكر معه إلى الجمع ليست أبنية ولا أحوال أبنية كما أن الادغام من كلمتين والتقاء الساكنين من كلمتين كذلك ، فلا يستقيم قوله « وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع الخ » سواء أجعلت الاضافة بيانية أم على معنى اللام

والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف ، مع أنه علم بأصول تُعْرَفُ به أبنية الكلم ، لاأحوال أبنيتها ، فان أراد أن الماضى والمضارع [مثلا] حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعْدٌ ؛ لأنهما بناءان مُسْتَأْنَفَان بُنِيَا بعدَ هَدْمِ بناء المصدر ، ولو سلمنا ذلك فلِمَ عَدَّ المصادر فى أحوال الأبنية ؟ فان القانون الذى تُعْرَفُ به أبنيتها تصريفٌ ، وليس يعرف به حال بناء ، والماضى والمضارعُ والأمرُ وغيرُ ذلك مما مر كما أنها ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضا على الحقيقة ، بل هى أشياء ذوات أبنية ، على ماذكرنا من تفسير البناء ، بلى قد يقال لَضَرَبَ مثلا : هذا بناء حالُه كذا ، مجازًا ، ولا يقال أبداً : إن ضَرَبَ حالُ بناء ، وإنما يدخل فى أحوال الأبنية الابتداء ، والامالةُ ، وتخفيفُ الهمزة ، والاعلال ، والابدال ، والحذف ، وبعض الادغام ، وهو إدغام بعض حروف الكلمة فى بعض ، وأما نحو « قُل لَّه » فالادغام فيه ليس من أحوال البناء ، لأن البناء على ما فسرناه لم يتغير به ، وكذا بعض التقاء الساكنين ؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما فى قُلْ وأصله قُولْ ، وأما التقاؤهما فى نحو « اضْرِبِ الرجل » فليس حالا لبناء الكلمة ، إذ البناء — كما ذكرنا — يعتبر بالحركات والسكنات التى قبل الحرف الأخير ؛ فهذه المذكورات أحوال الأبنية ، وباقى ماذكر هو الأبنية ؛ إلا الوقف والتقاء الساكنين فى كلمتين والادغام فيهما ؛ فان هذه الثلاثة لاأبنية ولا أحوال أبنية

قوله « التى ليست باعراب » لم يكن محتاجا إليه ، لأن بناء الكلمة — كما ذكرنا — لايعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والاعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة ، فلم يدخل إذن فى أحوال الأبنية حتى يحترز عنه ، وإن دخل[1] فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء ، فهلاَّ احترز عنه أيضاً ؟ !

(١) قول الشارح المحقق « وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء فهلا

واعلم أن التصريف [١] جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة ، والتصريف — على ماحكى سيبويه عنهم — هو أن تبنى [٢] من الكلمة بناء لم

احترز عنه أيضا » نقول : قد يقال : إن المراد من الأعراب مايشمل البناء ، وإطلاق الاعراب على مايشمل البناء كثير فى كلامهم ، من ذلك قول المصنف « أن ألحق بمقدمتى فى الاعراب مقدمة فى التصريف على نحوها » فهو إما حقيقة عرفية أو مجاز مشهور ، وكلاهما لايضر أخذه فى التعريف .

(١) قول الشارح المحقق « واعلم التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة» نقول : هذا على طريقة المتقدمين من النحاة ، فانهم يطلقون النحو على مايشمل التصريف ، ويعرف على هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفراداً وتركيبا ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها ، والمتأخرون على أن التصريف قسيم النحو لا قسم منه ، فيعرف كل منهما بتعريف يميزه عن قسيمه وعن كل ماعداه فيعرف النحو بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، وأما التصريف فيستعمل فى الاصطلاح مصدرا واسما علما ، فيستعمل مصدرا فى تغيير الكلمة عن أصل وضعها ، ويتناول هذا المعنى نوعين من التغييرات : الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى لاتحصل إلا بذلك التحويل ، وذلك كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة ، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب ، والثانى : تغيير الكلمة عن أصل وضعها لقصد الالحاق أو التخلص من التقاء الساكنين أو التخفيف ، وذلك التغيير كالزيادة والحذف والاعلال والابدال وتخفيف الهمزة والادغام ، ويستعمل التصريف اسما علما فى القواعد التى يعرف بها أبنية الكلمة وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وحذف وإبدال وإدغام وابتداء وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس باعراب ولابناء كالوقف والادغام والتقاء الساكنين ، وهذان التعريفان غير التعريف الذى حكاه الشارح عن إمام أهل الصنعة سيبويه .

(٢) قول الشارح « أن تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب الخ » نقول : يريد

تَبْنِهِ العربُ على وزن مابَنَتْهُ ثم تعمل فى البناء الذى بَنَيْتَه مايقتضيه قياسُ كلامهم ، كما يتبين فى مسائل التمرين إن شاء الله تعالى ، والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة ، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة ، وبما يعرض لآخرها مما ليس باعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك .

أنواع الأبنية

قال : « وَأَبْنِيَةُ الْاسْمِ الأصُولُ ثُلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ ، وَأَبْنِيَةُ الْفِعْلِ ثُلَاثِيَّةٌ ورُبَاعِيَّةٌ » (١)

أن تأخذ من الكلمة لفظا لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته ثم تعمل فى هذا اللفظ الذى أخذته مايقتضيه قياس كلامهم من إعلال وإبدال وإدغام ، فاذا بنيت من وأيت مثل قفل قلت وؤى ، فاذا خففت الهمزة بابدالها من جنس حركة ماقبلها صار وويا ، فعلى أن قلب الواو الأولى همزة فى مثل هذا واجب يقال : أوى ، وعلى أنه جائز يقال : «أوى» ، أو «ووى» ، وإذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت : ووأى ، تعل الياء بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فاذا خففت الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم حذفها ، فعلى القول بوجوب القلب فى مثله يقال . أوى ، كفتى ، وعلى القول بعدم وجوبه يقال : أوى ، أو ووى

(١) قول المصنف « وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية الخ » مقتضاه أن الأبنية الأصول للاسم والفعل لاتكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل الوضع وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين وعلى حرف واحد ، مثال ما كان على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام أب وأخ ويد وثبة وأمة ، ومثاله محذوف الفاء عدة وزنة ودية وشية ، ومثاله محذوف العين وهو قليل لم يسمع إلا فى ثلاث كلمات : سه اتفاقا ، وأصله سته بدليل جمعه على أستاه ، ومذ على رأى من يقول : إن أصلها منذ ، استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته على أمناذ ، قال الشارح فى شرح الكافية : ومنع منه صاحب المغنى فى الموضعين وقال . قولهم منيذ وأمناذ غير منقول عن العرب ، وأما تحريك ذال مذ فى نحو « مذ اليوم» بالضم للساكنين

أقول : لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها ، وكذا الأسماء [1]
العريقةُ البناءِ كَمَنْ ومَا

أكثر من الكسر فلا يدل أيضا على أن أصله منذ ، لجواز أن يكون للاتباع ، وضم ذال مذ — سواء كان بعده ساكن أولا — لغة غنوية ، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله كما فى « لهم اليوم » والكلمة الثالثة ذا الاشارية ، على رأى من يقول : إن المحذوف منها العين ، وإن أصلها ذوى ، لكثرة باب طويت ، وورود الامالة فى ألفها ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن ياء ، وهذا ما اختاره الشارح فى باب التصغير والاعلال ، ولكن اختار فى شرح الكافية أن أصله ذى ، وأن المحذوف منه اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين ، والحمل على الأكثر عند خفاء الأصل أولى ، ومثال ما كان على حرف واحد فى الاسم « م الله » على رأى من يقول : إن أصله « أيمن الله » وأما على رأى من يقول : إنه موضوع للقسم هكذا ابتداء وليس مختصراً من ايمن ، فهو حرف قسم كالباء والواو ، وأما الفعل فقد يكون على حرفين ، والمحذوف منه العين كقل وبع وسل ، وقد يكون كذلك والمحذوف منه الفاء كضع ودع وذر ، وقد يكون على حرف واحد والمحذوف منه الفاء واللام المعتلان نحو « ع كلامى » و « ق نفسك »

(١) قول الشارح « وكذا الأسماء العريقة البناء » يريد المتأصلة فى البناء ، وهو مستعار من قولهم : أعرق الرجل ، إذا صار عريقا ، أى : أصيلا ، وهو الذى له عروق فى الكرم أو اللؤم ، هذا ، ولم يتعرض الشارح للسر فى أن أقل الأبنية ثلاثة ، ولا للسر فى أن الاسم لا يكون سداسيا ، ونحن نذكر لك ماقيل فى ذلك : قال أبو حيان : إنما كان أقل الأصول ثلاثة لأنه لا بد من حرف يبتدأ به ، وحرف يسكت عليه ، وحرف يحشى به الكلمة لأن بعض الكلم يحتاج إليه فى بعض الأحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور فى اسم على حرفين لأن ياءه إنما تقع ثالثة وحرف الاعراب بعدها ، وفيه أن هذا إنما يتم فى الاسم لا الفعل ، وقال الجاربردى : « الأصل فى كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ

واعلم أنه لم يُبْنَ من الفعل خماسى ، لأنه إذن يصير ثقيلا بما يلحقه مُطَّرِدًا من حروف المضارعة وعلامة اسم الفاعل واسم المفعول [١] والضمائر المرفوعة التى هى كجزء الكلمة ، وإنما قال « الأصول » لأنه يزاد على ثُلاَثِىِّ الفعل واحدٌ كأخرج ، واثنان كانقطع ، وثلاثة كاستخرج ، وعلى رُبَاعِيِّه وَاحدٌ كتدحرج ، واثنان كاحرنجم [٢] ويزاد على ثلاثىِّ الاسم وَاحدٌ نحو ضارِب ، واثنان كمضروب ، وثلاثة كمستخرج ، وأربعة كاستخراج ، وعلى رُبَاعِيِّه وَاحدٌ كمُدَحْرِج ، واثنان كمتدحرج ، وثلاثة كاحرنجام [٢] ، ولم يُزَدْ فى خُمَاسِيِّه غيرحرف مدقبل الآخر نحوسَلْسَبِيل [٣] وَعَضْرَفُوط [٤] أو بعده مُجرَّدا عن التاء كقَبَعْثَرَى [٥]

يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا ، فلما تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لاتجب فيه الحركة ولا السكون ، فكان مناسبا لهما » وهو منقوض بما كان على حرفين من الحروف والأسماء المشبهة لها ، قال : « وإنما جوزوا فى الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ، ولم يجوزوا سداسيا لئلا يوهم أنه كلمتان ، إذ الأصل فى الكلمة أن تكون على ثلاثة أحرف » هذا ، وأكثر أنواع الأبنية وقوعا فى الكلام الثلاثى ، ويليه الرباعى ، ويليه الخماسى

(١) قول الشارح « وعلامة اسم الفاعل والمفعول » ظاهره أن علامة اسم الفاعل والمفعول تلحق الفعل وليس كذلك ، والصواب حذفه والتعليل تام بدونه

(٢) الاحرنجام : الاجتماع ، يقال : احرنجم القوم ، إذا اجتمع بعضهم إلى بعض ، وحرجمت الابل : إذا رددت بعضها إلى بعض ، فاحرنجمت : أى ارتد بعضها إلى بعض واجتمعت

(٣) يقال : شراب سلسل وسلسال وسلسبيل ، إذا كان سهل المدخل فى الحلق ، واختلف علماء اللغة فى قوله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسبيلا) فقيل : إنه اسم عين فى الجنة ، وصرف وحقه المنع للعلمية والتأنيث ؛ للتناسب ، وقيل : إنه وصف للعين ، وعليه فلا إشكال فى صرفه

(٤) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة ، وقيل : ذكر العظاء

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد ، والأنثى قبعثراة ، قال المبرد : ألفه ليست

أو معها كَقَبَعْثَرَاة ، وندر قَرَعْبَلاَنَة (١) وإِصْطَفْلِينَةُ (٢)

قال : « وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللاَّمِ ، وَمَا زَادَ بِلاَمٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ ، وَيُعَبَّرُ عَنِ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ ، إِلاَّ الْمُبْدَلَ مِنْ تَاءِ الْافْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ ، وَإِلاَّ الْمُكَرَّرَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ إِلاَّ بِثَبَتٍ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ حِلْتِيتٌ (٣) فِعْلِيلاً لاَ فِعْلِيتاً ، وَسُحْنُونٌ (٤)

للتأنيث ولا للالحاق ، وإنما هى لمجرد تكثير البنية

(١) القرعبلانة : دويبة عريضة عظيمة البطن ، قال ابن سيده : وهو مما فات الكتاب من الأبنية ، قال الجوهرى : أصل القرعبلانة قرعبل ، فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لايكون على أكثر من خمسة أحرف ، وقيل : إن هذه اللفظة لم تسمع إلا فى كتاب العين ، وهو غير موثوق به

(٢) فى القاموس : « الاصطفلين — كجردحلين بزيادة الياء والنون — : الجزر الذى يؤكل ، الواحدة إصطفلينة ، وفى كتاب معاوية إلى قيصر : « لأنتزعنك من الملك انتزاع الاصطفلينة ، ولأردنك إريسا من الأرارسة ترعى الدوبل » اه والاريس : الأكار : أى الحراث ، والدوبل : الخنزير أو الذكر من الخنازير خاصة أو ولده ، قال ابن الأثير : ليست اللفظة - يعنى الاصطفلينة - بعربية محضة لان الصاد والطاء لايكادان يجتمعان إلا قليلا ، وقول الشارح «وندر قرعبلانة وإصطفلينة» نقول : ذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرفا مدقبل الآخر ، نحو مغناطيس ، قال : فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا ، وقد حكاه - أعنى مغناطيس - ابن القطاع ، ونقول : «فى اللسان المغنطيس حجر يجذب الحديد ، وهو معرب» وفى القاموس « المغنطيس والمغنطيس والمغناطيس : حجر يجذب الحديد ، معرب » اه

(٣) قال فى اللسان : قال أبو حنيفة : « الحلتيت عربى أو معرب ولم يبلغنى أنه ينبت ببلاد العرب ولكن ينبت بين بست وبين بلاد القيقان ، وهو نبات يسلنطح ثم يخرج من وسطه قصبة تسمو وترفع ، والحلتيت أيضا : صمغ يخرج فى أصول ورق تلك القصبة ، وأهل تلك البلاد يطبخون بقلة الحلتيت ويأكلونها وليست مما يبقى على الشتاء » اه

(٤) لم نجد هذه الكلمة فى القاموس وشرحه ولا فى اللسان ، وفى شرح الجاربردى أنه أول الريح والمطر

وَعُثْنُونٌ (١) فُعْلُولاً لاَ فُعْلُونًا لِذٰلِكَ وَلِعَدَمِهِ ، وَسَحْنُونٌ إِنْ صَحَّ الْفَتْحُ فَفَعْلُونٌ لاَ فَعْلُولٌ كَحَمْدُونٍ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْعَلَمِ ؛ لِنُدُورِ (٢) فَعْلُولٍ وَهُوَ صَعْفُوقٌ (٣) ، وَخَرْنُوبٌ ضَعِيفٌ ، وَسَمْنَانُ (٤) فَعْلاَنٌ ، وَخَزْعَالٌ (٥) نَادِرٌ وَبُطْنَانُ (٦) فُعْلاَنٌ ، وَقُرْطَاسٌ (٧) ضَعِيفٌ مَعَ أَنَّهُ نَقِيضُ ظُهْرَانٍ »

---

(١) قال فى القاموس : « العثنون اللحية ، أو مافضل منها بعدالعارضين ، أو ما نبت على الذقن وتحته سفلا ، أو هو طولها ، وشعيرات طوال تحت حنك البعير ومن الريح والمطر أولها ، أو عام المطر ، أو المطر ما دام بين السماء والأرض »

(٢) مرجع الضمير فى قوله : « وهو مختص بالعلم » فعلون (بفتح أوله وبالنون) وقوله « لندور فعلول » تعليل لحمله على فعلون ونفى كونه فعلولا

(٣) قوله « وهو صعفوق » يريد الذى ندر من فعلول بفتح أوله ، قال فى اللسان : « وقال الأزهرى كل ماجاء على فعلول فهو مضموم الأول مثل زنبور وبهلول وعمروس وما أشبه ذلك ؛ إلا حرفا جاء نادرا وهوبنو صعفوق لخول باليمامة . وبعضهم يقول صعفوق بالضم ، قال ابن برى : رأيت بخط أبى سهل الهروى على حاشية كتاب : جاء على فعلول (بالفتح) صعفوق وصعقول لضرب من الكمأة وبعكوكة الوادى لجانبه ، قال ابن برى : أما بعكوكة الوادى وبعكوكة الشر فذكرها السيرافى وغيره بالضم لاغير ، أعنى بضم الباء ، وأما الصعقول لضرب من الكمأة فليس بمعروف ولوكان معروفا لذكره أبو حنيفة فى كتاب النبات وأظنه نبطيا أو أعجميا » اه وقد ذكر المجد فى القاموس الصندوق بضم أوله وفتحه فهو مزيد على ماحكاه ابن برى عن الهروى

(٤) سمنان كما قال الشارح : اسم موضع ، قيل : هو من أرض نجد ، وقيل : هو مدينة بين الرى ونيسابور

(٥) سيأتى فى كلام الشارح تفسير الخزعال بأنه ظلع يصيب الناقة

(٦) بطنان : اسم لباطن ريش الطائر ، وظهران : اسم لظاهره ، وسيأتى لهذا القول تكملة

(٧) القرطاس - بضم أوله ، وقد يفتح ، والأشهر فيه الكسر - وهوالكاغد : أى ما يكتب فيه

أقول : يعني إذا أردت وزن الكلمة عبرت عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام : أي جعلت في الوزن مكان الحروف الأصلية هذه الحروفَ الثلاثة كما تقول : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ

اعلم أنه صيغ لبيان الوزن المشترك فيه كما ذكرنا لفظٌ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن ، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات ؛ فقيل : ضَرَبَ على وزن فَعَلَ ، وكذا نَصَرَ وخَرَجَ ، أي : هو على صفة يتصف بها فَعَلَ ، وليس قولك فَعَلَ هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ، لأنا نعرف ضرورةً أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة ، فكيف تكون الكلمات مُشْتَرِكَةً في فَعَلَ ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المُشْتَرَكَةِ فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فانها لم تُصَغْ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة ، فلما كان المراد من صَوْغ فَعَلَ الموزون به مجرَّدَ الوزن سمى وزنا وزِنَةً ، لا أنه في الحقيقة وزن وزنة ، وإنما اختير لفظ فَعَلَ لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفةُ (١) حروفها

(١) المراد أن يعرف المتعلم باختصار الفرق بين الأصلي والزائد ومحل الأصلي ، فاذا قيل له إن وزن منطلق منفعل ، كان أخصر من أن يقال الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له أن ناء فلع كان أخصر من أن يقال له إن اللام مقدمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يقال : كيف تعرف الأصالة والزيادة من المقابلة بالفاء والعين واللام مع أن المقابلة فرع معرفة الأصالة والزيادة ، وذلك أن المعلم إذا عرف الأصالة والزيادة من أدلتهما وأراد أن يعرف المتعلم باختصار الأصالة والزيادة قابل له حروف الكلمة التي يريد أن يعرفه حالها بحروف الميزان ، ثم إن ماذكر من أن المقابلة بالفاء والعين واللام تدل على الأصالة إنما هو في غير المكرر أما هو سواء أكان تكراره للالحاق أم لغيره فانما تعرف الأصالة والزيادة فيه من أمر آخر وهو أن كل تضعيف في كلمة زائدة على ثلاثة أحرف فأحد الضعفين فيها زائد كقطع وجلبب وركع (جمع راكع) ، وقردد ، إذا لم يفصل بين المثلين

الأصول وَما زيد فيها من الحروف وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون ، والمطَّرِدُ فى هذا المعنى الفعل وَالأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والآلة والموضع ، إذ لا تجد فعلا ولا اسما متصلا به إلاوهو فى الأصل مَصْدَرٌ قد غُيِّر غالبـًا إما بالحركات كضَرب وَضُرِبَ أوْ بالحروف كيضرب وَضارب ومضروب ، وأما الاسم الصريح الذى لا اتصال له بالفعل فكثيرٌ منه خَالٍ من هذا المعنى كرَجُل وَفرَس وَجَعْفر وَسفَرْجَل ، لاتغيير فى شىء منها عن أصل

ومعنى تركيب « ف ع ل » مشترك بين جميع الأفعال وَالأسماء المتصلة بها ؛ إذ الضَّرْب فعل ، وكذا القَتْلُ وَالنَّوْم ، فجعلوا ماتشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها فى هيئته اللفظية مما تشترك أيضا فى معناه ، ثم جعلوا الفاء والعين واللام فى مقابلة الحروف الأصلية ، إذ الفاء والعين واللام أصول ، فان زادت الأصول على الثلاثة كَرَّرْتَ اللام دون الفاء والعين ، لأنه لما لم يكن بُدٌّ فى الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفى فى التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التى فى مقابلة الأصول بعد اللام أولى ، ولما كانت اللام أقرب كُرِّرَتْ هى دون البعيد

فان كان فى الكلمة المقصودِ وَزْنُهَا حرفٌ زائد فهو على ضربين : إن كانت الزيادة بتكرير حرف أصلى كتكرير عين قَطَّع أو لام جَلْبَبَ كُرِّرَت العين فى وزن الأول نحو فَعَّل واللام فى وزن الثانى نحو فَعْلَلَ ، ولا يُورَدُ ذلك المزيدُ بعينه ؛ فلا يقال : فَعْطَلَ وَلاَ فَعْلَبَ ؛ تنبيها فى الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلى ، سواء كان التكرير للالحاق كَقَرْدَدٍ [1] أو

حرف أصلى ، وإن لم تزد على الثلاثة فالمثلان فيها أصليان كمد وعد وبر وجب .

(١) قردد : اسم جبل، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه ، ومن الشتاء شدته وحدته ، ويقال : جاء بالحديث على قردده : أى وجهه

لغيرِه كَقطَّع ، وإن لم تكن الزيادة بتكرير حرف أصلي أُورِدَ في الوزن تلك الزيادة بعينها ، كما يقال في ضارب : فاعل ، وفي مضروب : مفعول

الوزن التصغيري

وقد ينكسر هذا الأصل الممهَّد في أوزان التصغير، إذ قصدوا حَصْرَ جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم : أوزان التصغير ثلاثة فُعَيْلٌ ، وَفُعَيْعِل، وفعيعيل، ويدخل في فُعَيْعِل دُرَيْهِمٌ مع أن وزنه الحقيقي فُعَيْلِلٌ ؛ وأُسَيْوِدُ وهو أُفَيْعِل ، وَمُطَيْلِق وهو مُفَيْعِل ، وَجُوَيْرِب وهو فُوَيْعِل ، وحُمَيِّر وهو فُعَيِّل ، ويدخل في فُعَيْعِيل عُصَيْفِيرٌ وهو فُعَيْلِيل ، وَمُفَيْتِيحٌ وهو مُفَيْعِيل ، ونحو ذلك ، وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر جميع أوزان التصغير فيما يُشْتَرَكُ فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات ، لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها ، فان دُرَيْهِمًا مثلا وأُحَيْمِرَ وَجُدَيْوِلا ومُطَيْلِقًا تشترك في ضم أول الحروف وفتح ثانيها ومجيء ياء ثالثة وكسر ما بعدها ، وإن كانت أوزانها في الحقيقة مختلفةً باعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، فقالوا لما قصدوا جمعها في لفظ للاختصار : إن وزن الجميع فعيعل ، فوزنوها بوَزْن يكون في الثلاثي دون الرباعي ، لكونه أكثر منه ، وأقدم بالطبع ، ثم قصدوا ألا يأتوا في هذا الوزن الجامع بزيادة إلا من نفس الفاء والعين واللام ، إذ لابد للثلاثي — إذا كان على هذا الوزن — من زيادة ، واختيارُ بعض حروف « اليوم تنساه » للزيادة دون بعض تحكمٌ ، إذ لو قالوا مثلا أفيعل باعتبار نحو أحيمر أو مُفَيعل باعتبار نحو مُجَيْلِس أو فُعَيِّل باعتبار نحو حُمَيِّر أو غير ذلك كان تحكما ، فلم يكن بُدٌّ من تكرير أحد الأصول ، وفي الثلاثي لا تكون زيادة التضعيف في الفاء فلم يقولوا فُفَيْعِل ، بل لا تكون إلا في العين كزُرَّق [1] أو في اللام كَمَهْدَدٍ [2] وَقَرْدَدٍ ،

(١) الزرق بوزان سكر طائر صياد وبياض في ناصية الفرس والجمع زراريق

(٢) مهدد : اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهدد أنها أصل

فلو قالوا فعيلل لالتبس بوزن جعيفر ، أعنى وزن الرباعى المجرد عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثى كما ذكرنا ، فكرروا العين ليكون الوزن الجامع وَزن الثلاثى خاصة ، وَإن لم يقصدوا الحصر المذكور وَزنوا كل مصغر بما يليق به ، فقالوا : دُرَيْهِمٌ فُعَيْلِلٌ ، وَحُمَيِّرٌ فُعَيِّل ، وَمقَيْتِل مُفَيْعِل ، ونحو ذلك .

هذا ، وقد يجوز فى بعض الكلمات أن تُحْمَلَ الزيادة على التكرير ، وأن لا تحمل عليه، إذا كان الحرف من حروف « اليوم تنساه » وذلك كما فى حِلْتِيت ، يحتمل أن تكون اللام مكررة كما فى شِمْلِيلٍ فيكون وزنه فعليلا فيكون ملحقاً بِقِنْدِيلٍ ، وأن يكون لم يُقْصَدْ تكرير لامه و إن اتفق ذلك ، بل كان القصد إلى زيادة الياء والتاء كما فى عِفْرِيت [1] فيكون فِعْلِيتاً ، وكذا سَمْنَان : إما أن يكون مكرر اللام للالحاق بِزَلْزَال ، أو يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد فى سَلمَان ، ولا دليل فى قول الحماسى : —

١ — نَحْوَ الْأُمَيْلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِراً   بِفِتْيَةٍ فِيهِمُ الْمَرَّارُ وَالْحَكَمُ [2]

— بمنع صرف سَمْنَانَ — على كونه فَعْلَان ، لجواز كونه فَعْلَالاً وامتناعُ صرفه لتأويله بالأرض والبقعة لأنه اسم موضع ، قال المصنف : لا يجوز أن يكون مكرر اللام للالحاق لأن فَعْلَالاً نادر كَخَزْعال ، ولا يلحق بالوزن النادر ، ولقائل أن يقول : إن فَعْلَالاً إذا كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد نحو زَلْزَال [3]

لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كسد ومرد ، وهو (مهدد) فعلل اه وقال سيبويه : الميم من نفس الكلمة ، ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل مفر ومرد ، فثبت أن الدال ملحقة ، والملحق لا يدغم اه

(١) العفريت : النافذ فى الأمر المبالغ فيه مع دهاء.

(٢) الأميلح : ماء لبنى ربيعة ، وسمنان تقدم ذكره ، ومبتكرا : ذاهبا فى بكرة النهار ، وهى أوله ، والمرار والحكم أخوا الشاعر ، وهو زياد بن منقذ

(٣) الزلزال : التحريك الشديد ، والخلخال : حلى يلبس فى الساق ، وخلخال : بلد ويقال : ثوب خلخال ، أى رقيق

وخَلْخَال غير نادر اتفاقا ، فهلا يجوز أن يكون سَمْنَان ملحقا به ، وليس نحو زَلْزَال بفَعْفَال على ماهو مذهب الفراء كما يذكره المصنف فى باب ذى الزيادة ، ولا يجوزأن يكون التاءان أصليتين فى حِلْتِيتٍ وكذا النونان فى سَمْنَان لماسيجىء من أن التضعيف فى الرباعى والخماسى لا يكون إلا زائداً إلا أن يفْصَلَ أحد الحرفين عن الآخر بحرف أصلى كزَلْزَال على ما فيه من الخلاف كما سيجىء ، ولا يجوز أن يكون كرر اللام فيهما لغير الالحاق كما فى سُودَدٍ [(١)] عند سيبويه لأن معنى الالحاق حاصلٌ فيهما، وإنما امتنع ذلك فى نحو سُؤْدَد عند سيبويه [(١)] لعدم نحو جُخْدَب عنده

وأما نحو سُحْنون وعُثْنون فهما مكررا اللام للالحاق بعُصْفُور، ولا يجوز أن يكون زيد الواو والنون كما فى حَمْدُون لعدم فُعْلُون فى أبنيتهم ، وأما سَحْنُون — بفتح الفاء — فليس بمكرر اللام للالحاق بصَعْفُوقٍ ، لأنه نادر ، ولا يلحق بالنادر ، وليس التكرير لغير الالحاق كما فى سُؤْدَد [(١)] لعدم فَعْلُول مكرَّرَ اللام فهو إذن فَعْلُون لثبوت فعلون فى الأعلام خاصة ، وَسَحْنون علم

وأما بُطْنَان فليس بمكرر اللام ، لأنه جمع بطن [(٢)] ، وليس فُعْلاَل من

---

(١) هذا الكلام الذى ذكره الشارح هاهنا فى كلمة سؤدد مخالف لماسيأتى له ، فقد قال فى مبحث الالحاق : ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجىء فى الملحقة ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه، فلا يقال إن اعشوشب واجلوذ ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما فى موضع نونه، ولهذا ضعف قول سيبويه فى نحوسؤدد إنه ملحق بجندب المزيد نونه، وقوى قول الأخفش إنه ثبت نحو جخدب وإن نحو سؤدد ملحق به . وقال فى باب الاعلال عند التعليل لتصحيح كلمة عليب : وهو عند الأخفش ملحق بجخدب وعند سيبويه للالحاق أيضا كسؤدد وإن لم يأت عنده فعلل اه فهاتان العبارتان صريحتان فى أنه يرى أن مذهب سيبويه أن كلمة سؤدد ملحقة بنحو جندب

(٢) الذى قاله المصنف هنا هو الذى ذكره المجد فى القاموس والجوهرى فى

أبنية الجموع ، وفُعَلانُ منها كَقُفْزَانٍ (١) ولو كان بطنان واحدًا لجاز أن يكون فُعْلالاً مكرر اللام للالحاق بقُسْطَاس (٢) كما فى قُرْطَاط (٣) وَفُسْطَاط (٤) ، أو يقال فى الثلاثة إنها مكررة اللام لا للالحاق كما فى سُؤْدَدٍ عند سيبويه (٥) وقال المصنف : لا يجوز أن يكون بُطْنَان ملحقا بقُرطَاس لأنه ضعيف ، والفصيح قِرْطَاسٌ — بكسر الفاء — ولقائل أن يقول : قُرطَاس غير ضعيف ، وقد قرىء في الكتاب العزيز بالكسر والضم ، وما قيل « إنها لغة رومية » لم يثبت والظاهر أن المصنف بنى على أن بُطْنَاناً وظُهْرَاناً مفردان (٥) فحمل بُطْنانا فى كونه فُعْلان عَلَى ظُهْرَان الذى هو فُعْلَان بيقين ، ولو جعلهما جَمْعَين لم يحتج إلى ماذكر ، لأن فُعْلَالاً ليس من أبنية الجموع ، والحق أنهما جمعا بطن وظهر كما ذكر أهل اللغة

رجعنا إلى تفسير كلامه ، قوله « يعبر عنها » أى عن الأصول : أى

الصحاح وابن منظور فى اللسان عن ابن سيده ، لكن قال الجاربردى فى شرحه على الشافية إن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا اسم لباطنه فهما على ذلك مفردان كما يقتضيه كلام المصنف

(١) القفزان : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكاكيك (والمكاكيك : جمع مكوك — بزنة تنور — وهو مكيال يسع صاعا ونصف صاع). والقفيز من الأرض يساوى مائة وأربعا وأربعين ذراعا

(٢) القسطاس — بالضم والكسر — الميزان

(٣) القرطاط — بالضم والكسر — مايوضع تحت رحل البعير، وهو الداهية أيضا .

(٤) الفسطاط — بضم أوله أو كسره — المدينة التى فيها مجتمع الناس ، وكل مدينة فسطاط ، ومنه قيل لمدينة مصر التى بناها عمرو بن العاص فسطاط ، وقال الزمخشرى : الفسطاط : ضرب من الأبنية فى السفر دون السرادق ، وبه سميت المدينة ، ويقال لمصر والبصرة الفسطاط اهـ عن اللسان (٥) أنظر (ص ١٦ هـ ١ من هذا الجزء)

يُجْعل فى الوزن مكانَ أول الأصول الفاء ، ومكان ثانيها العين ، ومكان ثالثها اللام .

قوله « وما زاد » أى : وما زاد على ثلاثة من الأصول يُعَبَّرُ عنه بلام ثانية إن كان الاسم رباعيا ، كما تقول : وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ

قوله « و ثالثة » أى : إذا كان الاسم خماسيا كما تقول : وَزْنُ سَفَرْجَلٍ فَعَلَّلٌ

قوله « و يعبر عن الزائد بلفظه » : أى يورد فى الوزن الحرفُ الزائد بعينه فى مثل مكانه ، كما تقول : مَضْرُوب على وزن مَفْعُول

زنة المبدل من تاء الافتعال

قوله «إلا المبدل من تاء الافتعال» يعنى تقول فى مثل اضْطَرَبَ وَازْدَرَعَ [1] افْتَعَلَ ، ولا تقول افْطَعَل ولا افْدَعَل ، وهذا مما لا يُسَلَّم ، بل تقول : اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَل ، وَحَصْطُ [2] وزنه فَعَلْطُ ، وَهَرَاق [3] وزنه هَفْعَل ، وَفُقَيْمِجٌ وزنه [4] فُعَيْلِجٌ ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدَل [منه] بالبدل ، لا بالمبدل منه. وقال عبد القاهر فى المبدل عن الحرف الأصلى : « يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال فى قال : إنه على وزن فَالَ » اه ، قال فى الشرح [5] : إنما لم يُوزَنْ المبدل من تاء

---

(١) أصل ازدرع ازترع ، فأبدلوا التاء دالا لوقوعها بعد الزاى ، وهى بمعنى زرع أى طرح البذر

(٢) لحصط : هو لحصت بتاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشبيها لها بالتاء فى نحو اصطبر والابدال فى لحصت شاذ ، إذ التاء فيه من الأسماء العريقة فى البناء

(٣) هراق : أصله أولا أريق ثم أعل بالنقل والقلب فصار أراق ثم ، أبدلت همزته هاء شذوذا

(٤) فقيمج (بالتصغير والجيم مشددة) أصله فقيمى ، وهو المنسوب إلى فقيم ، وفقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيما كما قالوا : علجا وعشجا فى على وعشى

(٥) المراد بالشرح فى هذه العبارة شرح ابن الحاجب على شافيته

الافتعال بلفظه إما الاستثقال أو للتنبيه على الأصل ، قلنا : هذان حاصلان فى تَخَصَّطُ وفى فُزْدُ [1] ولا يوزنان إلا بلفظ البدل ، ولو قال : و يعبر عن الزائد بلفظه ، إلاالمدغم فى أصلىٍّ فانه بما بعده ، والمكررفانه بما قبله ، ليدخل فيه نحو قولك : ازَّيَّنَ وَادَّارَكَ [2] علىوزن افَّعَّلَ وَافَّاعَلَ ، وقولكقَرْدَدَ وَقَطَّع واطَّلَبَ على وزن فَعْلَلَ وَفَعَّلَ وَافَّعَلَ ، لكان أولى وأعم

قوله « و إلا المكرر للالحاق » أى : لا يقال فى قَرْدَد فَعْلَدٌ ، بل فَعْلَل

زنة المكرر

قوله « أو لغيره » أى : لايقال فى نحو قَطَّع فَعْطَل ، بل فَعَّل ، قال : [3] «إنما وُزِنالمكرر للالحاق بأحد حروف فعل لأنه فى مقابلةالحرف الأصلى ، وهذا ينتقض عليه بقولهم فى وزن حَوْقَل وَ بَيْطَر : فَوعَل وَفَيْعَل ، بل العلة في التعبير عن المكرر للالحاق [كان] أو لغيره عينا كان أو لاما ماذكرته قبلُ

قوله « فانه بما تقدمه » أى : فَانَّ المكرر يعبر عنه فى الوزن بالحرف الذى تقدمه ، عَيْناً كان ذلك الحرف أو لاما

قوله « و إن كان من حروف الزيادة » أى : و إن كان أيضا ذلك الحرف المكرر من حروف « اليوم تنساه » لايعبر عنه بلفظه ، بل بما تقدمه ، فالنون من عُثْنُون من حروف « اليوم تنساه » ولا يعبر عنه فى الوزن بالنون ، بل باللام الذى تقدمه .

---

(١) فزد : أصلها فزت ، فعل ماض من الفوز مسندإلى ضمير المتكلم ، فأبدلت التاء دالا تشبيها لها بالتاء فى نحو ازدجر وازدرع

(٢) ازين : أصله تزين ، فأبدلت التاء زايا ثم أدغم ثم أتى بهمزة الوصل توصلا إلىالنطق بالساكن ، وادارك : أصله تدارك أبدلت التاء دالا ثم فعل به مافعل بسابقه ، واطلب : أصله اطتلب أبدلت تاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الأطباق ثم أدغمت الطاء فى الطاء

(٣) القائل هو المصنف فى الشرح المنسوب إليه

قوله « إلا بثبت » أى : إلا أن يكون هناك حجة تدل على أن المراد من الاتيان بحروف « اليوم تنساه » ليس تكريرا كما قلنا فى سَحْنُون — بالفتح — إنه فَعْلُون لا فَعْلُول .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف « اليوم تنساه » ، ونحن قد ذكرنا أنه لا مانع أن يقال إنه فعليت

قوله « لذلك » أى : لوجوب التعبير عن المكرر بما تقدمه وإن كان من حروف الزيادة .

قوله « ولعدمه » أى : لعدم فُعْلُون .

قوله « وَسَحْنُون إن صح الفتح » إنما قال ذلك لأنه رُوِىَ الفتح فيه ، والمشهور الضم ، وحَمْدُون وسَحْنُون : علمان .

قوله « وهو صَعْفُوق » أى : الْفَعْلُولُ النادر صَعْفُوق ، وهو اسم رجل ، و بنو صَعْفُوق : خَوَلٌ باليمامة (١)

قوله « وَخَرْنُوب ضعيف » المشهور ضم الخاء ، وقد منع الجوهرى الفتح ، ولو ثبت أيضا لم يدل على ثبوت فَعْلُول ؛ لأن النون زائدة لقولهم الْخَرُّوب — بالتضعيف — بمعناه ، وهو نبت .

قوله « وخزعال نادر» قال الفراء : لم يأت من غير المضاعف على فَعْلاَل إلا قولهم : ناقة بها خَزْعَال : أى ظلْع ، وزاد ثعلب قَهْقَاراً ، وأنكره الناس ، وقالوا :

(١) الخول - بفتحتين - الخدم والرعاة إذا حسن قيامهم على المال والغنم ، الواحد خولى كعرب وعربى . قال ابن الأثير : الخولى عند أهل الشأم القيم بأمر الابل واصلاحها ، من التخول التعهد وحسن الرعاية

قَهْقَرٌ (١) وزاد أبو مالك قَسْطَالا بمعنى قَسْطَلٍ ، وهو الغبار ، وأما فى المضاعف كخَلْخَال وَبَلْبَال (٢) وزَلْزَال فكثير .

قال : « ثُمَّ إِنْ كَانَ قَلْبٌ فِى الْمَوْزُونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مِثْلَهُ كَقَوْلِهِمْ فِى آدُرٍ أَعْفُل ، وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَصْلِهِ كَنَاءَ يَنَاءُ مَعَ النَّأْى ، وَ بِأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَالْجَاهِ وَالْحَادِى وَالْقِسِىِّ ، وَبِصِحَّتِهِ كَأَيِسَ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَآرَامٍ وَآدُرٍ ، وبأداء تَرْكِهِ إِلَى هَمْزَتَيْنِ عِنْدَ الْخَلِيلِ نَحْوَ جَاءٍ ، أَوْ إِلَى مَنْعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ أَشْيَاءَ ؛ فَإِنَّهَا لَفْعَاءُ ، وَقَالَ الْكِسَائِىُّ : أَفْعَالٌ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : أَفْعَاءُ وَأَصْلُهَا أَفْعِلاَءُ ، وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ كَقَوْلِكَ فِى قَاضٍ فَاعٍ ، إِلاَّ أَنْ تُبَيِّنَ فِيهِمَا »

القلب المكانى

أقول : يعنى بالقلب تقديمَ بعض حروف الكلمة على بعض ، وأكثرُ ما يتفق القلب فى المعتل والمهموز ، وقد جاء فى غيرهما قليلا ، نحو امْضَحَلَّ واكْرَهَفَّ فى اضْمَحَلَّ واكْفَهَرَّ ، (٣) وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على مَتْلُوِّه كَنَاءَ يَنَاءُ فى نأى ينأى ، وَرَاءَ فى رأى ، وَلاعٍ وهاعٍ وَشَوَاعٍ فى لائع وهائع (٤)

أنواع القلب

---

(١) قال فى اللسان : القهقر ، والقهقر بتشديد الراء الحجر الأملس الأسود الصلب ، وكان أحمد بن يحى يقول وحده القهقار اه وأحمد هو ثعلب

(٢) البلبال : شدة الهم ، والوسواس فى الصدر

(٣) اضمحل الشىء : ذهب ، وامضحل فى لغة الكلابيين بمعناها ، واكفهر الرجل: عبس وقطب وجهه ، واكرهف بمعناها

(٤) تقول : رجل هائع لائع : أى جبان ضعيف جزوع ، وهو اسم فاعل من الأجوف قلبت عينه ألفا ثم همزة كما فى بائع وقائل ، وقد قال أكثر العرب هاع لاع (معربا بحركات ظاهرة على آخر الكلمة وهو العين) فاختلف العلماء فى تخريجه فمنهم من ذهب إلى أنه على زنة فعل بكسر العين قلبت عينه ألفا لتحركها إثر فتحة وقال آخرون : أصله هائع لائع ، فحذفت العين ووزنه فال ، وقال بعض العرب هاع لاع (معربا إعراب قاض) فقال العلماء : أصله هايع لاوع قدمت اللام على العين فصار هاعيا ولاعوا ثم أعلا إعلال قاض وغاز ، فالاعراب على هذا الوجه بفتحة ظاهرة وبضمة وكسرة مقدرتين ، هذا ، واعلم أنه قد تتوارد هذه الأوجه

وشوائع[1] والمَهَاةِ وأصلها المَاهَةُ[2] ، وَأَمْهَيْتُ الحديد[3] فى أَمَهْتُهُ ، ونحو جَاءٍ عند الخليل ؛ وقد يُقَدَّمُ متلوُّ الآخر على العين نحو طَأْمَنَ وأصله طَمْأَنَ[4] لأنه من الطُّمَأْنينة ، ومنه أطمأنَّ يطمئنُّ اطمئنانا ، وقد تُقَدَّمُ العين على الفاء كما فى أَيِسَ وَجَاهٍ وأَيْنُقٍ والآراء والآبار والآدُرِ[5] ، وَتُقَدَّمُ اللام على الفاء كما فى أشياء على الأصح ، وقد تؤخر الفاء عن اللام كما فى الحادى وأصله الواحد

الثلاثة فيما ورد مجرورا بالكسرة ، فأما المرفوع والمنصوب فلا تتوارد عليه ، بل إن كان المرفوع بالضمة والمنصوب بالفتحة على الحرف الصحيح فلا يجيء الا أحد الوجهين ، وإن كان على غير ذلك فهو على ما ذكر آخراً ليس غير

(١) شوائع : جمع شائعة ، تقول : أخبار شائعة وشوائع إذا كانت منتشرة ، وكذا تقول شاعية وشواع بالقلب ، وتقول : جاءت الخيل شوائع وشواعى : أى متفرقة

(٢) الماهة : واحدة الماه ، وهو الماء ، قاله فى اللسان ، والمهاة - بفتح الميم - الحجارة البيض التى تبرق ، وهى البلورة التى تبص لشدة بياضها ، وهى الدرة أيضاً ، والمهاة - بضم الميم - ماء الفحل ، وإذا استقرأت أمثلة القلب المكانى علمت أنه لابد بين معنى اللفظ المقلوب والمقلوب عنه من المناسبة لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه ، بل يجوز أن يكون مما شبه بمعنى المقلوب عنه أو من بعض أفراده ، قال ابن منظور : «المهو من السيوف : الرقيق ، وقيل : هو الكثير الفرند ، وزنه فلع ، مقلوب من لفظ ماه ، قال ابن جنى : وذلك لأنه أدق حتى صار كالماء » اه

(٣) تقول : أمهيت الحديدة إذا سقيتها الماء وأحددتها ورققتها وتقول : اماه الرجل السكين وغيرها إذا سقاها الماء وذلك حين تسنها به ، ومثل ذلك قولهم فى حفر البئر أمهى وأماه إذا انتهى إلى الماء

(٤) طأمن الرجل الرجل : إذا سكنه ، والطمأنينة : السكون ، والذى ذهب إليه المؤلف من أن طأمن مقلوب عن طمأن هو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه ذهب إلى أن طمأن مقلوب عن طأمن ، انظر اللسان فان فيه حجة الأمامين وتفصيل المذهبين

(٥) الجاه : المنزلة والقدر عند السلطان ؛ وأصله وجه قدمت العين فيه على الفاء ثم حركت الواو ؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعفت فجبروها بتحريك ما كان ساكنا

علامات القلب

قوله « بأصله » أى : بما اشْتُقَّ منه الـكلمةُ التى فيها القلب ، فان مصدر نَاءَ يَنَاءُ النَّـأْىُ لا النَّيْءُ

قوله : « و بامثلة اشتقاقه » أى : بالـكلمات المشتقة مما اشْتُقَّ منه المقلوبُ؛ فان تَوَجَّهَ ووَجَّهَ وَوَاجَهْتُهُ وَالْوَجَاهَة مشتقة من الوجه ، كما أن الجاه مشتق منه؛ وكذلك الواحد وَتَوَحَّد مشتقان من الْوَحْدة كاشتقاق الحادى منها ، والأقواس وَتَقَوَّسَ مشتقان من الْقَوْس اشتقاقَ القِسِىّ منه ؛ وهذا منه عجيب ، لم جعله قسما آخروهو من الأول : أى مما يعرف بأصله ؟ ! بل الـكلمات المشتقةمن ذلك الأصل تؤكد كون الـكلمات المذكورة مقلوبة

قوله « وبصحته كأيِس » حَقُّ العلامة أن تـكون مطردةً ، وليس صحة الـكلمة نصا فى كونها مقلوبة ، إذ قد تـكون لأشياء أخر كما فى حَوِل وَعَوِرَ

ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وليس يلزم فى القلب اتحاد وزن المقلوب والمقلوب عنه ، قاله فى اللسان عن ابن جنى ، وذهب بعض الشراح إلى أن الواو لما أخرت عن الجيم أخرت وهى مفتوحة ، وحركت الجيم ضرورة أنها صارت مبتدأ بها، وكانت حركتها الفتحة للخفة أو لأنها أصل حركة الفاء فى هذه الكلمة ، وبعضهم يذهب إلى أن الواو انقلبت ألفا لانفتاح ماقبلها وإن كانت هى ساكنة كما فى طائى وياجل . والذى ذكره المؤلف من أن أينقا مقلوب هو أحد مذهبين لسيبويه قال فى اللسان : قال ابن جى ذهب سيبويه فى قولهم أينق مذهبين أحدهما أن تكون عين أينق قلبت إلى ماقبل الفاء فصارت فى التقدير أونق ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالابدال أيضا ، والآخر ان تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء فمثالها على هذا القول أيفل وعلى القول الأول أعفل . وأصل آراء وآبار أرآء وأبآر بدليل مفردهما فقدمت العين فالتقى همزتان فى أول الـكلمة وثانيتهما ساكنة فقلبت الثانية وجوبا مدة من جنس حركة ما قبلها، وأصل آدر أدور جمع دار ، أبدلت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، ثم قدمت العين على الفاء فقلبت ثانية الهمزتين ألفا

وَاجْتَوَرُوا وَالْحَيَدَى ، وكذا قلة استعمال إحدى الكلمتين وكثرة استعمال الأخرى المناسبة لها لفظا ومعنى لاتدل على كون القليلة الاستعمال مقلوبةً ؛ فان رَجْلةً فى جمع رَجُل أقل استعمالا من رِجَال وليست بمقلوبة منه ، ولعل مراده أنها إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب فى حروفها ، فان كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيِسَ مع يئس فالصحيحة مقلوبة من الأخرى ، وكذا إن كانت إحداها أقل استعمالا مع الفرض المذكور من الأخرى ، فالقُلَّى مقلوبة من الكُثْرَى، كآرام وآدرمع أرْآم وأدْوُر ، مع أن هذا ينتقض بجذب وجبذ ، فان جذب أشهر مع أنهما أصلان [١] على ماقالوا ويصح أن يقال : إن جميع ماذكر من المقلوبات يُعْرَف بأصله ؛ فالجاه والحادى والقسىّ عرف قلبها بأصولها وهى الوجه والوحدة والقوس ، وكذا أيس يأيس باليأس ، وآرام وآدر برِئْمٍ وَدَارٍ ، فان ثبت لغتان بمعنًى يُتَوَهَّم فيهما القلب ، ولكل واحدة منهما أصل كجذب جَذْباً وجبذ جَبْذاً ؛ لم يحكم بكون إحداهامقلوبة من الأخرى ، ولايلزم كون المقلوب قليل الاستعمال ، بل قد يكون كثيراً كالحادى والجاه ، وقد يكون مَرْفُوض الأصل كالقِسِىِّ ، فان أصله — أعنى الْقُوُوسَ — غيرُ مستعمل

وليس شىء من القلب قياسياً إلا ما ادعى الخليل فيما أدَّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاءوسواء [٢] ؛ فانه عنده قياسى

---

(١) هذا الذى ذكره من أن جذب وجبذ أصلان هو ما ذهب إليه جمهرة المحققين من النحاة وذهب أبو عبيد وابن سيده فى المحكم على ما قاله اللسان (فى مادة جذب) إلى أن جبذ مقلوبة عن جذب ونقل فى اللسان عن ابن سيده (فى مادة جبذ) مثل قول الجمهور

(٢) جمع سائية،وهى مؤنث ساء، وهو اسم فاعل من قولهم ساءه سوءا وسواء وسواءة وسواية وسوائية ومساءة ومسائية على القلب؛ فعل به ما يكره

قوله « وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل كجاء » أى : أن الخليل يعرف القلب بهذا ويحكم به ، وهو أن يؤدى تركه إلى اجتماع همزتين ، وسيبويه لا يحكم به و إن أدى تركه إلى هذا ، وذلك فى اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام نحو ساء وجاء ، وفى جمعه على فواعل نحو جَوَاءٍ وسَوَاءٍ جَمْعَىْ جائية وسائية وفى الجمع الأقصى لمفردٍ لامه همزة قبلها حرف مد كخطايا فى جمع خطيئة ، وليس ماذهب إليه الخليل بمتين ، وذلك لأنه إنما يُحْتَرَز عن مكروه إذا خيف ثباته و بقاؤه ، أما إذا أدى الأمر إلى مكروه وهنالك سبب لزواله فلا يجب الاحتراز من الأداء إليه ، كما أن نقل حركة واو نحو مَقْوُول إلى ماقبلها و إن كان مؤديا إلى اجتماع الساكنين لم يجتنب لَمَّا كان هنالك سبب مُزيل له ، وهو حذف أولهما ، وكذا فى مسئلتنا قياسٌ موجب لزوال اجتماع الهمزتين ، وهو قلب ثانيتهما فى مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه ، وإنما دعا الخليلَ إلى ارتكاب وجوب القلب فى مثله أداء ترك القلب إلى إعلالين كما هو مذهب سيبويه ، وكثرةُ القلب فى الأجوف الصحيح اللام ، نحو شاكٍ وشواعٍ فى شائك وشوائع ؛ لئلا يهمز ماليس أصله الهمز والهمز مستثقل عندهم كما يجىء فى باب تخفيف الهمزة ، ويحذفه بعضهم فيما ذكرت حَذَراً من ذلك ، فيقول: رجلٌ هاعٌ لاعٌ بضم العين ، فلما رأى فِرَارَهم من الأداء إلى همزة فى بعض المواضع أوجب الفرار مما يؤدى إلى همزتين ، وأما سيبويه فانه يقلب الأولى همزة كما هو قياس الأجوف الصحيح اللام نحو قائل وبائع ، ثم يقلب الهمزة الثانية ياء لاجتماع همزتين ثانيهما لام كما سيجىء تحقيقه فى باب تخفيف الهمزة ، فيتخلص مما يجتنبه الخليل مع عدم ارتكاب القلب الذى هو خلاف الأصل ، وقد نقل سيبويه عن الخليل مثل ذلك أيضاً ، وذلك أنه حكى عنه أنه إذا اجتمعت همزتان فى كلمة واحدة اختير تخفيفُ الأخيرة نحو جاء وآدم ، فقد حكم على ماترى بانقلاب ياء الجائى عن الهمزة ، وهو عين مذهب سيبويه

فان قيل : لو كانت الثانية منقلبةً عن الهمزة لم تُعَلَّ بحذف حركتها كما فى داريٍ [١] ومستهزِيونَ.

فالجواب أن حُـكْمَ حروف اللين المنقلبةِ عن الهمزة انقلاباً لازماً حُـكْمُ حروفِ اللين الأصلية التى ليست بمنقلبة عن الهمزة ، وإن كان الانقلاب غير لازم كما فى داريٍ [٢] ومستهزِيين فالأكثر أن حكمها حكم الهمزة لعروضها ؛ فلذا بقى الياء فى داريٍ ومستهزِيين ، وَيُرْوَى عن حمزة مُسْتَهْزُون ، وعليه قوله [٣] :

٣ — جَرِىءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ [٤]

فحذف الألف للجزم ، وكذا قالوا مَخْبِيٌّ فى مَخْبُوٌّ مخفف مَخْبُوء بالهمزة كما يجىء فى باب الاعلال ، وبعضهم يقول فى تخفيف رُؤْيَة ورُؤْيَا : رُيَّة ورُيَّا بالادغام كما يجىء فى باب الاعلال

(١) مذهب سيبويه فى جاء أن أصله جايىء فقلبت الياء ألفا ثم قلبت الألف همزة فصار جائئاً ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكونها ثانية همزتين فى الطرف أولاهما مكسورة على ماسيأتى فى تخفيف الهمزة ثم أعطيت الكلمة حكم قاض ونحوه من حذف الياء إذا كان منوناً غير منصوب وبقائها فيما عدا ذلك ، فالشارح يعترض على الاعلال بالحذف بأنه لو صح أن الياء منقلبة عن الهمزة الثانية وليست هى العين أخرت إلى موضع اللام لكان يجب لها البقاء كما بقيت الياء المنقلبة عن الهمزة فى دارى وأصله دارىء وفى مستهزيين وأصله مستهزئون خففت الهمزة فيهما بقلبها من جنس حركة ماقبلها .

(٢) دارىء : اسم فاعل من قولك درأه درءا ودرأة إذا دفعه وتقول: ناقة دارىء مغدة ، ومستهزىء اسم فاعل من استهزأ منه وبه أى سخر .

(٣) هو زهير ابن أبى سلمى المزنى ، والبيت من معلقته يمدح به حصين ابن ضمضم

(٤) يريد أنه شجاع متى ظلمه أحد عاقب الظالم بظلمه سريعاً وأنه مع ذلك عزيز النفس إن لم يبدأه أحد بالظلم بدأ هو بالظلم

فان قيل : فاذا كان قلب ثانية همزتى نحو أئمة واجباً فهلاّ قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

قلت : إذا تحركت الواو والياء فاءين وانفتح ما قبلهما لم تقلبا ألفا وإن كانتا أصليتين كما فى أوَدُّ (١) وَأيَلُّ ، بل إنما تقلبان عينين أو لامين ، كما يجىء فى باب الاعلال إن شاء الله تعالى ، وقال المصنف : إنما لم تُقْلب ياء أيمة ألفاً لعروض الحركة عليها كما فى « اُخْشَىِ اللهَ » « وَلَوَ اُنَّهُمْ » ولقائل أن يقول : الحركة العارضة فى أيمة لازمة بخلاف الكسرة فى « اُخْشَىِ اللهَ » ، ولو لم يُعْتَدَّ بتلك العارضة لم تنقلب الهمزة الثانية ياء ، فانها إنما قلبت ياء للكسرة ، لا لشىء آخر ، هذا ، وإنما قدم الادغام فى أيمة وإوَزَّةٍ على إعلال الهمزة بقلبها ألفا وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التى قبلها ؛ لأن المثلين فى آخر الكلمة وآخرُها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرَّج ثقلها بتزايد حروفها ، واللائقُ بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ، ألا ترى إلى قلب لام نَوَى أَوَّلاً دون عينه ، فلما أدغم أحد المثلين فى الآخر فى أيمة وإوَزَّة — ومن شرط إدغام الحرف الساكن ماقبله نَقْلُ حركته إليه — تحركت الهمزة والواو الساكنتان فزالت علة قلب الهمزة ألفا والواو ياء ، وإنما حكم فى إوَزَّةٍ بأنها إفْعَلَة لا إفْعَلّة لوجود الوزن الأول كإصْبَع دون الثانى ،

---

(١) أود إن كانت واوه مفتوحة فهو إما مضارع وددته وإما أفعل تفضيل منه ، وإن كانت الواو مضمومة فهو جمع قلة لود (مثلث الواو) على وزن أفعل وأصله أودد فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ثم أدغم ؛ وأيل - بفتح الهمزة والياء - يحتمل أن يكون مضارع يللت إذا قصرت أسنانى أو انعطفت إلى داخل الفم ، وبابه فرح ، ويحتمل أيضاً أن يكون صفة مشبهة من ذلك ، والأنثى يلاء

ولايجوزأن يكون فِعَلَّة كهِجَفٍّ [(١)] لقولهم وَزٌّ [(٢)] ، وأما ترك قلب عين نحو نَوَى بعد قلب اللام فلما يجيء فى باب الاعلال [(٣)]

فان قيل : إذا كان المد الجائز انقلابه عن الهمزة حكمه حكم الهمزة فلم وجب الادغام فى بَرِيَّة وَمَقْرُوَّة [(٤)] بعد القلب ؟ وهَلاَّ كان مثل رِيياً [(٥)] غيرمدغم ، مع أن تخفيف الهمزة فى الموضعين غير لازم ؟ ؟

قلت : الفرق بينهما أن قلب الهمزة فى بَرِيَّة ومَقْرُوَّة لقصد الادغام فقط حتى تخفف الكلمة بالإدغام ، ولامقتضى له غير قصد الإدغام ؛ فلو قلبت بلا إدغام لكان نقضا للغرض ، وليس قلب همزة رِئْياً كذلك ؛ لأن مقتضيه كسر ماقبلها كما فى بئر ، إلا أنه اتفق هناك كون ياء بعدها

قوله « أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح » أى : يعرف القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة ، ودَعْوَى القلب بسبب أداء تركه

---

(١) الهجف - بكسر ففتح فسكون - الظليم (الذكر من النعام) المسن ، أو الجافى الثقيل منه ومن الآدميين ، وهو أيضاً الجائع

(٢) الأوزة : البطة ، واحدة الاوز ، وقد قالوا فيها : وزة ، وقالوا فى اسم الجنس أيضاً : وز ، فكان سقوط الهمزة فى بعض صور الكلمة دليلا على أن هذه الهمزة حرف زائد

(٣) الذى يجيء فى باب الإعلال هو أن شرط إعلال العين بقلبها ألفاً ألا تكون اللام حرف علة ، سواء أعلت اللام كما فى نوى أم لم تعل

(٤) برية : أصله بريئة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، من قولهم : برأ الله الخلق : أى أنشأه وأوجده ، خففت الهمزة بإبدالها ياء ثم أدغمت الياء فى الياء . ومقروة : أصله مقروءة اسم مفعول من قرأ ففعل به ، فعل بسابقه

(٥) رييا : أصله رئياً ، خففت الهمزة بأبدالها من جنس حركة ماقبلها ، والرئى : المنظر الحسن

إلى هذا مَذْهَبُ سيبويه ، فأما الكسائى فانه لا يعرف القلب بهذا الأداء ، بل يقول : أشياء أفعال ، وليس بمقلوب ، وَإن أدى إلى منع الصرف من غير علة ، ويقول : امتناعه من الصرف شاذ ، ولم يكن ينبغى للمصنف هذا الاطلاق ؛ فان القلب عند سيبويه عرف فى أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة ، كما هو مذهب الكسائى ، أو إلى حذف الهمزة حذفا غير قياسى ، كما هو مذهب الأخفش والفراء ، فهو معلوم بأداء الامر إلى أحد المحذورين لا على التعيين ، لا بالأداء إلى منع الصرف مُعيَّناً

ثم نقول : أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع ، كالْقَصْبَاء وَالْغَضْيَاء وَالطَّرْفَاء ، في القَصَبة والْغَضَا والطَّرَفة [١] وأصلها شَيْئَاء ، قُدِّمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين — أى الألف — مع كثرة استعمال هذه اللفظة ، فصار لَفْعَاء ، وقال الكسائى : هو جمع شَىْء ، كَبَيْتٍ وأبْيَاتٍ ، مُنِعَ صرفه تَوَهُّماً أنه كحمراء ، مع أنه كأبناء وأسماء ، كما تُوُهِّمَ فى مَسِيل [٢] — وميمه زائدةٌ — أنها أصلية فجمع على مُسْلاَن كما جمع قَفِيزٌ على قُفْزَان وحقه مَسَايل وكما تُوُهِّمَ فى مُصِيبَةٍ ومَعِيشة أن ياءهما زائدة كياء قبيلة فهمزت فى الجمع فقيل : مصائب اتفاقا ، ومعائش عن بعضهم ، والقياس مصاوب ومعايش ، وكما توهم فى مِنْدِيل وَمِسْكين وَمِدْرَعة [٣] ، وهو من تركيب نَدَلَ [٤] ودَرَعَ وسَكَنَ ، أَصالَةُ ميمها فقيل : تَمَنْدَلَ وَتَمَسْكَنَ وَتَمَدْرَعَ اه .

---

(١) القصباء : القصب وهو معروف ، والغضياء : منبت الغضا ، وواحده غضا أيضاً ، والغضا : الشجر الذى ينبت فى هذا المكان واحدته غضاة ، والطرفاء : اسم جنس للطرفة

(٢) المسيل : أصله اسم مكان من سال يسيل ؛ ومسيل الماء : مجراه

(٣) المدرعة – كمكنسة – الثوب من الصوف

(٤) ندل الشىء : نقله ، وندل الخبز : أخذه بيده ، والمنديل : الخرقة التى يمسح بها

وما ذهب إليه بعيد ، لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود ، والحمل على التوهم — ما وُجِدَ مَحْمِلٌ صحيح — بعيدٌ من الحكمة . (١)

وقال الأخفش والفراء : أصله أشْيِئَاء جمع شَيْء وأصله شَيِّء نحو بَيِّن وأبْيِناء ، وهو ضعيف من وجوه :

أحدها : أن حذف الهمزة فى أشياءَ إذن على غير قياس ،

والثانى . أن شَيْئاً لوكان فى الأصل شَيِّئاً لـكان الأصلُ أكثرَ استعمالا من المخفف ، قياسا على أخواته ، فان بَيِّنا وَسَيِّداً وَمَيِّتاً أكثر من بَيْنٍ وسَيْد ومَيْت ، ولم يسمع شَيِّء، فَضْلاً عن أن يكون أكثر استعمالا من شَيْء .

والثالث : أنك تصغر أشْيَاء على أُشَيَّاء ، ولوكان أفْعِلَاء [وهو] جَمْع كثرة وجب رده فى التصغير إلى الواحد .

وجمعه على أشْيَاوَاتٍ مما يُقَوِّى مذهب سيبويه ، لأن فعلاء الأسمية تجمع على فَعْلَاوات مطرداً نحو صَحراء على صَحْرَاوات ، وجمع الجمع بالألف والتـاء كرِجَالات و بُيُوتات غير قياس .

قال فى اللسان : قيل هو من الندل الذى هو الوسخ ، وقيل : إنمـا اشتقاقه من الندل الذى هو التناول ، وقوله (ودرع) الذى عثرنا عليه أن الدرع ثوب من ثياب النساء والدرع الحديد ، وتقول : درعته بالتضعيف أى ألبسته الدرع ، ودرعت المرأة بالتضعيف كذلك : أى ألبستها قيصها ، فتدرع وادرع أى لبسها ، ولم نعثر على فعل ثلاثى مجرد من هذا المعنى

(١) قال فى القاموس : وأما الـكسائى فيرى أنها (يريد أشياء) أفعال كفرخ وأفراخ ، ترك صرفها لـكثرة الاستعمال ، شبهت بفعلاء فى كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات ، وحينئذ لا يلزمه ألا يصرف ابناء وأسماء كما زعم الجوهرى لأنهم لم يجمعوا أسماء وأبناء بالألف والتاء

و يضعف قول الأخفش والـكسائى قولهم : أَشَايَا ، وأشاوَى ، فى جمع أشياء ، كَصَحَارَى فى جمع صحراء ، فان أَفْعِلاَء وأفعالا لا يُجْمَعَان على فعَالَى ، والأصلُ هو الأشايا[1] وقلبت الياء فى الأشاوَى واواً على غير قياس ، كما قيل : جبيته جِبايَةً وجِبَاوة .

وقال سيبويه : أشاوَى جمع إشاوَة فى التقدير ، فيكون إذن مثل إدَاوَة[2] وأداوَى كأنه بنى من شَيْء شِيَاءَةً ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام فصار إِشاية ، ثم قلبت الياء واواً على غير قياس كما فى جِباوَة ، ثم جمع على أشاوَى كإدَاوَة وأَدَاوَى .

وأقرب طريقا من هذا أن تقول : جُمِـع أشياء على أشايا ، ثم قُلِبَتْ الياء واواً على غير القياس

قوله «وكذلك الحذف» عطف على قوله «إن كان فى الموزون قلب قلبت الزنة مثله» يعنى و إن كان فى الموزون حذف حذف فى الزنة مثله ، فيقال : قاض على وزن فَاعٍ ، بحذف اللام .

قوله « إلا أن يُبَيَّنَ فيهما » أى : يبين الأصل فى المقلوب والمحذوف ، يعنى

---

(١) أصل أشايا الذى هو جمع أشياء أشايىء ، فقلبت الياء همزة (على رأى سيبويه وجمهور البصريين) فصار أشائىء بهمزتين ، فقلبت الثانيه ياء ، ثم قلبت كسرة أولى الهمزتين فتحة ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها حينئذ ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فكان لابد من قلب الهمزة ، فقلبت ياء لأمرين : الأول : أن الياء أخف من الواو ، والثانى : أنها أقرب مخرجا منها إلى الهمزة ، فلا جرم أن الياء قد غلبت الواو فى هذا الباب كثيرا ، وإذا عرفت هذا كان من السهل أن تدرك أن قلب الياء واوا بعد ذلك غير القياس

(٢) الإداوة ـ بكسر الهمزة ـ المطهرة، وهى إناء من جلد يتخذ للماء

[أنك] إن أردت بيان الأصل فى المقلوب والمحذوف لم تقلب فى الوزن ولم تحذف فيه ، وهو وَهْمٌ ، لأنك لاتقول : إن أشياء مثلا عند سيبويه فَعْلَاء إذا قصدت بيان أصله ، بل الذى تزن بفعلاء ماليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب ، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء ، وكذا لاتقول إذا قصدت بيان أصل قاض : إن قاض فاعل ، بل تقول: أصل قاض فاعل ، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلا مقلوبا ومحذوفا ، فلا معنى للاستثناء بقوله « إلا أن يبين فيهما »

الصحيح والمعتل

قال : « وَتَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلّ ، فَالْمُعْتَلُّ مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَالصَّحِيحُ بِخِلَافِهِ ؛ فَالْمُعْتَلُّ بِالْفَاءِ مِثَالٌ ، وَبِالْعَيْنِ أَجْوَفُ وذو الثلاثة ، وَبِاللَّامِ مَنْقُوصٌ وذو الأربعة ، وَبِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَقْرُون ، وَبِالْفَاءِ وَاللَّامِ لَفِيفٌ مَفْرُوق » .

أقول : قوله « تنقسم » أى : تنقسم الأبنية أصولاً كانت أو غير أصول ، ولايكون رباعىُّ الاسم والفعل معتلا ولامضاعفا ولامهموز الفاء[1] ، ولايكون

(١) أما أن أحدهما لايكون معتلا فلأنه إما أن يكون اعتلال أحدهما بالواو أو بالياء أو بالألف، وإما أن يكون أحد هذه الأحرف فى الأول أو بعده ، فأما الواو والياء فلا يكونان مع ثلاثة أصول إلا زائدين كما يجىء فى باب ذى الزيادة وأما الألف فلا تقع أولا ولا تكون بعد الأول مع ثلاثة أصول إلا وهى زائدة، وأما أن أحدهما لايكون مضعفاً فان عنى بذلك أنه لايكون مكرراً فغير مسلم لورود نحو زلزل ووسوس ، وسمسم ويؤيؤ ،وإن عنى أن لامه الأولى والثانية مثلا لاتكونان من جنس واحد مع كونهما أصلين فمسلم؛ فنحو هجف وخدب اللام الثانية مزيدة للإلحاق بزبر ،وأما أن أحدهما لا يكون مهموز الفاء فوجهه أن الهمزة فى الأول مع ثلاثة أصول فقط لاتكون إلا زائدة نحو أحمد ، وأما مهموز العين فقد يكون رباعياً نحو زئبر (وهو مايعلوا لثوب الجديد) ونحو ضئبل وتئطل (وهما اسمان من أسماء الداهية)

الخماسي مضاعفا ، وقد يكون معتل الفاء فقط ، ومهموزه ، نحو وَرَنْتَل [١] وَإِصْطَبْل بل يكون الرباعي مضاعفا بشرط فصل حرف أصلي بين المثلين كَزَلْزَل ، وستعرف هذه الجملة حق المعرفة في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى .

قوله « مافيه حرف علة » أي : في جوهره ، أعني في موضع الفاء أو العين أو اللام ، حتى لاينتقض بنحو حَوْقَلَ وَبَيْطَر وَيَضْرِبُ [٢] ، ويعني بحرف العلة الواو والياء والألف ، وإنما سميت حرف علة لأنها لاتسلم ولاتصح : أي لاتبقى على حالها في كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان والحذف ، والهمزةُ وإن شاركتها في هذا المعنى لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف علة .

وتنقسم الأبنية قسمةً أخرى إلى مهموز وغير مهموز ، فالمهموز قد يكون صحيحا كأمر وسأل وقرأ ، وقد يكون معتلا نحو آل وَوَأل [٣] ورأى ؛ وكذا غير المهموز نحو ضَرَبَ ووَعَد .

وتنقسم قسمةً أخرى إلى مضاعف وغير مضاعف ، والمضاعف إما صحيح كمدّ ، أو معتل كودّ وحيّ وقوّة ، وكذا غير المضاعف كضرب ووعد ، وكذا المضاعف إما مهموز كأزّ [٤] ، أو غيره كمدّ ، فالمهموز ماأحد حروفه الأصلية همزة

---

(١) الورنتل : الشر والأمر العظيم ، وظاهر كلام الشارح هنا يقتضى أنه خماسي الأصول مثل مابعده ، مع أن الواقع أن النون زائدة مثل نون جحنفل ، أما واوه فأصلية لأنها لاتزاد أولا البتة . انظر اللسان

(٢) حوقل الرجل : ضعف عن الجماع مثل حقل ، وحوقل أيضاً : أسرع في المشي ، وكبر ، ومشى فأعيا ، والواو فيها زائدة ، أما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة إلا بالله فالواو فيها أصلية

(٣) آل يؤول أولا ومآلا : رجع ، ووأل يئل وألا ووءولا ووئيلا : لجأ ، ومنه الموئل

(٤) أزت القدر تؤز وتئز أزا وأزيزا : إذا اشتد غليانها ، وقيل : هو غليان ليس بالشديد

كأمر وسأل وقرأ ، والمضاعف ماعينه ولامه متماثلان وهو الكثير ، أو مافاؤه وعينه متماثلان كَدَدَنٍ [١] وهو فى غاية القلة [٢] ، أو ما كُرِّرَ فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين نحو زلزل ، أمامافاؤه ولامه متماثلان كَقَلَقٍ فلا يسمى مضاعفا .

قوله « فالمعتل بالفاء مثال » لأنه يماثل الصحيح فى خلو ما ضيه من الاعلال نحو وَعَدَ وَيَسَرَ ، بخلاف الأجوف والناقص ، وإنما سمى بصيغة الماضى لأن المضارع فَرْعٌ عليه فى اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة وغُيِّر حركاته ؛ فالماضى أصل أمثلة الأفعال فى اللفظ .

قوله « و بالعين أجوف » أى : المعتل بالعين أجوف ، سمى أجوف تشبيها بالشىء الذى أخذ مافى داخله فبقى أَجْوَفَ ؛ وذلك لأنه يذهب عينه كثيراً نحو قُلتُ وَبِعْتُ ولم يَقُلْ وَلَمْ يَبِعْ [وقُلْ و بِعْ] و إنما سمى ذا الثلاثة اعتباراً بأول ألفاظ الماضى ؛ لأن الغالب عند الصرفيين إذا صَرَّفوا الماضى أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو ضَرَبْتُ و بِعْتُ لأن نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه ، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ و بِعْتُ .

وسمى المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمى له فى باب الإعراب منقوصا ؛ فانه إنما سمى به هناك لنقصان إعرابه ، وسمى هينا بهما لنقصان حرفه الأخير فى الجزم والوقف نحو أُغْزُ وَارْمِ وَاخْشَ ولا تَغْزُ ولا تَرْمِ ولا تَخْشَ ، وسمى ذا الأربعة لأنه — وإن كان فيه حرف العلة — لا يصير فى أول ألفاظ الماضى على

---

(١) الددن : اللعب واللهو ، وقد يستعمل منقوصا أى محذوف اللام كيد فيقال الدد ، ومقصوراً كالعصا فيقال الددا

(٢) وإنما كان فى غاية القلة لأن اجتماع المثلين مستثقل ، فاذا كان فى أول الكلمة حين يبدأ المتكلم كان أشد ثقلا لضرورة النطق بالحرف مرتين ؛ بسبب تعذر الادغام حينئذ

ثلاثة كما صار فى الأجوف عليها ؛ فتسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم .

وقوله « وبالفاء والعين » نحو يَوْم وَوَيْح [١] و بالعين واللام نحو نَوَى وحَيِيَ والقُوَّة ، يسمى مضاعفا باعتبار ، ولفيفا مقرونا باعتبار .

قوله : « و بالفاء واللام » نحو وَلِيَ وَوَقَى .

أبنية الاسم الثلاثى

قال : « وللاسْمِ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِى اثْنَىْ عَشَرَ ، سَقَطَ مِنْهَا فِعُلٌ وفُعِلٌ اسْتِثْقَالاً وَجُعِلَ الدُّئِلُ مَنْقُولاً ، وَالْحِبُك إنْ ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ فِى حَرْفَى الْكَلِمَةِ ، وَهِىَ فَلْسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حِبْرٌ عِنَبٌ إِبِلٌ قُفْلٌ صُرَدٌ عُنُقٌ » [٢] .

أقول : إنما كانت القسمة تقتضى اثنى عشر لأن اللام للاعراب أو للبناء ؛ فلا يتعلق به الوزن كما قدمناه ، وللفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ، وللعين أربعة أحوال : الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثْنَا عَشَرَ ، سقط المثالان لاستثقال الخروج من

---

(١) لم يجىء هذا النوع فى الأفعال المأخوذة من المصادر ، وقد جاء فى بعض أفعال مأخوذة من أسماء جامدة ليست مصادر كما قالوا : ياومته وكما قالوا : تويل ، إذا قال ويلى ، ومنه قول الشاعر :

تَوَيَّلَ أَن مَدَدْتُ يَدِى وكانت يَمِينِى لا تُعَلَّلُ بالقَلِيلِ

وقد جاء هذا النوع فى أسماء قليلة مثل ويح وويل وويس وويب ويوح ويوم . والويح : كلمة رحمة ، والويل : دعاء بالعذاب ، والويس : كلمة رحمة واستملاح للصبى ، والويب : بمعنى الويل ، واليوح : اسم من أسماء الشمس

(٢) الفلس ــ بفتح فسكون ــ ما يتعامل به مما ليس فضة ولا ذهباً ، والحبر بكسر فسكون ــ المداد الذى يكتب به والعالم ، والصرد ــ بضم ففتح ــ طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، وبياض فى ظهر الفرس من أثر الدبر

ثقيل إلى ثقيل يخالفه ؛ فأما فى [نحو] عُنُقٍ و إبلٍ فتماثُلُ الثقيلين [١] خَفَّفَ شيئا ، والخروجُ من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه ؛ فلذلك لم يأتِ فِعُلٌ لا فى الأسماء ولا فى الأفعال إلا فى الحِبُكِ إن ثبت ، و يجوز ذلك إذا كان إحدى الحركتين غير لازمة نحو يَضْرِبُ و لِيُقتل ، وأما فُعِلٌ فلما كان ثقله أهْوَنَ قليلاً جاءَ فى الفعل المبنى للمفعول ، وجُوِّز ذلك لعروضه لكونه فَرْعَ المبنى للفاعل ، وجاء فى الأسماء الدُّئِلُ عَلَماً وجِنْساً [٢] ، أما إذا كان علما فيجوز أن يكون منقولا من الفعل كشَمَّر و يَزِيد ، والدَّأْلُ [٣] : الخَتْل ، ودخول اللام فيه قليل ، كما فى قوله : —

٣ — رَأَيتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ [٤]

---

(١) كلام الشارح ها هنا يعارض ماسيأتى له أن يذكره فى باب النسب عند التعليل لفتح عين الثلاثى المكسورة نحو إبل و نمر ودئل دون المضمومة كعضد وعنق فقد قال : إن الطبع لاينفر من توالى المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر توالى المتماثلات ، اللهم إلا أن يقال إن كلامه هاهنا فى توالى ثقيلين متماثلين وما سيأتى فى توالى الأمثال الثقلاء

(٢) أما العلم فهو الدئل بن بكر بن كنانة ، ومن بنيه أبو الأسود الدؤلى ظالم بن عمرو ، وجمهرة العلماء يقولون : الدئل بضم الدال ، وكسر الهمزة فى هذا العلم ، ومنهم من يقوله بكسر الدال وقلب الهمزة ياء . وأما الجنس فهو دويبة كالثعلب ، وفى الصحاح دويبة شبيهة بابن عرس

(٣) الختل : الخديعة

(٤) الأعباء : جمع عبء ، والمراد بأعباء الخلافة مشاقها ومتاعبها ، ويروى فى مكانه بأحناء الخلافة ، والأحناء : جمع حنو والمراد بها أطرافها و نواحيها ومتشابهاتها . والكاهل : مقدم أعلى الظهر . والبيت لابن ميادة يمدح الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان

فعلى هذا لا استبعاد فيه ؛ لأن أصله الفعل المبنيُّ للمفعول ، وأما إذا كان جنساً على ما قيل « إنه اسم دويبة شبيهة بابنِ عُرْس » قال : —

٤ — جَاؤُا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ   مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ [١]

ففيه أدنى إشكال ؛ لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل ، لكنه مع قلته قد جاء منه قَدْرٌ صالح ، كقوله صلى الله عليه وسلم « إنَّ اللهَ نَهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالٍ » ويروى « عن قِيلَ [٢] وقالَ » — على إبقاء صورة الفعل — وكذا قولهم : أعْيَيْتَنِي من شُبٍّ إلى دُبٍّ ، ومن شُبَّ إلى دُبَّ [٣] أى : من لدن شَبَبْتَ إلى أن دَبَبْتَ على العصا ، فلما نقل إلى معنى الاسم غير لفظه أيضا من صيغة المبنى للفاعل إلى صيغة المبنى للمفعول ؛ لتكون الصيغة المختصة بالفعل دليلا

---

(١) معرس — بضم فسكون ففتح — اسم مكان من أعرس ، لكن الأشهر عرس تعريساً والمكان منه معرس بتشديد الراء مفتوحة ومعناه مكان النزول آخر الليل للاستراحة . والبيت لكعب بن مالك الأنصارى يصف جيش أبى سفيان فى غزوة السويق بالقلة والحقارة

(٢) قال ابن الأثير : معنى الحديث أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قيل كذا وقال كذا اه

(٣) قال فى اللسان : وفى المثل أعييتنى من شب إلى دب ومن شب إلى دب (الأول على صيغة الفعل المبنى للمجهول والثانى اسم معرب منون على زنة قفل) أى من لدن شببت إلى أن دببت على العصا (وضبطه بالقلم بضم التاء على أنها ضمير المتكلم وفى مادة درر ضبطه بفتح التاء) يجعل ذلك بمنزلة الاسم بأدخال من عليه ، وإن كان فى الأصل فعلا ، يقال ذلك للرجل والمرأة كما قيل نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ، وما زال على خلق واحد من شب إلى دب ، قال : —

قَالَتْ لَهَا أُخْتٌ لَهَا نَصَحَتْ   رُدِّى فُؤَادَ الْهَائِمِ الصَّبِّ

قَالَتْ : وَلِمْ ؟ قَالَتْ : أذَاكَ وَقَدْ   عُلِّقْتُكُمْ شُبًّا إلَى دُبٍّ ؟

على أن أصله كان فِعْلاً ، وكذا الدُّئِلُ جنسا وأصله دَأَلَ من الدَّأَلَانِ وهو مَشْيٌ تَقَارَبُ فيه الْخُطَا ، ويجوز أن يكون الدئل العلم منقولا من هذا الجنس على ما قال الأخفش ، وقال الفراء : إن « الآن » مَنْقُول من الفعل [١] ، ومن هذا الباب التُّنَوِّطُ [٢] لطائر ؛ وجاء على فُعِلٍ اسمان آخران ، قال الليث : الوُعِلُ لغة فى الوَعِلِ [٣] ، وحُكى الرُّئِم بمعنى الاست ،

قوله « والحِبُكُ إن ثبت » قرىء فى الشواذ [٤] (ذَاتِ الْحِبُكِ) بكسر

---

(١) هذا أحد وجهين حكاهما فى اللسان عن الفراء ، والآخر أن أصل آن أوان كرمان فحذفت الألف التى بعد الواو فصار أون كزمن ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها

(٢) تقول : ناط الشىء ينوطه نوطاً : أى علقه ، ونوط بالتشديد للمبالغة ، وتنوط أصله فعل مضارع مبدوء بتاء المضارعة فهو بضم التاء وفتح النون وتشديد الواو المكسورة ، سمى هذا الطائر بهذا الفعل لأنه يدلى خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها ، قاله الأصمعى

(٣) الوعل - بفتح فكسر وبفتح فسكون وبضم فكسر ، والأخيرة نادرة - هو تيس الجبل ، وقال الأزهرى : أما الوعل - بضم فكسر - فما سمعته لغير الليث اهـ فان صحت رواية الليث فوجهها أن أصله الفعل المبنى للمجهول ؛ تقول : وعل بمحمد إذا أشرف به (أى ارتفع به) فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير أو يضمن وعل معنى علا فيتعدى تعديته

(٤) قال ابن جماعة : هذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصرى وأبى مالك الغفارى وذكر الصبان أنها منسوبة إلى أبى السمال (كشداد) وهذا الوجه الذى ذكره المؤلف أحد تخريجين لهذه القراءة ، والتخريج الآخر ما استحسنه أبو حيان وهو أن أصلها الحبك بضمتين ، فكسر الحاء إتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز

الحاء وضم الباء ، فقال المصنف : إن صح النقل قلنا فيه بناء على ما قال ابن جنى (وهو أن الحِبِكَ بكسرتين والحُبُكَ بضمتين بمعنى) : إن الحِبُكَ مركب من اللغتين ، يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحِبِك بكسرتين ، ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهى الحُبُك بضمتين ، فلم يرجع إلى ضم الحاء ، بل خلاَّها مكسورة وضم الباء ، فتداخلت اللغتان : الحِبِكُ والحُبُكُ فى حرفى الكلمة الحاء والباء [(1)]، وفى تركيب حِبُك من اللغتين — إن ثبت — نظَرٌ لأن الحُبُك جمع الحِبَاك ، وهو الطريقة فى الرمل ونحوه ، والحِبِك بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بُعْدِهِ ؛ لأن فِعِلا قليل ، حتى إن سيبويه قال : لم يجىء منه إلا إبل ، ويبعد تركيب اسم من مفرد وجمع ، قيل : وقرىء فى الشاذ (يَمْحَقُ اللهُ الرِّبُوا) بضم الباء ، ولم يَغُرَّ هذا القارىء إلا كتابته بالواو .

رد بعض الابنية الى بعض

قال : « وَقَدْ يُرَدُّ بَعْضٌ إلَى بَعْضٍ ، فَفَعِلٌ مِمَّا ثَانِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ كَفَخِذٍ يَجُوزُ فِيهِ فَخْذٌ وفِخْذٌ وفِخِذٌ ، وَكَذَا الْفِعْلُ كَشَهِدَ ، وَنَحْوُ كَتِفٍ يَجُوزُ فِيهِ كَتْفٌ وَكِتْفٌ ، وَنَحْوُ عَضُدٍ يَجُوزُ فِيهِ عَضْدٌ ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوزُ فِيهِ عُنْقٌ ، وَنَحْوُ إبِلٍ وَبِلِزٍ يَجُوزُ فِيهِمَا إبْلٌ وَبِلْزٌ وَلاَ ثَالِثَ لَهُمَا ، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فِيهِ قُفُلٌ عَلَى رَأْيٍ لِمَجِيءِ عُسُرٍ وَيُسُرٍ » .

غير حصين ، قال ابن مالك فى شرح الكافية عن التوجيه الأول الذى ذكره المؤلف : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ماسمع منه لأمكان عروض ذلك له ، وقيل : إن كسر الحاء مع ضم الباء شاذ لا وجه له

(١) إنما قيد التداخل بحرفى الكلمة تبعا للمصنف لأن التداخل أكثر مايكون فى كلمتين ، كما قالوا قنط يقنط ، مثل ضرب يضرب ، وقنط يقنط ، مثل علم يعلم ، فاذا قالوا قنط يقنط — بكسر عين الماضى والمضارع أو بفتحهما جميعاً — علمنا أن ذلك من تداخل اللغتين ، وحاصله أخذ الماضى من لغة والمضارع من لغة أخرى ، ومثل ذلك كثير

أقول : يعني يرد بعضه إلى بعض أنه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أو أكثر من الأوزان المذكورة قبلُ : إن أصل بعض أوزانها البعضُ الآخر ، كما يقال في فَخْذٍ — بسكون الخاء — إنه فرع فَخِذ بكسرها

التفريعات لغة تميم

وجميع هذه التفريعات في كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون ففَعِل الحلقي [العين] فِعْلا كان كَشَهِدَ أو اسما كَفَخِذٍ ورجل مَحِكٍ [1] يطرد فيه ثلاث تفريعات اطرادا لا ينكسر ، واثنان من هذه الفروع يشاركه فيهما ما ليس عينه حلقيا ، فالذي يختص بالحلقيّ العين إتباعُ فائه لعينه في الكسر ، ويشاركه في هذا الفرع فَعِيلٌ الحلقي العين كشهيد وسَعِيد ونَحِيف ورَغِيف ، وإنما جعلوا ما قبل الحلقي تابعا له في الحركة ؛ مع أن حق الحلقي أن يفتح نَفْسَه أو ما قبله — كما في يَدْعَمُ ويَدْمَع ؛ لثقل الحلقي وخفة الفتحة ولمناسبتها له ؛ لما يجيء في تعليل فتح مضارع فَعَل الحلقيّ عَيْنُه أو لامه ، وذلك لأنه حُمِل فَعِلٌ الاسمي على فَعِل الفعلي في التفريع لأن الأصل في التغيير الفعلُ لكثرة تصرفاته ، وسيجيء في باب المضارع علة امتناع فتح عين فَعِلَ الحلقي العين ، وأما فَعِيل فلم يفتح عينه لئلا يؤدِّيَ إلى مثال مرفوض في كلامهم ؛ وقد يجيء كسر فتح ما بعد الحلقي إتباعا لكسر الحلقي ، كما قيل في خِبَقٍّ [2] على على وزن هِجَفٍّ للطويل : خِبِقّ ، هذا ، وحرفُ الحلق في المثالين فَعِل وفَعِيل ثاني الكلمة ، بخلافه إذا كان عين يَفْعَل أو لامه ، فلم يستثقل الكسر عليه ،

---

(١) رجل محك بوزن فرح ومماحك ومحكان كغضبان لجوج عسر الأخلاق

(٢) الخبق بخاء معجمة مكسورة وباء مفتوحة وقد تكسر وآخره قاف مشددة هو الطويل من الرجال مثل الهجف . فقوله للطويل تفسير للكلمتين معا ، ويقال : فرس خبق (بالضبطين السابقين) إذا كان سريعا

مع أن الكسر قريب من الفتح ؛ لقرب مخرج الياء من مخرج الألف [١] فلما لزم كسر العين فى المثالين — وقد جرت لحرف الحلق عادةً تغيير نفسها أو ما قبلها إلى الفتح ، ولم يمكن ههنا تغييرُ نفسها لما ذكرنا ولا تغييرُ ما قبلها إلى الفتح لأنه مفتوح ، وقد عادها عِيدُ الغرامِ — غَيَّرَتْ حركةَ ماقبلها إلى مثل حركتها ؛ لأن الكسر قريب من الفتح كما ذكرنا ، فكأنها غيرت ما قبلها إلى إلى الفتح ، ولم يأت فى الأسماء فُعِلٌ ولا فُعِيلٌ — مضمومى الفاء — حتى تُتْبَعَ الفاءُ العينَ بناءً على هذه القاعدة ، وأما فُعِلَ فى الفِعْل نحو شُهِد فلم يتبع لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل المتبع فاؤه عينه ، وإنما لم يتبع فى نحو المُحِين والمُعِين [٢] لعروض الكسرة ، وأما المِغِيرة فى المُغِيرَة فشاذ شذوذ مِنْتِن فى المُنْتِن وأَنْبُؤُكَ وَأَجُوءُكَ فى أُنَبِّئُكَ وأجيئُكَ فلم يقولوا قياساً عليه أَبُوعُكَ وأَقْرُؤُكَ فى أَبِيعُكَ وَأَقْرِئُكَ ، وإنما لم يتبع فى نحو رَؤُفَ ورَؤُوف لأن كسر ما قبل الحلقىّ فى نحو رَحِمَ ورَحِيم إنما كان لمقاربة الكسرة للفتح كما ذكرنا ، والضم بعيد من الفتح

وأما أهل الحجاز فنظروا إلى أن حق حروف الحلق إما فتحها أو فتح ما قبلها ؛ هَبْ أنه تعذر فتحها لما ذكرنا من العلة فَلِمَ غُيِّرَ ما قبلها عن الفتح وهو حقها إلى الكسر ؟ وهل هذا إلا عكس ما ينبغى ؟ ؟

واللغتان اللتان يشترك فيهما الحلقى وغيره : أولاهما : فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، نحو شَهْد فى الفِعْل وفَخْذ فى الاسم ، وفى غير الحلقىّ عَلْمَ فى الفِعْل وكَبْدٌ

---

(١) مخرج الياء بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، ومخرج الألف أقصى الحلق فوق الهمزة

(٢) المحين : اسم فاعل من أحانه الله : أى أهلكه ، وأصله محين — بضم الميم وكسر الياء — فنقلت كسرة الياء إلى الحاء الساكنة وجوبا ، ومعين : اسم فاعل من أعان ، فعل به ما فعل بسابقه

فى الاسم ، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أى الفتح إلى الأثقل منه أى الكسر فى البناء المبنى على الخفة أى بناء الثلاثى المجرد ، فسكنوه لأن السكون أخفّ من الفتح ، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه ، ولمثل هذا قالوا فى كَرُم الرجل : كَرْم ، وفى عَضُد : عَضْد ، بالاسكان ، وقولهم لَيْسَ مثل عَلْم فى عَلِم ، وكان قياسه لاَسَ كهاب ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقته لها فى عدم التصرف ، فلم يتصرفوا فيه بقلب الياء ألفا أيضا ولم يقولوا لِسْتُ كهِبْتُ ، ولا يجوز أن يكون أصل لَيْسَ فتح الياء لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضمّ الياء لأن الأجوف اليائى لا يجىء من باب فَعُلَ [1] ؛ والثانية : فِعْل — بكسر الفاء وسكون العين — نحو شِهْدَ وَنِخْذِ فى الحلقى ، وكِبْد وكِتْف فى غيره ؛ ولم يسمع فى غير الحلقى من الفعل نحو عِلْمَ فى عَلِم فى المبنى للفاعل ، وحكى قطرب فى المبنى للمفعول نحو « ضِرْبَ زيدٌ » بكسر الضاد وسكون الراء — كما قيل قِيل وَبِيعَ وَرِدَّ ، وهو شاذ . فالذى من الحلقى يجوز أن يكون فرع فِعِل المكسور الفاء والعين كما تقول فى إِبِلٍ : إِبْل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ماقبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وكره حذف أقوى الحركتين ، أى : الكسرة ، فنقلت إلى الفاء ، والذى من غير الحلقى لا يكون إلا على الوجه الثانى ؛ لأنه لا يجوز فيه فِعِل بالاتباع

قوله « ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد » قد ذكرنا أن مثله يجوز عند تميم فى الفعل أيضاً ، نحو كَرْم الرَّجُلُ ، فى كَرُم ، ولم يقولوا فيه عُضْد بنقل الضمة إلى ماقبلها كما نقلوا فى نحو كَتِفٍ ؛ لثقل الضمة ، وربما نقلها بعضهم فقالوا : عُضْد ، وقد

---

(١) لم يجىء من الأجوف اليائى مضموم العين إلا قولهم « هيُؤ » أى حسنت حاله وصار ذا هيئة

ذكرنا (١) فى فِعْل التعجب أن فَعُل الذى فيه معنى التعجب يقال فيه فُعْلَ ، قال :

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *(٢)

ولعل ذلك دلالة على نقله إلى معنى التعجب ، وأما قولهم فى الفعل المبنى للمفعول فَعْلَ كما فى المثل « لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ له » (٣) قال أبو النجم وهو تميمى : —

٦ — * لَوْ عُصْرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرْ (٤) *

---

(١) ذكره فى شرح الكافية فى آخر أفعال المدح والذم ، قال بعد ذكر الشواهد : والتغيير فى اللفظ دلالة على التغيير فى المعنى إلى المدح أو إلى التعجب اه

(٢) هذا عجز بيت للأخطل النصرانى التغلبى وصدره :

* فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا *

وتقتل : تشعشع بالماء وتمزج فيكسر الماء حدتها

(٣) قال فى اللسان : الفصد شق العرق ، وفصد الناقة شق عرقها ليستخرج دمه فيشربه ، ومن أمثالهم فى الذى يقضى له بعض حاجته دون تمامها « لم يحرم من فصد له » بأسكان الصاد مأخوذ من الفصيد الذى كان يصنع فى الجاهلية ويؤكل ، يقول : كما يتبلغ المضطر بالفصيد فاقنع أنت بما ارتفع من قضاء حاجتك وإن لم تقض كلها اه ملخصا

(٤) قبل هذا قوله فى وصف جارية :

بَيْضَاءُ لاَ يَشْبَعُ مِنْهَا مِنْ نَظَرْ   خَوْدٌ يُغَطِّى الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَرْ

وقول الشارح إن أبا النجم تميمى لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل فان اسمه الفضل بن قدامه بن عبيد الله بن عبيد الله ابن الحارث أحد بنى عجل بن لجيم بن صعب ابن على بن بكر بن وائل ، وهذه التفريعات كما تطرد عند بنى تميم تطرد عند غيرهم ومنهم بكر وتغلب ابنا وائل ، قال الأعلم : وهى لغة فاشية فى تغلب بن وائل اه ولعل الذى حمل الشارح على نسبة أبى النجم إلى تميم ما ذكره أولا من أن هذه التفريعات إنما تطرد عند بنى تميم

وكذا قولهم غُزْىَ بالياء دون الواو فى غُزِى لعروض سكون الزاى ؛ فليس التخفيف فى مثله لكراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل كما كان فى كَتِف وعَضُد ، كيف والكسرة أخفُّ من الضمة والفتحة أخف من الكسرة ؟ بل إنما سكن كراهة توالى الثقيلين فى الثلاثى المبنى على الخفة ، فسكن الثانى لامتناع تسكين الأول ، ولأن الثقل من الثانى حصل ؛ لأنه لأجل التوالى ، ولتوالى الثقيلين أيضاً خَفَّفُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثانى فيهما ؛ وهذا التخفيف فى نحو عُنُق أكثر منه فى إبل ؛ لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء فى الكتاب العزيز وهو حجازى رُسْلَنَا وَرُسْلَهم ، وهو فى الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع معنًى؛ وجميع هذه التفريعات فى لغة تميم كما مر ؛ وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخفة الفتحة ، وأما قوله : —

٧ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ ... بِرَاجِعِ مَاقَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ (١)

فشاذ ضرورةً

وقد شُبه بفَعِلَ المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وَلْيَضْرِب وَفَلْتَضْرِب — أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة — وذلك لكثرة الاستعمال ؛ فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما ، ولام الأمر كعين الكلمة ، وحرف المضارعة كلامها ، فسكن لام الأمر ؛ وقرىء

(١) البيت للأخطل التغلبى ، ويروى صدره * وما كل مغبون ولو سلف صفقه * والمغبون الذى يخدع وينقص منه فى الثمن أو غيره ، وسلف بسكون اللام أصله سلف بفتحها فسكنها حين اضطره الوزن إلى ذلك ، ومعناه مضى ووجب ، وصفقه مصدر مضاف إلى ضمير المبتاع أو المغبون ، والصفق إيجاب البيع ، وأصله أن البائع والمشترى كان أحدهما يضرب على يد الآخر ، والباء فى براجع زائدة ، ويروى يراجع (فعلا مضارعا) فاعله ضمير المبتاع أو المغبون ، والرداد بكسر الراء وفتحها فسخ البيع

به فى الكتاب العزيز ، وشبه به نحو « ثُمَّ لْيَفْعَل » ، وهو أقل ، لأن ثُمَّ على ثلاثة أحرف ، وليس كالواو والفاء ، مع أن ثم الداخلة على لام الأمر أقل استعمالا من الواو والفاء ، وكذا شبه بفعُل وَفعِل قولهم فَهْوَ وَفَهْىَ وَوَهْوَ ووَهْىَ وَلَهْوَ وَلْهَىَ لما قلنا فى وَلْيَفْعَلْ ، وكذا أَهْوَ وَأَهْىَ ، لكن التخفيف مع الهمزة أقل منه مع الواو والفاء واللام ؛ لكون الهمزة مع هُوَ وَهِىَ أقل استعمالا من الواو والفاء واللام معهما ، ونحو (أنْ يُمِلَّ هْوَ) على ما قرىء فى الشواذ أبعدُ ؛ لأن يُمِلَّ كلمة مستقلة ، جعل لُهَوَ كَعَضُدٍ ؛ وهذا كما قلَّ نحو قولهم : أراكَ مُنْتَفْخاً ، وقوله :

٨ — * فبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا [1] *

وقولهم : انطَلْقَ ، فى انطَلِقْ ، وقوله :

٩ — * وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ [2] *

وإنما قل التخفيف فى هذه لأنها ليست ثلاثية مجردة مبنية على الخفة فلم يستنكر فيها أدنى ثقل ، ويجيء شرحها فى أماكنها [3] إن شاء الله تعالى

قوله « فى إبل وَبِلِزٍ (أى : ضخمة) ولا ثالث لهما » قال سيبويه : مايعرف

---

(١) هذا بيت من الرجز للعجاج بن رؤبة يصف ثورا وحشيا ، وبعده : —

* إذَا أَحَسَّ نَبْأَةً تَوَجَّسَا *

ومنتصبا أى قائما واقفا ، ويروى منتصا بتشديد الصاد أى مرتفعا ، وتكردس انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، والنبأة الصوت الخفى أو صوت الكلاب ، وتوجس تسمع إلى الصوت الخفى

(٢) هذا عجز بيت لرجل من أزد السراة وصدره * عجبت لمولود وليس له أب *

(٣) أماكنها فى باب الابتداء ، والعجب من الشارح المحقق فأنه أحال هنا على ما هناك وأحال هناك على ماهنا

إلا الإبِلُ ، وزاد الأخفش بلزا ، وقال السيرافى : الحِبِرُ صُفرة الأسنان ، وجاء الإطِلُ [١] وَالإبِطُ ، وقيل : الإقِط [٢] لغة فى الأقِط ، وأتان إبِدٌ : أى وَلُود

قوله « ونحو قُفْل يجوز فيه قُفُل على رأى » يحكى عن الأخفش أن كلَّ فُعْلٍ فى الكلام فتثقيله جائز ، إلا ما كان صفةً أو معتلَّ العين كحُمْرٍ وَسُوقٍ فانهما لايثقلان إلا فى ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسَى بن عمر : إن كلَّ فُعْل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسُر وَيُسُر ، ولقائل أن يقول : بل الساكنُ العينِ فى مثله فرع لمضمومها كما هو كذلك في عُنْق اتفاقاً ، فان قيل : جميع التفاريع المذكورة كانت أقل استعمالا من أصولها ؛ فان نَخْذًا وَعُنْقًا ساكنى العين أقلُّ منهما متحرِّكيْها ، وبهذا عرف الفرعية ، وَعُسْرٌ ويُسْرٌ بالسكون أشهر منهما مضمومى العين ؛ فيكون الضم فيهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف ، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل فى سائر الأصول المذكورة ، فلا يمتنع أن يَحْمِل تضاعفُ الثقل فى بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلا ، وإذا كان الاستثقال فى الأصل يؤدى إلى ترك استعماله أصلا كما فى نحو يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ وغير ذلك مما لايحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله ؟

---

(١) إطل – بكسرتين ، وبكسر فسكون – والأيطل : الخاصرة ، قال امرؤ القيس

لَهُ أيْطَلاَ ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ ... وَإرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيبُ تَتْفُلِ

وقال آخر :

لم تُؤْذَ خَيْلُهم بالثَّغْرِ وَاصِدَةً ... تُجْلَ الخَوَاصر لم يَلْحَقْ لها إطِلُ

(٢) الأقط – بكسرتين، وبفتح فكسر – طعام يتخذ من اللبن المخيض ، قال امرؤ القيس

فَتَمْلأَ بَيْتَنَا أقِطًا وَسَمْنًا ... وَحَسْبُكَ مِنْ غِنًى شِبَعٌ وَرِيُّ

هذا ، و إن كان عين فَعْل المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَّعْر وَالشَّعَر والْبَحْر والْبَحَر ، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات ، وليست إحداهما فرعاً للأخرى ، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعا لساكنها ، ورأوا هذا قياسا فى كل فَعْل شأنه ماذكرنا ، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجيء فى باب المضارع

أبنية الرباعى والخماسى

قال : « وَلِلرُّبَاعِيِّ خَمْسَةٌ : جَعْفَرٌ ، زِبْرِجٌ ، بُرْثُنٌ ، دِرْهَمٌ ، قِمَطْرٌ ، وَزَادَ الأَخْفَشُ نَحْوَ جُخْدَب ، وَأَما جَنَدِلٌ وَعُلَبِطٌ فَتَوَالِى الْحَرَكَاتِ حَمَلَهُمَا عَلَى بَابِ جَنَادِلَ وَعُلاَبِطٍ ، وَلِلْخُمَاسِيِّ أَرْبَعَةٌ : سَفَرْجَلٌ ، قِرْطَعْبٌ ، جَحْمَرِشٌ ، قُذَعْمِلٌ ، وَلِلْمَزِيد فيهِ أَبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَلَمْ يَجِيءْ فى الْخُمَاسِيِّ إلاَّ عَضْرَفُوطٌ خُزَعْبِيلٌ قِرْطَبُوسٌ قَبَعْثَرًى خَنْدَرِيس عَلَى الأَكْثَرِ »

أقول : اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعى والخماسى صنفان غير الثلاثى ، وقال الفراء والكسائى : بل أصلهما الثلاثى ، قال الفراء : الزائد فى الرباعى حرفه الأخير وفى الخماسى الحرفان الأخيران ، وقال الكسائى : الزائد فى الرباعى الحرف الذى قبل آخره ، ولا دليل على ماقالا ، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جَعْفَرٍ فَعْلَلٌ ووزن سَفَرْجَل فَعَلَّل ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يوزن بلفظه ، وكان ينبغى أن يكون للرباعى خمسة وأربعون بناء ، وذلك بأن تضرب ثلاثَ حالاتِ الفاء فى أربع حالات العين فيصير اثنى عشر تضربها فى أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانيةً وأربعين ، يَسْقُط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين ، وكان حقُّ أبنية الخماسى أن تكون مائةً وأحدًا وسبعين ، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية فى الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون ، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاءواللام

الثانية ، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين ، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معا ثلاث حالات الفاء ، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء ، اقْتُصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها ، وزاد الأخفش فُعْلَلاً بفتح اللام كجُخْدَبٍ ، وأجيب بأنه فرع جُخَادِبٍ ؛ بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال ، وهو تكلف ، ومع تسليمه فما يصنع بما حكى الفراء من طُحْلَب وبُرْقَع (١) وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يُرَدُّ مع ثقة الناقل وإن كان المنقول غير مشهور ، فالأَوْلى القول بثبوت هذه الوزن مع قلته ؛ فنقول : إن قُعْدَدًا (٢) وَدُخْلَلاً (٣) مفتوحي الدال واللام — على ماروى — وَسُؤْدَدًا (٤) وَعُوطَطًا (٥) ملحقات بجُخْدَب ، ولولا ذلك لوجب الادغام كما يجيء في موضعه . ويكون بُهْمًى (٦) ملحقا ؛ لقولهم بُهْمَاة على ما حكى ابن الأعرابي ، ولا تكون

---

(١) الطحلب : خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه ، والبرقع : نقاب المرأة ومايستر به وجه الدابة ، وكلاهما بضم فسكون ففتح ، وقد يكسر أول الثاني ، والأصل فيهما ضم الثالث

(٢) القعدد : الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره ، قال الشاعر :

دَعَانِى أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِى لَمْ يَجِدْنِى بِقُعْدَدِ

(٣) دخلل الرجل ودخلله بضم ثالثه أو فتحه ودخيلته : نيته ومذهبه لأن ذلك يداخله

(٤) السؤدد : مصدر قولك ساد الرجل قومه كالسيادة ، والدال الأولى مفتوحة أو مضمومة وقد تخفف الهمزة بقلبها واوا

(٥) العوطط : جمع عائط ، وهو اسم فاعل من قولك : عاطت الناقة تعوط ، إذا لم تحمل فى أول سنة يطرقها الفحل

(٦) قال فى اللسان : وقال الليث : البهمى نبت تجد به الغنم وجدا شديدا مادام أخضر ، فاذا يبس هر شوكه وامتنع ، ويقولون للواحد بهمى والجمع بهمى ، قال سيبويه : البهمى تكون واحدا وجمعاً وألفها للتأنيث . وقال قوم ألفها للإلحاق والواحدة بهماة ، وقال المبرد : هذا لا يعرف ، لا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث ... قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، وعندى أن من قال بهماة فالألف ملحقة له بجخدب

الألف للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه

قوله « وأما جَنَدِلٌ وعُلَبِطٌ » يعنى أن هذين ليسابناءين للرباعى ، بل هما فى الأصل من المزيد فيه ؛ بدليل أنه لا يتوالى فى كلامهم أربع متحركات فى كلمة ، ألا ترى إلى تسكين لام نحو ضَرَبْتُ لما كان التاء كجزء الكلمة ، قال سيبويه: الدليل على أن هُدَبِدًا[١] وعُلَبِطاً مقصورا هُدَابِدٍ وعُلاَبِطٍ أنك لا تجد فُعَالاً إلا و يروى فيه فُعَالِلٌ كعُلاَبِط وهُدَابِد ودُوَادِمٍ[٢] فى دُوَدِمٍ ، وكما أن المذكورين ليسا بيناءين للرباعى ، بل فرعان للمزيد فيه ، فكذا عَرَتُنٌ — بفتحتين بعدهما ضمة — وعَرَتَنٌ — بثلاث فتحات — ليسا بلغتين أصليتين ، بل الأول مخفف عَرَنْتُنٍ بحذف النون ، والثانى مخفف عَرَنْتَنٍ ، كما أن عَرْتُنًا — بفتح العين و إسكان الراء وضم التاء — فرع عَرَنْتُن بحذف النون و إسكان الراء ، وعَرَنْتُنٌ : نبت ، وفيه ست لغات عَرَنْتُنٌ وعَرَتُنٌ فرعه ، وعَرْتُنٌ فرع الفرع ، وَعَرَنْتَنٌ ، وَعَرَتَنٌ فرعه ، وَعَرْتَنٌ فرع الفرع

وزاد محمد بن السَّرِىِّ فى الخماسى خامساً وهو الهُنْدَلِعُ لبقلة ، والحق الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذى الزيادة كما يجىء ، ولو جاز أن يكون هُنْدَلِعٌ فُعْلَلِلاً لجاز أن يكون كَنَهْبُلٌ[٣] فَعَلَلاً ، وذلك خَرْق لا يُرْقَع فتكثر الأصول

فاذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للالحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء اهـ

(١) قال فى اللسان : الهدبد والهدابد اللبن الخاثر (الحامض) جدا . وقيل : ضعف البصر

(٢) الدودم والدوادم : شىء شبه الدم يخرج من شجر السمر

(٣) الكنهبل — بفتح الباء وضمها — شجر عظام وهو من العضاه ، قال سيبويه : أما كنهبل فالنون فيه زائدة لأنه ليس فى الكلام على مثال سفرجل (بضم الجيم)

المزيد فيه من الأسماء وضابطه

قوله « وللمزيد فيه أبنية كثيرة » ترتقي في قول سيبويه إلى ثلثمائة وثمانية أبنية ، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين ، منها صحيح وسقيم ، وشرح جميع ذلك يطول ، فالأولى الاقتصار على قانون يعرف به الزائد من الأصل كما يجيء في باب ذي الزيادة إن شاء الله تعالى

ولما كان المزيد فيه من الخماسي قليلا عده المصنف ؛ و إنما قال « على الأكثر » لأنه قيل : إن خَنْدَرِيسا فَنْعَلِيل ؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه ، والأولى الحكم بأصالة النون ؛ إذ جاء بَرْقَعِيد في بلد ، وَدَرْدَبِيس للداهية ، وسَلْسَبِيل وَجَعْفَلِيق وَعَلْطَبِيس (١)

فان قيل : أليس إذا تردَّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة و بالتقديرين يندر الوزن فجعله زائداً أولى ؟

قلت : لانسلم أولا أن فَعْلَلِيلاً نادر ، وكيف ذلك وجاء عليه الكلمات المذكورة ؟ ولو سلمنا شذوذه قلنا : إنما يكون الحكم بزيادته أولى لكون أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير ، وذلك في الثلاثي والرباعي ، أما في الخماسي فأبنية المزيد فيه منه مقارِبَة لأبنية أصوله ، ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً قلنا : إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف [يكون] أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة الحرف من الأبنية الأصول ، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا — أعني خندريسا — فان ياءه زائد بلا خلاف فلا تفاوُتَ بين تقديره أصلا وزائداً ، ولو قال المصنف بدل خَنْدَريس بَرْقَعِيد لاستراح من قوله « على الأكثر » لأنه فَعْلَلِيلٌ بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف « اليوم تنساه »

---

(١) السلسبيل : اللين الذي لاخشونة فيه ، وربما وصف به الماء ، واسم عين في الجنة ، قال الله تعالى : (عينا فيها تسمى سلسبيلا) . والجعفليق : العظيمة من النساء . والعلطبيس : الأملس البراق

شىء غير الياء ، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل : إنه أعجمى ، ولو ذكر عَلْطَمِيساً [١] وَجَعْفَلِيقًا لم يرد شىء ؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته فى موضعه فيهما

تفسير أمثلة الرباعى والخماسى

قوله «جَعْفَر» هو النهر الصغير ، وَ« الزِّبْرِج » الزينة من وَشْىٍ أوجوهر ، وقيل : الذهب ، وقيل : السحاب الرقيق ، و « الْبُرْثُن » للسبع والطير كالأصابع للانسان ، والمِخْلَبُ : ظفر البرثن ، وَ« الْقِمَطْر » ما يصان فيه الكتب ، « وَالْجُخْدَب » الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكذا الْجُخَادِب ، « وَالْجَنَدِل » موضع فيه الحجارة ، والْجَنَادل : جمع الْجَنْدَلِ : أى الصخر ، كأنه جعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة ، كما يقال : مررتُ بقَاعٍ عَرْفَجٍ [٢] كُلُّه ، وَ « الْعُلَبِطُ » الغليظ من اللبن وغيره ، يقال : ما فى السماء قِرْطَعْبٌ : أى سحابة ، وقال ثعلب : هو دابة ، و « الجحمرش » العجوز المسنة ، يقال : ماأعطانى قُذَعْمِلاً : أى شيئا ، وَالْقُذَعْمِلَة : الناقة الشديدة ، وَ« الْعَضْرَفُوط » دويبة ، وَ « الْخُزَعْبِيلُ » الباطل من كلام وَمُزَاح ، وَ « الْقِرْطَبُوس » بكسر القاف — الداهية والناقه العظيمة الشديدة ، وفيه لغة أخرى بفتح القاف ،

---

(١) العلطميس : الضخم الشديد ، والجارية الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع ، والهامة الضخمة الصلعاء ، قال الراجز : ـ

لَمَّا رأَتْ شَيْبَ قَذَالِى عيساَ وَهَامَتِى كَالطَّسْتِ عَلْطَمِيسَاَ
لاَ يَجِدُ الْقَمْلُ بِهاَ تَعريساَ

(٢) العرفج ـ بزنة جعفر وزبرج ـ نبت ، قيل : هومن شجرالصيف لين أغبر له ثمرة خشناء كالحسك ، وقيل : طيب الريح أغبر إلى الخضرة وله زهرة صفراء وليس له حب ولا شوك . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٢٨٣ طبعة الآستانه) : « ومن النعت بغير المشتق قولهم مررت بقاع عرفج كله : أى كائن من عرفج ، وقولهم مررت بقوم عرب أجمعون : أى كائنين عربا أجمعون » اه

والأول هو المراد هنا لئلا يتكرر بناء عَضْرَفُوط ، وَ « القَبَعْثَرَى » الجمل الضخم الشديد الوبر ، وليست الألف فيه للإلحاق ؛ إذ ليس فوق الخماسى بناء أصلى يلحق به[1] ، وليست أيضاً للتأنيث لأنه يُنَوَّن ويلحقه التاء نحو قَبَعْثَرَاة ، بل الألف لزيادة البناء كألف حمار ونحوه ، وَ « الخَنْدَرِيس » اسم من أسماء الخمر .

واعلم أن الزيادة قد تكون للالحاق بأصل ، وقد لا تكون

معنى الالحاق

ومعنى الإلحاق فى الاسم والفعل أن تزيد حرفا أو حرفين على تركيبٍ زيادةً غير مطردة فى إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كُلٌّ وَاحدٍ فى مثل مكانه فى الملحق بها ، وفى تصاريفها : من الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعياً ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعياً لا خماسياً

فائدة الالحاق

وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج فى تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب فى شِعْرٍ أو سَجْع

ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم ، كيف وإن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقِلَ[2] ، وَشَمْلَلَ مخالف لشمل معنى[3] وكذا كَوْثَرَ

---

(١) كان من حقه ، مراعاة لما سيأتى له ذكره قريبا ، أن يقول هنا : إذ ليس فوق الخماسى لفظ على هذه الزنة يلحق به ، من غير تقييده بأصلى

(٢) حقل يحقل - من باب ضرب يضرب - زرع ، وحقلت الإبل تحقل - من باب تعب يتعب - أصيبت بالحقلة ، وهى من أدواء الإبل . وأما حوقل فمعناه ضعف وقد تقدم

(٣) شملت الريح - من باب قعد - شملا وشمولا : تحولت شمالا ، وشمل الخمر - من باب نصر - عرضها للشمال ، وشمل الشاة - من باب نصر وضرب - علق عليها

ليس بمعنى[1] كثر ، بل يكفى أن لا تكون تلك الزيادة فى مثل ذلك الموضع مطردة فى إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة فى أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مَفْعَل المصدر أو الزمان أو المكان ، وفى مِفْعَل للآلة ، فمن ثَمَّةَ لا نقول إن هذه الزيادات للالحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعى فى الحركات والسكنات المعينة ومثله فى التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة [هذه] الحروف المعانى المذكورة ، فلا نحيلها على الغرض اللفظى مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوى ، وليس لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى الإلحاق أيضا ، لأنهُ لو كان كذلك لم يدغم نحو أشَدّ ومَرَدّ ؛ لئلا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مِسَلَّة ولا مِخَدَّة لئلا ينكسر وزن دِرْهَم ، كما لم يدغم مَهْدَد وَقَرْدَد محافظةً على وزن جَعْفَر ، وذلك أن ترك الادغام فى نحو قَرْدَد ليس لكون أحد الدالين زائداً وإلا لم يدغم نحو قُمُدّ[2] لزيادة أحد داليه ، ولم يظْهَر نحو أَلَنْدَد وَيَلَنْدَد[3]

دليل الالحاق

الشمال (وهو كيس يجعل على ضرعها) وشملهم أمر — من باب فرح ونصر — وشمولا أيضا : عمهم . وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر ، وبهذا تعلم أن المخالفة بين شمل وشملل فى غير المعنى الأخير

(١) الكوثر : الكثير من كل شىء ، قال الشاعر : —

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَابْنَ مَرْوَانَ طَيِّبٌ ... وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ العَقَائِلِ كَوْثَرَا

والكوثر أيضا : النهر ، ونهر فى الجنة يتشعب منه جميع أنهارها ؛ فالمخالفة إذن فى غير المعنى الأول

(٢) القمد — بضم أوله وثانيه كعتل — القوى الشديد ، قال الشاعر : —

فَضَحْتُمْ قُرَيْشاً بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمُ ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

(٣) الألندد واليلندد : مثل الألد ، وهو الشديد الخصومة . قال ابن جنى : همزة ألندد وياء يلندد كلتاهما للالحاق . فان قلت : إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للالحاق فكيف ألحقوا الهمزة والياء فى ألندد ويلندد ، والدليل على صحة الالحاق

لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً أن لا يدغم نحو أشَدّ وَمَردّ ومِسَلَّة لو كانت ملحقة

هذا ؛ وربما لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم ، ككوكب[1] وزينب فانه لا معنى لتركيب كــكب وزنب

مقابل حرف الالحاق

قولنا « أن تزيد حرفا » نحو كوثر وقُعْدُد ، وقولنا « أو حرفين » كألنــدد ويلندد وحَبَنْطًى[2] فان الزيادتين فى كل واحد منهما للالحاق

وأما اُقعَنْسَسَ وَاحْرَنْبى[3] فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للالحاق ، بل إحدى سيني اقعنسس وألف احْرَنْبَى للالحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما فى مقابلة الهمزة والنون الزائدتين فى الملحق به أيضا

ولا يكون الالحاق إلا بزيادة حرف فى موضع الفاء أو العين أو اللام ،

ظهور التضعيف ؟ قيل : إنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ؛ فلذلك جاز الألحاق بالهمزة والياء فى ألندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة والياء من النون اه ، ولعل هذه القضية المسلمة مأخوذة من استقراء كلام العرب وعليه فلا ترد مناقشة الشارح الآتية

(١) التمثيل بكوكب مبنى على أن الواو فى هذه الكلمة كالواو فى جوهر (زائدة للألحاق) وهو أحد رأيين ، والآخر أن الواو أصلية واحدى الكافين زائدة . قال فى اللسان : قال التهذيب : ذكر الليث الكوكب فى باب الرباعى ذهب أن الواو أصلية قال : وهو عند حذاق النحويين من هذا الباب (يقصد : وك ب) صدر بكاف زائدة والأصل وكب ، أو كوب اه

(٢) تقول : رجل حبنطى ـ بالتنوين ـ أى غليظ قصير بطين

(٣) اقعنسس فهو مقعنسس . والمقعنسس : الشديد ، والمتأخر أيضاً ، وقال ابن دريد : رجل مقعنسس ، إذا امتنع أن يضام . واحرنبى الرجل : تهيأ للغضب والشر ، واحرنبى أيضاً : استلقى على ظهره ورفع رجليه نحو السماء

هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزاد للالحاق لا فى مقابلة الحرف الأصلى إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للالحاق باحرنجم .

ذو زيادة الملحق

وقد تُلْحَق الـكلمة بكلمة ثم يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحق بها ، كما ألحق شَيْطَنَ وَسَلْقَى [1] بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تَشَيْطَنَ واسْلَنْقَى كما قيل : تَدَحْرَجَ واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق ، وليس اقْعَنْسَسَ كذلك ؛ إذ لم يستعمل قَعْسَسَ

شرط الالحاق بذى الزيادة

وَلا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها إلا بأن يجيء فى الملحقة ذلك الزائد بعينه فى مثل مكانه ؛ فلا يقال : إن اعْشَوْشَبَ واجْلَوَّذَ [2] ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما فى موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سُودَدٍ : إنه ملحق بجُنْدَبٍ [3] المزيد نونه ، وقوى قول الأخفش : إنه ثبت نحو جُخْدَب ، وإن نحو سُوَددٍ ملحق به .

وقولنا « والمصدر » يخرج نحو أَفعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ ؛ فانها ليست ملحقة بدَحْرَجَ لأن مصادرها إِفْعَالٌ وَتَفْعِيل ومُفَاعَلَة ، مع أن زياداتها مطردة لمعان سنذكرها ، ولا تـكفى مساواة إفعال وفيعال وَفِعَّال كأخرج إخراجا وقاتل قِيتَالاً وكَذَّبَ كِذَّابًا لِفِعْلَالٍ مصدر فَعْلَلَ ؛ لأن المخالفة فى شيء من التصاريف تـكفى فى الدلالة على عدم الإلحاق ، لا سيما وأشهر مصدَرَىْ فَعْلَلَ فعللة

---

(١) شيطن الرجل وتشيطن : صار كالشيطان وفعل فعله . وسلقاه : ألقاه على ظهره ، واسلنقى : مطاوعه .

(٢) اعشوشبت الأرض : كثر عشبها . واجلوذ الليل : ذهب . واجلوذ بهم السير : دام مع السرعة ، ومنه اجلوذ المطر

(٣) الجندب : الذكر من الجراد ، وقيل : الصغير منه

وقولنا « فِي التصغير والتكسير » يُخْرِج عنه نحو حِمَارٍ ، وإن كان بوزن قِمَطْرٍ ؛ لأن جمعه قَمَاطِر ولا يجمع حمار على حمائر بل حُمُر وَأَحْمِرَة ، وأما نحو شَمَائل[1] فى جمع شِمَال فلا يرد اعتراضاً ؛ لأن فعائلَ غير مطرد فى جمع فِعَال .

وقولنا « لا خماسيا » لأن الملحق به لا يحذف آخره فى التصغير والتكسير كما يحذف فى الخماسى ، بل يحذف الزائد منه أين كان ؛ لأنه لما احتيج إلى حذف حرف فالزائد أولى ؛ وأما إذا كان المزيد للالحاق حرف لين رابعا فى الخماسى فانه ينقلب ياء نحو كَنَاهِيرَ فى جمع كَنَهْوَر[2]

موضع حرف الالحاق

قيل : لا يكون حرف الإلحاق فى الأول ؛ فليس أبلم[3] ملحقا ببُرْثُنٍ وَلا إِثْمِدٌ بزِبْرِج[4] ؛ ولا أرى منه مانعا ، فانها تقع أولا للالحاق مع مساعد اتفاقا ، كما فى أَلَنْدَد وَيَلَنْدَدٍ و إِدْرَوْنٍ[5] فما المانع أن يقع بلا مساعد ؟

---

(١) الشمال - بزنة كتاب - الطبع والسجية . قال عبد يغوث بن وقاص الحارثى

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ المَلَامَةَ نَفْعُهَا قليل ، وما لومى أخى مِنْ شِمَالِيَا

والشمال أيضاً : ضد اليمين ، قال الله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) - والشمال أيضا : الشؤم ، قال الشاعر : —

وَلَمْ أَجْعَلْ شُؤُونَكَ بِالشِّمَالِ

أى : لم أضعها موضع شؤم

(٢) الكنهور - بزنة سفرجل - العظيم المتراكب من السحاب ، وقيل : قطع من السحاب أمثال الجبال ، والنون والواو زائدتان للالحاق بسفرجل

(٣) الأبلم - بضمتين بينهما سكون ، أو كسرتين بينهما سكون - هو الخوص ، واحدته أبلمة ، وفى الحديث « الأمر بيننا وبينكم كقد الأبلمة » أى : أنه على نصفين متساويين كما تشق الخوصة نصفين

(٤) الاثمد - بكسرتين بينهما سكون - حجر يتخذ منه الكحل

(٥) الأدرون - بزنة جردحل - المكان الذى يوضع فيه علف الفرس . وهو

قيل : ولا يقع الألف للالحاق فى الاسم حَشْواً ؛ لأنه يلزمها فى الحشو الحركة فى بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف فى موضع حرف أصلى ؛ وإنما وجب تحريكها لأن الثانى يتحرك فى التصغير ؛ وكذا الثالث والرابعُ الوسطُ يتحرك أيضاً فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس ؛ وأما الآخر فقد لا يتحرك كَسَلْمَي وَبُشْرَى

والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف فى مقابلة الحرف الأصلى ؟ ومع التسليم فانه لا يلزم تحريكها فى نحو عُلَابِط لا فى التصغير ولا فى التكسير ، بل تحذف ، فلا بأس بأن نقول : هو ملحق بقَذَعْمِلٍ ، وقولهم « الرابعُ الوسطُ يتحرَّكُ فى التصغير والتكسير إذا حذف الخامس » ليس بمستقيم ؛ لأن الألف تقلب إذن ياءساكنة كَسُرَيْدِيح وَسَرَادِيح فى سِرْدَاح [(١)] ، ومع التسليم يلزمهم أن لا يزاد الألف فى الآخر نحو أَرْطَى [(٢)] وَمِعْزًى لأنه يتحرك بالحركة الاعرابية بعد قلبه ياء فى التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للالحاق أصلا ، وأصلها فى نحو أَرْطًى وَمِعْزًى ياء ، ولا دليل على ما قال ؛ وإنما قلبت فى رأيت أُرَيْطِيًا وأَرَاطِيَ لكسرة ماقبلها

ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وَسَطًا فى الفعل حكم الزمخشرى وتقبله المصنف بكون ألف نحو تَغَافَلَ للالحاق بتَدَحْرَجَ ، وهو وهمٌ ، لأن الألف فى مثله غالبة فى إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً ، ولو كان للالحاق لم يدغم نحو تَمَادَّ وَتَرَادَّ ، كما لم يدغم نحو مَهْدَدٍ كما بينا ، ولو كان الألف فى تغافل

الأصل أيضا ، ويقال : رجع فلان إلى إدرونه ، ويقال : فلان إدرون شر ، إذا كان نهاية فى الشر ، قال ابن جنى : هو ملحق بجردحل ، وذلك أن الواو التى فيها ليست مداً لأن ماقبلها مفتوح فشابهت الأصول بذلك فألحقت بها اه

(١) السرداح ــ بوزن قرطاس ، بكسر القاف ــ الناقة الطويلة والضخم من كل شىء والأسد القوى الشديد

(٢) الأرطى ــ بفتح فسكون ــ شجر ينبت فى الرمل ، واحدته أرطاة

للالحاق لكان فى مصدره واسمى فاعله ومفعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : « إن الألف لاتكون للالحاق فى الاسم وسطا »

وكذا نحو تَكَلَّمَ ليس التضعيف فيه للالحاق بتَدَحْرَجَ كما ادَّعيا ؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى، وما غرهما إلا موافقة البناءين لتدحرج فى تصاريفه ،

وإنما جوز حذف الألف للساكنين فى نحو أَرْطًى وَمِعْزًى مع أن الوزن ينكسر به كما ينكسر بادغام نحو مَهْدَدٍ وقَرْدَدٍ ؛ لأن هذا الانكسار ليس لازما ، إذ التنوين فى معرض الزوال وترجع الألف مع اللام والاضافة نحو الأَرْطَى وَأَرْطَى هذا الموضع

ولبقاء الوزن تقديراً مع سقوط اللام للتنوين حكم سيبويه بكون جَوَارٍ وأُعَيْلٍ [1] غير منصرفين.

هذا ، ولما لم يقم دليل على امتناع كون الألف فى الوسط للالحاق جاز أن يحكم فى نحو سَاسَمٍ [2] وخَاتَمٍ وَعَالَمٍ بكونها للالحاق بجَعْفَرٍ ، وبكونها فى نحو عُلاَبِطٍ للالحاق بقُذَعْمِلٍ

---

(١) أعيل - بضم الهمزة وفتح العين - تصغير أعلى الذى هو أفعل تفضيل من العلو والأصل الأول فى المصغر أعيلو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، ثم خيف من رجوع الياء لزوال الساكنين فجىء بالتنوين عوضا عن هذه الياء . هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون فى تقرير مذهبهما ، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهى غير ظاهرة . وفى المسألة مذاهب أخرى لانرى الأطالة بذكرها

(٢) الساسم : شجر أسود ، قيل : هو الآبنوس ، وقيل : شجر يتخذ منه القسى والأمشاط والقصاع والجفان

ثم نقول : الاسم الملحق بالرباعى كثير : فَوْعَل كَكَوثر ، وفَيْعَل كزينب ، وفَعْوَل كجَدْوَل ، وَفَعْلَل مضعف اللام كَمَهْدَد ، وَفَعْلًى كأَرْطًى ، وَفَعْلَنٌ كَرَعْشَنٍ [١] ، وَفِعلِنَة كَعِرَضْنَة [٢] ، وَفِعْلِن كَفِرْسِنٍ [٣] ، وَفَعْلَتَة كَسَنْبَتَة [٤] ، وفَنْعَل كَعَنْسَل [٥] ، وفِعَلٌّ كَخِدَبٍّ [٦] ، وَفُنْعُل كَخُنْفُس [٧] وعند الأخفش فُعْلَلٌ مضعَّف اللام ملحق بجُخْدَب كسُؤْدَد ؛ ولا يمتنع على ماذكرنا أن يكون أُفْعُل و إِفْعِل كأُبْلُمٍ و إِجْرِدٍ [٨] للألحاق ، وأما إِفْعَل كإِصْبَع فلا ، لإدغام نحو إِوَزّ ، وكذا يَفْعَل يكون للالحاق كيَلْمَع [٩] وكذا فَاعَلٌ كعَأَلَم

أوزان الملحق بالرباعى

---

(١) الرعشن - بفتحتين بينهما ساكن - المرتعش .

(٢) العرضنة - بكسر ففتح فسكون - الاعتراض فى السير من النشاط ، يقال : تعدو الفرس العرضنة : أى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر ، ونظرت إلى فلان عرضنة : أى بمؤخر عينى .

(٣) الفرسن : طرف خف البعير

(٤) السنبتة : الحقبة وهى المدة من الزمن ، تقول : عشنا فى الرخاء سنبتة. والتاء الأولى فيه زائدة للألحاق على قول سيبويه ، يدل على زيادتها أنك تقول سنبة ، أما التاء الثانية فهى تاء التأنيث وهى موجودة فى الحالين

(٥) العنسل : الناقة السريعة ، وهى مأخوذة من العسلان ، وهو عدو الذئب ، والزائد فيه النون عند سيبويه ، واللام عند غيره

(٦) الخدب - بكسر ففتح فباء مشددة - الضخم والشيخ والعظيم الجافى

(٧) الخنفس والخنفساء - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء ، وضمها لغة فيهما - دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنة الريح

(٨) الاجرد - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه وتشديد آخره - نبت يدل على الكمأة واحدته إجردة ، قال النضر : ومنهم من يقول إجرد بتخفيف الدال مثل إثمد ، وهذا الذى عناه الشارح

(٩) اليلمع : السراب ، وما لمع من السلاح ، واسم برق خلب

أوزان الملحق الخماسي

وكذا الملحق بالخماسي من الثلاثي والرباعي كثير ؛ فمن الثلاثي الملحق بسفرجل نحو صَمَحْمَح (١) وَعفَنْجَج (٢) وكَرَوَّس (٣) وَعَمَلَّس (٤) وَعَثَوْثَل (٥) وَهَبَيَّخ (٦) وَعَقَنْقَل (٧) وَخفَيْدَد وَخَفَيفَد (٨) وَأَلَنْدَد ويَلَنْدَد وَحَبَنْطى ، ومن الرباعي جَحَنْفَل (٩) وَحَبَوْكَر (١٠) ، ومن الملحق بِقِرْطَعْب من الثلاثي

---

(١) الصمحمح — كسفرجل — الشديد القوى ، والأنثى صمحمحة

(٢) العفنجج — كسفرجل — الضخم الأحمق

(٣) الكروس — كسفرجل — الشديد

(٤) العملس — كسفرجل — القوى الشديد على السفر . والذئب والكلاب الخبيثان ، قال عدى بن الرقاع يمدح عمر بن عبد العزيز : —

عَمَلَّسُ أَسْفَارٍ إِذَا اسْتَقْبَلَتْ لَه سَمُومٌ كَحَرِّ النَّارِ لَمْ يَتَلَثَّم

وقال الطرماح يصف كلاب الصيد : —

يُوَزِّعُ بِالأَمْرَاسِ كُلَّ عَمَلَّس مِن المُطْعِمَاتِ الصَّيْدَ غَيْرِ الشَّوَاحِنِ

(٥) العثوثل : الكثير اللحم الرخو

(٦) الهبيخ — كسفرجل — الرجل الذى لاخير فيه ، والأحمق المسترخى . والهبيخ فى لغة حمير : الغلام الممتلىء ، والهبيخة : الجارية التارة الممتلئة بلغتهم أيضا

(٧) العقنقل — كسفرجل — الكثيب العظيم من الرمل إذا ارتكم بعضه على بعض

(٨) الخفيدد والخفيفد — كسفرجل — الظليم (ذكر النعام) الخفيف ، وقيل : الطويل الساقين . قيل للظليم خفيدد لسرعته ، وتقول : خفد — كفرح — خفدا ، وخفد — كضرب — خفدا ، إذا أسرع فى مشيته وفى بعض النسخ مكان خفيفد « خفندد » ومعناه صاحب المال الحسن القيام عليه

(٩) الجحنفل : الغليظ

(١٠) الحبوكر : الداهية ، ورمل يضل فيه السالك

إِزْدَبٌ وفِرْدَوْس و إِدْرَوْن و إِنْقَحْل [1] ومن الرباعى قِرْشَبٌ [2] وَعِلَّكْدٌ [3] وقولهم هَمَّرِشٌ [4] عند سيبويه ملحق بجَحْمَرِش بالتضعيف ، وعند الأخفش ليس فيه زائد وأصله هَنْمَرِش ، ويجوز على ما ذهبنا إليه أن يكون سِرْدَاح ملحقا بجِرْدَحْل ، وعُلاَبِط ملحقا بقُذَعْمِل ، وكُنَابِيل [5] بقُذَعْمِيل ، وإن خالفتها فى التصغير والتكسير ؛ لأنا ذكرنا أن ذلك لا يعتبر إلا فى الرباعى

متى يكون أحد المثلين زائداً

واعلم أنه لا يكون فى الرباعى والخماسى الأصليين تضعيف ؛ لثقلهما وثقل التضعيف : أما إذا كان أحد حروفهما تضعيفا زائداً فإنه يُحْتَمَل لعروض الزيادة وإن صار العارض لازما ؛ فعلى هـذا أحد المثلين فى كلمة مع ثلاثة أصول

---

(١) الفردوس : البستان ، وفى تمثيل المؤلف به لما ذكر نظر ؛ فانهم نصوا على أنه لا زائد فيه إلا الواو ؛ فيكون رباعيا ملحقا بالخماسى ، والانقحل كجردحل : الرجل الذى يبس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم

(٢) القرشب ـ كجردحل : الضخم الطويل من الرجال . وقيل : هو السيء الحال

(٣) العلكد ـ بكسر العين وتشديد اللام مفتوحة وسكون الكاف ـ الغليظ الشديد العنق والظهر من الابل وغيرها ، وقيل : هو الشديد مطلقا ، الذكر والأنثى فيه سواء

(٤) همرش ـ كجحمرش ـ العجوز المضطربة الخلق (بفتح الخاء) . قال ابن سيده : جعلها سيبويه مرة فنعللا (وهو غير ما حكاه المؤلف عن الأخفش) ومرة فعللا ، ورد أبو على أن يكون فنعللا ، وقال : لو كان كذلك لظهرت النون لأن إدغام النون فى الميم من كلمة لا يجوز ، ألا ترى أنهم لم يدغموا فى شاة زنماء (وهى التى لها لحمة متدلية تحت حنكها) كراهية أن يلتبس بالمضاعف . وهى عند كراع فعلل (بفتح الفاء وتشديد العين مفتوحة وكسر اللام الأولى) قال : ولا نظير لها البتة اه من اللسان

(٥) كنابيل ـ بضم الكاف وفتح النون بعدها ألف ـ اسم موضع ، قال الطرماح ابن حكيم ، وقيل : قائله ابن مقبل

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلَ دَعْوَةً ... عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحُ

ويقال فيه كنابين . ويروى فى عجز البيت « والليل رائح »

أوأربعة زائدٌ إذا لم يكن بين المثلين حرف أصلى ، كَقِنَّب [1] وزُهْلُول [2] فان كان بينهما حرف أصلى فليس بزائد كَحَدْرد [3] ودَرْدَبيس [4] وسَلْسَبيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضا ؛ فَحَدْرَد وسَلْسَبيل عنده فَعْلَع وفَعْفَليل ؛ والأولى الحكم بالأصالة ؛ لعدم قيام دليل زيادة الزائد كما قام مع عدم الفصل بالأصلى كما سيجىء، وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما فالأولان أو الأخيران زائدان ، بشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ؛ فَمَرْمَرِيس فَعْفَعِيل ، وصَمَحْمَح فَعَلْعَل ؛ وأما نحو زَلْزَلَ وصَرْصَرَ [5] فليس فيه زائد ؛ إذ لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال « سَلْسَبيل فَعْفَلِيل » قال : زلزل فعفل

وقال الكوفيون فى نحو زَلْزَلَ وصَرْصَرَ — أى : فيما يبقى بعد سقوط الثالث مناسبٌ المعنى الذى كان قبل سقوطه مناسبةً قريبة — : إن الثالث زائد ؛ لشهادة الاشتقاق : فزَلْزَلَ من زَلَّ ، وصَرْصَر من صَرَّ ، ودَمْدَمَ [6] من دَمَّ ، وأما مالم يكن كذلك ، كالبَلْبَالِ والخَلْخَال ؛ فلا يرتكبون ذلك فيه

وقال السرىّ الرَّفَّاء فى كتاب المحب والمحبوب : زَلْزَل من زَلَّ كجَلْبَبَ من جَلَب ، وكذا نحوه ، يعنى أنه كرر اللام للإلحاق فصار زَلَّلَ ؛ فالتبس بباب

---

(١) القنب ـ بكسر القاف وضمها مع تشديد النون مفتوحة فيهما ـ : ضرب من الكتان

(٢) الزهلول ـ كعصفور ـ الأملس من كل شىء

(٣) حدرد ـ كجعفر ـ : اسم رجل ، ولم يجىء على فعلع بتكرير العين غيره

(٤) الدردبيس : الداهية ، وخرزة سوداء تتحبب بها المرأة إلى زوجها ، والعجوز والشيخ الكبير الفانى

(٥) صرصر : تحتمل هذه الكلمة أن تكون فعلا ومعناه صوت وصاح أشد الصياح ، وأن تكون اسما وهو دويبة تحت الأرض تصر أيام الربيع

(٦) دمدم : يقال : دمدم الرجل الرجل ودمه : أى عذبه عذابا تاما .

ذَلَّلَ يُذَلِّلُ تَذْلِيلاً ، فأبدل اللام الثانية فاء ، وهو قريبٌ ، لكنه يرد عليه أن فيه إبدال بعض ما ليس من حروف الإبدال كالكاف فى كَرْكَرَ بمعنى كَرَّ

وقال الفراء فى مَرْمَرِيسٍ وصَمَحْمَحٍ : إنه فَعْلَلِيلٌ وفَعَلَّلٌ ، قال : لو كان فَعْفَعِيلاً وفَعَلْعَلاً لكان صَرْصَرَ وزَلْزَلَ فَعْفَعَ ، وليس ما قال بشىء ؛ لأنا لا نحكم بزيادة التضعيف إلا بعد كمال ثلاثة أصول

فاذا تقرر جميع ذلك قلنا : إن التضعيف زائد فى نحو قِنَّب وعِلَّكْدٍ وقِرْشَبٍّ وَمَهْدَدٍ وصَمَحْمَح ومَرْمَرِيس وبَرَهْرَهَة (١) — أى : كل كلمة تبقى فيها بعد زيادة التضعيف ثلاثة أصول أو أربعة — إذا لم يفصل بين المثلين أصلى ، وإنما حكمنا بذلك لقيام الدلالة على زيادة كثير من ذلك بالاشتقاق ، فطردنا الحكم فى الكل ، وذلك نحو قَطَّع وقَطَّاع وجَبَّار وسُبُّوحٌ ، وكذا فى ذُرَحْرَحٍ (٢) ، لقولهم ذُرُّوحٌ بمعناه ، وفى حِلِبْلَاب (٣) لقولهم حُلَّب بمعناه ، ومَرْمَرِيس الداهية [من (٤)] الممارسة للأمور ، وألحق ما جُهِلَ اشتقاقه بمثل هذا المعلوم ؛ ودليل آخر على زيادة تضعيف نحو صَمَحْمَح وبَرَهْرَهَة جمعُك له على صَمَامِحَ وبَرَارِه ، ولو كان كسَفَرْجَل قلت صَمَاحِم

(١) يقال : امرأة برهرهة ، إذا كانت بضة ، وقيل : هى البيضاء ، وقيل : التى لها بريق من صفائها

(٢) الذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه بعدهما حاء مهملة ساكنة فراء مفتوحة - : هو دويبة أعظم قليلا من الذباب ، والذروح كسبوح بمعناه

(٣) حلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - نبت ينبسط على الأرض وتدوم خضرته فى القيظ وله ورق أعرض من الكف ، والحلب بوزن سكر بمعناه

(٤) زيادة يقتضيها المقام ؛ فأنه يريد أن التضعيف زائد فى كلمة مرمريس لأنها مأخوذة من المراس ، وهو شدة العلاج ، ويقال : رجل مرمريس إذا كان داهيا عاقلا معالجا للأمور

فان قيل : هَلاَّ حذفت الميم الثانية أو الحاء الثانية ؟ فالجواب أنه لوحذفت الميم الثانية لانتقى مثلان نحو صَمَاحِح ، ولو حذفت الحاء الثانية وقلتَ صماحم لظن أنه كسفرجل : أى أن جميع الحروف أصلية ، وأيضا ليس فى كلامهم فَعَالِعُ وفى الكلام فعاعل كثير كَسَلالِمِ فى سُلَّم وقَنَابِنِ فى قُنَّب ، وكذا تقول فى مرمريس : مَرَاريس ؛ لكثرة فعاعيل كدنانير وقراريط ، فجمعا على فعاعل وفعاعيل ليكون أدل على كونهما من ذوات الثلاثة

فك المثلين أمارة الالحاق

واعلم أن كل كلمة زائدة على ثلاثة فى آخرها مثلان متحركان مُظْهَرَان فهى ملحقة ، سواء كانا أصليين كما فى أَلَنْدَد ، أو أحدهما زائدا كما فى مَهْدَد ، لأن الكلمة إذن ثقيلة وفك التضعيف ثقيل، فلولا قَصْدُ مماثلتها للرباعى والخماسى لأدغم الحرف طلبا للتخفيف ؛ فلهذا قيل : إن مَهْدَداً مُلْحَق بجعفر دون مَعَدّ ، ولهذا قال سيبويه : نحو سُؤْدَد ملحق بجُنْدَب ، مع كون النون فى جندب زائدا وعدم ثبوت فُعْلَل بفتح اللام عنده (١)

---

(١) نذكر هاهنا تكملة فى بيان القياسى والسماعى من الألحاق نرى أنه لابد منها إذ كان المؤلف لم يتعرض لبيانها ، فنقول : قال أبو عثمان المازنى : « وهذا الألحاق بالواو والياء والألف لايقدم عليه إلا أن يسمع ، فاذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد ، فأما المطرد الذى لاينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للألحاق مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال نحو جلبب يجلبب جلببة ، فأذا سئلت كيف تبنى من ضرب مثل جعفر قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علمم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلا فكذلك وتجريه مجرى دحرج فى جميع أحواله » اه وقال أبو الفتح عثمان بن جنى : « ومعنى قوله إن باب مهدد وجلبب مطرد وباب جهور وكوثر غير مطرد أنك لواحتجت فى شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسما أو فعلا أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضربب زيد عمرا ، وأنت تريد ضرب ، وكذا كنت تقول : هذا ضربب أقبل ، إذا جعلته اسما ، وكذلك ما أشبهه ، ولم يجز لك أن تقول : ضورب زيد عمرا ، ولا هذا

قال: « وَأَحْوَالُ الْأَبْنِيَةِ قَدْ تَكُونُ لِلْحَاجَةِ كَالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَاسْمِ الفاعل وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمَيِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْآلَةِ وَالْمُصَغَّرِ وَالْمَنْسُوبِ وَالْجَمْعِ وَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَالِابْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّوَسُّعِ كَالْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَذِي الزِّيَادَةِ ؛ وَقَد

رجل ضورب ، لأن هذا الالحاق لم يطرد فلا تقيسه . وسألت أبا على (يريد أستاذه الفارسى) عن هـذا الموضع فى وقت القراءة بالشـام والعراق جميعا وأنا أثبت ما تحصل من قوله فيه ، قال : لو اضطر شاعر الآن لجاز أن يبنى من ضرب اسما وصفة وفعلا وما شاء من ذلك ، فيقول : ضربب زيد عمرا ، ومررت برجل ضربب ، وضربب أفضل من خرجج ، لأنه إلحاق مطرد ، وكذلك كل مطرد من الالحاق نحو هذا رجل ضرنبى ، لأن هذا الألحاق مطرد ، وليس لك أن تقول : هذا رجل ضيرب ، ولا ضورب ، لأن هذا لم يطرد فى الألحاق . فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالا ؟ فقال : نعم ، لأن هذا الألحاق لما اطرد صار كاطراد رفع الفاعل ، ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ، فترفع وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة لأنها أعجمية . قال : وإدخالهم الأعجمى فى كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره من القياس ، وهذا من طريف ما علقته من أبى على ، وهذا لفظه أو معنى لفظه » اه

وحاصل هـذا أن الالحاق عندهما على ضربين : قياسى ، وسماعى ، فأما القياسى فقد ذكرا له موضعين : الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثى ، والثانى : ما كان بزيادة النون فى وسط الكلمة ، وأما السماعى فما كان بالواو كجهور وردن ، أو بالياء كشريف وبيطر وزينب ومريم ، أو بالألف كجعبى وسلقى ودنيا ومعزى ولكنك إذا رجعت إلى كلام أبى الفتح ابن جنى فى عدة مواضع من شرحه على تصريف المازنى ومن كتابه الخصائص تبين لك أنهم لا يعدون من الألحاق قياسيا إلا ما كان بتكرير اللام سواء أكان ثلاثى الأصول وأريد إلحـاقه بالرباعى أم كان رباعى الأصول وأريد إلحاقه بالخماسى ، فليس لك أن تزيد للألحاق أى حرف مالم يكن من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كـأن تقول : ابن من خرج على مثال كوثر أو جهور أو بيطر أو جعبى أو عنسل أو نحو ذلك

تَكُونُ لِلْمُجَانَسَةِ كَالْإِمَالَةِ ؛ وَقَدْ تَكُونُ لِلاُسْتِثْقَالِ كَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَالْإِعْلاَلِ وَالْإِبْدَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالْحَذْفِ »

أقول : قد مضى الكلام على جعله لهذه الأشياء أحوال الكلمة فلا نكرره [1]

قوله « قد تكون للحاجة » أى : يحتاج إلى هذه الأشياء : إما لتغير المعنى باعتبارها كما فى الماضى والمضارع ، إلى قوله « والجمع » ؛ وَإما للاضطرار إلى بعضها بعد الاعلال كالتقاء الساكنين فى نحو « لم يَقُلْ » أو بعد وَصْل بعض الكلم ببعض كالتقائهما فى نحو « اذْهَبِ اذْهَبْ » أو عند الشروع فى الكلام كالابتداء ، وإما لوجه استحسانى لا ضرورىّ كوجوه الوقف على ما يأتى

وفى جعله المقصور والممدود وذى الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظر ؛ لأن القصر والمد إنما صِيرَ إليهما فى بعض المواضع باعلال اقتضاه الاستثقالُ كاسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثى المجرد ، واسمى الزمان والمكان ، والمصدر مما قياسه مَفْعَل ومُفْعَل ، وسائر ما ذكره فى المقصور ، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعل وفاعل وافْتَعَل كالاعطاء والرِّمَاء والاشتراء ، وسائر ما نذكره فى الممدود ، وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل ، ومؤنث أفْعَلَ الصفة ، وكذا ذو الزيادة : قد تكون زيادته للحاجة كما فى زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر ذى الزيادة ونحو ذلك ، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسع فى الكلام كما فى سَعِيد وحِمَار وعُصْفور وكُنَابيل ونحو ذلك ، ويجوز أن يقال في زيادة الالحاق : إنها للتوسع في اللغة ، حتى لواحتيج إلى مثل ذلك البناء فى

---

(١) صواب العبارة أن يقول « على جعله لهذه الأشياء أحوال الأبنية » وانظر (ص ٤) من هذا الجزء

الوزن والسجع كان موجودا ؛ وذهب أحمد بن يحيي إلى أنه لابد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ما ادعى

قوله «وَالإعلال» يدخل فيه إبدال حروف العلة ، ونقل حركتها إلى ماقبلها ، وحذفها ، وحذف حركتها لا للجزم ولا الوقف ، ويدخل فى الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرهما ، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرها ، فقوله « الإبدال والحذف » يدخل فيها بعض وجوه الإعلال ، وبعض وجوه تخفيف الهمزة

أبنية الماضى المجرد الثلاثى

قال : « الْمَاضِى : لِلثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ ثَلاَثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ ، نَحْوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وَقَعَدَ وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ »

أقول : ذكر لفعَلَ أربعةَ أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعِلُ ، والثانى من باب فَعَل يفعُلُ ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ -بفتحهما- لأنه فرعهما على ما يأتى فى المضارع ، ومثالين للاَّزم منها ، وذكر أيضا لفعِلَ أربعة أمثلة : مثالين للمتعدى : أحدهما من باب فَعِلَ يَفْعَلُ كَشَرِب ، والثانى من باب فَعِلَ يَفْعِلُ كومِق ، ومثالين للاَّزم منهما ، وذكر لفَعُلَ مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين ، وليس إلا لازما

أبنية الماضى الثلاثى المزيد فيه

قال : « وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ : مُلْحَقٌ بِدَحْرَجَ نَحْوُ شَمْلَلَ وَحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وَجَهْوَرَ وَقَلْنَسَ وَقَلْسَي ، وَمُلْحَقٌ بِتَدَحْرَجَ نَحْوُ تَجَلْبَبَ وَتَجَوْرَبَ وَتَشَيْطَنَ وَتَرَهْوَكَ وَتَمَسْكَنَ وَتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ ، وَمُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ نَحْوُ اقْعَنْسَسَ وَاسْلَنْقَى ، وَغَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ أَخْرَجَ وَجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَانْطَلَقَ وَاقْتَدَرَ وَاسْتَخْرَجَ وَاشْهَابَّ وَاشْهَبَّ وَاغْدَوْدَنَ وَاعْلَوَّطَ ؛ وَاسْتَكَانَ قيل : افْتَعَلَ مِنَ السُّكُونِ فَالْمَدُّ شَاذٌّ ، وَقِيلَ : اسْتَفْعَلَ مِن كَانَ فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ »

أقول : شملل : أى أسرع ، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى

بمن ثمره ، وَحَوْقَلَ : كبر وعجز عن الجماع ، وجَهْوَرَ : رفع صوته ، قَلْنَسْتُهُ وَقَلْسَيْتُهُ : ألبسته القَلَنْسُوَةَ ، تَجَلْبَبَ : ابس الجلباب ، تَجَوْرَب : لبس الجَوْرَبَ ، تَشَيْطَنَ الرجل : صار كالشيطان فى تمرده ، تَرَهْوكَ الرجل فى المشى : أى كان كأنه يَمُوجُ فيه ، تمسكن : تشبه بالمسكين ، احْرَنْجَمَ القوم : ازدحموا، اقْعَنْسَسَ : رجع وتأخر ، اسْلَنْقَى : مطاوع سَلْقَى : أى صَرَعَ ، اغدَوْدَنَ النبتُ : طال ، اعْلَوَّطْتُ البعير : تعلقت بعنقه وعلوته ، استكان : ذل

ومن الملحقات بفعلل شَرْيَف : أى قطع شِرْيَافَ الزرع ، وهو ورقه إذا طال وكثر حتى يُخَاف فساد الزرع

قد تقدم أن نحو تكلَّم وتغافل ليس ملحقا ، وإن كان فى جميع تصاريفه كَتَدَحْرَجَ ، وفى عد النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضاً ، وإن وافقت تدحرج فى جميع التصاريف ؛ وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق ، بل هى من قبيل التوهم والغلط ، ظَنُّوا أن ميم منديل ومسكين وَمِدْرَعة فاء الكلمة كتاف قِنْدِيل ودال دِرْهَمْ ، والقياس تَدَرَّعَ وَتَنَدَّل وَتَسَكَّن كما يجىء فى باب ذى الزيادة ، وهذا كما تُوُهِم فى ميم مَسِيل الأصالةُ فجمعوه على مُسْلَانَ وَأَمْسِلَة ، كقُفْزَان وَأَقْفِزَة فى جمع قَفِيز ، فتمدرع وتمندل وتمسكن — وإن كانت على تمفعل فى الحقيقة — لكن فى توهمهم على تَفَعْلَلَ

وقد جاء من الملحقات بدحرج فَعْأَل نحو : بَرْأَلَ الديكُ ، إذا نفش بُرَائله[1]

---

(١) البرائل كعلابط والبرائلى بوزنه مقصورا : ما استدار من ريش الطائر حول عنقه ، أو خاص بعرف الحبارى ، فاذا نفشه للقتال قيل برأل كدحرج وتبرأل كتدحرج ، وابرأل كاشمأز ، اه من القاموس ، وفى اللسان : وقيل : هو الريش السبط الطويل لا عرض له على عنق الديك . . . . قال : وهو البرائل للديك خاصة

وَفَنْعَلَ نحو : دَنْقَعَ الرجل : أى افتقر ولَزِق بالدَّقْعاء ، وهى الأرض ، وكذا فَعْلَنَ وَفَعْلَ [وَفَعْمَلَ] وَفَعْلَمَ وَغَيْرُ ذلك ، لكنها لم تُعَدَّ لغرابتها وكونها من الشواذ ؛ وكذا جاء تَهَفْعَل وَافْعَنْمَل ونحو ذلك من النوادر (١)

قوله « واستكان » ، قيل : أصله استَكَنَ فأُشبع الفتح ، كما فى قوله : —

---

(١) ذكر المؤلف رحمه الله هذه الأوزان ولم يذكر لها أمثلة ، ونحن نذكر لك أمثلة لها : أما فعلن فمن أمثلتها قولهم : فرصن الشىء ، إذا قطعه ، وأصله الفرص وهو القطع وزنا ومعنى ، ومنه قولهم : قحزن الرجل ، إذا ضربه فصرعه ، وأصله قحز الرجل إذا أهلكه ، وأما فعل فمن أمثلتها قولهم : حمظل الرجل ، إذا جنى الحظل ، وهو الحنظل . وأما فعمل فمن أمثلتها قولهم : قصمل الشىء ، إذا قطعه ، وأصله القصل وهو القطع وزنا ومعنى ، وقولهم : جلمط الرجل شعره ، إذا حلقه ، وأصله جلط . وأما فعلم فمن أمثلتها قولهم : فرصم الشىء ، إذا قطعه وأصله الفرص . وأما تهفعل فمن أمثلتها قولهم : تهلقم مطاوع هلقم الشىء ، إذا ابتلعه ، وأصله لقم اللقمة إذا أخذها بفيه . وأما افعنمل فمن أمثلتها قولهم : اهرنمع الرجل ، إذا أسرع فى مشيته وكذلك إذا كان سريع البكاء والدموع . وقالوا : اهرنمع فى منطقه إذا انهمك وأكثر ، النون فيه زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فقال ابن سيده : إنها زائدة ، وقال ابن برى : هى أصلية فوزنها افعنلل ، وعلى كل فانه يتعين إبدال النون ميما وإدغامها فى الميم بعدها هذا ، وقد أشار المؤلف بقوله : وغير ذلك ، وقوله فيما بعد : ونحو ذلك ، إلى أوزان أخرى لم يتعرض لذكرها ، فمنها يفعل (كدحرج) نحو : يرنأ الرجل ، إذا صبغ باليرناء (بضم ففتح فنون مشددة وبعد الألف همزة) وهى الحناء . ومنها تفعل (كدحرج) نحو ترمس بمعنى رمسه : أى غيبه فى الرمس وهو القبر ، ومنه قولهم : ترفل ترفلة بمعنى رفل (كنصر) ، إذا جر ذيله وتبختر . ومنها نفعل كقولهم : نرجس الدواء ، إذا وضع فيه النرجس . ومنها فنعل نحو سنبل الزرع إذا ظهر سنبله . ومنها هفعل نحو هلقم ، إذا أكبر اللقم . ومنها سفعل نحو سنبس بمعنى نبس : أى نطق ، إلى غير ذلك مما تجده فى كتب اللغة . هذا ، وفى أكثر هذه الأوزان مقال

١٠ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ (١)

إلا أن الإشباع فى اسْتَكَانَ لازمٌ عند هذا القائل ، بخلاف يَنْبَاعُ ، وقيل : استفعل من الْكَوْنِ ، وقيل : من الكين ، والسين للانتقال ، كما فى اسْتَحْجَرَ : أى انتقل إلى كون آخر : أى حالة أخرى : أى من العزة إلى الذلة ، أو صار كالْكَين ، وهو لحم داخل الفرج : أى فى اللين والذلة

قال : « فَفَعل لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ ، وَبَابُ الْمُغَالَبَةِ يُبْنَى عَلَى فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ — بالضم — نحو كَارَمَنِى فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ ، إلا باب وَعَدْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ ؛ فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ — بالكسر — وَعَنِ الْكِسَائِىِّ فِى نَحْوِ شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ — بالفتح »

أقول : اعلم أن باب فَعَلَ لخفته لم يختص بمعنى من المعانى ، بل استعمل فى جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه

تختص المغالبة بباب نصر الاالداع

وبما يختص بهذا الباب بضم مضارعه بابُ المغالبة ، ونعنى بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر فى معنى المصدر ، فلا يكون إذن إلا متعديا . نحو : كارمنى فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ : أى غلبته بالكرم ، وخاصمنى فَخَصَمْتُهُ أَخْصُمُهُ ، وغالبنى فغلبته أَغْلُبُهُ ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كَغَلَبَ وَخَصَمَ وَكَرُمَ ، فاذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوىّ كوعد ، والأجوف

---

(١) هذا البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى . وينباع : أصله ينبع (كيفتح) فأشبعت فتحة الباء فصارت ألفاً . والذفرى — بكسر فسكون مقصوراً — الموضع الذى يعرق من الابل خلف الأذن . والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة . والجسرة : الضخمة القوية . والزيافة : المتبخترة فى مشيها . والفنيق : الفحل المكرم من الابل والمكدم : المعضوض ، وروى المقرم ، وهو الذى لا يذلل ولا يحمل عليه لكرمه وعتقه

والناقص اليائيين كَبَاعَ وَرَمَى ؛ فانك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعِلُ ؛ بل تنقلها إليه إن كانت من غيره ؛ لأن هـذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ — بالكسر — إذا كان الماضى مفتوح العين قياسا لا ينكسر ، كما يجىء

وحكى عن الكسائى أنه استثنى أيضا ماعينه أولامه أحد الحروف الحلقية ، وقال : يلزمه الفتح ، نحو : شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ ، والحق ما ذهب إليه غيره ؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوى والأجوف والناقص اليائيين ، بل كثير منه يأتى على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وهَنَأَ يَهْنِئُ ، كما يأتى بيانه فى موضعه ، وقد حكى أبو زيد شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ — بالضم — وكذا فاخرته أفْخُرُهُ — بالضم — وهذا نص فى عدم لزوم الفتح فى مثله

واعلم[1] أنه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى ، قال سيبويه : وليس فى كل شىء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نَازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ ، استُغْنِيَ عنه بَغَلَبْتُه ، وكذا غيره ، بل نقول : هذا الباب مسموع كثير

قال : « وَفَعِلَ تَكْثُرُ فيهِ الْعِلَلُ والأَحْزَانُ وأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ ، ويَجِيءُ الأَلْوانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحُلَى كُلُّهَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ جَاءَ أَدِمَ وَسَمُرَ وعَجُفَ وَحَمُقَ وَخَرُقَ وَعَجُمَ وَرَعُنَ[2] بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ »

---

(١) قال فى التسهيل : وهذا البناء (يقصد باب المغالبة) مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال من ملزم الكسر . اه ويقصد بملزم الكسر ماذكره المؤلف هاهنا وهو كونه مثالا واويا أو أجوف أو ناقصاً يائيين . ولا ينافيه قول سيبويه الذى ذكره المؤلف لأنه يمكن حمل كلامه على أنه أراد به أنهم مع كثرة استعمالهم باب المغالبة تركوا استعماله فى هذا الموضع استغناء عنه بغلبته وشبهه ، وما قال ابن مالك هو الظاهر كما يدل عليه قولهم : باب المغالبة يبنى على كذا ، دون أن يقولوا : جاء على كذا

(٢) أدم (كعلم وكرم) فهو آدم ، إذا كان لونه مشربا سوادا وبياضا ،

أقول : اعلم أن فَعِلَ لازمُهُ أكثر من متعديه ، والغالب فى وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجرى مجراه ، كحزِنَ ورَدِىَ وشَعِثَ وَسَهِكَ وَنَكِدَ وَعَسِرَ وشَكِسَ وَلَحِزَ وَلَحِجَ وَخَزِىَ ، ومن الْهَيْج كَبَطِرَ وَفَرِحَ[1] وَخَمِطَ خَمَطًا ، وهو الرائحة الطيبة ، وَقَنِمَ قَنَمَةً ، وهى الرائحة المكروهة ، وغضب وغار يغار وَحَمِش وَقَلِق وحَار حَيْرَةً وَبَرِقَ[2] . ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع وَالرِّىِّ ، وقريب منه نَصِفَ القدحُ أى امتلأ نصفه وقَرِبَ إذا قارب الامتلاء ، ويكثر فى هذا الباب الألوان وَالحِلَى ؛ فالألوان نحو كَدِرَ وَشَهِبَ وَصَدِىءَ وَقَهِبَ وَكَهِبَ وأَدِمَ[3]

واللون الأدمة ، وسمر (ككرم وفرح) فهو أسمر ، واسمار أيضا ، إذا كان لونه السمرة ، وهى منزلة بين السواد والبياض . وعجف (كفرح وكرم) فهو أعجف ، إذا ذهب سمنه ، وهو العجف (بفتحتين) . وحمق (ككرم وغنم) حمقا ـ بالضم وبضمتين ـ وحماقة فهو أحمق ، إذا كان قليل العقل . وخرق بالأمر (ككرم وفرح) إذا لم يرفق به ، وعجم ـ بضم الجيم ـ عجمة فهو أعجم وهى عجماء ، إذا كان به عجمة وهى لكنة وعدم فصاحة ، وظاهر كلام المؤلف أنه ورد كفرح أيضا ، لكنا لم نجد بعد مراجعة ما بأيدينا من أمهات كتب اللغة إلا ما قدمناه ، وقال فى اللسان عن الكسائى : كل شىء من باب أفعل وفعلاء سوى الألوان فانه يقال فيه فعل يفعل مثل عرج يعرج وما أشبهه ، إلا ستة أحرف فانها جاءت على فعل (ككرم) الأخرق والأحمق والأرعن والأعجف والأيمن اهـ ولم يذكر السادس ، ولعله الاعجم .

(١) ردى : هلك ، وسقط فى الهوة ، وشعث : تلبد شعره واغبر ، وسهك : خبثت رائحة عرقه ، ونكد : صعب عيشه ، وعسر : وقع فى ضيق وشدة ، أو عمل بيده اليسرى ، وشكس : ساء خلقه ، ولحز : بخل وشحت نفسه ، ولحجت عينه : أصيبت ببثور ، وخزى الرجل : وقع فى بلية وشر ، وبطر : لم يحتمل النعمة وكفرها

(٢) حمش : غضب ، أو صار دقيق الساق ، وبرق بصره : تحير ، أو دهش فلم يبصر

(٣) كدر : إذا كان لونه بين السواد والغبرة ، وشهب : إذا غلب بياضه على

والأغلب فى الألوان افْعَلَّ وَافعَالَّ نحو ازْرَاقَّ وَاخْضَارَّ وَابْيَضَّ وَاحْمَرَّ وَاصْفَرَّ ، ولايجيء من هـذه الألوان فَعَلَ وَلاَ فَعُلَ ؛ ونعنى بالحُلَى العلاماتِ الظاهرةَ للعيون فى أعضاء الحيوان ، كَشَتِرَ وَصَلِعَ وَرَسِحَ وَهَضِمَ[1] .

وقد يشاركه فَعُلَ مضمومَ العين فى الألوان والعيوب وَالحُلَى ، كالكلمات التى عدها المصنف ، وفى الأمراض والأوجاع كَسَقِمَ وَعَسُرَ ، بشرط أن لايكون لامه ياء ؛ فان فَعُلَ لايجيء فيه ذلك؛ إلا لغةً واحدة ، نحو بَهُوَ الرجل[2] وَبَهِىَ أى : صار بَهِيًّا

وَفَعِلَ فى هذه المعانى المذكورة كلها لازم ، لأنها لاتتعلق بغير من قامت به؛ وأما قولهم: فَرِقْتُهُ وَفَزِعْتُهُ فقال سيبويه : هو على حذف الجار ، والأصل فرقت منه وفزعت منه ، قال : وأما خشيته فأنا خاشٍ ، والقياسُ خَشٍ؛ فالأصل أيضاً خشيت منه ، فحمل على رَحِمْتُهُ ، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاش والقياس خَش ؛ لأن قياس صفة اللازم من هـذا الباب فَعِلٌ ، وكذ كان قياس مصدره خَشًي فقيل خَشْيَة حَمْلاً على رَحْمَة ، وكذا حُمِلَ ساخط على راض مع أنه لازم ، يقال : سخط منه أو عليه

سواده ، وصدىء : إذا كان أسود مشربا حمرة ، وقهب إذا كان ذا غبرة مائلة إلى الحمرة ، وكهب : إذا كان ذا غبرة مشربة سوادا ، وأدم تقدم قريبا ص (٧١)

(١) شتر : انشقت شفته السفلى ، وشترت عينه: انقلب جفنها وتشنج ، وصلع (بمهملة كفرح) فهو أصلع ؛ إذا انحسر شعر مقدم رأسه لنقصان مادة الشعر فى تلك البقعة فى بعض النسخ « ضلع » وتقول . ضلع السيف (بالمعجمة كفرح) : اعوج ، ورسح : أى خف لحم عجيزته وفخذيه ، وهضم : انضم كشحاه (أى جانباه) وضمرت بطنه

(٢) بهو الرجل وبهى وبها (ككرم وفرح ودعا وسعى) ، إذا صار بهيا أى : حسنا

قوله « رعن » أى : حمق ، والرعونة : الحمق

معانى فعل بالضم

قال : « وَفَعُلَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسُنَ وَقَبُحَ وكَبُرَ وَصَغُرَ فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لَازِمًا ، وَشَذَّ رَحُبَتْكَ الدَّارُ : أَىْ رَحُبَتْ بِكَ . وَأَمَّا بَابُ سُدْتُهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لَا لِلنَّقْلِ ، وَكَذَا بَابُ بِعْتُهُ . وَرَاعَوْا فِى بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبِنْيَةِ »

أقول : اعلم أن فعل فى الأغلب للغرائز ، أى : الأوصاف المخلوقة كالحسن وَالْقُبْحِ وَالوَسَامة وَالْقَسَامَة [(١)] وَالكِبَرِ والصِّغَرِ وَالطُّول وَالْقِصَرِ وَالْغِلَظِ وَالسُّهُولَةِ وَالصُّعُوبة وَالسُّرْعَةِ والبطء والثِّقَلِ والحلم وَالرِّفق ، ونحو ذلك

وقد يُجْرَى غير الغريزة مُجْرَاها ، إذا كان له لُبْثٌ [(٢)] وَمُكْث نحو حَلُمَ وَبَرُعَ [(٣)] وَكَرُمَ وَفَحُشَ

قوله «ومن ثمة كان لازما» لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره هكذا قيل . وأقول : أيش الْمَانِعُ [(٤)] من كون الفعل المتعدى طبيعة أو كالطبيعة

---

(١) الوسامة : أثر الحسن ، وهى الحسن الوضىء الثابت أيضا ، والوسيم : الثابت الحسن ، كأنه قد وسم ، والقسامة : الحسن ، يقال: رجل مقسم الوجه، أى جميل كله كأن كل موضع منه أخذ قسما من الجمال

(٢) اللبث - بفتح اللام وضمها مع إسكان الباء فيهما - : المكث أو الابطاء والتأخر. قال الجوهرى : مصدر لبث لبث (بفتح فسكون) على غير قياس ، لأن المصدر من فعل (بالكسر) قياسه التحريك إذا لم يتعد ، وقد جاء فى الشعر على القياس ، قال جرير :

وقَدْ أَكُونُ عَلَى الحَاجَاتِ ذَا لَبَثٍ ... وَأَحْوَذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيبُ

(٣) برع (بضم الراء) : تم فى كل فضيلة وجمال ، وفاق أصحابه فى العلم وغيره

(٤) أيش : أصلها أى شىء ، خففت بحذف الياء الثانية من أى الاستفهامية ، وحذف

قوله « رَحُبَتْكَ الدَّارُ » ، قال الأزهرى : هو من كلام نصر بن سَيَّار وليس بحجة (١) . والأولى أن يقال : إنما عَدَّاه لتضمنه معنى وَسِع ، أى :

همزة شىء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم أعل إعلال قاض ، والمؤلف رحمه الله يستعمل هذا اللفظ كثيرا ، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء ، قال الشهاب الخفاجي فى شفاء الغليل : أيش بمعنى أى شىء ، خفف منه ، نص عليه ابن السيد فى شرح أدب الكاتب ، وصرحوا بأنه سمع من العرب ، وقال بعض الأئمة : جنبونا أيش ، فذهب إلى أنها مولدة ، وقول الشريف فى حواشي الرضى : « إنها كلمة مستعملة بمعنى أى شىء وليست مخففة منها » ليس بشىء ، ووقع فى شعر قديم أنشدوه فى السير : —

مِنْ آلِ قَحْطَانَ وَآلِ أَيْشِ

قال السهيلى فى شرحه : الأيش : يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش ، ومعناه مدح ، يقولون : فلان أيش وابن أيش ، ومعناه شىء عظيم ، وأيش فى معنى أى شىء كما يقال : ويلمه ، فى معنى ويل لأمه على الحذف لكثرة الاستعمال اه

(١) قال اللسان : « كلمة شاذة تحكى عن نصر بن سيار : أرحبكم الدخول فى طاعة ابن الكرمانى ؟ أى : أوسعكم ؟ فعدى فعل (بالضم) وليست متعدية عند النحويين ، إلا أن أبا على الفارسى حكى أن هذيلا تعديها إذا كانت قابلة للتعدى بمعناها ، كقوله : —

وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلاَبَا

قال الأزهرى : لا يجوز رحبكم عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » اه ملخصا

ونصر : هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى (كغنى) بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف ، كان أمير خراسان فى الدولة الأموية ، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك ، وكانت إقامته بمرو ، فهو عربى الأصل ، وحياته كانت فى العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم : ليس بحجة .

وَسِعتكم الدار . وقول المصنف « أى رحبت بك » فيه تعسف لا معنى له[١].

لم يجىء أجوف يائى ككرم

ولايجىء من هذا الباب أجوف يائى ، ولا ناقص يائى؛ لأن مضارع فَعُلَ يَفْعُلُ بالضم لاغير ، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا فى الماضى ، وفى المضارع واوا ، نحو يَبُوعُ وَيَرْمُوُ ، من البيع والرَّمى ، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل . وإنما جاء من فَعِلَ المكسور العين أجوفُ وَنَاقصٌ : واويان كَخَافَ خَوْفًا وَرَضِىَ وَغَبِىَ وَشَقِىَ رِضْوَانًا وَغَبَاوَةً وَشَقَاوَةً ؛ لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأخف بقلب الواو فى يخاف ألفا وفى رضى ياء ، بلى قد جاء فى هذا الباب من الأجوف اليائى حرف واحد وهو هَيُؤَ الرَّجُلُ : أى صار ذا هيئة ، ولم تقلب الياء فى الماضى ألفا إذ لو قلبت لوجب إعلال المضارع بنقل حركتها إلى ماقبلها وقلبها واوا ؛ لأن المضارع يتبع الماضى فى الإعلال؛ فكنت تقول : هَاءَ يَهُوءُ ، فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل ، وجاء من الناقص اليائى حرف واحد متصرف[٢] وهو بَهُوَ الرجل يَبْهُو ، بمعنى بَهِىَ يَبْهَى : أى صار بَهِيًّا ؛ وإنما لم تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما فى التَّرَامِى بل قلبت الياء واوا لأجل الضمة لأن الأبنية فى الأفعال مراعاة لاَ تُخْلَطُ بعضها ببعض أبدا ، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن ، إذ أصل الفعل المصدر الذى هو اسم ، فطرأ الوزن عليه فصار فعلا ، وقد يجىء على قلة فى باب التعجب فَعُلَ من الناقص اليائى ولا يتصرف كَنِعْمَ و بئس فلا يكون له مضارع كَقَضُوَ الرجل[٣] وَرَمُوَتِ الْيَدُ [يَدُهُ] ، ولم

---

(١) إنما كان تخريج المصنف تعسفا عنده لأن حاصله حذف الجار و إيصال العامل اللازم إلى ما كان مجرورا بنفسه ، و باب الحذف و الإيصال شاذ عند النحاة ، وأما تخريج الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة ، والتضمين باب قياسى عند كثير من النحاة

(٢) نقول : قد جاء فعل آخر من هذا النوع ، وهو قولهم : نهو الرجل : أى صار ذا نهية ، والنهية (بضم فسكون) العقل

(٣) قضو الرجل : أى ما أقضاه ، يقال ذلك إذا جاد قضاؤه . ورموت اليد : أى ما أرماها

يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا لثقل الضمة والتضعيف . وحكى يونس لَبُبْتَ تَلُبُّ ؛ وَلَبِبْتَ تَلَبُّ أكثر ؛ وأما حَبُبْتَ فمنقول إلى هذا الباب للتعجب كقَضُو ورَمُو ، ومنه قوله — :

لم يجيء مضعف ك.كرم

٥ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ (١) *

فهو كقوله : —

١١ ـ قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ   وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بُعْدَ ما مُتَأَمَّلِي (٢)

على أحد التأويلين في بَعْدَ (٣) والأصل حَبِبْتَ بالكسر (٤) أي : صرت حبيبا ؛ ولم يقولوا في القليل قَلُلْت كما قالوا في الكثير كَثُرْت ، بل قالوا : قَلَّ

---

(١) سبق شرح هذا الشاهد (ص٤٣) والاستشهاد به هاهنا على أن أصل حب (بضم الحاء) حبب (بكسر الباء) ، ثم نقل إلى فعل (بضم العين) للمدح والتعجب ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء وأدغمت العين في اللام

(٢) هذا البيت من طويلة امرىء القيس ، والضمير في له يعود إلى البرق الذى ذكره في قوله : -

أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ   كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وضارج والعذيب : مكانان ، وما : زائدة ، ومتأملي : اسم مفعول من تأمل : أي بعد السحاب المنظور إليه ، وهو فاعل بعد ، ويجوز أن تجعل ما تمييزا ، ويكون قوله متأملي هو المخصوص بالمدح

(٣) والتأويل الثاني أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بعد ظرفا لا فعل تعجب ، وما : زائدة ، ومتأملي مصدر ميمي بمعنى التأمل والنظر . وهذان التوجيهان يجريان في رواية بعد (بفتح الباء) ، وأما في رواية ضم الباء فلا تحتمل إلا وجها واحدا ، وهو أن يكون بعد فعلا ماضيا للتعجب

(٤) لا وجه لتقييده بالكسر ؛ فأنه قد جاء قبل نقله إلى باب التعجب من باب ضرب ومن باب تعب ، فكل منهما يجوز أن يكون أصلا للمضموم

يَقِلُّ كَرَاهةً للثقل ، ولم يأت شَرُرْتَ بالضم (١) بل شَرِرْتُ بالفتح والكسر أى صرت شِرِّيراً ، وقال بعضهم : عَزَّتْ الناقة — أى : ضاق إحليلها — تعزُّ بالضم وشَرَّ وَدَمَّ: أى صار دميا ؛ وثلاثتها فعُلَ بالضم . ولم يثبت ماقاله سيبويه «لا يكاد يكون فيه — يعنى فى المضاعف — فَعُلَ » وقال الجوهرى : إن لَبُبْتَ لا نظير له فى المضاعف ، وإنما غرَّهم الدَّميم وَالشَّرير والدَّمامة وَالشَّرَارَة !! والمستعمل دَمَمْتَ بالفتح تَدَمُّ لا غير، ولم يستعمل من شديد فعل ثلاثى (٢) استغناء باشْتَدَّ ، كما استغنى بافْتَقَرَ عن فَقُرَ ، وبارتفع عن رَفُعَ ، فقالوا : افتقر فهو فقير ، وارتفع فهو رفيع واشتد فهو شديد ، وأما قول على رضى الله عنه « لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا » (٣) فمنقول إلى فَعُلَ كما قلنا فى حَبَّذَا وَحَبُبْتَ ، فلا يستعمل حَبَّ وَشَدَّ بمعنى صار حبيبا وشديدا إلا فى التعجب كما فى حبذا وَشَدَّمَا

قوله « وأما باب سُدْتُهُ » جواب عن اعتراض وارد على قوله « كان لازما » أجاب بأن سدته ليس من باب فَعُل بالضم فى الأصل ، ولا هو منقول إليه كما هو ظاهر قول سيبويه وجمهور النحاة، وذلك لأنهم قالوا: نقل قَوَلْتُ إلى قَوُلْت

(١) قال فى اللسان (مادة حبب) : وحببت إليه (بالضم) صرت حبيباً ، ولا نظير له إلا شررت (بالضم) من الشر ولببت من اللب ، وتقول : ما كنت حبيبا ولقد حببت بالكسر : أى صرت حبيبا اه

(٢) إن كان المؤلف رحمه الله يقصد أنه لم يستعمل لشديد فعل ثلاثى على فعل (بضم العين) فمسلم ، وإن كان يريد أنه لم يستعمل له ثلاثى مطلقا فغير مسلم ، لأنه قد حكاه صاحب اللسان قال : رجل شديد : قوى ، وقد شد يشد بالكسر (كخف يخف فهو خفيف) اه

(٣) يقوله رضى الله عنه فى شأن الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما فضمير التثنية عائد إليهما ، والضمير المؤنث يعود إلى الخلافة عن رسول الله يريد أنهما تقاسماها وأن كل واحد منهما قد أخذها شطراً من الزمن

وَ بَيَعْتُ إلى بَيِعْت لينقلوا بعد ذلك ضمة الواو و كسرة الياء إلى ماقبلها فيبقى بعد حذف الواو والياء مايدل عليهما ، وهو الضمة والكسرة ، واعترض المصنف على قولهم بأن الغرض المذكور يحصل بدون النقل من باب إلى باب ، وَبَابُ فَعُلَ المضموم العين وَ فَعِلَ المكسور العين فى الأغلب يختص كل منهما بمعنى مخالف لمعنى فَعَلَ المفتوح العين ، ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل ، لا لفظية ولا معنوية ؛ أما المعنى فلأنه لا يدعى أحد أن قُلْتُ وَ بِعْتُ تغيّرا عما كانا عليه من المعنى ، وأما اللفظ فلأن الغرض قيام دلالة على أن أحدهما واوى والآخر يائى ، ويحصل هذا بضم فاء قال وكسر فاء باع من أول الأمر بعد إلحاق الضمير المرفوع المتحرك بهما وسقوط ألفهما للساكنين من غير أن يُرْتَكب ضَمُّ العين وكسرها ثم نقل الحركة من العين إلى الفاء . وَأَيْشٍ الْمَحْذُورُ فى ذلك [1] ؟ وكيف نخالف أصلا لنا مقررا ؟ وهو أن كل واو أو ياء فى الفعل هى عين تحركت بأى حركة كانت من الضم والفتح والكسر وانفتح ماقبلها فانها تقلب ألفا ، فَقَوَلْتُ بالفتح يجب قلب واوه ألفا ، وكذا لو حولت الفتحة ضمة ، وكذا بَيَعْتُ بالكسر والفتح ، وأىُّ داعٍ لنا إلى إلحاق الضمائر المرفوعة بقَوَلَ و بَيَعَ اللذين هما أصلا قال و باع ؟ وهل هى فى الفاعلية إلا كالظواهر في نحو « قال زيد » ، و « باع عمرو » ؟ فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبى الواو والياء ألفا ؛ فنقول : تحركت الواو فى قَوَلَ وَطَوُلَ وَخَوِفَ والياء فى بَيَعَ وَهَيِبَ وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفا ؛ وإنما لم تقلب الياء فى هَيُؤَ لما تقدم ؛ فصار الجميع قال وطال وخاف وباع وهاب ، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بِنْيَةِ هذه الأبواب وأن أصلها فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ لأن الألف يجب انفتاح ماقبلها ؛ فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم ، فسقطت الألف فى جميعها للساكنين ، فزال ما كان مانعا من التنبيه

---

(١) انظر (ﻫ ٤ ص ٧٤)

على الوزن ــ أى الألف ــ فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بِنْيَة كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبَقَّى عليها وتراعى بقدر ما يمكن ، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التى كانت فى الأصل على العين ؛ لأن اختلاف أوزان الفعل الثلاثى بحركات العين فقط ، ولم يمكن هذا التنبيه فى فَعَلَ المفتوح العين نحو قَوَلَ وَ بَيَعَ ، لأن حركتى الفاء والعين فيه متماثلتان ، فتركوا هذا التنبيه فيه وَنَبَّهُوا على البنية فى فَعِل وَفَعُل فقط ؛ فقالوا فى فعل نحو خاف وهاب : خِفْتُ وَهِبْتُ ، وَسَوَّوا بين الواوى واليائى لما ذكرنا أن المهم هو التنبيه على البنية ، وقالوا فى فَعُلَ نحو طال فهو طويل : طُلْتُ ، والضمة لبيان البنية لا لبيان الواو ، لما ذكرنا ، ولم يجىء فى هـذا الباب أجوف يائى حتى يُسَوُّوا بينه و بين الواوى فى الضم كما سَوَّوا بينهما فى فَعِلَ نحو خِفت وهبت ، إلا هيؤ ، كما ذكرنا ، ولا تقلب ياؤه ألفا لما مر ، فلما فرغوا من التنبيه على البنية فى بابى فَعِل وفَعُل ولم يكن مثل ذلك فى فَعَل ممكنا ، كما ذكرنا ، قصدوا فيه التنبيه على الواوى واليائى والفرقَ بينهما ، كما قيل : إن لم يكن خَلٌّ نَخَمْرٌ(١) ؛ فاجتلبوا ضمة فى قال بعد حذف الألف للساكنين ، وجعلوها مكان الفتحة ، وكذا الكسرة فى باع ؛ لتدل الأولى على الواو والثانية على الياء ، وأما إذا تحركت الواو والياء عينين وما قبلهما ساكن متحرك الأصل فى الأفعال والأسماء المتصلة بها فإنه ينقل حركة العين إليه وإن كانت فتحة رعايةً لِبِنْيَة الفعل والمتصل به ، وذلك لأنه يمكن فى مثله المحافظة على البنية فى المفتوح العين ، كما أمكن فى مضمومها ومكسورها ، بخلاف المفتوحة المفتوح ماقبلها نحو قَالَ و بَاعَ ، كما ذكرنا ، لأن الفاء ههنا ساكنة ، فإذا تحركت

---

(١) لم نجد هذا المثل فى أمثال الميدانى ولا فى كتب اللغة ، والذى فى اللسان : « والخل والخمر : الخير والشر ، وفى المثل مافلان بخل ولاخمر : أى لاخير فيه ولاشر عنده » اه

بالفتح وسكن العين علم أن ذلك حركة العين ، ولا يراعى هنا الفرق بين الواوى واليائى أصلا ؛ لأنه إنما يراعى ذلك إذا حصل العجز عن مراعاة البنية كما مر ، بلى يراعى ذلك فى اسم المفعول من الثلاثى ؛ نحو مَقُول ومَبِيع ، كما يجىء ؛ فمن الواوى قولهم يَخَاف وَيُقَالُ وأُقِيم ونُقِيم ويَقُول ويَطِيح ، عند الخليل ، وأصله [1] يَطْوِحُ كما يجىء ، ويَقُوم والْمَقَام والْمُقَام والْمُقِيم والْمَعُون ، ومن اليائى قولهم يَهَاب ويُبَاع وأُقِيلَ وَيُقِيلُ ويَبِيع والْمُقَال والْمَقِيلِ ؛ فقد رأيت كيف قصـدوا فى النوعين بيان البنية بنقل الضمة والـكسرة والفتحة إلى ماقبلها لَمَّـا لزمهم إعلال العين بسبب حمل الـكلمات المذكورة على أصولها ، أعنى الماضى الثلاثى كما يجىء فى باب الاعلال ، ولم يبالوا بالتباس الواوىّ باليائى

ثم الحركة المنقولة : إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، كما فى يَخَاف ويَهَاب ؛ لأن سكونهما عارض ، فـكأنهما متحركتان ، وما قبلهما كان مفتوح الأصل ، وقد تَحَرَّكَ بفتحة العين ؛ فـكأن الواو والياء تحركتا وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفا ، ولا سيما أن تطبيق الفرع بالأصل أولى ماأمكن .

وإن كانت ضمة — ولم يجى فى الفعل والاسم المتصل به إلا على الواو ، نحو يَقُولُ — نقلت إلى ماقبلها وسلمت الواو ، بلى قد جاءت على الياء أيضا فى اسم

---

(١) من العرب من قال طوح يطوح (بتضعيف العين فيهما) ، ومنهم من قال : طيح يطيح (بالتضعيف أيضا) ، وقد حكوا طاح يطوح ، فهو من باب نصر عند جميع من حكاه ، وحكوا طاح يطيح ، فأما على لغة من قال طيح يطيح (بالتضعيف) فهو يائى من باب ضرب من غير تردد ، وأما على لغة من قال طوح يطوح فقد اختلف العلماء فى تخريج طاح يطيح ، فذهب الخليل إلى أنه من باب حسب يحسب (بكسر العين فى الماضى والمضارع) ، وذلك أن فعل المفتوح العين لايكون من باب ضرب إذا كان أجوف واويا ، كما لايكون من باب نصر إذا كان أجوف يائيا ، وقيل : هو شاذ ، وسيأتى لذلك بحث طويل فى كلام المصنف والشارح فى « باب المضارع » ، وسنعيد الـكلام هناك بإيضاح أكثر من هذا .

لمفعول ، لـكنه روعى فيه الفرق بين الواوى واليائى كما يجىء ، وقد جاء أيضا في هَيُؤَ يَهْيُؤُ ، وقد مر حكمه [1] .

وإن كانت كسرة : فإن كانت على الياء سلمت بعد النقل نحو يَبْيِعُ ، وإن كانت على الواو — نحو يقْوِم ، ويَطْيِح عند الخليل — قلبت ياء؛ لتعسر النطق بها ساكنة بعد الـكسرة ، ولا تقول : إن الضم والـكسر فى نحو يَقْوُل وَيَبْيِع نقلا إلى ما قبلهما للاستثقال ؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة فى نحو يَخَاف وَيَهَاب ، وهى أخف الحركات ، فلا يستثقل وخاصةً بعد السكون ، ولا سيما فى الوسط ، وأيضا فالضمة والـكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما فى ظَبْيٍ ودَلْوٍ

فان قيل : ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل فى الاعلال الفعل كما يجىء فى باب الاعلال

قلت : نعم ، ولـكن الواو والياء المذكورين فى طرف الاسم ، وهما فى الفعل فى الوسط ، والطرف أثقل من الوسط

فان قيل : لم تستثقل فى الاسم لـكون الحركة الإعرابية عارضةً

قلت : نوع الحركة الإعرابية لازم ، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة ، ولو لم يعتد بالحركة الإعرابية فى باب الإعلال لم يُعَلّ نحو قاضٍ وَعَصًا ؛ فإذا تبين أن النقل ليس للاستثقال قلنا: إنه وجب إسكان العين تبعا لأصل الـكلمة ، وهو الماضى من الثلاثى ؛ إذ الأصل فى الإعلال الفعل كما يبين فى بابه ، وأصل الفعل الماضى ، فلما أسكنت نُقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية كما شرحنا

وإنما فُرِقَ فى اسم المفعول من الثلاثى بين الواوى واليائى نحو مَقُول وَمَبِيع ؛ لأن الأصل فى هذا الإعلال — أعنى إسكان الواو والياء الساكن ما قبلهما —

---

(١) انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

هو الفعل كما ذكرنا ، ألا ترى أن نحو دَلْو وَظَبْى لم يسكن الواو والياء فيهما مع تطرفهما ، ثم حملت الأسماء المتصلة بالأفعال فى هذا الإعلال على الفعل إذا وافقته لفظا بالحركات والسكنات ؛ كما فى مَقَام وَمَعِيشة وَمُصِيبة ، وَاسْمُ المفعول من الثلاثى و إن شابه الفعل معنى واتصل به لفظا ، لاشتقاقهما من أصل واحد ، لـكن ليس مثله فى الحركات والسكنات فأجرى مُجْرَى الفعل من وجه ، وجُعل مخالفاً له من آخر : فالأول بإسكان عينه ، والثانى بالفرق بين واويه ويائيه ، مع إمكان التنبيه على البنية ، فالأولى على هذا أن نقول : حُذِفت ضمة العين فى مَقْوُول وَمَبْيُوع إتباعا للفعل فى إسكان العين ، وضمت الفاء فى الواوى وكسرت فى اليائى كما قلنا فى قُلْت و بِعْت دلالة على الواوى واليائى

معانى أفعل

قال : « وَأَفْعَلَ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، نَحْوُ أَجْلَسْتُهُ ، وَلِلتَّعْرِيضِ نَحْوُ أَبَعْتُهُ ، وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوُ أَغَدَّ الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ ، وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ نَحْوُ أَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ أَشْكَيْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قِلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ »

أقول : اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم تـكن لغرض لفظى كما كانت فى الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً ، فاذا قيل مثلا : إن أقال بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح فى العبارة ، وذلك على نحو مايقال : إن الباء فى (كفى بالله) و «من» فى (مامن إلهٍ) زائدتان لَمَّا لم تفيدا فائدة زائدة فى الـكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، فـكذا لابد فى الهمزة فى « أقالنى » من التأكيد والمبالغة

والأغلب فى هذه الأبواب أن لاتنحصر الزيادة فى معنى ، بل تجىء لمعان على البدل ، كالهمزة فى أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشىء ذا كذا ، وكذا فَعَّل وغيره

وليست هذه الزيادات قياسا مطردا؛ فليس لك أن تقول مثلا فى ظَرُف : أَظْرَفَ ، وفى نصر : أَنْصَرَ ، ولهذا رُدَّ على الأخفش في قياس أَظَنَّ وَأَحْسَبَ وأَخَالَ على أَعْلَمَ وَأَرَى ، وكذا لاتقول : نَصَّرَ ولا دَخَّلَ ، وكذا فى غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله فى المعنى المعين [1] ، فكما أن لفظ أَذْهَبَ وَأَدْخَلَ يُحتاج فيه إلى

---

(١) قال سيبويه رحمه الله (ج ٢ ص ٢٢٣) : «هذا باب افتراق فعلت وأفعلت فى الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخرج وجلس ، فاذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف وأخفته ، وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فعل (بتثليث العين) إذا أردت أن غيره أدخله فى ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك أيضاً مكث (بضم العين) وأمكثته ، وقد يجيء الشيء على فعلت (بتشديد العين) فيشرك أفعلت ، كما أنهما قد يشتركان فى غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ، وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرمته ، وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزعته وأفزعته ، وتقول : ملح (بضم العين) وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول : أملحته ، كما تقول : أفزعته ، وقالوا : ظرف وظرفته ، ونبل ونبلته (بضم عين الثلاثى فيهما) ، ولا يستنكر أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به » اه

وقال ابن هشام فى المغنى (فى مبحث مايتعدى به القاصر) : « الحق أن دخولها (يريد همزة التعدية) قياسى فى اللازم دون المتعدى ، وقيل : قياسى فيه وفى المتعدى إلى واحد ، وقيل: النقل بالهمزة كله سماعى » اه ملخصا

وقال فى المغنى أيضاً (فى المبحث نفسه) : «النقل بالتضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وقيل : قياسى فى الأولين» اه ملخصا

فأنت ترى من عبارة سيبويه أنه يسوغ لك أن تبنى على أفعلته للتعدية من الفعل القاصر من غير أن ينكر عليك ذلك ، وإن لم تكن سمعت تعديته بالهمزة عن العرب، وذلك أصرح فى عبارة ابن هشام . وقال سيبويه أيضا (فى ص ٢٣٧ ج ٢ ، فى مباحث فعلت بالتضعيف) : « هذا باب دخول فعلت (بتضعيف العين) على فعلت لا يشركه فى ذلك « أفعلت » ، تقول : كسرتها وقطعتها ، فاذا أردت كثرة العمل قلت : كسرته وقطعته ومزقته ، ومما يدلك على ذلك قولهم : علطت البعير وإبل معلطة

السماع فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ؛ فليس لك أن تستعمل أَذْهَبَ بمعنى أزال الذهاب أو عَرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك

والأغلب أن تجىء هذه الأبواب مما جاء منه فعل ثلاثى ، وقد تجىء مما لم يأت منه ذلك ، كألْجَمَ وَأَسْحَمَ وَجَلَّد وَقَرَّد وَاسْتَحْجَرَ المكان واسْتَنْوَقَ[(١)] الجمل ، ونحو ذلك ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

وبعير معلوط ، وجرحته وجرحته (بتضعيف العين) أكثرت الجراحات فى جسده » اهـ ؛ فهذه العبارة تفيد أن استعمال فعل (بتضعيف العين) فى معنى التكثير بين يديك متى أردت استعمالها من أى فعل ساغ لك ذلك . ومثل ذلك كثير فى عباراته وعبارات غيره من العلماء

والذى نراه أنه إذا كثر ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ فى معنى من هذه المعانى كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لك أن تبنى على مثال هذه الصيغة لافادة هذا المعنى الذى كثرت فيه وإن لم تسمع اللفظ بعينه

(١) ألجم ـ بالجيم ـ تقول : ألجم الرجل فرسه ؛ إذا وضع فى فمه اللجام ، ولم يأت منه ثلاثى ، ووقع فى جميع النسخ المطبوعة « ألحم » بالحاء المهملة ، وهو تصحيف ؛ فان هذه المادة قد جاء منها الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : لحم الرجل يلحم ـ من باب كرم ، وفيه لغة من باب فرح عن اللحيانى ـ إذا كثر لحم بدنه ، وإذا أكل اللحم كثيرا ، وتقول : ألحم الرجل ؛ إذا كثر عنده اللحم ، وتقول : ألحم الرجل القوم ؛ إذا أطعمهم اللحم . وأسحم ـ بالسين المهملة ـ تقول : أسحمت السماء ؛ إذا صبت ماءها ، ولم يذكر صاحبا القاموس واللسان فعلا ثلاثيا من هذه المادة ؛ ولكن ذكرا المصدر كفرح وكسحاب وكحمرة ؛ ووقع فى جميع النسخ المطبوعة « أشحم » بالشين المعجمة ـ وهو تحريف ، فانه قد استعمل من هذه المادة الثلاثى والمزيد فيه ، تقول : شحم الرجل القوم ـ من باب فتح ـ وأشحمهم ، إذا أطعمهم الشحم . وجلد ـ بتضعيف اللام ـ تقول : جلد الجزور ، إذا نزع جلده ، ولا يقال : سلخ ، إلا فى الشاة ، وقد ورد من هذه المادة فعل ثلاثى بغير هذا المعنى ، تقول : جلدته ، إذا أصبت جلده ، كما تقول : رأسه وبطنه وعانه ويداه ، إذا أصاب رأسه وبطنه وعينه ويده ، وقرد ـ بتضعيف الراء تقول : قرد الرجل بعيره ، إذا أزال قراده (وهو كغراب : دويبة تعض الإبل)

فاذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب فى أَفْعَلَ تعديةُ ما كان ثلاثيا ، وهى أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان ، فمعنى « أَذْهَبْتُ زَيْداً » جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذَهَبَ زيد ، فان كان الفعل الثلاثى غيرمتعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة — أى : الجعل والتصيير — كأذهبته ، ومنه أعظمته : أى جعلته عظيما باعتقادى ، بمعنى استعظمته ، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثانى لأصل الفعل ، نحو : أحفرت زيداً النهر : أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية . وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

معنى التعدية وأثرها

وقد ورد من هذه المادة الفعل الثلاثى ، تقول : قرد الرجل والبعير — كفرح — إذا ذل وخضع ، وقيل : قرد الرجل : أى سكت عن عى . واستحجر المكان : كثرت الحجارة فيه ، واستنوق الجمل : صار كالناقة فى ذلها ، لا يستعمل إلا مزيدا ، قال ثعلب : « ولا يقال استناق الجمل (يقصد أنه لا تنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب ألفا) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة أعنى « افتعل واستفعل » إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التى لا زيادة فيها ، فلما كان استنوق واستتيس ونحوهما دون فعل بسيط لا زيادة فيه صحت الياء والواو ، لسكون ماقبلهما » اه . وقولهم « استنوق الجمل » مثل يضرب للرجل يكون فى حديث أو صفة شىء ثم يخلطه بغيره وينتقل إليه ، وأصله أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب (كمعظم) بن علس (كجبل) ينشده شعرا فى وصف جمل ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طرفة : قد استنوق الجمل ، فغضب المسيب ، وقال : « ليقتلنه لسانه » ، فكان كما تفرس فيه . قال ابن برى : البيت الذى أنشده المسيب بن علس هو قوله :—

وَإِنِّى لَأُمْضِى الْهَمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ ... بِنَاجٍ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةُ مِكْدَمِ

متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثانى والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلان فقط : أَعْلَمَ ، وَأَرَى

وقد يجيء الثلاثى متعديا ولازما فى معنى واحد، نحو فَتَنَ الرجلُ : أى صار مُفْتَتِناً ، وَفَتَنْتُه : أى أدخلت فيه الفتنة ، وَحَزِنَ وَحَزَنْتُه : أى أدخلت فيه الحزن ، ثم تقول : أفتنته وأحزنته ، فيهما ، لنقل فَتَنَ وحَزِنَ اللازمين لا المتعديين ، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا ، كأذهبته وأخرجته ، وأصل معنى حَزَنْته جعلت فيه الحزن وأدخلته فيه ، كـكَحَلْتُه وَدَهَنْته : أى جعلت فيه كحلا ودهنا ، والمغزى من أحزنته وَحَزَنْتُهُ شيء واحد ؛ لأن مَنْ أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا ، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر — وهو حَزِن — دون الثانى

وقولهم أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ فى سَرُعَ وَبَطُؤَ ؛ ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثى والمزيد فيه مَعاً غير متعديين ، لـكن الفرق بينهما أن سَرُعَ وبَطُؤَ أبلغ ؛ لأنهما كأنهما غريزة كصَغُرَ وكَبُرَ

ولو قال المصنف مكان قوله « الغالب فى أفعَلَ أن يكون للتعدية » : « الغالب أن يَجْعَلَ الشيء ذا أصله » لـكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامدا ، نحو أَفْحَى قِدْرَهُ : أى جعلها ذات [(١)] فَحاً وهو الأَبْزَار ، وأَجْدَاه : أى جعله ذا جَدًى [(٢)] ، وأَذْهَبه : أى جعله ذا ذَهَب

وقد يجيء أفعل لجعل الشيء نَفْسَ أَصْلِهِ إن كان الأصل جامداً ، نحو أَهْدَيْتُ الشيء : أى جعلته هَدِيَّةً أو هَدْياً [(٣)]

---

(١) الفحا — بفتح أوله وكسره مقصورا : البزر ، أو يابسه . والأبزار : التوابل كالفلفل ونحوه ، واحدها بزر — بالفتح والكسر — وواحد التوابل تابل كخاتم

(٢) الجدى — بفتح أوله مقصورا — والجدوى : العطية

(٣) الهدية : اسم ما أتحفت به ، والهدى : ما أهدى إلى مكة من النعم (أى : الإبل)

قوله « وللتعريض » أى : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثى مُعَرَّضاً لأن يكون مفعولا لأصل الحدث ، سواء صار مفعولا له أولا ، نحو أَقْتَلْته : أى عرضته لأن يكون مقتولا قُتِل أولا ، وأبعْتُ الفرَس : أى عرضته للبيع ؛ وكذا أسْقَيْتُه : أى جعلت له ماء وسِقْياً شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيته : أى جعلته يشرب ، وأقبَرْته : أى جعلت له قبرا قبر أولا

قوله « ولصيرورته ذا كذا » أى : لصيرورة ما هو فاعل أفْعَلَ صاحبَ شىء ، وهو على ضربين : إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلْحَمَ زيد : أى صار ذا لحم ، وأطْفَلَتْ : أى صارت ذات طِفْل ، وأعسر وأيسر وأقَلَّ : أى صار ذا عُسْرٍ وَيُسْرٍ وقلة ، وأَغَدَّ البعير : أى صار [1] ذا غُدَّة ، وَأَرَابَ : أى صار ذا ريبة ، وإما أن يصير صاحب شىء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أجْرَبَ الرجلُ : أى صار ذا إبل ذات جَرَب ، وَأَقْطَفَ : أى صار صاحب خيل تَقْطِفُ [2] وَأَخْبَثَ : أى صار ذا أصحاب خبثاء ، وَألاَمَ : أى صار صاحب قوم يلومونه ، فاذا صار له لُوَّام قيل : هو مُلِيم ، وَيجوز أن يكون من الأول : أى صار صاحب لوم ، وذلك بأن يُلاَم ، كأحصد الزرع : أى صار صاحب الحصاد ، وذلك بأن يحصد ، فيكون أفعل بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الثلاثى ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أجْرَبَ : أى صار ذا جَرَبٍ ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أحْصَدَ الزرعُ ، ومنه أَكَبَّ : أى صار يُكَبُّ وقولهم « أكَبَّ مطاوع كَبّه » ندريس [3] ؛ لأن القياس كون أَفْعَلَ لتعدية فَعَلَ لا لمطاوعته

---

(١) الغدة ـ بضم أوله وتشديد الدال مفتوحة ـ : كل عقدة يطيف بها شحم فى جسد الانسان ، وهى أيضا طاعون الأبل

(٢) تقول : قطفت الدابة ـ من باب ضرب ونصر ـ قطفا وقطوفا (كنصر وخروج) أساءت السير وأبطأت ، والوصف منه قطوف ـ بفتح القاف ـ

(٣) قال فى اللسان : « كبه لوجهه فانكب : أى صرعه ، وأكب هو على

قوله « ومنه أحصد الزرع » إنما قال « ومنه » لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسما آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء أفعل بمعنى حانَ وقتٌ يستحق فيه فاعلُ أفعل أن يُوقَع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أى حان أن يُحْصَد ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أى : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك

وجهه ، وهذا من النوادر أن يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيرى ، يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب » اه . وظاهر قول المؤلف : إن القول بأن أكب مطاوع كب تدريس (أى : تدريب وتمرين) أنه غير موافق على قصة المطاوعة بدليل أنه جعله من أمثلة الصيرورة ، وقد سبقه بذلك الزمخشرى رحمه الله ، قال فى تفسير سورة الملك من الكشاف : « يجعل أكب مطاوع كبه ، يقال : كببته فأكب ، من الغرائب والشواذ ، ونحوه قشعت الريح السحاب فأقشع ، وماهو كذلك ، ولا شىء من بناء أفعل مطاوع ، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه ، وإنما أكب من باب أنفض وألام ، ومعناه : دخل فى الكب وصار ذا كب ، كذلك أقشع السحاب دخل فى القشع ، ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع » اه كلامه بحروفه ، وقد لخص الشهاب الخفاجى هذين القولين تلخيصا حسنا فى شرحه على تفسير البيضاوى فقال فى بيان مذهب من قال بالمطاوعة : « هو على عكس المعروف فى اللغة من تعدى الافعال ولزوم ثلاثيه ، ككرم وأكرمت ، وله نظائر فى أحرف يسيرة : كأنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وأمرت الناقة (درت) ومرتها ، وأشف البعير (رفع رأسه) وشفغته ، وأقشع الغيم وقشعته الريح : أى أزالته وكشفته ، وقد حكى ابن الأعرابى كبه الله وأكبه بالتعدية فيهما ، على القياس» اه وقال فى بيان رأى من قال بالصيرورة : «وليست الهمزة فيه للمطاوعة كما ذهب إليه ابن سيده فى المحكم ، تبعا لبعض أهل اللغة ، كالجوهرى ، وتبعه ابن الحاجب وأكثر شراح المفصل ، قال بعض المدققين : معنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به ، كقولك باعدته فتباعد ، فالتباعد معنى حصل من المباعدة ، كما يفهم من كلام شراح المفصل والشافية ، ومباينة المطاوعة للصيرورة غير مسلمة ، وفى شرح الكشاف للشريف : الائتمار : معنى صيرورته مأمورا ، وهو مطاوع الأمر ، فسوى بين المطاوعة والصيرورة » اه

بحينونة حصاده ، ونحوه أَجَدَّ النخلُ وَأَقْطَعَ [١] ويجوز أن يكون أَلاَمَ مثله : أى حان أن يُلاَم

ومن هذا النوع — أى : صيرورته ذا كذا — دخول الفاعل فى الوقت المشتق منه أفعل ، نحو أَصْبَحَ وأَمْسَى وأَفْجَر وأَشْهَر : أى دخل فى الصباح والمساء والفجر والشهر ، وكذا منه دخول الفاعل فى وقت ما اشتق منه أفعل ، نحو أَشْمَلْنَا وأَجْنَبْنَا وَأَصْبَيْنَا وَأَدْبَرْنَا : أى دخلنا فى أوقات هذه الرياح [٢] قال سيبويه : ومنه أدنف ، أى : حصل في وقت الدَّنَف [٣] ، ومنه الدخول فى المكان الذى هو أصله ، والوصولُ إليه ، كأكْدَى : أى وصل إلى الْكُدْيَة [٤] وأَنْجَدَ وأَجْبَلَ : أى وصل إلى نَجْدٍ وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذى هو أصله ، كأَعْشَرَ وأَتْسَعَ وآلَفَ : أى وصل إلى العشرة والتسعة والألف ؛ فجميع هـــذا بمعنى صار ذا كذا : أى صار ذا الصبح ، وذا الْمَسَاء ، وذا الشَّمال ، وذا الجنوب ، وذا الْكُدْية ، وذا الجبل ، وذا العشرة

قوله « ولوجوده عليها » أى : لوجودك مفعول أفعل على صفة ، وهى كونه

---

(١) أجد النخل : حان له أن يجد : أى يقطع تمره . وأقطع النخل أيضا : حان قطاعه

(٢) أشملنا : دخلنا فى وقت ريح الشمال (وهى التى تهب من ناحية القطب) وأجنبنا : دخلنا فى وقت ريح الجنوب (وهى التى تقابل ريح الشمال) ، وأصبينا : دخلنا فى وقت ريح الصبا (وهى ريح مهبها مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار) وأدبرنا : دخلنا فى وقت ريح الدبور (وهى ريح تهب من ناحية المغرب تقابل الصبا)

(٣) الدنف ـ بفتحتين ـ : المرض الملازم ، وقيل : المرض مطلقا

(٤) الكدية ـ بضم فسكون ـ : الأرض الصلبة ؛ وهى أيضا الصخرة تعترض حافر البئر ، فاذا وصل إليها قيل : أكدى

فاعلا لأصل الفعل ، نحو أَكْرَمْتَ فارْبُطْ : أى وجدت فرساً كريماً ، وأَسْمَنْتَ : أى وجدت سمينا ، وَأبْخَلْتهُ : أى وجدته بخيلا ، أو كونه مفعولا لأصل الفعل ، نحو أَحْمَدْته : أى وجدته محموداً ، وأما قولهم « أَفْحَمْتُكَ : أى وجدتك مفحما » فكأنَّ أفعل فيه منقول من نفس أَفْعَلَ ، كقولك فى التعجب : مَا أَعْطَاكَ للدنانير ، ويقال : أفحمت الرجل : أى أسكتُّه ، قال عمرو بن معدى كرب لمُجَاشِع بن مسعود السلمى — وقد سأله فأعطاه — : لله دركم يابنى سُلَيم ، سألنا كم فما أَبْخَلْنَاكم ، وقاتلنا كم فما أَجْبَنَّاكم ، وهاجَيْنا كم فما أفحمنا كم : أى ما وجدنا كم بُخلاء وجُبَنَاء وَمُفْحَمِين (١)

قوله « وللسلب » أى : يجىء لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه ، نحو أشكيته : أى أزلت شكواه

قوله « وبمعنى فَعَلَ » نحو قِلْتُ البيعَ وأقلته . وقد ذكرنا أنه لابد للزيادة من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيدَ

وقد جاء أفعل بمعنى الدعاء ، نحو أَسْقَيْتهُ : أى دعوت له بالسُّقْيا ، قال ذو الرمة : —

١٢ — وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِى فَمَا زِلْتُ أَبْكِى عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

---

(١) قال ابن برى : « يقال هاجيته فأفحمته بمعنى أسكته ، قال : ويجىء أفحمته بمعنى صادفته مفحما ، تقول: هجوته فأفحمته : أى صادفته مفحما ، قال : ولا يجوز فى هذا هاجيته ؛ لأن المهاجاة تكون من اثنين ، وإذا صادفته مفحما لم يكن منه هجاء فاذا قلت : فما أفحمنا كم بمعنى ما أسكتنا كم جاز ، كقول عمرو بن معد يكرب : « وهاجينا كم فما أفحمنا كم » : أى فما أسكتنا كم عن الجواب » اه كلام ابن برى وبهذا يعلم ما فى كلام الشارح المحقق ؛ فأن الشاهد الذى ذكره ليس بمعنى وجده ذا كذا بل معناه جعله ذا كذا

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ   تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ (١)

والأكثر فى باب الدعاء فَعَّل، نحو جَدَّعَه وَعَقَّره : أى قال : جدعه الله ، وعقره (٢) ، وَأَفْعَلَ داخل عليه فى هذا المعنى ،

والأغلب من هذه المعانى المذكورة النقلُ ، كما ذكرنا

وقد يجىء أَفعلَ لغيرهذه المعانى ، وليس له ضابطة كضوابط المعانى المذكورة كأبصره : أى رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت ، وقد يجىء مطاوع فَعَّلَ ، كفطَّرته فأفطر و بَشَّرْتُه فأبشر ، وهو قليل

معانى فعل بالتضعيف

قال : « وَفَعَّلَ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا ، نحو غَلَّقْتُ وَقَطَّعْتُ وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ وَمَوَّتَ الْمَالُ ، وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّحْتُهُ ، وَمِنْهُ فَسَّقْتُهُ ، وَلِلسَّلْبِ نَحْوُ جَلَّدْتُهُ وَقَرَّدْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ زِلْتُهُ وَزَيَّلْتُهُ »

أقول : الأغلب فى فَعَّل أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل ، كما أن الأكثر في أفعل النقل ، تقول : ذَبَحْتُ الشاة ، ولا تقول ذَبَّحتها ، وأغلقت الباب مرة ، ولا تقول : غَلَّقْت ؛ لعدم تصور معنى التكثير فى مثله ، بل تقول: ذَبَّحت الغنم ، وغَلَّقْت الأبواب ، وقولك : جَرَّحْته : أى أكثرت جراحاته ، وأما جَرَحْتُه — بالتخفيف — فيحتمل التكثير وغيره ؛ قال الفرزدق : —

---

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة لذى الرمة واسمه غيلان بن عقبة . وتقول : وقفت الدابة وقفا ووقوفا : أى منعتها عن السير . والربع : الدار حيث كانت ، وأما المربع (كملعب) فالمنزل فى الربيع خاصة . ومية : اسم امرأة . وأسقيه : معناه أدعو له بقولى : سقاك الله ، أو بقولى : سقيا لك ، وأبثه — بفتح الهمزة أو ضمها — أخبره بما تنطوى عليه نفسى وتسره ، والملاعب : جمع ملعب ، وهو المكان الذى يلعب فيه الصبيان

(٢) الجدع : القطع ، وقيل : القطع البائن فى الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها ، وتقول : عقر الفرس والبعير بالسيف ؛ إذا قطع قوائمه ، ثم اتسع فى العقر حتى استعمل فى القتل والهلاك

١٣ — مَازِلْتُ أُفَتِحُ أَبْوَابًا وَأُغَلِّقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنِ عَمَّارِ [(١)]

أي : أُفَتِّحهَا وأُغَلِّقُهَا ، وَمَوَّتَ المال : أى وقع المُوتَان في الابل فكثر فيها [(٢)] الموت ، وَجَوَّلْتُ وطَوَّفت : أى أكثرتُ الجَوَلان والطواف ، قيل: ولذلك سمى الكتاب العزيز تَنْزِيلا ؛ لأنه لم يُنَزَّل جملةً واحدة ، بل سورةً سورة وآية آية ، وليس نصافيه ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (لولا نُزِّلَ عليه القرآن جملة واحدةً) وقوله : (إنْ نشأ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ من السماء آية)

ثم إن التكثير يكون فى المتعدى كما فى غَلَّق وقَطَّع ، وقد يكون فى اللازم كما فى جَوَّل وَطَوَّفَ ومَوَّتَ

قوله « وللتعدية نحو فَرَّحْته » معنى التعدية فى هذا الباب كما فى باب أفعل على ماشرحنا ، والأولى أيضا ههنا أن يقال فى مقام التعدية : [هو] بمعنى جعل الشيء ذا أصله ، ليعم نحوَ فَحَّى القِدْرَ : أى جعلها ذات فحًا ، وَشَسَّعَ النعلَ [(٣)] ، وهذا لايتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولا على أفعل كَحَدَّث وخَبَّر ، كما مرّ فى أفعال القلوب

---

(١) المراد بأبى عمرو فى البيت هو أبو عمرو بن العلاء ، قال أبو عبيد البكرى فى شرح أمالى القالى : «إن أبا عمرو بن العلاء كان هاربا من الحجاج مستترا ، فجاء الفرزدق يزوره فى تلك الحالة ، فكان كلما يفتح له باب يغلق بعد دخوله ، إلى أن وصل إليه ، فأنشده أبياتا منها هذا البيت » ، والشاهد فيه كما قال الأعلم الشنتمرى دخول أفعلت على فعلت - بتشديد العين - فى إفادة التكثير ، ولكن الذى يؤخذ من كلام المؤلف أن الشاهد فى البيت دخول فعلت - بالتخفيف - وأفعلت ، على فعلت - بالتشديد -

(٢) عبارة المؤلف يفهم منها أن الموتان غير الموت ، وبالرجوع إلى كتب اللغة كاللسان والقاموس والمصباح وغيرها يعلم أنهما بمعنى واحد

(٣) شسع نعله - بتضعيف العين - جعل لها شسعا - ومثله شسعها - بالتخفيف من باب منع - وكذا أشسعها ، والشسع - بكسر فسكون وبكسرتين - قبال النعل ، وهو أحد سيورها ، وهو الذى يدخل بين الاصبع الوسطى والتى تليها

قوله « ومنه فَسَّقْته » إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسما برأسه ، فقالوا : يجىء فَعَّل لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فَسَّقْته : أى نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ، وكذا كَفَّرْته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية ، أى : جعلته فاسقا بأن نسبته إلى الفسق

ويجىء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جَدَّعْتُه وعَقَّرْته : أى قلت له جَدْعاً لك ، وعَقْرا لك ، أو الدعاء له ، نحو سَقَّيْته : أى قلت له سَقْيًا لك

قوله « وللسلب » قد مر معناه ، نحو قَرَّدْتُ البعير : أى أزلت قُرَاده ، وجَلَّدته : أى أزلت جِلْدَه بالسَّلْخ

قوله « وبمعنى فَعَل » نحو زَيَّلْته : أى زِلْته أزيله زَيْلاً : أى فرَّقْتُه ، وهو أجوف (١) يائى ، وليس من الزوال ؛ فهما مثل قِلْتُه وأَقَلْته

---

(١) يريد تقرير أنه فعل ـ بالتشديد ـ وليس فيعل ، وهو كما قال ، والدليل على ذلك أنهم قالوا فى مصدره التزييل ، ولو كان فيعل لقالوا فى مصدره زيلة ـ بفتح الزاى وتشديد الياء مفتوحة ، كالبيطرة ـ قال فى اللسان : « ابن سيده وغيره : زال الشىء يزيله زيلا ، وأزاله إزالة وإزالا ، وزيله فتزيل ، كل ذلك فرقه فتفرق ، وفى التنزيل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت ـ بالتضعيف ـ لأنك تقول فى مصدره تزييلا ، ولو كان فيعلت لقلت : زيلة » اه وقول المؤلف « أجوف يائى » هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتيبى ، فانه زعم أنه أجوف واوى ، وقد أنكروه عليه . قال فى اللسان : « وقال القتيبى فى تفسير قوله تعالى « فزيلنا بينهم » : أى فرقنا ، وهو من زال يزول ، وأزلته أنا ، قال أبو منصور : وهذا غلط من القتيبى ، لم يميز بين زال يزول ، وزال يزيل ، كما فعل الفراء ، وكان القتيبى ذا بيان عذب ، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه » اه

ويجىء أيضا بمعنى صار ذا أصله ، كَوَرَّق : أى أورق : أى صار ذا وَرَق ، وقَيَّح الْجُرْح : أى صار ذا قَيْح [1]

وقد يجىء بمعنى صَيْرورة فاعله أَصْلَهُ المشتقّ منه ، كَرَوَّض المكانُ : أى صار رَوْضاً ، وعَجَّزَت المرأة ، وثَيَّبَت ، وَعَوَّنَت : أى صارت عَجُوزًا وثَيِّبًا وَعَوَانا [2]

ويجيء بمعنى تصيير مفعوله على ماهو عليه ، نحو قوله « سبحان الذى ضَوَّأَ الأَضْوَاء ، و كَوَّفَ الكوفة ، و بَصَّر الْبَصْرة » أى : جعلها أَضْواء وكوفةً و بصرةً

ويجىء بمعنى عَمَلَ شىء فى الوقت المشتق هو منه ، كَهَجَّر : أى سار فى الهاجرة [3] ، وصَبَّح : أى أتى صباحا ، وَمَسَّى وغَلَّسَ [4] : أى فعل فى الوقتين شيئاً

---

(١) القيح : المدة الخالصة التى لايخالطها دم ، وقيل : هو الصديد الذى كأنه الماء وفيه شكلة دم

(٢) العوان ـ بزنة سحاب ـ من البقر وغيرها : النصف فى سنها ، وهى التى بين المسنة والصغيرة ، وقيل العوان من البقر والخيل : التى نتجت بعد بطنها البكر ، ويشهد للأول قوله تعالى : (لافارض ولا بكر عوان بين ذلك) . وفى المثل « لاتعلم العوان الخمرة » قال ابن برى : أى المجرب عارف بأمره كما أن المرأة التى تزوجت تحسن القناع بالخمار . ويقال : حرب عوان : أى قوتل فيها مرة ، كأنهم جعلوا الأولى بكرا

(٣) الهاجرة : نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر ، أو من عند زوالها إلى العصر ، لأن الناس يستكنون فى بيوتهم كأنهم قد تهاجروا ، وهى أيضا شدة الحر . وتقول : هجرنا تهجيرا ، وأهجرنا ، وتهجرنا : أى سرنا فى الهاجرة

(٤) الغلس ـ بفتحتين ـ : ظلام آخر الليل إذا اختلط بضوء الصباح

ويجىء بمعنى المشى إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كَوَّف : أى مشى إلى الكوفة ، وَفَوَّزَ وَغَوَّر : أى مشى إلى المفازة والغَوْر [1]

وقد يجىء لمعان غير ماذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة ، نحو جَرَّبَ وكَلَّمَ

معانى فاعل

قال : « وَفَاعَلَ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فَيَجِىءُ الْعَكْسُ ضِمْنًا ، نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّى مُتَعَدِّيًا [نَحْوَ كَارَمْتُهُ وَشَاعَرْتُهُ] وَالْمُتَعَدِّى إِلَى وَاحِدٍ مُغَايِرٍ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّيًا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ ، بِخِلَافِ شَاتَمْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَّلَ نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ سَافَرْتُ »

أقول « لنسبة أصله » أى: لنسبة المشتق منه فَاعَلَ إلى أحد الأمرين : أى الشيئين ، وذلك أنك أسندت فى « ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أصل ضارب — أى الضَّرْبَ — إلى زيد ، وهو أحد الأمرين ، أعنى زيداً وعمراً ، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشىء فيقع على الأشخاص والمعانى

قوله « متعلقاً بالآخر » الذى يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر فى قوله « لنسبة » وذلك أن ضارب فى مثالنا متعلقٌ بالأمر الآخر ، وهو عمرو ، وَتَعَلُّقُه به لأجل المشاركة التى تضمنها ، فانتصب الثانى لأنه مشارك — بفتح الراء — فى الضرب لا لأنه مضروب ، والمشارَكُ مفعول ، كما انتصب فى « أَذْهَبْتُ عمراً » لأنه مجعول

(١) المفازة : الصحراء ، وأصلها اسم مكان من الفوز ، وإنما سميت بذلك مع أنها مضلة ومهلكة ، تفاؤلا لسالكها بالنجاة ، كما قالوا للديغ: سليم . والغور - بفتح فسكون - : بعد كل شىء وعمقه ، ومنه قولهم : فلان بعيد الغور ، إذا كان لاتدرك حقيقته . وسموا مابين ذات عرق إلى البحر الأحمر غورا ، وسموا كل ما انحدر مغربا عن تهامة غورا . والغور أيضا : موضع منخفض بين القدس وحوران ، وموضع بديار بنى سليم

ويَسْمُج جعله حالا من قوله « أصله » أومن قوله « أحد الأمرين » لأن الظاهر من كلامه أن قوله « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحاً » مقدمةٌ يريد أن يبنى عليها صيرورة الفعل اللازم فى فَاعَلَ متعديا إلى واحد ، والمتعدى إلى واحد غير مشارك متعديا إلى اثنين ، مشيراً إلى قوله فى الكافية « المتعدى ما يتوقف فَهْمُه على متعلق » فعلى هذا الذى يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذى هو المشارِك — بفتح الراء — ويتعلق به هو معنى فَاعَل ؛ لكونه متضمنا معنى المشاركة ، لا أصْلُه ؛ فإن قولك « كارمت زيدا » ليس فهم الكرم فيه متوقفا على زيد ؛ إذ هو لازم ، وكذا « جاذبت زيداً الثوب » ليس الجَذْبُ متعلقا بزيد ؛ إذ هو ليس بمجذوب ، بلى فى قولك « ضارب زيد عمرا » الضرب متعلق بعمرو ؛ لأنه مفعول له ، لكن انتصابه ليس لكونه مضروبا ، بل لكونه مشاركا ، كما فى قولك « كارمت زيدا » و «جاذبت زيداً الثوب » وكذا ليس أحد الأمرين متعلقا بالآخر في « ضاربت زيدا » تعلقا يقصده المصنف ؛ إذ هو فى بيان كون فَاعَلَ متعديا بالنقل ، وإنما يكون متعديا إذا كان معنى الفعل متعلقا بغيره ، على ماذكر في الكافية ، ومن ثم قال فى الشرح « ومن ثَم جاء غير المتعدى متعديا لتضمنه المعنى المتعلّق » يعنى المشاركة ، وفى جعله حالا من المضاف إليه — أعنى الضمير المجرور فى قوله « أصله » — ما فيه ، كما مر فى باب[1] الحال ، والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته ، ولو قال « لتعلق مشاركة أحد الأمرين الآخَرَ فى أصل الفعل بذلك الآخر صريحا

---

(١) يريد أنه لايصح اعتبار قول المصنف «متعلقا» حالا من الضمير المضاف إليه فى قوله «أصله» ؛ لأن المضاف ليس عاملا فى المضاف إليه ، ولا هو جزء المضاف إليه ، ولا هو مثل جزئه فى صحة الاستغناء به عنه وإحلاله محله ، على ما هو شرط مجىء الحال من المضاف إليه

فيجيء العكس ضمنا » لـكان أصرح فيما قصد من بناء قوله « ومن ثم كان غير المتعدى » الخ عليه .

قوله « صريحا » أى : أن أحد الأمرين صريحا مشارِك والآخر مشارَك ؛ فيكون الأول فاعلا صريحا والثانى مفعولا صريحا ، « ويجيء العـكس ضمنا » أى : يكون المنصوب مشاركا — بكسر الراء — والمرفوع مشارَكا ضِمْناً ؛ لأن من شاركته فقد شاركك ؛ فيكون الثانى فاعلا والأول مفعولا من حيث الضِّمْنُ والمعنى .

قوله « ومن ثم » أى : من جهة تضمن فَاعَلَ معنى المشاركة المتعلقة بعدَ أحد الأمرين بالآخر .

قوله « والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعَل » بفتح العين : أى إلى واحد هو غيرُ المشارَك فى هذا الباب — بفتح الراء — أى : إن كان المشارَك هنا — بفتح الراء — مفعول أصل الفعل كان المتعدى إلى واحد فى الثلاثى متعديا إلى واحد هنا أيضا ، نحو « ضَارَبْتُ زيداً » فان المشارَك فى الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد ، فلم يزد مفعولٌ آخر بالنقل ، وإن كان المشارَكُ هنا غيرَ مفعول أصل الفعل ، نحو « نازعت زيدا الحديث » فان مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمُشارَكُ زيد ؛ صار الفعل إذن متعديا إلى مفعولين ، وكذا « نازعت زيدا عمرا » فاعلم أن المشارك — بفتح الراء — فى باب فَاعَلَ قد يكون هو الذى أُوقِعَ أصل الفعل عليه كـ« ضاربت زيدا » فى المتعدى ، و« كارمته » فى اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو « نازعت زيدا الحديث » فى المتعدى ، و« سايرته فى البرية » فى اللازم ، وقد يكون مازاد من المفعول فى باب المفاعلة هو المعامَلَ — بفتح الميم — بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما فى قول على رضى الله عنه « كَاشَفَتْكَ الْغِطاءاتِ » وقولك : عاودته ، وراجعته .

قوله « بمعنى فَعَّل » أى : يكون للتكثير كفعّل ، نحو « ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ » أى : كثرت أضعافه كضعّفته ، و « نَاعَمه الله » كنعّمه : أى كثر نَعْمَتَهُ[1] بفتح النون .

قوله « بمعنى فَعَلَ » كسافرت بمعنى[2] سَفَرْتُ : أى خرجت إلى السفر ولا بد فى « سافرت » من المبالغة كما ذكرنا ، وكذا « نَاوَلْتُهُ الشىء » أى : نُلْتُهُ إياه — بضم النون — أى أعطيته ، وقرىء (إن الله يدْفع) و (ويُدَافِع)

وقد يجىء بمعنى جَعْل الشىء ذا أصله كأفْعَلَ وَفَعَّلَ ، نحو « رَاعِنَا سَمْعَكَ» أى : اجعله ذا رعاية لنا كأرعِنا ، و « صَاعَرَ خَدَّه » أى : جعله ذا صَعَرٍ[3] و « عافاك الله » أى جعلك ذا عافية ، و « عَاقَبْتُ فلانا » أى : جعلته ذا عقوبة

وأكثر ما تجىء هذه الأبواب الثلاثة متعدية .

معانى تفاعل

قال : « وَتَفَاعَلَ لِمُشَارَكَةِ أَمْرَيْنِ فَصَاعِدًا فى أَصْلِهِ صَرِيحًا نَحْوُ تَشَارَكَا ، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولاً عَنْ فاعَلَ ، وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ تَوَانَيْتُ ، وَمُطَاوِعَ فَاعَلَ نَحْوُ بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ » .

---

(١) النعمة : المسرة والفرح والترفه

(٢) ظاهر هذه العبارة أن الثلاثى من هذه المادة مستعمل ، ويؤيده ما فى الصحاح واللسان ، قال ابن منظور : « يقال : سفرت أسفر (من باب طلب وضرب) سفورا : خرجت إلى السفر ، فأنا سافر ، وقوم سفر ، مثل صاحب وصحب » اه . لكن قال المجد فى القاموس : « ورجل سفر وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار : ذوو سفر ، لضد الحضر ، والسافر : المسافر ، لا فعل له » اه

(٣) الصعر — بفتحتين — : ميل — بفتحتين — فى الوجه ، وقيل : فى الخد خاصة ، وربما كان خلقة فى الانسان ، يقال : صعر خده وصاعره ، إذا أماله من الكبر ، قال الله تعالى : (ولا تصعر خدك للناس ولا تمش فى الأرض مرحا)

أقول : لا شك أن فى قول المصنف قبلُ « لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا » وقوله ههنا « لمشاركة أمرين فصاعدا فى أصله صريحا » تخليطاً وَمَجْمَجَةً (١) وذلك أن التعلق المذكور فى الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لا لفظيان ، ومعنى « ضَارَبَ زيدعمرا » و « تضارب زيدوعمرو » شىء واحد ، كما يجىء ، فمعنى التعلق والمشاركة فى كلا البابين ثابت ؛ فكما أن للمضاربة تعلقا بعمرو صريحا فى قولك « ضارب زيد عمراً » فكذا للتضارب فى « تضارب زيد وعمرو » تعلق صريح به ، وكما أن زيداً وعمرا متشاركان صريحا فى « تضارب زيد وعمرو » فى الضرب الذى هو الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحا فى « ضارب زيد عمرا » فلو كان مطلق تعلق الفعل بشىء صريحا يقتضى كون المتعلَّق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو فى « تَضَارَبَ زيد وعمرو » ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعدا صريحا فى أصل الفعل يقتضى ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو فى « ضارب زيد عمرا » فظهر أنه لا يصح بناء قوله فى الباب الأول « ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا » على التعلق ، ولا بناء قوله فى هذا الباب « ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل » على المشاركة ، وكان أيضا من حق اللفظ أن يقول : تفاعل لاشتراك أمرين ، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول : أعجبتنى مشاركة القومِ عَمْرًا ، أو مشاركة عمرٍو القومُ ، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلا ومفعولا مَعًا فالحق أن تجىء بباب التفاعل أو الافتعال ، نحو أعجبنى تشاركنا ، واشتراكنا ، هذا ، والأولى ما قال المالكى (٢) وهو أن فَاعَلَ

(١) المجمجة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجمج الرجل فى خبره : لم يبينه

(٢) هكذا فى كافة أصول الكتاب ، ولم يتبين لنا مقصود المؤلف من المالكى ، ويخطر على البال أنه أراد الامام أبا القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى الخثعمى الأندلسى (المالقى) وهو شارح الجمل للزجاجى ، وتلميذ ابن الطراوة النحوى وأبى بكر بن العربى المالكى ، وكانت وفاته فى سنة ٥٨١ هـ (أى قبل وفاة الرضى بنحو قرن)

لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشـتراك فيهما معنى ، وتفاعل للاشـتراك فى الفاعلية لفظا ، وفيها وفى المفعولية معنى

واعلم أن الأصل المُشْتَرَكَ فيه فى بابى المفاعلة والتفاعل يكون معنى ، وهو الأكثر ، نحو : ضاربته ، وتضاربنا ، وقديكون عينا نحو[١] سَاهَمْتُهُ : أى قارعته وَسَايَفْتُهُ ، وساجلته ، وَتقَارعنا ، وتسايفنا ، وتَسَاجَلْنَا[٢]

ثم اعلم أنه لافرق من حيثُ المعنى بين فَاعَلَ وَتفَاعَلَ فى إفادة كون الشىء بين اثنين فصاعدا ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع فى باب فَاعَلَ هو السابق بالشروع فى أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تَفَاعَلَ ، ألاترى إلى قول الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه : سَفِيهٌ لم يجد مُسَافِهًا ، فانه رضى الله عنه سمى المقابل له فى السفاهة مُسَافها وإن كانت سفاهته لو وجدت بَعْدَ سفاهة الأول ، وتقول : إن شتمتنى فما أشاتمك ، ونحو ذلك ؛ فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقى بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك

(١) قال فى اللسان : « السهم : القدح الذى يقارع به ، واستهم الرجلان : تقارعا ، وساهم القوم فسهمهم سهما قارعهم فقرعهم ، وفى التنزيل : (فساهم فكان من المدحضين) يقول : قارع أهل السفينة فقرع (بصيغة المبنى للمجهول) » اه

(٢) قال ابن برى : « أصل المساجلة أن يستقى ساقيان فيخرج كل واحد منهما فى سجله (دلوه) مثل ما يخرج الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب ، فضربته العرب مثلا للمفاخرة ، فاذا قيل : فلان يساجل فلانا ، فمعناه أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرجه الآخر ، فأيهما نكل فقد غلب » . وقالوا : الحرب سجال : أى سجل منها على هؤلاء وسجل على هؤلاء . وبالتأمل فى عبارة ابن برى يتبين أن الاشتراك فى المساجلة بين المتساجلين : بالنظر إلى أصل الاستعمال فى عين ، وبالنظر إلى المثل فى معنى لا عين ؛ فتمثيل المؤلف بساجلته للاشتراك فى العين إنما هو بالنظر إلى أصل استعمال اللفظ

أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفرداتُ إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع ، وكذا إعراباتها ، كما تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، وجاءني القوم ولم يجىء من بينهم زيد ، أو جاءوني وتخلف زيد ، أو لم يوافقهم زيد ، ونحو ذلك ، والمقصود من الكل واحد ، فكذا « ضارب زيد عمراً » : أى شاركه في الضرب ، و « تضارب زيد وعمرو » أى : تشاركا فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركا شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثانى

قوله « ومن ثَمّ نقص » أى : ومن جهة كون تفاعل فى الصريح وظاهر اللفظ مسندا إلى الأمرين المشتركين فى أصل الفعل بخلاف فَاعَلَ فانه لاسناده فى اللفظ إلى أحد الأمرين فقط وَنُصِبَ الآخر نَصْبَ لفظ شَارَكَ لمفعوله ، فإن كان فَاعَلَ متعديا إلى اثنين نحو « نازعتك الحديث » كان تَفَاعَلَ متعديا إلى ثانيهما فقط ، ويرتفع الأول داخلا فى الفاعلية ، نحو « تنازعنا الحديث » و « تنازع زيد وعمرو الحديث » وإن كان فَاعَلَ متعديا إلى واحد نحو « ضاربتك » لم يتعد تفاعل إلى شيء لدخول الأول في جملة الفاعل ، نحو « تضاربنا » و « تضارب زيد وعمرو »

قوله « نقص مفعولا » انتصاب « مفعولا » على المصدر ، وهو بيان النوع ، كقولك : ازددت درجة ، ونقصت مرتبة ، ودنوت إصبعا ، أى : نقص هذا الْقَدْرَ من النقصان ، ويجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ هو بمعنى الفاعل : أى نقص مفعول واحد منه

قوله « وليدل على أن الفاعل أَظْهَرَ الخ » معنى « تَغَافَلْتُ » أظهرت من نفسى الغفلة التى هى أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لإبهامك الأمر على من تخالطه وَتُرِىَ من نفسك ماليس فيك منه شيء أصلا ، وأما تَفَعَّلَ فى معنى التكلف نحو : تَحَلَّمَ وَتَمَرَّأَ (١) فعلى غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل

---

(١) تحلم : تكلف الحلم ، وهو العقل والأناة . وتمرأ : تكلف المروءة ، وهى

ويريد حصوله فيه حقيقة ، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاما على غيره أن ذلك فيه وفى تفَاعَلَ لا يريد ذلك الأصل حقيقة ، ولا يقصد حصوله له ، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له

قوله « وبمعنى فعَلَ » لابد فيه من المبالغة كما تقدم

قوله « مطاوع فَاعَلَ » ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظُنَّ ، بل المطاوعة فى اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا ، نحو : عَلَّمْتُهُ الفقه فتعلَّمَهُ : أى قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدٍّ كما ترى ، أو كان لازما ، نحو : كَسَرْتُه فانكسر : أى تأثر بالكسر ، فلا يقال فى «تنازع زيد وعمرو الحديث» ، إنه مطاوع «نازع زيد عمرا الحديث» ولا فى «تضارب زيد وعمرو» إنه مطاوع «ضارب زيد عمرا» لأنهما بمعنى واحد ، كما ذكرنا ، وليس أحدهما تأثيرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تَفَاعَلَ مطاوع فَاعَلَ إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله ، نحو : باعدته : أى بَعَّدْتُه ، فتباعد : أى بَعُدَ ، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع فى الحقيقة هو المفعول به الذى صار فاعلا ، نحو « بَاعَدْتُ زيداً فتباعد » المطاوع هو زيد ، لكنهم سَمَّوْا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا

وقد يجيء تفَاعَلَ للاتفاق فى أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً

كالرجولية ، وقال الأحنف : المروءة العفة والحرفة ، وسئل بعضهم عن المروءة فقال : المروءة ألا تفعل فى السر أمراً وأنت تستحى أن تفعله جهراً . ويقال : تمرأ أيضاً ، إذا صار ذا مروءة ، ويقال : تمرأ بنا ، إذا طلب بأكرامنا اسم المروءة ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٠) : « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه فى أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فانك تقول تفعل ، وذلك : تشجع وتبصر وتحلم وتجلد وتمرأ : أى صار ذا مروءة ، وقال حاتم الطائى : -

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليما » اه

بذلك ، كقول على رضى الله تعالى عنه « تَعَايَا أَهْلُهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ »[١] وقولهم : « بمعنى أَفْعَلَ نحو تَخَاطَأَ بمعنى اخْطَأَ » مما لاجَدْوَى له ، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنىً عام مضبوط بضابط فيتطفل الباب الآخر عليه فى ذلك المعنى ، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه ، وكذا فى سائر الأبواب ، كقولهم : تعاهد بمعنى تَعَهَّدَ ، وغير ذلك كقولهم تَعَهَّدَ بمعنى تعاهد[٢]

معانى تفعل

قال : « وَتَفَعَّلَ لِمطَاوَعَةِ فَعَّلَ نَحْوُ كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَلِلتَّكَلُّفِ نَحْوُ تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ ، وَلِلاتِّخَاذِ نَحْوُ تَوَسَّدَ ، وَلِلتَّجَنُّبِ نَحْوُ تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ ، وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مُهْلَةٍ ، نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ ، وَمِنْهُ تَفَهَّمَ ، وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ ، نَحْوُ تَكَبَّرَ [وَتَعَظَّمَ] »

أقول : قوله « لمطاوعة فَعَّلَ » يريد سواء كان فَعَّلَ للتكثير نحو قَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ ، أو للنسبة نحو قَيَّسْتُهُ وَنَزَّرْتُهُ وَتَمَّمْتُهُ : أى نسبته إلى قَيْس وَنِزار وتميم فَتَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَتَمَّمَ ، أو للتعدية نحو عَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ والأغلب فى مطاوعة فَعَّلَ الذى للتكثير[٣] هو الثلاثى الذى هو أصل فَعَّلَ ، نحو عَلَّمْتُهُ فَعَلِمَ ، وَفَرَّحْتُهُ فَفَرِحَ ؛ فقوله : « وللتكاف » هومن القسم الأول : أى مطاوع فَعَّلَ الذى هو

(١) المراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا فى العى والعجز عن إدراك كنه ذاته وصفاته . قال فى اللسان : « عى بالأمر (بوزن مد) عيا — بكسر العين — وعي وتعايا واستعيا ، هذه عن الزجاجي ، وهو عى (مثل حى) وعي (كزكى) وعيان (كريان) عجز عنه ولم يطق إحكامه » اه

(٢) قال فى اللسان : « وتعهد الشىء وتعاهده واعتهده : تفقده وأحدث العهد به .... ثم قال : وتعهدت ضيعتى وكل شىء ، وهو أفصح من قولك تعاهدته ، لأن التعاهد إنما يكون بين اثنين ، وفى التهذيب : ولا يقال تعاهدته ، قال : وأجازهما الفراء » اه

(٣) الأولى أن يقول : « والأغلب فى مطاوعة فعل الذى للتعدية » بدليل التمثيل الذى مثل به

للنسبة تقديراً ، وإن لم يثبت[١] استعماله لها ، كأنه قيل : شَجَّعْتُهُ وَحَلَّمْته : أى نسبته إلى الشجاعة والحلم ، فَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ : أى انتسب إليهما وتكلفهما

وَتَفَعَّلَ الذى للاتخاذ مطاوعُ فَعَّلَ الذى هو لجعل الشيء ذا أصله ، إذا كان أصله اسما لا مصدراً ، « فتردَّى الثوبَ » مطاوعُ « رَدَّيْتُه الثوبَ » : أى جعلته ذا رداء ، وكذا « تَوَسَّدَ الحجرَ » : أى صار ذا وِسادة هى الحجر مطاوعُ « وسَّدته الحجر » فهو مطاوع فَعَّلَ المذكور المتعدى إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل ؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة ، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد

وتَفَعَّل الذى للتجنب مطاوعُ فَعَّلَ الذى للسلب تقديرا ، وإن لم يثبت استعماله[١] كأنه قيل : أَثَّمْتُهُ وَحَرَّجْتُه بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الْحَرَج والإثم وأزلتهما عنه كقَرَّدْته ، فتأثم وتَحرَّجَ : أى تجنب الإثم والحرج

وَتَفَعَّلَ الذى للعمل المتكرر فى مُهْلَةٍ مطاوعُ فَعَّلَ الذى للتكثير ، نحو جَرَّعْتُكَ الماء فَتَجَرَّعْتَهُ : أى كَثَّرْتُ لك جَرْعَ الماء[٢] فتقبَّلْت ذلك التكثير وَفَوَّقْتُه اللَّبَنَ فتَفَوَّقَهُ وَحَسَّيْتُهُ المَرَقَ فَتَحَسَّاه : أى كَثَّرْتُ له فِيقَةً وهو

---

(١) انظر هذا مع قول الشارح فيما سبق : « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، بل يحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين الخ » فانك تجد بين الكلامين تضاربا ، وقد بينالك فيما سبق اختيارنا فى المسألة (انظر ص ٨٤ ه ١)

(٢) تجرع الماء : تابع جرعه مرة بعد أخرى كالمتكاره ، قال تعالى : (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) قال ابن الأثير : « التجرع : شرب فى عجلة ، وقيل : هو الشرب قليلا قليلا » اهـ ، فكأنه من الأضداد ، والحديث ههنا عن المعنى الثانى

جنس الفِيقَةِ [١] : أى قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين ، وكثرت له حَسَاءه [٢]

قوله « ومنه تَفَهَّم » إنما قال « ومنه » لأن معنى الفعل المتكرر فى مُهْلة ليس بظاهر فيه ، لأن الفهم ليس بمحسوس كما فى التَّجَرُّع وَالتَّحَسِّى ، فَبَيَّنَ أنه منه ، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة فى مهلة ، هذا ، والظاهر أن تفَهَّمَ للتكلف فى الفَهْم كالتَّسَمُّع والتبصر

قوله «و بمعنى استفعل» تَفَعَّلَ يكون بمعنى استفعل فى معنيين مختصين باستفعل : أحدهما الطلب ، نحو تَنَجَّزْتُهُ : أى استنجزته : أى طلبت نَجَازه : أى حضوره والوفاء به ، والآخر الاعتقاد فى الشىء أنه على صفة أصلِهِ ، نحو اسْتَعْظَمتُهُ وتعظمته : أى اعتقدت فيه أنه عظيم ، واستكبر وَتَكَبَّر : أى اعتقد فى نفسه أنها كبيرة

(١) الفيقة والفيق : اسم اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين فى الضرع ، وذلك بأن تحلب الناقة ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب ، والياء فيهما منقلبة عن الواو ، لسكونها إثر كسرة ، يقال : فاقت الناقة تفوق فواقاً (كغراب) وفيقة (كديمة) ، والفيقة : واحدة الفيق كما ذكر المؤلف ، وجمع الفيق أفواق كشبر وأشبار ، وأفاويق جمع الجمع . قال ابن برى : « وقد يجوز أن تجمع فيقة على فيق ثم تجمع فيق على أفواق ، فيكون مثل شيعة وشيع وأشياع » . والفواق (كسحاب وغراب) : ما بين الحلبتين من الوقت . قال فى اللسان : « وفوقت الفصيل : أى سقيته اللبن فواقاً فواقاً ، وتفوق الفصيل إذا شرب اللبن كذلك» اه . وبين هذا وبين كلام المؤلف بعد فتأمله ، فان عبارة أهل اللغة تدل على أن معنى فوقته سقيته اللبن وقتاً بعد وقت فأين معنى التكثير الذى ذكره المؤلف ؟

(٢) قال فى القاموس : « حسا الطائر الماء حسواً ، ولا تقل شرب ، وحسا زيد المرق : شربه شيئا بعد شىء ، كتحساه واحتساه ، وأحسيته أنا وحسيته ، واسم مايحتسى الحسية (كالغنية) والحسا (كالعصا) ويمد ، والحسو كدلو ، والحسو كعدو ، والحسوة (بالضم) : الشىء القليل منه » اه . ومثله فى اللسان . وأنت ترى أن مدلول حسيته سقيته الحساء شيئا بعد شىء ، وتحساه شربه شيئاً بعد شىء ، فمن أين جاء تكثير الحساء الذى ذكره المؤلف ؟

والأغلب فى تَفَعَّل معنى صيرورة الشىء ذا أصله كتأهَّلَ وَتأَلَّمَ وتأكَّلَ وتأسَّفَ وتأصَّلَ وتفكَّكَ وتألَّبَ : أى صار ذا أهل ، وألم ، وأكْل : أى صار مأكولا، وذا أسف ، وذا أصل ، وَذا فَكَكٍ [١] وذا أَلْب [٢] فيكون مطاوع فَعَّل الذى هو لجعل الشىء ذا أصله ، إما حقيقة كما فى أَلَّبْتُهُ فتألَّب وأصَّلْته فتأصل ، وإما تقديرا كما فى تأهل ؛ إذ لم يستعمل أهَّل بمعنى جعل ذا أهل

وقد يجىء تَفَعَّل مطاوِع فَعَّل الذى معناه جعل الشىء نفس أصله ، إما حقيقة أو تقديرا ، نحو تَزَبَّبَ العنب . وتأَجَّل الوحش [٣] وَتَكَلَّلَ : أى صار إكليلا [٤] : أى محيطا

---

(١) الفكك ـ بفتح الفاء والكاف ـ انفساخ القدم وانكسار الفك وانفراج المنكب استرخاء وضعفاً ، وهو أفك المنكب .

(٢) الألب : مصدر ألب القوم إليه ـ كضرب ونصر ـ إذا أتوه من كل جانب . والألب أيضا الجمع الكثير من الناس ، وأصله المصدر فسمى به ؛ قال حسان بن ثابت للنبى صلى الله عليه وسلم : —

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فيكَ لَيْسَ لنَا إلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

(٣) الأجل ـ بكسر الهمزة وسكون الجيم ـ : القطيع من بقر الوحش والظباء ، وتأجلت البهائم : صارت آجالا ؛ قال لبيد بن ربيعة العامرى : ـ

وَالْعِينُ سَاكِنَةٌ عَلَى أَطْلاَئِهَا عُوذًا تَأَجَّلُ بِالْفَضَاءِ بِهَامُهَا

(٤) الاكليل ـ بكسر الهمزة وسكون الكاف ـ شبه عصابة مزينة بالجواهر ، وهو التاج أيضاً ، ولما كان التاج والعصابة يحيط كل منهما بالرأس صح أن يسمى كل ما أحاط بشىء إكليلا على سبيل التشبيه ، وأن يشتق له من ذلك فعل أو وصف ، من ذلك تسميتهم اللحم المحيط بالظفر إكليلا ، ومن ذلك قولهم روضة مكللة : أى محفوفة بالنور ، وغمام مكلل : أى محفوف بقطع من السحاب ، فتقول : تكلل النور والسحاب : أى صار كل منهما إكليلا ، أى محيطا . ولم نعثر على الفعل المطاوع (بفتح الواو) لهذا إلا فى شعر لايحتج به ، فالظاهر أن المؤلف مثل بتأجل الوحش وتكلل للمطاوع (بكسر الواو) تقديراً

معانى انفعل

قال : « وَانْفَعَلَ لاَزِمٌ مُطَاوِعُ فَعَلَ نَحْوُ كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، وَقَدْ جَاءَ [مُطَاوِعَ أَفْعَلَ نَحْوُ] أَسْفَقْتُهُ فَانْسَفَقَ وَأَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ ، قَلِيلاً ، وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْثِيرِ ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ انْعَدَمَ خَطَأٌ »

أقول : باب انفعل لايكون إلا لازما ، وهو فى الأغلب مطاوع فَعَلَ ، بشرط أن يكون فَعَلَ عِلاَجًا : أى من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة ، وهى قبول الأثر ، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق ، فلا يقال عَلِمْتُهُ فانعلم ، ولا فَهِمْتُهُ فانفهم ، وأما تَفَعَّلَ فانه وإن وضع لمطاوعة فَعَّلَ كما ذكرنا ، لكنه إنما جاز نحو فَهَّمْتُهُ فَتَفَهَّمَ وَعَلَّمْتُه فتعلم ؛ لأن التكرير الذى فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس ، وليس مطاوعة انفعل لفَعَلَ مطردةً فى كل ماهو علاج ، فلا يقال : طردته فانطرد ، بل طردته فذهب

وقد يجىء مطاوعا لأَفْعَلَ نحو أزعجته فانزعج ، وهو قليل ، وأما انْسَفَقَ فيجوز أن يكون مطاوع سَفَقْتُ البابَ : أى رَدَدْتُه لأن سَفَقْتُ وأَسْفَقْتُ بمعنى

معانى افتعل

قال : « وَافْتَعَلَ لِلْمُطَاوَعَةِ غَالِباً نَحْوُ غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ ، وَلِلاتِّخَاذِ نَحْوُ اشْتَوَى وَلِلتَّفَاعُلِ نَحْوُ اجْتَوَرُوا ، وَلِلتَّصَرُّفِ نَحْوُ اكْتَسَبَ »

أقول : قال سيبويه : الباب فى المطاوعة انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ قليلٌ ، نحو جَمَعْتُه فاجتمع ، وَمَزَجْتُه فامتزج

قلت : فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها فى غير العلاج ، نحو غَمَمْتُه فاغْتَمَّ ولا تقول فَانْغَمَّ (١)

ويكثر إغناء افْتَعَل عن انْفَعَل فى مطاوعة مافاؤه لام أو راء أو واو أو نون

(١) فى اللسان عن سيبويه أنك تقول : اغتم وانغم . قال سيبويه «وهى عربية»

أو ميم ، نحو لَأَمْتُ الجرح ، أى : أصلحته ، فالتأم ، ولا تقول انلأم ، وكذا رميت به فارتمى ، ولاتقول انْرَمَى ، ووصلته فاتَّصل ، لا انوصل ، ونفيته فانتفى لا انَّنَفَى ، وجاء امتحى وامَّحى (١) ، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النونُ الساكنة فيها ، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طَمْسُها ، وأما تاء افتعل فى نحو ادَّكروا اطَّلَب فلما لم يختص بمعنى من المعانى كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة ، إذ حق العلامة الاختصاص

قوله « وللاتخاذ » أى : لاتخاذك الشىء أصْلَهُ ، وينبغى أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا ، نحو اشْتَوَيْتُ اللحم : أى اتخذته شواء ، وَأَطَّبَخَ الشىء : أى جعله طبيخا ، واختبز (٢) الخبز : أى جعله خُبْزاً ، والظاهر أنه لاتخاذك الشىء أصله لنفسك ، فاشتوى اللَّحْمَ : أى عمله شواه لنفسه ، وامتطاه : أى جعله لنفسه مطية ، وكذا اغْتَذَى وَأرْتَشَى (٣) وَاعْتَادَ

قوله « وللتفاعل » نحو اعْتَوَرُوا : أى تناوبوا ، واجتوروا : أى تجاوروا ، ولهذا لم يُعَلَّ ؛ لكونه بمعنى ما لا يعل

---

(١) الذى فى جميع النسخ « انمحى » ، بالنون الظاهرة والذى فى القاموس واللسان « امحى » بابدال النون ميما وإدغامها فى الميم ، قال فى اللسان : « والأصل فيه انمحى ، وامتحى لغة رديئة » اه

(٢) كان الأولى أن يقول : اختبز الدقيق : أى عالجه حتى جعله خبزا ، ولعله أطلق الخبز على الدقيق باعتبار ما يؤول إليه الأمر

(٣) فى اللسان : « غذاه غذوا وغذاه بالتضعيف فاغتذى وتغذى » اه وهو ظاهر فى أن اغتذى مطاوع غذا وليس للاتخاذ كما ذهب إليه المؤلف ، ولم نعثر على نحو قولك اغتذى الشىء ، حتى يصير معناه اتخذه غذاء . وفى اللسان أيضا : « رشاه يرشوه رشوا : أعطاه الرشوة (مثلثة الراء) ، وارتشى منه رشوة ، إذا أخذها » اه وهو ظاهر أيضا فى المطاوعة لا الاتخاذ . وأما اعتاد فقد ورد بمعنى الاتخاذ نحو اعتاد الشىء جعله عادة له ، وورد مطاوعاً أيضا نحو عودته (بالتضعيف) فاعتاد

قوله « وللتصرف » أى : الاجتهاد والاضطراب فى تحصيل أصل الفعل ، فمعنى كَسَبَ أصاب ، ومعنى اكتسب اجتهد فى تحصيل الاصابة بأن زاول أسبابها ؛ فلهذا قال الله تعالى : (لها ما كسبت) أى : اجتهدت فى الخير أوْ لاَ فانه لايضيع (وعليها ما اكتسبت) أى : لاتؤاخذ إلا بما اجتهدت فى تحصيله و بالغت فيه من المعاصى ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب

وقد يجىء افْتَعَلَ لغير ما ذكرنا مما لايضبط ، نحو ارْتَجَلَ الْخُطْبَةَ ، ونحوه

معانى استفعل

قال « وَاسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ غَالِبًا : إِمَّا صَرِيحًا نَحْوُ اسْتَكْتَبْتُهُ ، أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ ، وَلِلتَّحَوُّلِ نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، وَ * إِنَّ الْبِغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ * وَقَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ »

أقول : قوله « أو تقديرا نحو استخرجته » تقول : استخرجت الْوَتِدَ ، ولا يمكن ههنا طلبٌ فى الحقيقة ، كما يمكن فى « استخرجت زيدا » إلا أنه بمزاولة إخراجه والاجتهاد فى تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجته لادليل فيه على أنك أخرجته بمرة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك « استعجلت زيدا » أى : طلبت عجلته ، فاذا كان بمعنى عَجِلْتُ [1] فكأنه طلب العجلة من نفسه ؛ ومن مجاز الطلب قولهم : اسْتَرْفَعَ الْخِوَانُ ، وَاسْتَرَمَّ البناء ، واسْتَرْقَعَ الثَّوْبُ [2]

(١) تقول : عجلت عجلا ـ كفرح فرحاً ـ وعجلة ؛ ومنه قوله تعالى (وعجلت إليك رب لترضى) وتقول أيضاً : عجل ـ بالتضعيف ـ وتعجل بمعناه : أى أسرع . ويأتى عجل ـ بالتضعيف ـ وتعجل متعديين أيضاً : بمعنى طلب العجلة ، والذى فى كلام المؤلف يجوز أن يكون مخففاً مكسور العين ، وأن يكون مضعفاً لازماً .

(٢) الخوان ـ ككتاب وغراب ـ : ما يوضع عليه الطعام ، وضع أو لم يوضع ،

ويكون للتحول إلى الشيء حقيقة ، نحو اسْتَحْجَرَ الطين : أى صار حجرا حقيقة ، أو مجازا : أى صار كالحجر فى الصلابة ، وَإنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ(١) أى : يصير كالنسر فى القوة ، والبغاث — مثلث الفاء — ضعافُ الطير

قوله « بمعنى فَعَلَ » نحو قَرَّ وَاسْتَقَرَّ ، ولابد فى اسْتَقَرَّ من مبالغة

ويجىء أيضا كثيرا للاعتقاد فى الشيء أنه على صفة أصله ، نحو اسْتَكْرَمْتُهُ : أى اعتقدت فيه الكرم ، وَاسْتَسْمَنْتُه : أى عددته ذا سِمَنٍ ، واستعظمته : أى عددته ذا عَظَمَة

ويكون أيضا للاتخاذ كما ذكرنا فى افتعل ، نحو اسْتَلْأَمَ(٢)

والمائدة : مايكون عليه الطعام ، وقيل : الخوان والمائدة واحد . قال الليث : هو معرب ، وقولهم : استرفع الخوان (بالرفع) معناه حان له أن يرفع . واسترم البناء : حان له أن يرم ، إذا بعد عهده بالتطيين والاصلاح . واسترقع الثوب : حان له أن يرقع ، وقد رأى المؤلف أن هذه الحينونة تشبه أن تكون طلباً ، لأن هذه الأشياء لما أصبحت فى حالة تستوجب حصول أصل الفعل (وهو ههنا الرفع والرم والرقع) صارت كأنها طلبت ذلك

(١) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد الذل ، وفى اللسان «يضرب مثلا للئيم يرتفع أمره ، وقيل : معناه من جاورنا عز بنا» . والبغاث : اسم جنس واحدته بغاثة وهو ضرب من الطير أبيض بطىء الطيران صغير دون الرخمة ، ويستنسر : يصير كالنسر فى القوة عند الصيد ، يصيد ولا يصاد . وجمع البغاث بغثان (كرغفان)

(٢) اللأمة — بفتح اللام وسكون الهمزة وربما خففت — أداة من أدوات الحرب ، قيل : هى الدرع ، وقيل : جميع أدوات الحرب من سيف ودرع ورمح ونبل وبيضة ومغفر يسمى لأمة ، ويقال : استلأم الرجل ، إذا لبس اللأمة ،

وقد يجىء لمعان أخر غير مضبوطة

معانى باقى الصيغ

وأما أُفْعَلَّ فالاغلب كونه للون أو العيب الحسى اللازم[١] وافْعَالَّ فى اللون والعيب الحسى العارض ، وقد يكون الأول فى العارض والثانى في اللازم ، وأما افْعَوْعَل فللمبالغة فيما اشتق منه ، نحو اعْشَوْشَبَت الأرضُ : أى صارت ذات عُشْب[٢] كثير ، وكذا اغْدَوْدَنَ[٣] النبت ، وقد يكون متعديا ، نحو اعْرَوْرَيْتُ الفرسَ[٤] وافْعَوَّلَ بناءٌ مرتجل ليس منقولا من فعل[٥] ثلاثى ، وقد يكون متعديا كاعْلَوَّطَ : أى علا ، ولازما كاجْلَوَّذَ واخْرَوَّطَ : أى أسرع[٦] وكذا افعنلى مرتجل ، نحو

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : تلأم ـ بتضعيف الهمزة ـ أيضاً

(١) المراد باللازم فى هذا الموضع ما لا يزول والمراد بالعارض ما يزول

(٢) العشب : هو الكلاء ما دام رطبا ، واحدته عشبة (كغرفة) وقال أبو حنيفة الدينورى : العشب : كل ما أباده الشتاء وكان نباته ثانية من أرومة وبذر .

(٣) يقال : اغدودن النبت ، إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريه قال أبو عبيد : المغدودن : الشعر الطويل ، وقال أبو زيد : شعر مغدودن : شديد السواد ناعم .

(٤) اعرورى الفرس : صار عريا ، واعرورى الرجل الفرس : ركبه عريا ، فهو لازم متعد ، ولا يستعمل إلا مزيدا ، وقد استعاره تأبط شرا لركوب المهلكة فقال : —

يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَيُمْسِى بِغَيْرِهَا جَحِيشًا ، وَيَعْرَوْرِى ظُهُورَ الْمَهَالِكِ

(٥) مراده بهذا أنه ليس واحد مما ذكر من الأمثلة منقولا عن فعل ثلاثى مشترك معه فى أصل معناه ، فأما المادة نفسها بمعنى آخر فلا شأن لنا بها ، وأكثر ما ذكر من الأمثلة قد ورد لها أفعال ثلاثية ولكن بمعان أخر .

(٦) قول الشارح « أى أسرع » تفسير لاجلوذ واخروط جميعاً

اغْرَنْدَى (١) ، وقد يجىء افْعَوْعَلَ كذلك ، نحو اذْلَوْلَى : أى استتر (٢) ، وكذا افْعَلّ وافْعَالّ يجيئان مرتجلين ، نحو اقْطَرّ واقْطَارّ : أى أخذ فى الجفاف

وجميع الأبواب المذكورة يجىء متعديا ولازما ، إلا انْفَعَلَ وافْعَلّ وافْعَالّ

واعلم أن المعانى المذكورة للأبواب المتقدمة هى الغالبة فيها ، وما يمكن ضبطه، وقد يجىء كل واحد منها لمعان أخر كثيرة لا تضبط كما تكررت الإشارة إليه

مجرد الرباعى ومزيده

قال : « وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرْبَخَ ، وَلِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ : تَدَحْرَجَ ، وَاحْرَنْجَمَ ، وَاقْشَعَرَّ ، وَهِيَ لَازِمَةٌ »

أقول : دَرْبَخَ : أى خضع ، وفَعْلَلَ يجىء لازما ومتعديا ، وتَفَعْلَلَ مطاوع فعلل المتعدى كتَفَعَّل لفَعَّلَ ، نحو دَحْرَجْتُهُ فتدحرج ، واحرنجم فى الرباعى كانْفَعَلَ فى الثلاثى ، واقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ من الْقُشَعْرِيرَة والطُّمأْنينة ، كاحْمَرَّ فى الثلاثى ، وافْعَنْلَلَ الملحق باحرنجم كاقْعَنْسَسَ غير متعد مثل الملحق به ، وكذا تجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ الملحقان بتدحرج ، وكذا احْرَنْبَى الملحق باحرنجم ، وقد جاء متعديا فى قوله : —

١٣ — إِنِّى أَرَى النُّعَاسَ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي (٣)

---

(١) تقول اغرنداه واغرندى عليه ، إذا علاه بالشتم والضرب والقهر ، وإذا غلبه ، وقد وقع فى بعض نسخ الأصل بالعين المهملة ولم نجد له أصلا فى كتب اللغة

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى اذلولى أحد وجهين ، وهو الذى ذكره سيبويه رحمه الله ، فمادتها الأصلية على هذا (ذ ل ى) زيد فيه همزة الوصل أولا وضعفت العين وزيدت الواو فارقة بين العينين ، والوجه الثانى أن أصوله (ذ ل ل) ، وأن الأصل فيه ذل يذل ذلا ، ثم ضعفت العين فصار ذلل يذلل تذليلا ، ثم استثقل ثلاثة الأمثال فقلبوا الثالث ياء ، كما قلبوا فى نحو تظنى وتقضى وربى ، وأصلها تظنن وتقضض وربب ، ثم زيدت فيه الواو وهمزة الوصل فوزنه افعوعل أيضاً ، ولكن على غير الوجه الأول .

(٣) هذا بيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم أبو الفتح بن

وكأنه محذوف الجار : أى يغرندى على ، ويسرندى على : أى يغلب ويتسلط

واعلم أن المعانى المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيها ، لكنه إنما ذكرها فى باب الماضى لأنه أصل الأفعال

المضارع وأبوابه

قال : « الْمُضَارِعُ بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى الْمَاضِى ، فَإِنْ كَانَ مُجَرَّداً عَلَى فَعَلَ كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوِ اللَّامُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرَ أَلِفٍ ؛ وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى ، وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ [1] وَرَكَنَ

جنى والسخاوى وابن هشام ، ولم ينسبه واحد منهم ، ويروى : —

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِى أَدْفَعُهُ عَنِّى وَيَسْرَنْدِينِى

ويغرندينى ويسرندينى كلاهما بمعنى يغلبنى ، وقد اختلف العلماء فى تخريجه ، فجعله جماعة كالمؤلف من باب الحذف والايصال ، وجعله ابن هشام شاذا ، وجعله ابن جنى صحيحا لاشذوذ فيه ، وقسم افعنلى إلى متعد ولازم ، قال : «افعنليت على ضربين متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز (وذكر البيت) ، وغير المتعدى نحو قولهم : احرنبى الديك » اه ومثله للسخاوى فى شرح المفصل ، والجوهرى فى الصحاح .

(١) الذى فى اللسان : « قلاه يقليه (كرماه يرميه) ، وقليه يقلاه (كرضيه يرضاه) . وحكى سيبويه قلاه يقلاه (كنهاه ينهاه) قال : وهو نادر ، وله نظائر حكاها ، شبهوا الألف بالهمزة ، وحكى ابن الأعرابى لغة رابعة وهى قلوته أقلوه (كدعوته أدعوه) ، وأنكرها ابن السكيت فقال : يقال قلوت البر والبسر وبعضهم يقول قليت ، ولا يكون فى البغض إلا قليت » اه كلامه ملخصا . وقوله « وله نظائر » منها أبى يأبى ، وغشى يغشى ، وشجى يشجى ، وجبى يجبى ، كل هذه قد جاءت فى بعض اللغات بفتح عين الماضى والمضارع . وقوله : « شبهوا الألف بالهمزة » هذا وجه آخر غير الذى ذكره المؤلف ، وحاصله أن فتح العين فى الماضى ليس للاعلال ولكن لاقتضاء ما أشبه حرف الحلق إياها ، وسيأتى بيان ما ذكره المؤلف

يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ (١) ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الأَجْوَفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا ، وَالْكَسْرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ وَتَوَّهْتُ وَأَتْوَهُ فَطَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ شَاذٌ عِنْدَهُ أَوْمِنَ التَّدَاخُلِ (٢) ، وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ ، وَوَجَدَ

---

(١) قد ورد هذا الفعل من باب علم ، ومن باب نصر ، والمصدر فيهما ركناً وركوناً (كفهم ودخول) ، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهى ركن يركن (كفتح يفتح) وحكى كراع فيه لغة رابعة وهى ركن يركن (بالكسر فى الماضى والضم فى المضارع) : واختلف فى تخريج اللغتين الثالثة والرابعة : فقيل : هما شاذتان ، والرابعة أشذ من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ، وحضر يحضر ، ونعم ينعم ، وقيل فى اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية اه ملخصاً من اللسان مع زيادة

(٢) قد مضى قولنا فى هذه الكلمة (ص٨١) ونزيدك هنا أن من العرب من يقول : طوحه وطوح به ، وتوهه (بالتضعيف فى الكل) ، ومنهم من قال : طيحه وتيهه (بالتضعيف أيضاً) ؛ فعلى الأول : الكلمتان من الأجوف الواوى ، وعلى الثانى هما من الأجوف اليائى ، ومنهم من قال : طاح يطوح ، وتاه يتوه ، وذلك بناء على أنهما من الأجوف الواوى ، وأنهما من باب نصر ينصر ، وهو ظاهر ، ومنهم من قال : طاح يطيح ، وتاه يتيه ، فان اعتبرتهما من الأجوف اليائى فأمرهما ظاهر وهما من باب ضرب يضرب ، وإن اعتبرتهما من الأجوف الواوى فهما محل خلاف فى التخريج بين العلماء : فقال سيبويه : هما من باب فعل يفعل (بالكسر فيهما) ولم يجز عنده أن يكونا من باب ضرب يضرب ، لأنه لا يكون فى بنات الواو ، كراهية الالتباس ببنات الياء ، كما لا يكون باب نصر ينصر فى بنات الياء ، كراهية الالتباس ببنات الواو ؛ فأصل طاح وتاه طوح وتوه (كفرح) تحركت الواو فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطيح ويتيه يطوح ويتوه (كيضرب) نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة ، وقال غير سيبويه : الكلمتان من باب ضرب فهما بهذا الاعتبار شاذتان ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فعل المفتوح العين

يَجِدُ ضَعِيفٌ ، وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ (١) وَجَاءَ الْكَسْرُ فِي يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ (٢) وَيَنِمُّهُ وَيَبِتُّهُ ، وَلَزِمُوهُ فِي حَبَّهُ يَحِبُّهُ وَهُوَ قَلِيلٌ (٣) »

لا يكون مضارعه إلا مضمومها ، وقول المؤلف « أو من التداخل » سيأتى ما فيه فى كلام الشارح (وانظر ص ١٢٧)

(١) اعلم أن المد يجيء متعديا بمعنى الجذب ، نحو مددت الحبل أمده ، والبسط نحو قوله تعالى : (والأرض مددناها) وطموح البصر إلى الشيء ، ومنه قوله تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) ، وبمعنى الامهال ، ومنه قوله تعالى : (ويمدهم فى طغيانهم يعمهون) ، ويجيء لازما بمعنى السيل أو ارتفاع النهار أو كثرة الماء ، تقول : مد النهر ، إذا سال ، وتقول : مد النهار ، إذا ارتفع ، وتقول : مد الماء ، إذا ارتفع أيضا ، وظاهر كتب اللغة أنه فى كل هذه المعانى من باب نصر ، فأما المتعدى فقد جاء على القياس فيه ، وأما اللازم فهو حينئذ شاذ

(٢) العلل (بفتحتين) والعل بالأدغام: الشرب بعد الشرب ، ويسمى الشرب الأول نهلا ، وقد ورد فعل هذا متعديا ولازما ، وورد كل من المتعدى واللازم من بابى نصر وضرب : أما مجيء المتعدى كنصر ، ومجيء اللازم كضرب فهو القياسى ، وأما العكس فيهما فشاذ ، وقد جاء هذا الفعل من العلة بمعنى مرض لازما ، ولم يسمع فيه إلا كسر المضارع على القياس

(٣) الكثير فى الاستعمال أحببته أحبه فأنا محب إياه على مثال أكرمته أكرمه فأنا مكرمه ، والكثير فى اسم المفعول محبوب ، وقد جاء المحب قليلا فى الشعر نحو قول عنترة : —

وَلَقَدْ نَزَلْتِ ، فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ، مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وقد جاء حبه يحبه (ثلاثيا) ، وقد استعمل اللغتين جميعا غيلان بن شجاع النهشلى فى قوله : —

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ

أقول : اعلم أن أهل التصريف قالوا : إن فَعَل يفعَل - بفتح العين فيهما - فرع على فَعَل يفعُل أو يفعِل - بضمها أو كسرها فى المضارع - ، وذلك لأنهم لما رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق ، ووجدوا فى حرف الحلق معنًى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضى المفتوح عينه ، كما يجيء ؛ غلب على ظنهم أنها علة له ، ولما لم يثبت هذا الفتح إلا مع حرف الحلق غلب على ظنهم أنه لا مقتضِيَ له غيرها ؛ إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئا مطلقا غير معلل بشيء ، كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقا بلا حرف حلق أيضا كما يجيء الضم والكسر ، وقوَّى هذا الظن نحو قولهم وَهَبَ يَهَبُ ووَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ ؛ لأنه تمهَّد لهم أن الواو لا تحذف إلا فى المضارع المكسور العين ؛ فحكموا أن كل فتح فى عين مضارع فَعَل المفتوح العين لأجل حرف الحلق ، ولولاها لكانت إما مكسورة او مضمومة فقالوا : قياس مضارع فَعَل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، وتعدَّى بعض النحاة — وهو أبو زيد — هذا ، وقال : كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما فى عادة ألفاظ الناس حتى يُطْرَح الآخر

قياس مضارع فعل بالفتح

فَأُقْسِمُ لَوْلاَ تَمْرُهُ مَاحَبَبْتُهُ
وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقُ

قال الجوهرى : « وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب شاذ ؛ لأنه لا يأتى فى المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم ماخلا هذا الحرف » اه لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضا ؛ فيكون فيه وجهان ، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف ولزموه فى حبه يحبه ، ولا تعليل الجوهرى شذوذه بعدم مجيء الضم فيه ، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضعف المتعدى الضم - لم يرد عليه شيء

ويقبح استعماله ، فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، و إلا استُعْمِلاَ معا ، وليس على المستعمل شيء ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاهو أخف من الضم

و بعد ، فاعلم أنهم استعملوا اللغتين في ألفاظ كثيرة كعرَش يعرِش ، ونفَر ينفِر ، وشتَم يشتِم ، ونَسل ينسِل ، وعلَف يعلِف ، وفسَق يفسِق ، وحسد يحسِد ويلمِز ، و يعتِل ، وَيطمِثُ ، و يقتِرُ ، وغير ذلك مما يطول ذكره

وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم و إما الكسر ، وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قتَل يَقْتُلُ ، ونصَر يَنْصُرُ ، وخرجَ يخرُجُ ، مما يكثر ، والكسر في ضَرب يضرِب ، و يعتِب [1] ، وغير ذلك مما لا يحصي ؛ والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، وَالكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي [2] كما يجيء ، ومن القياسي الضم في باب الغلبة ، كما مر .

ثم نقول : إنما ناسب حرفَ الحلق — عينا كان أولاما — أن يكون عين المضارع معها مفتوحا لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ؛ فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها ، وضمها الإتيانُ ببعض الواو عقيبها ، وكسْرِها الإتيان ببعض الياء بعدها ؛ ومن شدَّة تعقُّب أبعاض هذه الحروف الحرف

---

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن هذا الفعل لم يرد إلا من باب ضرب ، وقد نص في المصباح على أنك تقول : « عتب عليه عتبا من بابي ضرب وقتل ، ومعتبا أيضا إذا لامه في تسخط » ومثله في القاموس واللسان

(٢) لا وجه لتخصيص المؤلف المثال باليائي لأنه سيأتي له أن يبين علة اختصاص المثال مطلقا بباب ضرب ، على أن أمثلة المثال الواوي التي وردت من باب ضرب أضعاف أمثلة المثال اليائي منه

المتحرك التبس الأمر على بعض الناس فظنوا أن الحركة على الحرف ، و بعضهم تجاوز ذلك وقال : هى قبل الحرف ، وكلاهما وهم ، وإذا تأملت أحسست بكونها بعده ، ألا ترى أنك لا تجد فرقا فى المسموع بين قولك الْغَزْوْ — باسكان الزاى والواو — و بين قولك الْغَزُ — بحذف الواو وضم الزاى — وكذا قولك الرَّمْيْ — باسكان الميم والياء — وَالرَّمِ — بحذف الياء وكسر الميم — وذلك لأنك إذا أَسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار بعض ذلك الحرف فيكون عين الحركة إذ هى أيضا بعض الحرف ، كما قلنا ؛ ثم إن حروف الحلق سافلة فى الحلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاما الفتحة التى هى جزء الألف التى هى أخفُّ الحروف ؛ فتعدل خفتها ثقلها ، وأيضاً فالألف من حروف الحلق أيضاً فيكون قبلها جزء من حرف من حَيِّزها ، وكذا أرادوا أن يكون بعد حرف الحلق بلا فصل إن كانت عينا الفتحةُ الجامعة للوصفين ؛ فجعلوا الفتحة قبل الحلق إن كان لاما ، و بعده إن كان عيناً ؛ ليسهل النطق بحروف الحلق الصعبة ، ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً : إما لأن الفاء فى المضارع ساكنة فهى ضعيفة بالسكون [مَيِّتَةٌ] ، و إما لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء ؛ لأن الفتحة تكون بعد العين التى بعد الفاء ، وليس تغيير حرف الحلق من الضم أو الكسر إلى الفتح بِضَرْبَةِ لاَزِبٍ ، بل هو أمر استحسانى ، فلذلك جاء بَرَأَ يَبْرُؤُ [1] ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، وغير ذلك ، وهى لاتؤثر فى فتح ما يلزمه وزن واحد

---

(١) الذى جاء من باب نصر هو برأ المريض ، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداها من باب نفع ، والثانية من باب كرم ، والثالثة من باب فرح ، وأما برأ الله الخلق (أى خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل . قال الأزهرى : « ولم نجد فيما لامه همزة فعلت أفعل (من باب نصر ينصر) . وقد استقصى العلماء باللغة هذا فلم يجدوه إلا فى هذا الحرف (يريد برأ المريض يبرؤ) ، ثم ذكر قرأت أقرؤ ،

مطرد ؛ فلذلك لا تفتح عين مضارع فَعُل يفعُل — بضم العين — نحو وَضُؤَ[1] يَوضُؤ، ولا فى ذوات الزوائد مبنية للفاعل أو للمفعول ، نحو أَبْرَأَ يُبْرِئ[2] ، واسْتَبْرَأَ يَسْتَبْرِئ[3] ، وَأُبْرِئَ وَاسْتُبْرِئَ ، وذلك لـكراهتهم خَرْمَ قاعدة مُمَهَّدَة ، وإنما جاز فى مضارع فَعَلَ لأنه لم يلزم هذا المضارع ضمٌّ أو كسر ، بل كان يجىء تارة مضموم العين ، وتارة مكسورها ، فلم يُسْتَنْـكر أيضاً أن يجىء شىء منه يخالفهما ، وهو الفتح ، ولما جاء فى مضارع فَعِلَ — بالـكسر — مع يفعِل — بالـكسر — يفعَل — بالفتح — وهو الأكثر ، كما يجىء ، جوّزوا تغيير بعض المـكسور إلى الفتح لأجل حرف الحلق ، وذلك فى حرفين وَسِعَ يَسَعَ[4] ووَطِئ يَطَأ ، دون وَرِع يَرِع ووَلِه يَلِهُ ووَهِلَ يَهِلُ ووَغِر يَغِرُ وَوَحِرَ يَحِرُ[5] ، وإنما

وهنأت الأبل أهنؤها ، إذا طليتها بالهناء ـ وهو ضرب من القطران ـ ، وقد جاء فيه يهنئها ويهنؤها (من بابى ضرب ونفع) ، وجاء هنأنى الطعام يهنئنى ويهنؤنى (من بابى ضرب ونفع أيضا) ؛ إذا أتاك بغير تعب ولا مشقة

(١) تقول وضؤ يوضؤ وضاءة ؛ إذا صار وضيئا ، والوضاءة : الحسن والنظافة

(٢) تقول : أبرأته من كذا ، وبرأته أيضاً (بالتضعيف) ؛ إذا خلصته

(٣) الاستبراء : الاستنقاء (أى طلب النقاء والبراءة) ، والاستبراء أيضا : ألا يطأ الجارية حتى تحيض عنده حيضة

(٤) السعة : نقيض الضيق ، وقد وسعه يسعه ويسعه (بفتح السين وكسرها) : وكسر السين فى المضارع قليل فى الاستعمال مع أنه الأصل ، فأصل الفعل بكسر العين فى الماضى والمضارع ، وإنما فتحها فى المضارع حرف الحلق ، والدليل على أن أصلها الـكسر حذف الواو ، ولو كانت مفتوحة العين فى الأصل لثبتت الواو وصحت أو قلبت ألفا على لغة من يقول ياجل . وتقول: وطىء الشىء يطؤه وطئاً ؛ إذا داسه ، قال سيبويه : « أما وطىء يطأ فثل ورم يرم ولـكنهم فتحوا يفعل وأصله الـكسر كما قالوا قرأ يقرأ » اه

(٥) الورع: التحرج والتقى ، وقد ورع يرع ويورع (كيضرب ويفتح) ورعا

لم يغير فى ماضى فَعُلَ يفعُلُ ، نحو وَضُؤَ يَوْضُؤ ؛ لأنه لو فتح لم يعرف بضم المضارع أن ماضيه كان فى الأصل مضموم العين ؛ لأن ماضى مضموم العين يكون مضموم العين ومفتوحها ، وكلاهما أصل ، بخلاف مضارع فَعَل ؛ فان الفتح فى عين الماضى يرشد إلى أن عين المضارع إما مكسورة أو مضمومة ، كما تَقَرَّرَ قبل ؛ فيعلم بفتح عين الماضى فرعية فتح عين المضارع ، وأما فتحة عين يَسَعَ ويَطأ فلا يلتبس بالأصلية فى نحو يَحْمَد ويَرْهَب ، وإن كان فتح عين مضارع فَعِلَ — بكسرها — أكثر من الكسر ؛ لأن سقوط الواو فيهما يرشد إلى كونهما فرعا للكسرة ، وإنما لم تغير لحرف الحلق عين فَعِل المكسور العين إلى الفتح نحو سَئِم ؛ لأن يَفْعَلُ فى مضارع فعل المفتوح العين فرع كما ذكرنا ، وفَعُلَ المضموم العين لا يجىء مضارعه مفتوحها ، فماضى يَفْعَل المفتوح العين إذن يكون مكسورها مطردا ، وقد ذكرنا أن كل ما اطرد فيه غير الفتح لا يُغَيَّر ذلك كراهةَ لخرم القاعدة كما فى أُبرىء وَيَسْتَبْرِىء ، وأيضا كان يلتبس بفَعَل يَفْعَل المفتوح الماضى المغير مضارعه لحرف الحلق

ورعة (بكسر الراء) وورعا (بسكون الراء) وفيه لغة أخرى من باب كرم وروعا ووراعة . والوله : ذهاب العقل من الحزن ومن السرور ، وفعله وله يله ويوله (بالكسر والفتح فى المضارع) وفيه لغة أخرى كوعد يعد . والوهل : الضعف والفزع ، والذى يؤخذ من القاموس واللسان أن وهل قد جاء من باب علم يعلم ومن باب ضرب يضرب ، وليس فيهما لغة فى هذا الفعل كوثق يثق ، وهى التى حكاها المؤلف . والوغر : الحقد والغيظ ، والذى فى القاموس واللسان أن فعله قد جاء من باب علم يعلم كوجل يوجل ، ومن باب ضرب كوعد يعد ، وليس فيهما اللغة التى حكاها المؤلف . والوحر : بمعنى الوغر ، وفعله وحر يحر ويوحر (بكسر العين فى الماضى وفتحها وكسرها فى المضارع) ، فالتى ذكرها المؤلف إحدى اللغتين فى هذه الكلمة

ثم إن الحروف التى من مخرج الواو ، كالباء والميم ؛ من ضَرَب يَضْرِب وصَبَرَ يَصْبِر ونَسَم [١] يَنسِم وحَمَل يَحْمِل ، لاتُغيِّر كسر العين إلى الضم الذى هو من مخرج الواو ، وكذا الحروف التى من مخرج الياء ، كالجيم والشين ؛ فى شَجَبَ يَشْجُب وَمَجَن يَمْجُنَ وَمَشَق [٢] يَمْشُق ، لا تُحَوِّل ضم العين إلى الكسر الذى هو من مخرج الياء ، كما فعل حرف الحلق بالضمة والكسرة ؛ على ما تقدم ؛ لأن موضعى الواو والياء بمنزلة حيز واحد ؛ لتقارب ما بينهما واجتماعهما فى الارتفاع عن الحلق ، فكأن الحروف المرتفعة كلها من حيز واحد ، بخلاف المُسْتَفِلة — أى : الحلقية — وأيضا فتحنا هناك لتعديل ثقل الحلقية بخفة الفتحة

---

(١) نسمت الريح تنسم ـ من باب ضرب ـ نسما ونسيما ونسمانا : هبت ضعيفة ، ونسم البعير بخفه : ضرب ، ونسم الشىء ـ كضرب وعلم ـ : تغير

(٢) الواو والباء والميم مخرجها من الشفتين ، والياء والجيم والشين مخرجها من بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، وحديث المخارج الذى ذكره المؤلف ههنا يقصد به دفع اعتراض يرد على قوله فيما سبق : « وأيضا فالألف من حروف الحلق ايضا ، فيكون قبلها جزء من حرف من حيزها » وحاصله أنه إذا كان فتح العين فيما إذا كانت هى أو اللام حرفا من حروف الحلق سببه أن الفتحة جزء من الألف التى هى من حروف الحلق قصدا إلى التجانس بين حرف الحلق والحركة التى قبله أو بعده بلا فصل ، فان اطراد العلة يقتضى ضم العين فى المضارع الذى تكون عينه أو لامه من مخرج الواو كالباء والميم كما يقتضى كسر عين المضارع الذى تكون عينه أولامه من مخرج الياء كالجيم والشين ؛ فأجاب المؤلف بهذا الذى ذكره . وتقول : مجن يمجن ـ كنصر ـ مجونا ومجانة ومجنا (بالضم) ؛ إذا كان لايبالى قولا أو فعلا وتقول : شجب يشجب ـ كقعد ـ شجوبا ، وشجب يشجب ـ كفرح ـ شجبا (بفتحتين) إذا حزن أو هلك ، وتقول : شجبه الله يشجبه ـ كنصره ـ أى : أهلكه والمشق : السرعة فى الطعن والضرب والأكل ، وفى الكتابة مد حروفها ؛ وفعله من باب نصر

قوله « غير ألف » أى : أن فعَل يفعَل المفتوح عينهما لا يجىء بكون العين ألفا ، نحو : قال يقَال ، مثلا ، أو بكون اللام ألفا ، نحو : رَمَى يرْمَى ؛ لأن الألف لا يكون فى موضع عين يَفْعَل ولا لامه إلا بعد كون العين مفتوحة ، كما فى يَهَاب وَيَرْضَى ؛ فاذا كانت الفتحة ثابتةقبل الألف وهى سبب حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة ؟!!

« وشذ أبى يأبى » قال بعضهم : إنما ذلك لأن الألف حلقية ، وليس بشىء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها ؟ قال سيبويه : « ولا نعلم إلا هذا [1] الحرف » ، وذكر أبو عبيدة جَبَوْتُ الخَرَاج [2] أجْبَى ،

---

(١) لعلك تقول : كيف يذكر عن سيبويه أنه لا يعلم كلمة قد جاءت على فعل يفعل - كنفع ينفع - ولامها ألف وليست عينها حرفا من حروف الحلق إلا أبى يأبى ، ثم يذكر عنه بعد ذلك أفعالا أخرى من هذه البابة ، فنقول لك : إنه لا تنافى ، لأن سيبويه رحمه الله قد ذكر كل هذه الأفعال التى نقلها عنه المؤلف ، إلا أنه احتج لأبى يأبى وخرجه ، ولم يحتج لسائر الأفعال ، لأن الأول روى كذلك عن العرب كافة ، وأما غيره فلم يثبت عنده إلا من وجيه ضعيف ، فلهذا أمسك عن الاحتجاج له . انظر الكتاب (ج ٢ ص ٢٥٤) . قال أبو سعيد السيرافى : « يدل كلام سيبويه على أنه ذهب فى أبى يأبى إلى أنهم فتحوا من أجل تشبيه ما الهمزة فيه أولى بما الهمزة فيه أخيرة » اه . قال ابن سيده : « إن قوما قالوا فى الماضى أبى - بكسر العين - فيأبى بفتحها على لغتهم جار على القياس ، كنسى ينسى » اه . قال ابن جنى : وقد قالوا أبى يأبى - كضرب يضرب - وأنشد أبو زيد

يا إبِلِى مَاذَامُهُ فَتَأْبِيَهْ مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِىٌّ حَوْلِيَهْ

انتهى كلام ابن جنى . وأنت خبير أنه على ما حكاه ابن سيده من مجىء أبى من باب علم ، وما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب ضرب يجوز أن يكون قولهم : أبى يأبى - بالفتح فيهما - من باب تداخل اللغتين

(٢) الذى فى القاموس أن « جبى » قد جاء واويا ويائيا ، وأنه فى الحالين

وَأَجْبُو هو المشهور ، وحكى سيبويه أيضا قَلَى يقْلَى ؛ والمشهورُ يَقْلِي بالكسر ، وحكى هو وأبو عبيدة عَضَضْتَ تَعَضُّ ، والمشهور عَضِضْتَ بالكسر ، وحكى غيرُ سيبويه رَكَنَ يرْكَنُ وزكَنَ يزْكَنُ ، من الزَّكَن [(١)] ، وزَكِنَ بالكسر أشهرُ ، وحكى أيضا غسَا الليلُ — أي : أظلم — يَغْسَى ، وشجَا يَشْجَى ، وعَثا [(٢)] يَعْثَي ، وسَلاَ يَسْلاَ ، وقَنَط يَقْنَط ؛ ويجوز أن يكون غسَا وَشَجَا وَعَثَا وسَلاَ طائيةً كما فى قوله :—

* ...... بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ [(٣)] *

من باب سعى ورمى ، ولم يذكر « يجبو » فى الواوى ، فاذا صح نقله فيهما كان مجىء الواوى من باب رمى شاذا كما أن مجيئه فيهما من باب سعى شاذ ، وقال فى اللسان : « جبا الخراج يجباه ويجبيه : جمعه ، وجباه يجباه مما جاء نادرا مثل أبى يأبى ، وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ وهدأ يهدأ » اه فليس فيه يجبوه أيضا ؛ فيجبوه غير معروف فى كتب اللغة التى بين أيدينا وإن كان هو القياس ، ثم اطلعنا بعد ذلك على قول ابن سيده فى المخصص (ج ١٤ ص ٢١١) : « وقد حكى أبو زيد فى كتاب المصادر جبوت الخراج أجباه وأجبوه » اه

(١) الزكن — بفتحتين — العلم أو الظن أو التفرس ، ولم يحك فى القاموس فعله إلا من باب فرح

(٢) عثى : أفسد ، وقد جاء على ثلاث لغات كرمى ودعا وأبى ، والأخيرة نادرة ، وهى محل الكلام ، وقد حكيت هذه اللغات الثلاث فى غسى الليل أيضاً . وأما سلى فقد حكى فيه ثلاث لغات كدعا ورضى ورمى ، ولم يذكروه كسعى ، وهو الذى ذكره المؤلف . وأما شجا ، قد حكوه متعديا كدعا ولازما كفرح ولم يذكروه كسعى ؛ فأن صح ماذكره المؤلف جاز أن يكون من باب التداخل وأن يكون على لغة طىء

(٣) هذه قطعة من بيت من بحر المنسرح وهو بتمامه :

لأنه جاء عَثِيَ يَعْثَى وَغَسِيَ يَغْسَى وَشَجِيَ يَشْجَى وَسَلِيَ يَسْلَى وأما قَلَى يَقْلَى فلغة ضعيفة عامرية ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكى بعضهم قَلِيَ يَقْلَى — كتعب يتعب — فيمكن أن يكون متداخلا ، وأن يكون طائيا ، لأنهم يجوزون قلب الياء ألفا فى كل ما آخره ياء مفتوحة فتحةً غير إعرابية مكسورٌ ماقبلها ، نحو بَقَى فى بقِيَ ، وَدُعَى فى دُعِيَ ، وناصَاة فى ناصِيَةٍ [1] وأما زَكَنَ يَزْكَنُ بالزاى إن ثبت فشاذٌ ، وكذا ماقرأ الحسن : (وَيَهْلَكَ الْحَرْثُ) بفتح اللام ، ورَكَنَ يَرْكَنُ كما حكاه أبو عمرو من التداخل ، وذلك لأن رَكَنَ يَرْكُنُ — بالفتح فى الماضى والضم فى المضارع — لغة مشهورة ، وقد حكى أبو زيد عن قوم رَكِنَ بالكسر يَرْكَنُ بالفتح ، فركب من اللغتين رَكَنَ يَرْكَنُ بفتحهما ، وكذا قال الأخفش في قَنَطَ يقنط لأن قَنَطَ يَقْنُطُ كيقعد ويجلس مشهوران ، وحكى قَنِطَ يَقْنَط كتعب يتعب

قوله « ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها » ، إنما لزموا الضم فيما ذكر حرصًا على بيان كون الفعل واويا ، لايائيا ، إذ لوقالوا في قال وغزا : يَقوِلُ ويَغزِوُ ؛ لوجب قلب واو المضارعين ياء لمامر من أن بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوى واليائى ، فكان يلتبس إذن الواوىُّ باليائى فى الماضى والمضارع ولهذا بعينه التزموا الكسر فى الأجوف والناقص اليائيين ، إذ لو قالوا فى بَاعَ وَرَمَى:

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْــطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

وهو بيت لرجل من بنى القين بن جسر ، والنبل : السهام ، ومعنى «نستوقد النبل» نرمى بها رميا شديدا فتخرج النار لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، والحضيض : الجبل أو قراره وأسفله ، وأراد بقوله « نفوسا بنت على الكرم » أنه إنما يقتل الرؤساء والسادة .

(١) الناصية : شعر مقدم الرأس

يبْيُعُ وَيرْمُيُ لوجب قلب الياءين واوا لبيان البنية؛ فكان يلتبس بالواوىّ اليائىُّ فى الماضى والمضارع

فان قلت : أليس الضمة فى قُلْتُ والواو فى غَزَوْتُ وغَزَوَا والكسرة فى بِعْتُ والياء فى رَمَيْتُ ورَمَيَا تَفْرِقان في الماضي بين الواوى واليائى ؟ ؟

قلت : ذلك فى حال التركيب ، ونحن نريد الفرق بينهما حال الافراد

فان قلت : أليس يَلْتَبِسَان فى الماضى والمضارع في خَافَ يَخَاف من الخوف وهَابَ يهَابُ من الهَيْبَة وشَقِيَ يَشْقَى من الشقاوة وَرَوِيَ يَرْوى ؟ ؟

قلت : بلى ، ولكنهم لم يَضُمُّوا فى واوىّ هذا الباب ولم يكسروا فى يائيِّه ؛ لأن فَعِل المكسور العين اطرد فى الأغلب فتحُ عين مضارعه ، ولم ينكسر إلا فى لغات قليلة كما يجىء ، فلم يقلبه حرفُ العلة عن حاله ، بخلاف فَعَلَ بالفتح فان مضارعه يجىء مضموم العين ومكسورها ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عينه حركة يناسبها ذلك الحرف ، وهذا كما تقدم من أن حرف الحلق لم يغير كسرة ينْبُئ ويستنبىء لما اطرد فيهما الكسر

فاما إن كان لام الأجوف اليائى أوعين الناقص اليائى حلقيا ، نحو شاء يشاء وشاخ يَشيخ وَسَعَى يَسْعَى وَبَغَى يَبْغى فلم يلزم كسر عين المضارع فيه كما لزم فى الصحيح كما رأيت ، وكذا إن كان عينُ الناقص الواوىّ حلقيًّا نحو شَأَى يَشْأَى — أى : سبق — ورَغَا يرْغُو[1] لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم فى الصحيح على ما رأيت ، وذلك لأن مراعاة التناسب فى نفس الكلمة بفتح العين للحلق ، كما ذكرنا ، مساويةٌ للاحتراز من التباس الواوى باليائى ، وما عرفتُ أجوفَ واويًّا حلقى اللام من [باب] فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما ، بل الضمُّ فى عين المضارع لازم ، نحو نَاءَ يَنُوءُ ونَاحَ يَنُوحُ

---

(١) رغا البعير والناقة يرغوا رغاء : صوت

ولنا أن نعلل لزوم الضم فى عين مضارع نحو قَالَ وغَزَا ، ولزومَ الكسر فى عين مضارع نحو باع ورَمَى ، بأنه لما ثبت الفرق بين الواوى واليائى فى مواضى هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلْتُ وكسر فاء بِعْتُ للتنبيه على الواو والياء ، ونحو دَعَوْت ودَعَوَا يدل على كون اللام واوا ، ونحو رَمَيْت ورَمَيَا يدل على كونها ياء ، وأما نحو خِفْتَ تَخَاف وَهِبْتَ تَهاب وشَقِىَ يشقى ورَوِى يَرْوَى وطاح يَطِيح عند الخليل [1] فإن أصله عنده طَوِحَ يَطْوِح كحَسِبَ يَحْسِبُ فلما لم يثبت في مواضى هذه الأفعال فرقٌ بين الواوى وَاليائى فى موضع من المواضع لم يفرق فى مضارعاتها

قوله « ومن قال طَوَّحْت وأطْوَح وتَوَّهْت وأتْوَه » اعلم أنهم قالوا : طَوَّحْت — أى : أذهبت وحيرت — وطَيَّحْت بمعناه ، وكذا تَوَّهْت وتَيَّهْت بمعناها ، وهو أطوح منك وأطيح ، وأتوه منك وأتيه ، فمن قال طَيَّح وتَيَّه فطاح يطيح وتاه يتيه عنده قياس كباع يبيع ، ومن قال طَوَّح وأطْوَح منك وتَوَّه وأتْوَه منك فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِب يَحْسِبُ فلا يكونان أيضا شاذين ومثله آن يَئِينُ من الأوان : أى حان يحين [2] ، ولو كان طاح فَعَلَ واويا كقال

---

(١) انظر (ص ٨١ ، ص ١١٥)

(٢) قال سيبويه رحمه الله تعالى (ج ٢ ص ٣٦١) : « وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب وهى من الواو ، يدلك على ذلك طوحت وتوهت (بالتضعيف) وهو أطوح منه وأتوه منه ، فانما هى فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل (بفتح عين المضارع) ومن فعل يفعل اعتلتا ، ومن قال : طيحت وتيهت ، فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة ، وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين ، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو ، والكسرة عليهما فى فعلت (بالضم) وفعلت (بالكسر) ويفعل (بالضم) ويفعل (بالكسر) ففروا من أن يكثر هذا

لوجب أن يقال : طُحْتُ — بضم الطاء — وَيَطُوح ، ولم يسمعا ، وكذا لم يسمع تُهْتُ ويَتُوه ، وقال المصنف « من قال طَوَّح وَتَوَّه فطاح يطيح وتاه يتيه شاذان » بناء على أن الماضى فعل بفتح العين ، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوى من باب فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضموماً

وفى بعض نسخ هذا الكتاب « أو من التداخل » وكأنه ملحق وليس من المصنف ، وإنما وهم من ألحقه نظراً إلى ما فى الصحاح أنه يقال : طَاحَ يَطُوح ، فيكون أخْذُهُ من طَاحَ يَطُوح الواوى الماضىَ ، ومن طاح يطيح اليائى المضارعَ فصار طاح يطيح ، والذى ذكره الجوهرى من يَطُوح ليس بمسموع [١] ، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركبا [٢] ، بل كان طاح يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع ، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشىء ؛ إذ لو كان

فى كلامهم مع كثرة الياء والواو ، فكان الحذف والاسكان أخف عليهم ، ومن العرب من يقول : ما أتيهه وتيهت وطيحت ، وقال : آن يئين ؛ فهو فعل يفعل (كحسب يحسب) من الأوان وهو الحين » اهـ (وانظر : ص ٨١ ، وص ١١٥ من هذا الجزء)

(١) لقد تبع الجوهرى فى ذلك كثير من أئمة اللغة كالمجد وابن منظور والرازى على أن الجوهرى وحده كاف فى إثبات يطوح لأنه إنما نقل ما صح عنده من لغة العرب ، وهو يقول : « قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندى من هذه اللغة » ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

(٢) إن كان غرض المؤلف من هذا الكلام أن التركيب حينئذ لا يحوج له ؛ لأن الأولى حمل الواوى على باب نصر واليائى على باب ضرب كما هو القياس المطرد فى اللغة فهذا كلام مسلم لا شية فيه ، وإن كان غرضه أن التركيب حينئذ غير ممكن فلا نسلم له ذلك ؛ لأن من الممكن أن نأخذ الماضى من الواوى على لغة من قال طوح ونأخذ المضارع من اليائى

طَاحَ كَقَالَ لقيل طُحْتَ كقلت بضم الفاء ، ولم يُسمع ، والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن

قوله « ولم يضمُّوا فى المثال » يعنى معتل الفاء الواوى واليائى ، فلم يقولوا وَعَدَ يَوْعُد ويَسَرَ يَيْسُرُ ؛ لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ماتقدم إما الكسر أو الضم ، فتركوا الضم استثقالا لياء يليها ياء أو واو بعدها ضمة ، إذ فيه اجتماع الثقلاء ، ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو يَوْجَل وياء يَيْأس بقلبهما ألفا نحو يَاجَلُ ويَاءَسُ ، وإن كان بعدهما فتحة وهى أخف الحركات ، فكيف إذا كانت بعدهما ضمة ؟

فان قلت : أو ليس مافرُّوا إليه أيضا ثقيلا ، بدليل حذف واو [نحو] يَعِدُ وجوبا وحذفِ ياء [نحو] يَئِسِر عند بعضهم ، كما يجىء فى الإعلال ؟

قلت : بلى ، ولكن وَيْلٌ أهْوَنُ من ويلين

فان قلت : فاذا كان منتهى أمرهم إلى الحذف للاستخفاف ، فهلا بَنَوْا بعضه على يَفْعُل أيضا بالضم وحذفوا حرف العلة حتى تخف الكلمة كما فعلوا ذلك بالمكسور العين ؟

قلت : الحكمةُ تقتضى إذا لم يكن بد من الثقيل أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل ، ثم تخفف الثقيل ، لا أن تأخذ الأثقل أولاً وتخففه

فان قلت : أو ليس قد قالوا : يَسُرَ يَيْسُرُ (١) من اليُسْر ووَسُمَ يَوْسُمُ؟

قلت : إنما بَنَوْهما على هذا الأثقل إذ لم يكن لفَعُل المضموم العين مضارعٌ

---

(١) قد قالوا : يسر ييسر فهو يسير ، إذا قل ، وإذا سهل ، وبابه كرم ، وقالوا أيضا : يسر ييسر يسرا من باب فرح ، بالمعنى السابق ، وقالوا : يسر الرجل ييسر من باب ضرب فهو ياسر ، إذا لعب الميسر ، ومنهم من قال : يسر يسر بحذف الياء التى هى فاء الكلمة فى هذا المعنى الاخير

إلا مضموم العين ، فكرهوا مخالفة المعتل الفاء لغيره بكسر عين مضارعه ، بخلاف فعل المفتوح العين ؛ فإن قياس مضارعه إما كسر العين أو ضمها على ما تكرر الإشارة إليه ، فأثر فيه حرف العلة بالزام عين مضارعه الكسر

فإن قلت : فلما ألجئوا فى فَعُلَ المضموم العين إلى هذا الأثقل فهلا خففوه بحذف الفاء ؟

قلت : تطبيقا للفظه بالمعنى ، وذلك أن معنى فَعُلَ الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة ، فلم يغيروا اللفظ أيضا عن حاله لما كان مستحقٌ التغيير بالحذف فاء الكلمة وهى بعيدة من موضع التغيير ؛ إذ حق التغيير أن يكون فى آخر الكلمة أو فيما يجاور الآخر ، فلذلك غُير فى طَالَ يطُول وَسَرُوَ يَسْرُو (١) ، وإن كانا من باب فعل أيضا ،

وأما وَهَبَ يَهَبُ وَوَضَعَ يَضَعُ وَوَقَعَ يَقَعُ وَوَلَغَ يَلَغُ فالأصل (٢) فيها كسر عين المضارع ، وكذا وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئَ يطأ ؛ فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحَلْقِ ، وكذا وَدَعَ — أى ترك — يدع والماضى لا يستعمل إلا ضرورة (٣) ، قال :—

---

(١) تقول سرو يسرو - ككرم يكرم - وسرا يسرو - كدعا يدعو - وسرى يسرى - كرضى يرضى - إذا كان شريفا ذا مروءة

(٢) المراد بالأصل هنا الحالة الأولى السابقة على الحذف ، وليس المراد به الغالب والكثير

(٣) قول المؤلف « والماضى لا يستعمل إلا ضرورة » يخالفه قوله فى باب الإعلال : « ويدع مثل يسع ، لكنه أميت ماضيه » فان مقتضاه أنه لم يستعمل فى نثر ولا نظم ومقتضى قوله هنا : « لا يستعمل إلا ضرورة » أنه يستعمل فى الشعر ، هذا ، وقد زاد غير المؤلف أنه لم يستعمل مصدر هذا الفعل ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله وكل ذلك غير صحيح ، فقد قرأ عروة بن الزبير ، ومجاهد ، ومقاتل ، وابن أبى عبلة ، ويزيد النحوى (ما ودعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، وجاء فى الحديث :

١٥ — لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِى مَاالَّذِى * غَالَهُ فِى الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ [١]

وحمل يَذَرُ على يَدَعُ لكونه بمعناه [٢] ، ولم يستعمل ماضيه لافى السعة ولا فى الضرورة

« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » قال ابن الأثير فى النهاية : « أى عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : ودع الشىء يدعه ودعا ، إذا تركه ، والنحاة يقولون : إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره واستغنوا عنه بترك ، والنبى صلى الله عليه وسلم أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو شاذ فى الاستعمال فصيح فى القياس » اه كلام ابن الأثير . ومن مجىء اسم الفاعل ماأنشده ابن برى من قول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيِّنٌ وَادِعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَّاتهُ وَتُسَاجِلُهْ

وما أنشده الفارسى فى البصريات :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنَّنِى حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِى أَنَا وَادِعُهْ

وقد استشهد الجوهرى على مجىء اسم المفعول من هذا الفعل بقول خفاف ابن ندبة :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ

(١) هذا البيت من كلام أبى الأسود الدؤلى ، قاله ابن برى ، وقال الأزهرى : إنه لأنس بن زنيم الليثى ، وأنشد معه بيتا آخر ، وهو قوله :

لاَ يَكُنْ بَرْقُكَ بَرْقًا خُلَّبًا إِنَّ خَيْرَ الْبَرْقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهْ

والشاهد فيه مجىء ودع ماضيا مخففا ، ومثله قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى:

سَلْ أَمِيرِى مَا الَّذِى غَيَّرَهُ عَنْ وِصَالِى الْيَوْمَ حَتَّى وَدَعَهْ

وقول الآخر :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِى قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ وَلاَ عَجْزاً وَدَعْ

(٢) اعلم أنهم استعملوا الفعل المضارع من هذه المادة فقالوا : يذر ، ومنه قوله

فان قيل : فهلا حذفت الواو من يُوعِدُ مضارع أوْعَدَ مع أن الضمة أثقل

قلت : بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التى بينهما

وإنما لم تحذف الياء من نحو يَيئسُ و يَيْسِرُ إذ هو أخف من الواو ، على أن بعض العرب يُجْرِى الياء مجرى الواو فى الحذف ، وهو قليل ؛ فيقول : يَسَرَ يَسِرُ وَ يَئِسَ يَئِسُ بحذفِ الياء

قوله « ووَجَدَ يَجُدُ ضعيف » هى لغة بنى عامر ، قال لَبيدُ بن ربيعة العامرىّ : —

١٦ — لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ
تَدَعُ الصَّوَادِىَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ (١)

تعالى (ماكان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب) واستعملوا منه الأمر فقالوا : ذر ، ومنه قوله تعالى (ذرنى ومن خلقت وحيدا) وقوله (ذرنى والمكذبين) ولم يستعملوا منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا مصدرا ولا فعلا ماضيا ، وهذا المضارع المسموع قد ورد بالفتح ، إلا ماحكى عن بعضهم من قوله : « لم أذر ورائى شيئا » ، ومقتضى القواعد المقررة أن يكون ماضى هذا الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون فتح عين مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ فيسأل عن علة حذف الواو، إذكان المعروف أنها لاتحذف إلا بين الياء والكسرة حقيقة أو تقديرا ، وجواب هذا هو الذى عناه المؤلف بقوله: حمل على يدع، يريد أنه حمل عليه فى حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه مايقتضى حذفها ، ويمكن أن يقدر أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ، لأن المثال الواوى المفتوح العين فى الماضى لايكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو جاريا على القياس ، لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية ، ويسأل حينئذ عن سر فتح العين فى المضارع مع أنه ليس فيه مايقتضى الفتح فيجاب بأنه حمل على يدع فى فتح العين لكونه بمعناه ، وفى يدع موجب الفتح وهو حرف الحلق ، وهذا يماثل ماقال بعضهم فى أبى يأبى : إنه فتحت عينه حملا له على منع يمنع لأنه بمعناه

(١) تبع المؤلف الجوهرى فى نسبة هذا البيت للبيد . قال ابن برى فى حواشيه

يجوز أن يكون أيضا في الأصل عندهم مكسور العين كأخواته ، ثم ضم بعد

على الصحاح : « الشعر لجرير وليس للبيد كما زعم » ، وكذا نسبه الصاغانى فى العباب لجرير ، وقد رجعنا إلى ديوان جرير فألفيناه فيه ، وقبله وهو أول قصيدة يهجو فيها الفرزدق :

لَمْ أَرَ قَبلَكِ يَاأُمَامَ خَلِيلاَ   أَنْأَى بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلاَ

واستشهد المؤلف بالبيت على أن الضم فى مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة ببنى عامر ، ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال ، إذ القياس ألا تحذف فاء المثال إذا كانت واوا إلا من المضارع المكسور العين ، والاستعمال الغالب فى هذه الكلمة الكسر ، قال الله تعالى (فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم) (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فيكون الضم شاذا قياسا واستعمالا ، ثم إن ابن مالك ذهب فى التسهيل إلى أن لغة بنى عامر ليست مقصورة على يجد ، بل هى عامة فى كل مافاؤه واو من المثال : أى أنهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على فعل (بفتح العين) فيقولون فى وكل : يكل ، وفى ولد : يلد ، وفى وعد : يعد ، وهكذا ، وهذا القول الذى قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين ، قال السيرافى : « إن بنى عامر يقولون ذلك فى يجد من الموجدة والوجدان ، وهم فى غير يجد كغيرهم » وكذا قال صاحب الصحاح ، وقال ابن جنى فى سر الصناعة : « ضم الجيم من يجد لغة شاذة غير معتد بها لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ماعليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها » اه وقال الرازى فى المختار : « ويجد بالضم لغة عامرية لانظير لها فى باب المثال » اه وقال ابن عصفور : « وشذ من فعل الذى فاؤه واو لفظة واحدة فجاءت بالضم وهى : وجد يجد ، قال : وأصله يوجد (بالكسر) فحذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة والأصل الكسر » اه ، وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « فأما قول الشاعر :

لوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الْحَوَائِمَ لاَيَجُدْنَ غَلِيلاَ

فشاذ ، والضمة عارضة ، ولذلك حذفت الفاء ، كما حذفت فى يقع ويدع ، وإن كانت الفتحة هناك ؛ لأن الكسر هو الأصل ، وإنما الفتح عارض » اه

حذف الواو ، ويجوز أن يكون ضمُّه أصليا حذف منه الواو لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها

قوله « ولزموا الضم فى المضاعف المتعدى » نحو مَدَّ يَمُدُّ ، ورَدَّ يَرُدُّ ، إلا أحرفا جاءت على يَفعِلُ أيضا ، حكى المبرد عَلَّهُ يَعِله وهَرَّه يَهِرُّهُ : أى كرهه ، وروى غيره نَمَّ الحديث يَنِمُّه ، وَبَتَّهُ يَبِتُّهُ ، وشَدَّه يَشِدُّه . وجاء فى بعض اللغات : حَبَّه يَحِبُّه ، ولم يجىء فى مضارعه الضم

وما كان لازما فانه يأتى على يَفْعِل بالكسر ، نحو عَفَّ يَعِفُّ ، وكَلَّ يَكِلُّ — إلا ماشذ من عَضَضْتَ تَعَضُّ على ماذكرنا ، وحكى يونس أنهم قالوا : كَعَعْتَ — أى : جبنت — تَكَعُّ بالفتح فيهما [1] وتَكِعُّ بالكسر أشهر ؛ فمن فتح فلأجل حرف الحلق ، قال سيبويه : لما كان العين فى الأغلب ساكنا بالإدغام لم يؤثر فيه حرف الحلق كما أثر فى صَنَعَ يَصْنَع . ومن فتح فلأنها قد تتحرك فى لغة أهل الحجاز ، نحو : لَمْ يَكْعَعْ وفى يَكْعَعْنَ اتفاقا كيَصْنَعُ ويَصْنَعْنَ

مضارع فعل مكسور العين

قال : « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِل فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالاً ، وَطَيِّئٌ تَقُولُ فِى بَابِ بَقِىَ يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى ، وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعُمُ فَمِنَ التَّدَاخُلِ »

وظاهر كلام ابن جنى وابن عصفور أن الشذوذ فى يجد من جهة ضم العين لامن جهة حذف الفاء لأن العين على كلامهما مكسورة فى الأصل فيتحقق مقتضى الحذف ، فيكون قياسيا ، ويجوز كما قال المؤلف أن تكون الضمة أصلية لاعارضة ؛ فيكون الشذوذ فى حذف الفاء ، ورواية الكسر التى حكاها السيرافى فى هذا البيت لا ترد هذا الاحتمال كما زعم البغدادى فى شرح الشواهد

(١) هذه لغة حكاها يونس ، وحكى غيره فى هذا اللفظ ثلاث لغات أخرى : إحداها كنصر ، والثانية كضرب ، والثالثة كعلم ، وقد أشار المؤلف إلى الثانية

أقول : اعلم أن القياس فى مضارع فَعِل المكسور العين (١) فَتْحُهَا ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوى ، يجوز فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهى حَسِبَ يَحْسِبُ ، ونَعِمَ يَنْعِمُ ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ، ويَبِسَ يَيْبِسُ ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوى لم يرد فى مضارعها الفتح . وهى وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ ، وَوَمِقَ يَمِقُ ، ووَفِقَ يَفِقُ ، ووَرِمَ يَرِمُ ، ووَلِىَ يَلِى ، وجاء كلمتان رُوِى فى مضارعهما الفتح ، وهما : وَرِىَ الزَّند يَرِى ، ووَبِقَ يَبِقُ ، وإنما بَنَوْا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط ، فتتخفّ الكلمة ، وجاء وَحِرَ صدره من الغضب ، ووغر بمعناه ، يَحِرُ ويَغِرُ ، ويَوْحَر

---

(١) توضيح المقام وتفصيله أن القياس فى مضارع فعل بالكسر يفعل (بالفتح) ؛ لأنهم أرادوا أن يخالف المضارع الماضى لفظا كما خالفه معنى ، ولا تنحصر الألفاظ التى جاءت على القياس من هذا الباب فى عدد معين ؛ بل تستطيع أن تجزم بأن كل فعل ثلاثى ماضيه بكسر العين لا بد أن يكون مضارعه بفتح العين إلا أفعالا محصورة ستسمع حديثها قريبا ، وما جاء بالكسر من هذا الباب فهو شاذ مخالف للقياس ، وماجاء بالضم منه فهو متداخل ، والذى جاء بالكسر ضربان : ضرب جاء فيه مع الكسر الذى هو شاذ — الفتح الذى هو القياس ، وضرب لم يجىء فيه إلا الكسر الذى هو شاذ ، فأما الضرب الأول فأربعة عشر فعلا ، خمسة منها من غير المثال الواوى : ذكر المؤلف منها أربعة ، والخامس بئس (بالموحدة) يبئس ويبأس ، وتسعة من المثال الواوى : ذكر المؤلف منها ثمانية والتاسع وهل يهل ويوهل ، وأما الضرب الثانى فتسعة عشر فعلا ، ستة عشر منها من المثال الواوى ، ذكر المؤلف منها عشرة والباقى هو : وروى المخ يرى : أى سمن ، ووجد يجد وجدا : أى أحب ، ووعق عليه يعق : أى عجل ، وورك يرك وروكا : أى اضطجع ، ووكم يكم وكما : أى اغتم ، ووقه له يقه : أى سمع له وأطاع ، والثلاثة الباقية من الأجوف الواوى ، وهى من هذا الضرب على ماذهب إليه الخليل، وقد ذكرها المؤلف كلها (وهى طاح وتاه وآن) وأما الضرب الثالث — وهو المضموم فى المضارع — فقد ذكر المؤلف منه جملة صالحة (وهى فضل ونعم وحضر ودمت ومت ونكل ونجد) وقد سبق له ذكر ركن

ويَوْغَر أكثر ، وجاء وَرِع يَرِع بالكسر على الأكثر ، وجاء يَوْرَع ، وجاء وَسِع يَسع ووَطِيء يَطأ ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها بعد حذف الواو فتح عين المضارع ، وقالوا : جاء وَهِمْتُ أَهِمُ ، والظاهر أن أهم مضارع وَهَمْتُ ـ بفتح العين ـ ومضارع وَهِمْتُ بالكسر أَوْهَم بالفتح ، ويجوز أن يكون وَهِمْتُ أَهِمُ ـ بكسرهما ـ من التداخل ، وجاء آن يَئِين من الأوان ، وطاح يطيح ، وتاه يتيه ، كما ذكرنا ، وجاء وَلِهَ يَلِهُ ، ويَوْلَه أكثر ، قالوا : وجاء وَعِمَ يَعِم ، بمعنى نعم يَنْعَم ، ومنه عِمْ صَبَاحًا ؛ وقيل : هو من أَنْعِمْ بحذف النون تشبيها بالواو ، فقوله «أو كسرت إن كان مثالا » أى : مثالا واويا ، وليس الكسر بمطرد فى كل مثال واوى أيضا ، فما كان ينبغى له هذا الاطلاق ، بل ذلك محصور فيما ذكرناه .

قوله « وطىء تقول فى باب بَقِيَ يَبْقَى » مضى شرحه

قوله «وأما فَضِلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعُم فمن التداخل» المشهور فَضَل يَفْضُل ، كدخل يدخل ، وحكى ابن السكيت فَضِل يَفْضَل ، كحذِرَ يَحْذَر ، فَفَضِل يَفْضُل يكون مركبا منهما ؛ وكذا نَعِم ينعُم مركب من نَعِمَ ينعَم كحذِر يَحْذَر وهو المشهور ؛ ونَعُمَ يَنْعُم كظرف يظرف ، وحكى أبو زيد حَضِرَ يَحْضُر ؛ والمشهور حَضَر بالفتح وجاء حرفان [١] من المعتل : دِمْتَ تَدُوم ومِتَّ تَمُوت ـ بكسر الدال والميم فى الماضى ـ والمشهور ضمهما كقُلْت تقول ، وهما مركبان ، إذ جاء دِمْتَ تَدَام ومِتَّ تَمَات ، كخِفْتَ تَخَاف ، قال : ـ

---

(١) زاد ابن القطاع على هذين الحرفين حرفين آخرين ، وهما : كِدت تكود وجدت تجود ـ بكسر أول الماضى فيهما ـ والأصل فيهما كاد يكود وجاد يجود ـ مثل قال يقول ـ وكاد يكاد وجاد يجاد ـ مثل خاف يخاف ـ فأخذ المضارع من الأولى مع الماضى من الثانية

١٧ — بُنَيَّتِي سَــيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلاَ نأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي(١)

وحكى أبو عبيدة نَــكَلَ يَنْــكُلُ، وأنكره الأصمعي، والمشهور(٢) نكل يَنْكُلُ، كقتل يقتل، وحُــكي نَجِدَ يَنْجُدُ(٣) : أي عرق، ونَجِدَ يَنْجَدُ كحذر يحذر هو المشهور

مضارع فعــل مضموم العين

قال: « وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعلَ ضُمَّتْ »

---

(١) لم يتيسر لنا الوقوف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الجوهري في الصحاح، وابن جني في الخصائص (ج ١ ص ٣٨٦) ولكنه رواه هكذا

بُنَيَّ يَاسَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلاَ يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وبنيتي في رواية المؤلف تصغير بنت أضيف إلى ياء المتكلم، وهو منادى بحرف نداء محذوف، و «سيدة البنات» جعله بعضهم نعتا للمنادى، وأجاز فيه الرفع والنصب، ويجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان أو منادى بحرف نداء محذوف

و «عيشى» فعل دعاء، و «تماتى» لغة في تموتين، فقد جاء هذا الفعل من باب نصر، كقال يقول، قال الله تعالى (قل موتوا بغيظكم) ومن باب علم، كخاف يخاف، وقد قرىء في قوله تعالى (ياليتنى مت قبل هذا) وفي قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) بضم الميم على أنه من اللغة الأولى، وبكسرها على أنه من اللغة الثانية، قال الصاغاني في العباب: « قد مات يموت، ويمات أيضا، وأكثر من يتكلم بهاطيىء، وقد تكلم بها سائر العرب » اه وحكى يونس في هذه الكلمة لغة أخرى كباع يبيع

(٢) في اللسان والقاموس أن هذا الفعل قد جاء كضرب، ونصر، وعلم، فالتركيب من ماضى الثالثة ومضارع الثانية، ولم يذكر التركيب الذى حكاه أبو عبيدة واحد منهما .

(٣) النجد – بفتحتين – : العرق من عمل أو كرب أو غيرهما، قال النابغة الذبياني:

يَظَلُّ مِنْ خَوْفِهِ الْمَلاَّحُ مُعْتَصِمًا بِالْخَيْزُرَانَةِ بَعْدَ الأَيْنِ وَالنَّجَدِ

والفعل نجد ينجد – كعلم يعلم – ومقتضى التركيب أن يكون فيه لغة أصلية ثانية

أقول : اعلم أن ضم عين مضارع فَعُلَ المضموم العين قياسٌ لا ينكسر ، إلا فى كلمة واحدة ، وهى كُدْتَ بالضم تَكَادُ ، وهو شاذ ، والمشهور كِدْتَ تَكَادُ خِفْتَ تَخَافُ ، فان كَانَ كُدْتُ بالضم كَقُلْتُ فهو شاذ[1] أيضا ، لأن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحهما لابد أن يكون حلقيَّ العين أو اللام

مضارع الأكثر من الثلاثى

قال « وإنْ كَانَ غَيْرَ ذٰلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الآخِرِ ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءٌ زَائِدَةٌ نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ فَلَا يُغَيَّرُ ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللامُ مُكَرَّرَةً ،

من باب نصر أو كرم بهذا المعنى ، لكن الذى فى اللسان والقاموس وكتاب الأفعال لابن القوطية أنه قد أتى هذا الفعل بهذا المعنى من باب علم ، كما تقدم ، ومن باب عنى مبنيا للمجهول ، ونص فى اللسان على أن المضارع قد جاء كينصر ، كما ذكر المؤلف ولم يذكر مايصح أن يكون ماضيا له ، وعلى هذا يكون هذا الفعل شاذا ، ليس من باب التداخل . نعم قد جاء هذا الفعل من باب كرم بمعنى صار ذا نجدة ، وجاء متعديا من باب نصر بمعنى أنجده وأعانه ، ولكن واحدا من هذين البابين لا يتحقق به التداخل ما دام من شرطه اتحاد المعنى فى البابين اللذين تتركب منهما اللغة الثالثة

(١) اعلم أن هذا الفعل قد جاء واويا ويائيا : أما الواوى فقد جاء من باب علم ومن باب نصر ، مثل خفت تخاف ، وقلت تقول ، فتقول فى الماضى المسند للضمير : كدت ــ بكسر الكاف ــ على الأول ــ وضمها ــ على الثانى ، وأما اليائى فجاء من باب علم ليس غير ، وجاء من باب باع بمعنى آخر ، تقول : كاد الرجل الرجل يكيده كيدا : أى دبر له ، ومنه قوله تعالى (إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا) ، وتقول : كادت المرأة تكيد كيدا ، إذا حاضت ، فأذا علمت هذا تبين لك أن قول العرب : كدت ــ بضم الكاف ــ تكاد من باب التداخل ، وأن الماضى أخذ من باب نصر والمضارع أخذ من باب علم ، كما أن قولهم : كدت ــ بكسر الكاف ــ تكود متداخل أيضا ، ماضيه من باب علم ومضارعه من باب نصر ، فاعتبار المؤلف تبعا لسيبويه كدت ــ بالضم ــ تكاد شاذا ، سواء أكان من باب كرم أو نصر ، ليس بوجيه ، بل هو من التداخل ، لأنه لا يعدل إلى القول بالشذوذ ما أمكن الحمل على وجه صحيح كما كرر المؤلف نفسه مرارا

نَحْوَ احْمَرَّ وَاحْمَارَّ فَيُدْغَمُ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إِلَّا أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخُفِّفَ فِي الْجَمِيعِ ، وَقَوْلُهُ :

١٨ — * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

شَاذٌّ ، وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَقَدَّمَتْ »

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أورده الجوهرى فى الصحاح ، ونقله اللسان ، ولم نقف على نسبته إلى قائل معين ، ولا وقفنا له على سابق أو لاحق ، والاستشهاد به فى قوله يؤكرم حيث أبقى الهمزة ، فلم يحذفها كما هو القياس فى استعمال أمثاله ، ولم يخففها بقلبها واوا ؛ وإن لم يكن ذلك القلب واجباً ، لعدم الهمزتين . قال سيبويه (ح ٢ ص ٣٣٠): «وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة فى يفعل ويفعل (ويقصد المضارع المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول) وأخواتهما ، كما ثبتت التاء فى تفعلت وتفاعلت فى كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة فى باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا فى كلامهم فحذفوه . واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كل وترى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذى من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأن له عوضاً إذا ذهب ، وقد جاء فى الشعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعى:

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

وإنما هو من أثفيت ، وقالت ليلى الأخيلية :ـ

* كُرَاةُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرْنَبِ *

انتهى كلامه بحروفه . وخطام بزنة كتاب ، وما أنشده لليلى الأخيلية هو عجز بيت تصف فيه قطاة تدلت على فراخها وفراخها حص الرءوس (أى : لاريش عليها) وصدره : —

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّءُوسِ كَأَنَّهَا *

أقول : يعني وإن كان الماضي غيرَ الثلاثيّ المجرد كُسِرَ ماقبل الآخر ، في غير ماأوله التاء؛ لأنه يتغير أوله فيه ، سواء كان رباعياً ، أو ثلاثيا مزيدا فيه ، أو رباعياً كذلك ، نحو دَحْرَجَ يُدَحْرِج ، وَانْكَسَرَ يَنْكَسِرُ ، واحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ ، وإنما كسرماقبل الآخرفي غير ما في أوله التاء لأنه يتغير أوله في المضارع عما كان عليه في الماضي : إما بسقوط همزة الوصل فيما كانت فيه ، وإما بضم الأول ، وذلك في الرباعي نحو يُدَحْرِج [ويُدخل] ويُقاتل ويُقَطّع ، والتغيير مُجَرّىء على التغيير ، وأما مافيه تاء فلم يتغير أوله إلا بزيادة علامة المضارعة التي لابُدَّ منها

قوله « أو لم تكن اللام مكررة » كان أولى أن يقول :أو تكن اللام مدغمة ؛ لأن نحو يَسْحَنْكِكُ مكرر اللام ولم يدغم (١)

قوله « ومن ثَم » إشارة إلى قوله قبلُ : «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي » وقد مر في شرح الكافية(٢) في باب المضارع مايتعلق بهذا الموضع

---

(١) اسحنكك الليل : أي اشتدت ظلمته ، واسحنكك الشعر فهو مسحنكك : أي اشتد سواده ، وقول المؤلف : « كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمة » ليس بأولى مما ذكره صاحب الأصل، بل العبارتان مشتملتان على قصور ؛ فكما أن عبارة الأصل لاتشمل نحو اسحنكك يسحنكك وجلبب يجلبب واقعنسس يقعنسس ، كذلك عبارته التي اختارها لاتشمل نحو عازه يعازه وماده الحبل يماده وشاقه في الأمر يشاقه، فأن هذه الكلمات على زنة فاعل ، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هي مدغم فيها ، إلا أن يقال : إن عبارته من باب الحذف والايصال ، وأصلها « أو تكن اللام مدغما فيها » فحذف حرف الجر وأوصل العامل إلى الضمير فاستتر وهو بعيد ، على أن استثناء مكرر اللام أو مدغمها ليس بوجيه ؛ لأن حركة ماقبل الآخر قبل الادغام هي الكسر ، فالأمر فيه جار على الأصل قبل الاستثناء ، وتكون القاعدة أن المبدوء بالتاء الزائدة لايكسر ماقبل آخره ، وغيره يكسر ماقبل آخره تحقيقا كيستغفر أو تقديراً كيحمر إلا أن يكون نظرهم إلى ظاهر الأمر من غير التفات إلى الأصل

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية : « إنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي

كسر حرف المضارعة

واعلم أن جميع العرب ، إلا أهلَ الحجاز ، يُجوِّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبنى للفاعل ، إذا كان الماضى على فعِل بكسر العين ، فيقولون : أنا إعْلَم ونحن نِعْلم وأنت تِعْلم ، وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف ، نحو إيجَلُ وَإخَالُ وَإشقَى وَإعَضّ ، والكسرة فى همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح ، وإنما كسرت حروف المضارعة تنبيها على كسر عين الماضى ، ولم يكسر الفاء لهذا المعنى ؛ لأن أصله فى المضارع السكون ، ولم يكسر العين لئلا يلتبس يَفْعَل المفتوح بيَفْعِل المكسور ، فلم يبق إلا كسر حروف المضارعة ، ولم يكسروا الياء استثقالا ، إلا إذا كان الفاء واوا ، نحو ييجَلُ ، لاستثقالهم الواو التى بعد الياء المفتوحة وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسرة ماقبلها ؛ فأجازوا الكسر مع الواو فى الياء أيضاً لتخف الكلمة بانقلاب الواو ياء ، فأما إذا لم يكسروا الياء فبعض العرب يقلب الواو ياء ، نحو يَيْجَلُ ، و بعضهم يقلبه ألفا لأنه إذا كان القلب بلا علة ظاهرة فإلى الألف التى هى الأخف أولى ، فكسر الياء لينقلب الواو ياء لغةُ جميع العرب إلا الحجازيين ، وقلبها ياء بلا كسر الياء وقلبها ألفا لغةُ بعضهم فى كل مثال واوى ، وهى قليلة .

وجميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز كسر حرف المضارعة فى أبى ، ياء كان أو غيره ، لأن كسر أوله شاذ ، إذ هو حق ماعين ماضيه مكسور ، وأبى مفتوح العين ، فجرَّأهم الشذوذ على شذوذ آخر وهو كسر الياء [1] ، وأيضا فان

ثبتت علته فى الأقل ، كحذفهم الواو فى تعدوأعد ونعد ، لحذفهم لها فى يعد ، وكذا حذفوا الهمزة فى يكرم وتكرم ونكرم ، لحذفهم لها فى أكرم »

(١) « أبى » مفتوح العين ، فلم يكن يستحق أن يكسر حرف المضارعة فى مضارعه . إلا أنهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة الذى يجوز كسره فى غيره وهو الألف والنون والتاء ، ثم استمرءوا طعم الشذوذ فشذوا فوق ذلك بكسر الياء من حروف المضارعة أيضا

الهمزة الثقيلة يجوز انقلابها مع كسر ما قبلها ياء فيصير ييبَى كييجَل[١] وإنما ارتكبوا الشذوذ فى جواز كسر أول تَأْبَى وَنَأْبَى وَآبَى لأن حق ماضيه الكسر لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسور ، ولا يمتنع أن يقال : إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه جميع العرب على لغة طيىء فى فتحه ، ثم جُوِّز كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أَبَى

وكذا كسروا حروف المضارعة مع الياء فى حَبَّ فقالوا : إِحِبُّ نِحِبُّ يِحِبُّ تِحِبُّ ؛ وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كعَزَّ يَعِزُّ شاذ قليل الاستعمال ، والمشهور أَحَبَّ يُحِبُّ ، وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين ، ويَحِبُّ مكسور العين ، ففيه شذوذان ، والشذوذ يجرىء على الشذوذ ، فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه فَعِلَ ، وقال غير سيبويه : إن إِحِبُّ ونِحِبُّ وَيِحِبُّ وَتِحِبُّ بكسر حروف المضارعة مضارعاتُ أَحَبَّ ، وشذوذه لكسر المضموم ، كما قالوا فى المُغْيرة المِغْيرة ، وكذا المِصْحَف[٢] وَالمِطْرَف[٣] فى المُصْحَف والمُطْرَف .

---

(٤) حاصل هذا أنهم إنما كسروا ياء المضارعة فى يأبى ، ليتسنى لهم تخفيف الهمزة بقلبها ياء ، لسكونها إثر كسرة فيصير ييبى ، وهو أخف من يئبى ؛ لأن حرف العلة أخف من غيره ، ونقول : لو أن ذلك الذى ذكره المؤلف من غرضهم لكان بقاء الياء مفتوحة أولى من كسرها ، وذلك لأنهم لو أبقوها مفتوحة لأمكنهم أن يقلبوا الهمزة ألفا ، لسكونها إثر فتحة ، فيصير يابى ، والألف أخف حروف العلة

(٢) قال فى اللسان : «المصحف بضم فسكون ففتح ـ والمصحف ـ كمنبر ـ : الجامع للصحف المكتوبة بين الدفتين ، كأنه أصحف . أى جعل جامعا للصحف المكتوبة بين الدفتين ، والفتح فيه لغة ، قال أبو عبيد : تميم تكسرها وقيس تضمها ، ولم يذكر من يفتحها ولا أنها تفتح ، إنما ذلك عن اللحيانى عن الكسائى . . استثقلت العرب الضمة فى حروف فكسرت الميم وأصلها الضم فمن ضم جاء به على أصله ومن كسر فلاستثقاله الضمة اهـ»

(٣) قال فى اللسان : « المطرف والمطرف ـ بكسر الميم وضمها مع سكون

وكسر [وا] أيضا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة ، نحو أنت تِسْتَغْفِرُ وَتِحْرَنْجِم ، تنبيها على كون الماضى مكسور الأول ، وهو همزة ثم شبهوا ما فى أوله تاء زائدة من ذوات الزوائد ، نحو تَـكَلَّمَ وَتَغَافَلَ وَتَدَحْرَجَ بباب انْفَعَلَ ، لـكون ذى التاء مطاوعا فى الأغلب كما أن انفعل كذلك ، فَتَفَعَّلَ وَتفاعَلَ وَتَفَعْلَلَ مطاوع فَعَّلَ وفاعَلَ وَفَعْلَلَ ، فكسروا غير الياء من حروف مضارعاتها ، فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسورة أو تاء زائدة يجوز فيه ذلك .

وإنما لم يضموا حرف المضارعة فيما ماضيه فَعُلَ مضمومَ العين مُنَبِّهين به على ضمة عين الماضى لاستثقال الضمتين لو قالوا مثلا : تُظْرُف

قوله « من توالى همزتين » إنما حذفت ثانية همزتى نحو أُؤَكْرِمُ مع أن قياسها أن تُقْلَب واواً كما فى أُوَيْدِم على ما يجىء فى باب تخفيف الهمزة لـكثرة استعمال مضارع باب الإِفْعَالِ فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس

الصفة المشبهة

قال : « الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِى بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدُس وَحَذُر وَعَجُل ، وَجَاءَت عَلَى سَلِيمٍ وَشَكْسٍ وَحُرٍّ وَصِفْرٍ وَغَيُورٍ ، وَمِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلَى عَلَى أَفْعَلَ »

أقول : اعلم[1] أن قياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ – بالـكسر – من الأدواء الباطنة كالوَجَع واللَّوَى[2] وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكِدِ

الطاء وفتح الراء فيهما – واحد المطارف ، وهى أردية من خز مربعة لها أعلام ، وقيل : ثوب من خز مربع له أعلام : قال الفراء : المطرف من الثياب : ما جعل فى طرفيه علمان ، والأصل مطرف بالضم فكسروا الميم ، ليكون أخف كما قالوا مغزل – كمنبر – وأصله مغزل – بالضم – من أغزل . أى أدير . . . . وفى الحديث رأيت على أبى هريرة رضى الله عنه مطرف خز ، هو بكسر الميم وفتحها وضمها : الثوب الذى فى طرفيه علمان ، والميم زائدة » اهـ

(١) شرحنا بعض أمثلة هذا الفصل فيما مضى (من ص ٧١ – ص ٧٣) وسنتكلم على ما لم يذكر هناك (٢) اللوى : وجع فى المعدة

وَالْعَسَرِ وَاللَّحَز ، ونحوذلك من الْهَيَجَانات والِخفَّةِ غير حراره الباطن والامتلاء كالأرَج والْبَطَر وَالأَشر وَالْجَذَل والفَرَح والْقَلَق [١] والسَّلَس أن يكون على فَعِلٍ

وقياسُ ماكان من الامتلاء كالسُّكْر والرِّىْ وَالغَرَث [٢] والشِّبَع ، ومن حرارة الباطن كالْعَطَش وَالْجُوع وَالْغَضَب واللَّهَف وَالثَّكَل [٣] — أن يكون على فَعْلاَن

وما كان من العيوب الظاهرة كالْعَوَر والْعَمَى ، ومن الحلى كالسواد والبياض والزَّبَب والرَّسَح والْجَرَد وَالْهَضَم [٤] وَالصَّلَع — أن يكون على أَفْعَلَ ، ومؤنثه فَعْلاَء ، وجمعهما فُعْل

---

(١) الأرج : توهج ريح الطيب . والأشر : المرح والبطر ، وقد جاء الوصف منه بفتح الهمزة وكسر الشين أو ضمها أو سكونها أو فتحها ، وجاء أشران أيضا ، والجذل : الفرح ، وقد جاء الوصف كغضبان أيضا ، وقد جاء فى الشعر جاذل . والقلق : الانزعاج ، ويقال: رجل قلق ومقلاق وامرأة قلقة ومقلاقة . والسلس ومثله السلاسة والسلوس كخروج : اللين والسهولة والانقياد

(٢) الغرث — بالغين المعجمة والراء المهملة — أيسر الجوع ، وقيل : أشده ، وقيل :الجوع مطلقا ، والرجل غرث وغرثان والأنثى غرثى وغرثانة

(٣) اللهف :الأسى والحزن والغيظ ، ويقال: هو الأسف على شىء يفوتك بعد أن تشرف عليه ، والوصف لهف ولهيف ولهفان . والثكل — بفتحتين : فقدان الحبيب ، ويقال : هو فقدان الرجل والمرأة ولدهما . ويقال : هو فقدان المرأة زوجها ، ويقال هو فقدان المرأة ولدها ، والرجل ثاكل وثكلان والمرأة ثكلى وثكول وثاكل

(٤) الزبب : كثرة شعر الذراعين والحاجبين والعينين ، وقيل : هو كثرة الشعر وطوله ، والوصف منه أزب وزباء ، والجرد : قصر الشعر ، وهو عيب فى الدواب ، وهو ورم فى مؤخر عرقوب الفرس يعظم حتى يمنعه المشى ، والذكر

فمن ثم قيل فى عَمَى القلب عَمٍ لكونه باطنا ، وفى عَمَى العين أعْمَى ، وقيل : الأقطع والأجذم ، بناءعلى قَطِع وَجَذِم [١] وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قُطِع وجُذِم — على مالم يسم فاعله — والقياس مقطوع ومجذوم

وقد يدخل أفْعَلُ على فَعِل قالوا فى وَجِرَ — أى خاف — وهومن العيوب الباطنة ، فالقياس فَعِلٌ : وَجِرٌ وأوجَرُ ، ومثله حَمِقٌ وأحْمَقُ ،

وكذا يدخل فَعِلٌ على أفْعَلَ فى العيوب الظاهرة وَالْحُلَى ، نحو شَعِث وَأشْعَث ، وَحَدِب وأحدب [٢] وكَدِر وأكدر ، وَقَعِس وأقعس [٣] وكذا

أجرد ، والأنثى جرداء ، وقالوا : مكان جرد — كسبط — وأجرد ، وجرد — كفرح ، وأرض جرداء وجردة — كفرحة — إذا كانت لا نبات بها ، والهضم : خمص البطن ولطف الكشح ، وهو أهضم ، وهى هضماء وهضيم ، ويقال : بطن هضيم ومهضوم وأهضم

(١) حكى صاحبا القاموس واللسان : قطعت يده قطعا — كفرح فرحا — وقطعة — بفتح فسكون — وقطعا — بضم فسكون ، إذا انقطعت بداء عرض لها ، وحكيا أيضا : قطع — كفرح وكرم — قطاعة — كجزالة — إذا لم يقدر على الكلام أوذهبت سلاطة لسانه ، ومثل ذلك كله فى كتاب الأفعال لابن القوطية ، فان كان الأقطع وصفا بأحد هذه المعانى فلامحل لانكار المؤلف مجىء المبنى للفاعل من هذا الفعل ، وإن كان الأقطع وصفا بمعنى الذى قطعت يده بفعل فاعل ، لا بمرض عرض لها ، فكلامه مستقيم . وحكى من ذكرنا أيضا : جذمت يده — كفرح — إذا قطعت ، وجذمتها — كضرب — فهو أجذم ، فان كان الأجذم فى كلام المؤلف وصفا بهذا المعنى فلامحل لانكاره ، وإن كان مراده بالأجذم المصاب بالجذام فسلم ، لأنه لم يستعمل منه إلا جذم مبنيا للمجهول

(٢) فى اللسان : الحدب : خروج الظهر ودخول البطن والصدر ، تقول : رجل أحدب وحدب ، والأخيرة عن سيبويه

(٣) القعس : دخول الظهر وخروج البطن والصدر . ويقال : الرجل أقعس

يدخل أيضا فَعِل على فَعْلَان فى الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدٍ [١] وصَدْيان وَعَطِشٍ وعطشان

ويدخل أيضا أَفْعَل على فَعْلَان فى المعنى المذكور ، كأَهْيم وَهَيْمان ، وَأَشْيَم [٢] وَشَيْمان

وقد ينوب [٣] فعلان عن فَعِل ، كَغَضْبان ، والقياس غَضِبٌ ؛ إذالغضب هَيَجَان ،

وقعس ، كقولهم : أجرب وجرب ، وأنكد ونكد ، قال فى اللسان : وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثالان كثيرا

(١) الصدى : شدة العطش ، وقيل : هو العطش ما كان ، تقول : صدى يصدى - مثل رضى يرضى - فهو صد وصاد وصدى - كطل - وصديان ، والأنثى صديا

(٢) تقول : هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسرها - إذا أصابه داء كالحمى يسخن عليه جلده فيشتد عطشه ، وهو هيمان ومهيوم وأهيم ، والأنثى هيمى ومهيومة وهيماء ، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتتان بالنساء فعفله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال فى المصدر : هيما وهيوما وهياما - بالكسر - وهيمانا - بفتحات - والرجل هائم وهيمان وهيوم ، والأنثى هائمة وهيمى . وتقول : شيم الفرس يشيم شيما - كفرح يفرح فرحا - فهو أشيم ، إذا خالفت لونه بقعة من لون غيره ، وقد راجعنا اللسان والقاموس والمخصص والأفعال لابن القوطية وكتاب سيبويه والمصباح ومختار الصحاح فلم نجد واحدا من هؤلاء ذكر أنه يقال فيه شيمان أيضا

(٣) ظاهره أنه لم يجىء الوصف من غضب إلا غضبان ، إذ جعله من باب النيابة لا من باب الدخول ، وليس كذلك ، بل حكى له صاحب القاموس وغيره ثمانية أوصاف : غضب - كفرح - وغضوب - كصبور - وغضب - كعتل - وغضبة - بزيادة التاء - وغضبة - بفتح الغين والضاد مضمومة أو مفتوحة والباء مشددة ، وغضبان - وغضب - كعضد -

وإنما كان كذلك ؛ لأن الغضب يلزمه فى الأغلب حرارة الباطن ، وقالوا : عَجِل وَعَجْلان ، فَعَجِلٌ باعتبار الطيش والخفة ، وعَجْلان باعتبار حرارة الباطن

والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب

وقالوا : قَدَح [١] قَرْبان إذا قارب الامتلاء ، ونَصْفَان إذا امتلأ إلى النصف ، وإن لم يستعمل قَرِب ونَصِف ، بل قارب وَنَاصَفَ ؛ حملا على المعنى : أي امتلأ .

ويجىء فعيل فيما حقه فَعِلٌ ؛ كَسَقِيم وَمَرِيض ، وحمل سَلِيمٌ على مريض ، والقياس سالم

ومجىء فعيل فى المضاعف والمنقوص اليائى أكثر كالطَّبيب وَاللَّبيب وَالخَسيس وَالتَّقِيّ وَالشَّقِيّ ،

وقد جاء فاعل فى معنى الصفة المشبهة — أى : مطلق الاتصاف [٢] بالمشتق

---

(١) أخذ المؤلف هذه العبارة عن سيبويه قال : « وقالوا : قدح نصفان وجمجمة نصفى ، وقدح قربان وجمجمة قربى ؛ إذا قارب الامتلاء ، جعلوا ذلك بمنزلة الملآن ؛ لأن ذلك معناه معنى الامتلاء ؛ لأن النصف قد امتلأ ، والقربان ممتلىء أيضا إلى حيث بلغ ، ولم نسمعهم قالوا : قرب ولا نصف ، اكتفوا بقارب وناصف ، ولكنهم جاءوا به كأنهم يقولون قرب ونصف ، كما قالوا : مذاكير ، ولم يقولوا : مذكير ولا مذكار » اه‍ ، والجمجمة : القدح أيضا

(٢) هذا رأى للمؤلف خالف به المتقدمين من فطاحل العلماء ؛ فان مذهبهم أن الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على استمرار الحدث لصاحبه فى جميع الأزمنة ، وقد أوضح هذه المخالفة فى شرح الكافية فقال : (ج ٢ ص ١٩١) : « والذى أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة ؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى حسن فى الوضع إلا ذو حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنة

منه من غير معنى الحدوث — فى هذا الباب وفى غيره ، وإن كان أصل فاعل الحدوث ، وذلك كخاشِنٍ وَسَاخِطٍ وجائع

ويعنى بالْحُلَى الخلق الظاهرة كالزَّبَب والْغَمَم (١) فيعم الألوان والعيوب

الصفة المشبهة من فعل بالضم

قال : « وَمِنْ نَحْوِ كَرُمَ عَلَى كَرِيمٍ غَالِبًا ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ وحَسَنٍ وصَعْب وَصُلْب وَجَبَانٍ وشُجَاعٍ ووَقُورٍ وجُنُبٍ »

أقول : الغالب فى باب فَعُل فَعِيل ، ويجىء فُعَال — بضم الفاء وتخفيف العين — مبالغة فعيل فى هذا الباب كثيرا ، لكنه غير مطرد ، نحو طَوِيل وطُوَال ، وَشَجِيع وَشُجَاع ، ويقل فى غير هذا الباب كعَجِيب وَعُجَاب ؛ فان شُدِّدَتِ العين كان أبلغ كطُوَّال ، ويجىء على فَعِل كخَشِن ، وعلى أفْعَل كأخْشَنَ وخشناء ، وعلى فاعل كعاقِرٍ

الصفة المشبهة من فعل بالفتح قليلة

قال : « وَهِىَ مِنْ فَعَلَ قَلِيلَةٌ وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيص وَأَشْيَبَ وَضَيِّق وَتَجِيءُ مِنَ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدِّهِمَا عَلَى فَعْلَانَ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبْعَانَ وَعَطْشَانَ وَرَيَّانَ »

أقول : إنما يكثر الصفة المشبهة فى فَعِلَ لأنه غالب فى الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى ، والثلاثة لازمة فى الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة كما مر فى شرح

أو جميع الأزمنة ، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن ، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الأزمنة ، لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان ، كان الظاهر ثبوته فى جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ببعضها ، كما تقول : كان هذا حسنا فقبح أو سيصير حسنا ، أو هو الآن حسن فقط ، فظهوره فى الاستمرار ليس وضعياً » اه

(١) الغمم : أن يكثر الشعر فى الوجه والقفا حتى يضيقا ، يقال : رجل أغم وجبهة غماء ، قال هدبة بن الخشرم :

فَلَا تَنْكِحِى إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغَمَّ الْقَفَا وَالْوَجْهِ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

الـكافية لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فَعُلَ للغرائز ، وهى غير متعدية ومستمرةٌ ، وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعلَ اللازم ، وما جاء منه لازما أيضا ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والقعود ، و أَشْيَبُ نادر ، وكذا أَمْيَل من مال يميل ، وحكى غير سيبويه [١] مَيِلَ يَمْيَلُ كَجَيِدَ يَجْيَدُ فهو أجيد [٢] ، وفَيْعِل لايكون إلا فى الأجوف ، كالسَّيِّد وَالْمَيِّت وَالْجَيِّد وَالْبَيِّن ، وَفَيْعَل — بفتح العين — لايكون إلا فى الصحيح العين ، اسما كان أو صفة ، كَالشَّيْلَم وَالْغَيْلَم وَالنَّيْرَب وَالصَّيْرَف [٣] وقد جاء حرف واحد فى المعتل بالفتح ، قال :

---

(١) حكى ابن القطاع ميل ميلا — كفرح فرحا — إذا اعوج خلقة ، أو إذا لم يستقر على ظهر الدابة ، أو إذا لم يكن معه سيف ، وحكى مال عن الطريق والحق يميل ميلا ، إذا عدل ، وحكى مال يمال مالا ، إذا كثر ماله ، ورجل مال وامرأة مالة ، وصف بالمصدر ، أو هو صفة مشبهة كفرح ، أو مخفف مائل ، أومقلوب على نحو ما سبق بيانه (ص ٢١ هـ ٤) وحكى أبو زيد أنه يقال : ميل الحائط يميل — كعلم يعلم — ومال يميل — كباع يبيع — فالحائط ميلاء ، والجدار أميل

(٢) الجيد — بفتحتين — طول العنق وحسنه ، وقيل : دقته مع طول ، والفعل جيد يجيد — كعلم يعلم — ويقال : عنق أجيد وامرأة جيداء ، ولا ينعت به الرجل

(٣) الشيلم ، ومثله الشولم والشالم ، هو حب صغار مستطيل أحمر كأنه فى خلقة سوس الحنطة ، وهو مر شديد المرارة ، والغيلم : الجارية المغتلمة ، ومنبع الماء فى الآبار ، والضفدع ، والسلحفاة الذكر ، والشاب العريض المفرق الكثير الشعر ، والنيرب : الشر والنميمة ، قال الشاعر (عدى بن خزاعى) : —

وَلَسْتُ بِذِى نَيْرَبٍ فِى الْكَلاَمِ ... وَمَنَّاعِ قَوْمِى وَسَبَّابِهَا

والصيرف : النقاد ، وهو الذى يبيع الفضة بالذهب ، وهو المحتال المجرب ، فالكلمة الأولى اسم ليس غير وكذا الثالثة ، والثانية اسم أو وصف ، والرابعة وصف ليس غير

١٩ — * مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ (١) *

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، ليس هو أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج كما قال البغدادى فى شرح الشواهد ، بل هو البيت الخامس عشر ، وبعده :

وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجَّنِ   دَارٌ كَرَقْمِ الْكَاتِبِ الْمُرَقِّنِ

بَيْنَ نَقَا الْمُلْقَى وَبَيْنَ الْأَجْؤُنِ   يَادَارَ عَفْرَاءَ وَدَارَ الْبَخْدَنِ

بِكِ الْمَهَى مِنْ مُطْفِلٍ وَمُشْدِنِ

والشعيب — بفتح أوله — المزادة الصغيرة . والعين : التى فيها عيون وثقوب فهى تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز المزادة ، والشجون : جمع شجن ، وهو الحزن . والشجن : جمع شاجن مثل راكع وركع والشاجن : اسم فاعل من شجنه يشجنه ؛ إذا حزنه ، وبابه نصر . ورقم الكاتب : مرقومه ، والمرقن : صفة للكاتب ، وهو الذى ينقط الكتاب . وقوله : دار خبر قوله وبعض أعراض . والنقا : الكثيب من الرمل ، والملقى والأجؤن : مكانان . والبخدن : المرأة الرخصة الناعمة التارة ، هذا أصله ، وقد سموا به امرأة ، وهو كزبرج وجعفر . والمطفل : ذات الطفل . والمشدن : ذات الشادن وهو ولد الظبية ، والشاهد فى البيت كما قال الأعلم مجىء عين على فيعل بالفتح ، وهو شاذ فى المعتل ، لم يسمع إلا فى هذه الكلمة ، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيد وهين ولين وقيل ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح . ونقول : وقد جاء هذا اللفظ على القياس بكسر العين كما حكاه فى اللسان ، وفى شرح أدب الكاتب ، وهذا الذى ذكروه من أن سيداً ونحوه على زنة فيعل بكسر العين هو مذهب سيبويه ، وهو أحد ثلاثة مذاهب ، وثانيها وهو مذهب جماعة أن أصله فيعل بفتح العين فكسرت العين شذوذا كما كسروا الباء من البصرى ، وثالثها وهو مذهب الفراء أن أصله على زنة فعيل مثل طويل ، فقدمت الياء إلى موضع العين ، وبقيت كل واحدة على حالها من الحركة والسكون ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وهذا عنده قياس مطرد فى كل ما جاء على فعيل صفة مشبهة من الأجوف ، وسيأتى تفصيل هذه المذاهب فى باب الاعلال

وهو مافيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفف نحوسَيِّد بحذف (١) الثانى وذلك مطرد الجواز ، كما يجىء فى باب الاعلال

قوله « وتجىء من الجميع » أى : من فَعَل وفَعُل ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جَاعَ يجوع ونَاعَ ينوع (٢) ، وما يجىء من غير باب فعِل ـ بكسر العين ـ بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فَعِل ، كما حُمِل مَلْآن وقَرْبَان عليه ، على مامر

المصدر

قال : « اَلْمَصْدَرُ : أَبْنِيَةُ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ مِنْهُ كَثِيرَةٌ ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ وَشُغْلٍ وَرَحْمَةٍ وَنِشْدَةٍ وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزَوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنِقٍ وَصِغَرٍ وَهُدًى وَغَلَبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُغَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ وَمَدْخَلٍ وَمَرْجِعٍ وَمَسْعَاةٍ وَمَحْمِدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلاَّ أَنَّ الْغَالِبَ فى فَعَلَ اللاَّزِمِ نَحْوُ رَكَعَ ، عَلَى رُكُوعٍ ؛ وَفِى الْمُتَعَدِّى ، نَحْوُ ضَرَبَ ، عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِى الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِى الاُضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ ، عَلَى خَفَقَانٍ ، وَفى الأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ ، عَلَى صُرَاخٍ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ

(١) من ذلك تخفيفهم قيلا ، بدليل جمعه على أقيال ، ومن ذلك قول الشاعر فى تخفيف هين ولين :ـ

* هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ *

(٢) ناع : هو إتباع لجاع يجوع ، تقول : رماك الله بالجوع والنوع ، ويقال : هو العطش . قال فى اللسان : « وهو أشبه ، لقولهم فى الدعاء على الانسان : جوعا ونوعا ، ولو كان الجوع نوعا لم يحسن تكريره ، وقيل : إذا اختلف اللفظان جاز التكرير ، قال ابن برى : والصحيح أن هذا ليس إتباعا ، لأن الاتباع لا يكون بحرف العطف » اه ملخصا

فَاجْعَلْهُ فَعْلاً لِلْحِجَازِ وَفُعُولاً لِنَجْدٍ ، وَنَحْوُ هُدًى وَقِرًى مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ ، وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِيَفْعُلُ ، إلاَّ جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْغَلَبَ »

أقول قوله « وَرَحْمَة وَنِشْدَة » ليس الأول للمرة ولا الثانى للهيئة و إن وافقتا فى الوزن مايصاغ لهما

والتى ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثى هى الكثيرة الغالبة ، وقد جاء غير ذلك أيضا كالفُعْلَل نحو السُّؤدَد ، وَالْفَعَلُوت نحو الْجَبَرُوتِ [1] وَالتُّفْعَل نحو التُّدْرَأ [2] وَالْفَيْعَلُولة كالْكَيْنُونَةِ ، وأصلها [3] كَيَّنونة ؛ والْفَعْلُولة كالشَّيْخُوخة

---

(١) الجبروت : الكبر والقهر ، وقد جاء هذا اللفظ على أوزان كثيرة

(٢) التدرأ ـ بضم التاء وسكون الدال بعدها راء مهملة مفتوحة ـ هو الدرء والدفع ، قال العباس بن مرداس السلمى : ـ

وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

قال ابن الأثير : « ذو تدرإ : أى ذو هجوم، لا يتوقى ولا يهاب ،ففيه قوة على دفع أعدائه » اه

(٣) الكينونة : مصدر كان يكون كونا وكينونة ، قال الفراء : العرب تقول فى ذوات الياء ممايشبه زغت وسرت طرت طيرورة وحدت حيدودة فيما لا يحصى من هذا الضرب ، فأما ذوات الواو مثل قلت ورضت فانهم لا يقولون ذلك ، وقد أتى عنهم فى أربعة أحرف منها : الكينونة من كنت ، والديمومة من دمت ، والهيعوعة من الهواع ، والسيدودة من سدت ، وكان ينبغى أن يكون كونونة ، ولكنها لما قلت فى مصادر الواو وكثرت فى مصادر الياء ألحقوها بالذى هو أكثر مجيئا منها إذ كانت الواو والياء متقاربى المخرج ، قال : وكان الخليل يقول : كينونة فيعولة هى فى الأصل كيونونة التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة ، فصيرتا ياء مشددة مثل ما قالوا الهين من هنت ، ثم خففوها ، فقالوا : كينونة كما قالوا هين لين ، قال الفراء : وقد ذهب مذهبا ، إلا أن القول عندى هو الأول ، وسيأتى لنا فى هذا الموضوع مزيد بحث فى باب الاعلال إن شاء الله

وَالصَّيْرُورة وَالْفَعَلْنية وَالفَعْلَنِيَةُ[(١)] كالْبُلَهْنِيَةِ ، وَالفَعِيلَة كالشَّبِيبة والفضيحة ، والفَاعولة كالضَّارورة بمعنى الضرر ، والتَّفْعُلة كالتَّهْلُكة ، وَالمَفَاعلة كالمَسَائية ، وأصلها[(٢)] مَسَاوِئة فقلب ، وَالفعلة وَالْفُعُلَّى كالْغُلُبَّة وَالْغُلُبَّى[(٣)] وغير ذلك

قوله « الغالب فى فَعَلَ اللازم على فُعُول » ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعانى التى نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولا أن لا نبين الأبواب من فَعَلَ وفَعِلَ وَفَعُلَ ، ولا المتعدى واللازم ، بل نقول :

الغالب فى الحِرَف وشبهها من أى باب كانت الفِعَالَة بالكسر ، كالصِّياغة ، وَالحِيَاكة ، والخِياطة ، والتجارة ، والإمارة ، وفتحوا الأول جوازا فى بعض ذلك ، كالوَكالة والدَّلالة والولاية

والغالب فى الشِّراد وَالهِيَاج وشبهه الفِعَالُ كالفِرار[(٤)] والشِّماس والنِّكاح ،

---

(١) البلهنية : الرخاء وسعة العيش

(٢) المسائية : أحد مصادر ساءه يسوءه ، إذا فعل به ما يكره . قال فى اللسان : « قال سيبويه : سألت الخليل عن سوائية فقال : هى فعالية بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سواية ، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هار ولاث كما اجتمع أكثرهم على حذف همزة ملك وأصله ملأك ، وسألته عن مسائية فقال : هى مقلوبة ، وإنما حدها مساوئة ، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستثقلان ، والذين قالوا مساية حذفوا الهمزة تخفيفا » اهـ ومنه تعلم أن وزن المؤلف مسائية بمفاعلة إنما هو بالنظر إلى الأصل قبل القلب ، وأما وزنها الآن ففالعة ، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها حكما بعد كسرة

(٣) الغلبة والغلبى - بضم الغين واللام فيهما - مصدران من مصادر غلب ، وقد ورد من الأول قول الشاعر ، وهو المرار :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ غُلُبَّةً ... وَبِالْغَوْرِ لِى عِزٌّ أَشَمُّ طَوِيلُ

ولم نقف للثانى على شاهد ، ولكنه حكاه فى اللسان .

(٤) الفرار : الروغان والهرب ، ومنه قوله تعالى : (لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا)

والضِّراب (١) ،والوِداق (٢) ، والطِّمَاحِ ، والحِرَانُ شبه الشِّماس (٣) والشِّراد والجماح والجامع امتناعه مما يراد منه

ويجىء فِعَالٌ بالكسر فى الأصوات أيضا لكن أقل من مجىء فُعَال بالضم وَفَعِيل فيها ، وذلك كالزِّمار وَالْعِرَار (٤)

وَالْفِعَال قياس من غير المصادر فى وقت حَيْنُونة الحدث ، كالقِطاف والصِّرام والجداد والحِصاد (٥) والرِّفاع ،ويشاركه فَعَالٌ بالفتح

والْفِعال بالكسر غالب فى السِّمات أيضا كالْعِلاط وَالْعِرَاض (٦) لوسم على العنق ،والجِنَاب على الجنب ، والْكِشَاح عَلَى الْكَشْح

والغالب فى مصدر الأدواء من غير باب فَعِلَ المكسور العين الْفُعَال ، كالسُّعَال

(١) الضراب : مصدر ضرب الفحل الناقة ، إذا نزا عليها

(٢) الوداق : مصدر ودقت الدابة (إذا كانت من ذوات الحافر) : أى اشتهت الفحل ، وحكى ابن القوطية والمجد الوداق ـ بفتح الواو ـ وحكى ابن القوطية الفعل كوعد وكوثق ، وحكى المجد تثليث عينه . والطماح : مصدر طمحت المرأة تطمح من باب فتح ـ إذا نشزت وجمحت . والحران : مصدر حرنت الدابة ، إذا وقفت عند استدرار جريها

(٣) الشماس : مصدر شمست الدابة والفرس ـ كسمع وكنصر ، وفيه لغة ثالثة كفضل يفضل ، من باب التداخل ـ إذا شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤) الزمار : صوت النعام ، وفعله كضرب . والعرار : مصدر عر الظليم يعر ـ من باب ضرب ـ إذا صاح ، ويقال أيضا : عار معارة وعرارا

(٥) القطاف ـ ككتاب وكسحاب ـ وقت قطف العنب ونحوه . والصرام ـ كسحاب وككتاب ـ أوان إدراك النخل . والجداد ـ ككتاب وكسحاب ـ أوان قطع ثمر النخل . والحصاد ـ كسحاب وككتاب ـ أوان حصد الزرع . والرفاع كسحاب وككتاب ـ أوان حمل الزرع بعد الحصاد إلى البيدر

(٦) العلاط : سمة فى عرض عنق البعير ، وربما كان خطاً أو خطين أو خطوطا فى كل جانب . والعراض : سمة فى عرض فخذ البعير ، ومنه تعرف ما فى تفسير المؤلف من التساهل

والدُّوَار ، والْعُطَاس،والصُّدَاع ، و يشاركه فى لفظ السّواف فَعال بالفتح (١) ؛ لاستثقال الضم قبل الواو .

والغالب فى الأصوات أيضا الْفُعال بالضم ، كالصُّرَاخ والْبُغَام والْعُوَاء (٢) ويشاركه فى الْغُوَاث فَعال (٣) بالفتح ؛ ويأتى فيها كثيراً فَعِيلٌ أيضا ، كالضَّجيج والنَّئِيم والنَّهِيت (٤) وقد يشتركان ، كالنَّهيق والنُّهَاق ، والنَّبيح (٥) وَالنُّبَاح ؛

ويجىء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول ، كالدُّقَاق ، والْحُطام ، والفُتَات ، والرُّفَات (٦) .

والْفُعَالَة للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير ، كالْقُلَامَة ، والْقُرَاضة ، وَالنُّقَاوَة ، والنُّفَاية (٧)

---

(١) قال فى القاموس : والسواف بالضم مرض الابل ويفتح ، وساف المال يسوف ويساف هلك أو وقع فيه السواف

(٢) البغام ومثله البغوم ـ بضم الباء فيهما ـ مصدر بغمت الظبية ـ من باب منع ونصر وضرب ، فهى بغوم ، إذا صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها ، وتقول : بغمت الناقة ، إذا قطعت الحنين ولم تمد ، وتقول : بغم الثيتل والأيل والوعل إذا صوت . والعواء : مصدر عوى الكلب والذئب يعوى ، إذا لوى خطمه ثم صوت أو إذا مد صوته

(٣) قال فى القاموس : الغواث ـ بالضم ، وفتحه شاذ ، وهو صوت المستغيث ، إذا صاح «واغوثاه»

(٤) النئيم : الأنين ، أو هو صوت خفى ، والنئيم أيضا : صوت الأسد والقوس والظبى ، والفعل كضرب ومنع . والنهيت ومثله النهات : الزئير والزحير ، والنهات : الأسد ، ومثله المنهت ـ بضم الميم وفتح النون وتشديد الهاء مكسورة ـ والفعل كضرب

(٥) النهيق والنهاق : صوت الحمار ، والفعل كضرب وكسمع وكنصر ، والنبيح والنباح ومثلهما النبح والتنباح : صوت الكلب والظبى والتيس والحية ، والفعل كمنع وكضرب

(٦) الدقاق كغراب : فتات كل شىء . والحطام : ما تكسر من اليبيس . والفتات : ما تفتت . والرفات : الحطام ، وكصرد : التبن .

(٧) القلامة : ما سقط من الظفر . والقراضة : ما سقط بالقرض ، ومنه

والقياس المطرد فى مصدر التنقل والتقلب الْفَعَلَانُ ، كَالنَّزَوَان ، وَالنَّقَزَان ، وَالْعَسَلَان والرَّتَكَان [١] ؛ وربما جاء فيه الفُعَال ، كالنُّزَاء وَالْقُمَاص [٢] ، وَالشَّنَآن شاذ ، لأنه ليس باضطراب .

والأغلب فى الألوان الْفُعْلَةُ ، كالشُّهْبَةِ وَالْكُدْرَة [٣] ،

وفى الأدواء من باب فَعِلَ المكسور العين الْفَعَلُ ، كَالْوَرَم ، وَالْمَرَض وَالْوَجَع .

وبعضُ الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

ثم نقول : الأغلب الأكثر فى غير المعانى المذكورة أن يكون المتعدى على فَعْلٍ ؛ من أى باب كان ، نحو قَتَلَ قَتْلا ، وضَرَبَ ضَرْبًا ، وَحَمِدَ حَمْدًا ، وَفَعَلَ اللازم على فُعُولٍ ، نحو دَخَلَ دُخُولاً ، وأمَّا فَعِلَ اللازم فَفَعَلٌ بالفتح ، كَتَرِبَ [٤] تَرَبًا ، وَفَعُلَ — وهو لازم لاغير — فَعَالَةٌ فى الأغلب ، نحو كَرُمَ كَرَامَةً ، كما يجىء

قراضة الذهب . والنقاوة : الذى فى القاموس أن النقاوة والنقاية - بضم أولهما ، خيار الشىء ، والنقاية والنقاة - بضم أولهما وفتحه - ردىء الشىء وما ألقى منه ، وليس فيه النقاوة بالمعنى الأخير . والنفاية - بضم أوله وفتحه - ومثله النفاة كالحصاة والنفوة - بفتح فسكون والنفاء والنفاوة - بالضم - وهو رديئه وبقيته

(١) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر فى معنى السفاد ، والنقزان ، ومثله النقز : هو الوثبان صعدا فى مكان واحد ، وقد غلب على الطائر المعتاد الوثب كالغراب والعصفور . والعسلان : أن يضطرم الفرس فى عدوه ؛ فيخفق برأسه ويطرد متنه . والعسلان أيضا : أن يسرع الذئب والثعلب ويضطرب فى عدوه ويهز رأسه . والرتكان : مقاربة البعير خطوه فى رملانه ، ولا يقال إلا للبعير

(٢) القماص : مصدر قمص الفرس وغيره من باب ضرب ونصر ، وهو بضم القاف وكسرها ، أو إذا صار عادة له فبالضم ، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معاً ويعجن برجليه اه من القاموس

(٣) انظر (ص ٧٢ ه ٣)

(٤) ترب الرجل - كفرح : لصق بالتراب من الفقر

قوله « قال الفراء : إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره » يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر مالم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين : فُعُول ، متعديا كان أو لازما ، وقياس الحجاز يين فيه فَعْلٌ ، متعديا كان أولا ، هذا قوله ، والمشهور ماقدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فَعْلٌ مطلقا ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم فَفُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعِلَ المكسور وَفَعَالَة من فَعُل ، لأنه الأغلب في السماع فَيُرَدُّ غير المسموع إلى الغالب

قوله « ونحو هُدًى وقِرًى » قالوا : ليس في المصادر ماهو على فُعَل إلا الْهُدَى وَالسُّرَى ، ولندرته في المصدر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هُدْية وَسُرْية ، و إن لم تسمعا ؛ لكثرة فُعَل في جمع فُعْلة ، وأما تُقًى فقال الزجاج : هو فُعَل والتاء بدل من الواو كما في تَقْوَى ، وقال المبرد : وزنة تُعَل والفاء محذوف كما يحذف في الفعل ، فيقال في اتَّقَى يَتَّقِى : تَقَى يَتْقِي [1] على مايجىء في آخر

---

(١) اعلم أنهم قالوا : اتقى يتقى كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (ياأيها النبى اتق الله ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا) وهو افتعل من الوقاية ، وأصله اوتقى قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار ايتقى ، ثم قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء ، ومنهم من يقلب الواو تاء من أول الأمر . وقالوا : تقى يتقى بسكون التاء تخفيفا ، تق ، فأما الماضى فنحو قول أوس بن حجر يصف رمحا :

تَقَاكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذُّهُ ... يَدَاكَ إِذَا مَا هُزَّ بِالْكَفِّ يَعْسِلُ

وأما المضارع فنحو قول الأسدى :

وَلاَ أَتْقِي الْغَيُورَ إِذَا رَآنِي ... وَمِثْلِي لُزَّ بِالْحَمِسِ الرَّبِيس

وأما الأمر فنحو قول عبد الله بن همام السلولى :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لاَ تَنْسَيَنَّهَا ... تَقِ اللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو

وربما قالوا في المضارع يتقى — بفتح التاء — ومنه قول خفاف بن ندبة :

الـكتاب ، ولم يجىء فِعَلٌ فى مصدر فَعَلَ المفتوح عينه إلا فى المنقوص ، نحو الشِّرَى ، وَالْقِرَى ، والْقِلَى ، وهو أيضا قليل .

قوله « ونحو طَلَبٍ مختص بيَفْعُل » يعنى لم يجىء في باب فَعَلَ المفتوح مصدر على فَعَلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يَفْعُل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الْجُرْحُ جَلَبًا : أى أخذ فى الالتئام ، والمضارع من جَلَبَ الجرحُ يَجْلِب ويَجْلُب معا ، وليس مختصاً بيفْعُل بالضم ، وأما الْغَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) قال الفراء : يجوز أن يكون فى الأصل من بعد غَلبتهم بالتاء ؛ فحذف التاء ، كما فى قوله : —

٢٠ — إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا (١)

أى : عدة الأمر

جَلاَهَا الصَّيْقَلُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقِى بِأَثْرِ

وكأنه لما كثر استعمالهم اتقى يتقى بالزيادة توهموا أن التاء فى أصل بناء الكلمة فخففوه بحذف همزة الوصل والتاء الأولى الساكنة ، ثم لما رأوا المضارع مفتوح ما بعد حرف المضارعة ولا نظير له فى أبنيتهم سكنوا ما بعد حرف المضارعة ليصير على مثال قضى يقضى ، ثم بنوا المشتقات على ذلك فقالوا تقى تقية ورجل تقى ورجال أتقياء وتقواء وتقاة

(١) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب عبد العزى بن عبد المطلب أحد شعراء الدولة الأموية . والخليط : المخالط والمعاشر كالنديم والجليس بمعنى المنادم والمجالس ، والبين : البعد والفراق ، وأجدوه : صيروه جديدا ، وانجردوا : بعدوا وأصله من قولهم : جرد بنا السير : أى امتد ، والشاهد فيه قوله « عد الأمر » حيث حذف التاء فى الاضافة كما حذفت فى قوله تعالى : (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقوله : (وإقام الصلاة)

وأما فَعْلان فنادر ، نحو لَوَى ليَّانًا [١] ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستثقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضا شَنْآن بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأت الْفَعُول — بفتح الفاء — مصدرا إلا خمسة أحرف [٢] : توضأت وَضُوءًا

---

(١) تقول : لواه دينه ولواه بدينه ليا وليانا — بفتح اللام وكسرها — في المصدرين ، إذا مطله ، قال ذو الرمة :

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُحْسِنُ يَاذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا

وأصل اللي والليان لوي ولويان ، فقلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء ، قال في اللسان : قال أبو الهيثم لم يجيء من المصادر على فعلان — بفتح فسكون — إلا اليان ، وحكى ابن برى عن أبي زيد ليان — بالكسر — وهي لغية

(٢) اعتبر المؤلف هذه الكلمات مصادر تبعا لسيبويه وجماعة ، وللعلماء في ذلك كلام ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) « هذا باب ما جاء من المصادر على فعول (بفتح الفاء) وذلك قولك : توضأت وضوءا حسنا ، وتطهرت طهورا حسنا ، وأولعت به ولوعا ، وسمعنا من العرب من يقول : وقدت النار وقودا ، غالبا ، وقبله قبولا ، والوقود (بالضم) أكثر ، والوقود (بفتح الواو) الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا ؛ فهذا مفتوح » اهـ . وقال في اللسان : « الوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به كالفطور والسحور لما يفطر به ويتسحر به ، والوضوء أيضا المصدر من توضأت للصلاة مثل الولوع والقبول ، وقيل : الوضوء بالضم المصدر ، وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم أسمع غيره ، وذكر الأخفش أن الوقود بالفتح الحطب والوقود بالضم الاتقاد وهو الفعل ، قال : ومثل ذلك الوضوء وهو الماء والوضوء بالضم وهو الفعل ، وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد ، يقال : الوقود (بالفتح) والوقود (بالضم) يجوز أن يعنى بهما الحطب ويجوز أن يعنى بهما الفعل ، وقال غيره : القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواهما من المصادر فمبنى على الضم . التهذيب : الوضوء الماء والطهور مثله ، ولا يقال فيهما بضم الواو والطاء ، لا يقال الوضوء ولا الطهور ، قال الأصمعي : قلت

وتطهرت طَهُوراً ، وولِعت وَلوعا ، ووقدت النار وَقُودًا ، وقَبِلَ قَبُولا ، كما حكى سيبويه

قال : « وَفَعِلَ اللَّازِمُ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ ، وَالْمُتَعَدِّى نَحْوُ جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ ، وَفِى الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٍ ، وَفَعُلَ نَحْوُ كَرُمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِباً ، وَعِظَمٍ وَكَرَمٍ كَثِيرًا »

أقول : قوله « وفى الألوان والعيوب » هذا الذى ذكره هو الغالب فى الألوان ، وإن كانت من فَعُلَ بضم العين أيضا ، وقد جاء شىء منها على فَعَل كالصَّدَأ والْعَيَس (١) ، وأما الْعِيسَة — بكسر العين — فأصلها الضم ، كسرت

لأبى عمرو : ماالوضوء ؟ فقال : الماء الذى يتوضأ به ، قلت : فماالوضوء بالضم ؟ قال : لا أعرفه » اه ونقل نصوصا أخرى لاتخرج عن هذا المعنى ، واعلم أن من العلماء من يجعل المصدر هو الدال على الفعل الذى هو الحدث ، وأكثر المتقدمين على هذا ، فليس عندهم مصدر واسم مصدر ؛ بل كل مادل على الحدث فهو مصدر ، وتكاد تلمس هذا فى عبارة سيبويه وفى ماذكره اللسان عن جلة العلماء ، والمتأخرون على على الفرق بين المصدر واسم المصدر ، وأحسن مايفرق به بينهما ماذكره ابن مالك فى التسهيل حيث عرف اسم المصدر بقوله : « هو ماساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض مافى فعله » اه ومدار الفرق بينهما على أن الاسم الدال على الحدث إن اشتمل على جميع حروف الفعل لفظا أو تقديرا أو بالتعويض فهو مصدر ، سواء أزادت حروفه عن حروف الفعل أم ساوت حروفه حروفه ، وإلا فهو اسم مصدر ، فمثال المصدر التوضؤ والقتال بالنسبة لقاتل والعدة بالنسبة لوعد والاعلام بالنسبة لأعلم ، ومثال اسم المصدر الغسل بالنسبة إلى اغتسل والعطاء بالنسبة لأعطى والكلام بالنسبة لكلم ، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه أسماء مصادر إن أريد بها الحدث سواء أكان أولها مضموما أم مفتوحا ، وأما الوقود والقبول والولوع إن كان فعله ولع كما ذكر المؤلف فمصادر سماعية وإن أردت بهذه الألفاظ معنى غير معنى الحدث فليست مصادر ولا أسماء مصادر .

(١) العيس : بياض يخالطه شىء من شقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب

للياء ، وقد جاءت الصُّهُوبةُ [(١)] والـكُدُورَةُ ، قال سيبويه : قالوا : البَيَاض والسَّوَاد تشبيها بالصَّبَاح والمساء لأنهما لونان مثلهما

وأما مجيء العيوب على فُعْلَة — بالضم — فقليل ، كالأُدرة والنُّـفْخة [(٢)] ، وقد جاء الفُعلة والفَعَـلَة لموضع الفعل فى الأعضاء كثيرا ، كالقُطْعة والقَطَعة [(٣)] لموضع القطع ، وكذا الجُذْمَة والجَذَمة ، والصُّلْعة والصَّلَعة ، والنزْعة والنَّزَعة [(٤)] ويكون الفُعْلة — بضم الفاء وسكون العين — للفضلة أيضا ، كالقُلْفة ، والغُرْلة [(٥)]

صفاء فى ظلمة خفية . والعيسة بكسر العين فعلة بضم الفاء على مثال الصهبة والـكمتة والحمرة والصفرة ، لأنه ليس فى الألوان فعلة بالـكسر ، وإنما كسر أولها لتصح الياء كما كسرت الباء فى بيض لتصح الياء

(١) الصهوبة والصهبة والصهب : حمرة فى الشعر ، وقيل : أن تكون أطراف الشعر حمراء وأصولها سوداء

(٢) الأدرة — بالضم — والأدر — بفتحتين — انتفاخ فى الخصية ، وقيل : انفتاق فى إحدى الخصيتين ، والنفخة — بالضم — داء يصيب الفرس ترم منه خصياه ، وهى أيضاً انتفاخ البطن من طعام ونحوه

(٣) القطعة — بالضم ، وبفتحتين — موضع القطع من اليد ، وقيل : بقية اليد المقطوعة ، وفى الحديث إن سارقا سرق فقطع فكان يسرق بقطعته (بفتحتين) والظاهر أن المراد بقية يده المقطوعة

(٤) الذى فى القاموس واللسان الجذمة — بفتح فسكون ، وبفتحتين — وفى القاموس ذكر الصلعة — بفتحتين — وذكرها فى اللسان بالضم وبفتحتين ، وفى القاموس واللسان جميعا النزعة بفتحتين ، لكن ذكر سيبويه (ح ٢ ص ٢٢٣) هذه الألفاظ ماعدا النزعة ، وضبطت كما فى الأصل الذى معنا . والجذمة : موضع الجذم ، وهو القطع . والصلعة : موضع الصلع ، وهو ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره . والنزعة : موضع النزع وهو انحسار الشعر من جانبى الجبهة

(٥) القلفة — بالضم ، وبفتحتين — جلدة الذكر التى تغطى الحشفة ، وقلفها الخاتن ؛ إذا قطعها ، والغرلة — بالضم — هى القلفة

ويجيء الْفِعْل للمفعول ، كالذِّبح والسِّفر (١) والزِّبر

ويجيء الْفَعَل — بفتح الفاء والعين — له أيضا ، كالْخَبَط المخبوط ، وَالنَّفَض للمنفوض (٢) ،

وجاء فُعْلَة : بسكون العين كثيراً بمعنى المفعول كالسُّبَّة والضُّحْكة واللعْنة ، وبفتح العين للفاعل ، وكلتاهما للمبالغة

ويجيء الْمَفْعَلَة لسبب الفعل ، كقوله عليه الصلاة والسلام « الْوَلَد مَبْخَلة مَجْبَنة مَحْزَنة » .

ويجيء الْفَعُول لما يفعل به الشيء كالْوَجُور لما يوجر [به] ، وكذا النَّقُوع والْقَيُوء (٣)

---

(١) الذبح - بالكسر - مايذبح ؛ قال الله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) والسفر - بالكسر - واحد الأسفار ، وهي الكتب الكبار ، سمي بذلك لأنه مسفور ؛ أي مكتوب ، والسافر الكاتب ، وجمعه سفرة ، وبه فسر قوله تعالى (بأيدى سفرة كرام بررة) . والزبر - بالكسر - ومثله الزبور كرسول : الكتاب أيضا ، سمي بذلك لأنه يزبر : أي يكتب ، تقول : زبر الكتاب يزبره - كضربه يضربه ونصره ينصره - إذا كتبه ، وجمع الزبر زبور - كقدر وقدور - وجمع الزبور زبر كرسول ورسل

(٢) الخبط - بفتحتين - ورق ينفض بالمخابط ويجفف ويطحن ويخلط بدقيق أو غيره ، ويمزج بالماء فتوجره الابل ، والخبط أيضا : ماخبطته الدواب وكسرته ، والمخابط : جمع مخبط كمنبر وهو العصا . والنفض بالتحريك : ما تساقط من الورق والثمر ، وماوقع من الشيء إذا نفضته : أي زعزعته وحركته .

(٣) الذى فى القاموس واللسان والمزهر عن أبي عبيدة أن الوجور - بفتح الواو - الدواء يوجر فى الفم ، سمي بذلك لأنه يدخل فيه ، والوجر : إدخال الماء أو الدواء فى الحلق ، وآلة الوجر : ميجر وميجرة ؛ فليس المراد بما يفعل به الشيء آلة الشيء كما قد يتبادر من العبارة ؛ بل المراد ما يتحقق به الشيء ، والمراد بالشيء فى عبارته الحدث . وفى القاموس واللسان النقوع كصبور : ماينقع فى الماء ليلا ليشرب

قوله « وفَعُلَ نحو كرم على كرامة غالبا» فَعَالَة فى مصدر فَعُل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فعَال كَجَمَال ، وفعَالة كَكَرَامة ، وفُعْل كَحُسْن ، والباقى يحفظ حفظا .

مصدر المزيد فيه والرباعى

قال : « والمَزِيدُ فِيهِ والرُّبَاعِىُّ قِيَاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ ، وَجاء كِذَابٌ وَكِذَّابٌ ، وَالْتَزَمُوا الْحَذْفَ وَالتَّعْوِيضَ فِى نَحْوِ تَعْزِيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ ، وَنَحْوُ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَضِرَابٍ ، وَمِرَّاءٌ شَاذٌّ ، وَجَاء قِيتَالٌ ، وَنَحْوُ تَكَرَّمَ عَلَى تَكَرُّمٍ ، وَجَاء تِمِلَّاقٌ . وَالْبَاقِى وَاضِحٌ »

أقول : يعنى بقياس المصادر المنشعبة ما مر فى شرح الكافية ، من كسر أول الماضى وزيادة ألف قبل الآخر ؛ فيكون للجميع قياسٌ واحد .

وذكر المصنف منها ههنا ماجاء غير قياسى ، أو جرى فيه تغيير ، وترك الباقى وذكر أَفْعَلَ أولا ، وإن كان مصدره قياسيا ، تنبيها به على كيفية القياس ، وخصه بالذكر إذ هو أول الأبواب المنشعبة ، على ما يذكر فى كتاب المصادر ، وأيضا إنما ذكره لما فى مصدره تغيير فى الأجوف ، نحو إقَامَة ، والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ؛ فان لكل باب قياسا خاصا لا يشاركه فيه غيره ، كما مر فى شرح الكافية [1]

نهارا وبالعكس ، والنقع : نبذ الشىء فى الماء ، وبابه فتح . والقيوء بالفتح : الدواء الذى يشرب للقىء . والقيوء أيضا صيغة مبالغة بمعنى كثيرا لقىء

(١) قال فى الكافية وشرحها (ح ٢ ص ١٧٨) : « وهو من الثلاثى سماع ومن غيره قياس ، تقول أخرج إخراجا واستخرج استخراجا : ترتقى أبنية مصادر الثلاثى إلى اثنين وثلاثين فى الأغلب كما يجىء فى التصريف ، وأما فى غير الثلاثى فيأتى قياسا كما تقول مثلا : كل ما ماضيه على أفعل فمصدره على إفعال ، وكل ما ماضيه على فعل

قوله « تَكريم وتَكْرِمَة » تفعيل فى غير الناقص مطرد قياسى ، وتَفْعِلة كثيرة ، لكنهامسموعة ، وكذا فى المهموز اللام ، نحو تَخْطِيئًا وَتَخْطِئَة ، وتَهْنِيئًا وتَهْنِئَة ، هذا عن أبى زيد وسائر النحاة ، وظاهرُ كلام سيبويه أن تَفْعِلة لازم فى المهموز اللام كما فى الناقص ، فلا يقال تَخْطِيئاوتَهْنيئا ، وهذا كما ألحق أرْأَيْتَ بأقمت.[1] ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فانه على تَفْعِلَة لاغير ، وذلك

فمصدره على تفعيل ، وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ، ويجوز أيضا أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد فيه ، وهو أن يقال : ننظر إلى الماضى ونزيد قبل آخره ألفا ، فان كان قبل الآخر فى الماضى متحركان كسرت أولهما فقط كما تقول فى أفعل إفعال ، وفى فعلل فعلال ، وفى فعلى فعلاء ، وفى فاعل فيعال ، وفى فعل فعال ، وإن كان ثلاث متحركات كسرت الأولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال وافعيلال إذ أصل ماضيهما افعلل وافعالل ، وتفعال ـ بكسر التاء والفاء وتشديد العين ـ وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل ، بل ذلك لبيان كيفية مجىء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل ، والأشهر فى مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور ، وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل ، وأما فعال فى مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسى ، إذ أصله قيتال ، ولم يأت فى تفعلل وتفاعل وما ألحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما إلا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل » اه

(١) المقصود إلحاق أرأيت بأقمت فى حذف الوسط وهو عين الكلمة وإن كان سبب الحذف فى أقمت موجودا وهو التخلص من التقاء الساكنين ، وليس موجودا فى أرأيت ، إلا أنهم لما استثقلوا الهمزة فى أرأيت مع كثرة استعمال هذه الكلمة نقلوا فتحتها إلى الساكن قبلها ، ثم خففوها بقلبها ألفا ، ثم حذفوها تخلصا من التقاء الساكنين ، قال سيبويه (ح ٢ ص ٢٤٤) : « ولا يجوز الحذف أيضا فى تجزئة وتهنئة وتقديرهما تجزعة وتهنعة لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو كما ألحقوا أرأيت بأقمت حين قالوا أريت » اه

بحذف الياء الأولى و إبدال الهاء منها ؛ لاستثقال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله : —

٢١ — فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا   كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا (١)

و إنما قلنا « إن المحذوف ياء التفعيل » قياسا على تكرمة ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها مَدَّة لاتتحرك ، فلما رأينا الياء في نحو تَعْزِيَةٍ متحركةً عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيث

وأَما إجازة واستجازة فأصلهما إِجْوَاز وَاسْتِجْوَاز أُعِلَّ المصدر باعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفا ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدة نحو تَعْزِية ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدا ، كما في قُلْ وبِعْ ، ويجيء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مَقُول ومَبِيع ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضا ، نحو أَقام إقاماً واستجاز استجازاً ، استدلالا بقوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلاَةِ) وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء ، وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوّز سيبويه حذف التاء من نحو التَّعْزِيَة على حال ، كما جوز في (إقام الصلاة) إذ لم يسمع .

قوله « وجاء كِذَّاب » هذا وإن لم يكن مطردا كالتَّفْعِيل لكنه هو القياس كما مر في شرح الكافية ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَّال ، جعلوا التاء

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين . و تنزى : تحرك ، و تنزيا مصدره . والشهلة : المرأة العجوز أو النصف . يقول : إن هذه المرأة تحرك دلوها لتملأها كما تحرك المرأة العجوز صبيها في ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على مجيء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال

فى أوله عِوَضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ؛ فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فان التغيير مُجَرىء على التغيير .

ولم يجىء فِعَّال فى غير المصدر إلا مبدلا من أول مُضَعَّفِهِ ياء نحو قيراط و دينار وديوان .

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل

وفِعَّال فى مصدر فَعَّل ، و فِيعَال وفِعَال فى فاعَلَ ، وتِفِعَّال فى تَفَعَل ؛ وإن كانت قياسا لكنها صارت مسموعة لايقاس على ماجاء [١] منها ، ولايجىء فِعَال فيما فاؤه ياء للاستثقال ، فلا يقال يِسَار فى يَاسَرَ ، وفِعَالٌ فى فَاعَلَ مقصور فِيعَال، والياء فى مكان ألف فاعل

وأما كِذَاب — بالتخفيف — فى مصدر كَذَّب فلم أسمع به ، والأولى أن يقال فى قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً) فى قراءة التخفيف : إنه مصدر كاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَّب ، كما فى قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) .

قوله « و مِرَّاء شاذ » يعنى بالتشديد ، والقياس مِرَاء بالتخفيف [٢] ، و إنما

---

(١) يريد أن المستعمل من مصدر فعل ـ بالتضعيف ـ التفعيل كالتكليم والتسليم والتكبير ، وإن كان أصل القياس فيه على ماذكر هو من الأصل الفعال ـ بكسر الفاء وتشديد العين ـ وأن المستعمل باطراد من مصدر فاعل المفاعلة كالمقاتلة والمضاربة والمهاراة والمداراة والمياسرة وإن كان القياس هو الفيعال ـ بكسر الفاء ـ ومخففه الفعال ـ بكسر الفاء وتخفيف العين ـ وأن المستعمل من مصدر تفعل هو التفعل كالتقدم والتلكؤ والتأخر ، وإن كان القياس هو التفعال ، ولا يخفى أن كون المذكورات هى القياس إنما يجرى على أن للجميع قياسا واحداً ، والعجب منه ، فأنه قدم هنا قريبا أن الأولى أن يكون لكل باب قياس خاص فكيف عدل عن هذا الأولى

(٢) المراء ـ بالتخفيف ـ والمراء بالتشديد ، مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته ، والمراء أيضا : الامتراء والشك

زادوا فى المصادر على الأفعال شيئاً لأن الأسماء أخف من الأفعال ، وأحمل للأثقال .

قال: « وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالْحِثِّيثَى وَالرِّمِّيَّا لِلتَّكْثِيرِ »

أقول : يعنى أنك إذا قصدت المبالغة فى مصدر الثلاثى بنيته على التَّفْعَال ، وهذا قول سيبويه ، كالتَّهذار فى الهذر الكثير ، والتَّلْعَاب والتَّرْداد ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد ، وقال الكوفيون : إن التَّفْعَال أصله التَّفْعِيل الذى يفيد التكثير ، قلبت ياؤه ألفا فأصل التكرار التَّكْرِير ، ويُرَجِّح قول سيبويه بأنهم قالوا التَّلْعاب ، ولم يجىء التلعيب ، ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض أصله ، قال سيبويه : وأما التِّبيان فليس ببناء مبالغة ، وإلا انفتح تاؤه ، بل هو اسم أقيم مُقام مصدر بَيَّن ، كما أقيم غَارَةٌ وهى اسم مقام إغارة فى قولهم : أَغَرْتُ غَارَةً ، ونَبَاتٌ موضع إنبات ، وعطاء موضع إعطاء ، فى قولهم : أنبت نباتا ، وأعطى عطاء

قالوا : ولم يجىء تِفْعَال — بكسر التاء — إلا ستة عشر اسما : اثنان بمعنى المصدر ، وهما التِّبيان والتِّلقاء ، ويقال : مَرَّ تِهْوَاء من الليل : أى قطعة ، وَتِبْرَاك وتِعْشَار وتِرْبَاع : مواضع ، وتِمْسَاح معروف ، والرجل التِّكْذَاب أيضا ، وتِلْفَاق : ثوبان يُلْفَقَان ، وَتِلْقَام : سريع اللقم ، وتِمْثَال وتِجْفَاف معروفان ، وتِمْرَاد : بيت الحمام ، وأتت الناقة على [1] تِضْرَابها ، وتِلْعَابٌ : كثير

(١) الذى فى سيبويه (ح ٢ ص ٢٤٧) : « وقد يجىء الفعل يراد به الحين ؛ فاذا كان من فعل يفعل - بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع - بنيته على مفعل - بكسر العين - تجعل الحين الذى فيه الفعل كالمكان ، وذلك قولك أتت الناقة على مضربها ، وأتت على منتجها ؛ إنما تريد الحين الذى فيه النتاج والضراب » اه . وقال فى اللسان : « وناقة ضارب ضربها الفحل على النسب ؛ وناقة تضراب

اللعب ، وتِقْصَار : للمِخْنَقة (١) ، وتِنْبَال : للقصير

وأما الفِعِّيلَى فليس أيضاقياسيا ، فالحِثِّيثَي والرِّمِّيَّاوالحِجِّيزَى مبالغة التَّحاثّ والترامى والتحاجز : أي لايكون من واحد ، وقد يجىء منه مايكون مبالغه لمصدر الثلاثى كالدِّلِّيلَى وَالنِّمِّيمَي وَالهِجِّيرَى والخِلِّيفَى : أى كثرة الدلالة ، والنميمة ، والْهُجْر : أى الهذر ، والخلافة ، وأجاز بعضهم المد فى جميع ذلك ، والأولى المنع ، وقد حكى الكسائى خِصِّيصَاء بالمد ، وأنكره الفراء

المصدر الميمى

قال : «وَيَجِيء المصْدَرُ مِنَ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ أَيْضاً عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاسًا مُطَّرِداً كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ ، وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلاَ غَيْرَهُمَا ، فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الفَرَّاء جَمْعًا لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، ومِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَفْعُول كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ، وكَذَا البَاقِي ، وأَمَّا مَا جاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ والْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ والْمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ ، وفَاعِلَةٌ كَالعَافِيَةِ وَالعَاقِبَةِ وَالبَاقِيَةِ وَالكَاذِبَةِ أَقَلّ»

أقول : قال سيبويه : لم يجىء فى كلام العرب مَفْعُلٌ ، يعنى لامفرداً ولا جمعا ، قال السيرا فى : فقوله : —

٢٢ — بُثَيْنُ ، الْزَمِى « لا» إنَّ «لا» إنْ لَزِمْتِهِ
عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أَيُّ مَعُونِ (٢)

بفتح التاء - كضارب . وقال اللحيانى : هى التى ضربت فلم يدر ألاقح هى أم غير لاقح » ولم نجد فى كتب اللغة تضرابا - بالكسر - ولا المثال على الوجه الذى ذكره المؤلف

(١) المخنقة : القلادة . سميت بذلك لأنها تلبس عند المخنق (كمعظم) . وفى اللسان : « والتقصار والتقصارة - بكسر التاء - القلادة للزومها قصرة العنق (والقصرة بفتحات أصل العنق) »

(٢) البيت من قصيدة لجميل بن عبد الله بن معمر العذرى . وبثين مرخم بثينة

أصله مَعُونَة ، فحذفت التاء للضرورة ، وكذا قوله : —

٢٣ — * لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعالٍ مَكْرُمِ [(١)] *

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان ، على ماهو مذهبه [(٢)] فى نحو تَمْرٍ وَتُفَّاح ، فيجيز مَكْرُماً وَمَعُوناً فى غير الضرورة ، فعند الفراء يجيء مَفْعُل جمعا ، وقد جاء مَهْلُك بمعنى الْهُلْك ، ومَأْلُك ، وله أن يدعى فيهما أنهما جمعا مَهْلُكة ومَأْلُكة ،

اسم حبيبته . يقول : إذا سألك الواشون عنى أو عن شيء يرتبط بى فلا تذكرى شيئا سوى كلمة لا ؛ فان هذه الكلمة إن لزمتها أكبر عون لك على رد كيدهم ، والشاهد فيه قوله معون بضم العين وأصله معون بسكونها وضم الواو — فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، وهذا شاذ ، والقياس المعان ، وأصله معون فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفا

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبى الأخزر الحمانى يمدح فيها مروان بن الحكم بن العاص ، وقد روى قبله:

نِعْمَ أَخُو الْهَيْجَاءِ فى الْيَوْمِ الْيَمِى

ويروى البيت الذى قبله :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِى

ويروى :

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِى

وقوله : اليمى : أصله اليوم — بفتح الياء وكسر الواو — كقولهم يوم أيوم وليلة ليلاء . ثم قدمت الميم على الواو ، فتطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، وعلى الرواية الثالثة يجوز أن يكون أصله أخو اليوم اليوم ، على المبتدأ والخبر ، فقدم الميم بحركتها على الواو فقلبت ضمة الميم كسرة ثم قلبت الواو ياء لتطرفها حينئذ إثر كسرة . والروع : الفزع والخوف . والفعال — بفتح الفاء — الوصف حسنا أو قبيحا . والمكرم : الكرم ، وهو محل الشاهد فى البيت .

(٢) مذهب الفراء فى هذا هو مذهب الكوفيين ، وسيأتى ايضاحه فى جمع التكسير

وجاء فى بعض القراءات (١) (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ)

قوله « قياسا مطردا » ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوى منه بكسر العين كالْمَوْعِد وَالْمَوجِلِ ، مصدراً كان أو زمانا أو مكانا ، على ماذكر سيبويه ، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالْمَوْلَى ، مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه عن يونس : إن ناسا من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل وَمَوْحَل بالفتح مصدرا كان أو غيره ، قال سيبويه : إنما قال الأكثرون مَوْجِل بالكسر لأنهم ربما غيروه فى يَوْجَل ويَوْحَل ، فقالوا : ييجَل ، ويَاجَل ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعل بالحذف ، فكما قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجِل ، ومن قال الْمَوْجَل بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يَوْجَل ، فيسلمونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها فى الإعلال ، وإنما قالوا مَوَدَّة بالفتح اتفاقا لسلامة الواو فى الفعل اتفاقا

وقد يجىء فى الناقص الْمَفْعِل مصدرا بشرط التاء كالْمَعْصِية والْمَحْمِيَة (٢)

---

(١) قال ابن جنى : « هذه القراءة قراءة مجاهد قال هو من باب معون ومكرم (بضم العين) وقيل : هو على حذف الهاء » اه وقال الجوهرى : « وقرأ بعضهم فنظرة إلى ميسره بالاضافة ، قال الأخفش : وهو غير جائز ؛ لأنه ليس فى الكلام مفعل - بضم العين - بغير الهاء : أما مكرم ومعون فهما جمع مكرمة ومعونة » اه والميسر : اليسر والسعة والغنى

(٢) تقول : عصى الرجل أميره يعصيه عصيا وعصيانا ومعصية ؛ إذا لم يطعه ، وتقول حمى الشىء حميا وحمى وحماية ومحمية ؛ إذا منعه ودفع عنه . قال سيبويه : « لا يجىء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعل بغير هاء اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف » اه كلامه . وقوله اعتل يقصد أنه كان حينئذ يجرى عليه إعلال قاض فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين إن كان مرفوعا أو مخفوضا منونا .

وجاء فى الأجوف المَعِيشة ، قال سيبويه فى (حتى مَطْلِعِ الْفَجْرِ) بالكسر : أى طلوعه [١] ، ويجوز أن يقال : إنه اسم زمان : أى وقت طلوعه

---

(١) قال فى اللسان : « وأما قوله عز وجل (هى حتى مطلع الفجر) فان الكسائى قرأها بكسر اللام وكذلك روى عبيد عن أبى عمرو بكسر اللام ، وعبيد أحد الرواة عن أبى عمرو ، وقال ابن كثير ونافع وابن عامر واليزيدى عن أبى عمرو ، وعاصم وحمزة : هى حتى مطلع الفجر - بفتح اللام - قال الفراء : وأكثر القراء على مطلع (بالفتح) . قال : وهو أقوى فى قياس العربية ؛ لأن المطلع بالفتح هو الطلوع ، والمطلع - بالكسر - هو الموضع الذى تطلع منه ؛ إلا أن العرب تقول : طلعت الشمس مطلعا فيكسرون وهم يريدون المصدر . وقال : إذا كان الحرف من باب فعل يفعل ؛ مثل دخل يدخل وخرج يخرج وما أشبهها آثرت العرب فى الاسم منه والمصدر فتح العين ؛ إلا أحرفا من الأسماء ألزموها كسر العين فى مفعل : من ذلك (وذكر بعض ما ذكر المصنف من الأسماء) فجعلوا الكسر علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . قال الأزهرى : والعرب تضع الأسماء مواضع المصادر ، ولذلك قرأ من قرأ (هى حتى مطلع الفجر) ؛ لأنه ذهب بالمطلع وإن كان اسما إلى الطلوع مثل المطلع (بالفتح) وهذا قول الكسائى والفراء ، وقال بعض البصريين : من قرأ مطلع الفجر - بكسر اللام - فهو اسم لوقت الطلوع . قال ذلك الزجاج . قال الأزهرى : وأحسبه قول سيبويه » اه كلامه . قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٤٧) وأما ما كان يفعل منه مضموما فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحا ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس فى الكلام مفعل (بالضم) فلما لم يكن إلى ذلك سبيل ، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين (الكسرة أو الفتحة) ألزموه أخفهما ، وذلك قولهم قتل يقتل وهذا المقتل (بالفتح) . . . . . وقد كسروا المصدر فى هذا كما كسروا فى يفعل (بفتح العين) ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس : أى عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون ، وقد كسروا الأماكن فى هذا أيضا ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضا كما أدخلوا الفتح » اه كلامه . وقال أبو سعيد السيرافى : ومن ذلك (يريد بناء المصدر على المفعل بالكسر) فيما ذكره سيبويه المطلع فى معنى الطلوع ، وقد قرأ الكسائى (حتى مطلع الفجر) ومعناه حتى طلوع الفجر ، وقال

وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمَدَة ومَذِمَّة ومَعْجِز ومَعْجَزة ومَظْلِمة ومَعْتِبة ومَحْسِبة وعِلْق مَضِنَّة (١) وبالضم والكسر المَعْذُرة (٢) ، وبالفتح والضم المَيْسَرة (٣)

بعض الناس المطلع (بالكسر) الموضع الذى يطلع فيه الفجر ، والمطلع (بالفتح) المصدر . والقول ما قال سيبويه ، لأنه لايجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر ولا يحتمل إلا الطلوع ، لان حتى إنما يقع بعدها فى التوقيت ما يحدث ، والطلوع هو الذى يحدث ، والمطلع ليس بحادث فى آخر الليل ، لأنه الموضع » اه كلامه

(١) تقول : حمده يحمده - كعلم يعلم - حمدا كنصر ، ومحمدا ومحمدة - بالفتح فيهما - ومحمدا ومحمدة - بالكسر فيهما - وهما نادران . وتقول : ذمه يذمه ذما كمد مدا ومذمة - بفتح الذال - أى : عابه ، ولم نجد فى كتب اللغة من هذا المعنى مصدرا على مذمة بالكسر ، لكن فى القاموس واللسان أنه يقال : رجل ذو مذمة - بالفتح والكسر - ، إذا كان كلا وعبئا على الناس . وتقول : عجز عن الأمر - من بابى سمع وضرب - عجزا ومعجزا ومعجزة بكسر الجيم وفتحها فى الأخيرين . قال سيبويه : « الكسر على النادر والفتح على القياس لأنه مصدر » . وتقول : ظلمه يظلمه - من باب ضرب - ظلما بالفتح والضم ، ومظلمة - بكسر اللام - ، إذا جار عليه ووضع أمره على غير موضعه ; ولم يذكر صاحبا اللسان والقاموس فتح اللام فيهما . وتقول عتب عليه يعتب - كيجلس ويخرج - عتبا وعتابا ومعتبا - بالفتح - ومعتبة - بالفتح والكسر - ، إذا لامه وسخط عليه ، وتقول : حسب الشىء يحسبه - بكسر عين المضارع وفتحها والكسر أجودهما - حسبانا - بكسر أوله - ومحسبة - بكسر السين أو فتحها - إذا ظنه ، والكسر نادر عند من قال فى المضارع يحسب بالفتح وأما عند من كسر عين المضارع فهو القياس . وتقول : هذا الشىء علق مضنة : أى هو شىء نفيس يتنافس فيه أى يضن به ، ويقال أيضا : هو عرق مضنة ، وذلك كما يقال : فلان علق علم وتبع علم وطلب علم ، الكل بكسر أوله وسكون ثانيه ، والمعنى أنه يعلق العلم ويتبع أهله ويطلبه . والضاد مكسورة أو مفتوحة . (٢) العذر (بضم العين) والعذرة (بالكسر) والعذرى (بالضم) والمعذرة (بضم الذال وكسرها) الحجة التى يعتذر بها

(٣) اليسر ، واليسار ، والميسرة (بفتح السين وضمها) : السهولة والغنى . قال

وجاء بالتثليب مَهْلَك ومَهْلُكة ومَقْدُرة ومَأْدُبَة.(١)

وجاء بالكسر وحده المَكْبِر وَالمَيْسِر وَالمَحِيض وَالمَقِيل وَالمَرْجِع وَالمَجِيء والمَبِيت وَالمَشِيب وَالمَعِيب والمَزِيد وَالمَصِير وَالمَسِير والمَعْرِفة وَالمَغْفِرَة وَالمَعْذِرة وَالمَأْوِية والمَعْصِية وَالمَعِيشة (٢)

سيبويه : ليست المسرة على الفعل ، ولكنها كالمسربة والمشربة فى أنهما ليستا على الفعل»

(١) تقول: هلك يهلك - كضرب يضرب - هلاكا وهلوكا ومهلكا ومهلكة (بتثليث اللام فيهما) وتهلكة بضم اللام ليس غير : أى مات . وتقول : قدر على الشيء يقدر - كجلس وخرج وفرح - قدرة ومقدرة (بتثليث الدال) وقدرانا (بكسر أوله) وقدارا وقدارة (بفتح أولهما ، وقد يكسر أول الأول) وقدورا وقدورة (بضم أولهما) : قوى عليه وتمكن منه . وتمثيل المؤلف بالمأدبة فى هذا الموضع غير صحيح لعدة وجوه : الوجه الأول أن المأدبة اسم لطعام يصنع لدعوة أو عرس وليس مصدرا . والوجه الثانى أنه ليس مثلث الدال ، حتى يسوغ له ذكره مع المثلثات . والوجه الثالث أنه غير مذهب كبار النحويين ، فان سيبويه قد نص فى كتابه (حـ ٢ ص ٢٤٨) على أن المأدبة ليست مصدراً ولا مكانا ، وأنها كالمشربة التى هى اسم للغرفة ، والمسربة التى هى اسم لشعر الصدر . وقد كان خطر لنا أن هذه الكلمة محرفة عن المأربة بالراء المهملة فانها مثلثة الراء ويقال : أرب الرجل احتاج ، فان كانت المأربة المثلثه أحد مصادر هذا الفعل صح هذا الذى خطر لنا ، وإن كانت اسما كالأرب بمعنى الحاجة لم يتم ، وليس فى عبارة اللغويين نص على أحد الطريقين

(٢) تقول : كبر الرجل - كفرح - كبرا - كعنب - ومكبرا - كمنزل - ، إذا طعن فى السن . وتقول : يسر الرجل ييسر - كضر يضرب - أى لعب بالقداح ، والميسر : اللعب بالقداح ، أو هو الجزور التى كانوا يتقامرون عليها ، وعلى الثانى لا يصلح مثالا . وتقول : حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضا ومحاضا ، إذا سال دمها ، فقول المؤلف : إنه بالكسر وحده غير صحيح ، وتقول : قال القوم يقيلون قيلولة وقيلا وقائلة ومقيلا ومقالا ؛ إذا ناموا نصف النهار ، والمقيل مصدر عن سيبويه ، ومما ذكرنا تعلم أن تمثيل المؤلف به لما جاء بالكسر وحده غير مستقيم .

فذو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين

قوله « ومن غيره » أي : من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول والزمان والمكان كالمُدَحْرَجِ والمُقَاتَل والمُحْرَنْجَم كما يجيء

الميسور : اليُسْر ، والمعسور : العُسْر ، والمجلود : الجَلَد : أي الصبر ، والمفتون: الفتنة ، قال الله تعالى : (بأيِّكم المفتون) أي : الفتنة ، على قول ، وخالف [1]

قال في القاموس : «رجع يرجع رجوعا ، ومرجعا - كمنزل - ومرجعة شاذان ، لأن المصادر من فعل يفعل (كضرب يضرب) إنما تكون بالفتح ، ورجعى ورجعانا بضمهما ، انصرف . ورجع الشيء عن الشيء وإليه رجعا - ومرجعا كمقعد ومنزل - صرفه ورده » اه . وتقول : جاء يجيء جيئا ومجيئا ، إذا أتى . قال في اللسان : «والمجيء شاذ ، لأن المصدر من فعل يفعل (كضرب يضرب) مفعل بفتح العين ، وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعل كالمجيء والمحيض والمكيل والمصير » اه . والعيب والعاب والمعاب والمعابة والمعيب : أن تصم الرجل ، وفعله عاب يعيب ، وهو لازم ومتعد ، ومن هذا تعلم أن اقتصار المؤلف على الكسر فيه غير مستقيم ، هذا ، وقد مثل المؤلف نفسه بالمعذرة لما جاء فيه الضم والكسر ، فكيف مثل به ههنا لما جاء بالكسر وحده ، وتقول : أوى له يأوى - كروى يروى - أوية وأية ومأوية ومأواة ، إذا رق له ورثى ، قال زهير :

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا

ومنه تعلم تقصير المؤلف في التمثيل به لما جاء بالكسر وحده

(١) قد ذكر المؤلف كما ذكر غيره في هذه الآية وجهين ، والحقيقة أن فيها ثلاثة أوجه : الأول : أن الباء زائدة ، وأي مبتدأ ، والمفتون اسم مفعول بمعنى المجنون خبر المبتدأ ، والثاني : أن الباء أصلية بمعنى في ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والمفتون اسم مفعول أيضا بمعنى المجنون مبتدأ مؤخر . والثالث : أن الباء للملابسة والجار والمجرور خبر مقدم والمفتون مصدر بمعنى الجنون مبتدأ مؤخر . والمعنى الفتنة ملابسة لأي الفريقين من المسلمين والكفار

سيبويه غيره فى مجىء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان: أى الزمان الذى يُوسَر فيه و يُعْسَر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول : أى المحصول عليه ، وكذا قال فى المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال : هو السير الذى ترفعه الفرس وتضعه : أى تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود : أى العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء فى (بأيكم المفتون) زيادة ، وقيل : بأيكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذى يُجْلَد فيه : أى يستعمل الجَلادة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدرا ، بل هو الشىء المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بَيَّن لى مَصْدُوقَةَ حاله : أى حقيقتها ، من قولهم : صَدَقَنِى (١) سِنُّ بَكْرِهِ : أى بَيَّنَ حاله التى صَدَقَنِيهَا .

قوله « وفاعلة كالعافية » تقول : عافانى الله مُعَافاة وعَافِيَة ، وأما العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عَقَبَ الشىء [الشىء] أى : خلَفَهُ ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية فى (٢) الأصل ، وأما

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب . قال فى اللسان : « وفى المثل صدقنى سن بكره وأصله أن رجلا أراد بيع بكر له فقال للمشترى : إنه جمل ؛ فقال المشترى : بل هو بكر فبينما هما كذلك إذ ند البكر فصاح به صاحبه هدع (بكسر أوله وفتح ثانيه وآخره مبنى على السكون) . وهذه كلمة يسكن بها صغار الابل إذا نفرت ، وقيل : يسكن بها البكارة خاصة ، فقال المشترى : صدقنى سن بكره » اه

(٢) كلام المؤلف فى هذه الكلمة مضطرب ، ولو كان نظم كلامه هكذا «وأما العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر . يقال : عقب الشىء الشىء : أى خلفه ، والهاء للتأنيث . أو يقال : إنها صفة النهاية فى الأصل ثم صارت اسما لها . والهاء دليل الاسمية » لكان كلاما مستقيما ؛ فانه لا معنى لجعلها اسم فاعل مع كون الهاء دليل الاسمية ؛ إذ الهاء التى فى اسم الفاعل للفرق بين صفتى المذكر والمؤنث ، والهاء التى هى دليل الاسمية إنما يؤتى بها فى الوصف بعد نقله من معناه الأصلى إلى

الباقية فى قوله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أى تكون النفوس فى ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالَّة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قُمْ قائما : أى قياما ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رَجُلٌ عَدْل وصَوْم ، ويجوز أن يكون قائما حالا مؤكدة ، وكذا فى قوله : —

٢٤ — * كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ (١) *

أى : كافيا ، كقوله : —

الاسم ، كقولهم : مقدمة وحقيقة . وبعد فاعلم أن كلمة العاقبة قد جاءت لثلاث معان : الأول المصدر . تقول : عقب الولد أباه يعقبه كنصره ينصره عقبا وعاقبةً ، إذا خلفه . والثانى : اسم فاعل من هذا الفعل ، ومنه إطلاق العاقب على النبى صلى الله عليه وسلم ، لأنه خلف جميع الرسل ، ومن أجل هذا كان الأخفش يقول : إن الهاء فى العاقبة للتأنيث . والثالث : أنها اسم لآخر الشيء مثل العقب ـ كنمر ـ والعقب ـ كفلس ـ والعقبة والعقبى ـ بضم أولهما — والتاء حينئذ للنقل من الوصفية إلى الاسمية . ويدل على صحة ما ذهبنا إليه من اضطراب كلام المؤلف فى هذه الكلمة أن عبارته مستقيمة على الأوجه التى ذكرناها فى الكلمات التى بعد هذه الكلمة ، فقوله فى كلمة «الباقية» « فقيل بمعنى بقاء » إشارة إلى أنها مصدر ، وقوله « ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية » إشارة إلى أنها وصف والهاء للتأنيث ، ولهذا قدر الموصوف مؤنثا ، وقوله « أو شيء باق والهاء للاسمية » إشارة إلى أنها اسم .

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبى خازم أحد شعراء الجاهلية . وعجزه : —

وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِى

واستشهد به على أن قوله « كافى » اسم فاعل من كفاه يكفيه ، وهو منصوب على

٢٥ — * فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ (١) *

فكما أن اسم المفعول فى قوله تعالى : « والنجوم مُسَخَّرَاتٍ » بنصْبهما حالٌ مؤكدة ، لا بمعنى المصدر ، فكذا اسم الفاعل فيما نحن فيه . وقوله : —

٣٦ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لاَأَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً * وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ (٢)

قال سيبويه : معناه لاأشتم شتما ولا يخرج خروجا ، وقال عيسى بن عمر : هو حال معطوف على الحال الذى هو « لاأشتم » أى غير شاتم ولا خارج ، كقوله تعالى : « صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ولم يذكر ماعاهد الله عليه لدلالة الكلام ؛ لأنه كجواب القسم يحذف مع القرينة ، وعندسيبويه «لاأشتم» جواب «عاهدت»

مصدر الرباعى

قال : « وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زِلْزَالٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ »

الحال من النأى الذى هو فاعل كفى ، وقد عامل الشاعر المنقوص فى حالة النصب كما يعامله فى حالة الرفع والجر فحذف الياء

(١) هذا صدر بيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلى . وعجزه قوله :

* وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا *

واستشهد به على أن العرب قد تعامل المنقوص فى حالة النصب كما تعامله فى حالة الرفع والجر ، فتحذف ياءه ، وذلك أن قوله « واش » اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها إجراء المنصوب مجرى المرفوع .

(٢) هذان البيتان للفرزدق : همام بن غالب ، والشاهد فيه فى قوله « خارجا » فانه عند سيبويه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجا من فمى زور كلام ، وكان عيسى بن عمر يجعل خارجا اسم فاعل ، ويقول : إنما قوله « لا أشتم » حال ، فأراد عاهدت ربى فى هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فمى زور كلام . وأيد ابن هشام ما ذهب إليه سيبويه .

أقول : قال سيبويه : الهاء فى دحرجة عوض من الألف الذى هو قياس مصادر غير الثلاثى المجرد قبل الآخر ، وَالْفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الْفِعْلَال، لايقال : بَرْقَشَ (١) برقاشا ، وكذا الفِعْلَال مسموع فى الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حِيقَالٍ ، وكذا فى المضاعف ، ولا يجوز فى غير المضاعف فتح أول فِعْلَال ؛ وإنما جاز ذلك فى المضاعف — كالْقَلْقَال (٢) وَالزَّلْزَال وَالْخَلْخَال — قصداً للتخفيف ؛ لثقل التضعيف

ومصادر مازيد فيه من الرباعى نحو تَدَحْرُجٍ وَاحْرِنجام وَاقْشِعْرَار ، وأما اقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرة واطمأن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما فى أَنْبَتَ نَبَاتا وأعطى عطاء .

اسم المرة

قال : « وَالْمَرَّةُ مِنَ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ الَّذِى لاَ تَاءَ فِيهِ عَلَى فَعْلَة ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ ، وَبِكَسْرِ الْفَاءِ لِلنَّوْعِ ، نَحْوُ ضِرْبَةٍ وَقِتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، نَحْوُ إِنَاخَة ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاء زِدْتَهَا ، وَنَحْوُ أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَاذٌّ »

أقول : اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثى المجرد أو غيره ، والثلاثى المجرد إما مجرد عن التاء أولا

---

(١) ورد هذا الفعل لازماً ، ومتعدياً . تقول : برقش الرجل برقشة ، إذا ولى هارباً . وتقول : برقش الرجل الشيء ، إذا نقشه بألوان شتى .

(٢) تقول : قلقلت الشيء قلقلة ، وقلقالا (بكسر أوله وفتحه، وضمه نادر) ، إذا حركته، وقال فى اللسان : « فاذا كسرته فهو مصدر ، واذا فتحته فهو اسم مثل الزلزال والزلزال » . والذى فى القاموس : قلقل الشيء قلقلة وقلقالا (بالكسر ويفتح) حركه ، أو بالفتح الاسم ، وتقول : خلخل العظم، إذا أخذ ماعليه من اللحم .

فالمجرد عنها تجعله على فَعْلَة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو خرجت خَرْجَة ودخلت دخلة

وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريت دِرَايَةً وَنَشَدْتَ [(١)] نِشْدَة ، ولا تقول دَرْيَةً وَنَشْدَةً ، كذا قال المصنف ؛ ولم أعثر فى مصنف على ماقاله ، بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثى المجرد على فَعْلة ، قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من الفعل جئت بها أبدا على فَعْلة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فَعْل ، هذا قوله ؛ والذى أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثى إلى فَعْلة ؛ فتقول : نشدت نَشْدَةً بفتح النون

وغير الثلاثى المجرد تُخَلِّيهِ على حاله ، سواء كان رباعياً كَدَحْرَجَة أو ذا زيادة كانْطِلَاقٍ وَإِخْرَاج وتَدَحْرُج ، فان لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته إكرامة ، وإن كانت فيه تاء خليتها ، نحو عزَّيته تعزية : أى واحدة ، والأكثر الوصف فى مثله بالواحدة لرفع اللبس ؛ نحو عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً واحدة ، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجىء بتاء الوحدة فلا بأس

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثى متعديا كان أو لازما فَعْلٌ بيناء الوحدة ، قال : لاشك أن الجنس من نحو تَمْرَةٍ وَتُفَّاحة بحذف التاء ، فكان القياس أن يكون الجنس فى نحو خَرْجَة وَدَخْلَة كذلك أيضاً ، ونعنى بالجنس المصدر المطلق ، نحو خَرْجٍ وَدَخْل ؛ إلا أنهم تصرفوا فى مصادر الثلاثى بزيادة الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعى وذى الزيادة

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعى وذى الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوَحْدَة على

---

(١) تقول : نشد الضالة نشداً أو نشدة ونشدانا (بكسر الأخيرين) إذا طلبها ، وإذا عرفها

ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحْرَجَة واحدة ، ولا تقول دِحْرَاجة، وكذا لاتقول قَاتَلْت قِتَالَةً ، ولا كذبت كِذَّابة

وقد شذ فى الثلاثى حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردَّا إلى بناء فَعلة ،بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إِتْيَانة ولِقاءة ، ويجوز أَتْيَة وَلَقْيَة على القياس ، قال أبو الطيب :

٢٧ — لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقُلَّةِ الْفَجْرَ لَقْيَةً * شَفَتْ كَمَدِى وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ[1]

قوله « وما عداه » أى : ماعدا الثلاثى المجرد الخالى من التاء ، وهو ثلاثة : الرباعى ، وذو الزيادة ، والثلاثى ذو التاء ، على ماذهب إليه المصنف

قوله « فان لم تكن تاء » أى : فيما عداه

وقوله « وبكسر الفاء للنوع نحو ضِرْبَة » أى : ضربا موصوفا بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو « حَسَنُ الرِّكبة » و « سيءُ الْمِيْتَة » و « جلست جِلْسَة حسنة » أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله : —

٢٨ — هَا إِنَّ تَاعِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ * فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِى الْبَلَدِ[2]

---

(١) البيت من قصيدة طويلة لأبى الطيب المتنبى يمدح فيها سيف الدولة الحمدانى . وأولها :

لَيَالِىَّ بَعْدَ الظَّاعِنِين شُكُولُ طِوَالٌ ، ولَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ

والظاعنين : أى الراحلين . وشكول : أى متشاكلة متشابهة . ودرب القلة . موضع وراء الفرات ، وأصل الدرب المضيق فى الجبال ، واستعمل فى كل مدخل إلى بلاد الروم وفى كل باب طريق واسع . وأصل القلة أعلى الجبل ، وذكر المؤلف لهذا البيت كذكره لأمثاله من شعر المتنبى وأبى تمام والبحترى وأبى العلاء ليس على سبيل الاستشهاد ولكنه للتمثيل

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للنابغة الذبيانى ، ويروى عجزه هكذا :

* فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ *

أى عذر بليغ : وقد لاتكون الْفَعْلة مرة وَالفِعْلة نوعا كالرَّحْمة وَالنِّشْدة

أسماء الزمان والمكان

قال « أَسْمَاء الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مِمَّا مُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا وَمِنَ الْمَنْقُوصِ عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمًى ، وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعِلٍ ، نَحْوَ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنْسِكُ وَالْمَجْزِرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقِطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ ، وَأَمَّا مِنْخِرٌ فَفَرْعٌ كَمِنْتِنٍ وَلاَ غَيْرُهُمَا ، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتْحًا وَضَمًّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ »

أقول : اعلم أنهم [كأنهم] [كانوا] بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يَقْتُلُ وَيَنْصُر لأنه لم يأت فى الكلام فى غير هذا الباب مَفْعُلٌ إلا نادرًا كمَكْرُمٍ ومَعُونٍ على ماذكرنا ، فلم يحملوا ماأدَّى إليه قياس كلامهم على بناء نادر فى غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَلٍ وَمَفْعِلٍ ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه

وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِل بالكسر لاغير ، وهى : الْمَشْرِق ، وَالْمَغْرِب ، وَالْمَرْفِقُ وهو مَوْصِل الذراع والعضد ، وهو أيضاً كل ماينْتفع به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على المرْفَق ، ويقال فيهما المرْفَق على وزن المِثْقب أيضا ، لأنهما آلتا الرِّفق الذى هو ضد الْخُرْق ؛ إذ المتكىء على مرْفقه ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَظِنَّتا الرفق ومَحَلاَّه ، ومنها الْمَنْبِتُ ، والمَنْخِر ، وَالْمَجْزِر ، وَالْمَسْقِط ، وَالْمَظِنَّة

وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين أيضاً كلماتٌ سمع فى عينها الفتح والكسر ، وهى

الْمَفْرِق ، وَالْمَحْشِر ، وَالْمَسْجِد ، وَالْمَنْسِك (١) ، وَأما الْمَحِلُّ بمعنى الْمَنْزِل فلكون مضارعه على الوجهين ، قرىء قوله تعالى (فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) على الوجهين

وجاء فيما مضارعه يَفْعِل بالكسر لغاتٌ بالفتح والكسر ، وهي الْمَدِبُّ ، (٢)

---

(١) النسك — بالضم وبضمتين — كل ما يتقرب به إلى الله تعالى ، وقد نسكت أنسك - مثل نصر ينصر - نسكا - بفتح أوله وكسره وسكون ثانيه - قال في اللسان : « والمنسك والمنسك (بفتح السين وكسرها) شرعة النسك . وقيل : المنسك (بالفتح) النسك نفسه ، والمنسك (بكسر السين) الموضع الذي تذبح فيه النسيكة . وقال الفراء : المنسك في كلام العرب (بكسر السين) الموضع المعتاد الذي تعتاده . ويقال : إن لفلان منسكا يعتاده في خير كان أو غيره ... قال ابن الأثير : قد تكرر ذكر المناسك والنسك والنسيكة في الحديث ، فالمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرها وهو المتعبد (مكان التعبد) ويقع على المصدر والزمان والمكان » اه ملخصاً . وهذه أقوال لا يتلاقى بعضها مع بعض .

(٢) اعتبار المدب - بفتح الدال وكسرها - اسم مكان أحد تخريجين للعلماء في هذه الكلمة ، ومنهم من جعل المفتوح مصدراً والمكسور اسم مكان ، فيكون موافقاً للقياس . قال في اللسان : « ومدب السيل ومدبه (بفتح الدال وكسرها) موضع جريه . يقال : تنح عن مدب السيل ومدبه ، ومدب النمل ومدبه ، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح ، وكذلك المفعل من كل ما كان على فعل يفعل (كضرب يضرب) قال في التهذيب : والمدب (بكسر الدال) موضع دبيب النمل وغيره » اه ملخصا . وأنت ترى أنه لا يظهر وجه التفريع في قول صاحب اللسان « فالاسم مكسور والمصدر مفتوح »

والمأوى : المنزل . قال الأزهري : سمعت الفصيح من بني كلاب يقول لمأوى الابل « مأواة » بالهاء . وقال الجوهري : مأوى الابل - بكسر الواو - لغة في مأوى الابل خاصة ، وهو شاذ . وقال الفراء : ذكر لي أن بعض العرب يسمي مأوى الابل مأوي بكسر الواو . قال : وهو نادر ، لم يجيء في ذوات الياء والواو مفعل بكسر

وَمَأْوَى الْإِبل ، والْمَزَلة ، ومَضْرَبة السيف ، وجاء مَقبُرة ومَشْرُقة ومَفْيَأة ومَفيُؤَة وَمَقنَأة ومَقنُؤَة (١) فتحاً وضما ، وكذا المَشْرُبة فى الغرفة ، لأنهم كانوا يشربون فى الغُرَف ، والمَشْرُقة والمَفْيَأة من ذوات الزوائد ، إذ هما موضعان للتشرُّق والتَّفيُّؤ فيَشِذَّان من هذا الوجه أيضا ، ولهذا لم تعل المَفْيَأة ، أو لأنه لم يُذْهب بها مَذْهب الفعل ، كما يجىء ، والمَسْرُبة لشعر الصدر مضمومة العين لاغير ، قال سيبويه : لم تذهب بالمسجد مَذْهَبَ الفعل ، ولكنك جعلته اسما لبيت ، يعنى أنك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضع ، وذلك لأنك تقول : المَقْتَل فى كل موضع يقع فيه القتل ، ولا تقصد به مكانا دون مكان ، ولا كذلك المسجد

العين ، إلا حرفين: مأقى العين ، ومأوى الابل ، وهما نادران ، واللغة العالية فيهما «مأوى وموق وماق» اه . واعتباره مأقى العين على مفعل كلام غير مبنى على تحقيق ولا نظر ، لأن قولهم « موق وماق » بثلاثة أحرف يدل على أن الميم من أصل الكلمة ، فاذا قالوا مأقى مع ذلك تبينا أن الياء هى الزائدة ، كما كان الاطل دليلا على أن الياء زائدة فى الأيطل ، فوزن المأقى على هذا فعلى — بكسر اللام أوفتحها —

(١) زل يزل زلا — كضرب يضرب — : زلق ، والمزلة — بفتح الزاى وكسرها — : الموضع الذى تزلق عليه الأقدام ولا تثبت ، وقال فى اللسان : « وضريبة السيف ، ومضربه ومضربه ومضربته ومضربته — بفتح الراء وكسرها فيهما — : حده ، حكى الأخيرتين سيبويه ، وقال : جعلوه اسما كالحديدة ، يعنى أنهما ليستا على الفعل ، وقيل : هو دون الظبة ، وقيل : هو نحو من شبر فى طرفه » اه والمشرقة : موضع القعود للشمس ، وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء ، وضمها ، وكسرها ، وقال : هى الموضع الذى تشرق عليه الشمس ، وخص بعضهم ذلك بالشتاء . والمفيؤة : موضع الفىء ، وهو ظل العشى ، وحكى الفارسى عن ثعلب فيها المفيئة ، مثل المعيشة ، وحكى المجد فى القاموس اللغتين اللتين حكاهما المؤلف . والمقنأة — بفتح النون وضمها — الموضع الذى لاتصيبه الشمس فى الشتاء ، وحكى فيها الضم والفتح ، من غير همز

فإنك جعلته اسما لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما فى سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان فى المسجد أو غيره فتحت العين ؛ لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال فى المَنْسك ، إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المَفْرِق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مَضْرَبة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقا ، فلذا جاء فيه الفتح أيضا : أى لكونه غير مبنى على الفعل ، ولذا دخلته التاء التى لا تدخل الفعل ، وكذا المَقْبُرة ، إذ ليست اسما لكل مايقبر فيه : أى يدفن ، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مَقْبَر كما هو القياس ، وكذا المَشْرُقة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يُتَشَرَّق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق [(١)] وكذا المَقْنأة والمفيأة ، وكذا المَنْخِر صار اسما لثَقْب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النَّخْر ، وكذا المَشْرُبة ليست اسما لكل موضع يشرب فيه الماء ويجرى ، قال سيبويه : وكذا المِطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقا ، ولا لكل موضع الربود : أى الاقامة ، بل المِطْبَخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمِرْبَد مَحْبس الابل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال فى المِرْفَق بكسر الميم فى المعنيين : إن أصله الموضع ، فلما اختص غُيِّر بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيبويه فى المِطْبخ والمِرْبد ؛ فكل ماجاء على مَفْعِل بكسر العين مما مضارعه يَفْعُل بالضم فهو شاذ من

---

(١) لم يبين المؤلف هذا الموضع الخاص أى شىء هو ، كما بين فى المشربة مثلا أنها صارت اسما للغرفة ، ولم نعثر على مايرشد إلى هذا المعنى الخاص فى كتب اللغة التى بين أيدينا

وجه ، وكذا مَفْعَلَة بالتاء مع فتح العين ، [١] ، وكذا مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعِلَة كالمَظِنة أشذ ، ومَفْعُلَة بضم العين كالمَقْبُرَة أشذ ، إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرها ، وكذا كل ماجاء من يَفْعِل المكسور العين على مَفْعَل بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مَفْعِلة بالتاء مع كسر العين ، ومَفْعَلَةُ بفتحها أشذ ، لكن كلُّ ماثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر فى خروجه [٢] عن القياس كما ذكرنا

قوله « ومن المنقوص » يعنى نحو المَثْوَى و إن كان من يَفْعِل بكسر العين و إن كان أيضاً مثالا واويا كالمَوْلى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفا ، و إنما كان المثال الواوى على مَفْعِل بالكسر و إن كان على يَفْعَل كالمَوْجِل والمَوْحِل لما ذكرنا فى باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون مَوْجَل ومَوْحَل فيطرد ذلك فى الموضع والزمان أيضا ، وحكى الكوفيون المَوْضَع ، وقد جاء على مَفْعَل بالفتح من المثال بعضُ أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كمَوْحَد فى العدد ، والمَوْهَبة للغدير من الماء [٣] ، وأما مَوْظَب فى اسم

---

(١) مع أن الأمثلة التى وردت مقترنة بالتاء كثيرة جدا قد نص كثير من العلماء على أن لحاق التاء شاذ يقتصر فيه على ماسمع ، والتمس بعضهم للحاق التاء لبعض الأسماء سببا كالمبالغة أو إرادة البقعة . وهذا عجيب ، مامدخل التاء فى الزنة ؟!!

(٢) هذا وجه ذكره المؤلف تبعا لسيبويه ، ومن العلماء من يرى أن هذه الألفاظ أسماء أمكنة الأحداث المطلقة ، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل ولكنها من حيث صيغتها شاذة عن القياس

(٣) الموهبة ـ بفتح الهاء وكسرها ـ : غدير صغير من الماء ، وقيل : نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء . وفى التهذيب : وأما النقرة فى الصخرة فوهبة بفتح الهاء ، جاء نادرا . قال : ـ

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ إنْ بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

مكان ومَوْهَب وَمَوْألة وَمَوْكَل ومَوْرَق فى أعلام رجال معينين منقولات من المبنى على الفعل ، وفيها العدل كما ذكرنا فى باب مالا ينصرف

والمثال اليائى بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول فى يَيْقَظ مَيْقَظ فى المصدر والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) بفتح العين

قوله « ولا غيرهما » قال سيبويه : يقال فى مُغِيرة مِغِيرة بكسر الميم للاتباع .

قوله « فتحا وضما » يعنى بهما المَقْبُرة ، دون المظنَّة ؛ فانه لم يأت فيها إلا الكسر ، وإنما كان الفتح فى المقبرة شاذا لكونها بالتاء ، والمَفْعَل فى المكان والزمان والمصدر قياسه التجرُّد عن التاء

قوله « وما عداه فعلى لفظ المفعول » يعنى ماعدا الثلاثى المجرد ، وهو ذو الزيادة والرباعى ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياسا لا ينكسر ، كالمُخْرَج والمُسْتَخْرَج والمُقَاتَل والمُدَحْرَج والمُتَدَحْرَج والمُحْرَنْجَم يحتمل كل منها أربعة معان

اسم الآلة

قال : « الآلة على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلة ، كالمِحْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة ، وَنحْوُ المُسْعُطِ وَالمُنْخُلِ وَالمُدُقّ وَالمُدْهُنِ وَالمُكْحُلَةِ وَالمُحْرُضَةِ لَيْسَ بِقِيَاس » .

أقول : اعلم أن المِحْلَبَ ليس موضع الحلب ؛ لان موضعه هو المكان الذى يَقعد فيه الحالب للحَلْب ، بل هو آلة يحصل بها الحلب ، وكذا المِسْرَجَة — بكسر الميم — كما قال سيبويه

قوله « ونحو المسعط والمنخل » هذا لفظ جار الله ، وهو موهم أنه جاء من هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً ، وقال سيبويه : جاء خمسة أحرف بضم

الميم : المُكْحُلة ، والمُسْعُط ، وَالمُنْخُل ، والمُدُقّ ، والمُدْهُن ، هذا كلامه ، وجاء المُنْصُل[١] أيضاً ، لكنه ليس بآلة النصل ، بل هو بمعنى النصل ، وأما المُحْرُضة فذكرها الزمخشرى ، وفى الصحاح المِحْرَضَة بكسر الميم وفتح الراء ، وكذا قال ابن يعيش : لا أعرف الضم[٢] فيها ، قال سيبويه فى الأحرف الخمسة : هى مثل المُغْفور والمُغْثور ، وهما ضرب من الصمغ ، والمُغْرود : ضرب من الكمأة ، والمُغْلُوق : المغلاق ، أربعة أحرف جاءت على مُفْعُول ، لا نظير لها فى كلام العرب ، وقال سيبويه فى المكحلة وأخواتها : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية ، يعنى ان المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم تكن مثل المِكْسَحَة والمِصْفَاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قلنا فى المسجد وأخواته ، والمُسْعُط : ما يسعط به الصبى أو غيره ، أى يجعل به السعوط فى أنفه ، والمُدُقّ : ما يدق به الشىء كفِهْر العطار ، والمدهن :مايجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه ، ولو قيل إن المُكْحُلة وَالمُدْهُن موضعان

(١) المنصل ـ بضم الميم ، وصاده مضمومة أومفتوحه ـ السيف . قال ابن سيده: « لا نعلم اسما اشترك فيه هذان الوزنان إلا المنصل والمنخل » اه بمعناه . والنصل : حديدة السيف والرمح والسهم والسكين مالم يكن لها مقبض ، فان كان معها مقبض فهى سيف أو رمح أو سهم أو سكين

(٢) الذى ذكر صاحب القاموس وصاحب اللسان المحرضة ـ بكسر الميم وفتح الراء ـ كما نقل المؤلف عن الصحاح ، وقالا :هى وعاء الحرض . والحرض كقفل وكعنق ـ : الأشنان وهو شجر يؤخذ ورقه رطبا ثم يحرق ويرش الماء على رماده فينعقد ، ثم تغسل به الأيدى والثياب ، ولايزال مستعملا فى جزيرة العرب إلى يوم الناس هذا . وقرىء فى قوله تعالى (حتى تكون حرضا أو تكون من الهالكين) بفتحتين وبضمتين وبضم فسكون

للكحل والدهن ، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما ليسا موضعين لما يفعل فيه الشيء كالمَقْتَلِ حتى يبنيا على الفعل ، بل هما موضعان لاسم جامد ؛ لم يبعد ، فاذا جعلا آلتين فهما بمعنى آلة الكُحْل والدُّهن — بفتح الكاف والدال — كالمِثْقَب لآلة الثقب ، والمِحْرَضة : وعاء الحُرْض : أى الأشنان ، والظاهر أن مَضْرِبة السيف آلة الضرب ، لا موضعه ، غُيِّرت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهوب بها مذهب الفعل

وجاء الفِعَالُ أيضا للآلة ؛ كالخِيَاط والنِّظَام

ما كثر بالمكان يبنى على مفعله

واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامدا فالباب فيه مَفْعَلة بفتح العين ، كالمَأْسَدَة وَالمَسْبَعَة والمَذْأَبة : أى الموضع الكثير الأُسْد والسباع والذئاب ، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد ، فلا يقال مَضْبَعة وَمَقْرَدَة ، ولم يأتوا بمثل هذا فى الرباعى فما فوقه ، نحو الضِّفْدَع وَالثَّعْلَب ، بل استغنوا بقولهم : كثير الثعالب ، أو تقول : مكان مُثَعْلِب وَمُعَقْرِب وَمُضَفْدِع وَمُطَحْلِب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل ، قال [لبيد] : —

٢٩ — يَمَّمْنَ أَعْدَادًا بِلُبْنَى أَوْ أَجا * مُضَفْدِعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحْلِبَه (١)

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامرى . كما ثبت فى بعض نسخ الأصل . وقد أنشد الجوهرى والصاغانى فى العباب هذا البيت لما ذكره المؤلف . ويممن : قصدن . والأعداد - بفتح الهمزة - : جمع عد بكسر العين مثل حمل وأحمال وقدح وأقداح ووتر وأوتار ، والعد : الماء الذى له مادة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولبنى - بضم فسكون - : اسم جبل ، وأجا بوزن عصا فى هذا البيت ، والأكثرون يهمزونه مثل خطأ ، وهو أحد جبلى طيء ، ومضفدعات : كثيرة الضفادع ، وهى صفة لأعداد ، ومطحلبة : كثيرة الطحلب . وتقول : ضفدع الماء وطحلب ، إذا كثرت ضفادعه وطحالبه ، مثل قولك : رجست الدواء ، وفلفلت الطعام وعبهرته ، وزعفرت الثوب ، وعندمت الفتاة أناملها ، ونحو ذلك من كل فعل تأخذه على مثال دحرج من اسم جنس رباعى الأصول أو منزل منزلته

ولو كانوا يقولون من الرباعى على قياس الثلاثى لقالوا مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبة على وزن المفعول ؛ لأن نظير المَفْعَل فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله ، نحو مُدَحْرَج ومُقَاتَل ومُمَزَّق ، كما ذكرنا فى المكان والزمان والمصدر ، ولم يسمع مُثَعْلَبة ومُعَقْرَبَة بفتح اللام ؛ فلا تظن أن معنى قول سيبويه « فقالوا على ذلك أرض مُثَعْلَبة ومُعَقْرَبة » أن ذلك مما سمع ، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعى لقالوا كذا ، قال : ومن قال ثعالة قال مَثْعَلَة ؛ لأن ثعالة من الثلاثى ، قال الجوهرى : وجاء مَعْقَرَة بحذف الباء : أى كثيرة العقارب ، وهو شاذ [(١)]

التصغير

قال : « اَلْمُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ ؛ فَالْمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَيُكْسَرُ مَابَعْدَهَا فِى الأَرْبَعَةِ إلاَّ فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ وَأَلِفَيْهِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهِمَا وَأَلِفِ أَفْعَالٍ جَمْعاً » .

---

(١) لم يذكر المؤلف ولا صاحب الأصل تعريف اسم الآلة ، وسكتا عن بيان الفعل الذى يؤخذ منه ، وعبارة سيبويه فى تعريفه اسم الآلة : أنه مايعالج به ، وعبارة المفصل وشرحه : اسم ما يعالج به وينقل ، واما أنه يؤخذ من أى الأفعال فانا رأينا العرب قد استعملت أسماء آلات من أفعال ثلاثية متعدية مثل المكسحة والمكنسة والمفتاح والمقراض والمقص ووجدناهم استعملوا أسماء آلات أفعالها الثلاثية المجردة لازمة كالميضئة والمطهرة والمصفاة ، ووجدنا بعض أسماء الآلات مأخوذا على هذا القياس وليس له أفعال ثلاثية مجردة من معناها ؛ من ذلك المصباح فانا لم نجد له فعلا ثلاثيا من معناه ؛ بل المستعمل منه استصبح أى أشعل السراج ، ومن ذلك المسرجة فان فعلها أسرج ، ووجدناهم قد أخذوا بعض أسماء الآلات من أسماء الأجناس ، ومن ذلك المخدة ؛ فانهم أخذوها من الخد ، والملحفة ، فأنهم أخذوها من اللحاف ، وجدنا كل ذلك فى كلام العرب ولكنا نرى ألا يؤخذ اسم الآله من اسم جنس حتى يكون قد استعمل منه فعل ، فأما من الأفعال فيؤخذ من الثلاثى اللازم والمتعدى على إحدى هذه الصيغ التى ذكرها المؤلف والله أعلم

أقول : يعنى المصغر مازيد فيه شيء حتى يدل على تقليل ؛ فيشمل المبهمات كَذَيَّاكَ وَاللَّذَيَّا وغيرهما ، والتقليل يشمل تقليل العدد كقولك : «عندي دُرَيْهِمَات» أى أعدادها قليلة ، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لايتوهم عظيما نحو كُلَيْب وَرُجَيْل ، ومن مجاز تقليل الذات التصغيرُ المفيد للشفقة والتلطف كقولك يابُنَيَّ وَياأُخَيَّ وأنت صُدَيِّقِي ، وذلك لأن الصغار يشفق عليهم و يتلطف بهم ، فكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه ، ومن ذلك التصغير المفيد الملاحة كقولك هو لُطَيِّف مُلَيِّح ومنه قوله : —

٣ — يَامَاأُمَيْلِحَ غِزْلاَنًاشَدَنَّ لَنَا *[1] [مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ]

وذلك لأن الصغار فى الأغلب لطاف ملاح ، فاذا كبرت غَلُظَت وجَهُمَت ؛ ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل و بعد فى نحو قولك خروجى قُبَيْل قيامك ، أو بُعَيْده ، لأن القبل هوالزمان المتقدم على الشيء ، والبعد هو الزمان المتأخر عنه ، فمعنى قبيل قيامك أى فى زمان متقدم على قيامك صغير المقدار ، والمراد أن الزمان الذى أوله مقترن بأخذى في الخروج وآخره متصل بأخذك فى القيام صغير المقدار ؛ ومنه تصغير الجهات الست كقولك : دُوَيْن النهر ، وفُوَيْق الأرض ، على ماذكرنا من التأويل فى قبيل و بعيد ، والغرض من تصغير مثل هذا الزمان والمكان

---

(١) هذا البيت قد اختلف فى نسبته إلى قائله فنسبه قوم إلى العرجى ونسبه جماعة إلى بدوى سموه كاملا الثقفى ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العرينى وأميلح : تصغير أملح ، وهو فعل تعجب من الملاحة وهى البهجة وحسن المنظر ، والفعل ككرم ، والغزلان جمع غزال . وشدن بتشديد النون : فعل ماض مسند إلى نون النسوة وتقول : شدن الغزال يشدن شدونا مثل خرج يخرج خروجا ، إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . وهؤلياء : تصغير هؤلاء . والضال : جمع ضالة وهو السدر البرى (والسدر شجر النبق) . والسمر — بفتح فضم — جمع سمرة ، وهى شجرة الطلح وسقط من الأصل الشطر الثانى من البيت

قربُ مظروفهما مما أضيفا إليه من ذلك الجانب الذى أفاده الظرفان ، فمعنى خروجى قُبَيل قيامك قرب الخروج من القيام من جانب القبلية ، وكذا ما يماثله

وقيل : يجىء التصغير للتعظيم ، فيكون من باب الكناية ، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظم ، لأن الشىء إذا جاوز حده جانس ضده ، وقريب منه قول الشاعر : —

٣١ — دَاهِيَةٌ قَدْ صُغِّرَتْ مِنَ الْكِبَرْ صِلُّ صَفاً مَاتَنْطَوِى مِنَ الْقِصَرْ[1]

واستدل لمجىء التصغير للاشارة إلى معنى التعظيم بقوله : —

٣٢ — وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ[2]

ورُدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها ، إذ المراد بها الموت : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل ، واستدل أيضا بقوله :

---

(١) لم نعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم يشرحه البغدادى . والداهية : المصيبة من مصائب الدهر ، وأصل اشتقاقها من الدهى - بفتح فسكون - وهو النكر ، وذلك لأن كل أحد ينكرها . والصل : الحية التى تقتل إذا نهشت من ساعتها ، والصفا . الصخرة الملساء ، ويقال للحية : إنها لصل صفا ، وإنها لصل صفى (كدلى) ، إذا كانت منكرة ، وهو يريد بهذا أنها ضخمة

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى . وقوله دويهية هو تصغير داهية ، ويروى فى مكانه خويخية وهو مصغر خوخة - بفتح فسكون - وهى الباب الصغير أى أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الأظفار وصفرتها تكون بعد الموت . والشاهد فى هذا البيت قوله دويهية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للاشارة إلى التعظيم

٣٣— فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا (١)

ورد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلا ، وإذا كان كذا فهو أشد لصعوده

واعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما فى التثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قولهم رُجَيْل أخف من رجل صغير ، وكوفى أخصر من منسوب إلى الكوفة ، وفيهما معنى الصفة كما ترى ، لكن المنسوب يَعْمَلُ رفعا بخلاف المصغر ، لما مر فى شرح (٢) الكافية ، ولما كان استعمال الجمع فى كلامهم أكثر من استعمال

---

(١) هذا البيت من قصيدة لأوس بن حجر فى وصف قوس: يصف امتناع منبتها وتجشمه الأهوال إليها ، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت فى السهول والحزون ويستدلون عليها من الرعاء وقناص الوعول، يجعلون فيها الجعائل وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها راق فيتدلون عليها بالحبائل فى المهاوى والمهالك - وفويق : تصغير فوق - وجبيل : تصغير جبل - وتكل : تتعب وتعيى ، وبابه ضرب - وتعمل : أراد تجتهد فى العمل

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٦٩) : « والوصف الذى يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ، إلا ما يستثنى ، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون ، إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجرى على الموصوف جريها ، وإنما لم يجر لأن جرى الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصرى ، فانها لا تدل على موصوف معين ، وأما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا ، إذ معنى رجيل رجل صغير ، فوزانه وزان نحو رجل ورجلين فى دلالتهما على العدد والمعدود معا ، فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما كما تقدم ، وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ، ويفارقها أيضا من حيث إنه لا يعمل فى الفاعل عملها ؛ لأن الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى ، والموصوف فى المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله ، فلما لم يعمل

المصغر ، وهم إليه أحوج ؛ كَثَّرُوا أبنية الجمع ووَسَّعوها ليكون لهم فى كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع ، إذ ربما يحتاج فى الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فَقَصْرهم الجموع على أوزان قليلة كالتصغير مَدْعاة إلى الحرج ، بخلاف المصغر ، ثم لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها فى الكلام أيضاً قليلا ، صاغوها على وزن ثقيل ، إذ الثقل مع القلة محتمل ، فجلبوا لأولها أثقل الحركات ، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلا ، وهو الياء ، لئلا يكون ثقيلا بمرة ، وجاءوا بين الثقلين بأَخف الحركات ، وهو الفتحة ، لتقاوم شيئاً من ثقلهما ، والأولى أن يقال : إن الضم والفتح فى عُنَيْق وَجُمَيْل وَصُرَيْد غيرهما فى عُنُق وَجَمَل وَصُرَد ، كما قيل فى فُلْك وَهِجَان

قوله « فالمتمكن يضم أوله » إنما خص المتمكن لأن المبهمات تصغر على غير هذا النمط ، كما يجىء فى آخر الباب

قوله « فى الأربعة » احتراز من الثلاثى ، لأن ما بعد الياء فيه حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر ، وكان ينبغى أن يقول « فى غير الثلاثى » ليعم نحو عُصَيْفِير [1] وَسُفَيْرِج ، وإذا حصل بعد ياء التصغير مثلان أدغم أحدهما فى الآخر فيزول الكسر بالادغام ، نحو أُصَيْمّ وَمُدَيْقّ ، ويعد هذا من باب التقاء الساكنين عَلَى حده ، كما يجىء فى بابه ، وهو أن يكون الساكن الأول حرف مد أى ألفا أو واوا أو ياء ماقبلها من الحركة من جنسها ، إذ ماقبل ياء التصغير وإن لم يكن من جنسها لكن لما لزمها السكون أجريت مجرى المدمع أن فى مثل هذا الياء والواو أى الساكن المفتوح ماقبله شيئا من المد ، وإن لم يكن تاما ، ألا ترى أن الشاعر إذا

فى الفاعل وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل فى غيره من الظرف والحال وغير ذلك » اهـ وسيأتى لهذا الموضوع مزيد بحث فى أول باب النسب

(١) عصيفير : تصغير عصفور ، وفى بعض النسخ عصيفر — بمهملتين — فتكون تصغير عصفر وهو نبات يصبغ به

قال قصيدة قبل رَوِيِّها ياء أو واو ساكنة مفتوح ماقبلها فهى مردفة ولزمه أن يأتى بها فى جميع القصيدة كما فى قوله : —

٣٤ — وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ * ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ (٢)

قوله « إلا فى تاء التأنيث » لأنها كلمة مركبة مع الأولى وإن صارت كبعض حروف الأولى من حيث دوران الاعراب عليها ، وآخر أولى الكلمتين المركبتين مفتوح ، فصار حكم التاء فى فتح ماقبلها فى المصغر والمكبر سواء

قوله « وألفى التأنيث » أى المقصورة والممدودة ، نحو حُبَيْلَى وحُمَيْرَاء ، وإنما لم يكسر ما قبلهما إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياء ، وهما علامتا التأنيث ، والعلامة لاتغير ما أمكن ، أما لزوم انقلاب علامة التأنيث ياء فى المقصورة فظاهر ، وأما فى الممدودة فالعلامةوإن كانت هى الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث ، والألف التى قبلها المد كما فى حمار ، لكن لما كان قلب ألف التأنيث همزة لاواوا ولا ياء للألف التى قبلها ، كما ذكرنا فى باب التأنيث ، استلزم قلب الأولى ياء قلب الثانية ياء أيضا كما فى قوله :

٣٥ — * لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا (١) *

---

(١) هذان بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لخطام بن نصر بن عياض بن يربوع المجاشعى الدارمى . ومهمهين : تثنية مهمه وهو القفر المخوف . وقذفين : تثنيه قذف ـ بفتحتين كبطل ـ وهو البعيد من الأرض . ومرتين : تثنية مرت ـ بفتح فسكون ـ وهو الأرض التى لا ماء بها ولا نبات . والظهر : ما ارتفع من الأرض ، شبهه بظهر الترس فى ارتفاعه وتعريه من النبات

(٢) هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان . وأراد بالأشقر الفرس الذى لونه الشقرة ، وهى حمرة صافية بخلاف الشقرة فى الانسان ، فأنها فيه حمرة يعلوها بياض . ويغتال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافة بسرعة شديدة . والصحارى

وقد تغير علامة التأنيث إذا اضطروا إليه ، وذلك إذا وقعت قبل ألف التثنية نحو حُبْلَيَان ، أو ألف الجمع نحو حُبْلَيَات ، وإنما جاز تغييرها بلا ضرورة فى نحو حَمْرَاوَان وحَمْرَاوات إجراء لألفى التأنيث الممدودة والمقصورة مجرى واحدا فى قلبهما قبل ألفى التثنية والجمع .

وقد يجىء أسماء فى آخرها ألف للعرب فيها مذهبان : منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها فى التصغير ياء ؛ ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ماقبلها ويقلبها ياء ، وذلك نحو عَلْقَى وذِفْرى وتَتْرَى ، فمن نونها قال عُلَيْقٍ وَذُفَيْرٍ وتُتَيْرٍ ، ومن لم ينونها قال عُلَيْقَى وذُفَيْرَى وتُتَيْرَى [1] وكذا يجىء فى الممدودة مالهم فيه مذهبان كَغَوْغاء [2] من نوّنه وجعله فَعْلالا كزلزال قال فى التصغير

ـ بتشديد الياء ـ جمع صحراء وهى البرية وتشديد الياء فى صحارى هو الأصل فى جمع ما مفرده مثل صحراء كعذراء ولكنهم كثيرا ما يخففون بحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الأقصى مع بقاء كسر ما قبلها ، وقد يخففون بعد ذلك بفتح هذه الكسرة وقلب الياء ألفا كما قالوا عذارى وصحارى ومدارى . وسيأتى لذلك مزيد بحث فى باب جمع التكسير

(١) علقى : شجر تدوم خضرته فى القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف اختلف فى ألفها فبعضهم يجعلها للتأنيث فلا ينونها . وبعضهم يجعلها للالحاق بجعفر وينونها والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن ، واختلف فى ألفها أيضا على النحو السابق . وتترى : أصلها وترى من المواترة وهى المتابعة ، فالتاء بدل من الواو بدلا غير قياسى واختلف فى ألفها أيضا فمنهم من جعلها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبى .

(٢) غوغاء : الأصل فى الغوغاء الجراد حين يخف للطيران ، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر ، ويجوز أن يكون من الغوغاء الذى هو الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم

غُوَيْغِيٌّ ، ومن لم ينونه وجعله كحمراء قال غُوَيْغَاء ، وكذا فى قُوبَاء [١] من فتح الواو فالألف للتأنيث لاغير ، وتصغيره قُوَيْبَاء ، ومن سكنها وجعله ملحقاً بقُرْطاس فتصغيره قُوَيْبِيٌّ

وإنما لم تقلب الألف التى قبل النون الزائدة ياء تشبيهالها بألف حمراء ، وليس كل ألف ونون زائدتين فى آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة فيمتنعَ قلب ألفه فى التصغير ياء ؛

فإذا أرادت تمييز مايقلب ألفه ياء مما لاتقلب فاعلم أنهما إذا كانا فى علم مرتجل نحو عُثْمان وعِمْران وسَعْدان وغَطَفان وَسَلْمَان وَمَرْوان شابهتاها ، لأن تاء التأنيث لاتلحقهما لا قبل العلمية ولا معها ، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها ، وأما معها فلأن العلمية مانعة كما مر فيما لا ينصرف [٢] ؛فعلى هذاتقول عُثَيْمَانُ

---

(١) قوباء - بضم القاف والواو مفتوحة أو ساكنة - : الذى يظهر فى الجسد ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع يعالج ويداوى بالريق . قال الفراء : « القوباء تؤنث وتذكر ، وتحرك وتسكن ، فيقال هذه قوباء - بالتحريك - فلا تصرف فى معرفة ولا نكرة ، ويلحق بباب فقهاء ، وهونادر ، وتقول فى التخفيف هذه قوباء ، فلا تصرف فى المعرفة وتصرف فى النكرة » اه ومراده بالتخفيف سكون الواو ، وإنما كانت محتملة للصرف وعدمه حينئذ لكون الألف للالحاق ، ولو كانت للتأنيث لم تنصرف معرفة ولا نكرة ؛ لأن ألف التأنيث تستقل وحدها بالمنع من الصرف

(٢) قال فى شرح الكافية (ج ١ ص ٤٣) : « وأما الزيادة فى الأعلام فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كألف التأنيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث فى نحو غرفة وألف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته ؛ لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلمى ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة ؛ إلا ما أفاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف ، من غير اشتراك العلم ، وإن أفادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ماوضع له أولا لم يجز ، لزوال الوضع العلمى ؛ فلا تزيد

عِمَيْران وَسُعَيْدَان وعُطَيفان وَسُلَيْمان وَمُرَيَّان ؛ وأما عُثْمانٌ فى فرخ الحُبارى على ماقيل وسَعْدَانٌ فى نبت فتصغيرهما عُثَيْمِين وسُعَيدين ، وليسا أصلين لسَعْدان وعثمان علمين ، بل اتفق العلم المرتجل والجنس ، كما اتفق الأعجمى والعربى فى يعقوب وآزر ، وَسَعْدَان اسم مرتجل من السعادة كسُعَاد منها ، وعثمان مرتجل من العثم [(١)] ، وكذا إن كانتا فى صفة ممتنعة من التاء كَجَوْعان وسكران تشابهتا بانتفاء التاء ، فتقول : سُكَيْران وَجُوَيْعَان ؛ و إن كانتا فى صفة لاتمتنع من التاء كالعُرْيَان وَالنَّدْمَان وَالصَّمَيَان للشجاع وَالْقَطَوَان للبطىء شبهتا بالألف والنون فى باب سكران ؛ لكونها صفات مثله و إن لحقتها التاء ، فقيل : عُرَيَّان وَنُدَيْمان وصُمَيَّان وَقُطَيان ، و إن كانتا فى الاسم الصريح غير العلم فانهما لاتشبهان بالألف والنون فى باب سكران مطلقا ؛ إذ لايجمعهما الوصف كما جمع عريانا وسكران ، بل ينظر هل الألف رابعة أو فوقها ، فان كانت رابعة نظر ؛ فان كان الاسم الذى هما فى آخره مساو يا لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة فى عدد الحروف والحركات والسكنات و إن لم يساوه وزنا حقيقيا قُلِبَ ألفه فى التصغير ياء تشبيهاً لها بذلك الألف الذى قبل اللام ، وذلك فى ثلاثة أوزان فقط : فَعْلَان ، وَفُعْلَان ، وَفِعْلَان ، كحومان وسلطان وسرحان ، فان نون حومان موقعها موقع اللام فى جبَّار وَزِلْزال ، وموقع نون

عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث ، وإن بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا إن لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة ، وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان والزيدون على مايجىء فى باب الأعلام» اه

(١) العثم - بفتح فسكون - : جبر العظم المكسور على غير استقامته ، وتقول عثمت المرأة المزادة - من باب نصر - إذا خرزتها خرزا غير محكم ، وفى المثل «إلا أكن صنعا فانى أعتثم» أى : إن لم أكن حاذقا فأنى أعمل على قدر معرفتى ، والصنع بفتحتين - الماهر الحاذق

سلطان كلام قرطاس وَزنّار [١] وطومار، وموقع نون سِرْحان كلام سِرْبال [٢] ومفتاح وإصباح، فتقول: حُوَيمين وَسُلَيْطين وَسُرَيحين، كزليزيل وقريطيس ومفيتيح، وإن لم يكن الاسم المذكور مساويا لما ذكرنا فيما ذكرنا كالظَّرِبَان وَالسَّبُعَان [٣] وفِعلاَن وفِعِلاَن وفُعُلاَن وفُعَلاَن إن جاءت فى كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التى قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون فى باب سكران، فلانقلاب الألف ياء، نحو ظُرَيْبَان وسُبَيْعان فى تصغير ظَربان وسَبُعان، وإنما جاز تشبيههما بها ههنا فى التصغير ولم يجز ذلك فى الجمع فلم يُقَل ظرابان بل ظرابين لتمام بنية التصغير قبل الألف والنون، وهى فُعَيْل، بخلاف بنية الجمع الأقصى، وإذا جاز لهم لاقامة بنية الجمع الأقصى قلب ألف التأنيث وهى أصل الألف والنون كما فى الدعَاوِى والفتاوِى وَالحبَاَلِي في المقصورة والصحارِى فى الممدودة كما يجىء فى باب الجمع فكيف بالألف والنون

---

(١) الزنار – كرمان – ومثله الزنارة: مايلبسه الذمى يشده على وسطه. والطومار ومثله الطامور كالخابور: الصحيفة، قال ابن سيده: «قيل هو دخيل وأراه عربيا محضا؛ لأن سيبويه قد اعتد به فى الأبنية فقال: هو ملحق بفسطاط وإن كانت الواو بعد الضمة، فإنما كان ذلك لأن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاورا له كألف عماد وياء عميد وواو عمود، فأما واو طومار فليست للمد؛ لأنها لم تجاور الطرف؛ فلما تقدمت الواو فيه ولم تجاور طرفه قال إنه ملحق» اه

(٢) السربال: القميص، والدرع، وقيل: كل مالبس فهو سربال

(٣) الظربان – بفتح فكسر – والظرباء كذلك ممدودا: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل: تشبه الكلب طويلة الخرطوم سوداء الظهر بيضاء البطن كثيرة الفسو منتنة الرائحة تفسو فى جحر الضب فيخرج من خبث رائحتها فتأكله، وتزعم الأعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب. والسبعان – بفتح السين وضم الباء –: موضع معروف فى ديار قيس؛ قال ابن مقبل:

وكان قياس نحو وَرَشَان وكَرَوَان (١) أن يكون كظربان ، إذ لايقع موقع نونه لام ، كما لم يقع موقع نون ظَرِبَان وسَبُعان ، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات أيضا كالصَّمَيَان وَالقَطَوَان (٢) وشبهت ألفها بألف سكران فلم تقلب كما مر ؛ قصدوا الفرق بينهما ، فقلبت فى الاسم فقيل : وُرَيْشِين وكُرَيْوِين (٣) ، لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها

وإن كانت الألف فوق الرابعة : فان كانت خامسة كزَعْفران وعُقْرُبَان وأُفْعُوَان (٤) لم يجز تشبيهها بالألف التى قبل اللام وقلبها ياء ؛ إذ لاتقلب تلك الألف ياء فى التصغير إلا رابعة كمفتاح ومصباح ، فلم يبق إلا تشبيهها بألف التأنيث

أَلَا يَادِيَارَ الحَىِّ بِالسَّبُعَانِ ... أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَا المَلَوَانِ

قال فى اللسان : «ولا يعرف فى كلامهم اسم على فعلان (بفتح الفاء وضم العين) غيره» اه

(١) الورشان — بفتحات — طائر شبه الحمامة ، والأنثى ورشانة ، يجمع على ورشان - بالكسر - ووراشين ، والورشان أيضا : الجزء الذى يغطيه الجفن الأعلى من بياض المقلة . والكروان بالتحريك - طائر ، ويدعى الحجل والقبج (الأول كبطل والثانى كفلس) وجمعه كروان (بكسر فسكون) وكراوين

(٢) الصميان - بفتحات - من الرجال : الشديد المحتنك السن ، والجرىء الشجاع ، والصميان أيضا : التلفت والوثب : يقال رجل صميان ؛ إذا كان ذا توثب على الناس والقطوان - بفتحات - : مقارب الخطو فى مشيه . يقال: قطا فى مشيته يقطو واقطوطى فهو قطوان وقطوطى

(٣) كذا فى جميع النسخ بتصحيح الواو ، والذى يقتضيه القياس كما يأتى فى كلام المؤلف قريبا أن يقال : كريين بقلب الواو التى هى لام ياء وجوبا . اللهم إلا أن يكون أراد الاتيان بها حسب الاصل

(٤) العقربان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه مع تخفيف الباء وتشديدها - : الذكر من العقارب . والأفعوان - بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه كذلك - الذكر من الأفاعى

فقيل : زُعَيْفِرَان وَعُقَيْرِبان وَأُفَيْعِيَان وفى صِلِّيَان [1] صُلَيْلِيَان ، وكان القياس أن يقال فى أسطوانة أُسَيْطِيَانَة ، لـكنه حذف الواو فيها شاذا ، فصارت الألف رابعة فقيل: أسيطينة ، كشعيمين ، وكذا قيل فى الجمع أساطين ، وكذا قياس إنسان أن يُصَغر على أنيسين كسريحين لـكنه لما زيد ياء قبل الألف شاذا فى الأصح كما يجىء فى ذى الزيادة صارت الألف خامسة كما فى أفعوان وعقربان

وإن كانت الألف فوق الخامسة : فان كان فى جملة الأحرف المتقدمة عليها ما يلزمه حذف بحيث تصير الألف بعد حذفه خامسة بقيت بحالها لأنها تصير إذن كما فى عقربان ، وذلك كما تقول فى عَبَوْثَرَان [2] عُبَيْثِرَان ؛ لأن الواو زائدة ، وإن لم يكن كذلك حَذَفْتَ الألف والنون كما تقول فى قَرَعْبَلَانَة [3] قُرَيْعِبَة لأنك تحذف الأصلى قبلهما فـكيف تخليهما ؟

---

(١) الصليان نبت له سنمة عظيمة كأنها رأس القصبة إذا خرجت أذنابها تجذبها الابل والعرب تسميه خبزة الأبل ، واختلف علماء اللغة فى وزنه فمنهم من قال إنه على وزن فعلان بكسر الفاء والعين المشددة — ، وقال بعضهم : هو فعليان — بكسر الفاء واللام وسكون العين —

(٢) قال فى اللسان : « العبوثران والعبيثران : نبات كالقيصوم فى الغبرة ، إلا أنه طيب للأكل ، له قضبان دقاق طيب الريح ، وتفتح الثاء فيهما وتضم أربع لغات » اه

(٣) القرعبلانة : دويبة عريضة محبنطئة عظيمة البطن . قال ابن سيده : وهو عمافات الـكتاب من الأبنية ، إلا أن ابن جنى قد قال : كأنه قرعبل ولا اعتداد بالألف والنون بعدها ، على أن هذه اللفظة لم تسمع إلا فى كتاب العين . قال الجوهرى : أصل القرعبلانة قرعبل فزيدت فيه ثلاثة حروف لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف وتصغيره قريعبة . قال الأزهرى : ما زاد على قرعبل فهو فضل ليس من حروفهم الأصلية . قال : ولم يأت اسم فى كلام العرب زائدا على خمسة أحرف إلا بزيادات ليست من أصلها أو وصل بحكاية كقولهم

فَتَفْتَحُهُ طَوْراً وَطَوْراً تُجِيفُهُ فَتَسْمَعَ فِى الْحَالَيْنِ مِنْهُ جَلَنْ بَلَقْ

وأما العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه ، تقول فى سِرْحَان [(١)] وَوَرَشان وَسُلْطَان أعلاما : سريحين وو ريشين وسليطين ، تكون قبل التصغير غير منصرفة للعلمية والألف والنون ، وتنصرف بعد التصغير لزوال الألف بانقلابها ياء ، وهذا كما لا ينصرف مِعْزَى علما لمشابهة ألفها لألف التأنيث فاذا صغرته صرفته لانقلابها ياء نحو مُعَيْزٍ ، وتقول فى ظربان وعقربان وسكران وندمان أعلاما : ظريبان وعقيربان وسكيران ونديمان كما كانت قبل النقل إلى العلمية ، وهذا كما تقول فى أجمال علما : أُجَيْمَال ، بالألف على ماذكره سيبويه

هذا ، ثم إن النحاة قالوا فى تعريف الألف والنون المشبهتين بألف التأنيث : كل ما قلب ألفه فى الجمع ياء فاقلبها فى التصغير أيضا ياء ، ومالم تقلب فى التكسير فلا تقلب فى التصغير ، وهذا رد إلى الجهالة ، ولا يطرد ذلك في نحو ظربان لقولهم ظربيان وظرابين ، ومالم يعرف هل قلب ألفه فى التكسير أو لا اختلفوا فيه : فقال السيرافى وأبو على : لاتقلب ألفه حملا على باب سكران ؛ لأنه هو الأكثر ، وقال الأندلسى : يحتمل أن يقال : الأصل عدم التغيير ، وأن يقال : الأصل الحمل على الأكثر فتغير والله أعلم ، وإنما لم تغير ألف أفعال إبقاء على علامة ماهو مستغرب فى التصغير ، أعنى الجمع ، وذلك لأنهم — كما يجيء — لم يصغروا من [(٢)] صيغ الجمع المكسر إلا الأربعة الأوزان التى للقلة ، وهى : أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ ،

حكى صوت باب ضخم فى حالتى فتحه وإسفاقه وهما حكايتان متباينتان جلن على حدة وبلق على حدة ؛ إلا أنهما التزقا فى اللفظ فظن غير المميز أنهما كلمة واحدة » اه

(١) السرحان : الذئب ، وقيل : الأسد بلغة هذيل - قال سيبويه : النون زائدة وهو فعلان ، والجمع سراحين وسراحن وسراحى

(٢) إنما لم يصغروا جموع الكثرة لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة لكون ذلك يشبه أن يكون تناقضا

فكان تصغير الجمع مستنكرا فى الظاهر ، فلو لم يُبْقُوا علامته لم يحمل السامع المصغر على أنه مصغر الجمع لتباين بينهما فى الظاهر ، وأما ألف نحو إخراج و إدخال فهى و إن كانت علامة المصدر إلا أنها تقلب فى التصغير ياء ، إذ لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع ، و إذا سميت بأجمال قلت أيضا أجيمال كما ذكرنا .

قال : « وَلاَ يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِئْ فِى غَيْرِهَا إلاَّ فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ ، وَإِذَا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَالأَوْلَى حَذْفُ الْخَامِسِ ، وَقِيلَ : مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ ، وَسَمِعَ الأَخْفَشُ سُفَيْرِجَلٌ »

أقول : قوله « ولا يزاد على أربعة » عبارة ركيكة ، مراده منها أنه لا يصغر الخماسى ، أى : لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول فى التصغير ؛ لأن للأسماء ثلاث درجات : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى ؛ فيصغر الثلاثى ، و يزاد عليه أن يُرْتَقَى منه إلى الرباعى أيضا ، فيصغر ، ولا يزاد على الرباعى : أى لا يزاد الارتقاء عليه ، بل يقتصر عليه ؛ فان صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس

قوله « ولذلك » أى لأنه لا يرتقى من الرباعى لا تتجاوز أمثلة التصغير عن ثلاثة ، وذلك أنه إن كان ثلاثيا على أى وزن كان من الأوزان العشرة فتصغيره على فُعَيْل ، و إن كان رباعيا فإما أن يكون مع الأربعة مدة رابعة أولا ، فتصغير الأول فُعَيْعِيل ، وتصغير الثانى فُعَيعل ، وحكى الأصمعى فى عَنكبوت عُنَيْكبيت وعَنَاكبيت ، وهو شاذ

قوله «لم يجىء فى غيرها» أى : فى غير ذى تاء التأنيث ، وذى ألف التأنيث ، وذى الألف والنون المشبهتين بها ، وذى ألف أفعال ؛ وأما فيها فيجىء غير الأمثلة الثلاثة ويجىء الأمثلة الثلاثة قبل تاء التأنيث ، كقُدَيْرَة وسُلَيْهِبَة وزُنَيْبِيرة [1]

(١) القدر - بكسر فسكون - : معروف وهى مؤنثة بغير تاء . قال فى اللسان :

فى زُنْبورة ، وكذا قبل ألف التأنيث الممدودة ، نحو حُمَيْرَاء وخُنَيْفِساء ومُعَيْرَاء [1] فى مَعْيُورَاء ، وكذا قبل الألف والنون نحو سُلَيْمَان وجُعَيْفِرَان وعُبَيْثِرَانِ بإبدال الياء من الواو المحذوفة ، ولا يجىء قبل ألف الجمع إلا فُعَيْل كأُجَيْمال ، وكذا قبل ألف التأنيث المقصورة لا يجىء فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل ، لأنها تحذف خامسة فى التصغير كما يجىء .

وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبة أيضا نحو بُرَيْدِى فى بَرْدِىّ [1] ومُشَيهِدِى في مَشْهَدِيّ ومطيليقى فى منطلقى ، بإبدال الياء من النون ، فيقول : لم يجئ فى غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا

«وتصغيرها قدير بلا هاء على غير قياس . قال الأزهرى : القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء فإذا صغرت قلت لها قديرة وقدير، بالهاء وغير الهاء ، والسلهبة تصغير السلهبة والسلهبة بفتح السين والهاء بينهما لام ساكنة الجسيمة من النساء ، ويقال فرس سلهب وسلهبة للذكر إذا عظم وطال وطالت عظامه . وزنيبيرة تصغير زنبورة كما قال المؤلف والزنبورة والزنبور والزنبار (كقرطاس) ضرب من الذباب لساع . قال الجوهرى : الزنبور الدبر (النحل) وهى تؤنث ، والزنبار لغة فيه حكاها ابن السكيت ، ويجمع الزنابير ، وأرض مزبرة كثيرة الزنابير كأنهم ردوه إلى ثلاثة أحرف وحذفوا الزيادات ثم بنوا عليه كما قالوا أرض معقرة ومثعلة أى ذات عقارب وثعالب

(١) المعيوراء : اسم لجمع العير ، قال الأزهرى : المعيورا : الحمير ، مقصور ، وقد يقال المعيوراء ممدودة مثل المعلوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد ذلك كله ويقصر

(٢) البردي - بضم الباء وسكون الراء - : ضرب من تمر الحجاز جيد معروف عند أهل الحجاز ، وفى الحديث أنه أمر أن يؤخذ البردى فى الصدقة . والبردى - بفتح الباء - نبت معروف ، واحدته بردية ، وهذه الياء التى فى بردى على اختلاف ضبطيه ليست ياء النسب ، وإنما هى ياء زيدت لا للدلالة على معنى كياء الكرسى وقد صرح بذلك المؤلف فى أول باب النسب من هذا الكتاب ، فتسميته لها هنا ياء النسبة فيه تسامح ، والمراد أنها على صورة ياء النسبة

فان قال فُعَيْلِيٌّ هو فعيل ، والياء زائدة

قلنا : لاشك فى زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة ، مثل تاء التأنيث ، بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء

وتصح المعارضة بنحو حُمَيْزَةَ وَحُبَيْلَى وَحُمَيْرَاء ؛ فانها فُعَيْل ، والتاء والألفان زوائد .

وهلا ذكر المثنى والمجموع نحو العميران والعميرون ، فقال : ويكسر ما بعدها إلا فى تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثنى ويائه وواو الجمع وألف جمع المؤنث وألف أفعال والألف والنون المضارعتين وكذا فى المركب نحو بعلبك

قوله « فالأولى حذف الخامس » لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ، فاذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة الياء لكنه لايمكن حذفها إذ هى علامة التصغير ، فحذف ماصارت به الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها ؛ وذلك هو الخامس ، ألا ترى أن الرباعى لايستثقل بزيادة الياء عليه ، فحذف الحرف الخامس مع أصالته

فان قيل : أليس فى كلام العرب ماهو زائد على الخماسى نحو قَبَعْثَرَى وسَلْسَبِيل [1] وغير ذلك ؟؟

قلت : بلى ؛ لكن تلك الزيادات ليست بقياسية فلا يكثر المزيد فيه بسببها إذ كل واحد كالشاذ فى زنته ، وأما زيادة ياء التصغير فقياس ؛ فلو سنوا قاعدة زيادتها على الخماسى الأصلى حروفُه لصارت قياسا ؛ فيؤدى إلى الكثرة ، إذ يصير لهم قانون يقاس عليه

فان قيل : أليس مثل مستخرج قياساً ؟

---

(١) انظر كلمة قبعثرى (ص ٩ ه ٥) من هذا الجزء و (ص ٢ ه ٥ س ١٠) أيضا وكلمة سلسبيل (ص ٥٠)

قلت : بلى ، لكنه مبنى على الفعل وجار مجراه ، وجاز ذلك فى الفعل كثيرا غالبا قريبا من القياس ، نحو اسْتَخْرَجَ واحرنجم ؛ لكونه أقل أصولا من الاسم إذ لا يجىء منه الخماسى الأصلى حروفه ، والثقل بالحروف الأصول لرسوخها وتمكنها أشد وأقوى .

قوله «وقيل ما أشبه الزائد» اعلم أن من العرب من يحذف فى الخماسى الحرف الذى يكون من حروف «اليوم تنساه» وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد ، فاذا كان لابد من حذفٍ فحذفُ شبه الزائد أولى ، كما أنه إذا كان فى كلمة على خمسة زائدٌ حذف الزائد أين كان نحو دُحَيْرِج فى مدحرج ، لكن الفرق بين الزائد حقيقة و بين الأصلى المشبه له بكونه من حروف « اليوم تنساه » أن مثل ذلك الأصلى لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا ، بخلاف الزائد الصرف ؛ فانه يحذف أين كان ، فلا يقال فى جَحْمرِش جُحَيْرِش لبعد الميم من الطرف ، كما يقال فى مُدَحْرِج دحيرج ، وقال الزمخشرى : إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان ، وهو وهم على مانص عليه السيرافي والأندلسى ؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف « اليوم تنساه » لكن يشابه واحدا منها فى المخرج حذف أيضا ، فيقال في فزردق : فُرَيْزِق ، لأن الدال من مخرج التاء

قوله «وسمع الأخفش سفيرجل » يعنى باثبات الحروف الخمسة كراهة لحذف حرف أصلى ، و بابقاء فتحة الجيم كما كانت ، وحكى سيبويه عن بعض النحاة فى التصغير والتكسير سُفَيْرِجَلٌ وسَفَارِجَلُ — بفتح الجيم فيهما — فقال الخليل لو كنت محقرا للخماسى بلا حذف شىء منه لسكنت الحرف الذى قبل الأخير فقلت سُفَيْرِجْلٌ قياسا على ماثبت فى كلامهم ، وهو نحو دُنَيْنِير ، لأن الياء ساكنة

قال « وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمُوقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لِذَهَابِ الْمُقْتَضِى ، بِخِلَافِ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأُدَدٍ ، وَقَالُوا عُيَيْدٌ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ »

أقول : اعْلَمْ أن الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف أولا : فان كان فإما أن يزيل التصغير ذلك السبب ، أولا ؛ فما يزيل التصغير سبب القلب الذى كان فيه نحو باب وناب، ونحو ميزان ومُوقظ، ونحو طَيٍّ وَلِيٍّ، ونحو عطاء وكساء ، ونحو ذَوَائب وماء وشاء عند المبرد ، وفم ، ونحو قائم وبائع ، ونحو أدؤر والنّؤر ، ونحومُتَّلج ومُتَّعد [1] ؛ وما يزيل التصغير سبب الحذف الذى

---

(١) المعروف أن أول المصغر مضموم وثانيه مفتوح دائما وباب وناب المكبران ألفهما مقلوبة عن الواو والياء لتحركهما وانفتاح ماقبلهما، فاذا صغرا زال فتح ماقبل الواو والياء الذى هو شطر سبب القلب ،وميزان أصله موزان قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاذا صغر ضم أوله فزال سبب القلب . وموقظ أصله ميقظ أبدلت ياؤه واوا لسكونها إثر ضمة فاذا صغر ضم أوله وفتح ثانيه فزال سبب قلب الياء واوا. وطى ولى أصلهما طوى ولوى أبدلت واوهما ياء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون فاذا صغرا ضم أولهما وفتح ثانيهما فيزول سبب قلب الواو ياء . وعطاء وكساء أصلهما عطاو وكساو أبدلت واوهما ألفا ثم همزة أو همزة من أول الأمر على اختلاف العلماء فى ذلك لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فاذا صغرا أبدلت ألفهما ياء لوقوعها بعد ياء التصغير فيزول سبب قلب الواو ألفا أو همزة . وذوائب أصلها ذآئب فكرهوا اكتناف همزتين للالف التى هى فى حكم العدم فأبدلوا الهمزة الأولى واوا إبدالا شاذا فأذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الألف ، فتقع ياء التصغير فاصلة بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واوا . وماء وشاء أصلهما موه وشوه قلبت عينهما ألفا ثم لامهما همزة لأن الهاء عندهم من الحروف الخفية وكذلك الألف فكرهوا وقوع حرف خفى بعد مثله فأبدلوا الهاء همزة لقربها منها فى المخرج ،فاذا صغرا ضم أولهما فيزول سبب قلب عينهما ألفا وسبب قلب لامهما همزة. وفم أصله فوه حذفت لامه اعتباطا ثم أبدلت واوه ميما لأن الاسم المعرب لا يكون على حرفين ثانيهما لين ، فاذا صغر ردت لامه لتتم بها بنية التصغير فيزول سبب قلب الواو ميما . وقائم وبائع أصلهما قاوم وبايع قلبت عينهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها إذ الألف لزيادتها فى حكم العدم ، فاذا صغرا زال سبب قلب عينهما ألفا ،

كان فيه نحو عَصًا وفَتًى وعَمٍ (١) والسبب هو اجتماع الساكنين ، وقريب منه مالم يُزِلِ التصغير سبب الحذف لكنه عرض فى التصغير ما يمنع من اعتبار ذلك السبب ، كالثلاثى المحذوف منه حرفٌ إما لقصد التخفيف على غير قياس نحو سَهٍ وغَدٍ ، ونحو ابن واسم و بنت وأخت وحَمٍ ، فان قصد التخفيف بالحذف لا يمكن اعتباره فى التصغير ؛ إذ لا يتم الوزن بدون المحذوف ، و إما لإعلال قياسى كعِدَة وزنة ، وما لا يزيل التصغير سبب القلب الذى كان فى مكبره نحو تُرَاث وَأُدَد (٢) وما لا يزيل التصغير سبب الحذف الذى كان فى مكبره كَمَيْتٍ

لوقوعها بعد ياء التصغير وهى ساكنة . وأدؤر جمع دار وأصله أدور قلبت الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فاذا صغر وقعت العين بعد ياء التصغير فى اسم زائد على الثلاثة فوجب أن تكون مكسورة فزال سبب قلب العين همزة .والنؤور بزنة صبور : النيلج ودخان الشحم ، وحصاة كالاثمد تدق فتسفها اللثة .والنؤور أيضا المرأة النفور من الريبة ، وأصل النؤر النوور ، قلبت الواو همزة جوازا لكونها مضمومة ضما لازما ، فأذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانيا فى المصغر ،وهو مفتوح على ماقدمنا . وأصل متلج ومتعد موتلج وموتعد (بوزان مفتعل) من الولوج والوعد فقلبت الواو فيهما تاء لوقوعها قبل تاء الافتعال ثم أدغمت فى التاء ، فأذا صغرا حذفت تاء الافتعال لأنها تخل بصيغة التصغير فيزول بحذفها سبب قلب الواو تاء

(١) أصل عصا وفتى عصو وفتى قلبت لامهما ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، ثم حذفت الألف تخلصا من التقاء الساكنين ، وكذا التنوين ، فاذا صغرا زال سبب قلب لامهما ألفا لوقوعها بعد ياء التصغير التى هى ساكنة ، ومتى زال سبب القلب ألفا زال سبب الحذف . وأصل عم عمى استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء ، فاذا صغر وقعت الياء بعد ياء التصغير الساكنة فلا تستثقل الحركة عليها كما لم تستثقل على نحو ظبي ،فيزول سبب الحذف

(٢) التراث كغراب : المال الموروث ،أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة فى أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسى . وأدد : علم شخصى : وأصله وددفقلبت

وهارٍ وناسٍ ويَرَى وأرى ونَرَى وترى ويَضَع وتضع وخَيْر وشر (١)

و إن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإما أن يعرض فى التصغير ذلك كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحِمَار ، وواو جَدْول وأسْوَد وعُرْوَة ومِزْوَدٍ وعصفور وعروض (٢) ؛ وكعروض سبب حذف خامس نحو سفرجل ، وثالثة ياآت نحو أحْوَى (٣) ومعاوية وعطاء ، وألف نحو مساجد ، وما يحذف من نحو مستخرج واستخراج ومنطلق وانطلاق ونحوها ، وإما أن لا يعرض فيه ذلك كما فى تصغير نحو رجل وجعفر

الواو المضمومة ضمة لازمة همزة جوازا ، فاذا صغر واحد من هذين اللفظين لم يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة .

(١) المحذوف من ميت ياء ، والمحذوف من هار ياء أيضا كقاض ، والمحذوف من ناس همزة ، وأصله أناس ، والمحذوف من يرى وأخواته همزة وأصلهن يرأى وأرأى ونرأى وترأى ، والمحذوف من يضع وتضع واو وهى فاء الكلمة وأصله يوضع وتوضع ، والمحذوف من خير وشر همزة أفعل وأصلهما أخير وأشرر ، وسبب الحذف فى جميع هذه الكلمات هو قصد التخفيف ، وهذا السبب لا يزول عند التصغير ، بل تشتد الداعية إليه

(٢) العروة من الدلو والكوز : المقبض ، ومن الثوب أخت زره . والمزود — كمنبر — : وعاء الزاد . والعروض : اسم مكة والمدينة وما حولهما ، والناقة الصعبة التى لم ترض ، وميزان الشعر ، واسم الجزء الأخير من النصف الأول من البيت ، والطريق فى عرض الجبل فى مضيق

(٣) الأحوى : وصف من الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — وهو سواد إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد ، وفعله حوى كرضى . ومعاوية : أصله اسم فاعل من عاوى ؛ وتقول : تعاوت الكلاب وعاوى الكلب الكلب ، إذا تصايحا ونبح أحدهما الآخر وأطلقوا معاوية على الكلبة التى تصيح عند السفاد ، وأطلقوه أيضا على جرو الثعلب ، وقالوا أبو معاوية للفهد ، ومن أسمائهم معاوية

فالقسم الذى أزال التصغير سبب القلب الذى كان فيه اختلف فى بعضه : هل ينتفى المسبب لزوال السبب أولا ؟ واتفق فى بعضه على أنه ينتفى ذلك بانتفاء سببه ؛ فما اتفقوا فيه على رجوع الأصل الألف المنقلبة عن الواو والياء ثانية لتحركها وانفتاح ما قبلها ، تقول فى باب وناب : بُوَيْب ونُيَيْب ؛ لزوال فتحة ما قبلهما ، وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء فى مثله واوا أيضا حملا على الأكثر ؛ فإن أكثر الألفات فى الأجوف منقلبة عن الواو ، وهذا مع مناسبة الضمة للواو بعدها ، وبعض العرب يكسر أول المصغر فى ذوات الياء نحو نِيَيْب وشِيَيْخ ، خوفا على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها ، وتَفَصِّياً من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك ، وهذا كما قيل فى الجمع بِيُوت وشِيُوخ — بكسر الفاء — وقرىء به فى الكتاب العزيز ، وإذا كان الألف فى نحو باب مجهول الأصل وجب قلبها فى التصغير واوا عند سيبويه ؛ لأن الواو على ما مر أقرب؛ فتقول فى تصغير صَابٍ وآءَةٍ [1] — وهما شجران — : صُوَيْب وأُوَيْأَة ، والأخفش يحملها على الياء لخفتها فيقول : صُيَيْب وأُيَيْأَة ، وتقول فى « رجلٌ خافٌ » أى خائف ، و « كبشٌ صافٌ » برفع لاميهما : خُوَيْفٌ وصُوَيْفٌ ، بالواو لا غير ؛ لأنه يجوز أن يكون أصله خائفا وصائفا فحذفت العين ، فتكون

---

(١) الصاب : شجر مر ، واحدته صابة ، قيل : هو عصارة الصبر ، وقيل : هو شجر إذا اعتصر خرج منه كهيئة اللبن وربما نزت منه نزية أى قطرة فتقع فى العين كأنها شهاب نار ، وربما أضعف البصر . قال أبو ذؤيب الهذلى : —

إِنِّى أَرِقْتُ فَبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِراً ... كَأَنَّ عَيْنِىَ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

والآء — بوزن عاع — : شجر واحدته آءة ، قال الليث : الآء شجر له ثمر يأكله النعام . قال : وتسمى الشجرة سرحة وثمرها الآء ، ومن كلامه الأخير قال المجد فى القاموس : « الآء ثمر شجر ، لا شجر ، ووهم الجوهرى »

الألف زائدة ، فوجب قلبها واواً كما فى ضُوَيرب ، وأن يكون خَوِفاً وصَوِفاً كقولك : رجل مَالٌ ، من مال يمال كفزع يفزع ، فترد الألف إلى أصلها كما فى بُوَيْب ؛ وكذا تقول : إن الألف فى فتى ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها ، وكذا فى العصا ترد إلى الواو ، لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها فى التصغير ياء

ومن المتفق عليه رد الياء المنقلبة عن الواو لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها نحو مِيقَات وريح ، تقول فى تصغيرها : مُوَيْقيت ورُوَيحة ، لزوال الكسر والسكون ، وهذا كما تقول فى الجمع مَوَاقيت ، وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا يردها فى الجمع إلى الواو ، قال :—

٣٦ — حِمًى لاَ يُحَلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بِأَمْرِنَا
وَلاَ نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ (١)

---

(١) ورد هذا البيت فى نوادر أبى زيد الأنصارى الثقة عند سيبويه (ص ٦٤) منسوبا إلى عياض بن درة ، وهو شاعر جاهلى طائى ، وذكر قبله بيتا آخر ، وهو :

وَكُنَّا إذَا الدِّينُ الْغُلُبَّى بَرَى لَنَا إذَا مَا حَلَلْنَاه مُصَابَ الْبَوَارِقِ

وقال فى شرحه « الدين : الطاعة ، والغلبى : المغالبة ، وبرى لنا : عرض لنا ، يبرى بريا ، وانبرى ينبرى انبراء » اه ، ومثل هذا بنصه فى شواهد العينى ، وتبعه البغدادى فى شرح شواهد الشافية إلا أنه ضبط مصابا بفتح الميم ، وقال : هو اسم مكان من صابه المطر ، إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة وهى سحابة ذات برق . والغلبى : ليس مصدرا للمفاعلة إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه غلبا بسكون اللام وغلبا بتحريكها وغلبة بالحاق الهاء وغلابية كعلانية وغلبة كحذقة وغلبى ومغلبة بفتح اللام كذا فى العباب ، والاستشهاد بالبيت عند المؤلف على أن من العرب من لا يرد الواو المنقلبة ياء فى الجمع

وإنما قالوا عُيَيْد فى تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود ، وكذلك فرقوا جمعيهما فقالوا أعياد فى جمع عيد وأعواد فى جميع عود [1]

وكذا اتفقوا على ردّ الأصل فى قريريط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء ، كما قيل قَرَاريط ودنانير.

وكذا اتفقوا على رد أصل الياء التى كانت أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما ، كما تقول فى تصغير طَيٍّ وَلَيٍّ : طُوَيّ ولوىّ ؛ لتحرك الأولى فى التصغير ، وكذا تقول : طُوَيَّان ورُوَيَّان فى تصغير طَيَّان [2] ورَيَّان ، كما تقول فى الجمع : طِوَاء ورِوَاء ، وكذا إذا حقرت قِيًّا [3] وأصله قِوْىٌ كحبر من الأرض القواء : أى القفر .

وكذا اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة ، نحو عطاء وقضاء ، فتقول : عُطَىٌّ ، تردها إلى الواو ، ثم تقلبها ياء لانكسار ماقبلها ، ثم تحذفها نَسْياً لاجتماع ثلاث ياآت كما يجىء ، وكذا تقلب همزة الإلحاق فى حِرْباء ياء ، فتقول : حُرَيْبِى ، لأن أصلها ياء كما يجىء فى باب الاعلال

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف وجه غير الوجه الذى يتبادر من عبارة ابن الحاجب ، فحاصل ماذكره ابن الحاجب أنهم لم يردوا الياء التى فى عيد إلى أصلها وهو الواو عند التصغير حملا للتصغير على الجمع ، أما ماذكره المؤلف فحاصله أنهم لم يردوها للفرق بين تصغير عيد وعود كما فرقوا بين جمعيهما

(٢) طيان : صفة مشبهة من طوى يطوى - كرضى يرضى - ومصدره الطوى - كالجوى وكالرضا - والطيان هو الذى لم يأكل شيئا

(٣) القى - بكسر أوله - والقواء - بفتح القاف ممدودا ومقصورا - الأرض القفر الخالية من الأهل . وفى حديث سلمان «من صلى بأرض قى فأذن وأقام الصلاة صلى خلفه من الملائكة مالا يرى قطره»

وإن كانت الهمزة أصلية خليتها كأُلَيِّئَة فى تصغير ألاءة [1] ، وإن لم تعرف هل الهمزة أصل أو بدل من الواو والياء خَلَّيتَ الهمز فى التصغير بحاله ولم تقلبه ، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه ؛ لأن الهمزة موجودة ، ولا دليل على أنها كانت فى الأصل شيئا آخر ، وكذلك تردأصل الياء الثانية فى بَرِيَّةٍ [2] وهو الهمزة عند من قال : إنها من برأ أى خلق ؛ لأنها إنما قلبت ياء لسكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها،ومن جعلها من البرى — وهو التراب — لم يهمزها فى التصغير ، وكذا النبى أصله عند سيبويه الهمز ، لقولهم تنبأ مسيلمة [3] تخففت بالإدغام كما فى برية ؛ فكان قياس التصغير نُبَيِّئ ، قال سيبويه : لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمرة فى النبى فتقول فى التصغير نُبَيٌّ بياءين على حذف الثالث كما فى أُخَيٍّ ، وقد جاء النُّبَآء

---

(١) قال فى القاموس : «الألاء — كسحاب — ويقصر : شجر مردائم الخضرة واحدته ألاءة وألاء أيضا»

(٢) قال فى اللسان : «فى التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز . قال الفراء : هى من برأ الله الخلق أى خلقهم ، وأصلها الهمز ، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبى والذرية . وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البريئة والنبئ والذريئة من ذرأ الله الخلق وذلك قليل . قال الفراء : وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة . وقال اللحيانى : أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة»

(٣) قال سيبويه (ج٢ص١٢٦) : فأما النبى فان العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال النبآء قال كان مسيلمة نبىء سوء (مصغرا) وتقديرها نبيع ، وقال العباس بن مرداس :

يَاخَاتِمَ النُّبَئَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ ... بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

ذا القياس ، لأنه مما لايلزم ، ومن قال أنبياء قال نبى سوء (مصغرا) كما قال فى عيد حين قالوا اعياد عييد» وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك مافى عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذى يؤخذ من عبارة سيبويه

وكذا اتفقوا على رد الألف فى آدم إلى أصلها ، وهو الهمزة ، فى التصغير والجمع ، لـكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واوا ، وذلك اجتماع همزتين متحركتين لا فى الآخر غير مكسورة إحداهما ، كما يجىء فى باب تخفيف الهمز .

وكذا اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائب اسم رجل قلت: ذُؤَيْئِبٌ بهمزتين مكتنفتين للياء ، لأن أصل ذَوَائب ذآئب بهمزتين ، إذ هى جمع ذُؤَابة[1] فكره اكتناف همزتين للألف التى هى لخفتها كلا فصل ، فأبدلوا الأولى شاذا لزوما واوا ، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب فى المفرد : أى فى ذؤابة ، وإنما أبدلت واوا لأنها أبدلت فى مفرده ذلك ، وليكون كأوادم وجوامع ، هذا ، وقال سيبويه فى تصغير شاه : شُوَىٌّ ، قال : أصل شاء إما شَوَىٌ أو شَوَوٌ قلبت العين ألفاً واللام همزة وكلاهما[2] شاذ ، وفيه جمع بين إعلالين ، والقياس قلب اللام

(١) الذؤابة - بضم أوله - : الناصية أو منبتها من الرأس ، وشعر فى أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شىء

(٢) أما شذوذ قلب العين ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها فلأن من شرط هذا القلب ألا تـكون اللام حرف علة ، وأما شذوذ قلب اللام همزة فلأنها وقعت بعد ألف ليست زائدة . والاعلالان هما قلب العين ألفا واللام همزة . وقد نقل المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى والاستنتاج وزاد فيها ، وها نحن أولاء نسوقها إليك بنصها . قال (ج ٢ ص ١٢٦) : « وأما الشاء فان العرب تقول فيه شوى ، وفى شاة شويهة ، والقول فيه أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التى تـكون لامات ، وشاة من بنات الواوات التى تـكون عينات ولامها هاء ، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى ، كما كانت شاء من بنات الياءات التى هى لامات ، وشاة من بنات الواوات التى هى عينات ، والدليل على ذلك هذا شوى ، وإنما ذا كامرأة ونسوة ، والنسوة ليست من لفظ امرأة ، ومثله رجل ونفر » اه ، وقول سيبويه « وإنما ذا كامرأة ونسوة » يريد به أن شاء اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو شاة كما أن نسوة اسم جمع له واحد من معناه دون لفظه وهو امرأة

فقط ألفا ، قال : ليس لفظ شاء من شاة لأن أصلها شَوْهَة بدليل شُوَيهة ، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة ، واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم فى الجمع شَوِيٌّ ككليب ، وقال المبرد : شَوِيٌّ من غير لفظ [1] شاء ، وأصل شاء شَوَهٌ فهو من شاة كتمر من تمرة ، قلبت العين ألفا على القياس ، كما فى باب ، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافى أيضا ، وهذا كما أن أصل ماء مَوَه ،قال: فتقول فى تصغير شاء : شويه ، كما تقول فى ماء : مويه ، لزوال الألف الخافى فى التصغير ، فترد اللام إلى أصلها ، كما تقول فى الجمع : شياه ، ومياه

وكذا اتفقوا على رد ميم « فم » إلى أصله ، وهو الواو ، لأنه إنما جعلت ميما لئلا تحذف باجتماع الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف

وما اختلف فى هذا القسم فى رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم ، و باب أدؤر والنّؤر ، بالهمزة ، و باب مُتَّعد ، قال سيبويه فى الجميع : لاترد إلى أصولها فى التصغير ، بل تقول : قُوَيْئم ، وأُدَيْئر ، بالهمزة بعد الياء فيهما وكذا نُؤَيِّر ، بالهمزة قبل الياء ، وَمُتَيْعِد وَمُتَيْزن ، ولعل ذلك لأن قلب العين همزة فى باب قائل ، وقلب الواو تاء فى متعد — و إن كانا مطردَيْنِ — إلا أن العلة فيهما ليست بقوية ، إذ قلب العين ألفا فى قائم ليس لحصول العلة فى جوهره ، ألا ترى أن ماقبل العين أى الألف ساكن عريق فى السكون ، بخلاف سكون

---

(١) المبرد يخالف سيبويه من وجوه : أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء ، الثانى : أنه جعل شاء اسم جنس جمعيا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة ، الثالث : أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ماقبلها مع عدم اعتلال اللام ، وقلب اللام التى هى هاء همزة قلبا غير قياسى ، الرابع : أنه صغر شاء على شويه فى حين أن سيبويه صغره على شوى ، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة

قاف أَقْوَمَ ، ومع هذا لم يكن حرف العلة فى الطرف الذى هو محل التغيير كما كانت فى رِدَاء ؛ فلا جرم ضعف علةالقلب فيه ضعفا تاما حتى صارت كالعدم ، لـكنه حمل فى الإعلال على الفعل نحو قال ، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبَالَ بزوال شرطها فى التصغير بزوال الألف ، وإنما كان الألف شرط علةالقلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة ، أونقول : هى لضعفها كالعدم فكأن واو قَاوِم متحرك مفتوح ماقبلها ، وكذا تقول : إن علة قلب الواو فى أوتعد تاء ضعيفة ، وذلك لأن الحامل عليه كراهة مخالفة المـاضى للمضارع لو لم تقلب الواو تاء ، لكون الماضى بالياء والمضارع بالواو ، مع كون التاء فى كثير من المواضع بدلا من الواو نحو تُرَاث وتُـكَلَة وتَقْوَى [١] ، ونحو ذلك ، ومخالفة الماضى للمضارع غير عزيزة كما فى قال يقول وباع يبيع ، فظهر أن قلب الواو تاء وإن كان مطردا إلا أنه لضرب من الاستحسان ، ولقصد تخفيف الـكلمة بالإدغام ما أمكن ، ولضعف العلة لم يقلبه بعض الحجازيين تاء ، بل قالوا ايْتَعَدَ ياتعد ، كما يجىء فى باب الاعلال ، فلما ضعفت علتا قلب عين نحو قائم وفاء نحو مُتَّعد صار الحرفان كأنهما أبدلا لا لعلة ، فلم يُبَالَ بزوال العلتين فى التصغير ، فقيل : قُوَيْئِم بالهمزة ، ومتيعد بالتاء وحذف تاء الافتعال ، كما في تصغير نحو مرتفع .

وخالف الجرمى فى الأول ، فقال : قُوَيِّل وبُوَيِّع بترك الهمزة لذهاب شرط العلة ، وهوَ وقوع العين بعد الألف ، وقد اشترط سيبويه أيضا فى كتابه فى قلب العين فى اسم الفاعل ألفا ثم همزة وقوعها بعد الألف ، واتفق عليه النحاة ، فلا

(١) يقال : رجل وكل -بالتحريك- ووكلة - كهمزة - وتكلة على البدل ، ومواكل ، كل ذلك معناه عاجز كثير الاتكال على غيره . والتقية والتقوى والاتقاء كله واحد ، وأصل تقوى وقيا ؛ لأنه من وقيت ، أبدلت واوه تاء وياؤه واوا

وجه لقول المصنف فى الشرح إن علة قلب العين ألفا فيه حاصلة ، وهى كونه اسم فاعل من فعل مُعَل ؛ فان هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق منهم

وخالف الزجاج فى نحو متعد فقال فى تصغيره : مُوَيْعد ، لذهاب العلة وهى وقوع الواو قبل التاء ، وذلك لأن التاء تحذف فى التصغير كما فى مُرْتدع وَمُجْتمع كما يجىء .

وأما نحو أدؤر ونُؤُر فان سيبويه لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة فى التصغير وهى كونها واوا مضمومة ؛ لأنها و إن كانت مطردة فى جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزةً ، كما يجىء ، لكنها استحسانية غير لازمة ، نحو وُجُوه ونحوه ، فهى علة كلا علة ؛ وخالفه المبرد فقال : إنما همزت الواو لانضمامها ، وقد زالت فى التصغير فتقول فى أدؤر و نُؤُر المهموزين : أُدَيِّر بالياء المشددة ونُوَيِّر بالواو الصريحة ،

ولا كلام فى نحو تُخمة وتُرَاث وتُهَمة [١] ؛ لأن قلب الواو تاء لأجل انضمامها فى أول الكلمة ، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات ، والضمة حاصلة فى التصغير ، وهذا القلب غير مطرد ، بخلافه فى نحو اتَّعد

قوله « وأُدَد » [٢] هو أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن

---

(١) التخمة - بضم ففتح : الثقل الذى يصيبك من الطعام ، تاؤه مبدلة من الواو والتهمة - بوزن تخمة — : ظن السوء ، وأصلها وهمة من الوهم أبدلت واوها تاء

(٢) قال فى اللسان فى مادة ودد : «الود بفتح الواو : صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب ، وكان بدومة الجندل ، وكان لقريش صنم يدعونه ودا (بضم الواو) ومنهم من يهمز فيقول أد ، ومنه سمى عبدود ، ومنه سمى أد بن طابخة ، وأدد جد معد بن عدنان » اه . وقال فى مادة أدّ « وأدد . أبو قبيلة من اليمن ، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ، والعرب تقول أددا ، جعلوه بمنزلة ثقب ولم

سبأ بن حمير ، وأُدٌّ أبو قبيلة ، وهو أدبن طابخة بن الياس بن مضر ، يعني أنه في الأصل وُدَد بالواو المضمومة ، واستثقل الابتداء بها فقلبت همزة كما في أجوه وأُقِّتت ، وإبدال الواو المضمومة ضمة لازمة همزة في الأول كانت أو في الوسط قياسٌ مطرد لكن على سبيل الجواز لا الوجوب ، ولا أدرى اى شيء دعاهم إلى دعوى انقلاب همزة أدد عن الواو ، وما المانع من كونه من تركيب « أدد » وقد جاء منه الإدُّ بمعنى الأمر العظيم ، وغير ذلك

قال : « فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةٌ فَالْوَاوُ لاَزِمَةٌ ، نَحْوُ ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضُوَيْرِيبٍ فِي ضِيرَابٍ ، وَالاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُه ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلْ اسْمًا وُعَيْدَة وَأُكَيْلٌ ، وَفِي سَهٍ وَمُذٍ اسْمًا سُتَيْهَةٌ وَمُنَيذ ، وَفِي دَمٍ وَحِرٍ دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ ، بِخِلاَفِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ »

أقول : قد مر أن نحو ضويرب مما عرض فيه في التصغير علة القلب

اعلم أن كل مدة زائدة ثانية غير الواو تقلب في التصغير واواً لانضمام ماقبلها ؛ فتقول في ضارب وضيراب وطُومار : ضُوَيرب وَضُوَيْريب وطُوَيمير (١) ، وأما إن لم تكن زائدة نحو القِير (٢) والنَّاب فلا، بل تقول : قُيَير ونُيَيْب

قوله « والاسم على حرفين يرد محذوفه » هذا من باب ماعرض فيه في التصغير مانع منع من اعتبار سبب الحذف الذي كان في المكبر كما ذكرنا

اعلم أن كل اسم ثلاثي حذف فاؤه أو عينه أو لامه وجب في التصغير ردها؛

يجعلوه بمنزلة عمر » اه وهذا الصنيع منه يشعر بوجود خلاف في همزة أدد ، هل هي أصلية أو منقلبة عن واو ، وأنه لم يترجح عنده أحد المذهبين

(١) الطومار : الصحيفة ، والمؤلف أراد أن يمثل به لما كانت المدة الثانية فيه واوا ، وحكمها أن تبقى في التصغير ولا تقلب

(٢) القير – بالكسر – والقار : شيء أسود يطلى به السفن والابل ، أو هما الزفت

لأن أقل أوزان التصغير فُعَيْل، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف؛ فاذا كنت محتاجا إلى حرف ثالث فَرَدُّ الأصلى المحذوف من الكلمة أولى من اجتلاب الأجنبى، وأما إن كانت الكلمة موضوعة على حرفين أو كُنْتَ لاتعرف أن الذاهب منها أى شيء هو، زدت فى آخرها فى التصغير ياء* قياسًا على الأكثر، لأن أكثر مايحذف من الثلاثى اللام دون الفاء والعين، كدمٍ ويدٍ وَفمٍ وَحرٍ، وأكثر مايحذف من اللام حرف العلة، وهى إما واو، أو ياء، ولو زدت واوا وجب قلبها ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، فجئت من أول الأمر بالياء، فقلت فى تصغير مَن وَمِن وأن الناصبة للمضارع وإن الشرطية أعلاما: مُنَىّ وَأُنَىّ، وأما إذا نسبت إلى مثل هذه فيجيء حكمها فى باب النسب، وتقول في تصغير عدة: وُعَيْدَة وهذه التاء وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لايتجامعان نحو وَصْلة وَوَعْدَة، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثى — أى فُعَيْل — بها، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة، فلهذا فتح ماقبلها كما فتح فى نحو بَعْلَبَك، فالتاء مثل كرب فى معدى كرب، من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه، ومن حيث انفتاح ماقبلها، واما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضا منه كما فى أُخت وبنت فانها تخرج عما هو حدها من فتح ماقبلها، بل تسكن ويوقف عليها تاء، ولا يعتد بمثل هذه أيضا فى البنية، بل يقال أُخَيَّه برد اللام حفظا لأصل التاء، وهو الانفصال، وكونها كلمة غير الكلمة الأولى، فاذا لم يعتد بها فى البنية فى نحو بِنْتٍ مع كونها عوضا من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها فى نحو عِدَة مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ماقبلها كما هو حقها فى الأصل وكذا الوقف عليها هاء، وتقول فى كل اسما: أُكَيْل، ترد الهمزة التى هى فاء الكلمة، ولا ترد همزة الوصل؛ لأنه إنما أُحتيج إليها لسكون الفاء، وفى المصغر يتحرك ذلك

قوله « وفى مذ » هذا بناء على أن أصله منذ ، وقد ذكرنا فى شرح (١) الكافية أنه لم يقم دليل عليه

قوله «سه» أصله ستَه وفيه ثلاث لغات إحداها هذه ، وهى محذوفة العين ، والثانية سَتٌ بحذف اللام مع فتح السين ، والثالثة است بحذف اللام وإسكان السين والمجىء بهمزة الوصل

فأما إذا سميت بقُمْ وبع فانك تقول فى المكبر : قُومٌ وبيع ، كما مرفى باب الأعلام (٢) فلا يكون من هذا الباب

قوله « وفى دَمٍ وَحِرٍ » لام دم ياء ، ولام حِرٍ حاء ، حذفت لاستثقال الحاءين بينهما حرف ساكن ، وحذفُ العين فى سَهٍ ومُذ واللام من حر ودم ليس قياسا بل القياس فى نحو عَمٍ وَفَتىً ، وحذف الفاء فى كُلْ شاذ ، وفى عِدَة قياس كما يجىء فى موضعه

قوله « وكذا باب ابن واسم وبنت وهَنْت » يعنى إذا حذفت اللام وأبدلت منها همزة الوصل فى أول الكلمة أو التاء فى موضعه فانه لا يتم بالبدلين بنية تصغير الثلاثى ، بل لابد من رد اللام ، وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير لازمة ، بل لاتكون إلا فى الابتداء ، فلو اعتد بها لم تبق البنية فى حال الدرج إن سقطت

---

(١) قد سبق أن تكلمنا على هذه الكلمة فيما مضى من الكتاب (ص ٧)

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣٤) : « ولهذا يرد اللام أو العين إذا سمى بفعل محذوف اللام أو العين جزما أو وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع ، فتقول : جاءنى يغز ويرم والتنوين للعوض كما فى قاض اسم امرأة ، ويخشى كيحيي واغزو وارمى واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف ، كما مر فى غير المنصرف » اه

الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها ؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج ، وإنما لم يعتد بالتاء في البنية لما فيها من رائحة التأنيث لاختصاص الإبدال بالمؤنث دون المذكر ، وإنما قلنا إن الهمزة والتاء بدلان من اللام لأنهما لاتجامعانه ، ولم يجيء من الكلمات ماأبدل من لامه تاء فيكون ماقبلها ساكناً ويوقف عليها تاء إلاسبع كلمات : أخت ، وبنت ، وهَنْت ، وَكَيْتَ ، وذَيْتَ ، وثِنْتان (١)

(١) أخت : أصلها أخو ، حذفت لامها اعتباطا وعوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من فعل (كجبل) إلى فعل (بضم فسكون) دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت : أصلها بنو ، فعل بها مافعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها . والهن والهنة والهنت : كناية عن الشيء يستفحش ذكره . قال في اللسان : ويقال للمرأة ياهنة أقبلي فإذا وقفت قلت : ياهنه وقالوا : هنت بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة بنت وأخت ، وهنتان وهنات ، تصغيرها هنية وهنيهة ، فهنية على القياس وهنيهة على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين ، والياء في هنية بدل من الواو في هنيوة ، والجمع هنات على اللفظ وهنوات على الأصل . قال ابن جني : أما هنت فيدل على أن التاء فيها بدل من الواو قولهم هنوات قال :

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي   عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

أما كيت فقد قال في اللسان : « وكان من الأمر كيت وكيت ، يكنى بذلك عن قولهم كذا وكذا ، وكان الأصل فيه كية وكية (بتشديد الياء) فأبدلت الياء الأخيرة تاء وأجروها مجرى الأصل لأنه ملحق بفلس والملحق كالأصلي . قال ابن سيده . قال ابن جني : أبدلوا التاء من الياء لاما وذلك في قولهم ذيت وكيت وأصلها كية وكية ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء كما فعلوا ذلك في قولهم ثنتان فقالوا كيت فكما أن الهاء في كية علم تأنيث كذلك الصيغة في كيت علم تأنيث ، وفي كيت ثلاث لغات ، منهم من يبنيها على الفتح (طلبا للخفة) ومنهم من يبنيها على الضم (تشبيها لها بقبل وبعد) ومنهم من يبنيها على الكسر (على أصل التخلص من التقاء الساكنين) .

وكلتا عند سيبويه(١) ، وقولهم مَنْتْ(٢) بسكون النون مثلها ، لـكنها

قال : وأصل التاء فيها هاء وإنما صارت تاء فى الوصل » اه بتصرف . وأما ذيت . فالقول فيها كالقول فى كيت تماما . وأما ثنتان فقد قال فى اللسان : « والاثنان ضعف الواحد ، والمؤنث الثنتان ، تاؤه مبدلة من ياء ، ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت ، لأن الاثنين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه ، وأصله ثنى (كجبل) يدلك على ذلك جمعهم إياه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء ، فنقلوه من فعل (بفتح الفاء والعين) إلى فعل (بكسر الفاء وسكون العين) كما فعلوا ذلك فى بنت ، وليس فى الكلام تاء مبدلة من الياء فى غير افتعل إلا ماحكاه سيبويه من قولهم : أسنتوا ، وما حكاه أبو على من قولهم : ثنتان اه ، وقوله أسنتوا قال عنه ابن يعيش (١٠ : ٤٠) : « وقولهم أسنتوا أى أجدبوا ، وهو من لفظ السنة على قول من يرى أن لامها واو ، لقولهم سنة سنواء واستأجرته مسانات ، ومنهم من يقول التاء بدل من الواو ، ومنهم من يقول إنها بدل من الياء ، وذلك أن الواو إذا وقعت رابعة تنقلب ياء على حد أوعيت وأغزيت ثم أبدل من الياء التاء ، وهو أقيس » اه

(١) قال ابن يعيش فى شرح المفصل (حـ ١ ص ٥٥) : « وقد اختلف العلماء فى هذه التاء (يريد تاء كلتا) فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها فى بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفرى — وهو نبت — وذهب أبو عمر الجرمى إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما كانت فى كلا ، والأوجه الأول ، وذلك لأمرين : أحدهما : ندرة البناء وأنه ليس فى الأسماء فعتل (بكسر الفاء وسكون العين وفتح التاء) ، والثانى : أن تاء التأنيث لاتكون فى الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة ، وكلتا اسم مفرد عندنا ، وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لاتكون حشوا فى كلمة ، فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه فى معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث ، وقياس مذهب أبى عمر الجرمى ألا تصرفه فى المعرفة وتصرفه فى النكرة ، لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمى بهما فاعرفه » اه . ويؤخذ مما ذكره المؤلف فى باب النسب أن من العلماء من ذهب إلى أن التاء بدل من الواو التى هى لام الكلمة وليس فيها معنى التأنيث كالتاء فى ست ، وأصله سدس ، وكالتاء فى تكلة وترات وأصلها وكلة ووراث

(٢) منت : أصله من زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا للدلالة على تأنيث المحكى

ليست بدلا من اللام ، إذ لا لام لمن وضعا ، وتقول فى تصغيرها : أُخَيَّة ، وبُنَيَّة ، وَهُنَيَّة ، وهُنَيْهَة ، لأن لامها ذات وجهين كسنة ، وتصغير سنة أيضا على سُنَيَّة وَسُنَيْهَة ، وتقول فى منت : مُنَيَّة كما تصغر مَنْ على ماذكرنا ، وتقول فى كَيْتَ وَذَيْت : كُيَيَّة وذُيَيَّة ؛ لقولهم فى المكبر ذَيَّة وكَيَّة أيضا ، ومن قال أصلهما كَوْيَة وَذَوْيَة لكون باب طَوَى أكثر من باب حَيِيَ قال : كُوَيَّة وَذُوَيَّة ، وإنما فتحتَ ماقبلهافى التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت اللام لم يكن التاء بدلا منها ، وإذا سميت بضَرَبَت قلت : ضَرَبَة كما مر فى العلم وتصغرها على ضُرَيْبَة، وتقول فى تصغير فُل (١) فُلَيْنٍ ؛ لأن لامه نون من قولهم

والأفصح فيه أن يقال : منه ، بتحريك نونه وإبدال تائه هاء

(١) هذا الذى ذهب إليه المؤلف فى هذه الكلمة هومذهب الكوفيين فى «فل» التى تختص بالنداء فى نحو قولهم يافل ويافلة وهو مذهب جميع النحاة فى فل التى تستعمل فى غير النداء من مواقع الكلام نحو قول الشاعر

* فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَاناً عَنْ فُلِ *

ومذهب البصريين فى المختص بالنداء أن لامه ياء وأنه يقال فى تصغيره فلى . قال أبو الحسن الأشمونى : « لايستعمل فل فى غير النداء ويقال للمؤنثة : يافلة ، واختلف فيهما ، فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورده الناظم ، لأنه لوكان مرخما لقيل فيه فلا ، ولما قيل فى التأنيث فلة ، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده . قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره : إن يافل بمعنى يافلان ويافلة بمعنى يافلانة . قال : وهما الأصل ، فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء إلافى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم فى الترخيم ورده بالوجهين السابقين » اه . وقال بعد ذلك : « وجر فى الشعر فل ، قال الراجز : فى لجة ....»

فلان ، وتقول فى تصغير قطْ وَرُبَ وَبَخٍ مخففات : قُطَيْط وَرُبَيْبٌ وَبُخَيْخ [(١)]
وتقول فى تصغير ذِهْ مسكن الهاء ذُيَىٌّ لأن الهاء بدل من الياء ، والأصل ذى كما مر فى أسماء الإشارة

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

* دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء ، إذ معنا هما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة ، فالمختص مادته من ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين » اه . وقال ابن منظور فى اللسان : «قال ابن بزرج : يقول بعض بنى أسد : يافل أقبل ويافل أقبلا ويافل أقبلوا وقالوا للمرأة فيمن قال يافل أقبل يافلان أقبلى وبعض بنى تميم يقول يافلانة أقبلى ، وبعضهم يقول يافلاة أقبلى ، وقال غيرهم : يقال للرجل : يافل أقبل وللاثنين يافلان ويافلون للجميع أقبلوا وللمرأة يافل (بفتح اللام) أقبلى ويافلتان ويافلاة أقبلن نصب فى الواحد لأنه أراد يافلة فنصبوا الهاء . ثم قال قال الخليل : فلان تقديره فعال (بضم الفاء) وتصغيره فلين (بتشديد الياء) قال : وبعض يقول : هو فى الأصل فعلان (بضم الفاء وسكون العين) حذفت منه واو . قال : وتصغيره على هذا القول فليان ، وروى عن الخليل أنه قال : فلان نقصانه ياء أو واو من آخره والنون زائدة لانك تقول فى تصغيرة فليان فيرجع إليه مانقص وسقط منه ولو كان فلان مثل دخان لكان تصغيره فلين مثل دخين (بتشديد الياء فيهما) ولكنهم زادوا ألفا ونونا على فل (بفتح اللام) » اه ملخصا

(١) قال ابن هشام : قط على ثلاثة أوجه — أحدها — أن تكون ظرف زمان لاستغراق مامضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ... .. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها أو إسكانها — والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، ويقال فيها : قطى وقطك ... — والثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية » اه ومثل هذا فى شرح الكافية للمؤلف (ج ٢

قوله « بخلاف ميت وهارٍ وناس » الأصل ميّت وهائر [1] وأناس ، حذفتها لا لعلة موجبة ، بل للتخفيف ، وهذه العلة غير زائلة فى حال التصغير ، ولا حاجة ضرورية إلى رد المحذوف ، كما كانت فى القسم المتقـدم ، إذ يتم بنية التصغير بدونها ، وكذا لا ترد المحذوف فى تصغير يَرَى وترى وأرى ونرى ، ويَضع وتضع ، وخير وشر ، بل تقول : يُرَىٌّ وتُرَىٌّ وَأُرَىٌّ ونُرَىٌّ وَيُضَيْع وَتُضَيْع وَخُيَيْر وشُرَيْر ؛ وحكى يونس أن أبا عمرو كان يقول فى مُرٍ : مُرَىْءٌ كمريع ، يهمز ويكسر كمعيط فى مُعْطٍ ؛ فألزمه سيبويه أن يقول فى مَيْتٍ وَناسٍ مُيَيْتٌ وأنيس ، وكان المازنى يرد نحو يَضَع وَهَارٍ إلى أصله ، نحو يُوَيْضِع وهُوَيْئر .

ص ١٩٧) وزاد أنه يقال فى قط الظرفية قط بضم القاف مع تخفيف الطاء مضمومة ومراد المؤلف هنا قط الظرفية المخففة على أى وجه من وجوهها . وقال صاحب المغنى : « وفى رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أومحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف » . وبخ : كلمة تقال عند تعظيم الشىء ، أو استحسانه وهى بسكون الخاء وبكسرها منونة أو بغير تنوين وبتشديدها مكسورة مع التنوين وبضمها مخففة مع التنوين ؛ فإن كررتها سكنتهما أو نونتهما مع الكسر أو نونت الأولى وسكنت الثانية

(١) قال فى اللسان : « هار البناء هورا هدمه . وهار البناء والجرف يهور هورا وهؤورا فهو هائر وهار على القلب » اه ، فالفعل لازم ومتعد ، وقوله وهار على القلب يريد أن أصله هاور ثم قدمت الراء على الواو فصار هارو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة فصار هاريا ثم أعل إعلال قاض . وقال فى اللسان أيضا : « الناس قد يكون من الانس ومن الجن ، وأصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة ، لأنه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوض منه فى قول الشاعر :

« إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا » اه

قال السيرافى : فيلزمهم أن يقولوا : أُخَيِّر وَأُشَيِّر ، وقد حكى يونس عن جماعة هُوَيْئر ، فقال سيبويه : هذا تصغيرهائر لا تصغيرهارٍ [1] ، كما قالوا فى تصغير بَنُون أُبَيْنُون ، وهو تصغير أُبْنَى مقدرا كأضحى ، وإن لم يستعمل كما مر فى شرح الكافية [2] فى الجمع ، ولو كان تصغير بَنُون على لفظه قلت بُنَيُّونَ

---

(١) يريد أنك إذا صغرت هائرا الذى بقى على أصله من غير قلب مكانى قلت هويئر كما تقول سويئل ونويئل وصويئم فى تصغير سائل ونائل وصائم ، وإذا أردت تصغير هار الذى قدمت لامه على عينه قلت هوير كما تقول قويض وغويز فى تصغير قاض وغاز

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٠ ، ١٧١) : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها أبينون ، قال :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خلَّتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبنى مقدراً على وزن أفعل كأضحى فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغرلم يثبت مكبره . وقال الكوفيون : هو جمع أبين ، وهو تصغير أبْنٍ مقدراً وهو جمع ابن كأدل فى جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجىء أفعل فى فعل وهو شاذ كأجبل وأزمن ، وقال الجوهرى : شذوذه لكونه جمع أبين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا ، وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس » اه. قال البغدادى (ح ٣ ص ٤٠١) : « وقال ابن جنى فى إعراب الحماسة : ذهب سيبويه إلى أن الواحد المكبر من هذا الجمع أبنى على وزن أفعل مفتوح العين بوزن أعمى ثم حقر أيضا فصار أبين كأعيم ثم جمع بالواو والنون فصار أبينون ثم حذفت النون للاضافة فصار أبينوها ، وذهب الفراء إلى أنه كسر ابنا على أفعل مضموم العين ككلب وأكلب ، ويذهب البغداديون فى هذه المحذوفات إلى أنها كلها سواكن العين فأبن عنده كأديل كما أن أبن ذلك المقدر عندهم كأدل وكأن سيبويه إنما عدل إلى أن جعل الواحد من ذلك أفعل اسما واحدا مفردا غير مكسر لأمرين أحدهما أن مذهبه فى ابن أنه فعل (بفتح العين) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ،

قال « وَإذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً ، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عُرَيَّةٍ وَعُصَيَّةٍ وَرُسَيِّلَةٍ ، وَتَصْحِيحُهَا فِي بَابِ أُسَيِّدٍ وَجُدَيِّلٍ قَلِيلٌ ، فَإِنِ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاآتٍ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسْيًا عَلَى الْأَفْصَحِ ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةَ : عُطَيٌّ وَأُدَيَّةٌ وَغُوَيَّةٌ وَمُعَيَّةٌ ، وَقِيَاسُ أَحْوَى أُحَيٌّ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ؛ وَعِيسَى يَصْرِفُهُ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : أُحَيٍّ ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْوِدَ أُحَيْوٍ »

أقول : قوله « وإذا ولى ياء التصغير » إلى قوله « وجديل قليل » من باب مايعرض فيه للتصغير سبب القلب [(١)]

وليس من باب فعل (كقفل) أو فعل (كجذع) ـــ والآخر ـــ أنه لو كان أفعل لكان لمثال القلة ولو كان له لقبح جمعه بالواو والنون وذلك أن هذا الجمع موضوع للقلة فلا يجمع بينه وبين مثال القلة ، لئلا يكون ذلك كاجتماع شيئين لمعنى واحد وذلك مرفوض فى كلامهم » اه

(١) شملت هذه العبارة أربعة أنواع عرض فيها سبب القلب عند التصغير ـــ الأول ـــ الواو التالية لياء التصغير سواء أكانت أصلية وهى لام كعروة ودلو وحقو أم كانت زائدة كعجوز ورسول وجزور . وهذا النوع تقلب واوه ياء بسبب عرض وهو اجتماع الواو والياء فى كلمة وسبق إحداهما بالسكون ـ الثانى ـ الألف المنقلبة عن واو أو ياء ولا تكون إلا لاما كفتى وعصا ورحى . وهذا النوع ترد فيه الألف إلى أصلها إذ قد زال بسبب التصغير سبب قلب الواو والياء ألفا وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ماقبله ، وعرض سبب آخر موجب للقلب فى الواو وهو اجتماعها مع الياء وسبق إحداهما التى هى ياء التصغير بالسكون وللادغام فى الياء وهو اجتماع المثلين فى كلمة وأولهما ساكن ، والظاهر أن المؤلف رحمه الله لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياء ـ الثالث ـ الألف الزائدة التالية لياء التصغير كألف رسالة وقلادة وقضاعة وقحافة وسحابة وشهامة . وهذا النوع تقلب فيه الألف ياء لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف التالى لياء التصغير فيما زاد على الثلاثة والألف حرف

قوله « فان اتفق اجتماع — إلى آخر ماذكر » من باب ما يزول فيه فى التصغير سبب القلب الذى كان فى المكبر و يعرض فى التصغير سبب الحذف

قوله « قلبت ياء » ليس على إطلاقه ، بل بشرط أن لايكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان فى التصغير موقع العين واللام من فُعَيْعِل ، فإنه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما ، وكذا كل ياء فى مثل موقعهما ، تقول فى تصغير مقاتل : مُقَيْتِل ، بحذف الألف ، إذ مُقَيِّعل - بتشديد الياء - ليس من أبنية التصغير ، وكذا تُقَيْتِل فى تصغير تُقُوتِل علما بحذف الواو ، وكذا حُمَيْرِير فى تصغير احميرار بحذف الياء مع همزة الوصل ، كما يجىء ، و إنما تقلب الألف والواو ياء إذا وقعا إما مَوْقِعَ اللام من فُعَيْل ، نحو أُذَيّ فى تصغير إذا علما ، وعُرَيَّة فى تصغير عُرْوَة ، أو موقع العين من فُعَيْعِل ، كُرَيِّسَة فى رسالة ، وعُجَيِّز فى عَجُوز ، و إنما قلبتا ياءين لأنهما إذن لابد من تحريكهما ، فاذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء ، و إذا قصدت تحريك الألف فجعلها ياء أولى ، لأنها إن جعلتها واوا وجب قلبها ياء لما ذكرنا ، وجعلها همزة بعيد ، لأن اعتبار التقارب فى الصفة فى حروف العلة أكثر من اعتبار التقارب فى المخرج ، فلذلك لاتقلب الألف همزة إلا فى موضع لو قلبت

لايقبل الحركة ولم يجز قلبها إلى حرف آخر من غير حروف العلة لأن حروف العلة بعضها أنسب ببعض ، ولم يجز قلبها واوا لأنها لو قلبت واوا لاجتمعت مع الياء الساكنة السابقة عليها ، فكان ينبغى قلبها ياء فآثرنا الاختصار بقلبها ياء من أول الأمر - الرابع - الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء التالية لألف زائدة مثل كساء وبناء وقضاء وسماء وعواء وزهاء . وهذا النوع تقلب فيه الألف الزائدة ياء لما تقدم فى النوع الثالث ، فيزول سبب قلب الواو أو الياء همزة ، فتعود كل منهما ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، وكأن المصنف والشارح لا يريان رجوع الهمزة إلى أصلها بل يقلبانها ياء من أول الأمر ، ولهذا لم يفرقا بين الواوى واليائى . واعلم أن النوع الرابع كما عرض فيه سبب القلب قد عرض فيه سبب الحذف

فيه واوا أو ياء لانقلبت ألفا أيضا ، كألف التأنيث فى حمراء [1] والألف فى نحو الضّالّين ودابة [2] ، وأما العألم والبأز فنادران [3]

---

(١) أصل حمراء حمرى كسكرى ثم قصد مد الصوت فزيدت ألف قبل ألف التأنيث فاجتمع ألفان فلزم قلب الثانية همزة لأنه لو قلبت الأولى لفات الغرض المأتى بها لأجله ، ولو قلبت الثانية واوا أو ياء رعاية للتقارب فى الصفة بين حروف العلة لصارت حينئذ حمراى أو حمراو فتقع كل من الواو والياء متحركة مفتوحا ما قبلها إذ لا اعتداد بالألف لزيادتها فيجب انقلابهما ألفا فتعود الكلمة سيرتها الأولى .

(٢) يحكى عن أيوب السختيانى فى الشواذ (ولا الضألين) بهمزة مفتوحة ـ فرارا من التقاء الساكنين ؛ وحكى أبو زيد عنه دأبة وشأبة ـ بهمزة مفتوحة أيضا ـ للعلة المتقدمة . وإنما قلب الألف همزة ولم يقلبها ياء ولا واوا لأنه لو قلبها إلى إحداهما لصارت كل واحدة منهما متحركة مفتوحا ماقبلها فيلزم قلبها ألفا . قال أبو البقاء العكبرى فى كتابه وجوه القراءات (ج١ ص٥) : «وقرأ أيوب السختيانى بهمزة مفتوحة ، وهى لغة فاشية فى العرب فى كل ألف وقع بعدها حرف مشدد نحو ضال ودابة وجان والعلة فى ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها لئلا يجمع بين ساكنين » اهـ وقال أبو عبدالله القرطبى فى تفسيره (ج ١ ص ١٣١) الأصل فى الضالين الضاللين ، حذفت حركة اللام الأولى ثم أدغمت اللام فى اللام فاجتمع ساكنان مدة الألف واللام المدغمة . وقرأ أيوب السختيانى ولا الضألين ـــ بهمزة غير ممدودة ـــ كأنه فر من التقاء الساكنين وهى لغة ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن) فظننته أنه قد لحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْغَوَانِى بِالْعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ * اهـ كلامه

(٣) إنما كان ذلك نادرا لأن الألف لو قلبت واوا أو ياء لم يلزم قلبهما ألفا لعدم تحركهما . وقد قال المؤلف فى باب الابدال : وعن العجاج أنه كان يهمز

ثم إن الواو الواقعة بعد ياء التصغير ـ أعنى التى لا تحذف ـ لايخلو إما أن تكون لاما أو غير لام

فاللام تقلب ياء لاغير، تقول: غُزَىّ وعُرَيّة فى غَزْو وعُرْوة، وكذا غُزَيّان وعُشَيّاء وغُزَيّة بياءين مشددتين، فى تصغير غَزَوان وعَشْواء (١) وغَزَوِيّة منسوبة إلى الغزو

وأما غير اللام فان كانت ساكنة فى المكبر فلا بد من قلبها ياء، نحو عُجَيّز

العالم والخاتم، وليس ذلك فرارا من التقاء الساكنين ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة » اهـ كلامه، نقول: ومن شواهد قلب الألف همزة فى العالم قول العجاج.

يَادَارَ سَلْمَي يَااسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي * بِخِنْدِفٍ هَامَةُ هَذَا الْعَأْلَمِ

ومن شواهد قلبها همزة فى البأز قول الشاعر

كَأَنَّهُ بَأْزُ دَجْنٍ فَوْقَ مَرْقَبَةٍ جَلَّى الْقَطَا وسْط قَاعٍ سَمْلَقٍ سَلَقٍ

الجمع فقالوا: أبؤز وبئزان كما استمر قلب الواو ياء فى عيد لسكونها إثر كسرة عند جمعه فقالوا أعياد

(١) قال فى اللسان: « والغزو السير إلى قتال العدو وانتهابه. غزاهم غزوا وغزوانا، عن سيبويه، صحت الواو فيه كراهية الاخلال. وغزاة » اه وقوله. صحت الواو فيه كراهية الاخلال، يريد به أن حق الواو فى غزوان أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها لم تقلب لأنها لو قلبت لاجتمع ألفان فكان يجب حذف إحداهما دفعا لالتقاء الساكنين فيصير غزان فيلتبس فعلان (بفتح العين) بفعال. والعشواء أنثى الأعشى، قال فى اللسان: « العشا مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون فى الناس والدواب والابل والطير، وقيل: هو ذهاب البصر وقيل: هو ألا يبصر بالليل، وقد عشى يعشى عشى (كعمى يعمى عمى) وهو عش وأعشى والأنثى عشواء » اه ملخصا

وجُزَير في عَجوز [1] وجَزور ، وإن كانت فيه متحركة أصلية ً كانت كأسْوَد ومِزْوَد ، أوزائدة كَجَدْوَل فالأكثر القلب ، ويجوز تركه كأسَيْود وجُدَيْول [2] ، لقوة الواو المتحركة ، وعدم كونها في الآخر الذى هو محل التغيير ، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة ؛ وقال بعضهم : إنما جاز ذلك حملا على التكسير ، نحو جداول وأساود ، ولو كان حملا عليه لجاز في مقام ومقال مُقَيْوم ومُقَيْول كما في مقاول ومقاوم

قوله « وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها » أي: الهمزة المنقلبة عن الألف المنقلبة عن واو أو ياء بعد الألف الزائدة التى تلى ياء التصغير يعرض فيه سببُ قلب الألف ياء كما مر ، ويزول سبب قلب اللام ألفا ؛ إذ من جملته الألف الزائدة والفتحة التى

---

(١) أجمعوا على أنه يقال للمرأة المسنة : عجوز - بلا تاء - واختلفوا في أنه هل يقال لها عجوزة — بالتاء — وفى أنه هل يقال للرجل عجوز أيضا ، وقد حكى صاحب اللسان عن بعض أئمة اللغة أنه يقال للرجل عجوز ، كما حكى أنه يقال للمرأة عجوزة بالتاء مع القلة . والجزور : المجزور من الابل ، يقع على الذكر والأنثى وهو مؤنث بلا تاء تقول : هذه جزور بنى فلان وجزور بنى فلان ذبحتها وإن عنيت بذلك المذكر

(٢) المزود : وعاء يجعل فيه الزاد . والأسود : أصله صفة من السواد ، وقد سمى به نوع من الحيات وهو العظيم الذى فيه سواد وقد قالوا في مؤنثه أسودة وقالوا في مؤنث الصفة سوداء . ولم يفرق المؤلف رحمه الله بين الصفة والاسم في جواز الوجهين - وهما التصحيح وقلب الواو ياء في التصغير - ، والذى حكاه أبو الحسن الاشمونى في شرحه على الألفية في باب الابدال أنه إن جمعت الكلمة على صيغة منتهى الجموع جاز فيها الوجهان في التصغير ، وذلك كأسود الاسم وجدول فقد قيل في جمعهما أساود وجداول ، وأما إن كانت الكلمة لم تجمع على هذه الزنة فليس فيها إلا الاعلال وذلك كأسود وأعور وأحول وأحور إذ جاء جمعها على فعل - بضم فسكون — وإنما أجاز الوجهين : أما الاعلال فلأنه الأصل ، وأما التصحيح فحملا للتصغير على التكسير ، وإنما لم يفرق المؤلف هذا الفرق لأنه جعل علة جواز التصحيح قوة الواو بالحركة

قبلها ، و يعرض سبب آخر لقلب اللام ياء ، إن كان واوا ؛ ثم سبب آخر لحذف ذلك اللام ، وذلك أنه إذا اجتمع ثلاثُ ياآت والأخيرة متطرفة لفظاً كما فى أُحَىٍّ أو تقديرا كما فى معية وثانيتها مكسورةٌ مُدْغم فيها ، ولم يكن ذلك فى الفعل كما فى أُحَيِّ ويُحَيِّ ولا فى الجارى عليه نحو المُحَيِّى ؛ وجب حذف الثالثة نَسْيًا ، كما يجىء فى باب الاعلال تحقيقه

فاذا حقر نحو عَطَاء قلب ألفه ياء كما فى حِمار ؛ فيرجع لام الكلمة إلى أصلها من الواو لزوال الألف قبلها ، ثم تنقلب ياء لتطرفها مكسوراً ماقبلها ؛ فتجتمع ثلاث ياآت : الأولى للتصغير ، والثانية عوض من الألف الزائدة ، والثالثة عوض عن لام الكلمة ، فتحذف الثالثة نَسْياً ، فيبقى عُطَىٌّ ، ويدور الاعراب على الثانية

وكذا إداوة ، لافرق بينهما ، إلا أن لام إداوة لم تنقلب ألفا ثم همزة ؛ لأنها لم تتطرف كما تطرف لام عطاء

وأما غاوية فانك تقلب ألفها واوا كما فى ضارب ؛ فتجتمع ياء التصغير والواو التى هى عين الكلمة ، فتنقلب ياء لسكون الأولى ، فيجتمع ثلاث ياآت : ياء التصغير، وبعدها العين ، ثم اللام

وأما معاوية فانك تحذف ألفها كما فى مُقَاتل ؛ فتزيد ياء التصغير ، وتنقلب العين ياء لما ذكرنا ؛ قال

٣٧ — وِقَاءٌ مَا مُعَيَّةُ مِنْ أَبِيهِ * لِمَنْ أَوْ فَى بِعَقْدٍ أَوْ بِعَهْدِ[1]

---

(١) هذا البيت من كلام الصمة الأصغر — وهو معاوية بن الحارث، وهو والد دريد ابن الصمة الشاعر المعروف — وكان الصمة أسيرا هو وابنه معية ، فقتل الصمة ، فقال هذا البيت وهو يجود بنفسه ، يريد أن فى ابنه الباقى بعده أحسن الخلف والعوض منه والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — : ماحميت به شيئا أو حفظته و «ما» زائدة وقوله معية مبتدأ مؤخر خبره وقاء ، و « من أبيه » متعلق بوقاء أو بمحذوف حال من ضمير المبتدأ و «أو فى» مثل وفى مخففة ، والعقد : إحكام العهد ، «والعهد» الأمان وقد

وكذا يجتمع فى أحْوَى [1] ثلاثُ ياآت بسبب قلب العين ياء ، فبعد حذف

أنشد المؤلف هذا البيت دليلا على أنه يقال فى تصغير معاوية معية — بحذف الألف وقلب الواو ياء وإدغامها مع ياء التصغير وحذف الياء التالية لها لكونها ثالثه . قال فى القاموس وشرحه : « تصغير معاوية معيوة على قول من يقول أسيود ، ومعية وهذا قول أهل البصرة لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولاهن ياء التصغير حذفت واحدة منهن فان لم تكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئا ، تقول فى تصغير مية ميية ، وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئا . يقولون فى تصغير معاوية معيية (يريد أنهم لم يحذفوا من الياءات شيئا ولا شك أنهم حذفوا الألف) على قول من يقول أسيد . ومنهم من يقول معيوية » اه ومثله أيضا فى صحاح الجوهرى

(١) الأحوى : وصف من الحوة بضم الحاء وتشديد الواو — وهى سواد إلى الخضرة أو حمرة تضرب الى السواد . قال الجوهرى : « تصغير أحوى أحيو فى لغة من قال أسيود . واختلفوا فى لغة من أدغم . قال عيسى بن عمر : أحيي فصرف . قال سيبوية قد أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصرف أصم لأنه أخف من أحوى ولقالوا أصيم فصرفوا . وقال أبو عمرو بن العلاء أحى كما قالوا أحيو : قال سيبويه : ولو جاز هذا لقلت فى عطاء عطى . وقال يونس أحى قال سيبويه : هذا هو القياس والصواب » اه كلام الجوهرى . واليك ماذكر سيبويه فى هذا الموضوع بحرفه (ح ٢ ص ١٣٢) قال : « واعلم أنه إذا كان بعدياء التصغير ياء ان حذفت التى هى آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فعيل ، ويجرى على وجوه العربية (يريد أنه يعرب بالحركات الظاهرة) وذلك قولك فى عطاء عطى وقضاء قضى وسقاية سقية وإداوة أدية وفى شاوية شوية وفى غاو غوى إلا أن تقول شويوية وغويو فى قول من قال أسيود وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت واستثقلت إذا كانت بعد كسرة فى غير المعتل فلما كانت كسرة فى ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقالا فحذفوا وكذلك أحوى ، إلا فى قول من قال أسيود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة فى أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرفه وهذا خطأ ، لو جاز ذا لصرفت أصم

الياء الثالثة كان سيبويه يمنع صرفه ، لأنه و إن زال وَزْنُ الفعل لفظاوتقديرا أيضا بسبب حذف اللام نَسْيًا ، لكن الهمزة فى الأول ترشد إليه وتنبه عليه ، كما منع صرف نحو يَعِدُ ويَرَى اتفاقا ، و إن نقص عن وزن الفعل بحذف الفاء والعين وجوبا ، وكان عيسى بن عمر يصرفه ، نظرا إلى نقصان الكلمة عن وزن الفعل نقصانا لازما ، بخلاف نحو أَرَس فى تخفيف أَرْأَس ، فان النقص فيه غير لازم (١) وليس بشىء ، لأن الواجب والجائز كما ذكرنا فى مثله سواء مع قيام حرف المشابهة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يحذف الثالثة نَسْيًا ، بل إنما يحذفها مع التنوين حَذْفَ ياء قاض ومع اللام والاضافة يردها كالأُحَيِّ ، قال الفارسى : إنما فعل ذلك لمشابهته فى اللفظ الفعل ، فكأنه اسم جار عليه مثل المُحَيِّ وكذا يلزمه أن يقول فى تصغير يُحَيِّى يُحَيٍّ ، ورد سيبويه على ابن العلاء بقولهم فى عَطَاء : عُطَىٌّ ، بحذف الثالثة

لأنه أخف من أحمر وصرفت أرأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت أرس . وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى (أى بالادغام وحذف الثالثة معتدا بها فيعربه كقاض) ولو جاز ذا لقلت فى عطاء عطى (كقاض) لأنها ياء كهذه الياء وهى بعد ياء مكسورة ، ولقلت فى سقاية سقيية وشاوشوى . وأما يونس فقوله : هذا أحى (بمنع الصرف) كما ترى وهو القياس والصواب » اه . قال السيرافى : « ورأيت أبا العباس المبرد يبطل رد سيبويه بأصم قال : لأن أصم لم يذهب منه شىء لأن حركة الميم الأولى فى أصمم قد ألقيت على الصاد ، وليس هذا بشىء ، لأن سيبويه إنما أراد الخفة مع ثبوت الزائد ، والمانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصم أخف من أصمم الذى هو الأصل ولم يجب صرفه وكذلك لو سميت رجلا بيضع ويعد لم تصرفه وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل » اه

(١) الأرأس العظيم الرأس . والأنثى رأسى ، وقد نخفف الأرأس بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها ثم حذفها فيصير الأرس — بفتح الهمزة والراء — وهو قبل التخفيف وبعده غير منصرف للوصفية ووزن الفعل إجماعا

إجماعا ، ولا يلزمه ذلك على ما اعتذر له أبو علي وقد مر جميع هذا في باب غير المنصرف (١)

ومن قال أُسَيْود قال في معاوية وغاوية : مُعَيْوِية ، وغُوَيْوِيَةٌ ، وفي أحوى أُحَيْو ، إذ لم يجتمع ثلاث ياآت حتى تحذف الثالثة نسيا .

والكلام في صرف أحيٍّ عند أبي عمرو ومنع صرفه ، وكذا في صرف أُحَيْو ومنعه ، والبحثُ في أن التنوين فيهما للصرف أو للعوض كمامر في جوار في باب مالا ينصرف سواء (٢) .

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (حـ ١ ص ٥٢) مانصه : « واعلم أنك إذا صغرت نحو أحوى قلت أحي بحذف الياء الأخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أو جار مجراه كأحي والمحي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا ، بخلاف نحو جوار فأن الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لاتصرف نحو يعد ويضع علما وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل ، وأبو عمرو بن العلاء لايحذف الياء الثالثة من نحو أحي نسيا بل يعله إعلال أعيل وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل أعني المحي في الاعلال فأحي عنده كأعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا ؛ وبعضهم يقول أحيو في تصغير أحوى كأسيود في تصغير أسود كما يجيء في التصريف ؛ ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور » اه

(٢) قد سبق لنا القول في نحو جوار وبيان أنه معل ممنوع من الصرف وبيان مذهب سيبويه في مثله (ص ٥٨ من هذا الكتاب) . وقال المؤلف في شرح الكافية (حـ ١ ص ٥١) ماملخصه : « اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا أو غير منصرف ، فقال الزجاج : إن تنوينه للصرف وإن الاعلال مقدم على منع

وقول المصنف « حذفت الأخيرة نسيا على الأفصح » يومى إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح ، وليس كذلك ، بل الواجب فى الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقا ، إلا فى نحو أُحَىّ مما فى أوله شبه حرف المضارعة ، فان أباعمرو لا يحذفها نَسْياً كما مر ، قال السيرافى : تقول فى عطاء : عُطَى ، وفى قضاء قُضَى ، وفى سِقاية سُقَيَّة ، وفى إداوة أُدَيَّة ، ثم قال : فهذا لا يجوز فيه غيره ، وقال ابن خروف فى مثله : إن القياس إعلاله إعلال قاض ، لكن المسموع حذف الثالثة نَسْياً ، بل قال الاندلسى والجوهرى : إن ترك الحذف مذهب الكوفيين ، وأنا أرى ما نسبا إليهم وَهَماً منهما

وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة ، إذا لم يكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت مَرْوِيَة اسم مفعول من رَوَى قلت : مُرَيَّة ، والأصل مُرَيِّيَّة ، وكذا تصغر أُرْوِيَّة فيمن قال أنها أُفْعُولَة ، وأما من قال فُعْلِيَّة والياء

الصرف لقوة سبب الاعلال وسر ماذهب إليه أن الاسم بعد الاعلال لم يبق على صيغة أقصى الجموع ، ويمنع بأن الياء الساقطة فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء ، وكل ماحذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقى . وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدم على الاعلال ، وقال سيبويه والخليل : إن التنوين عوض من الياء . واختلف فى تفسير هذا القول ففسره بعضهم بأن منع الصرف مقدم على الاعلال وفسره السيرافى بأن الاعلال مقدم على منع الصرف فالتنوين عوض من الياء ، بخلاف نحو أحوى وأشقى ؛ فانه قدم الاعلال فى مثلهما أيضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة ؛ لأن ألف أحوى المنون ثابت تقديرا ، فهو على وزن أفعل ؛ فحذف تنوين الصرف ، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام ، كما فعل فى جوار ؛ لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين ، وأما جوار فهو بالتنوين أخف منه بالياء ، والخفة اللفظية مقصودة فى غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقله المعنوى بكونه متصفا بالفرعين » اه

للنسبة فأنه يقول فى تصغيرها (١) أُرَيِّيّة بيائين مشددتين ، كما إذا صغر غَزْوِيّ المنسوب إلى الغَزْوِ قيل : غُزَيِّيّ ، وكذا يصغر عَلَوِى وعَدَوِى على عُلَيِّيّ وعُدَيِّيّ بياءين مشددتين

وإنما لم تحذف شيئا إذا طرأ التصغير على المنسوب كما فى الأمثلة المذكورة وحذفت ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر فى نحو أُمَوِيّ وَقُصَوِيّ المنسوبين إلى أُمَيَّة وَقُصَيّ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة إذ هو الموصوف ، ألا ترى أن معنى عُلَيِّيّ عَلَوِى مصغر فلم يجز إهدار علامته ، وكذا لا يهدر علامة المصغر

(١) قال فى اللسان : « والأروية بضم الهمزة وعن اللحيانى كسرها : الأنثى من الوعول ، وثلاث أراوى — على أفاعيل — إلى العشر ؛ فاذا كثرت فهى الأروى — على أفعل — على غير قياس ، قال ابن سيده : وذهب أبو العباس إلى انها فعلى ، والصحيح أنها أفعل ، لكون أروية أفعولة . قال : والذى حكيته من أن أراوى لأدنى العدد وأروى للكثير قول أهل اللغة ، قال : و الصحيح عندى أن أراوى تكسير أروية ، كأرجوحة وأراجيح ، والأروى اسم للجمع » اه . ثم قال : « قال ابن برى : أروى تنون ولا تنون ، فمن نونها احتمل أفعلا مثل أرنب وأن يكون فعلى مثل أرطى ملحق بجعفر ، فعلى هذا القول يكون أروية أفعولة ، وعلى القول الثانى فعلية ، وتصغير أروى إذا جعلت وزنها أفعلا أريو (منقوصا مثل قاض) على من قال أسيود وأجيو ، وأرى (منقوصا أيضا) على من قال أسيد وأحى ، وأما أروى فيمن لم ينون فوزنه فعلى (أى : والألف للتأنيث) وتصغيرها أريا (مثل ثريا) ، وأما تصغير أروية إذا جعلتها أفعولة فأريوية عند من قال أسيود ، ووزنها أفيعيلة ، وأرية عند من قال أسيد ، ووزنها أفيعة ، وأصلها أريييه : فالأولى ياء التصغير ، والثانية عين الفعل ، والثالثة واو أفعولة ، والرابعة لام الكلمة ، فحذفت منها اثنتين ، ومن جعل أروية فعلية فتصغيرها أرية ووزنها فعيلة ، وحذفت الياء المشددة . قال : وكون أروى أفعل أقيس ، لكثرة زيادة الهمزة أولا ، وهو مذهب سيبويه لأنه جعل أروية أفعولة » اه

إذ هو الطارىء ، والطارىء إذا لم يبطل حكم المطرو عايه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه ، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة ، إذ ليس موصوفا ، بل هو من ذُنَابات المنسوب ، إذ معنى قُصَوِىّ منسوب إلى قصى فجاز إهدار علامته إجابة لداعى الاستثقال ، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها فعلى هذه القاعدة ينسب إلى جُهَيْنَة جُهَنى بحذف الياء ، ثم إذا صغرت جُهَنِيًّا زدت الياء فقلت جُهَيْنِى

قال : « و يزَادُ فِى الْمُؤَنَّثِ الثُّلَاثِىِّ بِغَيْرِ تَاء تَاء كَعُيَيْنَة وَأُذَيْنَة ، وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌّ ، بِخِلَافِ الرُّبَاعِىِّ كَعقيرب ، وَقُدَيْدِيمَة وَوُرَيِّئَةُ شَاذٌّ ، وَتُحْذَفُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ غَيْرَ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِب وَحُوَيْلِىّ فِى جَحْجَبَى وَحَوْلَايَا وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقاً ثُبُوتَ الثَّانِى فِى بَعْلَبَكّ »

أقول : أعلم أن التصغير يورد فى الجامد معنى الصفة ، ألا ترى أن معنى رُجَيل رجل صغير ، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما أنك تقول: قدَم صغيرة . بالحاق التاء فى آخر الوصف ، قلت : قُدَيْمَة ، بالحاق التاء فى آخر هذا الاسم الذى هو كآخر الوصف ، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول رَجُلُون لعدم معنى الوصف وتقول فى تصغير رجال : رُجَيْلُون ، و إنما لم يرفع المصغر [1] لا ضميراً ولا ظاهراً مع تضمنه معنى الوصف كما ترفع سائر الأوصاف من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب لأنها إنما ترفع من الضمير والظاهر أصحابها المخصوصة التى لا تدل ألفاظ الوصف عليها إذ الصفات لم توضع لموصوفات معينة ، بل صالحة لكل موصوف ، فان حسنا فى قولك « رجل حسن » لا يدل على رجل فرفع ضميره ، وكذا لا يدل على وجهه فى قولك « رَجُل حَسَنٌ وَجْهُهُ » فرفعه ، والموصوف

---

(١) سبق القول فى هذا الموضوع بما لا نحتاج معه إلى زياده

المخصوص فى رُجَيْل مدلول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف، فلا يحتاج إلى رفع ماهو موصوفه حقيقة، ولما رأى بعض النحاة أن التصغير يورد فى الاسم معنى الوصف ورأوا أن العلم لا معنى للوصف فيه قالوا: تصغير الأعلام ليس بوجه، وليس ماتوهموا بشىء؛ لأنك لاتجعل بالتصغير عين المكبر نعتا حتى يردما قالوا، بل تصف بالتصغير المكبر، إلا أنك تجعل اللفظ الواحد — وهو المصغر — كالموصوف والصفة، ووصف الأعلام غير مستنكر، بل شائع كثير، وإنما لم يلحقوا التاء بآخر مازاد على ثلاثة من الأسماء فى التصغير لأنهم لما قصدوا فيه ذكر الموصوف مع صفته بلفظ واحد تَوَخَّوْا من الاختصار ما يمكن، ألا ترى إلى حذفهم فيه كل مازاد على أربعة من الزائد والأصلى، وهذا هو العلة فى تخفيفات الملحق به ياء النسب، لأن المنسوب أيضا كالصفة مع الموصوف مع ثقل الياء المشددة فى آخر الاسم الذى هو موضع الخفة، لكنك لم تحذف فى النسب الزائد على الأربعة لكون علامة النسبة كالمنفصل من المنسوب، بخلاف علامة التصغير، فالمقصود أنهم اجترؤا فى الثلاثى الذى هو أخف الأبنية — لما طرأ فيه معنى الوصف — على زيادة التاء التى تلحق آخر أوصاف المؤنث، فلما وصلوا إلى الرباعى وما فوقه والتاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هى بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها أصلى طرحوه فى التصغير، فقدروا الحرف الأخير كالتاء، إذ هى محتاج إليها لكون الاسم وصفا، فقالوا: عُقَيِّب وَعُقَيْرِب[1]

---

(١) العقاب بزنة غراب — طائر من العتاق مؤنثة، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى، وتمييزه باسم الاشارة والضمير. والعقرب واحدة العقارب، وهى دويبة من الهوام تكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث، وقد يقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف؛ ويصغر على عقيرب كما تصغر زينب على زيينب، والذكر عقربان — بضم العين والراء — وهو دابة له أرجل طوال وليس ذنبه كذنب العقارب

وإذا كان الاسم المؤنث على أكثر من ثلاثة لكنه يعرض فيه فى حال التصغير مايرجع به إلى الثلاثة وجب زيادة التاء فيه ، نحو سُمَيَّة في سَمَاء ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياآت فتحذف الأخيرة نَسْياً كما ذكرنا

وكذا إذا صغرت الثلاثى المزيد فيه نحو عَنَاق وَعُقَاب وزَيْنَب تصغيرَ الترخيم قلت : عُنَيْقَة ، وَعُقَيْبَة ، وَزُنَيْبَة

وإن كان الثلاثى جنسا مذكرا فى الأصل وصف به المؤنث — نحو امرأة عدل أو صوم أو رِضًى — فانك تعتبر الأصل فى التصغير ، وهو التذكير ، ولا تزيد فيه التاء نحو : امرأة رُضَيّ وعُدَيْل وَصُوَيْم ، كما أن نحو حائض وطالق لفظ مذكر جعل صفة لمؤنث ، وإن كان معناه لا يمكن إلا فى المؤنث ، فاذا سمى بمثله مذكر صرف ، لكونه الآن علم مذكر ليس فيه تاء ظاهرة ولا حرف قائم مقامها فى الوضع ، كما كان فى عقرب إذ وضع نحو لفظ حائض — كما مر فى غير المنصرف على التذكير كضارب وقاتل [1] ، فاذا صغرت نحوه تصغير الترخيم لم تزد

---

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ٢٠) : «واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته ، وذلك أن تسمى رجلا بحائض أو طامث أو متئم فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكرة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر ، وذلك نحو قولهم : رجل نكحة ، ورجل ربعة ، ورجل خجاة ، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا ، وكأن المذكر وصف لشىء ، فكأنك قلت هذا شىء حائض ، ثم وصف به المؤنث ، كما تقول هذا بكر ضامر ثم تقول ناقة ضامر» اهـ . وقال المؤلف فى شرح الكافية (ح ١ ص ٤٥) : «وههنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمى به مذكر تركها المصنف — أحدها — ألا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فان ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق

التاء ، لكونه مذكرا فى الأصل ، فتقول : حُيَيْض وَطُلَيْق

وإذا سميت مؤنثا بثلاثى مذكر نحو شَجَر وَحَجَر وَزَيْد ثم صغرته زدت التاء

وكذا إذا سميت مؤنثا بمؤنث ثلاثى لم يكن تدخلُ التاء فى تصغيره قبل العلمية كَحَرْف وَنَاب ودِرْع

فان قلت : فكيف راعيت الأصل فى نحو امرأة عَدْل وَصَوم ، ولم تقل عُدَيْلَة وَصُوَيْمَة ولم تراع ذلك فى العلم؟؟

قلت : لأن الوصف غير مُخْرَج عن أصله بالكلية ، إذ معنى « امرأة عدل » كأنها من كثرة العدل تجسمت عدلا ، ومعنى « امرأة حائض» إنسان حائض ، فقد قصدت فيهما المعنى الأصلى الذى وضع اللفظ باعتباره ، وأما فى العلم فلم تقصد ذلك ، لأنه منقول ووَضْع ثانٍ غير الوضع الأول وغرضه الأهم الابانة عن المسمى ، لا معناه الأصلى ، فاذا سميت بالحجر فهو كما لو سميت بغَطَفان وغيره من المرتجلات ، وقليلا ما يراعى فى العلم معنى المنقول منه

وكذا إذا سميت مذكرا بمؤنث مجرد عن التاء كأُذُن وعَيْن لم تلحق به التاء فى التصغير ، لأنه — كما ذكرنا — وضع مستأنف ، ويونس يدخل التاء فيه ، فيقول: أُذَينة وَعُيَيْنَة ، استدلالا بأُذَينة وعُيَينة علمى رجلين ، وهذان عند النحاة إنما سمى المذكران بهما بعد التصغير ، فلا حجة فيه

وإذا سميت مذكرا بنحو أُخْت وبِنْت وصغرته حذفت التاء ، فتقول: أُخَىّ ، برد

مذكرا انصرف ، لأنه فى الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث ؛ إذ معناه فى الأصل شخص حائض ، لأن الأصل المطرد فى الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث » اه

اللام المحذوفة المبدلة منها التاء ؛ إذ لا يتم بنية التصغير بالتاء كما ذكرنا ، ولا تأتى بعدها بالتاء لأنه مذكر إذن

واعلم أنه قد شذت من الثلاثى أسماء لم تلحقها التاء فى التصغير : ذكر سيبويه منها ثلاثة ، وهى الناب بمعنى المسنة من الابل ، وإنما قالوا فيها نُيَيْب لأن الناب من الأسنان مذكر(١) ، والمسنة من الابل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بُطَيْن بتصغير بطن ؛ فروعى أصل ناب فى التذكير ، وكذا قال فى الفرس فُرَيْسٌ لوقوعه على المذكر والمؤنث فغُلِّب(٢) وكذا قال فى الحرب — وهى(٣) مؤنثة — :

(١) الناب من الأسنان: هى السن التى خلف الرباعية . قال فى اللسان : « والناب والنيوب الناقة المسنة ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثة ، وهو مما سمى فيه الكل باسم الجزء » اه ، والذى قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكر هو أحد قولين لأهل اللغة ، وابن سيده يذهب إلى أنها مؤنثة قال فى المخصص (حـ ١٧ ص ١١) : «الناب المسنة من النوق مؤنثة ، وجمعها نيب، وتصغيرها نييب بغيرهاء.. وأما الناب من الأسنان فمذكر ، وكذلك ناب القوم سيدهم ، يقال : فلان ناب بنى فلان : أى سيدهم »

(٢) قال صاحب الصحاح : « الفرس يقع على الذكر والأنثى ، ولا يقال للأنثى فرسة ، وتصغير الفرس فريس ، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء ، عن أبى بكر بن السراج » اه و أنت ترى أن ماذكره الجوهرى عن ابن السراج يخالف ماذكره المؤلف

(٣) الذى ذكره المؤلف من أن الحرب مؤنثة هو المعروف عن أهل اللغة ، قال ابن سيده فى المخصص (حـ ١٧ ص ٩) : «الحرب أنثى ، يقال فى تصغيرها حريب بغيرهاء. فأما قولهم . فلان حرب لى : أى معاد ؛ فمذكر » اه . وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابى فيها التذكير ، ثم قال : وعندى أنه إنما حمله على معنى القتل أو الهرج

حُرَيْب ، لسكونها فى الأصل مصدراً ، تقول : نحن حَرْب ، وأنتم حَرْب ، وذكر الجرمى من الشواذ دِرْعَ الحديد [١]، والعُرْسَ وهى مؤنثة [٢]، قال :—

٣٨—إنّا وَجَدْنَا عُرُسَ الحنَّاطِ لَئِيمَةً مَذْمُومَةَ الحُوَّاطِ [٣]

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف فى الدرع أنها مؤنثة ـ أحد رأيين لأهل اللغة ، والثانى أنها تذكر وتؤنث قال ابن سيده (ح ١٧ ص ٢٠) : « درع الحديد تذكر وتؤنث ، والتأنيث الغالب المعروف ، والتذكير أقلهما ، أولا ترى أن أسماءها وصفاتها الجارية مجرى الأسماء مؤنثة ؟ كقولهم : لأمة ، وفاضة ، ومفاضة ، وجدلاء ، وحدباء ، وسابغة ، فأما ذائل فقد تكون على التذكير وقد تكون على النسب ، وأما دلاص فبمنزلة كناز وضناك — بزنة كتاب — وإن كان قد يجوز أن يكون نعتا غير مؤنث على تذكير الدرع » اه وقوله بمنزلة كناز وضناك يريد به أنه لفظ يقع على الذكر والأنثى من غير تاء . والكناز والضناك كلاهما بمعنى الضخمة الشديدة اللحم ، ويوصف بهما النساء والنوق . وقول المؤلف درع الحديد احتراز من درع المرأة : أى قميصها ، فانه مذكر ليس غير عند بعض اللغويين ومنهم اللحيانى وعند الآخرين أنه يذكر ويؤنث

(٢) الذى ذهب إليه المؤلف من أن العرس مؤنثة أحد رأيين ، وذهب ابن سيده كالجوهرى إلى أنه يذكر ويؤنث ، قال(ح ١٧ ص ١٩) : «العرس يذكر ويؤنث ويصغرونها عريس وعريسة ، وجمعها فى القبيلين عرسات ، وحقيقة العرس طعام الزفاف » اه

(٣) هذا الرجز لدكين الراجز ، وبعده :

نُدْعَى مَعَ النَّسَّاجِ والخيَّاطِ وَكُلُّ عِلْجٍ شَخِمٍ الآبَاطِ

والعرس ـ كعنق وكقفل ـ مضى شرحه ، والحناط ـ بائع الحنطة ، والصيغة للنسب ، والحواط : جمع حائط وهو اسم فاعل من حاط يحوط إذا التف حول الشىء ، والمراد هنا الذين يقومون بخدمة الناس فى الدعوات ، لأنهم يحيطون بهم ، وذكر صاحب اللسان أن الحواط مفرد ومعناه الحظيرة التى يكون الطعام فيها .

ه القوس (١) ، وذكر غيرها العرب والذَّوْد والضُّحَى (٢) وقد شذ فى الرباعى قدام ووراء (٣) فألحق بمصغرهما الهاء والقياس تركها ، وحكى أبو حاتم أُمَيِّمَة فى أمام ، وقال : ليس بثبت ، قال السيرافى : إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان : لايخبر عنهما ، [ولا يوصفان] ولا يوصف بهما ، حتى يتبين تأنيثهما بشىء من ذلك ، كما تقول : لَسَعَت العقرب ، وعقربٌ لاسعة ، وهذه العقرب ؛ فأثنا

والعلج — بكسر فسكون — : الرجل من كفار العجم وهو أيضا الشديد الغليظ . وقيل كل ذى لحية ، والشخم ـ بفتح الشين وكسر الخاء ـ : المنتن

(١) الذى ذكره المؤلف فى القوس أحد رأيين فيها ؛ قال ابن سيده : « القوس التى يرمى عنها أنثى ، وتصغيرها قويس بغيرهاء ، شذت عن القياس ، ولها نظائر قدحكاها سيبويه » والرأى الثانى أنها تذكر وتؤنث ، قال الجوهرى : « القوس يذكر ويؤنث فمن أنث قال فى تصغيرها قويسة ، ومن ذكره قال قويس » اه

(٢) العرب ـ بفتحتين وكقفل ـ : خلاف العجم ، مؤنثة ، ولم يلحق تصغيرها الهاء ، وقدقالوا : العرب العاربة ، وقال عبد المؤمن بن عبد القدوس فى تصغير العرب :

وَمَكْنُ الضِّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ   وَلاَ تَشْتَهِيهِ نُفُوسُ الْعَجَمْ

ولو جعلت وجه التذكير فى تصغير عرب أن أصله مصدر عرب كفرح كما قاله المؤلف فى كلمة الحرب لم تعد الصواب . والذود : مابين الثلاث إلى العشر من إناث الابل ، قال ابن سيده (حـ١٧ص٩) : « الذود أنثى ، وتصغيرها ذويد بغير هاء » وقال فى اللسان عنه : « الذود مؤنث ، وتصغيره بغير هاء على غير قياس توهموا به المصدر » . واما الضحى فقد قال فى اللسان : « الضحو والضحوة والضحية : ارتفاع النهار ، والضحى فويق ذلك أنثى ، وتصغيرها بغير هاء ، لئلا يلتبس بتصغير ضحوة » اه

(٣) أما قدام ووراء فقد قال اللسان : « قدام نقيض وراء ، وهما يؤنثان ، ويصغران بالهاء ، قديدمة وقديديمة ووريئة ، وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعى فى التصغير ، قال الكسائى : قدام مؤنثة ، وإن ذكرت جاز ، وقدقيل فى تصغيره قديديم ، وهذا يؤيد ما حكاه الكسائى من تذكيرها » اه

تبينا لتأنيثهما ، وفى وراء قولان : أحدهما(٣) أن لامه همزة ، قالوا : يقال : وَرَّأت بكذا : أى ساترت به ، ومنه الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم «كان إذا أراد سفراً وَرَّأ بغيره» وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا « وَرَّى بغيره» ، وقال بعضهم : بل لامه واو أو ياء ، مثل كساء ورداء ، من وَرَّيْت بكذا ، وهو الأشهر ، فتصغيره على هذا وُرَيَّة لا غير ، بحذف الياء الثالثة كما فى سُمَيَّة تصغير سماء

ومذهب أبى عمرو أنه إذا حذف ألف التأنيث المقصورة خامسة فصاعدا كما يجىء أبدل منها تاء ، نحو حُبَيِّرَة فى حُبارى ولُغَيْغِيزة فى لُغَّيْزَى (٢) ، ولم ير ذلك غيره من النحاة ، إلا ابن الأنبارى فانه يحذف الممدودة أيضا خامسة فصاعدا ، ويبدل منها التاء كالمقصورة ، ولم يوافقه أحد فى حذف الممدودة

قوله « ويُحْذَف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة » إنما تحذف خامسة

---

(١) قال فى اللسان : « ووريت الخبر أوريه تورية إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان ، لأنه إذا قال وريته فكأنه يجعله وراءه حيث لا يظهر » اه ، فقد أشار إلى أن التورية من مادة وراء وإن لم يصرح بذلك ، فتكون الهمزة فى وراء منقلبة عن ياء لتطرفها إثر ألف زائدة . ومثل الذى ذكره صاحب اللسان قول ابن الأثير فى النهاية : « كان إذا أراد سفرا ورى بغيره : أى ستره وكنى عنه وأوهم أنه يريد غيره ، وأصله من الوراء : أى ألقى البيان وراء ظهره » اه

(٢) الحبارى - بضم أوله وتخفيف ثانيه - : طائر يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزة قال الجوهرى : وألفه ليست للتأنيث ولا للالحاق ، وإنما بنى الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف فى معرفة ولا نكرة : أى لا تنون » اه وهذا كلام ينقض آخره أوله لأن الألف التى ليست للتأنيث ينصرف الاسم معها سواء أكانت للالحاق أم لم تكن ، وعدم الصرف فى المعرفة والنكرة دليل على أن الألف للتأنيث ، وقوله وإنما بنى الاسم عليها الخ كلام لا معنى له . واللغيزى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — : مثل اللغز - كقفل

فصاعداً لأنها لازمة للكلمة ، وصائرة كالحروف التي زيدت لبنية الكلمة ، مثل ألف حمار ، مع أنها لاتفيد معنى التأنيث كما تفيده الرابعة نحو سَكْرى حتى تراعى لكونها علامة ، وإذا كانت الحروف الأصلية تحذف خامسة فكيف بالزائدة كالأصلية ، فاذا صغرت العِرَضْنَى [1] قلت عُرَيْضِنٌ ، والنون للالحاق ، فهو بمنزلة أصلي رابع ، وكذا إذا صغرت العِبِدَّى [2] قلت عُبَيْدٌ ، بحذف الألف ؛ لأن إحدى الدالين وإن كانت زائدة إلا أنها تضعيف الحرف الأصلي ؛ فتحصنت من الحذف بذلك ، وبكونها ليست من حروف « اليوم تنساه » وبكونها ليست فى الطرف ، بخلاف ألف التأنيث فانها عارية من الثلاثة ، وكذا تقول فى لُغَّيْزَى لُغَيْغِيز بحذف الألف ، دون إحدى الغينين ، كما أنك لاتحذف فى تصغير عَفَنْجَج [3] غير النون ؛ لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي ، وليست من حروف « اليوم تنساه » ،ولاتحذف ياء لُغَّيْزَى فى التصغير ؛ لأنها لاتخل ببنيته ، بل تصير مدا قبل الآخر كما فى عُصَيْفِير ، كما أنك لاتحذف من

وكرطب وكجبل – وهو ما عمى من الكلام وأخفى المراد منه ، وياء اللغيزى ليست للتصغير ، فأن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما ياؤه بمنزلة الياء فى خليطى والألف الأولى فى شقارى وخبازى وخضارى

(١) يقال : عدت الفرس العرضنى والعرضنة والعرضناة – بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه فى الثلاثة – : إذا كانت تمشى معترضة مرة من وجه ومرة من آخر بسبب نشاطها ، وهو ضرب من خيلاء الخيل

(٢) العبدى بكسر العين والباء وتشديد الدال مفتوحة بعدها ألف – ومثله العبداء بضبطه ممدودا والمعبوداء والمعبدة كمشيوخاء ومشيخة : أسماء جمع العبد ، وخص بعضهم العبدى بالعبيد الذين يولدون فى الملك

(٣) العفنجج : الضخم الأحمق

حَوْلاَيا - وهو اسم رجل - غير ألف التأنيث ، ولا تحذف الألف التى بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف فى التصغير ، بل قد تجلب لتكون عوضا من زائد محذوف فى موضع آخر ، نحو مُطَيْلِيق فى منطلق ، فالاخلال بالبنية فى حَوْلاَيا ولُغَيْزَى من ألف التأنيث ، لامن الألف والياء المتوسطتين ؛ إذ لو حذفتهما وقلت لُغَيْـغِزَى وَحُوَيْليا لوقعت ألف التأنيث خامسة موقع اللام فى سفَيْرِجَل ، فاحتجت إلى حذفها أيضا ، وأما فى نحو حُبَارى فكل واحدة من ألف التأنيث والألف المتوسطة متساويتان فى الإخلال ببنية التصغير ، وأيتهما حذفت تحصل البنية ، إذ لو حذفت المتوسطة لم تكن ألف التأنيث خامسة ، بل تقول : حُبَيْرَى كحبيلى ، ولو حذفت ألف التأنيث قلت : حُبَيِّرٌ كَحُمَيِّر ؛ فالألفان إذن متساويتان كالألف والنون فى حَبَنْطَى ، تقول : حُبَيْنِطٌ وَحُبَيْطٍ ، فان ترجحت الثانية - بكونها فى الأصل علامة التأنيث فلا تحذف - ترجحت الأولى بالتوسط ، فمن ثَمَّ حازفيه حُبَيِّر وحُبَيْرَى ؛ وإذا صغرت بَرْدَرَايا[1] حذفت الألفين والياء بينهما ، وقلت بُرَيْدِرٌ؛ لاخلال الجميع بالبنية

هذا كله فى ألف التأنيث المقصورة ، وأما الممدودة فى نحو خُنْفُسَاء ، والألف والنون فى نحو زَعْفَرَان وظَرِبَان ، وياء النسب فى نحو سَلْهَبِيّ[2] ، والنون للمثنى ، والواو والنون فى جمع المذكر ، والألف والتاء فى جمع المؤنث ، نحو ضاربان وضاربون وضاربات ، فجميعها — لكونها على حرفين — وكذا تاء التأنيث لكونها

---

(١) بردرايا — بفتح أوله وسكون ثانيه بعده دال مهملة مفتوحة فراء مهملة كذلك فألف - : موضع . قال ياقوت فى المعجم : أظنه بالنهروان من أعمال بغداد

(٢) سلهبى : كلمة منسوبة إلى سلهب ، وهو الطويل من كل شىء ، وقيل : من الرجال ، وقيل : من الخيل والناس

متحركه صارت كأنها اسم ضم إلى اسم ، كما فى نحو بَعْلَبَكّ ؛ تمت بنية التصغير دون هذه الزوائد ، ولم تخل بها ، بخلاف الألف المقصورة فانها حرف واحد ساكنة خفية ميتة ، لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة ، بل هى كبعض الحروف المزيدة فى البنية نحو مَدّات عِماد وسعيد وعجوز ، فَحُبَيْلَى كسفيرج ، كما أن حَبَالَى كسفارج ، لولا المحافظة فى الموضعين على علامة التأنيث لكسر ما قبلها ، فلا تقول : إن بنية التصغير تمت قبل الألف فى حبيلى وإنه كطليحة ، كما لاتقول : إن بنية الجمع تمت قبلها فى حَبَالَى

فعلى هذا إذا صغرت [نحو] ظريفان وظريفون وظريفات أجناسا قلت : ظُرَيِّفان وظُرَيِّفون وظُرَيِّفات ، بالياء المشددة قولا واحدا ، وكذا عند المبرد إذا جعلتها أعلاما ؛ لأن هذه الزيادات وإن لم تكن حال العلمية مفيدةً لمعان غير معانى الكلمات المتصلة هى بها حتى تُعَدَّ كالكلم المستأنفة بل صارت المدّات بسبب العلمية كمدات عَمُود وحِمَار وكريم ؛ لكنها كانت قبل العلمية كالكلم المستقلة ، مثل تاء التأنيث ، فروعى الأصل ولم تُغير ؛ وأما عند سيبويه فحالها أعلاما خلاف حالها أجناسا : هى فى حال العلمية بالنظر إلى أصلها [منفصلة] كالتاء ، وبالنظر إلى العلمية كأنها من تمام بنية الكلمة ، فلاجرم أنه أبقى هذه الزيادات بحالها فى حال العلمية إبقاء ثانية كلمتى بُعَيْلَبَكّ وثُنَيّا عشر وثُنَيّتَا عَشْرَة ، وحذف المدات إن كانت قبلها نحو ياء ظريفان وظريفون وظريفات ، وألف نحو جداران ودجاجات ، وواو نحو عجوزات ، إذا كانت هذه الأسماء أعلاما ؛ لجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة ؛ فتستثقل معها ، ومن ثم قال يونس فى ثلاثون جنسا ثُلَيْثُون بحذف الألف ؛ لأن الواو والنون كجزء الكلمة ؛ إذ ليس بجمع ثلاث ، وإلا كان أقل عدد يقع عليه تسعة كما مر فى أول شرح الكافية ، وكذا قال سيبويه فى بَرُوكاء وبَرَاكاء

وقَرِيثاء [١] إنه بحذف الواو والألف والياء ؛ لجعل الألف المدودة كالجزء من وجه وغير الجزء من آخر ، على ما بينا . فقال : بُرَيْكاء وَقُرَيْثاء مخففين ، والمبرد يشدد نحوها ؛ لأنه لا يحذف شيئاً ؛ قال سيبويه : لو جاء فى الكلام فَعَوْلاء بفتح الواو لم تحذفها حذف واو جَلُولاء [٢] ، لأنها تكون إذن للالحاق بِحَرْمَلاء [٣] فتكون كالأصلية ، وأما واو بَرُوكاء وجَلُولاء فمدة ضعيفة فلا مبالاة بحذفها لاقتضاء القياس المذكور ذلك ؛ و إذا صغرت مَعْيُورَاء ومَعْلُوجاء [٤] لم يحذف الواو ؛ لأن لمثل هذه المدة حالا فى الثبات ليست لغيرها ، كما قلنا فى ألف حَوْلاَيا التى قبل الياء ، وأما مع تاء التأنيث فلا خلاف أن المدة الثالثة لا تحذف ، نحو دَجَاجة ودجاجتان ،

---

(١) قال فى اللسان : البروكاء (بفتح فضم) والبراكاء (بضم أولها) والبراكاء (بفتح أولها) : الثبات فى الحرب والجد وأصله من البروك ، قال بشر بن أبى خازم

وَلاَ يُنْجِي مِنَ الغَمَرَاتِ إلا براكاء القتال أو الْفِرَار

والبراكاء (بفتح أولها) أيضا : ساحة القتال » اهـ بتصرف . والقريثاء (بفتح فكسر) : ضرب من التمر أسود ومثله الكريثاء ولا نظير لهما فى البناء ، وكأن الكاف فى الثانى بدل من القاف فى الأول

(٢) جلولاء ـ بفتح أوله وضم ثانيه آخره ألف ممدودة ـ : ناحية من نواحى سواد العراق فى طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وهو نهر عظيم فى العراق . وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للسلمين سنة ١٦ من الهجرة وجلولاء أيضا : مدينة مشهورة بافريقيا بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا وكان فتحها على يدى عبد الملك بن مروان

(٣) حرملاء (بفتح فسكون ففتح) : اسم موضع كما فى اللسان والقاموس ولم يذكره ياقوت

(٤) معيوراء : اسم جمع عير ، وهو الحمار وحشيا كان أو أهليا وقد غلب على الوحشى . ومعلوجاء : اسم جمع لعلج وقد تقدم (ص ٢٤٣ هـ ٣)

علما كانت أولا؛ لأن أصل تاء التأنيث على الانفصال ، تقول : دُجَيِّجَةٌ وَدُجَيِّجَتَان ، قولا واحدا كَبُعَيْلبك.

و إذا صغرت نحو حُبْلَوِى وَمَلْهَوِى وهو كَسَهْلَبِيٍّ كَسَرْتَ ما قبل الواو ؛ لأن ما بعد ياء التصغير فى الرباعى مكسور لاغير ، فتنقلب الواو ياء مكسورة ، ولا يجوز فتح ما قبلها كما فتحته فى المنسوب إلى مَلْهًى وَحُبْلَى ؛ لما ذكرنا ، فلم يبق إلا حذف الياء المنقلبة من الواو ؛ كما حذفت [فى] غازىّ وقاضىّ المنسوبين إلى غازٍ وقاضٍ ، ولم يمكن حذف ياء النسب لكونها علامة ولتقويها بالتشديد . و إنما كسر ما قبل واو حُبْلَوِى فى التصغير و إن كانت بدلا من حرف لا يكون ما قبلها فى التصغير إلا مفتوحا — أعنى ألف التأنيث — نحو حُبَيْلَى ؛ لتغير صورة الألف، فلم يبق لها الحرمة الأصلية لزوال عين الألف ، هذا ، و جَحْجَبَى: قبيلة من الأنصار ، وَحَوْلاَيَا : اسم رجل .

قال : «والْمَدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنقلبُ يَاءً إِنْ لَمْ تَكُنْهَا ، نَحْوُ مُفَيْتِيحٍ وكُرَيْدِيسٍ ، وَذُو الزِّيَادَتَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثُّلاَثِىِّ يُحْذَفُ أَقَلُّهمَا فَائِدَةً كَمُطَيْلِقٍ وَمُغَيْلِمٍ وَمُضَيْرِبٍ وَمُقَيْدِمٍ فِى مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ وَمُقَدِّمٍ ؛ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقُلَيْسِيَةٍ وَكُقَلَيْنِسَةٍ وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيْطٍ ، وَذُو الثَّلاَثِ غَيْرَهَا تُبَقَّى الْفُضْلَى مِنهَا كَمُقَيعِسٍ فى مُقْعَنْسِسٍ ، وَيُحْذَفُ زِيَادَاتُ الرُّبَاعِىِّ كُلُّهَا مُطْلَقاً غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقُشَيْعِرٍ فى مُقْشَعِرٍّ وَحُرَيْجِيمٍ فِى احْرِنْجَامٍ وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كَمُغَيْلِيمٍ فِى مُغْتَلِمٍ»

أقول : يعنى بكسرة التصغير الكسرة التى تحدث فى التصغير بعد يائه ، والمدة إما واو كما فى عصفور وكُرْدُوس — وهو جماعة الخيل — أو ألف كما فى مفتاح

ومصباح ، ولاحاجة إلى التقييد بالمدة [١] ، بل كل حرف لين رابعة فإنها فى التصغير تصير ياء ساكنة مكسورا ما قبلها إن لم تكن كذلك ، إلا ألف أَفْعَال وفَعْلاَن ، وألفى التأنيث ، وعلامات المثنى والجمعين ، فيدخل فيه نحو جُلَيْلِيزٍ وَفُلَيْلِيق فى تصغير جِلَّوْز [٢] وَفُلَّيْقٍ وإن لم تكن الواو والياء مدا ، وكذا الواو والياء المتحركتان كما فى مُسَرْوَل وَمُشَرْيَف ، تقول : مُسَيْرِيل وَمُشَيْرِيف [٣] ، وكذا تقول فى تَرْقُوَةٍ : تُرَيْقِيَة [٤] ، ويجب سكون كل ياء بعد كسرة التصغير ، إذا لم تكن حرف إعراب كما فى رأيت أُرَيْطِيًا إلا إذا كان

(١) المدة فى عرفهم هى حرف اللين الساكن الذى قبله حركة من جنسه ، واللين حرف العلة الساكن تقدمته حركة مجانسة أم لم تتقدمه : فاللين أعم من المد وحرف العلة يطلق على الألف والواو والياء ، سواء أكانت متحركة أم ساكنة وسواء أكانت مسبوقة بحركة أم لا ، وسواء أكانت الحركة السابقة مجانسة أم لا ؛ فهو أعم من المد واللين جميعا ، وعلى ذلك يكون واو عصفور وألف قرطاس وياء قنديل حروف علة ومد ولين ، ويكون واو يوم وياء بين وبيع حروف علة ولين وليست حروف مد ، ويكون ياء بيان وواو وعد ونزوان حروف علة وليست مدا ولا لينا . هذا أمر ثابت مقرر عندهم ، وإذا عرفت هذا علمت أن تعبير ابن الحاجب بالمدة فيه قصور لأنه لا يشمل واو فرعون وجلوز وياء غرنيق وفليق ، كما أن تعبير الرضى بحرف اللين كذلك لأنه لا يشمل واو مسرول ولا ياء مشريف اسمى مفعول ، والصواب التعبير بحرف العلة الرابع

(٢) الجلوز (بكسر الجيم وتشديد اللام مفتوحة) البندق الذى يؤكل لبه . والفليق (بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة) أيضا : ضرب من خوخ يتفلق عن نواه

(٣) يقال : فرس مسرول ، إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين ، وزرع مشريف ، إذا قطع شريافه : أى ورقه وذلك إذا طال حتى يخشى فساده

(٤) الترقوة (بفتح فسكون فضم): مقدم الحلق فى أعلى الصدر

بعدها تاء التأنيث كتُرَيْقية ، أو الألف الممدودة كسُيَيْمِيَاء فى سيمياء [١] ، أو الألف والنون المضارعتان لألفى التأنيث كعُنَيْفِيَان فى عُنْفُوَان [٢] .

قوله « إن لم تكنها » أى : إن لم تكن ياء ؛ لأن الياء لاتقلب ياء

قوله « وذو الزيادتين غيرها » أى : غير المدة الرابعة ، والأولى أن يقال غير حرف اللين الرابعة ؛ ليكون أعم

اعلم أن الثلاثى إذا كان ذا زيادة واحدة لم تحذفها : فى الأول كانت كمَقْتَل وَأسْود ، أو في الوسط ككَوْثَر وجَدْوَل وَخَاتَم وَعَجُوز وَكَبِير وَحِمَار أو فى الآخِر كَحُبْلَى وَزَيْدل

وإن كان ذا زيادتين غير المدة المذكورة لم يمكن بقاؤهما ؛ إذ الخماسى يحذف حرفه الأصلى ، فكيف بذى الزيادة ؟ فاذا لم يكن بد من الحذف اقتصر على

---

(١) السيماء والسيما : العلامة يعرف بها الخير والشر ، ويقصران ؛ قال أبوبكر : « قولهم عليه سيما حسنة معناه علامة ، وهى مأخوذة من وسمت أسم ، قال : والأصل فى سيما وسمى ؛ فحولت الواو من موضع الفاء فوضعت فى موضع العين ، كما قالوا ماأطيبه وأيطبه ، فصار سومى ، وجعلت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ماقبلها » اه وعلى هذا يكون وزن سيما عفلا وسيماء عفلاء وسيمياء عفلياء (بكسر العين وسكون الفاء فى الجميع) ، ولكن مجىء سومة (بضم أوله) وسيمة (بكسره) بمعنى العلامة كالسيماء والسيمياء واشتقاق أفعال من هذه المادة على هذا الترتيب نحو سوم ، وصفات كما فى قوله تعالى « والخيل المسومة » وقوله تعالى « من الملائكة مسومين » كل ذلك يدل على أن وزن سيماء وسيمياء فعلاء وفعلياء ، ويؤكده صنيع القاموس واللسان والصحاح حيث أطبقوا على ذكرها فى مادة (س و م)

(٢) عنفوان الشىء وعنفوه (بضم العين والفاء وسكون النون بينهما وتشديد الواو فى الثانية) : أوله أو أول بهجته

حذف إحداهما ، إذ هو قدر الضرورة ، وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير ، فلا يرتكب حذفهما معا

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ؛ فان فضلت إحداهما الأخرى حذفت المفضولة

والفضل يكون بأنواع :

منها : أن تكون الزيادة فى الأول كميم مُنْطَلِق وَمُقْتَدِر وَمُقَدِّم وَمُحْمَر وكهمزة أَلَنْدَد (١) وَأَرَنْدَج وكياء يَلَنْدَد ويَرَنْدَج ، فالأولى بالابقاء أولى لأن الأواخر محل التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلت إليها ، ثم بعد ذلك الأوساط أولى ، وأما الأوائل فهى أقوى وأمكن منهما ، وهى مصونة عن الحذف إلا فى القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حروفها ولميم نحو منطلق ومقتدر فضيلتان أخريان: كونها ألزم من الزائد المتأخر ، إذ هى مطردة فى جميع اسمى الفاعل والمفعول من الثلاثى المزيد فيه ومن الرباعى ، وكونها طارئة على الزائد المتأخر ، والحكم للطارىء .

ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرَّرَ الحرف الأصلى دون الآخر ؛ فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالحرف الأصلى ، فجيم عَفَنْجَج ودال غَدَوْدَن (٢) أولى بالإبقاء من الباقيين ، وكذا المضعف فى خَفَيْدَد وحَمَارَّة وصَبَارَّة (٣) أفضل

---

(١) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة مثل الألد . والأرندج واليرندج : السواد يسود به الخف

(٢) العفنجج : تقدم ذكره فى (ص ٢٤٥ هـ ٣) . أما الغدودن فانه يقال: شاب غدودن : أى ناعم ، وشعر غدودن : أى كثير ملتف طويل

(٣) الخفيدد : السريع ، والظليم الخفيف . والحمارة (بفتح الحاء والميم مخففة وتشديد الراء) : شدة الحر . والصبارة : شدة البرد ، وهى بزنة الحمارة

من الباقى ، هذا مع أن النون والواو والياء والألف أبعد من الطرف ، إلا أنها ضعفت بالسكون ، وأما قَطَوْطَى — وهو البطىء المشى — فعند سيبويه فَعَوْعَل كَغَدَوْدَن ، فتقول : قُطَيْطٍ ، أو قُطَيْطِىّ بابدال الياء من الواو المحذوفة ، وقال المبرد : بل هو فَعَلْعَل ، وأصله قَطَوْطَو كصَمَحْمَح ، وقال : فَعَلْعَل أكثر من فَعَوْعَل ؛ فأحد المضعفين — أعنى الطاء والواو الأولين أو الثانيين — زائد كما فى صَمَحْمَح وَبَرَهْرَهَة (١) ، قال سيبويه : جاء منه اقْطَوْطَى إذا أبطأ فى مشيه ، وهو افعوعل كاغْدَوْدَن ، وَافْعَلْعَلَ لم يأت فى كلامهم ، ولو كان أيضا فَعَلْعَلاً كما قال المبرد كان القياس حذف الواو الأولى ، على ماذكرنا فى شرح معنى الإلحاق أن صمحمحا وَبَرَهْرَهَة يُجْمَعَان على صمامح وبَرَارِه

وإذا صغرت عَطَوَّدًا (٢) فعند سيبويه تحذف الواو الأولى ، لأنهما وإن كانتا زائدتين لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى ، فتقول : عُطَيِّد ؛ وبالابدال عُطَيِّيد ، وقال المبرد : لايجوز حذف إحدى الواوين ، لأن عَطَوَّدًا كَمُسَرْوَل ، والواو الرابعة ساكنة كانت أومتحركة لاتحذف كما ذكرنا ، فكما قلت هناك مُسَيْرِيل تقول هنا : عُطَيِّيد ، بالمد لاغير

وإذا حقر (٣) عِثْوَلّ — وهو ملحق بِجِرْدَحْل — بزيادة الواو وإحدى اللامين — فمذهب سيبويه ، وحكاه عن الخليل ، وقال : هو قول العرب ، أنك

---

(١) الصمحمح (كسفرجل) : الشديد القوى . والبرهرهة : المرأة البيضاء الشابة أوالتى ترعد نعومة

(٢) العطود (كسفرجل) : الشديد الشاق من كل شىء ، وهو أيضا السريع من المشى ، قال الراجز

* إِلَيْكَ أَشْكُو عَنَقاً عَطَوَّدا *

(٣) العثول (بكسر فسكون ففتح فلام مشددة) : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضا الكثير شعر الجسد والرأس

تحذف آخر اللامين دون الواو ، وإن كان تضعيف الحرف الأصلي، لكونه طرفا مع تحرك الواو ، بخلاف ياء خَفَيْدد ، وأيضاً للقياس على الخماسي الملحق هو به ، وقال المبرد ، وحكاه عن المازني : إنك تقول عُثَيْلّ نظرا إلى كون اللام مضعف الحرف الأصلي دون الواو ، وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياسٌ ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس

وإذا صغرت أَلَنْدَداً فانك تحذف النون قولا واحداً؛ لأن الدالين أصليان ، إذ هو من اللَّدَد، والهمزة لتصدرها تحصَّنَتْ من الحذف فاذا حذفتها قال سيبويه أُلَيْدّ بالإدغام كأُصَيْمّ ، وقال المبرد : بل أُلَيْدِد بفك الإدغام لموافقة أصله ، وقول سيبويه أولى ؛ لأنه كان ملحقا بالخماسي لا بالرباعي ، فلما سقطت النون لم يبق ملحقا بالخماسي ، ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أُلَيْدِد كفُرَيْدِد ، فتقول على هذا في عَفَنْجَج عُفَيْجٌ (١) بالادغام أيضا كأُصَيْمّ

وإذا صغرت أَلْبُباً وَحَيْوة (٢) وفكُّ الإدغام فيهما شاذ ، قلت : أُلَيْبّ وَحُيَيَّة بالإدغام فيهما ؛ لأن هذا الشذوذ مسموع في المكبر لا في المصغر ، فلا تقيسهما في الشذوذ على مكبريهما ، بل يرجعان إلى أصل الإدغام

وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى فأنت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في القَلَنْسُوَة ، ولو قيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يبعد

---

(١) وقع في الأصل سفنجج ولم نجد له معنى في كتب اللغة التي بين أيدينا فأصلحناه إلى عفنجج وهو كما تقدم الضخم الأحمق

(٢) قال في اللسان : « بنات ألبب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأبى له ذلك بنات ألبي ، قال الأصمعي : كان أعرابي عنده امرأة فبرم بها فألقاها في بئر فمر بها نفر فسمعوا

قيل : وكذلك الخيار فى حذف النون أو الألف فى [1] حَبَنْطَي ؛ إذ هما للالحاق وليس أحدهما أفضل ، ولو قيل فى الموضعين حذف الأخير لتطرفه أولى مع جواز حذف الأول ؛ لـكان قولا

وكذا قيل بالتخيير بين ألف عَفَرْنًى [2] ونونه ؛ إذ هما للالحاق ، بدليل عَفَرْنَاة .

همهمتها من البئر فاستخرجوها وقالوا : من فعل هذا بك ؟ فقالت : زوجى ، فقالوا : ادعى الله عليه ، فقالت : لا تطاوعنى بنات آلبى ، فأن جمعت أليبا قلت . ألابب ، والتصغير أليبب ، وهو أولى من قول من أعلها » اه ملخصا ، وهو يريد من الاعلال هنا الأدغام فهو مخالف لما ذكر المؤلف كما ترى . وحيوة (بفتح فسكون) : اسم رجل قلبت الياء واوا فيه لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء ، قال فى اللسان : «وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير فى حاحيت وهاهيت كان إبدال اللام فى حيوة ليختلف الحرفان أحرى وانضاف إلى ذلك أنه علم والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد فى غيرها نحو مورق وموهب وموظب ، قال الجوهرى : حيوة اسم رجل ، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل » اه

(١) الحبنطى : الممتلىء غيظا أو بطنة ، ويقال فيه : حبنطا وحبنطأة ، قال فى اللسان : « فأن حقرت فأنت بالخيار ، إن شئت حذفت النون وأبدلت من الألف ياء وقلت حبيط بكسر الطاء منونا ، لأن الألف ليست للتأنيث فيفتح ما قبلها كما تفتح فى تصغير حبلى وبشرى ، وإن بقيت النون وحذفت الألف قلت : حبينط ، وإن شئت أيضا عوضت من المحذوف فى الموضعين ، وإن شئت لم تعوض ، فان عوضت فى الأول قلت حبيطى (بياء مشددة آخره) وفى الثانى تقول : حبينيط » اه بتصرف وإصلاح فى التصغير مع التعويض على الوجه الأول

(٢) العفرنى (بفتحتين بعدهما سكون) : الشديد ، وتقول : رجل عفر (كتبر)

وأما الْعِرَضْنَى فالألف فيه للتأنيث ، فحذفها واجب ؛ لـكونها خامسة فى الطرف ، دون النون ، كما مر

وحذف الألف الأولى فى مَهَارى (١) علما أرجح من جهة مشابهة الأخيرة للأصلى ، بانقلابها ، وحذف الثانية أرجح من جهة كونها أخيرة فتساوتا

وأنت مخير فى حِنْظَأْوٍ (٢) بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فبعيد زيادتها فى الوسط ، كما يجىء فى باب ذى الزيادة ، قال سيبويه : أنت مخير فى حذف واو كَوَأْلَل (٣) أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعد زيادتها فى الوسط ، فان رجحنا حذف اللام بكونها فى الطرف ووقوعها كشين جَحْمَرِش ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلى

وعفرية (بكسرتين بينهما سكون) وعفريت وعفر (كطمر) وعفرى (بزيادة الياء المشددة عليه) وعفرنية (كقذعملة) وعفارية (بضم أوله) ؛ إذا كان خبيثاً منكراً ، وتقول: أسد عفر وعفرنى ، وتقول : لبؤة عفرناة (كسفرجلة) ، فدل لحوق التاء على أن الألف فى عفرنى ليست للتأنيث

(١) المهارى - بزنة الصحارى - جمع مهرية ، وهى إبل منسوبة إلى مهرة (بفتح الميم وسكون الهاء وصوب ياقوت فتحها) وهو ابن حيدان أبو قبيلة ، ويقال فى الجمع أيضا : مهارى كـكراسى ومهار كجوار ، وقد روى ياقوت عن العمرانى أن مهرة بلاد تنسب إليها الابل ، ثم قال : «هذا خطأ إنما مهرة قبيلة ، وهى مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة تنسب إليهم الابل المهرية ، وباليمن لهم مخلاف يقال باسقاط المضاف إليه » اهـ وبعد ذلك لا محل لتخطئة العمرانى ما دام مخلاف هذه القبيلة يسمى مهرة ، وهذا معنى قوله باسقاط المضاف إليه

(٢) الحنظأو (كجردحل) وهو بالطاء المهملة وبالظاء المشالة أيضا كما فى القاموس وإن لم يذكره فى اللسان ولا فى الصحاح إلا بالمهملة ، وهو القصير . والحنطأو (بالمهملة) : العظيم البطن أيضا

(٣) الكوألل (كسفرجل) : القصير مع غلظ وشدة

وكذا كان ينبغى أن يكون مذهبه التخيير فى زيادتى عِثْوَلّ (١)

ومما أنت مخير فيه نحو جُمَادَى وسُمَانَى وحُبَارَى (٢) كامر

وقال سيبويه: وليس مَهارى وصَحارى علمين كحُبَارى؛ فإن الألف الأخيرة فى حُبارى للتأنيث؛ فصار لها وإن كانت فى الآخر ثبات قدم ، بخلاف الألف الأخيرة فى مَهَارى وصَحَارى ؛ فإنها ليست للتأنيث؛ بل هى بدل من الياء التى هى بدل من ألف التأنيث كما يجىء فى الجمع ، فهى بالحذف أولى

وفى ثَمَانية وعَلاَنية وعُفَارية (٣) رجح سيبويه حذف الألف لضعفها وقوة الياء ، ولكون الياء فى مقام الحرف الأصلى فى نحو ملائكة وعُذَافرة (٤) فهى للالحاق دون الألف؛ قال : و بعض العرب يقول : ثُمَيِّنَة وعُفَيِّرَة ، بحذف الأخير؛ لكونه فى الطرف الذى هو محل التغيير

---

(١) لعل السر فى أن سيبويه خير فى تصغير كوألل بين حذف الواو وإحدى اللامين وأوجب فى تصغير عثول حذف آخر اللامين أنه قدر فى عثول زيادة الواو أولا للالحاق بالرباعى ثم زيادة اللام للالحاق بجردحل ، فلما أريد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسى وهو اللام الأخيرة ، كما أن الخماسى يحذف منه حرفه الأخير ، وأما كوألل فالحرفان زيدا معا للالحاق بسفرجل ، فلما أريد تصغيره وكان لكل من اللام والواو مزية بدون رجحان لأحدهما خير فى حذف أى واحد منهما

(٢) جمادى (كحبارى) : من أسماء الشهور ، معرفة مؤنثة ، ويقال : ظلت العين جمادى (بالتنوين) : أى جامدة لا تدمع . والسمانى (كحبارى أيضا) : طائر ، يطلق على الواحد والجمع . وقد تقدم ذكر الحبارى قريبا

(٣) علن الأمر (كخرج وجلس وفرح وكرم) علنا (مثل الفرح) وعلانية (مثل طواعية) واعتلن أيضا : أى ظهر . والعفارية : الجرىء الشديد ، وقد تقدم مع العفرنى

(٤) العذافر (كعلابط) : الأسد والعظيم الشديد من الابل ، والأنثى عذافرة

وأما نحو قَبائل وعَجَائز علماً فسيبويه والخليل اختارا حذف الألف لضعفها . ويونس اختار حذف الهمزة لقربها من الطرف، فإذا صغرت على هذا مَطَايا قلت: مُطَيٌّ، بياء مشددة على القولين : أما الخليل فإنه يحذف الألف التى بعد الطاء فيصير مطيا فتدخل ياء التصغير قبل هذه الياء وتكسر هذه الياء فتنقلب الألف لكسرة ماقبلها ياء ، فيجتمع ثلاث ياآت كما فى تصغير عَطَاء ، فتحذف الثالثة نَسْياً ، وأما يونس فيحذف الياء التى هى بدل من الهمزة فيبقى ألفان بعد الطاء فتدخل ياء التصغير قبل الأولى ، فتنقلب الأولى ياء مكسورة كما فى حمار، فتنقلب الثانية أيضا ياء لكسرة ماقبلها ؛ فيصيرمثل تصغير عَطَاء ، فيحذف ثالثة اليا آت ؛ ولا يقال ههنا مُطَيْءٍ بالهمزة كما قال الخليل فى رَسَائل رُسَيْئل ؛ لأن هذه الهمزة لم تثبت قط فى الجمع ثبوتَ همزة رسائل ، بل تجعل الياء الزائدة همزة وتقلب الهمزة بلا فصل ياءً مفتوحة كما يجىء فى موضعه

ولو صغرت خَطَايا قلت: خُطَيِّءٌ ،بالهمزة أخيراً،لأنك إن حذفت الألف التى بعد الطاء على قول الخليل وسيبويه ؛ فعند سيبويه يرجع ياء خطايا إلى أصلها من الهمزة لأنها إنما أبدلت ياء لكونها فى باب مَسَاجد بعد الألف، وترجع فى الحال الهمزة إلى أصلها من الياء الزائدة التى كانت بعد الطاء فى خطيئة ؛ فترجع الهمزة التى هى لام إلى أصلها [1] ؛ لأنها إنما انقلبت ياء لاجتماع همزتين مكسورةٍ أولاهما ، وعند الخليل

(١) إن قلت : فلماذا قالوا فى تصغير رسائل وقبائل وعجائز أعلاما : رسيئلا وعجيئزا وقبيئلا ، مع أنه بعد حذف الألف الثالثة قد زال سبب قلب حرف المد الذى فى الواحد ألفا ثم همزة ولم يقولوا فى قضايا ومطايا وزوايا ونحوهن أعلاما بالهمزة أيضا مع أنه إذا حذف الألف الثالثة زال سبب انقلاب هذه الهمزة ياء فالجواب أن تقول : إن سبب قلب اللين همزة فى نحو رسائل ضعيف ، لأنهم إنما قلبوه لتحركه وانفتاح ما قبله ، إذ لم يعتدوا بالألف حاجزا ، أو لأنهم شبهوا

إنما قلبت الهمزة إلى موضع الياء خوفا من اجتماع همزتين ؛ فإذا لم تنقلب الأولى همزةً بسبب زوال ألف الجمع لم تقلب الهمزة إلى موضع الياء ، بل تبقى فى موضعها

و إن حذفت ياء خَطَايَا على قول يونس رجعت الهمزة أيضا إلى أصلها ، لعدم اجتماع همزتين ، فتقول أيضا: خُطَيِّء ، كَحُمَيِّر .

قوله « وذو الثلاث غيرها » أى : الثلاثى ذو الزوائد الثلاث غير المدة المذكورة تبقى الْفُضْلَى من زوائده الثلاث ، على ما قلنا فى ذى الزيادتين ، وتُحذف الثنتان فى نحو مقعنسس ، قال سيبويه : تحذف النون و إحدى السينين ؛ لسكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف فى نحو محرنجم ؛ لأن السين للالحاق بحرف أصلى ؛ وقول سيبويه أولى ، لأن السين و إن كانت للالحاق بالحرف الأصلى وتضعيفَ الحرف الأصلى ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية ، أو قريبة من الطرف إن كانت هى [1] الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطردة فى

الألف بالفتحة ، فلما كان سبب ذلك ضعيفا لم يبالوا بفقدانه ، فان وجود الضعيف كلا وجود ، ولذلك يقولون فى تصغير قائم وبائع : قويئم وبويئع بالهمزة . أما علة قلب الهمزة ياء فى مطايا ونحوها فقوية ؛ لأنها إما أن تكون الهرب من اجتماع همزتين أو من اجتماع شبه ثلاث ألفات ، فلما كان السبب قويا اعتبروا زوال سببه زوالا له

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى سواء أكان الزائد للالحاق كما فى جلبب ومهدد واقعنسس ومفعنسس ، أم كان لغير الالحاق ، نحو قطع واسبطر ومكفهر ومحمر ، وما أشبه ذلك ، هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد هو الأول ، وقال غيره : الزائد هو الثانى واختاره ابن الحاجب ، وقال سيبويه : إن شئت اعتبرت الأول هو الزائد ، وإن شئت اعتبرت الثانى هو الزائد ، وسيأتى مزيد بحث لهذه المسألة بذكر آراء العلماء ودليل كل واحد منهم فى باب ذى الزيادة ، وإنما قصدنا ههنا إلى أن نبين لك أن ترديد المؤلف إشارة إلى هذا الاختلاف

معنىً ، كما ذكرنا قبل ، و إن حذفت فى مُغْدَوْدِنٍ الدال الأولى فلابد من حذف الواو أيضا فيبقى مُغَيْدِن ، و إن حذفت الثانية وقعت الواو رابعة فلا يحتاج إلى حذفها لأنها تصير مدة نحو مُغَيْدِين ، وإن كانت إحدى الزوائد حرف اللين المذكورة — أعنى الرابعة — لم تحذفها قطعا ، وتكون المعاملة مع الزائدتين الباقيتين ، وكأن ذلك اللين ليس فيه ، تقول فى تِمِلَّاق [1] تُمَيْلِيق ، بالمد ؛ و إنما حذفت إحدى اللامين و إن كانت من تضعيف الأصلى لأن التاء أفضل منهما بالتصدر ، ومجيئها فى مصادر كثيرة بلا تضعيف ، كالتَّفَعْلُل والتَّفَاعل والتَّفَعْيُل والتَّفَوْعُل ، ويسقط جميع همزات الوصل ، فى الرباعى كانت أو فى الثلاثى ، تقول فى افتقار وانطلاق : فُتَيْقِير ونُطَيْلِيق ، وفى احرنجام : حُرَيْجِيم لأنك تضم أول حروف الكلمة فى التصغير ، فلو لم تحذف الهمزة ضممتها ، فكانت تسقط فى الدرج فتنكسر بنية التصغير ، وتقول فى الثلاثى ذى أربعة الزوائد مع المد نحو استخراج : تُخَيْرِيج ، و إنما كان سقوط السين أولى من سقوط التاء إذ لا تزاد السين فى أول الكلمة إلا مشفوعة بالتاء ، فلو قلنا سُخَيْرِيج لكان سفيعيلا وليس له نظير ؛ وأما تُفَيْعِيل فهو كالتُّجَيْفِيف [2] والتاء تزاد فى الأول بلا سين ، وتقول

---

(١) التملاق - بكسر التاء والميم وتشديد اللام - : مصدر قولك تملقه وتملق له كالتملق ، ومعناه تودد إليه وتلطف له ، وقال الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبٌّ عَلَاقَةٌ   وَحُبٌّ تِمِلَّاقٌ وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْلُ

(٢) التجيفيف : تصغير التجفاف - بكسر تائه أو فتحها — وهو آلة للحرب يلبسها الانسان والفرس ليتقى بها ، والتاء مزيدة فيه للالحاق بقرطاس أو زلزال ، والألف زائدة أيضا . قال فى اللسان : « ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف ، قال ابن سيده : ولولا ذلك لوجب القضاء على تائها بأنها أصل ، لأنها بازاء قاف قرطاس ، قال ابن جنى : سألت أبا على عن تجفاف . أتاؤه للالحاق بباب قرطاس ؟ فقال : نعم ، واحتج فى ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها » اه ، والتجفاف بفتح التاء - مصدر جفف الثوب ونحوه كالتجفيف والتاء زائدة للمصدر لا للالحاق

فى اشْهِيبَاب واغْدِيدَان وَاقْعِنسَاس : شُهَيْبِيب وغُدَيْدِين وقُعَيْسِيس ، وحذف الهمزة لا بد منه لما ذكرنا ، ثم حذف الياء والنون أولى من حذف مضعف الأصلى ، وتقول في اُعْلوَّاط عُلَيِّط [١] ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ، وأصله عُلَيْوِيط ، وتقول فى اضْطِراب : ضُتَيْرِيب ، برد الطاء إلى أصلها من التاء ؛ لأن جعلها طاء إنما كان لسكون الضاد ؛ فيكون التجاور إذن بين المطبقين ، أما إذا تحركت الضاد والحركة بعد الحرف ، كما ذكرنا ، فهى فاصلة بينهما ، ألا ترى أنك تقول حَبِطت بالتاء[٢] بعد الطاء لا غير ؛ فإذا أسكنت الطاء مع تاء المتكلم جاز عند بعض العرب أن تقلب التاء طاء فيقال: حَبِطُّ كما يجىء فى باب الإدغام

قوله « وتحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا غير المدة » إنما وجب حذفها إلا المدة ليتم بنية التصغير ، وإذا لم يكن من الحذف بد فالزائد [إن وُجد] كان أولى بالحذف من الأصلى ، تقول فى مدحرج وفيه زائد واحد : دُحَيْرِج ، وفى محرنجم وفيه اثنان : حُرَيْجِم ، وفى احرنجام وفيه ثلاثة : حُرَيْجِيم ، بحذف الجميع ، إلا المدة ، وتقول فى قَمَحْدُوَة وسُلَحْفَاة : قُمَيْحِدَة وسُلَيْحِفة [٣] وفى مَنجَنيق : مُجَيْنِيق ،

---

(١) اعلواط : مصدر اعلوط البعير إذا تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا ، واعلوط فلانا : أخذه وحبسه ولزمه

(٢) حبط : جاء هذا الفعل من بابى سمع وضرب بمعنى بطل أو أعرض ، تقول : حبط عمله يحبط حبطا وحبوطا ، ومنه قوله تعالى « لئن أشركت ليحبطن عملك » وتقول : حبط فلان عن فلان : أى أعرض ، وجاء من باب فرح ليس غير بمعنى انتفخ ، تقول : حبط البعير ، إذا أكل كلأ فأكثر منه فانتفخ بطنه ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « وإن مما ينبت الربيع مايقتل حبطا أو يلم »

(٣) القمحدوة - بفتحتين فسكون فضم - العظم الناتىء فوق القفا خلف الرأس والسلحفاة - بضم أو كسر ففتح فسكون — ويقال سلحفية وسلحفاء ويقصر

بناء على زيادة النون الأولى بدليل [١] مجانيق ، وفى عَنْتَرِيس ـ وهو الشديد ـ عُتَيْرِيس بحذف النون ؛ لأنه من [٢] الْعَتْرَسَة ، وهى الأخذ بشدة ، وفى خَنْشَلِيل : [٣] خُنَيْشِيل ، لزيادة إحدى اللامين وعدم قيام دليل على زيادة النون ، وفى مَنْجَنِين : [٤] مُنَيْجِين ؛ لأن إحدى النونين الأخيرتين زائدة

وتسكن لامه : دابةمن دواب الماء وتعيش فى البر يحيط بها من أعلى غطاء صدفى سميك لها أرجل قصار تسير بها على الأرض زحفا

(١) المنجنيق ـ بفتح الميم أوكسرها وسكون النون بعدهاجيم مفتوحة ونون مكسورة ـ : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة

(٢) العترسة الأخذ بالشدة وبالجفاء والعنف والغلظة ، والعتريس (كقنديل) الجبار الغضبان والغول الذكر والداهية ، والعترس (كجعفر) : العظيم الجسيم ، والعنتريس : الداهية أيضا ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم ، وقد يوصف به الفرس ، قال فى اللسان « قال سيبويه : هو من العترسة التى هى الشدة ، لم يحك ذلك غيره » اه

(٣) الخنشليل ـ بفتحتين بينهما سكون ثم لام مكسورة ـ : السريع الماضى الجيد الضرب بالسيف ، والمسن من الناس والابل ، ويقال : ناقة خنشليل : أى طويلة ، قال صاحب اللسان : « جعل سيبويه الخنشليل مرة ثلاثيا وأخرى رباعيا فان كان ثلاثيا فخنشل مثله ، وإن كان رباعيا فهو كذلك » اه ، يريد أنك إن جعلته ثلاثيا فأصوله الخاء والشين واللام وتكون النون والياء وإحدى اللامين زوائد ويكون الخنشل من الثلاثى زيدت فيه النون للألحاق بجعفر (كعنبس وعنسل) ، وإن جعلته رباعيا فأصوله الخاء والنون والشين واللام، والياء وإحدى اللامين زائدتان ويكون الخنشل كجعفر لا ملحقا به ، ويؤيد هذا أن صاحب القاموس ذكر الخنشليل مرتين : الأولى فى مادة خ ش ل على أنه من مزيد الثلاثى ، والثانية عقد له ترجمة خاصة خ ن ش ل على أنه من مزيد الرباعى

(٤) المنجنين ومثله المنجنون ـ بفتح فسكون ففتح ـ : السانية أى الدولاب

لتكررها ، فحذفت الأولى دون الثانية ؛ لأنك لو حذفت الثانية أحوجت إلى حذف الياء أيضاً ، وأيضا المسموع فى جمعه مَنَاجِين ، وكذلك تحذف الأولى من طمأنينة وقُشَعْرِيرة ؛ فتقول : طُمَيْئِينة وقُشَيْعِيرة ، وتقول فى عَنْكَبُوت: عُنَيْكِبٌ ، وسمع الأصمعى عنَيْكبيت ، وهو شاذ ، وفى عَيْضَمُوز وجَحَنْفَل[1] وعَجَنَّس : عُضَيْمِيز ، وَجُحَيْفل ، وعُجَيْنِس

قال سيبويه فى تصغير إسماعيل وإبراهيم : سُمَيْعِيل وَبُرَيْهِيم ، بحذف الهمزة ، ورد عليه المبرد بأن بعد الهمزة أربعة أصول ؛ فلا تكون الهمزة زائدة كما فى إِصْطَبْل على مايجىء فى باب ذى الزيادة ، فاذن هما خماسيان ، فتحذف الحرف الأخير ؛ فتقول : أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع كَشُمَيْرِيخ[2] ، والقياس يقتضى ماقاله المبرد ، إلا أن المسموع من العرب ماقاله سيبويه ، كما روى أبو زيد وغيره عن العرب ، وحكى سيبويه عن العرب فى تصغيرهما تصغير الترخيم بُرَيْه وَسُمَيْع ،

التى يستحق بها ؛ قال ابن برى : «هو رباعى الا صول ، ميمه أصلية وكذا النون التى تليها ، وهى مؤنثة وجمعها مناجين » اه ؛ وعلى هذا فوزن منجنون فعللول (كعضرفوط) والنون الأخيرة للتكرير ، ووزن منجنين فعلليل(كجعفليق)والنون الأخيرة للتكرير أيضا

(١) العيضموز ـ بفتح فسكون ففتح ـ : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة ، وقد وقع فى بعض النسخ « عضموز » بزنة عصفور وهو بضاد معجمة أو صاد مهملة ، وهو الدولاب أو دلوه ، ولكن لامحل لذكره فى هذا الموضع لان ليس مما اجتمع فيه زيادتان ، بل ولا هو مما فيه زيادة واحدة تحذف ، وإنما زيادته تقلب ياء لكونها مدة قبل الآخر . والجحنفل ـ كسفرجل ـ الغليظ الشفة. والعجنس كسفرجل أيضا ـ : الجمل الضخم الصلب الشديد مع ثقل وبطء

(٢) شميريخ : تصغير شمراخ كقرطاس أو شمروخ كعصفور،وهو الغصن الذى عليه البسر . وهو فى النخل بمنزله العنقود من الكرم

وهو دليل على زيادة الميم فى إبراهيم واللام فى إسماعيل ؛ فتكون الهمزة فى الأول و بعدها ثلاثة أصول كما مر ؛ ولولا السماع فى تصغير الترخيم لم نحكم بزيادة الميم واللام ؛ لأنهما ليستا مما يغلب زيادته فى الآخر

وأما إِسْتَبْرَق [1] فأصله أيضا أعجمى فعرب ، وهو بالفارسية إستبر[ه]؛ فلما عرب حمل على ماينا سبه فى الأبنية العربية ، ولا يناسب من أبنية الاسم شيئاً ، بل يناسب نحو اسْتَخْرَجَ ، أو تقول : يناسب نحو اسْتِخْرَاج من أبنية الأسماء باجتماع الألف والسين والتاء فى الأول ، فحكمنا بزيادة الأحرف الثلاثة حَمْلاً له على نظيره ، ولا بد من حذف اثنتين من الحروف الزائدة ؛ فبقَّيْنَا الهمزة لفضلها بالتصدر ، وليست بهمزة وصل كما كانت فى استخراج حتى تحذف ، فحذفنا السين والتاء ، وكذا تحذف الزيادة فى الخماسى مع الخامس الأصلى ، تقول فى قَرَعْبَلاَنَة وَقِرْطَبُوس [2] : قُرَيْعِبَة وَقُرَيْطِب

قوله « و يجوز التعويض عن حذف الزائد » قال سيبويه : التعويض قول يونس ؛ فكل ماحذفت فى التصغير ،سواء كان أصليا كما فى سفرجل أو زائدا كما فى مُقَدِّم ، يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر ، إن لم يكن فى المكبر حرف علة فى ذلك الموضع ، وإن كان كما فى احرنجام فلا تقدر على التعويض ؛ لاشتغال المحل بمثله

---

(١) الاستبرق : ماغلظ من الحرير . قال ابن الأثير : « وقد ذكرها الجوهرى فى برق على أن الهمزة والسين والتاء زوائد . وذكرها الأزهرى فى خماسى القاف على أن همزتها وحدها زائدة . وقال أصلها بالفارسية استفره ، وقال أيضا إنها وأمثالها من الألفاظ حروف عربية وقع فيها وفاق بين العجمية والعربية ، وقال : هذا عندى هو الصواب » اه قال الزجاج : هو اسم أعجمى أصله بالفارسية استفره و نقل من العجمية إلى العربية ، وفى القاموس أنه معرب استروه

(٢) القرطبوس - بفتح القاف أو كسرها ثم راء ساكنة فطاء مهملة مفتوحة - : الداهية والناقة العظيمة الشديدة . والقرعبلانة : دويبه (انظر ص ١٠ ه ١)

قال «وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لاَ اسْمُ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيْمَةَ فِي غِلْمَانٍ ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ ؛ فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلاَمَةِ ، نَحْوُ غُلَيِّمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ »

أقول : قوله « لااسم الجمع » قد عرفت فى شرح الكافية معنى اسم الجمع (١)

فاذا كان لفظ يفيد الجمعية : فان كان لفظه مفردا ، كاسم الجمع واسم الجنس؛ فانه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كَرَاكِب ورَكْب وَمُسَافِر وسَفْر ورَاجل (٢) ورَجْل ، تقول : رُكَيْب ، ورُجَيْل ، وسُفَير ؛ أو لم يجىء، نحو قُوَيْم ونُفَيْر ، فى تصغير قَوْم ونَفَر .

وكذا فى الجنس تقول : تُمَيْر وتُفَيْفِيح .

---

(١) سيأتى ذكر الفروق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى فى آخر باب جمع التكسير فلا محل لذكرها هنا

(٢) يقال: رجل سفر وقوم سفر - بفتح السين وسكون الفاء - وسافرة وأسفار وسفار - بضم السين وتشديد الفاء - أى: ذوو سفر ، والسافر والمسافر واحد سفر من قولهم قوم سفر . ويقال: رجل الرجل رجلا (كفرح فرحا) فهو راجل ورجل (كعضد) ورجل (ككتف) ورجيل (كشهيد) ورجل (كضخم) ورجلان (كغضبان)، إذا لم يكن له ظهر يركبه فى سفر ، وكما جاء الرجل (بسكون الجيم) وصفا للواحد جاء للكثير أيضا ، واختلف العلماء فيه حينئذ : فذهب سيبويه إلى أنه اسم جمع واحده راجل ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه جمع راجل ، ورجح الفارسى قول سيبويه ، وقال : لو كان جمعا ثم صغر لرد إلى واحده ثم جمع ، ونحن نجده مصغرا على لفظه ، وأنشد :

بُنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا ... أَخْشَى رُكَيْباً وَرُجَيْلاً عَادِيَا

ومذهب الأخفش — وهو أن ركبا جمع راكب ، وسفرا جمع مسافر — يقتضى رد مثلهما إلى الواحد ، نحو رُوَيْكبون ومُسَيْفِرون ، وكذا يفعل .

وإن كان لفظه جمعا : فإما أن يكون جمع سلامة ؛ فهو يصغر على لفظه، سواء كان للمذكر ، نحو ضُوَيْرِبون ، أو للمؤنث ،نحو ضُوَيْرِبات ؛ وإما أن يكون جمع تكسير ، وهو إما للقلة ، وهو أربعة : أَفْعُل ، وَأَفْعَال ، وَأَفْعِلة ، وَفِعْلَة ، فتصغر على لفظها ، نحو أُكَيْلِب وَأُجَيْمَال وأُقَيْفِزة وغُلَيْمَة ؛ وإما للكثرة ، وهو ماعدا الأربعة ، ولا يخلو إما أن يكون له من لفظه جمع قلة كَكِلاَب وأَكْلُب وفُلُوس وَأَفْلُس ، أولا كدارهم ودنانير ورجال ؛ فالثانى يرد إلى واحده ويصغر ذلك الواحد ، ثم ينظر، فإن كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعته بالواو والنون لحصول العقل فيه أولا وعروض الوصف بالتصغير ، كرُجَيْلون فى تصغير رجال ، وإن لم يكن عاقلا جمعته بالألف والتاء مذكرا كان كَكُتَيِّبَات فى كُتُب ، أو مؤنثا كقُدَيْرَات فى قُدُور ، وكذا إن اتفق أن يكون عاقلا مؤنث اللفظ مذكر المعنى ، أو عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى ، فتقول فى جَرْحَي وحَمْقَى وَحُمْر وعِطَاش فى المذكر : جُرَيْحُون وأُحَيْمِقُون وأُحَيْمِرُونَ وَعُطَيْشَانُونَ ، وفى المؤنث : جُرَيْحَات وَحُمَيْقَاوات وَحُمَيْرَاوات وعُطَيْشيَات ، بجمع المصغرات جمع السلامة ، وإن لم يجز ذلك فى المكبرات ، وكذا تقول فى حوائض جمع حائض: حُوَيِّضَات ، وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة .

وأما فى القسم الأول — أى الذى له جمع قلة مع جمع الكثرة — فلك التخيير بين رد جمع كثرته إلى جمع قلته وتصغيره ، كتصغيرك كلابا وفلوسا على أكيلب وأفيلس ، وبين رد جمع كثرته إلى الواحد وتصغير ذلك الواحد ثم جمعه إما بالواو والنون أو بالألف والتاء ، كما فى ذلك القسم سواء .

وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصود من تصغير الجمع تقليل العدد ؛ فمعنى عندى غُلَيْمَة أى عددهم قليل ، وليس المقصود تقليل ذواتهم ، فلم يجمعوا بين تقليل العدد بالتصغير وتكثيره بابقاء لفظ جمع الكثرة ، لكونه تناقضاً ، وأما أسماء الجموع فمشتركة بين القلة والكثرة ، وكذا جمع السلامة على الصحيح كما مضى [1] فى شرح الكافية ، فيصغر جميعها نظرا إلى القلة ، فلا يلزم التناقض ، ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أُصْلاَن جمع أصيل [2]

---

(١) الذى قاله فى شرح الكافية (ج٢ص١٧٧) هو « قالوا : مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة ، والحدان داخلان ، وبالكثير ما فوق العشرة ، قالوا : وجمع القلة من المكسر أربعة : أفعل ، وأفعال ، وأفعلة ، وفعلة ، وزاد الفراء فعلة (بفتح الفاء والعين) كقولهم : هم أكلة رأس : أى قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد ، وليس بشيء ، إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فعلة ، ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة عندهم منها أيضا ، استدلالا بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشيء ، إذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت ما نقل أن النابغة قال لحسان لما أنشده قوله :

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى   وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة ، وقال ابن خروف : جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما » اه كلامه . وقد ذهب بعضهم إلى أن الاسم إن كان له جمع تكسير وجمع سلامة كالجفان والجفنات فجمع السلامة للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وإن لم يكن له إلا جمع سلامة فجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة

(٢) الأصيل : العشى ، وهو ما بعد الزوال إلى الغروب ، وقيل : من زوال الشمس إلى الصباح . يجمع على أصل كرسل ، وأصلان كبعير وبعران ، وآصال وأصائل .

تشبيها بعُثْمَان ، فيقال : أُصَيْلاَن ، وقد يعوض من نونه اللام فيقال أُصَيْلاَل ، وهو شاذ على شاذ .

واجاز الكسائى والفراء تصغير نحو شُقْرَان وسُودَان جمع اشقَر وأَسْود على لفظه ، نحو شُقَيْرَان وسُوَيْدَان .

و إن اتفق جمع كثرة ولم يستعمل واحده كعَبَادِيد وعَبَابِيد، بمعنى متفرقات ، حقرته على واحده القياسى المقدر ثم جمعته جمع السلامة ، نحو عُبَيْدِ يدُون ، وعُبَيْبِيدُون ، لأن فعاليل جمع فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلاَل (١)

قال السيرافى : إن كان أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل فتصغيره نادر ، لأنه إنما يصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة أفعال وأفعل وأفعله وفعلة وليست أصلان واحدة منها ، فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أصلان واحدا كرمان وقربان فتصغيره على بابه

(١) اختلفت كلمة سيبويه فى تصغير هذا الجمع (وهو جمع الكثرة الذى لم يستعمل واحده) ، والنسب إليه ، فذهب فى النسب إلى أنه ينسب إليه على لفظه مخافة أن يحدث فى لغة العرب شيئا لم يقولوه وذلك بأن يجىء بالواحد المقدر ، وذهب فى التصغير إلى أنه يجاء بالواحد المقدر ثم يصغر ويجمع جمع السلامة ؛ والفرق بين البابين مشكل مادام الذى منعه من الرد إلى الواحد هو أن لا يقول على العرب مالم يقولوه قال فى باب النسب (حـ ٢ ص ٨٩) : « وإن أضفت إلى عباديد قلت عباديدى، لأنه ليس له واحد ؛ وواحده يكون على فعلول أو فعليل أو فعلال، فاذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تكلم به العرب » اهـ . وقال فى باب التصغير (حـ ٢ ص ١٤٢): « وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل فى الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياسا ولا غير ذلك فتحقيره على واحد هو بناؤه اذا جمع فى القياس ، وذلك نحو عباديد ، فاذا حقرتها قلت : عبيديدون ، لأن عباديد إنما هو جمع فعلول أو فعليل أو فعلال ، فاذا قلت : عبيديدات فأياما كان واحدها فهذا

وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي رد في التصغير إلى المستعمل ، لا إلى المهمل القياسي ، يقال في مَحَاسن ومَشَابه : حُسَيْنَات وشُبَيْهَات ، وفي العاقل المذكر : حُسَيْنُون وشُبَيْهُون ، وكان أبو زيد يرده إلى المهمل [1] القياسي ، نحو مُحَيْسِنُون ومُشَيْبِهُون ومُحَيْسِنات ومُشَيْبِهَات ، قال يونس : إن من العرب من يقول في تصغير سَرَاوِيل : سُرَيِّلَات [2] اعتقادا منه أنها

تحقيره ، اهـ . ولعل الفرق بين البابين أنك في باب النسب تحافظ على لفظ الواحد الذي قدرته مفردا لهذا الجمع فكنت تقول عبدادى أو عبديدى أو عبدودى ، فأما في التصغير فانك لا تحافظ على هذا المفرد . بل تنطق بجمع التصحيح مصغرا بصورة واحدة فتقول عبيديدون وعبيديدات مهما فرضت المفرد ، ألا ترى أن تصغير عبداد أو عبدود أو عبديد هو عبيديد على كل حال ، هذا ، والعباديد والعبابيد كما في القاموس الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه ، والآكام ، والطرق البعيدة . وفي اللسان « قال الأصمعي : يقال : صاروا عباديد وعبابيد : أي متفرقين ، وذهبوا عباديد كذلك إذا ذهبوا متفرقين ، ولا يقال : أقبلوا عباديد » اهـ ، وعلى هذا يكون عبيديدون للفرق من الناس وعبيديدات للفرق من الخيل أو للطرق أو الآكام .

(١) أبو زيد ينسب إلى الجمع الذي له واحد من لفظه غير قياسي على لفظه فيقول في محاسن محاسني ، وفي ملامح ومشابه ومذاكير وأباطيل وأحاديث : ملامحي ومشابهي ومذاكيري وأباطيلي وأحاديثي ، فأي فرق بين التصغير والنسب ، وهلا صغر على لفظه هاهنا كما نسب إلى لفظه إذا كان يريد ألا يحدث في كلام العرب ما لم يقولوه

(٢) لا خلاف بين العلماء في أن سراويل كلمة أعجمية عربت ، وإنما الخلاف بينهم في أنها مفرد أو جمع ، فذهب سيبويه إلى أنها مفرد ، وذهب قوم إلى أنها جمع من قبل أن هذه الصيغة خاصة بالجمع في العربية فمثلها مثل سرابيل فالواحد سروال أو سروالة كما كان واحد السرابيل سربالا ، والذي يظهر من كلام المؤلف أنه فهم من كلام يونس أنه يذهب إلى أن سراويل جمع في اللفظ وإن كان مسماه واحدا

جمع سِرْوَالة ، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع ، فجعل كل قطعة منها سِرْوَالة ، قال:

٣٩ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ (١)

ومن جعلها مفردا — وهو الأولى — قال : سُرَيِّيل أو سُرَيْوِيل ،

وقد شذّ عن القياس بعض الجموع ، وذلك كما فى قوله : —

٤٠ — قَدْ رَوِيَتْ إِلاَّ الدُّهَيْدِهِينَا * قُلَيِّصَاتٍ وَأبَيْكِرِينَا (٢)

والدَّهَداه صغار الإبل ، وجمعه دهاديه ، والأبيكر مصغر الأَبْكُر جمع البكر فكان القياس دُهَيدِهَات وَأُبَيْكِرَات

---

(١) هذا صدر بيت من المتقارب لايعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع ، وعجزه :—

* فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ *

واللؤم : الشح ودناءة الآباء ، ويرق : مضارع من الرقة ، وهى انعطاف القلب . وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلا على أن السراويل جمع واحده مستعمل وهو سروالة

(٢) هذا بيت من الرجز لم يعرف قائله ، وقد أنشده أبو عبيد فى الغريب المصنف وقبله .

يا وهْبُ فَابْدَأْ بِبَنِي أَبِينَا ثُمَّتَ ثَنِّ بِبَنِي أَخِينَا

وَجِيرَةِ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَا قَدْ رَوِيَتْ . . . . الخ

إِلاَّ ثَلاَثِينَ وَأَرْبَعِينَا قُلَيِّصَاتٍ . . . . . الخ

ومنه تعلم أن الشاهد الذى ذكره المؤلف ليس مرتبا على ماذكر . وقد أنشد البيت شاهدا على أن قوله الدهيدهين وقوله أبيكرين شاذان من قبل أن الأول تصغير دهاديه ، وهو جمع مالا يعقل، فكان قياسه دهيدهات على ماقال ، وأن الثانى تصغير أبكر وهو جمع بكر فكان حقه أبيكرات على ماقال ، وقوله «فكان القياس دهيدهات» ليس بصواب ، والقياس دهيديهات لأن الدهاديه جمع دهداه ، وهو على خمسة أحرف

وإذا حقرت السنين والأرضين قلت : سُنَيَّات وأُرَيْضَات؛ لأن الواو والنون فيهما عوض من اللام الذاهبة في السنة والتاء المقدرة في أرض، فترجعان في التصغير، فلا يبدل منهما، بل يرجع جمعهما إلى القياس، وهو الجمع بالألف والتاء، وإذا جعلت نون سنين معتقب الإعراب من غير علمية صغرته على سُنَيِّين، إذ هو كالواحد في اللفظ، وكان الزجاج يرده إلى الأصل فيقول سُنَيَّات أيضا، نظرا إلى المعنى، إذ هو مع كون النون معتقب الاعراب جمع من حيث المعنى، ولا يجوز جعل نون أرضين من دون العلمية معتقب الاعراب، لأنها إنما تجعل كذلك في الشائع؛ إما في الذاهب اللام، أو في العلم، كما تبين في شرح الكافية في باب الجمع[1]

وإذا سميت رجلا أو امرأة بأرضين فان جعلت النون معتقب الاعراب فتصغيره

رابعها مد، فالقياس في مثله أن تقلب المدة ياء ولا تحذف، وقوله «وأبيكرات» ليس بصواب أيضا، لأن الأبكر جمع القلة لبكر كنهر وأنهر، والقياس في مثله أن يصغر على لفظه ولا تلحق به علامة جمع التصحيح، فيقال: أبيكر، كما يقال أنيهر وأفيلس، ولهذا الذي لاحظناه على عبارته تجده قد ذكر في شرح الكافية عن البصريين غير ما ذكره ههنا، قال (ج ٢ ص ١٧١) : «وأبيكرون جمع أبيكر تصغير أبكر مقدرا كأضحى عند البصريين، فهو شاذ من وجهين: أحدهما: كونه بالواو والنون من غير العقلاء، والثاني: كونه جمع مصغر لمكبر مقدر، وهو عند الكوفيين جمع تصغير أبكر جمع بكر، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين» اه فالذي ذكره هنا هو مذهب الكوفيين وقد عرفت ملاحظتنا عليه

(١) هذا الذي ذكره المؤلف من الاقتصار في لزوم الياء وجعل الاعراب بحركات على النون على جمع محذوف اللام كسنين وبنين وثبين وعلى ما صار علما من الجموع كفلسطين وما ألحق بها كأربعين هو مذهب جمهور النحاة وهو الذي قرره المؤلف في شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٢) وقد ذهب الفراء إلى أن جعل الاعراب بحركات على

كتصغير حَمَصِيصَة[1] . تقول : أريضين ؛ منصرفا فى المذكر غير منصرف فى المؤنث ، وإن لم تجعله معتقب الإعراب لم ترده أيضا فى التحقير إلى الواحد ، إذ ليس جمعاً وإن أعرب باعرابه ، كما أنك إذا صغرت مساجد علما قلت : مسيجد ، ولا ترده إلى الواحد ثم تجمعه ، فلا تقول : مُسَيْجِدات ؛ فتقول : أُرَيْضُونَ رفعا ؛ وأريضين نصباً وجراً .

وأما إن سميت بسنين رجلا أو امرأة ولم تجعل النون معتقب الاعراب رددته إلى واحده ؛ لأن علامة الجمع إذن باقية متصلة باسم ثنائى ، ولا يتم بها بنية التصغير كما تمت فى أريضون ، فترد اللام المحذوفة ، ولا تحذف الواو والنون لأنهما وإن كانتا عوضا من اللام المحذوفة فى الأصل إلا أنهما صارتا بالوضع العلمى جزأ من العلم ، فتقول : سُنَيُّون رفعا ، وسنيين نصباً وجراً

وإن جعلتها مع العلمية معتقب الإعراب قلت سُنَيِّين منصرفا فى المذكر غير منصرف فى المؤنث ، ولا يخالف الزجاج ههنا كما خالف حين جعلت النون متعقب الإعراب بلا علمية ؛ لأن اللفظ والمعنى فى حال العلمية كالمفرد مع جعل النون معتقب الإعراب فكيف يرد إلى الواحد ؟!

النون مع لزوم الياء مطرد فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعلى هذا جاء قول الشاعر :

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِى طَلَالٍ ... لايَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ

وعلى هذا يصح أن تجعل النون معتقب الاعراب فى أرضين كما كان ذلك جائزا فى سنين .

(١) الحمصيصة (بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه) : بقلة رملية حامضة وقد تشدد ميمها وهى واحدة الحمصيص

قوله « إلى جمع قلته » ، يعنى إن كان له جمع قلة فأنت مخير بين الرد إليه والرد إلى واحده ، وإن لم يكن له ذلك تعين الرد إلى واحده

قوله « غُلَيِّمون » أى فى العاقل ، « ودُوَيْرات » أى فى غيره ، وغليمون تصغير غلمان ، ودويرات تصغير دور ، وكلاهما مما جاء له جمع قلة وهو غلمة وأدؤر .

والمركب يصغر صدره ، مضافا كان أولا ، نحو أبىّ بَكْر ، وأُمَيْمَة عمرو ، ومُعَيْديكرب ، وخميسة عشر ، وذهب الفراء فى المضاف إذا كان كنية إلى تصغير المضاف إليه ، احتجاجاً بنحو أمّ حُبَيْن وأبى الحُصَيْن [1] ، وقوله : —

٤١ — أَعَلاَقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ [2]

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ ذٰلِكَ كَأُنَيْسِيَانٍ وَعُشَيْشِيَةٍ وَأُغَيْلِمَةٍ وَأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌّ »

(١) أم حبين : دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل: هى أنثى الحرباء ، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى بلالا وقد عظم بطنه فقال له مازحا : « أم حبين » يريد تشبيهه بها فى عظم بطنه . وأبو الحصين : كنية الثعلب ، ويقال له أيضا : أبو الحصن ، كما قالوا : أم عوف وأم عويف لدويبة

(٢) هذا البيت نسبه فى اللسان للمرار الأسدى ، ويقال هو للمرار الفقعسى . والعلاقة : الحب . وأم الوليد (بضم الواو وفتح اللام وتشديد الياء) تصغير أم الوليد وهو محل الشاهد حيث صغر العجز ، ولو صغر الصدر لقال : أميمة الوليد . والأفنان : جمع فنن وأصله الغصن من الشجرة ، وأراد به ههنا خصل شعر الرأس . والثغام (بزنة سحاب) قال أبو عبيد : هو نبت أبيض الثمر والزهر يشبه بياض الشيب به ، قال حسان بن ثابت :

إِمَّا تَرَىْ رَأْسِى تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُمْحِلِ

والمخلس : اسم فاعل من أخلس النبات ، إذا كان بعضه أخضر وبعضه أبيض وكذلك يقال : أخلس رأسه ، إذا خالط سواده بياضه

قِيَاسُ إِنْسَانٍ أُنَيْسِين كَسُرَيْحِينٍ فِي سِرْحَان ؛ فَزَادُوا الْيَاءَ فِي التَّصْغِيرِ شَاذًا فصار كَعُقَيْرِبَان كما ذكرنا فى أول الباب ، ومن قال إن إنسانا إفعان من نَسِيَ — كما يجيء فى باب ذى الزيادة — فأُنَيْسِيَانٌ قياس عنده [1]

(١) قال فى اللسان : «الانسان أصله إنسيان (بكسر الهمزة) ، لأن العرب قاطبة قالوا فى تصغيره: أنيسيان ، فدلت الياء الأخيرة على الياء فى تكبيره ، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس فى كلامهم ، وفى حديث ابن صياد قال النبى صلى الله عليه وسلم ذات يوم : انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه ؛ وهو تصغير إنسان جاء شاذا على غير قياس ، وقياسه أنيسان . قال : وإذا قالوا : أناسين فهو جمع بين مثل بستان وبساتين ، وإذا قالوا أناسى كثيرا فخففوا الياء أسقطوا الياء التى تكون فيما بين عين الفعل ولامه ، مثل قراقير ، وقراقر ، ويبين جواز أناسى بالتخفيف قول العرب أناسية كثيرة ، والواحد إنسى ، وأناسى إن شئت ، وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : إنما سمى الانسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسى ، قال أبو منصور : إذا كان الانسان فى الأصل إنسيانا فهو إفعلان من النسيان ، وقول ابن عباس حجة قوية له ، وهو مثل ليل إضحيان من ضحى يضحى (كرضى يرضى) وقد حذفت الياء فقيل إنسان . . . . . قال الأزهرى : وإنسان فى الأصل إنسيان وهو فعليان من الأنس والألف فيه فاء الفعل وعلى مثاله حرصيان : وهو الجلد الذى يلى الجلد الأعلى من الحيوان ، سمى حرصيانا لأنه يحرص : أى يقشر ، ومنه أخذت الحارصة من الشجاج ، يقال : رجل حذريان إذا كان حذرا . قال الجوهرى : وتقدير إنسان فعلان ، وإنما زيد فى تصغيره ياء كما زيد فى تصغير رجل فقيل رويجل . وقال قوم : أصله إنسيان على إفعلان فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجرى على ألسنتهم ، فاذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر» اهـ . قال ابن سيده فى المخصص (ج ١ ص ١٦) : « إنسان عندى مشتق من أنس ، وذلك أن أنس الأرض وتجملها وبهاءها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها ، فوزنه على هذا فعلان (بكسر فسكون) . وقد ذهب بعضهم إلى أنه إفعلان من نسى ؛ لقوله تعالى

وعُشَيْشِيه تصغير عَشِيَّة ، والقياس عُشَيَّة ، بحذف ثالثة اليا آت كما فى مُعَيَّة ، وكأن مكبر عُشَيْشِيةعَشَّاة ، تجعل أولى ياءى عِشيَّة شينا مفتوحة فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وكذا قالوا فى تصغير عَشِيّ : عُشَيْشيان ، وكأنه تصغير عَشَّيَان ، وقد صغروا عَشِيًّا أيضاً على عُشَيَّانَات ، كأن كل جزء منها عشى ؛ فعُشَيَّانات جمع عُشَيْشِيان على غير القياس ، كما أن عشيشيانا تصغير عشى على غير القياس [١]

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى) ولو كان كذلك لكان إنسيانا ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هنالك مايسقطها ، فأما قولهم : أناسى لجمع إنسان ، شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء ، فخرج جمع إنسان على شكل جمع حرباء ، وأصلها أناسين وليس أناسى جمع إنسى كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ماورد عنهم من قول رويشد . أنشده أبو الفتح عثمان بن جنى : —

أَهْلاً بأَهْلٍ وَبَيْتاً مِثْلَ بَيْتِكُمُ وَبِالْأَنَاسِينِ أَبْدَالَ الْأَنَاسِينِ

قال : ياء أناسى الثانية بدل من هذه النون ، ولاتكون نون أناسين هذه بدلا من ياء أناسى كما كانت نون أثانين بدلا من ياء أثانى جمع أثناء التى هى جمع الأثن بمعنى الاثنين لأن معنى الأثانين ولفظها من باب ثنيت والياء هنا لام البتة فهى ثم ثابتة وليست أناسين مما لامه حرف علة ، وإنما الواحد إنسان فهو إذن كضبعان وضباعين وسرحان وسراحين» اه

(١) العشى والعشية : مابين زوال الشمس إلى وقت غروبها ، وقيل من زوال الشمس إلى الصباح ، وقيل آخر النهار . وقال الليث : العشى بغيرها ، آخر النهار ، فاذا قلت عشية فهو ليوم واحد ، يقال : لقيته عشية يوم كذا وكذا ، ولقيته عشية من العشيات وقيل العشى والعشية من صلاة المغرب إلى العتمة . قال فى اللسان : « وتصغير العشى عشيشيان على غير القياس ، وذلك عند شفى وهو آخر ساعة من النهار ، وقيل تصغير العشى عشيان على غير قياس مكبره كأنهم صغروا عشيانا (بفتح فسكون) والجمع عشيانات ، ولقيته عشيشية ، وعشيشيات ، وعشيشيانات ، وعشيانات ، كل ذلك

وكذا قالوا فى تصغير مَغْرِب: مُغَيْرِبان، ثم جمعوا فقالوا: مُغَيْرِبَانَات، وهذا جمع قياسى لتصغير غير قياسى، وكأنهم جعلوا كل جزء منه مَغْرِبًا، كقولهم: بغير أصْهَب العَثَانِين (١)

نادر، ولقيته مغيربان الشمس، ومغيربانات الشمس، وفى حديث جندب الجهنى فأتينا بطن الكديد فنزلنا عشيشية. قال: هى تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله عشيية (بثلاث ياءات) وحكى عن ثعلب أتيته عشيشة وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز فى تصغير عشية عشية وعشيشية، قال الأزهرى: كلام العرب فى تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عشية فى تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة » اه، وقول المؤلف: « وكأن مكبر عشيشية عشاة » بفتح العين وتشديد الشين — وهذا الذى ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: « وأما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار عشيشية » اه وقد سمعت فى كلام صاحب اللسان ما يخالف هذا، وفى كل من الوجهين شذوذ، فما ذكره المؤلف فيه تقدير مكبر غير مسموع فى اللغة، وما ذكره صاحب اللسان فيه إبدال الياء شينا وهو إبدال شاذ فى اللغة. ومثل هذا تماما ما ذكره المؤلف فى تصغير عشى على عشيشيان. وقول المؤلف « وقد صغروا عشيا أيضا على عشيانات » غير مستقيم وذلك لأنه يفيد أن عشيانات تصغير العشى الواحد بتقدير أن كل جزء منه عشى، وقد سمعت عن اللسان أن عشيانات جمع عشيان الذى هو مصغر عشى، وهو كلام واضح، ومنه تعلم أيضا أن قول المؤلف « فعشيانات جمع عشيشيان على غير القياس » كلام غير مستقيم أيضا، بل العشيانات جمع العشيان الذى هو تصغير عشى، فالتصغير شاذ والجمع مطابق للقياس فافهم

(١) العثانين جمع عثنون (كعصفور): وهو شعيرات طوال تحت حنك البعير جعلوا كل واحدة منها عثنونا فجمعوها على عثانين. وصهبتها أن يحمر ظاهرها وباطنها أسود

وأُصَيْلاَن شاذ أيضا ، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه ، كما ذكرنا ، كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا ، وأُصَيْلال شاذ على شاذ ، والقياس أُصَيِّلاَت

وقالوا في بَنُون : أُبَيْنُونَ ، والقياس بُنَيُّونَ كما مر في شرح الكافية في باب الجمع (١)

وقالوا في تصغير ليلة لُيَيْلِيَة بزيادة الياء كما في أُنَيْسيان ، وكأنه تصغير لَيْلاَة ، قال:

٤٢ — * في كُلِّ يَوْمٍ مَّا وَكُلِّ لَيْلاَهْ (٢) *

وعلية بَنِي اللَّيالِي

---

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٠) : «الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير ، منها أبينون ، قال :

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

وهو عند البصريين جمع أبين وهو تصغير أبنى مقدرا على وزن أفعل كأضحى فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره ، وقال الكوفيون : هو جمع أبين ، وهو تصغير أبن مقدرا ، وهو جمع ابن ، كأدل في جمع دلو ، فهو عندهم شاذ من وجهين : كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، ومجيء أفعل في فعل ، وهو شاذ كأجبل وأزمن . وقال الجوهري : شذوذه لكونه جمع أبين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا . وقال أبو عبيد : هو تصغير بنين على غير قياس» اه

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لم نعثر على قائله ، وبعده :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَآهْ ... يَاوَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَاأَشْقَاهْ

والظاهر أن المعنى أنه يعمل جمله في جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل ليلة حتى يرثى له كل من رآه ويترحم عليه قائلا ويحه ماأشقاه ، و«ما» في قوله « في كل يوم ما » زائدة ، وقد أنشد المؤلف البيت شاهدا على وجود ليلاة التي بمعنى ليلة ، وهي التي صغرت على لييلية بقلب ألفها ياء لوقوعها بعد الكسرة ، فلما أرادوا تصغير ليلة استغنوا عنه بتصغير ليلاة لكونهما بمعنى واحد كما أنهم حينما أرادوا

وقالوا فى تصغير رَجُل : رُوَيْجل، قيل : إن رجلا جاء بمعنى راجل ، قال : —

٤٣ — أَمَا أُقَاتِلُ عنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي   وَهَكَذَا رَجُلاً إِلاَّ بِأَصْحَاب [(١)]

أى : راجلا ، فرويجل فى الأصل تصغير راجل الذى جاء بمعناه رجل ، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل ، ثم استعمل فى تصغير رجل مطلقا ، راجلا كان أولا

فان سميت بشىء من مكبرات هذه الشواذ ثم صغرته جرى على القياس المحض ، فتقول فى إنسان وَلَيلة ورَجُل أعلاما : أُنَيسين وَرُجَيل ولُيَيْلة ، إذ العلم وَضْع ثان

وأُغَيْلمة وأُصَيْبية فى تصغير [(٢)] غِلمة وَصِبْية شاذَّان أيضا ، والقياس غُلَيْمَة وصُبَيَّة ، ومن العرب من يجىء بهما على القياس

تكسير ليلة استغنوا بتكسير ليلاة فقالوا : ليال ، كما فى قوله تعالى (والفجر وليال عشر) وهذا كقولهم أهال فى تكسير أهل ، وإنما هو تكسير أهلات

(١) هذا بيت من البسيط قائله حي بن وائل ، وكان قد أدرك قطرى بن الفجاءة الخارجي أحد بنى مازن ، وقد رواه أبو زيد فى نوادره (ص ٥) وذكر بعده بيتا آخر ، وهو قوله :

لَقَدْ لَقِيتُ إِذاً شَرًّا وَأَدْرَكَنِي   مَا كُنْتُ أَزْعُمُ فِي خَصْمِي مِنَ الْعَابِ

وقد وقع فى النوادر رواية عجز بيت الشاهد * ولا كذا رجلا إلا بأصحابى * وروى عن أبى الحسن رواية صدر البيت :

* أَمَا أُقَاتِلُهُمْ إِلاَّ عَلَى فَرَسٍ *

وأما بتخفيف الميم وفتح الألف . ورجلا معناه راجلا، كما يقول العرب : جاءنا فلان حافيا رجلا : أى راجلا ، كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا إلا ومعى أصحابى ، فلقد لقيت إذن شرا : أى إنى أقاتل وحدى ، يريد أنه يقاتل عن دينه وعن حسبه وليس تحته فرس ولا معه أصحاب . والعاب : العيب

(٢) فى جميع النسخ التى رأيناها المخطوطة منها والمطبوعة قوله (فى جمع غلمة وصبية) وهو تحريف ظاهر ، والصواب ما أثبتناه

قال: « وَقَوْلُهُمْ أُصَيْغِرُ مِنْكَ وَدُوَيْنَ هَذَا وَفُوَيْقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا »

أقول: قوله « أصيغر منك » اعلم أن المقصود من تحقير النعوت ليس تحقير الذات المنعوت غالبا، بل تحقير ماقام بها من الوصف الذى يدل عليه لفظ النعت، فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير، وقولهم أُسَيود وأُحَيمر وأُصَيفر أى ليست هذه الألوان فيه تامة، وكذا بُزَيْزِيز وعُطَيْطِير[1] أى الصنعتان فيهما ليستا كاملتين، وربما كانا كاملين فى أشياء أخرى، وقولك «هومُثَيل عمرو»: أى المماثلة بينهما قليلة، فعلى هذا معنى « أصيغر منك » أى زيادته فى الصغر عليك قليلة، وكذا « أُعَيلم منك » و «أفيضل منك» ونحوه، لأن أفعل التفضيل ماوضع لموصوف بزيادة على غيره فى المعنى المشتق هو منه، وقد تجىء لتحقير الذات كما فى قول على « ياعُدَىَّ نَفْسه »

وأما تحقير العلم نحو زيد وعمرو فلمطلق التحقير، وكذا فى الجنس الذى ليس بوصف كرجل وفرس، ولادليل فيه على أن التحقير إلى أى شىء يرجع إلى الذات أو الصفة أو إليهما

قوله « وَدُوَيْنَ هذا، وفُوَيقه» ، قد ذكرنا حقيقة مثله فى أول باب التحقير

قال: « ونَحْوُ مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذٌّ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ »

أقول: عند الكوفيين أفعل التعجب اسم؛ فتصغيره قياس؛ وعند البصريين هو فعل كما تقدم فى بابه فى شرح الكافية، وإنما جَرَّأهم عليه تجرده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته معنىً لأفعل التفضيل؛ ومن ثم يُبْنَيَان من أصل واحد؛ فصار أفعل التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة

---

(١) بزيزيز: تصغير بزاز وهو صيغة نسب لمن يبيع البز وهى الثياب، وقيل ضرب منها. وعطيطير: تصغير عطار وهو صيغة نسب أيضا لمن يبيع العطر

كأسْوَدَ وأحْمَر ، والصفة — كما ذكرنا — إذا صغرت فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون ، لا إلى الموصوف ؛ فالتصغير فى « ماأُحَيْسِنَهُ » راجع إلى الحسن ، وهو تصغير التلطف كما ذكرنا فى نحو بُنَيّ وَأُخَيّ ، كأنك قلت هو حُسَيْنٌ ، وقوله

٣٠ — يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا [1]

أى : هن مُلَيِّحَات ،

ولما كان أفعل التعجب فعلا على الصحيح لم يمنعه تصغيره عن العمل ، كما يمنع فى نحو ضُوَيْرب على ما يجىء .

قوله « والمراد المتعجب منه » أى : مفعول أُحَيْسِن ؛ فإذا قلت « ما أحيسن زيداً » فالمراد تصغير زيد ، لكن لو صغرته لم يعلم أن تصغيره من أى وجه هو ؛ أمن جهة الحسن ، أم من جهة غيره ؟ فصغرت أحسن تصغير الشفقة والتلطف ؛ لبيان أن تصغير زيد راجع إلى حسنه ؛ لا إلى سائر صفاته .

قال : « وَنَحْوُ جُمَيْلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ » .

أقول : جميل طائر صغير شبيه بالعصفور [2] ، وأما كُعَيْت فقيل هو البلبل ، وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل وليس به .

وإنما نطقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والصغر من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم تستعمل مكبراتها ، وقولهم فى جمع جُمَيْل

---

(١) سبق فى أول هذا الباب القول فى شرح هذا البيت (أنظر ص ١٩٠ ه ١)

(٢) فى اللسان : « قال سيبويه : الجميل البلبل ، لا يتكلم به إلا مصغراً فإذا جمعوه قالوا : جملان »

وكُعَيْت جِمْلاَن وكِعْتَان كصِرْدان [١] ونِغْرَان [٢] تكسير لمكبريهما المقدرين وهما الْجُمَلُ والْكُمَت، وإنما قدرا على هذا الوزن لأنه أقرب وزن مكبر من صيغة المصغر؛ فلما لم يسمع مكبراهما قدرا على أقرب الأوزان من وزن المصغر، وإنما قلنا إن جِمْلاَنا وكِعْتَانا جمعان للمكبر المقدر لا المصغر لأنه جرت عادتهم أن لا يجمعوا المصغر إلا جمع السلامة إما بالواو والنون أو بالألف والتاء، قيل: وذلك لمضارعة التصغير للجمع الأقصى بزيادة حرف لين ثالثة، ولا يجمع الجمع الأقصى إلا جمع السلامة كالصَّرَادين والصَّوَاحبات، ولا منع أن تقول: إن كُعَيْتا وَجُمَيْلا لما وضعا على التصغير نظرا إلى استصغارهما فى الأصل ثم استعملا بعد ذلك من غير نظر إلى معنى التصغير فيهما لأن الكعيت كالبلبل معنى، ولا يقصد فى البلبل معنى التصغير، وإن كان فى نفسه صغيرا — انمحى عنهما معنى التصغير فى الاستعمال، وإن كانا موضوعين عليه، وصارا كلفظين موضوعين على التكبير، فجمعا كما يجمع المكبر، وأقرب المكبرات إلى هذه الصيغة فُعَل كنُغَر وصُرَد فجمعا جمعهما؛ فعلى هذا كِعْتان وجملان جمعان للفظى كُعَيْت وجُمَيْل، لا لمكبريهما المقدرين وأما كميت فهو تصغير أكمت وكَمْتَاء تصغير الترخيم [٣]، وقد ذكرنا

---

(١) الصردان (بكسر فسكون) جمع صرد — بضم ففتح — وهو طائر فوق العصفور، وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس يكون فى الشجر نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار. قال الأزهرى: يصيد العصافير. وفى الحديث الشريف: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع: النملة، والنحلة، والصرد، والهدهد

(٢) النغران: جمع نغر — كصرد — وهو طير كالعصافير حمر المناقير، ومؤنثه نغرة (كهمزة)، وأهل المدينة يسمونه البلبل، وبتصغيره جاء الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم حيث قال لبنى كان لأبى طلحة الأنصارى وكان له نغر يلعب به فمات «فما فعل النغير يا أبا عمير»

(٣) قال فى اللسان: «قال ابن سيده: الكمتة لون بين السواد والحمرة يكون

أن المراد بتصغير الصفة تصغير المعنى المضمون ، لاتصغير ماقام به ذلك المعنى ، والكمتة : لون يلزمه الصغر ، إذ هى لون ينقصُ عن سواد الأدهم ويزيد على حمرة الأشقر ، فهى بين الحمرة والسواد ، فوضعوا كُمَيْتاً على صيغة التصغير لصغر معناه المضمون ، وهو يقع على المذكر والمؤنث ، وجمعه كُمْت ، وهو جمع مكبره المقدر ، وهذا يقوى أن جِمْلَانا وكِمتانا جمعان المكبر أيضا

وسُكَيْت بالتخفيف مصغر سُكَّيْت — بالتشديد — تصغير الترخيم (١)

فى الخيل والابل وغيرهما ، وقد كمت ككرم ، كمتا وكمتة وكماتة واكمات (كاحمار) والكميت من الخيل يستوى فيه المذكر والمؤنث . قال سيبويه : سألت الخليل عن كميت فقال هو بمنزلة جميل يعنى الذى هو البلبل . وقال : إنما هى حمرة يخالطها سواد ولم تخلص . وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ولم تخلص لواحد منهما فيقال له أسود أو أحمر فأرادوا بالتصغير أنه منهما قريب ، وإنما هذا كقولك هو دوين ذاك ، والجمع كمت ، كسروه على مكبره المتوهم ، وإن لم يلفظ به ؛ لأن قياس الأوصاف من الألوان هو أفعل كأحمر وأشقر وأسود وقياس جمعها على فعل كحمر وخضر وسود . وقد جاء جمع الكميت على كمت فى قول طفيل :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها   جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

والكميت أيضا : الخمر التى فيها سواد وحمرة » اه ملخصا من اللسان

(١) قال فى اللسان : «والسكيت والسكيت بالتشديد والتخفيف : الذى يجىء فى آخر الحلبة آخر الخيل ، قال الليث السكيت مثل الكميت خفيف : العاشر الذى يجىء فى آخر الخيل إذا أجريت بقى مسكتا ، وفى الصحاح آخر مايجىء من الخيل فى الحلبة من العشر المعدودات ، وقد يشدد فيقال السكيت وهو القاسور والفسكل أيضا ، وما جاء بعده لايعتد به . قال سيبويه : سكيت بالتخفيف ترخيم سكيت (بالتشديد) يعنى أن تصغير سكيت إنما هو سكيكيت ، فاذا رخم حذفت زائدتاه» اه

وإذا صغرت مُبَيْطرا ومُسَيْطِرا كان التصغير بلفظ المكبر ؛ لأنك تحذف الياء كما تحذف النون فى منطلق ، وتجىء بياء التصغير فى مكانه ، ولو صغرتهما تصغير الترخيم لقلت : بُطَير ، وسُطَيْر

تصغير الترخيم

قال : « وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أنْ تَحْذِفَ كلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ فِى أحْمَدَ »

أقول : اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم ؛ لأن ما أبقى منه دليلٌ على ما ألقى لشهرته ، وأجاز البصرية فى غير العلم أيضاً ، وقد ورد فى المثل « عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَله » [1] تصغير أحمق

وإذا صغرت مُدَحْرجا تصغير الترخيم قلت : دُحَيرِج ، وما قال بعض العرب فى تصغير إبراهيم وإسماعيل — أعنى بُرَيْه وسُمَيع — فإما أن يكون جعل الميم واللام زائدتين ، وإن لم يكونا من الغوالب فى الزيادة فى الكلم العربية فى مثل مواضعهما ، كما يجىء فى باب ذى الزيادة ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلى شاذا ؛ لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمى غريب شاذ فى كلامهم ، فشبهوا الميم واللام الأصليتين ؛ لكونهما من حروف « اليوم تنساه » بحروف الزيادة ، وحذفوهما حذفا شاذا ؛ لإتباع الشذوذ للشذوذ ؛ فعلى هذا يكون الهمزة أصلا كما فى إصطبل ؛ فيكون تصغيرهما على بُرَيْهيم وسُمَيْعِيل ؛ بحذف الهمزة وهما المشهوران ، شاذا أيضا ، والقياس

---

(١) قال العلامة الميدانى فى مجمع الأمثال (ج ١ ص ٤٠١ طبع بولاق) «عرف حميق جمله : أى عرف هذا القدر وإن كان أحمق ، ويروى عرف حميقا جمله : أى أن جمله عرفه فاجترأ عليه . يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس . ويقال : معناه عرف قدره . ويقال : يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه»

ما قال المبرد : أى أبيريه وأسيميع ، وقد مر ، وتصغير الترخيم شاذ قليل

تصغير المبنيات

قال : « وَخُولِفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءٌ ، وَزِيدَتْ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلِفٌ ؛ فَقِيلَ : ذَيَّا وَتَيَّا وَأُولَيَّا وَاللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ وَاللَّذَيُّونَ وَاللَّتَيَّاتُ »

أقول : كان حق اسم الإشارة أن لايصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليه ، ولأن أصله وهو « ذا » على حرفين ، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة فوُصِفَ [ووُصف] به وثنى وجُمِع وأُنث أُجْرِى مُجْرَاها فى التصغير ، وكذا كان حق الموصولات أن لاتصغر ؛ لغلبة شبه الحرف عليها ، لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالَّذى والَّتى وتُصُرِّف فيه تصرف المتمكنة فوصف به وأنث وثُنِّىَ وجُمِع جاز تصغيره وتصغير ماتصرف منه ، دون غيرهما من الموصولات ، كمَن وما

قيل : لما كان تصغيرها على خلاف الأصل خولف بتصغيرهما تصغير الأسماء المتمكنة ، فلم تُضم أوائلهما ، بل زيد فى الآخر ألف بدل الضمة بعد أن كملوا لفظ « ذا » ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره ، كما تقدم أنه يقال فى تصغير مَنْ : مُنَىٌّ ؛ فصار ذايا ؛ فأدخلوا ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها ، فوجب فتح ماقبلها كما فى سائر الأسماء المتمكنة ، فقلبت الألف ياء ، لا واوا ، ليخالف بها الألفات التى لاأصل لها فى المتمكنة ؛ فانها تقلب فى مثل هذا الموضع واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة التصغير كما فى ضُوَيْرب ، فصار ذَيَيًّا

أو تقول : كان أصل « ذا » ذَيْىٌ أو ذَوْىٌ ، قلبت اللام ألفا ، وحذفت العين شاذا كما فى سَهٍ ، ورُدَّت فى التصغير كما هو الواجب ، وزيد ياء التصغير بعد العين ؛ فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما فى الْفَتى إذا صغر ، فصار ذَيَيًّا ، أو ذُوَيًّا ، وكون

عينه واوا فى الأصل أولى [1] ؛ لسكون باب طوى أكثر من باب حيى ، وأما

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٨) : « قال الأخفش : هو — يريد ذا اسم الاشارة — من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الامالة ، وليس فى كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه أيضا ياء ، وأصله ذى بلا تنوين لبنائه ، محرك العين ، بدليل قلبها ألفا ، وإنما حذفت اللام اعتباطا أولا كما فى يد ودم ثم قلبت العين ألفا ، لأن المحذوف اعتباطا كالعدم ، ولولم يكن كذا لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو . فان قيل : فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لكونها فى موضع التغيير ، ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه ، وكثر المحذوف اللام كدم ، ويد ، وغد ، ونحوها . وقيل : أصله ذوى ، لأن باب طويت أكثر من باب حييت ، ثم إما أن تقول : حذفت اللام فقلبت العين ألفا ، والامالة تمنعه ، وإما أن تقول : حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى . وقال الكوفيون : الاسم الذال وحدها والألف زائدة ، لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره ، ويضعف بذلك قول الكوفيين ، والجواب عن حذف الألف فى التثنية أنه لاجتماع الألفين ، ولم يرد إلى أصله فرقا بين المتمكن وغيره ، نحو فتيان وغيره ، كما حذف الياء فى اللذان . قال ابن يعيش : لا بأس بأن نقول هو ثنائى كما ، وذلك أنك إذا سميت به قلت : ذاء ، فتزيد ألفا أخرى ثم تقلبها همزة ، كما تقول : لاء ، إذا سميت بـ « لا » وهذا حكم الأسماء التى لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيها حرف لين وسمى بها ، ولو كان أصله ثلاثة قلت : ذاى ، برداله إلى أصله » اه كلام المؤلف فى شرح الكافية . وأنت إذا تدبرته وجدته يرجح فيه غير ما رجحه هنا ، فهو هنا يرجح أن أصل « ذا » ذوى ويدفع ما اعترض به على ذلك من حكاية سيبويه فيها الامالة الدالة على كون العين ياء بأن المحذوف هو العين وهذه الألف بدل من اللام التى هى ياء ، مع أنه يرجح فيما نقلناه أن المحذوف هو اللام ، لأن حذف اللام اعتباطا أكثر من حذف العين كذلك ،

إمالة ذا فلـكون الألف لامافى ذوى والعين محذوفة ، ثم حذفوا العين شاذا لـكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر ، فجرأهم الشذوذ على الشذوذ ؛ ألا ترى أنهم لم يحذفوا شيئا من اليا آت فى حُيَىّ وطُوَىّ تصغيرى حَىٍ وطَىٍ ، ولا يجوز أن يكون المحذوفة ياء التصغير لـكونها علامة ، ولا لام الـكلمة للزوم تحرك ياء التصغير بحذفها ، فصار ذَيّا .

ولم يصغر فى المؤنث إلا تاوتى ، دون ذى ؛ لئلا يلتبس بالمذكر ، وأماذِهِ ؛ فأصله ذى كما يجىء فى باب الوقف [1] .

وهـذه الألف بدل من الياء التى هى عين (ثم انظر جـ ٣ ص ١٢٦ من شرح ابن يعيش للمفصل)

(١) ذكر فى باب الوقف أن بنى تميم يقلبون ياء هذى فى الوقف هاء ، فيقولون هذه بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الـكسرة فى الوقف ، والهاء بعدها أظهرتها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ، فاذا وصل هؤلاء ردرها ياء ؛ فقالوا : هذى هند ؛ لأن مابعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء الخ ، وقال ابن يعيش : (جـ٣ ص ١٣١) : «وأماذه فهى ذى والهاء فيها بدل من الياء وليست للتأنيث أيضا ، فان قيل : فلم قلتم إن الهاء بدل من الياء فى ذى ، وهلا كان الأمر فيهما بالعكس ؟ قيل: إنما قلنا إن الياء هى الأصل لقولهم فى تصغير ذا ذيا ؛ وذى إنما هو تأنيث ذا فكما أن الهاء ليس لهـا أصل فى المذكر فـكذلك هى فى المؤنث لأنها من لفظه ، فان قيل : فهلا كانت الهاء للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة ؟ فالجواب أنها لو كانت للتأنيث على حدها فى قائمة وقاعدة لكانت زائدة وكان يؤدى إلى أن يكون الاسم على حرف واحد ، وقد بينا ضعف مذهب الـكوفيين فى ذلك ، وأمر آخر أنك لاتجد الهـاء علامة للتأنيث فى موضع من المواضع ، والياء قد تـكون علامة للتأنيث فى قولك اضربى ، فاماقائمة وقاعدة فانما التأنيث بالتاء، والهاء من تغيير الوقف ، ألا ترك تجدها تاء فى الوصل نحو طلحتان ، وهذه طلحة يافتى ، وقائمة يارجل ، فاذا وقفت كـانت هاء ، والهـاء

وحذفوا فى المثنى الألف المزيد عوضاً من الضمة ، اكتفاء بياء التصغير ، وذلك لاجتماع ألفى المثنى والعوض ، والقياس فى اجتماع الساكنين حذف الأول، إذا كان مدا ، كما يجىء فى بابه

وقالوا فى «أولى» المقصور وهو مثل هُدًى: أُولَيًّا، والضمة فى أُولَيًّا هى التى كانت فى أُولَى وليست للتصغير ، فلذا زيد الألف بدلا من الضمة ، وأما «أولاء» بالمد فتصغيره أُولَيَّاء ،

قال المبرد : زيد ألف العوض قبل الآخر ، إذ لو زيدت فى الآخر كما فى أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور . وذلك أن أولاء كقَضَاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قَدَّرْتَ همزته التى بعد الألف منقلبة عن الواو أو الياء كما فى رداء وكساء ، فكما تقول فى تصغير رداء : رُدَىٌّ ، بحذف ثالثة الياآت ، فكذا كنت تقول أُولَىٌّ ثم تزيد الألف على آخره فيصير أولَيًّا فيلتبس بتصغير المقصور ؛ فلذا زدت ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف ، فانقلبت ألف « أولاء » ياء كألف حمار إذا قلت حُمَيِّرٌ ، لكنه لم يكسر الياء كما كسرت فى نحو حُمَيِّر لتسلم ألف العوض ؛ فصار أُولَيَّاء

وأما الزجاج فانه يزيد ألف العوض فى آخر أولاء كما فى أخواته ، لكنه يقدر همزة « أولاء » فى الأصل ألفا ، ولا دليل عليه ، قال : فاذا دخلت ياء التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات : الأول الذى كان بعد لام أُولاء ، والثانى أصل الهمزة على ما ادعى ، والثالث ألف العوض ؛ فينقلب الأول ياء كما فى حمار

فى «ذه» ثابتة وصلا ووقفا ، والكلام إنما هو فى حقيقته وما يندرج عليه ، ألا ترى أننا نبدل من التنوين ألفا فى النصب وهو فى الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام . ويؤيد ذلك أن قوما من العرب وهم طيء يقفون على هذا بالتاء فيقولون شجرت ، وجحفت . فثبت بما ذكرناه أن الهاء فى «ذه» ليست كالهاء فى قائمة فلا تفيد فائدتها من التأنيث » اه

ويبقى الأخيران ؛ فيجعل الأخير همزة كما فى حمراء وصفراء ، فتكسر كما كانت فى المكبر

وتقول فى الذى والتى : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ماقبلها ، وفتح الياء التى بعد ياء التصغير ؛ لتسلم ألف العوض ، وقد حكى اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا بضم الأول جمعاً بين العوض والمعوض منه

وتقول فى المثنى : اللَّذَيَّان واللَّتَيَّان ، واللَّذَيَّيْنِ وَاللَّتَيَّيْنِ ، بحذف ألف العوض قبل علامتى المثنى ؛ لاجتماع الساكنين ؛ فسيبويه يحذفها نَسْيًا فيقول فى المجموع : اللَّذَيُّون واللَّذَيِّينَ ؛ بضم الياء وكسرها ، بحذف ألف العوض فى المثنى والمجموع نَسْيًا ، كما حذف ياء الذى فى المثنى ، والأخفش لا يحذفها نَسْيًا ، لا فى المثنى ولا فى المجموع ، فيقول فى الجمع : اللَّذَيَّوْنَ وَاللَّذَيَّيْنَ [بفتح الياء] كالمصطَفَوْنَ وَالمصطَفَيْنَ فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع فى النصب والجر بفتح النون وكسرها ، والمسموع فى الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه

وإنما أُطرد فى المصغر اللَّذَيُّون رفعا وَاللَّذَيِّينَ نصبا وجرا وشذ فى المكبر اللَّذُون رفعا لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه فى الإعراب مجرى جمعه

وعند سيبويه استغنوا باللَّتَيَّات جمع سلامة اللَّتَيَّا بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير اللاتى واللائى ، وقد صغرهما الأخفش على لفظهما ، قياسا لاسماعا ، وكان لايبالى بالقياس فى غير المسموع فقال فى تصغير اللاتى : اللَّوَيْتَا ، بقلب الألف واوا كما فى الجمع : أى اللواتى ، وحذف ياء اللاتى لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وقال فى تصغير اللائى : اللَّوَيْئَا ، بفتح اللام فيهما ، وقال المازنى : إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد أولى ، يعنى الألف التى بعد اللام فتصغير اللاتى كتصغير التى سواء ، قال بعض البصريين : اللَّوَيْتِيَا

وَاللَّوَ يئيًا ، من غير حذف شيء ، وكل لك هَوَسٌ وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس ، ولا يجوز ، هذا ماقيل

وأنا أرى أنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل ، كما ذكرنا ، جُعِلَ عوض الضمة ياء ، وأدغم فيها ياء التصغير ، لئلا يستثقل اليا آن ، ولم يدغم فى ياء التصغير لئلا يتحرك ياء التصغير التى لم تجر عادتها بالتحرك ، فحصل فى تصغير جميع المبهمات ياء مشددة : أولاهما ياء التصغير ، والثانية عوض من الضمة ، فاضطر إلى تحريك ياء العوض ، فألزم تحريكها بالفتح ؛ قصدا للخفة ، فان كان الحرف الثانى في الاسم ساكنا كما فى «ذا» و«تا» و« ذان» و « تان » جعلت هذه الياء المشددة بعد الحرف الأول ؛ لأنها إن جعلت بعد الثانى — كما هو حق ياء التصغير — لزم التقاء الساكنين ، فألف ذَيَّا وتَيَّا ، على هذا ، هى التى كانت فى المكبر ، و إن كان ثانى الكلمة حرفا متحركا كأولى وأولاء جعلت ياء التصغير فى موضعها بعد الثانى ، فعلى هذا كان حق الذى والتى اللَّذَيَّيْ واللَّتَيَّيْ بياء ساكنة فى الآخر بعد ياء مفتوحة مشددة ، لكنه خفف ذلك بقلب الثالثة ألفا كراهة لاجتماع اليا آت ،

و يلحق بذَيًّا وتَيًّا ومثنييهما وجمعيهما من هاء التنبيه وكاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ، نحو هذَيَّا وذَيَّالِكَ ، قال

٣٠ — * مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ *[1]

قَالَ : « وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ ، وَنَحْوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرٍ وَحَسْبُكَ ، وَالاسْمِ عَامِلاً عَمَلَ الْفِعْلِ ؛ فَمِنْ ثَمَّ جَازَ ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ وَامْتَنَعَ ضُوَيْرِبٌ زَيْدًا »

أقول : إنما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها ، إذ

---

(١) انظر (ص ١٩٠ ه ١)

لاتقع لاصفةولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة ، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط ؛ فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات

وأما مَنْ ومَا الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من «الذى» لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة كالذى

وحيث و إذو إذاو مُنْذُ مثل الضمائر فى مشابهة الحرف ، وأقلُّ تصرفا منها ؛ لأنها مع كونها لاتقع صفات ولا موصوفات تلزم فى الأغلب نوعا من الإعراب

وأما مع فإنه و إن كان معربا لكنه غير متصرف فى الإعراب ، ولا يقع صفة ولا موصوفا ، مع كونه على حرفين

وكذا عند لايتصرف (١) و إن كان معربا على ثلاثة ، وكذا لم يصغر لَدُن لعدم تصرفه

و إنما لم يصغر غير كما صغر مثل و إن كانت المغايرة قابلة للقلة والكثرة كالمماثلة، لقصوره فى التمكن، لأنه لايدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف مثل

ولا يصغر سوى (٢) وسواء بمعنى غير أيضا ، ولا يصغر حَسْبُكَ لتضمنه معنى

---

(١) قال سيبويه (حـ ٢ ص١٣٦) : « ولا تحقر عندكما تحقر قبل وبعد ونحوهما لأنك إذا قلت عند فقد قللت مابينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا ، فصار ذا كقولك قبيل ذاك إذا أردت أن تقلل مابينهما » اهـ. وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير عند حاصله أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلى لم يحتج إلى التصغير لأن المصغر لايصغر ، وهو وجه حسن

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى هذه الكلمة هو ماذكره سيبويه فى الكتاب (حـ٢ ص ١٣٥) حيث قال : « ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شىء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله ، كما لا يكون كل شىء مثل الحقير حقيرا ، و إنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ، وسواك لايحقر ، لأنه ليس اسما متمكنا ، و إنما هو كقولك مررت برجل ليس بك ، فكما قبح تحقير

الفعل ، لأنه بمعنى ا-كتف ، وكذا ماهو بمعناه من شَرْعك [١] وكَفيك

ولايصغر شيء من أسماء الأفعال ، وكذالايصغر الاسم [٢] العامل عمل الفعل، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ، لأن الاسم إذا صغر صار

ليس قبح تحقير سوى ، وغير أيضاً ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لاتكون إلا نكرة ، ولاتجمع ولا تدخلها الألف واللام » اه . والذى نريد أن ننبهك إليه هو أن عدم التمكن فى سوى الذى علل به سيبويه عدم تصغيرها ليس معناه عدم التصرف أى ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيبويه ، بل معناه أنها ليست كسائرالاسماء المتمكنة كما أشار إليه ، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى سائر مواقع الاعراب قد ذهبوا أيضا إلى أنها لاتصغر ، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غيرمتمكنة ، فوجب أن يكون التمكن فى هذا الموضع بمعنى آخر ، ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالتها على معناه وهو إلا الاستثنائية

(١) تقول : هذا رجل شرعك من رجل فتصف به النكرة ولا تثنيه ولا تجمعه ولا تؤنثه ، ومعناه كافيك من رجل ، وقد ورد فى المثل شرعك مابلغك المحل أى حسبك من الزاد مابلغك مقصدك (انظر مجمع الأمثال ح ١ ص٣١٩ طبع بولاق) قال فى اللسان : « قال أبو زيد : هذا رجل كافيك من رجل ، وناهيك ، وجازيك من رجل ، وشرعك من رجل ، كله بمعنى واحد » اه وفى القاموس : « وكافيك من رجل ، وكفيك من رجل مثلثة الكاف: حسبك » اه زاد فى اللسان أنك تقول: هذا رجل كفاك به ، وكفاك به، بكسر الكاف أو ضمها مع القصر، لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث

(٢) قد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف ، وفى المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت : هذا ضارب زيدا ، فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره بحال ، وإذا قلت هذا ضارب زيد ، فأضفت اسم الفاعل إلى مابعده فان أردت به الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغره ؛ لأنه حينئذ كالعامل ، وإن أردت به المضى جاز تصغيره . قال سيبويه (ح ٢ ص١٣٦) : « واعلم أنك لاتحقر الاسم إذا كان

موصوفا بالصغر ، كما تكررت الإشارة إليه ، فيكون معنى « ضُوَيْرب » مثلا ضارب صغير ، والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل ؛ فلا تقول : زَيْدٌ ضاربٌ عظيم عمراً ولا أضَارِبٌ عظيم الزَّيْدَانِ ، وذلك لبعدها إذَنْ عن مشابهة الفعل ؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه ، والموصوف يسند إليه الصفة ، هذا فى الصفات ، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أما المصدر فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه ؛ لقوة معنى الفعل فيه ، إذ لا يعمل الفعل الذى هو الأصل فى الفاعل ولا فى المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب المصدر ، فيجوز على هذا أن تقول أعجبنى ضَرْبُكَ الشديدُ زَيْدًا ، وَضُرَيْبُكَ زَيْدًا (١)

وقيل : إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن ، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه ، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل

بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو ضويرب زيدا وهو ضويرب زيد إذا أردت بضارب زيد التنوين ، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد » اه

(١) هذا الذى ذكره المؤلف هنا من أن المصدر يعمل مصغرا ويعمل موصوفا فى المفعول به أيضاغير المعروف عن النحاة ، أما المصغر فقد قال ابن هشام فى شرح القطر : « ويشترط (أى فى إعمال المصدر عمل الفعل) ألا يكون مصغرا ، فلا يجوز أعجبنى ضريبك زيدا ، ولا يختلف النحويون فى ذلك » اه . بل الذى ذكره المؤلف نفسه فى شرح الكافية يناقض ما قاله هنا ويوافق ما قاله ابن هشام فيما سمعت . قال فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ١٨٣) « والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الأفعال ؛ ومن ثمت يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل » اه وأما ما ذكره فى المصدر المنعوت فهو رأى ضعيف من ثلاثة آراء وحاصله جواز إعمال المصدر المنعوت مطلقا : أى سواء

ويصغر الزمان المحدود من الجانبين ، كالشهر واليوم والليلة والسَّنَة ، وإنما تصغر باعتبار اشتمالها على أشياء يستقصر الزمان لأجلها من المسار [1]

وأما غير المحدود كالوقت والزمان والحين فقد يصغر لذلك ، وقد يصغر لتقليله فى نفسه

وأما أمس وغد فانهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كيوم وليلة لأن الغرض الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك ، وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير ، كما يقبله قبل وبعد ، كما ذكرنا فى أول باب التصغير ، ولم يصغرا [أيضا] باعتبار مظروفيهما وإن أمكن ذلك كما لم يصغرا باعتبار تقليلهما فى أنفسهما لما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبل التحقير

ومثل أمس وغد عند سيبويه كل زمان يعتبر كونه أولا وثانيا وثالثا ونحو ذلك ، فلا تصغر عنده أيام الأسابيع كالسبت والأحد والاثنين إلى الجمعة ، وكذا أسماء الشهور كالمحرم وصفر إلى ذى الحجة ، إذ معناها الشهر الأول والثانى ونحو ذلك ، وجوز الجرمي والمازنى تصغير أيام الأسبوع وأسماء الشهور ، وقال بعض

أكان نعته سابقا على المعمول أم متأخراً عنه ، والرأى الثانى المنع مطلقا ، والثالث إن تقدم المعمول عن النعت جاز وإلا فلا وهذا اختيار ابن هشام . قال فى شرح القطر : « ويشترط ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فلا يقال : أعجبنى ضربك الشديد زيدا ، فأن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر :

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاً

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى »

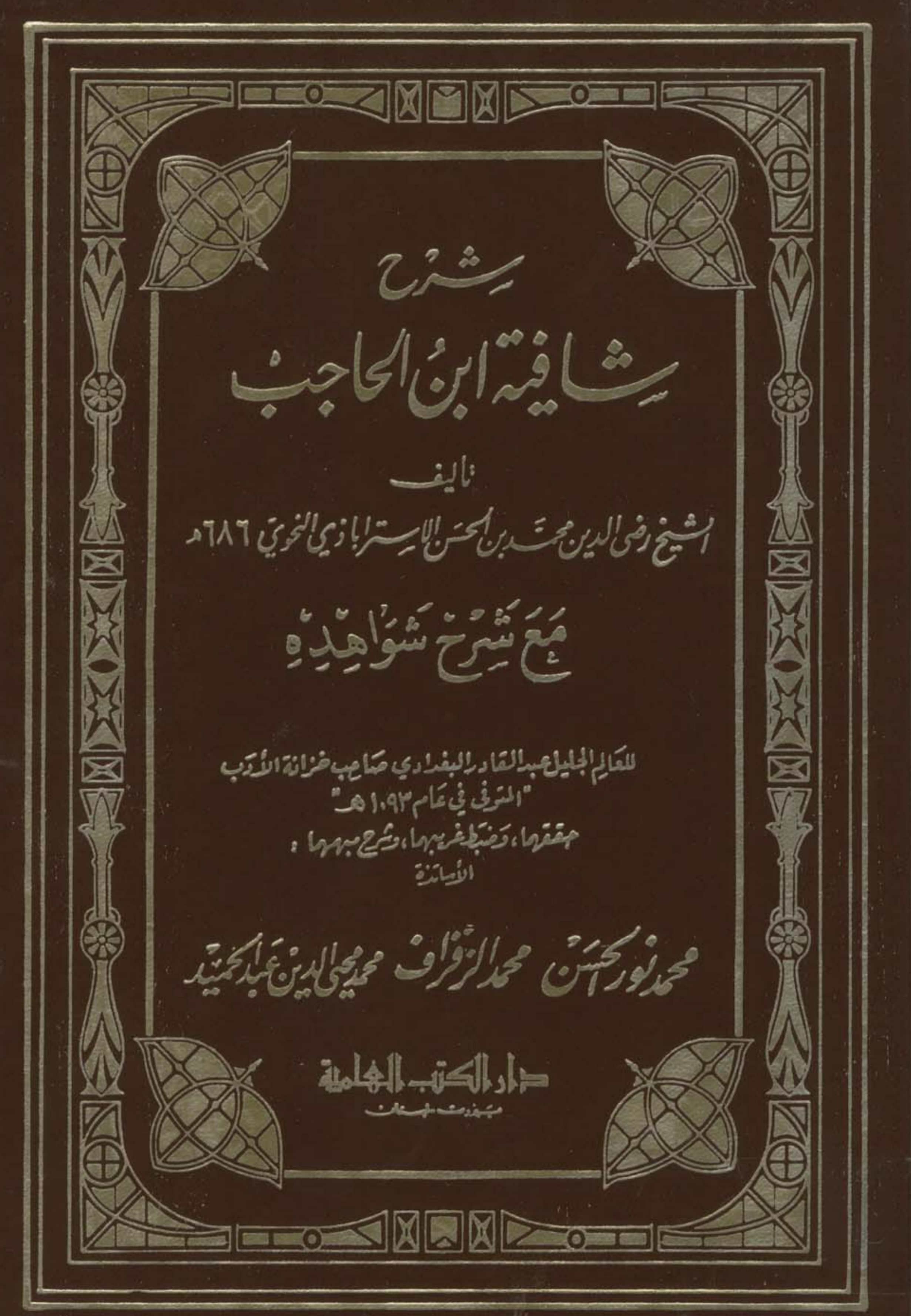
(١) المسار : جمع مسرة ، ووقع فى النسخ التى بين أيدينا كافة « من المساد» بدال مهملة ، وهو تحريف

النحاة : إنك إذا قلت اليوم الجمعة أو السبت بنصب اليوم فلاتصغر الجمعة والسبت إذ هما مصدران بمعنى الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغيرهما ، وقال : ولا يجوز تحقير اليوم المنتصب أيضا لقيامه مقام وقع أو يقع ، والفعل لايصغر ، و إذا رفعت اليوم فالجمعة والسبت بمعنى اليوم فيجوز تصغيرهما ، وحكى عن بعضهم عكس هذا القول ؛ وهوجواز تصغير الجمعة والسبت مع نصب اليوم وعدم جوازه مع رفعه

واعلم أنك إذا حقرت كلمة فيها قلب لم ترد الحروف إلى أماكنها تقول فى لاثٍ وأصله لائث وشاكٍ وأصله شائك وفى قِسِي علما وأيْنُق وأصلهما قووس وأنوق : لُوَيْثٍ وشُوَيْكٍ — بكسر الثاء والكاف — وقُسَيٌّ بحذف ثالثة الياآت نسيا ، وأُيَيْنِقٌ ، وذلك لأن الحامل على القلب سعة الكلام ولم يزلها التصغير حتى ترد الحروف إلى أماكنها .

والحمد لله ، وصلى الله على رسوله وآله

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه قد انتهينا من مراجعة الجزء الأول من شرح شافية ابن الحاجب الذى ألفه العلامة المحقق رضى الدين الاستراباذى ، فى أثناء سبعة أشهر آخرها يوم الأثنين المبارك الثالث عشر من شهر ذى الحجة أحد شهور عام ١٣٥٦ ست وخمسين وثلثمائة وألف من الهجرة . ويليه الجزء الثانى مفتتحا بباب « النسب » نسأل الله الذى جلت قدرته أن يعين على إكماله .


شرح
شافية ابن الحاجب
تأليف
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ
مع شرح شواهده
للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
"المتوفى في عام ١٠٩٣ هـ"
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما:
الأساتذة
محمد نور الحسن
محمد الزفزاف
محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

العالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن
المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف
المدرس فى كلية
اللغة العربية

محمد محيى الدين عبد الحميد
المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثانى

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بيروت - لبنان

١ – فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب

للامام العلامة رضى الدين الأستراباذى

تمت فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الأستراباذى

فهرس الأعلام

ابن

أبو

المحلى بأل

ط

ع

ق

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة فى الأصل)

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الشواهد الواردة فى الجزء الثانى

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص	بحر الشاهد		
٣١٧	الخفيف	آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ	رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

حرف الباء الموحدة

ص	بحر الشاهد		
٢٨	الطويل	ولستُ بنحويٍّ يَلُوكُ لسانه	ولكن سَليقِىٌّ أقول فأعربُ
٢٤٤	الوافر	فغُضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ	فلاَ كَعْبًا بلغت ولا كِلاَبَا
٢٤٨	الرجز	ياعَجَبًا لقد رأيتُ عَجَبَا	حِمَارَ قَبَّانَ يسُوقُ أَرْنَبَا
		خاطِمَهَا زَأَمَّهَا أن تَذْهَبَا	فقلتُ أَرْدِفْنِى فقال مَرْحَبَا
٢٦٨	البسيط	أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ من أشياعهم خبَرًا ؟	أو رَاجَعَ القلبَ من أطرابه طَرَبُ ؟
٣٠٨	البسيط	تَمَثَّرَتْ بِهِ فِى الأفواه أَلْسُنُهَا	والبُرْدُ فى الطرْق والأقلامُ فى الكتُبِ
٣١٨	الرجز	كأنه السَّيْلُ إذَا اسلَحَبَّا	أَوِ الحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَا [1]
٣٢٢	الرجز	عجبتُ وَالدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ	من عَنَزِىٍّ سبنى لم أَضْرِبُهْ
٣٢٩	البسيط	فى ليلة من جُمَادىٍ ذات أَنْدِيَة	لا يُبْصر الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبَا
٣٤٦	الطويل	فلستَ لإنسىٍّ ولكن لملأكٍ	تَنَزَّلَ من جوِّ السماء يَصُوبُ

(١) أنظره مع أبيات أخرى فى ص ٣٩١ و ٣٢٠

ص بحر الشاهد

حرف التاء المثناة

٢٧٧ الرجز ما ضَرَّها أمْ مَا عليها لو شفت مُتَيَّماً بنظرةٍ وأسْعَفَتْ

بَلْ جَوْزِتَيْهاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

٢٨٩ الرجز الله نَجَّاكَ بكَفَّىْ مَسْلَمَتْ من بعدما وبعدما وبعدمَتْ

صارت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

٣٣٤ الرجز شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ من عُنْتُوتِها تُجاوِبُ القَوْسَ بتَرْنَمُوتِها

تَستخرج الحبَّة من تابوتها

حرف الجيم

٢٨٧ الرجز خالى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجٌ المطعمان اللحم بالعَشِجٌ

وبالغَدَاة فِلَقَ البَرْنِجٌ يُقلَعُ بِالوَدِّ وبالصِّيصِجٌ

٢٨٧ الرجز يارب إن كنتَ قبلت حِجَّتِجْ فلاَ يَزَالُ شاحجٌ يأتيك بِجْ

أقمرُ نَهَّاتٌ يُنزِّى وَفْرَتِجْ

حرف الدال المهملة

١٥٠ البسيط إنَّ من القَوم موجودًا خليفتهُ وما خليف أبى وَهب بمَوْجُودِ

٢٩٧ الوافر على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرَّغ فى رَمادِ

٢٩٩ الوافر وَمَنْ يَتَّقْ فإن الله مَعْـهُ ورزقُ الله مُؤتابٌ وَغادِ

٣٣٦ الرجز ربَّيْته حتى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نَهْدًا كالحصانِ أجْرَدَا

كانَ جزائى بالعصا أن أجْلَدَا

٣٤٨ الطويل فإنْ تَكُنِ الْمُوسَى جَرَتْ فوق بَظْرِها

فما خُتِنَتْ إلا ومَصَّانُ قاعِدُ

حرف الراء المهملة

ص بحر الشاهد

٦٥	الكامل	يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ	قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقْهَرَا
٨٧	الطويل	وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله	ولكن لشعرى فيك من نفسه شعرُ
١٢٧	السريع	عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـ	دُو بِالأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ
١٥٣	الكامل	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	خُضُعَ الرقاب نواكس الأبصار
٢٣٠	المتقارب	لما متنتانِ خظاتا كما	أكبَّ على ساعديه النَّمِرْ
٢٤٣	الرجز	مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْحُورِهِ	يَسْتَوْعِبُ البوعين من جريره
٢٩٧	الرمل	يا أبا الأسود لِمْ خَلَّيْتَنِى	لهموم طارقات وذِكَرْ
٣٠٢	الكامل	ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ	ض القوم يخلق ثم لا يفرِ
٣٠٣	الكامل	ولأنت أشجع من أسامة إذ	دُعِيَتْ نَزَالِ ولج فى الذعر
٣٠٧	الطويل	وأيْقَنَ أن الخيل إن تلتبس به	يَكُنْ لِفَسِيلِ النخل بعدَهُ آبِرُ
٣١٩	الكامل	لعب الرياح بهـا وغيَّرها	بَعْدِى سَوَافِى الْمُورِ والْقَطْرِ

حرف السين المهملة

٨٨	البسيط	دَعِ المكارم لا ترحل لِبُغْيَتِهَا	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى
٢٧٠	الرجز	فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرْدَسَا	

حرف الضاد المعجمة

٣٠٥	الرجز	دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَى	فَمَطَلَتْ بعضًا وأدَّتْ بَعْضَا

حرف الطاء المهملة

٢٠٥	الرجز	وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أَرْهُطِهْ

ص عرالشاهد

حرف العين المهملة

٤٥ الطويل كأنَّ مَجَرَّ الرامساتِ ذُيُولَها عليه قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانعُ
٢٣٢ المنسرح لا تُهِينَ الفقير علَّكَ أن تركع يوماً والدهر قد رَفَعَهْ
٣٠٦ البسيط لا يبعد الله إخوانا تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صَنَعُوا
٣٠٦ الطويل خليليَّ طيرا بالتفرق أوقعا
٣٢٤ الرجز لمَّا رأى ألاَّ دَعَهْ ولا شِبَعْ مَالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ
٣٨٣ السريع قوَّالِ معروفٍ وفعَّالِهِ عقَّار مَثْنَى أمَّهات الرِّبَاعْ

حرف الفاء

٢٢٣ الرجز أقبلْتُ من عند زيادٍ كالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاَيَ بخطٍّ مختلِفْ
تُكَتِّبَانِ فى الطريقِ لاَمَ ألِفْ

حرف القاف

٧٢ الطويل تزوَّجتُها رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بفضلِ الَّذِى أعطى الأميرُ من الرِّزقِ
١٤٠ الرجز دَعْها فما النحويُّ من صديقها
١٥٢ الرجز يامَيَّ ذات الجَوْرَب الْمُنْشَقّ أخذْتِ خاتَمِى بغير حَقّ
٢٥٠ الرجز يادَارَمَيَّ بِدَ كاديكِ الْبُرَقْ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ
٢٩٨ الرجز قالت سُلَيْمَى اشْتَرْ لنا دقيقا وهات خبز البر أو سَوِيقا

حرف الكاف

٣٤٧ الرجز هل تعرف الدار على تِبْرَاكا دارٌ لِسُعْدَى إذهِ من هوَاكا

ص	بحر	الشاهد	
٣٨٣	المتقارب	إذا الأمَّهَات قَبَحْنَ الوجوه	فَرَجْت الظـــلام بأمَّاتِكَا

حرف اللام

ص	بحر	الشاهد	
١٣٠	البسيط	طِرْنَ انقطاعة أوتارٍ مُحَظْرَبَةٍ	فى أقوسٍ نَازَعَتْهَا أيمُنٌ شُمُلَا
١٥٣	الوافر	أحامى عن ذمار بنى أبيكم	ومثلى فى غوائبكم قليلُ
١٨٢	الطويل	وإنَّ حديثا منك لو تبذلينه	جنى النحل فى ألْبَانِ عُوذٍ مطَافِلِ
٢٠٢	الطويل	فَعَبَّتْ غِشاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كأنها	مع الصبح ركبٌ من أحاظة مُجْفِلُ
٢٦٢	الطويل	. . . .	وقال أضْرِبِ الساقين إمُّكَ هَابِلُ
٢٦٦	الكامل	وَلاَ تُبَادِرُ فى الشتّاء وليدنا	ألْقِدْرَ تُنْزِلُهَا بغير جِعَالِ
٢٧٦	الطويل	وفى هاء تأنيث وميم الجميع قل	وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
		وفى الهاء للاضمار قوم أبَوْهُمَا	ومن قبله ضم أو الكسر مُثّلا
		أو أمَّاهما واو وياء ، وبعضهم	يُرَى لهما فى كل حال محلَّلَا
٢٨٥	الرمل	وقبيل من لُكيز شاهد	رهطُ ابن مرجوم ورهطُ ابن المُعَلْ (١)
٣٠٤	الطويل	وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا	على صيرِ أمرٍ ما يُمَرُّ وما يحل
٣٠٤	الطويل	صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلُو	وأقفر من سلمى التَّعَانِيقُ فَالثِّقْلُ
٣١٦	الطويل	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بِسِقْطِ اللوى بين الدَّخول فَحَوْمَل
٣١٧	الطويل	ومُسْتَلْئِمٍ كشَّفْتُ بالرمح ذيلَهُ	أقمت بِعَضْبٍ ذى شَقَاشِقَ مَيْلَهُ
٣١٨	الرجز	. . . .	ببازِلٍ وجناءَ أو عَيْهَلٍّ
٣٣٧	الرجز	. . . .	بِشِيَةٍ كشيـــةِ المُرَجَّلِ
٣٣٨	الطويل	خَرَجْتُ بها أمشى تجر وراءنا	على إثرنا أذيال مِرْطٍ مُرَجَّلِ

(١) انظره أيضا فى ٣٠٣ و ص ٣٠٨

حرف الميم

ص بحر الشاهد

٦٦	الطويل	هُمَا نَفَثَا فى فىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا	عَلَى النابح العاوى أشدَّ رجام
٧٣	الطويل	فهل لكم فيها إلىَّ فإننى	طبيب بما أعيا النِّطَاسى حِذْيَمَا
٨٤	الكامل	ينباع من ذِفْرَى غضوب جَسْرَة	زيّافة مثل الفنيق المكدمِ
٢٥٨	الرجز	أرْسَلَ فيها بازلاً يُقَرِّمُهْ	فَهْوَ بِهَا يَنْحُو طريقاً يَعْلَمُهْ

* باسْم الذى فى كل سُورَةٍ سِمُهْ *

٢٧٢	المتقارب	إلى المرء قَيْسٍ أطيل السرى	وآخذ من كلِّ حىٍّ عُصُمْ (١)
٢٩٥	الوافر	أنا سيف العشـــيرة فاعرفونى	حُمَيْدًا قـــد تَذَرَّيْتُ السناما
٣٠٦	الكامل	يادار عبلة بالجِوَاء تكلم	وعمى صباحا دار عبلة واسلَمْ

حرف النون

١٤	البسيط	يَوْماً يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يَمَنٍ	وإن لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فعدنانِى
٦٤	الوافر	فلو أنَّا على جُحْرٍ ذُبِحْنَا	جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر اليقين
٧٧	الطويل	وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عَاجِنٌ	وشَرُّ الرجال الكُنْتُنِىُّ وَعَاجِنُ
١٣٢	الرجز	. . . .	حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بالأجْنُنِ
١٧١	الوافر	فما وَجَدَتْ بناتُ بنى نزار	حلائل أسْوَدِين وأحْمَرِينا
١٧٦	الرجز	. . . .	ما بالُ عينى كالشَّعيب العيَّنِ
٢٦٥	الطويل	إذا جاوز الإثنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ	بِنَثٍّ وتكثير الوُشاةِ قمِينُ
٢٦٨	الوافر	أالخَيْرُ الذى أنا أبْتَغِيهِ	أم الشرُّ الذى هو يَبْتَغِينِى

(١) انظره أيضاً فى ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص بحر الشاهد الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّى بصَحْنِكِ فاصبَحِينَا ولا تُبْقِى خمور الأنْدَرِينَا

حرف الهاء

٢٠٦ السريع * فى كُلِّ يومٍ ما وكل لَيْلَاهْ *

حرف الألف اللينة

٢٠٩ الرجز * بأعيُنَاتٍ لَمْ يخالطها القَذَى *

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحىَّ سُرَى صادَفَ زاداً وحَديثاً ما اشْتَهَى
إنَّ الحديثَ جانبٌ مِنَ القِرَى

٣٢٣ الرجز بالخير خيراتٍ وإن شرًّا فا ولا أريدُ الشَّرَّ إلَّا أنْ تَا

حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أنَّ الملامة نفعُهَا قليلٌ ، وما لَوْمِى أخِى من شِمَالِيا

١٦٢ الهزج لقــد أغدو على أشقــر يغتــال الصحاريًا

٢٠٢ الرجز . . . . أخْشَى رَكَيْبًا أو رُجَيْلاً عادِيًا (١)

٢٣٤ الرجز حَيْدَةُ خالى ولَقِيط وعلى وحاتم الطائىُّ وهَّابُ المِئِى

---

(١) أنظره أيضا فى ص ٢٠٣

فهرست الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب

المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد نور الحسن

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف

المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجـــزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

المنسوب

قال : « الْمَنْسُوبُ الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا ، وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً ، وَزِيَادَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا عَلَماً قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ ؛ فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وَقِنَّسْرِينِيٌّ »

أقول : قوله: « على نسبته إلى المجرد عنها » يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرومىّ ورُوم ، وزنجىّ وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغة كأحمرىّ ودَوّارىّ [1] ، وما لحقته لا لمعنى كبَرْدِىّ [2] وكرسىّ ، فلا يقال لهذه الأسماء : إنها منسوبة ، ولا ليائها : إنها ياء النسبة [3] ، كما يقال لتمرة والتاء فيه للوحدة ،

(١) قال فى اللسان : « والدهر دوار بالانسان ودوارى : أى دائر به على إضافة الشىء إلى نفسه . قال ابن سيده : هذا قول اللغويين . قال الفارسى : هو على لفظ النسب وليس بنسب ، ونظيره بختى وكرسى » وقد قال العجاج :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ ‏ ‏ ‏ أَفْنَى الْقُرُونَ وَهْوَ قَعْسَرِيٌّ

أى : أنه يدور ويتقلب بالانسان حالا بعد حال وأنه يفنى قروناً كثيرة وهو باق على شدته وقوته ، وأصل القعسرى الجمـــل الضخم الشديد ، فشبه الدهر به فى قوته وشدته

(٢) البردى : إما أن يكون بضم فسكون ، وإما أن يكون بفتح فسكون ، وهو على الأول نوع من تمر الحجاز جيد ، وعلى الثانى نبت معروف واحدته بردية . (انظر ج ١ ص ٢٠٣) من هذا الكتاب

(٣) قد اختلفت عبارات المؤلف فى هذه الياء ، فهو أحيـــانا يذكر أنها ياء النسبة كما فى قوله (حـ ١ ص ٢٠٣) : « وكان على المصنف أن يذكر ياء النسبـة أيضا نحو بريدى فى بردى » وأحيانا يذكر أنها ليست للنسبة كما هنا ، وقد حل هو .

وللعلاّمة وهى فيه المبالغة ، ولغرفة ولا معنى لتأنُّها : إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقى فى أشياء ، كتأنيث ماأسند إليها ، وكصيرورتها غيرَ منصرفة فى نحو طلحة ، وانقلاب تائها فى الوقف هاء

قوله « حذف تاء التأنيث مطلقاً » أى : سواء كان ذو التاء عَلَما كمكة والكوفة ، أو غير علم كالغرفة والصفرة ، بخلاف زيادتى التثنية والجمع ؛ فإنهما قد لا يحذفان فى العلم كما يجىء ، وسواء كانت التاء فى مؤنث حقيقى أولا كمَرّة وحمزة ، وسواء كانت بعد الألف فى جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولا ،

وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمى بهما[1] ، وذلك لما فى مثل هذه التاء من رائحة

هذا الاشكال بقوله فى هذا الباب فى شان ياء الوحدة كرومى : « ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضا فى الأصل للنسبة ، لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة » وملخص هذا أنه ينظر أحيانا إلى الأصل فيعتبرها ياء نسبة ، وينظر أحيانا أخرى إلى ما طرأ من معنى الوحدة فينفى عنها ذلك ، وما قاله فى ياء الوحدة يجرى مثله تماما فى ياء المبالغة ، لكن ياء نحو الكرسى والبردى ، وهى المزيدة لا لغرض ، لا يجرى فيها مثل ذلك ، ولا عذر له فى تسميتها ياء نسبة إلا أن صورتها صورة ياء النسبة

(١) قال سيبويه فى الكتاب (ح ٢ ص ١٣) : « وإن سميت رجلا ببنت أو أخت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبتة بالأربعة ، ولو كانت كالهاء لما سكنوا الحرف الذى قبلها ، فأنما هذه التاء فيها كتاء عفريت ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف فى النكرة ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنما هذه زيادة فى الاسم بنى عليها وانصرف فى المعرفة ، ولو أن الهاء التى فى دجاجة كهذه التاء انصرف فى المعرفة » اه وكتب أبو سعيد السيرافى فى شرح كلامه هذا فقال : « التاء فى بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزلة التاء فى

التأنيث (١)

وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين : إحداها قبل الياء ، والأخرى بعدها ، لولم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثاً بالتاء (٢) إذ كنت تقول : امرأة كوفتية ، ثم طُرِد حذفها فى المنسوب المذكر ، نحو رجل كوفى قيل : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ، فى إفادة الوحدة والمبالغة ، وفى كونها لا لمعنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاآن ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفية وبصرية ، إذ هذا أيضاً جمع بينهما .

سنبتة وعفريت ، فهى فيهما زائدة للالحاق بجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحدة منهما رجلا صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث كرجل سميناه بفهر وعين ، والتاء الزائدة التى للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحة ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجة وما أشبه ذلك » اه ملخصا . والمراد فى كلام سيبويه والسيرافى من التاء المزيدة للالحاق فى سنبتة التاء الأولى لا الثانية كما هو ظاهر

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ١ ص ٤٣) : « ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف ، فنحو أخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتها » اه . وقوله « لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ » هو مراده بقوله هنا « لما فى مثل هذه التاء من رائحة التأنيث » ، يدلك على أن هذا مراده قوله فى هذا الباب كما يأتى قريبا : « فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء وذلك فى الأسماء المعدودة المذكورة فى باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام الا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء » اه

(٢) قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء فى جميع النسخ ، والصواب

ويحذف الألف والتاء فى نحو مسلمات [١] لإفادتهما معاً التأنيث كإفادتهما الجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين فى نحو عَرَفاتية ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتاً وزوالا ؛ لكونهما كعلامة واحدة ، تقول فى أذرعات وعانات : أذْرَعِىٌّ [٢]

حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التاءين لازم فى المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثا بغير تاء كزينب فانك كنت تقول فى نسبها الى البصرة : بصرتية

(١) ظاهر عبارة ابن الحاجب والرضى هنا أن جمعى التصحيح الباقيين على الجمعية إذا أريد النسبة إليهما حذفت منهما علامة الجمع : أى الألف والتاء فى جمع المؤنث والواو والنون والياء والنون فى جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : « والجمع يرد إلى الواحد » ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبة إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبة إليهما الى الواحد لا أن تحذف منهما علامة الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامة الجمع فإن أرضين مثلا إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكيا إعرابه الذى كان قبل التسمية به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامة الجمع ، وكذلك تمرات فى جمع تمرة : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - باسكان الميم - أى : برده إلى واحده ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامة الجمع : أى الألف والتاء - . وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقا : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فان كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها ، وإن كانت مسمى بها ففى المثنى وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامة الجمع أى الألف والتاء للعلة التى ذكرها المحقق الرضى

(٢) أذرعات — بفتح فسكون فراء مكسورة — وقال ياقوت : « كأنه جمع أذرعة جمع ذراع جمع قلة ، وهو بلد فى أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينة بالبلقاء ، وقال النحويون : بالتثنية والجمع تزول الخصوصية عن الأعلام فتنكر وتجرى مجرى النكرة من أسماء الأجناس فاذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء تثنية وجمع ، كما لو سميت رجلا بخليلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاما لأنها

وَعَانَاتٌ(١)

لاتفترق فنزلت منزلة شيء واحد فلم يقع إلباس ، واللغة الفصيحة فى عرفات الصرف ، ومنع الصرف لغة ، تقول : هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لأن فيه سببا واحداً ، وهذه التاء التى فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم لمواضع مجتمعة فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكأن اسم كل واحد منهما عرفة وأذرعة ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء فى بنات وثبات ، وأما من منعها الصرف فانه يقول : إن التنوين فيها للمقابلة أى يقابل النون التى فى جمع المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفة . . . . وينسب إلى أذرعات أذرعى » اه

وفى اللسان : « وقال سيبويه : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن سأل سائل فقال : ما تقول فى من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعة بهاء الواحدة فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لامحالة لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها فى من لم يصرف أن تكون كحمزة إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا حمزة وحمزة آخر (بالتنوين) فتصرف النكرة لاغير فكذلك تقول : عندى مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فتنون مسلمات لا محالة ، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه فى المبدل » اه

وفى القاموس : « وأذرعات بكسر الراء وتفتح : بلد بالشأم والنسبة أذرعى بالفتح » اه ومثل قوله : «والنسبة أذرعى بالفتح » فى اللسان عن ابن سيده ،

نقول : أما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء) فواضحة ، فانها لاتعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسة كألف خوزلى مثلا ، وأما النسبة بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامة الجمع ، وهى الألف والتاء صار الاسم على أربعة أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع كسرتان بعدهما ياءان فخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا فى تغلب تغلبى بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع

(١) عانات : جمع عانة ، وعانة بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد فى أعمال

ويحذف أيضاً كل ياء مشددة مزيدة في الآخر [1] ، سواء كانت للنسب أو للوحدة أو للمبالغة أو لا لمعنى [2] ؛ فتقول في المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمرى وكرمى : بَصْرِيٌّ ورُومى وأحمرِي وكرمى ؛ كراهة لاجتماعهما

قوله : « وزيادة التثنية والجمع » أى : جمع السلامة ، زيادة التثنية الألف والنون أو الياء والنون ، في نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمَيْن ومسلمَتَيْن ، وزيادة الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، في نحو مسلمون ومسلمِينَ ، والألف والتاء في نحو مسلمات .

الجزيرة ، وربما قالوا في الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها . قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى]

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا   وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

وعانه أيضا : بلد بالأردن

(١) احترز المؤلف بالياء المشددة المزيدة عن ياء القاضى فان فيها خلافا سيأتى تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشددة المكونة من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائدة كما في اسم المفعول من الثلاثى الناقص اليائى نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه ، فان هذه الياء المشددة لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائدة من الياءين وقلب الأصلية واوا ، فيقال : مكنى أو مكنوى ، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى ، وسيأتى إتمام بحث ذلك

(٢) ياء الوحدة ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون دالة على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، وياء المبالغة ياء تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشىء إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئا واحدا كأحمر وأحمرى ، ودوار ودوارى ، ووجه المبالغة أنهم لما رأوا المنسوب كاملا في معناه ولم يجدوا شيئا ينسبونه إليه أكمل منه في معناه نسبوه إلى نفسه . وأما الياء الزائدة لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالتها على تمام الكلمة ، وياء النسبة كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكورة فلكونها إعرابا ولا يكون فى الوسط إعراب ، وأيضاً لولم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان فى نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنية والجمع فى نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون الكلمة إعرابان ، فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تُبْقِى الإعراب فى حال العلمْية كما كان ، أولا [(١)] ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضاً فى النسبة ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصاً بعشرين أو مسلمين لم يجز أن تقول عِشْرُونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف فى المثنى والنون بعد الياء فى الجمع مُعْتَقَبَ الإعراب كما عرفت فى شرح الكافية لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يفد النون تمام الكلمة ، بل كانت الكلمة كسكران وغِسْلين [(٢)] فيجب أن

---

(١) للعلماء فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسمية بهما أقوال : أما المثنى فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسمية ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان . وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلمية ، ومنهم من يجريه مجرى غسلين : أى يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يجريه مجرى هرون : أى يلزمه الواو والنون ويمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة ، ومنهم من يجريه مجرى عربون — بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما — أى : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف حالاته

(٢) الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغسالة ، والغسلين فى القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف) . وقيل : شجر فى النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بَحْرَانِيّ وَقِنَّسْرِينِيّ [(١)] وأما إذا نَسَبْتَ

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ١٣١) : «وإذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ : فان كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعا على حده كضاربان وضاربون ، أو جاريا مجراهما كاثنان وعشرون ، أعرب فى الأكثر إعرابه قبل التسمية ، ويجوز أن تجعل النون فى كليهما معتقب الاعراب بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ؛ لأن حروف قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة ، فلا تجعل النون فى مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب ، فاذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة ، قال (ابن أحمر وقيل ابن مقبل)

* ألاَ يَادِيَارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَانِ *

وألزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس ، يقال : هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين (بفتحها) . قال الأزهرى : ومنهم من يقول البحران على القياس ، لكن النسبة إلى البحران الذى هو القياس أكثر ، فبحرانى أكثر من بحرينى وإن كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحران كذلك ، وجاء فى الجمع الواو قليلا مع الياء ، قالوا : قنسرين وقنسرون ، ونصيبين ونصيبون ، ويبرين ويبرون ، لأن مثل زيتون فى كلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قياسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلى هذا قال أبو على : لا شاهد له وهو بعيد عن القياس » اه

قال ياقوت : « البحرين : هكذا يتلفظ بها فى حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشرى قد حكى أنه بلفظ التثنية ، فيقولون : هذه البحران وانتهينا إلى البحرين ، ولم يبلغنى من جهة أخرى . . . . وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل : هى قصبة هجر ، وقيل : هجر قصبة البحرين ، وقد عدها قوم من اليمن ، وجعلها آخرون قصبة برأسها » اه ، وقنسرين بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده ـ وقد كسره قوم ـ ثم

إلى نحو سنِين وكرينَ غير علمين [١] فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجيء

سين مهملة : مدينة من مدن الشام تقع على خط تسع وثلاثين درجة طولا وخمس وثلاثين درجة عرضا قرب حمص ، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة سبع عشرة من الهجرة . ونصيبين ـ بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، وفيها وفى قراها بساتين كثيرة ، بينها وبين الموصل ستة أيام ، وعليها سور كانت الروم بنته ، ويبرين ـ بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون ، ويقال فيه أبرين : اسم قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بنى سعد بالبحرين ، وقال الخارزنجى رمل أبرين ويبرين بلد قيل هى فى بلاد العماليق (اليمامة) . ويبرين أيضا : قرية من قرى حلب ثم من نواحى عزاز . قال أبو زياد الكلبى

أَرَاكِ إلى كُثْبَانِ يَبْرِينَ صَبَّةً　　وَهٰذَا لَعَمْرِى لَوْ قَنِعْتِ كَثِيبُ

وإنَّ الكَثِيبَ الفَرْدَ مِنْ أَيْمَنِ الْحِمَى　　إلَىَّ وَإِنْ لَمْ آتِهِ لَحَبِيبُ

وقال جرير :

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرَّقَنِى　　صَوْتُ الدَّجَاجِ وضَرْبٌ بالنَّوَاقِيسِ

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ إِذْ جَدَّ الرَّحِيلُ بِنَا　　يَا بُعْدَ يَبْرِينَ مِنْ بَابِ الْفَرَادِيسِ

(١) سنين : جمع سنة ، وكرين : جمع كرة ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم فى الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم فى الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من « نحو سنين وكرين » كل ثلاثى

من وجوب رد الجموع فى النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقَبَ الإعراب ، أو لا

قوله « جاء قِنِّسْرِىّ » يعنى فى المنسوب إلى مالم يجعل نونه مُعْتَقَبَ الإعراب « وقنسرينى » [يعنى] فى المنسوب إلى المجعول نونه معتقب الإعراب .

واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة فى آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهى النسبة إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أومتعلقه نحو : مررت برجل تميمى ، و برجل مصرى حماره ، فيرفع فى الأول ضمير الموصوف وفى الثانى متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل فى المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أى مُنتَسِب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل إلا فى مخصِّص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهرا كما فى « برجل مصرى حمارُهُ » أو مضمرا كما فى « برجل تميمى » ولا يعمل فى غيره إلا فى الظرف الذى يكفيه رائحة الفعل ، نحو « أنا قريشِىٌّ أبدًا » أو فى الحال [1] المشبه له ، كما

حذفت لامه وعوض عنها فى المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنية جموع التكسير المعروفة ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكة « اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف » وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعربا بالحركات فبين أن هذا النوع يرد إلى واحده فى كل حال

(١) نريد أن نبين لك أولا : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفة كاشفة الغرض منها التعليل لعمل المنسوب فى الحال كعمله فى الظرف الذى يكفيه رائحة الفعل ، وثانيا : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحية أن معناهما

مضى فى بابه ، قال عمران بن حِطَّان :

٤٤ — يَوْماً يَمَانٍ إذَا لاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ وإنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْنَانِى [1]

واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صح أن كل شىء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المشبهة للفعل ، كل ذلك يعمل فى الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فان بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوى إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمـــل المنسوب فى الحال أنت قرشى خطيبا وهو تميمى متفاخرا

(١) هذا البيت لعمران بن حطان السدوسى الخارجى وهو أحد المعدودين من رجالات الخوارج علمـا ومعرفة وحفظا وكان عبد الملك بن مروان قد أهدر دمه فطلبـه عماله على الجهات فـكان دائم النقلة وكان إذا نزل على قوم انتسب لهم نسبـاً قريبا من نسبهم ، والبيت من كلمة له يقولها لروح بن زنباع الجذامى وكان عمران قد نزل عليه ضيفا وستر عنه نفسه وانتسب له أزديا ، فلما انكشفت حاله ترك له رقعة مكتوباً فيها :

يَا رَوْحُ كَمْ مِنْ أخِى مَثْوًى نَزَلْتُ به
قَدْ ظَنَّ ظَنَّكَ مِنْ لَخْمٍ وَغَسَّانِ
حَتَّى إذَا خِفْتُهُ فَارَقْتُ مَنْزِلَهُ مِنْ بَعْدِ مَاقِيلَ عِمْرَانُ بْنُ حطَّانِ
قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلاً مَا تُرَوِّعُنِى
فِيـــه رَوَائِعُ مِنْ إنْسٍ ومِنْ جَانِ
حَتَّى أرَدْتَ بِىَ العُظْمَى فَأَدْرَكَنِى
مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ خَوْفِ ابنِ مَرْوَانِ

أما سائر الصفات المذكورة فلمشابهتها للفعل لفظاً أيضاً تتعدّى فى العمل إلى غير مخصِّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما .

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضاً نحو الْمَضْرِب وَالْمَقْتَل واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ؛ إذ معنى الْمَضْرِب مكان أو زمان يضرب فيه ، ومعنى الِمضْرَب آلة يضرب بها ، فهلاّ رفعا ما يخصص تينك الذاتين أو ضميره .

فيقال : صمت يوماً مَعْطَشاً : أى معطشاً هو ، وصمت يوماً مَعْطَشاً نِصْفُهُ ، وسرت فرسخاً مَعْسِفاً :[١] أى مَعْسِفاً هو ، وسرت فرسخاً معسفاً نصفُهُ .

فالجواب أن اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخصِّص الذاتَ المبهمة التى يدلاّن عليها وضعىٌّ بخلاف الآلة وأسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره ، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضاً شيئاً ، لأن النصب

فَاعْذِرْ أَخَاكَ ابْنَ زِنْبَاعٍ فَإِنَّ لَهُ ... فِى النَّائِبَاتِ خُطُوباً ذَاتَ أَلْوَانِ

يَوْماً يَمَانٍ إِذَا لاقَيْتُ ذَا يَمَنٍ ... وَإِنْ لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فَعَدْنَانِى

لَوْ كُنْتُ مُسْتَغْفِرًا يَوْماً لِطَاغِيَةٍ

كُنْتَ الْمُقَدَّمَ فى سِرِّى وَإِعْلاَنِى

لـكِنْ أَبَتْ لِىَ آيَاتٌ مُطَهَّرَةٌ ... عِنْدَ الْوِلاَيَةِ فِى طٰه وَعِمْرَانِ

ولم يشرح البغدادى هذا البيت فى شرح شواهد الشافية وقد ذكر قصة عمران وأبياته فى شرح شواهد الكافية (ش ٣٩٧)

انظر خزانة الأدب ح ٢ : ٤٣٥ — ٤٤١) وكامل المبرد ح ٢ ص ١٠٨ وما بعدها)

(١) المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ فى غير الجادة ، وأصله السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

فى الفعل الذى هو الأصل فى العمل بعد الرفع فكيف فى فروعه ، فمن ثم أوَّلُوا قوله :

٥٤ — كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ (١)

---

(١) هذا البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة طويلة أولها

عَفَا ذو حُسًا مِنْ فَرْتَنَى فَالْفَوَارِعُ
فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وذا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إِنْ تُبِينُهُ
وَنُؤْىٌ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

وذو حسا ، وفرتنى ، وأريك : مواضع . ويروى * عفا حسم من فرتنى * وهو موضع أيضا . وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام فى قوله «لستة أعوام» بمعنى بعد ، وما فى قوله «ما إن تبينه» نافية ، وإن بعدها زائدة ، وتبينه : تظهره ، والنؤى — بضم فسكون — : حفيرة تحفر حول الخباء لئلا يدخله المطر ، والجذم — بكسر فسكون — : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ، والضمير فى عليه راجع إلى النؤى ، والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب وهى مأخوذة من الرمس وهو الدفن ، ومنه سمى القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثارت الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التى تكون ضعيفة ، والقضيم — بفتح فكسر — : الجلد الأبيض ، ويقال : هو حصير خيوطه من سيور . ونمقته : حسنته . والصوانع : جمع صانعة وهى اسم فاعل من الصنع . والاستشهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمى بمعنى الجر ، وإضافته إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله ، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن مجر

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع، على حذف المضاف ، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر .

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصة بصفة مخصوصة ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام فى جميع الأسماء ، و بعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامتى التثنية والجمعين وياء فَعيلة وفُعيلة وفَعيل وفُعَيل المعتلى اللام وواو فَعُولة ، وإما قلب الحرف كما فى رَحَوِى وعَصَوِى وعَمَوِى فى عَمٍ ، وإما رد الحرف المحذوف كما فى دَمَوِى ، و إما إبدال بعض الحركات ببعض كما فى نَمَرِى وشَقَرِى [1] ، وإما زيادة الحرف كما فى كَمِّىّ ولائى ، وإما زيادة الحركة كما فى طَوَوِى وحَيَوِى ، وإما نقل بنية إلى أخرى كما تقول فى المساجد مسجدى ، و إما حذف كلمة كرئى فى امرىء القيس ، هذا هو القياسى من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجىء فى أماكنه .

قال : « وَيُفْتَحُ الثَّانِى مِنْ نَحْوِ نَمِرٍ وَالدُّئِلِ بِخِلاَفِ تَغْلِبِىّ عَلَى الْأَفْصَحِ »

مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصبان المفعول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقدير المضاف فليصح المعنى ، لأنك لو لم تقدره لكنت قد شبهت الحدث وهو الجر بالذات وهو القضيم ، وإنما يشبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

(١) شقرى — بفتح الشين والقاف جميعا — : منسوب إلى شقرة — بفتح فكسر — وهى شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه فى اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أوسطها مكسورٌ وجب فتحه في النسب ، وذلك ثلاثة أمثلة : نَمِر ، ودُئِل ، وإبِل ، تقول : نَمَرِى ودُؤَلى وإبَلى ، وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أي الثلاثيةِ المجردة من الزوائد ، أوأكثرُها ، على غاية من الثقل ، بتتابع الأمثال : من الياء . والكسرة ، إذ في نحو إبِلِي لم يخلص منها حرف ، وفي نحو نَمِرِى ودُئِلِيّ وخَرِبِى[1] لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عَضُدى وعُنُقى فإنه وإن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقلاء هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى في غير المكروهات أيضاً ، وكل كثير عدو للطبيعة .

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنيه بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يستنكر تتالى الثقلاء الأمثالِ فيها ، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة ، فمن ثَمّ تقول تَغْلِبي ومَغْرِبى وَجَنَدِلِيّ[2] وعُلَبِطِي[3] ومستَخْرِجى ومدحرِجى وجحمَرِشِي .

---

(١) خربى : منسوب إلى خربة ـ كنبقة ـ وهى موضع الخراب الذى هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنة كتف ـ وهو جبل قرب تعار (جبل بلادقيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعة بطريق مكة)والمدينة

(٢) جندلى : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجارة ، قال ابن سيده : « وحكاه كراع بضم الجيم . قال : ولا أحقه » اه

(٣) العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضخما عظيما ، وصدر علبط ، إذا كان غليظا عريضا ، ولبن علبط ، إذا كان رائبا خاثرا جداً ، وكل ذلك محذوف من فعالل وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلَبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،

واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكن الثانى نحو تغلِبى و يثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياساً مطردا ، وذلك لأن الثانىَ ساكن والساكنُ كالميت المعدوم ؛ فلحق بالثلاثى .

والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلِبى[1] .

ومن كسر الفاء إتباعاً للعين الحلقى المكسور فى نحو الصَّعِق قال فى المنسوب صِعَقِى — بكسر الصاد وفتح العين — قال سيبويه : سمعناهم[2] يقولون صِعِقى — بكسر الصاد والعين — وهو شاذ ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله أعنى كسر العين .

---

(١) دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحة فقد قال صاحب اللسان : « النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى (بفتح الراء وكسرها فيهما) . فتحوا الراء استثقالا لتوالى الكسرات » ، اه وفى حواشى ابن جماعة على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق و المغرب بالفتح والكسر ،

(٢) الصعق — بفتح الصاد وكسر العين — وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع الفاء للعين ، وهو صفة مشبهة ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا — بفتح فسكون أو بفتحتين — وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل . قال فى القاموس : « ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقى محركة ، وصعقى كعنبى على غير قياس ، لقب به لأن تميما أصابوا رأسه بضربة فكان إذا سمع صوتا صعق ، أو لأنه اتخذ طعاما فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقة » اه وقال سيبويه (٢ : ٧٣) « وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصعق : صعق (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعق (بفتحتين) وصعق (بكسر ففتح) جيد » اه

وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيرا من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق — بفتح وكسر — وينسب إليه صعق — بفتحتين —

قال : «وَتُحْذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فَعُولَةَ وَفَعِيلَةَ بِشَرْطِ صِحةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنَفِيٍّ وَشَنَئِيٍّ ، وَمِنْ فُعَيْلَةَ غَيْرَ مُضَاعَفٍ كَجُهَنِيٍّ بِخِلَافِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ ؛ وَسَلِيقِيٌّ وَسَلِيمِيٌّ فِي الْأَزْدِ ، وَعَمِيرِيٌّ فِي كَلْبٍ ؛ شَاذ ، وعَبْدِيٌّ وَجُذَمِيٌّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَذ ، وَخُرَيْبِيٌّ شَاذٌّ ، وثقفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَةَ ، ومُلَحِيٌّ فى خُزَاعَةَ ؛ شَاذٌّ

وتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللاَّمِ مِنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُقْلَبُ الْيَاءُ الْأَخِيرَةُ وَاواً كَغَنَوِيٍّ وقصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ ، وَجَاء أُمَيِّيٌّ بِخِلَافِ غَنَوِيٍّ ، وَأُمَوِيٌّ شَاذٌّ ، وَأَجْرِىَ تَحَوِىٌّ فِي تَحِيَّةَ مُجْرَى غَنَوِيٍّ ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقًا ، وَفِي نَحْوِ عَدُوَّةَ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلَهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِىٌّ»

أقول : اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من سبب الأول ، وذلك أن فَعِيلا وفُعَيلا قريبان من البناء الثلاثى ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيلِي وفُعَيْلِى ، وهو فى الثانى أقل ، وأما إذا زادت الكلمة على هذه البنية مع الاستيلاء المذكور نحو إِزْمِيلِيٍّ [1] وسِكِّيتِيٍّ وسُكَّيْتِيٍّ [2] بتشديد الكاف فيهما

(١) إزميلى منسوب إلى إزميل — بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه — وهو شفرة الحذاء ، والحديدة فى طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقة ، والازميل من الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

(٢) سكيتى بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سكيت ، وهو كثير السكوت ، وسكيتى — بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشددة — : منسوب إلى سكيت ، وهو الذى يجىء فى آخر الحلبة آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولا ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض فى الوضع الثانى ، أعنى وضع النسبة ، لكن مع قرب بناء فَعِيل وفُعَيْل من البناء الثلاثى ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع فى الأصل على غاية الخفة ، دون هذين ، فلا جَرَمَ لم يفرق فى الثلاثى بين فَعِل وفَعِلة نحو نَمِر ونَمِرَة ، وفُتح العين فى النسب إليهما ، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثى لم يستنكر الثقل العارض فى النسب غايةَ الاستنكار حتى يُسَوَّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف فى المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضاً ، ولما حذف فى المؤنث التاء كما هو مطرد فى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغى أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذى كانوا اغتفروه فى المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

* ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيًا * (1)

---

(١) قال الميدانى فى مجمع الأمثال (١: ٤٥ طبع بولاق) : « قيل إن أصله أن رجلا حمل على رجل ليقتله وكان فى يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش والجزع ما فى يده ، فقال له الحامل : ألق الرمح ، فقال الآخر : إن معى رمحا لا أشعر به ؟! ذكرتنى الطعن — المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه . يضرب فى تذكر الشىء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمى والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهيم بن حزن الهلالى — رهيم ككميت ، وحزن كملس — وكان انتقل بأهله وماله من بلده يريد بلدا آخر فاعترضه قوم من بنى تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك

ويذكرون التخفيف أيضا بسبب آخر غير حذف التاء ، وهو كون لام الفعل فى فَعِيل وفُعَيل ياء نحو عَلى وقُصَى ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عَلِيِّيٌّ وقُصَيِّيٌّ فى البناء القريب من الثلاثى ، ولم يفرقوا فى هذا السبب لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسبة إلى على وعلية عَلَوِى ، وكذا قصى وأمية ، كما استوى فى نَمِر ونَمِرة ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركا بالكسر كما مر ، والأولى مَد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقية واوا لئلا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

وانج ، قال لهم : دونكم المال ولا تتعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن تفعل ذلك فألق رمحك ، فقال : وإن معى لرمحاً ؟! فشد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَى أَقْرَبِهَا الْأَقَاصِيَا * إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرَفِيِّ حَادِيَا
ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا » اهـ

والضمير فى « أقربها » يعود إلى الابل المفهومة من الحال وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام ، والأقاصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد والمشرفى - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفية . قال أبو منصور الأزهرى : قال الاصمعى : السيوف المشرفية منسوبة إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيدة : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفية ، قال ابن إسحاق : مشارف قرية من قرى البلقاء . نقول : فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبة إليه برده إلى واحده ، فيقال : مشرفى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قرية فهو جمع لفظا مفرد فى المعنى ، فالنسبة إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فقولهم مشرفى على هذا الوجه شاذ

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظَبْيِيّ لأن ذلك السكون يقلل شيئاً من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركة الياء تستثقل فى قاض إذا كانت ضمة أو كسرة ، بخلاف ظبى ، وليس الثقل فى نحو أُمَيِّيّ لانفتاح ماقبل أولى الياءين المشددتين كالثقل فى نحو عَلِيِّيّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين ؛ فلهذا كان استعمال نحو أميى بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو عديى كذلك ، وقد جاء نحو أميى وعديى بياءين مشددتين فيهما فى كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانية واواً أكثر .

وأما فَعُول وفَعُولة فسيبويه [1] يجريهما مجرى فَعِيل وفَعِيلة فى حذف حرف اللين فى المؤنث دون المذكر قياساً مطردا ، تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما فى المد وفى المحل أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان رِدْفاً فى قصيدة واحدة كما تقول مثلا فى قافية غفور وفى الأخرى كبير ، وقال المبرد شَنَئِيّ فى شنوأة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر فى هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نَمَرِى بالفتح فى نمر ولم يقولوا فى سَمُرٍ سَمَرى اتفاقاً ،

(١) قال العلامة الشيخ خالد الأزهرى : « وما ذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة فى الأولى فلا نعلم فيه خلافا ، وأما فعولة فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة ، وذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى وجوب بقائهما معا ، وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها » اه ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجرمى ، فإنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضا أن فى المسألة رأيا ثالثا وهو مذهب ابن الطراوة

وكذا قالوا فى المعتل اللام فى نحو عَدِىّ عَدَوِى وفى عدو عَدُوِّى اتفاقا ، فكيف وافق فَعُولة فَعِيلة ولم يوافق فَعُل فَعِيلاً ولا فَعُول المعتل اللام فَعِيلاً ، وكذا فعُولة المعتل اللام بالواو أيضاً ، عند المبرد فَعُولىّ ، وعند سيبويه فَعَلى كما كان فى الصحيح .

فالمبرد يقول فى حَلُوب وحَلُوبة حَلُوبى ، وكذا فى عَدُوّ وعَدُوّة عَدُوِّى ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا فى الصحيح اللام ولا فى المعتله ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول فى حلوب وعَدُوّ : حلوبى وعدوى ، وفى حلوبة وعدوة : حَلَبِى وعَدَوى ، قياساً على فعيل وفعيلة ، والذى غره شنوءة فإنهم قالوا فيها شَنَئِىّ ، ولولا قياسها على نحو حَنِيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه ، لأن فَعُليا كَعَضُدى وعَجُزى موجود فى كلامهم ، فسيبويه يشبه فَعُولة مطلقاً قياساً بفَعِيلة فى شيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط ، وقد خلط المصنف[1] ههنا فى الشرح فاحذر تخليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى[2].

---

(١) قال ابن جماعة فى حواشى الجاربردى : «وزعم الشارح تبعا للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف فى الشرح المنسوب إليه يقتضى أن يكون الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ماوقع فى نسخته ، والذى رأيته فى الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما فى المتن ، ولعل النسخ مختلفة ، فلتحرر » اه ومنه تعلم أن التخليط الذى نسبه المؤلف إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه ، وإنما هو من تحريف النساخ ، والشريف الذى يشير اليه هو الشريف الهادى وهو أحد شراح الشافية ، وليس هو الشريف الجرجانى

(٢) قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والأخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعيش (٥ : ١٤٧) : « وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم

قوله : « بشرط صحة العين ونفى التضعيف » يعنى إن كان فَعُولة معتلة العين نحو قَوُولة وبَيُوعه فى مبالغة قائل وبائع ، أو كانت مضاعفة نحو كدودة ، وكذا إن كانت فعيلة معتلة العين كحَوِيزة وبَيِيمة من البيع ، أومضاعفة كشديدة ، لم تحذف حرف المد فى شىء منها ، إذ لو حذفته لقلت قَوَلىٌّ وَبيعىٌّ وكَدَدِىٌّ وحَوَزِى (1) وبَيَعِىٌّ وشَدَدِىٌّ ، فلولم تُدْغم ولم تَقلب الواو ولا الياء ألفاً

شنَئى وهذا نص فى محل النزاع » اه ، لكن ابن جماعة قال بعد حكاية الأقوال فى هذه المسألة : «والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح ، للسماع ، فان العرب حين نسبت إلى شنوءة قالوا : شنَئى ، فان قيل : شنَئى شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع فى فعولة غيره ، ولم يسمع إلا كذلك ، فهو جميع المسموع منها ، فصار أصلا يقاس عليه» اه ، والذى ذكره ابن جماعة فى مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى

(1) الذى فى القاموس : الحويزة كدويرة : قصبة بخوزستان ، وكجهينة ممن قاتل الحسين ، وبدر بن حويزة محدث» اه والذى فى اللسان : «وبنو حويزة قبيلة قال ابن سيده : أظن ذلك ظنا » اه وليس فيهما حويزة — بفتح فكسر — كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحة كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦) : «وكذلك لو نسبت إلى بنى طويلة وبنى حويزة وهم فى التيم قلت : طويلى وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إنما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله» اه وفى كلام سيبويه ما يؤيد صحة ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : « وسألته عن شديدة ، فقال: لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويلة ، فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل (بفتحتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزة حويزى»

لـكنت كالساعى إلى مَثْعَبٍ مُوَائِلاً من سَبَل (١) الراعد ، إذ المد فى مثله ليس فى غاية الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف فى المجرد عن التاء الصحيح اللام ، بل حذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثى كما مر ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، واجتماع المثلين المتحركين فى كلمة (٢) وتحرك الواو والياء عينين مع انفتاح

---

(١) أخذ هذه العبارة من بيت لسعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفلَاسِهِ ... إِلَى الْيَزِيدِىِّ أَبِى وَاقِدِ

وَكُنْتُ كَالسَّاعِى إِلَى مَثْعَبٍ ... مُوَائِلاً مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

ومعن المذكور هنا هو معن بن زائدة الشيبانى الذى يضرب به المثل فى الجود ، وإنما أضاف الافلاس إليه لأن الأفلاس لازم الكرام غالبا ، والمراد باليزيدى أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والمثعب — بفتح الميم وسكون الثاء المثلثة وفتح العين المهملة — : مسيل الماء . وموائل : اسم فاعل من واءل إلى المكان مواءلة ووئالا : أى بادر . والسبل — بفتحتين — : المطر . والراعد : السحاب ذو الرعد

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف فى تعليل عدم حذف المد من فعولة وفعيلة المضاعفين مسلم فى فعولة وليس بمسلم فى فعيلة ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديدة تفتح العين فيصير شددا كلبب ومثل هذا الوزن يمتنع الادغام فيه لخفته ولئلا يلتبس بفعل ساكن العين . قال المؤلف فى باب الادغام : « وإن كان (يريد اجتماع المثلين) فى الاسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب . قال الخليل : هو فعل — بكسر العين — لأن صبيت صبابة فأنا صب كقنعت قناعة فأنا قنع ، وكذا طب طبب ، وشذ رجل ضفف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالادغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فعل كشرر وقصص وعدد لموازنته الفعل ، لـكنه لما كان الادغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة لـكونه مفتوح

ما قبلهما قليلان متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى .

فإن قلت : لم تقلب الواو والياء ألفاً فى قَوُول و بَيُوع و بَيِيع مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضاً مع حذف المد ؟

فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنة الفعل معه التى هى شرط فى القلب كما يجىء فى باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنة .

قوله : « ومن فُعَيلة غير مضاعف » ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مُدَيْدى فى مُدَيْدة [1] لجـــاء المحذور المذكور فى شَديدة ، ولم يشترط ههنا صحة العين لأن [نحو] قُوَيْمة [2] إذا حذف ياؤه لم تـكن الواو متحركة منفتحاً ما قبلها كما كان يكون فى طَوِيلة وقَوُولة لو حذف المد .

الفاء والعين — ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبد وعضد دون نحو جمل — تركوا الأدغام فيه ، وأيضا لو أدغم فعل (بفتح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل بكسر العين وضمها فانهما قليلان فى المضعف ، فلم يكترث بالالتباس القليل ، وإنما اطرد قلب العين فى فعل (بفتحتين) نحو دار وباب ونار وناب ولم يجز فيه الأدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هى حاصلة قبل الأدغام ، لأن القلب لايوجب التباس فعل (بفتحتين) بفعل (بفتح فسكون) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها بخلاف الأدغام » اه

(١) مديدة : تصغير « مدة » ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم . وبالفتح ومعناه واحدة المد الذى هو الزيادة فى أى شىء . وبالكسر ومعناه مايجتمع فى الجرح من القيح

(٢) قويمة : تصغير قامة أو قومة أو قيمة ، فأما القامة فمصدر بمعنى القيام ، أو هى جمع قائم كقادة فى جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعة الناس . وأما القومة فمصدر بمعنى القيام أيضا ، أو المرة الواحدة منه . وأما القيمة فثمن الشىء بالتقويم وأصلها قومة قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

قوله « وسليق شاذ » السليقة : الطبيعة ، والسليق : الرجل يكون من أهل السليقة ، وهو الذى يتكلم بأصل طبيعته [ولغته] و يقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع القراء فيما نقلوه من القراآت ، قال :

وَلَسْتُ بِنَحْوِىٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ   وَلٰكِنْ سَلِيقِىٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ[1]

قوله « وسَلِيمى فى الأزْد وعُمِيرىّ فى كلب » ، يعنى إن كان فى العرب سَلِيمة فى غير الأزْد وعَمِيرة فى غير كَلْب ، أو سميت الآن بسَلِيمة أو عَمِيرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سَلَمِى وعَمَرِى على القياس ، والذى شذ هو المنسوب إلى سَلِيمة قبيلةٌ من الأزد ، وإلى عَمِيرة قبيلةٌ من كَلْب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين و بين سليمة وعميرة من قوم آخرين .

قوله « وعُبَدِى وجُذَمِى » قال سيبويه : تقول فى حى من بنى عدى يقال : لهم بنو عَبِيدة : عُبَدِىٌّ ، وقال : وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول : فى بنى جَذِيمة جُذَمى فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبَدِىٍّ ، فرقاً بين هاتين القبيلتين و بين مسمى آخر بعَبِيدة وجَذِيمة ، وحذفُ المضاف : أعنى « بنو » فى الموضعين ؛ لما يجىء بعد من كيفية النسبة إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعَبِيدة وجَذِيمة شيئاً آخر جرى النسبة إليه على القياس ، كما قلنا فى عَمِيرة وسَلِيمة .

وإنما كان هـــذا أشذ من الأول لأن فى الأول تُرِكَ حذف الياء كما فى فعيل ، وغايته إبقاء الـكلمة على أصلها ، وليس فيه تغيير الـكلمة عن أصلها ،

---

(١) لم نعثر على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاة ، والمراد أنه يفتخر بكونه لايتعمل الكلام ولا يتتبع قواعد النحاة ولـكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالا فيأتى بالفصيح العجيب . و « يلوك لسانه » : يديره فى فمه والمراد يتشدق فى كلامه ويتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة ، وهو إخراج الكلمة عن أصلها .

قوله « وخُرَيْبِيّ شاذ » كل ما ذكر كان شاذا فى فَعِيلة — بفتح الفاء وكسر العين — وخُرَيْبِى شاذ فى فُعَيْلة — بضم الفاء وفتح العين — وخُرَيْبَة قبيلة ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضاً ، وكذلك شذ رماح رُدَيْنِيَّة ، ورُدَيْنَةُ زوجة سَمْهَرٍ المنسوب إليه الرماح .

قوله « وثقفى » هذا شاذ فى فَعِيل والقياس إبقاء الياء

قوله « وقُرَشِى وفُقَمِيٌّ ومُلَحِيٌّ » هى شاذة فى فُعَيل بضم الفاء ، والقياس إبقاء الياء أيضاً ، وإنما قال « فى كنانة » لأن النسب إلى فُقَيْم بن جرير بن دارم من بنى تميم فُقَيْمِيٌّ على القياس ، وقال « ملحى فى خزاعة » لأن النسب إلى مُلَيْح بن الْهُون بن خُزَيمة مُلَيْحِيٌّ على القياس ، وكذا إلى مُلَيْح بن عَمْرو بن ربيعة فى السكون ، والقصد الفرق فى الجميع كما ذكرنا

قال السيرافى [1] : أما ماذكره سيبويه من أن النسبة إلى هُذَيل هُذَلِيٌّ فهذا الباب عندى لكثرته كالخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصّةً فى العرب الذين بتهامة وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قُرَشِيٌّ ومُلَحِيٌّ وَهُذَلِى وفُقَمِى ، وكذا قالوا فى

---

(١) اعلم أن فى هذه المسألة ثلاثة أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن قياس النسب الى فعيل كأمير ، وفعيل كهذيل ، بقاء الياء فيهما ، فان جاء شىء مخالفا لذلك كثقفى فى الأول وهذلى فى الثانى فهو شاذ ، الثانى ، وهو مذهب أبى العباس المبرد ، أنك مخير فى النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياسا مطردا ، فيجوز أن تقول فى النسب إلى شريف وجميل : شريفى وجميلى ، وأن تقول : شرفى وجملى ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ، الثالث ، مذهب أبى سعيد السيرافى الذى أومأ اليه المؤلف ، وهو أنك مخير فى فعيل - بضم الفاء — بين إثبات الياء وحذفها ، فأما فى فعيل — بفتح الفاء —

سُلَيم وخُثَيْم وقرَيْم وحُرَيث وهم من هذيل : سُلَمى وخُثَمى وقُرَمى وحُرَثى » وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة ومايدانيها ، والعلة اجتماع ثلاث ياآت مع كسرة فى الوسط

قوله « وتحذف الياء من المعتل اللام » ، لافرق فى ذلك بين المذكر والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصَّحيح فانه لايحذف المد فيه إلا من ذى التاء كما ذكرنا

قوله « وتقلب الياء الأخيرة واوا » لئلا يجتمع اليا آت مع تحرك ماقبلها لما ذكرنا

قوله « وجاء أُمَيِّىّ » ، يعنى جاء فى فُعَيْل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى لقلة الثقل بسبب الفتحة قبلها ، ولم يأت نحو غَنِيِّىّ ، هذا قوله ، وقد ذكرنا قبل أنه قد يقال غَنِيِّىٌّ ، على ماحكى يونس ، وقال السيرافى : إن بعضهم يقول عَدِيِّىٌّ إلاأنه أثقل من أميّىّ ؛ لزيادة الكسرة فيه ، وقال سيبويه : بعض العرب يقول فى النسب إلى أمية أَمَوِىٌّ بفتح الهمزة ، قال : كأنه رده إلى مكبره طلبا للخفة (١)

فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثرة ماورد من الأول بالحذف فى حين أنه لم يرد من الثانى بالحذف إلا ثقفى هذا كله فى صحيح اللام منهما ، فأما معتل اللام نحو على وغنى ففيه ماذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

(١) اعلم أن أمية تصغير أمة ، وهى الجارية ، والتاء فى أمة عوض عن اللام المحذوفة ، وأصلها الواو ، والدليل على أن أصلها الواو جمعهم لها على أموات ،فلما أرادوا تصغيرها ردوا اللام كما هو القياس فى تصغير الثلاثى الذى بقى على حرفين ثم قلبوا الواو ياء لا جتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت ياء التصغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسم الثلاثى المؤنث بغير التاء فأما تاء العوض فقد حذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و

قوله « وأجرى تَحَوِى فى تَحِيَّة مجرى غَنَوِى » إنما ذكر ذلك لأن كلامه كان فى فَعِيلة ، وتَحِيَّة فى الأصل تَفْعِلة إلا أنه لما صار بالادغام كفعيلة فى الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عَدِى وغَنِى فى علة حذف الياء فى النسب وقلب الياء واوا[1] فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانية واوا لمشاركته له فى العلة ، وإن خالفه فى الوزن وفى كون الياء الساكنة فى تحية عَيْناً وفى أمية[2] للتصغير

واعلم أنك إذا نسبت إلى قِسِىّ وعِصِىّ علمين[3] قلت : قُسَوِى وعُصَوِى

والمعوض عنه ، والنسب إلى أمة المكبر أموى برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثى المحذوف اللام ، إذ كانت قد ردت فى جمع التصحيح

(١) وقع فى أصول الكتاب كلها «فشارك بذلك نحو عدى وغنى فى علة حذف الياء فى التصغير وقلب الياء واوا » والذى يتجه عندنا أن كلمة « التصغير » وقعت سهوا وأن الصواب « فى علة حذف الياء فى النسب » لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانية واوا لا يكون إلا فى النسب وعلى هذا تكون إضافة «علة» إلى «حذف» على معنى اللام ، وعلة الحذف هى استثقال الياءات مع الكسرتين . نعم إن تحية وغنيا يشتركان فى باب التصغير فى حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء التصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيرة نسيا ، وعند ابن مالك تحذف الياء التى تلى ياء التصغير كما نص عليه فى التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمة « التصغير » على حالها بالنسبة إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبة إلى قلب الياء واوا ، لأن محله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

(٢) قوله «وفى أمية للتصغير» هذه كلمة مستدركة ، لأنه لا يشبه تحية بأمية وإنما يشبهها بنحو غنية، ألا ترى أن وجه الشبه أنهما سواء فى الحركات والسكنات والأصل فى ذلك أن يكونا سواء فى نوع الحركة لا فى جنسها فكان الأوفق أن يقول وفى « غنية » زائدة

(٣) إنما قال « علمين » للاحتراز عن النسب إليهما جمعين فأن النسب إليهما حينئذ برد كل واحد منهما إلى مفرده ، فتقول عصوى وقوسى

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرته إتباعا لكسرة العين ، فلما انفتح العين فى النسبة رجع الفاء إلى أصلها

قال : « وَتُحْذَفُ اليَاءُ الثَّانِيَةُ فى نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ومُهَيِّمٍ مِنْ هَيَّمَ ، وطَائِيٌّ شَاذ ، فإنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مُهَوِّمٍ قِيلَ مُهَيِّمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ »

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح ياء مشددة مكسورة فألحقت ياء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسورة على أىّ بنية كان الاسم : على فَيْعِلٍ كَمَيِّت ، أو على مُفَعِّل كمُبَيِّن ، أو على أُفَيْعِل كأُسَيِّد ، أو على فُعَيِّل كحُمَيِّر أو على غير ذلك ، لكراهتهم فى آخر الكلمة الذى اللائق به التخفيف اكتناف ياءين مشددتين بحرف واحد مع كسرة الياء الأولى وكسرة الحرف الفاصل ، وكان الحذف فى الآخر أولى ، إلا أنه لم يجز حذف إحدى ياءى النسب لكونهما معا علامة ، ولا ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنة لئلا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعدها ياء مشددة ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير ، وذلك ظاهر فى الحس ، فلم يبق إلا حذف المكسورة ، فان كان الأخير حرف علة كما فى المُحَيِّي فسيجىء حكمه ، فان كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحة كمُبَيَّن ومُهَيَّم اسمى مفعول لم يحذف في النسبة شىء لعدم الثقل

قوله « وطأئى شاذ » أصله طَيِّئِىٌّ كَمَيِّتِيّ فحذف الياء المكسورة كما هو القياس ، فصار طَيْئِىٌّ بياء ساكنة ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ماقبلها كما يجىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف

الياء الساكنة فتنقلب الياء التى هى عين ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها على ماهو القياس

قوله : « ومهيم من هيم » هو اسم فاعل من هَيَّمَهُ الحب : أى صيره هائما متحيراً .

قوله « فإن كان نحو مهيِّم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم » أى نام نوماً خفيفاً ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدِّم إحدى الدالين ، وتجىء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيِّمًا ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسْوَد : أُسَيْوِد[1] قلتَ : مُهَيْوِم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مُهَيِّيم ومُهَيْوِيم ، كما تقول : مُقَيْدِيم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة ، فتقول : مُهَيِّيمِىٌّ لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صورة اسم فاعل من هَيَّمَ فان لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التبس المنسوب إلى هـذا المصغر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هَيَّم ، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين : الياء الساكنة والميم ، فتتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً ، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين فى كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شىء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هَيَّمَ ، أعنى بياء العوض ، وهـذا الذى ذكرنا فى تصغير مُهَيِّم ومُهَوِّم أعنى حذف أحد المثلين مذهب سيبويه فى تصغير عَطَوَّد[2] على ما ذكرنا فى التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئاً ، لأن الثانى وإن كان متحركا يصير مدة رابعة فلا يختل به بنية

---

(١) انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٢٥٢) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه فى تصغير مُسَرْوَل[1] مُسَيْرِيل ، فعلى مذهبه ينبغى أن لا يجوز فى تصغير مُهَوِّم ومُهَيِّم إلا مهيّيم بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول فى تصغير عَطَوّد : عطييد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجىء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئاً حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغر إلا مُهَيِّيمى ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين فى نحو عطود ، إلا أنه لم يقل ههنا انك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهييم الذى فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه شيئاً ، قال : لأنا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبة إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيْمى ، كما يقال فى حُمَيِّر : حُمَيْرِى ، فيصير ذلك إخلالا به ، يعنى يختل الكلمة بحذف الياءين منها ، فاختاروا ما لا يوجب حذف شيئين ، يعنى إبقاء الياء التى هى مدة ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استثقال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلا بالمد ؛ إذ لا يحذف من الكلمة شىء ، فلا يكون الياء فى مُهَيِّيمى للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه فى عَطَوّد ، أعنى حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خَوْفَ إجحاف الكلمة بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت : مُهَيْمى ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيَّم وفى المنسوب إلى حُمَيِّر إذ لا إجحاف

---

(١) انظر (١ : ٢٥٠) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبالى باللبس ، وثانى الاحتمالين فى قول سيبويه أرجح ؛ لئلا يخالف قوله فى عَطَوَّد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف

النسب لما آخره ألف

قال : « وَتُقْلَبُ الأَلِفُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمُنْقَلِبَةُ وَاواً كَعَصَوِيٍّ وَرَحَوِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ وَمَرْمَوِيٍّ ، وَيُحْذَفُ غَيْرُهُمَا كَحُبْلِيٍّ وَجَمَزِيٍّ وَمُرَامِيٍّ وَقَبَعْثَرِيٍّ ، وَقَدْ جَاء فِى نَحْوِ حُبْلَى حُبْلَوِيٌّ وَحُبْلَاوِيٌّ ، بِخِلَافِ نَحْوِ جَمَزَى »

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفاً أو واواً أو ياء أو همزة قبلها ألف أو همزة ليس قبلها ذلك ، أو حرفاً غير هذه المذكورة ، فالقسمان الأخيران لا يُغيَّر حرفُهما الأخير لأجل ياء النسبة ، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول :

الذى آخره ألف إن كانت ألفه ثانية : فإما أن تكون لامه محذوفة كما إذا سمى بفَازَيْدٍ وذامال وشاةٍ[1] ، ولا رابع لها أولا لام له وضعا ، كما إذا سمى

(١) أصل فازيد قبل الاضافة فوه — بفتح أوله وسكون ثانيه — بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطا فكره بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثانى ميما فصار فم ، فأذا أضيف زال المقتضى لابداله ميما ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزلة لام الكلمة فرجع حرف العلة ، لجعلوه قائما مقام حركة الأعراب فى الرفع ثم جعلوا الواو ألفا فى النصب وياء فى الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحة والكسرة وضموا ما قبل الواو فى الرفع وفتحوا ماقبل الألف فى النصب وكسروا ما قبل الياء فى الجر طلبا للتجانس والخفة . وأماذا مال فأصله قبل الاضافة ذوى — بفتح أوله وثانيه — على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطا ثم جعلت عينه التى هى الواو قائمة مقام حركة الأعراب فى الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحة والكسرة فى حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركة مناسبة للعين طلبا للتجانس والخفة

بذا [١] وما ولا ، وإن كانت ثالثة : فإما أن تكون منقلبة عن اللام كالعَصَى والفَتَى وهو الأكثر ، أو تكون أصلية كما فى متى و إذا ، وإن كانت رابعة : فاما أن تكون منقلبة عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى [٢] والذفرى [٣] ، أو للتأنيث كحبلى و بشرى ، أو أصلية نحو كَلَّا وحَتَّى ، والخامسةُ قد تكون منقلبة ، وللالحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحَبَنْطَى [٤] والحُبَارَى [٥] ، والسادسةُ قد تكون منقلبة كالمُسْتَشقَى ؛ وللإلحاق كالمُسْلَنقَى [٦] واسْلَنقَى علما ، وقد تكون للتأنيث كحَوْلَايَا [٧] ، وقد تكون لتكثير البناء فقط كقَبَعْثَرَى [٨] .

وأما شاة فأصلها شوهة - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم فى التصغير شويهة لحذفت لام الكلمة اعتباطا ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت العين بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهذه الحركة وإن كانت عارضة إلا أنها لازمة ، فجعلت كالأصلية فاعتدبها فى الأعلال بخلاف حركة نحو شى فى شىء وضو فى ضوء ونحو اشتروا الضلالة ، ولاتنسوا الفضل بينكم

(١) مراده : «ذا» ذا الأشارية ، وقد تبع فى جعلها ثنائية الوضع ابن يعيش فى شرح المفصل . انظر (١ : ٢٨٥) من هذا الكتاب

(٢) انظر (١ : ٥٧)

(٣) انظر (١ : ٧٠) — و (١ : ١٩٥) من هذا الكتاب

(٤) انظر (١ : ٥٤) — و (١ : ٢٥٥) من هذا الكتاب

(٥) انظر (١ : ٢٤٤) — و (١ . ٢٥٧) من هذا الكتاب

(٦) مسلنق : اسم مفعول من اسلنق ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه وألقاه على ظهره

(٧) حولايا : اسم قرية من عمل النهروان على ما فى القاموس ، وقد ذكر المؤلف فى باب التصغير أنها اسم رجل : انظر (١ : ٢٤٦) من هذا الكتاب

(٨) انظر (١ : ٩) من هذا الكتاب

فالثانية التى لامها محذوفة إن وقع موقعها قبل النسب حرفٌ صحيح على وجه الأبدال قُلِبَ الألف فى النسبة إليه ؛ فيقال فى النسب إلى فا زَيدٍ علما : فَمِيٌّ ، بحذف المضاف إليه كما يجىء ، وأما قلبها فى النسب ميا فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلاجرم لايلحق هذه الياء اسما إلا ويمكنه أن يستقلّ بنفسه من دون الياء ويعربَ ، وكذا ينسب إلى فُوزَيدٍ وفى زَيدٍ علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الابدال رد اللام كما تقول فى المسمى بذا مال وفى شاة : ذَوَوِىٌّ وشَاهِىٌّ ، [1] وكذا تقول فى المسمى بذومال وذى مال ، والثانية التى لا لام لها وضعا يزاد عليها مثلها . كما يجىء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معربا من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفا اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزة ؛ لأن الهمزة من مخرج الألف ومخرج الفتحة التى قبلها ، ولم تقلب الألف واوا وإن كان إبدال حروف العلة بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول فى الرحى : رَحَوِىٌّ على مايجىء ، لأن وقوع الهمزة طرفا بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذائِىٌّ فى ذا للاشارة ، ولاَئِىٌّ وماَئِىٌّ ، فقولهم : مائِيَّةُ الشىء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشىء كما مر فى الموصلات ومن قال ماهِيَّة فقد قلب

---

(١) ذووى على أن أصل ذا مال « ذوو » واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واوا دفعا لاستثقال الياءات والكسرة كما فى عم وشج وشاهى فى النسبة إلى شاة مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام فى النسب ؛ لأن ياء النسبة عارضة ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شوهى لا شاهى ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو. حذف اللام فاذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزة هاء لتقاربهما ، وحالُ الواو والياء ثانيتين لاثالث لهما كحال الألف سواء ،
فتقول في المنسوب إلى لَوْ : لَوِّيٌّ وفي المنسوب إلى في : فِيَوِيٌّ ، وأصله فِيِّيٌّ
فعمل به ماعمل بالمنسوب إلى حي كما يجيء

وإن كانت الألف ثالثة قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين
كما تحذف في نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على
فتحته دلالةً على الألف المحذوفة ، لأن ماحذف لعلة لانسيا تبقى حركة ما قبل
المحذوف فيه على حالها كما في قاضٍ وعصاً فكنت تقول في النسبة إلى عصًا وفتًى :
عَصَيٌّ وَفَتَيٌّ بالفتح ، إذ لو كسر ماقبل الياء لا التبس بالمحذوف لامه نسيا كَيَدِيٌّ
ودَمِيٍّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ماقبل ياء النسبة لا يكون إلا
مكسورا في اللفظ ليناسبها ، بخلاف ماقبل ياء الإضافة فإنه قد لا يكون مكسورا
كمُسْلِمَايَ وفتَايَ وَمُسْلِمِيّ ، وذلك لكون ياء الاضافة اسما برأسه ، بخلاف ياء
النسبة ، فأنها أوغَلُ منها في الجزئية وان لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم
تبدل الألف همزة لأن حروف العلة بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزة في نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما
يجيء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعى ، وإنما
لم تقلب ياء كراهة لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحو رَحَوِيٍّ ألفا مع تحركها
وانفتاح ما قبلها لعُرُوض حركتها (١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام
بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لئلا يُصَار إلى
مافُرَّ منه

---

(١) الأولى أن يقتصر في عدم قلب واو نحو رحوى ألفا على التعليل الثاني ؛
إذ لايظهر لدعوى عروض حركة الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما
كانت منقلبة عن الألف الساكنة لأجل ياء النسبة العارضة كان أصل الواو السكون
وتحريكها إنما جاء لياء النسبة

وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للإلحاق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلا أو عوضا من الأصل أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ، فرقا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثانى الكلمة كَجَمَزَى [1] ؛ لزيادة الاستثقال بسبب الحركة ، فصارت الحركة — لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مرة — كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجبَ الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسة كما يجىء يتحتم حذفها رابعة مع تحرك ثانى الكلمة ، والحركةُ قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قَدَمًا يتحتم منع صرفه علما كعَقْرَبٍ دون هِنْدٍ ودَعْدٍ ، [2] وإن

---

(١) يقال : جمز الانسان والبعير والدابة يجمز ، كيضرب ، جمزا وجمزى ، إذا عدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جمزى إذا كان وثابا سريعا

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (١ : ٤٤) : «فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا هذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده ؛ فهو بمنزلة حمزة ، وإن كان ثلاثيا فأما أن يكون متحرك الأوسط أولا ، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امرأة أو غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه ، للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول فى حبلى : حبلى وحبلوى ، ولا تقول فى جمزى إلا جمزى ، كما لا تقول فى جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند فى جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم » اهـ

كان ثانى الكلمة ساكنا جاز تشبيه ألف التأنيث بالألف المنقلبة ، والأصلية والتى للالحاق ، فتقول : حبلوى ، و بألف التأنيث الممدودة ، فتزيد قبلها ألفا آخر ، وتَقْلِبُ ألف التأنيث واوا فتقول : حُبْلاَوِىٌّ ودُنْيَاوِىٌّ كصَحْرَاوِىٍّ ، وكما جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبة والأصلية والتى للالحاق جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتى للالحاق بألف التأنيث المقصورة فى الحذف ، فتقول : مَلْهِىٌّ وحَتِّىٌّ وَأَرْطِىٌّ ، و بألف التأنيث الممدودة ، تقول : مَلْهَاوِىٌّ وحتّاوى وأرْطاوى ، وقد شبهوا — فى الجمع أيضا — المنقلبة بألف التأنيث لكن قليلا ، فقالوا : مَدَارَى فى جمع مِدْرَى (١) ، كَحَبَالَى فى جمع حُبْلَى كما يجىء فى بابه (٢)

وأما الخامسة فما فوقها فانها تحذف فى النسب مطلقا ، منقلبة كانت أو غيرها ، بلا خلاف بينهم ؛ للاستثقال ؛ إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد ؛

---

(١) قال فى اللسان : « والمدرى والمدراة (بكسر أولهما وسكون ثانيهما) والمدرية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الألف بدل من الياء ، ودرى رأسه بالمدرى : مشطه . قال ابن الأثير : المدرى والمدراة : شىء يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ، ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أبى : أن جارية له كانت تدرى رأسها بمدراها : أى تسرحه ، يقال : ادرت المرأة تدرى ادراء ، إذا سرحت شعرها به ، وأصلها تدترى : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت التاء فى الدال » اهـ

(٢) قال المؤلف فى باب الجمع من هذا الكتاب : « وقد جاء فى بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء فى ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مدرى ، ومدار ، ومدارى - بالألف - وذلك ليس بمطرد . وقال السيرافى : هو مطرد ، سواء كان الألف فى المفرد منقلبة أو للالحاق وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا فى ملهى : ملاه وملاهى ، وفى أرطى : أراط وأراطى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع » اهـ

فإن يونس جعلها كالرابعة فى جواز الإبقاء والحذف ، فمُعَلّى عنده كأَعْلَى وألزمه سيبويه أن يجوز فى الخامسة للتأنيث القلبَ أيضا نحو عِبِدَّى (١) كما أجاز فى الرابعة للتأنيث كحبلى ، ولا يجيزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونسَ ؛ لان أصل الرابعة التى للتأنيث الحذفُ كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعة ، بخلاف المنقلبة فان أصل الرابعة المنقلبة القلب (٢) ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

---

(١) انظر (١ : ٢٤٥ ه ٢) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا فى الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذا كان ثانى الكلمة ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كلهى والتى للتأنيث كحبلى ، تقول : ملهى وملهوى وحبلى وحبلوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب فى المنقلبة أرجح من الحذف وعلى أن الحذف فى ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسة ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضاً على وجوب حذفها فى النسب مطلقا تقول فى حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فان كانت الألف خامسة وفيما قبلها حرف مشدد فان كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول فى عبدى وكفرى وزمكى : عبدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف فى هذه الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعة لأن الحرف المشدد بمنزلة الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز فى ألف التأنيث فى هذه الحال الوجهان لوجود العلة التى اقتضت الجواز فيها كوجودها فى المنقلبة ، مع أنهم أجمعوا فى التى للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعة والألف التى لغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل فى ألف التأنيث الحذف والأصل فى التى لغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسة التى قبلها حرف مشدد على الرابعة أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التى للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، ونقول : كان مقتضى هذا

جاء مؤنث على مثل مَعَدٍّ وخِدَبٍّ (١) ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛ لأنه يكون إذن كقَدَمٍ إذا سمى به مذكر (٢) ولا قائل به

قوله : « كحُبْلِيّ وَجَمَزِيّ » الألف فيهما رابعة للتأنيث ؛ إلا أن جَمَزَى متحرك الثانى بخلاف حُبْلَى ، وألف مُرَامَى خامسة منقلبة ، وفى قَبَعْثَرَى سادسة لتكثير البنية فقط

النسب لما آخره ياء

قال : « وَتُقْلَبُ الْيَاءُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا وَاواً وَيُفْتَحُ ما قبلَهَا كَعَمَوِيٍّ وَشَجَوِيٍّ ، وَتُحْذَفُ الرَّابِعَةُ عَلَى الأَفْصَحِ كَقَاضِيٍّ ، وَيُحْذَفُ مَا سِوَاهُمَا ، كَمُشْتَرِيٍّ ، وَبَابُ مُحَيٍّ جاء عَلَى مُحَوِيٍّ وَمُحَيِّيٍّ كَأُمَيِّيٍّ »

أقول : اعلم أن الياء الأخيرة فى المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانية محذوفة اللام كما إذا سمى بِفِى زيد وذى مال ، أو ثانيةً لالام لها وضعاً كَفِى وكَىْ ، وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانية حذفت فاؤها كَشِيَةٍ (٣) ، ويجىء حكمها ،

الذى ذكره من الفرق أن يجب فى المنقلبة القلب لأنه أصل فى الذى حمل عليه وهو الرابعة المنقلبة ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو الرابعة التى للتأنيث

(١) أنظر (١ : ٥٩ ، ٦٥) من هذا الكتاب

(٢) حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيبويه يونس أن علم المؤنث إذا سمى به مذكر يشترط فى منع صرفه الزيادة على ثلاثة أحرف ، فلو جعلنا الحرف المشدد بمنزلة حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزلة أعلى فى جواز الحذف والابقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعة أحرف وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

(٣) الشية ـ بكسر الشين وفتح الياء مثل عدة ـ مصدر وشى الثوب يشيه وشياوشية ، مثل وعد يعد وعدا وعدة ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثة ، وهي إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركة إلا كسرة كالعَمِي والشَّجِي ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كظَبْيٍ ورُقْيَةٍ[1] وقِنْيَةٍ[2] أو ألف كرايٍ ورايةٍ ، أو ياء مدغم فيها كطَيٍّ وحَيٍّ ، أو تكون رابعة ، وهي إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضِي والغازِي ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسِقَايَة أو ياء مدغم فيها كعَلِيٍّ وقُصَيٍّ ، أو غير ذلك كقِرَأْيٍ[3] ، وكذا الخامسة : إما أن ينكسر ما قبلها كالمُرَامِي ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدِرْحَاية[4] وحَوْلَايَا ، أو ياء مدغمٌ فيها ككرسي ومَرْمِيٍّ ، أو غيرُ ذلك كإِنْقَضْيٍ عَلَى وزن إِنْقَحْلٍ[5] من قضى .

والواو الأخيرة إما أن تكون ثانية محذوفة اللام كفُو زَيْدٍ وذُو مالٍ ، أو ثانية لا لام لها وضعاً كلَوْ وأَوْ ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضاً ، أو تكون ثالثةً ساكناً ما قبلها كغَزْوٍ وغَزْوَةٍ ورِشْوَةٍ وعُرْوَةٍ ، أو متحركا ما قبلها بالضم نحو سَرُوَة من سَرُوَ على مثال سَمُرَة من غير طَرَيان التاء ، وكذا الرابعة يكون

---

(١) الرقية : العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات ، قال عروة بن حزام .

فَمَا تَرَكَا مِنْ عُوذَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَلاَ رُقْيَةٍ إلا بِهَا رَقَيَانِي

(٢) القنية (بكسر فسكون ، وبضم فسكون ويقال قنوة وقنوة) ما يتخذه الانسان من الغنم وغيرها لنفسه لا للتجارة

(٣) يريد ما أخذته من قرأ على وزان قمطر ، وأصله بهمزتين أولاهما ساكنة فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانية الهمزتين الواقعتين طرفا تبدل ياء

(٤) الدرحاية ـ بكسر فسكون ـ الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللئيم الخلقة ، ووزنه فعلاية ، وهو ملحق بفعلالة كجعظارة ، والجعظارة : القصير الرجلين الغليظ الجسم

(٥) الانقحل ـ بكسر الهمزة وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء

ما قبلها ساكناً كَشَقَاوَة ، أو مضموماً كعرقُوَة وقَرْنُوَة[1] ، وكذا الخامسة ما قبلها إما ساكن كحِنطأوٍ[2] ومغزُوّ ، أو مضموم كقَلَنْسُوة .

ولو انفتح ما قبل الياء والواو طرفين لانقلبتا ألفاً ، ولو انكسر ما قبل الواو الأخيرة لانقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفاً فى الأسم لانقلبت الضمة كسرة كما يجىء فى باب الاعلال .

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكورة فى باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نَذْكُرْ حكمه منها لا يغير فى النسب عن حاله .

فنقول : إن الياء الثالثة المكسور ما قبلها تقلب واواً لاستثقال الياءات مع حركة ما قبل أولاها ، وتجعل الكسرة فتحة ، وإذا فتحوا العين المكسورة فى الصحيح اللام فهو فى معتلها أولى ، لئلا تتوالى الثقلاء .

وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فان كان المنسوب إليه متحرك الثانى كيتقِى مخفف يتّقى[3] فلا بد من حذف الياء ، وكذا إن كان الثانى ساكنا عند سيبويه والخليل كقاضىٍ ويَرْمِىٍ لأن الألف المنقلبة والأصليةَ رابعةً جاز

المهملة - الذى يبس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج ١ ص ٦١ ه ١)

(١) القرنوة - بفتح القاف وسكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوة وعنصوة وترقوة وثندوة - وهى نوع من العشب وقال فى اللسان : «القرنوة نبات عريض الورق ينبت فى ألوية الرمل ودكادكه ، ورقها أغبر يشبه ورق الحندقوق » اه ، وفيه عن أبى حنيفة « قال أبوزياد : من العشب القرنوة ، وهى خضراء غبراء على ساق يضرب ورقها إلى الحمرة ولها ثمرة كالسنبلة ، وهى مرة يدبغ بها الأساق ، والواو فيها زائدة للتكثير ، لا للمعنى ولا للالحاق ، ألا ترى أنه ليس فى الكلام مثل فرزدقة » اه

(٢) الحنطأو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون وبعدها طاء مهملة أو ظاء مشالة - وهو القصير (انظر ج ١ ص ٢٥٦ ه ٢)

(٣) أنظر (ج ١ ص ١٥٧ ه ١)

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ؛ فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوبُ الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة

فان قلت : افعلْ به مافعلتَ بالثلاثى نحو العَمِى مِنْ قَلْبِ الكسرة فتحةً والياء واوا ، (١) وقد استرحتَ من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلَى ،

قلتُ : ثقل الرباعى فى نفسه إلى غاية التخفيف : أى الحذف ، أدعى منه إلى مادون ذلك (٢) ، وهو ماذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثى ؛ فان خفته فى نفسه لاتدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى فى الصحيح نَحْوَ تَغْلِبِيٍّ مُجْرى نَمَرِيٍّ — وهو المبرد — لكون الساكن كالميت المعدوم ؛ يُجْرى أيضاً فى المنقوص نحوَ قاضٍ مُجْرى عَمٍ ، فيقول : قاضَوِيٌّ ويَرْمَوِيٌّ ،

وأما الياء المكسور ماقبلها إذا كانت خامسة فصاعدا فلا كلام فى حذفها ، نحو مُسْتَقِيٍّ ومُسْتَسْقِيٍّ ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا فى هذا المقام كما مر

قوله « وباب مُحَيٍّ » الياء الأخيرة فى مُحِيٍّ خامسة يجب حذفها ، كما فى مُسْتَقٍ ، فيبقى مُحيٍّ بعد حذفها كقُصَيٍّ ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملته ، كما قلنا فى تَحِيَّة ، وليس مُحَيٍّ مثل مُهَيِّم لوجوب حذف الياء الخامسة ، فتلتقى الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مُهَيِّم ، قال أبو عَمْرٍو : مُحَوِيٌّ أجود ، وقال المبرد : بل مُحِيِّيٌّ بالتشديدين أجود (٣) ، وإذا وقع الواو ثالثةً أوْ فوقها مضموماً

---

(١) الذى فى الأصول « والواو ياء » وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

(٢) معنى هذه العبارة أن الاسم الرباعى الذى هو بطبعه ثقيل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثى فلم يكتف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثى الذى لم يبلغ مبلغه فى الثقل ، فأنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، فقوله « إلى غاية التخفيف » متعلق بأدعى ، وكذلك قوله « منه » وقوله « إلى مادون ذلك » متعلق كذلك بأدعى ، و « أدعى » هو خبر المبتدأ

(٣) قال ابن جماعة : « قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعنى المبرد) هل

ماقبلها كَسَرُوَةَ وقَرْنُوَةَ فالواجب فى النسب قلب الواو ياء والضمة كسرةً حتى يَصير كَسَرٍ وقَاضٍ ، ثم ينسب إليه الثلاثى : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحذف التاء للنسبة ، وقد ذكرنا أن ياء النسبة كالاسم المستقل من جهة أن المنسوب إليه قبلها ينبغى أن يكون بحيث يصح أن يستقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو للضموم ماقبلها فى الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كما فى الأَدْلِى ، وتقول فيما واوه رابعة أو فوقها نحو عَرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ [1] : عَرْقِىٌّ وقَمَحْدِىٌّ كما تقول قاضِىٌّ ومُشْتَرِىٌّ وبعض العرب يجعل الياء قائما مقام التاء حافظا للواو من التطرف لأن فى الياء جزئية مّا بدليل انتقال الإعراب إليها كما فى تاء التأنيث فيقول : قَرْنُوِىٌّ وَقَمَحْدُوِىٌّ ، ويقول أيضا : سَرُوِىٌّ فى سَرُوَةَ ، وبعض العرب يقول فى الرابعة : عَرْقَوِىٌّ بفتح القاف كَقَاضَوِىٍّ ، فأما فى الخامسة وما فوقها : فليس إلا الحذف كَقَمَحْدِىٍّ ، كما فى مُشْتَرِىٍّ ومُسْتَسْقِىٍّ

الياء والواو الساكن ماقبلهما

قال : (ونَحْوَ ظَبْيَةٍ وَقِنْيَةٍ وَرُقْيَةٍ وغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ

يجوز أن يحذف من المحي ياء لاجتماع الياءات ؟ فقال : لا ، لأن محييا (الذى هو اسم فاعل حي بالتضعيف) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل ، قال : والاختيار عندى محي (أى بأربع ياءات) لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف » إه كلامه ، وقوله « واللام تعتل كما تعتل فى الفعل » يريد أن الياء فى محى الذى هو اسم فاعل تعل بحذفها لأنها تعل فى الفعل بالاسكان فى المضارع والقلب ألفا فى الماضى ، فالاعلال فى الفعل سبب الاعلال فى المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله « لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف » معناه أن الياء الخامسة قد حذفت ، فلو حذف الثالثة وقلب الرابعة واوا كما فى نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمة - ا ف : ، ، و جحاف بها ، فأما قول أبى عمرو « محوى أجود » فوجهه الخفة إذ لا يلزم عليه اجتماع الأمثال الثقلاء وهى الياءات

(١) القمحدوة : العظم الناتىء فوق القفا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ه ٣)

عَلَى الْقِيَاسِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَزِنَوِيٌّ وَقَرَوِيٌّ شَاذٌّ عِنْدَهُ، وَقَالَ يُونُسُ ظَبَوِيٌّ وَغَزَوِيٌّ، وَاتَّفَقَا فِي بَابِ غَزْوٍ وَظَبْيٍ، وَبَدَوِيٌّ شَاذٌّ »

أقول : الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ماقبلهما ، وهذا حكمهما ساكنا ماقبلهما ، فنقول : إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان أولا لم يُغَيَّر الواو فى النسب اتفاقا : ثالثة كانت كغَزْوِى ودَوِّىّ [1] وساوى [2] فى سَاوَةَ وقصيدة وَاوِيَة ، أو رابعة كَشَقَاوِىّ ، أو خامسة كحِنطأْوِىّ ومَغْزُوِّىّ ، إذ الواو لاتستثقل قبل الياء إذا سكن [3] ماقبلها ، إذ تغاير حرفى العلة وسكون ماقبل أولاهما يخففان أمر الثقل ، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك ماقبلها فى نحو عَمَوِىّ وقَاضَوِىّ عند بعضهم فما ظَنُّكَ بتركها على حالها مع سكون ماقبلها ؟ فعلى هذا لابحث فى ذى الواو الساكن ماقبلها إلا فى نحو عُرْوَة فان فى فتح عينه وإسكانها خلافا كما يجىء ؛ وإنما البحث فى ذى الياء الساكن ماقبلها

---

(١) دوى : منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهملة وتشديد الواو) وهو الفلاة الواسعة ، وقيل : الأرض المستوية ، وقال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِعُصْلُبِىٍّ ... أَرْوَعَ خَرَّاجٍ مِنَ الدَّوِّىِّ

* مُهَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِىِّ *

وقال العجاج :

دَوِّيَّةٌ لِهَوْلِهَا دَوِىٌّ ... لِلرِّيحِ فى أَقْرَابِهَا هُوِيٌّ

وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد ، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها

(٢) ساوى : منسوب لساوة ، وهى مدينة بين الرى وهمذان بينها وبين كل منهما ثلاثون فرسخا

(٣) ليس لقوله « إذا سكن ماقبلها » مفهوم ، لأن الواو لا تستثقل قبل ياء النسب سكن ما قبلها أو تحرك ، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنقول : إن كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبية أولا كظبي ؛ فالمجرد لاتغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها ، ولعدم مايجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضاً بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظَبْيِيٌّ وَقِنْيِيٌّ وَرُقْيِيٌّ ، وكذا فى الواوى غَزْوِيٌّ وَعُرْوِيٌّ وَرِشْوِيٌّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ،أما فى اليائى فلتخفّ الكلمة بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفة فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إنْقَضْيَةَ [1] إلاَّ إنْقَضْيِيٌّ ، وأما ذو التاء فلأن التغيير بحذف التاء جَرَّأ على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فَعيل وفَعيلة ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا في اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى القَرْيَة قَرَوِيٌّ وفى بنى زِنْيَةَ وبنى البِطْيَةِ — وهما قبيلتان [2] — زِنَوِيٌّ وَبِطَوِيٌّ ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واوا ، فتخف شيئاً ، وإن كان يحصل بالحركة أدنى ثقل ، لكن مايحصل بها من الخفة أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفة ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قَرَوِى وزِنَوِى وبِطَوِى ، ومع ذلك فاختيار الخليل ماذكرنا أولا

---

(١) يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحلة ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد مضى قريبا (انظر ص ٤٣)

(٢) ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زنية حى ، وذكر عن ابن سيده أن البطية لا يدرى موضوعها ، وأن سيبويه قد حكاها ، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغة فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطية قبيلة

قوله « وبَدَوِى شاذٌ » لأنه منسوب إلى البَدْو ، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ

قال: « وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الْأُولَى إِلَى أَصْلِهَا وَتُفْتَحُ نَحْوُ طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ بِخِلَافِ دَوِّيٍّ وَكُوِّيٍّ وَمَا آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ إِنْ كَانَ نَحْوُ مَرْمِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٌّ وَمَرْمِيٌّ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً حُذِفَتْ كَكُرْسِيٍّ وَبَخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِي اسْمَ رَجُلٍ »

النسب لما آخره ياء من قبلها حرف علة

أقول قوله « دَوِّى وكوِّى » [1] إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غزْوٍ وغَزْوَة كما تقدم فى الفصل المتقدم، والذي تقدم حكم الياء الثالثة إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فان لم يكن ماقبلها حرفا صحيحاً فإما أن يكون ياء أو ألفا ، ولو كان واوا صار ياء كما فى طيٍّ لما يجىء فى باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت الواو ياء

فنقول : إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة ، ولا بد أن تكون مدغمةً [2] فيها، فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام ، لئلا يجتمع أربع ياءات فى البناء الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذى هو أخف الحركات ، فيرجع العين

(١) الكوى : المنسوب إلى الكوة ، وهى بفتح الكاف أوضمها مع تشديد الواو فيهما ، ويقال كو أيضا بغير تاء — وهى الثقب غير النافذ فى البيت أو الحائط

(٢) محل ماذكره من وجوب الادغام إذا كانت الياء الساكنة أصلا أو منقلبة عن واو ، فالأول نحو حى وعى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنة منقلبة عن همزة لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبة عن همزة انقلابا غير لازم كحكم الهمزة مثل رِى مخفف رِئى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

إن كانت واوا إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء ـ وهو اجتماعهما مع سكون الأول ـ فتقول فى طيٍّ : طَوَوِىّ ، ويبقى الياء بحالها نحو حَيَوِىّ لأنه من حَيِىَ وتنقلب الياء الثانية فى الصورتين واوا : إما بأن تنقلب أولا ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تقلب واوا كما فى عَصَوِى ورَحَوِى ، أو تقلب الياء من أول الأمر واواً لاستثقال ياء متحرك ماقبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفا لعروض حركتها وحركة (١) ماقبلها ، لأنهما لأجل ياء النسبة التى هى كالاسم المنفصل على مامر ، ولم يقلب العين ألفا : إما لعروض حركتها ، وإما لأن العين لاتقلب إذا كانت اللام حرف علة ، سواء قلبت اللام كما فى هَوَى أولم تقلب كما فى طَوِى على مايجىء فى باب الإعلال

قال سيبويه ومن قال أُمَيِّىٌّ قال حَيِّىٌّ وَطَيِّىٌّ لأن الاستثقال فيهما واحد ؛ والذى يظهر أن أُمَيِّيًّا أولى من حَيِّىٍّ لأن بناء الثلاثى على الخفة فى الأصل يقتضى أن يُجَنَّب مايؤدى إلى الاستثقال أكثر من تجنيب الزائد على الثلاثة ، ألا ترى إلى قولهم نَمَرِى بالفتح دون جَنْدَلِىّ

---

(١) أما أن حركة ما قبل اللام فى نحو طووى وحيوى عارضة فسلم إذ أصلها قبل فك الادغام السكون ، وأما أن حركة اللام نفسها عارضة فغير مسلم لأنها محل الحركة الإعرابية حال الادغام ، على أن عروض حركة العين لايمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو ياء ألفا ، فان أحداً من العلماء لم يشترط لقلب كل من الياء والواو ألفا أصالة تحرك ما قبلهما ، بل القلب حاصل مع عروض الحركة ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واستقام واستضاف ومقام ومجاب ومستقام ومستضاف فانك تجد كلا من الواو والياء قد انقلب ألفا مع طرو حركة ماقبلهما ، ثم هم يقولون : تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ماقبلها الآن فانقلبت ألفا ـ وهذا واضح إن شاء الله . نعم التعليل الصحيح لعدم قلب الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقا من أنك لو قلبتها ألفا للزمك أن تقلبها واوا ثانية للزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لاتقبل الحركة فيبطل سعيك .

والياء الثالثة إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائدة ، بل تكون منقلبةً عن العين نحو آية وآى وغاية وغاى وراية وراى ،[١] فالأقيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظَبْيِيّ ، ومن فتح هناك فى ظبْيَة وقال ظَبَوِى لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزة أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آيٍ وراىٍ ألفاً ثم همزة كما فى رِدَاء لأن الألف قبلها ليست بزائدة ، وهو شرطه كما يجىء فى باب الاعلال .

ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجىء بياء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزة قياساً على سائر الياآت المتطرفة المستثقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنهما تقلب ألفاً ثم همزة فقلبت هذه أيضاً همزة ، فقيل : رائى ، فى راى وراية .

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصلية لا زائدة فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائدة ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلهن ووزنهن ، فقال الجمهور أصل آية أيية (بوزن شجرة) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقال أياة ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغيير ، وقال قوم : أصل آية أيية كشجرة أيضا ، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس فصار أياة مثل حياة ، ثم قدمت اللام على العين فصار آية ، فوزنها على الأول فعلة وعلى الثانى فلعة (بفتحات فيهما) وقال قوم : أصلها أييه بوزن سمرة ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضا ، ووزنها فعلة (بفتح فضم) وقيل : أصلها أوية أو أوية (كسمرة فى الأول وكشجرة فى الثانى) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها أية كحية ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آيية على مثال ضاربة ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزنتها فالة ، ومثل ذلك يجرى فى غير آية من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واواً أيضاً لأن الياء الثالثة المتطرفة المستثقلة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واواً كما فى عَمَوِى وشَجَوِى .

هذا كله إذا كانت الياء الساكن ما قبلها ثالثة ؛ فإن كانت رابعة نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبة : ولا تكون إلا عن الهمزة ، نحو قِرَاىٍ فى تخفيف قِرَأْىٍ ؛ لأن العين لا تقلب ألفاً مع كون اللام حرف علة كما فى هَوَى وَطَوِىَ ، فلا تغير اليـاء فى النسب عن حالهـا ؛ لأن قلب الهمزة ألفاً إذن غير واجب ، فالألف فى حكم الهمزة ، وإن كانت الألف زائدة — وهو الكثير الغالب كما فى سِقَايَة [1] ونُقَايَة [2] — قلبت الياء همزةً فى النسب لأن القياس كان قلبها ألفاً ثم همزة لولا التاء المانعة من التطرف ، فلما سقطت التاء للنسبة وياء النسبة فى حكم المنفصل كما تقدم صارت الياء كالمتطرفة ، ومع ذلك هى محتاجة إلى التخفيف بمجامعتها لياء النسب ، فقلبت ألفاً ثم همزة كما فى رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالمتطرفة كما فى رِدَاء وسِقَاء [3] لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستثقال اجتماع اليآت فمن ثم لم يقلب واو شَقَاوة فى شقاوِىّ إذ لا استثقال كما

---

(١) السقاية — بكسر السين — الاناء الذى يشرب به ، ومنه قوله تعالى : (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه) وهى أيضا البيت الذى يتخذ مجمعا للماء ويسقى منه الناس ، وهى أيضا مصدر بمعنى السقى ، ومنه قوله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج) الآية .

(٢) نقاية الشىء (بضم النون) خياره ، ونقاية الطعام (بفتح النون وتضم أيضا) رديئه

(٣) السقاء — بكسر السين — جلد السخلة إذا أجذع ، يقال : لا يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء واللبن ، والوطب للبن خاصة ، والنحى للسمن خاصة ، قال :

يَجُبْنَ بِنَا عَرْضَ الْفَلاَةِ وَمَا لَنَا عَلَيْهِنَّ إلاَّ وَخْدَهُنَّ سقاَ.

كان مع اليا آت ، وبعضهم يقلب ياء سِقَاية فى النسب واوا لأن الياء المستثقلة قبل ياء النسب تقلب واوا كما فى عَمَوِىّ وشَجَوِى إذا لم تحذف كما فى قاضِىٍّ .

وكذا يجوز لك فى الياء الخامسة التى قبلها ألف زائدة نحو دِرْحَايَة [1] قلبُ الياء همزة وهو الأصل أو واوا كما فى الرابعة .

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعة ياء نحو عَلِىٍّ وَقُصَىٍّ فقد تقدم حكمه

بقى علينا حكم الياء الخامسة إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما فى كرسِىٍّ وبَرْدِىٍّ وكُوفى فيجب حذفهما فى النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثانى الكلمة نحو مَرْمِىٍّ وكذا يَرْمِىٌّ فى النسب إلى يَرْمى على وزن يَعْضِيد [2] من رمى ، فالأَوْلَى حذفهما أيضاً للاستثقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثانى واواً احتراماً للحرف الأصلى فتقول : مَرْمَوِى ويَرْمَوِى ، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، فيكون كقَاضَوِىّ عند المبرد ، وإن تحرك ثانى الكلمة فلا بد من حذفهما مع أصالة الثانى ، كما تقول فى النسب إلى قَضَوِيَة [3] على وزن تَحَصِيصة من قَضَى :

---

(١) تقدم قريبا شرح هذه الكلمة (انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء)

(٢) اليعضيد — بفتح الياء وسكون العين المهملة — قال ابن سيده : اليعضيد بقلة زهرها أشد صفرة من الورس (الزعفران) وقيل : هى من الشجر ، وقال أبو حنيفة : « اليعضيد بقلة من الأحرار مرة لها زهرة صفراء تشتهيها الابل والغنم والخيل أيضا تعجب بها وتخصب عليها قال النابغة ووصف خيلا :

يَتَحَلَّبُ اليَعْضِيدُ مِنْ أَشْدَاقِهَا   صُفْراً مَنَاخِرُهَا مِنَ الْجَرْجَارِ

(٣) أصل قضوية قضيية بثلاث ياءات أولاهن مكسورة لأنه من قضيت ، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك فى فتوى

قَضَوِيّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجيء فى باب ذى الزيادة .

وإن كانت الياء المشددة خامسة وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثانى أصلا كما فى الأحاجِيّ [1] والأَوَارِيّ [2] ، أو كانا زائدين كما فى بخاتِيّ اسم رجل فهو غير منصرف لكونه فى الأصل أقصى الجموع ، والمنسوب إليه يكون منصرفاً لأن ياء النسبة لكونها كالمنفصل لا تعد فى بنية أقصى الجموع كما تقدم فى باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف بَجَالِيّ وكَمَالِيّ .

النسب لما آخره همزة قبلها ألف

قال : « وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ بَعْدَ أَلِفٍ إِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَاواً ، وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شَاذٌّ ، وإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ عَلَى الأَكْثَرِ كَقُرَّائِيّ ، وإِلاَّ فالوَجْهَانِ كَكِسَائِيّ وعِلْبَاوِيّ » .

أقول : اعلم أن الهمزة المتطرفة بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائدة ، أو لا ، فالتى بعد ألف زائدة على أربعة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصلية

---

(١) الأحاجى : جمع أحجية (بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وكسر الجيم بعدها ياء مشددة) ويقال أحجوة (بتشديد الواو وقبلها ضمة) ، وهى الكلمة التى يخالف معناها لفظها

(٢) الأوارى : جمع الآرى ، وهو الحبل تشد به الدابة فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقة تشد إليه الدابة ، قال النابغة

إلاَّ الأَوَارِيَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا
وَالنُّؤْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

كقُرَّاء [1] ووُضَّاء [2] ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائدة مَحْضَةً وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلى المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولولا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزة لا تستثقل قبل الياء استثقالَ الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواوُ أنسبُ إلى الياء من بين الحروف وأكثَرُ ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قُلبت إليه الهمزةُ ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزةُ الأصليةُ بالتى للتأنيث فتقلب واواً نحو قُرَّاوِىّ ووُضَّاوى ، وإما أن لا تكون الهمزة زائدة صرفة ولا أصلية صرفة ، وهى على ضربين : إما منقلبة عن حرف أصلى ككساء ورداء ، وإما مُلْحِقة بحرف أصلى كعِلْبَاء [3] ، وحِرْبَاء [4] ، ويجوز فيهما وجهان : قلبها واواً ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبة إلى الأصلى من حيث كون إحداها منقلبة عن أصلى والأخرى مُلْحِقة بحرف أصلى ،

---

(١) القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحة) الناسك المتعبد ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء)الحسن القراءة أو الكثيرها ، والهمزة فى كليهما أصلية

(٢) الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة) الوضىء الحسن الوجه ،قال أبو صدقة الدبيرى

وَالمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيَانِ النَّدَى خُلُقُ الكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالوُضَّاءِ

(٣) العلباء — بكسر فسكون — عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصة. وقال اللحيانى : العلباء مذكر لا غير ؛ وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابى

(٤) الحرباء — بكسر فسكون — ذكر أم حبين ، ويقال : هو دويبة نحو العظاءة أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك ليقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس ، والجمع الحرابى ، والأنثى الحرباءة ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار فى حلقة الدرع .

ولما نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت فى قُرّاء ووُضّاء ، لكن الإبقاء فى المنقلبة لشدة قربها من الأصلى أولى منه فى الملحقة ، فنقول : كل ما هى لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب فى الملحِقة أولى منه فى المنقلبة ، والقلب فى المنقلبة أولى منه فى الأصلية ، والقلب فى الملحقة أولى من الإبقاء ، وفى المنقلبة بالعكس ، وهو فى الأصلية شاذ .

وأما الهمزة التى بعد ألف غير زائدة كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبة عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير[1] ، فالنسب إلى ماء مائى بلا

(١) أنت تعرف أنهم جوزوا فى همزة كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسائى ورداوى أو ردائى ، وأوجبوا فى همزة شاء وماء بقاء الهمزة فلم يجيزوا إلا أن تقول شائى ومائى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين فى أن الهمزة فى كل منهما منقلبة عن أصل ، ولعل السر فى تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العلة إلى الهمزة فى رداء وكساء قياس لعلة اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التى انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه فى النسب ، فأما فى ماء وشاء ونحوهما فالهمزة فيهما منقلبة انقلابا شاذاً لغير علة تقتضيه ، فانصرف الذهن عن أصل الهمزة — وهو الهاء — لعدم قيام سبب الابدال ، فاعتبرت الهمزة كالأصلية فى نحو قراء ووضاء . ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزة أخف من الهاء لكون الهمزة أخت حروف العلة ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزة المنقلبة عن الهاء بالهمزة المنقلبة عن حرف العلة ، قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ ... إذَا مَاغَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وَأَسْهُمِ

وأنشد الجوهرى لمبشر بن هذيل الشمخى :

وَرُبَّ خَرْقٍ نَازِحٍ فَلاَتُهُ ... لاَ يَنْفَعُ الشَّاوِىَّ فِيهَا شَاتُهُ

وَلاَ حِمَارَاهُ وَلاَ عَلاَتُهُ ... إذَا عَلاَهَا اقْتَرَبَتْ وَفَاتُهُ

هذا بيان ماذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج ٢ ص

تغيير ، وكذا كان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوِيّ على غير القياس ، فإن سمى بشاء فالأجود شائى على القياس لأنه وَضع ثانٍ ، ويجوز شاوِى كما كان قبل العلمية .

---

٨٤) : « وأما الإضافة إلى شاء فشاوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر : فلست بشاوى عليه دمامة (البيت) وإن سميت به رجلا أجريته على القياس ، تقول : شائى ، وإن شئت قلت شاوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زبينة وثقيف إذا سميت به رجلا بالقياس » اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل همزة أبدلت من غير حرف من حروف العلة وقبلها ألف غير زائدة - بقاء الهمزة عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمة شاء فقالوا شاوى ، وأنت إذا سميت بشاء يجوز لك أن تقول شائى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شاوى كما كانوا يقولون قبل التسمية . والذى فى شرح الأشمونى وحواشى الصبان نقلا عن ابن هشام يخالف هذا ويخالف بعضه بعضا ، قال الأشمونى : « إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشاوى ، ومنه قوله * لاينفع الشاوى فيها شاته * (البيت) فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقيل مائى وماوى وشائى وشاوى » اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكه المؤلف ، الثانى أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز فى عطاء وكساء ورداء . وقال الصبان فى حاشيته : « قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى ، لأن الهمزة بدل ، غاية مافيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله موه اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فيتعين القلب وقوفا على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان » اه . وهذا يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشمونى ، أما مخالفته ما ذكره مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب والابدال ، سواء أكنت قد سميت به أم لم تكن . وأما مخالفته لما ذكره الأشمونى فقد ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك .

صنعاء : بلد فى اليمن ، وبهراء : قبيلة من قُضَاعة ، ورَوْحَاء : موضع قرب المدينة ، وجَلُولاَء : موضع بالعراق ، وكذا حَرُورَاء ، وقالوا فى دَسْتُوَاءَ : دَسْتُوَانِىٌّ[1] ، ووجه قلب الهمزة نونا وإن كان شاذا مشابهةُ ألفى التأنيث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزة نونا أو واوا ثم قلبت الواو نونا ؟ مضى الخلاف فيه فى باب ما لا ينصرف[2] ، وحذف فى جَلُولاَء وحَرُورَاء لطول الاسم ، شبهوا

---

(١) كذا فى جميع النسخ ، وكلام المؤلف صريح فى أن الكلمة ممدودة ، والذى فى القاموس والمعجم لياقوت أن الكلمة مقصورة ، قال فى القاموس : «ودستوا بالقصر قرية بالأهواز ، والنسبة دستوانى ودستوائى » اهـ ، وقال ياقوت : «دستوا بفتح أوله وسكون ثانيه وتاء مثناة من فوق : بلدة بفارس ، وقال حمزة : المنسوب إلى دستي دستفائى ، ويعرب على الدستوائى ، وقال السمعانى : بلدة بالأهواز ، وقد نسب إليها قوم من العلماء ، وإليها تنسب الثياب الدستوائية » وقد ضبطت التاء المثناة فى مادة (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفى مادة (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أيضا .

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ١ ص ٥٢) : « اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ، وتشابهانها أيضاً بوجوه أخر لا يضر فواتها ، نحو تساوى الصدرين وزنا ، فسكر من سكران كحمر من حمراء ، وكون الزائدين فى نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين فى نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر فى نحو حمراء كذلك ، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة فى فعلان فعلى غير حاصلة فى عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أيضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدى حمراء معاً ، وكون الزائد الأول فى الموضعين ألفاً ؛ فانه اجتمع الوجهان فى ندمان وعريان مع انصرافهما . فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث ، وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت فى الأصل همزة بدليل قلبها إليه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها [1]

الحَرُورِيَّةُ : هم الخوارج ، سماهم بهذا الأسم أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه لما نزلوا بحَرُورَاء حين فارقوه .

النسب لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف

قال : « وبَابُ سِقَايَةَ سِقَائِيٌّ بالْهَمْزَةِ ، وبَابُ شَقَاوَةَ شَقَاوِيٌّ بالْوَاوِ ، وبَابُ رَايٍ وَرَايَةَ رَايِيٌّ وَرَائِيٌّ وَرَاوِيٌّ » .

أقول : يعنى بباب سِقَايَة وشَقَاوة ما فى آخره واو أو ياء بعد ألف زائدة ، لم تقلب ياؤه وواوه ألفاً ثم همزة لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئة ، ويعنى بباب

فى صنعانى وبهرانى فى النسب إلى صنعاء وبهراء ، بليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً ، وذلك للمناسبة التى بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون فى الواو ، وجرأهم على هذا الابدال قولهم فى النسب إلى اللحية والرقبة : لحيانى ورقبانى ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى » اه ، وقال ابن يعيش فى شرح المفصل (ج ١٠ ص ٣٦) : « القياس فى صنعاء وبهراء أن يقال فى النسب إليهما صنعاوى وبهراوى ، كما تقول فى صحراء صحراوى ، وفى خنفساء خنفساوى ، تبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية ، على ما تقدم بيانه فى النسب ، وقد قالوا صنعانى وبهرانى على غير قياس ، واختلف الأصحاب فى ذلك ، فنهم من قال : النون بدل من الهمزة فى صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، كأنهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأى صاحب هذا الكتاب (الزمخشرى) وهو المختار : لأنه لا مقاربة بين الهمزة والنون ، لأن النون من الفم والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها » اه

(١) بقى أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث ـ التى هى الهمزة فى اللفظ ـ أولا ثم حذفت الألف التى قبلها لأنها خامسة وقياس الألف الخامسة أن تحذف فى النسب ؟ أم حذفت الهمزة والألف التى قبلها معاً لكونهما معاً كعلامة وكون زيادتهما فى الكلمة معاً على ما تقدم بيانه فى الهامشة السابقة ، والظاهر الأول ، وإن كان الثانى له وجه .

رَاي ورَايَة مافى آخره ياء ثالثة بعد ألف غير زائدة ، وقد مضى شرح جميع ذلك

النسب إلى ما بناء على حرفين

قال : « وَمَا كانَ عَلَى حَرْفَيْنِ إنْ كانَ مُتَحَرِّكَ الأَوْسَطِ أصْلاً وَالمحْذُوفُ هُوَ اللامُ وَلَمْ يُعَوَّضْ هَمْزَةَ الْوَصْلِ أوْ كانَ المحْذُوفُ فاء وَهُوَ مُعْتَلُّ اللامِ وَجَبَ رَدُّهُ كَأبَوِيّ وأخَوِيّ ، وَسَتَهِيّ فى سَت وَوِشَوِيّ فى شِيَةٍ ، وقَالَ الأخْفَشُ وِشْيِيٌّ عَلَى الأصْلِ ، وَإنْ كانت لامُهُ صَحِيحَةً والمحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَعِدِيّ وَزِنِيّ وَسَهِيّ فى سَهٍ وجاء عِدَوِيٌّ ولَيْسَ برَدٍّ ، وماسِوَاهُمَا يَجُوزُ فيهِ الأمْرَانِ نَحْوُ غَدِيّ وغَدَوِيّ وابْنِيّ وبَنَوِيّ وحِرِيّ وحِرَحِيّ ؛ وأبو الحَسَنِ يُسَكِّنُ ما أصْلُهُ السُّكُونُ فَيقولُ غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ ، وأُخْتٌ وبِنْتٌ كأخٍ وَابْنٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَعَلَيْهِ كِلَوِيٌّ ، وَقَالَ يُونُسُ أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ وَعَلَيْهِ كِلْتِيٌّ وَكِلْتَوِيٌّ وَكِلْتَاوِيٌّ »

أقول : اعلم أن الاسم الذى على حرفين على ضربين : ما لم يكن له ثالث أصلا ، وما كان له ذلك فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن يكون فى أصل الوضع مبنيا ؛ لأن للعرب لا يكون على أقل من ثلاثة فى أصل الوضع ، فاذا نسبت إليه فإما أن تنسب إليه بعد جعله علما للفظه ، أو تنسب إليه بعد جعله علما لغير لفظه ، كما تسمى شخصا بِمَنْ أو كَمْ

ففى الأول لابد من تضعيف ثانيه ، سواء كان الثانى حرفا صحيحا أولا ، كما تبين فى باب الأعلام ، فتقول فى الصحيح : الكَمِّيَّة واللَّمِّيَّة بتشديد الميمين ، وفى غيره : للمائية ، وهو منسوب إلى ما ، ولَوِّيٌّ ولوْئى ، [1] فيمن يكثر لفظة لو ،

(١) فى بعض النسخ سقطت كلمة «ولوئى» والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح

وكذا تقول فى لا : لائى ، لأنك إذا ضعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثانى فجعله همزة أولى ، كما فى صحراء وكساء ، وكذا تقول فى اللات [1] : لائى، لأن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللّاه ، وتقول فى كَىْ وفِى : كَيَوِىّ وَفِيَوِى ، لأنك تجعلهما كيًّا وفيًّا كَحَىٍّ ، ثم تنسب إليهما كما تنسب إلى حىّ وطىّ ، ومبنى ذلك كله على أنّ ياء النسبة فى حكم الكلمة المنفصلة

وفى الثانى : أى المجعول علما لغير لفظه ، لاتضعّف ثانى حرفيه الصحيح [2] ، نحو جاءنى مَنِىٌّ وكَمِىٌّ ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين فى باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف علة ضعفته عند جعله علما قبل النسبة كما مر فى باب الأعلام

والقسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف ان قصدت تكميله ثلاثة ثم نسبت إليه ردّ إليه ذلك الثالث فى النسبة ؛ لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجىء بالأجنبى

فنقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

بذلك الاشارة إلى ماحكى عن بعض العرب من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الاطلاق ، فيقول : لائى ، وكيئى ، ولوئى ، وما أشبه ذلك

(١) اللات . اسم صنم ، واختلف فى تائه ، فقيل : أصلية مشددة ، سمى الصنم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبد الصنم وسمى بوصفه ، وقيل : هذه التاء زائدة للتأنيث ، وهى مخففة ، قال فى اللسان : « وكان الكسائى يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء » اه بتصرف

(٢) وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبى منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييراً فى اللفظ والمعنى جميعا فيبعد جداً

فان كان فاء ، والمطرد منه المصدر الذى كان فاؤه واوا ومضارعه محذوف الفاء ، نحو عِدَةٍ ومِقَةٍ ودَعَة وسَعَة وزِنة ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى النسب فاؤه نحو عِدِىّ وسَعِىّ ، لأن الحذف قياسى لعلة ، وهى إتباع المصدر للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه ، وأيضا فالفاء ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضرورة ، كما كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما فى شِيَةٍ وجب رد الفاء ؛ لأن ياء النسب كالمنفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ، ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفو زيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين فو ميما ، فاذا نسبت قلت : ذَوَوِى وفَمِىّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك تقول : عَرْقُوَة وقَلَنْسُوَة وَعَرْقِىّ وَقَلَنْسِىّ وسِقَايَة بالياء لا غير وسِقَائِىّ بالهمزة عند بعضهم ، ولولا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزة وأكثر لناسب أن يقال فى شقاوة شَقَائِى أيضا بالهمزة ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شية وإن لم يكن فى الكلمات المعربة الثنائية ما ثانيه حرف علة لأن التاء صارت كلام الكلمة فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاة والذات واللات ، فلما سقطت التاء فى شية وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمة المعربة على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرف ؛ إذ الياء كالعدم ، ولا يجوز فى المعرب تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره ، فيبقى الاسم المعرب على حرف ؛ فلما لم يجز ذلك رددنا الفاء المحذوفة أعنى الواو حتى تصير الكلمة على ثلاثة آخرها لين كَعَصًا وَعَمٍ ، فلما رد الفاء لم تزل كسرة العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل ؛ لأن الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضرورة كما ذكرنا ، وهذه الضرورة عارضة فى النسب غير لازمة فلم يعتدّ بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لما عند

حذف الفاء ، فصار وِشيٌ كإبلى ، ففتح العين كما فى إِبَلِي ونَمَرِى ، فانقلبت الياء ألفاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا فى حيوى ، وأما الأخفش فانه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وِشْيِيٌّ كَظَبْيِيٍّ ولا تستثقل الياآت مع سكون ماقبلها ، والفراء يجعل الفاء المحذوفة فى هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله ، بعد اللام ، حتى يصير فى موضع التغيير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عِدَوِى وزِنَوِى وشِيَوِى ، فى عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ماروى عن ناس من العرب عِدَوِى فى عدة فقاس عليه غيره

وإن كان المحذوف عينا ، وهو فى اسمين فقط [١] : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده فى النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

وإن كان المحذوف لاما فان كان الحذف للساكنين كما فى عَصًا وعَمٍ فلا كلام فى رده فى النسبة ؛ لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نَسْياً لا لعلة مطردة نظر : إن كان العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما فى شاةٍ وذُو مال ، تقول : شاهى، وذووى ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمى فى « فوزيد » ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف علة قال النحاة : نظر ؛ فان كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبة فى موضع من المواضع - وذلك إما فى المثنى ، أو فى المجموع بالألف والتاء ، أو فى حال الاضافة وذلك فى الأسماء الستة — ردّ فى النسبة وجوبا ؛ لأن النسبة يزاد لها فى موضع اللام ما لم يكن فى الأصل كما قلنا فى كية ولأى ، فكيف

---

(١) أورد على هذا الحصر رب المخففة ، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعة من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من ربه هو اللام على ما سيأتى له

بلام كان فى الأصل وثبت عوده فى الاستعمال بعد الحذف ؟ وقد ذكرنا فى باب المثنى ضابط ما يرد لامه فى التثنية من هذا النوع ، وهو أبٌ وأخٌ وحم وهَنٌ ، وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامه فيه من هذا النوع ضابط ، بلى قد ذكرنا فى باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظُبَة لا يرد لامه نحو ظُبَات ، ويرد من المكسورة الفاء قليل نحو عِضَوَات ، والمفتوح الفاء يرد كثير منه (١) نحو سَنَوَات وهَنَوَات وضَعَوَات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه بالمكسر ، نحو شفة وأمة ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام فى موضع فأنت فى النسب مخير بين الرد وتركه نحو غَدِىّ وغَدَوِىّ وحِرِىّ وحِرَحِىّ وابنى وبَنَوِىّ ودَمِىّ ودَمَوِىّ ، ولااعتبار بقوله :

٤٨ — * جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (٢) *

---

(١) انظر تعليل ذلك وضوابطه فى شرح الكافية للمؤلف (ج ٢ ص ١٦٣) و (ج ٢ ص ١٧٥)

(٢) هذا عجز بيت لعلى بن بدال السلمى ، وقد نسبه قوم إلى الفرزدق ، وآخرون إلى المثقب العبدى ، ونسبه جماعة إلى الأخطل ، وليس ذلك بشىء . وصدر البيت قوله :

* فَلَوْ أَنَّا عَلَى حُجْرٍ ذُبِحْنَا *

والحجر : الشق فى الأرض ، وقوله « جرى الدميان الخ » قال ابن الأعرابى : معناه لم يختلط دمى ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجرى دمى يمنة ودمه يسرة،اه وكلام الشاعر إشارة إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ، وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام فى تثنية الدم شاذ ، والقياس دمان ، ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناه على لغة من قال « دماً » مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال فتيان

وبقوله :

٤٩ — * يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (١) *

لِشذوذهما ، قالوا : فمن قال هَنِك وهَنَان وهَنَات جوز هَنِيًّا وهَنَوِيًّا ، ومن قال هنوك وهنوان وهنوات أوجب هَنَوِيًّا ، وقال المصنف : إن الرد إلى المثنى والمجموع إحالة على جهالة ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان فى الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها لئلا يلزم فى النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين ، مع أن الحذف فى الآخر الذى هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يجز إلا أبوى وأخوى ، وإن كان فى الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غَدِى وغَدَوِى وحِرِى وحِرَحِي ؛ إذ لا يلزم الإجحاف ، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على العوض نحو ابنى وبنوى واستى وستهى .

قلت : الذى التجأ إليه خوفاً من الرد إلى جهالة ليس فى الاحالة عليها بدون ما قال النحاة ، لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل

---

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقْهَرَا *

ولم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ومحلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى فى مكانه « محرق » و« عند » فى قوله « عند محلم » بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان بيضاوان لمحلم . وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد فى التثنية شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناه على لغة من قال « يدى » مثل الفتى مقصوراً ، فكما تقول فى تثنية الفتى فتيان تقول فى تثنية اليدى يديان ، فاعرف ذلك

هو فَعْلٌ بالسكون أو فَعَل كيَدٍ ودَمٍ ، وأكثر ما على نحو ظُبَة ومِائة وسَنَة [١] مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها .

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين كسنة لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عِضَة لقولهم عُضَيْهة وعِضَوَات ، قال السيرافى : من قال سانهت قال سَنَهِىٌّ وسَنِىٌّ لأن الهاء لا ترجع فى الجمع لا يقال سَنَهَات [٢] ، ومن قال سَنَوَات يجب أن يقول سَنَوِى ، وكذا من قال عُضَيْهة قال عِضَهِىٌّ وعِضِىٌّ إذ لم يأت عِضَهَات ، ومن قال عِضَوَات قال عِضَوِىٌّ لا غير ، قال سيبويه : النسبة إلى فم فمى وفموى لقولهم فى المثنى فَمَان ، قال : ومن قال فموان كقوله :

٥٠ — * هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا [٣] *

قال : فَمَوِىٌّ لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فَمِىٌّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فَوْهِىٌّ .

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تُرَدُّ لامه وأصل عينه السكون نحو دَمَوِى ويَدَوِى وغَدَوِى وحِرَحِىٌّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفاً ،

---

(١) المراد بنحو ظبة ومائة وسنة كل ثلاثى حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو الثلاثى المحذوف اللام الذى لم يعوض منها شيئاً

(٢) قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاه فى اللسان عن ابن سيده

(٣) هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله :

* عَلَى النابح العَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ *

ونفثا : ألقيا على لسانى ، وضمير التثنية يرجع الى إبليس وابنه ، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام : المراماة بالحجارة ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل فى تثنية فم فموان

لمثل ما ذكرنا فى تحريك عين شِيَةٍ ، وذلك أن العين كانت لازمة للحركة الإعرابية ، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبيها على لزومها للحركات قبل ، والفتحةُ أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا فى شية ، فيقول : يَدْيِىٌّ وَدَمْيِىٌّ وَغَدْوِىٌّ وَحِرْحِىٌّ باسكان عيناتها ، وأما إذا كان مضاعفاً كما إذا نسبت إلى رُبَ المخففة فانك تقول : رُبِّىٌّ باسكان العين للادغام اتفاقا ، تفاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قُرَةَ وهم قوم من عبد القيس والأصل قُرَّة نخفف فقالوا قُرِّىّ مشددة الراء

واعلم أن كل ثلاثى محذوف اللام فى أوله همزة الوصل تعاقب اللام فهى كالعوض منها ، فان رددت اللام حذفت الهمزة ، وإنْ أثبتَّ الهمزة حذفت اللام ، نحو ابنى و بَنَوِى ، واسمى وَسِمَوِى بكسر السين أو ضمه لقولهم سِمٌ وسُمٌ وجاء سَمَوِى بفتح السين أيضاً ، وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلا يكون الهمزة عوضاً من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئِى قال وأما مَرَئِىٌّ فى «امرىء القيس» فشاذ ، قال السيرافى : هذا قياس منه ، وإلا فالمسموع مرئى فى امرىء القيس ، لا امرئى ؛ واعلم أن الراء فى مَرَئِى المنسوب إلى امرىء مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزة الوصل على غير القياس بقى حركة الراء بحالها ، وهى تابعة لحركة الهمزة التى هى اللام ، والهمزة لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضاً ، فصار مَرِئى كَنَمِرِى ، ثم فتحت كما فى نَمَرِى ، وحكى الفراء فى امرىء فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال ، وأما ابنم فكأن الهمزة مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتهما ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمى ؛ قال سيبويه : ابنمى قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء ، وذلك فى الأسماء المعدودة المذكورة فى

باب التصغير نحو أخت[1] و بنت وهَنْت وثِنْتَانِ وَكَيْتَ وَذَيْتَ ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء و إن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء ، والدليل على أنها لاتقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها فى التصغير نحو بُنَيَة وأُخَية ، وكذا فى الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ؛ فاذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر ، لأن جميع ذلك كان مذكراً فى الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أُخت وكسرها من بِنْتٍ وثِنْتَان ، و إسكان العين فى الجميع تنبيها على أن هـذا التأنيث ليس بقياسى كما كان فى ضارب وضاربة وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول فى أخت : أَخَوِى كما قلت فى أخ ، وفى بنت وثنتان بَنَوِى وَثَنَوِىّ ، والدليل على أن مذكر بنت فَعَلٌ فى الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بَنُونَ فى جمعه السالم وأبناء فى التكسير[2] وكذا قالوا فى جمع الاثنين أثناء ، قال سيبويه[3] : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

(٢) الدليل على أن الفاء فى ابن مفتوحة قولهم فى جمع السلامة بنون ، والدليل على أن العين مفتوحة أيضا مجىء تكسيره على أبناء ، إذ لو كانت عينه ساكنة لجمع على أفعل مثل فلس و أفلس

(٣) بين عبارة سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عبارة سيبويه ، قال (ج ٢ ص ٨٢) : « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغى له أن يقول بنى فى ابن كما قلت فى بنون ، فانما ألزموا هذه الرد فى الاضافة لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولاحذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها » اهـ ، وقال أبو سعيد السيرافى فى شرحه : « فان قال قائل فهلا أجزتم فى النسبة إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا فى المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى . إنما قالوا بنوىّ أو ابنى ، فلم

فيه فكان القياس أن يجوز فى النسب بَنِي وَبَنوِيّ لما أصلتم من أن النظر فى الرد فى النسبة إلى المثنى والمجموع بالألف والتاء . فالجواب أنهم و إن لم يردوا فى بنات ردوا فى بنون ، والغرض رجوع اللام فى غير النسب فى بعض تصاريف الكلمة ، وكان يونس يجيز فى بنت وأخت مع بَنَوِى وأَخَوِى بِنْتِيّ وأُخْتِيّ أيضاً ، نظراً إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهى بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول مَنْتِي (١) وَهَنْتِي أيضاً ، ولا يقوله أحد

وتقول فى كَيْتَ وذَيْتَ : كَيَوِيّ وَذَيَوِى ، لأنك إذا رددت اللام صارت كَيَّةَ وذَيَّةَ كحية ، فتقول : كيوى كحيوى

يحملوه على الحذف ، إذ كانت الاضافة قوية » اه ، وقول سيبويه « فان قلت بنى جائز كما قلت بنات » معناه أنه كان ينبغى جواز حذف اللام فى النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد فى الجمع ، وكل مالم يرد فى الجمع ولا فى التثنية فانه يجوز فى النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك « فانه ينبغى له أن يقول بنى فى ابن كما قلت فى بنون » معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد فى الجمع أو التثنية لكان يجوز فى النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل الزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابنى ، علمنا أن هناك شيئا وراء الرد فى الجمع والتثنية ، وهو ماذكره سيبويه بقوله « فانما ألزموا هذه الرد فى الاضافة لقوتها – الخ »

(١) أصل منتى « من » ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفا فى غير اللغة الفصحى ، واللغة الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم فى هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لافى منت الثنائى الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذفت لامه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائى الوضع الصحيح الثانى الذى قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفا ووصلا ، وهنت تلزمه التاء فى الوصل لافى الوقف

والتاء فى « كلتا »[1] عندسيبويه مثلها فى أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتى التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها رائحة منه ، فكلتا عنده كحُبْلَى الألف للتأنيث فهى لاتنصرف لامعرفة ولانكرة ، فاذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر ، كما فى أخت وبنت ، فيصير كِلَوِى بفتح العين فيجب حذف ألف التأنيث كما مر فى جَمَزَى ، وفتح عين مذكره ظاهر ، قال السيرافى : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما فى سِتّ وأصله سِدْس وكما فى تُكلة وتُرَاث قال كِلْتِىّ ، فيجىء على ماقال السيرافى كِلْتَوِى وكِلْتَاوِى أيضا كحبلوى وحبلاوى ، وعند الجرمى أن ألف كلتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولافيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلْتَوِى كأعْلَوِى ، وقوله مردود لعدم فِعْتَلٍ فى كلامهم ، وليس ليونس فى كلتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت ، وليس ماجوّز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده فى كل ماأبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كِلْتِىّ وكلتوى وكلتاوى كحُبْلِىّ وَحُبْلَوِى وحبلاوى ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال مَنْتِى وَهَنْتِي أيضا ولم يلزمه الخليل ماألزمه ، فقول المصنف « وعليه كلتوى وكلتى وكلتاوى » فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس مانسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة

قوله « متحرك الأوسط أصلا » أى فى أصل الوضع

قوله « والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل » شرط لوجوب الرد

---

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثة شروط : تحرك الأوسط، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غَدِي وغَدَوِي ، وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو العين نحوسه لم يجز رده، وعدم تعويض همزة الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابنى و بَنَوِى

قوله « أو كان المحذوف فاء » هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم رده كما فى غدى ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما فى عِدِيّ

قوله « أبوى وأخوى وستَهِيّ » ثلاثة أمثلة للصورة الأولى ، وإنما قال فى سَتٍ لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه بحذف العين فانه لايجوز فيه رد المحذوف ، وفى است لغتان أخريان : سَتٌ بحذف اللام من غير همزة الوصل ، وسَهٌ بحذف العين .

قوله « ووِشَوِيّ فى شية » مثال للصورة الثانية

قوله « وإن كانت لامه » أى : لام الاسم الذى على حرفين

قوله « غيرها » أى : غير اللام ، وهو إما عين كما فى سه ، أو فاء كعدة وزنة

قوله « وليس برد » إذ لو كان ردا لكان فى موضعه ، بل هذا قلب

قوله « وما سواهما » أى : ماسوى الواجب الرد ، وهو الصورتان الأوليان ، والممتنع الرد ، وهو الصورة الثالثة ، يجوز فيه الأمران : أى الرد ، وتركه

قال : « وَالْمُرَكَّبُ يُنْسَبُ إلى صَدْرِهِ كَبَعْلِيّ وَتَأَبَّطِيّ وَخَمْسِيّ فى خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَماً ، وَلاَ يُنْسَبُ إلَيْهِ عَدَداً ، وَلْمُضَافُ إنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أَصْلاً كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبي عَمْرٍو قِيلَ : زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ ، وَإنْ كَانَ كَعَبْدِ مَنَافٍ وَامْرِىءِ الْقَيْسِ قِيلَ : عَبْدِيٌّ وَمَرَئِيٌّ »

النسب للمركب

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت جملة محكية كتأبط شرا ، أو غير جملة ، وسواء كان الثانى فى غير الجملة متضمنا

للحرف كخَمْسَةَ عشر وبَيْتَ بَيْتَ[1] ،أولا كبعلبك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتى فيه خاصة ، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزءين فى النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ماهو ثقيل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قَرَعْبَلَانَة[2] واشهيباب وعَيْضَمُوز[3] مع ثقلها

قلت : لا مَفْصِلَ فى الكلمة الواحدة يحسن فكه ، بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك متى حزَبَ حازب

وإنما حذف الثانى دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ، والمتصدر محترم

وأجاز الجرمى النسبة إلى الأول أو إلى الثانى أيهما شئت فى الجملة أو فى غيرها ، فتقول فى بعلبك : بَعْلِيّ أو بَكّىّ ، وفى تأبط شرا : تأبطِيّ أو شرى

وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزءين ، قال :

٥١ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً
بِفَضْلِ الَّذِى أَعْطَى الأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ[4]

---

(١) تقول العرب : هو جارى بيت بيت ، فيبنونه على فتح الجزين ، ويقولون : هو جارى بيتا لبيت — بنصب الأول — ويقولون : هو جارى بيت لبيت — برفع الأول — ، وعلى أى حال هو فى موضع الحال ، فعلى الوجه الأول والثانى هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جملة

(٢) انظر كلمة « قرعبلانة » (ح ١ ص ١٠ و ٢٠٠ و ٢٦٤)

(٣) انظر كلمة « عيضموز » (ح ١ ص ٢٦٣)

(٤) هذا البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب

نسبها إلى « رَامَهُرْمُز »

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفَّ اللفظ ، نحو بَعْلَبَكِّى

وإذا نسبت إلى « اثنى عشر » حذفت عشر كما هو القيـاس ثم ينسب إلى اثنان اثْنِىّ أو ثَنَوِىّ ، كما ينسب إلى اسم اسْمِى أو سِمَوِىّ ، ولا يجوز النسب إلى العدد المركب غـير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شىء منه مؤدٍّ إلى الاستثقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأى المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليـه ؛ إذ معنى خمسة عشر خمسة وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحـد من المضاف والمضاف إليه كما يجىء وإن كان فى الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه لا ينسب إلى المركب الإضافى إلا مع العلمية كابن الزبير وامرىء القيس ، والعلم المركب لا معنى لأجزائه أى تركيب كان ، ولولم ينمح أيضاً معناهما بالعلميـة لجاز النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت فى غلام زيد غلامى فقد نسبت إلى ما هو المنسوب إليه فى الحقيقة لأن المضاف إليه فى الحقيقـة كالوصف للمضاف ، إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو المنسوب إليه فى الحقيقة لـكنه يقوم مقام المضاف فى غير باب النسب كثيرا ، حتى مع الالتباس أيضاً ، كقوله :

٥٢ — * طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِىَّ حِذْيَمَا * [1]

المزجى بالحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان فى الارتشـاف : «وتركيب المزج تحذف الجزء الثانى منه فتقول فى بعلبـك بعلى ، وأجاز الجرمى النسب إلى الجزء الثانى مقتصراً عليه . فتقول: بكى، وغير الجرمى كأبى حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبا إليهما (أى إلى الصدر والعجز معاً) قياساً على «رامى هرمزى» أو يقتصر على الأول

(١) هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدره :

* فَهَلْ لَـكُمْ فِيهَا إلَىَّ فإنَّنِى *

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس، كما يجىء باقامة المضاف إليه مقام المضاف ؛ وأما إذا نسبت إلى خمسة عشر عَلَماً بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلالة لأحد الجزأين مع العلمية على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستانى فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أَحَدِى عشرى نحو قوله « رامية هرمزية » وفى المؤنث إحْدِى — أوْ إحْدَوِىّ — عَشْرِىٌّ — بسكون شين عشرة — أى ثوب طوله أحد عشر ذراعا ؛ وعلى لغة من يكسر شين عشرة فى المركب إحْدِى عَشَرِىّ — بفتح الشين كَنَمَرِى — وكذا تقول فى اثنى عشر : اثنى عشرى ، أو ثَنَوِىّ عشرى ، إلى آخر المركبات

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستثقال ولأنك إن أبقيتهما فان ألحقت ياء النسبة بالمضاف إليه فان انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى و بصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخلة على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التبس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلامُ بَصْرِىٍّ ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عَبْدِىّ القيس تُوُهِّم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور ، مع أن قصدك نسبة شىء إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فاذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيبان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعيا : أعجز ، والنطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيما : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى ردمعزاى إلى فاتى حاذق خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

فتقول فى عبد القيس : عَبْدِى ، وفى امرىء القيس : مَرَئى ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافى قبل العلمية فالمنسوب إليه فى الحقيقة هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلمية أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فان كثر الالتباس بالنسبة إلى المضاف وذلك بأن يجىء أسماء مطردة والمضاف فى جميعها واحد والمضاف اليه مختلف كقولهم فى الكنى : أبو زيد ، وأبو على ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم على ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبة إلى المضاف إليه نحو زُبَيْرى فى ابن الزبير ، و بكرى فى أبى بكر ، إذ الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت فى الجميع : أبوى ، وأمى ، وابنى ، لاطرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عَبْدِى فى عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه فى هذا أيضاً نحو مناقى فى عبد مناف

وهذا الذى ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثانى ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول كعبد القيس وامرىء القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيلة أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد فى الأصل للتخصيص والتعريف كما فى عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرافى : ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول فى الكنى لأنهم يَكْنُون الصبيان بنحو أبى مسلم وأبى جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن فى مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه، فكأن المصنف أجاب السيرافى نيابة عن المبرد ، وقال : الثانى فى أمثال هذه الكنى فى الأصل مقصود ، وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفاؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثانى و إن لم يكن مقصودا الآن ولا معرّفا للأول إلا أنه مقصود فى الأصل : أى الأصل أن لا يقال أبو زيد مثلا إلا لمن له ولد اسمه زيد ، وللسيرافى أن يقول : إن الأصل أن لا يقال عبد القيس إلا فى شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، فقول المصنف « و إن لم يكن الثانى مقصودا فى الأصل كما فى عبد القيس وامرىء القيس فالنسبة إلى الأول » مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذا مسموعا فى «عَبْدٍ» مضافا إلى اسم آخر أن يركب من حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فَعْلَلٍ بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء والعين ، نحو عَبْشَمِي فى عبد شمس ، و إن كان عين الثانى معتلا كمل البناء بلامه نحو عَبْقَسِي وَعَبْدَرِى فى عبد القيس وعبد الدار ، وجاء مَرْقسِي فى امرىء القيس [1] من كِنْدَة وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه مَرَئى ، والعذر فى هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون المضاف إليه التبس ، و إن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق اسمه عليه مجازا ، بخلاف ابن الزبير فان اطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير ، نحو قريش وهاشم وخِنْدِف [2] وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

---

(١) لم يعين شخص امرىء القيس الكندى الذى قالوا فى النسب إليه : مرقسى ، وقد عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الشارح المرتضى : أن الصواب أن امرأ القيس الذى ينسب إليه مرقسى هو امرؤ القيس بن الحرث بن معاوية ، وهو أخو معاوية الأكرمين الجد الثالث لامرىء القيس بن حجر

(٢) خندف : لقب امرأة إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، وهى بنت عمران بن الحاف ابن قضاعة ، وإنما لقبت كذلك لأن إبل الياس انتشرت ليلا فخرج مدركة فى طلبها

قال سيبويه : وسمعنا من العرب من يقول فى النسب إلى كنت كونِيّ ، وذلك لأنه أضاف إلى المُصَدَّرِ ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطة للساكنين ، وهذه الكسرة وإن كانت لأجل الياء التى هى كالكلمة المنفصلة إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركة وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كانِيّ ، لأنا قد بينا قبل فى شرح قوله «وأما باب سُدّتِه فالصحيح أن الضم كذا» أن الضمائر فى نحو قُلْتُ وقُلْنا تتصل بِقَالَ فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء فى كُونِيّ على أصل ضمه قبل النسبة ، تنبيها على المنسوب إليه ، قال الجَرْمِيُّ : يقال رجلٌ كُنْتِيّ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمة واحدة وربما قالوا كُنْتُنِيٌّ بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائه ، قال :

٥٣ — وَمَا أَنَا كُنْتِيٌّ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ ... وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِيُّ وَعَاجِنُ(١)

الكنتى : الشيخ الذى يقول كنت فى شبابى كذا وكذا ، والعاجن : الذى لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن

قال : «وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ ، يُقَالُ فى كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ وَفَرَائِضَ : كِتَابِيٌّ وَصَحَفِيٌّ وَمَسْجِدِيٌّ وَفَرَضِيٌّ ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عَلَمًا فَمَسَاجِدِيٌّ كَكِلاَبِيٍّ وَأَنْصَارِيٍّ»

النسب للجمع

فردها فسمى مدركة ، وخندفت الأم فى أثره : أى أسرعت ، فلقبت خندف

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ويروى صدره :

* فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأَصْبَحْتُ عَاجِنًا *

وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه فى قوله فأصبحت كنتيا ، وفى قوله الكنتنى حيث نسب إلى المركب الاسنادى على لفظه وجاء من غير نون الوقاية فى الأول ومعها فى الثانى

أقول : اعلم أنك إذا نسبت إلى مايدل على الجمع فان كان اللفظ جنساً كتمر وضَرْب أو اسم جمع كنَفَرٍ ورَهْطٍ [1] و إبل نسبت إلى لفظه نحو تَمْرِى و إبلى ، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه مايطلق على واحده كراكب [2] فى رَكْب أولم يجىء كغنم وإبل ، وكذا إن كان الاسم جمعا فى اللفظ والمعنى لكنه لم يستعمل واحده لاقياسيا ولا غير قياسى كَعَبَادِيد [3] ، تقول : عَبَادِيدِى ، قال سيبويه : كون النسب إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئا لم يتكلم به العرب وإن كان قياسيا نحو عُبْدُودى أو عِبْدِيدى أو عِبْدَادى ، وكذا قولهم أعرابى لأن أعرابا جمع لاواحد له من لفظه ، وأما العرب فليس بواحده الآن ، لأن الأعراب ساكنة البدو ، والعرب يقع على أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن الأعراب فى أصل اللغة كان جمعا لعرب ثم اختص

وإن كان الاسم جمعا له واحد لكنه غير قياسى ، قال أبو زيد : ينسب إلى لفظه كَمَحَاسِنِىّ وَمَشَابِهِىّ ومذاكيرىّ و بعضهم ينسبه إلى واحده الذى هو غير قياسى نحو حُسْنِى وَشَبَهِى وذَكَرِىّ

وإن كان جمعا له واحد قياسى نسبت إلى ذلك الواحد ، ككتابى فى كُتُب وأما قولهم رُبِّىٌّ وَرِبَابِىّ فى رِبَاب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة : ضَبَّةُ وَثَوْر وَعُكْل وتَيْمٌ وَعَدِي ،واحدهم رُبَّةٌ كَقُبَّةٌ وَقِبَاب ، والرُّبَّةُ

---

(١) النفر مادون العشرة من الرجال ومثله النفير ، وقد يطلق على الناس كلهم ، والرهط - باسكان ثانيه أو فتحه - قوم الرجل وقبيلته ، ويطلق على الجماعة من ثلاثة إلى عشرة أو من سبعة إلى عشرة بشرط أن يكونوا كلهم رجالا

(٢) الركب : الجماعة الراكبون الابل من العشرة فصاعدا ، وله واحد من لفظه وهو راكب وسيأتى الخلاف فى ركب أهو جمع أو اسم جمع فى باب الجمع

(٣) عباديد : انظر (حـ ١ ص ٢٦٨)

الفرقة من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى رِبَابًا لـكونه بوزن الواحد لفظا ، ولغلبته من بين مايصح وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو مَدَائنى[1] وأما أبْنَاوى فى النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناة ، وأنصارى فى النسبة إلى الأنصار ؛ فللغلبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال للمفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو بُرْمَة أعْشَار[2] ، وثوب أسمال[3] ونُطْفَة أمشاج[4] ورجع ضمير المفرد المذكر إليه فى نحو قوله تعالى : (وإن لـكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه) ولامنع أن يقال : إن الياء فى أنصارى وأبناوى ورِبابى للوحدة لاللنسبة كما فى رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بَعْدُ مثلا : ثوب أنصارى وشيء ربابى أو أبناوى كان منسوبا إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحدة كما ينسب إلى كرسى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحدا

ولقائل أن يقول : ياء الوحدة أيضا فى الأصل للنسبة لأن معنى زنجي شخص منسوب إلى هذه الجماعة بكونه واحدا منهم ، فهو غير خارج عن حقيقة النسبة ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحدة ، فعلى هذا يكون العذر فى لحاق الياء بهذه الأسماء ماتقدم أولا ، وقالوا فى النسبة إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

---

(١) مدائنى : منسوب إلى المدائن وهى مدينة كسرى قرب بغداد، سميت بذلك لكبرها

(٢) البرمة: قدر من حجارة، ويقال: برمة أعشار وقدر أعشار وقدح أعشار، إذا كانت عظيمة لايحملها إلا عشرة ، وقيل : إذا كانت مكسرة على عشر قطع

(٣) يقال : ثوب أسمال ، ويقال: ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مزقا . قال الراجز

* جَاءَ الشِّتَاءُ وَقَمِيصِى أَخْلَاقْ *

(٤) النطفة — بالضم — الماء الصافى قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطة بماء المرأة ودمها

ذى يزن إلى اليمن : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعة مخصوصة كبنى سعد بن زيد مناة ، وقالوا فى النسبة إلى العَبَلَات : عَبْلى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سمى باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عَبْلَة بنت عُبَيْد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا فى المهالبة والمسامعة مُهَلّبى ومِسْمَعى ؛ لأنك رددتهما إلى واحدهما وحذفت ياء النسبة التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سمى كل واحد منهم مُهَلّبًا ومِسْمَعًا أى باسم الأب ثم جمع كما سمى كل واحد فى العَبَلَات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوبا إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهالبى

وإن كان اللفظ جمعا واحده اسم جمع نسبت ايضا إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبة إلى نساء : نِسْوِى ، لأن واحده نسْوَة ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول فى أنفار وأنباط : نَفَرِى ونَبَطِىٌّ

وإن كان جمعا واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول فى النسبة إلى أكالب : كَلْبِى

وإنما يرد الجمع فى النسبة إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدا ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعة ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علماً لشىء ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مَدَائنى وكِلابى ، كما يجىء

ولو سميت بالجمع فان كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائنى وأنمارى وكلابى وضِبَابى ، وأنمار : أسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب

وإن كان جمع السلامة فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالألف والتاء يحذف منه الألف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضَرَبِى ، بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحده ، بل حذفت منه الألف والتاء فقط ، بخلاف عَبْلى فى المنسوب إلى

العَبَلَات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علماً الحرفان ، إن لم يجعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فلهذا قيل فى المسمى بأَرَضِين : أَرَضِىٌّ ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الاعراب لم يحذف منه شىء ، كما مر فى أول الباب(١)

شواذ النسب

قال : « وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَاذُكِرَ فَشَاذٌّ »

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيرة على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جُذَمِى وقُرَشِى وحَرُورِى ، ولنذكر الباقى ؛ قالوا فى العالية — وهو موضع بقرب المدينة — عُلْوِىّ ، كأنه منسوب إلى العُلْو ، وهو المكان العالى ضد السفل ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس عَالِىّ أو عالَوِى ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا فى البَصْرة : بِصْرِى ، بكسر الباء ؛ لأن البصرة فى اللغة حجارة بيض وبها سميت البَصْرة ؛ والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصْرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء فى النسب ، وقيل : كُسِر الباء فى النسب إتباعاً لكسر الراء ،

(١) هذا الذى ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذى عليه جمهور علماء العربية ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطى فى همع الهوامع (٢ : ١٩٧) : « وأما الجمع الباقى على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال فى الفرائض : فرضى ، وفى الحمس : أحمسى ، وفى الفرع : أفرعى ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابى ، إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادى وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى ، وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبسى منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمرة ، وهى البياض ، والدبسة ، أو مثل كرسى مما بنى على الياء التى تشبه ياء النسب » اه والدبسة : لون بين السواد والحمرة

ويجوز بَصْرِى بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بَدَوِىّ ، والقياس إسكان الدين لكونه منسوبا إلى البَدْو ، وإنما فتح ليكون كالحضَرى لأنه قرينه ، وقالوا : دُهْرِى بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدَّهْرِى الذى هو من أهل الالحاد ، وقالوا فى النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سُهْلِى ، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سَهْل اسم رجل ، وقيل فى بنى الحُبْلَى حى من الأنصار : حُبَلى ، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى ، وإنما قيل لأبيهم حُبْلى لعظم بطنه ، وقالوا فى الشِّتاء : شَتْوِى ، بسكون التاء ، قال المبرد : شِتَاء جمع شَتْوة كصحاف جمع صَحْفَة فعلى هذا شَتْوِى قياس ؛ لأن الجمع فى النسب يرد إلى واحده ، وإطلاقُ الشتاء على مايطلق عليه الشتوة يضعف (١) قوله ، وقالوا فى الخريف : خَرَفِىٌّ بفتح العين كما قالوا فى ثقيف : ثَقَفِى ، وقالوا : خَرْفِى أيضا بسكون العين بالنسبة إلى المصدر ، والخَرْفُ : قطع الشىء ، وقالوا : بَحْرانى ، فى النسبة إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بَحْرَيْنِيٌّ ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المُثَنَّى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون فى الأحوال بالألف كما مر فى باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

---

(١) هذه مسألة ثار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال فى اللسان : « الشتاء معروف : أحد أرباع السنة ، وهى الشتوة ، وقيل : الشتاء جمع شتوة . قال ابن برى : الشتاء اسم مفرد لاجمع بمنزلة الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعة ، ويدلك على ذلك قول أهل اللغة : أشتينا دخلنا فى الشتاء ، وأصفنا دخلنا فى الصيف ، وأما الشتوة فانما هى مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوة للمرة الواحدة ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفة واحدة ، والنسبة إلى الشتاء شتوى على غير قياس ، وفى الصحاح النسبة اليها شتوى (بفتح فسكون) وشتوى (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل خرفى وخرفى قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوة ورفضوا النسب إلى الشتاء » اهـ

وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف فى النسب لاهو ولا الألف فقيل : بحرانى ، على أنه منسوب إلى البحران المجعول نونه معتقب الإعراب لكونه هو القياس فى المثنى المجعول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر فى باب العلم ، وقيل : أَفَقِىٌّ بفتحتين ، فى النسبة إلى الأُفُق ؛ لأنهم قالوا فيه أُفْقٌ بضم الهمزة وسكون الفاء وهو مخفف الأُفُق كعُنُق وعُنْق ، ثم جوزوا فيه الأَفَقِى لاشتراك الفُعْل والفَعَل فى كثير من الأسماء كالعُجْم والعَجَم والعُرْب والعَرَب والسُّقْم والسَّقَم ، وقالوا : خُرَامى ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التى قد تشبه بتاء التأنيث فتحذف وإن كان شاذا كما فى جلولِىٌّ وحَرُورى ، ومن قال خُرْمِى بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طُلَاحِيَّة ، بضم الطاء ، للإبل التى ترعى الطَّلْح ، وإنما بنى على فُعَال لأنه بناء المبالغة فى النسب كأُنَافى للعظيم الأنف كما يجىء ، ويروى طِلَاحِيَّة بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عِضَاهِى منسوب إلى عِضَاه جمع عِضَه ، وقيل : هو منسوب إلى عِضَاهَة بمعنى عِضَه وهو قليل الاستعمال ، أعنى عضاهة ، والجنس عضاه كقتادة وقتاد ، وقيل : إبل حَمَضِيَّة بفتح الميم ، قال المبرد يقال حَمْض وحَمَضٌ ، فعلى هذا ليس بشاذ : وقالوا : يَمَانٍ وشَآمٍ وتَهَامٍ ، ولا رابع لها ، والأصل يمنى وشأمى وتهمى ، والتَّهَمُ تِهَامَة ؛ فحذف فى الثلاثة إحدى ياءى النسبة وأبدل منها الألف ، وجاء يَمَنِىٌّ وشأمى على الأصل وجاء تِهَامِىٌّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا إلى تهامة ، وجاء يَمَانِى وشَآمِىٌّ وكأنهما منسوبان إلى يَمَانٍ وشآمٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذى الياء المشددة لولم تحذف ، والمراد بيمان وشآمٍ فى هذا موضعٌ منسوب إلى الشأم واليمن فينسب الشىء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانى وشآمى جمعاً بين العوض والمعوض منه ، وأن

يكون الألف فى يمانىّ للاشباع كما فى قوله :

* يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ * (١)

وشآمى محمول عليه، وقيل فى طُهَيَّة: طُهْوِى، بسكون الهاء على الشذوذ ، وطُهَوِىٌّ على القياس ، وقيل : طَهْوِى ، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشذ ، وقالوا فى زَبِينة قبيلة من باهلة : زَبَانى ، والقياس زَبَنى كحنفى فى حنيفة ، وقالوا فى مَرْو : مَرْوَزِىّ وفى الرَّىّ رَازِى

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكورة بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدَهْر وطَلْح أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له فى الأول كما إذا سميت بزَبِينة ابناً لك ؛ فانك تجرى جميعها على القياس نحو دَهْرِى وطَلْحِى وزَبَنى ؛ لأن هذه الأسماء شذت فى المواضع المذكورة ، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لما ثان ، فيرجع فى هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد للدلالة على عظمها : إما مبنية على فعَال كأنافى للعظيم الأنف ، أو مزيدا فى آخرها ألف ونون كلِحْيَانى ورَقَبانى وجُمَّانى للطويل الجُمَّةِ ، وليس البناءان بالقياس ، بل هما مسموعان، و إذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس ، إذ لا تقصد المبالغة إذن ، فتقول جُمِّى ولِحْيِىٌّ على قول الخليل ولِحَوِىّ على قول يونس

النسب بغير الياء

قال : « وَكَثُرَ مَجِيء فَعَّالٍ فِى الْحِرَفِ كَبَتَّاتٍ وَعَوَّاجٌ وَثَوَّاب وَجَمَّالٍ ، وَجاء فَاعِلٌ أَيْضًا بِمَعْنَى ذِى كَذَا كَتَامِرٍ وَلاَبِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ ، وَمِنْهُ عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَاسٍ » .

أقول : اعلم أنه يجىء بعض ما هو على فعّال وفاعِل بمعنى ذى كذا ، من

---

(١) قد مضى قولنا على هذا الشاهد ، فارجع إليه فى الجزء الأول (ص ٧٠)

غـير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغة فيه نحو غَفَّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فَعّالا لما كان فى الأصل لمبالغة الفاعل فَعَّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجيء إلا فى صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهة البيع كالبَقَّال [(١)] ، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسَّيَّاف ، أو غير ذلك ، وفَاعِلٌ يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابن لصاحب اللبن ، ولَبَّان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشيء الواحد اللفظان جميعاً كسَيَّاف وسَائِف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقَوَّاس [(٢)] وتَرَّاس [(٣)] وفَعَّال فى المعنى المذكور أكثر استعمالا من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : بَرَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَّاه ، قال النحاة : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبة ؛ لأن ذا الشيء منسوب إلى ذلك الشيء ، وأيضاً جاء فَعَّال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبَتَّات لبائع البت ، وهو الكساء ،

ويعرف أنه ليس باسم فاعل ولا المبالغة فيه : إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنابل وبَغَّال ، ومكان آهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إما بمعنى للمفعول : كماء دافق وعيشة راضية ، وإما مؤنث مجرد عن التاء : كحائض

---

(١) لم نقف على كلمة بقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس (ب د ل ، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عامية ، وصوابها بدال

(٢) القواس : الذى يبرى القوس ، وقد قالوا فيه « قياس » أيضا ، شذوذا

(٣) التراس : صاحب الترس ، وهى مايتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن .

وطالق ، وقالوا فى نحو مُرْضِع [١] ومُطْفِل [٢] والسماء مُنْفَطِر [٣] به : إنه على

(١) المرضع : التى لها ولد فى سن الرضاع ، والمرضعة ـ بالتاء ـ التى ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها .

قال ثعلب : « إذا أردت الفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء » اه ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث . ومراده بالاسم المنسوب ، وفى اللسان : « وفى التنزيل العزيز : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) اختلف النحويون فى دخول الهاء فى المرضعة ، فقال الفراء : المرضعة والمرضع التى معها صبى ترضعه ، قال : ولو قيل فى الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا : امرأة حائض وطامث ، كان وجها ، قال : ولو قيل فى التى معها صبى مرضعة كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الهاء فى المرضعة لأنه أراد والله أعلم الفعل ، ولو أراد الصفة لقال: مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التى ترضع وثديها فى فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : (تذهل كل مرضعة) . قال : وكل مرضعة أم ، قال : والمرضع التى دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التى معها الصبى الرضيع ، وقال الخليل : امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأة مطفل ذات طفل بلا هاء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فاذا وصفتها بفعل هى تفعله قلت مفعلة كقوله تعالى : (تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وصفها بالفعل فأدخل الهاء فى نعتها ، ولو وصفها بأن معها رضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن برى : أما مرضع فهو على النسب ، أى ذات رضيع ، كما تقول : ظبية مشدن : أى ذات شادن ، وعليه قول امرىء القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا   فألهيتها عن ذى تمائم مغيل

فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس ـ معه درع وترس ، ولا يقال منه درع ولا ترس ، فلذلك يقدر فى مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجىء مرضع على معنى ذات إرضاع أى لها لبن وإن لم يكن لها رضيع » اه .

(٢) المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أى معها طفلها ، وهى قريبة عهد بالنتاج ، ويقال : ليلة مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها .

(٣) حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله

معنى النسبة لهذا أيضاً ، وهذا يقدح فى قولهم : إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إما على فَعّال أو فَاعِل فقط ، و إما جار [١] على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو : عِزٌّ عَزِيزٌ ، وذُلٌّ ذليلٌ ، وشعر شاعرٌ ، وموت مائت ، وهمٌّ ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهامّ [٢] صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو رجل صَوْم وعَدْل وماء غَوْر : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبى :

وَمَا أَنَا وَحْدِى قُلْتُ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ
وَلَكِنْ لِشِعْرِى فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرُ [٣]

تعالى : (منفطر به) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل فى هذه الجملة ، فنهم من أول فى السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشيء المرتفع ، فلهذا جاء الخبر عنها مذكرا ، ومنهم من أول فى منفطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس ببعيد .

(١) هذا معطوف على قوله : « إما بمعنى المفعول الخ » .

(٢) الذى تقدم التمثيل به « ناصب » فكان الواجب أن يقول ههنا : « والناصب » على أن نفس التمثيل بقوله « هم ناصب » ليس متفقا مع ما قبله من الأمثلة ولا مع ما ذكره من الأصل الذى مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكأنه قال : « ونصب ناصب » أو قال « وهم هام » فيكون متفقا ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : « هم ناصب » من قبيل « ماء دافق » و « عيشة راضية » فكأن الهم ينصب فيه : أى فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

(٣) هذا البيت من قصيدة لأبى الطيب المتنبى يمدح بها على بن أحمد بن عامر الأنطاكى أولها قوله :

أُطَاعِنُ خَيْلاً مِنْ فَوَارِسِهَا الدَّهْرُ وَحِيدًا ، وَمَا قَوْلِى كَذَا وَمَعِى الصَّبْرُ

ومعنى هذا البيت ـ كما قال العكبرى ـ أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن

والموت كأنه يستصحب موتاً آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصباً آخر : أى ليس هو شعراً واحداً ، ولا الموت موتاً واحداً ، ولا الهم هماً واحداً ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضاً بهذا المعنى نحو قولهم : جَدَّ جِدُّه ، وتَمَّ تمامُه ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقة : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشيء آخر

وكما استعملوا فَعّالاً لما كان فى الأصل المبالغة فى اسم الفاعل فى معنى ذى الشيء اللازم له استعملوا فَعِلاً أيضاً ، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل ، نحو عَمِلٍ للكثير العمل ، وطَعِنٍ ولَبِسٍ ولَسِنٍ فى معنى النسبة ، فاستعملوه فى الجوامد نحو رجل نَهِرٌ لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حَرِح وسَتِه بمعنى حِرِىّ واسْتِىّ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصوراً على فاعل وفَعّال ، بل يجىء عليه اسم الفاعل من الثلاثى وغيره نحو مُرْضِع ومُنْفطر ، ويجىء من أبنية مبالغة اسم الفاعل فَعّال وفَعِل ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاسٍ على ذا : أى على النسبة : أى هو ذو كسوة وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا
واقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِى (١)

شعرى أعانى على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبى تمام :

تَغَايَرَ الشِّعْرُ فِيهِ إذْ أرِقْتُ لَهُ … حَتَّى ظَنَنْتُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَتِلُ

(١) هذا البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها :

عَلاَمَ كَلَّفْتَنِي مَجْدَ ابْنِ عَمِّكُمُ … وَالْعِيسُ تَخْرُجُ مِنْ أعْلاَمِ أوطَاسِ

وقال السكري فى شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب . وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسى من باب النسبة ، ثم رد

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعِم يطعم مسلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاسٍ فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسى نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

جمع التكسير الثلاثى الاسم

«قال : «الجَمْعُ : الثُّلاَثِيُّ : الغَالِبُ فِي نَحْوِ فَلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ ، وَبَابُ ثَوْبٍ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَرِئْلاَنٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرَدَةٌ وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شاذٌ » .

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها فى بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولاً ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذى هو كالشاذ .

قوله : « الجمع » لا إعراب له ، ولا لقوله : «الثلاثى» ؛ لأنهما أسمان غير مركبين . كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتفعا على أن كل واحد منهما خبر

المؤلف ذلك فى الطاعم وسلمه فى الكاسى على ما تراه . ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبة ويكون من باب « عيشة راضية » و« ماء دافق » كما قاله فى الكاسى . وكأنه رأى الفراء قد ذكر هذا فى الكاسى وسكت عنه فى الطاعم فظن أن له حكما آخر ، قال الفراء : « الكاسى بمعنى المكسو ، كما أن العاصم فى قوله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله) بمعنى المعصوم ، ولا تنكر أن يخرج المفعول على فاعل . ألا ترى أن قوله تعالى (من ماء دافق) بمعنى مدفوق ، و(عيشة راضية) بمعنى مرضية ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشة ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول . ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل » اه

المبتدأ . أى : هـذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتدأ وقال :
« الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس »

اعلم أن الغالب أن يجمع فَعْل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفْعُل ، إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كثَوْب وأثواب وسوط وأسْوَاط وبَيْت وأبيَات وشَيْخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضاً أفْعُل نحو أسْوُط وأبْيُت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن ؛ لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيـه أفْعُل قليلا نحو أقوُس وأثوُب وآيُر وأعْيُن ؛ وقد يجىء غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضاً قليلا كفَرْخ وأفراخ وفَرْد وأفْرَاد ، لـكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ماذكرناه أولا ، والغالب فى كثرة فَعْل أن يكون على فُعُول و فِعَال ككُعُوب[1] وكِعَاب وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبَطْن و بُطُون و بَغْـل و بغَال ، وكذا المضاعف نحو صَكّ وَصُكوك[2] وصِكَاك ، والناقص : كدَلْوٍ وَدُلِيّ ودِلاَء ، وثَدْى وثُدِى[3] وظبى وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففُعُول فيـه قليل ، والأكثر الفِعَال لاستثقال الضمة على الواو فى الجمع و بعده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

---

(١) الـكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل للعظام كعب .

(٢) الصك : الـكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القلة على أصك (بفتح الهمزة وضم الصاد ؛ وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم نقلت ضمة أول المثلين إلى الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف .

(٣) الثدى : بفتح فسكون ، أو بزنة العصا ـ خاص بالمرأة ، وقيل : عام ، ويجمع على أثد ، مثـل أدل ، وعلى فعول فيقال ثدي ـ بكسر الدال ، وثاؤه مضمومة أو مكسورة .

كالغُؤُور (١) والسُؤُور (٢) ، وقد يجىء فى الجمع كالفُؤُوج فى جمع الفَوْج ، فأما إذا جمعته على فِعَال فإن الكلمة تخف بانقلاب الواو ياء ، ولما استبد الواوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائى بالآخر ، أعنى فُعولاً ، فلم يجىء فيه فِعَال ، وأيضاً لو قيل فيه بِيَات كحِيَاض لالتبس الواوى باليائى [وشذّ ضِيَافٌ فى جمع ضَيْفٍ] وقد يزاد التاء على فُعُول وفِعَال لتأكيد معنى الجمعية كعُمُومة وخُؤُولة وخُيُوطة وعُيُورة وفِحَالة .

فالوجه على ما قررنا أن يقال : الغالب فى قلة فَعْل أفْعُل فى غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفى كثرته فُعُول ، فى غير باب ثَوْب ؛ فانه على ثِياب ، وفِعَالٌ ، فى غير باب سَيْل ، فانه على سُيُول

قال سيبويه : القياس فى فَعْل ماذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطرشاعر أو ساجع فى جمع فَعْل إلى شىء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع فى قلة فَعْل فى غير الأجوف أفعال كأنْف وآنافٍ ، وفى كثرته فِعْلان كجِحْشان ورِئْلاَن (٣) وفُعْلاَن كظُهْرَان وَبُطْنان (٤) . قال سيبويه : وَفِعْلان — بالكسر — أقلهما ، وفِعَلَة كغِرَدَة فى غَرْد ، وهو الكمأة ، وكذا جِبَأة وَقِقَمَة فى جَبْء وقَمْع للكمأة أيضا ، وفُعُلٌ بضمتين كسُقُفٍ ودُهُنٍ (٥)

---

(١) الغؤور : مصدر غار يغور ، ومثله الغور ، ومعناه الدخول فى الشىء ، وذهاب الماء فى الأرض ، وإتيان الغور ، وغروب الشمس .

(٢) السؤور : مصدر سار الشراب فى رأس شاربه يسور ، ومثله السور ، والسؤر ، إذا دار وارتفع

(٣) الرئلان (بكسر فسكون) جمع رأل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام

(٤) انظر (١ : ١١ و ١٦٦) من هذا الكتاب

(٥) الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما فى عُنق ، وهو فى الجمع لثقله أولى ، وأفعِلة فى جمع فَعْل شاذ كأنجِدَة فى نَجْد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهرى : هو جمع نُجُود جمع نَجْد ، جمع فُعُول على أفعِلة تشبيها له بفَعُول بفتح الفاء فانه يجمع عليه كعَمُود وأعمِدة ، وأما نحو الكَلِيب والمعيز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، ففَعِيل فى فَعْل أقل من فِعَلة . وفِعَلة أقل من فِعْلان ، بالكسر ، وهو أقل من فُعْلان بالضم

وربما اقتصر فى فَعْل على أفْعُل وأفعال فى القلة والكثرة ، كالأكُفّ والأرْآد (١)

واعلم أن جمع القلة ليس بأصل فى الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة . يقال فلان حَسَن الثياب ، فى معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أنْبَلُ الفتيان ، ولا تقل أنْبَلُ الفتية ، مع قصد بيان الجنس

قال : « ونحوُ حِمْلٍ (٢) عَلَى أحْمَالٍ وحُمُول ، وجاء عَلَى قِدَاحٍ (٣) وأرْجُلٍ

من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم نقف فيما بين أيدينا من كتب اللغة على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ماذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبعت عينه لفائه فصار بضمتين كعنق كما هو مذهب عيسى بن عمر فى نحو عسر ويسر .

(١) الأرْآد : جمع رأد ، والرأد : الشابة الحسناء ، وهو أيضا رونق الضحى ، ويقال : هو ارتفاعه ، والرأد أيضا : أصل اللحى الناتىء تحت الأذن .

(٢) الحمل — بكسر أوله — ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فاذا فتحت أوله فهو ما حملته الأنثى فى بطنها .

(٣) القداح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن يراش وينصل .

وصِنْوَانٍ وذُؤْبَانٍ وقِرَدَةٍ »

أقول : اعلم أن ما كان على فِعْل فانه يجمع فى القلة على أفعَال ، فى الصحيح كان أو فى الأجوف أو فى غيرهما ، وربما كان أفعال لقلة وكثرة كأخماسٍ (١) وأشْبَارٍ ، قال سيبويه : وفى الكثرة على فُعُول وفِعَال ، والفُعول أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما فى القليل والكثير معاً ، فان كان أجوف يائيا لزمه الفُعُول كالفُيُول والجُيُود ، ولا يجوز الفِعَال كما مر فى فَعْل ، وإن كان واويا لزمه الفِعال ولا يجوز الفُعول كريح ورِيَاح ، كما ذكرنا فى فَعْل ، هذا الذى ذكرناه فى فِعْل هو الغالب ، وقد يجىء على أفْعُل كأرْجُل ، وعلى فِعلان كصِنْوَان (٢) وقِنْوَان (٣) وبعضهم يضم فاءهما ، وعلى فُعْلان كذُؤْبان وصُرْمان فى صِرْم وهو القليل من الابل ، وعلى فِعَلَة كقِرَدة ، وجاء فيه فَعِيل كضَرِيس (٤)

قال : « ونَحْوُ قُرْءٍ عَلَى أقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ (٥) ، وجاء على قِرَطَة وَخِفَاف وفُلْكٍ؛ وَبابُ عُودٍ على عِيَدانٍ »

---

(١) الأخماس : جمع خمس — بكسر فسكون — وهو من أظماء الابل ، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء فى الخامس .

(٢) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشىء يخرج مع آخر من أصل واحد .

(٣) قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(٤) الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكليب؛ والضرس من الأسنان .

(٥) القرء — بضم فسكون — الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقراء ، وفى الحديث « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقروء على فعول ، وأقرؤ والأخيرة عن اللحيانى ، ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفعول

أقول : اعلم أن فُعْلاً يكسر في القلة على أفعال ، في الأجوف كان أو في غيره ، وقد يجيء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شذ في قلته أفعل كأَرْكُن ، ويكسر في الكثرة على فِعَال وفُعُول ، وفُعول أكثر كبروج وورود وجنود ، وفِعَال في المضاعف كثير كقِفَافٍ [1] وخِفَاف وعِشَاشٍ [2] ؛ هذا هو الغالب في فُعْل.

وقد يجيء فيه فعلة كقِرَطَة [3] وجِحَرة [4] وخِرَجة [5] ؛ وفُعْل كفُلْك في فُلْك ، قال تعالى في الواحد : (في الفلك المشحون) وفي الجمع : (حتى إذا كنتم في الفُلْك وجَرَيْن بهم) وذلك لأن فُعْلاً وَفَعَلاً يشتركان في أنهما جُمعا على أفعال كصُلْب وأصلاب وجَمَل وأجمال ، وفَعَل يجمع على فُعْل كأَسَد وأُسْد ، ففُعْل جمع عليه أيضاً ، وفُعْل وفَعَل يشتركان في كثير من المصادر ، كالسُّقْم والسَّقَم والبُخْل والبَخَل ،

وفَعْل وفِعْل بفتح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران في كلامهم فتصرف في تكسيرهما أكثر من التصرف في باقي جموع الثلاثي ، وفُعْل بالضم قريب منهما في الكثرة

قوله « وباب عود على عيدان » يعني أن فُعْلاً إذا كان أجوف لا يجمع في الكثرة إلا على فِعْلاَن كعيدان وحيتان ، وأما في القلة فعلى أفعال كما هو قياس

---

(١) القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا

(٢) العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله في أفنان الشجر .

(٣) القرطة : جمع قرط ، وهو ضرب من حلي الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعلة النار ، والضرع

(٤) الجحرة : جمع جحر ، وهو ما تحتفره السباع أو الهوام لتسكنه

(٥) الخرجة : جمع خرج ، وهو وعاء ذو جانبين

الباب كأكْوَاز وأكواب ، ويشارك الأجوفَ فى فِعْلان غيرُه أيضا كحُشّ — وهو البستان — وحِشَّان ؛ ويجمع حُشَّان[1] بالضم على حَشَاشين كما جمع مُصْرَان وهو جمع مَصير على مَصَارِين، ولا يمتنع أن يكون حِشَّان جمع حَشّ بالفتح ؛ لأنه لغة فى الحش بالضم كثور وثيران ، والأول قول سيبويه .

قال : « ونَحْوُ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تِيجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَخِرْبَانٍ وَحُمْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلَى »

أقول : اعلم أن ما كان على فَعَل فإنك تقول فى قلته أفْعَال ، فى الأجوف أو فى غيره ، نحو أجْمَالٍ[2] وأتْوَاجٍ وأقْوَاعٍ[3] وأنياب ، وجاء قلته على أفْعُل نادراً كأزْمُن وأجْبُل وأعْصٍ فى عَصًا ، ويجوز أن يكون أزمن جمع زَمَان كأمْكُن فى مَكَان ، وذلك لحمل فَعَال للذكر على فَعَال للؤنث ؛ فإن أفْعُلَ فيه قياس ، على ما يجىء ، نحو عَنَاق[4] وأعْنُق ، وجاء فى الأجوف اليائى أنْيُب ، وفى الواوى أدْوُر وأنْوُر [وأسْوُق ، قال يونس : إذا كان فَعَل مؤنثاً بغير تاء فجمعه على أفعل هو القياس][5] كما أن فِعَالاً وفَعيلا إن كانت مؤنثة

---

(١) اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذى نعتقده أن فى الكلام سقطا ، وأن أصل العبارة هكذا : « كحش وهو البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران — الخ »

(٢) فى نسخة « أجبال » بالباء الموحدة ، وهى صحيحة أيضا

(٣) الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال

(٤) العناق : الأنثى من أولاد المعز

(٥) سقطت هذه العبارة من جميع النسخ المطبوعة وهي فى النسخ الخطية

فقياسها أَفْعُل كما يجيء ، قال سيبويه : بل أَفْعُل فيه شاذ ، وإن كان مؤنثاً ، ولو كان قياسا لما قيل رَحًى وأرْحاء وقَدَم وأقدام وغَنَم وأغنام ، وتقول فى كثرته فِعَال وفُعُول فى غير الأجوف ، والفِعَال أكثر ، وقد تزاد التاء كالحِجَارة والذِّكَارة والذُّكُورة لتأكيد الجمعية ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفِعْلاَن كالتِّيجَان والجِيرَان والقِيعَانِ والسِّيجان (١) وقد جاء فى الصحيح أيضاً قليلا كالشِّبْثَان (٢) وقد جاء فى الأجوف فُعْل أيضاً كالدُّور والسُّوق والنِّيب ، كأنهم أرادوا أن يُكَسِّرُوا على فُعُول فاستثقلوا ضم حرف العلة فى الجمع و بعدها الواو فبَنَوْه على فُعْل ، وجاء سُؤُوق أيضاً على الأصل ، لكنه همز الواو للاستثقال ، وكل واو مضمومة ضمة غير إعرابية ولا للساكنين جاز همزها . فألزمت ههنا للاستثقال ، وكذا جاء نُيُوب ، وليس فُعُول فيه مستمرا ، بل بابه فُعْل كما مر ، وجاء فى غير الأجوف فُعْل أيضاً كأُسْد ووُثْن ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لابد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أُسُود ثم أُسُد ثم أُسْد تخفف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كأَحْمَر وحُمْر ، وحِمَار [وحُمُر] وغير ذلك ، وأصل نِيبٍ فُعْل كالسُّوق قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، وليس فِعْل من أبنية الجمع ، ولم يأت فى أجوف هذا الباب فِعَال ، كأنه جعل فِعْلاَن عوض فِعَال وفُعْل عوض فُعُول ، هذا الذى ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء فى غير الأجوف فُعْلاَن أيضاً كحُمْلاَن (٣) وسُلْقَان فى سَلَق وهو المطمئن من الأرض

---

(١) السيجان : جمع ساج ، وهو شجر ، والساج أيضا : الطيلسان الأخضر أو الأسود

(٢) الشبثان : جمع شبث ـ بفتح الشين والباء ـ وهو دويبة ذات ست قوائم طوال ، صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

(٣) الحملان : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وفِعْلَان كخِرْبَان [1] وبِرْقَان [2] وشِبْثَان ، وفِعْلَة كجِيرة وقِيعَة وإخْوَة ، وفِعْلَى كحِجْلَى [3] ، وهو شاذٌّ لم يأت منه إلا هذا [4] ، وقال الأصمعى : بل هو لغة فى الحَجَل ، والصحيح أنه جمع ، ولم يأت فى قلة المضاعف ولا كثرته إلا أفعال كأمْدَاد [5] وأفْنَان [6] ، وألْبَاب [7] ، كما لم يجاوزوا فى بعض الصحيح ذلك كالأقْلَام والأرْسَان [8] والأغْلَاق [9] ، قال سيبويه : فإن بنى المضاعف على فِعَال أو فُعُول أو فِعْلَان [أو فُعْلَان] فهو القياس ، ولم يذكر فيه شيئاً عن العرب ، فلزوم فَعَلٍ مفتوح العين لأفعالٍ أكثر من

---

(١) الخربان : جمع خرب ـ بفتحتين ـ وهو ذكر الحبارى ، ويطلق على الشعر يكون فى الخاصرة ووسط المرفق

(٢) البرقان : جمع برق ـ بفتحتين ـ وهو الحمل وزنا ومعنى

(٣) الحجل ـ بفتح الحاء المهملة والجيم ـ : طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا . (انظر جـ ١ ص ١٩٩)

(٤) قول المؤلف « وهو شاد لم يأت منه إلا هذا » إن أراد به أن هذا الوزن من الجموع غريب نادر لم يرد عليه سوى هذه الكلمة فغير مسلم ؛ لأنه قد ورد عليها ظربى فى جمع ظربان ، وهو دويبة منتنة الريح ، وإن أراد أنه لم يأت من فعل ـ بفتح الفاء والعين ـ اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلى فهو كلام مستقيم لا غبار عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حجلى اسم للجمع

(٥) الأمداد : جمع مدد ، وهو العسكر تلحق بالغزاة

(٦) الأفنان : جمع فنن ، وهو الغصن

(٧) الألباب : جمع لبب ، وهو موضع القلادة من الصدر وما يشد فى صدر الدابة ليمنع تأخر الرحل

(٨) الأرسان : جمع رسن ، وهو الزمام إذا كان على الأنف ، ويطلق على الحبل

(٩) الأغلاق : جمع غلق ، وهو مفتاح الباب

لزوم فَعْل ساكن العين لأفعُل ، وذلك لخفة فَعْل وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم فى فَعَل ؛ ولذلك كان الشاذ فى جمع فَعَل مفتوح العين أقلّ من الشاذ فى جمع فَعْل ساكنه

قال : « وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ »

أقول : يعنى أن فَعِلاً المكسور العين يكسر فى الكثرة والقلة على أفعال ، وذلك لأنه أقل من باب فَعَل مفتوح العين بكثير ؛ كما أن فَعَلا مفتوح العين أقل من فَعْل ساكنه ، والبناء إذا كثر تُوُسع فى جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فَعْل ساكن العين بناء قلة وكثرة نحو صَكّ وأصُكّ وصِكاك وصُكوك ، ولم يأت لمضاعف فَعَل مفتوح العين إلا أفعال فى القلة والكثرة كأمْدَاد وأفنان، وفَعِل بكسر العين أقل من فَعَل بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم فى جمعه أفعال فى قلة الصحيح وغيره وكثرتهما ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونُمُر مخفف منه .

قال : « وَنَحْوُ عَجُزٍ عَلَى أَعْجَاز ، وَجَاء سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجْلَةُ بتكسير »

أقول : اعلم أن فَعُلاً بضم العين أقل من فَعِل بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجىء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفَعَل مفتوح العين .

قوله « رَجْلة » بفتح الراء وسكون الجيم « ليس بتكسير » بل هو اسم جمع ؛ لأن فَعْلَة ليس من أوزان الجموع وقياسه أرْجال كأعجاز ، رَجْلة للقليل ، ورجال للكثير .

قال : « وَنَحْو عِنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ »

أقول : قال سيبويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كَبِد أكثر من باب عِنَب ، وباب جبَل أكثر من باب كبد ، وباب بَحْر أكثر من باب جبَل ؛ فباب عنَب على أفعال في القلة والكثرة ، وقد يجيء في القلة على أفْعُل كأَضْلُع ، قال سيبويه : شبه بالأزمن في جمع الزَّمن ، وقد يجيء في الكثرة الفُعُول كالضلوع والأُرُوم [(١)]

قال : « وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا »

أقول : أي في القليل والكثير ؛ لِقلَّة فِعِل ، وهو لغات معدودة كما ذكرنا .

قال : « وَنَحْو صُرَد عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاع فِيهِمَا »

أقول : أي في القلة والكثرة ، لما اختص فُعَل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنُّغَر والصُّرَد [(٢)] ، خَصُّوه بجمع ، وأيضاً كأنه منقوصٌ من فُعَال كغُرَاب وغِرْبان . أو مشبه به ، وشذ منه رُبَع [وأَرْبَاع] ورِبَاع [(٣)] تشبيهاً بجَمَل وأجمال وجِمَال ، لأنه منه ، وأما رُطَب وأرطَاب ورِطَاب فليس رطب في الحقيقة من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لرُطَبة ، وكأنه جمعها ، ومثله مُصَع ومُصَعَة لجَنَى العَوْسج [(٤)]

قال : « وَنَحْو عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا »

---

(١) الأروم : جمع إرم — مثل ضلع وعنب — والأرْم : حجارة تنصب علما في المفازة ، وفي الحديث « ما يوجد في آرام الجاهلية وخربها فيه الخمس »

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٨١ هـ ١ و ٢) من هذا الكتاب

(٣) الربع : الفصيل ينتج في الربيع ، وهو أول النتاج

(٤) العوسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عُنق كباب عَضُد فى القلة ؛ وجمعه أفعال فى القلة والكثرة

قال : « وامْتَنَعُوا مِنْ أفْعُل فى المُعْتَلِّ العَيْنِ ، وأَقْوُسٌ وَأثْوُبٌ وَأعْيُنٌ وَأنْيُبٌ شاذٌّ ، وَامْتنعُوا مِنْ فِعَالٍ فى اليَاء دُونَ الوَاوِ ، كَفُعُولٍ فِى الوَاوِ دُونَ اليَاء ، وَفُؤُوجٌ وَسُؤُوقٌ شاذٌّ »

أقول : يعنى أن أفْعُل لا يجىء فى الأجوف من هذه الأمثلة العشرة المذكورة واو يا كان أو يائيا ، وفِعَالاً لايجىء فى الأجوف اليائى من جميع الأمثلة المذكورة ؛ وقد يجىء فى الواوى كَحِيَاض وثِياب ، وفُعُولاً يجىء فى اليائى دون الواوى ، كفُيُوح (١) وسُيُول ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح جمع فَعْلٍ

لما فرغ من جموع أبنية الثلاثى المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع فى جموعها إذا كانت مؤنثة بالتاء ، فقال :

جمع تكسير الثلاثى المؤنث

« المُؤَنَّثُ : نحو قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ و بُدُورٍ و بِدَرٍ وَنُوَبٍ ، وَنحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى لِقَحٍ غَالِباً ، وَجَاء عَلَى لِقَاحٍ وَأنْعُمٍ ، ونحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرَقٍ غَالِباً ، وَجَاء عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ »

أقول : أعلم أن فَعْلة تكسر على فِعالٍ غالبا فى الصحيح وغيره ، كَقِصَاعٍ

---

(١) الفيوح : جمع فيح – بفتح الفاء وسكون الياء المثناة وآخره حاء مهملة – وهو خصب الربيع فى سعة البلاد . وفى نسخة « فيوج » – بالجيم مكان الحاء – وهى صحيحة أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذى يسعى على رجله ، أو هو المسرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد . قيل : هو فارسى معرب .

وركاء (١) ودِبَابٍ (٢) ، وجاء على فِعَلٍ وكأنه مقصور فِعَالٍ نحو هَضْبَة (٣) وهِضَبٍ وحَلْقَة (٤) وحِلَقٍ ، وقد جاء فيه فُعُول أيضا لأن فُعُولاً وفِعَالا أخوان فى جمع فَعْلٍ مذكر فَعْلة إلا أن فُعُولا ههنا قليل كمأنة (٥) ومُؤُون وبَدْرَةٍ (٦) وبُدُور ، وفى جمع فَعْلٍ كثير ؛ لأن فَعْلاً أخف من فَعْلة وأكثر استعمالا ؛ فكان أكثر تصرفا ، وإنما غلب فى فَعْلة فِعَالٌ دون فُعُول لأنه أخف البناءين .

وإذا كان فَعْلة أجوف واويا فقد يجمع على فُعَلٍ كدُوَلٍ ونُوَب (٧)

---

(١) الركاء : جمع ركوة — مثلثة الراء — وهى إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

(٢) الدباب : جمع دبة بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة — وهى الكثيب من الرمل

(٣) الهضبة : كل صخرة راسية صلبة ضخمة ، وقيل : الجبل المنبسط على الأرض

(٤) الحلقة — بفتح الحاء وسكون اللام — : كل شىء مستدير كحلقة الحديد والفضة والذهب والناس ، وقد روى فى اللام الفتح ، قال فى اللسان : « وقد حكى سيبويه فى الحلقة فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ، وقال اللحيانى : حلقة الباب وحلقته بإسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقة القوم وحلقتهم (بإسكان اللام وفتحها) وحكى الأموى : حلقة القوم بالكسر (يريد كسر الحاء) ، قال : وهى لغة بني الحرث بن كعب » اه بتصرف

(٥) المأنة : قيل : هى الخاصرة ، وقيل : هى السرة وما حولها ، وقيل : هى لحمة تحت السرة إلى العانة

(٦) البدرة : جلد السخلة إذا فطمت ، وهى أيضا كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار

(٧) النوب : جمع نوبة — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى المصيبة من مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجىء فعلة (بفتح فسكون) على فعل (بضم

وجُوَب (١) وليس هذا قياسَ فَعْلة — بفتح الفاء — بل هو محمول فى ذلك على فُعْلة — بضمها — نحو بُرْقة و بُرَق ودُولة ودُوَل ، وقد جاء فى ناقصه فُعَلٌ أيضا شاذا كقَرْيَة وقُرًى ، قال أبو على : و بَرْوَة (٢) وبُرًى ، قال : وهو الذى يجعل فى أنف البعير ، والمعروف فى هذا المعنى البُرَة ، وفى كتاب سيبويه نَزْوَة (٣) ونُزًى — بالنون والزاى — ولا شك أن أحدهما تصحيفُ الآخر

فقتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعلة فكأن نوبة نوبة (الأولى بفتح فسكون والثانية بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتى تابعا للضمة ، قال : وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثة » اه ملخصا من اللسان

(١) الجوب : جمع جوبة — بفتح فسكون وهى الحفرة المستديرة الواسعة وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

(٢) قال فى اللسان : «والبرة الخلخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براة (كقضاة) وبرى وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسرها) . والبرة : الحلقة فى أنف البعير وقال اللحيانى : هي الحلقة من صفر أو غيره تجعل فى لحم أنف البعير ، وقال الأصمعى : تجعل فى أحد جانبى المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقة كجمعها بمعنى الخلخال) على ما يطرد فى هذا النحو ، وحكى أبو على الفارسى فى الإيضاح بروة وبرى وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهرى : قال أبو على : أصل البرة بروة ، لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى . قال ابن برى رحمه الله : لم يحك بروة فى برة غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قرية وقرى ، ولم يقل أبو على إن أصل برة بروة ، لأن أول برة مضموم وأول بروة مفتوح ، وإنما استدل على أن لام برة واو بقولهم : بروة لغة فى برة » اه بتصرف

(٣) النزوة : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره فى القاموس ، وقال ياقوت فى معجم البلدان : « نزوة ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو — والنزو : الوثب ، والمرة الواحدة نزوة : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عدة قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمتسكفين عليها وهم خوارج أباضية ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقة بالحرير جيدة فائقة لا يعمل فى شىء من بلاد

وإذا كان أجوف يائياً لم يجز ضم فائه في الجمع، بل يكسر كخِيَمٍ[1] وضِيَعٍ[2] كما قيل في الصحيح هِضَب، وليس هذا بقياس، لا في الصحيح ولا في غيره، وأما فِعْلة فانه يكسر على فِعَل، في الصحيح كان أو في غيره، كَكِسَر وقِدَد[3] ولِحًى ورِشًى[4] وذكر غير سيبويه فُعَلاً بضم الفاء كلُحًى وحُلًى، والكسر فيهما أجود، قال سيبويه: الجمع بالألف والتاء قليل في فِعْلة، في الصحيح كان أو في غيره؛ لأن إتباع العين الفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وفِعِلٌ كإبِل بناء عزيز، بخلاف فُعُلات كخُطُوات، إذ نحو عُنُقٍ وطُنُب[5] كثير؛ فلهذا كان استعمال فِعَل في القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَل فيها، فثلاثُ كِسَر أقوى من ثلاث غُرَف، بل الأولى ثلاث غُرُفات مع جواز ثلاث غُرَف أيضاً، قال سيبويه: ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واوياً كان أو يائياً، يعني مع الاتباع، فلو قلت

العرب مثلها، وما زر من ذلك الصنف يبالغ في أثمانها رأيت منها واستحسنتها » اهـ

(١) الخيم: جمع خيمة وهي كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

(٢) الضيع: جمع ضيعة — بفتح أوله وسكون ثانيه — وهي العقار، وحرفة الرجل وصناعته

(٣) القدد: جمع قدة وهي القطعة من الشيء والفرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حدة، ومنه قوله تعالى: (وأنا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قددا) أي كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

(٤) رشى: جمع رشوة — مثلثة الراء وهي الجعل. قال ابن الأثير: الرشوة والرشوة (بكسر الراء وضمها) الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرشاء الذي يتوصل به إلى الماء، فالراشي من يعطي الذي يعينه على الباطل، والمرتشي الآخذ، والرائش الذي يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا، فأما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه » اهـ من اللسان بتصرف

(٥) الطنب — بضمتين أو بضم فسكون — حبل الخباء والسرادق

فى رِشْوة رِشَوَات لانقلبت الواو ياء فاجتزءوا بفِعَل فى القلة والكثرة ، وقد عرفت أن الكسر فى الصحيح قليل ، فكيف فى المعتل ، قال السيرافى : وأما نحو فِرْيَه ورِلْحية فيجوز كسر العين فى جمعها بالألف والتاء ، لأنه لاينقلب حرف إلى حرف .

قلت : قول سيبويه أولى لاستثقال الكسرتين مع الياء ، وأما المعتل العين فيجوز جمعه بالألف والتاء ؛ إذ يجب إسكان عينه ، ولا يجتمع كسرتان نحو قِيمات و دِيمات [١]

وقد جاء فى فِعْلة فِعال كلقاح [٢] و حِقاق [٣] ، كذا ذكره سيبويه ، لكنه فى غاية القلة ، وذكر الجوهرى أن لِقاحا جمع لَقُوح وهى الحَلُوب كقلاص وقلُوص [٤] واللقحة بمعنى اللقوح ، قال سيبويه : قد يجمع فِعْلة على أفعل كأنْعُم وأشُد فى نِعْمة وشِدّة ، وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، وقيل : إن أشُدًّا جمع شَدّ فى التقدير ككَلْب وأكْلب أو جمع شِدّ كذِئْب وأذْؤُب ، ولم يستعمل شَدٌّ ولا شِدٌّ فيكون كأبابيل [٥] جمعاً لم يستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعُم جمع نُعْم على القياس ، يقال : يوم بُؤْس ويوم نُعْم والجمع أبْؤُس وأنْعُم

(١) الديمات : جمع ديمة ، وهو المطر الدائم فى سكون ليس فيه رعد ولا برق وأصلها دومة ؛ فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة

(٢) لقاح : جمع لقحة ، وهي الناقة القريبة العهد بالنتاج ، ويقال : الغزيرة اللبن الحلوب ، واللام مفتوحة أو مكسورة ، والقاف ساكنة على الوجهين

(٣) الحقاق : جمع حقـة ، وهى الناقة التي استوفت ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة

(٤) القلوص : الناقة الشابة الفتية

(٥) الأبابيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فيه ، فذهب قوم إلى أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعة آخرون إلى أن له واحداً ، ثم قالوا : واحده إبول مثل عجول وعجاجيل ، ويقال : واحده إبيل

وأما فُعلة — بضم الفاء — فعلى فُعَل غالبا ، وقد يستعمل فى القليل أيضا نحو ثلاث غُرَف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فِعَال فى غير الأجوف كبِرَام وبِرَاق وجفار [1] وهو كثير فى المضاعف كخِلال [2] وقِلال [3] وجِباب [4] وقِباب [5] ، ويقتصر فى الأجوف على فُعَل كسُوَر ودُوَل ، وأما الحُجُوز فى جمع حُجْزة [6] السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

---

(١) البرام : جمع برمة (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقة ، وهى أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل ، فاذا اتسعت فهى الأبرق ، والجفار : جمع جفرة ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحنى الضلوع ، وجفرة كل شىء : وسطه ومعظمه

(٢) الخلال : جمع خلة ، بالضم ، وهى الصداقة والمحبة ، ويقال للصديق خلة أيضا ، قال الحماسى :

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّتِى رَاشِدًا وَصِنْوِى قَدِيمًا إذا ما اتَّصَلْ

(٣) القلال : جمع قلة ، وهي الجرة العظيمة ، وقيل : الجرة ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

(٤) الجباب : جمع جبة ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

(٥) القباب : جمع قبة ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

(٦) فى النسخة الخطية « الحجز » وفى المطبوعتين « الحجوز » بواو بين الجيم والزاى ، والذى فى كتب اللغة الحجوز فى جمع حجزة ، وهو الذى أثبتناه وفيها جمعه على حجز ـ كدول وغرف ـ وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : « وفى حديث عائشة رضي الله عنها لما نزلت سورة النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا ، أرادت بالحجز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن أبى داود حجوز أو حجور ـ بالشك ، وقال الخطابى : الحجور بالراء لا معنى لها ههنا ، وإنما هو بالزاى جمع حجز ، فكأنه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان . وقال الزمخشري : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء

قال : « ونَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وجَاء عَلَى أَيْنُقٍ وتِيَرٍ وبُدْنٍ ، ونَحْوُ معِدَةٍ عَلَى مِعَدٍ ، ونَحوَ تُخَمَةٍ عَلَى تُخَمٍ »

أقول : اعلم أن فعلَة كرقبة قياسه فِعَال كرقاب ونِياق وإماء ، وجاء على أفْعُل كآكُمٍ [1] فى الصحيح وأيْنُق [2] فى الأجوف وآمٍ [3] فى الناقص

وهى الحجزة ، ويجوز أن يكون واحدها حجزة » اهـ ، فإن قرئ ما فى النسخة الخطية بضم الحاء المهملة وفتح الجيم كان صوابا فى ذاته ، ولكنه لا يتفق مع قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قرئ بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلعله ثابت فيما لم نقف عليه

(١) الآكم : جمع أكمة ــ بفتحات ــ وهى التل من حجارة واحدة ، وهى الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفعل كأفلس قلبت الهمزة الثانية ألفا لسكونها إثر أخرى مفتوحة فى أول الكلمة ، وهذا إبدال واجب

(٢) أينق : جمع ناقة ، وانظر فى تصريفها الجزء الأول (ص ٢٢ و ٢٣)

(٣) آم : جمع أمة ، وهي المملوكة . قال الشاعر :

تَرَكْتُ الطَّيْرَ حَاجِلَةً عَلَيْهِ ... كَمَا تَرْدِى إلَى الْعُرُشَاتِ آمِ

وقال الكميت :

تَمْشِى بِهَا رُبْدُ النَّعَا ... مِ تَمَاشِيَ الآمِ الزَّوَافِرْ

وقال الآخر :

مَحَلَّةُ سَوْءٍ أهْلَكَ الدَّهْرُ أهْلَهَا ... فَلَمْ يَبْقَ فيهَا غَيْرُ آمٍ خَوَالِفِ

وقال السليك بن السلكة :

يَاصَاحِبَيَّ أَلا لَاحَيَّ بِالوَادِى ... إلا عَبِيدٌ وَآمٍ بَيْنَ أَذْوَادِ

تردى : تحجل . العرشات : جمع عرش ــ بضمتين ــ وهو جمع عريش والعريش : الخيمة ، ويقال : الصواب فى البيت العرسات جمع عرس ــ بضم فسكون ــ وهو طعام الوليمة . وربد : جمع ربداء وهى السوداء المنقطة بحمرة

وعلى فِعَل كتِيَرٍ [١] وَقِيَم ، وكأن أصله فِعال لقلبهم الواو ياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجىء فى باب الإعلال ، وجاء على فُعْل كبُدْن [٢] وخُشْب [٣] ونُوق ولُوب [٤] وسُوح [٥] ، وليس بالكثير ، ويجوز فى الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا فى أول هذا الكتاب

وفَعَلَة من الناقص كثير كقَنَاة [٦] وحَصَاة ، وأكثر ما يستعمل فى معنى الجمع منه محذوف التاء كالحَصَا والقَنَا والأَضَا [٧] ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

والزوافر : جمع زافرة وهى اسم فاعل من زفر — من باب ضرب — إذا ردد نفسه . أذواد : جمع ذود ، وهو جماعة الأبل من ثلاثة إلى عشرة . وأصل أمة أمو . انظر تصريفها فى (ص ٣٠ من هذا الجزء)

(١) التير — بكسر التاء وفتح الياء — : جمع تارة ، وهى المرة ، وجاء فى جمعه تارات ، قال الجوهرى : « تير مقصور من تيار كما قالوا قامات وقيم » ووقع فى بعض نسخ الأصل « ثير » بالمثلثة وهو تصحيف

(٢) البدن : جمع بدنة ، وهي ما يهدى إلى مكة من الأبل والبقر ، قال الجوهرى : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها

(٣) الخشب : جمع خشبة وهى قطعة الشجر

(٤) اللوب : جمع لابة ، وهي أرض ذات حجارة سوداء ، ومنه مافى الحديث « ما بين لابتيها أفقر منى »

(٥) السوح : جمع ساحة ، وهو فضاء يكون بين الدور

(٦) القناة : هى من الرماح ما كان أجوف كالقصبة ، وهى أيضا الآبار التى تحفر فى الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض ، والقناة أيضا : القامة

(٧) الأضا : اسم جنس جمعى ، واحده أضاة ، وهى الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فُعُول كدُوِىّ [١] وصُفِى [٢] فى دَوَاة وصَفَاة ، وعلى فِعَال أيضا كإضاة وإماء ، وجاء الإمْوَانُ كالإخوان [٣]

واما الفَعِلة — بفتح الفاء وكسر العين — كالمعدة ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كالمِعَد والنِقَم ؛ قال السيرافى : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال فى كَلمة وخَلِفة [٤] كِلَم وخِلَف ، و إنما جمع مَعِدة ونَقِمة على فِعل بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم مِعْدَة و نِقْمَة ككِسْرة نحو كِتْف فى كَتِف ، فجمعا على ذلك ؛ فمِعَد ونِقَم فى الحقيقة جمع فِعْلة لا جمع فَعِلة ، وأما غيرهما نحو كلمة وخَلِفة فلا يجىء على وزن كِسْرة إلا عند بنى تميم

وأما فُعَلة نحو تُخَمَة فعلى تُخَمٍ ، شبهوا فُعَلة بضم الفاء وفتح العين بفُعْلة بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فُعَلٍ ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه و واحده بالتاء كالرُّطَبَة والرُّطَب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

(١) دوى : جمع دواة ، وهي مايوضع فيها المداد للكتابة ، و أصله دووى، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء . قال أبو ذؤيب

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوِىِّ   يُحَبِّرُه الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِىّ

(٢) الصفى : جمع صفاة ، وهى الصخرة الملساء ، وأصل صفى صفوى فعل به ماتقدم فى دوى

(٣) من ذلك قول القتال الكلابى :

أَنَا ابْنُ أَسْمَاءَ أَعْمَامِى لَهَا وَأَبِى   إذا تَرَامَى بَنُو الْإِمْوَانِ بِالْعَارِ

ويُجمع على أُموانٍ بضم الهمزة أيضا

(٤) الخلفة : الحامل من النوق ، وجمعها خلف — بكسر اللام — وقيل : جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا الواحد النساء امرأة . قال ابن برى: شاهده قول الراجز :

* مَا لَكِ تَرْغِينَ وَلَا ترغو الْخَلِفْ *

وقيل : الخلفة هى التى استكملت سنة بعد النتاج ثم حمل عليها فلقحت

التُّخَم والتُّهَم مؤنث كالغُرَف ، وتصغير رُطَب رُطَيْب ، وتصغير تُخَم وتهم لايكون إلا على تُخَيْمَات وتُهَيْمَات ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب والمُصَع (١)؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح (٢)

حكم عين الثلاثى المؤنث فى جمع التأنيث

* قال : « وَإِذَا صَحَّ بَابُ تَمْرَةٍ قِيلَ تَمَرَاتٌ بِالْفَتْحِ ، وَالْإِسْكَانُ فِيهِ ضَرُورَةٌ ، والْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ سَاكِنٌ ؛ وَهُذَيْلٌ تُسَوِّى ، وَبَابُ كِسْرَةٍ عَلَى كِسَرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْوَاوِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ ؛ وَنَحْوُ حُجْرَةٍ عَلَى حُجُرَاتٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ بِالْيَاءِ يُسَكَّنُ وَيُفْتَحُ وَقَدْ يُسَكَّنُ فِى تَمِيمٍ نَحْوُ حُجُرَاتٍ وَكِسِرَاتٍ ، وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِى الْجَمِيعِ ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَبِالْإِسْكَانِ وَقَالُوا لَجَبَاتٌ وَرَبَعَاتٌ لِلْمَحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَحُكْمُ أَرْضٍ وَأَهْلٍ وَعُرْسٍ (٣)

(١) المصع : اسم جنس جمعى واحده مصعة - بوزان همزة وغرفة - وهى ثمرة العوسج (أى الشوك) وهى أيضا طائر أخضر

(٢) اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على وزن من أوزان الجموع مثل غرفة وغرف ومدية ومدى وكسرة وكسر وقربة وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعة على غير وزن من أوزان الجموع مثل كلمة وكلم وشجرة وشجر وبقرة وبقر وتمرة وتمر ، فان كان اللفظ الدال على الجماعة من النوع الثانى فهو اسم جنس جمعى وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فان كان مذكرا فهو اسم جنس جمعى ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتى لذلك مزيد بحث للمؤلف فى آخر هذا الباب

(٣) العرس — كقفل — : طعام الوليمة ، وربما قيل فيه عرس - كعنق - كما قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا عُرُسَ الْحَنَّاطِ لَئِيمَةً مَذْمُومَةَ الْحُوَّاطِ

وعِيَرٍ (١) كَذٰلِكَ ، وَبَابُ سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ سِنُونَ وَقِلُونَ وَثُبُونَ ، وجَاءَ قُلُونَ وسَنَوَاتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ وهَنَاتٌ ، وَجَاءَ آمٍ كَآكُمٍ »

* أقول : قد مضى شرح جميع هذا فى شرح الكافية* ، فنقتصر على حل ألفاظه

وقد تقدم هذا الشاهد مشروحا (ج ١ ص ٢٤٢)

(١) العير — بكسر أوله — : القافلة ، قال الله تعالى (ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) ، أو هى الابل تحمل الميرة ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا

(*) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٧٥) : « ولنذكر شيئا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره فى قسم التصريف فنقول : كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة أو ظاهرة كدعد وجفنة ، فأن كان صفة كصعبة أو مضاعفا كدة أو معتل العين كبيضة وجوزة وجب إسكان عينه فى الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات : والتزم فى جمع لجبة لجبات — بفتح العين — لأن فى لجبة لغتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل لما لزم التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجبة ، إذا قل لبنها ، صار كالأسماء فى لزوم التاء نحو جفنة وقصعة ، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياسا لا سماعا ، وغلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد ، وقيل : إنها كانت فى الأصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما يقال فى جمع امرأة كلبة : نسوة كلبات — بفتح العين — ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة ، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خُفُوقًا ، وَرَفْضَاتُ الْهَوَى فِى الْمَفَاصِلِ

. . . .

وجاء فى المعتل اللام نحو أخوات وجديات – بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا فى القياس أن يقال : نسوة كابات (بالسكون) اعتبارا للصفة العارضة كما تقول : صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبة . وأهل فى الأصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه : أهلون ، وأدخلوه التاء فقالوا : أهلة . قال :

وأَهْلَةِ وُدٍّ قدْ تبرَّيْتُ وُدَّهُمْ   وَأَبْلَيْتُهُمْ فِى الْحَمْدِ جَهْدِى وَنَائِلِى

أى : وجماعة مستأهلة للود . قال :

فَهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ   إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا

ويقال : أهلات أيضا – بسكون الهاء – اعتدادا بالوصف العارض . وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات . وقال :

* أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

وقرىء فى الشواذ : (ثلاث عورات) . وإنما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفة بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا : أى فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثلين وتحريك الواو والياء . فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما . قلت : إن الحركة عارضة فى الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ماقبلها ياء لعروض الضمة .

وأما فعلة – بضم الفاء وسكون العين – كغرفة ، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتلة العين – ولا تكون إلا بالواو – كسورة فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات ، لأنهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة ، لكن سيبويه قال : لا تتحرك الواو فى دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم . وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة كحلوة فالاسكان

قوله « والمعتل العين ساكن » كَجَوْزَات وبَيْضَات (١) ؛ لاستثقال الحركة

لاغير ، وإن كانت اسما : فأن لم تكن اللام ياء جاز فى العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أولا كغرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه فى فعلة وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ، وليس فى كلام سيبويه مايدل عليه . وأما أم فلفظ أمهات فى الناس أكثر من أمات ، وفى غيرهم بالعكس . والهاء زائدة بدليل الأمومة . وقيل : أصلية ، بدليل تأمهت ، لكونه على وزن تفعلت . قال :

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي *

ووزنها فعلة (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة) لحذف اللام

وأما فعلة — بكسر الفاء — وفعل مؤنثا كهند : فأن كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قدات ، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا ياء إما أصلية كبيعة أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل ، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) فى جمع عير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحة العين : فأن كانت صفة فالاسكان كملحات ، وإن كانت اسما : فأن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسى الفتح ؛ وإن كانت اللام ياء كلحية ، جاز الفتح والاسكان ؛ وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل (بكسر أوله وثانيه) فى الصحيح فكيف بالمعتل اللام ؟ وأجازه السيرافى ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والفراء يمنع ضم العين مطلقا فى المضمومة الفاء وكسرها فى المكسورة الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات » اه كلامه

(١) البيضات : جمع بيضة ، وهي بيضة الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديد فى الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضات — بالاسكان —

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما .

قوله « وهذيل تسوى » أى : تفتح فى الأجوف كما تفتح فى الصحيح ، استخفافا للفتحة ، ولا تقلب الواو والياء ألفاً ، لعروض الحركة عليهما

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسكن و يفتح » أما المعتل العين فنحو رِقيَمات وَدِيمَات ، ولا يكسر العين استثقالا للكسرة على الياء المكسور ماقبلها ، وأما الناقص الواوى فنحو رِ شوَات ؛ لا يكسر العين لئلا ينقلب الواو ياء فيلتبس ، ولو خليت واوا لاستثقلت .

قوله « والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن و يفتح » أما المعتل العين فنحو دُولات [١] ولا يضم العين للاستثقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستثقال الياء المضموم ماقبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتداداً بالحركة العارضة لالتبس بالواوى .

قوله « وقد يسكن فى تميم نحو حجرات وكسرات » بخلاف نحو تَمَرات ، استثقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين .

قوله « والمضاعف ساكن فى الجميع » نحو شَدَّات وغُدَّات [٢] ورِدَّات .

وأما الصفات فنحو صَعْبات وحُلْوات وعِلْجات [٣] تسكن للفرق ، وتسكينها

كما هو القياس ، وعلى بيضات — بالفتح — وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر :

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ ... رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

(١) الدولات : جمع دولة — بضم الدال — وهى مايتداوله الناس بينهم ، من فىء المال ومنه قوله تعالى : (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) . انظر (ص ١٠٥ من هذا الجزء)

(٢) الغدات : جمع غدة ، وهى كل عقدة يحيط بها شحم فى الجسد ، ومنه المثل : غدة كغدة البعير وموت فى بيت سلولية . أنظر (ج ١ ص ٨٨)

(٣) العلجات : جمع علجة — بكسر أوله وسكون ثانيه — وهى مؤنث العلج ، وهو

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل .

قوله « لَجَبَات [1] ورَبَعَات [2] لمح اسمية أصلية » لم أر فى موضع أن لَجْبَة فى الأصل اسم ، بل قيل ذلك فى رَبْعَة .

الرجل من كفار العجم ، وهو أيضا الشديد الغليظ . أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين (حـ ١ ص ٢٤٢)

(١) اللجبة : هى الشاة التى قل لبنها . قال فى اللسان : « وشاة لجبة (كثمرة) ولجبة (كغرفة) ولجبة (كفرية) ولجبة (كشجرة) ولجبة (كنبقة) ولجبة (كعنبة) الأخيرتان عن ثعلب : مولية اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعى : إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها وقل فهى لجاب ، ويقال منه : لجبت (ككرم) لجوبة ، وشياه لجبات (بالتحريك) ويجوز لجبت (بالتضعيف) . قال ابن السكيت : اللجبة النعجة التى قل لبنها ، قال : ولا يقال للعنز لجبة ، وجمع لجبة (بالتحريك) لجبات على القياس ، وجمع لجبة (بالتسكين) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كلبة ، فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجبة ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرد فى جمع فعلة إذا كانت صفة تسكين العين . قال سيبويه : وقالوا : شياه لجبات فحركوا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجبة (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا » اهـ بتصرف ، والحاصل أن للعلماء فى تخريج لجبات بالتحريك ثلاثة أوجه : أولها أنه جمع لجبة بالتحريك ، وقد ترك فى هذه اللغة جمع لجبة بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجبات — بالتحريك — جمع لجبة — بالاسكان — نظرا إلى أنها فى الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجبات — بالتحريك — شاذ ، وهذا تخريج الذى لا يلاحظ اسميتها فى الأصل ولا مجىء المفرد محركا

(٢) الربعة — باسكان الباء وفتحها — : يوصف به الرجل والمرأة ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهو الذى ليس بالطويل ولا بالقصير . قال فى اللسان : « وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسة ونحوها حين

قوله « وحكم أرض » أى أن المؤنث بتاء مقدرة كالمؤنث بتاء ظاهرة ، يجوز فيها الأوجه المذكورة .

قوله « وباب سنة » أى : إذا كان فعَلة محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جَبْرًا لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ماانضم منها أو انفتح .

قوله « وسنوات وعِضَوَات[١] » أى : قد يجمع بالألف والتاء مع رد اللام .

قوله « ثُبَات[٢]

قالوا : رجال خمسة ، والمؤنث ربعة وربعة كالمذكر ، وأصله له ، وجمعهما جميعا ربعات ، حركوا الثانى وإن كان صفة لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفة ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي » اه

(١) عضوات : جمع عضة ، وهى الفرقة والقطعة من الشىء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمة ؛ فقال جماعة : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقة ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفة ، وبدليل قولهم: عضهه يعضهه عضها ورجل عاضه . إذا جاءه بالإفك والبهيتة، وقال الشاعر:

أعُوذُ بِرَبِّى مِنَ النَّافِثَا تِ فى عِضَهِ العَاضِهِ المُعْضِهِ

(٢) ثبات : جمع ثبة ، وهى الجماعة ، قال الله تعالى (فانفروا ثبات أو انفروا جميعا) وهى مأخوذة من ثبيت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب . قال فى اللسان : « قال ابن جنى : الذاهب من ثبة واو ؛ واستدل على ذلك بأن أكثر ماحذفت لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسنة وعضة فهذا أكثر مما حذفت لامه ياء ، وقد تكون ياء على ماذكر . قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة (كغرفة) حملا على أخواتها لأن أكثر هذه الاسماء الثنائية أن تكون لامها واوا نحو عزة وعضة ، ولقولهم : ثبوت له خيرا بعد خير أو شرا ، إذا وجهته إليه . قال الجوهرى : والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه ، لأن أصله ثوب كما

وهَنَات (١) » أي : قد يجمع بالألف والتاء من غير رد اللام .

قوله « وجاءآم كآكم » هو أفْعُل ، وأصله أأْمُو ، قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في أدْلٍ (٢) وحذفت الياء كما في قاضٍ ؛ وقلبت الهمزة الثانية ألفاً كما في آمن .

جمع التكسير الثلاثى الصفة

قال : « الصِّفَةُ : نَحْوُ صَعْبٍ عَلَى صِعَابٍ غَالِباً ، وبَابُ شَيْخٍ عَلَى أشْيَاخٍ ، وجاءَ ضِيفَانٌ ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ وشِيخَةٌ ووُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاء ؛ ونَحْوُ جِلْفٍ عَلى أجْلَافٍ كَثِيرًا ، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ ؛ ونَحْوُ حُرٍّ عَلى أحْرَارٍ »

أقول : اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تكسر ، لمشابهتها الأفعال وعملها عملها ، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأيضا تتصل الضمائر المستكنة بها ، والأصل أن يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر ، وليس في التكسير ذلك ، فالأولى أن تجمع : بالواو والنون ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور ، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم ، ثم إنهم مع هذا كله كسّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت

قالوا أقام إقامة ، وأصله إقواما ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل » اه

ومثل ثبة في الوزن وحذف اللام قلة ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها . والقلة — بضم ففتح — : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد اختلفوا في لامها المحذوفة ، فقيل : واو ، لأن العرب قالت : قلوت القلة أقلوها قلوا ، وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلي قليا

(١) هنات : جمع هنة ، وهي اسم يكنى به عن المرأة ؛ فيقال : ياهنة أقبلي

(٢) أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفة مضموما ما قبلها ضما أصليا وذلك مما لا نظير له في العربية قلبوا الضمة كسرة والواو ياء ثم أعلت إعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل فى الثلاثى ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثى أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسمِ الفاعل والمفعول من غير الثلاثى ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثى لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثى فأجرى لأجل الميم فى أوله مُجرى اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى فى قلة التكسير.

ثم نقول : فَعْلٌ يُكسَّر فى الغالب على فِعَال ، ولا يكسر على أفْعُلٍ ؛ لأن للوصف فى الأغلب موصوفا يبين القلة والكثرة ، والأصل فى الجموع جمع الكثرة كما مر ، والغالب فى الأجوف اليائى أفعال كأشياخ ، وقد جاء فِعْلاَن بكسر الفاء فى الأجوف وغيره كضِيفَانٍ ووِغْدَان بكسر الواو ، كما جاء فى الاسم رِئْلاَن ، وقد جاء فُعْلاَن كوُغْدَان [1] ، كما جاء فى الاسم ظُهْرَان ، ويجوز أن يكون نحو ضِيفَان وشيخَان فى الأصل فُعْلاَن مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضُيُوف وشيوخ ، دخل هنا فُعُول على فِعَال كما دخل فى الأسماء نحو كِعَاب وكعوب ، إلا أن الاسم أقعد فى التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففُعُول فيه أكثر منه فى الصفة ، وقد جاء فيه فِعَلَة كرِطَلَة فى رَطْل ، وهو الشابُّ التام ، وجاء فِعْلَة بسكون العين كشِيخَة ، وجاء فُعْل نحو كُثٍّ [2] وثُطٍّ [3]

---

(١) وغدان : جمع وغد ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضا خادم القوم ، وقيل : الذى يخدم بطعام بطنه ، والوغد أيضا : قدح من سهام الميسر لا نصيب له

(٢) كث — بضم الكاف — : جمع كث — بفتح الكاف — وهو كثيف اللحية

(٣) ثط — بضم الثاء — : جمع ثط — بفتح الثاء — وهو الذى لا شعر على عارضيه

وجُون (١) وخِيل (٢) ووُرْد (٣) ، وجاء فُعُل بضمتين ،والظاهر أن أحدالبناءين فرع الآخر ، نحو سُحْل وسُحُل (٤) وصُدْق اللقاء وصُدُق اللقاء (٥) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقالوا سُمَحَاء تشبيها لفَعْل وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بفاعل ؛ فسَمْح وسُمَحاء كعالم وعُلَماء ، أو شُبِّهَ فَعْل بفَعِيل فكأنه جمع سَمِيح ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عَبْد جمع على أفْعُل فى القلة فقالوا أعْبُد ، فان سمى بفَعْل أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فِعْلٌ فانه يكسر على أفْعَال نحو أجْلَاف فى جِلْف ، وهو الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم (٦) ، وأنْقَاض (٧) وأنْضَاء (٨) ؛ وجاء أجْلُف تشبيها بالأسماء كأذْؤُب ، وهو نادر فى الصفات

وأما فُعْل فانه أقل فى الصفات من فِعْل ، كما كان كذلك فى الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فِعْل بالكسر كأمْرَار وأحْرَار ، وفعل بالكسر أقل من فَعْل بالفتح كما فى الأسماء

---

(١) جون : جمع جون ــ بفتح الجيم ــ وهو الأسود المشرب حمرة ، والأحمر الخالص ، والأبيض

(٢) خيل : جمع خيل ــ بفتح فسكون ــ وهو الكبر

(٣) ورد : جمع ورد ــ بفتح فسكون ــ وهو من الخيل بين الكميت والأشقر

(٤) سحل : جمع سحل ــ بفتح فسكون ــ وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو الأبيض من القطن

(٥) صدق : جمع صدق ــ بفتح فسكون ــ وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شىء

(٦) ومن معانى الجلف الرجل الجافى فى خلقه وخلقه

(٧) أنقاض : جمع نقض ــ بكسر فسكون ــ وهو البناء المنقوض

(٨) أنضاء : جمع نضو ــ بكسر فسكون ــ وهو المهزول من الابل وغيرها ، وهو أيضا اسم لحديدة اللجام

قال : « ونحو بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَان وَنُصُفٍ ، وَنَحْوُ نَكِدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوَجِعٍ وَخَشِنٍ ، وَجَاءٍ وَجَاعَى وَحَبَاطَى وحَذَارَى ، وَنَحْوُ يَقِظٍ عَلَى أَيْقَاظٍ ، وَبَابُهُ التَّصْحِيحُ ، وَنَحْوُ جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ »

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب فى تكسير فَعَل فى الصفات فِعَال ، قال : وكسّروا عليه كما يكسر فَعْل عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا فى الأسماء نحو كَلْبٍ وَكِلَاب وجَمَل وجمال ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛ لأنه مما يكسرعليه فَعْل فاستغنوا به عن فِعَال ، وأما فِعْلَان وفُعْلَان كإِخْوَان وذُكْرَان فلاستعمال أُخَر وذَكَر استعمال الأسماء فهما كَخِرْبَان [1] وحُمْلَان [2] ، وكذا نُصُفٌ [3] بضمتين ونُصْف بسكون العين لكونه كالأسماء ، وعده سيبويه فى الأسماء ، فهو كأُسُدوأُسد عنده ، وما كان للمصنف أن يعد الثلاثة فى الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف ، وفَعَل بفتح العين أقل فى الصفات من فَعْل بسكونها

وأما فَعِل فانه يكسر على أفعال كأَنْكَاد [4] ، فهو كأَكباد فى الأسماء

واعلم أن الأسماء أشد تمكنا فى التكسير ، والصفات محمولة عليها ، فاذا اشتبه عليك تكسير شىء من الصفات ، فإن كنت فى الشعر فاحملها على الأسماء وكسّرها تكسيرها ، وإن كنت فى غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة .

---

(١) الخربان : جمع خرب ـ كبطل ـ وهو ذكر الحبارى ، وقد تقدم قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا

(٢) الحملان : جمع حمل ـ كبطل ـ وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه ، وجمع على أحمال أيضا

(٣) امرأة نصف ـ بفتح الأول والثانى ـ إذا كانت بين الحدثة والمسنة ، وقيل : هى الكهلة ، ويقال : امرأة نصفة ـ بالتاء أيضا ـ وقد جمع على أنصاف أيضا

(٤) أنكاد : جمع نكد ـ ككتف ـ وهو اللئيم المشئوم

وأما وِجَاع[1] فلحمل فَعِل بالكسر على فَعَل بالفتح كَحِسان ، وقلّ فيه فُعُل بضمتين كخُشُن ، وهو محمول على الاسم كنُمُر .

قوله « وجاء وَجَاعَى » فَعَالى كثير فى جمع فَعْلان ، وفى مؤنثه الذى هو فعلى نحو سكارى فى سكران وسَكْرى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فِعَال كغِرَاث[2] وجِيَاع فى غَرْثان وغَرْثَى وجَوْعان وجَوْعَى ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث للمدودة نحو صحراء وقياسه فى التكسير فَعَالى كما يجيء جمع جمعه فحمل فَعِل على فَعْلان المحمول على فَعْلاء ، وإنما حمل فَعِل على فَعْلان لتشاركهما فى باب فَعِلَ يَفْعَل فى كثير من المواضع ، نحو عَجِل وَعَجْلان وفَرِح وَفَرْحَان وَعطِش وَعَطْشان ، وَالْحَبِط : للتنفخ البطن من كثرة أكل الربيع ، وقالوا وَجْعَى أيضاً فى جمع وَجِع ، مع أن قياس فَعْلى أن يكون جمع فَعِيل بمعنى مفعول كَقَتْلَى وَجَرْحَى ، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يُبْتَلَوْن به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفعيل بمعنى مفعول غالب فى هذا المعنى كما يجيء ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجيء فى موضعه ، مثل وَجِع وَوَجْعَى وهَرِم وهَرْمَى وَضَمِن[3]

---

(١) وجاع : جمع وجع ـ ككتف ـ وهو المريض وقال فى اللسان : « الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) وييجع وياجع فهو وجع ، من قوم وجعى ، ووجاعى ، ووجعين ، ووجاع ، وأوجاع

(٢) غراث : جمع غرثان ـ كعطشان ـ وهو الجوعان ، وتقول : غرث الرجل يغرث ـ كفرح يفرح ـ فهو غرث وغرثان ، وامرأة غرثى وغرثانة ، والجمع غرثى ـ كجرحى ، وغراثى ـ كسكارى ، وغراث ـ كعطاش .

(٣) الضمن ـ ككتف ـ : العاشق ، أو الزمن ، أو المبتلى فى جسده . قال فى

وَضَمْنَى وَزَمِن وَزَمْنى [١] .

قوله « ونحو يَقُظ [٢] على أيقاظ » ومثله نَجُد : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يجىء فى هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقى منه مجموع جمع السلامة ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفَعُل على فَعِل لاشتراكهما كيقِظ ونَدِس [٣]

اللسان : « رجل ضمن (كبطل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن (ككتف) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعيل على تصور معنى مفعول . قال سيبويه : كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون » اهـ

(١) الزمن - ككتف - : ذو العاهة . قال فى اللسان : « زمن يزمن (من باب فرح) زمنا ، وزمنة (كشبهة) وزمانة ، فهو زمن والجمع زمنون ... وزمين والجمع زمنى ، لأنه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فعيل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيره على هذا البناء نحو جريح وجرحى ، وكليم وكلمى » اهـ

(٢) اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذو الفطنة والحذر قال فى اللسان : « ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيبويه فقال : لا يكسر يقظ لقلة فعل (كرجل) فى الصفات وإذا قل بناء الشىء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا (ككتف) فى الصفات أكثر من فعل . قال ابن برى : جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفة المرأة يقاظى (كعذارى) » اهـ

(٣) رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فهما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار . قال فى اللسان : « قال سيبويه : الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقلة هذا البناء فى الصفات ، ولأنه لم يتمكن فيها التكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون » اهـ

وفطن[١] ، وقد جاء أفعال فى جمع فَعُـل اسماً أيضاً كعَضُد وأعضـاد وعَجُز وأعجـاز ؛ وحكى أبو عمرو الشيبانى يَقُظ ويِقَاظ كما فى الاسم نحو سَبُع وسِبَاع ، وهو فى فَعُـل الأسمى قليل كما ذكرنا فكيف بالصفة التى هى أقل تمكناً منه فى التكسير ؟ والحق أن يقاظا جمع يَقْظان لكون فِعَال غالباً فى فعلان كِعطاش وَجِيَاع فى عَطْشان وجَوْعان .

قوله « ونحو جُنُب على أجناب » فُعُل فى الصفات فى غاية القلة ، فلا يكسر إلا على أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحكى جِنَاب وَجُنُبَان .

فأوزان الثلاثى من الصفات التى جاءلها تكسير سبعة ، وأم جموعها أفعال ؛ فانه يجىء لجميعها كما ذكرنا ، نحو أشْيَاخ وأجْلاَف وأحْرَار وأبْطَال وأيْقَاظ وأنْكَاد وأجناب ، ثم فِعَالٌ لمجيئه لثلاثة منها ، نحو صِعَاب وحِسَان ووِجَاع ، وبواق جموعها متساوية : أما الأمثلة الثلاثة الباقية من الصفات فُعَل كَحُطَم[٢] وخُتَع[٣] وفِعِل كأتان إبِد : أى ولود ، وامرأة بِلِز : أى ضخمة ، ولا غيرهما[٤]

---

(١) رجل فطن — كعضد وكتف وفلس — وفطين وفطون وفطونة . كفروقة — : أى غير غبي ، وقد جمعوه على فطن — بضم فسكون .

(٢) الحطم : الراعى الذى يعنف ويشتد فى سوقه ، وقال الراجز :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ ... لَيْسَ بِرَاعِى إبِلٍ وَلاَ غَنَمْ

وفى المثل « شر الرعاء الحطمة » قال ابن الأثير : هو العنيف برعاية الابل فى السوق والايراد والاصدار ويلقى بعضها على بعض ويعسفها . ضربه مثلا لوالى السوء

(٣) الختع : الحاذق فى الدلالة ، وهو السريع المشي الدليل ، ويقال : رجل ختع وختعة (بضم ففتح فيهما) وختع (ككتف) وخوتع (ككوثر)

(٤) قوله « ولا غيرهما » أراد لم يأت على فعل — بكسر أوله وثانيه — من الصفات إلا هاتان الكلمتان

وفَعَل كِسوًى (١) وعِدًى ، (٢) ولا غيرهما ، (٣) فلم يسمع فيها تكسير ، وقولهم أعداء جمع عَدُوٍّ كأفلاء جمع (٤) فَلُو ، لا جمعُ عِدًى.

---

(١) سوى : هو وصف في نحو قولهم : مكان سوى ، قال الله تعالى: (فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى) : أي مكانا معلما معروفا ، وقالوا : هذا رجل سوى والعدم ، يريدون وجوده وعدمه سواء ، والسين مكسورة أو مضمومة فيهما ، وقالوا : مكان سوى ــ بكسر السين وضمها أيضاً ــ وسواء : أي نصف عدل ووسط

(٢) عدى : هو وصف فى نحو قولهم : قوم عــدى . قال شاعر الحماسة (يقال هو زرارة بين سبيع الأسدي ، ويقال هو نضلة بن خالد الأسدى) :

إذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُمُ ... فَكُلْ مَاعُلِفْتَ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيِّبِ

وقال الأخطل :

أَلاَ يا اسْلَمِي يَاهِنْدَ هِنْدَ بَنِي بَدْرٍ

وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عدًى آخِرَ الدَّهْرِ

وقد قال الأصمعي : «يقال هؤلاء قوم عدى مقصور يكون للأعداء والغرباء ولا يقال قوم عدى (بضم أوله) إلا أن تدخل الهاء فتقول عداة فى وزن قضاة» ويشهد للمعنى الأول بيت الأخطل وللمعنى الثانى بيت الحماسي ، وقد تكون اسم جمع قال فى اللسان : «وأما عدى وعدى فاسمان للجمع لأن فعلا وفعلا ليسا بصيغتى جمع إلا لفعلة أو فعلة (بكسر أوله وضمه) وربما كانت لفعلة وذلك قليل كهضبة وهضب ، وبدرة وبدر» اهـ

(٣) «قوله ولا غيرهما» ليس صحيحاً ، فقد حكى كثير من العلماء منهم ابن برى فى حواشى الصحاح : ماء روى ، وماء صرى ، وملامة ثنى ؛ وواد طوى ، ولحم زيم ، وسبي طيبة ، وكل ذلك بكسر أوله وفتح ثانيه ، وقد جاء فى بعضه ضم أوله

(٤) الفلو ـــ كعدو ، وكسمو ، وكقنو : الجحش والمهر إذا فطم . قال

الصفات تجمع جمع التصحيح

قال : « ويُجمَعُ الجميعُ جَمعَ السَّلامَةِ لِلعُقَلاءِ الذُّكورِ ، وأَمَّا مُؤنثُهُ فَبِالأَلِفِ وَالتَّاءِ لاَ غَيرُ ، نَحوُ عَبلاَتٍ وَحُلْوَاتٍ وَحَذِرَاتٍ ويَقِظَاتٍ ، إلاَّ نَحوَ عَبْلَةٍ وَكَمْشَةٍ فَإِنَّهُ جاء على عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقالُوا عِلَجٌ في جَمعِ عِلْجَةٍ »

أقول : قال سيبويه : يجمع فَعَلةٌ نحو حَسَنة على حِسَان ، ولا يجمع على فِعَال إلا ماجمع مذكره عليه ، كما تقول فى جمع حَسَن وحَسَنة : حِسَان ، ولما لم يقل فى جمع بَطَل بِطال لم يقل فى جمع بَطَلة أيضا ، فكل صفة على فَعَل جمعت على فِعَال يجمع مؤنثها أيضا عليه ، فهذا الذى قاله سيبويه مخالف قول المصنف .

قوله « إلا نحو عَبلَة [1] » قال سيبويه : كل ماهو على فَعْلَة من الأوصاف يكسر على فِعَال نحو كَمْشَة وكِمَاش ، والكمش : السريع الماضى ، وجَعْدَة وجِعَاد ، [2] وذلك لكثرة مجيء هذا البناء ، فتصرفوا فى جمعه ، وأما عِلَج

الجوهرى : لأنه يفتلى : أي يفطم . قال دكين

كَانَ لَنَا وَهْوَ فَلُوٌّ نَرْبُبُهْ ... مُجَعْثَنُ الخَلْقِ يَطِيرُ زَغَبُهْ

ومعنى نربيه نربيه ، وأصل نربيه نربببه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثة الأمثال قلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تظنى وتقضى ، فى تظنن وتقضض ، قال الراجز :

* تَقَضِّيَ البَازِ هَوَى ثُمَّ كَسَرْ *

ومعنى مجعثن الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجرة فى غلظه ، وأصل الشجرة يقال له جعثن بزنة زبرج

(١) العبلة : الضخمة من كل شىء ، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمة وضخمات وضخام

(٢) الجعد من الرجال : المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط الذى ليس بمجتمع ، وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل : هو القصير ، والأنثى جعدة ، والجمع جعاد وجعدات

فى جمع عِلْجَة فلجريه مجرى الأسماء نحو كِسْرَة و كِسَر ، والْعِلْجُ : العظيم من حمر الوحش .

قال : « وَمَا زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ فى الِاسْمِ نَحْوُ زَمَان عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِبًا ، وجَاء قُذُلٌ وَغِزْلاَنٌ وَعُنُوقٌ ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمِرَةٍ وحُمُرٍ غَالِبًا ، وَجَاء صِيرَانٌ وَشَمَائِلُ ؛ وَنَحْوُ غُرَاب عَلَى أَغْرِبَةٍ ، وجَاء قُرُدٌ وَغِرْبَانٌ وَزُقَّانٌ ؛ وَغِلْمَةٌ قَلِيل ، وذُبُّ نَادِرٌ ، وجَاء فى مُؤَنَّثِ الثَّلَاثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ ؛ وأَمْكُنٌ شَاذٌّ »

جمع الثلاثى المزيد بمدة ثالثة

أقول : اعلم أن أفعلة مطرد فى قلة فَعَال ، كأزمنة وأمكنة وأفْدِنةٍ[1] وأقْذِلة[2] ، وقد يكون فى بعض الأسماء للكثرة أيضاً ، كأزمنة وأمكنة ، والغالب فى كثرته فُعُل كقُذُل وفُدُن ، وإن شئت خففته فى لغة تميم بإسكان العين ، وما كان منقوصاً كسماء وأسمية ، وهو المطر ، ودواء وأدوية ؛ اقتصر فى قلته وكثرته على أفْعِلَة كراهة التغير الذى يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعُل ، إذ كانوا يقولون سُمٍ ودُوٍ ، كأدلٍ ، فيكون الجمع الكثير على حرفين ؛ فإن قيل : فهلا خففوا بإسكان العين كما فى عنق ، حتى لا يؤدى إلى ما ذكرت ، قيل : التخفيف ليس فى كلام جميع العرب ، وليس بلازم أيضاً فى كلام من يخفف ، وأيضاً فالمخفف

---

(١) أفدنة : جمع فدان ــ بفتح الفاء وتخفيف الدال ، وقد تشدد ــ وهو الذى يجمع أداة الثورين فى القران للحرث ، وقيل : هو الثوران يقرنان فيحرث عليهما ، ولا يقال للواحد : فدان ، وقيل : يقال ، وجمع الفدان مخففاً أفدنة ؛ كأرغفة ، وفدن ، كسحب ، وجمع المثقل فدادين

(٢) القَذَال ــ كسحاب ــ : ما بين الأذنين من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذلة وقذل ، وتقول : قذله قذلا ــ من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

فى حكم المثقل ، ألا ترى إلى قولهم قَضُوَ الرَّجُل ، بالواو التى كانت بدلا من الياء للضمة ، كيف بقيت مع حذف الضمة .

قوله : « وغِزْلَان » جاء فِعْلَان فى فَعَال ، وليس من بابه ، لكنه لتشبيه فَعَال بفُعَال كغِرْبان وحيرَان ، فى غُرَاب وحُوَار[1] .

قوله « وعُنُوق » ليس هذا موضعه ؛ لأن العَنَاق مؤنث ، وهو الأنثى من ولد المعز ، يقال فى المثل : « العنوق بعد النوق[2] » فى الذى يفتقر بعد الغنى؛ وقد أورده سيبويه على الصحة فى جمع فَعَال المؤنث ، قال : حق فعال فى المؤنث أفْعُل كعَنَاق وأعنق ، لكن فُعُولا لما كان مؤاخيا لأفْعُل فى كثير من المواضع ؛ إذ هو فى الكثير كأفْعُل فى القليل ؛ جمعوه فى الكثير على عنوق ، وكذا قالوا فى سماء بمعنى المطر : سُمِىٌّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أى مطر .

قوله « ونحو حِمَار على أحمرة » فِعَال وفَعَال يتساويان فى القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحة والكسرة المتقاربتين ؛ فأحْمِرَة للقلة ، وحُمُر للكثرة

وقد يخفف فُعُل فى تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة ، نحو ثلاثة جُدُر وأربعة كُتُب ، ولا يقال : أجْدِرَة ، ولا أكتبة ، والمضاعف منه

---

(١) الحوار — كغراب وككتاب — : ولد الناقة ساعة يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحورة ، وحيران ، وحوران ، وفى المثل : « حرك لها حوارها تحن »

(٢) قال فى اللسان : « قال ابن سيده ، وفى المثل « هذه العنوق بعد النوق » ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذى ينحط من علو إلى سفل ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ؛ وراعى الابل عزيز شريف » اه

لايجىء إلا على أفعِلَة فى القلة والـكثرة ، نحو خِلاَل[1] وأخِلَّة ، وعِنَان[2] وأعِنَّة ؛ لاستثقالهم التضعيف للفكوك، ولا يجوز الإدغام لما يجىء فى بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لا يجىء إلا على أفْعِلَة كماذ كرنا فى فَعَال بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفَعَال بفتح الفاء فى جميع الأشياء بمنزلة فِعَال بالـكسر ، والأجوف الواوى منه مسكن العين : كأخْوِنَة[3] وخون، وأبْوِنة[4] وبُون ، استثقلت الضمة على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

٥٦ — عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـ * ـدُو بِالْأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ[5]

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومة ؛ إذ الضمة عليها ليست فى ثقل الضمة على الواو ؛ فيقال فى جمع عِيَان ، وهو حديدة الفَدَّان : « عُيُن » كما قالوا فى

---

(١) الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل فى لسان الفصيل لئلا يرضع

(٢) العنان : سير اللجام الذى تمسك به الدابة

(٣) الخوان — ككتاب وغراب — : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل أو لم يوضع ، والمائدة : مايكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر (ج ١ ص ١١٠)

(٤) البوان — ككتاب وغراب — : أحد أعمدة الخباء ،

(٥) هذا البيت من قصيدة لعدى بن زيد العبادي أولها قوله :

قَدْ حَانَ إنْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرْ   وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

بِيضٌ عَلَيْهِنَّ الدِّمَقْسُ وَفى الْـ   أَعْنَاقِ مِنْ تَحْتِ الْأَكِفَّةِ دُرْ

حان : قرب ، صحوت : أفقت من السكر ، تقصر : تقلع وتكف عما أنت عليه ، وعصر — بضمتين — لغة فى العصر — بفتح فسكون — وقوله : « عن مبرقات » متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقة اسم فاعل من أبرقت المرأة إذا تحسنت ، والبرين : جمع برة — بضم ففتح — وهى الخلخال ، والسور : جمع سوار

بَيُوض : بُيُضٌ [1] ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عِينٌ ؛ كما قالوا بيضٌ فى جميع أبيض ، وجاء فيه فِعْلان كصِيرَانٍ فى صِوَار ، وهو القطيع من بقر الوحش ، حملا على فُعَال ؛ لأن فِعْلاَنٍ بابه فُعَال بالضم ، وما حمل عليه من فُعَل كصِرْدان ونِغْران [2] كما ذكرنا

قوله « وشَمَائل » ليس هذا موضع ذكره كما قلنا فى عُنُوق ؛ لأن شمالا مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أَشْمُل كأذرع ، وفَعَائل فى جمع فِعَال جمع لم يحذف من مفرده شيء ؛ فشمال وشَمَائل كقِمَطْر [3] وقَمَاطر ، وهو جمع مالحقته التاء من هذا المثال كرسالة ورسائل ، ولما كان شِمَال فى تقدير التاء جعل كأن التاء فيه ظاهرة لجمع جمعه

قوله « ونحو غُرَاب على أغربة » وهو يساوى فى القلة أَخَوَيْه [4] : أى

وهو ما تلبسه المرأة فى ساعدها . يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوة إلى النساء اللائى يتجملن بالخلاخيل والأسورة ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم الواو فى « سور » لضرورة الشعر

(١) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، ودجاج بيض ، إذا كانت تبيض كثيرا .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس .. أنظر (ج ١ ص ٣٥ ، ٢٨١) والنغر : طائر أحمر المنقار كالعصفور ، وأهل المدينة يسمونه البلبل . أنظر (ج ١ ص ٢٨١)

(٣) القمطر : الجمل القوي السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب . أنظر (ج ١ ص ٣ ، ٥١)

(٤) يريد أن فعالا ــ كغراب ــ يساوى فى القلة أخويه ، وهما فعال ــ بالفتح ــ وفعال ــ بالكسر ــ وقد وقع في بعض النسخ « أخونة » وهو جمع خوان . وليس بشيء

يجمع على أفعلة كأغْرِبَة وأخْرِجَة [١] وأبْغِثَة [٢] وبابه فى الكثير فِعْلَان كغِلْمان وخِرْجَان وغِرْبَان وذِبَّان [٣] وجاء على فُعْلَان مضموم الفاء لغتان فقط وهما حُوران وزُقَّان ، فى حُوَار وزُقَاق ، والباقى مكسورها ، وقد يقتصر فى بعض ذلك على أفعلة القلة والكثرة كأفئِدَة ، وقد يحمل فُعَال بالضم على فِعَال بالكسر لتناسب الحركتين ؛ فيقال قُرُد فى قُرَاد كجُدُر فى جِدَار ، وهو قليل نادر ، ومثله ذُبٌّ وأصله ذُبُبٌ ، والإدغام بناء على مذهب بنى تميم فى تخفيف نحو عنق وإلا فحق فُعُل أن لايدغم كما يجىء فى باب الادغام ، وأما غِلْمَة فنائب عن أغلمة لتشابههما فى كونهما للقلة فى اللفظ ، والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غِلْمَة رجعت إلى القياس نحو أُغَيْلِمَة ، وجاء فى فُعَال فَوَاعل شاذا ، كدَوَاخِن وعَوَاثِن ؛ فى دُخَان وعُثَان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله « وجاء فى مؤنث الثلاثة أفْعُل » فرقوا بين مذكرها ومؤنثها ، ولما كان تاء التأنيث فيها مقدرا كما فى العدد القليل نحو ثَلَاث وأربع جمعوها جمع القلة غالبا ، وأثبتوا التاء فى جمع قلة للمذكر فقالوا أفعلة ، وحذفوها فى جمع قلة المؤنث فقالوا أفعل ، كما فى العدد ، وإذا ظهر التاء فى الأمثلة الثلاثة كجِمَالة [٤]

---

(١) أخرجة : جمع خراج – كغراب – وهو ما يخرج فى البدن من القروح

(٢) أبغثة : جمع بغاث ، وهو ضرب من الطير أبيض بطىء الطيران صغير دوين الرخمة : (أنظر ج ١ ص ١٩١)

(٣) الذبان – بكسر الذال – : جمع ذباب بغير هاء ، ولا يقال : ذبابة ، وجمع أيضاً على أذبة ، مثل غراب وأغربة وغربان ، قال النابغة :

* ضَرَّابَةٌ بِالْمِشْفَرِ الْأَذِبَّهْ *

(٤) الجمالة بتثليث أوله : الطائفة من الجمال ، وقيل : هي القطعة من النوق لا جمل فيها ، وقال ابن السكيت : يقال للابل إذا كانت ذكورة ولم يكن فيها أنثى : هذه جمالة بنى فلان

وذؤابة [(١)] وصَلاَية [(٢)] لم يكسر جَمْعَ [القلة] إذ لايشابه العدد القليل فى تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالألف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فُعُل كمايجىء

قوله « وأمكن شاذ » ويجوز أن يكون أزمن مثله جمع زَمَان لاجمع زمن ، و إنما جاز جمعهما على أفْعُل حملهما على فَعَال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شِمَال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رِسَالة فقيل شَمَائل كرَسَائل ، وحمل أيضاً على فِعَال المذكر فقيل شُمُل ، قال :

٥٧ — * فِى أقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أيْمُنٌ شُمُلاَ [(٣)]

وكذا حُمل فُعَال المؤنث كعقاب على المذكر نحو غُرَاب فقيل : عِقْبَان كغِرْبَان

---

(١) الذؤابة — بضم أوله — الناصية ، أو منبتهـا من الرأس ، وشعر فى أعلى ناصية الفرس ، وأعلى كل شىء (أنظر : ١ — ٢١٣)

(٢) الصلاية : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضاً الجبهة ، وجمعه صلى وصلى — بضم أوله وكسره — ويقال : صلاءة ، بقلب الياء همزة والقياس سلامتها لسكون الكلمة قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى فى باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس فى كل ما كان مختوماً بتاء الوحدة من أسماء الأعيان كعباية وعباءة وعظاية وعظاءة

(٣) هذا عجز بيت للازرق العنبرى وهو من شواهد سيبويه ، وصدره قوله : —

* طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ *

والبيت فى وصف طير ، شبه صوتها فى سرعة طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاعة : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربة : المحكمة الفتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجدر ، والاستشهاد بالبيت فى « شمل » حيث جمع شمالا عليه ، والمستعمل أشمل فى القليل وشمائل فى الكثير

ومؤنث فَعِيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثة المذكورة ، نحو يَمين وأيْمُن ، وقد كسر على أيمان أيضاً ، لاشتراك أفْعُل وأفعال فى كثير من أبواب الثلاثى كأفرخ وأفراخ

قال : « وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أرْغِفَةٍ وَرُغُفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِباً ؛ وَجَاء أنْصِبَاء وَفِصَالٌ [١] وَأفَائِلُ ؛ وَظِلْمَانٌ قَلِيلٌ ، وَرُبَّمَا جَاء مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ ، وَجَاء قِعْدَانٌ [٢] وَأفْلاء وَذَنَائِبُ »

أقول : اعلم أن فعيلاً مثل فَعَال فى أن الزيادة فيه مدة ثالثة ، وفى عدد الحروف ، فقِلَّته كقلتها ، نحو أجْرِبة [٣] وأقْفِزَة [٤] وأرْغِفَة ، وأما صِبْيَة فنائب عن أصْبِيَة كما قلنا فى أغْلِمة ؛ ولهذا يصغر [صِبْيَةٌ] على أُصَيْبِيَة ويكسَّر فى الكثرة على فُعُل كما يكسر فَعَال بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قُذُل وحُمُر ؛ وذلك نحو قُضُب [٥] وعُسُب [٦] ورُغُف وسُرُر ؛ ويكسر على فُعْلَان أيضاً

---

(١) الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عن أمه

(٢) القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا أتى عليه سنتان

(٣) الأجربة : جمع جريب وهو المزرعة ، والوادى ، ومكيال يسع أربعة أقفزة ، ومقدار معلوم من الأرض يساوى مايحصل من ضرب ستين ذراعا فى نفسها : أى ستمائة ذراع وثلاثة آلاف ذراع

(٤) الأقفزة : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانية مكاكيك ، والمكوك : مكيال يسع صاعا ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً

(٥) القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقة التى لم ترض ، وهن الانسان وغيره من الحيوان .

(٦) العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريدة من النخل

وهو فى التلبة كفُعُل سواء ، نحو رُغفَان وكُثبان (١) وقُلْبان (٢) وربما كسر على أفعِلاء كأنْصبَاء (٣) وأخمساء ، وعلى فِعَال أيضاً كإفالٍ (٤) تشبيها بفَعِيل فى الوصف نحو ظِرَاف وِ رِام ، وأما أفائل (٥) ونظائره فلحمل فَعِيل المذكر على فَعِيلة ذى التاء كما حمل فَعِيلة على فعيل للمذكر فى نحو صُحُف وسفُن جمع صحيفة وسفينة

قوله « وظِلمَان (٦) قليل » حكى أحمد بن يحيى ظَلِيم وظِلْمان وعَرِيض ـ وهو التيس ـ وعِرْضَان ، وجاء صبي وصِبْيَان ، وقال بعضهم فى ضَرِير (٧) : ضِرَّان ، والضم فيه أشهر

قوله « وربما جاء مضاعفه » يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل ـ بضمتين ، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناسا فتحوا عين سرر فقالوا : سُرَر ، والأشهر الضم

وجاء شاذا فى فعيل للمذكر أفعُـل حملا على المؤنث ، قال :

٥٨ — * حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالْأَجْـنُنِ (٨) *

---

(١) الكثبان : جمع كثيب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

(٢) القلبان : جمع قليب ، وهى البئر

(٣) الأنصباء : جمع نصيب ، وهو الحظ من كل شىء

(٤) الأخمساء : جمع خميس ، وهو أحد أيام الاسبوع ، والجيش . وقيل : الجرار منه ، وقيل : الخشن منه

(٥) الافال والأفائل : جمع أفيل ـ كرغيف ، وهو ابن المخاض فما فوقه ، والفصيل ، وفى المثل : إن القرم من الأفيل : أى إن الكبير من الصغير

(٦) الظلمان : جمع ظليم ، وهو الذكر من النعام

(٧) الضرير : ذاهب البصر ، والمريض المهزول ، وكل شىء خالطه ضر فهو ضرير .

(٨) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج

قوله « ونحو عَدُوّ » . فَعُول يكسر فى القلة على أفْعِلة كـفَعِيل سواء ، والغالب فى كثرته فُعُل وفُعْلان فى غير الناقص الواوى ، كما فى فَعِيل ، وأما الناقص فبابه أفْعال كأفْلاء وأعْداء ، وجاء فيه فُعُول قليلا ، نحو فُلِيٌّ بضم الفاء وكسرها ، وإنما لم يقولوا فيه فُعُل بضمتين لما ذكرنا فى باب سماء ورداء ، ولم يجىء أيضا فُعْلان كفُلْوان للاستثقال ، وحق باب عَدُوّ أن يجمع بالواو والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فعائل كذَنُوب[1] وذَنَائب ، ويجمع على فُعُل ؛ فصار فَعُول فى المؤنث مخالفا لفَعال وفَعِيل

يمدح فيها بلال بن أبى بردة ، وقبل الشاهد قوله :

وَاجْتَزْنَ فى ذِى نُسَعٍ مُمَحَّنِ ... تَفْتَنُّ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفْتَنِّ

وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله :

مَرَيْنَ أوْ عَاجُوا بِلاَ مُلَهَّنِ ... وَخَلَّطَتْ كُلُّ دِلاَثٍ عَلْجَنِ

يصف قطعه المفاوز على ناقته حتى وصل إلى الممدوح ، وهو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى

والنسع : جمع نسعة ، وهى السير يضفر على هيئة أعنة النعال تشد به الرحال ، والممحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذى على غير جهة واحدة ، والأجنن جمع جنين ، ويروى فى مكانه « الأجبن » بالباء الموحدة من تحت ، وهو جمع جبين ، والملهن : مصدر ميمى بمعنى التلهين ، وهو إعطاء اللهنة ـ كغرفة ـ وهى الزاد يتعلل به قبل الغداء ، ويراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو يعنى أنه يعود بغير صلة . والدلاث ـ بكسر الدال ـ : اللينة الأعطاف ، والعلجن : الناقة المكتنزة اللحم ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنه جمع جنينا على أجنن شذوذا لأن أفعل إنما يجمع عليه فعيل وشبهه إذا كان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق وأعنق ويمين وأيمن ، وكذلك هو فى الرواية التى أخبرناك خبرها ؛ إذ الجبين ليس مؤنثا حتى يجمع على أجبن

(١) الذنوب : الحظ والنصيب . قال تعالى : (فأن للذين ظلموا ذنوبا مثل

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التـاء ، أعنى فعولة ، فى الجمع لـكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرد عن التاء ذو تاء نحو تَنُوفة وتَنَائف (١) ، بخلاف الأربعة المذكورة ، وقيل فى قَدُوم وهو مذكر : قَدَائم (٢) ، تشبيها بالمؤنث نحو ذَنُوب ، والأصل الْقُدُم ، كما جاء فى نظيرٍ نَظَائر ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنـه : حتى صرت أُقْرَنُ إلى هـذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثلة المذكورة ، نحو رِسَالة وتَنُوفة وجُفـالة (٣) وكَتِيبة (٤) وكَفَالة ، فلا يكسر إلا على فعائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشىء من هذه الأبنية ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثـلا فى بَهَاء وَرِنْدَاء علمين : أبهية وأندية ، وقس عليه

قال : « الصِّفَةُ . نحو جَبَانٍ عَلَى جُبَنَاء وَصَنَعٍ وجِيَاد ، ونحوُ كِنَازٍ عَلَى

ذنوب أصحابهم) وقال أبو ذؤيب :

لَعَمْرُكَ وَالْمَنَايَا غَالِبَاتٌ لِـكُلِّ بنى أبٍ مِنْها ذَنُوبُ

والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هي التى يكون الماء دون ملئها ، وقيل : هى الدلو الملأى ، وقيل : هى الدلو ما كانت

(١) التنوفة : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده:

وَمَا سَعْدُ إلاَّ صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لا يَدْعُو لِغَيٍّ وَلا رُشْدِ

وقيل : التنوفة : التى لا ماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبة

(٢) قال فى اللسان : « القدوم التى ينحت بها ، مخفف أنثى » اه وعلى هذا فجمعه على قدائم قياس مثل حلوبة وحلائب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : « القدوم آلة للنجر مؤنثة . الجمع قدائم وقدم » اه ، فقول المؤلف إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكراً غير مسلم

(٣) الجفالة ــ بضم أوله ــ : الجماعة من الناس ذهبوا أو أتوا

(٤) الـكتيبة : الجيش ، أو القطعة العظيمة منه

كُنُز وَهِجَانٍ، ونحو شُجَاع عَلَى شُجَعَاء وشُجْعَانٍ وشِجْعَةٍ، وَنحو كَرِيم على رُمَاء وكِرَام وَنُذُرٍ وَثُنْيَانٍ وَخِصْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقاء وَأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ، ونحو صَبُورٍ عَلَى صُبُرٍ غالِباً، وَعَلَى وُدَدَاء وَأَعْدَاء »

أقول : جعل سيبويه فُعُلاً هو الأصل فى جمع فَعَال الصفة، قال : فَعَالٌ بمنزلة فعول ، قالوا : جَماد وجُمُد كصَبُور وصبُر، وجاء فى بنات الواو فُعْل بسكون العين نحو نَوَار [1] ونُور وَعَوَان [2] وعُون، سكن والأصل الضم ، ثم قال سيبويه : رجل جَبَان وقوم جُبَناء ، شبهوه بفَعِيل لكونه مثله فى الصفة والزنة والزيادة ، وأيضا يمتنع مثلَهُ من التاء ، وقال بعضهم : امرأة جبانة ، فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون ؛ فجبناء كظُرَفاء ، وجاء على فِعَال قليلا كجَوَاد للفرس وجِيَاد

قوله « ونحو كِنَاز » هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو ناقة كِنَاز وجمل كِنَاز ، وكذا وجل لِكَاك : أى قليل اللحم ، وامرأة لِكاك ، وجمل دِلاَث ، وهو السريع السير ، وناقة دِلاَث ، وجمعه كجمع فَعَال بالفتح على فُعُل فى الغالب

قوله « وهِجَان » هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هجان : أى كريم خالص ، وهذان هجانان ، وهؤلاء هجان ، شبهوا هجاناً الواحد بفَعِيل ، فكما يجمع فَعيل على فِعَال ككريم على كِرَام جمعوا فِعَالا على فِعَال ؛ ففعال فى المفرد ككتاب وفى الجمع كرجال ، وذكر الجرمى هذا هِجان وهذان هِجان

(١) النوار : المرأة النفور من الريبة ، وقيل : هى النفور من الظباء والوحش وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - بضم الواو - كقذال وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فحذفوها

(٢) العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف فى سنها : أى التى بين الصغيرة والمسنة . انظر (ج ١ ص ٩٥)

وهؤلاء هجان ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ؛ لجريه مجرى المصدر ، وفى دِلاَص مافى هِجان من المذهبين ، وكذا شِمَال فى الأسماء بمعنى الطَّبْع واحد وجمع ، كما قال أبو الخطاب [1] ومنه قوله

٥٩ — وَمَالَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا [2]

أى : من شمائلى ، ويجمع شِمَال على شَمَائل ، كجمع هِجَان على هَجَائن ؛ حملا للتذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين وللجمعين

قوله « ونحو شُجَاع على شجعاء وشُجْعَان » قال سيبويه : فُعَال بمنزلة فَعيل ؛ لأنهما أخوان فى بعض المواضع ، نحو طُوَال وطَوِيل و بُعاد و بَعِيد وخُفَاف وخَفِيف ، ويدخل فى مؤنثه التاء كما يدخل فى مؤنث فَعِيل ، نحو امرأة طَوِيلة وطُوَالة ، فلما كان بمعناه وعَدِيلَه جمع على فُعْلاَن وفُعَلاء .كما يجمع فَعِيل عليهما هذا قوله ، والظاهر أن فُعَالا مبالغة فَعِيل فى المعنى ؛ فطُوَال أبلغ من طَوِيل ، وإذا أردت زيادة المبالغة شَدَّدْتَ العين فقلت طُوَّال

---

(١) أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيبويه

(٢) هذه قطعة من بيت لعبد يغوث الحارثى ، وهو مع بيت سابق عليه

أَلاَ لاَ تَلُومَانِى كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا   فَمَا لَـكُمَا فِى اللَّوْمِ خَيْرٌ ولاَلِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلاَمَةَ نَفْعُهَا   قلِيلٌ وَمَا لَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا

والاستشهاد بالبيت على ن شمالا بمعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً ، والمراد هنا الجمع ، قال سيبويه : « وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعاً » اهـ . وقال السيرافى هو فى هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جنى فقال فى سر الصناعة: « وقالوا أيضاً فى جمع شمال وهى الخليقة والطبع : شمال . قال عبد يغوث * وما لومى أخى من شماليا * أى : من شمائلى » اهـ ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فأنه لم يقل أحد إنها تكون جمعاً ومفرداً وفى شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فان شينها مكسورة لا غير

قوله « ونحو كريم على كُرَماء وكِرام » هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فَعِيل يكسر على أفعِلاَء بدلَ فُعَلاء نحو شَدِيد وَشِدَاد وأشِدَّاء وشَحِيح وشِحَاح وأَشِحَّاء ؛ استثقالا لفك الإدغام لو قالوا شُحَحَاء ، وأفعِلاء فى الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفعِلَة أيضا ؛ إذ هو نظير أفعِلاَء ، إلا أن بدل ألف التأنيث هاؤه ، وقد جاء أفْعِلَة فى جمع فَعِيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجْرِبة وأكْثِبة ، وكذا عدلوا فى الناقص الواوى واليائى من فُعَلاَء إلى أفعلاء كأغنِياء وأشقِياء وأقوِياء ، استثقالا لفُعَلاء فى مثله ، قالوا : وشذ تقى وتُقَوَاء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى الفراء سَرِىّ وسُرَوَاء وأسرِياء [١] ، وما كان فى هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فُعَلاء وعلى أفعِلاء ، بل على فِعَال كطِوَال وقِوَام ، فى طويل وقويم [٢]

وكسر فَعِيلٌ على فُعُل تشبيها بفَعِيل الاسمى ؛ وذلك نحو نُذُر وجُدُد [٣] وسُدُس [٤]

---

(١) قال فى اللسان : « ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحيانى ، والسراة (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه . قال ودليل ذلك قولهم سروات » اهـ ، يريد أنه لو كان سراة جمعا لما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأنفار وأرهط . ثم ذكر مذهبا آخر فى سراة فقال : « وقولهم قوم سراة جمع سرى جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراة مثل قضاة ودعاة وعراة »

(٢) القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورمح قويم ، وقالوا : رجل قويم — ككريم ، وقوام — كشداد ، إذا كان حسن القامة ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

(٣) الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأتان السمينة ، والجمع جدد — كسرر جمع سرير

(٤) «السديس» : يقال ناقة سديس ، إذا أتت عليها السنة السادسة ، ويقال:

كما قيل فى الاسم : كُتُب ، وكذا قيل فى المضاعف : لُذُذٌ ولُذٌّ (١) ، على حد رُسُل ورُسْل ، ومثل ذلك فى الناقص اليائى ثَنِىٌّ وثُنٍ (٢) والأصل ثُنُىٌ كسُدُس ، وقد يخفف فيقال ثُنْى كسُدْس

وكسر على فُعْلَان كثُنْيان وشُجْعان ، تشبيها بالاسم كجُرْبان (٣) ورُغْفان وعلى فِعْلان كخِصْيان تشبيها بظِلمان

وجاء فيه أفعال كشَرِيف وأشراف وأَبِيل وآبال (٤) تشبيها بشاهدوأشهاد وصاحب وأصحاب ، لأن فعيلا وفاعلا متساويان فى المدة والزيادتين مع اختلاف موضعيهما فى البناءين

وأما ظُرُوف فقد قال الخليل : هو جمع ظَرْف بمعنى ظريف ، وإن لم يستعمل ظَرْف بمعنى ظريف ، إلا أن هذا قياسه ، كما أن مَذَاكير جمع مِذكار بمعنى ذَكَر ، وإن لم يستعمل ، وقال الجرمى : ظُرُوف جمع ظَرِيف ، وإن كان غير قياسى ، قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت : ظُرَيِّفُون . أقول : ولا

ثوب سديس ، إذا كان طوله ستة أذرع ، والسديس أيضا : الجزء من ستة أجزاء وهو ضرب من المكاكيك ، والجمع فى الكل سدس ــ كسرر ،

(١) اللذيذ : اسم من أسماء الخمر ، وتقول : هذا شىء لذيذ ؛ فيكون وصفا ، وجمعه لذذ ــ كسرر ــ فان سكنت لم يكن بد من الادغام ، فتقول : لذ ــ كقوم لد ،

(٢) الثنى من البعران : ماطعن فى السادسة ، ومن الخيل ما دخل فى الرابعة ومن الشاء والبقر ما دخل فى الثالثة ، والثني من الأضراس : الأربع التى فى مقدم الفم : ثنتان من فوق وثنتان من أسفل ،

(٣) الجربان : جمع جريب . انظر (ص١٣١ من هذا الجزء)

(٤) الأبيل : العصا ، والحزين بالسريانية ، ورئيس النصارى أو الراهب أو صاحب الناقوس ، وجمعه آبال ــ كأجمال ، وأبل ــ كحمر ،

دليل فيما قال ، لما ذكرنا فى باب التصغير أن مَشَابه [١] يصغر على شُبَيْه ، وإن كان خالف فيه أبو زيد

وقالوا فى سَرِىّ : سَرَاة ، والظاهر أنه اسم جمع لا جمع ، كما يأتى

وقد جاء شىء من فعيل بمعنى فاعل مستويا فيه المذكر والمؤنث ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ، نحو جَدِيد ، وسَدِيس ، وريح خَرِيق [٢] ، ورحمة الله قريب ؛ ويلزم ذلك فى سَدِيس وخريق .

قوله « ونحو صبور على صُبُر غالباً » سواء كان للمذكر أو للمؤنث ، ويستوى فى هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء فى فَرُوقه [٣] ومَلُولة [٤] للمبالغة ، فمن قال فروقة قال فَرُوقات ، ومن قال فروق قال فى جمعه فُرُق ، كما ذكرنا فى شرح الكافية فى باب الجمع .

وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على فَعَائل كعجُوز وعَجَائز وقلوص وقَلَائص وجَدُود وجَدَائد [٥] وذلك لأن علامة التأنيث فيه مقدرة ، فكأنه فعولة كما ذكرنا فى فَعِيل الأسمى ، وفعائل أكثر فيه من فُعُل ، ولا سيما فيما اختص بالمؤنث

---

(١) قدمضى هذا الكلام كما ذكر هنا ، ومضى مذهب أبى زيد مع ردنا عليه فى (حـ١ ص ٢٦٩)

(٢) تقول : ريح خريق ، إذا كانت باردة شديدة هبابة ، وإذا كانت لينة سهلة ، فهوضد ومثله ريح خروق ، والجمع فيهما خرائق وخرق – كسرر – ، ويقع فى بعض النسخ : ريح حريق – بالمهملة أوله ، وهى التى تحرق النبات لشدتها

(٣) تقول : رجل فروقة ، وأمرأة فروقة ، ورجل فاروقة ، وامرأة فاروقة ، ورجل فرق – ككتف و كعضد – إذا كان شديد الفزع

(٤) تقول : رجل ملول – كصبور ، ورجل ملولة ومالولة ، وملالة – كفهامة وامرأة ملول وملولة ، إذا كان شديد السأم

(٥) الجدود : – بفتح الجيم – النعجة التى قل لبنها

كقلوص وجَدُود ، ولا يجمع فَعُول جمع السلامة كما ذكرنا فى شرح الكافية

وقالوا : صَفِيٌّ ، للناقة الغزيرة وصفايا ؛ فيجوز أن يكون فَعُولا جمع على فعائل كقلوص وقلائص ، وأن يكون فعيلا حمل على فعيلة لكونه مؤنثا

وقالوا : وُدَدَاء ، فى جمع وَدُود ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فَعُولا لا يجمع على فُعَلاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبه به لموافقته له حركة وسكونا ، والثانى أن المضاعف لا يأتى فيه فُعَلاء فى فعيل أيضا ، بل أفعلاء نحو شديد وأشِدَّاء ، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثانى ؛ فصار وُدَدَاء كَخُشَشَاء [١] فى الاسم المفرد ، وإنما أدخلوا التاء عَدُوَّة وإن كان يستوى المذكر والمؤنث فى هذا البناء حملا له على صديقة ، وقالوا فى الجمع عَدُوٌّ وصَدِيق ، قال تعالى : (فإنهم عدو لى) وقال الشاعر :

٦٠ — * وَدَعْهَا فَمَا النَّحْوِىُّ مِنْ صَدِيقِهَا [٢] *

وجمع عَدُوّ على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

---

(١) الخششاء ـ كالرحضاء ـ : العظم الناتىء خلف الأذن وهما خششاوان ويقال فى الواحد : خشاء بالادغام

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وقبله قوله :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةً مِنْ سُوقِهَا

وكان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة فى رحبة بنى تميم فينشد ويجتمع الناس إليه فازدحموا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شىء تحمله فقال هذه الأبيات ، والاستشهاد به على أن صديقا فى قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو فى البيت للجمع من قبل أن « من » للتبعيض وليس يجوز أن يكون النحوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا ائْتُمِنُوا

قال : « وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بَابُهُ فَعْلَى كَجَرْحَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى ، وَجَاء أُسَارَى ، وَشَذَّ قُتَلاَء وَأُسَرَاء ، وَلاَ يُجْمَعُ جَمْعَ الصَّحِيحِ ، فَلاَ يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلاَ جَرِيحَات لِيَتَمَيَّزَ عَنْ فَعِيلِ الْأَصْلِ ، وَنَحْوُ مَرْضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرْحَى ، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلْكَى وَمَوْتَى وجَرْبَى فَهَذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَامَى وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى »

أقول : اعلم أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، إلا إذا لم تجر على صاحبها ، كما مضى فى شرح الكافية (١) ، وليس يجمع كل

وقول جرير :

دَعَوْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا ... بِأَعْيُنِ أَعْدَاء وَهُنَّ صَدِيقُ

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنْكِ فِى يَوْمِ الرَّخَاء سَأَلْتِنِى ... طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

ومن هنا تعلم أن قول من قال إن « صديقاً » فى البيت كالكليب والعبيد من صيغ الجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحدة كما فى البيت الثالث ، ولو كان كالعبيد والكليب لم يستعمل إلا فى الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف على ماذكرنا .

(١) الذى ذكره فى شرح الكافية خاصاً بهذا الموضوع هو قوله : « إن أصل التاء فى الأسماء أن تكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ، وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت فى أفعالها ، فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الأفعال : تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهى قائمة ، وضربت فهي ضاربة ، فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهى حائضة ، لأن الصفة حينئذ كالفعل فى معنى الحدوث ، وإذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل هى بمعنى النسب وإن كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقاً لا بمعنى الحدوث : أي لبنى وتمرى ، كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض » ثم قال بعد كلام : « ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا أن يحذف موصوفه نحو

فَعِيل بمعنى مفعول على فَعْلَى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا للآفات والمكاره التى يُصَاب بها الحى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هـذا الجمع يأتى أيضا لغير فَعِيل المذكور إذا شاركه فى المعنى المذكور كما يتبين ، فان أتى شىء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حَمِيد ؛ ومنه سَعِيد فى لغة من قال سُعِدَ — بضم السين على بناء مالم يسم فاعله[1] — فلايقال : حَمْدَى ولا سَعْدَى ، وكذلك لايقال فَعْلَى فى جمع ماانتقل إلى الاسمية من هذا الباب وهو مادخله التاء ، كالذبيحة والأكيلة والضحية والنطيحة ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذى

هذه قتيلة فلان وجريحته ، ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً نحو امرأة قتيلة ، كما يحمل فعيل بمعني فاعل عليه فيحذف منه التـاء نحو ملحفة جديد ، من جد يجد جدة عنـد البصرية ، وقال الـكوفية : هو بمعنى مجدود من جده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إن رحمة الله قريب) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غـير مقيس ، وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحـكيم أى المحكم على تأويل ، و بمعنى مفاعل كثيراً كالجليس والخليف » اه

(١) قال فى اللسان : « سعد يسعد سعادة فهو سعيد : نقيض شقى ، مثل سلم فهو سليم ، وسعد ــ بالضم ــ فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأنثى بالهاء . قال الأزهرى : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعده الله (بفتح العين) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد » اه والحاصل أن سعيداً يجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل فيكون مأخوذاً من الفعل اللازم الذى من باب فرح ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى مفعول فيكون مأخوذا من الفعل المتعدى الذى من باب فتح ، فقول المؤلف « فى لغة من قال سعد بضم السين » لايريد أنه مأخوذ من المبنى للمجهول لأن المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعا ، ولأن من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه العبارة الاشارة إلى الفعل المتعدى ، لأن المبنى للمجهول لايكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعَدّ له من النعم ، وكذا الأكيلة ليس بمعنى المأكول ، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذا أكل ، بل الأكيلة مختص بالشاة ، وكذا الضحية مختص بالنعم ، والرَّميّة بالصيد ، والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح ، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة ، فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا في الآلة نحو المُنْخُل وَالْمُدْهُن والمُسْعُط ، والموضع كالْمَسجِد ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول ، لأن حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما مالم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز[1] ، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب ، والأكيلة ما يعد للأكل وإن لم يؤكل ، والضحية كالمنخل والمدهن والمسجد، ونحوه مما ذكرنا قبل ، وأيضا اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل[1] والذبيحة

---

(١) ظاهر قوله « اسم المفعول في الحقيقة هو ما وقع عليه الفعل » أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقة ، وهو أحد ثلاثة آراء في المسألة ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامة العضد (١ : ١٧٢) من شرحه على مختصر بن الحاجب : « المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقة اتفاقاً ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً ، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثة أقوال : أولها مجاز مطلقاً ، وثانيها : حقيقة مطلقاً ، وثالثها : إن كان مما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز ، وإلا (أي وإن لم يمكن بقاؤه كالتكلم والاخبار ونحوهما) فحقيقة » اه كلامه ، فان كان قول الرضي « هو ما وقع عليه الفعل » قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع

والأكيلة والنطيحة ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحية ما يصلح للتضحي و إن لم يضح به بعد ، ومثله القَتُوبَة (١) والحلوبة لما يصلح للقَتَب والحَلَب ، فلما خرجت الكلمات المذكورة من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فَعلى ، وما لم يخرج منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فَعْلى ، كما حكى سيبويه شاة ذَبِيح وغنم ذَبْحى ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فَعْلَى أن يكون جمعاً لفَعِيل فى معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبة ، ثم حمل عليه ما وافقه فى هذا المدى ، فأقرب ما يحمل عليه فَعِيل بمعنى الفاعل ، نحو مَرِيض ومَرْضَى ، لمشابهته له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فَعِل كَزَمِنٍ وَزَمْنَى ، وَفَيْعِل كميِّت ومَوْتى ، وأفْعَلُ كأحمق وحَمْقى وجَرْبى ، وفاعل كهالك وهَلْكى ، وفَعْلان كرجل سَكْرَان وقوم سَكْرى ورجل رَوْبان (٢) ، وهو الذى أثخنه

فهو مما اتفق على أنه حقيقة ، وهذا هو الذى يشعر به قوله فى مقابل ما تقدم . « لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب » إذ ذلك خاص بحالة ما قبل الوقوع

(١) قال فى اللسان : « القتوبة من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال اللحيانى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، و إنما جاء بالهاء لأنها للشىء مما يقتب . وفى الحديث « لا صدقة فى الابل القتوبة » . القتوبة بالفتح التى توضع الأقتاب على ظهورها ، فعولة بمعنى مفعولة كالركوبة والحلوبة ، أراد ليس فى الابل العوامل صدقة ، قال الجوهرى : و إن شئت حذفت الهاء فقلت : القتوب ، ابن سيده وكذلك كل فعولة من هذا الضرب من الأسماء » اه

(٢) قال فى اللسان : « راب الرجل روبا ورءوبا : تحير وفترت نفسه من شبع أو نعاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خاثر البدن والنفس . ورجل رائب وأروب وروبان ، والانثى رائبة ، عن اللحيانى ، لم يزد على ذلك ، من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أثخنهم السفر والوجع

السفر ، وقوم رَوْبَى ، ولايبعد أن يكون سَكْرى ورَوْبى فى مثل هذا الموضع مفرداً مؤنثا لفَعلان ، وذلك لأن مؤنث فَعْلَان الصفة من باب فَعِل يَفعَل قياسه فَعْلَى وصفة المفرد المؤنث تصلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : (كذبت قوم نوح) وأما قولهم كَيْسَى [1] فمحمول على الحمقى ، بالضدية ، وليس هذا الحمل مطرداً ، فلا يقال بَخْلى ولاسَقْمى

قوله « كما حملوا أيامى ويتامى على وَجَاعى وحَبَاطى » اعلم أن أصل فَعَالى فى جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلَان فَعْلَى كما يجىء ، نحو سكران وسكارى ، وفَعْلَان كما مر فى باب الصفة المشبهة بابه فَعِلَ يَفعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء ، وفَعِلٌ من هذا الباب فيما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة ، فلما تقارب معناهما واتحد مبناهما ، أعنى باب فَعِل يَفعَل ، تشاركا فى كثير من

فاستثقلوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر :

فَأَمَّا تَمِيمُ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَاماَ

وهو فى الجمع شبيه بهلكى وسكرى ، واحدهم روبان ، وقال الأصمعى : واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى » اه

(١) قال فى اللسان : « الكيس الخفة والتوقد ، كاس كيساً ، وهو كيس وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الحطيئة :

وَاللهِ مَا مَعْشَرٌ لامُوا امْرَأً جُنُباً فِى آلِ لَأْيِ بْنِ شَمَّاسٍ بِأَكْيَاسِ

وقوله ، وأنشده ثعلب :

فَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إذا كُنْتَ فِيهِمُ

وَإِنْ كُنْتَ فِى الْحَمْقَى فَكُنْ أَنْتَ أَحْمَقَا

إنما كسره هنا على كيسى لمكان الحمقى ، أجرى الضد مجرى ضده » اه والبيت الذى أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفة المرى ، وهو من شعر الحماسة وانظره فى باب الأدب (ج ٣ ص ٨٦ من شرح التبريزى طبع بولاق)

للواضع ، نحو عَطِشٍ وعَطْشَان وصَدٍ وصَدْيَان وعَجِلٍ وعَجْلاَن ، ثم حمل فَعِل في بعض المواضع في الجمع على فعلان ، فقيل في جمع وَجِعٍ وَحَبِطٍ : وَجَاعَى وحَبَاطَى ، حملا على نحو سكران وسكارى وغَرْثَان وغراثى ، ثم شارك أيِّمٌ ويتيمٌ باب فَعِل من حيث المعنى لأن الأَيْمَةَ واليتم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أَيَامَى ويَتَامَى ، فهما محمولان على فَعِلٍ المحمول على فَعْلاَن ، وفي الكشاف : أصل أَيَامَى ويَتَامى يتائم وأيائم فقلب [١] ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو

---

(١) قال جار الله الزمخشري في أول تفسير سورة النساء من الكشاف : « فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كريض على يتامى ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمى كأسرى ، لأن اليتم من وادي الآفات والاوجاع ، ثم يجمع فعلى على فعالى كأسارى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتائم ثم يتامى على القلب » اه

وقال في تفسير سورة النور : « الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا ، والأيم للرجل والمرأة ، وقد آم وآمت وتأيما ، إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا أو ثيبين ، قال :

فإنْ تَنْكِحِي أَنْكِحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمُ أَتَأَيَّمِ

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمة والغيمة والأيمة والكزم والقرم » اه وقد تبعه على ذلك في الموضعين القاضي البيضاوي في تفسيره ، وقال العلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي في تفسير سورة النساء : « وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالى ، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعلى ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمى جمع يتيم إلحاقاً له بباب الآفات والأوجاع ، فأن فعيلا فيها يجمع على فعلى ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزة ، أو هو مقلوب يتائم ، فان فعيلا الاسمي يجمع على فعائل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك في الصفات

مَعايَا (١) جمع مُعْيٍ شاذ كما يجيء فى هذا الباب ، وأيضا جَمْع فَعِيل المذكر

لكن يتيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجرى على موصوف ، ثم قلب فقيل يتامي - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفا ، وقد جاء على الأصل في قوله :

* أَطْلاَلَ حُسْنٍ فى البِرَاقِ اليتايِمِ * اه

وقال فى الحاشية المذكورة فى تفسير سورة النور : « ذهب المصنف تبعا للزمخشري ومن تابعه إلي أن أيامي مقلوب أيائم لأن فعيلا وفيعلا لا يجمعان على فعالى ، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامي أيائم قدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويتيم أيضا جرى مجرى الأسماء الجامدة ، لأن فعيلا الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر فى تفسير سورة النساء أنه لما نجرى مجرى الأسماء الجامدة كفارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فقيل : يتامى ، أو جمع على يتمى كأسرى ، لأنه من باب الآفات ، ثم جمع يتمى على يتامى . وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ لاقلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى ، لقرب اللفظ والمعنى » اه ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل بابه فى الجميع واحد ؛ وبقرب المعنى أن الجميع من الآفات على ما ذكره الرضى

ونقول : إن نسبة القول بالقلب فى يتامى وأيامى إلى الزمخشرى لاتخلو عن مسامحة ، فانه وإن كان قائلا بذلك مسبوق بهذا القول ، وأصله لأبى على الفارسى أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فقد قال فى اللسان : «وأما أيامى فقيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغة ، وقال الفارسى : هو مقلوب موضع العين إلى اللام » اه

(١) قال فى اللسان : « أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل معايا : معيية ، قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا ، فقال : الوجه معاى . وهو المطرد ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى ،

صفة على فَعَائل شاذ [١] كنظائر

قوله « وإذا حمل نحو هالك وميِّت وأجربَ على نحو قتيل » أى : إذا حملت عليه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشاركة فى المعنى فَلَأَنْ يحمل عليه مريض مع مشاركته له فى اللفظ والمعنى أجدر

قوله « ليتميز عن فَعِيل الأصلِ » يعنى أن الأصل فَعِيل بمعنى فاعل لكونه أكثر من فَعِيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة نحو رَحيمون ورَحيات وكَريمون وكريمات ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة فرقا بينهما [٢]

قوله : « شذ قُتلاء وأسراء » وجه ذلك مع شذوذهما أن فَعِيلا بمعنى المفعول حمل على فَعِيل بمعنى الفاعل ، نحو كريم وكرماء

وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها » اه وقوله « الوجه معاى » أصله معايى بياءين أولاهما مكسورة ، فحذفت الثانية بعد حذف حركتها ، وقوله « وإنما قالوا معايا » يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله « وكانت مع الياء أثقل » يريد وكانت الكسرة مع الياء فى معايى أشد ثقلا منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

(١) قد علمت مما نقلناه لك آنفا عن الكشاف ومن تابعه أن الزمخشرى ذهب إلى ماذهب إليه لأنه اعتبر يتيما اسما . وفعيل إذا كان اسما جمع على فعائل مثل أفيل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف « وأيضا جمع فعيل المذكر اسما على فعائل شاذ »

(٢) ذكر ابن يعيش وجها آخر لعدم جمع فعيل بمعنى مفعول جمع التصحيح قال فى شرح المفصل (حـ ٥ ص ٥١) : « ولا يجمع شىء من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ، فلا يقال : قتيلون ولا جريحات ، لأنهم لم يفصلوا فى الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكرهوا أن يفصلوا بينهما فى الجمع فيأتوا فى الجمع بما كرهوا فى الواحد ، فاعرفه » اه

قوله « وجاء أُسارى » اعلم أن أصل فَعَالَى فى للذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فَعْلاَنَ ، وقد يضم فاء فَعَالَى الذى هو جمع فَعْلاَن فَعْلى خاصة كما يجىء ، نحو سُكارى وكُسالى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أُسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حَرَّان ولَهْفان لأنه لا يخلو من حرارة الجوف ضموا أوله كما يُضَم أول فَعَالَى جمع فَعْلاَن ، والتزموا الضم فى هذا المحمول

واعلم أنه قد يجىء الفَعِيلة بمعنى الآلة كالوَسِيلة لما يُتَوَسَّلُ به : أى يقرَّب ، والذريعة لما يُتَذَرَّع به ، والدَّرِيئة للبعير [١] وشبهه يُدْرَى به الصيد : أى يختل

قال : « المؤَنَّثُ ، نَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صِبَاحٍ وصَبَائِحَ ، وَجَاء خُلَفَاءُ ، وَجَمْعُهُ جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلَى ، وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ »

أقول : إذا لحقت التاء فَعِيلا فى الوصف فإنه يجمع على فِعَال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صِبَاح وظِرَاف ، فى جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة ،

---

(١) قال فى اللسان : «والدريئة : الحلقة التى يتعلم الرامى الطعن والرمى عليها قال عمرو بن معديكرب :

ظَلِلْتُ كأَنِّى للرِّمَاحِ دَرِيئَةٌ ... أُقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرْمٍ وفَرَّتِ

قال الأصمعى : هو مهموز . وفي حديث دريد بن الصمة في غزوة حنين : « دريئة أمام الخيل » الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن . وقال أبو زيد : الدريئة مهموز : البعير أو غيره الذى يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن رميه رمى » اه ، وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ، وادريته على افتعلت ، وتدريته على تفعلت ؛ إذا ختلته ، قال الشاعر :

فإِنْ كُنْتُ لاأَدْرِى الظِّبَاءَ فإِنَّنِى ... أَدُسُّ لَهَا تحتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وقال الأخطل :

فَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَقْصَدْتِنِى إذْ رَمَيْتِنِى ... بِسَهْمِكِ ؛ فالرَّامِى يَصِيدُ ولاَ يَدْرِى

ويختص ذو التاء — سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أولا كالكبيرة — بفَعَائل، دون المذكر المجرد، وقد شذ تَظَائِرُ فى نظير، وكَرَائه فى كريه، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شىء من واحده، فهو فى الصفة نظير صحيفة وصحائف فى الاسم، وقد يستغنى عن فعائل بفِعَال كصغار وَكِبار وسمان: فى صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كَبائر وصغائر وسَمَائن، وجاء فيه حرفان فقط على فُعَلَاء، نحو نسوة فُقَرَاء وسُفَهَاء، قالوا: وإنما جاء خُلَفَاء فى جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء، فكأنهم جمعوا خليفا على خلفاء، وقد جاء خليفٌ، أيضا، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده، قال:

٦١ — إنَّ مِنَ القَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِى وَهْبٍ بِمَوْجُودِ[1]

يريد ولا يختل ولا يستتر. وقال سحيم بن وثيل الرياحى:

وَمَاذَا يَدَّرِى الشُّعَرَاءُ مِنِّى وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

وقال أيضاً:

أَتَتْنَا عَامِرٌ مِنْ أَرْضِ رَامٍ مُعَلِّقَةَ الْكَنَائِنِ تَدَّرِينَا

(١) هذا البيت لأوس بن حجر من كلمة له يرثى فيها عمرو بن مسعود بن عدى الأسدى، وكان النعمان بن المنذر اللخمى قد قتله. والذى فى جميع النسخ «أبى موسى» والموجود فى شعر أوس وفى شرح الشواهد للبغدادى وفى اللسان (خ ل ف) وفى شرح المفصل لابن يعيش «وما خليف أبى وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنية عمرو بن مسعود. والاستشهاد فى البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفة بالتاء، والخليفة الذى يخلف غيره: أى يعقبه ويقوم مقامه ويغنى غناءه وإن لم يستخلفه، وإذا صح مجىء خليف بمعنى خليفة كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء، وكان خلائف جمع خليفة كظريفة وظرائف، قال فى بعض شروح إيضاح الفارسى: «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة الا فى هذا البيت — وهو الأظهر — فلا حجة فيه، لأنه يحتمل أن يكون مرخم فى غير النداء ضرورة نحو قوله

وقياس جمع فُعَالة كامرأة طُوَالة ، أن يكون كجمع فَعِيلة ، لمساواة مذكره مذكَّرَهُ كما ذكرنا .

قوله « ونحو عجوز » فَعُول لا يدخله التاء كما مر ، والذى هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فعائل ، حملا على فعيلة ، نحو عجوز وعجائز [١] ، ونَخُوصٍ ونخائص [٢] ، وإذا دخله التاء للمبالغة كفَرُوقة جمع بالألف والتاء

واعلم أنه قد جاء فى فِعَال المؤنث من غير تاء فَعَائل ، وهو قليل ، كهَجَائن فى جمع ناقة هِجان ، حملا على فِعَالة ، ولم يثبت جمع فَعَال المؤنث المجرد كامرأة جبَان على فَعَائل ، بل مذكره ومؤنثه فى الجمع سواء

جمع فاعل الاسم

قال : « وَفَاعِلٌ الاسْمُ ؛ نَحْوُ كاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلَ ، وَجاء حُجْرَانٌ وَجِنَّانٌ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاثِبَةٍ عَلَى كَوَاثِبَ ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلاء مَنْزِلَتَهُ فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِق وَدَوَامٌ وَسَوَابٍ »

أقول : قياس فَاعَل — بفتح العين وكسرها — فى الاسم ؛ فواعل ، قياسا لا ينكسر ، وقد جاء فَوَاعيل بإشباع الكسر كطوابيق [٣] ودوانيق [٤] وخواتيم ،

---

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ *

يريد مكرمة » اه

(١) العجوز : « قال فى القاموس : الشيخ والشيخة ، ولا تقل عجوزة ، أو هو لغية رديئة ، الجمع عجائز وعجز » اه

(٢) النخوص : التى أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز نخوص ، إذا نخصها الكبر : أى أضعفها وأذهب لحمها

(٣) طوابيق : جمع طابق — بفتح الباء وكسرها — وهو العضو من أعضاء الانسان كاليد والرجل ونحوها . ويجمع على طوابق ؛ وقد جاء فيه طوابيق باشباع الكسرة

(٤) دانق — بفتح النون وكسرها — من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ، وربما قالوا : داناق ، فاذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لداناق ، كما قال المؤلف فى الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

٦٢ — * أَخَذْتِ خَاتَامِى بِغَيْرِ حَقِّ[١] *

فخواتم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء فى كلام المولدين بَوَاطيل فى جمع باطل

وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان [٢] وَفِعْلَان كجِنَّان [٣] ، والأول أكثر : أى مضموم الفاء ، ويجوز أن يكون حِيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء

وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم؛ كرا كب الذى هو مختص براكب البعير كما قلنا فى أكِيلة ونطيحة وَقَتُوبة وحَلُوبة ، وفَارِس المختص براكب الفرس ، ورَاعٍ المختص برعى نوع مخصوص؛ ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فُعْلَان كحُجْرَان فى الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على فِعَال أيضاً كرِعَاء وصِحَابٍ ، وذلك لأن فاعلاً

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله

* يَا مَيَّ ذَاتَ الجَوْرَبِ المُنْشَقِّ *

ويقال : خاتم — بفتح التاء وكسرها — وخيتام بوزن ديار — بتشديد الياء — وخاتام — كساباط — وهو نوع من الحلى ، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب . ورواية ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : « وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل :

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقاً ... أَصُمْ فِى نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

وَأَرْكَبْ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وفَرْوَةٍ ... وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا

قال سيبويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن فى كلامهم ، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما » اه

(٢) حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادى

(٣) جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتنانهم عن الأبصار فلا يرون

شبيه بفَعِيل حين جمع على فُعْلان كجريب وجُرْبان ، وفَعِيل يجمع على فِعَال كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك فى فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز فى هذا الوصف الغالب فَوَاعل ، كما كان فى الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فَوَاعل ، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فَوَارس ، وقال غيره : جاء هَوَالك أيضا ، يقال : فلان هالك فى الهَوَالك ، قال السيرافى : وجاء فى الشعر

٦٣ — وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ[1]

وذكر المبرد أن فَوَاعل فى فاعل الغالب أصل ، وأنه فى الشعر سائغ حسن قال :

٦٤ — وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ
خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[2]

---

(١) هذا عجز بيت لعتيبة بن الحرص ، وصدره قوله :

* أُحَامِي عَنْ ذِمَارِ بَنِى أَبِيكُمْ *

وأحامى : مضارع من الحماية وهو الحرص . والذمار — ككتاب — : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقة . والغوائب : جمع غائب . روى أن عتيبة بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفى شواهدنا . والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغوائب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « غوائبكم » حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا ، وسيأتى فى شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

(٢) البيت من كلمة رائية للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبى صفرة وبخاصة يزيد بن المهلب ، وأولها :

فَلأَمْدَحَنَّ بَنِى المُهَلَّبِ مِدْحَةً غَرَّاءَ ظَاهِرَةً عَلَى الأَشْعَارِ

وقد وقع فى النسخ المطبوعة كلها * نواكسى الأذقان * وقد عرفت أن القصيدة رائية ، فالذى فى النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر فى جمع أحمر ، والأخضع الذى فى عنقه تطامن فى أصل الخلقة ، ويروى « خضع »

قلت : لادليل فى جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الْهَوَالِكُ جمع هالكة : أى طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم « الخوارج » أى الفرق الخوارج ، كقوله تعالى : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) أى : طوائف الملائكة

وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أَفْعِلَة كواد وأَوْدِيَة ، كأنهم استثقلوا الواوين فى أول الكلمة لو جمعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فُعْلَان

قوله « والمؤنث نحو كاثبة على كواثب [1] » لم يخافوا فى الاسم التباس جمع المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا فى الصفة ذلك ؛ فلم يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا التاء ، فاذا حذفتها وجمعتَ حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكره ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [للمذكر] كاثب وللمؤنث كاثبة ، حتى يلتبسا فى كواثب

بضمتين ، وهو جمع خضوع صيغة مبالغة لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس : جمع ناكس ، وهو المطأطىء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : نواكس ، حيث جمع ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا فى حروف قليلة منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابة - وحواجب ، وحواج بيت الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكارى ورافد وروافد ، وفارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد

(١) الكاثبة : اسم لما بين كتفى الفرس قدام السرج ، قال النابغة :

لَهُنَّ عَلَيْهِمْ عَادَةٌ قَدْ عَرَفْنَهَا إذَا عُرِّضَ الْخَطِّىُّ فَوْقَ الْكَوَاثِبِ

وفى الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم .

قوله « وقد نزلوا فاعلاء منزلته » وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لسكونها علامة التأنيث مثلها كما يجيء بعد : النَّافِقَاءُ وَالْقَاصِعَاءُ وَالدَّامَّاءُ جحرة من جحر اليربوع [١] ، والسابياء : الجلدة التى تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا فى خُنْفُسَاء : خَنَافس ، كما قالوا فى قُنْبُرَة : قنابر [٢]

جمع فاعل الصفة

قال : « الصِّفَةُ ؛ نَحْوَ جَاهِلٍ عَلَى جُهَّلٍ وَجُهَّالٍ غَالِبًا ، وَفَسَقَةٍ كَثِيرًا ، وَعَلَى قُضَاةٍ فِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ ، وَعَلَى بُزْلٍ وشُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وَقُعُودٍ ، وأَمَّا فَوَارِس فَشَاذٌّ ، وَالْمُؤَنَّثُ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمَ ونُوَّمٍ ، وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحُيَّضٌ »

أقول : اعلم أن الغالب فى فاعل الوصف فُعَّلٌ ، كشُهَّد وغُيَّب ونُزَّل وصُوَّم وقُوَّم ؛ وقيل : صُيَّمٌ وقُيَّم ، كما يجيء فى باب الإعلال ، وقيل : صِيَّم وقِيَّم . وليس بخارج عن فُعَّل بضم الفاء ؛ وكسرها لأجل الياء ، كشِيُوخ وشِيَيْخ وتقول فى الناقص : غاز وَغُزًّى

---

(١) قال فى اللسان : « قال ابن الأعرابى : قصعة اليربوع — بضم ففتح — أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر حفرا آخر يقال له : النافقاء والنفقة (بضم ففتح) والنفق (بفتحتين) ، فلا ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فإذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقاء فضربها برأسه ومرق منها ، قال ابن برى : جحرة اليربوع سبعة : القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراهطاء ، والعانقاء ، والحاثياء ، واللغز (بضم ففتح) وهى اللغيزى أيضا » اهـ بتصرف

(٢) القنبرة ، ويقال: القبرة — بضم القاف وتشديد الباء مفتوحة — وهو أفصح : ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أنثاه أم العلعل ، قال طرفة :

يَالَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ ... خَلَا لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي واصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي ... قَدْ ذَهَبَ الصَّيَّادُ عَنْكِ فَأَبْشِرِي

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَّال ، كزُوَّار وغُيَّاب ، وهما أصل فى جمع فاعل الوصف ، أعنى فُعَّلاً وفُعَّالا

ويجىء على فَعَلَة أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأولين ، نحو عَجَزَة وفَسَقَة وكفَرَة وبَرَرَة وخَوَنَة وحَوَكَة ، ويقال : حاكَةٌ وباعة أيضاً ، كما يجىء فى الإعلال

وإذا كسر على فَعَلَة فى المعتل اللام يضَمُّ الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل فى أولها والخفة بالقلب فى الأخير ، وقال الفراء : أصله فُعَّلٌ بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الهاء من أحد المثلين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفُرْهَة (١) وغَزِىٍّ (٢) وليس بجمع ، وذلك لعدم فُعَلَة جمعا فى غير هذا النوع

---

(١) قال فى اللسان : « فره الشىء ـ بالضم ـ يفره فراهة وفراهية ، وهو فاره بين الفراهة والفروهة ، إذا كان حاذقا بالشىء ، وإذا كان نشيطا قويا أيضا ، قال الجوهرى : فاره نادر مثل حامض ، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح ، ويقال للبرذون والبغل والحمار : فاره بين الفروهة والفراهية والفراهة ، والجمع فرهة مثل صاحب وصحبة ، وفره أيضا مثل بازل وبزل وحائل وحول . قال ابن سيده : وأما فرهة فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع ، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فعلة . قال : ولا يقال للفرس : فاره ، إنما يقال فى البغل والحمار والكلب وغير ذلك . وفى التهذيب : يقال : برذون فاره وحمار فاره ، إذا كانا سيورين ، ولا يقال للفرس إلا جواد ، ويقال له : رائع ، وفى حديث جريج دابة فارهة : أى نشيطة حادة قوية » اه بتصرف . والجمع القياسى لفاره فره مثل ركع ، وفرهة مثل سكرة ، وقد ذكرهما صاحب القاموس

(٢) اختلفت كلمة العلماء فى الغزى ـ بفتح فكسر ـ فقال ابن سيده : الغزي : اسم للجمع . قال الشاعر (وهو امرؤ القيس)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غَزِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

ويجمع كثيراً على فُعُل بضمتين ، كَبُزُل (١) وشُرُف (٢) ، تشبيهاً بفَعُول لمناسبته له فى عدد الحروف ثم يخفف عند بنى تميم باسكان العين ، وأما الأجوف نحو عُوط (٣) وحُول (٤) ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال ، وأما عِيطٌ بمعنى عُوط فانه من اليائى ، كسر الفاء لتسلم الياء كما فى بيض جمع أبيض

ويكسر على فُعَلَاء كجهلاء وشُعَرَاء ، تشبيهاً له بفَعِيل نحو كَرِيم وكُرَمَاء ، فُعُل وفُعَلَاء ليسا بتمكنين فى هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر

وأكثر ما يجيء فُعَلَاء فى هذا الباب وغيره إذا دلّ على سجية مدح أو ذم

ويجمع غاز على غزاء — بالمد — مثل فاسق وفساق . قال تأبط شرا :

فَيَوْماً بِغُزَّاء وَيَوْماً بِسُرْيَةٍ   وَيَوْماً بِخَشْخَاشٍ مِنَ الرَّجْلِ هَيْضَلِ

وعلى غزاة ، مثل قاض وقضاة ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله تعالى (ياأيها الذين آمنوا لاتكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا فى الأرض أو كانوا غزى — الآية) وقال الأزهرى : رجل غاز من قوم غزى مثل سابق وسبق ، وغزي مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، ونادوندى ، وناج ونجى ، فجعل الغزى جمعاً ونسب مثله لسيبويه » اه عن لسان العرب بتصرف

(١) البزل — بضمتين — : جمع بازل ، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه ، وذلك إذا كان فى السنة التاسعة ، وقالوا : رجل بازل ، إذا كان كاملا ، على التشبيه ،

(٢) الشرف — بضمتين — : جمع شارف ؛ وهو من السهام العتيق ، ومن النوق الهرمة المسنة ، وجمع أيضاً على شوارف ، وعلى شرف — كركع ، وعلى شروف كعدول .

(٣) العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال : عاطت المرأة والناقة تعوط وتعيط ،

(٤) الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضا على حيال .

كجُهَلَاء وجُبَنَاء وشُجَعَاء ، ويجىء أيضاً فُعَلَاء كثيراً جمعاً لفعيل بمعنى مُفَاعل كجُلَسَاء وحُلَفَاء

وجاء فاعل على فُعْلَان أيضاً كشُبَّان ورُعْيَان ، تشبيهاً بفاعل الاسم كحُجْرَان

وجاء على فِعَال كجِيَاع ونِيَام ورِعَاء وصِحَاب ، وعلى فُعُول كشُهُود وحُضُور ورُكُوع ، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُول أيضاً

قوله « وأما فوارس فشاذ » قد ذكرنا أن ذلك لغلبته

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعل قياساً ؛ لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث فى الجمع ، كما مر فى شرح الكافية فى باب التذكير والتأنيث ، فيقال جِمَال بَوَازِل ، وأيام مَوَاضٍ

وإذا كان فى فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه فَوَاعل وفُعَّل بحذف التاء .

جمع ما آخره ألف التأنيث

قال « المُؤَنَّثُ بالأَلِفِ رَابِعَةً : نَحْوُ أُنْثَى عَلَى إنَاثٍ ، وَنَحْوُ صَحْرَاء عَلَى صَحَارَى ، والصِّفَةُ نَحْوُ عَطْشَى عَلَى عِطَاشٍ ، وَنَحْوُ حَرْمَى عَلَى حَرَامَى ، وَنَحْوُ بَطْحَاء عَلَى بِطَاحٍ ، وَنَحْوُ عُشَرَاء على عِشَارٍ ، وفُعْلَى أَفْعَل كالصُّغْرَى على الصُّغَرِ ؛ وبالأَلِفِ خَامِسَةً نَحْوُ حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ »

أقول : اعلم أن ألف التأنيث للممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة ، أو فوقها ؛ فما ألفه رابعة : إذا لم يكن فُعْلى أفعل ، ولا فَعْلَاء أفعل ؛ يَطَّرِد جمعه بالألف والتاء ، ويجوز أيضاً جمعه مُكَسَّراً ، لكن غير مطرد ، وتكسيره على ضربين : الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم ، فيقال فى المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى فى الاسم كدَعَاوٍ ودَعَاوَى ، وفى الصفة فَعَالَى بالألف لا غير كحَبَالَى وخَنَاثَى ، والألف فى فعالى مبدلة من الياء على ما يجىء ،

ويقال فى الممدودة فَعَالَي بالألف المبدلة وفَعَالٍ كجوارٍ فى الأحوال الثلاث ، ويجوز فَعَالِيُّ قليلا ، وهو الأصل كما يجيء بيانه ، والثانى : أن يجمع على فِعَالٍ كإناث وعِطَاش و بِطَاح وعِشَار ، فى أُنْثَى وَعَطْشَى و بَطْحَاء وَعُشَرَاء [1] ، وإنما يجيء هذا الجمع فيما لايجيء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا إناث لم يقولوا أَنَاثَى ، ولما قالوا خَنَاثَى لم يقولوا خِنَاث [2] ، وكان الأصل فى هذا الباب الجمعَ الأقصى اعتدادا بألف التأنيث للزومها ، فتجعل كلام الكلمة ، وأما حذفها فى الجمع على فِعَال فنظرا إلى كون الألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما فى التاء ، فيجعل نحو عَطْشَى و بطحاء [3] وأُنْثَى كَقَصْعة وبُرْمَةٍ ؛ فيكون عِطَاش و بِطَاح وإناث كقِصَاع وبِرَام ، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فَعْلَة وفُعْلَة لكونه أشبه بفَعَالى الذى هو الأصل كما تقرر ، وحمل نحو نُفَسَاء وعُشَرَاء على فُعْلَى لجمعا على فِعَال وإن لم يكسر فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين على فِعَال ؛ لما قلنا من مناسبته لفَعَالَى التى هى الأصل فى مثله لما ذكرنا ، ولم يجمع نحو نُفَسَاء الجمعَ الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالخامسة بسبب حركة العين . كما عرفت فى النسب فى نحو حُبَارَى [4] وجَمَزَى [5]

---

(١) العشراء من النوق : التى أتى على حملها عشرة أشهر ، وقيل : ثمانية أشهر ، وقيل : هى كالنفساء من النساء .

(٢) حكي صاحب القاموس أنه قد قيل : أناثى أيضا فى جمع الأنثى كما حكى فى اللسان أن خنثي جمع على خنـاث كاناث ـ وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا الخِنَاثُ بَنُو قُشَيْرٍ بِنِسْوَانٍ يَلِدْنَ وَلاَ رِجَالِ

ولعل العذر للمؤلف فى نفيه أن الجوهرى لم يذكره فى صحاحه

(٣) البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

(٤) انظر (ص ٣٦ ه ٥ من هذا الجزء)

(٥) جمزى : ضرب من السير دون الجري الشديد . انظر (ص ٣٩ من هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فُعَلَى كأُرَبَى [١] وشُعَبَى [٢] ولا فَعَلَى كالمَرَطَى [٣] وَالدَّقَرَى [٤] ولا فَعَلَاء كالثأداء [٥] ، لا على صيغة الأقصى ولا على فِعَال ، ولو كسرت فالقياس فِعَال كما ذكرنا فى نحو نُفَسَاء ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب فى الوصف الذى ألفه مقصورة قلب الياء فى الجمع ألفا دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف فى الاسم أيضاً أكثر من الياء [٦] ، والدليل على أن ألف فَعَالَى فى الأصل ياء أنا لو سمينا بحَبَالَى وصغرناه لم نفعل به مافعلنا بحُبَارَى ، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيْرَى وَحُبَيِّرًا ، كما بين فى باب التصغير ، بل يجب ههنا أن تقول : « حُبَيِّلٍ » بحذف الألف المتوسطة كما تقول فى تصغير جَوَارٍ ومَسَاجد علمين : جُوَيْرٍ وَمُسَيْجِد ، وإنما فروا فى هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَارٍ فى جائية ، تطبيقا للجمع بالواحد فى الموضعين ، أعنى حَبَالَى وَجَوَارٍ ، فرقا بين ألف التأنيث وغيره : من الألف المنقلبة كما فى مَلْهًى ، وألف الإلحاق كما فى

---

(١) الأربى ــ بضم الهمزة وفتح الراء ــ : اسم للداهية

(٢) شعبى ــ بضم ففتح وآخره ألف مقصورة ــ : اسم موضع بعينه فى جبل طيىء ، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندى

أَعَبْدًا حَلَّ فِى شُعَبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا

(٣) المرطى ــ بفتحات ــ : أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقة مرطى ، إذا كانت سريعة .

(٤) الدقرى : الروضة الحسناء العميمة النبات

(٥) الثأداء : المرأة الحمقاء ، وقيل : الأمة ، قال الكميت :

وَمَا كُنَّا بَنِى ثَأْدَاءَ لَمَّا ... شَفَيْنَا بِالأَسِنَّةِ كُلَّ وِتْرِ

(٦) يريد أن قلب الياء ألفا فى الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين .

أرْطَى [١] ، وهذا كما يجىء فى باب الإعلال من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائية وشوَاءٍ و إدَاوَةٍ [٢] وأدَاوَى ، بخلاف برِيّة وَبَرَايَا ، لما كان الألف فى شائية وإداوة ثابتة كما فى الجمع بخلاف برِيّة ، هذا ، وقد جاء فى بعض ما آخره ألف متقلبة ماجاء فى ألف التأنيث من قلب اليـاء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مِذْرَى وَمَذَارٍ [٣] ومَذَارَى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السيرافى : هو مطرد ، سواء كان الألف فى المفرد منقلبـة أو للإلحاق ، وإن كان الأصـل إبقاء الياء ، فتقول على هذا فى مَلْهًى : مَلاَهٍ ومَلاَهَى ، وفى أرْطَى : أرَاطٍ وأرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ماسمع

وأما ذو المدودة الرابعة فانه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فَعَالَى بالألف ، وذلك لأنك تقلب فى الجمع الأقصى ألفه التى قبل الهمزة ياء لأجل كسرة ماقبلها كما فى مَصَابيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها فى الأصل ألف تأنيث عنـد سيبويه كما فى حبلى زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الـكلمة كما زيدت فى كِتَاب وحِمَار فاجتمع ألفان فحركت الثـانية دون الأولى ؛ لأنها للمد كما فى حمار ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ؛ لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها فى المخارج ، وذلك لأن الواو والياء فى مثل هذا الموضع تقلبان ألفا كما فى كِسَاء ورِدَاء ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لـكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ،

(١) أرطى : انظر (جـ ١ ص ٥٧)

(٢) إداوة : انظر (جـ ١ ص ٣١)

(٣) مذرى : انظر (جـ ٢ ص ٤٠)

أعنى الألف ، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى كما يجيء في باب الإعلال ثم أدغمت الياء في الياء ؛ فيجوز على قلة استعمال هذا الأصل ، قال :

* لَقَدْ أَغْدُو على أشقَرَ * يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا * (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة فى آخر الجمع الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن فى الواحد حتى تحتمل فى الجمع للمطابقة كما فى كرسِيّ و كراسيّ ، وأيضاً الحذف فى مثله تَسَبَّبَ إلى جعل الياء ألفا كما كان ، وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكَرَابيس (٢) والقَرَاقير (٣) فيقولون: الكرابِسُ والقَرَاقِر فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى قولهم أثَافٍ (٤) وعَوَارٍ وكَرَاسٍ

---

(١) قد تقدم شرح هذا البيت فى (ج ١ ص ١٩٠)

(٢) الكرابيس : جمع كرباس — بكسر الكاف — وهو ثوب من القطن أبيض معرب فارسيته بالفتح ، غيروه لعزة فعلال

(٣) القراقير : جمع قرقور — كعصفور — وهو السفينة مطلقاً ، أو الطويلة خاصة ، أو العظيمة

(٤) الأثافى — بتخفيف الياء — جمع أثفية — بضم الهمزة وسكون الثاء بعدها فاء مكسورة فياء مشددة وقد تخفف — وهي حجر يوضع عليه القدر ، وهي ثلاثة أحجار ، وبعض العرب يقول : أثفيت القدر — مثل أكرمت ، وبعضهم يقول : ثفيت — بتضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت — بتشديد الثاء ، وبعضهم يقول : آثفت على أفعل ، كل ذلك يقولونه فى معنى نصبت لها الحجارة لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثفاة ، وربما قالوا مؤثفاة على الأصل كما قال خطام المجاشعي :

* وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ * (انظر ج ١ ص ١٣٩)

وتقول على الثانى : قدر مثفاة — بتشديد عين الكلمة — وأصله مثفية —

فى أثافٍ وعَوَارٍ وكراسٍ ، فيبقى إذن صحارٍ كجوارٍ سواء فى جميع أحوالها ، والأوْلى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقالُ إلى درجة ثالثة ، وهى قلب الياء ألفا لصيرورته كَدَعَاوٍ ، بسقوط المد الذى كان قبل ألف التأنيث ، فتقول : صَحَارَى وعَذَارَى وصَلاَفَى[1] ، ولا يجوز هذا فى ألف الإلحاق ؛ لا تقول فى حرباء : حَرَابَى[2] ، بل يجب فى مثله حرابِىّ ، مشددا أو مخففا ، وذلك لأن جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها لكونها علامة ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسى جمع إنسِىّ ككراسى جمع كرسى ، وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظرَابِىّ جمع ظَرِبان

وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما

كمقتلة — قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤثفة — بتشديد الثاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثفة — كمكرمة : فوزن « أثفية » فى لغة من قال : ثفيت — أفعولة ، وفى لغة الباقين : : فعلية ، وأصلها على كل حال أثفوية ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

(١) الصلافى : جمع صلفاء ، وهي الأرض الغليظة الشديدة ، وقد ذكر فى القاموس أنه يقال فى جمعه : صلافى — بكسر ما قبل آخره —

(٢) الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هو رأس المسمار فى حلقة الدرع ؛ قال لبيد :

أَحْكَمَ الْجُنْثِيُّ مِنْ عَوْرَاتِهَا ... كُلَّ حِرْبَاءٍ إِذَا أُكْرِهَ صَلّ

والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل : هو دويبة نحو العظاءة (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بَخَاتِى [١] ومَهَارَى [٢] ، فجوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال فى أُثْفِيَّة وعَارِيَّة : أثافَى وعَوَارَى [٣] بالألف ، وألحق

---

(١) البخاتى : جمع بختى — ككرسى — قال فى اللسان : « البخت والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب ، وهى الابل الخراسانية ، تنتج من عربية وفالج ، وبعضهم يقول : إن البخت عربى ؛ وينشد لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير :

إنْ يَعِشْ مُصْعَبٌ فإنَّا بِخَيْرٍ ... قَدْ أتانا مِنْ عَيْشِنَا مَا نُرَجِّى

يَهَبُ الألْفَ وَالْخُيُولَ وَيَسْقِى ... لَبَنَ الْبُخْتِ فى قِصَاعِ الْخَلَنْجِ

الواحد بختى ، جمل بختى وناقة بختية ، وفى الحديث « فأتى بسارق قد سرق بختية » ، البختية : الأنثى من الجمال البختْ ، وهى جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات ، وقيل : الجمع بخاتى (بياء مشددة) غير مصروف ، ولك أن تخفف الياء فتقول : البخاتى (بكسر التاء) وقيل فى جمعها : بخاتى (بفتح التاء) اه بتصرف

(٢) المهارى — بزنة الصحارى ، ويقال : مهارى بزنة الكراسى ، ومهارٍ — كجوارٍ — : جمع مهرية ، وهى الابل المنسوبة إلى مهرة — بفتح فسكون ، وقد قيل : مهرة قبيلة أبوها مهرة بن حيدان ، وقيل : مهرة مخلاف فى اليمن (أنظر جـ ١ ص ٢٥٦)

(٣) العوارى — بتشديد الياء ، وقد تخفف — : جمع عارية — مشددة أو مخففة — وهى اسم للشىء تستعيره من غيرك ، وكأن العارية — بالتشديد — منسوبة إلى العار لكونها ما يجلبه ، قال فى اللسان : « الأزهرى : وأما العارية والاعارة والاستعارة فان قول العرب فيها : هم يتعاورون العوارى ، ويتعورونها — بالواو المشددة — كأنهم أرادوا تفرقة بين ما يتردد من ذات نفسه وبين ما يردد ، قال : والعارية منسوبة إلى العارة ، وهو اسم من الاعارة ؛ تقول : أعرته الشىء أعيره إعارة وعارة ، كما قالوا : أطعته إطاعة وطاعة ، وأجبته إجابة وجابة ، قال : وهذا كثير فى ذوات الثلاث ؛ منها العارة والدارة والطاقة وما أشبهها ، ويقال : استعرت

بنحو فَتاوٍ وفَتاوَى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جمل مُعْيٍ وناقة مُعْيِية وجِمَال أو نوق مَعَايٍ[١] ومَعَايا

وإنما أبقيت المقصورة الرابعة فى التصغير بحالها نحو حُبَيْلى وقلبت فى الجمع الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنية التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنية الجمع الأقصى ، ولذلك قيل فى التصغير : أُنَيْعَام ، وفى التكسير : أناعيم ؛ لأن بعض أبنية التصغير تتم قبل الألف وهو فُعَيْل ، فجاز المحافظة على الألف التى هى علامة الجمع ، بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التأنيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هى فيه بالألف والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقَوَاصع وخَنَافس فى قَاصِعَاء[٢] وخُنْفُساء ، وكذا قَرَائث وبَرَائك وجَلاَئل فى قَرِيثاء[٣] وبَرَاكاء[٤] وجَلُولاء[٥]

وأما المقصورة كحُبارَى فقال سيبويه : لا يجمع ما هى فيه إلا بالألف والتاء ؛ إذ لو قالوا حَبَائر وحَبَارَى كما قيل فى التصغير حُبَيِّر وحُبَيْرَى ؛ لالتبس حبائر بجمع فَعالة ونحوها ، وحَبَارَى بجمع فُعْلَى وفَعْلاَء ، وفى التعليل نظر ، لأن حُبَيِّرا فى التصغير يلتبس بنحو حُمَيِّر . وقَوَاصع فى الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يُبَال

منه عارية فأعارتها ، قال الجوهرى : العارية بالتشديد كأنها منسوبة إلى العار ؛ لأن طلبها عار وعيب » اه

(١) معاى : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب (أنظر ص ١٤٧ من هذا الجزء)

(٢) أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

(٣) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٨)

(٤) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٨)

(٥) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

فى الموضعين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه ، لـكن لا يمنع القياس ـ كما ذكر المالكى ـ أن يقال فى نحو حُبَارى حَبَائر وحَبَارَى ، كما فى التصغير ، وكذا لا يمنع القياس أن يقال فى جمع عِرَضْنَى [١] عَرَاضِن ، وإنما لم يجز فى نحو قريثاء وبراكاء وجلولاء حذفُ المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالا بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، ولذلك قيل عُرَيْضِن فى تصغير عِرَضْنَى بحذف الألف لكونها كاللام ، وخُنَيْفِساء لكون الألف كالكلمة المنفصلة كما فى نحو بَعْلَبك ، وإنما لم يجز خَنَافِسَاء وزَعَافِرَان كما جاز خُنَيْفِساء وزُعَيْفِران للثقل المعنوى فى الجمع ، فصار التخفيف اللفظى به أليق ؛ فلا يكاد يجىء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك ، كتاء التأنيث فى نحو مَلاَئِكة

وإن كانت الألف فوق الخامسة كما فى حَوْلايا [٢] فالحذف لا غير ، نحو حَوَالٍ

وأما فُعْلَى أفعل وفَعْلاَء أفعل فلم يجمعا أقصى الجموع ؛ فرقا بينهما وبين نحو أنثى وصحراء .

ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر فى فَعْلاَء على فُعْلٍ إتباعاً لمذكره ، نحو أحمر وحمراء وحُمْر ، وفى الفُعْلى على الفُعَل تشبيها لألفه بالتاء ؛ فالـكُبَر فى الـكُبْرى كالغُرَف فى الغُرْفة ، والفُعَل فى الفُعْلى غير فُعْلى أفعل شاذ ، كالرُّؤَى فى الرؤيا ، خلافا للفراء

وكان حق رُبَّى [٣] أن يجمع على رِبَاب ـ بكسر الراء ـ لكنه قيل : رُبَابٌ

(١) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٥)

(٢) أنظر (حـ ١ ص ٢٤٦ ، ٢٤٩)

(٣) ربى ـ كحبلى ـ : هي الشاة إذا ولدت ، و إذا مات ولدها أيضا ، والحديثة النتاج ، والاحسان ، والنعمة ، والحاجة ، والعقدة المحكمة

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كرُخَال (١) وتُؤَام (٢)

ولِيرى أن صَحْرَاء [في الأصل فَعْلاَء أفْعَل ؛ كأن أصله أرض صَحْرَاء : أي في أولها صُحْرَة ، كما تقول : حمار أصحر ، وأتان صحراء] (٣) فتوغَّل في باب الاسمية ، فلم يجمع على فُعْل ، بل على فَعَالى ، وكذا البطحاء أصله باب حَمْرَاء ، ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي في أبطح ، كما اعتبر في أسْوَد وأرْقَم (٤) ، بل يُصْرَف ، وحتى لم يجمعا على البُطْح ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البِطَاح ، وكذا حَرْمَى في الأصل من باب عَطْشَى ، أعني فَعْلَى فَعْلاَن ، من « حَرِمت النعجة » إذا اشتهت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى بجيء فَعْلاَن منه لكنت تقول حَرْمَان وحَرْمَى

وإنما جمع مِلان كَسَكْرَان على فَعَالى ، تشبيها للألف والنون بالألف الممدودة ، فسكران وسكارى كصحراء وصحارى

---

(١) رخال — كغراب — : اسم جمع واحده رخل — بكسر فسكون — وهي الأنثى من ولد الضأن ، وقد جمع على أرخل — كأرجل ، ورخال — كقداح ،

(٢) التؤام — كغراب — : اسم جمع واحده توءم ، وهو الذي يولد مع غيره في بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التؤام توائم . قال في اللسان : « قال الأزهري: ومثل تؤام غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز » اهـ

(٣) هذه العبارة في النسخ الخطية ، والموجود في المطبوعات «وأرى أن صحراء من باب حمراء فتوغل الخ »

(٤) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ، ويقال لأنثاه : أسودة ، نظرا لما طرأ من الاسمية ، ويجمع الأسود على أساود ، نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ بإشباع الكسرة ، وتجمع الأسودة على أسودات أيضا . والأرقم : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف فسمي به أيضا

جمع أفعل اسما وصفة

قال : « وأَفْعَلُ : الإِسْمُ كَيْفَ تَصَرَّفَ نَحْوُ أَجْدَل وإِصْبَعٍ وَأَحْوَصٍ ، عَلَى أَجَادِلَ وَأَصَابِعَ وَأَحَاوِصَ ، وَقَوْلُهُمْ حُوصٌ لِلَمْحِ الْوَصْفِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَالصِّفَةُ نَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ ، وَلاَ يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِتَمَيُّزِهِ عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَلاَ حَمْرَاوَاتٌ لأنه فَرْعُهُ ، وَجَاءَ الْخَضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْمًا ، وَنَحْوُ الْأَفْضَلِ عَلَى الأَفَاضِلِ وَالأَفْضَلِينَ »

أقول : قوله « كيف تصرف » أى : تصرف حركة همزته وعينه

قوله « أحاوص [1] » جمع أَحْوَصَ ، وأحوصُ فى الأصل من باب أحمر حمراء ، فجمعه فُعْلٌ ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمى ، وجاز جمعه على فُعْلٍ نظراً إلى الأصل ، وعلى أَفْعَلُونَ إذا كان علماً للعاقل ، وعلى أَفْعَلَات إذا كان علماً للمؤنث

قوله « والصفة نحو أحمر على حُمران وحُمْر » الوصف إما أن يكون [على] أفعل فَعْلاء ، وأفعَل فُعْلَى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحة تقديره بالفعل ، نحو « مررت برجل أحمر » أى برجل أُحْمِرَ ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ، كما مر فى بابه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفية فى أفعل التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسمية ، كما اختلف فى نحو أَحْمَرَ إذا نكر

(١) أصل الأحوص : الذى به الحوص ـ بفتح الحاء والواو ـ وهو ضيق فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعة : منهم الأحوص بن جعفر ابن كلاب ، وجمعوا على الأحاوص ، نظراً لما عرض من الاسمية ، وقد قيل : أحاوصة ـ بزيادة التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعرة والمهالبة ، كأنه جعل كل واحد أحوصيا ـ وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع الأعشى بين الجمعين فى قوله :

أَتَانِى وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ   فَيَاعَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

بعد العلمية (١) والمطرد فى تكسير أفعل فعلاء وفى مؤنثه فُعْلى ، ولا يضم عينه إلا

(١) جاء فى الكافية وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح١ص ٦٠) « وخالف سيبويه الأخفش فى مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين فى حكم واحد» وقول الرضى فى شرح هذا الكلام : قوله « ولا يلزمه باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها ، وتقريره أن الوصف الأصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلمية الحالية والوصف الأصلى فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الالزام لا يلزمه ، لأن فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف . قوله «فى حكم واحد » يعنى فى الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، فى حالة واحدة ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما فى حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفه وعلى أحامر لأجل العلمية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا فى حالة ، فاذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلى بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضاده وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلى فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شىء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلى فى حال التسمية كما لو سمى مثلا بأحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية أيضا ، لكنه لم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم فى وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ، ولذلك تراها فى الأغلب مجردة

لضرورة الشعر . ويجيء فُعْلاَن أيضا كثيرا كسُودَانٍ وبيضان

قوله : « ولا يقال أحمرون لتميزه عن أفعل التفضيل » قد ذكرنا علة امتناعه من جمع التصحيح فى شرح الكافية [١] ويجوز أفْعَلُون وفَعْلاَوَات لضرورة الشعر . قال :

عن المعنى الأصلى كزيد وعمرو ، وقليلا ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الأصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش فى كتاب الأوسط : إن خلافه فى نحو أحمر إنما هو فى مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف ، هذا كله فى أفعل فعلاء ، وكذا فعلان فعلى ، وأما أفعل التفضيل نحو أعلم ؛ فانك إذا سميت به ثم نكرته : فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلى كما اعتبر فى نحو أحمر ، وإن كان مع من لم ينصرف إجماعا بلا خلاف من الأخفش كما كان فى أحمر

أما الأول فلضعف أفعل التفضيل فى معنى الوصف ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء ، فاذا تجرد من من التبس بأفعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعل فعلاء ، فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة فى الوصف يكفى فى بيان كونه موضوعا صفة ، فاذا اتصل أفعل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف

وأما الثانى : فانما وافق الأخفش سيبويه فى منع الصرف مع من لظهور وصفه إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعى ، فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من ، بخلاف باب أحمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف » اه

(١) قال فى شرح الكافية (جـ ٢ ص ١٦٩) : « وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان : العلمية ، وقبول تاء التأنيث ، أما العلميـة فمختصة بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء

٦٤ — فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ
حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينَا(١)

وفعلان فعلى وما يستوى مذكره ومؤنثه كما ذكرنا فى باب التذكير والتأنيث وإنما اعتبر فى الصفات قبول التاء لأن الغالب فى الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل ، والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأة قامت ، وكذا فى المضارع التاء وإن كان فى الأول نحو تقوم ، والغالب فى الأسماء الجوامد أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير وأتان ، وجمل وناقة ، وحصان وحجراء ؛ و يستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس ، هذا هو الغالب فى الموضعين ، وقد جاء العكس أيضا فى كليهما نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضلى وسكران وسكرى فى الصفات ، وكامرىء وامرأة ورجل ورجلة فى الأسماء ، فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الأسماء ؛ فلذا لم يجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلى ، وأجاز ابن كيسان أحمرون وسكرانون ، واستدل بقوله :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

وهو عند غيره شاذ ، وأجاز أيضا حمراوات وسكريات ؛ بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع »

(١) هذا البيت من قصيدة لحكيم الأعور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر وخص من بينهم الكميت بن زيد الأسدى وامرأته ، و « بنات » فاعل وجدت ، و « حلائل » جمع حليل — بالحاء المهملة — وهو الزوج ، ويقال للزوجة : حليلة ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر أو يحل منه محلا لا يحل فيه سواه ، وهو مفعول « وجدت » ؛ و « أسودين » جمع أسود ، و «أحمرين» جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «أسودين وأحمرين » حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون وهو عند ابن كيسان مما يسوغ القياس عليه ، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختيارا

قوله « وجاء الخَضْرَاوَات لغلبته اسما » غلب الخَضرَاوات فى النبـاتات التى تؤكل رطبة ، فـكما يجوز جمع فَعْلَاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصـفية أيضا ، ويجوز فى نحو أرْمَل [١] وأرْمَلة أرملون وأرْمَلَات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

جمع فعلان اسما وصفة

قال : « وَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وسِرْحَانٍ عَلَى شَيَاطِينَ وسَلَاطِينَ وسَرَاحِينَ ، وجَاء سِرَاحٌ ، الصِّفَةُ نَحْوُ غَضْبَانَ عَلَى غِضَابٍ وسَكَارَى ، وَقَدْ ضُمَّتْ أرْبَعَةٌ كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالَى وغُيَارَى » .

أقول : كل اسم على فَعْـلَان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كَوَرَشَان [٢] وَالسَّبُعَان [٣] وَالظَّرِبان [٤] ، يجمع على فَعَالين ؛ إلا أن يكون علماً مرتجلا ، كَسَلْمَان وَعُثْمَان وَعَفَّانَ وَحَمْدَان وَعَطَفَان ، وذلك لأن التكسير فى المرتجل مستغرب ، بخلافه فى المنقول ، إذ له عهد بالتـكسير ، ولا سيما إذا كان فى المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث ؛ كما مر فى التصغير ؛ وإنما تصرف فى ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا « صَحَارٍ » مع كونها أصلا للألف والنون للضرورة الملجئة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى لخلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل فى التصغير « صُحَيْرَاء » لما لم

(١) الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والأنثى أرملة – بالتاء قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشيء فقد قال جرير :

هَذِى الأرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأرْمَلِ الذَّكَرِ

(٢) الورشان : طائر شبه الحمامة (انظر جـ ١ ص ١٩٩)

(٣) السبعان : اسم مكان بعينه (انظر جـ ١ ص ١٩٨)

(٤) الظربان : دويبة منتنة الريح (انظر جـ ١ ص ١٩٨) وانظر أيضا (ص ٩٧ من هذا الجزء)

يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فُعَيْل قبل الألف ، فلهذا قالوا « ظُرَيْبَان » في التصغير، و «ظرابين» في الجمع ، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان « سليمان » وفي تصغير سلطان « سليطين » .

واعلم أنهم قالوا في جمع ظَرِبَان « ظِرْبَى » أيضاً كحِجْلَى في جمع حَجَل ، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرهما ، وإنما جاء في سِرْحَان [١] وضِبْعَان [٢] سِرَاح وضِبَاع تشبيها بغَرْثَان وغِرَاث .

قوله « الصفة » اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلاَن بفتح الفاء سواء كان له فَعْلَى ، كسكران وسكرى ، أو لم يكن ، كنَدْمَان ونَدْمَانة ؛ جاز جمعه وجمع مؤنثه على فَعَالَى ، وكذا فِعَال ؛ لمشابهة فَعْلاَن لفَعْلاَء بالزيادتين والوصف ، وليس شيء من الجمعين مطرداً ؛ لا في فَعْلاَن فَعْلَى ولا في فَعْلاَن فَعْلانة ، وقد يجمع في فعلان فعلانة بينهما كنَدَامى و نِدَام ، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا ، فقيل بِطَاح دون بَطَاحى ، وصَحَارَى دون صِحَار ، بالكسر .

وإذا كان صفة على فُعْلاَن بالضم كعُرْيَان وخُمْصَان [٣] ؛ لم تجمع على فَعَالَى ؛ لأن فُعْلاَء بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فُعْلاَن به ، فقالوا في خُمْصَان وخُمْصَانة « خِمَاص » تشبيها بغَرْثَان وغِرَاث [٤] ، وقال بعض العرب

---

(١) السرحان : الذئب (انظر حـ ١ ص ٢٠١)

(٢) الضبعان — بكسر فسكون — الذكر من الضباع ، والأنثى ضبع — كعضد — وضبعانة — كسرحانة — وضبعة ، وقيل : لا يقال : ضبعة ، وجمع الضبع أضبع وضباع ، وجمع الضبعان ضباعين وضبعانات

(٣) الخمصان — بضم فسكون — : الضامر البطن ، وهي خمصانة — بالتاء — قال الراجز :

أَعْجَبَ بِشْرًا حَوَرٌ فِي عَيْنِي ... وَسَاعِدٌ أَبْيَضُ كَاللُّجَيْنِ

وَدُونَهُ مَسْرَحَ طَرْفِ الْعَيْنِ ... خُمْصَانَةٌ تَرْفُلُ فِي حِجْلَيْنِ

(٤) الغرثان : الجائع أيسر الجوع ، ويقال : هو الجائع أشد الجوع ،

« خُمْصَانُونَ وخمصانات » نظرا إلى أنه لا يستوى مذكره ومؤنثه ، وكذا قالوا « نَدْمَانون ونَدمانَات » .

وأما فَعْلاَن فَعْلَى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر ، كما قلنا فى أفعل فعلاء ، وقد مضى هذا كله فى شرح الكافية [1] .

ولم يجيء فى عُرْيَان عِرَاء ، اكتفاء بعُرَاة جمع عارٍ ؛ لأن العُرْيَان والعَارى بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر .

وجاء الضم فى جمع بعض فَعْلاَن الذى مؤنثه على فَعْلَى خاصة ، وهو فى كُسَالى وسُكَارى أرجح من الفتح ، وإنما ضم فى جمع فَعْلاَن خاصةً لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسى عما كان ينبغى أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأتبع جمع المؤنث جمعَ المذكر فى ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم فى قُدَامَى الطير : أى قَوَادم [2] ريشه ، وفى أُسَارى ، جمع قادِمة وأسِير ، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتهما لما كان ينبغى أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم فى غير ما ذكرنا ،

والفعل غرث — كفرح — والانثى غرثى — كسكرى ، وغرثانة — كندمانة انظر (حـ ١ ص ١٤٤) وانظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء)

(١) قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التى تتعلق بهذا عن شرح الكافية

(٢) ريش جناح الطائر أربعة أنواع : القوادم ، وهي أوائل ريش الجناح مما يلى رأسه ، ثم المناكب ، وهى اللاتى تليها إلى أسفل الجناح ، ثم الخوافى ، وهي التى بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهى التى تلى الخوافى ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات فى مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحدة القوادم قادمة ، وقد يقال فى الواحدة : قدامى — مثل حبارى — ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاة — لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول — : إنه اسم جمع كَرُباب وقَوْم ورَهْط ونفَر ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عُجَالى ليس جمع فَعْلى على توفية حروفه ، وعَجَالى بالفتح جمعه على توفية حروفه ، فالأول : كقِلَاص فى قَلُوص ، والثانى كقَلَائص ، حذف الزائد فى عَجْلَى فبقى عَجل فجمع ، وجعل ألف الجمع فى الوسط وألف التأنيث فى الأخير ، وأما ألف عَجَالى بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبة عن ياء هى ياء منقلبة عن ألف التأنيث كما تقدم ، فالألف فى عُجَالى بالضم مجلوبة للتأنيث كما فى ضَمْنَى وَزَمْنَى [1] جمع ضمِن وَزَمِنٍ ، قال السيرافى : هـذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندى

قوله « وقد ضمت أربعة » لم أر أحداً حصر المضموم الأول فى أربعة ، بلى فى المُفَصَّل أن بعض العرب يقول : كُسَالى ، وسُكَارى ، [وعُجَالى] وغُيَارى ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر ، وقد ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى : (ذُرِّيَّةً ضِعَافًا) أنه قرىء ضَعَافى وضُعَافى كسَكَارى وسُكَارى [2]

جمع سائر الصفات

قال : « وفَيْعِلٌ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أمْوَاتٍ وَجِيادٍ وَأبْيِنَاء ، وَنَحْوُ شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ وفِسِّيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونَ وَمُكْرَمُونَ ، اسْتُغْنِىَ فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاء عَوَاوِيرُ ومَلاعِينُ [ومَيَامِينُ] ومَشَائِيمُ وَمَيَاسِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَنَاكِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ »

أقول : اعلم أن فَيْعِلاً بكسر العين لايجىء إلا فى المعتل العين كسَيِّد ، وبفتحها لا يجىء إلا فى الصحيح كَصَيْقَلٍ وَحَيْدَرٍ ، إلا حرفا واحدا ، قال :

---

(١) انظر (ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء)

(٢) فى الكشاف (حـ ١ ص ١٦٢ طبع بولاق) : « قرىء ضعفاء ، وضعافى وضعافى نحو سكارى وسكارى » اهـ ، ولم نجد رواية هذه القراءات لغيره

* مَابَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ * (١)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص فُعَلَة المضموم فاؤه بجمع الناقص ، كَقُضَاة ، وفَعَلَة بفتح الفاء في غيره كَكَفَرَة وَبَرَرَة ؛ ومذهب الفراء أن وزن مَيِّتٍ فَعِيل كَكَرِيم ، والأصل مَوِيت ، أعلت عينه كما أعلت في الماضي والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون الأول ، وطَوِيل عنده شاذ ، قال : وأما ماليس مبنيا على فِعْلٍ مُعَلّ فانه لا يُعل بالقلب ، نحو سَوِيق (٢) وعَوِيل (٣) وحَوِيل (٤) وسيجيء الكلام فيه في باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء في قضاة : إنه في الأصل مضعف العين نحو كُفَّر ، وأصله قُضًّى ، فحذف التضعيف وعوض عنه التاء كما مر قبل (٥) ، واستدل الفراء على كون ميت في الأصل فَعِيلاً بنحو أَهْوِناء وأَبْيِناء ، في هين وبين ، والمشهور في أفعلاء أن يكون جمع فعيل ، وقال سيبويه : إنما جُمعا على أَفعِلاء لمناسبة فيعل لفعيل في عدد الحروف ، كما حمل في سادة وجياد على فاعل نحو بَرَرَة وصيام ، وفي أموات وأكياس وأقوال جمع قَيْلٍ (٦) مخفف قَيِّلٍ على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا ما

---

(١) قد سبق قولنا في شرح هذا الشاهد فانظره (حـ ١ ص ١٥٠)

(٢) السويق : مايتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ ؟ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ ؟

(٣) العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأة إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

(٤) الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا .

(٥) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

(٦) القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون

يخفف فَيْعِل بحذف العين فيصير كفَعْل فى الحركة والسكون ، وكذا نحو مَيْتٍ وسَيْد وَلَيْن وَهَيْن ، ومن قال فى جمع قَيْل أقيال فقد حمله على لفظه ، والأول أكثر .

وأصل فَيْعِل أن يجمع جمع السلامة : فى المذكر بالواو والنون ، وفى المؤنث بالألف والتاء ، وكذا إذا خفف بحذف العين ، نحو الميتون والميتات ، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات فى جمع مَيْت ومَيْتة ، كما قيل أحياء فى جمع حَيٍّ وحَيَّة ، وهذا كما يقال : أنقاض فى جمع نِقْض [1] ونِقْضة ، وأنضاء فى جمع نِضْو [2] ونِضْوة .

وجاء رَيِّض [3] للمذكر والمؤنث سواء ، حملاً عَلَى فَعِيل بمعنى مفعول ؛ لأنها فى معنى مَرُوضة .

الملك الأعلى ، وأصله قيل – بتشديد الياء كسيد – خفف بحذف إحدى الياءين ، وأصل اشتقاقه من القول . سمى بذلك لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول ، ويجمع على أقوال نظرا إلى أصله ، وعلى أقيال نظرا إلى لفظه ، وعلى مقاول ومقاولة وكأنهم فى هذين جمعوا مقولا لكونه بمعناه . قال لبيد :

لَهَا غَلَلٌ مِنْ رَازِقِيٍّ وَكُرْسُفٍ بِأَيْمَانِ عُجْمٍ يَنْصُفُونَ الْمَقَاوِلا

وقال الأعشى :

ثُمَّ دَانَتْ بَعْدُ الرِّبَابُ وَكَانَتْ كَعَذَابٍ عُقُوبَةُ الأَقْوَالِ

(١) النقض : المنقوض من غزل أو بناء أو غيرهما ، والمهزول بسبب السير ناقة أو جملا .

(٢) النضو : حديدة اللجام ، وسهم فسد من كثرة ما رمى به ، والثوب الخلق ، والمهزول من الابل وغيرها .

(٣) الريض – كسيد – : الناقة إذا كانت فى أول عهدها بالرياضة ، وهى صعبة بعد ، وقال فى اللسان : « الريض من الدواب : الذى لم يقبل الرياضة ، ولم يمهر المشية ، ولم يذل لراكبه . قال ابن سيده : والريض من الدواب والابل

قوله « شَرَّابون وحُسَّانون »(١) بضم الفاء وفتحها ، وفِسِّيقُون ، أبنية المبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون ، والمؤنث بالألف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشابهتها مُفَعَّلا : لفظاً بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الأوزان الثلاثة لا تكسر ، وإنما قالوا فى عُوَّار(٢) وهو الجبان : عَوَاوِير ، لجريه مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأة : عُوَّارة؛ لأن الشجاعة والجبن فى الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون فى القتال ، فشبهوا عُوَّاراً

ضد الذلول ، الذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراعى :

فَكَأَنَّ رَيِّضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهَا … كَانَتْ مُعَاوَدَةَ الرِّكَابِ ذَلُولاَ

قال : وهو عندى على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضة » اه

(١) حسانون : جمع حسان ــ بضم الحاء وتشديد السين ــ وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزيادة فى الحسن ، وحسان ــ بتخفيف السين ــ أقل منه فى معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعا ، وتقول للأنثى : حسانة ــ بتشديد السين ــ وهذا معنى قول المؤلف « لا يستوى فيها المذكر والمؤنث » . وقال ذو الأصبع العدوانى :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنَّــمَا … نَقْتُلُ إِيَّانَا
قِيَاماً بَيْنَهُمْ كُلُّ … فَتًى أَبْيَضَ حُسَّانَا

وقال الشماخ :

دَارَ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا … يَاظَبْيَةً عُطُلاً حُسَّانَةَ الْجِيدِ

(٢) العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعشى :

غَيْرَ مِيلٍ وَلاَ عَوَاوِيرَ فِى الْهَيْـ … جَا وَلاَ عُزَّلٍ وَلاَ أَكْفَالِ

قال سيبويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كمفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهرى : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواور ، فى الشعر ، قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه :

وَفِى كُلِّ يَوْمٍ ذِى حِفَاظٍ بَلَوْتَنِى … فَقُمْتُ مَقَاماً لَمْ تَقُمْهُ الْعَوَاوِرُ

وعواوير بكُلَّابٍ [١] وكلاليب ، وكذا فُعَّل كزُمَّل [٢] وجُبَّإ [٣] وفُعَّيل كزُمَّيل وسُكَّيت [٤] ، مثالا مبالغة تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا جمع التصحيح بالواو والنون و بالألف والتاء ، وأما بناء المبالغة الذى على مِفْعَال كمِهْدَاء [٥] ومِهْذار [٦] ، أوعلى مِفْعِيل كمِحْضير [٧] ومِعْطير [٨] ، أو على مِفْعَل كمِدْعَس [٩] ومِطْعَن ، أو على فَعَال كصَنَاع [١٠] وحَصَان [١١] ، أو على

(١) الكلاب : المهماز ، وهو الحديدة التى على خف الرائض ، ويرادفه كلوب ـ بفتح الكاف وتشديد اللام ـ

(٢) الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحة بن الجلاح :

وَلاَ وَأَبِيكَ مَا يُغْنِى غَنَائِى ... مِنَ الْفِتْيَانِ زُمَّيْلٌ كَسُولُ

(٣) الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر :

مَاعَابَ قَطُّ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِى كَرَمٍ ... وَلاَ جَفَا قَطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بَطَلاَ

وقال مفروق بن عمرو الشيبانى :

فَمَا أَنَا مِنْ رَيْبِ الزَّمَانِ بِجُبَّإٍ ... وَلاَ أَنَا مِنْ سَيْبِ الإلَـهِ بِيَائِسِ

(٤) السكيت ـ وتخفف الكاف ـ : العاشر من الخيل الذي يجىء فى آخر الحلبة من العشر المعدودات (انظر ص ٢٨، ج ١)

(٥) المهداء : المرأة الكثيرة الاهداء

(٦) المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذى لا يعبأ به

(٧) المحضير : الكثير الحضر ـ بضم فسكون ـ ، والحضر : ارتفاع الفرس فى العدو

(٨) المعطير : الكثير التعطر

(٩) المدعس ـ كمنبر ـ : الطعان : أى الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآلة التى يدعس بها : أي يطعن

(١٠) الصناع ـ بفتح الصاد وتخفيف النون ـ : الصانع الحاذق . يقال : رجل صناع وامرأة صناع ، إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ١ ص ١٩٧)

(١١) «الحصان» : تقول : امرأة حصان . وحاصن وحصناء، إذا كانت عفيفة

فِعَال كهِجَان [١] ، أو على فَعُول كصَبُور ، فيستوى فى جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شىء منها جمع السلامة ، إلا فى ضرورة الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فِعَال وفَعَال وفَعُول صفات ، وأما تكسير مِفْعَال ومِفْعيل فعلى مفاعيل كمقاليت ومآشير فى مِقْلَات [٢] ومِئْشير [٣] ، وجمع مِفْعَل مفاعل كمداعس فى جمع مِدْعس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينة ، تشبيهاً بفقير وفقيرة .

قوله « مَضروبون ومكرِمون ومكرَمون » أى : كل ماجرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى ، وجاء

وإذا كانت متزوجة أيضا . قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَاتُزَنُّ بِرِيبَةٍ   وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

وقال الآخر :

وحَاصِنٍ مِنْ حَاصِنَاتٍ مُلْسِ   مِنَ الأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الْوَقْسِ

ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن، كما يقال : امرأة محصنة

(١) انظر (ص ١٣٥ من هذا الجزء)

(٢) المقلات : القليلة الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر: (ويقال : هو كثير) :

بِغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً   وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاتٌ نَزُورُ

قال فى اللسان : « وامرأة مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد:

وَجْدِى بِهَا وَجْدُ مِقْلَاتٍ بِوَاحِدِهَا   وَلَيْسَ يَقْوَى مُحِبٌّ فَوْقَ مَا أَجِدُ

وأقلتت المرأة ، إذا هلك ولدها » اهـ

(٣) تقول : رجل مئشير وامرأة مئشير ـ بغير هاء ـ وتقول : ناقة مئشير وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغة من الأشر ، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده

فى اسم المفعول من الثلاثى نحو ملعون ومشئوم وميمون مَلاَعين ومشائيم [١] ومَيَامين [٢] ، تشبيهاً ، بعُفْرُود [٣] ومُلْمُول [٤] ، وكذا قالوا فى مَكْسور : مكاسير ، وفى مَسْلوخة : مساليخ ، وقالوا أيضاً فى مُفْعِل المذكر كمُوسِر ومُفْطِر ، وفى مُفْعَل كمُنْكَر : مَيَاسير [٥] ومَفَاطير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

---

(١) المشائيم : جمع مشئوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(٢) الميامين : جمع ميمون ، وهو صفة من اليمن وهو البركة ، تقول : رجل أيمن وميمون ويامن ويمين ، وقالوا : يمن الرجل ـ على بناء المجهول ـ فهو ميمون ، ويمن الرجل ـ بفتح الميم ـ قومه فهو يامن ، إذا صار مباركا عليهم ، وجمعوا الأيمن على أيامن ، قال خزز ـ كعمر ـ بن لوذان ـ كعدنان ـ :

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لاَ ... أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وحَاتِمْ

فإِذَا الأَشَائِمُ كالأَيَا ... مِنِ والأَيَامِنُ كالأَشَائِمْ

(٣) المغرود : ضرب من الكمأة (انظر حـ ١ ص ١٨٧)

(٤) الململول : المكحال ، والحديدة التى يكتب بها فى ألواح الدفتر

(٥) جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذى هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمة فلما أريد الجمع رجعت الياء إلى أصلها لزوال مقتضى قلبها واوا ، وهذه الياء التى قبل الطرف مزيدة للاشباع كما قالوا فى طوابيق وخواتيم ـ على رأى ـ (انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء) وكلمة مياسير تحتمل غير ماذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسره بالتضعيف ، وعلى فعله ان كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذا سمنه ، الثانى : أن يكون جمع ميسور مصدرا بمعنى اليسر عند غير سيبويه (انظر حـ ١ ص ١٧٤) وجمع المصدر جائز إذا أريد به الأنواع وقد جاء فى هذه الكلمة بعينها ، قال الشاعر :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ضعفها فى نحو معالِم جمع مُعْلَم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياسُ التصحيح ، والأغلب فى المُفْعِل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مَفاعل كالمَطافل والمَشادن (١) والمَراضع ؛ لما مر فى شرح الكافية فى باب المذكر والمؤنث ، وقد يجىء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة مُتْلٍ ومُتْلية التى يتلوها ولدها ، وكلبة مُجْرٍ ومُجْرِية للتى لها جرْو ، وإنما أثبتوا الهاء فى الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة فى المنون ، وجوزوا فى جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : (وحرّمنا عليه المَرَاضِعَ) وقال : —

٦٥ — * حَبَى النَّحْلِ فِى أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ * (٢)

تكسير الرباعى والمشبه به

قال « وَالرُّبَاعِيُّ نَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ عَلَى جَعَافِرَ قِيَاساً ، وَنَحْوُ قِرْطَاسٍ عَلَى قَرَاطِيسَ ، وَمَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ مُلْحَقاً أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِغَيْرِ مَدَّةٍ أَوْ مَعَهَا يَجْرِى مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْكَبٍ وجَدْوَلٍ وَعِثْيَرٍ وَتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ وَقِرْوَاحٍ

(١) المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبية ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر حـ ١ ص ١٩٠)

(٢) هذا عجز بيت من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، وصدره قوله :

* وَإِنَّ حَدِيثاً مِنْكِ لَوْ تَبْذُلِينَهُ *

الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل . والعوذ : جمع عائذ وهى الحديثة النتاج من الإبل والظباء . والمطافل : جمع مطفل وهى التى معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضا كما قال المؤلف . ومعنى البيت إن حلاوة حديثك لو تفضلت به هى حلاوة العسل مشوبا بألبان الإبل الحديثة العهد بالنتاج والتى خلفها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا فى جمع مفعل إذا كان وصفا لمؤنث حذف الياء كما فى البيت وزيادتها كما فى قول أبى ذؤيب أيضا — وهو من قصيدة الشاهد السابق ويليه فى ترتيبها — :

مَطَافِيلُ أَبْكَارٌ حَدِيثٌ نِتَاجُهَا تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ المَفَاصِلِ

وقِرْطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ ، وَنَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِثَةٍ فِي الأَعْجَمِيِّ وَالمَنْسُوبِ »

أقول « قوله جعفر وغيره » أى : غير هـذا الوزن من أوزان الرباعى كدِرْهم وزِبْرِج وبُرْثُن وَقِمَطْر وَبُرْقَع [1] ، على قول الأخفش ، جميعُه على فَعَالل ، سواء كان للقلة أو الكثرة ؛ إذ لا يُحْذَف من حروفه الأصلية شىء حتى يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء من الرباعى فقيل : يكسر فى الكثرة على ما كسر عليه المذكر ، وفى القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء ، نحو جَمَاجم وجُمْجُمات فى جُمْجُمة ، وكذا ماهو على عدد حروفه من ذى زيادة الثلاثى غير المذكور قبل ، كمَكْرُمَة ومَكْرُمَات ومكارم وأَنْمُلة وأنملات وأنامل

قوله « ونحو قرطاس على قراطيس » أى : كل رباعى قبل آخره حرف مد كعُصْفُور وَقِرْطَاس وقنديل ، فإنك تجمعه على فعاليل

قوله « وما كان على زنته » أى : زنة الرباعى ، أعنى عدد حروفه ، سواء كان مثله فى الحركات المعينة والسكنات كجَدْوَل وكَوْثر ، أو لا كتَنْضُب [2] ، وهذا القول منه تجوُّز ؛ لأنه يعتبر فى الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا يقال : تَنْضُب على زنة جَعْفَر نظراً إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد ، وكذا يعتبر فى الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، كما مر فى صدر الكتاب [3] ، لكن يتجوز تجوزا قريباً فى الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ؛ فيقال

---

(١) انظر فى شرح هذه الالفاظ كلها (حـ ١ ص ٥١)

(٢) التنضب : شجر له شوك قصار وليس من شجر الشواهق تألفه الحرابى ، أنشد سيبويه للنابغة الجعدى :

كَأَنَّ الدُّخَانَ الَّذِى غادَرَتْ ضُحَيًّا دَوَاخِنُ مِنْ تَنْضُبِ

(٣) انظر (حـ ١ ص ١٢ وما بعدها)

جَدْوَل وكَوْثَر على زنة جعفر ، ولا يقال إن حِمَاراً على زنة قِمَطْر ، لما لم يكن ملحقاً به

قوله « ملحقاً » يعنى نحو كوثر وجدول وعِثْير [١]

قوله « أو غير ملحق » يعنى نحو تَنْضُب ومِدْعَس

قوله « بغير مدة » من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون للالحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقا بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازا عن مثل فَاعَل وفَعَال وَفَعُول وفَعِيل ، فان هذه تساوى الرباعى بسبب زيادة المدة ، وليست للالحاق ، وإنما احترز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيرها قد لا يكون كتكسير الرباعى ، بل لها جموع معينة كما مر

قوله « وقِرْوَاح [٢] وَقُرْطَاط [٣] ومصباح » يعنى هذه الأمثلة تكسيرها كتكسير الرباعى الذى قبل آخره مدة ، نحو قِرْطَاس ، وإن لم تكن رباعية ، وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى المزيد فيه حرفان أحدُهما حرف لين رابعة مدة كانت نحو كلُّوب وكُلَّاب [٤] وَإصْبَاح وإجْفِيل [٥] وأُمْلُود [٦] ،

---

(١) العثير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره

(٢) القرواح — بكسر أوله وسكون ثانيه — : الناقة الطويلة القوائم ، والجمل يعاف الشرب مع الكبار فاذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخلة الطويلة الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شىء

(٣) القرطاط — بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما — : الداهية ، وما يوضع تحت رحل البعير (انظر ح ١ ص ١٧)

(٤) قد مضى قريبا شرح الكلوب والكلاب فانظره فى (ص ١٧٩ من هذا الجزء)

(٥) الاجفيل — بكسر فسكون — : الظليم ينفر من كل شىء ، وهو أيضا الجبان . والقوس البعيدة السهم ، والمرأة المسنة

(٦) الأملود — بضم فسكون — : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مدة كسِنَّوْر [١] وَسُكَّيت ، وعلى ما قاله سيبويه فى تصغير مُسَرْوَل [٢] مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مَسَاريل ، وكذا فى كَنَهْوَر كناهير [٣] كما يقال فى تصغيره : كُنَيْهِير ، ولو قال « ونحو قِرْوَاح وقُرْطَاط ومصباح كقِرْطَاس » لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعى بلا مدة رابعة كَخَدَمَّر أو معها كقِرْطَاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كَوْكَب إلى قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعى بلا مدة رابعة ، ومن قوله قِرْوَاح إلى مِصْبَاح بما يوازن الرباعى مع مدة رابعة

قوله « ونحو جواربة [٤] وأشاعثة [٥] فى الأعجمى والمنسوب » اعلم أن كل جمع أقصى واحده مُعَرَّب كجَوْرَب [٤] أو منسوب كأشْعَثى [٥] فإنهم يلحقونه الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثانى فوجوبا ، وذلك نحو مَوَازجة [٦]

---

(١) السنور : حيوان ، وهو الهر

(٢) (انظر حـ ١ ص ٢٥٠ هـ ٣)

(٣) الكنهور — كسفرجل — : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

(٤) الجورب : معرب . قال ابن إياز : معرب « كوربا » وترجمته الحرفية قبر الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربة (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعة الوهبية)

(٥) الأشاعثة : جمع أشعثى ، والأشعثى المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثة قوم من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعدة بنت الأشعث هى التى سمت الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجه حرضها معاوية على ذلك .

(٦) الموازجة : جمع موزج — ككوثر — وهو الخف ، فارسى معرب ، والجمع موازج ، وموازجة ألحقوا الهاء للعجمة . قال ابن سيده : وهكذا وجد أكثر هذا الضرب الأعجمى مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه ، وأصل الموزج بالفارسية « موزه »

وَصَوَالجة [١] وطَيَالسة [٢] وجَوَاربة فى المعرب ، وقد جاء كَيَالج [٣] وَجَوَارب تشبيها بالجمع العربى كالمساجد ، ونحو أشاعثة ومَهَالبة [٤] ومشاهدة [٥] فى المنسوب ، واحدها أشْعَثِيّ ومُهَلَّبِي وَمَشْهَدِى ، وقد اجتمع العجمة والنسبة فى بَرَابرة جمع بَرْبَرِىّ ، وسَيَابجَةٍ جمع سَيْبَجِىّ ، على وزن دَيْلَمِىّ ، وهم قوم من الهند يبذرقون المراكب [٦] فى البحر ، وقد يقال « سَابَج » بألف كخاتَم ،

---

(١) الصوالجة : جمع واحده صولج وصولجان وصولجانة ، وهو العود المعوج ، فارسى معرب ، قال الأزهرى فى التهذيب : الصولجان : عصا يعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب ، فأما العصا التى اعوج طرفاها خلقة فى شجرتها فهى محجن ،

(٢) الطيالسة : جمع طيلسان — بفتح اللام وضمها — وطيلس أيضا — كزينب — وهو ضرب من الأكسية أسود ، فارسى معرب ، وجاء فى جمعه طيالس أيضا

(٣) قال فى اللسان : « قال ابن الأعرابى : الكيلجة : مكيال ، والجمع كيالج وكيالجة أيضا ، والهاء للعجمة » اه ، وقال فى الشفاء (ص ١٩٣ طبعة الوهبية) : « كيلجة ، وكيلقة ، وكيلكة ، وجمعه كيالج وكيالجة » اه

(٤) المهالبة : جمع مهلبى — بتشديد اللام مفتوحة — وهو المنسوب إلى المهلب ، والمهالبة فرقة نسبت إلى المهلب ابن أبي صفرة

(٥) المشاهدة : جمع مشهدى ، وهو المنسوب إلى المشهد ، وهو مفعل من الشهود : أى الحضور ، فمعناه محضر الناس . ومشاهد مكة : المواطن التى يحضرها الناس

(٦) يبذرقون المراكب : أى يخفرونها ، وصنيع الشارح يقتضى أن السيابجة بياء مثناة تحتية ، وهو الموجود فى شفاء الغليل (ص ١٢٠ الطبعة الوهبية) وفى سيبويه (ج ٢ ص ١٠١) وصنيع الصحاح يقتضى أنها سبابجة — بباء موحدة — قال فى (س ب ج) : « والسبابجة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة وحراس السجن ، والهاء للعجمة والنسب ، قال يزيد بن مفرغ الحميري :

وَطَمَاطِيمَ مِنْ سَبَابِيجَ خُزْرٍ ... يُلْبِسُونِى مَعَ الصَّبَاحِ القُيُودَا » اه

والتاء عند سيبويه فى جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة فى الجمع حذفا لازما ، وإنما حذفت فيه لسكون أقصى الجموع ثقيلا لفظا ومعنى فلا يركب إذا

وتبعه فى اللسان قال : « والسبابجة قوم ذوو جلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يبذرقونها ، واحدهم سبيجى (بياء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمة والنسب كما قالوا : البرابرة ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان :

لَوْ لَقِيَ الفِيلُ بِأَرْضٍ سَابِجَا ... لَدَقَّ مِنْهُ العُنُقَ وَالدَّوَارِجَا

وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسوية الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيدة كلها مكسور . قال ابن السكيت : السبابجة قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرقة ، فظن هميان أن كل شىء من ناحية السند سبيج فجعل نفسه سبيجا » اهـ

ونحن ننقل لك عبارة سيبويه فى هذا الموضوع ، فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال (حـ ٢ ص ٢٠١) : « هذا باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرته على مثال مفاعل . . زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك موزج وموازجة ، وصولج وصوالجة ، وكربج وكرابجة ، وطيلسان وطيالسة ، وجورب وجواربة ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجة ، ونظيره فى العربية صيقل وصياقلة ، وصيرف وصيارفة ، وقشعم وقشاعمة ، فقد جاء إذا أعرب كالك وملائكة ، وقالوا : أناسية لجمع إنسان . وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعة الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزلة الغيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابرة والسيابجة فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الاضافة إنما يعنى البربريين والسيبجيين كما أردت بالمسامعة المسمعيين ، فأهل الارض كالحى » اهـ

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ماهو خفيف ، والتاء أخف من الياء المشددة و بينهما مناسبة كما مر فى أول باب النسبة ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما جمع الأعجمى فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزمت فى جمع المنسوب ، بل هى فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء فى أقصى الجموع من ياء غير ياء النسبة ، نحو جَحَاجِحَة فى [1] جَحْجَاح ، والأصل جحاجيح ، والتاء فى زَنَادقة [2]

---

(١) الجحجاح : السيد السمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : جحجح أيضا ، وجمع الأول جحاجحة وجحاجيح أيضا ، وجمع الثانى جحاجح لا غير ، وقد يجمع الجحجاح على الجحاجح كما جمع المفتاح على المفاتح ، وكما قالوا : طوابق فى جمع طاباق ؛ قال فى اللسان : « والجحجح السيد السمح . وفى حديث سيف بن ذى يزن

* بيضٌ مَغَالِبَةٌ غُلْبٌ جَحَاجِحَةٌ *

جمع جحجاح ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وجحجحت المرأة : جاءت بجحجاح ، وجحجح الرجل : ذكر جحجاحا من قومه . قال :

* إنْ سَرَّكَ العِزُّ فَجَحْجِحْ بِجُشَمْ *

وجمع الجحجاح جحاجح ، وقال الشاعر :

مَاذَا بِبَدْرٍ فَالْعَقَنْقَلِ مِنْ مَرَازِبَةٍ جَحَاجِحْ

وإن شئت جحاجحة ، وإن شئت جحاجيح ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لابد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان » اﻫ بتصرف

(٢) الزنادقة : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية ، أو من يبطن الكفر ويظهر الايمان ، قال فى شفاء الغليل (ص ١١٢) : « الزنديق ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزندقي : أى شديد البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامة : ملحد ، قالوا . دهرى (بفتح الدال نسبة إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذ أرادوا

وفَرَازِنة (١) يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

المسن قالوا : دهرى ـ بالضم ـ للفرق بينهما ، والهاء فى زنادقة وفرازنة عوض عن الياء عند سيبويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسى معرب « زنده كرد » : أى عمل الحياة ؛ لأنه يقول ببقـاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشى : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندق : أى نظارفى الأموز ، وقال غيره : معرب « زند » : أى الحياة ، وقيل : هومعرب « زندي » : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل فى العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذى ظهر فى أيام قبـاذ بن فيروز ، وقال الجوهرى : الزنادقة الثنوية ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقة . وفى القاموس : هو معرب « زن دين » وقيل : هو وهم ، والصواب معرب « زنده » . وفى المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانيـة والآخرة ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القـائل بدوام الدهر معرب « زنده » كتاب لمزدك . اه ؛ وقال المسعودى فى مروج الذهب : « وفى أيام مانى ظهر اسم الزندقة الذى أضيف إليه الزنادقة ، وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابهم المعروف بـ (النسناه) باللغة الأولى من الفارسية ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سمـاه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد فى شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التـأويل الذى هو الزند قالوا : هذا زندى ، فأضافوه إلى التـأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنوية هم الزنادقة ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم » اه (انظر حـ ١ ص ٢١٢ طبعة دار الرجاء)

(١) قال فى اللسان : « الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه فرازين » اه . وقال فى القاموس : « فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين » اه وليس فى اللسان ولا فى القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنة إلا أن القياس لا يأباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان فى جمع جحجاح (انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء)

وزنادقة ، وفرازنة ، وأن تكون دليل العجمة .

وقد تكون التاء فى أقصى الجموع لتأكيد الجمعية ، نحو مَلائكة وصَيَاقلة[١] وقَشَاعمة[٢] ، كما تكون فى غيره من الجموع نحو حِجارة وعُمُومة ، والتاء فى « أناسِيَه » ، قيل : عوض من إحدى[٣] ياءىْ أناسىّ ، قال تعالى : (وأناسىَّ كثيرا) وقيل : لتأكيد الجمعية كما فى ملائكة ، على أنه جمع إنسان وأصله إنْسِيَان ، فحذفت الألف والنون فى الجمع ، كما قيل فى زَعْفَران : زعافر ، وقيل فى جمع المنسوب نحو أشَاعِثَة : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست فى واحده الياء ؛ بل التاء فى الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشْعَثَ على تسمية كل واحد من الحى باسم الأب [الأكبر] كما قيل فى إلْيَاسين[٤]

---

(١) الصياقلة : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويجلوها . فيعل . من الصقل!

(٢) القشاعمة : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسد . وأم قشعم : الحرب ، والداهية ، والضبع ، والعنكبوت ، وقرية النمل

(٣) قال أبو سعيد السيرافى : « فى هذا الجمع وجهان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التى بعد السين ، والثانية من النون ، والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكأنهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث . وقال المبرد : أناسية جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفة ، لأنه كان يجب أناسى » اه

(٤) قال العلامة البيضاوى فى تفسير سورة الصافات : « إل ياسين لغة فى إلياس

والأشعرون[1] : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعة المنسوبة ،

كسيناء وسينين . وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين، وهو قليل ملبس . وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة « آل » إلى « ياسين » لأنهما فى المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس » اه . وقال الشهاب : قوله « كسيناء وسينين » وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغة الجمع ، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما فى الكشاف لا فى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كيكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة . قوله « وقيل : جمع له » على طريق التغليب باطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبة ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب فى شرح المفصل ، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة — وهذا ليس منه — وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام الياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه . قال ابن يعيش فى شرح المفصل : يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر . قوله « أو للمنسوب » معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسى فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات فى الجر والنصب كما قيل أعجمين في أعجميين . . . وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للالباس لما مر » اه

(١) الأشعرون : جمع مذكر سالم مفرده أشعرى ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيلة باليمن منهم أبو موسى الأشعرى ، قال فى القاموس « ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب » اه وتقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعرى لا الأشعر — بغير ياء — لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين . فإن

وفى هـذا الوجه ضعف ؛ لأنه لايطرد ذلك فى المنسوب إلى المـكان ، نحو الْمَشَاهِدة والْبَغَاددة [١] ، إذ الشخص لا يسمى باسم بلده كما يسمى باسم أبيه ، مع قلة ذلك أيضاً

واعلم أنك تحذف من الثلاثى المزيد فيه نحو مُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُقْعَنْسِس وقَلَنْسُوَة [٢] وحَبَنْطًى واستِخْرَاج وغير ذلك ، ومن الرباعى المزيد فيه نحو مُدَحْرِج ومُحْرَنْجِم واحْرِنْجَام ؛ ما حذفت فى التصغير سواء : بأن تخلى الفُضْلَى من الزوائد وتحذف غيرها مما يخلُّ وجوده ببناء مَفَاعل ومَفَاعيل ، وإن لم يكن لإحـداها الفضل كنت مُخَيَّرًا كما فى أَرْطًى [٣] وحَبَنْطًى ، كما فعلت فى التصغير سواء ، ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضاً من المحذوف كما مر فى التصغير .

جمع الخماسى

قال « وَتَـكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَـكْرَهٌ كَتَصْغِيرِهِ بِحَذْفِ خَامِسِهِ » .

أقول : إنما استكره تصغير الخماسى وتـكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلى منه ؛ ولا شك فى كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تـكسره فى سعة

جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقية الـكوفيين صح أن يكون الأشعرون جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون فى قوله تعالى (ولو نزلناه على بعض الأعجمين فقرأه عليهم ما كانوا به مؤمنين)

(١) البغاددة : جمع بغدادى ، وهو المنسوب إلى بغداد

(٢) أنظر فى شرح « مقعنسس » (حـ ١ ص ٥٤) وانظر فى « قلنسوة » (حـ ١ ص ٦٨) وأنظر فى « حبنطى » (حـ ١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٣) أخطأ المؤلف فى جعل « أرطى » من هذا النوع ، فليس هو ذا زيادتين ولـكنه ذو زيادة واحدة ، غاية ما فى الباب أنه اختلف فى المزيد فيه : أهو الهمزة أوله فيـكون على أفعل ، أم الألف التى فى آخره فيـكون على فعلى ، كما سيأتى قريباً فى باب ذى الزيادة ، وانظر (حـ ١ ص ٥٧) تجد المؤلف نفسه قد ذكره فى الثلاثى الذى زيد عليه حرف واحد لالحاقه بالرباعى

كلامهم ، لكن إذا سُئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا : كذا وكذا ؛ ولك زيادة ياء العوض كما فى التصغير .

قال « ونحو تَمْرٍ وَحَنْظَلٍ وَبِطِّيخٍ مِمَّا يَتَمَيَّزُ وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ ، وَهُوَ غَالِبٌ فِي غَيْرِ المَصْنُوعِ ، وَنَحْوُ سَفِينٍ وَلَبِنٍ وَقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَكَمْأَةٌ وَكَمْءٌ وَجَبْأَةٌ وَجَبْءٌ عَكْسُ تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ » .

أقول : أعلم أن الاسم الذى يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا فى شرح الكافية حاله (١) .

---

(١) صدر المؤلف رحمه الله كلامه فى شرح الكافية بذكر وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق فى ثلاثة أوجه : الأول أن الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة ، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد : إما ر[illegible] وإما تقديراً ، فالمغايرة الظاهرة : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايرة المقدرة كهجان وفلك ، ومن المغايرة الظاهرة الجمع السالم مذكراً أو مؤنثاً ، والثانى أن للجمع واحداً من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل بعير أو ناقة ، وواحد الغنم شاة ، والثالث أن الجمع يرد الى واحده فى النسب مطلقاً وفى التصغير إن كان جمع كثرة ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغة من صيغ الجمع فهو كالمفرد فى اللفظ

ثم قال فى بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه: «ويخرج عن الجمع أيضاً اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما بالتاء نحو تمرة وتمر ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تدل على آحاد ، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً أو مثنى أو جمعاً ، ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء ؟ قلت :

وهو عند الكوفيين جمعٌ مكسَّر واحده ذو التاء ، وقولهم فاسد من حيث

ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة فى اسم الجمع ، وتزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير ، فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات ؛ وكذا الروم ، فان أكلت تمرة أو تمرتين وعاملت روميا أو روميين جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر فى معني الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم ؛ وعند الاخفش جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافاً لسيبويه ، وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجىء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس — مع اشتراكهما فى أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو سوقة — أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع » اه

والحاصل أن الجمع يكون البتة دالا على الجماعة ، ويكون البتة على صيغة من صيغ الجموع المعروفة فى باب الجمع ، ويكون البتة مغايراً فى اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالباً ، وأما اسم الجمع فهو البتة دال على الجماعة ولا يجوز استعماله فى الواحد ولا فى الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالباً ، بل له واحد من معناه ، فان كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو البتة لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، وأما اسم الجنس الجمعى فانه ليس مختصاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع بل هو من

اللفظ والمعنى : أما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ؛ فلو كان جمعا وليس على صيغة جمع القلة لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر [١] ، ولا يجوز رجالٌ فاضل ؛ وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً ؛ إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، بلى قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لا من حيث الوضع ، كالكلِم والأَكَم [٢] ، وهو قليل .

حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر ؛ لأن وضعه لما توجد فيه الماهية كما قال المؤلف ، فلا نحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ، لأن معناها مختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلالة على الجماعة كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثة أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالباً ، والثانى أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ، والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين . الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ، والثانى أن الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع

ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا نحتاج الى الفرق بينه وبين الجمع واسمه

بقى أنه قد يقال : إن من الجموع مالا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبابيد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التى ليس لها آحاد من لفظها ؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التى ذكرت وما أشبهها لا بد أن يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفة ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البتة

(١) يقال : قعر النخلة فانقعرت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

(٢) الأكم : المواضع المرتفعة واحده أكمة

فنقول : مثل هــذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء ، و إذا قصدت الـكثرة جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الـكثير ، نحو نَمْلَة ونمل ، ونَمَلَات .

ثم هذه الأسماء فى الثلاثى : إما فَعْل كتَمْر وطَلْح وَنَخْل وَنَمْل وَبَهْم [1] ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَال ، نحو بَهْمَة و بِهَام وطَلْحَة وطِلَاح ، تشبيها بقَصْعَة وقِصَاع ، وقد قال بعضهم : صَخْرَة وصُخُور ، تشبيها بمَأْنَة ومُؤُون و بَدْرَة و بُدُور [2] ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فِعَال كخِيَام [3] ورِيَاض [4] ، وكذا الناقص ، نحو صِعَاء فى جمع صَعْوَة [5] ، وليس التكسير فيه ولا فى غيره من هذا الباب بمطرد .

وإما فِعْلَة بكسر الفاء ، وحكمه حكم فَعْلَة بفتحها : فى أن المجرد للـكثرة والألف والتاء للقلة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَل كسِدْرَة وسِدَر ، تشبيها بكِسْرة وكِسَر ، وتقول فى الأجوف : تِين وتِينَة وتِينَات .

و إما فُعْلَة كدُخْنَة [6] ودُرَّة و بُرَّة ، وقد يجىء فى ذى تائه فُعَل كدُرَر وثُوَم ، تشبيها بغُرَف .

---

(١) البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمة

(٢) أنظر فى مأنة و بدرة (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) الخيام : جمع خيمة ، وهى كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

(٤) الرياض : جمع روضة ، وهى مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضرة ، والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، وريضان أيضاً ، وأما روض فهو اسم جنس .

(٥) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات و صعاء ، و أما الصعو فاسم الجنس

(٦) الدخنة : واحدة الدخن وهو حب يكثر زرعه فى المناطق الحارة ويؤكل

وإما فَعَلة كبقَرَة وشَجَرَة ، وقد يكسر ذو التاء منه على فِعَال ، كإِكَام وثِمَار وحِدَاث[١] ، تشبيهاً بالرَّحَبَة والرِّحَاب[٢] وعلى أُفْعُل كآكُم ، وعلى أفْعَال كآجَام[٣] وأشْجَار ، والتكسير فى ناقصه قليل نادر ، كحَصَاة وقَذَاة[٤] ، وقد جاء فى أضَاة[٥] إضَاء ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فَعْلَة بسكون العين والمجرد بفتحها ، نحو حَلْقَة[٦] وفَلْكَة[٧] ، والجنس حَلَق وفَلَك ، قال : خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزيادة : أى التاء ، كما غيروا نحو نَمَرِىّ

---

(١) الحداث : جمع حدثة — بفتحات — وهى الصغيرة الفتية من الناس والدواب

(٢) الرحاب : جمع رحبة — بفتحات — وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها المكان المتسع

(٣) الآجام : جمع أجمة — بفتحات — وهى الشجر الكثير الملتف ، وجمعت على أجم — بضمتين — أيضا ، واسم الجنس أجم — بفتحتين ،

(٤) القذاة : واحدة القذى ، وهو مايقع فى العين وفى الشراب ، قالت الخنساء :

قَذًى بِعَيْنِكِ أمْ بِالْعَيْنِ عُوَّارُ ؟ أمْ أقْفَرَتْ إذ خَلَتْ مِنْ أهْلِهَا الدَّارُ ؟

وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى — كدلى ، وكذلك جمعت الحصاة على حصى — كدلى ،

(٥) الاضاة : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامة على أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء — كرقاب ،

(٦) الحلقة : كل شىء مستدير من الحديد أو الفضة أو الذهب أو الناس ، وقد اختلفوا فى تحريك لامها ، فأجازه قوم وعليه قول الشاعر :

أُقْسِمُ بِاللهِ نُسْلِمُ الْحَلَقَهْ وَلاَ حُرَيقاً وَأُخْتَهُ الْحُرَقَهْ

وانظر فى تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٧) الفلكة — بسكون اللام — المستدير من الأرض فى غلظ أو سهولة ، وهى كالرحا ، والفلك — بفتحتين — اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ، والجمع فلاك ، كصحفة وصحاف .

لما لحقه ياء النسب ؛ إذ التاء تناسب الياء كما ذكرنا فى أول باب النسب ، وحكى عن أبى عمرو فى ذى التاء حَلَقَة بفتح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حَلْقَة بسكون العين وحِلَق بكسر الفاء فى المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كبَدْرَة و بِدَر ، وتقول فى الأجوف : هامة وهامات [1] وهام وراحة وراحات وراح ، و إنما جعلنا المكسر فى جميع هذا الباب لذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد فى معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع .

وإما فَعِلة كنَبِقَة وكلِمة ، و إما فِعلة كعِنبة و حِدَأة ، و إما فَعُلة كسَمُرَة ، وهو أقل من باب كلِمة وعِنبة ، و إما فُعُلة بضمتين كهُدُبَة [2] وبُسُرة [3] ، وهو أيضا قليل ، و إما فُعَلة كعُشَرَة [4] ورُطَبة ، ومن الناقص مُهَاة ، وهو ماء الفحل فى رحم الناقة ومُهاً ، والقياس فى قلة جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء

وفى غير الثلاثى نحو تَمَام وتَمَامة ، وَسَفَرْجل وسفَرْجَلَة . وقد يكون اسم مفرد فى آخره ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة يقع على الجمع نحو حَلْفَاء [5]

---

(١) الهامة : رأس كل شىء ، وطائر من طير الليل ، وهو الصدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هام ، قال ذو الاصبع :

يَاعَمْرُو ؛ إنْ لاَ تَدَعْ شتْمِى ومَنْقَصَتِى ... أَضْرِبكَ حَيْثُ تَقُولُ الْهَامَةُ اسْقُونِى

(٢) الهدبة ـ بضم فسكون ، و بضمتين ـ واحدة الهدب . وهو شعر أشفار العينين

(٣) البسرة ـ بضم فسكون ، و بضمتين ـ واحدة البسر ، وهو التمر قبل أن يصير رطبا ، والغض من كل شىء

(٤) العشرة ـ بضم ففتح ـ واحدة العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشي فى المخاد

(٥) الحلفاء : نبت من نبات الأغلاف ، وهو اسم جنس ، وواحدته حلفة

وطَرْفَاء [١] وبُهْمَى [٢] ؛ فاذا قصدت الوحدة وصفته بالواحد نحو طَرْفاء واحدة ، وحَلْفَاء واحدة ، وبُهْمَى واحدة ، ولم يلحق التاء للوحدة إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكى بُهْمَاة ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقَع ؛ فبُهْمًى عنده منون منصرف ، وبُهْمَاة ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغة للطرفاء والحلفاء والقصباء واحدة على غيرهذا اللفظ ؛ فقالوا : طَرَفَة وقَصَبة بتحريك العين ، واختلفوا فى الحَلْفاء فقال الأصمعى : حَلِفَة بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطَرَفة ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حَلاَفِى وحَلاَفَى : وإنما قالوا فى أرْطًى وعَلْقًى : أرطاة وعلقاة [٣] لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : عَلْقَى واحدة كقصباء واحدة

والأغلب فى الاسم الذى يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون فى المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سجية ، يعنى جملة ، كالتمر والتفاح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، ففى اللفظ أيضاً يُقَدم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعا للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو لمجرد الماهية ، سواء كان مع القلة أومع الكثرة

ـ بفتح الحاء ، واللام مكسورة أو مفتوحة ـ وقال الازهرى : الحلفاء نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل والخوص ينبت فى مغايض الماء والنزوز ، قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

(١) الطرفاء : شجر ، وذكر فى القاموس أن واحدته طرفاءة وطرفة ـ بفتحات ، وبها سمي طرفة بن العبد البكرى

(٢) انظر (ح ١ ص ٤)

(٣) انظر (ح ١ ص ١٩٥)

وقد جاء شيء يسير منها فى المصنوعات ، كسفينة وسَفِين ولَبِنَة ولَبِن وقَلَنْسُوة وقَلَنْس وبُرَة (١) وبُرًى

وليس أسماء الأجناس التى واحدها بالتاء قياسا ، إلا فى المصادر ، نحو ضَرْبة وضَرْب ، ونَصْرَة ونصر ؛ لما مر

والمشهور فى كَمْأَة (٢) وَفِقَعَة (٣) وجَبْأة (٤) أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

---

(١) انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

(٢) الكمْأة : نبات ينقب الأرض ، قال فى اللسان : « الكمأة واحدها كمء على غير القياس ، وهو من النوادر ، فإن القياس العكس : والجمع أكْؤ ، وكمأة . قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغة ، قال سيبويه : ليست الكمأة بجمع كمء ، لأن فعلة ليس مما يكسر عليه فعل ، إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيرة وحده : كمأة للواحد وكمء للجميع ، وقال منتجع : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ، فمر رؤبة ، فسألاه ، فقال : كمء للواحد ، وكمأة للجميع ، كما قال منتجع . وقال أبو حنيفة : كمأة واحدة وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبى زيد أن الكمأة تكون واحداً وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه » اه

(٣) قال فى اللسان : « الفقع — بالفتح والكسر — : الأبيض الرخو من الكمأة وهو أردؤها ، قال الشاعر :

بِلَادٌ يَبُزُّ الفَقْعُ فِيهَا قِنَاعَهُ كَمَا ابْيَضَّ شَيْخٌ مِنْ رِفَاعَةَ أَجْلَحُ

وجمع الفقع — بالفتح — فقعة مثل جبء وجبأة ، وجمع الفقع — بالكسر — فقعة أيضاً ، مثل قرد وقردة ، وفى حديث عاتكة قالت لابن جرموز : يا ابن فقع القردد ؛ قال ابن الأثير : الفقع : ضرب من أردأ الكمأة ، والقردد : أرض مرتفعة إلى جنب وهدة ، وقال أبو حنيفة : الفقع يطلع من الارض فيظهر أبيض ، وهو ردىء ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أفقع وفقوع وفقعة ، قال الشاعر :

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِى الرِّعَاءُ بِهِ مِنْ أَبْنِ أَوْبَرَ وَالْمَغْرُودِ وَالْفِقَعَهْ »

اه كلامه

للمفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر فى شرح الكافية

قال « وَنَحْوُ رَكْبٍ وَحَلَقٍ وَجَامِلٍ وَسَرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَغَزِىٍّ وَتُؤَامٍ لَيْسَ اسم الجمع بِجَمْعٍ »

أقول : الذى مضى فى الفصل المتقدم كان اسمَ الجنس ، والذى يذكره فى هذا الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

وقال فى القاموس : «القفع ، ويكسر: البيضاء الرخوة من الكمأة ، جمعه كعنبة ويقال للذليل : هو أذل من قفع بقرقرة ؛ لأنه لا يمتنع على من اجتناه » اه ، ولم ينص أحد من أصحاب المعاجم التى اطلعنا عليها على الخلاف فى هذه الكلمة ، كما أن صيغة اللفظ الدال على الجمع وهو قفعة من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون جمعا لا اسم جنس ، فإن كان مفرده بالكسر كان قياسيا ، وإن كان مفرده بالفتح كان شاذاً مع كونه جمعاً كما يأتى فى جبء وجبأة .

(١) الجبء — بفتح فسكون — الكمأة الحمراء ، وقال أبو حنيفة : الجبأة هنة بيضاء كأنها كمء ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأة كعنبة ، مثل فقع وقفعة ، قال سيبويه : «وليس ذلك بالقياس ، يعنى تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعلة (بكسر ففتح) وأما الجبأة (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه فى كمء وكمأة ؛ لأن فعلا ليس مما يكسر على فعلة (بفتح فسكون فيهما) ؛ لأن فعلة ليس من أبنية الجموع وتحقيره جبيئة على لفظه ، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالالف والتاء ؛ لأن أسماء الجموع بمنزلة الآحاد » اه كلامه ، وقال فى القاموس : «الجبء : الكمأة ولأكمة ، ونقير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأة كقردة ، وجبأ كنبأ » اه ، ولم نجد للعلماء فى هذه الكلمة خلافا . والحاصل أن نصوص أهل اللغة تدل على أن الجبء — بفتح فسكون — مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس وأفلس ، كما جمع على جبأة مثل قردة ، وهذا الجمع غير قياسى ؛ لأن فعلا — بفتح فسكون — لا ينقاس جمعه على فعلة ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما جبأة بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ

الواحد والمثنى والمجموع ؛ لأنه فى الأصل موضوع للماهية ، سواء كانت مشخصاتها قليلة أو كثيرة ، فالقلة والكثرة فيه غير داخلتين فى نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لها ، بخلاف اسم الجمع ؛ فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره ، قال:

٦٦ — * مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلُ[1] *

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

٦٧ — * أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا[2] *

---

(١) هذا عجز بيت من لامية الشنفرى الطويلة المعروفة بلامية العرب ، وصدره قوله :

* فَعَبَّتْ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا *

يصف قطاة وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلته . والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه للقطا . والغشاش - بزنة كتاب - يأتى لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجلة ، وتقول أيضاً : انطلقت غشاشاً : أى فى الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقى من ظلمة الفجر شىء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ، فاذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجلة ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته ، فكأنه قال : عبت عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثة ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا فى البيت على الظرفية الزمانية ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير . والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشرة فأكثر . وأحاظة - بضم الهمزة - : قبيلة من الأزد فى اليمن . ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا فى قوله « مجفل »

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحة بن الجلاح ، وقبله قوله :

وقال الأخفش : كل مايفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحده اسم فَاعِل كصَحْب وشَرْب فى صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحدُهُ ذلك الفاعل ، فعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامة كما فى رجال ودُور ؛ فتقول فى تصغير رَكْب وسَفْر : رُوَيْكبون وسُوَيْفرون ، كما يقال : رجيلون ودُوَيْرَات ، فى تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

* أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا *

رَدٌّ عليه .

واعلم أن فَعْلاً فى فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جَلْس وكَتْب فى جالس وكاتب ، وقال الخليل — ونعم ما قال — : إن الكمأة اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى كم‌ء كرَكْب إلى راكب ؛ فعلى هذا لايقع كمأة على القليل والكثير كتمر ؛ بل هو مثل رجال فى المعنى ، ومثله فِقَعَة وفَقْع وجَبْأَة وجَبْء [1] ومقتضى مذهب الأخفش — وإن لم يصرح به — أن يكون مثل صُحْبَة فى صاحب وظُؤار فى ظِئْر [2] وجَامِل فى جَمَل [3]

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلٍّ ضَاحِيَا بَنِيَّتَهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا
وَالشَّرُّ مِمَّا يَتْبَعُ الْقَوَاضِيَا

وكان أحيحة مسودا فى قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه ، وكان يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه . والمستظل والضاحي : حصنان له . والعصبة : مكان بعينه بقباء كانا يقعان فيه ، فالباء فى قوله « بعصبة » بمعنى فى . و « من ماليا » يتعلق ببنيته . واسم الحصنين فى الحقيقة المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثانى كما ترى . والقواضيا : أراد بها الأقضية المحتومة . والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

(١) انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء) (٢) ظؤار : اسم جمع واحده ظئر ، وهى التى تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر

(٣) الجامل : اسم جمع يقع على الجماعة من الابل ذكورا وإناثا ، قال الحطيئة :

ومَرَاة فى سَرِىّ (١) وفُرْهة فى فاره وغَزِىّ فى غاز وتُؤَام فى تَوْأم (٢) وغَيَب وخدَم وأهَب فى خادم وغائب وإهاب، وبَعَد فى بعيد، ومَشْيُوخاء ومَعْيُوراء ومَاتُوناء فى شَيْخ وعَيْر وأتان، ومَعيز وكليب فى معْز وكَلْب، ومَشْيَخَة فى شيخ، وعَمَد فى عَمُود، كل ذلك جمع مكسر؛ إذ هى مثل ركب وسفر ونحوهما؛ لأن للجميع من تركيبه لفظا يقع على مفرده.

هذا، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون من أبنية الجمع المذكورة، ولا يفيد إلا معنى الجمع، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها فى الأغلب، نحو رَكْب مُسْرِع، وبمجىء التصغير على لفظها، وأما ما لا يجىء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغَنَم والإبل والخيل والنفر والرهط والقوم، فلا خلاف فى أنهـا اسم جمع، وليست بجمع، و فى الأصل فى القائم كالركب فى الراكب؛ إذ الرجال قَوَّامُون على النساء، وأكثر هذا النوع: أى الذى لم يأت له من لفظه واحد، مؤنثٌ

شواذ الجمع

قال: «وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وأقاطِيعَ وَأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِيرٍ وَأَمْكُنٍ عَلَى غَيْرِ الوَاحِدِ مِنْهَا»

أقول: اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها

فَإِنْ تَكُ ذا مَالٍ كَثِيرٍ فَإِنَّهُمْ لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهْ

ويقال: الجامل جماعة الابل معها رعيانها وأربابها، وقال ابن الأعرابى: الجامل الجمال، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال المؤلف

(١) السراة: اسم جمع واحده سرى، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر فى شرح فرهة وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر فى شرح كلمة تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذى ينبغى أن يجىء عليه الجموع

فأراهط جمع رَهْط ، وكان ينبغى أن يكون جمع أرْهُطٍ ، قيل : وجاء أرهط ، قال:

٨٦ — * وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أرْهُطِهْ [١] *

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس [٢] بواطل ، وأحاديث : جمع حديث [٣] ،

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعى ولم ينسبه إلى أحد بعينه ، ولم نقف له بعد البحث على نسبة إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن الأراهط فى نحو قول الحماسى :

يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِى وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنية ، والدليل أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبة :

* وَهُوَ الذَّلِيلُ نَفَرًا فِى أرْهُطِهْ *

وهذا يرد على أبى على الفارسي حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير وقوم لا يجمع جمع القلة

(٢) قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون جمع أبطولة كأحدوثة وأكرومة ، قال فى اللسان : « والباطل نقيض الحق ، والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب سيبويه ، وفى التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحدة الأباطيل أبطولة ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطالة » اه

(٣) الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسي ، وقياس الحديث أن يجمع على حدث — كسرر — أو على حدثان — كرغفان — وقياس الأحاديث أن تكون جمع أحدوثة ، وقد وردت الأحدوثة بمعنى الحديث ، قال الشاعر :

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبِيضِ وَدَّ جَلِيسُهَا إِذَا مَا نَقَضَتْ أُحْدُوثَةٌ لَوْ تُعِيدُهَا

وأعاريض : جمع عروض[1] ، وأقاطيع : جمع قطيع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهْلاَة ، وكذا قياس ايَال أن يكون جمع ليلاَة ، ومثله فى التد غير لُيَيْلِيَة ، قيل : وقد جاء فى الشعر :

* فِي كُلِّ يَوْمٍ ما وَكُلِّ ليْلاهْ[2] *

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى[3] أن يَكون جمع أرْضاة ، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فَعْل ككليب ومَعيز وضَئين ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنية الجموع ، فهو اسم جمع كرَكْب وفُرْهة[4] .

وعند سيبويه أيضاً فُعَال من أبنية الجموع ، خلافاً لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فِعْل كظُؤَار[5] فى ظئر ، ورِخال فى رَخِل[6] ، قال

---

(١) الأعاريض : جمع غير قياسى للعروض ، وهى آخر تفعيلة من الشطر الأول من بيت الشعر . وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعا لاعراضة أو إعريضة أو أعروضة . قال ابن يعيش فى شرح المفصل (ح ٥ ص ٧٣) : « والعروض ميزان الشعر ، وهى مؤنثة لا تجمع ، لأنها كالجنس تقع على القليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء فى النصف الأول من البيت ، وتجمع على أعاريض على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعريضا فى معنى عروض ولم يستعمل » اه . وانظر (ح ٠ ص ٢٠٨) ٢

(٢) قد سبق شرح هذا البيت فى (ح ١ ص ٢٧٧) فارجع إليه

(٣) الاراضى : جمع أرض جمعا غير قياسى . وقياسه أن يجمع على آرض ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب . وقياس الأراضى أن تكون جمعا لأرضاة كما قال المؤلف

(٤) انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء) (٥) انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٦) الرخال : اسم جمع واحده رخل ككتف ، ورخل كمحل — وهو الأنثى من أولاد الضأن .

« وتُؤَام فى تَوْأَم شاذ » وعند غيره هو اسم الجمع .

وأَمْـكُن وأَزْمُن فى جمع مكان وزمان شاذان ، كما تقدم ، وكذا مَحَاسن ومَشَابِه جمع حُسْن وشَبَه ، وكذا أكارع [١] فى كُرَاع ، وكذا دَوَانيق وخَوَاتيم [٢] وزواريق فى دَانَق وخَاتَم وزَوْرَق [٣] ، والقياس تَرْك الياء ؛ فالشذوذ فى هذه إشباع الكسر ، وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التى لم تجمع جمع التكسير ، كجِمَال [٤] سِبَحْلاَت ورِبَحْلاَت [٥] وحَمَّامَات وسُرَادقات ، ولما قالوا فَرَاسن [٦] وجَوَاليق [٧] لم يقولوا فِرْسِنَات

---

(١) الأكارع : جمع غير قيـاسي للكراع ـ كغراب ـ وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، وهو أيضا أنف يتقدم من الجبل ، وطرف كل شيء أيضا ، واسم يجمع الخيل والسلاح ، والقياس فى جمعه كرعان وأكرعة ـ كغربان وأغربة ـ وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعة ثم جمعوا الأكرعة على أكارع ، فهو جمع الجمع ، كما قالوا فى أراهط : إنه جمع أرهط ، وقد جمعوا بالفعل كراعا على أكرع فى قولهم : أكرع الجوزاء ، يريدون أواخرها ، فلا يمتنع إذن أن يكون الأكارع جمعا للأكرع

(٢) انظر (ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء)

(٣) الزورق : السفينة الصغيرة

(٤) السبحلات : جمع سبحل ـ كقمطر ـ وهو الضخم من بعير ، وضب ، وجارية : وسقاء

(٥) الربحلات : جمع ربحل ـ كقمطر ـ وهو التام الخلق من الناس والإبل ؛ ويقولون : جارية ربحلة ، إذا كانت طويلة جيدة الخلق

(٦) الفراسن : جمع الفرسن ـ كالزبرج ـ وهو من البعير بمنزلة الخف من الدابة (انظر حـ ١ ص ٥٩)

(٧) الجواليق ، والجوالق أيضـا : جمع جوالق ـ بضم الجيم وفتح اللام أو كسرها ، وبكسر الجيم واللام جميعا ـ وهو وعاء من اللبد ، وقد نص فى اللسان على موافقة كلام المؤلف حيث قال : « ولم يقولوا فى جمع جوالق : جوالقات ،

ولا جُوَالِقَات ، وقد جاء فى بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير ، نحو بُوَانات فى بُوان ، وهو عمود [1] الخيمة ، مع قولهم بُوُن ، وإنما جمع بالألف والتاء فى مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجىء التكسير ، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه .

وقريبٌ من ذلك نحو الأرضين والإِوَزين والثُّبين [2] ، ونحو ذلك من المؤنثات المجموعة بالواو والنون

وقد يجىء جمع لاواحد له أصلا ، لاقياسى ولا غير قياسى ؛ كعَبَادِيد وعَبَابيد [3] ، وقد مضى القول فى أكثر ذلك مبسوطا فى شرح الكافية فى باب الجمع ، فليرجع إليه .

جمع الجمع «قالَ وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أكَالِبَ وَأنَاعِيمَ وَجَمَائِلَ وَجِمَالاتٍ وَكِلاَبَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ وحُمُرَاتٍ وَجُزُرَاتٍ »

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيبويه وغيره ، سواء كسَّرته أو صححته ، كأكالب وبُيُوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يُتَجَاوز ، فلو قلت أفْلُسَات وأدْلِيَات فى أفلس وأدل لم يجز ، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لاتجمع قياسا ، وكذا المصدر لأنه أيضا اسم جنس ، فلايقال الشُّتُوم والنُّصُور فى الشتم والنصر ، بل يقتصر على ماسمع كالأشغال والحلوم والعقول ، وكذا لايقال الأبرار فى جمع البُرّ ، بل يقتصر فى جميع ذلك على المسموع ، إلاأن يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق» اه وفى القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء فقالوا : جوالقات »

(١) انظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١١٥ ، ١١٦ من هذا الجزء)

(٣) انظر (حـ ١ ص ٢٦٨ ثم ص ٧٨ من هذا الجزء)

٦٩ — * بأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَذَى * [1]

وقد سمع فى أفْعُل وأفعال وأفْعِلَة كثيرا ، كالأيْدى والأيادى والأوطب والأواطب [2] والأسقية والأساقى [3] ، مشبه بالأجدل والأجادل [4] والأنملة والأنامل ، وقالوا : الأقوال والأقاويل ، والأسورة والأساورة ، [5] والأنعام والأناعيم [6] وقالوا فى الصحيح : أعْطِيات [7] وأسقيات كأنْمُلَات ، وجمعوا

---

(١) لم نقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ولا على سابق له أو لاحق عليه . والأعينات : جمع أعين ، وهو جمع عين . والقذى : ما يسقط فى العين أو غيرها من الوسخ . والفعل قذى من باب فرح .

(٢) الأوطب : جمع وطب ـ كفلس ـ وهو وعاء اللبن من جلد الجذع فما فوقه ، وجمع الأوطب الأواطب ، وقد أنشد سيبويه :

* تُحْلَبُ مِنْهَا سِتَّةُ الْأَوَاطِبِ *

(٣) الأسقية : جمع سقاء ، وهو جلد السخلة إذا أجذعت (انظر ص ٥٢ من هذا الجزء) والأساقى جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات،

(٤) الأجدل : الصقر ، وأصله من الجدل الذى هو الشدة ثم سمى به قال الشاعر

كَأَنَّ بَنِى الدَّعْمَاء إِذْ لَحِقُوا بِنَا فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

(٥) الأسورة : جمع سوار ـ بضم السين وكسرها ـ وهو حلية من الذهب أو الفضة تلبسها النساء فى سواعدهن ، والأساور جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) . وقد يقولون : أساورة ، بزيادة التاء لتأكيد الجمع ، وقرىء (فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ) . وانظر (ص ١٢٧ من هذا الجزء)

(٦) الأنعام : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل

(٧) الأعطيات : جمع أعطية ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر، والعطاء: الشىء المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطية بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا

أيضا فِعَالا على فَعَائل كجِبال وجبائل وشِمَال وشَمَائل ، وصححوه كـكِلاَبات ورجالات وجِمَالات ، وقالوا فى فُعُول نحو بُيُوتات ، وفى فُعُل نحو جُزُرَات [1] وحُمُرَات وطُرُقَات ، وفى فُعْل نحو عُوذَات [2] ودُورَات جمع عائذ ودار ، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث ، وقالوا فى فُعْلاَن فعالين كمَصَارين وحَشَاشين جمع مُصْرَان جمع مَصِير وجمع حُشَّان جمع [3] حُشٍّ ؛ فهو كسلطان وسلاطين ، ولا يقاس على شىء من ذلك

التقاء الساكنين

قال : « الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ يُغْتَفَرُ فِى الْوَقْفِ مُطْلَقاً ، وَفِى الْمُدْغَمِ قَبْلَهُ لِينٌ فِى كَلِمَةٍ نَحْوُ خُوَيْصَّة وَالضَّالِّينَ وَتُمُودَّ الثَّوْبُ ، وَفِى نَحْوِ مِيمْ وَقَافْ وَعَيْنْ مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ ، وَقْفاً وَوَصْلاً ، وَفِى نَحْوِ آلْحَسَنُ عِنْدَكَ وَآيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ ؛ لِلاِلْتِبَاسِ ، وَفِى نَحْوِ لاَهَا اللهِ وَإِى اللهِ جَائِزٌ ، وَحَلْقَتَا الْبِطَان شَاذٌّ »

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفا] صحيحا لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسَة غير مُشْبعة على الأول منهما ، فيحسب المستمعُ أن الساكنين التقيا ، ويشاركه فى هذا الوهم المتكلم أيضاً ؛ فإذا تفطَّن كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة ، نحو بَكْرْ بِشْرْ بُسْرْ ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتى بعدها بالراء الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنِّيك فيما تتكلم به ، وإذا

(١) الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقة المجزورة ، وقد جمع الجزور على جزائر أيضا

(٢) العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع عائذ (انظر ص١٨٢ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خليّتَ نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تاتجيء فى النطق بالساكن الثانى المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة ، وإن حصل لها هـذا المقصود بالضمة والفتحة أيضاً ، وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكنا ، وذلك مما لا يجيء فى العربية فى ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل ، ويوجد فى الفارسية كقولهم شْتَاب وسْطَام ؛ وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة فى غاية الخفاء ، حتى كأنها من جملة حديث النفس ، فلا يدركها السامع ، ثم تجهر بالحرف الساكن فى أول الكلمة ؛ فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة ، سواء كان ذلك الساكن فى أول الكلمة أو فى آخرها أوفى وسطها ؛ من طبيعة النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها

فظهر لك أنهم لأىّ سبب كسروا همزة الوصل ، ولِمَ اجتلبوها دون غيرها ، ولِمَ كسروا أول الساكنين فى نحو اضْرِبِ اضْرِبْ ، و (لَمْ يَكُنِ الَّذِين)

وأما إذا كان أولهما حرف لين فانه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما ، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة لأن هـذه الحروف هى الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها ، أعنى الحركات ، فتنتظم بهـا بين الحروف ، ولولاها لم تَتَّسِق ، فإذا كانت أبعاضها هى الروابط وكانت إحداها وهى ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء ؛ فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذى بعدها ، ولذلك وجب المد التام فى أول مثل هذين الساكنين ، ويَقلُّ المد فى حروف اللين إذا كانت حركة ماقبلها من غير جنسها ، نحو قَوْل وبَيْع ، بخلاف ما إذا كان ما قبلها من الحركات من جنسها ، نحو قُولَ و بِيعَ ، وذلك لأن فى نحو قُولَ المضموم قافه تهيأ بعد النطق بالقاف للواو ، وذلك لأن الضمة بعض

الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد كما خالطها فى نحو قَوْل المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفى : أى الفتحة ، ثم انتقلت فى الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هـذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثرة المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مادّ وسَادّ أكثر من نحو تُمُودّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سيِّر ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خُوَيْصَّة ، فلا تقول فى الأفعل من اليَأَل [1] والود : أَيْلّ وأَوْدّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما فى أُصَيْمّ ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أَيَلُّ وأَوَدُّ [1] ، لقلة المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأمر ، و إنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعة واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، و إنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٧)

حرف المد احترازا من نحو خَافَا اللهَ وخَافُوا اللهَ وخَافِى اللهَ فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن فى التقائهما مطلقا و إن حصل جميع الشرائط كلفةً ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما فى مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، و إنما حذف الأول دون الثانى لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذى هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بعَرَضِ الزوال فلا يعتد به ، فلهذا لا تقول فى النون المخففة فى المثنى [1] اضْرِبَانْ نُعمان ، بإدغام نون اضربانْ فى نون نُعمان ، وجاز فى « ها الله » فى أحد الوجوه اجتماعُ الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد لما مر فى شرح [2] الكافية ؛ الشرط الثانى

---

(١) يريد أن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الألف اسما كانت الألف أو حرفا ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التى بعدها لما كانت من كلمة أخرى كان الادغام بعرض الزوال ، فــلا يعتــد به فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين فى المؤكد بالنون الثقيلة مضارعا كان أو أمراً نحو لا تضربان واضربان يازيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمة حرف المد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضرورة ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس فى التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرها لتشبيهها بنون المثنى فى وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفة تقع بعد الالف ولا تدغم فى النون التى بعــدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع الخفيفة بعد الالف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقتصر على نفى الصورة المتوهمة

(٢) قال فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٢ ٣) : « وإذا دخلت « ها » على الله ففيه أربعة أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الاولى من « الله » ؛ وكان القياس حــذف الالف ؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر فى كلمة واحدة كالضالين ، أما فى كلمتين ،

من الشرطين المعتبر واحد منهما فى الساكن الثانى : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مُجْرًى مُجْرَى الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

فالواجب الحذف نحو ذاالله وما الله ، إلا أنه لم يحذف فى الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان « هاالله ذا » بحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزة الله كهرقت فى أرقت ، وهياك فى إياك . والثانية — وهى المتوسطة فى القلة والكثرة — هاالله ذا » بحذف ألف « ها » للساكنين كما فى « ذاالله » و« ماالله » ولكونها حرفا كلاوماوذا . والثالثة — وهى دون الثانية فى الكثرة — : إثبات ألف ها وقطع همزة الله مع كونها فى الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزة لم تقع فى الدرج . والرابعة حكاها أبو على — وهى أقل الجميع — : هأ لله ، بحذف همزة الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزة كما فى الضألين ودأبة ، قال الخليل : ذا من جملة جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أى الأمر ذا ، أو فاعل : أى ليكونن ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذى يأتى بعد نفيا أو إثباتا نحو هاالله ذا لأفعلن أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أى لأنا أخوك ونحوه وقال الأخفش : ذا من تمام القسم : إما صفة لله : أي الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر · أى ذاقسمي ، فبعد هذا : إما أن يجيء الجواب أو يحذف مع القرينة » اه

هذا ما يتعلق بلفظ هـــذه الكلمة من حيث النطق بها و إعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٣١١ ، ٣١٢) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا فى هذه الهاء

قال ما نصه : « وإذا حذف حرف القسم الأصلى : أعنى الباء : فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم . ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبة لأفعلن ، والمصحف لآتين وتختص لفظة الله بتعوبض « ها » أو همزة الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فى الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأحرف بدلا من الواو ، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء ، فاذا جئت بهاء

الاستراحة ، ومشارفة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذى كنت فيه (١)

والوقف على ضربين : إما أن يكون فى نظر الواضع ، أولا

فالأول فى أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع وضعها لتُعَلَّم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صورَ مفردات حروف الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسمٍ أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبى . أَلِفْ مثلا ، ويقف هنيهة قدر مايميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ، فلا ترى ساكنين ملتقيين فى هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جيمْ

التنبيه بدلا فلا بد أن تجى بلفظة « ذا » بعد المقسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإى ها الله ذا ، وقوله :

تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً [فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة . . . قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منه » اهـ

(١) قد علل هذا العلامة ابن يعيش فى شرحه على المفصل (حـ ٩ ص ١٢٠) فقال : « وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزلة الحركة له ، ألا ترى أنك إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ، وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ماليس لها إذا وصلتها بغيره ؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة وهى القاف والجيم والطاء والباء والدال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشدة الحفز والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ، ونحو الزاى والذال والظاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركة ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله » اهـ

دَالْ نُونْ ، وكذا الأصوات ، نحو قُوسْ [١] ، وطِيخْ [٢] ، الوقف فيها وضعى ، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى فى بابها [٣]

---

(١) قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليبتعد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو مبنى على السكون ، فاذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه

(٢) طيخ : حكاية صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذى ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٧٧) حيث قال : « من الأصوات التى هى حكاية عن أصوات الانسان أو العجماوات أو الجمادات « طيخ » وهو حكاية صوت الضاحك ، وعيط حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق — بكسر القاف — وقد ينون ، وهو صوت الغراب . . . وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب . كلها مكسورة الأواخر » اهـ ، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو نقل علماء اللغة

(٣) الذى مضى هو قوله فى (حـ ٢ ص ٧٥) : « اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاة أصواتا على ثلاثة أقسام : أحدها حكاية صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكاية صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكاية صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى ، وهـــذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة ، وليس المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ؛ لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثـل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنهـا لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس ، إلا فى النادر كما فى الببغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعنى الحكاية والمحكي ، قضاء لحق الحكاية : أى كونها كالمحكى سواء ، فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات . وثانيها أصوات خارجة

والثانى أن لايكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك فى حال الاستعمال

عن فم الانسان غير موضوعة وضعا ، بل دالة طبعا على معان فى أنفسهم ، كأف وتف ، فان المتكره لشىء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يبزق على شىء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعا كأح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة . . . ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شىء : إما المجىء كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوها ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة ، لعدم فهمها الكلام ، كما قال الله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشىء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بإيناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمتثل المراد منه إما رهبة من الضرب أو رغبة فى ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب

فى غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنُونْ ، والمؤمنات ْ ، والفوتْ ، والميتْ ، وكذا الأسماء المدودة نحو زَيْدْ ثَمُودْ سَعيدْ عِمَادْ ، وذلك أن الواضع وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع عاملها نحو جاءنى المؤمنُونْ أولا مع تركيبها معه نحو ثمودْ و زيْدْ

والأسماء التى وضعها الواضع لتستعمل مركبة فى الكلام على ضربين : أحدهما ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء فى التركيب ، أعنى مشابهة المبنى ، والثانى ماعلم أنه لايلزمه ذلك

والقرد والكلب وغير ذلك » ثم قال : « وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست فى الأصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام ، فلم تكن فى الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتباراً بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر كآها منك وأف لكما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس :

تَرُدُّ بِحَيْهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا ... مِنَ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنَّ جُنُونُهَا

وقال :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِى مُتَثَلِّمٍ ... جَوَانِبُهَا مِنْ بَصْرَةٍ وسِلاَمِ

وقال :

دَعَاهُنَّ رِدْفِى فَارْعَوَيْنَ لِصَوتِهِ ... كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا

على الحكاية مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها) وبهيد (الاول محكي والثانى معرب) ، وهذا كما تقول فى الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها :

لَيْتَ شِعْرِى وَأَيْنَ مِنِّىَ لَيْتٌ ... إِنَّ لَوًّا وَإِنَّ لَيْتًا عَنَاءُ

ولا يحد الله بأين ولا بأين . . . . . والاعراب مع اللام أكثر من البناء نحو من العاج والحيهل – بالجر – وباسم الشيب ، لكونها علامة الاسم الذى أصله الاعراب » اهـ

ففى الأول جوز وضع بناء بعضهُ على أقل مِنْ ثلاثة نحو مَنْ ومَاوذَا ، وفى الثانى لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة ، فلهذا جوز أيضا وضع بعضها على أقل من ثلاثة ، نحو بَا تَا ثَا وصَهْ وسَأْ [1] ؛ إذ ليست فى نظره مركبة ، فلا تكون فى نظره معربة ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولايكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف فى حال الاستعمال لابنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلسة خفيفة كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثانى ساكنا ، نحو عَمْرْ وَبَكْرْ وَبِشْرْ ، وإنما جُوِّزَ هذا الشبيهُ بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحة ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نَقْلَ حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التى اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية ، والثانية إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفا من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله « يغتفر فى الوقف مطلقاً » أى : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أولا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثانى ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح

قوله « وفى المدغم قبله لين فى كلمة » احتراز من نحو (قَالوا اطَّيَّرْنا) وخافى الله ، وخافا الله

---

(١) سأ : اسم يزجر به الحمار ليحتبس ، أو ليمضى ، أو يدعى به ليشرب ، وفى المثل « قرب الحمار من الردهة ولا تقل لهسأ » والردهة : نقرة فى الصخرة يستنقع فيها الماء

قوله « خويْصَّة » تصغير خاصه

قوله « تمودَّ الثوب » فعل مالم يسم فاعله من « تمادَدْنَا الثوب » أى : مده بعضنا من بعض

قوله « نحو ميم قاف عين » يعنى به التقاء ساكنين سكونُ ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجى كقاف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كرَصَاد تَمُودْ عَمِيدْ ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما ذكرنا ، أولا كعَمْرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين وليس به فى التحقيق ، و إنما جاز التقاء الساكنين فى مثل هذا لسكون الكلمات مُجْرَاة مجرى الموقوف عليه كما يجىء و إن لم تكن موقوفاً عليها

قوله « وقفا » كما إذا وقفت على صَ فى كَهَيعَصَ

قوله « وصلا » كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحة ؛ فسكون أواخرها ليس لأنها كانت متحركة ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنية على السكون ، وقال جار الله [1] : هى معربة ، لكنها لم تعرب لعريها عن سبب

---

(١) قال جار الله الزمخشرى فى تفسير سورة البقرة من الكشاف (حـ١ ص٩) فان قلت : من أي قبيل هى (يريد الألفاظ التى يتهجى بها) من الاسماء : أمعربة أم مبنية؟ قلت : بل هى أسماء معربة ، و إنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف ، و أين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعا فيها بين الساكنين » اه ، و قد حقق العلامة البيضاوى مراد جار الله من هذه العبارة بأوجز لفظ فقال « وهى (أى :أسماء حروف التهجى) ما لم تلها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب ؛ لفقد موجبه ومقتضيه ، لكنها قابلة إياه معرضة له ؛ إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل . « ص » و « ق » مجموعاً فيهما بين ساكنين ، ولم تعامل معاملة أين وهؤلاء » اه

ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض فى عبارة جار الله غير

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم معربا بلا مقتضٍ للإعراب ؟

صحيح ، لأن معنى قول جار الله « إنها معربة » هو أنها ليست مبنية بل هي مهيأة للاعراب ومعدةله وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله « لكنها لم تعرب لعربها عن سبب الأعراب » هو أنها في حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ؛ لأن كل الاسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الاعراب بالفعل وإن كانت بعرضة أن يجرى عليها ، واستمع لأبي حيان حيث يقول : « الأسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف الهجاء المسرودة : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثة أربعـة ، فيها للنحاة ثلاثة أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنية على السكون لشبهها بالحروف في كونها غير عاملة ولا معمولة ، وهذا عنده يسمى بالشبه الاهمالى . وذهب غيره إلى أنها ليست معربة لعدم تركبها مع العامل ، ولا مبنية لسكون آخرها في حالة الوصل وما قبله سا كن ، وليس في المبنيات ما هو كذلك . وذهب بعضهم إلى أنهـا معربة ، يعني حكما لا لفظا ، والمراد به قابلية الاعراب وأنه بالقوة كذلك ، ولولاه لم يعل فتى لتحركه وانفتاح ماقبله . وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم في تفسير المعرب والمبني ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذى لم يشبه مبني الأصل شبها تاماً والمبنى بخلافه ؛ فهي مبنية ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم تقل بالشبه الاهمالى فهي معربة ، تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ماهو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ماسلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ماشابهه ، فهي واسطة ، وللناس فيما يشتقون مذاهب ، فالخلاف لفظي ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشاف مبنى على الثانى (من تفسيرات المعرب والمبنى) وكلام البيضاوى محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء في مناسبة مالا تمكن له أصلا (يريد شبه الحرف) ، وسموا الاسماء الخالية عنها معربة ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت في الأسماء قبـل التركيب التقاء السا كنين كما في الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما في سائر الأسماء المبنية نحو كيف وأخواتها . لا يقال : ربما عددت الاسماء سا كنة الاعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء ؛ لأنا نقول :

وإنما قلنا إنها لم تسكن متحركة بحركة لأن الحركة إما إعرابية وكيف تثبت الحركة الإعرابية من دون سبب الإعراب الذى هو التركيب مع العامل ؟ وإما بنائية ، ولايجوز ؛ لأن بناء مالم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ماعرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغى أن يكون أقوى وجهى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركة ، وأصل البناء السكون ، ثم تقول : إن [مثل] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة ، أو من غيرها كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض فى اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها فى حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمة منها مقطوعة عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت فى اللفظ متصلة به ، والدليل على سكون كل واحدة فى حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل فى اثنان إذا عددت ألفاظ العدد ، وقلبُ تاء أربعة وثلاثة هاء ، نحو واحد إثنان ثلاثه أربعه ، اتفاقا منهم ، وألف الوصل تسقط فى الدرج ولاينقلب التاء هاء إلا فى الوقف ؛ فهذه أسماء مبنية على السكون أجْرَيْتَ عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كَمْ ومَنْ وسائر الكلم المبنية على السكون ؛ فيجرى فى آخر كل واحدة منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شىء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) بما بعده من أول السورة كقوله تعالى : (قُلْ هوَ اللهُ أَحَد) وقفت على الرحيم ، لكن لاتسكت على كل واحدة كما هو حق الوقف فى آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحة بعد التعب ، ولاتعب ههنا بالتلفظ بكل كلمة ، فمن حيث تُجْرِى أواخرها مجرى

هى قبل التركيب فى حكم الوقف سواء كانت متفاصلة أو متواصلة ، إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصلة ، فالمتواصلة منها فى نية الوقف فتكون ساكنة ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عددت وصلا ، فان حركتها لسكونها لازمة لا تزول إلا بوجود الوقف حقيقة » اهـ

الموقوف عليه قلبت التاء فى ثلاثة أربعة هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركة همزة أربعة إلى الهاء ، على ماحكى سيبويه ، كما ينقل فى نحو مَسْأَلة ، وقدْ أفلح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرِفْ   تَخُطُّ رِجْلاَىَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

* تُكَتِّبَانِ فِى الطَّرِيقِ لاَمَ أَلِفْ (١)

بنقل حركة همزة ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازنى منع نقل حركة الهمزة فى ثلاثه أربعه إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تُرَدَّ روايته (٢) عن العرب ، ولاسيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيبويه بين ماسكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجى و بين ماسكونه يعرض عند قصد التعديد نحو واحداثنان ثلاثة ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جازأن يُشَمَّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [وإنما أشم الرفع] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

(١) هذه الأبيات لأبى النجم العجلى الفضل بن قدامة ، وكان لأبى النجم صديق يسقيه الشراب فاذا انصرف من عنده انصرف ثملا . وزياد : هوصديق أبى النجم الذي كان يسقيه . والخرف : الذى فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفة مشبهة ، وبابه فرح . وتخط : تعلم ، ومعنى الابيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطا كالألف تارة وكاللام تارة أخرى ، يريد أنه لايمشى على استقامة . والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركة همزة ألف إلى ميم لام كما نقلت حركة همزة أربعه إلى الهاء فى قولك ثلاثه أربعه حين تصل الثلاثة بما بعدها . وهذا البيت من شواهد سيبويه (حـ ٢ ص ٣٤)

(٢) قال سيبويه رحمه الله (حـ ٢ ص ٣٤) : « وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثه أربعه ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء ، لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يتغير فى الادراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا » اهـ ، و بعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لامحل لانكار المبرد الذى ذكره المؤلف عنه

وأسبقه ، وأما ألف لام ميم فلا يُشَمّ شيء منها حركةً لسكونها أعرقَ فى السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولاوجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ماقاله سيبويه لا بأس باشمام الرفع فى المضاف فى نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله « وفى نحو آلْحَسَن عندك ، وآيْمُنُ الله يمينك ؛ للالتباس » يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل ، وإن وقعت فى الدرج ؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتى الهمزتين متفقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب فى ذلك طريقان : أكثرهما قلب الثانية ألفا محضا ، والثانى تسهيل الثانية بين الهمزة والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها فى الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف ، وقرىء فى الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانية ألفا التقى ساكنان لا على حدهما ؛ لأن الثانى ليس بمدغم فى نحو آلْحَسَن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفى قولك « آللهِ » وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمة حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبة من الهمزة لئلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهوّن ذلك كون الألف أمكن فى المد من أخويه

قوله « وحلقتا البطان » يقال فى المثل : الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ ؛ [1] إذا

---

(١) هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التى يمدح فيها فضالة بن كلدة ويرثيه بعد وفاته

لِيَبْكِكَ الشَّرْبُ وَالْمُدَامَةُ وَالْـــفِتْيَانُ طُرًّا وَطَامِعٌ طَمِعَا

وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُصْمِتُ بِالْمَاءِ تَوْلَبًا جَدِعَا

وَالْحَيُّ إذْ حَاذَرُوا الصَّبَاحَ وَإِذْ خَافُوا مُغِيرًا وَسَائِرًا تَامَا

وَازْدَحَمَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ بِأَقْـــوَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعَا

تفاقم الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عنـد غاية هزال البعير أو فرط شد البطان

قال : « فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَت ، نَحْوُ خَفْ وَقُلْ وَبِعْ وَتَخْشَيْنَ وَاغْزُوا وَارْمِى وَاغْزُنَّ وَارْمِنَّ وَيَخْشَى الْقَوْمُ وَيَغْزُو الْجَيْشُ وَيَرْمِي الْغَرَضَ »

أقول : كان حق قوله « وحَلْقَتا البِطَان شاذ » أن يكون بعد قوله « وَيَرْمِي الغرض » لأن حق الألف الحذف كما فى « يخشى القوم » ولم تحذف

قوله « فإن كان غير ذلك » أى : إن كان التقاء الساكنين غيرَ ذلك المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدّة ، أولا ، ونعنى بالمدة حرفَ لين ساكناً ، حركةُ ما قبله من جنسه ؛ فان كان فلا يخلو من أن يكون حذفُ المدة يؤدّى إلى لَبْس ، أولا ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ المد لا يحرك كما فى مُسلمُونَ ومسلمانِ ، فإن النون فى الأصل [1] ساكن ، فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يُسْلِمَان

الهدم : الأخلاق من الثياب والنواشر : عروق ظاهر الكف . والجدع: السيء الغذاء . والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيـه حلقتان ، فاذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

(١) وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمكن الاسم ، والتنوين نون ساكنة ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضا ، واجتماعهما ههنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعذر تحريكه لأنه نقض للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس ليحصل التعادل فى المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة ، وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة

وُيْسلمون وتُسْلمين لو حذفت المدّات لالتبس الفعل بالمؤكد بالنون الخفيفة فى بدء النظر ، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حُذِف المدّ ، سواء كان الساكن الثانى من كلمة الأول كما فى خَفْ وقُلْ وبِعْ ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا ، نحو تَخْشَيْنَ وتَغزُونَ وتَرْمِينَ ، كان أصلها تَخْشَى وتَغْزُو وتَرْمِى ، (١) فلما اتصلت الضمائر الساكنة بهما سقطت اللامات للساكنين ، أو بكونه أول نونى التأكيد المدغم أحدهما فى الآخر ، نحو اغْزُنَّ وارْمِنَّ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنة بهما ، أو كان الساكن الثانى أول كلمة منفصلة كما فى يَخْشَى القَوم ، ويغزو الجيش ، ويرمى الغرضَ (٢)

وإنما حذف الأول إذا كان مدة مع عدم اللبس ، وحرك هو إذا كان غيرَها نحو اضْرِبِ اضْرِب إلا مع مانع كما فى لَمْ يَلْدَهُ (٣) على ما يجىء ، ولم

(١) هذا الذى ذكره مبنى على ماذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ماتقتضيه أسباب الاعلال (أنظر حـ ١ ص ٧٩) وسيقرر ذلك قريبا . وأما بناء على ماذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الاعلال فأصل تخشين تخشيين – كتعلمين – تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار تخشاين ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، وأوثرت هى بالحذف لأمرين : الأول أنها جزء كلمة ، والثانى أنها لام ، واللام محل التغيير والحذف . وأصل تغزون تغزوون – كتنصرون – استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقائهما . وأصل ترمين ترميين كتضربين ، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقائهما

(٢) الغرض : الهدف الذى ينصب فيرمى بالسهام

(٣) وردت هذه الكلمة فى بيت من الشعر لرجل من أزد السراة وهو :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوَانِ

وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر حـ ١ ص ٤٥) وانظر (ص ٢٣٨ من هذا الجزء)

يحذف الثانى ولم يحرك هو فى جميع المواضع لأن الثانى من الساكنين هو الذى يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحا ، والذى يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيُزَال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركة ، وذلك إذا كان مدا ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجىء الثانى فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل ، وإنما استثقل تحريك المد الذى هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجىء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من اغْزُنَّ والياء من ارْمِنَّ وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمة الأولى فيكون لو خُلِّى مثل الضالِّين وتمودَّ الثوب لأنها كلمة أخرى على كل حال ، وليست بلازمة ؛ فتعطى من جهة اللزوم حكم بعض الكلمة

فان قيل : فلم عد فى نحو اضربانّ كجزء الكلمة فلم يحذف الألف ؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر فى شرح الكافية

فنقول : النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمة ، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمة ليس كجزئها ، فحيث كان لهم غرض فى إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى فى نحو اضْرِبَانِّ ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما فى اغْزُنَّ وارْمِنَّ ، وفى تمثيل المصنف باغْزُوا وارْمِى — نظرا إلى أن أصلهما اغْزُوُوا وارْمِيِى فسكنت اللام استثقالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين — نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب[1] فى تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة بِعْتُ ، فالحق أن يقال : الواو

---

(١) أنظر (حـ ١ ص ٧٩)

والياء فى اغزوا وارمى إنما اتصلا باغزُ وارْمِ محذوفى اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام

اعلم أن الضمائر المرفوعة المتصلة بالمجزوم والموقوف[1] نحو اغزُوَا ولم يَغزُوَا واغزُوا ولَمْ تَغزُوا واغزِى ولم تَغزِى وارْمِيَا ولم تَرْمِيَا وارْمُوا ولم تَرْمُوا وارْمِى ولم تَرْمِى وارْضَيَا ولم تَرْضَيَا وارْضَوْا ولم تَرْضَوْا وارْضَىْ ولم تَرْضَىْ ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت فى اضْرِبَا وقُولُوا ولم يَضْرِبَا ولم يقولوا بعد الجزم والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط مع الألف نحو اغزُوَا وارْمِيَا وارْضَيَا ولم تَغزُوَا ولم تَرْمِيَا ولم تَرْضَيَا ؛ لعدم الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفاً فى ارْضَيَا وَاخْشَيَا حملا على تَرْضَيَانِ وتَخْشَيَانِ ، على ما يجىء فى باب الإعلال

قال : « وَالْحَرَكَةُ فِى نَحْوِ خَفِ اللهَ وَاخْشَوُا اللهَ واخْشَى اللهَ وَاخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا ، بِخِلاَفِ نحو خَافَا وخَافَنَّ »

أقول : يعنى أن حركة الواو فى اخْشَوُا اللهَ وحركة اللام فى خَفِ اللهَ عرضتا لأجل كلمة منفصلة ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفة لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركة واو اخْشَوُنَّ وياء اخْشَيِنَّ لأن النون المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة ، على ماقرر المصنف فى آخر الكافية

فان قيل : هب أن النون كالكلمة المنفصلة عن الفعل بسبب توسط الضمير بينهما ، أليست كالمتصلة بالضمير اتصالها باللام فى خَافَنَّ ؟ فلما كان حركة اللام فى خَافَنَّ كالأصلية بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفة فى خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركة الواو والياء فى اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ ، فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفة فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

---

(١) المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع فى عبارات المتقدمين من النحاة

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمة و بين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظا بالضمير فهى غير متصلة به معنى ؛ لأنها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير ، وأيضاً فإن لام الكلمة عريق فى الحركة فاعتدّ بحركته العارضة ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فإنهما عريقان فى السكون

فان قلت : أليس النون فى نحو اضْرِبَانّ بعد الضمير ؟ فهلا حذفت الألف كما فى اضْرِبَا الرَّجل ؟

قلت : خوفا من التباس المثنى بالمفرد كما مر ، وأما حركة اللام فى خافا وخافوا وخافِى وخافَنّ فإنها مع عروضها صارت كالأصلية ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذى هو كجزء الفعل ، واتصالُ نون التأكيد بنفس الفعل ، وكذا فى لِيَخَافَا ولْيَخافوا ولْيَخافَنّ ، مع أن حركات اللام فى الكلمات المذكورة وإن كانت عارضة بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه فى تقدير السكون ، كما كان فى قُمِ الليل ولم يَقُمِ الليل ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأكيد المتصلة بلام الكلمة زالا بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على[1] الأصح ، كما مر فى شرح الكافية ، ومع اتصال

---

(١) هذا أحد أقوال ثلاثة فى الفعل المضارع الذى اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك فى الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر ، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة ، والقول الثانى أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سواء أباشرته النون أم لم تباشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة . والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا ، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالى الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ

الضمائر البارزة فى نحو قولا ولم يقولا وقولوا ولم يقولوا وقولى ولم تقولى بلا نون تأكيد ينتقل الجزم والوقف عن اللام إلى النون التى بعد اللام ؛ فى الحالتين لم يبق اللام فى تقدير السكون . فلا جرم رجعت العينات ؛ ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات فى اغزُوَن وليَغزُوَنَّ واغزُوَا

هذا ، وإنما لم يحذف أول الساكنين ، أعنى الألف فى رمى وغزا ، عند اتصال ألف المثنى فى غَزَوَا وَرَمَيَا وأعْلَيَانِ وحُبْلَيَان ، بل قلبت واوا أو ياء كما رأيت ، وحرك ؛ خوفا من التباس المثنى بالمفرد ، أعنى رَمَى وَغزَا وَأَعْلَى زيدٍ وَحُبْلَى عمرو

وإنما لم ترد اللام المحذوفة فى مثل رَمَتْ وَغزَتْ وإن تحركت التاء فى غَزَتَا وَرَمَتَا لأن حركتها وإن كانت لأجل الألف التى هى كالجزء ، لكن تاء التأنيث الفعلية عريقة السكون ، بخلاف لام قُومَا ، كما مر ، وأيضا حق التاء أن تكون بعد الفاعل ، لأنها علامة تأنيثه لا علامة تأنيث الفعل ، فهى مانعة للألف من الاتصال التام كما قلنا فى اخشَوُنَّ واخشَيِنَّ ، على أن بعضهم جوز رَدَّ الألف فى مثله ، مستشهدا بقوله

٧١ — لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ (١)

به أو مقدر ، أما مع النون المباشرة فعلامة إعرابه حركة مقدرة منع من ظهورها حركة التميز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند إلى الواحدة.

(١) هذا بيت من قصيدة تنسب لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وهو فى وصف فرس ، وقبله قوله .

لَهَا حَافِرٌ مِثْلُ قَعْبِ الْوَلِيـــدِ رُكِّبَ فِيهِ وَظِيفٌ عَجِرْ

لَهَا ثُنَنٌ كَخَوَافِى الْعُقَا بِ سُودٌ يَفِينَ إِذَا تَزْبَئِرّْ

لَهَا ذَنَبٌ مِثْلُ ذَيْلِ الْعَرُوسِ تَسُدُّ بِهِ فَرْجَهَا مِنْ دُبُرْ

« قال : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مدَّةً حُرِّكَ ، نحوُ اذْهَبِ اذْهَبْ ولم أُبَلْهْ وأَلَمِ اللهُ واخْشَوُا اللهَ وَاخْشِيِ اللهَ ، وَمِنْ ثَمَّ قيلَ اخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ لِأَنَّهُ كالمُنْفَصِلِ »

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدةً وجب تحريكه ، إلا إذا أدى تحريكه إلى نقض الغرض كما فى لم يَلْدَهُ وانطَلْق ، كما يجىء ، وإنما وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

القعب : قدح مقعر من خشب ، والوليد : الصبي ؛ يريد أن جوف حافرها واسع . والوظيف : مقدم الساق ، وهو من الحيوان ما فوق الرسغ إلى الساق . وعجر: غليظ، والثنن: جمع ثنة (كعرفة)، وهي الشعرات التى فى مؤخر رسغ الدابة، ويفش: أصله يفشن ، وتزبر : تنتفش ، والمتنتان : تثنية متنة ، وهي بمعنى المتن ؛ وأراد جانبي ظهرها . وخظاتا : اكتنزتا وارتفعتا ، وقوله « كما أكب على ساعديه النمر » قال ثعلب : أي فى صلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال لها جانبا ظهر مكتنزان شديدان . والاستشهاد بالبيت فى قوله « خظاتا » وهو فعل ماض أصله خظي — كرمي — ومعناه اكتنز ، فاذا ألحقت به تاء التأنيث قلت خظت كما تقول رمت ، فان جئت بألف المثنى مع تاء التأنيث فالقياس أن تقول : خظتا ، كما تقول : رمتا ، كما قال المؤلف . ولكن هذا الشاعر أعاد الألف التى هى لام الفعل نظرا إلى تحرك التاء ، ولم يبال بعراقة التاء فى السكون ، وهذا تخريج جماعة من العلماء منهم الكسائي ، وذهب الفراء إلى أن خظاتا مثنى خظاة ، حذفت نون الرفع كما حذفت فى نحو قول الراجز :

* يَا حَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا *

أراد « والفمان » ، وكما حذفت فى قول الشاعر :

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا ... لِأَوْلَادِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنْزُ

أراد « ثنتان » ؛ وذهب أبو العباس المبرد إلى أن النون حذفت للاضافة ، وعنده أن خظاتا مضاف إلى « بما أكب على ساعديه النمر » وهو كلام لا معنى له ؛ إذ لا يمكن تخريجه على وجه صحيح

من التلفظ بالساكن الثانى ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لايؤدى التحريك إلى استثقال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة فى نحو قوله :

٧٢ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ (١)

فإنه يحذف كما ذكرنا فى شرح الكافية فرقا بينها و بين التنوين (٢)

---

(١) هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : « علك أن » وقد حذف من أوله سبب خفيف . وهو من قصيدة للأضبط بن قريع أولها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَهْ وَالصُّبْحُ وَالْمُسْىُ لا فَلاَحَ مَعَهْ

مَا بَالُ مَنْ سَرَّهُ مُصَابُكَ لاَ يَمْلِكُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ وَزَعَهْ

وقبل البيت الشاهد قوله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ مَنْ قَرَّ عَيْناً بِعَيْشِهِ نَفَعَهْ

وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إنْ وَصَلَ الْـ ـحَبْلَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إنْ قَطَعَهْ

والأضبط بن قريع جاهلى قديم ، وهو الذى أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أَيْنَمَا أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا ، وقال : بِكُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ (فذهبتا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لاتهينن» بنون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد النون التى هى لام الكلمة ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

(٢) يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافة واللام ، بخلاف النون الخفيفة ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكهما أو حذفهما — وذلك عند التقائهما مع ساكن آخر — أجزوا التنوين على الأصل فى التخلص من التقاء

ويستثنى أيضا نون لَدُنْ ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان فى معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ — مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلَى مَنْحُورِهِ يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ (١)

فيجوز حذفه إذا وقع موقعاً يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواو ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهة

الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مدة ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ، لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والخلاصة أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا فى ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للخفة ، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا ، قصدا للفرق بينها وبين التنوين

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد وقع فى نسخ الأصل كلها على ماترى ، والذى فى سيبويه وفى شرح الشواهد للبغدادى

يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلَى مَنْحُورِهِ

وصف بعيراً ، أو فرسا ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذى يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره . والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعت الشىء أبوعه بوعا إذا ذرعته بباعك ، والجرير : الحبل والاستشهاد بالبيت فى قوله : « لَدُ لَحْيَيْهِ » على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيبويه . « فأما لدن فالموضع الذى هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز :

« يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ . . . البيت » اهـ

الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعلة موجبة

ويستثنى أيضاً تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر فى موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين فى قوله :

٧٤ — وَحَاتِمُ الطَّائِىُّ وَهَّابُ المِئِى (٢)

---

(١) المعروف من مذاهب النحاة أن كلمة « ابن » إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن فى الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزي فى شرح الحماسة فى هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وثانيتهما جواز التنوين . قال (حـ ٤ ص ٣٤ طبعة المكتبة التجارية) فى شرح قول قرواش بن حوط الضبي

نُبِّئْتُ أَنَّ عِقَالاً بْنَ خُوَيْلِدٍ ... بِنِعَافِ ذِى عُزُمٍ وَأَنَّ الأَعْلَمَا
يَنْمِى وَعِيدُهُمَا إِلَىَّ وَبَيْنَنَا ... شُمٌّ فَوَارِعُ مِنْ هِضَابِ يَرَمْرَمَا

ما نصه : « والأجود فى العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجرى مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر « عقالا » ؛ وإذ قد فعل ذلك فالأجود فى ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية » اهـ ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز :

* جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ *

على أنه لغة ، وليس ضرورة كما ذكره بعض النحاة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لامرأة تفتخر بأخوالها ، وقبله :

* حَيْدَةُ خَالِى وَلَقِيطٌ وَعَلِى *

وحيدة ولقيط وعلى وحاتم : أعلام ، والطائى : نسبة إلى طيء على خلاف القياس . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وحاتم الطائى » حيث حذف التنوين من حاتم

وفيما قرىء من قوله تعالى (قُلْ هو الله أحدُ اللهُ الصَّمَدُ) فشاذ

والأصل فى تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجية النفس إذا لم تُسْتَكْرَه على حركة أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذى نحن فيه ومن همزة الوصل الكسر لأن السكون فى الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر فى الاسم : أى الجر ، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ ، وقيل: إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا فى آخر الكلمة فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية ، فكان الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها علم أنه ليس باعراب ، وأما الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شىء قائم مقامه ، نحو جاءنى أحمد ، ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك باحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية

قوله « ولم أُبَلِهْ » أصله أُبَالِى ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثر استعمال « لم أُبَالِ » فطلب التخفيف ؛ فجُوِّز جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى ، تشبيها لها بما لم يحذف منه شىء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فأسقط حركة اللام ، فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت لأن اللام فى تقدير الحركة ؛ إذ هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابتة كما فى «لم يَرَه» و «لم يَخْشه» فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فان الكسر حركته الأصلية

وأما قوله (أَلَمَ الله) فمن وقف على (ألم) وعدها آية وابتدأ بالله محركا لهمزته

ضرورة ، وفيه شاهد آخر فى قوله « المثى » حيث حذف النون ضرورة ، وأصله المثين وليس هذا الاستشهاد الثانى مرادا هنا

بالفتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل أَلَمْ بالله فانه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير ، وهومذهب سيبويه ، والمسموع من كلامهم ، واختلف فى هذه الفتحة ، والأقرب كما قال جار الله أنها فتحة همزة الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا فى ثَلَاثَهَرْبَعَة . وقال بعضهم : هى لإزالة الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى الكلمة الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تاآت نحو ثلاثة أربعة هاء ، فلما كانت ميم كالموقوف عليها ثبتت همزة الوصل فى الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصلة فى اللفظ بميم ، فلما نقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحذفت فى ثَلَاثَهَرْبعة وفى قوله «لام ألف» كذلك حذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركة فى (أَلَمَ اللهُ) أولى من إثباتها ، كراهة لبقاء همزة الوصل فى الدرج ، بخلاف الهمزة فى ثلاثَهَرْبعة ولام ألف ؛ فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع ، واختار المصنف جعل حركة ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المعدودة ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها ، فيسقط إذن همزة الوصل لكونها فى الدرج ، فيلتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، ولم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسرة ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيها فعلوا حصول التفخيم فى لام الله ؛ إذ هى تفخم بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذى حمله على هذا بناؤه كما مر على أن سكون أواخر الكلمات المعدودة ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركة أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنية على السكون ، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه ، كما يوقف على مَنْ وكَمْ ونحوهما ، وقلبُ التاء هاء وثبوت همزة الوصل فى نحو واحد اثنان دليلُ الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا فى (أَلَمَ اللهُ) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته فى التجرد بقياساته على كلام العرب الذى أكثره مبنى على السماع [وهذا من الأخفش] بناء على أن الحركة للساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله « واُخْشَوُا الله ، واُخْشَيِ الله » إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثانى بتحريك الساكن الأول لا بحذفه، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع فقط ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مدة كما ذكرنا ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستثقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا — وهما كلمتان برأسهما — لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحة ، بخلاف « اغزوا القوم » و « اغزى الجيش » فان الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله « ومن ثم قيل اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ لأنه كالمنفصل » لاوجه لايراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مدة ، وإن كان الثانى متصلا مثل الهاء فى « لم أُبَلِهْ » أو منفصلا كاخْشَوُا الله واخْشَيِ الله أو كالمنفصل كاخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ ؛ فأى فائدة لقوله « لأنه كالمنفصل » وحكم المتصل أيضا كذلك ؟ وهذا مثل ما قال فى آخر الكافية « وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل » كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء فى مثله الحذف كما فى اغْزُنَّ ، لكن لما كان النون المؤكدة التى بعد الضمة كالكلمة المنفصلة لم يحذفا ، كما لم يحذفا فى نحو اخْشَوُا الله واُخْشَيِ الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخلة على همزة الوصل ، نحو الِابن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليمكن النطق بالثانى فى نحو قَدِ اسْتَخْرَج وهَلِ احتقر ؛ لأن همزة الوصل حركتها تسقط فى الدرج فيلتقى ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذى كان بعد همزة الوصل ، وروى الكسائى عن بعض العرب جواز نقل حركة الهمزة إذا أردت حذفه فى الدرج إلى ماقبله ، فروى (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرىء فى الشواذ (قُمَ اللَّيل) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسرة اللام فى الِابن والِانطلاق منقولة عن همزة الوصل ، وكذا الضم فى نحو (قَدُ استهزىء) و (قالتُ أُخرج) وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز (لمْ يكنَ الَّذين) وَعَنَ الَّذينَ ؛ بفتح النونين

قال « إلاَّ فِى نَحْوِ انْطَلْقَ وَلَمْ يَلْدَهُ ، وَفِى نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِى تَمِيمٍ مِمَّا فُرَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحُرِّكَ الثَّانِى ، وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ وَيَتَّقْهِ لَيْسَتْ مِنْهُ عَلَى الأَصَحِّ »

أقول : يعنى إذا لم يكن الأول مدة حرك الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريك الأول نقض الغرض ، وهذا فى الفعل فقط ، نحو انْطَلْقَ ، وأصله انْطَلِقْ أمر من الانطلاق ، فشبه طَلِقَ بكَتِفٍ فى لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ماهو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام فى لَمْ يَلْدَهُ ، قال :

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ [1]

واختير فتح ثانى الساكنين على الكسر الذى هو الأصل فى تحريك الساكنين لتنزيه العمل عنه ، ومن ثم تُوُقِّى منه بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه فى دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما فى مُنْذُ ، أو لكونه واو الجمع كما فى اخْشَوُنَّ ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركة ماقبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله « وفى نحو رُدَّ ولم يرُدَّ فى تميم » اعلم أن أهل الحجاز لايدغمون فى

---

(١) قد سبق القول فى هذا البيت (جـ ١ ص ٤٥) فارجع إليه هنالك ، وانظر (ص ٢٢٦ من هذا الجزء)

المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف ، نحو ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، و بنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هـذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك و إن كانت الحركة عارضة فى نحو « ارْدُد القوم » لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الـكلمة بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لـكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الـكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : (وَلاَ يُضَارَّ كاتب) و إذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول فى الثانى فى نحو يَرْدُدْنَ مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو أُرْدُدْ ولم يَرْدُدمع جوز تحريك الثانىالساكنين ؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أَفْعِل تعجبا نحو أَحْبِبْ به ، لـكونه غيرمتصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخِرَ الـكلمة المبنية : إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أَمْسِ وَمُنْذ ، فـكان يشتبه فَعْل وفُعْل الساكنا العين بالمتحركيها ، ويجوز أن يعلل أَيْنَ وكَيْفَ وَحَيْثُ بمثله ، وباستثقال الحركة على حرف العلة إن لم يقلب ، ولو قلب اسكان تصرفا فى غير متمكن

قوله . « وقراءة حفص ــ الخ » رد على الزمخشرى [1] ، فانه قال : أصله

---

(١) لم يتفرد الزمخشرى بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهرة النحاة ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءة حفص ؛ فنقول :

ذهب النحاة فى توجيه هذه القراءة أربعة مذاهب : أولها ــ وهو ماذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشرى ــ وثانيها مذهب ذهب إليه عبدالقاهر وحكاه عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ؛ وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلاداعى للاطالة فى شرحهما ، والثالث ــ وهو مذهب ذهب إليه أبوعلى الفارسي - وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغة بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير

يَتَّقِ أُلحقت به هاء السكت فصار تَقِه كَكَتِف نخفف بحذف حركة القاف كما هو لغة تميم ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثانى : أى هاء السكت ؛ لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت ، وهو بعيد ، وقال المصنف — وهو الحق — : بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى فى قوله (ويَخْشَ اللهَ) وكان تَقِه كَكَتِف ، نخفف بحذف كسر القاف ، ثم حذف الصلة التى بعد هاء الضمير : أى الياء ؛ لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه ، كما مر فى باب المضمرات

قال : « وَالْكَسْرُ الأَصْلُ فَإِنْ خُولِفَ فَلِعَارِضٍ : كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِى مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ ، وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِى أَلَمَ اللهُ »

أقول : قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا فى هذا الباب

قوله : « كوجوب الضم فى ميم الجمع » ليس على الإطلاق ، وذلك أن ميم

المفرد المذكر إذا تحرك ماقبلها ، ثم سكنت القاف من يتقه على لغة بنى تميم ، تشبيها بنحو كتف ، فالتقى ساكنان أولهما ليس مدة ، فلو حرك الأول منهما على القاعدة لكان نقضا للغرض ، فلذلك حرك الثانى ، فعلى هذا جاز أن تكون قراءة حفص منه ، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف فى لغة بنى تميم ، بل لتسليط الجازم عليها ، كما سكنت اللام فى « لم أبله » ، وكما سكنت القاف فى قول من قال :

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِى

وعلى هذا لا تكون قراءة حفص من باب التقاء الساكنين ، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذي ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر ، والفرق بين هذا المذهب الأخير وبين ماذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ماذهب إليه المصنف تخفيفا تشبيها له بنحو كتف ، وعلى المذهب الأخير سكنت القاف للجازم ، والخلاصة أن قراءة حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث ولا تكون منه على المذهب الثانى والرابع

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر فى الميم الكسر ، كقراءة أبى عمرو (عليهمِ الذِّلَّةُ) و (بِهِمِ الأَسْبَابُ) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مُجْرَى سائر ماحرك للساكنين ، وباقى القراء على خلاف المشهور ، نحو (بِهِمُ الأسباب) و (عليهمُ القتال) بضم الميم ، تحريكا لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها : أى الضم ، كما مر فى باب المضمرات[1] ، وإن كانت الميم بعد ضمة ، سواء كانت على الهاء كما فى قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) وفى قراءة حمزة (عَلَيْهُمُ القتال) أو على غيرها نحو (أَنْتُمُ الْفُقَرَاء) و « لَكُمُ الْمُلْكُ اليوم » و « لَمْ يَأْتِ بِكُمُ اللهُ » فالمشهور ضم الميم تحريكا لها بحركتها الأصلية وإتباعا لما قبلها ، وجاء فى بعض اللغات كسرها للساكنين كما فى سائر أخواتها من ساكن قبل آخر .

قوله « ومذ » لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ماقيل من كونها فى الأصل منذ ،

---

(١) ملخص ما ذكره فى شرح الكافية : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل « ضربتم » مثلا ضربتو ، فدفعا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبة الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فنهم من يحذف الواو استثقالا لواو مضموم ما قبلها فى آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ؛ لأن الاستثقال عنده خاص بالاسم المعرب ؛ فاذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها ؛ فاذا التقت مع ساكن آخر فان كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعا ، ولأن الضم حركتها الأصلية ؛ ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين . وهو فى غاية القلة ، ومنعه أبو على الفارسى ؛ وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعا أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكا لها بحركتها الأصلية لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية

وإما لاتباع الذال للميم ، وإما لسكونه كالغايات كما مر فى بابه ، والتزموا الضم فى « نحن » ليدل على الجمعية كما فى هُمُو وأنتُمُو

قوله « وكاختيار الفتح » « فى ألَمَ » قد ذكرنا مافيه ، والفتح فى نحو اضْرِبَنَّ وليضربَنَّ للساكنين عند الزجاج والسيرافى ، كما مر فى شرح الكافية

قال : « وَكَجَوَازِ الضَّمِّ إذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ نَحْوُ وَقَالَتُ اخْرُجْ وَقَالَتُ اغْزِى ، بِخِلاَفِ إنِ امْرُؤٌ وَقَالَتِ ارْمُوا وَإنِ الْحُكْمُ » .

أقول : يعنى إذا كان بعد الساكن الثانى من الساكنين ضمة

قوله « أصلية » ليدخل نحو « وقَالَتُ اغْزِى » لأن أصل الزاى الضمة ، إذ الياء لحقت باغْزُ بضم الزاى ، وليخرج نحو « وقَالَتِ ارْمُوا » لأن أصل الميم الكسر ، إذ الواو لحقت بارْمِ بكسر الميم ، وليخرج نحو (إنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) لأن ضمة الراء تابعة لضمة الاعراب العارضة وتابع العارض عارض

قوله « فى كلمته » صفة بعد صفة لضمة : أى ضمة ثابتة فى كلمة الساكن الثانى ، ليخرج نحو « إنِ الْحُكْم » لأن ضمة الحاء وإن كانت لازمة للحاء لكن الحاء المضمومة ليست لازمة للساكن الثانى ، إذ تقول : إن الحكم ، وإن العرس ، والمطلوب من كونها فى كلمته لزومها له حتى يستحق أن تَتْبَع حركتَها حركةُ الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسرة ، لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة نحو (عَذَابٍ ارْكُضْ) وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمة أصلية ، إتباعا لضمة ماقبله ، نحو قُلُ اُضْرِبْ ، وقرىء فى الشواذ (قُمُ الليل) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحة ، نحو « اصْنَعَ الْخَيْرَ »

قال : « وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوُا الْقَوْمَ عَكْسَ لَوِ اسْتَطَعْنَا »

أقول : قوله « واختياره » أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخْشَوُا القوم واخْشَوُنَّ ؛ لتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكر فى جميع الأبواب نحو اضربُنَّ واغزُنَّ وارْمُنَّ واخْشَوُنْ ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لَوِ اسْتَطعْنا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، حملا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكر على حركة واحدة فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو « مُصْطَفَوُ الله » ليجانس نحو « ضَارِبُو القوم » واختير فى واو « لَوِ استطعنا » الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو « لَوِ استطعنا » فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لوْ بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حَيْثُ لكونه كالغايات كما مر فى بابه

قال « وَجَوَازُ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِى نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ بِخِلاَفِ رُدِّ الْقَوْمَ عَلَى الأَكْثَرِ ، وَوُجُوبِ الْفَتْحِ فِى نَحْوِ رُدَّهَا ، وَالضَّمِّ فِى نَحْوِ رُدُّهُ عَلَى الأَفْصَحِ ، وَالْكَسْرُ لُغَيَّةٌ ، وَغَلِطَ ثَعْلَبٌ فِى جَوَازِ الْفَتْحِ »

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انْطَلْقَ وَلَمْ يَلْدَهُ ، نظرا إلى كونه فعلا مجتنبه الكسرة اللازمة أولى ، وأما فى ارْدُدِ الْقَوْمَ فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مُدَّ وعَضَّ وعِزَّ ، وفتح عَضَّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال مُدُّ بالضم وعِزِّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما فى مُنْذُ ، فيقول : مُدُّ وعِزِّ وعَضَّ ، والكسر فى عِزِّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عَضِّ ومُدِّ أيضاً ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزالة الساكنين ، وهم كعب وغَنِيٌّ ، فيقول : مُدِّ وعَضِّ وعِزِّ ، والكسر فى عز عنده ليس للاتباع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيُّهم وغيرهم على الإدغام فى « هَلُمَّ » مع الفتح ؛ لتركبه مع « ها » نخففوه بوجوب الإدغام و وجوب الفتح (١)

وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو رُدِّ ابْنَكَ ولم تَرُدِّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضْرِبِ القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضاً ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

٧٥ — فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ
فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَباَ (٢)

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص٦٨) : « وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها « لم » أمر من قولك لم الله شعثه : أى جمع:أى اجمع نفسك إلينا فى اللازم ، واجمع غيرك فى المتعدى ، ولما غير معناه عند التركيب ؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هالمم ، كما هو القياس عندهم في « اردد وامدد » ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول للاتباع وكسر الثانى على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك فى مد ، كل ذلك لثقل التركيب » اهـ

(٢) البيت من قصيدة لجرير بن عطية هجا بها الراعى النميرى ، ومطلعها :

أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا وَقُولِى إنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابَا

وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذى هو قوله « إن أصبت » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا . وقوله « لقد أصابا» مقول القول . والمراد لا تعنِّ ولا تتكبر . ونمير قبيلة الراعى المهجو ، وكعب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غاية السمو والرفعة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فغضَّ الطرف » فان يونس على ماحكاه عنه سيبويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغة بنى أسد كما قاله جار الله فى المفصل

بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازه المصنف فى الشرح ، وهو وهم [1]

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو رُدَّهَا وعَضَّهَا واسْتَعِدَّهَا ، وذلك لأن الهاء خفية فكأن الألف ولى المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتحة ، وإذا كانت الهاء مضمومة للواحد المذكر ضموا كلهم نحو رُدُّه وعَضُّه واسْتَعِدُّه ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، فكأنك قلت رُدُّوا وعَضُّوا واسْتَعِدُوا ، وليس الضم فى رُدُّهُ لإتباع ما قبله ؛

---

(١) قال الأشمونى فى شرحه على الألفية فى باب الادغام : «والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركة التقاء الساكنين فى الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

نعم الضم قليل ، قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين : «ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح» هذا لفظه » اهـ كلام الأشمونى ، وقال الجاربردى فى شرح الشافية : «بخلاف ما إذا لقى ساكنا بعده نحو رد القوم ، فان المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل «اردد القوم» لزم الكسر ، فلما أدغموا أبقوا الثانى على حركته ؛ ومنهم من يفتحه ، قال جرير :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ

قد روى «ذم» بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ » اهـ ، وبعد سماع هذا لامحل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغة ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعدية ذلك إلى غير سيبويه من العلماء ، وقد رأيت فى نص الأشمونى أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب فى الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم فى عَضَّه واسْتَمِدَّه ، وورد فى بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضاً تبعا له كما هو عادته فى بِهِ وغلامِهِ ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنة كأنها بعد الضمة بلا فصل ، لخفاء الهاء ، وجوز ثعلب فى الفصيح من غير سماعٍ فتحَ المدغم فيه مع مجىء هاء الغائب بعده ، نحو رُدَّه وعَضَّه . وقد غلطه جماعة ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجىء الواو الساكنة بعد الفتحة غير قليل كقَوْل وطَوْل

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رَدَدْتَ وَرَدَدْنَا ورَدَدْنَ وغيرها ، فإن بنى تميم وافقوا فيه الحجازيين فى فك الإدغام للزوم سكون الثانى ، وزعم الخليل وغيره أن أناسا من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّنَ ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ فى المضارع والماضى والأمر ، وكذا رَدَّتُ ، نظرا إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثانى بالفتح للساكنين ، قال السيرافى : هذه لغة رديئة فاشية فى عوام أهل بغداد

قال : « وَالْفَتْحُ فِى نُونِ مِنْ مَعَ اللَّامِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ ، عَكْسُ مِنِ ابْنِكَ ، وَعَنْ عَلَى الْأَصْلِ ، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ »

أقول : أى وكوجوب الفتح فى نون « من » اعلم أن نون « من » إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثرة مجىء لام التعريف بعد من ، فاستثقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركة الهمزة ، وإلا جاز هَلَ الرَّجُل ، قال الكسائى : وإنما فتحوا فى نحو مِنَ الرَّجل ؛ لأن أصل من مِنَا ، ولم يأت فيه بحجة ، وهذا كما قال أصل كَمْ كَمَا ، وأما إذا ولى نون « مِنْ » ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو مِنِ ابْنِك ، ولم يبال بالكسرتين لقلة الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعة من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضاً بعض العرب ـ وليس بمشهور ـ نُونَ مِنْ مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثانية

والتزموا أيضا الفتح فى الساكن الثانى إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ، فرارا من اجتماع المتماثلين ، أعنى الياء والكسرة ، لو كسروا على الأصل ، واستثقالا للضمة بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حَيْثُ فإنهم جوزوا ضمه فى الأفصح الأشهر وفتحه على القياس المذكور وكسره على ضعف ، والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان مخالفاً للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن مجىء الضم مخالفا للقياس المذكور جوز المخالفة بالكسر أيضا

قوله « وعَنْ على الأصل » أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأخفش « عَنُ الرَّحُلِ » بالضم ، قال : وهى خبيثة شبه بقولهم : قُلُ انْظُرُوا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعا لضمة الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمة ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى « إنِ الْحُكم » مع أن الضمة بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا ؟ فلو صح هذه الحكاية فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضا لم يجز القياس إلا فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عَنُ الْحُكم ، أو بينهما حرف نحو عَنُ الْعَضُد .

قال : « وَجَاءَ فِى الْمُغْتَفَرِ النَّقُرْ وَمِنَ النَّقِرْ وَاضْرِبُهْ وَدَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ وجَأَنٌّ] ؛ بخِلَافِ تَأْمُرُونِّى »

أقول : يعنى جاء فى موضع مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ، وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

للوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءنى عَمْرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركة الثانى ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركة الخفية ، كما ذكرنا فى أول هذا الباب ، فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصد حذفها دالةٍ على معنى أولى ، كما يجىء فى باب الوقف ، فإن كان الساكن الثانى هاء المذكر ، نحو اضْرِبْهْ ومِنْهْ وضَرَبْتُهْ ، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذى قبله ، فتقول اضْرِبُهْ ومِنُهْ وضَرَبْتُهْ ، وبعض بنى تميم من بنى عدى يحذفون حركة الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضَرَبْتِهْ وأخَذْتِهْ ، كما تقول : ضربت المرأة ، على ما يجىء فى باب الوقف ، وثانى النوعين ما يكون الساكن الثانى فيه مدغماً والأول ألف نحو الضَّالِّين ، فتقلب الألف همزة مفتوحة ، كما يحكى عن أيوب السختيانى فى الشواذ (ولا الضَّأَلِّين) وحكى أبو زيد عنه دَأَبَّة وشَأَبَّة ، وأنشد :

٧٦ — يَاعَجَبَا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا ... حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبَا

خَاطِمَهَا زَأَمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا ... فَقُلْتُ أَرْدِفْنِي فَقَالَ مَرْحَبَا (١)

أى : زَامَّهَا ، فقلبها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدها فى اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وحمار قبان : دويبة مستديرة تتولد في الأماكن الندية ، مرتفعة الظهر كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجليها ، وهي أقل سواداً من الخنفساء وأصغر منها ولها ستة أرجل . ووزنها فعلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشىء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلان . وقوله : زأمها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها . وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافة أن تذهب ، أو نحو ذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « زأمها » حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحة الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عن ذَنْبِهِ إِنْسٌ ولا جَأَنٌّ) قال المبرد : قلت للمازنى : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله [1] ، وذهب الزمخشرى والمصنف إلى أن جعل الألف همزة مفتوحة للفرار من الساكنين .

فإن قيل : فالتقاء الساكنين فى نحو دَابّة أسهل من نحو تُمُودَّ الثوب ؛ لأن الألف أقعد فى المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين فى تمود ؟

فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا أنه أقل فى كلامهم من نحو دَابّة وشَابّة ، وإنما قلبت الألف همزة دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحاً ماقبلهما ، كما يجىء فى باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين فى مثل هذا الحال ، ويجوز

---

(١) قول المؤلف حكاية عن المازنى في جوابه على المبرد : « ولا أقبله » معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله : « أتقيس ذلك » وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل ، والثانى أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الاشارة المقصود به قراءة عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه القراءة ولا أقبلها ، وفى الوجه الثانى نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلالة والامامة بحيث لا يدفع ما يرويه . نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحة الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبة هذه القراءة إلى عمرو بن عبيد ، بقى أن نقول : إن مثل هذه القراءة قد جاء فى قوله تعالى (ولا الضأّلين) عن أيوب السختيانى فلا محل لانكارها ، قال العلامة القرطبي (ج ١ ص ١٣١) وقرأ أيوب السختيانى (وَلاَ الضَّأَلّين) بهمزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهي لغة ، حكي أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فَيَوْمَئِذٍ لا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَأَنٌّ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب دَأَبّة وشَأَبّة ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير :

* إِذَا مَا الْعَوَالِى بِالْعَبِيطِ احْمَأَرَّتِ * » اه

أن يقال : إن قَلْبَ الألف فى نحو دابة همزةً ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما فى العألم والبأز ، كما يجىء فى باب الإبدال ، فلما قلبوها همزة ساكنة لم يمكن مجىء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ؛ إلا أنه فتح لأن الفتحة من مخرج البدل والمبدل منه : أى الهمزة والألف ، لأنهما من الحلق ، وإن كان للألف أصل متحرك بحركة حركت الهمزة بتلك الحركة ، قال :

٧٧ — يَادَارَمَىٍّ بِدَكَاكِيكِ الْبُرَقْ
صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقِ [(١)]

قوله « بخلاف تأمرونّى » يعنى أول الساكنين إذا كان ألفا فى هذا الباب فُرَّ من الساكنين بقلبه همزة متحركة

وأما إذا كان واوا كتمودّ وتأمرونّى ، أو ياء كدويبّة وخُوَيْصّة ، فلا ؛ لكثرة الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء

قال : « الابْتِدَاءُ : لاَ يُبْتَدَأُ إلاَّ بِمُتَحَرِّكٍ كَمَا لاَ يُوقَفُ إلاَّ عَلَى سَاكِنٍ ؛ فَإنْ كَانَ الأَوَّلُ سَاكِنًا — وَذٰلِكَ فى عَشَرَةِ أَسْمَاءٍ مَحْفُوظَةٍ ، وَهِىَ ابْنٌ ، وَابْنَةٌ ، وَاسْمٌ ، وَاسْتٌ ، وَاثْنَانِ ، وَاثْنَتَانِ : وَامْرُؤٌ ، وَامْرَأَةٌ ، وَايْمُنُ اللهِ ؛ وَفِى كُلِّ

(الابتداء — همزة الوصل)

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، والدكاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد فى الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقة ، وهى غلظ فى حجارة ورمل ، ورواه الجوهرى : بالدكاديك البرق ، على الوصف . وصبراً : مفعول مطلق ، والمشتئق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزة بحركة الحرف الذى كان أصلا للألف . وبيان ذلك أن المشتئق اسم فاعل ، وأصله مشتوق — بكسر الواو ، لأن الاصل فيه الشوق ، فحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً فصار مشتاقاً فلما همز الألف حركها بالحركة التى كانت للواو

مَصْدَرٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِعْلِهِ المَاضِي أَرْبَعَةٌ فَصَاعِداً ، كَالِاقْتِدَارِ وَالِاسْتِخْرَاجِ ، وَفِي أَفْعَالِ تِلْكَ المَصَادِرِ مِنْ مَاضٍ وَأَمْرٍ ، وَفِي صِيغَةِ أَمْرِ الثُّلَاثِيِّ ، وَفِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ - أُلْحِقَ فِي الِابْتِدَاءِ خَاصَّةً هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورَةٌ ؛ إِلَّا فِيمَا بَعْدَ سَاكِنِهِ ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فَإِنَّهَا تُضَمُّ ، نَحْوُ اُقْتُلْ ، اُغْزُ ، اُغْزِي ، بِخِلَافِ اِرْمُوا . وَإِلَّا فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَأَيْمُنٍ فإنها تُفْتَحُ)

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه متعسر لا متعذر ، وقال : يجىء ذلك فى الفارسية نحو شْتَرْ وَسْطَام ، والظاهر أنه مستحيل ولا بد من الابتـداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك فى شْتَرْ وَسْطَام فى غاية الخفاء كما ذكرنا ظُنَّ أنه ابتـدىء بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور ، كما يُحَسُّ فى نحو عمرو، وقفاً ، بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية ، وللطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعى ؛ فإنه ليس إلا على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتهاء

واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركا ، ولا يكون أولها ساكناً على وجه القياس، إلا فى الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ما سيأتى ، وذلك لكثرة تصرف الأفعال وكونها أصلا فى الإعلال من القلب والحذف ونقل الحركة، على ماسيأتى ؛ فجُوِّز فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك فى الاسم الصِّرْف إلا فى أسماء معدودة غير قياسية ، وهى العشرة المذكورة فى المتن ، ولا فى الحرف إلا فى لام التعريف وميمه ، والهمزة فى الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ؛ إذ هى ثلاثية فتكون ضعيفة الخِلْقة ، وقد حذف لاماتها نسياً ، أو هى فى حكم المحذوف ، وهو وَهْن على وَهْن ؛ لأن المحذوف نسيا كالعدم ، وليس يجب فى جميع الثلاثى المحذوف اللام إبدال الهمزة منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؛

فنقول : لما نُهِكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حقه أن يكون فى الفعل شابهت الأفعال ؛ فلحقها همزة الوصل عوضا من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابْنِيّ وَبَنَوِيّ ، وقولك : أَبْنُم وأُمْرُؤٌ وأَيْمُن ليست بمحذوفة الأواخر ، وميم أَبْنِمٍ بدل من اللام : أى الواو ، لكن لما كانت النون والراء فى ابنم وامرىء تتبع حركتهما حركةَ الإعراب بعدها صارتا كحرف الإعراب ، على أنه قيل : إن ميم أبنم زائدة [1] كميم زُرْقُم [2] وسُتْهُم [3] واللام محذوفة ،

(١) قال فى اللسان : « وروى عن أبى الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ، ويزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ، فإذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ، فقيل : هذا ابنمك ، فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك ، تتبع النون الميم فى الاعراب ، والألف مكسورة على كل حال ، ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع النون مفتوحة على كل حال ، فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحسان :

وَلَدْنَا بَنِى الْعَنْقَاء وَابْنَىْ مُحَرِّقٍ فَأَكْرِمْ بِنَا خَالاً وَأَكْرِمْ بِنَا ابْنَمَا

وزيادة الميم فيه كما زادوها فى شدقم وزرقم وشجعم (كجعفر فى الأول والثالث وكبرثن فى الثانى) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر :

* وَلَمْ يَحْمِ أَنْفًا عِنْدَ عِرْسٍ وَلاَ ابْنِمِ *

فإنه يريد الابن ، والميم زائدة » اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على الآخر ، لجواز أن تكون فتحة النون تابعة لفتحة الميم . ولجواز أن تكون هى الفتحة الملتزمة فى الوجه الثانى ، و« ابنما » فيه تمييز ، وإنما جىء بالبيت دليلا على استعمال ابنم بالميم

(٢) قال اللسان : « الزرقم : الأزرق الشديد الزرق (بوزن فرح) والمرأة زرقم أيضا ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراجز :

لَيْسَتْ بِكَحْلاَء وَلَـكِنْ زُرْقُمُ وَلاَ بِرَسْحَاء وَلَـكِنْ سُتْهُمُ

وقال اللحيانى : رجل أزرق وزرقم ، وامرأة زرقاء بينة الزرق وزرقة » اه

(٣) قال فى اللسان : « الجوهرى : والاست العجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر وأصله سته على فعل — بالتحريك ، يدل على ذلك أن جمعه أستاه ، مثل جمل

. . . .

وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التى هى لام الفعل وحذفت العين قلت : سه ـ بالفتح ، قال الشاعر أوس :

شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّهَا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ

يقول : أنت فيهم بمنزلة الاست من الناس ، وفى الحديث « العين وكاء السه » بحذف عين الفعل ، ويروى « وكاء الست » ـ بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذى يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء الأستاه ، ولأفاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ، قال ابن برى : ويقال فيه ست أيضا ، لغة ثالثة ، قال ابن رميض (بصيغة التصغير) العنبرى :

يَسِيلُ عَلَى الْحَاذَيْنِ وَالسَّتِ حَيْضُهَا كَمَا صَبَّ فَوْقَ الرُّجْمَةِ الدَّمَ نَاسِكُ

وقال أوس بن مغراء :

لاَ يُمْسِكُ السَّتَ إِلاَّ رَيْثَ يُرْسِلُهَا إِذَا أَلَحَّ عَلَى سِيسَائِهِ الْعُصُمُ

يعنى : إذا ألح عليه بالحبل ضرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ، وست ، واست ، والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الأسته ، وهو الضخم الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين السته إذا كان كبير العجز ، والستاهى والستهم مثله ، قال الجوهرى : والمرأة ستهاء ، وستهم ، والميم زائدة . . . . قال ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحيانى ، وامرأة ستهاء كذلك ، ورجل ستهم ، والأنثى ستهمة كذلك ، الميم زائدة ... قال أبو منصور : رجل ستهم ، إذا كان ضخم الاست ، وستاهي مثله والميم زائدة ، قال النحويون : أصل الاست سته ، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ، فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛ فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقيل : الاست ، قال : ومن العرب من يقول السه ـ بالهاء عند الوقف ، يجعل التاء هى الساقطة ، ومنهم من يجعلها هاء عند الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صغروا ردوا الكلمة إلى أصلها فقالوا فى الجمع : أستاه ، وفى التصغير ستيهة ، وفى الفعل سته يسته فهو أسته » اهـ بتصرف

وأما أيمن الله (١) فإن نونه لما كانت تحذف كثيراً نحو أيم الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

---

(١) قال فى اللسان : «قال الجوهرى : وايمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجىء فى الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ، تقول : لايمن الله ، فتذهب الألف فى الوصل ، قال نصيب :

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لَايْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لايمن الله قسمى ، ولايمن الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لايمنك ، وفى حديث عروة بن الزبير أنه قال : لايمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيم الله ، وإيم الله أيضا — بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ، لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ، فيقولون : م الله وربما قالوا : من الله — بضم الميم والنون ، ومن الله — بفتحهما ، ومن الله — بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفة يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيم الله ، وإيمن الله ، وإيم الله ، وم الله (بضم الميم) حذفوا ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم) . قال سيبويه : وقالوا : لآيم الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جنى : أما أيمن فى القسم ففتحت الهمزة منها ، وهي اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا فى القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعة الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيم الله — بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم فى مضارعة الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ، فقالوا مرة : م الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف » اه كلام

وأصل ابن بَنَو ـ بفتح الفاء والعين [1] ـ لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

اللسان ، وقال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ٣١٣) ما نصه : « وأيمن الله عند الكوفيين جمع يمين ؛ فهو مثل يمين الله ، جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل فى همزة أل المعرفة ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة : أى بركة الله يمينى ، وهمزته للوصل فى الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزة ؛ لكثرة استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزة فى الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا ؛ لعدم إفعل ـ بكسر الهمزة فى الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزة مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا فى الأمر من نحو نصر : انصر ـ بضم الهمزة ، ويستبعد أصالة إفعل فى المفردات أيضا ، فيصدق ههنا قوله :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَبْتَئِسْ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ »

اهـ كلام المؤلف

ويريد المؤلف بقوله « ويستبعد أصالة إفعل فى المفردات أيضا » أنه لا يجوز أن يكون إيمن مكسور الهمزة فى الأصل مع كونها فاء الكلمة ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون وزنه فعللا ـ بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى ـ وهو غير موجود فى كلامهم . ومما نقلناه لك من عبارة المؤلف فى شرح الكافية تعلم أن ابن الأثير أراد من العبارة التى حكاها صاحب اللسان عنه وهى قوله « والألف فيها ألف وصل » أن همزة أيمن صيرت همزة وصل لكثرة الاستعمال وإن كانت همزة قطع فى أصل الوضع ، فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزة أفعل صيغة للجمع لا تكون إلا همزة قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزة وصل وضعا

(١) قال فى اللسان : « والابن : الولد ، ولامه فى الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم ، وقال (يريد ابن سيده) فى معتل الياء : الابن الولد فعل (بفتح أوله وثانيه) محذوفة اللام مجتلب لها ألف الوصل . قال : وإنما قضى أنه من الياء لأن بنى يبنى أكثر فى كلامهم من يبنو ، والجمع أبناء ، قال ابن سيده : والأنثى ابنة وبنت ، الاخيرة على غير بناء مذكرها ، ولام بنت واو

فَعَل مفتوح العين ، كأجبال ؛ وقياس فَعْل ساكن العين إذا كان أجوف

والتاء بدل منها ، قال أبو حنيفة : أصله بنوة (بكسر أوله وسكون ثانيه) ووزنها فعل ، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن حلس ، فقالوا : بنت ، وليست التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لاخبرة له بهذا اللسان : وذلك لسكون ماقبلها . هذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، وقد نص عليه فى باب مالا ينصرف فقال : لو سميت بها رجلا لصرفتها معرفة ، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم ، على أن سيبويه قد تسمح فى بعض ألفاظه فى الكتاب فقال فى بنت : هى علامة تأنيث ، وإنما ذلك تجوز منه فى اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قيده وعلله في باب مالا ينصرف ، والأخذ بقوله المعلل أقوى من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لاتبدل من الواو فيها إلا مع المؤنث صارت كأنها علامة تأنيث ، قال : وأعنى بالصيغة فيها بناءها على فعل (بكسر أوله وسكون ثانيه) وأصله فعل (بفتح الأول والثانى) بدلالة تكسيرهم إياها على أفعال ، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ويدل أيضا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما فيها على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنة وبنت ، فالصيغة فى بنت قائمة مقام الهاء فى ابنة ، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة بنت علامة تأنيثها ، وليست بنت من ابنة كصعب من صعبة ، إنما نظير صعبة من صعب ابنة من ابن ، ولا دلالة فى البنوة على أن الذاهب من بنت واو ، لكن إبدال التاء من حرف العلة يدل على أنه من الواو ؛ لان إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء . . . . قال الزجاج : ابن كان فى الأصل بنو أو بنو (بكسر فسكون فى الأول وبفتحتين فى الثانى) والألف ألف وصل فى الابن ، يقال : ابن بين البنوة ، قال : ويحتمل أن يكون أصله بنيا ، قال : والذين قالوا «بنون» كأنهم جمعوا بنيا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بكسر فسكون فى الاول وبفتحتين فى الثانى) قال : وبنت تدل على أنه يستقيم أن يكون فعلا (بكسر فسكون) ، ويجوز أن يكون فعلا (بفتحتين) نقلت إلى فعل (بكسر فسكون) كما نقلت أخت من فعل

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأقفال فى جمع قُفْل ولا كأجذاع فى جمع جِذْعٍ ؛ لدلالة بَنُونَ علي فتح باء واحده

وابنة فى الأصل بَنَوة ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم فى المؤنث بنت ، و إبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضاً البنوة يدل عليه ، وأما الفتوة فى الفتى فعلى غير القياس (١)

(بفتحتين) إلى فعل (بضم فسكون) . فأما بنات فليس بجمع بنت على لفظها ، إنما ردت إلى أصلها ، فجمعت بنات على أن أصل بنت فعلة (بفتح الأول والثانى) مما حذفت لامه . قال : والأخفش يختار أن يكون المحذوف من ابن الواو ، قال : لأنه أكثر ما يحذف ، لثقله ، والياء تحذف أيضا لأنها تثقل ، قال : والدليل على ذلك أن يدا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء ، ولهم دليل قاطع مع الاجماع يقال : يديت إليه يدا ، ودم محذوف منه الياء ، والبنوة ليس بشاهد قاطع للواو لأنهم يقولون : الفتوة ، والتثنية فتيان ، فابن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو أو الياء ، وهما عندنا متساويان ، قال الجوهرى : والابن أصله بنو ، والذاهب منه واو كما ذهب من أب وأخ ، لأنك تقول فى مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو ، يدلك على ذلك أخوات وهنوات فيمن رد . وتقديره من الفعل فعل — بالتحريك ، لأن جمعه أبناء مثل جمل وأجمال ، ولا يجوز أن يكون فعلا (بكسر فسكون) أو فعلا (بضم فسكون) اللذين جمعها أيضا أفعال مثل جذع وقفل ، لانك تقول فى جمعه : بنون — بفتح الباء ، ولا يجوز أيضا أن يكون فعلا — ساكنة العين ، لأن الباب فى جمعه إنما هو أفعل مثل كلب وأكلب أو فعول مثل فلس وفلوس » اه

(١) قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوة لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو لأنها مثل الفتوة ، وهي لا تصلح دليلا على أن لام الفتي واو ، لأنهم قالوا فى تثنيته : فتيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلا ، ولكن صريح كلام القاموس يقضى بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين

واسم فى الأصل سِمْوٌ أو سُمْوٌ كحِبْرٍ وقُفْلٍ ؛ بدليل قولهم سُمٌ أيضاً من غير همزة وصل ، قال :

٧٨ — * بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهُ *

وروى غير سيبويه اسم — بضم همزة الوصل — وهو مشتق من سَما ؛ لأنه يسمو بمسماه ويَشْهَرُه ، ولولا الاسم لكان خاملا ، وقال الكوفيون : أصله وسْمٌ ؛ لكون الاسم كالعلامة على المسمى ؛ فحذف الفاء وبقى العين سا كنة

بالواو وبالياء ، إذ يقول : « والفتى : الشاب والسخى الكريم ، وهما فتيان ، وفتوان ، الجمع فتيان وفتوة وفتوو وفتى (كدلى) » اه

وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنوة لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو محتجا بالفتوة ، ليس بشىء ، كما أن قول الرضى « وأما الفتوة فى الفتى فعلى غير القياس » غير سديد أيضا ، ولعل منشأه ظنهم أن العرب لم تقل فى تثنية الفتى إلا فتيان

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه أبو زيد فى نوادره إلى رجل من كلب ، وأورد قبله بيتين هما :

* أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمُهْ * فَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ *

والضمير فى « أرسل » يعود إلى الراعى ، والضمير من « فيها » يعود إلى الابل ، والبازل : البعير الذى انشق نابه ، وذلك إذا كان فى السنة التاسعة . ومعنى يقرمه : يمنعه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة : أى الضراب ، والضمير فى « فهو » يعود إلى البازل ، وفى « بها » يعود إلى الابل ، ومعنى ينحو : يقصد ، والجار فى قوله «باسم» من بيت الشاهد يتعلق بأرسل ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الله الذى يذكر اسمه فى كل سورة هذا الفحل فى هذه الابل للضراب فهو يقصد فى ضرابها الطريق التى تعودها . والاستشهاد بالبيت على أنه قد جاء فى اسم سم من غير همزة وصل ، وقد رويت كلمة « سمه » فى هذا البيت بضم السين وكسرها كما ذكره ابن الانبارى فى كتابه « الانصاف فى مسائل الخلاف »

فجيء بهمزة الوصل ، ولا نظير له على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل ، والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامة أشبه ، لكن تصرفاته — من التصغير والتكسير كسُمَيّ وأسماء وغير ذلك كالسُّمِيّ على وزن الحليف ، ونحو قولهم تسَمَّيت وسميت — تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء فى موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد فى تصرفاته فى موضع اللام ؛ إذ حُذِف فى ذلك المكان

وأصل است سَتَه — كجبل — بدليل أستاه ، ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع ؛ لقولهم فى النسب إلى است : سَتَهِيّ ، وفيه ثلاث لغات : است ، وستٌ ، وسَهٌ ، كما ذكرنا فى النسبة ، وأصل اثنان ثَنَيان [1] — كفتيان — لقولهم فى النسب إليه : ثنَوِى ، وكذا اثنتان ، كما مر فى باب النسب ، وقد ذكرنا أيمن الله والخلاف فيه فى شرح الكافيه [2]

قوله « فى كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة » احتراز من نحو أكرم ، فان بعد ألف فعله الماضى ثلاثة ؛ فالهمزة فى ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع ، وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوة تصرفاتها ، فجوزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضاً ، أعنى سكون الأوائل ، وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعة أو أكثر دون الثلاثى ؛ لأن الخفة بالثقيل أولى ، وأما فى فاء الأمر من الثلاثى ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات فى كلمة ، وإنما لم يسكن عينه لأنها لمعرفة الأوزان ، وأما اللام فللإعراب ، ولم يسكن حرف المضارعة ؛ لأنه

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٢١)

(٢) قد سبق أن نقلنا لك عبارته من شرح الكافية (انظر ص ٥٤ من هذا الجزء)

زاد على الماضى بحرف المضارعة ، فلو سَكَّنْتَ أوله لاحتجت إلى همزة الوصل ؛ فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعة فى أمر المخاطب للتخفيف ـ لكونه أكثر استعمالا من أمر الغائب ـ احتيج فى الابتداء إلى همزة الوصل ، وألحقوا بالأفعال التى فى أوائلها همزة وصل مصادرَها و إن كانت المصادر أصول الأفعال فى الاشتقاق على الصحيح ؛ لأنها فى التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين فى باب الإعلال ، نحو لا ذَلِيَاذاً ولا وَذلِوَاذاً ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من أوائلهما همزة الوصل و إن كانا أيضا من الأسماء التابعة للفعل فى الإعلال ؛ للميم المتقدمة على الساكن ، كما سقطت فى المضارع لتقدم حرف المضارعة

قوله « وفى أفعال تلك المصادر من ماض وأمر » و إنما لم يكن فى المضارع ؛ لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهورة : تسعة من الثلاثى المزيد فيه ، كانطلَقَ ، واحْمرّ ، واحْمارّ ، واقْتدَر ، واستخرج ، واقعنسس ، واسلنقى ، واجلوذ ، واعشوشب ، واثنان من الرباعى المزيد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛ وقد يجىء فى تفعَّل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما فى الفاء ، نحو اطَّيّر واثَّاقل

قوله « وفى صيغة أمر الثلاثى » أى : إذا لم يتحرك الفاء فى المضارع ؛ احترازا عن نحو قُلْ ، و بِعْ ، وخَفْ ، وشِدَّ، وعُدَّ ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد

قوله « وفى لام التعريف وميمه » قد مر ذلك فى باب المعرفة والنكرة [1]

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ١٢٢) عند شرح قول ابن الحاجب فى تعداد أنواع المعرفة « وما عرف باللام » مانصه : « هذا مذهب سيبويه ، أعنى أن حرف التعريف هى اللام وحدها ، والهمزة للوصل ، فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل على أن اللام هى المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال ، فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل و إلا تفعل

قوله « فى الابتداء خاصة » لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شىء قبله لم يحتج إلى الهمزة ، بل إن كان آخر الشيء — إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشيء إن كان على حرف واحد — متحركا ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكنا حرك ، نحو قلِ الله والاستغفار

قوله « مكسورةٌ » الكوفيون على أن أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزيادة ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مَدًّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيبويه

وبلا مال فلجعلهم « لا » خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة ؛ فلذا يقولون : اللافرس واللانسان ، وأما نحو « بهذا » و(فَبِمَا رَحْمَةٍ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلافصل ، وللامتزاج التام بين اللام ومادخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز تواليهما فى قافيتين ولم يكن إيطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج ، وأيضا دليل التنكير : أى التنوين ، على حرف ، فالاولى كون دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكمالها آلة التعريف ، نحو هل وقد استدل بفتح الهمزة . وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها فى التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد فى نحو قوله :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

وذلك قوله :

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا ... أَلْ ـمَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ أَهْلِ الْحِلَالْ

وإنما حذف عنده همزة القطع فى الدرج لكثرة الاستعمال ، وذكر المبرد فى كتاب الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، وفى لغة حمير ونفر من طىء إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم « ليس من امبر امصيام فى امسفر » اه

يدل على تحركها فى الأصل ؛ لقوله : قَدَّمْتَ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه : أى الحركة ، وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس

قوله : « ضمة أصليةٌ » ليدخل نحو اغْزِى ، ويخرج نحو ارْمُوا وامْرُؤ وابْنُمٌ وإنما ضموا ذلك لكراهية الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف ساكن ، وليس فى الكلام مثله ، كما ليس فيه فِعُلٌ ، فاذا كرهوا مثله والضمة عارضة للاعراب كما قالوا فى أجيئك : أجُوءك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين ؟ وكذا قالوا فى أُنْبِئُك ، وهو مُنْحَدِر من الجبل : أُنْبُؤُكَ ، ومُنْحُدُرٌ ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ — وَقَدْ أَضْرِبُ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلٌ[1] *

---

(١) هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه فى جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة ، ولم نقف له على قائل ولا تتمة ، وقد رواه البغدادى من غير أن ينسبه أيضاً إلى قائله ولم يذكر له تتمة ، إلا أنه رواه هكذا :

* وَقَالَ اُضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلٌ *

فجعل « قال » بدل قد ، وجعل « اضرب » فعل أمر ، مع أنها فى رواية المؤلف فعل مضارع . وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثانى للاول فكسروا همزة « إمك » إتباعا للكسرة قبلها كما أتبعوا الأول للثانى فى الأمثلة التى ذكرها ، وهو على رواية المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركة الاعراب لحركة البناء حيث قال فى المحتسب عند الكلام على قراءة من قرأ (الحمدِ لِله) بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام : « ومثل هذا فى إتباع الاعراب البناء ماحكاه صاحب الكتاب فى قول بعضهم

* وَقَالَ : اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلُ *

بكسر ضم الهمزة إتباعا لـكسر نون الساقين ، كما أتبعوا الأول الثانى فى أَنْبُؤُكَ ، ومثله قوله تعالى (فى إِمِّهَا) [١] بكسر الهمزة فى بعض القراءات ، وقولهم : وَيْلِمِّهَا [٢] بكسر اللام ، أصله : وَىْ لِأُمِّهَا ، حذفت الهمزة شاذا ؛

كسر الميم لكسرة الهمزة » اهـ كلام ابن جنى ، وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه فوجدنا فيه (حـ ٢ ص ٢٧٢) ما نصه : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر فى الابتداء مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ، وذلك قولك :اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك فى مذ اليوم يافتى ، وهو فى هذا أجدر ، لأنه ليس فى الكلام حرف أوله مكسور والثانى مضموم ، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ، وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضاً : لأمك ، وقالوا : اضرب الساقين إمك هابل ، فكسرهما جميعا كما ضم فى ذلك » اهـ ومن هذا تعلم أمرين :

الاول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب .. الخ بيتا من الشعر بخلاف ماصنع المؤلف وابن جنى

والثانى : أنه قد جعل الميم من «إمك» مكسورة كما فعل ابن جنى ، بخلاف مايظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزة إتباعا لكسر نون الساقين ، ولم يتعرض لحركة الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن حركة الميم باقية على أصلها وهو الضم

(١) هذا بعض آية من سورة القصص وهي (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فى أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى الْقُرَى إلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُون)

(٢) قال فى اللسان : « ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام فى الأولى وضمها فى الثانية) كقولهم فى المستجد : ويلمه ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لاب لك يريدون لا أب لك ، فركبوه وجعلوه كالشيء الواحد ... ثم قال : وفى الحديث

إما بعدإتباع حركتها حركة اللام ، او قبله ، وأما قولهم : وَيْلُمِّهَا — بضم اللام ؟

فى قوله لأبى بصير « وَيْلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ » تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه ومنه حديث على « وَيْلُمِّهِ كَيْلًا بِغَيْرِ ثمن لَوْ أنَّ لَهُ وِعًى » أى يكيل العلوم الجمة بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وى ، كلمة مفردة ، ولامه مفردة ، وهى كلمة تفجع وتعجب ، وحذفت الهمزة من أمه تخفيفا وألقيت حركتها على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم » اه ، وقال الشهاب الخفاجي فى شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعة الوهبية) : « ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم استعمل فى التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع فى الحديث كما فى الكرمانى ، وفى المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب: انظره «ص ٣٦٥») روى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، وكسرت لامه إتباعا لكسرة ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لامه ، برفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزة أم كما قالوا : أيش لك يريدون أى شىء لك ، واللام المكسورة لام الجر ، والثالث أن يريدوا « وى » التى فى قول عنترة :

ولقَدْ شَفَى نَفْسِى وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

فيكون على هذا قد حذفت همزة أم لا غير واللام جارة ، وهذا أحسن الوجوه ، لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعة لام ويل ، على أن تكون حذفت همزة أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتباعا لكسرة الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فأن ابن جنى أجاز فيه وجهين: أحدهما أنه حذفت الهمزة واللام ، وألقيت ضمة الهمزة على لام الجر ، كما حكى عنهم (الْحَمْدُ لُلهِ) بضم لام الجر ، وهي قراءة إبراهيم بن أبى عبلة الشامى ، والثانى : أن يكون حذف الهمزة ولام الجر ، وتكون اللام المسموعة هي لام ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقي : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون · ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزة من أمه فيه حذفا لكثرته على ألسنتهم ، ولا

فيجوز أن يكون أصله وَىْ لِأُمِّها؛ فحذفت الهمزة بعد نقل ضمتها على لام الجر، وهو شاذ على شاذ، ويجوز أن يكون الأصل وَيْلُ أُمِّهَا؛ فحذفت الهمزة شاذا.

ويدخل فى قوله «إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية» كل ماض لم يسم فاعله، من الأفعال المذكورة؛ نحو اقتُدِرَ عليه وانطُلِقَ به، قيل: وقد تكسر همزة الوصل قبل الضمة، نحو اِنْصُر، وَاِقْتُدِر عليه، وليس بمشهور، وإذا جاءت همزة مضمومة قبل ضمة مشمة كما فى أُخْتِير، وأُنقِيد، أُشِمَّت ضمتُها أيضا كسرة، وإنما فتحت مع لام التعريف وميمه لكثرة استعمالها؛ فطلب التخفيف بفتحها، وفتحت فى أَيْمُن لمناسبة التخفيف؛ لأن الجملة القَسَمِيَّة يناسبها التخفيف إذ هى مع جوابها فى حكم جملة واحدة، ألا ترى إلى حذف الخبر فى «أيْمُن» و«لَعَمْرُكَ» وجوبا، وحذف النون من أَيْمُنُ؟ وحكى يونس عن بعض العرب كسر همزة أَيْمُنُ وَأَيْم

قال: «وَإِثْبَاتُهَا وَصْلاً لَحْنٌ، وَشَذَّ فِى الضَّرُورَةِ، وَالْتَزَمُوا جَعْلَهَا أَلِفاً لاَ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى الأَفْصَحِ فِى نَحْوِ آلْحَسَنُ وَآيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ؟ لِلَّبْسِ»

أقول: قوله «شذ فى الضرورة» كقوله:

٨٠ — إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ
بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ [1]

يجوز أن تكون الضمة فى اللام منقولة إليها من الهمزة؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكنا، كقولك من بوه (بحذف همزة أبوه بعد نقل حركتها إلى نون من) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها، والشىء إذا خفف على غير القياس يجرى على المألوف فيه» اه

(١) البيت من قصيدة لقيس بن الخطيم، وقبل البيت المستشهد به:

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التِّلَادِ وَإِنَّنِى بِسِرِّكِ عَمَّنْ سَالَنِى لَضَنِينُ

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب فى السعة حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيا حكم الوقف ؛ بل لعذر من انقطاع النفَس وشبهه ، وقد فعل الشعراء ذلك فى أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يبتدؤن بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ — وَلاَ تُبَادِرُ فى الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا
القِدْرَ تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ [١]

وبعده :

وَإِنْ ضَيَّعَ الإِخْوَانُ سِرًّا فإِنَّنِى كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ

والتلاد : المال القديم ، والنث ـ بنون فمثلثة ـ : مصدر نث الحديث ينثه إذا أفشاه ، ويروى بدله « بيث » بياء موحدة فمثلثة ، وهو مصدر بث الخبر يبثه إذا نشره ، والوشاة : جمع واش وهو النمام الذى يزين الكلام ويحسنه عند نقله للافساد بين المتحابين ، وقمين : معناه جدير وخليق وحرى ، والباء فى بنث أو بيث متعلقة بقمين ، والاستشهاد بالبيت على أن إثبات همزة الوصل فى الدرج شاذ فى الضرورة ، ونظير البيت المستشهد به قول جميل :

أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ

وقول حسان رضى الله تعالى عنه :

لَتَسْمَعُنَّ وشِيكاً فِى دِيَارِكُمُ أَللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا

وقول الآخر :

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد روى بيت الشاهد « إِذَا جَاوَزَ الْخِلَّيْنِ . . الخ » وكذلك روى بيت جميل « أَلاَ لاَ أَرَى خِلَّيْنِ . . الخ » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيهما

(٢) قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامرى الصحابى رضى الله عنه ، وقبله :

يَا كَنَّةً مَا كُنْتِ غَيْرَ لَئِيمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلُ الرَّوْضَةِ الْمِحْلاَلِ

قوله « وقد التزموا جعلها ألفا لايين يين » قد مر فى باب التقاء الساكنين

مَا إنْ تُبَيِّتُنَا بِصَوْتٍ صُلَّبٍ فَيَبِيتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِى بَلْبَالِ

والكنة ــ بفتح الكاف وتشديد النون ــ : زوج الابن ، و«ما» يحتمل أن تكون زائدة إبهامية تفيد الفخامة أو الحقارة ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهامية مبتدأ ، ويكون كنة التى بعدها خبرا وغير لئيمة صفته ، والروضة : البستان الحسن ، والمحلال : التى تحمل المار بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب ــ بضم الصاد وتشديد اللام مفتوحة ــ : الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشدة والقحط ، والوليد : يطلق على الصبي وعلى الخادم أيضا ، والجعال ــ بكسر الجيم ــ : الخرقة التى تنزل بها القدر ، والضمير فى تبادر يعود إلى الكنة ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز فى القدر الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت مدح الكنة بعدم الشره للطعام فهى لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع فى إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ألقدر » حيث قطع الشاعر همزة الوصل لضرورة الشعر ، وقد أنشد سيبويه البيت على غير الوجه الذي أنشده عليه المؤلف ، قال في الكتاب (حـ ٢ ص ٢٧٤) : « واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، الا ما ذكرنا من الألف واللام فى الاستفهام ، وفى أيمن فى باب القسم، لعلة قد ذكرناها ، فعل ذلك بها فى باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام ، فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام ، وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء فى الأنصاف ، لأنها مواضع فصول ، فأنما ابتداؤها بعد قطع ، قال الشاعر :

وَلاَ يُبَادِرُ فِى الشِّتَاءِ وَلِيدُنا أَلْقِدْرَ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ » اه

وقال الاعلم الشنتمرى فى شرحه للبيت : « الشاهد فيه قطع ألف الوصل من قوله « القدر » ضرورة ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النية ، وهذا من أقرب الضرورة ، يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا لايبادر القدر حسن أدب ، والجعال : خرقة تنزل بها القدر » اهـ

أن للعرب فى مثله مذهبين : الأفصح جعل همزة الوصل ألفا ؛ والثانى جعلها بين بين ، كقوله :

٨٢ — أَالْخَيْرُ الَّذِى أنا أبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى (١)

قوله « للبس » يعنى التزموا أحد الشيئين ولم يحذفوا للبس ؛ إذ لو حذفوا التبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزة الوصل فى الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام ، بخلاف نحو (أصْطَفَى البَنَاتِ) ؟ وقوله :

٨٣ — أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا (٢)

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للمثقب العبدى أوردها المفضل فى المفضليات وقبـــله :

وَمَا أَدْرِى إذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِى

ويممت : قصدت ، وجملة « أريد الخير » حال من فاعل يممت ، وجملة « أيهما يلينى » سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله « أالخير » بدل من « أى » فى قوله « أيهما يلينى » ولذلك قرن بهمزة الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم الاستفهام يقترن بالهمزة . والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فقد يجعلونهـا بين بين : أى بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وحركتها هنا فتحة فتجعل بين الهمزة والألف

والمثقب : اسم فاعل من ثقب ـ بالثاء المثلثة وتشديد القاف : لقب الشاعر ؛ واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبة ، ولقب بالمثقب لقوله فى هذه القصيدة :

رَدَدْن تَحِيَّةً وكَنَنَّ أُخْرَى وثَقَّبْنَ الْوَصَاوِصَ لِلْعُيُونِ

والوصاوص : البراقع الصغار ، يريد أنهن حديثات الأسنان فبراقعهن صغار ، وقد قال فى هذه القصيدة أبو عمرو بن العلاء : « لو كان الشعر كله على هذه القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه »

(٢) هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وعجزه :

* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ *

فإن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل

قال : « وَأَمَّا سُكُونُ هاءِ وَهْوَ وَوَهْيَ وَفَهْوَ وفَهْيَ [ولَهْوَ وَلَهْيَ] فَعَارِضٌ فَصِيحٌ ، وكَذَلِكَ لاَمُ الأَمْرِ ، نَحْوُ وَلْيُوفُوا ، وشُبِّهَ بِهِ أَهْوَ وأَهْيَ وثُمَّ لْيَقْضُوا. وَنَحْوُ أنْ يُمِلَّ هْوَ قَلِيلٌ »

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل فى فصل رد الأبنية بعضها إلى بعض فى أول الكتاب[1] ، يعنى المصنف أن أوائل هُوَ وهِيَ مع واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ، وكذا لام الأمر التى قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن يجتلب لها همزة الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لعروض السكون ، وليس هذا بجواب مَرْضيّ ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ، فنحو وهْوَ وفَهْوَ مشبه بعَضْد ، ونحو وهْيَ وَفَهْيَ مشبه بكَتْف ، وكذا القول فى (ولْيُوفُوا) فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كوسط الكلمة ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل ؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به ؟ وأليس السكون العارض أيضاً فى أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدىء بها ؟ ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء سِمٌ ، وكذا است وسَت ؟ فكان عليه أن يقول : لم تجتلب الهمزة لأنها إنما تجتلب إذا ابتدىء بتلك الكلمة كما ذكرنا ، وهذا السكون فى هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شىء ، ووجه تشبيههم

وقبل البيت المذكور مطلع القصيدة وهو :

مابالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ * كأَنَّهُ مِنْ كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ

والركب : أصحاب الإبل ، والأشياع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف القلب فى فرح أو فى حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك طرب ؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة وصل غير مفتوحة فأن همزة الوصل تحذف حينئذ ، لعدم اللبس ؛ لأن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزة الوصل

(١) انظر (ج ١ ص ٤٥)

لأوائلها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحالة الوقف عليه ، وقولك أَهُوَ وأَهِيَ ؟ أقل استعمالا من وَهُوَ وفَهُوَ ووَهِيَ وفَهِيَ ؛ فلهذا كان التخفيف فيه أقل ، وقولك : لَهُوَ وَلَهِيَ مثل فَهُوَ وَفَهِيَ يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ماقرىء به فى الكتاب العزيز ، وأما نحو لِيَفْعَلَ — بلام كى — فلم يجز فيه التخفيف ؛ لقلة استعمالها ، وتحريك هاء هو وهى بعد اللام و بعد الواو والفاء ، وكذا تحريك لام الأمر بعدها ، هو الأصل : قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائى وغيره (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) بإسكان لام الأمر على تشبيه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلهما ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقلة يوقف عليها ، وقرىء فى الشواذ (أَنْ يُمِلَّ هْوَ) بإسكان الهاء ، بجعل «لهو» كعَضُد ، وهو قبيح ؛ لأن يمل كلمة مستقلة ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :

* فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا (١) *

أولى من مثله ؛ لكونه فى كلمة واحدة .

قوله « فصيح » أى : يستعمله الفصحاء ، بخلاف (أَنْ يُمِلَّ هْوَ) ونحو قوله « باتَ مُنْتَصْباً » وذلك لكثرة الاستعمال فى الأول

قوله « وشبه به أهو » لكون الهمزة على حرف و إن لم يكثر استعمالها مع هو وهى ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلهذا كان التخفيف فى أَهُوَ وأَهِيَ أقلّ

---

(١) قد تقدم الكلام فى شرح هذا البيت (حـ ١ ص ٤٥) . وقد استشهد به هنا على أن التخفيف بالاسكان فى « مُنْتَصْباً » أولى من التخفيف بالاسكان فى « أَنْ يُمِلَّ هْوَ » ، لأن الأول فى كلمة واحدة والثانى فى كلمتين ، مع أن الكل شاذ

الوقف

قال : « الْوَقْفُ : قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا ، وَفِيهِ وُجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِى الْحُسْنِ وَالْمَحَلِّ ؛ فَالْإِسْكَانُ الْمُجَرَّدُ فِى الْمُتَحَرِّكِ ، وَالرَّوْمُ فِى الْمُتَحَرِّكِ ، وَهُوَ أَنْ تَأْتِىَ بِالْحَرَكَةِ خَفِيَّةً ، وَهُوَ فِى الْمَفْتُوحِ قَلِيلٌ ، وَالْإِشْمَامُ فِى الْمَضْمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ »

أقول : قوله « قطع الكلمة عما بعدها » أى : أن تسكت على آخرها قاصداً لذلك مختارا ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الرَّوْم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التى نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلا بالتنوين لكنت واقفاً ، لكنك مخطىء فى ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرَّوْم وقفا ، وكان لفظ مَنْ فى مَنْ زَيد موقوفاً عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله « عما بعدها » يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شىء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام ـ لكان أعم

قوله « وفيه وجوه مختلفة فى الحسن » أى : فى الوقف وجوه ، يعنى بها أنواع أحكام الوقف ، وهى : الإسكان ، والرَّوْم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفاً أو واوا أو ياء ، وقلب الألف واوا أو ياء أو همزة ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزة حرف حركتها ، ونقل الحركة ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أى السكوت على آخر الكلمة مختارا ؛ لتمام الكلام ، ونعنى بالحكم ما يوجبه الشىء ؛ فان الوقف فى لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله « وجوه مختلفة فى الحسن » أى : هذه الوجوه متفاوتة فى الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجىء من أن قلب الألف واوا أو ياء أو همزة ضعيف ، وكذا نقل الحركة والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر فى الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء

قوله « والمحل » يعنى به محالّ الوجوه المذكورة ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مُصَدّرًا بفى ، كقوله : الإسكانُ المجردُ فى المتحركِ والرَّوْمُ فى المتحرك ، فقوله « الإسكان المجرد والروم » وجهان للوقف ، وقوله «المتحرك» محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله « إبدال الألف فى المنصوب المنون » إبدال الألف وجه ، والمنصوب المنون محله ، وهلمّ جرًّا إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفة فى المحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والرَّوْم فى المتحرك

قوله « فالإسكان المجرد » أى : الإسكان المحض بلا رَوْم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الرَّوْم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون ؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا ، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨٤ — وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ (١)

وإن كان آخر الكلمة ساكنا فقد كفيت مؤونة الإسكان ، نحو كم

---

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى كرب ، وصدره :

* إلَى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى *

والسرى : السير ليلا ، والحى : القبيلة ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمتين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القربة ، وعلى عروتها أيضا ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيلة يمر بها عهداً ألا يؤذوه ؛ لان له فى كل قبيلة أعداء ممن هجاهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالما إلى ممدوحه . والاستشهاد بالبيت على أن « عصما » وقف عليه بالسكون فى لغة ربيعة ؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف

ومَنْ ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل فى نحو هِجَانٍ (١) وفُلْكٍ (٢) ، وإذا كان آخر الكلمة تنوينا لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به فى

(١) قال ابن سيده : « والهجان من الإبل البيضاء الخالصة اللون والعتق ، من نوق هجن وهجائن وهجان : فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ، ومنهم من يجعله تكسيراً ، وهو مذهب سيبويه ؛ وذلك أن الألف فى هجان الواحد بمنزلة ألف ناقة كناز ، وامرأة ضناك ، والألف فى هجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعالا على فعال كما كسرت فعيلا على فعال ، وعذرها فى ذلك أن فعيلا أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى الأصل وثالثه حرف لين ؟ وقد اعتقبا أيضا على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد ؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف فى حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو — كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقة هجان ، وأينق هجان ، كما قيل: ظريف وظراف ، وشريف وشراف » اهـ

(٢) قال فى اللسان : « الفلك — بالضم — : السفينة ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع ، فإن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ، أعنى أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء فى الجمع بمنزلة ضمة حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى فى التوحيد والتذكير (فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) فذكر الفلك ، وجاء به موحدا ، ويجوز أن يؤنث واحده ، كقول الله تعالى : (جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ) فقال «جاءتها» فأنث ، وقال (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ) فجمع ، وقال الله تعالى: (والْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فى الْبَحْرِ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحداً أو جمعا ، وقال تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر ، وإلى

الوقف ؛ بل يحذف فى الرفع والجر حتى يصير الحرف الذى قبله آخر الكلمة ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين فى الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمة فى الوقف أخف منها فى الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحة ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمة الأخير من حيث كونها على حرفٍ ما كن مفيد لمعنى فى الكلمة المتلوة ، وإن كانت فى الأصل كلمة برأسها ، فهى : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغة أزْد السَّراة ، وهو قلبهم المضمومَ ما قبلها واوا والمكسورَ ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجملة ، ولا سيما المضمومُ ما قبلها فى الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختير الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة فى الحقيقة ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها فى نحو القاضى للوقف وهى من جوهر الكلمة فما ظنك بالتنوين ؟ فلما خففت الكلمة بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ماهو أشد اتصالا بها منه — أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء — أولى ، وأما فى المنصوب المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفا ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك فى المثنى وجمع سلامة المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركة النون فقط

السفينة فيؤنث . قال الجوهرى . وليس هو مثل الجنب الذى هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلا وفعلا يشتركان فى الشىء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل — مثل أسد وأسد — ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما) . قال ابن برى : إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لاغير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لاغير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا ، قال الله تعالى « قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » اه

واعلم أن علامة الإسكان فى الخط الخاء فوق الحرف الموقوف عليه : وهى حرفٌ أولُ لفظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

قوله « والرَّوْم فى المتحرك » الرَّوْم الاتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة التى تحرك بها آخر الكلمة فى الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أعْنَى ؛ لدلالتها على المعانى فى الأصل ، وإما حركات البناء كأين ، وأمْسِ ، وقبل ؛ وعلامةُ الرَّوْم خط بين يدى الحرف هكذا : زيد — . وسمى رَوْما لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية ، ويدرك الرومَ الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن فى آخر الكلمة صُوَيتاً خفيفاً ، وإن كان آخر الكلمة حرفا ساكناً قد يحذف فى الوصل ويبقى ماقبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رَوْمُهُ تلكَ الحركة ، وإن كان لايبقى ما قبله على حركته فى الوصل بعد حذفه نحو عليكُمُو وعليهمِى لم يجز الروم على مايجىء

قوله « وهو فى المفتوح قليل » إذا كان المفتوح منوناً نحو زيدا ورجُلا فلا خلاف أنه لايجوز فيه الرَّوْم إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

* وآخُذُ مِنْ كلِّ حَيٍّ عُصُمْ * (١)

وإذا لم يكن منوناً ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فمذهب الفراء من النحاة أنه لايجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته . وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما فى المرفوع والمجرور

قوله « والإشمام » الاشمام : تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التى تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية ، وعلامته نُقْطة بين يدى الحرف ؛ لأنه أضعف من الرَّوم ؛ إذ لاينطق فيه بشىء من الحركة ، بخلاف الروم ، والنقطة أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام فى

(١) تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجرور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وَهَم ؛ لم يجوزه أحد من النحاة إلا فى المرفوع والمضموم ؛ لأن آلة الضمة الشفة ، وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التى يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة ؛ ليَسْتدل بذلك على أن تلك الحركة هى الساقطة دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسرة فهى جزء الياء التى مخرجها وسطُ اللسان والفتحة جزء الألف التى مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسِّن ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين

قال : « وَالْأَكْثَرُ عَلَى أنْ لاَ رَوْمَ وَلاَ إشْمَامَ فِى هَاء التَّأْنِيثِ وَمِيمِ الْجَمْعِ وَالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ »

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاة ، ذكر أنه يجوز الرَّوْم والإشمام فى أحد الثلاثة المذكورة ؛ بل كلهم منعوهما فيها مطلقا ، وأرى أن الذى أوهم المصنف أنه يجوز الرَّوْم والإشمام فيهما قول الشاطبى — رحمه الله تعالى — بعد قوله :

٨٥ — وَفى هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمْعِ قُلْ
وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ

وَفى الْهَاءِ لِلْإضْمارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا ... وَمَنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أو الْكَسْرُ مُثِّلاَ
أوْ أُمَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ ... يُرَى لَهُمَا فِى كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلاَ (١)

---

(١) أورد المؤلف هذه الأبيات الثلاثة من كلام الشاطبى فى لاميته المشهورة (الشاطبية) ليبين منشأ وهم ابن الحاجب فى أن بعض النحاة أو القراء جوز الروم والاشمام في هاء التأنيث ، وميم الجمع ، والحركة العارضة ، وذلك أنه فهم فى قول الشاطبى « وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا » أن بعض القراء يجيز الروم والاشمام فى كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف

فظن أنه أراد بقوله « فى كل حال » فى هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء للذكر ، كما وَهِمَ بعض شُرَّاح كلامه أيضاً ، وإنما عنى الشاطبى فى كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجىء

فنقول : إنما لم يجز فى هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فيُنَبَّه عليها بالروْم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التى هى بدل منها ، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ — * بَلْ جَوْزِ تَيْهَاء كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ (١) *

المذكورة ، ثم ذكر أن الشاطبي إنما عنى بقوله : « . . . وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا » أن بعضهم جوز الروم والاشمام فى هاء الاضمار للمذكر فقط فى كل حال من أحوالها المذكورة فى قوله « ومن قبله ضم . . . الخ » لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادى فى شرح شواهد الشافية نقلا عن السمين فى شرحه للشاطبية حيث قال : « وممن ذهب إلى جواز الروم والاشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والاشمام دائر بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذهب ، الثانى : استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية عند بعض أهل الآراء ، الثالث : عدم استثناء شىء من ذلك ، وهو الذى عبر عنه بقوله « (وبعضهم يرى لهما في كل حال محللا) » اه كلام السمين . قال البغدادى : « فقوله : وهذا أشهر المذاهب » يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والاشمام) فى الثلاثة أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان فى أحد الثلاثة — وهم ؛ فان بعض القراء صرح بجوازهما فى ميم الجمع » اه والبعض الذى عناه البغدادى هو « مكى » كما صرح به أبو شامة والسمين فى شرحيهما على الشاطبية

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه ابن برى فى أماليه على الصحاح لسؤر الذئب ضمن أبيات كثيرة ، وقبله :

مَاضَرَّهَا أَمَّا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيَّمًا بِنَظْرَةٍ وَأَسْعَفَتْ

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه فى الوصل ، نحو عليكمْ وعليهمْ . والرَّوْم والاشمام لا يكونان فى الساكن ، وأما من حركها فى الوصل ووصلها بواو أو ياء فإنما لم يرُمْ ولم يُشِمّ أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة فى القاضى بعد حذف يائه ، لأن تلك الكسرة قد تكون فى آخر الكلمة فى الوصل ، كقوله تعالى (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) ولم يأت عليكمُ و إليهمِ إذا وصلتهما بمتحرك بعدهما متحركى الميمين محذوفىْ الصلة ، فكيف تُرام أو تُشَم حركةٌ لم تسكن آخراً قط ؛ وأما نحو (عَلَيْكُمُ الكِتابَ) و (إِلَيْهِمِ المَلَائِكَةَ) فان آخر الكلمة فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو فى حكم الثابت ، هذا إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكمُو و إليهمى على ما هو قراءة ابن كثير ، وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكمْ وَ إليهمْ — بسكون الميم فيهما — فالكسر والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما فى قوله تعالى (مَنْ يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ) (وَلَقَدِ اسْتُهْزِئ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

وبعده :

قَطَعْتُهَا إذَا المَهَا تَجَوَّفَتْ　　مَآزِقًا إلَى ذَرَاهَا أهْدَفَتْ

والجوز — بفتح الجيم وآخره زاى معجمة : الوسط ، والتيهاء — بتاء مثناة مفتوحة : المفازة التى يتيه فيها السالك ، والحجفة — بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء : الترس ، وقوله « قطعتها » جواب رب المقدرة بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى واحده مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، وتجوفت : دخلت ، والمآزق : جمع مأزق ، وهو المضيق ، وذراها — بفتح الذال المعجمة : ناحيتها ، وأهدفت : من الاهداف وهو الدنو من الشىء والاستقبال له — يصف نفسه بالقوة والجلادة فيقول : رب مفازة يضل فيها السالك ملساء كظهر المجن قطعتها فى الوقت الذى تهرب فيه أبقار الوحش إلى مخابئها

للحركة المقدرة فى الوقف ، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا فى الوصل ، فاذا لم تقدر فى الوقف فكيف ينبه عليها ؟

قال : « وَإِبْدَالُ الْأَلِفِ فى الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ وَفى إِذَنْ وَفِى نَحْوِ اضْرِبَنْ ، بِخِلَافِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ فِى الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، عَلَى الْأَفْصَحِ »

أقول : المنصوب المنون تقلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستثقل الألف ، بل تخف به الكلمة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما فى الرفع والجر ، والخفة مطلوبة فى الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعة يحذفون التنوين فى النصب مع الفتحة فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :

* وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبةً ألفا معها ، وأما « إذن » فالأكثر قلب نونها ألفا فى الوقف ؛ لأنها تنوين فى الأصل ، كما ذكرنا فى بابه[1] ، ومنع المازنى ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ٢١٩) : (الذى يلوح لى فى إذن ويغلب فى ظنى أن أصله إذ ، حذفت الجملة المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى . وذلك أنهم أرادوا الاشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت ، لخفة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أى إذ تزورنى أكرمك : أى وقت زيارتك لى أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض ؛ إلا أنهما معربان وإذ مبنى ، فاذن على ما تقرر صالح للماضى . كقوله :

« إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِى . . . . . »

وأن من نفس الكلمة ، وأجاز المبرد الوجهين ، فمن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجىء

قوله « وفى نحو اضربن » يعنى به نون التأكيد المخففة المفتوح ما قبلها ، وعلة قلبها ألفا إذا انفتح ماقبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء

قوله « بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء » عبارة ركيكة ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين المرفوع واواً وتنوين المجرور ياء ، كما قلبتَ تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى الثقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأدْلُو مطلقا ، ويجيزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئا يؤدى إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة ؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : هذا زيدُو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدَا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : « وَيُوقَفُ عَلَى الأَلِفِ فى بَابِ عَصًا وَرَحًى باتِّفَاقٍ »

أقول : اختلف النحاة فى هذا الألف فى الوقف ، فنُسب إلى سيبويه أنها فى حال الرفع والجر لام الكلمة ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال [1] : « وأما الألفات التى

وللمستقبل نحو جئتنى إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن ههنا هى إذ فى نحو قولك حينئذ ويومئذ . إلا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر ، كقوله :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف » اه

(١) لم يذكر المؤلف عبارة سيبويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك

تذهب فى الوصل فانها لاتحذف فى الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف ؟ وقد يفر إليه فى الياء المكسور ما قبلها نحو دُعَا وَرُضَا » . وقال أيضا : « إنهم يخففون عَضُدًا وَفَخِذًا بحذف حركتى عينيهما ، ولا يحذفون حركة عين جَمَلٍ » قال السيرافى — وهو الحق — : « هـذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التى تثبت فى الوقف هى التى كانت فى الوصل محذوفة » أقول : معنى كلام سيبويه أنك إذا قلت « هـذا قاضْ » و « مررت بقَاضْ » فانك تحذف فى الوقف الياء التى حذفتها فى الوصـل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحذف الياء والكسرة فى الوقف

العبارة ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠) : « وأما الألفات التى تذهب فى الوصل فانها لاتحذف فى الوقف ، لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحة ، وفروا إليها فى قولهم : قد رضا (ماض مبنى للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر ، وهو زيد الخيل :

أَفِى كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ ... عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّيْتُمُوهُ وَمَا رُضَا

وقال طفيل الغنوى :

* إِنَّ الْغَنَوِىَّ إِذَا نُهَا لَمْ يُعْتِبِ *

ويقولون فى فخذ : فخذ ، وفى عضد : عضد ، ولا يقولون فى جمل : جمل ، ولا يخففون ، لأن الفتح أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ٤٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهى قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر — حيث اضطر — وهو لبيد :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَـــــاهِدٌ
رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

يريد المعلى» اهـ

لبقيت الكلمة فى حال الوقف على وجه مستثقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت فى الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

وقد ذكر أبو حيان فى الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : « والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، وفيه مذاهب : أحدها : أن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وأبى على فى التذكرة . والثانى : أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين وسيبويه فيما قال أبو جعفر الباذش . والثالث : اعتباره بالصحيح ، فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر هى بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو على فى أحد قوليه ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين » اه

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل : « وقد اختلفوا فى هذه الألف (يريد ألف المقصور المنون) فذهب سيبويه إلى أنه فى حال الرفع والجر لام الكلمة وفى حال النصب بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين فى حال النصب دون الرفع والجر ، وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة فى الأحوال كلها ، قال السيرافى : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله «وأما الألفات التى تحذف فى الوصل فانها لاتحذف فى الوقف » . ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويا فى الشعر فى حال النصب ، نحو قوله :

وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى   صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى

فألف « سرى » هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافى فى أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويا . وقال قوم — وهو مذهب المازنى — : إنها فى الأحوال كلها بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف فى حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة فى المقصور فى الأحوال كلها ، وهو قول لاينفك عن ضعف ؛ لأنه قد جاء عنهم « هذا فتى » بالامالة ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الامالة ، إذا لاسبب لها » اه

وأما الألف المحذوفة فى المقصور فى الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها فى حال الوقف فى الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين فى المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدى إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل ، وقد رأيت كيف عَمَّم سيبويه علة رد الألف التى هى اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفة فى الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نُسب إليه ، لا تصريحا ولا تلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبى على فى التكملة ، وأقصى ما يقال فى تمشيته أن يقال : إن فتى فى قولك فى الوقف « جاءنى فتى » و « مررت بفتى » و « رأيت فتى » كان فى الأصل فَتَىٌ وفَتَىٍ وَفَتَياً ، حذف التنوين فى الرفع والجر كما يحذف فى الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها ، وأما فى حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولهما مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمة ثم أعللتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمة فى حال الوصل مُعَلَّة بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين

فلم يبق فى المقصور إذن فى الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذى حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحة كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافى على كون الألف لام الكلمة فى الأحوال بمجيئها رويا فى النصب ، قال :

٨٧ — وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَىَّ سُرَى

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

* إنَّ الحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ القِرَى (١) *

ولا يجوز « زَيْدَا » مع « يَحيى » لما ثبت فى علم القوافى ، وأيضا فإنها تمال فى حال النصب كقوله تعالى (واتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) وإمالة ألف التنوين قليلة ، كما يجىء فى بابها ، وأيضا تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفا

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفة ؛ لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها ، بل تقلبها فى الأحوال الثلاث ألفا ؛ لوقوعها فى الأحوال بعد الفتحة ، كما قلبتها ألفا فى « زيدا » المنصوب ؛ لأن موقعها فى الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحة « زيدا » عارضة إعرابية والفتحة فى المقصور لازمة . وهذا المذهب لابن بَرْهَان ، ويُنْسَب إلى أبى عمرو بن العلاء والكسائى أيضا . والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافى .

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى فى الوقف هو الذى كان فيه فى الوصل ، بلا خلاف ، كالعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطرارا ، قال :

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفاني فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد اختارها أبو تمام فى باب الأضياف والمديح من ديوان الحماسة ، وقبلها قوله :

إنَّكَ يَابْنَ جَعْفَرٍ خَيْرُ فَتًى ... وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إذَا أتَى

والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمة فى الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت رويا ، وليست مبدلة من التنوين فى الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويا لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين فى الاسم المنصوب فى الروى أيضا ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى فى قصيدة واحدة ، وهو مما لا يقول به أحد ؛ فثبت أن الألف فى «سرى» وفى « اشتهى » وفي «القرى» هى لام الكلمة كما قدمنا

٨٨ — وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ (١)

قال : « وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفٍ هَمْزَةً ضَعِيفٌ »

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلبَ غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو للالحاق كمِعْزًى ، أو لغيرهما نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزة ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقفت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره فى موضع الهمزة ، وإذا تفطنت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة ؛ لأنك تأخذ بعد الألف فى حرف آخر ، وفى الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزة ، قال الخليل : ولذلك كتبوا نحو « ضربوا » بهمزة بعد الواو ، لكن مدهما أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطا فى نحو « كفروا » للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو « ضربوهم » و بين ضمير التأكيد نحو « ضربواهم » ثم طردوا فى الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : « وكَذٰلِكَ قَلْبُ أَلِفٍ نحو حُبْلَى هَمْزَةً أَوْ وَاواً أَوْ يَاءً »

أقول : قوله « همزة » لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل «قلب كل ألف همزة»

---

(١) ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة الصحابى المعروف ، يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر ، وقوله « قبيل » مبتدأ ، و « من لكيز » صفته ، و «شاهد» خبره ، و «رهط مرجوم» وما عطف عليه بدل منه ، ومرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز . والاستشهاد بالبيت فى قوله «وابن المعل» حيث أراد ابن المعلى ؛ فحذف الألف المقصورة فى الوقف ضرورة تشبيها للألف بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة ، قال الأعلم : «وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحة ؛ لأنها من الألف »

قوله « أو واواً أو ياء » اعلم أن فَزَارة وناساً من قَيْس يقلبون كل ألف في الآخر ياء ، سواء كان للتأنيث كحبْلى ، أولا كمُثَنًّى ، كذا قال النحاة ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حبْلى ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في حالة الوصل ؛ لأن أخذك في جَرْس حرف آخر يبُين جرس الأول وإن كان خفيا ، وأما اذاوقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظَن معدومة ، ومن ثم يقال : هؤلاه وياربّاه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفا من جنسها أظهر منها ، وهي الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التي هي أثقل من الألف في حالة الوقف التي حقها أن تكون أخف من حالة الوصل للغرض المذكور من البيان ، مع فتح ماقبلها ، فانه يخفف شيئاًمن ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزة أيضا ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطيء يَدَّعُونها في الوصل على حالها في الوقف ، فيقولون : أفعَىْ ، بالياء في الحالين ، وبعض طيء يقلبونها واوا ؛ لأن الواو أبين من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل في الفم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو في لغة طيء في مثله ؛ لأنه ينبغي أن يراعى الخفة اللائقة بالوقف مع مراعاة البيان ، والذين يقلبونها واواً يَدَّعُون الواو في الوصل بحالها في الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واواً أو ياء لتشابه الثلاثة في المد وَسَعة المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بني تميم ياء «هذِى» في الوقف هاء فيقولون : هذِهْ ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسرة في الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التي هي أخت الياء في المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هذِى هند ؛ لأن مابعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جعلت طيء الوقف والوصل

سواء فى أفعَىْ ، إلا أن قلب الهاء من الياء لايطرد فى كل ياء كما اطرد قلب الياء من كل ألف عند طيء فى الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذِى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بِهِى وَغُلَامِهِى ، فتوصَل بياء فى الوصل ، ويحذف الياء فى الوقف كما يجىء بعد ، ويجوزهٰذِهْ بسكون الهاء ، وصلا ووقفاً ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الياء فى الوقف ، شديدةً كانت الياء أو خفيفة ، لخفاء الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها فى المخرج مع كونه أظهر من الياء ، فيقول : تميمجّ وعلج [فى تميمى وعلى] وقوله :

٨٩ — خَالِى عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ[1]

وَبِالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِجِّ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصِّيصِجِّ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة ، ويجىء الكلام عليه ، وأنشد أبو زيد فى الياء الخفيفة :

٩٠ — يَارَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

* أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ[2] *

---

(١) نسبوا هذه الأبيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله «أبو علج» يريد أبو على ، و «بالعشج» يريد : بالعشى ، وفلق : جمع فلقة وهى القطعة ، ويروى فى مكانه «كتل» بضم الكاف وفتح التاء ، وهي جمع كتلة ، و « البرنج » يريد به البرني ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الوتد ، قلبت تاؤه دالا ثم أدغمت ، و « الصيصج » يريد به الصيصي ، وهوواحد الصياصى ، وهى قرون البقر . والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يبدلون الياء المشددة جيما

(٢) هذه أبيات ثلاثة من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد فى نوادره ، وقوله «حجتج» أراد به حجتى ، فأبدل من ياء المتكلم الساكنة جيما ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب

قال : « وَإِبْدَالُ تَاءِ التَّأْنِيثِ الاسْمِيَّةِ هَاءً فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ عَلَى الأَكْثَرِ ، وَتَشْبِيهُ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيلٌ ، وَفِي الضَّارِبَاتِ ضَعِيفٌ ، وَعِرْقَاتٌ إِنْ فُتِحَتْ تَاؤُهُ فِي النَّصْبِ فَبِالْهَاءِ ، وَإِلاَّ فَبِالتَّاءِ ، وَأَمَّا ثَلاَثَهْ أَرْبَعَهْ فِيمَنْ حَرَّكَ فَلأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ لَمَّا وَصَلَ ، بِخِلاَفِ أَلَمَ اللهُ فَإِنَّهُ لَمَّا وُصِلَ الْتَقَى سَاكِنَانِ » .

أقول : لاخلاف فى تاء التأنيث الفعلية أنها فى الوقف تاء ، وفى أن أصلها تاء أيضا ، وأما الأسمية فاختلف فى أصلها ؛ فمذهب سيبويه والفراء وابن كَيْسان وأكثر النحاة أنها أصل ، كما فى الفعل ، لكنها تقلب فى الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين : الاسمية ، والفعلية ، أو بين الاسمية التى للتأنيث كعِفْرِيَةَ [1] والتى لغيره كما فى عِفْرِيت وَعَنْكَبُوت ، وإنما قلبت هاء لأن فى الهاء همساً

يشحج شحيجا وشحاجا : أى صوت ، ويروى فى مكانه شامخ ، والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنهيق واحد ، و « بج » يريد : بى ، ويزى : يحرك ، و « وفرتج » يريد به وفرتى ، فأبدل الياء جيماً ، والوفرة — بفتح فسكون — : الشعر إلى شحمة الأذن . والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفة جيماً ، كما يظهر مما ذكرناه

قال سيبويه (حـ ٢ ص ٢٨٨) ما نصه : « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تميمى ، وهذا علج ، يريدون على ، وسمعت بعضهم يقول : عرباج ، يريد عربانى ، وحدثنى من سمعهم يقولون :

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٌّ ... الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِّ

وبِالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِجِّ

يريد بالعشى والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ

(١) أنظر فى كلمة عفريت (حـ ١ ص ١٥ ، ٢٥٦) وأنظر فى كلمة عفرية (حـ ١ ص ٢٥٥ هـ ٢)

وليناً أكثر مما فى التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحة أولى ، ولذلك تزاد الهاء فى الوقف فيما ليس فيه — أعنى هاء السكت — نحو : أَنَهْ ، وهؤلاه ، وإنما تصرف فى الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية ؛ لأنها لاحقة بما هى علامة تأنيثه ، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه .

وقال ثعلب : إن الهاء فى تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء فى الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيل : رأيت شَجَرَهًا ، بالتنوين ، وكان التنوين يُقلب فى الوقف ألفا كما فى « زَيْدًا » فيلتبس فى الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت فى الوصل تاء لذلك ، ثم لما جىء إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء

وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قلب التاء هاء خوفا من اللبس أيضا ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقفون على الاسمية أيضا [بالتاء] قال :

٩١ — اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَ بَعْدِمَتْ (١)

---

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ، ولم نقف لها على قائل ، ومسلمت — بفتح الميم واللام — : اسم شخص ، وأصله مسلمة ، و « ما » فى قوله « من بعد ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون كافة مسوغة لبعد أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله « صارت » وما عطف عليه . وقد كرر « بعدما » ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانية والثالثة توكيداً للاولى من توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحدة منها مضافة إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هـــذا الوجه الثانى يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافاً إليه الأول أو الثانى أو الثالث ، كقوله :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

والظاهر أن هؤلاء لا يقولون فى النصب « رأيت أمتًا » كزيدًا بألف ، بل « رأيت أمَتْ » كما فى قوله « وكادت الحرة أن تدعى أمت » وذلك لحمله على « أمَهْ » بالهاء ؛ فإنه هو الأصل فى الوقف

قوله « وتشبيهُ تاء هيهات به قليل » قد ذكرنا حكمه فى أسماء الأفعال [1]

وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، ومثل ما قالوه فى نحو : ياتيم تيم عدى . والغلصمة : رأس الحلقوم . يريد نجاك الله من الأعداء بكف هـذا الرجل المسمى مسـلمة بعدما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن إماء . والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء فى قوله « وبعدمت » .

(١) قال المؤلف فى شرح الكافيـة (حـ ٢ ص ٦٩) : « ومن أسمـاء الأفعال التى بمعنى الخبر « هيهات » وفى تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها الأولى همزة مع تثليث التاء أيضاً ، وقـد تنون فى هـذه اللغات الست ؛ وقد تسكن التاء فى الوصل أيضاً ، لاجرائه فيه مجراه فى الوقف ، وقد تحذف التاء نحو هيها ، وأيها ، وقد تلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد تنون أيضاً نحو أيها ، وقد يقال أيهان ــ بهمزة ونون مفتوحتين، وقال صاحب المغني (وليس هو ابن هشـام) : بنون مكسورة ، وقال بعض النحـاة : إن مفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية ــ كزلزلة ، نحو قوقاة ، قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيهيات ، كما تقول : قوقيات ، فى جمع قوقاة ، إلا أنهم حذفوا الألف لـكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى المثنى ، والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل لا منع أن تقول : التاء والألف فيهـا زائدتان ، فهى مثل كوكب ، ولا منع أيضاً من كونها فى جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها هيهية ،

وأن بعض النحاة قال : إنك إذا كسرت تاءه فهو فى التقدير جمع هَيْهِيَة وأصله هَيْهِيَاتٌ فحذف الياء شاذا لكونه غيرمتمكن ، كما حذفت فى اللذَانِ ، والقياس اللذَيان ، و إذا ضممت تاءه أو فتحتها جازأن يكون مفردا وأصله هَيْهَية ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعا فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هَيْهِيَة سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تاؤه كتاء قامَتْ وقعَدَتْ ، وذكرنا أيضاً أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين ، وتركيبه من هَيْهَيٍ ككوكب ، وأما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظا بنحو قَوْقَاة (١) ودَوْدَاة (٢)

قوله « وفى الضاربات ضعيف » يعنى أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضا فى الوقف

وتقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولا مطلقاً ، وكسرت للساكنين ، لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعده ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير - أعني أن أصله هيهية فى الأحوال - أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء فى الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تاؤها مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وببر » اه

(١) قوقاة : مصدر قولك : قوقت الدجاجة : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قوقية — كدحرجة ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : قاقت الدجاجة ، أيضاً

(٢) الدوداة : الجلبة ، والأرجوحة ، وعلى الأول هى مصدر لقولك : دوديت : أي صوت ، وعلى الثانى هى من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون منقولة من المصدر

هاء لسكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبه بتاء المفرد ، حكى قُطْرُب « كيف البَنُون والبَنَاه » والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعية ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو « أخت » فلا خلاف في أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها و إن كان فيها رائحة التأنيث لاختصاص هذا البدل بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، و بكونها كلام الكلمة بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ، فكأن ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هي زائدة محضة كتاء المفرد ، فلهذا جوز بعضهم إجراءها مُجْرَاها

قوله « وعِرْقَات [1] إن فتحت تاؤه في النصب فبالهاء » لأنه يكون مفردا كما ذكرنا في شرح الكافية ، ويكون ملحقا بدِرْهَم كمِعْزَى ، وإن كسرت تاؤه في النصب دل على أنه جمع عِرْق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء مع مجيء التكسير فيه : أي العروق ، كما قيل البُوَانَات مع البُون في البُوَان ، على ما مر في شرح الكافية في باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كما في مسلمات

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ١٧٥) : « وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ، وجاء في الشاذ (انفروا ثباتاً) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام ، كالتاء في الواحد ، و كالواو والنون في « كرون ، و « ثبون » وقال أبو علي : بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردودة ، فمعنى سمعت لغاتهم : أي لغتهم ، قال : وذلك لأن سيبويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح في موضع ، وفيما قال نظر ، إذ المعنى في سمعت لغاتهم ، وقوله (انفروا ثباتاً) الجمع ، وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم — بفتح التاء ، وكسرها أشهر ؛ فإما أن يقال : إنه مفرد والألف للالحاق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه شاذاً ؛ فالعرق إذن كالبوان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف والتاء مثله » اه

قوله « وأما ثلاثه أربعة » هـذا اعتراض على قوله « و إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء » يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء فى الوقف ، و « ثلاثة » فى قولك « ثَلَثْهَرْبَعَة » ليس موقوفا عليه ؛ لـكونه موصولا بأربعة ، و إلا لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثة بأربعة ، ومع ذلك قُلب تاؤه هاء ، قال : وأما (أَلَـمَ اللهُ) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما فى ثَلَثْهَرْبَعَة لأن هـذه الـكلمات - أعنى أسماء حروف التهجى - عنـد المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثلثهربعة ؛ فإن ثلاثة موصولة مُجْرَاة مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن أَلَمَ موقوفا عليـه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله فى الدرج ، والهمزة إذا سقطت فى الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ماقبلها إلا على الشذوذ ، كماروى الـكسائى فى (بسم الله الرحمن الرحيمَ الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همـزة الوصل مع حركتها التقى ساكنان : ميم أَلَـم ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، و إنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرارا من الـكسرة بعد الياء والـكسرة ، كما مر فى بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن أَلَم كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة ، لافرق بينهما ، وقد ثبت رعاية حكم الوقف فى كل واحدة من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب تائها هاء و إثبات همزة الوصل فى اثنان ، وذلك لعـدم الاتصال المنوى بين الـكلمات ، و إن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو أَلَم أيضا هكذا ؟ ولو كان فى أسماء حروف التهجى همزات الوصل فى الأوائل وتاءات التأنيث فى الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما فى ألفاظ العدد ، وكذلك إذا عَدَّدْتَ نحو رجل امرأة ناقة بغلة ، فإنك تثبت همزة الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمة كالموقوف عليه ، لـكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر فى التقـاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمة

من أسماء حروف الهجاء فى حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزة الوصل فى الله إذ هو فى حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظا بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع فى ثلاثهَ أربعة

« قوله ثلاثهَ أربعة فيمن حرك » يعنى من لم يحرك الهاء وقال ثلاثهْ أربعة فإن ثلاثهْ موقوف عليه غير موصول بأربعة ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء فى الوصل ، وهو أيضاً وهم ؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء أيضاً لا يسكت على الهاء . بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء ، وليس كل إسكان وقفا؛ لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة ، وإلا لم يعد المسكن واقفاً ؛ لأنك إذا قلت « مَنْ أنت » ووصلت من بأنت لا تسمى واقفاً مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب فى الأسماء المعدودة ــ سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجى أو غيرهما ــ أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها .

قال : « وَزِيادَةُ الألِفِ فِى أنَا ، وَمِنْ ثَمَّ وُقِفَ عَلَى لٰكِنَّا هُوَ اللهُ بالألِفِ ، وَمَهْ وأنَهْ قَليلٌ »

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبينون حركة البناء بهاء السكت يبينونها فى حرفين فقط بالألف ، وهما أنَا وَحَيَّهَلاَ .

قلت : أما « حَيَّهلا » فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين فى حَيَّهَلاً ، لأن كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة وإن لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب فى الوقف ألفا ، كما فى اضْرِبَنْ ، وقد بينا فى باب المضمرات أن الألف فى « أنَا » عند الكوفيين من نفس الكلمة ، وبعض طيىء يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : أنَهْ ، وهو قليل ، قال حاتم : هٰكَذَا فَزْدِى أنَهْ[1] ، وبعض

(١) الذى فى مجمع الأمثال للميدانى (حـ ٢ ص ٢٩٣) : « هكذا فصدى » قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامة وذلك أنه كان أسيرا فى عنزة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هكذا فصدى ،

العرب يصل أنا بالألف فى الوصل أيضا فى السعة ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها فى الوصل ، إلا ضرورة ، قال :

٩٢ — أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا (١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة ، دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف ، وقال أبو على : لا أعرف الوجه فى تخصيص ذلك بما ذكر

قوله « ومن ثم وقف» أى: من جهة زيادة الألف فى آخر «أنا» وقفاً وُقف على (لكنا) بالألف ؛ لأنه « أنا » فى الأصل جاءت بعد « لكن » ثم نقلت حركة همزة أنا إلى النون وحذفت ، كما فى نحو (قَدَ أُفلح) ، ثم أدغمت النون فى النون ، وابن عامر يثبت الألف فى (لكنا هو الله) وصلا أيضا ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشددة : بل أصله لَكِنْ أَنَا

قوله « مَهْ وأَنهْ قليل » أما أنا فقد مر أن بعض طيىء يقفون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما « مهْ » فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجرورة

يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام » اه

ولم نجد فى هذا الكتاب ولا فى غيره من كتب اللغة والأمثال نسبة هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ . وانظر فى معنى القصد (حـ ١ ص ٤٣)

(١) هذا البيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبى ، وقوله « حميدا » منصوب على أنه بدل من الياء فى «فاعرفونى» أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ؛ هذا كله إن رويته « حميدا » بالتصغير ، على أنه علم ، فان رويته «حميدا» — بفتح الحاء — على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير صفة جاز فيه ما جاز فى المصغر ، وقد اختلف فى اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر . و « تذريت » : علوت ، وأصله من بلوغ الذروة وهى أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا عالى المجد والرفعة . والاستشهاد بالبيت فى قوله «أنا» حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجرورة فيجىء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، و إن لم يكن مجرورا ، كما فى حديث أبى ذؤيب : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مَهْ ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو رَهْ واغْزُهْ ولْـتَرْمِهْ ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التى كانت لها ، أعنى على ما الاستفهامية غير المجرورة ، ومذهب الزمخشرى أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجرورة فى نحو : مثلُ مَهْ ومَجِىءُ مَه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جىء بها بعد حذف الألف كالعوض منه

قال : « وَإلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ لاَزِمٌ فِى نَحْوِ رَهْ وَقِهْ وَمَجِىءُ مَهْ ومِثْلُ مَهْ [فِى مَجِىءُ مَ جِئْتَ ، وَمِثْلُ مَ أَنْتَ] [1] ، وَجَائِزٌ فِى مِثْلِ لَمْ يَخْشَهْ وَلَمْ يَغْزُهْ وَلَمْ يَرْمِهْ وَغُلاَمِيَهْ [وَعَلَى مَهْ] [1] وَحَتَّامَهْ و إلاَمَهْ مِمَّا حَرَكَتُهُ غَيْرُ إعْرَابِيَّةٍ وَلاَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا ، كَالْمَاضِى وَبَابِ يَازَيْدُ وَلاَ رَجُلَ ، وَفِى نَحْوِ هُنَاهْ وَهؤُلاَهْ »

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت فى آخر شرح الكافية ، ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه

قوله « فى نحو ره وقه » أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، و إنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجىء بالهاء لسهولة السكوت عليه ، و « مه » فى قولك « مثل مه » [و « مجىء مَهْ » مثلُ] [1] رَهْ وقِهْ من وجه ؛ لأن الكلمة

---

(١) هذه العبارة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة

التى قبل ما مستقلة لـكونها اسما ، بخلاف الجار فى حتَّام ، وليس مثلهما من وجه آخر ، وذلك لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف ، لـكن سقوط الألف بلا علة ظاهرة ألزمه التعويض بهاء السكت ، ألا ترى أنه لم يلزم مع الـكاف والياء فى نحوغُلَامِى وغُلَامك وإن كانا أيضاً على حرف ، لما لم يحذف منهما شىء ، وأما عَلَامَهْ و إلامه وحتَّامه فما فيها أشد اتصالا بما قبلها منها بالمضاف فى نحو مِثْلُ مَهْ؛ لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فيجوز لك الوقف عليها بالهاء كما ذكر ، و بسكون الميم أيضاً ؛ لـكون عَلَامْ مثلا كغلام ، قال :

٩٣ — يَاأَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ خَلَّيْتَنِي   لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ (١)

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وبعض العرب لا يحذف الألف من « ما » الاستفهامية المجرورة ، كقوله

٩٤ — عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ (٢)

---

(١) هذا بيت من بحر الرمل لا نعرف له قائلا ، ولا وقفنا له على سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقة ، وهي مؤنث طارق ، وهـو الذي يأتى ليلا ، والذكر ـ بكسر الذال وفتح الكاف ـ : جمع ذكرة ، والمعروف ذكرى بألف التأنيث ، تقول : ذكرته بلسانى وبقلبي ذكرا وذكرى ـ بكسر فسكون فيهما ، والاستشهاد بالبيت على أنه قال «لم» بالسكون فى حال الوصل إجراء له مجرى الوقف

(٢) هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى رضي الله عنه يقوله فى رفيـع بن صيفى بن عابد وكان قد قتل يوم بدر كافرا ، و بعد البيت قوله

فَلَمْ أَنْفَكَّ أَهْجُو عَابِدِيًّا   طَوَالَ الدَّهْرِ مَا نَادَى الْمُنَادِى

وَقَدْ سَارَتْ قَوَافٍ بَاقِيَاتٌ   تَنَاشَدَهَا الرُّوَاةُ بِكُلِّ وَادِى

فَقُبِّحَ عَابِدٌ وَبَنِي أَبِيـهِ   فَإِنَّ مَعَادَهُمْ شَرُّ الْمَعَادِ

وبيت الشاهد يروي على غير الوجه الذي أنشده المؤلف وغيره من النحاة ، ففي الديوان (ص ٥٥ طبع ليدن)

فهذا لا يقول « علامَهْ » وقفا ، بل يقف بالألف التي كانت في الوصل ، والأولى حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة ، لما ذكرنا في الموصولات

وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفاً منه شيء نحو لم يَخْشَ ولم يَغْزُ ولم يَرْمِ وَعَلَامَ وإلَامَ وحتَّامَ فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم يحذف منه شيء ، نحو غلاميه وضربتكه وإنَّهْ ، وهي بما حذف منه حرفان نحو إن تَعِ أعِهْ أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخْشَهْ واغْزُهْ ، وأما ما صار بالحذف إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالا تاما كما اتصل في علَامَ وإلام وفيم ، وذلك نحو رَهْ وَقِهْ ومثل مه ومجيء مه ، على ما مر ، وإن لم يحذف منه شيء فانه بما قبل آخره ساكن نحو إنَّهْ وليتهْ وكيفهْ أولى منه بما قبل آخره متحرك ، نحو هُوَهْ وَهِيَـهْ وَغلَامِيَهْ وَضَرَبْتُكَهْ ؛ لأنك إن لم تلحقه في القسم الأول سكنت المتحرك الأخير فيلتقي ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، وإن كان ذلك مغتفراً في الوقف .

قوله « لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه » أمثلة المحذوف اللام

وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعِهْ واغزِهْ من دَعَوْت وغَزَوْت ، كأنهم سكنوا العين المتحركة بعد حذف اللام للوقف ، توهما منهم أنهم لم يحذفوا شيئا للوقف كما قلنا في « لم أُبَلِهْ » في الجزم ، قال :

٩٥ — قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقاً [1]

فَفِيمَ تَقُولُ : يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ ؟

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . والاستشهاد بما رواه المؤلف على أن من العرب من يثبت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة غير مبال بالالباس ، وقد قرىء قوله تعالى «عم يتساءلون» بالألف . قال ابن جنى : وإثبات الألف أضعف اللغتين

(١) وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندى ، وبعده قوله :

* وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقاً *

وقال الآخر فى الجزم :

٩٦ — وَمَنْ يَتَّقْ فإِنَّ اللهَ مَعْهُ * وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِ (١)

ثم ألحقوا هاء السكت ، لسكون العين فى تقدير الحركة ، ثم كسروا أول الساكنين (٢) كما هو حقه على ماذكرنا فى « لم أُبَلِهْ »

قوله « حَتَّامَهْ وَإِلاَمه » مثال للمحذوف الآخر ، لا للجزم

والاستشهاد بالبيت فى قوله «اشتر» حيث سكن الراء وهى عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

(١) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (و ق ي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص٢٤٠ من هذا الجزء) . والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ، إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء فى الغداة ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ومن يتق» حيث سكن القاف وهي عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على مامر فى البيت السابق

(٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه فى الكتاب ، إذ قال (ج ٢ ص٢٧٨) : «وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت فى موضع الجزم توهموا أنها ساكنه ، إذ كانت آخر شيء فى الكلمة فى موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ، لأنه لا يلتقى ساكنان ، كما قالوا : رد يافتي ، وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط كما قال زهير :

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى   وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا » اه

فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من « ادعه» لالتقائها ساكنة مع الدال وكلام الرضي يقتضى أن كسر العين لالتقائها ساكنة مع هاء السكت ، فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظة أن العين فى تقدير الحركة ، وعلى كلام الرضي يحتاج إلى ذلك ، لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك

قوله « غُلاَمِيَهْ » مثال لغير المحذوف الآخر

قوله « كالماضى » مثال لما حركته مشابهة للإعرابية ؛ لأنه إنما بنى الماضى على الحركة ، وحق البنـاء السكون لمشابهته المعرب ، إذ معنى « زيد ضرب » زيد ضارب ، ومعنى « إن ضربتَ ضربتُ » إن تضرب أضرب

قوله « وباب يازيد » لأن الضمة تحدث بحدوث حرف النـــدا. ، وتزول بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب «لارجل»

قوله « وفى نحو هيناه وهؤلاه » يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره ألف مثـل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشىء ، كما مر ، وأما نحو فَتًى وحُبْلَى فإنك لاتبين ألفاتها فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافية

قال : « وَحَذْفُ الْيَاءِ فى نحو الْقَاضِى وَغُلاَمِى حُرًّكَتْ أَوْ سُكِّنَتْ ، وَإِثْبَاتُهَا أَكْثَرُ ، عَكْسَ قَاضٍ ، وإِثْبَاتُهَا فى نحو يَامُرِى اتِّفَاقٌ »

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت الْقَاضِىَ وَجَوَارِىَ ، لا كلام فى أنه لا يجوز حـذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غُلاَمِىَ وغلامَاىَ وغلامَىَّ وإِنِّىَ ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحة

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، و بعض العرب يحذف الياء فى الوقف : لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ماقبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ سَوَاءٌ مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ماقبلها

وأما ياء المتكلم الساكنة فان كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّى أَكْرَمَنْ) (رَبِّى أَهَانَنْ) وإن كانت

فى اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذى قبلها بالاسكان ، نحو « غلامْ » كما جاز فى المنقوص؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتماداً فى إزالة اللبس على حال الوصل ، فعلى هذا قول المصنف «حُرِّكت أو سكنت» وَهَمٌ ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفردا نحو « ياقاضى » فاختار الخليل والمبرد إثباتَ الياء ، كما فى « جاءنى القاضى » سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف فى « جاءنى قَاضْ » وقفا ، واختار يونس وقوّاه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفا فى نحو « يا غُلَامَا » ؛ وحذفهم الياء فى نحو « يا غُلَامِ » أكثر من حذفهم إياها فى غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها فى نحو « يا مُرِى » ؛ لأنهم حذفوا الهمزة ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمة بحذف بعد حذف بلا علة موجبة ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين — أعنى فى حالتى الرفع والجر — فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره ههنا أولى ؛ لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو « رأيت قاضياً » فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفا إلا على لغة ربيعة كما مر

قال : « وإِثْبَاتُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَحَذْفُهُمَا فِى الْفَوَاصِلِ والقَوَافِى فَصِيحٌ ، وَحَذْفُهُمَا فِيهِمَا فِى نَحْوِ لَمْ يَغْزُوا وَلَمْ تَرْمِى وَصَنَعُوا قَلِيلٌ »

أقول : قال سيبويه : جميع مالا يحذف فى الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه فى الفواصل والقوافى ، يعنى بالكلام مالا وقف فيه ، وبالفواصل

رءوس الآى ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يَغزُو ويَرْمِى لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم ، إلا للضرورة أو شاذًا ، كقولهم « لا أدْرِ » ، وقوله تعالى (مَا كُنَّا نَبْغِ) و (يَوْمَ يأتِ لاَ تَكَلَّمُ) ولا يقولون « لا أرم » وهذا كما قالوا « لم يك زيد » ولم يقولوا « لم يه » بمعنى يَهُنْ ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى الفواصل وصلا جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ماقبلهما ، كقوله تعالى (واللَّيْلِ إذَا يَسْرِ) وذلك لمراعاة التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيراً مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف للوقف فى غير القوافى أيضا ، فثبت أنه يحذف فيهما مالا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ — وَلأَنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ... ـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ (١)

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

ويقال : بل مطلعها قوله :

دَعْ ذَا وَعَدِّ الْقَوْلَ فى هَرِمٍ ... خَيْرِ الْبُدَاةِ وَسَيِّدِ الْحَضْرِ

والقنة : أعلى الشيء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله « مذحجج » يروى في مكانه « من حجج » والحجج : السنون . و « تفرى ما خلقت » ضرب به مثلا لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفريه ، إذا قطعه على وجه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجه الافساد ، وكأن الهمزة فيه للسلب ، و « تخلق » بمعنى تقدر . والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يفر » على أن أصله يفري ، فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لايبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافية

قوله « وما يختار فيه ترك الحذف » يعنى الاسم المنقوص نحو «القاضى» ؛ فانه قد يحذف ياؤه فى غير الفواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ) وذلك لعدم التباسه بالمجزوم ؛ وأما فى الفواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من حذف ياء [نحو] « يرمى » فيها ؛ لأن لام نحو « الرامى » يحذف فى الوصل فى غير الفواصل من غير شذوذ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ) ولا يحذف ياء نحو « يرمى » فى مثله إلا شاذا ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص [المحذوف اللام وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص والاسم المنقوص] الثابت لامهما فى الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين

هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى الفواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضرورة كما قال :

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ *

وذلك لخفة الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعا للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمة والكسرة المشابهتين للواو والياء فى وقف أَزْدِ السَّراة ، يعنى أنك تحذف الياء من «يَفْرِى» تبعا لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ — وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرْ (١)

---

(١) هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب النحاة وفى صحاح الجوهرى ، والحقيقة أن البيت ملفق من بيتين : أحدهما

فلما جُوّز حذف ياء « الذعر » لأنه مثل وقف أزد السراة نحو « مررت بعَمْرِي » تبعه فى حذف الياء الأصلىّ ؛ إذ القوافى يجب جريها على نمط واحد ، وكذا فى الواو ، نحو قوله :

٩٩ — وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِيًا   عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلْ [١]

وإنما جوزت ههنا حذف الواو — وإن كان أصلا — لأنك حذفت الواو الزائد الناشىء للاطلاق فى «الثقل» قبل هذا البيت لما قصدت التقييد فى قوله :

١٠٠ — صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو
وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ وَالثَّقَلْ [٢]

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة الشاهد السابق ، والبيت الثانى هو :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ   يَقَعُ الصُّرَاخُ وَلُجَّ فى الذُّعْرِ

وهو للمسيب بن علس . وأسامة : علم للاسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفزع ، ولجاج الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «الذعر» حيث حذف الياء التى تنشأ من كسرة الراء إذا كانت القافية مطلقة ؛ والفرق بين هذا والذي قبله أن الياء المحذوفة من السابق لام الكلمة ، وهي هنا حرف زائد للروى

(١) هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى من قصيدة له مطلعها الشاهد الآتي بعد هذا ، وقوله « على صير أمر» أي : على مشارفة أمر ، ويمر ويحلو : أى يصير مرا وحلوا ، يريد أنه من محبوبته على حال لا تعد وصالا ولا هجرانا ؛ ولو أنها هجرته ليئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غير يائس منها ولا ناعم فى هواها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « يحل » حيث حذف الواو التى هى لام الكلمة ثم سكن ما قبلها

(٢) هـذا البيت مطلع قصيدة زهير بن أبي سلمى المزنى التى منها الشاهد

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد فى لغة أزد السراة فى « جاءنى زيدُ »

وأما الألف فلا تحذف فى القوافى نحو قوله :

١٠١ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى
فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف فى الأشهر فى نحو « زيداً » كما يحذف جمهور العرب الواو والياء الحادثتين فى الوقف فى لغة أزد السراة ، قال سيبويه : وقد دعاهم حذف ياء نحو « يقضى » وواو نحو « يدعو » فى القوافى إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثرة حذف نحو ياء « يرمى » وواو « يدعو » لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

السابق ، وأقفر : خلا ، والتعانيق والثقل : موضعان ، ومعنى البيت قد أفاق قلبى عن اللجاج فى هوى سلمى وما كاد يفيق . والاستشهاد بالبيت فى قوله «والثقل» حيث حذف الواو التى تكون للاشباع إذا كانت القصيدة مطلقة، ثم سكن ما قبلها ليجرى على سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا يبالون إذا وقفوا بأن يختل وزن البيت ، والفرق بين هذا والبيت السابق أن الواو المحذوفة من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفة من الشاهد السابق لام الكلمة

(١) هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، وأروى : اسم امرأه ، وقوله « والديون تقضى » جملة حالية ، يريد أنه أسلف هذه المرأة محبة ووداداً وانتظر أن تجزيه بهما محبة ووداداً مثلهما لأن الديون يقضيها المدينون ، ولكنها أدت إليه بعض هذا الدين ولوته فى بعضه الآخر . والاستشهاد بالبيت فى قوله «تقضى» ، و «بعضا» حيث أثبت الألف فى الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمة ، وألف بعضا ألف الأطلاق التى تنشأ من إشباع الفتحة

١٠٢ — لاَ يُبْعِدُ اللهُ إِخْوَاناً تَرَكْتُهُمُ
لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَـدَاةِ الْبَيْنِ مَاصَنَعْ (١)

بحذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ — يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَـكَلَّمْ وَعِمِى صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةَ وَأَسْلَمْ (٢)

باسكان الميم ، ولا يحذف ألف الضمير فى نحو قوله

١٠٤ — خَلِيلَيَّ طِيرَا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا (٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله « وحذفهما فيهما قليل » أى حذف الواو والياء فى الفواصل والقوافى ؛

---

(١) هذا البيت من قصيدة لتميم بن أبى بن مقبل ، وقبله قوله:

نَاطَ الْفُؤَادَ مَنَاطاً لاَ يُلاَئِمُهُ حَيَّانِ : دَاعٍ لإِصْعَادٍ ، ومُنْدَفِعُ

وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمى منه ، ويلائمه : يوافقه ، والأصعاد : الارتقاء ، تقول : أصعد فـــلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «صنع» وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياء يقضى ويرمى ، غير مبالين باختلال الوزن

(٢) هذا مطلع قصيدة طويلة لعنترة بن شداد العبسى ، وتعتبر عند بعضهم من المعلقات،وعبلة:اسم امرأة وهى محبوبته، والجواء ـ بكسر الجيم ممدودا ـ : اسم موضع ، وعمى : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم ـ كوعد يعد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « تكلم » و « اسلم » حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلها تكلمى واسلمى فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو فى قوله « صنع »

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم نعثر له على تتمة ولا على نسبة إلى قائل معين، والاستشهاد به فى قوله « قعا » حيث لم يحذف الألف التى هى ضمير الاثنين كما حذفت الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة فى بيت عنترة ، وكما حذف واو جماعة المذكرين فى بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واوالضمير فى شىء من الفواصل كما كان فى القوافى ، وحذف ياء الضمير فى الفواصل ، نحو : (فإِيَّاىَ فَاعْبُدُونِ)

قال : « وَحَذْفُ الْوَاوِ فِى ضَرَبَهُ وَضَرَبَهُم فيمَنْ أَلْحَقَ »

أقول : قد بَيَّنَّا فى باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوبِهِ أو مجرورِهِ مختصرٌ من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركة واو هو ، لكنهم لما قصدوا التخفيف فى المتصل لكونه كجزء الكلمة المتقدمة نظروا

فان كان قبل الهاء ساكن نحو مِنْهُ وعَلَيْهِ لم يأتوا فى الوصل بالواو والياء الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليهى ؛ لثقل الواو والياء ، ولكون الهاء لخفائها كالعدم ، فكأنه يلتقى ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم يحذفوا من عَلَيْهَا وَمِنْهَا — وإن كان كاجتماع ساكنين أيضا — لخفة الألف ، فهذا نظير تركهم فى الأكثر قلب التنوين فى المرفوع والمجرور حرف لين فى الوقف وقلبهم له ألفا فى المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصِّلة بعد الهاء إذا كان الساكن الذى قبلها حرفا صحيحا نحو مِنْهُو وأَصَابَتْهُو ، وحذْفَهَا إذا كان الساكن حرف علة ، نحو ذُوقُوه وعَصَاه وَلَدَيْه وفيه ، ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العلة الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء الساكنين فى الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو (منه آيات) و (فيه آيات) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحا ،

وإن كان قبل الهاء متحرك نحو بِهِ وغلامه فلا بد من الصلة ، إلا أن يضطر شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ — وَأَيْقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ
يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهْ آبِرُ (١)

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظلة بن فاتك ، ولم يتعرض له البغدادى

وقال المتنبي :

١٠٦ تَعَثَّرَتْ بِهِ فِى الأَفْوَاهِ أَلْسُنُهَا

وَالْبُرْدُ فِى الطُّرْقِ وَالأَقْلَامُ فِى الْكُتُبِ (١)

فحذف الصلة فى مثله كحذف الألف فى قوله

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلّْ *

وذهب الزجاج إلى أن الصلة بعد الهاء ليست من أصل الكلمة ، وهو ظاهر

فى شرح شواهد شرح الشافية ، وهو من شواهد سيبويه أورده فى باب « مايجوز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام » (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعلم فى شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيبويه : « أراد بعدهو ، فحذف الواو ضرورة ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما ـ وهو الأصح ـ أن يكون وصف جبانا ، فيقول : أيقن أنه إن الت ت به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكع (أى : جبن) وانهزم ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا ، فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقى من أهله من يخلفه فى حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، وفسيل النخل: صغاره ، واحدته فسيلة ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والإبار : تلقيح النخل» اه

(١) هذا البيت من قصيدة للمتنبي كما قال المؤلف يرثى فيها خولة أخت سيف الدولة بعد عودته من مصر ، والمتنبي ليس ممن يحتج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى فى هذا الكتاب وفى شرح الكافية على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبي وشعر أبى تمام والبحترى ، ولعله متأثر فى ذلك بجار الله الزمخشرى فإنه كان يستشهد على اللغة والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبى تمام ـ وقد استشهد ببيت له فى الكشاف ـ : أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . والشاهد فى بيت المتنبي قوله « به » حيث حذف صلة الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهى الياء . وأصله « بهى » والضمير فى به يعود إلى الخبر الذى ذكره فى بيت قبله وهو قوله :

طَوَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءنِى خَبَرٌ فَزِعْتُ فِيهِ بِآمَالِى إِلَى الْكَذِبِ

يقول : لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته أن عثرت الألسن فى الأفواه فلم تستطع الكلام ، وعثرت البرد فى الطرق وعثرت الأقلام فى الكتب . والبرد : جمع بريد ، وأصله برد ـ بضمتين ـ فخفف كما يخفف عنق

مذهب سيبويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها فى الوقف ، وليس بقوى ؛ لأن ماهو من نفس الكلمة من حروف اللين قد يحذف كما فى الْقَاضِ . وأما وجوب حذف الصلة فى الوقف دون ياء القاضى فلكونها مما له حظ فى السقوط فى حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر فى الوصل ؛ فاذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصلة ، سواء كانت ثابتة فى الوصل ، نحو بهى ولهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهى عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكثرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا فى الوقف مالايذهب فى الوصل ، نحو ضربنى وغلامى ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه فى الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولابد من إسكان الهاء فى الوقف سكن ماقبله أو تحرك

قوله « وضربهم فيمن ألحق » أى : فيمن ألحق الواو فى ميم الجمع ، أو الياء فى الوصل ، كما بينا فى المضمرات من أن بعضهم يقول : عليكمو أنفسكم ، وعليهمى مال ، فمن لم يلحق الصلة فى ميم الجمع وصلا فلا كلام فى الوقف عليها بالإسكان ، ومَنْ ألحقها وصلا أوجب حذفها فى الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه فى الوصل من الواو والياء وجب حذفه فى الوقف ، نحو منه وعليه

قال : « وَحَذْفُ الْيَاءِ فِى تِهِ وَهٰذِهِ »

أقول : اعلم أن الهاء فى « هذه » و « ته » بدل من الياء فى هذى وتى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء فى الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ماقبلها ، نحو بهى وغلامهى ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل — عند أهل الحجاز مع كون ماقبلها مكسورا أو ياء — بالواو ، نحو بِهُو وعَلَيْهُو ، وذلك لكون الضمير المجرور فى الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما مر فى بابه ، ولايوصل هاء « ذهى » و « تهى » بواو أصلا . وبعض العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع ؛ فلا يأتى بالصلة ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هٰذِهْ

وصلا ووقفا ، و بعضهم يحذف الياء منها فى الوصل ، ويبقى كسرتها ، فاذا وقفت عليها فلا خلاف فى إسكان الهاء وترك الصلة كما ذكرنا فى منه ولديه

واعلم أن بعض الناس مَنَعَ من الرَّوْمِ والإشمام فى هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يَعْلَمُهُ وبغُلاَمِهِ ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عَقَلُوه و بأبِيهِ ، وذلك لأن الهاء الساكنة فى غاية الخفة حتى صارت كالعدم ؛ فاذا كانت فى الوقف بعد الضمة والواو فكأنك ضممت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت فى الآخر بواو ، إذ الهاء كالعدم لخفاء ، فلو رمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمة ، أو أشممت : أى ضممت الشفتين ، لم يتبينا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضَمّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشىء لايتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام فى الرَّوْم بعد الهاء المكسور ماقبلها أو الهاء التى قبلها ياء ، وأيضا فإن الرَّوْم والإشمام لبيان حركة الهاء ، وعلى التقديرات المذكورة لايحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التى قبلها ضمة أو واو لا تكون إلا مضمومة ، والتى قبلها كسرة أو ياء لا تكون إلا مكسورة فى الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومة بعد الفتحة نحو إن غُلاَمَه أو بعد الساكن الصحيح نحو مِنْهُ فانه يجوز الرَّوْم والإشمام بلا خلاف ، و بعضهم أجازهما بعد هاء الضمير مطلقا ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر و إن لم يتبينا حق التبين كما مر .

قال : « وَ إبدَالُ الْهَمْزَةِ حَرْفاً مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهاَ عِنْدَ قَوْمٍ ، مِثل هَذَا الْكَلَوْ وَالْخَبُوْ والْبُطُوْ وَالرِّدُوْ ، ورأيت الْكَلاَ والْخَبَا والْبُطَا والرِّدَا ، ومَرَرْتُ بالْكَلِىْ والْخَبِى وَالْبُطِى وَالرِّدِى ، ومنهم من يقول : هَذَا الرِّدِى ومِنَ الْبُطُوْ فَيَتْبَعُ » .

أقول : اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها — وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان فى الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركة التى تلى الحرف تبين جَرْسَه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف فى الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها — احتاجوا إلى بيانها

فنقول : الهمزة للوقوف عليها إما أن تخففها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجىء ، أو تحققها كما هو مذهب غيرهم ، والمحققة تحتاج إلى ما يبينّها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف المخففة ، فالمحققة لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فان سكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها فى الرفع والجر ، كما تقف على نحو عَمْرو و بكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم والاشمام ، لا التضعيف ، كما يجىء

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذى قبلها أكثر مما يلقون الحركة فى غير الهمزة ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحةً كانت أو ضمة أو كسرة ، ولم ينقلوا فى غير الهمزة الفتحةَ إلى ما قبل الحرف ، كما يجىء ، وأيضاً ألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها فى الثلاثى المكسور الفاء ، نحو هذا الرِّدُءُ ، وكسرها إلى ما قبلها فى الثلاثى المضموم الفاء نحو من البُطِىءْ ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن فى الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمة ، ولم يفعلوا ذلك فى غير الهمزة ، فلم يقولوا : هٰذَا عِدُل ، ولا من البُسِرْ ، كل ذلك لكراههم كونَ الهمزة ساكنة ساكنا ما قبلها ، ولا يجىء فى المنقول إعرابها إلى ما قبلها الرومُ والإشمام ؛ لأنهما لبيان الحركة ، وقد حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين فى الهمزة أيضا مع عروضهما ، فيترك نقل الحركة فيما يؤدى إليهما : أى الثلاثى المكسور الفاء والمضمومها ، بل يتبع العين فيهما الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البُطُؤ ، ورأيت البُطُؤ ، ومررت بالبُطُؤ ، وهذا الرِّدِئ ، ومررت بالرِّدِئ ، ورأيت الرِّدِئ ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدى النقل فى البُطء فى حال الجر وفى الرِّدْء فى حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء فى حال الجر فى البطؤ وفى حال الرفع فى الردء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفة النصب إياهما ، فأتبعوا العين الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيجرى فى هذين المتبع عينُهما فاءَهما فى الإسكان الروم والإشمام لأنهما ابيان حركة الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزة بما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزة إلى حرف علة يجانس حركة الهمزة ، فيقول : هذا الوَثْو[1] والبُطْوْ وَالرِّدْوْ ، ومررت بالوَثْى[1] وَالبُطْىْ والرِّدْى ، بسكون العين فى الجميع ، وأما فى حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجىء إلا بعد فتحة ، فيقول: رأيتُ الوَثَا[1] والبُطَا والرِّدَا ، بالنقل والقلب ، فهنا بين الهمزة بقلبها ألفا كما بين بعضهم الألف فى نحو حبلى بقلبها همزة ؛ لأن الألف للفتوح ما قبلها هنا أبين من الهمزة الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزة المتحرك ما قبلها كانت أبين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين فى الجميع ، ثم يدبر الهمزة فى القلب بحركة ماقبلها ، فيقول : هذا البُطُو والوَثُو والرِّدُو ، ومررت بالبُطِى والوَثِى وَالرِّدِى .

(١) الوثء : توجع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت الْبُطَا والْوَثَا والرِّدَا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما فى بِيرٍ ورَاسٍ ومُومِنٍ ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تفادوا مع الهمزة من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركة يتفادَوْن من ذلك مع قلب الهمزة أيضا ، فيقولون : هذا الْبُطو ، ومررت با لْبُطُو ، ورأيت الْبُطُو ، وهذا الرِّدِى ، ومررت بالرِّدِى ، ورأيت الرِّدِى ، فألزموا الواو فى الأول والياء فى الثانى ، وفى هذا المقلوب لأنه حرفُ لين لا يكون رَوْم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الهمزة لا على حرف اللين ، كما مر فى تاء التأنيث .

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرَّشَأْ وأَكْمُؤْ وأَهْنِىءْ ، فإنك تقف عليــه كما تقف على الْجَمَلِ والرَّجُل والْكَبِد من غير قلب الهمزة ، لأن حركة ما قبلها تبينها ، فيجرى فيــه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجىء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب ــ أعنى من أهل التحقيق ــ يدبرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها ، حرصا على البيان لعدهم الفتحة لخفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هــذا الْكَلَوْ ، ورأيت الْكَلَا . ومررت بالْكَلَىْ ، يقلبون المضمومة واوا ، والمفتوحة ألفا ، والمكسورة ياء ؛ لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة ساكنة ، وأما المضموم ما قبلها والمكسورةُ ، نحو أَكْمُؤْ وأَهْنِىءْ ، فلا يمكن تدبيرهما بحركة أنفسهما ، لأن الألف لا تجىء بعــد الضمة والكسرةْ ، والياء الساكنة لا تجىء بعد الضم ، ولا الواو الساكنة بعد الكسر ، وأيضا فالضمة والكسرة تقومان بالبيان حق القيام ، فَبَقَّوْا الهمزتين على حالهما ، ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزة ، فأما أهل التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ماقبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركة للوقف ، نحو الْخَبْ والرِّدْ والْبُطْ ، فيجىء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفى المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لا غير ، نحو رأيت بُطَا وردًا وخَبَا ؛ و إن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركة ما قبلها ، فالْخَطَا ألف فى الأحوال الثلاث ، وأكمؤ واو ، وأهنىء ياء ، فلا يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والاشمام كما قلنا فى تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا فى الصحيح كما يجىء ، ويجىء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف فى باب تخفيف الهمزة

فنقول : قول المصنف « إبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها نحو هٰذا الْكَلَوْ » هذه هى المفتوح ما قبلها ، وكذا فى بالْكَلَىْ ورأيت الْكَلاَ

قوله : « الخبو والبطو والردو والخبا والبطا والردا والخبى والبطى والردى » هذه أمثلة الهمزة المدبرة بحركة ما قبلها المنقولة من الهمزة إليه

قوله « ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع » الإتباع فى الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا فى الرفع والجر فقط

وكلُّ ما ذكر فى هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف

قال : « وَالتَّضْعِيفُ فِى الْمُتَحَرِّكِ الصَّحِيحِ غَيْرِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحَرِّكِ مَا قَبْلَهُ ، نَحْوُ جَعْفَرّ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَنَحْوُ الْقَصَبَّا شَاذٌ ضَرُورَةً »

أقول : اعلم أن المقصود بالرَّوْم والاشمام والتضعيف ثلاثتها شىء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا فى الوصل بحركة إعرابية أو بنائية ؛ فالذى أشمَّ نَبَّه عليه بهيئة الحركة ، والذى رام نبه عليه بصُوَيت ضعيف ، فهو أقوى فى التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام ، والذى ضعف فهو أقوى تبيينا لتحرك الحرف فى الوصل ممن رام ، لأنه نبه عليه بالحرف ، وذاك ببعض الحركة ، و إنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا فى الوصل

لأن الحرف المضعف فى الوصل لا يكون إلا متحركا ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ماقيل ، والذى أرى أن الرَّوْم أشد تبيينا ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة وبالروم على الحركة وخصوصها ، وأيضا فان الروم الذى هو بعض الحركة أدل على الحركة من التضعيف الذى يلازم الحركة فى حال دون حال : أى فى حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالا من الروم والاشمام ؛ لأنه إتيان بالحرف فى موضع يحذف فيه الحركة ، فهو تثقيل فى موضع التخفيف ، وعلامة التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [حرف] « شديد »

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركا فى الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحا ؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلة ، وأن لايكون همزة ، إذ هى وحدها مستثقلة ، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفردة إذا كانت غير أول كما يجىء فى باب تخفيف الهمزة ، وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهوع ، وإنما اشترط أن يتحرك ماقبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركا فى الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا فى الوصل لئلا يلتقى ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك

فان قيل : أليس الأسماء المعدودة التى قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين فى الوصل لجريه مجرى الوقف ؟ فهلا نبه فى نحو «جاءنى زيد» و «أتانى اثنان» بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أواخرها فى الوصل بل هى متحركة الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لاتكون مركبة مع عاملها ، وزيد فى قوله «جاءنى زيد» مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وعمود ، نظراً إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ، والتضعيف يكون فى المرفوع والمجرور مطلقا ، وأما المنصوب فان كان منونا

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة ؛ فإنهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرَّجُل ، ولن نجمل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام فى جواز تضعيفه كما فى الرفع والجر

قوله « ونحو القَصَبَّا شاذ ضرورة » اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغى أن يكون الحرف المضعف ساكنا ، لأنك إنما تضعفه لبيان حركة الوصل ؛ فاذا صار متحركا فأنت مستغن عن الدلالة على الحركة ، إذ هى محسوسة ، لكنهم جوزوا فى القوافى خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما فى أواخر الأبيات ، وحروفُ الإطلاق : أى الألف والواو والياء هى المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها ، فمن ثم تلحق فى الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها فى غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ — * قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ [1] *

---

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة امرىء القيس ، وعجزه قوله :

* بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وقفا : أمر بالوقوف مؤكد بالنون الخفيفة ، أو مسند إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنة ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ماترا كم منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله « بين الدخول فحومل » وذلك لأن من شروط « بين » أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون فى الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أماكن متعددة كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أماكن الدخول ؛ فهو كالمثال الأول ؛ والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الأطلاق فى الوقف ، وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز فى الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم فى حاجة إلى مد الصوت به

ولا تقول « مررت بعمرى » إلا على لغة أزد السراة ، ونحو قوله

١٠٨ — * آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُو [1] *

ولا تقول « جاءتنى أسماءُو » وتقول فى الشعر : الرجُلُو ، والرَّجُلِى ، والرجُلاَ ، ولا يجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ — وَمُسْتَلْئِمٍ كَشَّفْتُ بِالرُّمْحِ ذَيْلَهُ
أَقَمْتُ بِعَضْبٍ ذِى شَقَاشِقَ مَيْلَهُ [2]

فجاء بالصلة بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه فى غير الشعر ، نحو « جاءنى غلامه » فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل المجىء بحرف الإطلاق ما حقُّه فى غير الشعر السكونُ جوزوا تحريك اللام المضعف فى نحو قوله

---

(١) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة الحارث بن حلزة اليشكرى ، وعجزه قوله :

* رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ *

وبعده قوله :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا ثُمَّ وَلَّتْ لَيْتَ شِعْرِى مَتَى يَكُونُ اللِّقَاءُ

آذنتنا : أعلمتنا ، والبين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت : أعرضت ، وخبر ليت فى قوله «ليت شعرى» محذوف ناب الاستفهام منابه . يقول : إن هذه الفتاة قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين الكلام بقوله « رب ثاو يمل منه الثواء » يريد رب مقيم مملول غير مرغوب فى إقامته . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أسماء » حيث زادوا الواو فى الوقف كما زادوا فى بيت امرىء القيس الياء ، وهذا مما يختص بالشعر على ماقدمنا

(٢) المستلئم : الذى يلبس اللأمة ، وهى الدرع ، تقول : استلأم الرجل ، إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للمبالغة ، والعضب : السيف القاطع ، والشقاشق : جمع شقشقة ، وهى مايخرجه البعير من فيه إذا هاج . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ذيله » وقوله « ميله » حيث زاد الواو فى الوقف ، والوجه فيه ماذكرناه من قبل فى الشاهدين السابقين .

١١٠ — * بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ (١) *

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق . وكذا الباء المضعف فى قوله

١١١ — * أو الخَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا (٢) *

أصله السكون فحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندرين فى قوله :

١١٢ — * وَلاَ تُبْقِى خُمُورَ الأَنْدَرِينا (٣) *

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه . والاستشهاد به فى قوله «عيهل» حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون فى غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف فى قوله « وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة » فأن عبارة سيبويه فيها مايدل على أنه ضرورة . قال (ح ٢ ص ٢٨٢) : «وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج . حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب فى الشعر فى القوافى : سبسبا يريد السبسب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان فى كلامهم فى الوقف أتبعوه الياء فى الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء فى القوافى فيما لايدخله ياء ولا واو فى الكلام ، وأجروا الألف مجراهما ، لأنها شريكتهما فى القوافى ويمد بها فى غير موضع التنوين ويلحقونها فى غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون فى الكلام ، وجعلت سبسب كأنه مما لا تلحقه الألف فى النصب إذا وقفت » اه فقوله فى الشعر فى القوافى دليل على أنه لا يجىء مثله فى الكلام ، وهذا معنى الضرورة ، وقد صرح الأعلم بذلك حيث قال : « الشاهد فيه تشديد عيهل فى الوصل ضرورة وإنما يشدد فى الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل » اه والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والبازل : المسنة الغليظة

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج وسيأتى قريبا فى أثناء أبيات رواها المؤلف وسنشرحه هناك

(٣) هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم التغلبى ، وهو مطلع معلقته ، وصدره قوله :

* أَلاَ هُبِّى بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِينَا *

السكون ، كما فى قولك « مررت بالمسلمين » والقوافى كلها موقوف عليها و إن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد فى الشعر القديم نحو الشجرتى بالتاء و بعدها الصلة ، بل لايجىء إلا بالهاء الساكنة ، و إنما كثر ذلك فى اشعار المولدين ؛ فعلى هذا التقرير ليس قوله «الْقَصَبَّا» بشاذ ضرورة كما ليس تحريك نون « الأندرينا » وتحريك الراء فى قوله :

١١٣ — لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِى سَوَافِى الْمُورِ وَالْقَطْرِ (١)

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا فى الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق فى كلامهم كثيرا ، قال رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا فى عَامِنَا ذَا بَعْدَ أَنْ أَخْصَبَّا (٢)

وألا : حرف يفتتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتى بعده ، وهبى: فعل أمر من الهبوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحينا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أى : سقاهم الصبوح وهو شرب الغداة ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قرية بالشام مشهورة بالخمر ، ويقال : إن اسم القرية أندر ، وإنما جمعها يريدها وماحولها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « الأندرينا » حيث ألحق بها ألف الأطلاق ، وحقها السكون لولا الاضطرار

(١) هذا البيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير فى قوله « بها » يعود إلى الديار ، والسوافى : جمع سافية ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، و المور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول: ليس للقطر سواف ، ولكنه أشركه فى الجر - يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « والقطر » حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الأطلاق وهو الياء

(٢) هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، و « جدبا » : يريد الجدب

إنّ الدَّبَا فوْقَ المُتُونِ دَبَّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا
تَتْرُكُ مَا أبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا كأنّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا
أو الحَرِيقُ وَافقَ القَصَبَّا والتِّبْنَ وَالحَلْفاءَ فَالْتَهَبَّا

وليس فى كلام سيبويه مايدل على كون مثله شاذا أو ضرورة ، بلى إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة لقلة تضعيفهم فى الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل ؛ فقلة مثل القصبّا وَعَيْهَلّ مثل قلة نحو جاءنى جعفرّ ويجملّ ، وكان الواجب أن لايلحق التضعيف المنصوب المنون فى نحو قوله :

* تَتْرُكُ مَا أبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا *

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه فى الوقف ويقلب تنوينه ألفا لاغير ، ومع تحرك حرف الإعراب فى الوقف، لالأجل الإتيان بحرف الاطلاق ، لايضعف ، لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما فى لغة ربيعة

واعلم أن النحاة قالوا : إن الشاعر فى نحو قوله عيهلّ والقصبّا أجرى الوصل مجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه ، فاذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ماقبله موقوفًا عليه ، بل فى درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثنى من أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطنى أبيضّهْ ، يريد أبْيَضَّ ، والهاء للسكت ، وهو

فنقل حركة الباء إلى الدال الساكنة ثم ضعف الباء ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار والسبسب - بزنة جعفر - : القفر والمفازة ، وتشديد الباء فيه ضرورة كما سيقول المؤلف ، واسلحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتهبا كذلك ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله « جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصبا ، وسبسبا » حيث ضعف أواخرها للوقف ، ثم حركها ضرورة

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لايلحق إلا ما حركته غير إعرابية ، وأيضا حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

قال : « وَنَقْلُ الحَرَكَةِ فِيما قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ إلاَّ الفَتْحَةَ إلاَّ فِي الهَمْزَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيلٌ ، مِثْلُ هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ ، وَمَرَرْتُ بِبَكِرْ وَخَبِئْ ، ورَأَيْتُ الخَبَأْ ، وَلاَ يُقَالُ رَأَيْتُ البَكَرْ ، ولاَ هَذَا حِبُرْ ، وَلاَ مِنْ قُفُلْ ، وَيُقَالُ : هَذَا الرِّدُؤْ ومِنَ البُطِئْ ، ومِنْهُمْ مَنْ يَفِرُّ فَيَتْبَعُ »

أقول : قوله « ونقل الحركة » هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل كقلة التضعيف ، إلا فى الهمزة كما ذكرنا ، وذلك لغرض لهم ذكرناه فى نقل حركة الهمزة ، و إنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمة فى الظاهر بتحرك العين الساكن مرة بالضم ومرة بالفتح ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى ، ولو ثبت ذلك فى نحو مُنْذُ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ، وهذا النقل ثابت فى الرفع والجر اتفاقا ، وأما فى النصب : فإن كان الاسم منوناً فلا يثبت إلا فى لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ، وإن لم يكن منوناً فقد منعه سيبويه ، وقال : لايقال رأيت البَكَرْ ، بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التنوين ، فالمعرف باللام فى حكم المنون ، وغير سيبويه جوزه ؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء فى وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقا ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزة ساكنة بعد الساكن ، ولكراهتهم ذلك فى الهمزة جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض ، نحو هذا الرِّدُؤْ ومن البُطِئْ ، ولم يجوزوا ذلك فى غيرها ؛ فلم يقولوا : هذا عِدُلْ ولا من قُفِلْ ، بل من كان ينقل فى نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل

أتبــع العين الفاء فى الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العِدِل والقُفُل ، ورأيت العِدِل والقُفُل ومررت بالعِدِل وَالقُفُل؛ لأنه لمـا لزمه تسوية الرفع والجر فيهما لئلا يؤدى إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساوية

قوله « ومنهم من يفر فيتبع » يعنى فى المهموز فى الأحوال الثلاث ، وكذا غير المهموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتباع

ولم يذكر المصنف فى هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز

هذا ، وقد ذكرنا قبــل أن هاء الضمير كالهمز فى الخفاء ، فإذا سكن ماقبلها وهو صحيح جاز نقل ضمتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو مِنُهْ وعَنُهْ ، قال :

١١٤ — عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ ... مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ (١)

وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للسـاكنين بالكسر

(١) هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم ـ وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٢٨٧) . العنزى : نسبة إلى عنزة وهى قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهى عنزة بن أسد ابن ربيعة ، وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بنى عبد القين . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لم أضربه » حيث نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها فى الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية ، فاذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافى : « إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء فى الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان . والهاء خفية ، ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالقاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم ـ وهم بنو عدى ـ لما اجتمع الساكنان فى الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين فى نحو قولنا : لم يقم الرجل ، وذهبت الهندات » اهـ

فيقولون: ضَرَبْتِهْ وقَاَلِتِهْ ، والأول هو الأكثر، ولا ينقل الحركة إلى الساكن إذا كان مدغماً لئلا يلزم انفكاك الإدغام، نحو الرَّدّ والشَّدّ

قوله « صحيح » وإنما اشترط ذلك لأن حرف العلة لا تنقل الحركة إليه لثقلها عليه، وذلك نحو زَيْد وَحَوْض

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة بعدها ألف، وقد يقتصر على الألف، قال:

١١٥ — بالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا ... وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَا [1]

أى: إن شرا فشر، ولا أريد الشر إلا أن تشاء، ويروى « فأا » و « تأا » كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحة، ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزة كما ذكرنا فى دأبة

---

(١) هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل، وقد استشهد به سيبويه (ح ٢ ص ٦٢) والشاهد فيه قوله « فا » وقوله « تا » يريد فشر، وتشاء، فاقتصر على الفاء وهى أول الكلمة الأولى، وعلى التاء وهى أول الثانية، ولما لفظ بهما وفصلهما عما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التى يوقف عليها، وذلك كما وقفوا على « أنا » و « حيهلا » بالألف، قال أبو سعيد السيرافى: « إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فذهب الأخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم، وأولى ما ترده إليه ما كان فى الكلمة، فترد الضاد فتقول: ضب، وقال المازنى: أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول: رب، وقال أبو العباس: أرد الحروف كلها فأقول: ضرب » اه. قال سيبويه: « وسمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا، فإنما أرادوا « ألا تفعل » و « بلى فافعل » ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف فى أنا، وشركت الألف الهاء كشركتها فى قوله: أنا، بينوها بالألف كبيانهم بالهاء فى « هى » و « هن » و « بغلتيه » قال الراجز: * بالخير خيرات ... البيت * يريد إن شرا فشر، ولا يريد الشر إلا أن تشاء » اه

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه فى الشعر للضرورة الداعية إليه ، قال :

١١٦ — لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهْ وَلَا شِبَعْ مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[(١)]

وربما جاء فى غير الشعر نحو ثلاثه أربعه ، وكذا جميع الأسماء المعدودة تعديداً كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : (لَٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى) فى قراءة ابن عامر ، وقوله تعالى (كِتَابِيَهْ) و (حِسَابِيَهْ) وصلا كما فى بعض القراءات ، وقوله تعالى : (أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ) بإثبات ألف « أنا »

المقصور والممدود

قال : « المقصور : ما آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ كَالْعَصَا وَالرَّحَى ، وَالْمَمْدُودُ مَا كَانَ بَعْدَهَا فِيهِ هَمْزَةٌ كَالْكِسَاءِ وَالرِّدَاءِ ؛ وَالْقِيَاسِىُّ مِنَ الْمَقْصُورِ مَا يَكُونُ قَبْلَ آخِرِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ فَتْحَةٌ ، وَمِنَ الْمَمْدُودِ مَا يَكُونُ مَا قَبْلَهُ أَلِفاً ؛ فَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَفَاعِيلِ مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِىِّ الْمُجَرَّدِ مَقْصُورٌ ، كَمُعْطًى وَمُشْتَرًى ؛

(١) هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشرى وابن جنى وابن هشام والمرادى ، وقبله :

يَارُبَّ أَبَّازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعْ تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ

والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبى يأبز ، إذا عدا . والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذى ليس بشديد البياض . والصدع : الخفيف اللحم . وتقبض : انزوى وانضم . والدعة : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبة فى أوله . والأرطاة واحدة الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل . والحقف — بكسر الحاء وسكون القاف — : التل المعوج . والطجع : أصله اضطجع ، فأبدل الضاد لاما ، ويروى « فاطجع » بابدال الضاد طاء ، ويروى « فاضجع » بابدال الطاء ضاداً ، ويروى « فاضطجع » على الأصل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لادعه » حيث أبدل التاء هاء فى الوصل إجراء له مجرى الوقف .

لأنَّ نظَائِرَهُمَا مُكْرَمٌ وَمُشْتَرَكٌ ، وَأَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ وَالمَصْدَرِ مِمَّا قِيَاسُهُ مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ كَمَغْزًى ومُلْهًى ، لأنَّ نظَائِرَهُمَا مَقْتَلٌ وَمُخْرَجٌ ، وَالمَصْدَرِ مِنْ فَعِلَ فَهُوَ أفْعَلُ أَوْ فَعْلانُ أَوْ فَعِلٌ كَالْعَشَى وَالطَّوَى وَالصَّدَى ؛ لأنَّ نَظَائِرَهَا الْحَوَلُ وَالْعَطَشُ وَالْفَزَعُ ، وَالْغِرَاءُ شَاذٌّ ، والأَصْمَعِيُّ يَقْصُرُهُ ، وجَمْعِ فُعْلَة وَفِعْلَة كَعُرًى وَجِزًى لأنَّ نَظَائِرَهُمَا قُرَبٌ وَقِرَبٌ »

أقول : قوله « ألف مفردة » احتراز عن الممدودة ؛ لأنها فى الأصل ألفان قلبت الثانية همزة ، ولا حاجة إلى هذا ؛ فان آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً ، بلى قد كان ذلك فى الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً .

قوله « بعدها فيه » أى : بعد الألف فى الآخر ، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول ، وإن قلنا إن الضمير فى « فيه » لما ؛ فسد الحد بنحو جاء وجائية ، والأولى أن يقال : الممدود ماكان آخره همزة بعد الألف الزائدة لأن نحو ماء وشاء لا يسمى فى الاصطلاح ممدودا

والمقصور القياسى : مقصور يكون له وزن قياسى ، كما تقول مثلا : إن كل اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَل ، فهذا وزن قياسى ، فاذا كان اللام حرف علة — أعنى الواو والياء — انقلبت ألفا

قوله « ومن الممدود » يعنى أن القياسى من الممدود أن يكون ماقبله : أى ماقبل آخر نظيره من الصحيح ؛ ألفا ، والأولى أن يقال : الممدود القياسى ممدود يكون له وزن قياسى ، فاذا عرفنا المقصور والممدود أو لا كفى فى حد المقصور والممدود القياسيين أن نقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسى

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لايدخل فيهما نحو الكُبْرَى تأنيث الأكبر ، وحمراء تأنيث الأحمر ، مع أنهما قياسيان ؛ لأن كل مؤنث لأفعل التفضيل مقصور ، وكل مؤنث لأفعل الذى للألوان والحُلَى ممدود

والأولى فى تسمية المقصور مقصورا أنه لكونه لا مد فى آخره ، وذلك لأنه فى مقابلة الممدود ، يقال : يجوز فى الشعر قصر الممدود : أى الإتيان بالألف فقط ، وقال بعضهم : سمى مقصورا لكونه محبوسا ممنوعا من الحركات ، من قولهم : « قصرته » أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود فى الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء مقصورا أوممدودا؛ فتجَوُّز وقصدللفرق بين لغتى هذه اللفظة

قوله « من غير الثلاثى المجرد » فمن أفْعَلَ نحو مُعْطًى ، ومن فَعَّلَ نحو : مُسَمًّى ، ومن فاعل نحو مُرَامًى ، ومن افتعل نحو مُشْتَرًى ، ومن انفعل نحو مُنْجَلًى عنه ، ومن استفعل نحو مُسْتَدْعًى، ومن تَفَعَّلَ نحو مُتَسَلًّى عَنْهُ ، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضًى منه ، ومن افْعَلَّ وافعالَّ مُرْعَوًى عنه ونحو مُحْوَاوًى له ، ومن فعلل مُقَوْقًى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فَعْلَى وافعنلى كسَلْقَى [1] واغْرَنْدَى [2]

قوله « وأسماء الزمان والمكان والمصدر » يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثى المجرد مَفْعَل بفتح العين ، سواء كان من يَفْعُل أو يفعِلُ أو يفعَلُ ، كما مر فى أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثى المجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى فى الباب المذكور ، سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك ، ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلًا

قوله « والمصدر من فَعِلَ » أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فَعِلَ الناقص الذى نعته على أحد الثلاثة الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خَزِىَ يَخْزَى خِزْياً فهو خَزْيَان وَرَوِىَ يَرْوَى رِيًّا فهو رَيَّان ، بل يجب أن

---

(١) أنظر (حـ ١ ص ٥٥ و ٦٨)

(٢) أنظر (حـ ١ ص ١١٣)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكورة احترازا عن نحو فَنِيَ يَفْنَى فَنَاء

قوله « والغَرَاء شاذ » حكى سيبويه غَرِيَ يَغْرَى [1] غَرَاء ، وَظَمِيَ يَظْمَى ظماء ، وقال الأصمعي : هو غَرًى ، على القياس

قوله :« جمع فُعْلَة وَفِعْلَة » أي : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فُعْلَة فُعَل وجمع فِعْلَة فِعَل .

ومن المقصور القياسي : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء لفَعْلَان الصفة ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفة ، وكل مذكر لفَعْلَاء المعتل لامه من الألوان والحلى والخلق ، كأحْوَى وحَوَّاء ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشي كالقَهْقَرَى [2] ، والخَوْزَلَى [3] ، والبَشَكَى [4] ، والمَرَطَى [5] ، وكل ما يدل على مبالغة المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

---

(١) تقول : غرى بالشيء يغرى – كفرح يفرح – غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ، بالبناء للمجهول ، والذى ذهب إليه المصنف من أن الغراء – بالفتح والمد – مصدر غرى هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو ماحكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من الممدود السماعي كالغراء – بالكسر والمد – الذى يلصق به الشيء.

(٢) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقرة بالتاء

(٣) الخوزلى : مشية فيها تثاقل وتبختر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبي :

ألاَ كُلُّ مَاشِيَةِ الْهَيْدَبَا فِدَا كُلِّ مَاشِيَةِ الْخَوْزَلَى

(٤) البشكى : خفة المشى ، يقال : ناقة بشكى ، إذا كانت خفيفة المشى ، وكأنه من الوصف بالمصدر

(٥) المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط – كنصر ينصر – مرطا ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرِّمِّيَّا (١) ، والخِلِّيفَى (٢) ، وروى الكسائى المد فى الخِصِّيصَى (٣) ، كما مر فى باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كنَدًى وأنداء ، وقفًا وأقفاء ، وجاء غُثَاء (٤) وأغثاء ؛ وروى قفَاء بالمد مع أن جمعه أقفاء

قال : « وَنَحْوُ الإِعْطَاءِ ، وَالرِّمَاءِ ، وَالاِشْتِرَاءِ ، وَالاِحْبِنْطَاءِ ؛ مَمْدُودٌ ؛ لأَنَّ نَظَائِرَهَا الإِكْرَامُ وَالطِّلَابُ وَالاِفْتِتَاحُ وَالاِحْرِنْجَامُ ، وأسماء الأَصْوَاتِ الْمَضْمُومِ أَوَّلُهَا ، كالعُوَاءِ وَالثُّغَاءِ (٥) ؛ لأَنَّ نَظَائِرَهُمَا النُّبَاحُ وَالصُّرَاخُ ، وَمُفْرَدِ أَفْعِلَةَ ، نَحْوُ كِسَاءٍ وَقَبَاءٍ (٦) ، لأَنَّ نَظَائِرَهُمَا حِمَارٌ وَقَذَالٌ ، وأَنْدِيَةٌ شاذ ، والسَّمَاعِيُّ نَحْوُ : العَصَا وَالرَّحَى وَالخَفَاءِ وَالأَبَاءِ (٧) مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ »

---

(١) الرميا : انظر (ح ١ ص ١٦٨)

(٢) الخليفى : أنظر (ح ١ ص ١٦٨)

(٣) الخصيصى : مصدر خصه بالشىء يخصه خصا وخصوصاً وخصوصية وخصوصية ـ بفتح الخاء أو ضمها ـ وخصيصى ، إذا أفرده به دون غيره . وانظر (ح ١ ص١٦٨)

(٤) الغثاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغثاء بالتشديد ـ مثله ، وهما أيضا الهالك البالى من ورق الشجر ، وفى التنزيل (وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى)

(٥) العواء : صوت الكلب والذئب . والثغاء : صوت الغنم والظباء

(٦) القباء ـ بالفتح والمد ـ : نوع من الثياب

(٧) الأباء ـ بفتح الهمزة ـ : اسم جنس جمعى ، واحدته أباءة ـ كعباءة ـ وهو القصب . وقد وقع فى بعض النسخ « الاناء » بالنون ، فى مكان الأباء ، وهو خطأ فأن الاناء عدود قياسى ، لأن جمعه آنية ـ كقذال وأقذلة ـ فيكون نظير كساء وأكسية وقباء وأقبية

أقول : قوله « ونحو الإعطاء والرِّمَاء » يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مُصَدَّر بميم زائدة ، احترازا عن نحو الْمُعْطَى والْمُرَامى ، وكل مصدر لافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ وافعالّ ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارْعوَاء والاحْوِيواء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعل على غير فَعْلَة ، نحو : قوق قِيقَاء ، وكل مصدر لافعنلى كاحْبَنْطَى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء ، احترازا عن نحو الدَّوِىّ ، وقد ذكرنا فى المصادر أن الأصوات على فُعَال أو فَعِيل ، وكذا كل مفرد لأَفْعِلة معتل اللام مفتوح الفاء والعين ، احترازا عن نحو نَدِىّ وأندية ، وشذ رَحًى وأَرْحِية ، وقفا المقصور وأقفية ، وأما قفاء بالمد وأقفية فقياس ، وشذ أيضا نَدًى وأندية ، قال :

١١٧ — فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ
لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا (١)

---

(١) هذا بيت من بحر البسيط من قصيدة لمرة بن محكان وهو من شعراء الحماسة ، وقد اختار أبو تمام منها أبياتا فى باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله :

يَارَبَّةَ الْبَيْتِ قُومِى غَيْرَ صَاغِرَةٍ   ضُمِّى إلَيْكِ رِحَالَ الْقَوْمِ وَالْقُرُبَا

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله

لاَ يَنْبَحُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ   حَتَّى يَلُفَّ عَلَى خُرْطُومِهِ الذَّنَبَا

ربة البيت : المراد منها امرأته ، وقوله « غير صاغرة » أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان . والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله «فى ليلة من جمادى» أراد فى ليلة من ليالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجة ، والأندية : جمع ندى ، والندى : البلل ؛ وقيل ماسقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله «أندية»

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء

قوله « مما ليس له نظير » أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ، والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القَرَنْبَي (١) والكُمَّثْرَى والسِّيَرَاء (٢) والخُشَّاء (٣) ونحوها

ذو الزيادة

قال : « ذو الزيادة : حُرُوفُهَا الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أوْ سَألْتُمُونِيهَا ، أو السَّمَانَ هَوِيتُ : أي الَّتِي لاَ تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِغَيْرِ الإلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ إلاَّ مِنْهَا ، وَمَعْنَى الإلْحَاقِ أنَّهَا إنَّمَا زِيدَتْ لِغَرَضِ جَعْلِ مِثَالٍ عَلَى مِثَالٍ أزْيَدَ مِنْهُ لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ ، فَنَحْوُ قَرْدَدٍ مُلْحَقٌ ، وَنَحْوُ مَقْتَلٍ غَيْرُ مُلْحَقٍ لِمَا ثَبَتَ مِنْ قِيَاسِهَا لِغَيْرِهِ ، وَنَحْوُ أفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ كَذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ وَلِمَجِيءِ مَصَادِرِهَا مُخَالِفَةً ، وَلاَ يَقَعُ الألِفُ لِلإلْحَاقِ فِي الاسْمِ حَشْوًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا »

حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعلة جمع للممدود لا للمقصور ، ومن الناس من قال : الأندية جمع نداء ـ بكسر النون ـ وهو جمع ندى ؛ فيكون أندية جمع الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

(١) القرنبي : دويبة شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا طويلة الرجل ، قال جرير :

تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كَالقَرَنْبَى ... إلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا المَلِيلِ

وفى المثل « القرنبى فى عين امها حسنة » . والمليل : الخبز الذى يخبز فى الملة وهى الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

(٢) السيراء ـ بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، ويقصر ـ : ضرب من البرود ، وضرب من النبت ، والجريدة من جرائد النخل

(٣) الخشاء ـ بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء ـ بضم الخاء والشين الأولى ـ : العظم الدقيق العارى من الشعر الناتىء خلف الأذن ، والخشاء ـ بفتح الخاء وتشديد الشين ـ الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف « والخشاء » يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة فقال : سألتمونيها ؛ فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه النوبة ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ، فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين

وقيل : إن المبرد سأل المازنى عنها فأنشد المازنى :

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي وَقَدْ كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال : أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدنى الشعر ، فقال : قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نَيِّفًا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكى ، قال : وأحسنها لفظا ومعنى قوله

سَأَلْتُ الْحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخَلْ : أَمَانٌ وَتَسْهِيل

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألتَ يهون ، والتَمَسْنَ هواى ، وسألتم هوانى ، وغير ذلك

قوله « أى التى لا تكون الزيادة الخ » يعنى ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلا زائدة ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا فى كثير من المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كقردد[1] ، وعبَّرَ ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به — مع زيادته — يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزيادة كعلّم وجمّع ، ومن غيرها كقطّع وسرّحَ ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للالحاق كقَرْدَد[1] وجَلْبَبَ ، ولغيره كعلّم ، والذى للالحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

---

(١) أنظر (ج ١ ص ١٣)

اليوم تنساه ، كَجَدْوَلٍ وَزُرْقُمٍ (١) وَعَنْسَلٍ (٢) فلا وجه لقول المصنف « لغير الإلحاق والتضعيف » فإنه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفى أن يقول : لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله « ومعنى الإلحاق إلخ » قدتقدم لنا فى أبنية الخماسى بيان حقيقة الإلحاق والغرض منه

قوله « ونحو مقتل غير ملحق » قد ذكرنا هناك أن ما أطرد زيادته لمعنى، لا يجعل زيادته للالحاق ، ولو كان نحو مَقْتَلٍ للالحاق لم يدغم نحو مَرَدٍّ ومَشَدٍّ كما لم يدغم نحو أَلَنْدَدٍ وَمَهْدَدٍ (٣)

قوله « لما ثبت من قياسها لغيره » أى : من قياس زيادة الميم فى مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله « كذلك لذلك » أى : ليست للالحاق لكون الزيادة لمعنى غير الإلحاق

قوله « ولمجىء مصادرها مخالفة » أما كون إفْعَال وفِعَال وفِيعَال كدِحْرَاج فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفة الشىء للشىء فى بعض التصرفات تكفى فى الدلالة على عدم إلحاقه به ، ولأن فِعْلالا فى الرباعى ليس بمطرد كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أَفْعَل وفَاعَل ملحقين بدَحْرَج لم يدغم نحو أعَدَّ وحادَّ

قوله « ولايقع الألف للالحاق فى الاسم حشوا » إنما قال : فى الاسم احترازا

---

(١) أنظر (ص٢٥٢ و ٣٣٤من هذا الجزء)

(٢) أنظر (حـ ١ ص ٥٩)

(٣) أنظر فى كلمة « ألندد » (حـ ١ ص ٥٣ و ٢٥٢) وفى كلمة « مهدد » (حـ ١ ص ١٤)

عن تفاعل فانه عنده ملحق بتَفَعْلَل كما ذكرقبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون الزيادة مطردة فى معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، ولثبوت الإدغام فى نحو تسارّا وتمادّا

قوله « لما يلزم من تحريكها » مضى شرحه فى أول الكتاب (١)

قال : « وَيُعْرَفُ الزَّائِدُ بالاشْتِقَاقِ وَعَدَمِ النَّظِيرِ ، وَغَلَبَةِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ، وَالتَّرْجِيحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ ، وَالاشْتِقَاقُ الْمُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ ؛ فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِثُلاثِيَّةِ عَنْسَلٍ وَشَأْمَلٍ وَشَمْأَلٍ وَنِئْدِلٍ وَرَعْشَنٍ وَفِرْسِنٍ وَبِلَغْنٍ وَحُطَائِطٍ وَدُلاَمِصٍ وَقُمَارِصٍ وَهِرْمَاسٍ وَزُرْقُمٍ وَقِنْعَاسٍ وَفِرْنَاسٍ وَتَرْنَمُوتٍ »

أدلة الزيادة

أقول : العَنْسل : الناقة السريعة ، مشتق من العَسَلاَن وهو السرعة ، وقال بعضهم : هو كَزَيْدَل من العَنْس ، وهو بعيد ؛ لمخالفة معنى عنسل معنى عَنْس ، وهى الناقة الصلبة ، ولقلة زيادة اللام

الشأمَلُ والشَّمْأَل والشَّمْأَل بمعنى الشَّمال ، يقال : شَمَلَتِ الريح : أى هبت شمالا .

النِّئْدِلُ — بكسر النون والدال وسكون الهمز — والنَّيْدَلاَن بفتحهما مع الياء ، والنُّيْدُلاَن بضم العين : الكابوس ، من النَّدْل ، وهو الاختلاس ، كأنه يندل الشخص : أى يختلسه ويأخذه بغتة ، والهمزة فى نِئْدِل زائدة ؛ لكونه بمعنى النَّيْدَلاَن ، والياء فيه زائدة ، لكونها مع ثلاثة أصول

الرَّعْشَنُ كجعفر : بمعنى المرتعش

الفِرْسِنُ : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أى يدق

البِلَغْن : البلاغة .

الحُطَائِط : الصغير ، كأنه حط عن مرتبة العظيم

---

(١) أنظر (حـ ١ ص ٥٧)

الدُّلامص : الدرع البراقة اللينة ، بمعنى الدَّليص والدُّلاص ، وقد دَلَصَتْ الدرع : أى لانت

القُمَارِص : بمعنى القارص

الهِرْمَاس والفِرْنَاس : الأسد الشديد ، من الهَرْس والفَرْس

الزرقم : الأزرق

القِنْعَاسُ : البعير العظيم ، من القَعَس ، وهو الثبات ، يقال : عزة قَعْسَاء : أى ثابتة ؛ لأن العظيم يثبت ويقل بَرَاحه ، والقَعْوَس : الشيخ الكبير الهرم

التَّرَنْمُوت : تَرَنُّم القوس عند النزع ، قال :

١١٨ — تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرَنْمُوتِهَا [1]

الاشتقاق من أدلة الزيادة

فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كونَ إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبة

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين

شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ مِنْ عُنْتُوتِهَا   تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرَنْمُوتِهَا

* تَسْتَخْرِجُ الْحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا *

والشريانة — بكسر الشين فتحها — : شجر تتخذ منه القسى ، وهو من جيد العيدان يزعمون أن عوده لا يكاد يعوج . وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقة إرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاها ، والعنتوت : الحز فى القوس ، وتجاوب مصدر تشبيهى نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى « تجاوب » بصيغة المضارع ، والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبة سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما قيل : القلب تابوت الحكمة . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترنموتها » ومعناه الترنم ، وهذا الاشتقاق يدل على زيادة التاء فى آخرها كما يستدل على زيادة التاء فى ملكوت وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبة والرحمة والطغيان .

الزيادة ؛ لأنها ليست من الغوالب فى مواضعها المذكورة ، على ما يجىء ، ولا بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير وحكمنا بالاشتقاق

قال : « وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أَفَنْعَلاً ، وَمَعَدٌّ فَعَلاًّ لِمَجِىءِ تَمَعْدَدَ ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَنْدَلَ لِوُضُوحِ شُذُوذِهِ ، وَمَرَاجِلُ فَعَالِلَ لِقَوْلِهِمْ : ثَوْبٌ مُمَرْجَلٌ ، وَضَهْيَأٌ فَعْلأٌ لِمَجِىءِ ضَهْيَاء ، وفَيْنَانٌ فَيْعَالاً لِمَجِىءِ فَنَن ، وَجُرَائِضٌ فُعَائِلاً لِمَجِىءِ جِرْوَاضٍ ، وَمِعْزَى فِعْلَى لِقَوْلِهِمْ مَعْز ، وَسَنْبَتَةٌ فَعْلَتَةَ لِقَوْلِهِمْ سَنْبٌ ، وَبُلَهْنِيَة فُعَلْنِيَة مِنْ قَوْلِهِمْ عَيْشٌ أَبْلَهُ ، وَالعِرَضْنَةَ فِعَلْنَةَ لِأَنَّهُ مِنَ الاعْتِرَاضِ ، وأَوَّلُ أَفْعَلَ لِمَجِىءِ الأُولَى وَالأُوَلِ ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ وول ، لا من وأل ، ولا من أول ، وإِنْقَحْلٌ إِنْفَعْلاً لِأَنَّهُ مِنْ قَحِلَ : أىْ يَبِسَ ، وأُفْعُوَانُ أُفْعُلاَنًا لِمَجِىءِ أَفْعَى ، وَإِضْحِيَانُ إِفْعِلاَنٌ مِنَ الضُّحَى ، وَخَنْفَقِيقٌ فَنْعَلِيلاً مِنْ خَفَقَ ، وَعَفَرْنًى فَعَلْنًى مِنَ الْعَفَرِ »

أقول : إنما كان ألندد أفنعلا لأن أَلَنْدَدا ويَلَنْدَدا بمعنى الأَلَدّ ، وهن مشتقات من اللَّدَدِ ، وهو شدة الخصومة ، ولولا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثة أحرف غالبة زيادتها فى مواضعها : الهمزة فى الأول مع ثلاثة أصول ، والنون الثالثة الساكنة ، والتضعيف ، فلنا أن نحكم بزيادة اثنين منها : إما الهمزة والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكنا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله « مَعَدٌّ فَعَلاًّ » هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا : أى تشبهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التنعم وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر « عليكم باللبسة المعَدِّية » وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم ، قال

١١٩ — * رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا (١) *

أى : غلظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعل ، ولم يجىء فى كلامهم وخوالف سيبويه فقيل : معد مفعل ؛ لأنه كثير وفَعَلٌّ فى غاية القلة كالشَّرَبَّة فى اسم موضع ، والهَبَىُّ الصغير ، والجِرَبَّة العانة من الحمير ، وأما قوله تمفعل لم يثبت فممنوع ؛ لقولهم : تَمَسْكَنَ وَتَمَنْدَلَ وَتَمَدْرَعَ وَتَمَغْفَرَ ، وهى تمفعل بلا خلاف ، فكما توهموا فى مسكين ومنديل أنهما فِعْليل وفى مِدْرَعة أنها فِعْلَلَة وفى مُغْفُور أنه فُعْلُول للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهموا فى معد أنه فَعَلٌّ ، فقيل : تمندل ، وتمسكن ، وتمدرع ، وتمغفر [وتمعدد] على أنها تفعلل كتدحرج ، وهذا كما توهموا أصالة ميم مسيل فجمعوه على مُسْلاَن كما جمع قَفِيز على قُفْزَان ، ولو سلم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تمفعل قلنا : فَعَلٌّ غريب غرابة تمفعل

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده :

وَآضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وتمعدد : أراد اشتد وقوى . وآض : صار . والنهد : العالى المرتفع . والأجرد : القصير الشعر .

والاستشهاد بالبيت فى قوله « تمعددا » إذ هو على وزان تفعلل لقلة تمفعل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا . قال ابن جنى : « تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر « اخشوشنوا وتمعددوا » وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد » اه

فبجعل مَعَدٍّ فَعَلاًّ يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مَفْعَلاً ارتكاب تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجويز الأمرين ، ولسيبويه أن يرجح كونه فَعَلاًّ بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة ، والمشهور الفصيح تَدَرَّعَ وتسكن وتندل وتغفر ، بخلاف شَرَبَّة وَجَرَبَّة وهَبَيٍّ ؛ فانها لَيْسَتْ بردیئة

قوله « ومَرَاجِل فَعَالل » كان ينبغى نظرا إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم ؛ لكونه فى الأول وبعده ثلاثة أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجّاج

١٢٠ — * بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الْمُمَرْجَلِ [1] *

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة طويلة للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاوية ، وأولها :

مَا بَالُ جَارِى دَمْعِكَ الْمُهَلِّلِ وَالشَّوْقُ شَاجٍ لِلْعُيُونِ الْحُذَّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

تَبَدَّلَتْ عِينَ النِّعَاجِ الْخُذَّلِ وَكُلَّ بَرَّاقِ الشَّوَى مُسَرْوَلِ

وانظر أراجيز العجاج (ص ٤٥ طبع ليزج) . والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصلية ، وهو ممفعل ، فالميم الأولى زائدة للدلالة على المفعول ، والميم الثانية فاء الكلمة ؛ لأنها لو كانت زائدة لكان وزن ممرجل ممفعلا ، وهو مما لا وجود له فى كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه فى هذه الكلمة ، وذهب غيره إلى أن الممرجل ممفعل وميماه زائدتان ، ولم يبال بعدم النظير ، محتجا بأنهما كذلك فى نحو تمدرع فقد قالوا : تمدرعت الجارية ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعة ظن أن ميمهما أصلية ، فاشتقوا منه على ذلك ، هذا . ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعللا كثير ، وممفعلا لا وجود له إلا فى الشذوذ .

والمرجل : الثوب الذى فيه نقوش على صور المَرَاجل ، كالمُرَجَّلِ : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ — * عَلَى إِثْرِنَا أَذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ[1] *

ولا يبعد أن يقال : إن المِرْجَلَ مِفْعَل[2] ولزوم الميم أوهم أصالتها كما فى مسكين ، فقيل : تَمَرْجَلَ ، كما قيل : تَمَسْكَنَ ، وأيضا إنما قال ممرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المِرْجل

قوله « ضَهْيَأ فَعْلأ » هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو فَعْيَل لا فعلأ ، من قولهم : ضاهأت ، بمعنى ضاهيت ، وقرىء (يُضَاهِئُونَ)[3] و (يُضَاهُونَ)

(١) هذا عجز بيت لامرىء القيس من قصيدته المعلقة ، وصدره قوله :

* فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءنَا *

والرواية المشهورة فى عجز البيت على غير ماذكر المؤلف ، ففى رواية الزوزنى والأعلم :

* عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ *

وذكر التبريزى الروايتين جميعاً

وصدر البيت الذى أنشدناه مما يستشهد به النحاة على تعدد الحال لمتعدد . والمرط — بكسر الميم وسكون الراء — : الازار المعلم من الخز ، والمرحل — بالحاء المهملة — : الذى فيه صور الرحال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل - بالجيم - الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعل كمعظم ومكرم ، فالميم زائدة ، وأصول الكلمة (ر ج ل)

(٢) المرجل — كمنبر — : المشط ، والقدر من الحجارة والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصة ، وقيل : كل ماطبخ فيه

(٣) هذه كلمة من آية كريمة فى سورة التوبة ، وهى قوله تعالى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)

قال : ولم يجىء فى الكلام فَعْيَل إلا هذا ، وقولهم ضَهْيَد⁽¹⁾ مصنوع ، والضَّهْيَأ : التى لاتحيض فانها تضاهى الرجال ، وكذلك قيل للرملة التى لاتنبت ، وفَعْلأٌ وفَعْيَل كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت ، والثانى أن ضهيأ بمعنى ضهياء : وهو فعلاء بلاخلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزة فيه زائدة ، وكذا الأول الذى بمعناه

قوله « فَيْنَان » يقال : رجل فَيْنَان : أى حسن الشعر طويله ، وهو منصرف ، وفيه غالبان فى الزيادة غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثة أصول غيره فى زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثة أصول ، وإما لكون الألف والنون فى الآخر مع ثلاثة أصول ، والثانى الياء مع ثلاثة أصول ، والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ؛ لأن الفنن الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهرى : هو فَعْلان من الفَيْن⁽²⁾ ، وهو مدفوع بما ذكرناه

قوله « وجُرَائض » لو عملنا بالغلبة أو عدم النظير لم نحكم بزيادة الهمزة ؛ لأن الهمزة غير أول ؛ فلا تكون زيادته غالبة ، وفُعَالِل موجود كعُلَابط ، لكن جِرْوَاضاً بمعنى جُرَائض وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس فى جرواض همز ، فيكون أيضاهمزجرائض زائداً وهما من تركيب جَرِض بريقه : أى غَصَّ [به] ؛ لأن الغَصَص مما ينتفخ له

(١) الضهيد : الصلب الشديد

(٢) قال الجوهرى : « ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو فعلان » اهـ . وقال فى اللسان : « وإن أخذت قولهم : شعر فينان ، من الفنن - وهو الغصن - صرفته فى حالى النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته فى النكرة ولم تصرفه فى المعرفة ، ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فعلان ، وأنشد ابن برى للعجاج :

* إذْ أنَا فَيْنَانٌ أُنَاغِى الكُعَّبَا * » اهـ

وكذلك مِعْزًى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثة أصول والميم كذلك ، ولو حكمنا بعدم النظير لم نحكم بزيادة واحد منهما ؛ لكونه بوزن دِرْهم ، لكنه ثبت تمعز بمعناه ، فثبت زيادة الألف دون الميم

وكذا سَنْبَتَة — وهى حين من الدهر — يقال : مضى سَنْبٌ من الدهر وسنبة وسنبتة ، ولامنع من الحكم بزيادة نون سنبتة ؛ لأن السبْت أيضا هو الحين من الدهر

قوله « بُلَهْنِية » لولا الاشتقاق وغلبة الزيادة لم نحكم بزيادة الياء ، ولولا الاشتقاق لم نحكم بزيادة النون ، ولكان ملحقا بِخُبَعْثِن [(١)] بزيادة الياء فقط ، لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛ فانه غافل عن المصائب ولايبالى بها ، فيصفو عيشه : وبُلَهْنِية العيش : خَفْضُه

قوله « العِرَضْنَة » العِرَضْنَةُ والعِرَضْنَى : مشية فى اعتراض : أى أَخْذٍ على عرض الطريق من النشاط ، ولولا الاشتقاق لكان كَقِمَطْرٍ من غير زيادة

قوله « وأولُ أفْعَل » ؛ لأن تصريفه على أُوَلى وأُوَل دليل على أنه أفعل التفضيل ، وليس بفوعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب « وَوَل » وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لامن « أوَلَ » ولا من « وَأَلَ » لئلا يلزم قلب الهمزة شاذا كما ذكرنا فى أفعل التفضيل [(٢)]

(١) الخبعثن : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والناعم البدن ، ومثله الخبعثنة

(٢) الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٠٢) : « أما أول فمذهب البصريين أنه أفعل ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول — كددن — ولم يستعمل هذا التركيب إلا فى أول ومتصرفاته ، وقال بعضهم أصله « أوأل » من وأل : أى نجا ، لأن النجاة فى السبق ، وقيل : أصله « أأول » من آل : أى رجع ؛ لأن كل شىء يرجع إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزة واواً

قوله « إِنْقَحْل » هو الشيخ القَحِل : أى اليابس ، وهو إِنْفَعْل ، ولولا الاشتقاق لكان كَجِرْدَحْل ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزة فى أول الرباعى أصل كإصطبل

قوله « وأُفْعُوَان أُفْعُلَان »[1] إعاذلك لمجىء فَعْوَة السم ، وأرض مَفْعَاة ، ولولا

قلباً شاذاً ، وقال الكوفيون : هو فوعل من « وأل » فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعل من تركيب « وول » فقلبت الواو الأولى همزة . وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا ، وأما قولهم : أولة ، وأولتان ، فمن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو « أولى » همزة على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أواصل على ما يجىء فى التصريف ، وعند من قال هو من « وأل » أصل أولى وؤلى ، قلبت الواو همزة كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واواً كما فى أومن ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة فى قراءة قالون (عَادَ لُؤْلَى) لأنه حذفت الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفاً واستعمالا ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأوائل ، الأولى ، الأوليان ، الأوليات ، الأول . وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقاً من شىء مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كأحسن ، ولا مما استعمل منه اسم كأحنك — خفى فيه معنى الوصفية ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحنك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرىء ، فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً ، نحو يوما أول ، أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة ؛ إذ هى دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل وأيدع ، فإن خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر ؛ لخفاء وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمده أولا بادئا ، ويقال : ما تركت له أولا ولا آخرا » اهـ

(١) الذى ذكره المؤلف من مجىء « فعوة » بتقديم العين على الواو غير صحيح

ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كمُنْفُوَان ؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف ، فانه لا كلام فى زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيرهُ : النون مع ثلاثة أصول ، وكذا الواو ، والهمزة ، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أفْعُوَال ، ولم يأت فى الأوزان ، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أفْعُلَان كأُسْتُقَان (١) وأقْحُوان (٢) وأسْحُوَان (٣) وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوان كمنفوان ، فقد تردد بين الأُفعلان والفُعْلُوان فحكمنا بأنه أفْعُلان ؛ لشهادة الفَعْوَة

والذى جاء هو « فوعة » بتقديم الواو ، وأفعى مما حدث فيه قلب مكانى . وكذا الأفعوان ، وأصل أفعى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيبويه أن أكثر مايستعمل أفعى اسما ، فيجب على هذا أن تنون أفعى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالاسم لا الوصف قولهم فى الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، فى الجمع ، كما قالوا : أقنى وقنو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعة السم ، وهو حدته وسورته فقلب كما قالوا : عاثوعثا ، وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفعى ، قال :

رَأَتْهُ عَلَى فَوْتِ الشَّبَابِ وَإِنَّهُ   تَفَعَّى لَهَا إِخْوَانُهَا وَنَصِيرُهَا » اه

وقال فى اللسان : « وفوعة السم : حدته وحرارته . قال ابن سيده : وقد قيل: الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفلعان » اه والذى غر ابن الحاجب والرضى أن سيبويه قال : إن وزن أفعى أفعل ، وإن وزن أفعوان أفعلان (انظر الكتاب ج ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهرى فى الصحاح

(١) الاستقان بضم الهمزة والتاء بينهما سين مهملة ساكنة - كذا وقع فى جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمة فى كتب اللغة والصرف التى بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها محرفة عن الأثعبان ، وهو الوجه الفخم فى حسن وبياض ووزنه أفعلان

(٢) الأقحوان : نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحيان

(٣) الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

والمَفْعَاة ، ولا دليل فى أفعى سواء صرفته أولا على أنه أفعَل ؛ إذ يجوز أن يكون المنون ملحقا بجعفر كعَلْقَى وغير المنون بنحو سَـلْمَى ، فقوله « لمجيء أفعى » فيه نظر

قوله « إضْحِيَان » يقال : يوم إضْحِيَان : أى مضىء ، وليلة إضْحِيَانة ، من « ضَحِىَ » أى : ظهر وبرز ، ولولا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظير أنه إفْعِلاَن كإسْحِمان لجبل ، وإرْبِيَان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن فِعْلِيَان وإفعيالا لم يثبتا

قوله « خَنْفَقِيق » هو الداهيةُ ، من الخَفْق ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربة متزلزلة ، ولولا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا فى الزيادة ، وتكون النون أصلية ؛ لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق مُلْحَقا بسلسبيل بزيادة النون والتضعيف

قوله « عَفَرْنَى » هو الأسد القوى المعفّر لفريسته ، والعَفَر [بالتحريك] التراب ، ولولا الاشتقاق لم نحكم إلا بزيادة الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب فى موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقة : عَفَرْناة

قال : « فإنْ رَجَعَ إلَى اشْتِقَاقَيْنِ وَاضِحَيْنِ كأرْطًى وأوْلَقٍ حَيْثُ قِيلَ : بَعِيرٌ آرِطٌ وَرَاطٍ ، وَأدِيمٌ مَأرُوطٌ وَمَرْطِىٌّ ، وَرَجُلٌ مَأْلُوقٌ وَمَوْلُوقٌ جَازَ الأمْرَانِ ، وكَحَسَّانٍ وَحِمَارٍ قَبَّانَ حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ »

أقول : يجوز أن يكون أرْطًى فَعْلَى ؛ لاشتقاق آرط ومأروطمنه ، والألف للالحاق ؛ لقولهم أرطاة ، وأن يكون أفعَل ، بدليل راطٍ ومَرْطِىّ ، والأرْطى : من شجر البرّ يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل مألوق ، وأن يكون أفعل بدليل مولوق

وقوله « جاز الأمران » أى : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير ، والعكس

قوله « وكحسان وحمار قبّان [1] » فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحَسّ ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثانى يرجع إلى القَبَبِ ، وهو الضُّمُور ، أو إلى القَبْن ، وهو الذهاب فى الأرض ، وهما أيضاً فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : « وَإلاَّ فَالأَكْثَرُ التَّرْجِيحُ كَمَلأَكٍ ، قِيلَ : مَفْعَلٌ مِنَ الأَلُوكَةِ ، ابْنُ كَيْسَانَ : فَعْأَلٌ مِنَ المُلْكِ ، أبُو عُبَيْدَةَ : مَفْعَلٌ مِنْ لأَكَ : أىْ أرْسَلَ ، ومُوسَى مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتُ : أىْ حَلَقْتُ ، وَالكُوفِيُّونَ فُعْلَى مِنْ مَاسَ . وَإنْسَانٌ فِعْلاَنٌ مِنَ الأُنْسِ ، وَقِيلَ : إفْعَانٌ مِنْ نَسِيَ ؛ لِمَجِىءِ أُنَيْسِيَان ، وَتَرَبُوتٌ فَعَلُوتٌ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُولُ ، وَقَالَ فِى سُبْرُوتٍ : فُعْلُول ، وَقِيلَ : مِنَ السَّبْرِ ، وقَالَ فِى تِنْبَالَةٍ : فِعْلاَلَة ، وَقِيلَ : مِنَ التَّبْلِ لِلصِّغَارِ ؛ لأنه القَصِيرُ ، وَسُرِّيَّةٌ قِيلَ : مِنَ السِّرِّ ، وَقِيلَ : مِنَ السَّرَاةِ ، ومَئُونة قِيلَ : مِنْ مَانَ يَمُونُ ، وَقِيلَ : مِنَ الأَوْنِ ؛ لِأَنَّهَا ثِقَلٌ ، وَقَالَ الفَرَّاء : مِنَ الأَيْنِ ، وَأمَّا مَنْجَنِيقٌ فَإنِ اعْتُدَّ بِجَنَقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ ، وَإلاَّ فَإنِ اعْتُدَّ بِمَجَانِيقَ فَفَنْعَلِيلٌ ، وَإلاَّ فَإنِ اعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الأَكْثَرِ فَفَعْلَلِيلٌ ، وَإلاَّ فَفَعْلَنِيلٌ ، وَمَجَانِيقُ يَحْتَمِلُ الثَّلاَثَةَ ، وَمَنْجَنُونٌ مِثْلُهُ ، لِمَجِىءِ مَنْجَنِينٍ ، إلاَّ فِى مَنْفَعِيلٍ ، وَلَوْلاَ مَنْجَنِينٌ لَكَانَ فَعْلَلُولاً كَعَضْرَفُوطٍ ، وَخَنْدَرِيسٌ كَمَنْجَنِينٍ »

أقول : قوله « وإلا » أى : إن لم يكن فى الكلمة اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما فى تِنْبَالَة وتَرَبُوت وسُبْرُوت ، أو فيها اشتقاقان

---

(١) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

أحدهما أوضح من الآخر ، كما فى مَلَك ومُوسَى وسُرِّية ، فالأكثر أن فى كلا الموضعين الترجيح

ففى الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجّح بعضهم غلبة الزيادة أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقلة النظير تِنْبَالة ، قال سيبويه : هو فِعْلَالَة ، فان فِعْلَالاً كثير كسِرْدَاح (١) ، وتِفْعَال قليل كتِلْقَاء وتِهْوَاء ، كما ذكرنا فى المصادر ، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تِفْعَالة من النَّبَل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا فى سُبْرُوت (٢) ، رجّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق ، فقال هو فُعْلُول كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور — وإنْ ندر — بشهادة الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبَرَ الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضرنى مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبة الزيادة . ومثال مالا تعارض لشىء منهما لا لعدم

---

(١) وقع فى جميع أصول الكتاب « كسرواح » بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه . والسرداح ومثله السرتاح : الناقة الكريمة

(٢) قال فى اللسان (س ب رت) : « السبروت : الشىء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ؛ وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأة سبروتة وسبريتة ، إذا كانا فقيرين . والسبروت : الأرض الصفصف ، وفى الصحاح الأرض القفر ، والسبروت الطويل » اه بتصرف . وقال أيضا . فى مادة (س ب ر) : « والسبرور : الفقير كالسبروت ؛ حكاه أبو على وأنشد

تُطْعِمُ الْمُعْتَفِينَ مِمَّا لَدَيْهَا مِنْ جَنَاهَا وَالْعَائِلَ السُّبْرُورَا

قال ابن سيده : فإذا صح هذا فتاء سبروت زائدة » اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا من كتب اللغة على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا الغلبة تَرَبُوت ، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التَّرَبُوتَ الذَّلُول ، وفي التراب معنى الذلة ، قال تعالى (أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال ، وهو من الدرْبَة ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فَعَلُولاً كقَرَبُوس[1] ، لأن التاء من الغوالب

وفي الثاني : أي الذي فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر الأكْثَرُ ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو مَلَكٍ وأصله مَلْأَكٌ بدليل قوله :

١٢١ — فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلٰكِنْ لِمَلْأَكٍ
تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[2]

---

(١) القربوس : مقدم السرج المحنى

(٢) نسب البغدادى هذا البيت لعلقمة بن عبدة المعروف بعلقمة الفحل ، ولعلقمة قصيدة على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ   بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا   وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ

ولم يرو بيت الشاهد في هذه القصيدة أحد ممن جمع ديوان علقمة ولا ممن شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان علقمة مع شرح الأعلم زعم أن المفضل زاد في هذه القصيدة أبياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لابن الأنبارى فلم نعثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى — كما في اللسان — : البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لأبى وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعلقمة . والإنسى : واحد الإنس ، ويروى في مكانه « لجنى » وهو واحد الجن ، وقوله « ولكن لملأك » روى في مكانه صاحب اللسان « ولكن ملأكا » وخبر لكن على هذا محذوف : أي ولكن ملأكا أنت ، وقد يكون ملأكا على هذه الرواية معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملأكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، ويصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لاتشبه أفعال الإنس

وأيضا بدليل قولهم فى الجمع مَلاَئِكة ألزموا الواحد التخفيف لكثرة استعماله ، كما ألزموا يَرَى وأرى ، فقال الكسائى : هو مَفْعَل من الأَلُوكة ، وهى الرسالة ، فالملَكُ رسولٌ من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغى أن يقول فى قولهم «أَلِكْنِي إليه» أى كن رسولى إليه : إن أصله أَأْلِكْنِي ثم الْئِكنى ثم خفف بالنقل والحذف لزوما ، وقال أبو عبيدة : ملأك مَفْعَل من لأك أى أرسله ، فكأنه مَفْعَل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ — * دَارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا (١) *

أى : مَهْوِيُّكَ ، و « أَلِكْنِي » عنده ليس بمقلوب ، ومَلْأَك عند الكسائى بمعنى الصفة المشبهة ، ومذهب أبى عبيدة أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كَيْسان : هو فَعْأَل من المِلْك ؛ لأنه مالك للأمور التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفَعْأَل قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شَمْأَل

قوله : « مُوسَى » موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من « أوسيت » أى حلقت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقِدْرِ والنار والدار ، قال :

فلست بولد إنسان إنما أنت ملأك ، أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لملأك » حيث يدل على أن أصل الملك ملأك نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة ، وذلك كما يقولون فى مسألة مسلة ، ولكنهم التزموا هذا التخفيف فى ملك كما التزموه فى ذرية وبنى على المشهور من كلام النحاة ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزة

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

* هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا *

وتبراك : موضع ببلاد بنى فقعس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله «هواكا» حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق فى قوله تعالى: (هَذَا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)

١٢٣ — فَإِنْ تَـكُنْ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا
فَمَا خُتِنَتْ إلاَّ وَمَصَّانُ قَاعِدُ (١)

وهى منصرفة قبل العلميـة غير منصرفة معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموى : هو مذكر لـكونه مُفْعَلاً ، قال أبو عبيدة : لم يسمع التذكير فيه إلامن الأُمَوى ، وجوز السيرافى اشتقاقه من« أَسَوْتُ الجرح » أى أصلحته ، فأصله ، مؤسي بهمز الفاء ، وقال الفراء : هى فُعْلى؛ فلا تنصرف فى كل حال ؛ لـكونه كالبشرى ، وهو عنده من المَيْس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واواً لانضمام ماقبلها ، على ماهو مذهب الأخفش (٢) فى مثله ، كما يجىء فى باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضاً مُفْعَل ؛ بدليل إنصرافه بعد التنـكير ، وفُعْلَى لاينصرف على كل حال ، وقال أيضا : إن مُفْعَلاً أكثر من فُعْلى ؛ فحمل الأعجمى على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فُعْلَى يجىء مؤنثا لكل أفعل تفضيل ، ومُفْعَل لايجىء إلا من باب أَفْعَلَ يُفْعِل : فهو عنده لا ينصرف [علما ؛ للعجمة والعلمية ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كعيسى ، وقال الـكسائى :

---

(١) هذا البيت لأعشى همدان من كلمة له أولها :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لَسَائِلٌ ... أَبَظْرَاءُ أمْ مَخْتُونَةٌ أُمُّ خَالِدِ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تَرَى سَوْأَةً مِنْ حَيْثُ أَطْلَعَ رَأْسَهُ ... تَمُرُّ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وفى بيت الشاهد الاقواء ، وهو اختلاف حركة الحرف الذى عليه روى القصيدة . والبيت فى هجاء خالد القسرى . والمصان : الحجام ؛ لأنه يمص الدماء ، ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجوه بأن أمه متبذلة قليلة الحياء فكنى عن ذلك بأنه قد ختنها رجل ، وعلى الثانى يهجوه بأنها لم تختتن حتى كبر ابنها (٢) ليس هذا مذهب الأخفش وحده ، بل مذهب جميع النحاة
(٣) هذه الزيادة ساقطة من جميع النسخ المطبوعة وقد أثبتناها وفاقا للخطات

هو فُعْلَى فينبغى أن يكون ألفـه للالحاق بجُنْدَب، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله « إنسان » الأولى أن يقال : فِعْلَان ، وأُنَيْسِيان شاذ كعُشَيْشِيَان ، على ما مر فى التصغير ، فهو مشتق من الأُنس ؛ لأنه يأنس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هو من الإِيناس : أى الإِبصار ، كقوله تعالى : (آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً) لأنه يؤنس : أى يُبْصَر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإِضْحِيَان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً) ويقويه تصغيره على أنيسيان ، والاشتقاق من النسيان فى غاية البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما فى لُيَيْلِية أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله « وسُرِّيَّة » الظاهر أنها مشتقة من السِّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذة ، كدُهْرِىّ وَسُهْلِىّ ، وهو إما من السِّر بمعنى الخفية ، لأنها أمة تُخْفَى من الحرة ، وهذا قول أبى بكر بن السرِىّ ، وإما من السِّرِّ بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمة ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تَسَرَّرْت جارية ، وتَسَرَّيْت كتظنيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسر بها ، وقيل : هو من السَّرِىّ : أى المختار ؛ لأنها مختارة على سائر الجوارى ، وقيل : من السَّرَاة ، وهى أعلى الشىء ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فُعِّيلة كمُرِّيق ، وهو العُصْفُرُ ، وهذا وزن نادر ، وأيضاً قولهم : « تسرَّرت » براءين ـ يمنعهما ، وإن كان تسَرَّيْت يوافقهما

قوله « ومَئُونة » يقال : هو [من] « مَانَه يَمُونه » إذا احتمل مئُونته وقام بكفايته ، وهذا الاشتقاق ظاهر ، وأصله مَوُونة بالواو ، قلبت الواو المضمومة همزة ، وقيل : هو من الأَوْن ، وهو أحد العِدْلين ؛ لأن المئُونة ثقل ؛ فهمزته أصلية ؛ وأصله مَأُونة

كَمَكْرُمة ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم المئُونة فى الأغلب ، وقال الفراء : هو من الأَيْن ، وهو الإِعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثانى ، وأصله مأيُنَة ، نقلت الضمة إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش

قوله « فإن اعتد بجَنَقُونا » حكى الفراء « جَنَقْنَاهم » وزعم أن المنجنيق مُوَلَّدة : أى أعجمية ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلَّطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم ، فقولهم « جنقونا » وقول الأعرابى « كانت بيننا حروب عُونٌ ، تفقأ فيها العيون ، مرة نُجْنَق ، وأخرى نُرْشَق » [1] من معنى منجنيق ، لا من لفظه ، كدَمِث ودِمَثْر [2] ، وثَرَّة وَثَرْثار ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب جنق لأن زيادة حرفين فى أول اسم غير جارٍ على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ، وذلك كإنْقَحْل ، وكونُ منجنيق منفعيلا لشبهة جَنَقُونا مذهبُ المتقدمين

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بجَنَقُونا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق فهو فَنْعَليل ؛ لأن سقوط النون فى الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زيادة النون فالميم أصل ؛ لئلا يلزم زيادة حرفين فى أول اسم غير جار على الفعل

قوله « وإلا » أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع منجنيق عند عامة العرب ، فكيف لا يعتد به ؟ وفى الجمع لا يحذف من حروفه

---

(١) هذا من كلام أعرابى وقد سئل : كيف كانت حروبكم ؟ فقاله ، والعون : جمع عوان ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجنق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق : نرمى بالسهام ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرها - ومثله المنجنون ، وهى القذافة التى ترمى بها الحجارة ، وهو أعجمى معرب . وهى مؤنثة ، قال زفر بن الحرث :

لَقَدْ تَرَكَتْنِى مَنْجنِيقُ ابْنِ بَحْدَلٍ أَحِيدُ عَنِ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ

(٢) الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثة أيضا ، وأصل ذلك من الدمث بمعنى الأرض السهلة اللينة التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط وجعفر - بمعناه

مفرده الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجَنَقُونا حتى لايعتدّ به ؛ لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فنعليلا مذهب سيبويه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم كما ذكرنا ، ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضا لوجهين : أحدهما نُدور فَنْعَنِيل ، بخلاف فَنْعَلِيل كَعَنْتَرِيس ، وهى الناقة الشديدة ، من العَتْرَسة وهى الشدة ، والثانى أن الأصل أصالة الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله « فان اعتدّ بسلسبيل على الأكثر » يعنى إن ثبت فى كلامهم فَعْلَلِيل بزيادة الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسبيلا فعلليل ، وقال الفراء : بل هو فعفليل ، وكذا قال فى دَرْدَبِيس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [أصلى] بينهما ، كامر ، وفى قول المصنف هذا أيضا نظر ، وذلك لأن فعلليلا ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلا فعلليل ، وذلك بنحو بَرْقَعِيد لقصبة فى ديار ربيعة ، وعَلْطَمِيس (1) الشابة . ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلليلا ، سواء ثبت بنحو بَرْقَعِيد فعلليل أولا ، وذلك لأن جَنَقُونا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لانحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظير ، أو بغلبة الزيادة

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزيادة حرف وزنٌ غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [آخر] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنية الأصول

قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

(1) فى القاموس : العلطميس — كزنجبيل — : من النوق الشديدة الغالية ، والهامة الضخمة الصلعاء ، والجارية التارة الحسنة القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أىّ تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلو لم يثبت مجانيق لـكنا نجمع مَنْجَنيقا على مَنَاجن بحذف الحرف الأخير كَسفَارج

قوله « و إلا ففعلنيل » يعنى إن لم يثبت أن سلسيلا فَعْلَلِيل ، بل كان فعليلا كما قال الفراء فمنجنيق فعلنيل ؛ وفى هذا كماتقدم نظر ؛ لأنه و إن لم يثبت كون سلسبيل فعاليلا بنحو بَرْقَعيد وعَلْطَميس فهو وزن ثابت على كل حال

قوله « ففعلنيل » لأن الوجوه العقلية المحتملة سبعة ، وذلك لأن الميم إما أصلية أو زائدة ، فان كانت أصلية فان كان النونان أيضا كذلك فهو فعاليل ، و إن كانا زائدين فهو فنعنيل من مجَقَ ، و إن كان الأول أصلا دون الثانى فهو فَعْلَنِيل من مَنْجَقَ ، و إن كان العكس فهو فنعليل من مَجْنَقَ ، و إن كان الميم زائدا فان كان النونان أصليين فهو مَفْعَليل من نَجْنَقَ ، و إن كان الأول أصلا دون الثانى فهومفعنيل من نَجَقَ ، و إن كان العكس فهومنفعيل من جَنَقَ ، ومع زيادة الميم لايجوز أن يكون النونان أيضا زائدين لبقاء الـكلمة على أصلين وهما الجيم والقاف ، والياء زائدة على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثة أصول دونها ، فمن هذه السبعة الأوجه لايثبت فعاليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول الاسم غير الجارى ، وكذا مفعاليل ؛ إذ لا يزاد الميم فى الأول مع أربعة أصول بعدها كما يجىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع غرابة الوزنين ، أعنى منفعيلا ومفعليلا ، فيبقى بعد الثلاثة : فنعنيل : وفعلنيل ، ومفعنيل ، وفنعليل ، والـكل نادر ، إلا فنعليلا كَعَنْتَرِيس

قوله « ومجانيق يحتمل الثلاثة » لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مَفَاعيل لاغير ، و إن كانت أصلية فهو إما فعاليل أو فعانيل[1] ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفاعيل

(١) أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول أن يعتد بقولهم : جنقونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول

على ما اختاره بعضهم فى منجنيق أنه من جنق ، وإما فَعَاليل على ما اختـار سيبويه فى منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ — أعنى « ومجانيق يحتمل الثلاثة » — ليس من المتن ، إذ لافائدة فيـه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه فى أصالة الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف فى الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن لشرحه

قوله « ومنجنون مثله » [أى مثل] منجنيق فى احتمال الأوجه المذكورة ، وذلك لـكون منجنين ، وهو لغة فى منجنون ، يحتمل الأوجه المذكورة ؛ لـكونه كنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لابد من الحـكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما ؛ لأن التضعيف لايكون أصلا مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة ، كما مر فى أول الـكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعة فنعنيل وفعلنيل ومفعنيل ، ويجيء فعاليل وفنعليل ومفعليل ومنفعيل ، ويستبعد منفعيل كما ذكرنا فى منجنيق ، ولم يجيء جن فى منجنين كما جاء جنق فى منجنيق حتى يرتـكب هذا الوزن المستبعد ، ومَفْعَلِيل غريب ، وفعاليل ثابت

بأنه على زنة « منفعيل » فأصوله الجيم والنون التى بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان فى أول الكلمة زائدتان ، وعلى الوجه الثانى بأنه يحتمل « فنعليلا » فالميم والجيم والنون الثانية والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل « فعلليلا » فالزائد الياء ويحتمل « فعلنيلا » فالنون الثانية والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله «ومجانيق يحتمل الثلاثة» إشارة إلى الأوزان المذكورة بعد عدم الاعتداد بجنقونا ، وعلى هذا يكون « مجانيق » إما على زنة «فعاليل» إن كان مفرده « فنعليلا » أو «فلاليل» إن كان مفرده « فعلليلا » ، أويكون على زنة « فلانيل » إن كان مفرده « فعلنيلا » ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى « أو فعانيل » خطأ ، والصواب أن يقول « إما فعاليل أو فلاليل أو فلانيل » ، وقوله « لأنه إن كانت الميم زائدة فهو مفاعيل لاغير » لايدخل فى شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولـكنه من تتمة الفروض فى هذه الـكلمة

كَبَرْقَعِيد ، فمنجنين إما فَنْعَلِيل ملحق ببرقعيد بتكرير اللام والنونُ الأولى أصلية فيكون كعَرْطَلِيل ، والعَرْطَل والعَرْطَلِيل : الطويل ، وإما فَنْعَلِيل ملحق به أيضا بزيادة النون وتكرير اللام ، فهو كَخَنْشَلِيل[1] وقد ذكر سيبويه فى منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مرة : هو ملحق بعَضْرَفُوط[2] بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسى ، وقال مرة : إنه ملحق بعضرفوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين ، فهو إذن ثلاثى ملحق بخماسى ، والأولى الحكم عليه بفَعْلَلُول وعلى منجنين بفَعْلَلِيل ؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف مالم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الأخيرين فالغلبة دالة على زيادتها ، وجمع مَنْجَنُون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَنْعَلُولا أو فعللولا ؛ لأن حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفا أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التى بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثانى كما يجىء ، إذ لو كان الأول لجاز مَنَاجِن ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض[3] ، كما فى سفارج وسفاريج ،

---

(١) الخنشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشليل ، إذا كانت مسنة وفيها بقية

(٢) العضرفوط : دويبة (انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١)

(٣) اعلم أن منجنونا إما أن يكون « فنعلولا » وإما أن يكون « فعللولا » ومعنى هذا أن الميم فى أولها أصل والواو بين النونين الأخيرتين زائدة ، والنون التى بعد الميم زائدة على الأول أصلية على الثانى ، وإحدى النونين الأخريين زائدة على الخلاف الآتى ذكره فى كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذى سمع فى جمعه لا يقطع بالدلالة على زيادة أولى النونين الأخريين ، كما لا يقطع بزيادة ثانيتهما ، وبيان ذلك أنك إن فرضت زيادة أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائدة وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلى ، وإن فرضت زيادة الثانية جاز لك أن تقول فى الجمع : مناجين ، فتحذف النون الأخيرة والواو التى قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن

قوله « ولولا منجنين لـكان فعللولا » يعنى منجنين كنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولولا منجنين لكان منجنون كَعَضْرَفُوط ؛ وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أنا بينا أن منجنينا لا يحتمل إلا فَنْعَلِيلا على الصحيح ، وفنعليلا على زيادة النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضعفناه ، وكذ منجنون فَنْعَلُول على الصحيح ، وفنعلول على ما أجازه سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعَضْرَفوط ؛ فما معى قوله « ولولا منجنين لكان فعللولا » وهو مع وجوده فعللول أيضا ؟

قوله « وخندريس[1] كنجنين » لاشك فى زيادة إحدى النونين الأخيرين فى مَنْجَنين ، وليس ذلك فى خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعـدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال فى منجنين إنه فَنْعَلِيل كعنتريس لم يمتنع أن يقوله فى خندريس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق

وتقسيمه أن يقال : إن كان فى الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أولا ، والذى فوق الواحـد إما أن يكون الجميع ظاهراً ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهراً دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما فى رَعْشَنٍ[2] وبِلَغْنٍ

الياء على الأول واجبة ، وهى منقلبة عن الواو ، وعلى الثانى جائزة ، وهى زائدة للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد : لأنه علل الحكم بزيادة الثانية بالتزامهم مناجين ، ووجه فساده أن هذا الالتزام لا يقطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجحا، ثم هو يرجح الذى نفاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائدة ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

(١) الخندريس : القديم من الحنطة ومن الخمر ، قال ابن دريد : « أحسبه معربا »

(٢) انظر (ح ١ ص ٥٩) وانظر أيضا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبة أو خروج الكلمة عن الأصول اخْتُلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر] ؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصالة الحروف ؟ فيه تردد

ومافوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأَوْلَقٍ ، وإن كان أحدهما ظاهرا دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما فى مَؤُونة وسُرِّيّة ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر ؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فان استويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبة وعدم النظير وكون الأصل أصالة الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوى محقق لا مَحِيدَ عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعة من المستقرئين ، ولا تخرج فى نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمة شاذة الوزن ، وكذا مخالفة غلبة الزيادة لا تؤدى إلى مستحيل ، بل غاية أمرها الشذوذ ومخالفة الأكثر ، وكذا مخالفة كون أصل الحروف الأصالة

ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهراً أو خفياً نظرنا : فإن كان حرف الكلمة الذى هو من حروف « سألتمونيها » من الغوالب فى الزيادة كما سيجىء ، أو كان الحكم بأصالة ذلك الحرف يزيد بناء فى أبنية الرباعى أو الخماسى الأصول ، أعنى المجردة عن الزائد ؛ أىٌّ الأمرين كان حكمنا بزيادة ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصالة الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبة وعدم النظير رجّحنا الغلبة ، كما لو كان الحكم بزيادة الغالب يؤدى إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدى إلى ذلك ، حكمنا بزيادة الغالب ، كما تقول فى سُلَحْفِيَة[1] فُعَلِّيَة ، وهو وزن غريب ، وفُعَلِّلَة كقُذَعْمِلَة غير[2] غريب ، وذلك لأنا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزيادة بذلك الذى هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصالة الغالب يؤدى إلى وزن غريب فى الرباعى أو الخماسى المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدى إلى غريب آخر فى ذى الزيادة كتَتْفُل[3] ؛ فإن فَعْلُلاً بضم اللام وتَفْعُلاً نادران ، وكذا قُنْفَخْر[4] فإن فُعْلَلاً وفُنْعَلاً غريبان ، حكمنا بزيادة الغالب ؛ لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسى ؛ فإنه لا يزيد زيادةً بينة على المجرد من أبنية الخماسى ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزيادة ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسى

وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناء غريبا ، فالحكم بزيادة الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبة سليما من المعارض

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٦١ ه ٣)

(٢) انظر (حـ ١ ص ٥١)

(٣) التتفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضم الفاء ، أو بضمتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثه ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما — : الثعلب ، وقيل : ولده

(٤) القنفخر — بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، وبكسر أوله أيضا — : الفائق فى نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك فى القاموس إلا مكسور الأول — كجردحل ؛ ومثله القفاخر — كعلابط ، والقفاخرى بزيادة ياء مشددة

وإن كان الحكم بأصالته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزيادة أيضاً ؛ لتطابق المرجحين على شىء واحد

وإن كان الأمر بالعكس : أى الحكم بزيادته يؤدى إلى زيادة بناء غريب دون الحكم بأصالته ؛ حكم بزيادة الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا فى سلحفية ، لأنه كأنه فُعَلِّلة ؛ لكونه ملحقاً به

وإن كان الحكم بأصالة الغالب والحكم بزيادته يزيد كل واحد منهما وزناً نادراً فى ذى الزيادة لا فى المجرد عنها حكمنا بزيادة الغالب أيضا ، لثبوت المرجح بلا معارض

فإن كان الحكمان لا يزيد شىء منهما بناء غريباً فى المزيد فيه ، أو يزيد فيه أحدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزيادة الغالب ، لما ذكرنا الآن سواء

وأمثلة التقديرات المذكورة لم تحضرنى فى حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبة وعدم النظير يرجح الغلبة ، كما يجىء فى سُلَحْفِية ، ففى تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبة نظر

هذا ، وإن كان الحرف من حروف « سألتمونيها » ليس من الغوالب ، ولا يؤدى أصالته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصالته ، بلا خلاف ، كما حكمت بأصالة الهاء والميم من درهم ولام سَفَرْجَل وميم عَلَطْمِيس وسينه ، وهذا الذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

الخروج عن الاوزان المشهورة من أدلة الزيادة

قال : « فَإِنْ فُقِدَ فَبِخُرُوجِهَا عَنِ الْأُصُولِ ، كَتَاء تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ وَنُونِ كُنْتَأْلٍ وَكَنَهْبُلٍ ، بِخِلاَفِ كَنَهْوَرٍ وَنُونِ خُنْفَسَاء وَقُنْفَخْرٍ ، أَوْ بِخُرُوجِ زِنَةٍ أُخْرَى لَهَا : كَتَاء تُتْفُلٍ وَتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُلٍ وَتَرْتُبٍ، وَنُونِ قِنْفَخْرٍ وَخُنْفُسَاء مَعَ قُنْفَخْرٍ وَخُنْفَسَاء ، وَهَمْزَةِ أُنْبُجِجٍ مَعَ أَنْبَجُوجٍ »

أقول : التتفل ولد الثعلب ، يقال : أمر تَرْتُب : أى راتب ثابت من رَتَبَ

رتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكُنْتَأْل بالهمز : القصير ، الكَنَهْبُلُ : من أشجار البادية ، الكَنَهْوَر : العظيم من السحاب ، القُنْفُخْر : الفائق فى نوعه ، الأَلَنْجَجُ والأَلَنْجُوج[1] واليَلَنْجُوج : العود

قوله « فإن فقد » أى : الاشتقاق الظاهر والخفى

قوله « فبخروجها عن الأصول » أى : يعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهورة المعروفة ، هـذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخماسى المجردة عن الزوائد ، بدليل عده أُنْجُوجاً وخُنفُسَاء ـ بفتح الفاء ـ فى الأوزان الأصول ، وهـذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظير فيها بالغلبة ، لأن الحروف المذكورة ليس شىء منها من الغوالب ، إلا همزة ألنجوج ، ولا تَعارُض فى ألنجوج بين الغلبة وعدم النظير ؛ لأن عدم النظير لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زيادة وزن فى المزيد فيـه ؛ إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظير أيضاً فى المزيد فيه : حكمتَ بزيادة الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظير على كون الأصل أصالة الحرف

(١) قال فى اللسان : « والألنجج ، واليلنجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للالحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى « ألنجج » وبالياء فى « يلنجج » والدليل على صحة الالحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الالحاق بالهمزة والياء فى « ألنجج » و« يلنجج » لما انضم إلى الهمزة والياء النون ، والألنجوج واليلنجوج كالألنجج واليلنجج : عود يتبخر به ، وهو يفنعل وأفنعل ، وقال اللحيانى : عود يلنجوج وألنجوج وألنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح » اهـ

وكان ينبغى أن لا يذكر المصنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً ، وهو قوله «فإن خرجتا معاً » ، وتَتْفُل وتَرْتُب ، يخرج عن الأصول بكلا التقديرين ؛ إذ ليس فى الأوزان الاسمية تَفْعُل وَفَعْلُل ، وكذا كُنْتَأْل ؛ لأن فُعْلَلاً وفُعَلَّلا وفُنْعَلاً نوادر ، وكذا كَنَهْبُل ؛ لأن فَعَلُّلاً وفَنَعْلُلاً نادران ، وكذا خُنْفُسَاء ؛ لأن فُعْلَلاء وفُنْعَلاء غريبان ، وكذا أَلَنْجوج ؛ لأن فَعَنْلُولا وأَفَنْعُولا شاذان

قوله «بخلاف كَنَهْوَر» يعنى لو جعلنا نون كُنْتَأْل أصلا لكان فُعْلَلاًّ وهو نادر بخلاف نون كَنَهْوَر ، فإنا إذا جعلناه أصلا كان فَعَلْوَلا ملحقا – بزيادة الواو – بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلا دون نون كنتأل

قوله « أو بخروج زنة أخرى لها » أى : إذا كان فى كلمة لغتان و بتقدير أصالة حرف من حروف سألتمونيها فى إحدى الزنتين لا تخرج تلك الزنة عن الأصول لكن الزنة الأخرى التى لتلك الزنة تخرج عن الأصول بأصالة ذلك الحرف حكمنا بزيادة ذلك الحرف فى الزنتين معا ، فإن تُتْفُلا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء ، لكن لما خرجت تَتْفُل بفتح التاء عن الأصول بتقدير أصالتها حكمنا بزيادة التاء فى تُتْفُل – بضم التاء أيضا تبعا للحكم بزيادتها فى تَتْفُل – بفتحها ، وكذا تاء تُرْتُب ، وكذا نون قِنْفَخْر – بكسر القاف ، و إن كان يجوز أن يكون فِعْلَلاًّ كجردحل ، وكذا نون خُنْفُساء – بضم الفاء ، و إن لم يمتنع لولا اللغة الأخرى أن يكون كقُرْفُصاء ، وكذا همزة أُنْبَجَج و إن جاز أن يكون فُعْلَلاً ؛ حكمنا بزيادة الحروف المذكورة لثبوت زيادتها فى اللغات الأُخَر ، والحق الحكم بأصالة نون خنفُساء فى اللغتين ؛ لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه ، إذ الألف

والهمزة من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير فى أبنية المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زيادة همزة أَنْجُوج بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زيادة همزته وهمزة أَلَنْجَج بشبهة الاشتقاق والغلبة ؛ إذ فيهما ثلاثة غوالب : الهمزة ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتها معا ؛ لئلا يبقى الكلمة على حرفين ، فحكمنا بزيادة اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزيادة النون والتضعيف ، ولا بزيادة الهمزة والتضعيف ؛ لأن أَلَجَ ولَنَجَ مهملان ، فحكمنا بزيادة الهمزة والنون ؛ فهو من لجّ ، كأنه يلج فى نشر الرائحة ، وأَلَنْجَج : ملحق بسفرجل بزيادة الهمزة والنون

قال : « فَإِنْ خَرَجَتَا مَعاً فَزَائِدٌ أَيْضاً ، كَنُونِ نَرْجِسٍ وَحِنْطَأْوٍ ، وَنُونِ جُنْدَبٍ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ جُخْدَبٌ ، إِلاَّ أَنْ تَشِذَّ الزِّيَادَةُ ، كَمِيمِ مَرْزَنْجُوشٍ دُونَ نُونِهَا ، إِذْ لَمْ تُزَدِ الْمِيمُ أَوَّلاً خَامِسَةً ، وَنُونِ بَرْنَاسَاء . وَأَمَّا كُنَابِيلُ فَمِثْلُ خُزَعْبِيل »

أقول : الحِنْطأْو : العظيم البطن ، والبَرْنَاساء والبَرْنساء : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرناساء هو ، والجُندَب : ضرب من الجراد ، وهو من الجدب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجُخْدَب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكُنَابيل : أرض معروفة ، وهو غير منصرف

قوله : « فإن خرجتا معاً » أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصالة الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزيادة أيضا ؛ لما قلنا من كثرة المزيد فيها وقلة المجرد عن الزائد ؛ فتقول فى نرجس : نَفْعِلٌ ، وإن لم يأت فى الأسماء نَفْعِلٌ كما لم يأت فَعْلِلٌ — بكسر اللام — وأما حِنْطَأْو فقال السيرافى : الأولى أن يحكم

بأصالة جميع حروفه فيكون كجِرْدَحْل ، ومثله كِنْتَأْو [١] ، وسِنْدَأْو [٢] ، وقِنْدَأْو [٣] ، وقال الفراء فى مثلها : الزائد إما النون وَحْدَها فهو فِنْعَل ، وإما النون مع الواو فهو فِنْعَلْو ، و إما النون مع الهمزة فهو فِنْعَأْل ، وجَعَلَ النون زائدة على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ، وكل واحدة من النون والهمزة رَسِيلَتُهَا [٤] فى الأمثلة المذكورة ؛ فيجعل حكمُ إحداها فى الزيادة حكم الواو ، و إن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة ؛ لكون زيادة النون فى الوسط أكثر من زيادة الهمزة ؛ قال : و إنما لزم الواو الزائدة فى الأمثلة المذكورة بعد الهمزة لأن الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنهُ عند سيبويه فِنْعَلْو ، و إليه ذهب المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافى من أصالة الواو ، لم يكن يزيد فى الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون ؛ إذ يصير فِعْلَلاًّ كجِرْدَحْلٍ ؛ فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح فى هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد بالتقديرين كما قلنا فى أَلَنْجُوج وخُنْفُسَاء

قوله «ونون جُنْدَب إذا لم يثبت جُخْدَب» يعنى إذا ثبت جخدب -بفتح الدال- فلا يخرج جندب بأصالة النون عن الأصول ، والأولى أن جُنْدَبا فُنْعل ثبت جخدب أولا ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الْجَدْب ، ولهذا سمى جراداً لجَرْدِه وجه الأرض من النبات

---

(١) قال فى القاموس : « والكِنْتَأْو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم اللحية الكثها ، أو الحسنها » اه

(٢) السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجرىء المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل : هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الابل : الفسيح فى مشيه

(٣) القندأو : السيء الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد الرأس ، والجرىء المقدم (٤) يريد أن كلا من الهمزة والنون تبع للواو فى الحكم

قوله « إلا أن تشذ الزيادة » يعنى لو أدى الحكم بزيادة الحرف إلى شذوذ الزيادة لم يحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزيادة ميم مَرْزَنْجُوش[1] ؛ لأن الميم تشذ زيادتها فى أول اسم غير جارٍ إذا كان بعده أربعة أحرف أصول ، أما فى الجارى كَمُدَحْرِج فثابت

قوله « دون نونها » أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصالة الميم وجب زيادة النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى فهى فَعْلَنْلُول

قوله « ونون بَرْنَاساء » أى : أن وزنه فَعْنَالاء وإن كان غريبا غرابة فَعْلَالَاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح فى للزيد فيه بالتقديرين ، كما مر فى خنفساء ونحوه .

وما يوجد فى النسخ « وأما كُنَأبيل[2] فمثل خُزَعْبيل[3] » الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كنابيل بالألف لا بالهمزة ، والألف فى الوسط عنده لا يكون للالحاق كما تقدم

قال : « فإنْ لَمْ تَخْرُجْ فَبِالْغَلَبَةِ كَالتَّضْعِيفِ فِى مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ مَعَ ثَلَاثَةِ أُصُولٍ لِلْإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ كَقَرْدَدٍ وَمَرْمَرِيسٍ وَعَصَبْصَبٍ وَهَمَّرِشٍ ، وَعِنْدَ

الغلبة من أدلة الزيادة

---

(١) قال فى اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضرفوط والمرزنجوش لغة فيه » اه

(٢) قال ياقوت فى معجم البلدان : « كنابيل بالضم ، وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مثناة من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجى وغيره

وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل .

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحُ

وهو من أبنية الكتاب » اه

(٣) الخزعبيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكاهة والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعبيل الأحاديث المستظرفة

الاخْفَش أصْلُهُ هنْمَرِشٌ كَجَحْمَرِشٍ ؛ لِعَدَمِ فَعَّلِلٍ ، قَالَ : وَلِذَلِكَ لَمْ يُظْهِرُوا »

أقول : اعلم أنهم [إنما] حكموا بزيادة جميع الحروف الغالبة فى غير المعلوم اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زيادة كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا الكلام على تقديم المصنف المعرفةَ بعدم النظير على المعرفة بغلبة الزيادة ، فلا نعيده

القَرْدَد : الأرض المستوية ، المرمريس : الداهية ، وهو من الممارسة ، لأنها تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفيا ، والمَرْمَرِيس أيضاً : الأملس ، والعَصَبْصَبُ : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ، والهمَّرِش : العجوز المسنة ، وهو عند الخيل وسيبويه ملحق بجَحْمَرِش بتضعيف الميم ، وقال الأخفش : بل هو فَعْلَلِلٌ ، والأصل هنْمَرِش ، وليس فيه حرف زائد ، قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها فى الميم إذا كانتا فى كلمتين نحو من مالك ، وأما فى كلمة واحدة نحو أنملة فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عَمِلَ مثل قِرْطَعْبٍ بزيادة النون قبل الميم قلت : عِنْمَلٌّ ، بالإظهار ؛ لئلا يلتبس بِفِعَلٍّ لكنه أدغم فى هَنْمَرِشٍ ؛ لأنه لا يلتبس بِفَعَّلِلٍ ؛ لأن فَعَّلِلاً لم يثبت فى كلامهم ، قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق أنا لم نجد من بنات الأربعة شيئاً ملحقاً بجَحْمَرِشٍ ، قال السيرافى : بل جاء فى كلامهم جرو نَخْوَرِشٌ[1] : أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

---

(١) تقول : جرو نخورش - كجحمرش - إذا تحرك وخدش ، ويقال : هو الخبيث المقاتل ، ذكره فى القاموس مادة (ن خ ر ش) فيدل على أن النون أصلية وذكره مرة أخرى فى مادة (خ ر ش) فقال : « كلب نخورش كنفوعل - وهو من أبنية أغفلها سيبويه - : كثير الخرش » اه والقول بزيادة النون هو ما ذهب

وأما هُمَّقِــع (١) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا هُنْمَقِــعٌ لعدم فُنْلَلِلٍ ، فإذا صغرت همَّرِشاً عند الأخفش قلت : هُنَيْمِرٍ ، وعند سيبويه : هُمَيْرِشٌ .

قوله « لعدم فعَّلِلٍ » الأخفش لا يخص فعَّللاً ، بل يقول : لم يلحق من الرباعى بجحمرش شىء ، لا على فَعَّلِلٍ ولا على غيره .

قوله « ولذلك لم يظهروا » أى : لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد .

تعيين الزائد من حرفى التضعيف

قال : « وَالزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْأَوَّلُ ، وَجَوَّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمْرَيْنِ » .

أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد فى نحو سُلَّمٍ ، فقال : الأول لأن الواو والياء والألف يَقَعْنَ زوائد ثانية كَفَوْعَل وفَاعِل وفَيْعل ، وكذا قال فى نحو جَلْبَبَ وَخِدَبٍّ ، لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كجَدْوَل وعِثْيَرٍ وشَمَالٍ ، وكذا فى نحو عَدَبَّس (٢) لكونه كَفَدَوْكَس (٣) وَعَمَيْثَل (٤) ، وكذا قَفَعْدَدٌ (٥) لكونه كَكَنَهْوَر (٦) ، وغير الخليل جعل الزوائد هى الأخيرة فى

إليه ابن سيده ؛ وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالا : ليس فى الكلام نفوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبا إليه ، فان الخرش هو الخدش

(١) الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحة بعدها قاف مكسورة فعين مهملة - : الأحمق ، وأنثاه همقعة ، وهو أيضاً ثمر التنضب ، ولا نظير له فى الوزن إلا زملق ، ويقال : همقع - كعلبط ، والزملق : من يقضى شهوته قبل أن يفضى إلى المرأة ، ويقال فيه : زملق ، وزمالق - كعلبط وعلابط

(٢) العدبس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الابل وغيرها ، والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

(٣) الفدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلبى

(٤) عميثل - كسفرجل - : البطىء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

(٥) القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيبويه وفسره السيرافى

(٦) أنظر (ح ١ ص ٥٦)

المضعف ، فجعل السُّلَّمَ كجَدْول (١) وعِثْير ، ونحو مَهْدَد (٢) كَكَنْتَرى (٣) وخِدَبًّا (٤) كخِلَفْنة (٥) وقَفَعْدَدًا كحَبَرْكَى (٦) ، وقِرْشَبًّا (٧) كقِنْدَأْو (٨) وصوب سيبويه كلا الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت فى نحو قَرْدَد (٩) أن الزائد هو الثانى لأنه جعل فى مقابلة لام جعفر ، وأما الأول فقد كان فى مقابلة العين ، فلم يحتج إلى الزيادة لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق — حكمنا فى الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لايشارك المكرر للالحاق فى كون المزيد فى مقابلة الأصلى حتى تجعل مثله فى كون الزائد هو الثانى ، فالأولى الحكم بزيادة الثانى فى المكرر للالحاق ، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين فى غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت .

بيان ما يضعف وما لا يضعف من الأصول

قال : « وَلاَ تُضَاعَفُ الفَاءُ وَحْدَهَا ، وَنَحْوُ زَلْزَلَ وَصِيصِيَةٍ وقَوْقَيْتُ وَضَوْضَيْتُ رُبَاعِيٌّ وَلَيْسَ بِتَكْرِيرٍ لِفَاءٍ وَلاَ عَيْنٍ لِلْفَصْلِ ، وَلاَ بِذِى زِيَادَةٍ لأَحَدِ حَرْفَىْ لِينٍ لِدَفْعِ التَّحَكُّمِ ، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيلٌ خُمَاسِىٌّ عَلَى الأَكْثَرِ . وقال الكوفيون : زَلْزَلَ مِنْ زَلَّ وَصَرْصَرَ مِنْ صَرَّ وَدَمْدَمَ مِنْ دَمَّ لاتِّفَاقِ المَعْنَى » .

---

(١) العثير — كدرهم — : الغبار

(٢) أنظر (حـ ١ ص ١٤)

(٣) أنظر (حـ ١ ص ١٩٥ هـ ١)

(٤) أنظر (حـ ١ ص ٥٩)

(٥) يقال : فى خلقه خلفنة : وخلفنات : أى خلاف

(٦) الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين

(٧) أنظر (حـ ١ ص ٦١)

(٨) القندأو — كجردحل — : السىء الخلق ، وقيل : الجرىء المقدم (انظر ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

(٩) أنظر (حـ ١ ص ١٣)

أقول : قوله « ولا تضاعف الفـاء وحدها » أى : لايقال مثلا فى ضرب : ضَضْرَبَ ، وذلكلعلمهم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، ولهذا قلَّ الفاء والعين مثلين نحو بَبْرٍ ودَدَن [١] ، ويقل الـكراهة شيئا إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كَوْكَب وقَيْقَبَان [٢] ، [و]ليس أحد المثلين فيهزائدا ، بل هما أصلان ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرفأصلى ، كما يجىء ، بل يضاعف الفاء والعين معا كما فى مَرْمَرِيس [٣] كما مر فى أول الـكتاب .

وقال الـكوفيون فى نحو زَلْزل [٤] وصَرْصَرَ [٥] مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهادة الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلى ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لايفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعـين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادرةً ؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن العـــــين مكرر مزيد فى نحو زلزل وصيصية [٦] ، لـكن المصنف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، ومالعله [يقال] فى تـكرير العين وحدها ، وبعض النحاة يجوز تـكرير الفاء وحدها ، سواء كان العين مكررا كما فى زَلْزَل وصيصية ، أو لم يكن كمافى

(١) الببر : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر (حـ ١ ص ٣٤)

(٢) القيقبان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

(٣) أنظر (حـ ١ ص ٦٣)

(٤) أنظر (حـ ١ ص ١٥)

(٥) أنظر (حـ ١ ص ٦٢)

(٦) الصيصية ـ بكسر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانية مخففة ـ شوكة الحائك التى يسوى بها السداة واللحمة ، وصيصية البقرة : قرنها ، وكل شىء امتنع به وتحصن فهو صيصية ، وهى أيضاً الوتد الذى يقلع به التمر

سلسبيل (١) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلى ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلى بين المثلين .

هذا ، وإن كان ثانى الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثانى نحو صيصية لم يُقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدةً ؛ لأن معها ثلاثة أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدى إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب يَيْن (٢) وبَبْر ، ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب قَلَق ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ؛ لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وكذا لا نحكم فى نحو قَوْقَيْت بزيادة إحدى حرفى العلة ؛ لدفع التحكم ، وكذا فى عاعيت (٣)

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٩ ، ٥٠)

(٢) يين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانية - : عين بواد يقال له : حورتان . قاله الزمخشرى ، وقال غيره يين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ؛ ذكره ابن جنى ، وقال نصر : يين : ناحية من أعراض المدينة على بريد منها ، وهى منازل أسلم بن خزاعة ، وقال ابن هرمة :

أَدَارَ سُلَيْمَى ، بَيْنَ يَيْنَ فَمَثْعَرٍ   أَبِينِي فَمَا اسْتَخْبَرْتُ إلاَّ لتُخْبِرِى

ويقال : يين بئر بوادى عباثر ، قال علقمة بن عبدة :

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا ذِكْرُهُ رَبَعِيَّةٌ   تَحُلُّ بَيَيْنٍ أَوْ بِأَكْنَافِ شُرْبُبِ

(٣) قال فى القاموس : « وفى كتب التصريف : عاعيت عيعاء ، ولم يفسروه ، وقال الأخفش : لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت » اهـ ، وتقول : عاعى ، إذا دعا ضأنه بقوله «عا» . و « عا » اسم صوت ، وقال الراجز :

يَا عَنْزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءْ   عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِى العيعاء

قال فى اللسان : « وقال الليث : عا مقصورة زجر للضئين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعاة وعاعاة ، ويقال أيضاً : عوعى يعوعى عوعاة ، وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء ، وأنشد :

وَإِنَّ ثِيَابِى مِنْ ثِيَابِ مُحَرِّقٍ   وَلَمْ أَسْتَعِرْهَا مِنْ مُعَاعٍ وَنَاعِقِ » اهـ

وحاحيت [1] ، والأولى أن يقال فى ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما فى أغْزَيْت وَغَازَيْت ، على ما يجىء فى باب الإعلال ، فيكون فى قوقيت فى الأصل واوان ، كما أن فى صيصية ياءين .

وقال الخليل : أصل دَهْدَيْت دَهْدَهْت [2] ؛ لاستعمالهم دهدهت بمعناه ، ولامنع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصلية ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو حَاحَى يُحَاحِى فهو عند سيبويه فَعْلَلَ يُفَعْلِل ؛ بدليل أن مصدره حَاحَاة وحِيحَاء كزلزلة وزلزال ؛ وقال بعضهم : هو فَاعَل يُفَاعِل ، بدليل قولهم : محاحاة ومعاعاة ، وقال سيبويه : بل هو مُفَعْلَلَة للمرة كَزَلْزَلَ يزلزل مُزَلْزَلَة ، والأصل مُحَاحَيَة ، قلبت الياء ألفاً ، والألف الأولى عند البصريين فى حَاحَى وعَاعَى ياء قلبت ألفا ، وإن كانت ساكنة ، لانفتاح ماقبلها كما قالوا فى ييأس وييجل : يَاءَسُ ويَاجل ، قالوا : وإنما أطرد قلب الياء الأولى ألفا مع شذوذ ذلك فى ياءس وطائى لأنه استكره

---

(١) حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حيحاء ومحاحاة ، إذا صحت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال :

أَلْجَأَنِي القُرُّ إِلَي سَهْوَاتِ ... فِيهَا وَقَدْ حَاحَيْتُ بِالذَّوَاتِ

قال الجوهرى : « حاء : زجر للابل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فان أردت التنكير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من قوله « لا » لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ؛ ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيحاء والعيعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاة والهاهاة ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت » اهـ من اللسان بتصرف

(٢) دهدهت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فتدهده وتدهدى ، كرهوا التضعيف فأبدلوا ثانى المثلين ياء ، كما قالوا : تظنيت فى تظننت ، وتربيت فى تربيت ، وهذا عندهم مقصور على السماع على ما يجىء فى باب الأبدال

اجتماع ياءين بعد مثلين لو قيل : عَيْعَيت ، وأما فى نحو صِيصِيَة فاحتمل فيه ذلك لكونه اسما ، وهو أخف من الفعل ، كما يجىء فى باب الإعلال ، و إنما جاز مجىء الواوين بعد المثلين فى قَوْقَيتُ وَضَوْضَيت لوجوب قلب الثانية ياء ، كما فى أغْزَيْت ، و إنما قالوا فى دَهْدَهْت الحجر : دَهْديته ، تشبيها للهاء لرخاوتها بالياء ، وأما نحو صَلْصَلْت وَزَلْزَلْت فجاز ذلك لأن الثانى حرف صحيح ، وهم لاجتماع حروف العلة المتماثلة أكره ، و إن كانت أخف من الحروف الصحيحة .

وقال بعضهم : الألفان فى حَاحَى وَعَاعَى وهَاهَى [1] أصلان ، وليسا بمنقلبين لا عن واو ولا عن ياء ، لأن الأصل فى جميعها الصوت الذى لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانية ياء بعد اتصال ضمير الفاعل المتحرك كما قلبت فى حُبَايَان ، وذلك للقياس على سائر الألفات المنقلبة الرابعة فى نحو أغْزَيْت وَاسْتَغْزَيْتُ ، وألف الإلحاق نحو سَلْقَيْت [2] ، لأن ضمير الفاعل ، أعنى النون والتاء ، لا يلى الألف فى الماضى فى نحو رَمَيْتُ وَدَعَوْتُ ، لأن بقاءها ألفا دليل على كونها فى تقدير الحركة ، إذ الواو والياء قلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر فى الماضى يلزم سكونها ، فردت ألفا أغزيت واستغزيت إلى الأصل ، أعنى الواو ، ثم قلبت الواو ياء لاستثقالها رابعة فصاعداً مفتوحا ما قبلها ، كما يجىء فى باب الإعلال ، وقد جاء فى بعض اللغات نحو أعْطَاتُه وأرْضَاتُه بالألف فى معنى أعطيته وأرضيته ومنه قراءة الحسن (وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ [3])

---

(١) قال فى اللسان : « وهاء زجر الابل ، ودعاء لها ، وهو مبنى على الكسر إذا مددت ، وقد يقصر ، وتقول : ها هيت بالابل ، إذا دعوتها » اه

(٢) انظر (حـ ١ ص ٥٥ ، ٦٨)

(٣) هذه قطعة من آية كريمة من سورة يونس ونصها الكريم (قُلْ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلاَ

قوله «قوقيت» من قوق الديك قوقاةً : أى صاح ، وضَوْضَيْت من الضوضاء وهو الجلبة والصياح ، ومن صرف الغوغاء (١) فهو مثل القَمْقَام (٢) ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العَوْرَاء ، والألف فى الفَيْفَاة (٣) زائدة لقولهم : فيف

تَعْقِلُونَ) . قال القاضى البيضاوى : وقرئ (ولاَ أَدْرَأْ كُمْ وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ) بالهمز فيهما : على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزه ، أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع » اه قال العلامة الشهاب « هذه قراءة الحسن وابن عباس رضى الله تعالى عنهما بهمزة ساكنة ، فقيل : إنها مبدلة من ألف منقلبة عن ياء ، وهى لغة عقيل كما حكاه قطرب ، فيقولون فى أعطاك : أعطأك ، وقيل : لغة بالحرث ، وقيل : الهمزة أبدلت من الياء ابتداء كما يقال فى لبيت لبأت ، وهذا على كونها غير أصلية ، وقد قرىء بالألف أيضا » اه والمتبادر من عبارة المؤلف أن قراءة الحسن بالألف مع تاء المتكلم ، وأصلها أدريتكم : أى أعلمتكم ، فلما وقعت الياء ساكنة مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الياء ألفا على لغة عقيل الذين يقولون فى عليك ولديك وإليك : علاك ولداك وإلاك ، وعلى هذا جاء قول راجزهم :

طَارُوا عَلاَهُنَّ فطِرْ عَلاَهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

يريد طاروا عليهن فطر عليها ، ولكن فى كلام الشهاب المتقدم النص على أن قراءة الحسن بالهمز ، نعم قد قرىء بالألف ، لكن هذه القراءة ليست قراءة الحسن ثم إنه قد يكون ما فى كلام المؤلف منسوبا إلى الحسن بالهمز على ما هو المشهور من قراءته ، ويكون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبة عن الياء ، فيصح الاستشهاد بقراءة الحسن على قلب الياء ألفا إذا كان ما قبلها مفتوحا نظرا إلى أصل الهمزة القريب

(١) انظر (حـ ١ ص ١٩٥)

(٢) القمقام : السيد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

(٣) الفيفاة : المفازة لا ماء فيها ، ومثلها الفيف ، وبالفيف استدل سيبويه على أن ألف فيفاة زائدة

بمعنـاه ، وكذلك الزِّيزَاء [1] والصِّيصَاء [2] ، إذ ليس فى الـكلام فِعْلَال إلا مصدرا كزلزال ، وقولهم المَرَوْرَاة [3] والشَّجَوْجَاة [4] نحو صَمَحْمَح [5] وَبَرَهْرَهَة [6] ، وليس كعَثَوْثَل [7] ، لأن الأول أكثر .

قال : « وَكَالْهَمْزَةِ أَوَّلاً مَعَ ثَلَاثَةٍ أُصُولٍ فَقَطْ ، فَأَفْكَلٌ أَفْعَلٌ ، وَالْمُخَالِفُ مُخْطِئٌ ، وَإِصْطَبْلٌ فِعْلَلٌّ كَقِرْطَعْبٍ ، وَالْمِيمُ كَذَلِكَ ، وَمُطَّرِدَةٌ فِى الْجَارِى عَلَى الْفِعْلِ ، وَالْيَاءُ زِيدَتْ مَعَ ثَلَاثَةٍ أُصُولٍ فصاعدا إلا فى أَوَّلِ الرُّبَاعِىِّ إلاَّ فِيما يَجْرِى عَلَى الفِعلِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعُورٌ كَعَضْرَفُوطٍ ، وَسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَةٌ ، وَالأَلِفُ وَالْوَاوُ زِيدَتَا مَعَ ثَلَاثَةٍ فَصَاعِدًا ، إلاَّ فى الأَوَّلِ ؛ وَلِذَلِكَ كَان وَرَنْتَلٌ كَجَحَنْفَلٍ »

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولا إذا كان بعـدها ثلاثة أصول فى نحو أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَأَعْلَمَ رددنا إليه مالم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

---

(١) الزيزاء ـ بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازية ، والزيزاءة ، والزيزاة ـ بكسر الأخيرتين ـ : ما غلظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة ، والريش أو أطرافه ،

(٢) الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الحنظل الذى ليس فى جوفه لب

(٣) المروراة : الأرض أو المفازة التى لا شىء فيها ، ووزنها فعلعلة لا فعوعلة وهى واحدة المرورى . قال سيبويه (ج ٢ ص ٣٨٦) « هو بمنزلة صمحمح وليس بمنزلة عثوثل ؛ لأن باب صمحمح أكثر من باب عثوثل » اه

(٤) يقال : ريح شجوجى ، وشجوجاة ، إذا كانت دائمة الهبوب ، والشجوجى والشجوجاة أيضا : العقعق ، وهو طائر

(٥) انظر (ج ١ ص ٦٠ ، ٢٥٣)

(٦) انظر (ج ١ ص ٦٣ ، ٢٥٣)

(٧) انظر (ج ١ ص ٦٠)

كأَرْنَبٍ وَأَيْدَعٍ[1] ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول

و بعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : مالم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها ، فقالوا : أَفْكَل[2] كَجَعْفَر ، ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك صرف أَفْكَل لو سمى به ، ولوكان فَعْلَلا لصرف ، وأيضاً لو كان فَعْلَلا لجاء فى باب فعلل يفعلل فعللة ما أوله همزة

قوله « إصطبل فِعْلَلٌ » لأن بعده أربعة أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة فى مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله « والميم كذلك » أى : يغلب زيادتها فى الأول مع ثلاثة أصول بعدها ولا تزاد مع أربعة فصاعدا ؛ فمنبج[3] محمول فى الزيادة على نحو مَقْتَل ومَضْرِب حُمِل المجهول على المعلوم ، وأما مَعَدٌّ ومِعْزًى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

---

(١) الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضا

(٢) الأفكل : رعدة تعلو الانسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم الأفوه الأودى الشاعر ، سمى بذلك لرعدة كانت فيه

(٣) منبج ـ بالفتح ثم السكون وباء موحدة مكسورة وجيم ـ قال ياقوت : « هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه فى العربية يجوز أن يكون من أشياء : يقال : نبج الرجل (كضرب) إذا قعد فى النبجة (كالشجرة) وهى الأكمة ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج (من باب ضرب) بمعنى نبح ينبح ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج (كالضرب) وهو طعام كانت العرب تتخذه فى المجاعة ؛ يخاض الوبر فى اللبن فيجدع ويؤكل ، ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمة فلا يجوز أن يسمى به ؛ لأنه على بسيط من الأرض لا أكمة فيه ، فلم يبق إلا الوجوه الثلاثة ؛ فليختر مختار منها ما أراد .... وهى مدينة كبيرة من مدن الشام ، بينها وبين الفرات ثلاثة فراسخ وبينها وبين حلب عشرة فراسخ » اه بتصرف .

الأصل ، فاذا تقدم على أربعة اصول فصاعدا كما فى مَرْزَنْجُوش [١] حكم بأصالتها ، إلا إذا كان ما هى فى أوله من الأسماء المتصلة بالأفعال كالمُدَحْرِج اسم فاعل من دَحْرَج وَالْمُدَحْرَج اسم مفعول ومكانا وزمانا ومصدرا ، وكذا الهمزة الزائدة يكون بعدها أربعة أصول فى الاسم المتصل بالفعل وهى همزة وصل نحو اقْشِعْرَار واحْرِنْجَام ، والهمزة والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كَشَمْأَل ودُلاَمِص [٢] وضَهْيَأ [٣] وَزُرْقُم [٤] ، بل غلب زيادة الهمزة آخرا بعد الألف الزائدة إذا كان معها ثلاثة أصول فصاعدا ، كَعِلْبَاء [٥] وَسَوْدَاء وحِرْبَاء [٦] وَحَمْرَاء ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال فى موضع «الجارى على الفعل» : المتصلِ بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل .

قوله «والياء زيدت مع ثلاثة» أى : إذا ثبت ثلاثة أصول غير الياء فالياء زائدة ، سواء كانت فى الأول كيَلْمَع [٧] ويَضْرِب ، أو فى الوسط كرَحِيم وَفُلَّيْق [٨] أو فى الآخر كاللَّيَالِى ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدرة مع أربعة

وقال فى اللسان : «ومنبج : موضع ، قال سيبويه : الميم فى منبج زائدة بمنزلة الألف ؛ لأنها إنما كثرت مزيدة أولا ، فموضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا فى الاسم والصفة» اه

(١) انظر (ص ٣٦٣ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥٢ ، ٣٣٤ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

(٦) انظر (٥٥ من هذا الجزء)

(٧) انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٨) يجوز أن تقرأ هذه الكلمة بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو

أصول فصاعدا كَخَيْتَعُور (١) وسَلْسَبِيل وسُلَحْفِية ، وأما إذا كانت مصدرة مع أربعة أصول بعدها : فان كانت الكلمة فعلا كيُدَحْرِج فهى زائدة أيضا ، وإلا فهى أصل كيستعور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب فى اليستعور ، وهو أيضاً بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على الفعل» وهَمٌ وحقه إلا فى الفعل كيدحرج ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد فى أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثة أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين فى غير الأول ، فالواو نحو عَرُوض وعُصْفُور وقَرْطَبُوس (٢) وحِنْطأو (٣) ، والألف كحمار وَسِرْدَاح (٤) وَأَرْطًى (٥) وَقَبَعْثَرًى (٦) ، وأما فى الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقاً ، ولذلك كان ورَنْتَل (٧) كجحنفل ، يقال : وقع الناس فى ورنتل : أى فى شر ، والجحنفل : العظيم الجَحْفَلَة (٨) .

باطن عنق البعير فى موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحة بعدها ياء ساكنة ، وهو ضرب من الخوخ يتعلق عن نواه (انظر حـ ١ ص ٢٥٠)

(١) الخيتعور : السراب ، ودويبة سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث فى موضع إلا ريثما تطرف ، والداهية ، وتقول : هده امرأة خيتعور ، إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شىء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر :

كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا ... آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

(٢) انظر (حـ ١ ص ٥١ ، ٢٦٤)

(٣) انظر (حـ ١ ص ٢٥٦)

(٤) انظر (حـ ١ ص ٥٧)

(٥) انظر (حـ ١ ص ٥٧)

(٦) انظر (حـ ١ ص ٩)

(٧) انظر (حـ ١ ص ٣٣)

(٨) الجحفلة : الشفة الغليظة

قال : «وَالنُّونُ كَثُرَتْ بَعْدَ الأَلِفِ آخِرًا ، وَثَالِثَةً سَاكِنَةً نَحْوُ شَرَنْبَثٍ وَعُرُنْدٍ ، وَاطَّرَدَتْ فِي الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ ، وَالتَّاءُ فِي التَّفْعِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَفِي نَحْوِ رَغَبُوتٍ ، وَالسِّينُ اطَّرَدَتْ فِي اسْتَفْعَلَ ، وَشَذَّتْ فِي أَسْطَاعَ ، قال سيبويه: هُوَ أَطَاعَ فَمُضَارِعُهُ يُسْطِيعُ بالضَّمِّ ، وَقَالَ الفَرَّاءُ : الشَّاذُّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ وَحَذْفُ التَّاءِ ، فَمُضَارِعُهُ بالْفَتْحِ ؛ وَعَدُّ سِينِ الْكَسْكَسَةِ غَلَطٌ لاِسْتِلْزَامِهِ شِينَ الْكَشْكَشَةِ . »

أقول : أى أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة ، وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكْرَان ونَدْمَان وزَعْفَرَان ، أما فَيْنَان [1] فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل فى الكلمة دونها ثلاثة أصول إذ هو من الفنن ، وكذا قولهم حَسَّان وحمار قَبَّان [2] منصرفين ، فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة

قوله « وأطردت فى المضارع » يعنى نَفْعَل

قوله «والمطاوع» يعنى انْفَعَل وافْعَنْلَل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع؛ وعندى أن حروف المضارعة حروف معنًى لا حروف مَبْنًى [3] كنونى التثنية والجمع

---

(١) انظر (ص ٣٢٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء)

(٣) يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب فى عده النون الواقعة فى أول المضارع من حروف الزيادة ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعة حروف معان كالتنوين ؛ وسيأتى لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من حروف الزيادة معللا ذلك بأنه حرف معنى ؛ فلا وجه لعده نون المضارعة من حروف الزيادة ولكنا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين فى الاستفعال من حروف الزيادة مع أنها دالة على معنى ، وكذلك سلم له عد النون فى الفعل المطاوع من حروف الزيادة ، مع أنها دالة على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن ينكر أن الهمزة فى أفعل من حروف الزيادة ، وكذا الألف فى فاعل وتفاعل ، والتاء

والتنوين ، على ما تقدم فى أول شرح الكافية

قوله « وثَالِثَةً سـاكنة » كان ينبغى أن يضم إليه قيداً آخر ، بأن يقول : ويكون بعـد النون حرفان ، كَشَرَنْبَثٍ [1] وَقَلَنْسُوَةٍ [2]

فى تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الدالة على المعانى فى الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف فى اسم الفاعل من الثلاثى والميم فى اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصـدر الميمى ، وحينئـذ لا وجه لانكاره أن تكون حروف المضارعة من حروف الزيادة محتجا بدلالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين عدم عدم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزيادة لأنها دالة على معنى وبين عد حروف المضارعة وغيرها من الحروف الداخلة فى الأفعال والأسماء المتصلة بها مما ذكرنا مع أنها دالة على معان فى الـكلمات الداخلة فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الـكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة ، بل قد جعل أبو الحسن الأشمونى دلالة الحرف على معنى من جملة أدلة زيادته فقال فى باب التصريف عند قول ابن مالك :

وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِى لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِى

« تاسعها دلالة الحرف على معنى ، كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل » اه

(١) الشرنبث ـ كسفرجل ، والشرابث ـ كعلابط ـ : القبيح الشديد ، وقيل : هو الغليظ الـكفين والرجلين ، والشرنبث أيضا : الأسد . قال سيبويه : النون والألف يتعاوران الاسم فى معنى ، نحو شرنبث وشرابث

(٢) قال فى اللسان : « والقلسوة (بفتح أوله وسكون ثانيـه وضم ثالثه) والقلساة (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلنسوة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم رابعه) والقلنسية (بضم أوله وفتـح ثانيه وسـكون ثالثه وكسر رابعه) والقلنساة (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسية (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) من ملابس الرأس ـ معروف ، والواو فى قلنسوة للزيادة غير الالحاق وغير المعنى أما الالحاق فليس فى الأسماء مثل فعللة (بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم) وأما المعنى فليس فى قلنسوة أكثر مما فى قلساة . وجمع القلنسوة والقلنسية

وحَبَنْطَى [١] ، أو أكثر من حرفين كَجِعِنْظَار [٢] وأما ما ذكر من « عُرُنْدٍ [٣] » فليس النون فيه من الغوالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق ، لأنه بمعنى الْمُرَنْدَد والْعَرْدِ : أى الصلب ، وأيضاً بأنا لو جعلنا النون فى عرند أصلية لزم زيادة بناء فى أبنية الرباعى المجرد ، وأما زيادة النون فى عَنْسَل [٤] وَرَعْشَن [٥] فلم يعرف بالغلبة ، بل بالاشتقاق ، وكذا ذُرْنُوح فى معنى ذُرُّوحٍ [٦]

الشرنبث : الغليظ الكفين والرجلين ، ومثله الشُّرَابِث — بضم الشين

قوله « والتاء فى التفعيل ونَحْوِه » يعنى بنحوه التِّفْعَال والتَّفَعُّل والتَّفَاعُل والتَّفَعْلُل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن

واعلم أن المصنف كثيراً ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق ؛ فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل « فإن فقد » أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

والقلنساة قلانس وقلاس وقلنس » اه ، وعده الأخير جمعا على طريقة علماء اللغة ، لأنهم قد لا يفرقون بين الجمع واسم الجنس الجمعى واسم الجمع ، من قبل أنهم يريدون بالجمع كل ما يدل على الكثير ، وأما على طريقة النحاة فهو اسم جنس جمعى لا جمع ، لأنه ليس على وزن من أوزان الجموع

(١) انظر (ح ١ ص ٥٤ ، ٢٥٥)

(٢) يقال : رجل جعنظر — كسفرجل ، وجعنظار ، إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم ، وإذا كان أكولا قويا عظيما جسيما أيضا

(٣) العرند ، والعرد — كعتل — : الشديد من كل شىء ، قال فى اللسان : « ونون العرند بدل من الدال » اه يريد أنها بدل من الدال فى العرد

(٤) انظر (ح ١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ح ١ ص ٥٩) وكذا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

(٦) الذرنوح ، والذروح — كعصفور — والذرحرح — بضم أوله وفتح ثانيه ورابعه وسكون ثالثه — ، الذرحرح — بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه — : دويبة أعظم قليلا من الذباب

قصد ترك ذلك ، و بيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها و بشىء آخر من الاشتقاق وعدم النظير ، فصحيح

قوله « وفى نحو رَغَبُوت » يعنى إذا كانت التاء فى آخر الـكلمة بعد الواو الزائدة وقبلهما ثلاثة أصول فصاعدا ، وسيبو يه لم يجعل ذلك من الغوالب ؛ فلهذا قال فى سُبْرُوت [١] فُعْلُول ، بل جعل الزيادة فى مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما فى جَبَرُوت ومَلَـكوت ، لأنهما من الجبر والملك ، وكذا الرغبوت والرحموت والرهبوت ، وكذا لم يجعل سيبو يه التاء فى الآخر بعد الياء — إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعِفْرِيت [٢] — من الغوالب ، فعفريت عنـده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العِفر — بكسر العين — وهو الخبيث الداهى ، فهو كما عرفت زيادة التاء فى التِّحْلِىء [٣] باشتقاقه من حَلَأْتُ ، وفى التَّتْفُل [٤] بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنيث فحرف مَعْنًى لا حرف مبنى

قوله « والسين اطردت » أى : فى باب استفعل كاستكره واستحجر

قوله « وشذت فى أسْطَاعَ » اعلم أنه قد جاء فى كلامهم أسْطَاع — بفتح الهمزة وقطعها — واختلفوا فى توجيهه : فقال سيبو يه : هو من باب الإفعال ، وأصله أطْوَعَ كأقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى ماقبلها ، ثم جعل السين عوضا من تحرك العين الذى فاته ، كما جُعل الهـاء فى أهْرَاق — بسكون الهاء — عوضا من مثل ذلك ، كما يجىء ، ولا شك أن تحرك العين فاتَ بسبب تحرك الفاء بحركته ، ومع هذا كله فإن التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع

(١) انظر (ص٣٤٥ من هذا الجزء)

(٢) انظر ١ ح ١ ص ١٥ ، ٢٥٦)

(٣) التحلىء : القشر على وجه الأديم مما يلى الشعر ، يقال : حلأ الجلد يحلؤه حلئا ، إذا قشره

(٤) انظر (ص ٣٥٧ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يُسْطِيع ـ بالضم ـ ورد ذلك المبرد ، ظنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ماظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولاشك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ؛ وقال الفراء : أصل أَسْطَاع اسْتَطَاع من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجيء في باب الإدغام [1] ، فبقي إِسْطَاع ـ بكسر الهمزة ـ ففتحت وقطعت شاذا ، فالمضارع عنده يَسْطِيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسْطَاعُوا)

قوله « وعدسين الكسكسة غلط » رد على جار الله ؛ فإنه عده من حروف الزيادة ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عُدَّ لزم شين

---

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء في « أسطاع » في باب الادغام ، وإنما ذكره في باب الحذف فقال : « وإسطاع يسطيع ـ بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة ـ وأصله استطاع يستطيع ، وهي أشهر اللغات . أعني ترك حذف شيء منه وترك الادغام ، وبعدها إسطاع يسطيع ـ بكسر الهمزه في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ماقبلها لتحرك السين التي لا حظ لها في الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما في قراءة حمزة (قراءة حمزة « فما اسطاعوا » بابدال التاء طاء وإدغامها في الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الادغام ، حذف الأول ، كما في ظلت وأحست ، والحذف ههنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) . وأما من قال : يسطيع ـ بضم حرف المضارعة ـ فماضيه أسطاع بفتح همزة القطع ـ وهو من باب الأفعال كما مر في باب ذي الزيادة » اه

الكشكشة (١) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزيادة ، وليس منها بالاتفاق

قال : « وأمَّا اللاَّمُ فَقَلِيلَةٌ كَزَيْدَلٍ وَعَبْدَل ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ فِى فَيْشَلَةٍ : فَيْعَلَةٌ ، مَعَ فَيْشَةٍ ، وَفِى هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ ، وَفِى طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ لِلْكَثِيرِ ، وَفِى فَحْجَلٍ - كَجَعْفَرٍ - مَعَ أَفْحَجَ »

أقول : اعلم أن الجرمى أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولا يرد عليه لام البعد فى نحو ذَلِكَ وهُنَالِكَ ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فَيْشَلة (٢) وَهَيْقَلاً وَطَيْسَلاً فَيْعَلٌ ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الْهَيْقَمُ ، والْهَيْقُ والْهِقْلُ : الفتىُّ من النعام ، والأنثى هِقْلَة ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب فى اللفظ ويكون كل واحد من

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٨١) : « وأما سين الكسكسة - وهى فى لغة بكر بن وائل - فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث فى الوقف ، إذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين فى الوقف علامة للمذكر ، فيقولون : أكرمتكس ، فإذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركة الكاف إذن كافية فى الفصل بين الكافين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين فى الوقف فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم مامر فى إلحاق السين » اه ، وقد نسب صاحب القاموس الكسكسة لتميم لالبكر ، فقال: «والكسكسة لتميم لالبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : اكرمتكس وبكس » اه وقد نسب فى القاموس الكشكشة لبنى أسد أوربيعة ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال: «والكشكشة الهرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفى بنى أسد أو ربيعة إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش فى عليك ، أو زيادة شين بعد الكاف المجرورة ، تقول : عليكش ولاتقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب » اه

(٢) الفيش ، والفيشلة : رأس الذكر ، ، قال فى اللسان : «وقال بعضهم : لامها زائدة كزيادتها فى زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون « فيشلة »

تركيب آخر ، كما فى ثَرَّة وثَرْثار ، ودَمْثٍ ودِمَثْر (١) ، كما يجىء ، وكذا يقول فى فَحْجَل : إنه فعْلَل كجعفر ، وهو بمعنى الأفحج : أى الذى يتدانى صدرا قدميه ويتباعد عَقِبَاهما ، والطيْسَل والطيْسُ : الكثير من كل شىء ، وكل ذلك تكلف منه ، والظاهر زيادة اللام فى جميع ذلك ؛ فإن زيادتها ثابتة مع قلتها ، كما فى زَيْدَل وعَبْدَل ، بمعنى زيد وعبد ، وليس كذا نحو دَمْثٍ ودِمَثْر ؛ إذ زيادة الراء لم تثبت فألجئنا إلى الحكم بأصالتها

قال : « وَأَمَّا الْهَاءُ فَكَانَ الْمُبَرِّدُ لاَ يَعُدُّهَا وَلاَ يَلْزَمُهُ نَحْوُ اخْشَهْ فَإِنَّهَا حَرْفُ مَعْنًى كَالتَّنْوِينِ وَبَاءِ الْجَرِّ وَلاَمِهِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ [نحو] أُمَّهَاتٍ وَنَحْوُ * أُمَّهَتِى خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِى (٢) * وَأُمَّهَةٌ فُعْلَّهَةٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ ، وَأُجِيبَ بِجَوَازِ

من غير لفظ « فيشة » فتكون الياء فى « فيشلة » زائدة ، ويكون وزنها فيعلة ، لأن زيادة الياء ثابتة أكثر من زيادة اللام ، وتكون الياء فى فيشة عينا فيكون اللفظان مفترنين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله) » اه كلامه . والضياط : المتمايل فى مشيته ، وقيل الضخم الجنبين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فيعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد

(١) انظر (ص ٣٥٠ من هذا الجزء)

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو لقصى بن كلاب جد النبى صلى الله عليه وسلم وقبله :

إِنِّى لَدَى الْحَرْبِ رَخِىُّ اللَّبَبِ عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالِ وَهَبِ
* مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِى النَّسَبِ *

والرخى : المرتخى . واللبب : ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل من التأخر ، وارتخاء اللبب إنما يكون من كثرة جرى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران . وهال : اسم فعل تزجر به الخيل . وهب : اسم فعل تدعى به الخيل ، والصولة : من قولهم : صال الفحل صولة ؛ إذا وثب على الابل يقاتلها ،

أَصَالَتِهَا ، بِدَلِيلِ تَأَمَّهْتُ ، فَتَكُونُ أُمَّهَةٌ فُعَّلَةً كَأُبَّهَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاء ، أَوْ هُمَا أَصْلاَنِ كَدَمْثٍ وَدِمَثْرٍ وَثَرَّةٍ وَثَرْثَارٍ وَلُؤْلُؤٍ وَلآلٍ وَيَلْزَمُهُ نَحْوُ أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً ، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُولُ : هِجْرَعٌ لِلطَّوِيلِ مِنَ الْجَرَعِ لِلْمَكَانِ السَّهْلِ وَهِبْلَعٌ لِلأَكُولِ مِنَ الْبَلْعِ ، وَخُولِفَ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْهِرْكَوْلَةُ لِلضَّخْمَةِ هِفْعَوْلَةٌ ؛ لأَنَّهَا تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا ، وَخُولِفَ »

أقول : « والياس أبى » يريد « إلياس » فوصل الهمزة المقطوعة ضرورة ، قالوا : الأغلب استعمال الأمّات فى البهائم والأمهات فى الإنسان ، وقد يجىء العكس ؛ قال :

١٢٤ — إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ   فَرَجْتَ الظَّلاَمَ بِأُمَّاتِكَا (١)

وقال :

١٢٥ — قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ   عَقَّارِ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ (٢)

وخندف — بكسر الخاء المعجمة والدال بينهما نون ساكنة — ام مدركة بن إلياس بن مضر ؛ فهى جدة قصى ، وكذا إلياس بن مضر جده ؛ فيكون قد نزل الجدة منزلة الأم ونزل الجد منزلة الأب فسماها أما وأبا والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهتى » حيث زاد الهاء على أم التى هى بوزن فعل بدليل الأمومة

(١) البيت لمروان بن الحكم ، و « قبحن الوجوه » بمعنى أخزينها وأذللنها ، من قولهم : قبحه يقبحه — بفتح العين فى الماضى والمضارع — إذا أخزاه . و « فرجت الظلام » بمعنى كشفته ، لغة فى فرجه تفريجا : يعنى كشفه ؛ يريد أن أمهات المخاطب نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس بالفجور فأخزين أولادهن بذلك . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أماتكا » حيث استعمل الأمات فى الانسان ، على خلاف الغالب ؛ إذ الغالب استعمال الأمهات فى الانسان والأمات فى البهائم

(٢) البيت من قصيدة للسفاح بن بكير اليربوعى رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وقبله :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ   مُوَطَّإِ الْبَيْتِ رَحِيبِ الذِّرَاعِ

حكى صاحب كتاب العين «تأمَّهتُ فلانةَ» : أى اتخذتها أُمًّا ، والمشهور : تأمَّمْتها بالميم ، أشار المصنف بقوله « أجيب بجواز أصالتها » إلى أن أصل الأم يجوز أن يكون أمَّهَة فحذف الهاء التى هى لام وقدر تاء التأنيث ، كما فى قِدْرٍ ونار ، ولا يتمشى مثل هـذا العذر فى لفظ الأمومة ، إذ هو فُعُولة بلا خلاف ، ولا يجوز أن يكون فُعُوعَة ؛ بحذف الهاء التى هى لام ، والأصل أُمُومَهَة ؛ إذ فُعُوعَلَة غير موجود ؛ فهذا الجواب منـه غير تام ؛ بلى قوله « أو هما أصلان » جواب آخر أقرب من الأول مع بعـده ؛ لأن نحو دَمْثٍ ودِمَثْرٍ ولؤلؤ ولأْلٍ من الشاذ النادر ، والمتنازع فيـه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزيادة الهـاء فى الأمهة والأمهات ، والدَّمِث والدِّمَثْر : المـكان اللين ذو الرمل وعين ثَرَّة وثَرْثارة : أى كثيرة الماء ، وعند الـكوفيين الثاء الثانية فى « ثَرثارة » زيادة ، كما قلنا فى زلزل وصَرْصَرَ ودَمْدَمَ ؛ فثرة وثرثارة على قولهم من أصل واحد

قوله « ويلزمه نحو أهْرَاق » ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف نحو أهْرَاقَ

اعلم أن اللغة المشهورة أَرَاق يُرِيق ، وفيها لغتان أُخريان : هَرَاق بإبدال الهمزة هاء ، يهَرِيقُ — بإبقاء الهـاء مفتوحة ؛ لأن الأصل يؤَرِيق : حـذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين فى الحـكاية عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان ؛ فقلت : يُهرِيق مُهَرِيق مُهَرَاق ، والمصدر هِرَاقة ؛ هَرِقْ ، لا تُهَرِق ،

وقوله « موطأ البيت » ـ ومابعده ، صفات لسيد ؛ فهى مجرورة وقوله « عقار » مبالغة فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرباع ـ بكسر الراء ـ : جمع ربع ـ بضم ففتح ـ وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرثى لا يقول إلا فعل ، ولا يعد إلا وفى ، وأنه كريم ينحر أطايب الابل واحدة بعد أخرى . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمهات » حيث استعمله فى البهائم على خلاف الغالب فى الاستعمال

الهاء فى كلها متحركة ، وقد جاء أَهْرَاق — بالهمزة ثم بالهاء الساكنة — وكذا يُهْرِيق إهْرَاقة ، مُهْرِيق، مُهْرَاقٌ ، أَهْرِقْ ، لا تُهْرِق - بسكون الهاء فى كلها - قال سيبويه : الهاء الساكنة عوض من تحريك السين الذى فاتها كما قلنا فى أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنة هى التى كانت بدلا من الهمزة ، ولما تغير صورة الهمزة — واللغة من باب أَفْعَل ، وهذا الباب يلزم أولَه الهمزةُ — استنكروا خلو أوله من الهمزة ، فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزة ، ثم لما تقرر عندهم أن مابعد همزة الإفعال ساكن لاغير أسكنوا الهاء فصار أَهْرَاق ، وتوهُّمَاتُ العرب غيرُ عزيزة ، كما قالوا فى مصيبة : مصائب — بالهمزة — وفى مَسِيلٍ : مُسْلاَنٌ (١)

الجرَع - بفتح الراء - : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، ولاشك أن هذا اشتقاق خفى ، وهِبْلَعٌ الاكول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا سَلْهَبٌ بمعنى السَّلِب ، وهما بمعنى الطويل

والهِرْكَوْلة : الضخمة الأوراك ، وجاء فى الهرْكَوْلة الهُرَّكْلَة — بكسر الهاء وضمها ، وتشديد الراء ، سكون الكاف — والضخامة تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشى مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها

وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهِجْرَعَ وَالهِبْلَع فِعْلَلٌ ، وَهِرْكَوْلة فِعْلَوْلَة ، لقلة زيادة الهاء

---

(١) يريد أن مصيبة « مفعلة » وأصلها مصوبة : من صاب يصوب ، إذا نزل نقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها فقلبت الواو ياء ، والقياس فى جمعها أن يقال : مصاوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهموا زيادتها فى المفرد فقالوا فى الجمع : مصائب بالهمزة ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل ، فنقلوا كسرة الياء إلى السين الساكنة قبلها ، توهموا فيه أنه على فعيل - كقفيز - فجمعوه على مسلان، كقفزان ، والقياس أن يقال فى جمعه : مسايل ، لأن مفعلا لا يجمع على فعلان قياسا

قال : « فَإن تَعَدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُولٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَوْ فِيهِمَا كَحَبَنْطًى ؛ فَإن تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُرُوجِهَا كَمِيمِ مَرْيَمَ وَمَدْيَنَ وَهَمْزَةِ أَيْدَعَ ، وَيَاءِ تَيَحَّانَ ، وَتَاءِ عِزْوِيتٍ ، وَطَاءِ قَطَوْطًى وَلاَمِ اذْلَوْلَى ، دون أَلفهما لوُجُودِ فَعَوْعَلٍ وَافْعَوْعَلَ ، وعَدَمِ افْعَوْلَى وافْعَوْلَى ، وَوَاو حَوْلاَيَا دون يائها ، وأَوَّل يَهْيَرّ والتَّضْعِيفِ دُونَ الثَّانِيَةِ ، وهَمْزَةِ أُرْوَنَانَ دُونَ وَاوِهَا وَإن لَمْ يَأْتِ إلاَّ أَنْبَجَانُ ، فَإنْ خَرَجَتَا رُجِّحَ بِأَكْثَرِهِمَا كَالتَّضْعِيفِ فِي تَئِفَّانَ ، وَالْوَاوِ فِي كَوَأْلَلٍ ، وَنُونِ حِنطَأْوٍ وَوَاوِهَا ، فَإنْ لَمْ تَخْرُجْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِالإظْهَارِ الشَّاذِّ ، وقِيلَ : بِشُبْهَةِ الاشْتِقَاقِ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأْجَجَ وَمَأْجَجَ ، وَنَحْوُ مُحَبَبٍ عَلَمًا يُقَوِّي الضَّعِيفَ ، وَأُجِيبَ بِوُضُوحِ اشْتِقَاقِهِ ، فَإنْ ثَبَتَتْ فِيهِمَا فَبِالإظْهَارِ اتِّفَاقًا ، كدال مَهْدَدَ ، فَإنْ لَمْ يَكُنْ إظْهَارٌ فَبِشُبْهَةِ الاشْتِقَاقِ كَمِيمِ مَوْظَبَ وَمَعْلًى ، وَفِي تَقْدِيمِ أَغْلَبِهِمَا عَلَيْهَا نَظَرٌ ، ولِذلِكَ قِيلَ رُمَّانٌ فُعَّالٌ ؛ لِغَلَبَتِهَا فِي نَحْوِهِ ، فَإن ثَبَتَتْ فِيهِمَا رُجِّحَ بِأَغْلَبِ الْوَزْنَيْنِ ، وَقِيلَ : بِأَقْيَسِهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دُونَ حَوْمَانَ ، فإن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كَأُرْجُوَانٍ ، فَإنْ فُقِدَتْ شُبهةُ الاشْتِقَاقِ فِيهِمَا فَبِالأَغْلَبِ كَهَمْزَةِ أَفْعًى ، وأَوْتَكَانَ ، وَمِيمِ إمَّعَةٍ ، فَإن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كَأُسْطُوَانَةٍ إنْ ثَبَتَتْ أُفْعُوَالَةٌ ، وَإلاَّ فَفُعْلُوَانَة ، لاَ أُفْعُلاَنَةٌ ، لِمَجِيءِ أَسَاطِينَ »

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زيادتهُ إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن يمكنَ الحكم بزيادة الجميع ، وذلك أن يبقى دونها ثلاثة أصول فصاعداً ، أولا يمكنَ ؛ فإن أمكن حكم بزيادة الجميع : اثنين كانا كَحَبَنْطًى ، أو أكثر كَقَيقْبَانَ ، وهو شجر ، وإن لم يمكن الحكم بزيادة الجميع لبقاء الكلمة بعدها على أقل من ثلاثة ، فإما أن لايخرج وزن الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير زيادة شيء من تلك الغوالب ، أو يخرج عنها بتقدير زيادة كل واحد منها ، أو

يخرج بزيادة بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زيادة منها : فإما أن يكون فى الكلمة إظهار شاذ بتقدير زيادة بعضها ، أو لايكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهةُ الاشتقاق أولا ، وأعنى بالمعارضة أن الاجتناب عن الإظهار الشاذّ يقتضى زيادة أحدهما ، وشبهةَ الاشتقاق تقتضى زيادةَ الآخر ، كما فى يأجَجَ ومأجَجَ ، فإن التجنب عن الإظهـار الشاذ يقتضى أن يكون فَعْلَلاً ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيـكون الإظهار قياسا كما فى قردد ، ولو كانا يَفْعَلَ ومَفْعَلاً وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لايكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما فى أول الـكلام لمعنى ، وما اطرد زيادته لمعنًى لم يكن للالحاق ، وشبهة الاشتقاق تقتضى أن يكونا يَفْعَل وَمَفْعَلاً ، لأن يَأجَ ومَأجَ مهملان فى تراكيب كلام العرب ، بخلاف أجَجَ [(١)]

فنقول : إن عارضت الإظهار الشاذَّ شبهة الاشتقاق كما فى المثال المذكور قيل : إن الترجيح للاظهار الشـاذ ، فنحكم بأن يأجَجَ فَعْلَلٌ حتى لا يكونَ الإظهارُ شاذا ، وقيل : الترجيح لشبهةالاشتقاق ، فنحكم بأنه يَفْعَلُ ، وهوالأقوى عنـدى ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض فى كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ، إذ الشاذ كثير ، ولاسيما فى الأعلام ، فان مخالفة القياس فيها غير عزيزة ، كَمَوْزَقٍ وَمَحْبَبٍ وحَيْوَةَ ، و إن لم تعارضه شبهة الاشتقاق — وذلك بأن تكون الشبهة فيهما معا كمَهْدَدَ ، فإن مَهْدًا وهَدًّا مستعملان . أو لاتكون فى شىء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمة بزيادة عَيْن مايَحْـكُمُ بزيادته الإظهارُ الشاذُّ لو اتفق هذان التقديران فى كلامهم — حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، و إن لم يكن فى الـكلمة

---

(١) يقال : أج فى سيره يئج ويؤج أجا وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أججت النار تئج و تؤج أجيجا ، إذا احتدمت وسمع صوت لهيبها ، ويقال للماء الملح الشديد الملوحة : أجاج ـ كدخان ، فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال « أ ج ج »

إظهار شاذ: فإما أن تثبت فى أحد الوزنين شبهة الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت فى شىء منهما ؛ فإن ثبتت فى أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضى زيادة أحدهما وشبهةَ الاشتقاق تقتضى زيادةَ الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهة ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كما فى رُمّان ، قال الأخفش : هو فُعّالٌ ، وإن كان تركيبُ (ر م ن) مهملا [1] ، لأن فُعّالا أكثر من فُعْلَان ، وإن لم يعارضها — وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكَوْن الأغْلَبيَّة مساعدةً للشبهة فى الحكم بزيادة حرف كَوْظَبَ ومَعْلًى فإن مَفْعَلا أكثرُ من فَوْعَلٍ وفَعْلًى وبجعلهما فَوْعَلا وفَعْلًى يلزم إثبات تركيب مهمل — حكم بشبهة الاشتقاق اتفاقا ، فإن ثبتت شبهة الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فان تساويا احتملهما ، كأُرْجُوان [2] ، فإن أُفْعُلانَ فى القلة كأُسْحُوَانٍ وأُقْحُوَان [3] مثلُ فُعْلُوَانَ كعُنْفُوَان [4] وعُنْظُوَان [5] ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولاً ، فان عارضه اختلف كما فى مَوْرَق ، وترجيح الأغلب أوْلى ، وخاصةً فى الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسة

---

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (رم ن) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغة ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من « رمم » أو من « رمن » بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبة وشبهة الاشتقاق فى رمان

(٢) الأرجوان : الأحمر الشديد الحمرة ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمرة

(٣) انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

(٥) العنظوان - بضم أوله ، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال ، والأنثى عنظوانة وعنظيانة

فيها كثير ، و إن لم يعارضه رُجِّحَ بأغلبهما ، كما فى حَوْمَان ، فان فَعْلَان أكثرُ من فَوْعَالٍ ، كَتَوْرَابٍ [1] ؛ فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كمِيم إمَّعَةٍ ، فان فِعَّلَةَ ، كدِنَّبَة وقِنَّبَةٍ [2] أكثرُ من إفْعَلَةَ كإوَزَّة ، و إن تساويا فى القلة احتملهما ، كأسْطُوانة [3]

و إن خرجت عن الأوزانِ بتقديرِ زيادة كل واحد منهما ، ولا يكون إذن فى الكلمة إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى الأغلب إذا كان شاذا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقاً بوزن ثابت ، وفَرَضْنَا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذا فى كليهما ، فى بعض ذلك : روى الرواة يأجِجَ — بكسر الجيم — فيكون الإظهار فى فَعْلِلٍ شاذا أيضاً ، كما هو شاذ فى يَفْعِلَ ؛ إذ لم يجىء مثل جَعْفِرٍ — بكسر الفاء — حتى يكون يأجِجُ ملحقاً به .

وقال سيبويه : نحو قُعْدَدٍ ودُخْلَلٍ — بفتح لامهما الأولى — ملحق بجُنْدَب ، و إن كان جُنْدَب عنده فُنْعَلا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يجىء فى المضاعف لقلة زيادته بين الفاء والعين .

فإذا خرجت الكلمة عن الأوزان بتقدير زيادة كل واحد من الغوالب — ولم يكن فى الكلمة إظهار شاذ — نظر : فإن ثبتت فى أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها ، كتَئِفَّانَ ؛ لأن الأَفَفَ [4] مستعمل دون تَأْفٍ ، و إن

---

(١) التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

(٢) الدنبة ، والدنابة ، والدنب : القصير ، والقنبة : واحدة القنب ، وهو العبد الآبق ، وضرب من الكتان

(٣) الاسطوانة : السارية ، وقوائم الدابة ، وهو فارسى معرب استون

(٤) الأفف : القلة ، ومثله الأف - بضم الهمزة ، والأف أيضا : الوسخ الذى حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت فى شىء منهما كما فى كَوَأْلَلٍ ، أو ثبتت فيهما إن اتفق ذلك كالسِّيْرِ[1] — بكسر السين — مثلا ، فإن كانت إحدى الزيادتين أغلب رجح بها ، كحَوْلاَيَا ، فإنَّ فَوْعَالاً وَفَعْلاَيَا خارجان عن الأوزان المشهورة ، إلا أنَّ زيادة الواو الساكنة أغلب من زيادة الياء المتحركة ، وإلا احتملهما ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدير زيادة بعض دون البعض الآخر — ولا يمكن أيضاً أن يكون فيه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذى لا يخرج به عن الأوزان المشهورة حتى يتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو كان باعتباره الإظهار شاذا لكان باعتبار الوزن الذى يخرج به عنها قياسيا : أى للإلحاق كتِلْبِبٍ[2] مثلا ، وكيف يلحق بما لم يثبت ؟ — فينظر : هل عارضَتْ الخروج عن الأوزان شبهةُ الاشتقاق أولا ؟ فإن عارضته — وذلك بأن تكون فى الوزن الذى يخرج به عن الأوزان شبهةُ الاشتقاق ، ولا تكون فيما لا يخرج به عنها ، نحو مَسْيَكٍ[3] ، فإنك إن جعلته فَعْيَلاً كان الوزن معدوماً ، لكن التركيب أعنى (م س ك) موجود ، وإن جعلته مَفْعَلا فالوزن موجود ، لكن تركيب (س ى ك) مهمل — فههنا يحتمل الوجهين ؛ إذ يلزم من كل واحد منهما محذور ، ولا يجوز أن يقال : لا نحكم بزيادة أحدهما فيكون فَعْلَلاً ؛ إذ داعى الغلبة يستحق أن

---

(١) هكذا هو فى جميع النسخ ، ولا يظهر له وجه ؛ لأن الكلام فيما تعددت فيه الزيادة الغالبة ، وليس فيه زيادة ما ، فضلا عن زيادة متعددة ، ولعل الصواب « سيروان » بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد

(٢) لم نجد فى القاموس ولا فى اللسان « تلببا » بفك الادغام ، والذى فيهما تلب ـ كقفلز ، وهو اسم رجل

(٣) كلام المؤلف صريح فى أنه بفتح الميم وسكون السين وفتح الياء ، ولم نجد له معنى فى كتب اللغة ، وإنما الذى فيها مسيك ـ كبخيل ـ وزنا ومعنى ، ومسيك ـ كسكير ـ بمعنى بخيل أيضا ، وسقاء مسيك ؛ إذا كان يحبس الماء فلا ينضح

بجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولا تركيب مهمل أيضاً ، فإن لم يعارض شبهةُ الاشتقاق الخروجَ عن الأوزان: بأن تكون شبهة الاشتقاق فيهما معاً كما فى مدْيَن[1] أو فى الوزن الثابت كمَرْيَم[2] ؛ رجح بالخروج اتفاقاً ؛ فيقال : هما على وزن مَفْعَل .

قوله « بالزيادةِ فيها » أى : فى الثوالب ، كما فى قَيْقَبان[3] وسَيْسَبان[4]

قوله « أو فيهما » أى : الغالبين ، كما فى حَبَنْطَى ، وقد عرفت زيادة النون والألف فيه بالاشتقاق أيضاً ؛ لأنه العظيم البطن ، من حَبِطَتِ الماشية حَبَطاً ، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذُّرَقِ[5]

قوله « فإن تعين أحدهما » أى : تعين أحدهما للزيادة ولم يجز الحكم بزيادتهما معاً ؛ لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف

قوله « رُجِّح بخروجها » الفعل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بخروج الزنة عن الأوزان المشهورة ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزيادة مالا يُخْرِج الزنة عن الأوزان المشهورة إذا قُدِّر زائدا كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقى الزنة مَفْعَلا ، وليست بخارجة عن الأوزان ، ولو قدرتَ الياء زائدا

---

(١) مدين : اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازاه

(٢) قال فى اللسان : « ومريم : مفعل من رام يريم : أى برح ، يقال : مايريم يفعل ذلك : أى مايبرح » اه بتصرف ، وهو صريح فى أن زيادة ميم مريم معلومة بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الأبنية الأصول على تقدير أصالتها

(٤) السيسبان : شجر

(٥) الذرق - كصرد - : بقلة

بقيت الزنة فَعْيَلا ، وهى خارجة عن الأوزان (١)

قوله «وهمزة أيدع» ليس بوجه ؛ لأن فيعلا — بفتح العين — ليس بخارج عن الأوزان فى الصحيح العين ، كصَيْرف وضَيْغَم ؛ بلى ذلك خارج فى المعتل العين ؛ لم يجىء إلا عَيَّنٌ ، قال :

* مَا بَالُ عَيْنِى كالشَّعِيبِ العَيَّنِ (٢) *

وفَيْعِلٌ ـ بكسر العين ـ كثيرٌ فيه ، كسَيِّد ومَيِّت وبيِّنٍ ، مفقودٌ فى الصحيح العَيْن

قوله « وياء تَيَّحانَ » هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيشَ : يجوز كسر الياء فى تيِّحان (٣) وهيَّبان (٤) ؛ فتَفْعَلانُ غيرموجود ، وفَعَّلانُ موجودٌ ، كهيَّبان ؛ فإذا حكمنا بزيادة ياء تَيَّحَانَ ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ، وعُرِفت الزيادة به ، إذ يقال فى معناه : مِتْيَحٌ وتَيَّاحٌ . ويجوز أن يكون تَيَّحَانُ وتيَّهانُ وهَيَّبَانُ فَيْعلانَ لا فَعَّلَانَ ، كقَيَقْبَانَ وسَيْسَبَانَ

قوله « وتاء عزويت » ليس التاء فى نحو عِفْرِيتٍ من الغوالب كما ذكرنا ؛

---

(١) قال فى اللسان : « العثير (بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه) : العجاج الساطع . . . ولا تقل فى العثير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء ، إلا ضهيد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد ... والعيثر والعثير (كجعفر) : الأثر الخفى ، مثال الغيهب ، وفى المثل «ماله أثر ولا عثير» ويقال: ولا عيثر ؛ مثال فيعل : أى لا يعرف راجلا فيتبين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه» اهـ ؛ فقد أثبت العثير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فعيلا خارج عن الأوزان ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عيثر وهو فيعل

(٢) انظر (حـ ١ ص ١٥٠)

(٣) التيحان : الذى يعرض فى كل شىء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

(٤) الهيبان : : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عِزوِيت [1] دون واوه بثبوت فِعْلِيتٍ كعفريت ، دون فِعْوِيل

قوله « وطاء قَطَوطَى » لأن فَعَوْعَلاً موجود كعثوثل ، وهو المسترخى ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قطوطَى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القَطَوَانِ : أى الذى يتبختر فى مشيه ، وكذا اذْلَوْلَى افوعل ، كاعشوشب ، وفَعَوْلَي وافْعَوْلى غير موجودين

قوله « وواو حَوْلايا دون يائها » قد ذكرنا أن فَوْعالاً وَفَعْلاياً لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزيادة الواو أولى ، لكون زيادة الواو الساكنة أكثر من زيادة الياء المتحركة ، وأيضا فَوْعالٌ كتَوْرَاب ثابت ، وإن لم يثبت فَوْعَالاً بالألف ، وأما فَعْلايٌ وفَعْلَايا فلم يثبتا

قوله « وأول يَهْيَرٍّ والتضعيفِ » فى يهير ثلاثة غوالب : التضعيفُ ، والياءان ؛ فهو إما يفعَلٌّ ، أو فَعْيلٌ ، أو يَفْيَعْلٌ ، والثلاثة نوادر ، ففى عد المصنف له فيما يخرج بأحدها عن الأوزان دون الآخر نظر ، بل إنه يقبله سيبويه ، فانه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام ، وقال : يَفْعَلُ موجود كيَرْمَعٍ ويَلْمَعٍ [2] وفَعْيَلٌ معدوم ، والحق أن يقال : إنه يفعَلٌّ من الأوزان الثلاثة المذكورة ؛ إذ لو جعلناه فَعْيلاً لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ، إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يفعَلٌّ من الهَيْرِ ؛ أو يَفْيَعْلٌ من الهَرِّ ، والتضعيفُ فى الأسماء أغلب زيادةً من الياء المتحركة فى الأول ، وأيضا يفعَلٌّ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَعُ ويلمعُ ، وأيضا فان يفعَلٌّ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيحمَرُّ ، بخلاف يَفْيَعَلٍ

قوله « وهمزة أَرْوَنَان » لأن أفْعَلَانَ جاء ولو لم يكن إلا أَنْبَجَان ، وفَعْوَلَانٌ لم يثبت

(١) العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

(٢) انظر فى يلمع (ص ٥٩ من الجزء الأول) واليرمع : الخذروف الذى يلعب به الصبيان ، وهو أيضا حجارة رخوة إذا فتتت انفتت

قوله « كوألل » فيه غالبان : الواوُ والتضعيفُ ، فجعلناهما زائدين ؛ فوزنه فَوَعْلَلٌ ، ملحق بسفرْجَل ، وليست الهمزة غالبة ، ففى عدها من الغوالب نظر ، وفى حِنطَأْوٍ غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزة فى مثل هـذا المثال ، نحو كِنتَأْو[1] وَسِنْدَأْوٍ ؛ فجعل كالغالب

قوله « فان لم تخرج الزنة فى التقديرين » أى : فى تقدير زيادة كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصالة أحدهما بحصول الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزيادة مالم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم فى مَهْدَدَ بزيادة الدال ؛ فيكون ملحقا بجعفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذا ، ولو جعلته مَفْعلا من هَدَدَ لكان الإظهار شاذا ؛ لأن مَفْعَلاً لا يكون ملحقا كما ذكرنا

، بشبهة الاشتقاق» فقيل : يأجِجُ ومأجج يَفْعَلُ ومَفْعَلٌ ؛ لأن فى هذين الوزنين شبهة الاشتقاق ، لأن (أ ج ج) مستعمل فى كلامهم ، وقيل : هما فَعْلَلٌ ؛ لئلا يلزم إظهارٌ شاذ ، وقد روى الرواة يأجِجَ ــ بكسر الجيم ــ فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فَعْلِل ــ بكسر اللام ــ لم يثبت ، والمشهورُ الفتح فى يأجَجَ ، ومأجَجُ وَيأجَجُ غير منصرفين : إما للوزن والعلمية والتأنيث ، وإما للعلمية والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله « ونحوُ مَحبَبٍ يقوى الوجه الضعيف » يعنى أن محببا من الحب مع أن فيه إظهارا شاذا

قوله «وأجيب بوضوح اشتقاقه» وللخصم أيضا أن يقول : يأجَجُ أيضا واضح الاشتقاق ، من أجَّ مثل مَحبَب من حَبَّ

قوله « وفى تقديم أغلبهما عليها » أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق

---

(١) انظر (ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

فإن مَوْظَبَ ومَعْلَى إن جعلتهما مَفْعَلا ففيهما شبهة الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلا لم تكن فيهما ، فشبهة الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زيادة الميم ، وأما رمان فان جعلته فُعْلَانَ ففيه شبهة الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فُعَّالا فليس فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ (ر م ن) غير مستعمل ورَمٌّ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله « لغلبتها فى نحوه » أى لغلبة زنة فُعَّالٍ فى نحو معنى رُمَّان ، وهو ماينبت من الأرض كالقُلَّام [(١)] والجُمَّار [(٢)] والكُرَّاثِ والسُّلاَّء [(٣)] والقُرَّاص [(٤)] وفُعْلَانُ قليل فى مثل هذا المعنى

قوله « فإن ثبتت فيهما » أى : ثبتت شبهة الاشتقاق فى الوزنين

قوله « مَوْرَقٌ » إن جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفة القياس ، وإن جعلته مَفْعَلاً فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفة القياس ؛ لأن المثال الواوى لايجىء إلا مَفْعِلا — بكسر العين — كالموْعِد ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسة ، وفَعْلَان أكثر من فَوْعال ؛ فجعله من (ح و م) أولى

قوله «فإن نَدَرَا»أى : الوزنان «احتملهما» : أى احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفى قوله ندرا نظر ، أما أولا فلأنه فى أقسام مالا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة ، فكيف يندران ؟ وأما ثانيا فلأن أُفْعُلان قد جاء فيه أُسْحُمَان وهو جبل ، وأُلْعُبان فى اللَّعَّاب ، وكذا أُفْحُوَان ، بدليل قولك : دواء مَفْحُوٌّ ، وأُفْعُوَانٌ لقولهم مَفْعَاة ، وفَعْوة السم [(٥)] ، وفُعْلُوَانُ جاء فيه عُنْفُوَانٌ وعُنْظُوَانٌ [(٦)] ، ولعله

---

(١) القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث . قال الشاعر :

أَتَوْنِي بِقُلاَّمٍ وَقَالُوا تَعَشَّهُ وَهَلْ يَأْكُلُ الْقُلاَّمَ إلاَّ الأَبَاعِرُ

(٢) الجمار : شحم النخل كأنه قطعة سنام يؤكل بالعسل

(٣) السلاء : شوك النخل

(٤) القراص : نبات له زهر أصفر وحرارة كحرارة الجرجير ، وحب أحمر صغير

(٥) انظر (ص ٣٤١ من هذا الجزء) (٦) انظر (ص ٣٨٨ من هذا الجزء)

أراد كون الوزنين لقلتهما فى حَدّ النُّدْرَة ؛ وفى أرْجُوانٍ ثلاثة غوالب : النونُ ، والهمزة ، والواوُ ؛ فيحكم بزيادة اثنين منها ، فهو إما أُفعلان كأسْحُمَان ، أو فعْلُوَانُ كَعُنْفُوَانٍ أو أفْعُوَالٌ ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملهما ، وفيهما أيضا شبهة الاشتقاق

قوله « وهمزة أفعَى » إذا جعلته أفْعَلَ ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن شبهته ؛ لقولهم : فَوْعَةُ السم وأرضٌ مَفْعاة ، فكيف أورده فيما ليس فى وزنيه شبهة الاشتقاق ؟

قوله « وأوتكان » الألف والنون لا كلام فى زيادتهما ، بقى التعارض بين الواو والهمزة ، ووتَكَ وأتَكَ مهملان ، وأفْعَلَانُ ثابت و إن كان قليلا ، كأُنْبَجَانَ ، وَفَوْعَلانُ غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين فيه أحدهما

قوله « وميم إمَّعَةٍ » لأن أمَعَ وَمَعَ مُهْمَلانِ ، لكنَّ فِعَّلة أكثر كدِنَّبةٍ للقصير وَالقِنَّبَةِ وَالإمَّرَة ، وَإفْعَلَةَ كَاوَزّة قليل ، وكأنه كلمة مركبة من حروف كلمتين ، وهما « أنا معك » كما أن الإمَّرة مركبة من « أنا مأمورك »

قوله « فان ندرا احتملها » الكلامُ فيه كالكلام فى قوله قبل « فان ندرا » والعذر كالعذر

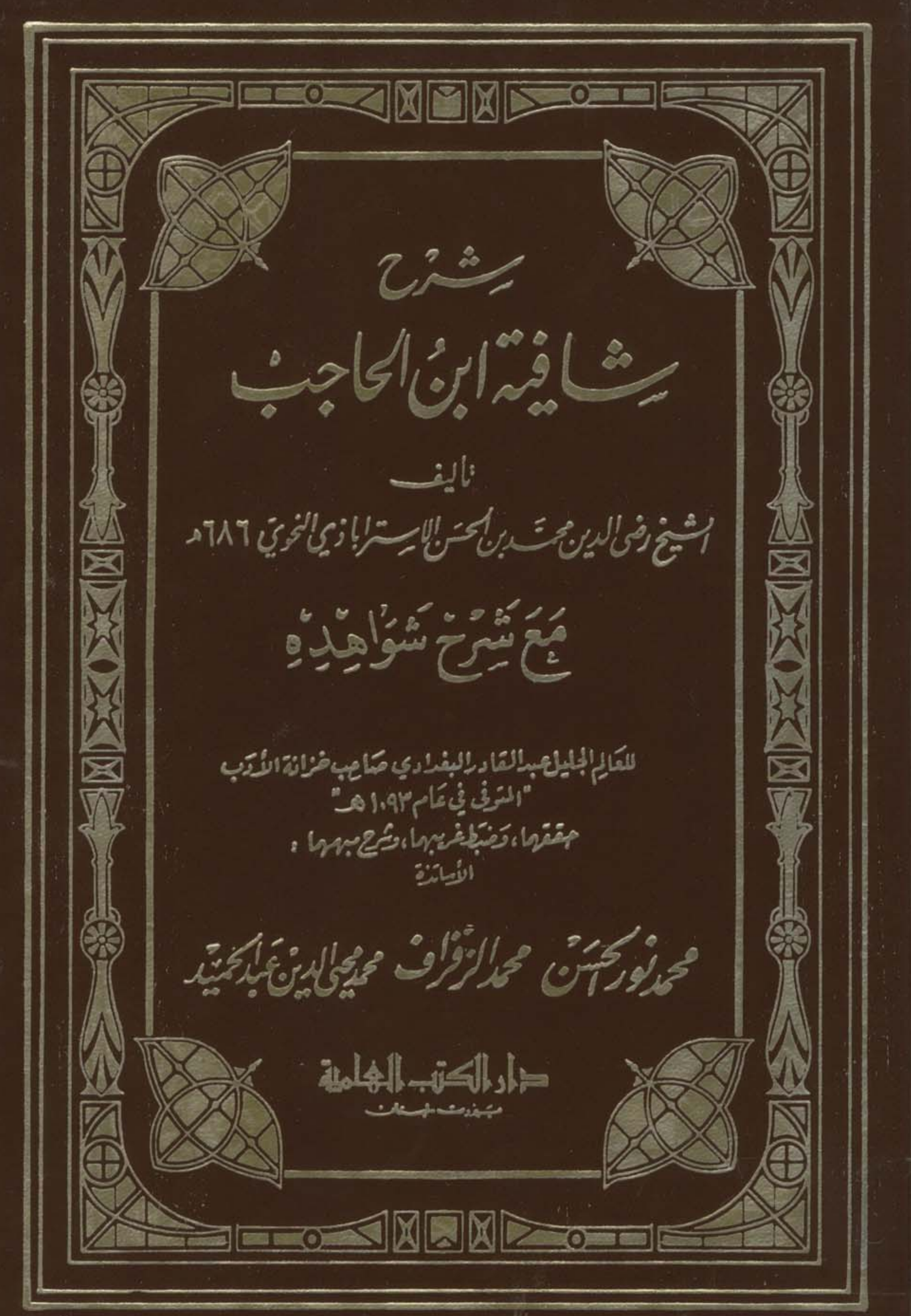
قوله « إن ثبتت أفْعُوَالة » يعنى إن ثبت ذلك احتمل أسْطُوَانَة الوزنين : أفعوالة ، وفعلوانة ؛ وهما الوزنان اللذان لا شبهةُ اشتقاق فى الكلمة باعتبارهما ، و إنما قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أفْعُلانَةَ كأسْحُمَانَ مع أن فيه شبهة الاشتقاق لثبوت السطو ، لأن جمعه على أساطين يمنعه ، إذ لو كان أفْعُلانَة فالطاءُ عينُ الكلمة والواوُ لامُها ، وفى الجمع لا يحذف لام الثلاثى ؛ فلا يجوز إذن أن يقال : حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفاعين ، ولا يجوز أن يقال : حذف الألف وقلب الواو التى هى لام ياء ؛ فوزنه أفَاعِلُنُ ؛ إذ هو وزن مفقود

فى الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فَعَالِينُ ، من تركيب (أ س ط) المهمل ؛ فَأُسْطُوانةُ فُعْلُوَانةُ كعُنْفُوَان ، من اعتَنَفْتُ الشىء : أى استأنفته ، أوهو أفاعِيل من تركيب سَطَنَ المهمل أيضا ، فهى أُفْعُوَالَة ؛ لكن أُفْعُوَالة لم تثبت ، فلم يبق إلا أن يكون فُعْلُوَانةَ ، وأساطينُ فَعَالِينَ

الحبنطى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز . القطوطىَ والقطوان : المتبختر . إذاولى : انطلق فى استخفاء . حَوْلايا : اسم رجل . الْيَنْهِيَرُ وَالْيَنْهِيَرَى : السراب والباطل . يوم أَرْوَنَانٌ : أى شديد ، ويقال: ليلة أَرونَانةٌ . عَجِينٌ أَنْبَجَانٌ : أى سقى ماء كثيرا وأُحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النَّبْجِ وهو الْجُدَرِىُّ وكل ما مَا يَتَنَفَّطُ ويمتلىء ماء ، يقال : جاء على تِئِفَّانِ ذلك وَتَئِفَّتِه وتفئته أى أوله ، الكوألل: القصير ، الْحِنطَأْو : القصير ، وقيل : العظيم البطن . يأجَجُ ومَأْجَجُ : موضعان ، وأصحاب الحديث يروون يَأْجِجَ بكسر الجيم ، وقد تقدم ذلك . محببٌ : اسم رجل . مَهْدَدُ : اسم امرأة . مَوْظَبُ : اسم أرض ؛ وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث مَعْلى : اسم رجل ، وكذا مَوْرَقٌ . الْحَوْمَانُ : الأرض الغليظة . الإِمَّعة : الذى يكون مع كل أحد

***

قد تم بعون الله تعالى . وحسن توفيقه ـ مراجعة الجزء الثانى من كتاب «شرح شافية ابن الحاجب» للعلامة رضى الدين الأستراباذى ، وتحقيقه والتعليق عليه ، فى خمسة أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهور عام ١٣٥٨ ثمان وخمسين وثلاثمائة وألف ، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث ، ومفتتحه باب « الإمالة » . نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله ،حسن تيسيره . آمين


شرح
شافية ابن الحاجب
تأليف
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ
مع شرح شواهده
للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
"المتوفى في عام ١٠٩٣ هـ"
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما:
الأساتذة
محمد نور الحسن محمد الزفزاف محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب

المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف

المدرس فى كلية
اللغة العربية

محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
بيروت - لبنان

فهرس المسامهم

فهرس الموضوعات

فهرس الاعلام

ابن

أبو

المحلى بأل

ش

ط

ع

ق

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الثالث من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها من الزوائد ولا أصولها اللغوية

(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة فى الأصل)

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرس الشواهد الواردة فى الجزء الثالث

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

ص بحر القافية

٢٢٨ الوافر فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحَا

حرف الدال

٦٤ الطويل حُزُقٌ إِذَامَاالنَّاسُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا

١٨٤ الوافر أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

٢٠٦ الوافر أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى [وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ]

٢٢٢ الكامل فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلاً أَبْنَاؤُهَا وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرَّدِ

٤٨ الخفيف سَالَتَانِي الطَّلاَقَ إِذْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي ؛ قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

٩٩ الوافر [وَرُبَّتَ سائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ] أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

١١٦ الطويل وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

١٣١ الرجز . . . . وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

١٣٢ « . . . . فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ

١٤٦ السريع [عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وتَبدوا] بِالأَكُفِّ اللاَّمِعاتِ سُوُرْ

٢٢٣ الطويل فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

٢٥٥ الطويل لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الْحَوَاشِي لاَ هُرَاء وَلاَ نَزْرُ

٢٦٨ البسيط وَاذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً مِنَ الْحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصِّيَرُ

٣٠١ الوافر مَتَى مَاتَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

حرف الشين

١٩٩ الرجز تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَتْنِي احْتَرِشْ وَلَوْ حَرَشْتِ لَكَشَفْتِ عَنْ حِرِشْ

حرف العين

٤٧ الكامل رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَيْ فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ الْمَرْتَعُ

١٨٤ البسيط هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ ، لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

ص	بحر الشاهد	
٢٢٦	الرجز	لَمَّا رَأى أنْ لاَدَعَهْ وَلاَشِبَعْ مَالَ إلَى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

حرف القاف

١٨٤	مشطور الرجز	كَأنَّ أيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ أيْدِى جَوَارٍ يتعاطَيْنَ الْوَرِقْ
١٨٥	« «	. . . . وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ
٢٠٤	الرجز	. . . . صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ
٢٠٧	«	. . . . أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ
٢١٢	مشطور الرجز	وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِق وَلِضَفَادِى جَمِّهِ نَقَانِقُ

حرف الكاف

٢٠٢	مشطور الرجز	يابْنَ الزُبَيرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إلَيْكَا لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا

حرف اللام

٣٧	المتقارب	أرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أبْلُهُ أتَانِى ، فَقَالَ : اتَّخِذْنِى خَلِيلاَ
٤٥	البسيط	أأنْ رَأَتْ رَجُلاً أعْشَى أضَرَّ بِهِ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ
٢٢١	الرجز	صَفْقَةَ ذِى ذَعَالِتٍ سُمُولِ بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلِ
٢٢٩	الرجز	كَأنَّ فِى أذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الإجَّلِ
٢٤٤	الرجز	. . . . تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وَأظْلَلَ

حرف الميم

٣٧	الكامل	مَا شَدَّ أنْفُسَهُمْ وَأعْلَمَهُمْ بِمَا يَحْمِى الذِّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ
٦٤	الطويل	أيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأنْتِ أمْ أمُّ سَالِمِ
١١١	المنسرح	نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْطَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ
١٢٨	الكامل	فَتَعَرَّفُونِى إنَّنِى أنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلاَحِى فِى الْحَوَادِثِ مُعْلَمُ

ص بحر الشاهد

ص	بحر	الشاهد	
٢٠٣ ٢٠٨	البسيط	أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاء مَنْزِلَةً	مَاء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ
٢٠٥	الرجز	يا دَارَ سَلْمَى يا اسْلَمِى ثُمَّ اسْلَمِى	فَخِنْدَفٌ هَامَة هَذَا الْعَالَمِ
٢١٥	الطويل	هُما نَفَثا فى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِما	[عَلَى النَّابِحِ العَاوِى أَشَدَّ رِجامِ]
٢١٦	الرجز	يَا هَالَ ذاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتامِ	وكَفَّكِ الْمُخَضَّبِ البَنامِ
٢١٨	الرجز	هَلْ يَنْفَعَنْكَ الْيَوْمَ إنْ هِمَّتْ بِهِمْ	كَثْرَةُ مَا تُوصِى وَتَعْقَادُ الرَّتَمْ
٢٨٩	البسيط	هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ	عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

حرف النون

ص	بحر	الشاهد	
١٢٩	الكامل	قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا	وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ
١٠٤ ٣٠٧	مشطور الرجز	. . . .	مَا بَالُ عَيْنِى كالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ

حرف الهاء

ص	بحر	الشاهد	
٣٩	الطويل	إذَا قَامَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ مَلِيكَهُمْ	عَطَاء فَدَهْمَاء الَّذِى أَنَا سَائِلُهْ
١١٤	مجزوء الكامل	عَيُّوا بأَمْرِهِمُ كَمَا	عَيَّتْ بِبَيْضَتِها الْحَمَامَهْ
		جَعَلَتْ لَها عُودَيْنِ مِنْ	نَشَمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَهْ
١٥٢	الرجز	يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ	حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ
٢١٩	المديد	ربَّ رَامٍ من بنى ثُعَلٍ	مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ فى قُتَرِهْ
٢٢٤	الرجز	قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ	مِنْ ههُنَا وَمِنْ هُنَهْ

حرف الواو

ص	بحر	الشاهد	
٢١٥ ٢١٧	الرجز	لاَ تَقْلُوَاهَا وادْلُوَاهَا دَلْوَا	إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا
٢٤١	البسيط	مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى	أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

حرف الألف اللينة

ص	بحر	الشاهد	
١٤٣ ١٧٣	الطويل	أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ	فَما أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُها

حرف الياء

فهرس الأمثال التى وردت فى الشرح والتعليقات

بيان صواب الخطأ الواقع فى شرح الرضى (ج ٣)

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٨	لم يُجْرِ فيه	لم يُجزْ فيه
»	١٢	وخبرها	وَخِبْرَهَا
»	١٦	عال	مال
١١	٢٠	ماقبلها ،	ماقبلها قياسا ،
١٢	٧	لأنها تصير	لأنها لاتصير
٢٢	١٦	، وإن كانت	إن كانت
٢٩	١٠	كقوله	كقولِ
٣٧	١٣	وقال أبو الأسود	قال أبو الأسود
٤١	٦	يَرِى . . . يُرَى	يَرَى . . . يُرِى
٥٤	٢١	فيثبت آجر	فيثبت أجَرَ
٦١	١٣	ألف بعد الياء	ألف بعده الياء
٨٠	٦	« وتقلبان تاء . . .	قال : « وتقلبان تاء . . . .
١١٢	١٠	احْوِوَاء	احْوِوَاءٌ
١١٦	١٠	حَيِي	حَيّ
١١٩	٢	فى استَحْيَيَ	فى استَحْيَا
١٢٧	١٠	وأُعلّ عيائيلٌ	وأُعلّ عيائيلُ
١٥٠	١٤	إنما أعل قُلْ	إنما أُعل قُلْ
١٥٦	١٧	فعلى وزنى يفعِل	فعلى وزن يفعِلْ
١٧١	١٠	وقد جاء أُدْعُوَّة	وقد جاء أُدْعُوّة
٢٠٣	١٠	مقاربة للطاء	مقاربة للتاء
٢٠٣	١٥	وَشَثَمَةَ	وشِئْمَةٍ

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٠٨	١٢	هَلْ فَعَلْتَ	هَلْ فَعَلْتَ
٢٣٦	٩	فى كلتين	فى كلمتين
٢٤٠	٦	اثاقلُ	اثّاقلَ
٢٥٢	٤	إلى اللسان	إلى أصل اللسان
٢٥٨	٤	مايُنطَبَقُ	مايَنْطَبِقُ
٢٧٤	١٨	سا كنان على	سا كنان لاعلى
٢٨٠	٢١	فى مَنَ يقُول	فى مَنِ يقُولُ
٢٨٨	١٩	الأوّل	الشذوذ الأول
٣٠٨	١٦،١٢	فَيعْلانِ	فَيعْلانَ
٣١٢	٧	نَحْوَ	نَحْوُ
٣٣٢	٥	والنَّصْرون	وَالنّاصِرون

بيان صواب الخطأ الواقع فى التعليقات (ج ٣)

ص	س	الخطأ	الصواب
١٤	٣	. . . الدنيا	اقنع من الدنيا
٢٥	٧	أفضل تفضيل	أفعل تفضيل
٣٨	٦	أشهدهم أنها	أشهدهم أنه
٤٨	١٣	لحسان ثابت بن	لحسّان بن ثابت
٤٩	٨	وِدَاجِ	وِدَاجِى
٧٠	٥	لأول	الدال
٩٢	٤	المِدَادُ	المِدَادِ
٩٦	١	عيالها	عيالَها
١٠٦	١٥	يَعْمِلِ	يَعْمَلِ

ص	س	خطأ	صواب
١١٦	٤	لِلّهِ عَيْنَا	فَلِلّهِ عَيْنَا
١٢١	٢	خوف الالتباس	لخوف الالتباس
١٤٨	١٨	انظر (حـ ٢ ص ٣٦٣)	انظر سيبويه (جـ ٢ ص ٣٦٣)
١٧٨	٧	نَحْنُ فى الْمُشْتَاةِ	نَحْنُ فِى الْمَشْتَاةِ
٢٠١	١٤	الدرع السلسلة	الدرع السلسة
٢٠٥	٨	مَكَرَّم	مُكَرَّمِ
٢٠٥	٩	مِنْ أَنْبِيَاء	مِنْ أَنْبِيَاء
٢٠٦	٣	بن عطية الخطفى	بن عطية بن الخطفى
»	١٥	حيَن تَقْتُل	حين تُقْتَلُ
٢٠٧	١٦	زَهُوقِ	هَزُوق
٢١٠	١	هذا المثال ... الخ	تحذف هذه التعليقة لأنها وضعت فى غير موضعها
٢٢٨	٨	وإن تدعانى أَحْ	وإن تَدَعَانِى أَحْمِ
٢٤١	١	: مصدر يراد به	: اسم مصدر يراد به
٢٤٣	٢	أُونٌ فى جمع	بُون فى جمع
٢٨١	٣	يا بحر ايتنى	يا بحر ائتنى
٣٠٩	٥	رميا	رَمْيَتِيَا

استدراك

قدفاتنا تصحيح بعض أخطاء فى الجزء الأول عند إخراجه ، والآن أمكننا أن نستدرك ما كان قد فات ، فذيلنا هذا الجزء (الثالث) به ، وعسى أن نكون وفينا بما يجب

صواب ما وقع من هذه الأخطاء فى شرح الرضى

ص	س	الخطأ	الصواب
١١	٣	فَعْلانٌ	فَعْلانُ
٢٧	١٥	بأنها إفْعَلَةَ لا إفَعْلَةٌ	بأنها إفْعَلَةُ لا إفَعْلَةُ
٤٧	٩	وَلَمْ يَجِيءُ	وَلَمْ يَجِيءْ
٥٩	٦	كأَبْلُمٍ	كأُبْلُمٍ
٦٠	٣	وخَفَيْدَد	وخَفَيْدَد
١١٦	١	يَجَدُ ضَعيفٌ	يَجُدُ ضَعيف
٧٨	٥	الشِّمرارة	الشَّمرارة
١٥٧	١٠	وقال المبرد : وزنة	وقال المبرد : وزنُهُ
١٦٣	١٣	المنشبعة	المنشعبة
١٦٤	٥	تفعلةٍ لاغير	تَفْعِلَةَ لاغير
١٨٠	١١	وسيء المِيتَة	وسيِّئُ المِيتَةِ
١٨١	١٦	المِرْفَق	المَرْفِق
١٨٦	٧	يعنى بهما المَقْبُرة	يعنى فى المَقْبُرَة
«	١٤	ومِفْعَلَةٍ	ومِفْعَلَةَ
١٨٨	٤	المِحْرَضة	المُحْرُضة
١٩٦	١	غُوَيْغِيٌ	غُوَيْغِيٌّ
«	٧	فأذأرادت	فأذا أردْتَ

ص	س	الخطأ	الصواب
٢١٤	١١	والنَّؤُّر	والنُّؤُّور
٢١٦	٧،١١	ونَؤُر	ونَؤُور
٢٢٢	٨	فُلَـيْنِ	فُلَـيْنٌ
٢٢٤	٥	يُرَىٌّ .. تُرَىٌّ .. الخ	يُرَىٌّ .. تُرَىٌّ .. الخ
٢٦٠	٥	تَمَيْلِيقُ .	تُمَيْلِيقٌ

(صواب ماوقع من هذه الأخطاء فى التعليقات)

ص	س	الخطأ	الصواب
٣١	١	أصل أشايا . . . الخ	يلزم حذف هذه التعليقة
٣٦	٣	كما ينفر	كما ينفر من
٣٧	١٤	شُبًّا إلى دُبٍّ	شُبًّا إلى دُبٌّ
٤٣	١٣	بن عبيدالله بن عبيدالله ابن	بن عبيد الله بن عبد الله بن
٨٦	١٤	مِكْدَمِ	مُكْدَمِ
٨٩	١٤	ومرتها ،	ومريتها ،
١١٢	٣	هو الكلاء	هو الكلأ
١٢٧	٥	من الواو	من الواوىّ
١٣٥	١٢	وروى المخ	ورى المخ
١٧١	١٠	(.. ماذكر المصنف ..)	(. . ما ذكر المؤلف . .)
١٧٤	١١	ورثى	ورثى
١٩٣	٦	وتعيي	وتعيا
١٩٥	١٠	اوختلف	واختلف
٢٢٣	١٠	وفلتان ويافلاة	ويافلتان ويافلات
٢٣٤	٣	والمحيء	والمحي
٢٤١	٤	يذهب إلى...قال...الخ	يذهب فى المحكم إلى...ولكن قال...الخ

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن
المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف
المدرس في كلية
اللغة العربية

محمد محيي الدين عبد الحميد
المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الإمالة

تعريف الإمالة وسببها

قال : « الإمالة : أنْ يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ الْكَسْرَةِ ، وَسَبَبُهَا قَصْدُ الْمُنَاسَبَةِ لِكَسْرَةٍ أوْ يَاءٍ ، أوْ لِكَوْنِ الْأَلِفِ مُنْقَلِبَةً عَنْ مَكْسُورٍ أوْ يَاءٍ ، أوْ صَائِرَةً يَاءً مَفْتُوحَةً ، وَلِلْفَوَاصِلِ أوْ لِإمَالَةٍ قَبْلَهَا عَلَى وَجْهٍ .

فَالْكَسْرَةُ قَبْلَ الْأَلِفِ فِي نَحْوِ عِمَادٍ وَشِمْلَالٍ ، وَنَحْوُ دِرْهَمَانِ سَوَّغَهُ خَفَاءُ الْهَاءِ مَعَ شُذُوذِهِ ، وَبَعْدَهَا فِي نَحْوُ عَالِمٍ ، وَنَحْوُ مِنَ الْكَلَامِ قَلِيلٌ ؛ لِعُرُوضِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ مِنْ دَارٍ ؛ لِلرَّاءِ ، وَلَيْسَ مُقَدَّرُهَا الْأَصْلِيُّ كَمَلْفُوظِهَا عَلَى الْأَفْصَحِ كَجَادٍّ وَجَوَادٍّ ، بِخِلَافِ سُكُونِ الْوَقْفِ » .

أقول : « ينحى بالفتحة » أى : تمال الفتحة نحو الكسرة : أى جانب الكسرة ، ونحو الشيء : ناحيته وجهته ، و « ينحى » مسند إلى « نحو » ومعناه يقصد ، والباء فى « بالفتحة » لتعدية ينحى إلى ثانى المفعولين ، وهو المقدم على الأول ههنا ، وإنما لم يقل « ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء » لأن الإمالة على ثلاثة أنواع : إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة ؛ فيميل الألف نحو الياء ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة ، كما فى رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء إليها ، نحو الكبر ؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة ، فلما لزمتها لم يحتج إلى ذكرها .

وليست الإمالة لغة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت فى إمالة الفتحة نحو الكسرة ، ومالم تبالغ فيه يسمى « بين اللفظين » و « ترقيقاً » . والترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف فقط .

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صَوْت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد؛ أو بعدها كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسَيَال[1] وشَيْبَان ، أو قصدُ مناسبة فاصلة لفاصلة مُمَالة ، أو قصدُ مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة ، أوقصدُ مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل تلك الألف ، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف ، أو لصوت ما يصير إليه الألف في بعض المواضع كما في حُبْلَى ومِعْزَى ؛ لقولك حبليان ومِعْزَيان ، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع : إنها للتنبيه على أصل الألف ، وما كان عليه قبل ، وفي نحو حبلى ومعزى : إنهـا للتنبيه على الحالة التي تصير إليهـا الألف بعدُ في بعض الأحوال .

قوله « أو لكون الألف منقلبة عن مكسور » عبارة ركيكة ؛ لأن تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الألف منقلبة عن مكسور ؛ إذ هو عطف على قوله « للكسرة » فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والألف الممالتين لكون الألف عن ياء أو لكون الألف صائرة ياء .

قوله « أو لإمالة قبلها على وجه » يجيء في موضعه .

اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند مَنْ هي في لغته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح ؛ فأحد الأسباب الكسرة ، وهي إما قبل الألف أو بعدها ، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذي يليه الألف ؛ لأنها لا تلي إلا الفتحة ، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان ، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها ، وإذا تتابع كسرتان كحِلِبْلَاب[2] ، أو كسرة وياء نحو

---

(١) السيال : اسم جنس جمعي ، واحدته سيالة ـ كسحابة ـ وهو شجر له شوك أبيض طويل ، إذا نزع خرج منه اللبن ، أو ما طال من السمر

(٢) الحلبلاب ـ بكسرتين بعدهما سكون ـ : نبت ينبسط على الأرض وتدوم خضرته في القيظ ، وله ورق أعرض من الكف ، انظر (حـ ١ ص ٦٣)

كِيزَان ، كان المقتضى أقوى ، والتى بينها و بين الألف حرفان لا تقتضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذى بينها و بين حرف الألف ساكناً نحو شِمْلَال [١] ؛ فإن كان متحركاً نحو عِنَبَا ؛ أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجز الإمالة و إن كان أحد الأحرف ساكناً ، نحو ابنتا زيد وفَتَلْت قِنباً [٢] ؛ بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف فى الأول هاء نحو يريد أن يُسَفِّهَنَا ، و ينزعها ؛ فإن ناساً من العرب كثيراً يميلها ؛ لخفاء الهاء ، فكأنها معدومة ، فكأنه يُسَفِّنا وَيَنْزِعا ، و إذا كان ما قبل الهاء التى هى حرف الألف فى مثله مضموماً لم يُجْز فيه الإمالة أحدٌ ، نحو هو يضربها ؛ لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم ، إذ ما قبل الألف لا يكون مضموماً ، ولخفة الهاء أجازوا فى نحو مَهَارَى مِهارَى ، بإمالة الهاء والميم ؛ لأنك كأنك قلت : مَارَى ، وكذلك إن كان فى الثانى أحد الثلاثة الأحرف التى بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشذوذ ، نحو : درهَمَا زيد ، ودرهمان ، وخبرها . فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر : فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كلتاهما كانت الإمالة أحسن منهما إذا كانتا مستقلتين ؛ فالإمالة فى بنابؤسى وبنَّا ومنَّا أحسن منها فى لزيد مال ، و بعبد الله .

واعلم أن الإمالة فى بعبد الله أكثر من إمالة نحو لزيد عال ؛ لكثرة لفظ الله فى كلامهم .

و إذا كان سبب الإمالة ضعيفاً ـ لكون الكسرة بعيدة كما فى نحو أن ينزعها ، أو فى كلمة أخرى نحو منّا و إنا ومنها ـ وكانت الألف موقوفاً عليها كان إمالتها

---

(١) تقول : ناقة شملال ـ كقرطاس ـ و شمليل ـ كقنديل ـ إذا كانت سريعة

(٢) القنب ـ بكسر أوله أو ضمه مع تشديد ثانيه مفتوحا ـ : ضرب من الكتان ، انظر (١ ح ص ٦٢)

أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها ؛ لما ذكرنا فى باب الوقف فى قلبهم ألف أفعى فى الوقف ياء دون الوصل ، وهو كون الألف فى الوصل يظهر جوهرها ، بخلاف الوقف ، فتقلب إلى حرف أظهر منها ، فلذا كان ناس ممن يميل نحو أن يضربها ومنّا و بنا ومنهاإذا وصلوها لم يميلوها ، نحو أن يضربها زيد ، ومنا ذلك ، وأماالكسرة التى بعد الألف فإنما تكون سبباً للإمالة إذا وليت الألف وكانت لازمة نحو عابِدوعالم ومفاتيح وهابيل ، قيل : والمنفصل فى هذا كالمتصل نحو ثلثا درهم ، وغلاما بشر ، والظاهر أنها أضعف لعدم لزومها للألف ، فهى كالكسرة العارضة للإعراب فى كلمة الألف ، نحو على بابه ، ومن ماله ، فإنه يجوز الإمالة لأجلها ، لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم ، ويجوز فى نحو بباب أن تكون الإمالة للكسرة المتقدمة أو للمتأخرة أو لكلتيهما ، وأما إن كانت الكسرة الإعرابية على الراء فهى كالكسرة اللازمة فى كلمة الألف ، نحو عالم ، وذلك لأنها وإن ضعفت بالعروض لكن تكرار الراء جَبَر وهْنَها فكأن الكسرة عليها كسرتان ، وذلك نحو : مِنَ الدّار ، وفى الدار ، وإن كان بين الألف والكسرة المتأخرة عنها حرف ، نحو : على آخِر ، وعَلَى قَاتِل ، فإن الكسرة لاتؤثر ، وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبلُ ولم تؤثر بعد لأن الصعود بعد الهوىّ أشق من العكس ، فإن زالت الكسرة التى بعد الألف لأجل الإدغام نحو جادّ وجوَادّ فالأفصح أن لايعتدبها ، فلا تميل الألف لأنها ساقطة فى اللفظ لزوما ، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل ، كما أميل نحو « خافَ » نظرًا إلى كسرتها الأصلية ، كما يجىء ، فأمالوا نحو جادّ وجَوادٌ ، رفعا ونصباً وجرًّا ، وبعضهم أمالها إذا كانت المدغم فيها مكسورة فقط لصيرورة الحرفين بالإدغام كحرف واحد . فيكون « مِنْ جادّ » مثل « مِنْ مَال » وإن ذهبت الكسرة لأجل الوقف — نحو راعْ ، وماشْ — اختلف أيضاً فى الإمالة

وتركها ، والأكثر يميلونه ، والفرق بينه و بين الأول أن سكون الوقف عارض يزول فى الوصل ، بخلاف سكون الحرف المدغم ، و إن كانت الكسرة المقدرة فى الوقف فى الراء — نحو من النار ، ومِنْ دار — فجواز الإمالة فيه أقوى لقوة الكسرة على الراء كما ذكرنا ، فصارت لفرط القوة تؤثر مقدرةً تأثيرَها ظاهرة .

عدم تأثير الكسرة فى الألف المنقلبة عن واو

قال : «وَلاَ تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ فِى الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ ، وَنَحْوُ مِن بَابِهِ وَمَالِهِ وَالْكِبَا شَاذ ، كمَا شَذَّ الْعَشَا وَالْمَكَا وَبَابٌ ومالٌ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاسُ لِغَيْرِ سَبَبٍ ، وَأَمَّا إمَالَةُ الرِّبَا وَمِنْ دَارٍ فَلأَجْلِ الرَّاءِ »

أقول أظن قوله : « ولا تؤثر الكسرة فى المنقلبة عن واو » وَهْمًا نشأ له من قول صاحب المفصل «إن إمالة الكِبَا شاذ » قال : أى الزمخشرى : «أما إمالة الربا فلأجل الراء » هذا قوله ، وقال سيبويه : « ومما يميلون ألفه قولهم : مررت ببابه وأخذت من ماله فى موضع الجر ، شبهوه بكاتب وساجد ، قال : والإمالة فى هذا أضعف ؛ لأن الكسرة لا تلزم ، فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو ، ولو لم تؤثر الكسرة فى إمالة الألف منقلبةً عن واو لم يَقُل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة ، بل قال : ممتنعة ؛ لكون الألف عن واو ؛ قال — أعنى سيبويه — : إنما يمال مال إذا كسرت اللام بعدها ، فتبين أنه لم يفرق فى تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو و بين غيرها ، ولم أر أحدا فرق بينهما إلا الزمخشرى والمصنف .

والْعَشَا : مصدر الأعشى والعشواء ، والكِبَا : الْكُنَاسة ، وهو واوى لتثنيته على كِبَوَان ، والْمَكَا — بوزن العصا — : جحر الضب ، [1] و بمعناه الْمَكْوُ .

---

(١) قال فى اللسان : « والمكو (بفتح فسكون والمكا - بالفتح مقصورا - : جحر الثعلب والأرنب ونحوهما ، وقيل : مجثمهما » اه . وقال سيبويه (ح ٢ ص ٢٦٠) : « وقد قالوا الكبا ، والعشا ، والمكا ، وهو جحر الضب » اه

وأما باب ومال فإنما تشذ إمالتهما فى غير حال جر لاميهما ، قال سيبويه : قال ناس يُوثَقُ بعربيتهم : هذا باب ، وهذا مال ، ورد المبرد ذلك ، قال السيرافى : حكاية سيبويه عن العرب لاترد ، ويمال الحجَّاج علما ، على الشذوذ ، وأما إن كان صفة فلا ، وإمالة الحجاج علما والناسِ أكثر من إمالة نحو « هذا باب ، ومال » وأما إمالة نحو « بالناس » فليست بشاذة لأجل الكسرة .

مواضع تأثير الياء فى امالة الالف

قال : « وَالْيَاءُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ سَيَالٍ وَشَيْبَانَ »

أقول : الياء : إما أن تكون قبل الألف ، أو بعدها :

فالتى قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كسَيَال ، وهو شجر ذو شوك ؛ لأن الحركة بعد الحرف ؛ فالفتحة بعد الياء ، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل الفتحة فى نحو عِمَاد ، وتؤثر أيضا إذا اتصلت بحرف الألف : إما ساكنة [نحو شَيْبَانَ][1] أو متحركة كالْحَيَوَان وَالْحَيَدَان ، وإذا كانت الياء التى هى قبل حرف الألف مدغما فيها كالْكَيَّال ، أو كانت قبل الياء التى هى حرف ألفٍ كسرةٌ كالعِيَان كانت الإمالة أقوى ، ودونها الياء المخففة التى هى حرف الألف الكائنة بعد فتحة كشوك السَّيَال ، أو بعد ضمة كالْهُيَام ، ودونها الياء الساكنة المتصلة بحرف الألف كَشَيْبَان ، ودونها المتصلة بها المتحركة كالْحَيَدَان ، وإنما كان نحو الْحَيَدَان فى الإمالة دون شيبان — وإن كانت الفتحة متعقبة للياء — لأن الحركة بعد الحرف ، كما تكرر ذكره ، ففتحة ياء حَيَدَان فاصلة بين الياء وفتحة الدال المراد إمالتها ، بخلاف شَيْبَان ؛ فإنه لاحركة فاصلة فى الأول بين الياء وفتحة الياء ، وإنما أثرت الكسرة فى نحو شِمْلَال مع أن بينها وبين حرف الألف حرفا ، ولم تؤثر الياء كذلك فى نحو دَيْدَبَان[2] وكَيْذُبَان[3] ؛ لأن ذلك الحرف

---

(١) الزيادة عن الخطية

(٢) الديدبان : حمار الوحش ، والرقيب ، والطليعة ، قال فى القاموس إنه معرب

(٣) الكيذبان — بفتح الكاف وسكون الياء بعدها ذال معجمة مضمومة أو مفتوحة — : الكذاب

الفاصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سكونه كما مر ؛ فلم يَفْصِل إذن بين الكسرة والفتحة المالة مايضاد الياء من الفتحة والضمة ، وأما فى نحو دَيْدَبَان وَكَيْذُبَان فالفتحة والضمة فاصلتان بين الياء والفتحة المراد إمالتها ، وإذا أضعفَتِ الفتحةُ[1] حركةَ الياء فى نحو الْحَيَدَان تأثيرَ الياء مع أنها على نفس الياء فكيف إذا كانت على حرف فاصل ؟ وأمال بعضهم « يَدَهَا » لخفاء الهاء كما ذكرنا فى درهمان .

وإن تأخرت الياء عن الألف ؛ فإن كانت مكسورة كمبايع[2] فالمقتضى للإماله فى مثله أقوى من المقتضى فى نحو عابد ، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالْمُبَايَع وَالتَّبَايُع فلا تؤثر ؛ لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها تَفُتُّ فى عَضُدها ، وتُشْرِبها شيئاً من جوهر نفسها ، وتميلها إلى مخرجها شيئاً .

إمالة الألف المنقلبة عن مكسور

قال : « وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ مَكْسُورٍ نَحْوُ خَافَ ، وَعَنْ يَاء نَحْوُ نابٍ وَالرَّحَى وَسَالَ وَرَمَى »

أقول : قوله « عن مكسور » أى : عن واو مكسور ؛ ليس ذلك على الإطلاق ، بل ينبغى أن يقال : عن مسكور فى الفعل ؛ لأن نحو رجل مَالٌ وَنَالٌ[3] وكبش[4] صَافٌ أصلها مَوِلٌ ونَوِلٌ وصَوِفٌ ، ومع هذا لا يمال

---

(١) يريد أن الفتحة التى هى حركة الياء فى نحو الحيدان تضعف تأثير الياء فى الأمالة مع أنها حركة الياء نفسها ؛ فهى أقوى على إضعاف تأثيرها إذا كانت على حرف فاصل ؛ فقوله « حركة الياء » حال من الفتحة مثلا

(٢) مبايع اسم فاعل من المبايعة ، ووقع فى بعض النسخ « كبايع » وهو فعل أمر من المبايعة أيضا

(٣) يقال : رجل مال ؛ إذا كان كثير المال ، ويقال : رجل نال ؛ إذا كان كثير النوال : أى العطاء ،

(٤) يقال : كبش صاف ؛ إذا كان كثير الصوف

قياسا ، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة ، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لاتعود أصلا : أما فى الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت فى بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خِفْتُ وخِفنا أجيز إمالة ما قبل الألف ، والألف المنقلبة عن واو مكسورة فى الاسم والفعل لا تقع إلا عينا ، أما المنقلبة عن الياء فتمال ، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها فى الاسم أوفى الفعل : عينا أو لاما ، كناب وغَابٍ وطَابَ وَبَاعَ وَهَابَ وَرَحَى وَرَمَى ، وهى إذا كانت عين فعَلَ — فى الأفعال — أولى بالإمالة منها عين فَعَلٍ فى الأسماء ؛ لأنه ينضم إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها فى بعض التصاريف كهِبتُ وَبِعْتُ ، وإذا كانت لاما كانت أولى بالإمالة منها عينا ؛ لأن التغيير فى الأواخر أولى ، قال سيبويه : وكره بعض العرب إمالة نحو رَمَى لكراهة أن يصيروا إلى ما فروا منه : يعنى أنهم قلبوا الياء ألفا أولا فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء ، قلت : وينبغى على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعابٍ وباع وهابَ ؛ لحصول العلة المذكورة .

إمالة الألف الصائر ياء

قال : « وَالصَّائِرَةُ يَاءً مَفْتُوحَةً ، نَحْوُ دَعَا وَحُبْلَى وَالْعُلَى ، بِخِلَافِ جَالَ وَحَالَ »

أقول : اعلم أن الألف إذا كانت فى الآخر ؛ فإما أن تكون فى آخر الفعل ، أو آخر الاسم

فالأولى جاز إمالتها مطلقاً ؛ لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل فى الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها ، نحو رميت ويرميان ، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسوراً ما قبلها ، وذلك فيما لم يسم فاعله ، نحو دُعى فى دَعَا ؛ فهو كالألف الممالة مع كون الألف فى الآخر ، والآخر محل التغيير ، ولذلك لم يمل فى قالَ وحالَ مع قولهم : قِيل وحِيل

والثانية : أى التى فى آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إمالتها ؛ لكونها عن ياء وصيرورتها ياء فى التثنية ، وإن كانت عن واو : فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها ؛ لصيرورتها فى المثنى ياء كالأعليان والمصطفيان ، وكذا الألف الزائدة ، كالحُبْلى ، والذِّفْرى [١] ، والأَرْطى [٢] ، والكَمَّثْرَى ، والقَبَعْثَرَى [٣] ؛ لأنها تنقلب ياء فى المثنى ، على ما مضى فى باب المثنى ، وكذا ألف سُكَارَى وحَبَالَى وصَحَارَى ؛ لأنك لو سميت بها [٤] وثنيتها قلبت ألفاتها ياء ، وإن كانت ثالثة لم تمل قياساً ، بل شاذا ، كالمَكَا والعَشَا ؛ لأنها تصير ياء كما فى الفعل ، بل تصير فى التصغير ياء قياسا كعُصَيَّة [ولا تؤثر] ؛ لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة ، بخلاف نحو دُعِى وأُعْلَيان ، وأما نحو القُوَى والعُلَى والضُّحَى — فى القرآن — فإنما جاز إمالتها لكونها رءوس الآى ؛ فتناسب سائر الكلم التى هى رءوس الآى ، وفيها سبب الإمالة

وقال بعضهم : كل ما كان على فُعَل — بضم الفاء — جاز إمالة ألفه ؛ إذ لو منعت لكان الثلاثى المطلوب فى وضعه الخفة أولُه وآخرُه ثقيلين ، إذ يكون أوله ضمةً وآخره ألفاً غير ممالة ، وترك إمالتها صريح فى أنها عن واو ؛ فيكون كأن فى أوله ضمةً وآخره واوٌ ، ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثى مقصور مضموم

---

(١) الذفرى — بكسر فسكون مقصورا — : الموضع الذى يعرق من الابل خلف الأذن ، انظر (حـ ١ ص ٧٠، ١٩٥)

(٢) الأرطى — بفتح فسكون — : شجر ينبت فى الرمل ، واحدته أرطاة ، انظر (حـ ١ ص ٥٧)

(٣) القبعثرى : الجمل الضخم الشديد الوبر ، انظر (حـ ١ ص ٩، ٢٥)

(٤) لعل المؤلف لاحظ أن الأصل فيما يثنى أن يكون مفردا فقيد تثنية هذه الألفاظ بالتسمية بها ، وإلا فان تثنية الجمع على إرادة الجماعتين غير عزيزة فى كلام العرب

الأول بالياء ، ويثنيه بعض العرب بالياء ، كما مر فى باب المثنى ؛ فتقول : العُلْيَان ؛ فعلى هـذا لا يختص إمالة مثل هـذه الكلم برءوس الآى ، ولا يحتاج فى إمالة العُلى إلى أن يعلل بكون واحده العليا ؛ بل يجوز إمالة العُلى الذى هو مصدر أيضا ، وقال بعضهم : طلبْناوطلَبَنا زيدٌ ؛ تشبيهاً لألفهابألف نحو حُبْلى حيث كانت أخيراً ، وجوزوا على هذا رأيت عبداً وأكلت عنباً

« قوله والصائرةُ ياء مفتوحة » احتراز عن نحو قيل وحيل ، قال المصنف : لأن هذا صار ياء ساكنة والساكنةضعيفة ؛ فهى كالمعدوم ، ولقائل أن يقول : لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا ؛ لأنها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الإدغام فيها نحو العِصِىّ فى الجمع والعُصَيَّة فى التصغير .

قوله « دَعَا وحُبْلى والْعُلى » لقولك : دُعِى وحُبْليان وَالْعُلْيَان

الامالة للامالة

قال : « وَالْفَوَاصِلُ نَحْوُ وَالضُّحَى ، وَالْإِمَالَةُ قَبْلَهَا نَحْوُ رَأَيْتُ عِمَادَا »

أقول : اعلم أن الإمالة فى الفواصل هى فى الحقيقة إمالة للإمالة أيضا ، وذلك لأنه يمال الضُّحى لإمالة قَلَى ؛ لتناسب رءوس الآى ؛ فالإمالة للإمالة على ضربين :

أحدهما أن تمال فتحةٌ فى كلمة لإمالة فتحة فى تلك الكلمة أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة ، فالأول على ضربين : إما أن يمال الثانى لإمالة الأول ، نحو عمادا ، أميلت فتحة الدال وقفا ؛ لامالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين ؛ لأن الأواخر محل التغيير ، ولبيان الألف وقفا كما فى أفعىْ على مامر فى بابه ؛ أو يمال الأول لإمالة الثانى ، وذلك إذا كان الثانى فتحةً على الهمزة نحو رأى ونأى ، أمال بعضهم فتحتى الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة ، وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطُلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت فى مجموع الكلمة . وأما مهارَى فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لاَ للإمالة . والثانى : أى إمالة فتحةفى كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمةنحو قولك : مِعْزانا ،

أملت فتحة نون « نا » لإمالة فتحة الزاى ، وجاز ذلك وإن كانت « نا » كلمة برأسها لكونها ضميرا متصلا ، ولكون الألف فى الآخر وهو محل التغيير ، ولم تُمَلْ ألف مال فى ذا مال ؛ لكونه وسطا ، ولكون مال كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف « نا » فى معْزانا .

وثانيهما أن تمال فتحة فى كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة فى نظير تلك الكلمة فى الفواصل ، كقوله تعالى (والضُّحَى) ، أميل ليزاوج (قَلَى) ، وسهل ذلك كونه فى أواخر الكلام ومواضع الوقف كما ذكرنا فى نحو أفعَىْ

قال : « وَقَدْ تُمَالُ أَلِفُ التَّنْوِينِ فِى نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدَا »

أقول : قال سيبويه : يقال : رأيت زيدا ، كما يقال : رأيت شيبان ، لكن الإمالة فى نحو رأيت زيدا أضعف ؛ لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان ، وسهل ذلك كون الألف موقوفا عليها ، فيقصد بيانها بأن تمال إلى جانب الياء كما فى حُبْلَى ، ولا يقال : رأيت عَبْدا إلا عند بعضهم — كما مر — تشبيها بنحو حبلى ؛ إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة

قال : « وَالاسْتِعْلاَءُ فِى غَيْرِ بَابِ خَافَ وَغَابَ وَصَفَا مَانِعٌ قَبْلَهَا يَلِيهَا فِى كَلِمَتِهَا ، وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ ، وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِى كَلِمَتِهَا ، وَبِحَرْفٍ وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى الأَكْثَرِ »

أقول : يعنى أن حروف الاستعلاء ، وهى ما يرتفع بها اللسان ، ويجمعها قِظْ خُصٍّ ضَغْطٍ [١] تمنع الإمالة على الشرائط التى تجىء ، وذلك لمناقضتها

---

(١) قال ملا على قارى فى شرح الجزرية : « قظ : أمر من قاظ بالمكان ، إذا أقام به فى الصيف ، والخص — بضم الخاء المعجمة — : البيت من القصب ، والضغط : الضيق ، والمعنى أقم فى وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط : أى الدنيا بمثل ذلك وما قاربه » اه

للإمالة ؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويَرتفع بهذه الحروف ؛ فلا جرم لاتؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها ؛ لأن أسباب الإمالة تقتضى خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضى بقاءها على أصلها ؛ فترجح الأصل ، ولا تغلب حروف الاستعلاء أسبابَ الإمالة فى باب خَافَ وَغَابَ وصَغَا ، يعنى فى الألفات التى ينكسر ماقبلها فى بعض التصرفات ، وهى ألفات الفعل إذا كانت عينا فى الماضى الثلاثى ، وهى منقلبة عن واو مكسورة كخاف أو ياء : سواء كانت فى الأصل مكسورة كهاب ، أولا كغاب ، وكذا إذا كانت لاما فى ماضى الفعل الثلاثى : سواء كانت واوا كغزَا ، أو ياء كبغى ، وذلك لأنك تقول : خِفْتُ وَغِبْتُ وغُزِىَ وبُغِىَ ، فأجيزت الإمالة مع حروف الاستعلاء لقوة السبب : أى انكسار ما قبل الألف فى بعض التصرفات ، مع كون ذلك فى الفعل الذى هو أحمل للتصرفات من أخويه ، وكذا الألفات التى تنقلب فى بعض التصرفات ياء ، وهى الألفات الأخيرة : الرابعة فما فوقها : فى الفعل كانت كأعْطَى و يُعْطَى ، أو فى الاسم كالمُعْطَى والوُسْطَى ؛ لقولك : أعْطَيَا و يُعْطَيَان والمُعْطَيَان والوُسْطَيَان ؛ فتنقلب الألف فى البنية التى فيها الألف من غير تغيير تلك البنية ، وأما الياء فى نحو المُصَيَّة والعِصِىّ فلا تعتبر ؛ لأنها عرضت فى بناء آخر ؛ فجميع الألفات المذكورة تمال ، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء ؛ لأن انقلاب الألف ياء لغير الإمالة مطردًا والبينةُ باقية سببٌ قوى للإمالة ، فتجرى عليها مع حروف الاستعلاء أيضا

قوله « قبلها يليها فى كلمتها » كقاعد وخامد[1] وصاعد وغائب

---

(١) يقال : خمدت النار تخمد ـ من باب قعد ـ خمودا ؛ إذا سكن لهبها ، ويقال : قوم خامدون لا تسمع لهم حسا ، مأخوذ من خمود النار . وفى التنزيل

وطائف [١] وضامر وظالم ، وكذا إذا كان بعدها يليها في كلمتها كناقد وعاطس وعاصم وعاضد وعاطل وباخل [٢] وواغل [٣] ؛ وإذا كانت حروف الاستعلاء قبل حرف الألف فإن كانت مكسورة كالقفاف [٤] والغلاب والطِّباب [٥] والضِّباب [٦] والصِّحاب والخِداع والظِّماء [٧] ؛ فلا أثر لحرف الاستعلاء ، [بل تمال الفتحة والألف ؛ لأن الكسرة المقتضية لإمالة الفتحة والألف بعد حرف الاستعلاء] على

العزيز (إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَاهُمْ خَامِدُونَ) قال الزجاج : فاذاهم ساكتون قد ماتوا وصاروا بمنزلة الرماد الخامد الهامد

(١) يقال : طاف به الخيال يطوف طوفا وطوفانا ؛ إذا ألم به في النوم ، قال تعالى (فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ) ويقال : طاف حول الشيء يطوف طوفاً وطوفانا ؛ إذا دار حوله ، ورجل طائف وطاف ، أصله طوف على صيغة المبالغة

(٢) الباخل : البخيل ، وفي اللسان « ذو البخل » يريد أنه للنسب ، وإنما يستقيم قوله هذا إذا سلب منه معنى الحدوث ، وإلا فهو اسم فاعل وليس للنسب ،

(٣) الواغل : الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه لذلك ، أو من غير أن يشترك معهم في النفقة ، قال عدي بن زيد العبادي :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتَعْطِفْ عَلَيْهِ كَفُّ السَّاقِي

وقد وقع في الأصول « واغد » بالدال ، وهو تصحيف

(٤) القفاف : جمع قف — كخف — وهم الأوباش والأخلاط من الناس ؛ وحجارة غاص بعضها ببعض.

(٥) الطباب : جمع طبة — بكسر أوله وتشديد ثانيه — وهي المستطيل من الأرض والثوب والسحاب

(٦) الضباب — كرحال — : جمع ضب ، وهو حيوان بري يشبه الورل إلا أنه دونه ، والورل حيوان يشبه التمساح ويعيش في البر.

(٧) الظماء : جمع ظمآن ، كعطاش وعطشان وزنا ومعنى

ما سبق من كون الحركة بعد الحرف ، ولم يذكر سيبويه فى مثله ترك الإمالة ، وذكر غيره أنه ذهب بعضهم إلى امتناع الإمالة ؛ لأجل حروف الاستعلاء ، و إن كانت مكسورة ، قالوا : وهو قليل ، والإمالة أكثر ، وكذا الإمالة فى نحو «قِزْحاً» [١] كثيرة ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء متحركة بغير الكسرة كَغَوالب وصُمات [٢] وخُفاف [٣] فإنها تمنع الإمالة ؛ لأنك إنما تتلفظ بالفتحة والألف بعد ثبوت حرف الاستعلاء الطالب للفتح بلا كسر بينها و بين الفتح ، كما كان فى قِفاف ، وفى تلك الحال طالب الإمالة — أعنى الكسر — معدوم متوقع ، ومناسبة الصوت لصوت داخل فى الوجود أولى من مناسبته للمتوقع وجوده ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة ، نحو : مِصباح ومِقلاع ومِخْدام ومِطْعان ، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيميل ، و بعضهم يعتد به ؛ لكونه أقرب إلى الألف من

---

(١) القزح — بكسر القاف وسكون الزاى — : بزر البصل ، والتابل الذى يطرح فى القدر كالكمون والكزبرة ، ومراد المؤلف أنه يجوز إمالة ألفه المبدلة من التنوين وقفا فى حالة النصب ؛ لأن الكسرة بعد حرف الاستعلاء ، فلا أثر لحرف الاستعلاء ، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين ؛ لأن أحدهما ساكن ؛ فهو نظير شملال ، وفى النسخ الخطية « قرحاء » بالقاف والراء والحاء ممدودا ، وهو تصحيف ؛ لأن أوله مفتوح ، ويدل على أن المراد ما أثبتناه قول سيبويه (ح ٢ ص ٢٦١) « وقالوا رأيت قزحا ، وهو أبزار القدر ، ورأيت علما ، فيميلون ، جعلوا الكسرة كالياء » اه

(٢) الصمات — كغراب — : الصمت ، وفى الحديث « وإذنها صماتها » أى أن إذن البكر سكوتها

(٣) الخفاف — كغراب — : الخفيف ، وفعال يشارك فعيلا فى باب الصفة المشبهة كثيرا ؛ إلا أن فى فعال من المبالغة أكثر مما فى فعيل ، ومن ذلك طويل وطوال ، وشجيع وشجاع ، وعجيب وعجاب

الكسرة الطالبة للامالة ، قال سيبويه : كلاهما عربى له مذهب ، وهذا معنى قول المصنف « وبحرفين على رأى » ، جعل فى نحو مصباح حرف الاستعلاء قبل الألف بحرفين : أحدهما حرف الاستعلاء ، والآخر الباء ، والأظهر أن لا يقال : هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين ، إلا إذا كان بينهما حرفان ، كما قال سيبويه فى نحو مناشيط[1] ومعاليق[2] : إن حرف الاستعلاء ، بعد الألف بحرفين ، وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف وبينهما حرف كنافخ ونابغ ونافق[3] وشاحط[4] وناهض وغائظ منع من الإمالة ، ولم تؤثر الكسرة ؛ لأن الحرف أقوى من

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته ، لأنها إذا كانت مما ينصب فى غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها فى هذه الحروف ، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف ، وكذلك إن كان شىء منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ، ومنافيخ ، ومعاليق ، ومقاريض ، ومواعيظ ، ومباليغ ، ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد فى صويق ونحوه ، وقد قال قوم المناشيط (يريد بالامالة) حين تراخت ، وهى قليلة » اه

وقد بحثنا طويلا فيما بين أيدينا من كتب اللغة فلم نعثر على ما يكون مفردا قياسيا لمناشيط إلا منشطا ـ كمكرم ـ وهو بمعنى النشيط ، أو هو الذى ينشط إبله ، وإن صح أن يكون هذا مفرده كانت الياء فى مناشيط زائدة متولدة من إشباع الكسرة ، مثل دوانيق وخواتيم فى جميع دانق وخاتم ، أو منشطا ـ كمقعد ـ وهو مصدر ميمى بمعنى النشاط ، والياء على هذا الوجه فى الجمع زائدة كما كانت على الوجه السابق

(٢) المعاليق : جمع معلاق ـ بكسر فسكون ـ أو معلوق ـ بضم فسكون ـ وهما يستعملان فيما يعلق عليه الشىء وفى الشىء المعلق نفسه

(٣) نافق : اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق ـ من باب نصر ينصر ـ نفاقا ، إذا راجت وغلا سعرها ، أو اسم فاعل من نفق الحيوان ينفق نفوقا ـ كقعد يقعد قعودا ـ بمعنى مات

(٤) الشاحط : اسم فاعل من شحط يشحط ـ كمنع يمنع ، وكفرح يفرح ـ شحطا ـ كمنع ، وشحطا ـ كفرح ، إذا بعد

الحركة ؛ فتصير قوية قائمة مقام قُرْب الكسرة من الألف ، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد ، وذلك صعب ، وأما نحو غالِب وطالِب ففيه إصعاد ظاهر بعده اسْتِفال ، وهذا أسهل ، ألاَ ترى أنهم قالوا : صَبَقْتُ ، وَصُقْتُ ، وَصَوِيق ، بقلب السين صادا لئلايصعدوا بعد استفال ، ولم يقولوا : قَصَوْت ، وقِصْت ؛ فى قسوت وقست

وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومعاريض[1] ومعاليق ومنافيخ[2] ومباليغ[3] منع أيضا عن الإمالة ، وقال سيبويه : قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهى قليلة .

قوله : « وبحرفين على الأكثر » إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله « وبحرفين على رأى » فى نحو مصباح ، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به فى الشرح فغلط ؛ لأنه لاخلاف فى منعه إذن للامالة .

قوله : « قبلها يليها فى كلمتها» إنما قال « فى كلمتها » لأن المستعلى إن كان فى كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل ؛ لأن المستعلى لما انفصل صار كالعدم مع أن الاستفال بعد الاصعاد سهل .

قوله : « وبعدها يليها فى كلمتها » اعلم أنه إذا كان المستعلى فى كلمة بعد أخرى نحو عمادِ قاسِمٍ وتالِ قاسِمٍ فبعضهم لايجعلون للمستعلى المنفصل أثرًا وبعضهم

---

(١) فى الحديث « إن فى المعاريض لمندوحة عن الكذب » قال ابن الأثير فى النهاية : « المعاريض جمع معراض من التعريض ، وهو خلاف التصريح من القول يقال : عرفت ذلك فى معراض كلامه ومعرض كلامه بحذف الألف » اه والمعراض أيضا : سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده

(٢) المنافيخ : جمع منفاخ ، وهو كير الحداد

(٣) لم نجد هذا الجمع فى كتب اللغة ، ولعله جمع مبلغ مصدرا ميميا من بلغ ، ومعناه البلوغ ، والياء فى الجمع من إشباع الكسرة

يجعل له تأثيرا ؛ فلا يميل نحو أن يضربها قاسم ؛ لجعله مثل فاقد ، وكذا لايميل نحو بمالِ قاسمٍ ؛ لجعله مثل فالق ، وكذا لا يميل نحو أن يضربها مَلِق[1] ؛ لكونه مثل مناشيط ، وأبعد من هذا إمالة نحو بمالِ مَلِقٍ ، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل ، لما ذكرنا من أن الإصعاد بعد الاستفال أصعبُ من العكس ، وإذا كان سبب الامالة قويا ، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يَعْزِله المستعلى المنفصلُ عَزْلَه للسببِ الضعيف ، أعنى الكسرة العارضة ، فيعزل فى « على مالِ قاسمٍ » أكثر من عزله فى « عمادِ قاسمٍ » ؛ لأنَّ كسرة لام « على مال » وهى السبب — ضعيفة لعروضها ، فالمانع الضعيف : أى المستعلى المنفصل ، يستولى عليها لضعفها ، وأما فى نحو «عمادِ قاسمٍ » و «عالِمِ قاسمٍ » فالسبب — وهو كسرة العين فى الأول واللامِ فى الثانى — قويٌّ للزومه ؛ فلا يستولى عليه المانع الضعيف .

هذا ، وبعضهم يقول : رأيت عِرْقا ؛ فيميل مع القاف تشبيها له بفُعْلى ؛ فهو كالوُسْطى ، وهذا كما أميل نحو عِنَباً وعَبْدًا ، تشبيها بألف التأنيث ، وذلك فى حيز الشذوذ ؛ لأن ألف التنوين إمالتها قليلة ، فكيف مع المستعلى فى عِرْقاً ؟

قال : « والرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إذَا وَلِيَتِ الْأَلِفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَنَعَتْ مَنْعَ الْمُسْتَعْلِيَةِ ، وَتَغْلِبُ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَهَا الْمُسْتَعْلِيَةَ وَغَيْرَ الْمَكْسُورَةِ ؛ فَيُمَالُ طَارِدٌ وَغَارِمٌ وَمِنْ قَرَارِكَ ، فَإِذَا تَبَاعَدَتْ فَكَالْعَدَمِ فِى الْمَنْعِ وَالْغَلَبِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ فَيُمَالُ : هَذَا كَافِرٌ ، وَيُفْتَحُ مَرَرْتُ بِقَادِرٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ ، وقِيلَ : هُوَ الْأَكْثَرُ »

أقول : اعلم أن الراء حرف مكرر ؛ فضمتها كضمتين ، وفتحتها كفتحتين ، وكسرتها ككسرتين ؛ فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ؛ لأن

---

(١) يقال : رجل ملق ، إذا كان يعطى بلسانه ماليس فى قلبه

تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة ، فتقول : هذا راشد ، وهذا فِرَاش ، وهذا حمار ، ورأيت حمارا ؛ فيغلب غيرُ المكسورة سببَ الإمالة : أى الكسره المتقدمة والمتأخرة ، وكسرةُ الراء فى اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها ؛ لأنها ككسرتين ؛ فتمنع المستعلى المتقدم فى نحو طَارِدٍ وغارم ، ولا تمنعه كسرة نحو طالِبٍ وَغالِبٍ ، وتمنع الراء غير المكسورة أيضاً كما فى « من قَرَارِكَ » لكونها أضعف من المستعلى ، كما يجىء ، ولا تمنع الراء المكسورة المستعلىَ المتأخر عنها فى نحو فارِق ؛ لما ذكرنا من صعوبة الإصعاد بعد الاستفال الظاهر ، فقول المصنف إذن « وتغلب المكسورة بعدها المستعلية » ليس على إطلاقه ؛ والراء غير المكسورة أضعف سبباً من المستعلية ، فلهذا كان الإمالة فى « لن يَضْرِبها راشد » أقوى من الإمالة فى « لن يَضربها قاسم » وكان إمالة « عفرا [1] » تشبيها بحبلى أولى من إمالة « علقا [2] » ومن ثم أجاز بعضهم إمالة « عمران » دون « برقان [3] »

واعلم أن إمالة « فى الدار » أقوى من إمالة « فى دار قاسم » وإمالة « جَارِم [4] » أولى من إمالة « جَارِم قاسم » لوجود المستعلى فى الموضعين ،

---

(١) يقال : رجل عفر - بكسر العين المهملة وسكون الفاء - إذا كان خبيثا منكرا ، وأسد عفر ، إذا كان شديدا

(٢) العلق - بالكسر - : النفيس من كل شىء ، فهو صفة مشبهة ، ويكون مصدر علقه وبه كفرح علوقا وعلقا إذا أحبه

(٣) برقان - بكسر أوله وسكون ثانيه - : قرية بخوارزم ، وقرية بجرجان ، ويكون البرقان جمع برق - كحمل - وزنا ومعنى ، ويكون البرقان - بالكسر أيضا - الفزع ، والدهش ، والحيرة

(٤) الجارم : اسم فاعل من جرم النخل والتمر يجرمه - كضرب يضرب - إذا قطعه ، وتقول : فلان جارم إذا كان قد جنى جناية ، قال الشاعر

* كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

وإن كان منفصلا ، وإمالة « فى دار قاسم » أقوى من إمالة « فى مال قاسم » ؛ لما ذكرنا من أن كسرة الراء أقوى من كسرة غيرها ، وإمالة « جارم قاسم » أقوى من إمالة « فى دار قاسم » للزوم كسرة الراء فى الأول مع تباعد المستعلى كما كان إمالة « عابد قاسم » أولى بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلى من إمالة « فى مال قاسم » وكسرة راء نحو « حَضَارِ [1] » ككسرة راء نحو « فى الدار » وإن كانت الأولى بنائية ؛ لأنها تزول بجعله علما لمذكر ، وكسرة راء نحو « بفارّ قبل [2] » ككسرة راء نحو « فى الدار قبل » لأن الحرف المشدد كحرف واحد ، ومَنْ أمال نحو جادّ وجوادّ اعتبارًا بكسر الدال المقدرة لم يمل نحو «هذا جار » و « جوار » لما ذكرنا من قوة ضمة الراء وفتحتها فتمنعان الكسرة المقدرة لضعفها .

قوله : « قبلها » كراشد وفراش ، ولا تكون إلا مفتوحة .

قوله : « أو بعدها » قد تكون مفتوحة ومضمومة ، نحو : هذا حمار ، ورأيت حمارا .

قوله « فإذا تباعدت » قد مضى حكم الراء التى تلى الألف قبلها أو بعدها ، وهذا حكم الراء المتباعدة عن الألف ؛ فنقول : إن كانت الراء بعد الألف وبينها وبين الألف حرف كانت كالعدم فى المنع ، وإن كانت غير مكسورة ، نحو : هذا كافر ، ورأيت كافرا : أي لا تمنع منع المستعلي فى نحو نافق ودافق ؛ لأنها ملحقة بالمستعلى ، كما ذكرنا ، فلا يكون لها قوة المستعلى ، ومن ثم كان إمالة «لن

---

(١) حضار ـ كقطام ـ : نجم ، قال ابن سيده : « هو نجم يطلع قبل سهيل ، فتظن الناس به أنه سهيل » اه . ويكون « حضار » اسم فعل أمر بمعنى احضر

(٢) فى بعض الأصول نحو « مغار » بالميم والغين المعجمة والصواب « بفار قبل » كما فى سيبويه

يضربها راشد » أقوى من إمالة « لن يضربها قاسم » و بعضهم عكس وجعلها مانعة مع بعدها من الإمالة فى نحو « هذا كافر » كما منع المستعلى البعيدُ فى نحو نافق ، وكذا إذا تباعدت المكسورة بعدها ؛ فالأولى أنها كالعدم فى الغلبة على المستعلى ؛ فلا تغلب الراء المكسورة القاف فى « بقادر » بل القاف تعمل عملها فى منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة ، وذلك لأن الراء المكسورة بَعُدَت عن الألف ، بخلاف نحو « الغارب [١] » فان الراء غلبت المستعلى لقربها من الألف ، و بعضهم عكس ههنا أيضاً ، وجعلها غالبة للمستعلى : أى مُجَوِّزَةً للإمالة ، فيكون كأن بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مستعل واحد ، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة ، نحو رَوَاقد وبُرُقات [٢] ، فيجوز أن تجعل كالمستعلى؛ فلا تمال كما فى « قوافل » ، ويجوز أن لاتجعل مثله ، لكونها أضعف منه ، فيمال نحو « رواقد » ، وأما إن كانت مكسورة فإنها لاتغلب المستعلى قبل الألف كان المستعلى كرِقَاب أو بعدها كرِوَاق ؛ أما فى الأول فلأن المستعلى أقرب إلى الألف ، وأما فى الثانى فلما ذكرنا من أن المستعلى بعد الألف فى غاية القوة ، حتى غلب على الراء المكسورة التى هى أقرب إلى الألف منه فى نحو فارض ، فكيف بالمكسورة التى هى أبعد منه ؟ فإمالة نحو عِفْرًا وعِشْرا [٣] أولى من إمالة نحو عمران ، لأن الآخر محل التغيير .

---

(١) الغارب : الكاهل ، أو ما بين السنام والعنق ، والجمع غوارب ، ومنه ما فى حديث الزبير : « مازال يفتل فى الذروة والغارب حتى أجابته عائشه إلى الخروج » ، الغارب : مقدم السنام.

(٢) البرقات : - بضمتين - : جمع برقة - بضم فسكون - وهى أرض ذات حجارة بيض وحمر وسود ، وفى بلاد العرب برق كثيرة تنيف على المائة ذكرها صاحب القاموس (ب ر ق) ، والبرقة أيضا : قلة الدسم فى الطعام

(٣) العشر - بكسر أوله وسكون ثانيه - : ورد الابل اليوم العاشر ، قال فى اللسان : « قال الأصمعى : إذا وردت الابل كل يوم قيل : قد وردت رفها (بكسر

إمالة الفتحة قبل الهاء

قال : « وَقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ ، وَتَحْسُنُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ ، وَتَقْبُحُ فِي الرَّاءِ نَحْوُ كُدْرَةٍ ، وَتَتَوَسَّطُ فِي الاسْتِعْلاَءِ نَحْوِ حِقَّةٍ »

أقول : لما كان هاء التأنيث يشابه الألف فى المخرج والخَفَاء ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث أُميل ما قبل هاء التأنيث ، كما يمال ما قبل الألف ؛ لأن ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شىء : لا المستعلى كما فى الوُسْطَى ، ولا الراء المفتوحة كالذِّكْرَى ، والألفُ فى الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان ، كما قلنا فى باب الوقف على نحو أَفْعى ؛ فأميل ما قبل هاء التأنيث ؛ إذ لا يكون إلا فى الوقف ، تشبيهاً للهاء بالألف الموقوف عليها ، وأيضاً الهاء خفية ، فكأن الفتحة فى الآخر ، والآخر محل التغيير ؛ فباجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التأنيث ، قال سيبويه : إمالة ما قبل هاء التأنيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما

قوله « وتحسن فى نحو رحمة » أى : إذا لم يكن ما قبل الهاء لا راء ولا حرف استعلاء ، وتقبح فى الراء لأن إمالة فتحتها كإمالة فتحتين ، لتكرر الراء ، فالعمل فى إمالتها أكثر

قوله « وتتوسط فى الاستعلاء » لأنه لما أجرى الهاء مجرى الألف لم يكن كالمشبه به مطلقاً ، فلم يمنع المستعلى الإمالة ههنا بالكلية كما منعها هناك ، بل

فسكون) فأذا وردت يوما ويوما لا قيل : وردت غبا ، فأذا ارتفعت عن الغب فالظمء الربع ، وليس فى الورد ثلث ، ثم الخمس إلى العشر ، فأذا زادت فليس لها تسمية ورد ، ولكن يقال : هى ترد عشرا وغبا ، وعشرا وربعا ، إلى العشرين ؛ فيقال حينئذ : ظمؤها عشران ، فأذا جاوزت العشرين فهى جوازىء » اه‍ ، وأسماء الأظماء المذكورة كلها بكسر فسكون كما ضبطنا فى « رفه »

توسطت الإمالة معه فى الحسن والقبح ، ولم تقبح قبح إمالة فتحة الراء ؛ لأن سبب قبحها — كما قلنا — كون إمالة فتحتها كإمالة فتحتين ، وليست إمالة فتحة المستعلى كذلك ، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلى لكون الراء أقوى فى الاستعلاء من المستعلى ؛ لأنا قد ذكرنا أن المستعلى أقوى منها ، وهى ملحقة بالمستعلى ومشبهة به ، فلا تبلغ درجته ، والمروى عن الكسائى إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقا ، سواء كان من حروف الاستعلاء أو لا ، إلا إذا كان ألفاً كالصلاة ، واختار له أهل الأداء طريقا آخر ، وهو إمالة ما قبل الهاء ، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة ، وهى قولك « حق ضغاط عص خظا » كالنطيحة والحاقة وقبضة و بالغة والصلاة و بسطة والقارعة وخصاصة والصاخة (١) والموعظة ، وذلك لأن « قظ خص ضغط » من هذه العشرة حروف الاستعلاء ، والحاء والعين شبهتا بالخاء والغين ؛ لكونهما حلقيين مثلهما ، وأما الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها ، فكان يظن أن الإمالة للألف لا للهاء ، أو كان أحد حروف أكهر (٢) ؛ فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إما ياء ساكنة أو كسرة كالأيكة (٣) والخاطئة والآلهة والحافرة ؛ أميلت فتحتها ، وكذا إن كان

---

(١) الصاخة : فى الأصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد - إذا ضرب بشىء صلب على مصمت ، ثم قيل للصيحة : صاخة ؛ لكونها تصم الآذان بشدتها ، وسميت القيامة صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك ، ويقال للداهية أيضا : صاخة

(٢) أكهر : قد جمع فى هذه الكلمة حروفا تمنع من إمالة الفتحة ، ومع هذا فلهذه الكلمة معنى لغوى ؛ فقد تكون فعلا مضارعا ماضيه كهره - كمنع - إذا قهره أو انتهره ، وقرىء قوله تعالى (وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ) بالكاف بدل القاف ، وقد تكون أفضل تفضيل من هذا

(٣) الأيكة : واحدة الأيك ، وهو الشجر الكثير الملتف ، والأيكة أيضا الغيضة تنبت السدر والأراك ، وقوله تعالى (كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ)

بين الكسرة وحروف أكهر حرف ساكن كغِبْرة ووِجْهَة ، أما إذا كان قبل حروف أكهر ضمة أو فتحة كالتَّهْلُكة والمَيْسَرة لم تمل[1] ، وكذا إن جاء قبلها ألف كالسفاهة ، وإنما ألحقوا حروف أكهر بحروف الاستعلاء لمشابهة الهمزة والهاء للغين والخاء المستعليين فى كونها حلقية وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذى هو مستعلٍ ، وكذا الراء ؛ لأن فتحتها كفتحتين كما ذكرنا ، وإنما ألحقوها بالمستعلية إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة لأن ذلك ينقص من مشابهتها للمستعلية ، وأما الألف قبل أكهر فإنما منعت لسكونها ضد الإمالة

ما لا يمال

قال « وَالْحُرُوفُ لاَ تُمَالُ ، فإنْ سُمِّيَ بِهَا فَكَالأَسْمَاء ، وَأُمِيلَ بَلَى وَيَا وَلاَ فِي إمَّا لا لِتَضَمُّنِهَا الْجُمْلَةَ ، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ كَالْحَرْفِ ، وَذَا وأَنَّى وَمَتَى كَبَلَى ، وَأُمِيلَ عَسَى لِمَجِيءِ عَسَيْتُ »

أقول : يعنى لا تمال الحروف لعدم تصرفها ، والإمالة تصرف ، فنحو إمّا وإلاَّ وإن كان فيه كسرة لا يمال ، كما لا يمال حَتَّى وألاَّ وهَلاَّ ؛ فإن سميت بمثل هذه الحروف كانت كالأسماء : إن كان فيها سبب الإمالة أميلت ، كألف حَتَّى وألاَّ وهَلاَّ ، لأنها طرف رابعة كألف حُبْلَى ، فتثنيتها على حَتَّيَان وأَلَّيَان وهَلَّيَان ، وكذا إن سميت بإلى ؛ لأن الكسرة سبب الإمالة ، مع أن الألف طرف ، ويثنى بالواو نحو إلَوَان ، كما ذكرنا فى باب المثنى ، وعلى ماذكره المصنف — وهو أن الكسرة لا تأثير لها مع الألف التى عن الواو — ينبغى أن لاتمال ، ولو سميت بعَلَى وعَدَا وخَلاَ الحرفيتين وبأمَا وألاَ لم تُمَلْ ؛ إذ لاسبب للامالة ، وإنما أميل بَلَى لجواز السكوت

قال القاضى البيضاوى : « الأيكة غيضة تنبت ناعم الشجر ، يريد غيضة بقرب مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعيبا وكان أجنبيا منهم » اه

(١) كذا فى الأصول كلها ، والواجب أن يقول « فأنها لاتمال » لأنه يجب اقتران الفاء بما بعد تالى أما

عليها وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول فى جواب من قال أما قام زيد « بلى » أى : بلى قام ، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو غزا ورمى فى الاستعلاء ، فأميل لمشابهته الفعل ، وكذا أميل يا لتضمنها معنى الفعل ، وهو دعوت وناديت ، فصارت كالفعل ؛ مع أنه يحذف المنادى ويقدر فى نحو (يَالَيْتَ) و (ألا يَااسْجُدُوا) فيصير كالفعل المضمر فاعله ، وكذا « لا » أى فى « إِمَّالاَ » إذ يحذف الشرط بعدها ، تقول لشخص : افعل كذا ، فيأبى ، فتقول له : افعل هذا إمالا : أى إمالا تفعل ذاك ، وإذا انفردت لا عن إمالم تمل وإن كانت كبلى فى الإغناء عن الجملة ، لكونها على حرفين ، وأمايا فلأن معها الياء وهو سبب الإمالة ، وحكى قطرب إمالة لا من دون إمَّا نحو لا أفعل ؛ لإفادتها معنى الجملة فى بعض الأحوال كبلى .

قوله : « وغير المتمكن كالحرف » لأن غير المتمكنة لعدم تصرفها تكون كالحرف ، فان سميت بها كانت كالحروف المسمى بها : إن كان فيها سبب الامالة أميلت ، كإذا ، للكسرة ، وإنما أميل « ذا » فى الإشارة لتصرفها ؛ إذ توصف وتصغر ويوصف بها ، بخلاف ما الاستفهامية فانها لاتصغر ، وأما أنَّى ومَتَى فإنما تمالان — وإن لم يسم بهما أيضاً — لاغنائهما عن الجملة ، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل ، كما تقول : متى ؟ لمن قال سار القوم ، وكذا قوله :

١٢٦ — * أنَّى وَمِنْ أيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ[1] *

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لاَ صَبْوَةٌ وَلاَ رِيَبُ *

وهو مطلع قصيدة طويلة للكميت بن زيد الأسدى مدح بهـا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : مدح بها على بن أبى طالب فورى عنه بذكر النبى صلى الله عليه وسلم خوفاً من بنى أمية . والاستشهاد بالبيت على أن « أنى » قد يستغنى بها عن الجملة ، فيكون التقدير فى البيت أنى آبك الطرب ، فحذف الفعل

فلا تمالان إذن ، إلا فى الاستفهام ، لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط .

قوله : « وأُمِيلَ عَسَى » إنما ذكر ذلك وإن كان فعلا لئلا يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة فى عدم جواز الامالة ، فقال : الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف ؛ لأنه ينقلب ألفه ياء أو واوا إذا كان يائياً أو واوياً عند لحوق الضمائر بها ، وإنما أميل أسماء حروف التهجى — نحو با ، تا ، ثا — لأنها وإن كانت أسماء مبنية كاذا وما لكن وضعها على أن تكون موقوفا عليها ، بخلاف إذا وما ، فأميلت لبيان ألفاتها ، كما قلبت ألف نحو أَفْعَىْ فى الوقف ياء ، كما مر فى باب الوقف ، والدليل عليه أنها لا تمال إذا كملت بالمد نحو باء وتاء ، وذلك لأنها لا تكون إذن موقوفا عليها ، ولقوة الداعى إلى إمالتها أميلت مع حرف الاستعلاء ، نحو طا ، ظا ، بخلاف طالب وظالم .

امالة الفتحة منفردة

قال : « وَقَدْ تُمَالُ الْفَتْحَةُ مُنْفَرِدَةً نَحْوُ مِنَ الضرر ومن الْكِبَرِ وَمِنَ الْمُحَاذَرِ »

أقول : الراء المكسورة قد تمال لها الفتحة التى قبلها بلا فصل ، سواء كانت على الراء كالضَّرَرِ أو على حرف الاستعلاء كالمَطَرِ أو على غيرهما كالْكِبَرِ والْمُحَاذر ، وتمال أيضا الضمة التى قبلها نحو من السمُر ومن المنقر ، وهو الركية الكثيرة الماء ، ومن السرُر [1] ، وإذا أملت فتحة الذال فى المحاذَر لم تُمِلِ الألف التى قبلها ؛ لأن الراء لا قوة لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف

من الأول لدلالة الثانى عليه . والطرب : خفة تعترى الانسان من حزن أو فرح ، والصبوة : الصبا ، والريب : جمع ريبة ، وهى الشبهة ، ومعنى البيت : كيف طربت مع كبر سنك ومع عدم وجود داعى الطرب

(١) السرر — بضمتين — : ما تقطعه القابلة من سرة الصبى

التى قبل تلك الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة قبلها : متصلة بها كما ذكرنا ، أو منفصلة عنها بحرف ساكن ، كما تميل فتحةَ مِنْ عَمْرٍ وضمةَ مِنْ عُمْرٍ وكذا إذا كان الساكن واواً نحو ابن أم مَذْعُور وابن نور ، قال سيبويه : « تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة ؛ فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها فى الإشمام كما تبعت الألف ماقبلها فى الإمالة ؛ فإن هذا الإشمام هو الإمالة » وقال الأخفش : « الألف لابدلها من كونها تابعة لما قبلها ، وليس الواو كذا ؛ فإنها قد لا يكون ماقبلها مضموما » فعلى قوله تجىء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة ، وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق ، وأما قوله « قد لايكون ما قبلها مضموما » فنقول : أما الفتح فمسلم أنه يجىء الواو الصريح بعده ، كقوله ، وأما الكسر والضم الْمُشَمُّ كسرا فلا يجىء بعدهما الواو الساكنة إلا مُشَمَّةً ياء ، وعليك بالاختبار ، وإن كان قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو بِغَيْرٍ وبِخَيْرٍ فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من الكسر ؛ لأن إشمام الفتح الكسرَ لايبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضم الكسر إذا كان بعده واو ، نحو مِنْ نُور ، وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحةُ ما قبلها وضمته — وإن كانتا منفصلتين فى كلمة أخرى — نحو إن خَبَطَ رِيَاحٍ [1] وهذا خَبَطُ رِيَاحٍ ، كالمطَر والْمُنقُر ، فهو كإمالة الألف والفتحةِ فى قفَارِياحٍ ، ونحو خَبَطَ الرِّيحُ أبعد ؛ لكون ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء ، ونحو خَبَطَ فَرِيدٌ أبعد ؛ لكون حرفٍ متحرك بينهما .

واعلم أن المستعلى بعد الراء المكسورة يَمْنَعُ إمالة ما قبل الراء ، فلا يمَال سين السَّرِق [2] للقاف كما مَنَعَ فى نحو فارض وفارط ، على ما تقدم ، وأما قبل

(١) الخبط - بفتحتين - : ورق العضاه من الطلح ونحوه يضرب بالعصا فيتناثر ثم يعلف الابل

(٢) السرق — بفتح فكسر — : مصدر سرق الشىء يسرقه سرقاً ؛ إذا أخذه خفية

الراء المكسورة فلا يمنع ، ألا ترى إلى إمالة بالمطر ومِنَ الْمُنْقُرِ ؟ وذلك لماتكرر من كون الاستفال بعد الإصعاد أسهلَ من العكس ، وأما غلبة المستعلى قبل الألف الراءَ المكسورة بعدها ، نحو طاردٍ وقارِب وغارِب ، فلأن أسباب الامالة إنما تميل الحركة أولا ، ثم إن كان بعدها ألف أو واو ، كما فى عالم ومِنْ نُورٍ ، يتبعها فى الامالة ، ففى نحو طاردالفتحةالىالمستعلى أقرب منها إلى الراء المكسورة ، فلا جرم استولى عليها المستعلى ولم يُخَلِّهَا تؤثرفيها الراء ، وأما نحو بالمطر وطرِبَ ، ومن الْمُنْقُرِ؛ فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها ؛ لأن الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلِي لقوتها ؛ لأن كسرتها ككسرتين .

واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التأنيث كامر ، أو للراء المكسورة من بين أسباب الامالة ، لقوتها من بينها بتكررها ، كامر غير مرة .

تخفيف الهمزة

قال : « تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ ؛ يَجْمَعُهُ الإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَبَيْنَ بَيْنَ : أَىْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفِ حَرَكَتِهَا ، وَقِيلَ : أَوْ حَرْفِ حَرَكَةِ ما قَبْلَهَا ، وَشَرْطُهُ أَنْ لاَتَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا ، وَهِىَ سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ ؛ فَالسَّاكِنَةُ تُبْدَلُ بِحَرْفِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا : كَرَاسٍ ، وَبِيرٍ ، وَسُوت ، وَإِلَى الْهُدَاتِنَا ، وَالَّذِيتُمِنَ ، وَيَقُولُو ذَنْ لِى »

أقول : قوله «يجمعه الإِبْدَالُ والحذف و بيْنَ بَيْنَ» أى : لا يخرج من هذه الثلاثة ؛ لأن المجموع لا يخرج عن جامعه ، ولوقال يجمع الإبدالَ والحذفَ و بينَ بينَ لم يفهم منه أنه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة ؛ لأن الشىء ربما يجمع الشىء ويجمع غيره ، كما أن الاسم يجمع المنصرِفَ وغيرَ المنصرِف ويجمع أيضا المبنى

قوله « بينها و بين حرفِ حركتها »أى : بين الهمزةوالواو إن كانت مضمومة ،

و بينها و بين الألف إن كانت مفتوحة ، و بينها و بين الياء إن كانت مكسورة

قوله «أوحَرْفِ حَرَكَةِ ما قبلها » يعنى قال بعضهم : بَيْنَ بَيْنَ على ضربين : أحدهما ما ذكر ، والثانى أن يكون بينها و بين حرفِ حركة ما قبلها ، وهذا الثانى على قول هذا القائل أيضا لا يكون فى كل موضع ، بل فى المواضع المعينة ، كما فى سُئِل ومُسْتَهْزِئُون ، على ما يجىء

قوله « وشرطه أن لا تكون مُبْتَدَأً بها » أى : شرط تخفيف الهمزة ، ولا يريد بكونها مبتدأ بها أن تكون فى ابتداء الكلمة ، لأنها تخفف أيضا فى ابتداء الكلمة بالحذف فى نحو (قَدَ أُفْلَحَ) والقلب فى (الْهُدَى ائتنا) ونحوه ، بل المراد أن تكون فى ابتداء الكلام ، و إنما لم تخفف إذن لأن إبدالها بتدبير حركة ما قبلها كما يجىء ، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، وكذا المجعولة بين بين البعيدَ تُدَبَّر بحركة ما قبلها ، و إذا كانت فى ابتداء الكلام لم يكن قبلها شىء ، وأما بَيْنَ بَيْنَ المشهور فيقربها من الساكن ، كما يجىء ، والمبتدأ به لا يكون ساكناً ولا قريباً منه ، ولم تُخَفَّف فى الابتداء نوعاً آخر منَ التخفيف غير الثلاثة الأنواع المذكورة ؛ لأن المبتدأ به خفيف ؛ إذ الثقل يكون فى الأواخر ، على أنه قد قلبت الهمزة فى بعض المواضع فى الابتداء هاء ، كهَرَحْتُ وهَرَقْتُ وهِيَّاكَ ، ولكن ذلك قلب شاذ

ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الحلق ولها نبرة [1] كريهة تجرى مجرى التهوع [2] ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ؛ فخففها قوم ، وهم أكثر

---

(١) النبرة : ارتفاع الصوت ، يقال : نبر الرجل نبرة ، إذا تكلم بكلمة فيها علو ، قال الشاعر

إِنِّى لَأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ قَوْلِهَا ... فَأَكَادُ أَنْ يُغْشَى عَلَىَّ سُرُورَا

(٢) التهوع : تكلف القىء ، وفى الحديث : كان إذا تسوك قال : أعْ أعْ ، كأنه يتهوع

أهل الحجاز ، ولاسيما قريش ، روى عن أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه : نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر[١] ، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا ، وحققها غيرهم ، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان .

تخفيف الهمزة الساكنة

فنقول : إذا خففت فإما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وهذه قسمة حاصرة ، فالساكنة تبدل بحرف حركة ماقبلها ، إذ حرف العلة أخف منها ، وخاصة حرف علة ماقبل الهمزة من جنسه ، وحركة ماقبلها إما أن تكون فى كلمة الهمزة أولا ، وفى الأول إما أن تكون الهمزة فى الوسط كرأس و بئر ومؤمن ، أو فى الآخر كلم يقرأ ولم يردُؤْ ولم يُقْرِىء ، وفى الثانى فى نحو (الْهُدَى ائْتِنَا) و (الَّذِى اؤْتُمِنَ) و (يَقُولُ ائْذَنْ) وإنما لم تجعل بَيْنَ بَيْنَ إذ لاحركة لها حتى تجعل بينها و بين حرف حركتها ، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ماقبلها لتكون دليلا عليها ، والحركة إنما تلقى على الساكن ، لا على المتحرك .

قال : « وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ زَائِدَتَانِ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ قُلِبَتْ إِلَيْهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا ، كَخَطِيَّةٍ وَمَقْرُوَّةٍ وَأُفَيِّسٍ ، وَقَوْلُهُمُ الْتُزِمَ فِى نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَلَكِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ أَلِفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورُ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفاً صَحِيحاً أَوْ مُعْتَلاً غَيْرَ ذَلِكَ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَيْهِ وَحُذِفَتْ ، نَحْوُ مَسَلَةَ ، وَخَبٍ ، وَشَىٍ ، وَسَوٍ ، وَجَيَلٍ ، وَحَوَبَةٍ ، وَأَبُوَيُّوبَ ، وَذُوَمْرِهِمْ ، وَاتَّبِعِىَ مْرَهُ ، وَقَاضُوَبِيكَ ، وَقَدْجَاءَ بَابُ شَىْءٍ وَسَوْءٍ مُدْغَماً أَيْضاً ،

(١) النبر : الهمز ، ومصدر نبر الحرف ينبره نبراً إذا همزه ، وفى الحديث : قال رجل للنبى صلى الله عليه وسلم : يانبىء الله ، فقال : لاتنبر باسمى : أى لاتهمز ، وفى رواية فقال : أنا معشر قريش لا ننبر

وَالْتُزِمَ ذَلِكَ فِي بَابِ يَرَى ، وَأَرَى يُرِي ؛ لِلْكَثْرَةِ ، بِخِلَافِ يَنْأَى ، وَأَنْأَى يُنْئِي . وَكَثُرَ فِي سَلْ ، لِلْهَمْزَتَيْنِ ، وَإِذَا وُقِفَ عَلَى الْمُتَطَرِّفَةِ وُقِفَ بِمُقْتَضَى الْوَقْفِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ ، فَيَجِيءُ فِي هَذَا الْخَبُ وَبَرِيٌّ وَمَقْرُوٌّ السُّكُونُ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ ، وَكَذَلِكَ شَيٌّ وَسَوٌّ ، نَقَلْتَ أَوْ أَدْغَمْتَ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَاقَبْلَهَا أَلِفاً إِذَا وُقِفَ بِالسُّكُونِ وجَبَ قَلْبُهَا أَلِفاً ؛ إِذْ لاَ نَقْلَ ، وَتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ ؛ فَيَجُوزُ الْقَصْرُ وَالتَّطْوِيلُ وَإِنْ وُقِفَ بِالرَّوْمِ فَالتَّسْهِيلُ كَالْوَصْلِ »

أقول : قد مضى حكم الهمزة الساكنة ، وهى قسم واحد ؛ إذ لايكون ماقبلها إلا متحركا ؛ لأنه لايلتقى ساكنان ؛ بلى إن سُكِّنَتْ للوقف وقبلها ساكن — وذلك ممايجوز كامضى فى باب التقاء الساكنين — فقد يجىء حكمها ،

وأما المتحركة فعلى قسمين ، وذلك لأن ماقبلها : إما ساكن ، أومتحرك ، فإن سكن ماقبلها فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون مما يجوز تحريكه ، أولا يجوز ، فما لايجوز تحريكه الألف والواو والياء الزائدتان فى بِنْيَة الكلمة إذا كانتا مدتين : أى يكون ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وكذا ياء التصغير ، نحو سائل ومقروء وخطيئة وأُفَيْئِس ، وإنما قلنا « الزائدتان فى بنية الكلمة » لأنهما إن كانتا أصليتين كالسُّوءِ [(1)] والسِّيءِ [(2)] قبلتا الحركة ؛ لأن فاء الكلمة وعينها ولامها مما لايمتنع من قبول الحركة وكذا يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة ، نحواتبعوا أمرهم ، واتبعى أمرهم ؛ إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحتملان الحركة نحو اخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ ، وأجرى مجراهما واو نحو : مُسْلِمُو أَبِيكَ وياء مُسْلِمِي أبيك ؛ لأنهما فى الحقيقة ليستا زائدتين فى بنية الكلمة ؛ لكونهما لمعنى كالتنوين ،

---

(١) السوء ـ بالضم ـ : البرص ، وكل آفة

(٢) السيء ـ بالكسر ـ : اللبن يكون فى أطراف الأخلاف

فيحتملان الحركة نحو مُصطفَوُ القوم، وَمُصطَفَيِ القوم، وكذا إذا لم يكونا مدتين مع كونهما فى بنية الكلمة، نحو حَوْأَبَةٍ [1] وَجَيْأَلٍ [2]؛ فإنهما للالحاق فى مقابلة حرف أصلى، وأما ياء التصغير فإنها وإن لم تكن مدة لكنها موضوعة على السكون، ولهذا جاز نحو أُصَيْمّ كما مضى فى باب التقاء الساكنين، والذى يجوز تحريكه ماعدا ماذكرناه: صحيحا كان كَمَسْأَلَةٍ، أو حرف علة كالواو والياء للالحاق نحو حَوْأَبَةٍ، وجَيْأَلٍ، أو الواوِ والياءِ للضمير نحو اتَّبِعُوا أمره، واتبعى أمره، وكذا إن كانتا علامتى المثنى والمجموع، كقاتلو أبيك، وكقاتلى أبيك، أو كانتا من أصل الكلمة سواء كان حركة ماقبلهما من جنسهما كالسوء والسىء وذو إبل، وبذى إبل، وَضَرَبَ هُوَ أُمَّهُ، وتضرب هِيَ أباه، وفى أبيه، وفى أمه، أو لم تكن كسَوْأَةٍ [3] وجَيْئَةٍ، فالواو والياء اللتان لاتقبلان الحركة إذا وليهما الهمزة وقصد التخفيف قلبت الهمزة إلى الحرف الذى قبلها وأدغم فيها، نحو مَقْرُوٍّ وَنَبِيٍّ وأُفَيِّس وهو تصغير أفؤُس جمع فأس

وقول المصنف «زائدتان لغير الإلحاق» يعنى زائدتين فى بنية الكلمة حتى يخرج قاضُو أبيك، واتبعوا أمره، وإنما لم تحذف إذا كان قبلها حرف علة لايقبل الحركة؛ لأن قياس حذفها — كما مر — أن تنقل أولا حركتها إلى ماقبلها لتدل عليها، وكذا لم تجعل بَيْنَ بَيْنَ، لئلا يلزم شبه ساكنين، فلما

---

(١) الحوأبة: الضخم من الدلاء والعلاب

(٢) الجيأل: الضبع، والضخم من كل شىء؛ قال فى اللسان: «قال أبو على النحوى: وربما قالوا جيل – بالتخفيف – ويتركون الياء مصححة؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهى مبقاة فى النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة؛ ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء ألفاً كما قلبوها فى ناب ونحوه؛ لأن الياء فى نية السكون؟ قال: والجيأل الضخم من كل شىء» اه

(٣) السوءة: الفرج، والفاحشة، والخلة القبيحة

امتنعا قصد التخفيف بالإدغام و إن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء ، لـكنهم اقتنعوا فى الادغام بأدنى مناسبة ، وهو اشتراك الجميع فى صفة الجهر ؛ لاستكراههم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف كما مر ، ولهذا قلبوا الثانية للادغام إلى الأولى ، مع أن القياس فى إدغام المتماثلين — كما يجىء فى بابه — قلب الأولى إلى الثانية ؛ لأن حاملهم على الادغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف الهمزة المستكرهة والفرار منها ، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا فى أكثر مما فروا منه .

قوله « فى نبي و برية » قال سيبويه : « ألزمهما أهل التحقيق البدل ، قال : وقد بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يقولون : نبيء ، وبريئة ؛ وذلك قليل ردىء » يعنى قليل فى كلام العرب ردىء فيه ، لأنه ردىء فى القياس ، وهى ثابتة فى القراءات السبع ، ومذهب سيبويه أن النبيء مهموز اللام ، وهو الحق ، خلافا لمن قال : إنه من النباوة : أى الرفعة ، وذلك لأن جمعه نُبَآء ، و إنما جمع على أنبياء — وإن كان أَفْعِلاَءُ جَمْع فَعِيل المعتل اللام كصفى وأصفياء وَفُعَلاَءُ جَمْع الصحيح اللام كـكرماء وظرفاء — لأنهم لما ألزموا واحده التخفيف صار كالمعتل اللام ، نحو سخىّ ، وكذا ألزم التخفيف فى مصدره كالنبُوَّة ، وجاء فى السبع النبُوءَة — بالهمز ، ولما رأى المصنف ثبوت النبىء والبريئة مهموزين فى السبع حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم ، وكذا ورد فى السبع النبوءة بالهمز ، ومذهب سيبويه — كما ذكرناه — أن ذلك ردىء مع أنه قرىء به ، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة ، و إلا لم يحكم برداءة ماثبت أنه من القرآن الكريم ، تعالى عنها

وأما القسم الثانى : أى الواو والياء القابلتان للحركة ؛ فالقياس فيه نقل حركة الهمزة إليهما وحذفها ، و إنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء فى قاتِلُوُ

أمّك ، وجَازِرُو ابِلِك ، وبقاتلىُ أُمّك ، وأَحْلِبِنِي ابِلَكَ ؛ لأن الحركتين ليستا في الأصل لحرف العلة ، بخلاف نحو قاضِيٌ وقاضيِ ؛ فإن حركات الإعراب وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حركاتها ، وليست بمنقولة إليها فهي ألزم من الحركات المنقولة ، قال سيبويه : بعض العرب يدغم آخر الكلمة في الواو والياء المبدلتين عن الهمزة المفتوحة الكائنة في صدر كلمة بعدها ، نحو أوَّنتَ وأبُوَّيُّوبَ وأرْمِيَّ بَاكَ ، في : أوْأنتَ ، وأبُو أيُّوبَ ، وأرْمِي أبَاكَ ، وكذا جميع المنفصلة بشرط كونها مفتوحة ، قال : وإن كانت في كلمة واحدة حذفوا ، نحو سَوَة وحَوَب ؛ قال : وقد قال بعض هؤلاء في المتصلة أيضاً سَوَّةٌ وضَوٌّ ، وَجَيَّلٌ وَمَسُوَّةٌ ، وَمُسِيٌّ ؛ جعلوا الواوات والياءات كحروف المد الزائدة في مقرُوٌّ ونبِيّ ، وإنما لزم الادغام في مَشِيَّةٍ لكثرة استعمالها ، وأما الهمزة المكسورة والمضمومة ضمةً وكسرةً لازمتين أو كاللازمتين فلا يدغم فيها في هذا الباب ؛ لثقله ؛ فلا يقال في أبو أمك وأبي أمك : أبُوُّمّك وأبِيُّ امّكَ ، ولا في ذو إبل وذي إبل : ذُوِّبل وذِيِّ بل ولا في سُوءوا ، وأسيئي : سُوُّوا ، وأسِيّي ، لأن الضمة والكسرة كاللازمتين ، وأما مَسُوءٌ و بمُسِيء فإن الضمة والكسرة للإعراب ، وهو غير ثابت ، قال : وبعض العرب ينقل فتحة الهمزة أخيراً على الواو والياء قبلها ويحذف ، كما هو القياس ، نحو لن يَجِيَك ، ولَنْ يَسُوَك ، وإذا كانت مضمومة أو مكسورة حذفت الهمزة لاستثقال الضمة والكسرة على الياء والواو ، فيقول : هو يَجِيكَ ويَسُوك ، وقد يحذف الهمزة المفتوحة نحو لن يَجِيَك ولَنْ يَسُوَك ، قال : وكذا يحذف الهمزة مطلقاً بأي حركة كانت إذا كانت قبلها ألف ؛ لامتناع نقل الحركة إليها ، فيقول : هو يَشَا ؛ فعلى هذا يقول في الجزم والوقف : لَمْ يَجِ ، ولم يَسُ ، ولم يَشَ ، وجِه وسُه وشَه ؛ فيقع الجزم والوقف على العين ، وعلى هذا يقول في المنفصلة : يَرْمِ أُخْوانه ، بحذف الهمزة المكسورة مع كسرتها ؛ لاستثقال الكسرة على الياء قبلها ، ثم يحذف ياء يرمى للساكنين ، قال السيرافي : ومما جاء

من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية ، نحو قَالِ أُسْحق ، وقَالُ أُسَامَةُ ، وإن كانت الحركة إعرابية لم ينقل ، فلا يقول : يقولِ أُسْحَق ، ولَنْ يقولُ أُسَامَةُ ؛ احتراما لحركة الاعراب ، قال : وبعضهم يحذف الهمزة من غير نقل الحركة إلى آخر الكلمة ؛ فيقول : قالَ أُسحق ، وقالَ أُسَامَةُ ، والأول أجود ، وقال بعضهم : تحذف الهمزة المنفصلة : أى التى فى أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف فى آخر الكلمة ، فإن كان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف للساكنين ، نحو مَا أَحْسَنَ زيداً ، ومَا أَمْرُكَ ، وإن كان بعدها متحرك بقى الألف نحو مَاشَدَّ : أى ما أشد ، قال :

١٢٧ — مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا
يَحْمِي الذِّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ (١)

وربما حذف بلا علة ولاضابط ، نحو ناسٍ ، فى « أناس » ، ومع ألف الأستفهام فى رأيت ، فيقال فى أرَأَيْتَ : أريت ، وهو قراءة الكسائى فى جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون ، وقال أبو الأسود :

١٢٨ — أرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِى فَقَالَ اتَّخِذْنِى خَلِيلاَ (٢)

(١) هذا بيت من الكامل لم نقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سابقه أو لاحقه ، وقوله « ما شد أنفسهم » تعجب ، والذمار - ككتاب - : ما وراء الرجل مما يجب عليه أن يحميه ويدفع عنه ، وسمى بذلك لما يجب على أهله من التذمر له ، ويقال : فلان حامى الذمار ، وفلان أمنع ذماراً من فلان ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « ماشد أنفسهم » على أن أصله ماأشد أنفسهم ، فحذف الهمزة ، وذلك ضرورة من ضرائر الشعر

(٢) هذا بيت من المتقارب ، وقائله أبو الأسود الدؤلى ، وكان من حديثه أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة وكان يتحدث إليها ، وكانت جميلة ، فقالت له يوماً : يا أبا الأسود ، هل لك فى أن أتزوجك ، فانى صناع الكف ، حسنة التدبير ،

وإنما كثر ذلك فى رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال ، ألا ترى إلى وجوب الحذف فى يَرَى ، وأرى يُرِى — كما يجىء — وعدم وجوبه فى أخواته من يَسْأَل ويَنْأَى ؟ فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الإفعال ، فتحذف الهمزة جوازا ، وربما حذفت مع هل أيضاً تشبيها لها بهمزة الاستفهام ، قال :

١٢٩ — صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ فِى الضَّرْعِ مَا قَرَى فِى الْعِلَابِ (١)

قانعة بالميسور؟ قال : نعم ، فلما تزوجها أسرعت فى ماله وأفشت سره ، فجمع أهلها فقال لهم :

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ . . . . البيت
فَخَالَلْتُهُ ثُمَّ أَكْرَمْتُهُ فَلَمْ أَسْتَفِدْ مِنْ لَدَيْهِ فَتِيلاَ
وَأَلْفَيْتُهُ حِينَ جَرَّبْتُهُ كَذُوبَ الْحَدِيثِ سَرُوقاً بَخِيلاَ

ثم أشهدهم أنها طلقها

وأرأيت : بمعنى أخبرنى ، وهو معنى مجازى من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب ، وقوله « لم أبله » معناه : لم أجربه ولم أختبره ، وفعله من باب نصر ، و « الخليل » فى الأصل الصديق الخالص المودة ، وأراد به امرأته ، والفتيل : الشىء الحقير . والاستشهاد بالبيت فى قوله «أريت» على أن أصله أرأيت ، فحذفت الهمزة التى هى عين الفعل ، وقرأ الكسائى « أَرَيْتَ الَّذِى يُكَذِّبُ بِالدِّينِ »

(١) هذا البيت لاسماعيل بن يسار مولى بنى تيم بن مرة تيم قريش من كلمة له أولها :

مَا عَلَى رَسْمِ مَنْزِلٍ بِالْجِنَابِ لَوْ أَبَانَ الْغَدَاةَ رَجْعَ الْجَوَابِ

والرسم : ما بقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، والجناب : موضع بعينه ، وقرى : جمع ، والعلاب : جمع علبة - بضم العين وسكون اللام — وهى وعاء من

وربما قدمت الهمزة التى لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف ؛ استكراها للحذف ؛ فيقال فى يَسْألونَ : يَأسَلُونَ ؛ لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف ، قال :

١٣٠ — إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسَلُونَ مَلِيكَهُمْ عَطَاءً فَدَهْمَاءُ الَّذِى أَنَا سَائِلُهْ (١)

ومثله فى يَيْأَسُ يَاءَسُ .

رَجَعْنا إلى ما أَصَّلْنا ؛ فنقول : وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يجز الحذف إلا على اللغة القليلة التى ذكرنا ، نحو يَشَا فى يشاء ؛ لأن

جلد ، وقيل : من خشب ، ويجمع على علب أيضاً ، وعليه قول جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِى الْعُلَبِ

والاستشهاد بالبيت فى قوله « هل ريت » على أن أصله هل رأيت ، فحذف الهمزة التى هى عين الفعل تشبيهاً لهل الاستفهامية بالهمزة لاشتراكهما فى المعنى ، ورواه فى اللسان « * صَاحِ يَا صَاحِ هَلْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * » ورواه صاحب الأغانى « * صَاحِ أَبْصَرْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * » ولا شاهد فى البيت على الروايتين لما نحن بصدده ، ولكن فى رواية الأغانى حذف همزة الاستفهام ، وأصله « صَاحِ أَأَبْصَرت » كما حذفها الكميت بن زيد الأسدى فى قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد « أو ذو الشيب يلعب » فحذف الهمزة ، بدليل أنه يروى « أذو الشيب يلعب » .

(٤) هذا بيت من الطويل ، ولم نقف له على خبر ، ولا على نسبة ، ولا على سابق أو لاحق ، ودهماء : علم ، يجوز أن يكون لإنسان ، أو لفرس ، وهو خبر مقدم ، والاسم الموصول بعده مبتدأ مؤخر ، وجملة «أنا سائله» لا محل لها صلة ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « يأسلون » على أن أصله يسألون فقدم الهمزة التى هى عين الفعل على فاء الفعل استكراها لتخفيفها بالحذف

الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها ، ونقلُ الحركة إلى ما قبلها محال ، وكذا لا يجوز قلبُها واوا أو ياء ساكنة ؛ للساكنين [ولا متحركة] (١) والإدغامُ ؛ لأن الألف لايدغم كما يجيء فى بابه ، فلم يبق إلا جعله بيْنَ بَيْنَ المشهور ؛ لأنه وإن كان قريباً من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك ، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف ؛ لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف ، ولم يكن بيْنَ بَيْنَ البعيدَ ؛ إذ لا حركة لما قبلها .

قوله « وإن كان صحيحاً أو مُعْتَلا غير ذلك » أى : غير حروف العلة التى تقدم أنها لا تحتمل الحركة ؛ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ، وإنما لم تجعل بيْنَ بَيْنَ لئلا يلزم شبه الساكنين ، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا فى موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز ، إلا مع الألف وحدها ، نحو قائل وكساء كما ذكرنا ؛ للضرورة ، ولم يبدلوها حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها ، قال سيبويه : لأنهم كرهوا أن يدخلوها فى بنات الواو والياء ، وجوز الكوفيون وبعض البصريين — كأبى زيد — قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط ، فقالوا فى رَفْء مصدر (٢) رَفَأْت : رفو ،

---

(١) فى الأصول التى بين أيدينا « وكذا لا يجوز قلبها واواً أو ياء ساكنة للساكنين والادغام - الخ » والصواب ما أثبتناه وذلك لأن الاستدلال على امتناع جميع الفروض التى تحتملها الهمزة ، وقد أبطل إمكان تخفيفها بنقل حركتها إلى ماقبلها بسبب أن ما قبلها غير قابل للحركة ، وبقى الكلام فى تخفيفها بالقلب واواً أو ياء ، وهذا يحتمل وجهين : أولهما أن تكون الواو أو الياء ساكنة ، وثانيهما أن تكون الواو أو الياء متحركة مع إدغام ما قبلها فيها ، وعدم جواز الأول لما يلزم عليه من التقاء الساكنين غير المغتفر ، وعدم جواز الثانى لما ذكره من أن الألف لايدغم فيها

(٢) يقال : رفأ السفينة يرفؤها رفئا - من باب منع ؛ إذا أدناها من الشاطىء ، ورفأ الثوب يرفؤه رفئا ، إذا لأم خرقه وضم بعضه إلى بعض ، وأصلح ماوهى

وفى خَبْءٍ[1] : خَبْو ، وهذا كما قالوا فى الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو رَفَأْتُ وَنَشأْتُ : رَفَوْتُ وَنَشَوْتُ ، وفى خَبَأْتُ وَقَرَأْتُ : خَبَيْتُ وَقَرَيْتُ ، وهذا عند سيبويه ردىء كله ، وأجاز الكوفيون قياساً قلبَ الهمزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المرَاة والكَمَاة ، وحكى سيبويه ذلك ، وقال : هو قليل ، ولا يجوز نقل الحركة فى باب انْأَطَرَ[2] لإلزامهم نون انْفَعَلَ السكون

قوله « والتزم ذلك فى باب يَرِى وَأَرَى يُرَى » كل ما كان من تركيب رأى سواء كان من الرؤية أو من الرأى أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفا آخر لبناء صيغة وسكن راؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مَرْأًى ، ومِرْآة ، وذلك لكثرة الاستعمال ، وقد جاء إثباتها فى الشعر نحو قوله :

١٣١ — أُرِى عَيْنَيَّ مَالَمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ[3]

منه ، وقد يخفف الفعل والمصدر فيقال : رفوت الثوب والسفينة رفوا ، ومنه قول أبى خراش الهذلى :

رَفَوْنِى وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لاَ تُرَعْ ... فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوجُوهَ : هُمُ هُمُ

(١) الخبء : مصدر خبأ الشىء يخبؤه — كمنعه يمنعه — إذا ستره ، والخبء أيضا : اسم ما خبأته ، من باب تسمية المفعول بالمصدر ، ومنه قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ)

(٢) انأطر : مطاوع أطره يأطره أطرا — من بابى ضرب ونصر — إذا عطفه فانعطف : أى ثناه فانثنى

(٣) هذا بيت نسبه الزجاجى إلى سراقة البارق من أبيات يقولها المختار بن عبيد ، ونسبه الجاحظ فى المحاسن والأضداد لرجل من خزاعة ، ولم يعينه ، والأبيات التى نسبت لسراقة هى :

أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا إِسْحٰقَ أَنِّى ... رَأَيْتُ الْبُلْقَ دُهْماً مُصْمَتَاتِ

أُرِى عَيْنَىَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ... . البيت

ويكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام فى نحو أرأيت كما ذكرنا .

قوله : «وكثر فى سَلْ للهمزتين» استعمال اسْأَلْ أكثر من استعمال اجْأَرْ [1] ونحوه ، فصار تخفيفه بنقل حركة همزته إلى ما قبلها وحذفها ، كثيراً ، بخلاف نحو اجْأَر ، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجْأَر مثله ، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف : يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة ؛ لأن مقتضِىَ كثرة التخفيف فيه اجتماعُ الهمزتين ، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين ؛ فحذفت همزة الوصل وجوبا ، وقال السيرافى : حكى بعض النحاة — يعنى الأخفش — إِسَلْ نحو اَلْحَمَرِ ، قال : ويفسد

كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وجَعَلْتُ نَذْرًا   عَلَيَّ قِتَالَكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ

وأبو إسحاق : كنية المختار ، ويروى فى مكانه « * ألا من مبلغ المختار عنى * » والباق : جمع أبلق وهو من الخيل ما فيه سواد وبياض ، والدهم : جمع أدهم ، وهو من الخيل مثل الأبلق ، والترهات - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة أو مضمومة - : جمع ترهة - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة - وهى الباطل ، وما لا حقيقة له ، وكان سراقة قد وقع أسيراً فى يدى أعوان المختار فزعم له حين أمر المختار بقتله أنه رأى الملائكة على خيل بلق يقاتلون فى صفوف المختار ، وأنهم الذين أسروه ؛ فهذا معنى قوله « أرى عينى ما لم ترأياه » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترأياه » حيث أثبت الهمزة التى هى عين الكلمة لضرورة الشعر ، والاستعمال جار على تخفيف هذه الكلمة بحذف همزتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما ذكر المؤلف ، وقد رواه أبو الحسن الأخفش والزجاجى « * ما لم ترياه * » على الاستعمال المطرد ، وفيه حذف نون مفاعلتن

(١) اجأر : فعل أمر من جأر يجأر جأرا - من باب منع - وجؤارا أيضا ، إذا رفع صوته مع تضرع واستغاثة ، وفى الحديث : كأنى أنظر إلى موسى له جؤار إلى ربه بالتلبية ،

ماحكاه أنه ليس أحد يقول : أُقُلْ ولاأُرُدّْ ، وفُرِقَ بين اَلْحَمَرِ وإِسَلْ بأن أصل السين الحركة ، كما فى سَأَلَ ، ولام التعريف أصلها السكون ، وقال سيبويه : الفرق بينهما أن همزة لام التعريف : تشبه همزة القطع فى أحْمَرّ بانفتاحها مبتدأة وبثباتهافى الاستفهام نحو آلله ، وفى ياألله أيضا

قوله « وإذا وُقِفَ على المتطرفة » اعلم أنه إذا وقف على المتحركة المتطرفة فإما أن يوقف على مذهب أهل التحقيق أو على مذهب أهل التخفيف ، فالأول مضى حكمه مستوفى فى باب الوقف ، وأما على مذهب أهل التخفيف فإنه تخفف الهمزة أولا ؛ لأن حالة الوصل متقدمة على حالة الوقف ، ونَقْل الهمزة حاصل حالة الوصل ؛ فتخفف على ماهو حق التخفيف من النقل والحذف ، فى نحو الخَبْء ، والقلب والإدغام فى نحو برىء ومقروء ، فيبقى الخبُ بتحريك الباء كالدم ، ثم يوقف عليه بالسكون المحض ، أو الروم ، أو الإشمام ، أو التضعيف ، ويبقى برىّ ومقروّ مشددتين فيوقف عليهما بالإسكان والروم والإشمام ، ويخفف نحو شىء وسَوْء فى حال الوصل بالنقل والحذف ، وهو الأصل ، والقلبِ والإدغامِ على قول بعضهم ، كما ذكرنا ، ويجوز السكون والروم والإشمام والتضعيف فى الأول ، ويجوز السكون والروم والإشمام ولا يجوز التضعيف فى الثانى

هذا إذا لم يكن ماقبل الهمزة فيه الألفَ ، فإن كان قبل الهمزة المتطرفة ألف ، وقد ذكرنا أن تخفيف مثلها بجعلها بين بين المشهور ، فإذا خففتها كذلك ثم أَرَدْتَ الوقف عليها فإن راعيت فى الوقف التخفيف الذى كان فى الوصل وأبقيته وهو بين بين لم يجز لك إلا الوقف بالروم ؛ لأن تضعيف الهمزة لا يجوز ، ومع الإسكان المحض والإشمام — وهو الإسكان أيضاً — لا يجوز بين بين ؛ لأن بين بين لا يكون إلا بشىء من الحركة ، وإن لم تراع فى الوقف تخفيف الوصل وأردت الوجه المشهورَ من وجوه الوقف وهو الإسكان أسكنت الهمزة المجعولة بين بين ، وجاز التقاء الساكنين ؛ لأنه فى الوقف ؛ فبطل تخفيف بين بين

بإسكانها ؛ فقصدت تخفيفا آخر ، ولم يتأت الحذف ؛ إذ ذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة ، ولا تنقل الحركة إلى الألف ؛ فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفا ؛ لسكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة ؛ فصار نحوَ لم يقرأ ، ولا يكون مع الإسكان روم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الحرف الذى هذه الألف بدل منه ، لا على الألف حتى ترام أو تشم ، كما قلنا فى الوقف على هاء التأنيث ، وأيضاً فالروم بإبقاء بعض الحركة ، والألفُ الصريحةُ لا تحتمل ذلك ، وهذا الوجه ـ أعنى الوقفَ بالاسكان وقلبَ الهمزة ألفا ـ أكثرُ فى هذا الباب من الوقف بالروم ، والهمزةَ بَيْنَ بَيْنَ ، فإذا قلبتها ألفا وقبلها ألف جاز لك إبقاء الألفين ؛ لأن الوقف يحتمل فيه الساكنان ؛ فيمد مدة طويلة فى تقدير ألفين ، ويجوز حذف أحدها ؛ لاجتماع المثلين ؛ فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة ، وإن كانت الهمزة منصوبة منونة فليست متطرفة ؛ فلا يجىء فيها هذه الفروع ؛ بل يقلب التنوين ألفا نحو دعاءا ، وعشاءا

قال : « وإِذَا كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَتِسْعٌ : مَفْتُوحَةٌ وَقَبْلَهَا الثَّلاَثُ ، وَمَكْسُورَةٌ كَذٰلِكَ ، وَمَضْمُومَةٌ كَذٰلِكَ ، نَحْوُ سَأَلَ وَمِائَة وَمُؤَجَّلٍ وَسَئِمَ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَسُئِلَ وَرَءُوفٍ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَرُؤُوسٍ ؛ فَنَحْوُ مُؤَجَّلٍ وَاوٌ ، وَنَحْوُ مِائَةٍ يَاءٌ ، وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورُ ، وَقِيلَ : الْبَعِيدُ ، وَالْبَاقِى بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورُ ، وَجَاءَ مِنْسَاةٌ وَسَالَ ، وَنَحْوُ الْوَاجِى وَصْلاً ، وَأَمَّا :

* يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِى * فَعَلَى الْقِيَاسِ ، خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ »

أقول : اعلم أن الحكم المذكور فى المتصل جار فى المنفصل سواء ، وأمثلته قال هذا [غلام] أحمد ، وبغلامِ أبيك ، وإن غلام أبيك ، وقال إبراهيم ، وبغلام إبراهيم ، وهذا مال إبراهيم ، وإن غلام أختك ،

و بغلام أختك ، وهـذا مال أختك ؛ إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبتَ المفتوحة المكسور ما قبلها كائنة ياءً مَحْضَة ؛ لتعذر حذفها ؛ إذ لاتحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولاتنقل الحركة إلى متحرك ، و يتعذر التسهيل أيضاً ؛ إذ تصير بين الهمزة والألف ؛ فلما استحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يُجَوِّزوا مجيء شبه الألف أيضا بعدها ، وكذا تقلب المفتوحة المضموم ما قبلها واواً مَحْضَة كَمُوَجَّل ؛ لمثل ماذكرنا فى مائة ، فبقى بعد المثالين سبعة أمثلة ، وتُسَهَّل كلها بين بين المشهور عند سيبويه ، و إنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها ، ولم تخفف بالقلب كما فى المثالين ؛ لأن القصد التخفيف ، وقد حصل بتسهيلها بين بين ، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره ، وأما فى المثالين فالقلب كالمضطر إليه كما ذكرنا ، ومعنى التسهيل أن تأتى بها بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة التى عليها مُخْتَلَسة سَهْلة بحيث تكون كالساكنة و إن لم تَكُنْهَا ، فلهذا لم تُسَهَّل الساكنُ ما قبلها لئلا يكون كالجمع بين الساكنين ، بل يجوز ذلك إذا اضطر إليه ، وذلك إذا كان قبلها ألف ، لتعذر سائر أنواع التخفيف كما ذكرنا ، ولكون المدفى الألف أكثر منه فى سائر حروف اللين فيصح الاعتماد عليه كالمتحرك ، كما مر فى باب التقاء الساكنين ، وذهب الكوفية إلى أن المسهلة ساكنة ، واحْتَجَّ على تحريكها سيبويه بحجة لامدفع لها ، وهى أنها تُسَهَّل فى الشعر و بعدها ساكن فى الموضع الذى لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، كقول الأعشى :

١٣٢ — أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ
رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ (1)

---

(١) هذا بيت من بحر البسيط من لامية الأعشى التى أولها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

والأعشى : الذى لايبصر بالليل ، ويقال للذى لايبصر بالنهار : أجهر ، والريب

وعند الأخفش تُسهل السبعة بين بين المشهور ، إلا اثنتين منها : المضمومة المكسورَ ما قبلها كالمستهزئون ، والمكسورة المضموم ماقبلها كسُئِلَ ، قال : تقلب الأولى ياء محضة والثانية واوا محضة ؛ إذ لو سُهِّلَتا لكانت الأولى كالواو الساكنة ، ولا تجىء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ، ولا تجىء بعد الضمة ، كما لا تجىء الألف بعد الضمة والكسرة ، وهذا الذى ذهب إليه قياساً على مُؤَجَّل ومائة وإن كان قريبا لكن اسيبويه أن يفرق ويقول : المُسهَّلَة المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجىء الألف الصريح بعدهما مُنِـع مجىء شبه الألف أيضا بعدهما ، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستثقل ، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة ؛ فلم يمنع مجىء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة .

وذهب بعضهم فى نحو مستهزِئون وسُئِل إلى بين بين البعيد ، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش ، وإنما ارتكب هذا الوجه من التسهيل ههنا مَن ارتكبه وإن كان بعيدا نادرا فرارا مما لزم سيبويه فى بين بين المشهور من مجىء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، كما مر ، ومما لزم الأخفش من مجىء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم فى سُوِل ، ومن مجىء الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر فى مستهزِيُون ، وذلك

أصله قلق النفس واضطرابها والتردد بين أمرين ، والمنون : المنية ، سميت المنية بذلك لأن الله قد مناها : أى قدرها ، ومتبل : مهلك ومبيد ، وخبل : ملتو على أهله ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « أ أن » على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين ، وأن همزة بين بين فى حكم المتحركة ؛ إذ لو لم تكن فى حكم المتحركة لانكسر البيت وبيان ذلك أن بعد الهمزة الثانية نونا ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة المخففة فى حكم الساكنة لالتقى ساكنان فى غير القافية ، وذلك مما لا يجوز ؛ وأيضا لما يلزم عليه من تسكين ثانى الوتد المجموع — وهو عين فعولن — فى غير عروض ولا ضرب ، وذلك مما لا يجوز عند كافة علماء العروض

مرفوض فى كلامهم ، وليس بشىء ؛ لأنه لايلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور فى مجىء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع ؛ لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم ، فهو مثل رُويا [1] ، بلا إدغام .

ولا خلاف فى الخمسة الباقية أن فيها بين بين المشهور .

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، مثل سال ، وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرُوُس ، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو المستهزيين ، قال سيبويه : وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٍّ ، بل هو سماعى ، كما قالوا : أتْلَجْتُ ، فى أوْلَجت ، فلاتقول : أتلغت [2] ، فى أولغت ، قال : وإذا كان فى ضرورة الشعر كان قياساً ، قال :

١٣٣ — رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَىْ فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ الْمَرْتَعُ [3]

(١) فى بعض النسخ «رييا» وهو مخفف «رئيا» من نحو قوله تعالى (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا) . والذى أثبتناه وفاقا لبعض النسخ هو تخفيف «رؤيا» وقد ذكروا أنه يجوز الوجهان فى هاتين الكلمتين : الادغام مراعاة لما صارت إليه الهمزة ، وعدم الادغام نظرا إلى عروض الحرف بالتخفيف

(٢) فى بعض النسخ «أتغلت فى أوغلت» وكلا النسختين صحيح

(٣) هذا بيت من الكامل يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق وولى عمر بن هبيرة الفزارى ، وبعده قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا فَزَارَةُ أُمِّرَتْ أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِى الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ

عُزِلَ ابْنُ بِشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ وَأَخُو هَرَاةَ لِمِثْلِهَا يَتَوَقَّعُ

وقوله «راحت بمسلمة» أنشد فى الأغانى مكانه «ولت بمسلمة» . وقوله «أن سوف تطمع» أن مخففة من الثقيلة ، وابن بشر هو عبد الملك بن بشر بن مروان ، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة ، وأخو هراة هو سعيد بن

وقال :

١٣٤ — سَالَتَانِى الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِى قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَانِى بِنُكْرِ (١)

وقال :

١٣٥ — سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ (٢)

عبد العزيز بن الحكم بن أبى العاص ، ويقال : ابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحرث ابن الحكم ، وأخو هراة هو سعيد بن الحرث بن الحكم . والاستشهاد بالبيت فى قوله «لاهناك» يريد لاهنأك ، تقول : هنأه الطعام يهنؤه إذا ساغ ولذله بلا مشقة ، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ماقبلها بقلبها ألفا ساكنة

(١) هذا البيت من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشى العدوى ، وهو أحد الذين برئوا من عبادة الأوثان فى الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا . وقبله :

تِلْكَ عِرْسَاىَ تَنْطِقَانِ عَلَى عَمْـــدٍ إِلَى الْيَوْمِ قَوْلَ زُورٍ وَهَتْرِ

عرساى : مثنى عرس مضاف إلى ياء المتكلم ، وعرس الرجل - بكسر فسكون - : زوجه ، والهتر - بفتح الهاء وسكون التاء - : مصدر هتره يهتره ، إذا مزق عرضه ، وبكسر الهاء وسكون التاء : اسم بمعنى الكذب ، والأمر العجيب ، والساقط من الكلام . والاستشهاد بالبيت فى قوله « سالتانى » على أن أصله سألتانى ، فخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ماقبلها بقلبها ألفا على نحو ماذكرنا فى البيت الذى قبله

(٢) هذا بيت من البسيط لحسان ثابت بن الأنصارى رضى الله عنه من كلمة يهجو فيها هُذَيلا ، لأنهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهذلى ، فقال أبو كبير للنبى صلى الله عليه وسلم : أحل لى الزنا ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك ؟ قال : لا ، قال : فارض للناس ماترضى لنفسك ، قال فادع الله أن يذهب ذلك عنى . وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام فى السيرة (حـ ٣ ص ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية) وبعده :

سَالُوا رَسُولَهُمُ مَا لَيْسَ مُعْطِيَهُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ وَكَانُوا سُبَّةَ الْعَرَبِ

وأنشد سيبويه فيما لا يجوز فى غير الشعر إلا سماعا قول الشاعر :

١٣٥ — وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِى (١)

قال المصنف ـ وهو الحق ـ : إن هذا القياس ليس من ذلك ؛ لأن «وَاجٍ»

وَلَنْ تَرَى لِهُذَيْلٍ دَاعِياً أَبَدًا يَدْعُو لِمَكْرُمَةٍ عَنْ مَنْزِلِ الْحَرَبِ

لَقَدْ أَرَادُوا خِلَالَ الْفُحْشِ وَيْحَهُمُ وَأَنْ يُحِلُّوا حَرَامًا كَانَ فِي الْكُتُبِ

والاستشهاد بالبيت فى قوله « سالت » وأصله سألت تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفاً ، ومثله قوله : « سالوا رسولهم » فى البيت الذى أنشدناه بعده

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص وقبله قوله :

وَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءُ مِنَّا فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وِدَاجِ

وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي

وقوله « وداجى » هو مصدر قولك : وادج فلان فلاناً بمعنى ودجه كسافر بمعنى سفر ، وتقول : ودجت الدابة ودجا كوعدته وعداً ، إذا قطعت ودجها ، وقطع الودج للدابة كالفصد للانسان ، وهوى : سقط ، والغمرات : جمع غمرة ، وهى فى الأصل القطعة من الماء ، وداج : أسود مظلم ، والقاع : المستوى من الأرض ، ويشجج : يدل على المبالغة فى الشج ، والفهر ـ بكسر فسكون ـ : الحجر إذا كان ملء اليد ، والواجى : اسم فاعل من وجأت عنقه أجؤها ، إذا ضربتها ، ويضرب المثل فى الذل والمهانة بالوتد ، فيقال : هو أذل من وتد بقاع ، وفى هذا المعنى يقول الشاعر :

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذَلَّانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ

هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

والاستشهاد بالبيت فى قوله « واجى » وأصله الواجىء ـ بالهمز ـ فلما وقع فى القافية ووقف عليه سكنت الهمزة فخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها

آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما فى « لم يُقْرِئْ » وقياسه التخفيف بجعلها ياء فى الشعر وفى غيره ، بلى إذا كان نحو الواجى فى الوصل كما تقول : مررت بالواجى يا فتى ، بجعل الهمزة ياء ساكنة ، فهو من هذا الباب

وقد أطلق سيبويه وقال : تقلب الهمزة التى تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وواوا إذا انضم ما قبلها ، والحق أن يُقَيَّد — كما قال ابن يعيش — فيقال : الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا ، ولم يقيد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون ، والأولى أن يقال : ياءً ساكنة ، وواوا ساكنة ؛ كما قدمنا ، فعلى هذا لا يقلب نحو لَؤُم وَسَئِم ألفا ، لا فى الضرورة ولا فى غيرها ، وكذا لا يقلب نحو مستهزئون ومِائَة ياء ساكنة ، ونحو سُئِل ومُؤَجل واواً ساكنة

قال : « وَالْتَزَمُوا خُذْ وَكُلْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِلْكَثْرَةِ ، وَقَالُوا مُرْ ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ أُؤْمُرْ ، وَأَمَّا وَأْمُرْ فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُرْ »

أقول : هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله «والهمزتان فى كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها» ؛ لأن أصل خذ وكل ومر أُؤْخذ وأُؤْكل وأُؤْمر ، وكان القياس قلب الثانية واوا لانضمام ما قبلها ، نخففت بغير القلب ؛ وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ، وعلى كل حال فالحذف أوغل فى التخفيف من قلبها واوا ، والتزموا هذا الحذف فى خذ وكل ، دون مُر ؛ فان الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس بلازم ، هذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالا من خذ وكل ، وأما إذا وقع فى الدرج نحو « وأمر » و « فأْمر » و « قلت لك اؤْمر » فان إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان

فى الدرج ، وجاز نحو « ومر » و « فمر » أيضا ، على قلة ؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكأنه حذفت الهمزة [فى الابتداء] أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة فى الدرج ، فبقيت على حالها

قال : « وَإِذَا خُفِّفَ بَابُ الْأَحْمَرِ فَبَقَاءُ هَمْزَةِ اللَّامِ أَكْثَرُ ، فَيُقَالُ : اَلَحْمَر وَلَحْمَر ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ قِيلَ : مِنَ لَحْمَرِ ، بِفَتْحِ النُّونِ وَفِلَحْمَرِ ، بِحَذْفِ الْيَاء ، وَعَلَى الْأَقَلِّ جَاء (عَادَلُّولَى) وَلَمْ يَقُولُوا : اِسَلْ وَلاَ اُقُلْ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ »

أقول : يعنى إذا نقل حركة الهمزة التى فى أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها ، فتلك اللام فى تقدير السكون ؛ لوجوه : أحدها : أن أصل اللام السكون ، بخلاف نحو قاف قُلْ ، والثانى : كون اللام كلمة أخرى غير التى فى أولها الهمزة ، فهى على شرف الزوال ، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التى نقلت إليها إلى الهمزة ، وبقيت اللام ساكنة ، بخلاف قاف قُلْ ؛ فإنها من كلمة الواو ؛ والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها غير لازم ، فكأنها لم تنقل ، بخلاف نقل حركة واو قُلْ إلى ما قبلها ، وأما سَلْ فحركة السين فيه ليست بلازمة لزومَ حركةِ قاف قُلْ ، ولا بزائلة زوال حركة لام الْأَحمر ؛ لأنه مثل قل فى جميع الوجوه ، إلا الثالث ؛ فإن نقل الحركة فيه ليس لازماً لزومَ نقل حركة واو أُقْوُل ، لكنه — وإن لم يلزم لزومه — أكثر من نقل حركة همزة الأحمر ؛ فى الأحمر بقاء الهمزة أكثر ، وفى قُلْ حذف الهمزة واجب ، وفى سَلْ وقع الخلاف : أوجبه المصنف كما ترى ، وهو مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش اِسَلْ ، كما تقدم ، وهذا كله فى قُلْ مبنى على أن أصله اُقْوُلْ المأخوذ من تَقْوُلُ قبل نقل حركة الواو إلى القاف ، فأما إن قلنا :

إن قل مأخوذ من تَقُول المضموم القاف؛ فليس هناك همزة وصل حتى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها

قوله « وعلى الأكثر قيل مِنَ لَحْمَرِ » يعنى على جعل اللام فى حكم الساكن حركوا النون لالتقاء الساكنين ، وحذف ياء « فى » لأجله أيضاً ، ولو اعْتُدَّ بحركة اللام سكن النون ، كما فى «مِنْ زيد» ولم تحذف ياء فى كما فى«فى دارك»

وحكى الكسائى والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما فى مثل هذا ، فيقول فى الأحمر والأرض : اللَّحْمر ، واللَّرْض ، ولا ينقل الحركة ، محافظة على سكون اللام المعرفة .

قوله « وعلى الأقل » أى : على جعل حركة اللام كاللازم أدغموا تنوين « عَاداً » الساكن فى لام « الأولى » كما تقول : مَن لَّكَ ، ولو جعلت اللام فى تقدير السكون لحركت النون فقلت : عَادَنِ لُولَى ، ولم يجز الإدغام ؛ إذ لايدغم الساكن فى الساكن ، وإنما اعتد بحركة اللام – وإن كان على الوجه الأقل – لغرض التخفيف بالإدغام ، بخلاف قوله (سيرَتَهَا الأُولَى) فان التخفيف يحصل ههنا بعدم الاعتداد بحركة اللام ، وهو بحذف ألف (سِيرَتَهَا) للساكنين .

قوله « لاتحاد الكلمة » كما ذكرنا فى الوجه الثانى .

تخفيف الهمزتين المجتمعتين

قال : « وَالْهَمْزَتَانِ فِى كَلِمَةٍ إنْ سَكَنَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ قَلْبُهَا كآدَمَ وَايت وَأُوتُمِنَ ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فَاعَلَ ، لاَ أَفْعَلَ ، لِثُبُوتِ يُؤَاجِرُ ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ :

دَلَّتْ ثَلاَثاً عَلَى أَنَّ يُوجِـ ـرَ لاَ يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرْ
فِعَالَةُ جَاءَ وَالإِفْعَالُ عَزَّ وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ

وَإنْ تَحَرَّكَتْ وَسَكَنَ مَا قَبْلَهَا كَسَئَّالٍ تَثْبُتُ ، وَإنْ تَحَرَّكَتْ وَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا قَالُوا : وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءً إنِ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا أَوِ انْكَسَرَتْ ،

وَوَاوًا فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ جَاءٍ وَأَيِمَّةٍ وَأُوَيْدِمٍ وَأَوَادِمَ ، وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ ، وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ أَئِمَّةٍ ؛ وَالْتُزِمَ فِي بَابِ أُكْرِمُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ ، وَقَدِ الْتَزَمُوا قَلْبَهَا مُفْرَدَةً يَاءً مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا ، وَمِنْهُ خَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا ، وَتَخْفِيفُهُمَا ، وَتَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى قِيَاسِهَا ، وَجَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاءُ إِلَى الْوَاوُ أَيْضًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَجَاءَ فِي الْمُتَّفِقَتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ كَالسَّاكِنَةِ »

أقول : اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا ، فإما أن يكون اجتماعهما فى كلمة أو فى كلمتين .

فان كان فى كلمة فإما أن تتحرك الأولى فقط ، أو تتحرك الثانية فقط ، أو تتحركا معاً ، وسكونهما معاً لا يجوز .

فان تحركت الأولى فقط دُبِّرَتِ الثانية بحركة الأولى : أى قلبَت واواً إن انضمت الأولى كأُوتُمِنَ ، وياء إن انكسرت كإيتِ ، وألفا إن انفتحت كآمن ، وإنما قلبت الثانية لأن الثقل منها حصل ، وإنما دبرت بحركة ماقبلها لتناسب الحركةُ الحرف الذى بعدها ، فتخف الكلمة ، وإذا دبرت بحركة ماقبلها وليس المتحرك همزة كما فى راس وبير وسوت فهو مع كونه همزة أولى .

قوله « وليس آجر منه » أى : مما اجتمع فيه همزتان والثانية ساكنة ، قال : لأنه من باب فاعَل ، لا أفْعَل ، واستدل على ذلك بأن مضارعه يؤاجر ، لا يؤْجر والذى أنشده مِنْ قِبَلِه — مع ركاكة لفظه — ليس فيه دليل على مدعاه ، أعنى أن يُؤْجر لا يستعمل فى مضارع آجر ؛ قال « فِعَالة جاء » يعنى أن مصدر آجر فِعَالة ، وفِعَالة مصدر فَاعَل ككاتب كتاباً وقاتل قتالاً ، والتاء فى إجارة للوحدة ، وليس بشىء ؛ لوجهين : أحدهما أنا بينا فى باب المصادر أن المرّة إنما تبنى فى ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرد ، فيقال : قاتلت مقاتلة واحدة ، ولا يقال : قاتلت قتالة

لأن فِعَالاً ليس بمُطرِد فى فَاعَلَ ، وثانيهما أن إجارة لو كان مصدر فَاعَلَ للمرة لجاز آجَرَ إجاراً لغير المرة ، ولم يستعمل إجارا أصلا ، وأيضا لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسبيحة وتقديسة إلا لها .

قوله : « والإِفْعَالُ عز » يعنى لا يستعمل إيجاراً ، وذلك ممنوع ، لأن فى كتاب العين « آجرت مملوكى أوجره إيجارا فهو مُؤْجَرَ » وفى أساس اللغة « آجرنى داره إيجارا فهو مُؤْجِر ، ولا تقل : مؤاجر ، فإنه خطأ قبيح » . قال: « وليس آجر هـذا فاعَلَ ، بل هو أفعل ، و إنما الذى هو فاعَلَ آجر الأجير مؤاجرة ، كقولك : شاهره وعاومه » وفى باب أفعل من جامع الغورى « آجره الله تعالى : لغة فى أجَرَه مقصورا » وفى باب فاعل منـه « آجره الدار » وهكذا فى ديوان الأدب ، قلت : فآجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغورى ، والحق ما فى أساس اللغـة ، لأن فاعَلَ لا يعدى إلى مفعولين إلا الذى كان يعدى فى الثلاثى إلى مفعول ، كنَزَعْتُ الحديث ونازعته الحديث ، فآجر المتعدى إلى مفعولين إذن من باب الإفعال ؛ فآجرتك الدار إيجاراً ، مثل أكريتك الدار ، وآجرت الأجير مؤاجرة : أى عقدت معه عقد الإجارة ، يتعدى إلى مفعول واحد ، وكأن الإجارة مصدر أجَرَ يأجُر إجارة نحو كتب يكتب كتابة : أى كان أجيرا ، قال تعالى : (عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ) ، فالإجارة كالزراعة والـكتابة ، كأنها صنعة ، إلا أنها تستعمل فى الأغلب فى مصدر آجر أفعَل ، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو (تَبَتَّلْ إليه تبتيلا) والأجير من أجر يأجُر

قوله : « وصحة آجر تمنع آجر » أى : صحة آجر فاعل تمنع آجر أفْعَـل ، قال فى الشرح : « أى أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق ، وفاعل ذو الزيادة لا بد أن يكون مبنيا من أجَرَ الثلاثى لا آجر الذى هو أفعل ، فيثبت آجر الثلاثى ، ولا يثبت آجر أفعل » هذا كلامه ، يا سبحانَ الله ! ! كيف يلزم من عدم بناء فاعل

من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً ؟ وهل يجوز أن يقال : أكرم غير ثابت ؛ لأن كارم غير مبنى منه بل من كَرُمَ ؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أ ج ر) ثابتان ، وكل واحد منهما بمعنى آخر ؛ فأفعل بمعنى أكرى ، وفاعل بمعنى عقد الإجارة

هـذا ، وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ، فإن كان ذلك فى صيغة موضوعة على التضعيف ، كَسَئَّال وسُؤَّال ، وجب الإدغام محافظة على وضع الصيغة ، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء ، وذلك أن الهمزة ثقيلة ، ولا سيما ما ضُعِّف منها ، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت ، وأما فى غير ذلك فلا يجوز ، فلا يبنى من قرأ نحو قِمُدٍّ [1] ولا فِلِزٍّ [2] ، ويجوز اجتماعهما مع سكون الأولى وتحرك الثانية فى صيغة غير موضوعة على التضعيف ، وعند ذلك تقلب الثانية ياء ، ولا تدغم ، نحو قِرَأْيٍ ، على وزن سِبَطْرٍ [3] من قرأ ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما فى مَسَلَة ؛ لأن تلك فى حكم الثانية

فإن تحركتا قلبت الثانية وجوباً ، ثم إن كانت الثانية لاماً قلبت ياء مطلقا ، بأى حركة تحركتا ؛ لأن الآخر محل التخفيف ، والياء أخف من الواو ، وأيضاً فمخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمز من مخرج الواو ؛ فتقول فى مثل جعفر من قرأ : قَرْأَى ، قَرْأَيَان ، قَرْأَوْن . وقَرْآة ، وقَرْآتان ، و قَرْأَيات . وإن لم تكن الثانية لاما

---

(١) القمد – كعتل – : القوى الشديد ، أو الغليظ . أنظر (حـ ١ ص ٥٣)

(٢) الفلز – بكسر الفاء واللام بعدهما زاى مشددة – : نحاس أبيض تجعل منه القدور المفرغة ، أو هو خبث الحديد ، أو هو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ، أو ما ينفيه الكير مما يذاب منها ، ويقال فيه : فلز – كهجف ، وفلز – كعتل –

(٣) السبطر – كهزبر – : الشهم الماضى ، وهو الطويل أيضاً ، وهو أيضاً الأسد يمتد عند الوثبة

فإن كانت مكسورة قلبت ياء أيضاً ، بأى حركة تحركت الأولى : بالفتحة نحو أَيِمَّة أَينٌّ ، أو بالكسر كما إذا بنيت من الأنين مثل إجْرِد [1] قلت : إِينٌّ ، وكذا لو بنيت مثل أُكْرِمَ منه قلت : أُينَّ ، مراعاة لحركتها ، ألا ترى أنك تجعلها بين الهمزة والياء فى مثل هذه المواضع ، إذا قصدت تخفيفها وليس قبلها همزة. كما فى سَئِم وسُئِل ومُسْتَهْزِئين ، وتقول عند الأخفش فى أُيِّن : أُوِن ، كما ذكرنا من الخلاف فى نحو سُئِل ، وإن كانت مضمومة جعلتها واوا صريحة مطلقا قياسا على التسهيل ، فتقول فى حكاية النفس من يَؤُبُّ : أَوُبُّ ، ومن يؤُم : أَوُم ، بواو خالصة ، وفى مثل أُبْلُم [2] من أمّ : أُوُمّ ، ولا يوجد مضمومة مكسور ماقبلها فى كلامهم ، ولوجاء إفْعُل ـ بكسر الهمزة وضم العين ـ لقلت من أم : إِوُمّ عند سيبويه بالواو ، و إِيُم بالياء عند الأخفش كما ذكرنا فى مستهزئون ، و إن كانت مفتوحة فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياء كما فى نحو بِئَر [3] ، فتقول فى نحو إصْبَع من أم : إيَم ، و إن كانت بعد ضمة جعلتها واوا ، كما فى جُوَن [4] ، فتقول فى تصغير آدم : أُوَيْدِم ، و إن كانت بعد فتحة قلبتها واوا أيضاً عند غير المازنى ، فتقول فى أفْعَلَ منك من الأَم : أَوَم ، وكذا أَوَرُّ ، من [5] الأر ، وعند المازنى : أَيَمّ وأَيَرُّ ، ولعله نظر إلى أن القياس على

---

(١) الأجرد ـ بكسرتين بينهما ساكن كأثمد ـ : نبت يخرج عند الكمأة ، فيستدل به عليها . انظر (حـ ١ ص ٥٩)

(٢) أبلم ـ بضمتين بينهما سكون ـ : الخوص، واحدته أبلمة (أنظر حـ ١ ص٥٦)

(٣) بئر ـ بكسر ففتح ـ : جمع بئرة ، وهى ما خبىء وادخر

(٤) جون ـ بضم ففتح ـ : جمع جونة ، وأصله جؤن وجؤنة ، فخففت الهمزة فيهما بقلبها واواً ، والجؤنة : سلة مستديرة مغشاة أدما يجعل فيها الطيب والثياب

(٥) الأر : مصدر أر يؤر ـ كشد يشد ـ ومعناه : السوق ، والطرد ، والجماع ، ورمى السلح ، وإيقاد النار

تسهيلها محال ههنا ؛ إذ الهمزة فى مثله تُسَهَّل بين الهمزة والألف ، وقلب المتحركة ألفاً متحركة محال ، فوجب قلبها لاجتماع همزتين : إما إلى الياء ، أو إلى الواو ؛ والياء أخف فقلبت إليه ، وغيره نظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفا ، ثم لما كان الألف إذا وجب تحريكها ولم تجعل همزة كما جعلت فى قائل ورداء قلبت واوا كما فى خَوَاتم وخُوَيْتِم قلبت الألف المنقلبة عن الهمزة واوا ، فقال : أَوَمّ ؛ وأما نحو أَوَادِمَ فى جميع آدَمَ فلا يخالفهم فيه [1] المازنى ؛ لأن الهمزة الثانية وجب قلبها فى المفرد ألفا وهو آدم ، فصار كألف عالم وخاتم وحائط ، والهمزة المقلوبة واواً أو ياء وجوباً حكمُهَا حكم الواو والياء ، كما ذكرنا فى أول الكتاب ، ويقول المازنى فى تصغير أئمة : أُيَيْمَّة ، وفى جمعه أَيَامّ ، بالياء فيهما ، وكذا يقول هو فى تصغير أَيَمّ أفعل التفضيل عنده من أم : أُيَيْمّ ، بالياء ، وكل ذلك مراعاة للمكبر فيهما والمفرد فى أيامّ ، ويوافقهم فى تصغير آدم على أُوَيْدم ، وغيره لا يراعى حال الأصل إذا زال علة القلب فى الفرع ، فيقول : أُوَيْمَّة وأوامّ ، فى تصغير أئمة وتكسيره ، وإن

---

(١) اعلم أن الجمهور والمازنى جميعاً متفقون على أنه يقال فى جمع آدم : أوادم وفى تصغيره : أويدم ، ولكن الجمهور يقدر أن هذه الواو مقلوبة عن الهمزة ؛ فأصل أوادم عندهم أآدم ، وأصل أويدم أأيدم ، والمازنى يجعل الواو فى الجمع والتصغير منقلبة عن الألف التى فى المفرد والمكبر المنقلبة عن الهمزة ، ومذهب الجمهور فى هذا أرجح ، لوجهين : الأول أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها مالم يمنع من ذلك مانع ، والأمر الثانى أن قلب الهمزة ألفا فى آدم قد زال مقتضيه فى أوادم وأويدم ، فلا سبيل إلى ادعاء أن هذه الواو منقلبة عن الألف . ثم إن الجمهور قاسوا على أوادم قولهم : محمد أون من على : أى أكثر أنينا ، بجامع أن فى كل منهما همزتين متحركتين فى أول الكلمة وثانيتهما مفتوحة وليست الأولى مكسورة ، ويرى المازنى قلب الثانية ياء لضرب من الاستحسان ، ولا مستند له من المستعمل فى كلام العرب

كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء كما فى مائة ، فتقول : إيَنٌّ على مثال إصْبَعٍ من الأنين

وجاء فى الهمزتين المتحركتين فى كلمة وجهان آخران : أحدهما ما ذكره أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً ، قال : سمعت من يقول : اللهم اغفر لى خطائئى ، كخطاياى بمنى ، وكذا دريئة [(١)] ودَرَائئى ، وقرأ جماعة من القراء — وهم أهل الكوفة وابن عامر — (أئمة) بهمزتين ؛ وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن همزة سواء ، فيقول فى « أئمة » : أيمة ، يجعلها بين الهمزة والياء كما فى سَئِم ، وكذا فى نحو أؤمُّكَ ، وغير ذلك

وفى هذين الوجهين — أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية — زاد بعضهم ألفاً بين الأولى والثانية ، إذا كانت الأولى مبتدأ بها ؛ لكراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين فى أول الكلمة ، واجتماع المثلين فى أول الكلمة مكروه ، ألا ترى إلى قولهم : أَوَاصل وأُوَيْصِل ؟ وإذا اجتمع فى كلمة همزتان وبينهما ألف لا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفاصل ، ألا ترى إلى مذهب من أراد الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل ، فيقول أائِمَّة ، حتى لا يكون اجتماع همزتين ، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلا ؟

وأما قلب همزة ذوائب واواً على سبيل الوجوب فلكونه أقصى الجموع ، ولكون واحده — أى ذؤابة [(٢)] — مقلوباً همزته فى الأغلب واواً

---

(١) الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن والرمى ، وهى أيضا كل ما استتر به الصياد ليختل الصيد ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِيني تَارَةً وَأَمَامِي

(٢) الذؤابة : الناصية او منبتها . انظر (حـ ١ ص ٢١٣)

كما هو قياس التخفيف فى مثله ، ومع هذا كله التزام القلب فى هذا الجمع على غير قياس ، ورآه الأخفش قياساً ، تقلب الهمزة الأولى عنده فى مثله واواً وجوباً ، لاجتماع الهمزتين ، والفاصل ضعيف ، وليس بوجه ؛ لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى

قوله « جاء وأيمة » قد مضى شرحهما فى أول الكتاب

قوله « أويدم وأوادم » أى : فى تصغير آدم وجمعه ، إذا سميت به ، فان لم تسم به فجمعه أُدْمٌ

قوله « وقد صح التسهيل والتحقيق فى أئمة » أى : فى القراءة ، ولم يجىء فى القراءة قلب الهمزة الثانية فى أئمة ياء صريحة ، كما هو الأشهر من مذهب النحاة ؛ بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية ، وقد ذكرنا أن هذين الحكمين لا يختصان عند بعضهم بأئمة ، بل يجريان فى كل متحركتين ، لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياء صريحة

قوله « ومنه خطايا فى التقدير الأصلى » أى : من اجتماع الهمزتين فى كلمة ، وذلك أنه جمع خَطِيئة ، وياء فَعيلة تقلب فى الجمع الأقصى همزةً ، كما يجىء فى باب الإعلال ، نحو كبيرة وكبائر ، فصار خطائىء عند سيبويه ، فقلبت الثانية ياء ؛ لما ذكرنا أن قياس همزتين فى كلمة قلبُ الثانية ياء إذا تطرفت ، فصار خطائى ، وليس غرضه ههنا إلا اجتماع همزتين فى خطايا فى الأصل عند سيبويه ، فقلبت ثانيتهما ياء ، وأما قلب الأولى ياء مفتوحة فسيجىء عن قريب ، وأما الخليل فانه يقول أيضاً : أصله خطايىء بياء بعدها الهمزة ، لكنه يقلب فيجعل الياء موضع الهمزة والهمزة موضع الياء ، كما مر فى أول الكتاب فى نحو جاء

قوله « والتزم فى باب أُكْرِمُ حذف الثانية » القياس فيه قلب الثانية واواً

كما فى أُوَيْدم ، لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية ؛ لكثرة الاستعمال ، كما خففت فى خُذْ وكُلْ بالحذف ، والقياس قلبها واواً ، ثم حُمِل أخواته من تُؤَكرم وَيُؤَكرم عليه ، وإن لم يجتمع الهمزتان

قوله « وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة فى باب مَطَايا » اعلم أن الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون فى مفرده ألف ثانية بعدها همزة أصلية كشائية من شَأَوْت ، أو منقلبة كشَائِية من شِئت أو واو كشَاوِية من شَوَيْت ، أو ألف ثالثة بعدها واو كإِدَاوَة وهِرَاوة ، أو ياء كَدَوَاية وَسِقَاية ، أو لم يكن مفرده على شىء من هذه الأوجه : سواء كان لامه همزة كخطيئة ، أو لم يكن كَبَلِيَّة

فالأصل فى جميع جُموع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوباً ، أعنى الياء المكسور ما قبلها والهمزة ، وذلك لكون الوزن وزن أقصى الجموع ، وكون هذين الثقيلين فى آخره الذى هو موضع التخفيف ، وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفاً ، والكسرة قبلها فتحة ، وتقلب الهمزة ياء ، وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً فى نحو مَدارَى ، مع أن ما قبل الياء ليس همزة ؛ فالوجه وجوب القلب ههنا ؛ لثقل الهمزة ، وإنما قلبت الهمزة ياء دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجا إلى مخرج الهمزة منها ، وإنما قلبت فى نحو « حَمْرَاوَانِ » واوا فى الأغلب ، لا ياء ، طلبا للاعتدال ؛ لأن الياء قريبة من الألف ، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاث ألفات ، فاستريح من توالى الأمثال إلى الواو مع ثقلها ؛ لخفة البناء ، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو فى المثنى ؛ إذ ألف التثنية غير لازمة ، فلا يلزم الواو العارضة بسببها ، ولما لزمت ألف التثنية فى ثِنَايَان [1] بقيت الياء بحالها ؛ وأما فى الجمع الأقصى فلا

(١) الثنايان مما جاء مثنى ولا واحد له ، ومعناه مفرد أيضا ؛ فهو يطلق على

تقلب واوا ؛ لثقل البناء ، ولزوم اكتناف الألفين ، ويلزم الواو او قلبت إليها ؛ وقد جاء في جمع هَدِيَّة هَدَاوى كما في حَمْرَاوَان ، وهذا شاذ ، إلا عند الأخفش ؛ فانه رآه قياسا كما في حَمْرَاوَان

وخولف الأصل المذكور في موضعين : أحدهما إذا كان في مفرده ألف بعده همزة نحو شائية من شَأَوْت أو من شِئْت ، فتركت الهمزة والياء بحالها ، فقيل : هؤلاء الشَّوَائِي ، مراعاة في الجمع المفرد ، كما روعي في نحو حَبَالى وخَنَاثى ، كما مر في باب الجمع ؛ وثانيهما إذا كان في مفرده ألف ثالثة بعدها واو ، نحو أَدَاوَى وعلاوى فقلبت الهمزة ، لكن إلى الواو لا إلى الياء ؛ لمراعاة المفرد أيضا ، وكان على هذا حق ما في مفرده ألف ثانية بعدها واو ، كَشَوَايا جمع شاوية ، أن يراعى مفرده فيقال : شَوَاوَى ، لكن لما كان أصله شَوَاوِى ؛ فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في أواول ؛ لاكتناف حرفي العلة لألف الجمع ؛ لم يقلب الهمزة بعده واوا ؛ لئلا يكون عَوْدًا إلى مافر منه ، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجري على الأصل من قلب الهمزة ياء ، فقيل : شَوَايَا ، في جمع شاوية ، وكذا في الجمع الذي في مفرده ألف بعد الياء كالدَّوَايَة وَالسَّقَايَة لو جمعتا هذا الجمع قيل : دَوَايَا وسَقَايَا ، والياء في هذا أولى لوجهين : لمراعاة المفرد ، وللجري على الأصل ، وكذا تقول في الجمع الذي ليس في مفرده ألف بعده همزة أو ياء أو واو فقلبت الهمزة ياء والياء ألفا ، كَخَطَايَا وَبَلَايَا وَبَرَايَا في جمع خطيئة وَبَلِيَّة وبَرِيَّة ، وقد جاء فيه هدية وَهَدَاوَى ، كما ذكرنا

فاذا تقرر هذا فاعلم أن الألف في هذه الجموع كلها مجتلبة للجمع ، ولم تكن في المفرد ، والهمزة بعد الألف في شَوَاءِ جمع شائية من شأوت هي الأصلية التي

حبل واحد تشد بأحد طرفيه إحدى يدي البعير وبالآخر الأخرى ؛ قال في اللسان : « وعلقت البعير بثنايين غير مهموز ؛ لأنه لا واحد له ، وذلك إذا علقت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء ؛ فتركت الياء على الأصل » اه

كانت فى المفرد ، وفى شَوَاء من شِئْتُ عارضة فى الجمع عروضها فى المفرد ، والألف التى كانت فى مفرديهما قلبت فى الجمع واوا ، وكذا ألف شاوية قلبت فى الجمع واوا ، أعنى شَوَايَا ، وقلبت واو المفرد التى كانت بعد الألف همزة كما فى أوائل، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة كما ذكرنا ، والألف التى كانت فى إداوة قلبت فى الجمع همزة كما فى رسائل وقلبت واوه ياء لانكسار ماقبلها ، ثم قلبت الهمزة ياء[1] مفتوحة والياء ألفا ، كما فى سِقَايَة لو قيل : سَقَايَا ، والياء فى خطيئة تقلب همزة عند سيبويه ؛ كما فى صحائف ، فيجتمع همزتان؛ فتقلب الثانية ياء ، وتقلب الأولى ياء مفتوحة ، كما فى بَلَايَا ونحوها ، وتقلب الياء التى بعدها ألفا ؛ لأن الياء المنقلبة عن همزة على وجه الوجوب حكمها حكم الياء الأصلية ، والهمزة الثانية ههنا واجبة القلب إلى الياء ؛ لسكونها متطرفة ، كماسبق تحقيقه فى هذا الباب ، فَخَطَايَا كَهَدَايَا ، قلبت ياؤها — أى الحرف الأخير — ألفا ، وقال الخليل : أصله خطايىء بالهمزة بعد الياء التى كانت فى الواحد ، فجعلت الياء فى موضع الهمزة والهمزة فى موضع الياء ، ثم قلبت الهمزة التى كانت لام الكلمة ياء مفتوحة ، فوزنه[2] فَوَالِع ، فقول المصنف « ومنه خطايا على القولين » أى : من باب قلب الهمزة المفتوحة ياء مفتوحة على قول الخليل وسيبويه

واعلم أنه إذا توالى فى كلمة أكثر من همزتين أخذت فى التخفيف من الأول.

---

(١) قوله « قلبت الهمزة ياء مفتوحة .. إلخ » ليس بصحيح ؛ فأن الهمزة فى جمع إداوة قلبت واواً حملا على المفرد ، لا ياء ، وهذا أحد الموضعين اللذين خولف فيهما الأصل الذى أصله المؤلف من قبل ، والعجب منه أنه صرح بذكر الموضعين اللذين خولف فيهما هذا الأصل ثم غفل عنه

(٢) قوله « فوزنه فوالع » ليس صحيحاً ؛ بل وزن خطايا فعائل عند سيبويه وفعالى — كعذارى — : عند الخليل والكوفيين ، على اختلاف بينهما فى التقدير ، ولعله من تحريف النساخ

نخففت الهمزة الثانية ، ولم تبتدىء فى التخفيف من الآخر ، كما فعلت ذلك فى حروف العلة فى نحو طَوَى وَنَوَى ؛ وذلك لفرط استثقالهم لتكرار الهمزة ،فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل ، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة

فان بنيت من قرَأ مثل سفرجل قلت : قَرَأْيَأ ، حققْت الأولى ، وقلبت الثانيـة التى منها نشأ الثقل ، وإنما قلبتها ياء ، لا واوا ؛ لكونها أقرب مخرجا إلى الهمزة من الواو ، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة

وإن بنيت مثل سَفَرْجَل من الهمزات قلت : أوَأْيأ ، على قول النحاة ، وأَيَأْيَأ ، على قول المازنى ، كما ذكرنا فى قولك : هو أَيَمّ منك ؛ فتحقيق الأولى هو القياس ؛ إذ الهمزة الأولى لا تخفف ، كما مر ، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانيـة صارت الثالثة أولى الهمزات ، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التى قبلها ؛ نخففت بقلبها ياء ، كما ذكرنا فى قَرَأْيَأ ، ثم صارت الخامسة كالأولى

ولو بنيت منها مثل قِرْطَعْب (1) قلت : إيئاء ؛ قلبت الثانية ياء كما فى إيتِ ، والرابعةَ ألفا كما فى آمن ، وتبقى الخامسة بحالها كما فى راء وشاء

ولو بنيت منها مثل جَحْمَرِش قلت : أأْيِء ، قُلبت الثانية كما فى آمن ، والرابعة كما فى أيمة ، وتبقى الخامسة بحالها ؛ لعدم مجامعتها الهمزة

ولو بنيت مثل قُذَعْمِل قلت : أُوَأْيِء ؛ قلبت الثانية كما فى أُوَيْدم ، والرابعة كما فى قِرَأى ، وتبقى الخامسة بحالها

فإن اجتمعت الهمزتان فى كلمتين والثانية لا محالة متحركة ؛ إذ هى أول الكلمة ، فإن كانت الأولى مبتدأ بها ، كهمزة الاستفهام ، فحكمهما حكم الهمزتين

(1) القرطعب - بكسر فسكون ففتح فسكون - : السحابة ، وقيل : دابة ، انظر (ح ١ ص ٥١)

فى كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأئمة وايتمن ، فلا تخفف الأولى إجماعا ، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها فى كلمة سواء ، إلا أن تحقيق الثانيـة ههنا أكثر منه إذا كانتا فى كلمة ، لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها ، وإن كانت من حيث كونُها على حرف كجزء مما بعدها ، فَمَن فَصَل هناك بالألف بين الهمزتين المتحركتين : المحققتين ، أو المسهلة ثانيتهما نحو أَئِمّة ؛ فصَل ههنا أيضا ، ومن لم يفصل هناك لم يفصل ههنا أيضا . قال :

١٣٦ — أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ (١)

وقال :

١٣٧ — حُزُقٌّ إِذَا مَا النَّاسُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا (٢)

وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل ؛ فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفت ، نحو أَصْطَفَى وأَضْطُفِيَ ، وإلا قلبت الثانية ألفاً ، أو سهلت كما

---

(١) هذا بيت من الطويل من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وقبله قوله :

أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالصَّرَائِمِ

والدهناوية : المنسوبة إلى الدهناء ، وهو موضع فى بلاد تميم ، وأراد ظبية ، والعوهج - كجوهر - : الطويلة العنق ، وجرت : أراد به سنحت ، وعرفة - بضم العين وسكون الراء المهملتين - : القطعة المرتفعة من الرمل ، والصرائم : جمع صريمة ، وهى القطعة من الرمل أيضا ، وبيت الشاهد كله مقول القول ، والوعساء : الأرض اللينة ذات الرمل ، وجلاجل - بجيمين ، أو بمهملتين - : اسم مكان بعينه ، والنقا : التل من الرمل ، وأم سالم : كنية محبوبته مية . والاستشها بالبيت فى قوله «آ أنت» حيث فصل بين الهمزتين بألف زائدة

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو من كلمة لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابى ، والحزق - كعتل - : القصير العظيم البطن الذى إذا مشى أدار أليته ، وأبدوا : أظهروا ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « آ إياه » حيث زاد بين همزة الاستفهام والهمزة التى فى أول الكلمة ألفا ، على نحو ما فى الشاهد السابق

تقدم ، و إن لم تكن الأولى ابتداء — وذلك فى غير همزة الاستفهام ، ولاتكون الثانية إلا متحركة كما قلنا — فالأولى : إما أن تكون ساكنةأو متحركة ، وفى كلا الوجهين قال سيبويه : إن أهل التحقيق — يعنى غير أهل الحجاز — يخففون إحداها و يستثقلون التحقيق فيهما ، كمايستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ، قال : ليس من كلام العرب أن تلتقى الهمزتان فتحققا ؛ فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى دون الثانية ؛ لسكونها آخر الكلمة والأواخر محل التغيير ، وهو قول أبى عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ؛ لأن الاستثقال منها جاء ، كما فعلوا فى الهمزتين فى كلمة ، وهو قول الخليل ، وقد اختار جماعة وهم قُرّاء الكوفة وابنُ عامر التحقيقَ فيهما معا ، كما فعلوا ذلك بالهمزتين فى كلمة ، وهو ههنا أولى ، لافتراق الهمزتين تقديرا ، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معا كما فعلوا ذلك فى الهمزة الواحدة ، فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل ، كما مر فى الهمزة المفردة فليرجع إليه ، ومن خفف الثانية وحدها كانت كالهمزة المتحركة بعد متحرك ، فيجىء الأوجه التسعة المذكورة ، فليرجع إلى أحكامها ، فهى هى بعينها ؛ فيجىء فى « يشاء إلى » المذاهب الثلاثة فى الثانية : بينَ بينَ المشهورُ ، والبعيدُ ، وقلبها واوا ، وفى نحو هٰذَاءِ أُمُّكَ[1] : التسهيل المشهورُ ، والبعيدُ ، وقلبُها ياء . ونقل عن أبى عمرو حذفُ أولى المتفقتين ، نحو أَوْلِياء أولئك ، و(جَاءَ أَشْرَاطُهَا) ، ومن السَّماءِ إنْ . ونقل عن ورش وقُنْبل[2] فى ثانية

(١) وقع فى جميع الأصول « هذا إمك » وهو من تحريف النساخ والغفلة عن مراد المؤلف ، فان غرضه التمثيل لاجتماع همزتين من كلمتين ، و « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف لغة فى « ذا » اسم الاشارة ، قال الراجز :

هذَائِهِ الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرِ

(٢) قنبل - كقنفذ - : أصله الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح ، وقد لقب به محمد بن عبد الرحمن أحد القراء

المتفقتين قلبها حرف مد صريحا : أى ألفاً إن انفتحت الأولى ، وواوا إن انضمت ، وياء إن انكسرت ، وهذا معنى قوله « وجاء فى المتفقتين حذف إحداها ، وقلب الثانيـة كالساكنة » ومن خففهما معاً — وهم أهل الحجاز — جمع بين وجهى التخفيف المذكورين الآن .

وأما إن كانت الأولى ساكنة نحواقرأ آيه ، وأقْرِىءْ أباكَ السلام ، ولم يردُؤْ أبوك ؛ ففيه أيضا أربعة مذاهب : أهلُ الحجاز يخففونهما معا ، وغيرهم يحققون : إمّا الأولى وحدها ، أو الثانية وحدها ، وجماعة يحققونهما معا — كما ذكرنا فى المتحركتين — وهم الكوفيون ، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً ، وهو إدغام الأولى فى الثانية كما فى سائر الحروف ، فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفا إن انفتح ما قبلها ، وواوا إن انضم ، وياء إن انكسر ، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى الأولى الساكنة وحذفها ، وأهل الحجاز المخففون لهما معا قلبوا الأولى ألفا أو ياء أو واوا ، وسهلوا الثانية بينَ بينَ إذا وليت الألفَ ؛ لامتناع النقل إلى الألف ، وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء ؛ لإمكان ذلك ؛ فيقولون : اقرَا آية ؛ بالألف فى الأولى والتسهيل فى الثانية ، وأقْرِيَ أباكَ ؛ بالياء المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة ، ولم يَرْدُوَ أبوك ، بالواو المفتوحة ، وعليه قس نحو لَمْ تَرْدُوُ أُمُّك ، ولم تَرْدُوِ أبِلكَ ، وغير ذلك ، وكذا إذا كانت الثانية وحدها ساكنة ، نحو من شاء أُئْتُمِنَ ، فلا بد من تحريك أولاهما فيصير من هذا القسم الأخير .

تعريف الإعلال وأنواعه وحروفه

قال : « الْإِعْلاَلُ : تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْبُ ، وَالْحَذْفُ ، وَالْإِسْكَانُ . وَحُرُوفُهُ الْأَلِفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ . وَلاَ تَكُونُ الْأَلِفُ أَصْلاً فِي الْمُتَمَكِّنِ وَلاَ فِي فِعْلٍ ، وَلَـكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ »

أقول : أعلم أن لفظ الإعلال فى اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة : أى

الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف ، أو الإسكان . ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة : إعلال ، نحو رَاسٍ ومَسَلَةٍ والمَرَاةِ ؛ بل يقال : إنه تخفيف للهمزة ، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة ، نحو هِيَّاكَ وعَلِجٍ (١) في إيَّاكَ وعَلِيٍّ ، ولا لحذفها نحو حِرٍ في حِرْحٍ ، ولا لإسكانها نحو إبْلٍ في إبِلٍ ، ولفظ القلب مختص في إصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً

قوله : « للتخفيف » احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو أبوك وأباك وأبيك ، وفي المثنى وجمع السلامة المذكر نحو مُسلمان وَمُسلِمَيْن ، ومَسلِمُون ومسلِمِين ؛ فإن ذلك الاعراب لا للتخفيف ، وقد اشتهر في إصطلاحهم الحذف الاعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد ، كحذف ألف عصاً وياء قاضٍ ، والحذف الترخيميُّ والحذفُ لا لعلة للحذف غير المطرد ، كحذف لام يَدٍ ودَمٍ وإن كان أيضاً حذفا للتخفيف

قوله « ويجمعه القلبُ ، والحذفُ ، والإسكانُ » تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله « يجمعه الإبدال ، والحذف ، وبين وبين »

قوله : « وحروفه الألف ، والواو ، والياء » أي : حروف الاعلال ، تسمى

---

(١) هذا التمثيل غير صحيح ، وذلك لأن هياك أصله إياك ؛ فهو من إبدال الهمزة ، وعلج أصله علي ؛ فهو من إبدال الياء ، وهو أحد حروف العلة ، وبعيد أن يكون غرضه المبدل لا المبدل منه ، وخير من هذا أن يمثل بأصيلال ، وأصله أصيلان ، فأبدل النون لاما ، ومنه قول النابغة الذبياني

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا ... عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

والتمثيل بالطجع ، وأصله اضطجع ، فأبدلت الضاد لاما ، ومنه قول الرجز :

لَمَّا رَأَى أن لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ ... مَالَ إلَى أرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

الثلاثة حروف العلة ؛ لأنها تتغير ولا تبقى على حال ، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضاً لكثرتها فى الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها لخلوها من أبعاضها — أعنى الحركات — محال ، وكلٌّ كثير مستثقلٌ وإن خف

قوله « ولا تكون الألف أصلا فى المتمكن » : أما فى الثلاثى فلأن الابتداء بالألف محال والآخِر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك فى التصغير ، فلم يمكن وضعها ألفاً ، وأما فى الرباعى فالأول والثانى والرابع لما مر فى الثلاثى ، والثالث لتحركه فى التصغير ، وأما فى الخماسى فالأول والثانى والثالث لما مر فى الثلاثىِّ والرباعىِّ ، والخامسُ لأنه مورد الإعراب ، والرابعُ لكونه معتقب الإعراب فى التصغير والتكسير ، وأما فى الفعل الثلاثى فلتحرك ثلاثتها فى الماضى ، وأما فى الرباعى فلإتباعه الثلاثىّ

وقد ذكر بعضهم أن الألف فى نحو حاحيت وعاعيت غير منقلبة كما مر فى باب ذى الزيادة (١)

---

(١) لم يذكر المؤلف النسبة بين الابدال والقلب والاعلال وتخفيف الهمزة والتعويض ، وهذه الأشياء بين بعضها وبعض مناسبات وفروق ؛ فيجمل بالباحث معرفة ما بينها من الصلات وما بينها من الفروق ، وسنذكر لك حقيقة كل واحد من هذه الأنواع ثم نبين وجوه الاتحاد والاختلاف فنقول :

(ا) الابدال فى اللغة مصدر قولك : أبدلت الشىء من الشىء ؛ إذا أقمته مقامه ويقال فى هذا المعنى : أبدلته ، وبدلـ ، وتبدلته ، واستبدلته ، وتبدلت به ، واستبدلت به ، قال سيبويه : « ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بفلان ؛ فيقول : معى رجل بدله : أى رجل يغنى غناءه ويكون فى مكانه » اه

والابدال فى اصطلاح علماء العربية : جعل حرف فى مكان حرف آخر ، وهو

. . . .

عندهم لايختص بأحرف العلة ومايشبه أحرف العلة ، سواء أكان للادغام أم لم يكن ، وسواء أكان لازما أم غير لازم ، ولابد فيه من أن يكون الحرف المبدل فى مكان الحرف المبدل منه

وإذا تأملت هذا علمت أنه لافرق بين الابدال فى اللغة والابدال فى اصطلاح أهل هذه الصناعة إلامن جهة أن الاصطلاح خصه بالحروف ، وقد كان فى اللغة عاما فى الحروف وفى غيرها

(ب) وللعلماء فى تفسير القلب ثلاث طرق : الأولى - وهى التى ذكرها الرضى هنا - أنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، وهو على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة فى نحو بير وسوتم وراس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء فى نحو اتعد واتسر . والطريق الثانية - وهى التى سلكها ابن الحاجب - أنه جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف ، فهو عنده خاص بأن يكون المقلوب حرف علة ، وأن يكون القلب للتخفيف ، وهو من ناحية أخرى عام فى المقلوب إليه حرف العلة ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة فى نحو بير وسوتم وراس وخطايا ، ويدخل فيه قلب الواو والياء تاء نحو اتعد واتسر ، وهمزة نحو أواصل وأجوه وأقتت والأول . والطريق الثالثة — وهى التى سلكها غير هذين من متأخرى الصرفيين كالزمخشرى وابن مالك — أنه جعل حروف العلة بعضها مكان بعض ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة وقلب حرف العلة تاء أو همزة أوغيرهما من الحروف الصحيحة ، ويدخل هذان النوعان عند هؤلاء فى الابدال

(ح) الاعلال فى اصطلاح علماء العربية : تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكين أو الحذف قصدا إلى التخفيف

(د) تخفيف الهمزة : تغييرها بحذفها أو قلبها إلى حرف من حروف العلة ، أو جعلها بين الهمزة وحروف العلة

(ه) التعويض فى اللغة : جعل الشيء خلفا عن غيره ، وفى الاصطلاح : جعل الحرف خلفا عن الحرف . وللعلماء فيه مذهبان : أحدهما أنه يشترط كون الحرف المعوض فى غير مكان الحرف المعوض منه ، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين ،

. . . .

والثانى أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض فى غير مكان المعوض منه ، وهو الغالب الكثير ، نحو صفةوعدة ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، ويجوز أن يكون المعوض فى مكان المعوض منه ، كالتاء فى أخت وبنت بناء على رأى ، وكالألف فى اسم بناءعلى أنه من الوسم ، وكالياء فى فرازيق وفريزيق ؛ فانهما فى مكان لأول من فرزدق .

فاذا علمت هذا تبين لك ما يأتى :

أولا : أن بين الابدال والقلب ـ على الطريق الأولى ـ العموم والخصوص المطلق ؛ إذ يجتمعان فى إبدال حروف العلة والهمزة ، وينفرد الابدال فى ادكر أو الطجع ونحوهما مما ليس فى حروف العلة والهمزة

ثانيا : أن بين الابدال والقلب ـ على الطريق الثانية ـ العموم والخصوص المطلق أيضا ؛ إذ يجتمعان فى نحو قال وباع وميزان وكساء ورداء واتصل واتسر ، وينفرد الابدال فى تظنى وتقضى وفى أصيلال ونحوها

ثالثا : أن بين الابدال والقلب ـ على الطريق الثالثة ـ العموم والخصوص المطلق أيضا ، إذ يجتمعان فى نحو قال وباع وميزان وسيد وميت ، وينفرد الابدال فى نحو دينار وقيراط وعلج وتميمج

رابعا : أن بين الابدال والاعلال عموما وخصوصا وجهيا ، إذ يجتمعان فى نحو قال ورمى ، وينفرد الابدال فى نحو ادكر وازدحم واصطبر واضطجع ، وينفرد الاعلال فى نحو يقول ويبيع ويذكو ويسمو ويرمى ويقضى ، ويعد ويصف ، وعد وصف : أمرين من وعد ووصف

خامسا : أن بين الابدال وتخفيف الهمزة عموما وخصوصا وجهيا ؛ إذ يجتمعان فى نحو راس وبير ولوم ، وينفرد الابدال فى هراق فى أراق ، وهياك فى إياك ، وينفرد تخفيف الهمزة فى نحو مسلة فى مسألة وجيل فى جيأل ، وضو فى ضوء ، وشى فى شيء

سادسا : أن بين الابدال والتعويض على المشهور التباين ؛ إذ يشترط فى الابدال كون المبدل فى مكان المبدل منه ، ويشترط فى التعويض أن يكون العوض فى غير مكان المعوض منه . وعلى غير المشهور يكون بينهما العموم والخصوص المطلق ؛ فكل

مواقع الواو والياء في الكلمات

قَالَ : «وَقَدِ اتَّفَقَتَا فَاءَيْنِ كَوَعْدٍ وَيُسْرٍ ، وَعَيْنَيْنِ كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَلاَمَيْنِ كَغَزْوٍ وَرَمْيٍ ، وَعَيْناً وَلاَماً كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ ، وَتَقَدَّمَتْ كُلٌّ وَاحِدَةٍ عَلَى الأُخْرَى : فَاءً وَعَيْناً كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ ، وَاخْتَلَفَتَا فِي أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَيْناً عَلَى الْيَاءِ لاَماً ، بِخِلاَفِ الْعَكْسِ ، وَوَاوُ حَيَوَانٍ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءً وَعَيْناً فِي يَيْنٍ ،

إبدال تعويض ولا عكس ، إذ يجتمعان فى نحو فرازيق ، وينفرد التعويض فى نحو عدة وزنة وابن

سابعا : أن بين الاعلال وتخفيف الهمزة التباين ، إذ الاعلال خاص بحروف العلة ، وتخفيف الهمزة خاص بالهمزة بداهة ، ومن أدخل الهمزة فى حروف العلة أو نص عليها فى تعريف الاعلال ، فقال : «إنه تغيير حروف العلة أو الهمزة بالقلب أو الحذف أو الاسكان» كان بين الاعلال وتخفيف الهمزة عنده العموم والخصوص الوجهى ، إذ يجتمعان فى نحو سال ومقرو ، ونبي على أنه من النبأ ، وينفرد الاعلال فى نحو قال وباع ويقول ويبيع وقل وبع ، وينفرد تخفيف الهمزة فى لجعلها بين بين

ثامنا : أن بين الاعلال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص الوجهى ، إذ يجتمعان فى نحو قال ، وينفرد الاعلال فى نحو يقول وقل ، وينفرد القلب فى نحو بير وراس ، وهذا على الرأى المشهور . أما على رأى من يجعل الهمزة من حروف العلة فيكون بين القلب والاعلال - على الطريق المذكورة - العموم والخصوص المطلق ، إذ ينفرد الاعلال عن القلب فى الحذف والتسكين ، ويكون بينهما - على الطريق الثانية والثالثة - العموم والخصوص المطلق ، إذ يجتمعان فى نحو قال ورمى وأواصل واتعد واتسر ، وينفرد الاعلال فى الحذف والاسكان

تاسعا : أن بين الاعلال والتعويض التباين

عاشرا : أن بين القلب - على الطريق الأولى - وتخفيف الهمزة العموم والخصوص الوجهى ، إذ يجتمعان فى نحو بير ، وينفرد تخفيف الهمزة فى نحو مسلة ، وينفرد القلب فى نحو قال . أما على الطريق الثانية والثالثة فبينهما التباين ، إذ شرط القلب أن يكون المقلوب حرفاً من حروف العلة ، وتخفيف الهمزة خاص بها

حادى عشر : أن بين تخفيف الهمزة والتعويض التباين ، وهو واضح

وَفَاءً وَلاَمًا فِي يَدَيْتُ ، بِخِلاَفِ الْوَاوِ ، إلاَّ فِي أَوَّلَ عَلَى الأَصَحِّ ، وَإلاَّ فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهٍ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءً وَعَيْناً وَلاَمًا فِي يَيَّيْتُ ، بِخِلاَفِ الْوَاوِ إلاَّ فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهٍ »

أقول : اعلم أن كون الفاء ياء والعين واوا لم يسمع إلا في يَوْم ويُوح [١] ، ولم يسمع العكس إلا في نحو وَيْل [٢] وَوَيْح [٣] وَوَيْس [٤] ووَيْب [٥] ، واتفقتا أيضاً في كونهما عينا ولاما كَقَوٍّ [٦] وَبَوٍّ [٧] وحَيٍّ وَعِيٍّ [٨] ، وكلاهما قليلان قلة كون العين واللام حلقيين كَلِحِحَ [٩] وَبَعَّ [١٠] وبخ [١١] ، وأهمل كونهما

(١) يوح ، ويوحى – كطوبى – : من أسماء الشمس ، انظر (حـ ١ ص ٣٥)

(٢) الويل : كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب . انظر (حـ ١ ص ٣٥)

(٣) ويح : كلمة رحمة . انظر (حـ ١ ص ٣٥)

(٤) ويس : كلمة تستعمل في الرحمة ، وفي استملاح الصبي . انظر (حـ ١ ص ٣٥) ، والويس أيضا : الفقر ، وما يريده الانسان ، فهو من أسماء الأضداد

(٥) ويب : كلمة بمعنى الويل . انظر (حـ ١ ص ٣٥) . وتستعمل أيضاً بمعنى العجب ، يقال : ويبا لهذا : أي عجبا له

(٦) القو : موضع بين فيد والنباج ، وهما في طريق مكة من الكوفة ، وقيل : هو واد بين اليمامة وهجر ، وقيل : منزل ينزله الذاهب من البصرة إلى المدينة بعد أن يرحل من النباج ، قال الشاعر :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا ... وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرْعَرَا

(٧) البو – بفتح الباء وتشديد الواو – : الحوار ، وهو ولد الناقة ، وقيل : البو : جلد الحوار يحشى تبنا أو ثماما أو حشيشا ثم يقرب إلى أم الفصيل لتر أمه فتدر عليه ، وقيل في المثل : « حَرِّكْ لَهَا حُوَارَهَا تَحِنَّ »

(٨) العى – بكسر العين المهملة وتشديد الياء – : مصدر عيي – كرضي – وهو الحصر

(٩) لحح : بوزن فرح ، يقال : لححت عينه ، إذا لصقت بالرمص والقذى

(١٠) يقال : بع السحاب ، إذا كثر نزول مطره

(١١) يقال : بخ الرجل ، إذ سكنت ثورة غضبه ، ويقال : بخ في نومه ، إذا غط

همزتين ، وندر كونهما هاءين ، نحو قَهّ [١] وَكَهّ [٢] فى وجهى ، وكون الواو عينا والياء لاما نحو طَوَيْتُ أكثرُ من كون العين واللام واوين كَقُوَّة ، فالحمل على الأول عند خفاء الأصل أولى ؛ فيقال : إن ذا فى اسم الإشارة أصله ذَوَى لا ذَوَو [٣]

قوله « الواو تقدمت عينا على الياء لاما » هو كثير : [نحو] طَوَيْت وَنَوَيْت وَغَوِيتُ ، بخلاف العكس : أى لم يأت العين ياء واللام واوا ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير معْتقَب الإعراب

قوله « وواو حيوان بدل من ياء » عند سيبويه وأصحابه ، أبدلت منها لتوالى الياءين ، وأبدلت الثانية ؛ لأن استكراه التتالى إنما حصل لأجلها ، وأيضا لو أبدلت العين واوا لحمل على باب طَوَيْت الكثير ، وظن أنها أصل فى موضعها ؛ لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة فى موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل ، وقال المازنى : واو حَيَوَان أصل ، وليس فى حَيِيتُ دليل على كون الثانية ياء ، لجواز أن يكون كَشَقِيت ورضيت ؛ قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، لكن سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره فى كلامهم لو جعل الواو أصلا .

قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا فى يَيْنَ » هو وادٍ ولا أعلم له نظيرا

---

(١) يقال : قه الرجل ، إذا رجع فى ضحكه ، أو اشتد ضحكه . أو قال فى ضحكه : قه

(٢) يقال : استنكهت السكران فكه فى وجهى ، إذا طلبت منه أن يخرج نفسه لتشم رائحته فأخرجه ، وهو مثل جلس يجلس جلوسا

(٣) انظر (ج ٢ ص ٣٦) ثم (ج ١ ص ٢٨٥) فقد أشبعنا الكلام عليها هناك

قوله « إلا فى أَوَّل على الأصح » يعنى أن فاءه وعينه واوان أيضا على الأصح ؛ كما مر [1] ، فالحق أن الواو والياء متفقتان ههنا فى كون كل واحدة منهما فاء وعينا ، كل واحدة منهما فى كلمة واحدة فقط [2] ، وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر فى غير حروف العلة أيضا نحو ببر [3] لالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما فى الثانى ، وتقل الكراهة شيئاً بوقوع فصل نحو كَوْكَب ، وبحصول موجب الإدغام كما فى أَوَّل

قوله « وفاء ولاما فى يَدَيْت » أى : أصبت يده ، وأنعمت

قوله « إلا فى الواو على وجه » ذهب أبو على إلى أن أصل واو وَيَو لكراهة بناء الكلمة عن الواوات ، ولم يجىء ذلك فى الحرف الصحيح إلا لفظة بَبَّه [4] ، وذلك لكونها صوتاً ، وذهب الأخفش إلى أن أصله وَوَو ؛ لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما ؛ فتقول على مذهب أبى على : وَيَّيْتُ واواً ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما فى أَغْلَيْت ، وتقول فى مذهب الأخفش : أَوَّيْتُ ، وقال ثعلب : وَوَّيْتُ ، ورده ابن جنى ، وهو الحق ، وذلك لأن الاستثقال فى وَوَّيْت أكثر منه فى وَوَاصل ؛ لاجتماع ثلاث واوات

واعلم أن تماثل الفاء واللام فى الثلاثى قليل ، وإن كانا صحيحين أيضا كَقَلَق وَسَلَس .

قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما فى يَيَّيْتُ » مذهب أبى على أن

---

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٤٠ و ٣٤١) . (٢) هذه الجملة حال من الواو والياء

(٣) الببر : ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر (ج ٢ ص ٣٦٧)

(٤) ببة : حكاية صوت صبى ، ولقب لعبد الله بن الحارث وقالت أمه هند بنت أبى سفيان وهى ترقصه :

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ ... جَارِيَةً خِدَبَّهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ ... تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَهْ

أصل الياء يَوَى ، فتقول : يَوَّيْتُ ياء حسنة : أى كتبت ياء ، وعند غيره أصله يَيِي ، وكذا الخلاف بينهم فى جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف ، نحو با تا ثا را ، فهم يقولون : بَيَّيْت وَتَيَّيْتُ وَثَيَّيْت ، إلى آخرها ، وقال أبو على : بَوَّيْتُ إلى آخرها ، وعند أبى على جمعها : أَبْوَاء وأَتْوَاء ، وعند غيره : أَبْيَاء وَأَتْيَاء ، و إنما حكموا بذلك لورود الإمالة فى جميعها ، وليس بشىء ؛ لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهى غير متمكنة فألفاتها فى ذلك الوقت أصل ، كألف ماولا ، و إنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة ؛ قياسا على نحو رداء وكساء ، وذلك عند وقوعها مركبة معربة ، فألحقوا إذَنْ ألفاتها بألفات سائر المعربات فى كونها منقلبة ، وهى لا تمال ألفها إذن ، كما مر فى باب الإمالة [1] ، فلا دلالة إذن فى إمالتها قبل التركيب على كون ألفاتها بعد التركيب فى الأصل ياء ، و إنما حكم أبو على بكونها واوا وبأن لامها ياء لكثرة باب طَوَيْت ولويت ، وكونه أغلب من باب قُوَّة وَحَيِيت ، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح ، كما مر ، وما ثانيه ألف من هذه الأسماء و بعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتركيبها لا أصل لألفاتها ؛ لكونها غير متمكنة فى الأصل ، كما مر ، وأما بعد إعرابها فجعلها فى الأصل واوا أولى من جعلها ياء ؛ لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب ، فتقول : ضَوَّدْتُ ضادا ؛ وكَوَّفت كافا ، وَدَوَّلت دالا ، والجمع أضواد وأكواف وأدوال ، وأما جيم وشين وعَيْن فعينها ياء نحو بَيْت وديك ؛ إذ الياء موجودة ، ولا دليل على كونها عن الواو ، ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فُعْلاً — بضم الفاء ، و فِعْلا — بكسرها — خلافا للأخفش [2]

---

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء

(٢) اعلم أن سيبويه والأخفش قد اختلفا فى الياء الساكنة المضموم ما قبلها إذا لم تكن عينا لفعلى ولا عينا لجمع : هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ؟ أو تقلب

قال : « الفاء : تُقْلَبُ الْوَاوُ هَمْزَةً لُزُومًا فِى نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأُوَيْصِلٍ ، وَالْأُوَلِ ، إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ ، بِخِلَافِ وُورِىَ ، وَجَوَازًا فِى نَحْوِ أُجُوهٍ وَأُورِىَ ، وَقَالَ الْمَازِنِىُّ : وَفِى نَحْوِ إِشَاحٍ ، وَالْتَزَمُوهُ فِى الْأُولَى حَمْلاً عَلَى الْأُوَلِ ، وأما أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءُ فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ » .

أقول : اعلم أنهم استثقلوا اجتماع المثلين فى أول الكلمة ، فلذلك قل نحو بَبْر ودَدَنٍ ، فالواوان إذا وقعتا فى الصدر ـ والواو أثقل حروف العلة ـ قلبت أولاهما همزة وجوبا ، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، نحو وُورِىَ فى وَارَى ؛ فانه لا يجب قلب الأولى همزة ، لعروض الثانية من جهتين : من جهة الزيادة ، ومن جهة انقلابها عن الألف ، ولكون المد مخففا لبعض الثقل ، وإن لم تكن الثانية مدة : سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كأواصل وأُوَيْصل ، أو غير منقلبة عنه كأُوْعَد على جَوْرَبٍ من وعد ، وكذا إن كانت مدة لكنها غير منقلبة عن شىء كما تقول من وعد على وزن طُومَار [1] : أُوعاد ، وجب قلبُ الأولى همزة ، وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصلى ، كما قال الخليل فى فُعْل من وَأَيْتُ مخففا : أُوىٌ [2] ومن ذلك مذهب الكوفية فى أُولى ، فان أصله عندهم وُؤْلى ، ثم ولى.

الياء واوا لتسلم الضمة ؟ ذهب سيبويه إلى الأول والأخفش إلى الثانى ، وسيأتى هذا الخلاف مبسوطا ومعللا فى كلام المؤلف فى هذا الباب ، فقول المؤلف « ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا ـ بضم الفاء ـ وفعلا ـ بكسرها ـ خلافا للأخفش » معناه أنه يتعين على قول الأخفش أن تكون على فعل ـ بالكسر ـ إذ لو كانت فعلا ـ بالضم ـ لوجب عنده قلب الياء واوا ، وكان يقال : جوم ، وأما على مذهب سيبويه فيجوز أن تكون الكسرة أصلية ، فهو فعل ـ بالكسر ـ ويجوز أن تكون الكسرة منقلبة عن ضمة فأصله فعل ـ بالضم ـ

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (ح ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٢) أصل أوى وؤى ـ كقفل ـ ثم خفف بقلب همزته الساكنة واوا كما تخفف سؤلا : فصار وويا ؛ فاجتمع واوان فى أول الكلمة فوجب قلب أولاهما همزة .

ثم أولى ، وعليه قراءة قالون (عَادَ لُؤْلَى) [١] بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف ، ورد المازنى على الخليل بأن الواو فى مثله عارضة غير لازمة ؛ إذ تخفيف الهمزة فى مثله غير واجب ، فقال : يجوز أُوىٌ ووُوىٌ ؛ لضمة الواو ، لا لاجتماع الواوين ، كما فى وجوه وأجوه

وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شىء وجب قلب الأولى همزة : سواء كانت الثانية مدة كما فى الأُولى عند البصرية وأصله وولى ، أو غير مدة كالأول عندهم .

وقول المصنف « إذا تحركت الثانية » هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل : أوى ، فى وُوى ، وقال الفارسى أيضا إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل ، ثم قال : ومن هذا قولهم الأولى فى تأنيث الأول ، ثم قال : وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما فى وُورِى ، وقال سيبويه : إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت : أوعد ، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف ، وبنى المصنف على مذهبه أن قلب الأولى فى أوّى [٢]

---

(١) أنظر (حـ ٢ ص ٣٤١)

(٢) أصل أوى - كفتى - : ووأى - ككوكب - من وأى يئى ، ثم خفف بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة ؛ فصار ووى - كفتى - وعند المصنف أن الواوين المجتمعتين فى أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة ، وإن كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها ، فيجوز عنده على هذا أن تقول : ووى ، وأن تقول : أوى ، وذلك لأن حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة ، وخالفه فى ذلك المؤلف المحقق تبعا لمن ذكرهم من فحول النحاة ، وأوجب قلب أولى الواوين المصدرتين همزة : سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، كما فى وورى ؛ فيقول فى مثل كوكب من وأيت مخففا : أوى ، لا غير

ـ كما يجىء فى مسائل التمرين ـ غَيْرُ واجب ، وأن واوأولى قلبت همزةً وجوبا ؛ حملا للواحد على الجمع

هذا ، وإنما قلبت الواو المستثقلة همزة لاياء لفرط التقارب بين الواو والياء ، والهمزة أبعد شيئاً ؛ فلو قلبت ياء لـكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق .

قوله « وجوازا فى نحو أُجُوه وأورِى » كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة : سواء كانت فى أول الـكلمة كوُجُوه ، ووُعِد ، وورى ، أو فى حشوها كأَدْؤُر وأنْؤُر والنؤُّور [1] فقلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر ، وذلك لأن الضمة بعض الواو ، فـكأنه اجتمع واوان ، وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول نحو طَوَوِىّ جواز قلب الأولى همزة ، لـكن لما كان ذلك الاجتماع لياء النسبة وهى عارضة كالعدم ـ كما تقرر فى باب النسبة ـ صار الاجتماع كلا اجتماع .

هذا ، وإن كان الضم على الواو للاعراب نحو هذه دَلْوُك أو للساكنين نحو اخْشَوُا القوم ؛ لم تقلب همزة ؛ لعروض الضمة ، وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالتقوُّل لم تقلب أيضا همزة ؛ لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح

قوله « وقال المازنى وفى نحو إشاح » يعنى أن المازنى يرى قلب الواو المـكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا ، والأولى كونه سماعيا ، نحو إشاح [2] وإعاء وإِلْدَة [3] وإفادة [4] فى وِلْدَة ووِفادة ، وإنما جاء القلب فى المـكسورة

---

(١) النؤور ـ كصبور ـ : دخان الشحم ، والمرأة النفور من الريبة . أنظر (ح ١ ص ٢٠٧)

(٢) الاشاح : الوشاح ، وهو ما ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها

(٣) الالدة ـ بالـكسر ـ : هى الولدة ، وهى جمع ولد ، وظاهر عبارة القاموس أن الالدة لا إبدال فيها ؛ لأنه ذكرها فى (أ ل د) وإن كان قد أعادها فى (و ل د)

(٤) الافادة : الوفادة ، وهى مصدر قولهم : وفد عليه يفد وفودا ووفادة ،

أيضا لأن الكسرة فيها ثقل أيضا ، وإن كان أقل من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك فى أول الكلمة دون وسطها ، نحو طَوِيل وعَوِيل [١] ؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع

وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياسا بالاتفاق ، بل جاء ذلك فى أحرف ، نحو أناة [٢] فى وَنَاةٍ ، وأجَمَ فى وَجَمَ [٣] ، وأحدٍ فى وَحَد ، وأسْماء فى اسم امرأة فَعْلاَء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ؛ لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع ؛ وقال بعض النحاة : أصل أَخَذَ وخذ ، بدلالة اتخذ كاتَّصَل [٤]

قال سيبويه (ج ٢ ص ٣٥٥) : « ولكن ناسا كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا الكسرة فيها ، كما استثقل فى ييجل وسيد وأشباه ذلك ؛ فمن ذلك قولهم : إسادة ، وإعاء ، وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل :

إلاَّ الإفَادَةَ فَاسْتَوْلَتْ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنِّعَمِ » اه

(١) العويل : رفع الصوت بالبكاء ، وانظر (ج ٢ ص ١٧٦)

(٢) قال فى اللسان : « امرأة وناة وأناة وأنية : حليمة بطيئة القيام ، الهمزة فيه بدل من الواو . وقال اللحيانى : هى التى فيها فتور عند القيام والقعود والمشى . وفى التهذيب : فيها فتور لنعمتها » اه بتصرف

(٣) الوجوم : السكوت على غيظ ، وقد وجم يجم وجما ووجوما ، وقالوا : أجم ، على البدل

(٤) يريد أن بعض النحاة لما رأى أن العرب تقول : اتخذ بمعنى أخذ ، والمقرر عندهم أن الهمزة لا تقلب تاء ، ولذلك خطأوا المحدثين فى روايتهم « أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ أَنْ أَتَزِرَ » تحال من ذلك بأن ذكر أن أخذ أصله وخذ ، فاتخذ ليس من المقلوب عن الهمزة ، ولكنه عن الواو ؛ وهو رأى غير سديد ؛ لأن اتخذ يجوز أن يكون ثلاثيه المجرد تخذ بدليل قول الشاعر وهو جندب بن مرة الهذلى :

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً وَفَرُّوا فِى الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِى

ولم يأت فى كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا يِسار لغة فى يَسَار لليد اليسرى ، ويِقَاظ جمع يَقْظَان .

وربما فروا من اجتماع الواوين فى أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما فى تَوْرَاة وتَوْلج (١) ، وهو قليل ، كما يفر من واو واحدة فى أول الكلمة بقلبها تاء نحو تُرَاث (٢) وتَقْوَى *

قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فاءين

« وتُقْلَبَانِ تَاءً فِى نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ ، بِخِلَافِ ايتَزَرَ »

أقول : اعلم أن التاء قريبة من الواو فى المخرج، لكون التاء من أصول الثنايا ، والواو من الشفتين ، ويجمعهما (٣) الهَمْسُ ، فتقع التاء بدلا منها كثيراً ،

وإذا كانت محتملة لهذا الوجه وهو وجه لاشذوذ فيه سقط الاستدلال بها على ما ذكره ، وقد قرىء قوله تعالى : (لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)

(١) التولج : كناس الوحش ، والمكان الذى تلج فيه ، وأصله وولج - بزنة كوثر - من الولوج

(٢) التراث : المال الموروث ، وانظر (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١٦)

(٣) مفاد كلام المؤلف أن الواو من الحروف المهموسة ، وليس كذلك ؛ لأن حروف الهمس هى المجموعة فى قولهم : حثه شخص فسكت ، وليست الواو منها ؛ بل هى من الحروف المجهورة ، ولذلك علل غيره من النحاة بغير هذا التعليل ؛ قال ابن يعيش (ح ١٠ ص ٣٧) : « ولما رأوا مصيرهم إلى تغيرها (يريد الواو) بتغير أحوال ماقبلها ؛ قلبوها إلى التاء ؛ لأنها حرف جلد قوى لايتغير بتغير أحوال ماقبله ؛ وهو قريب المخرج من الواو ، وفيه همس مناسب لين الواو » اهـ . وقال أبو الحسن الأشمونى فى شرحه للألفية عند قول ابن مالك

ذُو اللِّينِ فَا تَا فِى افْتِعَالٍ أُبْدِلَا وَشَذَّ فِى ذِى الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

: « أى إذا كان فاء الافتعال حرف لين : يعنى واوا أو ياء ، وجب فى اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفى فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق

لكنه مع ذلك غير مطرد ، إلا فى باب افْتَعَلَ ؛ لما يجىء ، نحو تُراث وتجاه وتَوْلج وتَتْرَى[1] من المواترة ، والتُّلَج[2] والتُّكَأة[3] وتَقْوَى من وَقَيْت ، وَتَوْرَاة[4] عند البصريين فَوْعلة من وَرَى الزند ، كتَوْلج ؛ فان كتاب الله نور

بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس » اه . هذا على المصطلح عليه فى معنى الهمس ، ولعله يريد منه معنى أوسع من المعنى الاصطلاحى كالذى ذكره صاحب اللسان عن شمر حيث قال : « قال شمر : الهمس من الصوت والكلام : مالا غور له فى الصدر ، وهو ما همس فى الفم »

(١) قال فى اللسان : « وجاءوا تترى ، وتترىً (الأول غير منون والثانى منون) : أى متواترين ، التاء مبدلة من الواو ؛ قال ابن سيده : وليس هذا البدل قياسا ، إنما هو فى أشياء معلومة ، ألا ترى أنك لاتقول فى وزير : تزير ، إنما تقيس على إبدال التاء من الواو فى افتعل وما تصرف منها إذا كانت فاؤه واوا ؛ فأن فاءه تقلب تاء وتدغم فى تاء افتعل التى بعدها ، وذلك نحو اتزن ، وقوله تعالى : (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى) من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للالحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من لا يصرف ، يجعل ألفها للتأنيث بمنزلة ألف سكرى وغضبى ؛ قال الأزهرى : قرأ أبو عمرو وابن كثير تترى منونة ، ووقفا بالألف ، وقرأ سائر القراء تترى غير منونة » اه

(٢) التلج : فرخ العقاب ، وهو مأخوذ من الولوج ، فأصله ولج كصرد

(٣) التكأة ـ كتخمة ـ : العصا ، وما يتكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء ، وأصله وكأة ، بدليل توكأت

(٤) اختلف النحويون فى التوراة ؛ فقال البصريون تاؤها بدل من الواو ، وأصلها ووراة على وزن فوعلة ، وذهبوا إلى أن اشتقاقها من ورى الزند ؛ إذا أخرج النار ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به ، والنار مصدر النور الذى يهتدى به ؛ ونصر هذا المذهب أبو على الفارسى ؛ لأن فوعلة فى الكلام أكثر من تفعلة مثل الحوصلة والجوهرة والدوخلة والحوقلة ، وهو مصدر قياسى لكل فعل على

وعند الكوفيين هما تَفْعِلة وتَفْعَلُ ، والأول أولى ؛ لكون فَوْعَل أكثر من تَفْعَل

والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو ، فلذلك قل إبدالها منها ، وذلك في ثِنْتَان وكِلْتا على قول (١)

وإبدال التاء من الواو [في الأول] أكثر منه في غيره ، نحو أُخْت وبنت ، ولولا أداؤها الشيء من معنى التأنيث لم تبدل من الواو في الآخر ، فلما كثر إبدال التاء من الواو في الأول واجتمع معه في نحو أو تعد واو تصل داعٍ إلى قلبها مطلقًا ، صار قلبها تاء لازما مطردا ، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصولُ التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم يقلب ، إذ كنت تقول : ايتَصَل ، وفيما لم يسم فاعله أُوتُصِل ، وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول يَوْتَصِل مُوتَصِل مُوتَصَل ، وفي الأمر ايتَصِلْ ، فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جَلْد لا يتغير في الأحوال — وللواو

مثال فوعل ، والحمل على الكثير أولى ، وذهب قوم منهم أبو العباس المبرد إلى أن توراة تفعلة — بكسر العين — وأصلها تورية مصدر ورى — بالتضعيف — ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم قلبت الياء ألفا على لغة طيء الذين يقولون : باداة وناصاة وجاراة وتوصاة في بادية وناصية وجارية وتوصية ، فصار توراة والاشتقاق عندهم كالاشتقاق عند الفريق الأول ، إلا أن فعل هذا مضعف العين ، وضعف النحاة هذا المذهب بأن تفعلة في الأسماء قليل ، وأنت لو تدبرت ماذكرناه لعلمت أن أبا العباس لم يحمله على القليل ، إذ القليل إنما هو تفعلة من الأسماء ، فأما المصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر ، وهذا الوزن قياس مطرد في مصدر فعل المضعف العين المعتل اللام كالتزكية والتعزية والتوصية ومهموز اللام كالتجزئة والتهنئة ، ويأتي قليلا في صحيح اللام نحو التقدمة ، ومن القليل في الأسماء التدورة وهو المكان المستدير تحيط به الجبال والتتوبة وهي اسم بمعنى التوبة ، ولولا ما فيه من قلب الياء ألفا اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبا قويا

(١) انظر في الكلام على هاتين الكلمتين (ج ١ ص ٢٢١)

بانقلابها تاء عهدٌ قديم ـ كان انقلابها تاء ههنا أولى ، ولاسيما [و] بعدها تاء الافتعال ، وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها ، والياء وإن كانت أبعد عن التاء [من الواو] و إبدالها منها أقل ، كما ذكرنا ، لكن شاركت الواو ههنا فى لزوم التخالف لو لم تقلب ، إذ كنت تقول ايتسر ، وفى المبنى المفعول أُوتُسِر ، وفى المضارع يَيْتَسِر ، وفيما لم يسم فاعله يُوتَسَر ، وفى الفاعل والمفعول مُوتَسِر ومُوتَسَر ، فأتبعت الياء الواو فى وجوب القلب والإدغام فقيل : اتَّسَرَ ،

وأما افتعل من المهموز الفاء — نحو ائتزر وائتمن — فلا تقلب ياؤه تاء ؛ لأنه و إن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياء ، وحكم حروف العلة المنقلبة عن الهمزة انقلابا واجباً حكم حروف العلة ، لا حكم الهمزة ، كما تبين فى موضعه ، لكن لما كانت همزة الوصل لاتلزم ؛ إذ كنت تقول نحو « قال ائتزر » فترجع الهمزة إلى أصلها ، روعى أصل الهمزة ، وبعض البغاددة جَوَّز قلب يائها تاء فقال : اتَّزَرَ واتَّسَرَ ، وقرىء شاذا (الَّذِى اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ)

وبعض أهل الحجاز لايلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواواً ، فيقول : ايتعد وايتسر ، ويقول فى المضارع : ياتعد و ياتسر ، ولا يقول يوتعد و ييتسر ، استثقالا للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة ، كما فى ياجل وياءس ، واسم الفاعل موتعد وموتسر ، والأمر ايتَعِدْ وايتَسِرْ ، هذا عندهم قياس مطرد .

قلب الواو ياء والياء واوا

قال : « وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا ، وَالْيَاءُ وَاوًا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ »

أقول : أعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة ، فلابد من قلبها ياء ، سواء كانت فاء كميقات ، أو عيناً نحو قيل [1] ، وأما إذا كانت

(١) لا خلاف بين العلماء فى أن أصل قيل قول ـ بضم القاف وكسر الواو ، وقد اختلفوا فى الطريق التى وصلت بها هذه الكلمة إلى ذلك ، واستمع للمؤلف

لاما فتقلب ياء وإن تحركت كالداعِى ؛ لأن اللام محل التغيير ، وإن كانت فاء متحركة مكسوراً ماقبلها لم تقلب ياء ، نحو إوَزّة ، وأصله إوْزَزَة ، وكذا العين نحو عِوَض ، إلا أن تكون عين مصدرٍ معلٍّ فعلُه ، نحو قام قِياماً ، أو عين جمعٍ معلٍ واحدُه كديَمٍ (١) ، كما يجىء بعد ، وإنما لم تقلب المتحركة التى ليست لاما ياء لكسرة ماقبلها لقوتها بالحركة ، فلا تجذبها حركة ماقبلها إلى

فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٥١) حيث يقول : « فى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات : قيل وبيع باشباع كسرة الفاء - وهى أفصحها ، وأصلهما قول وبيع ، استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل إلى ما قبلها ، قال : لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك ؛ فبقى قول وبيع - بياء ساكنة بعد الضمة - فبعضهم بقلب الياء واوا لضمة ماقبلها ؛ فيقول : قول وبوع ، وهى أقل اللغات ، والأولى قلب الضمة كسرة فى اليائى فيبقى بيع ؛ لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ، وأيضا لأنه أخف من بوع ، ثم حمل « قول » عليه لأنه معتل عين مثله ؛ فكسرت فاؤه ، فانقلبت الواو الساكنة ياء . وعند الجزولى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ماقبلهما ؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ؛ فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه ، فبقى قول وبيع ، فقلبت الواو الساكنة ياء كما فى ميزان ؛ قال : وبعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها ؛ فيبقى الواو على حالها ، ويقلب الياء واوا ؛ لضمة ما قبلها ، وهذه أقلها ؛ لثقل الضمة والواو ، والأولى أولى ؛ لخفة الكسرة والياء ، وقول الجزولى أقرب ؛ لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها فى العلة على غيرها ، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بعد فيه على ما بينا » اهـ

(١) الديم : جمع ديمة - ككسرة وكسر - وهى المطر الدائم فى سكون ليس فيه رعد ولا برق . انظر (ح ٢ ص ١٠٤)

ناحيتها ، مع كونها فى غير موضع التغيير ، وكذا إذا كانت مدغمة ، نحو اجْلِوّاذ [١] ، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح ، وقد تقلب المدغمة ياء ، نحو اجْلِيواذ ، ودِيوان ، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء ، نحو دينار

قوله « والياء واوا إذا انضم ماقبلها » إذا انضم ماقبل الياء فان كانت ساكنة متوسطة فلا يخلو : إما أن تكون قريبة من الطرف ، أو بعيدة منه .

فان كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان قلبت الياء واواً ، سواء كانت زائدة كما فى بُوطِر [٢] أو أصلية كما فى كُولَلٍ ، على وزن سُودَدٍ من الكَيْل ، وكذا فُعْلَلَ يُفَعْلَل منه ، نحو كُولِلَ يُكَيْلل ، وسواء كانت الياء فاء كمُوقِن وأُوقِنُ ، أو عينا نحو كُولَل ، إلا فى فُعْلَى صفة نحو كِيصَى [٣] وضِيزَى [٤] وفى فُعْلَان جمعا نحو بِيضَانٍ ، كما يجىء حكمهما ، ولا تقلب الضمة لأجل الياء كسرة ، وذلك لأن الياء بعيدة من الطرف ؛ فلا يطلب التخفيف بتبقيتها بحالها ، بل تقلب واوا إبقاءً على الضمة ؛ إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن ، و بإبدال

---

(١) الاجلواذ : مصدر اجلوذ الليل ؛ إذا ذهب ، واجلوذ بهم السير ؛ إذا دام مع السرعة فيه . انظر (ح ١ ص ٥٥ و ١١٨) .

(٢) بوطر : مبنى للمجهول ، ومعلومه بيطرت الدابة ، والياء فيه زائدة للألحاق بدحرج ، والبيطرة : معالجة الدواب ، وانظر (ح ١ ص ٣)

(٣) يقال : رجل كيصى ، إذا كان ينزل وحده ويأكل وحده ، وأصله كيصى ـ بالضم ـ قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، وإنما قلنا : أصله الضم ؛ لأن فعلى ـ بالكسر ـ لا يكون وصفا ، وفعلى ـ بالضم ـ كثير فى الصفات

(٤) يقال : ضاز فى الحكم ؛ إذا جار ، وضازه حقه يضيزه ضيزا ؛ إذا نقصه وبخسه ، وقسمة ضيزى : أى جائرة ، وأصلها ضيزى ـ بالضم ـ أبدلت الضمة كسرة لما قلنا فى كيصى

الحرف لا يتغير ، والإبقاء على الوزن أولى إذا لم يعارض ذلك موجب لابقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذى هو محل التخفيف ، كما فى بيض ، و إذا كانت الضمة التى قبلها من كلة والياء الساكنة من كلة أخرى ، نحو يَا زَيْدُ ايْأس ، قال سيبويه : يقول بعض العرب : يا زيدُ ايْأس ، بالياء ، تشبيها بقيل مُشْيًا ، واستضعفه سيبويه ، وقال : يلزم أن يقال : ياغُلَامِ اوْجَلْ ، بالواو ، مع كسرة ما قبلها ، ولهم أن يفرقوا باستثقال الواو فى أول الكلمة مع كسرة ما قبلها ، بخلاف الياء المضموم ماقبلها ، إذ ثبت له نظير نحو قيلَ ؛

و إن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف ؛ فإن كان جمع أفْعَلَ كبيضٍ وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً ؛ لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذى هو محل التخفيف ، وحُمِل فُعْلَانُ عليــه ؛ لـكونه بمعناه ، مع أن فُعْلًا أكثر كبيض و بيضان ، وجعل ياء فُعْلَى صفة كحِيكى[1] وضيزى كالقريبة من الطرف ؛ لخفة الألف مع قصد الفرق بين فُعْلَى اسماً و بينها صفة ، والصفة أثقل والتخفيف بها أولى ، فقيل طوبى فى الاسم وضيزى فى الصفة ، وأما بِيع فأصله بُيِع ، حذفت كسرته ثم قلبت الضمة كسرة ، و بعضهم يقول بُوع بتغيير الحرف دون الحركة حملا على قُولَ ، و إن لم تكن القريبةُ من الطرف شيئا من هــذه الأشياء كفُعْل من البَيْع وتَفْعُل منه فقد يجىء الخلاف فيها ، و إن كانت الياء المضموم ما قبلها لاماً فإنه يكسر الضم نحو الترامى ، و إن كانت متحركة أيضاً ، ولا تقلب واوا ؛ لأن آخر الكلمة ينبغى أن يكون خفيفا ، حتى لو كان واوا قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كالتَّغَازِى

(١) يقال : امرأة حيكى ، إذا كان فى مشيها تبختر واختيال ، قال سيبويه : « أصلها حيكى فكرهت الياء بعد الضمة ، وكسرت الحاء لتسلم الياء ، والدليل على أنها فعلى أن فعلى (بكسر الفاء) لا تكون صفة البتة » اه

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة ؛ فإن كانت فاء أو عينا سلمت : سواء كانت مفتوحة كَيَسَّر وهيام [١] وعُيَبَة [٢] أو مضمومة نحو تُيُسِّر وعُيُن فى جمع عِيان [٣] وبُيُض فى جمع بَيُوض [٤] كما ذكرنا فى باب الجمع ، وإن كانت لاماً كسرت الضمة كما ذكرنا ؛ لأن الآخر محل التخفيف

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها مشددة سلمت نحو سُيَّل [٥] ومُيَّل [٦]

وإن كانت أخيرا : فإن كانت الكلمة على فُعْل كلُيٍّ فى جمع أَلْوَى [٧] جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة ، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة ؛ لثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو سُلِيّ

حذف الواو والياء فاء

قال : « وَتُحْذَفُ الْوَاوُ مِنْ [نحو] يَعِدُ وَيَلِدُ ؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ أَصْلِيَّةٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُبْنَ مِثْلُ وَدَدْتُ - بالفتح - لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلاَلَيْنِ فِى يَدُّ ، وَحُمِلَ أَخَوَاتُهُ نحوُ تَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ وَصِيغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَةُ يَسَعُ وَيَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ ، وَيَوْجَلُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَشَبَّهَتَا

---

(١) الهيام - كغراب - : أن يصير العاشق هائما متحيراً كالمجنون

(٢) يقال : رجل عيبة - كهمزة - إذا كان كثير العيب للناس

(٣) العيان - ككتاب - : حديدة تكون فى متاع الفدان وجمعها عين - ككتب - وقد تسكن العين تخفيفا ، كما قالوا فى رسل : رسل ، انظر (ح ٢ ص ١٢٧)

(٤) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، إذا كانت كثيرة البيض ، ودجاجات بيض - بضمتين - انظر (ح ٢ ص ١٢٨)

(٥) سيل : جمع سائل اسم فاعل من سال الماء يسيل

(٦) ميل : جمع مائل إسم فاعل من مال يميل إذا عدل عن الشىء وانحرف

(٧) يقال : قرن ألوى ، إذا كان ملتويا معوجا ، والألوى أيضا : الشديد من الرجال وغيرهم ، قال امرؤ القيس :

أَلاَ رُبَّ خَصْمٍ فِيكِ أَلْوَى رَدَدْتُه نَصِيحٍ عَلَى تَعْذَالِهِ غَيْرِ مُؤْتَلِ

بالتَّجَارِى وَالتَّحَارِبِ ، بِخِلَافِ الْيَاءِ فِى نَحْوِ يَيْسِرُ وَيَيْئِسُ ، وَقَدْ جَاءَ يَئِسُ »
وَجَاءَ يَاءِسُ كَمَا جَاءَ يَاتَعِدُ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ مُوتَعِدٌ وَمُوتَسِرٌ فِى لُغَةِ الشَّافِعِىِّ ،
وَشَذَّ فِى مُضَارِعِ وَجِلَ يَيْجَلُ وَيَاجَلُ وَيِيجَلُ ، وَتُحْذَفُ الْوَاوُ مِنْ
نَحْوِ الْعِدَةِ وَالْمِقَةِ ، وَنَحْوُ وِجْهَةٍ قَلِيلٌ »

أقول : اعلم أن الفعل فرع على الاسم فى اللفظ كما فى المعنى ؛ لأنه يحصل بسبب تغيير حركات حروف المصدر ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من الصورة والمادة ، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة ، وجميع ما هو مشتق من المصدر ، وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا ينصرف ؛ لأنها لاحتياجها إلى الأصول فيها ثقل معنوى ؛ فخففوا ألفاظها تنبيهاً عليه ، وفى الفعل ثقل من وجه آخر وهو أن ثلاثيه — وهو أكثره — لا يجىء ساكن العين ، وأنه يجر عياً لا كالفاعل ضرورة ، والمفعول والحال والتمييز كثيرا ، وأيضا يتصل بآخر الفعل كثيرا ما يكون الفعل معه كالكلمة الواحدة — أعنى الضمائر المتصلة المرفوعة — والمضارع فرع الماضى بزيادة حرف المضارعة عليه ؛ فلذا يتبع الماضى فى الإعلال كما سنبين ، والأمر فرع المضارع ؛ لأنه أخذ منه على ماتقدم ؛ فعلى هذا صار الفعل أصلا فى باب الإعلال ؛ لكونه فرعا واثقله ، ثم تبعه المصدر الذى هو أصله فى الاشتقاق كالعدة والإقامة والاستقامة والقيام ، وسائرُ الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع كقائم وَمُقِيم ومُقَام على ماسيتبين بعد ، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة : ظاهرة كما فى يعد ، أومقدرة كما فى يضع و يسع ؛ فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما فى الأخرى كما أمكن فى طىٍّ ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ، ومع كون حركة ما قبل الواو غيرَ موافقة له كما وافقت فى يُوعِد مضارعِ أوعد ، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما ، مع أن الياء علامة المضارعة ، وأن

الثقل حصل من الواو؛ لسكونها الثانية ، ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد؛ طرداً للباب ، والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد؛ ولو أخذناه أيضاً من تَوْعِد الذى هو الأصل لحذفناها أيضاً؛ لسكونه فرعه .

وأما المصدر فلما كان أصلَ الفعل فى الاشتقاق لم يجب إعلاله باعلال الفعل ، إلا إذا كان جزء مُقْتَضِى الإعلالِ فيه ثابتاً كالكسرة فى قيام ، أوكان مناسباً للفعل فى الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة ، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وَإثباتُهـا نحو عِدة ووَعْد؛ إذ ليس فيه شىء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة ، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهَل عن المحذوف رأساً؛ بل تعوض منه هاء التأنيث فى الآخر كما فى عدة واستقامة ، وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل؛ إذ هو إتباع الأصل للفرع ، وإنما كسر العين فى عدة وأصله وَعْدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضا ليكون كعين الفعل الذى أجرى هو مجراه [1] ؛ فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين فى المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح فى المصدر أيضاً ، نحو يسَع سَعَة ، وجاز فى بعضها أن لا يفتح نحو يهب هِبة ، وقولهم فى الصِّلَة صُلَة بالضم شاذ ، وقد يجرى مصدر فعُل يفعُل — بضم عينهما — إذا كان اللام حلقياً مجرى مصدر يسَع ، نحو وضُع [2]

(١) هذا الذى ذهب إليه المؤلف غير ما ذهب إليه أكثر النحويين ، فانهم ذكروا أن أصل عدة وعد — بكسر الواو — فحذفت الواو ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها ، وعوضت منها التاء ، يدل على هذا أنهم قالوا : وتره وترا ووترة — بكسر الواو — حكاه أبو على فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول : وعدة ووثبة أى بالكسر

(٢) يقال : ودع الرجل ، إذا سكن واستقر ولان خلقه ، فهو وادع ووديع

يودعُ دَعة ، و وطُؤَ (١) يوطؤ طِئة وطأة ، وذلك للتنبيه على أن حق واو مضارعه أن تكون محذوفة ؛ لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة ، ولكنها لم تحذف تطبيقاً للفظ بالمعنى ؛ إذ معنى فَعُل للطبائع اللازمة المستمرة على حال ، وكذا كان حق عين مضارعه أن تكون مفتوحة ؛ لكون اللام حلقية ، وقولهم لِدَة أصله المصدر (٢) ، جُعل اسماً للمولود : كقولهم ضَرْب الأمير : أى مضروبه ، وأما الجهة (٣) والرِّقَة (٤) فشاذان ؛ لأنهما ليسا بمصدرين ؛ فليس تاؤهما بدلا من الواو ، وإنما لم يحذف الواو فى نحو يَوْعِيدٍ على مثال (٥) يقْطِين من الوعد لضعف

---

(١) وطؤ — بالضم — : سهل ولان ، فهو وطىء

(٢) يقال : فلان لدة فلان ، إذا كان مثله فى السن ، قال الشاعر :

لَمْ تَلْتَفِتْ لِلِدَاتِهَا وَمَضَتْ عَلَى غُلَوَائِهَا

ومن العلماء من نظر إلى عارض الاستعمال فى لدة فحكم بأن حذف الواو منها شاذ ، لأنها ليست مصدرا

(٣) اعلم أنهم قد قالوا : جهة — بالحذف — وقالوا أيضا : وجهة - بالاثبات - وعلى الثانى جاء قوله تعالى (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا) ومن العلماء من ذهب إلى أن المحذوف واوه مصدر والثابت واوه اسم المكان الذى يتوجه إليه ، وعلى هذا فلا شذوذ فى واحد منهما ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعا مصدران ، وعليه فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعا اسمان المكان الذى تتجه إليه ، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذا والثابت الواو قياسا ، ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم المكان الذى تتجه إليه والوجهة مصدر ، فهما شاذان ، والذى هون شذوذ وجهة على هذا أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ المسموع توجه — كتقدس ، واتجه — كاتصل ، ولم يسمع وجه يجه - كوعد يعد - فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها فى المصدر

(٤) الرقة : اسم للفضة ، ويقال : اسم للنقد : ذهبا كان أو فضة ، وجمعه رقون

(٥) اليقطين : كل نبات انبسط على وجه الأرض نحو الدباء والقرع والبطيخ والحنظل ، ويخصه بعضهم بالقرع فى قوله تعالى (وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ)

علة الحذف ، وحذفها فى الفعل نحو يعد إنما كان لـكونه الأصل فى باب الإعلال كما مر ، وحذف فى يَذَر حملا على يَدَع ؛ لـكونه بمعناه ، ويدع مثل يسَع لكنه أميت (١) ماضيه ، ويَجُدُ بالضم عند بنى عامر (٢) شاذ ، وحذفُ الواو منه : إما لأن أصله يجد — بالكسر — أو لاستثقال الواو بين الياء المفتوحة والضمة فى غير باب فَعُـل يفعُل — بضم العين فيهما — وإنما حذفت من يَضَع مضارع وضع — بفتح العين — لـكونه مكسور العين فى الأصل ؛ إذ جميع باب فعَل يفعَل بفتح العين فيهما : إما فعَل يفعُل — بضم عين المضارع — أو فعَل يفعِل — بكسر عينه — كما ذكرنا فى أول الـكتاب ، ومضارع فَعَـل من المثال الواوى لا يجىء مضموم العين كما مر هنالك ؛ فتبين أنه كان يفعل بالـكسر ، وأما وَسِـعَ يَسَـعُ وَوَطِىء يَطأ فقد تبـين لنا بحذف الواو أن عينهما كان مكسوراً ففتح ؛ لحرف الحلق كما مر ، ولا ثالث لهذين اللفظين ؛ ففَتْح نحو يَوْجَل أصل ، بدليـــل بقاء الواو ، وإذا وقع الياء فى المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحـذف كالواو ؛ لأن اجتماع الياءين ليس فى الثقل كاجتماع الواو والياء ، وحكى سيبويه حذف الياء فى لفظين يَسَرَ البعير يَسِرُهُ (٣) — من اليَسْرِ — ويَئِس يَئِس ، وهما شاذان ، وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً ؛ لأن فيه ثقلا ، لـكن ليس بحيث يحذف الواو له ، فيقول

---

(١) قد أثبتنا ورود الماضى تبعا للمؤلف فارجع إلى ذلك (حـ ١ ص ١٣٠)

(٢) قد بينا القول فى ذلك بيانا شافيا ، وذكرنا خلاف العلماء فى هذا الكلام أهو خاص بيجد أم أن بنى عامر يضمون العين فى كل مثال واوى فارجع إلى ذلك التفصيل فى (حـ ١ ص ١٣٣)

(٣) قد بحثنا طويلا عن استعمال هذا الفعل محذوف الفاء فى المضارع متعديا فلم نعثر على نص يفيد ذلك ، وكل ما عثرنا عليه هو قولهم : يسر الرجل يسر — كوعد يعد — فهو ياسر ؛ إذا لعب الميسر

فى يوجل : ياجَل ، وبعضهم يقلبها ياء ؛ لأن الياء أخف من الواو ، و بعضهم يستشنع قلب الواو ياء لالعلة ظاهرة ؛ فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء اوقوعها بعد كسرة ، وليس الكسر فيه كالكسر فى نِعْلَمُ و تِعْلَمُ ، لأن من كسر ذلك لايكسر الياء ؛ فلا يقول : يِعْلَمُ

وظاهر كلام السيرافى وأبى علىّ يدل على أن قلب واو نحو يَوْجل ألفا أو ياء قياس ، و إن قل ؛ قال السيرافى : يقلبون الواو ألفا فى نحو يوجَل و يوحَل وما أشبه ذلك ، فيقولون : ياجل و ياحل ، وقال أبو على : أما فَعِلَ يَفْعَل نحو وَجِلَ يوْجل ووَحِلَ يوْحَلُ ففيه أربع لغات ، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف — أعنى قوله « وشذ فى مضارع وجِل كذا وكذا » — فإنه مفيد خصوصية الوجوه المذكورة بهذا اللفظ .

و بعضهم يقلب الياء الواقعة فى المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا نحو يابس وياءس ، حملا للياء على الواو ، كما حملت فى اتَّسَر من اليُسْر ، على مامر ، ولا يكون ذلك إلا فى المفتوح العين ، كما أن نحو ياحَل و ياجَل كان فيه ، قال سيبويه : وليس ذلك بمطرد ، ولا يكسر الياء ههنا كما كسرت فى يِيجَل ؛ لأن ذلك فى الواو لقصد عروض علة قلب الواو ياء ، كما مر

قوله « وكَسْرَةٍ أَصْلِيةٍ » ليشمل نحو يَعِدُ ويقع ؛ فان أصله يَوْقَــع ، قال الكوفيون : إنما حذف الواو فى يعد فرقا بين المتعدى واللازم ، وذلك لأنك تقول فى اللازم : يَوْجَل و يَوْحَل ، من غير حذف ، وليس ماقالوا بشىء ؛ إذ لو كان كذلك لم يحذف من وحَدَ يَحِدُ[1] ووجِدَ : أى حزن ــ يجد ، ووَنَمَ[2] الذباب يَنِم ، ووكَفَ البيتُ يكِفُ .

---

(١) تقول : وحدت الشىء وحدا ، وأوحدته : إذا أفردته ، وتقول : وحد الشىء يحد حدة ، إذا بان من غيره ، فهو متعد ولازم

(٢) تقول : ونم الذباب ينم ونما ، إذا خرىء ، فونيم الذباب خرؤه . قال الفرزدق :

لَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى ... كَأَنَّ وَنِيمَهُ نَقَطُ الْمِدَادُ

قوله « ومن ثم لم يبن مثل وِدَدْتُ » يعنى، ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية لم يبن فَعَل — بفتح العين — من المضاعف المعتل فاؤه بالواو ؛ إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعه مكسور العين كما ذكرنا فى أول الكتاب ، من أن مضارع فعَل مفتوح العين إذا كان مثالا واويا يفعِل بالكسر لاغير ؛ فكان يجب إذن حذف الواو والإدغام ؛ فكان يجتمع إعلالان فى كلمة واحدة .

وقولهم لايجمع بين إعلالين فى كلمة واحدة فيه نظر ؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين فى كلمة ، وذلك نحو قولهم من أَوَيتُ مثل إجرد [١] : إىّ [٢] ، وذلك ثلاث إعلالات ، كما يتبين فى مسائل التمرين ، وكذا فى قولهم إيّاة [٣] — مثل إوَزّة — من أويت ، وفى قولهم : إيئاة [٤] — مثل إوَزّة — من وأيت جمع بين إعلالين ، وكذا قولهم : حَيّى على [٥] فَيْعَل من حويت ، وغير ذلك مما يكثر

(١) الاجرد نبت يدل على الكمأة ، انظر (حـ ١ ص ٥٩)

(٢) أصل « إى » إئْوِىٌ ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما فى إيمان ، فصار « إيوى » فهذا إعلال ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء فى الياء فصار « إيى » وهذا إعلال ثان ، فلما اجتمع ثلاث ياءات فاما أن تحذف الثالثة نسيا كما قالوا فى تصغير على ونحوه ، وإما أن تعلها إعلال قاض ، وهذا إعلال ثالث ؛ فان جعلت الادغام إعلالا مستقلا كان فى الكلمة أربع إعلالات

(٣) أصل « إياة » إئوية ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وقلبت الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، فصار « إيواة » ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء فى الياء فصار إياة

(٤) أصل « إيئاة » إوأية ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار « إيئاة »

(٥) أصل « حى » حيوى — كدحرج — قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

تعداده ، ولعلهم قالوا ذلك فى الثلاثى من الاسم والفعل ؛ لأنه لخفته لا يحتمل إعلالا كثيراً ، على أنهم أعلوا نحوماء[1] وشاء باعلالين ، لـكنه قليل ،

واضطرب فى هذا المقام كلامهم ، فقال السيرافى : الإعلال الذى منعنا من جمعه فى العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وقال أبو على : المـكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالى ، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول فى أيمن الله : مُنُ الله ، بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك مُنُ الله كثيراً : مُ الله ، فليس ذلك بمكروه .

ومثل ما منع المصنف من الاعلالين فى يَدٍ لايتجنبون منه ، ألا ترى أنك تقول فى أفعل منك من الأمّ : هو أوَمّ أو أيَمّ ، على المذهبين [2] تقلب الفاء وتدغم العين وهما إعلالان ، وكذا فى أيمة قلبوا وأدغموا ، وأما نحو قِهْ وشِهْ فليس فيهما إلا إعلال واحد ؛ لأنه مأخوذ من تقى وتشى ؛ فحذفت اللام للوقف

قوله « ولذلك حمل » يعنى لأن الواو تحذف بين الياء والـكسرة

قوله « بخلاف الياء نحو ييْسِر » أى : بخلاف الياء الواقعة بين الياء المفتوحة والـكسرة الأصلية أو الفتحة

قوله « وقد جاء يئس » أى : بحذف الياء بين الياء المفتوحة والـكسرة

ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء فى الياء فصار « حي »

(١) انظر (ح ١ ص ٢١٣) و (ح ٢ ص ٥٦ ومابعدها)

(٢) أصل «أوَمّ »أو«أيَمّ» أأمم - كأحمد - نقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبلهما ، ثم أدغم المثلان فصار أأم ، فاجتمع همزتان متحركتان ثانيتهما مفتوحة ؛ فسيبويه والجمهور يقلبون الثانية واوا اعتبارا بنحو أوادم ، والمازنى يقلب الثانية ياء نظرا إلى أن الياء أخف من الواو ، وليس له مستند من مستعمل كلام العرب ، وهذان هما المذهبان اللذان يعنيهما المؤلف

قلب الواو والياء ألفاً وهما عينان

قال : « الْعَيْنُ ، تُقْلَبَانِ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا مَفْتُوحاً مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ ، فِي اسْمٍ ثُلاَثِيٍّ ، أَوْ فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ ، أَوِ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَقَامَ ، وَاسْتَبَانَ ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ ، خِلاَفاً لِلأَكْثَرِ ؛ لِبُعْدِ الزِّيَادَةِ وَلِقَوْلِهِمْ اسْتِكَانَةٌ ، وَنَحْوُ الإِقَامَةِ وَالاسْتِقَامَةِ ، وَمَقَامٍ وَمُقَامٍ ، بِخِلاَفِ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَطَائِيٌّ وَيَاجَلُ شَاذٌّ ، وَبِخِلاَفِ قَاوَلَ وَبَايَعَ وَقَوَّمَ وَبَيَّعَ وَتَقَوَّمَ وَتَبَيَّعَ وَتَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ ، وَنَحْوُ الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ وَأَخْيَلَتْ وَأَغْيَلَتْ وَأَغْيَمَتْ شَاذٌّ »

أقول : اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ماقبلهما ألفاً ليست فى غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال ، على مايجىء ، والواو والياء إذا انفتح ماقبلهما خفّ ثقلهما ، وإن كانتا أيضاً متحركتين ، والفتحة لاتقتضى مجىء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء ؛ ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْل وَبَيْع ، وعدم نحو قُيْل وبُيْع ، بضم الفاء ، وقِوْل وبِوْع بكسرها ، لكنهما قلبتا ألفاً — مع هذا — لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكنّ كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ماهو أخف منهما من حروف العلة : أى الألف ، ولاسيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً ، وذلك بانفتاح ماقبلهما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، ولِوَهْنِ هذه العلة لم تقلبا ألفاً إلا إذا كانا فى الطرف : أى لامين ، أو قريبين منه : أى عينين ، ولم يقلبا فاءين نحو أَوَدٌ وأَيَلٌ ، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض ؛ لأن التخفيف بالآخر أولى ، ولوَهْنها تقف عن التأثير لأدنى عارض ، كما يكون هناك حرف آخر هو أولى بالقلب ، لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله ، فلا يقلب إذن الحرف الذى ثبت علة قلبه لعدم قلب ماهو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه ، وذلك نحو طَوَىَ

وَحَيِيَ ، كانت اللام أولى بالقلب لو انفتح ماقبلهـا كما فى رَوَى ونَوَى ، فلمـا انـكسر ماقبلها لم تعل ، فلم تقلب العين ألفاً أيضـاً ، وإن اجتمع شرائط قلبها .

فاذا تقرر ضعف هذه العلة قلنا : الأصل فى تأثير هذه العلة أن يكون فى الفعل ؛ لما ذكرنا من ثقله ، فتليق به الخفة أكثر ، أو يكون فى آخر الـكلمة : إما لفظاً كرِباً ، أو تقـديراً كغُزَاة ، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم : اسما كانت الكلمة ، أولا ، لأن الـكلمة تتثاقل إذا انتهت إلى الأخير ، فتليق به الخفة ، وإن كانت علتها ضعيفة .

فنقول : الفعل فى هـذا الإعلال على ضربين : أصل ، ومحمول عليه ؛ والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما ، نحو قَوَلَ و بَيَعَ وغَزَوَ ورَمَيَ والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيـه بعد حرف كان مفتوحا فى الماضى الثلاثى ، وذلك : إما فى المضارع المبنى للفاعل كيَخَافُ ويَهَاب ، أو المبنى للمفعول كيُخَاف ويُهَاب ويُقَال ويُبَاع ، أو الماضى مما بنى من ذى الزيادة : أفْعَـل نحو أقَام وأبَان ، واستفعل نحو استقام واستبان ، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما ، نحو يُقَام ويُسْتَبَان ، وشذ أعْوَلَ [1] وأغْيَلَت المرأة واسْتَحْوَذَ [2] وأجْوَدَ [3]

---

(١) يقال : أعول الرجل والمرأة وأعيلا ، إذا كثرت عيالها ، ويقال : أعول أيضا ، إذا رفع صوته بالبكاء .

(٢) استحوذ : غلب واستولى ، قال تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيهِمُ الشَّيْطَانُ فَأنْسَاهُمْ ذِكْرَاللهِ) . ويقال : استحاذ أيضا على مايقتضيه القياس . كما ورد فى اللسان وقد ذكر عن ابن جنى مثل ما ذكره المؤلف عن سيبويه ، وهو من الحوذ ، وهو السوق فى الأصل .

(٣) يقال : أجود الفرس فى العدو ، بمعنى أجاد فيه ، ويقال : أجود الشىء ، وأجاده إذا جعله جيداً ، ويقال : أجاد الرجل وأجود ، إذا صار ذا جواد .

وأَطْوَلَ [١] واسْتَرْوَحَ : أى شم الريح ، وأَطْيَبَ [٢] وأَخْيَلَتِ السماء وأغْيَمَتْ [٣] ؛ وأبو زيد جوّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً ، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثى ، قال سيبويه : سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعَلَّة أيضاً على القياس ، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت ، قال : ولا منع من من إعلالها ، وإن لم يسمع ، لأن الإعلال هو الكثير المطرد ، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال فى مثلها غير أصل ، بل هو للحمل على ما أعل ، وإنما لم يحمل باب فعل التعجب على الثلاثى ، نحو ما أَقْوَمَه ومَا أَبْيَعَه ؛ لكونه بعدم التصرف لاحقاً بأَفْعَلَ الاسمى كأَبْيَضَ وأَسْوَد ، أو لجريه مَجْرَى أفعل التفضيل لمشابهته له مَعْنًى ، وإنما لم يحمل باب قَاوَلَ وتَقَاوَلَ وبَايَع وتَبَايَع وقَوَّم وتَقَوَّم وبَيَّن وتَبَيَّن على الثلاثى كما حمل أَقْوَمَ وأَبْيَنَ واسْتَقْوَمَ واسْتَبْيَنَ عليه لأنا شرطنا كون الساكن الذى قبل الواو والياء المتحركتين منفتحاً فى الماضى الثلاثى

فان قلت : أليس قد أعلت اسم الفاعل فى قائل وبائع بقلب الواو والياء ألفاً ، مع أن ما قبل الواو والياء ألف ، ومع أنه فى الاسم الذى إعلاله على خلاف الأصل ، والأول فى الفعل

---

(١) تقول : أطول وأطال بمعنى ، قال عمر بن أبى ربيعة :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

(٢) يقال : أطيب الشىء ؛ إذا وجده طيبا . ويقال : أطاب أيضاً بمعناه ، وكذا استطيبه واستطابه وطيبه .

(٣) يقال : أغيمت السماء ، إذا صارت ذات غيم ، وأغامت كذلك ، وغامت وتغيمت وغيمت بمعناه ، ويقال : أغيم القوم ؛ إذا أصابهم غيم ، وأخيلت السماء : تهيأت للمطر ، وذلك إذا أرعدت وأبرقت ، وهذا معنى قول المؤلف فيما سيأتى « إذا صارت خليقة بالمطر »

قلت : هو كذلك ، إلا أن قائلا وبائعاً بمعنى الثلاثى ، و يعمل عمله ، وهو من بابه ، بخلاف قاوَلَ و بايَعَ .

فان قلت : فأقوم واستقوم من باب آخر غير الثلاثى

قلت : بلى ، إلا أن ماقبل حرف العلة هو الذى كان مفتوحا فى الثلاثى ؛ فالمقصود أن الفرع إذا كان من غير باب الأصل يحتاج فى الإعلال إلى كون الساكن قبل حرف العلة هو الحرف المفتوح فى الأصل قبلها ، و إن كان الفرع من باب الأصل أُعِلَّ ، و إن لم يكن الساكن ذاك المفتوح ، بشرط أن يكون الساكن ألفاً لفرط خفته

وأما إعلال قَوَّم وَبَيَّن وَتَقَوَّمَ وَتَبَيَّنَ فأبعد من إعلال تَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ وَقاوَلَ وَبَايَعَ ؛ لأن إدغام العين فى البابين واجب

و إنما لم يعل نحو عَوِرَ وحَوِلَ لأن الأصل فى الألوان والعيوب الظاهرة باب افْعَلَّ وافْعالَّ ، كما ذكرنا فى صدر الكتاب ، فالثلاثى — وإن كان أصلا لذوات الزيادة فى اللفظ — لكن لما كان هذان البابان أصلين فى المعنى عُكس الأمر ، فأجرى الثلاثى مجرى ذى الزيادة فى التصحيح تنبيها على أصالته فى المعنى المذكور .

ولم يعل (١) فى اُسْوَدَّ وَاُعْوَرَّ وَاصْيَدَّ (٢) لأن إعلال نحو أَقْوَمَ وَاسْتَقْوَمَ

(١) ظاهر هذا الكلام يفيد الدور ؛ فانه جعل علة تصحيح الثلاثى نحو عور كونه فرعا فى المعنى عن المزيد فيه نحو اعور ، فاذا جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير معل فقد جعل كل واحد منهما معللا بالآخر ، اللهم إلا أن يقال : إن المزيد فيه فى هذا المعنى هو الموضوع أولا فهو حين الوضع ليس له ثلاثى ألبتة ، فضلا عن أن يكون له ثلاثى معل ، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثى معل له ، فلما أريد وضع الثلاثى بعد ذلك وكان معناه متحدا مع المزيد فيه حمل عليه فى التصحيح .

(٢) يقال : اصيد الرجل — كاحمر — ، إذا لوى عنقه من كبر ، وأصله من

مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملا على الثلاثى المعل ، ولا ثلاثى معلا ههنا ، كما بينا ، ومثله فى إتباع لفظ لفظا آخر فى التصحيح تنبيها على كونه تابعاً له فى معناه قولهم : اجْتَوَرُوا واعْتَوَرُوا [(١)] واعْتَوَنُوا ، بمعنى تجاوروا وتعاوروا وتعاونوا ؛ وإن لم يقصد فى افْتَعَلَ معنى تَفَاعَلَ أعللته ، نحو ارْتَادَ [(٢)] واختان [(٣)] ولما لم يُعَلَّ عَوِر وحَوِل لما ذكرنا لم يعل فرعاه أيضاً نحو أعْوَرَ واسْتَعْوَرَ ، وقد يعل باب فَعِلَ من العيوب نحو قوله : —

١٣٨ — * أعَارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعَارَا * [(٤)]

قولهم : اصيد البعير ، إذا أصابه داء فى رأسه فيخرج من أنفه مثل الزبد فيرفع رأسه عند ذلك .

(١) يقال : اعتور القوم الشىء ، وتعوروه ، وتعاوروه ، إذا تداولوه بينهم .

(٢) ارتاد الشىء وراده : طلبه فى موضعه .

(٣) اختان : خان ، قال الله تعالى (عَلِمَ اللهُ أنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) . واعلم أن افتعل من الأجوف إما أن تكون عينه ياء أو واوا ، فان كانت عينه ياء أعل : سواء أكان بمعنى التفاعل نحو استافوا وابتاعوا وامتازوا ، أم لم يكن نحو امتار الرجل واكتال واصطاد . وإن كانت عينه واوا : فان كان بمعنى التفاعل صحت عينه نحو ماذكره المؤلف من الأمثلة ، وإن لم يكن بمعنى التفاعل أعلت عينه نحو اشتار العسل وارتاد واختال ، فأذا علمت هذا تبين لك أن ما ذكره المؤلف من التفصيل خاص بواوى العين .

(٤) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّى حَفِىٍّ *

وهو لعمرو بن أحمر الباهلى ، و«ربت» هى رب الدالة على التقليل أو التكثير وألحق بها التاء لتأنيث اللفظ ، والحفى : المبادر فى السؤال المستقصى له ، وفى التنزيل العزيز (يَسْألُونَكَ كَأنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا) . وقوله « أعارت عينه » هو بالعين المهملة وهو محل الاستشهاد بالبيت على أنه قد يعل باب فعل — بكسر العين — من العيوب

فيعل فرعاه أيضاً ، نحو أعَارَ واستعار

و إنما حمل على الماضى الثلاثى فى هذا القلب ما انفتح واوه و ياؤه ولم يحمل عليه ما انضما فيه أو انكسرا كَيَقُومُ و يبيع و يقِيم ؛ لأن الحامل على النقل فى جميع ذلك مفتوحا كان العين أو مضموما أو مكسوراً إتباع الفرع للأصل فى تسكين العين مع الدلالة على البنية ، كما مر فى أول الكتاب[1] ، ولا يمكن ذلك بقلب الجميع ألفاً .

وأما إذا كانت الواو والياء المتحركتان المفتوح ماقبلهما فى آخر الكلمة فإنهما تقلبان ألفا ، و إن كان ذلك فى اسم لا يشابه الفعل بوجه ، نحو[2] رباً ورُباً فإنهما لا يوازنان الفعل ؛ فإن وزانه كفَتًى وعَصًا فإنهما كضَرَب ، وكمِرْدًى[3] ومِبْرًى[4] فإنهما كَاعْلَمَ ، فلا كلام فى القلب

و إنما لم يعل نحو النَّزَوَان والغَلَيَان للزوم الألف والنون ؛ فأخرجت

وذلك لأن عارت أصله عورت فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، والأكثر فى هذا الباب والقياس المطرد هو التصحيح ، ويروى فى مكان هذه الكلمة «أغارت» وعليها لا شاهد فيه ، وقوله «لم تعارا» هو مضارع عار الذى أعل ، والألف فى آخره منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة فى الوقف .

(١) انظر (ح ١ ص ٨١،٨٠)

(٢) الربا – بكسر الراء – : معروف ، والربا – بضم الراء – : جمع ربوة . وهى المرتفع من الأرض ، ووقع فى بعض النسخ « نحو ربا وزنا » وهى صحيحة أيضاً وفيها التمثيل للواوى واليائى ، كما أن فيما أثبتناه التمثيل بوجهين من وجوه عدم موازنة الفعل .

(٣) المردى : الحجر يرمى به ، ويقال : فلان مردى حروب ، إذا كان يرمى به فيها لشجاعته ، وعليه قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر بن وهب :

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلْمَةِ الْقَمَرُ

(٤) المبرى – بكسر الميم وسكون الباء – آلة البرى

اللام من التطرف ، فصارت الواو والياء كما فى الجَوَلان والطيران

فان قيل : هلا منع التاء اللازم أيضاً فى نحو غُزَاة وتُقَاة من إعلال اللام [ومن التطرف] (١) كما منعت التاء اللازمة فى [نحو] عَنْصُوَة (٢) وقَمَحْدُوَة (٣) من قلب الواو ياء .

قلت : لأن الواو المضموم ما قبلها لم تقلب ياء فى موضع إلا متطرفة ، بخلاف قلب الواو والياء ألفا فانه ثبت فى المتوسطة أيضا كثيراً ، كَقَال ومَقَال ؛ فلم يعتد بالتاء التى أصلها عدم اللزوم ، بخلاف الألف والنون فانهما على اللزوم .

هذا ، ولمناسبة القلب آخر الكلمة أعل الواو والياء أخيراً هذا الإعلال ، وإن كان قبلهما ألف ، بشرط كون الألف زائدة ؛ لأنها إذن فى حكم العدم ، وذلك نحو كساء ورداء ، وأما إذا كانت أصلا كراى وآى فلا تعلان لكون الفاصل قويا بالأصالة ، وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما ألف زائدة ألفاً ، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتض آخر ، وذلك لضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء و بين الفتحة و بعدم كونهما فى الطرف ، وذلك المقتضى : إما مشابهة الفعل المعل كما يجىء وأداؤه معناه وعمله عمله كما فى قائم و بائع ، وإما اكتناف حرف العلة لألف الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفى العلة وكون الجمع أقصى الجموع ، وذلك كما فى بَوائع وأَوَائل وعَيَائل ، فى جمع بائعة وأوّل وعَيِّل (٤) و إما كون الواو

(١) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ

(٢) العنصوة — مثلثة العين ساكنة النون مضمومة الصاد — القليل المتفرق من النبت وغيره ، وبقية كل شىء

(٣) انظر (ج ٢ ص ٤٦ و ج ١ ص ٢٦١)

(٤) عيل — بفتح العين وتشديد الياء مكسورة ، مثل سيد وميت وهين — وهو

والياء فى الجمع الأقصى الذى هما فى واحده مدتان زائدتان كعجائز وكبائر ، وذلك لقصد الفرق بين المدتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما فى الواحد حركة ، سواء كانتا أصليتين كمَقَاوِمَ ومَعَايش ، فى جمع مَقَامة [١] ومعيشة ، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعَثَايِرَ وجَدَاوِلَ فى جمع عِثْيَر [٢] وجَدْوَل ، فان ماله حركة أصلية أجلد وأقوى ، فلا ينقلب

فاذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طَوَاوِيسَ [٣] لم ينقلبا ألفاً ، كما يجىء

فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة فى نحو رِدَاء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع وعجائز وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء ، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو الهمزة ؛ لأنهما حلقيتان ، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين ، كما هو الواجب فى مثله ؛ لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل وعجائز علامة الجمع ؛ ولو حذفت فى نحو رداء لالتبس بالمقصور ، وأما الهمزة فى نحو رسائل فبدل من الألف التى فى الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء .

فيعل من عال يعول ، إذا جار ومال ، وهو واحد العيال ، وهم الذين يعولهم الانسان ، سموا بذلك لأنهم يدعونه بالانفاق عليهم إلى الجور والميل

(١) مقامة : هى فى الأصل اسم مكان من قام يقوم ، ثم سمى به مجلس القوم لأنهم يقومون فيه ، ثم سمى به القوم

(٢) العثير - بوزن درهم والياء زائدة للالحاق - التراب ، وانظر (ج ٢ ص ١٨٤ و ٣٦٦)

(٣) الطواويس : جمع طاووس ، طائر ، وهو أيضاً الرجل الجميل ، وهو الفضة والأرض المخضرة ، ووقع فى بعض النسخ « طوى وريس » وهو تحريف شنيع

هذا ، وإن لم يكن الواو والياء فى الفعل ولا فى آخر الكلمة ، وذلك إذا كانتا فى الأسماء فى غير الطرف ، فههنا نقول : لا يعل من الأسماء هذا الاعلال إلا أربعة أنواع : نوعان منها مشابهان للفعل ، وإنما اعتبر ذلك لما ذكرنا من أن الأصل فى الإعلال الفعل ، وأن هذه العلة ليست بقوية ، فهى بالفعل أولى .

أحد النوعين : ما وازن الفعل نحو باب وناب ، والأصل بَوَب وَنَيَب ، ورجل مَالٌ وَنَالٌ ، والأصل مَوِل[1] وَنَوِل ، بكسر العين ، وكذا كبش[2] صَافٌ ؛ وقولهم الرَّوَحُ[3] والْغَيَبُ[4] والخَوَلُ[5] وَالْقَوَد شاذ ، وكذا رجل حَوِل : أى كثير الحيلة ، ورَوِع : أى خائف ، ولم يجىء فَعُلٌ بضم العين أجوف فى الاسم لثقل الضمة ، ونريد بموازنة الفعل ههنا مساواته له فى عدد الحروف والحركات المعينة ، وإن باينه فى تعيين الزيادات وأمكنتها ، فَمَفْعَل على وزن يَفْعَل ، وإن كانت زيادته غير زيادته ، وفاعِل موازن اِيفْعَل وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها ، فالاسم الثلاثى : إما أن يكون مجرداً [كما ذكرنا] ، أو مزيدا فيه ، وأما الرباعى والخماسى فانه لايوازن الفعل منهما إلا باب جَعْفَر

---

(١) المول : الكثير المال ، والنول : الكثير النال أى العطاء (أنظر ج ١ ص ١٤٩)

(٢) كبش صاف : كثير الصوف

(٣) الروح - بالتحريك - : تباعد بين الرجلين ، ومن الطير : المتفرقة الرائحة إلى أوكارها

(٤) يقال : قوم غيب - بالتحريك - وغيب وغياب ، إذا كانوا غائبين الأخيران جمعان ، والأول اسم جمع

(٥) الخول : ما أعطاك الله من أنعام وعبيد وإماء وغيرهم من الحاشية ، يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث

نحو جَهْوَرِ (١) ، والواو والياء لا يكونان فيه إلا للالحاق ، لماتبين أن الواو والياء مع ثلاثة أصول لا يكونان إلا مزيدتين ، فلا تعل إذن ، محافظة على بناء الالحاق ؛ فالثلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مباينا له بوجه ، وذلك كالحرف الزائد الذي لا يُزاد في الفعل كميم مَقَام ومُقَام وَمُسْتَقَام ؛ فانها في الأصل كيَحْمد و يُحْمَد و يُسْتَخْرَج ، لكن الميم لا تزاد في أول الفعل ، أو كالحروف التي تزاد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثلها نحو تِبيَاع على وزن تِفْعَل بكسر التاء وفتح العين ؛ فانه يوازن أُعْلَم ؛ لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة ، وأما نحو تِعْلَم فهي لغة قوم ، ومع ذلك فليست بأصل ، بل للدلالة على كسر العين في الماضي كما تقدم (٢) ، وقد يعل لمباينة غير المذكورتين ، نحو قائم و بائع ، فانه يوازن يَفْعِل ، لكن ليس الزائد في مكان الزائد ، ولا هو إياه ، وكان القياس أن يعل نحو مِقْوَل (٣) وَمِخْيَط إذهما بوزن اعْلَم ، لكن الخليل قال : لم يعلا لكونهما مقصوري مِفْعَال ، وهو غير موازن للفعل ، والدليل على أن مِفْعَالا أصل مِفْعَل اشتراكهما في كثير نحو مِخْيَط وَمِخْيَاط ومِنْحَت وَمِنْحَات .

وقد شذ مما وجب إعلاله قياسا الْمَشْوَرة والْمَصْيَدَة بفتح الميم ، وقولهم :

---

(١) جهور : اسم موضع ، وبنوجهور : ملوك الطوائف بالأندلس ، والجهور أيضا : الجرى المقدم الماضي

(٢) أنظر (حـ ١ ص ١٤١)

(٣) يقال : رجل مقول ومقوال ؛ إذا كان بينا ظريف اللسان حسن البيان وفي الصحاح الكثير القول ، وقد سموا اللسان مقولا ؛ لكونه آلة القول ، قال حسان بن ثابت :

لِسَانِي وَسَيْفِي صَارِمَانِ كِلَاهُمَا ... وَيَبْلُغُ مَالَا يَبْلُغُ السَّيْفُ مِقْوَلِي

الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى ، وَأَمَا مَرْيَم وَمَدْيَن [١] فان جعلتهما فَعْيَلاً فلا شذوذ ؛ إذ الياء للالحاق ، وإن جعلتهما مَفعلاً فشاذان ، وَمَكوزَةُ شاذ فى الأعلام .

وقال المبرد : المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل كالْمَقَام، فانه موضع يقام فيه ، وكذا الْمُقَامُ ، بضم الميم ، موضع يفعل فيه الاقامة ، فعلى ما ذهب إليه مريم ومدين ليسا بشساذين ، وإن كانا مَفعَلا ، لعريهما عن معنى الفعل ، وكذا نحوتِفعَل من البيع بكسر التاء ينبغى أن لا يعل ، بل يقال : تِبْيَع . وإنما لم يشترط التباين فى الثلاثى واشترط فى ذى الزيادة لأن ذلك فى المزيد فيه لئلا يشتبه بالفعل او سمى به مُعَلاً ؛ فإنه لو أعل لكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل ، بسبب سقوط الكسر والتنوين ، وأما الثلاثى فكسره وتنوينه وإن كان عَلَمًا يفصله عن الفعل .

وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمى مباينا للفعل بوجه نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ وَأَدْوَنَ منك وَأُبْيَع ، ونحو إِبْيَع على وزن إِصْبَع من البيع ونحو تُبْيَع على وزن تُرْتَب منه ؛ فلا يعل شىء منها ليكون فرقا بين الأسماء والأفعال ، والأفعال بالاعلال أولى ، لأصالتها فيه ، وأما إعلال نحو أَبَانَ على قول من لم يصرفه فلكونه منقولا عن فعل مُعَلٍّ إلى الاسم ، ومن صرفه فهو فَعَال ، وليس مما نحن فيه .

وإن لم يوازن الاسم الثلاثى المزيد فيه الفعل لم يعل هذا الاعلال ؛ فعند سيبويه لم يعل هذا الاعلال نحو الطَّوَفَان وَالْحَيَدَان وَالنَّزَوَان والغليان وحمار حَيَدَى [٢] والصَّوَرَى [٣] لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن

---

(١) أنظر (حـ ٢ ص ٣٩١ ، ٣٩٢)

(٢) يقال : حمار حيدى ؛ إذا كان يحيد عن ظله من النشاط ، ولم يوصف مذكر بوصف على وزن فعلى إلا بهذه الكلمة ، ويقال : حمار حيد - كميت - بالمعنى السابق

(٣) الصورى - بفتحات مقصورا - : موضع أوماء قرب المدينة ، وقال ابن

الفعل ، بخلاف نحو الْغَارَة (١) والْقَارة (٢) وَالْغَابة (٣) فان التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لكن لما كان وضعها على العروض وإن كانت لازمة هنا لم تكن كجزء الكلمة ؛ فَحَوَكَةٌ (٤) وَخَوَنَةٌ شاذان ، ووجهه الاعتداد بالتاء ، مع أن الواو ليست فى الطرف ، وبعض العرب يعل فَعَلان الذى عينه واو أو ياء ، فيقول : دَارَان من دار يدور ، وهَامَان من هام يهيم ، وَدَالاَن من دَالَ يدول ، وَحَالاَن من حال يحول ، وهو شاذ قليل ، وعند المبرد هو قياس ؛ لجعله الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل .

فان قيل : كيف أخرج التاء الاسم عن وزن الفعل فى يعملة (٥) حتى انصرف ولم تخرجه فى نحو غَارَة فأعل .

الأعرابى : هو واد فى بلاد مزينة قريب من المدينة ، وقالوا فى قول أبى الطيب المتنبى :-

وَلاَحَ لَهَا صَوَرٌ وَالصَّبَاحُ وَلاَحَ الشَّغُورُ لَهَا وَالضُّحَى

إنه خطأ ، والصواب الصورى - بالألف فى آخره -

(١) الغارة : اسم من قولهم : أغار على القوم إغارة ؛ إذا دفع عليهم الخيل

(٢) القارة : الجبيل الصغير ينقطع عن الجبال ، أو هو الصخرة العظيمة ، أو الصخرة السوداء ، والقارة أيضا : قبيلة من العرب ، وفيهم المثل السائر : قد أنصف القارة من راماها

(٣) فى بعض النسخ الغاية - بالياء المثناة فى مكان الباء الموحدة - وهى صحيحة أيضا .

(٤) حوكة : جمع حائك ، وهو إسم فاعل من حاك الثوب يحيكه حوكا وحياكة ؛ إذا نسجه ، وقد جاء « حاكة » على القياس

(٥) اليعملة : الناقة النجيبة التى تصبر على العمل والسير ، وهم يقولون : أعملت الناقة ؛ إذا ركبتها فى السفر ، وقال الخليل : اليعملة لا يوصف بها إلا النوق ، قال غيره : يقال للجمل : يعمل ، وهو اسم له من العمل ؛ قال الشاعر :

إِذْلاَ أَزَالُ عَلَى أَقْتَادِ نَاجِيَةٍ صَهْبَاءَ يَعْمَلَةٍ أَوْ يَعْمِلٍ جَمَلِ

قلت : لأنه لو لم يعتد بالمخرج فى نحو يعملة يظهر أثر الموازنة على المخرج عن الموازنة : أى على التاء ، وذلك الأثر سقوط الجر والتنوين ، بخلاف أثر الإعلال .

ونحو جَوَلاَن وَحَيَدَان عند المبرد شاذ خارج عن القياس ، فإن أورد عليه نَزَوَان وَغلَيَان ، وقيل : إن اللام بالتغيير أولى ، أجاب بأنه لو قلب لزم الحذف ، فيلتبس فَعَلاَن بفَعَال ؛ إذ يبقى نَزَان وَغلاَن ، وكذا قال الأخفش فى حمار حَيَدَى والصَّوَرَى : إنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل ، والأولى قول سيبويه ، لما ذكرنا .

فان قيل : كيف أعل نحو الْعِيَاذ وَاللِّيَاذ باعلال فعله ، وَلم يُعَلَّ نحو الطَّيَرَان والدَّوَرَان والتَّقْوَال والتَّسْيَار باعلال أفعالها ، وكلاهما لا يوازن فعليهما ؛ فان كان جَرْيُ المصدر على الفعل وعمله عمله فى نحو عِيَاذٍ كافيا فى إعلاله فليكن كذلك فى طَيَرَان وَغَلَيَان .

قلت : طلب الكسرة لقلب الواو التى بعدها ياء أشدُّ من طلب الفتحة لتقلب الواو والياء التى بعدها ألفاً ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْلٍ وَبَيْع ، وقلة نحو بُيْع ، وعدم نحو قِوْل بكسر الفاء وسكون الواو ، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعل المصدر بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها لقوة الداعى إليه ، وإذا بنيت من غزا ورمى مثل جَبَرُوت [1] فالقياس غَزَوُوت وَرَمَيُوت ؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة عن

ومن هنا تعلم أن اليعملة اسم وليست علما ولا صفة حتى يدعى لها أنها ممنوعة من الصرف لولا التاء التى أخرجتها عن وزن الفعل ؛ لكونها من خصائص الأسماء وهذا الذى ذكرناه هو مذهب سيبويه فى هذه الكلمة ، وقد نص على أن يفعل لم يأت وصفا ، وذهب غيره إلى أن اليعملة وصف منقول من مضارع عمل ، وعلى هذا يتجه كلام المؤلف

(١) الجبروت : الكبر والقهر ، انظر (ح ١ ص ١٥٢)

موازنة الفعل ، و بعضهم يقلبهما ألفين و يحذفهما للساكنين ، وذلك لعدم الاعتداد بالواو والتاء .

ولم يعل نحو النَّوَّال والسَّيَّال [١] والطويل والغَيُور والقَوُول والتَّقْوَال والتَّسْيَار والمواعيد والمياسير لعدم موازنة الفعل ، وقيل : للالتباس لو أعل ؛ إذ يلزم الحذف ، ورد بأنه كان ينبغى الاعلال إن كان سببه حاصلا كما فى قائل و بائع وكساء ورداء ، ثم التحريك وجعله همزة كما فى الأمثلة المذكورة .

وثانى النوعين المذكورين : الاسم الذى فيه واو أو ياء مفتوح ، إذا كان مصدراً قياسيا جاريا على نمط فعله فى ثبوت زيادات المصدر فى مثل مواضعها من الفعل ، كإِقْوَام واسْتِقْوَام ، فلمناسبته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقلبهما ألفا ، ولم يعل نحو الطيران والدوران والنزوان والغليان علة فعله مع تحرك حرُوف العلة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتهما .

والنوعان الآخران من الأنواع الأربعة من باب الجمع الأقصى ، وهما بابه بَوَائع وعَجَائز ، وإنما أعلا الإعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع فى أحدهما وقصد الفرق فى الآخر كما تقدم شرحهما

هذا ، ولضعف هذه العلة — أعنى تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما — فى إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء ، ويحتمل تحركهما وانفتاح ماقبلها إذا أدَّى ترك الرد إلى اللبس : فى الفعل كان ، أو فى الاسم ، وذلك إذا لقى الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس ، فالفعل نحو غَزَوَا و رميا ، فان ألف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين ، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثنى بالمسند إلى ضمير

(١) السيال : اسم جنس جمعى واحدته سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ، انظر (ص ٥ من هذا الجزء)

المفرد أو إلى الظاهر ، وكذا يَرْضَيان ؛ لأنه كان يسقط النون جزما [١] ، وأما فى ارْضَيَا فلكونه فرع يَرْضَيَان ، والاسم نحو الصَّلَوَات والْفَتَيَات ، لو حذفت الألف للساكنين لا لتبس الجمع بالواحد ، و نحو الفتَيَان والرَّحَيَان إذ لو لم يرد لالتبس المثنى بالمفرد عنـد الإضافة ، وأما نحو الْفَتَـيَيْن والرحيين فلكونهما فرعى الفتيان والرحيان ، كما تبين في أول شرح الكافية ، ومع ياء النسب ترد الألف المحذوفة فى نحو عَصًى و رَحًى المنونين ؛ لزوال الساكنين : أى الألف والتنوين ، و بعد ردها تقلبها واوا لأجل ياء النسب ، كما قلبتها فى العصا والرحى لما نسبت إليهما ، ولا نقول : إن الألف المحذوفة ترد إلى أصلها من الواو والياء ، و إنما لم تحذف الألف للياء الساكنة اللاحقة بها لما ذكرنا فى باب النسب ، و بعد رد جميع الحروف المذكورة وتحريكها لم تقلبها ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لعروض الحركة عليها ، ولأنه إنما فر من الألف حتى لا يلتبس بعد الحذف ، فـكيف يعاد إلى ما فر منه ؟ وأما رد الألف إلى أصلها فى نحو هل تَرَيَنَّ وَتَرْضَـيَنَّ ، والأصل هل ترى وترضى ؛ فليس لخوف الالتباس ، بل للقياس على هل تَغْزُوَن وَتَرْمِيَنَّ ، و إنما رد اللام فى نحو ارْضَيَنَّ ولاتَرْضيَنَّ وكذا فى نحو اغْزُوَنَّ وَارْمِيَنَّ ولا تَغْزُوَنَّ ولاتَرْمِيَنَّ لأن الفعل مع النون

---

(١) قول المؤلف جزما معناه قطعا ، وليس المراد به الجزم الذى هو حالة من حالات إعراب الفعل المضارع ، وذلك لأن هذه الحالة لا يقع فيها اللبس على فرض إعلال يرضيان ؛ لأنك كنت تقول فى المسند إلى ضمير الواحد : محمد لم يرض ـ بحذف لام الفعل للجزم ـ وكنت تقول : المحمدان لم يرضا ـ بألف هى ضمير المثنى ـ فلا لبس حينئذ ؛ فثبت أن جزما لاينبغى أن يحمل على حالة الاعراب المذكورة ، وصورة الالتباس إنما تقع فى حالة النصب ؛ لأنك تقول : محمد لن يرضى والمحمدان لن يرضا ، والألف فى الأول لام الفعل وفى الثانى ضمير التثنية ، و نريد أن ننبهك إلى أن اللبس حينئذ فى النطق لا فى الرسم

ليس موقوفا ولا مجزوما ، وحذف اللام إنما كان للجزم أو الوقف ، ولم تقلب الياء فى ارْضَيَنّ ولا تَرْضَيَنّ ألفا بعد الرد لسكون حركتها عارضة لأجل النون التى هى كلمة مستقلة ، وأيضا لئلا يلزم منه حذف الألف فيؤدى إلى ما فر منه ، وكذا فى نحو ارْضَوُنّ وارْضَيِنّ يا امرأة ؛ لم تقلبا لعروض الحركة لما ذكرنا فى باب التقاء الساكنين ، ولسكون الواو والياء اسمين مستقلين ، فلا يغيران ، ولأن الواو والياء لا تقلبان ألفا إلا إذا كان ما قبلهما من حروف كلمتهما مفتوحا ، وههنا الواو كلمة أخرى ، وأيضاً لو غيرا بالقلب لحذفا بلا دليل عليهما ، كما كان فى اغْزُنّ واغْزِنّ

وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يرد نحو يَرْضَوْن، وتَغْزَيْن وتَرضين والمصطفون والمُصْطَفَيْنَ وغزَوْا ورَمَوْا وغزَتْ ورَمَتْ

قوله « تحركتا » أى : فى الأصل فيخرج نحو ضَوٍ وشَىٍ مخففتين ، حركة لازمة ، ليخرج نحو غَزَوا ورَمَيَا وعَصَوَان وارْضَيَنّ وجَوَزَات وبَيَضَات ، عند بنى تميم ، وإنما قلبا فى نحو الْعَصَا والرَّحَى وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة ؛ لأن نوعها وإن كان عارضا لكن جنسها لازم ، إذ لا بد لكل معرب بالحركات من حركة ما رفعا أو نصبا أو جرا

قوله « أو فى حكمه » أى : فى حكم الفتح ، نحو أقْوَل وأبْيَع ومُقْوَم ومُبْيَع

قوله « فى فعل ثلاثى » كقال وطال وخاف وباع وهاب

قوله « أو محمول عليه » كأقام وأبان واستقام واستبان ، وقد يكون الفعل الثلاثى محمولا على الثلاثى ، كيَخَاف ويُقَال ويَهَاب ؛ لأن الأصل فى الإعلال الماضى ، والمضارع فرعه فيعتل باعتلاله ، وذلك لأنه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة عليه

قوله « أو اسم محمول عليهما » أى : على الفعل الثلاثى كباب ودار وكبش

صافٍ ، وعلى الفعل المحمول عليه كمُقَام والاستقامة

قوله « بخلاف قول وبَيْع » أى : بخلاف ما كان الواو والياء فيه ساكنين مفتوحا ما قبلهما

قوله « وطائى وياجل شاذ » قد ذكرنا حكم طائى فى باب النسب ، وكذا ذكرنا أن نحو يَاجَل مطرد ، وإن كان ضعيفا ، وكذا ذكرنا أن بعض الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفا قياسا فى مضارع نحو ايتعد وايتسر ، وبعض بنى تميم يقلبون واو نحو أوْلاد : أى جمع ما فاؤه واو ، ألفا قياسا ، فيقول : آلاد ، وطيء يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية وكانت طرفا وانكسر ما قبلها ؛ لتنقلب الياء ألفا ، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف ، وشرط فتحة الياء لتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير إعرابية ؛ لئلا تكون عارضة فيعتد بها ، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر أخو السكون ، على ما تبين فى باب التقاء الساكنين ؛ فتكون كأنك نقلت الفتح إلى الساكن ، كما فى أقْوَم ، قال

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ ... طَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ [1]

وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو نَاصَاة فى نَاصِيَة فقليل غير مطرد

قوله « بخلاف قاولَ وبَايَعَ » أى : بخلاف الثلاثى المزيد فيه ، إذا كان ماقبل الواو والياء ساكناً ، ولم يكن ذلك الساكن حرفا كان مفتوحا فى الثلاثى

قوله « أخيَلَتِ السماء » أى : صارت خليقة بالمطر ، وأغيلت المرأة : أى أرضعت على الحبل ، ومثله اسْتَصْوَبَ واسْتَرْوَح الريح ، وعند أبى زيد التصحيح

---

(١) قد مضى شرح هذا البيت مفصلا (حـ ١ ص ١٢٤)

قياس فى مثله ، إذا لم يكن له فعل ثلاثى كاسْتَنْوَقَ [(١)] ، وعند سيبويه نحو اسْتَنْوَقَ أيضاً شاذ ، والقياس إعلاله طرداً للباب كما أعل سائف [(٢)] وخائل [(٣)] فى النسبة ، وإن لم يأت منه فعل معل ، طردا لباب فاعِلٍ فى إعلاله علة واحدة ، و إذا طرد باب تَعِد ونَعِد وأَعِد فهذا أولى

قال : « وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى لِلْاعلالَيْنِ ، وَبَابُ طَوِيَ وَحَيِيَ لأنه فَرْعُهُ أوْ لِما يَلْزَمُ مِنْ يَقَايُ وَيطَايُ وَيحَاى ، وَكَثُرَ الإِدْغَامُ فِى بَابِ حَيِيَ لِلْمِثْلَيْنِ ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْفَاء ، بِخِلَافِ بَابِ قَوِيَ ؛ لأَنَّ الإِعلَالَ قَبْلَ الإِدْغَامِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْيَى وَيَقْوَى وَاحْوَاوَى يَحْوَاوِى وَارْعَوَى يَرْعَوِى ، فَلَمْ يُدْغِمُوا ، وَجَاءَ احْوِيوَاء واحْوِيَّاء ، وَمَنْ قَالَ اشْهِبَابٌ قَالَ احْوِوَاء كَاقْتِتَالٍ ، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتِتَالاً قَالَ : حِوَّاء ، وَجَازَ الإِدْغَامُ فِى أُحْيِيَ وَاسْتُحْيِيَ ، بِخِلَافِ أُحْيِى وَاسْتَحْيِى ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِى يُحْيِى وَيَسْتَحْيِى فَلِئَلَّا يَنْضَمَّ مَارُفِضَ ضَمُّهُ ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوِيَ مِثْلَ ضَرَبَ وَلاَ شَرُفَ كَرَاهَةَ قَوَوْتُ وَقَوُوتُ ، وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالصُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ لِلإِدْغَامِ »

تصح العين إذا اعتلت اللام

أقول : قوله « باب قوى » أى : فَعِلَ بالكسر مما عينه ولامه واو ، ولا بد من

---

(١) استنوق الجمل : تشبه بالناقة ، وهو مثل يضرب لمن يخلط الشىء بغيره انظر (حـ ١ ص ٨٦)

(٢) يقال : سافه يسيفه فهو سائف ، إذا ضربه بالسيف ، ويقال : رجل سائف : أى ذو سيف ، فهو على الأول اسم فاعل ، وإعلاله اصل ، وعلى الثانى للنسبة كلابن وتامر ، وإعلاله بالحمل على الأول ، طردا لباب فاعل كما قال المؤلف

(٣) يقال : خال يخال فهو خائل ، إذا ظن ، ويقال : رجل خائل ، إذا كان ذا خيلاء ، فهو على النسب فى قول أكثر أهل اللغة ، والقول فى إعلال اللفظين كالقول فى سائف ، ومنهم من ذهب إلى أن الخائل المتكبر اسم فاعل فإعلاله بالأصل لا بالحمل

قلب الواو ياء ؛ لانكسار ماقبلها ، كما يجيء بعد أن كل واو فى آخر الكلمة مكسور ماقبلها : متحركة كانت أو ساكنة ، قلبت ياء للاستثقال ، والاشتغالُ باعلال الأطراف أسبق من الاشتغال باعلال الوسط : إما بالقلب ، أو بالادغام ؛ لما عرفت ، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفا لاجتمع إعلالان على ثلاثى ولا يجوز ، كما مر ، وأما هَوَى فقد أعلت اللام أيضاً بقلبها ألفاً ، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين . حذرًا من الإعلالين ، و«قَوِى» من المضاعف بالواو ، بدليل القوة ، و «حَيِىَ» من المضاعف بالياء ، إلا عند المازنى ، وهَوَى مماعينه واو ولامه ياء ، وكذا طَوِىَ ، بدليل طَيَّان [1] ، ولم يُعَلَّ فى حَيِىَ بقلب العين عند المازنى ؛ لأن أصله حَيِوَ عنده ، أو لأنه مثل طَوِىَ كما يجىء

قوله « وباب طَوِىَ وَحَيِىَ » يعنى لم يعلا وإن لم يلزم إعلالان ، لأنهما فرعا هَوَى ، وَذلك لأن فعَلَ — بفتح العين — فى الأفعال أكثر من أخَوَيْه ؛ لكونه أخف ، والخفة مطلوبة فى الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفا ؛ لأن مضارعه يأتى على ثلاثة أوجه ، دون مضارعيهما

ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الأفعال المذكورة ، وهى ماعلى فَعِلَ — بكسر العين — وذلك أن كل أجوف من باب فَعِلَ قلبت عينه فى الماضى ألفا تقلب عينه فى المضارع أيضاً ، نحو خاف يخاف ، وهاب يهاب ، فلو قالوا فى الماضى : قاىَ وَطَاىَ وحَاىَ لقالوا فى المضارع : يَقَاىُ ويَطَاىُ ويَحَاىُ ، وضم لام

---

(١) طيان : صفة مشبهة من قولهم : طوى يطوى - كفرح يفرح - إذا جاع وخلا بطنه ، كقولهم : شبعان من شبع ، وريان من روى ، وظمآن من ظمى ، ووجه دلالة طيان على أن لام طوى ياء قلب الواو التى هى العين ياء وإدغامها فى الياء ، وأصله على هذا طويان ، ولولم تكن اللام ياء لماقيل : طيان ، بل كان يقال : طوان ، انظر (ح ١ ص ٢١)

المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ماقبله أيضاً ، بخلاف الاسم ، نحو ظَبْيٍ وآيٍ ورَايٍ ، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا ، ويجوز أن يقال فى هوى أيضا مثله ، وهو أن كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين عين مضارعه ونقل حركته إلى ماقبله ، نحو قال يَقُول وَباع يبيع وطَاح يَطِيح [(١)] والأصل يَطْوِح . فكان يجب أن يقال يَهِيٌّ مشدداً فى مضارع هَايَ ، ولا يجىء فى آخر الفعل المضارع ياء مشددة ؛ لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل ، وأما فى الاسم فذلك جائز لخفته ، نحو حَيٌّ ، ويجوز كما قدمنا أن نعلل ترك إعلالهم عين طَوِيَ وَحَيِيَ بامتناع إعلال لامهما الذى كان أولى بالإعلال لو انفتح ماقبله ؛ لكونه آخر الكلمة .

قوله « وكثر الإدغام فى باب حَيِيَ » قال سيبويه : الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة [(٢)] ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ، ويشترط فى جواز الإدغام فى مثله : أى فيما تحرك حرف العلة فيه ؛ لزومُ حركة الثانى ، نحو حَيَّ ، حَيَّا ، حَيُّوا ، حَيَّتْ ، حَيَّتَا ، قال :

١٢٩ — عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ
جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشَمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَهْ [(٣)]

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٨١ ، ١١٥)

(٢) هذه عبارة سيبويه (حـ ٢ ص ٣٨٧) وقد استظهر أبو الحسن الأشمونى من عبارة ابن مالك أن مذهبه كون الفك أجود من الأدغام مع اعترافه بكونهما فصيحين ، وقد علل جواز الوجهين فى حيى بأن من أدغم نظر إلى حقيقة الأمر فيه ؛ وهى اجتماع مثلين متحركين وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فك نظر إلى أن حركة الماضى وإن كانت لازمة فيه إلا أنها كالمفارقة ، بسبب عدم وجودها فى المضارع ، ففارق بهذا نحو شدد يشدد ، إذ الحركة فى الماضى والمضارع

(٣) هذا الشاهد من مجزوء الكامل المرفل ، وهو لعبيد بن الأبرص من

وإن كانت حركة الثانى لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم ، كما فى مُحْيِيَةٍ ومُحْيِيَان ؛ فان الحركة لأجل التاء التى هى فى الصفة ولألف المثنى ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركات الإعرابية ، نحو قوله تعالى : (أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) وقولك : رأيت مُعْيِيًا

وإن كانت الحركة لازمة فى نفس الأمر كما فى حَيِيَ ، أو لأجل حرف عارض لازم كما فى تَحْيِيَة وَأَحْيِيَة جمع حَيَاء [١] جاز الادغام والاظهار ؛ إذ التاء فى مثله لازمة ، بخلاف تاء الصفة ، وكذا يجوز فى جمع عَيِيٍّ أعْيِيَاء وأعِيَّاء ؛ للزوم الألف ، والإدغام فى هذا النوع أيضاً أولى ، كما كان فى حَيَّ وأحِيَّ

وإنما اشترط الادغام فى هذا الباب لزوم حركة الثانى بخلاف باب يَرُدُّ وَيَمَسُّ ؛ لأن مطلق الحركة فى الصحيح يلزم الحرف الثانى ، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه ، كلم يَرْدُدْ ويَرْدُدْن ، وأما فى المعتل نحو مُعْيِيَة ورأيت

كلمة له يبكى فيها قومه بنى أسد حين قتلهم حجر الكندى أبو امرىء القيس الشاعر لمنعهم الأتاوة التى كان قد فرضها عليهم ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا عَيْنُ مَا فَابْكِي بَنِي ... أَسَدٍ فَهُمْ أَهْلُ النَّدَامَهْ

أَهْلُ الْقِبَابِ الْحُمْرِ وَالنَّـ ... ـعَمِ الْمُؤَبَّلِ وَالْمُدَامَهْ

«ما» زائدة ، والقباب : جمع قبة ، وكانت لاتكون إلا للرؤساء والأشراف ، والنعم : المال الراعى : إبلا أو غيرها ، وقيل : يختص بالابل ، والمؤبل : المتخذ للقنية ، والمدامة : الخمر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عيوا » حيث أدغم المثلين فى الفعل المسند لواو الجماعة

(١) الأحيية : جمع حياء ، مثل قذال وأقذلة ، والحياء هو الفرج من ذوات الخف والظلف والسباع

مُعْيِياً فيسكن الثانى بلا دخول شيء ، نحو مُعْيٍ ، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن ، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الإظهار كما فى مُحْيِيَة أو جائزته كما فى حَيِيَ ، وانكسرت ، فاخفاء كسرها أحسن من إظهاره ؛ ليكون كالادغام ؛ فان الكسر مستثقل ، وإن انفتحت الأولى ، كما تقول فى تثنية الْحَيَا : [1] حَيَيَان ، جاز الإخفاء والتبيين ، والتبيين أولى ؛ لعدم الاستثقال ، ولا يجوز هاهنا الادغام ، لعدم لزوم ألف التثنية ، ومَنْ أظهر فى حَيِيَ قال فى الجمع حَيُوا مخففاً كخَشُوا ، قال :

١٤٠ — وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ
حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا [2]

قوله « وقد تكسر الفاء » يعنى فى حيى المبنى للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل [3] ، وإنما أورد سيبويه فى المبنى للمفعول حُيَّ وحِيَّ ،

---

(١) الحيا - مقصورا - : الخصب والمطر ، وتثنيته حييان مثل فتى وفتيان

(٢) هذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٣٨٧) وهو من كلمة أولها - فيما رواه صاحب الأغانى - :

لِلّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ فَوَارِسٍ أَكَرَّ على الْمَكْرُوه مِنْهُمْ وَأَصْبَرَا
وَأَكْرَمَ لو لاَقَوْا سَدَادًا مُقَارِباً وَلَكِنْ لَقُوا طَمًّا مِنَ الْبَحْرِ أَخْضَرَا

وقد نسبت هذه الأبيات لأبى حزابة التميمى ، وهو الوليد بن حنيفة ، شاعر من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : هى لمودود العنبرى ، وكهمس : أبو حى من العرب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « حيوا » بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال فى الماضى : حيى بالفك ، مثلما تقول : رضوا فى رضى ، ورواية الأغانى «وحتى حسبناهم»

(٣) عبارة جارالله : « وقد أجروا نحو حيي وعيي مجرى بقى وفنى ، فلم يعلوه ، وأكثرهم يدغم فيقول : حيّ وعيّ - بفتح الفاء وكسرها - كما قيل لى ولى فى جمع

كقولهم فى الاسم فى جمع قَرْن أَلْوَى : قُرُونٌ لُيٌّ — بالضم والكسر —(١)

فان قيل : كيف وجب كسر الضم فى غير فُعْلٍ نحو مُسْلِمِيّ وعُتِيّ وَجُثِيّ وغُزْوِيّ على مثال عُصْفُورٍ من الغزو ، وجاز الوجهان فى فُعْل ؟

قيل : لأن فُعْلاً يلتبس بفِعْل فجاز إبقاء الضم فيه دلالة على أصل البنية وفى غيره لا يلتبس بِنْية ببنية ، أو يقال : المجوز لضم فُعْل قبل الياء خفة البناء ، وقال السيرافى : يجوز أن يقال لِيٌّ : بالكسر فى جمع أَلْوَى ، كبيض فى جمع أَبْيَضَ ، جعل الياء الساكنة المدغمة كغير المدغمة ، وَحِيَّ فى حُيَّ كَقِيلَ وبِيعَ

ألوى ، قال الله تعالى (وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقال عبيد :

عَيُّوا بأَمْرِهِمِ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ

اهـ كلام الزمخشرى

ولم يتعرض ابن يعيش لذلك فى شرحه ، ولا خطأ جار الله فى شيء ما قاله ، وقد بحثنا من كتب القراءات كتاب النشر لابن الجزرى ووجوه قراءات القرآن للعكبرى ، ومن كتب التفسير كتاب الكشاف ، والبيضاوى والشهاب الخفاجى ، والبحر المحيط لأبى حيان ، فلم نجد أحدا من هؤلاء ذكر أنه قرئ فى قوله تعالى : (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) بالادغام مع كسر الحاء ، ثم بحثنا من كتب النحو واللغة : لسان العرب لابن المكرم (ح ى ى - ع ى ى) والقاموس المحيط ، وكتاب سيبويه وأوضح المسالك لابن هشام ، والاشمونى ، والهمع للسيوطى ، والكافية الشافية لابن مالك ، فلم نجد أحدا من هؤلاء جميعا ذكر أن حى ونحوه من المبنى للمعلوم إذا أدغم جاز كسر فائه ، فاذا علمت هذا تبين لك أن وجه تخطئة المؤلف للزمخشرى عدم النقل عن أحد من النحاة وعدم وروده فى كلام العرب ، ولعل الزمخشرى إنما حكى ذلك لوجه من القياس كما يشعر به تنظيره : (لى) - جمع ألوى - وإن كان قوله « وأكثرهم يدغم فيقول » ظاهرا فى النقل عن العرب

(١) تقول : قرن ألوى ، إذا كان شديد الالتواء

وقالوا فى الاسم : حَيَاة وَدَواة وَنَوَاة ، وشذ غَايَة وغَاى ، وَرَاية ورَاى ، وآية وثاية ، [١] والقياس غوَاة أو غيَاة ، والأول أولى ، لأن باب طَوَيْت أكثر من باب حَيِيَ ، وإنما قلنا بشذوذ ذلك لأن الأولى إعلال الآخر كما فى هَوَى ونَوَى

وقال الفراء وجماعة من المتقدمين فى آية : إنه ساكن العين ، والأصل أيّة وأيّ قلبت العين الساكنة ألفاً ؛ لفتح ماقبلها كما فى طائى وياجل [٢] وعَاب ، وهو ههنا أولى ؛ لاجتماع الياءين وقال الكسائى : آيِيَة ، على وزن فاعلة ؛ فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما ؛ فحذفت الأولى

وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ فى الحذف [٣] والقلب

---

(١) الثاية : مأوى الابل ، وعلم بقدر قعدة الانسان ، وأصلها ثوى لاثيى ؛ لأن باب طوى أكثر من باب حيى ، وكان مقتضى القياس أن تقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولأن الاعلال باللام أولى كما فعلوا فى النوى والحيا ، ولكنهم أعلوا العين بقلبها ألفا على خلاف مقتضى القياس فصار ثايا . وانظر فى الكلام على بقية هذه الألفاظ (حـ ٢ ص ٥١)

(٢) العاب : أصله العيب ـ بفتح فسكون ـ فقلبت الياء ألفا اكتفاء بجزء العلة وهو انفتاح ماقبلها ، ومثله الذام والقاب فى نحو (قَابَ قَوْسَيْن) ومثله « آد » بمعنى القوة من نحو قوله تعالى (وَالسماءَ بَنَيْنَاهَا بأَيْدٍ) ومثله « رادة » فى قولهم : ريح ريدة ورادة ؛ إذا كانت لينة الهبوب ، ومثله الذان بمعنى الذين ـ بفتح الذال وسكون الياء ـ وهو العيب ؛ ومن العلماء من زعم أن المقلوب من هذه الألفاظ مفتوح العين ، وأن كل كلمة ن هذه الكلمات قد وردت على لغتين ، وحينئذ يكون القلب مستوفيا علته

(٣) ليس بك حاجة إلى بيان الوجوه وما يلزم على كل وجه من الشذوذ إذا رجعت إلى ما كتبناه فى (حـ٢ ص ٥١) ولاحظت أن الاعلال باللام أولى منه بالعين ، وأن العين لاتعل إذا كانت اللام حرف علة سواء أعلت بالفعل أم لم تعل ، وأن علة انقلاب الواو والياء ألفا هى تحركهما وانفتاح ماقبلهما ، فاذا طبقت هذه القواعد على الأقوال التى ذكرناها فى الموضع المشار إليه ظهر لك أن كل قول منها لايخلو من شذوذ .

ويمكن أن يقال : الوجهان أيضاً فى غاية وثاية وراية

واعلم أن فى اسْتَحْيَى لغتين : لغة أهل الحجاز اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي — بياءين — مُسْتَحيٍ مُسْتَحْيًا منه ، على وزن استرعى يسترعى سواء ، ولغة بنى تميم اسْتَحَى يَسْتَحِى ، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين

فمذهب الخليل أنه مبنى على حَيِيَ مُعَلاً إعلال هاب وباع ، فكأنه قيل : حَايَ ، فكما تقول فى باع : استبعت ، تقول فى حاى : اسْتَحَيْتُ ، وإنما بنى على حَايَ المرفوض ؛ لأن حق حيي إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه ، فاسْتَحَى على هـــذا فى الأصل اسْتَحَايَ كاستباع ، حذفت حركة الياء ؛ إذ لم يوجد فى كلامهم لام الماضى ياء متحركة ساكنا ما قبلها ، فالتقى ساكنان ؛ فحذفت أولاهما ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفا لانفتاح ماقبلها كما فى ياجل وطائى ، وكذا تقول فى المضارع : إن حقه يَسْتَحِيُ كيستبيع ، حذفت حركة الياء ؛ إذ لا نظير له فى الأفعال ، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين ، والأمر منه اسْتَحِ ، وحق مصدره على هذا اسْتِحَاءة كاستباعة ، ولا يستعمل ، واسم الفاعل مُسْتَحٍ ، والأصل مُسْتَحِيٌ وأعل إعلال المضارع ، والمفعول مُسْتَحًى منه ، وأصله مُسْتَحَايٌ حذفت حركة الياء كما فى يُسْتَحَاى ، وأعل إعلال استحاى ، وقد مر ، وفيما ذهب إليه الخليل ضعف لايخفى للارتكابات المكروهة

وقال غيره — واختاره المازنى — : إن الياء الأولى فى جميع هذه التصرفات حذفت كما فى أحَسْت وظِلْتُ ومِسْتُ ؛ لأن حق المثلين الإدغام ، فلما امتنع حذفت الأولى ؛ لكونه أشبه شىء بالإدغام ، وقال المازنى : لو حذفت للساكنين لم تحذف فى المثنى نحو اسْتَحَيَا ولقالوا : اسْتَحَايَا كاستباعا

قوله « بخلاف باب قوى » يعنى أن قَوِيَ من مضاعف الواو ، بدليل القوة كما أن حيِيَ من مضاعف الياء ، لكنه إنما جاز إدغام حيي بخلاف قوى فلم

يُقل قَوٌّ كما قيل حَيٌّ ؛ لأن قلب الواو ياء إعلال فى الطرف ، وإدغام العين فى اللام إعلال فى الوسط ، والأول أولى لما ذكرنا غير مرة ، ولذلك ابتدىء بإدغام أيمّة قبل قلب همزه الساكن ألفاً ؛ لانفتاح ماقبله كما ذكرنا فى أول الكتاب ،[1] وأيضاً قوِيَ بقلب الواو ياء أخف منه بإدغام الواو فى الواو ، والطريق المؤدى إلى زيادة الخفة أولى بالسلوك مما ليس كذلك

قوله « ولذلك قالوا يَحْيَا » أى : لم يقولوا يَحَيُّ مع أنهم أدغموا فى الماضى ؛ لأن الاعلال قبل الإدغام ، وأيضا الكلمة بالإعلال أخف منها بالإدغام ، ولذلك قيل : يَقْوَى ، لا يَقَوُّ ، وأيضا لا يجوز الإدغام فى يَحْيَى ويَقْوَى ، لعدم لزوم حركة الثانى ، وهو شرط الإدغام فى مثله كما تقدم

قوله « احْوَاوَى » هو افْعَالَّ من الْحُوَّة[2] وأصله احْوَاوَوَ ، ولم يدغم ، بل أعل ؛ لسبق الاعلال على الادغام ، ولكون الكلمة به أخف ، وكذا يَحْوَاوِى فى مضارعه ، والحركة فى آخره عارضة ، وكذا ارْعَوَى ، وهو من باب افْعَلَّ كاحْمَرَّ ، وأصله ارْعَوَوَ كاحْمَرَرَ ، ومصدر احْوَاوَى احْوِيوَاء كاحْمِيرَار ، واحْوِيَّاء ، ولم يذكر سيبويه إلا هذا ، فمن قال : احْوِيوَاء بلا قلب وإدغام فلكون الياء عارضا فى المصدر للكسرة وأصلها الألف فى احْوَاوَى ؛ فصارت لعروضها لا يعتد بها كما لا يعتد بواو سُوِيرَ وقُووِلَ ؛ لكونها بدلا من الألف فى ساير[3] وقاول ، وسيبويه نظر إلى كون المصدر أصلا للفعل ؛ فلا يكون الياء بدلا من الألف ، بل الألف فى الفعل بدل من الياء فى المصدر

---

(١) أنظر (حـ ١ ص ٢٧)

(٢) الحوة — بضم الحاء وتشديد الواو — : سواد إلى الخضرة ، أو حمرة إلى السواد . انظر (حـ ١ ص ٢٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٣) هذه العلة التى ذكرها المؤلف ههنا لعدم إعلال سوير بقلب واوه ياء ثم إدغامها فى الياء ولعدم الادغام فى قوول ؛ هى العلة التى ذكرها سيبويه ، وهى التى

قوله « ومن قال اشهباب » يعنى أن باب افْعِلاَل مقصور افْعِيلاَل فى بعض الكلمات ، : يقال احميرار واحمرار ، واشهيباب واشهباب [1] ، فيقال على ذلك فى احويواء : احْوِوَاء ، فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان فى اقتتال ، وإن لم يكن احوواء من باب اقتتال ، وسيجىء فى باب الإدغام أنه قد يدغم نحو اقْتَتَل يقتتل اقتتالا فيقال : قِتَّال ، فيقال أيضاً هنا : حِوَّاء ، والواوان المدغم إحداهما فى الأخرى لايستثقلان فى الوسط كما يستثقلان فى الطرف ، فيقال حَوَّى يَحَوِّى ، بفتح الحاء فيهما ، أو حِوَّى يَحِوِّى ، بكسر الحاءين [2] ، حِوَّاء نحو قتل يقتل قتالا

اختارها متأخرو النحاة كابن مالك وشراح كلامه ، ولكن ابن الحاجب ذكر فى باب الادغام أن عدم القلب فى سوير وعدم الادغام فى قوول خوف الالتباس بنحو سير مبنيا للمجهول من نحو قوله تعالى : (وإذا الجبال سُيِّرَت) وبنحو قول مبنيا للمجهول من قول — بالتضعيف — وأيد المؤلف كلامه هناك حيث قال « وعند سيبويه والخليل أن سوير وقوول لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهو أنهما لم يدغما ؛ لخوف الالتباس ؛ لأن العارض إذا كان لازما فهو كالأصلى ، ومن ثم يدغم إينة - كامعة - وأول - كابلم - مع عروض الواو والياء » اه ، وخلط بين العلتين فى الكلام على قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداهما ساكنة.

(١) الشهبة : البياض الذى غلب على السواد ، وقد قالوا : اشهب الفرس اشهباباً واشهاب اشهيبابا ، إذا غلب بياضه سواده ، هذا قول أكثر أهل اللغة ، وقال أبو عبيدة : الشهبة فى ألوان الخيل : أن تشق معظم ألوانها شعرة أو شعرات بيض كمتا كانت أو شقرا أو دهما.

(٢) وجه كسر الحاء فى « حوى » أنه لما قصد الادغام سكن أول المثلين فالتقى ساكنان : الحاء التى هى فاء الكلمة ، والواو التى هى عينها ؛ فحرك أول الساكنين بالكسر الذى هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وحذفت همزة الوصل استغناء عنها ، وأما « حوى » بفتح الحاء فوجهه أنه لما أريد الادغام نقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله وحذفت همزة الوصل استغناء عنها .

وإذا بنيت من حَيِيَ ورَمَى مثل احْمَرَّ قلت : احْيَيَا وارْمَيَا ، والإعلال قبل الادغام .

وإذا بنيت مثل احْمَارَّ منهما قلت : احْيَايَا وارْمايَا ، وفى المثنى احْيَيَيَا وارْمَيَيَا واحْيَايَيَا وَارْمَايَيَا ، ولا يجوز الإدغام لعروض الحركة فى الأخيرة ، لأجل ألف المثنى ، وتقول فى الجمع : احْيَيَوْا ، واحْيَايَوْا ، فاذا لزمت الحركة — وذلك فيما لم يسم فاعله نحو احْيُيِيَ وارْمُيِيَ وَاحْيُوِيِيَ وَارْمُوِيِيَ واحْيُيِيَا واحْيُيِيُوا وَاحْيُوِيِيَا وَاحْيُوِيِيُو — جازالادغام ، فتقول : أُحْيِيَّ وأصلهُ أُحْيُيَّ كسرت الياء المضمومة كما فى مُسْلِمِيَّ ، واحْيِيَّا واحْيِيُّوا واحْيُوِيَّ واحْيُوِيَّا واحْيُوِيُّوا ، وفى المضارع : يَحْيَيِى ويَرْمَيِى ويَحْيَايِى ويَرْمَايِى ، ولا يجوز إدغام الواو فى احْيُوِيِيَ كما لم يدغم فى سُوَيِر ، كما ذكرنا ، وتقول فى اسم الفاعل : مُحْيَيِيَةٌ وَمُحْيَايِيَة ، ولا يجوز الإدغام ؛ لعروض الحركة ، بل إخفاء الكسر أولى من الاظهار كما بينا وتقول فى مصدر احْيَيَا : احْيِيَاء ، وفى مصدر احْيَايَا احْيِيَّاء بالادغام ، ومن لم يدغم فى احْوِيَوَاء لكون الياء بدلا من الألف ينبغى أن لايدغم أيضاً هٰهنا ، لكنه مستثقل ، ومن أدغم فى اقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ اقْتِتَالاً قال هٰهنا : حَيَّا يَحَيِّي حِيَّاء .

قوله « وجاز الادغام فى أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ » من أدغم قال : أُحِيَّ أُحِيَّا أُحِيُّوا وَاسْتُحِيَّ اسْتُحِيَّا اسْتُحِيُّوا ، وذلك للزوم الحركة ، ومن لم يدغم قال أُحْيِيَ أُحْيِيَا أُحْيُوا ، نحو أُرْمِيَ أُرْمِيَا أُرْمُوا ، وفى اسْتُحْيِيَ ثلاث لغات ، هذه أصلها ، وثانيتها الادغام ، وثالثتها حذف الياء الأولى كما فى اسْتَحَى عند بنى تميم ، وتقول فى مضارع أحيا واسْتَحْيا : يُحْيِى ويَسْتَحْيِى ، من غير إدغام ، لعدم لزوم الحركة .

قوله « ومن ثَمَّ لم يُبْنَ من باب قَوِى » أى : من مضاعف الواو « فَعُلَ »

بالفتح كراهة اجتماع الواوين إذا اتصل بالماضي الضمير المرفوع ، وأما فَعُلَ - بالضم - فلو بني منه لحصلت الواوان من دون اتصال الضمير ، إذ لم يكن تقلب الواو التي هي عين لما لم تكن علة القلب في اللام حاصلة ، كما ذكرنا في حَيِيَ وطَوِيَ ، ولم تكن تقلب الثانية ياء لضمة ما قبلها كما في الأَدْلِي ؛ لأن ذلك في الاسم كما يأتي ، ألا ترى إلى نحو سَرُوَ ؟

قوله « ونحو القُوَّة والصُّوَّة[1] » جواب سؤال ، كأنه قيل : فإذا لم يبنوا من باب قَوِيَ مخافة الواوين ، فلم احتملوا ذلك في القوة ؟ فقال : لأن الإدغام ههنا حاصل ، فخفت الكلمة به ، ولو كان الإدغام مقدما على الإعلال أيضاً لم يجز ذلك في الفعل كما جاز في الاسم ؛ لثقل الواوين في الفعل الذي هو ثقيل.

بعض ما لا يعل من الصيغ وسبب ذلك

قال « وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ ، وَأَفْعِلْ بِهِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ أَوْ لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا ، وَبَابُ اعْوَارَّ وَاسْوَادَّ لِلَّبْسِ ، وَعَوِرَ وَسَوِدَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أَيْضاً كَأَعْوَرْتُهُ وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلٍ وَمُبَايِعٍ وَعَاوِرٍ وَأَسْوَدَ ، وَمَنْ قَالَ : عَارَ قَالَ : أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَائِرٌ ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلَّبْسِ ، وَمِقْوَالٌ وَمِخْيَاطٌ لِلَّبْسِ ، وَمِقْوَلٌ وَمِخْيَطٌ مَحْذُوفَانِ مِنْهُمَا ، أَوْ [لِأَنَّهُمَا] بِمَعْنَاهُمَا ، وَأُعِلَّ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبِيعُ وَمَقُومٍ وَمَبِيعٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِلَّبْسِ ، وَنَحْوُ جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيُورٍ لِلْأَلْبَاسِ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعَلَ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا مُوَافِقٍ ، وَنَحْوُ الْجَوَلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصَّوَرَى وَالْحَيَدَى ؛ لِلتَّنْبِيهِ

(١) الصوة : جماعة السباع ، وهي أيضا حجر ينصب في الفيافي والمفازة المجهولة ليستدل به على الطريق ، وتجمع على صوى ، نظير مدية ومدى ، كما جاء في حديث أبي هريرة (إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَاراً كَمَنَارِ الطَّرِيقِ) أراد أن للاسلام طرائق وأعلاما يهتدى بها .

بِحَرَكَتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ ، وَالْمَوَتَانُ ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُه ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلاَ مُوَافِقٍ ، وَنَحْوُ أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ لِلإِلْبَاسِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلاَ مُخَالِفٍ ، وَنَحْوُ جَدْوَلٍ وَخِرْوَعٍ وَعُلَيْبٍ ؛ لِمُحَافَظَةِ الإِلْحَاقِ أَوْ لِلسُّكُونِ الْمَحْضِ »

أقول : قد تبين بما قدمت فى أول هذا الباب علة تركهم إعلال الأشياء المذكورة ، ولنفسر ألفاظ المصنف

قوله « لعدم تصرفه » يعنى أن الأصل فى الإعلال الفعل ؛ لما ذكرنا من ثقله ، ولم يعل باب التعجب نحو ما أَقْوَلَه وأَقْوِلْ به — وإن كانا فعلين على الأصح — لمشابهتهما بعدم التصرف الأسماء ؛ فصارا كأفعل التفضيل وأفعلَ الصفةِ

قوله « وأفعل منه » أى : أفعل التفضيل محمول عليه : أى مشابه لأفعل التعجب ؛ لأن التعجب من الشىء لكونه أفضل فى معنى من المعانى من غيره ؛ ولذلك تساويا فى كثير من الأحكام كما تبين فى بابيهما ، ولا وجه لقوله « محمول عليه » لأنه اسم ، وأصل الاسم أن لا يعل هذا الإعلال كما ذكرنا ، وقد يعل من جملة الأسماء الأقسام المذكورة كما مر ، وشرط القسم المزيد فيه الموازن للفعل إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجه كما تقدم ، وهذا لا يخالف الفعل بشىء ؛ فكان يكفى قوله « أو للبس بالفعل »

قوله « وبابُ اعوار واسواد للبس » أى : لو قلبت الواو ألفا ونقلت حركتها إلى ماقبلها لسكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين ؛ فيبقى سادّ وعارّ فيلتبس بفاعل المضاعف ، ولا وجه لقوله « للبس » لأنه إنما يُعْتذر لعدم الإعلال إذا حصل هناك علته ولم يعل ، وعلة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعا لما ثبت إعلاله ، كما فى أقام واستقام ، ولم يعل عَوِرَ وسَوِدَ حتى يحمل اعْوارّ واسوادّ عليهما ؛ بل الأمر بالعكس ؛ بلى لو سئل كيف لم يعل اعوار واسواد

وظاهرهما أنهما مثل أقوم ؛ فالجواب أن بينهما فرقا ، وذلك أن العلة حاصلة فى أقوم دون اعوَارّ

قوله « وما تصرف . . إلى آخره » أى : لم يعل نحو استعوَر وأعْوَر و إن كانا فى الظاهر كاستقوم وأقوم ؛ لأن أصلهما ليس معلا حتى يحملا فى الإعلال عليه ، وكذلك عاوِرٌ ومُقَاوِل ومُبَايِعٌ لم يعل إعلال نحو قائل وبائع ؛ لأن إعلال نحو قائل للحمل على فعله المعل ، وأفعال هذه الأشياء غير معلة

قوله « وتَقْوَال وتسيار للبس » يعنى أن نحوه و إن كان مصدرا لفعل معل لم يعل ولم يجر مجراه كما أجرى إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام ؛ لئلا يلتبس بعد الإعلال بفَعَال ، هذا قوله ، والوجه ما تقدم من أن المصدر لا يعل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدرا مطردا مساويا لفعله فى ثبوت الزيادة فيه فى مثل موضعها من الفعل ، كإقامة واستقامة ، وليس نحوتقوال وتسيار كذا ، وأما إعلال نحو قيام وعياذ بقلب الواو ياء و إن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من أن علة قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفا لفتحة ما قبلها .

قوله « ومقوالٌ ومخياطٌ للبس » يعنى أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله فى الاعلال سبيل الفعل ، لكنه لم يعل للبس بِفِعَال ، والحق أن يقال : لم يثبت فيه علة الاعلال ، وهى موازنة الفعل ، فكيف يعل ؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يعل هذا الاعلال .

قوله « ومِقْوَلٌ وَمِخْيَطٌ » هذا يحتاج إلى العذر ؛ لأنه موازن للأمر نحو اذهب واحمد ، وفيه المخالفة بالميم المزيدة فى الأول ؛ فكان الوجه الإعلال ؛ فالعذر أنه مقصور من مفعال ؛ فأجرى مجرى أصله ، ولنا أن لا نقول : إنه فرعه ، بل نقول : هما أصلان ، ومفعل محمول على مفعال فى ترك الاعلال ؛ لكونه بمعناه ، وهذا

أولى ؛ إذ موافقته لمعناه لاتدل على أنه فرعه .

قوله « بغير ذلك » أى : لم تقلب عينها ألفا كما قلبت فى أصولها لئلا يلتبس وزن بوزن كما تكرر ذكرنا له

قوله «للالباس بفاعِل » أى : لوحركت الألف الثانية بعد الاعلال كما فى قائل لا لتبس فعَالٌ وَفعُول وفعِيل بفاعِل ، ولوحذفت الألف بعد قلبها لالتبس بفعَل — المفتوح العين والفاء — والحق أن يقال : إنها لم تعل ؛ لأنها ليست مما ذكرنا من أقسام الاسم التى تعل

قوله « ونحو الجوَلان» هذا عجيب ؛ فإن حركة اللفظ لاتناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظى ؛ إذ معنى حركة اللفظ أن تجىء بعد الحرف بشىء من الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا ، فكيف ينبه بإحداها على الأخرى ؟ فالوجه قوله «أو لأنه ليس بجار» أى كإقامة واستقامة كما ذكرنا من مناسبته للفعل ، ولا موافق : أى موازن له موازنة مَقام ومُقام وباب ودار .

قوله « للالباس » أى : بالفعل .

قوله « ولا مخالف » لأن شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفته بوجه حتى لايلتبس بالفعل .

قوله «لمحافظة الإلحاق » فإن الملحق لايعل بحذف حركة ولا نقلها ولاحذف حرف لئلا يخالف الملحق به ، فيبطل غرض الإلحاق إلا إذا كان الإعلال فى الآخر فإنه يعل لأن الأواخر محل التغيير ، ولأن سقوط حركة الآخر كالمِعْزَى لايخل بالوزن كما ذكرنا فى أول الكتاب[1] ، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين كلا سقوط كمعزًى لأن التنوين غير لازم للكلمة .

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٥٨)

قوله « عُلْيَب »[١] وهو عند الأخفش ملحق بجُخْدَب ، وعند سيبويه للالحاق أيضا كسودَد ، وإن لم يأت عنده فُعْلَل كما يجىء بعد .

قوله «أوللسكون المحض» هذا هو العذر الحق لا الأول ؛ لأن الواو والياء الساكن ما قبلهما إنما تقلبان ألفا لسكون ذلك الساكن مفتوحا فى أصل تلك الكلمة ، ولم يثبت فيما نحن فيه حركة فى الأصل .

اعلال الياء والواو عينين بقلبهما همزة

قال : «وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةً فِى نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ بِخِلاَفِ نَحْوِ عَاوِرٍ ، وَنَحْوُ شَاكٍ وَشَاكٌ شَاذٌ ، وَفِى نَحْوِ جَاءَ قَوْلاَنِ ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِى وَقِيلَ : عَلَى الْقِيَاسِ ؛ وَفِى نَحْوِ أَوَائِلَ وَبَوَائِعَ مِمَّا وَقَعَتَا فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، بِخِلاَفِ عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيسَ ، وَضَيَاوِنُ شَاذٌ ، وَصَحَّ عَوَاوِرُ ، وَأُعِلَّ عَيَائِيلُ لأَنَّ الأَصْلَ عَوَاوِيرُ فَحُذِفَتْ وَعَيَائِلُ فَأُشْبِعَ ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِى بَابِ مَعَايِشَ وَمَقَاوِمَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ رَسَائِلَ وَعَجَائِزَ وَصَحَائِفَ ، وَجَاءَ مَعَائِشُ بِالْهَمْزِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَالْتُزِمَ هَمْزُ مَصَائِبَ . »

أقول : كل ما فى هذا الفصل قد تقدم ذكره بتعليله ، وقول النحاة فى هذا الباب : تقلب الواو والياء همزة ، ليس بمحمول على الحقيقة ، وذلك لأنه قلبت العين ألفا ثم قلبت الألف همزة ، فكأنه قلبت الواو والياء همزة .

---

(١) العليب ، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه — : موضع بتهامة . قال جرير :

غَضِبَتْ طُهَيَّةُ أَنْ سَبَبْتُ مُجَاشِعًا ... عَضُّوا بِصُمِّ حِجَارَةٍ مِنْ عُلْيَبِ

ويقال : هو واد فيه نخل ، قال أبو دهبل :

فَمَا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ ... بِعُلْيَبَ نَخْلاً مُشْرِفًا وَمُخَيَّمًا

وذلك لأن النخل لا يكون فى رءوس الجبال ، فانه يطلب الدفء

قوله « بخلاف نحو عاوِرٍ » يعنى أن اسم الفاعل محمول على الفعل فى الإعلال كما تقدم؛ فلما صح فعله صح هو أيضا

قوله « ونحو شَاكٍ وشاكٌ شاذ » يعنى أن بعض العرب يقلب العين إلى موضع اللام فى بعض أسماء الفاعلين من الأجوف، فيعله إعلال قاض، قال:

١٤١ - * لاَثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِىُّ * (١)

وقال:

١٤٢ — فَتَعَرَّفُونِى، إنَّنِى أنَاذَا كُمُ ... شَاكٍ سِلاَحِى فِى الْحَوَادِثِ مُعْلَمُ (٢)

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج يصف أيكة، وقبله:

فى أيْكَةٍ فَلاَ هُوَ الضَّحِىُّ ... وَلاَ يَلاَحُ نَبْتَهُ الشَّتِىُّ

لاَثٍ بِهِ . . . . البيت ... فَتَمَّ مِنْ قَوَامِهَا الْقُومِىُّ

الأيكة: غيضة تنبت السدر والأراك، والضحى: البارز للشمس: وهو فعيل من ضحى يضحى — كرضى يرضى —، ولاث: أصله لائث، تقول: نبات لائث، ولاث، إذا التف واجتمع بعضه على بعض، وأصله من لاث يلوث، إذا اجتمع والتف، والأشاء — بالفتح والمد —: صغار النخل، واحدته أشاءة، والعبرى: ما لاشوك فيه من السدر، وما فيه شوك منه يسمى الضال، ويقال: العبرى ما نبت على شطوط الأنهار، والقوام — بالفتح —: الاعتدال، والقومى: القامة وحسن الطول، والاستشهاد بالبيت فى قوله « لاث » على أن أصله لاوث فقدمت الثاء على الواو فصار لاثو، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم أعل إعلال قاض.

(٢) هذا البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم العنبرى. وقبله قوله:

أوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إلَىَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وعكاظ: سوق من أسواق العرب قريبة من عرفات كانوا يجتمعون فيها من نصف ذى القعدة إلى هلال ذى الحجة، والعريف: النقيب، وهو دون الرئيس الأعلى، ويتوسم: يتفرس، وشاك: أصله شاوك فقدمت الكاف على الواو؛ ثم

وهذا هو الذى غر الخليل حتى ارتكب فى جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام القلبَ ؛ فقال : إذا كانوا يقلبون فى الصحيح اللام خوفا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر ، وهكذا لما رآهم قالوا فى جمع شائع : شَوَاعٍ [1] بالقلب ، قال : فهو فى نحو خَطَايا ومَطَايا وجَوَاء وشَوَاء أولى ، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب فى لاثٍ وشاكٍ خوفاً من الهمزة بعد الألف ، وأما فى نحو جاء فيلزم همزة واحدة بعد الألف ، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولا ؛ قال سيبويه : وأكثر العرب يقولون : لاثٌ وشاكٌ — بحذف العين — فكأنهم قلبوا العين ألفا ثم حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فرارا من الهمزة ، والظاهر أن المحذوفة هى الثانية ؛ لأن الأولى علامة الفاعلية ، ويجوز أن يكون أصل لاثٍ وشاكٍ لَوِث وشَوِك مبالغة لائث كعَمِلٍ فى عامل ولَبِثٍ فى لابث ،

أعلت بقلب الواو ياء ، ثم عومل معاملة قاض ، ومعلم بزنة اسم الفاعل أو المفعول الذى أعلم نفسه فى الحرب بعلامة ليعرف بها ، وكانوا لا يأتون عكاظ إلا ملثمين مخافة الأسر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « شاك » على أنه اسم فاعل من شاك يشوك لأنه من الشوكة ، ويقال : هو اسم فاعل من شك فى نحو قول عنترة :

فَشَكَكْتُ بِالرُّمْحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ ۞ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمِ

وأصله على هذا شاكك ، فقلبوا ثانى المثلين ياء ، كما قالوا : أمليت فى أمللت ، ثم عومل معاملة قاض ، ويقال : هو بزنة فعل — بفتح فكسر — وأصله شوك قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ووجه رابع وهو أن أصله شاوك على وزن فاعل فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعتداد بالألف ثم حذفت الألف الثانية التى هى عين الكلمة ، وعلى الثالث والرابع تجرى حركات الاعراب على الكاف ، بخلاف الوجهين الأولين فانه عليهما يعرب إعراب المنقوص ، فان كانت رواية البيت بكسر الكاف لم يجر فيه إلا الوجهان : الأول والثانى ، وإن كانت الرواية بضمها لم يجر فيه إلا الثالث والرابع

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٢)

فيكونان كـكبش صافٍ ويوم راحٍ ، وقد مضى البحث فى جاه فى أول الـكتاب [١]

قوله « وفى نحو أوائل » يعنى إذا اكتنف حرفا علة ألفَ باب مساجد قلبت الثانية ألفًا ؛ لاقرب من الطرف واجتماع حرفى علة بينهما فاصل ضعيف ، ثم تقلب الثانية همزة كما فى قائل وبائع ، على ما تقـدم ، سواء كان كلاهما واوا كما فى أواول ، أو كلاهما ياء كما فى بيّع و بيايع ، أو الأول واوا والثانى ياء كما فى بوايع جمع بَوْيَعة فَوْعَلة من البيع ، أو بالعكس نحو عَيَايل جمع عيّل ، وأصله عَيْوِل ؛ لأنه من عال يَعُول ، وكان قياس ضياون [٢] ضيائن ، بالهمز ، لـكنه شذ فى الجمع كما شذ فى المفرد ، وليس ذلك بمطرد ، ألا ترى أنك تقول : بنات أَلْبُبِه [٣] بفك الإدغام ، فإذا جمعت قلت بنات ألابّه مدغما ، والمسموع من جميع ذلك

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٥)

(٢) الضياون : جمع ضيون ، والضيون : السنور الذكر

(٣) « بنات ألببه » أجمع العلماء فى رواية هذه الـكلمة على الفك ، واختلفوا فى ضبطها ؛ فرواها جماعة بفتح الباء الأولى على أنه أفعل تفضيل من قولهم : رجل لبٌ — كسمح — إذا كان عاقلا ، والضمير عائد على الحى والقبيلة ؛ فكأنه قال : بنات أعقل هذا الحى ، ورواها قوم بضم الباء الأولى على أنه جمع لب ، نحو قول الكميت :

إليكُمْ ذَوِى آلِ النَّبِىِّ تطلَّعتْ ... نوازعُ مِنْ قلْبِى ظِماءٌ وأَلْبُبُ

وبنات ألبب — على هذا الوجه الأخير — : اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها الرقة ، وقد قالت أعرابية : تأبى له ذلك بنات ألببى ، انظر (حـ ١ ص ٢٥٤) ثم اعلم أن هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أنك تدغم فى الجمع هو ما ذكره فى التصغير ، وظاهر عبارته يفيد أنه ليس لك إلا الادغام فى التصغير والجمع ؛ لأن الفك فى الواحد والمكبر شاذ ، والشاذ لا يلجىء إلى شاذ مثله ، ولـكن العلماء قد نقلوا فى الجمع والتصغير جميعا الوجهين : الادغام ، والفك ، وارجع ثانيا إلى الموضع الذى أحلناك عليه من الجزء الأول

ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه، لاستثقال الياءين والياء والواو كاستثقال الواوين، وقال الأخفش: القياس أن لا يهمز فى الياءين، ولا فى الياء والواو، لأن اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين؛ وأما بوائع جمع بائعة، فإنما همز لكونه جمع ما همز عينه، فإذا بنيت اسم الفاعل من حَيِىَ وشَوَى قلت حايٍ بالياء وشاوٍ كقاضٍ؛ وتقول فى جمعهما لغير العقلاء: حَوَايَا وشَوَايَا عند سيبويه؛ لوقوع ألف الجمع بين واو وياء فى جمع حايٍ وبين واوين فى جمع شاوٍ، ولا تتبع جمع شاوٍ واحده[1] كما فعلت فى جمع إدَاوَة إذ لو أتبعت لقلت شوَاوِى، فكان فرارا إلى ما فر منه، على ما ذكرناه فى تخفيف الهمزة؛ وتقول على مذهب الأخفش: حَوَايٍ بالياء، وأما شَوَايَا فلا خلاف فيه لاجتماع الواوين

قوله «بخلاف عواوير وطواويس» يعنى إذا بَعُدت حروف العلة التى بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلبها ألفا، سواء كان المكتنفان واوين كطواويس، أو ياءين كبيايبع جمع بَيَّاع، أو مختلفين كقياويم جمع قيَّام وبواييع جمع بياع على وزن تَوْرَاب من باع، لوجمعت الأسماء المذكورة هذه الجموع، وأما عَوَاوِر جمع عُوَّار وهو القَذَى فلأن أصله عواوير فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة، قال:

١٤٣ — وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ[2]

---

(١) فى نسخة «ولا تتبع الجمعين واحديهما، كما فعلت فى جمع إداوة، إذ لو أتبعت جمع حاى واحده لقلت أيضا حوايا، ولو أتبعت جمع شاو لقلت شوآيا، فكان فرارا — الخ»

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز، وهو لجندل بن المثنى الطهوى يخاطب فيه امرأته، وقبله قوله:

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِى وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَنَى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَاغِرِى *

وقوله «تقاربت أباعرى» قيل: معناه دنت من منازلنا، وهو كناية عن لزوم

وعيائيل بالهمز لأن أصله عيائل ؛ إذ هو جمع عَيِّل كسيد ، وهو الفقير ، فأشبع الكسرة ؛ قال

١٤٤ — فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ(١)

الدار وعدم خروجه للنجعة واستمناح الملوك ؛ لضعفه وكبره ، ويقال : معناه قلت فهو كناية عن الفقر ، والدوائر : جمع دائرة ، وهى اسم فاعل من دار يدور ، وأراد بها المصائب والنوائب ، وحنى عظامى : قوسها ، وإنما يكون ذلك عند الشيخوخة والكبر ، وثاغرى : اسم فاعل من ثغره : أى كسر ثغره : أى أسنانه ، والعواور : جمع عوار — بضم العين وتشديد الواو — وهو القذى يسقط فى العين فيؤذيها . والاستشهاد بالبيت فى قوله « بالعواور » حيث صحح الواو الثانية مع قربها من الآخر ، وذلك لأن أصله العواوير ؛ فلما اضطر الشاعر حذف الواو

(١) هذا البيت من مشطور الرجز ؛ وهو لحكيم بن معية الربعى من بنى تميم ، وقبله قوله :

أَحْمِى قَنَاةً صُلْبَةً مَاتَنْكَسِرْ صَمَّاءَ تَمَّتْ فِى نِيَافٍ مُشْمَخِرْ

حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ عِظَامٍ وَسَمُرْ فِى أَشِبِ الْغِيطَانِ مُلْتَفِّ الْحُظُرْ

أحمى : مضارع حمى قومه — كرمى — حماية ؛ إذا منعهم ودافع عنهم ، والقناة : الرمح ، والصلبة : الشديدة القوية ، والصماء : التى يكون جوفها غير فارغ ؛ وتمت : كملت واستوت فى منبتها ، والنياف — ككتاب — : العالى المرتفع ، وأراد جبلا ، وأجود منابت الرماح قمم الجبال ، وأصله نواف فقلبت الواو ياء شذوذا ؛ لأنه ليس بمصدر ولا بجمع ، ومشمخر : اسم فاعل من اشمخر : أى علا وارتفع ، وحفت : أحيطت ، والأطواد : جمع طود ، وهو الجبل ، والسمر : اسم جنس جمعى واحدته سمرة ، وهو نوع من الشجر عظيم طويل ، والأشب — بفتح فكسر — : الملتف الذى لا يمكن الدخول فيه إلا بشدة ، والحظر : يقال : هو بفتح الحاء وكسر الظاء ، وهو الموضع الذى يحيط به الشجر ، ويقال : هو بضمتين ، وهو جمع حظيرة ، والعيائيل : جمع عيل — بتشديد الياء وكسرها — وهو فيعل من عال يعيل إذا تبختر أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ فى مشيه وتمايل ، وذلك لكرمه ، ويقال : اشتقاقه من عال يعيل إذا افتقر ، والنمر — بضمتين — : جمع نمر — بفتح فكسر — وقياسه

روعى الأصل فى الجمعين

هـذا كله فى الجمع ، وأما إن وقع مثل ذلك فى غـير الجمع فإن سيبويه يقلب الثانى أيضا ألفـاً ثم همزة ، فيقول : عُوَائر وقُوَائم ، على وزن فُوَاعل من عَوِر وقَامَ ، وكذا يقول فى مُطَاء ورُمَاء وحُيَاء وشُوَاء من مَطَا ورَمَى وحَيِىَ وشَوَى ، فيصير ثانى المكتنفين فى الجميع [1] همزة ؛ لأنه وإن فات ثقـــل الجمع إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلاما ، قال : لاتقلب الهمزة ههنا ياء مفتوحة ، والياء بعدها ألفاً ، كما فعل فى الجمع ، فلا يقال مُطَايا ورُمَايا وحُيَايا وشُوايا ؛ لئلا يلتبس ببناء شُكَاعى [2] وحُبارى ، ويجوز أن يقال: إن ثقل

نمور ، لحذفت الواو . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عيائيل » حيث أبقى الهمزة المنقلبة عن الياء ، لأنه لم يعتد بالمدة التى قبل الطرف ، لأنها للاشباع وليست فى مقابلة حرف فى المفرد

(١) قوله « فيصير ثانى المكتنفين فى الجميع همزة » غير مستقيم ، وذلك أنه لم يكتنف الألف حرفا علة إلا فى حياى وشواى ، وأما مطاء ورماء فليسا كذلك كما هو ظاهر ، والذى أوقع المؤلف فى ذلك أنه نقـل عبارة سيبويه فخلط بين نوعين من الأمثلة ميز سيبويه أحدهما عن الآخر ، وهاك عبارته (حـ ٢ ص ٣٨٥) : « وفواعل منهما (يريد : حوى وشوى) بمنزلة فواعل (يريد الجمع) فى أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء ، كما فعلت ذلك فى عورت ، وذلك قولك عوائر ، ولا يكون أمثل حالا من فواعل وأوائل ، وذلك قولك : شواء ، وأما فعائل من بنات الياء والواو فمطاء ورماء ، لأنها ليست همزة لحقت فى جمع ، وإنما هى بمنزلة مفاعل من شأوت وفاعل من جئت ، لأنها لم تخرج على مثال مفاعل ، وهى فى هذا المثال بمنزلة فاعل من جئت ، فهمزتها بمنزلة همزة فعال من حييت ، وإن جمعته قلت : مطاء ؛ لأنها لم تعرض فى الجمع » اه

(٢) الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر وله زهرة حمراء ، والناس يتداوون به . قال عمرو بن أحمر الباهلى ـ وكان قد تداوى به وشفى ـ :

شَرِبْتُ الشُّكَاعَى وَالْتَدَدْتُ أَلِدَّةً وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَكَاوِيَا

الضمة ليس كثقل الجمعية ، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى ، بل اقتصر على شيء منه ، وذلك بقلب ثانى الساكنين ألفا ، ثم همزة ، قال سيبويه : فإن جمعت مُطاء قلت : مطاءٍ لا مطايا ؛ لأن الهمزة كانت فى المفرد ولم تعرض فى الجمع ، فهو مثل شَوَاءٍ جمع شائية كما تقدم فى تخفيف الهمزة ، والأخفش والزجاج لا يغيران ثانى الساكنين فى غير الجمع ، فيقولان : عُوَاور وقُوَاوم ومُطاوٍ ورُمَاىٍ وحُيَاى وشُوَاىٍ ، لخفة المفرد

قوله « ولم يفعلوه فى باب مَعَايش » أى : فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة ، سواء كانت أصلية كما فى مُقيمة ومَقاوم ومَرِيبة ومرَايب ، أو زائدة كما فى جداول وعثاير ، فتبقى على حالها : أما الأصلية فلأصالتها ، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحركة وكونها للإلحاق بحرف أصلى ، وإن كانت الواو والياء مدة زائدة فى المفرد قلبت ألفا ثم همزة ، كما فى تنائف وكبائر ، وقد يهمز معايش ، تشبيها لمعيشة بفعيلة ، والأكثر ترك الهمز ، وكذا قد يهمز المنائر فى جمع مَنَارة ، تشبيها لها بفعالة ، والفصيح المناور ، والتزم الهمز فى المصائب تشبيها لمصيبة بفعيلة ، كما جمع مَسِيل على مُسْلان تشبيها له بفعيل أو توهما ، وهى — أعنى مصائب ومنائر ومعائش — بالهمز شاذة

حكم الياء إذا كانت عينا لفعلى بالضم

قال : « وَتُقْلَبُ يَاءُ فُعْلَى اسْمًا وَاوًا فى نَحْوِ طُوبَى وَكُوسَى ، وَلاَ تُقْلَبُ فِى الصِّفَةِ ، وَلٰكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ، نَحْوُ مِشْيَةٍ حِيكَى وَقِسْمَة ضِيزَى ، وَكَذَلِكَ بَابُ بِيضٍ ، وَاخْتُلِفَ فِى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ : الْقِيَاسُ الثَّانِى ؛ فَنَحْوُ مَضُوفَةٍ شَاذٌّ عِنْدَهُ ، وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعِلَةً وَمَفْعُلَةً ، وَقَالَ الأَخْفَشُ : الْقِيَاسُ الأَوَّلُ ؛ فَمَضُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ ، وَمَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ ، وَإِلاَّ لَزِمَ مَعُوشَةٌ ، وَعَلَيْهِمَا لَوْ بُنِىَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تُرْتُبٍ لَقِيلَ : تُبُيِعٌ وَتُبُوعٌ »

أقول : قوله « طوبى » إما أن يكون مصدرا كالرُّجْعَى ، قال تعالى : (طُوبَى لَهُمْ) أى : طِيبًا لهم ، كقوله تعالى (تَعْسًا لَهُمْ) ، وإما أن يكون مؤنثا للأطيب ، فحقه الطُّوبَى ، باللام ، وحكمه حكم الأسماء ، كما قال سيبويه : هذا باب ما تقلب فيه الياء واوا ، وذلك إذا كان اسما كالطوبى والكوسى ؛ قال : لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام ؛ فأجرى مجرى الأسماء التى لا تكون وصفا بغير الألف واللام ؛ لأنها لا تستعمل مع « مِنْ » كما هو معلوم ، وأما مع الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف ؛ لأن أفعل التفضيل بعضُ مايضاف إليه ؛ فلا تقول : عندى جارية حُسْنَى الجوارى ؛ لأن الجوارى تدل على الموصوف ، فلما لم تكن فُعْلَى بغير لام صفةً ولم تتصرف فى الوصفية تصرف سائر الصفات جرت مجرى الأسماء ، ولقلة معنى الوصف فى أفعل التفضيل انصرف المجرد منه من «من» إذا نكر بعد العلمية اتفاقا ، بخلاف باب أحمر ؛ فان فيه خلافا كما مر فى بابه(١)

يقال : مِشْيَةٌ حِيكَى ، إذا كان فيها حَيَكَانٌ : أى تبختر ، قال سيبويه : هو فُعْلَى بالضم لا فِعْلى بالكسر ؛ لأن فِعْلَى لا تكون صفة ، وإما عِزْهَاة(٢)

---

(١) قد ذكرنا ذلك فيما مضى ونقلنا لك العبارة التى يشير إليها هنا من شرح الكافية فارجع إليه فى (ح ٢ ص ١٦٩)

(٢) العزهاة : الذى لا يطرب للهو . واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى مجىء فعلى ـ بكسر فسكون ـ صفة ؛ فأثبته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه ، وذكر أنه لا يجىء صفة إلا بالتاء (ح ٢ ص ٣٢١) ؛ فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثلته عزهى ، وسعلى ، وكيصى ؛ وقد رد عليهم أنصار سيبويه بانكار الأولين ، وقالوا : لا نعرفهما إلا بالتاء ، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى ـ بكسر الفاء ـ وإنما يجوز أن يكون أصله فعلى ـ بالضم ـ فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، والألف فى الثلاثة للالحاق : أما فى الأولين فللالحاق بدرهم ، وأما فى الثالث فللالحاق بجخدب

فهو بالتاء ، وقد أثبت بعضهم رَجُلٌ كِيصَى للذى يأكل وحده ، ويجوز أن يكون فُعْلَى بالضم فيكون ملحقا بجُخْدَب ، كما فى سُودَد وعُوطَط[1] ، ولا يضر تغيير الضمة بالإلحاق ؛ لأن المقصود من الإلحاق — وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك — لا يتفاوت به ، وإنما قلبت فى الاسم دون الصفة فرقا بينهما ، وكانت الصفة أولى بالياء لثقلها

قوله « وكذلك باب بِيضٍ » يعنى جمع أفْعَلَ وفَعْلاَء ، وذلك لثقل الجمع وقد يترك فى باب بِيضٍ جمع أبْيَضَ الضمةُ بحالها فتقلب الياء واوا ، وذلك لخفة الوزن

قوله « واختلف فى غير ذلك » أى : فى غير فُعْلٍ وفُعْلَى الجمع والصفة ، سواء كان على فُعْلٍ كما إذا بنيت على وزن بُرْدٍ من البيع ، أو على غير وزن فُعْل ؛ فسيبويه يقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ولا تقلب الياء واوا ؛ لأن الأول أقل تغييرا ، والأخفشُ يعكس الأمر ، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء — إذا كانت فاء — واواً لضمة ما قبلها ، نحو مُوسِرٍ ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر ، كما فيما نحن فيه

قوله « مَضُوفة[2] شاذ » لأن المضوفة الشدة ، وهى من الضيافة ؛ لأنها تحتاج فى دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض ، وهو يائى ؛ لقولهم : ضَيَّفَهُ

---

(١) اختلف العلماء فى هذه الكلمة فجعلها بعضهم جمع عائط ، وأصله على هذا عوط بطاء واحدة ، مثل حائل وحول : فزيدت الطاء الثانية كما تزيد فى زيد دالا فتقول : زيدد ، وكما تزيد فى خرج جيما فتقول : خرجج ، ونحو ذلك ، وذهب بعض العلماء إلى أن عوططا مصدر عاطت الناقة تعوط عوطا وعوططا ، إذا لم تحمل أول عام تطرق فيه ؛

(٢) قد وردت هذه الكلمة فى قول أبى جندب بن مرة الهذلى :

وَكُنْتُ إذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِى

حكم الواو المكسور ماقبلها وهى عين

قال : « وَتُقْلَبُ الْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِى الْمَصَادِرِ يَاءً نَحْوُ قِيَاماً وَعِيَاذًا وَقِيَماً ؛ لِإعْلاَلِ أَفْعَالِهَا ، وَحَالَ حِوَلاً شَاذٌّ كَالْقَوَدِ ، بِخِلاَفِ مَصْدَرِ نَحْوِ لاَوَذَ ، وَفِى نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَاحٍ وَتِيَرٍ وَدِيَمٍ ؛ لِإعْلاَلِ الْمُفْرَدِ ، وَشَذَّ طِيَالٌ ؛ وَصَحَّ رِوَاءٌ جَمْعُ رَيَّانَ ، كَرَاهَةَ إعْلاَلَيْنِ ، وَنِوَاءٌ جَمْعُ نَاوٍ ، وَفِى نَحْوِ رِيَاضٍ وَثِيَابٍ ؛ لِسُكُونِهَا فِى الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلِفِ بَعْدَهَا ، بِخِلاَفِ كِوَزَةٍ وَعِوَدَةٍ ، وَأَمَّا ثِيَرَةٌ فَشَاذٌّ »

أقول : كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء ، إلا فى آخر الكلمة ، نحو رأيت الْغَازِىَ ، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها لا تقلب واوا كالتَّرَامِى والْهُيَامِ والْعُيَبَة ، وذلك لأن اقتضاء الكسرة للياء بعدها كاقتضاء الضمة للواو بعدها ، والواو والياء يتقوَّيان بالحركة ، فلا يَقْدِر كسرةُ ما قبل أحدهما وضم ما قبل الآخر على قلبهما ، وإذا كانا مضعفين فهما أشد قوة نحو اجْلِوَّاذ وَبُيَّع ، واجْلِيوَاذٌ ودِيوَانٌ شاذان ، لكنه قد يعرض للواو المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضى قلبها ياء ، وهو الحمل على غيره كما فى قام قِيَاماً ، ولم يثبت ذلك فى الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها ، فبقيت على الأصل

فنقول : قلبت الواو المذكورة ياء لثلاثة أشياء :

أحدها : أن تكون الكلمة مصدرا لفعل مُعَل نحو عاذ عِيَاذاً واقْتَادَ اقْتِيَادًا ؛ ولا نريد كون الفعل مُعَلاًّ بهذا الإعلال ، بل كون الفعل أُعِلَّ إعلالا ما ، كما أن الواو فى عِيَاذٍ قلبت ياء لإعلال عَاذَ بقلب الواو ألفاً ، وتصحيح الواو فى حَالَ حِوَلاً شاذ كشذوذ تصحيح الواو فى الْقَوَد ، بخلاف مصدر نحو لاَوَذَ ؛ لأن فعله مصحح ، ولم يقلب نحو عِوَض ؛ لأنه ليس بمصدر ، وقوله تعالى (دِيناً[1] قِيَماً) فى الأصل مصدر

(١) قد وصف بقيم فى الآية الكريمة ، والأصل فى هذه الياء الواو ؛ لأنها

وثانيها : أن تكون الكلمة جمعاً لواحد أعلت عينه بقلبها ألفا كما فى تارة وتِيَرٍ ، أو ياء كما فى دِيمَةٍ ودِيَمٍ ورِيحٍ ورِيَاحٍ ، وشذ طِيَالٌ جمع طويل ؛ إذ لم تعل عين واحده ، وصح رِوَاء مع أن واحده مُعَلّ العين ، أعنى رَيّان ، كما صح هَوًى وطَوًى ؛ كراهة الإعلالين ، وصح نِوَاء جمع ناو : أى سمين (١) ؛ لأنه لم يعل واو واحده ، ولو أعل أيضا لم يجز إعلال الجمع ؛ لاجتماع إعلالين

وثالثها - وهو أضعفها ، ومن ثم احتاج إلى شرط آخر ، وهو كون الألف بعد الواو الواقعة بعد الكسر - كون الكلمة جمعا لواحد ساكن عينه ، كحِيَاضٍ وثِيَابٍ ورِيَاض ، وإنما احتيج إلى شرط آخر لأن واو الواحد لم تعل ، بل فيها شَبَهُ الإعلال ، وهو كونها ساكنة ؛ لأن السكون يجعلها ميتة فكأنها معلة ، وإنما أثر الشرط المذكور لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة ، فيقلب أثقلها : أى الواو ، إلى مايجانس حركة ماقبلها : أى الياء ، وهذا الشرط - وإن لم يكن شرطاً فى الأولين نحو قيم وتير وديم - لكنه يقويهما ، فلهذا جُوِّزَ تصحيح حِوَلا ، وإن كان مصدر فعل فِعْل مُعَلّ ، وجاز ثِيرَة

من قام يقوم ، وظاهر الأمر أن قلب الواو ياء شاذ ؛ لأن قياس القلب لا يكون إلا فى المصدر أو الجمع ، وقد أراد المؤلف أن يبين أن القلب فى هذه الكلمة قياسى وأن ظاهر الأمر غير مراعى ؛ لحملها على أنها فى الأصل مصدر قام ، مثل الصغر والكبر ، ثم نقل من المصدرية إلى الوصفية ؛ فوصف به كما يوصف بعدل ورضاء وغور فى نحو قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا . . . الآية) وأبقى على أصله من الاعلال

(١) يقال : نوت الناقة تنوى نيا ونواية ونواية - بفتح النون وكسرها - فهى ناوية من نوق نواء ؛ إذا سمنت ، وكذلك يقال للجمل والرجل والمرأة والفرس ، قال أبو النجم :

أَوْ كَالْمُكَسَّرِ لاَ تَؤُوبُ جِيَادُهُ ... إلاَّ غَوَانِمَ وَهْيَ غَيْرُ نِوَاءِ

مع ثِوَرَة لحمله على ثيران ، وصح خِوَان (١) وصِوَان (٢) ؛ لأنه ليس بجمع

قلب الواو ياء لاجتماعها والياء

قال « وَتُقْلَبُ الْوَاوُ عَيْناً أَوْلاَماً أَوْغَيْرَهُمَا يَاءً إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ السَّابِقُ ، وَتُدْغَمُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ ضَمَّةً ، كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وَقَيُّومٍ وَدُلَيَّةٍ وَطَيٍّ وَمَرْمِيٍّ ونحو مُسْلِمِيَّ رَفْعاً ، وَجَاءَ لُيٌّ فِي جَمْعِ أَلْوَى — بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ — وَأَمَّا نَحْوُ ضَيْوَنٍ وَحَيْوَةَ وَنَهُوٍّ فَشَاذٌ ، وَصُيَّمٌ وَقُيَّمٌ شَاذٌ ، وقَوْلُهُ * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ سَلاَمُهَا * أَشَذُّ »

أقول : قوله « عينا » كما فى طيٍّ وسَيِّد وأيَّام ودَيَّار وقَيَّام وقيُّوم ؛ إذ أصلها أيْوَام وقَيْوَام وقَيْوُوم ، على فَيْعَال وفَيْعُول ، واو كانا فَعَّالا وفَعُّولا لقيل قَوَّام وقَوُّوم

قوله « لاما » كما فى دُلَيَّة ، وأصله دُلَيْوَة

قوله «أوغيرهما» كما فى مَرْمِيّ ومُسْلِمِيّ ، إذ الواو فى الأول المفعول ، والثانى واو الجمع

اعلم أن الواو والياء — وإن لم يتقاربا فى المخرج (٣) حتى يدغم أحدهما فى الآخر كما فى ادَّكر (٤) واتَّعَد (٥) — لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى

---

(١) انظر (ح ١ ص ١١٠ ، ١١١)

(٢) الصوان — ككتاب وغراب — : ما تصان فيه الثياب ، وقد قالوا فيه : صيان بقلب الواو ياء على غير قياس

(٣) مخرج الواو ما بين الشفتين ، ومخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى

(٤) أصل ادكر اذتكر بوزن افتعل من الذكر ، استثقل مجىء التاء ، وهى من الحروف المهموسة ، بعد الذال وهى من المجهورة ، فأبدلت التاء دالا ؛ لأنها توافق التاء فى المخرج وتوافق الذال فى الصفة : أى الجهر ، فصار اذدكر ؛ فيجوز فيه حينئذ ثلاثة أوجه : الاظهار ، والادغام بقلب الدال ذالا ، والادغام بقلب الذال دالا ، وأقل الثلاثة الادغام بقلب الدال ذالا

(٥) أصل اتعد اوتعد فقلبت الواو تاء وأدغمت فى التاء

لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما ، وهى كونهما من حروف المد واللين ، وجرّأهم على التخفيف الإدغامى فيهما كون أولهما ساكنا ، فان شرط الإدغام سكون الأول ؛ فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت الواو أو تأخرت ، و إن كان القياس فى إدغام المتقارب بين قلب الأول إلى الثانى ، و إنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ؛ لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة ، و إنما لم يدغم فى سُوَير وتُبُويع ، قال الخليل : لأن الواو ليست بلازمة ، بل حكمها حكم الألف التى هى بدل منها ؛ لأن الأصل ساير وتبايع ، فكما أن الألف التى هى أصل هذه الواو لاتدغم فى شىء ، فكذلك الواو التى هى بدل منها ، ولذلك لم يدغم نحو قُووِل وتقُوول ، وأيضا لو أدغم نحو سوير وتسوير وقُووِل وتقُوول لا التبس بفُعِّل وتُفُعِّل ، وليس ترك الإدغام فيه لمجرد المد ؛ إذ المد إنما يمنع من الإدغام إذا كان فى آخر كلمة ، نحو قوله تعالى (قَالُوا وَأَقْبَلُوا) و (فى يَوْمٍ) أما فى الكلمة الواحدة فلا ، نحو مَغْزُوّ ومَرْمِىّ ، وذلك لأن الكلمتين بعرض الزوال ، فاجتمع مع خوف زوال المد عدم الاتصال التام ، ولاتدغمْ أيضا فى نحو ديوان واجليواذ ؛ لأن القلب عارض على غير القياس ، و يزول ذلك فى جمع ديوان وتصغيره نحو دَوَاوين ودُوَيْوِين ، وتقول فى اجليواذ : اجلواذ [على الأكثر] ولو كان ديوان فِيعَالاً لوجب قلب الواو ياء و إدغام الياء فيها كما فى أيام ، لكنه فِعَّال ، قلبت الواو ياء على غير القياس كما قلب فى قِيرَاط ، وجمعه قَرَارِيط ، وكذا لاتدغِمْ إذا خففت فى نحو رُؤْيا ورُؤْيَة بقلب الهمزة واوا ، بل تقول : رُويا ورُوية ، و بعض العرب يقلب و يدغم فيقول : رُيّا ورُيّة ، ولا يجوز ذلك فى سوير و بويع على حال ؛ لحصول الالتباس بباب فُعِّل ، بخلاف نحو رُيّا ورُيّة ، و يقيس عليه بعض النحاة فيقول فى تخفيف قوى : قِىّ ، و إذا خففت نحو رؤية ونُؤْى وأدغمت جاز الضم والكسر ، كما فى لىّ جمع أَلوى ، كما ذكرنا ، وكذا إذا بنيت مثل فُعْلٍ

من وايت وخففت الهمزة بالقلب قلت : وِيّ (١) وَوُيّ ، وكذا فُعْل من شَوَيْت شُيّ وشِيّ ، وأما حَيْوَة فقلبت الياء الثانية واوا فى العلم خاصة ؛ لأن الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف مايجب أن تكون الكلمة عليه ؛ تنبيها على خروجها عن وضعها الأصلى كمَوْهَب (٢) ومَوْظَب (٣)

---

(١) أصل وى ووى - كقفل - تخففت الهمزة بقلبها واوا كما فى لوم وسوت ؛ فصار وويا - بواوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة - أما ابن الحاجب فيرى فى ذلك عدم وجوب قلب أولى الواوين همزة ؛ لسكون الثانى ، ويجوز عنده بقاء الواوين ؛ لأن الثانية منقلبة عن همزة انقلابا جائزا فحكمها حكم الهمزة ؛ فلا يجب قلبها ياء ، ويجوز قلب الواو الثانية ياء ؛ لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون على مذهب من يقيس من النحاة على قول العرب ريا ورية - مخففى رؤيا ورؤية - وأما المؤلف فانه أوجب قلب أولى الواوين همزة فى هذا ، وحكاه عن الخليل وجمهور النحويين ، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحرك ثانية الواوين ، ثم بعد هذا : إما أن لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا ، فاذا علمت هذا تبين لك أن قول المؤلف « وى بضم الواو وكسرها » غير مستقيم على ما ارتضاه هو فيما سبق فى فصل قلب الواو همزة ، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوزان عند ابن الحاجب

(٢) موهب : اسم رجل ، قال أباق الدبيرى :

قَدْ أَخَذَتْنِي نَعْسَةٌ أُرْدُنُّ ... وَمَوْهَبٌ مُبْزٍ بِهَا مُصِنُّ

قال سيبويه : « جاءوا به على مفعل لأنه اسم ليس على الفعل ؛ إذ لو كان على الفعل لكان مفعلا » اه . يريد أنهم بنوه على مفعل بفتح العين لما ذكر ؛ ولو انهم جاءوا به على مذهب الفعل لقالوا موهب - بالكسر - كما هو قياس المصدر واسم الزمان والمكان من المثال الواوى ، وقال فى اللسان : « وقد يكون ذلك لمكان العلمية ؛ لأن الأعلام مما تغير عن القياس » اه

(٣) قال فى اللسان : « وموظب - بفتح الظاء - أرض معروفة ، وقال أبو العلاء : هو موضع مبرك إبل بنى سعد مما يلى أطراف مكة ، وهو شاذ كمورق ،

ومَكْوَزَة[١] وشُمْس[٢]، ونحو ذلك، وعند المازنى واو حَيْوَة أصل، كما ذكرنا فى الحَيَوان،

وأما نَهُوٌّ فأصله نَهُوىٌ لأنه فَعُول من النهى، يقال: فلان نَهُوٌّ عن المنكر: أى مبالغ فى النهى عنه، وقياسه نَهِىٌّ

وكقولهم: ادخلوا موحد موحد، قال ابن سيده: وإنما حق هذا كله الكسر؛ لأن آتى الفعل منه إنما هو على يفعل كيعد، قال خداش بن زهير:

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِى وَعَلِّلُوا

بِىَ الْأَرْضَ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانَ مَوْظَبَا

أى عليكم بى وبهجائى يا قردان موظب، إذا كنت فى سفر فاقطعوا بذكرى الأرض، قال: وهذا نادر، وقياسه موظب (بالكسر)» اهـ. وقال ياقوت: «القياس أن كل ما كان من الكلام فاؤه حرف علة فان المفعل منه مكسور العين مثل موعد ومورد وموحل إلا ماشذ مثل مورق اسم موضع، وموزن وموكل موضع، وموهب وموظب اسمان لرجلين، وموحد فى العدد» اهـ. ومورق اسم رجل؛ قال الأعشى:

فَمَا أَنْتَ إنْ دَامَتْ عَلَيْكَ بِخَالِدٍ كَمَا لَمْ يُخَلَّدْ قَبْلُ سَاسَا وَمَوْرَقُ

ومن ذلك موزع، وهو موضع باليمن من مدن تهائم اليمن، ومنها موزن، وهو تل، ويقال: بلد بالجزيرة وفيه يقول كثير:

كَأَنَّهُمُ قُصْراً مَصَابِيحُ رَاهِبٍ بِمَوْزَنَ رَوَّى بِالسَّلِيطِ ذُبَالَهَا

(١) قال فى اللسان: «وكويز ومكوزة اسمان، شذ مكوزة عن حد ماتحتمله الأسماء الأعلام من الشذوذ؛ نحو قولهم: محبب ورجاء بن حيوة، وسمت العرب مكوزة ومكوازا» اهـ. ووجه الشذوذ فى مكوزة أنه لم يعل بالنقل والقلب على نحو مافى مقالة ومنارة، وهذا عند غير المبرد، وأما عنده فلا شذوذ؛ لأن شرط الاعلال أن يكون الاسم متضمنا معنى الفعل

(٢) شمس - بضم فسكون -: هو شمس بن مالك؛ قال تأبط شرا:

وَإِنِّى لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِى فَقَاصِدٌ بِهِ لِابْنِ عَمِّ الصِّدْقِ شُمْسِ بْنِ مَالِكِ

قوله « وصُيَّم وقيَّم شاذ » يعنى أن حق الواو إذا جامعت اليـاء وأولاهما ساكنة قلبها ياء ، وههنا اجتمعت الواوان وأولاهما ساكنة فقلبتا ياءين ، فإذا شذ ، والأولى أن يذكر شذوذ مثله بعد ذكر فصل دُلِىّ ومَرْضِىّ ، وذلك لأن الواو المشددة — وإن قربت من الحرف الصحيح — لكنها تقلب ياء إذا وقعت فى الجمع طرفا ؛ لثقل الجمع ، وكون الطرف محل التخفيف ، فهى فى قُوَّم وصُوَّم لم تقع طرفا ، ومع ذلك قلبت ياء ؛ فهو شاذ ، ووجه القلب فيه — مع ذلك — قربه من الطرف فى الجمع ، ويجىء بعدُ أن القلب فى مثله قياسى ، وإنما كان النُّيَّامُ أشذ لكونه أبعد من الطرف ، قال

١٤٥ - ألاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا [1]

الاعلال بالنقل

قال : «وَتُسَكَّنَان وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا فِى نَحْوِ يَقُومُ وَيَبِيعُ ؛ لِلَبْسِهِ بِبَابِ يَخَافُ ، ومَفْعَلٌ وَمَفْعِلٌ كَذَلِكَ ، وَمَفْعُولٌ نَحْوُ مَقُولٍ وَمَبِيعٍ كَذَلِكَ ، وَالمحذوفُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وَاوُ مَفْعُولٍ ، وعِنْدَ الأَخْفَشِ العَيْنُ ، وَانْقَلَبَتْ وَاوُ مَفْعُولٍ

وشمس بن مالك هو الشنفرى الأزدى العداء صاحب تأبط شرا وعمرو بن براق فى اللصوصية والعدو ، ويقال : بطن من الأزد من مالك بن فهم

(١) هذا بيت من الطويل ، قائله ذو الرمة ، وروى صدره

* أَلاَ خَيَّلَتْ مَىٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِى *

وروى عجزه

* فَمَا أَرَّقَ التُّهَوِّيمَ إلاَّ سَلاَمُهَا *

طرقتنا : زارتنا ليلا ، والتخييل : بعث الخيال ، ومى : معشوقة الشاعر ، والتأريق : التسهيد ، والتهويم : أصله النوم الخفيف ، وأراد به هنا النائمين . والاستشهاد بالبيت فى الرواية المشهورة على أن النيام أشذ من صيم ، وذلك لأن الواو فى صوم قريبة من الطرف ؛ فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا ، كما فى عتى وجثى جمعى عات وجاث ، بخلافها فى النيام فانها بعيدة من الطرف ؛ فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه

عِنْدَهُ يَاءً لِلْكَسْرَةِ فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا ، وَشَذَّ مَشِيبٌ وَمَهُوبٌ ، وَكَثُرَ نَحْوُ مَبْيُوعٍ ، وَقَلَّ نَحْوُ مَصْوُونٍ ، وَإِعْلاَلُ تَلْوُونَ وَيَسْتَحْيِي قَلِيلٌ ، وَتُحْذَفَانِ فِي نَحْوِ قُلْتُ وَبِعْتُ وَقُلْنَ وَبِعْنَ ، وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً أَوْ مَكْسُورَةً ، وَيُضَمُّ فِي غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي لَسْتُ؛ لِشَبَهِ الْحَرْفِ ، وَمِنْ ثَمَّ سَكَّنُوا الْيَاءَ ، وَفِي قُلْ وَبِعْ؛ لِأَنَّهُ عَنْ تَقُولُ وَتَبِيعُ ، وَفِي الْإِقَامَةِ وَالاسْتِقَامَةِ ، وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَكَيْنُونَةٍ وَقَيْلُولَةٍ »

أقول : إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا بقلب ؛ لأن ذلك خفيف ، لكن إن اتفق أن يكون ذلك فى فعل قد أعل أصله بإسكان العين أو فى اسم محمول عليه سُكِّن عين ذلك الفعل والمحمول عليه؛ إتباعا لأصله ، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم ، تنبيها على البنية ؛ لأن أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين ، وإنما كان الأصل فى هذا الإسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل ، على ما مر فى أول الباب ، ويشترط أن يكون الساكن الذى ينقل الحركة إليه له عِرْقٌ فى التحرك : أى يكون متحركا فى ذلك الأصل ؛ فلذا لم ينقل فى نحو قاول وبايع وقَوَّل وبَيَّع ، ونقل فى أقام ويُقِيم ، فإن لم يسكن فى الأصل لم يسكن فى الفرع أيضا ؛ فلذا صح العين فى يَعْوَر وأعْوَر ويُعْوِر واسْتَعْوَر ويَسْتَعْوِر ، فإذا نقلت الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر : فان كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفا ، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى ، وإن كانت كسرة أو ضمة لم يسكن قلبهما ألفا ، لأن الألف لا تلى إلا الفتح فيبقيان بحالها ؛ إلا الواو التى كانت مكسورة فانها تقلب ياء؛ لصيرورتها ساكنة مكسورا ما قبلها ، نحو يَطِيح وأصله يطوح[1] ويُقِيم وأصله يُقْوِم ،

---

(١) أنظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨١ و ١١٥)

فعلى هذا تقول : يَخَاف ويَهَاب ويَقُوم ويَبِيع ويَطِيح ويُقِيم

قوله « للبسه بباب يخاف » يعنى أنه لم يعلا بإعلال ماضيهما مع أن الماضى أصل المضارع ، وذلك بأن يقال : إن الواو والياء متحركان وما قبلهما فى تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذى هو الماضى ، فيقلبان ألفا ، فيقال : يَقَام ويَبَاع ، وذلك لأنه لو أُعِلاَّ كذلك لالتبسا بباب يخاف

واعلم أن الاسم الذى يحمل على الفعل فى هذا النقل نوعان :

أحدهما : الثلاثى المزيد فيه الموازن للفعل الموازنة المذكورة قبل فى قلب الواو والياء ألفا ، مع مباينته للفعل : إما بحرف زائد لا يزاد فى الفعل كميم مَقَام ومُقَام ومُقْوُم ، على وزن مُدْهُن من قام ومُقِيم ، فانها على وزن يَفْعَل وَيُفْعَل وافْعُل أمرا ويُفْعِلُ ، أو بحرف يزاد مثله فى الفعل متحرك بحركة لا يُحَرَّكُ فى الفعل بمثلها ، نحو تِباَع وتِبْيِــع ، فان التاء المكسورة لا تــكون فى أول الفعل ، إلا على لغة ، وقد ذكرنا الوجه فيه ، وعند المبرد يشترط مع الموازنة والمخالفة المذكورتين شرطٌ آخر ، وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال ؛ فلذا لم يعل مَرْيَمُ وَمَدْيَنُ ، وليسا عنده بشاذين ، فلا يعل عنده تِقْوَل وتِبْيَــع المبنيان من القول والبيع وغير ذلك ؛ إذ ليس فيهما معنى الفعل ، فان لم يكن مخالفا بما ذكرنا نحو أَطْوَلَ منك وأَسْوَد وتَقْوُل وتَقْوِل وأُقْوُل على وزن تَنْصُر وتَضْرِب واقْتُل ، وكذا أَعْيُن وأَدْوُر ؛ لم يعلّ الإعلال المذكور لئلا يلتبس بالفعل عند التسمية ، كما مر قبل ، وإنما لم ينقل فى نحو أَخْوِنَة وأَصْوِنة وإن صيره التاء مباينا للفعل كالميم فى الأول لأن التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم ، فهى ههنا كما فى أَسْوَدَة تأنيث أسود فى الحية ، فكأن التاء معدوم ، ولم ينقل فى نحو أَهْوِناء وأَبْيِناء لأن ألف التأنيث للزومه وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة الفعل المذكورة كإخراج الألف فى الصَّوَرَى والحَيَدَى ، والألف والنون فى

الطَّيَرَان والجَوَلاَن ، كما ذكرنا قبل ، ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أُبْيِنَاء ، فيقول : أَبِيناء ، لا لمشابهة الفعل ، وإلا نَقَلَ في أَهْوِناء أيضا ، بل لكراهة الكسر على الياء ، وهما مثلان ، كما حذفت الضمة في نُورٍ جمع نَوَارٍ استثقالا للضمة على الواو ، فأعل بالنقل : في نحو أبيناء خاصة مع عدم الموازنة المذكورة ، لشدة الاستثقال ، وعَدَمُ الإعلال في نحو أبيناء أكثر ، بل النقل شاذ ، بخلاف نحو نُور في جمع نَوَار فان الإسكان فيه أكثر لكون الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذا في نحو قوله :

* بِالأكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ(١) *

وهو جمع سِوَار ،

وأصل مَفْعُول أن يكون مُفْعَلاً فيوازن يُفْعَل ، زيدت الواو لما ذكرنا في بابه(٢) ،

---

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد في (حـ ٢ ص ١٢٧ ، ١٢٨)

(٢) قال المؤلف في شرح الكافية (حـ ٢ ص ١٨٩) : « وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة مضارعه ، كما في اسم الفاعل ، فيقال : ضرب يضرب فهو مضرب ، لكنهم لما أداهم حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعل قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه ، وهو اسم الفاعل ، لأنه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه ، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كحركاته ، نحو ينصر فهو ناصر ، ويحمد فهو حامد ، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ، ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو ، وهو مستثقل قليلا كمغرود وملمول وعصفور ، فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل ، لأن ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشيء من الاشباع كقوله : أدنو فأنظور » اه وقوله « أدنو فأنظور » قطعة من بيت هو :

وأنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُ مَاسَلَكُوا أدْنُو فَأَنْظُورُ

فلما كان أصله الموازنة أعل بإسكان العين ، ولولا ذلك لم يعل ، وأما سائر أسماء المفعولين فتوازن أفعالها المبنية للمفعول مع المباينة بالميم المصدرة

واعلم أن أصل مَقُول مَقْوُول ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ؛ فاجتمع ساكنان ؛ فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى ، وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة ، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء فى اسم المفعول اليائى ثابتا بعد الإعلال نحو مَبِيع ، فحدَسَ أن الواو هى الساقطة عنه ، ثم طرد هذا الحكم فى الأجوف الواوى ، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثانى لأن الكلمة تصير به أخَفّ منها بحذف الأول ، وأيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوى واليائى ، ولو حذف الأول لالتبسا ، فلما حذف واو مَبْيُوع كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو قياس قول سيبويه فى نحو بُيِيع من البيع ، وأما الأخفش فانه يحذف الساكن الأول فى الواوى واليائى ، كما هو قياس التقاء الساكنين ؛ فقيل له : فينبغى أن يبقى عندك مَبُوع ، فما هذه الياء فى مبيع ؟ فقال : لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ، ثم حذفت الياء للساكنين ، ثم قلبت الواو ياء للكسرة ، وفيه نظر ؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء أولا ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوى واليائى ،

قوله « مخالفا أصليهما » أما مخالفة سيبويه فلأنه حذف ثانى الساكنين ، وأصله وأصلُ غيره حذفُ أولهما،[1] وأما مخالفة الأخفش أصله فلأن أصله

(١) اعلم أن الأصل عند سيبويه فى التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف مد ، وحرف المد هو حرف العلة المسبوق بحركة تجانسه ، نحو لم يخف ولم يبع

أن الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف

قوله « وشذ مَشِيب » فى مَشُوب من شاب يَشُوب [1] ومَنِيل فى مَنُول [2] من نَال ينول : أى أعطى ، ومَلِيم فى مَلُوم [3] ، كأنها بنيت على يِشيبَ ونِيل

ولم يقل ، وههنا فى اسم المفعول من الأجوف اليائى بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لا تبقى الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، وهى حركة غير مجانسة ، فاذا حذف الياء لا يقال : إنه خالف أصله ، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد ، وإنما دعاه إلى ذلك خوف الالباس بين الواوى واليائى ، فان قلت : ففى الأجوف الواوى أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد ، وقد قدر سيبويه حذفه فخالف أصله ههنا . قلنا : إنه لما حذف واو مفعول من اليائى لقصد الفرق بين الواوى واليائى لم يكن بد من حذف واو مفعول فى الواوى أيضا ، لئلا يلزم الفرق بين المتجانسين وطردا للباب على غرار واحد . وانظر (ج ٢ ص ٢٢٥- ٢٢٧)

(١) من ذلك قول السليك بن السلكة السعدى :

سَيَكْفِيكَ ضَرْبَ الْقَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّصٌ
وَمَاءُ قُدُورٍ فِى الْقِصَاعِ مَشِيبُ

الصرب : اللبن الحامض ، والمعرص - بعين وصاد مهملتين - : الموضوع فى العرصة ليجف ، ويروى مغرض - بمعجمتين - وهو الطرى ، ويروى معرض - بمهملة ومعجمة - وهو الذى لم ينضج بعد

(٢) قد بحثنا طويلا عن شاهد يدل على استعمال هذه الكلمة على الوجه الذى ذكره المؤلف فلم نعثر عليه ، ولكن سيبويه قد حكى أنهم يقولون : غار منيل ومنول انظر (ج ٢ ص ٣٦٣) وقد نقل ابن جنى فى شرحه على تصريف المازنى عن الفارسى تفسير ذلك حيث قال : معناه ينال فيه

(٣) لم يكن نصيب هذه الكلمة بعد البحث عن شاهد لها أحسن حالا من سابقتها

ولِيمَ ، كما شذ مَهُوب [١] من الهيبة ، كأنه بنى على هُوبَ

قوله « وكثر نحو مَبْيُوع ومخيوط » قال :

١١٦ — قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً
وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ [٢]

وهى لغة تميمية

قوله « وقَلّ نحو مَصْوُون » لكون الواوين أثقل من الواو والياء ، ومنع سيبويه ذلك [٣] وقال : لا نعلمهم أتموا الواوات ، وحكى الكسائى خاتم

---

(١) من ذلك قول حميد بن ثور الهلالى يصف قطاة :

وَتَأْوِى إِلَى زُغْبٍ مَسَاكِينَ دُونَهُمْ فَلاً لاَ تَخَطَّاهُ الرِّفَاقُ مَهُوبُ

فلا : اسم جنس جمعى واحدته فلاة

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس السلمى يقوله لكليب بن عيينة السلمى ، وقبله :

أَكُلَيْبُ ؛ مَالَكَ كُلَّ يَوْمٍ ظَالِماً وَالظُّلْمُ أَنْكَدُ غِبُّهُ مَلْعُونُ

أنكد : يعسر الخروج منه ، وغبه : عاقبته ، ومعيون : يروى بالعين المهملة ومعناه المصاب بالعين ، من عانه يعينه ، والقياس أن يقال : هو معين ، والصواب فى الرواية الموافق للمعنى (مغيون) بالغين المعجمة من قولهم : غين عليه ، إذا غطى ؛ وفى الحديث : إنه ليغان على قلبى ، والأصل فيه الغين ، وهو لغة فى الغيم ؛ قال الشاعر :

كَأَنِّى بَيْنَ خَافِيَتَىْ عُقَابٍ أَصَابَ حمامة فِى يَوْمِ غَيْنٍ

والاستشهاد بالبيت فى قوله (مغيون) حيث تمم اسم المفعول من الأجوف اليائى ، وهى لغة تميمية ، ومثله قول علقمة :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُونُ

قال سيبويه (ح ٢ ص٣٦٣) : «وبعض العرب يخرجه (يريد اسم المفعول من الأجوف) على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغيور ، حيث

مَصُووغ ، وأجاز فيه كله أن يأتى على الأصل قياسا

قوله « وتحذفان فى قُلْت و بِعْت » إلى قوله « و يضم فى غيره » مضى شرحه فى أول الكتاب

قوله « ولم يفعلوه فى لَسْتُ » أى : لم يكسروا اللام مع أنه يأتى من باب فَعِل المكسور العين ، وأحدهما يكفى للكسر كهِبت وخِفت؛ فكيف بهما جميعا ؟ وذلك لأنه لما لم يَتَصَرَّف حذفت الكسرة نسيا ولم تنقل إلى ما قبل الياء ، فصار ليس كليت

قوله« ومن ثم سكنوا الياء » أى : لم يقلبوا الياء ألفا لأن ذلك تصرف ، كما أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف ، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف فيه بقلب ولا نقل ؛ بل حذفت الحركة نسيا ، والدليل على أن العين كانت مكسورة أن فتحة العين لا تحذف ؛ فلا يقال فى ضَرَب : ضَرْبَ ، كما يقال فى عَلِم : عَلْم ، وباب فَعُل — بالضم — لا يجىء فيه الأجوف اليائى إلا هَيُؤ ، وهو شاذ

قوله « وفى قل وبع » عطف على نحو قلت وبعت

قوله « لأنه عَنْ تقول وتبيع » يعنى إنما أعل قُلْ وبِع بالنقل [1] لكونهما عن تقول وتبيع

كان بعدها حرف ساكن ولم تسكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم أتموا فى الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » اه

(١) هكذا وردت هذه العبارة فى جميع أصول الكتاب ، وأنت لو تأملت فى عبارة ابن الحاجب وفى تعليل الرضى تبين لك أن الصواب أن يقال : إنما أعل قل وبع بالحذف ، لأن قول ابن الحاجب « وفى قل وبع » معطوف على قوله « فى نحو قلت وبعت » وهو معمول لقوله « وتحذفان » فكأنه قال : وتحذفان فى قل وبع لأنه عن تقول وتبيع . ثم إن أخذ الأمر من المضارع بعد نقل حركة العين إلى الفاء ليس فيه إلا حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى الجملة : ليس فى

قوله « وفى الإقامة والاستقامة » هذا هو النوع الثانى مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله ، وضابطه ماذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله فى ثبوت زيادات المصدر بعينها فى مثل مواضعها من الفعل ، والذى ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء فى نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش ، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هى الزائدة ، كما قالا فى واو مفعول ، وقول الأخفش أولى [1] قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان

فعل الأمر نقل إلا على فرض أخذه من المضارع قبل نقل حركة العين إلى الفاء ولو قرأت قول الرضى « لكونها عن تقول وتبيع » بسكون الفاء وضم الواو وكسر الياء صح الكلام ؛ لأن فى الأمر حينئذ إعلالا بالنقل والحذف ، ولكن هذه القراءة تخالف عبارة ابن الحاجب ، وتخالف أيضا ماقرره الرضى مرارا

(١) قد رجح ابن الحاجب والرضى هنا رأى الأخفش ، وهما تابعان فى هذا لأبى عثمان المازنى حيث رجح مذهب الأخفش فى مفعول وفى إفعال ؛ إذ يقول فى كتابه التصريف : « وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت : مبيع ومقول ؛ فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول ، وقال الخليل : إذا قلت مبيوع فألقيت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التى هى عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان ؛ فحذفت واو مفعول ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف الياء ؛ لأنها عين الفعل ، وكذلك مقول ، الواو الباقية عين الفعل ، والمحذوفة واو مفعول ، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول ؛ فسألته عن مبيع ، فقلت : ألا ترى أن الباقى فى مبيع الياء ولو كانت واو مفعول لكانت مبوع ؟ فقال : إنهم لما أسكنوا ياء مبيوع وألقوا حركتها على الباء انضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التى بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التى حذفتها ، فوافقت واو مفعول الباء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التى قبلها ، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التى قبلها ، وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس ، فاذا قلت من أفعلت مصدرا نحو أقام إقامة وأخاف إخافة فقد حذفت من إقامة وإخافة ألفا ؛ لالتقاء

قوله « ويجوز الحذف فى نحو سيِّد وميّت وكَيْنُونة وقيّلولة » فيه نظر ، وذلك لأن الحذف جائز فى نحو سيّد وميّت، واجب فى نحو كيّنونة ، إلا فى ضرورة الشعر ، قال :

١٤٧ — يَالَيْتَ أنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ [1]

اعلم أن نحو سيّد وميّت عند سيبويه فَيْعِل — بكسر العين — وكَيْنونة وقَيْلولة — عنده كَيَّنُونة وقَيَّلولة — بفتح العين — على وزن عيضموز [2] إلا أن اللام مكررة فى كَيَّنونة والتاء لازمة ، ولما لم يوجد فى غير الأجوف بناء فَيْعِل — بكسر العين — ولا فيعَلُولة فى المصادر حكم بعضهم بأن أصل سيد وميت فَيْعَل — بفتح العين — كصَيْرَف

الساكنين ، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هى الألف التى تلى آخر الحرف ، وهى نظيرة واو مفعول فى مقول ومخوف ، وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوف ، وقياسه ماذكرت لك » اه . ولأبى السعادات هبة الله بن الشجرى بحث مستفيض فى أماليه ذكره فى المجلس الحادى والثلاثين ثم عاد له مرة أخرى فى المجلس السادس والأربعين ، وقد ذكر فيه حجة سيبويه والخليل وحجج الأخفش ثم رجح مذهب الشيخين ونقض أدلة المخالف لهما فانظره فى الموضع الذى ذكرناه ، ولم يمنعنا من نقله إلا فرط طوله

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جنى وابن برى ، وذكر المبرد قبله :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَهْ وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ

وقرينها : مفعول مقدم على الفاعل ، والقرينة : الزوجة ، وشحطت : بعدت ، والظعينة : المرأة مادامت فى الهودج ، والمراد هنا المرأة مطلقا ، وكينونة : مصدر كان ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « كينونة » بتشديد الياء مفتوحة فان هذا يدل على أن الكينونة — بسكون الياء — مخفف منه ، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما اضطر راجع الأصل المهجور

(٢) العيضموز : العجوز والناقة الضخمة انظر (ح ١ ص ٢٦٣)

فكسر كما فى بِصرى — بكسر الفاء — ودهرى — بالضم — على غير القياس قال سيبويه[1] : لو كان مفتوح العين لم يغير ، كما لم يغير هيَّبان[2] وتَيَّحان[3]

---

(١) قال سيبويه (ح ٢ ص ٣٧١ و ٣٧٢) : « وكان الخليل يقول : سيد فيعل وإن لم يكن فيعل فى غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لايخصون به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة ، والقيدود ؛ لأنه الطويل فى غير السماء ، وإنما هو من قاد يقود ، ألا ترى أنك تقول : جمل منقاد وأقود ، فأصلهما فيعلولة ، وليس فى غير المعتل فيعلول مصدرا ، وقالوا : قضاة ؛ فجاءوا به على فعلة فى الجمع ، ولا يكون فى غير المعتل للجمع ، ولو أرادوا فيعل لتركوه مفتوحا كما قالوا : تيحان وهيبان ، وقد قال غيره هو فيعل (بفتح العين) ؛ لأنه ليس فى غير المعتل فيعل (بكسر العين) وقالوا : غيرت الحركة ؛ لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم ، ألا تراهم قالوا : بصرى ، وقالوا : أموى ، وقالوا : أخت ، وأصله الفتح ، وقالوا : دهرى ؟ فكذلك غيروا حركة فيعل ، وقول الخليل أعجب إلى ؛ لأنه قد جاء فى المعتل بناء لم يجىء فى غيره ، ولأنهم قالوا : هيبان وتيحان فلم يكسروا ، وقد قال بعض العرب :

* مَابَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ *

فانما يحمل هذا على الاضطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت بناء فى المعتل لم يكن فى غيره ولا تحمله على الشاذ الذى لايطرد ؛ فقد وجدت سبيلا إلى أن يكون فيعلا (بكسر العين) وأما قولهم : ميت وهين ولين فأنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات كذلك حذفوها فى كينونة وقيدودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها فى العدد الأقل ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية فى العدد إلا حرفا واحدا ، وإنما أرادوا بهن مثال عيضموز » اه

(٢) الهيبان : الجبان ، وهو أيضا الراعى ، وزبد أفواه الابل ، والتيس ، والتراب ، وسموا به ، وقد حكى صاحب القاموس أنه ورد مكسورا أيضا ، وهو خلاف عبارة سيبويه

(٣) التيحان : الذى يتعرض لكل شىء و يدخل فيما لايعنيه ، وقال

والمجاز الاستعمال شائعا ، ولم يسمع من الأجوف فَيْعل إلاّ عَيّنٌ قال :

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ (١)

وقال الفراء — تجنبا أيضاً من بناء فيعِل — بكسر العين — : أصل نحو جيد جَوِيد كطويل ، فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت كما فى طيّ ، وقال فى طويل : إنه شاذ ، قال : وإنما صار هذا الإعلال قياسا فى الصفة المشبهة لكونها كالفعل وعملها عمله ، فإن لم يكن صفة كعويل لم يعل هذا الإعلال ، وقال فى كَيْنُونة ونحوها : أصلها كُونونة كبُهْلول (٢) وصندوق ، ففتحوا الفاء لأن أكثر ما يجىء من هذه المصادر ذوات الياء نحو صارَ صيرورة ، وسار سيرورة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ، فقلبوا الواو ياء فى كينونة حملا على صيرورة ، وهذا كما قال فى قضاة : إن أصله قُضّى كغُزّى ؛ فاستثقلوا التشديد على العين ؛ فخففوا وعوضوا من الحرف المحذوف التاء ، وقول سيبويه فى ذلك كله هو الأولى ، وهو أن بعض الابواب قد يختص ببعض الأحكام فلا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فَيْعِل — بكسر العين — وغير الأجوف ببناء فيعَل — بفتحها — وإذا جاز عند الفراء اختصاص فعيل الأجوف بتقديم الياء على العين ، وعند ذلك الآخر بنقل فَيْعَل — بالفتح — إلى فيعِل بالكسر فما المانع من اختصاصه ببناء فيعِل ، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الأجوف بفَيْعَلُولة وجمع الناقص بفُعَلة — بضم الفاء — ، وقول الفراء : إنهم حملوا الواو على الياء لأن الباب للياء ؛ ليس بشىء ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها

الأزهرى : هو الذى يتعرض لكل مكرمة وأمر شديد ، ويقال : فرس تيحان ؛ إذا كان شديد الجرى ، وحكى فى اللسان الكسر فيه أيضا

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فارجع اليه (ح ١ ص ١٥٠)

(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، والضحاك أيضا

فذوات الواو منها قريبة فى العدد من ذوات اليـاء أو مثلها ، نحو كينونة ، وقيدودة[١] ، وحال حيلولة ، و إنما لزم الحذف فى نحو كينونة وسيدودة [٢] دون سيّد وميّت لأن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة ، وهذه على ستة ، وقد لزمها تاء التأنيث ؛ فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو سيد لزم التخفيف فيما كثر حروفه ، أعنى نحو كينونة ، و يقل الحذف فى نحو فَيْعَلان ، قالوا : رَيْحان وأصله رَيِّحَان ، وأصله رَيْوَحان من الرَّوْح

قال : « وَ فِى بَابِ قِيلَ وَ بِيعَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْيَاءُ ، والإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ ، فإنِ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحْوُ بِعْتَ يَا عَبْدُ وَقُلْتَ يَا قَوْلُ ، فَالْكَسْرُ وَالإِشْمَامُ وَالضَّمُّ ، وَبَابُ اخْتِيرَ وانْقِيدَ مِثْلُهُ فِيهِمَا ، بِخِلافِ أُقِيمَ وَاسْتُقِيمَ »

أقول : قد مضى شرح هذا فى شرح الكافية [٣]

قوله « مايسكن لامه » أى : تاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل به ذلك حذفت العين ، و يبقى الفاء مكسورا كسرا صريحا ، وهو الأشهر ، كما هو كذلك قبل الحذف ، ويجوز إشمام الكسرة شيئا من الضم ، كما جاز قبل الحذف ، وضمه

---

(١) القيدودة : مصدر قدت الدابة أقودها كالقيادة والمقادة والتقواد والقود ، وقد جاءت القيدودة وصفا بمعنى الطويلة فى غير صعود

(٢) السيدودة : مصدر ساد الرجل قومه يسودهم ، ومثله السود والسودد والسيادة ، وقد وقع فى أصول الكتاب «سيرورة» براءين فى مكان الدالين ، وذلك غير متفق مع ما سبق للمؤلف (حـ ١ ص ١٥٢ ، ١٥٣) حيث ذكر فى مصادر الأجوف اليائى الفعلولة ومثل له بالصيرورة والشيخوخة، وذكر فى مصادر الواوى منه الفيعلولة ومثل له بالكينونة ، وظاهر هذا أن الذى يخفف هو الواوى . والذى يستفاد من عبارة سيبويه التى قدمناها لك قريبا أن الفيعلولة جاءت فى اليائى والواوى جميعا

(٣) انظر (حـ ٢ ص ٢٥٠ ، ٢٥١) من شرح الكافية

صريحا كما كان قبل الحذف ، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قُلْتَ يا قَوْلُ ، وبُعْتَ يا عَبْدُ ، وخِفْتَ يا هَوْلُ ، جاز الضم الصريح فى الأول والكسر الصريح فى الأخيرين بناء على القرينة ، وإن لم تقم قرينة فالأولى الكسر أو الإشمام فى الأول والضم أو الإشمام فى الأخيرين

قوله « وباب اختير وانقيد » يعنى باب افْتُعِل وانْفُعِل من الأجوف مثل فُعِل فى جواز الأوجه الثلاثة ؛ لأن الضم والإشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء ، وأما فى أُقِيم واسْتُقِيم وأصلهما أُقْوِم واسْتُقْوِم فليس ما قبل حرف العلة مضموما ، فلا يجوز إلا الكسر الصريح

قال « وَشَرْطُ إعْلاَلِ الْعَيْنِ فِى الاسْمِ غَيْرِ الثُّلاَثِىِّ وَالْجَارِى عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ مُوَافَقَةُ الْفِعْلِ حَرَكَةً وَسُكُوناً مَعَ مُخَالَفَةٍ بِزِيَادَةٍ أَوْ بِنْيَةٍ مَخْصُوصَتَيْنِ فَلِذَلِكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَضْرِبٍ وَتِحْلِئٍ قُلْتَ مَبِيعٌ وتِبِيعٌ مُعَلاًّ وَمِثْلَ تَضْرِبُ قُلْتَ تَبْيِعٌ مُصَحَّحًا »

أقول : قوله « غير الثلاثى » لأن الثلاثى لا يشترط فيه مع موازنة الفعل المذكورة مخالفته

قوله « والجارى على الفعل » أى : وغير الجارى ، ونعنى بالجارى المصدر نحو الاقامة والاستقامة ، واسمى الفاعل والمفعول من الثلاثى وغيره ، ويجوز أن يقال فيهما بالموازنة : أما فاعل فعلى وزن يَفْعِل ، باعتبار الحركات والسكنات ؛ وأما مفعول كمقتول فإن الواو فيه على خلاف الأصل ، والأصل فيه مُفْعَل كيُفْعَل على ما ذكرنا

قوله « مما لم يذكر » لم يحتج إليه ؛ لأنه لابد لكل اسم قلب عينه ألفاً ، سواء كان مما ذكر أو لم يذكر ، من الموافقة المذكورة فى الثلاثى والمزيد فيه ، مع المخالفة المذكورة فى المزيد فيه ، وكذا فى نقل حركة العين المزيد فيه إلى

الساكن الذى قبله ، كما ذكرنا ، إلا فى نحو الاقامة والاستقامة ، فإن فيه قلباً ونقلا مع عدم الموافقة المذكورة ، وذلك لما ذكرنا قبلُ من المناسبة التامة لفعله ، وإلا فى باب بَوَائع ؛ فإن فيه قلباً مع عدمها أيضا ، وذلك للثقل البالغ كما مر (١)

اعلال اللام

قال « اللاَّمُ ؛ تُقْلَبَانِ ألفاً إذا تَحرَّكتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا إنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ ، كَغَزَا وَرَمَى وَيَقْوَى وَيَحْيَى وَعَصًا وَرَحًى (٢) بِخِلاَفِ غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَيَخْشَيْنَ وَيَأْبَيْنَ وَغَزْوٍ وَرَمْيٍ ، وَبِخِلاَفِ غَزَوَا وَرَمَيَا وَعَصَوَانِ وَرَحَيَانِ لِلإلْبَاسِ ، واخْشَيَا نَحْوُهُ ، لأنَّهُ مِنْ بَابِ لَنْ يَخْشَيَا ، وَاخشَيِنَّ لِشَبَهِهِ بِذَلِكَ ، بِخِلاَفِ اخْشَوْا وَاخْشَوُنَّ وَاخْشَيْ وَاخْشَيِنّ »

أقول . اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وهما لامان قلبتا ألفين ، وإن لم تكونا فى الاسم الجارى على الفعل ، ولا الموازن له ، كرباً وزنًى ، أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له ، كما فى أحْوَى وأشْقَى ، وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة فى العين دون اللام لأن اللام محل التغيير فيؤثر فى قلبها العلة الضعيفة : أى تحركها وانفتاح ما قبلها

قوله « إن لم يكن بعدهما موجب للفتح » احتراز عن نحو غَزَوَا ورَمَيَا فى الماضى وتَرْضَيَان وتُغْزَوَان فى المضارع ، وَعَصَوَانِ وَرَحَيَان فى الاسم ، فإن ألف الضمير فى غزَوَا ويَرْضَيان وألف التثنية فى عَصَوَان وَرَحَيَان إما ألحقتا بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردت الألف التى هى لام إلى أصلها من الواو والياء ؛ إذ لو لم ترد لالتبس المثنى فى الماضى بالمفرد ومثنى المضارع ومثنى الاسم

(١) انظر (ص ١٠١) من هذا الجزء
(٢) كذا فى جميع النسخ المطبوعة من المتن ومن شروح الشافية ، وفى الخطية « وفَى »

بالمفرد ، عند سقوط النون ، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما لحصل الوقوع فيما فُر منه ، أعنى الالتباس ، و إنما لم يقلب فى اخْشَيَا لكونه فرع يَخْشَيَان المؤدى إلى اللبس لو قلبت لامه ، و إنما لم يقلب فى اخْشَيَنَّ لعروض حركة الياء لأجل النون على ما تقدم ؛ فالحق أن يقال : لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير فى غزَوَا ورَمَيَا ، وألف المثنى والجمع فى نحو عَصَوَان وصَلَوات ، ونون التأكيد فى نحو ارْضَيَنَّ ، ألفا ؛ لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق ؛ فإنها و إن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ، فحركتها إذن عارضة ، ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا بحركة عارضة ، ويَرْضَيَان و يُغْزَوَان وَعَصَوَان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع الألفات إلى أصولها لئلا يلتبس ، ولم يقلب الواو والياء ألفا بعد الرد إلى الأصل لئلا يكون رجوعا إلى ما فر منه

قوله « لشبهه بذلك » يعنى أن النون اللاحق بالفعل من غير توسط ضمير بينهما مثل الألف ، فقولك اخْشَيَنَّ مثل اخْشَيَا ، وقد ذكرنا ما على هذا الكلام فى آخر شرح [1] الكافية ، فالأولى أن عدم القلب فى اخْشَيَنَّ لأن اللام قد

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٧٨) : « لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة ، لأن الضمير فاصل ، ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل ، هذا زبدة كلامه (يريد ابن الحاجب) ، ويرد عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط بل الياء والواو فى ارضوا وارضى متصلان أيضا وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف ، فليس قوله إذن « فكالمتصل » على إطلاقه بصحيح ، وأيضا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل إذا سئل مثلا لم لم تحذف اللام فى اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت فى اخش وارم واغز ولم ضمت الواو فى ارضوا الرجل وكسرت الياء فى ارضى الرجل ولم تحذفا كما فى ارموا الرجل وارمى الغرض ؟ وكل علة تذكرها فى المحمول عليه فهى مطردة فى المحمول فما فائدة الحمل ؟ وإنما يحمل الشىء على الشىء إذا لم يكن المحمول

رد كما ذكرنا هناك [١] فلو قلب لوجب حذفه فلم يتبين رده ، وفى اخْشَيا لكونه فرع يخشيان ، ولا نقول بعروض الحركة ؛ إذ لو لم يعتد بالحركة فى مثله لم يرد العين فى خَافَا وخَافَنّ

قوله « كغزا ورمى ويقوى ويحيي وعصاً ورحًى » أمثلة لما تحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب للفتح فقلبا ألفين

قوله « بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا ويخشين ويأبين » أمثلة لما انفتح ما قبل الواو والياء فيه وسكنا فلم يقلبا

قوله « وغَزْوٍ ورَمْى » مثالان لما تحرك واوه وياؤه وسكن ما قبلهما فلم يقلبا ولم يكن كأقْوَم أى مفتوح حرف العلة فرعا لما انفتح ما قبلها حتى يحمل عليه

قوله « وبخلاف غَزَوَا ورَمَيا » إلى قوله « لشبهه بذلك » أمثلة لما تحرك واوه وياؤه وانفتح ما قبلهما وكان بعدهما موجب لبقائهما بلا قلب

قوله « بخلاف اخشَوْا واخشَوُنّ واخْشَىْ واخشَينّ » يعنى أن أصلها اخْشَيُوا وَاخْشَيُونّ واخشيي واخْشَيينّ فقلبت الياء ألفا وحذفت ؛ لأن حذف اللام ههنا لا يلبس كما كان يلبس فى يخشَيَانِ لوحذفت ، فلم يحذف ، وحمل أُخشيا عليه ؛ لأنه فرعه وإن لم يلبس . وحمل اخشَيَنّ على اخشَيَا لمشابهة النون فى مثله للألف ، وللمانع أن يمنع أن أصل اخشَوْا اخشَيُوا ، وأصل اخشَىْ اخشَيِى ، وذلك لأن الواو

فى ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة فى المحمول كحمل إن على الفعل المتعدى وإن لم تكن فى إن العلة المقتضية الرفع والنصب كما كانت فى المتعدى » اه

(٢) قال فى شرح الكافية (٢ : ٣٧٦) : « وإنما ردت اللامات المحذوفة للجزم أو للوقف فى نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه ، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف » اه

والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيدفى رمى زيدلافرق بينهما ، إلا أن اتصال الضمير أشد ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ؛ بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه مالم ينقّح أصل الكلمة ولم تعط مطلوبَها فى ذاتها لم يلحق بها مطلوبُها الخارجى

فان قيل : فلم لم يقل غَزَاتُ وَرَمَاتُ ، فى غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ

قلت : تنبيها على عدم تقدير الحركة فى حرف العلة ، كما ذكرنا فى ذى الزيادة(١) والدليل على أن الضمائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم : رُضْيُوا وَغُزْيُوا بإسكان العين للتخفيف ، كما قيل فى عُصِرَ : عُصْر ، ولو لحق الواو رضى ورمى مكسورالعين وجب حذف الياء للساكنين ؛ لأن الضمة على الياء بعد الكسرة تحذف ، فيلتقى ساكنان : الياء ، والواو ، فاذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد ؟ ولو سلم أيضا أن الأصل اخشيوا واخشيي فان الحركة عارضة لأجل الضمير فلا تقلب لأجلها الياء ألفا [كما مرمرارا]

والحق أن يقال : إن أصل اخْشَوُا وَاخْشَيْ اخشَ لحقته الواو والياء ؛ وأصل اخشَوُنّ واخْشَيِنّ اخشَوْا واخشَيْ لحقته النون فحركت الواو والياء للساكنين ، ولم يحذفا ؛ لأنهما ليسا بمدتين كما فى اغزُنّ وارمِنّ ، ولا يجوز حذف كلمة تامة ، أعنى الضميرين بلا دليل عليهما ، ولم يقلب الواو والياء ألفا فى اخشَوُنّ واخْشَيِنّ ؛ لأن كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالكلية ، وأيضا حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا

قلب الواو ياء وهى لام

قال : « وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إذَا وَقَعَتْ مَكْسُورًا مَاقَبْلَهَا ، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِداً وَلَمْ يَنْضَمَّ مَاقَبْلَهَا ، كَدُعِيَ وَرُضِيَ وَالْغَازِى ، وَأَغْزَيْتُ وَتَغَزَّيْتُ وَاسْتَغْزَيْتُ

---

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٧٠)

وَيغْزَيَانِ وَيرْضَيَانِ ، بِخلاَفِ يَدْعُو وَيَغْزُو ، وَقِنْيَةٌ وَهُوَ ابْنُ عَمِّى دِنْيَا شَاذٌ ، وطَيِّئٌ تَقْلِبُ اليَاءَ فِى بَابِ رَضِيَ وَبَقِيَ وَدُعِيَ أَلِفاً

وَتُقْلَبُ الْوَاوُ طَرَفاً بَعْدَ ضَمَّةٍ فِى كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءً فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً كَمَا انْقَلَبَتْ فِى التَّرَامِى وَالتَّجَارِى — فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ قَاضٍ ، نَحْوُ أَدْلٍ وَقَلَنْسٍ ، بِخِلاَفِ قَلَنْسُوَةٍ وَقَمَحْدُوَةٍ ، وبِخِلاَفِ الْعَيْنِ كَالْقُوبَاءِ وَالْخُيَلاَءِ ، وَلاَ أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِى الْجَمْعِ إلاَّ فِى الإِعْرَابِ ، نَحْوُ عُتِيٍّ وَجُثِيٍّ ، بِخِلاَفِ الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ تُكْسَرُ الْفَاءُ لِلاتْبَاعِ فَيُقَالُ : عِتِيٌّ وَجِثِيٌّ ، وَنَحْوُ نُحُوٍّ شَاذٌّ ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَعْدِيٍّ وَمَغْزِيٍّ كَثِيراً ، والْقِيَاسُ الْوَاوُ »

أقول : اعلم أن الواو المتحركة المكسور ما قبلها لا تقلب ياء لتقويها بالحركة إلا بشرطين : أحدهما أن تكون لاما ؛ لأن الآخر محل التغيير ، فهى إذن تقلب ياء ، سواء كانت في اسم كرأيت الغَازِىَ ، أو فعل : مبنيا للفاعل كان كَرَضِيَ من الرضوان ، أو المفعول كدُعِيَ ، وسواء صارت فى حكم الوسط بمجىء حرف لازم للكلمة بعدها نحو غَزِيَانٍ على فَعِلاَنَ من الغزو ، وغَزِيَة على فَعِلَةَ منه ، مع لزوم التاء كما فى عَنْصُوَةَ ، أو لم تصر كما فى غازية ، وقولهم مَقَاتِوَة فى جمع مَقْتَوِىٍّ شاذ [1] ووجه تصحيحه

---

(١) تقول : قتوت أقتو قتوا ومقتى مثل غزوت أغزو غزوا ومغزى ، ومعناه كنت خادما للملوك . قال الشاعر :

إنِّى امْرُؤٌ مِنْ بَنِى فَزَارَةَ لاَ ... أُحْسِنُ قَتْوَ الْمُلُوكِ وَالْخَبَبَا

وقد قالوا للخادم : مقتوى -بفتح الميم وتشديد الياء آخره- وكأنهم نسبوه إلى المقتى الذى هو مصدر ميمى بمعنى خدمة الملوك ، وقالوا : مقتوين بمعنى خدم الملوك ، مثل قول عمرو بن كلثوم التغلبى :

بِأَىِّ مَشِيئَةٍ عَمْرَو بْنَ هِنْدٍ ... نَكُونُ لِقَيْلِكُمْ فِيهَا قَطِينَا ؟

تَهَدَّدْنَا وَأَوْعِدْنَا رُوَيْدًا ، ... مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا ؟

. . . .

وقد اختلف العلماء فى ضبطه وتخريجه ، فضبطه أبو الحسن الأخفش بضم الميم وكسر الواو ، على أنه جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى ، وأصله مقتوو بوزن مفعلل قلبت الواو الأخيرة ياء ، لتطرفها إثر كسرة ، ثم يعل ويجمع كما يعل ويجمع قاض ، وأصل اقتوى اقتوو ، قلبت الواو الثانية ألفا ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ولم يدغموا كما يدغمون فى احمر ، لأن الاعلال مقدم على الادغام ، وذلك كما فى ارعوى ، ويدل لصحة ماذهب إليه أبو الحسن قول يزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه :

تَبَدَّلْ خَلِيلاً بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِى

وذهب غير واحد من الأئمة إلى أن مقتوين بفتح الميم وكسر الواو ، ولهم فيه تخريجان ستسمعهما بعد فيما نحكيه من أقوالهم ، وحكى أبو زيد وحده فتح الواو مع أن الميم مفتوحة

قال المؤلف فى شرح الكافية (حـ ٢ ص ١٥٣) فى الكلام على مواضع تاء التأنيث : «السادس أن تدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب كالأشاعثة والمشاهدة فى جمع أشعثى ومشهدى ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياءى النسب ، لأن ياء النسب والجمع لايجتمعان ، فلا يقال فى النسبة إلى رجال : رجالى بل رجلى كما يجىء فى باب النسبة إن شاء الله ، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء فى نحو فرازنة وجحاجحة كما يجىء ، وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء فى كونهما للوحدة كتمرة وروى ، وللمبالغة كعلامة ودوارى ، ولكونهما زائدتين لا لمعنى فى بعض المواضع كظلمة وكرسى ، وقد تحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما فى جمع التكسير ، وإنما يكون هذا فى اسم تكسيره - لو جمع - على وزن الجمع الأقصى كالأشعرون والأعجمون فى جمع أشعرى وأعجمى وكذا المقتون والمقاتوة فى جمع مقتوى ، قال :

* مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا *

والتاء فى مثل هذا المكسر لازمة ، لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول فى جمع فارسى :

. . . .

فرسة ، بل فرس ، ولا فى جمع لجام : لجمة ، بل لجم ، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف » اه . وقال أيضا فى باب جمع السلامة (ح ٢ ص ١٧٢) ما نصه : « وحكى عن أبى عبيدة وأبى زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ، ولعل ذلك لأن القياس مقتويون - بياء النسب - فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون ، وقوله :

* مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا *

الألف فيه بدل من التنوين إن كان النون معتقب الاعراب ، وإلا فالألف الاطلاق ، وحكيا جميعا : رجل مقتوين ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، قال أبو زيد : وكذا للمرأة والمرأتين والنساء ، ولعل سبب تجرئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد فى المذكر والمؤنث مع كونه فى الأصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع : وذلك من ثلاثة أوجه : كون النون معتقب الاعراب ، وحذف ياء النسب الذى فى الواحد وهو مقتوى ، وإلحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ، ولو استعمل لقلب واوه ألفا فقيل : مقتى ، وجمع على مقتون - كأعلون - لا على مقتوون ، وإنما قلنا : إن واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه فى المهلبون والمهالبة : إنه سمى كل واحد منهم باسم من نسب إليه ، فكان كلا منهم مهلب ، لأن الجمع فى الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ، ويجوز أن يقال : إن ياء النسب فى مثل مقتوون والأشعرون والأعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون ، وكان الأصل مقتويون وأشعريون وأعجميون ، وحكى أبو زيد فى مقتوين فتح الواو قبل الياء فى من جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين ، وذلك أيضا لتغييره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة » اه

وقال أبو الحسن الأخفش فى شرح نوادر أبى زيد (ص ١٨٨) : القياس - وهو مسموع من العرب أيضا - فتح الواو من مقتوين فتقول : مقتوين فيكون الواحد مقتى فاعلم ، مثل مصطفى فاعلم ، ومصطفين إذا جمعت ، ومن قال : مقتوين فكسر الواو فانه يفرده فى الواحد والتثنية والجمع والمؤنث ، لأنه عنده مصدر فيصير بمنزلة قولهم : رجل عدل وفطر وصوم ورضى وما أشبهه ، وذلك أن المصدر لا يثنى ولا

إجراؤه مجرى مَقْتَوِين كما ذكرنا في جمع السلامة ، وقالوا : خِنْذَوَةٌ (١) بالواو؛ لئلا يلتبس فِعْلَوَةَ القليل بِفِعْلِيَة الكثير كَعِفْرِيَة (٢) ونِفْرِيَة (٣)

بجمع ؛ لأنه جنس واحد ، فاذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل ذو عدل لحذفت ذو وأقمت عدلا مقامه لجرى مجرى قوله عزوجل (واسأل القرية) وهذا في المصادر بمنزلة قولهم : إنما فلان الأسد وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد ومثل الشمس ، فاذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا ، وكذلك يفعلون في النصب والخفض فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مقاتوة ، فهذا يدلك على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب ، ولكنه بمنزلة الباقر والجامل والكليب والعبيد ؛ فهذه كلها وما أشبهها عندنا أسماء للجميع وليست بمطردة ، وهي — وإن كان لفظها من لفظ الواحد — بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه ، ويقال : مقت الرجل إذا خدم ، فهذا بين في هذا الحرف » اه

(١) قال في اللسان : « والخنذوة (بضمتين بينهما سكون) : الشعبة من الجبل ، مثل بها سيبويه ، وفسرها السيرافي . قال : ووجدت في بعض النسخ حنذوة (بالحاء المهملة) ، وفي بعضها جنذوة (بالْجِيم الْمُعْجَمَةِ) ، وخنذوة بالخاء معجمة أقعد بذلك يشتقها من الخنذيذ (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكيت خنذوة — بكسر الخاء — وهو قبيح ؛ لأنه لايجتمع كسرة وضمة بعدها واو ، وليس بينهما إلا ساكن ؛ لأن الساكن غير معتد به ؛ فكأنه خذوة (بكسر الخاء وضم الذال) وحكيت : جنذوة وخِنْذوة وحنذوة (بكسر الأول والثالث وسكون الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك ، حكاه بعض أهل اللغة ، وكذلك وجد في بعض نسخ كتاب سيبويه ، وهذا لايعضده القياس ولا السماع ، أما الكسرة فانها توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها مايقع عليه الاعراب وهو الهاء ، وقد نفى سيبويه مثل ذلك ، وأما السماع فلم يجيء لها نظير ، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالحاء والخاء والجيم ؛ لأن نسخ كتاب سيبويه اختلفت فيها » اه

(٢) العفرية : الخبيث المنكر ، وأسد عفرية : شديد . انظر (ح ١ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦)

(٣) نفرية : إتباع لعفرية ، يقال : عفرية نفرية ، كما يقال : عفريت نفريت

وهِبْرِيَة [١] ونحوها ، ولو خففت رَضِيَ وغَزِيَ قلت : رَضْيَ وغَزْيَ ، كما تقول فى عَلِم وعَصِر : عَلْمَ وعَصْرَ ، ولا تُرد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة فى التخفيف ؛ لعروض زوالها ، وقالوا : رَضْيُوا وغَزْيُوا ، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء ، ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء ، ولو اعتدوا بها من كل جهة لقيل : رَضُوا وغَزُوا ؛ استثقالا لضمة الياء بعد الكسرة ؛ فلم يتبين كون الواو لاحقا بِرَضْيَ وغَزْيَ المخففين ، وثانيهما : أن تكون عينا فى اسم محمول على غيره ، كما فى قِيَام ودِيَار ورِيَاض ، على ما مضى

وأما الياء المتحركة المضموم ماقبلها فإن لم تقع لاما ولم تنكسر كما فى هُيَام وعُيَبَة وعُيُن [٢] جمع عِيان لم تقلب واوا ، لتقويها بالحركة مع توسطها ، وإن انكسرت كما فى بِيعَ فقد مضى حكمها [٣] و إن وقعت لاما فان كان يلزمها الفتح قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ؛ لأن الآخر محل التغيير ، وبلزوم الفتح لا يستثقل فى الأخير واو مضموم ماقبلها ، كما لم يستثقل فى هُوَ ، وذلك إما فى الفعل كَرَمُوَ الرجل زيد ، من الرمى ، وإن خففت ضمة العين لم تتغير الواو ، لعروض التخفيف تقول : رَمْوَ الرجلُ ، كما تقول فى ظَرُف ظَرْفَ ، أو فى الاسم ، وإنما يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها زائد لازم موجب لفتح ما قبله كأُرْمُوَان ، من الرمى على وزن أُسْحُمان [٤] فلم يستثقل ، كما لم يستثقل فى عُنْفُوَان وأُقْحُوَان وَقَمَحْدُوَة لسكون الواو كأنها ليست لاما ، وكُرمُوَة على وزن فُعُلَة من رَمَيْت ، إذا لزم التاء ، وإن لم تلزم قلت رُمِية ورُمٍ ، بقلب الواو ياء والضمة كسرة لسكونها

---

(١) هبرية ـ كشرذمة ـ : ماطار من زغب القطن ، وما طار من الريش أيضا ، وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس

(٢) انظر (ص ٨٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٦ من هذا الجزء)

(٤) انظر (حـ ٢ ص ٣٩٥)

فى حكم المتطرفة ، وكذا إذا كانت ضمة ما قبل الياء المتحركة على واو وجب قلب الضمة كسرة ، وإن لزم الحرف الذى يلى الياء ، نحو طَوِيَان بكسر الواو على وزن فَعُلَان — بضم العين — من طَوَى ومَطْوِيَة على وزن مَسْرُبَة منه [١] ؛ لأن نحو قَوُونا تقلب واوه الأخيرة ياء كما يجىء ، فكيف تقلب ياء طَوِيان واوا ؟ وإن لم يلزمها الفتح كالتَّجَارِى والتَّمَارِى قلبت الضمة كسرة ، ولم تقلب الياء واوا ، لاستثقال كون أثقل حروف العلة : أى الواو ، وقبلها أثقلُ الحركات : أى الضمة ، مَوْرِداً للإعراب ، وأما بَهُوَ الرجل يَبْهُوُ بمعنى بَهِىَ يَبْهَى أى صار بَهِيًّا كما ذكرنا فى أول الكتاب ، فإنما قلبت ياء بَهُوَ واواً مع كونه مَوْرِداً للإعراب ، لما ذكرنا هناك فليرجع [٢] إليه ، وكذا تقلب الضمة كسرة إذا كانت الياء التى هى مورد للاعراب مشدّدة نحو رُمِىّ ، على وزن قُمُدّ [٣] من الرمى

قوله « أو رابعة فصاعدا » تقلب الواو الرابعة فصاعدا المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين : أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفا إما لسكون الواو كما فى أغْزَيْت واسْتَغْزَيت ، أو الإلباس كما فى يُغْزَيَان وَيَرْضَيَان وأَعْلَيَان ، على ما تقدم ، وذلك أن قصدهم التخفيف ، فما دام يمكنهم قلبها ألفا لم تقلب ياء ؛ إذ الألف أخف ؛ وثانيهما : أن لا يجىء بعدها حرف لازم يجعلها فى حكم المتوسط ، كما جاء فى مِذْرَوَان [٤] وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعا يليق به الخفة ؛ لكونها

---

(١) المسربة - بضم الراء ، وتفتح - : الشعر الدقيق النابت وسط الصدر إلى البطن ، وفى الصحاح : الشعر المستدق الذى يخرج من الصدر إلى السرة ؛ قال سيبويه « ليست المسربة على المكان ولا المصدر ، وإنما هى اسم للشعر »

(٢) انظر (حـ ١ ص ٧٣ ، ٧٦) (٣) انظر (حـ ١ ص ٥٣)

(٤) المذروان : طرفا الألية ، وذلك مما لا يستعمل إلا مثنى ، وتقول : جاء فلان ينفض مذرويه ، إذا جاءك باغياً متهددا ، قال عنترة بن شداد العبسى يخاطب عمارة بن زياد العبسى :

أَحَوْلِى تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِى فَهَأَنَذَا عُمَارَا

رابعة ومتطرفة وتعذُّرِ غاية التخفيف ، أعنى قلبها ألفا ؛ [لسكونها لفظا أو تقديرا] كما ذكرنا ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو ، وهو الياء ؛ وقيل : إنما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابهـا ياء فى بعض التصرفات ، نحو أغْزَيْتُ وغَازَيْتُ ، فإن مضارعهما أُغْزِى وأُغَازِى ، وأما فى تَغَزَّيْت وَتَغَازَيْت فإنه وإن لم تقلب الواو ياء فى مضارعيهما : أعنى أتَغَزَّى وأتَغَازَى ، لـكن تَغَزَّيْت وَتَغَازَيْتُ فرعا أغْزَيْت وغازيت المقلوب واوهما ياء ، وهذه علة ضعيفة كما ترى لاتطرد فى نحو الأَعْلَيَان ، ولو كان قلب الواو ياء فى المضارع يوجب قلبها فى المـاضى ياء لـكان قلبها ياء فى نفس الماضى أولى بالإيجاب ، فـكان ينبغى أن يقال غَزَيْتُ ، لقولهـم غُزِى ، وأيضا المضارع فرع الماضى لفظا فـكيف انعكس الأمر ؟ فـكان على المصنف أن يقول . ولم ينضم ماقبلها ولم يجز قلبها ألفا ، ليخرج نحو أغْزَى ، وليس أيضا قوله « ولم ينضم ماقبلها » على الإطلاق ، بل الشرط أن لاينضم ما قبلها فى الفعل نحو يَغْزُو ويَدْعُو ، وأما فى الاسم فيقلب ياء نحو الأدْلى جمع الدَّلْو والتغازى ، وكان الأولى به أن يقول مكان قوله ولم ينضم ما قبلها : وانفتح ما قبلها ، وأن يؤخر ذكر نحو يدعو إلى قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » كما نذكر ،

وقوله « وقِنْيَة [1] وهو ابنُ عمى دِنْيَاً [2] شاذ » وذلك لأنك قلبت الواو

---

(١) القنية - بكسر القاف وضمها - : ما يقتنيه الانسان لنفسه لا للتجارة ، ويقال فيه : قنوة - بكسر أوله وضمه ، انظر (ح٢ ص٤٣) . هذا ما ذكره الكوفيون فهى عندهم ذات وجهين ؛ فلا شذوذ فيه ، ولم يحك البصريون إلا الواوى فقنية - بالكسر - شاذ عندهم ؛ لعدم اتصال الكسرة بالواو . وقنية - بضم القاف - : فرع قنية - بكسرها - ضموا بعد قلب الواو ياء

(٢) يقولون : هو ابن عمى أو ابن خالى أو عمتى أو خالتى أو ابن أخى أو أختى دنية ودنيا - بكسر الدال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه - ودنيا - بضم الدال غير منون - : أى لاصق القرابة ، وفى معناه هو ابن عمى لحا

التى هى لام ياء مع فصل الساكن بينها و بين الكسرة [قبلها] ، ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم ، وقِنْيَة من الواوى ؛ لقولك : قَنَوْت ، والأولى أن يقال : هو من قَنَيْت ، لأن لامه ذات وجهين ، ومنه قُنْيَان بضم القاف .

قوله « وطيء تقلب » قد مضى شرحه فى هـذا الباب ، وهذا حكم مطرد عندهم : سواء كان أصل الياء الواو ، كما فى رَضِى ودُعِى ، أولا ، نحو بَقِى .

قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » إلى قوله « كالقوباء والخيلاء » إذا وقعت الواو لاما بعد ضمة أصلية طرفا كما فى الأَدْلُو ، أو فى حكم الطرف : بأن يأتى بعدها حرف غير لازم ، كتاء تأنيث غير لازمة نحو التَّغَازِية أو ألف تثنية كالتَّغَازِيان فى مثنى التغازى ، وكان ذلك فى اسم متمكن ، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة ، لأن الواو المضموم ماقبلها ثقيل على ثقيل ، ولاسيما إذا تطرفت ، وخاصة فى الاسم المتمكن ، فإنه إذن مَوْطِيء أقدام حركات الإعراب المختلفة ، فتقلب الواو ياء ثم تقلب الضمة كسرة ، ولايبتدأ بقلب الضمة كسرة لأن تخفيف الآخر أولى ، فإذا لم تكن لاما وانفتحت نحو الْقُوَبَاء لم تقلب ياء ، وكذا إذا انضمت فإن سكن مابعدها نحو الْخُوُول جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزة ، وإن تحرك وجب إسكانها كالنُّور فى جمع نَوَار ، وإن انكسرت بقيت بحالها نحو أُودٌ على وزن أَكْرِم من الود ، وأما قيل - وأصله قُوِل - فلما مر فى شرح الكافية[1] وكذا إذا كانت لاما لكن بعدها حرف لازم كتاء التأنيث فى نحو عَنْصُوَة وقمحدوة ، والألف والنون لغير المثنى كا فُعُوَان وَأُقْحُوان ؛ لم تقلب ياء ، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضا ، فانه تقلب الواو ياء لفرط الثقل ، وإن وليها حرف لازم نحو قَوِيَة وقَوِيَان على وزن سَمُرَة وسَبُعَان ، ولايدغم ؛ لأن الإعلال قبل

---

(١) قد ذكرنا ذلك قريبا فارجع إليه فى (ص ٨٣ من هذا الجزء)

الإدغام ، وكذا لاتقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة نحو أبُوك وفوك وأخوك ، وكذا خُطُوات فإن الألف والتاء غير لازمة كتاء تغازية ، لكن ضمة الطاء عارضة فى الجمع ، ويجوز إسكانها ، وكذا لاتقلب إذا كانت فى الفعل كسَرُوَ وَيَسْرُو ويَدْعُو ؛ وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق ، كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلا ليست إلا بالوزن ، كما تقدم ؛ لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة ، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ؛ احتاطوا فى حفظ تلك الحركة ، ولذلك لا تحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما فى قُلْتُ وبِعْتُ ، بخلاف هِبْتُ وخِفْت وطُلْتُ ويقُول وَيخَاف ، على ما تبين فى أول الكتاب ، ولذلك قالوا رَمُو الرجل ، بخلاف نحو الترامى ، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة سَرُو ويَدْعُو لئلا يلتبس بناء ببناء ، وكذا لا تقلب ياء إذا كانت فى اسم وتلزمها الفتحة ، نحو هُوَ ، ولم يأت إلا هذا ، وإنما اغتفر ذلك فيه لقلة الثقل ؛ بكونه على حرفين ، ولزوم الفتح لواوه ، والتباسه بالمؤنث لو قلبت .

وإنما ذكر الْخُيَلَاء مع الْقُوبَاء — مع أن كلامه فى الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها — لأن الياء المضموم ما قبلها فى حكم الواو المضموم ما قبلها ، فى وجوب قلب الضمة معها كسرة ، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامى والترامية ، على ما قدمنا ، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو ، وقال الفراء : سِيَرَاء [1] فى الأصل فُعَلَاء ، بالضم ، فكسر لأجل الياء ،

---

(١) السيراء — بكسر السين وفتح الياء ، وتسكن — : ضرب من البرود ، وقيل : هو ثوب فيه خطوط كالسيور تعمل من القز ، وقيل : برود يخالطها حرير ، وقيل : هى ثياب من ثياب اليمن ، والسيراء أيضا : الذهب ، وقيل : الذهب الصافى ، وقال

كما تقول بِيُوت وعِيُون وبِيَيْت وعِيَيْن ، فى الجمع والتصغير ، قال السيرافى : الذى قاله ليس ببعيد لأنا لم نر اسماعلى فِعَلاَء — بكسر الفاء — إلا العِنَبَاء بمعنى العنب والسِّيَرَاء والخِوَلاَء [(١)] بمعنى الحُوَلاء — بضم الحاء —

قوله « ولا أثر للمدة الفاصلة فى الجمع » اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ماقبلها فى الاسم المتمكن ، إن كانت مشددة قويت بعض القوة ، ثم : إما أن يجب القلب مع ذاك ، أو يكون أولى ، أو يكون تركه أولى .

فما يجب فيه قلبها شيئان : أحدهما : ما تـكون الضمة فيـه على الواو أيضاً كما تقول غُزْوِيّ على وزن عُصْفور من الغزو ، ومنه مَقْوِيّ مفعول من القوة ،

الجوهرى : والسيراء - بكسر السين وفتح الراء والمد - : برد فيه خطوط صفر ، قال النابغة :

صَفْرَاء كَالسِّيَرَاءِ أُكْمِلَ خَلْقُهَا   كَالْغُصْنِ فِى غُلَوَائِهِ الْمُتَأَوِّدِ

وفى الحديث « أَهْدَى إِلَيْهِ أُكَيْدِرُ دُومَةَ حُلَّةً سِيَرَاءَ »

قال ابن الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، وهو فعلاء من السير القد (أى الجلد) . قال : هكذا روى على هذه الصفة . قال : وقال بعض المتأخرين إنما هو على الاضافة ، واحتج بأن سيبويه قال : لم تأت فعلاء صفة لكن اسما ، وشرح السيراء بالحرير الصافى ، ومعناه حلة حرير ، وفى الحديث : أعطى عليا برداً سيراء ، وقال : اجعله خمرا ، وفى حديث عمر : رأى حلة سيراء تباع ، والسيراء أيضا : ضرب من النبت ، والجريدة من جرائد النخل ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٣٠)

(١) الحولاء - بكسر الحاء ، وضمها ، مع فتح الواو فيهما - : جلدة خضراء مملوءة ماء تخرج مع الولد ، فيها خطوط حمر وخضر ، وقد قالوا : نزلوا فى مثل حولاء الناقة ، يريدون الخصب وكثرة الماء والخضرة ، وفى القاموس : « والحولاء كالعنباء والسيراء ، ولا رابع لها » اه

والثانى جمع على فُعُول كجاثٍ وَجُثِىّ(١) وعَصًا وعُصِىّ ، ومنه قِسِىّ بعد القلب ، وقد شذ نُحُوٌّ جمع نَحْو ، يقال : إنه لينظر فى نُحُوّ كثيرة : أى جهات ، وكذا نُجُوٌّ جمع نَجْوٍ ، وهو السحاب ، و بُهُوّ ، جمع بَهْو وهو الصدر ، وأُبُوٌّ وأُخُوٌّ ، جمع أب وأخ ، ولا يقاس عليه ، خلافا للفراء .

وما كان القلب فيه أولى و يجوز تركه : فهو كل مَفْعُول ليس الضمة فيه على الواو ، لـكنه من باب فَعِل بالـكسر ، نحو مَرْضِىّ ، فإنه أكثر من مَرْضو ، إتباعا للفعل الماضى .

وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فُعُول كَجُثُوّ وَعُتُوّ ، ومن قلب فلاعلال الفعل ، فان لم تتطرف الواو لم تقلب كالأُخوة والأبوة

وندر القلب فى أفْعُول وأفعولة كأُغْزُوّ وأُغْزُوَّة ، وقد جاء أُدْعُوَّة وأُدْعِيَّة(٢) ومنه الأُدْحِىّ(٣) وكذا فى الفَعُول والفَعُولة ، و يجوز أن يكون الأَلِيّة بمعنى القسم فَعُولة وفَعِيلة ، وهو واوى(٤) ، لقولهم الأَلْوَة بمعناه ، وكذا فى اسم مفعول

---

(١) جاث : اسم فاعل من جثا يجثو ويجثى ، كدعا وكرمى ـ ومعناه جلس على ركبتيه أو قام على أطراف أصابعه ، والجثى : جمع الجاثى ، وأصله جثوو فقلبت الواو المتطرفة ياء ، ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضا لاجتماعهامع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة الثاء كسرة

(٢) يقال : بينهم أدعية يتداعون بها ـ بضم الهمزة وسكون الدال وكسر العين مع تشديد الياء ـ والأدعوة : مثله ، وهى الأغلوطة ، وذلك نحو قول الشاعر :

أُدَاعِيكَ مَا مُسْتَحْقَبَاتٌ مَعَ السُّرَى ... حِسَانٌ وَمَا آثَارُهَا بِحِسَانِ

أراد السيوف

(٣) الأدحى والأدحية ـ بضم الهمزة أو كسرها مع سكون الدال وكسر الحاء ـ ويقال : أدحوة ، وهى مبيض النعام فى الرمل ، سميت بذلك لأن النعامة تدحو الرمل : أى تبسطه برجلها ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عش

(٦) الألية ـ بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء ـ : اليمين ، قال الشاعر :

عَلَىَّ أَلِيَّةٌ إنْ كُنْتُ أدْرِى ... أَيَنْقُصُ حُبُّ لَيْلَى أمْ يَزِيدُ

ليس الضمة فيه على الواو ، ولا هو من باب فَعِلَ بالكسر ، كَمَغْزُو ، ويقال : أرض مَسْنُوَّة [1] ومَسْنِيَّة ، قال :

١٤٨ — * أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا [2] *

وقد يعل هذ الاعلال الذى لامه همزة ، وذلك بعد تخفيف الهمزة ، كقولهم

وقال الآخر :

قَلِيلُ الأَلاَيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ وَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الأَلِيَّةُ بَرَّتِ

والألوة : بمعناه ، والذى يتجه عندنا أن الألية فعيلة ، وأصلها أليوة ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا ، ويبعد عندنا أن تكون فعولة ، لأنه كان يجب أن يقال : ألوة - كعدوة - والقول بأن الواو قلبت ياء شذوذا لا داعى له ما دام للكلمة محمل صحيح

(١) أصل هذه الكلمة من السانية ، وهى الدلو العظيمة التى يستقى بها ، والسانى الساقى ، وتقول : سنا الأرض يسنوها ، إذا سقاها ، وأرض مسنوة ومسنية : اسما مفعول من ذلك . قال فى اللسان : « ولم يعرف سيبويه سنيتها ، وأما مسنية عنده فعلى يسنوها ، وإنما قلبوا الواو ياء لخفتها وقربها من الطرف » اه

(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره قوله :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى *

والبيت من قصيدة طويلة له يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم الكلاب ، ومطلعها قوله :

أَلاَ لاَ تَلُومَانِى كَفَى اللَّوْمَ مَابِيَا فَمَا لَكُمَا فِى اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلاَ لِيَا

وعرس الرجل - بكسر فسكون - امرأته ، ومليكة : اسمها ، وهو بضم أوله وفتح ثانيه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « معديا » حيث جاء به معلا ، وهو من عدا يعدو ، وكان حقه أن يقول : معدوا ، كما تقول دعوته فهو مدعو وغزوته فهو مغزو ، ولكنه شبهه بالجمع فأعله ، ومنهم من يجعله جاريا على عدى المبنى للمجهول : أى فلما أعل فعله أعل هو حملا عليه كما قالوا : مرضى ، لقولهم رضى : بالاعلال .

مَخْبِىٌّ (١) ، والأصل مَخْبُوٌّ وقد جاء فى جمع فَتًى مع كونه يائياً فُتُوٌّ شاذا (٢) ، كما شذ نُحُوٌّ لعدم قلب الواو ياء .

ويجوز لك فى فاء فُعُول : جمعاً كان ، أو غيره ، بعد قلب الواو ياء ؛ أن تُتْبِعه العينَ ، وأن لاتتبعه ، نحو عِتِىٌّ وَدِلِىٌّ .

ويجوز لك فى عين فُعَّل جمعاً من الأجوف الواوى نحو صُوَّم وقُوَّل قلبها ياء ، نحو صُيَّم وَقُيَّل ، والتصحيح أولى ، وإنما جاز ذلك لكونه جمعاً ، ولقرب الواو من الطرف .

ولا يجوز فى حُوَّل حُيَّل (٣) لكونه مفردا ، وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ قلب واو نحو صُوَّم ياء هذا القلب ، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً ، وأما قوله :

* فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا (٤) *

فشاذ ؛ للبعد من الطرف .

قلب الواو والياء همزة طرفا

قال : « وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةً إذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ بِخِلاَفِ رَاىٍ وثَاىٍ ، وَيُعْتَدُّ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ قِيَاسًا نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ ، ونَحْوُ صَلاءَةٍ وعَظَاءَةٍ وَعَبَاءَةٍ شَاذٌّ »

أقول : إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل فى قلب الواو والياء [ألفا] لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، ثم يجتمع الساكنان ، فلا يحذف

---

(١) أصل مخبى مخبوء اسم مفعول من خبأته مهموز اللام ، فخففت الهمزة فى اسم المفعول بقلبها واوا ، ثم أدغمت فى واو مفعول فصار مخبوا ، ثم أعل شذوذاً بقلب الواو ياء : إما حملا له على الجمع ، وإما إجراء له على خبى مخفف خبء ، على نحو ما ذكرناه فى معدى

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨)

(٣) الحول ـ كسكر ـ الشديد الاحتيال

(٤) (انظر ص ١٤٣ من هذا الجزء)

الأول مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس بناء ببناء ، بل يقلب الثانى إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف ، وهو الهمزة ، لكونهما حلقيين ؛ إذ الأول مدة لاحظ لها فى الحركة ، ولا سبيل إلى قلب الثانى واوا أو ياء ؛ لأنه إنما فُرَّ منهما ، ولكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً فى قلبهما ألفا ، ولاسيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء ؛ لأن قلبهما ألفا مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما ؛ إذ الآخر محل التغيير ، وذلك الحرف نحو تاء التأنيث إذا لزمت الكلمة كالنّقاوة [1] والنِّهاية ، وألف التثنية إذا كان لازما كالثِّنَايَان [2] إذ لم يأت ثِناء للواحد ، والألف والنون لغير التثنية كغزَاوان ورمَايَان على وزن سَلاَمان [3] من الغزو والرمى ، فإنْ كانت التاء غير لازمة — وهى التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث فى الصفات — كَسَقَّاءة وغَزَّاءة لقولهم : سقاء وغزاء ، وتاء الوحدة القياسية نحو اسْتِقَاءَة واصْطِفَاءة ، أو ألف المثنى غير اللازمة نحو كساءان ورداءان ، قلبتا ؛ لكونهما كالمتطرفتين ، وإنما جاز عَظَاءة وعَظَايَة [4]

---

(١) انظر (ج ١ ص ١٥٦)

(٢) انظر (ص ٦٠ من هذا الجزء)

(٣) سلامان : وردت هذه الكلمة مضبوطة بضبط القلم فى نسخ القاموس بضم السين ، وفى اللسان ضبطت بالفتح بضبط القلم أيضا ، وصرح ياقوت فى المعجم بأنها بفتح السين أو كسرها ، والسلامان : شجر ، واسم ماء لبنى شيبان ، وبطنان : أحدهما فى قضاعة ، والآخر فى الأزد

(٤) العظاءة - بظاء مشالة مفتوحة وبالمد ، ويقال فيها عظاية بالياء - : دويبة أكبر من الوزغة ، وتسمى شحمة الأرض ، وهى أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر ، وكلها منقطة بالسواد ، قال فى اللسان : « قال ابن جنى : وأما قولهم عظاءة وعباءة وصلاءة فقد كان ينبغى لما لحقت الهاء آخرا وجرى

. . . .

الاعراب عليها وقويت الياء ببعدها عن الطرف ؛ ألا تهمز ، وألا يقال إلاعظاية وعباية وصلاية ، فيقتصر على التصحيح دون الاعلال ، وألا يجوز فيه الأمران ، كما اقتصر فى نهاية وغباوة وشقاوة وسعاية ورماية على التصحيح دون الاعلال ، إلا أن الخليل رحمه الله قد علل ذلك فقال : إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع ، فلما كانوا يقولون عظاء وعباء وصلاء فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفا أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها ، قال : فان قيل : أو لست تعلم أن الواحد أقدم فى الرتبة من الجمع وأن الجمع فرع على الواحد ؟ فكيف جاز للاصل وهو عظاءة أن يبنى على الفرع وهو عظاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء فى قوله : إن الفعل الماضى إنما بنى على الفتح لأنه حمل على التثنية ، فقيل : ضرب لقولهم : ضربا ، فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ؟ ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية ؟ فالجواب أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين : أحدهما أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية ، ألا تراك تقول : قصر وقصور ، وقصرا وقصورا ، وقصر وقصور ، فتعرب الجمع إعراب الواحد ، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد ، ولست تجد فى التثنية شيئا من ذلك ، إنما هو قصران أو قصرين ، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور ، أو لا ترى إلى الواحد تختلف معانيه كاختلاف معانى الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من جمع كما يكون الواحد مخالفا للواحد فى أشياء كثيرة ، وأنت لا تجد هذا إذا ثنيت ، إنما تنتظم التثنية ما فى الواحد البتة ، وهى لضرب من العدد البتة ، لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما تكون جماعة أكثر من جماعة ، هذا هو الأمر الغالب ، وإن كانت التثنية قد يراد بها فى بعض المواضع أكثر من الاثنين فان ذلك قليل لا يبلغ اختلاف أحوال الجمع فى الكثرة والقلة ، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ، ولما بعد الواحد من التثنية فى معانيه ومراقعه لم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية ، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة » اه

وعَبَاءة [١] وعَبَايَة وصَلاءَة وَصَلايَة [٢] بالهمز والياء — وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما فى استقاءة واصطفاءة — لكون تاء الوحدة فى المصدر قياسية كثيرة ؛ فعروضها ظاهر ، بخلاف اسم العين ؛ فان ما يكون الفرق بين مفرده وجنسه بالتاء [منه] سماعى قليل : من المخلوقات كان أو من غيرها ، كَتَمْرَة وتُفَّاحة وسَفِينة ولَبِنة ، فجاز الهمزة فى الأسماء الثلاثة نظرا إلى عدم لزوم التاء ؛ إذ يقال : عَباء ، وعَظاء ، وصَلاء ، فى الجنس ، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء ؛ إذ ليست قياسية كما قلنا ، فصارت كتاء النَّقَاوة والنِّهاية ، ولكون تاء الوحدة فى اسم العين كاللازمة جاز قَلَنْسُوَة [٣] وعَرْقُوَة ، [٤] ، وإن كان اسم الجنس منهما قَلَنْسِيًا وعَرْقِيًا ، وليس شَقَاوَة وشَقَاء كَعَظَايَة وَعَظَاء ، إذ ليس شقاوة للواحد وشقاء للجنس ، بل كل منهما للجنس ، وقياس الوحدة الشَّقْوَة ، فليس أصل شَقَاوة شقاء ثم زيدت التاء ، فلهذا ألزمته الواو دون عباءة وعباية نحو عَبَاوَة ، وإنما منع وقوعُ حرف لازم عن القلب فى باب شَقَاوة وخَزَاية [٥] وباب قَمَحْدُوَة [٦] ولم يمنع فى باب غَزِيان وغَزِية فَعِلان وَفَعِلَة — بكسر العين — وإن جعلنا الألف والتاء فيه لازمين أيضا ، لقوة علة القلب فى الأخير دون الأولين ، ولذلك قلبت الواو مع فصل حرف صحيح بين الكسرة وبينها فى نحو دِنْيا .

قوله « بعد ألف زائدة » لأنها تكون إذن كالعدم ، فيكون الواو والياء

---

(١) العباءة والعباية : ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار

(٢) الصلاية والصلاءة : مدق الطيب ، انظر (ح ٢ ص ١٣٠)

(٣) القلنسوة : من لباس الرأس (انظر ج ٢ ص ٢٧٧)

(٤) العرقوة : خشبة فى فم الدلو يمسك منها

(٥) الخزاية : الاستحياء

(٦) انظر (ج ٢ ص ٤٦)

المتحركتان كأنهما وقعتا بعد فتحة ، وأما رَاى[1] وثَاى[2] فالألف ـ لانقلابها عن حرف أصلى ـ معتد بها

قوله « ونحوعَظَاءةوصَلاءة وعَباءة شاذ » قد ذكرنا ما يُخْرِجها عن الشذوذ ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة فى مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضا الوجهان قياساً ، والهمزة فى نحو عِلْبَاء[3] وَحِرْبَاء[4] من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق ؛ بدليـل تأنيثهم لمثلها كَدِرْحَايَة[5] وَدِعْكَايَة[6] والتاء لازمة كما فى خَزَاية ، فلذا لم تقلب الياء ، بخلاف حرباءة[4].

قلب الياء واوا والواو ياء فى الناقص

قال : « وَتُقْلَبُ الْيَاءُ وَاوًا فِى فَعْلَى اسْمًا كَتَقْوَى وَبَقْوَى ، بِخِلاَفِ الصِّفَةِ ، نَحْوُ صَدْيَا وَرَيَّا ، وَتُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً فِى فُعْلَى اسْمًا كالدُّنيَا وَالْعُلْيَا ، وشَذَّ نَحْوُ الْقُصْوَى وحُزْوَى ، بِخِلاَف الصِّفَةِ كالْغُزْوَى ، وَلَمْ يُفَرَّقْ فِى فَعْلَى مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ دَعْوَى وَشَهْوَى ، وَلاَ فِى فُعْلَى مِنَ الْيَاء نَحْوُ الْفُتْيَاوَ الْقُضْيَا »

أقول : الناقص إن كان على فَعْلَى ـ بفتح الفاء ـ : فإما أن يكون واويا ، أو يائيا ، والواوى لاتقلب واوه ياء ؛ لافى الاسم كالدَّعْوَى والفَتْوَى ، ولا فى الصفة نحو شَهْوَى مؤنث شَهْوَان ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين ، وأما اليائى منه فقصد فيه التعديل أولا

---

(١) الراى : اسم جنس جمعى واحده راية ، وفى بعض النسخ « زاى » وهى صحيحة أيضا

(٢) الثاى : اسم جنس جمعى واحده ثاية ، وهى علم صغير (انظر ص ١١٨ من هذا الجزء)

(٣) العلباء : عصب عنق البعير (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٤) الحرباء : ذكر أم حبين (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٥) الدرحاية : الرجل الكثير اللحم القصير (انظر ج ٢ ص ٤٣)

(٦) الدعكاية : الرجل الكثير اللحم طال أو قصر

فعدّل الاسم الذى هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوا ، فلما وُصل إلى الصفة خُلّيت بلا قلب ؛ للفرق

قوله « البَقْوى » من الإبقاء ، وهو الرحمة والرعاية ، ولا استدلال فى رَيَّا ؛ لجواز أن يكون قلب واوه ياء لاجتماع الواو والياء وسكون أسبقهما (١)

وإذا كان الناقص على فُعْلَى - بضم الفاء - فلا يخلو : إما أن يكون واويا ، أو يائيا ، وكل واحد منهما إما اسم ، أوصفة ، فالثانى لاتقلب لامه : اسما كان أوصفة ، لحصول الاعتدال فى الكلمة بثقل الضمة فى أولها وخفة الياء فى آخرها ، فلو قلبت واواً لكان طرفا الكلمة ثقيلين ، وأما الواوى فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة فى أول الكلمة والواو قرب الآخر ؛ فقُصِد فيه مع التخفيف الفرقُ بين الاسم والصفة ، فقلبت الواو ياء فى الاسم ، دون الصفة ؛ لكون الاسم أسبق من الصفة فعدّل بقلب واوه ياء ، فلما وُصِل إلى الصفة خلّيت ؛ لأجل الفرق بينهما .

وذكر سيبويه من فُعْلَى الاسمية الدُّنيا والعُلْيَا والقُصْيَا ، وإن كانت تأنيث الأدنى والأعلى والأقصى أفعل التفضيل ؛ إذ الفُعْلى الذى هو مؤنث الأفعل حكمه عند سيبويه حكم الأسماء ؛ لأنها لاتكون وصفا بغير الألف واللام ، فأجريت مجرى الأسماء التى لاتكون وصفا [بغير الألف واللام] ؛ كما تقدم فى هذا الباب ، فعلى هذا فى جعل المصنف القُصْوَى اسما والغُزْوى [والقُضْيَا] تأنيثى الأغزى والأقضى صفةً نظرٌ ، لأن القصوى [أيضا] تأنيث الأقصى ، قال سيبويه : وقد قالوا القُصْوَى فلم يقلبوا واوها ياء ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام ، فعلى مذهب

(١) نقول : بل يستدل بريا على أن لام الصفة التى على فعلى - بالفتح - إن كانت ياء لم تقلب واوا ؛ للفرق بين الاسم والصفة ؛ وذلك لأن أصله رويا ، بزنة عطشى ولو قلبت لقيل روى - بتشديد الواو - ولما لم تقلب اللام واوا قلبت العين التى هى واو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ؛ فهذا القلب لم يحصل إلا لأنهم لم يقلبوا الياء التى هى لام واوا ، ولو قلبوها لما وجد المقتضى لقلب الواو ياء

سيبويه الغُزْوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لامه واو وقياسه الياء؛ لجريه مجرى الأسماء ، قال السيرافى : لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعْلَى بالضم مما لامه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام ، نحو الدُّنْيَا والعُلْيا ، وما أشبه ذلك ، وهذه عند سيبويه كالأسماء ، قال : وإنما أراد أن فُعْلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة تكون على أصلها ، وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فُعْلَى ؛ لأن القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن بابه ، وحُزْوَى : اسم موضع

وأما فِعْلَى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واوه ياء ، ولا ياؤه واوا ، سواء كان اسما أو صفة ؛ لأن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، ولا فى خفة الفتحة ، بل هى تتوسط بينهما ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو ، والأصل فى قلب ياء فَعْلَى — بالفتح — وواو فُعْلَى — بالضم — إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق بين الوصف والاسم ، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما فى فَعْلَى الواوى المفتوح فاؤه وفُعْلَى اليائى المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلا ؟ وأما أمثلة فِعْلَى الواوى بكسر الفاء اسما وصفة واليائى كذلك فعزيزة

قال : « وَتُقْلَبُ الْيَاءُ إذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِى بَابِ مَسَاجِدَ وَلَيْسَ مُفْرَدُهَا كَذَلِكَ أَلِفاً ، وَالْهَمْزَةُ يَاءً ، نَحْوُ مَطَايَا وَرَكَايَا ، وَخَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَصَلاَيَا جَمْعِ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ ، وَشَوَايَا جَمْعِ شَاوِيَةٍ ، بِخِلاَفِ شَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ ، وَبِخِلاَفِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعَىْ شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا ، وَقَدْ جَاءَ أَدَاوَى وَعَلاَوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ »

قلب الياء ألفا والهمزة ياء فى فعائل وشبهه

أقول : قد مر فى باب تخفيف الهمزة شرح جميع هذا (١) ، فلنشرح ههنا ألفاظ المصنف

---

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ من هذا الجزء)

قول « فى باب مساجد » أى : فى باب الجمع الأقصى الذى بعد ألفه حرفان

قوله « وليس مفردها كذلك » أى : ليس بعدألف مفرده همزة بعدها ياء ، احتراز عن نحو شائِيَةٍ وَشَوَاء من شَأَوْتُ أوشِئْتُ ، وإنما شرط فى قلب همزة الجمع ياء و يائه ألفاً أن لايكون المفرد كذلك ، إذ لو كان كذلك لترك فى الجمع بلا قلب ، ليطابق الجمع مفرده ، ألا ترى إلى قولهم فى جمع حُبْلَى : حَبَالَى، وفى جمع إدَاوَة : أدَاوَى[1] ، وفى جمع شائية : شوَاء ، تطبيقا للجمع بالمفرد ؟ وسيبويه لايشترط فى القلب المذكور أن لايكون المفرد كذلك ، بل يشترط فيه كون الهمزة فى الجمع عارضة ، فقال بناء على هذا : إن من ذهب مذهب الخليل فى قلب الهمزة فى هذا الباب كما فى شَوَاعٍ[2] ينبغى أن يقول فى فعاعل من جاء وساء جَيَاءٍ وَسَوَاءٍ جمعى جَيِّء وَسَيِّء كَسَيِّد ؛ لأن الهمزة على مذهب الخليل هى التى فى الواحد ، وليست عارضة وإنما جعلت العين التى أصلها الواو والياء طرفاً ، هذا كلامه ، ومن لم يذهب مذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول : جَيَايَا وَسَوَايَا

فان قيل : يلزم سيبويه أن يقول فى جمع شائية من شئت : شوايا ؛ لأن الهمزة فى الجمع عارضة عنده ، كما هى عارضة فى المفرد

قلنا : إنه أراد بعروضها فى الجمع أنها لم تكن فى المفرد همزة ، وهمزة شوَاء من شئت كانت فى المفرد أيضا همزة ، فلم تكن عارضة فى الجمع بهذا التأويل

و يلزم الخليل أن يقول فى جمع خطيئة : خَطَاءٍ ؛ بناء على شرط سيبويه ، إذ الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة فى الجمع ، ولم يقل به أحد ، فظهر أن الأولى أن يقال : الشرط أن لايكون المفرد كذلك ، حتى يطرد على مذهب الخليل

---

(١) أنظر (ج ١ ص ٣١)

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٢)

وغيره ، فلا يقال : خَطَاءٍ وَجَيَاءٍ وَسَوَاءٍ ، على شيء من المذاهب ؛ لأن آحادها ليست كذلك

قوله « مطايا وركايا » جمع مطيّة [١] وركيّة [٢] فَعِيلة من الناقص ، وهما مثالان لشيء واحد ، وأما خطايا فهو جمع خطيئة فعيلة من مهموز اللام ، ففى مَطَايا كان بعد الألف همزة بعدها ياء ؛ لأن ياء فَعِيلة تصير فى الجمع الأقصى همزة ، وكذا فى خَطَايا على المذهبين : أما على مذهب سيبويه فلأنك تقلب ياء فعيلة فى الجمع همزة ، فيجتمع همزتان متحركتان أولاهما مكسورة ، فتقلب الثانية ياء وجوبا ، وأما على مذهب الخليل فلأن أصله خطايىء بياء بعدها همزة ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء ، فقوله خطايا « على القولين » أى : على قولى الخليل وسيبويه ، فتقلب على المذهبين الهمزة ياء ؛ والياء ألفا ؛ لأن واحده : أى خطيئة ؛ لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء ، حتى يطابق به الجمع

قوله « وصَلاَيَا جمع المهموز وغيره » أى : صلاية وصلاءة ؛ لأن جمع فَعَالة فَعَائل بالهمز [٣] كحَمَائل ، فيصير جمع صلاءة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل ، فتقلب الثانية ياء مثلها ، وجمع صلاية صلائى بهمزة بعدها ياء

قوله « فيهما » أى : فى شَوَاءٍ جمع شائيــة من شِئْتُ مشيئةً ، وفى جَوَاء جمع جائية من جئت مجيئا ، وكلاهما من باب واحد ؛ إذ هما أجْوَفَان

---

(١) المطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أو لأن الراكب يعلو مطاها ، وهو ظهرها ، فعلى الأول هى فعيلة بمعنى فاعلة ، وعلى الثانى هى فعيلة بمعنى مفعولة ، وأصلها على الوجهين مطيوة ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا

(٢) الركية : البئر ، فعيلة بمعنى مفعولة من ركاها يركوها ، أى : حفرها

(٣) الحمائل : جمع حمالة - بزنة سحابة - وهى الدية ، سميت بذلك لأن أقارب القاتل يتحملونها

مهموزا اللام ، فلم يحتج إلى قوله « فيهما » وليس القولان فى شَوَاء جمع شائية من شأوت ؛ إذ لا قلب فيه عند الخليل ؛ لأنه إنما يقلب خوفا من اجتماع الهمزتين

قوله « وقد جاء أَدَاوَى » كل ما كان فى واحده ألف ثالثة بعدها واو وجمعته الجمع الأقصى قلبت ألفه همزة ، كما تقلب فى جمع رسالة ، وقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الهمزة واوا ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ، وقد قالوا : هَدَاوَى فى جمع هَدِيَّة ، قلبوا الهمزة واوا لوقوعها بين الألفين كما فى حَمْرَاوَان ، وهو عند الأخفش قياسى ، وعند غيره شاذ

اسكان الواو والياء

قال : « وَتُسَكَّنَانِ فِى بَابِ يَغْزُو وَيَرْمِى مَرْفُوعَيْنِ ، وَالْغَازِى وَالرَّامِى مَرْفُوعاً وَمَجْرُوراً ، وَالتَّحْرِيكُ فِى الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِى الْيَاءِ شَاذٌّ ، كالسُّكُونِ فِى النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِى الْأَلِفِ فِى الْجَزْمِ »

أقول : إنما سكن الواو فى نحو يغزو ، وهذا مختص بالفعل ؛ لا يكون فى الأسم ، كما ذكرنا ، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة ؛ إذ يجتمع الثقلاء فى آخر الفعل مع ثقله ، نخفف الأخير ، وهو الضمة ؛ لأن الحركة بعد الحرف ، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة ، وهذا أقل ثقلا من الأول ، ويكون فى الاسم والفعل ، نحو هو يَرْمِى ، وجاء الرَّامِى ، وإنما ذكر الغازى والرامى ليبين أن الياء التى أصلها الواو كالأصلية ، وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة ؛ لاجتماع الأمثال ، كما فى الواو المضمومة بعد الضمة ، والأول أثقل ، وهذا يكون فى الاسم نحو بالرَّامِى ، وفى الفعل كارمِى ، وأصله أرمِيِى

قوله : « والتحريك فى الرفع والجر فى الياء شاذ » أما الرفع فكقول الشاعر :

١٤٩ — * مَوَالِىٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ (١) *

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط لجرير بن عطية ، وصدره قوله :

* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَبَهْجَتِهَا *

وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح فى الاختيار ؛ فيحركون ياء الرامى رفعا وجرا ، وياء يرمى رفعا ، وكذا واو يغزو رفعا ، قال :

١٥٠ — * كَجَوَارِيٍ يَلْعَبْنَ بالصَّحْرَاءِ * (١)

قوله « كالسكون فى النصب » أما فى الواو فكقوله :

١٥١ — فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ
أَبَى ٱللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ (٢)

وأما فى الياء فكقوله :

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا (٣)

وقوله «كاد» يروى فى مكانه « كان » وقوله : «وبهجتها » يروى فى مكانه «ولذتها» والموالى : جمع مولى ، وله معان كثيرة منها السيد - وهو المراد هنا - والعبد وابن العم والناصر . والكباش : جمع كبش ، والعوس : اسم مكان أو قبيلة ، وسحاح : جمع ساح ، وهو السمين ؛ تقول : سحت الشاء تسح - بالكسر - سحوحا : أى سمنت . والاستشهاد بالبيت فى قوله « موالى » حيث حرك الياء بالضم شذوذا

(١) هذا عجز بيت من الكامل لم نعرف قائله ، وصدره قوله :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِي مُدَّتِى *

ومعنى مفرداته واضح . والاستشهاد به فى قوله « كجوارى » حيث حرك الياء بالكسر شذوذا

(٢) هذا بيت من الطويل لعامر بن الطفيل العامرى الجعدى ، وسودتنى جعلتنى سيدا ، وعامر قبيلة . والاستشهاد به فى قوله : «أن أسمو» حيث سكن الواو فى حال النصب وذلك شاذ

(٣) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه فى (حـ ١ ص ١٧٧) . والاستشهاد به هنا فى قوله « واش » حيث حذف الياء فى حالة النصب كما تحذف فى حالة

وقوله :

١٥٢ — كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ
أَيْدِى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ [(١)]

قوله « والإثبات فيهما » أما فى الواو فكقوله :

١٥٣ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ [(٢)]

وأما فى الياء فكقوله :

١٥٤ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاء تَنْمِى
بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ [(٣)]

الرفع والجز ، ونريد أن ننبهك هنا على أن ابن قتيبة قد روى هذا البيت فى الشعراء (ص ٣١٤) . وكذلك أبو الفرج الأصفهانى فى الأغانى (ج ٢ ص ٦٩ دار الكتب)

* فَلَو كانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

فلا شاهد فى البيت على هذه الرواية

(١) نسب ابن رشيق هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، والضمير فى « أيديهن » يرجع إلى الابل ، والقاع : المكان المستوى ، والقرق — ككتف — : الأملس ، ويقال : هو الخشن الذى فيه الحصى . ويتعاطين : يناول بعضهن بعضا والورق : الفضة ، والمراد الدراهم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « كأن أيديهن » حيث سكن الياء فى حال النصب كما تسكن فى حال الرفع ، وهو شاذ

(٢) ينسب هذا البيت لأبى عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، ويروى على هذا « هجوت » و« لم تهجو » بالخطاب ، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء ، ويرويه « هجوت » و « لم أهجو ولم أدع » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لم أهجو » حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذ

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسى ، والأنباء : جمع نبأ

فتقدر لأجل الضرورة الضمةُ فى الواو والياء ليحذفها الجازم ؛ لأن الجازم لا بُدَّ له من عمل ، وتقديرها فى الياء أكثر وأولى ؛ لأن الضمة على الواو أثقل منها على الياء .

قوله « وفى الألف فى الجزم » أى : إثبات الألف فى الجزم كإثبات الواو والياء فى الجزم كقوله :

١٥٥ — * وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقِ [1] *

وتقدير الضم فى الألف أبعد ؛ لأنها لا تحتمل الحركة

حذف الواو والياء لامين

قال : « وتُحْذَفَانِ فِى نَحْوِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَاغْزُنَّ وَاغْزِنَّ وَارْمُنَّ وَارْمِنَّ »

أقول : أصل يَغْزُونَ يغزو ، لحقه واو الجمع ، فحذف الواو الأولى للساكنين وأصل يَرْمُونَ يرمى ، لحقه واو الجمع ، فحذف الياء للساكنين ، ثم ضمت الميم لتسلم الواو ؛ إذ هى كلمة تامة لا تتغير ، وأصل اغْزُنَّ اغزوا ، لحقه النون المشدّدة ، فسقطت الواو للساكنين ، وكذا اُغْزِنَّ وارْمُنَّ وارْمِنَّ ؛ لأن الأصل

وهو الخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ خاص بما كان ذا شأن والخبر عام ، وتنمى تزيد وتكثر ، والباء فى بما لاقت يقال : هى زائدة ، و « ما » فاعل يأتى ، ويقال هى أصلية متعلقة بتنمى وفاعل « يأتى » على هذا ضمير مستتر عائد على مفهوم من المقام : أى ألم يأتيك هو : أى الخبر ، واللبون : الناقة ذات اللبن . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم الذى يقتضى حذفها ، وهو شاذ

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة ، وقبله :

* إذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ *

وترضاها : أصله تترضاها فحذف إحدى التاءين . والاستشهاد به فى هذا اللفظ حيث أثبت الألف مع لا الناهية الجازمة التى تقتضى حذف حرف العلة ، وذلك شاذ

ارْمُوا وارْمِى ، ولا تقول : إن الأصل ارْمِيُوا وارْمِيِي ؛ لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله ، كما تقدم .

حذف اللام سماعا

قال: « وَنَحْوُ يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَابْنٍ وَأَخٍ وأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ »

أقول : يعنى حذف اللام فى هذه الأسماء ليس لعلة قياسيـة ، بل لمجرد التخفيف ؛ فلهذا دار الإعراب على آخر مابقى ، وأما أخت فليس بمحذوف اللام ، بل التاء بدل من لامه

هذا آخر باب الإعلال ، ولنضف إليه مايليق به ؛ فنقول :

إذا اجتمع ياءان ؛ فإن لم تـكن الأخيرة لاما ، فإن سكنت الأولى أدغمت كَبَيِّع وَبَيَّاع ، وإن سكنت الثانية أو تحركتا فحـكم كل واحدة منهما حكمها مفردة كَبُيَيْت ، وكما إذا بنيت من يَيْنٍ مثلَ باع قلت : يَانَ ، وإن بنيت مثلَ هَيَام (١) قلت : يَيَانٍ

وإن كانت الأخيرة لاما ، فإن سكنت أولاهما أدغمت فى الثانية كحىّ ؛ وإن سكنت الأخيرة سلمتا كحييت ، وإن تحركتا : فإن جاز قلب الثانية ألفا قلبت نحو حَيَاة ، وإن لم يجز : فإما أن تلزمَ حركةُ الثانية ، أوْلا ؛ فان لزمت فإن لم يجز إدغام الأولى فى الثانية فالأولى قلب الثانية واوا كما فى حَيَوَان ، وإنما لم يجز الإدغام لأن فعَلان من المضاعف نحو ردَدَان لايدغم ، كما يجىء فى باب الإدغام ، وإنما لم يجز قلب الثانية ألفا لعدم مُوازنة الفعْل كما مر ، وإنما قلبت واوا لاستثقال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستثقال بالوجه الأخف من الإدغام أو قلب الثانى ألفا ، وإنـما قلبت الثانية دون الأولى لأن استثقال الاجتماع بها حصل ، وإنـما جاز قلب اللام واوا مع أن الأخير ينبغى أن يكون حرفا خفيفا

---

(١) الهيام - كسحاب وغراب - : مالا يتماسك من الرمل ؛ فهو ينهار أبداً ، وكغراب : شدة العشق ، وداء يصيب الأبل من ماء تشربه مستنقعا

لأن لزوم الألف والنون جعلها متوسطة ، كما قالوا فى عُنْفُوَان (١) وعُنْصُوَة (٢) كما مر ، وقال سيبويه : القياس حَيَيَان ، فلم يَقْلِب الثانية ، وحيوَان عنده شاذ ، وكذا قال فى فَعَلَان من القُوَّة قَوَوَان ، كما يجىء ، وكذا تقول : حَيَوَى كَجَفَلَى (٣) وقياس سيبويه حَيَيِى ، وكذا تقول على وزن السبُعان من حَىّ حَيُوَان ، وإنما لم تدغم كما أدغمت فى رَدُدَان فقلت : رَدَّان على ما يجىء فى باب الإدغام ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وقياس سيبويه حيَّانٌ — بالإدغام — لأنه لا يقلب فى مثله ، وإن جاز الإدغام فلك الإدغام وتركه كَحِيَ وَحَيَّ وَحَيِيَان — بالكسر — وَحَيَّان ، والإدغام أكثر كما مر (٤) ؛ إذ هو أخف ، وإن لم تلزم حركةُ الثانى نحو لَنْ يُحْيِيَ وجب تصحيحهما مُظْهَرَيْن ، وإخفاء كسرة الأولى أَوْلَى

وإن اجتمع ثلاث ياءات : فإما أن تكون الأخيرة لاما ، أَوْلا

فإن كانت لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة فى الثانية ، أو الثانية فى الثالثة ، أو لا يكون شىء منهما مدغما فى شىء

فإن كانت الأولى مدغمة فى الثانية : فإما أن يكون ذلك فى الفعل أو الجارى

---

(١) عنفوان الشىء : أوله أنظر (حـ ١ ص ٢٥١)

(٢) العنصوة ـ مثلثة العين ـ : القليل المتفرق من النبت والشعر وغيرهما ، أنظر (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) فى بعض المطبوعات « كتملى » بالتاء المثناة ، وبعضها « كثملى » بالمثلثة وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، والجفلى : الدعوة العامة ، ويقابلها « النقرى » قال طرفة :

نَحْنُ فِى الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى   لاَ تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرْ

يقال : دعى فلان فى النقرى لا فى الجفلى ؛ أى دعى فى الدعوة الخاصة لا فى الدعوة العامة .

(٤) أنظر (ص ١١٤ من هذا الجزء)

عليه ، أولا ، فإن كان فى أحدهما جعلت الثانية كأنهالم تسبقهاياء ، نحو حَيًّا وحَيَّيْت وَيُحَيِّى ، والْمُحَيِّى ، والْمُحَيِّى . هو مثل عَزَّى ، يُعَزِّى ، الْمُعَزِّى ، الْمُعَزَّى ، وإنما لم تحذف الثالثة المكسور ما قبلها فى الفعل نَسياً نحو يُحَيِّى مع استثقال ذلك كما حذفت فى مُعَيِّية إبقاء على حركة العين فى الفعل ؛ إذ بها تختلف أوزان الفِعْل ، ووزن الفعل تجب مراعاته ، كما مرّ فى تعليل امتناع قلب واو نحو يَدْعُو ياء ، ثم أُجرى الجارى على الفعل كالْمُحَيِّى مُجْرَى الفعل فى ترك حذف الياءِ الثالثة نَسْيًا ، وإن لم يكن ذلك فى الفعل ولا فى الجارى عليه فإن جاز قلب الثالثة ألفا — وذلك إذا كانت المشددة مفتوحة والأخيرة طرفا — قلبت ، كما فى إيَّاة على وزن إوَزَّة من أويْتُ ، والأصل إئْوَيَةٌ ، ثم إيْوَيَة ، ثم إيَّيَة ، ثم إيَّاة ، وإن لم يجز ذلك ، وهو لأمرين : أحدهما أن تتوسط الأخيرة مع انفتاح المشددة لمجيء حرف موضوع على اللزوم فى كل موضع ، كالألف والنون التى لغير المثنى ؛ فإذا كان كذا قلبت الثالثة واواً كما تقول إذا بنيت على فَيْعَلَان من حَيِى : حَيَوَان ؛ لأنه أثقل من حَيَوَان مخففا ، وعند سيبويه حَيَيَّان كما مر ، وثانيهما أن تنضم المشددة أو تنكسر ، فإذا كان كذا كُسِرَت المضمومة وحذفت الثالثة نسيا ، لاستثقال الياءات فى الطرف مع انكسار المشددة منها نحو مُعَيَّة ، والأصل مُعَيِّيَة ، ونحو حَنَىٍّ على وزن كَنَهْبُل [1] من حَيِيَ ، والأصل حَنَيُّيٌ ثم حَنَيِىٌ ، وكذا تحذف الأخيرة نَسْيًا وان جاء بعدها حرف لازم ، كما تقول فى تصغير أشْوَيَان : على وزن أنْبَجَانٍ [2] من الشَّىّ أُشَيْوِيَانٌ ، ثم أُشَيِّيَان ، ثم أُشَيَّان ، وخالف أبو عمرو فيما وازن الفعل ، وأوله زيادة كزيادته ، فلم يحذف

---

(١) الكَنَهْبل : شجر من أشجار البادية ، انظر (ح ٢ ص ٣٥٩)

(٢) يقال : عجين أنبجان — بفتح الباء — إذا كان منتفخا ، ولا نظير له فى هذا الوزن إلا يوم أرونان ، وهو الشديد . انظر (ح ٢ ص ٣٩٧)

الثالثة نَسْيا ، فقال أحَيٍّ في تصغير أحْوَى كما مر في التصغير (١) .

وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة : فإن كان ماقبل الأولى ساكنا لم يغير شيء منها نحو ظَبْيِيّ وَقِرَأْيِيّ في النسب ، وَرِمْيِيّ على وزن بِرْطِيلٍ (٢) من الرَّمْيِ ؛ وإن كان ما قبل الأولى متحركا : فإن كانت الأولى ثانية الكلمة سلمت الياءات ، نحو حِيِيّ كهِجَفٍّ (٣) وَحُيِيّ كقُمُدّ ، (٤) والأصل حُيُيّ — بضم العين — وَحَيِيّ من الحياء ؛ لخفة الكلمة ، وإن كانت ثالثتها جعلت واوا ، سواء كان ماقبلها مفتوحا ، كما إذا بنيت من الرمي مثل حَمَصِيصَة ، (٥) تقول : رَمَوِيَّة ، مثل رَحَوِيَّة في النسب ، ولم تقلب الياء الأولى ألفا ، أمَّا في النسب فلعروض الحركة ، وأما في غير النسب فلعدم موازنته للفعل ، وكما إذا بنيت من الرمي على وزن حَلَكُوك (٦) قلت رَمَوِيّ ، والأصل رَمَيُوي ثم رَمَيِيّ ، ثم رَمَوِيّ ، أو كان ما قبلها مكسورا نحو عَمَوِيّ فإنك تفتح الكسر لتسلم الواو ، وإنما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستثقال الياءات ، وإنما لم تقلب الأخيرة كما في حَيَوَان وإن كان التغيير بالأخير أولى لقوتها بالتشديد ، ولهذا لم تحذف الثالثة [نسيا] كما حذفت في مُعَيِّيَة ، والحذف والقلب في ياء النسب أبعد ، لكونها علامة ، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة : فإن كانت قبل ياء النسب حذفت ، على الأصح ، كما في قَاضِيّ ؛ لاجتماع الياءات مع تثاقل الكلمة وكون

---

(١) أنظر (ح ١ ص ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٢) البرطيل - كقنديل - : الرشوة ، وحجر طويل صلب ينقر به الرحى ، والمعول أيضا

(٣) الهجف : الظليم المسن ، والجائع أيضا ، انظر (ح ١ ص ٢٨)

(٤) القمد - كعتل - : الطويل ، والشديد أيضا . انظر (ح ١ ص ٥٣)

(٥) الحمصيصة : بقلة رملية حامضة ، انظر (ح ١ ص ٢٧٢)

(٦) الحلكوك - كقربوس - : الشديد السواد

الأولى آخر الكلمة ، إذ ياء النسب عارضة ، ويجوز قَاضَوِى ، كما مر فى النسب[1] ،
وإن لم تسكن قبل ياء النسب لم تحذف ؛ لأنها ليست آخر الكلمة ، بل تقلب
واوا ، كما قلبت وهى ثالثة الكلمة ، تقول على وزن خَيْتَعُور[2] من الرمى :
رَيْمَوِىّ ، والأصل رَيْمَيُوِى ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمتها فى الأخيرة ، ثم كسرت
الضمة ، وقلبت الياء واوا ، وكذا إذا بنيت مثل خَنْفَقِيق[3] من بكى قلت :
بَنْكَوِىّ

وإن لم يكن شىء منهما مدغما فى شىء ؛ فان كانت الثالثة تستحق قلبها
ألفا قلبت ، كما إذا بنى من حَيِىَ مثل أُحْمَرّ ، قلبتها ألفا نحو أُحْيَيَى ، ثم إن
أدغمت كما فى اقْتَتَلَ قلت : حَيِّى ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا ، نحو
أُحْيَوَى ، كما فى حَيَوَان ، وإن لم تستحق كما إذا بنى من حَيِىَ مثل هُدَبِد[4]
وَجَنَدِل[5] جاز لك حذف الثالثة نَسْيًا ، لكون الثقل أكثر مما فى مُعَيِّيَة فتقول :
حُيًا وَحَيًا ، بقلب الثانية ألفا لتحركها طرفا وانفتاح ماقبلها ، وجاز لك قلب الثانية
واوا كما فى حَيَوَان ، فتسلم الثالثة[6] لزوال اجتماع الياءات ، فيصير حُيَوِيًا

---

(١) انظر (حـ ٢ ص ٤٤ ، ٤٥)

(٢) الخيتعور : السراب ، وكل مالا يدوم على حالة ، والمرأة السيئة الخلق ، والدنيا ، والداهية

(٣) الخنفقيق : الداهية ، والسريعة جدا من النوق والظلمان

(٤) الهدبد : اللبن الخاثر ، وانظر (حـ ١ ص ٤٩)

(٥) الجندل : موضع فيه الحجارة ، انظر (حـ ١ ص ٥١)

(٦) المراد بالسلامة ههنا : ما يقابل الحذف نسيا والادغام والقلب واوا ، فشمل الاعلال كاعلال قاض ، ألا ترى أنه قال : فيصير حيويا : أى فى حالة النصب ، وكذا تقول : الحيوى ، كما تقول القاضى ، فان جاء مرفوعا أو مجرورا منونا قلت : حيو ، بحذف الياء الثالثة

وَحَيَوِيًا ، وكما إذا بنيت من قضى مثل جَحْمَرِش (١) قلت : قَضْيًا بحذف الأخيرة نسيا ، وقلب الثانية ألفا ، وقَضْيَوٍ ، بقلب(٢) الثانية واوا ، وإنما لم تقلب الثالثة واوا لأن آخر الكلمة بالتخفيف أولى ، وأيضا لو قلبتها إياها ابقى اجتماع الياءين الأوليين بحاله ، وأما الأولى فلم تقلب ؛ لأن الثقل إنما حصل من الثانية والثالثة ، ولم تقلب الأولى فى حَيَيٍ كَجَنَدل ؛ لأنها لم يقلب مثلها ألفا فى الفعل نحو حَيِيَ كما مر فكيف تقلب فى اسم لم يوازن الفعل

وإن لم تكن الياء الأخيرة لاما بقيت الياءات على حالها بلاقلب ولاحذف ، كما تقول فى تصغير أُسْوَار (٣) أُسَيِّير

وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بنى من حَيِيَ على وزن جَحْمَرِش قلت : حَيَّيِيٌ ، أدغمت الأولى فى الثانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثالثة واواً كما قلنا فى المبنى على وزن جَنَدِل ، فتسلم الرابعة نحو حَيَّوٍ ، ويجوز لك حذف الأخيرة نسيا لسكونها أثقل منها فى نحو مُعَيِّيَة ، فتقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو حَيًّا ، كما قلنا قبل . وإذا بنيت مثل (٤) سَلْسَبِيل قلت : حَيَّوِيٌّ ، وإذا

---

(١) الجحمرش : العجوز المسنة ، وانظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) الياء الثالثة أعلت كاعلال قاض ، فتقول : القضيوى ، ورأيت قضيويا ، وهذا قضيو ، ومررت بقضيو ، ولكون هذا الاعلال من غير موضوع كلام المؤلف وهو مما لايخفى لم يتعرض لبيانه

(٣) الأسوار - بالضم والكسر - : قائد الفرس ، والجيد الرمى بالسهام والثابت على ظهر الفرس ، وجمعه أساورة ، وأساور بغير تاء ، والأسوار - بالضم أيضا - : لغة فى السوار

(٤) السلسبيل : اسم عين فى الجنة ، وهو وصف أيضا ؛ يقال : شراب سلسبيل ؛ إذا كان سائغا سهل المدخل فى الحلق . انظر (ج ١ ص ٩ ، ٥٠)

واعلم أن كلام المؤلف ههنا فيما اجتمع فيه أربع ياءات وأنت لو بنيت من

بنيت مثل قِرْطَعْب[1] قلت : حِيَيٌّ ، لم تقلب ثانية المشددتين واوا كما فى حَيَوَان ؛ لأنها آخر الكلمة فلاتبدل حرفا أثقل مما كان ، ولم تحذف كما فى مُعَيِّيَة ؛ لأن حذفها حذف حرفين ، واحتمل اجتماعهما ؛ لأن تشديدهما قوّاهما ، و إذا جاز نحو طَيِّيٌّ وأُمَيِّيٌّ — على قول — مع أن الأولين آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة فهذا أجوز ، و إذا بنيت مثل قَذَعْمِل[2] قلت : حُيَيٌّ ، أدغمت الثانية فى الثالثة ، وحذفت الرابعة كما فى مُعَيِّيَة ، وهو ههنا أولى ، ولم تقلب المضعفة واواً لصيرورتها بالتضعيف قوِيّةً كالحرف الصحيح ، فيبقى حُيَيٌّ ، وتقول على وزن قُذَعْمِيلة من قَضَى : قُضَيِّيَّة ، والمازنى لم يجوز من قَضَي إلا قُضَوِيَة ، كما فى النسب ، وغيره جوّز مع قضوية قُضَيِّيَّة بتشديدين أكثر من تجويز أُمَيِّيّ ، والذى أرى أنه لايجوز إلاقُضَيِّيَّة ، بياءين مشددتين ؛ إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف ، فلم تحذفا كما حذفت الثالثة فى مُعَيِّيَة ، والأوليان ليستا فى آخر الكلمة حتى يحذف أضعفهما : أى أولهما الساكن ، كما حذفت فى أُمَوِيّ ، فإذا بنيت من شَوَى على وزن عصفور قلت : شُوِيُوىٌ ، ثم قلبت الواوين ياءين وأدغمتهما فى الياءين فصار شُيِّيٌّ — بكسر ضمة المشددة الأولى — فيجوز كسر الفاء أيضا ، كما فى عِتِي ، وقال سيبويه : شُوِوِيٌّ ، قياسا على طَوَوِيّ وحَيَوِيّ فى النسب إلى حَيٍ وطَيٍ أوْ شُيٍّيٌ ، كما قيل طَيِّيٌّ ، وَكذا إذا بنيت من طَوَى

حي على مثال سلسبيل لاجتمع خمس ياءات ؛ فالصواب أن يقول إذا بنيت من قضى مثل سلسبيل قلت : قضيوى ، والأصل قضيي ، قلبت الثانية واوا كما فى حيوان

(١) القرطعب : السحابة . انظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) القذعمل : القصير الضخم من الابل ، وأصله قذعميل ، والقذعمله الناقة القصيرة الضخمة ، ومثلها القذعميلة ، ويقال : ما فى السماء قذعملة : أى شىء من السحاب ؛ وما أصبت منه قذعميلا : أىَ شيئا

على وزن بَيْقُور [1] قلت : طَيْوُوىّ ، ثم قلبتَ الواو الأولى ياء وأدغمتَ الياء الساكنة فيها ، ثم قلبتَ الواو الثانية ياء وأدغمتَها فى الأخيرة ، ثم كسرت الياء المضمومة فتقول : طَيِّىّ ، وعند سيبويه طَيْوِىّ أيضا كالمنسوب إلى حىّ ، هذا كله فى الأربع ياءات إذا لم تكن الأخيرتان للنسبة ، فإن كانتا لها كالمنسوب إلى حَىّ ، وَطَىّ ، وعَلِىّ ، وقُصَىّ ، وتحيّة ، ومُحَىّ فقد مضى فى باب النسب حكمها [2] وقد مضى أيضا أن ياء التصغير تحذف كما فى أُمَوِىّ إن دخلت النسبة على التصغير ، وأما إن دخل التصغير على النسبة لم تحذفها نحو أُرَيِّيَّةَ [3] — بياءين مشددتين — هذا كله حكم الياءات

فأما حكم الواوات فنقول : إن اجتمع واوان فان سكنت ثانيتهما : فإن كانت طرفا لم يمكن أن تكون الأولى مفتوحة ولا مضمومة إلا والثانية منفصلة ، نحو لم يَرْوَوْا ومُرْوُو زيدٍ ؛ لأنهم يستثقلون الواوين بلا إدغام فى آخر الكلمة الذى هو محل التخفيف ؛ فلذلك لم يبنوا مثل قَوَوْتُ وقَوُوتُ ؛ فلا بد لو كانا فى كلمة من انكسار الأولى لتنقلب الثانية ياء ، نحو قَوِيتُ ، وإن كانت الأخيرة وسطا جاز اجتماعهما ، نحو قَوُولٍ ، وإن تحركتا : فإن كان ذلك فى أول الكلمة قلبت الأولى همزة كما فى أواصل ، وإن كان ذلك فى الوسط فإن جاز الإدغام أدغمت ، كما إذا بنيت من القُوّة على فَعُلَان — بضم العين — قلتَ :

---

(١) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالباقر ، والبقير ، والباقور ؛ قال الشاعر :

لاَ دَرَّ دَرُّ رِجَالٍ خابَ سَعْيُهُمُ ... يَسْتَمْطِرُونَ لَدَى الْأَزْمَاتِ بِالْعُشَرِ

أَجَاعِلٌ أَنْتَ بَيْقُوراً مُسَلَّعَةً ... ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللهِ وَالْمَطَرِ ؟

(٢) انظر فى النسب إلى حى وطى (ح ٢ ص ٤٩ ، ٥٠) . وفى النسب إلى علىّ وقصىّ (ح ٢ ص ٢٢) . وفى النسب إلى تحية ومحى (ح ٢ ص ٤٥)

(٣) أريية : تصغير أروية ، وانظر (ح ١ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧)

قَوَّانٌ عند المبرد ، والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياء كما يجيء فى باب الإدغام ، ومن لم يدغم فى حَيِيَ جاز أن لا يدغم فى نحو قَوُوَان ؛ بل يقلب الثانية ياء ، ويقلب ضمة ما قبلها كسرة ، كما مر فى هذا الباب ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وهذا قول الجرمى ؛ وإن لم يجز الإدغام كما إذا بنيت على فَعَلَان — بفتح العين — من القوة ، قال سيبويه : تقول : قَوَوَان ، كما قال من حَيِيَ : حَيَيَان ، والأولى أن يقال : قَوَيَان ؛ لاستثقال الواوين ، فلما لم يجز التخفيف بالإدغام خفف بقلب إحداهما ياء ، وإذا قلبت الياء واواً فى حيوان لكراهة اجتماع الياءين فقلب الثانية ياء فى قَوَوَان لكون الواو أثقل أولى ، ولو بنيت على فَعِلان — بكسر العين — انقلبت الثانية ياء للكسرة ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام كما تقدم ، وإن كان ذلك فى الطرف : فإن انفتحت الأولى لزوما قلبت الثانية ألفا كما فى القُوَى والصُّوَى [1] ويَقْوَى وَأقْوَى ، وأما فى طَوَوِيّ منسوبا إلى طَيّ فلعروض فتحة الأولى ، وأما فى قُوَوِيّ منسوبا إلى قُوًى علما [2] فلعروض حركة الثانية ، وإن كانت الأولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية ياء ، كقَوُيٍ وقَوِيٍ — على وزن عضُدو فخِذ — من القُوَّة ، وإن سكنت أولى الواوين فإن كانتا فى الوسط سلمتا من القلب كقَوُولَ إلا فى نحو قُوَّل على ما تقدم ، وإن كانتا فى الطرف : فإن كانت الكلمة ثلاثية لم تقلب إلا إذا

---

(١) الصوى : جمع - صوة - كقوة - وهى جماعة السباع ، وهى أيضا حجر يكون علامة فى الطريق ، وانظر (ص ١٢٣ من هذا الجزء)

(٢) إنما قيد قوى بكونه علما احترازا عنه جمعا ؛ فأنه يرد فى النسبة إليه إلى واحده فيقال قوى - بضم القاف وتشديد الواو - وهذا على رأى جمهور النحاة الذين يوجبون رد الجمع إلى واحده عند النسبة إليه ، وأما على رأى من يجيز النسب إلى لفظ الجمع فلا محل لتقييد قوى بكونه علما ، وتكون النسبة إليه حينئذ قووى علما كان أو جمعا

انكسر ما قبلها ، نحو قَوٍ وقُوٍّ ، وتقول على وزن حِبْرٍ : قِيّ ، وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحت المفتوح ماقبلها نحو غَزَوٍ ، وانقلبت المكسور ما قبلها ياء وجوبا كغِزِيّ — على وزن فِلِزّ[1] — والمضموم ما قبلها جوازاً فى المذكر المفرد نحو غُزُوّ ، وغُزِيّ ، كعُتُوّ وعُتِيّ ، ووجوبا فى الجمع كُدِلِيّ

وإن اجتمع ثلاث واوات فإن كانت الأخيرة لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة فى الثانية أو الثانية فى الثالثة أو ليس شيء منها مدغما فى شيء ، ففى الأول تقلب الثالثة ألفاً إن انفتح ماقبلها كقَوَّى والمُقَوَّى ، وياء إن انكسر كيُقَوِّى وَالمُقَوِّى ، أو انضم كقُوٍّ على وزن بُرْثُن[2] من القوة ، وفى الثانى تقلب المشددة ياء مشـــددة : انفتح ماقبلها كقَوَيٍّ — على وزن هِجَفٍّ[3] أو قِمَطْرٍ[4] — أوانكسر كقِوِيّ — على وزن فِلِزٍّ — أو انضم كقُوِيٍّ — على وزن قُمُدّ — بكسر ذلك الضم ، فيجوز كسر الفاء إتباعا كعِتِيٍّ وذلك لثقل الواوات المتحرك ما قبلها بخلاف نحو حُيِيّ فان الياء أخف ، وكذا إذا كانت أولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرك ماقبلها نحو غَزَوِيّ — على وزن حَلَكُوك — فان سكن ماقبلها : فان انفتحت الأولى سلم الجميع ، نحو غِزْوَوٍّ — على وزن قِرْشَبٍّ[5] أو قِرْطَعْبٍ — وإن انضمت أو انكسرت قلبت

---

(١) الفلز — بكسر الفاء واللام وتشديد الزاى — : نحاس أبيض تجعل منه القدور ، أو هو جواهر الأرض كلها ، والرجل الغليظ الشديد والضريبة تجرب عليها السيوف ، وفيه لغتان أخريان : كهجف وعتل ، ومراد المؤلف هنا اللغة الأولى .

(٢) البرثن : هو للسبع والطير كالأصابع للانسان ، وانظر (ح ١ ص ٥١)

(٣) الهجف : الظليم المسن ، وانظر ص ١٨٩ من هذا الجزء)

(٤) القمطر : ماتصان فيه الكتب ، وانظر (ح ١ ص ٣ ، ٥١)

(٥) القرشب : الضخم الطويل من الرجال ، وانظر (ح ١ ص ٦١)

المشددة ياء وكسرت الضمة ، كَمَقْوِيٍّ وَغُزْوِيٍّ — كمُصْفور — من الغزو ، وإن لم تكن إحداها مدغمة فى الأخرى قلبت الأخيرة ألفا : إن انفتح ماقبلها ، وياء إن انكسر نحو اقْوَوَى على وزن احمرر — فإن أدغمت قلت قَوِى ، وإن لم تدغم قلبت الثانية ياء على قياس قَوِيَان ، وهو ههنا أولى ، فتقول : اقوَيَا يَقْوَيِى وتقول فى نحو هُدَبِد وَجَندِل من القوة : قُوَوٍ ، وقَوَوٍ — بقلب الثالثة ياء — لكسرة ماقبلها ، ولا تدغم الأولى فى الثانية مع لزوم حركة الثانية ، محافظة على بناء الإلحاق ، وأيضا لعدم مشابهة الفعل

هذا والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتصلة بالفعل مايؤدى إلى مثل هذا الثقل كما يجىء فى أول باب الإدغام

وإن اجتمعت الثلاث الواوات فى الوسط بقيت على حالها نحو قُوُّولٍ على وزن سُبُّوحٍ وَاقْوَوَّلَ كاغْدَوْدَنَ (١) ، والأخفش يقلب الأخيرة فى اقْوَوَّل ياء ، فتنقلب الثانية ياء أيضا ، وسيبويه لم يبال بذلك ، لتوسطها ، وينبغى للأخفش أن يقول فى قُوولٍ : قُويل ، إلا أن يعتذر بخفة واو المد ، وإنما لم يقلب الأخفش فى نحو اقْوُوِلَ لسكون الوسطى كالألف ، لأنها بدل منه ، ألا ترى أنه لم يقلب أُوِّلَ وَاوَىْ وُورِىَ همزةً وجوبا لمثل ذلك ؟

وإذا اجتمع أربع واوات فالواجب قلب الثالثة والرابعة ياء إن كانت الثالثة مدغمة فى الرابعة نحو قوِّىٍّ — على وزن قِرْطَعْبٍ — من القوة ، لأنه أثقل من نحو غزْوَوٍّ ، وإن لم تكن مدغمة فيها قلبت الأخيرة ألفا إن انفتح ماقبلها ، وياء إن انكسر ، وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو قَوَّوٍ — على وزن جحمرش — ، لأنه إذن كاقْوَوَّلَ وتقول على وزن قُذَعْمِلٍ : قُوَوٍّ ، وعلى وزن اغدَوْدَن اقْووَّى ، والأخفش يقلب الثالثة ياء فتقول قَوَّيٍ — كجحمرش —

(١) اغدودن النبت : طال ، وانظر (ح ١ ص ٦٨ ، ١١٢)

وقُوَيٍّ كقذعمل — واقْوَيّا — كاغدودن — لاستثقال الواوات ، فتنقلب القريبة من الطرف ياء ، ولا تقلب الواو الثالثة فى قَوَّوٍ — كجحمرش — ألفا، كما لم تقلب واو قَوِيَ كما مر ، والله أعلم بالصواب

الابدال

قال : « الْإِبْدَالُ : جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ ، وَيُعْرَفُ بِأَمْثِلَةِ اشْتِقَاقِهِ كَتُرَاثٍ وَأُجُوهٍ ، وَبِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ كَالثَّعَالِى ، وَبِكَوْنِهِ فَرْعًا وَالْحَرْفُ زَائِدٌ كَضُوَيْرِبٍ ، وَبِكَوْنِهِ فَرْعًا وَهُوَ أَصْلٌ كَمُوَيْهٍ ، وَبِلُزُومِ بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْوُ هَرَاقَ وَاصْطَبَرَ وادَّارَكَ »

أقول : الإبدال فى اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة ، ومن قلب الواو ، والياء ، والألف ، لكنه ذكر قلب الهمزة فى تخفيف الهمزة مشروحا ، وذكر قلب الواو والياء والألف فى الإعلال مبسوطا ؛ فهو يشير فى هذا الباب إلى كل واحد منها مجملا ، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلا ، ويعنى بأمثلة اشتقاقه الأمثلة التى اشتقت مما اشتق منه الكلمة التى فيها الإبدال ، كتُرَاث [1] فإن أمثلة اشتقاقه فى وَرِثَ يَرِث وارثٍ موروثٍ ، وجميعها مشتق من الوِرَاثة ، كما أن تراثا مشتق منها ، وكذا تَوَجّه ومُواجهة ووَجِيه مشتقة من الوجه الذى أُجُوه مشتق منه ، فإذا كان فى جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرفٌ آخَرُ عرفت أن الحرف الذى فيه بدل مما هو ثابت فى مكانه فى أمثلة اشتقاقه .

قوله « وبقلة استعماله » أى : بقلة استعمال اللفظ الذى فيه البدل ، يعنى إذا كان لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظا إلا بحرف فى أحدهما يمكن أن يكون بدلا من الحرف الذى فى الآخر فإن كان أحدهما أقل استعمالا من الآخر فذلك الحرف فى ذلك الأقل استعمالا بدل من الحرف الذى فى مثل ذلك الموضع

---

(١) التراث — كغراب — : المال الموروث ، انظر (ح ١ ص ٢٠٧)

من الأكثر استعمالا ، كما ذكرنا فى أول الكتاب [١] فى معرفة القلب ، والثعالِى والثعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالا من الثانى

قوله « وبكونه فرعا والحرف زائد » أى بكون لفظٍ فرعا للفظ ، كما أن المصغر فرع المكبر ، وفى مكان حرفٍ فى الأصل حرفٌ فى الفرع يمكن أن يكون بدلا منه كما أن واو ضويرب بدل من ألف ضارب ، أو يكونَ حرفُ الأصل بدلا من حرفِ الفرع ، كما أن ألف ماء وهمزته بدلان من الواو والهاء اللذين فى مُوَيْه ، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرفِ أحدهما لحرف الآخر لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيُّهما بدل من الآخر ، بل معرفة ذلك موقوفة على شىء آخر ، وهو أن يُنْظر فى الفرع ، فإن زال فيه موجب الإبدال الذى فى الأصل كما زال فى مُوَيْه علة قلب الواو ألفا بانضمام ما قبلها ، وعلة قلب الهاء همزة — وهى وقوع الهاء التى هى كحرف العلة بعد الألف التى كالزائدة — عرفت أن حرف الفرع أصل ، وإن عرض فى الفرع علة الإبدال التى لم تكن فى الأصل كما عرض بضم فاء ضُوَيْرِب علة قلب ألف ضارب واوا عرفت أن حرف الفرع فرع

قوله « وبكونه فرعا » أى : بكون لفظه فرعا « والحرف زائد » : أى الحرف الذى هو مبدل منه زائد كألف ضارب

قوله « وهو أصل » أى : الحرف المبدل منه أصل كواو مُوَيْه وهائه ، ولا شك فى انغلاق ألفاظه ههنا

قوله « وبلزوم بناء مجهول » أى : يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم فى كلمة بكون حرف فيها بدلا من الآخر لَزِمَ بناء مجهول ، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء

---

(١) انظر (حـ ١ ص ٢٤)

هَرَاق (١) بدل وكذا طاء اصْطَبر والدال الأولى من ادّارك لزم بناء هَفْعَل وافْطَعَل وافّاعَل وهى أبنية مجهولة ، ولقائل أن يمنع ذلك فى افْطَعَل وافّاعل ، وذلك أن كل ما هو من هذين البناءين افتعل وتفاعل ، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثانى دال أو تاء أوثاء أو غير ذلك مما يجىء فى بابه ، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثانى حرفا مدغما فيه جوازا فهما بناءان مطردان لامجهولان ، بلى يعرف كون الحرفين فى البناءين بدلين بأن الطاء لاتجىء فى مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق ، وهى مناسبة للتاء فى المخرج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستثقالها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء ، وكذا الكلام فى الحرف المدغم فى نحو ادّكر واثاقل .

قال : « وَحُرُوفُهُ أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ ، وقول بعضهم : اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهْمٌ فى نَقْصِ الصَّادِ والزَّاى لِثُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرَ ، وَفِى زِيَادَةِ السِّينِ ، وَلَوْ أَوْرَدَ اسَّمَعَ وَرَدَ اذَّكَرَ وَاظَّلَمَ »

حروف الابدال

أقول : يعنى بحروف الإبدال الحروف التى قد تكون بدلا من حروف أخر ، فأما الحروف التى هذه الحروف بدل منها فتجىء عند التفصيل .

قوله : « وقولهم استنجده يوم طال » قول صاحب المفصل ، ولم يعد سيبويه فى باب البدل الصاد والزاى ، وعدهما السيرافى فى آخر الباب ، وعد معهما شين الكشكشة التى هى بدل من كاف المؤنث قال :

١٥٦ — تَضْحَكُ مِنِّى أَنْ رَأَتْنِى أَحْتَرِشْ
وَلَوْ حَرَشْتِ لَكَشَفْتِ عَنْ حِرِشْ (٢)

(١) انظر فى كلمة « هراق » (ح ٢ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥)

(٢) هذا البيت من الرجز ، وقد استشهد به المؤلف فى شرح الكافية أيضا (الشاهد ٩٥٦) ولم ينسبه البغدادى فى شرح شواهد الكتابين ، وأحترش : مضارع

وأما التي تزاد بعد كاف المؤنث نحو أكرمتكِش فليست من هـذا ، ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزمخشري ، ولا وجه له ؛ قالوا : وجاء الثاء بدلا من الفاء ، حكى أبو علي عن يعقوب ثُرُوغ [1] الدَّلو ، وفُرُوغها ، وهو من التفريغ ، وكذا الباء من الميم ، حكى أبو علي عن الأصمعي : ما أَسْبُك : أي ما أُسْمُك ؟ وقد جاء الحاء في الشعر بدلا من الخاء شاذا ، قال :

١٥٧ — يَنْفُحْنَ مِنْهُ لَهَباً مَنْفُوحَا   لَمْعاً يُرَى لاَ ذَاكِياً مَقْدُوحَا [2]

وقال رؤبة :

١٥٨ — غَمْرُ الْأَجَارِي كَرِيمُ السِّنْحِ
أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ [3]

من الاحتراش ، وهو صيد الضب خاصة ، ويقال : حرشه يحرشه - من باب ضرب - واحترشه كذلك ، وأصله أن يدخل الحارش يده في جحر الضب ويحركها فيظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها به فيصيده ، وحرشت وكشفت بكسر التاء ، على خطاب الأنثى ، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والاستشهاد به في قوله « حرش » حيث أبدل من كاف خطاب المؤنثة شينا ، وأصله « حرك » وهذه لغة بني عمرو بن تميم

(١) ثروغ الدلو : جمع ثرغ - بفتح فسكون - وهو مابين عراقي الدلو ، والثاء فيه بدل من الفاء ، ويقال : فرغ ، وفراغ - ككتاب - وفي القاموس : الفرغ مخرج الماء من الدلو بين العراقي

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور ، ولم نعرف قائله ، وقد أنشده ابن جني في سر الصناعة عن ابن الأعرابي ولم ينسبه ، وينفحن - بالحاء المهملة - أصله ينفخن - بالخاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء ، واللهب : ما تطاير من ألسنة النيران ، والذاكي : الشديد الوهج . ومقدوح : اسم مفعول ، من قدح الزند ونحوه ، إذا أخرج منه النار ، والاستشهاد بالبيت في « ينفحن » حيث أبدل الخاء المعجمة حاء مهملة

(٣) هذا بيت لرؤبة بن العجاج ذكر البغدادي أنه من قصيدة له يمدح فيها

وجاء الراء بدلا من اللام شاذا ، كقولهم فى الدِّرع : نَثْرَةٌ (١) وَنَثْلَةٌ (٢) وذلك لأنهم قالوا : نَثَلَ عليه دِرْعَه ، ولم يقولوا : نَثَرَهَا ، فاللام أعم تصرفا ، فهى الأصل ، والفاء تكون بدلا من الثاء ، حكى أبو على عن يعقوب : قام زيد فُمَّ عَمْرو ، وقالوا : جَدَث وجَدَف (٣) والفاء بدل ، لقولهم : أجداث ، ولم يقولوا : أجداف ، وجاء الكاف بدلا عن القاف ، يقال : عربى كُحٌّ (٤) وقُحٌّ وجاء فى

أبان بن الوليد البجلى ، وقد رجعنا إلى ديوانه فوجدنا هذه القصيدة ، وأولها

إِنِّى عَلَى جَنَابَةِ التَّنَحِّى ... وَعَضِّ ذَاكَ الْمَغْرَمِ الْمُلِحِّ

لاَ أَبْتَغِى سَيْبَ اللَّئِيمِ الْقُحِّ ... قَدْ كَانَ مِنْ نَحْنَحَةٍ وَأَحِّ

* يَحْكِى سُعَالَ الشَّرِقِ الْأَبَحِّ *

ولكننا لم نجد بيت الشاهد فى هذه القصيدة ، ووجدناه فى زيادات الديوان من أبيات هكذا :

فَابْتَكَرَتْ عَاذِلَةٌ لاَ تُلْحِى ... قَالَتْ ولم تُلْحِ وَكَانَتْ تَلْحِى

عَلَيْكَ سَيْبَ الْخُلَفَاءِ الْبُجْحِ ... غَمْرُ الْأَجَارِىِّ كَرِيمُ السِّنْحِ

أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ ... بِكُلِّ خَشْبَاءَ وَكُلِّ سَفْحِ

والغمر ـ بفتح فسكون ـ : الماء الكثير الساتر ، والأجارى : جمع إجريا ـ بكسر الهمزة والراء بينهما جيم ساكنة وبعد الراء ياء مشددة ـ وهو ضرب من الجرى ، والسنح ـ بكسر فسكون ـ : الأصل ، وأصله السنخ ـ بالخاء ـ فأبدل منها حاء مهملة . وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والشح : البخل

(١) النثرة : الدرع السلسلة الملبس ، أو الواسعة ، ومثلها النثلة : الراء بدل من اللام ، قالوا : نثل الدرع ينثلها ـ من باب ضرب ـ إذا ألقاها عنه ، ولم يقولوا : نثرها .

(٢) الجدث : القبر ، وجمعه أجدث وأجداث ، وقالوا فيه : جدف ، فأبدلوا من الثاء فاء ، كما قالوا : فوم فى ثوم

(٣) الكح : هو القح ـ بالقاف ـ وهو الخالص من كل شىء ، يقولون : لئيم قح ، إذا كان معرقا فى اللؤم ، وأعرابى قح ، إذا لم يدخل الأمصار ولم يختلط بأهلها .

الجمع أَقْحَاخ ، ولم يقولوا : أكحاح ، وجاء الكاف بدلا من التاء ، قال :

١٥٩ — يَاابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

* لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا (١) *

ويجوز أن يكون وضعَ الضمير المنصوب مقام المرفوع ، وتكون العين فى تميم بدلا من الهمزة فى أن وهى عنعنة تميم ، قال :

---

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، أنشده أبو زيد فى نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه ، وأنشده صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وابن الزبير : أراد به عبد الله بن الزبير بن العوام حوارى النبى صلى الله عليه وسلم ، و « عصيكا » أراد به عصيت ، و « عنيتنا » من العناء وهو الجهد والمشقة ، و « قفيكا » أراد به قفاك فأبدل الألف ياء مع الاضافة إلى الكاف كما تبدلها هذيل عند الاضافة إلى ياء المتكلم ، نحو قول أبى ذؤيب

سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُو فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وعليها قرىء قوله تعالى (فَمَنْ تَبِعَ هُدَىَّ) . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عصيكا » وقد اختلف العلماء فى تخريجه ، فذهب بعضهم إلى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، كما تراهم فعلوا ذلك فى قولهم « لولاى ولولاك ولولاه » وفى قولهم « عساك وعساه » من نحو قول رؤبة .

تَقُولُ بِنْتِى قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وذهب أبو الفتح ابن جنى تبعا لشيخه أبى على الفارسى إلى أنه من إبدال الحرف مكان الحرف إبدالا تصريفيا ، قال ابن جنى : «أبدل الكاف من التاء لأنها أختها فى الهمس ، وكان سحيم إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنت » اه

١٦٠ — أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً
مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ (١)

وإنما لم يعدّ المصنف هذه الأشياء لقلتها وكونها شواذ

قوله « وزيادة السين » قالوا : السين بدل من الشين فى السِّدَّة وَالشِّدَّة ورجل مَشْدُود وَمَسْدُود ، والشين أصل ، لكونها أكثر تصرفا ، وقالوا فى اسْتَخَذَ : إن أصله اتخذ من التخذ ، فهى بدل من التاء ، وقيل أيضا : أصلها اسْتَخَذَ فاذن لاحجة فيه ، و بمثله تمسّك الزمخشرى ، لا باسَّمَعَ كما قال المصنف ، و إنما لم يعدّ سين نحو اسَّمَعَ والذال والظاء فى اذَّكَرَ وَاظَّلَمَ فى حروف البدل لأن البدل فى هذه الأشياء ليس مقصودا بذاته ، بل لما كان السين والذال والظاء مقاربة للطاء فى المخرج وقصد الإدغام ولم يمكن فى المتقارب بين إلا بجعلهما متماثلين قلبت التاء سينا وذالا وظاء ، لما سيجىء فى باب الإدغام ، فلما كان البدل لأجل الإدغام لم يعتد به .

مواطن ابدال الهمزة

قال : « فَالْهَمْزَةُ تُبْدَلُ مِنْ حُرُوفِ اللِّينِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ ؛ فَمِنَ اللِّينِ إعْلاَلٌ لاَزِمٌ فِي نَحْوِ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلَ ، وَجَائِزٌ فِي أُجُوهٍ وَأُورِيَ ، وَأَمَّا نَحْوُ دَأَبَّةٍ وَشَأَبَّةٍ وَالْعَأْلَمِ وَبَأْزٍ وَشِئْمَةٍ وَمُؤْقِدٍ فَشَاذٌ ، وَأَبَابُ بَحْرٍ أَشَذُّ ، وَمَاءُ شَاذٌ »

أقول : قوله « فى نحو كساء ورداء » ضابطه كل واو وياء متطرفتين ، أصليتين كانتا ككساء ورداء ، أولا كَعِلْبَاءٍ (٢) ورِدَاء ، فى ترخيم رِدَاوِىّ ،

---

(١) هذا بيت من البسيط ، وهو مطلع قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأعن : يروى فى مكانه أأن — بهمزة استفهام داخلة على أن المصدرية ، ومن رواه أعن فقد أبدل الهمزة عينا ، وترسمت : تبينت ونظرت ، والأصل فيه ترسم الدار : أى تعرف رسمها . وخرقاء : لقب مية صاحبته ، والصبابة : رقة الشوق ، ومسجوم : سائل منسكب . والاستشهاد بالبيت فى « أعن » حيث أبدل الهمزة عينا

(٢) علباء : انظر (ص ١٧٧ من هذا الجزء)

واقعتين بعد ألف زائدة ، فإنهما تقلبان ألفين ، ثم تقلب الألف همزة ، كما تقدم .

قوله « وقائل و بائع » ضابطه كل واو وياء هى عين فاعِلِ الْمُعَلّ فعله أو فاعِلِ الكائن للنسب كسائف[1] ؛ لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف ، فإنه تقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة ، كما تبين قبل .

قوله « وأواصل » ضابطه كل واوين فى أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة منقلبة عن حرف آخر ، نحو أَوَاصِلَ وَأُوْعَدٍ من وعد على وزن جَوْرَب وأُوعَاد على وزن طُومار [2] فانه تقلب أولاهما همزة

قوله « أُجوه وأورى » ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة : فى الأول كانت ، أو فى الوسط ، والتى فى الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن حرف كأُورِى ، أولا كأُجُوه ، قولنا « ضمة لازمة » احتراز عن ضمة الاعراب ، والضمة للساكنين ، وعند المازنى هذا القلب مطرد فى الواو المتصدرة المكسورة أيضاً نحو إفَادَة وَإِشَاح

قوله « نحو دَأَبَّة » ذكرنا حاله فى باب التقاء الساكنين ، وكذا حال الْمُشْتَئِق فى قوله :

* صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقِ [3] *

فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة ، وحكى الفراء فى غير الضرورة رجل مَئِل : أى كثير المال ، وقالوا : لبَّأَ الرجل بالحج ، وعن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم ، وليس ذلك فرارا من الساكنين ، ولكن لتقارب مخرجى الألف والهمزة ، وأنشد قوله :

---

(١) سائف : انظر (ص ١١٢ من هذا الجزء)

(٢) الطومار : الصحيفة ، انظر (ج ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٣) قد مضى شرح هذا البيت فارجع إليه فى (ج ٢ ص ٢٥٠)

١٦١ — يَادَارَ سَلْمَى يَاسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي
فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هَـٰذَا الْعَأْلَمِ (١)

بالهمز ، وذلك لأن ألف عالم تأسيس لا يجوز معها إلا مثل السَّاجِمِ (٢) اللَّازِمِ ، فلما قال : اسْلَمِي همز العألم ؛ ليجرى القافية على منهاج واحد فى عدم التأسيس ، وحكى اللحيانى عنهم بَأَزّ وأصل ألفه واو ؛ بدليل أبواز ، وقالوا : الشِّئْمة (٣) ، أصلها الياء ، كما قالوا : قطع الله أَدْيَه : أى يَدْيَه فردوا اللام (٤)

---

(١) هذا الشاهد من الرجز ، وهو للعجاج ، وليس البيتان اللذان أنشدهما المؤلف متصلين فى الأرجوزة ، والأول منهما مطلعها ، وبعده :

* بِسَمْسَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ *

وإنما يذكر النحاة هذين البيتين معا — وإن لم يكونا متصلين — ليبينوا أن الأرجوزة مبنية من أولها على غير التأسيس . والاستشهاد به فى قوله « العألم » بالهمز ، وأصله العالم ؛ فهمزه لئلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس ، وقد همز « الخاتم » فى هذه الأرجوزة أيضا فى قوله :

عِنْدَ كَرِيمٍ مِنْهُمُو مُكَرَّمِ مُعَلَّمٍ آيَ الْهُدَى مُعَلِّمِ
* مُبَارَكٍ مِنْ أَنْبِيَاءَ خَأْتَمِ *

(٢) الساجم : اسم فاعل من قولك : سجمت الدمع : أى صببته ، ويقولون : سجمت العين الدمع وسجمت السحابة المطر ، فالدمع والمطر مسجومان ، وربما قالوا : دمع ساجم على النسب

(٣) الشئمة : الطبيعة ، وأصله الشيمة بالياء فهمز

(٤) قولهم « قطع الله أديه » هو بفتح الهمزة وسكون الدال ، وأصلها قطع الله يديه ، برد اللام فقلبوا الياء همزة ، قال ابن جنى فى المحتسب : « وقلبت الياء همزة فى قولهم : قطع الله أديه ، يريدون يده ؛ فردوا اللام المحذوفة ، وأعادوا العين إلى سكونها »

وأبداوا الياء الأولى همزة ، كذا قال ابن جنى ، ويقال : فى أسنانه ألل : أى يلل .

قوله « مؤقد » أنشد أبو على

١٦٢ — * لَحَبُّ الْمُؤْقِدِينِ إِلَيَّ مُؤْسَى (١) *

بهمز واو الموقدين وموسى ، وقرىء (بِالسُّؤْقِ وَالْأَعْنَاقِ) مهموزاً ، قيل : وجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة ، والواو المضمومة تهمز ، نحو نُؤُور وَغُؤُور

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* وَجَعْدَةُ إِذَا أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ *

وهو لجرير بن عطية الخطفى من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان ، ومطلعها قوله :

عَفَا النَّسْرَانِ بَعْدَكَ وَالْوَحِيدُ ... وَلَا يَبْقَى لِجِدَّتِهِ جَدِيدُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

نَظَرْنَا نَارَ جَعْدَةَ هل نَرَاهَا ... أَبُعْدٌ غَالَ ضَوْءَكِ أَمْ هُمُودُ

قوله « لحب المؤقدين » رويت هذه العبارة على عدة أوجه : أحدها « أحب المؤقدين » على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وثانيها « لحب المؤقدين » بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وأصله لأحب المؤقدين فحذفت الهمزة كما حذفها الشاعر فى قوله .

وَزَادَنِي كَلَفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وكما حذفت كثيرا فى خير وشر ، وثالثها «لحب المؤقدان» باللام بعدها فعل تعجب كالذى فى قول الشاعر :

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا ... وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وموسى وجعدة ابنا الشاعر ، والوقود : مصدر وقدت النار وقودا ، ويقال : هو اسم لما توقد به النار (انظر ح ١ ص ١٥٩ ، ١٦٠)

قوله « وأباب بحر أشذ » إنما كان أشذ إذ لم يثبت قلب العين همزة فى موضع بخلاف قلب الواو والياء والألف؛ فإنها تقلب همزة، أنشد الأصمعى

١٦٣ — * أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِــكٍ هَزُوقِ (١) *

الهزوق : المستغرق فى الضحك ، قال ابن جنى : أباب من أبّ إذا تهيأ ، قال :

١٦٤ — * وَكَانَ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا (٢) *

وذلك لأن البحر يتهيأ للموج ، قال : وإن قلت : هو بدل من العين فهو

---

(١) هذا البيت من بحر الرجز لم نقف على نسبته إلى من قاله ، والأباب : قيل : هو العباب - كغراب - وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه؛ وقيل : هو فعال من أب : أى تهيأ وذلك لأن البحر يتهيأ لما يزخر به ؛ فالهمزة على الأول بدل من العين ، كما أبدلها الشاعر منها فى قوله :

أَرِينِى جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لأَنَّنِى ... أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

أراد لعلنى ، وهمزة أباب على الوجه الثانى أصل ، وضاحك : كناية عن امتلاء البحر ، وزهوق : مرتفع ، ويروى هزوق » بتقديم الهاء

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون ، وصدره مع بيت سابق عليه هكذا :

فَأَبْلِــغْ بَنِى سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ بِأَنَّنِى ... عَتَبْتُ فَلَمَّا لَمْ أَجِدْ لِىَ مَعْتَبَا

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمُ، وَكَصَارِمٍ ... أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا

ومن هذا تعلم أن النحاة - ومنهم المؤلف - قد غيروا فى إنشاد هذا الشاهد، وقوله « طوى كشحا » كناية ، يقولون : طوى فلان كشحه على كذا ؛ إذا أضمره فى قلبه وستره ، ويقولون : طوى فلان كشحه ؛ إذا أعرض بوده ، وأب : تهيأ ، وبابه نصر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أب » بمعنى تهيأ ؛ فأنه يدل على أن الأباب فى قول الشاعر :

* أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوق *

فُعال وهمزته أصلية

وجه ، لـكنه غير قوى ، ومن قال : إنه بدل منه ؛ فلقرب مخرجيهما ، ولذا أبدل منه العين ، نحو قوله

* أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً (١) ...... البيت *

قوله «وماء شاذ» هو شاذ لـكنه لازم ، وأصله مَوَه ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفائها ؛ فـكأنها واو أو ياء واقعة طرفا بعد الألف الزائدة ، فقلبت ألفا ، ثم همزة ، وقالوا أيضا فى أَمْوَاه : أَمْوَاء ، لمثل هذا ، قال :

١٦٥ — وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِى رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا (٢)

قيل : آل أصله أهل ثم أَأْلْ — بقلب الهاء همزة — ثم آل — بقلب الهمزة ألفا — وذلك لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفا وثبت قلبها همزة ، فالحمل على ماثبت مثله أولى ، وقال الـكسائى : أصله أَوَل ؛ لأنهم يؤولون إلى أصل ، وحكى أبو عبيدة فى هَلْ فَعَلْتَ ؟ : أَلْ فَعَلْتَ ؟ وقيل : إن أصل ألاّ فى التحضيض هَلاَّ

مواطن ابدال الالف

قال : « وَالْأَلِفُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَالْهَمْزَةِ ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لاَزِمٌ فِى نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ

---

(١) قد سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع إليه فى (ص٢٠٣ من هذا الجزء)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله ، وقوله « وبلدة » الواو فيه واو رب ، و « قالصة » اسم فاعل من قلص الماء فى البئر إذا ارتفع ، و «أمواؤها» جمع ماء ، و « يستن » معناه يجرى فى السنن ، وهو الطريق و « رأد الضحى » ارتفاعه ، و « أفياؤها » جمع فىء ، وهو الظل . والاستشهاد بالبيت فى قوله «أمواؤها» وللعلماء فيه وجهان : أحدهما أن أصلها أمواهها ؛ فقلب الهاء همزة ، كما قلبها فى المفرد ، والوجه الثانى أن هـــذه الهمزة هى الهمزة التى فى الواحد

وَآلٍ عَلَى رَأْيٍ ، وَنَحْوُ يَاجَلُ ضَعِيفٌ ، وَطَائِيٌّ شَاذٌّ لَازِمٌ ، وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ رَأْسٍ ، وَمِنَ الْهَاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ »

أقول : قوله « قال و باع » ضابطه كل واو و ياء تحركتا وانفتح ماقبلهما ، على الشروط المذكورة فى باب الإعلال ،

قوله « ونحو يَاجَلُ ضعيف » أى : وإن كان مطردا فى بعض اللغات ، كما ذكرنا فى باب الإعلال ، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ماقبلها ألفا

قوله « وطائى شاذ » وذلك لما ذكرنا ؛ لكنه واجب

قوله « فى نحو رأس »مطرد لكنه غير لازم إلا عندأهل الحجاز ، وضابطه كل همزة ساكنة مفتوح ماقبلها ، وفى نحو آدم لازم

و يبدل من النون والتنوين وقفا فى نحو رأيت زيدًا وَلَنَسْفَعًا

ابدال الياء

قال : « وَالْيَاءُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنَ الْهَمْزَةِ وَمِنْ أَحَدِ حَرْفَيِ الْمُضَاعَفِ وَالنُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَالسِّينِ وَالثَّاءِ ، فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَازٍ وَأَدْلٍ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَمَفَاتِيحَ وَمُفَيْتِيحٍ وَدِيَمٍ وَسَيِّدٍ ، وَشَاذٌّ فِي نَحْوِ حُبْلَى وَصُيَّمٍ وَصِبْيَةٍ وَيَيْجَلُ ، وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ ذِيبٍ ، وَمِنَ الْبَاقِي مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ فِي نَحْوِ أَمْلَيْتُ وَقَصَّيْتُ وَفِي نَحْوِ أَنَاسِيّ ، وَأَمَّا الضَّفَادِي وَالثَّعَالِي وَالسَّادِي وَالثَّالِي فَضَعِيفٌ »

أقول : قوله « فى نحو ميقات » ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة ، وضابط نحو غازٍ أن يتطرف الواو وقبله كسرة ، وضابط نحو أدْلٍ أن يتطرف الواو المضموم ما قبلها على الشرط المذكور ، وضابط نحو قيام أن تكون العين واوا مكسورا ماقبلها فى مصدر أُعِلّ فعله ، وضابط نحو حياض أن تكون العين واواً فى جمع قد سكن عين مفرده ، وقبل الواو كسرة ، و بعده ألف ، وضابط نحو دِيَم أن تكون الواو عينا قبلها كسرة فى جمع ما قد قلبت عينه ، وضابط نحو سَيِّد أن

يجتمع الواو والياء وتسكن أولاها ، وضابط نحو أغْزَيْتُ أن تقع الواو رابعة فصاعدا متطرفة مفتوحا ما قبلها على الشرط المذكور

قوله « شاذ فى نحو حُبْلَىْ وَصُيَّم » قد ذكرنا فى باب الوقف أن حُبْلَى بالياء مطرد عند فزارة ؛ فكان الأولى أن يقول ضعيف لا شاذ ، وكذا ذكرنا أن نحو صُيَّم مطرد وإن كان ضعيفا ، وكذا نحو ييْجَل ، قال أبو على : هو قياس عند قوم وإن كان ضعيفا ، وحكم الزمخشرى بشذوذه ، وصِبْيَة وَثِيرَة شاذ كما ذكرنا

قوله « ومن الهمزة » هو واجب فى نحو إيت ، ومطرد غير لازم فى نحو ذيب ، وتبدل الياء مكان الواو والألف فى نحو مُسَيْلِمَان وَمُسْلِمُونَ ، وفى نحو [قراطيس و(١)] قُرَيْطِيس لكسر ما قبل الألف ، وكذا الألف التى بعد ياء التصغير ، نحو حُمَيِّر

قوله « كثير فى نحو أمليت وَقَصَّيْت » يعنى بنحوه ثلاثيا مزيداً فيه يجتمع فيه مثلان ولا يمكن الإدغام لسكون الثانى ، نحو أمْلَلْتُ ، أو ثلاثة أمثال أولها مدغم فى الثانى ، فلا يمكن الإدغام فى الثالث ، نحو قَصَّيْت وَتَقَضِّىَ البازى(٢) ؛ فيكره اجتماع الأمثال ، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثانى ياء لزيادة الاستثقال ، وإن كان ثلاثيا مجرداً لم يقلب الثانى ؛ فلا يقال فى مَدَدْتُ مَدَيت ، أما قولهم « فلاَ وَرَبْيِك » أى رَبِّك فشاذ ، وأبدلوا أيضا من أول حرفى التضعيف فى وزن فِعَّال ، إذا كان اسما ، لا مصدرا ، ياء ، نحو دِيماس (٣)

---

(١) هذا المثال غير موجود فى كلام صاحب الشافية فى جميع النسخ التى بين أيدينا ، وإن كان من مواضع قلب الواو ياء .

(٢) تقضى البازى : مصدر تقضض ، بمعنى انقض وقد وقع ذلك فى قول العجاج :

إذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ   تَقَضِّيَ الْبَازِى إذَا الْبَازِى كَسَرْ

(٣) الديماس ـ بكسر الدال ، وتفتح ـ : الكن ، والحمام ، وجمعوه على دماميس ودياميس

وديباج (١) ودينار وقيراط وشيراز ، فيمن قال : دَمَاميس وَدَبَابيج ودنانير وقراريط وشراريز ، وهذا الإبدال قياس ، إذ لا يجىء فِعَّال غيرالمصدر إلاوأول حرفى تضعيفه مبدل ياء ، فرقا بين الاسم والمصدر ، ولايبدل فى المصدرنحو كَذَّب كِذَّابا ؛ فإن كان الاسم بالهاء كالصِّنَّارة (٢) وَالدِّنَّامَةِ (٣) لم يبدل ؛ للأمن من الالتباس ، وأما من قال دياميس وديابيج فيجوزأن يكون لم يردهما إلى الأصل وإن زالت الكسرة للزوم الياء فى آحادهماويجوز أن يكون آحادهما على وزن فِيعَال فى الأصل من غير أن يكون الياء بدلا من حرف التضعيف ، وأما قولهم شواريز بالواو فى جمع شيراز فمبنى على أن أصله شِوْرَاز ، وإن لم يكن فِوعال فى كلامهم ، ويجوز أن يكون شواريز أصلها شياريز فأبدلت الياء واواً تشبيها للياء بالألف فى نحو خَاتَمٍ وَخَوَاتم فيكون أصله شيراز ، وجاز اجْلِيوَاذ (٤) واخْرِيوَاط (٥) فى مصدر اجْلَوَّذ واخْرَوَّط

قوله « أناسىّ » يجوز أن يكون جمع إِنْسِىّ فلا تكون الياء بدلا من النون ، كذا قال المبرد ، وأن يكون جمع إنسان ، والأصل أَنَاسِين ، وقد

---

(١) الديباج - بكسر الدال ، وتفتح - : الثياب المتخذة من الابريسم ، وتجمع على دبابيج وديابيج

(٢) الصنارة - بكسر الصاد المهملة وتشديد النون - : شجرة تعظم وتتسع وليس لها نور ولاثمر ، وهو واسع الورق ، وورقه شبيه بورق الكرم ، والأكثر فيه تخفيف النون ، وجمعه صنار

(٣) الدنامة والدنمة : القصير من كل شىء

(٤) اجلوذ الليل : ذهب ، واجلوذ بهم السير ؛ إذا دام مع السرعة ، انظر (حـ ١ ص ٥٥ ، ١١٢)

(٥) اخروط : أسرع . انظر (حـ ١ ص ١١٢)

يستعمل أيضا ، فيكون كالظَّرَابى فى جمع الظَّرِبَانِ [١]

وأما العين والباء والسين والثاء ، فكقوله :

١٦٦ — وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ... وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ [٢]

وقوله :

١٦٧ — لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ ... مِنَ الثَّعَالِى وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا [٣]

---

(١) الظربان - بفتح فكسر ، والظرباء - : دابة تشبه القرد على قدر الهر . انظر (ح ١ ص ١٩٨)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، ويقال : صنعه خلف الأحمر ، والمنهل : أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب ، ثم استعمل فى المورد من الماء ، والحوازق : يروى بالحاء المهملة والزاى ، وهى الجوانب ، ويقال : الحوازق : الجماعات ، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه ، والضفادى : الضفادع ، واحدها ضفدعة ، والجم : أصله الكثير ، وما اجتمع من الماء فى البئر ، ويراد به هنا ماء المنهل لأضافته إلى الضمير العائد إليه ، والنقانق : جمع نقنقة ، وهو الصوت المتكرر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ضفادى » حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع

(٣) هذا بيت من البسيط من قصيدة لأبى كاهل اليشكرى - وقبله :

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغْوَاءَ حَادِرَةٍ ... ظَمْيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا

والشغواء : العقاب التى فى رأسها بياض ، وحادرة : نازلة من عال ، ويروى حاذرة ، ومعناه المتيقظة ، والظمياء : العطشى إلى دم الصيد ، والطل : المطر الضعيف ، والخوافى : جمع خافية ، وهن أربع ريشات فى جناح الطائر ، والأشارير : جمع إشرارة - بكسر الهمزة - وهى اللحم القديد ، وتتمره : تجففه ، ويروى متمرة ، اسم مفعول من ذلك ، وروى منصوبا ومجرورا ، وصحفه المبرد ، فرواه مثمرة بالمثلثة . والثعالى : الثعالب ، والوخز : قطع اللحم واحدتها وخزة ، والأرانى : الأرانب ، والاستشهاد به فى قوله « من الثعالى » وقوله « أرانيها » حيث قلب الباء فى كل منهما ياء ، وأصله « من الثعالب » « وأرانبها »

وقوله :

١٦٨ — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي (١)

وقوله :

١٦٩ — يَفْدِيكَ يَازُرْعَ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهٰذَا الثَّالِي (٢)

* وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لَاتُبَالِي *

وقد يبدل الياء من الجيم ، يقال : شَيَرَة وشُيَيْرَة في شَجَرة وشُجَيْرة .

ابدال الواو

قال : « وَالْوَاوُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنَ الْهَمْزَةِ ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ ضَوَارِبَ وَضُوَيْرِبٍ وَرَحَوِيٍّ وَعَصَوِيٍّ وَمُوقِنٍ وَطُوبَى وَبُوطِرَ وَبَقْوَى ، وشَاذٌّ ضَعِيفٌ فِي هٰذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ وَنَهُوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجِبَاوَةٍ ، وَمِنَ الْهَمْزِ فِي نَحْوِ جُؤْنَةٍ وَجُؤَنٍ »

أقول : قوله « ضَوَارب وضُوَيْرب » ضابطه الجمع الأقصى لفاعِلٍ أو فاعَلٍ كحائِط وخَاتَم ، أو مصغرها ، و إنما قلبت واوا في فوَاعل حملا على فُوَيْعل ؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، و بينهما تناسب في أشياء ، كما مر في بابيهما ، وكذا تقلب الألف واوا في ضُورِب وتضورب .

---

(١) هذا بيت من الوافر ، وينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الأخيلية ، وينسب أيضا للحادرة ؛ والفسال : جمع فسل ، وهو الرذل من الرجال ، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة . والاستشهاد به في قوله « سادى » حيث قلب السين ياء وأصله « سادس »

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، وزرع - بضم فسكون - : مرخم زرعة ، والاستشهاد به في قوله « الثالى » حيث قلب الثاء ياء ، وأصله الثالث .

قوله « عَصَوِىّ وَرَحَوِىّ » ضابطه الألف الثالثة أو الرابعة إذا لحقها ياء النسب ؛ فإنك تقلب الألف واوا ، سواء كانت عن واو أو عن ياء ، لمجىء الياء المشددة بعدها ؛ وقد مر [1] فى باب النسب وباب الإعلال وَجْهُ قلبها واوا ، ووجه عدم قلبها ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها .

قوله : « موقن وطُوبَى و بوطر » ضابطه كل ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر ، إلا فى نحو بِيضَان [2] وحِيكَى وضِيزى [3] ، وقولنا « حرفان أو أكثر » احتراز عن نحو بيض .

قوله « وتَقْوَى » ضابطه كل ياء هى لام لفَعْلى اسما ، وكذا يقلب الياء واوا فى نحو عَمَوِىّ قياساً .

قوله « أمر مَمْضُوٌّ عليه » أصله مَمْضُوىٌ ، لأنه من مضى يمضى ، وكذا نَهُوٌّ عن المنكر أصله نَهُوىٌ ، كأنه قلب الياء واواً ليكون موافقا لأُمُور ، لأنهم يقولون : هو أمُورٌ بالمعروف ونَهُوٌّ على المنكر ، ولو قلبوا الواو ياء على القياس لكُسِرَت الضمة فصار نَهِيًّا ، فلم يطابق أمُورًا ، وقالوا : الْفُتُوَّة [4] والنُدُوَّة [5] والأصل الْفُتُويَة والنُدُويَة ، وشربت مَشُوًّا ومَشِيًّا ، وهو الدواء

---

(١) قد ذكر المؤلف علة انقلاب الألف فى عصا ورحا واوا فى عصوى ورحوى فى باب النسب (ح ٢ ص ٣٨) وذكر وجه عدم قلب الواو فى عصوى ورحوى ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فى باب النسب (ح ٢ ص ٣٨) أيضا ، وفى باب الأعلال (ص ١٥٨ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٤) الفتوة : الشباب وحداثة السن ، انظر (ح ٢ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨)

(٥) الندوة : مصدر ندى ، يقال : نديت ليلتنا ندى وندوة ، إذا نزل فيها مطر خفيف قدر مايبل وجه الأرض

الذى يُمْشِى البطن ، وقالوا : جَبَيْتُ الخراج جِبَاية وَجِبَاوَة ، والكل شاذ

قوله «ومن الهمزة» : وجوبا فى نحو أُومن ، وجوازاً فى نحو جُونَة وجون [١] كما مر فى تخفيف الهمز ، ويجب أيضا فى نحو حَمْرَاوان على الأعرف ، وحَمْرَاوات وحَمْرَاوِىّ ، وضَعُفَ أَفْعَوْ فى أَفْعَى كما مر فى باب الوقف [٢]

ابدال الميم

قال : «وَالْمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ والنُّونِ وَالْبَاءِ ، فَمِنَ الْوَاوِ لَازِمٌ فِى فَمٍ وَحْدَهُ وَضَعِيفٌ فِى لَامِ التَّعْرِيفِ ، وَهِىَ طَائِيَّةٌ ، وَمِنَ النُّونِ لَازِمٌ فِى نَحْوِ عَنْبَرٍ وشَنْبَاء ، وَضَعِيفٌ فِى الْبَنَامِ وطَامَهُ اللهُ عَلَى الْخَيْرِ ، وَمِنَ الْبَاءِ فى بَنَاتِ مَخْرٍ وَمَازِلْتُ رَاتِماً وَمِنْ كَثَمٍ»

أقول : لم يبدل الميم من الواو إلا فى فَمٍ ، وهذا بدل لازم ، وقد ذكرنا فى باب الإضافة أن أصله فَوْهٌ ، بدليل أَفْوَاهٍ وَأَفْوَهَ وَفُوَيْهَة وتَفَوَّهْتُ ، حذفت الهاء لخفائها ، ثم أبدلت الواو ميما لئلا تسقط فيبقى المعرب على حرف ، وقال الأخفش : الميم فيه بدل من الهاء ، وذلك أن أصله فَوْه ، ثم قلب فصار فَهْو ، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميما ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

* هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا [٣] *

فهو عنده كقوله :

١٧٠ — * لا تَقْلُوَاهَا وَادْلُواهَا دَلْوَا

إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا [٤]

(١) الجؤنة : سلة مستديرة مغشاة جلدا يجعل فيها الطيب والثياب (انظر ص ٥٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر الكلام على هذا فى (حـ ٢ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦)

(٣) قد مضى شرح هذا الشاهد فى (حـ ٢ ص ٦٦)

(٤) هذا بيت من الرجز ، ولم نقف على قائله ، وتقلواها : مضارع مسند لألف الاثنين ، وأصله من قلا الحمار الأتان يقلوها قلوا ، إذا طردها وساقها ،

فى رد المحذوف للضرورة ، والميم والواو شفويتان ، والميم تناسب اللام والنون لكونهما مجهورتين و بين الشديدة والرخوة

قوله « وضعيف فى لام التعريف » قال عليه السلام : « ليْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيامُ فى امْسَفَر »

قوله « ومن النون لازم » ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء : فى كلمة كعَنْبَر ، أو كلمتين نحو سَمِيعٌ بَصِير وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء ، لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق كما يجىء فى الإدغام ، والنون الخفية ليست إلا فى الغنة التى مُعْتَمَدُها الأنف فقط ، والباء معتمدها الشفة ، و يتعسر اعتمادان متواليان على مخرجى النفس المتباعدين فطلبت حرف تقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء ، فوجدت هى الميم ، لأن فيه الغنة كالنون ، وهوشفوى كالباء ، وأما إذا تحركت النون نحو شَنَب [1] ونحوه فليست النون مجرد الغنة ، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها ، فلا جرم انقلب ميما ، وضعف إبدالها من النون المتحركة ، كما قال رؤبة :

١٧١ — يَاهَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ

وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ [2]

والمراد لاتعنفا فى سوقها ؛ وادلواها : مضارع مسند لألف الاثنين كذلك ، وتقول : دلوت الناقة دلوا ، إذا سيرتها سيرا رويدا ، يريد لاتشقا على هذه الناقة وارفقا بها ، وغدوا : يريد به غدا ، برد اللام المحذوفة ، ومثله قول لبيد :

وَمَا النَّاسُ إلاَّ كالدِّيَارِ ، وأهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا ، وغَدْواً بَلاَقِعُ

وكذلك قول عبد المطلب بن هاشم فى بعض الروايات :

لاَيَغْلِبَنَّ صليبُهُمْ ومِحَالُهُمْ غَدْواً مِحَالَكْ

(١) الشنب : ماء ورقة وعذوبة وبرد فى الأسنان ، وفعله شنب – كفرح – والفم أشنب ، والمرأة شنباء ، وقد قلبوا النون ميما فقالوا شمباء

(٢) هذا الشاهد من بحر الرجز ، ينسب لرؤبة بن العجاج ، وهال : مرخم

ويقال : طَأَمَه الله على الخير : أى طانه ، من الطينة [١] : أى جبله ، قال :

١٧٢ — * أَلاَ تِلْكَ نَفْسٌ طِينَ مِنْهَا حَيَاؤُهَا [٢] *

ولم يسمع لطام تصرف ،

بنات بَخْرٍ وَبَنَات مخر : سحائب يأتين قُبُلَ الصيف بيض منتصبات في السماء ، وقال ابن السرى : هو مشتق من البخار ، وقال ابن جنى : لو قيل إن بنات مخر من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى : (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ) لم يبعد .

قال أبو عمرو الشيبانى : يقال : ما زلت رَاتِماً على هذا ، وراتبا : أى مقيما ؛ فالميم بدل من الباء ؛ لأنه يقال : رَتَمَ مثل رَتَبَ ، قال ابن جنى : يحتمل أن تكون الميم أصلا من الرَّتَمَة ، وهى خيط يشد على الإصبع لتستذكر به الحاجة ، وهو أيضا ضرب من الشجر ، قال :

هالة ، وأصلها الدائرة حول القمر ، ثم سمى به : والتمتام : الذى فيه تمتمة : أى تردد فى الكلام . والاستشهاد بالبيت فى قوله « البنام » حيث قلب النون ميما وأصله البنان .

(١) الطينة : الجبلة والطبيعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، أنشده أبو محرز خاف بن محرز الأحمر ، وهو مع بيت سابق عليه قوله :

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ تَزَيَّنَتْ ... عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى ضَاقَ عَنْهَا فَضَاؤُهَا

لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَحِى أَنْ يَضُمَّهُ ... إِلَى تِلْكَ نَفْسٌ طِينَ فِيهَا حَيَاؤُهَا

ومنه تعلم أن عجز البيت الذى رواه المؤلف قد صحف عليه من ثلاثة أوجه : الأول « إلى » إذ وضع بدلها « ألا » الاستفتاحية ، الثانى قوله « فيها » الذى وضع بدله « منها » . وفى بعض نسخ الشرح « ألا كل نفس » وهى التى شرح عليها البغدادى ، فهذا هو التحريف الثالث . والاستشهاد بالبيت فى قوله « طين » ومعناه جبل ، وهذا يدل على أن قولهم : طانه الله معناه جبله

١٧٣ — هَلْ يَنْفَعَنْكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ
كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرَّتَمْ (١)

وذلك أنه كان الرجل منهم إذا أراد سفرا عمد إلى غُصْنَيْن من شجرتين يقرب أحدهما من الآخر ويعقد أحدهما بصاحبه ، فإن عاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال : إن امرأته لم تَخُنْه ، وإلا قال : إنها خانته .

وقال يعقوب : يقال : رأيناه من كَثَم : أى كثب : أى قرب ، وينصرف فى كثب يقال : أَكْثَبَ الأمر : أى قرب

إبدال النون

قال: «وَالنُّونُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ شَاذٌّ فِي صَنْعَانِيٍّ وَبَهْرَانِيٍّ وَضَعِيفٌ فِي لَعَنَّ»

أقول : قوله « فى صنعانى وبهرانى » منسوبان إلى صَنْعَاء وبَهْرَاء ؛ فعند سيبويه النون بدل من الواو ؛ لأن القياس صَنْعَاوِى ، كما تقول فى حمراء : حَمْرَاوِى ، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة ، وأيضا هما بين الشديدة والرخوة وهما مجهورتان ، وقال المبرد : بل أصل همزة فَعْلَاء النون ، واستدل عليه برجوعها إلى الأصل فى صنعانى وبهرانى ، كما ذكرنا فى باب مالا ينصرف،(٢)

---

(١) هذا بيت من الرجز لم نقف له على قائل ، وينفعنك : مضارع مؤكد بالنون الخفيفة ، لوقوعه بعد الاستفهام ، وفاعله قوله « كثرة ماتعطى » . وإن : شرطية ، والرتم : اسم جنس جمعى واحده رتمة ، والرتمة : الخيط الذى يشد فى الأصبع لتستذكر به الحاجة ؛ والاستشهاد به فى قوله « الرتم » وهو مأخوذ من الرتمة ، وذلك يدل على أن الميم أصلية وليست مبدلة من الباء ، وهذا أحد وجهين للعلماء فى قولهم : مازلت راتما : أى مقيما ، وهو وجه ذكره ابن جنى ونقله عنه المؤلف بتوجيهه ، والوجه الآخر أنّ الميم بدل من الباء ، وهو وجه ذكره أبو عمرو الشيبانى كما قال المؤلف ؛ لأنهم يقولون : مازلت راتبا ، وما زلت راتما ، بمعنى واحد .

(٢) قد نقلنا لك عبارته التى يشير إليها ، واستكملنا بحث هذه المسألة فى (حـ ٢ ص ٥٨ ، ٥٩)

والأولى مذهب سيبويه ؛ إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون

قوله « وضعيف فى لَعَنَّ » قيل : النون بدل من اللام ؛ لأن لعل أكثر تصرفا ، وقيل : هما أصلان لأن الحرف قليل التصرف

ابدال التاء

قال : « وَالتَّاء مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسِّينِ وَالْبَاءِ والصَّادِ ؛ فَمِنَ الْوَاوِ والْيَاءِ لاَزِمٌ فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وشَاذٌّ فِي نَحْوِ أَتْلَجَهُ وَفِي طَسْتٍ وَحْدَهُ وَفِي الذَّعَالِتِ ولَصْتٍ ضَعِيفٌ »

أقول : قوله « نحو اتعد واتسر » أى : كل واو أو ياء هو فاء افتعل كما مر فى باب الإعلال

قوله « أتلجه » قال :

١٧٤ — رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ   مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِه [١]

وضربه حتى أتكأه [٢] ، ومنه تُجاه [٣] وتُكَلة [٤] وتيقور [٥]

---

(١) هذا بيت من المديد ، وهو مطلع قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندى بعده :

قَدْ أَتَتْهُ الْوَحْشُ وَارِدَةً   فَتَنَحَّى النَّزْعُ فِي يَسَرِهْ

وثعل - كعمر - : أبو قبيلة من طى يقال : إنه أرمى العرب ، وهو ثعل بن عمرو ابن الغوث بن طى ، ومتلج : اسم فاعل من أولج : أى أدخل ، وأصله مولج ؛ فأبدل من الواو تاء ، والقتر : جمع قترة - بضم فسكون - وهى حظيرة يكمن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر ، ويروى « فى ستره » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « متلج » حيث بدل التاء من الواو كما ذكرنا

(٢) أتكأه : أصلها أوكأه ؛ فأبدل من الواو تاء ، ومعناه وسده ، وقيل : معنى أتكأه ألقاه على جانبه الأيسر ، وقيل : ألقاه على هيئة المتكىء

(٣) تقول : قعد فلان تجاه فلان ؛ أى تلقاءه ، والتاء بدل من الواو ، وأصله من المواجهة

(٤) انظر (ج ١ ص ٢١٥)

(٥) التيقور : الوقار ، وهى فيعول ، وأصلها ويقور ؛ فأبدلت الواو تاء ؛ قال العجاج :

* فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبِلَى تَيْقُورِى *

من الوقار ، وتُخَمَة (١) وتُهمة (٢) وتقوى (٣) وتُقَاة وتَتْرَى (٤) من المواترة وتَوْرَاة من الوَرْى (٥) وهو فَوْعَلة اندور تفعَلة ، وكذا تَوْلَج (٦) وتَوْأم (٧) وأُخْت وبِنْت (٨) وهَنْت وأسْنَتُوا (٩) من السَّنة

قوله « طَسْت » لأن جمعه طُسُوس لا طُسُوت

قوله « وحده » إنما قال ذلك مع قولهم سِتّ لأن الإبدال فيه لأجل

(١) التخمة : الثقل الذى يصيبك من الطعام . انظر (ح ١ ص ٢١٦)

(٢) التهمة : ظن السوء . انظر (ح ١ ص ٢١٦)

(٣) التقوى : اسم من وقيت ، وأصلها الحفظ ، ثم استعملت فى مخافة الله ؛ وأصل تقوى وقوى ، فأبدلت الواو تاء

(٤) تترى : أصلها وترى من المواترة وهى المتابعة ، أبدلت واوها تاء إبدالا غير قياسى ، وانظر (ح ١ ص ١٩٥ و ص ٨١ من هذا الجزء)

(٥) انظر (ص ٨١ من هذا الجزء)

(٦) انظر (ص ٨٠ من هذا الجزء)

(٧) التوأم : الذى يولد مع غيره فى بطن : اثنين فصاعدا من جميع الحيوان ، وهو من الوئام الذى هو الوفاق ، سمى بذلك لأنهما يتوافقان فى السن ، وأصله ووءم بزنة فوعل كجوهر ، فأبدلت الواو الأولى تاء كراهة اجتماع الواوين فى صدر الكلمة ، وحمله على ذلك أولى من حمله على تفعل ؛ لأن فوعلا أكثر من تفعل ، وانظر (ح ٢ ص ١٦٧)

(٨) قد استوفينا الكلام على هذه الألفاظ فى (١ ص ٢٢٠) وفى (ح ٢ ص ٢٥٥ – ٢٥٧) فارجع إليها هناك

(٩) يقال : أسنت القوم ؛ إذا أجدبوا ، وأصلها من السنة ؛ فلامها فى الأصل واو ، وأصل أسنتوا على هذا أسنووا فأبدلت الواو تاء . وانظر (ح ١ ص ٢٢١)

الإدغام ، وهى من تركيب التسديس ، وقال :

١٧٥ — يَاقَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاةِ   عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

* غَيْرِ أَعِفَّاءَ وَلاَ أَكْيَاتِ (١) *

وهو نادر

قوله « ذعالت » قال :

١٧٦ — صَفْقَةَ ذِى ذَعَالِتٍ سُمُولِ

بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلِ (٢)

أى : ذعالب ، قال ابن جنى : ينبغى أن تكونا لغتين ، قال : وَغَيْرُ بعيد أن تبدل التاء من الباء ؛ إذ قد أبدلت من الواو ، وهى شريكة الباء فى الشفة ،

---

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور ، وهى لعلباء بن أرقم اليشكرى يهجو فيها بنى عمرو بن مسعود ، وقيل بنى عمرو بن يربوع ويقال لهم : بنو السعلاة ، وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة : أى غولا ؛ فأولدها بنين ، وقوله « يا قاتل الله » المنادى فيه محذوف ، والجملة بعده دعائية ، وقوله عمرو بن يربوع ـ بالجر ـ بدل من السعلاة ، وكأنه قال بنى عمرو بن يربوع ، وأعفاء : جمع عفيف ، وأكيات : أصله أكياس جمع كيس ـ بتشديد الياء مكسورة ـ والاستشهاد بالبيت فى قوله « النات » وفى قوله « أكيات » حيث أبدل السين تاء

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، وقائله أعرابى من بنى عوف بن سعد ، هكذا ذكروه ولم يعينوه . وصفقة : منصوب على أنه مفعول مطلق ، وتقول : صفقت له بالبيع صفقا ؛ إذا أنفذت البيع وأمضيته ، وكانوا إذا أبرموا بيعا صفق أحد المتبايعين بيده على يد الآخر : أى ضرب ، فكان ذلك علامة على إمضائه ، والذعالت : الذعالب ، وهى جمع ذعلبة ـ بكسرتين بينهما سكون ـ وهو طرف الثوب أو ما تقطع منه ، وسمول : جمع سمل ـ كأسد وأسود ـ وهو الخلق البالى والمستقيل : الذى يطلب فسخ البيع . والاستشهاد بالبيت فى قوله «ذعالت» حيث أبدل الباء تاء على ما بيناه

هذا كلامه ، والأولى أن أصلها الباء ؛ لأن الذعالب أكثر استعمالا ، وهو بمعنى الذعاليب ، واحدها ذُعْلُوب ، وهى قطع الخرق الأخلاق

وقالوا فى لص : لَصْت ، وجمعوه على اللُّصُوت أيضا ، قال :

١٧٧ — فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلًا أَبْنَاؤُهَا
وَبَنِى كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرَّدِ (١)

وجاء بدلا من الطاء ، قالوا : فُسْتَاطٌ فى فُسْطَاط (٢)

ابدال الهاء

قال : « وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالتَّاءِ ، فَمِنَ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِى هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ وَهِيَّاكَ وَلَهِنَّكَ وَهِنْ فَعَلْتَ ، فى طيىء ، وَهَذَا الَّذِى فى أَذَا الَّذِى ، وَمِنَ الْأَلِفِ شَاذٌّ فى أَنَهْ وَحَيَّهَلَهْ وَفِى مَهْ مُسْتَفْهِمًا ، وَفِى يَاهَنَاهْ عَلَى رَأْىٍ ، وَمِنَ الْيَاءِ فِى هٰذِهْ ، وَمِنَ التَّاءِ فِى بَابِ رَحْمَةٍ وَقْفًا »

أقول : يقال هَنَرتُ الثوب : أى أنرته (٣) وَهَرَحْتُ الدابة : أى أَرَحْتُهَا ،

---

(١) هذا البيت من بحر الكامل ، وقد نسبه الصاغانى فى العباب إلى عبد الأسود ابن عامر بن جوين الطائى ، ونهد : أبو قبيلة من اليمن ، وعيل : جمع عائل — كصوم جمع صائم — من عال يعيل عيلة ، إذا افتقر ، ومرد : جمع مارد ، من مرد من باب نصر ، إذا خبث وعتا ، وربما كان من مرد بمعنى مرن ودرب . ومعنى البيت أنهم تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء ؛ لأنهم قتلوا آباءهم ، وكذلك قتلوا آباء بنى كنانة فجعلوهم فقراء حتى صاروا من شدة الفقر كاللصوص المرد . والاستشهاد بالبيت فى قوله « كاللصوت » حيث أبدل الشاعر الصاد تاء

(٢) الفسطاط : ضرب من الأبنية دون السرادق يكون فى السفر ، وانظر (ح ١ ص ١٧)

(٣) يقال : نرت الثوب أنيره — من باب باع — وأنرته ، ونيرته — بالتضعيف — إذا جعلت له علما ، ويقال للعلم : النير — بالكسر — روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لولا أن عمر نهى عن النير لم نر بالعلم بأسا ، ولكنه نهى عن النير

وحكى اللحيانى : هَرَدْتُ الشىء : أى أردته ، أُهَرِيدُه ، بفتح الهاء ، كهرقته أُهَرِيقه ، وقال :

١٧٨ — فَهِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ
مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ (١)

والهاء بدل ؛ لأن إِيَّاكَ أكثر ، وقد مضى الكلام فى لَهِنَّكَ فى الحروف المشبهة بالفعل (٢) وطيىء تقلب همزة إن الشرطية هاء ، وحكى قطرب : هَزَيْدٌ

---

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد أورده أبو تمام فى باب الأدب من الحماسة ونسبه فى كتاب مختار أشعار القبائل إلى طفيل الغنوى ، والموارد : جمع مورد ، وهو المدخل ، والمصادر : جمع مصدر ، وهو المخرج . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فهياك » حيث أبدل الهمزة هاء

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٣٣٢) : «واعلم أن من العرب من يقول : لَهِنَّكَ لَرَجُلُ صِدْقٍ ، قال :

لَهِنَّا لَمَقْضِىٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ

قال :

لَهِنِّى لَأَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا

وقد يحذف اللام ، وهو قليل ، قال :

أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَىَّ كَرِيم

وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه ، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كاياك وهياك ، فلما غيرت صورة إن بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع، والثانى قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك ، كما روى عن أبى أدهم الكلابى: لَهِ رَبِّى لَأَقُولُ ذَلِكَ ، بقصر اللام، ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : اللهِ لأفعلن ، وحذفت لام التعريف أيضا ، كما يقال : لاه أبوك ، أى لله أبوك ، ثم حذفت ألف فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال :

أَلَا لَا بَارَكَ اللهُ فِى سُهَيْلٍ   إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِى الرِّجَالِ

مُنْطَلِق ، فى ألف الاستفهام ، أنشد الأخفش :

١٧٩ — وَأَتَتْ صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَـذَا الَّذِى
مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (١)

أى : أذا الذى ، ويقال فى أيافى النداء : هَيَا ، وفى أما والله : هَمَا

قوله « أَنَهْ » قيل : الهاء بدل من الألف فى الوقف ؛ لأن الألف فى الوقف ، أكثر استعمالا من الهاء ، وقد ذكر فى الوقف أن الهاء للسكت كما فى قِهْ ورَهْ ، وكذا فى حَيَّهَلَهْ ؛ وأما قولهم « مَهْ » فالأولى كون هائها بدلا من الألف ، كما فى قوله :

١٨٠ — قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هٰهُنَا وَمِنْ هُنَهْ (٢)

ويجوز أن يقال : حذف الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما يحذف من ما المجرورة ، نحو فِيمَ وإِلاَمَ ، ثم دُعِمَ بهاء السكت كما فى رَهْ وقِهْ

ثم حذفت همزة إنك ، وفيها قال تكلفات كثيرة ، والثالث : ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك ، واللام للقسم ، فعمل به ما عمل فى مذهب الفراء ، وقول الفراء أقرب من هذا ، لأنه يقال : لهنك لقائم ، بلا تعجب » اه

(١) هذا بيت من الكامل ، قال البغدادى : «وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومى ؛ فأنه فى غالب شعره أن النساء يتعشقنه» اه . وقد راجعنا ديوان عمر بن أبى ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروى أولها :

يَارَبِّ إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ بِأَنَّهَا أَهْوَى عِبَادِكَ كُلِّهِمْ إِنْسَانَا

ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروى غير هذه القصيدة . وقد قال فى اللسان : « أنشده اللحيانى عن الكسائى لجميل . وقوله « وأتت صواحبها » هو فى اللسان « وأتى صواحبها » . والصواحب : جمع صاحبة ، والاستشهاد به فى قوله « هذا الذى » حيث أبدل الهمزة التى للاستفهام هاء ، وأصله « أذا الذى »

(٢) هذا بيت من الرجز المجزوء لم نعرف قائله ، والضمير فى وردت للابل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « هنه » حيث أبدل الألف هاء للوقف ، وأصله هنا

قوله «فى يَاهَنَاه» قد ذكرنا الخلاف[١] فيه وأن الهاء فيه للسكت عند أبى زيد والأخفش والكوفيين، و بدل من الواو عند البصريين ، وأصله عندهم هَنَاوٌ لقولهم هَنَوَات ، وقيل : الهاء أصل ، وهو ضعيف لقلة باب سَلِسٍ وقَلِقٍ ، وهاءُ هذهْ بدل من الياء كما ذكرنا فى الوقف عند بنى تميم ، فليرجع إليه فى معرفته[٢] ولا يطارد هذا فى كل ياء ؛ فلا يقال فى الذى : الذهْ

قوله « ومن التاء فى رحمة وقفا » مضى فى الوقف [٣]

---

(١) قال المؤلف فى شرح الكافية (ح ٢ ص ١٢٩) : « ومنه (يريد من كنايات الأعلام) ياهناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول فى التذكير : ياهن ، وياهنان ، وياهنون ، وفى التأنيث : ياهنة ، وياهنتان ، وياهنات ، وقد يلى أواخرهن مايلى أواخر المندوب وإن لم تكن مندوبة ، تقول : ياهناه - بضم الهاء - فى الأكثر ، وقد تكسر كما ذكرنا فى المندوب ، وهذه الهاء تزاد فى السعة وصلا ووقفا مع أنها فى الأصل هاء السكت ، كما قال :

* يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ *

وقال :

* يَارَبِّ يَارَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ *

فى حال الضرورة ، هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا فى السعة أعنى فى هناه مضمومة ظنوا أنها لام الكلمة التى هى واو فى هنوات كما أبدلت هاء فى هنيهة ، وقال بعضهم : هى بدل من الهمزة المبدلة من الواو إبدالها فى كساء - وإن لم يستعمل هناء - كما أبدلوا فى « إياك » فقالوا : هياك ، ومجىء الكسر فى هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين ، وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء ، وأيضا لحاق الألف والهاء فى جميع تصاريفه وصلا ووقفا - على ماحكى الأخفش - نحو ياهناه ، وياهناناه أو ياهنانيه ، كمامر فى المندوب ، وياهنوناه ، وياهنتاه ، وياهنتاناه أو ياهنتانيه ، وياهناتاه . » اه

(٢) انظر (ح ٢ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧)

(٣) انظر (ح ٢ ص ٢٨٨ وما بعدها)

إبدال اللام

قال: «واللامُ من النونِ والضادِ في أُصَيْلالٍ قليلٌ، وفي الْطَجَعَ رديءٌ»

أقول: أصل أُصَيْلال أُصَيْلان، وهو إن كان جمع أصيل كرغيف ورُغْفان، وهو الظاهر، فهو شاذ من وجهين: أحدهما إبدال اللام من النون، والثاني تصغير جمع الكثرة على لفظه، وإن كان أُصْلان واحداً كرُمَّان وقُرْبان، مع أنه لم يستعمل، فشذوذه من جهة واحدة، وهي قلب النون لاماً، قال الأخفش: لو سميت به لم ينصرف؛ لأن النون كالثابتة، يدل على ذلك ثبات الألف في التصغير كما في سُكَيْران، ولهذا هَراق إذا سميت به غيرُ منصرف؛ لأن الهمزة في حكم الثابت

قوله «الْطَجَع» من قوله:

لَمَّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ ... مَالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَعْ [1]

إبدال الطاء

قال: «والطاء من التاء لازم في افتعل، وشاذ في فَحَصْطُ»

أقول: قوله «في افتعل» يعني إذا كان فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وذلك لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة، فاختاروا حرفاً مستعلياً من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنه مناسب للطاء في المخرج وللصاد والضاد والظاء في الإطباق

قوله «وشاذ في فَحَصْطُ» هذه لغة بني تميم، وليست بالكثيرة، أعني جعل الضمير طاء إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً، وكذا بعد الطاء والظاء، نحو فَحَصْطُ برجلي، [2]

(١) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح ٢ ص ٣٢٤)

(٢) فحصط: أصلها فحصت، فأبدلت تاء الضمير طاء، والفحص: البحث، وفعله من باب فتح

وحِصْطُ عنه (١) : أى حِدْتُ وَأَحَطّ (٢) وحَفِطٌّ (٣) و إنما قلّ ذلك لأن تاء الضمير كلمة تامة ، فلا تغير ، وأيضا هو كلمة برأسها ، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها ، ومَنْ قلبه فلكونه على حرف واحد كالجزء مما قبله ، بدليل تسكين ما قبله ، فهو مثل تاء افتعل

ابدال الدال

قال : « وَالدَّالُ مِنَ التَّاءِ لاَزِمٌ فِي نَحْوِ ازْدَجَرَ وَادَّكَرَ ، وشَاذٌّ فِي نَحْوِ فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ وَدَوْلَج »

أقول : إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف : الزاى ، والدال ، والذال ؛ قلبت تاء الافتعال دالا ، وأدغمت الدال والذال فيها ، نحو ادَّانَ وادّكر ، كما يجىء ، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو اُذْدَكَرَ ، والقلب الذى للإدغام ليس مما نحن فيه ، كما ذكرنا فى أول هذا الباب ، والحروف الثلاثة مجهورة ، والتاء مهموسة ؛ فقلبت التاء دالا ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاى فى الجهر ، وللتاء فى المخرج ؛ فتوسط بين التاء و بينهما ؛ و إنما أدغمت الذال فى الدال دون الزاى لقرب مخرجها من مخرج الدال و بُعْدِ مخرج الزاى منها

قوله « وادّكر » قلبُ التاء دالا بعد الذال المعجمة لازم ، و بعد القلب الإدغامُ أكثر من تركه ، فإن أدغمت فإما أن تقلب الأولى إلى الثانية ، أو بالعكس ، كما يجىء فى باب الإدغام

---

(١) حصط : أصلها حصت ، فأبدلت تاء الضمير طاء ، وتقول : حاص عن الشىء يحيص حيصا وحيصة وحيوصا ومحيصا ومحاصا وحيصانا ؛ إذا حاد عنه وعدل .

(٢) أصل أحط : أحطت ، فأبدلت تاء الضمير طاء ، ثم أدغمت الطاء فى الطاء ، وتقول : أحاط بالشىء يحيط به إحاطة ؛ إذا أحدق به كله من جوانبه ، وكل من احرز الشىء كله و بلغ علمه أقصاه فقد أحاط به

(٣) أصل حفط : حفظت ، فأبدلت التاء طاء ، ثم أبدلت الظاء المعجمة طاء مهملة ، ثم أدغمت الطاء فى الطاء

قوله « وشاذ فى فُزْدُ » حاله كحال فَحَصْطُ ، وقد ذكرناه ، وكذا شذّ قلبه بعد الدال ، نحو جُدْدُ فى جُدْتُ ، وقد شذ قلب تاء الافتعال بعد الجيم ؛ لأن الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاى والذال ؛ فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم ، ويصعب بعد الزاى والذال ، قال :

١٨١ — فَقُلْتُ لِصَاحِبِى لاَ تَحْبِسَانَا
بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحَا (١)

ولا يقاس على المسموع منه ؛ فلا يقال اجْدَرَأَ (٢) واجْدَرَحَ (٣) ، والدولج :

---

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو من كلمة لمضرس بن ربعى الفقعسى ، وأولها قوله :

وَضَيْفٍ جَاءَنَا واللَّيْلُ دَاجٍ وريحُ القُرِّ تَحفِزُ مِنْهُ رُوحَا

وقوله « والليل داج » معناه مظلم ، والقر - بالضم - : البرد ، وتحفز : تدفع ، وقوله « فقلت لصاحبى الخ » خاطب الواحد بخطاب الاثنين فى قوله « لاتحبسانا » ثم عاد إلى الافراد فى قوله « واجدز شيحا » وليس هذا بأبعد من قول سويد ابن كراع العكلى :

فَإِنْ تَزْجُرَانِى يَاابْنَ عَفَّانَ انْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِى أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

ويروى فى بيت الشاهد :

* فَقُلْتُ لِحَاطِبِى لاَ تَحْبِسَنِّى *

والكلام على هذه الرواية جار على نهج واحد . والمعنى لاتؤخرنا عن شى اللحم بتشاغلك بنزع أصول الحطب ، بل اكتف بقطع مافوق وجه الأرض منه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « واجدز » وهو افتعل من الجز ، وأصله اجتز ، وبه يروى ، فأبدل التاء دالا إبدالا غير قياسى

(٢) اجدرأ : هو افتعل من الجرأة التى هى الاقدام على الشىء ، وأصله اجترأ فأبدل التاء دالا

(٣) اجدرح : هو افتعل من الجرح ، وأصله اجترح ؛ فأبدل التاء دالا ،

الكناس ، من الولوج ، قلبت الواو تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، وذلك لأن التولج أكثر استعمالا من دولج ، وقلبت التاء دالا فى ازْدَجَر واجْدَمَعَ لتناسب الصوت ، كما فى يَتَوِيق ، بخلاف دَوْلج .

ابدال الجيم

قوله : « والْجِيمُ مِنَ الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ فِي الْوَقْفِ ، فى نَحْوِ فُقَيْمِجّ ، وَهُوَ شَاذٌّ وَمِنْ غَيْرِ الْمُشَدَّدَةِ فِي نَحْوِ * لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ * أَشذ ، وَمِنَ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ * حَتَّى إذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا * أَشَذُّ »

الجيم والياء أختان فى الجهر ، إلا أن الجيم شديدة ، فإذا شُدّدت الياء صارت قريبة غاية القرب منها ، وهما من وسط اللسان ، والجيم أبين فى الوقف من الياء ، فطالب البيان فى الوقف ؛ إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه ، ولهذا يقال فى حُبْلَى ـ بالياء ـ : حُبْلَوْ بالواو ـ وقد تقلب الياء المشددة لاللوقف جيما ، قال :

١٨٢ ــ كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ ... مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الإِجَّلِ (١)

ومن هذا تقول : جرح فلان الاثم واجترحه ؛ إذا كسبه ؛ قال تعالى (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)

(١) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلى أولها :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ ... الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ

والضمير فى أذنابهن عائد للابل ، والشول : جمع شائل ، وتقول : شالت الناقة بذنبها تشول ؛ إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها ، والعبس ـ بفتحتين ـ : ما يعلق بأذناب الابل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها ، وأضافه إلى الصيف ؛ لأنه يكون فى ذلك الوقت أجف وأيبس ، والاجل ـ بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم مفتوحة ـ : الوعل ، وهو تيس الجبل . شبه ما يعلق بأذناب النوق فى زمن الصيف بقرون التيس الجبلى فى صلابته ويبسه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « الأجل » حيث أبدل الياء المشددة جيما فى غير الوقف

وقد جاء في المخففة في الوقف ، لكنه أقل من المشددة ، وذلك أيضاً ابيان الياء في الوقف ، وقد جاء من الياء المخففة في غير الوقف ، قال :

١٨٣ — * حَتَّى إذَا مَا أمْسَجَتْ وَأمْسَجَا (١) *

أي : أمْسَيَتْ وأمْسَى ، فلما أبدلت الياء جيماً لم ينقلب ألفا ، ولم يسقط للساكنين ، كالياء في أمْسَتْ وأمْسَى ، وفي قوله « في الياء المخففة أشذ » دلالة على أن ذلك في المشددة شاذ ، وإنما كان في المخففة أقل لأن الجيم أنسب بالياء المشددة ، كما قلنا ، وإنما كان في نحو أمْسَجَتْ أشذّ لأن الأصل أن يبدل في الوقف ابيان الياء ، والياء في مثله ليس بموقوف عليه .

ابدال الصاد

قال : « وَالصَّادُ مِنَ السِّينِ الَّتِي بَعْدَهَا غَيْنٌ أوْ خَاءٌ أوْ قَافٌ أوْ طَاءٌ جَوَازًا ، نَحْوُ أصْبَغَ ، وَصَالِخٍ ، وَمَسَّ صَقَرَ ، وَصِرَاطٍ »

أقول : اعلم أن هذه الحروف مجهورة مستعلية ، والسين مهموس مُسْتَفِل ؛ فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف ؛ لثقله ، فأبدلوا من السين صادا ، لأنها توافق السين في الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ؛ فتتجانس الصوت بعد القلب ، وهذا العمل شبيه بالإمالة في تقريب الصوت بعضه من بعض ، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيها من الإبدال ما ساغ وهي متقدمة ؛ لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدراً بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقلَ التصعّد من مُنْخَفِض ، فلا تقول في قست : قصْتُ ، وهذه الحروف تجوّز القلب : متصلةً بالسين كانت كصَقَر ، أو منفصلة بحرف نحو صَلَخ ، أو بحرفين أو ثلاثة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق ، ونسبه بعض العلماء إلى العجاج ، وقد اختلفوا في الضمير في قوله « أمسجت وأمسجا » فقيل : هما عائدان إلى أتان وعير ، وقيل : هما عائدان إلى نعامة وظليم ، والاستشهاد في قوله «أمسجت وأمسجا » حيث أبدل الياء المخففة جيما في غير الوقف ، قال في اللسان : « أبدل مكان الياء حرفا جلدا شبيها بها ، لتصح له القافية والوزن » اه

نحو صَمْلَقٍ [1] وَصِرَاطٍ ، وَصَمَالِيقَ [2] ، وهذا القلب قياس ، لكنه غير واجب ، ولا يجوز قلب السين فى مثلها زاياً خالصة ، إلا فيما سمع نحو الزِّرَاط ، وذلك لأن الطاء تشابه الدال

قوله : « وَالزَّاىُ مِنَ السِّينِ وَالصَّادِ الْوَاقِعَتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ سَاكِنَتَيْنِ ، نَحْوُ يَزْدُلُ ، وَهكَذَا فَزْدِى أَنَهْ »

ابدال الزاى

السين حرف مهموس ، والدال مجهور ؛ فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه ، ولا سيما إذا كانت الأولى ساكنة ؛ لأن الحركة بعد الحرف ، وهى جزءُ حرفِ لينٍ حائلٌ بين الحرفين ؛ فقربوا السين من الدال ؛ بأن قلبوها زايا ، لأن الزاى من مخرج السين ومثلها فى الصفير ، وتوافق الدالَ فى الجهر ؛ فيتجانس الصوتان ، ولا يجوز ههنا أن تُشْرَبَ السينُ صوتَ الزاى ، كما يفعل ذلك فى الصاد ، نحو يَصْدُرُ ، لأن فى الصاد إطباقا ، فضارعوا لئلا يذهب الإطباق بالقلب ، وليست السين كذلك ، ويجوز فى الصاد الساكنة الواقعة قبل الدال قلبها زايا صريحة وإشْرَابُهَا صَوْتَ الزاى ، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رِخْوَة وقد جاورَت الدال بلا حائل من حركة وغيرها ، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة ، ولم يبدلوا الدال كما فى تاء افْتَعَلَ نحو اصْطَبَرَ لأنها ليست بزائدة كالتاء ، فتكون أولى بالتغيير ، فغيروا الأولى لضعفها بالسكون ، بأن قَرَّبوها من الدال ، بأن قلبوها زايا خالصة ، فتناسبت الأصوات ، لأن الزاى

---

(١) الصملق : السملق ، وهو الأرض المستوية ، وقيل : القفر الذى لا نبات فيه ، والقاع المستوى الأملس ، قال جميل :

أَلَمْ تَسَلِ الرَّبْعَ الْقَدِيمَ فَيَنْطِقُ   وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

(٢) الصماليق : السماليق ، قال فى اللسان : « وحكى سيبويه صماليق ، قال ابن سيده : ولا أدرى ما كسر إلا أن يكونوا قد قالوا : صملقة ، فى هذا المعنى ، فعوض من الهاء ، كما حكى مواعيظ » اهـ

من مخرج الصاد وأختها فى الصفير ، وهى تناسب الدال فى الجهر وعدم الإطباق ، ومَن" ضارع : أى نحى بالصاد نحو الزاى ، ولم يقلبها زايا خالصة ، فللمحافظة على فضيلة الاطباق ، كما ذكرنا .

قوله «فزدى أنه» قول حاتم الطائى لما وقع فى أسر قوم فغزا رجالهم وبقى مع النسوة فأمرنه بالفصد فنحر ، وقال : هكذا فزدى [1] أنهْ ، وأنهْ تأكيد للياء

قال : «وقدْ ضُورِعَ بالصادِ الزّاىُ دُونَهَا وضُورِعَ بِهَا مُتحرّكَةً أيْضًا ، نحْوُ صَدَرَ وصَدَقَ ، والبَيَانُ أكْثَرُ فيهمَا ، ونَحْوُ مَسَّ زَقَرَ كَلْبِيَّةٌ ، وأجْدَرُ وأشْدَقُ بالمُضَارعَةِ قَليلٌ»

أقول : قوله « ضورع بالصاد الزاى » أى : جعل الصاد مضارعا للزاى ، بأن يُنْحَى بالصاد نحو الزاى ، فقولك « ضارع » كان يتعدى إلى المشابَه – بفتح الباء – بنفسه ، فجعل متعديا إلى المشابِه – بكسر الباء – بحرف الجر

قوله « دونها » أى : دون السين : أى لم تُشَمَّ السين صوت الزاى ، بل قلبت زايا صريحة ، لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه

قوله « وضورع بها » أى : بالصاد الزاىُ متحركةً أيضا : أى إذا تحركت الصاد وبعدها دال أشِمّ الصادُ صوت الزاى ، ولا يجوز قلبها زايا صريحة ، لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، وأيضا فإن الحرف يقوّى بالحركة ، فلم يقلب ، فلم يبق إلا المضارعة للمجاورة ، والاشمامُ فيها أقل منه فى الساكنة ، إذ هى محمولة فيه على الساكنة التى إنما غيرت لضعفها بالسكون ، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة ، بل يقتصر على ماسمع من العرب ، كلفظ الصاد والمصادر والصراط ، لأن الطاء كالدال

قوله « والبيان أكثر فيهما » أى : فى السين الساكنة الواقعة قبل الدال ،

(١) انظر (ح ٢ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥) و (ح ١ ص ٤٣)

والصاد الواقعة قبلها : سكنت الدال أو تحركت ، ولو روى « منهما » لكان الْمَعْنَى من المضارعة والقلب ؛ ويعنى بالبيان الإتيان بالصاد والسين صريحين بلا قلب ولا إشراب صوت ؛ فنى الصاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر ، ثم المضارعة ، ثم قلبها زايا

قوله « وَمَسَّ زَ قَرَ كَلْبِيَّة » أى : قبيلة كلب تقلب السين الواقعة قبل القاف زايا ، كما يقلبها غيرهم صادا ، وذلك لأنه لما تباين السين والقاف لكون السين مهموسة والقاف مجهورة أبدلوها زايا ، لمناسبة الزاى للسين فى المخرج والصفير ، وللقاف فى الجهر

قوله « وأَجْدَر وأَشْدَق[1] » يعنى إشرابُ الجيم والشين المعجمتين الواقعتين قبل الدال صوتَ الزاى قليلٌ ، وهذا خلاف ماقاله سيبويه ، فإنه قال فى إشراب مثل هذا الشين صوتَ الزاى : « إن البيان أكثر وأعرف ، وهذا عربى كثير » وإنما يُضَارع بالشين الزايُ إذا كانت ساكنة قبل الدال ؛ لأنها تشابه الصاد والسين اللذَيْن يقلبان إلى الزاى ، وذلك بكونها مهموسةً رخوةً مثلهما ، وإذا أجريت فى الشين الصوتَ رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثَّنِيَّتين موضع الصاد والسين ، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم يكن فى الجيم من مشابهة الصاد والسين مثْلُ ما بينهما وبين الشين ، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين ؛ فعمل بها ما عمل بالشين ، ولا يجوز أن يجعل الشين والجيم زايا خالصة كالصاد والسين ؛ لأنهما ليستا من مخرجهما

قال : « الْإِدْغَامُ : أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنٍ فَمُتَحَرِّكٍ مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ   الادغام.

---

(١) الأشدق : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم ، ويقال : رجل أشدق، إذا كان متفوها ذابيان ، وقد قالوا لعمر بن سعيد : الأشدق ؛ لأنه كان أحد خطباء العرب .

مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ ، وَيَكُونُ فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ ؛ فَالْمِثْلاَنِ وَاجِبٌ عِنْدَ سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلاَّ فِي الْهَمْزَتَيْنِ إِلاَّ فِي نَحْوِ السَّأَّالِ وَالدَّأَّاثِ ، وَإِلاَّ فِي الْأَلِفَيْنِ لِتَعَذُّرِهِ ، وَإِلاَّ فِي نَحْوِ قُوولَ لِلْإِلْبَاسِ وَفِي نَحْوِ تُووِي وَرِييًا — عَلَى الْمُخْتَارِ — إِذَا خَفَّفْتَ ، وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا ، وَفِي يَوْمِ ، وَعِنْدَ تَحَرُّكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ وَلاَ إِلْحَاقَ وَلاَ لَبْسَ نَحْوُ رَدَّ يَرُدُّ ، إِلاَّ فِي نَحْوِ حَيِيَ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ، وَإِلاَّ فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ وَتَتَنَزَّلُ وَتَتَبَاعَدُ ، وَسَيَأْتِي ، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ لِينٍ نَحْوُ يَرُدُّ ، وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحَرَكَةِ ، وَنَحْوُ مَكَّنَنِي وَيُمَكِّنُنِي وَمَنَاسِكَكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ ، وَمُمْتَنِعٌ فِي الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ وَفِي الْأَلِفِ وَعِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي لِغَيْرِ الْوَقْفِ نَحْوُ ظَلِلْتُ وَرَسُولُ الْحَسَنِ ، وَتَمِيمٌ تُدْغِمُ فِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ ، وَعِنْدَ الْإِلْحَاقِ وَاللَّبْسِ بِزِنَةٍ أُخْرَى نَحْوُ قَرْدَدٍ وَسُرُرٍ ، وَعِنْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ قَرْمُ مَالِكٍ ، وَحُمِلَ قَوْلُ الْقُرَّاءِ عَلَى الْإِخْفَاءِ ، وَجَائِزٌ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ »

أقول : قوله « الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك » يعنى أن المتحرك يكون بعد الساكن [1] ، وإلا فليس بُدٌّ من الفصل : أى فك أحد الحرفين من الآخر ؛ لأن الحركة بعد الحرف

قوله « من غير فصل » أى : فكّ ، احتراز عن نحو ريياً [2] فإنك تأتى

---

(١) يريد أن الادغام لايكون إلا مع سكون الأول ؛ لأنه لو كان متحركا والحركة بعد الحرف فلا يتأتى النطق بالحرفين دفعة واحدة ؛ لأن الحركة فاصلة بينهما ، ولا يكفى أيضا فى تحقق الادغام سكون الأول وتحرك الثانى ، بل لابد مع ذلك من وصل الحرفين فى النطق لئلا تسكت بعد نطقك بالحرف الأول ، ولذا قال ابن الحاجب : « الادغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل »

(٢) انظر (ح ١ ص ٢٨)

بياء ساكنة فياء متحركة ، وهما من مخرج واحد ، وليس بإدغام ؛ لأنك فككت إحداهما عن الأخرى ، وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول ، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادةً واحدة قوية ، ولا يحترز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثلين ؛ لخروجه بقوله « ساكن فمتحرك »

والادغام فى اللغة : إدخال الشىء فى الشىء ، يقال : أدغمت اللجام فى فم الدابة : أى أدخلته فيه ، وليس إدغام الحرف فى الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما

قوله « فى المتماثلين والمتقاربين » لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد ؛ لأن لكل حرف مخرجا على حدة ، والذى أرى أنه ليس الإدغام الاتيانَ بحرفين ، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوىّ : سواء كان ذلك الحرف متحركا نحو يمدُّ زيد ، أو ساكنا نحو يمدّْ ، وقفا ، فعلى هذا ليس قوله « ساكن فمتحرك » أيضا بوجه ، لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقا : إما لأنه يجوز فى الوقف الجمع بين الساكنين عند من قال هما حرفان ، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا ، وإن كان كالحرفين الساكن أولها من حيث الاعتماد التام ، وقوله « ساكن فمتحرك » وقوله « من غير فصل » كالمتناقضين ؛ لأنه لا يمكن مجىء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفك بينهما ، وإن لم تفُكَّ بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر

قوله « فالمثلان واجب عند سكون الأول » جعل الادغام ثلاثة أقسام : واجبا ، وممتنعا ، وجائزا ، فذكر الواجب والممتنع ، وما بقى فجائز ، فالواجب من

قوله « واجب » إلى قوله « من باب كلمتين » والممتنع من قوله « وممتنع » إلى قوله « على الاخفاء »

قوله « عند سكون الأول » أى يجب الإدغام إذا سكن أول المثلين : كانا فى كلمة كالشدّ والمدّ ، أو فى كلمتين متصلتين نحو اسْمَعْ عِلماً

قوله « إلا فى الهمزتين » ليس الإطلاق بوجه ، بل الوجه أن يقال : الهمز الساكن الذى بعده همز متحرك : إما أن يكونا فى كلمة ، أو فى كلمتين ، فإن كانا فى كلمة أدغم الأول إذا كانا فى صيغة موضوعة على التضعيف ، كما ذكرنا فى تخفيف الهمزة [1] ، وفى غير ذلك لا يدغم ، نحو قِرَأْىٍ على وزن قِمَطْرٍ [من قرأ] و إن كانا فى كلمتين نحو اقْرَأْ آية ، وأَقْرِئْ أباك ، وَلْيَقْرَأْ أبوكِ ، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة ، فلا يلتقى همزتان ، وزعموا أن ابن أبى إسْحٰقَ كان يحقق الهمزتين ، وأناس معه ، قال سيبويه : وهى رَديئة ، وقال : فيجب الإدغام فى قول هؤلاء مع سكون الأولى ، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قَرَأَ أَبُوكَ ، قال السيرافى : توهم بعض القراء أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة ، وليس الأمر على ما توهموا ، بل إنما أنكره على على مذهب من يخفف الهمزة ، كما هو المختار عنده ، وقد بين سيبويه ذلك بقوله : ويجوز الادغام فى قول هؤلاء [2] ، يعنى على تلك اللغة الرديئة

قوله : « الدأْآث » [3] اسم وادٍ ، أورده الصَّغَانى مخفف الهمز على وزن كَلاَم وسَلاَم .

---

(١) انظر (ص ٢٣ وما بعدها من هذا الجزء)

(٢) فى أصول هذا الكتاب « ويجب الادغام . . . الخ » وهو تحريف ، وما أثبتناه عن كتاب سيبويه (ح ٢ ص ٤١٠) وهو الصواب

(٣) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحا ، وهو ما ذكره ابن الحاجب ، وقد ذكر أيضا أنه اسم موضع ، ويصح أن تكون الدأّاث صيغة مبالغة من دأث الطعام يدأثه – كفتح – إذا أكله

قوله : « و إلا فى الآلف » لما قال : « واجب عند سكون الأول » ولم يقل : مع تحرك الثانى ، أوهم أن الألف يدغم فى مثله ؛ لأنه قد يلتقى ألفان ، وذلك إذا وقفت على نحو السماء ، والبناء ، بالإسكان كما مر فى تخفيف الهمزة (١) فإنك تجمع فيه بين ألفين ، ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك ، كما مر ، والألف لا يكون متحركا ، والحق أنه لم يحتج إلى هذا الاستثناء ؛ لأنه ذكر فى حد الإدغام أنه الإتيان بحرفين : ساكن فمتحرك ، والألف لايكون متحركا .

قوله : « و إلا فى نحو قُوول » اعلم أن الواو والياء الساكنين إذا وليهما مثلهما متحركا ، فلايخلو من أن يكون الواو والياء مدتين ، أولا ؛ فإن لم يكونا مدتين وجب إدغام أولها فى الثانى : فى كلمة كانا كَقَوَّل وسيَّر ، أو فى كلمتين نحو (تَوَلَّوْا واسْتَغْنَى ٱللهُ) واخْشَيْ يَاسِرًا ، و إن كانا مدتين : فإما أن يكون أصلهما حرفا آخر قلب إليهما ، أولا ، فإن لم يكن فان كانا فى كلمة وجب الإدغام ، سواء كان أصل الثانى حرفا آخر ، كَمَقْرُوٍّ وَبَرِيٍّ وعليٍّ ، أولا ، كمغزُوٍّ ومرمِيٍّ ، و إنما وجب الإدغام فى الأول : أعنى مقروًّا و بريًّا وعليًّا — و إن لم يكن القلب فى الثانى واجبا — لأن الغرض من قلب الثانى إلى الأول فى مثله طلب التخفيف بالإدغام ، فلو لم يدغموا لكان نقضا للغرض ، ووجب الإدغام فى الثانى : أعنى نحو مغزوٍّ ومرمِيٍّ ؛ لأن مدة الواو والياء الأوَّلين لم تثبت فى اللفظ قط ، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما ، بل لم يقع الكلمتان فى أول الوضع إلا مع إدغام الواو والياء فى مثلهما ، و إن كانا فى كلمتين ؛ نحو قالوا وما ، وفى يوم ، وظلموا وافدا ، [illegible] لم يمكن الإدغام ؛ لأنه ثبت الواو والياء إذن فى الكلمتين مد ، و إدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء فى أول الكلمتين مزيل

(١) انظر (ص ٤٣ وما بعدها من هذا الجزء)

لفضيلة المد التى ثبتت لهما قبل انضمام الـكلمة الثانية إلى الأولى ، و إن كان أصل الواو والياء حرفا آخر قلب إلى الواو والياء ؛ فإن كان القلب لأجل الإدغام وجب الإدغام نحو مرمىّ ، وأصله مَرْمُوى ؛ لئلا يبطل الغرض من القلب ، فإن لم يكن القلب لأجل الإدغام فإن كان لازما نظر ؛ فان كانت الـكلمة التى فيها المثلان وزنا قياسيا يلتبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسى لم يدغم ، نحو قُووِل فإنه فِعْلُ مالم يسم فاعله فَاعَلَ قياسا ، واو أدغم الواو فيه فى الواو لا لتبس بفُعِّل الذى هو فِعْل مالم يسم فاعله قياسا لفَعَّل ، وان لم يلزم التباس وزن قياسى بوزن قياسى أدغم نحو إيَّنَةٍ على وزن إفْعَلَة من الأين ، وأُوَّلٍ على وزن أُبْلُمٍ (١) من الأوْل ، وذلك لأن القلب لمـا كان لازما صار الواو والياء كالأصليتين ، والالتباس فى مثله و إن وقع فى بعض الصور لا يبالى به ؛ لأن الوزن ليس بقياسى ، فيستمر اللبس ، و إن لم يكن القلب لازما نحو رِيْيًا وتُووِى فالأصل الاظهار ؛ لأن الواو والياء عارضان غير لازمين كما فى بِير وسُوتُ ، فهما كالهمزتين ، والهمز لا يدغم فى الواو والياء مادام همزا ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثلين ، وعليه قولهم : رِيّا ورِيَّة ، فى رُؤْيَا ورُؤْيَة ، وعند سيبويه والخليل أن سُويِرَ وقُووِلَ لم يدغما لـكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهو أنهما لم يدغما لخوف الالتباس ؛ لأن العارض إذا كان لازما فهو كالأصلى ، ومن ثم يدغم إيَّنَةٌ وأُوَّلٌ مع عروض الواو والياء .

قوله « وعند تحركهما » عطف على قوله « عند سكون الأول » : أى يجب الإدغام إذا تحرك المثلان فى كلمة

اعلم أنهم يستثقلون التضعيف غاية الاستثقال إذ على اللسان كلفة شديدة فى الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال

---

(١) الأبلم ـ بضمتين بينهما ساكن ـ هو الخوص (انظر ج ١ ص ٥٦)

رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان ؛ لثقل البناءين ، وثقل التقاء المثلين ، ولا سيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعيا من الأسماء والأفعال ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد : إما للالحاق أو لغيره ، كما مر فى ذى الزيادة ، (١) ولم يبنوا ثلاثيا فاؤه وعينه متماثلان إلا نادرا نحو دَدَن (٢) وببر (٣) بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام ، وذلك بتماثل العين واللام ؛ إذ الفاء لو أدغم فى العين وجب إسكانه ، ولا يبتدأ بالساكن ، وليس فى الأسماء التى لا توازن الأفعال ذو زيادة فى أوله أو وسطه مثلان متحركان ؛ إذ لا موجب فى مثله للادغام ؛ لأن الادغام إنما يكون فى الاسم مع تحرك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزنا كما يجىء ، وإلا بقى المتماثلان بلا إدغام ؛ فتصير الكلمة ثقيلة بترك إدغام المثلين ، وبكونها مَزيدًا فيها ؛ فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للفعل ما يؤدى إلى مثل هذا الثقل ؛ بل يجىء فيما زيد فيه من الأفعال والأسماء الموازنة لها ما فى أوله أو وسطه مثلان مقترنان ، وذلك لكثرة التصرف فى الفعل قياسا ؛ فربما اتفق فيه بسببه مثل ذلك ، فنقول : لا يخلو مثله من أن يكون من ذى زيادة الثلاثى أو من ذى زيادة الرباعى ، فمن ذى زيادة الثلاثى بابان يتفق فى أولهما مثلان متحركان ، نحو تَتَرَّس (٤) وتَتَارَكَ (٥) وباب يتفق فى وسطه مثلان متحركان نحو اقْتَتَلَ ، ومن ذى زيادة الرباعى باب يتفق فى أوله ذلك نحو تَتَدَحْرَجُ ، فأما ذو زيادة الرباعى فلا يخفف بالادغام ؛

(١) ذكره فى الجزء الأول (ص ٦١ وما بعدها)

(٢) الددن : اللهو واللعب . انظر (حـ ١ ص ٣٤)

(٣) الببر : حيوان شبيه بالنمر . انظر (حـ ١ ص ٣٤ ، حـ ٢ ص ٣٦٧) وفى بعض النسخ يين ، وهو اسم واد . وانظر (حـ ٢ ص ٣٦٨)

(٤) يقال : تترس الرجل ؛ إذا لبس الترس يتستر به ، ويقال : تترس القوم بالقوم ؛ إذا جعلوهم أمامهم يتقون بهم العدو

(٥) يقال : تتارك الرجلان الأمر ؛ إذا تركه كل واحد منهما لصاحبه

إذ لو أدغمتَ لاحتجت إلى همزة الوصل فيؤدى إلى الثقل عند القصد إلى التخفيف ، بل الأَوْلى إبقاؤها ، ويجوز حذف أحدها ، كما يجىء ، وأما ذو زيادة الثلاثى : فان كان المثلان فى أوله فاما أن يكون ماضيا كتَتَرَّس وتَتَارك ، أومضارعا كتتنزَّلُ وتَتَثَاقَلُ ؛ فالأولى فى الماضى الإظهار ، ويجوز الادغام مع اجتلاب همزة الوصل فى الابتداء ، وكذا إذا كان فاء تَفَعَّلَ وتفاعل مقاربا للتاء فى المخرج نحو اطَّيَّر واثَّاقَلُ على ما يجىء ، فاذا أدغمتَ فى الماضى أدغمت فى المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته ، نحو يتَّرَّسُ ، وَمُتَّرِّس ، وَيتَّارك ، وَمُتَّارِك ، وَيَطَّيَّرُ ، وَيَثَّاقَلُ ومُطَّيِّر وَمُثَّاقِل ، وإن كان مضارعا جاز الاظهار والحذف والادغام نحو تَتَنَزَّلُ وَتَنَزَّلُ ، وإذا أدغم لم يجتلب له همزة الوصل كما فى الماضى ؛ لثقل المضارع ، بخلاف الماضى ، بل لا يدغم إلا فى الدرج ليكتفى بحركة ما قبله ، نحو قَال تَّنَزَّلُ ، وإن كان المثلان فى وسط ذى الزيادة الثلاثى فلك الإظهار والإدغام نحو اقتتل وقَتَّل كما يجىء

هذا ، وإنما جاز الإدغام فى مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدة مشابهتها لأفعالها ، كما ذكرنا فى تعليل قلب نحو إقامة واستقامة [1]

هذا حكم اجتماع المثلين فى أول الكلمة وفى وسطها ، وأما إن كان المثلان فى آخر الكلمة وهو الكثير الشائع فى كلامهم ومما يجىء فى الثلاثى وفى المزيد فيه فى الأسماء وفى الأفعال فهو على ثلاثة أقسام : إما أن يتحركا ، أو يسكن أولهما ، أو يسكن ثانيهما ، فان تحركا : فان كان أولهما مدغما فيه امتنع الإدغام ، نحو رِدَّدَ ؛ لأنهم لو أدغموا الثانى فى الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول ، فيبقى رِدَدَّ ، ولا يجوز ؛ إذ التغيير إذن لا يخرجه إلى حال أخف من الأولى ، وكذا إن كان التضعيف للالحاق امتنع الادغام : فى الاسم كان كقَرْدَدٍ [2] ، أو

(١) انظر (ص ١٠٨ من هذا الجزء)

(٢) القردد : ما ارتفع من الأرض ، واسم جبل ، وانظر (ح ١ ص ١٣)

فى الفعل كجلبَب ؛ لأن الغرض بالإلحاق الوزن ؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ، وأما سقوط الألف فى نحو أرطًى فإنه غير لازم ، بل هو للتنوين العارض الذى يزول باللام أو الإضافة ، وإن لم يكن التضعيف أحد المذكورين : فإن كان الأول حرف علة نحو حَيِيَ وَقَوِيَ فقد مضى حكمه ، وإن لم يكن : فإما أن يكون فى الفعل ، أو فى الاسم ، فإن كان فى الفعل وجب الإدغام ؛ لكونه فى الفعل الثقيل ، وفى الآخر الذى هو محل التغيير ، وقد شذ نحو قوله :

١٨٤ — مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِى
أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا [1]

وهو ضرورة ، وإن كان فى الاسم : فإما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزيادة ، أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسمين إلا إذا شابها الفعل ، لما ذكرنا فى باب الإعلال [2] من ثقل الفعل ؛ فالتخفيف به أليق ، فالثلاثى المجرد إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صَبٌّ [3] ، قال الخليل : هو فَعِلٌ — بكسر العين — ؛ لأن صَبِبْتُ صَبَابَةً فأنا صَبٌّ كَقَنِعْتُ قناعة فأنا قَنِعٌ ، وكذا طَبٌّ [4] طَبِبٌ ، وشذ رجل ضَفِفٌ [5] والوجه ضَفٌّ ، ولو بنيت مثل

(١) هذا بيت من البسيط ، وقائله قعنب بن أم صاحب . ومهلا : مصدر يراد به الأمر ، والهمزة فى أعاذل للنداء ، وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو فى الأصل اسم فاعل من العذل ، وهو اللوم فى تسخط ، وضننوا : بخلوا . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ضننوا » حيث فك ما يجب إدغامه وهو شاذ لايجوز ارتكابه فى الكلام

(٢) انظر (ص ٨٨ من هذا الجزء)

(٣) الصبابة : رقة الشوق ، تقول : رجل صب ، وهى صبة ، وصب إليه صبابة : أى كلف واشتاق

(٤) الطب - بتثليث الطاء - : الرجل الحاذق الماهر فى عمله ؛ والطبيب مثله ، تقول : طب يطب - كظل يظل - فهو طب ومتطبب وطبيب ، وطبه يطبه - كمده يمده - أى : داواه ، وفلان طب بهذا الأمر : أى عالم به

(٥) تقول : هذا رجل ضف الحال ، إذا كان رقيقه ، والضفف - بفتحتين -

نَدُسٍ (١) من رَدَّ قلت: رَدٌّ بالإدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على فَعَل كَشَرَرٍ وَقَصَصٍ وَعَدَدٍ ؛ لموازنته الفعل ؛ لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل ، وكان مثل هذا الاسم فى غاية الخفة ؛ لكونه مفتوح الفاء والعين ، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كَبِدٍ وعَضُدٍ دون نحو جَمَلٍ ؟ تركوا الإدغام فيه ، وأيضاً لو أدغم فَعَلٌ مع خفته لالتبس بفَعْلٍ — ساكن العين — ؛ فيكثر الالتباس ، بخلاف فَعِلٍ وفَعُلٍ — بكسر العين وضمها — فإنهما قليلان فى المضاعف ؛ فلم يكترث بالالتباس القليل ، وإنما اطرد قلب العين فى فَعَلٍ نحو دار وباب ونار وناب ، ولم يجز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هى حاصلة قبل الإدغام ؛ لأن القلب لا يوجب التباس فَعَلٍ بِفَعْلٍ ؛ إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لا ساكنها ، بخلاف الإدغام وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فَعَل غير معل نحو قَوَدٍ (٢) ومَيَلٍ (٣) وغَيَبٍ (٤) وصَيَدٍ (٥) وخَوَنَةٍ وحَوَكَةٍ (٦) ، ولم يدغم نحو سُرُرٍ (٧) وسُرَرٍ (٨)

كثرة العيال ، أو كثرة الأيدى على الطعام ، أو أن تكون الآكلة أكثر من الطعام ، أو الضيق والشدة ، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا بالادغام ، فلعل الفك الذى حكاه المؤلف لغة قليلة

(١) الندس — كعضد ، وفى لغة أخرى — ككتف — : هو الفهم الفطن

(٢) القود : هو أن تقتل القاتل بمن قتله

(٣) الميل — بالتحريك — : ما كان خلقة فى إنسان أو بناء ، والفعل كفرح ، تقول : ميل يميل فهو أميل

(٤) الغيب — بفتحتين — : القوم الغائبون

(٥) الصيد — بفتحتين — : ميل العنق ، وقد صيد يصيد فهو أصيد

(٦) الحوكة — بفتحات — : جمع حائك ، وتقول : حاك الثوب حوكا وحيا كا وحيا كة : فهو حائك من قوم حاكة وحوكة ، الأولى على القياس ، والثانية شاذة فى القياس كثيرة فى السماع

(٧) السرر — بضمتين — : جمع سرير ، وهو معروف

(٨) السرر — بضم ففتح — : جمع سرة

وقِدَد[١] وكذا رِدِدٌ على وزن إبل من رَدّ ؛ لعدم موازنة الفعل ، وأما قولهم : عَمِيمة وعُمٌّ [٢] فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو عُنْق ورُسْل وبُونٌ في جمع بِوَانٍ[٣] ، والقياس بُوُن كعِيَان وعُيُن[٤] ، فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن للفعل حرف لازم كألف التأنيث أو الألف والنون لم يمنع ذلك من الإدغام كما منع من الإعلال في نحو الطَّيَرَان والحَيَدَى[٥] ؛ لأن ثقل إظهار المثلين أكثر من ثقل ترك قلب الواو والياء ألفا ؛ فصار الحرف اللازم مع لزومه كالعدم ، فنقول : من رَدّ على فَعَلَانَ : رَدَدَان ، كشَرَرٍ ، وعلى فَعِلان وفَعُلَان بكسر العين وضمها : رَدَّان ، بالادغام ، وعلى فُعُلَان — بضمتين — وفِعِلان — بكسرتين — : رُدُدَان ورِدِدَان ، وعلى فُعَلَان — بضم الفاء وفتح العين — : رُدَدَان ، كله بالاظهار ، وكذا الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضا إذا وازن الفعل ، نحو مُسْتَعِدّ ومُسْتَعَدّ ومَرَدّ ، وهو على وزن يَفْعَل ، ومُدُقّ ، وهو على وزن انْصُر ، وَرَادٍّ ، وهو كيضرب ، ولا يشترط في الإدغام مع الموازنة المخالفة بحركة أو حرف في الأول ليس في الفعل ، كما اشترط ذلك في الاعلال ، فيدغم نحو أدَقّ وأشَدّ ، وإن لم يخالف

---

(١) القدد — بكسر ففتح — : جمع قدة ، وهى الفرقة من الناس يكون هوى كل واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى (كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا) : أى فرقا مختلفة الأهواء

(٢) تقول : نخلة عميمة : أى طويلة ، ونخل عمم — بضمتين — وقد يقال : عم — بالادغام .

(٣) البوان — ككتاب ، وكغراب — : أحد أعمدة الخباء ، انظر (ح ٢ ص ١٢٧ ، ٢٠٨)

(٤) العيان — بكسر أوله — : حديدة الفدان ، وجمعه عين — بضمتين —

(٥) الحيدى — بفتحات — : مشية المختال ، وتقول : حمار حيدى ؛ إذا كان يحيد عن ظله نشاطا ، ولم يوصف مذكر بما على فعلى سوى ذلك

الفعل ، ولا يعل نحو أقْوَل وأطْوَل ، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الإعلال ، وقوله

١٨٥ — * تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ (١) *

شاذ ضرورة

وإن كان الساكن هو الأول فقد مر حكمه

وإن كان الساكن هو الثانى فهو على ضربين : أحدهما أن تحذف الحركة لموجب ، ولا يجوز أن يحرك بحركة أخرى ، ما دام ذلك الموجب باقيا ، وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه ، نحو رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا ورَدَدْنَ ويَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ ، والثانى : أن تحذف الحركة لموجب ، ثم قد تعرض ضرورةٌ تُحَرِّكُ الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة ، مع وجود ذلك الموجب ، وذلك الفعل المجزومُ أو الموقوف ، نحو لم يَرْدُدْ وارْدُدْ ؛ فإنه حذف منه الحركة الاعرابية ، ثم إنه قد يتحرك ثانى المثلين فيهما لالتقاء الساكنين ، نحو ارْدُدِ الْقَوْم ، ولم يَرْدُدِ الْقَوْمَ

فالقسم الأول — أعنى رَدَدْت ورَدَدْنا وَيَرْدُدْنَ وارْدُدْنَ — المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام ، وجاء فى لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضا ، نحو

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة لأبى النجم العجلى أولها :

* الْحَمْدُ لِلهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ *

وبعد البيت الشاهد قوله :

* مِنْ طولِ إمْلاَلٍ وَظَهْرٍ مُمْلَلِ *

والوجى : الحفى ، يريد أنه حمل على إبله فى السير حتى اشتكت الحفى ، والأظلل : باطن خف البعير ، والاملال : مصدر قولك : أمله ، وأمل عليه ؛ إذا أسأمه . والاستشهاد بالبيت فى قوله : أظلل حيث فك الادغام ضرورة

رُدَّنَ ويَرُدَّنَ ، بفتح الثانى ، وهو شاذ قليل ، وبعضهم يزيد ألفا بعد الإدغام ، نحو رَدَّاتُ وردَّانَ ؛ ليبقى ما قبل هذه الضمائر ساكنا كما فى غير المدغم ، نحو ضربت وضربن ، وجاء فى لغة سليم قليلا — وربما استعمله غيرهم — حَذْفُ العين أيضا فى مثله ، وذلك لكراهتهم اجتماع المثلين ، فحذفوا ما حقه الإدغام : أعنى أول المثلين ، لما تعذر الإدغام ، فإن كان ما قبل الأول ساكنا أوجبوا نقل حركة الأول إليه ، نحو أحَسْنَ وَيُحِسْنَ ، ومنه قوله تعالى : (وقَرْن [1] فى بُيُوتِكُنَّ) على أحد الوجوه ، وإن كان ما قبل الأول متحركا جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمة ، قالوا : ظَلْتُ — بفتح الفاء وكسرها — وكذا فى لَبُبْت لَبْتُ ولُبْتُ — بفتح الفاء وضمها — وذلك لبيان وزن الفعل كما بينا فى ضمة قُلْت وكسرة بِعْتُ ، وهذا الحذف عندهم فى الماضى أكثر منه فى المضارع والأمر ، وقد جاء الحذف فى مثله والحرفان فى كلمتين إذا كان الثانى لام التعريف ، نحو عَلْمَاءِ : أى على الماء ، وأما قولهم عَلَّرْضِ فقياس ؛ لأنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، ثم اعتد بالحركة المنقولة

(١) اعلم أن قولنا : قر الرجل فى مكانه ، قد ورد من باب علم يعلم ، ومن باب ضرب يضرب . ثم اعلم أن هذه الآية الكريمة قد قرىء فيها بالاتمام ، وبالحذف مع كسر القاف ، وبالحذف مع فتح القاف : أما الاتمام فلا شىء فيه ، وأما الحذف مع كسر القاف فتخريجه على أن الفعل من باب ضرب يضرب ، ولا شىء فيه من جهة القواعد ، ولكن فيه استعمال أقل اللغتين ، وذلك لأن مجىء الفعل من باب علم أكثر من مجيئه من باب ضرب ، وزعم بعضهم أن الفعل فى هذه الآية — على قراءة الكسر — من المثال المحذوف الفاء ، وأصله وقر يقر ، وأما قراءة الفتح فالفعل عليها من باب علم ألبتة ؛ لأن هذه الفتحة التى على القاف منقولة من أول المثلين ، وقد اختلف العلماء فى تخريجها فذهب قوم إلى أن الفعل من المضعف وأنه قد حذفت عينه أو لامه مع أن العين مفتوحة ، وذهب قوم إلى أن الفعل أمر من الأجوف ، وأصله قار يقار مثل خاف يخاف

فأدغم لام عَلَى فيها ، وكذا قالوا فى جَلاَ الأمْرَ وسَلاَ الإقامة : جَلَّمْرَ وسَلَّقَامة ، وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الادغام ، وترك الاعتداد بهامن حيث حذف ألف عَلَى وَجَلاَ . وجاء الحذف فى المتقار بين فى كلمتين إذا كان الثانى لام التعريف نحو بَلْعَنْـبَرِ ، وبَلْحَارِث وَ بَلْـكَعْب ، وليس بقياس

والقسم الثانى : أعنى نحو رُدّ ولم يرُدّ ، لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام ، وأجاز غيرهم الإدغام أيضا ؛ لأن أصل الحرف الثانى الحركة ، وهى وإن انتفت بالعارض : أعنى الجزم والوقف ، لكن لايمتنع دخول الحركة الأخرى عليه : أعنى الحركة ؛ لالتقاء الساكنين ، فجوز الإدغام فيما لم يعرض فيه تلك الحركة أيضا ، نحو رُدَّ زيدا ، ولم يرُدّ زيدا ، فإذا أدغم حرك الثانى بما ذكرناه فى باب التقاء الساكنين (١) ، وقد جاء فى التنزيل أيضا ذلك ، قال تعالى (لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ) ، وإن سكن الحرف المدغم فيه للوقف فبقاء الإدغام فيه أكثر وأشهر ؛ لعروض السكون ، وعدم لزومه ؛ إذ قد تثبت تلك الحركة المحذوفة فيه بعينها ؛ وذلك فى الوصل ؛ فيكون جمعا بين الساكنين ، وهو مغتفر فى الوقف ، وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضا نحو هو يفِرْ ، وقفا — بالتشديد والتخفيف —

فهذه أحكام اجتماع المثلين فى كلمة واحدة

فان كان ماقبل أول المثلين فيما قصد الإدغام فيه ساكنا : سواء تحرك المثلان كيردد ، أوسكن ثانيهما كلم يردد ؛ فان كان الساكن حرف مد : أى الألف والواو والياء الساكنين اللذين ماقبلهما من الحركة من جنسهما ؛ وجب حذف الحركة ، نحو مادَّ وَتُمُودَّ الثوب ، وكذا ياء التصغير ؛ إذ هو لازم السكون ، فلا يحتمل الحركة نحو أُصَيْمّ (٢) ومُدَيْقّ (٣) وجاز التقاء الساكنين فى جميع ذلك

---

(١) انظر (حـ ٢ ص ٢٤٣)

(٢) أصيم : تصغير أصم ، وهو وصف من الصمم

(٣) مديق : تصغير مدق ـ بضمتين ـ وهو آلة يدق بها

كله ، لأنه على حده كما مر فى بابه (١) ، وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أول المثلين إليه سواء كان حرف لين كإوَزَّة (٢) وأوَدّ (٣) وأيَلّ (٤) ، أولا ، نحو مستَعِدّ و ومستَعَدّ

هـذا . وإن كان المثلان فى كلمتين : فإن كان أولهما ساكنا فقط وليس بمد وجب الإدغام كما ذكرنا ، سواء كان همزا نحو اقرأْ آية ، إذا لم تخفف ، أو غير همز ، نحو قلْ لِزيد ، وإن كان ثانى المثلين ساكنا فقط وجب إثباتهما إلا فيما إذا كان الثانى لام التعريف فقط ؛ فانه قد جاء فى الشذوذ حذف أولهما أيضا كامر ، نحو عَلْمَاءِ ، وذلك لكثرة لام التعريف فى كلامهم ؛ فطُلِب التخفيف بالحذف لَمَّا تعذر الادغام ، وكذا جاء الحذف فى بعض المتقارب بين نحو بَلْحَارِث وَ بَلْعَنْبَر ، وقال سيبويه : وكذا يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف ؛ فلا يحذفون فى بَنِى النَّجَّار ؛ لادغام اللام فى نون النجار ، وإن كانا متحركين : فإن كان ماقبل أول المثلين متحركا نحو مَكَّنَنِي ويُمَكِّنُنِي وطُبِع قلوبهم ، أوكان ساكنا هو حرف مد نحو قالَ لَهُم ، وقيلَ لَهم ، وعمودُ دَاود ، وتظلمونِى ، وَتَظْلِمِينَنِي ، أولين غير مد نحو ثوب بَّكْر ، وجيب بَّكر جاز الادغام ، وإن كان ذلك فى الهمز أيضا نحو رداء أَّبيك ، وقرأ أَّبوك ، فيمن يحقق الهمزتين ، وإن كان الساكن حرفا صحيحا لم يجز الادغام ، وأما مانسب إلى أبى عمرو من الادغام فى نحو (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ) و (شَهْرُ رَمضان) فليس بإدغام حقيقى ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الادغام ؛ فتجوز بإطلاق اسم الادغام على الاخفاء لما كان الاخفاء قريبا منه ، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روى عنه الاشمام والروم

---

(١) انظر (حـ ٢ ص ٢١٢ وما بعدها)

(٢) انظر (حـ ١ ص ٢٧ وما بعدها)

(٣ ، ٤) انظر (حـ ١ ص ٢٧)

فى نحو (شَهْرُ رَمضَانَ) و (الْخُلْدِ جزَاءٌ) إجراء للوصل مجرى الوقف ، والرَّوْم : هو الاتيان ببعض الحركة ، وتحريك الحرف المدغم محال ، فلك فى كل مثلين فى كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما

واعلم أن أحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعدا متحركة مع المثلين المتحركين ، نحو جَعَلْ لَكَ ، وذهبْ بمالك ، ونحو نَزَعْ عُمَرُ ، وَنَزَعْ عُلَبِطٌ ، والإظهار فيماقبل أول المثلين فيه حرف مدّ أحسن من الإظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف متحرك ، والاظهار فى الواو والياء اللتين ليستا بمد نحوثَوْبِ بَكْر وجيب بَكر أحسن منه فى الألف والواو والياء المدتين ؛ لأن المد يقوم مقام الحركة ، و إنما جاز الادغام فى نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز فى نحو (خُذِ العَفْوَ وَأمُرْ) لأن الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة و إن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما ، إلا أن مدهما أقل من مدهما إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما ، ولوجود المد فيهما مطلقا يمد وَرْش نحو سَوْءَة وشَىء ، كما يمد نحو سِىءَ والسُّوءِ ، و إنما لم يجز نقل حركة أول المثلين فى كلمتين إلى الساكن قبله للادغام فى نحو (العفوَ وَأمر) ، وجاز ذلك فى كلمة واحدة نحو مُدُقّ ومستَعِدّ وأَوَدُّ وَأَيَلُّ ؛ لأن اجتماع المثلين لازم إذا كانا فى كلمة ، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة ، وأما إذا كانا فى كلمتين فانه لايجوز تغيير بنية الكلمة لشىء عارض غير لازم

قوله « مكَّنَنى و يمكّننى من باب كلمتين » يعنى يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه ؛ لأنه من باب كلمتين ، و إن كان الثانى كجزء الكلمة

قوله « إلا فى الهمزتين » قد ذكرنا أن الإدغام فيهما واجب عند من يحقق الهمزتين

قوله « فى نحو السّئّال » قد مضى شرحه فى باب تخفيف الهمزة (١)

قوله « وفى نحو تُووِى وَرِيّيًا » يعنى إذا كانت الأولى منقلبة من الهمز على سبيل الجواز لا الوجوب

قوله « وفى نحو قالوا وما » يعنى إذا كان الأول مدا ، وهما فى كلمتين

قوله « ولا إلحاق » احتراز عن نحو قَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ

قوله « ولا لبس » احتراز عن نحو طَلَلٍ وَسُرُرٍ

قوله « وفى نحو حَيِيَ » أى : فيما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفا وحركته لازمة

قوله « فى نحو اقتتل » أى : فيما المثلان فيه فى الوسط

قوله « تتنزل وتتباعد » أى : فيما المثلان فيه فى الأول

قوله « فتنقل حركته » أى : إذا كانا فى كلمة

قوله « غير لين » احتراز عن نحو رادّ وَتُمُودّ وَأُصَيْمّ ، وليس له هـذا الإطلاق ، بل الواجب أن يقول : غير مد ولا ياء تصغير ، لأن نحو أوَدّ وأيلّ نقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين

قوله « وسكون الوقف » لا يريد بالوقف البناء فى نحو رُدَّ ، أمرا ، بل الوقف فى نحو جاءنى زَيْدْ — بالاسكان — دون الروم والاشمام

قوله « فى الهمز على الأكثر » قـد ذكرنا أنه لا يمتنع عند أهل التحقيق ، بل الادغام واجب عنـد سكون الأول ، وجائز عند تحركهما فى كلمتين ، نحو قرأ أَبوك

قوله « تدغم فى نحو رُدّ ولم يَرُدّ » أى : تدغم إذا كان الثانى ساكنا للجزم أو لسكون الكلمة مبنية على السكون

---

(١) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

قوله « وعند الالحاق » عطف على قوله فى الهمز : أى يمتنع عند الالحاق

قوله « فى كلمتين » لأن ذلك لا يمتنع فى كلمة نحو أُصَيْم وَمُدَيْق

قوله « وجائز فيما سوى ذلك » أى : سوى الواجب والممتنع ، وذلك إذا تحركا فى كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو « طُبِــعْ عَلَى » يجوز لك فيه الادغام وتركه

مخارج الحروف الأصلية

قال : «الْمُتَقَارِبَانِ ، وَنَعْنِي بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي صِفَةٍ تَقُومُ مَقَامَهُ ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةَ عَشَرَ تَقْرِيبًا ، وَإِلاَّ فَلِــكُلٍّ مَخْرَجٌ ؛ فَلِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالأَلِفِ أَقْصَى الْحَلْقِ ، وَلِلْعَــيْنِ وَالْحَاءِ وَسَطُهُ ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَدْنَاهُ ، وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ ، وَلِلْــكَافِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلْجِــيمِ وَالشِّينِ وَالْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَافَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ ، وَلِلضَّادِ أَوَّلُ إِحْدَى حَافَتَيْهِ وَمَايَلِيهِمَا مِنَ الأَضْرَاسِ ، وَلِلاَّمِ مَادُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلطَّاءِ وَالدَّالِ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأُصُولُ الثَّنَايَا ، وَلِلصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَايَا ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَطَرَفُ الثَّنَايَا ، وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَطَرَفُ الثَّنَايَا الْعُلْيَا ، وَلِلْبَاءِ وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ »

أقول : قوله « أو فى صفة تقوم مقامه » يعنى بها نحو الشدة والرخاوة والجهر وَالْهَمْسِ والاطباق والاستعلاء وغير ذلك مما يذكره بعد

قوله « وَإِلاَّ فلــكل مخرج » لأن الصوتَ السَّاذَجَ الذى هو محل الحروف ـ والحروف هيئة عارضة له ـ غَيْرُ مخالف بعضُه بعضا فى الحقيقة ، بل إنما تختلف بالجهارة واللين والغلظ والرقة ، ولا أثر لمثلها فى اختلاف الحروف ؛ لأن الحرف الواحد قــد يكون مجهورا وخفيا ، فإذا كان ساذجُ الصوت الذى هو مادة الحرف ليس

بأنواع مختلفة ، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف ـ وأعنى بآلتها مواضعَ تكونها فى اللسان والحلق والسن والنِّطع [1] والشفة ، وهى المسماة بالمخارج ـ لم تختلف الحروف ؛ إذ لاشىء هناك يمكن اختلاف الحروف بِسببه إلا مادتهـا وآلتها ، ويمكن أن يقال : إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك ؛ فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج

قوله « فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق ، وللعين والحاء وسطه ، وللغين والخاءأدناه» أى : أدناه إلى الفم ، وهو رأس الحلق ، هذا ترتيب سيبويه : ابتدأ من حروف المعجم بما يكون من أقصى الحلق ، وَتَدَرَّج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة ، والظاهر من ترتيبه أن الهـاء فى أقصى الحلق أرفع من الهمزة ، والألف أرفع من الهاء ، ومذهب الأخفش أن الألف مع الهاء ، لاقُدَّامها ولا خلفها ؛ قال ابن جنى : لو كانا من مخرج لـكان ينقلب الألف هاء لاهمزة إذا حركتها . ولمـانعٍ أن يمنع من انقلاب الألف همزة بالتحريك ، والحاء فى وسط الحلق أرفع من العين ، والخاء فى أدنى الحلق أعلى من الغين ، وكان الخليل يقول : الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية : أى أنها من هواء الفم لاتقع على مَدْرَجَة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان ، قال : وأقصى الحروف كلها فى الحلق العين ، وأرفع منها الحاء ، و بعدها الهاء ، ثم بعدها إلى الفم الغين والخاء ، والخاء أرفع من الغين

---

(١) قال فى اللسان : « النطع (بكسر أوله وسكون ثانيه) والنطع (بكسر أوله وفتح ثانيه) والنطع (بفتحتين) والنطعة (بكسر ففتح) : ما ظهر من غار الفم الأعلى ، وهى الجلدة الملتزقة بعظم الخليفاء فيها آثار كالتحزيز ، وهناك موقع اللسان فى الحنك » اه .

قوله « وللكاف منهما » أى : من أقصى اللسان وما فوقه « مايليهما » أى مايقرب منهما إلى خارج الفم

قوله «وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك» الجيم أقرب إلى اللسان ، وبعده إلى خارج الفم الشين ، وبعده إلى خارجه الياء ، قال سيبويه: بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء

قوله « وللضاد أول إحدى حافتيه » الحافة : الجانب ، وللسان حافتان من أصله إلى رأسه كحافتى الوادى ، ويريد بأول الحافة ما يلى أصل اللسان ، وبآخر الحافة ما يلى رأسه

قوله « وما يليهما من الأضراس » اعلم أن الأَسنان اثنتان وثلاثون سنا : ست عشرة فى الفك الأعلى ، ومثلها فى الفك الأسفل ؛ فمنها الثنايا ؛ وهى أربع من قدام : ثنتان من فوق ، ومثلهما من أسفل ، ثم الرَّبَاعِيَات ، وهى أربع أيضا : رباعيتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلفهما الأنياب الأربع : نابان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلف الأنياب الضواحكُ ، وهى أربع : ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلهما من أسفل ، وخلف الضواحِكِ الأضراسُ ، وهى ست عشرة : ثمان من فوق : أربع يمنة وأربع يسرة ، ومثلها من أسفل . ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذُ ، وهى أربع من كل جانب : ثنتان فوق ، وثنتان أسفل ؛ فيصير ستاً وثلاثين سنا ، فأنت تخرج الضاد من أقصى إحدى حافتى اللسان إلى قريب من رأس اللسان ، ومنتهاه أول مخرج اللام ، هذا الذى ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس اللسان ، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا ، فيكون مخرجها بين الأضراس وبين أقصى إحدى حافتى اللسان ، وأكثر ما تخرج من الجانب الأيمن ، على مايؤذن به كلام سيبويه وصرح به السيرافى ، ويقال للضاد : طويل ؛

لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة : أى إلى أول مخرج اللام ، فاستغرق أكثر الحافة

قوله « واللام ما دون طرف اللسان » يريد بما دون طرفه ما يقرب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه : أى إلى رأس اللسان

قوله « وما فوق ذلك » أى : ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه ، وهو من الحنك ما فوق الثنية ، وعبارة سيبويه[1] « من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية » ، واللام ابتداؤه — على ماقال سيبويه — من الضاحك إلى الثنية ؛ لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان ، واللام يخرج من فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية ، لا من نفس الأسنان وحافة اللسان ، وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه ، والمصنف خالفهم كما ترى ، وليس بصواب

قوله « وللراء منهما » أى : مادون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك

قوله « ما يليهما » أى : ما يقرب الموضعين إلى جانب ظهر اللسان ، فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء ، وقال سيبويه : مخرج النون بين طرف اللسان إلى رأسه ، وبين فويق الثنايا ، ومخرجُ الراء هو مخرج النون ، غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا ؛ لانحرافه إلى اللام : أى الراء مائل إلى اللام

قوله « وللصاد والزاى والسين طرف اللسان والثنايا » كذا قال ابن جنى والزمخشرى ، يعنون أنها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والدال ، بل يحاذيها

---

(١) عبارة سيبويه (حـ ٢ ص ٤٠٥) هكذا : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين مايليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام » اهـ

ويسامتها ، وعبارة سيبويه « مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد » فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون

قوله «طرف اللسان وطرف الثنايا» أى : رءوس الثنايا العليا ، وقال الخليل : العين والحاء والهاء والغين والخاء حلقية ؛ لأن مبتدأها من الحلق ، والقاف والكاف لَهَوِيَّتَان ؛ إذ هما من اللَّهَاة ، والجيم والشين والضاد شَجْرِية ، لأن مبدأها من شَجْر الفم : أى مَفْرَجه ، والصاد والزاى والسين أسَلية ، وَأسَلَة اللسان : مُسْتَدَقّ طرفه ، والطاء والدال والتاء نِطَعِيَّة : لأن مبدأها من نِطَع الغار الأعلى ، والظاء والذال والثاء لِثَوِيَّة ، والراء واللام والنون ذَلَقِيَّة ، وَذَلَقُ كل شىء : تحديد طرفه ، والفاء والباء والميم شَفَوِيَة ، أو شفهية ، والواو والياء والألف والهمزة هَوَائية ؛ إذ هى من الهواء لا يتعلق بها شىء ، وخالف الفراء سيبويه فى موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين ، وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه ، وعليه العلماء بعده .

مخارج الحروف الفرعية

قال : «وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ ، وَالْفَصِيحُ ثَمَانِيَةٌ : هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ [وَهِىَ] ثَلاَثَةٌ ، وَالنُّونُ الْخَفِيَّةُ نَحْوُ عَنْكَ ، وَأَلِفُ الإِمَالَةِ ، وَلاَمُ التَّفْخِيمِ ، وَالصَّادُ كَالزَّاىِ وَالشِّينُ كَالْجِيمِ . وَأَمَّا الصَّادُ كَالسِّينِ والطَّاء كَالتَّاء وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالْجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ . وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكاف والجيم كالشِّين فَلاَ يَتَحَقَّقُ »

أقول : يعنى بالمتفرع حرفا يتفرع عن هذه الحروف المذكورة قبل بإشرابها صَوْتاً من غيرها ، فهمزة بين بين ثلاثة ذكرناها فى تخفيف الهمزة [1] : ما بين الهمزة والألف ، وما بينها و بين الواو ، وما بينها و بين الياء .

قوله « النون الخفية» قيل : إن الرواية عن سيبويه «الخفيفة» قال السيرافى يجب أن يقال « الخفية » لأن التفسير يدل عليه ، إذ هى نون ساكنة غير

(١) انظر (ص ٣٠ وما بعدها من هذا الجزء)

ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط ، وإنما تجىء قبل الحروف الخمسة عشر التى تذكر عند ذكر أحوال النون ، قال السيرافى : ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر .

قوله : « وألف الإمالة » يسميها سيبويه ألف الترخيم ؛ لأن الترخيم تليين الصوت ، قال :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ   رَخِيمُ الْحَوَاشِى لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزْرُ

قوله « ولام التفخيم » يعنى بها اللام التى تلى الصاد أو الضاد أو الطاء ، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة ، كالصَّلٰوة وَيَصْلَوْن ؛ فان بعضهم يفخمها ، وكذا لام « الله » إذا كان قبلها ضمة أو فتحة .

ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ، وذكرها سيبويه فى الحروف المستحسنة ، وهى الألف التى يُنْحَى بها نحو الواو ، كالصَّلٰوة والزَّكٰوة والحيٰوة ، وهى لغة أهل الحجاز ، وزعموا أن كَتْبَهُم لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة .

قوله « الصاد كالزاى » قد ذكرنا ذلك فى نحو يَصْدُق وَصَدَق .

قوله « والشين كالجيم » ذكرها سيبويه فى الحروف المستحسنة ، وذكر الجيم التى كالشين فى المستهجنة ، وكلتاهما شىء واحد ، لكنه إنما استحسن الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدَّال ، والدَّال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافى جوهر الدال ، ولا سيما إذا كانت

---

(١) هذا بيت من بحر الطويل من قصيدة لذى الرمة ، والبشر : اسم جنس جمعى واحده بشرة ، وبشرة الانسان : ظاهر بدنه ، والمنطق مصدر ميمى بمعنى النطق ، والرخيم : الناعم اللين ، والهراء — كغراب — : المنطق الفاسد ، ويقال : هو الكثير ، وهو أنسب لمقابلته بالنزر وهو القليل . والاستشهاد بالبيت على أن الرخيم معناه الصوت اللين ، فالترخيم بمعنى تليين الصوت

ساكنة ، لأن الحركة تخرج الحرف عن جوهره فتُشْرَب الشين صوت الجيم التى هى مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت ؛ فلاجرم استحسن ، و إنما استهجن الجيم التى كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت و بعدها دال أو تاء ، نحو اجتمعوا وأجْدَر ، وليس بين الجيم والدال ، ولا بينها و بين التاء تباين ، بل هما شديدتان ، لـكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم مايقارب به فى المخرج ، وهو الشين ؛ فالفرار من المتنافيين مستحسن ، والفرار من المثلين مستهجن ، فصار الحرف الواحد مستحسنا فى موضع ، ومستهجنا فى موضع آخر ، بحسب موقعه

قوله « وأما الصاد كالسين » قربها بعضهم من السين لـكونهما من مخرج واحد ، والطاء التى كالتاء تـكون فى كلام عجم أهل المشرق كثيرا ؛ لأن الطاء فى أصل لغتهم معدومة فاذا نطقوا بها تـكلفوا ما ليس فى لغتهم ، فنطقوا بشىء بين الطاء والتاء

قوله « والفاء كالباء » قال السيرافى : هى كثيرة فى لغة العجم وهى على ضربين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء ، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء ، وقد جعلا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين ، قال : وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم

قوله « الضاد الضعيفة » قال السيرافى : إنها لغة قوم ليس فى لغتهم ضاد ، فإذا احتاجوا إلى التـكلم بها فى العربية اعْتَضَلَت عليهم ، فربما أخرجوها ظاء ، لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربمـا تـكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأتَّ لهـــم فخرجت بين الضاد والظاء ، وفى حاشية كتاب ابن مَبْرُمانَ : الضاد الضعيفة كما يقال فى أَثْرُدْ له : أُضْرُدْ له ، يقربون التاء من الضاد ، قال سيبويه : تـكلف الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر أخف ، قال

السيرافى : لأن الجانب الأيمن قد إعتاد الضاد الصحيحة ، وإخراج الضعيفة من موضع اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة

قوله « والكاف كالجيم » نحو جافر فى كافر ، وكذا الجيم التى كالكاف ، يقولون فى جَمَل : كَمَل ، وفى رَجُل : رَكُل ، وهى فاشية فى أهل البحرين ، وهما جميعا شىء واحد ، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر الكاف ، كما ذكرنا فى الجيم كالشين والشين كالجيم ، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه مستهجن ، والكاف كالجيم وعكسهُ مستهجنان ، فقوله « لا يتحقق » فيه نظر ، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم ، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم ، وهو وهم

ومن المتفرعة القاف بين القاف والكاف ، قال السيرافى : هو مثل الكاف التى كالجيم والجيم التى كالكاف

ومنها أيضا الجيم التى كالزاى والشين التى كالزاى ، على ماذكرنا فى أَجْدَر وأشدق

ومنها أيضا الياء كالواو فى قُيل و بُيع — بالإشمام ، والواو كالياء فى مذعور وابن نور ، كما ذكرنا فى باب الإمالة

صفات الحروف

قال : « وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمَهْمُوسَة ، وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرِّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَمِنْهَا الْمُطْبَقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ ، وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَةُ وَالْمُنْخَفِضَةُ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الذَّلاَقَةِ وَالْمُصْمَتَةُ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَالصَّفِيرِ وَاللَّيِّنَةُ وَالْمُنْحَرِفُ وَالْمُكَرَّرُ وَالْهَاوِى وَالْمَهْتُوت .

فَالْمَجْهُورَة مَا يَنْحَصِرُ جَرْىُ النَّفَسِ مَعَ تَحَرُّكِهِ وَهِىَ مَاعَدَا حُرُوفِ (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ) ، وَالْمَهْمُوسَةُ بِخِلاَفِهَا ، وَمُثِّلاَ بقَقَقَ وَكَكَكَ ، وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّاىَ وَالْعَيْنَ وَالْغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ ، وَالْكَافَ

وَالتَّاءَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ ، وَرَأَى أَنَّ الشِّدَّةَ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ ، وَالشَّدِيدَةُ : مَايَنْحَصِرُ جَرْيُ صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي ، وَيَجْمَعُهَا (أَجِدُكَ قَطَبْتَ) وَالرِّخْوَةُ بِخِلَافِهَا ، وَمَا بَيْنَهُمَا مَالَا يَتِمُّ لَهُ الْانْحِصَارُ وَلَا الْجَرْيُ ، وَيَجْمَعُهَا (لِمَ يَرُوعُنَا) ، وَمُثِّلَتْ بِالْحَجِّ وَالطَّشِّ وَالْخَلِّ ، وَالْمُطْبَقَةُ مَايَنْطَبِقُ عَلَى مَخْرَجِهِ الْحَنَكُ ، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ ، وَالْمُنْفَتِحَةُ بِخِلَافِهَا ، وَالْمُسْتَعْلِيَةُ مَايَرْتَفِعُ اللِّسَانُ بِهَا إِلَى الْحَنَكِ وَهِيَ الْمُطْبَقَةُ وَالْخَاءُ وَالْغَيْنُ وَالْقَافُ ، وَالْمُنْخَفِضَةُ بِخِلَافِهَا ، وَحُرُوفُ الذَّلَاقَةِ مَالَا يَنْفَكُّ رُبَاعِيٌّ أَوْ خُمَاسِيٌّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا لِسُهُولَتِهَا ، وَيَجْمَعُهَا (مُرْ بِنَفَلٍ) وَالْمُصْمَتَةُ بِخِلَافِهَا لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاءِ رُبَاعِيٍّ أَوْ خُمَاسِيٍّ مِنْهَا ، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ مَايَنْضَمُّ إِلَى الشِّدَّةِ فِيهَا ضَغْطٌ فِي الْوَقْفِ ، (ويَجْمَعُهَا قَدْ طُبِجَ) ، وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ مَايُصْفَرُ بِهَا ، وَهِيَ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسِّينُ ، وَاللَّيِّنَةُ حُرُوفُ اللِّينِ ، وَالْمُنْحَرِفُ اللَّامُ ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ يَنْحَرِفُ بِهِ ، وَالْمُكَرَّرُ الرَّاءُ ؛ لِتَعَثُّرِ اللِّسَانِ بِهِ ، وَالْهَاوِي الْأَلِفُ ؛ لِاتِّسَاعِ هَوَاءِ الصَّوْتِ بِهِ ، وَالْمَهْتُوتُ التَّاءُ ، لِخَفَائِهَا »

أقول : إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لابد فى بيانها وإخراجها من جَهْرٍ ما ، ولايتهيأ النطق بها إلا كذلك ، كالقاف والعين ؛ بخلاف المهموس ، فإنه يتهيأ لك أن تنطق به ويسمع منك خفيا كما يمكنك أن تجهر به ، والجهر : رفع الصوت ، والهمس : إخفاؤه ، وإنما يكون مجهورا لأنك تشبع الاعتماد فى موضعه ، فمن إشباع الاعتماد يحصل إرتفاع الصوت ، ومن ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء ، فإذا أشبعت الاعتماد فإن جرى الصوت كما فى الضاد والظاء والزاى والعين والغين والياء فهى مجهورة رخوة ، وإن أشبعته ولم يجر الصوت كالقاف والجيم والطاء والدال فهى مجهورة شديدة ، قيل : والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر ، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها فى الفم ، وذلك مما

يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا ، ثم إن أردت الجهر بها و إسماعها أتبعت صوتها بصوت من الصدر ليفهم ، وتمتحن المجهورةَ بأن تكررها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة : رفعت صوتك بها أو أخفيته : سواء أشبعت الحركات حتى تتولّد الحروف ، نحوقاقاقا ، وقوقوقو ، وقىقىقى ، أولم تشبعها نحوقَقَقَ ، فإنك ترى الصوت يجرى ولا ينقطع ، ولا يجرى النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت ، وأما مع الصوت فلا يجرى ذلك ؛ لأن النفس الخارج من الصدر ـ وهو مركب الصوت ـ يحتبس إذا اشتدّ اعتماد الناطق على مخرج الحرف ؛ إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس و إن لم يكن هناك صوت ، و إنما يجرى النفس إذا ضعف الاعتماد ، و إنما كررت الحرف فى الامتحان لأنك لو نطقت بواحد من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجرى النفس بلا فصل ، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهورة لا بعده ، فاذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكررة نَفَس عرفت أن النطق بالحروف هو الحابس للنفس ، و إنما حُرّكت الحروف لأن التكرير من دون الحركة محال ، و إنما جاز إشباع الحركات لأن الواو والألف والياء أيضا مجهورة فلا يجرى مع صوتها النفس ، وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونه فإن جوهرها لضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبس النفس ، فيخرج النفس و يجرى كما يجرى الصوت بها ، نحو كَكَكَ ، فالقاف والكاف قريبا المخرج ، ورأيت كيف كان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا ، وقس على القاف والكاف سائر المجهورة والمهموسة

فنقول : جميع حروف الهجاء على ضربين : مهموسة وهى حروف (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه) بالهاء فى خصفه للوقف ، ومعنى الكلام ستشحذ عليك : أى تتكدّى ، والشحاذ والشحاث : المُتَكَدّى ، وخصفة : اسم امرأة ، وما بقى من الحروف مجهورة ، وهى قولك : ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذْ غَزَا جُنْدٌ مُطِيع

ثم تنقسم جميع حروف التهجى قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام : شديدة ، ورخوة ، وما بينهما ، والحروف الشديدة (أَجِدُكَ قَطَبْتَ) ونعنى بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، والرخوة : ما يجرى الصوت عند النطق بها ، والفرق بين الشديدة والمجهورة أن الشديدة لا يجرى الصوت عند النطق بها ، بل إنك تسمع به فى آن ثم ينقطع ، والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جرى الصوت ، بل الاعتبار فيها بعدم جرى النفس عند التصويت بها ، و بعضهم أخرج من المجهورة : أى من حروف (ظِلُّ قَوٍّ) السبعةَ الأحرف التى من الرخوة : أى الضاد والظاء والذال والزاى والعين والغين والياء ، فيبقى منها الحروف الشديدة : (أى أجدك قطبت) وأربعةُ أحرفٍ مما بين الشديدة والرخوة : أى من حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) وهى اللام والميم والواو والنون ، فيكون مجموع المجهورة عنده اثنى عشر ، وهى حروف (وَلِمَنْ أَجِدُكَ قَطَبْتَ) ، وهذا القائل ظن أن الرخاوة تنافى الجهر ، وليس بشىء ؛ لأن الرخاوة أن يجرىَ الصوت بالحرف عند إسكانه كالنَّبْر ، والجهر : رفع الصوت بالحرف : سواء جرى الصوت ، أو لم يجر ، وعلامته عدم جرى النَّفَس .

و إنما اعتبر فى امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الواو والألف والياء وفيها رخاوة ما لَجَرَت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شىء من الرخاوة ، فلم تتبين شدتها .

وقوله فى الشديدة « ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه فى مخرجه» متعلق بينحصر : أى ينحصر فى مخرجه عند إسكانه ، و إنما جعل حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هى التى ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها ، أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التى هى مهموسة ينسلّ

صوته شيئاً قليلا ، فكأنك وقفت على الحاء ، وأما اللام فمخرجها — أعنى طرف اللسان — لايتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به ، فلا يجرى منه صوت ، لكنه لما لم يسدّ طريق الصوت بالكلية كالدال والتاء بل انحرف طرف اللسان عندالنطق به خرج الصوت عند النطق به من مُسْتَدَقّ اللسان فويق مخرجه ، وأما الميم والنون فإن الصوت لايخرج من موضعيهما من الفم ، لكن لما كان لهما مخرجان فى الفم وفى الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الفم ؛ لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما ، وأما الراء فلم يجر الصوت فى ابتداء النطق به ، لكنه جرى شيئا لانحرافه وميله إلى اللام ، كما قلنا فى العين المائلة إلى الحاء ، وأيضا الراء مكرر ، فاذا تكرر جرى الصوت معه فى أثناء التكرر ، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت معها كثيراً ، لكن لما كانت مخارجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر فيجرى منه شىء ، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجى الواو والياء لهواء صوتهما ، فلذلك سمى الهاوى : أى ذات الهواء ، كالناشب [1] والنابل [2] ، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء ، وأما الألف فلا تعمل له شيئا من هذا ، بل تفرج المخرج ؛ فأوسعهن مخرجا الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، وهذه الحروف أخْفَى الحروف ؛ لاتساع مخارجها ، وأخفاهن الألف ؛ لأن سعة مخرجها أكثر

---

(١) الناشب : صاحب النشاب ، والنشاب ـ كرمان ـ : النبل ، والواحدة نشابة ـ كرمانة ـ

(٢) النابل : صاحب النبل ، أو صانعه مثل النبال ، والنبل : السهام ، ولا واحد له من لفظه ، ويقال : واحده نبلة

قوله « المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان » لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، فتكون الحروف التى تخرج بينهما مطبقا عليها

قوله « على مخرجه » ليس بمطرد ؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان ، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا ، وباقى اللسان ينطبق عليه الحنك ، قال سيبويه : لولا الإطباق فى الصاد لكان سينا ، وفى الظاء كان ذالا ، وفى الطاء كان دالا ، ولخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس شىء من الحروف من موضعها غيرها

قوله « والمنفتحة بخلافها » لأنه ينفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها ، والمستعلية : ما يرتفع بسببها اللسان ، وهى المطبقة والخاء والغين المعجمتان والقاف ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا ، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها ، والمنخفضة : ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع ، وهى كل ما عدا المستعلية

قوله « حروف الذلاقة » الذَّلاَقة : الفصاحة والخفة فى الكلام ، وهذه الحروف أخفّ الحروف ، ولا ينفك رباعى ولا خماسى من حرف منها ، إلا شاذا ، كالعَسْجَد (1) وَالدَّهْدَقة (2) وَالزَّهْزَقَة (3) وَالْعَسَطُوس (4) ، وذلك لأن الرباعى والخماسى ثقيلان ، فلم يخليا من حرف سهل على اللسان خفيف ، وَالْمُصْمَتَة : ضد حروف الذلاقة ، والشىء الْمُصْمَت هو الذى لا جوف له ، فيكون ثقيلا ، سميت بذلك لثقلها على اللسان ، بخلاف حروف الذلاقة ، وقيل : إنما سميت بذلك لأنها أُصْمِتَتْ عن أن يبنى منها وحدها رباعى أو خماسى ،

(1) العسجد : الذهب ، وهو أيضا الجوهر كله كالدر والياقوت ، ويقال : بعير عسجد ؛ إذا كان ضخما

(2) الدهدقة : مصدر قولك : دهدق اللحم ؛ إذا كسره وقطعه وكسر عظامه

(3) الزهزقة : شدة الضحك ، وهى أيضا ترقيص الأم الصبى

(4) العسطوس — كقربوس — : وربما شددت سينه الأولى : شجرة كالخيزران تكون بالجزيرة ، وهو أيضا رأس النصارى

والأول أولى ، لأنها ضد حروف الذلاقة فى المعنى ، فمضادَّتُهَا لها فى الاسم أنسب

قوله « وحروف القلقلة » إنما سميت حروف القلقلة لأنها يصحبها ضغط اللسان فى مخرجها فى الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت ، فإذا أردت بيانها للمخاطب احْتَجْتَ إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع ، و بعض العرب أشدّ صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة فى الوقف ، و بعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تنضغط ضغط الأول ، وهى الظاء والذال والضاد والزاى ، فإن الضاد تجد المنفذ بين الأضراس ، والظاء والذال والزاى تجد منفذا من بين الثنايا

وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لأنهن يجرين مع النفس ، و بعض العرب أشد نفخا ، كأنهم الذين يرومون الحركة فى الوقف

و بعض الحروف لا يصحبها فى الوقف لاَ صَوْتٌ كما فى القلقلة ، ولا نفخ كما فى المهموسة ، ولا شبه نفخ كما فى الحروف الأربعة ، وهو اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة ، أما عدم الصوت فلأنه لم يتصعّد من الصدر صوت يحتاج إلى إخراجه ، وأيضا لم يحصل ضغط تام ، وأما عدم النفخ فلأن اللام والنون لا يجدان منفذا كما وجدت الحروف الأربعة بين الأسنان وذلك لأنهما ارتفعتا عن الثنايا ، وكذلك الميم ، لأنك تضم الشفتين بها ، وأما العين والغين والهمزة فانك لو أردت النفخ من مواضعها لم يمكن ، ولا يكون شىء من النفخ والصوت فى الوصل نحو أذْهِبْ زيدا ، وخذهما ، واحرسهما ، وذلك لاتصال الحرف الثانى به فلا يبقى لا صوت ولا نفخ

قوله « قد طَبَجَ » الطَّبْجُ : ضرب اليد على مجوف ، وإنما سمى اللام منحرفا لأن اللسان ينحرف عند النطق به ، ومخرجه من اللسان ـ أعنى طرفه ـ لا يتجافى عن موضعه من الحنك ، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج ،

بل يتجافى ناحيتها مستدقُّ اللسان ، ولا تعترضان الصوت ، بل تخليان طريقه ، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين ، وإنما سمى الراء مكررا لأن طرف اللسان إذا تكلم به كأنه يتعثر : أى يقوم فيعثر؛ للتكرير الذى فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين ، كما تبين فى باب الإمالة[1] ، ومعنى الهاوى ذُو الْهَوَاء كما ذكرنا ، وإنما سمى التاء مهتوتا لأن الهتّ سَرْدُ الكلام على سرعة ، فهو حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة .

طريق ادغام المتقاربين

قال : « وَمَتَى قُصِد إِدْغَامُ أَحَدِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فَلاَ بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلاَّ لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ اذْبَحتُّودًا وَاذْبَحَّاذِهِ ، وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْافْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكَثْرَةِ تَغَيُّرِهَا ، وَمَحُّمْ فِي مَعَهُمْ ضَعِيفٌ ، وَسِتٌّ أَصْلُهُ سِدْسٌ شَاذٌّ لاَزِمٌ »

أقول : شرع فى بيان إدغام المتقاربة بعضها فى بعض ، وقدم مقدمة يعرف بها كيفية إدغامها ، ثم ذكر مقدمة أخرى يعرف بها مالم يجز إدغامه منها فى مقاربه ، وهى قوله « ولا يدغم منها فى كلمة » إلى قوله « فالهاء فى الحاء » إنما كان القياس قلب الأول إلى الثانى دون العكس لأن الادغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثانى وجعله معه كحرف واحد ، فلما كان لابد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأتَ بتغييره بالقلب

قوله « إلا لعارض » اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور ، وهو شيئان :

أحدهما : كون الأول أخف من الثانى ، وهو إما فى حرفين حلقيين أولهما أعلى من الثانى ، وذلك إذا قصد إدغام الحاء إما فى العين أو فى الهاء فقط ، ولا يدغم حلقىٌّ فى حلقى آخر أدخل منه كما يجىء ، وإنما أدغمت الحاء فى أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها الإدغام — كما يجىء — لثقلها ؛ فلهذا قلّ المضاعف منها كما

---

(١) انظر (ص ٢٠ من هذا الجزء)

يجىء ، فلم يدغم بعضها فى بعض فى كلمتين أيضا فى الأغلب ؛ لئلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها ، و إنما أدغمت الحاء فى أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما ، و إنما قلبت الثانى إلى الأول فى نحو اذْبَحْ عَتُودًا (١) ، واذبح هذه ، مع أن القياس العكس ؛ لأن أنزلها فى الحلق أثقلها ، فأثقلها الهمزة ثم الهاء ، ثم العين ثم الغين ثم الحاء ثم الخاء ، فالحاء أخف من الغين والخاء ، والمقصود من الإدغام التخفيف ، فلو قلبت الأولى التى هى أخف إلى الثانية التى هى أثقل لمشت خفة الادغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يدغم شىء فى شىء ، وأما فى الواو والياء فى نحو سيد وأصله سَيْوِد وذلك لثقل الواو كما مر فى باب الإعلال

وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست فى الثانى ، فيُبْقِى عليها بترك قلبه إلى الثانى ، ولا يدغم فى مثل هذا كما يجىء ، إلا أن يكون الثانى زائدا فلا يبالى بقلبه وتغييره على خلاف القياس ، نحو اسَّمَع وَازَّان

ومعنى قوله « لنحوه ولكثرة تغيرها » أى : لكون الأول أخف من الثانى ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما فى اضطرب واصطبر

قوله « ومحُّم فى معهم ضعيف » كان القياس الأوّلُ : أى قلب الأول إلى الثانى ، أن يقال مَهُّم ، بقلب العين هاء ، وقياس العارض ، وهو كون الثانى : أى الهاءِ أدخَلَ فى الحلق وأثقل ، أن يقلب الثانى إلى الأول فيقال مَعُّمْ ، فاستثقل كلاهما ، ولهذا كان تضعيف الهاء نحو قَهَّ (٢) وَكَهَّ (٣) السكرانُ ، والعين نحو دَعَّ (٤) وكَعَّ (٥) قليلا جدا ، واستثقل أيضا ترك الإدغام لأن كل واحدة منهما

---

(١) العتود : ولد المعز

(٢) قه الرجل : اشتد ضحكه . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٣) كه السكران : أخرج نفسه . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٤) الدع : الدفع العنيف ، وفى التنزيل (فَذَٰلِكَ الَّذِى يَدُعُّ الْيَتِيمَ) : أى يدفعه بعنف

(٥) كع الرجل : جبن ، وهو من باب نصر وضرب وعلم ، انظر (ح ١ ص ١٣٤)

مستثقلة لنزولها فى الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما ؟ إذ العين مجهورة والهاء مهموسة ، فطلبوا حرفاً مناسبا لهما أخف منهما ، وهو الحاء : أما كونه أخف فلأنه أعلى منهما فى الحلق ، ولذلك كثر نحو مَحَّ [1] وَدَحَّ [2] وَزَحَّ [3] بخلاف دَعَّ وَكَعَّ وَكَهَّ وَقَهَّ ، وأما مناسبته للعين فلأنهما من وسط الحلق ، وأما الهاء فبالهمس والرخاوة ؛ فلذا قلب بعض بنى تميم العين والهاء حاءين وأدغم أحدهما فى الآخر نحو مَحُّم ومحّاؤلاء ، فى معهم ومع هؤلاء ، والأكثر ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما ، وكذا قولك سِتّ أصله سِدْس ، بدلالة التسديس و بين الدال والسين تقارب فى المخرج ؛ لأن كليهما من طرف اللسان ، فلو قلب الدال سينا كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات ، ولا يجوز قلب السين دالا خوفا من زوال فضيلة الصفير ، ومع تقارب الدال والسين فى المخرج بينهما تنافر فى الصفة ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة ، فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مُظهرين ، وكذا تنافرها وقلب أحدها إلى الآخر ممتنع ، كما مر ، فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما ، وهو التاء ؛ لأنها من مخرج الدال ومثل السين فى الهمس

امتناع ادغام المتقاربين للبس أو ثقل

قال : « وَلاَ يُدْغَمُ مِنْهَا فِى كَلِمَةٍ مَايُؤَدِّى إلَى لَبْسٍ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ ، نَحْوُ وَطْدَ وَوَتَدَ وَشَاةٍ زَنْمَاء ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقُولُوا : وَطْدًا وَلاَ وَتْداً ، بل قَالُوا : طِدَةٌ وتِدَةً لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ ، بِخِلاَفِ نَحْوِ امَّحَى واطَّيَّرَ ، وَجَاءَ وَدٌّ فِى وَتِدٍ فِى تَمِيمٍ »

---

(١) مح الثوب : كنصر وضرب ـ : بلى

(٢) الدح : الدس والنكاح ، وهو أيضا الدفع فى القفا

(٣) تقول : زحه يزحه ـ كمده يمده ـ ؛ إذا نحاه عن موضعه ودفعه وجذبه فى عجلة

أقول : إذا اجتمع من المتقاربة شيئان : فإن كانا فى كلمتين نحو مَنْ مِثْلك فإنه يدغم أحدُهما فى الآخر ، ولا يُبالىَ باللبس لو عرض ؛ لأنهما فى معرض الانفكاك ، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما ، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد ، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون فى حروف (يرملون) ، وكلام التعريف فيما سنذكر ، ولا يجب فى غيرهما ، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب ، وإن كانا فى كلمة : فإن تحركا وألبس الادغامُ مثالا بمثال لم يدغم ، كما فى وَطَدَ [1] : أى أحكم ، ووتَدَ : أى ضرب الوَتِد ، وكذا فى الاسم ، نحو وَتِدٍ ، وإن لم يُلْبِس جاز الادغام نحو ازَّمَّلَ [2] فى تَزَمَّلَ ، لأن أُفَّعَّلَ — بتضعيف الفاء والعين — ليس من أبنيتهم ، بل لا يجىء إلا وقد أُدغم فى فائه تاء تَفَعَّلَ كاتَّرَّكَ وازَّمَّلَ ، ومن ثم لا تقول : اقَّطَعَ واضَّرَبَ ، وإن كان أولهما ساكنا : فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملا بقى الأول غير مدغم ، نحو قِنْوَانٍ [3] وَصِنْوَانٍ [4] وبُنْيَانٍ وَقِنْيَةٍ [5] وبِنْية وكُنْيَة ومُنْيَةٍ وقَنْوَاء [6]

(١) قال فى اللسان : « وطد الشىء يطده وطدا وطدة فهو موطود ووطيد : أثبته وثقله ، والتوطيد مثله » ومثله فى القاموس : ومنه تعلم أن قول ابن الحاجب « ومن ثم لم يقولوا : وطدا » غير سديد ، وكذا دعواه أنه لم يرد الوتد ؛ فقد ذكر صاحبا القاموس واللسان أنه يقال : وتدالوتد يتده وتداوتدة ، إذا ثبته ، وقد وجه الرضى ما ذكره ابن الحاجب بأنه جرى على لغة بعض العرب

(٢) تقول : تزمل فى ثوبه ، وازمل ، إذا تلفف . وفى التنزيل (يَاأَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إلاَّ قَلِيلاً)

(٣) القنوان : جمع قنو ، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب

(٤) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق . انظر (ج ٢ ص ٩٣)

(٥) القنية - بضم فسكون أو بكسر فسكون - ما يتخذه الانسان من الغنم ونحوها لنفسه لا للتجارة ، وانظر (ج ٢ ص ٤٣)

(٦) تقول : رجل أقنى الأنف ، وامرأة قنواء الأنف إذا كان أعلى أنفهما مرتفعا ووسطه محدودبا ، وهو من علامة الكرم عندهم .

وشاةٍ زَنْمَاء[1] وَغَنَم زُنْمٍ ، وإن كان تقاربهما كاملا جاز الاظهار نظراً إلى الالتباس بالادغام ، وجاز الادغام نظراً إلى شدة التقارب ، وذلك نحو وَتَدَ يَتِدُ وتْدًا وَوَطَدَ يَطِدُ وَطْداً وعِتْدَانٍ فى جمع عَتُودٍ

ومنهم من يدغم التاء فى الدال فيقول وَتَدَ يَتِدُ وَدًّا وعَتُودًا وعِدَّانا ، قال الأخطل :

١٩١ — وَاذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً

مِنَ الْحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصِّيَرُ[2]

ومنه قولهم وَدٌّ فى وَتِدٍ ، خففه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو كَبْدٍ وفَخْذٍ كما مر فى أول الكتاب[3] فقالوا بعد الاسكان : وَدّ ، ولم يجز فى لغتهم وَتْدٌ — بسكون التاء مظهرة — كما قيل عِتْدَان ؛ لكثرة استعمال هذه اللفظة فيستثقل ، وجمعه على أوتاد يزيل اللبس ، ولم يجز الادغام فى نحو وَطْدٍ لئلا تزول فضيلة الاطباق ، ومن العرب من يلتزم تِدَةً وَطِدَةً فى مصدر وَتَدَ ووطَدَ خوفا من الاستثقال لو قيل : وَتْدا ووَطْدا غير مدغمتين ، ومن الالتباس لو قيل : ودًّا ، وكذا يلتزم فى وَتِدٍ اللغة الحجازية : أعنى كسر التاء ؛ لما ذكرنا

(١) الزنمة — بالتحريك — شىء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا ، يفعل بكرامها ، يقال : بعير زنم وأزنم ومزنم — كمعظم — وناقة زنمة وزنماء ومزنمة

(٢) هذا البيت للأخطل التغلبى من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ، وغدانة — بضم الغين المعجمة وبعدها دال مهملة — قبيلة من تميم ، أبوها غدانة بن يربوع ، «وعدانا» أصله عتدانا ، والعتدان : جمع عتود ، وهو الجذع من أولاد المعز ، والمزنمة : ذات الزنمة ، والحبلق — بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام : — أولاد المعز ، والصير : جمع صيرة ، وهى الحظيرة ، يهجو هؤلاء القوم بأنهم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف — والاستشهاد بالبيت فى قوله « عدانا » فان أصله عتدان فأبدل التاء دالا ثم أدغم الدال فى الدال

(٣) انظر (ح ١ ص ٣٩ وما بعدها)

وإنما لم يبنوا صيغة تقع فيها النون ساكنة قبل الراء واللام نحو قَنْرٍ وعَنْلٍ؛ لأن الادغام لايجوز فيه كما جاز فى عِتْدَانٍ ؛ لأن التاء والدال أشد تقاربا من النون واللام والراء ، بدليل إدغام كل واحد من الدال والتاء فى الآخر ، بخلاف الراء واللام فإنهما لايدغمان فى النون كما يدغم النون فيهما فى كلمتين نحو من ربك وَمَنْ لك ؛ لأن الادغام إذن عارض غير لازم ؛ فعلى هذا لو قيل نحو قَنْرٍ وعَنْلٍ لم يجز الإدغام لما ذكرنا ؛ فلم يبق إلا الإظهار وهو مستثقل ؛ لأن النون قريبة المخرج من اللام والراء ؛ فكأنهما مثلان ، وعِتْدَانٌ وَوَتَدَ وَتِدًا بفك الادغام ضعيف قليل لايقاس عليه ، وأما زَنْمَاء وصِنْوَان ونحوها بالإظها فإنما جاز لعدم كمال التقارب بين الحرفين

وإن لم يلبس إدغام أحد المتقاربين فى الآخر فى كلمة أدغم نحو امَّحَى؛ لأن افَّعَلَ ليس من أبنيتهم بتكرير الفاء إلا مدغما فيه نون انْفَعَلَ كامَّحَى ، أومدغما فى تاء افْتَعَل كادَّكَر ، على مايجىء ، ومن ثم لم يقل : اضَّرَب واقَّطَع ، قال الخليل : وتقول فى انفعل من وجلت : اوَّجَل ومن اليسر ايَّسَر *

قوله « أو لَبْسٍ » أى : لو أدغم *

قوله « وفى تميم » أى : فى لغة تميم وهى إسكان كسرة عين فَعِلٍ نحو كَبْدٍ فى كَبِدٍ

امتناع ادغام المتقاربين للمحافظة على صفة الحرف

قال : « وَلَمْ تُدْغَمْ حُرُوفُ (ضَوِىَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يُقَارِبُهَا لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا ، وَنَحْوُ سَيِّدٍ ولَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ ، وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِى اللَّامِ وَالرَّاءِ لِكَرَاهَةِ نَبْرَتِهَا ، وَفِى الْمِيمِ — وَإِنْ لَمْ يَتَقَارَبَا — لِغُنَّتِهَا ، وَفِى الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِإِمْكَانِ بَقَائِهَا ، وَقَدْ جَاءَ لِبَعْضِ شَأْنِّهِمْ ، وَاغْفِر لِّى ، وَنَخْسِف بِّهِمْ ، وَلَا حُرُوفُ الصَّفِيرِ فِى غَيْرِهَا ؛ لِفَوَاتِ [صِفَتِهَا] ، وَلَا الْمُطْبَقَةُ فِى غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَلَا حَرْفُ حَلْقٍ فِى أَدْخَلَ مِنْهُ إِلَّا الْحَاءُ فِى الْعَيْنِ وَالْهَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيهِمَا اذْبَحَّتُودًا واذْبَحَّاذِهِ »

أقول : اعلم أن إدغام أحـد المتقاربين فى الآخر فى كلمة إذا لم يلبس ليس إلا فى أبواب يسيرة ، نحو انْفَعل وَافتَعل وَتَفَعَّل وتفاعل وَفَنْعَلِل، نحو امَّحى واسَّمع وازَّمَّل وادَّارَك وَهَمَّرِش[1] وأما غير ذلك فَمُلْبِس لايجوز إلا مع شدة التقارب وسكون الأول نحو وَدّ وَعِدَّان ، ومع ذلك فهو قليل ، والغالب فى إدغام أحد المتقاربين فى الآخر إنما يكون فى كلمتين وفى انفعل وافتعل وَتَفَعَّل وتفاعل وَفَنْعَلِل .

فنقول : المانع من إدغام أحد المتقاربين فى الآخر شيئان : أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست فى الثانى ؛ فلا يدغم الأول فى الثانى إبقاء على تلك الصفة ، فمن ثم لم تدغم حروف (ضَوِىَ مِشْفَرٌ)[2] فيما ليس فيه صفة المدغم ، وجاز إدغام الواو والياء من هذه الحروف أحدهما فى الآخر ؛ لأن فضيلة اللين التى فى أحدهما لاتذهب بإدغامه فى الآخر ؛ إذ المدغم فيه أيضا متصف باللين ، ولم تدغم حروف الصفير فيما ليس فيـه صفير إلا فى باب افتعل كاسَّمَع وازَّانَ ، ولا حروف الإطباق فى غيرها بلا إطباق إلا فى باب الافتعال نحو اطَّرب ، وذلك لزوال المانع فيه بقلب الثانى إلى حروف الصفير وإلى حروف الإطباق ، وذلك لسكون الثانى زائدا فلا يستنكر تغيره ، وفضيلة الضاد الاستطالة ، وفضيلة الواو والياء اللِّينُ ، وفضيلة الميم الغنة ، وفضيلة الشين التفشى والرخاوة ، فلا تُدغم فى الجيم مع تقاربهما فى المخرج ، وفضيله الفاء التأفيف ، وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء ، وفضيلة الراء التكرير ، وأيضا لو أدغم لكان كضعف أُدغم فى غيره نحو ردَّدَ ، ولا يجوز

قوله « ونحو سيِّدوَلِيَّة » اعتراض على نفسه ، وذلك أنه قرر أن الواو والياء

---

(١) الهمرش : العجوز المسنة . انظر (ج ٢ ص ٣٦٤)

(٢) ضوى : هزل ، والمشفر - بزنة منبر - الشفة ، أو خاص بالبعير

لايدغم أحـدهما فى مقاربه ، فـكأنه قال : كيف أدغِمَ أحـدهما فى الآخر فى سيّد وليّ ؟ ثم أجاب بأن قلب الواو إلى الياء لوكان للادغام لورد ذلك ؛ لـكنه إنما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما لاللادغام ، ولهذا تقلب الواو ياء : سواء كانت أولى أو ثانية ، ولوكان القلب لإدغام أحد المتقاربين فى الآخر لقلبت الأولى إلى الثانية فقط ، كما هوالقياس ، ثم بعدالقلب اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب الادغام ، فهذا من باب إدغام المتماثلين لامن إدغام المتقاربين ، وفى هذا الجواب نظر ؛ لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء ، وأولاهما متحركة كطويل وطَوَيْت ، فعرفنا أن القلب من أول الأمر لأجل الادغام ، وذلك لأن الواو والياء تقاربتا فى الصفة ، وهى كونهما لينتين ومجهورتين وبين الشديدة والرخوة وان لم يتقاربا فى المخرج ؛ فأدغمت إحداهما فى الأخرى وقلبت الواو وإن كانت ثانية ؛ لأن القصد التخفيف بالادغام ، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا فى اذْبَحتّودًا واذْبَحّاذِه ؛ فجعل التقارب فى الصفة كالتقارب فى المخرج ، وجرّأهم على الادغام أيضاً سـكون الأول وكونه بذلك عرضـة للادغام ، وأما فضيلة اللين فلا تذهب — كما قلنا — لأن كل واحـدة منهما متصفة بتلك الصفة .

قوله « وأدغمت النون فى اللام » اعتراض آخر على نفسه ، وذلك أن فضيلة الغُنَّة تذهب بالادغام ، وأجاب المصنف بأنها وإن كانت تذهب بالادغام لكنهم اغتفروا ذلك ؛ لأن للنون نبرة : أى رفع صوت ، وهذا جواب فيه نظر أيضا ؛ لأنه إن كان الموجب للادغام النبرة فَلْتُخْفَ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والـكاف والدال والتاء وغيرها ، كما يجىء

والحق أن يقال : إن للنون مخرجين : أحدهما فى الفم ، والآخر فى الخيشوم إذ لابد فيها من الغنة ، و إذا أردت إخراجها فى حالة واحدة من المخرجين ، فلا

بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ؛ إذ الاعتماد على المخرجين فى حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد

والحروف التى هى غير النون على ضربين : أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوى وهى حروف الحلق ، والآخر لا يحتاج إلى ذلك ، وهى حروف الفم والشفة ؛ فالنون وحروف الحلق متساويان فى الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت ، وهى : أى النون إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، فاذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها

أحدهما سكونها ؛ لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك ، والآخر كون الحرف الذى لا يحتاج فى إخراجه إلى فضل اعتماد عقيب النون بلافصل ؛ ليجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق

فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التى بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء ، أو قرب صفة كالميم ؛ لأن فيه أيضا غنة ، وكالواو والياء ؛ لأن النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرخوة وجب إدغام النون فى تلك الحروف ؛ لأن القصد الاخفاء ، والتقارب داع إلى غاية الاخفاء التى هى الادغام

وإن لم يكن هناك قرب لا فى المخرج ولا فى الصفة أخفى النون بقلة الاعتماد ، وذلك بأن يقتصر على أحد مخرجيه ولا يمكن أن يكون ذلك إلا الخيشوم ، وذلك لأن الاعتماد فيها على مخرجها من الفم يستلزم الاعتماد على الخيشوم بخلاف العكس ؛ فيقتصر على مخرج الخيشوم فيحصل النون الخفية ، ثم بعد ذلك إن تنافرت هى والحرف الذى يجىء بعدها ، وهى الباء فقط ، كما فى عَنْبَر قلبت تلك النون الخفية إلى حرف متوسط بين النون وذلك الحرف ، وهى الميم ، كما ذكرنا

فى باب الإبدال ،[1] وإن لم يتنافرا بقيت خفية كما فى غير الباء من سِوَى حروف الحلق ، أما مع الحلقية فلا تخفى ؛ لأن حرف الحلق يحتاج إلى فضل اعتماد فتجرى النون على أصلها من فضل الاعتماد ؛ ليجرى الاعتماد على نسق واحد ، ومن الناس من يخفى النون قبل الغين والخاء المعجمتين ؛ لكونهما قريبتين من حروف الفم ، وكذلك النون الساكنة الموقوف عليها يخرجها من المخرجين ؛ لأن الحرف الموقوف عليه يحتاج إلى فضل بيان كما مر فى باب الوقف [2] ومن ثم يقال : أفعَىْ وأفْعَوْ ، وكذلك النون المتحركة — قبل أى حرف كانت — تُخْرَجُ من المخرجين ؛ لاحتياجها إلى فضل اعتماد ، فإذا أدغمتَ النون فى حروف يرمُلُون نَظَرْتَ :

فإن كان المدغمُ فيه اللامَ والراء فالأولى ترك الغنة ؛ لأن النون تقاربهما فى المخرج وفى الصفة أيضا ؛ لأن الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرخوة ؛ فاغتفر ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ؛ للقرب فى المخرج والصفة

وإن كان المدغم فيه واوا أو ياء فالأولى الغنة لوجهين : أحدهما أن مقاربة النون إياهما بالصفة لا بالمخرج ؛ فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النون : أى الغنة رأسا لمثل هذا القرب غير الكامل ، بل ينبغى أن يكون للنون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام ، وهى الحالة التى فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، فيبقى شىء من الغنة

وإن كان المدغم فيه ميماً أدغم إدغاما تاماً ، لأن فضيلة الغنة حاصلة فى المدغم فيه ؛ إذ فى الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون ، وبعض العرب يدغمها فى اللام والراء مع الغنة أيضا ضنا بفضيلة النون ؛ فلا يكون الإدغام إذن إدغاما تاما ،

---

(١) انظر (ص ٢١٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٨٦)

و بعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصاراً فى الإدغام التام على التقارب فى المخرج أو الصفة

هذا ، ومذهب سيبويه وسائر النحاة أن إدغام النون فى اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضا إدغام تام ، والغنة ليست من النون ؛ لأن النون مقلوبة إلى الحرف الذى بعدها ، بل إنما أُشْرِبَ صَوْتُ الفم غنة ؛ قال سيبويه : « لاتدغم النون فى شىء من الحروف حتى تحول إلى جنس ذلك الحرف ؛ فإذا أدغمت فى حرف فمخرجها مخرج ذلك الحرف ؛ فلا يمكن إدغامها فى هذه الحروف حتى تكون مثلهن سواء فى كل شىء ، وهذه الحروف لاحظ لها فى الخيشوم وإنما يشرب صوت الفم غنة » هذا كلامه

قوله « وفى الميم وإن لم يتقاربا » ليس باعتراض لكنه شىء عرض فى أثناء هذا الاعتراض

قوله « وفى الواو والياء لامكان بقائها » اعتراض وجواب : أى لإمكان بقاء الغنة : أما على ما اخترناه فالغنة للنون التى هى كالمدغمة ، وأما على ما قال النحاة فلاشراب الواو والياء المضعفين غنة

قوله « وقد جاء لبَعْض شَأْنهم واغْفِر لِّى وَنَخْسِف بِّهِم » نقل عن بعض القراء الإدغام فى مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالإدغام فى مثله الاخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز لأن الاخفاء قريب من الإدغام ، ولو كان ذلك إدغاما لالتقى ساكنان على حدّه فى نحو لِبَعْض شَأْنهم ، وأجاز الكسائى والفراء إدغامَ الراء فى اللام قياسا كراهة لتكرير اللام ، وأبو عمرو يأتى بالميم المتحركة المتحرك ما قبلها خفيّة إذا كان بعدها باء نحو (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِين) وأصحابه يسمون ذلك إدغاما مجازا وهو إخفاء

قوله « ولا حروفُ الصفير فى غيرها » لئلا تذهب فضيلة الصفير ، وإنما يدغم بعضها فى بعض كما يجىء

قوله « ولا المطبقة فى غيرها » تقول : احْفَظ ذّلك ، واحفَظ ثّابتا ، بالادغام مع الاطباق وتركه ، وإبقاؤه أفصح كما يجىء

قوله « ولا حرْفُ حلق فِى أدخل منه » اعلم أن الادغام فى حروف الحلق غير قوى ، فإن المضاعف من الهاء قليل ، نحو كَهّ الرجلُ ورجل فَهٌّ[1] ، وأما الألف والهمزة فلم يجىء منهما مضاعَف ، وكذا المضاعف من العين قليل ، نحو دعّ وكعّ ، وكان حق الحاء أن تكون أقل فى باب التضعيف من الغين والخاء ؛ لأنه أنزل منهما فى الحلق ، لكنه إنما كثر نحو بَحَّ[2] وزَحّ[3] وصحّ[4] وفحّ[5] ، وغير ذلك لكونه مهموسا رخوا ، والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر ، والغين لا تجىء عينا ولامًا معا إلا مع حاجز[6] كالضَّغِيغَة[7] ،

---

(١) رجل فه ، وفهيه ، وفهفه ، إذا كان عييا

(٢) بح الرجل ـ من باب علم وفتح ـ إذا أصابته بحة ، وهى بضم الباء : خشونة وغلظ فى الصوت

(٣) انظر (ص ٢٦٦ من هذا الجزء)

(٤) صح الرجل فهو صحيح ، إذا ذهب مرضه ، أو برىء من كل عيب

(٥) فحت الأفعى : صوتت من فيها ، وبابه قعد

(٦) لم يصب المؤلف فى هذا الذى زعمه من أن الغين لا تكون عين الكلمة ولامها إلا مع حاجز بين العين واللام ، فقد ورد الفغة ، وهو تضوع الرائحة ، قالوا : فغتنى الرائحة ـ بتشديد الغين ـ إذا فاحت . وقالوا : الطغ ـ بتشديد الغين ـ وهو الثور . وقالوا : صغ ، إذا أكل كثيرا . وقالوا : شغ البعير ببوله ، إذا فرقه ، وشغ القوم : تفرقوا

(٧) الذى فى القاموس : الضغيغ ـ كأمير ـ : الخصب ، وأقمت عنده فى ضغيغ دهره : أى قدر تمامه . وبهاء : الروضة الناضرة ، والعجين الرقيق ، والجماعة من الناس يختلطون ، وخبز الأرز المرقق ، ومن العيش الناعم الغض . ولم نعثر على المعنى الذى ذكره الشارح

وهى اللبن المحقون حتى تشتد حموضته ، والخاء أكثر منه ؛ لأنه أقرب إلى الفم ، وأيضا هى مهموسة رخوة كالحاء نحو المخ والفخ ورخ : أى نكح ، والغين مجهورة كالعين ، و إنما قل تضعيفها لصعوبتها وتكلف إخراجها مخففة فكيف بها مضعفة ؛ فعلى هذا ثبت قلة إدغام المتقاربين من حروف الحلق ، وسيجىء ، فإن اتفق أدغم الأنزل فى الأعلى نحو اجْبَه حّاتما [1] كما يجىء بعد ، فإن اتفق كون الثانى أنزل لم يدغم إلا أن يكون بينهما قرب قريب ، ويدغم إذ ذاك بمخالفة شرط إدغام المتقاربين ، وذلك بأن يقلب الثانى إلى الأول ، وذلك كالحاء التى بعدها العين أو الهاء ، نحو اذبَحّتُودا واذبَحّاذه إذ لو قلب الأول إلى الثانى لم يكن أخف منه قبل الادغام

قوله « ومن ثم قالوا اذْبَحّتُودا » أى : ومن أجل أن إدغام حرف الحلق فى أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثانى لما اتفق مثل ذلك إلى الأول حتى لا يكون ثقل

إدغام حروف الحلق

قال : « فَالْهَاء فِى الْحَاء وَالْعَيْنُ فِى الْحَاء وَالْحَاءُ فِى الْهَاء وَالْعَيْن بِقَلْبِهِمَا حَاءيْنِ ؛ وَجَاء (فَمَنْ زُحْزِحْ عَّنِ النَّارِ) وَالْغَيْنُ فِى الْخَاء وَالْخَاءُ فِى الْغَيْنِ »

أقول : أخذ فى التفصيل بعد ما أجمل ؛ فالهمزة والألف لا يدغمان كما ذكر ، وأما الهاء فتدغم فى الحاء فقط ، نحو اجْبَه حّاتما [1] ، والبيان أحسن ؛ لأن حروف الحلق ليست بأصل فى التضعيف فى كلمة كما ذكرنا ، وقل ذلك فى كلمتين أيضا ، والإدغام عربى حسن ؛ لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، ولا تدغم الهاء فى الغين وإن كانت الغين أقرب مخرجا إلى الهاء من الحاء ؛ لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء ، والغين مجهورة بين الشديدة والرخوة

وأما العين فتدغم فى الحاء ، وذلك لقرب المخرج نحو ارْفَع حّاتما ، قال

---

(١) تقول : جبهه ـ مثل منع ـ أى ضرب جبهته

سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ، لأنهما من مخرج واحد ، وتدغم العين فى الهاء أيضا ولكن بعد قلبهما حاءين نحو مَحُّمْ ومَحَّاؤلاء ، والبيان أكثر ، ولا يجوز ههنا — كما ذكرنا قبل — قلبُ الأول إلى الثانى ولاقلبُ الثانى إلى الأول ؛ فقلبا حاء لما مر ، ولم يفعلوا مثل ذلك إذا تقدم الهاء على العين نحو اجْبَهْ عَلِيًّا ، فلم يقولوا : اجْبَهْ هَّلِيًّا ، لأن قياس إدغام الأنزل فى الأعلى بقلب الأول إلى الثانى قياس مطرد غير منكسر ، وقد تعذر عليهم ذلك لثقل تضعيف العين فتركوا الإدغام رأسا

وأما الحاء فلا تدغم فيما فوقها لأن الغين التى هى أقرب مخرجا إليها من الحاء مجهورة ، والحاء مهموسة والخاء المعجمة — وإن كانت مثلها مهموسة — لكن مخرجها بعيد من مخرج الحاء فالحاء المهملة تدغم فى أدخل منها ، وهو شيئان الهاء والعين بأن تقلبا حاءين كاذبحَّتُودا واذبَحَّاذه كما مر

قوله « وجاء فَمَنْ زُحْزِ ع عَّن النَّارِ » قرأ أبو عمرو بالإدغام بقلب الحاء عينا

وأما الغين فانه يدغم فى الخاء ، لأن الخاء أعلى منه نحو ادْمَغ خَّلَفًا ، (١)

قال سيبويه : البيان أحسن والإدغام حسن

وأما الخاء فتدغم فى الغين نحو اسْلُخ غَّنَمك ، والبيان أحسن والادغام حسن ولكن لا كحسن إدغام الغين فى الخاء معجمتين ، وذلك لأن الخاء أعلى من الغين ولأن تضعيف الخاء كثير وتضعيف الغين لم يأت إلا مع الفصل كما ذكرنا ، وإنما جاز إدغام الخاء فى الغين معجمتين بقلب الأول إلى الثانى مع أن الأول أعلى من الثانى لأن مخرجهما أدنى مخارج الحلق إلى اللسان ، ألا ترى إلى قول بعض

---

(١) تقول : دمغ الرجل الرجل — من باب منع ونصر — إذا ضرب دماغه ، أو إذا شجه حتى بلغت الشجة الدماغ ، وتقول : دمغت الشمس فلانا ؛ إذا آلمت دماغه

العرب منخُل ومُنغُل [1] باخفاء النون قبلهما كما تخفى قبل حروف الفم ، ولم يجز مثل ذلك الإدغام فى الحاء والعين فلم يقولوا اذْبَحّتُودا لبعدهما من الفم

قال : « وَالْقَافُ فِى الْكَافِ وَالْكَافُ فِى الْقَافِ وَالْجِيمُ فِى الشِّينِ »

أقول : أما القاف فيدغم فى الكاف بقلب الأول إلى الثانى نحو الْحَق كَّلَدَة [2] ، قال سيبويه : البيان أحسن والإدغام حسن ؛ لقرب المخرجين وتقاربهما فى الشدة

وأما الكاف فإنما يدغم فى القاف نحو انْهَك قَّطَناً [3] بقلب الأول إلى الثانى ، والإدغام حسن والبيان أحسن ؛ لأن القاف أدخل ، قال سيبويه : إنما كان البيان أحسن لأن مخرجها أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام

وأما الجيم فإنما يدغم فى الشين نحو ابْعج شَّبَثاً ، فالإدغام والبيان حسنان لأنهما من مخرج واحد ، وقد أدغمها أبو عمرو فى التاء فى قوله تعالى (ذِى الْمَعَارِج تَّعْرُجُ) ، وهو نادر ، والشين لا يدغم فى شىء مما يقاربه كما ذكرنا ، وقد روى عن أبى عمرو إدغامُها فى السين فى قوله تعالى (ذِى الْعَرْش سَّبِيلاً) ، وكذا يدغم أبو عمرو السين فيها فى قوله تعالى (الرَّأْس شَّيْباً) مع أنها من حروف الصفير ؛ لكونهما من حروف التفشى والصوت ؛ فكأنهما من مخرج واحد — وإن تباعد مخرجاهما — كما ذكرنا فى إدغام الواو والياء أحدهما فى الآخر

ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين فى السين والعكس

---

(١) نغل الأديم - من باب علم - أى : فسد فى الدباغ ، وأنغله الدابغ فهو منغل

(٢) كلدة - بفتحات - : علم رجل ، وممن سمى به كلدة بن حنبل الصحابى ، وأبو الحارث بن كلدة الصحابى ، وأحد أطباء العرب ، وأبو كلدة : كنية الضبعان

(٣) القطن - بفتحتين - : ما بين الوركين ، وهو أصل ذنب الطائر

ادغام اللام المعرفة

قال : « وَاللَّامُ الْمُعَرِّفَةُ تُدْغَمُ وُجُوبًا فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَرْفًا ، وَغَيْرُ الْمُعَرِّفَةِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ (بَلْ رَانَ ، وَجَائِزٌ فِي الْبَوَاقِي)

أقول : يريد بالثلاثة عشر النونَ والراء والدال والتاء والصاد والزاى والسين والطاء والثاء والذال والضاد والشين ، وإنما أدغمت فى هذه الحروف وجوبا لكثرة لام المعرفة فى الكلام وفرط موافقتها لهذه الحروف ؛ لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين ، وهما يخالطان حروف طرف اللسان أيضا

أما الضاد فلأنها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام كما مر ، وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء ، و إذا كانت اللام الساكنة غيرَ المعرفة نحو لام هل و بل وقل فهى فى إدغامها فى الحروف المذكورة على أقسام :

أحدُها : أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار ، وذلك مع الراء لقرب مخرجيهما ، ولك أن لاتدغم نحو هَلْ رَأَيت ، قال سيبويه : ترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز ، وهى عربية جائزة ، ففى قول المصنف «لازم فى نحو (بَل رَّانَ)» نظر ؛ بلى لزم ذلك فى لام هل وبل وقل خاصة مع الراء فى القرآن ، والقرآن أثر يتبع

ويليه فى الحسن إدغام اللام الساكنة فى الطاء والدال والتاء والصاد والزاى والسين ، وذلك لأنهن تراخين عن اللام إلى الثنايا وليس فيهن انحراف نحو اللام كما كان فى الراء ، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها ، واللام معها من حروف طرف اللسان

ويليه فى الحسن إدغامها فى الظاء والثاء والذال ؛ لأنهن من أطراف الثنايا وقارَبْن مخرج الفاء ، وإنما كان الإدغام مع الطاء والدال والتاء والزاى والسين أقوى منه مع هذه الثلاثة لأن اللام لم تنزل إلى أطراف الثنايا كما لم تنزل الطاء وأخواتها إليها ، بخلاف الثلاثة

ويليه إدغامها في الضاد والشين ؛ لأنهما ليسا من طرف اللسان كالمذكورة ، لكنه جاز الإدغام فيهما لاتصال مخرجهما بطرف اللسان كما مر ، وإدغام اللام الساكنة في النون أقبح من جميع ما مر ، قال سيبويه : لأن النون تدغم في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللام ، فكما لاتدغم هذه الحروف في النون كان ينبغي أن لاتدغم اللام فيها أيضا

ادغام النون

قال : « وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وُجُوباً فِي حُرُوفِ (يَرْمُلُونَ) وَالأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غُنَّتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَإِذْهَابُهَا فِي اللاَّمِ وَالرَّاءِ ، وَتُقْلَبُ مِيماً قَبْلَ الْبَاءِ ، وَتُخْفَى فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، فَيَكُونُ لَهَا خَمْسُ أَحْوَالٍ ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ تُدْغَمُ جَوَازاً »

أقول : قد مر بيان هذه كلها

قوله « والمتحركة تدغم جوازا » يعني تدغم جوازا في حروف يرمُلُون بعد إسكانها ، قال سيبويه : لم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخْفَى النون الساكنة قبلها ، كالسين والقاف والكاف وسائر حروف الفم ، نحو خَتَنَ سُليمان ، قال : وان قيل ذلك لم يستنكر

واعلم أن مجاورة الساكن للحرف بعده أشد من مجاورة المتحرك ، لأن الحركة بعد المتحرك ، وهي جزء من حروف اللين ، فهي فاصلة بين المتحرك و بين ما يليه

قال : « وَالتَّاءُ وَالدَّالُ وَالذَّالُ وَالظَّاءُ وَالطَّاءُ وَالثَّاءُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَفِي الصَّادِ وَالزَّايِ وَالسِّينِ ، وَالإِطْبَاقُ فِي نَحْوِ فَرَّطْتُ إِنْ كَانَ مَعَ إِدْغَامٍ فَهُوَ إِتْيَانٌ بِطَاءٍ أُخْرَى ، وَجَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، بِخِلاَفِ غُنَّةِ النُّونِ فِي مَنْ يَقُولُ ، وَالصَّادُ وَالزَّايُ وَالسِّينُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَالْبَاءُ فِي الْمِيمِ وَالْفَاءِ »

أقول : اعلم أن كل واحد من الستة المذكورة أولا يدغم فى الخمسة الباقية ، وفى الثلاثة المذكورة أخيرا ،

فإدغام الطاء فَرَط دّارِمٌ [١] أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٍ أو تاجر أو ثَامِرٍ [٢] أو صابر أو زاجر أو سامر

و إدغام الدال جرد طّارد أو ذابل أو ظالمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابر أو زاجر أو سامر

و إدغام الذال نبذ طّارد أو دارم أو ذابل أو تاجر أو ثامر أو صابر أو زاجر أو سامر .

و إدغام الظاء غلظ طّارد أو دارم أو ذابل أو تاجر أو ثامر أو صابر أو زاجر أو سا مر .

و إدغام التاء سكت طّارد أو دارم أو ذابل أو ظالم أو ثامر أو صابر أو زاجر أو سا مر .

و إدغام الثاء عبث طّارد أو دارم أو ذابل أو ظالم أو ثامر أو صابر أو زاجر أو سامر .

فإذا أدغمت حروف الاطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الاطباق لئلا تذهب فضيلة الحرف ، و بعض العرب يذهب الاطباق بالكلية ، قال سيبويه : ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب حتُّهُمْ أى حطْتهم ، وقال : ذهاب

---

(١) دارم : أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم ـ من باب ضرب ـ إذا قارب الخطو فى عجلة ، وسموا به ، فممن سمى به دارم بن مالك بن حنظلة أبو حى من تميم ، وكان يسمى بحرا ، لأن أباه أتاه قوم فى حمالة فقال له : يا بحرا يتنى بخريطة المال ، فجاءه يحملها وهو يدرم تحتها

(٢) الثامر : الذى خرج ثمره

إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا من ذهاب إطباقها مع التاء ؛ لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة ، ومع بقاء الاطباق تردد المصنف في أنه هل هناك إدغام صريح أو إخفاء لحرف الاطباق مسمى بالادغام لتقاربهما ، فقال : إن كان الإطباق مع الادغام الصريح فذلك لايكون إلا بأن يقلب حرف الاطباق - كالطاء مثلا في فرَّطْتُ - تاء وتدغمها في التاء إدغاما صريحا ، ثم تأتي بطاء أخرى ساكنة قبل الحرف المدغم ، وذلك لأن الإطباق من دون حرف الإطباق متعذر فيلزم الجمع بين ساكنين ، قال : وليس كذلك إبقاء الغنة مع النون المدغمة في الواو والياء إدغاما صريحا ؛ لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة ، وذلك بأن تُشْرِبَ الواوَ والياء المضعفين غنة في الخيشوم ، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقا ، إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الاطباق ، قال : والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالادغام لشبهه به كما يسمى الاخفاء في نحو (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) و (الْعَفْوَ وَأْمُرْ) إدغاما

واعلم أنه إذا كان أول المتقاربين ساكنا والثاني ضمير مرفوع متصل فكأنهما في الكلمة الواحدة التي لايلبس الادغام فيها ، وذلك لشدة اتصال الضمير . ثم إن اشتد تقارب الحرفين لزم الادغام كما في عدت وزدت ، بخلاف الكلمتين المستقلتين نحو أعدَّ تمرك فانه يجوز ترك الادغام إذن ، والادغام أحسن ، وبخلاف مالم يشتد فيه التقارب نحو عُذْتُ

واعلم أن الأحرف الستة المذكورة أعني الطاء والظاء والدال والذال والتاء والثاء تدغم في الضاد والشين المعجمتين أيضا ، لكن إدغامها فيهما أقل من إدغام بعضها في بعض ، ومن إدغامها في الصاد والزاي والسين ؛ لأن الضاد والشين ليستا من طرف اللسان كالتسعة الأحرف المذكورة ، وإنما جاز ذلك لأن الضاد والشين كما ذكرنا استطالتا حتى قربتا من حروف طرف اللسان ، و إدغام هذه

الحروف فى الضاد أقوى من إدغامها فى الشين ؛ لأن الضاد قريب من الثنية باستطالتها ، وهذه الحروف من الثنايا ، بخلاف الشين ، وأيضا الضاد مطبقة والاطباق فضيلة تقصد أكثر مما يقصد إلى التفشى ، وأيضا لم تتجاف الضاد عن الموضع الذى قربت فيه من الظاء تجافى الشين ، بل لزمت ذلك الموضع وقد جاء فى القراءة إدغام التاء فى الجيم نحو (وَجَبَت جُّنُوبها)

قوله « والصاد والزاى والسين يدغم بعضها فى بعض » فإن أدغمت الصاد فى أختيها فالأولى إبقاء الاطباق كما مر ، قال سيبويه : إدغام حروف الصفير بعضها فى بعض أكثر من إدغام الظاء والثاء والذال بعضها فى بعض ؛ لأن الثلاثة الأخيرة إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان خارجا عن أطراف الثنايا ، بخلاف حروف الصفير ، والاعتماد بالادغام على الحرف المنحصر بالأسنان أسهل منه على الحرف الرخو الخارج عن رءوس الأسنان

قوله « والباء فى الميم والفاء » هو نحو اضرب مَّالكا أو فاجرا

ادغام تاء الافتعال والادغام فيها

قال : « وَقَدْ تُدْغَمُ تَاء افْتَعَلَ فِي مِثْلِهَا فَيُقَالُ : قَتَّلَ وَقِتَّلَ ، وَعَلَيْهِمَا مُقَتِّلُونَ وَمُقِتِّلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ مُرُدِّفِينَ إتْبَاعاً ، وَتُدْغَمُ الثَّاء فِيهَا وُجُوباً عَلَى الْوَجْهَيْنِ نَحْوُ اثَّأَرَ وَاتَّأَرَ ، وَتُدْغَمُ فِيهَا السِّينُ شَاذًّا عَلَى الشَّاذِّ نَحْوُ اسَّمَعَ ، لامْتِنَاعِ اتَّمَعَ ، وَتُقْلَبُ بَعْدَ حُرُوفِ الإِطْبَاقِ طَاء ، فَتُدْغَمُ فِيهَا وُجُوباً فِي اطَّلَبَ وَجَوَازاً عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي اظْطَلَمَ ، وَجَاءَتِ الثَّلاثُ فِي * ويُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ * وَشَاذًّا عَلَى الشَّاذِّ فِي اصَّبَرَ وَاضَّرَبَ ، لامْتِنَاعِ اطَّبَرَ وَاطَّرَبَ ، وَتُقْلَبُ مَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّاى دَالاً فَتُدْغَمُ وُجُوباً فِي ادَّانَ ، وَقَوِيًّا فى ادَّكَرَ ، وَجَاءَ اذَّكَرَ واذْدَكَرَ ، وَضَعِيفاً فِي ازَّانَ ، لامْتِنَاعِ ادَّانَ ، وَنَحْوُ خَبَطٌّ وَحِصْطُ وَفُزْدُ وَعُدُّ فِي خَبَطْتُ وَحُصْتُ وَفُزْتُ وَعُدْتُ شَاذٌّ »

أقول : اعلم أنه إذا كان فاء افتعل تاء وجب إدغامها فى التاء ؛ لما قدمنا أن

المثلين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الادغام : فى كلمة كانا ، أو فى كلمتين ، وذلك نحو اتَّرَكَ واتَّرَسَ ، وإذا كان عينه تاء جاز الادغام وتركه ؛ لما قدمنا أن المثلين المتحركين إذا لم يكونا فى الأخير لم يجب الادغام ، فتقول : اقْتَتَلَ وقَتَّلَ ، وقال سيبويه : إنما لم يلزم الادغام فى نحو اقْتَتَل لأن التاء الثانية لا تلزم الأولى ، ألا ترى إلى نحو اجتمع وارتدع ؟ فالمثلان فيه كأنهما فى كلمتين من حيث عدم التلازم ، فإذا أدغمت فإما أن تنقل حركة أولهما إلى فاء الكلمة كما هو الرسم فى نحو يَمُدُّ ويَعَضُّ ويفِرُّ فتستغنى عن همزة الوصل ، وإنما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب فى باب أَلْحَمَر لأن أصل لام التعريف السكون وأصل فاء الكلمة الحركة كما قلنا فى سَلْ [1] ، وإما أن تحذف حركة أولهما فيلتقى ساكنان : فاء الفعل ، وتاء افتعل ؛ فتكسر الفاء ؛ لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى ؛ فتسقط همزة الوصل بتحرك ما بعدها ، وإنما لم يجز حذف حركة أول المثلين فى نحو يرُدُّ ويعَضُّ ويفِرُّ لما ذكرنا فى باب الاعلال [2] من أنه يجب المحافظة على حركة العين فى الفعل ؛ إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض ، وقال سيبويه : إنما جاز حذف الحركة ههنا دون نحو يرد ويعض لأنه يجوز فى نحوه الاظهار والاخفاء والادغام : أى فى نحو اقتتل ، بخلاف نحو يردُّ ويَعَضّ ويفرّ ، فإنه يجب فيه الادغام ، وكذا فى رُدَّ وعضّ وفِرّ عند بنى تميم ، فلما تصرفوا فى الأول بالأوجه الثلاثة أجازوا التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين أيضا ، قال الفراء : بل لا بد من نقل حركة أولهما إلى الفاء ، فأما كسرة قِتّل فهي الفتحة ليكون دليلا على همزة الوصل المكسورة المحذوفة ، وإنما قال ذلك لأنه رأى امتناع حذف الحركة فى باب يرُدّ ويعَضّ ، والجواب عنه ما مضى

---

(١) انظر (ص ٥١ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١٠٠ و ١٤٥ من هذا الجزء) ثم انظر (ج ١ ص ٧٦ و ٨٠ و ٨١)

وتقول فى مضارع اقتتل المدغم يَقَتِّل ـ بنقل الفتحة إلى القاف ـ كما فى الماضى ، ويَقِتِّل — بكسر القاف — كما فى الماضى سواء ، وأجاز بعضهم حذف حركة أولها من غير أن يحرك القاف بحركة ، فيجمع بين ساكنين ، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس ، والأَولى أن ماروى من مثله عن العرب اختلاس حركة ، لا إسكان تام ؛ ويجوز فى نحو يَقِتِّل ـ بكسر القاف ـ أن تُكسر الياء إتباعا للقاف ، فتقول : يِقِتِّل كما فى مِنْخِرٍ ومِنْتِنٍ ، ومنه القراءة (أَمْ مَنْ لاَ يِهِدِّى) بكسر الياء والهاء

وتقول فى اسم الفاعل : مُقَتِّل — بكسر القاف وفتحها — ولا يجوز كسر الميم اتباعا كما جاز كسر حرف المضارع ؛ لأن حرف المضارع متعوِّد للكسر لغير الاتباع أيضا نحو إِعْلَمُ ونِعْلَمُ ، لكن لا يكسر الياء إلا لداع آخر كما فى يِيجَل ويِقِتِّل ، وأما نحو مِنِتِنٍ فى مُنْتِنٍ فشاذ ، وقد قرأ أهل مكة (مُرُدِّفِينَ) بإتباع الثانى للأول كما فى رُدُّ ولم يرُدُّ ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك ماقبله بحركة الاتباع لازالة الساكنين

وإذا كان عين افتعل مقاربا للتاء لم تدغم التاء فيه إلا قليلا ؛ لأن الادغام فى غير الآخر خلاف الأصل كما ذكرنا ، ولا سيما إذا أدى إلى تحريك الساكن بعد تسكين المتحرك ، وأما الادغام فى نحو ادَّكر فإنه وإن كان فى غير الآخر لكنه لم يؤد إلى تحريك ولاتسكين ، وفى نحو ازَّمَّلَ أدى إلى تسكين فقط ، وإذا جاز إظهار المثلين فى مثل اقتتل وكان هو الأكثر فكيف بالمتقاربين ، وإنما جاز الادغام إذا كان العين دالا كيَهِدِّى ومُرَدِّفِينَ ، أوصادا كيخِصِّمُون ، ولا يمنع القياس من إدغام تاء افتعل فيما يدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة كالزاى فى ارتزق ، والسين فى اقتسر ،[1] والثاء فى اعتثر ،[2] والطاء فى

---

(١) تقول : قسره على الأمر ، واقتسره عليه ؛ إذا قهره وغلبه عليه

(٢) اعتثر : اتخذ لنفسه عاثورا ، والعاثور : البئر ، وما أعد ليقع فيه غيره

ارتطم ، [١] والظاء فى اعتَظَلَ ، [٢] والذال فى اعتذر ، والصاد والدال فى اختصم واهتدى ، والضاد فى اختضر [٣]

وإذا كان فاء افتعل مقاربا فى المخرج لتائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية الأحرف التى ذكرنا أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان كالتاء ، وهى الدال والذال والطاء والظاء والثاء والصاد والسين والزاى ، وتضم إلى الثمانية الضاد ؛ لما ذكرنا من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان ، وأما الشين فبعيدة منها كما ذكرنا ، فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل فى تائه أكثر من جواز إدغام تائه فى عينه ، تقول فى الدال : ادَّانَ ، وفى الذال : اذَّكَرَ ، وفى الطاء : اطَّلَبَ ، وفى الظاء : اظَّلم ، وفى الثاء : اثَّرد [٤] ، وفى الصاد : اصَّبَّرَ ، وفى السين : اسَّمَع ، وفى الزاى : ازَّانَ ، وفى الضاد : اضَّجَعَ ، وإنما قلبت التاء فى هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب الأول إلى الثانى ؛ لأن الثانى زائد دون الأول ، وفى الطاء والظاء والصاد والضاد والسين والزاى لايجوز قلب الأول إلى الثانى ؛ لئلا تذهب فضيلة الاطباق والصفير .

ويجوز مع الثاء المثلثة قلب الأول إلى الثانى كما هو حق الادغام ، تقول : اتَّأَرَ [٥] ، واتَّرَدَ

---

(١) ارتطم : مطاوع رطمت الرجل ؛ إذا أوقعته فى أمر لا يقدر على الخروج منه

(٢) تقول : اعتظلت الكلاب والجراد ؛ إذا ركب بعضها بعضا

(٣) تقول : اختضرت الكلأ ؛ إذا جززته وهو أخضر ، وقدقالوامن ذلك : اختضر الرجل ؛ إذا مات فى طراءة السن

(٤) تقول : اثرد الخبز ؛ إذا فته ليصنعه ثريدا

(٥) اثأر : أدرك ثأره

ومع الحروف المذكورة يجوز أن لا تخفف الكلمة بالادغام ، لكون المتقار بين فى وسط الكلمة ، والغالب فى الادغام آخر الكلمة ، كما مر ، فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقربها إلى حروف الاطباق الثلاثة : أى الصاد والضاد والظاء المعجمة ، بأن تجعل فى التاء إطباقا فتصير طاء ؛ لأن الطاء هو التاء بالاطباق ، وتقربها إلى الزاى والذال المعجمة بأن تجعل التاء دالا ، لأن الدال مجهورة شديدة كالزاى والذال ، والتاء مهموسة ، والدال أقرب حروف طرف اللسان إلى التاء ، فتقول : ازْدَان واذْ دَكَر — على ما روى أبو عمرو — ومنع سيبويه اذدكر وأوجب الادغام ، وقال : إنما منعهم أن يقولوا مذدكر كما قالوا : مُزْدان ، أن كل واحد من الدال والذال قد يدغم فى صاحبه فى الانفصال فلم يجز فى الكلمة الواحدة إلا الادغام

ويجوز مع السين والثاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها ، لأن السين والثاء مهموستان كالتاء ، فتقول : اثْتَأَرَ واسْتَمع ، فليسا بمتباعدين حتى يُقَرَّب أحدهما من الآخر

وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير الثاء والسين إما بالادغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل ؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل ، ويجوز — بعد قلب التاء التى بعد الظاء المعجمة طاء وقلب التى بعد الذال المعجمة دالا نحو اظْطَلَم واذْدَكر — أن تدغم الظاء فى الطاء والذال فى الدال بقلب الأول إلى الثانى فى الموضعين كما هو حق إدغام المتقاربين ، فتقول : اطَّلم وادَّكر — بالطاء والدال المهملتين — قال سيبويه : وقد قال بعضهم : مُطَّجِع فى مُضْطَجِع ، يدغم الضاد فى الطاء مع أنها من حروف (ضَوِىَ مِشْفَرٌ)

وقال : قد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته الصاد والضاد والطاء والظاء مع تاء الضمير بهن فى افتعل ؛ لشدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما

قبلها ؛ فتقول : فَحَصْطُ برجلي ، وحِصْط عنه ، وخبطُّهُ ، وحفطُّهُ ؛ فتقلب في جميعها تاء الضمير طاء مهملة

قال : وكذا يقول بعضهم : عُدُّه — بقلب التاء دالا — كما في ادَّان ، قال السيرافي : وقياس هذه اللغة أن تقلب تاء الضمير دالا إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي كما في افتعل ، لكن سيبويه لم يحكه عنهم إلا في الدال المهملة

ولشدة اتصال تاء الضمير بما قبله كان الادغام في نحو أخـــذت وبعثت وحفظت أولى وأكثر منه في نحو احفظ تلك ، وخذ تلك ، وابعث تلك ، وقلب ماقبل تاء الافتعال أكثر من قلب ما قبل تاء الضمير طاء أو دالا نحو فحصْطُ وحَفِطُّ وفزْدُ وَعُدُّ ؛ لأنها على كل حال كلمة وإن كانت كالجزء

واعلم أنه لم يدغم التاء في استطاع واستَدَانَ لأن الإدغام يقتضي تحريك السين التي لاتتحرك ولاحظ لها في الحركة ، وأيضا فان الثاني في حكم السكون ؛ لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده ، وقراءة حمزة اسْطَّاعَ بالادعام شاذ

قوله « وتدغم التاء فيها وجوبا » فيه نظر ، لأن سيبويه ذكر أنه يقال : مُثْتَرِدٌ ، ومُتَّرِدٌ ، ونحوه

قوله «على الوجهين» أي : على قلب الأول إلى الثاني وقلب الثاني إلى الأول

قوله « تدغم فيها السين شاذا على الشاذ » أي : أن إدغام السين في غير حروف الصفير شاذ ، وقلب ثاني المتقاربين إلى الأول شاذ ، وإنما ارتكب قلب الثاني لامتناع اتَّمَعَ ، فانه تذهب إذن فضيلة الصفير ، وقد زال كراهة الأول لسبب الشذوذ الثاني ؛ لأنك إذا قلبت الثاني سينا لم تدغم السين إلا في حروف الصفير

قوله « وجاءت الثلاث » أي : الطاء والظاء المشددتان ، والظاء المعجمة قبل الطاء المهملة ، وأول البيت :

١٩٢ — * هُوَ الْجَوَادُ الَّذِى يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْوًا (١)

قوله « وشاذا على الشاذ فى اصَّبَرَ واضَّرَبَ » عطف على قوله « وجوبا فى اَطَّلَبَ » يعنى يقال : اصَّبَرَ واضَّرَبَ — بصاد وضاد مشددتين — والشذوذ الأول إدغام الصاد الذى هو حرف الصفير فى غير الصفير أى الطاء ، وكذا إدغام الضاد المعجمة ، والشذوذ الثانى قلب الثانى إلى الأول ، وقد مر أن الشذوذ الثانى يدفع مضرة الأول ، والأولى أن يقول : إن تاء الافتعال قلبت صادا أو ضادا من أول الأمر ، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل ؛ إذ لا دليل على قلبه طاء أولاً ثم قلب الطاء صادا أو ضادا

قوله « لامتناع اطَّبَرَ واطَّرَبَ » يعنى : إنما قلب الثانى إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثانى ؛ لئلا يذهب الصفير والاستطالة

قوله « وقَوِيًّا فى ادَّكَرَ » أى : بالدال المشددة المهملة

قوله « وجاء اذَّكَرَ » أى : بالذال المشددة المعجمة

اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس كان

---

(١) هذا بيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرى ، وأولها قوله :

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِى لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ ... بَلَى ، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

والجواد : الكريم ، والنائل : العطاء ، وقوله « عفوا » معناه سهلا من غير مطل ولا تسويف ، وقوله « يظلم أحيانا » معناه أنه يطلب منه فى غير وقت الطلب ولا موضعه فيعطى ، فجعل سؤال بره فى غير وقت السؤال ظلما وجعل إعطاءه السائل ماسأله وتكلفه لذلك قبولا للظلم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «فيظلم» فقد روى بثلاثة أوجه أولها «فيظطلم» باظهار كل من الحرفين ، وثانيها «فيظلم» بقلب الطاء المهملة ظاء معجمة والادغام ، وثالثها «فيطلم» بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة والادغام ، وحكى ابن جنى فى سر الصناعة أنه روى بوجه رابع ، وهو « فينظلم » بالنون على ينفعل من الظلم ، ورواه سيبويه بالادغام على الوجهين

الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاء بلا إدغام ؛ لأن قلب الأول إلى الثانى فيها ممتنع ، واظطلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها ، وكذا ازْدَان — بالدال — أولى من أزّان — بالزاى — وادّكر — بالدال المهملة — أولى من اذّكر — بالذال المعجمة ، وكذا اتّغرَ — بالتاء — أولى من اثّغر — بالثاء المثلثة — وإبقاء التاء بحالها فى استمع أولى من اسّمعَ ، ولا منع من إدغام اللام فى التاء ، وإن لم يسمع نحو اتّمَع فى الْتَمَعَ ؛ لأن اللام يدغم فى التاء كما تقدم

تاء مضارع تفعل وتفاعل

قال : « وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءٌ نحو تَتَنَزَّلُ وَتَتَنَابَزُوا وَصْلاً وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، وَتَاءُ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ ، فَتُجْلَبُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوَ اطَّيَّرُوا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا وادَّارَأُوا ، وَنَحْوُ اسطَّاعَ مُدْغَماً مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السِّينِ نَادِرٌ »

أقول : إذا كان فى أول مضارع تَفَعَّلَ وتَفَاعَل تاء فيجتمع تاءان جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما ، والتخفيف بشيئين : حذف أحدهما ، والادغام ، والحذفُ أكثر ، فإذا حذفت فمذهب سيبويه أن المحذوفة هى الثانية ؛ لأن الثقل منها نشأ ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء تَفَعَّل لتكون علامة ، والطارىء يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما ، وقال سيبويه : لأنها هى التى تدغم فى تترّس ، وتطيّر ، وقال الكوفيون : المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ، وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن ماثلها ، نحو تَتَارَكُ ، أوقاربها نحو تَذَكَّرُون ؛ لئلا يجمع فى أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يكونا فى الآخر ، وإذا أدغمت فإنك لا تدغم إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو قَال تنزّل ، وقَال تنَابَزُوا ، أو آخره مد نحو قالوا تّنزّلُ قَالا تّنَابَزُوا ، وقُولى تّابع ، ويزاد فى تمكين حرف المد ، فإن لم يكن قبلها شىء

لم يدغموا ؛ إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل ، وحروف المضارع لا بدلها من التصدر لقوة دلالتها ، وأيضا تتثاقل الـكلمة ، بخلاف الماضى ، فإنك إذا قلت : اتَّابَعَ واتَّبَعَ ، لم يستثقل استثقال اتَّنَزَّلُ ، واتَّنَابَزُونَ ، وكذا لايدغم إذا كان قبله سا كن غير مد : سواء كان لينا نحولو تتنابزون ، أو غيره نحوهل تتنابزون ؛ إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك السا كن ، ولا تفى الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك السا كن ، وظهر بما شرحنا أن الأولى أن يقول المصنف : وليس قبلها سا كن غير مدة ، وقراءة البزِّىِّ (كُنْتُم تَّمَنَّوْنَ الْمَوْتَ) و (أَلْفِ شَهْرٍ تَّنَزَّلُ) ـ بالإدغام فيهما والجمع بين سا كنين ـ ليست بتلك القوة

و إذا كان الفعل المضارع مبنيا للمفعول نحو تُتَدَارك وتُتَحَمَّل لم يجز الحذف ولا الإدغام ؛ لاختلاف الحركتين ، فلا تستثقلان كما تستثقل الحركتان المتفقتان ، وأيضا يقع لبس بين تُتَفَعَّل وتُفَعَّلُ من التَّفْعِيل لو حذفت التاء الثانية و بين تُتَفَعَّلُ وتَتَفَعَّلُ لو حذفت الأولى

قوله « وتاء تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فيما تُدْغَمُ فيه التاءُ » أى : تاء الماضى من البابين تدغم فى الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثنى عشر التى ذكرنا أن التاء تدغم فيها ، وهى التاء نحو اتَّرَّسَ ، والطاء نحو اطَّيَّر ، والدال نحو ادَّارَأْتم ، والظاء نحو اظَّالموا ، والذال نحو اذَّكروا ، والثاء نحو اثَّاقَلْتُم ، والصاد نحو اصَّابَرْتم ، والزاى نحو ازَّيَّن ، والسين نحو اسَّمَّع واسَّاقَطَ ، والضاد نحو اضَّاربوا واضَّرَّع ، والشين نحو اشَّاجَرُوا ، والجيم نحو اجَّاءَرُوا (١) ، وهذا الادغام مطرد فى الماضى والمضارع والأمر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول

---

(١) أصل اجاءروا : تجاءروا ، وهو تفاعل من الجؤار ، والجؤار : رفع الصوت

قوله « ونحو اسْطَاعَ » قراءة حمزة (فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوه) وخطَّأه النحاة ، قال أبو على : لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التى لا تتحرك أبدا جمع بين الساكنين

الحذف

قال : « الْحَذْفُ الْإعْلَالِيُّ وَالتَّرْخِيمِيُّ قَدْ تَقَدَّمَ ، وَجَاءَ غَيْرُهُ فِى تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ ، وَفِى نَحْوِ مَسْتُ وَأَحَسْتُ ، وَظِلْتُ وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، وَجَاءَ يَسْتِيعُ ، وَقَالُوا بَلْعَنْبَرِ وَعَلْمَاءِ ومِلْمَاءِ فِى بَنِى الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنَ الْمَاءِ ، وَأَمَّا نَحْوُ يَتَّسِعُ وَيَتَّقِى فَشَاذٌّ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ * تَقِ اللهِ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِى تَتْلُو * بِخِلَافِ تَخِذَ يَتْخَذُ فَإِنَّهُ أَصْلٌ وَاسْتَخَذَ مِنَ اسْتَتْخَذَ ، وَقِيلَ : أَبْدِلَ مِنْ تَاءِ اتَّخَذَ وَهُوَ أَشَذُّ وَنَحْوُ تُبَشِّرُونِى وَإِنِّى قَدْ تَقَدَّمَ »

أقول : يعنى بالحذف الإعلالى ما حذف مطردا لعلة ؛ كعَصًا وقاضٍ ، وبالترخيمى ما حذف غير مطرد كما فى يَدٍ وَدَمٍ

قوله فى نحو « تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ » يعنى فى مضارع تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ مع تاء المضارعة ، كما تقدم

قوله « وفى نحو مِسْتُ وَأَحَسْتُ وظِلْتُ » تقدَّم حكمه فى أول باب[1] الادغام

قوله « وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ » بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة ، وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات ، أعنى ترك حذف شىء منه وترك الادغام ، و بعدها إسْطَاعَ يَسْطِيع ، بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين ، و إنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحركت السين التى لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان ، كما فى قراءة حمزة ، فلما كثر استعمال هذه اللفظة ـ بخلاف اسْتَدَانَ ـ وقُصِد التخفيف وتعذر الادغام حذف الأول كما فى ظَلْت

(١) انظر (ص ٢٤٥ من هذا الجزء)

وأَحَسْتُ ، والحذف ههنا أولى ؛ لأن الأول ـ وهو التاء ـ زائد ، قال تعالى (فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وأما من قال يُسْطِيع ـ بضم حرف المضارعة ـ فماضيه أَسْطَاع بفتح همزة القطع ، وهو من باب الإفعال ، كما مر فى باب ذى الزيادة [١] ، وجاء فى كلامهم اسْتَاعَ ـ بكسر همزة الوصل ـ يَسْتِيع ـ بفتح حرف المضارعة ، قال سيبويه : إن شئت قلت : حُذِفَت التاء ؛ لأنه فى مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ؛ ليكون ما بعد السين مهموسا مثلها ، كما قالوا ازْدَانَ ليكون ما بعد الزاى مجهورا مثله ، و إن شئت قلت : حذفت الطاء ؛ لأن التكرير منها نشأ ، وتركت الزيادة كما تركت فى تَقَيْتُ ، وأصله اتَّقَيْتُ كما يأتى

قوله « وقالوا بَلْعَنْبَر » قد ذكرنا حكمه فى أول باب [٢] الادغام ، وأن سيبويه قال : مثل هذا الحذف قياس فى كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة فى اللفظ بخلاف نحو بنى النجار

قوله « وأما نحو يَتَسِع ويَتَقِي » قد حذفت التاء الأولى من ثلاث كلمات يَتَّسِع ويَتَّقِي ويَتَّخِذ ؛ فقيل : يَتَسِع ويَتَقِي ويَتَخِذ ، وذلك لكثرة الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ، وتقول فى اسم الفاعل : مُتَقٍ ، سماعا ، و كذا قياس متَخِذ ومتَسِع ، ولم يجىء الحذف فى مواضى الثلاثة إلا فى ماضى يَتَقِي ، يقال : تَقَى ، وأصله اتَّقَى ؛ فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذى بعدها ، ولو كان تَقَى فعَلَ كَرَمى لقلت فى المضارع يَتْقِي كَيَرْمِي ، بسكون التاء ، وفى الأمر اتْقِ كارْمِ [٣] ، وقال الزجاج : أصل تَخَذ اتَّخذ حذفت التاء منه كما فى تَقَى ، ولو كان كما قال لما قيل تَخِذ ـ بفتح الخاء ـ بل تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذًا كجهل

---

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٨٠)

(٢) انظر (ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٥٧)

يَجْهَل جهلا بمعنى أخذ يأخذ أخذا ، وليس من تركيبه ، وفى تقَى خلافٌ : قال المبرد : فاؤه محذوف والتاء زائدة ، فوزنه تَعَلَ ، وقال الزجاج : التاء : بدل من الواو كما فى تُكَأَة وتُرَاث ، وهو الأولى

قوله « اسْتَخَذَ » قال سيبويه عن بعض العرب : اسْتَخَذَ فلان أرضا بمعنى اتَّخَذ ، قال : ويجوز أن يكون أصله اسْتَتْخَذ من تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا فحذفت التاء الثانية كما قيل فى اسْتَاع : إنه حذف الطاء ، وذلك لأن التكرير من الثانى ، قال : ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتَّخَذَ الأولى ؛ لكونهما مهموستين ، ومثله الْطَجَع بإبدال اللام مكان الضاد لمشابهتها لها فى الانحراف ؛ لأنهم كرهوا حَرْفَيْ إطباق كما كرهوا فى الأول التضعيف ، وإنما كان هذا الوجه أشذ لأن العادةَ الفرارُ من المتقارِبين إلى الادغام ، والأمر ههنا بالعكس ، ولا نظير له

قوله « تُبَشِّرُونِي وَإِنِّيْ قد تقدم » أى فى الكافية فى باب الضمير فى نون الوقايه .[1]

* * *

مسائل التمرين

قال : « وهذه مسائل التمرين . مَعْنَى قَوْلِهِمْ : كَيْفَ تَبْنِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا : أيْ إذَا رَكَّبْتَ مِنْهَا زِنَتَهَا وَعَمِلْتَ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فَكَيْفَ تَنْطِقُ بِهِ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ مَا حَذَفْتَ فِي الأَصْلِ

(١) إذا اجتمعت نون الرفع ونون الوقاية فى كلمة فلك فيها ثلاث لغات : أولاها : إبقاؤهما من غير إدغام ، نحو تضربوننى ، وعليه قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونَنِى) وثانيتها : إبقاؤهما مع الادغام ، وعليه قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ اللهِ تأمرُونِّى أَعْبُدُ) وثالثتها : أن تحذف إحداهما وتكتفى بواحدة ، وهذه اللغة هى التى يشير إليها المؤلف

قِيَاساً ، وَقِيَاسُ آخَرِين أَنْ تَحْذِفَ المَحْذُوفَ قِيَاسًا أَوْ غَيْرَ قِيَاسٍ ، فَمِثْلُ مُحَوِيّ مِنْ ضَرَبَ مُضَرِبِيٌّ ، وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : مُضَرِيٌّ ، وَمِثْلُ اسْمٍ وَغَدٍ مِنْ دَعَا دِعْوٌ وَدَعْوٌ لاإِدْعٌ وَلاَ دَعٌ خِلاَفاً لِلآخَرِين ، وَمِثْلُ صَحَائِفَ مِنْ دَعَا دَعَايَا بِاتِّفَاقٍ إِذْ لاَحَذْفَ فِي الأَصْلِ »

أقول : اعلم أن هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الإخبار لأبواب النحو

قوله « منها » الضمير راجع إلى « كذا » فى قوله « من كذا » ؛ لأنه بمعنى الـكلمة واللفظة ، وفى قوله « زنتها » راجع إلى كذا فى قوله : مثل كذا ؛ لأنه بمعنى الصيغة أو البنية ، وفى قوله « تنطق به » إلى « مثل » : أى كيف تنطق بهذا المبنى بعد العمل المذكور فيه

قوله «وعملت مايقتضيه القياس» أى : عملت فى هذه الزنة المركبة مايقتضيه القياس التصريفى من القلب أو الحذف أو الادغام إن كان فى هذه الزنة أسبابُ هذه الأحكام ، وعند الجرمى لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنًى كضرْبَبٍ ونحوه ، وليس بوجه ؛ لأن بناء مثله ليس لِيستعمل فى الـكلام لِمَعْنًى حتى يكون إثباتا لوضعٍ غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب [1] ، وقال سيبويه : يجوز صوغ وزن ثبت فى كلام العرب مثله ؛ فتقول : ضَرْبَبٌ وضَرَنْبَبٌ على وزن جَعْفَر وشَرَنْبَثٍ ، بخلاف ما لم يثبت مثله فى كلامهم ؛ فلا يبنى من ضرب وغيره مثل جَالِينُوس ؛ لأن فاعِيلُولاً وفاعِينُولاً لم يثبتا فى كلامهم ، وأجاز الأخفش صوغ وزن لم يثبت فى كلامهم أيضا ؛ للامتحان والتدريب ، بأن يقال : لوثبت مثل هذا الوزن فى كلامهم كيف كان ينطق به ؛ فيمكن أن يكون فى مثل هذا الصوغ فائدة وهى التدريب والتجريب

---

(١) ذهب أبو على الفارسى وأبو الفتح ابن جنى إلى أن تكرير اللام للالحاق أمر مقيس مطرد مقصود به معنى ، وهو زيادة المعنى ، وقد ذكرنا ذلك فى أول هذا الـكتاب (انظر ج ١ ص ٦٤)

فنقول : إذا بنيت من كلمة مايوازن كلمة حذف منها شيء ففيه بعد البناء ثلاثة مذاهب :

مذهب الجمهور أنك لاتحـذف فى الصيغة المبنية إلا ما يقتضيه قياسها ، ولاينظر إلى الحذف الثابت فى الصيغة المُمَثَّل بها : سواء كان الحذف فيها قياسيا كحذف ياءين فى مُحَوِىٍّ ، أوغيرَ قياسى كحذف اللام من اسْم ؛ فتقول مُضَرِبِىٌّ من ضرب على وزن مُحَوِىٍّ ، ودِعْوٌ من دَعَا على وزن اسم ، ولا تقول : مُضَرِىٌّ وإدْعٌ ؛ إذ ليس فى الصيغتين المبنيتين علة الحذف ، وهذا الذى قالوا هو الحق ؛ إذ لاتعل الـكلمة بعلة ثابتة فى غيرها إلا إذا كان ذلك الغير أصلها ، كما فى أقامَ وقِيامٍ

وقال أبو على : تَحذِف وتَزِيد فى الصيغة المبنية ما زيد أو حذف فى الصيغة الممثل بها قياسا ؛ فتقول فى مُضَرِبِىّ : مُضَرِىٌّ ؛ لأن حذف الياءين فى مُحَوِىّ قياسٌ كما مر فى باب النسب ،[1] وأما إن كان الحذف فى الممثل بها غير قياس لم تَحْذِف ولم تَزِد فى المبنية ، فيقال : دِعْوٌ ، فى المبنى من دَعَا على وزن اسْمٍ ؛ لأن حذف اللام من اسم غير قياس

وقال الباقون : إنه يحذف فى الفرع ما حذف فى الأصل ويزاد فيه مازيد فى الأصل ، قياسا أو غير قياس ، فيقولون مُضَرِىٌّ وإدْعٌ ودِعٌ كاسم وسِمٍ ؛ لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل

هذا الخلاف كله فى الحذف ، وأما الزيادة فلا خلاف فى أنه يزاد فى الفرع كما زيد فى الأصل إلا اذا كان المزيد عوضا من المحذوف ؛ فيكون فيه الخلاف كهمزة الوصل فى اسم ، وكذا لاخلاف فى أنه يقلب فى الفرع كما يقلب فى الأصل ، فيقال على وزن أيِسَ من الضرب : رَضِبَ : وتقول فى دَعَا على وزن صحائف :

---

(١) انظر (ج ٢ ص ٩ و ٢٢) ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٠ و ٣١)

دَعَايَا ، وأصله دعائِوُ ، فلما لم يكن فى صحائف الذى هو الأصل حذف لم يختلف فى دَعَايَا ؛ بل أعل علة اقتضاها هو ، وهى قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء بعدها ألفا كما مر فى بابه (١)

قوله « أن تزيد وتحذف » أى : فى الفرع ، وهو الصيغة المبنية

قوله « فى الأصل » أى : فى الكلمة الممثل بها

قوله « أو غير قياس » أى : أن تزيد وتحذف فى الفرع ما حذفت وزدت فى الأصل : قياسا كان أو غير قياس

قوله « مُحَوِىٌّ » مثال للأصل المحذوف منه شىء قياسا

قوله « اسم و غد »مثال لما حذف منه شىء غير قياس ؛ ففى « اسم » حذف اللام وريد همزة الوصل عوضا منه حذفا غير قياسى ، وفى « غَدٍ » حذف اللام غير قياس وأصل غد غدْوٌ — بسكون العين — قال :

لاَتَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غدْوَا (٢)

وأما إن كانت فى الأصل علةُ قلبِ حرف ليست فى الفرع فلا خلاف فى أنه لا يقلب فى الفرع ، فيقال على وزن أوائِلَ من القتل أقَاتِلَ ، وكذا الإدغام

قال : « وَمِثْلُ عَنْسَلٍ مِنْ عَمِلَ عَنْمَلٌ ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ بَنْيَعٌ وَقَنْوَلٌ بِإظهَارِ النُّونِ فِيهِنّ لِلْأَلْبَاسِ بفَعَّلٍ ، وَمِثْلُ قِنْفَخْرٍ مِنْ عَمِلَ عِنْمَلٌّ ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ بِنْيَعٌّ وَقِنْوَلٌّ بالإظْهَارِ ؛ لِلْاِلْبَاسِ بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ ، وَلاَ يُبْنَى مِثْلُ جَحَنْفَلٍ مِنْ كَسَرتُ أوْ جَعَلْتُ ؛ لِرَفْضِهِمْ مِثْلَهُ ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أوْ لَبْس »

أقول : قد ذكرنا أنه لايدغم أحد المتقاربين فى الآخر فى كلمة إذا أدى إلى اللبس ؛ فلو قيل بَيَّعَ وَقَوَّلَ بالادغام لا لتبس بفَعَّلَ ، وهو و إن كان

---

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ و ١٣٠ و ١٧٩ من هذا الجزء)

(٢) قد مر شرح هذا البيت ، فارجع إليه فى (ص ٢١٥ من هذا الجزء)

مختصا بالأفعال لكنه يُظن أنه عَلَمٌ مُنَكَّر ؛ فلذا يدخله الكسر والتنوين ، وَالعِلَّكْدُ : الغليظ

قوله « لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ » لأن إدغام النون الساكنة فى الراء واللام واجب ؛ لتقارب المخرجين ، وأما الواو والياء والميم فليس قربها من النون الساكنة كقرب الراء واللام منها ، فلذا جاء صِنْوَانٌ و بُنْيَانٌ وزَنْمَاء ، ولم يجىء نحو قَنْرٍ وقَنْلٍ كما تقدم

قوله « أو لبس » يعنى يلتبس بنحو شَفَلَّحٍ وهو ثَمَرُ الْكَبَرِ

و إذا بنيت مِنْ كَسَر مثل احْرَنْجَم فللمبرد فيه قولان : أحدهما أنه لايجوز لأنه لابد من الادغام فيبطل لفظ الحرف الذى به ألحق الكلمة بغيرها ، والآخر الجواز ؛ اذ ليس فى الكلام افْعَلَّلَ فيعلم أنه افْعَنْلَلَ ، ولا يجوز أن تلقى حركة الراء الأولى إلى الراء التى هى بدل من النون ؛ لئلا يبطل وزن الإلحاق ولئلا يلتبس بباب اقشَعَرَّ

و إذا بنيت من ضرب مثل اقشَعَرَّ — وأصله اقشَعْرَرَ — فعند المازنى ، وحكاه عن النحويين — : إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو اضْرَبَّبَ ، بباء مشددة بعدها باء مخففة ، وعند الأخفش اضربَبَّ ، بباء مخففة بعدها باء مشددة ؛ ليكون كالملحق به : أعنى اقْشَعَرَّ ، فا كسَرَّر على هذا يلتبس باضْرَبَّبَ على قول المازنى ، فلا يصح إذن قول المبرد ؛ إذ ليس فى الكلام افْعَلَّل ، والحق أنه ليس المراد بمثل هذا البناء الالحاق كما يجىء

قال : « وَمِثْلُ أُبْلُمٍ مِنْ وَأَيْتُ أُوءٌ ، وَمِنْ أَوَيْتُ أُوٍّ مُدْغَماً ؛ لِوُجُوبِ الْوَاوِ ، بِخِلاَفِ تُووِىَ ، وَمِثْلُ إجْرِدٍ مِنْ وَأَيْتُ إِىءٌ ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِىٌّ فِيمَنْ قَالَ : أُحَىٌّ ، وَمَنْ قَالَ أُحَىٍّ قَالَ : إِىٍّ »

أقول : قوله « أُوءٌ » أصله أُوْؤُىٌ فأعل إعلال تَجَارٍ مصدر تَجَارَيْنَا : أى

قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة ، ثم أعل إعلال قاضٍ ، وأوٍّ أصله أُوْوُيٌ ، قلبت الهمزة الثانية واوا وجوبا كما فى أومن ، فوجب إدغام الواو كما تقدم فى أول الكتاب (١) أن الواو والياء المنقلبتين عن الهمزة وجوبا كأنهما غير منقلبتين عنها ، وإن كان الانقلاب جائزا فحكمها فى الأظهر حكم الهمزة كرِيياً وتووِى ، فصار أُوُيّاً فأعل إعلال تجارٍ

قوله « إجْرِد » هو نبت يَخْرج عند الكمأة يستدل به عليها

قوله «إيءٍ » أصله إوْئِىٌ ، قلبت الواو ياء كما فى ميزان وأعل إعلال قاض

قوله « إيٍّ » أصله ائْوِيٌ ، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما فى إيت فصار إيوِياً أعل إعلال معَيِّيَة ، بحذف الياء الثالثة نسيا ؛ فتدور حركات الإعراب على الياء المشدّدة ، وعلى ما نسب الأندلسى إلى الكوفيين — كما ذكرنا فى باب التصغير — وهو إعلالهم مثلَه إعلال قاض ، تقول جاءنى إيٍّ ومررت بإيٍّ ورأيت إيًّا

قال : « وَمِثْلُ إوَزَّةٍ مِنْ وَأَيْتُ إيئَاةٌ وَمِنْ أَوَيْتُ إيَّاةُ مُدْغَماً »

أقول : أصل إوَزَّة إوْزَزَةٌ كإصبع ، لأن إفَعْلة ليست بموجودة ، والهمزة زائدة دون التضعيف ، لقولهم وَزٌّ أيضا بمعناها ، فأصل إيئاةٍ إوْأَيَةٌ ، قلبت الواو ياء كما في ميزان ، والياء ألفا كما فى مَرْماة ، وأصل إيَّاةٍ إئْوَيَةٌ ، قلبت الياء ألفا كما ذكرنا ، وقلبت الهمزة ياء وجوبا كما فى إيت صار إيواةً ، أعل إعلال سيِّد صار إيَّاة

قال : « وَمِثْلُ اطْلَخَمَّ مِنْ وَأَيْتُ إيأَيَّا ، وَمِنْ أَوَيْتُ إيوَيَّا »

أقول : اطلخم واطْرَخَمَّ أى تكبر ، أصله اطْلَخْمَمَ بدليل اطْلَخْمَمْتُ ، وفى الأمر اطْلَخْمِمْ — بسكون الخاء فى الموضعين — فأصل إيأيّا إوْأَيَيَ ، أدغمت الياء الساكنة فى المتحركة وقلبت الياء الأخيرة ألفا وقلبت الواو ياء كما فى ميزان ، صار إيأيّا ، فقد اجتمع فى الكلمة ثلاث إعلالات كما ترى ، وهم

(٢) انظر (ج ١ ص ٢٥ وما بعدها)

يعنعون من اثنين ، وأصل إِيوَيًّا إِئْوَيِّيَ ، قلبت الياء ألفا وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الهمزة ياء كما فى إيت ولم يعل إعلال سيّد ؛ لأن قلب الهمزة ياء و إن كان واجبا مع الهمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة ؛ لكونها همزة وصل، تسقط فى الدرج نحو قالَ ائْوَيَّا ، فحكم الياء إذن حكم الهمزة

قال : « وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَاشَاءَ اللهُ مِنْ أَوْلَقٍ فَقَالَ : مَاأَلِقَ الْإِلاَقُ عَلَى الْأَصْلِ واللأّقُ عَلَى اللَّفْظِ ، والْأَلِقُ عَلَى وَجْهٍ ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَوْعَلٌ »

أقول : يعنى أن أبا على جعل الواو من أوْلَقٍ زائدة والهمزة أصلية ، فاذا جعلته على وزن شاءَ وهو فَعِلَ قلت : أَلِقَ ، وأصل الله الإلاه عند سيبويه ، فتقول منه : الإلاق ، وحذفُ الهمزة من الإلاه قياس كما فى الأرض والأسماء ، لكن غلبة الحذف كما فى الإلاه شاذة ، وكذا إدغام اللام فى اللام ؛ لأنهما متحركان فى أول الكلمة ، وخاصة مع عروض التقائهما ، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء ما دخلته ، وكونُها فى حكم السكون ، إذ الحركة التى عليها للهمزة وأيضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت فيها من التخفيف فى الأغلب ما لم يكن فى غيرها ، ويجوز عند أبى على أن يقال : مَاأَلِقَ الْإِلاَقُ ، من غير تخفيف الهمزة ، بنقل حركتها وحذفها ، وذلك لأن مثل هذا الحذف و إن كان قياسا فى الأصل والفرع ؛ لتحرك الهمزة وسكون ماقبلها ؛ إلاأن مثل هذا الحذف إذا كانت الهمزة فى أول الكلمة نحو قَدْ أُفْلَحَ أَقَلُّ منه فى غير الأول ؛ لأن الساكن إذن غير لازم ، إذ ليس جزءَ كلمةِ الهمزة كما كان فى غير الأول ، واللام كلمة على كل حال ، و إن كانت كجزء الداخلة هى فيها ؛ فتخفيف الأرض والأسماء أقل من تخفيف نحو مسْئَلة وخَبْء ، ويجوز عنده أيضا أن تنقل حركتها إلى ما قبلها ؛ لأن ذلك قياس فى الفرع و إن قل ، مع كون اللام كالجزء وهومطرد غالب في الأصل ، فقوله « ماأَلِقَ الْإِلاَق » يجوز أن يكون مخففا وغير مخفف ؛ لأن كتابتهما سواء

قوله «واللاَّقُ عَلَى اللفظ» أى : بإدغام اللام فى اللام كما فى لفظة الله ، لكن سهل أمرَ الإدغام فى لفظة الله كثرةُ استعماله ، بخلاف الإلاق

قوله « والأَلِقُ على وجه» يعنى به أحد مذهبى سيبويه ، وهو أن أصل الله اللَّيهُ ، من لاَهَ : أى تستر ؛ لتستر ماهيته عن البصائر وذاته عن الأبصار ؛ فيكون وزنه فَعِلاً ؛ فالأَلق عليه ، وليس فى « الأَلِق » علة قلب العين ألفا كما كانت فى الله

قال : « وَأَجَابَ فِى بِاسْمٍ بِالْقٍ أَوْ بُالْقٍ عَلَى ذَلِكَ »

أقول : أى على أن أَوْلَقا فَوْعل قيل له : كيف تقول مثل باسم من أَوْلَقٍ ، قال : بِالقٍ أو بُالقٍ ، لأن أصل اسم سِمْو أو سُمْوٌ ، حذفت اللام شاذا وجىء بهمزة الوصل ، وأبو على لايحذف فى الفرع ماحذف فى الأصل غير قياس

قال : « وَسَأَلَ أَبُوعَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَالاً ، وَتَحَيَّرَ فَقَالَ أَبُوعَلِيٍّ مُسْئَاءٌ فَأَجَابَ عَلَى أَصْلِهِ وَعَلَى الأَكْثَرِ مُسْتَئَاءٌ »

أقول : المُسْطار : الخمر ، قيل : هو معرب ، وإذا كان عربيا فكأنه مصدر مثل المُسْتَخرج ، بمعنى اسم الفاعل من اسْتَطاره : أى طيَّره قال :

١٩٣ — مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَادِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (١)

ويجوز أن يكون اسم مفعول ، قيل : ذلك لهديرها وغليانها ، وأصله

(١) هذا الشاهد من بحر الوافر ، وهو من كلمة لعنترة بن شداد العبسى يهجو فيها عمارة بن زياد العبسى . وقوله « ترجف » يروى مكانه « ترعد » بالبناء للمجهول ، وقوله « فردين » حال من الفاعل والمفعول فى « تلقنى » وقوله « روادف » يروى فى مكانه « روانف » والروانف : جمع رانفة ، وهى طرف الألية ، وقوله « تستطار » فعل مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبنى للمعلوم استطار ، وتقول : استطار هذا الأمر فلانا ؛ إذا طيره وأهاجه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وتستطارا » والمراد معناه الذى ذكرناه

مستطارٌ ، والحق أن الحذف فى مثله ليس بمطرد ؛ فلا يقال : اسْطَالَ يَسْطِيل واسْطَاب يَسْطِيب ، وآءة فى الأصل أَوَأَةٌ ، لأن سيبويه قال : إذا أشكل عليك الألف فى موضع العين فاحملهُ على الواو ؛ لأن الأجوف الواوى أكثر فتصغيرها أُوَيْأَة ، فقوله : مستئاء فى الأصل مُسْتَأْوَءٌ

قوله « على أصله » يعنى حذفه فى الفرع ما حذف فى الأصل قياسا و إن لم يثبت فى الفرع علة الحذف ، فحُذِفت التاء فى مُسْتَاء كما حذفت فى مُسْطَار ، لاجتماع التاء والطاء ، والأوْلى — كما قلنا — أن حذف التاء فى مُسْطاع ليس بقياس ، فلا يحذف فى مستطاب ولا مستطيل ونحوهما ، وآءة نبت على وزن عاعَة ، وهو من باب سَلَسٍ و قَلَقٍ ، وهو باب قليل وخاصة إذا كان الأول والآخر همزة مع ثقلها ، ومثلها أجاء والاءة وأشاءة عند سيبويه ، وحَمَله على ذلك أنه لم يُسْمَعْ ألايَة وأشَايَة ، وقلّ ألاوة وأشاوة كعَبَاية وشَقاوة ، وقالوا فى أباءة ، وهى الأجمة : إن أصلها أبايَة و إن لم يسمع ، لأن فيها معنى الإباء لامتناعها بما يَنْبُت فيها من القصب وغيره من السلوك ، وليس فى أشاءة وألاءة مثل هذا الاشتقاق

قوله « وعلى الأكثر » أى على القول الأكثر ، وهو أنه لا يُحذف ولا يُزاد فى الفرع إلا إذا ثبتت علته ، ولو كان مُسْطار مُفْعَالاً من السَّطر لقلت من آءة مُؤْوَاء

قال : « وَسَأَلَ ابْنُ جِنِّى ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوْكَبٍ مِنْ وَأَيْتُ مُخَفَّفًا مَجْمُوعًا جَمْعَ السَّلاَمَةِ مُضَافًا إلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحَيَّرَ أيْضًا فَقَالَ ابْنُ جِنِّى : أُوَىَّ »

---

(١) الألاءة – مثل سحابة – واحدة الألاء – كسحاب – وهو شجر مر

(٢) الأشاءة – مثل سحابة – واحدة الأشاء ، وهو صغار النخل ، قال ابن القطاع : همزته أصلية ، عن سيبويه . وتوهم الجوهرى أنها مبدلة فأتى بها فى المعتل

أقول : إذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت : وَوْأَىٌ ، أعلت الياء كما فى فتى ، فقلت : وَوْأًى فاذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت : وَوًى ، قلبت الواو الأولى همزة كما فى أَوَاصِلَ صار أَوًى

قال المصنف : الواو الثانية فى تقدير السكون ، فلو قلت وَوًى من غير قلب جاز

قلت : لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو وَوْأَى وجب الإعلال كما مر تحقيقه فى باب الإعلال (١) ، فاذا جمع أَوًى وهو كفَتًى جمع السلامة بالواو والنون صار أَوَوْن ؛ فاذا أضفته إلى ياء المتكلم سقطت النون و بقى أَوَوْىَ ، تقلب الواو وتدغم كما فى مُسْلِمِىَّ

قال : « وَمِثْلُ عَنْكَبُوتٍ مِنْ بِعْتُ بَيْعَعُوتٌ »

أقول : لا إشكال فيه ؛ لأنك جعلت العين وهو لام الكلمة ككاف العنكبوت مكررا وجعلت مكان الواو والتاء الزائدتين مثلهما فى الفرع كما مر فى أول الكتاب (٢)

قال : « وَمِثْلُ اطْمَأَنَّ ابْيَعَّعَ مُصَحَّحًا »

أقول : أصل اطمأن اطمَأْنَنَ بدليل اطمأننت واطمأنِن فى الأمر

قوله « مصححا » فيه نظر ؛ لأن نحو اسوَدّ وابْيَضّ إنما امتنع من الإعلال لأن ثلاثيه ليس مُعلا حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام ، أو لأنا لو أعللناهما لصارا سادّ و باضّ فالتبسا بفَاعَلَ ، وليس الوجهان حاصلين فى ابيَعَّعَ ؛ إذ ثلاثيه معل ، ولا يلتبس لو قيل باعَّعَ ، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمانع ؛ إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما ، نحو الضالين ، والأخفش يقول فى مثله : ابْيَعَعَّ

---

(١) انظر (ص ٧٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ١ ص ١٢ وما بعدها)

بتشديد العين الثانية كما ذكرنا فى أول مسائل التمرين.

قال : « وَمِثْلُ اغْدَوْدَنَ مِنْ قُلْتُ اقْوَوَّلَ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : اقْوَيَّلَ ، لِلْوَاوَاتِ ، وَمِثْلُ اغْدُودِنَ مِنْ قُلْتُ وَبِعْتُ اقْوُووِلَ وَابْيُويِعَ مُظْهَراً »

أقول : قد ذكرنا الخلاف فى نحو اقوَوَّلَ فى آخر باب الإعلال[1] ، وإنما لم يدغم نحو اقوُوول وابيُويعَ ؛ لأن الواو فى حكم الألف التى هى أصلها فى المبنىّ للفاعل كما ذكرنا من قول الخليل فى قُووِلَ و بُويِعَ ، ولو عللنا بما علل المصنف هناك وهو خوف الالتباس كما مر فى باب الإعلال[2] لجاز إدغام اقْوُوول وابْيُويع إذ لا يلتبسان بشىء إلا أن تذهب فى نحو اضْرَبَّبَ على وزن اقْشَعَرَّ مذهب المازنى من تشديد الباء الأولى ، فإنه يقع اللبس إذن بالمبنى المفعول منه .

قال : « وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوِىٌّ ، ومِثْلُ عُصْفُورٍ قُوِّىٌّ ، وَمِنَ الْغَزْوِ غزْوِىٌّ ، وَمِثْلُ عَضُدٍ مِنْ قَضَيْتُ قَضٍ ، وَمِثْلُ قُذَعْمِلَةٍ قُضَيَّةٌ كَمُعَيَّةٍ فى التصغير ، وَمِثْلُ قُذَعْمِيلَةٍ قُضَوِيَّةٌ ، وَمِثْلُ حَمَصِيصَةٍ قَضَوِيَّةٌ فَتَقْلِبُ كَرَحَوِيَّةٍ ، وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قَضَوُوتٌ ، ومِثْلُ جَحْمَرِشٍ قَضْيٍ ، وَمِنْ حَيِيتُ حَيَّوٍ » .

أقول : قد ذكرنا فى آخر باب الاعلال من أحكام الياءات المجتمعة والواوات المجتمعة ما ينحل به مثل هذه العقود .

أصل مَقْوِىٍّ مَقْوُووٌ ، وكذا أصل غُزْوِىٍّ غُزْوُووٌ ، أدغمت الثانية فى الثالثة وقلبت المشددة ياء ، لاجتماع الواوات كما ذكرنا أنك تقول من قَوِى على وزن قُمُدّ : قُوِىٌّ وكذا فى قُوُووٍ على وزن عصفور ، وهو أولى لاجتماع أربع

---

(١) انظر (ص ١٩٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

واوات ، وقد مر حكمها ، وأصْلُ قضٍ قَضُىٌ ، أعل إعلال تَرَامٍ مَصْدَر تَرَامَيْنَا .

قوله « قُضَيَّة كَمُعَيَّة » أصلها قُضَيِّيَة ، وقد ذكرنا قبلُ أن الأولى فى المبنى على وزن قُذَعْمِيلة من قَضَى قُضَيِّيَّة — بياءين مشددتين —

قوله « قَضَوِيَّة » فى المبنى على وزن حَمَصِيصَة قد ذكرناه هناك (١)

قوله « ومثلُ مَلَكُوتٍ قَضَوُوتٌ » قد ذكرنا فى باب الإعلال أن الأصل أن يقال : غَزَوُوت ورَمَيُوتٌ ورَضَيُوت كجَبَرُوتٍ من غَزَوْتُ ورَمَيْتُ ؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ؛ فلا يقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب فى الصَّوَرَى وَالْحَيَدَى ، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ؛ لعدم الاعتداد بالواو والياء .

قوله « ومثل جَحْمَرِش قَضْيَىٍ » يعنى تعله إعلال قاض والأولى كما ذكرنا فى آخر باب الإعلال : حذفَ الثالثة نسيا ، ثم قلب الثانية ألفا ؛ أو قلب الثانية واوا فتسلم الثالثة .

قوله « حَيَوٍ » قد ذكرنا هناك أنه يجوز حَيَوٍ وحَيًّا .

قال : « وَمِثْلُ حِلِبْلاَبٍ قِضِيضَاءٌ ، وَمِثْلُ دَحْرَجْتُ من قَرَأَ قَرْأَيْتُ ، وَمِثْلُ سِبَطْرٍ قِرَأْىٌ ، وَمِثْلُ اطْمَأْنَنْتُ اقْرَأْيَأْتُ ، وَمُضَارِعُهُ يَقْرَئِىءُ كَيَقْرَعِيعُ »

أقول : العين واللام فى حِلِبْلاَبٍ مكررتان على الصحيح ؛ كما ذكرنا فى صَمَحْمَحٍ ، فكررتهما مثله فى قِضِيضَاء ، وكذا تقول من الغزو : غِزِيزَاءٌ بقلب الواو والياء المتطرفين ألفا ثم همزة كما فى رداء وكساء ، وكذا تقول على وزن صمحمح : قَضَيْضًى وغَزَوْزًى ، وأصل قرْأَيْتُ قرْأَأْتُ بهمزتين ، قلبت الثانية ألفا كما فى آمن ، ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه فى كلامهم ، بل

---

(١) انظر (ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

يكون قبلهما إما واو أو ياء نحو دعوت ورميت وأغزيت ، ولا يجوز الواو هنا ؛ لسكونها رابعة ساكنة وقبلها فتحة ؛ فيجب قلبها ياء كما فى أغزيت ، فقلبت الألف من أول الأمر ياء .

قوله « قرأْىٌ » قد ذكرنا فى تخفيف الهمزة أن الهمزتين إذا التقتا وسكنت أولاهما والثانية طرف قلبت ياء .

قوله « اقْرَأْيَأْتُ » هذا على مذهب المازنى كما ذكرنا فى باب تخفيف الهمزة عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين[1] وعند النحاة اقْرَأْوَأْتُ ، وإنما قال فى المضارع يَقْرَئِيءُ لكونه ملحقا بيطمئنّ بقلب حركة الهمزة الثانية إلى الأولى كما فى الأصل ، ثم قلبت الثانية ياء لكسر الأولى ، ولو أعللناه بما فيه من العلة لقلنا يَقْرَأْيِيءُ عند المازنى ، وَيَقْرَأْوِىءُ عند غيره ، ولم تُنقَل حركة الياء أو الواو إلى ما قبلها كما قلنا فى يُقِيم وَيبيع ويُبين ؛ لأن ذلك لإتباعه الماضى فى الإعلال بالاسكان كما مر فى باب الاعلال[2] ولم تسكن ههنا الياء فى الماضى .

والحقّ أن بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به الالحاق ، بل المراد به أنه لو اتفق مثلها فى كلامهم كيف كانت تُعَل ، وَمن ثم قال المازنى فى نحو اقشعَرّ من الضرب : اضْرَبَبّ — بتشديد الباء الأولى — ولو كان ملحقا لم يجز ذلك ؛ فالأولى على هذا فى مضارع اقْرَأْيَأْتُ أو اقْرَأْوَأْتُ يَقْرَأْيِيءُ أو يَقْرَأْوِىءُ .

هذا آخر ما ذكره المصنف من مسائل التمرين ، ولنضم إليه شيئا آخر فنقول : إذا بنيت من قَوِى مثل بَيْقُور[3] قلت : قَيُّوٌ ، والأصل قَيْوُوٌ ، قلبت الواو

---

(١) انظر (ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالباقر ، والبقير ، وانظر (ص ١٩٣ من هذا الجزء) .

الأولى ياء وأدغمتَ الياء فيها كما فى سيد ، وأدغمتَ الواو الثانية فى الثالثة ولم تقلبهما ياءين لسكونهما فى المفرد ، كما لم يُقلب فى مغزوّ ، ولم تَنقل حركة العين إلى ما قبلها كما نملت ذلك فى مَقْوُول ومَبْيُوع ؛ لأن العين واللام إذا كانا حرفى علة لم تعل العين : سواء أعلت اللام كما فى قَوِى وثَوَى[1] أو لم تعل كما فى هَوِى على ما مضى فى باب الاعلال[2] وإذا بنيت على وزن صَيْرَف من حَوَى وقَوِىَ قلت حَيًّا وقَيًّا ، والأصل حَيْوَىٌ وقَيْوَوٌ ، أدغمت الياء فى الواو بعد قلبها ياء كما فى سيِّد ، وقلبت الواو ألفا لحصول علته ، قال السيرافى : اجتمع ههنا إعلالان ، لكن الذى مَنَعْنَا من اجتماع الإعلالين أن تسكن العين واللام جميعا من جهة الإعلال ، وفَيْعَل — بفتح العين — فى الأجوف نادر ، كقوله :

* مَا بَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ[3] *

فالوجه أن يبنى من حَوَى وقَوِىَ على فَيْعِل — بالكسر — فيصير حَىٌّ وقىٌّ ، فتحذف الياء الثالثة نسيا كما فى مُعَيَّة ، وتقول على وزن نَزَوَانٍ[4] من قَوِىَ : قَوَوَانٌ ، لا يدغم ؛ لما ذكرنا فى باب الادغام من عدم إدغام نحو رَدَدَانٍ[5] ولم يقلب آخر الواوين ألفا لعدم موازنة الفعل كما ذكرنا فى باب الاعلال ،[6] هذا قول سيبويه ، والأولى أن يقال : قَوَيَان بقلب الثانية ياء كما ذكرنا فى آخر باب الاعلال[7] .

---

(١) ثوى يثوى - مثل رمى يرمى - ثواء - بفتح الثاء - : أى أقام ، قال :

* رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ . *

(٢) انظر (ص ١١٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) قد مر شرح هذا الشاهد فانظره فى (ج ١ ص ١٥٠) .

(٤) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر فى معنى السفاد ، وانظر (ج ١ ص ١٥٦) .

(٥) انظر (ص ٢٤٣ من هذا الجزء) .

(٦) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

(٧) انظر (ص ١٩٤ من هذا الجزء) .

وتقول على وزن فَعُلان ـ بضم العين ـ من قَوِى وحَيِىَ : قَوِيانٌ وحَيَّانٌ ، بقلب الواو الثانية ياء والضمة قبلها كسرة ، والأصل قَوُوَانٌ ، والألف والنون وإن كانتا لازمتين كتاء عَنصُوَة (١) وَقَرْنُوَة (٢) إلا أن كون الضمة على الواو هو الذى أوجب القلب كما تقول : غَزْوُيَة على وزن قَرْنُوَة ، وقال سيبويه : تقول : قَوَوَان ، وقد غلط فيه ، لموافقته على أنه تقول : غَزْوُيَةٌ على وزن قَرْنُوَة

وتقول فى فَعِلاَنَ — بكسر العين — من حيى: حَيَّان بالادغام ؛ لأن رَدَدَانا واجب الادغام ، وحَيِيَان أيضا ؛ لأن الأصل فى باب الادغام أعنى الفعل فى مثله يجوز فكه ، نحو حَيِى وحَىَّ ، وتقول من قَوِى : قَوِيَانٌ ، بقلب الثانية ياء ، لتقدم الاعلال على الادغام كما مر (٣) ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها بالادغام ، ومن خفف نحو كَبِد باسكان العين قال فى قَوِيانٍ : قَوْيَانٌ ـ بسكون الواو ـ ولا يُعله إعلال طَىّ ولَيّة ؛ لعروض سكون الواو ، ومن قال فى رُؤْيا المخففة : رُيَّا فاعتد بالعارض ، قال ههنا : قَيَّان ؛ وتقول من قوى وشَوَى وحَيِىَ على وزن فَيْعِلاَنٍ ـ بكسر العين ـ : قَيَّان وشَيَّان وحَيَّان ، والأصل فى الأولين قَيْوِيان وشَيْوِيَان ، أُعلاَّ إعلال سيد وحذفت الياء الثالثة من الثلاثة نسيا ، كما فى مُعَيِّيَة ، وتقول فى تصغير أشْوِيَان : أُشَيِّيَان

وتقول من أَوَيْت على وزن فَيْعِلاَنٍ ـ بكسر العين ـ : أَيِّيَان ، والأصل أيْوِيَانٌ وإذا بنيت فَعْلُلَةً من رَمَيْتُ قلت : رَمْيُوَة ، قلبت الياء الأخيرة واوا لانضمام ماقبلها ، ومثل أَسْحِمان (٤) منه : أُرْمُوان ، ومن حَيِىَ : أُحْيُوان ، ولا تدغم ؛

---

(١) العنصوة : القليل المتفرق من النبت ، انظر (ص ١٠١ و ١٦١ من هذا الجزء) .

(٢) القرنوة : نوع من العشب ، انظر (ج ٢ ص ٤٤) .

(٣) انظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء) .

(٤) أسحمان : جبل ، انظر (ج ٢ ص ٣٩٥)

لأن الإعلال قبل الادغام ، ولا تُستثقل الواو فى مثله للزوم الحرف الذى بعدها : أى التاء ، والألف والنون ، كما مر فى باب الاعلال [١]

وتقول فى فَوْعَلَّة ـ مشددة اللام ـ من غَزَوْت : غَوْزَوَّةٌ ، وفى أُفْعُلَّة : اغْزُوَّة ، وفى فُعُلٍّ : غُزُوٌّ ، لاتُقلب الواو المشددة المضموم ما قبلها فى أُفْعُلَّة وَفُعُلٍّ ياء ، كما لم تقلب فى مَدْعُوٍّ ، بل تَرْكُ القلب هِهنا أولى ؛ لأن اسم المفعول قد يتبع الفعل الذى هو بمعناه ، نحو غُزِى [٢] ، وأما نحو أُدْعِيَّةٍ [٣] فى أُدْعُوَّةٍ فقليل نادر ؛ فان اعتُدَّ به قيل فى أُغزُوَّة : أُغزِيَّة .

وتقول فى أُفْعُلَّةٍ من رميت : أُرْمِيَّة — بكسر الميم — كما فى مُضِيٍّ ، والأصل مُضُوىٌ .

وتقول فى فَوْعَلة من الرمى : رَوْمَية ، وليست فى الأصل فَوْعَلَلَة ، وإلا قيل : رَوْمَيَاة .

وتقول فى فَعَلٍّ : رَمَىٌّ ، وليس أصله رَمْيَيًا ، وإلا قيل : رَمْيًا [٤] ، وكذلك نحو هَبِيٍّ وهَبَيَّةٍ للصبى والصبية .

وتقول على وزن كَوَأْلَلٍ [٥] والواو وإحدى اللامين زائدتان من القوة :

---

(١) انظر (ص ١٧٦ من هذا الجزء) .

(٢) يريد أن اسم المفعول قد يحمل على الفعل المبنى للمجهول كما قالوا من عدا عليه يعدو : معدى عليه ، حملا على عدى عليه .

(٣) انظر (ص ١٧١ من هذا الجزء) .

(٤) يريد أن رميا ـ بفتح الراء والميم وتشديد الياء ـ ليس أصله رميا ـ بفتح فسكون ـ ؛ لأنه لو كان كذلك لقلبت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تعامل معاملة عصى

(٥) الكوألل ـ بزنة سفرجل ـ : القصير مع غلظ وشدة (ج ١ ص ٢٥٦)

قَوَوِّى عند سيبويه ، وَقَوَيًّا عند الأخفش كما مر [١] ، وعلى وزن [٢] عِتْوَلٍ من قَوِىَ : قِيًّا ، والأصل قِوْوَوٌ ، قلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والواو الأولى ياء كما فى ميزان ، والواو الثانية ياء أدغم فيها الياء كما فى سيد .

وإذا بنيت مثل عِفْرِيَة من غَزَوْت قلت : غِزْوِيَة ، والأصل غِزْوِوَة ، ومن الرَّمى رِمْيِيَةٌ ، ولايجوز الادغام كما فى أُحْيِيَة ، مع لزوم التاء فى الموضعين ؛ لأن رِمْيِيَة كعِفْرِية ، وهو ملحق بزِبْرِجَةٍ ، وأُحْيِيَة ليس ملحقا ، كذا قيل ، والأولى أن هذا البناء ليس للالحاق كما مر ، ولو جمعت هَبَيًّا على فَعَالِلَ قلت : هبايٌّ كدَوَابَّ ، ولوبنيت على فعاليل من رميت قلت : رمايِىٌّ ، ويجوز رَمَاوِىٌّ ؛ لاجتماع الياءات كما فى سِقَاوِىٌّ ، ولا يجوز بالهمز ؛ لعدم تطرف الياء .

وكذا فَعَالِيلُ وَمَفَاعِيلُ من حَيِيَ نحو حَيَايِىٌّ ، وَمَحَايِىٌّ ، وَحَيَاوِىٌّ ، ومَحَاوِىٌّ ، قال سيبويه : ولو حُذفت إحدى الياءات فى جميعها لم يبعد ؛ لأنه قد يستثقل الياءان فى نحو أثافِىّ [٣] فيخفف بحذف إحداهما ، فيقال : أثَافٍ ، فماظنك بالثلاث ؟ وحذف ياء مفاعيل ثابت وإن لم يجتمع ياءان نحو قَرَاقِيرَ وقَرَاقِرَ [٤]

---

(١) انظر (ص ١٩٦ من هذا الجزء)

(٢) هذا الذى ذكره المؤلف ينبغى أن يكون على زنة درهم ليطابق ما ذكره من التصريف ، ولكن الذى وقع فى الأصول عثول - بالثاء المثلثة - ولا يصح ذلك لأن العثول مشدد الآخر ، فغيرناه إلى عتول - بالتاء المثناة - وقد ضبطه المجد فى القاموس بزنة درهم ، وإن كان الشارح الزبيدى حكاه مشددا ، وهو الذى لاغناء عنده للنساء

(٤) الأثافى : جمع أثفية ، وهى حجر يوضع فوقه القدر ، انظر (ج٢ ص١٦٢)

(٣) القراقير : جمع قرقور ، والقرقور - بزنة عصفور - السفينة مطلقا ، أو الطويلة خاصة ، (انظر ج ٢ ص ١٦٢)

وجراميز وجرامز [1] ، قال سيبويه : إلا أن من يحذف فى هذه الأمثلة التى اجتمعت [فيها] [2] ثلاث ياءات يلتزم الحذف ؛ لكونها أثقل من أثَافِىّ وعَوارِىّ [3] حتى يكون فرقا بين الياءات والياءين ، وتقول فى فعاليل من غَزَوْت : غَزَاوِىّ فلا تغير الواو لعدم اجتماع الأمثال كما فى رَمَايِىّ

وهذا آخر ما أردنا إيراده ، ولكَ أن تقيس على هـذا ماماثله بعد إتقانك الأصول المتقدمة فى باب الإعلال وغيره والله الموفق للصواب

تمت مقدمة التصريف ، والحمد لله رب العالمين

---

(١) الجراميز : جمع جرموز ، والجرموز - بزنة عصفور - حوض مرتفع النواحى ، أو حوض صغير

(٢) زيادة يقتضيها المقام

(٣) العوارى : جمع عارية، وهى بتشديد الياء منسوبة إلى العار ، انظر (ج٢ ص١٦٤)

الخط

قال : « الْخَط تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ إِلاَّ أَسْمَاءَ الْحُرُوفِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْمُسَمَّى ، نَحْوُ قَوْلِكَ : اُكْتُبْ جِيم ، عَيْن ، فا ، رَا ، فَإِنَّكَ تَكْتُبُ هَذِهِ الصُّورَةَ (جَعْفَر) لِأَنَّهَا مُسَمَّاهَا خَطًّا وَلَفْظًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لَمَّا سَأَلَهُمْ كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ فقالوا : جِيمْ ، فقال : إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالاِسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْجَوَابُ جَهْ ؛ لأنه الْمُسَمَّى ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُسَمًّى آخَرُ كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا نحو يَاسِين وحَامِيم ، وَفِي الْمُصْحَفِ عَلَى أَصْلِهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، نَحْوَ يس وحم »

أقول : حق كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه : أى بحروف الهجاء التى ركب ذلك اللفظ منها إن كان مركبا ، و إلا فبحرف هجائه : سواء كان المراد باللفظ مايصح كتابته كأسماء حروف التهجى نحو ألف با تا ثا جيم ، وكلفظ الشعر والقرآن ونحو ذلك ، أوما لا يصح كتابته كزيد والرجل والضرب واليوم وغيرها ، وكذا كان حق حروف أسماء التهجى فى فواتح السور ، لكنها لاتكتب بحروف هجائها ؛ بل تكتب كذا (ن والْقَلَم ، ق والْقُرْآنِ) ولا يكتب (نون والقلم) ولعل ذلك لما توهم السفرة [1] الأول المصاحف أن هذه الأسماء عبارة عن الأعداد كما روى عن بعضهم أن هذه الأسماء كنايات عن أعمار قوم وآجال آخرين ، وذلك أن أسماء حروف التهجى قد تُصَوَّر مسمياتها إذا قصد التخفيف فى الكتابة ، نحو قولهم : كُلُّ جَ بَ ، وكذا كتابتهم نحو قولهم : الكلماتُ ثلاث : ا الاسم ، ب الفعل ، ج الحرف ؛ فعلى هذا فى قوله « إلا أسماءَ الحروف إذا قصد بها المسمى » نظر ؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضا ، ألا ترى أنه تكتب هكذا : اكتب جيم عين فاء راء ، ولا تكتب

(١) السفرة - بفتحات - جمع سافر ، وهو اسم دال على النسب ، ومعناه صاحب السفر ، وهو الكتاب الكبير ، وقد يراد منه الكاتب

هكذا : اكتب جَ عَ فَ رَ ، والذى يختلف فيه الحال أنك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعولية فإنه ينظر : هل يمكن كتابة مسماه ، أولا ؟ فإن لم يمكن نحو كتبت زيد ورجل ، فالمراد أنك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه ، وإن أمكن كتابة مسماه نحو كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء وراء ، فالظاهر أن المراد به مسمى اللفظ ؛ فتريد بقولك : كتبت الشعر والبيت ، أنك كتبت مثلا :

* قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ * البيت [1]

و بقولك : كتبت القرآن ، أنك كتبت مثلا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، السورة ، و بقولك : كتبت جيم عين فاء راء أنك كتبت جعفر ، ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك : كتبت الشعر والبيت والقرآن ؛ أنك كتبت صورة حروف تهجى هذه الألفاظ

والبحث فى أن المراد باللفظ هو الاسم أو المسمى غيرُ البحث فى أن ذلك اللفظ كيف يصور فى الكتابة ، والمراد بقوله «الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه» هو الثانى دون الأول

قوله « إذا قصد بها المسمى» أى : حروف التهجى

قوله « جيم عين فا را » لا تُعْرب شيئا من هذه الأسماء و إن كانت مركبة مع العامل كما فى قولك : كتبت ماء ، وأبصرت جيما ؛ لئلا يظن أنك كتبت كل واحدة من هذه الأحرف الأربعة منفصلة من البواقى ، ولم تكتب حروف كل واحدة ، فلم تُعرب الأسماء ولم تأت بواو العطف نحو اكتب جيم ، وعين ، وفاء ، وراء ، بل وصلت فى اللفظ بعضها ببعض تنبيها على اتصال مسمياتها بعضها ببعض ؛ لكونها حروف كلمة واحدة

(١) تقدم شرح هذا البيت فانظره فى (ج ٢ ص ٣١٦)

قوله « مسماها خطا » ظاهر ؛ لأن مسمى جيم مثلا هذه الصورة جَ ؛ لأنك إذا أمرت بكتابة جيم كتبت هكذا جَ ، وكذا هو مسماه لفظا ؛ لأنك إذا أمرت بأن تتلفظ بجيم قلت : جَهْ

قوله « ولذلك قال الخليل » أى : لكون جعفر مسمى جيم عين فا را لفظا رد الخليل على أصحابه لما سألهم عن جيم جعفر كيف تنطقون به : أى كيف تتلفظون بمسمى هذا اللفظ وهو جيم ؟ وذلك لأن المراد بكل لفظ مسماه إذا أمكن إرادته نحو ضربت زيداً : أى مسمى هذا اللفظ ، وأما إذا لم يمكن نحو قرأت زيدا وكتبت زيدا فالمراد بأولهما اللفظ وبالثانى حروف هجاء اللفظ.

قوله « إنما نطقتم بالاسم » لأن جيم الذى هو على وزن فِعْل اسم لهذا المسمى ، وهو جَهْ

قوله « فإن فإن سمى بها مسمى آخر » أى : سمى بأسماء حروف التهجى ، كما لو سمى بدال مثلا شخص

قوله « كتبت كغيرها » أى : كتبت ألفاظها بحروف هجائها ، فإذا قيل : اكتب دال يكتب هكذا «دال» كما يكتب : زيد

قوله « وفى المصحف على أصلها » أى : يكتب مسمى أسماء حروف التهجى ، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها.

قوله « على الوجهين » أى : سواء كانت هذه الفواتح أسماء لحروف التهجى كما قال الزمخشرى : « إن المراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كألفاظكم التى تتلفظون بها فعارضوه إن قدرتم » فهى إذن تحدٍّ لهم ، أولم تكن ، وذلك بأن تكون أسماء السور كما قال بعضهم ، أو أسماء أشخاص كما قيل : إن يس وطه اسمان للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم ، وق اسم جبل ، ون اسم للدواة ، وغير ذلك ، أو تكون أبعاض الكلم كما نسب إلى ابن عباس رضى الله

عنه أنه قال فى ألم : إن معناه أنا الله أعلم ، وغير ذلك مما قيل فيها

تكون الكتابة بالنظر للابتداء والوقف

قال : « وَالْأَصْلُ فِى كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةِ لَفْظِهَا بِتَقْدِيرِ الابْتِدَاءِ بِهَا وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا ؛ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ رَهْ زيداً ، وقِهْ زَيْدًا بِالْهَاءِ ، ومِثْلُ مَهْ أَنْتَ ، وَمَجِىءَ مَهْ جِئْتَ ، بِالْهَاءِ أَيْضًا ، بِخِلَافِ الْجَارِّ ، نَحْوَ حَتَّامَ وَإِلَامَ وَعَلَامَ ؛ لِشِدَّةِ الاتِّصَالِ بِالْحَرْفِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ مَعَهَا بِالْفَاتٍ وَكُتِبَ مِمَّ وَعَمَّ بِغَيْرِ نُونٍ ، فَإِنْ قَصَدْتَ إِلَى الْهَاءِ كَتَبْتَهَا وَرَدَدْتَ الْيَاءَ وَغَيْرَهَا إِنْ شِئْتَ »

أقول : أصل كل كلمة فى الكتابة أن ينظر إليها مفردةً مستقلة عما قبلها وما بعدها ، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأ بها وموقوفا عليها ، فكتب مَنِ « ابْنُكَ » بهمزة الوصل ؛ لأنك لو ابتدأت بها فلا بد من همزة الوصل ، وكتب « ره زيدا » و « قه زيدا » بالهاء ؛ لأنك إذاوقفت على ره فلا بد من الهاء

قوله « ومِثْلُ مَهْ أَنْتَ ؟ وَمَجِىءَ مَهْ جِئْتَ ؟ » قد ذكرنا فى باب الوقف أن ما الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء ، وفى المجرورة بالحرف يجوز إلحاق الهاء وتركه ، وذلك لأن « ما » شـــديدة الاتصال بالحرف ؛ لعدم استقلال الحرف دون ما يتصل به

قوله « ومِن ثَمَّ كتبت » أى : من شدة اتصال «ما» بالحرف كتبت حتى و إلى وعلى بألفات ، ولم تكتب بالياء ، وذلك لأن كتابتها بالياء إنما كانت لانقلاب ألف على و إلى ياء مع الضمير ، نحو عليك وإليه ، ومع ما الاستفهامية التى هى كالجزء صارتا نحوَ غلام وكلام ؛ فلا يدخلان الضمير ، ولأن حتى تمال اسماً لكون الألف رابعة طرفا ومع ما الاستفهامية لا تكون طرفا ، وكذا إلى اسماً أميلت ؛ لكون ألفها طرفا مع الكسرة قبلها وانقلابها ياء مع الضمير ومع « ما » لا تكون طرفا

قوله « وكتب مِمَّ وعَمَّ بغير نون » أى : من جهة اتصال « ما » بالحرف لم يكتب عَنْ مَهْ ومِنْ مَهْ — بالنون — بل حذفت النون المدغمة خطًّا كما يحذف كل حرف مدغم فى الآخَرِ فى كلمة واحدة ، نحو هَمَّرِشٍ وأصله هَنْمَرِشٌ (١) وامَّحَى أصله انْمَحَى

قوله « فان قَصَدْتَ إلى الهاء » يعنى أنك إذا قلت : مِمَّ جئت ؟ وعمَّ يتساءلون ؟ وقصدت أنك لو وقفت على مِمَّ وعمَّ ألحقتهما هاء السكت وجب عليك إلحاق هاء السكت فى الكتابة ، لأنك تكون إذًا معتبراً لما الاستفهامية مستقلة بنفسها ، فتردّ نون من وعن ، ويكتب هكذا : من مه جئت ؟ وعن مه يتساءلون ؟

قوله « ورددت الياء » يعنى فى « عَلَى مَهْ » و « حتَّى مَهْ »

قوله « وغَيْرَها » يعنى النون فى « مِنْ مَهْ جئت »

قوله « إن شئت » يرجع إلى رد الياء وغيرها لا إلى كتابة الهاء ؛ لأن كتابتها إذن واجبة ، لكن أنت مخير مع كَتْبَةِ الهاء بين رد النون والياء ، وترك ردهما ؛ فإن رددتهما فنظرا إلى الهاء ؛ لأنها إنما اتصلت نظرا إلى استقلال «ما» بنفسها ، وإن لم ترد فنظرا إلى عدم استقلال حروف الجر دون ما ، فيكون «علامه» مثل كيفه ، وأينه ، كأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة محركة بحركة غير إعرابية ولا مُشْبِهة لها

قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بِالْأَلِفِ ، وَمِنْهُ لَكِنَّا هُوَ اللهُ ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ تاء التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَتُخَمَةٍ هَاء ، وَفِيمَنْ وَقَفَ بِالتَّاء تَاءً، بِخِلَافِ أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَبَابِ قَائِمَاتٍ وَبَابِ قَامَتْ هِنْدٌ »

---

(١) الهمرش - بزنة جحمرش - : العجوز المضطربة الخلق ، أو العجوز المسنة انظر (ح ١ ص ٦١) ثم انظر (ح ٢ ص ٣٦٤)

أقول : يعنى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف

قوله « ومنه لَـكِنَّا » يعنى إذا لم يقرأ بالألف ، فإنه يكتب بالألف فى تلك القراءة أيضا ؛ لأن أصله لَـكِنِ أنا [1]

قوله « وفيمَنْ وقف » مر فى باب الوقف أن بعضهم يقف عليها بالتاء نحو كظهر الجحفَتْ [2]

قوله « بخلاف أخت » أى : ولا يوقف على تاء أخت وبنت بالهاء لأنها بدل من لام الكلمة وليست بتاء التأنيث ، بل فيها رائحة من التأنيث بكونها بدلا من اللام فى المؤنث دون المذكر ، وكذا تاء قائمات ليست للتأنيث صِرْفا ؛ بل علامة الجمع ، لكن خصت بجمع المؤنث لكون التاء مناسبة للتأنيث ، ومن قال كيف البنون والبناه ـ بالهاء ـ وجب أن يكتبها بالهاء ، وهو قليل ، ويعنى بباب قائمات جمعَ سلامة المؤنث ، وبباب قامت الفعلَ الماضى المتصلَ به تاء التأنيث

قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوَّنُ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ ، وَغَيْرُهُ بِالْحَذْفِ وَإِذَنْ بِالْأَلِفِ عَلَى الأَكْثَرِ ، وَكَذَا اضْرِبَنْ ، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبُنْ بِوَاوٍ وَأَلِفٍ ، واضْرِبِنْ بِيَاءٍ ، وَهَلْ تَضْرِبُنْ بِوَاوٍ وَنُونٍ ، وهَلْ تَضْرِبِنْ بِيَاءٍ وَنُونٍ ، وَلَـكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعُسْرِ تَبَيُّنِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَبَيُّنِ قَصْدِهَا ، وَقَدْ يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجْرَاهُ »

أقول : قوله « وغيره » أى : غير المنصوب المنون ، وهو إما المرفوع والمجرور

---

(١) قد مضى بيان ذلك على التفصيل فى باب الوقف فارجع إليه فى (ح٢ ص٢٩٥)

(٢) هذه كلمة من بيت من بحر الرجز ، وهو مع ما قبله :

مَا ضَرَّهَا أَمْ مَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ ... مُتَيَّمًا بِنَظْرَةٍ وَأَسْعَفَتْ

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

وانظره مشروحا شرحا وافيا فى (ح ٢ ص ٢٧٧ وما بعدها)

المنونان كجاءنى زيد ومررت بزيد ، أو غير المنون : مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ؛ كجاءنى الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ، أو مَبْنيا

قوله « وإذن بالألف على الأكثر » وذلك لما تبين فى الوقف أن الأكثر فى إذن الوقف عليه بالألف ، فلذا كان أكثر ما يكتب بالألف ، والمازنى يقف عليه بالنون فيكتبه بالنون ، وأما اضْرِبَنْ فلا كلام فى أن الوقف عليه بالألف ؛ فالأكثر يكتبونه بالألف ، ومن كتبه بالنون فلحمله على أخويه : أى اضْرِبُنْ واضربِنْ ، كما يجىء ، وإنما كان قياس اضربُنْ بالواو والألف لما تقدم فى شرح الكافية أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو رددْتَ ماحذف لأجل النون : من الواو والياء فى نحو اضربوا واضربى ، ومن الواو والنون فى هل تضربونَ ، ومن الياء والنون فى هل تضربين ، فكان الحق أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف ، لكن لم يكتب فى الحالين إلا بالنون ، لعسر تبيّنه : أى لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه من اضربُنْ واضْرِبِنْ وهل تضربُنْ وهل تضربِنْ كذلك : أى ترجع فى الوقف الحروف المحذوفة ؛ فانه لايَعْرِف ذلك إلا حاذق بعلم الإعراب ، فلما تعسر معرفة ذلك على الكُتّاب كتبوه على الظاهر ، وأما معرفة أن الوقف على اضْرِبَنْ — بفتح الباء — بالألف فليست بمتعسرة ؛ إذ هو فى اللفظ كزيدا ورجلا

قوله « أولعدم تبين قصدها » أى : لوكتبت بالواو والياء ، والواو والنون ، والياء والنون ؛ لم يتبين : أى لم يعلم هل هو مما لحقه نون التوكيد أو مما لم يلحقه ذلك ؛ وأما المفرد المذكر نحو اضربا فلم يلتبس ؛ لأن المفرد المذكر لايلحقه ألف ، وبعضهم خاف التباسه بالمثنى فكتبه بالنون ، أو يقول : كتبه كذلك حملا على اضربُنْ واضربِنْ ، لأنه من نوعهما ، وهذا معنى قوله « وقد يُجْرى اضربن مجراه »

قوله « تبيُّنِ قَصْدِها » : أى المقصود منها : أى من الكلمات المكتوبة ؛ فهو مصدر بمعنى المفعول ، أو بمعنى تبيُّنِ أنك قصدتها : أى قصدت النون ؛ فيكون المصدر بمعناه

قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْرِ يَاءٍ ، وَبَابُ الْقَاضِي بِالْيَاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ فِيهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ بِزَيْدٍ وَلِزَيْدٍ وَكَزَيْدٍ مُتَّصِلاً ؛ لِأَنَّهُ لاَ يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَكُتِبَ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرَبَكُمْ مُتَّصِلاً ؛ لأَنَّهُ لاَ يُبْتَدَأُ بِهِ »

أقول : إنما لم تكتب الباء واللام والكاف غير متصلة لكونها على حرف ولا يوقف عليه ، ولو كان لعدم الوقف عليها لكتب نحو من زيد وعلى زيد متصلا ، وإنما لم يبتدأ بالمضمرات المذكورة لكونها متصلة ، وأما نحو بكم وبك فقد اجتمع فيه الأمران

كتابة الهمزة أولا ووسطا وآخرا

قال : « وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لاَ صُورَةَ لَهُ تَخُصُّهُ ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ بَدَلٍ ؛ فَالْأَوَّلُ الْهَمْزَةُ وَهُوَ أَوَّلٌ وَوَسَطٌ وَآخِرٌ

الْأَوَّلُ أَلِفٌ مُطْلَقاً نَحْوُ أَحَدٍ وَأُحُدٍ وَإِبِلٍ ، وَالْوَسَطُ : إِمَّا سَاكِنٌ فَيُكْتَبُ بِحَرْفِ حَرَكَةِ مَاقَبْلَهُ مِثْلُ يَأْكُلُ وَيُؤْمِنُ وَبِئْسَ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيُكْتَبُ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ مِثْلُ يَسْأَلُ وَيَلْؤُمُ وَيَسْئِمُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ أَوِ الْإِدْغَامِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الْمَفْتُوحَةَ فَقَطْ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ ، نَحْوُ سَاءَلَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَيُكْتَبُ عَلَى نَحْوِ مَايُسَهَّلُ ؛ فَلِذَلِكَ كُتِبَ نَحْوُ مُؤَجَّلٍ بِالْوَاوِ وَنَحْوُ فِئَةٍ بِالْيَاءِ ، وَكُتِبَ نَحْوُ سَأَلَ وَلَؤُمَ وَيَئِسَ وَمِنْ مُقْرِئِكَ وَرُؤُوس بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ ، وَجَاءَ فِي سُئِلَ وَيُقْرِئُكَ الْقَوْلاَنِ ، وَالآخِرُ إِنْ كَانَ مَاقَبْلَهُ سَاكِناً حُذِفَ ،

نَحْوُ خَبْءٌ وخَبْءٌ وَخَبْئًا ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا كُتِبَ بِحَرْفِ حَرَكَةِ مَاقَبْلَهُ كَيْفَ كَانَ ، نَحْوُ قَرَأَ وَيُقْرِئُ وَرَدُؤَ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يُقْرِئْ وَلَمْ يَرْدُؤْ ، وَالطَّرَفُ الَّذِى لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ كَالْوَسَطِ نَحْوُ جُزْؤُكَ وَجُزْأَكَ وَجُزْئِكَ ، وَنَحْوُ رِدْؤُكَ وَرِدْأَكَ وَرِدْئِكَ ، وَنحوُ يَقْرَؤُهُ وَيُقْرِئُكَ ؛ إِلَّا فِى نَحْوِ مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيئَةٍ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ بِأَحَدٍ وَكَأَحَدٍ وَلِأَحَدٍ ، بِخِلَافِ لِئَلَّا ؛ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكَرَاهَةِ صُورَتِهِ ، وَبِخِلَافِ لَئِنْ ؛ لِكَثْرَتِهِ ، وَكُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفُ مَدٍّ كَصُورَتِهَا تُحْذَفُ نَحْوَ خَطَئًا فِى النَّصْبِ وَمُسْتَهْزِءُونَ وَمُسْتَهْزِئِينَ ، وَقَدْ تُكْتَبُ بِالْيَاءِ ، بِخِلَافِ قَرَأَا وَيَقْرَأَانِ لِلَّبْسِ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَهْزِئَيْنِ فِى الْمُثَنَّى لِعَدَمِ الْمَدِّ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ رِدَائِى وَنَحْوِهِ فِى الْأَكْثَرِ ، لِمُغَايَرَةِ الصُّورَةِ ، أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ حِنَّائِيٍّ فِى الْأَكْثَرِ ؛ لِلْمُغَايَرَةِ وَالتَّشْدِيدِ ، وَبِخِلَافِ لَمْ تَقْرَئِى لِلْمُغَايَرَةِ وَاللَّبْسِ »

أقول : قدم للكتابة أصلا ، وهو كونها مبنية على الابتداء والوقف ، ثم شرع فى التفصيل ؛ فذكر أولا حال الحرف الذى ليس له صورة مخصوصة ، بل له صورة مشتركة ، وتستعار له صورة غيره ، وهو الهمزة ، وذلك أن صورة الألف : أعنى هذه (أ) لما كانت مشتركة فى الأصل بين الألف والهمزة ـ ولفظة الألف كانت مختصة بالهمزة ، لأن أول الألف همزة ، وقياس حروف التهجى أن تكون أولَ حرف من أسمائها كالتاء والجيم وغيرهما ، ثم كثر تخفيف الهمزة ، ولا سيما فى لغة أهل الحجاز ، فانهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف -- استعير للهمزة فى الخط وإن لم تخفف صورة ما يقلب إليه إذا خففت ، وهى صورة الواو والياء ثم يعلّم على تلك الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا (ء) ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما ، فان لم تكن الهمزة فى موضع التخفيف

وذلك إذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الأصلية المشتركة أعنى هذه (ا) نحو إبل وأَخَذ وأُخُذ ، وكذلك تكتب بهذه الصورة إذا خففت بقلبها ألفا ، نحو راس

ثم نقول : إذا كانت الهمزة وسطا ساكنة متحركا ما قبلها كتبت بمقتضى حركة ما قبلها نحو يُؤْمن ويأكل وبِئْس ؛ لأنها تخفف هكذا (ا) إذا خففت وتكتب الوسط المتحركة المتحرك ما قبلها نحو مؤجّل بالواو وفئة بالياء والخمسة بحرف حركته نحو سأل ولؤُم ويئِس ومِن مقرِئك ورؤُوس ، وأما الاثنان الباقيان نحو سُئِل ويُقْرِئك فعلى مذهب سيبويه بحرف حركته ، وعلى مذهب الأخفش بحرف حركة ما قبله ، كل ذلك بناء على التخفيف ، كما تقدم فى باب تخفيف الهمزة

وكذا يكتب الوسط الذى قبله ألف باعتبار حركته ؛ لأن تخفيفه باعتبارها فيكتب نحو سأل بالألف والتساؤل بالواو وسائل بالياء ، والأكثرون على ترك صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استثقالا للألفين ؛ فيكتبون ساءل بألف واحدة وكذا المقروء والنبىء ، وكذا يتركون صورة الهمزة التى بعدها الواو إذا كان حق الهمزة أن تكتب واوا لولا ذلك الواو نحو رءوس ، وكذا فى نحو سئامة ومُسْتهزِءين ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو قرأا ويقرأان ومستهزِئَيْن كما يجىء ،

ويكتب الأخير المتحرك ما قبله بحرف حركة ما قبله سواء كان متحركا كما فى يقرأ ويردُؤ ويُقرِئ ، أو ساكنا كما فى لَمْ يَقْرَأْ ولم يَرْدُؤْ ولم يُقْرِئْ ، وذلك لأن الحركة تسقط فى الوقف ، ومبنى الخط على الوقف فتُدَبَّرُ الهمزةُ بحركة ما قبلها

وأما إن كانت الأخيرة فى حكم الوسط وهو إذا اتصل بها غير مستقل فهى فى حكم المتوسطة ، نحو يقرَؤُه ويقرِئُه ونحو ذلك ؛ وكان قياس نحو السماء والبناء أن تكتب همزته بالألف لأن الأكثر قلب مثلها ألفا فى الوقف كما مر فى باب

تخفيف الهمزة[1] ، لكنه استكره صورة ألفين ، كما مر ، ولذا لم تكتب فى نحو قولك : علمت نبئا ؛ صورة للهمزة

هذا كله حكم كتابتها إذا كانت مما تخفف بالقلب بلا إدغام ، فإن كانت تخفف بالحذف ، فإن كانت أخيرا فانها تحذف فى الخط أيضا نحو خَبْءٍ ، وجُزْءٍ ودِفْءٍ ، وذلك لأن الآخِر محل التخفيف بالحذف خطا كما هومحل التخفيف لفظا ، وإن كان فى الوسط كيسأل ويُسْئِم ويَلْؤُم ، أو فى حكم الوسط باتصال غيرِ مستقل بها نحو جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ ، فالأكثر أنها لا تحذف خطا وإن كان التخفيف بحذفها ، وذلكَ لأن حذفك فى الخط لما هو ثابت لفظا خلاف القياس اغتفر ذلك فى الآخِر الذى هو محل التخفيف ، فيبقى الوسط ثابتا على أصله ، فلما لم يحذف ولم تبن كتابتها على التخفيف أعيرت صورةَ حرفِ حركتها ؛ لأن حركتها أقرب الأشياء إليها فكتبت مسألة وَيَلْؤُم ويُسْئِم وسَوْءة وجُزْأَكَ وجُزْؤُك وجُزْئِكَ بتدبير حركة الهمزات ، وإن كانت تخفف بالقلب مع الإدغام حذفت فى الخط سواء كانت فى الطرف كالمقروء والنبىء ، أو فى الوسط كالقَرُوآء على وزن البَرُوكاء[2] أو فى حكم الوسط كالبريّة والمقروّة ، وذلك لأنك فى اللفظ تقلبها إلى الحرف الذى قبلها وتجعلها مع ذلك الحرف بالإدغام كحرف واحد ، فكذا جعلت فى الخط

هذا ، وبعضهم يبنى الكتابة فى الوسط أيضا على التخفيف فيحذفها خطا فى كل ما يخفف فيه لفظا بالحذف أو الإدغام ، وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرة مجيئها نحو مَسَلَة ويَسَلُ ، وإنما لم تكتب الهمزة فى أول الكلمة إلا بالألف وإن كانت قد تخفف بالحذف كما فى الأَرْض وقَدَ افْلح لأن مبنى الخط على الوقف

---

(١) انظر (ص ٣ ، ٤٤ من هذا الجزء)

(٢) البروكاء : الثبات فى الحرب ، وانظر (ح ١ ص ٢٤٨)

والابتداء ، وإذا كانت الكلمة التى فى أولها الهمزة مبتدأ بها لم تخفف همزتها فتكتب بالصورة التى كانت لها فى الأصل وإن كانت مشتركة

فان قيل : إذا اتصل بآخر الكلمة غير مستقل نحو جُزْؤُه وَبجزْئِه تجعل الهمزة التى حقها الحذف كالمتوسطة فهلا تجعل المصدرة التى حقها هذه الصورة (ا) إذا اتصل بها غير مستقل نحو الأرْض وبأحُد ولأحَد كالمتوسطة

قلت : لأنى إذا جعلت الهمز الذى حقه الحذف ذا صورة فقد رددته من الحذف الذى هو أبعد الأشياء من أصله أعنى كونه على هذه الصورة (ا) إلى ما هو قريب من أصله وهو تصوره بصورة ما وإن لم تكن صورته الأصلية ، وإذا غيرت ما حقه هذه الصورة أى المصورة بالحذف أو باعارتها صورة الواو والياء فقد أخرجت الشىء عن أصله إلى غيره ؛ فلهذا لم تجعل المصدرة فى الخط كالمتوسطة إلا فى لِئَلَّا كما يجىء

قوله « فيما لا صورة له تخصه » إنما قال ذلك لأن هذه الصورة (ا) مشتركة فى أصل الوضع بين الهمزة والألف كما مضى

قوله « فيما خولف » : أى خولف به عن أصل الكتابة الذى كان حق الخط أن يكون عليه

قوله « الأول الألف مطلقا » : أى مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة ، وذلك لما قلنا

قوله « يكتب بحرف حركته » إلا أن يكون تخفيفه بالإدغام كسؤّال على وزن طومَار[1] فانه يحذف كما ذكرنا

قوله « ومنهم من يحذف المفتوحة » أى : يحذف من جملة ما يخفف بالنقل.

---

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (حـ ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧) ثم انظر (ص ٧٦ من هذا الجزء)

المفتوحة فقط نحو يسْئَل ومسْئَلة ، ولا يحذف نحو يلؤُم و يُسْئِم

قوله « والأكثر على حذف المفتوحة » أى : أن الأكثرين يحذفون المفتوحة فقط بعد الألف نحوساءلَ ، ولايحذفونها بعد ساكن آخر ، و لا يحذفون غير المفتوحة بعد ساكن

قوله « ومنهم من يحذفها فى الجميع » أى : يحذف الهمزة المتوسطة الساكن ما قبلها ، سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالادغام

قوله « كيف كان » أى : متحركا أو ساكنا

قوله « إلا فى نحو مقروة و برية » إذ حقها الإدغام كما ذكرنا

قوله « لئلا لكثرته » أى لكثرة استعماله صار لام لئلا متصلا بالهمزة و إن كان متصلا بلا ، فصارت الثلاثة كلمة واحدة نحو فئة

قوله « أو لكراهة صورته » أى لو كتب هكذا (لألا)

قوله « وكل همزة بعدها حرف مد » فى الوسط كانت كرءوف ونئيم وسئال أو فى الطرف نحو خطئا فى النصب ومستهزءون ومستهزءين ، حذفت إذا لم يلتبس لاجتماع المثلين ، والأكثر على أن الياء لا تحذف ؛ لأن صورتها ليست مستقلة كنئيم ومستهزئين ، وهذا معنى قوله « وقد يكتب الياء » وأما فى الطرف فقد يكتب الياءان لاختلاف صورتيهما نحو ردائى

قوله « بخلاف قرأا و يقرأان » فانهما لو كتبا بألف واحدة لالتبس قرأا بالمسند إلى ضمير الواحد و يقرأان بالمسند إلى ضمير جمع المؤنث

قوله « بخلاف مستهزئَيْن في المثنى لعدم المد » ليس بتعليل جيّد ؛ لأن المد لا تأثير له فى الخط ، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثلين خطا ، وهو حاصل : سواء كان الثانى مدا أو غير مد ، بل الوجه الصحيح أن يقال : إن الأصل ان لا تحذف الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا ، بخلاف الواوين والألفين مع

أن أصل مستهزِئَيْن وهو مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة ، فحمل الفرع عليه فى ثبوتها ، وأما أصل مستهزءين فى الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو مستهزءون لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه

قوله « أو للفتح الأصلى » يعنى لم يكن فى الأصل مدا ، وقد ذكرنا ما عليه ، وكذا قوله « للتشديد » أى : لم يكن مدا

قوله « واللبس » أى : يلتبس بلم تَقْرِى من القِرَى

الفصل والوصل

قالَ : « وَأَمَّا الْوَصْلُ فَقَدْ وَصَلُوا الْحُرُوفَ وَشِبْهَهَا بِمَا الْحَرْفِيَّةِ ، نَحْوُ إِنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِى أَكْرَمْتُكَ ، بِخِلَافِ إِنَّ مَا عِنْدِى حَسَنٌ وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِى وَكُلُّ مَا عِنْدِى حَسَنٌ ، وَكَذَلِكَ عَنْ مَا وَمِنْ مَا فِى الْوَجْهَيْنِ ، وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقًا لِوُجُوبِ الإدْغَامِ ، وَلَمْ يَصِلُوا مَتَى ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَغْيِيرِ الْيَاءِ ، وَوَصَلُوا أَنِ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ مَعَ لَا بِخِلَافِ الْمُخَفَّفَةِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومُ ، وَوَصَلُوا إِنِ الشَّرْطِيَّةَ بِلَا وَمَا ، نَحْوُ إِلَّا تَفْعَلُوهُ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ، وَحُذِفَتِ النُّونُ فِى الْجَمِيعِ ؛ لِتَأْكِيدِ الاتِّصَالِ ، وَوَصَلُوا نَحْوَ يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ فِى مَذْهَبِ الْبِنَاءِ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً ، وَكَتَبُوا نَحْوَ الرَّجُلِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ كَالْعَدَمِ ، أَوِ اخْتِصَارًا لِلْكَثْرَةِ » .

أقول : قوله « الحروفَ وشبهَهَا » أى : الأسماء التى فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما ، وكان ينبغى أن يقول : بما الحرفية غير المصدرية ؛ لأن « ما » المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ماصنعت عجب : أى صنعك عجب ، وإنما كتبت المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضا تنبيها على كونها مع ما بعدها كاسم واحد ؛ فهى من تمام مابعدها لا ماقبلها

قوله « فى الوجهين » أى : إن كان « ما » حرفا نحو عما قليل ومما خطيئاتهم

وصلت ، لأن الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى فى أول الثانية ، و إن كانت « ما » اسمية نحو بعدت عن ما رأيت ، وأخذت من ماأخذت ، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها ، وقدتكتب الاسمية أيضا متصلة ؛ لكونها كالحرفية لفظا على حرفين ، ولمشابهتها لها معنى ، ولكثرة الاستعمال ، ولاتصالهـا اللفظى بالإدغام ، وهو معنى قوله « لوجوب الادغام » وقوله « مطلقا » أى : اسمية كانت أو حرفية

قوله « متى » يعنى فى قولهم : متى ماتركَبْ أركب

قوله « لما يلزم من تغيير الياء » يعنى لو وصلتَ كتبت الياء ألفا فيكتب متى ما كعلام و إلام وحتَّام ، ولا أدرى أى فساد يلزم من كتب ياء متى ألفا كما كتبت فى علَامَ و إلام ؟ ، والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها ، بخلاف عَلَامَ و إلام

قوله « أنِ الناصبةَ للفعل » فى ائلا ، بخلاف المخففة ؛ لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظا من حيث الادغام ، والمخففة و إن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخولها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة .

قوله « ووصلوا إن الشرطية بلا وما دون المخففة والزائدة » نحو أنْ لا أظنك من الكاذبين ، وأنْ ماقلتُ حَسَنَ ، لكثرة استعمال إن الشرطية وتأثيرها فى الشرط بخلافهما

قوله « وحذفت النون فى الجميع » أى : لم يكتب هكذا : منْما وعنْما وائنْلا و إنْلاَ و إنْما، بنون ظاهرة ، بل أدغم مع الاتصال المذكور لتأكيد الاتصال ، و إنما ذكر هذا لأنه لم يَذْكر قبلُ إلا الاتصالَ ، والاتصال غير الادغام كما صورنا .

قوله « فى مذهبِ البناء » أى : إذا بنى الظرف المقدم على إذ ؛ لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بإذ ، والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب

أيضا ، حملا على البناء ؛ لأنه أكثر من الإعراب .

قوله « فمن ثم » أى : من جهة اتصال الظرف بإذ وكون الهمزة متوسطة كتبت ياء كما فى سَئِم ، وإلا فالهمزة فى الأول؛ فكان حقها أن تكتب ألفا كما فى بأحد ولإبل

قوله « على المذهبين » أى : مذهب الخليل وسيبويه : أما على مذهب سيبويه فظاهر ؛ لأن اللام وحدها هى المعرفة ، فهى لا تستقل حتى تكتب منفصلة ، وأما على مذهب الخليل وهو كونها كبَلْ وهَل ، فإنما كتبت متصلة أيضا لأن الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده لكنها تحذف فى الدرج فصارت كالعدم ، أو يقال : الألف واللام كثيرة الاستعمال تخفف خطًّا بخلاف هل و بل

قال : « وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ أَلِفاً نَحْوُ أَكَلُوا وَشَرِبُوا فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاوِ الْعَطْفِ بِخِلَافِ يَدْعُو وَيَغْزُو ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ فِي التَّأْكِيدِ بِأَلِفٍ ، وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ شَارِبُوا الْمَاء ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَزَادُوا فِي مِائَةٍ أَلِفاً فَرْقاً بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِنْهُ ، وَأَلْحَقُوا الْمُثَنَّى بِهِ ، بِخِلَافِ الْجَمْعِ ، وَزَادُوا فِي عَمْرٍو وَاواً فَرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَزِيدُوهُ فِي النَّصْبِ ، وَزَادُوا فِي أُولَئِكَ وَاواً فَرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ ، وَأُجْرِيَ أُولَاءِ عَلَيْهِ ، وَزَادُوا فِي أُولِي وَاواً فَرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَى ، وَأُجْرِيَ أُولُو عَلَيْهِ » .

أقول : قوله « المتطرفة » احتراز عن نحو ضربوهم وضربوك وضربوه ، والأصل أن لا تكتب الألف إلا فى واو الجمع المنفصلة ، نحو مَرُّوا ؛ وعَبَرُوا إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف ؛ إذ هى لا تكتب إلا منفصلة ، لكنه طرد الحكم فى الجميع ، كما أنه كتب فى نحو عبروا وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون

معطوفا ؛ لما كان يلبس فى بعض المواضع ، نحو إن عبروا ضربتهم

قوله «بخلاف يدعو ويغزو» ؛ لأن الواو التى هى اللام لا تنفصل عن الكلمة كواو الجمع حتى لا تلتبس بواو العطف ، وهى من تمام الكلمة : متصلة كانت فى الخط كيدعو ، أو منفصلة كيغزو

قوله «فى التأكيد بألف» لأن الواو إذن متطرفة ، بخلاف واو ضربوهم ، إذا كان «هم» مفعولا ، والأكثرون لا يكتبون الألف فى واو الجمع الاسمى نحو شاربو الماء ؛ لكونه أقل استعمالا من الفعل المتصل به واو الجمع ، فلم يُبَال باللبس فيه إن وقع لقلته ، ومنهم من يحذف الألف فى الفعل والاسم لندور الالتباس فيهما ، وإنما ألحق مائتان بمائة فى إلحاق الألف دون مئات ومئين وإن لم يحصل اللبس لا فى المثنى ولا فى المجموع ؛ لأن لفظ المفرد باق فى المثنى ، بخلاف الجمع ؛ إذ تاء المفرد تسقط فيه

قال : «وَأَمَّا النَّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدَّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفاً وَاحِداً نَحْوُ شَدَّ وَمَدَّ وَادَّكَرَ ، وَأُجْرِيَ نَحْوُ قَتَتُّ مُجْرَاهُ ، بِخِلاَفِ نَحْوُ وَعَدْتُ وَأَجْبَهْهُ ، وَبِخِلاَفِ لاَمِ التَّعْرِيفِ مُطْلَقاً نَحْوُ اللَّحْمِ وَالرَّجُلِ ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ ، وَلِكَثْرَةِ اللَّبْسِ ؛ بِخِلاَفِ الَّذِى وَالَّتِى وَالَّذِينَ لِكَوْنِهَا لاَ تَنْفَصِلُ ، وَنَحْوُ اللَّذَيْنِ فِى التَّثْنِيَةِ بِلاَمَيْنِ لِلْفَرْقِ ، وَحُمِلَ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا اللاَّءُونَ وَأَخَوَاتُهُ ، وَنَحْوُ عَمَّ وَمِمَّ وَإِمَّا وَإِلاَّ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَنَقَصُوا مِنْ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ الأَلِفَ لِكَثْرَتِهِ بِخِلاَفِ بِاسْمِ اللهِ وَبِاسْمِ رَبِّكَ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ الأَلِفُ مِنِ اسْمِ اللهِ وَالرَّحْمٰنِ مُطْلَقاً ، وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ لِلرَّجُلِ وَلَلرَّجُلُ وَلِلدَّارِ وَلَلدَّارُ جَرًّا وَابْتِدَاءً الأَلِفَ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بِالنَّفْيِ ، بِخِلاَفِ بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ ، وَنَقَصُوا مَعَ الأَلِفِ وَاللاَّمِ مِمَّا فِى أَوَّلِهِ لاَمٌ نَحْوُ لِلَّحْمِ وَلِلَّبَنِ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ ثَلاَثِ لاَمَاتٍ ، وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ أَبْنُكَ بَارٌّ فِى الاسْتِفْهَامِ وَأَصْطَفَى الْبَنَاتِ أَلِفَ الْوَصْلِ ، وَجَاءَ

فِي آلرَّجُلُ الأَمْرَانِ ، وَنَقَصُوا مِنِ ابْنٍ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عَلَمَيْنِ أَلِفَهُ مِثْلُ هٰذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، بِخِلَافِ زَيْدٌ ابْنُ عَمْرٍو ، وَبِخِلَافِ الْمُثَنَّى ، وَنَقَصُوا أَلِفَ هَا مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ هٰذَا وَهٰذِهِ وَهٰذَانِ وهٰؤُلَاءِ ، بِخِلَافِ هَاتَا وَهَاتِي لِقِلَّتِهِ ، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ ، نَحْوُ هَاذَاكَ وَهَا ذَانِكَ ، لِاتِّصَالِ الْكَافِ وَنَقَصُوا الْأَلِفَ مِنْ ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ ، وَمِنَ الثَّلٰثِ وَالثَّلٰثِينَ ، وَمِنْ لٰكِنْ وَلٰكِنَّ ، وَنَقَصَ كَثِيرٌ الْوَاوَ مِنْ دَاوُدَ والأَلِفَ مِنْ إِبْرٰهِيمَ وَإِسْمٰعِيلَ وَإِسْحٰقَ وَبَعْضُهُمُ الأَلِفَ مِنْ عُثْمٰانَ وسُلَيْمٰانَ ومُعٰاوِيَةَ »

أقول : قوله « كل مشدد من كلمة » احتراز من نحوا شْكُرْ رَبَّكَ

قوله « شد ومد » مثال لمثلين فى كلمة

قوله « ادكر » مثال المتقاربين فى كلمة

وإنما كتب المشدّد حرفا فى كلمة للزوم جعلهما فى اللفظ كحرف بالتشديد ، فجعلا فى الخط حرفا ، وأما إذا كانا فى كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف فى اللفظ فلم يجعلا أيضا حرفا فى الخط ، وأيضا فإن مبنى الكتابة على الوقف والابتداء ، وإذا كان كذا فلا يلتقى إذن مثلان ولا متقاربان حتى يكتبا حرفا

قوله « وأجرى قَتَتُّ » وذلك لكون التاء بكونه فاعلا وضميرا متصلا كجزء الفعل ؛ فجعلا فى الخط حرفا ؛ لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما ، وأما فى وَعدْت فلم يكتبا حرفا لعدم لزوم الادغام وعدم تماثلهما فى الخط ، ولا اجْبَهْهُ ؛ لأنهما وإن كانا مثلين والثانى ضمير متصل لكنه ليس كالجزء من الفعل ؛ لكونه فضلة ، إذ هو مفعول

قوله « وبخلاف لام التعريف مطلقا » أي : سواء كان بعدها لام كاللحم ، أو غيرها مما تدغم هى فيه كالرجل ؛ فإنها لا تنقص فى الخط فى الموضعين ؛ لكون لام التعريف وما دخلته كلمتين ، وقد احترز عنه بقوله « فى كلمة » وأما

اتصال تاء قَتَتَّ فهو أشد من اتصال كل اسم متصل باسم ، لما ذكرنا من الوجهين ؛ مع أنه قد يكتب قَتَتَّ بثلاث تاءات

قوله « ولكثرة اللبس » يعنى لو كتب هكذا الحم وارجل لالتبس بالمجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء ، وأما الَّذِى والَّتِى والَّذِين فى الجمع فإنه لا لَبْسَ فيها ؛ إذ اللام لازمة لها ، فلا يلتبس بالمجرد الداخل عليه الهمزة ، وإنما يكتب اللَّذيْن فى التثنية بلام وإن كانت فى الأصل لام التعريف أيضا فرقا بين المثنى والمجموع ، وحمل اللذان رفعا عليه ، وكذا اللتان واللَّتَيْنِ ، وإن لم يكن لبس ، إجراءً لباب المثنى مجرى واحدا ، وكان إثبات اللام فى المثنى أولى منه فى الجمع ، لكون المثنى أخف معنى من الجمع ؛ فخفف الجمع لفظا دلالة على ثقل معناه

قوله « وكذا اللاءون وأخواته » أى اللاتى ، واللائى ، واللواتى ، واللواء ، وذلك لأنها أجريت مجرى اللاء الذى لو كتب بلام واحدة لالتبس بألاَ

قوله « ليس بقياس » لأنهما كلمتان ، وكذا لئلا ، وكان حق المشدد أن يكتب حرفين ، وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم فى ذكر الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال

قوله « لكثرته » أى حذف ألف اسْمٍ إذا كان فى البسملة لكثرة استعمالها بخلاف نحو باسم ربك ، فإنها ليست كثيرة الاستعمال ، وكذا إذا اقتصرت على باسم الله ، نحو : باسم الله أصول

قوله « الله والرحمن مطلقا » أى : سواء كانا فى البسملة أولا

قوله « جرا وابتداء » أى : سواء كانت اللام جارة أو لام الابتداء

قوله « لئلا يلتبس بالنفى » إذ لو كتب هكذا لا لرجل التبس بلا لرجل ولاَ لِلنَّفْيِ ، وأما نحو بالرجل و كالرجل فلا يلتبس بشىء

قوله « كراهية اجتماع ثلاث لامات » يعني لو كتب هكذا اللَّلَّحْم ، وفيما قال نظر ، لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات ، لئلا يلتبس المعرف بالمنكر

قوله « أَبْنُكَ بار ، وَأَصْطَفَى البنات » يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فانهم يحذفون همزة الوصل خطا كراهة اجتماع ألفين ، ودلالة على وجوب حذفهما لفظا ، بخلاف نحو الرجل ، فإنه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطا ، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظا

قوله « إذا وقع صفة » احتراز من كونه خبر المبتدأ نحو : زَيْدٌ ابْنُ عَمْرٍو ،

وقوله « بين علمين » احتراز من مثل جاءني زيد ابن أخينا ، والرجل ابن زيد ، والعالم ابن الفاضل ، وذلك لأن الابن الجامع للوصفين كثير الاستعمال فحذف ألف ابن خطا كما حذف تنوين موصوفه لفظا . على ما ذكرنا في باب النداء ، ونقص التنوين خطا من كل منون فرقا بين النون الأصلي والنون العارض غير اللازم ، وأما نون اضْرِبَنْ فانما كتبت لعسر تبينها ، على ما تقدم ، بخلاف التنوين ؛ فانه لازم لكل معرب لا مانع فيه منه ؛ فيعرف إذن ثبوته بعدم المانع ، وإن لم يثبت خطا

قوله « ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة » لكثرة استعمالها معه وأما هاتا وهاتي فقليلان ، فان جاءت الكاف ردت ألف « ها » فيما حذفت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب

قوله « لاتصال الكاف » يعني أن الكاف لكونها حرفا وجب اتصالها بالكلمة لفظا ، إذ صارت كجزئها فتثاقلت الكلمة فخففت بحذف ألف ها ، وفيما قال بعد ، لأن الكلمة لم تتثاقل خطا ، إذ الألف منفصلة ، فلم يحصل بكون الكاف حرفا امتزاج في الخط بين ثلاث كلمات ، وكلامنا في الخط لا في اللفظ إلا أن يقول : نقصوا في الخط تنبيها على الامتزاج المعنوي .

قوله « نقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين » وذلك لكثرة الاستعمال ، ونقص كثير من الكتاب الواو من داود ، لاجتماع الواوين ، و بعضهم يكتبها ، ونقص بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية ، والقدماء من وراق الكوفة [كانوا] ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو الكٰفرون والنّصٰرون وسلْطٰن ونحوه .

قال : « وأمَّا البَدَلُ فانَّهمْ كَتَبُوا كُلَّ أَلِفٍ رَابِعَةٍ فَصَاعِدًا فِي اسْمٍ أَوْ فِعلٍ يَاءً إلاَّ فِيمَا قَبْلَهَا يَاءٌ إلاَّ فِي نَحْوِ يَحْيٰى وَرَيَّى عَلَمَيْنِ ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كُتِبَتْ يَاءً وَإلاَّ فَبالأَلِفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بالأَلِفِ وَعَلَى كَتْبِهِ بالْيَاءِ فانْ كَانَ مُنَوَّنًا فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَهُوَ قِيَاسُ الْمُبَرِّدِ ، وَقِيَاسُ الْمَازِنِيِّ بالأَلِفِ ، وَقِيَاسُ سِيبَوَيْهِ : الْمَنْصُوبُ بالأَلِفِ وَمَا سِوَاهُ بِالْيَاءِ ، وَيُتَعَرَّفُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ بِالتَّثْنِيَةِ نَحْوُ فَتَيَانِ وَعَصَوَانِ وَ بِالْجَمْعِ نَحْوُ الْفَتَيَاتِ وَالْقَنَوَاتِ وَبِالْمَرَّةِ نَحْوُ رَمْيَةٍ وَغَزْوَةٍ و بالنَّوعِ نَحْوُ رِمْيَةٍ وَغِزْوَةٍ ، وَبِرَدِّ الْفِعْلِ إلَى نَفْسِكَ نَحْوُ رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ : وَبِالْمُضَارِعِ نَحْوُ يَرْمِي وَيَغْزُو ، وَ بِكَوْنِ الْفَاءِ وَاوًا نَحْوُ وَعَى ، وَبِكَوْنِ الْعَيْنِ وَاوًا نَحْوُ شَوَى إلاَّ مَاشَذَّ نَحْوُ الْقُوَى وَالصُّوَا ، فَإِنْ جُهِلَتْ : فَإِنْ أُمِيلَتْ فَالْيَاءُ نَحْوُ مَتَى ، وَ إلاَّ فَالأَلِفُ وَ إِنَّمَا كَتَبُوا لَدَى بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ لَدَيْكَ وَكِلاَ كُتِبَتْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ لِاحْتِمَالِهَا ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى وَ إِلَى وَعَلَى وَحَتَّى ، وَالله أعلم بالصواب » .

أقول : إنما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياء دلالة على الامالة ، وعلى انقلابها ياء ، نحو يُغْزَيَان وَيُرْضَيَان وأَغْزَيْت وأَعْلَيان ومُصْطَفَيَان ونحوها ، و إن كان قبلها ياء كتبت ألفا ، و إن كانت على الصفة المذكورة أيضا نحو أحْيَا وَاسْتَحْيا ، كراهة لاجتماع يَاءَيْنِ ، و إن اختلفا صورة ، إلا في نحو يَحْيَى ورَيَّى علمين ،

وكذا ما أشبههما ، فانه يكتب بالياء ، فرقا بين العلم وغيره ، والعلم بالياء أولى ، لكونه أقل فيحتمل فيه الثقل .

قوله « وأما الثالثة » أى : الألف الثالثة .

قوله « ومنهم من يكتب الباب كله » أى : جميع باب المقصورة : ثالثة كانت ، أو رابعة ، أو فوقها ، عن الياء كانت أو عن غيرها ، بالألف على الأصل ؛ وقد كتبت الصلاة والزكاة بالواو ، دلالة على ألف التفخيم ، كما مر

قوله «فان كان منونًا » أى : اسما مقصوراً منونا ؛ لأن الذى فى آخره ألف وهو منون لا يكون إلا اسما مقصورا

قوله « ويتعرف الياء من الواو » .لما ذكر فى الثلاثى أنه يكتب بياء إن كانت ألفه عن ياء وإلا فبالألف ذكر ما يعرف به الثلاثى الواوى من اليائى

قوله « بالتثنية » أى : إن سمعت ، وكذا إن سمع الجمع ، وغير ذلك

قوله « وبالمضارع » كما مر فى باب المضارع من أن الناقص الواوى مضموم العين ، واليائى مكسورها

قوله « وبكون الفاء واوا » كما مر فى أول باب الإعلال

قوله « وإنما كتبوا لدى » وإن لم تمل بالياء لقولهم لَدَيْكَ

قوله « لاحتمالها » لأن قلبها فى كلتا تاءً مشعرٌ بكون اللام واوا : كما فى أخت ، قال المصنف : وإمالتها تدل على الياء ، لأن الكسرة لاتمال لها ألف ثالثة عن واو ، وقد مر الكلام عليه فى باب الإمالة

قوله « غير بلى » وذلك لإمالتها

قوله « وإلى وعلى » وذلك لقولهم : إليك ، وعليك ، وأما حَتَّى فللحمل على إلى

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد النبى الأمى العربى وآله الأطياب ، وسلَّم تسليما كثيرا

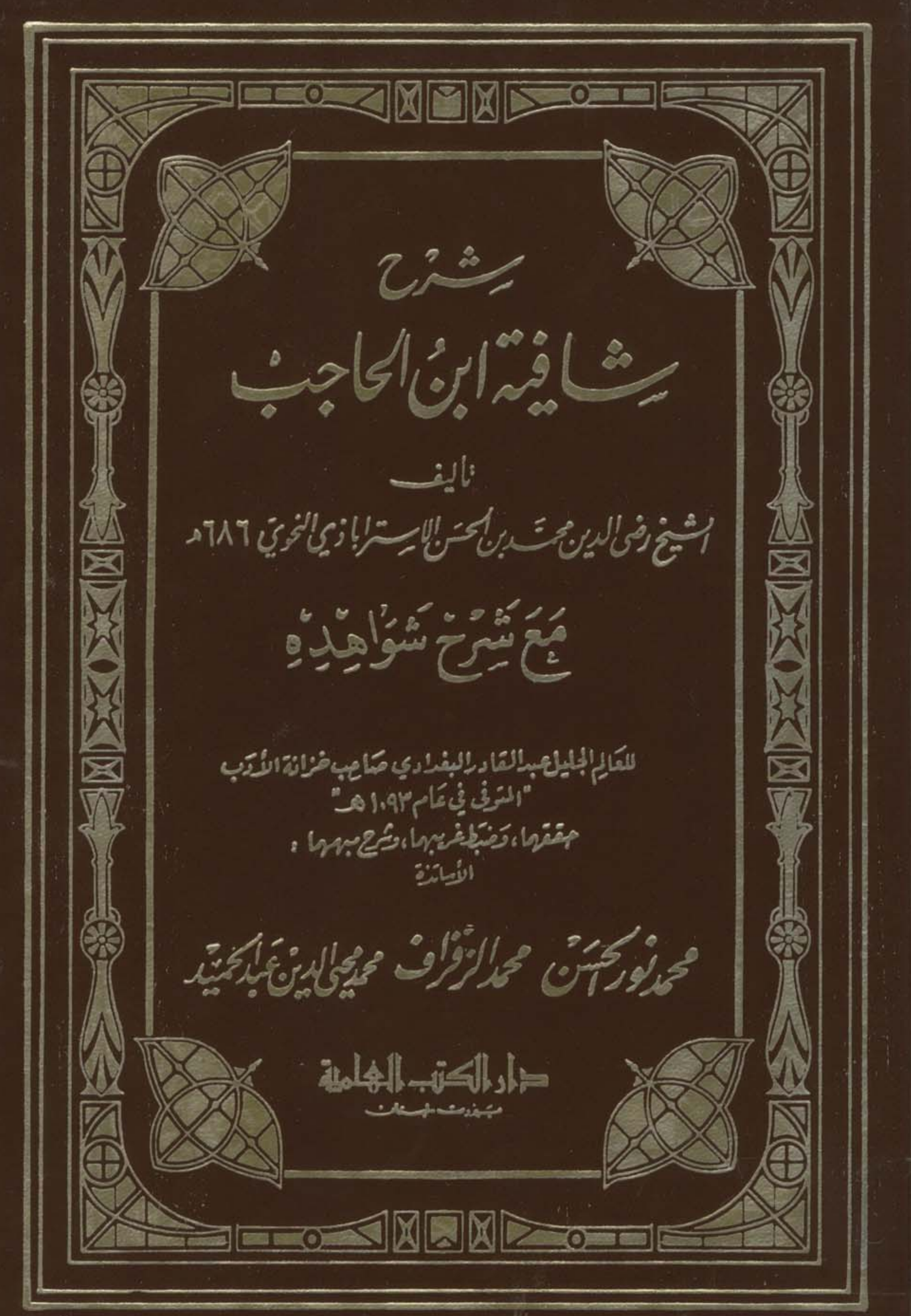
قد اعتمدنا فى تصحيح هذا الـكتاب — سوى جميع النسخ المطبوعة — على نسخة خطية فرغ ناسخها من كتابتها فى شهر صفر الخير من عام سبع وخمسين وسبعمائة ؛ وقد وجد بآخر هذه النسخة ما نصه :

« والحمد لله رب العالمين ، وصلاته على سيدنا محمد وعترته الطاهرين ، وسلم تسليما كثيرا ؛ وفق الله تعالى لإتمام تصنيفه فى ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وستمائة بالحضرة الشريفة المقدسة الغروية على مشرفها أفضل التحية والسلام » .

فنهاية تأليف هذا الشرح هى سنة وفاة الشارح رحمه الله ، و بين كتابة النسخة التى اعتمدنا عليها فى تصحيح الـكتاب ووفاة المؤلف تسعة وستون عاما .

والله الموفق والمستعان ، وهو وحده الذى يجزى المحسنين

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن توفيقه — مراجعة الجزء الثالث من كتاب « شرح شافية ابن الحاجب » للعلامة رضى الدين الأستراباذى ، وتحقيقه ، والتعليق عليه ، فى ستة أشهر آخرها ليلة الاثنين المبارك الموافق ٢٤ من شهر رمضان المبارك عام ثمان وخمسين بعد الثلثمائة والألف من هجرة الرسول الأكرم سيدنا محمد ابن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وبه ينتهى هذا الكتاب ، وسنلحقه — إن شاء الله تعالى — بشرح شواهده للعلامة عبد القادر البغدادى المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة


شرح
شافية ابن الحاجب
تأليف
الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ
مع شرح شواهده
للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
"المتوفى في عام ١٠٩٣ هـ"
حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما:
الأساتذة
محمد نور الحسن
محمد الزفزاف
محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوى

مع شرح شواهده

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب

المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة

محمد نور الحسن — المدرس فى تخصص كلية اللغة العربية

محمد الزفزاف — المدرس فى كلية اللغة العربية

محمد محيى الدين عبد الحميد — المدرس فى تخصص كلية اللغة العربية

القسم الثانى

وهو خاص بشرح الشواهد

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الْعَوْنُ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد أفضل المرسلين ، وعلى آله وأصحابه الطاهرين ، وسَلَّمَ تسليما كثيراً إلى يوم الدين

وبعد ، فلما فَرَغْتُ بتوفيق الله من شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة الشيخ الرَّضى الأستراباذى (١) ، رحمه الله وتجاوز عنه ، رأيت أن ألحق به شرح أبيات شواهد الشافية له أيضاً ، وهى مائة وستة وتسعون بيتاً (٢) ؛ لكونهما ككتاب واحد مَتْناً وَشَرْحًا ، فكذلك ينبغى أن يكون شرح أبياتهما

وأشار إلىَّ بعض الأفاضل بأن أضم إليها أبيات شرح المحقق العلامة أحمد ابن الحسن الجاربردى التى انفرد بها ؛ لمسيس الحاجة إليها لكثرة تداولها تدريساً ومراجعة ، حتى يعم النفع ، وهى اثنان وخمسون بيتاً ، فأجبته إلى ذلك

وشرعت مستعيناً بالله ذى الطَّوْل والإعانة ، فى يوم الخميس الرابع والعشرين من جمادى الآخرة من سنة تسع وسبعين وألف ؛ أسأل الله إتمامه ، والنفع به ، آمين

---

(١) الأستراباذى : نسبة إلى مدينة أستراباذ ، وهى بفتح الهمزة وسكون السين بعدها تاء مثناة مفتوحة وآخره ذال معجمة : بلدة كبيرة مشهورة من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان

(٢) ترك المؤلف بعض الشواهد فلم يتكلم عليها ، ولعل عذره فى ذلك اختلاف النسخ ، وتجد ذلك موضحا تمام التوضيح فى حواشينا على شرح الشافية ؛ فقد نبهنا هناك على الأبيات التى لم يشرحها ، وذكرنا ما سقط منها من بعض نسخ الشرح

أبنية الاسم

أنشد الجاربردى (ص ١٩) [من الرجز]

١ — فَهْوَ ذَا ؛ فَقَدْ رَجَا النَّاسُ الْغِيَرْ
مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالثُّوَرْ (١)
مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَتْبَاعٍ أُخَرْ الطَّامِعِينَ لاَ يُبَالُونَ الْغَمَرْ (٢)

بيان النادر والشاذ والضعيف

على أن صَعْفُوقاً على فَعْلُول بالفتح نادر ، وهو الذى قَلَّ وجوده وإن كان على القياس، والشاذ : هو الذى على خلاف القياس ، وإن كان كثيراً ، والضعيف : هو الذى فى ثبوته كلام

قال الإمام أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقى فى كتاب المعربات : صعفوق اسم أعجمى ، وقد تكلمت به العرب ، يقال : بنو صعفوق خَوَلٌ باليمامة، وقال العجاج :

* فهوذا لقد رجا الناس الغير *

إلى آخر الأبيات، وقال يخاطب عمر بن عبيد الله بن معمر «هوذا» أى الأمر هو الذى ذكرته من مدحى لعمر ، و«الغير» : أى رجوا أن يتغير أمرهم من فساد إلى صلاح بإمارتك ونظرك فى أمرهم وَدَفْعَ الخوارج عنهم ؛ والثور : جمع ثُؤْرَةٍ ، وهو الثأر ، أى أمّلوا أن تثأر بمن قتلت الخوارج من المسلمين انتهى ، ونقله الجاربردى

عمر بن عبيدالله

وعمر بن عبيد الله هذا كان عبد الملك بن مروان وَلاّه حَرْبَ أبى فُدَيْكٍ الحرورى ، فأوقع به ، وأراد العجاج تحقير أمر الخوارج ، فوصفهم بأنهم سُوقَة

---

(١) فى ديوان العجاج (ص ١٦) * ها فهو ذا ، فقد رجا . . . * وفى اصول الكتاب * . . . . لقد رجا الناس . . . . *

(٢) فى شرح الجاربردى * الطامعين ... * وفى أصول كتابنا * الطاعنين ... * وفى ديوان العجاج * من طامعين . . . . *

وعبيد ، وأتباع ، اجتمعوا إلى [أبى] فُديك ، وليسوا ممن يقاتل على حسب ويرجع إلى دين صحيح ومنصب ، والرواية هنا « فهوذا فقد رجا » بسكون هاء[1] فهو ، ومعناه خذ أبا فديك فهو هذا قد أمكنك ، والناس قد رجوا أن يغير الله هذه الحال على يديك ، ويثأر لهم من الخوارج ، والثؤرة بالهمز كغُقْدة ، وجمعها ثؤر كعُقَد ، بمعنى الثأر أيضا بالهمز ، ويسهل ، وهو الحقد ، يقال : ثأرت القتيل ، وثأرت به ، من باب نفع ؛ إذا قتلت قاتله ، وقد جمعها الشاعر فقال [من الطويل] :

طَلَبْتُ بِهِ ثَأْرِى فَأَدْرَكْتُ ثُؤْرَتِى ... بَنِى عَامِرٍ هَلْ كُنْتُ فِى ثُؤْرَتِى نِكْسَا[2]

والنكس — بالكسر — : الضعيف العاجز ، والغير — بكسر ففتح — اسم من قولك : غيرت الشىء تغييراً ، ويأتى جمع غِيَرَةٍ أيضاً ، بمعنى الدية ، وليس هذا بمراد هنا ، يقال : غارنى الرجل يغيرنى : أى أعطانى الدية ، والاسم الْغِيَرَة بالكسر وجمعها غِير ، قال هُدْبَةُ بن الْخَشْرَم [من البسيط] :

لَنَجْدَعَنَّ بِأَيْدِينَا أُنُوفَكُمُ ... بَنِي أُمَيَّةَ إنْ لَمْ تَقْبَلُوا الْغِيَرَا

قال ابن السِّيد فى شرح أدب الكاتب : بنو صَعْفوق كانوا يخدمون السلطان باليمامة ، كان معاوية بن أبى سفيان قد صَيَّرَهُم بها ، وقال الأصمعى : صعفوق قرية باليمامة ، كان ينزلها خَوَلُ السلطان . وقال ابن الأعرابى : يقال هو صَعْفَقِى فيهم ، والصعافقة : قوم من بقايا الأمم الخالية باليمامة ضلت أنسابهم ، وقيل : هم الذين يشهدون الأسواق ولا بضائع لهم فيشترون ويبيعون ويأخذون الأرباح ، انتهى *

---

(١) أى على حذف حرفين من أول البيت ، وهو محتمل عند بعض العروضيين ، ومجازه عندهم أنه حذف الثانى الساكن ، ثم خرم بحذف الحرف الاول ، ومنع ذلك الخليل

(٢) فى اللسان (مادة ث أ ر) * شفيت به نفسى . . . . بنى مالك . . . * وفيه أيضا * قتلت به ثأرى . . . . * على أن الثأر هو الرجل المطلوب بدم حميمك

وفى العباب قال الليث : الصعافقه خَوَلٌ لبنى مروان أنزلهم اليمامة (١) ، ومروان بن أبى حَفْصَةَ منهم ، ولا يجىء فى الكلام فَعْلول إلا صعفوق ، والصعافقة قوم يشهدون السوق للتجارة وليس لهم رءوس أموال ، فاذا اشترى التجار شيئا دخلوا معهم ، الواحد منهم صَعْفَقى وصَعْفَق ، وجمعهم صعافقة وصعافيق . قال : والصُّعْفوق : اللئيم من الرجال ، وهم الصعافقة ، كان آباؤهم عبيداً فاستعربوا ، قال العجاج :

* من الصَّعافيق وأتباعٍ أُخر *

[و]قال أعرابى : ما هؤلاء الصعافقة حَوْلَكَ ؟ ويقال : هم بالحجاز مسكنهم ، وهم رُذَالَةُ الناس ، انتهى ما قاله الليث ، وقال غيره : صَعْفوق : قرية باليمامة قد شُقَّ فيها قناة يجرى منها نهر كبير ، و بعضهم يقول صَعْفوقة بالهاء ، وصعفوق لا ينصرف للعجمة والمعرفة ووزنه نادر ، انتهى كلام العباب .

المعرب من الأعجمى

واعلم أن العرب إذا عربت كلمة أعجمية لا تلتزم إلحاقها بأوزانهم ، بل قد تلحقها وهو الأكثر ، وقد تتركها على حالها فلا تلحقها ، قال سيبويه فى الاسم المعرب من العجم ، وهم ما عدا العرب : ربما ألحقوه بأبنية كلامهم ، وربما لم يلحقوه ، وذكر مما ألحق بأبنيتهم قولهم درهم بَهْرج ، وما لم يلحق نحو آجُرّ وفِرِند و إبريسم ، وتحقيقه أن تلك الكلمة المعربة لا تخلو من أن تكون مغيرة بنوع تصرف من تبديل وتغيير حركة ، أو لا تكون مغيرة أصلا ، وعلى كل من التقديرين لا تخلو من أن تكون ملحقة بأبنيتهم ، أو لا ، فالأقسام أربعة : أحدها ما لم تتغير ولم تكن ملحقة كخراسان ؛ وثانيها ما لم تتغير ولكن كانت ملحقة كَخُرَّم ؛ وثالثها ما تغيرت ولكن لم تكن ملحقة بها كآجُرّ ؛ ورابعها ما تغيرت وكانت ملحقة بها كدِرْهَم ، وَصَعْفوق من القسم الثالث ، وليست بكلمة فارسية إذ الصاد والقاف مهجوران فى لغة الفرس ، إلا إن كانا فى كلمة دخيلة فى لغتهم .

وفى قوله « من آل صعفوق » إشكال من جهة إضافة « آل » فانهم قالوا :

(١) سبق قريبا عن ابن السيد أن الذى أنزلهم اليمامة معاوية

إنها لاتضاف إلا لمن له شرف وخطر ، وصعفوق قد عرفت حاله ، ولا يرد هذا عَلَى الرواية الأخرى ، وهى * من الصعافيق وأتباع أخر *

أبو فديك الخارجى

وأبو فديك المذكور بضم الفاء وفتح الدال ، وهو أبو فديك عبد الله بن ثور من بنى قيس بن ثعلبة الخارجى ، كان أولا من أتباع نافع بن الأزرق رئيس الخوارج ، ثم صار أميراً عليهم فى مدة ابن الزبير ، وكان الخوارج متغلبين عَلَى البحرين وما والاها ، فلما كانت سنة اثنتين وسبعين من الهجرة بعث خالد بن عبد الله أمير البصرة أخاه أمية بن عبد الله فى جند كثيف على أبى فديك إلى البحرين ، فهزمه أبو فديك ، فكتب إلى عبد الملك بن مروان بذلك ، فأمر عبد الملك عمر بن عبيد الله ابن معمر أن يندب الناس مع أهل الكوفة والبصرة ويسير إلى قتاله ، فانتدب معه عشرةُ آلاف ، وسار بهم حتى انتهوا إلى البحرين ، فالتقوا ، واصطفوا للقتال ، فحمل أبو فديك وأصحابه حَمْلة رجل واحد فكشفوا الميسرة ، ثم رجع أهل الميسرة وقاتلوا واشتد قتالهم حتى دخلوا عسكر الخوارج ، وحمل أهل الميمنة حتى استباحوا عسكر الخوارج ، وقتلوا أبا فديك وستة آلاف من أصحابه ، وأسروا ثمانمائة ، وذلك فى سنة ثلاث وسبعين من الهجرة ، كذا فى تاريخ النويرى

العجاج

والعجاج : شاعر راجز إسلامى قد ترجمناه فى الشاهد الواحد والعشرين من شواهد شرح الكافية

***

وأنشد الشارح ، وهو الشاهد الثانى ، للحماسى [من البسيط] (١) :

٢ — نَحْوَ الْأُمَيْلِحِ مِنْ سَمْنَانَ مُبْتَكِراً بِفِتْيَةٍ فِيهِمِ الْمَرَّارُ وَالْحَكَمُ

على أنه لا دليل فى منع صرف سَمْنَان فيه على كونه فَعْلَان ؛ لجواز كونه فعلالا ، وامتناع صرفه لكونه علم أرض ، وفيه رد على الجاربردى فى زعمه أن

(١) فى نسخة : وأنشد الشارح وهو للحماسى الشاهد الثانى .

منع الصرف للتعريف والزيادة ؛ وإنما يدل على كونه فعلان ما سيجيء من أن التضعيف فى الرباعى والخماسى لا يكون إلا زائداً ، إلا أن يُفْصَل أحد المثلين بحرف أصلى كزلزال .

كتاب الحماسة

والحماسى : منسوب إلى كتاب الحماسة ، وهو مجموعة أشعار من شعر الجاهلية والاسلام انتقاها واختارها أبو تَمَّام حبيب بن أوس الطائى الشاعر المشهور ، وقد وقع الاجماع من النقاد على أنه لم يتفق فى اختيار المقطعات أنْقَى [1] مما جمعه أبو تمام فى كتاب الحماسة ، وَلافى اختيار المقصّدات أوفى مما دوّنه المفضل فى المفضليات ، وقد رتب أبو تمام ما اختاره على ثمانية أبواب : أولها باب الحماسة ، وآخرها باب الملح ، وقد اشتهر تسميته بالجزء الأول منه ، والحماسة : الشجاعة ، وقد جرت عادة المصنفين إذا استشهدوا بشىء مما فيه أن يقولوا قال الحماسى ، ونحوه ، والمراد الشاعر المذكور فى كتابِ الحماسة ، تنويها برفعة ما فيه من الأشعار ؛ فان جميع ما فيه مما يصح به الاستشهاد ، ولأنه قد يتعذر أو لا يحضر معرفة قائله فينسب إليه .

والبيت المذكور من قصيدة طويلة فى الحماسة لزياد بن منقذ العدوى [2] التميمى ، ولم يقل غير هذه القصيدة ، ولم يقل أحد مثلها فى جودة جميع أبياتها ، وكان قد نزل بصنعاء [اليمن] فاجتواها ولم توافقه فَذَمَّهَا فى هذه القصيدة ، ومدح بلاده وأهله ، وذكر اشتياقهُ إلى قومه وأهله وإلى وطنه ببطن الرُّمَّةِ [3] وهو واد بنجد ، وقبل البيت :

---

(١) فى نسخة « أبقى » ولها وجه

(٢) فى شرح الحماسة (ج ٣ ص ١٨٠) أنه زياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث ، ويقال زياد بن منقذ

(٣) الرمة : بضم الراء ، والميم مفتوحة مشددة أو مخففة ، وهو قاع عظيم بنجد تنصب فيه أودية ، قاله فى القاموس

يَالَيْتَ شِعْرِى مَتَى أَغْدُو تُعَارِضُنِي   جَرْدَاءُ سَابِحَةٌ أَوْسَابِحٌ قُدُمُ[(١)]

تمنى أن يكون فى بلاده راكبا ذاهبا إلى الأُمَيْلِح مع أخويه وأصحابه ، وَالْجَرْدَاءُ : الفرس القصيرة الشعر ، وقصر الشعر فى الخيل محمود ؛ لأنه إنما يكون فى كرائمها ، والفرس السابحة : اللينة الجَرْى لاتتعب راكبها كأنها تسبح فى سيرها وجريها ، وَالْقُدُمُ — بضمتى القاف والدال — بمعنى المتقدم يوصف به المذكر والمؤنث . ومعارضة الخيل : أن تخرج عن جادّة الطريق فتذهب فى عرضها لنشاطها ، وقوله « نَحْوَ الْأُمَيْلِحِ الخ » نحو بمعنى جهة وجانب ، وهو ظرف متعلق بأغدو ، والأُميلح على وزن مصغر الأملح . قال ياقوت فى معجم البلدان وتبعه الصاغانى فى العباب : هو ماء لبنى ربيعة الجوع[(٢)] ، وأنشدا هذين البيتين لزياد بن منقذ المذكور ، وقالا : [و]المرّار والحكم أخواه[(٣)] وَسَمْنَان من ديار الشاعر بنجد ، وقال الشراح : هو ماء لبنى ربيعة ، وليس كما قالوا ، بل الماء هو الأُمَيْلِح ، وفى القاموس : سَمْنَان بالفتح موضع ، وبالكسر بلد ، وبالضم جبل ، وليست هذه الكلمة في الصحاح ، وقال أبو عبيد البكرى فى معجم مااستعجم : سَمْنَان كسكران مدينة بين الرى ونيسابور ، وسُمْنَان بالضم جبل فى ديار بنى أسد ، وقال أبو حاتم : فى ديار بنى تميم ، انتهى . وهذا الضبط مخالف لشراح الحماسة فانهم ضبطوه بالفتح كما هنا ، ومُبْتَكِراً : حال من فاعل أغدو : أى ذاهبا فى بُكرة النهار ، وهى أوله ، وصلته محذوفة : أى نحو

---

(١) فى الحماسة * بل ليت شعرى . . . * ومثله فى معجم البلدان لياقوت (مادة أميلح) ، وفيهما * نحو الأميلح أو سمنان *

(٢) ربيعة الجوع بالاضافة : من تميم ، وفى تميم ربيعتان : إحداهما هذه وهى الكبرى ، وأبوها ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، والثانية ربيعة الصغرى (ويقال الوسطى) . وأبوها ربيعة بن حنظلة بن مالك

(٣) فى شرح الحماسة عن الأصمعى أن المرار أخو الشاعر والحكم ابن عمه

الأميلح ، ويجوز أن يكون من « ابتكرت إلى الشيء » أى أسرعت إليه ، كما يقال : بَكَّرْت إليه تبكيراً ، وبَكَرْت إليه بُكورا ، من باب قعد ، والباء فى قوله « بفتية » بمعنى [مع] متعلقة بتبكرا . والفتية : جمع فتىّ ، على وزن غَنِيّ ، وهو الشاب القوى ، كصبية جمع صبىّ وعِلْية جمع على ، ويجوز أن يكون جمع فَتًى كعصاً ، وهو الشاب ، والمَرّار بفتح الميم وتشديد الراء ، والحَكَمُ بفتحتين . و « من سمنان » حال من الأميلح ، وقد نسب جماعة هذه القصيدة إلى المرّار ، وهذا البيت يَرُدُّ عليهم ، وبطن الرمة قال أبو العلاء المعرى : يروى بتشديد الميم وتخفيفها ، وهو واد بنجد ، وقال ياقوت : الرمة بالتخفيف ذكره أبو منصور فى باب ورم وخففه ولم يذكر التشديد ، وقال : بطن الرمة واد معروف بعالية نجد وقال السكونى : هو منزل لأهل البصرة إذا أرادوا المدينة ، بها يجتمع أهل الكوفة والبصرة ، وقد أطال الكلام عليه وأطاب

زياد ابن منقذ

وزياد بن منقذ شاعر إسلامى من معاصرى الفرزدق وجرير ، وقد ترجمناه مع أخيه المرار ، وشرحنا أبياتا من هذه القصيدة فى الشاهد التاسع والسبعين بعد الثلاثمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد الثالث [من الطويل] :

٣ — جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ
سَرِيعًا، وَإِنْ لاَيُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

على أن « يُبْدَ » أصله يبدأ بالهمز ، فقلبت الهمزة ألفا لانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت للجازم ، وهو إن ، قال أبو جعفر النحوى فى شرح معلقة زهير بن أبى سلمى ونقله الخطيب التبريزى فى شرحه : قوله « وإن لا يبد بالظلم » الأصل فيه الهمزة ، من بدأ يبدأ ، إلا أنه لما اضطر أبدل من الهمزة ألفا ، ثم حذفت[1] الألف للجزم

(١) فى شرح القصائد العشر للتبريزى (ص ١١٨) الذى نقل المؤلف عنه « ثم حذف الألف »

وهذا من أقبح الضرورات ، وحكى [عن] سيبويه أن أبا زيد قال له : من العرب من يقول قرَيتُ فى قرأتُ ، فقال سيبويه : فكيف أقول فى المستقبل؟ قال : تقول أقرا ، فقال سيبويه : كان يجب أن تقول أقرِى ، حتى يكون مثل رميت أرمى ، وإنما أنكر سيبويه هذا لأنه إنما يجىء فَعَلْتُ أَفْعَلُ إذا كانت لام الفعل أو عينه من حروف الحلق ، ولا يكاد يكون هذا فى الألف ، إلا أنهم قد حكوا أبى يأبى ، فجاء على فَعَلَ يَفعَل؛ قال أبو إسحق [قال إسماعيل بن إسحاق][1] إنما جاء هذا فى الألف لمضارعتها حروف الحلق ، فشبهت بالهمزة ، يعنى فشبهت بقولهم قرأ يقرأ انتهى

و «جرىء» بالجر صفة لأسد فى بيت[2] قبله ، المراد به حُصَين بن ضَمْضَم ، ويجوز رفعه ونصبه على القطع ، و «يُظْلَمْ» و «يُبْدَ» كلاهما بالبناء للمفعول ، «ويعاقِب» و «يظلم» كلاهما بالبناء للفاعل ، والجرىء: ذو الجراءة والشجاعة ، يقول: هو شجاع متى ظُلم عاقب الظالم بظلمه سريعا ، وإن لم يظلمه أحد ظلم الناس إظهاراً لعزة نفسه وجراءته ، وسريعاً حال أو صفة مصدر : أى يعاقب عقابا سريعاً

وهذا البيت من معلقة زهير المذكور ، وقد شرح ماقبله ومابعده وسبب نظمها فى الشاهد السادس والخمسين بعد المائة ، وفى الشاهد الثانى بعد الخمسمائة

وزهير شاعر جاهلى ، تقدمت ترجمته فى الشاهد الثامن [والثلاثين بعد المائة] من شرح شواهد شرح الكافية

---

(١) سقطت هذه العبارة من أصول الكتاب عامة ، وهى ثابتة فى شرح القصائد العشر للتبريزى ، وفى شرح أبى جعفر « قال أبو إسحاق قال إسماعيل بن إسحاق قاضى بغداد »

(٢) هذا البيت هو قوله : —

لدى أسد شاكى السلاح مقذف   له لبد أظفاره لم تقلم

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد الرابع من [الطويل]

٤ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً
شَدِيداً بأَعْباءِ الْخِلاَفَةِ كاَهِلُهْ

على أن دخول اللام فى الدئل علما منقولا من فعل مبنى للمفعول ، كدخولها على يزيد من قوله « الوليد بن اليزيد » وقد تكلم الشارح المحقق على لام اليزيد فى باب المنادى وفى باب العلم من شرح الكافية

والبيت من قصيدة لابن مَيَّادة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموى

وترجمة ابن ميادة تقدمت فى الشاهد التاسع عشر من أوائل شرح أبيات شرح الكافية

وأعباء : جمع عبء كالحمل وزنا ومعنى ، والكاهل : مابين الكتفين

وتقدم شرحه مفصلا فى الشاهد التاسع عشر من شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد الخامس [من المنسرح] :

٥ — جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُهُ
مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

على أن الدئل فيه اسم جنس لدويبة شبيهة بابن عُرْس ، قال الصاغانى فى العباب : دَأَل يَدْأَل دَأْلاً وَدَأَلاناً ودَأَلَي : أي ختل ، قال :

*وَأَنا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكا [(١)] *

(١) هذا بيت من الرجز ذكر فى اللسان أن سيبويه أنشده فيما تضعه العرب على ألسنة البهائم لضب يخاطب ابنه ، وقبل هذا البيت : —

* أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لاَأَبَالَكَا *

وقال أبو زيد : هى مشية شبيهة بالخَتْلِ ومشى المثقل . وذكر الأصمعى فى صفة مشى الخيل الدألان مشى يقارب فيه الخطو ويُبْطأ (١) فيه كأنه مثقل ، والدئل : دويبة شبيهة بابن عرس ، قال كعب بن مالك الأنصارى رضى الله تعالى عنه فى جيش أبى سفيان الذين وردوا المدينة فى غزوة السويق وأحرقوا النخيل ثم انصرفوا [من المنسرح] :

جَاءُوا بِجَيْشٍ لوقيس مُعْرَسُهُ ما كان إلا كمعرس الدُّئل
عَارٍ مِنَ النَّسْلِ والثَّرَاءِ وَمِنْ أَبْطَالِ أَهْلِ البَطْحَاءِ وَالأَسَلِ

قال ثعلب : لا نعلم اسما جاء على فُعِل غير هذا ، قال الأخفش : وإلى المسمى بهذا الاسم نسب أبو الأسود الدؤلى إلا أنهم فتحوا الهمزة فى النسبة استثقالا لتوالى كسرتين مع ياءى النسب ، كما ينسب إلى نَمِرٍ نَمَرِىّ ، وربما قالوا أبو الأسود الدُّولى ، بلا همز ؛ قلبوا الهمزة واوا لأن الهمزة إذا انفتحت وكانت قبلها ضمة فتخفيفها أن تقلبها واوا محضة ، كما قالوا فى مؤن مون ، انتهى .

غزوة السويق

وإنما قيل لها غزوة السويق لأن أبا سفيان قبل إسلامه رضى الله عنه لما غزا المدينة فى مائتى راكب بعد غزوة بدر فَحَرَّقَ بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى طلبه حتى بلغ موضعاً يقال له قَرْقَرة الـكُدْرِ ففرّ أبو سفيان ، وجعل أصحابه يُلْقُونَ مَزَاوِد السويق يتخففون للفرار ، فسميت غزوة السويق

وقوله « لو قيس مُعْرَسُه » هو من القياس والتخمين ، والمُعْرَس — بضم الميم وفتح الراء — مكان النزول من آخر الليل ، والأشهر فيه مُعَرَّس — بتشديد الراء

---

(١) كذا فى أصول الكتاب ، والذى فى الصحاح واللسان عن الأصمعى « ويبغى فيه » وباقى العبارة كما هنا بنصها ، وفى عبارة ابن برى تفسير ذلك حيث قال : « والدألان بالدال مشى الذى كأنه يبغى فى مشيه من النشاط » اهـ

المفتوحة — يقال : عرّس تعريسا ، إذا نزل آخر الليل ،

وصف جيش أبى سفيان بالقلة والحقارة ، يقول : لو قُدّرَ مكانهم عند تعريسهم كان كمكان هذه الدابة عند تعريسها .

والنسل : الولد ، والثراء : الكثرة ، وأهل البطحاء : قريش ، وهم الذين ينزلون الشعب بين جبلى مكة ، وهم قريش البطاح ، وقريش الظواهر : الذين ينزلون خارج الشّعب ، وقريش البطاح أكرم من قريش الظواهر ، والأسل : الرماح

وكان أبو سفيان نذر بعد بدر أن لا يمس رأسَه ماء حتى يغزو محمداً صلى الله عليه وسلم ، قال صاحب الأغانى : قال أبو سفيان وهو يتجهز من مكة المكرمة خارجه إلى المدينة المنورة أبياتا من شعر يحرض فيها قريشا [من المنسرح] :

كِرُّوا عَلَى يثربٍ وَجَمْعِهِمُ   فانَّ ما جَمَّعُوا لَكُمْ نَفَلُ
إنْ يَكُ يومُ القليب كان لهم   فان ما بعده لكم دُوَلُ
آليتُ لا أقرب النساء ولا   يَمَسُّ رأسى وجلدىَ الْغُسُلُ
حتَّي تُبيرُوا قَبَائل الأوسْ والْ   خزرج إنَّ الفؤاد مُشْتَعلُ

فأجابه كعب بن مالك رضى الله عنه [من المنسرح] :

يالَهْفَ أم المستحّين على   جيش بن حرب بالْحَرَّة الْفَشِلِ
جاءُوا بجَيْشٍ لوقيس مُعْرَسُه   ما كان إلاَّ كَمُعْرَس الدُّئل
عارٍ من النصر والثراء ومن   أبطال أهل النكاء والأَسَلِ

والنكاء : بمعنى النكاية

وكعب بن مالك الأنصارى شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدمت ترجمته فى الشاهد السادس والستين من شواهد [شرح] الكافية .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس [من الطويل] :

٦ — وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةً حين يُقْتَلُ

على أن فَعُل الذى فيه معنى التعجب يقال [فيه] فُعْل كما هنا ، فان حُبَّ بضم الحاء أصلها حَبَب بفتح العين ثم حُوِّل فتح عينه إلى الضم للمدح والتعجب ،فصار حَبُبَ ، ثم نقلنا ضمة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها فصار حُبَّ ، بضم الحاء ، ويجوز حذف ضمة العين دون نقلها فيصير حَبَّ بفتح الحاء ، والباء فى « بها » زائدة ، والضمير فاعل حب ، وهو راجع إلى الخمر ، و « مقتولة » حال منه ، والقتل : مزج الخمر بالماء حتى تذهب حدتها ، فكأنها قتلت بالماء ، وهذا عجز ، وصدره :

* فقلت أُقتلوها عنكمُ بمزاجها *

وهو من أبيات فى وصف الخمر من قصيدة للأخطل النصرانى ، وتقدم الكلام عليها مفصلا فى الشاهد الواحد والسبعين بعد السبعمائة من شواهد [شرح]الكافية .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع ، وهو من شواهد سيبويه [من الرجز]

٧ — لَوْعُصْرَ مِنْهَا المِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرْ

على أنه سكن عين الفعل فى الفعل المبنى للمجهول كراهة لتوالى الثقيلين فى الثلاثى الخفيف ، وكذا قول القطامى [من الوافر]

أَلم يُخْزِ التَّفَرُّقُ جندَ كسرى وَنُفْخُوا فِى مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

قال سيبويه فى باب مايسكن تخفيفا وهو فى الأصل عندهم متحرك : وذلك قولهم فى فَخِذ فَخْذ ، وفى كَبِدٍ كَبْد ، وفى عَضُد عَضْد ، وفى كَرُم كَرْم ، وفى عَلِمَ عَلْمَ ، وهى لغة بنى بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم ، وقالوا فى مَثَل : لم يُحْرَمْ من فُصْدَ له ، وقال أبو النجم :

* لَوْ عُصْرَ منها المسك والبان انعصَرْ *

يريد عُصِر

و إنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ، وكرهوا فى فى عُصِرَ الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء فى مواضع ، ومع هذا إنه بناء ليس من كلامهم إلا فى هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال ، انتهى كلامه

وقال الأعلم فى شرح شواهده : الشاهد فى تسكين الثانى من عُصِر طلبا للاستخفاف ، وهى لغة فاشية فى تغلب بن وائل ، وأبو النجم من عجل ، وهم من بكر بن وائل ، واستعمل لغتهم ، ووصف شعرا يُتَعَهَّد بالبان والمسك ويكثر فيه منهما حتى لو عصرا منه لسالا ، انتهى

وبهذا يعلم أن فى نسبة هذه التفريعات إلى تميم فقط تقصيرا من الشارح المحقق ، رحمه الله

وقوله « إن أبا النجم تميمى » لا أصل له ، فانه من بكر بن وائل ؛ فان أبا النجم شاعر إسلامى ، واسمه الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث بن عبدة بن الياس بن العوف بن ربيعة بن عجل بن لجيم بن صعب بن على بن بكر ابن وائل ، وقد ترجمناه فى الشاهد السابع من شواهد شرح الكافية ، وهذا البيت من رجز له يصف فيه امرأة بكثرة الطيب ، وقبله :

كَأَنَّمَا فِى نَشْرِهَا إِذَا نَشَرْ فَغْمَةَ رَوْضَاتٍ تَرَدَّيْنَ الزَّهَرْ
هَيَّجَهَا نَضْحٌ من الطَّلِّ سَحَرْ وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّدَى حَتَّى قَطَرْ
لَوْ عُصْرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرْ

النشر : الرائحة الطيبة ، و « نَشَرَ » بمعنى انتشر ، والفغمة بفتح الفاء وسكون الغين المعجمة بعدها ميم : الرائحة التى تملأ الأنوف ، ولا تكون إلا من الطيب ، يقال منه : فغمتنى رائحة الطيب ، إذا سدت خياشيمك ، شبه رائحة المرأة الطيبة برائحة

الروضات ، وجملة « تردين الزهر » صفة لروضـات : أى ابسن النَّوْر كالرداء ، وعنده يكون كمال طيب الروضات ، والروضة : الموضع المعجب بالزهور ، قيل : سميت بذلك لاستراضة المياه السائلة إليها : أى لسكونها بها ، والزهر بفتح الهـاء وسكونها : النَّوْر ، قالوا : ولا يسمى النور زهرا حتى يستقيم و يتفتح ، وقال ابن قتيبة : حتى يصفر ، وقبل التفتــح هو بُرْعوم ، وأزهر النبت : أخرج زهره ، و « هيجها » الضمير للروضات بتقدير مضاف : أى هيج رائحتها ، يقـال : هاج الشىء يهيج هِيَاجابالـكسروهَيَجَانا : ثار ، وهجته ، يتعدى ولايتعدى ، وهَيَّجته بالتشديدمبالغة ، وهذا من تمام وصف الروضات ، فانه يزداد طيبها بما ذكره ، و« نضح » فاعل هيجها ، والنضح بالحاء المهملة : الرش ، والطل : المطر الضعيف ، وسحر : منصوب على الظرفية ، وسكن على لغة ربيعة ، وهزت : حركت ، وقوله « لوعصر منها » الضمير للمرأة التى تغزّل فيها ، وقال الجـواليقى فى شرح أدب الـكاتب : قيل : بل الضمـير فى منها يعود إلى الروضة ، أى المسك ينعصر من الروضة ، هذا مانقله ، وهُوَ بعيد ، وروى «لوعُصِرَ منه» بتذكير الضمير ، كمارواه سيبويه ، فالضمير راجع إلى الفرع المذكور قَبْلُ فى قوله :

بَيْضَاء لاَ يَشْبَعُ مِنْهَا مَنْ نَظَرْ   خَوْدٌ يُغَطِّى الْفَرْعُ مِنْهَا الْمُؤْتَزَرْ

والْخَوْد بفتح الخاء المعجمة : الجارية الناعمة ، والجمع خود بالضم ، والفَرع بفتح الفاء وآخره عين مهملة : شعر الرأس بتمامه ، والمؤتزر : محل الإزار ، وهو الـكفل حيث يُعقد الإزار ، وقوله «البان» نائب الفاعل لعصر على تقـدير مضاف : أى دهن البان ، وقوله «والمسك» الواو بمعنى أو ، ولهذا قال «انعصر» بالافراد ، ولم يقل انعصرا ، بضمير التثنية ، ورواه ابن جنى فى المنصف وهو شرح تصريف المازنى :

* لَوْ عُصْرَ منها البانُ يَوْمًا لانعصر *

وعلى هذه الرواية لا إشـكال فيه ، والمسـك : معروف ، معرب مُشْك بالفارسية ، بضم الميم وسكون الشين المعجمة ، وانعصر : سال وجرى بالانعصار

***

وأنشد بعده، وهو الشاهد الثامن [من الطويل]

٨ — وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ

على أن أصله سَلَفَ بفتح اللام، وتسكينُ العين المفتوحة شاذ ضرورة، قال سيبويه فى ذلك الباب : وأما ماتوالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء ، وذلك نحو جَمَل وحَمَل ونحو ذلك ، انتهى

وقد أورده ابن عصفور فى كتاب الضرائر ، فقال : فأما نقص الحركة فمنه حذفهم الفتحة من عين فَعَلَ مبالغة فى التخفيف ، نحو قول الراجز [من الرجز]

على محالات عُكِسْنَ عَكْسَا إذا تسداها طلابا غَلْسَا

يريد غَلَسَا ، وقول الآخر [من الطويل]

* وما كل مغبون ولو سَلْفَ صَفْقُهُ *

يريد سَلَفَ ، وقول الآخر [من الطويل]

وَقَالُوا تُرَابِىٌّ فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ أَبِى مِنْ تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدَمُ

يريد خَلَقه الله ، وقول أبى خراش [من الطويل]

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثلَهُ عَشِيَّةَ أَمْسَى لَا يُبِينُ مِنَ الْبَكْمِ

يريد من الْبَكَمْ ، انتهى

وقد تكلف له ابن جنى فى شرح تصريف المازنى فقال : هذا من الشاذ عند أصحابنا ، ويحتمل عندى وجها [آخر] (١) وهو أن يكون مخففا من فَعِلَ مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل ، إلا أنه فى تقدير الاستعمال و إن لم ينطق به ، كما أن قولهم تفرقوا عَبَادِيد وشماطيط كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من [هذين] (٢) الجمعين

(١و٢) الزيادة من شرح تصريف المازنى لابن جنى الذى نقل عنه المؤلف (ورقة رقم ٢٠ من نسخة خطية)

وإن لم يكن مستعملا فى اللفظ ، وكأنهم استغنوا بسَلَف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن ، وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد ، فأنْ يُستغنى [بفَعِل] عن فَعَل من لفظه ومعناه وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة عين ذلك أجدر ؛ وأرى أنهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ماوجدت لها ضربا من القياس(١) فإن قلت : فإنا لم نسمعهم يقولون يَسْلَف بفتح اللام فما تنكر أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سَلِفَ على وجه ، إذ لو كان مرادا عندهم لقالوا فى مضارعه يَسْلَف ، كما أن من يقول قد عَلْم فيسكن عين الفعل لا يقول فى مضارعه إلا يَعْلَم فالجواب أنهم [لمّا] لم ينطقوا بالمكسور على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح صار عندهم كالمرفوض الذى لا أصل له ، وأجمعوا على مضارع المفتوح (٢) ؛ هذا كلامه

والبيت من قصيدة للأخطل النصرانى ، وعدتها ستة عشر بيتاً ، وهذا أولها ، ويليه :

أتَغْضَبُ قيسٌ أن هَجَوْتُ ابن مِسْمَعٍ ... وماقطعوا بالعِزِّ بَاطِنَ وادى

وكنا إذا احْمَرَّ القَنَا عند مَعْرَك ... نرى الأرض أحلى من ظهور جياد

كما ازدحمت شُرْفٌ نِهَالٌ لمورد ... أبت لا تَنَاهَي دونه لذياد

وقد ناشَدَتْهُ طَلَّةَ الشيخ بعد ما ... مضت حقبةٌ لا ينثنى لِنشَاد

(١) الذى فى شرح تصريف المازنى لابن جنى : « وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ مرة ماقد وجدت له ضربا من القياس » ولعل مافى الأصل كتابنا أحسن

(٢) فى الأصول التى بأيدينا « وأجمعوا على المضارع المفتوح » وهو خطأ والصواب ما أثبتناه نقلا عن شرح تصريف المازنى وذلك لأنهم إنما قالوا يسلف كيضرب وهذا مضارع الماضى المفتوح العين ، وليس هو المضارع المفتوح

رأت بارقاتٍ بالأكُفّ كأنها   مصابيحُ سُرْج أُوقدت بمداد
وَطَلّتهُ تبكي وتضرب نَحْرَهَا   وتحسب أن الموت كلُّ عتاد
وما كل مغبون ولو سَلْفَ صفقةُ   البيت

وقوله « أتغضب قيس » الخ ابن مسمع — بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ، هو مالك بن مسمع بن شيبان بن شهاب أحد بنى قيس بن ثعلبة ، وقوله « وما قطعوا » وصفهم بالذل ، والواو ضمير قيس باعتبار الحى والقبيلة ، وقوله « وكنا إذا احمر القنا » أى بدم القتلى ، وصف قومه بزيادة الشجاعة فى أنهم يرغبون فى المجالدة بالسيوف وهم مشاة أكثر من التطاعن بالقنا على ظهور الخيل ، وقوله « كما ازدحمت شرف — الخ » يقول : نحن نقع على الموت ونزدحم عليه كما تزدحم الإبل العطاش على مورد ولا تنتهى عنه بطرد ، والشُّرْف بالضم : جمع شارف ، وهى الناقة المسنة ، والنهال : جمع ناهلة اسم فاعل من النَّهَل بفتحتين ، وهو العطش ، و يأتى بمعنى الرى أيضاً ، وليس بمراد هنا ، وذياد : مصدر ذاد الراعى إبله عن الماء يذودها ذوداً وذياداً ، إذا منعها ، وقوله « وقد ناشدته — الخ » أى تسأله وتقسم عليه ، والطلة بفتح الطاء المهملة : الزوجة ، والحِقْبة بكسر الحاء المهملة : المدة ، ولا ينثنى : لا ينزجر ، ونِشَاد : مصدر ناشده مناشدة ونشادا ، وقوله « رأت بارقات » أى رأت سيوفاً لامعة كالسرج التى أمدت بمداد من الدهن ، وقوله « وطلته تبكى » أى زوجته تبكى عليه ، والنحر : الصدر ، وهو فى الأصل موضع القلادة من الصدر ، وقوله « وتحسب أن الموت — الخ » قال جامع ديوانه السُّكرى : يقول : تحسب أن الموت بكل فج وطريق ، وكل ما هيأته لشىء وأعددته فهو عَتَاد بالفتح ، وقوله « وما كل مبتاع — الخ » المبتاع : المشترى ، ورواية السكرى وابن قتيبة فى فى أدب الكاتب « وما كل مغبون » من غَبَنَهُ فى البيع والشراء غَبْنًا —

من باب ضرب — مثل غلبه ، فانغبن ، وغبنه : أى نقصه ، وغُبن بالبناء للمفعول فهو مغبون : أى منقوص فى الثمن أو غيره ، كذا فى المصباح ، وسَلَفْ بمعنى مضى ووجب ، والهاء فى « صفقه » ضمير المبتاع والمغبون ، قال السكرى : وصفقه إيجابه البيع ، والصفق : مصدر صفق البائع صَفقًا ، إذا ضرب بيده على [يد] صاحبه عند المبايعة بينهما ، وقوله « براجع ما قد فاته » رواه السكرى بالباء فتكون زائدة فى خبر ما النافية ، وراجع اسم فاعل مضاف إلى « ما » الواقعة على المبيع أو الثمن ، ورواه غيره « يراجع » بالمثناة التحتية على أنه مضارع من الرجوع[1] ، وما مفعوله ، وفاعله ضمير المغبون أو المبتاع ، وقوله « برداد » الباء للسببية متعلقة براجع أو بيراجع ، والرِّداد بكسر الراء مصدر رادّ البائع صاحبه مرادة ورِدادا ، إذا فاسخه البيع

قال ابن السِّيد فى شرح أدب الكاتب : ذكر ابن قتيبة أن هذا البيت للأخطل ، ولم أجده فى ديوان شعره الذى رواه أبو على البغدادى ، ولعله قد وقع فى رواية أخرى ، انتهى

والأخطل شاعر نصرانى من بنى تغلب ، كان معاصراً للفرزدق وجرير ، وقد ترجمناه فى الشاهد الثانى والسبعين من أوائل شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع [من الرجز]

٩ — فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسَا   إِذَا أَحَسَّ نَبْأَةً تَوَجَّسَا

على أن أصله مُنْتَصِبًا بكسر الصاد فسكنت ، وكذا قولهم « أراك مُنْتَفْخًا » أصله مُنْتَفِخًا بكسر الفاء ، وهو اسم فاعل من انتصب بمعنى قام ووقف ، وأورده الشارح المحقق فى باب الابتداء أيضاً ، وكذا أورده أبو على فى كتاب نقض الهاذور ، وابن جنى فى كتاب الخصائص ، قال : ومما أجرى

(١) الصواب « من المراجعة »

فيه بعض الحروف مجرى جميعه قوله : ـ

* فَبَاتَ مُنْتَصْبًا وَمَا تَكَرْدَسا*

فأجرى منتصِبًا مجرى فَخْذٍ فأسكن ثانيه ، وعليه حكاية الكتاب أراكَ مُنْتَفْخًا انتهى

وتكردس : بمعنى انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ، يريد ما سقط أعلاه إلى أسفله لأنه متوجِّس خائف لا ينام

والبيت من رجز للعجاج (١) فى وصف ثور وحشى ، ورواه الصاغانى فى العباب : فبات منتصًّا ، بتشديد الصاد ، على أنه من المنصة : أى مرتفعاً ، قال فى مادته : وانتصت العروس على المنصة لتُرَى من بين النساء : أى ارتفعت ، عن الليث (٢) ، وأنشد هذا البيت ، وأورده فى باب كردس أيضا ، قال : التكردس : الانقباض واجتماع بعضه إلى بعض ، قال العجاج يصف ثوراً : —

* فَبَاتَ مُنْتَصًّا وما تكردسا *

والعجاج راجز إسلامى فى الدولة الأموية ، وقد ترجمناه فى الشاهد الواحد والعشرين من أوائل [شرح] أبيات شرح الكافية

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد العاشر ، وهو من شواهد سيبويه [من الطويل]

١٠ — * وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ *

على أن أصله « لم يلِدْه » بكسر اللام ، فسكنت وفتحت الدال ، قال (٣) سيبويه : ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم : أراكَ مُنْتَفْخًا ،

---

(١) هو فى الديوان ص ٣٢ ـ ورواه * فبات منتصا . . . . * كما ذكر المؤلف عن الصاغانى (٢) فى نسخة عن اللبس (٣) أنظر كتاب سيبويه (١ : ٣٤٠ و ٢ :٢٥٨)

تُسَكن الفاء ، تُرِيد منتفِخاً ، فما بعد النون بمنزلة كَبِدٍ ، ومن ذلك قولهم انطَلْقَ فيفتحون [1] القاف لئلا يلتقى ساكنان ، كما فعلوا ذلك بأيْنَ وأشباهها ، حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، وأنشد [نا] بيتا وهو لرجل من أزد السراة

عجبت لمولود وليس له أبٌ   وذى وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوان

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل ؛ ففتحوا الدال كيلا يلتقى ساكنان ، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا الدال ، انتهى

قال الأعلم [2] : أراد يَلِدْهُ فسكن اللام المكسورة تخفيفا كقولهم فى عَلِم عَلْم فسكنت لامه قبل ساكن الجزم ، وتحركت الدال لالتقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات إليها ، وهى الفتحة ، إذ الياء مفتوحة ، وحمل الدال عليها غير معتد باللام [3] الساكنة ، لأنها حاجز غير حصين

وقوله « عجبت لمولود ــ الخ » أراد بالمولود عيسى بن مريم عليهما السلام ، وأراد بذى ولد آدم عليه السلام ، وبعده :

وَذى شامَةٍ سَوْداء فِى حُرِّ وَجْهِهِ   مُجَلَّلَةٍ لاتَنقَضِى لِأوَانِ

وَيَكْمُلُ فِى تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ   وَيَهْرَمُ فى سَبْعٍ مضت وَثَمَانِ

وأراد من هذين البيتين القمر ، وقد شرحنا هذه الأبيات بأكثر مما هنا فى باب الترخيم من شرح شواهد شرح الكافية الماضى

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى عشر [من الكامل]

---

(١) الذى فى سيبويه (ج ٢ ص ٢٥٨) : « بفتح القاف »

(٢) الموضع الذى ذكر الأعلم فيه هذا الكلام ليس هو الموضع الذى نبهنا عليه فى الكلمة السابقة ، وإنما ذكره فى (ج ١ ص ٣٤١) . وقد نقل المؤلف عبارة الأعلم بالمعنى على خلاف عادته فى النقل

(٣) كان فى أصول الكتاب « غير مقيد » والصحيح عن عبارة الأعلم

١١ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ
زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

على أن أصله يَنْبَع ، وتولدت الألف من إشباع فتحة الباء ، وفاعل ينباع ضمير الرُّب ـ بضم الراء ـ وهو شبيه الدبس ، وهو فى بيت قبله [1] شبه العرق السائل من رأس هذه الناقة وعنقها برُبٍّ يترشح ، وعرق الابل أسود ، والذّفرى بكسر الذال المعجمة والقصْر : الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن ، والغضوب : الناقة الصعبة الشديدة ، شبهت بالغضوب من الإنسان ، والجسرة بفتح الجيم : الناقة الماضية فى سيرها ، وقيل : الضخمة القوية ، والزيافة : المتبخترة فى مشيها ، مبالغة زائفة ، من زاف زيفاً ـ بالزاى المعجمة ـ إذا تبختر فى مشيه ، والفنيق ، بفتح الفاء وكسر النون : الفحل المكرم الذى لا يؤذى ولا يركب لكرامته ، والمكدم : اسم مفعول قياسه أن يكون من أكدمه ، لكنهم لم ينقلوا إلا كَدَمه ثلاثيا من الباب الأول والثانى ، قالوا : الكدم العض بأدنى الفم كما يكدم الحمار ، وروى المُقْرَم بدله ، على وزنه ، وهو البعير الذى لا يحمل عليه ولا يذلل وإنما هو للفِحْلَة [2] بكسر الفاء

(١) البيت المشار إليه هو قوله : —

وَكَأَنَّ رُبًّا أَوْ كُحَيْلاً مُعْقَدًا حَشَّ الْوَقُودُ بِهِ جَوَانِبَ قُمْقُمِ

والرب : ذكره المؤلف . والكحيل : القطران ، شبه عرق الناقة بالرب أو القطران ، والمعقد : الذى أوقد تحته حتى انعقد وغلظ ، والوقود ـ بفتح الواو ـ الحطب ، وارتفاعه لأنه فاعل حش ، وجوانب مفعوله ، ويجوز أن يكون حش لازما بمعنى احتش فالوقود فاعله وانتصاب « جوانب قمقم » على الظرفية ، والقمقم : كما فى اللسان ضرب من الآنية

(٢) يقال : بعير ذو فحلة بكسر فسكون ، إذا كان صالحا للافتحال : أى اتخاذه فحلا ، والفحلة التلقيح ، ويقال : إنه لبين الفحولة ـ بالضم ـ والفحالة والفحلة ـ بكسرها ـ بالمعنى السابق

وهذا البيت من معلقة عنترة ، وقد شرحناه بأوفى من هذا فى الشاهد الثانى عشر من أوائل شرح الكافية

***

وأنشد الجاربردى (١) بعده ، وهو الشاهد الثانى عشر [من الوافر]

١٢ — وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حَيْثُ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

على أن الألف تولَّدَتْ من إشباع فتحة ماقبلها

قال ابن جنى فى سر الصناعة : هكذا أنشدناه أبو على لابن هَرْمَةَ يرثى ابنه وقال : أراد بِمُنْتَزَحِ ، فأشبع فتحة الزاى ، انتهى

وقال الصاغانى فى العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا : أى ببعد منه ، قال إبراهيم بن على بن محمد بن سلمة بن عامر بن هرمة يمدح بعض القرشيين وكان قاضيا لجعفر بن سليمان بن على :

فأنت من الغوائل حيث تُنْمَى (٢) ومن ذم الرجال بمنتزاح

إلا أنه أشبع فتحة الزاى فتولدت الألف ، هكذا أنشده بعض أهل اللغة ، وفى شعره « بِمُسْتَرَاح » فلاضرورة ، انتهى

والغوائل : جمع غائلة ، وهى الفساد والشر ، وقال الكسائى : الغوائل : الدواهى ، وتُرْمى بالبناء للمفعول مسند إلى ضمير الغوائل ، وكذا تنمى يقال : نمى الشىء ينمى ، من باب رمى ، نماء ، بالفتح والمد ، أى كثر ، وفى لغة ينمو نموا ، من باب قعد ، و يتعدى بالهمزة والتضعيف

وابن هرمة بفتح الهاء وسكون الراء المهملة بعدها ميم : شاعر من مخضرمى الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه

---

(١) أنظر صفحة ٤١ من شرح الجاربردى على الشافيــة طبع الآستانة ، وفيها . . . . وعن ذم الرجال . . . . . (٢) فى نسخة «حين تنمى»

وقد ترجمناه فى الشاهد الثامن والستين من أوائل شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد الجاربردى [1] أيضا بعده ، وهو الشاهد الثالث عشر [من البسيط]

وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِى عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

على أن تبكى للمغالبة ، ونجومَ الليل مفعوله ، وهى المغلوبة بالبكاء ؛ فان الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء ، ثم حكى قولين آخرين : أحدهما نصب النجوم بكاسفة ، ثانيهما نصبها على المفعول معه ، بتقدير الواو التى بمعنى مع ، والوجه الأول نقله عن الجوهرى ، ولم يتعرض له ابن برى فى أماليه على صحاحه ولا الصفدى فى حاشيته ، وقال الصاغانى فى العباب : وكَسَفَت الشمس تكسِف كسوفا وكَسَفَهَا الله ، يتعدى ولا يتعدى ، قال جرير يرثى عمر بن عبد العزيز :

فالشمس كاسفةٌ ، ليست بطالعة تبكى عليك نجومَ الليل والقمرا

هكذا الرواية : أى أن الشمس كاسفة تبكى عليك الدهر ، والنحاة يروونه مغيرا ، وهو * الشمس طالعة ليست بكاسفة * أى ليست تكسف ضوء النجوم مع طلوعها ؛ لقلة ضوئها و بكائها عليك ، انتهى

فكاسفة على روايته بمعنى منكسفة ، من الفعل اللازم ، وجملة « تبكى » خبر بعد خبر ، أو صفة لكاسفة ، وقوله «الدهر» أى : أبداً أشار به إلى أن نصب النجوم على الظرف كما يأتى بيانه ، وأشار إلى أن قوله ليست بطالعة بمعنى كاسفة ؛ إذ المراد من طلوعها إضاءتها ، فاذا ذهب نورها فكأنها غير طالعة

---

(١) أنظر صفحة ٤٢ من شرح الجاربردى على الشافية طبع الآستانة وفيها * فالشمس طالعة ليست بكاسفة * وكذا فى العقد الفريد (٢ : ٣٣٦ طبع بولاق) وفى الديوان (٣٠٤) * فالشمس كاسفة ليست بطالعة * وكذا فى القاموس مادة (ك س ف) وفى الصحاح مادة (ب ك ى) * الشمس طالعة ليست بكاسفة * وكذا فيه مادة (ك س ف)

وقد تبعه صاحب القاموس فرواه كروايته ، وقال : « أى كاسفة لموتك تبكي أبداً ، ووهم الجوهرى فغيَّر الرواية بقوله * فالشمس طالعة ليست بكاسفة * وتكلف لمعناه » انتهى

وقوله «تكلف لمعناه» يعنى أنه جعله من باب المغالبة ، وتغليط الجوهرى فى الرواية المذكورة غير جيد ؛ فإنها رواية البصْريين ، وما صححه تبعاً لصاحب العباب رواية الكوفيين .

قال ابن خلف فى شرح شواهد سيبويه : اختلف الرواة فى هذا البيت ، فرواه البصريون * الشس طالعة ليست بكاسفة * ورواه الكوفيون * الشمس كاسفة ليست بطالعة * ورواه بعض الرواة بنصب النجوم ، و بعض آخر برفعها ، وقد اختلف أصحاب المعانى وأهل العلم من الرواة وذوو المعرفة بالاعراب من النحاة فى تفسير وجوه هذه الروايات وقياسها فى العربية ، ومن روى * الشمس طالعة ليست بكاسفة * فإنه استعظم أن تطلع ولا تنكسف مع المصاب به ، و مثل هذا قول الآخر [هو لليلى بنت طريف الخارجية ترثى أخاها الوليد] [من الطويل]

أَيَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

ومعناه عند بعضهم تغلب ببكائها عليك نجوم الليل ، و فى هذا التأويل وجهان : أحدهما أن يراد بالنجوم والقمر حقيقتهما ادعاء ، ثانيهما أن يراد بهما سادات الناس والأماثل ، وقال آخرون : « نجوم » مفعول تبكى من غير اعتبار المغالبة ، والمعنى أن الشمس تبكى عليك مدة نجوم الليل والقمر ، فنصب على الظرف ، وحكى عن العرب لا أكلمك سَعْدَ العشيرة : أى زمانه ، وقال جماعة : إن نجوم الليل منصوبة بكاسفة ، والقمر معطوف عليها ، وهذا أشهر الأجوبة وأقربها مأخذا ، والمعنى أن الشمس لم تَقْوَ على كسف النجوم والقمر لاظلامها وكسوفها ، انتهى كلام ابن خلف

وممن رواه كذلك ابن عبد ربه فى العقد الفريد[١] ، وقال : يقول إن الشمس طالعة وليست بكاسفة نجومَ الليل لشدة الغم والكرب الذى فيه الناس

وكذا رواه الأخفش المجاشعى فى كتاب المعاياة ، وقال : أراد الشمس طالعة ولا ضوء لها ، فَتُرَى مع طلوعها النجومُ بادية لم يكسفها ضوء الشمس ؛ فليست بكاسفة نُجُومَ الليل والقمر

وكذا رواه اللَّبَلِىُّ فى شرح فصيح ثعلب ، وقال : يعنى أن الشمس طالعة ليست مغطية نجوم الليل والقمر

وهؤلاء الثلاثة جعلوا نجوم الليل منصوبة بكاسفة

وكذا رواه السيد المرتضى[٢] فى أماليه ونقل فى نصب النجوم ثلاثة أقوال : أولها نصبهما بكاسفة ، وقال : أراد أن الشمس طالعة وليست مع طلوعها كاسفةً نجوم الليل والقمر ؛ لأن عظم الرزء قد سلبها ضوءها ، فلم ينافِ طلوعُها ظهورَ الكواكب ، ثانيها : أن نصبها على الظرف ، قال : كأنه أخبر بأن الشمس تبكيه ماطلعت النجوم [وظهر القمر][٣] ثالثها : على المغالبة ، وهو أن يكون القمر والنجوم باكَيْنَ الشمس على هذا المرثى المفقود ، فَبَكَتْهُنَّ أى غلبتهن بالبكاء

وكذارواه المبرد فى[٤] الكامل « الشمس طالعة » وقال: وأما قوله نجوم

---

(١) ذكره فى (ج ٢ ص ٣٣٦ طبع بولاق) مع البيتين السابقين عليه وسيذكرهما المؤلف ، وليس فى الموضع الذى أشرنا إليه من العقد الكلام الذى نقله عنه المؤلف فى شرح البيت

(٢) انظر أمالى المرتضى (ج ١ ص ٣٩)

(٣) الزيادة التى بين قوسين عن أمالى المرتضى فى الموضع المذكور

(٤) أنظر كامل المبرد (ج ١ ص ٤٠٢ طبع المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٨) تر أن جميع الزيادات الموجودة بين قوسين مثبتة فيها

الليل والقمرا ففيه أقاويل كلها جيد ؛ فمنها أن تنصب[1] نجوم الليل [والقمرا بقوله] بكاسفة ، يقول : الشمس طالعة ليست بكاسفة نجوم الليل والقمر ، وإنما تكسف النجوم [والقمر] بإفراط ضيائها ، فاذا كانت من الحزن عليه قد ذهب ضياؤها ظهرت الكواكب ، ويجوز أن يكون نجوم الليل والقمر أراد بهما الظرف ، يقول تبكى [الشمس] عليك مدة نجوم الليل والقمر كقولك تبكى عليك الدهر والشهر ، وتبكى عليك الليل والنهار يافتى ، ويكون[2] تبكى عليك [الشمس] النجوم كقولك: أبكيتُ زيدا على فلان ، وقد قال فى هذا المعنى [أحد المحدثين شيئا مليحا وهو] أحمد أخو أشجع السلمى ، يقوله لنصر بن شبث العقيلى ، وكان أوقع بقوم من بنى تغلب بموضع يعرف بالسواجين [من الكامل] :

لله سَيفٌ فى يَدَىْ نَصْرِ   فى حَدِّهِ مَاءُ الرَّدَى يَجْرِى

أَوْقَعَ نَصْرٌ بالسواجين مَا   لم يُوقِعِ الْجُحَّافُ بالبشر

أَبْكِى بنى بَكْرٍ عَلَى تَغْلبٍ   وتغلباً أبكى عَلَى بَكْرِ

ويكون تَبْكى عليك نجومُ الليل والقمرَ على أن تكون الواو فى معنى مع ، وإذا كانت كذلك فكأن قبل الاسم [الذى يليه أو بعده] فعل ، انتصب لأنه فى المعنى مفعول وصل إليه الفعل فنصبه ، ونظير ذلك استوى الماء والخشبة ؛ لأنك لم ترد استوى الماء واستوت الخشبة ولو أردت ذلك لم يكن إلا الرفع ، ولكن التقدير ساوى الماء الخشبة ، انتهى كلامه ، ولم يذكر معنى المغالبة فيه

قال ابن السيد فيما كتبه عليه : الوجه الأول [هو] أصح فى المعنى ، وهو أن ينصب نجوم الليل والقمر بكاسفة ، لأن فى هذا إخبارا بأن الشمس قد ذهب نورها

---

(١) فى الأصل « أن نصب » والتصحيح عن الكامل فى الموضع المذكور

(٢) هذا وجه آخر غير نصب نجوم الليل على الظرف ، ومفاده أن انتصابها على المفعولية

لفرط الحزن فلم تمنع الدرارىّ من النجوم أن تظهر ، وهذا هو الذى يذكره الشعراء عند تهويل الرزية بالمفقود ، انتهى

وطالعته فى نسختين صحيحتين جدا من الكامل مضبوطة بالرفع على الخبرية ، وجملة « ليست بكاسفة » صفة لطالعة ، وجملة « تبكى » خبر ثان

وزعم الفيومى فى المصباح [١] أن طالعة وتبكى حالان ؛ فانه قال : فى البيت تقديم وتأخير ، والتقدير الشمس فى حال طلوعها وبكائها عليك ليست تكسف النجوم والقمر لعدم ضوئها ؛ هذا كلامه

وقال ابن خلف : يجوز أن تكون جملة « تبكى » حالا إما من الشمس أو من التاء فى ليست [٢] كأنه قال : ليست فى حال بكاء ، وقد تكون سادة مسدّ خبر ليس ، انتهى

والوجه الأول مأخوذ من كلام ابن السيد فى شرح أبيات المعانى ، وهو إنما يتمشى على مذهب سيبويه القائل بجواز مجىء الحال من المبتدأ ، والوجه الثانى فاسد ؛ لأن بكاءها بيان لكسفها النجوم ، والوجه الثالث خطأ معنى وإعرابا [٣]

وقول المبرد « يجوز أن يكون أراد بهما الظرف » يريد أن الشاعر أقامهما مقام مصدر محذوف هو المراد به معنى الظرف ، فكأنه قال : دوام نجوم الليل والقمر : أى فى مدة دوامهما ، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه باعرابه ، ويكون

---

(١) أنظر مادة (ك س ف) من المصباح

(٢) العبارة غير صحيحة فنيا لأن التاء حرف دال على التأنيث فلا يجىء منه الحال ، وغرضه أن طالعة حال من الضمير المستتر فى ليس المدلول على تأنيثه بالتاء

(٣) أما فساده معنى فلأن حاصل تقدير الكلام : ليست الشمس موجودة فى حال بكاء عليك ، وهذا غير المراد ، وأما فساده من جهة الاعراب فلأن محل سد الحال مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا صريحا أو مؤولا أو كان اسم تفضيل مضافا إلى المصدر وليس هذا واحدا منها

مراده من النجوم الدهر ، ومن القمر الشهر

ويرد على هذا الوجه وعلى الأوجه الثلاثة الآتية وعلى وجه المغالبة أن كاسفة يكون من الفعل اللازم فلا يصح المعنى به لأنه حينئذ يكون نافيا للكسوف عن الشمس فى ذاتها ، وإذا لم تنكسف الشمس فى ذاتها فلا حزن لها على المذكور ، وهو ضد ما أراده الشارح ، وهذا لا يرد على الوجه الأول المتعدى ؛ فانه لم ينف عن الشمس الانكساف فى ذاتها ، إنما نفى عنها أن تكسف غَيْرَهَا لذهاب نورها وانكسافها فى ذاتها

ويجاب بمنع جعله من اللازم ؛ فيكون من المتعدى ، ويقدر له مفعول محذوف ، وتقديره ليست بكاسفة شيئاً ، فحذف للتعميم ، والمعنى يدل عليه ، كما تقول : زيد [غير] ضارب

وقول ابن السيد فيما كتبه على الكامل « إن قدر كاسفة بمعنى منكسفة صح الوجه الأول فقط » غير صحيح ؛ فتأمل ، ويريد بالوجه الأول النصب على الظرف ، وبما ذكرنا ظهر وجه رجحان نصب النجوم بكاسفة على غيره ، وهو منشأ من صَوَّبَ رواية والشمس كاسفة

وقول المبرد « ويكون تبكى عليك النجوم كقولك أبكيت زيدا على فلان » يريد أن تبْكى فى البيت بضم (١) التاء مضارع أبكاه على فلان بمعنى جعله باكيا عليه

ويرد على هذا أيضا أن الإبكاء على الشىء كالبكاء عليه سببهما الحزن ، ونفى الكسوف مناقض لذلك ،

ويجاب بما ذكرنا

---

(١) ذلك لأن بكى المتعدى معناه فيما لو قلت بكيت زيداً أنك بكيت عليه فأما إن أردت منى هيجت بكاءه على آخر فأنك تقول أبكيته ، والذى فى الكامل « بكيت زيداً على فلان » فالتاء مفتوحه لأنه مضارع الثلاثى

وقول المبرد « ويكون تبكى عليك نجوم الليل والقمرا على أن تكون الواو فى معنى مع » يريد رفع النجوم بتبكى والواو بعدها بمعنى مع ، ولم يذكر أبو حيان فى الارتشاف غير هذا الوجه فى البيت ، قال فيه : قال الأستاذ أبو على : إذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة فى المعنى ضعف النصب ، كقولك: قام زيد وعمرو ، فهذا لا يقال بالنصب إلا إن سمع ، ومنه : —

* تبكى عليك نجوم الليل والقمرا *

أى مع القمر ، انتهى

وقال ابن الملا فى شرح المغنى : وأما تجويز رفع النجوم على أنها فاعل تبكى ونصب القمر على أنه مفعول معه فانه وإن صح معناه لكنه يؤدى إلى عدم ارتباط المصراع الثانى بالأول ، وألا يكون للمصراع الأول معنى يناسب المقام إلا على رواية

* فالشمس كاسفة ليست بطالعة *

هذا كلامه ، وهو مختل من وجوه : الأول : كيف جاز له أن يقول « وإن صح معناه » مع قوله « لا يكون للمصراع الأول معنى يناسب المقام » وهل هو إلا تناقض ؟ الثانى قوله « يؤدى إلى عدم ارتباط المصراع الثانى بالأول » لا مانع منه ، فان جملته مستأنفة ، وكاسفة بمعنى منكسفة ، فيكون استعظاما لطلوع الشمس وعدم انكسافها مع عظم المصيبة ، فيكون أنكر طلوعها كذلك مع أن النجوم مع القمر تبكى عليه ، الثالث أن ما أورده على هذا الوجه وارد على وجه المغالبة ونصب النجوم على الظرف أيضا ، وقد ذكرها هو ولم يتنبه له ، الرابع : لا ينحصر معنى المصراع الأول على رواية « فالشمس كاسفة » لما ذكرنا آنفا ، ولما قدمنا من تقدير المفعول

ولم يذكر المبرد نصب النجوم « بتبكى » بفتح التاء لا على وجه المغالبة ولا على

غيرها ، وهما قولان آخران ، وقد نقلناهما ، ولم يذكر أيضا نصب النجوم على حذف واو المفعول معه ، وهو قول نقله ابن السيد فى شرح أبيات المعانى ، قال : «الرابع من الوجوه التى ذكرها النحاة فى نصب النجوم ، أن يكون أراد الواو التى فى معنى مع ، فكأنه قال : تبكى عليك ونجومَ الليل والقمر : أى مع نجوم الليل والقمر ، فيكون مفعولا معه ، وقد حذف الواو ، وهذا أبعدها» اه ، ووجه الأبعدية أن هذه الواو لم يثبت حذفها

ولا بأس بشرح أصل كاسفة بعد الفراغ من الإعراب ؛ قال الفيومى فى المصباح : كسفت الشمس من باب ضرب كسُوفا ، وكذلك القمر ، قاله ابن فارس والأزهرى ، وقال ابن القوطية أيضا : كسف القمر والشمس والوجه : تغير ، وكسفها الله كسفا ، من باب ضرب أيضا ، يتعدى ولا يتعدي ؛ والمصدر فارق ، ونقل «انكسف الشمس» فبعضهم يجعله مطاوعا ، مثل كسرته فانكسر ، وعليه حديث رواه أبو عبيد وغيره «انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم» وبعضهم يجعله غَلَطًا فيقول : كسفتها فكسفت هى لا غير ، وقيل : الكسوف ذهاب البعض والخسوف ذهاب الكل ، وقال أبو زيد : كَسَفت الشمس كُسُوفا اسودَّت بالنهار ، وكسفت الشمسُ النجومَ غلب ضوءها على النجوم فلم يبد منها شيء

والبيت من أبيات ثلاثة لجرير قالها لَمَّا نُعِي إليه عمر بن عبد العزيز بن مروان رحمه الله تعالى ؛ وهى :

نَعَى النُّعَاةُ أمير المؤمنين لنا ... ياخَيْرَ مَن حَجَّ بيت الله وَاعْتَمَرا [1]

حُمِّلْتَ أمرا عظيما فاضطلعت به ... وقمتَ فيه بأمر الله يا عُمرا

فالشمس طالعة ... البيت

---

(١) فى الديوان : تنعى النعاة ... * وفيه : فاصطبرت له ، وفى الكامل : حملت أمرا جسيما فاصطبرت له * وفيه : بحق الله ... *

فى المصباح : «نَعَيْتُ الميت نَعْياً ، من باب نفع ، أخبرت بموته ، فهو مَنْعِي ، واسم الفعل الْمَنْعَي وَالْمَنْعَاة ، بفتح الميم فيهما مع القصر ، والفاعل نَعِيٌّ على فَعِيل ، يقال : جاء نعيه أي ناعيه ، وهو الذى يخبر بموته ، ويكون النعيُّ خبرا أيضا » انتهى ، والنعاة : جمع ناع كقضاة جمع قاض ، وأراد بأمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، ولى الخلافة بعهد من ابن عمه سليمان بن عبد الملك فى صفر سنة تسع وتسعين ، فقدمت إليه مراكب الخلافة فلم يركبها ، وركب فرس نفسه ، ومنع من سَبِّ على كرم الله وجهه آخر الخطبة ، وجعل مكانه (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) الآية [1] ، ومناقبه كثيرة ألف فيها جلداً حافلا الإمام ابن الجوزى ، ومات بدَيْرِ سِمْعَان سنة إحدى ومائة ، وقوله « يا خير من حج الخ » أى : فقلت يا خير الخ ، وقال ابن الملا : منصوب بتقدير قائلين ، وقوله « حُمِّلْتَ أمراً » هو بالبناء للمفعول وتشديد الميم ، والخطاب ، وأراد بالأمر العظيم الخلافة ، واضطلع بهذا الأمر : إذا قدر عليه كأنه قويت ضلوعه بحمله ، والألف فى « يا عمرا » ألف الندبة ، وبه استشهد ابن هشام فى المغنى وفى شرح الألفية [2] ، قال المبرد فى الكامل : قوله « يا عمرا ندبة ، أراد يا عمراه ، وإنما الألف للندبة وحدها ، والهاء تزاد فى الوقف لخفاء الألف ، فاذا وصلت لم تزدها ، تقول : ياعُمَرَا ذا الفضل ، فاذا وقفت قلت : ياعمراه ، فحذف الهاء فى القافية لاستغنائه عنها » . اه

وجوز الأخفش المجاشعى فى كتاب المعاياة أن تكون الألف هى المبدلة من ياء المتكلم ، وأن يكون عمر منادى منكرا منصوبا وألفه بدل من نون التنوين ،

---

(١) ويقال : بل جعل مكان سب على قوله تعالى : (ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان — الآية)

(٢) أنظر مغنى اللبيب (حرف الألف) وأنظر أوضح المسالك (٢ : ١٢٨)

وهذه عبارته : وإنما نصب أبو على ياعمراه أضافه إلى نفسه أو لم يضفه ، وجعله نكرة ، كما قال الآخر [وهو الأحوص] [من الوافر]

سَلاَمُ اللهِ يامطراً عَلَيْهَا   وليس عليك يامطر السلام

جعل مطرا نكرة فنصب ، وقال بعضهم : هو معرفة . ولكنه لما نونه قام التنوين مقام الاضافة فنصب كما ينصب المضاف ، انتهى كلامه . ونقل هذه الوجوه ابن السيِّد فيما كتبه على الكامل عن الفارسى ، قال : أجاز الفارسى فى « ياعمرا » أن يكون أضافهُ إلى نفسه كما قال [هو لأبى النجم] [من الرجز]

* يَاابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِى واهْجَعِى *

وأجاز أن يكون على معنى الندبة ، وأجاز أن يكون جعله نكرة ، كما قال

* سَلاَمُ الله يامطراً عليها *

قال : وقيل فى قوله « يامطرا » إنها معرفة ، ولكنه لما نَوَّنَهُ قام التنوين مقام الإضافة فنصبه كما ينصب المضاف ، وهو قول عيسى بن عمر ، انتهى

وقوله « فالشمس طالعة .. الخ » أورد المصراع الثانى صاحب الكشاف [1] فى سورة الدخان عند قصة مهلك قوم فرعون وتوريث نعمهم ، وهو قوله تعالى (كذلك وأورثناها قوما آخرين فما بكت عليهم السماء والأرض) قال : إذا مات رجل خطير قالت العرب فى تعظيم مهلكه : بكت عليه السماء والأرض ، وبكته الريح . وأظلمت له الشمس ، وفى الحديث « ما من مؤمن مات فى غربة غابت فيها بَوَاكيه إلا بكته [2] السماء والأرض » وقال جرير :

* تَبْكِى عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا *

---

(١) أنظر تفسير الكشاف للزمخشرى (ج ٢ ص ٣١٤ بولاق سنة ١٢٨١)

(٢) الذى فى الكشاف «إلا بكت عليه السماء والأرض» وفيه بعد ذكر قول جرير ذكر بيت ليلى بنت طريف الخارجية الذى تقدم ذكره فى هذا الكتاب

وذلك على سبيل التمثيل والتخييل ، مبالغة فى وجوب الجزع والبكاء عليه ، وكذلك مايروى عن ابن عباس رضى الله عنهما من بكاء مُصَلَّى المؤمن وآثاره فى الأرض وَمَصَاعد عمله ومهابط رزقه فى السماء تمثيل ، وَنَفْى ذلك عنهم فى قوله تعالى (فما بكت عليهم السماء والأرض) فيه تهكم بهم وبحالهم المنافية لحال من يَعْظُم فقده فيقال فيه بكت عليه السماء والأرض ، وعن الحسن رحمه الله فما بكى عليهم الملائكة والمؤمنون ، بل كانوا بهلاكهم مسرورين ، يعنى فما بكى عليهم أهل السماء وأهل الأرض ، انتهى .

وهذا ملخص من [أوائل] أمالى الشريف المرتضى ، وفيها زيادة ، ونحن نلخص مافيها أيضاً ، قال [1] : فى الآية وجوه أربعة من التأويل ؛ أولها : أن المراد أهل السماء والأرض ، فحذف كقوله تعالى (واسأل القرية) ؛ ثانيها : أنه تعالى أراد المبالغة فى وصف القوم بصغر القدر وسقوط المنزلة ، لأن العرب إذا أخبرت عن عظم المصاب بالهالك قالت : كَسَفَت الشمس لفقده ، وأظلم القمر ، وبكاه الليل والنهار والسماء والأرض ، يريدون بذلك المبالغة فى عظم الأمر وشمول ضرره ، قال جرير : الشمس طالعة — البيت ، وقال يزيد بن مُفَرِّغ [من الكامل]

الرِّيحُ تبكى شَجْوَهَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فى الْغَمَامَهْ

وهذا صنيعهم فى وصف كل أمر جَلَّ خَطْبُهُ وعظم موقعه ، فيصفون النهار بالظلام ، وأن الكواكب طلعت نهارا لفقد نور الشمس وضوئها ، قال النابغة [من البسيط]

تَبْدُو كواكبه والشَّمْسُ طالعة لا النور نور ولا الإظلام إظلام

ثالثها : أن يكون معنى الآية الإخبار عن أنه لاأحد أخذ بثأرهم ، ولا انتصر لهم ؛ لأن العرب كانت لاتبكى على القتيل إلا بعد الأخذ بثأره ، فكنى الله تعالى بهذاً اللفظ عن فقد الانتصار والأخذ بالثأر ، على مذهب القوم الذين خوطبوا

(١) أنظر الأمالى (١ : ٣٨)

بالقرآن ؛ رابعها : أن يكون ذلك كناية عن أنه لم يكن لهم فى الأرض عمل صالح يُرْفَع إلى السماء ، ويطابقه ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما فى هذه الآية قيل له : أو تبكيان على أحد ؟ قال : نعم ، مُصلاَّه في الأرض وَمَصْعَد عمله فى السماء ، وروى عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « مامن مؤمن إلا وله باب يَصْعَدُ منه عمله ، وباب ينزل منه رزقه ، فاذا مات بكيا عليه » ومعنى البكاء هنا الإخبار عن الاختلال بعده ، كما يقال : بكى منزل فلان بعده ، قال مُزَاحِم [من الطويل]

بَكَتْ دَارهُمْ من أجلهم فتهللت دموعى ، فأىّ الجازِعَيْنِ ألوم ؟

ويمكن فى الآية وجه خامس ، وهو أن يكون البكاء كناية عن المطر والسقيا ؛ لأن العرب تشبه المطر بالبكاء ، ويكون المعنى أن السماء لم تسق قبورهم ، ولم تَجُدْ على قبورهم ، على مذهب العرب ؛ لأنهم يستسقون السحاب لقبور من فقَدُوه من أعزائهم ، ويستنبتون لمواقع حُفَرِهم الزهر والرياض ، قال النابغة (١) [من الطويل]

فَلاَ زالَ قَبْرٌ بين تُبْنَي وَجاسِمٍ عَليه من الْوَسْمِيّ طَلٌّ وَوَابِلُ
فَيُنْبِتَ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوِّرا سأُتبعه مِنْ خَيْرِ مَاقالَ قائل

وكانوا يجرون هذا الدعاء مجرى الاسترحام ومسألة الله لهم الرضوان ، والفعل

---

(١) البيتان للنابغة الذبيانى من قصيدة يرثى فيها النعمان بن الحرث بن أبى شمر الغسانى ، وأولها فى رواية الأصمعى

سَقَى الْغَيْثُ قَبْرًا بَيْنَ بُصْرَى وَجَاسِمٍ
بِغَيْثٍ مِنَ الْوَسْمِيِّ قَطْرٌ وَوَابِلُ

وتبنى ، وبصرى ، وجاسم : مواضع بالشام . والوسمى : أول المطر ، والطل : الخفيف منه ، والوابل : الكثير ، والحوذان ، والعوف : نبتان ، وأولها أطيب رائحة

الذى أضيف إلى السماء و إن كان لاتجوز إضافته إلى الأرض فقد يصح بتقدير فعل ، فيكون المعنى أن السماء لم تسق قبورهم وأن الأرض لم تعشب عليها ، وكل هذا كناية عن حرمانهم رحمة الله ورضوانه ، انتهى .

وجرير شاعر إسلامى ، ترجمناه فى الشاهد الرابع من أوائل شرح الكافية

***

وأنشد بعده [من الطويل]

٦ — * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ *

على أن أصل حُبَّ حَبِب بكسر العين ، ثم نقل إلى فَعُل بضم العين للمدح والتعجب ، ثم حذفت الضمة وأدغم ، فصار « حَبَّ » بفتح الحاء ، ويجوز نقل الضمة إليها كما تقدم

قال الصاغانى فى العباب : تقول : ما كنت حبيباً ولقد حَبِبْتَ بالكسر : أى صرت حبيبا ، قال الأصمعى : قولهم « حُبَّ بفلان إلىّ » معناه ماأحبه إلىّ ، وقال الفراء : معناه حَبُب بضم الباء ، ثم أسكنت وأدغمت فى الثانية ، انتهى وقال ابن مالك فى التسهيل : وقد يردُ حُبَّ بضم الحاء بنقل ضم العين إلى الفاء . قال : وكذا كل فعل حَلقي الفاء مراد به مدح أو تعجب : أى نحو حَسُن الرجل أدبا ، فتقول : حُسْنَ الرجل أدباً

ولم أعرف وجه تقييد الشارح المحقق حب المنقول إلى المدح بكونه من حَبِبَ بكسر العين ، مع أن أصل المنقول إلى المدح والذم يجوز أن يكون عينه مضموما أو مفتوحا أو مكسورا ، سواء كان من فعل لازم أو متعد ، وقد جاء حَبَّ متعديا من بابين ، فإنه يقال: حَبَبْتُهُ أَحِبُّهُ ، من باب ضرب ، والقياس أَحُبُّه بالضم ، لكنه غير مستعمل ، ويقال : حَبِبْتُهُ أَحَبُّه من باب تعب ، كما فى المصباح ، فيجوز نقل أحدهما إلى فَعُلَ بضم العين للمدح ، والباء فى « بها » زائدة ، والضمير فاعل حب ، وقد تقدم شرحه فى الشاهد السادس

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الرابع عشر ،

١٤ — بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

وهو قطعة من بيت وهو [من الطويل]

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بُعْدَمَا مُتَأَمَّلِي

على أنه يجوز على أحد التأويلين أن يكون أصله بَعُدَ بضم العين أصالة . ألحق بفعل المدح والتعجب ثم حذفت الضمة تخفيفا ، والتأويل الثانى فيه أن يكون سكون العين أصليا ، وتكون بَعْد ظرفا ، لافعل مدح وتعجب

قال الرياشى : بعد هنا روى بفتح الباء ، وبعد تحتمل معنيين : أحدهما أن المعنى بَعُدَ ، ثم حذفت الضمة ، ويجوز أن يكون المعنى بَعْدَ مَاتأملت ، انتهى ؛ فما على هذا الوجه زائدة لاغير ، «ومتأمَّلى» مضاف إليه بعد ، وعلى الوجه الأول يجوز أن تكون زائدة ، و« متأملى » فاعل بعد وهو مضاف إلى الياء ، والرفع فيه مقدر ، والمخصوص بالمدح محذوف ، ويجوز أن تكون اسما نكرة منصوبة المحل على التمييز للضمير المستتر فى بَعْدَ ، ومتأملى هو المخصوص بالمدح والتعجب ، فتكون « ما » فيه كما فى قوله تعالى (فَنِعِمَّاهِىَ) وعلى تقدير الفعلية قد روى بضم الباء وفتحها ، قال العسكرى فى كتاب التصحيف : رواه أبو إسحق الزيادى عن الأصمعى «بُعْدَ» مضمومة الباء ، ومعناه يابعد ماتأملت ، على التعجب ، أى تثبت فى النظر أين تسقى ، ورواه أبو حاتم بفتح الباء ، وقال : خَفَّفَ بَعُدَ فأسكن العين وبقيت الباء مفتوحة ، مثل كَرُمَ وكَرْمَ ، انتهى . وهذا يرد على ابن مالك ؛ فإنه نقل فيه ضمة العين إلى الفاء مع أنها ليست بحرف حلق ، وأما الشارح المحقق فانه لم يقيد فى شرح الكافية جواز نقل الضم بكون الفاء حرفا حلقيا ، بل أطلق ، ومثل بهذا البيت بعينه ، والبيت من معلقة امرىء القيس ، وقبله :

أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

يُضِيءُ سَنَاهُ أَوْ مَصَابِيحُ رَاهِبٍ   أَهَانَ السَّلِيطَ بِالذُّبَالِ الْمُفَتَّلِ

والهمزة للنداء ، وصاح مرخم صاحب ، وحذفت همزة الاستفهام بعده للضرورة؛ والوميض : اللمعان ، واللمع : التحرك والتحريك جميعا ، والحبي بالحاء المهملة وكسر الموحدة : السحاب المتراكم ، سمى به لأنه حبا بعضه إلى بعض: أى تراكم وجعله مكللا لأنه صار كالإكليل لأسفله ، ومنه قولهم : كللت الرجل، إذا توجته ، ويروى «مكلِّل» بكسر اللام اسم فاعل من كلَّل تكليلا ، إذا تبسم ، يقول لصاحبه : ياصاحبى هل ترى برقا أريك لمعانه فى سحاب متراكم صار أعلاه كالإكليل لأسفله أو فى سحاب متبسم بالبرق يشبه برقُه تحريك اليدين ، يريد يتحرك كتحرك اليدين ، وتقديره أريك وميضه فى حَبِىٍّ مكلل كلَمْع اليدين شبه لمعان البرق وتحركه بتحرك اليدين ، وقوله «يضىء سناه» السنا بالقصر: الضوء والسليط : الزيت ، وقيل : الشَّيْرَج ، والذبال: جمع ذبالة ، وهى الفتيلة ، ومعنى «أهان السليط» أنه لم يُعزّه وأكثر الإيقاد به، يقول : هذا البرق يتلألأ ضوءه فهو يشبه فى تحركه لمع اليدين أو مصابيح الرهبان التى أميلت فتائلها بصب الزيت عليها فى الإضاءة ، يريد أن تحركه يحكى تحرك اليدين ، وضوءه يحكى ضوء مصابيح الرهبان ، فمصابيح بالجر معطوف على لمع ، وقوله « قعدت له ــ الخ » ضارج والعُذَيب : مكانان ، يقول : قعدت لذلك البرق أنظر من أين يجىء بالمطر، ثم تعجبت من بُعد تأمله . وقال الزوزنى : قعدت للنظر إلى السحاب وأصحابى بين هذين الموضعين [وكنت معهم][1] فبعد متأملى وهو المنظور إليه :أى بعد السحاب الذى كنت أنظر إليه وأرقب مطره وأشيم برقه ، يريد أنه نظر إلى هذا السحاب من مكان بعيد فتعجب من بعد نظره . انتهى

وترجمة امرىء القيس تقدمت فى الشاهد التاسع والأربعين من شواهد شرح الكافية ، وتقدم شرح هذا البيت أيضا فى الشاهد السبعين بعد السبعمائة منه

(١) هذه العبارة ليست فى شرح الزوزنى

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس عشر ، وهو من شواهد سيبويه(١)

[من الطويل]

١٥ — وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي فَمَازِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

على أن « أُسقيه » بمعنى أدعو له بالسُّقيا ، مضارع أسقاه

قال سيبويه (١) ، وقالوا : أسقيته فى معنى سَقَّيْته فدخلت على فَعَّلْت ، ثم أنشد البيتين ، قال أبو الحسن الأخفش فى شرح (٢) نوادر أبى زيد : قالوا فى أسقاه الله : إنه فى معنى سقاه الله ، وأنشدوا قول لبيد [من الوافر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ

قال الأصمعى : هما يفترقان ، [وهذا الذى أذهب إليه] (٣) فمعنى سقيته أعطيته ماء لسَقيه ، ومعنى أسقيته جعلت جعلت له ماء يشرب به أوعرضته لذلكَ ، أو دعوت له ، كل هذا يحتمله هذا اللفظ ، وأنشد قول ذى الرمة :

* وقفت على ربع لمية ناقتى * البيتين

قوله « وأسقيه » أدعو له بالسقيا ، وهذا أشبه بكلام العرب ، وقال ابن الأعرابى : معناه أسقيه من دمعى ، وهذا غير بعيد من ذلك المعنى : أى أجعل له سُقيا من دمعى على سبيل الإغراق والإفراط ، كما قال [من الطويل] :

وَصَلْتُ دَمًا بِالدَّمْعِ حَتَّى كَأَنَّمَا يُذَابُ بِعَيْنَيَّ لُؤْلُؤٌ وَعَقِيقُ

انتهى

---

(١) انظر كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٢٣٥)

(٢) انظر نوادر أبى زيد (ص ٢١٣) ، وفيها فى بيت لبيد « بنى نجد » والذى فى الأصل كرواية الأعلم فى شرح شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٣٥)

(٣) الزيادة عن شرح الأخفش لنوادر أبى زيد (ص ٢١٣)

وقال الأعلم : قوله «وأسقيه» معناه أدعو له بالسقيا ؛ يقال: سَقَيته ، إذا ناولته الشراب ، وأسقيته [إذا جعلت له سقيا يشرب منه ؛ وأسْقَيْته وسَقَّيْته] [١] إذا قلت له سَقْيًا لك ؛ وبعضهم يجيز سقيته وأسقيته بمعنى إذا ناولته ماء يشرب به ، واحتج بقول الشاعر :

* سَقَى قومى بنى مجد ـ البيت *

والأصمعى ينكره ويتهم قائله [٢] ، انتهى .

وقوله « وقفت على ربع ـ الخ » هذا مطلع قصيدة طويلة لذى الرمة ، ووقفت الدابة وَقْفاً ووُقُوفا : أي منعتها عن السير ؛ ووَقَفَتْ هى أيضا ، يتعدى ولا يتعدى ، ووقفت الدار وَقْفا : حبستها فى سبيل الله ، وأوقفت الدار والدابة بالألف لغة تميم ، وأنكرها الأصمعى ، وقال : الكلام وقفت بغير ألف . وحكى بعضهم مايمسك باليد يقال فيه أوقفته بالألف ، ومالا يمسك باليد يقال وقفته بغير ألف والفصيح وقفت بغير ألف فى جميع الباب ، إلا فى قولك : ما أوقفك هاهنا ، وأنت تريد أى شأن حملك على الوقوف ، فان سألت عن شخص قلت : من وَقَفَك ، بغير ألف . كذا فى المصباح ، وَالرَّبْع : الدار حيث كانت ، وأما المَرْبع فالمنزل فى الربيع خاصة ، ومَيّة : اسم محبوبة ذى الرمة ، وقوله « وأسقيه » معطوف على أخاطبه ، « وأبثه » بفتح الهمزة وضمها ، يقال : بَثَثْتُه مافى نفسى وأبْثَثْتُه ، إذا أخبرته بما تنطوى عليه وتسره ، و « الملاعب » جمع مَلْعَب ، وهوالموضع الذى يلعب فيه الصبيان

وترجمة ذى الرمة تقدمت فى الشاهد الثامن من أول شرح الكافية

***

(١) الزيادة عن شرح شواهد سيبويه للأعلم (ج ٢ ص ٢٣٥)

(٢) فى الأعلم زيادة « لأنه لو كان عربيا مطبوعا لم يجمع بين لغتين لم يعتد إلا إحداهما »

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس عشر ، وهو من شواهد سيبويه [من البسيط]

١٦ — مَازِلْتُ أُفَتِّحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا   حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

على أن أفتح وأغلق فيه بمعنى أفتّح وأغلّق بالتشديد ، قال سيبويه فى باب افتراق فَعَلْتُ وأفعلت فى الفعل للمعنى ما نصه : « وقالوا أغلقت الباب وَغَلَّقْتُ الأبواب حين كثروا العمل [1] ، وإن قلت أغلقت الأبواب كان عربيا جيدا ، [و] [2] قال الفرزدق :

* مَازِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا وَأُفْتِحُهَا * البيت

وقال أيضا فى الباب الذى يليه وهو باب دخول فَعَّلْتُ على فَعَلْتُ ، الأول بالتشديد والثانى بالتخفيف « نحو كسرته وقطعته فاذا أردت كثرة العمل قلت كسّرته وقطّعته » إلى أن قال : « واعلم أن التخفيف فى هذا جائز كله [3] عربى ، إلا أن فعّلت إدخالها هنا لتبيين الكثير ، وقد يدخل فى هذا التخفيف ، قال الفرزدق

* ما زلت أُفْتِحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا * البيت

وَفَتَّحْتُ فى هذا أحسن ، وقد قال جل ذكره (جناتِ عدن مفتحةً لهم الأبواب) انتهى .

فظهر أن فى كليهما مبالغة ، لا فى أغلقها فقط ، ولهذا نبه عليهما الشارح المحقق

وقال الأعلم : « الشاهد فى جواز دخول أفعلت على فَعَّلت فيما يراد به التكثير ، يقال : فَتَحْتُ الأبواب وأغلقتها ، والأكثر فتّحتها وَغَلَّقتها ، لأن الأبواب جماعة فيكثر الفعل الواقع عليها » انتهى

واقتصر ابن السراج فى الأصول على التنبيه على أغلقها فقط ، قال : « يجىء

---

(١) فى سيبويه (ج ٢ ص ٢٣٧) زيادة قوله : « وسترى نظير ذلك فى باب فعلت (بالتشديد) إن شاء الله »

(٢) الزيادة عن كتاب سيبويه فى الموضع السابق

(٣) فى الأصول : « أن التخفيف فى هذا كله جائز عربى » والتصحيح عن سيبويه فى الموضع السابق

أفعلت فى معنى فعّلت ، كما جاءت فعّلت فى معناها : أقللت وأكثرت فى قللت وكثرت ، وقالوا : أغلقتُ الأبواب وغلّقت ، قال الفرزدق :

مازلتُ أغلق أبوابا وأفتحها ... البيت ، انتهى

وأورد سيبويه هذا البيت أيضا فى باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء[1] قال : «وتقول هذا أبو عمرو بن العلاء ، لأن الكنية كالاسم الغالب ، ألاترى أنك تقول : هذا زيد بن أبى عمرو ، فتذهب التنوين كما تذهبه فى قولك : هذا زيد ابن عمرو ، لأنه اسم غالب[2] ، وقال الفرزدق فى أبى عمرو بن العلاء :

* مازلتُ أُغلِقُ أبوابا وأفتحها * البيت

قال الأعلم « الشاهد فيه حذف التنوين من أبى عمرو ؛ لأن الكنية فى الشهرة والاستعمال بمنزلة الاسم العلم [فيحذف التنوين منها إذا نعتت بابن مضاف إلى علم كما يحذف التنوين من الاسم][3] وأراد أبا عمرو بن العلاء بن عمار » انتهى .

وزعم ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه أن عمارا جَدٌّ من أجداده ، ورد عليه الأسود أبو محمد الأعرابى فى فرحة الأديب بأن عمارا جده الأدنى ، وليس بجد من أجداده ، وهو أبو عمرو زَبّانُ بن العلاء بن عمار المازنى ، من بنى مازن ابن مالك بن عمرو بن تميم ، وأنشد بعد ذلك البيت بيتين آخرين ، وهما :

حتى أتيت فتًى مَحْضاً ضَرِيبتُهُ ... مُرَّ المَرِيرة حُرًّا وابْنَ أحرارِ
يَنْمِيهِ مِنْ مَازِنٍ فِي فَرْعِ نَبْعَتِها ... أصْلٌ كريم وفرع غَيْرُ خَوّارِ

---

(١) انظر كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٤٧) ومابعدها

(٢) فى كتاب سيبويه هنا زيادة قوله : « وتصديق ذلك قول العرب هذا رجل من بنى أبى بكر بن كنانة »

(٣) الزيادة عن شرح الأعلم لشواهد سيبويه (ج ٢ ص ١٤٨)

والضريبة : الطبيعة ، يعنى أنه أصل كريم لايخالط طبعه لؤم ، والمحض : الخالص الذي لايخالطه شيء آخر ، والمريرة : العزيمة ، يعنى أنه شديد الأنفة تعاف نفسه أن يفعل أفعالا غير عالية ، وينميه : ينسبه ويرفعه ، وفاعله أصل ، والفرع : شريف قومه ، والفرع الغصن والأعلى من كل شيء ، والفرع الشجرة ، والنبعة : شجرة ، والفرع الثانى مقابل الأصل ، وهو مأخوذ من فرع الشجرة ، والخوار : الضعيف

وقال بعض من كتب على أبيات سيبويه : أراد بقوله « أفتح أبوابا وأغلقها » أنى كشفت عن أحوال الناس وفتشتهم فلم أر فيهم مثل أبى عمرو

وقال ابن السيد فى شرح أدب الكاتب : « الفتح والاغلاق هنا مثلان لما استغلق عليه من الأمور وما انفتح ، وأحسب الفرزدق يعنى أبا عمرو بن العلاء »

وأقول : كأنهما لم يقفا على مافى طبقات النحاة لأبى بكر محمد التاريخى فانه روى بسند إلى الأصمعى أنه قال : حدثنى أبو عمرو بن العلاء قال : دخل علىّ الفرزدق فغلقت أبوابا ثم أبوابا ، ثم فتحت أبوابا ثم أبوابا ، فأنشأ الفرزدق :

* مَازِلْتُ أفتح أبوابا وأغلقها * البيت

وقال التاريخى أيضا : حدثنا أحمد بن عبيد ، قال: حدثنا الأصمعى ، قال : دخل الفرزدق على أبى عمرو بن العلاء وصعد إلى غرف فقال « مازلت أفتح أبوابا » البيت

وقال أبو عبيد البكرى فى شرح أمالى القالى : إن أبا عمرو بن العلاء كان هاربا من الحجاج مستترا ، فجاء الفرزدق يزوره فى تلك الحالة ، فكان كلما يفتح له باب يغلق بعد دخوله ، إلى أن وصل إليه ، فأنشده هذه الأبيات

وترجمة الفرزدق تقدمت فى شرح الشاهد الثلاثين من أوائل شواهد شرح الكافية

وأبو عمرو بن العلاء هو أحد القراء السبعة ، كان رحمه الله من أعلم الناس بالقرآن ولغاته وتفسيره وعربيته ، وكان إماما فى الشعر والنحو واللغة وأيام العرب

أصله من كازرون ، وولد بمكة شرفها الله تعالى سنة ثمان ، وقيل تسع وستين ، ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة سنة أربع ، وقيل خمس وخمسين ومائة ، واختلف فى اسمه : فقيل زَبّان بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة ، وهو الصحيح ، وقيل : العريان ، وقيل : محبوب ، وقيل : يحيى ، وقيل : عيينة ، وقيل اسمه كنيته ، ويرده كلام سيبويه ، واشتهر بأبيه العلاء ، لأن أباه كان على طراز الحجاج[1] ، وكان مشهورا معروفا ، وجده عمار كان من أصحاب أمير المؤمنين على ابن أبى طالب ، وقرأ أبوعمرو على مجاهد وعكرمة وعطاء وأبى العالية ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير ، ويروى أنه قرأ على ابن كثير رحمه الله مع أنه فى درجته

تتمة : قد وقع البيت فى أبيات جيمية للراعى النُّمَيْرِىِّ وهى [من البسيط] :

وَمُرْسِلٍ وَرَسُولٍ غَيْرِ مُتَّهَمٍ ... وَحَاجَةٍ غَيْرِ مُزْجَاةٍ مِنَ الْحَاجِ

طَاوَعْتُهُ بَعْدَ مَاطَالَ النَّجِيُّ بِنَا ... وَظَنَّ أَنِّى عَلَيْهِ غَيْرُ مُنْعَاجِ

مَازَالَ يَفْتَحُ أَبْوَابًا وَيُغْلِقُهَا ... دُونِى وَأَفْتَحُ بَابًا بَعْدَ إِرْتَاجِ

حَتَّى أَضَاءَ سِرَاجٌ دُونَهُ بَقَرٌ ... حُمْرُ الْأَنَامِلِ عِينٌ طَرْفُهَا سَاجِ

وبعده أبيات أخر أوردها الآمدى فى ترجمته من المؤتلف والمختلف ، والمبرد فى أوائل الكامل وشرحها ، وأراد بالمرسل نفسه ، يقول : هى حاجة مكتومة إنما يرسل إلى امرأة فهو يكتمها ، والمزجاة : اليسيرة . والنجى : المناجاة ، جاء به على فعيل كالصهيل ومنعاج : منعطف ، وأراد بالبقر النساء ، والعرب تكنى عن المرأة بالبقرة والنعجة وساج : ساكن ، ولا أدرى أيهما أخذه من صاحبه ، والله أعلم

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد السابع عشر [من الكامل] :

١٧ — * إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ *

على أن يستنسر معناه يصير كالنسر فى القوة ، قال القالى فى أماليه : قال الأصمعى : من أمثال العرب إن البغاث الخ ، يضرب مثلا للرجل يكون ضعيفا

---

(١) أى : كان قيما على نسج ثياب الحجاج

ثم يقوى ، قال القالى : سمعت هذا المثل من أبى المَيَّاس ، وفسره لى فقال : يعود الضعيف بأرضنا قويا ، ثم سألت عن أصل هذا المثل أبا بكر بنَ دُرَيْد فقال : البغاث ضعاف الطير ، والنسر أقوى منها ؛ فيقول : إن الضعيف يصير كالنسر فى قوته ، انتهى

وفى الصحاح : قال ابن السكيت : البغاث طائر أبغث إلى الغبرة دُوَيْنَ الرَّخَمة بطىء الطيران ، وفى المثل « إن البغاث بأرضنا يستنسر » أى من جاورنا عزبنا ، وقال يونس : فمن جعل الْبَغَاث واحدا فجمعه بِغْثَان ، مثل غَزَال وغِزْلان ومن قال الذكر والأنثى بغاثة فالجمع بَغَاثٌ ، مثل نعامة ونعام ، وقال الفراء : بغاث الطير شرارها ومالا يصيد منها ، وبُغَاث و بَغَاث و بِغَاث ثلاث لغات

وكتب ابن برى على ما نقله عن ابن السكيت : هذا غلط من وجهين : أحدهما أن البغاث اسم جنس واحده بغاثة مثل حمام وحمامة ، وأبغث صفة ، بدليل قولهم أبغث بين الْبُغْثَة، كما تقول أحمر بين الحمرة ، وجمعه بُغْث ، مثل أحمر وحمر، وقد يجمع على أباغث لما استعمل استعمال الأسماء ، كما قالوا أبطح وأباطح ، والثانى أن البغاث مالا يصيد من الطير ، وأما الأبغث من الطير فهو ما كان لونه أغبر ، وقد يكون صائدا وغير صائد ، انتهى

وهو مصراع من الشعر ، ولم أقف على تتمته بعد التتبع وبذل الجهد ، والله أعلم

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن عشر [من الرجز] :

١٨ — إِنِّى أَرَى النُّعَاسَ يَغْرَنْدِينِى أَطْرُدُهُ عَنِّى وَيَسْرَنْدِينِى

على أن هذين الفعلين قد جاءا متعديين فى الظاهر ، والأصل يغرندى علىّ ، ويسرندى علىّ ، أى يغلب ويتسلط ، وحمل ابن هشام فى المغنى تعديهما على الشذوذ، وقال : ولا ثالث لهما ، وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى: افْعَلْنَيْتُ على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو قول الراجز :

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِى أَدْفَعُهُ عَنِّى وَيَسْرَنْدِينِى

وغير المتعدى نحو قولهم : أُحْرَنْبَى الديك ، انتهى . وتبعه السخاوى فى سفر السعادة فقال : السَّرَنْدَى هو الجرىء الشديد ، ومنه قولهم : اسرنداه ، إذا ركبه ، وأنشد الرجز ، وكذا فى الصحاح ، قال : اسرنداه اعتلاه ، والاسرنداء : الاغرنداء ، والمسرندى : الذى يعلوك و يغلبك ، وأنشد الرجز ، ولم يتعرض له ابن برى فى أماليه عليه بشىء ، ولا الصفدى فى حاشيته عليه ، وقلما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف ، ومع ذلك لم يعرف قائله ، والله أعلم .

المضارع

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع عشر :

١٩ — بُنَتْ على الْكَرَمِ

هو قطعة من بيت وهو [من المنسرح] :

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْـ طَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

على أن أصله بُنِيَتْ ، وطىء تفتح قياسا ماقبل الياء إذا تحركت الياء بفتحة غير إعرابية ، فتنقلب الياء ألفا ، وكانت طرفا ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار بُنَاتْ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين

قال ابن جنى فى إعراب الحماسة : هذه لغة طائية ، وهو كثير ، إلا أنه ينبغى أن تعلم أن الكسرة المبدلة فى نحو هذا فتحةً مُبَقَّاة الحكم غير مَنْسِية ولا مطروحة الاعتداد بها ، ألا ترى أن من قال فى بَقِىَ بَقَا وفى رَضِىَ رَضَا لايقول فى مضارعه إلا يَبْقَى ألبتة ، ولو كان الفعل مبنيا على فَعَلَ أومُنْصَرَفا به عن إرادة فَعِلَ معنى كما انصرف به عنه لفظا لوجب أن تقول فى رَضَا : يَرْضُو ، كما تقول فى غزَا : يغزو ، وفى فَنَا يَفْنُو ؛ لأنه عندى من الواوى ، وذلك أنه من معنى الْفِناء للدار وغيرها ، إلى آخر ماذكره

وهذا البيت قبله بيت وهو [من المنسرح] :

نَحْنُ حَبَسْنَا بَنِي جَدِيلَةَ فِي نَارٍ مِنَ الْحَرْبِ جَحْمَةِ الضَّرَمِ

نستوقد النبل الخ

وأوردهما أبو تمام فى أوائل الحماسة [1] ، ونسبهما إلى بعض بنى بُوْلاَن من طى ، وبَوْلان — بفتح الموحدة وسكون الواو — علم مرتجل من البَوْل . قال أبو العلاء المعرى : يجوز أن يكون اشتقاقه من البال ، وهو الخلد والحال ، وجَدِيلة — بفتح الجيم — حى من طى ، وهو المراد هنا ، وجديله حى من الأزد أيضا ، وحى من قيس عيلان أيضا ، وجحمة — بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة — مصدر جَحَمَت النار ، فهى جاحمة : أى اضطرمت والتهبت ، ومنه الجحيم ، والضَّرَم — بفتحتين — التهاب النار ، وقد ضَرِمَت واضطرمت وتضرمت . يقول : حبسنا هؤلاء القوم على نار من الحرب شديدة الاضطرام والالتهاب

وقوله « نستوقد النبل : الخ » نستوقد بالنون ، والنَّبل — بفتح النون — السهام مفعولُه ، يقول : تنفذ سهامنا فى الرَّمِيَّة حتى تصل إلى حضيض الجبل فتخرج النار ؛ لشدة رمينا وقوة سواعدنا ، ونصيد بها نفوساً مبنية على الكرم ، يعنى أنا نقتل الرؤساء ، وهذا من فصيح الكلام ، كأنه جعل خروج النار من الحجر عند ضربهم النبل له استيقاداً منهم لها ، والحضيض : قرار الجبل وأسفله ، وروى « تستوقد النبل » [2] بالمثناة الفوقية ، والنبل فاعله ، وروى أبو محمد

---

(١) انظر شرح الحماسة للتبريزى (ج ١ ص ٨٦) فقد أخذ المؤلف أكثر ما كتبه على هذا الشاهد منه وإن لم يجر ذكره

(٢) أشار التبريزى فى الموضع المذكور إلى هذه الرواية ولكنه جعل فاعل تستوقد ضميرا مستترا عائدا إلى الحرب فى البيت السابق وجعل النبل منصوبا على أنه مفعول به

الأعرابى فيما نقض به على أبى عبدالله النمرى أول شارح للحماسة هذين البيتين لرجل من بنى القَيْن على وجه لاشاهد فيه ، وهو كذا

نستوقد النبل بالحضيض ونق تاد نفوسا صِيغَتْ على كرم

قال : وهذا البيتان لرجل من بَلْقين ، وسبب ذلك أن القين بن جَسْر وطيئا كانوا حُلَفَاء ، ثم لم تزل كلب بأوس بن حارثة حتى قاتل القين يوم مَلَكَان[1] فحبستهم بنو القين ثلاثة أيام ولياليها ؛ لايقدرون على الماء ، فنزلوا على حكم الحارث بن زهدم أخى بنى كنانة بن[2] القين ، فقال شاعر القين يومئذ هذين البيتين ، انتهى .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد العشرون [من الرمل]

٢٠— لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِى غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

على أن ماضى يدع ، وهو ودع ، لم يستعمل إلا ضرورة ، وبالغ سيبويه فقال:[3] « أماتوا ماضى يدع » أى لم يستعملوه ، لا فى نثر ولا فى نظم ، وقالوا أيضا : لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله ، مع أن الجميع قد ورد ، فالأقرب الحكم بالشذوذ ، لا بالإماتة ولا بالضرورة ، كما قال ابن جنى فى المحتسب ، قال : قرأ (مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ) خفيفةً النبىُّ صلى الله عليه وسلم ، وعُرْوة بن الزبير ، وهذه قليلة الاستعمال .

---

(١) ملكان : ضطبه ياقوت بفتحات ، وضبطه فى القاموس مثله أو بكسر الميم وسكون اللام ، وقالا : هو جبل بالطائف ، وذكر ياقوت أنه يقال : ملكان ، بفتح الميم وكسر اللام ، وأنه واد لهذيل على ليلة من مكة وأسفله بكنانة

(٢) فى بعض النسخ « أخى بنى بنانة بن القين » وهو تحريف ، والترجيح عن نسخة أخرى وعن شرح الحماسة للتبريزى عند شرحه لهذين البيتين (ج ١ ص ٨٦)

(٣) عبارة سيبويه (ج ٢ ص ٢٥٦) : « كما أن يدع ويذر على ودعت ووذرت وإن لم يستعمل »

وقال الصاغانى فى العباب : وقد اختار النبي صلى الله عليه وسلم أصل هذه اللغة فيما روى ابن عباس رضى الله عنهما أنه قرأ (ما وَدَعَكَ) مخففة ، وكذلك قرأ عروة ومقاتل وأبو حَيْوَةَ و إبراهيم وابن أبى عبلة و يزيد النحوى ، انتهى

وقال ابن الأثير فى النهاية عند حديث «لينتهين أقوام عن وَدْعِهِمُ الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم » أى : عن تركهم إياها والتخلف عنها ، يقال : وَدَعَ الشيء يَدَعُهُ وَدْعًا ، إذا تركه ، والنحاة يقولون « إن العرب أماتوا ماضى يدع ومصدره ، واستغنوا عنه بترك » والنبى عليه السلام أفصح ، وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو شاذ فى الاستعمال فصيح فى القياس ، وقد جاء فى غير حديث ؛ حتى قرىء [به[1]] قوله تعالى (مَا وَدَعَكَ ربك وما قلى) بالتخفيف ، انتهى

وكذا فى التقريب لنور الدين محمود ابن صاحب المصباح أحمد بن محمد الفيومي ، قال : ودعت الشيء وَدْعًا تركته ، وقرىء (مَا وَدَعَك ربك) مخففا ومنه « مَنْ وَدَعَه الناس لشره» و«عَنْ وَدْعهم الجمعات » وقوله « غير مُوَدَّع ربنا ولا مكفور[2] » أى غير متروك ولا مفقود ، يريد الطعام ، أو المراد الله تعالى أى غير متروك الطاعة أو غير متروك الطلب إليه والسؤال منه ، كما قال « غير مستغنى عنه » ، وبكسر الدال أى غير تارك طاعتك ربنا ، وقيل : هو من الوداع ، انتهى

وقال أبوه فى المصباح : ودعته أدعه وَدْعًا ، تركته ، وأصل المضارع الكسر ، ومن ثَمَّ حذفت الواو ، ثم فتح لمكان حرف الحلق ، قال بعض المتقدمين : وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضى يدع ومصدره واسم الفاعل ، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبى عبلة ويزيد النحوى (ما ودعك ربك) بالتخفيف ،

---

(١) الزيادة عن النهاية لابن الأثير (٢) وقع الحديث هكذا فى اللسان وفى النهاية ، ولكن لا يتم الاستشهاد به على هذه الرواية

وفى الحديث «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات» أى عن تركهم ، فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ونقلت من طريق القراء فكيف يكون إماتة ، وقد جاء الماضى فى بعض الأشعار ، وما هذه سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال ، ولا يجوز القول بالاماتة ، انتهى

وقد ورد الماضى [1] فى أبيات أخر : قال سويد بن أبى كاهل اليشكرى يصف نفسه [من الرمل]

وَرِثَ الْبِغْضَةَ عن آبائِهِ ... حافظ العقل لما كان استمع

فَسَعَى مَسْعَاتَهُمْ فِي قَوْمِه ... ثُمَّ لَمْ يَظْفَرْ وَلاَ عَجْزاً وَدَعْ

ويروى * ولا شيئا ودع *

وقال آخر [من المنسرح]

وكانَ مَاقدموا لأنفسهم ... أَكْثَرَ نَفْعاً مِنَ الَّذِى وَدَعُوا

---

(١) قال التبريزى فى شرح الحماسة (جـ٢ ص ٨٥) : « وقوله :

أَرَى ضَيْعَةَ الْأَمْوَالِ أَنْ لاَ يَضُمُّهُ ... إمَامٌ ، وَلاَ فِي أَهْلِهِ الْمَالُ يُودَعُ

يجوز أن يكون يودع فى معنى يترك ، وتلك لغة قليلة ، وقد حكوا ودع فى معنى ترك ، فإذا بنى الفعل على مالم يسم فاعله وجب أن يقال ودع يودع ، وقد روى أن بعضهم قرأ (ماودعك ربك وماقلى) ، وروى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنشدوا بيتا ينسب إلى أبى الأسود الدؤلى :

لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِى ... غَالَهُ فِي الْوُدِّ حَتَّى وَدَعَهْ

ويجوز أن يكون يودع فى البيت المتقدم محمولا على الوديعة كما قال :

وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إلاَّ وَدِيعةٌ ... وَلاَ بُدَّ مِنْ أَنْ تُسْتَرَدَّ الْوَدَائِعُ

اه كلامه ، والبيت الأول الذى أنشده لغالب بن الحر بن ثعلبة الطائى والبيت الأخير فى كلام للبيد بن ربيعة العامرى

وأما اسم الفاعل فقد جاء في شعر رواه أبوعَلِيّ (١) في البصريات ، وهو [من الطويل]

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنَّنِي ... حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَادِعُ

وأما اسم المفعول فقد جاء في شعر خُفَاف بن نُدْبَة الصحابي ، وهو [من الطويل]

إِذَا مَا استَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ ... جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ ووَاعِدُ مَصْدَقِ

أي : متروك لا يضرب ولا يزجر

وهذا البيت من أبيات لأنس بن زنيم قالها لعبيد الله بن زياد بن سُمَيَّة وهي:

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ ... عَنْ وِصَالِي الْيَوْمَ حَتَّى وَدَعَهْ

لاَ تُهِنِّي بَعْدَ إِكْرَامِكَ لِي ... فَشَدِيدٌ عَادَةٌ مُنْتَزَعَهْ

لاَ يَكُنْ وَعْدُكَ بَرْقاً خُلَّباً ... إِنَّ خَيْرَ الْبَرْقِ مَا الْغَيْثُ مَعَهْ

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى ... وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وتقدم شرح هذه الأبيات مع ترجمة قائلها في الشاهد التاسع والثمانين بعد الأربعمائة من شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادي والعشرون [من الكامل] :

٢١ — لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ

على أن ضم الجيم من يَجُد لغة بني عامر ، كما هو في هذا البيت ، ومراده هذه اللفظة بخصوصها ، ووجه ضعفها الشذوذ بخروجها عن القياس والاستعمال ، وكسر الجيم هو القوى فيها ، وقد سمع ، قال السيرافي : إنهم يقولون ذلك في يجد

(١) في أصول هذا الكتاب كلها « أبويعلى » وهو تحريف من النساخ ، لأن صاحب البصريات هو أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار المتوفى ببغداد في عام ٢٧٧ هـ ، ويؤيد هذا قول صاحب اللسان : وقد جاء في بيت أنشده الفارسي في البصريات » اهـ ، ثم ذكر هذا البيت نفسه

من الْمَوْجِدَة والْوِجْدَان ، وبنو عامر فى غير يجد كغيرهم ، وكذا قال صاحب الصحاح ، وأطلق صاحب العباب وتبعه صاحب القاموس فحكيا الضم فى هذه الكلمة ، ولم يذكرا بنى عامر ، قال السيرافى : وروى « يجدن » بالكسر فى البيت ، وصرح الفارابى وغيره بقصر لغة بنى عامر بن صعصعة على هذه اللفظة ، وكذا جرى عليه أبو الحسن بن عصفور ، فقال : وشذ من فَعَل الذى فاؤه واو لفظة واحدة ، فجاءت بالضم ، وهى وجَدَ يَجُد ، قال : وأصله يَوْجِد ، فحذفت الواو لكون الضمة هنا شاذة ، والأصل الكسر ، انتهى

وزعم ابن مالك فى التسهيل أن لغة بنى عامر فيما فاؤه واو من المثال ضم العين: أى فيقولون : وَعَدَ يَعُد ووَلَدَ يَلُدُ ، ونحو ذلك ، بضم العين

ورده أبو حيان فى الارتشاف ، قال : ويجد من الموجدة والوجدان بضم الجيم شاذ ، وقيل : لغة عامرية فى هذا الحرف خاصة ، وجَعْلُ ابن مالك ذلك قانونا كليا لغة بنى عامر فى كل مافاؤه واو من فعل ليس بصحيح ، انتهى

وكذا اعترض عليه شراحه كابن عقيل والمرادى ، ويشهد لهم قول ابن جنى فى سر الصناعة : ضم الجيم من يجد لغة شاذة [غير معتد بها [1]] لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها ماعليه الكافة فيما هو بخلاف وضعها ، وقال أيضا فى شرح تصريف المازنى : فأما قول الشاعر * لايَجُدْنَ غَلِيلاً * فشاذ ، والضمة عارضة ؛ ولذلك حذفت الفاء كما حذفت فى يَقَع وَيَزَع ، وإن كانت الفتحة هناك لأن الكسرة هى الأصل ، وإنما الفتح عارض [2] ، انتهى

---

(١) هذه الكلمة غير موجودة فى كتاب سر الصناعة لابن جنى فى باب حرف الواو (نسخة خطية محفوظة فى مكتبتنا الخاصة)

(٢) فى شرح تصريف المازنى : « لأن الكسر هو الأصل » (نسخة خطية محفوظة فى مكتبتنا الخاصة)

وهذا التوجيه هو التوجيه الأول من توجيهى الشارح ، وأما توجيهه الثانى وهو أن تـكون الضمة أصلية — فيرده مجىء الـكسر فى هذه الكلمة كما نقلنا .

والبيت الذى أنشده الشارح المحقق ليس للبيد العامرى ، وإنما هو لجرير ، وهو تميمى ، وهو فى هذا تابع للجوهرى ، قال فى صحاحه : وجد مطلوبه يَجِدُه وُجُودا ويَجُدُه أيضا بالضم لغة بنى عامر [1] ، لا نظير لها فى باب المثال ، قال لبيد وهو عامرى * لو شئت قد نقع الفؤاد — البيت * قال ابن برى فى أماليه على الصحاح : البيت لجرير ، وليس للبيد كما زعم ، وكذا نسبه الصاغانى فى العباب لجرير ، وأنشد هذه الأبيات الثلاثة له ، وهى أول قصيـدة هجا بهـا الفرزدق :

لَمْ أَرَ مِثْلَكَ يَاأُمَامُ خَلِيلاَ ... أَنْأَى بِحَاجَتِنَا وَأَحْسَنَ قِيلاَ

لو شِئْتِ قد نقع الفؤاد بشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِىَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيلاَ [2]

بِالْعَذْبِ فِى رَصْفِ الْقِلاَتِ مَقِيلُهُ ... قِضُّ الْأَبَاطِحِ لاَ يَزَالُ ظَلِيلاَ [3]

وأُمامُ : مرخم أُمامة بضم الهمزة اسم امرأة ، والخليل : الصديق ، والأنثى خليلة ، كذا فى العباب ، وإنما لم يؤنثه هنا للحمل على صديق ؛ فانه يقال : رجل صديق وامرأة صديق ، وأنأى : وصف لخليل ، وهو أفعل تفضيل من النـأى ،

---

(١) فى الصحاح : « لغة عامرية »

(٢) فى الديوان ، وشرح تصريف المازنى ، وسر الصناعة : « تدع الحوائم » والحوائم : العطاش واحدها حائم

(٣) فى أصول الكتاب هنا : « بالعذب من » والتصحيح عن اللسان والديوان ، ووقع فى اللسان مادة (و ج د) رضف القلات (بالضاد المعجمة محركة) وهو تحريف من وجهين لأن الرضف بالمعجمة الساكنة الحجارة المحماة تطرح فى اللبن ليذهب وخمه ولا يصلح ههنا والتحريك غير موجود

وهو البعد ، والباء متعلقة به ، والقيل : القول ، يريد أنها تقول مالا تفعل ، فقولها قريب حَسَن مُطمِعٌ فى حصول المراد ، وهى أبعد بحصوله من كل شىء ، وزعم العينى أن قوله أنأى بحاجتنا من قولهم : أناءه الحمل ، إذا أثقله ، ونقله السيوطى فى شرح أبيات المغنى ، وهو غير صحيح ؛ لأن أفعل التفضيل لايكون إلا من الثلاثى ، وكأن المراد من حسن القول قرب المأمول ، ويقابله بعده ، لا إثقاله ، قال صاحب الصحاح : وأناءه الحمل مثال أناعه : أى أثقله ، [وأماله](١) ويقال أيضا : ناء به الحمل ، إذا أثقله ، فيتعدى بالباء والهمزة ، وهو من ناء ينوء نَوْءاً ، إذا نهض بِجَهد ومشقة ، وناء بالحمل : إذا نهض به مثقلا ، وقوله « لو شئت ـ الخ » بكسر التاء خطاب لأمامة ، وجملة « قد نقع الفؤاد» جواب لو ، قال ابن هشام فى المغنى : وورد جواب لو الماضى مقرونا بقد ، وهو غريب ، كقول جرير

* لو شئت قد نقع الفؤاد — البيت *

ونظيره فى الشذوذ اقتران جواب لولا بها ، كقول جرير أيضا

* لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِى * انتهى .

و« نقع » بالنون والقاف ، يقال : نقع زيد بالماء : أى ارتوى منه ، وشرب حتى نقع : أى شفى غليله ، والغليل — بالغين المعجمة — حرارة العطش ، قال ابن برى : يقال نقع الفؤاد رَوِى ، ونقع الماء العطش : أذهبه ، نَقْعاً ونُقُوعًا فيهما ، والماء الناقع : العذب المُرْوِى ، وقوله « بشربة » متعلق بنقع ، والشربة : المرة من الشرب ، وأراد به ماء ريقها ، وروى بدله « بِمَشْرب » وهو مصدر ميمى ، وقوله « تدع الصوادى » فاعل تدع ضمير الشربة ، ومعناه تترك ، والصوادى : جمع صادية : أى الفرقة الصادية ، أو هو جمع صادٍ . والصَّدَى : العَطَش ، والصادى : العطشان ، يقول : لو ذاقت الفرق الصوادى من تلك الشربة

---

(١) الزيادة عن صحاح الجوهرى

لتركتهم بلا عطش ، وجملة «لايجدن غليلا» حال من الصوادى ، ومن العجيب قول نظـام الأعرج فى شرحه : الصوادى فى البيت النخيل الطوال على ما فى الصحاح ، وقوله « بالعذب » متعلق بشَرْبة ، والباء بمعنى من ، أى بشربة من الماء العذب ، وهو وصف من عَذُب المـاء — بالضم — عذوبة : أى ساغ مشربه ، و«فى رصف» حال منه ، والرصف بفتح الراء وسكون الصاد المهملتين(١) الحجارة المرصوف بعضهـا إلى بعض ، والْقِلاَت — بـكسر القاف — جمع قَلْتٍ بفتحها وسكون اللام ـ وهى النقرة فى الصخرة أو الجبل يستنقع فيها ماء السماء ، ومقيله بالقاف : أى موضع الماء العذب ، وهو مبتدأ ، وقوله «قِضُّ الأباطح» خبره ، وَالْقِضُّ — بكسر القاف وتشـديد الضاد المعجمة — الحصى الصغار والأرض ذات الحصى أيضا ، وهو مضاف إلى الأباطح جمع أبطح ، وهو كل مكان متسع ، والماء الموصوف بهذين الوصفين يكون أصفى المياه وأطيبها

وترجمة جرير تقدمت فى الشاهد الرابع من أول شرح الـكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والعشرون [من الرجز] :

٢٢ — بُنَيَّتِى سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ   عِيشِى وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِى

على أنه جاء تَمَاتُ مضارع مِتّ بـكسر الميم كتخاف مضارع خِفت ، وزاد ابن القطاع حرفين آخرين على ما ذكره الشارح المحقق من الحرفين ، وهما كِدْتَ تَـكُود وجِدْتَ تَجُودُ بكسر أول الماضى فيهما ، وجاء فيهما تـكاد وتجاد

وبنيتى : منادى بحرف نداء مقدر ، وهو مصغر بنت مضاف إلى ياء المتكلم وسيدة : بالنصب نعت له ، ويجوز رفعه ، وعيشى : دعاء لها بأن تعيش

---

(١) الذى فى اللسان أنه بفتح الراء والصاد المهملتين

وهذا الرجز كذا أنشده الجوهرى فى الصحاح غير مَعْزُوٍّ إلى قائله ، ولم يكتب عليه ابن برى شيئا فى أماليه عليه ، ولا الصفدى فى حاشيتـه ، وقال الصاغانى فى العباب : قد مات يموت ويمات أيضا ، وأكثر من يتكلم بها طىء وقد تـكلم بها سائر العرب ، قال :

* بُنَيَّ ياسَيِّدَةَ الْبَنَاتِ *

هكذا أنشده ابن دريد ، وأنشد غيره

بُنَيَّتِي ياخِيرَةَ الْبَنَاتِ عِيشِى ، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

ويروى « ولا يؤمن بأن[1] » ويروى « نأمن أنْ »

وقال يونس فى كتاب اللغات : إن يَميت لغة فيها ، انتهى

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والعشرون : [من الرجز]

٢٣ — فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

على أنه شاذ ، والقياس يُكْرَمَ بحذف الهمزة ، وهذا المقدار أورده الجوهرى فى صحاحه فى مادة كرم غير معزو إلى قائله ، ولا كتب عليه ابن برى شيئاً فى أماليه ، ولا الصفدى فى حاشيته عليه ، وهو مشهور فى كتب العربية قلما خلا عنـه كتاب ، وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظانّ فلم أجد قائله ولا تتمته ،

وقال العينى : تقدم الكلام عليه مستوفى فى شواهد باب النعت وفى شواهد نونى التوكيد

وأقول : لم يذكره فيهما أصلا ، فضلاً أن عن يستوفى الكلام عليه

---

(١) كذا فى عامة الأصول ، وليس بشىء ، لأن وزن البيت يختل ، إلا أن تسكن النون من «يؤمن» ضرورة .

وقال الجاربردى [1] أوله :

* شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا *

وأقول : هذا من قصيدة مرجّزة منها :

يَحْسَبُه الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا   شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
لَوْ أنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا   لَكَانَ إِيَّاهُ وَلٰكِنْ أَعْجَمَا

وقد شرحناها فى الشاهد التاسع والأربعين بعد التسعمائة من آخر شواهد شرح الكافية ، وليس فى تلك القصيدة

* فإنّهُ أهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

***

وأنشد الجاربردى بعده [2] ، وهو الشاهد الرابع والعشرون ، وهو من شواهد سيبويه [3] [من السريع] :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ   غَيْرَ رَمَادٍ وَحُطَامٍ كِنْفَيْنْ
وَغَيْرَ وَدٍّ جَاذِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ   وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

على أن يؤثفين بالهمز شاذ ، والقياس يُثْفَيْنَ فجاء على الأصل المهجور لضرورة الشعر ووزنه يُؤَفْعَلْنَ بزيادة الياء والهمزة ، وهذا أحد قولين ، ومعناه جعلت أثافى جمع أُثْفِيَّة ، وعليه فأُثْفِيـة أُفْعُولة أصلها أُثْفُوية قلبت الواو ياء وأدغمت وكسرت الفاء لتبقى الياء على حالها ، واستدلوا على زيادة الهمزة بقول العرب : ثَفَّيْتُ القدر ، إذا جعلتها على الأثافى ؛ والقول الثانى — وهو لجماعة — أن وزنه يُفَعْلَيْنَ ، فالهمزة أصل ووزن أثفيـة على هذا فُعْلِيَّة ، واستدلوا بقول النابغة [من البسيط] :

(١ و ٢) انظر شرح الجاربردى (ص ٥٨)

(٣) انظره (ج ٢ ص ٣٣١) ، وقد جعلوا الشاهد من بحر الرجز

لَاتَقْذِفَنِّي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ   وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بِالرِّفَدِ (١)

فقوله تَأَثَّفَكَ وزنه تَفَعَّلَكَ لايصح فيه غيره ، ولو كان من ثَفَّيْتُ القِدْرَ لقال تَثَفَّاكَ ، ومعنى البيت صار أعدائى حولك كالأثافى تَظَافُرًا ، قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : وَيفعَلَيْن أولى من يُؤَفْعَلْن ، لأنه لا ضرورة فيه ، قال أبو الفتح بن جنى : يقال أثفيْتُ القدر وَأَثَّفْتُها وَثَفَّيْتُها ، إذا أصلحت تحتها الأثافى ، وقال صاحب الصحاح : ثَفَّيْتُ القدر تَثْفِيةً ، وضعتها على الأثافى ، وَأَثْفَيْتُها جعلت لها أثافى ، وأنشد البيت

وهذا الشعر لخِطَامٍ الْمُجَاشِعِى ، ونسبه الصقلى شارح أبيات الإيضاح للفارسى ، والجوهرى فى الصحاح ، إلى هِمْيَانَ بن قُحَافة ، وأوله :

حَيِّ دِيَارَ الْحَيِّ بَيْنَ السَّهْبَيْنْ   وَطَلْحَةِ الدَّوْمِ وَقَدْ تَعَفَّيْنْ

و«حَيِّ» أمر من التحية ، والحى : القبيلة ، والسهبان : موضع ، وكذا طلحة الدوم ، والنون فى تَعَفَّيْنَ ضمير ديار الحى ، وَتَعَفَّي بمعنى عفا اللازم . يقال : عفا المنزل يَعْفُو عُفُوًّا ، إذا درس ، والآى : جمع آية بمعنى العلامة . والتَّحْلِية : الوصف يقال : حَلَّيْتُ الرجل مثلا ، إذا وصفته ، يقول : لم يبق من علامات حلولهم فى ديارهم تُحَلِّيها وتصفها غير ما ذكر ، ومن : زائدة ، وآى فاعل ، وغير منصوب على الاستثناء ، وجملة يُحَلِّيْنَ صفة لآى ؛ وبهـا متعلق به . وَالْخُطَامُ بضم المهملة : ما تكسر من الحطب ، والمراد به دِقُّ الشجر الذى قطعوه فظللوا به الخيام ، ورماد مضاف إلى كَنْفَيْن ويجوز تنوينه ، وكنف بفتح الكاف وسكون النون الناحية والجانب . وأصله بفتح النون سكنها للضرورة أى رماد من جانبى الموضع . وقيل الكِنْفُ هنا بكسر الكاف وسكون النون ، وهو خرج يضع فيه

(١) الرفد ـ بكسر أوله وفتح ثانيه : جمع رفدة ـ بكسر فسكون ـ وهى العصبة من الناس ، يقول : لا ترمنى منك بما لا مثل له ولا أستطيع دفعه وإن احتوشك الأعداء متعاونين

الراعى أشياءه : فيكون المعنى رماد مِلْء كنفين ، والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب ، جَذَلَ جُذُولا : انتصب وثبت ، والْوَدّ : الوتد ، وأراد بالصاليات الأثافى الثلاثة التى توضع عليها القدر لأنها صليت بالنار أى أحرقت حتى اسودَّت وهى معطوفة على « حطام » أى وغير أثافى صاليات بالنار ، وليست الواو واو رُبَّ كما توهمه ابن يَسْعَوْنَ . وروى بدلها « وغير سُفْعٍ » جمع أسفع ، أراد به الأثافى أيضا لأنها قد سفعتها النار أى سودتها وغيرت لونها ، وروى أيضا «وَمَاثِلاَتٍ» أى منتصبات ، يقول : إن هذه الأثافى تدل على قرب عهد بالعمارة ببقائها على الحال التى وضعتها عليه أهل العمارة فكانت لذلك أجلب للشوق والتذكار ، وقوله « ككما » قيل : الكاف الأولى حرف والثانية اسم بمعنى مثل ، وقيل : مؤكدة للأولى ، وقيل : زائدة ، قال أبو على : « ما » فى ككما يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الإثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذى ، وقال ابن السيد : الكافان لا يتعلقان بشىء ؛ فإن الأولى زائدة والثانية قد جرت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها ، ولو سقطت الأولى وجب أن تكون الثانية متعلقة بمحذوف صفة لمصدر مقدر محمول على معنى الصاليات لأنها نابت مناب مُثْفَيَات فكأنه قال : ومثفيات إثفاء مثل إثفائها حين نصبت للقدر ، ولابد من هذا التقدير ليصح اللفظ والمعنى ، وقد شرحنا أبياتا أخر من هذه القصيدة وترجمنا قائلها فى الشاهد الخامس والثلاثين بعد المائة من شواهد شرح الكافية

***

الصفة المشبهة

وأنشد فيها ، وهو الشاهد الخامس والعشرون ، وهو من شواهد سيبويه [1]
[من الرجز]

٢٥ — * مَابَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ *

---

(١) انظره (ج ٢ ص ٣٧٢)

على أنه لم يأت على فَيْعَل بفتح العين شىء من الصفة المشبهة غير حرف واحد فى المعتل وهو عَيَّنٌ ، قال الأعلم : الشاهد فيه بناء العَيَّن على فَيْعَل بالفتح ، وهذا شاذ فى المعتل لم يسمع إلا فى هذه الكلمة وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عَيِّن كما قيل سيِّد وهيِّن وليِّن، ونحو هذا ، وهذا بناء يختص به المعتل ولا يكون فى الصحيح كما يختص الصحيح بفَيْعَل مفتوحة العين نحو صَيْرَف وحَيْدَر، وهو كثير، انتهى

وقال ابن السيد فى شرح أدب الكاتب : وجدت فى نسخة من شعر رؤبة بخط أبى يعقوب إسحق بن إبراهيم بن الجنيد قرأها على أبى بكر بن دريد [وعليها خط ابن دريد و إجازته] (١) العَيِّن بكسر الياء ، وقال : العين الذى قد رَقّ (٢) وتهيأ للخرق ، انتهى

وكذا قال ياقوت فى هامش الصحاح ، قال : أنشده سيبويه على فيْعَل بفتح العين ، وقال : ولم يجىء غير عَيَّن فى المعتل ، وهو نادر ، والقياس فَيْعِل بكسر العين ، والذى وجدته فى شرح رجز رؤبة العين بكسر الياء ، ولا يجوز فتحها ، انتهى .

والبيت أول أرجوزة لرؤبة بن العجاج ، و بعده (٣) :

وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجَّنِ   دَارٌ كَرَقْمِ الكَاتِبِ الْمُرَقِّنِ

* بَيْنَ نَقَا الْمُلْقَي وَبَيْنَ الأَجْؤُنِ *

قوله « ما بال عينى » ما استفهامية مبتدأ أوخبر مقدم ، وبال خبر أو مبتدأ مؤخر ، وهو بمعنى الشأن والحال ؛ وقوله « كالشعيب » فى موضع الحال ، والشعيب — بفتح الشين المعجمة —

---

(١) الزيادة عن شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسى (ص ٤٧٢)

(٢) فى الأصول « تمزق وتهيأ للخرق » والتصويب عن شرح أدب الكاتب

(٣) انظر أراجيز رؤبة (ص ١٦٠)

قال ابن دريد فى الجمهرة : المزادة الصغيرة .

قال الجواليقى فى شرح أدب الكاتب : « هى فى الأصل صفة غالبة ؛ فعيل بمعنى مفعول، والعين : التى فيها عيون ؛ فهى تسيل ، وهم يشبهون خروج الدمع من العين بخروج الماء من خرز (١) المزادة ؛ قال: كأنهما مزادتا مستعجل » انتهى

وقال الجوهرى «يقال : بالجلد عَيَنٌ ، وهى دوائر رقيقة ، وذلك عيب . تقول منه : تعين الجلد ، وسقاء عين ومتعين » وأنشد البيت .

وكتب ابن برى فى أماليه على صحاحه : العين الجديد فى لغة طىء قال الطرماح [من الطويل]

قَدِ اخْضَلَّ مِنْهَا كُلُّ بَالٍ وَعَيِّنٍ وَجَفَّ الرَّوَايَا (٢) بِالْمَلاَ الْمُتَبَاطِنِ

انتهى .

وقال الأعلم : «الشَّعِيبُ : القربة ، والعين : الْخَلَقُ البالية ، شبه عينه لسيلان دمعها بالقربة الخلق فى سيلان مائها من بين خرزها لبلاها وقدمها » اه

وقوله « وبعض أعراض الخ » قال ابن السيد : دار خبر بعض ، والمُرَقِّن : الذى ينقط الكتاب ، والْمُلْقَى والأَجْؤُن مكانان ، كذا وجدته الْمُلْقَي مضموم الميم مفتوح القاف ، والأجؤن مضموم الواو مهموزا كأنه جمع جؤن ، ووجدته فى غيره الأَجْوَن مفتوح الواو غير مهموز ، انتهى

وترجمة رؤبة تقدمت فى الشاهد الخامس من أوائل شرح الكافية :

***

المصـــدر

أنشد فيه ، وهو الشاهد السادس والعشرون : [من البسيط] .

---

(١) الخرز - بضم أوله وفتح ثانيه : جمع خرزة - كغرفة - وهى كل ثقبة وخيطها

(٢) الروايا : جمع راوية ، وهى المزادة ، والملا : موضع ، وهو أيضا الصحراء ، والمتباطن : المنخفض

٢٦ — إنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا   وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِى وَعَدُوا

على أن الفراء قال فى قوله تعالى (مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ) يجوز أن يكون فى الأصل غلبتهم بالتاء ؛ فحذفت التاء كما حذفت من «عدا الأمر» فى البيت والأصل عدة الأمر ، وهذا كلام الجوهرى فى الصحاح

وأقول : لم يورد الفراء هذا البيت عند هذه الآية ، وهذا نصه فى تفسيرها « وقوله من بعد غلبهم كلام العرب غلبته غلبة ، فاذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها فى قوله تعالى (وإِقَامِ الصَّلاَةِ) والكلام إقامة الصلاة » انتهى .

وإنما أورده عند تفسير الآية الأخرى من سورة النور قال : « وأما قوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلاَةِ) فان المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت : أفعلت كقولك أقمت وأجبت ، يقال فيه : إقامة وإجابة ، ولا تسقط منه الهاء ، وإنما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين ، كان ينبغى أن يقال : إقْوَاما فلما سكنت الواو [1] وبعدها ألف الإفعال فسكنتا فسقطت الأولى منهما فجعلوا الهاء كأنها تكثير للحرف ، ومثله مما أسقط منه بعضه فجعلت فيه الهاء ، قوله وعدته عدة ووجدت المال جدةً ولما أسقطت الواو من أوله كثّر من آخره بالهاء وإنما استجيز سقوط الهاء من (وإقام الصلاة) لاضافتهم إياه ، وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها فى الاضافة ، وقول الشاعر :

* إن الخليط أجدوا البين — الخ *

يريد عدة الأمر ، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها » انتهى كلامه

والبيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب ، قال الجوهرى : الخليط : المخالط ، كالنديم المنادمُ والجليس المجالسُ ، وهو واحد وجمع ، قال : إنَّ

---

(١) أى بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها

* إنّ الخليط أجدوا البين فانصرموا *

وقوله « أجدوا » فى العباب : وأجدّه : صيّره جديدا ، فالبين مفعوله ، وهو بمعنى البعد والفراق هنا ، وقوله « فانجردوا » بالجيم : أى بعدوا ؛ فى العباب : وانجرد بنا السير : أى امتد وطال ، وروى بدله « فانصرموا » : أى انقطعوا عنا ببعدهم

والفضل بنُ العباس بنِ عتبة بنِ أبى لهب ، واسمه عبدالعزى ، ابنِ عبدالمطلب بنِ هاشم ، كان من شعراء الهاشميين وفصحائهم ، توفى فى زمن الوليد بن عبد الملك

للفضل والعقرب الماطل

حكى أنه كان بالمدينـة تاجر يسمى العقرب ؛ وكان أمطل الناس ، فعامله الفضل ، وكان أشد الناس تقاضيا ، فلما حل المال قعد الفضل بباب العقرب يقرع ، وعقربٌ على سجيّته فى المطل ؛ فلما أعياه قال يهجوه [من السريع] :

قَدْ تَجَرَتْ فِى سُوقنا عَقْرَبٌ لاَ مَرْحَبًا بِالْعَقْرَبِ التَّاجِرَهْ
كُلُّ عَدُوٍّ كَيْدُهُ فِى اسْتِهِ فَغَيْرُ مَخْشِيٍّ وَلاَ ضَائِرَهْ
إِنْ عَادَتِ الْعَقْرَبُ عُدْنَا لَهَا وَكَانَتْ النَّعْلُ لَهَا حَاضِرَهْ

وكان الفضل شديد الأُدمة ولذلك قال [من الرمل] :

وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِى أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ فِى بَيْتِ الْعَرَبْ
مَنْ يُسَاجِلْنِى يُسَاجِلْ مَاجِدًا يَمْلَأُ الدَّلْوَ إِلَى عَقْدِ الْكَرَبْ

وسمعه الفرزدق ينشد هذا الشعر فنزع ثيابه وقال : أنا أساجله ، فقال له : من أنت ؟ فلما انتسب له لبس ثيابه وقال [له] : والله لا يساجلك إلا من عض بأير أبيه ، وهو هاشمى الأبوين ، أمه بنت العباس بن عبدالمطلب وإنما أتته الأدمة من قبل جدته وكانت حبشية

* * *

وأنشد الجاربردى [1] وهو الشاهد السابع والعشرون [من الوافر] :

(١) انظره فى ص ٦٣ من شرح الجار بردى

٢٧ — بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا
وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلاَ الْعَوِيلُ(١)

وهو مطلع قصيدة فى رثاء حمزة رضى الله تعالى عنه عم النبى صلى الله عليه وسلم لما استشهد فى غزوة أحد.

الكاتمة التى منها الشاهد

واختلف فى قائلها ؛ فقيل : هى لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، وليست فى ديوانه ، وقال عبد الملك بن هشام فى السيرة : « قال ابن إسحق : هى لعبد الله ابن رَوَاحَة ؛ وقد أنشدنيها أبو زيد الأنصارى [لكعب بن مالك] (٢) وهؤلاء الثلاثة هم شعراء النبى صلى الله عليه وسلم » وقد أورد ابن هشام القصيدة فى غزوة أحد وهذه أبيات منها بعده :

عَلَى أَسَدِ الْإِلٰهِ غَدَاةَ قَالُوا أَحَمْزَةُ ذَاكُمُ الرَّجُلُ الْقَتِيلُ
أُصِيبَ الْمُسْلِمُونَ بِهِ جَمِيعاً هُنَاكَ وَقَدْ أُصِيبَ بِهِ الرَّسُولُ
أَبَا يَعْلَى لَكَ الْأَرْكَانُ هُدَّتْ وَأَنْتَ الْمَاجِدُ الْبَرُّ الْوَصُولُ
عَلَيْكَ سَلاَمُ رَبِّكَ فِي جِنَانٍ مُخَالِطُهَا نَعِيمٌ لاَ يَزُولُ
أَلاَ يَاهَاشِمُ الْأَخْيَارُ صَبْراً فَكُلُّ فِعَالِكُمْ حَسَنٌ جَمِيلُ
رَسُولُ اللهِ مُصْطَبِرٌ كَرِيمٌ بِأَمْرِ اللهِ يَنْطِقُ إِذْ يَقُولُ

قوله « وحق لها بكاها » أى صار البكاء لها حقا لازما ، وحكى الأزهرى : ما أغنى فلان شيئا ، بالغين والعين ، أى : لم ينفع فى مهم ولم يكف مؤنة . فيكون المفعول هنا محذوفا « والعويل » اسم من أعول عليه إعوالا وهو البكاء والصراخ ، وقوله « على أسد الإله » متعلق بالبكاء أو العويل على سبيل التنازع ،

---

(١) كذا فى الجاربردى وفى اللسان (بكى) وفى سيرة ابن هشام (حـ ٣ ص ١٤٨) ووقع فى الأصول محرفا (ولا يغنى)

(٢) الزيادة عن سيرة ابن هشام (حـ ٣ ١٤٨) ولا يتم الكلام إلا بها

وأسد الله : لقب سيدنا حمزة ، والألف في قوله «أحمزة» للاستفهام ، و« أبو يعلى» كنيته رضى الله عنه ،

* * *

وأنشد الشارح وهو الشاهد الثامن والعشرون [من الرجز] :

٢٨ — فَهْيَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

على أن مجيء المصدر المعتل اللام لفَعَّل على تَفْعِيل ضرورة ، والقياس أن على تَفْعِلَة كتكرمة ، وأورده أبو عبيد القاسم بن سلام فى الغريب المصنف فى باب نعوت الخرقاء والعجوز كذا

* بات ينزى دلوه تنزيا *

وقال : هى الشهيرة [1] والشهلة يعنى العجوز ، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهى تنزى الصبي : أى ترقصه بثقل وضعف ، والمعنى هـذه المرأة تحرك دلوها فى الاستقاء وترفعها وتخفضها عند الاستقاء لتمتلىء تحريكا مثل تحريك عجوز صبيها فى ترقيصها إياه

وقال ابن يعيش : يقال : امرأة شهلة ، إذا كانت نَصَفًا وصار كالاسم لها بالغلبة، ولا يقال ذلك للرجال ، وفى المصباح : نزا يَنْزُو من باب قتل ، ونَزَوانًا ، بمعنى وثب ، ويتعدى بالهمزة والتضعيف ؛ فيقال : أنزاه إنزاء ونزاه تنزية ، وهـذا الشعر مشهور فى كتب اللغة وغيرها ، ولم يذكر أحد تتمته ولا قائله والله أعلم

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد التاسع والعشرون [من الطويل] :

٢٩ — بُثَيْنُ الْزَمِى «لاَ» إِنَّ لاَ إِنْ لَزِمْتِهِ
عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَىُّ مَعُونِ

(١) الشهبرة والشهربة لغتان بمعنى العجوز الكبيرة ، والرجل شهبر وشهربة عن ابن السكيت ، وقال الأزهرى : ويقال للرجل : شهبر

مفعل بضم العين

على أن السيرافى قال . أصله معونة ؛ فحذفت التاء لضرورة الشعر ، وأجاز ابن جنى فى شرح تعريف المازنى أن يكون كذا وأن يكون جمع معونة ، وكذا أجاز الوجهين فى مَكْرُم ومألُكٍ ، وأورده ابن عصفور فى كتاب الضرائر فى ترخيم الاسم فى غير النداء للضرورة .

جميل بن عبد الله العذرى

والبيت من قصيدة لجميل بن عبدالله بن مَعْمَرٍ العذرى . يقول : إن سألك سائل يابثين هـل كان بينك و بين جميل وصل فقولى : لا ، فإن فيها عونا على الواشين [و] دفعا لشرهم ، و « بثين » مرخم بثينة منادى وهو اسم محبو بته . يقول : ردى على الواشين قولهم ، و إذا سألوك شيئا فقولى : « لا » فإنهم إذا عرفوا منك ذلك انصرفوا عنك وتركوك ؛ فيكون لزوم كلمة « لا » عونا عليهم ، و« أىٌّ » دالة على الكمال مرفوعة خبرُ إن : أى إن « لا » معونة أىُّ معونة ؛ وبعده :

وَنُبِّئْتُ قَوْماً فِيكِ قَدْ نَذَرُوا دَمِى … فَلَيْتَ الرِّجَالَ الْمُوعِدِىَّ لَقُونِى
إِذَا مَا رَأَوْنِى طَالِعاً مِنْ ثَنِيَّةٍ … يَقُولُونَ مَنْ هٰذَا وَقَدْ عَرَفُونِى

وترجمة جميل تقدمت فى الشاهد الثانى والستين من أوائل شواهد شرح الـكافية .

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد الثلاثون [من الرجز] :

٣٠ — * لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَـكْرُمِ *

لـما تقدم قبله

مفعل بضم العين أيضا

وقال الفراء عند تفسير قوله تعالى (وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ) من سورة الـكهف : فأما قول الشاعر :

* ليوم روع أو فعال مكرم *

فإنه جمع مكرمة ، ومثله قول الآخر :

* علىٰ كثرة الواشين أى معون *

أراد جمع معونة ، وكان الكسائى يقول : هما مَفْعُل نادران لايقياس عليهما ، وقد ذهب مذهبا ، إلا أنى أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال ، انتهى

قال ابن السيرافى فى شرح أبيات إصلاح المنطق ، والجواليقى[1] فى شرح أبيات أدب الكاتب : قبله

* وَهْوَ إِذَا مَا هُزَّ لِلتَّقَدُّمِ *

وقالا : يقول : إذا هُزَّ فى يوم روع تقدم وقاتل ، وكذا إن هُزَّ فى عطاء وَجُودٍ أعطى وجاد ، يصفه بالشجاعة والجود ، انتهى

وهُزَّ بالبناء للمفعول : من هَزَزْتهُ هزا من باب قتل حركته فاهتز ، والرَّوْع بالفتح : الفزع ، الْفَعَال بفتح الفاء : الوصف الحسن والقبيح أيضا ، فيقال : هو قبيح الْفَعال ، كما يقال : هو حسن الْفَعَال ؛ ولهذا خصصه بما بعده بالإضافة ، ويكون مصدرا أيضا ، يقال : فعل فَعَالاً ، كذهب ذَهَاباً ، والْمَكْرُمة ـ بضم الراء ـ اسم من الكرم ، وفعل الخير مكرمة : أى سبب للكرم أو التكريم ، من كرم الشىء إذا نفس وعَزَّ

صاحب الشاهد وصدره

وقال ابن السيد فى شرح أبيات أدب الكاتب : البيت لأبى الأخزرِ الحمانى ، وقبله :

* مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِى *

كذا رواه سيبويه ، وروى غيره :

* مَرْوَانُ يَامَرْوَانُ لِلْيَوْمِ الْيَمِى *

وقوله «الْيَمِي» صفة لليوم من لفظه ، كما قالوا : يوم أيْوَمُ ، وليل أَلْيَل ، ووزنه فَعِل على مثال حَذِر ، وأصله اليَوِمُ فنقلت[2] اللام إلى موضع العين فصار الْيَمِوُ ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها

---

(١) انظره فى شرح الجواليقى (ص ٤٠٠) (٢) فى نسخة «قلبت» ولها وجه

وقال السيرافى : أصله أخُو اليومِ اليَوْمُ ، كما قال الآخر [من الرجز] :

* إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أخاهُ غَدْوَا *

شرح الشاهد واعرابه

فقدم الميم بضمتها إلى موضع الواو ، فصار الْيَمُو ، فوقعت الواو طرفا وقبلها ضمة ، فقلبت ياء ، وكسر ما قبلها ، كما قيل فى جمع دلو أدْلٍ ، فموضع اليمى على قول السيرافى رفع ، وموضعه على القول الأول خفض ، وهذا التأويل الذى تأوله السيرافى هو الظاهر من مذهب سيبويه ، وهو تأويل لا يصح إلا على رواية من روى «أخو اليوم اليمى» وأما من رواه * مروان يامروان لليوم اليمى * فلا يكون موضع اليمى إلا خفضا على الصفة ، وكذلك لا يمتنع أن يكون موضعهُ خفضا على من روى «أخو اليوم اليمى» ويكون معناه أن مروان أخو اليوم الشديد الذى يُفَرِّج غمه ويجلى همه ، وهو أشبه بمعنى الشعر ؛ لأن البيتين لا يلتئمان على تفسير السيرافى ومذهب سيبويه ، وأنشد المبرد فى كتاب الأزمنة :

* نِعْمَ أخُو الْهَيْجَاء فِى الْيَوْمِ الْيَمِى *

وهذا يدل أيضا على أن اليمى فى موضع خفض ، وكذلك قال المبرد ، وإليه ذهب ابن السكيت ، انتهى . ومروان هو ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص ،

ابو الاخزر الحمانى

وأبو الأخزر راجز إسلامى اسمه قتيبة ، والأخزر بالخاء والزاى المعجمتين وآخره راء مهملة ، والحِمّانى منسوب إلى حِمّان بكسر المهملة وتشديد الميم

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى والثلاثون [من الوافر]

٣١ — * كَفَى بِالنَّأْىِ مِنْ أسْماءَ كافِ *

على أن «كافى» اسم فاعل منصوب على الحالية من النأى ، وهو فاعل كفى ، والباء زائدة ، وهذه الحال مؤكدة لعاملها وهو كفى ، وحذف النصب منه كما حذف من قوله « فلو أنَّ واشٍ » وذلك إما على لغة ربيعة فإنهم يسكنون المنصوب ، وإما لضرورة الشعر ، وقد حذفت الياء منهما لالتقائها ساكنة مع سكون نون التنوين ،

والنأى : البعد ، ومن : متعلقة به ، وأسماء : اسم امرأة أصله وَسْماء من الْوَسَامَة ، وهى الحسن

وهذا صدر بيت ، وعجزه :

* وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِ *

وشاف : اسم ليس ، ولنأيها : متعلق به ، وإذ تعليلية ، وفاعل طال ضمير النأى ، والخبر محذوف أى عندى أو موجود

بشر بن ابى خازم

والبيت مطلع قصيدة لبشر بن أبى خَازِم ، وهو جاهلى ، وتقدم شرحه وترجمة بشر فى الشاهد الثالث والعشرين بعد الثلاثمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والثلاثون [من الطويل]

٣٢ — * فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

تمـامه :

* وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْت اهْتَدَى لِيَا *

وتقدم توجيهه

والواشى : الذى يُزَوِّق الكلام لِيُفْسد بين متحابين ، واليمامة : اسم بلد بين نجد والحجاز ، وَحَضْرَمَوْت — بفتح الميم وضمها — : مدينة باليمن ؛ غير منصرف ، واللام فى « ليا » بمعنى إلى

صاحب الشاهد

والبيت من قصيدة لمجنون بنى عامر تقدم الكلام عليه فى الشاهد الخامس والثمانين بعد الثمانمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والثلاثون ، وهو من شواهد سيبويه[1] [من الطويل]

(١) انظره فى كتاب سيبويه (ج ١ ص ١٧٣)

٢٣ — أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ
عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً   وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

على أن قوله « خارجا » عند سيبويه مصدرٌ حذف عامله : أى ولا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهى « لا أشتم » وهذا نص سيبويه : وأما قول الفرزدق :

عَلَى حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا   وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

فإنما أراد ولا يخرج فيما أستقبل ، كأنه قال : ولا يخرج خروجا ، ألا تراه ذكر عاهدت فى البيت الذى قبله ، فقال « أَلَمْ ترنى عاهدت ربى الخ » على حَلْفَةٍ ، ولو حمله على أنه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على « عاهدت » جاز[1] وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى [بن عمر] فيما نُرَى ؛ لأنه لم يكن يحمله عَلَى «عاهدت» انتهى ؛ فجملة « لا أشتم » على قول سيبويه جواب القسم لقوله عاهدت ، وقوله « ولا خارجا » بتقدير ولا يخرج خروجا ، معطوف على جواب القسم وجعل خارجا فى موضع خروجا ، كأنه قال حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما ولا يخرج من فىّ زور كلام ؛ فلا أشتم ولا يخرج هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات

المصدر موضع اسم الفاعل وعكسه

قال المبرد فى الكامل : [2] وقوله « ولا خارجا » إنما وضع اسم الفاعل فى موضع المصدر ، أراد لا أشتم الدهر مسلماً ، ولا يخرج خروجا من فىّ زور كلام ، لأنه على ذا أقسم ، والمصدر يقع فى موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غَوْرٌ : أى غائر [كما قال الله عزوجل : (إن أصبح ماؤكم غَوْرًا) ويقال : رجُلٌ عَدْلٌ : أى عادل ، وَيَوْم غَمٌّ : أى غامٌّ][3] وهذا كثير جداً ، فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، يقال : قُمْ قائمًا ، فيوضع فى موضع [قولك][3] قم قياماً ،

---

(١) فى سيبويه « لجاز »
(٢) انظر كتاب الكامل (١ : ٧١)
(٣) الزيادة عن الكامل ، وسقطت من جميع النسخ

وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فُلِجَ فَالِجًا [وعوفى عافية] ، انتهى .

وقد قيل : إن الجواب يجوز أن يكون جوابا لقوله « عَلَى حَلْفة » ويكون تقدير الكلام ألم ترنى عاهدت ربى على أنى أحلف لا أشتم ولا يخرج من فىّ كلام قبيح .

ومعنى قول سيبويه « نفى شيئاً هو فيه » : أى نفى مافى الحال ، ولم ينف المستقبل .

وفسر المبرد فى الكامل قول عيسى بن عمر « إنّ خارجا حال » قال : وكان عيسى بن عمر يقول : إنما قوله « لاأشتم » حال ؛ فأراد عاهدت ربى فى هذه الحال وأنا غير شاتم ولا خارج من فى زور كلام ، ولم يذكر الذى عاهد عليه ، انتهى .

والفعل المستقبل يكون فى معنى الحال ، كقوله : جاء زيد يضحك ، وجعل العامل فى الحال على مذهب عيسى بن عمر « عاهدت » كأنه قال : عاهدت ربى لاشاتما الدَّهْرَ ، والمعنى موجبا على نفسى ذلك ومقدرا ذلك ، كذا شرح المبرد والزجاج قول عيسى بن عمر

قال السيرافى : وكلام سيبويه الذى حكاه عن عيسى يخالفه ، وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على « عاهدت » وإذا لم يكن العامل فى الحال « عاهدت » كان عاملها « ألم ترنى » كأنه قال : ألم ترنى لاشاتما مسلما ولاخارجا من فِىَّ زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر مَبْرَمَان [١] ، وهذا يعجبنى ؛ لأن « عاهدت » فى موضع المفعول الثانى ، فقد تم المفعولان بعاهدت ، وإما حَلفة [٢] وهذ أجود منه

---

(١) فى الأصول « مبرجان » وهو تحريف ، قال المجد فى القاموس : « ومبرمان لقب أبى بكر الأزمى »

(٢) هذا معطوف على قوله « ألم ترنى » فى قوله « كان عاملها ألم ترنى » وكان من حق الكلام أن يقول : كان عاملها إما ألم ترنى الخ وإما حلفة .

كأنه قال : على أن حلفت لاشاتما ولا خارجا ، انتهى

وذهب الفراء فى تفسير سورة القيامة إلى أنهما حالان ، والعامل «عاهدت» قال : إنما نصب خارجا لأنه أراد عاهدت ربى لاشاتما أحدا ولاخارجا من فىّ زور كلام ، وقوله « لاأشتم » فى موضع نصب ، انتهى

وأيد ابن هشام فى المغنى (١) قول سيبويه ، فقال : والذى عليه المحققون أن خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، [ثم حذف الفعل ، وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس فى قوله تعالى : (إن أصبح ماؤكم غورا)] (٢) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم [مسلماً] (٢) فى المستقبل ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر، انتهى

وبهذا أيضاً يرد على ماذهب إليه بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل فانه بعد أن قرر مذهب سيبويه قال : قلت : لا يبعد أن يكون قوله « لا أشتم » بيانا لما عاهد عليه ربه على وجه الاستئناف ، كأن قائلا قال : ما الذى عاهدت عليه ربك ؟ فقال : لا أشتم ، والمعنى ألم ترنى يعنى رأيتنى عاهدت ربى على أمر هو أنى لا أشتم طول الدهر مسلماً ولا يخرج من فى زور كلام : أى كونه على حلفة : أى حالفاً بالله على ذلك ، فوقع القسم مؤكّداً لما عاهد عليه ربه ، ويجوز أن يكون المعاهد عليه محذوفا ، والتقدير عاهدت ربى على حسن السيرة أو ترك ما لا يعنى ، ثم خص عدم الشتم للمسلم وعدم خروج الكلام الزور عن فيه تأكيداً لنفيهما عن نفسه ، وقوله « على حلفة » فى هذا الوجه يجوز أن يتعلق بمحذوف قدرناه ، وأن يتعلق بقوله « لا أشتم » كأنه قال : عاهدت ربى على حسن السيرة حالفاً بالله على

---

(١) فى مبحث الجمل التى لا محل لها من الاعراب ، فى جملة جواب القسم

(٢) الزيادة عن المغنى فى الموضع المذكور

ذلك ، أو عاهدت ربى على ذلك حالفاً بالله لا أشتم طول الدهر مسلماً خصوصاً ولا أهجوه ولا يخرج من فى كلام زور ، هذا كلامه

وقوله «وإننى لبين رتاج» بكسر همزة إنّ فإن جملتها حالية ، وقول «لبين رتاج ومقام» خبر إنّ ، وقائما ـ وروى بدله «واقفاً» ـ حال من الضمير المستقر فى الظرف ، وروى بالرفع فهو خبر ثان ، أو هو خبر إنّ والظرف متعلّقه كقولك إن زيداً لفى الدار قائم ، والرتاج ـ بكسر الراء وآخره جيم ـ قال[1] المبرد : الرتاج : غَلَق الباب ، ويقال : باب مُرْتج : أى مغلق ، ويقال : أُرْتج على فلان : أى أغلق عليه الكلام ، انتهى .

الرتاج ومعناه

وقال ابن السيِّد فيما كتبه على الكامل : الرّتاج الْغَلَق ، وذكره صاحب العين ، وأنشد هذا البيت ، وقال : يعنى باب البيت ومقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، ويدل على هذا قول أبى شجرة السلمى :

* مثل الرتاج إذَا مَا لَزَّهُ الْغَلَقُ *

فهذا يدل على أن الرتاج غير الغلق ، ومما يقوى قول المبرد فى الرتاج قول الحطيئة

* إلى عَجُزٍ كَالْبَابِ شُدَّ رِتَاجُه * انتهى

وفى العباب الرَّتجُ بالتحريك ـ الباب العظيم ، وكذلك الرّتاج ، ومنه رتاج الكعبة ، ويقال : الرتاج الْمُغْلَق[2] وعليه باب صغير ، انتهى

و « أشتم » جاء من باب ضرب ونصر

الفرزدق والحسن البصرى

قال المبرد[1] : التقى الحسن والفرزدق فى جنازة ، فقال الفرزدق للحسن : أتدرى ما يقول الناس يا أبا سعيد ؟ [قال : وما يقولون ؟ قال][3] : يقولون

---

(١) انظر الكامل (١ : ٧٠ و ٧١)

(٢) يريد الباب المغلق وعليه باب صغير

(٣) الزيادة عن الكامل (١ : ٧٠)

اجتمع فى هذه الجنازة خير الناس وشر الناس ، فقال الحسن: كلا ، لستُ بخير الناس ولستَ بشرهم ، ولكن ما أعددت لهذا اليوم ؟ فقال: شَهادةَ أن لا إله إلا الله منذ ستون سنةً ، وخمسَ نجائب لاَ يُدْرَكْنَ ، يعنى الصلوات الخمس ، فتزعم التميمية[1] أن الفرزدق رؤى فى النوم فقيل له : ما صنع بك ربك ؟ فقال : غفر لى [فقيل له : بأى شيء ؟ فقال] [2] بالكلمة التى نَازَعَنِيهَا الحسن ، وحدثنى العباس بن الفرج [الرياشى] فى إسنادٍ له ذكره ، قال : كان الفرزدق يخرج من منزله فيرى بنى تميم والمصاحف فى حجورهم فَيُسَرُّ بذلك وَيَجْذَل به ، ويقول : إيه فِدَاءٌ [2] لكم أبى وأمى ، كذا والله كان آباؤكم ، ونظر إليه أبو هريرة الدَّوْسىُّ رضى الله عنه فقال [له] : مهما فعلت فَقَنَّطَكَ الناس فلا تقنط من رحمة الله ، ثم نظر إلى قدميه فقال : إنى أرى لك قدمين لطيفتين فابتغ لهما موقفاً صالحاً يوم القيامة

الفرزدق وابو هريرة

والفرزدق يقول فى آخر عمره حين تعلق بأستار الكعبة وعاهد الله أن لا يكذب ولا يشتم مسلماً :

أَلَمْ تَرَنِى عَاهَدْتُ رَبِّى وَإِنَّنِى   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

إلى آخر البيتين .

وقال ابن السِّيد فيما كتبه على كامله : قوله « والتقى الحسن والفرزدق فى جنازة » ذكر الهيثم بن عدى عن أبى بكر بن عياش أن الفرزدق لقى الحسن رحمه الله فى جنازة عِمْرَان بن مِلْحَان أبى رجاء العطاردى ، سنة خمس ومائة ،

---

(١) فى الكامل « فيزعم بعض التميمية »

(٢) فى الكامل « فدى » مكسورا مقصورا ، واستدركه أبو الحسن الأخفش فقال : إنما هو فداء لكم ، من فتح قصر لا غير ، ومن كسر مده لكنه كسر الممدود على هذه الرواية .

فى أول خلافة هشام بن عبد الملك فكلمه بما ذكره المبرد ، ثم انصرف الفرزدق فقال : من [الطويل] :

كلمة للفرزدق فيما كان بينه وبين الحسن

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّاسَ مَاتَ كَبِيرُهُمْ ... وَقَدْ كَانَ قَبْلَ الْبَعْثِ بَعْثِ مُحَمَّدِ

وَلَمْ يُغْنِ عَنْهُ عَيْشُ سَبْعِينَ حِجَّةً ... وَسِتِّينَ لَمَّا بَانَ غَيْرَ مُوَسَّدِ

إِلَى حُفْرَةٍ غَبْرَاءَ يُكْرَهُ وِرْدُهَا ... سِوَى أَنَّهَا مَثْوَى وَضِيعٍ وَسَيِّدِ

نَرُوحُ وَنَغْدُو وَالْحُتُوفُ أَمَامَنَا ... يَضَعْنَ لَنَا حَتْفَ الرَّدَى كُلَّ مَرْصَدِ

وَقَدْ قَالَ لِي مَاذَا تُعِدُّ لِمَا تَرَى ... فَقِيهٌ إِذَا مَا قَالَ غَيْرُ مُفَنَّدِ

فَقُلْتُ لَهُ أَعْدَدْتُ لِلْبَعْثِ وَالَّذِي ... أُرَادُ بِهِ أَنِّي شَهِيدٌ بِأَحْمَدِ

وَأَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُ رَبِّي هُوَ الَّذِي ... يُمِيتُ وَيُحْيِي يَوْمَ بَعْثٍ وَمَوْعِدِ

فَهٰذَا الَّذِي أَعْدَدْتُ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ ... وَإِنْ قُلْتَ لِي أَكْثِرْ مِنَ الْخَيْرِ وَازْدَدِ

فَقَالَ قَدِ اعْتَصَمْتَ بِالْخَيْرِ كُلِّهِ ... تَمَسَّكْ بِهٰذَا يَا فَرَزْدَقُ تَرْشُدِ

وذكر الأصبهانى عن محمد بن سلام أنها كانت جنازة النَّوار زوج الفرزدق .

وبعده قوله :

بيتان من كلمة الشاهد

أَطَعْتُكَ يَا إِبْلِيسُ سَبْعِينَ حِجَّةً (١) ... فَلَمَّا انْتَهَى شَيْبِي وَتَمَّ تَمَامِي

رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي وَأَيْقَنْتُ أَنَّنِي ... مُلَاقٍ لِأَيَّامِ الْمَنُونِ حِمَامِي

وهى قصيدة مطولة أنشدها يعقوب بن السكيت ، انتهى ماكتبه ابن السيد .

وفى أمالى السيد الشريف (٢) المرتضى رحمه الله تعالى روى أن الفرزدق

---

(١) كذا فى الديوان ، وفى أمالى المرتضى (١ : ٤٦) « تسعين حجة » وفيه « فلما قضى عمرى » وفيه « فزعت إلى ربى » وفيه « لأيام الحتوف »

(٢) انظر أمالى المرتضى (١ : ٤٦)

تعلق بأستار الكعبة ، وعاهدالله على ترك الهجاء والقذف اللذين [كان] ارتكبهما وقال : ألم ترنى عاهدت ربى ، إلى آخر الأبيات الأربعة .

ثم حدث عن أبى عبيد الله المَرْزُبَانِى بسنده أن الحسن البصرى شهد جنازة النَّوَار امرأة الفرزدق ، وكان الفرزدق حاضرا ، فقال له الحسن وهو عند القبر : يا أبا فراس ، ما أعددت لهذا المضجع ؟ فقال: شهادةَ أن لا إله إلا الله منذ ثمانون سنة فقال له الحسن : هذا العمود فأين الطُّنُبُ ؟ وفى رواية أخرى أنه قال : نِعْمَ ما أعدت ، ثم قال الفرزدق فى الحال :

كلمة اخرى للفرزدق

أَخَافُ وَرَاءَ الْقَبْرِ إِنْ لَمْ يُعَافِنِي ... أَشَدَّ مِنَ الْمَوْتِ الْتِهَاباً وَأَضْيَقَا
إِذَا جَاءَنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَائِدٌ ... عَنِيفٌ وَسَوَّاقٌ يَسُوقُ الْفَرَزْدَقَا
لَقَدْ خَابَ مِنْ أَوْلَادِ آدَمَ مَنْ مَشَى ... إِلَى النَّارِ مَغْلُولَ الْقِلَادَةِ أَزْرَقَا
يُقَادُ إِلَى نَارِ الْجَحِيمِ مُسَرْبَلاً ... سَرَابِيلَ قَطْرَانٍ لِبَاساً مُحَرَّقَا

قال : فرأيت الحسن يدخل بعضه فى بعض ، ثم قال : حَسْبُك ، ويقال : إن رجلا رأى الفرزدق فى منامه (١) بعد موته ، فقال : ما فعل الله بك ؟ فقال : عفى عنى بتلك الأبيات ، انتهى .

توبة الفرزدق وحفظه القرآن وفك قيوده

وقال محمد بن حبيب فى شرح المناقضات : إن الفرزدق حَجَّ فعاهد الله بين الباب والمقام أن لا يهجو أحدا وأن يُقَيِّد نفسه حتى يجمع القرآن حفظا ، فلما قدم البصرة قَيَّد نفسه وحلف أن لا يُطْلق قيده عنه حتى يجمع القرآن ، وقال * ألم ترنى عاهدت ربى . . . * الأبيات ؛ وبلغ نساء بنى مجاشع فحش الْبَعِيث وجرير بهن فأتين الفرزدق مقيداً فقلن : قبح الله قَيْدَكَ وقد هَتَكَ جرير عورات نسائك ، فأغضبنه ففض قيده وقال قصيدة يجيبهما ، منها :

---

(١) فى أمالى المرتضى « بعد موته فى منامه »

فَإِنْ يَكُ قَيْدِي كَانَ نَذْراً نَذَرْتُهُ
فَمَا بِيَ عَنْ أَحْسَابِ قَوْمِيَ مِنْ شُغُلِ

أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (١)

والقصيدة التى البيت الشاهد منها أوردها الخضر الموصلى فى شواهد التفسيرين ، عند قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) وقد مرت ترجمة الفرزدق فى الشاهد الثلاثين من شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الرابع والثلاثون [من الطويل]

٣٤ — لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقُلَّةِ الْفَجْرَ لَقْيَةً
شَفَتْ كَمَدِي وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ

على أنه يجوز أن يأتى مصدر لقيته على لَقْيَة قياسا كما فى البيت

وهو من قصيدة للمتنبى مدح فيها سيف الدولة أولها :

لَيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طِوَالٌ ، وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ

إلى أن قال «لقيت بدرب القلة — الخ» يريد أن الليل انقضى و بدت تباشير الصبح وقد وافى هذا المكان فشفى لقاء الصبح كمده والليل قتيل فى الفجر ؛ لأنه ينقضى بطلوعه ، وقد أخذ بعضهم هذا المعنى وكشف عنه فقال :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الصُّبْحَ قَدْ سَلَّ سَيْفَهُ وَوَلَّى انْهِزَاماً لَيْلُهُ وَكَوَاكِبُهْ
وَلَاحَ احْمِرَارٌ قُلْتُ قَدْ ذُبِحَ الدُّجَى وَهٰذَا دَمٌ قَدْ ضَمَّخَ الْأَرْضَ سَاكِبُهْ

كذا فى شرح الواحدى ، والكمد : الحزن المكتوم ، وهو مصدر من باب تَعِب ، وكأنه لقى من الليل سَهَراً وكآبَةً وطولا فأكمده ذلك ، ثم فرح بلقاء

(١) كذا فى النقائض والديوان ، ويرويه النحاة « أنا الذائد الحامى الذمار » وانظر معاهد التنصيص (١١٩ بولاق) وانظر دلائل الاعجاز للجرجانى (٢٥٣ المنار)

الصباح فجعل الفجر قاتلا لليل شافيا له منه ، ودَرْبُ القلة بضم القاف ــ موضع قرب ملطية[1] كان سيف الدولة غزا تلك النواحى فى سنة اثنتين وأربعين وثلثمائة ، وذكر المتنبى المواضع التى غزاها فى تلك السنة فى هذه القصيدة

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والثلاثون [من البسيط] :

٣٥ — هَا إنْ تاعِذْرَةٌ إنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

على أن عِذرة ــ بكسر العين ــ مصدر للنوع بتقدير صفة معلومة بقرينة الحال : أى عذر بليغ ، والوجه أن هذا الوصف مفهوم من التنوين

وهذا البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة بعد أن هرب منه إلى ملوك غَسَّان فى الشام لما اتُّهِمَ بامرأته المتجردة وأراد قتله وأرسل إلى النعمان قصائد يتنصَّلُ [بها] عما اتهم به و يعتذر إليه عن هروبه و إقامته عند ملوك غسان ، وقد شرحنا حاله فى الشاهد الرابع بعد المائة من شواهد شرح الكافية

صاحب الشاهد وسبب كلمته

وقبل هذا البيت :

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا قَابُوسَ أَوْعَدَنِي وَلاَ قَرَارَ عَلَى زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ[2]

---

(١) ملطية ــ بفتح أوله وثانيه وسكون الطاء وتخفيف الياء ، والعامة تقوله بتشديد الياء وكسر الطاء ــ : بلدة من بلاد الروم مشهورة تتاخم الشام وفيها يقول المتنبى :

وَكَرَّتْ فَمَرَّتْ فِي دِمَاءِ مَلَطْيَةٍ مَلَطْيَةُ أُمٌّ لِلْبَنِينَ ثَكُولُ

ويقول أبو فراس :

وَأَلْهَبْنَ لِهْبَيْ عِرْقَةٍ وَمَلَطْيَةٍ وَعَادَ إِلَى مَوْزَارَ مِنْهُنَّ زَائِرُ

(٢) فى الديوان « أنبئت » وفيه « ولا مقام » والبيت الذى ذكره المؤلف ليس متصلا ببيت الشاهد ، وبيت الشاهد آخر القصيدة كما قال

وهما آخر القصيدة .

ونبئت — بالبناء للمفعول — بمعنى أخبرت ، وأبو قابوس : كنية النعمان ، وقابوس معرب كاووس اسم ملك من ملوك العجم ، وأوعد — بالألف — لايكون إلا فى الشر ، بمعنى هددنى ، والزأر : مصدر زَأَرَ الأسدُ إذا صَوَّت بحنق ، وهو تمثيل لغضبه ، وقوله « ها إن تاعذرة » استشهد به الشارح فى باب اسم الاشارة ، وفى هاء التنبيه من شرح الكافية ، على أن الفصْل بين « ها » وبين اسم الاشارة بغير « أنا » وأخواته قليل ، والفاصل هنا « إنَّ » ؛ وتا : اسم إشارة المؤنث ، بمعنى هذه ، وروى أيضا « ها إن ذى عِذْرَة » ؛ والإشارة لما ذكر فى قصيدته من يمينه على أنه لم يأت بشىء يكرهه ، وقيل : الإشارة للقصيدة : أى إن هذه القصيدة ذات عذرة ، وقال بعضهم : التقدير أن عذرتى هذه عِذْرة ، والعِذْرة — بالكسر — اسم للعذر بالضم ، قال صاحب الصحاح : يقال : عَذَرْته فيما صَنع أعْذِره عُـذْرا ، والاسم الْمَعْذِرة والْعُذْرى ، وكذلك العِذْرة وهى مثل الرِّكبة والجِلْسة وأنشد هـذا البيت ، وفى المصباح عَذَرْته فيما صنع عُذْرا ، من باب ضرب ، رفعت عند اللوم فهو معذور : أى غير مَلُوم

وقوله « إن لم تكن نفعت فان صاحبها » المحدث عنه فى الجميع العِذْرة ، وأراد بصاحب العذرة نفسه

وتاه الإنسان يتيه تَيْها : ضل عن الطريق ، وأراد لازمه وهو الهلاك ، والمعنى إن لم تقبل عذرى فترضى عنى فانى أضل فى البلدة التى أنا فيها لما أنا فيه من عظيم الدهشة الحاصلة من وعيدك

والنابغة الذبيانى شاعر جاهلى ؛ وقد ترجمناه هناك :

أسماء الزمان والمكان

أنشد الجاربردى فيهما :

كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

وسيأتى شرحه إن شاء الله تعالى فى أول باب المنسوب

الآلة

اسم الآلة

أنشد فيها ، وهو الشاهد السادس والثلاثون [من الرجز]

٣٦ — يَمَّمْنَ أَعْدَاداً بِلُبْنَي أَوْأَجَا مُضَفْدِعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحْلِبَهْ

على أنه يقال : مُضَفْدِع ومُطَحْلِب ، بوزن اسم الفاعل ، بمعنى كثير الضفادع وكثير الطحالب

والبيت أورده الجوهرى فى مادة الضفدع ، وقال : يريدمياها كثيرة الضفادع وقال الصاغانى فى العباب : وضَفدعَ الماء ، إذا صارت فيه الضفادع ، وأنشد البيت أيضا

ويمَّمْن بمعنى قَصَدْن ، بنون الأناث ، والأعداد : جمع عِدّ بكسر العين المهملة ، وهو الماء الذى له مادَّة لا تنقطع كماء العين وماء البئر ، ولُبْنَى ـ بضم اللام وسكون الموحدة بعدها نون وألف مقصورة ـ اسم جبل ، وروى بدله «سَلْمى» وهو اسم جبل أيضا لطىء ، وكذلك أجأجبل لطى بفتح الهمزة بعدها جيم ، والأكثر همزآخره ، قال امرؤ القيس :

أَبَتْ أَجَأٌ أَنْ تُسْلِمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ (١)

وقد لايهمز ، كما فى البيت ، وكما قال العجاج :

* فإنْ تَصِرْ لَيْلَى بِسَلْمَى أَوْ أَجَا *

(١) «من» ههنا ليست للتبعيض ، بل هى بيانية ، والمعنى من شاء من المقاتلين أن ينهض لمحاربة أهل أجا فليفعل

وقوله « بلبنى » الجار متعلق بمحذوف صفة لأعداد ، وقوله « مضفدعات » صفة ثانية لأعداد ، وكلها مبتدأ ، والضمير للأعداد ، ومطحلبة خبر المبتدأ ، والجملة صفة ثالثة ، والطُّحْلُب — بضم الطاء واللام ويجوز فتح اللام — شىء أخضر لزج يخلق فى الماء ويعلوه ، يقال : ماء طَحِل — بفتح فكسر — أى كثير طحلبه ، وعين طحلة كذلك ، ومُطَحْلِب قليل

لبيد

ولبيد رضى الله عنه هو شاعر صحابى من بنى عامر ، وقد تقدم ترجمته فى الشاهد الثانى والعشرين بعد المائة من شواهد شرح الكافية

المصغر

المصغر

أنشد فيه ، وهو الشاهد السابع والثلاثون [من البسيط]

٣٧ — يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

على أن تصغير أميلح من قبيل تصغير لُطَيِّف ونحوه ، ريد أن التصغير فى فعل التعجب راجع إلى المفعول المتعجب منه ، أى هذه الغزلان مُلَيِّحات ، قال سيبويه [1] : أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة ، كأنهم قالوا مُلَيِّح ، لكنهم عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول ، ومن عادتهم أن يلفظوا بالشىء وهم يريدون شيئا آخر ، وقد أوردنا ما يتعلق به مفصلا فى الشاهد السادس من أوائل شرح الكافية

---

(١) نقل المؤلف عبارة سيبويه بالمعنى وإليك العبارة نقلا عن سيبويه (٢:١٣٥) « وسألت الخليل عن قول العرب ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأن الفعل لا يحقر ، وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون ، والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها فى أشياء كثيرة ولكنهم حقروا هذا اللفظ ، وإنما يعنون الذى تصفه بالملح كأنك قلت مليح شبهوه بالشىء الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك يطؤهم الطريق وصيد عليه يومان ، ونحو هذا كثير فى الكلام ، وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سمى به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك ما أفعله » اه

ويا : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير ياصاحبى ، وما : استفهامية تعجبية [1] ، وأملح : فعل تعجب من الملاحة وهى البهجة وحسن المنظر ، وفعله مَلُح الشىء بالضم مَلاَحَةً ، وغزلانا : مفعول فعل التعجب ، جمع غزال ، وهو ولد الظبية ، قال أبو حاتم : الظبى أوَّلَ مايولد طَلًى ، ثم هو غزال ، والأنثى غزالة ، فاذا قوى وتحرك فهو شَادِن ، فاذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر فهو خِشْفٌ ، والرَّشَأ : الفتى من الظباء ، فاذا أثنى فهو ظبى ، ولا يزال ثَنِيًّا حتى يموت والأنثى ثنية وظبية ، والثَّنِيُّ على فَعيل : الذى يلقى ثنيَّتَهُ أى سنه من ذوات الظلف والحافر فى السنة الثالثة ، وشَدَنَّ : من شَدَنَ الغزال بالفتح يَشْدُن بالضم شُدونا ، إذا قوى وطلع قَرْناه واستغنى عن أمه ، والنون الثانية ضمير الغزلان ، وجملة «شدن» صفة غزلان ، ولنا ومن : متعلقان بشدنّ ، وقوله «من هوليائكن» هو مصغر هؤلاء شذوذا ، وأصله أولاء — بالمد والقصر — وها : للتنبيه ، وأولى : اسم إشارة يشار به إلى جمع ، سواء كان مذكرا أو مؤنثا ، عاقلا أو غير عاقل ، والكاف حرف خطاب ، والنون حرف أيضا لجمع الإناث ، وقد استشهد به النحاة على دخول ها التنبيه عليه وعلى تصغيره شذوذا ، ورواه الجوهرى « من هُؤَلَيَّاءِ بَيْنَ بين الضال والسمر» وقال : لم يصغروا من الفعل غير هذا ، وغير قولهم « ماأُحَيْسِنه » والضال : عطف بيان لاسم الإشارة ، وهو السدر البرى ، جمع ضالة ، ولهذا صح إتباعه لاسم الإشارة إلى الجمع ، وألفه منقلبة من الياء ، والسِّدر : شجر النبق ، والسَّمُر بفتح السين وضم الميم : جمع سَمُرة ، وهو شجر الطَّلح ، وهو شجر عظيم شائك

والبيت من جملة أبيات اختلف فى قائلها ، وعدتها ، وقد ذكرنا الكلام عليه مستوفى هناك فى الشاهد السادس

---

(١) فى نسخة « تعجيبية »

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والثلاثون :

٣٨ — وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

تصغير التعظيم

على أن تصغير دُوَيْهِية قريب من التصغير للتعظيم ، وحقق الشارح المحقق أن تصغيرها للتحقير ، قال : إذ المراد بها الموت : أى يجيئهم مايحتقرونه مع أنه عظيم فى نفسه تصفر منه الأنامل ، والقول بأن تصغيرها للتعظيم هو قول الكوفيين ، وسوف هنا للتحقيق والتأكيد ، والداهية : مصيبة الدهر ، مشتقة من الدَّهْى بفتح الدال وسكون الهاء ، وهو النكر ، فان كل واحد ينكرها ولا يقبلها ، ودَهَاه الأمر يَدْهَاه إذا أصابه بمكروه ، ورواه ابن دريد فى الجمهرة « خُوَيْخِيَةٌ تصفر — الخ » وقال : الخُوَيْخِية الداهية ، وهو بخاءين معجمتين مصغر الخَوْخَة بالفتح ، وهى الباب الصغير ، وكذا روى الطوسى أيضا عن أبى عمرو ، وقال : يقول : ينفتح عليهم باب يدخل عليهم منه الشر ، و إذا مات الرجل أو قتل اصفرت أنامله واسودت أظافره . وقيل : المراد من الأنامل الأظفار ؛ فإن صفرتها لاتكون إلا بالموت

والبيت من قصيدة للبيد ، رضى الله عنه . ابن عامر الصحابى ، و تقدم شرح أبيات منها مع ترجمته فى الشاهد الثالث والعشرين بعد المائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والثلاثون [من الطويل]

٣٩ — فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

على أنه استُدِل لمجىء التصغير للتعظيم بتصغير جبيل فى البيت

قال ابن [1] يعيش : للتصغير معان ثلاثة : تحقير مايتوهم [2] أنه عظيم كرجيل

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش « ٥ : ١١٣ مصر »

(٢) فى شرح المفصل « ما يجوز أن يتوهم أنه الخ » وكذا فى الذى بعده

وتقليل مايتوهم أنه كثير كدُرَيْهِمَات ، وتقريب مايجوز أن يتوهم أنه بعيد كبُعَيْد العصر وقُبَيْلَ الفجر ، وأضاف الكوفيون قسما رابعا يسمونه تصغير التعظيم ، كقول الشاعر :

* دُوَيْهِية تصفرُّ منْها الأنامل *

والمراد التعظيم ، إذ لاداهية أعظم من الموت ، وقال آخر :

* فويق جبيل شاهق الرأس — البيت *

قال « جبيل » ثم قال « شاهق الرأس » وهو العالى ؛ فدل على أنه أراد تفخيم شأنه ، وهذا ليس من أصول البصريين ، وجميع ماذكروه راجع إلى معنى التحقير ، فأما قولهم « دويهية » فالمراد أن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام ، فحتف النفوس قد يكون بصغير الأمر الذى لايؤبه له ، وأما « فويق جبيل » فالمراد أنه صغير العرض دقيق الرأس شاق المصعد لطوله وعلوه ، انتهى

ومن الكوفيين أبو حنيفة الدِّينَوَرِىُّ ، قال فى كتاب النبات : وإنما صغر الجبل على وجه التعظيم ، كما قالوا للداهية : دويهية ، ولم يرد التحقير ، وكيف وقد قال « شاهق الرأس »

وكذا قال ابن السكيت فى شرحه للبيت ، قال : يقول : هو صغير العرض ذاهب فى السماء ، وفويق جبيل أراد أن يكبره بتصغيره كما قال

* وكل أناس سوف ... البيت *

ويروى « سامق الرأس » و «شاهق الرأس » و « شامخ الرأس » والجميع واحد ، انتهى

وتبعهم ابن هشام فى[1] المغنى ، فقال : ونظير رب فى إفادة التكثير تارة والتقليل أخرى صيغُ التصغير ، تقول حُجَيْر ورُجَيْل فتكون للتقليل ، وقال :

---

(١) فى مباحث « رب » من الباب الأول من كتاب المغنى

* فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ ـ البيت[1] *

وقال لبيد رضى الله عنه :

* وكل أناس سوف ـ البيت *

ولم يتعرض له شراحه بشىء

قال الشمنى : تمثيله بجبيل ودُوَيْهية للتكثير ، وبحجير ورجيل للتقليل ؛ مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير و بين التحقير والتقليل ، انتهى .

وقال ابن الملا : والتصغير فى كل من فويق وجبيل ليس للتقليل الذى يراد به التحقير ؛ لأن وصفه بما ذكر مناف لحقارته ، بل هو للتعظيم ، وأريد بالدويهية الموت ، ومن ثم قلنا إن تصغيرها للتعظيم إذ لا داهية أعظم من الموت ، ومن زعم أن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فقد تَكَلَّفَ ، أو أن التصغير على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم فيها : أى يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم فى نفس الأمر فقد تعسَّف ، هذا كلامه

وهذا مجرد دعوى من غير بيان للتكلف والتعسف

والبيت من قصيدة لأوس بن حَجَر فى وصف قوس ، ولا بد من نقل أبيات قبله حتى يتضح معناه ، قال بعد ستة أبيات من القصيدة :

كلمة لأوس ابن حجر

وَإِنِّى امْرُؤٌ أَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ بَعْدَمَا ... رَأَيْتُ لَهَا نَابًا مِنَ الشَّرِّ أَعْصَلَا

أَصَمَّ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ كُعُوبَهُ ... نَوَى الْقَسْبِ عَرَّاصًا مُزَجًّى مُنَصَّلَا

عَلَيْهِ كَمِصْبَاحِ الْعَزِيزِ يَشُبُّهُ ... لِفِصْحٍ وَيَحْشُوهُ الذُّبَالَ الْمُفَتَّلَا

وَأَبْيَضَ هِنْدِيًّا كَأَنَّ غِرَارَهُ ... تَلَأْلُؤُ بَرْقٍ فِى حَبِىٍّ تَكَلَّلَا

إِذَا سُلَّ مِنْ غِمْدٍ تَأَكَّلَ أَثْرُهُ ... عَلَى مِثْلِ مِسْحَاةِ اللُّجَيْنِ تَأَكُّلَا

(١) تمامه فى هذه الرواية :

* بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا *

كَأَنَّ مَدَبَّ النَّمْلِ يَتَّبِعُ الرُّبَا وَمَدْرَجَ ذَرٍّ خَافَ بَرْدًا فَأَسْهَلَا

عَلَى صَفْحَتَيْهِ بَعْدَ حِينِ جِلَائِهِ كَفَى بِالَّذِى أُبْلِى وَأَنْعَتُ مُنْصُلَا

وَمَبْضُوعَةٍ مِنْ رَأْسِ فَرْعٍ شَظِيَّةٍ بِطَوْدٍ تَرَاهُ بِالسَّحَابِ مُجَلَّلَا

عَلَى ظَهْرِ صَفْوَانٍ كَأَنَّ مُتُونَهُ عُلِلْنَ بِدُهْنٍ يُزْلِقُ الْمُتَنَزِّلَا

يُطِيفُ بِهَا رَاعٍ يُجَشِّمُ نَفْسَهُ لِيَكْلَأَ فِيهَا طَرْفَهُ مُتَأَمِّلَا

فَلَاقَى امْرَأً مِنْ مَيْدَعَانَ وَأَسْمَحَتْ قَرُونَتُهُ بِالْيَأْسِ مِنْهَا وَعَجَّلَا

فَقَالَ لَهُ هَلْ تَذْكُرَنَّ مُخَبِّرًا يَدُلُّ عَلَى غُنْمٍ وَيَقْصُرُ مُعْمِلَا

عَلَى خَيْرِ مَا أَبْصَرْتَهَا مِنْ بِضَاعَةٍ لِمُلْتَمِسٍ بَيْعًا بِهَا أَوْ تَبَكُّلَا

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

فَأَبْصَرَ أَلْهَابًا مِنَ الطَّوْدِ دُونَهَا يَرَى بَيْنَ رَأْسَيْ كُلِّ نِيقَيْنِ مَهْبَلَا

فَأَشْرَطَ فِيهَا نَفْسَهُ وَهُوَ مُعْصِمٌ وَأَلْقَى بِأَسْبَابٍ لَهُ وَتَوَكَّلَا

وَقَدْ أَكَلَتْ أَظْفَارَهُ الصَّخْرُ كُلَّمَا تَعَيَّا عَلَيْهِ طُولُ مَرْقًى تَسَهَّلَا

فَمَا زَالَ حَتَّى نَالَهَا وَهْوَ مُعْصِمٌ عَلَى مَوْطِنٍ لَوْ زَلَّ عَنْهُ تَفَصَّلَا

فَلَمَّا نَجَا مِنْ ذَلِكَ الْكَرْبِ لَمْ يَزَلْ يُظَمِّئُهَا مَاءَ اللِّحَاءِ لِتَذْبُلَا

فَلَمَّا قَضَى مِمَّا يُرِيدُ قَضَاءَهُ وَصَلَّبَهَا حِرْصًا عَلَيْهَا فَأَطْوَلَا

أَمَرَّ عَلَيْهَا ذَاتَ حَدٍّ دَعَا لَهَا رَفِيقًا بِأَخْذٍ بِالْمَدَاوِسِ صَيْقَلَا

فَجَرَّدَهَا صَفْرَاءَ لَا الطُّولُ عَابَهَا وَلَا قِصَرٌ أَزْرَى بِهَا فَتَعَطَّلَا

ثم وصفها بعشرة أبيات وقال :

فَذَاكَ عَتَادِى فِى الْحُرُوبِ إِذَا الْتَظَتْ وَأَرْدَفَ بَأْسٌ مِنْ حُرُوبٍ وَأَعْجَلَا

قوله « وإنى امرؤ أعددت » : أى هيأت عدة ، و « أعصل » بمهملتين أعوج قال ابن السكيت فى شرحه : يقول : هى حرب قَدُمَتْ وَأَسَنَّت فهو أشد لها وقوله « أصم ردينيا الخ » هومفعول أعددت ، والأصم : المصمت الذى لا جوف له

وموصوفه محذوف أى رمحا أصم ، والرمح الرُّدَيْنِي منسوب إلى ردينة بالتصغير وهى امرأة كانت تقوم الرماح وكان زوجها سَمْهَرٌ أيضا يقوم الرماح ، يقال لرماحه السمهرية ، قال ابن السكيت : الكعب الأنبوب ، ويسمون العقدة كعبا ، وهو المراد هنا ، والقَسْبُ : تمر يابس نواه مر صلب ، والعَرّاص — بمهملات — الشديد الاضطراب ، والمُزَجَّى : الذى جعل له زُجٌّ بضم الزاى وتشديد الجيم ، وهى الحديدة التى فى أسفل الرمح تغرز فى الأرض ، والمُنَصَّلُ : الذى جعل له نصل ، وهو السنان وقوله «عليه كمصباح العزيز الخ» المصباح : السراج ، والعزيز : الملك ، وسراجه أشد ضوءا ، وَيَشُبُّهُ : يوقده ، والفِصْح بالكسر — يوم فطر النصارى ، والذبال بالضم الفتائل ، وكل فتيلة ذبالة ، ويحشوه : أى يحشو موضع الفتائل ، يقول : على ذلك الرمح الأصم سراج كسراج الملك من توقده لارتفاع ناره ، ثم وصف الرمح بثلاثة أبيات أُخَر . وقال «وأبيض هنديا الخ» هو معطوف على أصم : أى وأعددت أيضا أبيض هنديا وهو السيف ، والغرار بكسر المعجمة حد السيف ، والحبى : ماحبا من السحاب أى ارتفع وأشرف ، وتكلَّل السحاب : صار بعضه فوق بعض ، وهو أشد لإضاءة البرق ، وقوله «إذا سل من غمد الخ» سَلَلت السيف من غمده : أى أخرجته من قرابه ، وتأكل : توهج واشتد ، وأُثر السيف بالفتح : جوهره ، والمِسْحَاة بالكسر إناء من فضة ، وهو القدح ، واللجين الفضة ، يقول على متن سيف كأنه فضة ، وقوله « كأن مَدَبَّ النمل الخ » المَدَبُّ الموضع الذى يدب فيه ، والرُّبا جمع رَبْوَة وهو ما ارتفع من الأرض ، والمَدْرج كالمدب وزنا ومعنى ، وإنما يتبع النمل الربا لأنه يفر من الندى . يقول : اشتد على النمل البرد فى أعلى الوادى فأسهل أى أتى السهل فاستبان أثره ، قوله «على صفحتيه» متعلق بمدب النمل ، والجِلاء : الصقل قال ابن السكيت : أُبْلِي — بضم الهمزة — أشفيك من نعته وأحدثك عنه ويقال أَبْلِنِي يمينا أى طيِّب نفسى ، وَالمُنْصُل — بضم الميم والصاد — السيف . وقوله ومبضوعة

هو معطوف على أصم أيضا : أى وأعددت قوسا مبضوعة أى مقطوعة ، والفرع أعلى الشجرة ، والشظية - بفتح الشين وكسر الظاء المعجمتين - الشقة والفلقة ، وهى صفة لمبضوعة ، والباء فى بطود متعلقة بمحذوف حال من رأس فرع ، وجملة «تراه الخ» صفه لطود ، والرؤية بصرية ، ومفعولها الهاء الراجعة إلى طود ، ومجللا حال من الهاء ، وهو اسم مفعول من جلله بمعنى غطاه وألبسه ، وبالسحاب متعلق به ، وقوله « على ظهر صفوان الخ » قال ابن السكيت : يقول : نبتت على حجر يزلق الرجل المتنزل لملاسته ، وَعُلِّلن سقين مرة بعد مرة ، وقوله « يطيف بها راع الخ » قال ابن السكيت : يطيف بهذه القوس المبضوعة راعٍ أى حافظٌ ليجعل طرفه كالئا يحفظ منها منظرا ، والكالئُ الحافظ ، وقوله « فلاقى امرءامن بيدعان الخ » قال ابن السكيت : « فعجل به اليأس : أى لم يتحبسْ به اليأس ، هذا الذى رآها لاقى امرءا من بيدعان وهو حى من اليمن من أزد السراة . وقد استشعر اليأس منها ؛ فاستشار الآخر فقال : هل تذكر رجلا يصيب الغنم و يقصر العمل : أى يجىء بعمل قصير ، أراد أنهما تشاورا فدله على الذى رأى فعجلا ، يقول : كان نسى أنه يئس منها فلما دله عليها عجَّل إلى ماقال ، وأسمحت قرونته وقرينته جميعا وهى النفس باليأس : أى تابعته نفسه على اليأس ولم تنازعه ، وهذا مثل قولك : لقى فلان فلانا ونسى ما أتى إليـه : أى وقد نسى ، انتهى كلامه ، وقوله « فقال له هل الخ » أى : هل تذكرن رجلا يدل على غنيمة ، و يقصر معملا : أى و يقل العمل والعناء : وقوله «على خير ما أبصرتها» قال ابن السكيت : « أى فقال هل تدل على خير ما أبصرتها ؟ أى : خير ما أبصرت من بضائع الناس ، والتبكل : التغنم ، يقال : تبكل أى تغنم إن أراد بيعا أوغنما ، وقال : المتبكل الذى يتأكل بها الناس يقول لهذا سوف أبيعك ولهذا سوف أعيرك » انتهى

وقال أبو حنيفة فى كتاب النبات : ميدعان حى من أزد السراة ، وهم أهـل

جبال شجيرة ، يقول : إما لأن يبريها و إما لأن يتخذها معاشا لصيد أوغزو ، والتبكل التكسب من ها هنا وهاهنا وأصل البكل الخلط ، والقواسون يطلبون هذه العيدان العتق من مظانها من منابتها ، حيث كانت من السهول والوعور ، و يستدلون عليها الرّعاء وقناص الوعول و يجعلون فيها الجعائل ور بما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعه راق ولا نازل فيتدلون عليها بالحبال فى المهاوى والمهالك كما يتدلى من يشتار العسل على الوقاب [1] وأخبرنى بعض الأعراب : قال يطلب القواسون هذه العيدان الْعُتْق فان وجدوها مستحكمة اقتطوها ، وإن لم تكن مستحكمة حوضوا حولها وحملوا إليها الماء ، فر بما ر بوها كذلك سنين حتى تستحكم ، قال : وإذا وجد الرعاء منها شجرة دلوا عليها القواس وأخذوا على ذلك ثوابا ، فقلت له : وكم تبلغ القوس عندكم ؟ فقال : [تبلغ] إذا كانت جيدة خمسمائة درهم ، وقد ذكر أوس ابن حجر كل ذلك فى وصفه القوس فقال فى منَعَة منبت عودها : ومبضوعة من رأس فرع الى آخر أبيات ثلاثة ، ثم قال ثم ذكر استرشاده مَنْ عسى أن يدله فقال : فلاقى امرأ من ميدعان إلى آخر أبيات ثلاثة ، ثم قال ثم وصف امتناع منبتها وتدلّيه عليه بالحبال فُوَيق جبيل شاهق الرأس إلى آخر الأبيات ، وقوله « فويق » مصغر فوق، وهو ظرف متعلق بأبصرتها من قوله « على خيرما أبصرتها » فى البيت المتقدم ، والبلوغ : الوصول ، وَكَلّ يَكِلّ من باب ضرب كلالة تعب وأعيا ، و يتعدى بالألف ، وتعمل : أى تجتهد فى العمل ، فهو مضمن معنى الاجتهاد ولهذا لم يتعد ، وأصله التعدى ، يقال : عملته أعمله عملاً من باب فرح : أى صنعته ، والاجتهاد مقدم فى المعنى على الكلال ، ولا مانع من تأخره لفظا لأن

---

(١) الوقاب : جمع وقب وهو الكوة والنقرة فى الجبل يجتمع فيها الماء.

الواو لمطلق الجمع لا تفيد ترتيبا ؛ فقد يكون مدخولها متقدما على سابقه باللفظ ، كقوله تعالى (ومنك ومن نوح) وروى « وتُعمِلا » بضم التاء وكسر الميم ، والمعنى وتجهد نفسك أو غيرك فالمفعول محذوف ، وأصل أعمل تعديه إلى مفعولين ،تقول : أَعْمَلْتُهُ كذا أى جعلته عاملا له ، وروى البيت كذا أيضا :

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ ... بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتُعْمِلَا

والنَّيْل : الإصابة والوصول إلى الشيء ، وقنة الجبل — بضم القاف وتشديد النون — أعلاه كقلته ، باللام ، وقوله « فأبصر ألهابا — الخ» جمع لِهْب بكسر اللام وسكون الهاء ، قال الجوهرى: هو الفرجة والهواء يكون بين الجبلين ، وأنشد هذا البيت ، والطود : الجبل ، ودونها أى دون المبضوعة ، ودون هنا : بمعنى أمام ، وفاعل أبصر ضمير الرجل من ميدعان ، والنيق — بكسر النون — المشرف من الجبل ، والمَهْبِل — بفتح الميم وكسر الموحدة — المهوى والمهلك ، قال أبو حنيفة : ثم ذكر تدليه عليها بالحبال ومخاطرته بنفسه فقال « فأشرط فيها نفسه — إلى آخر أبيات ثلاثة » وقال ابن السكيت : أشرط نفسه : جعلها علما للموت ، ومنه أشراط الساعة ، ويقال : أشرط نفسه فى ذلك الأمر : أى خاطر بها ، والمُعْصِم والمُعْتَصِم واحد ، وهو المتعلق : أى متعلقا بالحبل ، فذلك الذى ألقى من أسباب حباله ، والسبب : الحبل ، والجمع أسباب ، ويصلح أن يكون الواحد سبًّا بالكسر ، قال أبو ذؤيب

* تَدَلَّى عَلَيْهَا بَيْنَ سِبٍّ وَخَيْطَةٍ *

فالسِّب: الحبل ، والخيطة : الوتد ، انتهى . وتَوَكَّل : أى اعتمد على الله ، وقوله « وقد أكلت أظفاره » قال ابن السكيت يتوصل من مكان ثم ينزل بعده وروى « طول مَرْقًى تَوَصَّلا» أى توصل من مكان إلى مكان ، كقولك : اجعل هذه وُصْلَةً ، وقوله « فما زال حتى نالها » قال ابن السكيت : مُعْصِمٌ : مشفق ،

والموطن : الموضع الذى صار إليه ، انتهى ، وتفصل : تقطع : وقوله « فأقبل لايرجو — الخ » قال ابن السكيت يقول : عسى أن أفلت وأنجو ، وقوله « فلما نجا من ذلك الكرب » هو الشدة ، و يُمَظِّعُهَا بالظاء المعجمة والعين المهملة ، وَاللِّحاء بكسر اللام : قشر العود ، وقال ابن السكيت يمظعها : يشربها ، يقال : مظع الأديم الودك : أى شربه ، يقول : لم يزل يسقيها ماء لحائها ليكون أجود لها ، ولو قشر اللحاء عنها لأفسدها ، وقوله « فلما قضى مما يريد — الخ » صَلَّبها : يبسها ، يقال : ثمرة مصلبة : أى يابسة ، وأطول : أطال ، وقوله « أمر عليها — الخ » قال ابن السكيت : الرفيق : الحاذق ، والمداوس : المصاقل ، واحدها مِدْوَسٌ ، وهو الذى يصقل به ، وقوله « فجردها صفراء — الخ » قال ابن السكيت : يقول : لو كانت قصيرة لتعطلت وكانت أصغر من أن يرمى عنها ولم تعب من طول فتُعَطَّل : تترك لاتتخذ قوساً ، وقوله « فذاك عَتَادى — الخ » الاشارة راجعة إلى الرمح والسيف والقوس ، وَالْعَتَاد : العُدة ، والتظت : التهبت .

ويعجبنى قوله بعد هذا أربعة أبيات :

وَإِنّى وَجَدْتُ النَّاسَ إلاَّ أَقَلَّهُمْ ... خِفَافَ الْعُهُود يُسْرِعُونَ التَّنَقُّلاَ

بَنِى أُمِّ ذِى الْمَالِ الْكَثِيرِ يَرَوْنَهُ ... وَإِنْ كَانَ عَبْدًا سَيِّدَ الْأَمْرِ جَحْفَلاَ

وَهُمْ لِمُقِلِّ الْمَالِ أَوْلاَدُ عَلَّةٍ ... وَإِنْ كَانَ مَحْضًا فِى الْعَشِيرَةِ مُخْوَلاَ

وَلَيْسَ أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدِ بِالَّذِى ... يَذُمُّكَ إِنْ وَلَّى وَيُرْضِيكَ مُقْبِلاَ

وَلَكِنْ أَخُوكَ النَّاء مَا كُنْتُ آمِنًا ... وَصَاحِبُكَ الْأَدْنَى إِذَا الْأَمْرُ أَعْضَلاَ

وهذا آخر القصيدة : وأراد التنقل عن المودة ، وجحفل : كثير الأتباع ، وجيش جحفل : إذا كان كثير الأصوات ، وقوله « وهم لمقل المال — الخ » أى : يبغضون من لا مال له و إن كان شريفا ، والمحض : الخالص النسب ، ومُخْوَل — بفتح الواو — كثير الأخوال ، والناء : البعيد ، حذفت الياء لضرورة الشعر ،

وروى النأى على المصدر ، قال ابن السكيت : صَيَّر المصدر فى موضع الصفة ، وأعضل الأمر : أشتد

وأوس بن حجر شاعر جاهلى بفتحتى الحاء المهملة والجيم ، وتقدمت ترجمته فى الشاهد الرابع عشر بعد الثلاثمائة من شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الأربعون ، وهو من شواهد سيبويه [من الرجز ؛ أو السريع] :

٤٠ — وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

على أن الشاعر إذا قال قصيدة قبل رَوِيِّهَا ياء أو واو ساكنة مفتوح ماقبلها فهى مُردَفَة ، ولزمه أن يأتى [بالردف] فى جميع القصيدة ، كما فى هذين البيتين ، وتقدم بعض منها فى الشاهد الرابع والعشرين

* لَمْ يَبْقَ مِنْ آىٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ *

وقوله « ومهمين — الخ » الواو واو رُبَّ ، والمَهْمَهُ : القفر المخوف ، والقَذَف — بفتح القاف والذال المعجمة بعدها فاء — البعيد من الأرض ، والمَرْت — بفتح الميم وسكون الراء المهملة — الأرض التى لاماء فيها ولا نبات ، والظَّهر : ماارتفع من الأرض ، شبهه بظهر تُرس فى ارتفاعه وتَعَرِّيه من النبت ، وجواب رب المقدرة هو قوله * جُبْتُهُمَا بالنَّعْت لا بِالنَّعْتَيْنْ * من جاب الوادى يَجُوبه جَوْبًا ، إذا قطعه بالسير فيه ، وقد نُعِتا لى مرةً واحدة فلم أحتج إلى أن ينعتا لى مرة ثانية ، وصف نفسه بالحذق والمهارة ، والعرب تفتخر بمعرفة الطرق

وتقدم شرحه بأكثر من هذا فى الشاهد الخامس والثلاثين بعد المائة ، وفى الشاهد الثالث والسبعين بعد الخمسمائة ، من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى والأربعون [من الهزج] :

٤١ — وَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَـ رَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا

على أنه جمع صحراء ، فلما قلبت الألف بعد الراء فى الجمع ياء قلبت الهمزة التى أصلها ألف التأنيث ياء أيضاً ، وهذا أصل كل جمع لنحو صحراء ، ثم يخفف بحذف الياء الأولى فيصير صَحَارِىَ بكسر الراء وتخفيف الياء مثل مَدَارِى ، ويجوز أن تبدل الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فعلوا فى مَدَارَى ؛ وهذان الوجهان هما المستعملان ، والأول أصل متروك يوجد فى الشعر

وقد تقدم الكلام عليه بأبسط من هذا فى الشاهد الثانى والخمسين بعد الخمسمائة .

وأغدو : مضارع غدا غُدُوًّا إذا ذهب غُدْوَةً ، وهى مابين صلاة الصبح وطلوع الشمس ؛ والأشقر من الخيل : الذى حمرته صافية ، والشُّقْرَة فى الإنسان : حمرة يعلوها بياض ، و يغتال : يُهْلِك ، يقال : اغتاله أى أهلكه ، واستعار يغتال لقطع المسافة بسرعة شديدة ، فإن أصل اغتاله بمعنى قتله على غفلة ، والصحراء من الأرض : الفضاء الواسع ،

والشعر للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والأربعون

٤٢ — حِمًى لاَ يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلاَّ بِأَمْرِنَا وَلاَ نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَهْدَ الْمَيَاثِقِ

على أنه حُكِىَ أن المياثق لغة لبعض العرب ، وهو جمع ميثاق ، وأصله مِوْثاق قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها ، فكان القياس فى الجمع أن ترجع الواو ، لزوال موجب قلبها ياء

قال أبو الحسن (١) الأخفش فيما كتبه على أمالى أبى زيد : رواه الفراء

(١) انظر كتاب النوادر لأبى زيد (ص ٦٤)

« عَقْدَ المياثق » أخبرنا بذلك عنه ثعلب ، وهذا شاذ ، والرواية «عهد المواثق» وهو أجود وأشهر[1]

وروراه الصاغانى فى العباب بالياء عن ابن الأعرابى ، قال : الميثاق العهد ، وأَخْذُ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، وصارت الواو ياء لانكسار ماقبلها ، والجمع المواثق والمياثيق على اللفظ ، وقد جاء فى الشعر المياثق ، أنشد ابن الأعرابى لعياض ابن دُرَّة الطائى :

* حمى لا يحل الدهر . . . البيت * انتهى

وراه أبو زيد الأنصارى فى أماليه على القياس ، قال : وقال عياض بن أم دُرَّةَ الطائى ، وهو جاهلى :

وَكُنَّا إِذَا الدِّينُ الْغُلُبِّىُّ بَرَى لَنَا ... إِذَا مَا حَلَلْنَاهُ مُصَابَ الْبَوَارِقِ

حِمًى لا يحل الدَّهْرَ إِلاَّ بِإِذْنِنَا ... وَلاَ نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمَوَاثِقِ

الدين : الطاعة ، والغلبي : المغالبة ، و برى لنا : عرض ، يَبْرِى بَرْياً ، وانبرى ينبرى انبراء ، انتهى .

قال أبو الحسن الأخفش : قال أبو سعيد : حِفْظِى عياض بن درة ، انتهى

فعهد المواثق فيه شذوذ واحد ، وهو حذف الياء من مواثيق ، وفى عهد المياثق شذوذان : عدم رجوع الواو ، وحذف الياء بعد المثلثة ؛ ولا يخفى أن الْغُلُبَّى — بضم الغين واللام وتشديد الموحدة — ليس مصدراً للمفاعلة ، إنما هو أحد مصادر غلبه يغلبه غَلْباً بسكون اللام وَغَلَباً بتحريكها وَغَلَبَة بالحاق الهاء وَغَلاَبِيَة كَعَلاَنية وَغُلُبَّة كَحُزُقَّة وَغُلُبِّى وَمَغْلَبَة بفتح اللام ، كذا فى العباب ، وَالْمَصَاب بفتح الميم : اسم مكان من صابه المطر إذا مطر ، والصوب : نزول المطر ، والبوارق : جمع بارقة ، وهى سحابة ذات برق

* * *

(١) عبارة الأخفش « والرواية الأولى أجود وأشهر »

وأنشد بعده وهو الشاهد الثالث والأربعون [من الوافر] :

٤٣ — وِقاءً مّا مُعَيَّةُ مِنْ أَبِيهِ   لِمَنْ أَوْفَى بِعَهْدٍ أَوْ بِعَقْدِ

على أن مُعَيَّة مصغر مُعاوِيَة ، حذفت ألفه عند التصغير فصار مُعَيْوِيَة ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها فصار مُعَيِّيَة بثلاث ياءات ، فحذف الياء الثالثة التى هى لام الفعل وفتحت الثانية لأجل الهاء فصار مُعَيَّة ، على وَزن مُفَيْعَة ؛ كذا قال ابن يعيش

وفى الجمهرة لابن دريد : وَفَى يَفِى وفاء وأوفى يوفى ، لغتان فصيحتان ؛ قال الشاعر * وقاء مامعية من أبيه * البيت

معية ابن الصمة

معية : هو ابن الصِّمة أخو دريد ، وكان الصمة قتل فى جوار بَيْبة [(١)] بن سفيان بن مجاشع ، وكان مُعَيَّة أسيرا فى أيديهم ، فقال الصمة وهو يكيد بنفسه هذه القصيدة ، يقول : أما إذا غدرتم فأطلقوا عن ابنى مُعَية ، فان فيه وقاء منى ، انتهى كلامه

والوقاء — بكسر الواو وفتحها بعدها قاف — هو ما وقيت به شيئاً ، وما زائدة ، والعهد : الأمان والمواثق [(٢)] والذِّمة ، وَالْعَقد : إحكام العهد من عَقَدْتُ الحبلَ عَقْدا

والصِّمَّة ـ بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم — فارس شاعر جاهلى من بنى جُشَم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، وهو والد دُرَيْد بن الصمة الذى قتل فى غزوة حُنَيْنٍ كافرا

* * *

---

(١) بيبة ـ بفتح الموحدة بعدها ياء مثناة ساكنة فموحدة ـ سيد مجاشع ، وهو أبو الحارث ابن بيبة الذى خلفه فى سيادة قومه

(٢) لعله « والموثق » حتى يطابق التفسير المفسر

وأنشد الجار بردى [١] ، وهو الشاهد الرابع والأربعون

٤٤ — وَهْوَ إذَا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ   مِرْجَمُ حَرْبٍ تَلْتَظِي حِرَابُهُ

على أن الحرب قد يكون مذكرا كما فى البيت ، فان الهاء من « عُقَابه » ضمير الحرب

وهذا الرجز أورده الجوهرى فى الصحاح [٢] ، ونقل كلامه الجار بردىّ برمته ، وهو فيه غير منسوب لأحد ، ولم يتكلم عليه ابن برى فى أماليه بشىء ، وقد وقع فى بعض نسخ الصحاح « تلتقى » بدل « تلتظى » ، وقال الصفدى فى حاشيته عليه : الذى رواه ابن الأعرابى « تلتظى حرابه » بدل « تلتق » وكذا هو بخط الجوهرى ، والذى وجدته بخط ياقوت « تلتقى » والصواب « تلتظى » كما رواه ابن الأعرابى ، انتهى .

« وهو » ضمير الممدوح بالشجاعة ، قال الجوهرى : وهفا الطائر بجناحه : أى خَفَق وطار ، وأنشد هذا الرجز ، وَالْعُقَاب — بالضم — من أعظم جوارح الطير ، شبه الحرب الشديدة به ، وَالْمِرْجَم — بكسر الميم وفتح الجيم — قال الجوهرى : ورجل مِرْجَم : أى شديد كأنه يُرْجَم به مُعَادِيه ، والرجم الرمى بالحجارة ، انتهى . وأضافه إلى الحرب لأنه يُرْجم على الأعداء فيها ، وتلتظى : تلتهب ، جملة حالية ، والحِراب — بالكسر — جمع حَرْبة ، يريد أن لها بريقا كشُعْلة النار ، وصحّفه الجار بردى بالجيم ، فقال : وجراب البئر جوفها من أسفلها إلى أعلاها ، انتهى . والهاء ضمير مرجم ، و إذا : ظرف متعلق بمرجم

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والأربعون [من الرجز]

---

(١) انظر الجاربردى « ص ٨٨ » ووقع فيه (من جم حرب) وهو تحريف ظاهر .

(٢) انظر الصحاح (مادة : ح ر ب) و (ﻫ ف ا)

٤٥ — إنَّا وَجَدْنَا عُرُسَ الحَنَّاطِ لَئِيمَةً مَذْمُومَةَ الحُوَّاط

على أن العُرُس مؤنثة ، بدليل لئيمة ومذمومة ، وَالعُرُس : بضمتين وبضمة فسكون ، قال الجوهري : والعرس : طعام الوليمة ، يذكر ويؤنث ، قال الراجز :

إنَّا وَجَدْنَا عُرُسَ الحَنَّاطِ لَئِيمَةً مَذْمُومَةَ الحُوَّاطِ

* نُدْعَى مَعَ النَّسَّاجِ وَالخَيَّاطِ *

والجمع الأعراس وَالعُرُسَات ، وقد أعْرَسَ فلان : أي اتخذ عُرُساً ، وأعرس بأهله إذا بنى بها ، وكذلك إذا غشيها ، ولا تقل عرّس (أي بالتشديد) والعامة تقوله ، انتهى .

وكذا قال صاحب العباب وزاد بعد البيت الثالث

* وَكُلِّ عِلْجٍ شَخِمِ الآبَاطِ *

ثم قال : وقال دُكَيْن وقد أتى عُرْساً فحجب ، فرجز بهم ، فقيل : من أنت ؟ فقال : دكين ، فقال [من مشطور الرجز] :

تَجَمَّعَ النَّاسُ وَقَالُوا عُرْسُ إذَا قِصَاعٌ كَالأَكُفِّ خَمْسُ
وَدُعِيَتْ قَيْسٌ وَجَاءَتْ عَبْسُ فَفُقِئَتْ عَيْنٌ وَفَاظَتْ نَفْسُ[1]

انتهى

وأورد ابن السكيت في إصلاح المنطق الرجز الأول ، وقال شارح أبياته ابن السيرافي : الحَنَّاط : بائع الحنطة ، وَالحُوَّاط : الذين أحاطوا بالعرس ، وذمها لأن المدعوين فيها الحاكة والخياطون ، انتهى . ولم يتكلم عليه ابن بَرِّي في أماليه على

---

(١) روى الجوهري في مادة « ف ي ظ » البيت الأول والرابع ، وترك الثاني والثالث وفيه « اجتمع الناس ـ الخ » . وفي بعض نسخ الأصل « وفاضت نفس » بالضاد المعجمة ، وكل العلماء يجيزون أن تقول : فاظت نفس فلان ، إلا الأصمعي فانه كان ينكرها ، وهو تابع لأبي عمرو بن العلاء .

الصحاح بشيء ، ولا الصفدى فى حاشيته عليه

وكتب ياقوت الموصلى الخطّاط على هامش الصحاح : الْحُوَّاط : القوم الذين يقومون على رءوس الناس فى الدعوات ، والرجز لدكين الراجز ، انتهى :

وندعى : بضم النون وفتح العين ، وَالْعِلج — بكسر العين — الرجل من كفار العجم ، وَالشَّخِم — بفتح الشين وكسر الخاء المعجمتين — المُنْتن

دكين ودكين بالتصغير : راجز إسلامى من معاصرى الفرزدق وجرير ، وهو دكين ابن رجاء من بنى فقيم ، ومدح عمر ابن عبد العزيز وهو والى المدينة ، وله معه حكاية أوردها ابن قتيبة فى كتاب[1] الشعراء

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس والأربعون [من المتقارب]

٤٦ — * عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ *

على أن السِّرْوَالة واحد السراويل ، وتمامه

* فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ *

وقائله مجهول حتى قيل : إنه مصنوع

واللؤم بالهمز الشح ودناءة الآباء ، وتقدم الكلام عليه فى الشاهد الثالث والثلاثين من شرح شواهد الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع والاربعون ، وهو من شواهد سيبويه[2] [من الرجز]

قَدْ رَوِيَتْ إلاَّ الدُّهَيْدِهِينَا قُلَيِّصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا

٤٧ — على أنه كان القياس دُهَيْدِهَات وَأُبَيْكِرَات قال سيبويه[2] الدَّهْدَاه

(١) انظر كتاب الشعراء لابن قتيبة (ص ٣٨٧ طبع أوربة)

(٢) انظر الكتاب « ٢ : ١٤٢ » وفيه « قد شربت إلا دهيد هينا »

حاشية الإبل ؛ فكأنه حَقَّر دهاده فرده إلى الواحد ، وهو دَهْداه ، وأدخل الياء والنون كما تدخل فى أرضين وسنين ، و ذلك حين اضطر فى الكلام إلى أن يدخل ياء التصغير ، وأما أبيكرينا فانه جمع الْأَبْـكُر [كما يُجْمَع الْجُزُر وَالطُّرُق فتقول جُزُرات وَطُرُقَات](١) ولكنه أدخل الياء والنون كما أدخلها فى الدُّهَيْدِهِين . انتهى كلامه

وقال ابن جنى فى سر الصناعة عند سَرْد ماجمع بالواو والنون من كل مؤنث معنوى كأرض أو مؤنث بالتاء محذوف اللام كثُبَة ، مانصُّه : « فإن قلت : فما بالهم قالوا :

* قَدْ رَوِيَتْ إلاَّ الدُّهَيْدِهِينَا * الخ

فجمعوا تصغير دَهْدَاه ، وهو الحاشـية من الإبل ، وَأَبْـكُرًا ، وهو جمع بَكْرٍ بالواو والنون ، وليسا من جنس ماذكر ؟ فالجواب أن أبكراً جمع بكر ، وكل جمع فتأنيثه سائغ مستمر لأنه جماعة فى المعنى ، وكأنه قد كان ينبغى أَبْـكِرَة ، و إذا ثبت أن أفْعُلا من أمثلة الجموع يجوز فى الاستعمال والقياس تأنيثه ، فصار إذن جمعهم إياها بالواو والنون فى قوله « أُبَيْـكرونا » إنما هو عوض من الهاء المقدرة ، فجرى مجرى أرض فى قولهم ؛ وأما « دهيدهينا » فان واحده دَهْدَاه فهو نظير الصِّرْمة فـكأن الهاء فيها لتأنيث الفرقة ، كما أن الهاء فى عصبة لتأنيث الجماعة ، فـكأنه كان فى التقدير دهداهة ، فجمع بالواو والنون تعويضاً من الهاء المقدرة ، قال أبو على : وحسن أيضاً جمعه بالواو والنون أنه قد حذفت ألف دهداه فى التحقير ، ولو جاء على الأصل لقيل دُهَيْدِيه ، فواحد « دهيدهينا » إنما هو دُهَيْدِه ، وقد حذفت الألف من مكبره ، فـكان ذلك أيضاً مُسَهِّلاً للواو والنون وداعياً إلى التعويض بهما ، انتهى .

---

(١) الزيادة عن سيبويه فى الموضع المذكور

والبيتان من رجز أورده أبو عبيد فى الغريب المصنف ، قال : الحاشية صغار الإبل ، وَالدَّهْداه مثل ذلك ؛ قال الراجز :

يَا وَهْبُ فَابْدَأْ بِبَنِي أَبِينَا ثُمَّتَ ثَنِّ بِبَنِي أَخِينَا
وَجِيرَةِ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِينَا قَدْ رَوِيَتْ إِلاَّ الدُّهَيْدِهِينَا
إِلاَّ ثَلاَثِينَ وَأَرْبَعِينَا قُلَيِّصَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا

وقليصات : جمع مصغر قَلُوص ، وهى الناقة الشابة ، وأُبَيْكِرِين : جمع أبيكر مصغر أَبْكُر ، وهو جمع بَكْر بالفتح ، وهو فى الإبل بمنزلة الشابّ فى الناس .

وقد تكلمنا عليه بأبسط من هذا فى الشاهد الثالث والثمانين بعد الخمسمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد الثامن والأربعون [من السريع] :

٤٨ — * فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلاَهْ *

على أن « ليلاه » فى معنى ليلة ، وعليه جاء التصغير فى قولهم : لُيَيْلِيَة ، وجاء الجمع أيضاً فى قولهم اللَّيَالى

قال ابن جنى فى باب الاستغناء بالشىء عن الشىء من الخصائص [1] : « ومن ذلك استغناؤهم بليلة عَنْ لَيْلاَه ، وعليها جَاءَتْ لَيَالٍ ، على أن ابن الأعرابى قد أنشد :

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلاَهْ حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَاءٍ إِذْ رَآهْ
* يَاوَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهْ *

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة

وقال فى المحتسب أيضا : « فأمَّا أَهَالٍ فكقولهم لَيَالٍ ، كأن واحدها أَهْلاَت

(١) انظر كتاب الخصائص « ١ : ٢٧٥ »

ولَيْلَاة ، وقد مر بنا تصديقا لقول سيبويه فان واحدها فى التقدير ايلاة ما أنشده ابن الأعرابى :

فى كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلَاهْ حَتَّى يَقُولَ مَنْ رَآهُ إِذْ رَآهْ

وقال السيوطى فى شرح أبيات المغنى : ونقل ابن جنى فى ذى القد [١] عن أبى على أنه أراد «وكل ليلة» ثم أشبع فتحة اللام ، فصارت ليلاة ، انتهى :

وفى العباب للصاغانى « يقال : كان الأصل ليلاة فحذفت الألف لأن تصغيرها لُيَيْلِية » وقال الفراء : كأنها كانت فى الأصل ليلية ، ولذلك صغرت لييلية ، ومثلها الكيكة البيضة ، كانت فى الأصل كيكية ، وجمعها الكياكى ، انتهى .

« فى كل يوم ما ... الخ » متعلق الجار فى بيت قبله لم أقف عليه ، والمعنى أعمله فى كل يوم وكل ليلة ، وأنشد السيوطى بعده البيتين فقال ابن الملا فى شرح المغنى : فى متعلقة بقوله ماشاءه ، ولم يذكر البيت الآخر ، وما زائدة ، ورواه ابن الملا « فى كل ما يوم » وقال : ما زائدة ، وقوله «إذ راه» بحذف الهمزة ، وهى عين الكلمة . والويح : كلمة ترحم تقال لمن وقع فى هلكة لا يستحقها ، و« من جمل » بيان للضمير فى ويحه ، و « ماشاءه » تعجب

وهذا الرجز لم أقف على قائله ، والله أعلم به

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والأربعون [من البسيط] :

٤٩ أَنَا أَقُولُ عَنْ دِينِى عَلَى فَرَسٍ وَلَا كَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ

على أن رجلا بمعنى راجل ، قال ابن يعيش [٢] : ومن تصغير الشاذ قولهم رُوَيْجِل فى تصغير رجل ، وقياسه رجيل ، كأنهم صغروا راجلا فى معنى رجل وإن لم

---

(١) كذا فى الأصول ، وهو تصحيف لم يتضح لنا وجه الصواب فيه ، وقد رجعنا الى النسخ المطبوعة والخطية من شرح أبيات المغنى للسيوطى فلم نجد هذا النقل عند الكلام على هذا الشاهد ، وقد مرت عبارة ابن جنى نقلا عن الخصائص

(٢) انظر شرح المفصل « ٥ : ١٣٣ » وفيه فى رواية البيت «أو هكذا رجلا»

لم يظهر به استعمال ، كما قالوا : رجل فى معنى راجل ، وأنشد البيت ، ثم قال : فكأنهم صغروا لفظاً وهم يريدون آخر والمعنى فيهما واحد ، انتهى . وفى نوادر أبى زيد[١] قال حُيي بن وائل وأدرك قطريا [ابن الفجاءة] [٢] الخارجى أحَدَ بنى مازن :

أما أقاتل عن دينى على فرسٍ ولا كذا رجلا إلا بأصحاب
لقد لقيت إذن شراً وأدركنى ما كنت أزعم فى خَصْمِى مِنَ العاب

قال أبو عمر الجرمى[٣] : رجل راجل ، قال السكرى : قوله رجلا معناه راجل ، كما يقول العرب جاءنا فلان حافيا رجلا أى راجلا كأنه قال : أما أقاتل فارسا ولا كما أنا راجلا إلا ومعى أصحاب لقد لقيت إذن شراً لو أنى أقاتل وحدى و يقال راجل ورجال ، قال تعالى : (فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا) وكذلك (يَأْتُوكَ رِجَالاً [وعلى كل ضامر] [٤])ورَاجِلُ وَرَجْلَةٌ وَرَجْلٌ وَرُجَّالٌ ورُجَالَى ، والعاب العيب انتهى. والأول : ما بعد الآية على وزن فاعل ، والثانى على وزن فَعْلَةٍ : — بفتح الفاء وسكون العين — والثالث : على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، والرابع : على وزن فعَّال بضم الفاء وتشديد العين ، والخامس : فُعَالَى بضم الفاء وتخفيف العين والقصر ، قوله « لقيت إذاً شراً لو أنى أقاتل وحدى » كذا رأيته فى نسخة قديمة صحيحة ، ورواه أبو الحسن الأخفش : أى إنى أقاتل وحدى ؛ أى «إنى» موضع «لو» والمعنى عليه كما يظهر بالتأمل ، ويؤيده أن غير أبى زيد روى أن حُيي بن وائل خرج راجلا يقاتل السلطان ، فقيل له : أتخرج راجلا [تقاتل] [٤] ؟ فقال : أما أقاتلهم إلا على فرس ، كذا قال الأخفش ، وقال : قال أبو حاتم : قوله « أما

---

(١) انظر النوادر « ص ٥ » (٢) الزيادة عن النوادر فى الموضع المذكور

(٣) هذا الكلام بعينه فى نوادر أبى زيد « ص ٥ » عن أبى حاتم ، وسيأتى التصريح به

(٤) الزيادة عن تعليقات أبى الحسن الاخفش على نوادر أبى زيد

مخفف الميم مفتوح الألف ، واحترز بهذا الضبط عن القراءة بكسر الهمزة وتشديد الميم فتكون أما بالتخفيف استفتاحية

وحُيَيّ — بضم الحاء المهملة وفتح المثناة التحتانية الأولى وتشديد الثانية — : رجل من الخوارج

وفى نسخ الشرح « أو هكذا رجلا إلا بأصحاب » وكذا فى شرح الجار بردى فى باب الجمع ، وقال : معنى البيت الإنكار على من يرى أن مقاتلة هذا الشاعر لا تجوز إلا حال مصاحبته مع أصحابه ، فقال : لم لا أقاتل منفرداً سواء أكون فارساً أو راجلا ، انتهى .

وهذا المعنى مراده قطعا ، لكن فى أخذه من البيت خفاء وفى تركيبه [1] تعقيد وقلاقة وينظر فى هذا الاستثناء [2]

ثم رأيت فى أمالى الصحاح لابن برى قال بعد أن نقل كلام أبى زيد مانصه : وقال ابن الاعرابى : قوله « ولا كذا » : أى ما ترى رجلا [3] ، وقال المفضل : أَمَا خفيفة بمعنى ألا ، وألا تنبيه يكون بعدها أمر أو نهى أو إخبار [فالذى بعد أما هنا إخبار] [4] كأنه قال : أما أقاتل فارسا وراجلا ، وقال أبو على فى الحجة بعد أن حكى عن أبى زيد ماتقدم: فرجُل على ماحكى أبو زيد صفة ومثله نَدُسٌ وفَطُنٌ وحَذُرٌ

---

(١) فى نسخ الأصل وفى تركبه ، وهو تحريف

(٢) قد نظرنا فى هذا الاستثناء على المعنى الذى ذكره الجاربردى فوجدناه استثناء مفرغا والمستثنى منه المقدر عموم الأحوال ، وكأن فى الاستفهام الذى أجاب عنه الشاعر بالبيت الشاهد حذف الواو مع ما عطفت ، وكأنهم قالوا له : أتخرج راجلا ومنفردا

(٣) الذى فى اللسان عن ابن الأعرابى : « أى ما ترى رجلا كذا »

(٤) الزيادة عن اللسان عن المفضل وهى ضرورية

وأحرف نحوها ، ومعنى البيت كأنه يقول : اعلموا أنى أقاتل عن دينى وعن حسبى وليس تحتى فرس ولا معى أصحاب ، انتهى كلام ابن برى

المنسوب

أنشد فيه ، وهو الشاهد الخمسون [من الطويل] :

٥٠ — كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

على أن فيه حذف مضاف ، والتقدير كأن أثر مجر أو موضع مجر ، ومَجَرّ مصدر ميمى مضاف لفاعله ، وذيولها : مفعوله ، ولا يجوز أن يكون اسم مكان ؛ فانه لا يرفع فضلا عن أن ينصب ، وكذا اسم الزمان والآلة ، وإنما كان بتقدير مضاف لأنه إن كان مصدرا فلا يصلح الإخبار عنه بقضيم ، وإن كان اسم مكان فلا يصح نصبه المفعولَ ، وروى بجر « ذيولها » فيكون بدلا من الرامسات بدلَ بعض ، وعليه فالمجر اسم مكان ولا حذف

وقال ابن برى فى شرح أبيات الإيضاح لأبى على : قال أبو الحجاج : بل لابد من اعتقاد محذوفات ثلاثة يصح بها المعنى ، تقديرها كأنّ أثر موضع مجر الرامسات ذيولَها نَقْشُ قضيمٍ ، والرامسات : الرياح الشديدة الهبوب ، من الرَّمْس وهو الدفن ، وذيولها : مآخيرها ، وذلك أن أوائلها تجىء بشدة ثم تسكن ، والقضيم — بفتح القاف وكسر الضاد المعجمة — حصير منسوج خيوطه سيور ، وقال ابن برى : القضيم الجلد الأبيض عن الأصمعى وغيره ، وقال يعقوب : الصحيفة البيضاء ، وقال أيضا : هو النِّطَع الأبيض ؛ وقال صاحب العين : هو الحصير المنسوج تكون خيوطه سيورا بلغة أهل الحجاز ، شبه آثار الديار بنقش على ظهر مِبْنَاة ، انتهى

قال شارح ديوان النابغة : شبه آثار هذه الرامسات فى هذا الرسم بحصير من

جريد أو أدَمٍ ترمُله الصوانع : أى تعمله وتخرزه ، ومن فسر القضيم بجلد أبيض يكتب فيه كالأندلسى وابن يعيش والجاربردى لم يصب ، فان الصوانع جمع صانعة ، والمعهود فى نساء العرب النسيج وما أشبهه لا الكتابة ، والمعنى يقتضيه أيضا ، فإن الرَّمْل الذى تمر عليه الريح يشبه الحصير المنسوج ، والعرب لاتعرف الكتابة رجالُهَا فضلا عن نسائها ، وإنما حدث فيها الخطُّ والكتابة فى الإسلام

وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : يقول : كأن أثر جرّ الرياح الرامسات ذيولها على ذلك الربع قضيم : أى خطوط قضيم زينته بالكتابة النساء الحاذقات للكتابة ، أو كأن موضع الرامسات قضيم ، شبه آثار جر الرياح بالخطوط فى القضيم ، أو موضِعَهَا الذى (١) هبت عليه بالقضيم المُنَمَّق ؛

وفى البيت سؤال وجواب ؛ أما السؤال فان المَجَر اسم مكان ، وقد عمل فى ذيولها ، وبيان كونه اسم مكان أنه أخبر عنه بقضيم ، ولا يستقيم المجر بمعنى الجر لأنه يؤدى إلى تشبيهه وهو معنى بالرَّقّ وهو عين ، ولا معنى لذلك ، والجواب أن اسم المكان لا يعمل باستقراء لُغتهم ، وإذا وجدنا مايخالفه وجب تأويله ، وله هنا تأويلان : أحدهما : تقدير مضاف قبل مجر ، والمجر مصدر ، والتقدير كأنَّ موضع جرالرامسات ، وهو خيرمن تقديرأثر ؛ لئلا يحصل ماهرب عنه من الإخبار بقضيم إذ الأثر يشبه بالكتابة لابالرق ، وغرضنا هنا التشبيه بالرق ، ولقائل أن يقول : لعل من قال إن تقديره كان أثر جر الرامسات قدر قبل قضيم مضافا محذوفا ، وهو خطوط قضيم ؛ فيصح المعنى . والثانى : أن يكون مجر موضعاً على ظاهره ، والمضاف محذوف من الرامسات ، كأنه قال : مجرجرّ الرامسات ، هذا كلامه وهو ملخص من شرح المفصل للأندلسى ، وقد نقله ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل ، ورد قوله «تقدير موضع خير من تقدير أثر» بأنه لافرق بينهما لأن أثر الجر وموضع الجر واحد ، إلا أن يتوهم متوهم أن أثره مابقى من فعله ، وموضعه مكان فعله ، انتهى :

---

(١) فى اصول الكتاب « التى » وهو تحريف

وقوله « والثانى أن يكون مجر موضعاً — الخ » قال الأندلسى : والوجه الثانى أن يكون مجر موضعاً على ظاهره ، والمضاف محذوف من الراسمات ، كأنه قال : كأن مجر جر الراسمات ، ويتأكد هذا بأمرين : أحدهما : مطابقة المشبه بالمشبه به ؛ لأن فيه ذكر الموضع أولا والأثر ثانياً ، كما أن المشبه به ذكر فيه الرق أولا والتنميق ثانياً ، والآخر أن المحذوف مدلول عليه بمجرّ لأن مجرّا معناه الجر ، فلم يقدر إلا بما دل عليه ، بخلاف التقدير الأول ؛ فان المؤدى إليه امتناع استقامته فى الظاهر ، وهو موجود بعينه هاهنا مع الوجهين الآخرين ، ويضعفه من جهة أن « ذيولها » تكون منصوبة بمصدر مقدر ، والنصب بالمصدر المقدر لايكاد يوجد ، ومن أجل ذلك قدم التقدير الأول ، انتهى .

والبيت من قصيدة للنابغة الذبيانى ، قال بعد بيتين من أولها :

تتمة الشاهد

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِستَّةِ أعْوَامٍ وذَا الْعَامُ سَابِعُ
رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ مَا إنْ تُبِينُهُ ... وَنُؤْىٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أثْلَمُ خَاشِعُ
كَأَنَّ مَجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ
عَلَى ظَهْرِ مِبْنَاةٍ جَدِيدٍ سُيُورُهَا ... يَطُوفُ بِهَا وَسْطَ اللَّطِيمَةِ بَائِعُ

توهمت : تفرست ، وآيات الدار : علامات دار الحبيبة لاندراسها ، واللام بمعنى بعد ، ورمادٌ ونؤىٌ استئناف لتفسير بعض الآيات : أى بعض الآيات رماد وبعضها نُؤْى ، وإنْ : زائدة ، وتبينه : تظهره ، وفاعله إما ضمير ديار الحبيبة وإما ضمير المخاطب ، والنُّؤْى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تحفر حول الخباء ، ويجعل ترابها حاجزاً لئلا يدخل المطر ، والجِذْمُ بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة : الأصل ، والباقى . والخاشع : اللاطىء بالأرض قد اطمأن وذهب شُخُوصه ، وقوله « كأن مجر الخ » ضمير عليه راجع إلى النؤى ، وقال بعض شراح الشواهد : راجع إلى الربع ، وليس الربع مذكورا فى الشعر ، وإنما قاله على

التخمين ، ونَمَّقْتُه : حسنته ، والصوانع : جمع صانعة ، من الصنع بالضم وهو إجادة الفِعْل ، وليس كل فعل صنعا (١) ، ولا يجوز نسبته إلى الحيوان غير الآدمى ولا إلى الجمادات وإن كان الفعل ينسب إليهما ، وقوله « على ظهر مبناة ـ الخ » الْمِبْنَاةَ ـ بكسر الميم وسكون الموحدة بعدها نون ـ النطع بكسر فسكون و بفتحتين وكعنب بساط من أديم ، وقال ابن برى : الْمِبْنَاةَ هى كالْخِدْر تتخذ للعروس يبنى بها زوجها فيه (٢) ، ولذلك سميت مِبْنَاةً ، وكانوا ينقشون النِّطْع بالقضيم وهى الصحف البيض تقطع وينقش بها الأدم تلزق عليه وتحرز ؛ وقال الأصمعى : كانوا يجعلون الحصير المزين المنقوش على نطع ثم يطوفون به للبيع ، قال قطرب : وسمى المسك لطيمة لأنه يجعل على الملاطم ، وهى الخدود ، انتهى. وقال غيره : واللطيمة بفتح اللام وكسر الطاء سوق فيها بَزٌّ وطيب ، يقول : القضيم الذى هو الحصير على هذا النطع يطوف بها بائع فى الموسم ، قال الأصمعى : كان من يبيع متاعا يفرش نطعا ويَضَع عليه متاعه ، والنطع يسمى مبناة ، فيقول : نشر هذا التاجر حصيرا على نِطَعٍ ، وإنما سميت مبناة لأنها كانت تتخذ قبابا ، والقبة والبناء سواء ، والأنطاع يبنى بها القباب

والنابغة الذبيانى شاعر جاهلى ترجمناه فى الشاهد الرابع بعد المائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى والخمسون [من الرجز] :

٥١ — * ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا *

---

(١) فى الأصول « وليس كل صنع فعلا » وهو مخالف لما ذكره من قبل ومن بعد فى تفسير الصنع ؛ إذ الصنع فعل وزيادة قيد ، فهو أخص مطلقا ، والفعل أعم مطلقا ، فكل صنع فعل وليس كل فعل صنعا

(٢) فى أصول الكتاب « فيها » والأنسب لما قبله ولما بعده ما ذكرناه

على أنه مثل يضرب فى الحديث يستذكر به حديث غيره

وأول من قاله رُهَيْمُ ابن حَزْن الهِلاَلى ، وكان انتقل بأهله وماله من بلده يريد بلدا آخر ، فاعترضه قوم من بنى تغلب ، فعرفوه وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خَلِّ مامعك وانج بنفسك ، قال لهم : دونكم المالَ ولا تتعرضوا لِلْحُرَم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن نفعل ذلك فألقِ رمحك ، فقال : وإن معى لَرُمْحًا ؟ فشدَّ عليهم ، فجعل يقتل واحدا بعد واحد ، وهو يرتجز ويقول :

رُدُّوا عَلَى أَقْرَبِهَا الْأَقَاصِيَا   إِنَّ لَهَا بِالْمَشْرَفِىِّ حَادِيَا

* ذَكَّرْتَنِى الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا *

وقيل : إن أصله أن رجلا حمل على رجل ليقتله ، وكان فى يد المحمول عليه رمح فأنساه الدهش مافى يده ، فقال له الحامل : ألقِ الرمح ؛ فقال الآخر : إن معى رمحا لا أشعر به ؟

* ذَكَّرْتَنِى الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا *

فحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه ، يضرب فى تذكر الشىء بغيره ، ويقال : إن الحامل صخر بن معاوية السلمى ، والمحمول عليه يزيد بن الصَّعِق ، كذا فى غاية الوسائل إلى معرفة الأوائل ، تأليف إسماعيل بن هبة الله الموصلى الشافعى ، واقتصر الزمخشرى فى مستقصى الأمثال على القول الأول والثالث

وقوله « ردوا على أقربها » الضمير للابل ، والأقاصى : جمع أقصى وهو البعيد ، والْمَشْرَفِى — بفتح الميم والراء — السيف نسبة إلى مشارف على خلاف القياس [1] ، ومَشَارِف — بفتح الميم — اسم قرية يعمل فيها السيوف الجيدة ،

---

(١) اعلم أن العلماء قد اختلفوا فى مشارف ، أهو اسم لجمع من القرى يقال لكل قرية منها مشرف أم هو اسم لقرية واحدة ؛ وأصله جمع فسمى به ، فمن ذهب إلى الأول فان النسب إليه حينئذ بقولهم مشرفى قياس ، لأنه جمع والجمع

والحادي : السائق ، ورُهَيْم : مصغر رُهْم بضم الراء وسكون الهاء ، وروى مكبرا أيضا ، وحَزْن — بفتح الهاء المهملة وسكون الزاى ـ وهو شاعر جاهلى

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والخمسون [من السريع]

٥٢ — وَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مُوَائِلاً مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ

ضرب به هنا مثلا ، وهو كقوله :

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

والبيت لسعيد بن حسان ، وقبله :

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وَإِفْلَاسِهِ إِلَى الْيَزِيدِيِّ أَبِي وَافِدِ

ومعن: هو معن بن زائدة الجواد المشهور المضروب [مثلا] فى الجود والكرم ، وكان من أمراء الدولة الأموية والدولة العباسية ، وإنما قال « وإفلاسه » لأن الإفلاس لازم للكرام فى أكثر الأيام ، واليزيدى : هو أحد أولاد يزيد بن عبد الملك ، والساعى : من سَعَى الرجل إلى صاحبه : أى ذهب إليها ، وَالْمَثْعَب ـ بفتح الميم وسكون المثلثة وفتح العين المهملة ـ قال الجوهرى : هو أحد مثاعب الحياض ، وانثعب الماء : جرى فى المثعب ، والمُوَائل : اسم فاعل من واءل منه على وزن فاعَل : أى طلب النجاة وهرب، والمَوْئل : الملجأ ، وقد وأل يَئل وَأْلاً : أى لجأ ، والسَّبَلُ بالسين المهملة والباء الموحدة المفتوحتين : هو المطر ، والراعد : سحاب ذو رعد ، ويقال : رَعَدَتْ السماء رَعْدًا من باب قتل ورُعُوداً : لاح منها الرعد . يقول أنا فى التجائى إليه كالهارب من السحاب ملتجئا إلى الميزاب ؛ فقد وقعت فى أشد مما هربت منه ، ولم أر هذين البيتين إلا فى تاريخ يمين الدولة محمود بن سبكتكين للعتبى ، أوردها تمثيلا ، ونسبهما إلى سعيد المذكور .

* * *

يرد إلى أصله ، ومن ذهب إلى الثانى فالواجب أن ينسب إليه على لفظه فيقال مشارفى ، ومشرفى شاذ ؛ وهذا هو الذى ذهب إليه المؤلف

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والخمسون [من الطويل] :

٥٣ — وَلَسْتَ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلٰكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

على أن السليقى فى النسبة لسليقة شاذ

قال صاحب العباب: السليقة : الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بالسليقة : أى بطبعه لاعن تعلم ، وفى حديث أبى الأسود الدؤلى أنه وضع النحو حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقية : أى اللغة التى يسترسل فيها المتكلم بها على سليقته من غير تعهد إعراب ولا تجنب لحن ، قال :

* وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ * البيت

ولم يتكلم عليه ابن برى فى أماليه على الصحاح ، ولا الصفدى فى حاشيته عليه ، وكذا أورده ابن الأثير فى النهاية غير منسوب إلى قائله

والنحوى : الرجل المنسوب إلى علم النحو ، ويلوك لسانه : من لاك الشىء فى فمه ، إذا عَلَكَهُ ، يريد التكلف والتصنع فى الكلام ، وسليقى : خبر مبتدأ محذوف : أى أنا سليقى ، والقياس سَلَقِى كَحَنَفِى فى النسبة إلى حنيفة ، وأعرب : من الإعراب ، وهو القول المفصح عما فى الضمير ، وجملة « أقول — إلخ » صفة كاشفة لسليقى .

ولم أقف على قائله ، والله سبحانه أعلم

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الرابع والخمسون [من الوافر]

٥٤ — جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

على أنه شاذ ، والقياس الدَّمَانِ ؛ لما سيأتى فى البيت الذى بعده

وقد أوردنا ما قيل فيه مستوفًى فى الشاهد الخامس والستين بعد الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية

وهذا المصراع من أبيات ثلاثة لعلى بن بَدَّالٍ السُّلَمِيِّ ، رواها ابن دريد فى المجتبى ، وهى :

لَعَمْرُكَ إِنَّنِى وَأَبَا رَبَاحٍ ... عَلَى حَالِ التَّكَاشُرِ مُنْذُ حِينِ

لَأُبْغِضُهُ وَيُبْغِضُنِى وَأَيْضاً ... يَرَانِى دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِى

وَلَوْ أَنَّا عَلَى جُحْرٍ ذُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

والتكاشر : المباسطة فى الكشر وهو التبسم ، ورواه ابن دريد فى الجمهرة كذا

* عَلَى طُولِ التَّجَاوُرِ مُنْذُ حِينِ *

والْجُحْرُ ـ بضم الجيم وسكون الحاء ـ : الشق فى الأرض ، وقوله « جرى الدميان الخ » أراد بالخبر اليقين مااشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين ، وهذا تلميح ، قال ابن الأعرابى : معناه لم يختلط دمى ودمه من بغضى له و بغضه لى ، بل يجرى دمى يَمْنَةً ودمه يسرة

وقد استقصينا الكلام على معناه و إعلاله هناك ، فليراجع ثمة

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والخمسون [من الكامل] :

٥٥ — يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

على أنه شاذ ، والقياس يَدَان بدون رَدِّ اللام المحذوفة ؛ لأن هذه اللام لم ترد عند الإضافة إذا قلت : يَدُه

قال ابن يعيش : وإذا لم يرجع الحرف الساقط فى الإضافة لم يرجع فى التثنية ، ومثاله يَدٌ وَدَمٌ ؛ فانك تقول : دَمَانِ و يَدَانِ ، فلا ترد الذاهب ؛ لأنه لا يرد فى الإضافة ؛ فأما قوله :

* يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ . . . البيت *

وقول الآخر :

* جَرَى الدَّمَيَانِ . . . البيت *

وحمله (١) أصحابنا على القلة والشذوذ وجعلوه من قبيـل الضرورة ، والذى أراه أن بعض العرب يقول فى اليد يَدًا فى الأحوال كلها ، يجعله مقصورا كرحًى وفتًى ، وتثنيته على هذه اللغة يَدَيَانِ ، مثل رَحَيَانِ ، يقال منقوصا ومقصورا ، وعليه قول الشاعر :

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا ... وَلَـكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

انتهى :

وقد أشبعنا الـكلام عليه فى الشاهد الرابع والستين بعد الخمسمائة ،وتمـامه :

* قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُهْضَمَا *

ومُحَلِّم — بكسر اللام — : اسم رجل ، وضامه يضيمه بمعنى ظلمه ، وكذا هضمه وفيه روايات أخر ذكرناها هناك

* * *

وأنشد هنا الجاربردى ، وهو الشاهد السادس والخمسون [من الطويل]

٥٦ — فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُومُنَا
وَلَـكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

على أن دما أصله دَمَىٌ تحرك الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فصار دما كما فى البيت ، وهذا إنما يتم إذا كان فتح الميم قبـل حذف اللام ، وعلى أنّ يقطر بالمثناة التحتية ، وعلى أن الدما بمعنى الدم ، وفى كل منها بحث ذكرناه مفصلا فى الشاهد السادس والستين بعـد الخمسمائة من شواهد شرح الـكافية ، والأعقاب :

---

(١) كذا فى الأصول وفى شرح المفصل لابن يعيش (٤ : ١٥١) وخير من هذا أن يقال « فحمله أصحابنا » على أن يكون ذلك جواب أما ، وتوجيه عبارته ن يجعل الجواب محذوفا مقترنا بالفاء والمذكور معطوف عليه

جمع عَقِب — بفتح فكسر — وهو مؤخر القدم : والكلوم : جمع كَلْم — بفتح فسكون — وهو الجرح ، يقول إذا جرحنا فى الحرب كانت الجراحات فى مقدمنا لا فى مؤخرنا ، وسالت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا ، وتقدم بقية الكلام هناك

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد السابع والخمسون [من الطويل] :

٥٧ — هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

على أنه من قال فى التثنية فموان قال فى النسبة فموى ، وفيه الجمع بين البدل والمبْدَل منه وهى الميم والواو ، وتقدم بسط الكلام عليه فى الشاهد السادس والعشرين بعد الثلاثمائة من شرح شواهد شرح الكافية ، وتمامه

* عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ *

وضمير التثنية لابليس وابن إبليس، ونفثا: الْقَيَا على لسانى ، وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء ، وأصله فى الكلب ، ومثله العاوى ، والرِّجام : مصدر رَاجَمهُ بالحجارة : أى راماه ، وراجم فلان عن قومه إذا دفع عنهم ، جعل الهجاء فى مقابلة الهجاء كالمراجعة ؛ لجعله الهاجى كالكلب النابح

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها فى آخر عمره تائباً إلى الله تعالى مما فرط منه من مهاجاته الناس، وذم فيها إبليس لإغوائه إياه فى شبابه ، وقد أوردنا غالب أبيات القصيدة هناك

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد الثامن والخمسون [من الطويل]

٥٨ — تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّــةً هُرْمُزِيَّةً
بِفَضْلِ الَّذِى أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ

على أنه جاء النسبة إلى الجزأين فى رَامَهُرْمُزَ ، قال أبو حيان فى الارتشاف : وتركيب الْمَزْجِ تحذف الجزء الثانى منه ، فتقول فى بعلبك : بَعْلِىٌّ، وأجاز الجرمى

النسب إلى الجزء الثانى مقتصرا عليه ، فتقول : بَكّىّ ، وغير الجرمى كأبى حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبا إليهما قياسا على « رامية هرمزية » أو يقتصر على الأول ، انتهى

أقوال العلماء فى معنى رامهرمز

قال ياقوت فى معجم البلدان : معنى رام بالفارسية المراد والمقصود ، وهرمز أحد الأكاسرة ، فكأن هذه اللفظة مركبة معناها المقصود هرمز

وقال حمزة : رامهرمز : اسم مختصر من رامهرمز أزدشير ، وهى مدينة مشهورة بنواحى خورستان ، والعامة يسمونها رامز كسلاً منهم من غير تتمة اللفظ ، وفى رامهرمز يجتمع النخل والجوز والثلج والأترج ، وليس ذلك يجتمع بغيرها من مدن خورستان ، وقد ذكرها الشعراء ، فقال وَرْدُ بن الوَرْدِ الجعدى :

أَمُغْتَرِباً أَصْبَحْتُ فِى رَامَهُرْمُز ... أَلاَ كُلُّ كَعْبِىٍّ هُنَاكَ غَرِيبُ

إِذَا رَاحَ رَكْبٌ مُصْعِدُونَ فَقَلْبُهُ ... مَعَ الْمُصْعِدِينَ الرَّائِحِينَ جَنِيبُ

وَلاَ خَيْرَ فِى الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تَزُرْ بِهَا ... حَبِيباً وَلَمْ يَطْرَبْ إِلَيْكَ حَبِيبُ

انتهى

وقوله « رام بمعنى المقصود » هذا غير معروف فى تلك اللغة ، وإنما معناها عندهم : المطيع ، والمنقاد ، واسم يوم من أيام كل شهر . والفضل : الزيادة ، والرزق : ما يعطى الجندى فى الشهر أو فى السنة من بيت مال المسلمين

والبيت أنشده صاحب العباب ولم يعزُهُ إلى أحد ، وقال الشاطبى : أنشده السيرافى غُفلا ، ولم أقف على قائله ولا تتمته ، والله أعلم

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والخمسون [من الطويل]

٥٩ — * طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِىَّ حِذْيَمَا *

ابن حذيم

على أن الأصل «ابْن حذيم» فحذف ابن لظهور المراد وشهرته عند المخاطب ، وهو بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وفتح المثناة التحتية ، قال ابن الأثير

في المرصع : ابن حِذْيَمْ : شاعر في قديم الدهر ، يقال : إنه كان طبيبا حاذقا يضرب به المثل في الطب ، فيقال : أَطَبُّ بالكي من ابن حِذْيم ، وسماه أوس حِذْيَماً فقال

* عَلِيمٌ بِمَا أعْيا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا *

انتهى :

وقال ابن السكيت في شرح ديوان أوس : حِذْيَمٌ : رجل من تيم الرباب ، وكان متطبباً عالما ، هذا كلامه

فعنده أن الطبيب حذيم لا ابن حذيم ، وتبعه صاحب القاموس ، فلا حذف فيه ولا شاهد ، وبقية الكلام عليه مذكورة في الشاهد الرابع عشر بعد الثلاثمائة

وهذا عجز ، وصدره :

* فَهَلْ لَكُمُ فيهَا إلَيَّ فَإنَّنِي *

وهو من أبيات لأوس بن حجر قالها لبني الحارث بن سَدُوس بن شيبان ، وهم أهل القُرَيَّة باليمامة حيث اقتسموا معزاه ، وقد شُرِحَت هناك ، وقوله « فهل لكم فيها » أي : في ردها ، والضمير للمعزى وقوله « بما أعيا » فاعله ضمير ما الموصولة الواقعة على الداء : أي أنني حاذق بالداء الذي أعجز الأطباء في مداواته ، والنِّطاسي — بكسر النون — قال ابن السكيت : هو العالم الشديد النظر في الأمور وبعده [من الطويل] :

فَأُخْرِجَكُمْ مِنْ ثَوْبِ شَمْطاء عَارِكٍ مُشَهَّرَةٍ بَلَّتْ أسَافِلَهُ دَماً

والشمطاء : المرأة في رأسها شَمَط - بالتحريك - وهو بياض شعر الرأس يخالطه سواد ، والعارك : الحائض ، ومشهرة : من الشهرة ، وهو وضوح الأمر ، يقول : هل لكم ميل في ردّ مِعْزَاى إلىّ فأخرجكم من سُبَّة شَنعاء تلطخ أعراضكم وتدنسها كما تدنس الحائض ثوبها بالدم فأغسله عنكم ، وهذا مثل ضربه

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الستون [من الطويل]

٦٠ — وَمَا أَنَا كُنْتِيٌّ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ   وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِيُّ وعَاجِنُ

على أنه قيل فى النسبة إلى كنتُ « كنتى » بلا نون ، « وكنتنى » بنون ،

فى الصحاح : قال أبو عمرو : يقال للرجل إذا شاخ : كنتى ، كأنه نسب إلى قوله كنت فى شبابى كذا ، وأنشد البيت كذا [من الطويل]

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِناً   وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وعَاجِنُ

وقال فى مادة عجن أيضاً : وعجن الرجل إذا نهض معتمداً على الأرض من الكبر ، أنشد البيت أيضاً . ولم يتعرض له ابن برى بشىء ، ولا الصفدى فيما كتبا عليه ، وكذلك أورده ابن يعيش ثم قال : ومنهم من قال كنتنى فزاد نون الوقاية مع ضمير الفاعل ، كأنه حافظ على لفظ كنت ليسلم كنت من الكسرة ، قال الشاعر أنشده ثعلب [من الطويل]

وَمَا أَنَا كُنْتِيٌّ وَما أنا عاجِنٌ   وشَرُّ الرِّجَالِ الْكُنْتُنِيُّ وعاجِنُ

وقد أعاب أبو العباس كنتيا[1] ، وقال : هو خطأ

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : أنشد أبو زيد [من الوافر]

إِذَا مَا كُنْتَ مُلْتَمِسًا لِقُوتٍ   فَلَا تَصْرُخْ بِكُنْتِيٍّ كَبِيرِ

وأنشد أحمد بن يحيى (من الطويل)

فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عاجِناً   وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعاجِنُ

فقوله « كنتيا » معناه أن يقول : كنت أفعل فى شبابى كذا ، وكنت فى حداثتى أصنع كذا ، و« كنت » فعل وفاعله التاء ، ومن الأصول المستمرة أنك لو سميت رجلا بجملة مركبة من فعل وفاعل ثم أضفت إليه : أى نسبت لأوقعت الإضافة على الصدر وحذفت الفاعل ، وعلى ذلك قالوا فى النسبة إلى تأبط شراً : تأبطى ، وفى قمت : قومى ، حذفوا التاء وحركت الميم بالكسرة التى تجلبها ياء الإضافة ، فلما تحركت

---

(١) الذى فى ابن يعيش (ج٦ص٨) : « وما أنت... وقد عاب أبو العباس كنتنيا »

رجعت الواو التى كانت سقطت لسكونها وسكون تلك الواو عين الفعل من قام فقلت قومِيّ ، وكذا كان القياس أن تقول فى كنت : كُونِيٌّ ، تحذف التاء لأنها الفاعل وتحرك النون فترد الواو التى هى عين الفعل ، فقولهم «كنتى» وإقرارهم التاء مع ياء الاضافة يدل عَلَى أنهم قد أجروا ضمير الفاعل مع الفعل مجرى دَالِ زَيْد من زائه ويائه ، وكأنهم نَـبَّهُوا بهذا على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل ، وأنهما قد حلا جميعاً محل الجزء الواحد ، انتهى كلامه

ولم أقف على قائله والله أعلم .

* * *

وأنشد بعده [من الـكامل]

١١ — يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

وتقدم شرحه فى الشاهد الحادى عشر

* * *

وأنشد بعده ، وهو البيت الحادى والستون [من الطويل]

٦١ — وَمَا أَنَا وَحْدِى قُلْتُ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ
وَلَـكِنْ لِشِعْرِى فِيكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرُ

وهو من قصيدة للمتنبى يمدح بها على بن عامر الأنطاكى ، قال الواحدى : يقول ماانفردت أنا بإنشاء هذ الشعر ، ولـكن أعاننى شعرى على مدحك لأنه أراد مدحك كما أردته ، والمعنى من قول أبى تمام [من البسيط]

تَغَايَرَ الشِّعْرُ فِيهِ إِذْ سَهِرْتُ لَهُ حَتَّى تَـكَادُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَتِلُ

انتهى ، ومثله للمتنبى أيضا [من الطويل]

لَكَ الْحَمْدُ فِى الدُّرِّ الَّذِى لِىَ لَفْظُهُ وَإِنَّكَ مُعْطِيهِ وَإِنِّىَ نَاظِمُ

وقد أكثر الناس تداول هذا المعنى ، قال ابن الرومى [من الوافر]

وَدُونَكَ مِنْ أَقَاوِيلِى مَدِيحاً غَدَا لَكَ دُرُّهُ وَلِىَ النِّظَامُ

وقال أبو إسحق الغزى [من الطويل]

مَعَانِيكَ فِي الأشْعَارِ تَنْظِمُ نَفْسَهَا وَمَنْ لَمْ يَخُنْهُ السَّجْلُ والشَّطْنُ اسْتَقَى

وله أيضاً : [من الطويل]

وَمَا أنَا فِي مَدْحِيكَ إِلاَّ كَمَاسِحٍ بِكَفَّيْهِ مَتْنَ السَّيْفِ وَهُوَ صَقِيلُ

وقال تميم بن المعز [من الطويل]

وَسَارَ بِمَدْحِي فِيكَ كُلُّ مُهَجِّرٍ وَغَنَّى بِهِ فِي السَّهْلِ وَالْوَعْرِ مَنْ يَحْدُو

وَصَاغَتْ لَهُ عَلْيَاكَ حُسْناً وَزِينَةً وَحِيكَ بِهَا مِنْ حَلْيِ أَلْفَاظِهَا بُرْدُ

وَلَيْسَ لِكُلِّ النَّاسِ يُسْتَحْسَنُ الثَّنَا كَمَا لَيْسَ فِي كُلِّ الطُّلاَ يَحْسُنُ الْعِقْدُ

وقال الخفاجى [من الطويل]

وَلِي فِيكَ مِنْ غُرِّ الْقَوَافِي قَصَائِدٌ تُقَبِّلُ أَفْوَاهَ الرُّوَاةِ لَهَا رَشْفَا

وَمَا أَدَّعِي دُرَّ الْكَلاَمِ لِأَنَّهُ صِفَاتُكَ إِلاَّ أَنَّنِي لاَ أُحْسِنُ الرَّصْفَا

وقال ابن المعلم [من البسيط]

أَخَذْتُ مِنْكَ الَّذِي أُثْنِي عَلَيْكَ بِهِ فَأَنْتَ لاَ أَنَا بِالنُّعْمَى مُؤَلِّفُهُ

فَمَا أَتَيْتُ بِشِعْرٍ بِتُّ أَنْظِمُهُ لِلْمَدْحِ فِيكَ وَلاَ شِعْرٍ أُصَنِّفُهُ

وقال الصفى الحلى : [من الخفيف]

لَيْسَ لِي فِي صِفَاتِ مَجْدِكَ فَضْلٌ هِيَ أَبْدَتْ لَنَا بَدِيعَ الْمَعَانِي

كُلَّمَا بَدَّعَتْ سَجَايَاكَ مَعْنًى نَظَمَتْ فِكْرَتِي وَخَطَّ بَنَانِي

وقال ابن قلاقس [من الوافر]

وَمِنْكَ وَفِيكَ تَنْتَظِمُ الْقَوَافِي وَمَنْ وَجَدَ الْمَقَالَ الرَّحْبَ قَالاَ

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والستون : [من البسيط]

٦٢ — دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على أن الطاعم والـكاسى للنسبة : أى ذو كسوة وذو طعام

هجاء الحطيئة للزبرقان

والبيت من قصيدة للحطيئة هجا بها الزبرقان بن بدر ، قال شارح ديوانه : أى أنك ترضى بأن تشبع وتلبس ، يقال : كَسِيَ الرجل يَكْسَى إذا اكتسى ، ولما بلغ الزبرقان قول الحطيئة « دع المكارم — البيت » استعدى عليه عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ،فقال ياأمير المؤمنين ، هجانى ، قال : أنشدنى الذى هجاك فأنشده الزبرقان قول الحطيئة هذا ، فقال عمر : ما أراه هجاك ولـكنه مدحك ، فقال الزبرقان : اجعل بينى و بينه حسان بن ثابت ، فبعث عمر رضى الله عنه إلى حسان ، فلما أتاه أنشده قول الحطيئة ، فقال حسان : ياأميرالمؤمنين ماهجاه ولـكن سلح عليه ، انتهى .

وقد ذكرنا فى الشاهد الرابع عشر بعد المائتين من شواهد شرح الـكافية سبب هجو الحطيئة للزبرقان ، ومن هذه القصيدة

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِيناً مِنْ نَوَالِـكُمُ   وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

وما أحسن هذا البيت :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لاَ يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ   لاَ يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللهِ وَالنَّاس

وترجمة الحطيئة تقدمت فى الشاهد التاسع والأربعين بعد المائة من شرح شواهد شرح الكافية .

الجمع

أنشد فيه ، وهو الشاهد الثالث والستون ، وهو من شواهد سيبويه : من الـكامل]

٦٣ — عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْدُو   بِالْأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ

على أن ضم الواو لضرورة الشعر

وهذا نص سيبويه « وأما فُعُل فإن الواو فيه تسكن لاجتماع الضمتين والواو

فجعلوا الإسكان فيها نظيرا للهمزة فى الواو فى أدْؤُر وقؤُول ، وذلك قولهم : عَوَانٌ وعُون ، ونَوَار ونُور، وقَؤُول ، وقوم قُولٌ ، وألزموا هذا الإسكان؛ إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو رُسْل وعَضْدٍ ونحو ذلك ، ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالها يسكن للاستثقال ، ولم يكن لأدْؤُر وقؤول مثال من غير المعتل يسكن فيشبه به ويجوز تثقيله فى الشعر كما يضعفون فيه ما لا يضعف فى الكلام ، قال الشاعر وهو عدى بن زيد :

* وَفِي الأَكُفِّ اللاَّمِعاتِ سُوُرْ *

انتهى كلامه .

قال الأعلم : الشاهد فيه تحريك الواو من سُوُرْ بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل فى هذا تسكين الثانى تخفيفا ؛ إذ كان التخفيف جائزا فى الصحيح فى مثل الحُمْر والرُّسْل ، فلما كان فى الصحيح جائزا مع خفته كان فى المعتل لازما لثقله ، والسُّوُر : جمع سِوار ، وأراد بالأكف المعاصم فسماها باسمها لقربها منها ، انتهى .

وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : تثقيل مثل هذا إنما يجىء لضرورة الشعر كقوله : [من المتقارب]

أَغَرُّ الثَّنَايَا أَحَمُّ اللِّثَاتِ   تَمْنَحُهُ سُوُكَ الإِسْحِلِ

وحكى أبو زيد رجل جواد وقوم جُوْدٌ وجُوُد ، قال : وقالوا رجل قوول من قوم قُوُل ، وقولهم سُوُر جمع سِوَار وسُوُك جمع سِواك ، ولم أسمع شيئاً من هذا مهموزا وهمزه جائز فى القياس لأن الضمة فى الواو لازمة ، فان كانوا قد أجمعوا على ترك همزه فإنما فعلوا ذلك لئلا يكثر تثقيل هذا الضرب فى كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضمة فى الواو ، فحسموا المادة أصلا بأن ألزموه التخفيف فى الأمر العام لا غير ، انتهى .

والبيت من قصيدة لعدى بن زيد بن أيوب العبادى أولها :

قَدْ حَانَ إِنْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرْ وَقَدْ أَتَى لما عهدتَ عُصُرْ

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْدُو البيت

بِيضٌ عَلَيْهِنَّ الدِّمَقْسُ وَفِي الْـ أَعْنَاقِ مِنْ تَحْتِ الْأَكُفَّةِ دُر

كَالْبِيض فى الرَّوْضِ المنوَّر قد أفضَى بهنَّ إلى الكثيبِ نُهر

بِأَرج من أَرْدَانِهِنَّ مَعَ الْمِـ سْكِ الزَّكِيِّ زنبق وقُطُر

جَارَيْتُهُنَّ فِي الشَّبَابِ وَإِذْ قَلْبِى بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ غِرْ

قوله « قد حان » أى : قرب ، و إن : شرطية ، وجوابها محذوف يدل عليه ما قبلها ، وصحوت : خطاب لنفسه ، والصحو : الإفاقة من السكر ، وروى « لو صحوت » ولو للتمنى ، وقيل : شرطية ماقبلها دليل جوابها ، وقوله « أن تقصر » بفتح أنْ وهى مع ما بعدها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل « حانَ » وسكن الراء للوقف ، وقيل : إنها مهملة هنا ، وتُقْصر مرفوع ، وهى لغة لبعض العرب يُجْرونها مُجْرَى ما ، وتقصر من أقصر عن الشىء إذا كفَّ عنه وانزجر ، قال الجوهرى : أقصرت عنه كففت ونزعت مع القدرة عليه ، فإن عجزت قلت قَصَرْتُ بلا ألف ، وقوله « وقد أتى — الخ » جملة حالية من فاعل تقصر ، وقيل : جملة اعتراضية ، وعُصُر فاعل أتى ، وهو بضمتين بمعنى الْعَصْر بفتح فسكون ، واللام بمعنى على ، والمعنى أتى زمن الشيوخة على ماعهدت من زمن الشباب ؛ وقوله « عن مبرقات » متعلق بتقصر ؛ قال صاحب العباب : أبرقت المرأة إذا تحسنت وتزينت : ثم قال : و برقت المرأة إذا تحسنت وتعرضت مثل أبرقت ، وَالْبُرِين : جمع بُرَة — بضم الباء — وهى الْخَلْخَالُ يكون فى أرْجل النساء ، وهذا الجمع على

خلاف القياس [١] ، وتَبْدُو : تظهر ، وفاعله ضمير المبرقات ، والفعل معطوف على مُبْرِقات لأنه فى معنى يُبْرِقن ، والباء فى «بالأكف» بمعنى على متعلقة بمحذوف خبرمقدم ، وسُوُر : جمع سِوَار ، وهو ماتلبسه النساء فى سواعدهن ، مبتدأ مؤخر ، والجملة حال من فاعل تبدو المستتر ، والرابط إما محذوف : أى وعلى الأكف منها ، وإما «أل» فى الأكف ؛ لأنها عوض [٢] عن الضمير ، والأصل « وبأكفها » والمعنى قد مضى دَهْرٌ بعد شبابك ؛ فقد حان أن تكف عن النساء التى تتزين بزينتها وتظهر للرجال بها

وقد روى الأندلسى – وتبعه بعضهم – هذين البيتين كذا :

قَدْ آنَ لَوْ صَحَوْتَ أَنْ تُقْصِرْ ... وقَدْ أَتَى لِمَا عَهِدْتَ عُصُرْ

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَى وَتَذَرْ ... وَفِى الْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُوُرْ

وقال : الْبُرَى بالقصر جمع بُرَة ، وهى الحلقة ؛ والمراد هنا الحلى ، والباء للتعدية ، وقوله «تذر» عطف على «تقصر» وقوله « وفى الأكف » يريد فى أذرع الأكف لأن السوار إنما يكون فى الذراع لا الأكف ، هذا كلامه

وقوله «بيض» جمع بَيْضَاء : أى حسناء ، وَالدِّمَقْسُ — بكسر الدال وفتح الميم — : الحرير الأبيض ، والأكفة : جمع كفاف بالكسر ، كأسْوِرَة جمع سِوار ، والكفاف : الخياطة الثانية ، والشل : الخياطة الأولى ، وقوله « كالْبَيْض » بالفتح جمع بيضة النعام ، والمنوِّر : بكسر الواو المشددة ، «ونُهُر» بضمتين : جمع نَهَر بفتحتين ، ويَأْرَج : يفوح ، «وقطُر» بضمتين : العود الذى يتبخر به ، وقوله

(١) لأنه جمع كما يكون جمع المذكر السالم ، مع أن مفرده ليس علما ولا صفة لمذكر عاقل ، وأيضا لم يسلم بناء واحده ، فهو مخالف للقياس من وجهين : كون مفرده مما لا يجمع هذا الجمع ، وكون الجمع لم يسلم فيه بناء الواحد

(٢) نيابة أل عن الضمير إنما هو مذهب الكوفيين

« جاريتُهُنّ » التفات من الخطاب إلى التكلم ، « وغِرّ » بكسر العين المعجمة ، يقال : رجل غر : أى غير مجرب للامور

وعدى بن زيد شاعر جاهلى تقدمت ترجمته فى الشاهد الستين من شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد الجاربردى هنا (١) [من البسيط]

٤٩ — أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي أَوْ هٰكَذَا رَجُلاً إلاّ بِأَصْحَابِي

وتقدم شرحه فى الشاهد التاسع والأربعين

***

وأنشد بعده أيضا ، وهو الشاهد الرابع والستون [من الكامل]

٦٤ — مَازِلْتَ تَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ

خَيْلاً تَكُرُّ عَلَيْكُمُ وَرِجَالاَ

على أن « رِجَالا » فيه بمعنى رَجَّالَة بفتح الراء وتشديد الجيم جمع راجل ، هذا معناه ، وأما لفظه فهو جمع رَجُل ـ بفتح فضم ـ صفة مشبهة بمعنى راجل ، وكذارجال فى قول الأخطل .

وَبَنُو غُدَانَةَ شَاخِصٌ أَبْصَارُهُمْ يَسْعَوْنَ تَحْتَ بُطُونِهِنَّ رِجَالاَ

قال السكرى فى شرحه الرِّجَال المشاة الرَّجَّالة

مهاجاة جرير والأخطل

والبيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل التغلبى النصرانى وكان الأخطل هجا جريراً قبل بقصيدة مطلعها :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

فعارضه جرير بهذه القصيدة ، وهى إحدى الملحمات ومطلعها :

---

(١) انظر شرح الجاربردى (ص ١٣١)

حَيِّ الْغَدَاةَ بِرَامَةَ الْأَطْلَالَا رَسْمًا تَقَادَمَ عَهْدُهُ فَأَحَالَا

إلى أن قال :

قَبَحَ الْإِلَهُ وُجُوهَ تَغْلِبَ إِنَّهَا هَانَتْ عَلَيَّ مَعَاطِسًا وَسِبَالَا

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبِجِبْرِيلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالَا

لَا تَطْلُبَنَّ خُؤُولَةً مِنْ تَغْلِبٍ الزِّنْجُ أَكْرَمُ مِنْهُمُ أَخْوَالَا

لَوْ أَنَّ تَغْلِبَ جَمَّعَتْ أَحْسَابَهَا يَوْمَ التَّفَاضُلِ لَمْ تَزِنْ مِثْقَالَا

وَالتَّغْلِبِيُّ إِذَا تَنَحْنَحَ لِلْقِرَى حَكَّ اسْتَهُ وَتَمَثَّلَ الْأَمْثَالَا

إلى أن خاطبه وقال :

أَنَسِيتَ قَوْمَكَ بِالْجَزِيرَةِ بَعْدَمَا كَانَتْ عُقُوبَتُهُ عَلَيْكَ نَكَالَا

أَلَّا سَأَلْتَ غُثَاءَ دِجْلَةَ عَنْكُمُ وَالْخَامِعَاتِ تُجَزِّرُ الْأَوْصَالَا

حَمَلَتْ عَلَيْكَ حُمَاةُ قَيْسٍ خَيْلَهُمْ شُعُثًا عَوَابِسَ تَحْمِلُ الْأَبْطَالَا

مَا زِلْتَ تَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهَا خَيْلًا تَشُدُّ عَلَيْكُمُ وَرِجَالَا

زُفَرُ الرَّئِيسُ أَبُو الْهُذَيْلِ أَتَاكُمُ فَسَبَا النِّسَاءَ وَأَحْرَزَ الْأَمْوَالَا

وأشار بهذه الأبيات إلى ماجرى على تغلب بجزيرة ابن عمر [1] من القتل والسبي والنهب

وكان سبب هذه الوقيعة بهم أن بني تغلب لما قتلوا عمير بن الحباب في موضع قرب الثرثار من تكريت أتى أخوه تميم بن الحباب زفر بن الحارث وسأله الأخذ بثأره فكره ذلك، فشجعه ابنه الهذيل بن زفر، فرضي، فتوجه تميم بمن معه من

(١) قوله « ابن عمر » ليس هو ابن عمر بن الخطاب كما يظنه العوام بل هو ابن عمر من بلدة برقعيد، كذا في هامش نسخ الأصل، وفي معجم ياقوت : جزيرة ابن عمر بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام ولها رستاق مخصب واسع الخيرات، واحسب أن أول من عمرها الحسن بن عمر بن خطاب التغلبي اه

قيس حتى انتهوا إلى الثرثار، فوجه زفر زيد بن حُمْرَان فى خيل إلى بنى فَدَوْكس من تغلب فقتل رجالهم واستباح نساءهم ، و بعث ابنه الهذيل إلى بنى كعب بن زهير فقتلهم قتلا ذريعاً ، و بعث مسلم بن ربيعة إلى ناحية أخرى فأسرف فى قتلهم ، و بلغ ذلك بنى تغلب فارتحلوا يريدون عبور دجلة ، فلحقهم زفر بالكحيل ، وهو نهر على أسفل الموصل على عشرة فراسخ ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، وترجل أصحاب زفر أجمعون ، و بقى زفر على بغلة له ، فقتلوهم من ليلتهم ، و بقروا بطون النساء ، وكان من غرق فى دجلة أكثر ممن قتل بالسيف

وقوله « ألاّ سأَلت غثاء دجلة » الْغُثَاء ـ بالضم والمد ـ : مايطفو على الماء من حطب و زبد ونحوه ، يريد به من قتل من تغلب ، والخامعات ـ بالخاء المعجمة ـ : الضباع . وتجزر : تقطع ، والأوصال : جمع وصل ـ بالكسر ـ وهومفصل العضو ، يريد أنها تأكل قتلاهم ، وقوله « مازلت تحسب الخ » خطاب للأخطل ، وضمير « بعدها » للجزيرة وروى « بعدهم » فالضمير لقيس ومن معهم ، وتكر عليكم : تحمل عليكم ، وكذا « نشد » بمعناه ، وقد أخذ المتنبى هذا المعنى فقال [من البسيط]

وَضَاقَتِ الْأَرْضُ حَتَّى كَانَ هَارِبُهُمْ إِذَا رَأَى غَيْرَ شَيْء ظَنَّهُ رَجُلاَ

وقد كرر جرير هذا المعنى فقال فى قصيدة أخرى (من الطويل)

وَلَوْ أَنَّهَا عُصْفُورَةٌ لَحَسِبْتَهَا مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْنَمَا

والمسومة : الخيل المعلمة فى الحرب ، وعبيد بالتصغير ، وأزنم بالزاى والنون : قبيلتان من يربوع ؛ قال صاحب مناقب الشبان ـ عند هذا البيت ـ نظيرُه قول جرير أيضا :

* مازلت تحسب كل شىء بعدهم * البيت

و يروى أن الأخطل لما سمع هذا البيت قال : قد استعان عليه بالقرآن ، يعنى قوله تعالى : (يحسبون كل صيحة عليهم) والمعنى فى الآية بأجل لفظ وأحسن

اختصار ، وقريب من هذا البيت وليس مثله قول الآخر (من الطويل)

إِذَا خَفَقَ الْعُصْفُورُ طَارَ فُؤَادُهُ وَلَيْثٌ حَدِيدُ النَّابِ عِنْدَ الثَّرَائِدِ

انتهى .

وقد أنشده صاحب الكشاف عند تفسير (يحسبون كل صيحة عليهم) قال : ومنه أخذ الأخطل :

* مَا زِلْتَ تَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَهُمْ *

انتهى ، وصوابه ومنه أخذ جرير كما ذكرنا .

وترجمة جرير تقدمت فى الشاهد الرابع من شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده أيضا ، وهو الشاهد الخامس والستون [من الرجز]

٦٥ — فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

على أن إسكان الفاء من زَفْرَاتها ضرورة ، والقياس فتحها ، قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر فى فصل نقص الحركة للضرورة : ومنه قول ذى الرمة [من الطويل] .

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الْهَوَى فِى الْمَفَاصِلِ

حكم لرفضات وهى اسم بحكم الصفة ، ألا ترى أن رفضات جمع رَفْضَة ، ورفضة اسم ، والاسم إذا كان على وزن فَعْلَة وكان صحيح العين فإنه إذا جمع بالألف والتاء لم يكن بد من تحريك عينه اتباعا لحركة فائه نحو جَفْنَة وَجَفَنَات ، وإذا كان صفة بقيت العين على سكونها ، نحو ضَخْمَة وضَخْمات ، وإنما فعلوا ذلك فرقا بين الاسم والصفة ، وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته ، واحتمل لذلك ثقل الحركة ، وأيضاً فان الصفة تشبه الفعل لأنها ثانية عن الاسم غير الصفة ؛ كما أن الفعل ثان عن الاسم ، فكما أن الفعل إذا لحقته علامة جمع نحو ضربوا ويضربون

لم يغير ، فكذلك لم تغير الصفة إذا لحقتها علامتا الجمع وهما الألف والتاء ، فكان ينبغى على هذا أن يقول: رَفَضَات ، إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن العين ، ومما يبين لك صحة ماذكرته من أن تسكين العين إنما هو بالحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك فى الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذى هو صفة ، ألا ترى أن كل واحد منهما قد يقع موقع صاحبه ، يقال : رجل عَدْل : أى عادل ، فوقع المصدر موقع اسم الفاعل ، وقال تعالى (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) أى كذب ، فوقع كاذبة وهو اسم الفاعل موقع كذب وهو مصدر ، انتهى . وهذا البيت من رجز أوله :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلاَتِهَا ... يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا ... وَتَنْقَعَ الْغُلَّةَ مِنْ غُلاَّتِهَا

وفيه شواهد : الأول علّ بفتح اللام وكسرها ، استدل به البصريون على أن عَلَّ أصله لَعَلَّ واللام فى أولها زائدة ، وردوا على الكوفيين فى زعمهم أنها أصلية ، وقد ذكرنا مايتعلق به فى الحروف المشبهة بالفعل من شرح شواهد شرح الكافية . الثانى : روى بجر «صروف» واستدل به على أن عَلَّ حرف جر ، وقد تقدم الكلام عليه هناك . الثالث : نصب المضارع بأن بعد الفاء فى جواب الترجى وهو نصب « تستريح » قال الفراء عند تفسير قوله تعالى (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فأطلع) بالرفع يرده على قوله « أبلغ » ومن جعله جوابا للعلى نصبه ، وقد قرأ به بعض القراء ، قال : وأنشدنى بعض العرب *عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ* إلى آخر الأبيات الثلاثة الأول . وقال : فنصب على الجواب بلعل ، وأنشده أيضا فى سورة «عَبَسَ» قال : قد اجتمع القراء على (فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى) بالرفع ، ولو كان نصبا على جواب الفاء للعلّ كان صوابا ، أنشدنى بعضهم * علّ صروف الدهر * إلى آخر الأبيات الأربعة . ولم يذكر قائل الرجز فى الموضعين .

وتبع ابن مالك الفراء لوروده في النظم والكلام الفصيح ، كما تقدم .

قال أبوحيان في الارتشاف : وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء ، وزعموا أن لعل يكون استفهاما ، وذهب البصريون إلى منع ذلك ، والترجي عندهم في حكم الواجب ، قيل : والصحيح مذهب البصريين لوجوده نظماونثراً ، ومنه قوله تعالى (وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتَنفَعَهُ الذكرى) في قراءةعاصم ، وهي [قراءة] من متواتر السبع ، ويمكن تأويل النصب ، انتهى .

وقد ذكر تأويله ابن هشام في الباب الرابع من المغني ، قال : وقيل في قراءة حفص (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطَّلِعَ) بالنصب : إنه عطف على معنى لعلي أبلغ ، وهو لعلي أن أبلغ ، فإنَّ خبر لَعَلَّ يقترن بأنْ كثيرا ، نحو قوله عليه السلام : « فلعل بعضكم أن يكون ألْحَنَ بحجتهمن بعض» ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد :

* وَلُبْسُ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي : إن في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني ، انتهى .

وقوله « عَلَّ صروف الدهر » جمع صَرْفٍ كَفَلْسٍ وفُلُوس ، وهو الحادثة والنائبة المغيِّرة من حال إلى حال بالتصرف ، وضمير « دولاتها » لصروف الدهر ، والدَّوْلة : بفتح الدال وضمها ، قال الأزهري : هي الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطة والسرور ، وقال أبو عبيد : الدولة بالضم : اسم الشيء الذي يُتَدَاوَلَ به بعينه ، والدَّوْلَةُ بالفتح : الفعل ، وقيل : الدولة في الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى ، يقال : كانت لنا عليهم الدَّوْلَة ، والدُّولة بالضم في المال ، يقال : صار الفيء دُولَةً بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا

ـذا فى العباب ؛ وقوله « يُدِلْننا » هو مضارع أَدَالَهُ مسند إلى النون ضمير الصروف ، أو ضمير الدولات ، ونا : مفعوله كما تقول من أقام : إن النساء يُقمننا ، قال صاحب العباب : الإدالة : الغلبة ، يقال : اللهم أدِلْنِى على فلان وانصرنى عليه ، وتداولته الأيدى : أخذته هذه مرة وهذه مرة ، وقوله تعالى (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ) أى : نديرها ، من دال : أى دار ، انتهى : وقال ابن الأثير فى النهاية : وفى حديث وفد ثقيف «نُدَال عليهم ويُدَالونَ علينا» الإدالة : الغلبة ؛ يقال : أُدِيلَ لنا على أعدائنا : أى نصرنا عليهم ، وكانت الدولة لنا ، والدولة : الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء ، ومنه حديث أبى سفيان وهرقل « ندال عليه ويدال علينا » أى : نغلبه مرة ويغلبنا أخرى ، ومنه حديث الحجاج « يوشك أن تُدَالَ الأرض منا » أى تجعل لها الكرة والدولة علينا فتأكل لحومنا كما نأكل ثمارها وتشرب دماءنا كما نشرب مياهها ، انتهى كلامه . فعرف من هذا كله أن الإدالة متعدية إلى مفعول واحد صريحاً وإلى الثانى بحرف جر ، فضمير المتكلم مع الغير مفعوله وأما اللَّمَّة فمنصوبة على نزع الخافض : أى على اللمة ؛ ولم يصب العينى فى قوله : « واللمة مفعول ثان ليدلننا » انتهى . واللَّمة بفتح اللام ، قال الجوهرى : هى الشدة ، وأنشد هذا البيت . وفى النهاية لابن الأثير : وفى حديث ابن مسعود رضى الله عنه « لابن آدم لَمَّتان لَمَّة من الملك ولَمَّة من الشيطان » اللَّمة : الهمة والخطرة تقطع فى القلب ، أراد إلمام الملك أو الشيطان به والقرب منه ؛ فما كان من خطرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان ، انتهى وهذا المعنى أنسب ، وروى فى بعض الكتب « يُدْلِيَنَّنا » بمثناة تحتية بعد اللام ، وهو مضارع أَدْلَى دَلْوَهُ فى البئر إدْلاَء : أى أرسلها ، وهذا لامناسبة له ، وهو تحريف من النساخ ، وقوله « من لماتها » متعلق بمحذوف حال من اللمة ، ويجوز أن يكون وصفاً لها لكون اللمة معرفة بلام الجنس فتكون قريبة من النكرة ،

وقال العينى صفة للمة تقديره اللمة الكائنة من لماتها ، هذا كلامه فتأمله [1] وقوله « فتستريح النفس » نصب تستريح بأن المقدرة بعد الفاء فى جواب الرجاء ، والنفس فاعل ، واللام عوض عن الياء : أى نفسى ، والزفرة ، الاسم من زَفَرَ يَزْفِرُ من باب ضرب زَفيراً ، والزفير : اغتراق النفس محركة بالشدة ، وأنشد الجوهرى هذا البيت هنا ونبه على أن تسكين الفاء ضرورة ، وقوله « وتنقع الغلة » بالنصب معطوف على تستريح ، والفاعل ضمير النفس ، والغلة مفعوله ، ونقع من باب نفع ، فى الصحاح : ونقع الماء العطش نقعا ونُقُوعاً : أى سكنه ، وفى المثل « الرشف أنقع » أى : أن الشراب الذى يترشف قليلا قليلا أقطع للعطش وأنجع وإن كان فيه بطء ، والغلة بضم المعجمة وهى حرارة العطش .

* * *

وأنشد بعده أيضا ، وهو الشاهد السادس والستون [من الطويل] :

٦٦ — * أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

على أن بَيَضَاتٍ بفتح العين جاء على لغة هذيل ، فإنهم يفتحون العين فى جمع فعلة صحيحا كان أو معتلا .

وهذا صدر ، وعجزه :

* رفيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ *

قال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : الرائح : الذى يسير ، والمتأوب الذى يسير [2] ، يصف ظليما ، وهو ذكر النعامة ، شبه به ناقته ، فيقول : ناقتى فى سرعة سيرها ظليم له بيضات يسير ليلا ونهاراً ليصل إلى بيضاته رفيق بمسح المنكبين

---

(١) هو صحيح لاغبار عليه ، ولاندرى كيف يلمز العينى فى ذلك مع أنه يقرر جواز كون الجار والمجرور صفة للمحلى بأل الجنسية .

(٢) كذا ، ولعله « الرائح : الذى يسير نهارا ، والمتأوب : الذى يسير ليلا »

عالم بتحريكهما فى السير سبوح حسن الجرى ، وإنما جعله أخا بيضات ليدل على زيادة سرعته فى السير لأنه موصوف بالسرعة ، وإذا قصد بيضاته يكون أسرع ، انتهى .

وهذا البيت لم أقف على تتمته ولا قائله ، والله أعلم ، وقد ذكرنا فى شرحه ما أمكننا فى الشاهد الثالث والتسعين بعد الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد الشارح المحقق ، وهو الشاهد السابع والستون ، وهو من شواهد سيبويه [من البسيط] :

٦٧ — * فى أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلاَ *

على أن شُمُلا بضمتين جمع شمال بالكسر ، قال سيبويه : وقالوا أَذْرُع وذراع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء ، وإن عَنَوْا الأكثر كما فعل ذلك بالأكف والأرجل ، وقالوا شِمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التى فيها فقالوا شَمَائِلَ كما قالوا فى الرسالة رَسَائل إذ كانت مؤنثة مثلها ، وقالوا شُمُلٌ فجاءوا بها على قياس جُدُد ، وقال الأزرق العنبرى :

طِرْنَ انْقِطَاعَةَ أَوْتَارٍ مُحَظْرَبَةٍ ... فِى أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمُلاَ

انتهى .

قال الأعلم : « الشاهد فى جمعه شِمَالاً على شُمُلٍ تشبيها بجِدارٍ وجُدُر ؛ لأن البناء واحد ، والمستعمل أَشْمُل فى القليل ؛ لأن الشمال مؤنثة ؛ وشمائل فى الكثير ، وصف طيرا فشبه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند الجذب والنزع عن القوس ، وأوقع التشبيه على الانقطاع لأنه سبب الصوت المشبه به ؛ وأنث الانقطاع لتحديد المرة الواحدة منه ، والمحظربة : المحكمة الفتل الشديدة ، والأقوس : جمع قوس ، وقوله نازعتها أيمن شملا أى جذبت هذه إلى ناحية وهذه إلى ناحية أخرى لأن جاذب الوتر تخالف يمينه شماله فى جذبها وتُنَازعها » انتهى .

والحظربة بالحاء المهملة والظاء المعجمة — كالحضربة بالضاد المعجمة بدلها : شدة الفتل ووتر محظرب ومحضرب ، كذا فى العباب . وقوله « نازعتها » الضمير المؤنث ضمير الأوتار ، ونازع يتعدى إلى مفعول واحد ، يقال : نازعه فى كذا ، فأيمن فاعله ، وشُمُلاَ مفعوله ، فتعديته إلى ضمير الأوتار من قبيل الحذف والايصال ، والتقدير نازعت اليمين شمالَها فى جذب الأوتار : أى غالبت الأيمن الأشمل فى جذبها ومدها ، يقال : نزع الرجل فى القوس أو الوتر ، إذا مد أحدهما .

والأزرق العنبرى لم أقف على ترجمته ولا على أصل شعره هذا ، والله أعلم

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والستون [من الرجز]

٦٨ — * حَتَّى رَمَى مَجْهُولَهُ بِالْأَجْنُنِ *

على أن جمع جنين على أجنن شاذ ، والجنين : الولد مادام فى بطن أمه ؛ لأنه جُنّ : أى ستر

قال السخاوى فى سفر السعادة : أجنن جمع جنين ، ويروى قول رؤبة : —

* إذا رمى مجهوله بالأجْبُنِ * بالباء على أنه جمع جبين ، وبالنون على أنه جمع جنين ، فمن رواه بالباء فمعناه ينظرون ماقدامهم من بُعد الطريق ، ومن رواه بالنون فمعناه أنه يُسْقط الأجنة ، وذكر الروايتين العبدى وعَيْزر ، انتهى

وعلى الروايتين الجمع شاذ ؛ لأن كلا من المفردين مذكر ، والقياس فى أَفْعُل أن يكون جمع فعيل إذا كان مؤنثاً

وهذا البيت من أرجوزة طويلة مدح بها بلال بن أبى بُرْدَةَ وذكر فيها قطع المفاوز والقفار حتى وصل إليه ، قال :

تَفْتَنُّ طُولَ الْبَلَدِ الْمُفَنَّنِ　　　إذَا رَمَتْ مَجْهُولَهُ بِالْأَجْبُنِ
وَخَلَّطَتْ كُلُّ دِلاَثٍ عَلْجَنِ　　　غَوْجٍ كَبُرْجِ الآجُرِ الْمُلَبَّنِ

بَلَّغْنَ أقْوَالاً مَضَتْ لاَتَنْثَنِي أبْقَى وَأمْضَى مِنْ حِدَادِ الأَذْأنِ

وصف إبله بشدة السير

قال شارح ديوانه : قوله « تفتن » يقول : تَشُقُّ هذا الطريق فى عُرض البلد وقوله : « المفنن » وهو الذى على غير جهة واحدة ، انتهى

وقوله : « إذا رمت » هكذا رأيته فى نسختين صحيحتين من ديوانه ، وفاعل « رمت » ضمير الإبل ، وضمير « مجهوله » للبلد ، والطريق المجهول : الذى لا يسلكه أحد لعدم مائه ونباته ، فلا يكون فيه علامة يستدل بها و « الأجبن » — بالجيم والموحدة — كذا رأيته ، قال شارح ديوانه : هو جمع جبين ، يقول : قد استقبلته ثم رمته بوجوهها ، ومعناه على رواية « الأجنن » بالنون أن هذه النوق من شدة وخْدِهِنَّ وفرط جَهْدهن يسقطن أجنتهن بمجهول هذا البلد ، ففيه قلب ، والأصل حتى رمت أجنتها بمجهوله ، والدِّلاَثُ بالكسر — : هى اللينة الأعطاف والعَلْجَن : الناقة المكتنزة اللحم ، والغوج — بفتح الغين المعجمة والجيم — اللينة الصدر ، قال شارحه : يقول : كأنها برج من آجر لبنٍ قد طبخ ، وقوله «بَلَّغْنَ» من التبليغ ، وأبقى وأمضى أفعل تفضيل صفة لأقوال ، وحِدَاد : جمع حديد بمعنى قاطع ، قال شارحه : يقال : أزْأنَ وَيَزْأنَ وَأزَنِي وَيَزَنِي ، منسوب إلى ذى يزَن ، و « بلغن » جواب إذا

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والستون [من الطويل]

٦٩ — . . . وَمَا لَوْمِى أخِى مِنْ شِمَالِيَا *

على أن شمالا بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا ، والمراد هنا الجمع : أى من شمائلى .

قال سيبويه : «وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعا» وقال السيرافى

« هو فى هذا البيت جمع » وتبعه ابن جنى ، قال فى سر الصناعة : « وقالوا أيضاً فى جمع شمال ، وهى الخليقة والطبع : شمال ، قال عبد يغوث :

* وما لومى أخى من شماليا *

أى من شمائلى » انتهى .

وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح المعروفة ، فإنها لم يقل أحد إنها تكون جمعا ومفردا ، وفى شينها الفتح والكسر ، بخلاف معنى الطبع فان شينها مكسورة لا غير ، وإنما جعلوه هنا جمعا لأجل من التبعيضية ، كما يأتى فى البيت الآتى وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد ، وجمعه شمائل ، قال [من الوافر]

هُم قَوْمِى وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ   شَمَائِلَ بَدَّلُوهَا مِنْ شِمَالِى

وأجاز أبو على الفارسى فى الايضاح أن يكون ما فى البيت مفردا وجمعاً ، وغلب الإفراد ، قال أحد الشراح أبياته : ألا ترى أنه يسوغ أن يكون المعنى وما لومى أخى من طبعى ، فلذلك لم يجعله نصافى الجمعية ، والدليل على أنه قد يكون جمعا قول لبيد رحمه الله :

* هُمُ قَوْمِى وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُم * — البيت

ومثل شمال « عِصَام » حكى أبو زيد أنه يكون واحدا وجمعاً ، والعصام : ما يُشَدُّ به الدَّلْو والقربة ، ومثلهما دِلَاص وهِجان ، تقول : ناقة هجان ونوق هجان ، ودرع دلاص وأدرع دلاص ، إلا أن مجىء دلاص وهجان فى حال الجمع على صيغة المفرد أحسن من مجىء شمال وعصام فى حال الجمع على صيغة المفرد ، على أنهما صفتان ، وقيل : الصفة تكسر على فِعال ، نحو ظريف وظِرَاف ، وفِعَال أحق بفعيل ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى

ثالثه حرف لين زائد لحسن تكسيره [تكسيرَهُ] لذلك ، فأما قولهم رجل جُنُب ورجال جُنُب فليس من هذا الباب ، وإن كان فُعُل من أبنية الجمع ، بل من قبيـل الوصف بالمصدر ؛ لأنك تقول : رجلان جُنُب ، فتصف به الاثنين ، ولا تقول ناقتان هجان ، ولا درعان دلاص ، وكذلك ما كان من الأسماء واقعاً على الواحد والجمع ، ولم يكن على وزن من أوزان الجموع ؛ ليس من باب دِلَاص نحو حَشَم ، تقول : هم حَشَمٌ لى ، وهذا الغلام حشم لى ، وهذا أسَدٌ عِنَاش ، ومن كلام عمرو بن معدى كرب يوم القادسية «يامعشر المسلمين ، كونوا أُسُداً عِنَاشاً» بل نعتقد فى حشم أن يكون مفردا ، واسم جمع ، وأما عِنَاش فالوصف به من قبيل الوصف بالمصدر ، يقال : عانشه : أى عانقه ، فتقول على هذا : هما أسدان عِنَاش

وهذا المصراع من قصيدة طويلة لعبد يغوث الحارثى ، وهو جاهلى ، وقد شرحناها كاملة فى الشاهد الخامس عشر بعد المائة من شرح شواهد شرح الـكافية ، وقبله :

أَلَا لَا تَلُومَانِى كَفَى اللَّوْمَ مَابِيَا   فَمَا لَـكُمَا فِى اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلا لِيَا

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا   قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِى أَخِى مِنْ شِمَالِيَا

وقليل : ضد كثير ، ويستعمل بمعنى النفى ، وهو المراد هنا ، بدليل قوله « فما لـكما فى اللوم خير ولا ليا »

يقول: اللوم على الفائت قليل نفعه لا يُجْدِى إسماعه ولا سمعه شيئا فلذلك طهرت منه شمالى وصنت عنـه مقالى ، والخطاب لمن أسره ، وهو أبو عِصْمَةَ من تَيْم الرباب ، وقوله « وما لومى إلخ » جملة معطوفة على أنَّ وصلتها ، وساغ ذلك لأنها مصدرة بما النافية ، والجملة إذا كانت كذلك جاز تعليق فعل القلب الداخل

عليها ووقوعها موقع مفعوليه ، كما أن أنَّ وصلتها تقع موقعها ، وقد يجوز أن تكون معطوفة على قوله فى البيت قبله « فما لكما فى اللوم خير ولا ليا » ، ويكون قوله « ألم تعلما أن الملامة نفعها قليل » جملة اعترض بها بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولا ينبغى أن تجعل معطوفة على قوله « ألم تعلما » لأن الجملتين ليستا لمقام واحد

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السبعون [من الرجز] :

٧٠ * — دَعْهَا فَمَا النَّحْوِىُّ مِنْ صَدِيقِهَا *

على أن صديقاً فيه جمع ؛ لأن من للتبعيض ، ولا يصح أن يكون النحوى بعض صديق ، بل يكون بعض الأصدقاء ، كأنه قال : دعها فما النحوى من أصدقائها ، كما تقول : دعنى فما أنت من أشكالى ، وفعيل من صيغ الجمع كالكليب والعبيد ، ومثله قول قَعْنَب ابن أم صاحب [من البسيط]

مَا بَالُ قَوْمٍ صَدِيقٍ ثُمَّ لَيْسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيْسَ لَهُمْ عَهْدٌ إِذَا ائْتُمِنُوا

وقول جرير : [من الطويل]

دَعَوْنَ الْهَوَى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَا بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ

وحكى أبو حاتم عن أهل الحجاز أنهم يقولون : حدثنى بعض صديق

والنحوى : العالم بصنعة الإعراب ، والنحوى أيضاً : المنسوب إلى نَحْوٍ ، بطن من العرب ، وهو نَحْوُ بن شمس بن عمرو بن غالب بن الأزد

قال الصاغانى فى العباب : قال ابن دريد : أخبرنا أبو عثمان عن التَّوَّزِىّ ، قال : كان رؤبة يقعد بعد صلاة الجمعة فى رَحْبة بنى تميم فينشد ، ويجتمع الناس إليه ، فازدحموا يوماً ، فضيّقوا الطريق ، فأقبلت عجوز معها شىء تحمله ، فقال رؤبة :

تَنَحَّ لِلْعَجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا قَدْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةً مِنْ سُوقِهَا

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِىُّ مِنْ صَدِيقِهَا

أى : من أصدقائها ، انتهى

وقال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسى : ولعل المخاطب على هذه الحكاية رجل من نحو بن شمس ، وقيل : إن المخاطب بقوله « دعها » يونس بن حبيب النحوى ، وذلك أن رؤبة كان يسير ومعه أمه إذْ لقيهما يونس ، فجعل يداعب والدة رؤبة ويمنعها الطريق ، فخاطبه رؤبة بهذه الأبيات ، وقيل : هـذا الشعر لامرأة من العرب خاطبت به أبا زيد الأنصارى ، قال ابن الأنبارى : مرت امرأة من العرب بأبى زيد النحوى وأصحابه ، وقد منعوا الطريق ، فلم يمكنها أن تجوز ، فخاطبته بالأبيات : أى أن هؤلاء إنما لازموك لصداقتهم ، وأنا لست كذلك ، فدعنى أسير

وينبغى أن يجعل الألف واللام فى « النحوى » للجنس ، كأنه قال : ماهذا الجنس من صديقها ؛ لأنك إن لم تجعل أل كذلك لزم أن يكون الظاهر واقعا موقع ضمير المخاطب فى غير نداء ولا اختصاص ، ألا ترى أنه يخاطب النحوى ، فكان ينبغى أن يقول : فما أنت من صديقها

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى والسبعون [من البسيط]

٧١ — إنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِى وَهْبٍ بِمَوْجُودِ

على أن خليفا قد ورد بمعنى خليفة ؛ فيكون جمعُ خليف على خلفاء وجمع خليفة على خلائف

قال أبو حاتم : إنه يقال خليف ، وجمعه خلفاء ، واستشهد له بهذا البيت ، ولم يحفظ سيبويه ولا أبو عمرو خليفا ، بل جعلا خُلَفَاء تكسير خليفة من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر ، فحمل على المعنى

قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسى : إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفة إلا فى هذا البيت ، وهو الأظهر ، فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون مما رخم فى غير النداء ضرورة ، نحو قوله [من الرجز]

* لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالِ مَكْرُمِ *

يريد مكرمة ، انتهى

والبيت آخر أبيات خمسة لأوس بن حَجَرَ التميمى الجاهلى ، وهى :

يَا عَيْنُ جُودِى عَلَى عَمْرِو بْنِ مَسْعُودِ   أَهْلِ الْعَفَافِ وَأَهْلِ الْحَزْمِ وَالْجُودِ

أَوْدَى رَبِيعُ الصَّعَالِيكِ الْأُلَى انْتَجَعُوا   وَكُلُّ مَا فَوْقَهَا مِنْ صَالِحٍ مُودِ

الْمُطْعِمُ الْحَىَّ وَالْأَمْوَاتَ إِنْ نَزَلُوا   شَحْمَ السَّنَامِ مِنَ الْكُومِ الْمَقَاحِيدِ

وَالْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْمِعْكَاءَ يَشْفَعُهَا   يَوْمَ النِّضَالِ بِأُخْرَى غَيْرَ مَجْهُودِ

إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ   البيت

وعمرو بن مسعود : ابْنُ عدى الأسدى ، وهو المقول فيه وفى خالد بن نضلة الأسدى [من الطويل] :

أَلاَ بَكَرَ النَّاعِى بِخَيْرَىْ بَنِى أَسَدْ   بِعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَ بِالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

قال ابن هشام فى السيرة : هما اللذان قتلهما النعمان بن المنذر اللخمى وبنى عليهما الْغَرِيَّيْنِ بظهر الكوفة .

وقال القالى فى الذيل : إن الذى قتلهما المنذر ، ومن أجلهما اتخذ يوم البؤس و يوم النعيم .

وقال ابن السيرافى فى شرح أبيات إصلاح المنطق : إن الذى قتلهما كسرى .

وأودى : هلك ، واسم الفاعل مُودٍ ، والصُّعْلُوك : الفقير ، والكوم : جمع

كَوْمَاء ، وهى الناقة السمينة ، والمَقاحيد : جمع مِقْحَاد ، وهى الناقة العظيمة السنام ، والمِشْكاء — بكسر الميم والمد — الإبل الغِلاظ الشداد ، والنُّضَال : المحاربة بالسهام . قال ابن حبيب : العرب تقول : فلان خليفة فلان ، إذا قام مقامه وفعل فعله ، وإن لم يستخلفه ، وأنشد هذه الأبيات ، وأبو وهب : كنية عمرو بن مسعود ، يقول الشاعر : إذا مات أحد خلفه من يقوم مقامه ويفعل مثل فعله ، إلا أبا وهب ؛ فإنه لم يخلفه أحد فى جوده وشجاعته .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والسبعون [من الرجز] :

٧٢ — * أَخذْتِ خَاتَامِى بِغَيْرِ حَقّ *

على أن خاتاما لغة فى خاتم ، وعليه جاء فى الجمع خواتيم .

وقال المبرد فى الكامل : فَاعَالٌ نظيره من الكلام سَابَاطٌ وَخَاتَامٌ ، قال الراجز [من الرجز] :

يَا مَيُّ ذَاتَ الجَوْرَبِ المُنْشَقِّ ... أَخَذْتِ خَاتَامِى بِغَيْرِ حَقِّ

انتهى

وقال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه عليه : « يقال خَاتَم بفتح التاء وكسرها ، وخَيْتَام على وزن دَيَّار ، وخاتام على وزن سَابَاط » انتهى .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والسبعون [من الوافر] :

٧٣ — * وَمِثْلِى فِى غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ *

على أنه جمع غائب ، وهو جمع شاذ .

قال الشاطبى فى شرح الألفية : ذكر السيرافى أنه وجد غير ذلك ، قال عتيبة بن الحارث لجزء بن سعد [من الوافر] :

أُحَامِى عَنْ ذِمَارِ بَنِى أَبِيكُمْ ... وَمِثْلِى فِى غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ

فقال جَزْءٌ : نعم ، وفى شواهدنا ، قال : وهذا جمع غائب وشاهد من الناس ، انتهى .

وأحامى : من الحماية ، وهى الحفظ ، والذمار : بكسر الذال المعجمة ، قال صاحب الصحاح : وقولهم « فلان حامى الذمار » أى إذا ذُمِّرَ (١) وغَضِب حمى ، و« فُلان أمنع ذماراً من فلان » ويقال : الذِّمار : ما وراء الرجل مما يحقُّ عليه أن يحميه ؛ لأنهم قالوا : حامى الذمار ، كما قالوا : حامى الحقيقة ، وسمى ذماراً لأنه يجب على أهله التذمر له ، وسميت حقيقة لأنه يحق على أهلها الدفع عنها ، و« ظل يتذمر على فلان » إذا تنكر له وأوعده .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الرابع والسبعون [من الكامل] :

٧٤ — وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ
خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

على أن جمع ناكس على نواكس مما هو وصف غالب أصل ، وأنه فى الشعر شائع حسن ، قاله المبرد .

أقول : الذى قاله المبرد فى الكامل بعد إنشادهذا البيت إنما هو « وفى هذا البيت شىء يستطرفه النحويون ، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فوَاعل ؛ لئلا يلتبس بالمؤنث ، لا يقولون : ضَارِب وضوارب ؛ لأنهم قالوا : ضاربة وضوارب ، ولم يأت هذا إلا فى حرفين : أحدهما فوارس ؛ لأن هذا مما لا يستعمل فى النساء ، فأمنوا الالتباس ، ويقولون فى المثل « هو هالك فى الهوالك » فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال ؛ لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله ، فقال « نَوَاكس الأبصار » ولا يكون

---

(١) أى : استثير

مثل هـذا أبداً إلا ضرورة ، انتهى كلامه ، فتأمله مع ما نقلوه عنه ، وقد ذكرنا في الشاهد الثلاثين من شواهد شرح الكافية أن ما جمع من هذا النمط إحدى عشرة كلمة[1] ، وقد ذكرنا هناك — مما يتعلق بشرح البيت مستوفى ، وشرح القصيدة ، وذكرسببها ، مع ترجمة يزيد والفرزدق — ما فيه كفاية ؛ ويزيد هو يزيد بن الْمُهَلَّب بن أبي صفرة أحد الشجعان والكرماء ، كان والياً على خراسان من قبل بني أمية .

* * *

وأنشد بعده [من الهزج] :

لَقَدْ أغْدُو عَلَى أشْقَـــرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

وتقدم شرحه في الشاهد الواحد والأربعين من هذا الكتاب .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والسبعون [من الوافر] :

٧٥ — * فَمَا وَجَـدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ

حَـــلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

على أنه جمع أسود وأحمر جمع تصحيح لضرورة الشعر .

وحلائل : مفعول وجدت ، وهو جمع حليل ، وهو زوج المرأة .

والبيت من قصيدة لحكيم الأعور هجابها قبائل مُضَر ، وتقدم الكلام عليه في الشاهد الرابع والعشرين من أوائل شرح شواهد شرح الكافية

* * *

(١) ذكرنا هذه الكلمات في شرحنا على الشافية عند الكلام على هذا البيت (ج ٢ ص ١٥٤)

وأنشد الجاربردى هنا ، وهو الشاهد السادس والسبعون [من الطويل] :

٧٦— أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

على أن الأحوص بالنظر إلى كونه فى الأصل وصفا جمع على الحوص ، وبالنظر إلى الاسمية جمع على أحاوص

والبيت من قصيدة للأعشى ميمون هجابها عَلْقَمَةَ بن عُلَاثَةَ الصحابى ، وأراد بالحوص والأحاوص أولاد الأحوص بن جعفر ، وهم : عوف بن الأحوص، وعمرو بن الأحوص ، وشُرَيح بن الأحوص ، وربيعة بن الأحوص

والأحوص : اسمه ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وسمى الأحوص لضيق كان فى عينه ، قال صاحب الصحاح : والحَوَص بمهملتين مفتوحتين : ضيق فى مؤخر العين ، والرجل أحوص

وعلقمة هو عَلْقَمَة بن عُلَاثة بن عوف بن الأحوص المذكور ، وعبدعمرو هو ابن شريح بن الأحوص ، فهو ابن عم علقمة

وكان سبب هجو الأعشى أن علقمة كان تهدده بالقتل ، وقد شرحناه بقدر الكفاية فى الشاهد السادس والعشرين من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده [من الرجز]

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ *

وتقدم شرحه فى الشاهد الخامس والعشرين من هذا الكتاب

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع والسبعون [من الطويل]

٧٧ — * جَنَى النَّحْلِ فِى أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ *

على أن العرب جوّزوا فى جمع مُفْعِل المؤنث زيادة الياء وتركها ، وعلى الترك

جاء مطافل ؛ فإنه جمع مُطْفِل : أى امرأة ذات طفل ، وجاء المطافيل أيضاً فى جمعه بزيادة الياء فى بيت بعده ؛ فإن المصراع من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، وهذان بيتان منها فى التغزل :

وَإن حَدِيثاً مِنْكِ لَوْ تَبْذُلِينَهُ ... جَنَي النَّحْلِ فِى أَلْبَانِ عُوذٍ مَطَافِلِ

مَطَافِيلَ أَبْكارٍ حَدِيثٌ نِتَاجُهَا ... تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاصِلِ

يقول : إن حلاوة حديثك لو تفضلت به حلاوةُ العسل مَشُوبا باللبن

والجنى : أصله الثمر المجتَنَى ، فاستعاره ، والعوذ : الحديثات النّتاج ، واحدها عائذ — بالعين المهملة والذال المعجمة — قال السكرى فى شرح أشعار الهذليين : « ألبان العوذ أطيب ، لأنها إذا عتقَ لبنها تغير ، يقول : حديثك كأنه العسل ممزوجاً بألبان الإبل ، وقال الإمام المرزوقى فى شرحه : مطافل جمع مُطْفِل وهى التى معها طفلها ، وإنما نكر قوله حديثاً منك ليبين أن موقع كلامها منه على كل وجه ذلك الموقع ، ودل بقوله لو تبذلينه على تمنعها وتعذر ذلك من جهتها» انتهى.

وقال ابن هشام فى شرح بانت سعاد : « العوذ : جمع عائذ ، وهى القريبة العهد بالنتاج من الظباء والإبل والخيل ، فاذا تجاوزت عشرة أيام من يوم نتاجها أو خمسة عشر فهى مطفل ، وسميت بذلك لأن معها طفلها ، وجمعها مطافل ، والمطافيل بالياء إشباع » انتهى .

وقال شارح ديوان الأعشى : « العوذ : الحديثات العهد بالنّتاج قبل أن توفى خمس عشرة ليلة ، ثم هى مطفل بعده »

وقال ابن خلف : « هى الحديثة العهد بالنّتاج كان معها ولدٌ أو لم يكن ، وهو جمع عائذ ، وهو جمع غريب ، ونظيره حائل وحُوْل ، وفارِه وفُرْه » ، وقال الأعلم : « وسميت عائذا لأن ولدها يعوذ بها لصغره ، و بنى على فاعل لأنه على نية النسب ، لا على مايوجب التصريف ، كما قالوا عيشة راضية » انتهى . والبكر

— بالكسر — التى ولدت بطناً واحداً ، وخصها لأن لبنها أطيب الألبان ، والحديث : نقيض القديم ، والنِّتاج : اسم يجمع وضع جميع البهائم ، وقد خصّ بعضهم الغنم بالولادة ، ويُشَاب : يخلط ، والمفاصل : الحجارة الصلبة المتراصفة ، وقيل : مابين الجبلين ، وقيل : مُنْفَصَل الجبل من الرملة يكون بينهما رضراض وحصى صغار يصفو ماؤه ، وروى عن الأصمعى ، وقيل : ماء المفاصل هنا شيء يسيل من المفصلين إذا قطع أحدهما من الآخر ، شبيه بالماء الصافى ، قال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسى : « شبه ما بخلت به من حديثها بعسل مجعول فى ألبان هذه النوق ممزوجاً بماء شبيه فى الرقة والصفاء بماء المفاصل . واختار ابن يَسْعَوْنَ أن يراد بالمفاصل فى البيت الحجارة المتراصفة فى بطن المسيل لصفاء مائه وبرده ، قال : ويؤيده قول ذى الرمة [من الطويل] :

وَنِلْتُ سِقاطاً مِنْ حَدِيثٍ كَأَنَّه جَنَى النَّحْلِ مَمْزُوجاً بِمَاءِ الْوَقائِعِ

لأن الوقائع جمع وقيعة ، وهى منقع ماء فى الجبل ، وأن يراد بماء المفاصل فى البيت ما يسيل من بين المفصلين إذا قطع أحدهما من الآخر أحق وأخلق ، ويكون قد شبه الماء فى صفائه ورقته بماء المفاصل ؛ إذ لو أراد المعنى الأول لكان الوجه أن يجعله مشوباً بماء المفاصل لا بمثله ؛ لأن مايشبه من المياه بماء المفاصل دونه فى الصفاء والرقة ، فلما قال « بماء مثل ماء المفاصل » دل على أن المراد ماذكرته ، وقد قيل فى قول الشاعر [من الطويل] :

* عُقَارٌ كَمَاءِ النِّيء لَيْسَتْ بِخَمْطَةٍ *

إنه شبه الخمر بماء النِّيء فى الصفاء ، وقيل : فى الحُمرة ، فيكون على أحد القولين مثل قول أبى ذؤيب الهذلى » إلى هنا كلام شارح أبيات الإيضاح ، وقوله « مطافيلَ أبكار ... الخ » قال الإمام المرزوقى : « مطافيل بدل من قوله عوذ مطافل ، وأشبع الكسرة فى الفاء للزومها ، فحدثت الياء ، والأبكار : التى

وضعت بطناً واحداً ، لأن ذلك أول نتاجها ؛ فهي أبكار ، وأولادها أبكار ، وعلى هذا قالوا : باكورة الربيع ، وابنها أطيب وأشهى ؛ فلذلك خصه وجعله مزاجا وقوله تُشَاب في موضع الصفة لألبان عوذ : أي مشوبة بماء متناهٍ في الصفاء ، وقيل في المفاصل : إنهــا المواضع التي ينفصل فيها السهل من الجبل حيث يكون الرضراض ، فينقطع المــاء به ويصفو إذا جرى فيه : وهذا قول الأصمعي وأبي عمرو ، واعترض عليه فقيل : هلا قال « بماء من مياه المفاصل » وماله يشبهه به ولا يجعله منه ؟ فقيل : هذا كما يقال : مثل فلان لايفعل كذا ، والمراد أنه في نفسه لايفعل ، لاأنه أثبت له مثل ينتفي ذلك عنه ، ألا ترى أنه لو جعل ذلك لنظيره لــكان المدح لايعلق به ، وقد عُلم أن القصد إلى مدحه ، وعلى هذا قد حمل قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقال أبو نصر : أراد بالمفاصل مفاصل الجبل حيث يقطر الوَشَلُ ، وذلك أصفى من مياه المناقع والعيون ، وقال بعضهم : أراد تشاب بماء كالدمع صفاء ؛ فالمفاصل شئون الرأس ، وهي تسمى مفاصل ومواصل ، والدمع منهــا يخرج ، وهذا كما يقال : جئتك بخمرة كماء العين وأصفى من الدمع ، فالتشبيه حاصل في هذا الوجه ، وهو عندي حسن والمراد بماء العين الدمع لا غير ، وقال أبو سعيد : ماء المفاصل الدم ، وأراد بالمــاء الخمر ، وشبهها به ، وقال ابن الأعرابي : ماء المفاصل ماء اللحم النيء ، شبّه حمرته بحمرته ؛ وعُهْدَة هذين القولين عليهما دوني » هذا كلام المرزوقي ، وحديث : بمعنى حادث ، والنِّتاج : الولادة ، وتُشَاب : من الشَّوْب وهو الخلْط والْمَزْج ، والمفاصل : جمع مَفْصِل — بفتح الأول وكسر الثالث .

وأبو ذؤيب الهذلي شاعر مخضرم إسلامي تقدمت ترجمته في الشاهد السابع والستين من شرح شواهد شرح الــكافية

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والسبعون [من الطويل] :

٧٨ — * مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةَ مُجْفِلُ *

على أن ركبا لفظه مفرد ، بدليل عود الضمير إليه من صفته مفردا ، وهو مُجْفِلٌ .

وهذا المصراع عجز ، وصدره :

* فَعَبَّتْ غِشَاشاً ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّها *

وهو بيت من أبيات لامية العرب للشَّنْفَرَى ، فى وصف قطا وَرَدَتْ ماء وأنه سبقها إليه فشربت فضْلَتَهُ .

وقوله « فعبت غشاشا — الخ » العب : شرب الماء بلا مَصٍّ ، قال ثعلب : عَبَّ يعب ، إذا شَرب الماء فصبه فى الحلق صبا ، وفاعل « عَبَّتْ » ضمير القطا ، و« غِشَاشاً » بكسر الغين المعجمة بعدها شينان معجمتان — قال بعض أهل اللغة : معناه على عجلة ، وقال بعض آخر : أى قليلا أو غير مرىء ، يقول : وردت القطا على عجل ثم صدرت فى بقايا من ظلمة الفجر ، وهذا يدل على قوة سرعتها ، وقوله «من أحاظة» متعلق بمحذوف على أنه صفة لركب ، وأحاظة — بضم الهمزة بعدها حاء مهملة وظاء مشالة معجمة — قبيلة من الأزد فى اليمن ، ومجفل : صفة ثانية لركب ، وهو بالجيم اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع ، و « الركب » قال ابن قتيبة فى أدب الكاتب : أصحاب الإبل ، وهم العشرة ونحو ذلك ، قال شارحه ابن ابن السِّيد : هـذا الذى قاله ابن قتيبة قاله غير واحد ، وحكى يعقوب عن عمارة ابن عقيل قال : لا أقول راكب إلا لراكب البعير خاصة ، وأقول : فارس و بَغَّال وحَمَّار ، و يقوى هذا الذى قاله قول قُرَيْطٍ العنبرى [من البسيط] :

فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

والقياس يوجب أن هذا غلط ، والسماع يعضد ذلك ، ولو قالوا إن هذا هو

الأكثر فى الاستعمال لكان له وجه ، وأما القطع على أنه لا يقال راكب ولا ركب إلا لأصحاب الإبل خاصة فغير صحيح ؛ لأنه لا خلاف بين اللغويين فى أنه يقال : ركبت الفرس ، وركبت البغل ، وركبت الحمار ، واسم الفاعل من ذلك راكب ، وإذا كثرت الفعل قلت : رَكَّاب ورَكُوب ، وقد قال تعالى : (والخَيْلَ وَالبِغَالَ وَالحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً) فأوقع الركوب على الجميع ، وقال امرؤ القيس [من المتقارب] :

* إذَا رَكِبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلأَمُوا *

وقال زيد الخيل [من الطويل] :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِينَا فَوَارِسٌ *

وهذا كثير فى الشعر وغيره ، وقد قال تعالى : (فَرِجَالاً أو رُكْبَاناً) وهذا اللفظ لا يدل على تخصيص شىء بشىء ، بل اقترانه بقوله (فرِجَالاً) يدل على أنه يقع على كل ما يقع على الأرض ، ونحوه قول الراجز [من الرجز] :

بَنَيْتُه بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

فجعل الرَّكْب ضد الرَّجْل ، وضد الرَّجْل يدخل فيه راكب الفرس وراكب الحمار وغيرهما ، وقول ابن قتيبة أيضاً « إن الركب العشرة ونحو ذلك » غَلَطٌ آخر ؛ لأن الله تعالى قال : (والركب أَسْفَلَ منكم) يعنى مشركى قريش يوم بدر ، وكانوا تسعمائة وبضعاً وخمسين ، والذى قال يعقوب فى الركب هم العشرة فما فوقها ، وهذا صحيح ، وأظن أن ابن قتيبة أراد ذلك فغلط فى النقل ، انتهى كلام ابن السيد

وقد تكلمنا على هذا البيت بأبسط من هذا فى الشاهد السابع والخمسين بعد الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والسبعون [من الرجز]

٧٩ — * أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا *

على أن رَكْباً اسم جمع ، ولفظه مفرد ، بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات ، قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « جميع ما كان اسماً للجمع تحقِّره على لفظه ، أخبرنا أبو على أن أبا عثمان أنشده [من الرجز]

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا ... أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

فهذان تحقير رَكْب ورَجْل ، وهما اسمان للجمع بمنزله ركَّاب ورَجَّالَة ، وكان أبو الحسن يقول فى تحقير ركب : رُوَيْكِبُون ؛ لأنه جمع كسر عليه راكب ، وقولهم « رُكَيْب » يدل على خلاف مذهبه ، وهو قول سيبويه ، وهو الصواب انتهى .

والشعر لأُحَيْحَة بن الْجُلاَح ، وهو هكذا :

بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلٍّ ضاحيا ... بَنَيْتُهُ بِعَصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا

وَالشَّرُّ مِمَّا يَتْبَعُ الْقَوَاضِيَا ... أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

وأنشد صاحب الكشاف البيت الأخير عند تفسير قوله تعالى : (حَرَساً شَدِيداً) من سورة الجن ، على أن الحرس اسم مفرد بمعنى الْحُرَّاس كالْخَدَم بمعنى الْخُدَّام وكالرَّجْل والرَّكْب فى البيت فإنهما بمعنى الرجالة والرُّكَّاب

وقال شارح أبيات التفسير ين خضر الموصلى : هذا البيت كأنه فى وصف حِصْنٍ بناه ليمنعه من الحوادث لم أطلع له على خبر ، انتهى

أقول : أورد خبره الأصفهانى فى الأغانى ، قال : كان لأحيحة بن الْجُلاَح أُطُمان أُطُمٌ فى قومه يقال له المستظل ، وهو الذى تحصَّن فيه حين قاتل تُبَّعاً أبا كرب الحميرى ، وأطمه الضَّحْيَان بالعُصْبة فى أرضه التى يقال لها الغيابة ، بناه بحجارة سود بنى عليه منَارَة بيضاء مثل الْقَصَّة ، ثم جعل عليها مثاها ، يراها الراكب من مسيرة ،

وكانت الآطام عِزَّهُمْ وحصونهم يتحرَّزُونَ فيها من عدوهم ، ويزعمون أنه لما بناه هو وغلام له أشرف ثم قال : لقد بنيت حصنا حصينا مابنى مثله رجل من العرب أمنع منه ، ولقد عرفت موضع حجر منه لونزع لوقع جميعاً ؛ فقال غلامه : أنا أعرفه ، قال : فأرنيه يابنى ، قال : هوهذا ، وصرف إليه رأسه ، فلمارأى أحيحة أنه قد عرفه دفعه من رأس الأطم فوقع على رأسه فمات ، حتى لايعرف ذلك الحجر أحد ؛ ولما بناه قال :

* بَنَيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلٍّ ضَاحِيَا * الأبيات الأربعة

قال : وكان أحيحة سَيِّدَ قومه الأوس ، وكان رجلا صَنَعًا للمال شحيحاً عليه يبيع بيع الربا بالمدينة ، حتى كاد يحيط بأموالهم ، وكانت له تسع وتسعون بئرا كلها يُنْضَح عليها ، انتهى .

قال الزمخشرى فى كتاب الأمكنة : عَصْبة : موضع بقباء ، وأنشد الشعر المذكور ، انتهى .

وقال السمهودى فى تاريخ المدينة المنورة : أطم يقال له مستظل عندبئر غرس كان لأحيحة ثم صار لبنى عبد المنذر ، انتهى .

وقال صاحب الصحاح : والأُطم [مثل الأجم [1]] يخفف ويثقل ، والجمع آطام ، وهى حصون لأهل المدينة ؛ والواحدة أَطَمَةٌ بفتحات ، انتهى .

و« المستظل » معناه موضع الاستظلال ، و« الضَّحْيان » بمعنى الضاحى ، وهو البارز غير المستتر ، وكأنه سَمَّاه بهما ، ولما لم يستقم له فى الشعر الضَّحْيان جاء بالآخر موضعه ، وعَصبَة بفتح العين وسكون الصاد المهملتين فباء موحدة ، وليس لهذه الكلمات ذكر فى معجم مااستعجم لأبى عبيد البكرى ، ولافى

(١) سقطت هذه الكلمة من بعض النسخ ، وهى ثابتة فى بعض

فى الصحاح ، ولما لم يقف ابن برى على هذا النقل ظن أن العصبة الرجال ، فقال فى شرح أبيات الإيضاح للفارسى : العصبة من الرجال نحو العشرة ، واستعارها للجزء من المال ، وعلى هذا تكون مِنْ صفةً للعصبة متعلقة بمحذوف ، ويجوز أن يريد بالعصبة الرجال ومِنْ متعلقة ببنيته : أى بنيته من مالى بعصبة ، والباء متعلقة بمحذوف : أى مستعيناً بعصبة ، ويروى « غاديا » بالغين المعجمة من الاغتداء ، هذا كلامه .

وقوله « والشر » هو ضد الخير ، أراد أن الشر يتبع الأمور المقضية المحتمة وقوله « أخشى ركيباً - إلخ » صغر الرَّكْب والرَّجْل للتقليل ، وإذا كان يخشاهما مع قلتهما فخشيته مع كثرتهما من باب أولى ، والركب : اسم جمع راكب ، وقال صاحب المصباح : وراكب الدابة جمعه ركب كصاحب وصحب ، وكذا قال فى الرَّجْل ، قال : الراجل : خلاف الفارس ، وجمعه رَجْل ، مثل صاحب وصحب ، وكان ينبغى أن يقول : والراجل خلاف الراكب ، و « عاديا » صفة رجيْلا ، وصفة « ركيباً » محذوفة لدلالة الثانى عليه ، وهو من عَدَا عليه يعدو عَدْوا وعُدْوَاناً وعَدَاء ، بالفتح والمد ، إذا ظلم وتجاوز الحد .

وأحيحة بن الُجلَاح جاهلى ، وأُحَيْحَة بضم الهمزة وفتح الحاءين المهملتين بينهما ياء تصغير ؛ والُجلَاح — بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره حاء مهملة — وقد ذكرنا نسبه وترجمته فى شرح الشاهد السابع والعشرين بعد المائتين من شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثمانون [من الرجز] :

٨٠ — * وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِى أَرْهُطِهْ *

على أن الأرهُط مفرد الأراهط ، والأرْهُط جمع رهط — بفتح فسكون — قال

الصاغانى فى العُباب : رَهْط الرجل : قومه وقبيلته ، يقال : هم رهطه دِنْيَةً ، والرهط : ما دون العشرة من الرجال لا تكون فيهم امرأة ، وليس له واحد من لفظه ، مثل ذَوْدٍ ، وقال بعضهم : الرَّهْط عند العرب : عدد يجمع من سبعة إلى عشرة ؛ قال ابن دريد : وربما جاوز ذلك قليلا ، وما دون السبعة إلى الثلاثة النفر ، وقد يحرك فيقال : الرَّهَط ، والجمع أرهط ، وأنشد الأصمعى :

* وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِى أَرْهُطِهْ *

انتهى .

وقد ورد فى رجز رؤبة بن العجاج أيضاً ، قال [من الرجز] :

* وَهْوَ الذَّلِيلُ نَفَرًا فِى أَرْهُطِهْ *

وبهذا يرد على أبى على الفارسى فى زعمه أن اسم الجمع كرَكْب ورَجْل ورَهْط وطَيْر لا يجمع جمع قلة ، وقد قالوا أيضاً : قوم وأقوام ؛ قال فى المسائل البغدادية : حكى سيبويه أطيار ، وحمله على أنه جمع طائر ، مثل صاحب وأصحاب ، وشاهِدٍ وأشهاد ، وفَلُوٍّ وأفلاء ؛ لأن فَلُوًّا مثل فاعل فى الزيادة والزنة (١) ، فان قال قائل : هلا حمله على أنه جمع طَيْر ؟ قيل له : لا يكون عنده إلا جمع طائر ؛ لأن طائراً زعم أنه جمع على طير مثل تاجر وتَجْر ، وإذا كان مثل تَجْر ورَكْب لم يجز جمعه ، ألا ترى أنه لم نُجز ذلك (٢) فى جمع الجمع ؟ ويمتنع جمع هذا أيضاً من جهة القياس ؛ لأن تَجْراً وبابه يراد به الكثرة ، فحكمه إذا جمع أن يراد به التكثير ، وأفعال لا يراد به الكثرة ، بل خلافها ؛ فإن قيل : فهلا جاز جمعه على أفْعَال كما جاز إبِلَانِ ؟ قيل له : هذا قليل لا يقاس عليه ، فان قيل : فهلا جاز تكسيره كما جاز تحقيره ؟ حكى سيبويه رَجْلٌ ورُجَيْلٌ ، وكما

---

(١) يريد فى عدد الحروف دون الحركات

(٢) فى نسخة « لم نجز جواز ذلك »

قرأت على أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان قال : أنشدنى الأصمعى لأُحَيْحَةَ بن الْجُلاَح :

* أَخْشَى رُ كَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً عَادِيًا *

قيل : لا ينبغى أن يجوز التكسير من حيث جاز التصغير ، وذاك أن هذا الاسم على بناء الآحاد ، والمراد به الكثرة ، فلو كسر كما صغر لكان فى ذلك إجراؤه مجرى الآحاد وإزالته عما وضع له من الدلالة على الكثرة ، إذ كان يكون فى ذلك مساواته له من جهة البناء والتكسير والتحقير والحديث عنه كالحديث عن الآحاد ، نحو ما أنشده أبو الحسن [من الطويل] :

* لَهُمْ جَامِلٌ لاَ يَهْدَأُ اللَّيْلَ سَامِرُهْ *

وهذا كل جماته أو عامته ، فيجب إذا صغر أن لا يكسر فيكون بتولد تكسيره منفصلا مما يراد به الآحاد دون الكثرة ، ومتميزاً به منها ، على أن ركيبا فى البيت يجوز أن يكون محقراً على حذف الزيادة كباب أَزْهَرَ وزُهَير ،

فان قال قائل : أليس أشياء من باب رَكْب وَتَجْرٍ وجَامِلٍ ، وقد حدثكم أبو بكر عن أبى العباس قال علماؤنا عن الأصمعى قال : وقف أعرابى على خلف الأحمر ، فقال : إن عندك لَأَشَاوَى ؛ فكسر أشياء على أشَاوى ، فما أنكرت أن يجوز جمع طير وبابه ؟

قيل له : هذا أشبه ، لأنه مكسر على بناء يكون للكثير ، وأطيار للقليلَ ، وهذا ردىء لخروجه إلى حيز الآحاد ، وهذه حكاية نادرة ، لايجب القياس عليها

فان قيل : أليس ضأن من هذا الباب لأنه جمع ضائِن ، كما أن طيْراً جمع طائر ، فقد قيل : ضأن وضئين ، كما قالوا : عبد وعبيد ، وكلب وكليب ، فما أنكرت

أن يجوز تكسير طير وركب وبابه كما جاز تكسير ضأن إذ هو مثله ؟

قيل له : ليس ضئين عندنا جمع ضأن ، إنما هو جمع ضائن ، وليس ضائن بجمع ، إنما هو واحد ، ألا تراهم قالوا : ضائنة ، فأنثوا ، وقالوا : ضوائن ، فكسروا ؛ ولو كان جمعا لم يكسر كما لا يكسر ركب وجامل ونحوه ، هذا كلام أبى على

وقول الشاعر « وفاضح مفتضح — إلخ » الفضيحة : العيب ، وفَضَحه فَضْحاً من باب نفع ، كشف عيبه ، فتقديره : وكاشف عيب رهطه ومُنْكَشِفٍ عيبُه فى رَهْطِهِ

وهذا البيت لم أقف على قائله ، ولا عَلَى تتمته ، والله أعلم

***

وأنشد بعده [من السريع] :

* فِى كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلَاهْ *

وتقدم شرحه فى الشاهد الثامن والأربعين

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى والثمانون [من الرجز] :

٨١ * بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَذَى *

على أنه يجوز فى الشعر أن يجمع الجمع كما هنا ، فإنَّ أعْيُناً جمع عَيْن ، وقد جمع بالألف والتاء

والقذى : ما يسقط فى العين أو فى الشراب ، وَقَذِيَتْ عينه تَقْذَى قَذًى ، إذا سقطت فى عينه قَذَاة ، وقَذَتْ عينه تَقْذِى قَذْياً : أخرجت القذى ، وَأَقْذَيْت عينه : رميت فيها القذى ، وقذيتها تقذية : إذا أخرجت منها القذى

***

التقاء الساكنين

أنشد فيه ، وهو الشاهد الثانى والثمانون [من الرجز] :

٨٢ — أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرِفْ   تَخُطُّ رِجْلَاىَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

* تُكَتِّبَانِ فِى الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفْ *

على أن الشاعر نقل فتحة همزة ألف إلى ميم لام

وأورده الشارح المحقق فى شرح الكافية على أن مقصوده اللام والهمزة ، لاصورة « لا » ؛ فيكون معناه أنه تارة يمشى مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالألف ، وتارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطا شبيهاً باللام

وقد تقدم الكلام عليه هناك فى شرح الشاهد السابع من أوله بمالا مزيد عليه .

وهذه الأبيات الثلاثة لأبى النجم ، وهو راجز إسلامى ، قال الصولى : كان لأبى النجم العجلى صديق يسقيه الشراب فينصرف من عنده ثملا ، وأنشد له هذه الأبيات .

وَالْخَرِف — بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء — صفة مشبهة من خَرِفَ الرجل خَرَفاً من باب تعب ، إذا فسد عقله لكبره ، وخط على الأرض خطا : أعلم علامة ، و « كتب » بالتخفيف والتثقيل ، وتثقيله هنا لتكثير الفعل .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والثمانون [من المتقارب] :

٨٣ — لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا كَمَا   أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

على أن بعضهم جوز رد الألف مستشهدا بخظاتا ، فإنه يقال : خَظَا يخظو ، إذا تحرك ، وكان من حقه أن يقول : خَظَتَا ، كما يقال : غَزَتَا ، تثنية غَزَتْ ، إلا أنه رد الألف التى كانت سقطت لاجتماع الساكنين فى الواحد ، ولما تحركت

تاء التأنيث لأجل ألف التثنية رجعت الألف المحذوفة للساكنين ، وهـذا قول الكسائى .

وقال الفراء : أراد « خظاتان » ؛ فهو مثنى حذفت نونه للضرورة ، كما قال أبو دُوَاد [من الهزج] :

وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ

قال ابن قتيبة فى أبيات المعانى : يقال : لحمه خَظَا بَظَا ، إذا كان كثير اللحم صلبه ، والزُّحْلُوف : الحجر الأملس ، وقال امرؤ القيس :

* لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا * — إلخ

ويقال : هو خاظى البضيع ، إذا كان كثير اللحم مكتنزه ، وقوله « خظاتا » فيه قولان : أحدهما أنه أراد خظاتان كما قال أبو دُوَاد ، فحذفت نون الاثنين ، يقال : متن خظاة ومتنة خظاة ، والآخر أنه أراد خَظَتَا : أى ارتفعتا ، فاضطر فزاد ألفاً ، والقول الأول أجود ؛ وقوله « كما أكب على ساعديه النمر » أراد كان فوق متنها نمرا باركا لكثرة لحم المتن » انتهى كلام ابن قتيبة .

وأيد ابن جنى قول الكسائى ؛ قال فى سر الصناعة : وأما قول امرىء القيس :

* لها متنتان خظاتا . . . البيت *

فإن الكسائى قال : أراد خَظَتَا ، فلما حرك التاء رد الألف التى هى بدل من لام الفعل ؛ لأنها إنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء ، فلما حركت التاء ردها ؛ فقال : خظاتا ، ويلزمه على هذا أن يقول فى قضتا وغزتا : قَضَاتَا وَغَزَاتَا ؛ إلا أن له أن يقول : إن الشاعر لما اضطر أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة فى نحو قولا و بيعا وخافا ، وذهب الفراء إلى أنه أراد خظاتان ؛ فحذف النون ، كما قال أبو دواد الإيادى

* وَمَتْنَانِ خَظَاتَانِ * كَزُحْلُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ *

وأنشد الفراء أيضا : [من الرجز]

* يَاحَبَّذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا *

قال : أراد والفمان ، يعنى الفم والأنف ، فثناها بلفظ الفم للتجاور الذى بينهما ، وأجاز الفراء أيضا أن تنصبه على أنه مفعول معه ، كأنه قال : مع الفم ، ومذهب الكسائى فى «خطاتا» أقيس عندى من قول الفراء ، لأن حذف نون التثنية شىء غير معروف ، فأما « والفما » فقد يجوز أن ينصب بفعل مضمر ، كأنه قال : وأحب الفم ، ويجوز أن يكون الفما فى موضع رفع إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا ، وعليه جاء بيت الفرزدق :

* هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا *

فاعرفه ، ومما يؤيد عندى مذهب الكسائى أنه أراد خَطَتَا فلما حرك التاء وإن كانت الحركة عارضة غير لازمة رد الألف التى هى بدل من الواو التى هى لام الفعل ، كقولهم «لَحْمَر» فى الأحمر ، و«لَبْيَض» فى الأبيض ، ألا ترى أنهم اعتدوا بحركة الهمزة المحذوفة لما ألقوها على اللام المعرفة ، فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم ؟ ونحو من ذلك قراءتهم (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) وأصلها لكن أنا ، فلما حذفت الهمزة للتخفيف وألقيت فتحتها على نون لكن صار التقدير لكننَا فلما اجتمع حرفان مثلان متحركان كره ذلك كما كره شَدَدَ وجَلَلَ ؛ فأسكنوا النون الأولى وأدغموها فى الثانية فصار لكنا ، كما أسكنوا الحرف الأول من شَدَدَ وجَلَلَ ، وأدغموه فى الثانى فقالوا : شَدَّ وجَلَّ ، أفلا ترى أنهم أجروا المنفصل وهو لكن أنا مجرى المتصل فى شد وجل ، ولم يقرأ أحد لكننا مظهرا ؛ فهل ذلك إلا لاعتدادهم بالحركة وإن كانت غير لازمة ؟ وعلى هذا قالوا (سَلْ بَنِى إسْرَائيل) وأصله اسأل ؛ فلما خففت الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على السين قبلها اعتد بها فحذفت همزة الوصل لتحرك الحرف بعدها ، ونظائر هذا كثير ، ومنها قولهم فى تخفيف

رُؤْيا : رُيًّا ، وأصلها رُويَا ، إلا أنهم أجروا الواو فى رويا وإن كانت بدلا من الهمزة مجرى الواو اللازمة فأبدلوها ياء وأدغموها فى الياء بعدها ؛ فقالوا : رُيًّا ، كما قالوا : طويت طيًّا وشويت شيًّا ، وأصلهما طَوْيًا وشَوْيا ، ثم أبدلوا الواو ياء وأدغموها فى الياء فعلى هذا قالوا : رُيًّا ، ومن اعتد بالهمزة المنوية وراعى حكمها — وهو الأكثر والأقيس — لم يدغم فقال : رُوْيَا ، فهذا كله وغيره مما يطول ذكره ، يشهد باجرائهم غير اللازم مجرى اللازم ويقوى مذهب الكسائى ، إلا أن للفراء أن يحتج لقوله ببيت أبى دواد * ومتنان خظاتان * فهذا يقوى أن خظاتا تقديره خظاتان وأنشدوا بيتا آخر ، وهو قوله : [من الطويل]

لَنَا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاَثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلاَدِهَا ثِنْتَا وَمَا بَيْنَنَا عَنْزُ

تقديره ثنتان ، لحذف النون » وهذا آخر كلام ابن جنى (١)

وبقى فى البيت قول ثالث ، وهو أن خظاتا مثنى حذفت نونه للاضافة إلى قوله « كما أكب » وهو قول أبى العباس المبرد ، نقل عنه ياقوت الحموى فى معجم الأدباء فى ترجمة أبى العباس أحمد الشهير بثعلب رحمه الرب ، ونقله عنه أيضاً علم الدين السخاوى فى سفر السعادة ، وعبارتهما واحدة ، قالا : قال أحمد بن يحيى ثعلب : دخلت على محمد بن عبد الله فاذا عنده أبو العباس المبرد وجماعة من أصحابه وكتابه ؛ فلما قعدت قال لى محمد بن عبـــد الله : ماتقول فى بيت امرىء القيس

* لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا . . . البيت *

قال : فقلت : أما الغريب فانه يقال: لحم خَظًا بَظًا ، إذا كان صُلْبا مكتنزا ، ووصفه بقوله « كما أُكب على ساعديه » أى فى صلابة النمر إذا اعتمد على يديه ، والمتن : الطريقة من عن يمين الصلب وشماله ، وأما الإعراب فإنه خَظَتَا ، فلما

---

(١) لو تصفحت كلام ابن جنى فى حرف النون من سر الصناعة لوجدت المؤلف لم ينقله بنصه الكامل بل تصرف فيه بعض التصرف من غير إخلال بالمقصود

تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة ، فأقبل بوجهه على المبرد ، فقال : أعزالله الأمير ، إنما أراد فى «خطاتا» الإضافة ؛ أضاف خطاتا إلى كا ، قال ثعلب فقلت له : ماقال هذا أحد !! فقال : بلى سيبويه يقوله ، فقلت لمحمد بن عبدالله : ماقال هذا سيبويه قط ، وهذا كتابه فليحضر ، ثم قلت : وماحاجتنا إلى الكتاب ؟ أيقال : مررت بالزيدين ظريفى عمرو ، فيضاف نعت الشىء إلى غيره ؟ فقال محمد لصحة طبعه — : والله مايقال هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد ، فأمسك ولم يقل شيئا ، ونهض المجلس ، وزاد ياقوت فى آخر هذه الحكاية « لاأدرى لم لايجوز هذا ، وماأظن أحد ينكراً قول القائل : رأيت الفرسين مركوبى زيد ، ولاالغلامين عبدى عمرو ، ولا الثوبين درّاعتى[1] زيد ، ومثله مررت بالزيدين ظريفى عمرو ؛ فيكون مضافا إلى عمرو وهو صفة زيد ، وهذا ظاهر لكل متأمل » هذا كلامه

وأقول : هذه الأمثلة كلها أبدال لانعوت ؛ لعدم الربط

وهذا البيت من جملة أبيات فى وصف فرس من قصيدة لامرىء القيس قد شرحناها فى الشاهد العشرين بعد السبعمائة من شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده وهو الشاهد الرابع والثمانون : [من المنسرح]

٨٤ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

على أن أصله « لا تهينَنِ الفقير » فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة دليلا عليها

وهذا آخر أبيات للأضبط بين قريع السعدى ؛ وقبله :

قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ غَيْرُ آكِلِهِ   وَيَأْكُلُ الْمَالَ غَيْرُ مَنْ جَمَعَهْ

---

(١) الدراعة : ثوب لا يكون إلا من صوف ، وهو المدرعة أيضا ، ويقال : تمدرع ، إذا لبسه

فَاقْبَلْ مِنَ الدَّهْرِ مَا أَتَاكَ بِهِ   مَنْ قَرَّ عَيْناً بِعَيْشِهِ نَفَعَهْ
وَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْ   حَبْلَ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهْ

وهى أكثر من هـذا ، وقد شرحناها فى الشاهد الرابع والخمسين بعد التسعمائة من آخر شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والثمانون ، وهو من شواهد سيبويه [من الرجز] :

٨٥ — يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ   مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْحُورِهِ

على أن أصله « من لَدُنْ » فحذفت النون

قال سيبويه : « فأما لدن فالموضع الذى هو أول الغاية ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز غيلان * يستوعب البوعين . . . إلى آخر البيتين » *

قال الأعلم : «أراد أن لد محذوفة من لدن منوية النون فلذلك بقيت على حركتها ، ولو كانت مما بنى على حرفين للزمها السكون كمن ونحوها ، وصف بعيرا أوفرسا بطول العنق ؛ فجعله يستوعب من حبله الذى يوثق به ؛ مِقْدَارَ باعين ، فيما بين لحييه ونحره ، والْمُنْحُور والنحر : الصدر ، واللحى : العظم الأسفل من الشدق ، وسمى بذلك لقلة لحمه ، كأن اللحم لحى عنه : أى قشر ، والْبَوْع : مصدر بُعْت الشىء بوعا إذا ذرعته بباعك ، والجرير : الحبل » انتهى كلامه وقبلهما :

يَتْبَعْنَ شَهْماً لاَنَ مِنْ ضَرِيرِهِ   مِنَ الْمَهَارَى رُدَّ فِى حُجُورِهِ

قوله « يتبعن إلخ » أى : يتبع الإبل جملا «شهماً» : أى حديد النفس ذكى

القلب ، والضرير — بالضاد المعجمة — : النفس وشدتها ، يقال : ناقة ذات ضرير ، إذا كانت شديدة النفس بطيئة اللُّغُوب ، والضرير من الدواب : الصبور على كل شيء ، كذا فى العُباب . يريد أنه لأنّ شيء من شدة نفسه وامتناعه ، ولو كانت نفسه على ما كانت عليه من الصعوبة لشق عليها ، وقوله « من المهارى » أى : من الإبل المهارى نسبة إلى مهرة ، قال صاحب العُباب : ومَهْرة بن حيدان أبو قبيلة من اليمن تنسب إليه الإبل المهرية ، والجمع المهارِىّ ، وإن شئت خففت الياء فقلت المهارِى والمهارَى كالصحارِى والصحارَى

وقوله « رد فى حجوره » أى : فى كرم أمهاته ، يريد أنه من نسل إبل كرام .

وقوله « يستوعب البوعين الخ » بفتح الموحدة ، قال صاحب العباب : قال الليث : البَوْع والباع لغتان . ولا حاجة إلى ما تكلفه الأعلم ، والجرير — بفتح الجيم — : الحبل ، يريد أن طول الحبل الذى هو مقوده من لَحْيَيْه إلى موضع نحره مقدارُ باعين ، يريد طول عنقه

وقوله « من لد لحييه » مثنى لَحى — بفتح اللام وسكون الحاء المهملة — وهو العظم الذى ينبت عليه الأسنان ، والمُنْحَور : بضم الميم وبعد النون حاء مهملة ، كذا فى العباب ، وهو لغة فى النحر والمنحر ، ومعناه أعلى الصدر ، وهو الموضع الذى تقع عليه القلادة والموضع الذى ينحر فيه الهدى وغيره ، وصحفه الجوهرى فرواه بالخاء المعجمة ، وقال : المنخور لغة فى المنخر ، وأنشده ، وكذا رواه أيضاً فى مادة لدن ، ونبه ابن برى فى أماليه عليه . قال : « وصواب إنشاده كما أنشده سيبويه «إلى مُنْحوره» بالحاء ، والمنحور النحر ،هو المنحر ، وصف هذا الشاعر فرساً بطول العنق فجعله يستوعب من حبله مقدار باعين من لحييه إلى نحره » تنهى . وكذا قال فى مادة (ل د ن) ، وصوابه يصف جملا كما ذكرنا ، وتبعه الصفدى فى حاشيته على

الصحاح ، وقال : هذا الذى عليه العلماء ، ولا معنى فيه لما قاله الجوهرى ، ورواه الصاغانى فى العباب بالوجهين : بالحاء المهملة ، والمعجمة ، فى المادتين ، قال : ويروى مُنْخُوره بالخاء المعجمة أيضاً ، ويروى حُنْجُوره ، فزاد رواية ثالثة ، وهى بضم الحاء المهملة وبعد النون جيم ، لغة فى الحنجرة كحَيْدَرة ، وهى الحلقوم

ونسب ابن برى أيضاً هذا الرجز إلى غيلان بن حريث الربعى ، وتقدم فى الشاهد الثالث والسبعين بعد السبعمائة من شرح شواهد شرح الكافية أنى لم أقف على ترجمة له ، والله أعلم به

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس والثمانون : [من الرجز]

٨٦ — * وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وهَّابُ الِمئِى *

على أنه حذف التنوين من حاتم لضرورة الشعر ، وقبله

* حَيْدَةُ خَالِى وَلَقِيطٌ وَعَلِى *

والبيتان من رجز لامرأة تفتخر بأخوالها من اليمن ، وأورده الشارح المحقق فى شرح الكافية على أن المِئِى أصله عند الأخفش المئين ، حذفت نون الجمع للضرورة .

وقد شرحناه مفصلا بما لامزيد عليه مع بقية الرجز فى الشاهد الرابع والأربعين بعد الخمسمائة هناك فارجع إليه

* * *

وأنشد بعده : [من الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُ ... وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وتقدم الكلام عليه فى الشاهد العاشر من هذا الكتاب

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع والثمانون ، وهو من شواهد سيبويه : [من الوافر]

٨٧ — فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

على أن يونس سمعهم ينشدونه بفتح الضاد من قوله : فَغُضَّ ، قال سيبويه : « ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحا ، يجعله فى جميع الأشياء كأيْنَ ، وزعم يونس أنه سمعهم يقولون :

* فَغُضَّ الطرف . . . . . البيت * » انتهى

ونسب الزمخشرى فى المفصل الفتح إلى بنى أسد ، قال : « ومنهم من فتح وهم بنو أسد ، قال : فغُضَّ الطرف ، ونمير بالتصغير : أبو قبيلة ، وهو نمير بن عامر ابن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عِكرمة بن خَصَفة ابن قيس بن عَيْلَان بن مضر ، وكعب وكلاب أخوان ، وهما ابنا ربيعة بن عامر ابن صعصعة ، فنمير وربيعة أخوان وأمهما رقية بنت جُشَم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، قال ابن الكلبى فى الجمهرة : ولَدَ ربيعةُ بنُ عامر كلابا وإليه البيتُ ، وكعبا وإليه العقد ، كان إذا كان فى ولد ربيعة عقدُ جِوار تولوا هم ذلك دون ولد أبيهم ، ومن أولاد ربيعة كُلَيْب بالتصغير وعامر والحرث ، فهؤلاء الخمسة أولاد ربيعة لا غير

و«غُضَّ» فعل أمر من غض طرفه وصوته ، ومن طرفه وصوته ، غضا ، من باب قتل ، إذا خفضهما ، وغض الطرف : إرخاء الجفون ، والطرف : نظر العين ، يقول : لا تفتح عينيك بتحديق كنظر العزيز ، بل أُنظر نظر الذليل بغض وتغميض ؛ فإن قبيلتك بنى نمير لم يشرفوا كشرف بنى أخى نمير ، وأنت خامل ، ولبنى عمك النباهة والذكر ، فلا نلت رتبة كعب فى السيادة ولا بلغت منزلة كلاب فى العز ، والتفضيل بين الأقارب عند العرب مُمِضٌّ مؤلم تأثيره أشد من الهجاء المقذع .

والبيت من قصيدة لجرير هجا بها الراعى النميرى مطلعها :

أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا ... وَقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

سبب هجاء جرير للراعي النميري

وسبب هجوه أن الراعى كان شاعر مضر وذا سنّها ، ولما قدم البصرة دخل بين جرير والفرزدق ، فقال : [من الكامل]

يَا صَاحِبَيَّ دَنَا الْأَصِيلُ فَسِيرَا غَلَبَ الْفَرَزْدَقُ فِي الْهِجَاء جَرِيرَا

فلقيه جرير ، فقال له : إنى وابن عمى الفرزدق نستب صباحا ومساء ، وما عليك من غلبة الغالب والمغلوب ، فإما أن تكف عنا ، وإما أن تُغَلِّبَنِي ، فقال له الراعى : صدقت ، لا أبعدك [الله] من خير ، فبينما هما فى القول إذ رآهما جندل بن الراعى فأقبل على فرس له فضرب بغلة أبيه وقال له : مالك يراك الناس واقفا على كلب بنى كليب ، فصرفه عنه ، فقال جرير : أما والله لأثقلن رواحلك ، ثم أقبل إلى منزله وقال لراويته : زد فى دهن سراجك الليلة وأعدد لَوْحًا ودواة ، ثم أقبل على هجاء بنى نمير ، فلم يزل يملى حتى ورد عليه قوله :

* فغض الطرف إنك من نمير . . . البيت *

فقال : حسبك أطفىء سراجك ونم ، فرغت منه

ثم إن جريرا أتم القصيدة بعد وسماها الدامغة حتى إذا أصبح ورأى الراعى فى سوق الابل أنشده إياها حتى وصل إلى قوله

أَجَنْدَلُ ، مَا تَقُولُ بَنُو نُمَيْرٍ إِذَا مَا الْأَيْرُ فِي اسْتِ أَبِيكَ غَابَا ؟

فقال الراعى : شرا والله تقول ، إلى أن قال :

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ رَأَيْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ . . . . البيت

قال ابن رشيق فى العمدة : « وممن وضعه ما قيل فيه من الشعر حتى أنكر نسبه وسقط عن رتبته وعيب بفضيلته : بنو نمير ، كانوا جمرة[1] من جمرات العرب إذا سئل أحدهم : ممن الرجل ؟ فخّم لفظه ومدّ صوته وقال : من بنى نمير ، إلى أن صنع جرير قصيدته التى هجا بها الراعى فسهر لها فطالت ليلته إلى أن قال :

(١) الجمرة : القبيلة التى لا تحالف غيرها اعتدادا بنفسها

* فغض الطرف إنك من نمير البيت *

فأطفأ سراجه ونام ، وقال : والله قد أخزيتهم آخر الدهر، فلم يرفعوا رأسا بعدها إلا نكس بهذا البيت ، حتى إن مولى لبنى باهلة كان يرد سوق البصرة ممتارا ؛ فيصيح به بنو نمير : ياجُوَاذِبَ[1] باهلة ؛ فقصّ الخبر على مواليه ، وقد ضجر من ذلك ، فقالوا له : إذا نبزوك فقل لهم * فغض الطرف إنك من نمير * ومر بهم بعد ذلك فنبزوه ، وأراد البيت فنسيه ، فقال : غض وإلا جاءك ما تكره ، فكفوا عنه ولم يعرضوا له بعدها ، ومرت امرأة ببعض مجالس بنى نمير ، فأداموا النظر إليها فقالت : قبحكم الله يابنى نمير ، ماقبلتم قول الله عز وجل (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) ولا قول الشاعر :

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ . . . . البيت

وهذه القصيدة تسميها العرب الفاضحة ، وقيل : سماها جرير الدامغة ، تركت بنى نمير بالبصرة ينتسبون إلى عامر بن صعصعة ويتجاوزون أباهم نميرا إلى أبيه هربا من ذكر نمير وفرارا مما وسم به من الفضيحة

وقد تكلمنا عليه بأبسط من هذا فى الشاهد الرابع من أول شرح شواهد شرح الكافية

وقد خبط خبط عشواء فى هذا البيت بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصّل ، قال : « البيت لجرير يهجو به الفرزدق ؛ لأن نميراً أبو قبيلة من قيس وهو نمير بن عامر بن صعصعة ، وصعصعة بن مجاشع من أجداد الفرزدق ، وكعب وكلاب فى قريش » هذا كلامه ، وفيه خلل من وجوه : الأول أن المهجو نميرى والفرزدق تميمى ، الثانى أن صعصعة والدَ عامر ليس جد الفرزدق ، الثالث أن صعصعة جد الفرزدق ليس ابنَ مجاشع ، وإنما هو صعصعة بن ناجية بن عقال ابن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد

(١) فى الأصول « يا جؤداب » وهو تصحيف ، والجواذب : شسع النعل

مناة بن تميم ، الرابع أن صعصعة هذا ليس من أجداد الفرزدق ، وإنما هو جده الأقرب ؛ لأن الفرزدق ابنُ غالب بن صعصعة ، الخامس أن كعبا وكلابا فى البيت ليسا من قريش ، وإنما هما ابنا ربيعة أخى نمير ، والله أعلم

* * *

وأنشد الجار بردى هنا ، وهو الشاهد الثامن والثمانون [من الكامل] :

٨٨ — ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى
وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ

على أنه روى ذُمَّ بفتح الميم وكسرها

وهو من قصيدة لجرير ، مطلعها :

سَرَتِ الْهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

وأورده فى المفصل فى باب الإشارة أيضاً ، على أن « أولئك » يستعمل فى العقلاء وغير العقلاء ، كقوله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً) وأورده البيضاوى — بيَّض الله وجهه يوم تبيض وجوه — أيضاً عند الآية ، قال العينى : ويروى « الأقوام » بدل « الأيام » وحينئذ لا شاهد فيه ، وزعم ابن عطية أن هـذه الرواية هى الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشد « الأيام » وأن الزجاج اتبعه فى هذا الغلط ، انتهى

و« ذُمَّ » فعل أمرٍ ، و« العيش » معطوف على المنازل ، والمعنى أنه تأسف على منزله باللِّوى وأيام مضت له فيه ، وأنه لم يتهنَّ بعيش بعد تلك الأيام ، ولا راق له منزل

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والثمانون [من الرجز] :

٨٩ — يَا عَجَبَاً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبَا
خَاطِمَهَا زَأَمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا فَقُلْتُ : أَرْدِفْنِى ، فَقَالَ : مَرْحَبَا

على أن أبا زيد حكى عن أيوب السختيانى دأبَّة وشأبَّة وأنشد هذا الشعر

أقول : لم ينشد أبو زيد هذا الرجز ، لا فى نوادره ، ولا فى كتاب الهمز ، ولا نقل عن أيوب ، وإنما قال فى آخر كتاب الهمز : وسمعت رجلا من بنى كلاب يكنى أبا الأصبغ يقول : هذه دأبَّة ، وهذه شأبة ، وهى امرأة مَأْدَّة ، وهذا شأبّ ، ومأدّ ، فيهمز الألف فى كل هذه الحروف ، وذلك أنه ثقل عليه إسكان حرفين معاً وإن كان الأصل الآخر منهما التحريك ، كما استثقل بعض العرب فى الوقف إسكان الحرفين فى قولهم : اضْرِبُهْ ، أكْرِمُهْ ، احْبِسُهْ ، قال : [من الرجز]

* قَدْ قُلْتُ لِلسَّائِلِ قَدْهُ أَعْجِلُهْ *

انتهى .

وهذا آخر كتاب الهمز ، ويشهد لما قلنا كلام ابن جنى فى أكثر تآليفه ، قال فى شرح تصريف المازنى ومنه أخذ الشارح هذا الفصل : إن الألف إذا حركت صارت همزة ، كقراءة أيوب السختيانى (وَلاَ الضَّأْلِّين) لما حرّك الألف لسكونها وسكون اللام الأولى بعدها انقلبت همزة ، وحكى أبو العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد أنه قال : سمعت عمرو بن عبيد يهمز (فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَأْنٌ) فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب يقولون [١] شأبّة ودأبّة ، قال أبو العباس : فقلت لأبى عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ولا أقبله ، وقال الراجز :

* خَاطِمَهَا زَأَمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا *

وجاء فى شعر كثيّر « احْمَأَرَّتِ [٢] » يريد احْمَارَّتِ ، كما أراد الأول

---

(١) فى نسخة « تقول »

(٢) قد وردت هذه الكلمة فى بيت من الشعر لكثير عزة ، وذلك قوله :

وأَنْتَ ابْنَ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَدًا إِذَا مَا احْمَأَرَّتْ بِالعَبِيطِ الْعَوَامِلُ

زَأمّها ، فهذه الهمزات فى هذا الموضع إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها ، انتهى

وقال فى سر الصناعة : « فأما إبدال الهمزة من الألف فنحوما حكى عن أيوب السختيانى أنه قرأ (ولا الضأْلّين) فهمز الألف ، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى ، فحرك الألف لاجتماعهما ، فانقلب همزة ؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحمل الحركة ، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة ، وعلى ذلك ما حكاه أبو زيد فيما قرأته على أبى على فى كتاب الهمز عنه من قولهم : دأبّة وشأبّة ومأدة ، وأنشدت الكافة :

* ياعَجَباً لقدْ رأيْتُ عَجَبَا *

إلى آخر الأبيات

يريد زامّها . وحكى أبو العباس ، عن أبى عثمان ، عن أبى زيد ، قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (إنْسٌ وَلاَ جَأن) فظننته قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : دأبّة ، وشأبة ، قال أبو العباس : فقلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبلها . وقال آخر [من الطويل]

وَبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جانِبٍ عَلَى لِمَّتِى حَتَّى اشْعَأَلَّ بَهِيمُهَا

وكان كثير كثيراً مايهمز ، وذلك نحو قوله أيضا :

تَمَتْ لِأَبِى بَكْرٍ لِسَانٌ تَتَابَعَتْ بِعَارِفَةٍ مِنْهُ فَخَصَّتْ وَعَمَّتِ
وَلِلْأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً ، وَأَمَّا بِيضُهَا فَادْهَأَمَّتِ

ومن ذلك قوله أيضا :

تأرّضَ أَخْفَافُ الْمُنَاخَةِ مِنْهُمُ مَكَانَ الَّتِى قَدْ بُعِّدَتْ فَازْلَأَمَّتِ

وازلأمت : أى ذهبت فمضت ، وقيل : ارتفعت فى سيرها

يريد اشْعَالَّ ، من قوله تعالى (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) فهذا لا همز فيه ،
وقال دُكَيْنٌ [من الرجز]

رَاكِدَةٌ مِخْلاتُهُ وَمَحْلَبُه وَجُلُّهُ حَتَّى ابْيَأَضَّ مَلْبَبُهُ

يريد ابْيَاضَّ ، فهمز ، وقرأت على أبى الفرج على بن الحسين لـكُثَيِّر
[من الطويل]

وَلِلأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بَيَاضاً وَأَمَّا بِيضُهَا فَادْهَأَمَّتِ

يريد ادْهَامَّتْ ، وقد كاد يتسع هذا عنهم ، وحكى عنهم فى الوقف هذه حُبلأْ يريد حُبْلى ، ورأيت رَجُلأْ ، يريد رجلا ، فالهمزة فى رجلأ إنما هى بدل من الألف التى هى عوض من التنوين فى الوقف ، ولا ينبغى أن يحمل على أنها بدل من النون ؛ لقرب ما بين الهمزة والألف وبعد ما بينها وبين النون ، ولأن حبلى لا تنوين لها ، وحكى أيضا هو يَضْرِبُهَأْ ، وهذا كله فى الوقف ، فاذا وصلت قلت : هو يضربها ياهذا ، ورأيت حبلى أمس » انتهى كلامه .

وقال فى الخصائص فى باب شواذ الهمز : وإذا تحركت الألف انقلبت همزة ؛ من ذلك قراءة أيوب السختيانى (ولا الضَّأَلِّينَ) وحكى أبو العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد ، قال : سمعت عمرو بن عبيد — إلى آخر الحكاية ، وأنشدوا قوله :

* يَاعَجَباً لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا *

إلى آخر الأبيات.

وقال أيضاً فى المحتسب : «ومن ذلك قراءة أيوب السختيانى (وَلاَ الضَّأَلِّينَ) ذكر بعض أصحابنا أن أيوب سئل عن هذه الهمزة ، فقال : هى بدل من المدة لالتقاء الساكنين . واعلم أن أصل هذا ونحوه الضالين ، وهو الفاعلون من ضَلَّ يضلُّ ؛ فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة فى ذلك ، فأسكنت اللام الأولى ، وأدغمت فى الآخرة ، فالتقى

ساكنان : الألف ، واللام الأولى المدغمة ، فزيد فى مدة الألف ، واعتمدت وطأة المد ، فكان ذلك نحواً من تحريك الألف ، وذلك أن الحرف يزيد صوتا بحركاته ، كما يزيد صوت الألف بإشباع مدته ، وحكى أبو العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد — إلى آخر الحكاية ، ثم أورد أمثلة كثيرة ، ونظائر عديدة ، وقال : وفيه أكثر من هذا ، ولولا كراهية الإملال لأتينا به ، على أنه مثبت فى أماكن من تآليفنا ، وقد ذكرنا من هذا الضرب فى كتابنا الموسوم بالخصائص ما فيه كافٍ من غيره »

وقال صاحب الصحاح : «وحَمَار قَبَّان دويبة ؛ وهو فَعْلَان ، من قبّ لأن العرب لا تصرفه ، وهو معرفة عندهم ، ولو كان فَعَّالاً لصرفته ، تقول : رأيت قطيعاً من حمر قبان ، وقال :

يَاعَجَباً وَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبَا »

انتهى

ولم يكتب عليه ابن برى شيئا فى أماليه ، ولا الصفدى فى حاشيته

وقال السيوطى فى ديوان الحيوان وهو مختصر حياة الحيوان : « حمار قَبَّان : دويبة مستديرة تتولد من الأماكن النَّدِية ، على ظهرها مثل المِجَنّ مرتفعة الظهر ، كأن ظهرها قبة ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجليها ، وهى أقل سواداً من الخنفساء ، وأصغر منها ، على قدر الدينار ، ولها ستة أرجل ، تألف أماكن السباخ

وذكر الجاحظ فى التبيان أن رأسها لا يرى عند المشى ، ولا ترى إلا أن تنقلب على وجهها ، لأن أمام وجهها حاجزا مستديراً ، وأكثر ما تظهر بالليل ؛ قال : ومن حمار قبان نوع ضامر البطن غير مستدير ، والناس يسمونه أبا شحيمة ، والظاهر أنه صغار حمار قبان ، وأنه بعدُ يأخذ فى الكبر ، قال :

وأهل اليمن يطلقون حمار قبان على دويبة فوق الجرادة من نوع الفراش

وفى مفردات ابن البيطار : حمار قبان يسمى حمار البيت أيضاً ، ومن أمثالهم « هو أذَلُّ من حمار قَبَّانَ » انتهى كلام السيوطى

وقال الجوهرى فى مادة (زم) : تقول زَمَمْتُ النعل ، وزممت البعير، خطمته وأنشد هذا الرجز ثانيا

والخطام : هو الزمام ، وخاطِمَها بالنصب : حال من حمار قبان ، والاضافة لفظية ، والتقدير خاطما إيَّاها ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو خاطمها ، وزامها مثل خاطمها ، لأنه تأكيد له ، وقوله « أن تذهبا » بتقدير اللام : أى لتذهب معه ، أو بتقدير مضاف هو صلة لخاطمها : أى خوف أن تذهب وتفر منه ، وقوله « فقلت أردفنى » أى : فقلت لحمار قبان : اجعلنى رِدْفاً لك أركب على الأرنب خلفك ، فقال : اركب مرحباً بك ، وقوله «ياعجبا» يا للتنبيه ، وعجباً منصوب على المصدرية : أى أعجب عجبا ، فهو منون ، ويجوز أن يكون يا للنداء ، وعجباً منادى ، والأصل ياعجبى ؛ فقلبت ياء المتكلم ألفاً ، وعلى هذا هو غير منون ، وهذا يشبه أن يكون من خرافات العرب ، ولم أقف على شرح له .

وقد رأيت البيت الشاهد فى رجز آخر ، قال السيوطى رحمه الله فى ديوان الحيوان فى الكلام على الضب : « قال أبو عمر الجَرْمى : سألت أبا عبيد عن قول الراجز :

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لاَ أَبَالَكاَ وَأَنَا أَمْشِى الدَّأَلَى حَوَالَكاَ

زعم العرب أن الضب خاطر الضفدع

فقلت : لمن هذا الشعر ؟ قال : تقول العرب : هذا يقوله الضب لولده الحِسْل أيامَ كانت الأشياء تتكلم ، والعرب تقول : لما كان كل شىء يتكلم خَاطَرَ الضب الضِّفْدَعَ أيهما أصبر على الظمأ ، وكان للضفدع حينئذ الذنب ، وكان الضب ممسوح

الذنب ، قالوا : فصبر الضفدع يوماً ، ثم نادت : يا ضب ورداً ورداً . فقال الضب :

أَصْبَحَ قَلْبِى صَرِدًا لا يشتهى أن يَرِدا
إِلاَّ عَرَادًا عَرِدًا وَصِلِّيَانًا بَرِدَا
وعَنْكَثًا مُلْتَبِدا .

فلما كان اليوم الثالث قالت الضفدع : يا ضب ورداً وردا ، فلم يجبها ، فلما لم يجبها بادرت إلى الماء ، وتبعها الضب ، فأخذ ذنبها ، وأنشد :

خَاطِمِهَا زَأَمَّهَا أَنْ تَذْهَبَا وَجربَ الضَّبُّ فقَالَ جرَّبَا
ألا أرى لِى ذَنبًا مُرَكَّبًا »

انتهى كلامه .

والدَّأْلى بفتحات ، قال صاحب العباب : «دأل يَدْأَلُ دَأْلاً ودَأَلاَناودَأَلَى : أى ختل ، قال :

* وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَوَالَكَا *

وقال أبوزيد : هى مشية شبيهة بالختل ومشى المثقل ، وذكر الأصمعى فى صفةمشى الختل الدأَلاَنُ : مشى يقارب فيه الخطو ويُبْغى فيه ، كأنه مثقل من حمل » انتهى

وقوله « صَرِداً » بفتح الصاد المهملة وكسر الراء ، قال الجوهرى : صَرِد الرجل بالكسر يَصْرَد صَرَدًا فهو صَرِد ومِصْرَاد ، يجد البرد سريعاً ، قال :

أَصْبَحَ قَلْبِى صَرِدَا لاَ يَشْتَهِى أَنْ يَرِدَا . انتهى

وقوله « إلا عَرادًا عرِدًا » العراد بفتح العين المهملة وآخره دال : اسم نبت كذا فى الصحاح ، وأنشد البيت ، والعَرِد : وصف له من لفظه للتوكيد ، والمبالغة فى كلامهم كقولهم : شعر شاعر ، ولَيْلَة ليلاء . وقال خضر الموصلى فى شرح أبيات التفسيرين : العَرِد : الصلب من كل شيء ، وقيل : هو الجراد ، وهذا

كلامه ، وقوله « وصِلِّيانًا بِردا » بكسر الصاد و للام المشددة بعدها مثناة تحتية ، قال السخاوى فى سفر السعادة : [و] صِلِّيَانٌ فِعْلِيان ، والواحدة صليانة ، وهى بقلة ، وهو مأخوذ من الصِّنَّة ، والصِّلة : واحدة الصِّلال ، هى القطع من الأمطار المتفرقة التى يقع منها الشىء بعد الشىء ، وقيل للعشب الصِّلِّيان من ذلك ، سمى باسم المطر ، وقال الجرمى : الصليان : نبات ، ويقولون لمن يسرع فى اليمين ولا يتوقف « لقد جَذَّهَا جذَّ الصِّلِّيَانة » ؛ لأن العير إذا ارتعى جذ الصِّلِّيانة واقتلعها من أصلها ، وجَذَّ : مصدر مضاف إلى المفعول ، ويقولون : الصِّليان خبز الإبل ، انتهى . و « بَرِد » بمعنى بارد

وهذا البيت أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى (ومِلْحٌ أُجَاج) على قراءة من قرأ (مَلِحٌ) بفتح الميم وكسر اللام ، على أنه تخفيف مالح كبَرِد فى البيت من بارد

وقوله « عَنْكثا ملتبِدا » العنكث : بفتح العين المهملة و سكون النون و بعد الكاف ثاء مثلثة ، قال صاحب الصحاح : هو اسم نبت ، وأنشد البيت ، والملتبد : المجتمع بعضه فوق بعض ، يقال : التبد الشجر . إذا كثر ورقه ، وفى كل بيت أنشده الجوهرى من هذه الأبيات يقول : قال الساجع ، بناء على أن الرجز عنده سجع وليس بشعر ، وهو مذهب بعض العروضيين ، وأورد ابن برى الأبيات الخمسة فى مادة عنكث ، وقال : هذا مما تحكيه العرب على ألسنة البهائم ، زعموا أنه اختصم الضب والضفدع ، فقالت الضفدع : أنا أصْبرُ منك عن الماء ، وقال الضب : أنا أصبر منك ، فقال الضفدع : تعال حتى نرعى فيعلم أينا أصبر ، فرَعَيَا يومهما ، فاشتد عطش الضفدع ، فجعلت تقول : وِرْدًا يا ضب ، فقال الضب : * أَصْبَحَ قَلْبِى صَرِدًا * إلى آخر الأبيات ، فبادرت الضفدع إلى الماء ، إلى آخر الحكاية

تسمية الرجز سجعا

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التسعون [من الرجز]

٩٠ — يَادَارَ مَيٍّ بِدَ كَادِيكِ الْبُرَقْ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ

على أن أصله المشتاق فقلب الألف همزة وحركها بالكسر لأن الألف بدل من واو مكسورة ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « أنشد الفراء :

* يَادَارَ مَيٍّ بِدَ كَادِيكِ * إلخ

والقول فيه عندى أنه اضطر إلى حركة الألف التى قبل القاف من المشتاق ؛ لأنها تقابل لام مستفعلن ، فلمَّا حركها انقلبت همزة ، إلا أنه حركها بالكسر لأنه أراد الكسرة التى كانت فى الواو المنقلبة الألفُ عنها ، وذلك أنه مُفْتَعِلٌ من الشوق ، وأصله مُشْتَوِق ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما احتاج إلى حركة الألف حركها بمثل الكسرة التى كانت فى الواو التى هى أصل للالف ، ونحو هذا ما حكاه الفراء أيضا عنهم من قولهم : رجل مَئِل ، إذا كان كثير المال ، وأصلها مَوِلٌ كحَذِر ، يقال : مال الرجل يمَال ، إذا كثر ماله ، وأصلها مَوِلَ يَمْوَل مثل خاف يخاف ، من الواو ، وقالوا : رجل خَافٌ كقولهم رجل مالٌ وأصلهما خَوِفٌ ومَوِلٌ ، انقلبت الواو ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خافٌ ومالٌ ، ثم إنهم أتوا بالكسرة التى كانت فى واو مَوِلٍ فحركوا بها الألف فى مال فانقلبت همزة فقالوا مئل » انتهى كلامه

و« مىّ » اسم امرأة ، ودكاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد فى الأرض ولم يرتفع ، والبُرَق : جمع بُرْقَة بالضم وهى غلظ فى حجارة ورمل ، ورواه الجوهرى « بالدّكاديك البُرَقِ » بالوصف لا بالإضافة ، وقوله « صبرا » مفعول مطلق : أى اصبرى صبرا ، أو مفعول به لفعل محذوف : أى أعطينى صبرا ، وروى بدله

«سَقْيا» : أي سقاكِ الله سقياً ، دعاء لها بالسقى ، على عادة العرب فى طلب السقى لمنازل أحبابهم ·

قال ابن المستوفى هذان البيتان أنشدهما الفراء لرؤبة ، ومثله [من الرجز] :

سُقِيتِ مِنْ وَدْقِ [1] السَّحَاب الْمُنْبَعِقْ [2]

يَكَادُ قَلْبِى مِنْ هَوَاكِ يَحْتَرِقْ

كَذَا دُعَاءُ كُلِّ صَبٍّ مُشْتَئِقْ

الابتداء

أنشد فيه ، وهو الشاهد الحادى والتسعون [من الرجز] :

٩١ — * بِاسْمِ الَّذِى فِى كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ *

على أنه يقال : سِمٌ بدون همزة وصل

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « روى بكسر السين وضمها ، والباء من « باسم » متعلق بأرسل فى بيت قبله ، وهو :

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلاً يُقَرِّمُهْ فَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقاً يَعْلَمُهْ

بِاسْمِ الَّذِى فِى كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ

وهذه الأبيات الثلاثة أوردها أبو زيد فى نوادره [3] ، وقال : « هى لرجل زعموا أنه من كلب »

والضمير المستتر «فى أرسل» للراعى ، والبارز من «فيها» للابل ، و«البازل» : البعير الذى انشق نابه ، وهو فى السنة التاسعة ، و« يقرمه » : يتركه عن الاستعمال

---

(١) الودق : المطر : شديده وهينه ، والمراد هنا الشديد

(٢) المنبعق : المندفع بالماء

(٣) انظر النوادر (ص ١٦٦)

ليتقوى للفحْلة ، والمعنى أرسل هذا الراعى باسم الذى فى كل سورة يذكراسمه هذا الفحلَ فى هـذه الإبل فهو أى البازل ينحو بها أى يقصد بالإبل المذكورة ، طريقا يعلمه لاعتياده بتلك الفعلة

وقال خضر الموصلى شارح شواهد التفسيرين : البيت من رجز لرؤبة بن العجاج ، أوله

* قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ * انتهى .

أقول : قد فتشت [1] هذه الأرجوزة مرارا فلم أجد فيها البيت الشاهد ، وقد تبعه شيخنا الشهاب الخفاجى فى حاشيته على البيضاوى ، ونقل ماسطره من غير مراجعة ، وأورد أبو زيد بعد تلك الأبيات ما نصه ، وأنشـدنى أعرابى [من البسيط]

أَنَا الْحُبَابُ الَّذِى يَكْفِى سُمِى نَسَبِى إِذَا الْقَمِيصُ تَعَدَّى وَسْمَهُ النَّسَبُ

الأصمعى : الوسم : تغير النجار ، وقال :

فَدَعْ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهْوِ وَاعْمِدْ لِمِدْحَةٍ لِخَيْرِ مَعَدٍّ كُلِّهَا حَيْثُ انْتَمَى
لأَوْضَحِهَا وَجْهًا وَأَكْرَمِهَا أَبًا وَأَسْمَحِهَا كَفًّا وَأَعْلَنِهَا سُمَا

انتهى .

وسُمِى — بضم السين وكسرها ، والياء ضمير المتكلم — والنجار بكسر لنون بعدها جيم : الأصل ، وسُمًا فى البيت الثانى — بضم السين والقصر — لغة فى الاسم ، وهو أعدل شاهد فى هـذه اللغة ، وأنشده ابن جنى فى شرح تصريف المازنى ، وقال : ويروى « سِماً » فمن كسر السين فالألف عنده للوصل بمنزله الألف فى قول آخر [من البسيط]

---

(١) وقد فتشنا أراجيز رؤبة فلم نجـد هذه الأبيات فى الأرجوزة التى ذكر الموصلى أولها

* يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَعَا * (١)

ولا يجوز أن تكون لام الفعل ؛ لأنا لا نعلمهم قالوا : هـذا سِمًى بوزن رِضاً ، وأما من ضم السين فعندى يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس ، وهو أن تكون ألف الوصل ، بمنزلتها فى قول من يكسر السين ، والوجه الآخر : أن تكون لام الفعل ، بمنزلة الألف فى القافية التى قبلها وهى «انتمى» ، ويكون هذا التأويل على قول من قال : هذا سُمًى ، بوزن هدى ، إلا أنه حذف اللام لالتقاء الساكنين ، يريد أنه منصوب منون حذفت ألفه لالتقاء الساكنين ، انتهى .

وأقول : يرد على الوجه الأول أنه يبقى الشعر بلا رَوِى ، وهو فاسد ، وأما قوله فى الوجه الثانى « إلا أنه حذف لالتقاء الساكنين وهذه الألف هى المبدلة من التنوين للوقف » فهذا فاسد أيضاً ؛ للزومه (٢) عدم الروى ، وقد حقق الشارح المحقق فيما يأتى فى الشاهد الثالث بعد المائة عن السيرافى أنه استدل على أن الألف لام الكلمة لمجيئها رَوِيا فى النصب

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والتسعون [من الطويل]

٩٢ — * وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ *

على أنه روى بكسر همزة « إمك » إتباعا لكسرة نون الساقين

والذى رواه ابن جنى فى أول المحتسب على غير (٣) هذا ، قال عند قراءة

(١) هذا صدر بيت هو مطلع قصيدة

* هَيَّجْتِ لِى الْهَمَّ وَالْأَحْزَانَ وَالْوَجَعَا *

(٢) كذا ، وصوابه « لاستلزامه عدم الروى »

(٣) لاتنافى بين ماذكره ابن جنى وما ذكره الشارح المحقق ، بل الذى ذكره ابن جنى لا يتحقق إلا بعد أن يتحقق ما ذكره الشارح ، وذلك أن الشاعر لم يتبع الميم للهمزة إلا بعد أن أتبع الهمزة للنون ، فالبيت شاهد لهما جميعا

من قرأ (الحمدِ لِلّه) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام : ومثل هذا فى إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب فى قول بعضهم

* وَقَالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلُ *

كسر الميم لكسرة الهمزة ، انتهى كلامه

و« هابل » من هَبِلَتْهُ أمه : أى ثكلته وعدمته ، وفعله كفرح يفرح ، وهابل هنا على النسبة : أى ذات هَبَل ، كحائض وطالق ، و « اضرب » فعل أمر ، و « الساقين » مفعوله ، وجملة « إمك هابل » دعائية

وهذا المصراع لم أقف على تتمته ، ولا على قائله

***

وأنشد الجاربردى ، وهو الشاهد الثالث والتسعون [من الكامل] :

٩٣ — وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوا
وَاللَّحْنُ يَفْهَمُهُ ذَوُو الْأَلْبَابِ

اللحن فى لغة العرب

على أن صاحب الكشاف قال : اللحن أن تَلْحَنَ بكلامك : أى تميله إلى نحو من الأنحاء ؛ ليفطن له صاحبك ، وأنشد البيت ، وأورده عند تفسير قوله تعالى (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ الْقَوْلِ) وكذا أورده الجوهرى ، قال : « واللَّحَن بالتحريك : الفطنة ، وقد لَحِن بالكسر ، وفى الحديث « ولَعَلَّ أحدكم أَلْحَنُ بحجته » أى أفطن لها من الآخر ، أبو زيد : لَحَنْتُ بالفتح لَحْناً ، إذا قلت له قولا يفهمه عنك ، ويخفى على غيره ، ولَحِنه هو عنى بالكسر يَلْحَنه لَحَناً : أى فهمه ، وألحنته أنا إياه ، ولاحنت الناس : فاطنتهم ، قال الفزارى [من الخفيف]

وَحَدِيثٍ أَلَذُّهُ وَهْوَ مِمَّا يَنْعَتُ النَّاعِتُونَ يُوزَنُ وَزْنَا
مَنْطِقٌ رَائِعٌ وَتَلْحَنُ أَحْيَا نًا وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنَا

يريد أنها تتكلم وهى تريد غيره ، وتُعَرِّض فى حديثها فتزيله عن جهته من فطنتها وذكائها ، كما قال تعالى (ولتعرفنهم فى لحن القول) أى : فى فَحْوَاه

ومعناه ، وقال القَتّال الكلابى [من الكامل] :

وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْهَمُوا وَلَحَنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

وكأن اللحن فى العربية راجع إلى هذا ؛ لأنه من العدول عن الصواب » انتهى كلامه

والوحى : الإشارة والكتابة والرسالة والكلام الخفى ، ولم يعرف خضر الموصلى شارح أبيات التفسيرين تتمة البيت ومنشأه ، ولم يزد على نفس كلام الجوهرى سوى ترجمة قائله

عمرو بن سلمة

وهو من قصيدة أوردها السكرى فى كتاب اللصوص قال : « كان عمرو ابن سلمة بن سكن بن قريط بن عبد بن أبى بكر بن كلاب قد أسلم رضى الله عنه ، و وفد إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فاستقطعه حِمًى بين الشقراء والسعدية ، وهما ماءان تسعة أميال فى ستة أميال ؛ فأقطعها إياه فأحماها إياه زمانا ، ثم هلك عمرو بن سلمة وقام بعده حُجْر بن عمرو [١] فأحماها ، ثم إن نفرا من بنى جعفر ابن كلاب فيهم أجدرُ بن بشر بن عامر بن مالك بن جعفر استرعوه خيلهم ؛ فأرعاهم ، فأرسلوا نعمهم مع خيلهم بغير إذنه ؛ فغضب حُجْر وأراد إخراجهم فقاتلوه بالعصى والحجارة ، وظهر عليهم حُجْر ، ثم إن القوم تداعوا إلى الصلح على أن يدع كل قوم ما فيهم من الجراحات ؛ فتواعدوا الصلح بالغداة وكان أخ لحُجْر يدعى سعيد بن عمرو متنحيا عن الحمى عند امرأة من بنى بكر تداويه من سِلْعة [٢] كانت بحلقه ، فبلغه الخبر وأقبل يريد أخاه حتى إذا كان فى المنتصف

---

(١) كان فى الأصل « جحوش ابن عمر » والتصويب عن ياقوت فى مادة (الشقراء) من معجم البلدان

(٢) السلعة ـ بكسر أوله ، أو فتحه ، مع سكون الثانى فيهما ، وبفتح أوله وثانيه ، وبكسر أوله وفتح ثانيه ـ : الخراج ، والغدة

ما بين رحالهم والحى غَدَر الجعفريون فاحتملوا عند المساء فمضوا وخلفوا ثلاثة فوارس : أحدهم قراد بن الأجدر بن بشر ، فلقوا سعيد بن عمرو ، فحمل قراد بن الأجدر عليه بالرمح فقتله ، فبلغ الخبر حُجْرا وأوقد نار الحرب واجتمع إليه جمع من بنى بكر ، فخرج يطلب جعفرا حتى لحقهم ، فقال بنو جعفر : ثأركم قراد ابن الأجدر ، وقد هرب ، وهذا أخوه جُنادة بن الأجدر ، قال : إنا لحاملون عليكم أو تعطونا وفاء حتى نرى رأينا ، فلما عرفوا منهم الجد اتقوهم بجُنادة وأمه ميسون بنت سهيل بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب ، فدفعوه إلى حجر ، فسار بجُنادة قليلا فضرب عنقه بأخيه ، وكان القتّال أرسل إلى بنى جعفر أن لاتعطوهم رهينة فإنهم يقتلونه ، فلم يطيعوه ؛ فقال القتّال فى ذلك قصيدة ، وهذه أبيات منها بعد ثمانية عشر بيتاً :

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْهَمُوا ... وَوَحَيْتُ وَحْياً لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

كلمة بيت الشاهد

وَلَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكُمُ بِصَحِيفَةٍ ... عَرَبِيَّةٍ مِنِّى مَعَ ابْنِ عُقَابِ

وَمَعَ ابْنِ قَارِبَةَ السَّفِيرِ كَأَنَّمَا ... وَثِقُوا بِرَأْىِ عُتَيْبَةَ بْنِ شِهَابِ

أَمَّا ابْنُ مَيْسُونَ الْمُقَادُ فَإِنَّهُ ... رَدَّ الرِّجَالَ بِهِ عَلَى الْأَعْقَابِ

هَلَكَ الَّذِينَ تَمَالَئُوا فِى قَتْلِهِ ... وَنَجَوْتُ مِنْهُ طَاهِرَ الْأَثْوَابِ

يُسْقَوْنَ مَاءَ الْمُهْلِ كُلَّ عَشِيَّةٍ ... يُجْزَوْنَ مَا كَسَبُوا مَعَ الْكُتَّابِ

هَلاَّ قَتَلْتُمْ قَاتِلاً بِقَتِيلِهِ ... فَيَكُونَ عِنْدَ اللهِ أَوْفَقَ بَابِ

بَعْدَ الَّذِى مَاحَلْتُمُ عَنْ نَفْسِهِ ... وَقَتَلْتُمُوهُ غَيْرَ ذِي أَسْبَابِ

وَيَكُونُ أَبْرَأَ لِلصُّدُورِ مِنَ الْجَوَى ... وَأَقَلَّ تَخْزَاءً غَدَاةَ عِتَابِ

لَنْ تُفْلِحُوا أَبَدًا وَلَوْ أَسْمَنْتُمُ ... وَرَعَيْتُمُ الْقَفَرَاتِ فِى الْأَعْشَابِ

وهذا آخر القصيدة

قال السكرى : ابن عُقاب — بالضم — : رجل من بنى جعفر بن كلاب ، وعُقابُ

أمه سوداء نوبية ، وابن قاربة : مولى لقريش كان وجَّهَ به ، وعتبة بن الحرث ابن شهاب اليربوعى كان فارس تميم كلها ، وكان ذا رأى فى الحرب وشجاعة ويُمْن نقيبة (١) ، وابن ميسون هو جُنادة بن أجدر ، وتمالئوا : اتفقوا ، والتخزاء — بالفتح — مصدر كالخزى بمعنى الفضيحة

والقتال هو أحد بنى بكر بن كلاب شاعر إسلامى فى الدولة المروانية ، وقد ترجمناه فى الشاهد الخامس بعد السبعمائة من شرح شواهد شرح الكافية

والبيتان اللذان أوردهما الجوهرى هما لمالك ابن أسماء بن خارجة بن حصين ابن حذيفة بن بدر الفزارى ، كان الحجاج تزوج أخته هنداً وولاه أصفهان ، ولهما خبر أورده الأصبهانى فى الأغانى قال « أخبرنا يحيى بن على بن يحيى المنجم قال : حدثنى أبى قال : قلت للجاحظ : إنى قرأت فى فصل من كتابك البيان والتبيين أن مما يستحسن من النساء اللحن فى الكلام فاستشهدت ببيتى مالك بن أسماء ، قال : هو كذلك ، فقلت : أما سمعت بخبر هند بنت أسماء بن خارجة مع الحجاج حين لحنت كلامها ، فعاب ذلك عليها ، فاحتجت ببيتى أخيها ، فقال لها : إن أخاك أراد أن المرأة فطنة ؛ فهى تلحن بالكلام غير الظاهر المعنى تستر معناه وتُوَرِّى عنه وتفهمه من أراد تعريفه بالتعريض ، كما قال تعالى (وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ) ولم يرد الخطأ من الكلام ، والخطأ لا يستحسن من أحد ، فوجم الجاحظ ساعة ثم قال : لو وقع لى هذا الخبر لما قلت ما تقدم ، فقلت له : فأصلحه ، فقال : الآن وقد صار الكتاب فى الآفاق ؟ » انتهى .

الجاحظ يخطىء ويأبى إصلاح الخطأ

وقال العسكرى فى كتاب التصحيف : « أخبرنى محمد بن يحيى قال : حدثنى يحيى بن على المنجم قال : حدثنى أبى قال : قلت للجاحظ : مثلك فى علمك

---

(١) النقيبة : النفس ، والعقل ، والمشورة ، ونفاذ الرأى ، والأظهر هنا المشورة يريد أنه إذا أشار بشىء فاتبعوه عاد عليهم بالخير والبركة

ومقدارك من الأدب تقول : يستظرف من الجارية أن تكون غير فصيحة وأن يعترى منطقها اللحن ، وتقول : قال مالك بن أسماء فى بعض نسائه وكانت لاتصيب وربما لحنت * وخيرالكلام ما كان لحنا * ؟ وتفسره على أنه أراد اللحن فى الإعراب ، وإنما وصفها بالظرف والفطنة وأنها تورى فى لفظها عن أشياء قال : قد فطنت لذلك بعد ، قلت : فغيره ، قال : كيف لى بما سارت به الركبان » انتهى .

ونقل هذا الخبر عن العسكرى السيد المرتضى فى أول أماليه المسماة بغرر الفرائد ودرر القلائد وقال : « وقد تبع الجاحظَ على هذا الغلط ابنُ قتيبة فى كتابه المعروف بعيون الأخبار ، وأورد أبيات الفزارى ، واعتذر بها من لحن إن أصيب فى كتابه » وكذا نقل السهيلى تغليطَ الجاحظ وابن قتيبة فى غزوة الخندق من كتابه الروض الأُنُف

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الرابع والتسعون : [من الطويل]

٩٤ — إذَا جَاوَزَ الْإِثْنَـيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ   بِنَثٍّ وَتَـكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

على أن قطع همزة الإثنين شاذ فى ضرورة الشعر ،

قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر : ومنها قطع همزة الوصل فى الدرج إجراء لها مجراها فى حال الابتداء بها ، وأكثر ما يكون ذلك فى أول النصف الثانى من البيت ؛ لتعذر الوقف على الأنصاف التى هى الصدور ، نحوقول حسان رضى الله عنه [من البسيط] :

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكًا فِى دِيَارِكُمُ   أَللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا

وقال الآخر [من السريع]

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً   إِتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وقد يقطع فى حشو البيت ، وذلك قليل ، ومنه قول قيس بن الخطيم :

إذَا جَاوَزَ الْإِثْنَـيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ   . . . . البيت

وقول جميل : [من الطويل]

أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً   عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّى وَمِنْ جُمْلِ

وأنشد قدامة : [من الرجز]

يَا نَفْسُ صَبْرًا كُلُّ حَىٍّ لاَقِ   وَكُلُّ إِثْنَيْنِ إِلَى افْتِرَاقِ

انتهى .

وقد أنشد أبو زيد [(١)] بيت جميل فى نوادره ، وكتب عليه أبو الحسن الأخفش : « أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد أنه لا اختلاف بين أصحابه أن الرواية * ألا لا أرى خِلَّين * وهذه هى الرواية ، والأولى [(٢)] ليست بِثَبَتٍ ، وإنما رواها أبو زيد والأخفش [(٣)] على الشذوذ فليسا يعتدان بها ، وكذلك أخبرنا فى البيت الذى يعزى إلى قيس بن الخطيم وهو :

إِذَا ضَيَّعَ الْإِثْنَانِ سِرًّا فَإِنَّهُ   بِنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

قال : الرواية * إذا جاوز الخلين سر * قال : وهذه أشياء ربما يخطر ببال النحوى أنها تجوز على بعد فى القياس ، فربما غير الرواية » انتهى .

وهذا غير جيد ؛ فإنه يقتضى عدم الوثوق برواية الثقات ، وهم مأمونون فيما ينقلونه

وقال ابن المستوفى : « وقال سيبويه فى بيت قيس بن الخطيم : إنما هو * إذا جاوز الخلين سر * ولكنه صنع ، والذى فى شعره الإثنين ، وهو أعم من الخلين وأتم فى الدعوى » انتهى .

ولا يخفى أن سيبويه لم يورد هذا البيت فى كتابه البتة ، وليس من دأبه

---

(١) انظر النوادر (ص ٢٠٤)

(٢) وقع فى أصول الكتاب « وهذه الرواية الأولى ليست بثبت » وفى النوادر « وهذه الرواية ، والأولى ليست بثبت »

(٣) المراد به أبو الخطاب الأخفش الكبير شيخ سيبويه ورصيف أبى زيد

الطعن فى الرواية كالمبرد ، وقدسها قلمه ، فنسب إلى سيبو به كلام المبرد

ومثله (١) قول الصّلتان العبدى : [من المتقارب]

وَسِرُّكَ مَا كَانَ عِنْدَ امْرِىءٍ وَسِرُّ الثَّلَاثَةِ غَيْرُ الْخَفِىّْ

ومثله قول الآخر : [من الطويل]

فَلَا تَجْعَلَنْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ثَالِثًا وَكُلُّ حَدِيثٍ جَاوَزَ اثْنَيْنِ شَائِعُ

كتمان السر

أقول : قد بالغ بعضهم فى كتم السر ؛ فقال : المراد من الاثنين الشفتان لا شخصان ، وقوله « فإنه بنث » ـ بفتح النون وتشديد المثلثة ـ مصدر نث الحديث ينثه نثا إذا أفشاه وروى « بيث » ـ بموحدتين ـ وعليها اقتصر الجاربردى فقال : يقال بث الخبر : أى نشره ، وروى أيضا « فإنه بنشر » وضمير فإنه للسر ، والباء متعلقة بقمين بمعنى جدير وخليق وحَرِىّ ولائق ، وكلها ألفاظ مترادفة ، وقوله « وتكثير » بالجر معطوف على نث ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول : أى السر المجاوز اثنين يكثر الأعداء والوشاة ، وهو جمع واش ، وهو النمام الذى يزوق الكلام ويحسنه عند نقله على جهة الإفساد ، وقال بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل : هو مصدر مضاف إلى الفاعل ، ومفعوله محذوف : أى وتكثيرِ الوشاة ذلك السرَّ

تكملة الشاهد

والبيت من أبيات لقيس بن الخطيم رواها اه القالى فى أماليه ، وهى :

أَجُودُ بِمَضْنُونِ التِّلَادِ وَإِنَّنِى بِسِرِّكِ عَمَّنْ سَالَنِى لَضَنِينُ (٢)

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

---

(١) يريد فى هذا البيت والذى بعده أنهما مثل بيت الشاهد فى المعنى لا فى قطع همزة الوصل

(٢) سالنى مخفف سألنى مثل قول حسان :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وَإِنْ ضَيَّعَ الْإِخْوَانُ سِرًّا فَإِنَّنِي ... كَتُومٌ لِأَسْرَارِ الْعَشِيرِ أَمِينُ
يَكُونُ لَهُ عِنْدِي إِذَا مَا ضَمِنْتُهُ ... مَكَانٌ بِسَوْدَاءِ الْفُؤَادِ كَنِينُ

ويروى:

. . . . إِذَا مَا ائْتُمِنْتُهُ ... مَقَرٌّ بِسَوْدَاءِ الْفُؤَادِ كَنِينُ
سَلِي مَنْ جَلِيسِي فِي النَّدِيِّ وَمَأْلَفِي ... وَمَنْ هُوَ لِي عِنْدَ الصَّفَاءِ خَدِينُ
وَأَيُّ أَخِي حَرْبٍ إِذَا هِيَ شَمَّرَتْ ... وَمِدْرَهِ خَصْمٍ يَا نَوَارُ أَكُونُ
وَهَلْ يَحْذَرُ الْجَارُ الْغَرِيبُ فَجِيعَتِي ... وَخَوْنِي، وَبَعْضُ الْمُقْرِفِينَ خَئُونُ
وَمَا لَمَعَتْ عَيْنِي لِغِرَّةِ جَارَتِي ... وَلَا وَدَّعَتْ بِالذَّمِّ حِينَ تَبِينُ
[أَبَا الذَّمَّ آبَائِي نَمَتْنِي جُدُودُهُمْ ... وَفِعْلِي بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ مُعِينُ
فَهَذَا كَمَا قَدْ تَعْلَمِينَ وَإِنَّنِي ... لَجَلْدٌ عَلَى رَيْبِ الْخُطُوبِ مَتِينُ] (1)
وَإِنِّي لَأَعْتَامُ الرِّجَالَ بِخُلَّتِي
إِلَى (2) الرَّأْيِ فِي الْأَحْدَاثِ حِينَ تَحِينُ
فَأُبْرِي لَهُمْ صَبْرِي وَأُصْفِي مَوَدَّتِي ... وَسِرُّكِ عِنْدِي بَعْدَ ذَاكِ مَصُونُ
أُمِرُّ عَلَى الْبَاغِي وَيَغْلُظُ جَانِبِي ... وَذُو الْوُدِّ أَحْلُو لِي لَهُ وَأَلِينُ

هذا ما أورده القالى، وهذا المقدار هو الموجود فى ديوانه، والتلاد: كل مال قديم، والمضنون: اسم مفعول من ضن بالشىء يضن من باب تعب ضنا وضِنّة ـ بالكسر ـ إذا بخل به فهو ضنين، وأراد بالتلاد المضنون به، وقوله «سالنى» بالألف وأصلها الهمزة، والعشير: المعاشر، وكنين: مكنون، أى: مستور محفوظ،

---

(1) سقط هذان البيتان من أصول الكتاب، وهما ثابتان فى الأمالى (ج ٢ ص ١٧٧ طبع دار الكتب)، وقد شرح المؤلف بعض ألفاظهما

(2) كذا فى أصول الكتاب، وعليها شرح المؤلف، والثابت فى الأولى «أولى الرأى» أى: أصحاب الرأى، فهو من وصف الرجال

والندى : المجلس ، والخدين : الصديق ، والمدره ـ بكسر الميم وآخره هاء ـ من دَرَه عن القوم يدرَه ـ بالفتح ـ إذا تكلم عنهم ودفع فهو مدره ، ونَوَار : اسم امرأة ، والفجيعة : المكروه ، والخون : الخيانة ، والمقْرِفُ ـ بضم الميم وكسر الراء ـ : من أبوه غير أصيل ، ولمت : نظرت ، والغرة ـ بالكسر ـ : الغفلة ، ونمتنى : رفعتنى ، و « جدودهم » فاعله ، وأعتام : أقصد ، وهو من العيمة ، وأصله شدة شهوة اللبن ، والُخلَّة : ـ بالضم ـ الصداقة ، و « إلى » بمعنى مع ، وأُبْرِى : مضارع أبرأ إبراء بمعنى شفاه ، وقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها ، و « أصْفِى مَوَدَّتِى » أجعلها صافية ، وأمِرُّ من أمَرَّ الشيء : أى صار مرا ، وأُحْلَوْلِى : أصير حلوا

وقيس بن الخطيم : شاعر جاهلى تقدمت ترجمته فى الشاهد الخامس بعد الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والتسعون ، وهو من شواهد سيبويه [من الكامل] :

وَلاَ تُبَادِرُ فِى الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا أَلْقِدْرَ تُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جِعَالِ

على أن قطع ألف « ألقدر » لضرورة الشعر

قال سيبويه : وتذهب ألف الوصل إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك ، وتستأنف به ، كما قالت الشعراء فى الأنصاف ؛ لأنها مواضع فصول ، فإنما ابتدأوا بعد قطع ، قال الشاعر :

* وَلاَ تُبَادِرِ فِى الشِّتَاءِ * البيت *

وقبل البيت :

يَا كِنْدَةَ مَا ، كُنْتِ غَيْرَ لَئِيمَةٍ لِلضَّيْفِ مِثْلَ الرَّوْضَةِ الْمِحْلاَلِ

مَا إنْ تُبَيِّتُنَا بِصَوْتٍ صُلَّبٍ فَيَبِيتُ مِنْهُ الْقَوْمُ فِى بَلْبَالِ

وَلاَ تُبَادِرُ فِى الشِّتَاءِ وَلِيدَنَا البيت

كلمة الشاهد

والكنة — بفتح الكاف وتشديد النون — امرأة الابن ، وما : زائدة أو إبهامية ، قال الزمخشرى فى تفسير (مَثَلاً مَا بَعُوضَةً) : ما إبهامية ، وهى التى إذا اقترنت بنكرة زاد إبهامها وشياعها ، كقولك : أعْطِنى كتاباً مَا ، تريد أى كتاب كان ، أو صلة للتأكيد ، كالتى فى قوله تعالى (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) انتهى . والإبهامية تؤكد ما أفاده تنكير الاسم قبلها : إما فخامة : أىْ كنة أىّ كنة ، أو حقارة نحو أعطه شيئاً ما ، أو نوعية نحو اضربه ضرباً مَّا ، ويجوز أن تكون استفهامية خبرا لكُنْتِ : أى أىَّ شىء كُنْتِ ، ويكون « غَيْرَ اثيمة » صفة لكنّة ، والروضة المحلال : التى تحمل المارّ بها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها وبهجتها ، والصوت الصُّلَّب : الشديد ، بضم الصاد وتشديد اللام ، والبَلْبَال : الغم والحزن ، وتبادر : من « بَادَرَه » أى سبقه ، وفاعله ضمير الكنة ، و « وليدنا » مفعوله ، والمراد بالشتاء زمن القحط ؛ فإن الشتاء زمن الشدة عند العرب لعدم نبات الأرض ، والوليد : الصبى الصغير ، والخادم أيضاً ، والجِمَال — بكسر الجيم — الخرقة ينزل بها القدر ، يريد أنها لا شَرَهَ لها للطعام ، وهذا أمر ممدوح ، ويجوز فى القدر رفعها ونصبها

ونسب ابن عصفور البيت إلى لبيد العامرى الصحابى رضى الله تعالى عنه

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس والتسعون [من الوافر] :

٩٦ — أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى

على أن همزة الوصل فى الخير بين بين ، وقبله :

وَمَا أَدْرِى إذَا يَمَّمْتُ وَجْهاً أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِى

قال الفراء عند تفسير قوله تعالى (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ) قال : أيُّهما[1] وأما ذكر الخير وحده فلأنّ المعنى يُعَرِّف أن المبتغى للخير مُتَّقٍ للشر ، انتهى

(١) يريد أى الشخصين أقرب إلى الخير : من كان على بينة من ربه ، ومن لم يكن

وسميت : قصدت ، والوجه : الجهة ، والخير والشر — بالرفع — بدل من قوله « أيهما » ، ولهذا قرن بحرف الاستفهام

والبيتان آخر قصيدة للمثقّب العبدى ، وقد شرحناهما فى شرح الشاهد التاسع والتسعين بعد الثمانمائة من شرح شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع والتسعون [من البسيط] :

٩٧ — * أَسْتَحْدَثَ الرَّكْبُ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ خَبَرًا *

على أن همزة « أستحدث » للاستفهام ، وهمزة الوصل محذوفة ، ولا لبس لاختلاف حركتيهما ؛ فإن همزة الاستفهام تكون مفتوحة ، وهمزة الوصل تكون مكسورة ، فلما فتحت الهمزة من « أستحدث » علم أنها استفهامية لا همزة وصل ، والأصل أإستحدث ، فحذفت همزة الوصل

وهذا المصراع صدر ، وعجزه :

* أَوْ رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرَبُ *

قال الجوهرى : واسْتَحْدَثْتُ خبرا : أى وجدت خبرا جديدا ، وأنشد هذا البيت :

وهو من قصيدة طويلة لذى الرُّمّة مطلعها :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاء يَنْسَكِبُ [كَأَنَّهُ مِنْ كُلًى مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ]

وبعده أَسْتَحْدَثَ الركب . . . البيت

قال الأصمعى فى شرحه : أستحدث : استفهام ، يقول : بكاؤك وحزنك ألخبر حدث أم راجع قلبك طربٌ ؟ والطرب : استخفاف القلب فى فَرَحٍ كان أو فى حزن ، والأشياع : الأصحاب ، والرَّكْب والرُّكْبَان : أصحاب الإبل ، راكب ورَكْب مثل صاحب وصحب ، انتهى

قال ابن رشيق فى العمدة : ومن مليح ما رويته فى الموازنة والتعديل قول ذى الرمة :

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا   أم راجع القلب من أطرابه طرب

[لأن قوله « أستحدث الركب »] [1] موازن لقوله « أم راجع القلب » ، وقوله « عن أشياعهم خبرا » موازن لقوله ، « من أطرابه طرب »

وذو الرمة : شاعر فى الدولة الأموية ، عصريُّ الفرزدق وجرير وتقدمت ترجمته فى الشاهد الثامن من أول شرح شواهد الكافية

***

وأنشد بعده [من الرجز]

* فَبـَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَـكَرْدَساَ *

وتقدم شرحه فى الشاهد التاسع من هذا الـكتاب

***

وأنشد هنا الجار بردى ، وهو الشاهد الثامن والتسعون [من البسيط]

٩٨ — وَقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاعاً وَأرَّقَنِى
فَقُلْتُ أَهْىَ سَرَتْ أمْ عَادَنِى حُلُمُ

على أن سكون الهـاء من « أهْىَ » عارض ، ولهذا لم يؤت بألف الوصل ، والإسكان مع همزة الاستفهام قليل ، وقيل : ضعيف .

والبيت من قصيدة للمَرَّار العدوى ، وقبله :

زَارَتْ رُوَيْقَةُ شُعْثاً بَعْدَ مَا هَجَعُوا   لَدَى نَوَاحِلَ فِى أَرْسَاغِهَا الْخَدَمُ

يقول : زار خيالُ رويقة قوماً شُعْثاً غُبْرا بعد ما ناموا عند إبل ضوامر، شدت فى أرساغها سيور القِدِّ لشدة سيرها وتأثير الـكلال فيها .

والزَّوْر : مصدر من الزائر المراد به طيفها ، يريد أنى قمت لأجل الطيف

(١) سقطت هذه العبارة من أصول الـكتاب ، وانظر (العمدة لابن رشيق : ٢ - ١٩ طبع المـكتبة التجارية)

منتبهاً مذعوراً للقائه ، وأرقنى لما لم يَحْصُل اجتماع محقق ، ثم ارتبت لعدم الاجتماع : هل كان على التحقيق أو كان ذلك فى المنام ؟ ويجوز أن يريد فقمت للطيف وأنا فى النوم إجلالاً فى حال كونى مذعوراً لاستعظامها ، وأرقنى ذلك لما انتبهت فلم أجد شيئاً محققاً ، ثم من فرط صبابته شك أهى فى التحقيق سرت أم كان ذلك حلماً ، على عادتهم فى مبالغاتهم .

وقد تكلمنا عليه وعلى غالب القصيدة وترجمة قائلها فى شرح الشاهد التاسع والسبعين بعد الثلثمائة من شرح شواهد شرح الكافية .

الوقف

أنشد فيه ، وهو الشاهد التاسع والتسعون : [من المتقارب]

٩٩ — * وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ *

على أن أصله عُصُما ، ووقف عليه فى لغة ربيعة بالسكون ، فإنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف .

وهذا المصراع من قصيدة للأعشى ميمون مدح بها قيس بن معدى كرب ، وقبله : —

وَيَهْمَاءَ تعزِفُ جِنَّانُهَا   مَنَاهِلُهَا آجِنَاتٌ سُدُمْ

قَطَعْتُ بِرَسَّامَةٍ جَسْرَةٍ   عُذَافِرَةٍ كَالْفَنِيقِ الْقَطِمْ

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى   وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَىٍّ عُصُمْ

قوله « ويهماء » الواو واو رب ، واليهماء — بفتح المثناة التحتية — : الفلاة التى لا يُهْتَدَى فيها ، وتعزف — بالعين المهملة والزاى المعجمة — أى : تصوتُ ، والجنان — بكسر الجيم — جمع جانٍّ ، والمنهل : المورد ، والآجن : الماء التغير المطعم واللون ، والسدُم — بضم السين والدال المهملتين — وهى البئر المدفونة ، وقوله « قطعت » جواب رب المقدرة ، وهو العامل فى محل يهماء النصب ، والرسّامة :

الناقة التى تؤثر فى الأرض من شدة الوطء ، والجَسْرة — بفتح الجيم — الناقة القوية ، ومثلها العُذافرة ، والفنيق — بفتح الفاء وكسر النون — الفحل العظيم الخلق ، والقطم — بفتح القاف وكسر الطاء — وصف من قطم الفحل بالكسر : أى هاج للضِّراب ، وهو فى هذه الحالة أقوى ما يكون ، وقوله « إلى المرء » أراد المرء المستغرق لخصائص أفراد الرجال ، وقيس : بدل منه أو عطف بيان ، والسرى : السير ، وهذه طريقة المتقدمين فى التخلص إلى المديح ، وهو أنهم يصفون الفيافى وقطعها بسير الإبل وذكر ما يقاسون من الشدائد فى الوصول إلى الممدوح ليوجبوا عليه ذمّة ويُجْزِل لهم الصلة والإكرام، و « آخذ » معطوف على أطيل ، والحى : القبيلة ، والعُصُم : مفعول آخذ ؛ قال ابن جنى : هو بضمتين جمع عِصَام ، وعصام القربة : وكاؤها وعروتها أيضاً ، يعنى عَهْدًا يبلغ به ، وقال ابن هشام صاحب السيرة النبوية : هو بكسر ففتح جمع عِصْمة ، وهى الحبل والسبب ، وإنما كان يأخذ من كل قبيلة إلى أخرى عهدا لأن له فى كل قبيلة أعداء ممن هجاهم أو ممن يكره ممدوحه فيخشى القتل أو غيره فيأخذ عهداً ليصل بالسلامة إلى ممدوحه .

وقد تكلمنا عليه بأبسط من هذا فى شرح الشاهد الرابع والعشرين بعد الثلاثمائة من شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد هنا قول الشاطبى رحمه الله ، وبه تُوفَّى المائة .

١٠٠ — وَفِى هَاءِ تأنيثٍ وَمِيمِ الجميع قل
وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلاَ

وَفِى الْهَاءِ لِلإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أَوِ الْكَسْرُ مُثِّلاَ
أَوِ أمَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ ، وَبَعْضُهُم يُرَى لَهُمَا فِى كُلِّ حَالٍ مُحَلِّلاَ

على أن ابن الحاجب ظن أن الشاطبى أراد بقوله « وبعضهم يرى لهما فى كل حال

محللا » كلّ حال من أحوال هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضا ، فأجاز ابن الحاجب بناء على هذا الوهم الرَّوْمَ والإشمام فى الأربعة ، وإنما معنى قول « الشاطبى فى كل حال » من أحوال هاء الضمير فقط .

أقول : شرح الجعبرى كما ذكره الشارح ، ثم نقل أن بعضهم جعله عاما فى هذه الثلاثة وغيرها ، قال : وتوهم بعضهم فى كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه ، ومنها النصب ، وهذا صرف للكلام إلى غير ما فرض ، وغلط فى النقل ، انتهى .

وكذا شرح أبو شامة ، على ما ذكره الشارح المحقق ، وكذا شرح السمين ، لكنه عمم فى آخر كلامه ، وهذه عبارته : قوله « وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا » إشارة إلى أن بعض أهل الآراء حلل الروم والإشمام : أى جوزهما ؛ فى هاء الإضمار فى كل حال ، حتى فى الحال التى منع فيها ، وهى ما إذا كانت الهاء مضمومة بعد ضمة أو واو مكسورة بعد كسرة أو ياء ؛ فيروم ويشم نحو (يعلمه) و (بمزحزحه) و (عقلوه) و (لأبيه) ، وممن ذهب إلى جواز الروم والإشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء .

وقد تحصل مما تقدم أن الأمر دائر فى الرَّوْم والإشمام بين ثلاثة أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ، وهذا أشهر المذاهب ، الثانى استثناء هذه الثلاثة مع هاء الكناية بالشرط المتقدم عند بعض أهل الآراء ، الثالث عدم استثناء شىء من ذلك ، وهو الذى عبر عنه بقوله « وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا » انتهى كلامه .

فقوله « وهذا أشهر المذاهب » يؤكد [1] ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما فى الثلاثة أيضاً ، وقول الشارح المحقق « لم أر أحداً من القراء ولا من النحاة ذكر أنهما يجوزان فى أحد الثلاثة » وهمٌ ؛ فإن بعض القراء صرح بجوازهما فى ميم

(١) فى نسخة « يؤيد »

الجمع ، قال أبو شامة والسمين : وما ذكره الناظم من منع الرَّوْم والإشمام فى ميم الجمع هو المشهور ، وهو اختيار أبى عمرو الدانى وغيره ، وخالف فى ذلك مكى فجوزهما فيها ، قال [مكى] : ميم الجمع أغفل القراء الكلام عليها ، والذى يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها الروم والإشمام ؛ لأنهم يقولون : لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء فى جواز الروم والإشمام ، فالذى يُشِمُّ ويروم حركةَ النَّصِّ غير مفارق له ، والذى لا يروم حركةَ الميم خارجٌ عن النص بغير رواية ، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصاً ، فيجب الرجوع إليه إذا صح ، وليس ذلك بموجود ؛ ومما يقوى جواز ذلك فيها نَصُّهُم على هاء الكناية بالرَّوْم والإشمام ؛ فهى مثل الهاء لأنها توصل بحرف بعدها حركة ، كما توصل الهاء ، وتحذف ذلك الحرف فى الوقف كما تحذف مع الهاء ، فهى مثلها فى هذا ، غير أن الهاء أخفى منها ، فلذلك امتنعت الهاء من الرَّوْم والإشمام إذا كانت حركتها مثل حركة ما قبلها أو كان قبلها ساكن من جنس حركتها ، وهذا لا يكون فى الميم ؛ لأنها ليست بالخفية ، ولو كانت فى هذا مثل الهاء لم يجز الاشمام فى يقوم ويحكم ، وليس فى جوازه اختلاف ، وليس قول من يمنع ذلك لأن الميم من الشفتين بشىء ؛ لإجماع الجميع على الروم والإشمام فى الميم التى فى أواخر الأفعال والأسماء التى ليست للجمع ، ولو تم له منع الإشمام فيها لم يتم له منع الروم ، إلى آخر ما فصله .

قال السمين : فحكى جوز ذلك فيها لثلاثة أوجه : أحدها الدخول فى عموم نص القراء على جوازهما فى المتحرك ، ولم يستثنوا من ذلك ميم الجمع ، فالمتمسك بذلك فيها غير خارج عن النص ولا مفارق له ؛ الثانى القياس على هاء الإضمار ، بل جعل الميم أولى بذلك لعدم خفائها ؛ الثالث إفساد علة من عَلَّلَ منعهما فيها بأنها من حروف الشفتين ، وقد أغلظ الدانى فى الرد على مكى ، وفرق بين ميم

الجمع وهاء الكناية ، ورُدَّ على الدانى فى ذلك كما فصله السمين

وقول الشاطبى: « وفى هاء تأنيث » قال أبو شامة : هذا شروع فيما يمتنع فيه الروم والإشمام على رأى القراء ، والألف فى « يكونا » و « ليدخلا » يرجع إلى الروم والإشمام ، أى : لم يقعا فى هذه المواضع الثلاثة حيث كانت ، انتهى ؛ ومفهومه أنهما يجوزان فى الثلاثة عند غير القراء

وقوله « وعارض شكل » قال السمين : أى عارض الحركة ، وذلك على قسمين : الأول ما عرض تحريكه لالتقاء الساكنين ، نحو : (ومن يُشَاقِّ الله) (و إن امرؤ) و (قالت اخرج) و (قل الله) والثانى ماعرض تحريكه بالنقل ، نحو : (من استبرق) و (من أجل ذلك) و (قد أفلح) وكلا القسمين ممتنع فيه الروم والإشمام ، ثم قال : واعلم أنهما يمتنعان فى حركة التقاء الساكنين ، إذا كان الساكنان من كلمتين ، نحو (ومن يشاق الله) و (عَصَوُا الرسول) أو من كلمة واحدة وأحدهما التنوين ، نحو يومئذ وحينئذ ، أما إذا كان الساكنان فى كلمة واحدة وليس أحدهما تنويناً فإن الرَّوْم والإشمام جائزان فى تلك الحركة و إن كانت حركة التقاء الساكنين ؛ لوجود علة الحركة وصلا ووقفاً ، وذلك نحو (وَمَنْ يُشَاقِّ الله) فالروم فيه غير ممتنع ؛ لأن الساكن الذى وجدت الحركة من أجله موجود فى الوصل والوقف ، بخلاف ما مر ؛ فإن الساكن الذى وجدت الحركة من أجله معدوم فى الوقف حيث كان بعضه من كلمة أخرى ، وفى بعضه تنويناً ، و بهذا يعلم أن إطلاق من أطلق منع دخول الروم والإشمام فى حركة التقاء الساكنين ليس بجيد ، انتهى

وهذا أيضا يرد على الشارح فى قوله « لم أر أحدا من القراء أجازهما فى أحد الثلاثة المذكورة »

وقول الشاطبى « وفى الهاء للاضمار » إلى آخر البيتين ، قال السمين : أخبر

عن قوم من أهل القرآن أنهم أَبَوْا أى امتنعوا من الرَّوْمِ والإشمام فى هاء الضمير بشرط أن يكون قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء ساكنة ، وذلك نحو (يعلمه) و (بمزحزحه) و (عقلوه) و (ولأبيه) فكل هذه الأمثلة الأربعة وما أشبهها لا يدخل فيها روم ولا إشمام .

وقوله «وفى الهاء» الظاهر أنه متعلق بمقدر : أى أعنى فى الهاء ، ولا يجوز تعلقه بقوله « أبوهما » لأن القاعدة تمنع من تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل عندهم ، و « أبوهما » لا يجوز تقديمه على « قوم » ؛ لأنه صفة له أو خبر ، وعلى كلا التقديرين تقديمه ممتنع ؛ لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها والخبر الفعلى لا يتقدم على مبتدئه[1]

وقوله «للاضمار» حال من الهاء أى كائنة للاضمار ، وقوله «قوم» مبتدأ ، وفى خبره قولان : أحدهما أنه محذوف تقديره ومن القراء قوم ، و « أبوهما » على هذا فى موضع النعت للمبتدأ ، والثانى أنه قوله « أبوهما » وحينئذ يقال : ما المسوغ للابتداء بقوم ، وهو نكرة ؟ والجواب أن المسوغ له العطف ، وهو معدود من المسوغات ؛ والإباء : الامتناع ، وقوله « ومن قبله ضم » مبتدأ مؤخر قدم خبره عليه ، والهاء فى « قبله » فيها وجهان ذكرهما أبو شامة : أحدهما أنه تعود على الإضمار ، وهذا وإن كان مساعداً له من حيث اللفظ إلا أنه غير ظاهر من حيث المعنى إذ الإضمار معنى من المعانى ، فلا يتحقق أن يكون قبله ضم ، والثانى أنها تعود على الهاء ، وهذا واضح : أىْ ومن قبل الهاء ضم ، قال أبو شامة : ولو قال قبلها لجاز على هذا ، وكان أحسن

---

(١) هذا الذى ذكره من أن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ ليس على إطلاقه بل هو مخصوص بما إذا كان الفعل مسندا إلى ضمير الواحد نحو قولك « محمد حضر » فأما إذا كان الفعل مسندا إلى ضمير الاثنين نحو « المحمدان حضرا » أو إلى ضمير الجمع نحو « المحمدون حضروا » فانه يجوز التقديم فتقول : حضرا المحمدان ، وحضروا المحمدون .

لأنه أوضح ، والوزن مُواتٍ له ، والجملة من قوله « ومن قبله » ضم فى موضع الحال من الهاء : أى أبوهما فى الهاء للاضمار والحال أن قبلها ضماً أوكسراً ، وقوله «أو الكسر» عطف على «ضم» عطف معرفة على نكرة ، وأوللتنويع ، وقوله «مُثِّلاَ» جملة فعلية فى موضع الحال أوفى موضع رفع ؛ فإن كانت حالا ففى صاحبها ثلاثة أوجه : أحدها أنه الكسر ، والثانى أنه الضم ؛ فإن قيل : كيف ساغ مجيئها من نكرة ؟ فجوابه أن سيبويه يرى ذلك ، أو نقول : العطف يسوغه كما سوغ الابتداء ، وقد ذكروا أن كل ما سوغ الابتداء بنكرة سوغ مجىء الحال منها ، والثالث أنه الضمير المستتر فى الخبر ، وهو قوله «ومن قبله» ، وهو فى الحقيقة راجع لأحد القولين المتقدمين ، فإن الضمير المستتر عائد على الضم أو الكسر ، وحيث جعلناه حالا من أحدهما فالحال فى الآخر مرادة ، و إنما استغنى عنها لدلالة المعنى ، ولأن العطف بأو ، وهو يقتضى الإفراد ، وإن كانت فى موضع رفع فهى صفة لقوله ضم ، وحينئذ يكون الحال من قوله «أو الكسر» لدلالة صفة الأول عليها ، فإنه لافرق بين الصفة والحال معنى ، والألف فى « مثلا » الظاهر أنها للاطلاق : لأن العطف بأو ، وجوز أبو شامة أن تكون للتثنية ؛ فتعود على قوله ضم أوالكسر ، ومعنى مُثِّلَ شُخِّصَ من مَثُل بين يديه : أى شَخَص ، ومنه قول العلماء : مثل له المسألة : أى شخصها له ، وقوله « أو أُماهما » أو عاطفة على ضم أو كسر ، فالضمير فى « أماهما » للضم والكسر ، ويعنى بأُمَّيْهما الواو والياء ، ولذلك بينهما بقوله « واو وياء » أى : أم الضم الواو وأم الكسر الياء ، فهو من باب اللف والنشر ؛ لأن كل واحد يليق بصاحبه للتجانس المعروف ، ونقل حركة همزة « أما هما » إلى واو « أو » فضمها ، وأسقط همزة «أما هما» على قاعدة النقل ، وأم الشىء : أصله ، وقوله « واو وياء » بدل من أما هما ، وقوله « أو أماهما » بناء منه على المذهب الصحيح ، وهو أن الحرف أصل الحركة ، والحركة مُتَوَلِّدَة منه ؛ وقيل بالعكس

وقد سبق الناظم إلى هذه العبارة الحصرى فى قصيدته المشهورة حيث يقول [من الطويل] :

وَأَشْمِمْ وَرُمْ مَا لَمْ تَقِفْ بَعْدَ ضَمَّةٍ   وَلاَ كَسْرَةٍ أَوْ بَعْدَ أُمَّيْهِمَا فَادْرِ

وقوله « و بعضهم » مبتدأ ، والضمير للقراء ، للعلم بهم ، و « يُرَى » مبنى للمفعول ، ومرفوعه ضمير بعضهم ، و«لهما» ، و «فى كل حال» متعلقا منه بمحللا ، ومحللا : مفعول ثان للرؤية ، والمحلل : اسم فاعل من حَلَّلَ الشىء تحليلا : أى جعله حلالا ، ضد حرّمه ، إذا منعه : أى أن بعضهم أباح ذلك فى كل حال

ترجمة الشاطبى

والشاطبى : هو القاسم [1] بن فيرة بن خلف بن أحمد الرُّعَيْنى الشاطبى نسبة إلى شاطبة قرية بجزيرة الأندلس كان إماما فى القرآن والحديث والنحو واللغة فى شدة ذكاء ، وكراماته تلوح منه ، ولد آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، فيكون عمره أقل من اثنتين وخمسين سنة [2] ، وهذه القصيدة فى القراءات السبع سماها حرز الأمانى ووجه التهانى ، ولها شروح تفوت الحصر ، وأجلها هذه الشروح الثلاثة ، وشرح الامام علم الدين السخاوى تلميذ المصنف ، وهو أول من شرحها ، وشرح أبى عبد الله الفاسى ، رحمهم الله تعالى ونفعنا بعلومهم

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الواحد بعد المائة [من الرجز]

١٠١ — * بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ *

---

(١) فى الأصول « هو أبو القاسم » وليس صحيحا ، والتصويب عن بغية الوعاة للسيوطى

(٢) هذا التفريع غير ظاهر ، لأنه إنما يتم بعد ذكر سنة وفاته ، وجميع أصول الكتاب خالية من ذلك ، وقد توفى القاسم بن فيرة الشاطبى فى جمادى الأولى من عام ٥٩٠ تسعين وخمسمائة من الهجرة ، وانظر ترجمته فى البغية (٣٧٩)

على أنه يجوز الرّوم والإشمام عند من يقف بالتاء ، فيجوز فى « الحجفت » الروم دون الاشمام

قال السمين فى شرح الشاطبية : وفى قول الناظم رحمه الله تعالى « وفى هاء تأنيث » شبهة على أنه لو لم تبدل التاء هاء فى الوقف ، وذلك كما رسمت بعض التاءات بالتاء دون الهاء ، نحو (جَنَّتُ نَعِيم) و (رحْمَتُ رَبِّك) و (بقِيَّتُ الله) فإن الروم والإشمام بعد خلاف تلك التاء لانتفاء العلتين المانعتين من روم الهاء وإشمامها ، أعنى كون الحركة فيها نفسها وكونها غير مشبهة ألف التأنيث ، وقد نص مكى على ذلك ، فقال : لم يختلف القراء فى هاء التأنيث أنهم يقفون عليها بالاسكان ، ولا يجوز الروم والاشمام فيها ؛ لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب إنما هو بدل من الحرف الذى كان عليه الاعراب ، إلا أن تقف على شىء منها بالتاء إتباعاً لخط المصحف ؛ فإنك تروم وتشم إذا شئت ، لأنك تقف على الحرف الذى كانت الحركة لازمة له فيحسن الروم والاشمام ، انتهى

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : من العرب من يُجْرِى الوقف مجرى الوصل فيقول فى الوقف : هٰذَا طلحت ، وعليه السلام والرحمت ، وأنشدنا أبو على :

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

انتهى

وقال الصاغانى فى العباب : ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء ، وهو طيىء ، فقال : هذا طلحت ، وخبز الذُّرَتْ

وقال ابن المستوفى أيضاً : وجدت فى كتاب أنها لغة طيىء

وقوله « بل جوزتَيْهَاء » قال الصاغانى فى « بل » : ربما وضعوا بل موضع رب ، قال سؤر الذئب

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

أى : رب جوز تيهاء ، كما يوضع الحرف موضع غيره ، والجوز — بفتح الجيم وآخره زاى معجمة — الوسط ، وجوز كل شىء : وسطه ، والجمع أجواز ، والتيهاء — بفتح المثناة الفوقية — المفازة التى يتيه فيها سالكها : أى يتحير ، والحجفة — بفتح الحاء المهملة والجيم والفاء — الترس ، قال عبد القاهر : يقولون تيهاء كظهر المجنّ ، يريدون الملاسة ، وقال ابن المستوفى : شبه التيهاء بظهر المجن فى الملاسة ، والشىء قد يشبه بالشىء ويراد منهما معنى فيهما ، « كظهر الحجفت » إنما أراد أن التيهاء ملساء لاأعلام فيها كظهر الحجفة ملاسةً ، ولم يرد أنها مثله فى المقدار ، انتهى

وذكر الوسط ليدل على أنه توَسَّط المفازة ليصف نفسه بالقوة والجلادة ، قال صاحب العباب : يقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عَقَب : حَجَفَة ، ودَرَقَة ، وأنشد البيت لسُؤر الذئب ، وكذا قال الجوهرى ، وقال : قال الراجز :

مَا بَالُ عَيْنِى عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ ... مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ

دَارًا لِلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ ... بَلْ جَوْزِتَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

انتهى .

قال ابن برى فى أماليه على الصحاح : هذا الرجز لسؤر الذئب ، وصواب إنشاده :

مَا بَالُ عَيْنِى عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ ... وَشَفَّهَا مِنْ حُزْنِهَا مَا كُلِفَتْ

كَأَنَّ عُوَّارًا بِهَا أَوْ طُرِفَتْ ... مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ

دَارًا لِلَيْلَى بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ ... كَأَنَّهَا مَهَارِقٌ قَدْ زُخْرِفَتْ

تَسْمَعُ لِلْحَلْىِ إِذَا مَا انْصَرَفَتْ ... كَزَجَلِ الرِّيحِ إِذَا مَا زَفْزَفَتْ

مَا ضَرَّهَا أَمْ مَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيَّمًا بِنَظْرَةٍ وَأَسْعَفَتْ (١)

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ قَطَعْتُهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ

مَآزِقًا إِلَى ذَرَاهَا أَهْدَفَتْ (٢)

انتهى ما أورده

وقوله «مابال عيني» ما استفهامية مبتدأ ، وبال : خبره ، والبال : الشأن والحال ، وعن : متعلقة بجفت ، والكرى : النوم ، قال الخوارزمى : جفت أى انقطعت عن كراها ، انتهى . وهو بالجيم ، وهو من جفا الشىء عن كذا وتجافى عنه : أى نبا عنه وتباعد ، وجملة « قد جفت » حال من العين ، و « شفها » من شفه الهم يشفه : أى هزله وأنحله ، و « كُلِفت » بالبناء للمفعول ، والعوّار — بضم العين وتشديد الواو ، وهو ما يسقط فى العين فتدمع ، يقال : بعينه عُوّار : أى قذى ، ومثله العائر ، « وطُرِفت » بالبناء للمفعول ، من طَرَفْتُ عينه طَرْفًا — من باب ضرب — إذا أصبتها بشىء ، فدمعت . فهى مطروفة ، ومسبلة : أى تصب دمعها ، من أسبلت الماء : أى صببته ، وتَسْتَنّ : تجرى بدمعها ، من سَنَنْتُ الماء ، إذا أرسلته إرسالا من غير تفريق ، وقوله « دارا لليلى » مفعول عرفت ، وعفت : ذهبت آثارها وامحت معالمها ، وقوله « كأنها » أى كأن ليلى ،

(١) فى اللسان (ح ج ف) زيادة بيت بعد هذا البيت ، وهو

* قَدْ تَبَلَتْ فُؤَادَهُ وَشَغَفَتْ *

(٢) فى اللسان (ح ج ف - أرن) « مآرنا إلى ذراها - الخ » والمآرن : جمع إران على غير لفظه كمحاسن ومشابه ، أو جمع مئران ، وهو كناس الوحش ، وأصله على هذا الوجه مآرين ، كما قال جرير :

قَدْ بُدِّلَتْ سَاكِنَ الآرَامِ بَعْدَهُمُ وَالْبَاقِرِ الْخُنْسَ يَبْحَثْنَ الْمَآرِينَا

لحذف الياء كما حذفت فى قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو) وكما قال الراجز وجمع عوارا :

* وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

والمهارق : جمع مُهْرَق ، وهى الصحيفة البيضاء يكتب [1] فيها ، شبهها بالكاغد لصقالته و بياضه ونعومته ، وزُخرفت : زينت بالذهب ، والزخرف : الذهب ، والحَلْي - بفتح فسكون - ما تتزين به المرأة كالْخَلْخَال والسوار ، وانصرفت : ذهبت فمشت ، وزَجَلُ الريح : صوتها ، وهو بفتح الزاى والجيم ، وزفزفت - بزاءين معجمتين وفاءين — أى هبت بشدة ، وقوله « قَطَعْتُهَا » هو جواب رُبَّ المقدرة بعد بل ، والمها — بالفتح — : جمع مهاة ، وهى البقرة الوحشية ، والمآزق : جمع مَأْزِق ، وهو المضيق ، وذَرَاها — بفتح الذال — أى : ناحيتها ، وأهدفت : قربت ، قال شمر : الإهداف الدنو من الشىء والاستقبال له

* * *

وأنشد الجاربردى بعد هـــذا البيت ، وهو الشاهد الثانى بعد المائة [من الرجز]

١٠٢ — * بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ *

على أن رُبَّ بعد بل مقدرة ، والجر بها

والمهمه : المفازة البعيدة الأطراف ، ومفعول « قطعت » محذوف ، وهو ضمير المهمه : أى قطعتها وتجاوزتها

وهذا البيت نُسِبَ إلى رؤبة ، ورجعت إلى ديوانه فلم أجده فيه ، ونسب إلى والده العجاج ، قال العينى : لم أجده فى ديوانه ، والله تعالى أعلم

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث بعد المائة [من الرجز] :

١٠٣ — وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى

صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى

---

(١) هو فارسى معرب ، وزنته كزنة اسم المفعول من الرباعى ، قال حسان :

كَمْ لِلْمَنَازِلِ مِنْ شَهْرٍ وَأَحْوَالِ ... لِآلِ أَسْمَاء مِثْلَ الْمُهْرَقِ الْبَالِي

* إنَّ الحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ القِرَى *

على أن السيرافى أستدلَّ على كون الألف لام الكلمة فى الأحوال أنها جاءت رَوِيًّا فى النصب ، فألف « سرى » لام الكلمة ، لا أنها بدل من نون التنوين للوقف ، إذ لا يجوز أن تكون رويا مع الألف الأصلية كألف « اشتهى » و« القرى »

وبما حقق الشارح المحقق من مذهب سيبويه يُرَدُّ على ابن هشام اللخمى فى شرح المقصورة الدريدية عند قوله [من الرجز]

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لُوحِ الجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى (١)

قال فى شرحه : قوله « منتمى » قدغلط فيه ؛ لأن العرب لاتقف بالتنوين ، ومنتمى هنا منصوب على التمييز ، والوقف فيه عند سيبويه على الألف المبدلة من التنوين ، هذا كلامه .

مذاهب العلماء فى المقصور المنون عند الوقف

وقال أبو حيان فى الارتشاف : « والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، وفيه مذاهب : أحدها أن الألف بدل من التنوين ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلا ووقفا ، وهو مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى وأبى على فى التذكرة ، والثانى أنها الألف المنقلبة ، لما حذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين وسيبويه والخليل فيما قال أبوجعفر الباذش ؛ والثالث اعتباره بالصحيح ، فالألف فى النصب بدل من التنوين ، وفى الرفع والجر هى بدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو على فى أحد قوليه ، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين ، انتهى .

وهذا من رجز أورده أبو تمام فى باب الأضياف والمديح من الحماسة ، قال : وقال الشماخ فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب أخى أسد الله على كرم الله وجههما.

---

(١) لوح الجو — بضم اللام — أعلاه

إنَّكَ يَا ابْنَ جَعْفَرٍ خَيْرُ فَتًى وَنِعْمَ مَأْوَى طَارِقٍ إذَا أَتَى
وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَىَّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اُشْتَهَى
إنَّ الحَدِيثَ طَرَفٌ مِنَ القِرَى ثُمَّ اللِّحَافُ بَعْدَ ذَاكَ فِى الذُّرَى

انتهى .

الشماخ وعرابة الأوسى

وفى الأغانى أن الشماخ خرج يوما يريد المدينة ، فلقيه عَرَابة بن أوس ، وكان سيداً من سادات قومه ، وجوادا ، فسأله عما أقدمه المدينة ، فقال : أردت أن أمتار لأهلى ، وكان معه بعيران ، فأوقرهما له برا وتمرا ، وكساه و برّه وأكرمه ، فخرج عن المدينة وامتدحه بقصيدته التى يقول فيها [من الوافر]

رَأَيْتُ عَرَابَةَ الأَوْسِىَّ يَسْمُو إلى الخَيْرَاتِ مُنْقَطِعَ القَرِينِ
إذَا مَارَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِاليَمِينِ

ولما سمع ابن دَأْبٍ كلام الشماخ فى عبد الله بن عبد جعفر بن أبى طالب * إنَّكَ ياابن جعفر نعم الفتى * إلى آخر الأبيات ؛ قال : العجب للشماخ ، يقول هذا فى عبد الله بن جعفر ، و يقول فى عرابة بن أوس :

إذَا مَا رَايَةٌ رفعت لمجد * تلقاها عرابة باليمين

ابن جعفر كان أحق بهذا من عرابة ، انتهى .

قال عبد اللطيف البغدادى فى شرح نقد الشعر لقدامة قول الشماخ : * رأيت عَرَابَةَ الأوسىّ * البيت ـ معناه علمته كذا وصح عندى ذلك منه ، ويجوز أن يكون هنا بمعنى أبصرته ، وهو الأمثل عندى ، ويكون « يسمو » حالا ، وذلك أن المشاهدة أدل شىء على صحة الأمر ، فلا دليل أقوى منها ، والخيرات هى : الأفعال المعتدلة المتوسطة بين طرفين هما شر ، فكأنه قال : شاهدت منه أفعال الخير والفضائل ، وقوله « إذا مارايةٌ رفعت لمجد » هذا استعارة : أى إذا حدث أمر يقتضى فعل مكرمة و يفتقر فيه أن يضطلع به ربُّ فضيلة وشرف تلقَّاهَا

عرابة باليمين : أى بقوة و بطش واجتهاد وانشراح صدر ، وفى قوله « تلقاها » مايشعر بهذا المعنى أشدّ ممن قوله أخذها ، وهذا البيت دل به على الأخلاق العتيدة والفضائل النفسية ، وأما البيت الأول فدل به على الأفعال الحميدة والخيرات المشاهدة ، فصار البيت الأول توطئة للثانى ، وكالدال عليه والمثبت له ؛ فإن الأفعال المشاهدة سابقة فى الإحساس لما فى النفس ودالة عليه ، فتلمح ذلك وأُعجب لشرف طباع هؤلاء كيف تسمو بهم جَوْدَةُ القريحة وصحة الفكرة والروية إلى مثل هذا ، انتهى كلامه .

ومثله للمبرد فى الكامل قال : قوله «تلقاها عرابة باليمين» قال أصحاب المعانى معناه بالقوة ، وقالوا مثل ذلك فى قوله تعالى (والسموات مطويات بيمينه) وقال معاوية لعَرَابَة بن أوس الأنصارى : بم سُدْت قومك ؟ قال : لست بسيدهم ، ولكنى رجل منهم ، فعزم عليه ، فقال : أعطيت فى نائبتهم ، وحملت عن سفيههم وشَدَدْتُ على يَدَى حليمهم ، فمن فعل منهم مثل فعلى فهو مثلى ، ومن قَصَّر عنه فأنا أفضل منه ، ومن تجاوزنى فهو أفضل منى ، وكان سبب ارتفاع عرابة أنه قدم من سفر فجمعه الطريق والشماخ بن الضرار المُرِّىّ فتحادثا ، فقال له عَرَابَةَ : ما الذى أقدمك المدينة ؟ قال : قدمت لأمتار منها ، فملأ له عرابة رواحله برا و تمرا وأتحفه بغير ذلك ، فقال الشماخ * رأيتُ عَرَابة الأوسى يسمو * إلى آخر الأبيات انتهى .

سؤدد عرابة الأوسى

وأما عبد الله بن جعفر الطيار بن أبى طالب فقد قال ابن عبد ربه[1] فى العقد الفريد : أجواد أهل الاسلام أحد عشر رجلا فى عصر واحد لم يكن قبلهم ولا بعدهم مثلهم ؛ فأجواد أهل الحجاز ثلاثة فى عصر واحد : عبيد الله بن العباس ، و عبد الله بن جعفر ، وسعيد بن العاص ، إلى أن قال : ومن جود عبد الله بن جعفر أن عبد الرحمن بن

عبد الله بن جعفر الطيار

---

(١) انظر العقد الفريد لابن عبد ربه (١ : ١١٢)

عمار (١) دخل على نَخَّاس يعرض قِيَاناً له ، فعلق واحدة منهن ، فشهر بذكرها حتى مشي إليه عَطَاء وطاووس ومجاهد يَعْذِلونه ، فكان جوابه [من البسيط]

يَلُومُنِي فِيكِ أَقْوَامٌ أُجَالِسُهُمْ ... فَمَا أُبَالِي أَطَارَ اللَّوْمُ أَمْ وَقَعَا

فانتهى خبره إلى عبد الله بن جعفر ، فلم يكن له همٌّ غيره ، فحج فبعث إلى مَوْلى الجارية ، فاشتراها منه بأربعين ألف درهم ، وأمر قيمة جواريه أن تزينها وتحليها ففعلت ، و بلغ الناس قدومه فدخلوا عليه ، فقال : مالى لاأرى ابن عمار (١) زارنا ؟ فأخبر الشيخ ، فأتاه مسلما ، فلما أراد أن ينهض استجلسه ، ثم قال : مافعل حب فلانة ؟ قال : فى اللحم والدم والمخ والعصب ! قال : أتعرفها لورأيتها ؟ قال (٢) نعم ، فأمر بها عبد الله أن تخرج إليه ، وقال له : إنما اشتريتها لك ، ووالله مادنوت منها ، فشأنك بها مباركا لك فيها ، فلما ولى قال : ياغلام ، احمل معه مائة ألف درهم ينعم بها معها ، فبكى عبد الرحمن وقال : ياأهل البيت ، لقد خصكم الله بشرف ماخص به أحداً قبلكم من صُلْب آدم ، فهنيئاً لكم هذه النعمة و بورك لكم فيها ؛ ومن جوده أيضاً أنه أعطى امرأة سألته مالا عظيما ، فقيل له : إنها لا تعرفك ، وكان يرضيها اليسير ، قال : إن كان يرضيها اليسير فإنى لا أرضى إلا بالكثير ، و إن كانت لاتعرفنى فأنا أعرف نفسى ، هذا ما أورده ابن عبد ر به .

وزعم الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة ، وتبعه العينى ، أن المخاطب بقوله * إنك ياابن جعفر * إلى آخر الشعر ، هو عبد الله بن جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ، وهذا لايصح ؛ فإن الشماخ صحابى وجعفر كان فى زمن هارون الرشيد ، والصواب أيضا أن يقول : جعفر الصادق بن محمد الباقر .

وقوله « خير فتى » أى الجامع لخصال المروءة ، وقوله « ونعم مأوى طارق »

---

(١) فى العقد « بن أبى عمار »

(٢) فى العقد « لو أدخلت الجنة لم أنكرها »

الطارق : الذى يأتى ليلا ، والمَأْوَى : اسم مكان من أوى إلى منزله يأوى ، من باب ضرب ، أو يًّا : أى أقام ، وهو فاعل « نِعْمَ » ؛ وجاء الفاعل هنا منكرا على قلة ، والكثير الغالب تعريفه باللام ، حكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة ، نحو نعم امرؤ زيد ، ونعم صاحبُ قوم عمرٌو ، وقد روى أيضاً :

إنَّكَ يا ٱبْنَ جَعْفَرٍ نِعْمَ الْفَتَى   وَخَيْرُهُمْ لِطارق إذَا أَتَى

وقوله « طرق الحى سرى » الطرُوق : الإتيان ليلا ، والحى : القبيلة ، والسُّرَى : جمع سُرْيَة [1] بضم السين وفتحها ، يقال : سَرَيْنا سَرْيَة من الليل بالضم والفتح ، قال أبو زيد : ويكون السُّرَى أولَ الليل وأوسطه وآخره ، وهو فى البيت على حذف : أى طروق سُرًى ، وقال الخطيب التبريزى ، وتبعه العينى : سُرًى أى ليلا ، لأن السرى لا يكون إلا ليلا ، وقوله « صادف » جواب رب ، وما : مصدرية ظرفية ، والقرى : الضيافة ، والذرى — بالفتح : الكَنَفُ والناحية .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الرابع بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه [من الرمل] :

١٠٤ — وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِد
رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابن الْمُعَلْ

على أنه قد يحذف الألف المقصورة فى ضرورة الشعر ، كما حذف الألف هنا من « الْمُعَلْ »

(١) الذى فى اللسان والقاموس أن السرى بمعنى السرية ـ بضم السين أو فتحها ـ والذى نراه أن سرى فى هذا البيت منصوب على أنه مفعول مطلق أو على أنه ظرف مثل قولك : أزورك قدوم الحواج

قال سيبويه لا يقولون فى جَمَل جَمْـل ، أى بسكون الميم ؛ لأن الفتحة أخف عليهم والألفَ ، فمن ثمة لم تحذف الألف ، إن لم يضطر شاعر فيشبهها بالياء ، لأنها أختها ، وهى قد تذهب مع التنوين ، قال لبيد رضى الله عنه حيث اضطر :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَـاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ الْمُعَلّْ

قال الأعلم : الشاهد فيه حذف ألف الْمُعَلَّى فى الوقف ضرورة ، تشبيها بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة ، نحو قاضٍ وغازٍ ، وهـذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو ، وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف ، انتهى .

وقال أبو على فى المسائل العسكرية : ومما حذف فى الضرورة مما لا يستحسن حذفه فى حال السعة الألف [1] من « الْمُعَلّ » فى القافية تشبيها بالياء فى قوله :

* وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ *

فـكما حذفت الياء فى القوافى والفواصل كذلك حذف منه الألف ولم يكن [ليحذف [2]] لأن من يقول : (ما كنا نَبْغْ) يقول : (والليل إذا يَغْشَى) فلا يحذف ، كما أن الذين يقولون : « هذا عَمْرْو » يقولون : رأيت عَمْرًا ، إلا أن « المعلَّى » فى الضرورة لا يمتنع ؛ للتشبيه ، ويؤكد ذلك أن أبا الحسن قد أنشد [من الوافر] :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ أنِّى

فقال « ليت » وهو يريد ليتنى ، فحذف النون مع الضمير للضرورة ، ثم

---

(١) فى الأصول « حذف الألف » وله وجه بعيد

(٢) زيادة لابد منها

أبدل من الياء الألف ، ثم حذف ؛ وقد يمكن أن يكون « يا ابْنَ أم » على هذا كأنه محذوف منه مثل قول من قال [من الرجز] :

* يا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِى وَاهْجَعِى *

فأبدل ثم حذف ، وعلى هـذا تأول أبو عثمان قول من قرأ : « يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ » انتهى

أقول : ألف « يا ابن أم » وألف « يا أبَتَ » كلمة ؛ لأنها ضمير المتكلم فهى مستقلة ، وليست كألف المُعَلى ؛ فإنها جزء كلمة ؛ فليست مثلها ، واعتبر ابن عصفور فى كتاب الضرائر حذف اللام الثانية مع الألف ، قال : وقد يحذف المشدد ويحذف حرف بعده ، ومن ذلك قول لبيد : * ورهط ابن المعل * يريد المعلى ، وقول النابغة : [من الوافر]

إِذَا حَاوَلْتَ فِى أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّى لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنْ

يريد منى ، انتهى

وعدُّ بيت النابغة من الضرورة غير جيد ، قال سيبويه فى « باب ما يحذف من الأسماء من الياءات فى الوقف التى لا تذهب فى الوصل [ولا يلحقها تنوين][(١)] : وتركها فى الوقف أقيس وأكثر ؛ لأنها فى هذه الحال ، ولأنها ياء لا يلحقها التنوين على كل حال ؛ فشبهوها بياء «قاضي» لأنها ياء بعد كسرة ساكنة في اسم وذلك قولك : هذا غلام ، وأنت تريد هذا غلامى ، [وقد أسقانْ وأسقِنْ ، وأنت تريد أسقانى وأسقنى ؛ لأن نى اسم][(١)] و [قد][(١)] قرأ أبو عمرو (فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنْ) و (رَبِّى أَهَانَنْ) على الوقف ، وقال النابغة : [من الوافر]

---

(١) مابين القوسين ثابت فى كلام سيبويه ، ولكنه غير موجود فى الأصول التى بأيدينا . أنظر كتاب سيبويه (حـ ٢ ص ٢٨٩)

* فَإِنِّى لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنْ *

انتهى .

وقال الأعلم : الشاهد فيه حذف الضمير من قوله : « مِنِّى » وهو جائز فى الكلام ، كما قرىء فى الوقف (أَكْرَمَنْ) و (أَهَانَنْ) يقول : هذا لعيينة بن حصنٍ الفزارى ، وكان قد دعاه وقومه لمقاطعة بنى أسد ونقض حِلْفهم؛ فأبى عليه وتوعده ، وأراد بالفجور : نقض الحلف ، انتهى

وقال « وقبيلٌ من لُكَيْزٍ إلخ » قبيل : مبتدأ ، و « من لكيز » فى موضع الصفة له ، وشاهد : خبره ، والقبيل : العريف والكفيل ، وهذا هو المناسب هنا ؛ لأنه كما قال الأعلم : « وصف لبيد رضى الله عنه مقاما فاخر فيه قبائلَ ربيعة بقبيلته من مضر » انتهى

نسب لكيز بن أفصى وبنوه

ولا يناسبه أن يكون القبيل بمعنى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى من الزنج والروم والعرب ، وقال العينى : القبيل هنا بمعنى القبيلة ، ولم أره كذا فى كتب اللغة ، ولكيز — بضم اللام وفتح الكاف وآخره زاى معجمة — : أبو قبيلة ، وهو لكيز بن أفصى — بالفاء والصاد المهملة والألف — ابن عبد القيس بن أفصى بن دُعْمِىّ — بضم الدال وسكون المهملة وكسر الميم وتشديد الياء — ابن جَدِيلة — بالجيم — ابن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، وكان لكيز عاقا لأمه لَيْلى ، وكانت تحبه ، وكان شقيقه شَنٌّ بارا بها ، فحملها شَنٌّ ذات يوم فجعلت تقول : فَدَيْت لُكيزا ؛ فرمى بها شن من بعيرها ، وكانت عجوزا كبيرة ، فماتت ، فقال شَنٌّ : دونَكَ لكيزُ جَعَرَاتِ [1] أُمِّك ؛ وقال : « يَحْمِلُ شَنٌّ و يُفَدَّى لُكَيْزْ » فذهبت مثلا ، فولد لكيز وديعة وصُبَاحا — بضم الصاد — ونُكْرة — بضم النون — وكل منهم بطن ، ثم

(١) الجعرات : جمع جعرة ، وهو ما يبس من العذرة فى الدبر

صار فى أولاد كل منهم بطون ، كذا فى جمهرة الأنساب ، وشاهد: بمعنى حاضر ، وبه روى أيضاً ، والرهط : قوم الرجل وقبيلته ، والرهط أيضاً : مادون العشرة من الرجال لا تكون فيهم امرأة ، ومرجوم : بالجيم ، قال ابن دريد فى الجمهرة : هو لقب رجل من العرب ، كان سيدا ففاخر رجلا من قومه إلى بعض ملوك الحيرة ؛ فقال له : « قد رَجَمْتُكَ بالشرف » ؛ فسمى مرجوما ، وأنشد هذا البيت ، وكذا فى التصحيف للعسكرى ، قال : «وفى فرسان عبد القيس مرجوم بن عبد القيس بعد الراء جيم ، قال الشاعر :

مرجوم ابن عبد القيس

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابنِ الْمُعَلّ *

وإنما سمى مرجوما لأنه نافر رجلا إلى النعمان فقال له النعمان : « قد رَجَمَكَ بالشرف » فسمى مرجوما ، وإنما ذكرته لأن من لايعرفه يصحفه بمرحوم — بحاء غير معجمة ، وأما مرحوم بن عبد العزيز — بالحاء غير المعجمة — فرجل من محدثى البصرة » انتهى

ورهط مرجوم : بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو رهط مرجوم ، ويجوز نصبه بتقدير أعنى ، وقال العينى : « رهط مرجوم بالرفع بدل من قبيل أو عطف بيان » هذا كلامه فتأمله(١).

وقال الأعلم : « مرجوم وابن المعل سيدان من لُكَيز » ، وهذه نسبة مرجوم من الجمهرة ، قال : « مرجوم هو ابن عبد عمرو بن قيس بن شهاب بن زياد بن عبد الله بن زياد بن عَصَر — بتحريك المهملات — بن عمرو بن عوف بن بكر بن عوف بن أنمار بن عمرو بن وديعة بن لكيز » ، وأما المعلى فقد قال ابن دريد فى الجمهرة : « هو جد الجارود بشر بن عمرو بن المعلى » انتهى

والجارود : اسمه بشر ، وسمى الجارود لبيت قاله بعض الشعراء [من الطويل]:

---

(١) الخطأ فى تجويزه عطف البيان ؛ لكون الثانى معرفة والأول نكرة ، وشرطه التوافق

* كَمَا جَرَّدَ الْجَارُودُ بَكْرَ بْنَ وَائِلِ * (١)

وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابنه المنذر بن الجارود استعمله علي بن أبي طالب رضي الله عنه على فارس ، وعبد الله بن الجارود كان رأس عبد القيس ، واجتمعت إليه القبائل من أهل البصرة وأهل الكوفة فقاتلوا الحجاج فظفر بهم ؛ فأخذه الحجاج فصلبه ، والحكم بن المنذر بن الجارود سيد عبد القيس (٢) مات في حبس الحجاج الذي يعرف بالدِّيماس ، وهذه نسبته من الجمهرة : الجارود : هو بشر بن حَنَش بن المعلى ، وهو الحارث بن يزيد بن حارثة بن معاوية بن ثعلبة بن جذيمة بن عوف بن بكر بن عوف بن أنمار بن عمرو بن وديعة بن لكيز المذكور ، ولم أقف على ما قبل البيت وما بعده حتى أورده .

ولبيد رضي الله عنه صحابي تقدمت ترجمته في الشاهد الثاني والعشرين بعد المائة من شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده وهو الشاهد الخامس بعد المائة وهو من شواهد سيبويه [من الرجز]

١٠٥ — خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ   الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِّ

(١) في اللسان (ج ر د) والجارود العبدى : رجل من الصحابة ، واسمه بشر ابن عمرو ، وسمى الجارود لأنه فر بإبله إلى أخواله من بني شيبان وبإبله داء ففشى ذلك الداء في إبل أخواله فأهلكها ، وفيه يقول الشاعر :

* لَقَدْ جَرَّدَ الْجَارُودُ بَكْرَ بْنَ وَائِلِ *

ومعناه شؤم عليهم ، وقيل : استأصل ما عندهم ، وللجارود حديث ، وقد صحب النبي صلى الله عليه وسلم وقتل بفارس في عقبة الطين

(٢) وهو الذي عناه الشاعر بقوله :

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنذِرِ بْنِ الْجَارُودْ   سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

وهو من شواهد سيبويه

وَبالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِجّ يُقْلَعُ بِالْوَدّ وَبِالصِّيصِجّ

على أن بعض بنى سعد يبدلون الياء ، شديدة كانت أو خفيفة ، جيما فى الوقف ، كما فى قوافى هذه الأبيات ؛ فإن الجيم فى أواخر ما عدا الأخير بدل من ياء مشددة ، وأما الأخير فالجيم فيه بدل من ياء خفيفة ، كما يأتى بيانه

وإنما حركها الشاعر هنا لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، قال سيبويه : « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأنها خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمجٌ ، يريدون تميمىٌّ ، وهذا علج ، يريدون علىّ ، وسمعت بعضهم يقول : عربانجّ يريدون عربانىّ ، وحدثنى من سمعهم يقولون :

خَالِى عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجّ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجّ

* وَبالْغَدَاةِ فِلَقَ الْبَرْنِجِّ *

يريدون بالعشى والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » انتهى كلامه

ولم يذكر إجراء الوصل مجرى الوقف ، وذكره الزمخشرى فى المفصل ، وكلام ابن جنى فى سر الصناعة وغيره ككلام سيبويه ، قال ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل : « ومتى خرج هذا الإبدال عن هذين الشرطين ، وهما الياء المشددة والوقف ، عدوه شاذا ، ولذلك قال الزمخشرى : وقد أجرى الوصل مجرى الوقف » انتهى .

وهذه الأبيات لبدوى ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « قرأت على أبى بكر ، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت ، عن يعقوب ، قال : قال الأصمعى : حدثنى خلف ، قال : أنشدنى رجل من أهل البادية :

* عَمِّى عُوَيْفٌ وأَبُو عَلجّ *

إلى آخر الأبيات الأربعة

يريد أبو على وبالعشى والصيصيةَ ، وهى قرن البقرة » انتهى .

وقال شارح شواهد أبى على الفارسى : «جاء به أبو على شاهداً على أن ناساً من العرب يبدلون من الياء جيما ، لما كان الوقف على الحرف يخفيه والإدغام فيه يقتضى الإظهار ويستدعيه أبدلوا من الياء المشددة فى الوقف الجيم ؛ لأنها أبين ، وهى قريبة من مخرجها ، وزعم أبو الفتح أنه احتاج إلى جيم مشددة للقافية ، فحذف الياء ثم ألحق ياء النسب كما ألحقوها فى الصفات مبالغة ، وإن لم يكن منسوباً فى المعنى نحو أحمَرِىّ فى أحمر ، ثم أبدل من الياء المشددة جيما ، ثم قال : وما علمت أحداً تعرض لتفسيره قبلى ، سوى أبى على فيما أظن ، قال الشيخ : أقرب من هذا وأشبه بالمعنى أن يكون أراد الصيصاء ، وهو ردى التمر الذى لا يعقد نوًى ، ألحقه بقنديل فقال : صيصىء ، ثم أبدل من الياء جيما فى الوقف ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فى هذا » انتهى كلامه

افتخر بخاليه أو بعميه ، والمطعمان : صفة لهما ، واللحم والشحم : مفعوله ، والعشى : قيل : ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل : هو آخر النهار ، وقيل : من الزوال إلى الصباح ، وقيل : من صلاة المغرب إلى العَتْمة ، كذا فى المصباح ، والغداة : الضحوة ، والفِلَق — بكسر الفاء وفتح اللام — جمع فِلْقَة ، وهى القطعة وروى « قِطَعَ » بدله ، وروى أيضاً « كُتَلَ البرنج » وهو جمع كُتْلَة — بضم الكاف — قال الجوهرى : الكتلة : القطعة المجتمعة من الصمغ وغيره ، والبَرْنِىّ — بفتح الموحدة — : نوع من أجود التمر ، ونقل السهيلى أنه عجمى ، ومعناه حمل مبارك ، قال : « بَرْ » حمل و« نِىّ » جيد ، وأدخلته العرب فى كلامها وتكلمت به ، كذا فى المصباح ، وأقول : « بَرْ » فى لغة الفرس ثمرة الشجرة أىّ شجرة كانت ، وأما حملها فهو عندهم « بارْ » بزيادة ألف ، والفرق أن « بَرْ » الثمر الذى يؤكل ، وأما « بارْ » فعام سواء كان مما يؤكل أم لا ، فصوابه أن يقول : « بَرْ » ثمر الشجر لا حملها ، وأما « نِىّ »

فأصله نيك ـ بكسر النون ؛ فعند التعريب حذفت الكاف وشددت الياء ، و« نيك» فى لغة الفرس الجيد ؛ و يُقْلَع ، بالبناء للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير البرنج ، والجملة حال منه ، وقال العينى : صفة له ، والود ، بفتح الواو ، لغة فى وَتِدٍ ، والصيصِيَة بكسر الصادين وتخفيف الياء : القرن ، واحد الصِّيصِى ، والجمع الصياصِى ، وصياصِى البقر : قرونها ، وكان يقلع التمر المرصوص بالوتد و بالقرن ، قال ابن المستوفى : الصيصى : جمع صيصِيَة ، وهى القرن ، كأنه شدد فى الوقف على لغة من يشدد ثم أبدل ، وزادها أن أجرى الوقف مجرى الوصل ، كما قال [من الرجز] :

* مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

وقال الزمخشرى فى الحواشى : « شدد ياء الصيصى فى الوقف كما لو وقف على القاضى » انتهى

وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « الذى عندى فيه أنه لما اضطر إلى جيم مشددة عَدَل فيه إلى لفظ النسب ، وإن لم يكن منسوباً فى المعنى ، كما تقول : أحمر وأحْمَرِىّ ، وهو كثير فى كلامهم ، فإذا كان الأمر كذلك جاز أن يراد بالصيصج لفظ النسب ، فلما اعتزمت على ذلك حذفت تاء التأنيث؛ لأنها لا تجتمع مع ياء النسبة ، فلما حذفت الهاء بقيت الكلمة فى التقدير صيصٍ بمنزلة قاضٍ ، فلما ألحقها ياء النسبة حذفت الياء لياء النسبة ، كما تقول فى النسبة إلى قاض : قاضىّ ، فصارت فى التقدير صيصىّ ، ثم إنها أبدلت من الياء المشددة الجيم ، كما فعلت فى القوافى التى قبلها ، فصارت صيصجّ ، كما ترى ، فهذا الذى عندى فى هذا ، وما رأيت أحَدًا عرض لتفسيره ؛ إلا أن يكون أبا على فيما أظنه » انتهى

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس بعد المائة [من الرجز] :

١٠٦ — يَا رَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ

فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ

على أنه أبدل الجيم من الياء الخفيفة ، وأصله حِجَّتى و بِى ووَفْرَتى ، بياء المتكلم فى الثلاثة

وأنشد أبو زيد هـذه الأبيات الثلاثة فى أوائل الجزء الثالث من نوادره ، قال : « قال المفضل : أنشدنى أبو الغول هذه لبعض أهل اليمن »

ولم يخطر ببال أبى على ولا على بال ابن جنى رواية هذه الأبيات عن أبى زيد فى نوادره ، ولهذا نسباها إلى الفراء ، وقالا : أنشدها الفراء ، ولو خطرت ببالهما لم يعدلا عنـه إلى الفراء البتة ؛ لأن لهما غراماً بالنقل عن نوادره ، ولو أمكنهما أن لا ينقلا شيئا إلا منها فعلا ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « وكان شيخنا أبو على يكاد يصلى بنوادر أبى زيد إعظاماً لها ، وقال لى وقت قراءتى إياها عليه : ليس فيها حرف إلا لأبى زيد تحته غرض ما ، وهو كذلك ؛ لأنها محشوة بالنكت والأسرار » انتهى كلامه رحمه الله

تقدير ابن جنى النوادر أبى زيد

ولله در الشارح المحقق فى سعة اطلاعه ؛ فإنه لم يشاركه أحد فى نقل هذه الأبيات عن أبى زيد إلا ابن المستوفى

وقد ذهب ابن عصفور فى كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيما خاص بالشعر ، ولم أره لغيره ، قال : « ومنها إبدالهم الجيم من الياء الخفيفة ، نحو قول هِمْيَان بن قُحَافَة [من الرجز] (1)

* يُطِيرُ عَنْهَا الْوَبَرَ الصُّهَابِجَا *

يريد الصُّهابىّ ، لحذف إحدى الياءين تخفيفاً ، وأبدل من الأخرى جيما ؛ لتتفق القوافى ، وسهل ذلك كون الجيم والياء متقاربين فى المخرج ، ومثل ذلك قول الآخر ، أنشده الفراء :

---

(1) انظر سمط اللآلى فى شرح أمالى أبى على القالى (ص٥٧٢)

* يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ * إلى آخر الأبيات

يريد حجتى ، ويأتيك بى ، ويُنَزِّى وفرتى ، فأبدل من الياء جيما ؛ وقول الآخر [من الرجز] :

* حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا *

يريد أمْسَتْ وأمْسَى : لأنه ردّهما إلى أصلهما وهو أمْسَيَتْ وأمْسَيَا ، ثم أبدل الياء جيما لتقاربهما لما اضطر إلى ذلك » انتهى

وجعله ابن المستوفى من الشاذ ، قال : «ومن الإبدال الشاذ قوله ، وهو مما أنشده أبو زيد :

* يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ *

وهذا أسهل من الأول ؛ لأنه أورده الشاعر فى الوقف ، إلا أن الياء غير مشددة » انتهى

وقوله « يا رب إن كنت» أنشده الزمخشرى فى المفصل «لَاهُمَّ إن كنت» وكذا أنشده ابن مالك فى شرح الشافية ؛ والحجة — بالكسر — : المرة من الحج ، قال الفيومى فى المصباح : « حج حجا من باب قتل : قصد ، فهو حاج ، هذا أصله ، ثم قصر استعماله فى الشرع على قصد الكعبة للحج أو العمرة ، يقال : ما حج ولكن دَجّ ، فالحج : القصد للنسك ، والدجّ : القصد للتجارة ، والاسم الحج بالكسر ، والحجة المرة بالكسر ، على غير قياس ، والجمع حِجَجٌ ، مثل سِدْرَة وسِدَر ، قال ثعلب : قياسه الفتح ، ولم يسمع من العرب ، وبها سمى الشهر ذو الحجة بالكسر ، وبعضهم يفتح فى الشهر ، وجمعه ذَوَات الحجة » انتهى

والشاحج — بالشين المعجمة والحاء المهملة قبل الجيم — : البغل والحمار ، من شَحَجَ البغل والحمار والغُرَاب — بالفتح — يشحج — بالفتح والكسر — شَحِيجاً وشُحاجاً ، إذا صوت ، وقال بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل : « قال

صدر الأفاضل : أراد بشاحج حمارا : أى عَيْرًا ، قيل فى نسخة الطباخى بخطه : شبه ناقته أو جمله ، بالعَيْرِ » انتهى

وروى ابن جنى عن أبى على فى سر الصناعة « شامخ » أيضاً بالخاء المعجمة بعد الميم ، وقال : يعنى بعيرا مستكبرا ، انتهى . وهـذا لا يناسبه « أقمرُ نَهّاتٌ » وقوله «يأتيك » يأتى بيتك بى ، والأقمر : الأبيض ، والنَّهّات : النهّاق ، يقال : نَهَتَ الحمار يَنْهِتُ — بالكسر — أى نهق ، ونَهَت الأسد أيضاً : أى زأر ، والنهيت : دون الزئير ، و يُنَزِّى — بالنون والزاى المعجمة — : أى يحرك ، والتنزيه : التحريك ، والوَفْرَة بالفاء : الشعر إلى شحمة الأذن ، قال ابن المستوفى : أى يحرك لسرعة مشيه ، وقال بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل قيل : عبر بالوَفْرَة عن نفسه كما يعبر بالناصية ، تسمية للمحل باسم الحال ، يقول : اللهم إن قبلت حجتى هذه فلا تزال دابتى تأتى بيتك وأنا عليها محركٌ وَفْرَتى أو جسدى فى سيرها إلى بيتك : أى إن علمتُ أن حجتى هـذه مقبولة فأنا أبداً أزور بيتك

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع بعد المائة [من الرجز] :

١٠٧ — اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ

وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

على أن هاء التأنيث فى نحو مَسْلَمَتْ وَالْغَلْصَمَتْ وأَمَتْ بعضُ العرب يقف عليها بالتاء كما هنا ، وأبو الخطاب من مشايخ سيبويه ، وهذا الكلام نقله عنه سيبويه فى كتابه بدون هذا الشعر ، وهذا نصه (١) : « أما كل اسم مُنَوَّن فإنه

---

(١) انظر كتاب سيبويه (٢ : ٢٨١) تعلم أنه لم ينقل العبارة بحروفها، ولكنه تصرف فيها

يلحقه فى حال النصب فى الوقف الألف ؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف ، ومثل هذا فى الاختلاف الحرف الذى فيه تاء التأنيث ؛ فعلامة التأنيث ــ إذا وَصَلْته ــ التاءُ ، وإذاوقفت ألحقت الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التى هى من نفس الحرف نحو تاء القَتّ[1] وما هو بمنزلة ماهو من نفس الحرف نحو تاء سَنْبَتة[2] وتاء عِفْريت ؛ لأنهم أرادوا أن يلحقوها ببناء قحطبة وقنديل ، وكذلك التاء فى بنْتٍ وأخت ؛ لأن الاسمين ألحقا بالتاء ببناء عُمْر وعِدْل ، وفرقوا بينها و بين منطلقات لأنها كأنها منفصلة من الأول ، وتاء الجميع أقرب إلى التاء التى بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة ، لأن تاء طلحة كأنها منفصلة ، وزعم أبو الخطاب أن نَاساً من العرب يقولون فى الوقف : طَلْحَتْ ، كما قالوا فى تاء الجميع قولاً واحدا فى الوقف والوصل » انتهى كلام سيبويه

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : « فأما قولهم قائمة وقاعدة فإنما الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل ، والتاء هى الأصل ؛ فإن قيل : وما الدليل على أن التاء هى الأصل وأن الهاء بدل منها ؟ فالجواب أن الوصل ما يُجْرَى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، ألا ترى أن من قال فى الوقف : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فى الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته ، وكذلك من قال فى الوقف هذا خالِدّ ، وهو يجعلّ ، فإنه إذا وصل خفف الدال واللام ، على أن من العرب من

---

(١) القت : اسم للكذب ، ومنه الحديث « لايدخل الجنة قتات » هو النمام أو المتسمع أحاديث الناس

(٢) هذا التمثيل فى نص كلام سيبويه ، وقد اعترضه أبو سعيد السيرافى بأن هذا المثال مما يوقف عليه بالهاء لا التاء فكان ينبغى أن يمثل بسنبت ونحوه مما يوقف عليه بالتاء

يجرى الوقف مجرى الوصل ، فيقول فى الوقف : هذا طلحَتْ ، وعليه السلام والرحْمَتْ ، وأنشدنا أبو على [من الرجز] :

* بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظهرِ الحَجَفَتْ *

وأخبرنا بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب أنه أنشد [من الرجز] :

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِ مَتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ

وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

فلما كان الوصل مما يُجْرَى فيه الأشياء على أصولها فى غالب الأمر ، وكان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها ، ورأينا علم التأنيث فى الوصل تاء نحو قائِمَتان وقائمتكم ، وفى الوقف هاء نحو ضاربَهْ ؛ علمنا أن الهاء فى الوقف بدل من التاء فى الوصل ، وأما قوله « و بعد مت » فأصله « و بعدما » فأبدل من الألف فى التغيير هاء ، فصارت « و بَعْدِمه » كما أبدلها الآخر من الألف فقال فيما أخبرنا به بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب [من الرجز المجزوء] :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هاهُنَا وَمِنْ هُنَهْ

يريد « ومن هنا » فأبدل من الألف فى الوقف هاء ، فصار التقدير على هذا « من بعدِما وبعدِما و بعدِمَهْ » ثم أبدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافى التى تليها ، ولاتختلف ، وشجعه على ذلك شبه الهاء المقدرة بهاء التأنيث فى طلحة وحمزة ، ولما كان يراهم يقولون فى بعض المواضع فى الوقف : هذا طَلْحَتْ ، قال هو أيضا : « و بعد مَتْ » فأبدل الهاء المبدلة من الألف تاء تشبيهاً لفظيًّا ، وأما ما قرأته على محمد بن الحسن من قول الآخر [من المتقارب] :

إِذَا اعْتَزَلَتْ مِنْ مَقَامِ القَرِينِ فَيَاحُسْنَ شَمْلَتِهَا شَمْلَتَا

فقال فيه : إنه شبه هاء التأنيث فى « شملة » بالتاء الأصلية فى نحو بَيْت وصوت ، فألحقها فى الوقف عليها ألفاً ، كما تقول : رأيت بيتاً ، فَشَمْلَتَا على هذا

منصوب على التمييز ، كما تقول : ياحُسْنَ وجهها وَجْهًا : أى مِنْ وجه » انتهى كلام ابن جنى باختصار .

فقول الشارح المحقق « والظاهر أن هؤلاء لايقولون فى النصب رأيت أَمَتَا » يريد أنهـم لايقولون فى الاختيار ، وأما فى الضرورة فقد قيل ، كما نقله ابن جنى فى « شَمْلَتَاه» .

وروى ابن عصفور الشعر فى كتاب الضرائر بالهاء على الأصل ، قال : « ومنه إبدال ألف « ما » و « هاهنا » هاء فى الوقف عند الاضطرار إلى ذلك نحو قوله :

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّىْ مَسْلَمَهْ   مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَهْ

يريد « وبعدما » وقوله :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ   مِنْ هٰهُنَا وَهٰهُنَهْ

يريد « وهاهنا » وسهل ذلك كون الألف والهاء من مخرج واحد » انتهى .
وهذا الشعر لم أقف على قائله .

وقوله « الله نجاك — الخ » الله : مبتدأ ، وجملة « نجاك » خبره ، ونجاه من الهلاك تنجية : أى خلَّصَه ، ويقال : أنجاه ، أيضاً ، وبه رواه ابن هشام فى شرح الألفية ، و « بكَفَّىْ » الباء متعلقة بنجاك ، وكفى : مثنى كف ، قال الأزهرى : الكف الراحة مع الأصابع ، سميت بذلك لأنها تكف الأذى عن البدن ، وأراد بالكف اليد ، من إطلاق الجزء على الكل ، واليد : من المنكب إلى أطراف الأصابع ، والمراد من اليد هنا الدفع ، يقال : مالى بهذا الأمر يد ، ولا يدان ؛ لأن المباشرة والدفاع إنما تكون باليد ، فكأن يَدَيْه معدومتان لعجزه عن الدفع ، وإنما ثنى لأن كمال الدفع بهما ، قال ابن الأثير فى النهاية : « فى الحديث « عليكم بالجماعة فإن يد الله عليها » كناية عن الحفظ والدفاع عن أهل الضر ، كأنهم خصوا بواقية الله وحسن دفاعه ، ومنه الحديث الآخر « يَدُ الله على الجماعة » أى أن الجماعة المتفقة من أهل الإسلام فى كَنَفِ الله ووقايته »

ومَسْلَمَة — بفتح الميم واللام — الظاهر أنه مسلمة بن عبد الملك بن مروان ، وقوله « من بعدما » الأصل من بعدما صارت نفوس القوم ، فكرر « من بعدما » ثلاث مرات للتهويل ، وأبدل ألف ما الثالثة هاء فتاء للقافية ، وقوله « صارت نفوس القوم » متصل فى التقرير ببعدما الأولى ، ويقدر للثانية والثالثة مثلها ، أو لا يقدر ؛ لأنهما كررا لمجرد التهويل ، و « ما » قيل : هى كافة لبعد عن الإضافه ومهيئتها للدخول على الجملة الفعلية ، وقيل : مصدرية ، وهو الأولى ؛ لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت ، كذا قال ابن هشام فى المغنى ، والنفوس : جمع نفس ، وهى الروح ، يقال : جاد بنفسه ، وخرجت نفسه ، وهى مؤنثة ، قال تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) وإن أريد بها الشخص فمذكرة ، كذا فى المصباح ، والغَلْصَمَة — بالفتح : رأس الحلقوم ، وهو الموضع النّاتىء فى الحلق ، والجمع غلَاصم ، كذا فيه أيضا ، و « كادت » معطوف على صارت ، والحرة : خلاف الأمة ، والحر : خلاف العبد ، وأصل الحر الخالص من الاختلاط بشىء غيره ، فالحر والحرة مأخوذان منه ؛ لأنهما خلصا من الرق ، يقول : كاد الأعداء يُسْبَوْنَ فتصير الحرة أمة ، و « تدعى » بالبناء للمفعول : أى تسمى ، وجاءت أن فى خبر كاد على أحد الجائزين

***

وأنشد الجار بردى هنا ، وهو الشاهد الثامن بعد المائة [من الرجز]

١٠٨ — لَوْ كُنْتُ أَدْرِى فَعَلَىَّ بَدَنَهْ

مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّى مَنْ أَنَهْ

على أنه يوقف على « أنا » بالهاء قليلا ، كما فى البيت

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « فأما قولهم فى الوقف على « أَنَ فَعَلْتُ » : أَنَا ، وَأَنَهْ ؛ فالوجه أن تكون الهاء فى « أنَهْ » بدلاً من الألف فى « أنا » لأن الأكثر فى الاستعمال إنما هو أنا بالألف ، والهاء قليلة جدا ، فهى بدل من الألف ، ويجوز

أن تكون الهاء أيضا فى «أنَهْ» أُلحقت لبيان الحركة كما أُلحقت الألف ، ولا تكون بدلا منها ، بل قائمة بنفسها » انتهى

والبدنة : ناقة أو بقرة أو بعير ، ولا تقع على الشاة ، وقال بعض الأئمة : البدنة هى الإبل خاصة ، وإنما أُلحقت البقرة بالإبل بالسُّنَّة ، وقوله « من كثرة » متعلق بالفعل المنفى ضمنا : أى ما أدرى من كثرة التخليط ، والتخليط فى الأمر : الإفساد فيه ، و « أنّى » بفتح الهمزة ، ومَنْ : مبتدأ ، وأنَهْ : خبره ، وقيل بالعكس ، والجملة فى محل رفع خبر أنّى ، وجملة « أنّى من أنه » فى محل نصب سادة مسد مفعولى أدرى ، وروى صدره الشارح المحقق رحمه الله فى شرح الكافية « إنْ كُنْتُ أدْرِى » بإن الشرطية

وهذا البيت لم أقف على أثر منه

* * *

وأنشد هنا ، وهو الشاهد التاسع بعد المائة [من الوافر] :

١٠٩ — أنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِى حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

على أن إثبات ألف « أنا » فى الوصل لضرورة الشعر ، كما فى البيت ، والقياس حذفها فيه

وتقدم ما يتعلق به فى الشاهد الثامن والسبعين بعد الثلاثمائة من شرح شواهد شرح الكافية

وَ « حُمَيْدًا » روى مصغرا ومكبرا ، وهو بدل من الياء فى « فاعرفونى » لبيان الاسم ، أو هو منصوب على المدح بتقدير أعنى ، وَ « تَذَرَّيْتُ السنام » بمعنى علوته ، وهو من الذروة بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام ، وحقيقته علوت ذروة السنام ، وقائله حُمَيْد بن بَحْدَل الكلبى ، وتقدمت ترجمته هناك

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد العاشر بعد المائة [من الرمل]

١١٠ — يَاأَبَا الْأَسْوَدِ لِمْ خَلَّيْتَنِي
لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

على أنه سكن الميم من « لِمْ » إجراء للوصل مجرى الوقف

وتقدم أيضا مايتعلق به فى الشاهد السادس عشر بعد الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية

و « لِمْ » معناه لأجل أى شىء ، وَخَلَّيْتَنِى : تركتنى ، وروى « أَسْلَمْتَنِى » وروى أيضا « خَذَّلْتَنِى » ؛ والطُّروق : المجىء ليلا ، وإنما جعل الهموم طارقات لأن أكثر مايعترى الإنسان فى الليل حيث يجمع فكره ويخلو بَالُهُ فيتذكر مافيه من الهموم المؤلمة ، و « ذِكَر » بكسر ففتح جمع ذكر على غير قياس

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى عشر بعد المائة [من الوافر] :

١١١ — عَلَى مَاقَامَ يَشْتِمُنِى لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى دَمَانِ

على أن بعض العرب لايحذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة

وتقدم أيضا مايتعلق به فى الشاهد السادس والثلاثين بعد الأربعمائة من شرح شواهد شرح الكافية

وصواب العجز :

* كخنزير تَمَرَّغَ فى رماد * (١)

لأن القافية دالية ، وهو من أبيات لحسّان بن ثابت شرحناها هناك

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى عشر بعد المائة [من الرجز] :

١١٢ — * قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا *

(١) هذا هو الموجود فى نسخ الشارح التى بأيدينا

على أن الشاعر سكن الراء ، وهى عين الفعل ، وكان حقها الكسر . كأنه توهم أنها لام الفعل فسكن للأمر (١)

وأبو الخطاب : من مشايخ سيبويه ، وما نقله عنه الشارح هو فى كتاب سيبويه ، وليس فيه هذا الشعر ، وهذا نصه : « وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : أُدْعِه ، من دعوت ، فيكسرون العين ، كأنها لما كانت فى موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شىء فى الكلمة فى موضع الجزم ، فيكسرون حيث كانت الدال ساكنة ؛ لأنه لايلتقى ساكنان ، كما قالوا : رُدِّ يا فتى ، وهذه لغة رديئة ، وإنما هو غلط ، كما قال زهير [من الطويل] :

بَدَالِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا »

انتهى .

وأورده ابن عصفور فى الضرائر الشعرية ، قال : « فإن كانت الضمة والكسرة اللتان فى آخر الكلمة علامتى بناء اتفق النحويون على جواز حذفهما فى الشعر تخفيفا ، نحو قول أبى نُخَيْلَةَ [من الرجز] :

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ بِالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ العُوَّمِ

وقال العُذَافِرُ الكندى [من الرجز]

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا دَقِيقَا وَهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أَوْ سَوِيقَا

وقال الآخر [من الرجز]

فَاحْذَرْ وَلاَ تَكْتَرْ كَرِيًّا أَهْوَجَا عِلْجًا إِذَا سَاقَ بِنَا عَفَنْجَجَا

وقال الآخر [من الوافر] :

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِى

ألا ترى أن الأصل : صاحِبُ قَوِّمِ ، واشْتَرِ ، ولا تَكْتَرِ كَرِيًّا ، ومن يَتَّقِ

(١) فى نسخة « فسكن اللام » وما هنا أدق

فإنالله معه ، إلا أنه أسكن إجراء للمتصل مجرى المنفصل أو إجراء للوصل مجرى الوقف ، كما تقدم فى تسكين المرفوع والمخفوض ؟ فأما قراءة من قرأ (ويَخْشَ اللهَ ويَتَّقْهِ) فسكن القاف يريد ويتقهِ بكسرها ، فإن التسكين فيها أحسن من التسكين فى اشترلنا وأمثاله ، لشدة اتصال الضمير بما قبله » انتهى

وقال شارح شواهد أبى على الفارسى : « لما كانت الياء فى هذا الفعل حرف علة ، وكانت تحذف فى حالتى الجزم والأمر وتبقى الكسرة فى الراء قبلها دالة عليها ، اغتفر هذا الشاعر كونها منتهى الكلمة لحذفها للأمر ، شبّه الوصل بالوقف ، أو شبّه المتصل بالمنفصل ، وهذا أشبهَ «أشْرَبْ [1]» ؛ لأنه لم يخل بإعراب ، لأن اتصال اللام بمتعلقها أشد من اتصال غيره ، أو حذف الياء تخفيفا كما حذفها من لا أدْرِ ولا أُبَالِ ، ثم أدخل الجازم ، ولم يعتد بما حذفه فأسكن للجزم كما أسكن لم أُبَلْهُ قبل أن يحرك لالتقاء الساكنين » انتهى كلامه

والبيت الأول من الأربعة من شواهد سيبويه قال الأعلم : « الشاهد تسكين باء صاحِبْ ضرورة ، وهو يريد يا صاحبُ ـ بالضم ـ وهذا من أقبح الضرورة ، والدوّ : الصحراء ، وأراد بأمثال السفين : رواحل محملة تقطع الصحراء كقطع السفن البحر » انتهى .

والبيت الشاهد من رجز أورده أبو زيد فى نوادره لرجل من كندة يقال له العذافر ، وهو :

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا ... وَهَاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْ دَقِيقَا
واعْجَلْ بِلَحْمٍ نَتَّخِذْ خُرْدِيقَا ... واشْتَرْ وَعَجِّلْ خَادِماً لَبِيقَا
واصْبُغْ ثِيَابِى صَبَغًا تَحْقِيقَا ... مِنْ جَيِّدِ الْعُصْفُرِ لاَ تَشْرِيقَا

---

(١) يشير إلى قول امرىء القيس

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ

الخرديق : المرقة باللحم ، وتشريقا : مشرق قليل الصبغ ، واصْبَغْ واصبُغ : لغتان» انتهى .

وزاد بعدها أبو محمد الأعرابى ضالة الأديب سبعة أبيات ، وهى :

يَا سَلْمُ لَوْ كُنْتُ لِذَا مُطِيقَا

لمَا جَعَلْتُ عَيْشَكُمْ تَرْمِيقَا

فَارْضَيْ بِضَيْحِ الرَّائِبِ الْمَمْذُوقَا

وارْضَىْ بِحَبِّ الْحَنْظَلِ الْمَدْقُوقَا

فَبَرَّقَتْ وصَفَقَّتْ تَصْفِيقَا

ثُمَّ غَدَتْ تَلْتَحِمُ الطَّرِيقَا

نَحْوَ الْأَمِيرِ تَبْتَغِى التَّطْلِيقَا

وقال : هـــذه الأبيات لسُكَيْن بن نضرة عبدٍ لِبَجيلة ، وكان تزوج بصرية فكلفته عيش العراق

والسويق : مايجعل من الحنطة والشعير ، معروف ، والبر — بالضم — الحنطة والقمح ؛ والبخس — بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة وآخره سين مهملة — : أرض تنبت من غير سقى ، ورواه أبو محمد الأعرابى كذا :

* وهَاتِ خُبْزَ الْبُرِّ أَوْ دَقِيقَا *

والُخرِديق — بضم الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة — قال أبو الحسن فيما كتبه على نوادر أبى زيد : الُخرْديق بالفارسية : المرقة مرقة الشحم بالتابل ، واللَّبيق : الحاذق ، واللباقة : الحذاقة ، واصْبُغْ — بفتح الباء وضمها — من بابى نفَع وقتَل وفى لغة من باب ضرب ، والصَّبَغ — بفتحتين — لغة فى سكون الباء ، وقوله « يا سَلْمُ » هو مرخم سَلْمى ، وكنتُ — بضم التاء — والترميق : ضيق المعيشة ، وفلان مُرَمَّق العيش : أى ضيقه ، ويروى : ترنيقا — بالنون موضع

الميم — وهو التكدير ، قال ابن الأعرابى : رنّق الماء ترنيقا : أى كدره ، والضّيْح — بإعجام الأول وإهمال الآخر — وهو اللبن الرقيق من كثرة الماء ، والمذق الخلط ، وارْضَىْ : أمر بالرضا فى الموضعين ، ورقت : أى عينها ، وتلتحم الطريق : أى تسده بكثرة الناس عليها من صياحها وشرها

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث عشر بعد المائة [من الوافر] :

١١٣ — وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ   وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

لما تقدم قبله من تسكين الآخر ، والقياس كسر القاف ، وقد أورده الجوهرى فى موضعين من صحاحه : فى مادة (أوب) قال : آب رجع ، وأْتَابَ مثل آب فَعَلَ وافْتَعَلَ بمعنى ، وأنشد البيت ، وأورده ثانياً فى مادة الوقاية فأصل مؤتاب بهمز الواو ؛ لأن الهمزة فاء الكلمة ، والألف مبدلة من واو هى عين الكلمة .

ولم أقف على تتمته ، ولا على قائله ، ولم يكتب ابن برى ولا الصفدى عليه شيئاً فى الموضعين .

* * *

وأنشد الجار بردى ، وهو الشاهد الرابع عشر بعد المائة [من الرجز] :

١١٤ — يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ   عَفْرَاءَ يَارَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلْ

* فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلْ *

على أن إلحاق هاء السكت فى الوصل لضرورة الشعر ، وحرّكها بالكسر ، ورُوى ضمها أيضاً .

وقد تكلمنا عليه فى الشاهد الثانى والثلاثين بعد الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس عشر ، وهو من شواهد سيبويه : [من الكامل]

١١٥ — وَلَأَنْتَ تَفْرِى مَا خَلَقْتَ وَبَعْـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرْ

على أن أصله يفرى ؛ فحذفت اليـاء ، وسكنت الراء ، للوقف على القافية ، ولا يبالون بتغير وزن الشعر وانكساره .

قال سيبويه : [١] « واعلم أن الياءات والواوات اللاتى هن لامات إذا كان ماقبلها حرف الروى فُعل بها ما فُعل بالياء والواو اللتين أُلحقتا للمد فى القوافى ؛ لأنها تكون فى المدة بمنزلة الملحقة ؛ ويكونُ ما قبلها رَوِيًّا ، كما كان ما قبل تلك رَوِيًّا ، فلما ساوتها فى هذه المنزلة أُلحقت بها فى المنزلة الأخرى ، وذلك قولهم لزهير :

* وَبَعْـضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرْ *

وكذلك « يغزو » لو كانت فى قافية كنت حاذفها إن شئت ، وهـذه اللامات لا تحذف فى الكلام ، وما حذف منهن فى الكلام فهو هاهنا أجدر أن يحذف ؛ إذ كنت تحذف هنا مالا يحذف فى الكلام » انتهى كلامه .

قال الأعلم [١] : « الشاهد فيه حذف الياء فى الوقف من قوله يَفْرى فيمن سكن الراء ، ولم يطلق القافية للترنم ، وإثبات الياء أكثر وأقيس ؛ لأنه فِعْل لايدخله التنوين ويعاقب ياءه فى الوصل؛ فيحذف لذلك فى الوقف كقاض وغاز وما أشبههما» انتهى .

وقال شارح شواهد أبى على الفارسى : « جاء شاهداً على أن مثل هذه الياء فى الفواصل والقوافى حُذِف : حذف الياء لثقلها ، ثم أسكن الراء للوقف ، كما يفعل ذلك فى الفواصل من كتاب الله ، ولا يفعلون ذلك فى الألف لخفتها إلا فى ضرورة الشعر ، كما قال [من الرمل] :

---

(١) انظر كتاب سيبويه (٢ : ٢٨٩)

رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلْ

أراد المعلّى ، فحذف ، وشبه الألف بالياء ضرورة » انتهى كلامه .

والبيت من قصيدة لزهير بن أبي سُلْمى مدح بها هَرِمَ بن سِنان المرى ، وقد شرحنا ثلاثة أبيات من أولها فى الشاهد السابع والستين بعد الأربعمائة من شرح شواهد شرح الـكافية .

وقوله « ولأنت تفرى الخ » هذا مثل ضربه لممدوحه ، وهو هَرِم بن سنان المرى ، والمراد العزم ، و « تفرى » بالفاء تقطع ، يقال : فريت الأديم ، إذا قطعته على وجه الاصلاح ، وأفريته — بزيادة ألف — إذا قطعته على وجه الإفساد ، والْخَلْق : أحد معانيه التقدير ، وهو المراد هنا ، يقال : خلقت الأديم ، إذا قدرته لتقطعه ، فضربه هنا مثلا لتقدير الأمر وتدبيره ثم إمضائه وتنفيذ العزم فيه ، والمعنى أنك إذا تهيأت لأمر مضيت له وأنفذته ولم تعجز عنه ، وبعض القوم يقدر الأمر ويتهيأ له ثم لا يعزم عليه ولا يمضيه عجزاً وضعف همة :

* * *

وأنشد بعده

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ بْنِ الْمُعَلْ *

على أن أصله ابن المعلّى فحذفت الألف ، لضرورة الشعر ، وهو عجز وصدره :

* وَقَبِيلٌ مِنْ لُـكَيْزٍ شَاهِدٌ *

وتقدم شرحه فى الشاهد الثالث بعد المائة من هذا الـكتاب .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس عشر بعد المائة [من الـكامل] :

١١٦ — وَلأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ

دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرْ

على أنه حذف الياء من « لا يَفْر » فى البيت السابق تبعاً لحذف اليـاء من « الذُّعْر » فى هـذا البيت ، والياء فى « الذعر » إذا أطلقت القافية ولم تسكن تنشأ من كسرة الراء ، فهى زائدة حصلت من الإشباع ، بخلاف « يفرى » فإنها لام الـكلمة .

وهذا البيت قبل البيت السابق فى القصيدة ، وليس البيت فى شعر زهير كما أنشده ، فإن المصراع الأول أجنبى ، و إنما قوله :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرْ

وذاك المصراع إنمـا هو للمسَيَّب بن عَلَس ، وهو قوله من قصيدة [من الـكامل] :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ يَقَعُ الصُّرَاخُ وَلُجَّ فِى الذُّعْرْ

فالبيت مركب من شعرين ، تبع فيه صاحب الصحاح ، وقد حققنا الكلام فيه وفى القصيدتين فى الشاهد السابع والستين بعد الأر بعمائة .

وأسامة — بضم الهمزة — معرفة علم للأسد ، و «دعيت » بالبناء للمفعول ، و « نزال » فى محل رفع نائب الفـاعل ، ونزال بالـكسر : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، وقد استدل الشارح المحقق وغيره بهـذا البيت على أن فَعَالِ الأمرىّ مؤنث ، ولهذا أنث لها الفعل المسند إليها ، ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضاً بنزال أن الحرب إذا اشتدت بهم وتزاحموا فلم يمكنهم التطاعن بالرماح تَدَاعَوْا بالنزول عن الخيـــل والتضارب بالسيوف ، ومعنى « لُجَّ فى الذعر » بالبناء للمفعول : تتابع الناس فى الفزع ، وهو من اللّجاج فى الشىء ، وهو التمادى فيه .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع عشر بعد المائة [من الطويل] :

١١٧ — وَقَدْ كُنْتُ مِن سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِياً
عَلَى صِـــيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُ

على أنه حذف الواو من « يَحْلُ » للوقف ، وهى لام الكلمة ، كما حذفت واو الإشباع من « الثقل » فى البيت الذى هو بعده .

وهو مطلع قصيدة لزهير بن أبى سلمى مدح بها سنان بن أبى حارثة المرى .

وصحا : أفاق : أى رجع عقله إليه ، وأقفر : صار قفرا لا أنيس به ، والتعانيق : موضع ، وكذا الثقل — بكسر المثلثة وسكون القاف — موضع ، يقول : أفاق قلبى من حُبِّ سلمى لبعدها منه ، وقد كان لا يفيق من شدة التباس حبها به ، وقوله : و « قد كنت من سلمى — إلخ » الصِّير — بكسر الصاد المهملة — : الإشراف على الشىء والقرب منه ، يقال : أنا من حاجتى على صِيرٍ : أى على طرف منها ، و إشراف من قضائها ، وفى الصحاح : «وأمَرَّ الشىء : صار مرا ، وكذلك مَرَّ الشىء يَمَرُّ بالفتح مَرَارة ، وأمَرَّه غيره ومَرَّه » انتهى .

وأنشد العسكرى هذا البيت فى كتاب التصحيف ، وقال : « على صِير أمرٍ » على منتهاه ، ويقال : صِيره وصَيْرُورَتُه ، قال أبو عمرو : أى على شَرَف أمرٍ ، والياء من يُمِرُّ مضمومة ؛ لأن اللغة العليا أمر الشىء يُمر إمراراً ، وهو مذهب البصريين وابن الأعرابى ، وأهل بغداد يقولون : مَرّ الشىء ، قالوا : من العرب من يقول : مَرّ الشىء يَمَرّ مَرَارة ، انتهى .

و « يحلو » مضارع حَلاَ الشىء : أى صار حلوا ، وأما أحْلَى فمعناه أن يجعله حُلوا ، يقال : فلان لا يحلو ولا يُمر : أى لا يأتى بحلو ولا مر ، وقوله « ما يمر وما يحلو » أى : لم يكن الأمر الذى بينى و بينهما مرا فأيأس منه ، ولا حلوا فأرجوه ، وهذا مثل ، و إنما يريد أنها كانت لا تصرمه فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا

تواصله كل المواصلة فيهون أمرها عليه ويشفَى قلبه منها ، يقول : كنت فى هـذه السنين بين يأس وطمع ، ولم أيئس منها فيمر عيشى ولم أطمع أن تصلنى فيحلو ،

* * *

وأنشد بعده ، وهذا الشاهد الثامن عشر بعد المائة [من الطويل]

١١٨ — صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَقَدْ كَادَ لاَيَسْلْ
وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى التَّعَانِيقُ فَالثِّقَلْ

على أنه حذفت واو الإطلاق من « الثقل » فسكن اللام للوقف ، وهذه الواو ناشئة من إشباع ضمة اللام ، وقد تقدم شرحه

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد التاسع عشر بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : من الرجز]

١١٩ — دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى
فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا

على أن الألف لايجوز حذفها فى الوقف

قال سيبويه : « وأما يخشى ويرضى ونحوهما فإنه لايحذف منهن الألف ؛ لأن هذه الألف لما كانت تثبت فى الكلام جعلت بمنزلة ألف النصب التى تكون فى الوقف بدلا من التنوين ، فكما تبيَّن تلك الألف فى القوافى فلا تحذف، كذلك لاتحذف هذه ، فلو كانت تحذف فى الكلام ولا تمد إلا فى القوافى لحذفت ألف يخشى كما حذفت ياء يقضِى ، حيث شبهتها بالياء التى فى «الأيَامِى» ، فإذا ثبتت التى بمنزلة التنوين فى القوافى لم تكن التى هى لام أسوأ حالا منها ، ألا ترى أنه لايجوز لك أن تقول [من الطويل] :

* . . . . . . لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعْ *

فتحذف الألف ؟ ؛ لأن هذا لايكون فى الكلام ؛ فهو فى القوافى لايكون؛

فإنما فعلوا ذاك بيقضى و يغزو لأن بناءهما لايخرج نظيره إلا فى القوافى ، وإن شئت حذفته فإنما ألحقتا بما لايخرج فى الـكلام ، وألحقت تلك بما يثبت على كل حال ؛ ألا ترى أنك تقول :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى ... فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضَا

فـكما لا تحذف ألف بعضاً كذلك لا تحـذف ألف تُقْضَى » (١) انتهى . وقوله « فى الأَيَّامِى » هو قطعة من بيت لجرير عليه رحمة ربه القدير ، وهو :
[من الـكامل]

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ ... كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِى

وقوله : « لم يعلم لنـا الناس الخ » فهو أيضا قطعة من بيت ليزيد بن الطثرية (٢) ، وهو : [من الطويل]

فَبِتْنَا تَحِيدُ الْوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّنَا ... قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا

---

(١) انظر كتاب سيبويه (حـ ٢ ص ٣٠٠)

(٢) فى الأغانى (حـ ٨ ص ١٥٥ طبع دار الكتب) : « والطثرية أمه فيما أخبرنى به على بن سليمان الأخفش عن السكرى عن محمد بن حبيب ، امرأة من طثر (بفتح فسكون) وهم حى من اليمن عدادهم فى جرم ، وقال غيره : إن طثراً من عنز ابن وائل إخوة بكر بن وائل ... وزعم بعض البصريين أن الطثرية أم يزيد كانت مولعة باخراج زبد اللبن فسميت الطثرية ، وطثرة اللبن : زبدته » اه وفى القاموس (ط ث ر) « والطثرية محركة : أم يزيد بن الطثرية الشاعر القشيرى » ، ولم يخالفه المرتضى فى شرحه . وفى ابن خلكان (٢ : ٢٩٩) «والطثرية : بفتح الطاء وسكون الثاء وبعدها راء ثم ياء النسب وهاء ، وهى أم يزيد ينسب إليها ، وهى من بنى طثر بن عنز بن وائل ، والطثر : الخصب وكثرة اللبن ، يقال : إن أمه كانت مولعة بأخراج زبد اللبن » اه

وَ« أرْوَى » بالقصر اسم امرأة .

يقول : أسلفتها محبة ووُدًّا توجب المكافأة عليها فلم تجازنى على فعلى

وهذا مطلع أرجوزة لرؤبة بن العجاج ، إنما هى غزل وافتخار ، قال الأصمعى : هى من رجز رؤبة القديم ، و بعدهما :

وَهْيَ تَرَى ذَا حَاجَةٍ مُؤْتَضًّا   ذَا مَعَضٍ لَوْلاَ تَرُدُّ الْمَعْضَا
فَقُلْتُ قَوْلاً عَرِبيًّا غَضًّا   لَوْ كانَ خَرْزًا فِى الْكُلاَ مَابَضَّا[1]

قال الجوهرى : يقال أَضَّنِى إليك كذا وكذا يَؤُضُّنِي و يَئِضُّنِي : أى ألجأنى واضطرنى ، وائتَضَّنِي إليه ائتضاضاً : أى اضطرنى إليه ، قال الراجز :

* وَهْيَ تَرَى ذَا حَاجَةٍ مُؤْتَضًّا *

انتهى .

وقوله « ذا مَعَضٍ الخ » هو بالعين المهملة ، قال الجوهرى : مَعِضْتُ من ذلك الأمر أمْعَضُ مَعَضاً . وامتعضت منه ، إذا غضبت وشق عليك ، قال الراجز :

* ذا مَعَضٍ لَوْلاَ تَرُدُّ الْمَعْضَا *

انتهى .

يريد أن فعله من باب فرِح ، وجاء فى مصدره تسكين العين أيضاً ، كما فى البيت ، وترد بالبنا للفاعل ، والغض — بالغين المعجمة — : الطرىّ .

وقوله : « لو كان خَرْزاً فى الكُلا » مرادهُ ما بضَّ منها بلل : أى لم يسل لإحكامه .

تتمه : لم يذكر الشارح المحقق حكم ألف الإطلاق التى لم يلحقها التنوين ، وحكمُها جواز حذفها سواء كانت فى اسم أم فعل ، وقد ذكرها سيبويه ، قال : « إذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه : ثالثها أن يُجْرُوا القوافى مُجْراها لو كانت

---

(١) انظر هذه الأبيات فى ديوان رؤبه (ص ٧٩)

فى الـكلام ولم تـكن قوافى شعر ، جعلوه كالـكلام حيث لم يترنموا وتركوا المدة [لعلمهم أنها فى أصل البناء] (١) ، سمعناهم يقولون لجرير : [من الوافر]

* أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابْ *

وللأخطل : [من البسيط]

* وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ الْبَكْرِىِّ مَافَعَلْ *

وكان هذا أخف عليهم ، ويقولون : [من الرجز]

* قَدْ رَابَنِى حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصَا *

يثبتون الألف ؛ لأنها كذلك فى الـكلام » انتهى .

قال الأعلم : « الشاهد فيه حذف الألف من «مافعلا» حيث لم يرد الترنم ، وهذا فى المنصوب غير المنون جائز حسن ، مثله فى الـكلام ، ولا فرق بينه و بين المخفوض والمرفوع فى الحذف والسكون ، مالم يريدوا التغنى ، وقوله « قد رابنى حفص الخ » : «الشاهد فيه إثبات الألف فى قوله «حفصا» لأنه منون ولا يحذف فى الـكلام إلا على ضعف كالمُهْمَل » انتهى .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد العشرون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : [من البسيط]

١٢٠ — لاَ يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمُ
لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَاصَنَعْ

على أن أصله « صنعوا » فحذفت واو الضمير للوقف ، و إن كان ينكسر الشعر بحذفها ؛ فإنهم لا يبالون للوقف .

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن ياء يقضى وواو يغزو إذا كانت واحدة منهما

(١) الزيادة من كتاب سيبويه (ج ٢ ص ٢٩٩)

حرف الروى [لم تحذف ؛ لأنها ليست بوصل حينئذ ، وهى حرف روى] كما أن القاف فى :

* وقَاتِمِ الأعماقِ خَاوِى المُخْتَرَقْ *

[حرف الروى] ؛ وكما لا تحذف هذه القاف لا تحذف واحدة منهما ، وقد دعاهم حذف ياء يقضى إلى أن حَذَفَ ناسٌ كثير من قيس وأسد الواوَ والياء اللتين هما علامة المضمر ، ولم تكثر واحدة منهما فى الحذف ككثرة ياء يقضى ؛ لأنهما تجيئان لمعنى الأسماء ، وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما ، فهما بمنزلة الهاء فى قوله : [من الطويل]

* يا عَجَبًا للدَّهْرِ شَتَّى طَرَائِقُهْ *

سمعت ممن يروى هذا الشعر من العرب ينشده [من البسيط] :

لاَ يُبْعِدِ اللهُ أصْحَابًا تَرَكْتُهُمُ لَمْ أدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعْ

يريد ما صنعوا . وقال [من الكامل]

* يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاء تَكَلَّمْ *

يريد « تكلمى » . مع أبيات أخر

قال الأعلم : « الشاهد فيه حذف واو الجماعة من صنعوا ، كما تحذف الواو الزائدة ، إذا لم يريدوا الترنم ، وهذا قبيح لما تقدم من العلة » (١) انتهى .

والبيت من قصيدة لتميم بن أُبَىّ بن مُقْبِل ، وقبله :

ناطَ الفُؤادَ مَنَاطًا لاَ يُلاَئِمُهُ حَيَّانِ دَاعٍ لإصْعَادٍ وَمُنْدَفِعُ

حىٌّ مَحَاضِرُهُمْ شَتَّى وَيَجْمَعُهُمْ دَوْمُ الأيَادِى وَفَاثُورٌ إذَا انْتَجَعُوا

لا يُبْعِدِ اللهُ أصحابًا تركتهم . . . . البيت

---

(١) يريد بالذى تقدم أن الواو اسم جاء لمعنى فلا يحسن حذفه كما تحذف حروف الترنم إذا كانت زائدة

ناط الشيء ينوطه نوطاً : أي علّقه ، فالفؤادَ مفعوله ، وحَيَّان : فاعله ، والحي : القبيلة ، وداعٍ ومُندفع : بدل من حيان ، وأصعد من بلد كذا إلى بلد كذا إصعادا ؛ إذا سافر من بلد سفلى إلى بلد عليا ، وأصعد إصعادا ، إذا ارتقى شَرَفا ، كذا في المصباح ، ومندفع : منحدر إلى أسفل ، وَالْمَحَاضِر : الذين يحضرون المياه ، في الصَّحاح «يقال : على الماء حاضر ، وقوم حُضَّار إذا حضروا المياه ، ومحاضر» ، وشتَّى: جمع شتيت بمعنى متفرق ، ودوْم الأيادي : موضع ، وهو فاعل يجمعهم ، وفَاثُورٌ — بالفاء والمثلثة — معطوف على دوم ، قال ياقوت في معجم البلدان : فاثُور : موضع أو واد بنجد ، وأنشد هذا البيت ، وإذا : ظرف ليجمعهم ، وانتجع القوم : إذا ذهبوا لطلب الكلأ في موضعه

وقوله « لا يُبْعِدِ الله الخ » لفظه إخبار ومعناه دعاء ، ويجوز أن يقرأ بالجزم على أنه دعاء في صورة النهي ، و « يبعد » مضارع أبعده بمعنى أهلكه ، ويجوز أن يكون بمعنى بعّده تبعيدا : أي جعله بعيداً ، و « إخوانا » مفعوله ، وتركتهم : فارقتهم ، والبين : الفراق ، وما : استفهامية

وتميم : شاعر إسلامي معاصر للفرزدق وجرير وقد ترجمناه في الشاهد الثاني والثلاثين من شرح شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الواحد والعشرون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : [من الكامل]

١٢١ — يَادَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمْ   وَعِمِي صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةَ وَاسْلَمْ

على أن أصله تكلمي ، واسلمي ، حذف ضمير المخاطبة منهما — وهو الياء — للوقف

والبيت من أوائل معلقة عنترة بن شداد العبسي ، وعبلة — بالعين المهملة

والموحدة — : اسم امرأة ، والجواء — بكسر الجيم والمد — : اسم موضع ، قال يونس : سئل أبو عمرو بن العلاء عن قول عنتره : وعِمِى صَبَاحاً ، فقال : هو من قولهم : يَعِمِ المطرُ ويَعِمِ البحرُ إذا كثر زبده ، وكأنه يدعو لدارها بكثرة الاستسقاء والخير ، وقال الأصمعى : عِمْ وَانْعَمْ واحد : أى كن ذا نعمة وأهل إلا أن عِمْ أكثر فى كلام العرب ، وأنشد بيت امرئ القيس [من الطويل] :

أَلاعِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِى   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ فِى العُصُرِ الخَالِى

وقد استقصينا ما قيل فى هذه الكلمة فى الشاهد الثالث من أول شرح شواهد شرح الكافية .

و « دار عبلة » منادى ، وحرف النداء محذوف ، يقول : يادار حبيبتى بهذا الموضع تكلمى ، وأخبرينى عن أهلك ما فعلوا ، ثم أضرب عن استخبارها إلى تحيتها فقال : طاب عيشك فى صباحك ، وسلمت يادار حبيبتى .

وقد ترجمنا عنترة مع شرح شىء من هذه القصيدة ، وبيان التسمية وعدد المعلقات فى الشاهد الثانى عشر من أوائل شرح شواهد شرح الكافية .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه [من الطويل]

١٢٢ — * خَلِيلَيَّ طِيرَا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا *

على أنه لايجوز حذف الألف من «قعا» للوقف لأنه ضمير مثنى ، قال سيبويه : « وأنشدنا الخليل :

* خَلِيلَيَّ طِيرَا بِالتَّفَرُّقِ أَوْقَعَا *

فلم يحذف الألف كما لم يحذفها من نقْضَى » ، قال الأعلم : « أراد أن الألف من قوله «قعا» لاتحذف كما لاتحذف ألف نقْضَى ، يقال : وقع الطائر ، إذا نزل بالأرض ، والوقوع : ضد الطيران » انتهى .

وخليليّ : مثنى خليل مضاف إلى ياء المتكلم ، و«طيرا» فعل أمر من الطيران مسند إلى ضمير الخليلين ، و « قَعَا » فعل أمر من الوقوع مسند إلى ضميرها ، ومعموله محذوف ، بدليل ما قبله : أى به

ولم أقف على تتمته ولا على قائله والله تعالى أعلم

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائة [من البسيط] :

١٢٣ — تَعَثَّرَتْ بِهِ فِي الْأَفْوَاهِ أَلْسُنُهَا
وَالْبُرْدُ فِي الطُّرْقِ وَالْأَقْلَامُ فِي الْكُتُبِ

على أنه إذا كان قبل هاء الضمير متحرك فلا بد من الصلة ، إلا أن يضطر شاعر فيحذفها ، كما حذفها المتنبي من قوله « به » ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « ومن حذف الواو فى نحو : [من الوافر]

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقول الآخر : [من البسيط]

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَابِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلاَّ لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلُ وَادِيهَا

لم يُقَلْ فى نحو «رأيتها» و«نظرتها» إلا بإثبات الألف ، وذلك لخفة الألف وثقل الواو ، إلا أنا قد روينا عن قطرب بيتا حذفت فيه هذه الألف تشبيها بالواو والياء لما بينهما و بينها من الشبه ، وهو قوله : [من البسيط]

أَعْلَقْتُ بِالذِّيبِ حَبْلاً ثُمَّ قُلْتُ لَهُ
الْحَقْ بِأَهْلِكَ وَاسْلَمْ أَيُّهَا الذِّيبُ

أما تَقُودُ بِهِ شَاةً فَتَأْكُلَهَا أَوْ أَنْ تَبِيعَهَ فِي بَعْضِ الْأَرَاكِيبِ

يريد تبيعها ، فحذفت الألف ، وهذا شاذ » انتهى . وقافية البيت الثانى مُقوَاة .

والبيت من قصيدة للمتنبي نظمها فى الكوفة بعد رجوعه إليها من مصر رَثَى بها خَوْلة أخت سيف الدولة بن حمدان البكرى ، وتوفيت بمَيَّا فَارِقِين ، من ديار بكر ، لثلاث بقين من جمادى الآخرة من سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة وورد خبر موتها العراق ، فرثاها بهذه القصيدة فى شعبان وأرسلها إليه ، وقبله :

طَوَى الجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِى خَبَرٌ فَزِعْتُ فِيهِ بِآمَالِى إِلَى الْكَذِبِ
حَتَّى إِذَا لَمْ يَدَعْ لِي صِدْقُهُ أَمَلاً شَرِقْتُ بِالدَّمْعِ حَتَّى كَادَ يَشْرَقُ بِي
تَعَثَّرَتْ بِهِ فِى الْأَفْوَاهِ أَلْسُنُهَا . . . . البيت

طَىُّ البلاد : قطعها بالسير ، والجزيرة : بلد يتصل بأرض الموصل ، والفزع إلى الشىء : الاعتصام به والالتجاء إليه ، والشَّرَقُ : الغصص ؛ وتعثر الألسن : توقفها عن الإبانة ، مستعار من عثار الرِّجْل ، والبُرْد — بالضم — رجال يحملون الرسائل على دواب تتخذ لهم ، الواحد منها بريد ، يقول : طوى أرض الجزيرة خبر هذه المتوفاة مسرعا غير متوقف حتى طرقنى بغتة ، وورد علىَّ فجأة ، ففزعت بآمالى فيه إلى تكذيب صدقه ومخادعة نفسى فى أمره ، ثم قال : حتى إذا لم يدع لى صدقُهُ أملا أتعلل بانتظاره ورجاء أخدع نفسى بارتقابه أعلنت بالحزن ، واستشفيت بالدمع فأذريت منه ما أشرقنى تتابعه ، وأدهشنى ترادفه ، حتى كدت أوله كتألمى به وأشرقه كشرَقِى به ، ثم قال : تعثرت الألسن بذلك الخبر فى الأفواه فلم تظهره لشنعته ، ولم تفصح به لجلالته ، وكذلك تعثرت به البُرُد فى الطرق استعظاما لحمله ، والأقلام فى الكتب استكراهاً لذكره

وقد أوردنا ما يتعلق به بأبسط من هذا فى الشاهد السادس والثمانين بعد الأربعمائة من شرح شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده : [من الرمل]

* رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلّْ *

وتقدم شرحه فى الشاهد الثالث بعد المائة

* * *

وأنشد بعــده ، وهو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : [من الطويل]

١٢٤ — * قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

على أن حرف الإطلاق لا يلحق الـكلمة فى الوقف إلا فى الشعر إذا أريد التغنى والترنم ، كما ألحقت الياء لام منزل ، ولولا الشعر لـكانت اللام ساكنة ، قال سيبويه فى باب وجوه القوافى فى الإنشاد : « أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت ، وذلك قولهم لامرىء القيس :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

وقال فى النصْب ليزيد بن الطَّثَرية : [من الطويل]

فَبِتْنَا تَحِيدُ الْوَحْشُ عَنَّا كَأَنَّنَا قَتِيلاَنِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا

وقال فى الرفع للأعشى : [من الطويل]

* هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُ *

هذا ما ينون فيه ، ومما لا ينون فيه قولهم لجرير : [من الوافر]

* أَقِلِّى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا *

وقال فى الرفع لجرير أيضا : [من الوافر]

* سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُ *

وقال فى الجر لجرير أيضا : [من الـكامل]

* كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ *

وإنما ألحقوا هذه المدة فى حروف الروى لأن الشعر وضع للغناء والترنم ، فألحقوا كل حرف الذى حركته منه ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه : أمّا أهل الحجاز فيَدَعُون هذه القوافى : ما نون منها ، وما لم ينون ، على حالها فى الترنم ، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذى لم يوضع للغناء ، وأما ناس كثير من بنى تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النونَ فيماينوّن وفيما لم ينون لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد ، سمعناهم يقولون للعجاج : [من الرجز]

* يا أبتا علّكَ أوْ عساَ كَنْ *

و * ياصاحِ ماهاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ *

وقال العجاج :

* منْ طَللٍ كالأتْحَمِىّ أنْهَجنْ *

وكذلك الجر والرفع ، والمكسور والمفتوح والمضموم فى جميع هذا كالمجرور والمنصوب والمرفوع ، وأما الثالث فأن يجروا القوافى مُجرَاها لو كانت فى الكلام ولم تكن قوافى شعر ، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا وتركوا المدة [لعلمهم أنها فى أصل البناء][1] ، سمعناهم يقولون لجرير : [من الوافر]

* أقِلّى اللَّوْمَ عاذلَ والْعِتابْ *

والأخطل : [من البسيط]

* واسْألْ بمَصْقَلَةَ الْبَكْرِىِّ مَا فَعَلْ *

وكان هذا أخفّ عليهم . ويقولون : [من الرجز]

* قَدْ رابنى حَفْصٌ فَحَرِّكْ حفْصَا *

---

(١) هذه الزيادة عن سيبويه (٢ : ٢٩٩)

يثبتون الألف لأنها كذلك فى الكلام » انتهى كلام سيبويه ، ونقلناه برمته ؛ لأن الشارح المحقق لم يورد مسائله بتمامها

والمصراع صدر ، وعجزه

* بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

والبيت مطلع معلقة امرىء القيس ، وقد شرحناه شرحا وافيا فى الشاهد السابع والثمانين بعد الثمانمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الخامس والعشرون بعد المائة : [من الخفيف]

١٢٥ — * آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُو *

على أن واو الإطلاق لحقت الهمزة من « أسماء » فى الوقف لإرادة الترنم ، ولو كان فى نثر لسكنت الهمزة ولما جاز إلحاق الواو لها

والمصراع صدر ، وعجزه :

* رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ *

والبيت مطلع معلقة الحارث بن حِلِّزَةَ الْيَشْكُرِى ، وبعده :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا ثُمَّ وَلَّتْ   لَيْتَ شِعْرِى مَتَى يَكُونُ اللِّقَاءُ

و « آذنتنا » أعلمتنا ، قال تعالى : (فقل آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ) قال ابن السكيت : يقال : آذن يُؤْذِن إيذَاناً ، وأذَّن يُؤَذِّن تَأْذِيناً ، والاسم الأَذَان ، بمعنى الإعلام ، والبين : الفراق ، مَصْدَر بَانَ يَبِين بَيْناً وَبَيْنُونَةً ، وأسماء : اسم امرأة ، لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وأصله وَسْمَاء ، أبدلت الواو همزة ، ووزنه فَعْلاء ، من الوَسْم والوَسَامة : أى الحسن والجمال : ولم يصب النحاس فى شرح المعلقة فى زعمه أنه قبل العلمية جمع اسم (١) قال : ولو سميت به رجلا

(١) عدم تصويب أبى جعفر النحاس فى ذلك غير سديد ؛ فان هذا مذهب

لكان الأكثر فيه الصرف ؛ لأنه جمع اسم ، وقد قال : إنه لا ينصرف إذا سميت به رجلا لأن الأصل أن يكون اسما لمؤنث فقد صار بمنزلة زينب » انتهى

وقوله « رُبّ ثاو — الخ » أرسله مثلا ، والتقدير رب شخص ثاوٍ ، وجواب رُبَّ العامل فى محل مجرورها هو يُمَلّ بالبناء للمفعول ، بمعنى يُسْأَم ، يقال : مَلِلْتُه أمَلُّه ورجل مَلُول ومَلُولة ، والهاء للمبالغة ، والثاوى : المقيم ، يقال : ثَوَى يَثْوِى ثَوَاء وَثَوَاية ، إذا أقام ، يقول : أعلمتنا أسماء بمفارقتها إيانا : أى بعزمها على فراقنا ، ورب مقيم تُمَلّ إقامته ، ولم تكن أسماء ممن يُمَلّ وإن طال إقامتها .

وتقدم ترجمته مع شرح أبيات من هذه المعلقة وذكر سببها فى الشاهد الثامن والأربعين من شرح شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس والعشرون بعد المائة [من الطويل]

١٢٦ — وَمُسْتَلْئِمٍ كَشَّفْتُ بِالرُّمْحِ ذَيْلَهُ   أَقَمْتُ بِعَضْبٍ ذِى شَقَاشِقَ مَيْلَهُ

لما تقدم قبله

والواو واو رب ، والمستلئم : اسم فاعل من استلأم الرجُل : أى لبس اللَّأْمة ، واللأمة بالهمز : الدرع ، وكشفت — بالتشديد — للمبالغة ، وذيله : مفعوله ، يعنى طعنته بالرمح فسقَطَ عن فرسه وانكشف ذيله ، وأقمت : بمعنى عَدّلْت تعديلا ، والعَضْب — بفتح العين المهملة وسكون الضاد المعجمة — : السيف القاطع ، وهنا مستعار للسان[1] ، شبه به للتأثير والإيلام ، والشقاشق : جمع شِقْشِقة

للفراء ، نعم الأول مذهب سيبويه ، وهو أرجح المذهبين ؛ لكون النقل إلى العلمية من الصفة أكثر من النقل من الجمع .

(١) دعاه إلى ذلك التصحيف ، والرواية « بعضب دى سفاسق » والسفاسق : جمع سفسقة ، وهى فرند السيف ، وانظر اللسان .

بكسر الشين ، وهى شىء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج ، ويشبه الفصيح المِنْطِيق بالفَحْل الهادر ، ولسانه بشِقْشِقته ، وميله : اعوجاجه ، وهو مفعول أقمت

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع والعشرون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه [من الرجز] :

١٢٧ — بِبَازِلٍ وَجْنَاء أوْ عَيْهَلِّ

على أنهم جوزوا فى الشعر تحريك اللام المضعف لأجل حرف الإطلاق مع أن حقه السكون فى غير الشعر كما جوزوا فيه أن يحركوا لأجل المجىء بحرف الإطلاق ما حقه السكون فى غيره

قال سيبويه : «وأما التضعيف فقولك : هذا خالدّْ ، وهو يجعلّْ ، [وهذا فَرَجّْ] [(١)] حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثمّ قالت العرب [فى الشعر] [(١)] فى القوافى سَبْسَبَّا تريد السَّبْسَبَ ، وعيهلٌّ تريد العيهلُ ؛ لأن التضعيف لما كان فى كلامهم فى الوقف أتبعوه الياء فى الوصل والواو على ذلك . كما يلحقون الواو والياء فى القوافى فيما لا تدخله واو ولا ياء فى الكلام ، وأجروا الألف مجراها ؛ لأنها شريكتهما فى القوافى ، ويمد بها فى غير موضع التنوين ، [ويلحقونها فى غير التنوين] [(١)] ؛ فألحقوها بهما فيما ينون فى الكلام ، وجعلت سَبْسَبَ كأنه مما لا تلحقه الألف فى النصب ، إذا وقفت ، قال رجل من بنى أسد [من الرجز]

* بِبَازِلٍ وَجْنَاء أوْ عَيْهَلِّ *

وقال رؤبة : [من الرجز]

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا ... فِى عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أخْصَبَّا

أراد جَدْبا ؛ وقال رؤبة : [من الرجز]

---

(١) هذه الزيادة عن كتاب سيبويه (٢ : ٢٨٢)

* بَدْءاً يُحِبُّ الْخُلُقَ الأَضْخَمَّا *

فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أن يضعفوا » انتهى كلامه

وقوله « ومن ثمة قالت العرب فى الشعر سبسبّا تريد السبسب ، وعيهلٌّ تريد العيهل » صريحٌ فى أنه ضرورة ، وكذا صرح الأعلم بقوله : « الشاهد فيه تشديد عيهلٌّ فى الوصل ضرورة ، وأراد جَدْبًا فشدد الباء ضرورة ، وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين ، وكذلك شدد أخْضَبّا للضرورة » انتهى .

فقول الشارح المحقق « وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة » مخالفٌ لنصه

وقد أورده ابن السراج في باب الضرائر الشعرية من كتابه الأصول ، قال : « الثانى إجراؤهم الوصل كالوقف ؛ من ذلك قولهم فى الشعر للضرورة فى نصب] (١) سَبْسَب وكلكل رأيت سبسبّا وكلكلاً ، ولا يجوز مثل هذا فى الكلام ، إلا أن تخفف ، وإنما جاز هذا فى الضرورة لأنك كنت تقول فى الوقف فى الرفع والجر : هذا سَبْسَبُّ ، ومررت بِسَبْسَبٍّ ، فتثقل على أنه متحرك الآخِرِ فى الوصل ؛ لأنك إذا ثقلت لم يجز أن يكون الحرف الآخر إلا متحركا ؛ لأنه لا يلتقى ساكنان ، فلما اضطر إليه فى النصب أجراه على حاله فى الوقف ، وكذلك فعل به فى القوافى المرفوعة والمجرورة فى الوصل ، ثم أنشد أبيات سيبويه ، وقال : فهذا أجراه فى الوصل على حده فى الوقف » انتهى .

وكذلك عده ابن عصفور ضرورة فى كتاب الضرائر ، وقد نقلنا مثله من المسائل العسكرية لأبى على فى الشاهد الثانى والأربعين بعد الأربعمائة من شواهد شرح الكافية

---

(١) سقطت هذه الكلمة من بعض النسخ

وقال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : «التثقيل إنما يكون فى الوقف ، ليعلم باجتماع الساكنين فى الوقف أنه متحرك فى الوصل ، حرصا على البيان ؛ لأنه معلوم أنه لا يجتمع فى الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا : خالدّ وهو يجعلّ ، فإذا وصلوه قالوا : خالدٌ أتى ، وهو يجعلُ لك ، فكان سبيله إذا أطلق فى الأضخم بالنصب أن يزيل التثقيل ، إلا أنه أجراه فى الوصل مجراه فى الوقف للضرورة ، ومثله : [من الرجز]

* بِبَازِلٍ وَجْنَاء أَوْ عَيْهَلّ *

يريد العَيْهَلَ ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته » .

وقال فى المحتسب أيضاً : « وقد كان ينبغى — إذ كان إنما شدد عوضاً من الإطلاق — أنه إذا أطلق عاد إلى التخفيف إلا أن العرب قد تجرى الوصل مجرى الوقف تارة ، وتارة الوقف مجرى الوصل » انتهى .

والبيت من أرجوزة طويلة لمنظور بن مَرْثَد الأسدى ، وقيل : لمنظور بن حَبَّة (١) الأسدى ، أولها :

لَيْتَ شَبَابِي [كان] (٢) لِلْأَوَّلّ   وَغَضّ عَيْشٍ قَدْ خَلَا أَرْغَلّ

شدد لام أوّل ، وأرغلُ كذلك ، وهو بالغين المعجمة ، قال صاحب العباب « وعيش أرغَل وأغرل : أى واسع »

* مَنْ لِيَ مِنْ هِجْرَانِ لَيْلَى مَنْ لِي *

* وَالْحَبْلِ مِنْ حِبَالِهَا الْمُنْحَلّ *

---

(١) منظور بن حبة هو بعينه منظور بن مرثد ، قال المجد : « ومنظور بن حبة راجز ، وحبة أمه ، وأبوه مرثد » اهـ

(٢) هذه زيادة يقتضيها الوزن ، وقد بحثنا عن هذا البيت فى كثير من المظان لنثبت لفظ الشاعر نفسه فلم نجده ، فأثبتنا ما يقتضيه المقام

قال أبو على فى المسائل العسكرية : «المنحل لا يخلو من أن يكون محمولا على الحبل أو الحبال ، وكلا الأمرين قبيح»

تَعَرَّضَتْ لِى بِمَكَانٍ حِلِّ تَعَرُّضَ الْمُهْرَةِ فى الطِّوَلِّ

* تَعَرُّضاً لَمْ تَعْدُ عَنْ قَتْلاً لِى[1] *

قال أبو على : قال «أبوالحسن[1] : يكون « عَنْ قَتْلاً لى » على الحكاية ، ويكون يريد أَنْ ؛ فأبدل منها العين فى لغة من يقولون فى أنَّ : عَنَّ ، وتسمى عنعنة تميم » انتهى .

والطِّوَل بكسر الطاء وتخفيف اللام ، وشددت لما ذكرنا ، وهو الحبل الذى يطول للدابة فترعى فيه ، ورواه صاحب العباب :

* تَعَرُّضاً لَمْ تَأْلُ عَنْ قتلٍ لِى *

أى : لم تقصر عن قتل ، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى تأويل :

تَرَى مَرَادَ نِسْعِهِ الْمُدْخَلِّ بَيْنَ رَجَى الْحَيْزُومِ وَالْمَرْحَلِّ

* مِثْلَ الزَّحَالِيفِ بِنَعْفِ التَّلِّ *

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : «يريد المُدْخَلَ والمَرْحَلَ فشدد» ؛ إلى أن قال :

إنْ تَبْخَلِى يَا جُمْلُ أَوْ تَعْتَلِّى أَوْ تُصْبِحِى فِى الظَّاعِنِ الْمُوَلِّى

---

(١) هذان وجهان ذكرهما ابن المكرم عن ابن برى ، وذكر وجهاً ثالثاً عن سيبويه عن الخليل ، قال : أراد عن قتلى ، فلما أدخل عليه لاماً مشددة كما أدخل نوناً مشددة فى قول دهلب بن قريع

جَارِيَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْوَخْشَنِّ كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنِّ

قُطُنَّةٌ مِنْ أَجْوَدِ الْقُطُنِّ أُحِبُّ مِنْكِ مَوْضِعَ الْقُرْطُنِّ

وصار الاعراب فيه ـ فتح اللام الأولى كما تفتح فى قولك مررت بتمر وبتمرة وبرجل وبرجلين » اهـ

نُسَلِّ وَجْدَ الْهَائِمِ الْمُغْتَلِّ ... بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ

كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِّ ... وَمَوْقِعاً مِنْ ثَفِنَاتٍ زُلِّ

مَوْقِعُ كَفَّىْ رَاهِبٍ يُصَلِّى ... فِى غَبَشِ الصُّبْحِ وَفِى التَّجَلِّى

جُمل : اسم امرأة — بضم الجيم — وتعتلى : من الاعتلال وهو التمارض والتمسك بحجة ، ونُسَلِّ : من التسلية ، وهى تطييب النفس ، وهو جواب الشرط ، والمغتل — بالغين المعجمة — : الذى قد اغتل جوفه من الشوق والحب والحزن ، كغُلة العطش ، و « ببازل » متعلق بنُسل ، والبازل : الداخل فى السنة التاسعة من الإبل ذكراً كان أم أنثى ، والوجناء : الناقة الشديدة ، والعيهلّ : الناقة الطويلة ، ومَهْواها : مصدر ميمى بمعنى السقوط ، والكلكل : الصدر ، قال أبو على : « استعمال العيهل والكلكل بتخفيف اللام ، قدر الوقف عليه فضاعف إرادة للبيان ، وهذا ينبغى أن يكون فى الوقف دون الوصل ؛ لأن ما يتصل به فى الوصل يبين الحرف وحركته ، و يضطر الشاعر فيجرى الوصل بهذه الإطلاقات فى القوافى مجرى الوقف ، وقد جاء ذلك فى النصب أيضاً ، قال : [من الرجز]

* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

وَهَذَا لاَ يَنْبغى أن يكون فى السعة » انتهى

والثفِنة — بفتح المثلثة وكسر الفاء بعدها نون — وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل إذا استناخ وغلظ كالركبتين ، وزُلٌّ — بضم الزاى — : جمع أزَلّ ، وهوالخفيف ، شبه الأعضاء الخشنة من الناقة بكثرة الاستناخة بكفى راهب قد خشنتا من كثرة اعتماده عليهما فى السجود ، والغَبَش — بفتحتين — : بقية الليل ، وأراد بالتجلى النهار ، قال السخاوى فى سفر السعادة : « وهذا الشعر لمنظور بن مرثد الأسَدِى ، وقد روى لغيره، و يزاد فيه :

إن صَحّ عَنْ دَاعِي الْهَوَى الْمُضِلّ ضَحْوَة نَاسِى الشَّوْقِ مُسْتَبِلّ
أَوْ تعْدُنِي عَنْ حَاجِهَا حَاجٌ لِى نُسَلٌّ وَجْدَ الْهَائِمِ الْمُغْتَلّ »

انتهى .

ومستَبِل : من أبلّ من مرضه ، إذا صح وتوجه إلى العافية ، وتَعْدُنِي : تتجاوزنى ، وحاج : جمع حاجة

وقد تكلمنا على هذه الأبيات فى شواهد شرح الكافية بأبسط من هذا .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والعشرون بعد المائة : [من الوافر]

١٢٨ — * وَلاَ تُبْقِى خُمُورَ الأَنْدَرِينَا *

على أن [حق] (١) نون الأندرين فى الكلام السكون عند الوقف

وهذا عجز وصدره :

* ألاَ هُبِّى بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِينَا *

وهو مطلع معلقة عمرو بن كلثوم التغلبى

و « ألا » حرف يفتتح به الكلام ومعناه التنبيه ، وهُبِّى : فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطبة ، ومعناه قومى من نومك ، يقال : هب من نومه يَهُب — بالضم — هبا ، إذا انتبه وقام من موضعه ، والصَّحْن : الكبير الواسع ، واصْبَحِينا : اسقينا الصَّبُوح ، وهو الشرب بالغداة ، وهو خلاف الغَبُوق ، يقال : صَبَحه صَبْحًا — من باب نفع — واصطبح : أى شرب الصبوح ، والعرب تسمى شرب الغداة صَبُوحاً — بفتح الصاد — وشُرب نصف النهار قَيْلاً — بفتح القاف — وشرب العشاء غَبُوقا — بفتح الغين — وشرب الليل فحمة —

(١) كان الأصل « على أن نون الأندرين فى الكلام على السكون ... الخ » وهو غير ظاهر المعنى فأثبتنا ما ترى ليستقيم الكلام

بفتح الفاء وسكون المهملة — وشرب السحر جَاشِرِيَّةٌ — بالجيم والشين المعجمة — وقد نظمها محمد التوَّجِىّ (١) فقال : [من الطويل]

صَبُوحٌ وَقَيْلٌ وَالْغَبُوقُ وَفَحْمَةٌ لَدَى الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ يَاصَاحِ تُعْتَبَرْ
لِشُرْبِ غَدَاةٍ وَالظَّهِيرَةِ وَالْعِشَا وَلَيْلٍ ، وَشُرْبُ الْجَاشِرِيَّةِ بِالسَّحَرْ

وقوله « ولا تبقى الخ » أبقيت الشىء وبقَّيته بمعنًى : أى لا تبقيها لغيرنا وتسقيها سوانا ، والمعنى ولا تدخرى خمر هذه القرية . والأندرينُ : قرية بالشام ، وهى معدن الخمر ، وقيل : إنما هى أندر ، وجمعها بماحولها ، وقيل : إنها أندرون ، وفيها لغتان : منهم من يرفعه بالواو ويجره وينصبه بالياء ، ويفتح النون فى كل ذلك ، ولهذا قال « خمور الأندرينـا » ومنهم من يجعل الإعراب على النون ويجعل ما قبلها ياء فى كل حال ، وإنما فتح (٢) هنا فى موضع الجر لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، أو للعلمية والعجمة

وقال أبو إسحق : « ويجوز أن تأتى بالواو ، ويحتمل الإعراب على النون ، ويكون مثل زيتون ، وخبرنا بهذا أبو العباس المبرد ، ولا أعلم أحدا سبقه إليه » وقال أبوعبيد فى معجم ما استعجم : « الأَنْدَرِينُ : قرية بالشام ، وقال الطوسى : قرية من قرى الجزيرة ، وأنشد هذا البيت » وقال ياقوت فى معجم البلدان : « الأندرين : اسم قرية فى جنوبى حلب ، بينهما مسيرة يوم للراكب ، فى طرف البرية ليس بعدها عمارة ، وهى الآن خراب ليس إلا بقية جُدُر ، وإياها عنى عمرو بن كلثوم بقوله :

* وَلاَ تُبْقِى خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا *

وهذا مالا شك فيه ، سألت عنه ذوى المعرفة من أهل حلب فكل وافق

---

(١) نسبة إلى تَوج ، وهى مدينة بفارس قريبة من كازرون ، فتحت فى أيام عمر ابن الخطاب ، وأمير المسلمين فى الموقعة مجاشع بن مسعود

(٢) غير مستقيم لوجود ال ، بل هو على اللغة الأولى لاغير .

عليه ، وقد تـكلف جماعة اللغويين لَمَّا لم يعرفوا حقيقة اسم هذه القرية ، وألجأتهم الحيرة إلى أن شرحوا هذه اللفظة من هذا البيت بضروب الشروح ؛ فقال صاحب الصحاح : الأندر : اسم قرية بالشام ، إذا نسبت إليها تقول : هؤلاء الأندريون ، وذكر البيت ، ثم قال : لما نسب الخمر إلى هذه القرية اجتمعت ثلاث ياءات فخففها للضرورة كما قال الآخر : [من الوافر]

* وَمَا عِلْمِى بِسِحْرِ الْبَابِلِينَا *

وقال صاحب كتاب العين : الأندرىّ ، ويجمع الأندرين [يقال : هم الفتيان يجتمعون من مواضع شتى ، وأنشد البيت ، وقال الأزهرى : الأَنْدَر قرية بالشأم فيها كروم ، وجمعها الأندرين] (١) فكأنه على هذا المعنى أراد خمور الأندريين فخفف ياء النسبة ، كما قال الأشعرين فى الأشعريين ، وهذا حسن منهم ، صحيحُ القياس ؛ مالم يعرف حقيقة اسم هذا الموضع ، فأما إذا عرفت فلا افتقار بنا إلى هذا التكلف » انتهى باختصار

وتقدم ذكر هذه المعلقة مع ترجمة ناظمها فى الشاهد الثامن والثمانين بعد المائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده وهو الشاهد التاسع والعشرون بعد المائة : [من الكامل]

١٢٩ — لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِى سَوَافِى الْمُورِ وَالْقَطْرِ

على أن تحريك الراء بالكسر لأجل حرف الإطلاق وهو الياء (٢) ، وليس بشاذ اتفاقاً ، مع أن حقه السكون فى غير الشعر

(١) الزيادة من ياقوت

(٢) هذا الذى أثبتناه هو الموافق لروى القصيدة التى منها هذا البيت ، ووقع فى الأصول « على أن تحريك الراء بالضم لأجل حرف الاطلاق وهو الواو » وهو خطأ ظاهر

والبيت من قصيدة لزهير بن أبى سُلمى ، وقبله وهو مطلع القصيدة

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ

وهـذا الاستفهام تعجب من شـدة خرابها حتى كأنها لاتعرف ولا يعرف سكانها ، وقنـة الشيء — بضم القاف وتشديد النون — : أعـلاه ، وحَجْر — بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم — : قصبة اليمامة ، وأل فيه زائدة لضرورة الشعر ، وقيل : العَلَمَ إنما هو الحجْر بأل ، وأقوين : أقفرن ، يقال : أقوت الدار إذا خلت من سكانها ، والحِجَجُ — بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم الأولى — : جمع حِجَّة — بالكسر أيضاً — وهى السنة ، وأراد بالشهر الشهور فوضع الواحد موضع الجمع اكتفاء به ، والسوافى : جمع سافية اسم فاعل من سفت الريح التراب سفيا ، إذا ذرته ، والمورُ — بضم الميم — : الغبار بالريح ، والقطر : المطر

قال أبو عبيد : « ليس للقطر سواف ، ولـكنه أشركه فى الجر »

أقول : ليس هذا من الجر على الجوار ؛ لأنه لا يكون فى النسق ، ووجهه أن الرياح السوافى تذرى التراب من الأرض وتنزل المطر من السحاب

وقد شرحنا هذين البيتين شرحا وافيا فى الشاهد الرابع والسبعين بعـد السبعمائة من شواهد شرح الـكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثلاثون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه :

[من الرجز]

١٣٠ — لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا   فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا

إِنَّ الدَّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا   وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا   كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبَّا

أَوِ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَّا   وَالتِّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَّا

على أن تحريك المضعف للوقف كثير ، وليس ضرورة عند سيبويه

تقدم قبله أن هـذا النقل خلاف نصه ، وهو فى هـذا تابع لقول المفصل : « وقد يُجْرَى الوصل مجرى الوقف ؛ منه قوله :

* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَّا *

ولا يختص بحال الضرورة ، يقولون : ثَلَثَهَرْبعة ، وفى التنزيل (لَـكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) » انتهى

وقد رد عليه الأندلسى فى شرحه قال : « جمع فى هذا الفصل بين مالايجوز إلا فى الضرورة وبين مايجوز فى غيرها ؛ فقوله « ولا يختص هذا بحال الضرورة » ينبغى أن يكون فى آخر الفصل حتى يرجع إلى ثلثَهَرْبعة ، و (لَـكِنَا هُوَ اللهُ رَبِّى) أو يعى به أن التشديد فى الوقف لايختص بالضرورة ، فأما أن يعنى به أن تحريك المشدد لأجل الوقف يجوز فى غير الضرورة فمما لايعرف ، فإنه من المشهور أن من جملة المعدود فى الضرورات تشديد المخفف ، وأصله الوقف ، ثم للشاعر أن يجرى الوصل مجرى الوقف ، بل غير سيبويه لايجيز التشديد فى المنصوب إلا فى الشعر ، فكيف لايختص هذا بالضرورة » انتهى .

ونقـله ابن المستوفى فى وسلمه ، قال : « إنما أراد الزمخشرى بقوله « ولا يختص بالضرورة » ماذكره من قوله « وقـد يجرى الوصل مجرى الوقف » ولم يرد أن تحريك المشدد لأجل الوقف جائز ، ولهذا علله بثَلَثَهَرْبَعَة ، و (لَـكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) ، فلا شبهة فى أن هذين الموضعين أجرى فيهما الوصل مُجرَى الوقف ، وهما من كلام فصحاء العرب والوارد فِى الـكتاب العزيز ، وأما إسناده البيت لِيُرِيكَ صورة إجراء الوصل مجرى الوقف لا أنه ممن يخفى عليه ذلك » انتهى .

وبالغ ابن يعيش فى شرحه فعمم ، قال : « قد يُجْرَى الوصل مجرى الوقف ، وبابه الشعر ، ولا يكون فى حال الاختيار ، من ذلك قولهم : السبسبّا والـكَلْكَلّ ،

وربما جاء ذلك فى غير الشعر تشبيهاً بالشعر ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى العدد : ثَلَاثَهَرْبَعَة ، ومنه (لَـٰكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) فى قراءة ابن عامر بإثبات الألف » هذا كلامه

وهو غير جيد ، والأولى التفصيل ، وحرره ابن عصفور بقوله فى كتاب الضرائر : « ومنها تضعيف الآخر فى الوصل إجراء له مجرى الوقف ، نحو قول ربيعة بن صُبيح [من الرجز] :

* تَتْرُكُ ما أبْقَى الدَّبَا سَبْسَبَّا * الأبيات

فشدد آخر سَبْسَبَّا والقَصَبَّا وَالتَّهَبَّا فى الوصل ضرورة ، وكأنه شدّد وهو ينوى الوقف على الباء نفسها ، ثم وصل القافية بالألف فاجتمع له ساكنان فحرك الباء وأبقى التضعيف ؛ لأنه لم يَعْتَدّ بالحركة لكونها عارضة ، بل أجرى الوصل مجرى الوقف ، ومثل ذلك قول الآخر :

بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلّ   كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلّ

يريد أو عيهلٍ وعلى الكلكلِ ، فشدد » انتهى .

وقال شارح شواهد أبى على الفارسى : « جلبه شاهدا على أن الشاعر لم يحدث فيه أكثر من القطع لألف الوصل » [1]

وهذه الأبيات الثمانية نسبها الشارح المحقق تبعا لابن السيرافى وغيره إلى رؤبة ، وقد فتشت ديوانه فلم أجدها فيه [2]

وقال أبو محمد الأعرابى فى فرحة الأديب : « توهم ابن السيرافى أن الأراجيز

---

(١) فى الأصول « على أن الشاعر إذا لم يحدث فيه الخ » وكلمة (إذا) لم يظهر لنا وجه إثباتها فحذفناها ، والظاهر أن مراد شارح شواهد أبى على بقطع همزة الوصل كلمة أخصبا ، وكأنه جعلها من باب احمر ونحوه

(٢) قد فتشنا ديوان أراجيز رؤبة فوجدنا هذه الأحد عشر بيتا مسطورة فى زيادات ديوانه (ص ١٦٩) التى عثر عليها ناشره فى كتب غير الديوان منسوبة إليه

كلها لرؤبة ؛ لأجل أن رؤبة كان راجزا ، وهذه عامية ، وليست الأبيات لرؤبة ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها ، والأبيات التي جاء بها مختل أكثرها ، والصواب :

إنّي لأَرْجُو [1] أنْ أرَى جَدَبًا ... فِي عَامِكُمْ ذَا بَعْدَ مَا أخْصَبَا

إذَا الدَّبَا فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَّا ... وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبَّا

تَتْرُكُ مَا أَبْقَى الدَّبَا سَبْسَبًا ... أَوْ كَالْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا

والتِّبْنَ وَالْحَلْفَاءَ فَالْتَهَبَا ... كَأَنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

وتمام الأبيات ولا يتم معنى البيت إلا بها :

حَتَّى تَرَى الْبُوَيْزِلَ الْأَزَبَّا ... والسَّدِسَ الضُّوَاضِيَ الْمُحبَّا

مِنْ عَدَمِ الْمَرْعَى قَدِ اجْلَعَبَّا »

انتهى .

قلت : بقي بيت آخر لم يورده ، وهو :

* تبًّا لِأَصْحَابِ الشَّوِيِّ تَبًّا *

ونسبها ابن عصفور وابن يَسْعَونَ نقلا عن الجرمي والسخاوي إلى ربيعة بن صُبيح ، وكذا قال شارح أبي علي الفارسي والله أعلم .

وأورد الأبيات ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل كرواية الشارح ، وقال : أخبر أنه إنما خاف الجَدْب لأجل الجراد الذي هبّ في متون الأرض ؛ فأكل ما مر عليه ، ثم هبت الريح فاقتلعت ما أبقى الدّبا ولم تترك شيئا من المرعى

---

(١) المحفوظ — وهو الموافق لما رواه الشارح المحقق ولما في زيادات الديوان —

* لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبّا *

وفيه « في عامنا » وفيه « إن الدبا » وفيه « كأنه الحريق » وفيه « الإِرْزَبَّا » وفيه « قد أقْرَعَبَّا »

ولا غيره ، فشبهها بالسيل فى حمله ما يمر عليه ، أو بالنار إذا وافقت القصب والتبن والحلفاء ؛ فإنها تحطم جميعها

وقوله بعد « ما أخصبا » ما : مهيِّئة عند المبرد ، ومَصْدَرية عند سيبويه »

انتهى .

ورواية أبى محمد الأعرابى دعاء على المخاطبين بخلاف الروايه الأولى فإنها إخبار عما وقع ، وأرى بصرية ، والجَدْب — بفتح الجيم وسكون الدال — : نقيض الخِصْب والرخاء ، ومكان جَدْب أيضاً وجَدِيب : بين الجدوبة ، وأرض جَدْبة ، وأجدب القوم : أصابهم الجدب ، وأجْدَبْتُ أرضَ كذا : وجَدْتُها جدبة ، قال السخاوى فى سفر السعادة : « وجَدَبّا أصله جدْبا بإسكان الدال ، وإنما حركها لالتقاء الساكنين حين شدد الباء ، وإنما حركها بالفتح لأنها أقرب الحركات إليه » وقال فى موضع آخر : « وشدد الباء فى الشعر فى الوصل تشبيهاً بحال الوقف » وقال أبو الفتح : « لا يقال فى هذا إنه وقف ولا وصل » وقوله «أخصبا» هو من الخِصب — بالكسر — نقيض الجدب ، وأخصبت ، ومكان مُخْصِب وخَصِيب وأخْصَبَ القوم إذا صاروا إلى الخصب . قال السخاوى و «أما قوله : أخصبا [فإنه] يروى بفتح الهمزة وكسرها ، فالفتح على أنه أخْصَبَ يُخْصِب إخصابا ، وشدّد الباء ، كما قال : القصبّا ، ومن رواه بالكسر كان مثل احْمَرّ ، إلا أنه قطع همزة الوصل » انتهى .

وكل منهما ضرورة إلا أن تشديد الباء أخف من قطع همزة الوصل ؛ فإنه لحن فى غير الشعر ؛ وقول العينى : « جَدَبّا بتشد الباء هو نقيض الخِصْب ، وقوله : أخصبا بتشديد الباء ماض من الخصب » لا يعرف منه هل الدال مفتوحة أم لا ولا يعرف هل حركة الهمزة من أخصبا مفتوحة أم مكسورة . وقوله « إن الدبا الخ » يروى بكسر همزة إن وبفتحها ، وعلى رواية « إذا الدبا » إذا شرطية وجوابها

تترك ، والدّبا — بفتح الدال بعدها موحدة — قال صاحب الصحاح : « هو الجراد قبل أن يطير ، الواحدة دَبَاة » والمُتُون : جمع مَتْن ، وهو المكان الذى فيه صلابة وارتفاع ، ودبّ : تحرّك ، من دب على الأرض يدب دبيبا ، وكل ماش على الأرض دابة ودبيب ، والألف للإطلاق ، وتشديد الباء أصلى لا للوقف ، وفاعل دب ضمير الدبا ، وفيه جناسُ شبهِ الاشتقاق ، وقوله « بمور » البـاء متعلقة بهبّت ، والمور — بضم الميم — : الغبار ، والسَّبْسَبُ — كجعفر — : القفر ، والمفازة ، وتشديد الباء للضرورة ، وهو المفعول الثانى لتترك ، و « ما » هو المفعول الأول إن كان ترك بمعنى جعل وصير ، وإن كان بمعنى خلّى المتعدى إلى مفعول واحد وهو « ما » الواقعة على النبات ، فسبسبٌ حال من « ما » وفاعل تترك ضمير الريح ، والمرادُ كَسَبْسَبٍ ، على التشبيه ، وأراد تترك الريح المكان الذى أبقى فيه الدبا شيئاً من النبات أجرد لا شىء فيه ؛ لأنها جَفّفَتْ النبت وحملته من مكان إلى مكان ، ورواه بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل :

* تَتْرُكُ ما انْتَحَى الدَّبَا سَبْسَبًا *

وقال : المراد انتحاه : أى قصده ؛ فحذف الراجع إلى الموصول ، وقوله « كأنه » أى كان الدبا ، واسْلَحَبّ اسلحباباً بالسين والحاء المهملتين : أى امتد امتدادا ، هذا على الرواية المشهورة ، وأما على رواية أبى محمد الأعرابى فهو متأخر عن البيتين بعده ، ويكون ضمير « كأنه » للحريق : أى كأن صوت التهاب النار فى القصب والحلفاء والتبن صوت السيل وجريه ، ويكون على روايته قوله « أو كالحريق » معطوفا على قوله « سَبْسَبًا » ؛ فيكون الجار والمجرور فى محل نصب ، وروى السخاوى الأبيات بالرواية المشهورة ، وقال : « وأنشده أبو على « مِثْل الحريق » بدل قوله « أو كالحريق » فيكون منصوباً على الحال من الضمير فى اسلحبا : أى اسلحبّ مثل الحريق ، أو على أنه نعت لمصدر محذوف :

أى اسلحبابا مثل اسلحباب الحريق : أى امتد الدبا وانتشر امتداد النار فى القصب والتبن والحلفاء » وقال العينى : قوله « مثل الحريق » هكذا هو فى رواية سيبويه ، وفى رواية أبى على « أو كالحريق » .

أقول : ليس هذا البيت من شواهد سيبويه البتة ، وإنما أورد سيبويه البيتين الأولين فقط ، والنقل عن أبى على معكوس ، وتشديد الباء من القصبّا والتهبّا ضرورة ، والتبن بكسر المثناة الفوقية وتسكين الموحدة ، والحلفاء : نبت فى الماء ، قال أبو زيد : واحدتها حَلَفَة ، مثل قصبة وطرفة ، وقال الأصمعى حَلِفَة بكسر اللام ، وقوله « حتى ترى البويزل إلخ » هو مصغر البازل من بزل البعير بزولا من باب قعد ؛ إذا فطَر نابه بدخوله فى السنة التاسعة ، فهو بازل ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والأَزَبّ — بالزاى المعجمة — : وصف من الزبب ، وهو طول الشعر وكثرته ، وبعير أزَبّ ، ولا يكاد يكون الأزب إلاَّ نفورا ؛ لأنه ينبت على حاجبيه شعيرات ، فاذا ضربته الريح نفر ، وقال السخاوى : الإِرْزَبُّ — بكسر الهمزة وسكون الراء المهملة بعدها زاى — قال الإرزب الضخم الشديد ، وقوله « والسَّدَسَ الضُّوَاضِىَ الخ » السَّدَس — بفتحتين — : السن التى قبل البازل يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ لأن الاناث فى الأسنان كلها بالهاء إلا السدَس والسديس والبازل ، قاله صاحب الصحاح ، والضُّوَاضِى : بضادين معجمتين الأُولى مضمومة ، وهو الجمل الضخم ، كذا فى القاموس ، والمحب — بفتح الحاء — : المحبوب ؛ وأجلعبّ : بالجيم ، فى الصحاح : «واُجْلَعَبَّ الرجل اجْلِعْبابا ، إذا اضطجع وامتد وانتصب ، واجلعبّ فى السير إذا مضى وجدّ » انتهى ، ورواه السخاوى قد اُقْرَعَبَّا : بالقاف والراء والعين المهملتين ، وقال : « اقرعب : اجتمع وتقبّض من الضر ، أى الهزال » انتهى : وليست هذه المادة فى الصحاح ، والجملة حال من البُوَيْزِل والسدَس ، والألف للتثنية ، وترى بصرية ، الشَّوِىّ بفتح الشين

المعجمة وكسر الواو ، قال السخاوى : هو الشاء [1] وقال العينى : «تبًّا : أىْ خسرانا وهلاكا لأصحاب الشاء ؛ لأنها أقل احتمالا للشدة » انتهى . وفى الصحاح : والشاة من الغنم : تذكر وتؤنث ، وأصلها شاهة ، وجمعها فى القلة شِيَاه بالهاء ، وفى الكثرة شاء ، وجمع الشاء شَوِىٌّ .

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الحادى والثلاثون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه [من الرجز]

١٣١ — عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ
مِنْ عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ

على أن ضمة الباء منقولة من الهاء إليها للوقف

قال سيبويه : « هذا باب الساكن الذى تحركه فى الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذى هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك فى الهمزة ، وذلك قولك ضَرَبَتُهْ وَأَضْرِبُهْ وقَدُهْ وَمِنُهْ وَعَنُهْ ، سمعنا ذلك من العرب ، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها ، قال زياد الأعجم :

عَجِبْتُ والدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهْ   مِنْ عَنَزِىٍّ سَبَّنِى لَمْ أَضْرِبُهْ

وقال أبو النجم : [من الرجز]

* فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذَا أَزْحِلُهْ * » اه

قال الأعلم : «الشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الباء فى الأول ، وإلى اللام فى الثانى ليكون أبين لها فى الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها ، وعَنَزَةُ : قبيلة من ربيعة بن نزار ، وهم عَنَزَة بن أسد بن ربيعة ، وزياد الأعجم من عبد القيس ، وسمى الأعجم للكنة كانت فيه ، ومعنى أزْحِلُهُ أبعده » انتهى

(١) فى نسخة الشياه

وهو بالزاي المعجمة والحاء المهملة ، يقال :زَحَلَ عن مكانه زحولا : أي تنحى وتباعد وزحّلته تَزْحيلا : بَعَّدْتُهُ ، و«من عَنَزِيٍّ» متعلق بعجبت ، وما بينهما اعتراض .

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثاني والثلاثون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه :

[من الرجز]

١٣٢ — بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا
وَلَا أُرِيـــدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَا

على أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد فيوصل بألف كما هنا ، والتقدير وإن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء .

ولم يورد سيبويه هذا البيت في باب من أبواب الوقف ، وإنما أورده في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد من أبواب التسمية ، وهذا نصه :[1] « قال الخليل يوماً وسأل أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لكَ ، والكاف التي في ما لِكَ ، والباء التي في ضرَبَ ؟ فقيل له : نقول : باء ، كاف ، فقال : إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف ، وقال : أقول : كَهْ ، وبَهْ ، فقلنا : لِمَ ألحقت الهاء ؟ فقال : رأيتهم قالوا عِهْ فألحقوا هاء [حتى صيروها يستطاع الكلام بها] ؛ لأنه لا يلفظ بحرف ؛ فإن وصلت قلت « كَ و بَ فاعلم يافتى » ، كما تقول « عِ يا فتى » ، فهذه طريقة كل حرف كان متحركا ، وقد يجوز أن تكون الألف هنا بمنزلة الهاء ؛ لقربها منها وشَبَهِهَا بها ، فتقول : « با » و « كا » كما تقول : « أنا » وسمعت من العرب من يقول : « ألا تا ، بلى فا » فإنما أرادوا ألا تفعل وبَلَى فافعل ، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في « أنا » ،

---

(١) انظر (ج ٢ ص ٦١ من كتاب سيبويه)

وشركت الألف الهاء كشركتها فى قوله «أنا» ، بينوها بالألف كبيانهم بالهاء فى هية وهُنَّة و بَغْلَتِيَة ، قال الراجز :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أَنْ تَا

يريد إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء » انتهى كلامه .

قال الأعلم: «الشاهد فى لفظه بالفاء» من قوله «فشرٌّ» والتاء من قوله «تشاء» ولما لفظ بهما وفصلهما مما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التى يوقف عليها ، كما قالوا « أنا » و « حيهلا » فى الوقف ، والمعنى أجزيك بالخير خيراتٍ ، وإن كان منك شر كان منى مثله ، ولا أريد الشر إلا ان تشاء ؛ فحذف لعلم السامع » انتهى .

وكذا أورده المبرد فى الكامل قال : « حدثنى أصحابنا عن الأصمعى ، وذكره سيبويه فى كتابه ، ولم يذكر قائله ، ولكن الأصمعى قال : كان أخوان متجاوران لايكلم واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرَّعى فيقول أحدهما للآخر « ألاتا » فيقول الآخر « بلى فا » يريد ألا تنهض فيقول الآخر : بلى فانهض ، وحكى سيبويه فى كتابه

* بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّافَا * الخ .

يريد إن شرًّا فشر ولا أريد الشر إلا أن تريد » انتهى .

وهذا على رواية الألف الواحدة ، وأما الرواية بألف بعد همزة فى البيت فقد قال ابن جنى فى سر الصناعة : « أنشدنا أبو على :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أَنْ تَأَا

والقول فى ذلك أنه يزيد « فا » و « تا » ثم زاد على الألف ألفا أخرى توكيدا كما تشبع الفتحة ؛ فتصير ألفًا كما تقدم ، فلما التقت ألفان حرّك الأولى فانقلبت همزة ، وقد أنشدنا أيضاً « فا » و « تا » بألف واحدة» انتهى .

وفيه أمور : أحدها : ظاهر كلام هؤلاء جوازه ، وبه صرح الشارح المحقق تبعاً لجماعة منهم الفراء ، قال فى تفسير سورة (ق) : « ويقال : إن (ق) جبل محيط بالأرض ، فإن يكن كذلك فكأنه فى موضع رفع : أى هو قاف ، والله أعلم ، وكان رفعه أن يظهر لأنه اسم وليس بهجاء ، فلعل القاف وحدها ذكرت من اسمه كما قال الشاعر : [من السريع]

* قُلْنَا لَهَا قِفِى فَقَالَتْ قَافْ *

ذكرت القاف وأرادت القاف من الوقف : أى إنى واقفة » انتهى .

ومنهم أبو إسحق الزجاج رحمه الله ، قال فى أول سورة البقرة : « وأختار من هذه الأقوال التى حكينا فى (الٓمٓ) بعضَ ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وهو أن العرب تنطق بالحرف الواحد تدل على الكلمة التى هو منها ، قال الشاعر :

قُلْتُ لَهَا قِفِى فَقَالَتْ قَافْ لاَ تَحْسَبِى أَنَا نَسِينَا الْإِيجَافْ

فنطق بقاف فقط يريد قالت : أقف ، وقال الشاعر أيضاً : [من السريع]

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلاَ تَا قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلاَ فَا

تفسيره نادوهم أن ألجموا ، ألا تركبون ؟ قالوا جميعاً ألا فاركبوا ، فإنما نطق بتا وفا كما نطق الأول بقاف ، وأنشد بعض أهل اللغة للقُيَمِ بن أوس :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَا

أنشده جميع البصريين هكذا » انتهى .

وتبعه الامام البيضاوى فقال : « ويجوز أن تكون إشارة إلى كلمات هى منها ، اقتصرَتْ عليها اقتصار الشاعر فى قوله :

* قُلْتُ لَهَا قِفِى ، فَقَالَتْ : قَافْ *

كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال : الألف آلاء الله ، واللام لطفه ، والميم ملكه ، وعنه أن « الٓر » و « حٰمٓ » و « ن » مجموعها

الرحمن ، وعنه أن « ألم » معناه أنا الله أعلم ، ونحو ذلك في سائر الفواتح ، وعنه أن الألف من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد : أى القرآن منزل من الله عز وجل بلسان جبريل على محمد صلى الله تعالى عليهما وسلم » انتهى .

ومنهم ابن جنى قاله في باب (شجاعة العربية)(١) من الخصائص ، وقال أيضا في المحتسب عند توجيه قراءة (يَاحَسْرَهْ عَلَى العِبَاد) من سورة يس : « قرأ جماعة (يَا حَسْرَهْ) بالهاء ساكنة ، وفيه نظر ؛ لأن قوله (عَلَى العِبَادِ) متعلقة بها أو صفة لها ، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دونه ، ووجهه عندى أن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير مُعْتَمِدَته ولا معتزمةٍ عليه أسرعت فيه ، ولم تتأن على اللفظ المعبر به عنه ، وذلك كقوله :

* قُلْنَا لَهَا قِفِي ، فَقَالَتْ : قَافْ *

معناه وقفت ، فاقتصر من جملة الكلمة على حرف منها تهاونا بالحال وتثاقلا عن الإجابة واعتماد المقال . . . إلى آخر ماذكره » .

وذهب جماعة إلى أن هذا ضرورة لا يجوز في فصيح الكلام ، قال المبرد بعد ما نقلناه عنه : « وهذا ما تستعمله الحكماء ، فانه يقال : إن اللسان إذا كثرت حركته رقت عَذَبَتُه(٢) ... إلى آخر ما ذكره »

ومنهم أبو الحسن الأخفش ، قال فيما كتبه على نوادر أبى زيد : « وهذا الحذف كالإيماء والإشارة ، يقع من بعض العرب لفهم بعضٍ عن بعضٍ ما يريد ، وليس هذا هو البيان ؛ لأن البيان مالم يكن محذوفا وكان مستوفى شائعاً ، حدثنا أبو العباس المبرد قال : حدثنا أصحابنا عن الأصمعى قال : كان أخوان من العرب يجتمعان في موضع لا يكلم أحدهما الآخر إلا في وقت النُّجْعة(٣) ، فإنه يقول

---

(١) كذا ، وانظر الخصائص (١ : ٢٩٩)

(٢) عذبة اللسان طرفه الدقيق ، يريد درب على الكلام ومرن عليه

(٣) النجعة ـ بالضم ـ : طلب الكلأ من مواضعه ، ويتجوز به في غير ذلك

لأخيه « ألاَتَا » فيقول الآخر « بلى فا » يريد ألا ترحل وألا تنتجع ؟ فيقول الآخر : بلى فارحل ، بلى فانتجع ، وأما ما رواه أبو زيد * إلا أنْ تأا * فإن هذا من أقبح الضرورات ، وذلك أنه لما اضطر حرك ألف الإطلاق ، فخرجت عن حروف المد واللين فصارت همزة » انتهى .

ومنهم المرزُبانى ، قال فى كتاب الموشح : « زعم أبو عبيدة أن حُكيم بن مُعَية التميمى قال : [من الرجز]

قَدْ وَعَدَتْنِى أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَدْهُنَ رَأْسِى (١) وتُفَلِّينِى وَا

* وَتَمْسَحَ الْقَنْفَاء حتى تنتْا (٢) *

وقال آخر :

* بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَا * إلخ

يريد فشر ، أو يريد إلا أن تريد ، قال : فسألت عن ذلك الأصمعى ، فقال : هذا ليس بصحيح فى كلامهم ، وإنما يتكلمون به أحيانًا ، قال : وكان رجلان من العرب أخوان ربما مكثا عامة يومهما لايتكلمان ، قال : ثم يقول أحدهما « ألاتا » يريد ألا تفعل ، فيقول صاحبه « بلى فا » يريد فافعل ، وليس هذا بكلام مستعمل فى كلامهم » انتهى .

ومنهم ابن عصفور ، قال فى كتاب الضرائر : « ومنه قول الآخر :

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلاَتَا قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ أَلاَفَا

يريد قالوا : ألاَ تركبون ، ألاَ فاركبوا ، فحذف الجملة التى هى اركبوا ،

---

(١) فى اللسان « تمسح رأسى »

(٢) القنفاء : فيشلة الذكر ، وقوله « تنتا » ليس ببعض كلمة كسابقه ولكن (تَنْتَأْ) فخفف الهمزة بقلبها ألفا ، وقد ضبطت فى موشح المرزبانى بكسر التاء الأولى وهو خطا ، ومعنى « تَنْتَأْ » ترتفع وتنتفخ

وا كتفى بحرف العطف وهو الفاء ، ولولا الضرورة لم يجز ذلك ، وكذلك أيضا اكتفاؤه بالتاء من « تركبون » ، وحذف سائر الجملة إنما ساغ للضرورة ، ومثل ذلك قول الآخر :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا ... وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَأَا

أراد فأصابك الشر؛ فاكتفى بالفاء والهمزة وحذف مابعدهما وأطلق الهمزة بالألف ، وأراد بقوله « إلا أنْ تأا » إلا أن تأبى الخير؛ فاكتفى بالتاء والهمزة وحذف مابعدهما وحرك الهمزة بالفتح وأطلقها بالألف ، ونحو من ذلك قول الآخر :

* قُلْتُ لَهَا قِفِي فَقَالَتْ قَافْ *

يريد قد وقفتُ ، فاكتفت بالقاف ، ومثل ذلك أيضا — إلا أن الدليل على المحذوف متأخر عنه — قوله :

قدْ وَعَدَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا ... تَدْهُنَ رَأْسِي وَتُفَلِّينِي وَا

* وَتَمْسَحَ الْقَنْفاء حَتَّى تَنْتَا *

ألا ترى أنه حذف ما بعد التاء والواو من غير أن يتقدم له دليل على ذلك المحذوف ، ثم أعادها مع ما كان قد حذفه ليبين المعنى الذى أراده قبل» انتهى .

والرجز الذى أنشده ابن عصفور مختصر ، رواه بتمامه أبو على بن المستنير المعروف بقطرب فى كتاب الرد على أهل الإلحاد فى آى القرآن ، قال : « قال غيلان :

نَادَوْهُمُ أَنْ أَلْجِمُوا أَلاَتَا ... ثُمَّ تَنَادَوْا بَعْدَ تِلْكَ الضَّوْضَا

* مِنْهُمْ بِهابٍ وَهَلٍ وَيَا بَا *

وأنشد قطرب قبله : [من الرجز]

مَا لِلظَّلِيمِ عَالَ[1] كَيْفَ لاَ يَا ... يَنْقَدُّ عَنْهُ جِلْدُهُ إِذَا يَا

---

(١) فى الأصول «عال» ـ بالعين المهملة ـ والمعنى يحتمل أن يكون من قولهم : عال عولا ، بمعنى زاد ، والمراد أنه زاد فى جريه ، فكأنه قال متعجبا : أى شىء ثبت

* أَهْبَي (١) التُّرَابُ فَوْقَهُ إِهْبَايَا *

قال يا ثم ابتدأ كلامه » انتهى .

الأمر الثانى (٢) أن الرجز الذى أنشده الشارح وسيبويه إنما هو « فأا » و « تأا » بهمزة بعدها ألف ، كما أنشده أبو زيد فى نوادره ، قال فيها : « قال لُقَيم ابن أوس من بنى أبى ربيعة بن مالك :

إِنْ شِئْتِ أَشْرَفْنَا كِلاَنَا فَدَعَا   اللهَ جَهْدًا (٣) رَبَّهُ فَأَسْمَعَا
بِالخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا   وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إِلاَّ أَنْ تَأَا

أجاب بها امرأته إذ تقول له :

قَطَّعَكَ اللهُ الكَرِيمُ (٤) قِطَعَا   فَوْقَ الثُّمَامِ قِصَدًا مُرَصَّعا (٥)
تَاللهِ مَا عَدَّيْتَ إِلاَّ رُبَعَا   جَمَّعْتَ فِيهِ مَهْرَ بِنْتِي أَجْمَعَا

وقوله « إن شرا فأا » أراد فالشر ، فأقام الألف مقام القافية ، وقوله « إلا أن تأا » إلا أن تشائى ذلك ، وقولها : « ماعديتَ إلا رُبعاً » ما سقت وصرفت إلينا إلا ربعا من مهر ابنتى » انتهى كلام أبى زيد ، وكذا أسنده ابن عصفور فى

للظليم وقد جرى حتى لا ينشق عنه جلده إذا يجرى جريا يثير التراب فوقه إثارة ؟ و « يجرى » فى كلامنا هو الذى اقتطع منه « يا » فى قوله « إذا يا »

(١) تقول : أهبى الفرس التراب ، إذا أثاره بحوافره

(٢) هذا هو الأمر الثانى من الأمور التى ذكر الأول منها قبل ذلك بمرحلة طويلة ، فانظر (ص ٢٦٣)

(٣) فى نسخة « جهرا » بالراء ، ولها وجه وما أثبتناه عن نوادر أبى زيد (ص ١٢٦) وعن نسخة أخرى

فى النوادر « المليك »

(٥) كذا فى نسخة من الأصول ، وهى التى سيشرح عليها المؤلف ، وفى أخرى « موضعا » وهى التى توافق ما فى كتاب النوادر (ص ١٢٦)

كتاب الضرائر ، وأبو حيان فى الارتشاف ، قال فيه : « وقد يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة يليه ألف نحو قوله :

جَارِيَةٌ قَدْ وَعَدَتْنِى أَنْ تَا تَدْهُنَ رَأْسِى وَتفَلِّينِى وَا

* وَتَمْسَحَ القَنْفَاءِ حَتَّى تَنْتَا *

أو يؤتى بهمزة بعد الحرف بعدها ألف ، نحو قوله :

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَا وَلاَ أُرِيدُ الشَّرَّ إلاَّ أَنْ تَأَا

يريد فشرًّا و إلا أن تشاء » انتهى .

فلا يستقيم على هذا إلا أن يهمزفأا وتأا لتكون الهمزة بإزاء العين فى « دَعَا » و « أَسْمَعَا » قال السيرافى : « وكذا أنشد هذا الشعر ، وأراد فأفعل ، فحذف وأطلق الهمزة بالألف لأنهامفتوحة ، وقال أبو زيد : أراد فالشرّ إن أردْتَ الخ ، والذى ذكرته[1] آثر فى نفسى ؛ لأن فيه همزة مفتوحة ، والذى ذكره أبو زيد ليس فيه همزة إلا أن تقطع ألف الوصل من الشر ، وفيه قبح ، وقول أبى زيد فى «إلاّ أَنْ تأا » إنه أراد الا أن تشأى : يعنى أنه حذف الشين والألف واكتفى بالتاء والهمزة وأطلقها للقافية ، والهمزة مكسورة من تشَأِى لأن الخطاب لمؤنث ، والهمزة من تأا مفتوحة ، وأحبُّ إلىّ من قول[1] ما قاله إلا أن تأبَِى الخير » انتهى .

وتقدير ابن عصفور فأصابك الشر مثل تقدير فأفعل ، وعلى هـذا التدقيق يضمحل قولهم : قد يوقف على حرف فيوصل بهمزة تليها ألف ، وأصل الهمزة ألف قلبت همزة ؛ لأنه يكون إنما وقعت على حرفين من الكلمة مع ألف الإطلاق ، وفى جعل الهمزة كالعين فى « دَعَا » و « أَسْمَعَا » عيب من عيوب القافية ، وهو الإكفاء ،[2] وسهله قرب مخرج العين والهمزة ، وتقدير المبرد فى الكامل وتبعه بعضهم

(١) فى الأصول « والذى ذكره أثر » وفيها « وأحب إلى من قوله ما قاله » وهو عندنا تحريف صوابه ما ذكرناه

(٢) الاكفاء : اختلاف الروى بحروف متقاربة المخارج

خطأ ؛ لأن الأصل فى هذا الباب إذا لفظ بالحرف أن يترك على حركته و يزاد عليه فى الوقف هاء السكت أو ألف الوصل ، كما أجاز سيبويه أن يوقف بالألف فى المفتوحة عوضاً من الهاء ، والتاء من « تريد » مضمومة فكان يلزم إبقاء ضمتها ، ولا يصح ذلك فى الشعر ، إلا أن تقول : إنه فتحها من أجل ألف الإطلاق بعدها ، فيحتاج إلى تعليل آخر .

الأمر الثالث أن هذا الشعر خطاب لامرأة ، فيجب أن يكون المقدّر مؤنثاً كما قدره أبو زيد ، وتقديره مذكراً غفلة عن سياق الشعر وأصله .

وقوله « إن شئْتِ أشرفنا الخ » بكسر التاء من شئْتِ خطاب لامرأته ، وأشرفنا : أى علَوْنا شَرَفا — بفتحتين — وهو المكان العالى ، وكلانا : تأكيد ل«نا» وكلا : مفرد اللفظ مثنى المعنى ، و يجوز مراعاة كل منهما ، ولهذا أعاد الضمير من دَعَا إليها مفردا : أى دعا كل منا ، ولو أعاد الضمير باعتبار معناه لقال دَعَوَا وقطع همزة الوصل لضرورة الشعر ، ورَبَّهُ : بدل منه ، وجَهْدًا : منصوب مفعول مطلق بتقدير مضاف : أى دعاء جهد ، أو حال بتقدير جاهدا ، والجهد — بالفتح — : الوُسْع والطاقة ، و«أسْمَعَا» من أسْمَعْتُ زيدا : أى أبلغته ، فهو سميع ، والدعاء يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه ، وإلى ثان بحرف جر ، يقال : دعوت الله أن يفعل كذا : أى بفعل كذا ، ودعوت الله : أى ابتهلت إليه بالسؤال ورغبت فيما عنده ، والتقدير هنا أن يَجْزِى أحدَنا بمقابلة الخير خيراتٍ ، و إن كان فعله شراً فأصابه بشر ، ولا أريد لكِ الشر إلا أن تأبى الخير

ومن هنا تعرف أن تقدير ابن عصفور هو الجيد ، لا تقدير السيرافى ، وأن شرح الأعلم من قبيل الرجم بالظنون

وقوله « قطّعك الله الكريمُ قِطَعَا » . هو دعاء عليه ، والقِطَع : جمع قِطْعَة ، والثُّمام — بالثاء المثلثة — : نَبْتٌ ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص ، والقِصَد : جمع قِصْدة ، وهى القطعة من الشيء إذا انكسر ، كَكِسَر جمع كِسْرَة ،

وَالْمُرَصعُ — بفتح الصاد المهملة المشددة — : الْمُلْقَى وَالْمُطَّرح ، والرُّبَع — بضم وفتح الموحدة — هو الفصيل يُنْتج فى الربيع فى أول النتاج والأنثى رُبَعَة

ولُقَيْم بن أوس : شاعر إسلامى

وأما الشعر الآخر

* قُلْتُ لَهَا قِفِى : فقالت قَافْ *

فهو أول رجز للْوَلِيـــد بن عقبة بن أبى مُعَيْط ، أورد بقيته أبو الفرج الأصبهانى فى الأغانى فى ترجمته ، قال : « لما شُهِد على الوليد بن عقبة عند عثمان ابن عفان ـ رضى الله عنه ربه الملك المنَّان ـ بِشُرْبِ الخمر وكتب إليه يأمره بالشخوص فخرج وخرج معه قوم فيهم عدى بن حاتم رضي الله عنه ، فنزل الوليد يوما يَسُوق بهم ، فقال يرتجز :

قُلْتُ لَهَا قِفِى فَقَالَتْ قَافْ ... لاَتَحْسَبِينَا قَدْ نَسِينَا الإِيجَافْ

وَالنَّشَوَاتِ مِنْ مُعَتَّقٍ صَافْ [1] ... وَعَزْفَ قَيْنَاتٍ عَلَيْنَا عُزَّافْ

فقال له عدى : إلى أين تذهب بنا ؟ أقم

وقد تخيل فيه العصام كعادته فى حاشية القاضى شيئاً حتى أخرجه عن موضع الاستشهاد ، قال : « ويمكن أن يكون أمراً من قَافَاهُ بمعنى قَفَاه : أى تبعه فإن فَاعَلَ يجىء بمعنى فَعَلَ ، نحو سافر ، ويناسب كل المناسبة بما قبله وبما بعده ، فيقول : قلت لها قِفِى حتى تستريحى من نَصَب السفر والسير ، فقالت قاف : أى قافِنى واتبعنى ولا تصاحبنى فى السير ، فإنك قد فَتَرْتَ وحصل لك الكَلاَل ، فقلت : لا تحسبينا.. الخ ، بل كان المقصود استراحتك » هذا كلامه .

وفيه أن فَاعَلَ بمعنى فَعَلَ سماعى ، كما نصوا عليه فى علم الصرف ،

---

(١) فى الأغانى (٥ : ١٣١ طبع الدار)

* وَالنَّشَوَاتِ مِنْ عَتِيقٍ أو صَافْ *

والإيجاف : متعدى وَجَفَ الفرسُ والبعير وَجيفاً ؛ إذا عدا ، وأوجفته ؛ إذا أعْدَيته ، وهو العنف فى السير ، وقولهم « ما حصل بإيجاف » أى : بإعمال الخيل والرِّكاب فى تحصيله بالسير ، ورجل نَشْوَان مثل سَكْرَان ، و « من مُعَتَّق » أى : من خمر مُعَتَّق ، والعَزْف — بالعين المهملة والزاى المعجمة — : مصدر من عَزَف عَزْفاً من باب ضرب ، إذا لعب بالمَعَازف ، وهى آلات يضرب بها ، الواحد عَزْف كفَلْس على غير قياس ، والمِعْزَف — بكسر الميم — : نوع من الطنابير [1] يتخذه أهل اليمن ، وقيل : إنه العود ، وقال الجوهرى : المعازف الملاهى ، والقَيْنة — بفتح القاف — : الأمة البيضاء ، مغنيةً كانت أو غيرها ، وقيل : تختص بالمغنية ، وعُزَّاف — بالضم — : جمع عازفة ، وروى أيضاً :

* وَعَزْفَ قَيْنَاتٍ لَنَا بِمِعْزَافْ *

وأصله مِعْزَفٌ ، فتولدت الألف من إشباع الفتحة .

والوليد بن عقبة : هو أخو عثمان بن عفان رضى الله عنه لأمّه ، وكان فاسقاً ، وولى لعثمان رضى الله عنه الكوفة بعد سعد بن أبى وقّاص رضى الله تعالى عنه ؛ فشرب الخمر ، وشُهد عليه بذلك ، فحَدّه وعزله .

وأما الشعر الثالث ، وهو :

* قَدْ وَعَدَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا * الخ

فقد رواه ابن الأعرابى فى نوادره كذا :

* جَارِيَةٌ قَدْ وَعَدَتْنِي أَنْ تَا * الخ

والقَنْفاء : بفتح القاف وسكون النون بعدها فاء ، قال الليث : الأذن القنفاء أذن المعزى إذا كانت غليظة كأنها نعل مخصوفة ، ومن الإنسان إذا كانت لا أُطرَّ لها ، والكمرة القنفاء : أى رأس الذكر .

---

(١) وقع فى الأصول محرفا « نوع من الضنابير »

حديث همام بن مرة مع بناته

وكان لهمام بن مرة ثلاث بنات آلى أن لا يزوجهن أبداً ، فلما طالت بهن العزوبة قالت إحداهن بيتاً وأسمعته كأنها لا تعلم أنه يسمع ذلك ، فقالت :

أَهَمَّامُ بْنَ مُرَّةَ إِنَّ هَمِّي ‏ ‏ لَفِي اللَّائِي يَكُونُ مَعَ الرِّجَالِ

فأعطاها سَيْفاً ، وقال : السيف يكون مع الرجال ، فقالت لها التي تليها : ما صنعت شيئاً ! ولكني أقول :

أَهمَّامُ بْنَ مُرَّةَ إِنَّ هَمِّي ‏ ‏ لَفِي قَنْفَاءَ مُشْرِفَةِ الْقَذَالِ

فقال : وما قَنْفاء ؟ تريدين مِعْزَى ؟ فقالت الصغرى : ما صنعت شيئاً ! ولكني أقول :

أَهَمَّامُ بْنَ مُرَّةَ إِنَّ هَمِّي ‏ ‏ لَفِي عَرْدٍ أَسُدّ بِهِ مَبَالِي

فقال : أخزاكن الله !! وزوجهن .

وأنشد غير الليث :

وَأُمُّ مَثْوَايَ تُدَرِّي لِمَّتِي ‏ ‏ وَتَغْمِزُ الْقَنْفَاءَ ذَاتَ الْفَرْوَةِ

و « تَنْتَا » مضارع نتا نُتُوًّا ، وفى المثل « تُحَقِّرُه ويَنْتَا » أى : يرتفع ، وكل شىء يرتفع فهو ناتٍ ، وهو مهموز ، وقد سَهَّل الشاعر همزه هنا ألفاً ، يريد تمس ذكره فينعظ .

وهذا الشعر لحُكَيم بن مُعَيَّة التميمى ، كما قال المرزُبانى ، وحكيم بالتصغير ، ومُعَيَة : تصغير معاوية ، وهو راجز إسلامي قد ترجمناه فى الشاهد الرابع والأربعين بعد الثلاثمائة ، من شواهد شرح الكافية .

وأما الشعر الرابع ، وهو * نَادَوْهُمُ أَلاَ الْجِمُوا أَلاَ تَا * الخ فقد رواه أبو على القالى فى كتاب المقصور والممدود ، كذا : « قال الراجز :

ثُمَّ تَنَادَوْا بَعْدَ تِلْكَ الضَّوْضَا ‏ ‏ مِنْهُمْ بِهَابِ وَبِهَلٍ وَيَايَا

نَادَاهُمُ أَلاَ الْجِمُوا أَلاَتَا ‏ ‏ قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلاَفَا

والضوضا يمد ويقصر ، قال الفراء : الضوضاء ممدود جمع ضوضاة » انتهى

وفى الصحاح الضَّوْضَاَة أصوات الناس . وجلبتهم ، يقال : ضَوْضَوَ بلا همز وضَوْضَيْت » انتهى ، ولم يذكر لاممدوداً ولا مقصوراً

وهاب : زجر للابل ، وَهَل : بمعنى هَلاً ، وهى كلمة استعجال وحث ، ويايا هى ياحرف الندا كررت للتأكيد

وهذا الرجز لم أقف على قائله ، والله أعلم

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثالث والثلاثون بعد المائة : [من الرجز]

١٣٣ — لَمَّا رَأَى أَنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ

مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

على أن تاء التأنيث فى دعه هاء فى الوصل ؛ لأنه أجراه مجرى الوقف لضرورة الشعر ، وظاهر كلام الفراء أنه غير ضرورة ، قال فى تفسير قوله تعالى (أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) « جاء فى التفسير احبسهما عندك ولاتقتلهما ، والإرجاء : تأخير الأمر ، وقد جزم الهاء حمزة والأعمش ، وهى لغة للعرب ، يقفون على الهاء المكنى عنها فى الوصل إذا تحرك ماقبلها ، أنشدنى بعضهم : [من الرجز]

أَنْحَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رِجْلاً وَيَدَا(١) يُقْسِمُ لاَيُصْلِحُ إِلاَّ أَفْسَدَا

فَيُصْلِحُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهْ غَدَا

---

(١) هذه الأبيات لدويد بن زيد بن نهد أحد المعمرين ، وهى فى «الشعراء» لابن قتيبة (ص ٣٦) وأمالى المرتضى (ح ١ ص ١٧٢) . ووقع فيهما

أَلْقَى عَلَيَّ الدَّهْرُ رِجْلاً وَيَدَا وَالدَّهْرُ مَا أَصْلَحَ يَوْمًا أَفْسَدَا

والبيت الثالث فى الشعراء :

* يُصْلِحُهُ الْيَومَ وَيُفْسِدُهْ غدَا *

وفى أمالى المرتضى :

يُصْلِحُ مَاأَفْسَدَهُ الْيَوْمَ غَدَا

وكذلك يفعلون بهاء التأنيث ، فيقولون : هذه طلْحَهْ قـد أقبلت بالجزم ، أنشدنى بعضهم :

* لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهْ ولَاشَبِـعْ * انتهى

وقد أورده الزمخشرى فى المفصل على أن اللام أبدلت من الضاد فى « فالطجع » وأصله فاضطجع ، وكذلك أورده المرادىّ وابن هشام فى شرح الألفية ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « وأما قول الراجز : فالطجع فأبدل الضاد لاماً وهو شاذ ، وقد روى فاضْطَجَع ، وروى أيضا فاطَّجع ، ويروى أيضا فاضَّجَع » انتهى . وهذا البيت قبله

يَارُبَّ أَبَّازٍ مِنَ الْعُفْرِ صَدَعْ تَقَبَّضَ الذِّئْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ

وقد أنشدها ابن السكيت فى باب فَعَل وفعَّل من إصلاح المنطق ، و « يا » حرف التنبيه ، ورب لإنشاء التكثير ، وأباز — بتشديد الموحدة وآخره زاى معجمة — قال صاحب الصحاح : أبز الظبى يأبز [من باب ضرب] :[1] أى قفز فى عدوه فهو أبّاز ، وأنشد هـذا البيت ، وصحفه بعض أفاضل العجم بالإبَّان ، فقال فى شرح أبيات المفصل : « يارُبَّ المنادى محذوف يريد ياقوم ، والإبَّان : الوقت ، والعُفْر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذى ليس بشديد البياض ، وشاة عفراء يعلو بياضها حمرة ، والصَّدَع : الوَعِل ، تقبض إليه : تزوى إليه وانضم ، « صَدَعٌ » مبتدا ومن العفر بيان له ، وبهذا صح وقوعه مبتدأ ، وتقبض خبره ، والجملة صفة إبان والعائد محذوف : أى تقبض فيه » هذا كلامه

وهو خبط عشواء ؛ فإن قوله من العُفْرِ صفة لمجرور رُب ، وصَـدَعٌ صفة ثانية ، وتقبض جواب رُب ، قال صاحب الصحاح تبعاً لابن السكيت : « ورجل

ولا شاهد فيه فوق أن معناه غير مستقيم مع ماقبله ووقع فى الأصول « انحوا على » وهو تحريف

(١) هذه الجملة ثابتة فى الأصول التى بأيدينا ، وبالرجوع الى الصحاح لم نجدها فيه

صَدْعٌ بالتسكين ، وقد يحرك ، وهو الخفيف اللحم ، وأما الوِعِلُ فلا يقال فيه إلا بالتحريك ، وهو الوسط منها ، ليس بالعظيم ولا بالصغير ، ولكنه وعِل بين وعِلَين ، وكذلك هو من الظباء والحُمُر ، قال الراجز

* يَارُبَّ أَبَّازٍ مِنَ الْوَعْلِ صَدَعْ * » انتهى

وتقبض : جمع قوائمه ليثب على الظبى ، وقوله « لما رأى الخ » راى هنا عِلْمية : وفاعله ضمير الذئب وأن مخففة من الثقيلة : واسمها ضمير الشأن ، ولا نافية للجنس ، وخبرها محذوف : أى له ، والجملة خبر أن المخففة ، وَالدَّعَة : الراحة والسكون ، قال الجوهرى : « والدعة : الخفض ، والهاء عوض من الواو ، تقول منه : وَدُع الرجل — بالضم — فهو وديع : أى ساكن ، وَوادِع أيضا » وَالشِّبع — بكسر الشين وفتح الموحدة — نقيض الجوع ، وأما الشِّبْع — مع تسكين الموحدة — فهو ما أشبعك من شىء » . قال صاحب الصحاح : « الأرطى : شجر من شجر الرمل والواحدة أرطاة ، قال الراجز :

مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ » انتهى

والحقف — بكسر الحاء المهملة وسكون القاف — : التل المعوج من الرمل ، واضطجع : وضع جنبه بالأرض ، يقول : لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبى ولا يدركه وقد تعب فى طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها ،

ونسب ياقوت هذه الأبيات الأربعة فيما كتبه على هامش الصحاح إلى منظور بن حبة الأسدى ، وكذلك نسبها العينى ، ولم يتعرض لها ابن برى ولا الصفدى فى المواضع الثلاثة من الصحاح .

* * *

المقصور

أنشد فيه وهو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة : [من البسيط]

١٣٤ — فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ
لاَ يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

على أنه شذ [جمع] (١) ندًى على أندية كما فى البيت ، قال ابن جنى فى إعراب الحماسة : « اختلف فى أندية هذه ، فقال أبو الحسن : كُسِّر نَدًى على نِداء كجبل وجبال ، ثم كسر نِداء على أندية كرداء وأردية ، وقال محمد بن يزيد هو جمع نَدِيٍّ كقول سَلاَمة بن جندل : [من البسيط]

يَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبِ

وذهب غيرهما إلى أنه كسّر فَعَلاً على أفْعُلٍ كزَمَنٍ وأزْمُنٍ ، وجَبَلٍ وأجْبُلٍ فصار أنْدٍ كأيْدٍ ، ثم أنَّثَ أفعُلَ هذه بالتاء ، فصارت أندية كما أنثت فِحَالةٌ ، وذكورةٌ ، وبُعُولةٌ ، وأندية على هذا أفْعُلة — بالضم — لا أفعِلة — بالكسر — وذهب آخرون إلى أنه كسر فَعَلا على أفعِلة: وركب به مذهب الشذوذ ، وهذا وإن كان شاذا فإن له عندى وجها من القياس صالحا ، ونظيرا من السماع مؤنسا : أما السماع فقولهم فى تكسير قفا ورحى : أقفية وأرحية ، حكاهما الفراء وابن السكيت فيما علمت الآن ، وأما وجه قياس الجمع فهو أن العرب قد تُجرى الفتحة مجرى الألف ، ألا تراهم لم يقولوا فى الإضافة إلى جَمَزَى وبشَكَى [إلاّ جَمَزِيّ ، وَبَشَكِيّ] (٢) كما لا يقولون فى حُبَارى ، إلا حباريّ ، ومشابهة الحركة للحرف أكثر ما يذهب إليه؛ فكأن فَعَلاً على هذا فَعَالٌ ، وفَعَالٌ مما يكسر على أفعلة نحو غزال وأغزِلة وشراب وأشربة ، وكذلك كسّر نَدًى ورحًى وقفًا على أندية وأرحية وأقفية ، وكما شبهت الحركة بالحرف فكذلك شبه الحرف بالحركة ؛ فقالوا حياء وأحياء ، وعزاء وأعزاء ، وعراء وأعراء ومن الصحيح جواد وأجواد ؛ فكأن كل واحد من هذه الآحاد فَعَلٌ (٣)

---

(١) هذه زيادة يقتضيها المقام

(٢) سقطت هذه من نسخ الأصل وكأن الناسخ حسبهما تكراراً .

(٣) فى الأصل فعال ، وليس له وجه .

عندهم ، وأجود تكسير نَدًى أنداء ، كما قال الشماخ : [من الطويل]

إِذَا سَقَطَ الأَنْدَاءُ صِينَتْ وأُشْعِرَتْ　　　حَبِيرًا وَلَمْ تُدْرَجْ عَلَيْهَا المَعَاوِزُ[1]

وقد تقصَّيْتُ هذا الموضع فى كتاب سر الصناعة » انتهى كلامه .

أقول : ذكره فى فصل الواو من ذلك الكتاب .

وقال السهيلى فى الروض الأنف : « أندية ، جَمْعَ نَدًى على نِدَاء مثل جَمَل وجِمَال ، ثم جمع الجمع على أفْعِلَة ، وهذا بعيد فى القياس ؛ لأن الجمع الكثير لا يجمع وفِعَال من أبنية الجمع الكثير ، وقد قيل : إنه جمع نَدِىّ ، والندِىّ : المجلس ، وهذا لا يشبه معنى البيت ، ولكنه جاء على مثال أفْعِلَة ؛ لأنه فى معنى الأهوية والأشتية ونحو ذلك ، وأقرب من ذلك أنه فى معنى الرذاذ والرشاش ، وهما يجمعان على أفْعلة » انتهى .

وقريب منه قول الخوارزمى : «ندًى وإن كان فى نفسه فَعَلاً لكنه بالنظر إلى ما يقابله — وهو الجفاف — فَعَالٌ ، فمن ثم كسروه على أفعلة »

وقول السهيلى « لا يشبه معنى البيت » قد يمنع ، ويكون معناه فى ليلة من ليالى الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لإطعام الفقراء ؛ فإنهم كانوا إذا اشتد الزمان وفشا القحط ، وذلك يكون عند العرب فى الشتاء ، يجلسون فى مجالسهم ويلعبون بالميسر ، وينحرون الجزر ، ويفرقونها على الفقراء .

والبيت من قصيدة لِمُرَّةَ بن مِحْكَان ، أوردها أبو تمام فى باب الأضياف والمديح من الحماسة ، وقبله :

أَقُولُ وَالضَّيْفُ مَخْشِىٌّ ذَمَامَتُهُ　　　عَلَى الكَرِيمِ وَحَقُّ الضَّيْفِ قَدْ وَجَبَا

يَا رَبَّةَ البَيْتِ قُومِى غَيْرَ صَاغِرَةٍ　　　ضُمِّى إِلَيْكِ رِحَالَ القَوْمِ وَالقُرُبَا

فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ　　　لاَ يُبْصِرُ الكَلْبُ فِى ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

---

(١) انظر ديوان الشماخ (ص ٥٠)

لَا يَنْبَحُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ حَتَّى يَلُفَّ عَلَى خَيْشُومِهِ الذَّنَبَا
وَخَبِّرِيهِمْ أَنُدْنِيهِمْ إِلَى سَعَةٍ مِنْ سَاحَةِ الدَّارِ أَمْ نَبْنِي لَهُمْ قُبَبَا ؟

مخشى : اسم مفعول من الخشية ، وهى الخوف ، وذَمَامَةُ : نائب الفاعل ، وهى بمعنى الذم ، وقوله «يا ربة البيت» هو مقول القول ، وربّةالبيت : صاحبته ، يريد امرأته ، و «غير» منصوب على الحال ، وصاغرة : من الصغار — بالفتح — وهو الذلة ، وضمى : اجمعى ، والرحال — بالحاء المهملة — : جمع رحل ، وهو كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير وحِلْس ورَسَن ، والقُرُبُ — بضمتين — : جمع قِراب ، وقِرَاب السيف — بالكسر — : جفنه وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده وحمالته ، وقوله « فى ليلة » هو متعلق بقومى ، وقيل بـ«ضُمِّى» لقربه ، وقوله « من جمادى » متعلق بمحذوف صفة لليلة ، ومن للتبعيض ، وإن كانت للبيان كانت متعلقة بمحذوف حال من ليلة ، كقوله تعالى (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَب) والشاهد فى « مِنْ » الثانية فإن الأولى ابتدائية ، واخطأ العينى فى قوله : من جمادى صفة لليلة ، ومن للبيان .

اشتقاق أسماء الشهور

قال السهيلى : « أراد بجمادى الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على هذا الشهر فى زمن جمود الماء ، ثم انتقل بالأهلة ، وبقى الاسم عليه وإن كان فى الصيف والقيظ ، وكذلك أكثر[1] هذه الشهور العربية سميت بأسماء مأخوذة من أحوال السنة الشمسية ، ثم لزمتها وإن خرجت تلك الأوقات » انتهى .

وينبغى أن يعتبر هنا أصل الوضع ، وإلا فلا فائدة فى ذكر اسم شهر لا يدل على شدة البرد وجمود الماء ، والشاعر إسلامى وليس ممن أدرك زمن وضع الشهور ، ويجوز أن يلاحَظ فى الأعلام أصل وضعها .

قال ابن الأنبارى : « أسماء الشهور كلها مذكرة إلا جمادى ، فهما مؤنثان

(١) كذا فى السهيلى (ج ٢ ص ١٥٥) ووقع فى الأصول « أشهر هذه الشهور »

تقول :مضت جمادى بما فيها ؛ فإن جاء تذكير جمادى فى شعر فهو ذهاب إلى معنى الشهر ، وهى غير مصروفة للتأنيث والعلمية ، والأولى والآخرة صفة لها ، فإن الآخرة بمعنى المتأخرة ، ولا يقال : جمادى الأخرى ؛ لأن الأخرى بمعنى الواحدة فتتناول المتقدمة والمتأخرة فيحصل اللبس ، ويحكى أن العرب حين وضعت الشهور وافق وضع الأزمنة فاشتق للشهر معان من تلك الأزمنة ؛ ثم كثر حتى استعملوها فى الأهلة وإن لم توافق ذلك الزمان ؛ فقالوا : رمضان ، لما أرمضت الأرض من شدة الحر ، وشوال ، لما شالت الإبل بأذنابها للطروق ، وذو القَعدة لما ذللوا القِعدان للركوب ، وذو الحِجة لما حجوا ، والمحرم ، لما حرموا القتال والتجارة ، وصفر لما غزوا فتركوا ديار القوم صِفرا ، وشهر ربيع ، لما أربعت الأرض وأمرعت ، وجمادى ، لما جمد الماء ، ورجب لما رجبوا الشجر ، وشعبان لما أشعبوا العود »

وقوله « ذات أندية » بجر ذات بمعنى صاحبة صفة لليلة ، وأندية جمع نَدًى ، وهو أصل المطر ، والندى البلل ، وبعضهم يقول ماسقط آخر الليل فهو ندى ، وأما الذى يسقط أوله فهو السَّدَى : ــ بفتح السين المهملة ــ على وزنه من باب تعب ؛ فهى ندية مثل تقية ، ويعدى بالهمزة والتضعيف ، وجملة «لايبصر الكلب الخ» صفة أخرى لليلة ، وخَصَّ الكلب بالإبصار لأنه أصدق الحيوانات بصراً بالليل ، وقيل إنه يكاد يعرف الفارس المدجج الذى لايبين إلا عيناه ، والطنب ــ بضمتين ، وسكون النون ــ لغة ، وهو الحبل الذى تشد به الخيمة ونحوها ، والجمع أطناب كعُنُق وأعناق ، وقول العوام طَنَب ــ بفتحتين ــ لا أصل له ، و « فى » متعلقة بيبصر ، وروى بدلها « من » وهى بمعناها وقال العينى : للتعليل ، والظلماء هنا بمعنى الظلمة ، ويأتى وصفه أيضا يقال : ليلة ظلماء والليلة الظلماء ، وقوله لا ينبح الكلب الخ من باب ضرب ، وفى لغة من باب نفع ، والنُّباح ــ بالضم ــ : صوته ، والخيشوم الأنف ، وإنما يلف ذنبه

على أنفه لشدة البرد فلا يقدر أن ينبح وقوله « وخَيِّريهمْ أَنُدْنيهمْ » الهمزة للاستفهام ، والإدناء التقريب ، وروى أيضاً :

مَاذَا تَرَيْنَ أَنُدْنِيهِمْ لِأَرْحُلِنَا   مِن البَيْتِ جَانِبٍ أَمْ نَبْنِي لَهُمْ قُبَبَا

يقال : بنى الخيمة إذا ضربها وأقامها ، والقبب : جمع قبة ، وهى الخيمة المدورة .

ومرة بن محكان شاعر إسلامى من معاصرى الفرزدق وجرير ، وهو بضم الميم وتشديد الراء ، ومحكان ـ بفتح الميم وسكون الحاء المهملة ـ على وزن غضبان : مصدر محَكَ يَمْحَكُ محكا من باب نفع إذا لج فى الأمر فهو محك وماحك ، ورجل محكان إذا كان لجوجا عسر الخلق ، ويقال أيضاً : أمحك وامتحك فى الغضب : أى لج ، والمماحكة : الملاجة ، وضبطه العسكرى فى كتاب التصحيف بكسر الميم لا غير وهو خلاف ماقالوا والله أعلم .

قال ابن قتيبة فى كتاب «الشعراء» مُرَّة بن محكان السعدى هو من سعد بن زيد مناة بن تميم ، من بطن يقال لهم : رُبَيْع بالتصغير ، وكان مرة سيد بنى ربيع ، وكان يقال له : أبو الأضياف ، وقتله صاحب شرطة مُصْعَب بن الزبير ، ولا عقب له ، وهو القائل فى الأضياف من تلك القصيدة : [من البسيط]

وَقُلْتُ لَمَّا غَدَوْا أُوصى قَعيدَتَنا   غَدِّى بَنِيك فَلَنْ تَلْقَيْهِمُ حِقَبا

أُدْعَى أبَاهُمْ وَلَمْ أُقْرَفْ بِأُمِّهِمِ   وَقَدْ عَمِرْتُ وَلَمْ أَعْرِف لَهُمْ نَسَبَا

أنَا ابْنُ مَحْكانَ أخْوَالِى بَنُو مَطَرٍ   أُنْمَى إلَيْهِمْ وَكَانُوا مَعْشَرًا نُجُبَا

انتهى .

تتمة : قد وقع المصراع الأول من البيت الشاهد فى شعر آخر ، قال ابن هشام صاحب السيرة النبوية عند ذكر ما قيل من الشعر يوم أحد : قال ابن اسحق

و « كان مما قيل من الشعر يوم أحد قول هُبَيْرة بن أبى وهب [من البسيط]

مَا بَالُ هَمٍّ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِى ... بِالْوُدِّ مِنْ هِنْدَ إِذْ تَعْدُوا عَوَادِيهَا

بَاتَتْ تُعَاتِبُنِى هِنْدٌ وَتَعذُلُنِى ... وَالْحَرْبُ قَدْ شَغَلَتْ عَنِّى مَوَالِيهَا

إلى أن قال بعد خمسة عشر بيتاً :

وَلَيْلَةٍ يَصْطَلِى بِالْفَرْثِ جَازِرُهَا ... يَخْتَصُّ بِالنَّقَرَى الْمُثْرِينَ دَاعِيهَا

فِى لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ ... جَرْبَا جُمَادِيَّةٍ قَدْبِتُّ أَسْرِيهَا

لاَ يَنْبَحُ الْكَلْبُ فِيهَا غَيْرَ وَاحِدَةٍ ... مِنَ الْقَرِيسِ وَلاَ تَسْرِى أَفَاعِيهَا

ثم بعد أن أتمها وأنشد جوابها لحسان بن ثابت رضى الله عنه قال : وبيت هبيرة الذى يقول فيه * ولَيْلةٍ يصطلى بالفرث جازِرها * الخ يروى لجنُوبَ أخت عمرو ذى الْكَلْب الهذلى فى أبيات لها فى غير يوم أحد » انتهى .

وقال السهيلى فى الروض : « قد شرطنا الإضراب عن شرح شعر الكفرة والمفاخرين بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا من آمن منهم ، لكنه ذكر فى شعر هبيرة الذى بدأبه بيتين ليسا من شعره ، فلذلك ذكرتهما ، وهما :

* وليلة يصطلى بالفرث * البيت

و * وفى ليلة من جمادى .. * البيت

قوله يصطلى بالفرث : أى يستدفىء به من شدة البرد ، و « يختص بالنَّقَرَى المثرين » : يختص الأغنياء طلباً لمكافأتهم ولياً كل عندهم ، يصف شدة الزمان ، قال يعقوب فى الألفاظ : ونسبها لهذلى ، وكذلك قال ابن هشام فى هذين البيتين : إنهما ليسا لهبيرة ، ونسبهما لجنوبَ أخت عمرو ذى الكلب الهذلى » انتهى .

وجنوب هذه امرأة من هذيل ، جاهلية ، قد ترجمناها فى الشاهد التاسع والستين بعد السبعمائة من شواهد شرح الكافية ، فيكون مرة بن محكان قد أخذ المصراع الأول من شعرها ، وكذلك يكون « لاينبح الكلب فيها غير واحدة»

هذا المصراع ليس له ، وقولها « جربا جُمَادية » أى : لانجوم تظهر فيها ، وجُمَادِيَّة منسوبة إلى جُمَادى . أى لشدة البرد ، ويروى « حَيْرَى جمادية » يحار السالك فيها من شدة الظلام ، والفرث : السرجين الذى يخرج من الكرش ، والنَّقَرى — بفتح النون والقاف وبالقصر — : الضيافة الخاصة لأفراد ، والجفلى على وزنها — بالجيم والفاء — : الضيافة العامة ، والمَّرِين : مفعول مقدم ، وداعيها فاعل مؤخر ، والقريس — بفتح القاف وآخره سين مهملة — : البرد الشديد .

* * *

ذو الزيادة

أنشد فيه ، وهو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة : [من الرجز]

١٣٥ — * تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا *

على أن « تَرْنَمُوتًا » بمعنى الترنم ؛ فالواو والتاءان زوائد ، وصوابه .

* تُجَاوِبُ الصَّوْت بتَرْنَمُوتِهَا *

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « و زيدت التاء أيضاً خامسةً فى نحو مَلَكوت وجَبَرُوت ورَغَبُوت ورَهَبُوت ورَحَمُوت وطَاغُوت ، وسادسة فى نحو عَنْكَبُوت وتَرْنَمُوت ، وهو صوت ترنم القوس عند الإنباض ، قال الراجز :

* تُجَاوِبُ القَوْسَ بِتَرْنَمُوتِهَا *

أى : بترنمها» انتهى .

وقال أيضاً فى شرح تصريف المازنى : « وأمّا ترنموت فيدل على زيادة تائه أيضاً أنه بمعنى الترنم ، قال الراجز :

* تجاوب القوس بترنموتها *

أى : بترنمها ، ومثال عَنْكَبوت فَعْلَلُوت ، ومثال تَرْنَموت تَفْعَلُوت» انتهى .

وقال صاحب الصحاح : «والترنموت : الترنم ، زادوا فيه الواو والتاء ، كما زادوا

فى مَلَكُوت ، قال أبو تراب : أنشدنى الغنوى : فى القوس

تُجَاوِبُ الصَّوْتَ بِتَرَنُّمُوتِهَا   تَسْتَخْرِجُ الحَبَّةَ مِنْ تَابُوتِهَا

يعنى حبة القلب من الجوف » انتهى .

فعرف أن الشارح المحقق تبع ابن جنى فى ذكر القوس موضع الصوت ، والصواب ما أنشده الجوهرى .

قال ابن برى فى أماليه عليه : « قبل البيتين :

* شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ مِنْ عُنُوتِهَا *

والشريانة — بكسر الشين المعجمة وفتحها — : شجر تتخذ منه القسىّ ، قال الدِّينَوَرِىُّ فى كتاب النبات : « هو من جيد العيدان ، وهو من نبات الجبال ، قال أبو زياد : وتصنع القياس من الشريان ، قال : وقوس الشريان جيدة إلا أنهـا سوداء مشربة حمرة ، وهى أخف فى اليدين من قوس النبع والشَّوْحَط ، وزعموا أن عود الشَّرْيان لا يكاد يَعْوَجّ ، وقال الفراء : هى الشريان بالفتح والكسر » . اه

وتُرْزِم — بتقديم المهملة على المعجمة — بمعنى أنَّت وصوَّتت [1] من أرزمت الناقة إرزاما ، والاسم الرَّزَمَة بالتحريك وهو صوت تخرجه من حلقها لا تفتح به فاها ، وذلك على ولدها حين ترأمه ، والحنين أشد من الرَّزَمَة ، والعُنُوت [2] : جمع عَنَت — بفتح العين المهملة والنون — وهو الوقوع فى أمر شاق ، وقوله « تجاوب الصوت » أى : صوت الصيد ، يعنى إذا أحسّت بصوت حَيَوان أجابته بترنم وترها ، والتابوت هنا : القلب ، ووزنه فاعول

(١) كذا ، والأولى أن يقول « بمعنى تئن وتصوت »

(٢) هكذا وقع فى الأصول كلها ، والذى فى اللسان « عتوتها » والعتوت : الحز فى القوس ، ولا معنى لما ذكره المؤلف

وزعم الجوهرى أنه فَعَلُوت من التوب ، ورد عليه ، قال الراغب : التابوت : وعاء يعزُّ قَدْرُهُ ، ويسمى القلب تابوت الحكمة ، وسَفْط العلم ، وبَيْته

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائة : [من الرجز]

١٣٦ — * رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا *

على أن وزنه عند سيبويه تَفَعْلَلَ ، ومعناه غَلُظ واشْتَدَّ ، قال ابن دريد فى الجمهرة : « تمعدد الغلام ؛ إذا صلب واشتد ، وبعده :

* كَانَ جَزَائِى بِالعصا أنْ أُجْلَدَا *

وتقدم الكلام عليه فى الشاهد الثانى والأربعين بعد الستمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : [من الرجز]

١٣٧ — * بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الْمُمَرْجَلِ *

على أن الْمُمَرْجَل وزنه عند سيبويه مُفَعْلَل

قال سيبويه : « جعلت الْمَرَاجل ميمها من نفس الحرف حيث قال العجاج

* بِشِيَةٍ كَشِيَةِ الْمُمَرْجَلِ *

الممرجل : ضرب من ثياب الوشى »

قال الأعلم : « استشهد به على أن ميم الممرجل أصلية ، وهى ضرب من ثياب الوشي تُصْنَعُ بدارات كالْمِرْجَل ، وهو القدر ، لثباتها فى الممرجل ، وهو عنده مُفَعْلَل ؛ فالميم الثانية فاء الفعل ؛ لأن مُمَفْعَلاً لا يوجد فى الكلام ، وغيره يزعم أن ممرجلا ممفعل ، وأن ميميه زائدتان ، ويحتج لمجيئهما زائدتين فى مثل

هذا بقولهم : تَمَدْرَعت الجارية ؛ إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، وبقولهم : تمسكن الرجل ، إذا صار مسكينا ، والمسكين من السكون ، وميمه زائدة ، وهذا قريب ؛ إلا أن سيبويه حمل المرجل على الأكثر فى الكلام ؛ لقلة تَمَفْعَل [وكثرة مُفَعْلل] والشية : هى اللون يخالطه لون آخر ، ومنه سمى الْوَشى لاختلاف ألوانه ، كأنه شبَّه فى البيت اختلاف لون الثور الوحشى لما فيه من البياض والسواد بوَشْى المراجل واختلافه » انتهى

وفى العباب للصاغانى : « والمِرْجَل — بالكسر — : قدر من نحاس ، وقال الليث : والْمَرَاجل : ضرب من برود اليمن ، واحدها مرجل — بفتحها — وثوب مُرَجَّل : أى معلم » انتهى

ولم يذكر مُمَرْجلا

***

وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائة : [من الطويل]

١٣٨ — * عَلَى إثْرِنَا أذْيَالَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ *

وهو عجز ، وصدره :

* فَقُمْتُ بِهَا أَمْشِى تَجُرُّ وَرَاءنَا *

على أن المرجل معناه الذى فيه صورة الرجال

أقول : لم يروه شراح المعلقات بالجيم ، وإنما رووه بالحاء المهملة ، قال أبو جعفر النحوى والخطيب التبريزى : « الْمُرَحَّل الذى فيه صورة الرِّحَال بالوشى ، وقال الزوزنى : « الْمُرَحَّل : الْمُنَقَّش بنقوش تشبه رحال [1] الإبل ، يقال : ثوب مُرَحَّل ، وفى هذا الثوب ترحيل » وما رواه بالجيم إلا الصاغانى

(١) كان فى الأصول « رجال الأدب » وهو تحريف واضح، والتصويب عن شرح الزوزنى للمعلقات

فى العباب ، قال : «روى مُرَجَّل بالجيم : أى مُعَلم ، وروى بالحاء أى موشى شبيها بالرحال » هذا كلامه

وعلى تقدير ثبوت المرجل — بالجيم — يعنى الذى فيه صورة الرجال كيف يكون دليلا لكون المرجل يعنى الذى فيه نقوش على صورة المراجل ؛ فان تشبيه كل منهما خلاف تشبيه الآخر ، ولعل فى نسختنا من الشرح كلاماً ساقطا ، فإن الذى فيها إنما هو « والمرجل : الثوب الذى يكون فيه نقوش على صورة المراجل ، كما قال امرؤ القيس * على إثْرِنا ـ الخ » ولعل الساقط بعد قوله على صورة المراجل « كما أن المرجل الثوب الذى فيه صورة الرجال كما قال امرؤ القيس ـ الخ » [(١)] والله سبحانه وتعالى أعلم

والمرط ـ بكسر الميم ـ : كساء من خز ، أو مِرْعِزّى ، أو من صوف ، وقد تسمى المُلَاءة مِرْطاً ، يقول : أخرجتها من خدرها وهى تمشى تجر مرطها على أثرنا لتعفّى به آثار أقدامنا

وقد تقدم شرحه بأبسط من هذا مع أبيات أخر من هذه المعلقة فى الشاهد الواحد والتسعين بعد الثمانمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده ، وهو الشاهد التاسع والثلاثون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : [من الطويل]

١٣٩ — فَلَسْتَ لِإنْسِيٍّ وَلٰـكِنْ لِمَلْأَكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

على أن مَلَكا أصله مَلْأك ، كما فى البيت

قال سيبويه : « اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة فى مَلَك ، وأصله الهمز — وأنشد البيت ، قال : وقالوا مألكة ومَلْأكة ، وإنما يريدون رسالة » انتهى

---

(١) هذا الكلام ثابت فى نسخ الشرح التى بأيدينا

وقال ابن السراج فى الأصول : « ومما ألزم حذف الهمزة لكثرة استعمالهم مَلَكٌ إنما هو مَلْأَك ، [فلما] (٢) جمعوه ردوه إلى أصله قالوا ملائكة وملائك ، وقد قال الشاعر — فرد الواحد إلى أصله حين احتاج — * فَلَسْتَ لإنسى ... البيت » انتهى .

وقد أخذ هذه من تصريف المازنى ، قال ابن جنى فى شرحه : « اعلم أنه يريد بالحذف هنا التخفيف ، ألا ترى أنهم يحركون اللام من مَلَك لفتحة الهمزة من ملأك كما تقول فى تخفيف مَسألة : مَسَلَة ، وهذا هو التخفيف ، إلا أنهم ألزموه التخفيف فى الأمر الشائع فى الواحد ، وصارت ميم مَفْعَل كأنها بدل من إلزامهم إياه التخفيف ، كما أن حرف المضارعة فى نَرَى وتَرَى ويَرَى وأرى كأنه بدل من إلزامهم إياه التخفيف فى الأمر الشائع ، حتى إن التحقيق وإن كان هو الأصل قد صار مستَقْبَحاً لقلة استعماله ، وينبغى أن تعلم أن أصل تركيب مَلَك على أن الفاء لام والعين همزة واللام كاف ؛ لأن هذا هو الأكثر وعليه يُصَرف الفعل ، قال الشاعر : [من الطويل]

أَلِـكْنِي إلَي قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً   بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولاَ عُزْلاَ

فأصل ألكنى ألئكنى فخفف الهمزة بأن طرح كسرتها على اللام ، وقال الآخر : [من المتقارب]

أَلِـكْنِي إلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو   ل أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرْ

وعلى هذه اللغة جاء مَلَك ، وأصله مَلْأَك ، وعلى هذا جمعوه ، فقالوا : ملائك وملائكة ؛ لأن جمع مَفْعَل مَفَاعل ، ودخلت الهاء فى ملائكة لتأنيث الجمع ، وقد قدموا الهمزة على اللام فقالوا : مَأْلُك ومَأْلُكة للرسالة ، قال عدى بن زيد : [من الرمل]

أَبْلِـغ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُـكًا   أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارْ

(٢) زيادة يقتضيها المقام

وقال لبيد رضى الله عنه : [من الرمل]

وغلامٍ أرْسَلَتْــــهُ أُمُّهُ   بألُوكٍ فَبَذَلْنا مَاسَــــأَلْ

ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة ، فهـذا يدل على أن الفاء لام والعين همزة » انتهى .

قال ابن هشام اللخمى فى شرح أبيات الجمل : « البيت لعلقمة بن عَبَدَة أحد بنى ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وهو علقمة الْفَحْل[1] ، من قصيدته التى يقول فيها : [من الطويل]

وَفِى كُلِّ حَىٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ   فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

وهو آخر القصيدة» اه . وقد بحثت [عنه] فلم أجده فيها من رواية المفضل فى المفضليات ، وكذلك لم أره فى ديوانه

قال السهيلى : «هذا البيت مجهول ، وقد نسبه ابن سيده إلى علقمة ، وَأَنْـكَرَ ذلك عليه ، ثم قال اللخمى : وحكى أبو عبيد أنه لرجل من عبد القيس من كلمة يمدح بها النعمان ، وحكى السيرافى : أنه لأبى وَجْزَةَ[2] السُّلَمِى المعروف بالسعدى من قصيدة يمدح بها عبد الله بن الزبير رضى الله عنه

وقوله « تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السماء » [يحتمل وجهين : الأول[3]] أنه ليس بقديم فى الأرض فتلحقه طباع الآدميين ، والثانى أن كل ملك قرب عهده بالنزول من السماء فليس بمنزلة من لم يكن قريب العهد ، ويصوب : ينحدر إلى أسفل ، وقوله « لِمَلْأَكٍ » فى موضع رفع على أنه خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير أنت لملأك . « ولأنسى» فى موضع خبر ليس والتقدير فلست منسوبا لأنسى ، والجواب

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٤٦) من القسم الأول من هذا الكتاب

(٢) فى القاموس : أبو وجزة يزيد بن عبيد أو أبى عبيد شاعر سعدى

(٣) زيادة لا بد منها ليصح الكلام

بين السماء والأرض، و « يصوب » فى موضع نصب على الحال من ضمير تنزل ، ويجوز أن يكون فى موضع الصفة للملاك » انتهى . وفى الصحاح : صاب الماء يصوب نزل ، وأنشد البيت لرجل من عبد القيس جاهلى يمدح بعض الملوك وقال الطيبى : يصوب : بمعنى يميل وهو استئناف على سبيل البيان والتعليل ، وفى معناه قول صواحب يوسف (مَا هَذا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ) وأنشده الزمخشرى عند قوله تعالى : (وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلاَّ بِأَمْرِ رَبِّكَ) على أن التنزل بمعنى النزول مطلقاً ؛ لأنه مطاوع نزل ، ولا أثر للتدريج فى غرض الشاعر وقبله :

تَعَالَيْتَ أَنْ تُعْزَى إِلَى الْإِنْسِ خَلَّةً ... وَلِلْإِنْسِ مَنْ يَعْزُوكَ فَهْوَ كَذُوبُ

وتعاليْتَ تعاظمت ، وتعزى : تنسب ، وخلة : تمييز وهو بفتح الخاء المعجمة ، وهو بمعنى الخصلة .

***

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الأربعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه ـ :

[من الرجز]

١٤٠ — * دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَا كَا *

على أن هوى من « هوا كا » مصدر بمعنى اسم المفعول : أى من مهوياتك وأنشده سيبويه فى باب ضرائر الشعر من أول كتابه على أن الياء حذفت للضرورة ، والأصل إذ هى من هوا كا ، وقبله :

* هَلْ تَعْرِفِ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا *

بكسر المثناة الفوقية وسكون الموحدة : موضع فى ديار بنى فقعس ، وصف داراً خلت من سعدى هذه المرأة ، و بَعُدَ عهدها بها فتغيرت بعدها ، وذكَرَ أنها كانت لها دارا ومستقرا ؛ إذ كانت مقيمة بها ؛ فكان يهواها بإقامتها فيها ، وقد تكلمنا

عليه بأكثر من هذا فى الشاهد الثالث والثمانين من أوائل شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الحادى والأربعون بعد المائة — : [من الطويل]

١٤١ — فَإِنْ تَكُنِ المُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا
فَمَا خُتِنَتْ إِلاَّ وَمَصَّانُ قَاعِدُ

على أن الموسى مؤنثة بدليل جرت ، فإن المؤنث إذا أسند إلى فعله وجب إلحاق علامة التأنيث لفعله ، وأما إذا أسند الفعل إلى ظاهر فيجوز إلحاق العلامة ويجوز تركها ، كما فى تكن ، وأما تذكيره فلم أر له شاهداً إلا فى كلام المولدين ، وما أحسن ما كتب بعضهم بمصر إلى الأمير موسى بن يغمور وقد أهدى إليه موسى :

وَأَهْدَيْتُ مُوسَى نَحْوَ مُوسَى وَإِنْ يَكُنْ
قَدِ اشْتَرَكَا فِى الإِسْمِ مَا أَخْطَأَ الْعَبْدُ
فَهَذَا لَهُ حَدٌّ وَلاَ فَضْلَ عِنْدَهُ وَهَذَا لَهُ فَضْلٌ وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ

وهذا البيت قبله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لَسَائِلٌ أَبَظْرَاءُ أَمْ مَخْتُونَةٌ أُمُّ خَالِدِ

وروى أيضاً :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا *

والبظراء : المرأة التى لها بظر ، والبظر : لحمة بين شفرى المرأة ، وهى القلفة التى تقطع فى الختان ، وبَظِرَت المرأة — بالكسر — فهى بظراء ؛ إذا لم تختن ، وأم خالد : مبتدأ ، وبظراء : خبر مقدم ، وروى مخفوضة بدل مختونة ، وخُفِضَتْ بدل ختنت ، والختان مشترك بين الذكر والأنثى ، يقال : ختن الخاتن الصبى ختنا من باب ضرب ، والاسم الختان والختانة ، بكسرهما ، ويطلق الختان على موضع القطع من الفرج ، وفى الحديث (إذا التقى الختانان) وهو كناية لطيفة عن تغييب

الحشفة ، فالمراد من التقائهما تقابل موضع قطعهما ، فالغلام مختون والجارية مختونة وغلام وجارية ختين أيضاً ، والخفضُ خاص بالأنثى ، يقال : خَفَضت الخافضة الجارية خِفاضا : ختنتها ، فالجارية مخفوضة، ولا يقال : الخفض إلا على الجارية دون الغلام ، وهو بالخاء والضاد المعجمتين بينهما فاء ، قال الجواليقى : وروى أيضاً وُضِعَتْ و بُضِعَتْ ، والكل بمعنى واحد ، قال ابن السيرافى فى شرح أبيات إصلاح المنطق وتبعه الجواليقى : « يقول أنا فى شك أمختونة هى أم لا ، ثم قال : و إن كنت أعلم أنها كذلك ، فإن كانت مختونة فما ختنت إلا بعد ما كبر ابنها فختنت بحضرته وعنى بمصان ابنها » انتهى .

وقال ابن السِّيد فى شرح أبيات أدب الكاتب : «وفى معنى البيت قولان : قيل : إنه أراد بالمصَّان الحجَّام لأنه يمص المحاجم ، يقول : إن كانت ختنت فإنما ختنها الحجام لتبذلها وقلة حيائها ؛ لأن العادة جرت أن يختن النساء النساء ، وقيل : أراد بالمصان ابنها خالدا ؛ لأن العرب تقول لمن تسبه : يامصان : أى يامن مص بظر أمه ، يقول إن كانت ختنت فإنما خُتِنَتْ بعد أن بلغ ابنها المصان القعود ، فقد مص بظرها على كل حال ، وأجرى مصان مجرى الأسماء الأعلام ؛ فلذلك لم يصرفه » انتهى .

ولا يحتاج إلى هـــذا ؛ فإن مَصَّان وصف له كَسلْمَان فمنع صرفه للوصفية والزيادة (١)

وقد اختلف فى قائلهما والمهجو بهما ، قال يعقوب بن السكيت فى إصلاح المنطق

---

(١) هذا كلام غير مستقيم ؛ لأنه ليس كل وصف على فعلان يمتنع صرفه ؛ بل ذلك خاص بما كان مؤنثه على فعلى ، أو بما لا يكون مؤنثه على فعلانة ، وقد قيل : للأنثى مصانة ؛ فصان مصروف ، فامتناع صرف مصان فى البيت لضرورة الشعر وهو جائز عند الكوفيين

وتبعه الجواليقى فى شرح أبيات أدب الكاتب ، وابنُ برى فى حاشية الصحاح وغيرُهما : «وأنشد الفراء فى تأنيث الموسى لزياد الأعجم يهجو خالد بن العتاب بن ورقاء لما أعطى إليه خالد بَدْرَةً من الدراهم وقال له مازحا : أدخلها فى حر أمك ، وكذا قال أبو عمرو الشيبانى ، وقيل : قائلها أعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله ويكنى أبا المُصَبِّح ، قالها فى خالد بن عبد الله القسرى ، وهذا قول أبى الفرج الأصبهانى فى الأغانى : قال : حدثنا الخزّاز عن المدائنى عن عيسى بن زيد وابن جُعْدُبَةَ قالا : كانت أم خالد القسرى رومية نصرانية : فبنى لها كنيسة فى قبلة مسجد الجامع فى الكوفة فكان إذا أراد المؤذن بالمسجد أن يؤذن ضرب لها بالناقوس ، وإذا قام الخطيب على المنبر رفع النصارى أصواتهم بقراءتهم ، فقال أعشى همدان يهجوه ويعيره بأمه ، وكان الناس إذا ذكروه قالوا : ابن البظراء فأنف من ذلك ، فيقال : إنه ختن أمه كارهة فعيره الأعشى بذلك حين يقول : [من الطويل]

حديث خالد القسرى وهجاء الشعراء له

لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لَسَائِلٌ ... أَبَظْرَاء أَمْ مَخْتُونَةٌ أُمُّ خَالِدِ

فَإِنْ كَانَتِ الْمُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا ... فَمَا خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانُ قَاعِدُ

يَرَى سَوْأَةً مِنْ حَيْثُ أُطْلِعَ رَأْسُهُ ... تَمُرُّ عَلَيْهَا مُرْهَفَاتُ الْحَدَائِدِ

وقال أيضا يرميه باللواط :

أَلَمْ تَرَ خَالِدًا يَخْتَارُ مِيًّا ... وَيَتْرُكُ فِى النِّكَاحِ مَشَقَّ صَادِ

وَيُبْغِضُ كُلَّ آنِسَةٍ لَعُوبٍ ... وَيَنْكِحُ كُلَّ عَبْدٍ مُسْتَقَادِ

وقال أبو عبيدة : حدثنى أبو الهذيل العلاف ، قال : صَعِدَ خالد القسرى المنبر فقال : إلى كم يغلب باطلنا حقّكم ، أما آن لربكم أن يغضب لكم ، وكان زنديقا وأمه نصرانية ؛ فكان يولى النصارى والمجوس على المسلمين ويأمرهم بضربهم وامتهانهم ، وكان أهل الذمة يشترون الجوارى المسلمات ويطئونهن ؛ فيطلق ذلك

لهم ولا يغيره عليهم ، وله يقول الفرزدق من أبيات : [من الطويل]

وَأَنْتَ ابْنُ نَصْرَانِيَّةٍ طَالَ بَظْرُهَا غَذَتْكَ بِأَوْلَادِ الْخَنَازِيرِ وَالْخَمْرِ

وقال فيه أيضاً : [من الطويل]

أَلاَ لَعَنَ الرَّحْمَٰنُ ظَهْرَ مَطِيَّةٍ أَتَتْنَا تَخَطَّى مِنْ بَعِيدٍ بِخَالِدِ

وَكَيْفَ يَؤُمُّ الْمُسْلِمِينَ وَأُمُّهُ تَدِينُ بِأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِوَاحِدِ

وأورد له صاحب الأغانى حكايات كفريات كثيرةً صريحةً فى كفره وزندقته ، وروى بسنده عن خالد بن صفوان بن الأهتم أنه قال : «ولم تزل أفعال خالد به حتى عزله هشام وعذبه وقتل ابنه يزيد بن خالد ؛ فرأيت فى رجله شريطا قد شد به والصبيان يجرونه ، فدخلت إلى هشام فحدثته فأطلت ، فتنفس ثم قال : يا خالد ، رُبَّ خالدٍ كان أحبَّ إلىَّ قُرْباً وألَذَّ عندى حديثاً منك ، قال : يعنى خالدا القسرى ؛ فانتهزتها ورجوت أن أشفع فيكون لى عند أمير المؤمنين يد ، قلت : يا أمير المؤمنين فما يمنعك من استئناف الصَّنيعة عنده فقد أدبته بما فرط منه ، فقال : هيهات ، إن خالدا أوجف فأعجف ، وأدَلَّ فأذَلَّ ، وأفرط فى الإساءة فأفرطنا فى المكافأة ، فَحَلِمَ الأَديم [1] ونَغِلَ [2] الجرحُ ، وبلغ السيل الزُّبَى و [جاوز] الحِزامُ الطُّبْيَيْن [3] ؛ فلم يبق فيه مستصْلَح ، ولا للصنيعة عنده موضع »

حديث هشام وخالد القسرى

---

(١) يقال : حلم الأديم - بالكسر - أصابته الحلمة ، وهى دودة تخرقه فلا ينفع فيه الدباغ

(٢) فى الأصول « بتل الجرح » ولا معنى له والصواب ما أثبتناه ، والنغل - بفتحتين - : الفساد ، وفى الحديث : ربما نظر الرجل نظرة فنغل قلبه كما ينغل الأديم فى الدباغ فيتثقب

(٣) الزبى : جمع زبية - بالضم - وهى حفرة تحفر للأسد إذا أرادوا صيده والطبيان : مثنى طبى - بالضم أو الكسر - وهو لذى الحافر والسباع كالضرع لغيرها ، وهذان مثلان يضربان إذا تجاوز الأمر قدره ، وفى معناهما «بَلَغَ الدَّمُ الثُّنَنَ»

وأعشى همدان شاعر فصيح كوفى من شعراء الدولة الأموية ، وكان زوج أخت الشعبى الفقيه ، والشعبي زوج أخته ، وكان أحد القراء الفقهاء ، ثم ترك ذلك وقال الشعر ، وخرج مع ابن الأشعث فأُتِيَ به الحجاج فقتله صبرا ، وكان الأعشى ممن أغزاه الحجاج الديلم فأُسر ؛ فلم يزل أسيراً فى أيدى الديلم مدة ، ثم إن بنتاً للعِلْج الذى كان أسره هويته ، وسارت إليه ليلا ومكنته من نفسها ؛ فواقعها ثمانى مرات ، فقالت له : أهكذا تفعلون بنسائكم ، فقال لها : نعم ، فقالت : بهذا الفعل نُصِرتم ، أفرأيت إن خلصتك أتصطفينى لنفسك ؟ فقال : نعم ، وعاهدها ؛ فحلت قيوده وأخذَتْ به طريقاً تعرفها حتى خلصته ، فقال شاعر من أسراء المسلمين : [من الطويل]

أسر الديلم لأعشى همدان ثم اطلاقه

وَمَنْ كَانَ يَفْدِيهِ مِنَ الْأَسْرِ مَالُهُ فَهَمْدَانُ تَفْدِيهَا الْغَدَاةَ أُيُورَهَا

وكان الأعشى مع خالد بن عتاب بن ورقاء الرياحى بالرَّىّ ، وأملق الأعشى يوماً فأتاه فقال : [من الطويل]

رَأَيْتُ ثَنَاءَ النَّاسِ بِالْغَيْبِ[1] طَيِّبًا عَلَيْكَ وَقَالُوا : مَاجِدٌ وَابْنُ مَاجِدِ
بَنِي الْحَارِثِ السَّامِينَ لِلْمَجْدِ إِنَّكُمْ بَنَيْتُمْ بِنَاءً ذِكْرُهُ غَيْرُ بَائِدِ
فَإِنْ يَكُ عَتَّابٌ مَضَى لِسَبِيلِهِ فَمَا مَاتَ مَنْ يَبْقَى لَهُ مِثْلُ خَالِدِ

* * *

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد الثانى والأربعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الوافر]

١٤٢ — أَتَوْا نَارِى فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟
فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا

فَقُلْتُ : إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ فَرِيقٌ : نَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا

(١) فى الأغانى (جـ ٦ ص ٥٧) « بالقول » وفى ديوان الأعشى مثل ما هنا

على أن قوله « الإِنْسَ » يدل على أن همزة إنسان أصل ، وأنه مأخوذ من الأُنْس لا من النسيان ، وأنشد سيبويه البيت الأول على أن يونس يجوِّز فيه الحكاية بمَن وصلا ، كما فى البيت ، و « عِمُوا » معناه : أَنْعِمُوا ، وهى كلمة تحية عند العرب ، يقال : عِمُوا صباحا ، وإنما قال لهم : عِمُوا ظلاما ؛ لأنهم جِنٌّ وانتشارهم بالليل ، كما يقال لبنى آدم إذا أصبحوا : عِمُوا صباحا

وقد شرحناه شرحا وافياً فى الشاهد الواحد والخمسين بعد الأربعمائة من شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده أيضاً ، وهو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائة : [من الخفيف]

١٤٣ — إِنَّمَا أَنْفُسُ الأَنِيسِ سِبَاعٌ ... يَتَفَارَسْنَ جَهْرَةً وَاغْتِيَالاَ

على أن قوله « الأَنِيس » وهو بمعنى الأنس يدل أيضاً على أن إنسان أصله كما تقدم قبله

والبيت من قصيدة للمتنبي مدح بها سيف الدولة ، مطلعها : [من الخفيف]

ذِى الْمَعَالِى فَلْيَعْلُوَنْ مَنْ تَعَالَى ... هَكَذَا هَكَذَا وَإِلاَّ فَلاَ لاَ

وبعده وهو آخر القصيدة :

مَنْ أَطَاقَ الْتِمَاسَ شَيْءٍ غِلاَبًا ... واغْتِصَابًا لَمْ يَلْتَمِسْهُ سُؤَالاَ

كُلُّ غَادٍ لِحَاجَةٍ يَتَمَنَّى ... أَنْ يَكُونَ الْغَضَنْفَرَ الرِّئْبَالاَ

***

وأنشد أيضاً بعده — وهو الشاهد الرابع والأربعون بعد المائة — : [من الكامل]

١٤٤ — إن الْمَنَايَا يَطَّلِعْـــنَ عَلَى الأُنَاسِ الآمنينا

وقد شرحناه مفصلا فى الشاهد السابع والعشرين بعد المائة من شواهد شرح الـكافية

* * *

وأنشد أيضاً ــ وهو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائة ــ : [من الـكامل]

١٤٥ — لاَ تَنْسَيَنْ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا
سُمِّيْتَ إِنْسَاناً لِأَنَّكَ نَاسِى

على أن قوله « سميت إنساناً لأنك ناسى » يدل على أن همزة إنسان زائدة من النسيان ، فلامه محذوفة ، ورد بأنه لم يذهب به مذهب الاشتقاق ، وإنما هو تخيل شعرى ، على أن شعر أبى تمام لا يحتج به ؛ لأنه من المولدين

والبيت من قصيدة مدح بها أحمد بن المأمون بن هرون الرشيد وقبله — وهو فى الغزل — :

قَالَتْ وَقَدْ حُمَّ الْفِرَاقُ وَكَأْسُهُ ... قَدْ خُولِطَ السَّاقِى بِهَا وَالْحَاسِى

لاَ تَنْسَيَنْ تِلْكَ الْعُهُودَ .... البيت

ومنها :

هَدَأَتْ عَلَى تَأْمِيلِ أَحْمَدَ هِمَّتِى ... وَأَطَافَ تَقْلِيدِى بِهِ وَقِيَاسِى

ومنها فى المديح — وهو مشهور — :

إِقْدَامُ عَمْرٍو فِى سَمَاحَةِ حَاتِمٍ ... فِى حِلْمِ أَحْنَفَ فِى ذَكَاء إِيَاسِ

لاَ تُنْكِرُوا ضَرْبِى لَهُ مَنْ دُونَهُ ... مَثَلاً شَرُودًا فِى النَّدَى وَالْبَاسِ

فَاللهُ قَدْ ضَرَبَ الْأَقَلَّ لِنُورِهِ ... مَثَلاً مِنَ الْمِشْكَاةِ وَالنِّبْرَاسِ

وزعم بعضهم أن هذه القصيدة فى مدح الخليفة ، وقال : « لما أنشد

* إِقْدَامُ عَمْرٍو فِى سَمَاحَةِ حَاتِمٍ *

قال الفيلسوف الـكندى : ما قدر هؤلاء حتى تشبهبهم مولانا ومولام [1] ،
فنظر إليه أبو تمام وزاد ارتجالا فى القصيدة — ولم يقطع إنشاده — :

* لاَ تُنْـكِرُوا ضَرْبِى لَهُ مَنْ دُونَهُ مَثَلاً * إلى آخر البيتين

وكان من الحاضرين فى مجلس الخليفة جبريل بن بَخْتَيْشُوع الطبيب ، فقال :
والله لقد شَمِمْتُ رائحة كبدهلفرطاتقاده ، فمات أبو تمام بعدأيام» انتهى ، والله أعلم

* * *

وأنشد بعده أيضاً — وهو الشاهد السادس والأربعون بعد المائة — : [من البسيط]

١٤٦ — أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزًا فِي قَبَائِلِهَا
كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضْحَتْ بَعْضَ أَسْمَائِى

على أن الشاعر لقب بأسماء ، لما بينه و بين أسماء من الملابسة والشهرة فى محبتها
و « أُدْعَى » بالبناء للمفعول ، بمعنى أُسَمَّى ، يتعدى إلى المفعول الثانى تارة
بنفسه وتارة بالباء ، يقال : دعوت الولد زيداً و بزيد ؛ إذا سميته بهذا الاسم ،
و «أسماء» من أعلام النساء ، وأصله وَسْمَاء ، من الوسامة بمعنى الجمال ، و «نبزا»
تمييز ، والنبز : اللقب تسمية بالمصدر ، يقال : نبزه بكذا نبزاً من باب ضرب ...
إذا لقبه به

والبيت من قصيدة لأبى محمد خازن كتب الصاحب بن عباد مدحه بها ،
مطلعها :

هَذَا فُؤَادُكَ نُهْبَى بَيْنَ أَهْوَاء ... وَذَاكَ رَأْيُكَ شُورَى بَيْنَ آرَاء
لاَ تَسْتَقِرُّ بِأَرْضٍ أَوْ تَسِيرَ إِلَى ... أُخْرَى بِشَخْصٍ قَرِيبٍ عَزْمُهُ نَاء
يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِالْـ ... ـعُذَيْبِ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاء
كَذَا تَهِيمُ بِسُعْدَى بُرْهَةً وَإِذَا ... هَوِيتَ عَزَّةَ تَبْغِي وَصْلَ عَفْرَاء

---

(١) فى الأصول « حتى تشبه به » وهو تحريف

ومن المديح :

هُوَ الْوَزِيرُ أَدَامَ اللهُ نِعْمَتَهُ ... وَعِزَّهُ وَوَقَاهُ كُلَّ أَسْوَاء

لَوَ أَنَّ سَحْبَانَ بَارَاهُ لَأَسْحَبَهُ ... عَلَى فَصَاحَتِهِ أَذْيَالَ فَأْفَاء

وَلَوْ رَآهُ زُهَيْرٌ لَمْ يَزُرْ هَرِمًا ... ولَمْ يُعَرِّجْ عَلَى التَّنُّومِ والآء

أَرَى الأَقَالِيمَ أَعْطَتْهُ مَقَالِدَهَا ... إِلَيْهِ مُسْتَلْقِيَاتٍ أَيَّ إِلْقَاء

تُسَاسُ سَبْعَتُهَا مِنْهُ بِأَرْبَعَةٍ ... أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَتَثْبِيتٍ وَإِمْضَاء

كَذَاكَ تَوْحِيدُهُ أَوْدَى بِأَرْبَعَةٍ ... كُفْرٍ وَجَبْرٍ وَتَشْبِيهٍ وَإِرْجَاء

وَقَدْ تَجَنَّبَ «لاَ» يَوْمَ الْعَطَاء كَمَا ... تَجَنَّبَ ابْنُ عَطَاء لَثْغَةَ الرَّاء

يَالَيْتَ أَعْضَاء جِسْمِي كُنَّ أَلْسِنَةً ... فَصَارَ يُثْنِي عَلَيْهِ كُلُّ أَعْضَائِي

روى أنه لما أنشدها بين يدى الصاحب [كان] مقبلا عليه حسن الإصغاء إليه حتى عجب الحاضرون ؛ فلما بلغ البيت الشاهد مال الصاحب عن دَسْته طربا ، فلما ختمها قال له : « أحسنت ، ولله أنت » وتناول النسخة منه ثم أمر له بخلعة من ملابسه ، وفرس من مراكبه ، وصلة وافرة .

وأبو محمد هذا هو عبد الله بن أحمد الخازن ، كان خازنا لكتب الصاحب اسماعيل بن عبَّاد ، وزير مؤيد الدولة بن بُوَيْه ، وكان أبو محمد حسنة من حسنات أصبهان وأفرادها فى الشعر ، ومن خَوَاصّ الصاحب . وترجمه الثعالبي فى اليتيمة ، وأوْرَد له أشعارا جيدة وحكايات مفردة .

* * *

وأنشد أيضاً بعده — وهو الشاهد السابع والأربعون بعد المائة — : [من الطويل]

١٤٧ — لَقَدْ تَرَكَتْنِي مَنْجَنِيقُ ابْنُ بَحْدَلٍ

أَحِيدُ مِنَ الْعُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ

على أن المنجنيق مؤنث ، ولهذا قال « تركتنى » كذا فى الصحاح والعباب وغيرها .

وأحيد : مضارع حادَ عن كذا حَيْدَة وحُيُودا ، إذا تنحى و بعد عنه ، و يتعدى بالحرف والهمزة ؛ فيقال : حدت به ، وأحدته ، وابن بَحْدَل — بالموحدة والحاء المهملة — : هو حُمَيْد بن حُرَيْث بن بَحْدَل ، من بنى كلب بن و بْرَة ، و ينتهى نسبه إلى قُضَاعَةَ ، وكانت عمته مَيْسُون بنت بَحْدَل أم يزيد بن معاوية ، ولما مات يزيد وثب زُفَر بن الحارث على قِنَّسْرِين فتملكها ، و بايع لابن الزبير رضى الله عنه ، وخرج عُمَيْر بن الْحُباب السُّلَمى مُغِيرا على بنى كلب بالقتل والنهب ، فلما رأت كلب ما وقع لهم اجتمعت إلى حميد بن حُرَيْث بن بحدل ، فقتل حميد بنى فزارة قتلاً ذريعاً وحاصر زفر بن الحارث ، وفى ذلك قال زفر :

* لَقَدْ تَرَكَتْنِى مَنْجَنِيقُ ابْنِ بَحْدَل * البيت

وزفر بن الحارث الكلابى كان سيد قيس فى زمانه ، فى الطبقة الأولى من التابعين من أهل الجزيرة ، من أمراء العرب ، سمع عائشة وميمونة وشهد وقعة صِفِّينَ مع معاوية أميرا على أهل قِنَّسْرِين ، وهرب من قنسرين فلحق بقَرْقِيسِياء [1] ، ولم يزل متحصِّناً بها حتى مات فى مدة عبد الملك بن مروان ، فى بضع وسبعين من الهجرة

* * *

وأنشد أيضا ـ وهو الشاهد الثامن والأربعون بعد المائة ـ : [من الرجز]

١٤٨ * وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٌ عُرُدُّ *

على أن عُرُدًّا — بضمتين فتشديد — يدل على زيادة النون فى عُرُنْد — بضمتين فسكون ؛ لأنه بمعناه

قال الصاغانى فى العباب : «ووتر عُرُدٌّ كَعُتُلٍّ وَعُرُنْد كَتُرُنْج : شديد غليظ

---

(١) قرقيسياء ـ بفتح فسكون فكسر فياء ، و بعد السين المهملة ياء ، ومنهم من يرويه بدونها ، وآخره همزة ـ : بلد عند مصب نهر الخابور فى الفرات

وكذلك رِشَاءٌ عُرُدٌّ وعُرُنْد، وكذلك من كل شيء، قال حنظلة بن ثعلبة بن يسار يومَ ذى قار :

مَاعِلَّتِى وَأَنَا شَىْءٌ إِدٌّ وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٌ عُرُدٌّ

مِثْلُ ذِرَاعِ الْبَكْرِ أَوْ أَشَدُّ

ويروى « مثل ذراع الفيل »(١) وفى نوادر ابن الأعرابىّ

قَدْ جَدَّ أَشْيَاعُكُمُ فَجِدُّوا وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٌ عُرُدُّ

والإِد - بكسر الهمزة - : الداهية ، والأشياع : جمع مشايع(٢)، وهو الصاحب وَالْبَكْرُ — بفتح الموحدة — : الفتىّ من الإبل ، ويوم ذى قار : يوم للعرب غلبوا فيه جنود كسرى ، وكان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائة — : [من الرجز]

١٤٩ — * أُمَّهَتِى خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِى *

على أن الهاء فى « أُمَّهَتِى » زائدة

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « كان أبو العباس يخرج الهاء من حروف الزيادة ، ويذهب إلى أنها إنما تلحق فى الوقف فى نحو « اخْشَه » « وارْمِهْ » و « هُنَهْ » [ولـكِنَّهْ ، وتأتى بعد تمام الكلمة](٣) وهذه مخالفة منه للجماعة ، وغير مرضى [منه] عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فى غير

---

(١) فى اللسان (ع ر د) روايته :

* مثلُ جِرَانِ الْفِيلِ أَوْ أَشَدُّ *

(٢) كذا فى الأصول ، وهو غير مستقيم ، والأشياع : جمع شيع - بكسر ففتح - وهو جمع شيعة ، وشيعة الرجل : أتباعه وأنصاره ، واختص فى العرف بشيعة على كرم الله وجهه

(٣) الزيادة من سر الصناعة لابن جنى فى باب الهاء والكلام على زيادتها

ماذكره ؛ فما زيدت فيه الهاء قولهم « أمَّهَات » ووزنه فُعْلَهَات ، والهاء زائدة ؛ لأنه بمعنى الأم ، والواحدة أمهة ، قال :

* أمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي *

[أى أمى] . قولهم : أم بيِّنة الأمومة ، قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل ، والميم الأولى عين الفعل ، والميم الآخرة لام الفعل ، فأم بمنزلة دُرٍّ وحرٍّ وحُبٍّ وجُلٍّ مما جرى على وزن فُعْلٍ وعينه ولامه من موضع واحد

وأجاز أبو بكر فى قول من قال أمَّهة فى الواحد أن تكون الهاء أصلية وتكون فعَّلة ، وهى فى قول أبى بكر بمنزلة تُرَّهَة وأُبَّهة وَقُبَّرَة ، ويُقَوِّى هذا الأصل قول صاحب العين : تأمهت أمًّا ؛ [فتأمَّهْت] بيّن أنّه تفعَّلْت بمنزلة تَفَوَّهْت وَتَنَبَّهْت ، إلا أن قولهم فى المصدر الذى هو الأصل أُمُومَة يُقَوِّى زيادة الهاء فى أمَّهة وأن وزنها فُعْلَهَة ، ويزيد فى قوة ذلك قولهم :

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ . . . . البيت

وقرأتها على أبى سهل أحمد بن محمد بن القطان

* فَوَّالِ مَعْرُوفٍ وفَعَّالِهِ * البيت

وهذا فيمن أثبت الهاء فى غير الآدميين ، وقال الآخر :

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ [عَلَى بَابِ أُسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ]

فجاء بلا هاء فيمن يعقل ، وقال الراعى :

[كَانَتْ نَجَائِبُ مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ] أُمَّاتِهِنَّ وَطِرْقُهُنَّ فَحِيلَا

فجاء بغير هاء ، إلا أنه فى غالب الأمر فيمن يعقل بالهاء ، وفيمن لا يعقل بغير هاء ؛ زادوا الهاء فرقا بين من يعقل وبين مالا يعقل ، فإن قال قائل : ماالفرق بينك وبين من عكس الأمر عليك فقال : ما تنكر أن تكون الهاء إنما حذفت فى غالب الأمر مما لا يعقل وأثبتت فيمن يعقل ، وهى أصل فيه للفرق ؟ فالجواب

أن الهاء أحد [الحروف العشرة التى تسمى] حروف الزيادة لا حروف النقص ، وإنما سميت حروف الزيادة لأن زيادتها فى الكلام هو الباب المعروف ، وأما الحذف فإنما جاء فى بعضها ، وقليل ذلك ، ألا ترى إلى كثرة زيادة الواو والياء فى الكلام وأن ذلك أضعاف أضعاف حذفهما إذا كانتا أصليَّتَين نحو يَدٍ ودَمٍ [وغَدٍ] وأب وأخ وهَنٍ ، فهذه ونحوها أسماء يسيرة محدودة محتقرة فى جنب الأسماء المزيد فيها الياء والواو[1] ، وكذلك الهاء أيضاً إنما حذفت فى نحو شفة : وأست وعِضَةٍ فيمن قال : عاضِه ، وسَنة فيمن قال : سانَهْتُ ، وما يقلُّ جدا ، وقد تراها تزاد للتأنيث فيما لا يحاط به ، نحو جَوْزَة ولَوْزة ، ولبيان الحركة فى نحو (ماليَهْ) و (كِتَابِيَهْ) ولبيان حرف المد نحو « وَازَيْدَاه » ، ألا ترى أن من حروف الزيادة ما يزاد ولا يحذف فى شىء من الكلام البتة ؟ وذلك اللام والسين والميم ، فقد علمت أن الزيادة فى هذه الحروف أفشى من الحذف ؛ فعلى هذا القياس ينبغى أن تكون الهاء فى أُمَّهَة زيادة على أم ؛ فأما قول من قال : تَأَمَّهتُ أُمًّا وإثباته الهاء فنظيره مما يعارضه قولهم : أم بيِّنة الأمومة ، بحذف الهاء ؛ فرواية برواية ، وبقى الذى قدمناه حاكما بين القولين ، وقاضياً بأن زيادة الهاء أولى من اعتقاد حذفها ، على أن الأمومة قد حكاها ثعلب ، وحسبك به ثقة ، وأما « تأمَّهْت أما » فإنما حكاها صاحب العين ، وفى كتاب العين من الخطل والاضطراب مالا يدفعه نَظَّار جَلْد » إلى آخر ماذكر من القَدْح فى هذا الكتاب .

وكذا حكم الزمخشرى فى المفصل بزيادة الهاء فى لفظ المفرد والجمع ، وقال : تأمَّهْت مُسْتَرْذَل ، وأنشد البيت فى الكشاف عند قوله تعالى (فى بُطُون أُمَّهَاتِكم) على أن زيادة الهاء فى المفرد شاذة .

والبيت لقُصَىّ بن كلاب جَدّ النبى صلى الله عليه وسلم ، وقبله :

---

(١) هنا فى سر الصناعه أمثلة للياء والواو الزائدتين

إِنِّى لَدَى الحَرْبِ رَخِىُّ اللَّبَبِ   عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبِ
مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِى النَّسَبِ   أُمَّهَتِى خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِى

كذا فى شرح أمالى القالى لأبى عبيد البكرى ، والروض الأنف للسهيلى ، وزعم العينى أن بعده : * وحاتم الطائى * وهو خطأ قافيةً ونسبا ؛ و إنما هذا البيت من أبيات لامرأة من اليمن تقدم شرحه فى هذا الكتاب

وقوله « إنى لدى الحرب – الخ » الرخى : المرتخى ، واللبب : ما يشد على ظهر الدابة ليمنع السرج والرحل عن الاستئخار ، والارتخاء إنما يكون عن كثرة جرْى الدابة ، وهو كناية عن كثرة مبارزته للأقران ، و يقال أيضاً : فلان فى لَبَب رخىٍّ ؛ إذا كان فى حالة واسعة ، وليس هـذا بمراد هنا ، والعجب من شارح شواهد التفسيرين فى شرحه بهذا ، وقوله « عند تناديهم » ظرف متعلق برخى ، وهالٍ : اسم فعل زجر للخيل ، كذا فى العباب ، وتنوينه للتنكير ، وهب وكذا هِى : اسم فعل دعاء للخيل : أى أقدمى وأقبلى ، كذا فى القاموس ، وقوله « معتزم الصَّوْلة » من العَزْم ، وهو عَقْد القلب على فعل ، والصَّوْلة : من صَال الفَحْل صولة ، إذا وثب على الإبل يقاتلها ، وقوله « أمهتى خندف » يريد أم جده مدركة بن إلياس بن مضر ، وكذا يريد بقوله « والياس أبى » جَدَّه إلياس بن مضر ، وخندف : بكسر الخاء المعجمة وكسر الدال ، والنونُ بينهما ساكنةٌ . وفى سيرة ابن هشام : « ولد إلياس بن مُضر ثلاثةَ نفرٍ : مدركة بن إلياس ، وطابخة ابن إلياس ، وقَمَعَة بن إلياس ، وأمهم خندف امرأة من اليمن ، وهى خندف بنت عمران بن الحارث بن قضاعة ، وكان اسم مدركة عامرا واسم طابخة عَمْرًا ، وزعموا أنهما كانا فى إبل لهما يرعيانها ، فاقتنصا صيدا ، فقعدا عليه يطبخانه ، وعدت عادية على إبلهما ، فقال عامر لعمرو : أتدرك الإبل أو تطبخ هذا الصيد ؟ فقال عمرو : بل أطبخ ؛ فلحق عامر بالإبل فجاء بها ، فلما ردَّاها على أبيهما حدثاه

شأنهما ، فقال لعامر : أنت مدركة ، وقال لعمرو : أنت طابخة » انتهى

قال السهيلى : « وفى هذا الخبر زيادة ، وهو أن إلياس قال لأمهم — واسمها ليلى ، وأمها ضَرِيَّة بنت ربيعة بن نزار التى ينسب إليها حِمَى ضَرِيَّة وقد أقبلت تخندف فى مشيها — : مالك تخندفين ، فسميت خندف ، والخَنْدَفة فى اللغة : سرعة فى مشى ، وقال لمدركة : وأنت قد أدركت ما طلبت ، وقال لطابخة : وأنت قد أنضجت ما طبخت ، وقال لِقَمَعَةَ وهو عمير : وأنت قد قعدت وانقمعت ، وخندف التى عرف بها بنو إلياس هى التى ضربت الأمثال بحزنها على إلياس ، وذلك أنها تركت بنيها وساحت فى الأرض تبكيه حتى ماتت كمدا ، وكان مات يوم خميس ؛ فكانت إذا جاء الخميس بكت من أول النهار إلى آخره ، فمما قيل من الشعر فى ذلك :

سبب تسمية ليلى زوج الياس خندق

إِذَا مُؤْنِسٌ لَاحَتْ خَرَاطِيمُ شَمْسِهِ ... بَكَتْهُ بِهِ حَتَّى تَرَى الشَّمْسَ تَغْرُبُ

فَمَا رَدَّ بَأْسًا حُزْنُهَا وَعَوِيلُهَا ... وَلَمْ يُغْنِهَا حُزْنٌ وَنَفْسٌ تُعَذَّبُ

وكانوا يسمون يوم الخميس مؤنساً ، قال الزبير : وإنما نُسِب بنو إلياس إلى أمهم لأنها حين تركتهم شغلا بحزنها على أبيهم رحمهم الناس ، فقالوا : هؤلاء أولاد خندف الذين تركتهم وهم صغار أيتام حتى عرفوا ببنى خندف » انتهى

ونقل ابن المستوفى فى تسميتها خندف وجهاً آخر ، قال : « فَقَدَهُمْ إلياس يوما ، فقال لها : اخرجى فى طلب أولادك ، فخرجت وعادت بهم ، فقالت : ما زلت أُخَنْدِف فى طلبهم حتى ظفرت بهم ، فقال لها إلياس : أنت خِنْدِف » انتهى

وأما إلياس — بنقطتين من تحت — فهو أخو الناس — بالنون — الملقب بعيلان على قول

وقول الشارح « يريد به إلياس — بقطع الهمزة — فوصلها للضرورة » هذا قول ابن الأنبارى ، وجعله غريباً مأخوذاً مما يأتى . ويردُّ على قوله أن فيه ضرورة أخرى وهو حذف التنوين ، ولو جعله أعجميا لم يرد هذا ، قال السهيلى فى الروض : « قال ابن الأنبارى : إلياس بكسر الهمزة ، وجعله موافقاً

اشتقاق إلياس

لاسم إلياس النبى عليه السلام ، وقال فى اشتقاقه أقوالا : منها أن يكون فِعْيَالاً من الأَلْسِ ، وهى الخديعة والخيانة ، ومنها أن الأَلْس اختلاط العقل ، وأنشدوا : [من البسيط]

* إنِّى إذًا لضَعِيفُ الْعَقْلِ مَأْلُوسُ *

ومنها أنه إِفْعَال من قولهم : رجل أَلْيَس ، وهو الشجاع الذى لا يفر ، والذى قاله غير ابن الأنبارى أصح ، وهو أنه اليأس ، سمى بضد الرجاء ، واللام فيه للتعريف ، والهمزة همزة وصل ، وقاله قاسم بن ثابت فى الدلائل ، وأنشد أبياتاً شواهد ، منها قول قصى هذا . ويقال : إنما سمى السُّلُّ « داء ياس » و « داء اليأس » لأن إلياس مات منه ، قال ابن هَرْمَة : [من الوافر] .

يَقُولُ الْعَاذِلُونَ إِذَا رَأَوْنِي أُصِيبَ بِدَاءِ يَأْسٍ فَهُوَ مُودِى

وقال ابن أبى عاصية : [من الطويل]

فَلَوْ كَانَ دَاءُ الْيَأْسِ بِيَ وَأَغَاثَنِي طَبِيبٌ بِأَرْوَاحِ الْعَقِيقِ شفَانِيَا

وقول عُرْوَة بن حزام : [من الطويل]

بِيَ الْيَأْسُ أَوْ دَاءُ الْهُيَامِ أَصَابَنِي فإِيَّاكِ عَنِّى لاَ يَكُنْ بِكِ مَا بِيَا

ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تَسُبُّوا إِلْيَاسَ فَإِنَّهُ كَانَ مُؤْمِناً » . وذكر أنه كان يسمع فى صلبه تلبية النبى صلى الله عليه وسلم بالحج ، وإلياس أَوَّل من أَهْدَى الْبُدْن إلى البيت ، قال الزبير : وأم إلياس الرباب (١) بنت حَيْدَة بن مَعَدّ بن عدنان ، قاله الطبرى ، وهو خلاف ما قاله ابن هشام فى هذا الكتاب » انتهى

والذى قاله ابن هشام أن أم إلياس وعَيْلاَن جُرْهُمِية

وقال أبوعبيد البكرى فى شرح أمالى القالى : « هذا الرجز حجة من قال إن

(١) فى شرح المفضليات لابن الأنبارى « الرئاب » بالهمز

إلياس بْن مضر اللام فيه للتعريف ، وألفه ألف وصل ، قال المفضل بن سَلَمَة وقد ذكر إلياس النبي عليه السلام : وأما إلياس بن مضر فألفه ألف وصل ، واشتقاقه من اليأس ، وهو السّل ، وقال الزبير بن بكار : إلياس بن مضر أول من مات من السل ، فسمى السل يأساً ، ومن قال إن إلياس بن مضر بقطع الألف على لفظ اسم النبي عليه السلام ينشد :

* أُمَّهَتِي خِنْدِفُ إِلْيَاسُ أَبِي *

يعنى بلا واو ، ثم قال : واشتقاقه من قولهم : رجل أَلْيَس : أى شجاع ، والأَلْيَس : الذى لايفرّ ولا يبرح من مكانه ، وقد تَلَيَّسَ أَشَدَّ التَّلَيُّس ، وأَسُود لِيسٌ وَلَبُؤَةٌ لَيْسَاء » انتهى كلامه .

وهذا يقتضى أنه عربى ؛ فيكون حذف التنوين منه للضرورة ، وأما حذف التنوين من خِنْدِف فللعلمية والتأنيث

وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : « إلياس إسم أعجمى ، وقد سمت العرب به ، وهو إلياس بن مضر ، وكان يجب قطع همزته ، ألا ترى إلى قوله تعالى (وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ؟ لكنه وصلها للضرورة » هذا كلامه

حديث قصى ورجوعه إلى مكة

وقصىّ ناظم هذا الرجز هو أحد أجداد النبى صلى الله عليه وسلم ، قال السهيلى[1] : « اسمه زيد ، وهو تصغير قَصِى : أى بعيد ؛ لأنه بعد عن عشيرته فى بلاد قُضَاعة حين احتملته أمه فاطمة مع بعلها ربيعة بن حَرَامٍ ؛ فنشأ ولا يعلم لنفسه [أبا] إلا ربيعة ، ولا يدعى إلا له ، فلما كان غلاما سابَّه رجل من قضاعة فعيره بالدّعوة ، وقال : لست منا ، وإنما أنت فينا مُلْصَق ، فدخل على أمه وقد وجَمَ لذلك ، فقالت له : يابنى ، صدق ؛ إنك لست منهم ، ولكن رهطك خير من رهطه ، وآباؤك أشرف من آبائه ، وإنما أنت قرشى ، واخوك و بنو عمك بمكة ، وهم جيران بيت الله الحرام ، فدخل فى سيارة حتى أتى مكة ، ثم

(١) أنظر الروض الأنف (حـ ١ ص ٦ ، ٨٤)

تزوج فيها ، وأخرج منها خزاعة ، وقام بأمرها

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الخمسون بعد المائة ـ : [من المتقارب]

١٥٠ — إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

على أن الأغلب استعمال الأمات فى البهائم ، والأمهات فى الانسان ، وقد جاء العكس كما فى البيت ، وقَبَحَهُ يقبَحُه — بفتح العين فيهما — بمعنى أخزاه وشوهه . والخزى : انكسار يعترى وجه الإنسان بذُل . والوجوه : مفعول قبح ، وأما قبُح يقبُح — بضم العين فيهما — فهو خلاف حسُن ، وفَرَجَه فَرْجاً من باب ضرب لغة فى فرّجه تفريجاً بمعنى كشفه . وصف أمهات المخاطب بنقاء الأعراض ، وقال : إذا قبحت الأمهات بفجورهن وجوهَ أولادهن عند الناس كشفتَ الظلام بضياء أفعالهن ، والمراد طهارتهن عما يتدنس به العرض

والبيت لمروان بن الحكم ، كذا قاله ابن المستوفى وغيره .

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الواحد والخمسون بعد المائة ـ : [من السريع]

١٥١ — قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ عَقَّارِ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ

لما تقدم قبله ، والبيت من قصيدة للسفاح بن بُكَيْرٍ اليربوعى رثى بها يحيى بن مَيْسَرَة صاحب مصعب بن الزبير مذكورةٍ فى المفضليات ، وقبله :

يَاسَيِّدًا مَاأَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الْبَيْتِ رَحِيبِ الذِّرَاعْ

وقد شرحناها مع أبيات أخر منها فى الشاهد الخامس والثلاثين بعد الأربعمائة من شواهد شرح الكافية

وقوله « قَوَّالِ مَعْرُوف وفعّاله * عقّار » الثلاثة بالجر صفات لسيد مبالغة قائل ، وفاعل ، وعاقر من العقر ، وهو ضرب قوائم الإبل بالسيف ، لايطلق العقر

فى غيرالقوائم ، وربما قيل : عقره ؛ إذا نحره فهوعقير ، وفِعْله من باب ضرب ، وفى رواية * وهّاب مثنى الخ * والرباع — بالكسر — : جمع رُبَع — بضم ففتح — قال ابن الأنبارى : « المعنى أنه لايقول إلا فَعَل ، ولا يعد إلا وفى ، ولا يخلف وعدا ، والربع واحد الرِّبَاع ، وهومانتج فىأول النِّتاج ، وهوأحمدالنتاج ، وخص أم الرباع لأنها أطيبالإبل ، وقوله « مثنى » أى : واحدة بعد أخرى » انتهى

* * *

وأنشد بعده : * مَابَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ *

وتقدم الكلام عليه فى الشاهد الخامس والعشرين من هذا الكتاب

* * *

وأنشد الجاربردى ـ وهو الشاهد الثانى والخمسون بعد المائة ـ : [من الرجز]

١٥٢ — أَطْعَمْتُ رَاعِىَّ مِنْ الْيَهْيَرِّ

على أن صاحب الصحاح قال : « يَهْيَرٌّ يَفْعَلٌّ » بمعنى صَمْغِ الطلح ، وأنشد متصلا به

فَظَلَّ يَعْوِى (١) حَبِطًا بِشَرِّ خَلْفَ اُسْتِهِ مِثْلَ نَقِيقِ الْهِرِّ

ثم قال بعده : وقال الأحمر : الحجر اليَهْيَرُّ : الصُّلْب ، ومنه سمى صمغ الطلع يهيرا ، وقال أبو بكر بن السراح : ربما زادوا فيه الألف فقالوا يهيَرّى (٢)

---

(١) كذا فى الأصول كلها ، وهو موافق لما فى اللسان عن أبى عمرو ، وفى الصحاح « يغرى » مضارع أغراه بالشىء إغراء

(٢) فى اللسان : «يقال للرجل إذا سألته عن شىء فأخطأ : ذهبت فى اليهيرى ، وأين تذهب فى اليهيرى ، وأنشد:

لَمَّا رَأَتْ شَيْخًا لَهَا دَوْدَرَّى فِى مِثْلِ خَيْطِ الْعِهْنِ الْمُعَرَّى
ظَلَّتْ كَأَنَّ وَجْهَهَا يَحْمَرَّا تَرْبُدُ فِى الْبَاطِلِ وَالْيَهْيَرَّى

والدودرى : من قولك : فرس درير : أى جواد » اه

قال : وهو من أسماء الباطل ، وقولهم : أكذب من اليهيرهو السراب» انتهى .

وقال الصاغانى فى العباب بعد ماذُكِر : « وقال الليث : اليهير حجارة أمثالُ الكف ، ويقال : دويبة تكون فى الصحارى أعظم من الجُرَز ، الواحدة يهيرة ، قال : واختلفوا فى تقديرها ؛ فقالوا : يفْعَلّة ، وقالوا فعْلَلّة ، وقالوا فَعْيَلّة » انتهى.

فحكى ثلاثة أقوال : أصالة الياءين ، أصالة الأولى ، أصالة الثانية :

والطَّلْح الموز ، وشجر من شجر العضَاه ، و « يعوى » من عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى عُوَاءً : أى صاح ، وحبط — بفتح المهملة وكسر الموحدة — وصف من الَحبَطِ — بفتحتين — : وهو أن تأكل الماشية فتُكْثِرَ حتى ينتفخ لذلك بطنها ولا يخرج عنها مافيها . والنقيق : صوت الضفدع والدجاجة ، وفى العُباب « يقال : نقت الضفدع تنِق — بالكسر — نقيقا : أى صاحت ، ويقال أيضا : نقت الدجاجة ، وربما قيل للهر أيضا » وأنشد هذا الرجز ومراده الضُّرَاط ، ولم يكتب ابن برى فى أماليه على الصحاح هنا شيئا ، ولم أقف على قائله ، والله تعالى أعلم

***

الامالة

أنشد فيها ـ وهو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة ـ : [من المنسرح]

١٥٣ — * أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ *

وهو صدر ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لا صَبْوَةٌ وَلاَ رِيَبُ *

على أن « أَنَّى » فيه للاستفهام ، بمعنى كيف ، أو بمعنى مِنْ أَيْنَ ، والجملة المستفهم عنها محذوفة ؛ لدلالة ما بعده عليها ، والتقدير أنى آبك ، ومن أين آبك فحذف للعلم به ، واكتفى بالثانى .

وأنشده الزمخشرى فى المفصل فى غير باب الامالة على أن فيه « أَنَّى » بمعنى

كيف ، كقوله تعالى : (فَأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُمْ) قال ابن يعيش : « الشاهد فيه أنى بمعنى كيف ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى من أين ؟ لأن بعدها من أين ؛ فيكون تكريرا ، ويجوز أن تكون بمعنى من أين ، وكررت على سبيل التوكيد ، وحَسُنَ التكرار لاختلاف اللفظين ، فاعرفه » انتهى .

وأورده الزجاج فى تفسيره عند قوله تعالى : (أَنَّى يَكُونُ لِى غُلَامٌ) على أن أنَّى فيهما بمعنى كيف .

وآبك : جاءك وغشيك ، وهو فعل ماض من الأوْب ، والطرب : خفة من فرح أوحزن ، والمراد الأول . والصبوة : الصِّبى ، والشوق . والرِّيَب : جمع رِيبة وهى الشبهة . يقول : كيف طربت مع كبر سِنِّك من حيث لايوجد الطرب ومواضعه ؟ الصبوة للفرح ، والرِّيَب للحزن ، وعدَّد ما يقع معه الطرب ؛ فقال :

لاَ مِنْ طِلاَبِ الْمُحَجَّبَاتِ إِذَا ... أُلْقِىَ دُونَ الْمَعَاصِرِ الْحُجُبُ

إلى أن انتهى إلى قوله : * فَاعْتَتَبَ الشوق * والعامل فى « أنى » آبك المحذوفة

والبيت مطلع قصيدة للكميت بن زيد الأسدى ، رضى الله عنه ، مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعَدَّد بعده ما يقع منه الطرب وأطال ، وذكر غيره ، فقال :

فَاعْتَتَبَ الشَّوْقُ من فؤادىَ وَالـ ... شِّعْرُ إِلَى مَنْ إِلَيْهِ مُعْتَتَبُ

إِلَى السِّرَاجِ الْمُنِيرِ أَحْمَدَ لاَ ... تَعْدِلُنِى رَغْبَةٌ وَلاَ رَهَبُ

عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَلَوْ رَفَعَ الـ ... نَّاسُ إِلَىَّ الْعُيُون وَارْتَقَبُوا

وَقِيلَ : أَفْرَطْتَ ، بَلْ قَصَدْتُ وَلو ... عَنَّفَنِى الْقَائِلُونَ أَوْ ثَلَبُوا

إِلَيْكَ يَا خَيْرَ مَنْ تَضَمَّنَتِ الْـ ... أَرْضُ وَلَوْ عَابَ قَوْلِىَ الْعُيَبُ

لَجَّ بِتَفْضِيلِكَ اللِّسَانُ وَلَوْ ... أُكْثِرَ فِيكَ الضِّجَاجُ وَالصَّخَبُ

فى الصحاح : « الاعتتاب : الانصراف عن الشىء » وأنشد هذا البيت . وثلبه ثلباً ، إذا صرّح بالعيب وتنقّصه ، وفيه أيضاً : « الصَّخَبُ : الصياح والجلبة ، تقول منه : صَخِب ـ بالكسر ـ فهو صَخَّابٌ » . قال السيد المرتضى فى أماليه وابن رشيق فى العمدة : « وقد عيب عليه هـذا المدح ، قالوا : مَنْ هـذا الذى يقول له فى مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفرطت ، أو يعنفه و يثابه ويعيبه ، حتى يكثر الضِّجاج والصخب ، هذا كله خطأ منه وجهل بمواقع المدح » . وقال من احتج له : « لم يرد النبى صلى الله عليه وسلم ، و إنما أراد علياً كرم الله وجهه ، فوَرَّى عنه بذكر النبى صلى الله عليه وسلم خوفاً من بنى أمية » . وقال السيد : « فوجّه القول إليه صلى الله عليه وسلم والمراد غيره ؛ إذ مراده و إن أكثر فى مدح أهل بيته وذريته عليه السلام الضِّجاج والتقريع والتعنيف »

والقصيدة طويلة تزيد على مائة وثلاثين بيتاً

***

وأنشد الجاربردى هنا ـ وهو الشاهد الرابع والخمسون بعد المائة ـ : [من الرجز]

١٥٤ — * بَيْنَ رِمَاحَىْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ *

على أنه يجوز تثنية الجمع ، لتأويله بالجماعتين

واستشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى : (أُثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا) على جمع الأسباط ، مع أن مميز ماعدا العشرة لا يكون مفرداً ، لأن المراد بالأسباط القبيلة ، ولو قيل سِبْطًا لأوهم أن المجموع قبيلة واحدة ، فوضع (أسباطا) موضع قبيلة ، كما وضع الرماح وهو جمع رمح موضع جماعتين من الرماح ، وثنى على تأويل رماح هذه القبيلة ورماح هـذه القبيلة ؛ فالمراد لكل فرد من أفراد هـذه التثنية جماعة ، كما أن لكل فرد من أفراد هذا الجمع ـ وهو أسباط ـ قبيلة

والبيت من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلى أولها :

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ

أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ كُومَ الذُّرَى مِنْ خَوَلِ الْمُخَوِّلِ

تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَىْ مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

والبُخْل : منع السائل مما يفضل ، والمبخَّل : مِنْ بَخَّله — بالتشديد — إذا نسبه إلى البخل ، وأما أبْخَله بالهمزة فمعناه وجده بخيلا ، و « كوم الذرى » مفعول أعطى ، وهو جمع كَوْمَاء — بالفتح والمد — وهى الناقة العظيمة السنام ، والذّرى بالضم : جمع ذُرْوَة — بالكسر والضم — : أعلى السَّنام ، والخَوَلُ — بفتح المعجمة والواو — : العطية ، والمخوّل : اسم فاعل من خوّله تخويلا ، إذا أعطاه وملكه ، وتبقلت : رعت البَقْلَ ، وهو كل نبات يأكله الإنسان والحيوان ، وفاعل « تبقلت » ضمير كوم الذرى ، ومالك : قبيلة من هوازن ، ونهشل : قبيلة من ربيعة ، قال الاصبهانى فى الأغانى : « إنما ذكر هاتين القبيلتين لأنه كانت دماء وحروب بينهما ، فتحامى جميعهم الرعى فيما بين فَلْج والصَّمَّان — وهما موضعان فى طريق الحج من البصرة — مخافة الشر ؛ حتى كثر النبت وطال ، فجاءت بنو عجل لعزها وقوتها إلى ذَيْنِكَ الموضعين فرعته ولم تخف رماح هذين الحيَّيْن ، ففخر به أبو النجم » . وبين : ظرف متعلق بقوله « تبقلت »

وقد تكلمنا على هذه الأبيات وأبيات أخر من هذه الأرجوزة بأبسط مما هنا مع ترجمة أبى النجم فى الشاهد الثامن والأربعين بعد المائة من شواهد شرح الكافية

تخفيف الهمزة

أنشد فيه — وهو الشاهد الخامس والخمسون بعد المائة — : [من الكامل]

١٥٥ — مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا
يَحْمِي الذِّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمِ

على أن أصله « ما أشد أنفسهم » فحذفت الألف لضرورة الشعر ، وأنشده ابن عصفور فى كتاب الضرائر لذلك ، وقال المرادى فى شرح التسهيل : حذف الألف فى هذا البيت نادر ، وهو تعجب من شدة أنفسهم ، من شَدَّ الشيء يَشِدُّ — من باب ضربَ — شِدَّةً ، إذا قوى ، وكذا تعجب من كثرة علمهم بما ذكر ، وحَمَيْتُ الشيء من كذا — من باب رمى — إذا منعته عنه وصنته ، والذمار مفعوله ، والكريم فاعله ، والذمار - بكسر الذال المعجمة - قال صاحب الصحاح : وقولهم فلان حامى الذمار : أى إذا ذُمِّرَ غضبَ وحَمِىَ ، وفلان أمنع ذماراً من فلان ، ويقال : الذمار ماوراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه ، وسمى ذماراً لأنه يجب على أهله التذمر له ، وهو من قولهم : ظَلَّ يتذمر على فلان ؛ إذا تنكر له وأوعده .

* * *

وأنشد بعده - وهو الشاهد السادس والخمسون بعد المائة - : [من المتقارب]

١٥٦ — أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ
أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلَا

على أن أصله « أرأيت » فحذفت الهمزة ، وهى عين الفعل ، والهمزة الأولى للاستفهام ، وأريت : بمعنى أخبرنى ، وفيه تجوز إطلاق الرؤية وإرادة الإخبار ؛ لأن الرؤية سبب الإخبار ، وجعل الاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب ، والرؤية هنا منقولة من رؤية البصر ، ولهذا تعدت إلى مفعول واحد ، ولم أَبْلُهُ — بضم اللام والهاء — من بَلاَه يَبْلُوه بَلْوًا ، إذا جربه واختبره ، والخليل : الصديق الخالص المودة ، وأراد به هنا امرأته

والبيت من أبيات لأبي الأسود الدؤلي، روى الأصبهاني في الأغاني، قال:

انخداع أبي الأسود في امرأة تزوجها ثم طلقها

«كان أبو الأسود يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة، فيتحدث إليها، وكانت جميلة، فقالت: يا أبا الأسود، هل لك أن أتزوجك فإني صناع الكف حسنة التدبير قانعة بالميسور؟ قال: نعم، فجمع أهلها وتزوجته، فوجدها بخلاف ما قالت، وأسرعت في ماله، ومدت يدها إلى جبايته، وأفشت سره، فغدا على من كان حضر تزويجها، فسألهم أن يجتمعوا عنده، ففعلوا؛ فقال لهم:

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ ... أَتَانِي فَقَالَ: اتَّخِذْنِي خَلِيلاَ

فَخَالَلْتُهُ ثُمَّ أَكْرَمْتُهُ ... فَلَمْ أَسْتَفِدْ مِنْ لَدَيْهِ فَتِيلاَ

وَأَلْفَيْتُهُ حِينَ جَرَّبْتُهُ ... كَذُوبَ الْحَدِيثِ سَرُوقًا بَخِيلاَ

فَذَكَّرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ ... عِتَابًا رَفِيقًا وَقَوْلاً جَمِيلاَ

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاَ

أَلَسْتُ حَقِيقًا بِتَوْدِيعِهِ ... وَإِتْبَاعِ ذَلِكَ صُرْمًا طَوِيلاَ

فقالوا: بلى والله يا أبا الأسود، فقال: تلك صاحبتكم، وقد طلقتها، وأنا أحب أن أستر ما أنكرته من أمرها، فانصرفت معهم» انتهى

وخاللته: اتخذته خليلا، والفتيل: الشيء الحقير، والرفيق: من الرِّفق، وهو ضد العُنف، وألفيته: وجدته، يتعدى إلى مفعولين، ومستعتب: اسم فاعل، وهو الراجع بالعتاب، وحذف التنوين للضرورة من «ذاكرِ الله»، ولفظ الجلالة منصوب، وروى بالإضافة، والتوديع: هنا الترك والفراق، والصرم — بالضم —: الهجر.

وقد تكلمنا على هذه الأبيات بأبسط مما هنا في الشاهد الثاني والأربعين بعد التسعمائة من شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد السابع والخمسون بعد المائة ـ : [من الخفيف]

١٥٧ — صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي العِلَابِ

على أن أصله « هل رأيت » فحذفت الهمزة

واستشهد به صاحب الكشاف على قراءة الكسائى (أَرَيْتَ الَّذِى يُكَذِّبُ بِالدِّينِ) وروى :

* صَاحِ أَبْصَرْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ *

وعلى هذا لا شاهد فيه ، ومعناه كقول المتنبي : [من الوافر]

وَمَا مَاضِي الشَّبَابِ بِمُسْتَرَدٍّ وَمَا يَوْمٌ يَمُرُّ بِمُسْتَعَادِ

وصاح : منادى مرخم صاحب ، وهل ريت : استفهام انكارى ، ويجوز أن يكون تقريريا ، وقوله « براع » متعلق بسمعت ؛ وسمع له استعمالات أربعة ذكرناها فى شواهد شرح الكافية : منها أن يتعدى بالباء ، ومعناه الإخبار ، ويدخل على غير المسموع ، ولا يحتاج إلى مصحح من صفة ونحوه ، تقول : ماسمعت بأفضل منه ، وفى المثل : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، قابله بالرؤية لأنه بمعنى الاخبار عنه المتضمن للغيبة ، وقال الشاعر [من البسيط].

وَقَدْ سَمِعْتُ بِقَوْمٍ يُحْمَدُونَ فَلَمْ أَسْمَعْ بِمِثْلِكَ لَا حِلْمًا وَلَا جُودَا

والراعى : الذى يرعى الماشية ، ومن شأنه أن يحلبها ، ورده : رجعه ، والضَّرع لذوات الظلف كالثدى للمرأة ، والظِّلْف ـ بالكسر ـ من الشاء والبقر ونحوهما كالظفر من الإنسان ، وما : مفعول رد ، وهو اسم موصول : أى اللبن الذى قراه : أى جمعه ، والعلاب ـ بكسر العين المهملة ـ جمع عُلْبة — بضمها — وهى محلب من جلد ، وقال ابن دريد فى الجمهرة : « العُلْبَة : إناء من جلد جنْبِ بعير ، وربما كان من أديم ، والجمع علاب ، يتخذ كالعُسّ ، يحتلب فيه » وأنشد هذا البيت[1] ،

(١) قبل أن ينشد البيت قال : « أحسب هذا البيت للربيع بن ضبع الفزارى »

وروى « فى الحِلاَب » بكسر الحاء المهملة ، قال صاحب العباب : الإناء الذى يحلب فيه ، وأنشد هذا البيت لإسماعيل بن يسار النِّسائى ، ونقل خَضِر الموصلى من الصحاح أنه لإسماعيل المذكور ، وهذا لا أصل له ؛ فانه لم ينشده إلا فى مادة الرؤية ، ولم ينشده إلا غفلا غير معزو ، ولهذا قال ابن برى فى أماليه عليه : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، وقد أورده صاحب الأغانى فى قصيدة لإسماعيل أولها :

مَا عَلَى رَسْمِ مَنْزِلٍ بِالْجِنَابِ ... لَوْ أَبَانَ الْغَدَاةَ رَجْعَ الْجَوَابِ

غَيَّرَتْهُ الصَّبَا وَكُلُّ مُلِثٍّ ... دَائِمِ الْوَدْقِ مُكْفَهِرِّ السَّحَابِ

دَارَ هِنْدٍ وَهَلْ زَمَانِي بِهِنْدٍ ... عَائِدٌ بِالْهَوَى وَصَفْوِ الْجِنَابِ

كَالَّذِي كَانَ وَالصَّفَاءُ مَصُونٌ ... لَمْ تَشِنْهُ (١) بِهَجْرَةٍ وَاجْتِنَابِ

ذَاكَ مِنْهَا إِذْ أَنْتَ كَالْغُصْنِ غَضًّا (٢) ... وَهْيَ رُودٌ كَدُمْيَةِ الْمِحْرَابِ

غَادَةٌ تَسْتَبِي الْعُقُولَ بِثَغْرٍ (٣) ... طَيِّبِ الطَّعْمِ بَارِدِ الْأَنْيَابِ

وَأَثِيثٍ مِنْ فَوْقِ لَوْنٍ نَقِيٍّ ... كَبَيَاضِ اللُّجَيْنِ فِي الزِّرْيَابِ

فَأَقِلِّ الْمَلَامَ فِيهَا وَأَقْصِرْ ... لَجَّ قَلْبِي مِنْ لَوْعَتِي وَاكْتِئَابِي (٤)

---

(١) فى الأغانى (حـ ٤ ص ٤١١) : « لم تشبه »

(٢) فى الأغانى « غض »

(٣) فى الأغانى « بعذب »

(٤) فى الأغانى : « من لوعة واكتئاب » وفى نسخة أخرى من الأغانى : « من سولتى واكتئابى »

صَاحِ أَبْصَرْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ (١)

وقال فيها يفخر على العرب بالعجم :

رُبَّ خَالٍ مُتَوَّجٍ لِي وَعَمٍّ
مَاجِدِ الْمُجْتَدَى (٢) كَرِيمِ النِّصَابِ

إِنَّمَا سُمِّيَ الْفَوَارِسُ بِالْفُرْ سِ مُضَاهَاةَ رِفْعَةِ الْأَنْسَابِ

فَاتْرُكِي الْفَخْرَ يَا أُمَامُ عَلَيْنَا
وَاتْرُكِي الْجَوْرَ وَانْطِقِي (٣) بِالصَّوَابِ

إِذْ نُرَبِّي بَنَاتِنَا وَتَدُسُّو نَ سَفَاهًا بَنَاتِكُمْ فِي التُّرَابِ

قال صاحب الأغانى : « كان إسماعيل بن يسار النِّسائى مولى بنى تيم بن مرة تيم قريش ، وكان منقطعاً إلى ابن الزبير ، فلما أفضت الخلافة إلى عبد الملك بن مروان وفد إليه مع عُرْوَة بن الزبير ، ومدحه ، ومدح الخلفاء من ولده ، وعاش عمراً طويلا إلى أن أدرك آخر سلطان بنى أمية ، ولم يدرك الدولة العباسية

سبب تسمية اسماعيل بن يسار بالنسائى

وإنما سمى إسماعيل بن يسار النِّسائىّ لأن أباه كان يصنع طعام العرس ويبيعه ، فيشتريه منه من أراد التعريس [من المتجملين و] (٤) ممن لا تبلغ حاله اصطناع ذلك ، وقيل : إنما سمى به لأنه كان يبيع النَّجْد والفُرُش التى تتخذ للعرائس ، وقيل : إنما لقب به لأن أباه كان يكون عنده طعام العرسات مصلحا أبدا ، فمن طرقه وجده عنده مُعَدًّا

(١) فى الأغانى : « فى العلاب »
(٢) فى الأغانى : « ماجد مجتدى »
(٣) فى الأصول : « وانصفى » والصواب ما أثبتناه
(٤) الزيادة عن الأغانى (ح ٤ ص ٤٠٨)

وروى المدائني قال : استأذن اسماعيل على الغَمْر بن يزيد بن عبد الملك يوما فحجبه ساعة ، ثم أذن له ، فدخل يبكي ؛ فقال له : مالك تبكي ؟ قال : كيف لا أبكي وأنا على مَرْوَانيتي ومروانية أبي أحجب عنك ؟ فجعل الغَمْر يعتذر إليه ، وهو يبكي ، فما سكت حتى وصله الغَمْر بجملة لها قدر ، وخرج من عنده ، فلحقه رجل ، فقال له : أخبرني – ويلك يا إسماعيل – أيُّ مروانية كانت لك ولأبيك ؟ قال : بُغْضُنَا إياهم ، امرأته طالق إن لم يكن يلعن مروان وآله كل يوم مكان التسبيح ، وإن لم يكن أبوه حضره الموت ، فقيل له : قل لا إله إلا الله ، فقال : لعن الله مروان ، تقربا بذلك إلى الله ، وإقامة له مقام التوحيد

مروانية ابن يسار النسائي وشعوبيته

وكان إسماعيل يكنى أبا فائد ، وكان أخواه محمد وإبراهيم شاعرين أيضا ، وهم من سبي فارس ، وكان إسماعيل شُعُوبيًّا (١) شديد التعصب للعجم ، له شعر كثير يفخر بالأعاجم ، أنشد يوما في مجلس فيه أشعب :

إذْ نُرَبِّي بَنَاتِنَا وتَدسُّو نَ سَفَاهًا بَنَاتِكُمْ فِي التُّرَابِ

فقال أشعب : صدقت والله يا أبا فائد ، أراد القوم بناتهم لغير ما أردتموهن له ، قال : وما ذاك ؟ قال : دفن القوم بناتهم خوفا من العار عليهن ، وربيتموهن لتنكحوهن ، فضحك القوم حتى استغربوا ، وخجل إسماعيل ، حتى لو قدر أن يسيخ في الأرض لفعل

ومدح إسماعيل رجلا من أهل المدينة يقال له عبد الله بن أنس ، وكان قد لحق ببني مروان ، وأصاب منهم خيراً ، وكان إسماعيل صديقا له فرحل إليه إلى دمشق ، فأنشده مدائح له ، ومَتَّ إليه بالجوار والصداقة فلم يعطه شيئا ؛ فقال يهجوه [من الوافر]

---

(١) الشعوبي – بضم الشين – : الرجل الذي يحتقر أمر العرب ويصغر من شأنهم ، وهو منسوب إلى شعوب ، وهو جمع شعب ، والنسب إلى الجمع مما أجازه الكوفيون .

لَعَمْرُكَ مَا إِلَى حَسَنٍ رَحَلْنَا وَلاَ زُرْنَا حُسَيْنًا يَا ابْنَ أَنْسِ
وَلاَ عَبْدًا لِعَبْدِهِمَا فَنَحْظَى بِحُسْنِ الْحَظِّ مِنْهُمْ غَيْرَ بَخْسِ
وَلَكِنْ ضَبُّ جَنْدَلَةٍ أَتَيْنَا مُضِبًّا فِي مَكَامِنِهِ يُفَسِّي
فَلَمَّا أَنْ أَتَيْنَاهُ وَقُلْنَا بِحَاجَتِنَا تَلَوَّنَ لَوْنَ وَرْسِ
فَقُلْتُ لأَهْلِهِ : أَبِهِ كُزَازٌ ؟ وَقُلْتُ لِصَاحِبِي : أَتُرَاهُ يُمْسِي ؟
فَكَانَ الْغُنْمُ أَنْ قُمْنَا جَمِيعًا مَخَافَةَ أَنْ نُزَنَّ بِقَتْلِ نَفْسِ

وترجمته فى الأغانى طويلة ، واكتفينا منها بهذا القدر

وقال خضر الموصلى فى شرح أبيات التفسيرين : البيت الشاهد لمُضَاضِ ابن عَمْرو الجرهمى ، من أبيات أولها :

قَدْ قَطَعْتُ الْبِلاَدَ فِي طَلَبِ الثَّرْوَةِ وَالْمَجْدِ قَالِصَ الأَثْوَابِ
وَسَرَيْتُ الْبِلاَدَ قَفْرًا لِقَفْرٍ بِقَنَاتِي وَقُوَّتِي وَاكْتِسَابِي
فَأَصَابَ الرَّدَى بَنَاتِ فُؤَادِي بِسِهَامٍ مِنَ الْمَنَايَا صُيَابِ
فَانْقَضَتْ شِرَّتِي وَأَقْصَرَ جَهْلِي وَاسْتَرَاحَتْ عَوَاذِلِي مِنْ عِتَابِي
وَدَفَعْتُ السَّفَاهَ بِالْحِلْمِ لَمَّا نَزَلَ الشَّيْبُ فِي مَحَلِّ الشَّبَابِ
صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ . . . . البيت

وقال السهيلى فى الأرض الأنف [1] : « كان عبد الله بن جُدْعَان فى ابتداء أمره صُعْلُوكا وكان مع ذلك شِرِّيرا فاتكا لايزال يجنى الجنايات فيعقل عنه أبوه وقومه حتى أبغضته عشيرته ونفاه أبوه ؛ فخرج فى شعاب مكة حائرا يتمنى الموت ، فرأى شقاً فى جبل فظن به حية فتعرض للشق يرجو أن يكون فيه ما يقتله ؛ فدخل فيه فإذا به ثعبان عظيم له عينان كالسِّرَاجين ، فحمل عليه الثعبان فأفرج له فانساب عنه ؛ فوقع فى قلبه أنه مصنوع ؛ فأمسكه بيده فإذا هو مصنوع من

(١) أنظر الروض الأنف (حـ ١ ص ٩٢)

ذهب وعيناه ياقوتتان ؛ فكسره وأخذ عينيه ، ودخل البيت فإذا جُثَث على سُرُر طِوال (١) لم ير مثلهم طولا وعظما ، وعند رءوسهم لوح من فضة فيه تاريخهم ، و إذا هم رجال من ملوك جُرْهُم ، وآخرهم موتا الحارث بن مُضَاض ، وعليهم ثياب لايُمَس منها شيء إلا انتثر كالهباء من طول الزمن ؛ وشعرٌ مكتوب [فى اللوح] فيه عظات ، آخر بيت منه :

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ . . . البيت

وقال ابن هشام : « كان اللوح من رخام ، وفيه : أنا نُفَيْلة بن عبد المَدَان بن خَشْرَم بن عبد يَاليل بن جُرْهم بن قحطان بن هود نبى الله عليه صلوات الله ، عِشْتُ خمسمائة عام وقطعت الأرض فى طلب الثروة والمجد والملك ؛ فلم يكن ذلك ينجينى من الموت ، وتحته مكتوب الأبيات السابقة :

* قَدْ قَطَعْتُ الْبِلاَدَ . . . إلى آخرها *

وفى ذلك [البيت] كَوْمٌ عظيم من اليواقيت والزبَرْجَد والذهب والفضة ؛ فأخذ منه ماأخذ ، ثم علَّم على الشَّق بعلامة وأغلق بابه بالحجارة وأرسل إلى أبيه بالمال الذى خرج به ليسترضيه ، ووصل عشيرته كلهم فَسَادَهُم ، وجعل ينفق من الكنز و يطعم الناس ويفعل المعروف ؛ حتى ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يستظل فى الهاجرة بظل جَفْنَته ، وكانت بحيث يأكل منها الراكب على بعيره ، وسقط فيها مرة غلام فغرق فيها فمات

ومُضَاض بن عمرو الجُرْهمى جاهلى ، ومن شعره المشهور من قصيدة :

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا
أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ »

انتهى ماأورده خضر الموصلى باختصار

---

(١) فى الأصول « على سرير طويل » والتصحيح عن الروض الأنف



ورأيت هذه الأبيات لأبى نُفَيلة وكان من الْمُعَمَّرِين

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثامن والخمسون بعد المائة — : [من الطويل]

١٥٨ — إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسَلُونَ مَلِيكَهُمْ عَطَاءً فَدَهْمَاءُ الَّذِى أَنَا سَائِلُهْ

على أنه قدم فيه الهمزة التى هى عين الفعل على السين التى هى فاء الفعل ؛ للاستكراه من تخفيفها بالحذف لو أبقيت على حالها

و « الذى » مبتدأ ، وجملة « أنا سائله » من المبتدأ والخبر صلة الموصول ، ودهماء — وهى اسم امرأة — خبر الذى ، والجملة جواب إذا ، و « دَهْمَاء » يحتمل أن يكون اسم امرأة ، ويحتمل أن يكون اسم فرس (١)

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد التاسع والخمسون بعد المائة — : [من الوافر]

١٥٩ — أُرِى عَيْنَىَّ مالم تَرْأَيَاهُ كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

على أنه جاء لضرورة الشعر إثبات الهمزة فى « تَرْأَيَاه » والقياس نقل حركتها إلى الراء وحذفها ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « وقدرواه أبو الحسن « مالم تَرَيَاه » على التخفيف الشائع عنهم فى هذا الحرف » انتهى

وقال فى المحتسَب من سورة البقرة : « قرأ أبو عبد الرحمن السلمى (أَلَمْ تَرْأَ إِلَى الْمَلَإِ) ساكنة الراء ، وهذا لعمرى أصل هذا الحرف ، رأى يرأى كرعى يرعى ، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته بحذفها وإلقاء حركتها على الراء قبلها ، وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة ، وكذلك أَفْعَلَ مِنْهُ كقوله تعالى (لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ » أصله أرْأَاكَ الله ، وحكاها صاحب الكتاب عن أبى الخطاب ، ثم إنه قد جاء مع هذا تحقيق هذه الهمزة وإخراجها على أصلها كقوله :

---

(١) قد اضطرب كلام المؤلف هنا ، فتأمله .



* أُرِى عَيْنَىَ مَالَمْ تَرْأَيَاهُ *

نخفف أُرِى وحقق تَرْأياه ، ورواه أبو الحسن « تَرَيَاه » على زحاف الوافر ، وأصله « ترأياه » على أن مُفَاعَلَتُنْ لحقها العصب بسكون لامها ؛ فنقلت إلى مفاعيلن ، ورواية أبى الحسن « يَمَاْلَتَ » مفاعيلُ ؛ فصار الجُزْء بعد العصب إلى النقص » انتهى .

وقال الزجاجى فى أماليه الكبرى[1] : « أما قوله تَرْأياه فإنه رده إلى أصله ، والعرب لم تستعمل يرى وترى ونرى وأرى إلا باسقاط الهمزة تخفيفا ، فأما فى الماضى فإنها مثبتة ، وكان المازنى يقول : الاختيار عندى أن أرْوِيه « لَمْ تَرَيَاهُ » بغير همز ؛ لأن الزحاف أيسر من رَدِّ هـذا إلى أصله ، وكذلك كان ينشد قول الآخر : [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ مَا لاَقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ   وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأَ وَيَسْمَعُ

بتخفيف الهمزة[2] » انتهى .

---

(١) انظر أمالى أبى القاسم الزجاجى (ص ٥٧) طبع مصر سنة ١٣٢٤

(٢) قوله « بتخفيف الهمزة » كذا فى جميع الأصول ، والمراد الهمزة التى فى « أَلَمْ تَرَ » وأصله « أَلَمْ تَرْأَ » ووقع فى أمالى الزجاجى « بتحقيق الهمزة » وهى صواب أيضا ، والمراد الهمزة التى فى قوله « يَرْأَ وَيَسْمَعُ » ، ويدل لصحة ما ذكرنا ـ من أن الرواية فى عجز البيت بالتحقيق وفى صدره به أو بالتخفيف ـ قول شيخ هذه الصناعة أبى الفتح بن جنى فى سر الصناعة : وقرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد

* أَلَمْ تَرَ مَالاَقَيْتُ . . . . البيت *

كذا قرأته عليه مخففا ، ورواه غيره

* أَلَمْ تَرْأَ مَالاَقيت . . *

وقال قبل هذا (١) « أخبرنا أبو عبد الله محمد بن حَمْدان البصرى وأبو غانم الغنوى قالا : أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الْحُباب [الْجُمَحِىّ] عن محمد بن سلام ، قال : كان سراقة البارقى شاعرا ظريفا زوارا للملوك حلو الحديث ، فخرج فى جملة من خرج لقتال المختار فوقع أسيرا فأتى به المختار ، فلما وقف بين يديه قال : ياأمين آل محمد (٢) إنه لم يأسرنى أحد ممن بين يديك ، قال : ويحك ! فمن أسرك ؟ قال : رأيت رجالا على خيل بُلْق يقاتلوننا ما أراهم الساعة : هم الذين أسرونى ، فقال المختار لأصحابه : إن عدوكم يرى من هذا الأمر مالا ترون ، ثم أمر بقتله ، فقال : يا آمين آل محمد (٢) : إنك لتعلم أنه ما هذا أوان تقتلنى فيه ، قال : فمتى أقتلك ؟ قال : إذا فَتَحْتَ دِمَشْق ونقضتها حجرا حجرا ثم جلست على كرسى فى أحد أبوابها ، فهناك تدعونى فتقتلُنى وتَصْلِبُنى ، فقال المختار : صدقت ، ثم التفت إلى صاحب شُرْطته ، فقال : ويحك! من يخرج سرى إلى الناس ، ثم أمر بتخلية سراقة ، فلما أفلت أنشأ يقول ـ وكان المختار يكنى أبا إسحق ـ :

سراقة البارقى والمختار

أَلاَ أَبلغْ أَبَا إِسْحَقَ أَنِّى ... رَأَيْتُ الْبُلْقَ دُهْمًا مُصْمَتَاتِ

أُرِى عَيْنَىَّ مالَمْ تَرْأَيَاهُ ... كِلاَنَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

وقرأت عليه أيضا :

ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ ... بِالْبَيْنِ مِنْكَ بِمَا يَرْآكَ شَنْآنَا

بوزن يرعاك ، ووزن « يرأ » يرعَ ، كما أن وزن « ترأياه » ترعياه ، هذا كله على التحقيق المرفوض فى هذه الكلمة فى غالب الأمر وشائع الاستعمال » اه

(١) انظر أمالى الزجاجى (ص ٥٦)

(٢) فى أمالى الزجاجى « يا أمير آل محمد » وماهنا أوضح



كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْراً [(١)]
عَلَيَّ قِتَالَكُمْ حَتَّى المَمَاتِ »

انتهى كلام الزجاجى

وحديث القتل وفتح دمشق نسبه الجاحظ لغير سراقة ، قال فى كتاب المحاسن والأضداد فى فضل محاسن الدهاء والحيل : « الهيثم بن الحسن بن عمارة ، قال : قدم شيخ من خزاعة أيام المختار ، فنزل على عبد الرحمن بن أبان الخزاعى ، فلما رأى مايصنع سوقة المختار بالمختار من الإعظام جعل يقول : ياعباد الله ، أبا لمختار يصنع هذا ؟ والله لقد رأيته يتبع الاماء بالحجاز [(٢)] فبلغ ذلك المختار ، فدعا به وقال : ماهذا الذى بلغنى عنك ؟ قال : الباطل ، فأمر بضرب عنقه ، فقال : لا والله لاتقدر على ذلك ، قال : ولم ؟ قال : أمّا دون أن أنظر إليك وقد هدمت مدينة دمشق حجرا حجرا وقتلت المقاتلة وسبيت الذرية ثم تصلبنى على شجرة على نهر [فلا] [(٣)] والله إنى لأعرف الشجرة الساعة ، وأعرف شاطىء ذلك النهر ، فالتفت المختار إلى أصحابه فقال لهم : أمَا إن الرجل قد عرف الشجرة ، فحبس ، حتى إذا كان الليل بعث إليه فقال : يا أخا خُزاعة ، أومُزاح عند القتل ؟ قال : أنشدك الله أنْ أُقتل ضياعا ، قال : وما تطلب هاهنا ؟ قال : أربعة آلاف درهم أقضى بها دينى ، قال : ادفعوا له ذلك ، وإياك أن تصبح بالكوفة ، فقبضها وخرج ،

وعنه قال : كان سراقة البارقىّ من ظرفاءِ أهل الكوفة ، فأسره رجل من أصحاب المختار فأتى به المختار فقال له : أسرك هذا ؟ قال سراقة : كذب ، والله ما أسرنى إلا رجل عليه ثياب بيض على فرس أبلق ، فقال المختار : أما إن الرجل قد عاين الملائكة ، خلوا سبيله ، فلما أفْلت أنشأ يقول :

---

(١) فى أمالى الزجاجى « ورأيت نذرا »

(٢) فى نسخة « رأيته بالحجاز يتبع الاماء » (٣) زيادة لا بد منها

* ألاَ أَبْلِـغْ أَبَا إِسْحٰقَ . . . * إلى آخر الأبيات الثلاثة .

وكذا روى هـذه الحـكاية الأصبهانى فى الأغانى من طريق الأعمش عن إبراهيم النخعى .

وفى هذه الروايات اختصار ؛ فإن هذه الأبيات قالها بعد ما أسر ثالثا ، قال ابن عبد ربه فى العقد الفريد [1] : أبو حاتم قال : حدثنا أبو عبيدة ؛ قال : أُخذ سراقة بن مرداس البارق أسيرا يوم جبَّانة السَّبيع [2] فقُدِّم فى الأسرى إلى المختار ، فقال : [من الرجز]

امْنُنْ عَلَىَّ الْيَوْمَ يَاخَيْرَ مَعَدّْ ... يَاخَيْرَ مَنْ لَبَّى وَصَلَّى وَسَجَدْ

فعفى عنه المختار وخلى سبيله ، ثم خرج مع [إسحٰق] ابن الأشعث ، فأُتى به المختار أسيرا ، فقال له : ألم أعف عنك وأمنُنْ عليك ؟ أما والله لأقتلنك ، قال : لا ، والله لا تفعل إن شاء الله ، قال : ولم ؟ قال : لأن أبى أخبرنى أنك تفتح الشام حتى تهدم مدينة دمشق حجراً حجراً وأنا معكم ، ثم أنشده : [من الوافر]

أَلاَ أَبْلِـغْ أَبَا إِسْحٰقَ أَنَّا ... حَمَلْنَا حَمْلَةً كَانَتْ عَلَيْنَا [3]

خَرَجْنَا لاَ نَرَى الضُّعَفَاءَ شَيْئاً [4] ... وَكَانَ خُرُوجُنَا بَطَرًا وَحَيْنَا [5]

نَرَاهُمْ فِى مَصَفِّهِمُ قَلِيلاً ... وَهُمْ مِثْلُ الدَّبَا لَمَّا الْتَقَيْنَا

فَأَسْجِحْ إِذْ قَدَرْتَ فَلَوْ قَدَرْنَا ... لَجُرْنَا فِى الْحُـكُومَةِ واعْتَدَيْنَا

تَقَبَّلْ تَوْبَةً مِنِّى ؛ فَإِنِّى ... سَأَشْكُرُ إِنْ جَعَلْتَ النَّقْدَ دَيْنَا

---

(١) انظر العقد (ﺟ ١ ص ١٨٣) طبع بولاق

(٢) جبانة السبيع : محلة بالكوفة ، وكانت فيها وقعة المختار بن عبيد الخارجى

(٣) فى عيون الأخبار (ﺟ ١ ص ٢٠٣) : « نزونا نزوة »

(٤) كذا فى الأصل وهو الموافق لما فى عيون الأخبار ، وفى العقد « منا » وهو تحريف

(٥) فى الأصول « بطرا علينا » وهو خطأ

قال : نخلى سبيله ، ثم خرج [إسحق] ابن الأشعث ومعه سراقة فأخذ أسيرا وأتى به المختار ، فقال : الحمد لله الذى أمكننى منك ، يا عدو الله ، هذه ثالثة ، فقال سراقة : أما والله ما هؤلاء الذين أخذونى ، فأين هم ؟ لا أراهم ! إنا لما التقينا رأينا قوماً عليهم ثياب بيض وتحتهم خيل بُلْق تطير بين السماء والأرض ، فقال المختار : خلوا سبيله ليخبر الناس ، ثم عاد [1] لقتاله ، فقال :

أَلاَ مَنْ مُبْلِغُ الْمُخْتَارِ عَنِّى بِأَنَّ الْبُلْقَ دُهْمٌ مُضْمَرَاتِ
أُرِى عَيْنَىَّ مَالَمْ تَرْأَيَاهُ إلخ الشعر » انتهى

وقوله « رأيت البُلْقَ دُهْماً الخ » هو جمع أَبْلَق وَبلقاء ، وأراد الخيل البُلْق ، وهى مافيها بياض وسواد ، ودهم : جمع أدهم ودَهْماء ، من الدُّهْمة — بالضم — وهى السواد ، وأراد أن الخيل البُلْق التى ذكرت أنها تطير إنما هى خيل دهم نُحاربك عليها ، والمُصْمَت — بضم الميم الأولى وفتح الثانية — قال الجوهرى : هو من الخيل البهيم : أىّ لون كان لا يخالط لونَه لونٌ آخر ، وروى بدله « مضمرات » بوزنه ، يقال : أضمرت الفرس ؛ إذا أعددته للسباق ، وهو أن تعلفه قُوتاً بعد السمن [2] ، وقوله « أُرِى عَيْنَىَّ الخ » بضم الهمزة ، مضارع من الإراءة خفف بحذف الهمزة من آخره ، و « ما » نكرة بمعنى شىء مفعول ثان لأرى ، والأول هو عَيْنَىَّ ، وكلانا : أى أنا وأنت

والبيت كذا أورده أبو زيد بمفرده فى نوادره [3] ورواه أبو حاتم عن أبى عبيدة « مالم تُبْصِرَاه إلخ » وحينئذ لاشاهد فيه ، والترهة : بضم المثناة وتشديد الراء المفتوحة

---

(١) كذا فى عيون الأخبار ، وفى العقد « ثم دعا لقتاله »

(٢) فى الصحاح : وتضمير الفرس أن تعلفه حتى يسمن ، ثم ترده إلى القوت ، وذلك فى أربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار ، والموضع الذى تضمر فيه الخيل أيضا مضمار

(٣) انظر (ص ١٨٥) من النوادر

قال الأخفش فيما كتبه على النوادر : التُّرَّهات الأباطيل ، وفى الصحاح قال الأصمعى : التُّرَّهات : الطرق الصغار غير الجادّة ، تتشعب عنها ، الواحدة تُرَّهة فارسىّ معرب ، ثم استعير فى الباطل

وسُراقة بن مِرْداس البارقى بضم السين وآخره قاف ، ومِرداس بكسر الميم ، قال الآمدى فى المؤتلف والمختلف : بارق اسم جبل نزل به سعد بن على بن حارثة بن عمرو بن عامر ؛ فنُسبوا إلى ذلك الجبل ، وبارق : أخو خُزاعة ، وهذا هو سُراقة بن مرداس الأصغر ، وهو شاعر مشهور خبيث قال يهجو جريراً من قصيدة : [من الكامل]

أَبْلِغْ تَمِيماً غَثَّهَا وَسَمِينَهَا ۞ وَالْحُكْمُ يَقْصِدُ مَرَّةً وَيَجُورُ
أَنَّ الْفَرَزْدَقَ بَرَّزَتْ حَلْبَاتُهُ ۞ عَفْواً وَغُودِرَ فِى التُّرَابِ جَرِيرُ
هَذَا قَضَاءُ الْبَارِقِىِّ وَإِنَّنِى ۞ بِالْمَيْلِ فِى مِيزَانِهِمْ لَبَصِيرُ

فهجاه جرير فى القصيدة التى خاطب فيها بشر بن مروان [من الكامل] :

يَا بِشْرُ حُقَّ لِوَجْهِكَ التَّبْشِيرُ [1]
. . . .
قَدْ كَانَ بَالُكَ أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ ۞ يَا آلَ بَارِقَ فِيمَ سُبَّ جَرِيرُ

وذكر الآمدى شاعرين آخرين متقدمين عليه فى الزمان ، يقال لكل منهما : سُراقة بن مِرداس البارقى : أحدهما سراقة بن مِدراس الأكبر ، والآخر هو شاعر فارس له شعر فى يوم أوطاس ، [2] ثم قال الآمدى : « وفى شعراء العرب

من سمى بسراقة بن مرداس

(١) هذا صدر بيت ليس أول القصيدة ، وتمامه :
* هَلاَّ غَضِبْتَ لَنَا وَأَنْتَ أَمِيرُ *

(٢) قال ياقوت فى معجم البلدان : « وأوطاس واد فى ديار هوازن ، فيه كانت وقعة حنين للنبى صلى الله عليه وسلم ببنى هوازن ، ويومئذ قال النبى صلى الله عليه وسلم : حمى الوطيس ، وذلك حين استعرت الحرب ، وهو صلى الله عليه وسلم أول من قاله » اه .

من يقال له سُراقة جماعة لم نقصد إلى ذكرهم وإنما ذكرت سراقة بن مرداس لاتفاق الاسم واسم الأب » انتهى ، ولم يَرْفع نسب واحد من الثلاثة إلى قبيلة

وأنشد الجاحظ لسراقة صاحب البيت الشاهد [من البسيط] :

قَالُوا سُرَاقَةُ عِنِّينٌ فَقُلْتُ لَهُمْ ... اللهُ يَعْلَمُ أَنِّى غَيْرُ عِنِّينِ
فَإِنْ ظَلِلْتُمْ بِىَ الشَّىْءَ الَّذِى زَعَمُوا ... فَقَرِّبُونِىَ مِنْ بِنْتِ ابْنِ يَامِينِ

* * *

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد الستون بعد المائة — : [من الطويل]

١٦٠ - أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْءَ وَيَسْمَعُ

على أنه جاء على الأصل لضرورة الشعر ، كما تقدم قبله

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : « قرأت على أبى على فى نوادر أبى زيد :

* أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ *

كذا قرأته عليه « تَرَ » مخففاً ، ورواه غيره ، « تَرْءَ مالاقيت » على وزن تَرْعَ ، وهذا على التحقيق المرفوض فى هذه الكلمة فى غالب الأمر وشائع الاستعمال » انتهى .

ولم يتعرض لما فى المصراع الثانى ؛ لأنه لم يتزن إلا بذكر الهمزة ؛ فيكون على غير رواية أبى على فى كل من المصراعين ضرورة

وهذا البيت والذى قبله كذا فى الصحاح ، وقد أنشدهما أبو زيد فى النوادر وفى كتاب الهمز ، قال فى كتاب الهمز : « وعامة كلام العرب فى يَرَى ونَرَى وتَرَى وأرى ونحوه على التخفيف ، وبعضهم يحققه وهو قليل فى كلام العرب ، كقولك زيد يَرْأَى رأيا حسناً ، نحو يَرْعَى رَعْياً حسنا ، قال سراقة البارقى :

أُرِى عَيْنَىَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ * . . . . البيت .

وقال الأعلم بن جَرَادة السعدى — وأدرك الاسلام — :

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْءَ وَيَسْمَعُ

بِأَنَّ عَزِيزاً ظَلَّ يَرْمِى بِحَوْزِهِ إِلَىَّ وَرَاءَ الحَاجِزِينَ وَيُفْرِعُ

وأنشدنى أعرابى من بنى تميم لنفسه [من البسيط] :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

إِذْ نَحْنُ فِى غِرَّةِ الدُّنْيَا وَبَهْجَتِهَا وَالدَّارُ جَامِعَةٌ أَزْمَانَ أَزْمَانَا

لَمَّا اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانُ مُبْتَجِحٌ بِالْبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَرْآكَ شَنْآنَا

فكل هؤلاء حقق الهمزة من يرى ، وهو قليل فى الكلام ، والتحقيق الأصل» انتهى كلامه .

وقوله « ألم تر » استفهام والرؤيا بصرية ، و«ما» مفعولها ، ولاقيت بضم التاء ، والدهر مبتدأ وأعصر خبره ، وهو جمع عَصْر يريد أن الدهر مختلف أزمانه لا يبقى على حال سرور وصفاء ، بل غالبه كدر ، وقوله « ومن يتمل العيش الخ » مَنْ شرطية ، ويتمل : شرط مجزوم بحذف الألف ، ويره : جواب الشرط ، ويسمع : معطوف عليه ، وكسر للقافية ، وقافية البيت الثانى مرفوع فيكون فى الأول إقواء ، وكذا رواهما أبو زيد فى الكتابين ، قال ابن برى فى أماليه على الصحاح : «ويروى ويسمعُ بالرفع على الاستئناف ؛ لأن القصيدة مرفوعة» وذكر البيت الثانى .

أقول : ليس المعنى على الاستئناف ، ولعله أراد بالاستئناف ابتناءه على مبتدأ محذوف ، والتقدير وهو يسمع ، وإطلاق الاستئناف على هذا شائع ؛ فيكون موضع الجملة جزما بالعطف على يره ، وجازف ياقوت فيما كتبه على الصحاح قال : بخط أبى سهل يَرْهَ وَيَسْمَعِ بجزمهما ، وهو سهو منه والقصيدة مرفوعة ، وصوابه :

* وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأَى وَيَسْمَعُ *

بالرفع يريد أن « مَنْ » فيه موصولة مبتدأ ويتملى : صلته ، ويرأى ويسمع : خبره ، وتحقيق الهمزة ضرورة أيضاً ، وهذا صحيح معنى وإعرابا ؛ إلا أنه طعن فى رواية أبى زيد :

وتملى عيشه : استمتع به ملاوة ، والملاوة — مثلثة الميم — : الزمان الواسع ، يريد من يعش كثيراً يَرَ وَيَسْمَعْ مالم يكن رآه وسمعه ، والعيش : مصدر عاش ؛ إذا صار ذا حياة ؛ فهو مصدرعائش ، والأنثى عائشة ، وقوله «بأنَّ عزيزا» خبر أن غير مذكورفى هذا البيت ، و إنما هوفى بيت بعده ، وظل : استمر ، والجوز : بفتح الجيم وآخره زاى معجمة ، ورمىُ الجوز عبارة عن الإسراع فى الذهاب ، « وإلىَّ » متعلق بيرمى ، وكذلك وراء ، والحاجزين : جمع حاجز من حجزه ؛ إذا منعه ، يريد أن الأعداء قدامه تمنعه من الوصول إليه ، و«يفرع» معطوف على يرمى ، وهو مضارع أفْرَعَ ، قال أبو زيد بعد إنشاده : أى يصير فى الفَرْع ، ويقال : أفرع إذا أخذ فى بطن الوادى خلافُ المصعد ، قال : [من البسيط]

* لا يُدْرِكَنْكَ إفْرَاعِى وَتَصْعِيدِى *

وفرع رأسه بالعصا إذا علاه » انتهى

وفى الصحاح : فَرَعْت الجبل صَعِدته ، وأفرعت فى الجبل انحدرت

وقد أورد أبو تمام البيت الشاهد من أبيات للأعلم فى كتاب مختار أشعار القبائل ، وليس فيها البيت الثانى الذى أورده أبو زيد ، وأبو تمام كذا أوردها [من الطويل] :

وَإنِّى لَأَقْتَادُ القَرِينَ إِلَى الْهَوَى ... وَيَقْتَادُنِى يَوْمًا قَرِينِى فَأَتْبَعُ
وَأَطْمَعُ مَالَمْ يَحْتَضِرْنِى يَأْسُهُ ... وَأَيْأَسُ مِمَّا لا يُرَى فِيهِ مَطْمَعُ
وَأُبْغِضُ أَصْحَابَ المَلَاذَةِ وَالقِلَى ... وَيُطْلَبُ بِالمَعْرُوفِ خَيْرِى فَأَخْدَعُ
وَتَزْعُمُ هِنْدٌ أَنَّنِى قَاتِلُ الْهَوَى ... إِلَيْهَا وَقَدْ أَهْوَى فَلَا أَتَوَجَّعُ
أَلِكْنِى إِلَيْهَا بِالسَّلَامِ فَلَا يَسُؤْ ... بِنَا ظَنُّهَا ؛ إِنَّ النَّوَى سَوْفَ تَجْمَعُ
وَلَا تَرْعَ لِلوَاشِى الظُّنُونَ فَإِنَّهُ ... بِتَفْرِيقِ مَا بَيْنَ الأَحِبَّةِ مُولَعُ
أَلَمْ تَرَ مَالَاقَيْتُ . . . . البيت
نَصَحْتُ لَهُمْ مَايَعْمَلُونَ فَضَيَّعُوا ... لِنُصْحِى فَلَا يَحْزُنْكَ نُصْحٌ مُضَيَّعُ

هذا ما أورده أبو تمام ، وقال : الملاذة : كذب المودة »

وقوله « هَل ترجِعَنَّ ليَالٍ . . البيت » أورده ابن هشام فى بحث إذ من المغنى ، قال : « وقد يحذف أحد شطرى الجملة فيظن من لاخبرة له أنها أضيفت إلى المفرد ، كهذا البيت ، والتقدير إذ ذاك كذلك » . واسم الإشارة الأول أشير به إلى العيش باعتبار حاله ، والثانى المحذوف إلى حال الأفنان ، وهى الأغصان والأحوال ، ونصبه حال من ليال ، و « إذ » متعلقة بمنقلب ، والمعنى هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتفة فى نضارتها وحسنها ؟ أو حال كونها ذات فنون من الحسن

وقال أبو زيد بعد إنشاد الأبيات فى النوادر : الشَّيْحَانُ : الغيور ، والمبتجح : المفتخر والذى يُعْرَف(١) » انتهى

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الحادى والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من البسيط]

١٦١ — أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

ونص سيبويه : « والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة فى الزنة ، يدلك على ذلك قول الأعشى

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً . . البيت

(١) هذه العبارة غير واضحة المراد ، والذى وجدناه فى النوادر لأبى زيد وشرحها لأبى حسن الأخفش بعد الأبيات هو « أبو حاتم : مبتجحا أو مبتجح ، وجعل الكاف مخاطبة المذكر . الرياشى : الذى نعرف شيحان (بكسر الشين) والشيحان : الغيور ، والمبتجح : المفتخر ، قال أبو الحسن : لا اختلاف بين الرواة أنه يقال : رجل شيحان (كعطشان) والأنثى شيحى (كعطشى) فسروه تفسيرين : أحدهما أنه الجاد فى أمره ، والآخر الغيور السيء الخلق ، ولأن أنثاه فعلى لم يصرفوه ، ولو كان كما حكى عن الرياشى لكان قد ترك صرف ما ينصرف ، وهذا لا يجوز عند القياسيين المفسرين ، وهذا سهو من الرياشى » اه

فلو لم تـكن بزنتها محققة لانكسر البيت » انتهى

وقال الأعلم : « استشهد به على تخفيف الهمزة الثانية من قوله : أأن ، وجعلها بَيْن بَيْن ، والاستدلال بها على أن همزة بين بين فى حكم المتحركة ، ولولا ذلك لانكسر البيت ، لأن بَعْدَ الهمزة نونا ساكنة ، فلو كانت الهمزة المخففة فى الحكم ساكنة لالتقى ساكنان ، وذلك لا يكون فى الشعر إلا فى القوافى » انتهى

والبيت من قصيدة الأعشى المشهورة التى أولها :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ ، إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وهى ملحقة بالقصائد المعلقات ، وقد شرحنا غالبها فى مواضع متعددة من شواهد شرح الـكافية ، وقبله :

صَدَّتْ هُرَيْرَةُ عَنَّا مَا تُـكَلِّمُنَا ... جَهْلاً بِأُمِّ خُلَيْدٍ ، حَبْلَ مَنْ تَصِلُ ؟

وبعده :

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَارَجُلُ

وقوله « صدّت هريرة الخ » روى أبو عبيدة : صدت خُـلَيدة ، وقال : هى هريرة ، وهى أم خُلَيْد ، وخُلَيْد : مصغر خالد تصغير الترخيم ، وصدت : أعرضت وقوله « جهلا بأم خليد » علة للنفى ، والباء للملابسة ، وأعاد اسمها للتلذذ به ، وحسنه ذكره بغير لفظه الأول ، و« حَبْل » مفعول تصل ، وقدم وجوبًا لاضافته إلى ماله الصدارة ، وهو مَنْ ، فانها للاستفهام التعجبى ؛ يريد : حبلَ أيِّ رجل تصل إذا لم تصلنا ؟ كذا قال الخطيب التبريزى وغيره ، وعليه تبقى الجملة غير مرتبطة بما قبلها ، والجيد أن تكون مَنْ موصولة . « وحبلَ » مفعول لقوله « جَهْلاً » والحبل هنا مستعار للعُلْقة . والوصل : ضد القطع ، وقوله «أأن رأت رجلا إلخ » الهمزة الأولى للاستفهام . و « أن » بالفتح هى أن المصدرية . وهى مع مدخولها مجرورة بلام العلة ، أو من التعليلية ، والتقـدير أصدّت لأجل أن رأت رجـلا هذه صفته . و «رأت» أبصرت ، و« رجلا » مفعوله ، و « أعشى » صفته . والأعشى الذى

لايبصر بالليل ، والأجهر – بالجيم – : الذى لايبصر نهارا ، والمؤنث عشواء وجهراء ، وجملة « أضَرَّ بِهِ » حال من أعشى ، ويجوز أن تكون صفة ثانيـة لرجلاً .

قال صاحب المصباح : « ضره يضره – من باب قتل – إذا فعل به مكروها ، وأضَرَّ بِهِ يتعدى بنفسه ثلاثيا و بالباء ر باعيا » . قال الأزهرى : « كل ما كان سوء حال وفقر وشدة فى بدن فهو ضُرٌّ — بالضم — وما ضد النفع فهو بفتحها ، و رجل ضرير : به ضرر من ذهاب عين أو ضَنًى »

والريب : التردد بين موقعى تهمة ، بحيث يمتنع من الطمأنينة على كل منهما ، وأصله قلق النفس واضطرابها ، ومنه ريب الزمان لنوائبه المزعجة ومصائبه المقلقة ، كذا فى مُهِمَّات التعاريف للمناوى . و« المَنُون » المنية ، قال الأصمعى : هو واحد لا جمع له ، وذهب إلى أنه مذكر ، وقال الأخفش : هو جمع لاواحد له ، ومُتْبِل : اسم فاعل ، قال صاحب العباب : « وأتبله الدهر مثل تبله ، وأنشد هذا البيت ، وقال : أى يذهب بالأهل والولد ، وتَبَلَه الحب : أى أسقمه ، وتبلهم الدهر : أى أفناهم ، والتبل كفَلْسٍ : الـتِّرَةُ والذَّحْل [1] يقال : أصيب بتبل وهو متبول ، وروى بدله « مفسد » من الإفساد ، وروى « مفند » أيضا بمعناه ، قال التبريزى : والمفْنِد من الفَنَد وهو الفساد ، و يقال : فَنَّده ، إذا سَفَّهَه ، قال تعالى (لَوْلاَ أَنْ تُفَنِّدُونِ)

وخَبِل — بفتح المعجمة وكسر الموحدة — قال صاحب العباب : ودهر خَبِل : أى ملتو على أهله ، وأنشد البيت ، وقوله « قالت هريرة الخ » قال بعضهم : هذا أخنث بيت قالته العرب ، و « زائرها » حال من التاء : أى زائرا لها

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثانى والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الكامل]

---

(١) الذحل : الثأر ، أو طلب مكافأة بجناية جنيت عليك

١٦٢ — رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَىْ فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ الْمَرْتَعُ

على أن أصله هنأك — بالهمز — فأبدلت ألفا ، قال سيبويه : « واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز وتجعل فى لغة أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ تبدل مكانها الألف إذا كان ماقبلها مفتوحا ، والياء إذا كان ماقبلها مكسورا ، والواو إذا كان ماقبلها مضموما ، وليس ذا بقياس متلئب ،[1] وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشىء الذى تبدل التاءُ من واوه ، نحو أُتْلَجْت ؛ فلا يجعل قياسا فى كل شىء من هذا الباب ، وإنما هى بدل من واو أَوْلجت ، فمن ذلك قولهم : مِنْسَاة ، وإنما أصلها منسأة[2] ، وقد يجوز فى ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا إذا اضطر الشاعر ، قال الفرزدق :

* رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ * . . البيت

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت ، وقال حسان ابن ثابت رضى الله عنه :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ . . . البيت الآتى

وقال القرشى زيد بن عمرو :

سَالَتَانِى الطَّلَاقَ . . . البيت الآتى

فهؤلاء ليس من لغتهم سِلْتُ ولا يَسَالُ ، وبلغنا أن سَلْتَ تَسَالُ لغة ، وقال عبد الرحمن بن حسان :

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ . . . البيتَ الآتى :

يريد الواجىء ، وقالوا : نبىّ وبريّة ؛ فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شىء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نَبِيئاً وبريئة ، وذلك قليل ردىء ، فالبدل ههنا

---

(١) بهامش الأصل : قوله متلئب « فى الصحاح اتلأب الأمر اتلئبابا استقام » انتهى من خط المؤلف

(٢) المنسأة : العصا



كالبدل فى مِنْساة ، وليس بدل التخفيف ، وإن كان اللفظ واحدا » انتهى كلام سيبويه

قال الأعلم : « الشاهد فى إبداله الألف من الهمزة فى قوله : هَنَاك ؛ ضرورة وإن كان حقها أن تجعل بَيْن بَيْن لأنها متحركة ، يقول هذا حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق وولبها عمر بن هُبَيْرة الفَزارِى فهجاهم الفرزدق ودعا على قومه أن لايهنئوا النعمة بولايته ، وأراد بغال البريد التى قدمت بمسلمة عند عزله » انتهى .

وكذا قال المبرد فى الكامل عند ما أنشد قول العُديل بن الفَرْخ العِجْلِىّ [من الطويل] :

فَلَوْ كُنْتُ فِى سَلْمَى أَجَا وَشِعَابِهَا ... لَـكَانَ لِحَجَّاجٍ عَلَىَّ دَلِيلُ

قال : أجا وسلمى : جبلا طيِّء ، وأجأ مهموز ، والشاعر إذا احتاج إلى قلب الهمز قلبه على حركة ما قبله ، وأنشد هذه الأبيات ، وقال : أما الفرزدق فانه يقول لما عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق بعد قتله يزيد بن المهلب لحاجة الخليفة إلى قربه ووُلى عمر بن هُبَيْرَة الفزارى فقال :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً ... فَارْعَىْ فَزَارَةُ لَاهَنَاكِ الْمَرْتَعُ
وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا فَزَارَةُ أُمِّرَتْ ... أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِى الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ
فَأَرَى الْأُمُورَ تَنَكَّرَتْ أَعْلَامُهَا ... حَتَّى أُمَيَّةُ عَنْ فَزَارَةَ تَنْزِعُ
وَالْخَلْقُ رَبُّكَ مَاهُمُ وَلَمِثْلُهُمْ ... فِى مِثْلِ مَانَالَتْ فَزَارَةُ يَطْمَعُ
عُزِلَ ابْنُ بِشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ ... وَأَخُو هَرَاةَ لِمِثْلِهَا يَتَوَقَّعُ

فلما ولى خالد بن عبدالله القسرى على عمر بن هُبَيْرَة قال رجل من بنى أسد يجيب الفرزدق [من الكامل] :

عَجِبَ الْفَرَزْدَقُ مِنْ فَزَارَةَ إِذْ رَأَى عَنْهَا أُمَيَّةَ فِي الْمَشَارِقِ تَنْزِعُ
فَلَقَدْ رَأَى عَجَبًا وَأُحْدِثَ بَعْدَهُ أَمْرٌ تَضِجُّ لَهُ الْقُلُوبُ وَتَفْزَعُ
بَكَتِ الْمَنَابِرُ مِنْ فَزَارَةَ شَجْوَهَا فَالْيَوْمَ مِنْ قَسْرٍ تَذُوبُ وَتَجْزَعُ
وَمُلُوكُ خِنْدِفَ أَسْلَمُونَا لِلْعِدَى لِلَّهِ دَرُّ مُلُوكِنَا مَاتَصْنَعُ !
كَانُوا كَتَارِكَةٍ بَنِيهَا جَانِبًا سَفَهًا وَغَيْرَهُمُ تَصُونُ وَتُرْضِعُ

انتهى .

وفى الأغانى : « كان مسلمة بن عبد الملك على العراق بعد قتل يزيد بن المهلب ، فلبث بها غير كثير ، ثم عزله يزيد بن عبد الملك واستعمل عمر بن هُبَيْرَة على العراق فأساء وعزل مسلمة عزلا قبيحا ، فقال الفرزدق :

* وَرَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً * إلى آخر الأبيات الخمسة

ابن بشر : عبد الملك بن بشر بن مروان ، كان على البصرة ، أمَّرَه عليها مسلمة ، وابن عمرو : سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة بن أبى معيط ، وأخو هراة : سعيد بن عبد العزيز بن الحكم بن أبى العاص » انتهى .

وقال ابن السيرافى : « ابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحارث بن الحكم ابن أبى العاص ، عزل عن الكوفة ، وأخو هراة سعيد بن الحارث بن الحكم » انتهى .

وقوله « راحت بمسلمة الخ » قال صاحب المصباح : راح يروح رواحا — وتروح مثله — يكون بمعنى الغُدُوّ ، وبمعنى الرجوع ، وقد يتوهم بعض الناس أن الرواح لا يكون إلا فى آخر النهار ، وليس كذلك ، بل الرواح والغدو عند العرب يستعملان فى المسير أىَّ وقت كان : من ليل أو نهار ، قاله الأزهرى وغيره ، وعليه قوله عليه الصلاة والسلام « مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَلَهُ كَذَا » أى : من ذهب ، والعشية : واحدة العَشِىّ ، قال صاحب المصباح : العشى : قيل : ما بين الزوال إلى الغروب ، ومنه يقال للظهر والعصر : صلاتا العشى ، وقيل : هو آخر

النهار ، وقيل : من الزوال إلى الصباح ، وقوله « فارعى فزارة » هو أمر من الرعى ، من رَعَتِ الماشية تَرْعَى إذا سرحت بنفسها إلى المرعى ، وهو ما ترعاه الدواب ، وفزارة : أبو قبيلة من غطفان ، وهو هنا مبنى على الضم ؛ لأنه منادى وحرف النداء مقدر ، وباعتبار القبيلة [قال] فارعَىْ بالخطاب إلى المؤنث وجمالهم بهائم ترعى ، وقوله « لاهناك المرتع » لا : هُنَا دعائية ، دعا عليهم بأن لا يكون مرتعهم هنيئاً لهم ، وهَنَأ فى الطعام يَهْنَؤُنى — بفتح العين فيهما — ومهموز الآخر : أى ساغ وَلَذَّ بلا مشقة ، والكاف مكسورة ، والمرتع : مصدر ميمى ، يقال : رتعت الماشية رَتْعاً ، من باب نفع ، ورتوعا : رعت كيف شاءت ، والمرتع : موضع الرتوع أيضا ، وقد صار هذا المصراع مثلا ، قال الميدانى فى أمثاله : « ارْعَىْ فَزارَة لاَهَنَاكِ الْمَرْتَع » يضرب لمن يصيب شيئا ينفس به عليه ، وقد استشهد بالبيت فى التفسيرين فى سورة طهٰ على أن طه فى قراءة الحسن رحمه الله أمر للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يطأ الأرض بقدميه معا ؛ فإنه كان عليه السلام يقوم فى تهجده على إحدى رجليه . والأصل « طَأْ » قلبت الهمزة ألفا كما فى لا هناكِ ، ثم بنى الأمر عليه ، كالأمر من يرى « رَ » ثم ألحق هاء السكت فصار طَهْ

وقد خبط خَضِر الموصلى خبط عشواء فى شرح أبياتهما قال : « الرواح نقيض الغدو ؛ ومسلمة هذا هو عبد الملك بن بشر ، وهو الممدوح ، وكان على العراق فعزل عنها ، وولى موضعه عمر بن هُبَيْرَة ، ولا هَنَاكِ المرتع : دعاء على الناقة أى لا هناك رعى هذا المرتع ، والمعنى أن ممدوحك مسلمة قد عزل وراح على البغال عشية فاقصدى بنى فزارة وارعى مرعاها ، وفى بعض الحواشى ارعَىْ يافزارة فان الخطاب لهم ، قال : وكان مسلمة هذا يمنعهم المرعى ، فلما عزل خاطبهم بذلك وأمرهم بالمرعى » هذا كلامه .

وخطؤه من وجوه ظاهرة ، وقبيح بمثله أن يكتب على العمياء من غير مراجعة

وتنقير ، مع أن البيت من أبيات سيبويه والمفصل وغيرهما ؛ والله الموفق للصواب .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثالث والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الخفيف]

١٦٣ — سَالَتَانِى الطَّلاَقَ أنْ رَأَتَامَا لِى قَلِيلاً قَدْ جِئْتُمَانِى بِنُكْرِ

لما تقدم قبله ، ونقلنا كلام سيبويه فيه ، وقبله .

تِلْكَ عِرْسَاىَ تَنْطِقَانِ بِهُجْرٍ وَتَقُولاَنِ قَوْلَ زُورٍ وَهَتْرِ

وقوله « تلك عِرْساى » مبتدأ وخبر ، و« عرساى » مثنى عرس ، مضاف إلى الياء ، والعِرْس — بالكسر — الزوجة : أى هما عرساى ، ويجوز أن يخالف اسم الاشارة المشار إليه كقوله تعالى : (عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) والهُجْر — بالضم — الفُحْش من الكلام ، والهتر : مصدر هتره ، من باب نصر ، إذا مزق عرضه ، وقوله « سالتانى الطلاق » قال الأعلم : هذه لغة معروفة ، وعليه قراءة من قرأ (سَالَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ) وروى « تَسْألانى الطلاق » فلا شاهد فيه ، وقوله « قد جئتمانى بنكر » التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والنُّكر — بالضم — الأمر القبيح ، وروى أيضا :

سَالَتَانِى الطَّلاَقَ أنْ رَأَتَانِى قَلَّ مَالِى قَدْ جِئْتُمَانِى بِنُكْرِ

وهما من أبيات قد شرحناها مفصلة مع ترجمة قائلها ، والاختلاف فيه ؛ فى الشاهد الثامن والسبعين بعد الأربعمائه من شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الرابع والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من البسيط]

١٦٤ — سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

لما تقدم قبله ، وتقدم نقل كلام سيبويه فيه

طلب هذيل احلال الزنا وتعييرهم بذلك

قال المبرد فى الكامل : « وأما قول حسان : سالت هذيل ؛ فليس من لغته سِلْتُ أَسَالُ مثل خِفْتُ أخاف ، وهمايتساولان ؛ هذا من لغة غيره ، وكانت هذيل سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحل لها الزنا ، ويروى أن أسَدِيًّا وهُذَلِيًّا تفاخرا فرضيا برجل ، فقال : إنى ماأقضى بينكما إلا على أن تجعلالى عَقدًا وثيقا أن لا تضربانى ولا تشتمانى ؛ فانى لست فى بلاد قومى ، ففعلا ، فقال : يا أخابنى أسد ، كيف تفاخر العرب وأنت تعلم أنه ليس حى أحب إلى الجيش ولا أبغض إلى الضيف ولا أقل تحت الرايات منكم ؟ وأما أنت ياأخا هذيل فكيف تظلم الناس وفيكم خلال ثلاث : كان منكم دليل الحبشة على الكعبة ، ومنكم خَوْلة ذات النِّحْيَيْن ، وسألتم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحل لكم الزنا ، ولكن إذا أردتم بيتى مضر فعليكم بهذين الحيين من تميم وقيس ، قوما فى غير حفظ الله » انتهى .

وفى الروض الأنف للسُّهَيْلى : « قوله : سالت هذيل ؛ ليس على تسهيل الهمزة ، ولكنها لغة ، بدليل قولهم : تسايل القوم ، ولو كان تسهيلا لكانت الهمزة بين بين ، ولم يستقم وزن الشعر بها ؛ لأنها كالمتحركة ، وقد تقلب ألفا ساكنة كما قالوا : المِنْساة ، لكنه شىء لا يقاس عليه ، وإذا كانت سال لغة فى سأل فيلزم أن يكون المضارع يسيل ، ولكن حكى يونس سِلْتَ تَسَالُ مثل خِفْتَ تخاف ، وهو عنده من ذوات الواو ، وقال الزجاج : الرجلان يتسايلان ، وقال النحاس والمبرد : يتساولان ، وهو مثل ما حكى يونس

وقال صاحب مختصر أسد الغابة : إن أبا كبير الهذلى الشاعر أسلم ، ثم أتى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : أَحِلَّ لى الزنا ، فقال : أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك ؟ قال : لا ، قال : فارض للناس ما ترضى لنفسك ، قال : فادع الله أن يذهب ذلك عنى ؛ وقال حسان يذكر ذلك :

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ
سَالُوا رَسُولَهُمُ مَالَيْسَ مُعْطِيَهُمْ ... حَتَّى الْمَمَاتِ وَكَانُوا سُبَّةَ الْعَرَبِ

انتهى .

وزاد ابن هشام فى السيرة بعدهما بيتين آخرين ، وهما :

وَلَنْ تَرَى لِهُذَيْلٍ دَاعِياً أَبَدًا ... يَدْعُو لِمَكْرُمَةٍ عَنْ مَنْزِلِ الْحَرَبِ
لَقَدْ أَرَادُوا خِلَالَ الْفُحْشِ وَيْحَهُمُ ... وَأَنْ يُحِلُّوا حَرَامًا كَانَ فِى الْكُتُبِ

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الخامس والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الوافر]

١٦٥ — وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِى

على أن أصله واجِىء — بالهمز — فقلبت الهمزة ياء لضرورة الشعر عند سيبويه كما تقدم نصه

واعترض عليه الشارح المحقق تبعا لابن الحاجب بأن هذا القلب جائز فى الوقف قياسا ، والقلب فى مثله إنما يكون ضرورة لو كان فى غير الوقف

واعتراض ابن الحاجب فى شرح المفصل ، قال : « وأصله واجىء ، فقلبت الهمزة ياء ، وقد أنشده سيبويه أيضا على ذلك ، وهو عندى وَهَمٌ ؛ فان هذه الهمزة موقوف عليها ، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت جرها حركة ما قبلها ؛ فيجب أن تقلب ياء ؛ فليس لإيرادهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم ، وقد اعْتُذِرَ لهم عن ذلك بأن القصيدة مطلقة بالياء ، وياء الاطلاق لا تكون مبدلة عن همزة ؛ لأن المبدل عن الهمزة فى حكم الهمزة ؛ فجعلها ياء الاطلاق ضرورة ؛ فصح إيرادهم لها فيما خرج عن القياس فى قلب الهمزة حرف لين ، والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف ياء جائزاً على القياس ؛

لأن الضرورة فى جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياء للإطلاق ، لا أن إبدالها على خلاف القياس ؛ لأنهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها إلى الياء أمر ، وجعلها ياء للاطلاق أمر آخر ، والكلام إنما هو فى إبدالها ياء ، ولا ينفع العدول إلى الكلام فى جعلها ياء الاطلاق ، فثبت أن قلبها ياء فى مثل هذا مثل قياس تخفيف الهمزة ، وأن كونها إطلاقا لا يضر فى كونها جارية على القياس فى التخفيف ، نعم يضر فى كونه جعل مالا يصح أن يكون إطلاقا ، وتلك قضية ثانية ، هذا بعد تسليم أن الياءات والواوات والألفات المنقلبات عن الهمزة لايصح أن تكون إطلاقا ، وهو فى التحقيق غير مسلم ؛ إذ لا فرق فى حرف الاطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون غير ذلك ، كما فى حرف الردف وألف التأسيس» هذا آخر كلامه

وكأنه لم يقف على ما كتبه الزمخشرى هنا من مناهيه على المفصل ، وهو قوله : « لا يقال : وقَفَ على الهمزة فى واجىء ثم قَلَبها ياء لكسرة ما قبلها ؛ لأنه لو وقف لوقف على الجيم الذى هو حرف الروى » انتهى .

وهذا تحقيق منه وشرح لمراد سيبويه ؛ لأنه إنما منع الوقوف على الهمزة فى واجىء ؛ لأنه كان يصير حرف الروى همزة ، فيختلف الرويان اختلافا شديدا ؛ بخلاف الإكفاء فى نحو قوله : [من الرجز]

بُنَىَّ إنَّ الْبِرَّ شَىْءٌ هَيِّنْ ٭ الْمَنْطِقُ اللَّيِّنُ وَالطُّعَيِّمْ

فلا يجوز أن يقال : وقف على الهمزة ، وأنه فعل به بعد الوقف على الجيم ما فعل من إسكان الهمزة وقلبها ياء للضرورة ، إنما يقال : أبدل منها إبدالا محضا ولا يخففها التخفيف القياسى ؛ فإن التخفيف القياسى هو إبدالها إذا سكنت بالحرف الذى منه حركة ماقبلها ، نحو راس فى رأس ، و إذا خففت تخفيفا قياسيا كانت فى حكم المحققة ، وإذا كانت فى حكم المحققة اختلف الرويان ، ولذلك أبدلوا فى الشعر ولم يحققوا ؛ خوفا من انكساره ، ومن اختلاف رويه ، وهذا البدل

هو الذى ذكره سيبويه فى قوله : « وقد يجوز فى ذا كله البدل حتى يكون قياسا إذا اضطر الشاعر » وذكر أن البدل فى المفتوحة بالألف وفى المكسورة بالياء وفى المضمومة بالواو ليس بقياس[1] ، يريد أن القياس أن تجعل بَيْن بَيْن ، وقلبها على وجه البدل شاذ وهو من ضرورة الشعر ، وقول الزمخشرى « لأنه لو وقف لوقف على الجيم إلخ » يريد أنه إذا أدى الأمر إلى أن تقلب الهمزة ياء صار واجى كقاضى ، وحكم الوقف على المنقوص المنون فى الرفع والجر فى الاختيار حذف الياء والوقف على الحرف الذى قبلها ، نحو هـذا قاضْ ومررت بقاضْ ، و إن جاز إثبات الياء فيهما ، لكن المختار حذفها

ملاحاة ابن حسان وابن الحكم

هذا ، والبيت من قصيدة لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنه هجا بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص وكان يهاجيه ، وقبله :

وَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءُ مِنَّا ... فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وِدَاجِى

وَلَوْلَا هُمْ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ ... هَوَى فِى مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِى

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ... . البيت

افتخر ابن الحكم على ابن حَسَّانَ بأن الخلفاء منا لا منكم ، وأن الخلافة فى قريش ، و بنو أمية منهم ، وابن حسان من الأنصار ، والأنصار هم الأوس والخزرج ، وهم من أزْدِ غَسّان من عرب اليمن قحطان .

والوريد : عرق غليظ فى العنق ، وهما وريدان فى صفحتى مُقَدَّم العنق ، ويقال له : الوَدَج — بفتحتين — والوداج أيضاً بكسر الواو ، والوَدَجانِ : عرقان غليظان يكتنفان نقرة النحر يميناً وشمالا ، وقيل : هما عرقان فى العنق يتفرعان من الوريدين ، ويقال للودج الأَخْدَع أيضاً ، والأَخْدَعان : الودجان ، وقوله « وداجى » كذا جاء بالإضافة إلى الياء ، والوِداج : مصدر وَادَجَ ، فَاعَلَ ،

(١) انظر كتاب سيبويه (حـ ٢ ص ١٥٩)



وليس بمراد ، وإنما المراد مصدر وادَجَ كسافر بمعنى سفَرَ ، يقال : ودَجْتُ الدابة وَدْجا — من باب وعَد — إذا قطعت ودَجها ، وهُوَ لها كالفصد للانسان ، ولو رُوى وِدَاج ، بدون ياء ، لحمل على أنه جمع وَدَجٍ ، كجِمال جمع جَمَلٍ ، وقدر مضاف : أى صَفْع وِدَاج ، ونحوه ، ويكون الجمع باعتبار ما حوله ، يقول : لولا أن الخلفاء من قومك وقد احتميتَ بهم لذبحتك أو لصفعتك على أخْدعَيْك ، والغَمرات : جمع غَمْرة — بالفتح — وهى قطع المـاء التى بعضها فوق بعض ، وَداجى : أسود ؛ من دَجَا الليل يَدْجو دَجْوًا إذاأظلم ، يريد لولاهم لـكنت خاملا لعدم نباهتك مختفيا لا يراك أحد كالحوت فى البحر لا يرى لعمقه وتـكاثف المياه عليـه ، ورواه شراح أبيـات المفصل * ولولاهم لـكنت كعَظْم حُوتٍ * وقالوا : لـكنت كعظم سمكة وقع فى البحر لا يُشْعر به .

وقوله « وكنت أذَلَّ الخ » الوتد : بفتح الواو وكسر التـاء ، والقاع المستوى من الأرض ، ويشجج : مبالغة يشُـجُّ رأسه ؛ إذا جرحه وشق لحمه ، والفهر — بكسر الفاء — : الحجر مِلْء الـكف ، ويؤنث ، والواجى : الذى يدق ، اسمُ فاعل من وجأت عنقه — بالهمز — إذا ضربته ؛ وفى أمثال العرب « أذَلُّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ » لأنه يدق ومن أمثالهم أيضاً « أذَلُّ مِنْ حِمَارٍ مُقَيَّدٍ » وقد جمعهما الشاعر فقال : [من البسيط]

وَلاَ يُقِيمُ بِدَارِ الذُّلِّ يَأْلَفُهَا   إلاَّ الأذَلاَّنِ عَيْرُ الدَّارِ والْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ   وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِى لَهُ أحَدُ

وقال المبرد فى الـكامل : « كانا يتهاجيان ، فـكتب معاوية إلى مروان بن الحكم أن يؤدبهما ، وكانا تقاذفا ، فضرب ابن حسان ثمانين ، وضرب أخاه عشرين ، فقيل لابن حسان : قد أمكنك فى مروان ما تريد ، فأشِـد بذكره وارفعه إلى

معاوية ، فقال : والله إذن لأفصل وقد حدَّنى حد الرجال الأحرار وجعل أخاه كنصف عبد ، فأوجمه بهذا القول :

***

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد السادس والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الرجز]

١٦٦ — * وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

على أن دخول الكاف على الضمير شاذ فى الاستعمال ، لا فى القياس ؛ إذ القياس أن يدخل الكاف على الاسم ، ظاهراً كان أو مضمراً ، كسائر حروف الجر ، والبيت من أرجوزة للعجاج ، وقبله :

* خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا *

وهذا فى وصف حمار الوحش أراد أن يرد الماء مع أُتُنِه فرأى الصياد ، وفاعل « خلَّى » ضميرٌ ، وهو مضمن معنى جعل ، والذِّنابات : مفعوله الأول ، وشمالا : ظرف فى موضع المفعول الثانى ، والذنابات : جمع ذِنابة — بالكسر — وهو آخر الوادى ينتهى إليه السيل ، والكثب — بفتح الكاف والمثلثة — : القُرْب ، وأراد القريب ، وأم أوعال : قيل بالنصب معطوف على الذِّنابات ، وقيل مرفوع بالابتداء ، و« كها » الجار والمجرور فى موضع خبر المبتدأ ، و « أقرب » معطوف على مدخول الكاف ، وأم أوعال : هضبة فى ديار بنى تميم ، والهضبة : الجبل المنبسط على وجه الأرض ، وضمير « كها » للذِّنابات

وقد تكلمنا عليه بأبسط من هذا فى الشاهد السادس والثلاثين بعد الثمانمائة من شواهد شرح الكافية .

***



وَأنشد أيضاً بعده — وهو الشاهد السابع والستون بعد المائة — [من الطويل] :

١٦٧ — وَيُسْتَخْرَجَ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ

على أن دخول «أل» على الفعل شاذ مخالف للقياس والاستعمال ؛ إذ هى خاصة بالاسم ، وصوابه فيستخرج بالفاء السببية ، ونصبه بأن مضمرة بعدها ، و بالبناء للمفعول ، و« اليربوع » نائب الفاعل ، وهو دُوَيْبَّة تحفر الأرض ، وله جُحْرَان : أحدهما القاصعاء ، وهو الذى يدخل فيه ، وثانيهما النافقاء ، وهو الجحر الذى يكتمه ويظهر غيره ، وهو موضع يرققه ؛ فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه ؛ فانتفق : أى خرج ، والجحر — بضم الجيم — يطلق على مأوى اليربوع والضب والحية ، وقوله « بالشَّيحَة » رواه أبوعمرو الزاهدوغيره تبعا لابن الأعرابى « ذِى الشيحة » وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره ، ورد عليه أبو محمد الأعرابى فى «ضالَّة الأديب» : صوابه بالشيخة — بالخاء المعجمة — وهى رملة بيضاء فى بلاد بنى أسد وحنظلة ، وقوله « اليُتَقَصَّعُ » رواه الرياشى بالبناء للمفعول ، يقال : تَقَصَّعَ اليربوع دخل فى قاصعائه ؛ فيكون صفة للجحر ، وصلته محذوفة : أى من جحره الذى يتقصع فيه ، وروى بالبناء للفاعل ؛ فيكون صفة اليربوع ، ورواه أبو زيد فى نوادره « المتقصِّعُ » باسم المفعول ؛ فيكون من صفة اليربوع أيضاً ، لكن فيه حذف الصلة .

والبيت من أبيات شرحناها شرحا وافيا فى أول شاهد من شواهد شرح الكافية

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثامن والستون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الطويل]

١٦٨ — أيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنت أمْ أمُّ سَالِمِ

على أنه فصل بين الهمزتين بألف

قال سيبويه . « ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفا إذا التقتا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : أُخْشَيْنَانّ ؛ ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة ، قال ذو الرمة :

أيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ . . . . البيت » اهـ[1]

وبزيادة الألف يكون قوله « نَقَا آأَنْ » مفاعيلن ، جزءا سالما ، ويجوز أن تحقق الهمزتان بلا زيادة ألف فيكون قوله « نقاأأنْ » مفاعلن ، جزءا مقبوضا ، وأورده الشارح والزمخشري في المفصل تبعا لسيبويه بزيادة الألف ؛ لأنه معها يمتد الصوت ويكون جزءا سالما ، وهو أحسن ، وحملا على الأصل ؛ لأن الزحاف فرع ومراعاة الأصل أولى ؛ وأما البيت بعده فلا يستقيم إلا بإقحام الألف بين الهمزتين ، قال أبو علي في كتاب الشعر : فيه حذف خبر المبتدأ ، التقدير آأنتِ هي أمْ أمُّ سالم ، فان قلت : فما وجه هذه المعادلة ؟ وهل يجوز أن يشكل هذا عليه حتى يستفهم عنه ، وهو بندائه لها قد أثبت أنها ظبية الوَعْساء ؟ ألا ترى أنه لو نادى رجلا بما يوجب القذف لكان في ندائه له بذلك كالمخبر عنه ؟ فكذلك إذا قال : ياظبية الوعساء قد أثبتها ظبية للوَعْسَاء ، وإذا كان كذلك فلا وجه لمعادلته إياها بأم سالم حتى يصير كأنه قال : أيكما أمُّ سالم ؟ فالقول في ذلك أن المعنى على شدة المشابهة من هذه الظبية لأم سالم ؛ فكأنه أراد التبستما علي واشتبهتما ، حتى لا أفصل بينكما ؛ فالمعنى على هذا الذي ذكرناه شدة المشابهة ، لأنه ليس ظبية الوعساء من أم سالم . . . إلى آخر ما ذكره »

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة ، وقبله :

---

(١) انظر كتاب سيبويه في (حـ ٢ ص ١٦٨)

أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ ... لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالصَّرَائِمِ

و بعده :

هِيَ الشِّبْهُ إلاّ مِدْرَيَيْهَا وَأُذْنَهَا ... سَوَاءٌ وَإلاّ مَشْقَةً فِي الْقَوَائِمِ

وقوله « أقول لدَهْنَاوِية » أى : لظبية منسوبة إلى الدهناء ـ بالمد و بالقصر وهو موضع فى بلاد تميم ، والعوهج — بفتح العين المهملة وآخره جيم — : الطويلة العنق ، وَجَرَتْ : سنحت ، والعرفة — بضم العين المهملة و بالفاء — : القطعة المشرفة من الرمل ، والصرائم : قطع من الرمل ، جمع صَرِيمة ، وقوله «أيا ظَبْيَةَ الخ» هومقول القول ، و يروى «فيا ظبية» — بالفاء — وليس بالوجيه ، وَالوَعْسَاء : الرابية اللينة من الرمل ، ويقال : الوَعْسَاء : الأرض اللينة ذات الرمل ، والمكان أوْعَسُ ، و « جلاجل » بجيمين أولاهما مضمومة ، وروى بفتحها أيضا ، وروى «حُلاحِل» — بمهملتين أولاهما مضمومة — وهو اسم مكان ، والنقا : التل من الرمل ، وأم سالم : هى محبوبته ، وقوله « هى الشِّبه إلخ » المِدْرَى — بكسر الميم وسكون الدال المهملة — : القرن ، والمَشْقَةُ : الدِّقة ، يقال : فلان ممشوق الجسم : أى دقيق خفيف ، يقول : هى أشبه شىء بأم سالم إلا قرنيها وأذنيها ، و إلا حُموشة[1] فى قوائمها ، فأما العنق والعين والملاحة فهى شبيهة بها ، قال الأصمعى فى شرح ديوانه هنا : «يقال : إن مسعودا أخاه وهشاما عابا عليه كثرة تشبيهه المرأة بالظبية ، وقيلِهِ : إنها دقيقة القوائم ، وغير ذلك ، فقال هذه القصيدة ، واستثنى هذا الكلام فيها»

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد التاسع والستون بعد المائة — : [من الطويل]

---

(١) الحموشة : الدقة ، قال الشاعر يصف براغيث :

وَحُمْشِ الْقَوَائِمِ حُدْبِ الظُّهُورِ ... طَرَقْنَ بِلَيْلٍ فَأَرَّقْنَنِى



١٦٩ — حُزُقٍّ إذَا ماالنَّاسُ أبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أمْ قِرْدَا

لما تقدم قبله

والبيت أورده أبو زيد فى كتاب الهمز ، وقال : و بعض العرب يقول : يازيد ؛ آأعطيت فلانا ؟ فيفرق بين الهمزتين بالألف الساكنة ، و يحققهما ، قال الشاعر :

حُزُقٍّ إذَا ماالْقَوْمُ أبْدَوْا فُكَاهَةً . . . . البيت

وأورده ابن جنى فى سر الصناعة ، والزمخشرى فى المفصل

و «الحُزق» بضمتى الحاء المهملة والزاى المعجمة وتشديد القاف ، فسره أبو زيد بالقصير ، وكذا فى العباب . قال : وَالحُزُقُّ وَالحُزُقَّةُ القصير ، قال جامع بن عمرو بن مرخية الكلابى :

وَلَيْسَ بِحَوَّازٍ لِأَحْلَاسِ رَحْلِهِ وَمِزْوَدِهِ كَيْسًا مِنَ الرَّأْيِ أوْ زُهْدَا

حُزُقٌّ إذَا ما الْقَوْمُ . . . . البيت

ترقيص الرسول صلى الله عليه وسلم للحسن

وفى حديث النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يُرَقِّصُ الحسن أو الحسين رضى الله عنهما ، ويقول : حُزُقَّةٌ حُزُقَّهْ تَرَقَّ عَيْنَ بَقَّهْ ؛ فترقى الغلام حتى وضع قدميه على صدره عليه الصلاة والسلام ، قال ابن الأنبارى : حُزُقَّةٌ حُزُقَّهْ : معناها المداعبة والترقيص له ، وهى فى اللغة الضعيف الذى يقارب خَطْوَه من ضعف بدنه ؛ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ذلك لضعف كان فيه فى ذلك الوقت ، قال : وَالحُزُقَّةُ فى غير هذا الضَّيِّق [١] ، قالها الأصمعى ، وقال أبو عبيدة : الحزقة القصير العظيم البطن الذى إذا مشى أدار أليته ، ومعنى تَرَقَّ : أى اصعد ، عَيْنَ بَقَّهْ : أى

---

(١) قد أطلق الضيق فى عبارة الأصمعى هنا ، ولكن قيده صاحب اللسان فقال : « قال الأصمعى : رجل حزقة ، وهو الضيق الرأى من الرجال والنساء وأنشد بيت امرىء القيس :

وَأَعْجَبَنِي مَشْيُ الحُزُقَّةِ خَالِدٍ كَمَشْيِ أتَانٍ حُلِّئَتْ بِالمَنَاهِلِ

ياصغير العين ؛ لأن عين البقة نهاية فى الصغر » انتهى

وهذان البيتان من قصيدة لجامع المذكور أورد منها أبو محمد الأعرابى فى ضالة الأديب ثلاثة عشر بيتا وهى هذه :

تَعَالَى بِأَيْدٍ ذَارِعَاتٍ وَأَرْجُلٍ مُنَكَّبَةٍ زُوحٍ يَخِدْنَ بِنَا وَخْدَا
سَعَالِىَ لَيْلٍ مَاتَنَامُ وَكُلِّفَتْ عَشِيَّةَ خِمْسِ الْقَوْمِ هَاجِرَةً صَخْدَا
فَجِئْنَ بِأَغْبَاشٍ وَمَا نَزَلَ الْقَطَا قَرَامِيصَ مَأْوَاهُ وَكَانَ لَهَا وِرْدَا
وَجِئْنَ يُنَازِعْنَ الْأَزِمَّةَ مُقْدِماً مَحَاوِيقَ قَدْ لَاقَتْ مَلَاوِيحُهَا جَهْدَا
إِلَى طَامِيَاتٍ فَوْقَهَا الدِّمْنُ لَمْ تَجِدْ لَهُنَّ بِأَوْرَادٍ وَلَا حَاضِرٍ عَهْدَا
فَشَنَّ عَلَيْهَا فِى الْإِزَاءِ بِسُفْرَةٍ فَتًى مَاجِدٌ تَثْنِى صَحَابَاتُهُ حَمْدَا
كَأَنَّهُمُ أَرْبَابُهُ وَهْوَ خَيْرُهُمْ إِذَا فَزِعُوا يَوْماً وَأَوْرَاهُمُ زَنْدَا
وَأَجْدَرُهُمْ أَنْ يُعْمِلَ الْعِيسَ تَشْتَكِى مَنَاسِمُهَا فِى الْحَجِّ أَوْ قَائِداً وَفْدَا
خَفِيفٌ لَهُمْ فِى حَاجِهِمْ وَكَأَنَّمَا يَمُدُّونَ لِلْأَبْطَالِ ذَا لِبْدَةٍ وَرْدَا
إِذَا مَادَعَوْا لِلْخَيْرِ أَوْ لِحَقِيقَةٍ دَعَوْا رَعْشَنِيًّا لَمْ يَكُنْ خَالُهُ عَبْدَا
وَلَيْسَ بِحَوَّازٍ لِأَحْلَاسِ رَحْلِهِ وَمِزْوَدِهِ كَيْساً مِنَ الرَّأْىِ أَوْ زُهْدَا
حُزُقٍّ إِذَا مَاالْقَوْمُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَذَكَّرَ آإِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا
وَلَا هَجْرَعٍ سَمْجٍ إِذَا مَاتَ لَمْ تَجِدْ بِهِ قَوْمُهُ فِى النَّائِبَاتِ لَهُ فَقْدَا

وقوله «تَعَالَى بِأَيْدٍ» أى : تتعالى وترتفع الإبل بأيد ، ذارعات : أى مسرعات ، والذرع والتذريع : تحريك الذراعين فى المشى ، وَ « مُنَكَّبَةٍ » اسم فاعل من نكب تنكيبا ؛ إذا عدل عن الطريق ، ويقال : نَكَبَ عن الطريق يَنْكُبُ نكوبا ، بالتخفيف أيضا ، وزُوح : جمع أزْوَحَ ، وزوحاء ، من الزَّوَح — بفتحتين ومهملتين — وهو سعة فى الرجلين ، وهو أن تتباعد صدور القدمين وتتدانى الْعَقِبَانِ ، وَالْوَخْدُ — بالخاء المعجمة — : ضرب من سير الإبل ، وهو رمى القوائم



كمشى النعام ، وقوله « سَعَالِىَ لَيْلٍ » أى : كسعالى ليل ، شبه الإبل بالسِّعْلاة ، وهى أنثى الغول وأخبثها ، وأضافها إلى الليل لـكمال قوتها فيه ، و « كُلِّفَتْ » بالبناء المفعول ، وَالخِمْس — بالـكسر — هو أن ترد الإبل الماء يوما ولا ترد بعده إلا فى اليوم الخامس ؛ فيكون صبرها عن الماء ثلاثة أيام ، والهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأراد كُلِّفت سَيْرَ هاجرة ، والصَّخْد — بالصاد المهملة والخاء المعجمة — : مصدر بمعنى اسم الفاعل ، يقال : صَخَدَته الشمس ، من باب منع : أى أصابته وأحرقته ، وقوله « فجِئْن بأغباشٍ » : أى جاءت الإبل بأغباش جمعِ غَبَش — بفتحتين — وهو البقية من الليل ، ويقال : ظلمة آخر الليل ، والقطا أسبق الطير إلى الماء ، والقَرَامِيص : حُفَر صِغَار يستكنُّ فيها الإنسان من البرد ، الواحد قُرْموص ، والوِرْدُ — بالـكسر — : ورود الماء ، يريد أن الإبل سبقت القطا إلى الورد ، وقوله « وجئن ينازعن إلخ » أى يُجاذِبْن ، وَالأَزِمّة : جمع زِمام ، والمُقْدِم : اسم فاعل من أقدم إذا جدّ ، وهو المنازَعُ منه ، و « مَحَاوِيق » حال من فاعل ينازعن ، وهو جمع مَحُوقة — بالفتح — وهى التى دعكها السفر وأتعبها ، اسم مفعول من حاقه يَحُوقه حَوْقاً ، وهو الدلك والتمليس ، و « ملاويحها » فاعل لافت ؛ جمع مِلْواح — بالـكسر — وهى الشديدة العطش ، من لاحَ لَوْحا من باب نصر ؛ إذا عطش ، ولاحه السفر : أى غيره ، والجهد : المشقة ، وقوله « إلى طاميات » أى : جاءت الإبل إلى مياه طاميات : أى مرتفعات فى الأحواض ، من طما الماء يَطْمُو طُمُوًّا — بالطاء المهملة — إذا ارتفع وملأ النهر ، والدِّمْن — بكسر الدال — : البعر ، وماء متدمن ؛ إذا سقط فيه أبعار الإبل والغنم ، وَأَوْرَادٌ : جمع وِرْدٍ — بالـكسر — والورد هنا . القوم الذين يردون الماء ، والحاضر : المقيم ، يقال : على الماء حاضر ، وقوم حُضّار ؛ إذا حضروا المياه ، وقوله « فشَنَّ عَلَيْهَا » أى : على الإبل ، وَشَنَّ الماء على الشراب : أى فرّقه عليه ، والإِزاء — بكسر

الهمزة بعدها زاى معجمة والمد ــ : مصب الماء فى الحوض ، قال أبو زيد : هو صخرة ، وما جعلت وقاية على مصب الماء حين يفرغ الماء ، وَالسُّفْرة ــ بالضم ــ الجلدة التى يؤكل عليها الطعام ، و« فتى » فاعل شَنْ ، و « تُثْنِى » من الثناء وهو الذكر الجميل ، و« أرْبَابه » ساداته ، والمناسم : جمع مَنْسِم ــ كَمَجْلِس ــ : طرف خف البعير ، وحاجٌ : جمع حَاجَة ، و« يُعِدُّون » من أعدَّه لكذا : أى هيأه ، و « ذالِبْدَة » مفعوله ، أراد به الأسد ، واللبدة ــ بكسر اللام ــ وهو الشعر المتلبد بين كتفى الأسد ، قال صاحب الصحاح : الوَرْدُ : الذى يُشَمُّ ، و بلونه قيل للأسد وَرْد ، وللفرس وَرْد ، وقوله « إذا ما دَعَوْا إلخ » أراد إذا دعا القوم لبذل الخير أو لحماية حقيقة ، وأراد به من يحق عليه حمايته من عشيرة وغيرها ، والرعشى : المسرع ، وقوله « وليس بِحَوَّازِ إلخ » هو مبالغة حائز ، من حاز الشىء ؛ إذا جمعه ، والأحْلاس : جمع حِلْس ــ بالكسر ــ : أثاث البيت ، والرَّحْلُ : المنزل والمأوى ، ومِزْوَدِهِ معطوف على أحلاس ، وَالمِزْود ــ بالكسر ــ : ما يجعل فيه الزاد ، وهو طعام السفر ، وكَيْساً : مفعول لأجله : أى لا يحوز : إمّا لكيسه و إما لزهده ، وَالكَيْسُ : الكياسة ، وهى خلاف الْحُمْقِ ، وقوله « حزق » بالجر صفة لحوَّاز ، والفُكاهة ــ بالضم ــ المزاح وانبساط النفس ، يقول : هو ليس ممن إذا تمازح القوم تفكر أيَعْنُونه ويريدونه أم يعنون القِرْدَ لشبهه به ، فيشتبه عليه الأمر ، وقوله « ولا هِجْرَعِ » بالجر معطوف على حُزُقٍ ، والهِجْرَعِ بكسر الهاء والراء [1] وسكون الجيم بينهما ، وهو الطويل ، و « تَمْج » صفته من السماجة ؛ أى : ليس بطويل قبيح ، وقوله « إذا مات إلخ » يقول : هو ليس ممن لا يبكى عليه قومه فى الشدائد بعد موته ، بل يبكون عليه ؛ لأنه يدفع عنهم نوائب الدهر .

---

(١) هجرع : فيها لغتان حكاهما صاحب القاموس : إحداهما كدرهم ، والثانية كجعفر ، وليس فيها كسر الراء كما يتوهم من عبارة المؤلف



الإعلال

أنشد فيه — وهو الشاهد السبعون بعد المائة — : [من الوافر]

١٧٠ — * أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا *

على أنه قد يُعل باب فَعِلَ من العيوب ، فإن عارت أصله عَوِرت ـ بكسر الواو ـ فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهو قليل ، والكثير عَوِرَ يعْوَرُ ؛ لأنه فى معنى اعْوَرَّ يعورُّ ؛ فلما كان اعْوَرَّ لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو صحت العين فى عَوِرَ وَحَوِل ونحوهما ؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناها ؛ فجعلت صحة العين فى فَعِلَ أمارة لأنه فى معنى افْعلّ

قال سيبويه : لم يَذْهب به مذهبَ افْعَلّ ؛ فكأنه قال : عارت تعْوَرُ ، ومن قال هكذا فالقياس أن يقول : أعار الله عينه ، وقد رواه صاحب الصحاح ـ وتبعه صاحب العباب ـ بالعين المهملة والغين المعجمة ، ومعنى عارت عينه صارت عوراء ، وقالا فى المعجمة : وغارت عينه تغُور غَوْرا وغُؤورا : دخلت فى الرأس ، وغارت تغار لغة فيه ، وصدره عنده :

* وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّى *

أى : رب سائلة

وأنشده ابن قتيبة فى أدب الكاتب :

* تُسَائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ *

على أن الباء بمعنى عن

قال الجواليقى فى شرحه : « عمرو بن أحمر من باهلة ، وهو أحد عُوران قيس ، وهم خمسة شعراء : تَميم بنُ أُبَىّ بن مقبل ، والراعى ، والشماخ ، وحميد بن ثور ، وابن أحمر ، يقول : تسائل هذه المرأة عن ابن أحمر أصارت عينه عوراء أم لم تَعْوَرّ ؟ يقال : عارت العين و عُرْتُها أنا وعوَّرتها ، ويروى تِعَارَا ـ بفتح التاء

وكسرها – وهى لغة فيما كان مثله ، وأراد تعَارَنْ بالنون الخفيفة – التى للتأكيد فأبدل منها ألفا لينه للوقف » انتهى .

وروى ابن دريد صدره فى الجمهرة

* ورُبَّتَ سائِلٍ عَنِّى حَفِىٍّ *

قال : وربما قالوا : ربت فى معنى رُبَّ ، وأنشد البيت

و« الحفى » بالحاء المهملة والفاء : المستقصى فى السؤال

عمرو بن أحمر ومخشى

وقال ابن السِّيد فى شرح أدب الكاتب : « هذا البيت لعمرو بن أحمر ، وهذا من الشعر الذى يدل على قائله ، ويغنى عن ذكره ، ووقع فى شعره : ورُبَّتَ سائِلٍ عَنِّى حَفِىٍّ ، وهو الصحيح ؛ لأنه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير من قوله : تُسائِل ، ولعل الذى ذكر ابن قتيبة رواية ثانية مخالفة للرواية التى وقعت إلينا من هذا الشعر ، وبعد هذا البيت :

فَإِنْ تَفْرَحْ بِمَا لاَقَيْتُ قَوْمِى   لِئَامُهُمُ فَلَمْ أُكْثِرْ حِوَارَا

والحوار – بالحاء المهملة – : مصدر حاورته فى الأمر إذا راجعته فيه ، يقول : لم أكثر مراجعة من سُرَّ بذلك من قومى ، ولا أعنفه فى سروره لما أصابنى ، وكان رماه رجل يقال له مَخْشِىٌّ بسهم ففقأ عينه ، وفى ذلك يقول : [من البسيط]

شَلَّتْ أَنَامِلُ مَخْشِىٍّ فَلاَ جَبَرَتْ   وَلاَ اسْتَعَانَ بِضَاحِى كَفِّهِ أَبَدَا

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصًا حَشْراً فَشَبْرَقَهَا   وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الإِثْمِدَ القَرِدَا

أَعْشُو بِعَيْنٍ وَأُخْرَى قَدْ أَضَرَّ بِهَا   رَيْبُ الزَّمَانِ فَأَمْسَى ضَوْءُهَا خَمِدَا

وقوله « أم لم تعارا » قياسه أن يقول : أم لم تعَرْ كَلَمْ تخف ، ولكنه أراد النون الخفيفة » انتهى كلامه

واورده ابن عصفور فى الضرائر قال : « ومنها ردّ حرفِ العلة المحذوف لالتقاء

الساكنين اعتدادا بتحريك الساكن الذى حذف من أجله وإن كان تحريكه عارضا ، كقوله :

* أعارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعَارَا *

كان الوجه لم تَعَرْ ؛ إلا أنه اضطر فرد حرف العلة المحذوف واعتد بتحريك الآخر وإن كان عارضا ، ألا ترى أن الراء من تَعارا إنما حركت لأجل النون الخفيفة المبدل منها الألف ؟ والأصل لم تعَرَنْ ، ولحقت النون الخفيفة الفعل المنفى بلم كما لحقته فى قول الآخر :

* يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا * »

انتهى

ولم يتصل خبرُ عوَرِ عينه بسهم إلى بعض فضلاء العجم فقال فى شرح أبيات المفصل : « وأراد بعُوُور العين ماهو سببه ، وهو الهزال والنحافة ، فسألتْ عنه أنحُفَ جسمه وضعف بعدى أم هو على حاله ؟ » هذا كلامه ، وظن أن هذا الكلام من التغزل ، وأجْحف ابن المستوفى وظن أن عينيه عوِرتا فحمل عارت عينه على الواحدة وتَعارا على العينين ، واعتذر للإفراد أولا بأن كل شىء لايخلو عن قرين يجوز أن يُعَبَّر [فيه] بالواحد عن الاثنين ، فالألف فى « تعارا » على قوله ضمير تثنية ، والجزم بحذف النون ، وتندفع الضرورتان عنه برد الألف والتوكيدِ مع لم ، لكنه خلاف الواقع

وعمرو بن أحمر شاعر مخضرم إسلامى قد ترجمناه فى الشاهد الستين بعد الأربعمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد الجاربردى هنا ــ وهو الشاهد الواحد والسبعون بعد المائة ــ : [من الرجز]

١٧١ — أىُّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا

على أن القياس عليهِنّ وعلَيْها ؛ لكن لغة أهل اليمن قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا ، وهذا الشعر من كلامهم

كذا أوردهما الجوهرى فى الصحاح ، وهما من رجز أورده أبو زيد فى نوادره نقلناه وشرحناه فى الشاهد الثامن عشر بعد الخمسمائة من شواهد شرح الكافية

وقوله «أىّ قَلوصِ راكبٍ » بإضافة قلوص إلى راكب ، و«أى» استفهاميه تعجبية ، وقد اكتسبت التأنيث من قلوص ، ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثا ، و « أى » منصوب ، من باب الاشتغال ، ويجوز رفعه على الابتداء ، والقلوص — بفتح القاف — : الناقة الشابة ، وطاروا : أسرعوا

* * *

وانشد بعده : [من المنسرح]

نستوقد النَّبْل بالحضيض وَنَصْـــطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى الْكَرَمِ

وتقدم شرحه فى الشاهد التاسع عشر من هذا الكتاب

* * *

وانشد بعده — وهو الشاهد الثانى والسبعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من مجزوء الكامل]

١٧٢ — عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ

جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشَمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَهْ

على أنه أدغم المثلان جوازاً فى عَيُّوا

قال سيبويه : « وقد قال بعضهم : حَيُّوا وعَيُّوا لَمَّا رأوها فى الواحد والاثنين والمؤنث ، إذا قالوا : حَيَّتِ المرأة ، بمنزلة المضاعف من غير الياء ، أجروا الجمع على ذلك ، قال الشاعر :

* عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ . . . . البيت [1] * »

(١) انظر الكتاب (ح ٢ ص ٣٨٧)

قال الأعلم : « الشاهد فيه إدغام عَيُّوا وجَعْلُه كالمضاعف الصحيح السالم من الإعلال والحذف ؛ لإدغامه »

عبيد بن الابرص وحجر وبنو أسد

والبيتان من قصيدة لعَبيد بن الأبرص الأسَدى خاطب بها حُجْرًا أبا امرىء القيس ، واستعطفه لبنى أسد ، وذلك أن حجرا كان يأخذ منهم إتاوة فمنعوه إياها فأمر بقتلهم بالعصى ؛ فلذلك سموا عَبيد العَصَى ، ونفى من نفى منهم إلى تهامة ، وأمسك منهم عمرو بن مسعود وعَبيدبن الأبرص وحلف أن لايساكنوه ، فلما خاطبه بها رق لهم حجر ، وأمر برجوعهم إلى منازلهم ؛ فاضطغنوا عليه مافعل بهم فقتلوه ، وأولها :

يَاعَيْنُ مَا فَابْكِي بَنِي أَسَدٍ هُمُ أَهْلُ النَّدَامَهْ (١)
أَهْلُ الْقِبَابِ الْحُمْرِ وَالنَّعَمِ الْمُؤَبَّلِ وَالْمُدَامَهْ
وَذَوُو الْجِيَادِ الْجُرْدِ وَالْأَسَلِ الْمُثَقَّفَةِ الْمُقَامَهْ (٢)
حِلاًّ أَبَيْتَ اللَّعْنَ حِلاًّ إِنَّ فِيمَا قُلْتَ آمَهْ
فِي كُلِّ وَادٍ بَيْنَ يَثْرِبَ فَالْقُصُورِ إِلَى الْيَمَامَهْ
تَطْرِيبُ عَانٍ أَوْ صِيَاحُ مُحَرَّقٍ وَزُقَاءُ هَامَهْ (٣)
وَمَنَعْتَهُمْ نَجْدًا فَقَدْ حَلُّوا عَلَى وَجَلٍ تِهَامَهْ
عَيُّوا بِأَمْرِهِمُ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ (٤)
جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشَمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَهْ

---

(١) رواية الأغانى

« يَاعَيْنُ فَابْكِي مابنى »

(٢) رواية الأغانى « وذوى الجياد »

(٣) رواية الأغانى « أوصوت هامه » (٤) رواية الأغانى

« بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا بَرِمَتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَهْ »

فَنَمَتْ بِهَا فِي رَأْسِ شَا هِقَةٍ عَلَى فَرْعِ الْبَشَامَهْ
إِمَّا تَرَ كْتَ تَرَكْتَ عَفْـوًا أَوْ قَتَلْتَ فَلاَ مَلاَمَهْ
أَنْتَ الْمَلِيكُ عَلَيْهِمِ وَهُمُ الْعَبِيدُ إِلَى الْقِيَامَهْ
ذَلُّوا وَأَعْطَوْكَ الْقِيَا دَ كَذُلِّ أَدْبَرَ ذِي حَزَامَهْ(١)

قوله « ياعين مافابكى » ما : زائدة ، والنعم : المال الراعى ، وهو جمع لاواحد له من لفظه ، وأكثر مايقع على الأبل ، قال أبوعبيد : النعم : الجمال فقط ، وقيل : الإبل خاصة (٢) ، يؤنث ويذكر ، وهو هنا مذكر لوصفه بالمؤبَّل ، باسم المفعول ، ومعناه المُقْتَنَى ، يقال : أَبَّلَ الرجل تأبيلا : أى اتخذ إبلا واقتناها ، والأَسل : القنا ، والتثقيف : التعديل ، والمقامة : اسم مفعول من أقام الشىء بمعنى عدَّله وسواه ، وفى العباب : يقال : حِلاًّ : أى استثْنِ ، وياحالف اذكر حِلاًّ ، قال عَبيد بن الأبرص لأبى امرىء القيس ـ وحلف أن لايسا كنوه ـ :

حِلاًّ أَبَيْتَ اللَّعْنَ . . . . . البيت

و « آمه » وفيه أيضا فى مادة (أوم) : الآمة العيب ، وأنشد البيت أيضا ، وطرَّب تطريبا : أى مَدَّ صوته ، والعانى : الأسير ، والزُّقاءُ ـ بضم الزاى المعجمة بعدها قاف — : صياح الديك ونحوه ، و « الهامة » تزعم العرب أن روح القتيل الذى لم يُدْرك بثأره تصير هامة — وهو من طيور الليل — فتزقو تقول : اسقونى اسقونى (٣) ؛ فاذا أدرك بثأره طارت ، وقوله « عَيّوا بأمرهم » الضمير لبنى أسد ،

---

(١) فسر المؤلف الحزامة على أنها بالحاء المهملة مفتوحة ، والذى فى الأغانى :

ذَلُّوا بِسَوْطِكَ مِثْلَمَا ذَلَّ الْأُشَيْقِرُ ذِى الْخِزَامَهْ

والخزامة ـ بكسر الخاء المعجمة ـ : برة تجعل فى أنف البعير ليذلّ ويقاد

(٢) هذا مقابل لقول لم يذكر ، وهو : النعم يطلق على الأبل والبقر والغنم

(٣) قال ذو الأصبع العدوانى :

يَاعَمْرُو إِلاَّ تَدَعْ شَتْمِى وَمَنْقَصَتِى أَضْرِبْكَ حَتَّى تَقُولَ الْهَامَةُ اسْقُونِى



وفى الصحاح : يقال : عَىَّ بأمره وعَيِيَ إذا لم يهتد لوجهه ، والإدغام أكثر ، وأنشد البيت ، والنشم — بفتح النون والشين المعجمة — : شجر يتخذ منه القِسِيُّ ، والثمام — بضم المثلثة — : نبت ضعيف له خوص أوشبيه بالخصوص ، وربما حُشِيَ به وسد به خَصاص البيوت ، الواحدة ثمامة

قال ابن السِّيد فى شرح أبيات أدب الكاتب : « أصحاب المعانى يقولون : إنه أراد جعلت لها عودين : عودا من نشم ، وآخر من ثمامة ؛ فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه ؛ فقوله : وآخر ؛ على هذا التأويل ليس معطوفا على عودين ؛ لأنك إن عطفته عليهما كانت ثلاثة ، وانما هو معطوف على الموصوف الذى حذف وقامت صفته مَقامه ؛ فهو مردود على موضع المجرور ، وهذا قبيح فى العربية ؛ لأن إقامة الصفة مُقام الموصوف إنما يحسن فى الصفات المحضة ؛ فإذا لم تكن محضة وكانت شيئا ينوب مناب الصفة من مجرور أوجملة أو فعل لم يجز إقامتها مقام الموصوف ؛ لايجوز جاءنى من بنى تميم وأنت تريد رجل من بنى تميم ، وقد جاء شىء قليل من ذلك فى الشعر ، وأما تشبيه أمر بنى أسد بأمر الحمامة فتلخيصه أنه ضرب النشم مثلا لذوى الحزم وصحة التدبير ، وضرب الثُّمام مثلا لذوى العجز والتقصير ؛ فأراد أن ذوى العجز منهم شاركوا ذوى الحزم فى آرائهم فأفسدوا عليهم تدبيرهم ؛ فلم يقدر الحكماء على إصلاح ماجناه السفهاء ، كما أن الثمام لما خالط النشم فى بنيان العُش فسد العُش وسقط ؛ لوهن الثمام وضعفه ، ولم يقدر النشم على إمساكه بشدته وقوته » هذا كلامه

وفيه نظر من وجهين : أما أولا : فلأنه لاضرورة فى تخريجه على الضرورة ، ولامانع فى المعنى من عطف « آخرَ » على عودين ؛ إذ المراد جعلت عشها من هذين الجنسين : النشم ، والثمامة : سواء كان أحدهما أكثر من الآخر أم لا ، وليس المراد أنها لم تجعله سوى عودين لعدم ؛ إمكانه بديهة ، والمراد من العدد القلة لاظاهره ،

وأما ثانيا : فلأنه ليس معنى التشبيه على ماذكره ، وإنما المراد من تشبيههم بها عدم الاهتداء لصلاح الحال

قال الأعلم : « وصف خُرْق قومه وعجزهم عن أمرهم ، وضرب لهم مثلا بخُرْق الحمامة وتفريطها فى التمهيد لعشها ؛ لأنها لا تتخذ عشها إلا من كُسَار العيدان ؛ فربما طارت عنها فتفرق عشها وسقطت البيضة فانكسرت ، ولذلك قالوا فى المثل : أَخْرَقُ مِنْ حَمامة ، وقد بين خُرْقها فى بيت بعده ، وهو : جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ . . . البيت : أى : جعلت لها مهادا من هذين الصنفين من الشجر ، ولم يرد عودين فقط ولا ثلاثة كما يتأول بعضهم ؛ لأن ذلك غير ممكن » انتهى .

واستدل ابن يَسْعُون والصِّقِلِّيّ وجماعة ممن شرح أبيات الإيضاح الفارسىّ على أنه لا بد من حذف الموصوف بأن العرب فيما زعموا لا تقول : ما رأيت رجلين وآخر ، لأن آخَرَ إنما يقابل به ما قبله من جنسه : من إفراد أو تثنية أو جمع ؛ فلزم لذلك أن يكون التقدير عُودا من نشمٍ وآخَرَ من ثُمامة ، حتى يكون قد قابل مفردا بمفرد ، وهو الذى ذكروا من أنه إنما يكون على وفق ماقبله من إفراد أو تثنية أو جمع ، هذا ماقالوه ، وهو ليس بصحيح ؛ بدليل قول ربيعة بن مُكَدَّم : [من الكامل]

* ولَقَدْ شَفَعْتُهُمَا بآخَرَ ثَالِثٍ (١) *

ألا ترى أنه قابل بآخر اثنين ؟ وقولُ أبى حية : [من البسيط]

وَكُنتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً
فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

---

(١) هذا صدر بيت لربيعة بن مكدم ، وعجزه قوله :

* وَأَبَى الفِرَارَ لِيَ الغَدَاةَ تَكَرُّمِي *

وقول امرىء القيس : [من الطويل]

فَوَالَى ثَلَاثًا وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا وَغَادَرْتُ أُخْرَى فِي قَنَاةٍ رَفِيضِ

وقول أبى ذؤيب : [من الطويل]

فَأَبْلِغْ لَدَيْكَ مَعْقِلَ بْنَ خُوَيْلِدٍ مَآلِكَ تُهْدِيهَا إِلَيْهِ هُدَاتُهَا

عَلَى إِثْرِ أُخْرَى قَبْلَ ذَلِكَ قَدْ أَتَتْ إِلَيْنَا فَجَاءَتْ مُقْشَعِرًّا شَوَاتُهَا

المآلك : الرسائل ، والشَّواة : جلدة الرأس ، وهى أول مايقشعر من الإنسان إذا فزع ، وهذا مثل ، ألا ترى أن أخرى فى البيت مفردة مع أن ما قبلها ليس كذلك ؟ وأما ما ذكروه من أن آخَرَ إنما يقابل به ما قبله من جنسه فأنهم يمنون به أن يكون الاسم الموصوف بآخر فى اللفظ والتقدير يصح وقوعه على التقدير الذى قوبل بآخر على جهة التواطىء ، نحو جاءنى زيد ورجل آخَرُ ، وكذلك جاءنى زيد وآخَرُ ؛ لأن التقدير ورجل آخَرُ ، وكذلك جاءنى زيد وأخرى ، تريد ونسمةٌ أخرى ، فكذلك اشتريت فرسا ومركوبًا آخَرَ وأنت تريد بالمركوب جملا ؛ لأن المركوب يصح وقوعه على الفرس والجمل على جهة التواطىء ، وامتنع رأيت المشترِيَ والمشترِيَ الآخر تريد بأحدهما الكوكب وبالآخرِ عاقِدَ البيع ، وإذا قوبل بآخر ما هو من جنسه فهل يشترط مع صحة وقوعه عليهما اتفاقهما فى التذكير ؟ فيه خلاف : ذهب المبرد إلى أنه غير شرط ، والصحيح أنه شرط ، تقول : أتتنى جاريتك وامرأة أخرى ، فإن قلت أتتنى جاريتك ورجل آخَرُ لم يجز ، وكذلك لو قلت أتانى أخوك وامرأة أخرى ، وإن قلت أتانى أخوك وإنسان آخَرُ جاز إن قصدت بالإنسان المرأة ، وكذا جاءنى أخوك وإنسان آخَرُ إن أريد بالإنسان الرجل ، وهذ الذى ذكروه من أن آخر يقابل به ما قبله من جنسه هو المختار ، وقد يستعملونه من غير أن يتقدمه شىء من جنسه ، وزعم أبو الحسن فى الكبير له : أن ذلك لا يجوز إلا فى الشعر ؛ فقال : لو قلت جاءنى

آخر من غير أن يتكلم قبله بشىء لم يجز ، ولو قلت : أكلت رغيفا وهذا قميص آخر لم يحسن ، ثم قال : وهذا جائز فى الشعر كقول ، أم الضحاك : [من الطويل]

فَقَالُوا شِفَاءُ الْحُبِّ حُبٌّ يُزِيلُهُ   مِنَ آخَرَ أَوْ نَأْىٌ طَوِيلٌ عَلَى هَجْرِ

أى من محبوب آخر ، ولم يتقدم ذكر المحبوب ، وإنما ذكر الحب الدال عليه ، وأحسن من ذلك قوله : [من الوافر]

إِذَا نَادَى مُنَادٍ بِاسْمِ أُخْرَى   عَلَى اسْمِكِ سَرَّنِى ذَاكِ النِّدَاءُ

لأن أخرى ، وإن لم يتقدم قبلها فى اللفظ شىء من جنسها فقد تقدم فى النية ؛ لأنه أراد إذا نادى مناد على اسمك باسم أخرى

وروى جماعة :

جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ   ضَعَةٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَهْ

والضَّعة — بفتح الضاد المعجمة بعدها عين مهملة — : شجر من الحَمْض ، يقال : ناقة واضعة للتى ترعاها ، ونوق واضعات ، قال ابن حبيب فى أمثاله التى على أفعَلُ مِنْ كَذَا : « يقال : هُوَ أَخْرَقُ مِنْ حَمَامة ، وذلك أنها تجىء إلى الغصن فى الشجرة فتبنى عليه عشا وتستودعه بيضها ، قال عَبِيد بن الأبرص :

جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ   ضَعَةٍ . . . . . الخ

والضعة : شبيه بالأَسَل ، والثُّمام : فوق الذراع شبيه بالأسل وليس به ، وروى الْخُوَارَزْمى : عُودَيْنِ مِنْ نَشَمٍ » هذا كلامه

قال ابن المستوفى : رواية ضعة أجود ؛ لضعف شجره وإن جاز النشم ، وقالوا : أحمق من حمامة ؛ لأنها تعشُّ بثلاثة أعواد فى مهب الريح وبيضها أضيع شىء ، وقال ابن السيرافى :

« وَضَعَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ   ضَعَةٍ . . . . . الخ

يريد أنهم لم يتوجهوا للخلاص مما وقعوا فيه ، وإنما جعلهم كالحمامة لأن فيها خرقا ، وهى قليلة الحيلة ، ويقال فى الأمثال : هُوَ أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَةَ ؛ وذلك

لأنها تبيض فى شر المواضع وأخوفها على البيض ؛ فان اشتدت الريح وتحركت الشجرة سقط بيضها ، والضعة : ضرب من الشجر » انتهى .

وقوله « فنَمَت بها » أى : بالبيضة ، والنُّمُوّ معروف ، وأراد فى رأس شجرة شاهقة : أى عالية ، والفرع : الغصن ، والبشامه : شجرة طيبة الريح يستاك بعيدانها ، وقوله « كذُلّ ادبَر ذى حَزَامَة » الأدْبر : وصف بمعنى المدبر من الإدبار ضد الإقبال ، والحَزَامة — بالفتح — : مصدر حَزُمَ الرجل — بالضم — حزامة فهو حازم ، والحزم : ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة

وعَبيد بن الأبرص — بفتح العين وكسر الموحدة — شاعر جاهلى ترجمناه فى الشاهد السادس عشر بعد المائة من شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الثالث والسبعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه ـ : [من الطويل]

١٧٣ ـ وَ كُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ
حَيُوا بَعْدَ مَامَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

على أنه مَنْ أظهر فى حَيِى ولم يدغم قال فى الجمع حَيُوا كَخَشُوا مخففا كما فى البيت ، وأصلهما حَيِيُوا وخَشِيُوا ، نقلت ضمة الياء الثانية إلى الياء الأولى بعد حذف كسرتها ؛ فاجتمع ساكنان : الياء الثانية والواو فحذفت الياء ؛ فصار حَيُوا وخَشُوا

قال سيبويه : « فاذا قلت : فَعَلُوا وأُفْعِلُوا قلت : حَيُوا وأُحْيُوا ؛ لأنك قد تحذفها فى خَشُوا وأُخْشُوا ، قال الشاعر :

* وكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ . . . . البيت * »

وقال ابن السراج فى الأصول : « فاذا قلت : فَعَلُوا وَأُفْعِلُوا قلت : حَيُوا كما تقول : خَشُوا ، فتذهب الياء ؛ لأن حركتها قد زالت كما زالت فى ضربوا ، فتحذف لالتقاء الساكنين ولا تحرك بالضم ؛ لثقل الضمة فى الياء ، واحْيُوا مثل

اخْشَوْا » وأنشد البيت أيضا .

وقداشتهر رواية البيت بكُنَّا حَسِبْنَاهم ، واستشهد به جماعة كذا ، وصوابه :
وَحَتَّى حَسِبْنَاهُمْ ، وفيه شاهد آخر وهو جمع فاعلٍ الوصفى على فَوَاعل

وهو آخر أبيات أربعة لأبى حُزابة أوردها الأصبهانى فى الأغانى ، قال :
«أخبرنى الحسن بن على قال : حدثنى هارون بن محمد بن عبدالملك قال : حدثنى
محمد بن الهيثم الشامى قال : حدثنى عمى أبو فراس عن العُذْرى قال : دخل أبو حُزابة
على عُمَارة بن تميم ومحمد بن الحجاج وقد قدما سجستان لحرب عبدالرحمن بن محمد
بن الأشعث ، وكان عبد الرحمن لما قدماها هَرَب ولم يبق بسجستان من أصحابه
إلا نحو سبعمائة رجل من بنى تميم كانوامقيمين بها ؛ فقال لهما أبوحُزابة : إن الرجل
قد هرب منكما ولم يبق من أصحابه أحد ، وإنما بسجستان من كان بها من بنى
تميم قبل قدومه ، فقالا له : ما لهم عندنا أمان ؛ لأنهم قد كانوا مع ابن الأشعث
وخلعوا الطاعة ؛ فقال ما خلعوها ولكنه ورد عليهم فى جمع عظيم لم يكن لهم بدفعه
طاقة ؛ فلم يجيباه إلى ما أراد ، وعاد إلى قومه وحاصرهم أهل الشام فاستقتلت بنو تميم ؛
فكانوا يخرجون إليهم فى كل يوم فيدافعونهم ويكبسونهم بالليل ، وينهبون
أطرافهم حتى ضَجِروا بذلك ؛ فلما رأى عُمَارة فعلهم صالحهم وخرجوا إليه ؛ فلما
رأى قلتهم قال : أما كنتم إلا ما أرى ؟ قالوا : لا ، فإن شئت أن نقيلك الصلح أقلناك
وعدنا للحرب ، فقال : أنا غنىّ عن ذلك ، فأمَّنهم ؛ فقال أبو حزابة فى ذلك :

أبوحزابة وعمارة ابن تميم

فَلِلّٰهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ فَوَارِسٍ ... أَكَرَّ عَلَى الْمَكْرُوهِ مِنْهُمْ وَأَصْبَرَا
وَأَكْرَمَ لَوْ لَاقَوْا سَدَادًا مُقَارِبًا ... وَلَكِنْ لَقُوا طَمًّا مِنَ الْبَحْرِ أَخْضَرَا
فَمَا بَرِحُوا حَتَّى أَعَضُّوا سُيُوفَهُمْ ... ذُرَى الْهَامِ مِنْهُمْ وَالْحَدِيدَ الْمُسَمَّرَا
وَحَتَّى حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ ... حَيُوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا»

انتهى ما أورده الأصبهانى

و « كهمس » على وزن جعفر ؛ قال صاحب الصحاح : الكَهْمَسُ : القصير ، وكهمس : أبو حى من العرب ، وأنشد هذا البيت بلفظ « وكنا حسبناهم » ، وكذا قال صاحب العباب ، قال ابن برى فى أماليه على الصحاح : « البيت لمودود العنبرى ، وقيل لأبى خُزابة الوليد بن حنيفة ، وكَهْمَسٌ هذا هو كهمس ابن طَلْق الصريمِىّ ، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مِرْداس ، وكانت الخوارج وقعت بأسلم بن زُرْعة الكلابى ، وهم فى أربعين رجلا وهو فى ألفى رجل ؛ فقتلت قطعة من أصحابه وانهزم إلى البصرة ؛ فقال مودود هذا الشعر فى قوم من بنى تميم فيهم شدة ، وكانت لهم وقعة بسجستان ؛ فشبههم فى شدتهم بالخوارج الذين كان فيهم كهمس ابن طلق ، وقوله « حيوا » يعنى الخوارج أصحاب كهمس : أى كأن هؤلاء القوم أصحاب كهمس فى شدتهم وقوتهم ونصرتهم ، وأنشد الأبيات قبله

وعلم من هذا أن كهمسا فى البيت ليس أبا حى من العرب وإنما هو أحد الخوارج من أصحاب بلال بن مرداس الخارجى

مرداس وكهمس وابن زياد

قال المبرد فى الكامل : « وكان مرداس أبو بلال بن حُدَير — وهو أحد بنى ربيعة ابن حنظلة — يعظمه الخوارج وكان مجتهدا كثير الصواب فى لفظه ، وكان مِرْداس قد شهد صِفِّين مع على بن أبى طالب رضى الله عنه وأنكر التحكيم ، وشهد النَّهْرَوان ، ونجا فيمن نجا ، وكان حبسه ابن زياد بن أبيه فلما خرج من حبس ابن زياد ورأى جِدًّا ابن زياد فى طلب الشُّرَاة عزم على الخروج ؛ فاجتمع إليه أصحابه زهاء ثلاثين رجلا ، منهم حُرَيث ابن حَجَل ، وكَهْمَسُ بن طلق الصَّرِيمِىُّ ، فأرادوا أن يولوا أمرهم حُرَيثا فأبى ؛ فولوا أمرهم مِرْداسا ، فلما مضى بأصحابه لقيه عبد الله بن رَباح الأنصارى — وكان له صديقا — فقال له : ياأخى أين تريد ؟ فقال : أريد أن أهْرُب بدينى وأديان أصحابى من أحكام هؤلاء الجورة ، فقال له : أعَلِمَ بكم أحد ؟ قال : لا ، قال : فارجع ، قال : أوَتخاف عَلَىَّ مكروها ؟ قال : نعم ، وأن يؤتى بك ، قال : فلا



تخف ؛ فإنى لا أجرد سيفا ولا أخيف أحدا ولا أقاتل إلا من قاتلنى ، ثم مضى حتى نزل آسَكَ ، وهو ما بين رامَهُرْمُزَ وأرَّجان ، فمر به مال يُحمل لابن زياد — وقد قارب أصحابه الأربعين — فحط ذلك المال فأخذ منه عطاءه وأعْطِيَةَ أصحابه ورد الباقى على الرسل ، وقال : قولوا لصاحبكم : إنما أخذنا أعطيتنا ؛ فجهز عبيدالله بن زياد أسلم بن زُرْعة فى أسْرع وقت ؛ فلما صار إليهم أسلمُ صاح بهم أبوبلال : اتق الله يا أسلم ؛ فإنا لا نريدقتالا ، فما الذى تريده ؟ قال : أريد أن أردكم إلى ابن زياد ، قال مِرداس : إذاً يقتلنا ، قال وإن قتلكم ؟ قال تَشركُهُ فى دمائنا ، قال : إنى أدين بأنه محق وأنكم مبطلون ، فصاح به حُرَيْثُ ابنُ حَجَل : أهو محق وهو يطيع الفَجَرَة — وهوأحدهم — ويقتل بالظنة ويخص بالفىء ويجور فى الحكم ؟ ثم حملوا عليه حملة رجل واحد فانهزم هو وأصحابه من غير قتال ؛ فلما ورد على ابن زياد غضب عليه ، وقال : ويلك ، أتمضى فى ألفين فتنهزم لحملة أربعين ؟ ثم ندب ابنُ زياد لهم الناسَ فاختار عَبَّادَ بن أخضرفوجهه فى أربعة آلاف والتقوا بهم فى يوم جمعة ، فلم يزالوا يجتلدون حتى جاء وقت الصلاة ؛ فناداهم أبوبلال : ياقومهذا وقت الصلاة ، فوادعونا حتى نصلى وتصلوا ، قالوا : لك ذلك ، فرمى القومْ أجمعون بأسلحتهم وعمدوا للصلاة ؛ فأسرع عَبّاد ومن معه - والحرورية مبطئون ؛ فهم من بين راكع وساجد وقائم فى الصلاة وقاعد - حتى مال عليهم عباد ومن معه فقتلوهم جميعا ، وكان فيهم كَهمسٌ ، روى أنه كان من أبر النـاس بأمه فقال لها يوما : يا أُمَّهْ لولا مكانك لخرجت ، فقالت : يا بُنَىَّ قد وهبتك لله ؛ فخرج مع مرداس فقتل وصُلب » هذا ما لخصته من الكامل باختصار

وأبو حُزَابة : بضم الحاء المهملة بعدها زاى معجمة و بعد الألف موحدة ، قال صاحب الأغانى : « أبو حزابة اسمه الوليد بن حنيفة ، أحد بنى ربيعة بن حنظلة

ابن مالك بن زيد مَناَة بن تميم ، شاعر من شعراء الدولة الأموية القدماء ، بَدَوِىّ حَضَرِى سكن البصرة ، واكتُتِبَ فى الديوان ، وضُرِبَ عليه البَعْثُ إلى سجستان ؛ فكان بها مدة وعاد إلى البصرة ، وخرج مع ابن الأشعث لما خرج على عبد الملك ، وأظنه قتل معه ، وكان شاعرا راجزا خبيث اللسان هجّاء » .

وروى بسنده إلى العذرى قال : « دخل أبو حَزَابةَ على طلحة الطلحات الخزاعى وقد استعمله يزيد بن معاوية على سِجِسْتَان ، وكان أبو حَزَابة قد مدحه فابطأت عليه الجائزة من جهته ، ورأى مايعطى غيره ، فأنشده : [من الطويل]

وَأَدْلَيْتُ دَلْوِى فِى دِلاَءٍ كَثِيرَةٍ فَجِئْنَ مِلاَءً غَيْرَ دَلْوِى كَمَاهِيَا
وَأَهْلَكَنِى أَنْ لاَ تَزَالُ رَغِيبَةٌ تُقَصِّرُ دُونِى أَوْ تَحُلُّ وَرَائِيَا
أَرَانِى إِذَا اسْتَمْطَرْتُ مِنْكَ سَحَابَةً لِتُمْطِرَنِى عَادَتْ عَجَاجاً وَسَافِيَا

قال : فرماه طلحة بحُقٍّ فيه دُرَّة ، فأصاب صدره ، ووقعت فى حجره ، ويقال : بل أعطاه أربعة أحجار ، وقال : لاتُخْدَعْ عنها ، فباعها بأربعين ألفا ، وكان هوى طلحة الطلحات أَمَوِيًّا ، وكان بنوا أمية يكرمونه ، وأنشده أبو حزابة يوما : [من الرجز]

يَاطَلْحَ يَأْبَى مَجْدُكَ الإِخْلاَفَا وَالْبُخْلُ لاَ يَعْتَرِفُ اعْتِرَافَا
إِنَّ لَنَا أَحْمِرَةً عِجَافَا يَأْكُلْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ إِكَافَا

فأمر له طلحة بإبل ودراهم ، وقال له : هذه مكان أحمرتك »

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الرابع والسبعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه ـ : [من الرجز]

١٧٤ — * لاَثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِىُّ *

على أن فيه قلبا مكانيا ، وأصله لائث

وأورده سيبويه فى موضعين من كتابه : الأول فى باب تحقير ما كان فيه قلب ، قال : « اعلم أن كل ما كان فيه قلب لايرد إلى الأصل ، وذلك لأنه اسم بنى على ذلك كما بنى قائل على أن يبدل من الواو الهمزةُ ، ولكن الاسم يثبت على القلب فى التحقير كما تثبت الهمزة فى أدْؤُرٍ إذا حقرت ، وفى قائل ، وإنما قلبوا كراهية الواو والياء ، كما همزوا كراهية الواو والياء ، فمن ذلك قول العجاج :

* لَاثٍ بِهِ الْأَشَاءُ والعُبْرِىُّ *

إنما أراد لائثٌ ، ولكنه أخر الواو وقدم الثاء ، وقال طريف بن تميم : [من الكامل]

فَتَعَرَّفُونِى إِنَّنِى أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِى فِى الْحَوَادِثِ مُعْلِمُ

فإنما أراد الشائك فقلب »[1] انتهى .

والموضع الثانى فى باب ماالهمزة فيه فى موضع اللام من ذوات الياء والواو ، قال فيه : « وأما الخليل فكان يزعم أن قوله جاء وشاء ونحوهما اللامُ فيهنّ مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا ، واطرد فيه ؛ إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة ، وذلك نحو قولهم للعجاج :

* لَاثٍ بِهِ الْأَشَاءُ والْعُبْرِىُّ *

وقال :

* فَتَعَرَّفُونِى إِنَّنِى . . . البيت *

وأكثر العرب تقول : لاثٌ وشاكٌ سلاحُه ، فهؤلاء حذفوا الهمزة » انتهى[2] .

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « ولاثٍ من لاثَ يلوث إذا جمع

---

(١) هذا تلخيص لكلام سيبويه ، انظر الكتاب (حـ ٢ ص ١٢٩)

(٢) انظر الكتاب (حـ ٢ ص ٣٧٨)

ولفٌ ، وأصله لائث ، فقلبوا العين إلى موضع اللام ، فزالت الهمزة التى إنما وجبت لمصاحبة العين ألفَ فاعِل ، وحكى أنهم يقولون : شاكٌ ولاثٌ ، بحذف العين أصلا ، وأنشد :

* لَاثٌ بِهِ الْأَشَاءُ وَالعُبْرِيُّ *

ووجه هذا أنهم لما قالوا فى الماضى : شَاكَ ، ولَاثَ ، وسكنت العين بانقلابها ألفا وجاءت ألف فاعِل التقت ألفان ، فحذفت الثانية حذفا ، ولم يحركها حتى تنقلب همزة كما فعل من يقول : قَائِم ، وبائِعْ » انتهى .

وفى العُباب : «ونبات لائثٌ ولاثٍ ، على القلب ، إذا التف والتبس بعضه على بعض ، قال العجاج :

فِى أَيْـكَةٍ فَلَا هُوَ الضَّحِىُّ وَلَا يَلُوحُ نَبْتُهُ الشَّتِىُّ
لَاثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِىُّ فَتَمَّ مِنْ قَوَامِهَا قُومِىُّ »

انتهى

والأيكة : غَيْضَة تنبت السِّدر والأراك ونحوهما من ناعم الشجر ، وقال أيضا فى مادة (ع ب ر) بالعين المهملة والباء الموحدة : والعبرى — بالضم — : مانبت من السِّدْر على شطوط الأنهار وعَظُم ، وقال عُمارة : العبرى من السِّدْر ضخم الورق قليل الشوك ، وهو أطول من الضَّال .

وقال أبو زياد : الْعُبْرِىُّ مالاشوك فيه من السِّدر ، وإنما الشوك فى الضال من السدر ، ولم يقل أبو زياد إن العُبْرِىّ من السدر مانبت على الماء ، والرواة على أن العبرى منه مانبت على الماء ، قال العجاج يصف البَرْدِىَّ :

لَاثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالعُبْرِىُّ » انتهى

والغيضة : الشجر الملتف ، وقوله « فى أيكة » أى : ذلك الْبَرْدِىّ فى أيكة ، والبردى : نبات ضعيف يعمل منه الحصر على لفظ المنسوبِ إلى الْبَرْد ، و « هو »



ضمير البردى ، والضَّحِىّ : البارز للشمس ، وهو فَعيل من ضَحِيَ للشمس ــ بكسر الحاء وفتحها ــ ضَحَاء بالمد وفى المستقبل بفتحها لا غير : أى برز إليها ، والشَّتِى : فعيل المنسوب إلى الشتاء

وفى الصحاح « الأشاء بالفتح والمد صغار النخل الواحدة أشاءَة ، والهمزة فيه منقلبة من الياء لأن تصغيرها أُشَىٌّ ، ولو كانت الهمزة أصلية لقيل أُشَيِّئٌ ، و « تم » فعل ماض من التمام ، والقوام ــ بالفتح ــ : الاعتدال ، والقومى — بالضم — : القامة وحسن الطول »

وقال الأعلم : « وصف مكانا مُخْصِبا كثير الشجر ، والأشاء : صغار النخل واحدتها أشاءة ، والعُبْرِىّ : ما نبت من الضال على شطوط الأنهار ، وهو منسوب إلى العُبْر ، وهو شاطىء النهر ، واللاثُّ : الكثير الملتف »

* * *

وأنشد بعده ــ وهو الشاهد الخامس والسبعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه ــ : [من الكامل]

١٧٥ — فَتَعَرَّفُونِى إِنَّنِى أَنَا ذَاكُمُ
شَاكٍ سِلاَحِى فِى الْحَوَادِثِ مُعْلِمُ

على أن أصله شائك ، فقلبت العين إلى موضع اللام ، وتقدم نقل كلام سيبويه

والبيت ثانى أبيات لطريف بن تميم العنبرى وقبله :

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَىَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ

وبعده :

تَحْتِى الأَغَرُّ وَفَوْقَ جِلْدِى نَثْرَةٌ زَغْفٌ تَرُدُّ السَّيْفَ وَهْوَ مُثَلَّمُ
وَلِكُلِّ بَكْرِىٍّ لَدَىَّ عَدَاوَةٌ وَأَبُو رَبِيعَةَ شَانِئٌ وَمُحَرِّمُ
حَوْلِى أُسَيْدٌ وَالهُجَيْمُ وَمَازِنٌ وَإِذَا حَلَلْتُ فَحَوْلَ بَيْتِى خَضَّمُ



وقوله « أوَ كلما وردت عكاظ » هو شاهد من شواهد سيبويه ، قال : « وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعِل على فَعِيل حين لم يريدوا به الفعل شبهوه بظريف ونحوه ، وقالوا : ضَرِيبُ قِدَاح ، وصَرِيمٌ للصارم ، والضريب : الذي يضرب بالقداح بينهم ، وأنشد البيت ، وقال : يريد عارفهم » انتهى .

وقوله « أو كلما » استفهام ، وعكاظ : أعظم أسواق العرب قريبة من عرفات ، كانت تقوم في النصف من ذي القَعْدة إلى هلال ذي الحِجَّة ، قال صاحب العباب : « العارف والعريف بمعنى ، كالعالم والعليم ، وأنشد البيت ، ثم قال : والعريف هو النقيب ، وهو دون الرئيس ، وعَرُف فلان — بالضم — عرافة — بالفتح — أي : صار عريفا ، وإذا أردت أنه عمل ذلك قلت عَرَفَ فلان علينا سنين يَعرُفُ عِرافة مثل كتب يكتب كتابة » انتهى عكاظ

ورواه ابن دريد في الجمهرة « بَعَثُوا إليَّ قبيلهم » قال : قبيل القوم : عريفهم ، يقال : نحن في قِبالة فلان : أي في عرافته ، وأنشد البيت . وقال : قالوا : معناه عريفهم ؛ ويتوسم : يتفرس ويتطلب الوسم ، وهي العلامة ، وهو مشروح بأبسط من هذا في المطول

وقوله « فتعرفوني إلخ » أي : فقلت لهم : تعرفوني ، وتعرَّفه : تطلب معرفته بالعلامات ، وقوله « إنني » بالكسر استئناف : أي أنا ذاكم الذي حُدِّثتم حديثه ، وروى أيضا « فتوسموني » : أي تطلبوا سمتي وعلامتي

وقوله « شاكِ سلاحي » الشاكي : التام السلاح ، وقيل : معناه الحاد السلاح ، شبه بالشوك ، روى بكسر الكاف وضمها ، فمن كسر جعله منقوصا مثل [قاضٍ] وفيه قولان : قيل : أصله شائك فقلب ، كما قالوا : جُرُفٌ هَار ؛ واشتقاقه على هذا من الشوكة ، وقيل : أصله شاكك من الشِّكَّة وهي



السلاح ، كرهوا اجتماع المثلين فأبدلوا الآخر منهما ياء وأعلوه إعلال قاضٍ ، ومن ضم الكاف ففيه قولان أيضا : أحدهما أن أصله شَوِك ـ بكسر الواو ـ قلبت ألفا ، وقيل : أصله شائك ، فحذفت الهمزة كما قالوا : جُرُفٌ هارٌ ـ بضم الراء ـ وفيه لغة ثالثة لا تجوز فى هذا البيت ، وهى شاكٌّ ـ بتشديد الكاف ـ وهذا مشتق من الشِّكَّة لا غير

و « معلم » اسم فاعل من أعلم نفسه فى الحرب بعلامة : أى شهر نفسه بها ليعرف ، والأغر : اسم فرسه ، ومعناه الفرس الذى له غرة ، والنَّثْرة ـ بفتح النون ـ : الدرع السابغة ، وكذلك الزَّغْفُ ـ بفتح الزاى وسكون الغين المعجمتين ـ ومنه يقال : زَغَفَ فى الحديث ؛ إذا زاد فيه ، وقيل : هى اللينة المُجَسَّة ؛ وأُسَيْد والهُجَيْم — بتصغيرهما — ومازن : قبائل من تميم ، وخَضَّم — بفتح الخاء وتشديد الضاد المعجمتين — : لقب لبنى العنبر بن عمرو بن تميم

وسبب هذا الشعر على ما رواه المفضل بن سلمة فى الفاخر ومحمد بن حبيب فى كتاب المقتولين ، وابن عبد ربه فى العقد الفريد . قالوا : كانت سوق عكاظ يتوافَوْن بها من كل جهة ، ولا يأتيها أحد إلا ببرقُع ، ويعتم على برقُعه خشية أن يؤسر فيكثر فداؤه ؛ فكان أول عربى استقبح ذلك وكشف القناع طريف ابن تميم العنبرىّ لمَّا رآهم يتطلعون فى وجهه ويتفرسون فى شمائله ، قال : قبح الله من وطن نفسه على الأسر ، وأنشد يقول :

أوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ . . . الأبيات

حصيصة وقتله طريف بن تميم

وقال أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى : كانت الفرسان إذا وردت عكاظ فى الأشهر الحرم أمن بعضهم بعضا فتلثموا أوتقنعوا ؛ لئلا تعرف فيقصد إليها فى الحرب ، وكان طريف بن تميم لا يتقنع كما يتقنعون ، فوافى عكاظ ـ وقد حشدت بكر بن وائل ، وكان طريف قبل ذلك قتل شُراحيل أحد بنى أبى ربيعة بن ذهل بن شيبان

ابن ثعلبة ، فقال حَمَصِيصَة أحد بنى شيبان : أرُونى طريفا ، فأروه إياه ، فجعل كلمامر به طريف تأمله ونظر إليه حتى فطن له طريف فقال : مالك تنظر ، قال : أتوسمك لأعرفك فان لقيتك فى حرب فلله علىّ أن أقتلك إلا أن تقتلنى ، فقال طريف فى ذلك :

أوَ كلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ . . . الأبيات

فمضت مدة ، ثم إن عائذة — وهم يقولون : إنهم من قريش يقال لها : عائذة بن لؤى بن غالب ، وهم حلفاء لبنى أبى ربيعة — خرج منهم رجلان يتصيدان فعرض لهما رجل من بنى شيبان فذَعَرَ صيداً لهما فقتلاه ؛ فتنادتْ بنو مُرَّة بن ذُهْل فأرادوا قتلهما بصاحبهم ، فمنعهم بنوأبى ربيعة ، فقال هانىء بن مسعود : يابنى أبى ربيعة إن إخوتكم قد أرادوا ظلمكم فامتازوا عنهم ، فاعتزلتهم بنو أبى ربيعة وساروا حتى نزلوا ماء لهم يقال له : مبائض ، فلما نزلوه هَرَب عبد منهم فأتى بلاد تميم فأخبرهم أن حيًّا جَرِيداً من بنى بكر بن وائل قد نزلوا على مبائض وهم بنو أبى ربيعة ، فقال : طريف هؤلاء من كنت أبغى ، إنما هم أكلة رأس ، وهو أول من قال هذا المثل ، يراد بذلك القلة ، أى : عدتهم عدة يسيرة رأس يشبعها ، فأقبل طريف فى بنى عمرو بن تميم واستغزى قبائل من بنى تميم فأقبلوا متساندين وتقاتلوا وتشاغلت تميم بالغنائم ، وأقبل حَمَصِيصَةُ بن جندل وليس له هَمٌّ غير طريف ، فلما رآه طعنه فقتله فانهزمت بنو تميم ، وقال حمصيصة يرد على طريف :
[من الكامل]

وَلَقَدْ دَعَوْتَ ، طَرِيفُ ، دعوَةَ جاهِلٍ
سَفَهاً وَأنْتَ بِمَنْظَرٍ قَدْ تَعلَمُ
فَأتَيْتَ حَيًّا فِي الحُرُوبِ مَحِلُّهُمْ وَالجَيْش باسْم أبِيهِمُ يُسْتَهزَمُ
فَوَجَدْتَ قَوْماً يمنَعُونَ ذِمارَهُمْ بُسْلاً إذَا هَابَ الفَوَارِسُ أقْدَمُوا

وَإِذَا دَعَوْتُ بَنِى رَبِيعَةَ أَقْبَلُوا   بِكَتَائِبٍ دُونَ النِّسَاءِ تَلَمْلَمُ
سَلَبُوكَ دِرْعًا وَالْأَغَرَّ كِلَيْهِمَا   وَبَنُو أُسَيْدٍ أَسْلَمُوكَ وَخَضَّمُ

وطريف بن تميم شاعر فارس جاهلى ، وقيل : هو ابن عمرو ، والعنبر : قبيلة من بنى تميم .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد السادس والسبعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الرجز]

١٧٦ - وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

على أن أصله العواوير فحذفت الياء ضرورة و بقيت كسرتها دليلا عليها .

قال الأعلم : « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ؛ لأنه ينوى الياء المحذوفة والواو إذا وقعت فى هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا فى جمع أوّل : أوائل ، والأصل أواول ، والعواوير : جمع عوّار ، وهو وجع العين ، وهو أيضا مايسقط فى العين ، وجعل ذلك كُحْلا للعين على الاستعارة » انتهى .

والبيت من رجز لجندل بن المثنى الطُّهَوِىّ ، وقبله :

غَرَّكِ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَاعِرِى   وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَنَى عِظَامِى وَأَرَاهُ ثَاغِرِى   وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

قال ابن السيرافى : « خاطب امرأته وأراد أنه ترك السفر لكبره ، وقوله : تقاربت أباعرى ؛ يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك فإبله مجتمعة لايفارق بعضها بعضاً » ورد عليه أبو محمد الأعرابى فى فرحة الأديب بأنه غلط ، وإنما معناه قلّت : يعنى من قلّتها قرُبَ بعضها من بعض ، وقال العينى : « معناه قربت من



الدّناءة ، من قولك : شيء مُقارِبٌ ؛ إذا كان دونا ، وكذلك رجل مقارب »
انتهى .

وقوله «غركِ» بكسر الكاف ، وهو من قولهم : ماغرك بفلان غرًّا ، من باب قتل : أى كيف اجترأت عليه ؟ فيكون التقدير هنا غركِ بى ، و « أن تقاربت » و « أن رأيت » فاعله ، ويمكن أن يكون من قولهم غرّته الدنيا ، من باب قعد : أى خدعته بزينتها . فهى غَرُور ، مثل رَسول ، ولا يجوز أن يكون من قولهم : غر الشخصُ يغِر من باب ضرب غَرارة ـ بالفتح ـ فهو غار ، وغِر ـ بالكسر ـ : أى جاهل بالأمور غافل عنها ، لأنه فعل لازم ، و « أباعر » جمع بعير ، قال الأزهرى : «البعير مثل الانسان يقع على الذكر والأنثى ، يقال : حلبْتُ بعيرى ، والجمل بمنزلة الرجل ، والناقة بمنزلة المرأة ، والبَكْر والبَكْرة ، مثل الفتى والفتاة ، والقَلُوص كالجارية ، هكذا حكاه جماعة منهم ابن السّكيت ، وهذا كلام العرب ، ولكن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة » وكذا قال ابن جنى

والدوائر : جمع دائرة وهى المصيبة والنائبة ، و « ذا » صفة الدهر ، والرؤية بصرية ، وجملة « حنى عظامى » حال من الدهر ، وحنيت الشيء : عطفته وأملته ، و « عظامى » مفعول حنى ، وقوله « وأراه ثاغرى » أُرى بالبناء للمفعول من أرانى الله زيداً فاضلا ، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فلما بنى للمفعول ناب المفعول الأول ـ وهو هنا ضمير المتكلم ـ مناب الفاعل ، والهاء من أراه ضمير الدهر هو المفعول الثانى ، و « ثاغرى » المفعول الثالث ، هذا هو الأصل ، ولكن غلب على استعمال المبنى للمفعول بمعنى الظن ، وثاغرى — بالثاء المثلثة والغين المعجمة — مضاف إلى الياء ، قال الجوهرى : ثغرْته : أى كسرت ثغره ، وفى المصباح : الثّغر : المَبْسِمُ ، ثم أطلق على الثنايا ، وإذا كسر ثغر الصبى قيل : ثُغِرَ ثغوراً ، بالبناء للمفعول ، وثغرْته أثغَرُهُ — من باب نفع — كسرته ، وإذا نبتت

بعد السقوط قيل: أثْغَرَ إثغاراً مثل أكرم إكراما ، و إذا ألقى أسنانه قيل : اثَّغَرَ — على افتعل — قاله ابن فارس ، و بعضهم يقول إذا نبتت أسنانه : قيل اثَّغَرَ — بالتشديد — وقال أبو زيد : ثُغِرَ الصبي بالبناء للمفعول يُثْغَرُ ثَغْرا ، وهو مثغور ؛ إذا سقط ثغره ، وكَحَلْتُ عينه كَحْلاً — من باب قتل — : أي جعلت فيها الكحل ، وأما كحِلَتْ عينُه كَحَلا — من باب تَعِب — فهو سواد يعلو جفونها خِلْقة ، والرجل أكْحَل والمرأة كَحْلاء ، وجملة « كحَّل » معطوفة على جملة « حَنَى عظامى » ورواه أبو محمد الأعرابى : « وكاَحِلَ » فيكون معطوفا على ثاغرى ، والأول أولى ؛ لأنه يصف عجزه وضعف بصره ، والعُوَّار — بضم العين المهملة وتشديد الواو — قال الجوهرى : هو القَذَى فى العين ، وقال ابن جنى : هو الرمد ، وقيل : الرمد الشديد ، وقيل : هووخز يجده الانسان فىعينه ، يريد أن الدهر جعل فى عينيه القذى والرمد بدل الكحل .

وَجنْدَل الطُّهَوِيّ : قال أبو عبيد البكرى فى شرح أمالى القالى : هو شاعر راجزإسلامى مُهاجِللراعى ، وجندلٌ من بنى تميم ، وطُهَيَّة هى بنتعبدشمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم غلب نسبة أولادها إليها .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد السابع والسبعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الرجز]

١٧٧ — فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ

على أن أصله عيائل بهمزة مكسورة ، والياء حصلت من إشباع كسرتها لضرورة الشعر كياء الصياريف [١] ؛ فلَمْ يُعْتَدّ بها فصارت الياء بعد الألف

(١) وذلك كقول الفرزدق

تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَا فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

فى الحكم مجاورة للطرف فهمزت لذلك، كذا فى المفصل وشروحه

وقال السخاوى فى سفر السعادة : « والياء الثانية فى عيائيل مثل ياء الصياريف للإشباع ؛ لأنه جمع عَيِّل ، وإنما يجمع عَيِّل على عيائل ؛ فلهذا يهمز ولا يعتد بياء الإشباع ، وتكون الياء فيه كأنها قد وَلِيت الطرف ، ومن جعل عيابيل جمع عَيَّالٍ من عال يَعيل ؛ إذا تمايل فى مشيه ؛ كما قال فى وصف الأسد : [من البسيط]

* كالْمَرْزُبانِىِّ عَيَّالٍ بِآصَالِ *

فالياء على هذا التقدير بعيدة من الطرف ؛ لأن الياء الثانية ليست للإشباع فلا تهمز .

فإن قيل : فكيف جمع عَيَّالا على عيابيل ؟ قيل : لأن فعّالا مُؤاخٍ لفعُّول وفِعِّيل ، وهما يجمعان على فعاعيل ، والمؤاخاة من أجل وقوع حرف اللين فى الثلاثة بين العين واللام » انتهى .

وبهذا فسره ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ، قال : «العَيَّال المتبختر وجمعه عيابيل» وكذا فى شرحها للأعلم ، قال : «العيابيل جمع عَيَّال ، وهو الذى يتمايل فى مشيه لعبا أوتبخترا ، يقال : عال فى مشيه يعيل ؛ إذا تبختر» . وتبعهما ابن برى فى حواشى الصحاح .

وحمل الصاغانى فى العباب ما فى البيت على الأول قال : « وعِيال الرجل : من يعوله ، وواحد العيال عَيِّل ، والجمع عيائل ، مثل جيد وجياد وجيائد ، وقد جاء عيائيل كما فى البيت »

وقال ابن السيرافى : « كأنه قال فيها متبخترات أسود ، ولم يجعلها جمع عَيِّل ، لكن جعلها جمع عيال — بالفتح والتشديد — » انتهى .

وخبط الأندلسىُّ فى شرح المفصل خبط عشواء قال : « روى أبوعثمان قال :



سمعت الأصمعي يقول فى جمع عَيِّل ـ بكسر العين ـ وهو المتبختر : عيائيل ، وهو من عال يعيل ؛ إذا افتقر » انتهى

وكتب عليه : « عَيِّلٌ : بكسر العين الملفوظ بها عينا المكتوبة صورتها خطأ ، ولعله أراد بها عين اللفظ التى هى ياء » هذا كلامه .

وقد نسب إليه شيئا ولم يقله ، و إنما قال أبوعثمان المازنى فى تصريفه ما نصه : « وكذلك إذاجمعت سيِّداً وعيِّلا [على هذا المثال[1]] قلت : عيائل وسيائد ، شبهوا هذا بأوائل ، وسألت الأصمعى عن عيِّل كيف تُكَسِّره العرب ؟ فقال : عيائل ، يهمزون كما يهمزون فى الواوين » انتهى كلامه .

وأنت ترى أنه لم يقيد عَيِّلا بكسر أوله ، ولم يقل : إنه بمعنى المتبختر ، وكذا أورده ابن جنى فى شرحه عَيِّل وعيائل ، والكسر فى عَيِّل إنما هو فى الياء المشددة ، والذى هو بمعنى المتبختر إنما هو العيَّال ، وكذا لم يصب صدر الأفاضل على ما نقل عنه بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل فى قوله : عيائيل ، تكسير ، والمراد به المتبختر ، وقول الأندلسى : إنه من عال يعيل إذا افتقر لا يصح ؛ لأن المتبختر بعيد من المفتقر ، وكان الواجب أن يقول : من عال يَعِيل إذا تبختر ، أو من عال الفرس يَعِيل إذا تكفَّأ فى مشيه وتمايل ، فهو فرس عَيَّال ، وذلك لكرمه ، وكذلك الرجل إذا تبختر فى مشيه وتمايل ، وقد زاد فى الطُّنْبُور نَغْمَةً أبو محمد الاعرابى فى فرحة الأديب : « صحف ابن السيرافى فى قوله : عيائيل إنه بالعين غير المعجمة ، فكذب ، والصواب غَيَايِيل — بالغين المعجمة — جَمعُ غِيلٍ على غير قياس» انتهى .

وهذه مجازفة منه ؛ فإن الأئمة الثقات نقلوا كما قال ابن السيرافى ، وهو تابع

---

(١) مابين القوسين زيادة من تصريف المازنى ، ويريد بهذا المثال « فواعِل » ولم ينقل المؤلف عبارة المازنى هنا بنصها ، وإنما لخصها

لهم فيه ، ولم يختلفوا فيه ، وإنما اختلفوا فى مفرده هل هو عَيِّل أم عَيَّال ؟ وحمله على أنه جمع غِيل — بكسر المعجمة — وهى الأجمة لم يرد ، ولم يقل به أحد

هذا ، وقد أورد سيبويه البيت فى باب جمع التكسير فيما كان على ثلاثة أحرف وتحركت جميع حروفه ، أنشده وقال : « فعل به ما فعل بالأسد حين قالوا : أُسْد »

قال الأعلم : « الشاهد فيه جمع نَمِر على نُمْر كما جمع أَسَدٌ على أُسْدٍ ، لأنهما متساويان فى عدد الحروف وتحرك جميعها ، وحَرَّكَ الميم بالضم إتباعا للنون فى الوقف » انتهى .

وحمله الجوهرى على أنه مخفف من نمور ، وصحف عَيائيل بتماثيل ، قال : «النَّمر سبع ، والجمع نمور ، وقد جاء فى الشعر نُمُر وهو شاذ ، ولعله مقصور منه ، قال :

* فِيهَا تَمَاثِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ * »

وقد نبه على تصحيفه ابن برى فى أماليه ، والمشهور أن أُسُودا وما بعده بالرفع ، قال الأعلم : والأسود بدل من عيائيل وتبيين لها ، قال ابن السيرافى : والذى فى شعره أسودٍ مجرورةً باضافة عيائيل إليه ، وقال صدر الأفاضل : « أسودٌ بالرفع عطف بيان لعيائيل ، ويروى بالجر بإضافة عيائيل إليه إضافة بيان » ، وقال العينى : هو من إضافة الصفة إلى موصوفها على قول ابن السيرافى

وأقول : هذا جميعه على تقدير عيايبل جمع عَيَّال بمعنى المتبختر ، ويلزم منه أن يكون عيايبل بياءين دون همز ، كما تقدم عن سفر السعادة ، وأما على قول من جعله جمع عَيِّل واحد العِيَال فالمراد به أولاد الاسُود والنمور إن روى بجر ما بعد عيائيل ، وإن روى بالرفع فالمراد بعيائيل نفس الأسُود والنمور ، وفيه ركاكة لا تخفى ، والجر هى الرواية الجيدة ، والأجمة إذا كان فيها أولادها تكون أحمى من غيرها ، وضمير « فيها عيائيل » راجع إلى « أشِب الغيطان » فى بيت

قبله ؛ وروى أيضا « فيه عيائيل » بتذكير الضمير على أنه راجع إلى أشب .

والبيت من رجز لحكيم بن معية الربعى من بنى تميم ، وهو :

أَحْمِى قَنَاةً صُلْبَةً مَاتَنْكَسِرْ   صَمَّاءَ تَمَّتْ فِى نِيَافٍ مُشْمَخِرْ

حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ عِظَامٍ وَسَمُرْ   فِى أَشِبِ الْغِيطَانِ مُلْتَفِّ الْحُظُرْ

فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنُمُرْ   خَطَّارَةٌ تُدْمِى خَيَاشِيمَ النُّعَرْ

إِذَا الثِّقَافُ عَضَّهَا لَمْ تَنْأَطِرْ

وكأن هذه الأبيات لم تبلغ الأعلم ، زعم أن ضمير « فيها » لفلاة ، قال : «وصف فلاة كثرت السباع فيها » هذا كلامه ، وقال ابن السيرافى : وصف قناة نبتت فى موضع محفوف بالجبال والشجر ، وقد أطال لسانه عليه أبو محمد الأعرابى ، فقال : قوله « وصف قناة » يهوِّس الإنسان فيتوهم أنه أراد بالقناة رُمحًا طعن به ، وإنما المراد بالقناة هنا العزة القعساء والشرف العَدْ

وأقول : هذا بعيد من معنى الشعر ، غير دال عليه ، وجميع ألفاظه أولى بالدلالة على ماذكره ابن السيرافى وغيره من العلماء

و « أحمِى » من حَمَيْتُ المكان من الناس حَمْيًا من باب رمى ، وحِمْيَة — بالكسر — إذا منعته عنهم ، والحماية : اسم منه ، وأما على قول أبى محمد فهو من حَمَيْتُ القوم حماية ، إذا نصرتهم ، والقناة : الرمح ، والصلبة ـ بالضم ـ : وصف من صَلُبَ الشىء ـ بالضم ـ صلابة إذا اشتد وقوى ، فهو صُلْب وهى صُلْبَة ، والصَّماء : التى جوفها غير فارغ ، وتمت : كملت واستوت فى منبتها ، وقوله « فى نياف » أى : فى جبل نياف ، والنياف ـ بكسر النون ـ : العالى المرتفع ، قال صاحب العباب : وجمل نِيَاف وناقة نياف : أى طويل وطويلة فى ارتفاع ، والأصل نِوَاف ، وكذلك جبل نياف ، ومشمخر : اسم فاعل من اشْمَخَرَّ اشْمِخراراً : أى ارتفع وعلا ،

وقوله « حفَّت — إلخ » قال ابن السيرافى : « يريد حفَّ موضع هذه القناة التى نبتت فيه بأطواد الجبال ، الواحد طَوْدٌ ، والسَّمُر — بفتح فضم — : جمع سَمُرة ، وهى شجرة عظيمة ، والأشِب — بفتح الهمزة وكسر الشين — : الموضع الملتف الذى يتداخل حتى لا يمكن أن يُدْخل فيه إلا بشدة ، والغيطان : جمع غائط ، وهو المنخفض من الأرض ، والخَظِر — بفتح المهملة وكسر المعجمة — : الموضع الذى حوله الشجر مثل الحظيرة ، وقوله « فيه » أى : فى هذا الموضع أسود تقيل تذهب وتجىء فيه وتتبختر » انتهى كلام ابن السيرافى

وقال العينى : الخُطُر — بضمتين — : جمع خَطِيرة ، وقوله « خطَّارة » أى : تلك الأسود والنمر خطَّارة من خطَر يخطر — من باب نصر — خطَرَانًا ؛ إذا اهتز فى المشى وتبختر ، وتُدْمِى : مضارع أدماه ، أى : أخرج دَمَه بالجرح ، والنَّمِر — بفتح النون وكسر العين المهملة — : المتكبر ، والثِّقَاف — بكسر المثلثة — : ما تُسَوَّى به الرماح ، وثَقَّفْتُ الرماح تثقيفا ؛ إذا سوَّيتها ، وتنأطر : مطاوع أطَرْته : أى حنيته وثنيته

وحُكَيْم بن مُعَيَّة راجز إسلامى معاصر للعجاج وحُميدٍ الأرقط ، ومُعَيَّة : مصغر معاوية

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثامن والسبعون بعد المائة — : [من الطويل]

١٧٨ — * فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا *

على أن النُّيَّام أشذُّ من صُيَّم ؛ لأن ألف فُعَّال لما حجزت بين العين واللام قَوِيت العين ؛ فلم يجز قلبها ، وصُوَّم لما كان مع قرب واوه من الطرف الوَجْهُ فيه التصحيح كان التصحيح إذا تباعدت الواو من الطرف لايجوز غيره

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم :

فلان فى صُيَّابة قومه ، يريدون صُوَّابة : أى فى صميمهم وخالصهم ، وهو من صَابَ يَصُوب ؛ إذا نزل ، كأن عِرْقه فيهم قد ساخ وتمكن ، وقياسه التصحيح ، ولكن هذا مما هُرب فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلة ، وأنشد ابن الأعرابى :

أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ   فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا

وقال : أنشدنيه أبو الغمر هكذا بالياء ، وهو شاذ » انتهى

وقوله « أنشدنيه أبو الغَمْر » هو أبو الغَمْر الكلابى ، وفى مثله يحتمل أن يكون أنشده لنفسه وأن يكون أنشده لغيره ، وجزم العينى بأنه له ، وهو خلاف الصواب ؛ فإن البيت من قصيدة لذى الرمة ، والرواية فى ديوانه كذا :

أَلاَ خَيَّلَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِى   فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاَّ سَلاَمُهَا

وروى أيضا :

* فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيمَ إلاَّ سَلاَمُهَا *

وهذا لاشاهد فيه ؛ وبعده :

طُرُوقاً وَجِلْبُ الرَّحْلِ مَشْدُودَةٌ بِهِ   سَفِينَةُ بَرٍّ تَحْتَ خَدِّى زِمَامُهَا
أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ   قَلِيلٍ بِهَا الأَصْوَاتُ إلاَّ بُغَامُهَا

وقوله « ألا خيلت مىّ » أى بعثت خيالها ، ومية : معشوقة ذى الرمة ، وأرّقه تأريقا : أسهره ، والنُّيَّام : جمع نائم ، ونفّره تنفيرا : شرّده تشريدا ، والتهويم : هزّ الرأس من النعاس ، والسلام : التحية ، والطروق : المجىء فى الليل ، وجِلْبُ الرحل — بكسر الجيم وسكون اللام — : خشبه ، وأراد بسفينة البر الناقة ، وقوله « أنيخت فألقت إلخ » هذا البيت شرحناه فى باب الاستثناء من أبيات شرح الكافية

قال بعض فضلاء العجم : «قوله : ألا طرقتنا — إلخ ؛ يجوز أن يريد بطروقها

طروق خيالها ، فإنهم يقيمون لخيال مقام صاحبته ، واستيقاظُهُمْ بسلام الخيال لاستعظامهم إياه ، والحمل على ظاهره من إتيانها نفسها ظاهر » انتهى كلامه

وقد ظهر لك من الرواية الأخرى أن الطارق خيالها ، لا هى ، وروى العينى « كلامها » بدل سلامها ، وهذا بعيد ساقط .

***

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد التاسع والسبعون بعد المائة — : [من الطويل]

١٧٩ — وكُنْتُ إذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ
أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِى

على أن مَضُوفَةَ شاذ

قال المازنى فى التصريف الملوكى (١) : أصلها مَضْيُفَة ؛ فنقلت الضمة إلى الضاد فانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، وهو حرف شاذ ، لا يعلم له نظير ؛ فينبغى أن لا يقاس عليه

وقال الزمخشرى فى المفصل : والْمَضُوفة كالْقَوَد والْقُصْوَى عند سيبويه ، وعند الأخفش قياس

قال ابن يعيش : «فى مضوفة تَقْوِية لمذهب أبى الحسن الأخفش ، لأنه جاء على قياسه ، وعند سيبويه شاذ فى القياس والاستعمال ، كالشذوذ فى القَوَد والْقُصْوَى ، والقياس مَضِيفة ، والْقَادُ كباب ، والْقُصْيَا كالدنيا ، ومَضُوفةهنا من ضِفْتُ إذا نزلت عنده ضيفاً ، والمراد بالْمَضُوفة ما ينزل من حوادث الدهر

(١) كذا ، والتصريف الملوكى لابن جنى لا للمازنى ، وللمازنى كتاب التصريف غير موصوف

ونوائب الزمان : أى إذا جارى دعانى لهذا الأمر شَمَّرْت عن ساق وقمت فى نصرته » انتهى .

وقال الزمخشرى فى مناهيه على المفصل : هى من ضَافَ يَضيف ، إذا مال والتجأ ، وأضافه ألجاه ، وفلان يحمى المُضَاف : أى المُلجأ والمُحْرَج ؛ وقال الأصمعى : أضَفْتُ من الأمر : أى أشفقت وحَذِرت ، ومنه المضوفة ؛ وهو الأمر يشفق منه ؛ كقوله :

* وكنت إذا جارى . . . . البيت *

وفلان يُضِيف من كذا أى يشفق ، والإضافة : الشَّفَقة .

قال أبو سعيد : والبيت يروى عن ثلاثة أوجه : المَضُوفة ، والمَضِيفة ، والمُضَافة ، وكل من تكلم على هذه الكلمة جعلها يائية ، إلا الصاغانى ؛ فانه نظر إلى ظاهرها فجعلها واوية ، قال فى مادة (ض و ف) : المضوفة الهم ، ويقال بى إليك مضوفة : أى حاجة ، وأنشد البيت ؛ ولم يذكر فى هذه المادة غيرها ، فان ثبت أنها واوية فهى على القياس كَمَقُولَة ، من القول

والبيت من أبيات لأبى جُنْدَب بن مُرَّة الهذلى الجاهلى أخى أبى خِراش الهذلى الصحابى ، وهى :

أَلاَ أَبْلِغَا سَعْدَ بْنَ لَيْثٍ وَجُنْدَبا ... وَكَلْباً أَثِيبُوا الْمَنَّ غَيْرَ الْمُكَدَّرِ

وَنَهْنَهْتُ أُولَى الْقَوْمِ عَنْكُمْ بِضَرْبَةٍ ... تَنَفَّسَ مِنْهَا كُلُّ حَشْيَانَ مُجْحَرِ

وَكُنْتُ إِذَا جَارٌ دَعَا لِمَضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِى

فَلاَ تَحْسَبَنْ جَارِى لَدَى ظِلِّ مَرْخَةٍ ... وَلاَ تَحْسَبَنْهُ فَقْعَ قَاعٍ بِقَرْقَرِ

وَلَكِنَّنِى جَمْرُ الْغَضَا مِنْ وَرَائِهِ ... يُخَفِّرُنِى سَيْفِى إِذَا لَمْ أُخَفَّرِ

أَبَى النَّاسُ إِلاَّ الشَّرَّ مِنِّى فَذَرْهُمُ ... وَإِيَّاىَ مَا جَاءُوا إِلَىَّ بِمُنْكَرِ

قوله « أثيبوا » من الإثابة ، وهى إعطاء الثواب ، يقال : أثابه ، أى جازاه وكافأه ، والمن : الإنعام ، ونَهْنَهْتُ : كففت ، وأولى الناس : أى الجماعة المتقدمة ، والحَشْيان — بفتح المهملة — : الذى قد حُشِىَ جوفه من خوف العدو ، والمُجْحَر : المنهزم ، وهو اسم مفعول من أجحرته — بتقديم الجيم على الحاء المهملة — أى : ألجأته إلى أن دخل جحره : أى تنفس من ضربتى الذى كان لا يقدر أن يتنفس

وقوله « وكنت إذا جارٌ » كذا فى شعره بالتنكير ، وهو أنحر ، ونَصَفَ الشىء ينصُفه — من باب نصر — إذا بلغ نِصْفَه ، والساقَ : مفعول مقدم ، ومئزرى : فاعل مؤخر ؛ يقول : إذا دعانى جار للأمر الشاق الذى نزل به شَمَّرت حتى يصل مئزرى إلى نصف ساقى ، جعله مثلا لاجتهاده فى كف ما دعاه جاره إليه ، قوله « فلا تحسَبَنْ » بنون التوكيد الخفيفة ، والمَرْخة — بالخاء المعجمة — : شجرة صغيرة لا تمنع من لاذ بها ، والفَقْع — بفتح الفاء وسكون القاف — : ضَرْب ردىء من الكمأة ؛ أى لا يمتنع على من أراده ، والقَرْقَر : الصلب ، أى : لا تحسبه كالكمأة التى توطأ وتؤخذ ليس عليها ستر فلا شىء أذل منها ، وفى شرح إصلاح المنطق : « يقولون : هَذَا فَقْعُ قَرْقَرة ، الفَقْعُ — بفتح الفاء وكسرها — : الكَمْأَة الأبيض ، رواه أبو زيد والأحمر ، والقَرْقَرَة : الأرض الملساء المستوية ، وقيل : القاع من الأرض ويقال للذليل : فقع قرقرة ، أى أنه بمنزلة الكمء النابت فى السهل ، فكلما وطئته القَدَم شَدَخَتْه ، وإذا نبت فى دكادك الرمل لم تكد القدم تأخذه » انتهى

وقوله « إلا الشرمنى » ويروى « منهم » وما : مصدرية ظرفية

* * *

وأنشد أيضا بعده — وهو الشاهد الثمانون بعد المائة — : [من الطويل]

١٨٠ — تَبَيَّنَ لِى أَنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

على أن « طِيَالها » شاذ قياسا واستعمالا ، والقياس طِوَالها ، وهو الكثير



المستعمل ، وقوله « لصحتها فى المفرد » ليس كذلك ، بل لتحركها فيه ، ولو كانت ساكنة لأُعِلَّت ، ولو كانت صحة العين فى المفرد سببا لصحتها فى الجمع لما أعل نحو حِيَاض وثياب وسياط .

والقماءة ـ بفتح القاف والمد ـ : مصدر قَمُؤَ الرجل ـ بضم الميم مهموز اللام ـ أى : صار قميئاً ، على وزن فعيل ، وهو الصغير الذليل ، ويقال : قَمَاء أيضاً ، بدون الهاء على وزن فَعَال وفَعَالة ، كذا فى الصحاح فى نسخة صحيحة ، ولم يورد ابن ولَّاد فى المقصور والممدود إلا فَعَالَة ، قال : «والقماءة : الذل والمهانة ، يقال : قَمُؤَ فهو قَمِىء بين القماءة » انتهى . وذكر أبو بكر بن الأنبارى فى كتاب المقصور والممدود همزه على فَعَل ـ بفتحتين ـ ، وأورده مع سبأٍ ونبأٍ ، ومَدَّه على فعالة ، قال : والقَمَأ من القماءة ، قال الشاعر :

* تَبَيَّنَ لِى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ . . . البيت *

ونقله عنه القالى فى كتاب المقصور والممدود ، قال : باب ما جاء من المقصور المهموز على مثال فَعَل من الأسماء والصفات ، وعدّد أمثلة إلى أن قال : والْقَمَأُ من الْقَمَاءة ، وهو الصغير ، كذا قال أبو بكر بن الأنبارى على فَعَل ، قال الشاعر :

* تَبَيَّنَ لِى أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ . . . البيت *

وقال أبو زيد : «قَمُؤَ الرجل قماءة ، إذا صَغُر ، وقَمَأَت الماشية قُمُوًّا وقَمْئًا وقُمُوءَةً وقَمُؤَت قَمَاءة ، إذا سمنت » انتهى .

فمصدر قمؤ الرجل على كلام أبى زيد فَعَالة ، ومصدر قَمَأَت الماشية ـ بفتح الميم ـ فُعُول وفُعُولة ـ بضم فائهما ، وفَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ ومصدر قَمُؤَت ـ بضم الميم ـ فَعَالة .

والعجب من العينى أنه قال بعد أن نقل كلام القالى : «الحاصل أن مصدر قَمُؤَ على قَمَإٍ ، على وزن فَعَلٍ ـ بالتحريك ـ وقَمَاءَةٍ ـ بالتاء ـ وإنما مُدَّ فى الشعر

المذكور للضرورة » هذا كلامه .

وهو ناشىء من قراءته قَمَاءة على وزن فعالة بسكون الميم والهمز على وزن فَعْلَة ، ولم يقل به أحد .

قال ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل : البيت من قصيدة لأُنَيْفِ بن زَبَّانَ النَّبْهانى من طىّ ، وهو إسلامى ، ومطلعها :

تَذَكَّرْتَ حُبَّى وَاعْتَرَاكَ خَيَالُهَا
وَهَيْهَاتَ حبَّى لَيْسَ يُرْجَى وِصَالُهَا

وقد أورد أبو تمام منها بيتين(١) فى أوائل الحماسة ، وهما :

فَلَمَّا أَتَيْنَا السَّفْحَ مِنْ بَطْنِ حَائِلٍ ... بِحَيْثُ تَلَاقَى طَلْحُهَا وَسَيَالُهَا
دَعَوْا لِنِزَارٍ وَانْتَمَيْنَا لِطَيِّءٍ ... كَأُسْدِ الشَّرَى إِقْدَامُهَا وَنِزَالُهَا

وأنيف ــ بضم الهمزة وفتح النون ــ : مصغر أنْف ، وزَبَّان بالزاى المعجمة وتشديد الموحدة ، ونَبْهَان بفتح النون وسكون الموحدة .

* * *

وأنشد الشارح المحقق من [الكامل] :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـــدُو بِالأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُرْ

وتقدم شرحه فى الشاهد الثالث والستين من هذا الكتاب .

* * *

وأنشد بعده ــ وهو الشاهد الحادى والثمانون بعد المائة ــ : [من الكامل]

١٨١ ــ قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً
وَإِخَالُ أَنَّكَ سَـــيِّدٌ مَغْيُونُ

(١) ذكر أبو تمام عشرة أبيات من هذه الكلمة ، انظر شرح التبريزى (١ : ١٦٦) .

على أن قوله « مَغْيُون » جاء على لغة تميم ، ولغة غيرهم مَغِين

والبيت من أبيات للعباس بن مرداس السُّلَمى ؛ روى صاحب الأغانى بسنده عن أبى عبيدة وأبى عمرو الشيبانى : « أن حَرْبَ بن أمية لما انصرف من حرب عُكَاظٍ هو و إخوته مرّ بالقُرَيَّة ، وهى غَيْضَة شجر ملتفّ لا يُرام ، فقال له مرداس بن أبى عامر : أماترى هذا الفَرْسَ ؟ قال : بلى ، فماله ؟ قال : نعم المُزْدَرَع هو ، فهل لك أن نكون شريكين فيه ، ونحرق هذه الغَيْضَة ثم نزدرعه بعد ذلك ؟ فقال : نعم ، فأضْرَمَا النار فى الغيضة ، فلما استطارت وعلا لهيبها سمع من الغيضة أنين وضجيج كثير ، ثم ظهرت منه حَيَّاتٌ بيض تطير حتى قطعتها وخرجت منها ، وقال مرداس بن أبى عامر : [من البسيط]

حرب ابن أمية ومرداس وكليب ابن عييمة

إنِّى انْتَخَبْتُ لَهَا حَرْبًا وَإِخْوَتَهُ   إنِّى بِحَبْلٍ وَثِيقِ العَهْدِ دَسَّاسُ

إنِّى أُقَوِّمُ قَبْلَ الأَمْرِ حُجَّتَهُ   كَيْمَا يُقَالُ : وَلِىَّ الأَمْرِ مِرْدَاسُ

قال : فسمعوا هاتفاً يقول لما احترقت الغيضة : [من الرجز]

وَيْلٌ لِحَرْبٍ فَارِسَا   مُطَاعِنًا مُخَالِسَـــا

وَيْلٌ لِعَمْرٍو فَارِسَا   إذْ لَبِسُوا القَوَانِسَا

لَنَقْتُلَنْ بِقَتْلِهِ   جَحَاجِحًا عَنَابِسَا

ولم يلبث حرب بن أمية ومرداس بن أبى عامر أن ماتا ؛ فأما مرداس فدفن بالقُرَيَّة . ويقال : إن الجن قتلتهما لإحراقهما شجر القُرَيَّة وازدراعهما إياها ، وهذا شىء قد ذكرته العرب فى أشعارها وتواترت الروايات بذكره فذكرته ، ثم إن القُرَيَّة ادّعاها بعد ذلك كليب بن عُيَيْمَة السلمى ثم الظَّفَرى ، فقال فى ذلك عبَّاس بن مرداس :

أَكُلَيْبُ مَالَكَ كُلَّ يَوْمٍ ظَالِمًا   وَالظُّلْمُ أَنْكَدُ غِبُّهُ مَلْعُونُ

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً ... وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ

أَتُرِيدُ قَوْمَكَ مَا أَرَادَ بِوَائِلٍ ... يَوْمَ الْقَلِيبِ سَمِيُّكَ الْمَطْعُونُ

وَأَظُنُّ أَنَّكَ سَوْفَ يُنْفِذُ مِثْلَهَا ... فِي صَفْحَتَيْكَ سِنَانِيَ الْمَسْنُونُ

إِنَّ الْقُرَيَّةَ قَدْ تَبَيَّنَ أَمْرُهَا ... إِنْ كَانَ يَنْفَعُ عِنْدَكَ التَّبْيِينُ

حِينَ انْطَلَقْتَ بِخَطِّهَا لِيَ ظَالِماً ... وَأَبُو يَزِيدَ بِجَوِّهَا مَدْفُونُ

وأبو يزيد : هو مِرْدَاس بن أبى عامر » انتهى .

قال ابن الشجرى فى أماليه : عُيَيْنَة منقول من محقر الْعَيْمَة ، وهى شهوة اللبن ، أومحقر العِيمَة ـ بكسر العين ـ وهى خيار المال ، ومنه قولهم : أُعتام الرجل : أى أخذ العيمة ، وقوله « أكليب » الهمزة للنداء ، وقوله « مالك » ما : استفهامية مبتدأ ، ولك : الخبر ، وكل : ظرف ، والنَّكَد : الْعُسْر ، وخروج الشىء إلى طالبه بشـــدة ، وغبُّه : عاقبته ، واللعن : الطرد والإبعاد ، وأخال — بفتح الهمزة — وهو الأصل ، و إخال بالـكسر فيه لغة الذين كسروا حرف المضارعة مماجاء على مثال تِفعل نحو تِعْجب وتِعْلَم وتِرْكب ؛ لتدل كسرته على كسرة العين من عَجِب وعَلِم ورَكِب ونحو ذلك ، يقولون : أنا إِعْجب وأنت تِعْلَم ونحن نِرْكب ، واستثقلوا الـكسرة على الياء فألزموها الفتح ، ومغيون — بالغين المعجمة — : اسم مفعول من قولهم : غين على قلبه ، أى : غُطِّى عليه ، وفى الحديث « إنَّهُ ليغَانُ عَلَى قَلْبِي » ولـكن الناس ينشدونه بالباء ، وهو تصحيف ، وقد روى بالعين غير المعجمة : أى مصاب بالعين ، والأول هو الوجه ، وكلاهما مماجاء فيه التصحيح و إن كان الاعتلال فيه أكثر ، كقولهم : طعام مَزْيُوت ، وبُرٌّ مَكْيُول ، وثَوْب مَخْيُوط ، والقياس مَغِين ومَزِيت ومَكِيل ومَخِيط ، حملاً على غِينَ وزِيتَ وكِيلَ وخِيطَ . قال أبو على : « ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم ينـكر ،

ألا تراهم قد قالوا : الغُؤُور ، فهو مثل مفعول من الواو لو صح » انتهى .

وقد صححوا أحرفا من ذوات الواو ، قالوا : مسك مَدْوُوف ، وثوب مَصْوُون ، وفرس مَقْوُود ، والغُؤُور : مصدر غارت عَيْنُه تَغُور غؤورا ، وإنما صح اسم المفعول من هـذا التركيب نخالف بذلك اسم الفاعل ؛ لأن اسم المفعول غير جار على فعله فى حركاته وسكونه كما تجرى أسماء الفاعلين على أفعالها ، فلما خالف اسم المفعول فعله فيما ذكرناه خالفه فى إعلاله .

وقوله « أتريد قومك — إلخ » الهمزة للاستفهام ، وأراد بقومك ، بدليل ما بعده ، ولما حذف الباء ظهر النصب ، وفاعل « أراد » سَمِيُّك ، ويوم القَلِيب ويروى يوم الغدير ، وهو اليوم الذى قتل فيـه كُلَيْب وائل ، والقَلِيب : البئر وأراد بوائل بكراً وتغلب ابنى وائل بن قاسط بن هِنْب بن أفْصى بن دُعْمِىّ ابن جَدِيلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن مَعَدّ بن عدنان ، وأراد بسَمِيِّه المطعون كُلَيْبَ بن ربيعة بن مُرَّة بن الحارث بن زهير بن خُشَيْم بن حُبَيْب بن تغلب ابن وائل ، طعنه جَسَّاس بن مُرَّة بن ذهل بن شيبان بن ثَعْلبة ، فقتله ، وكانت العرب تضرب المثل بكُلَيب فى العز ، فيقولون : أعَزُّ من كُلَيْب وَائل ، وكان سيِّدَ ربيعة بن نزار فى دَهْره ؛ هو الذى كان يُنزلهم فى منازلهم ، لم يكونوا يَظْعَنون من منزل ولا ينزلون إلا بأمره ، فبلغ من عزه وبَغْيه أنه اتخذ جرْوَ كلب ، وكان إذا نزل منزلا مُـكْلِئاً قذف بذلك الجِرْوِ فيـه فيَعْوِى ، فلا يَقْرب أحد ذلك الكلأ إلا باذنه ، أو أن يُؤْذِن بحرب ، وكذلك كان يفعل فى المـاء ، وفى أرض الصيد ، وكان إذا ورد الماء قذف بالجرْو عند الحوض فلا يقرب أحد ذلك الماء حتى تصدر إبله ، وكان يحمى الصيد ، فيقول : صيد أرض كذا فى جوارى ، فلا يُهَاج ذلك الصيد ، وكان لا يَخُوض معه أحـد فى حديث ولا يَمُرُّ أحد بين يديه وهو جالس ، ولا يحتبى فى مجلسه غـيره ، فصار فى العز والبَغْى مثلا .

عزة كليب وائل ومقتله

وكان سبَبَ قتله أن البسوس — وهى امرأة من غَنِيّ ، وضربت العرب بها المثل فى الشؤم ، فقالوا : أشْأَمُ مِنَ الْبَسُوسِ ـ كانت فى جوار جَسَّاس بن مُرَّة ، فمرت إبلٌ لكليب تريد الماء ، فاختلطت بها ناقة للبسوس ، فوردت معها الماء ، فرآها كليب ، فأنكرها ، فقال : لمن هذه الناقة ؟ فقال الرِّعَاء : للبسوس جَارَة جَسَّاس ، فرماها بسهم ، فانتظم ضَرْعَها ، فأقبلت الناقة تعجّ وَضَرْعُها يسيل دماً ولبناً ، فلما رأتها البسوس قذفت خِمَارها ، ثم صاحت : واذُلَّاهُ ! وجَارَاه ! فأغضبت جَسَّاسا ، فركب فرسه ، وأخذ رمحه ، وتبعه عمرو بن الحارث ابن ذُهْل بن شيبان على فرسه ، ومعه رمح ، فركضا نحو الحِمَى والحباء ، فلقيا رجلا فسألاه : من رمى الناقة ؟ فقال : من حلأ كما عن بَرْد الماء وسامكما الخسف ، فأقرتما به ، فزادهما ذلك حَمِيَّة وغضبا .

يقال : حلأه عن الماء : إذا طرده عنه ، وسام فلان فلانا الخسف : إذا أولاه الدَّنِيَّة .

فأقبلا حتى وقفا على كليب ، فقال له جساس : يا أبا الماجد ، أما علمت أنها [ناقة] جارتى ؟ فقال كليب : وإن كانت ناقة جارتك ! فَمَهْ ؟ أتراك مانعى أن أذُبَّ عن حِمَاى ؟ فأغضبه ذلك ، فحمل عليه ، فطعنه وطعنه عمرو ، فقتلاه ، وفيه هاجت حرب بكر وتغلب ابنى وائل أربعين عاما ؛ وقالت الشعراء فى بغى كليب ، وضربوه مثلا .

وقوله « ينفذ مثلها » أى : مثل الطعنة التى طعنها جَسَّاس بن مرة كليبَ ابن ربيعة ، وحَسُن إضمار الطعنة وإن لم يجرلها ذكر ؛ لأن ذكر المطعون دَلَّ عليها

وتقدمت ترجمة العباس بن مرداس فى الشاهد السابع عشر من شواهد شرح الكافية .

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الثانى والثمانون بعد المائة ـ : [من الرجز]

١٨٢ — يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِينَهْ

حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

على أن « كَيْنُونة » أصلها بياء مشددة ، فحذفت الياء الزائدة ، و بقيت عين الكلمة ، وهى الياء الثانية المنقلبة عن الواو ، والأصل كَيْوَنُونَة ، فانقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة وأدغمت فيها ، ثم حذفت الياء الأولى تخفيفاً وجوبا ، ولا يجوز ذكرها إلا فى الشعر ، كما فى البيت

قال أبو العباس المبرد : أنشدنى النهشلى :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَهْ وَشَحِطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ

قوله « يا ليت أنا — إلخ » وقرينها : مفعول مقدم ، والقرين : زوج المرأة ، والقرينة : فاعل ، وهى زوجة الرجل ، وشَحِط الرجل — من باب[1] فرح — إذا بعد ، والظعينة : المرأة ما دامت فى الهَوْدَج ، وقوله « ياليت أنا » بفتح الهمزة — أنا مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر سادّ مسد معمولى ليت ، وضمنا : جمعنا ، وسفينة : فاعل ، وكينونة : مصدر كان ، والمراد به اسم المفعول : أى حتى يعود الوصل موجودا .

والبيتان كذا أنشدهما ابن جنى فى شرح تصريف المازنى وابن برى فى أماليه على الصحاح .

* * *

وأنشد بعده : [من الرجز]

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ *

وتقدم شرحه فى الشاهد الخامس والعشرين من هذا الكتاب .

(١) واللغة المشهورة من باب منع

وأنشد الجاربردى هنا ـ وهو الشاهد الثالث والثمانون بعد المائة ـ : [من الخفيف]

١٨٣ — كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا
آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

على أن فَيْعَلُولاً موجود كَخَيْتَعُور ، وما فسره به هو كلام صاحب الصحاح ، وفسره بعضهم بالْغُرور الذى لا يصح منه شىء .

وقال صاحب العباب : وربما سموا الذئب خَيْتَعُورا ؛ لأنه لاعهد له ، ولاوفاء ، والخيتعور : الغول والداهية والدنيا والأسد .

والبيت من أبيات لِجَدِّ جَدِّ امرىء القيس واسمه حُجْرٌ آكل الْمُرَار ، وقبله[(١)] :

إِنَّ مَنْ غَرَّهُ النِّسَاءُ بِشَىْءٍ بَعْدَ هِنْدٍ لَجَاهِلٌ مَغْرُورُ
حُلْوَةُ الْقَوْلِ وَاللِّسَانِ وَمُرٌّ كُلُّ شَىْءٍ أَجَنَّ مِنْهَا الضَّمِيرُ
كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا . . . . البيت

وحُجر : بضم الحاء المهملة وسكون الجيم ، والْمُرار — كغراب — : اسم شجر مرّ ، وحُجْر : هو ابن عمرو بن معاوية بن الحارث ، وينتهى نسبه إلى كندة ، ومن كندة إلى يعربَ بن قحطانَ ؛ قال الأصبهانى فى الأغانى : « أخبرنى ابن دريد إجازة عن عمه عن ابن الكلبى عن أبيه عن الشَّرَقى بن القُطَامِىّ قال : أقبل تُبَّع حين سار إلى العراق فنزل بأرض مَعَدّ فاستعمل عليهم حُجْر بن عمرو ، وهو آكل الْمُرار ، فلم يزل ملكا حتى خرف ، ثم إن زياد بن الْهَبُولة بن عمرو بن عوف

ابن الهبولة وحجر وتسمية حجر بآكل المرار

(١) روى صاحب الأغانى قبل هذه الأبيات بيتين ، وهما :

لِمَنِ النَّارُ أُوقِدَتْ بِحَفِيرِ لَمْ يَنَمْ عِنْدَ مُصْطَلٍ مَقْرُورِ
أَوْقَدَتْهَا إِحْدَى الْهُنُودِ وَقَالَتْ أَنْتَ ذَا مُوثَقٌ وَثَاقَ الْأَسِيرِ

ابن ضُجمُ ، وهو حَماطة بن سعد بن سَلِيح القُضاعى أغار على حُجْر آكل المُرار وهو غائب فأخـذ مالا كثيرا وسبا امرأة حُجْر ، وهى هند بنت ظالم بن وهب ابن الحارث بن معاوية ، وأخذ نسوة من نساء بكر بن وائل ، فلما بلغ حُجْرا و بكر ابن وائل مُغارُه وما أخذ أقبلوا عليه ، ومعه يومئذ أشراف بكر بن وائل منهم عوف ابن مُحلِّم بن ذُهْل بن شَيبان ، فأقبل حُجْر فى أصحابه حتى إذا كان بمكان يقرب من عين أُباغ (١) بعث سَدُوسا وصَلِيعا (٢) يتجسسان له الخبر ، فخرجا حتى هجما على عسكره وقد أوقد نارا ونادى منادٍ [له] من جاء بحُزمة من حطب فله فِدْرة (٣) من تمر ، وكان ابن الهَبُولة قد أصاب فى عسكر حُجْر تمرا كثيرا فضرب قِبابه وأجّج ناره ونثر التمر بين يديه ، فاحتطب سدوس وصليع ثم أتيا به ابن الهَبُولة فطرحاه بين يديه فناولهما من التمر وجلسا قريبا من القُبَّة ، فأما صَلِيعٌ فقال : هذه آية ؛ فانصرف إلى حُجْر فأعلمه بعسكره وأراه التمر ، وأما سدوس فقال : لا أبرح حتى آتيه بخبر جليٍّ ، فلما ذهب هَزِيع من الليل أقبل ناس من أصحابه يحرسونه وقد تفرق أهل العسكر ، فقرُب سدوس إلى جليس له فقال له : من أنت ؟ مخافة أن يُستنكر ، فقال : أنا فلان بن فلان ، قال : نعم ودنا سدوس من القبة فكان بحيث يسمع الكلام ، فدنا ابن الهبولة من هند امرأة حُجْر فقبلها وداعبها ، ثم قال لها : ما ظنك بحُجْر لو علم بمكانى منك ؟ قالت : ظنى والله أنه لن يدع طلبك حتى يطالع القُصور الحمر ، وكأنى أنظر إليه فى فوارس من بنى شيبان وهو شديد الكلَب سريع الطلب يُزْبد شدقاه كأنه بعير آكل مُرار ؛ فسمى آكل المُرار يومئذ ، قال : فرفع يده فلطمها ثم قال : ماقلت هذا إلا

---

(١) بضم الهمزة وفتحها وكسرها ، وهى موضع بين الرقة والكوفة

(٢) فى الأصول « ضبيعا » وهو تحريف والتصحيح عن الأغانى

(٣) الفدرة : القطعة

من عُجْبك به وحبك له ، فقالت : والله ما أبغضت ذا نسمة قط بغضى له ، ولا رأيت رجلا قط أحزم منه نائما ومستيقظا ؛ إن كان لتنام عيناه وبعض أعضائه حى لا ينام ، وكان إذا أراد النوم أمرنى أن أجعل عنده عُسًّا[1] مملوءا لبنا ، فبينما هو ذات ليلة نائم وأنا قريبة منه أنظر إليه إذ أقبل أسود سالخ[2] فمال إلى العس فشرب به ثم مجه ، فقلت : يستيقظ فيشرب فيموت فأستريح منه ، فانتبه من نومه فقال : علىّ بالإناء ، فناولته فشمه فاضطربت يداه حتى سقط الإناء فأريق ، وكل هذا يسمعه سدوس ، فلما نامت الأحراس خرج يسرى ليلته حتى صبح حُجْرا ، فقال : [من الوافر]

أَتَاكَ الْمُرْجِفُونَ بِرَجْمِ غَيْبٍ ... عَلَى دَهَشٍ وَجِئْتُكَ بِالْيَقِينِ

فَمَنْ يَكُ قَدْ أَتَاكَ بِأَمْرِ لَبْسٍ ... فَقَدْ آتِى بِأَمْرٍ مُسْتَبِينِ

ثم قص عليه ما سمع ، فأسف ونادى فى الناس بالرحيل ؛ فساروا حتى انتهوا إلى عسكر ابن الهَبُولة ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، فانهزم ابن الهَبُولة وعرفه سدوس فحمل عليه فاعتنقه وصرعه فقتله ، وبصر به عمرو بن أبى ربيعة[3] فشد عليه فأخذ رأسه منه وأخذ سدوس سلبه وأخذ حُجْر هندا فربطها بين فرسين ثم ركضا بها حتى قطعاها قطعا ، هذه رواية ابن الكلبى

وأما أبو عبيدة فإنه ذكر أن ابن الهبولة لما غَنِم عسكر حُجْر غَنِم مع ذلك زوجته هند بنت ظالم وأم أناس بنت عوف بن محلم الشيبانى ــ وهى أم الحارث بن حُجْر ــ وهندَ بنتَ حُجْر ، قال : وكان ابن الهبولة بعد أن غَنِمَ يسوق ما معه من السبايا والنعم ويتصيد فى المسير لا يمر بواد إلا أقام به يوما أو يومين حتى أتى

---

(١) العس ــ بالضم ــ : القدح العظيم ، وجمعه عساس

(٢) الأسود السالخ : الحية العظيمة تخرج عن قشرها

(٣) فى الأغانى عمرو بن معاوية

على ضَرِيَّة (١) فوجدها معشبة فأعجبته فأقام بها أياما ، وقالت له أم أناس : إنى لأرى كأنى قد نظرت إلى رجل أسود أدْلَمَ (٢) كأن مشافره مشافر بعير آكلِ مُرار قد أخذ برقبتك ؛ فسمى حجر آكل المُرار بذلك ، وذكر باقى القصة نحوما مضى ، وروى أيضا أنه إنما سمى آكل المُرار لأن سدوسا لما أتاه بخبر ابن الهَبُولة ومداعبته لهند وأن رأسه كان فى حجرها وحدثه بقولهاله ، جعل يسمع ذلك وهو يعبث بالمُرار ــ وهو نبت شديد المرارة ــ وكان جالسا فى موضع فيه منه شيء كثير ، فجعل يأكل من ذلك المرار غَضَباً وهو يسمع من سدوس وهو لا يعلم أنه يأكله من شدة الغضب ، حتى انتهى سدوس إلى آخر الحديث فعلم حينئذ بذلك ، ووجد طعمه ، فسمى يومئذ آكل المُرار ، قال ابن الكلبى : وقال حُجْر فى هند :

* إنَّ مَنْ غَرَّهُ النِّسَاءُ بِشَيْءٍ . . . الأبيات »

انتهى ما ساقه صاحب الأغانى باختصار قليل .

ولا يخفى أن المشهور أن أُم أُناس زوجة عمرو المقصور بن حُجْر بن الحارث ابن عمرو (٣) ، و إنما سميت أم أُناس لأن أباها عوف بن مُحَلِّم أمر أمّها لما ولدتها أن تئدها ، فقالت : قد فعلت ؛ فربتها حتى أدركت فنظر إليها عوف يوما مقبلة فأعجبه شبابها فقال : من هذه ياأمامة ؟ قالت : وصيفة لنا ، ثم قالت : أيسرك أنها ابنتك ؟ فقال : كيف لى بذلكِ ؟ قالت : فانها التى أمرتنى أن أئدها ، فقال : دعيها فلعلها أن تلد لنا أُناسا ، فسميت أم أُناس ، وهى أم الحارث بن عمرو المقصور بن حُجْر .

---

(١) ضرية : بلدة بين البصرة ومكة .

(٢) الأدلم : الشديد السواد .

(٣) يدل على ذلك قول عبيد بن الأبرص بعد مقتل حجر :

هَلاَّ عَلَى حُجْرِ بْنِ أُمِّـــــــ ـــــــمِ أُنَاسَ تَبْكِي لاَ عَلَيْنَا

وابن الهَبُولة — بفتح الهاء وضم الموحدة — : هو عمرو بن عوف بن ضُجْعُم ، وهو بطن ، وهم الضجاعمة ، وكانو الملوكَ بالشام قبل غسّان ، وضُجْعُم هو حَمَاطةُ كما تقدم

* * *

وأنشد بعده أيضا ـ وهو الشاهد الرابع والثمانون بعد المائة ـ : [من الكامل]

١٨٤ — دَرَسَ المَنَا بمتَالِعٍ فَأَبَانِ   فتقَادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَانِ

على أن أبان فيه قِيلَ : وزنه أَفْعَلُ ، وقيل : وزنه فَعَال

والبيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابى ، وأراد المنازل جمع منزل ، وهو حذف قبيح ، ودرس يكون فعلا لازما ومتعديا ، والمراد هنا الأوّل ، يقال : درس المنزلُ يدرُس درُوسا : أى عفى وانمحى أثره ، ودرسته الريح ، ومُتالع — بضم الميم بعدها مثناة فوقية واللام مكسورة والعين مهملة ـ قال أبو عبيد فى معجم ما استعجم : هو جبل لغنى بالحِمَى قاله الخليل ، وأبانُ قال ياقوت فى معجم البلدان : « أبانُ الأبيضُ وأبان الأسودُ : فأبان الأبيضُ شرقى الحاجر فيه نخل وماء يقال له : أُكْرَةُ ـ وهو العلم ـ لبنى فزارة [وعبس ، وأبانُ الأسودُ : جبل لبنى فزارة][1] خاصة وبينه وبين الأبيض ميلان ، وقال أبو بكر بن موسى : أبانُ جبل بين فَيْدَ والنَّبْهانية أبيض ، وأبان جبل أسود : وهما أبانان وكلاهما محدد الرأس كالسنان ، وهما لبنى مناف بن دارم بن تميم بن مرّ ، وقال الأصمعى : وادى الرُّمة يمر بين أبانين ، وهما جبلان يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وهو لبنى فزارة ثم لبنى جُرَيْد منهم ، وأبان الأسود لبنى أسد ، ثم لبنى والبة بن الحارث بن ثَعْلَبة بن دُودان بن أسد ، وبينهما ثلاثة أميال ، وقال آخرون : أبانان تثنية أبانٍ ومُتَالعٍ ، غُلِّب أحدهما

---

(١) سقطت العبارة التى بين القوسين من أصول الكتاب ولا يتم الكلام إلا بها ، وهى فى ياقوت .

كما قالوا : القمران ؛ فى الشمس والقمر ، وهما بنَوَاحِى البحرين ، واستدلوا على ذلك بقول لبيد :

* دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أراد درس المنازل ؛ فحذف بعض الاسم ضرورة ، وهو من أقبح الضرورات

وقال أبو سعيد السكرى فى قوله(١) : [من الوافر]

تَؤُمُّ بِهَا الْحُدَاةُ مِيَاهَ نَخْلٍ وَفِيهَا عَنْ أَبَانَيْنِ ازْوِرَار

« أبان جبل معروف ، وقيل : أبانين ؛ لأنه يليه جبل نحو منه يقال له : شَرَوْرَى ؛ فغلبوا أبانا عليه فقالوا : أبانان » انتهى .

« والحِبْس » قال أبو عبيد فى معجم ما استعجم : « بكسر الحاء المهملة ، وقد تضم ، وسكون الباء الموحدة ، وبالسين المهملة : موضع فى ديار غطفان ، قال لبيد :

* دَرَسَ الْمَنَا . . . البيت *

وقال الحارث بن حلزة : [من الكامل]

لِمَنِ الدِّيَارُ عَفَوْنَ بِالْحُبْسِ آيَاتُهَا كَمَهَارِقِ الْفُرُسِ

والأعرف فى بيت الحارث ضم الحاء ، كما أن الأعرف فى بيت لبيد كسرها ، ولعلهما موضعان » انتهى ؛ والسُّوبان ـ بضم السين المهملة و بعد الواو باء موحدة ـ اسم واد ، كذا فى الصحاح ، وفى بعض نسخه وسوبان اسم واد ، وصو به ياقوت فى هامشه باللام كما فى البيت .

* * *

(١) هو من كلام بشر بن أبى خازم وقبله :

أَلاَ بَانَ الْخَلِيطُ ولم يُزَارُوا وَقَلْبُكَ فِى الظَّعَائِنِ مُسْتَعَارُ
أُسَائِلُ صَاحِبِي وَلَقَدْ أَرَانِى بَصِيراً بِالظَّعَائِنِ حَيْثُ صَارُوا

وأنشد أيضا بعده ـ وهو الشاهد الخامس والثمانون بعد المائة ـ : [من الرجز]

١٨٥ — يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفَلِيقَهْ هَلْ تَغْلِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ

على أن القوباء داء يعالج بالريق

قال ابن السيد فى شرح أبيات الجمل : « هذا الشعر لأعرابى أصابته القوباء فقيل له : اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها فإنها تذهب ، فتعجب من ذلك واستغرب به ، وروى « هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوَبَاءَ »

قال ابن السيرافى : « عجب هذا الشاعر من تفل الناس على القوباء ورقيتها لتذهب ؛ قال : كيف تغلب الريقة القوباء ؟ ومن روى القوباء بالرفع فقد أفسد المعنى » وقال التبريزى : ورواية الرفع على القلب ، وقال التُّدْميرىّ : هو على جهة المفاعلة كأن القوباء والريقة يتغالبان ، وكل من غالب شيئا فقد غالبه ذلك الشىء ، فكل واحد منهما فى المعنى فاعل ومفعول ، وقال الشمنى : أو على معنى أن الأعرابى كان يعتقد أن الريقة تبرىء من القوباء فسمع قائلا يقول : إن الريقة لا تبرئها ، فأنكر ذلك ، وفيه نظر ؛ لاقتضائه أن يكون المنكر المتعجب منه أن لا تبرىء ، وقال اللخمى فى شرح أبيات الجمل : هذان البيتان مجهولان لا يعلم قائلهما

والفليقة : الداهية ، والريقة : القطعة من الريق ، يقول : إن من العجب أن تُذْهِب هذه القوباء الريقة ؛ لأنهم يزعمون أن ريقة الصائم إذا نفث بها على القوباء أزالتها

وقال الصاغانى فى العباب : « الفليق والفليقة : الداهية ، والعرب تقول : يا للفليقة : وتقول فى مثل هذا : « يا عَجَبِى لهذه الفليقة الخ » ويروى « يا عجبًا وهذه الفليقة » قال أبو عمرو : معناه أنه يعجب من تغير العادات ؛ لأن الريقة تُذْهِب القوباء على العادة فتفل على قوبائه فما بَرِئَ ، فتعجب مما تعهده ، وجعل القوباء على الفاعلة والريقة على المفعولة » انتهى .

وقال اللخمى : « يروى يا عجباً بالتنوين ويا عجبًا بغير تنوين »

أقول : التنوين على وجهين : أحدهما أن يكون عجبا منادى منكرا أو مطولا لطوله بما اتصل به ، والثانى أن يكون مفعولا مطلقا والمنادى محذوف ، كأنه قال : ياقوم اعجبوا عجبا ، وروايته بلا تنوين له أيضا وجهان : أحدهما أن يكون منادى مضافا على لغة من يقول : يا غلاما أقبل ، بابدال ياء المتكلم ألفا ، وثانيهما أن يريد ياعجباه ، وأكثر ما يستعمل مثل هذا فى الندبة ، وقد جاء فى غير الندبة ؛ كقول الآخر : [من الرجز]

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ إذَا أَتَى قَرَّبْتُه لِلسَّانِيَهْ

وقال ابن هشام فى المغنى : «ألف ياعجبا لمدّ الصوت بالمنادى المتعجب منه ، ولا يخفى أن المتعجب منه إنما هو قوله :

* هَلْ تَغْلِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ * »

* * *

وأنشد الشارح — وهو الشاهد السادس والثمانون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الطويل]

١٨٦ — أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيَا

على أن أصله معدُوًّا عليه ، وهو القياس ، وقلب الواو ياء فى مثله نادر ؛ لأنه غير جمع . قال الأعلم : « الشاهد فيه قلب معدو إلى معدى استثقالا للضمة والواو تشبيها له بالجمع ، وبعض النحويين يجعل معديا جاريا على عُدِىَ فى القلب والتغيير ، والصحيح ماذهب إليه سيبويه من شذوذه تشبيها بالجمع : لأن مفعولا يجرى على فَعَلْتُهُ كما يجرى على فُعِلَ ، تقول : عَدَوْت عليه فهو معدو عليه كما يقال : عُدِى عليه فهو معدو عليه ، وقد استويا فى التغيير مع اختلاف فعليهما فيه » انتهى .

وكذا فى شرح تصريف المازنى لابن جنى قال : « وينبغى أن تكون الألف

فى آخر أرطىً فيمن قال : مَرْطىٌّ منقلبة عن ياء ، لأنه لو كان من الواو لقالوا : مَرْطُوٌّ ، وإنما مَرْطِيٌّ كمرمى ، ولانحمله على قوله :

* أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَليْهِ وَعَادِيَا *

وهو يريد مَعْدُوًّا عليه ، ولاعلى مَسْنِيَّةٍ ، وهم يريدون مَسْنُوَّة ؛ لأن هذا شاذ لايقاس عليه » انتهى .

وكذا قال فى سر الصناعة

وجعل الزمخشري فى المفصل المفرد والمصدر شيئا واحدا مقابلا للجمع ، قال ابن يعيش : « ويجوز القلب فى الواحد فيقال : مَغزِىٌّ ومَدْعِيٌّ قال :

* أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَليْهِ وَعَادِيَا *

أنشده أبو عثمان مَعْدُوًّا بالواو على الأصل ، ورواه غيره مَعْدِيًّا » انتهى.

وفيه أن أبا عثمان إنما أنشده فى تصريفه بالياء لاغير

والمصراع عجزه ، وصدره :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِى مُلَيْكَةُ أَنَّنِى *

والعِرْس — بالكسر — : زوجة الرجل ، ومُلَيْكة بالتصغير

والبيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثِى الجاهلى ، قالها لما أسرته تَيْم الرِّباب ، وقد أوردناها برمتها مع سببها فى شواهد المنادى من شواهد شرح الكافية .

وقد وقع هذا المصراع عجزا فى شعرٍ لحنظلة بن فاتك ، وصدره :

* تُسَائِلُنِى مَاذَا تَكُونُ بُدَاهَتِى *

والبُدَاهة — بضم الموحدة — : الفجاءة والمباغتة ، والأول هو المشهور ، وقد أنشده سيبويه وغيره .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد السابع والثمانون بعد المائة — : [من البسيط]

١٨٧ — مَوَالِيٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

على أن تحريك الياء بالرفع شاذ ، كذا فى المفصل ، وفى فرحة الأديب :
وروي موالىٌ بالهمز ، وفيهما ضرورة أخرى وهى صرف ما لا ينصرف .

قال ابن المستوفى : أنشده أبو بكر السراج فى كتابه لجرير رضى الله عنه :

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَلَذَّتِهَا مَوَالِئٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ
مَا مِنْهُمُ وَاحِدٌ إِلاَّ بِحُجْزَتِهِ لِبَابِهِ مِنْ عِلاَجِ الْقَيْنِ مِفْتَاحُ

وقال : أبدل الهمزة فى موالىء من الياء فى الشعر ضرورة ؛ لأنهم يبدلون الحرف من الحرف فى الشعر فى الموضع الذى لا يبدل مثله فى الكلام لمعنى يحاولونه : من تحريك ساكن ، أو تسكين متحرك ؛ ليصح وزن الشعر ، أو ردّ شىء إلى أصله أو تشبيه بنظير ؛ لأنه لو فعل بها ما فعل بالياء فى المنقوص لانكسر البيت .

أقول : يريد لو قال فى البيت : موالى ، بتسكين الياء ، لانكسر ، ولو حركت بالضمة لاستثقلت ، قال ابن السيرافى : همز الياء من موالىء لاستقامة البيت

وكذا فى الضرائر لابن عصفور ، قال : « ومنه إبدال الهمزة من الياء حيث لا يجوز ذلك فى الكلام نحو قوله :

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَبَهْجَتِهَا مَوَالِئٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

وقوله : [من الطويل]

كَمُشْتَرِىءٍ بِالْخَيْلِ أَحْمِرَةً بُتْرَا

وإنما أبدلت الياء من موال ومشترٍ همزة للاضطرار إلى التحريك واستثقال الضمة والكسرة فى الياء ، وكان المبدل همزة إجراء لها فى ذلك مُجرى الألف لمشابهتها لها فى الاعتلال واللين » انتهى .



قوله « قد كاد يذهب إلخ » قال بعض فضلاء العجم : موالىَّ فاعل يذهب وفى كاد ضمير الشأن ، و « موالى » جمع مولى ، وله معان : المولى السيد ، والمولى ابن العم ، والمولى العصبة ، والمولى الناصر ، والمولى الحليف ، وهو الذى يقال له : مولى الموالاة ، والمولى المعتِقُ ، وهو مولى النعمة ، والمولى العتيقُ ، وهم موالى بنى هاشم : أى عتقاؤهم ، وكأنه يريد المعنى الأول ، يذم رؤساء زمانه ، و « كباش » جمع كبش ، وهو الفحل من الضأن ، و « العوس » بضم العين المهملة ، قال الزمخشرى فى مناهى المفصل : العوس مكان أو قبيلة ، يقال : كبش عوسىٌّ ، وقال أبو سهل الهروى فى شرح فصيح ثعلب : يقال كبش عوسىٌّ ؛ إذا كان قويا يحمل عليه ، وقيل : بل هو منسوب إلى موضع يقال له العُوس بناحية الجزيرة ، وقيل : بل هو السمين ، وما فى البيت لا يوافق المعنى الأخير ، وفى الصحاح : العوس بالضم ضرب من الغنم و « سُحَّاح » بالضم جمع ساحٍ ، يقال : سحّت الشاة تسِحّ — بالكسر — سُحوحا وسُحوحة : أى سمنت ، وغنم سُحَّاحٌ : أى سِمان ، وهو — بالرفع — نعت لموالى ، شبههم بهذه الكباش لطول رعيهم فى مراتع اللذات ، و « بحجزته » جار ومجرور خبر مقدم ، ومفتاح مبتدأ مؤخر ، والحُجْزة — بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها زاى معجمة — : هى مَعْقِد الإزار ، وحُجْزة السراويل التى فيها التِّكّة ، يريد أنهم يحملون مفاتيح أبوابهم ؛ فهى مقفلة لا يدخلها أحد من الضيوف ، والقَيْن — بفتح القاف — : الحداد ، وأراد بعلاج القَيْن صنيعه ، يقال : عالجت الشىء معالجة وعلاجا ؛ إذا زاولته فإذا كان المفتاح مما يزاوله القين بعمله فقفله محكم .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثامن والثمانون بعد المائة — : [من الكامل]

١٨٨ — كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ



على أن قوما من العرب يجرون الياء مجرى الحرف الصحيح فى الاختيار فيحركونها بالجر والرفع ، وقال فى شرح الكافية : إن هذا ضرورة ، وهو المشهور ، قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر : «فيه ضرورتان : إحداهما إثبات الياء وتحريكها وكان حقه أن يحذفها فيقول : كجوار ، والثانية أنه صرف ما لا ينصرف ، وكان الوجه لما أثبت الياء إجراء لها مجرى الصحيح أن يمنع الصرف ، فيقول : كجوارى » انتهى .

وهذا المصراع عجز ، وصدره :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلاَ أَرَى فِى مُدَّتِى *

و « إن » زائدة ، وجملة « ولا أرى فى مدتى » : أى فى مدة عمرى معترضة بين أرى البصرية و بين مفعولها ، وهو الكاف من قوله كجوارى ؛ فانها اسم ، ولا يجوز أن تكون هنا حرفا ، والجوارى : جمع جارية وهى الشابة ، والصحراء : هى البرية والخلاء

وقد تكلمنا عليه بأكثر من هذا فى الشاهد الواحد والثلاثين بعد السمائة من شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد التاسع والثمانون بعد المائة — : [من الطويل]

١٨٩ — أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

على أن تسكين الواو من أسمو مع الناصب شاذ .

قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر : حذفَ الفتحة من آخر أسمو إجراء للنصب مجرى الرفع .

والمصراع عجز وصدره :

وَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ

والبيت من قصيدة لعدو الله ورسوله عامر بن الطُّفَيْل العامرىّ ، وقوله : « وما سودتنى عامر » أى : ما جعلتنى سيد قبيلة بنى عامر بالإرث عن آبائهم ؛ بل سدت بأفعالى ، وقوله « أبى الله » أبى له معنيان : أحدهما كره ، وهو المراد هنا ، والثانى امتنع ، و« أن أسمو » فى موضع المفعول لأبَى ، والسموُّ : العلو والشرف وقد شرحناه شرحاً وافياً فى الشاهد الثانى والثلاثين بعد السمائة هناك .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد التسعون بعد المائة — : [من الطويل]

١٩٠ — وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِى بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

على أن تسكين الياء من واشٍ مع الناصب شاذ ، وحذفت لالتقائها ساكنة مع نون التنوين ، وروى « فلو كان واش » فلا شاهد فيه ولا ضرورة ، والواشى : النَّمام الذى يُزَوِّق الكلام ليفسد بين شخصين ، وأصله من وشَى الثوبَ يشِيه وشيا ؛ إذا نقشه وحسنه ، واليمامة : بلد فى نجد ، وحضرموت : مدينة فى اليمن ، والبيت من قصيدة طويلة لمجنون بنى عامر أوردنا مع هذا البيت بعضاً منها فى الشاهد الخامس والثمانين بعد الثمانمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الواحد والتسعون بعد المائة — : [من الرجز]

١٩١ — كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ
أَيْدِى جَوَارٍ (١) يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقْ

---

(١) فى نسخة « عذارى » بدل جوار ، وهى جمع عذراء



على أن تسكين الياء مع الناصب شاذ ، كما تقدم .

قال ابن الشجرى : «قال المبرد : هذا من أحسن الضرورات ؛ لأنهم ألحقوا حالة بحالتين ، يعنى أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع ، مع أن السكون أخف من الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء فى ذوات الياء من المركبات ، نحو معدى كرب وقَالِى قَلا » انتهى

والبيتان من الرجز نسبهما ابن رشيق فى العمدة إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أرهما فى ديوانه [1]

وضمير « أيديهن » للإبل ، والقاع : المكان المستوى ، والقَرِق — بفتح القاف وكسر الراء — : الأملس ، وقال الشريف المُرْتَضَى : هو الخشن الذى فيه الحصا ، وجَوَار — بفتح الجيم — : جمع جارية ، ويتعاطين : يناول بعضهن بعضاً ، والورق — بكسر الراء — : الدراهم ، شبه حَذْف مناسم الإبل للحصى بحذف جَوَارٍ يلعبن بدراهم ، وخص الجوارى لأنهن أخف يدا من النساء

وقد شرحناه بأكثر مما هنا فى الشاهد الثالث والثلاثين بعد الثمانية من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثانى والتسعون بعد المائة — : [من البسيط]

١٩٢ — هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً

مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

على أنه سكنت الواو من تهجو شذوذا مع وجود المقتضى لحذفها وهو الجازم ،

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « يجوز أيضاً أن يكون ممن يقول فى الرفع : هو

(١) رجعنا إلى ديوان رؤبة فلم نجدهما ، ولكننا وجدناهما فى زيادات الديوان

يَهْجُوُ ، فيضم الواو ويجريها مجرى الصحيح ، فاذا جزم سكنها ؛ فيكون علامة الجزم على هـذا القول سكون الواو من يهجو ، كما أسكن الآخر ياء يأتى فى موضع الجزم ؛ فقال :

* أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِى *

وكأنه ممن يقول : هو يأْتِيُكَ ، بضم الياء ، وقد يتوجه عندى أن يكون على إشباع الضمة ، وكأنه أراد لم تهجُ فحذف الواو للجزم ، ثم أشبع ضمة الجيم فنشأت بعدها واو » انتهى .

و «هجوت» بالخطاب من الهجو ، وهو الذم ، و « زَبّان » ـ بالزاى المعجمة والباء الموحدة ـ : اسم رجل ، واشتقاقه من الزَّبَبِ وهو كثرة الشعر وطوله ، وثم للترتيب وتراخى الزمان ، أشار إلى أن اعتذاره من هجوه إنما حصل بعد مدة ، و« من » متعلقة بالحال وهو معتذر ، وقوله « لم تهجو ولم تدع » مفعولهما محذوف : أى لم تهجوه ولم تدعه ، وتدع مجزوم ، وكسرت العين للقافية ، والمعنى أنك هجوت واعتذرت فكأنك لم تهج ، على أنك لم تدع الهجو ، وقال العينى : والجملتان كاشفتان لما قبلهما ؛ فلذا ترك العاطف بينهما وأراد بهذا الكلام الانكار عليه فى هجوه ثم اعتذاره عنه ؛ حيث لم يستمر على حالة واحدة .

والبيت مع شهرته لم يعرف قائله [1] والله أعلم .

* * *

(١) ينسبه بعضهم إلى عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، يقوله للفرزدق الشاعر المعروف ، وكان قد هجاه ثم اعتذر إليه ، وروى المرتضى فى شرح القاموس :

* لَمْ أَهْجُو وَلَمْ أَدَعِ *

وهذا يستدعى أن يكون هجوت وما بعده بتاء المتكلم ، فيكون القائل هو من هجا أبا عمر .

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه : [من الوافر]

١٩٣ — أَلَمْ يأتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

لما تقدم قبله

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : قدَّر الشاعر ضمة الواو فى « لم تهجُو » فأسكنها للجزم كما أسكن الياء فى ألم يأتيك للجزم ، وهذا فى الياء أسهل منه فى الواو ؛ لأن الواو وفيها الضمة أثقل من الياء وفيها الضمة ، و « ما » فاعل يأتى ، والباء زيدت فيه ضرورة ، والأنباء : جمع نبأ ، وهو الخبر ، وتنمى : تشيع من نمى الشىء ينمى إذا ارتفع وزاد ، والجملة معترضة بين الفعل وفاعله ، واللبون : الإبل ذوات اللبن ، وهو اسم مفرد أراد به الجنس ، وبنو زياد : هم الربيع ، وعمارة ، وقيس ، وأنس ؛ بنو زياد بن سفيان العَبْسى ، والمراد لَبُون الرَّبيع ابن زياد ، وكان سيد عَبْس .

والبيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسى ، وكان سيد قومه ، وحصل بينه وبين الربيع عداوة فى شأن دِرْع ساومه فيها ، فلما نظر إليها الربيع وهو على ظهر فرسه وضعها على القَرَبُوس (١) ثم ركض بها فلم يردها عليه ، فنهب قيس بن زهير إبله وإبل إخوته ، فقدم بها مكة ، فباعها من عبد الله بن جُدْعَان التيمى القرشى معاوضة بأدراع وسيوف ، فافتخر بهذا وبما بعده ، وهو :

وَمَحْبِسُهَا عَلَى القُرَشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادِ

ومحبسها : معطوف على فاعل يأتيك ، وهو — بكسر الباء — مصدر ميمى ، والقرشى : هو ابن جُدْعَانَ

(١) القربوس — بفتح القاف والراء — حنو السرج

وقد شرحناهما مع القصيدة شرحا لامزيد عليه فى الشاهد السادس والثلاثين بعد الستمائة من شواهد شرح الكافية

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الرابع والتسعون ، بعد المائة — : [من الرجز]

١٩٤ — * وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ *

لما تقدم ، وقبله :

* إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ *

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « شبهت الألف بالياء فى أن ثبتت فى موضع الجزم ، فإنه قدر الحركة هنا وحذفها للجزم ، وهذا بعيد ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها أبدا » انتهى .

ويجوز تخريجه على أن «لا» فيه نافيه لا ناهية ، والتقدير فطلّقها غير مترضٍّ لها ، ويكون قوله « ولا تملق » معطوفا على قوله فطلق ، قاله ابن عصفور فى كتاب الضرائر .

وقد شرحناه بأكثر من هذا فى الشاهد الخامس والثلاثين بعد الستمائة من شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائة — : [من الطويل]

١٩٥ — * كَمُشْتَرِي بِالْخَيْلِ أَحْمِرَةً بُتْرَا *

لما تقدم فى قوله :

* مَوَالِىَ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ *

والقياس فيهما كمشترٍ وموالٍ ، بحذف الياء والتنوين ، ورواهما ابن عصفور في كتاب الضرائر كمشترىء وموالىء ، بالهمز والتنوين ، كما تقدم ، والمعنى كمن أعطى الخيلَ وأخذ الحمير بدلها ، وهو جمع حمار ، والبتر : جمع أبتر ، وهو المقطوع الذنب

* * *

وأنشد أيضا بعده — وهو الشاهد السادس والتسعون بعد المائة ، وهو من شواهد سيبويه — : [من البسيط]

١٩٦ — يَادَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلاَّ أثَافِيهَا

هو صدر ، وعجزه :

* بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا *

على أنه كان حق « أثافيها » النصب على الاستثناء ، وسكنت الياء شذوذا

قال سيبويه : « وسألت الخليل رحمه الله عن الياءات لِمَ لم تنصب في موضع النصب ؛ إذا كان الأول مضافا ؟ وذلك قولك : رأيت معدي كرب ، واحتملوا أيادِيَ سَبَا ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عرَّوْها من الجر والرفع ، فكما عرَّوُا الألف منه عرَّوْها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين :

— * يَادَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلاَّ أثَافِيهَا *

ونحو ذلك ، وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسماواحدا ، فتكون الياء غير حرف الإعراب ، فيسكنونها بياء زائدة ساكنة ، نحو ياء درديبس » إلى آخر ما ذكره

قال الأعلم : « الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب ، حملا



لها عند الضرورة على الألف ؛ لأنها أختها ، والألف لا تتحرك » انتهى .

وقال صدر الأفاضل : « يحتمل أن يكون قوله : إلا أثافيها ؛ من باب الحمل على المعنى ، كأنه قال : لم يبق إلا أثافيها ، وحينئذ لا يكون البيت شاهدا لاسكان الياء ، وهذا تحسر على اندراس الدار معنى ، وإن كان لفظه خبراً » انتهى .

وكذا قال ابن المستوفى فى شرح أبيات المفصل ، وقال : « ولو نصب أثافيها على أن يكون البيت غير مُصَرَّع لجاز ، وهذا على لغة من يقول : أثافِىَ ؛ بتخفيف الياء ، وفيها لغتان : تخفيف الياء ، وتشديدها ، قال الجوهرى : الاثْفِيَّة للقِدْر ، تقديره أُفْعُولة ، والجمع الأَثافىُّ ، وإن شئت خففت ، وثَفَّيْتُ القدر تَثْفِية : أى وضعتها على الأثافى ، وأثفيت القدر : جعلت لها أثافى ، وقال الأخفش : قولهم أثافٍ ، لم يسمع من العرب بالتثقيل ، وقال الكسائى : سمع ، وأنشد : [من الطويل]

أَثَافِىَّ سُفْعاً فِى مُعَرَّسِ مِرْجَلِ

والطوِىُّ : البئر المطوية بالحجارة ، والصارة — بالصاد والراء المهملتين — : رأس الجبل والوادى ، معروف ، و « بين الطوِىِّ » نصب على الحال ، والعامل فيها ما فى النداء من معنى الفعل ، مثل قول النابغة : [من البسيط]

يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ

***

وأنشد أيضا بعده ـ وهو الشاهد السابع والتسعون بعد المائة ـ : [من البسيط]

١٩٧ ـ يَابَارِىَ الْقَوْسِ بَرْيًا لَيْسَ يُحْكِمُهُ

لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

على أنه سكن ياء « باريها » شذوذا ، والقياس فتحها ؛ لأن باريها المفعول الثانى لأعْطِ .



قال الزمخشرى فى أمثاله : « أعْطِ الْقَوْسَ بَارِيها ؛ قيل : إن الرواية عن العرب بَارِيها بسكون الياء لا غير ، يضرب فى وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه ويَتَمَهَّرُ فيه » انتهى .

وكذا أورده فى المفصل بعد البيت السابق .

وقال الميدانى فى أمثاله : أى استعِنْ على عملك بأهل المعرفة والحذق فيه ، وينشد :

يا بارِيَ الْقَوْسِ بَرْياً لَسْتَ تُحْسِنُهَا لاَ تُفْسِدَنْهَا وأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

قال ابن المستوفى : « قرأت هذا البيت على شيخنا أبى الحرم مكى بن زيان فى الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد الميدانى : أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا ، بفتح الياء ، وكان فى الأصل « ليس يحسنه » وجعله « بريا لست تحسنها » ، وهو كذلك فى نسخ كتاب الميدانى ، ولعل الزمخشرى إنما أراد بالمثل آخر هذا البيت المذكور فأورده على ماقاله الشاعر ، لا على ماورد من المثل فى النثر فانه ليس بمحل ضرورة ، ويروى :

يا بارِيَ الْقَوْسِ بَرْياً لَيْسَ يُصْلِحُهُ لاَ تَظْلِمِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

والأول أصح ، ويجوز أن يُسَكَّنَ ياء باريها ـ وإن كان مثلا ـ برأيه » هذا كلامه .

ولو رأى ما فى أمثال الزمخشرى لاستغنى عما أورده

وقال المفضل بن سلمة فى كتاب الفاخر : يقال : إن أول من قال ذلك المثل هو الحطيئة ، وساق حكايته مع سعيد بن العاص أمير المدينة فى آخر الفاخر .

***

وأنشد أيضاً بعده ـ وهو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائة ـ : [من الكامل]

١٩٨ ـ مَاأَنْسَ لاَ أَنْسَاهُ آخِرَ عِيشَتِي
مَالاَحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابِ

على أنه أثبت الياء (١) فى أنساه شذوذا ، كما ثبت الواو فى لم تهجو ولم تدع ، والقياس لا أنسه ولم تَهْجُ ، بحذفهما .

و « ما » اسم شرط يجزم فعلين ، وهو هنا منصوب بشرطه ، والمعنى مهما أنْسَ من شىء من الأشياء لاأنس هذا الميت ، وهو كثير فى الأشعار وغيرها ، قال ابن مَيَّادة : [من الطويل]

مَا أَنْسَ مِ الْأَشْيَاءِ لاَ أَنْسَ قَوْلَهَا
وَأَدْمُعُهَا يُذْرِينَ حَشْوَ الْمَكَاحِلِ
تَمَتَّعْ بِذَا الْيَوْمِ الْقَصِيرِ فَإِنَّهُ رَهِينٌ بِأَيَّامِ الشُّهُورِ الْأَطَاوِلِ

ومعناه مهما أنس من شىء لا أنس قولها ، والمكاحل : مواضع الكحل ، وآخر عيشتى : منصوب على الظرف ، والعيشة : الحياة ، والمعنى إلى آخر عيشتى ، وما : مصدرية دوامية ، والتقدير : مدة دوام لوح الْمَعْزَاء ، وهو ظرف لقوله : لا أنساه ، والمراد التأبيد ، وهو أعم من قوله آخر عيشتى ، وجوز ابن المستوفى أن يكون بدلا من آخر ، والْمَعْزَاء — بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها زاى معجمة — الأرض الصُّلْبة الكثيرة الحصا ، ومكان أمعز بَيِّن الْمَعز ، بفتح العين ، والرَّيْع — بمهملتين — : مصدر رَاعَ السَّرَابُ يَرِيع : أى جاء وذهب ، وكذلك تَرَيَّعَ السَّرابُ تَرَيُّعاً . وقال ابن المستوفى : « وأنشده ابن الأعرابى ريع — بكسر الراء — والريعُ : الطريق ، وكأنه أراد بريع سراب بياضه ، وقال ابن دريد : الريع : العلو فى الأرض حتى يمتنع أن يسلك ، وكذلك هو فى التنزيل »

(١) كذا ، وصوابه الألف

هذا ما سطره . . وأورده ابن الأعرابى فى نوادره مع بيت قبله ، وهو

بَكَرَ النَّعِيُّ بِخَيْرِ خِنْدِفَ كُلِّهَا   بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

وقال : هما الحُصَيْن بن قَعْقَاع بن معبد بن زرارة ، وبَكَر هنا : بمعنى بادر وسارع ، والنَّعِيُّ فعيل بمعنى الناعى ، وهو الذى يأتى بخبر الميت ، ويكون النعىُّ بالتشديد أيضاً مصدراً كالنَّعْى بسكون العين وهو إشاعة موت الميت ، قال الأصمعى : كانت العرب إذا مات فيهم ميت له قدر ركب راكب فرساً وجعل يسير فى الناس ، ويقول : نَعَاءِ فُلاَنًا ، أى انْعَهُ وأظهر خبر وفاته ، وهى مبنية مثل نَزَالِ ، بمعنى انزل ، وعُتَيْبَة بالتصغير : فارس من فرسان الجاهلية ، وهو ابن الحارث بن شهاب بن عبد قيس بن الكُبَاس بن جعفر بن يربوع ، اليربوعى وكان قد رأس بيت بنى يربوع ؛ وقتله ذؤاب بن ربيعة لما قاتل بنى نصر بن قُعَيْن ، وكانت تحت عتيبة يومئذ فرس فيها مَرَاح واعتراض ، فأصاب زُجُّ غلام من بنى أسد يقال له : ذؤاب بن ربيعة ، أَرْنَبَةَ عتيبة ، فنزف حتى مات ، فحمل ربيع بن عتيبة على ذؤاب فأخذه من سرجه ، وقتلوا ثمانية من بنى نصر وبنى غاضرة ، واستنقذوا النعم ، وساروا إلى منزلهم فقتلوه ، فقال ربيعة أبو ذؤاب :

[من الكامل]

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ   بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ
بِأَشَدِّهِمْ ضُرًّا عَلَى أَعْدَائِهِمْ   وَأَعَزِّهِمْ فَقْدًا عَلَى الْأَصْحَابِ

والحصين بن القعقاع صاحب الشعر من بنى حنظلة بن دارم التميمى .

***

الابدال

أنشد فيه الجار بردى فى أوله — وهو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائة — :

[من الكامل]



١٩٩ — تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا
أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

على أن أبا عبيدة قال : « بعض » فى البيت بمعنى كل ، واستدل به لقوله تعالى : (وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ) ولم يرتضه الزمخشرى، قال القاضى : هو مردود ؛ لأنه أراد بالبعض نفسه ، وقال فى الآية : فلا أقل من أن يصيبكم بعضه ، وفيه مبالغة فى التحذير و إظهار الانتصاف[1] وعدم التعصب ، ولذلك قدم كونه كاذبا ، أو يصيبكم ما يعدكم من عذاب الدنيا ، وهو بعض مواعيده كأنه خوفهم بما هو أظهر احتمالا عنـدهم ، وقال الزمخشرى فى سورة المائدة عند قوله تعالى (فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ) : «يعنى بذنب التولي عن حكم الله و إرادة خلافه ، فوضع ببعض ذنوبهم موضع ذلك ، وأراد أن لهم ذنوبا جمة كثيرة العدد ، وأن هذا الذنب مع عظمة بعضها واحدٌ منها ، وهذا الإبهام لتعظيم التولى ، ونحو البعض فى هذا الـكلام ما فى قول لبيد :

* أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا *

أراد نفسه ، و إنما قصد تفخيم شأنها بهذا الإبهام ، كأنه قال : نفسا كبيرة ونفسا أىَّ نفس ، فـكما أن التنكير يعطى معنى التكبير وهو فى معنى البعضية فكذلك إذا صرح بالبعض » انتهى . وكذا قال القاضى

والبيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى رضى الله عنه ، قال الزوزنى فى شرحه : « أراد ببعض النفوس هنا نفسه ، ومن جعل بعض النفوس بمعنى كل النفوس فقد أخطأ ، لأن بعضا لا يفيد العموم والاستيعاب» انتهى .

و « ترَّاك » مبالغة تارك ، وأمكنة : جمع مكان ، و « إذا » ظرف لتراك لاشرطية — وَالحِمام — بكسر الحاء المهملة — الموت وهو فاعل يرتبط ، و« بعضَ» مفعوله

---

(١) فى نسخة الانصاف

و يرتبط بمعنى يعلق ، وأو بمعنى إلا ، والفعل بعدها ينتصب بأن ، وسكن يرتبط هنا لضرورة الشعر ، والمعنى إنى أترك الأمكنة إذا رأيت فيها ما أكره ، إلا أن يدركنى الموت فيحبسنى .

قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر : « ومنه حذفهم الفتحة التى هى علامة الإعراب من آخر الفعـل المضارع كقول لبيد : أو يرتبط ، ألا ترى أنه أسكن يرتبط وهو فى الأصل منصوب لأنه بعد أو التى بمعنى « إلا أن » و إذا كانت بمعنى « إلا أن » لم يكن الفعل الواقع بعدها إلا منصوبا باضمار أن وحذفها من آخر الفعل المعتل أحسن ؛ كقوله :

أَبَى للهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ » . انتهى

وهذا مرضىّ الزوزنى ، قال : « معناه إنى تراك أمكنة إذا لم أرضها إلا أن يرتبط نفسى حمامها ، فلا يمكنها البَراح ، هذا أوجه الأقوال وأحسنها ، وتحرير المعنى : إنى لأترك الأماكن التى أجتويها وأقليها إلا أن أموت » .

وقال أبو جعفر النحوى فى شرحه : « جزم يرتبط عطفا على قوله إذا لم أرضها ، وهذا أجود الأقوال ، والمعنى على هذا إذا لم أرضها و إذا لم يرتبط بعض النفوس حِمامها ، وقيل : إنّ يرتبط فى موضع رفع إلا أنه أسكنه لأنه رد الفعل إلى أصله ؛ لأن أصل الأفعال أن لا تعرب و إنما أعربت للمضارعة ، وقيل : يرتبط فى موضع نصب ، ومعنى « أو » معنى «إلا أن» أى : إلا أن يرتبط بعض النفوس حمامها ، إلا أنه أسكن ؛ لأنه رد الفعل أيضا إلى أصله ، و إنما اخترنا القول الأول ، وهو أن يكون مجزوما ؛ لأن أبا العباس قال : لا يجوز للشاعر أن يسكن الفعل المستقبل لأنه قد وجب له الإعراب لمضارعته الأسماء وصار الإعراب فيه يفرق بين المعانى » هذا كلامه

وعلى مختاره لا ضرورة فيه ؛ إلا أن علة اختياره واهية ؛ لأن تسكين المرفوع

والمنصوب ثابت فى أفصح الكلام نثرا ونظما ، ومحصل الجزم بالعطف أنى إذا لم يكن أحد الأمرين : الرضا والموت ؛ فالترك حاصل ، أما إذا رضيت بها بأن رأيت فيها ما أحب فلا ، وأما إذا مت فلعدم الإمكان ، وهذا يدل على شهامة نفسه فى أنه لايقيم فى موضع ذل .

وتراك : خبر بعد خبر « لأنّ » فى البيت قبله ، وهو :

أَوَ لَمْ تَكُنْ تَدْرِى نَوَارُ بِأَنَّنِى وَصَّالُ عَقْدِ حَبَائِلٍ جَذَّامُهَا

الألف للاستفهام ، ونَوَارُ — بفتح النون — اسم امرأة ، و « وصّال » خبر أنّى ، و « جذّامها » خبر ثان و « ترّاك » خبر ثالث ، و « وصّال » مبالغة واصل ، و « وجذّامها » بالجيم والذال المعجمة مبالغة جاذم من الجذم وهو القطع ، والحبائل : جمع حِبالة ؛ وحِبالة : جمع حَبْل ، وهو هنا مستعار للعهد والمودة ، يقول : أليست تدرى نوار أنى واصل عقد العهود والمودات وقطّاعها ؟ يريد أنه يصل من استحق الوصل ويقطع من استحق القطع .

***

وأنشد أيضا بعده — وهو الشاهد الموفى المائتين ، وهو من شواهد سيبويه — :

[من الرجز]

٢٠٠ — يَسْتَنُّ فِى عَلْقَى وَفِى مُكُورِ

على أن من رواه عَلْقَي — بلا تنوين — جعل ألفه للتأنيث ولم يقل فى واحده : عَلْقَاة ، ومن نونه جعل ألفه للالحاق وجعل واحده علقاة ، وهذا جواب ما استشكله أبو عبيدة .

قال الصاغانى فى العباب : « قال سيبويه العلقى نبت يكون واحدا وجمعا وألفه للتأنيث ، قال العجاج يصف ثَوْرا :

نَخَطَّ فِي عَلْقَى وفِي مُكُورِ ... بَيْنَ تَوَارِي الشَّمْسِ وَالذُّرُورِ

وقال غيره : ألفه للالحاق وينون ، الواحدة علقاة ، وقال أبو نصر : العَلَقَى شجرة تدوم خضرتها فى القيظ ، ومنابت العلقى الرَّمْل والسهول ، وقال أبوحنيفة الدينَوَرِىّ : أرانى بعض الأعراب نبتا زعم أنه العَلْقَى له أفنان طوال دِقاق وورق لِطاف يسمى بالفارسية « خلواه » يتخذ منه المُجْتَأُون مكانس الْجِلَّة (١) ، وعن الأعراب الأوائل : العلقاة . شجرة تكون فى الرمل خضراء ذات ورق ، قالوا : ولاخير فيها » انتهى .

والمكور : جمع مَكْر — بفتح الميم وسكون الكاف — قال الجوهرى والصاغانى : هو ضرب من الشجر ، وأورده سيبويه فى باب مالحقته الألف فمنعته من الانصراف ، قال الأعلم : « الشاهد فيه ترك صرف عَلْقَى ؛ لأنها آخره ألف التأنيث ، ويجوز صرفه على أن تكون للإلحاق ، ويؤنث واحده بالهاء ، فيقال : علقاة ، وصف ثوراً يرتعى فى ضروب الشجر ، ومعنى يَسْتَنُّ يرتعى ، وسَنُّ الماشية : رعيها ، وأصله أن يقام عليها حتى تسمن وتَمْلَاسّ جلودها ، فتكون كأنها قد سنت وصُقلت كما يسن الحديد » انتهى

وهذا خلاف مافسره الجار بردى (٢) ، والعجاج وصف ثوراً وحشياشبه جمله به وقوله « حط فى علقى وفى مكور » ، أى : اعتمدها فى رعيه ، قال شارح شواهد أبى على الفارسى : « وسمع علقَى فى هذا البيت من رؤبة غير منون ، وكذا رَوَى عن أبيه ، فدل على أن ألفه للتأنيث ، ولو كان للإلحاق لنون » انتهى . وفى رواية الصحاح والعباب « فَحَطَّ » والفاعل فى الروايتين ضمير الثور ،

---

(١) الجلة - بكسر الجيم - البعر ، والمجتلون : الذين يلقطونها

(٢) حيث فسر الاستنان بالقماص فقال : « واستن الفرس وغيره : أى قمص ، وهو أن يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه » .

وتوارى الشمس : غيبوبتها ، وذرورها : طلوعها وإشراقها ، يريد أنه يستن من طلوع الشمس إلى غروبها

وأول الأرجوزة :

* جَارِىَ لاَ تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى *

يريد ياجارية ، والعجاج تقدمت ترجمته فى الشاهد الأول .

* * *

وأنشد الشارح — وهو الشاهد الواحد بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٠١ — تَضْحَكُ مِنِّى أَنْ رَأَتْنِى أَحْتَرِشْ

وَلَوْ حَرَشْتِ لَكَشَفْتِ عَنْ حِرِشْ

على أن الشين فى حِرِش شين الكشكشة ، وهى بدل من كاف المؤنث ، وأصله حِرِكِ ، وهى لغة بنى عمرو بن تميم ، وقوله « أن رأتنى الخ » بدل اشتمال من الياء « فى منّى » والاحتراش : صيد الضب خاصة ، والعرب تأكله ؛ يقال : حَرَشَ الضب يَحْرِشه حَرْشًا ، من باب ضرب ، وكذلك احترشه ، وهو أن يحرك الحارش يده على جحره فيظنّه حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه ، وإنما ضحكت منه استخفافا به ؛ لأن الضب صيد العجزة والضعفاء ، وقوله «ولوحرشت» التفات من الغيبة إلى الخطاب ؛ يعنى لو كنت تصيدين الضب لأدخلته فى فرجك دون فمك إعجابا به وإعظاما للذته .

وقد تكلمنا عليه بأبسط من هذا فى الشاهد السادس والخمسين بعد التسعمائة من آخر شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثانى بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٠٢ – يَنْفُخْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنْفُوحَا
لَمْعًا يُرَى لا ذَاكِيًا مَقْدُوحَا

على أنه قد جاء فى الشعر شذوذاً إبدال الخاء المعجمه حاء مهملة .

قال ابن جنى فى سر الصناعة : «الحاء حرف مهموس يكون أصلا لاغير ، ولا يكون بدلا ولا زائداً ، إلا فيما شذ عنهم ، أنشد ابن الأعرابى :

* ينفُخْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنفُوحَا * الخ

قال : أرادمنفوخا ، فأبدل المعجمةحاء ، قال : ومثلهقول رؤبة : [من الرجز]

غَمْرُ الْأَجَارِىِّ كَرِيمُ السِّنْحِ أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ

قال : يريد السِّنْخ ، وأما حَثَّثَ تحثيثاً وحَثْحَثَ حَثْحَثَةً فأصْلانِ ، قال أبو على : فأما الحاء فبعيدة من الثاء وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها . وإنما حثحثت أصل رباعى ، وحثَّث أصل ثلاثى ، وليس واحـد منهما من لفظ صاحبه ؛ إلا أن حثحث من مضاعَف الأربعـة ، وحثّث من مضاعف الثلاثة ؛ فلما تضارعا بالتضعيف الذى فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما ، وهذا هو حقيقة مذهب البصريين . ألا ترى أن أبا العباس قال : ليس ثَرَّة عند النحويين من لفظ ثرثارة . وإن كانت من معناها ، هذا هو الصواب ، وهو قول كافة أصحابنا ، على أن أبا بكر محمد بن السَّرِىِّ قد كان تابع الـكوفيين ، وقال فى هذا بقولهم ، وإنما هـذه أصول تقاربت ألفاظها فتوافقت معانيها ، وهى مع ذلك مضعفة ، ونظيرها من غير التضعيف قولهم : دَمِثٌ ودِمَثْرٌ ، وسَبْط وسِبَطْرُ ، ولُؤْلُؤٌ ولَئَّال ، وحيّةوحواء ، ودِلاص ودُلامِص ، وله نظائر كثيرة ، وإذا قامت الدلالة على أن أصل حَثْحَثَ ليس من لفظ حثَّثَ ، فالقول فى هـذا وفى جميع ما جاء منه واحد ، نحو تَمَلْمَلَ وتَمَلَّل ورَقْرَقَ ورَقَّقَ وصَرْصَرَ وصَرَّ » انتهى كلام ابن جنى .

وينفخُن أيضاً أصله بالخاء المعجمة ، ولهب النار معروف ، و« لَمْا » بفتح اللام وسكون الميم ؛ و« يُرى » بالبناء المفعول .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثالث بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٠٣ — غَمْرُ الْأَجَارِيُّ كَرِيمُ السِّنْحِ
أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ

لِمَا تقدم قبله ، فإن المعروف السِّنْخ — بكسر السين وسكون النون ، وآخره خاء معجمة — ومعناه الأصل ، والحاء المهملة بدل من المعجمة .

وجعل الصاغانى فى العباب السنح — بالمهملة — لغةً أصلية كالسنخ بالمعجمة من غير إبدال ، قال فى مادة سنح بالمهملة : « والسنح الأصل ، قال رؤبة :

* غَمْرُ الْأَجَارِيُّ كَرِيمُ السِّنْحِ *

وبعضهم يروى السنخ — بالخاء المعجمة — ويجعله إكفاء ، والصحيح أنه ليس بإكفاء » انتهى .

وقد أنشده ابن قتيبة فى أدب الكاتب فى أبيات الإكفاء ، قال شارح بياته ابن السيد : « السنخ والسنج — بالخاء والجيم — الأصل ، وقد روى السنح بالحاء غير معجمة » انتهى ، ولم أر فى الصحاح والعباب السنج — بالجيم — بهذا المعنى

وممن أورده فى الإكفاء قدامة فى فصل عيوب القافية من نقد الشعر ، قال شارحه عبد اللطيف البغدادى : « وما كان من هذا التغيير فى موضع التصريع فقد يمكن أن لا يكون عيباً وأن يكون الشاعر لم يقصد التصريع ، لكن أتى بما يشبه التصريع » هذا كلامه .

ولا يخفى أن التصريع إنما يكون فى أول بيت من القصيدة أو عند الخروج



فى القصيدة من معنى إلى معنى غيره ؛ وبيتا رؤبة من آخر القصيدة لم يخرج بهما من معنى إلى غيره

هذا ، وقد أورد يعقوب بن السكيت اثنى عشر كلمة من هذا النمط فى كتاب القلب والإبدال ، قال [1] : «باب الخاء والحاء . قال : الخَشِيُّ والحَشِيُّ اليابس ، ويقال : خَبَجَ وحَبَجَ إذا ضرط ، وقد فاحت منه رائحة طيبة وفاخت ؛ أبو زيد ، قال : ويقال : خَمَصَ الجُرْح يَخْمُص خُموصا وحَمَصَ يَحْمُص حُموصا وانْحَمَص انحماصاً إذا ذهب ورمه ، أبو عبيدة : المخْسُول والمَحْسُول المرذول ، وقد خَسَلْتُه وحسلته ؛ أبو عمرو الشيبانى : الجُحادِيُّ والجُخَادِيُّ الضخم ، قال : ويقال : طُحْرُور وَطُخْرُور للسحابة ، قال الأصمعى : الطَّخارير من السحاب قطع مستدقة رقاق والواحدة طُخْرُورة والرجل طخرور إذا لم يكن جَلْدا ولا كثيفاً ، ولم يعرفه بالحاء ، وسمعت الكلابى يقول : ليس على السماء طُخْرُور وليس على الرجل طحرُور ، ولا يتكلم به إلا مع الجحد ، والطخارير [من السحاب] شيء قليل فى نواحى السماء واحدها طُخْرور يتكلم به بجحد وبغير جحد ، اللحيانى ، يقال : شرب حتى اطْمَحَرَّ وحتى اطْمَخَرَّ : أى امتلأ ، وقد دَرْبح ودَرْبخ إذا حنى ظهره ، ويقال : هو يتحوف مالى ويتخوفه : أى يتنقصه ويأخذ من أطرافه ، قال تعالى : (أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ) أى : تنقص ، ويقال : قرىء (إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلاً) وَ(سَبْخًا) قرأها يحيى بن يَعْمَرَ قال الفراء : معناهما واحد ، وقال غيره : سَبْحًا : فراغا ، وَسَبْخًا : نوما ، ويقال : قد سبخ الحر إذا حاد وانكسر ، ويقال : اللهم سَبِّخْ عنه الحمى : أى خففها ، ويقال لِمَا يسقُط من ريش الطائر : السبيخ ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله تعالى عنها حين دعت على سارق سرقها (لا تُسَبِّخِي عنه) أى لا تخففى

---

(١) أنظر (ص ٣٠) من كتاب القلب والابدال طبع بيروت سنة ٩٠٣

عنه إثمه ، ويقال : زاخ عن كذا وزاح » هذا ما أورده ابن السكيت ببعض اختصار

وأورد الزجاجي فى أماليه الكبرى فى باب المعاقبة والإبدال كلمات أُخر لم يذكرها ابن السكيت ، قال : « باب الحاء والخاء : يقال : رحمته ورخمته ومرحوم ومرخوم ، ومنه نضحته ونضخته ، قال تعالى (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ) وقال الأعشى : [من الكامل]

* وَوِصَالِ ذِى رَحِمٍ نَضَحْتُ بِلاَلَهَا *

ويروى نضخت ، ويقال : صَمَحَتْهُ الشمس وَصَمَخَتْه : أى غيّرت لونه ، وأحرقته ، يقال : مُخٌّ(١) وَمُحٌّ ، ولَخَم ولَحَم ، وَشَخَم وشَحَم ، وَمَطَرٌ سَحٌّ وسَخٌّ كثير الماء ؛ قال الراجز : [من الرجز]

يَاهِنْدُ أُسْقِيتِ السَّحَابَ السُّخَّخَا لاَ تَجْعَلِنِّى كَهِجَانٍ أَبْزَخَا

ويقال : رجل رَحُوثٌ وَرَخُوثٌ : أى كبير البطن ، وأورد كلمتين مما أورده ابن السكيت ، وهما فاح ريح المسك يفوح وفاخ يفوخ فَيَحَانا وفيخانا ، وفَوَحانا وفَوَخانا ، وتَحَوَّفت الشىء وتَخَوَّفْتُهُ : أى تنقصته » هذا جميع ما أورده الزجاجى .

والبيتان وقعا فى أدب الكاتب كذا :

أَزْهَرُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ مُيَمَّمُ الْبَيْتِ كَرِيمُ السِّنْحِ

وقال شارحه ابن السيد : « هذا الرجز يروى لرؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان شعره ، وَالْمُيَمَّمُ : المقصود لكرمه » هذا كلامه

وهما من قصيدة ثابتة فى ديوانه من رواية الأصمعى(٢) مدح بها أبان بن

---

(١) مخ كل شىء : خالصه ، وكذا محه ، بالخاء والحاء جميعاً .

(٢) أكثر هذه الأبيات غير موجود فى ديوان رؤبة بن العجاج المطبوع فى لبزج ، ولا فى زيادات هذا الديوان ، ولا فى الأصمعيات ، ولكن الشاهد موجود

الوليد البَجَليّ ، وهى طويلة ، إلى أن قال :

مِنْهُ فُرَاتٌ فَاضَ غَيْرُ مِلْحِ غَمْرُ الأَجَارِىِّ كَرِيمُ السِّنْحِ

إِذَا قَتَامُ البَاخِلِينَ البُلْحِ أَغْبَرَ فِى هَيْجٍ كَذُوبِ اللَّمْحِ

أَمْطَرَ عَصْرَا مُدْجِنٍ مِسَحِّ أَبْلَجَ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ

وهذا آخر القصيدة ؛ وقوله «غمر الأجَارِىِّ» الغَمْر — بفتح الغين المعجمة — الماء الكثير الساتر ، وَالأَجَارِىُّ جمع إجْرِيًّا — بكسر الهمزة والراء — بمعنى الجرى وَالقَتام — بفتح القاف والمثناة الفوقية — : الغبار ، وَالبُلْح : جمع أَبْلح من بَلَح الرجل بُلوحا : أى أعيا ، قال الأصمعى : البُلْحُ المُعْيُونَ[2] ، وأراد البُخْل و«أغبر» بالغين المعجمة والموحدة ، قال الأصمعى : هو من قولك : أَغْبَرَ فى أمرك فهو مُغْبِر إذا جد ، و « الهَيْجُ » قال الأصمعى : هو سحاب لاماء فيه ، والكذوب : مبالغة الكاذب ، واللَّمح : مصدر لَمَحَ البرق والنجم لَمْحًا : أى لَمَع ، وأمطر : فعل ماض جواب إذا ، وَ« عَصْرَا » فاعله وهو مثنى عَصْرٍ حذفت نونه للاضافة قال الأصمعى : العصران الغدوة والعشية ، و«أبلج» مفعول أمطر ، فى الصحاح : مَطَرَت السماء وأمطرها الله ، والمُدْجِنُ — بالجيم — : اسم فاعل من أدجنت السماء دام مطرها ، وسحابة داجنة ومدجنة ، والدجن المطر الكثير ، كذا فى الصحاح ، وَالمِسَحُّ — بكسر الميم — : الكثير السَّح ، مِفْعَل من سَحَّ المطر سَحًّا : أى سال ، والأبلج بالجيم : المشرق المضىء ، والشح بالضم البخل مع حرص ، والنجم الوقت المعين

وأنشد بعده — وهو الشاهد الرابع بعد المائتين : [من الرجز]

* * *

فى زيادات الديوان مع أبيات سابقة عليه قد ذكرناها فى كتابتنا على شرح الرضى (حـ ٣ ص ٢٠٠ وما بعدها)

٢٠٤ — يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيْكَا

* لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا *

على أنه قد جاء الكاف بدلا من التاء كما فى عصيكا ، والأصل عَصَيْتَ

قال ابن جنى فى سر الصناعة : «أبدل الكاف من التاء ؛ لأنها أختها فى الهمس. وكان سحيم إذا أَنْشِدَ شعرا قال : أحسَنْكَ والله ، يريد أحسنت » انتهى

وسحيم هذا عبد حبشى كانت [1] فى لسانه لُكْنة ، وكان فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم تعرف له صحبة

وقد أورد الزجاجى هذا الشعر فى أماليه الكبرى فى بحث إبدال الحروف بعضها من بعض ، قال فى باب التاء والكاف فى المكنى : « يقال : ما فعَلْتَ وما فَعَلْكَ قال الراجز :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَّيْكَنَا إِلَيْكَا

* لَنَضْرِبَنْ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَا *

يريد عصيتا وعنيتنا » انتهى .

ولم يذكر ابن السكيت هذا الإبدال فى كتاب القلب والإبدال .

قال الشارح : « ويجوز أن يكون من وضع الضمير المنصوب مقام المرفوع » وكذا جوز الوجهين أبو على فى المسائل العسكرية عن الأخفش ، قال : « إن شئت قلت : أبدل من التاء الكاف لاجتماعهما فى الهمس ، وإن شئت قلت : أوقع الكاف — وإن كان فى أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل — [موقع التاء] لإقامة القافية ، ألا تراهم يقولون : رأيتك أنت ، ومررت به هو ؛ فيجعلون علامات الضمير المختص بها بعض الأنواع فى أكثر الأمر موقع الآخر ، ومن ثَمَّ

(١) فى نسخة « كان »



جاء لولاك ، و إنما ذلك لأن الاسم لا يصاغ معرباً ، و إنما يستحق الإعراب بالعامل » انتهى .

ورد ابن هشام فى بحث « عَسَى » من المغنى الوجه الثانى ، قال : « إنابة ضميرٍ عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل [نحو] : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، وأما قوله :

* يَا بْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا *

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك » ولم يكتب الدمامينى هنا شيئاً ، وقال ابن المُنْلاَ : « قيل : كيف يكون هذا البدل تصريفيا ولم يُذكر فى كتب الصرف ؟ وأجيب بأن التصريفى ما شأنه أن يذكر فى كتب التصريف ذكر أو لم يذكر » هذا ما كتبه ، وقد نقلنا لك عن الفارسى وابن جنى وغيرهما أنه بدل تصريفى ، وكذا قال الشارح وقول ابنِ المُنْلا — بعد قول ابن هشام : لا من إنابة ضمير عن ضمير ، ما نصه : « إذ لو كان من باب الإنابة لم يسكن آخر الفعل ، إذ لا تسكين لاتصال الضمير المنصوب » انتهى — ساقط ؛ لأن الكاف قامت مقام التاء فأعطيت حكمها .

وقوله : « وطالما عنَّيْتَنا إليكا » أى : أتعبتنا بالمسير إليكا ، وقوله : « لَنَضْرِبَنْ » بنون التوكيد الخفيفة ، واللام فى جواب قسم مقدّر ، وقوله : « قفيكا » أصله قفا كا ، فأبدلت الألف ياء عند الإضافة إلى الكاف ، وخصه الشارح فى شرح الكافية فى باب الإضافة بالشعر ، و إنما كان سبيله الشعر لأنه ليس مع ياء المتكلم ؛ فإنها تقلب معه ياء نثراً ونظماً فى لغة هذيل ، يقولون : هَوَىَّ وقَفَىَّ فى إضافة الْهَوَى والْقَفَا إلى الياء ، و إنما قيد بالكاف لأن السماع جاء معه .

وقد بسطنا الكلام على هذا فى الشاهد الحادى والعشرين بعد الثمانماية من شواهد شرح الكافية .

وهذا الرجز أورده أبو زيد فى نوادره ونسبه لراجز من حمير ، والله تعالى أعلم .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الخامس بعد المائتين — : [من البسيط]

٢٠٥ — أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً
مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

على أن الأصل أأن ترسمت ، فأبدلت الهمزة المفتوحة عيناً فى لغة تميم ، قال الشارح : « هذه الأبدال فى الأبيات وغيرها جميعها شاذ ، ولهذا لم يذكرها ابن الحاجب » .

وأقول : سيأتى إن شاء الله تعالى فى شرح قوله :

* أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ *

أن هذا كثير

والبيت من قصيدة لذى الرمة ، والهمزة للاستفهام التقريرى ، و«عن» حرف مصدرى ، واللام مقدر قبله علة للمصراع الثانى ، وترسمت الدار : تأملت رسمها — بالراء المهملة ، والتاء للخطاب — و «خرقاء» اسم معشوقة ، وَ «منزِلةً» مفعول ترسمت ، والصبابة : رقة الشوق ، و « مسجوم » من سجمت العين الدمع : أى أسالته ، والتقدير أَلِأجل ترسمك ونظرك دارها التى نزلت فيها بكت عينك

وقد تكلمنا عليه فى فصل حروف المصدر من أواخر شرح الكافية

***

وأنشد بعده :

* صَبْراً فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقِ *

وتقدم شرحه فى الشاهد التسعين من هذا الكتاب

***

وأنشد بعده وهو الشاهد السادس بعد المائتين : [من الراجز]

٢٠٦ — يَادَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هٰـذَا الْعَأْلَمِ

على أن العجاج همز العألم ، ليكون موافقا لقوافى القصيدة ، نحو «اسلمى» فى عدم التأسيس ، فلو لم يهمز للزم السناد وهو من عيوب القافية

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « قد روى عن العجاج أنه كان يهمز الخأتم والعألم ، وقد روى عنه فى هذا الهمز ، وعده ابن عصفور من ضرائر الشعر ، وقال : أبْدل (١) الألف همزة لتكون القافية غير مؤسسة كأخواتها ، وكانت الهمزة المبدلة منها ساكنة ، لأن التحريك يبطل الوزن ، ولأنها بدل من ألف زائدة ساكنة فى اللفظ والتقدير » انتهى

والسناد على خمسة أقسام : أحدها سناد التأسيس ، وهو أن يجىء بيت مؤسس مع بيت غير مؤسس . والتأسيس : ألف قبل حرف الروى (٢) بحرف يسمى الدخيل ، كاللام فى العالم بين الألف والميم .

وقوله «يادار سَلْمَى يَااسْلَمِي ثم اسْلَمِي» هذا مطلع الأرجوزة ، دعا لدار سلمى بالسلامة ، و« يا »الثانية للتنبيه ، واسلمى أمر بمعنى دومى على السلامة ، وبعده:

* بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ *

و« سَمْسَم » بفتح السينين المهملتين : مكان (٣) ، ثم قال بعد أبيات كثيرة :

* فخِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا الْعَأْلَمِ *

---

(١) فى نسخة أخرى « إبدال »

(٢) فى الأصول « قبل حرف التأسيس » وهو خطأ

(٣) قال ابن السكيت : هى رملة معروفة ، وقال الحفصى : سمسم نقى بين القصيبة وبين البحر بالبحرين ، وأنشد بيت رؤبة

و إنما جمع الشارح بينهما ليبين القافية غير المؤسسة مع المؤسسة على تقدير عدم الهمز ، و «خندف» هي امرأة إلياس بن مضر ، وهي أم مُدْركة وطابخة وقَمَعة[1] وأبو الثلاثة إلياس ، وأراد نسل خندف ، وقد ترجمناها بالتفصيل في الشاهد التاسع والأربعين بعد المائة من هذا الكتاب

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد السابع بعد المائتين : [من الوافر]

٢٠٧ — * أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى *

تمامه : * وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ *

على أنه روى بهمز المؤقدين ومؤسى ، حكاه ابن جنى في سر الصناعة عن أبي علي ، قال : « وروى قنبل عن ابن كثير (بِالسُّؤْقِ) فهمز الواو ، ووجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة فإنها قد جاورت ضمة الميم فصارت الضمة كأنها فيها ، فمن حيث همزت الواو في نحو (أُقِّتَتْ) وأجوه وأُعِد لانضمامها ، كذلك كان همز الواو في المؤقدين ومُؤسى على ما قدمناه » وقال في المحتسب : « همز الواو في الموضعين جميعا من البيت لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما ، والواو إذا انضمت ضما لازما فهمزها جائز ، نحو (أُقِّتَت) في وُقِّتَتْ ، وأجوه في وجوه ، ونظائر ذلك كثيرة ، وكذلك الفتحة قبل الألف في بازٍ لما جاورتها صارت على ما ذكرنا كأنها فيها ، والألف إذا حركت همزت على ما ذكرنا في الضَّأَلِّين ، وجَأَنٍّ ، فهذا وجهه » وكذا قال في الخصائص ، وقال

(١) اسمها ليلى بنت حلوان بن عمران ، وكان إلياس خرج في نجعة فنفرت إبله من أرنب فخرج إليها ابنه عمرو فأدركها ، وخرج عامر فتصيد الأرنب وطبخها ، وانقمع عمير في الخباء ، وخرجت أمهم تسرع ، فقال لها إلياس : أنت تخندفين ، فقالت : مازلت أخندف في إثركم ، فلقبوا مدركة وطابخة وقمعة وخندف

فى شرح تصريف المازنى بعد إنشاد البيت : « همز الواو الساكنة لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، وإنما يجوز مثل هذا الغلط منهم لما يستهويهم من الشُّبَه ؛ لأنهم ليست لهم قياسات يعتصمون بها ، وإنما يميلون إلى طبائعهم ؛ فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصرى (وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ) لأنه توهمه جمع التصحيح نحو الزيدون ، وليس منه ، وكذلك قراءته (وَلاَ أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ) جاء به كأنه من درأته : أى دفعته ، وليس منه ، إنما هو من دريت الشىء : أى علمت به ، وكذلك قراءة من قرأ (عَادًا لُؤْلَى) فهمز فهو خطأ منه بمنزلة قول الشاعر :

* لَحَبَّ الْمُؤْقِدَانَ إِلَىَّ مُؤْسَى *

فهمز الواو الساكنة لأنه توهم الضمة قبلها فيها ، ولهذا الغلط فى كلامهم نظائر ، فإذا جاء فاعرفه لتستعمله كما سمعته ولا تقس عليه » انتهى .

وأورد ابن عصفور هذا الإبدال فى الضرائر ، وخصه بالشعر ، وقال العصام فى حاشية القاضى : « روى سيبويه البيت بهمز مؤقدان ومؤسى » وهذا لا أصل له ؛ فإن سيبويه لم يرو هذا البيت فى كتابه ، وروى ابن جنى صدره فى سر الصناعة ، وفى إعراب الحماسة * أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ * بصيغة أفعل التفضيل فيكون أحب مبتدأ مضافا إلى المؤقدين بالجمع ، و « مؤسى » خبره — ورواه فى الخصائص وفى شرح تصريف المازنى وفى المحتسب * لَحَبَّ الْمُؤْقِدَانِ * فيكون اللام فى جواب قسم محذوف وَ « حَبَّ » للمدح والتعجب وأصلها حَبُبَ ـ بفتح العين ـ فعل متعد كقوله :

* فَوَاللهِ لَوْلاَ تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ (١) *

---

(١) هذا صدر بيت لغيلان بن شجاع النهشلى وعجزه :

* وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ *



ثم نقل إلى باب فعُل بالضم للمدح للإلحاق بنِعْم ، ولنا نقل ضمة العين إلى الفاء ، ولنا حذفها لأجل الإدغام فى الصورتين ، وقد روى بالوجهين فصارت كنِعْمَ فعلا جامداً ، ولهذا لم تدخل قد مع اللام عليها كما لم تدخل قد على نعم ، و« المؤقدان » فاعل حب ، و « مؤسى وجعدة » هو المخصوص بالمدح ، و« إلىّ » بمعنى عندى ، و «إذ» ظرف متعلق بحب ، و« أضاءَهما » بمعنى أنارهما وأظهرهما ، و يأتى أضاء لازما ، يقال : أضاء الشيء بمعنى أشرق ، والاسم الضياء ، و«الوُقود» بالضم مصدر وقدَتِ النار : أى اشتعلت ، والوَقود — بالفتح — الحطب الذى يوقد ، وقد روى هنا بالوجهين ، وأريد به هنا وَقُود نار القِرَى كما هو عادة العرب ، يوقد الكريم منهم ناراً على موضع عال ليهتدى بها إليه الغريب والمسافر فيأتى إلى قِرَاه ، قال خَضِرُ الموصلى : « مدح ابنيه بالكرم والاشتهار به فكنى عن الأول بإيقاد نار القِرى ، وعن الثانى بإضاءة الوقود إياهما ، والمعنى ما أحبهما إلىّ وقت إضاءة وقودهما ، واستعمال الإضاءة شديد الطباق فى هذا المقام لترددها بين الحقيقة والمجاز » انتهى .

وقال العصام : « عنى بالإضاءة بالوقود الاشتهار ، وصف ابنيه ونفسه بالكرم ؛ حيث جعل محبته لهما من حين اشتهارهما بالكرم ، وفى ذلك كمال وصفه بالكرم حتى غَلَبت محبتَه الطبيعيةلهما المحبةُ للاشتهار بالكرم ، والتحقت فى مقابلة المحبة للاشتهار بالعدم إلى أن جعل محبته لهما من وقت الاشتهار » هذا كلامه

وقال السيوطى فى شرح أبيات المغنى : «مُؤسَى وجَعْدَة عطفا بيان للمؤقدان ، كانا يوقدان نار القِرى ، وإذ أضاءهما : بدل اشتمال منهما » انتهى .

وتبعه ابن المُنْلا فى شرح المغنى ، وخَضِرُ الموصلى فى شرح أبيات التفسيرين ، وهذا غير جيد ، فان حَبَّ هنا بمنزلة نعم تطلب فاعلا ومخصوصا بالمدح ، وهو إما

مبتدأ أوخبر لمبتدأ ، وإذا كان كذلك لايجوز أن يكون إذ بدلا منهما ؛ لأنه ظرف غير متصرف .

والبيت من أول قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك المرْوانى ، وموسى وجعدة : ولدا جرير ، وروى حَزْرَة بدل جعدة ، وهو ابنه أيضا ، وقال السيوطى رحمه الله : جعدة بنته ، وفيه بعدٌ ، والبيت مستقل فى معناه لاحاجة لنا إلى إيراد شىء من القصيدة .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثامن بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٠٨ — أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ

على أن أصله « عُبَاب بحر » فأبدلت العين همزة ، وهذا أشد مما قبله ؛ لأنه لم يثبت قلب العين همزة فى موضع ، ومانقله عن ابن جنى قاله فى سر الصناعة ، وهذه عبارته : « فأما ماأنشده الأصمعى من قول الراجز :

أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ

فليست الهمزة فيه بدلا من عين عُبَاب ؛ وإن كان بمعناه ، وإنما هو فُعَالٌ من أبَّ إذا تهيأ ، قال الأعشى : [من الطويل]

* وَكَانَ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا (١) *

---

(١) رواه فى اللسان :

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمُ وَكَصَارِمٍ
أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا

وكذلك هو فى الديوان (ص ٨٩) وسيأتى للمؤلف الاعتراض بهذه الرواية على مارواه الرضى تبعا لابن جنى

وذلك أن البحر يتهيأ لما يزخر به ، فلهذا كانت الهمزة أصلا غير بدل من عين ، ولو قلت : إنها بدل منها فهو وجه ، وليس بالقوى » انتهى .

ومفهومه أن إبدال العين همزة ضعيف لقلته ، و إليه ذهب ابن مالك ، قال فى التسهيل : « وتبدل الهمزة قليلا من الهاء والعين » ومثل شراحه بالبيت ، ولم يقيد الزمخشرى فى المفصل بقلة ، بل قال : « الهمزة أبدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين » ثم مثل ، إلى أن قال : « فأبدالها من الهاء فى ماء وأمواء ، ومن العين فى قوله : « أُبَابُ بَحْرٍ . . . البيت » نعم تفهم القلة من ذكره أخيرا بالنسبة إلى ما قبله ، ولم يقيده بشىء شارحه ابن يعيش ، و إنما قال : « أبدل الهمزة لقرب مخرجيهما كما أبدلت العين من الهمزة فى نحو

* أعَنْ تَرَسَّمْتَ . . . البيت * »

وليس فى هـــذا شذوذ فضلا عن الأشَذِّيَّة ، وتوجيه الشارح الأشَذِّيَّة بما قاله تبعاً للمصنف ممنوع ؛ فانه جاءت كلمات كثيرة ، وقد ذكر له ابن السكيت فى كتاب القلب والابدال بابا ، وكذا عقد له فصــلا أبو القاسم الزجاجى فى أماليه الكبرى ، أما ابن السكيت فقد قال : « باب العين والهمزة : قال الأصمعى : يقال : آديته على كذا وكذا وأعديته : أى قويته وأعنته ، ويقال : استأديت الأمير على فلان فى معنى استعديت ، ويقال : قد كَثَأَ اللبنُ وكَثَعَ وهى الكَثْأَةُ والكَثْعَةُ ، وهو أن يعلو دسمه وخُثُورته على رأسه فى الإناء ، قال : [من الطويل]

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَثَأَتْ لَكَ لِحْيَةٌ
كَأَنَّكَ مِنْهَا بَيْنَ تَيْسَيْنِ قَاعِدُ

والعرب تقول : موت زُعَاف وزُؤاف وذُعاف وذُؤاف ، وهو الذى يعجل

القتل ، ويقال : عُباب الموج وأبابه ، ويقال : لأطَه بعين وَلأطَه بسهم ولعطه : إذا أصابه به ، أبو زيد : يقال : صبَأتُ على القوم أصْبأ صَبْأً وصَبعْت عليهم أصْبَعُ صَبْعًا ، وهما واحد ، وهو أن تدخل عليهم غيرهم ، الفراء : يقال : يوم عَكٌّ ، ويوم أكٌّ من شدة الحر ، ويقال : ذهب القوم عَبَادِيد وأبَادِيدَ ، وعَبَابيد وأبابِيد ، ويقال : انجأفَتْ النخلة وانجعفَتْ ؛ إذا انقلَعَتْ من أصلها ، وقال الأصمعى : سمعت أبا الصقر ينشد : [من الطويل]

أرِينِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلاً لأنَّنِي   أرَى مَا تَرَيْنَ أوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

يُريد لعلَّنى ، وقال أبو عمرو : سمعت أبا الحصين العبسى يقول : الأسُنُ قديم الشحْم ، وبعضهم يقول العُسُنُ ، الاصمعى : يقال : التُّمىء لونه والتُّمع لونه ، وهو السَّأف والسَّعَف ، وقال الفراء : سمعت بعض بنى نَبْهَانَ من طيىء يقول : دَأَنِى ؛ يريد دَعْنِى ، وقال : ثُؤاله ؛ يريد ثُعاله ، فيجعلون مكان العين همزة ، كما جعلوا مكان الهمزة عيناً فى قوله : لَعنَّكَ قائم ، وأشهد عَنَّك رسول الله ، وهى لغةٌ فى تميمٍ وقيسٍ كثيرةٌ ، ويقال : ذأَته وَذَعَتَهُ إذا خنقه » هـذا ما أورده ابن السكيت .

ولا شك أن هـذه الـكلمات المشهور فيها بالعين والهمزةُ بدل منها ، وقد أسقطنا من كلامه ما المشهور فيه الهمزة والعين بدل منها ، ومنها قال الأصمعى : سمعت أبا ثعلب ينشد بيت طُفَيْل : [من الطويل]

فَنَحْنُ مَنَعْنَا يَوْمَ حَرْسٍ [1] نِسَاءَكُمْ   غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرَ مُعْتَلِى

(١) حرس - بالحاء المهملة مفتوحة - : ماء من مياه بنى عقيل بنجد ، وهما ماءان اثنان يسميان حرسين ، قال مزاحم العقيلى :

يريد مُؤْتلى ، يعنى غير مُقَصِّر ، ومنها يقال : أردت أن تفعل كذا ، و بعض العرب يقول : أردت عنْ تفعل ، ومنها إن بَيْنَهُم لَعِهْنَةً : أى إحْنَة

وأما ما أورده الزجاجى فهو عَبَدَ عليه وأبَدَ : أى غضب عليه ، وهو عِيصك وإيصك : أى أصلك ، وهو يوم عَكٌّ وأكٌّ ، وعَكِيك وأكِيك : أى حَارٌّ ، وذكر محمد ابن يحيى المنبرى أن رجلا من فصحاء ربيعة أخبره أنه سمع كثيراً من أهل مكة : ياأبْدَ الله ، يريدون ياعبد الله ، ويقال : الخَنْأبة والخَنْعَبَة : لِخَنْأبة الأنف ، وهى صفحته ، تهمز ولا تهمز ، وهى دون المَحْجِر مما يلى الفم ، وتَكَعْكَعَ وتَكَأْكَأَ عن الشىء ، قال الأعشى : [من المتقارب]

تكَأْكَأَ مَلاّحُهَا فَوْقَهَا مِنَ الخَوْفِ كَوْثَلهَا يَلْتَزِمْ

وهـذا ما أورده الزجاجى ، وقد أسقطنا منه أيضاً ما توافق فيه مع ابن السكيت وما المشهور فيـه الهمزة وأبدلت عينا ، وقلب العين همزة أقيس من العكس ؛ لأن الهمزة أخف من العين .

ولو استحصر ابن جنى عدة الـكلمات لم يقل ما قال ، ولا ذهب ابن الحاجب إلى ما ذهب ، ولله در الزمخشرى فى صنعه ، والله الموفق تبارك وتعالى .

و « الهزوق » فسره الشرح بالمستغرق فى الضحك ، وهو كذا فى سر الصناعة وغيره ، وفى العُباب للصاغانى : « وأهزَقَ الرجل فى الضحك إذا أكثر منه » انتهى . ولم أر فيه أكثر من هذا ، وعليـه يكون الهَزوق فَعُولا من أهزق ، والقياس أن يكون من الثلاثى .

نَظَرْتُ بِعُفْضَى سَيْلِ حَرْسَيْنِ وَالضُّحَى
يَلُوحُ بِأَطْرَافِ المَخَارِمِ آلهَا

وحرس أيضاً واد بنجد ، وقيل : جبل ، وقالوا فى تفسير بيت طفيل الذى أنشده المؤلف : إن حرسا ماء لغنى .

ووقع فى المفصل زَهُوق — بتقديم الزاى على الهاء — قال بعض أفاضل العجم فى شرح أبياته : « الا باب العُباب ، وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه ، أبدل الهمزة من العين ، وضحك البحر كناية عن امتلائه ، وقال بعض الشارحين : الظاهر أنه كناية عن أمواجه ، وقال الجوهرى : البئر البعيدة القعر ، وعن المصنف زَهُوق : مرتفع ، يصف بحراً ممتلئاً أو ذا أمواج بعيد القعر أو مرتفع الماء » انتهى كلامه .

وقال ابن المستوفى : « عُبَاب البحر : معظم مائه وكثرته وارتفاعه ، والضاحك من السحاب كالعارض إلا أنه إذا برق ضحك ، وقال الخُوارَزمى : الزهوق : البئر البعيدة القعر ، وقال فى الحواشى : ضاحك : أى يضحك بالموج ، وزهوق : مرتفع ، والزهوق المرتفع أولى بالوصف من البئر البعيدة القعر ، لأن العباب إذا كان الكثير المرتفع فإنما يكون ذلك لارتفاع ماء البحر » انتهى

ولم أقف عليه بأكثر من هذا والله سبحانه وتعالى أعلم

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد التاسع بعد المائتين — : [من الطويل]

٢٠٩ — وَكَانَ طَوَى كَشْحاً وَأَبَّ لِيذْهَبَا

هكذا وقع فى سر الصناعة ، وصوابه كذا :

فَأَبْلِغْ بَنِي سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ بِأَنَّنِي
عَتَبْتُ فَلَمَّا لَمْ أَجِدْ لِيَ مَعْتَبَا

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمُ وَكَصَارِمٍ
أَخٌ قَدْ طَوَى كَشْحاً وَأَبَّ لِيَذْهَبَا

وهو من قصيدة للأعشى ميمون الجاهلى ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام



فى الغريب المصنف : أَبَبْتُ أَؤُبُّ أَبًّا ، من باب نصر ، إذا عزمت على المسير وتهيأت ، وأنشد البيت

وفى العُباب : أبوزيد : أب يَؤُبُّ أَبًّا وأبابًا وأبابَةً تهيأ للذهاب وتجهز ، يقال : هو فى أبابه إذا كان فى جِهَازه ، وأنشد البيت أيضا ، وقال ابن دريد فى الجمهرة : طويتُ كشحى على كذا إذا أضمرته فى قلبك وسترته ، وأنشد البيت أيضا ، وفى الصحاح : طوى كشحه إذا أعرض بوده ، يقول لبنى سعد : لما عتبت عليكم لترجعوا عن مساءتى وما أكرهه لم أجد عندكم موضع عَتْب ، يريد أنه لم يجد فيهم من يسمع عَتْبه و يسعى فى إزالة ما يكره ، يقول : لما يئست من عودكم إلى ما أحب تركتكم غير صارم[(1)] لكم بقلبي ولا مفارق فراق بِغضةٍ ، إنما فارقتكم لأجل ما عاملتمونى به ، ومن طوى كشحه عنكم يُرِى[(2)] أنه انصرف ، فهو كالذى صرم : أى هجر عن قِلًى و بغضةٍ ، ويجوز أن يكون « مُعْتب » اسم فاعل من أعتبه : أى أزال عتبه ، والعتب مصدر عتب عليه : أى وَجِد عليه وغضب

***

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد العاشر بعد المائتين ـ : [من الرجز]

٢١٠ — وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا

يَسْتَنُّ فِى رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

على أن الأصل أمواهها فأبدلت الهاء همزة ، وهو شاذ

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « وأما إبدال الهمزة عن الهاء فقولهم : ماء ، وأصله مَوَهٌ ، لقولهم أمواه ، فقلبت الواو ألفاً ، وقلبت الهاء همزة ، وقد قالوا فى الجمع

(١) فى الأصول « ترك الصارم » وهو غير مستقيم المعنى

(٢) فى الأصول « يريد » ولم يظهر لنا وجهه ، والظاهر أنه محرف عما أثبتناه ومن اسم موصول مبتدأ خبره جملة « فهو كالذى صرم »

أيضا : أمواء ، فهذه الهمزة أيضا بدل من هاء أمواه ، أنشدنى أبو على :

* وَبَلْدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا * »

وقال فى شرح تصريف المازنى بعد البيت : « فهذه الهمزة فى الجمع إما أن تكون الهمزةَ التى كانت فى الواحد ، وإما أن تكون بدلا من الهاء التى تظهر فى أمواه ، فكأنه لفظ بالهاء فى الجمع ، ثم أبدل منها الهمزة ، كما فعل فى الواحد » انتهى

وأورد ابن السكيت فى كتاب القلب والإبدال(١) كلمات أبدلت هاؤها همزة وبالعكس ، فالأول قال الأصمعى : يقال للصَّبَا : هِيرٌ وهَيْر وإير وأَيْر ، وأنشد : [من الطويل]

وَإنَّا لَأَيْسَارٌ إذَا هَبَّتِ الصَّبَا وَإنَّا لَأَيْسَارٌ إِذَا الْأَيْرُ هَبَّتِ

ويقال للقشور التى فى أصول الشعر : إبْرِية وَهِبْرِية ؛ الأصمعى : يقال : اتْمَأَلَّ السَّنَام وَاتْمَهَلَّ ؛ إذا انتصب ، ويقال للرجل الحسن القامة : إنه لَمُتْمَهِلٌّ ومُتْمَئِلٌّ ؛ أبو عبيدة عن يونس : [يقال] : دع المتاع كَأَيْئَاته ، يريدون كهيئته ؛ الفراء : ازْمَأَرَّتْ عينه وازْمَهَرَّت ؛ إذا احمرت ، وهَيْهَاتَ وأَيْهَات ، ويقال : قد أَبَزْتُ له وهَبَزْت له ، وهو الوَثْب

ومما أورده الزجاجى فى أماليه : رأيت منه هَشَاشاً وأَشَاشاً ، وقد هَشَّ إلىَّ وأَشَّ إلى ، والْهَزْل وَالْأَزْل ، وقد أَهْزَلْته وَآزَلْتُه ، وهو مَهْزُول ومَأْزول ، ومازال ذلك إجْرِيَّاهُ وهِجْرِيَّاه : أى دَأْبَهُ ، وصَهَلَ الفرس وصأل ، وصَهَّال وصَئَّال

ومما أورده ابن السكيت من الثانى : يقال : أَيَا فلان وهَيَا فلان ، ويقال : أَرَقْتُ الْمَاء وهَرَقْته فهو ماء مُرَاق ومُهْرَاق ، وحكى الفراء : أَهْرَقْتُ الماء فهو مُهْراق ، ويقال : إياك أن تفعل وهِيَّاكَ أن تفعل ، وإنما يقولون : هياك فى موضع زجر ،

---

(١) انظره (ص ٢٥)

ولا يقولون : هياك أكرمت ؛ الكسائى يقال : أَرَحْتُ دابتى وَهَرَحْتها ، وقد أَنَرْتُ له وهَنَرْت له ، يونس : وتقول العرب : أما والله لأفعلن وهَما والله لأفعلَنَّ وأَيْم الله وهَيْم الله ؛ الأصمعى : ينشَدُ هذا البيت (١) : [من المتقارب]

وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإِ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَع

وبعض العرب يقول : ذاتُدْرَه

ومما أورده الزجاجى : هَرَشْتُ وأَرَشْتُ ، وهم أَهْلُ عبد الله وآل عبد الله ، وهم آلى وهَالِى ، وهؤلاء وآؤلاء ، انتهى

قلت : وفى هَلْ فعلت ؛ يقال : ألْ فَعَلْت ، نقله المرادى فى الجَنَى الدانى عن قُطْرُب ، وكذلك ابن هشام فى المغنى عنه

وبما سقناه يعلم أن قلب الهاء همزة ليس من ضرائر الشعر كما زعمه ابن عصفور وأنشد له هذا الشعر

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : وأما قولهم الْبَاءة والباهة فى النكاح ؛ فقد يمكن أن يكونا أصلين ، وقد يجوز أن تكون الهاء بدلا من الهمزة ؛ لأنه من لأنه من الباءة والبواء ، وهو الرجوع والتكافؤ ؛ لأن الإنسان كأنه يرجع إلى أبيه ويقوم مقامه ، فيكون على هذا معتل العين واللام ، وإن كانت الهاء فيه أصلا فهو من لفظ بُوهَة ، فالألف فيه منقلبة عن الواو ، والبُوهة : الأحمق

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمى ، يقوله لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، من كلمة أولها :

أَتَجْعَلُ نَهْبِى وَنَهْبَ الْعُبَيْدِ بَيْنَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ

يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

العاجز[1] فيكون من هذا ؛ لأن النكاح مؤدٍّ إلى العجز والهرم ، أو لأن البوهة لم يكمل ولم يتوفر عقله فكأنه نِيء لم ينضج ؛ فهو كالْمَوَات على حاله الأُولى وقت حصوله فى الرحم

وقال فى سر الصناعة : وأما قولهم : رجل تُدْرَأٌ وتُدْرَه للدافع عن قومه فليس أحد الحرفين فيهما بدلا من صاحبه ، بل هما أصلان ، يقال : دَرَأ ودَرَه

وقوله « وبلدةٍ » بجر واوِ رُبَّ ، و« قالصة » صفة بلدة ، وأمواؤها : فاعل قالصة ، والبلدة فى اللغة : مطلق الأرض والبقعة ، وقالصة : من قَلَصَ الماء فى البئر إذا ارتفع ؛ فهو ماء قالص ، وقليص ، ويقال للماء الذى يجمُّ فى البئر : أى يكثر ويرتفع : قَلَصَةٌ بفتحات ، ويَسْتَنُّ : يجرى فى السَّنَن ـ بفتحات ـ وهو وجه الطريق والأرض ، وأفياؤها : فاعله ، والجملة صفة ثانية لبلدة . وجواب رُبَّ فى بيت آخر وهو « قطعتها » أو « جبتها » ورَأد الضحى ـ بالهمز والتسهيل ـ بمعنى ارتفاعه ، والرواية فى سر الصناعة والمفصل : مَاصِحَةٍ رَأْدَ الضُّحى ، من مَصَح الظلُّ بمهملتين : أى ذهب ، ورَأْدَ : منصوب على الظرف ، والمعنى أن هذه البلدة كثيرة الفىء لكثرة ظلال أشجارها حتى يذهبه ارتفاع الضحى بارتفاع الشمس ، وأفياء : جمع فَىْء ـ بالهمز ـ والمشهور أنه ما نسخته الشمس ، والظل : ما نسخ الشمس ، من فاء فَيْئاً : أى رجع ؛ لأنه كان ظلا فنسخته الشمس فرجع ، وقال ابن كيسان : المعروف أن الفىء والظل واحد ، كذا قاله اللَّبْلِىُّ فى شرح أدب الكاتب ، وقال صاحب المقتبس : المعنى أن تلك البلدة قليلة الأشجار لا تدوم ظلالها ، بل إذا

---

(١) ومنه قول امرىء القيس

أَيَا هِنْدُ لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً ... عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

ارتفع الضحى ذهبت ظلالها ، ولم تبق ، فتأمل .

* * *

وأنشد الجاربردي ـ وهو الشاهد الحادي عشر بعد المائتين ـ : [من الطويل]

٢١١ — فَآلَيْتُ لاَ أَمْلاَهُ حَتَّى يُفَارِقَا

على أن أصله لا أملّه ، من مَلِلْتُ الشيء بالكسر ومَلِلْتُ منه أيضا مَلَلاً ومَلاَلَةً ومَلَّةً ، إذا سئمته

* * *

وأنشد الشارح ـ وهو الشاهد الثاني عشر بعد المائتين ، وهو من شواهد سيبويه ـ : [من الرجز]

٢١٢ — وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ   وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

على أن أصله ولضفادع ، فأبدلت العين ياء ضرورة

وأورده سيبويه في باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً ، قال : « وأما قوله وهو رجل من بني يشكر : [من البسيط]

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء ، كما يبدلها مكان الهمزة ، وقال أيضا :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ   وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

وإنما أراد ضفادع ، فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجر والرفع » انتهى

قال الأعلم : « ووجه الإبدال أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن ، وهما مما لا يسكن في الوصل ، أبدل مكان الباء والعين الياء ؛ لأنها تسكن في حالة الرفع والخفض ، وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يتوهم أنه من باب الترخيم ،

وأن الياء زيدت كالعوض ، لأن المطرد فى الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء ، لأن التمام منوى فيه ، ولأن الترخيم تخفيف ؛ فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيل ؛ والمنهل : المورد ، والحوازق : الجماعات ، واحدتها حَزِيقة ، فجمعها جمع فاعلة كأن واحدتها حازقة ، لأن الجمع قد يبنى على غير واحده : أى هو منهل قَفْر لا وارد له ، والجُمُّ : جمع جَمَّة ، وهى مُعْظم الماء ومُجْتَمعه ، والنقانق : أصوات الضفادع واحدتها نَقْنَقَة » انتهى .

فيكون وصف المنهل بالبعد والمخافة ، يعنى أن هذا المنهل لا يقدر أحد أن يرده لبعده وَهَوْله ، ولكنى لإقدامى وجُرأتى أرد مثله من المياه ، وأراد أنه ليس به إلا الضفادع النقاقة .

ومنهلٍ : مجرور برُبّ المقدرة بعد الواو ، وجوابها فى بيت آخر ، وحوازق — بالحاء المهملة والزاى المعجمة ؛ وهو اسم ليس ، وله : خبرها ، والجملة صفة لمنهل ، ولضفادى جَمِّه : خبر مقدم ، وضفادى : مضاف إلى جمه ، وجَمّ مضاف إلى ضمير المنهل ، ونقانق : مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة ثانية لمنهل ، والجم ـ بالجيم ـ : وصف بمعنى الكثير ، وأصله المصدر ، قال صاحب المصباح : « جَمَّ الشىء جما من باب ضرب : كثر ؛ فهو جَمٌّ تسمية بالمصدر ، ومال جم : أى كثير » انتهى ، والجم أيضا : ما اجتمع من ماء البئر ، وقد ذكر الجوهرى الحازقة بمعنى الجماعة ، فيكون جمعه على القياس ، والنَّقْنَقَة — بفتح النونين ، وسكون القاف الأولى — : صوت الضفدع إذا ضُوعف والدجاجة تُنَقْنِق للبيض ، ويقال : نَقَّت الضفدعة تَنِق ، بالكسر نقيقا : أى صاحت قال الشاعر : [من الرجز]

تُسَامِرُ الضِّفْدَعَ فِى نَقِيقِهَا

وكذلك النقيق للعقرب والدجاجة ، قال :(١) [من الطويل]

---

(١) البيت لجرير

كَأَنَّ نَقِيقَ الْحَبِّ فِي حَاوِيَائِهِ فَحِيحُ الأَفَاعِي أَوْ نَقِيقُ الْعَقَارِبِ

وربما قيل للهر ، قال (١) : [من الرجز]

* خَلْفَ اسْتِهِ مِثْلَ نَقِيقِ الْهِرِّ *

كذا فى العباب

وقال بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل : «قال صدر الأفاضل الْخَزْق : الشَّدُّ والحبس ، والمراد بالحوازق الجوانب ؛ لأنها تمنع الماء أن ينبسط ، وقيل : إنه لا يمنع الواردة لسهولة جوانبه ؛ لأنها منبسطة ، يصف منهلا واسعا فيقول : ربَّ منهل ليس له جوانب تمنع الماء من انبساطه فانبسط ماؤه حوله ؛ إذ ليس [له] موانع وحوابس تمنع الواردين ؛ لأنه سهل الورود » هذا كلامه ، وتبعه الجاربردى ؛ قال الأعلم : هذا الرجز يقال صنعه خلف الأحمر

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثالث عشر بعد المائتين ، وهو من شواهد سيبويه — : [من البسيط]

٢١٣ — لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ
مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

على أن الأصل من الثعالب وأرانبها ، فأبدلت الموحدة فيهما ياء لضرورة الشعر ، كما تقدم

وقال ابن عصفور فى كتاب الضرائر : « وقد يمكن أن يكون جمع ثُمَالَة ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثَّمَائِل إلا أنه قلب » انتهى .

---

(١) قد أنشد أبو عمرو قبله :

أَطعمت راعىَّ مِنَ الْيَهْيَرِّ فَظَلَّ يَبْكِي حَبَجًا بِشَرِّ

والبيت من قصيدة لأبى كاهل اليشكرى ، وقبله

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغْوَاءَ حَادِرَةٍ ظَمْيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا
لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا
فَأَبْصَرَتْ ثَعْلَباً مِنْ دُونِهِ قَطَنٌ فَكَفَّتَتْ مِنْ ذُنَابَاهَا تَوَالِيهَا
ضَغْنَا وَمِخْلَبُهَا فِي دَفِّهِ عَلِقٌ يَا وَيْحَهُ إِذْ تُفَرِّيهِ أَشَافِيهَا

وأبو كاهل : هو والد سُوَيْد بن أبى كاهل ، وسويد : شاعر مخضرم . قد ترجمناه فى الشاهد التاسع والثلاثين بعد الأربعمائة من شواهد شرح الكافية .
وأبو كاهل شبه ناقته فى سرعتها بالْعُقَاب ، الموصوفة بما ذكره ، والرحل للإبل أصغر من الْقَتَب ، وهو من مراكب الرجال دون النساء ، والشغواء ـ بالشين والغين المعجمتين ـ الْعقاب ، وروى « كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى صَقْعَاءَ » وهى العقاب التى فى وسط رأسها بياض ، والأصقع من الخيل والطير : ما كان كذلك ، والاسم الصُّقْعة ـ بالضم ـ وموضعها : الصَّوْقعة ، وحادرة ـ بمهملات ـ من الْحُدُور ، وهو النزول من عال إلى أسفل كالصَّبَب

وقال بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل : « حاذرة ـ بالذال المعجمة ـ المتيقظة ، وإنما وصف الْعُقَاب بأنها حاذرة ليشير إلى حذر فؤاد ناقته ؛ لأنه مَدْحٌ لها قال أبو العلاء : [من البسيط]

* فُؤَادَ وَجْنَاءَ مِثْلِ الطَّائِرِ الْحَذِرِ *

ورواه بعض الشارحين بالدال المهملة ، وقال : الحادرة المكتنزة الصُّلْبة » هذا ما سطره

قال ابن برى فى أماليه على الصحاح : والظمياء العطشى إلى دم الصيد ، وقيل : التى تضرب إلى السواد ، وبُلَّ : فعل مبنى للمجهول من الْبَلَل ، فإذا بلها المطر



أسرعت إلى وَكرها ، وكذلك جميع الطير، والطَّلُّ : المطر الضعيف ، والخوافى : جمع خافية ، وهى ريشة الجناح القصيرة تلى الإبط ، والخوافى : أربع ريشات ، وسميت خوافى لأن الطائر ضَمَّ جناحه خفيت ، والأشارير : جمع إشرارة — بكسر الهمزة — وهى اللحم القديد ، وتُتَمِّره : فعل مضارع ، والجملة صفة أشارير أو حال منها ، وروى مُتَمَّرة — على وزن اسم المفعول — وبالجر على الصفة ، وبالنصب على الحال ، والتَّتْمير — بالمثناة الفوقية لا بالمثلثة — : هو تجفيف اللحم والتمر ، قال النحاس فى شرح أبيات سيبويه : ويقال : إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة ، وتعجب منه ثعلب ، وكان معاصره ، فقال : إنما كان يُتَمَّر اللحم بالبصرة فكيف غلط فى هذا ؟ والوخز — بفتح الواو وسكون الخاء المعجمة بعدها زاى — : الشيء القليل ، كذا فى الصحاح ، وقيل : الوخز قِطَع اللحم واحدتها وخزة ، والمتمرة المقددة ، يريد أنه يبقى فى وكرها حتى يجفّ لكثرته . وقال الأعلم : الوخز : قَطْع اللحم ، وأصله الطعن الخفيف وأراد ما تقطعه بسرعة ، يريد أنها قطعته وجففته ، وأضاف الأرانب إلى ضميرها لكونها صادته ، ثم وصف صيدها فقال : فأبصرت ثعلبا — الخ ، وقَطَن بفتحتين — جبل لبنى أسد ، وكفَّتَتْ — بتشديد الفاء للمبالغة ، والتاء الثانية للتأنيث ، يقال : كفَتَ الشيء كَفْتاً — من باب ضرب — إذا ضمه إلى نفسه ، والذُّنابى : بضم الذال المعجمة بعدها نون وبعد الألف موحدة فألف مقصورة ، قال صاحب الصحاح : « وفى جناح الطائر أربع ذُنَابى بعد الخوافى » ، ولم يذكرها ابن قتيبة فى أدب الكاتب ، قال : « قالوا جناح الطائر عشرون ريشة : أربع قوادم ، وأربع مناكب ، وأربع أباهر ، وأربع خوافى ، وأربع كُلًى » انتهى . ولم ينبه عليها شارحه ، وإنما قال شارحه اللَّبْلِيّ : وقُدَاماه أوله ، وذناباه آخره ، انتهى . وتواليها : الضمير للذنابى ، والتوالى : جمع تالية ، وهى الريشات التى تلى الذنابى ، يريد أنها لما انحدرت على الثعلب ضمت جناحها إليها كما تفعل الطيور المنقضّة على الصيد ، وتواليها : مفعول

كفتت و وجب تأخيره لأن الضمير فيها راجع للذُنابى ، وقوله «ضَغَا» بالضاد والغين المعجمتين ، قال صاحب الصحاح : ضغا الثعلب والسنّور يَضغُو ضَغْوًا : أى صاح ، وكذلك صوت كل ذليل مقهور ، والمخلب – بالكسر – للطائر والسباع بمنزلة الظفر للانسان ، والدف – بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء – : الجنب ، وَعَلِقٌ – بفتح العين وكسر اللام – أى : ناشب به ، وقوله « يا ويحه » المنادى محذوف وويح : كلمة ترحُّم وتوجع ، والضمير للثعلب ، وتُفَرِّيه : تشققه وتقطعه ، مبالغة فَرَته – بتخفيف الراء – والأشافى : جمع إشْفَى – بكسر الهمزة و بعد الفاء ألف مقصورة – وهى آلة للإسكاف ، قال ابن السكيت : الإشْفَى : ما كان للأسقية والمزاود وأشباهها ، والمِخْصَف للنعال ، وأراد هنا المخالب ، شبهها بالأشافى

و بما شرحنا ظهر أنه شبه راحلته بعقاب ذاهبة إلى وكرها وقد بلها المطر ، وهو أشَدُّ لسرعتها ، ثم وصف صيدها وسرعة انقضاضها عليه من جو السماء

و زعم الجوهرى أنه وصف فرخة عقاب تسمى غُبَّة – بضم الغين المعجمة وتشديد الموحدة – وهو اسم فرخ بعينه ، لا اسم جنس ، وليس فى الشعر شىء منه ، وتبعه على هذا عبد اللطيف البغدادى فى شرح نقد الشعر لقدامة ، فقال : يصف فرخة عقاب تسمى غُبّة كانت لبنى يشكر ، ولها حديث ، وكذا قال العينى ، وأنشده صاحب الصحاح فى ثلاثة مواضع : فى مادة نمر ، ومادة شر ، ومادة وخز ، وفى هامشه قيل : هو لأبى كاهل ، وقيل للنمر بن تَوْلب اليشكرى ، وجمع بينهما العينى فقال : قائله هو أبو كاهل النمر بن تواب اليشكرى ، وهذا غير جيد منه

***

وأنشد بعده – وهو الشاهد الرابع عشر بعد المائتين – : [من الوافر]

٢١٤ – إذَا مَا عُدَّ أرْبَعَةٌ فِسَالٌ فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأبُوكِ سَادِي

على أن أصله سادس ، فأبدلت السين ياء ، وهذا لضرورة الشعر .

ومثله ما فى كتاب القلب والإبدال ، قال : « كان رجل له امرأة تقارعه ويقارعها أيهما يموت قبلُ ؛ وكان تزوج نساء قبلها فمتن وتزوجت هى أزواجا قبله فماتوا ، فقال : [من الطويل]

وَمِنْ قَبْلِهَا أَهْلَكْتُ بِالشُّؤْمِ أَرْبَعاً
وَخَامِسَةً أَعْتَدُّهَا مِنْ نِسَائِيَا

بُوَيْزِلَ أَعْوَامٍ أَذَاعَتْ بِخَمْسَةٍ
وَتَعْتَدُّنِى إِنْ لَمْ يَقِ اللهُ سَادِيَا

وقوله « بويزل أعوام » أى مسنّة ، حال من خامسة ، مصغر بازل ، وهو مستعار من البازل فى الإبل ، وهو الداخل فى السنة التاسعة ، وهو آخر أسنانه ، ويقال فى العاشرة : بازل عام ، و بازل عامين ، و بازل أعوام ؛ ومثله قول الآخر : [من البسيط]

خَلاَ ثَلاَثُ سِنِينٍ مُنْذُ حَلَّ بِهَا
وَعَامُ حَلَّتْ وَهَذَا التَّابِعُ الْخَامِى

وأصلهما سادسا ، والخامس ، فأبدلت الياء من السين فيهما .

وأما قول الآخر : [من الطويل]

ثَلاَثَةُ أَيَّامٍ كِرَامٍ وَرَابِعٌ
وَمَا الْخَامِ فِيهِمْ بِالْبَخِيلِ الْمُلَوَّمِ

فإن لما أبدل السين من الخامس ياء اكتفى بالكسرة منها ، كذا قال ابن عصفور فى كتاب الضرائر .

وأما البيت الأول فقد أورده الجوهرى فى مادة فَسَل ، قال : الْفَسْل من الرجال الرَّذْل ، والمفسول مثله ، وقد فَسُلَ — بالضم — فَسَالَةً وَفُسُولَةً فهو فَسْل من قوم فُسَلاَء وأفسال وفِسَال وَفُسُول ، قال الشاعر :

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ الخ

وروى ابن السكيت حَمُوك بدل أَبُوك ، ولم يكتب ابن برى ولا الصفدى

على المادة شيئا ، وقال ياقوت فيما كتبه على هامش الصحاح : البيت يروى للنابغة الجعدى ، يهجو به ليلى الأخيلية .

وأما قوله « خلا ثلاث سنين — البيت » فقال ابن السكيت : أنشدنيه القاسم بن مَعْن ، ونقل عنه ابن المستوفى : أنه للحادرة ، ولم أره فى ديوانه .

وصريح كلام ابن عصفور أن هذا كله ضرورة ، ويرد عليه ما نقله ابن السكيت عن الفراء عن الكسائى أنه قال : العرب تقول : جاء ساتًّا ، وجاء ساتيا ، تريد سادسا ، فلما ثقل المشدد بدل بالياء ، وكانت خلفا من التاء ، وأخرجت الدال لأنها من الأصل ، ومن قال ساتا فعلى لفظ ستة وستين ، ومن قال سادساً فعلى الأصل ، قالوا : جاء سادسَهم ، وساتَّهم ، وساديَهم ، وساديَتهنّ ، المرأة ، قال : وزعم الكسائى أنه سمع أعرابيا يقول : وكانت آخر ناقة نحرها والدى أو جدى سادية وستين ، وأنشد بعض العرب : [من البسيط]

يَا لَهْفَ نَفْسِي لَهفًا غَيْرَمَا كَذِبِ عَلَى فَوَارِسَ بِالْبِيْدَاءِ أَنْجَادِ
كَعْبٌ وَعَمْرٌو وَعَبْدُ اللهِ بَيْنَهُمَا وَابْنَاهُمَا خَمْسَةٌ وَالْحَارِثُ السَّادِي

أى السادس

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الخامس عشر بعد المائتين — : [من الرجز]

٢١٥ — يَفْدِيكَ يَا زُرْعَ أَبِي وَخَالِي
قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لاَ تُبَالِي

على أن الأصل « وهذا الثالث » فأبدل الياء من الثاء .

وخصه ابن عصفور بالضرورة أيضاً ، ولم يذكره ابن السكيت فى كتاب الإبدال ،

ولا الزجاجى فى أماليه ، ولا رأيته إلا فى كتب التصريف ، وقائله مجهول ، والله أعلم به ، وزُرْعَ : مرخم زُرْعَة .

* * *

وأنشد بعده : [من الطويل]

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ

على أن « فما » عند الأخفش أصله فَوْه ، بدليل رجوعها فى التثنية وقد تقدم فى الشاهد السابع والخمسين من هذا الكتاب .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد السادس عشر بعد المائتين — : [من الرجز]

٢١٦ — لاَ تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا

على أن « غداً » أصله غَدْو ، بدليل هذا البيت .

وجاء فى بيت لبيد الصحابى رضى الله تعالى عنه كذلك ، قال من قصيدة : [من الطويل]

وَمَا النَّاسُ إِلاَّ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بَلاَقِعُ

واستدل سيبويه بهذا البيت على أن أصله غَدْو ، باسكان الدال ، وإذا نسب إلى الأصل فقيل « غَدَوِىّ » لم تسلب الدال الحركة ، لأن النسبة جرت على التحرك بعد الحذف ، خلافاً للأخفش ؛ فانه زعم أن الحركة تحذف عند النسبة إلى الأصل ، فيقول : غَدْوِىّ وَيَدْيِىّ ، باسكان دالهما .

قال ابن جنى فى شرح تصريف المازنى : « والقول قول سيبويه ، ألا ترى

أن الشاعر لما ردَّ الحرف المحذوف بَقِّي الحركةَ التى أحدثها الحذف بحالها قبل الرد فى قوله :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمِ

فتحريك الدال بعد رد الياء دلالة على صحة ما ذهب اليه سيبويه ، قال أبو على : فإن قيل : فماتصنع بغَدْوًا فى البيتين ، فإنه يشهد لصحة قول الأخفش ؟ فالجواب أن الذى قال: غدْوًا ليس من لغته أن يقول : غَدٌ؛ فيحذف ؛ بل الذى يقول : غَدٌ غير الذي يقول : غَدْوًا » انتهى كلامه .

وأنشده صاحب الكشاف عند قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ) على أن التقدير كمَثَل ذوى صَيِّب؛ لأن التشبيه ليس بين ذات المنافقين والصيِّب نفسه ، بل بين ذواتهم وذوات ذوى الصيِّب ، كما فعل لبيد بإدخاله حرف التشبيه على الديار ، مع أنه لم يرد تشبيه الناس بالديار ؛ إذ لا يستقيم ذلك ، وإنما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وتركهم منازلهم خالية ، بحلول أهل الديار فيها ونهوضهم عنها وتركها خالية ؛ فهى بالحلول مأهولة ، وبالرحيل خالية ، والتقدير : وما الناس إلا كالديار حال كون أهلها بها يوم حلولهم فيها وهى فى غد خالية ، وأهلها : مبتدأ ، وخبره : بها ، ويوم : ظرف متعلق بمتعلق الخبر ، وغَدْوا : ظرف لبلاقع ، و بلاقع : خبر مبتدأ محذوف : أى وهى خالية غَدْوًا .

والبيت من قصيدة يرثى بها أخاه لأمه فى الجاهلية ، وهو أَرْبَدُ ، ومطلعها :

بَلِينَا وَمَا تَبْلَى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ   وَتَبْقَى الْجِبَالُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ

وَلاَ جَزَعٌ أَنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا   وَكُلُّ امْرِىءٍ يَوْماً لَهُ الدَّهْرُ فَاجِعُ

وَمَا النَّاسُ إلاَّ كَالدِّيَارِ وَأَهْلُهَا   بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْواً بَلاَقِعُ

وَمَا الْمَرْءُ إِلاَّ كَالشِّهَابِ وَضَوْءُهُ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وأما البيت الأول فقوله « لاتقلواها » نهى : أى لا تسوقا الناقة سَوْقاً عنيفاً ، من قَلاَ الحمارُ أتانه يَقْلُوهَا قَلْوًا ؛ إذا طردها وساقها ، وقوله « وادلواها دَلْوًا » هو أمر ، والجملة معطوفة على جملة النهى ، قال صاحب الصحاح : دَلَوْتُ النَّاقَةَ دَلْوًا سَيَّرتها سيرا رويدا ، وأنشد هذا الشعر . وقول الآخر :

* لاَ تَعْجَلاَ بِالسَّيْرِ وَادْلُوَاهَا *

ولم يذكر قائله ، ولا كتب عليه شيئا ابن برى ، ولا الصفدى ، وقوله « إن مع اليوم -- إلخ » قال الزمخشرى فى مستقصى الأمثال : إن مع اليوم غدا ، مَثَلٌ يضرب به الراجى للظفر بمراده فى عاقبة الأمر ، وهو فى بدئه غير ظافر ، وأنشد هذا الشعر .

***

وأنشد الجاربردى هنا ـ وهو الشاهد السابع عشر بعد المائتين ـ : [من المنسرح]

٢١٧ — ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي

يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

على أن إبدال لام « أل » المعرفة ميما ضعيف .

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : هذا الإبدال شاذ لايسوغ القياس عليه ، وفيه نظر ؛ فإنه لغة قوم بأعيانهم ، قال صاحب الصحاح : هى لغة لحمير ، وقال الرضى رضى الله عنه فى شرح الكافية : هى لغة حمير ونفر من طيء ، وقال الزمخشرى فى المفصل : وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم ، ومنه ليس من امبرِّ امْصِيَامُ فى امْسَفَرَ ، وقال : * يَرْمِي وَرَائِي . . . البيت * وحينئذ لايجوز الحكم على لغة قوم بالضعف ، ولا بالشذوذ ، نعم لا يجوز القياس بابدال كل لام ميما ، ولكن يُتّبع إن سمع ،

وقدحكى الزجاجى أربع كلمات وقع التبادل[فيها] بينهما ، قال : «غُرْلَة وغُرْمة ، وهى القُلْفَة ، وامرأة غرْلاء وغرْماء ولايقال قلفاء ، وأصابته أزْلَة وأزمة : أى سنة ، وانجبرت يَدُه على عَثَم وَعَثَل ، وشمِمْت ماعنده وشمِلْت ماعنده : أى خبرته » انتهى ، ولم يرو ابن السكيت فيهما شيئا .

والبيت من أبيات لبُجَيْر بن عَنَمة الطائى الجاهلى ، قال الآمدى فى المؤتلف والمختلف : « بُجَيْر بن عَنَمة الطائى : أحد بنى بَوْلان بن عمرو بن الغَوْث بن طىء ، وأراه أخا خالد بن غنمة الطائى الشاعر الجاهلى ، وبجير القائل فى أبيات :

وَإِنَّ مَوْلاَىَ ذُو يُعَاتِبُنِي ... لاَ إِحْنَةٌ عِنْدَهُ ولاَ جَرِمَهْ
يَنْصُرُنِى مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ ... يَرْمِى وَرَائِى بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ »

انتهى

والمولى : ابن العم ، والناصر ، والحليف ، والمعتِق ، والعتيق ، والظاهر أن المراد هنا إما الأول وإما الثانى ، وذو : كلمة طائية بمعنى الذى محلُّها الرفع خبر إنّ ، ويعاتبنى : صلتها ، والمعاتبة : مخاطبة الإدلال ، والاسم العتاب ، قال الشاعر :

* وَيَبْقَى الْوُدُّ مَا بَقِيَ الْعِتَابُ *

وروى بدله « يُعَيِّرنى » وهو غير مناسب ، وقوله « لا إحنة » مبتدأ ، وعنده الخبر ، والجملة حال من فاعل يعاتبنى ، ويجوز أن تكون خبراً ثانيا لإن ، وجَرِمَة : معطوف على إحنة — بكسر الهمزة — وهى الضغينة والحقد ، والجرمة — بفتح الجيم وكسر الراء — هو الجرم والذنب ، كذا فى القاموس ، وقوله « يرمى ورائى » قال بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل : «وراء : من الأضداد ، بمعنى قدام وخلف ، ويحتمل المعنيين هنا ، والرمى وراءه عبارة عن الذبّ والمدافعة عنه » اه ؛ والمعنى هذا الرجل يعاتبنى ويسلك طريق بقاء الود ، يدافع عنى مرة بالسهام ومرة

بالسِّلام ، وقيل : يشكو إعراضه ، يقول : إذا غبت رمانى بهما ، وهذا ليس بصحيح كما هو ظاهر ، وورائى بالمد وفتح الياء[١] وقوله « بامسهم » بكسر الميم دون تنوين ؛ لأنه معرف باللام لكن الكسرة مشبعة للوزن [٢] وقوله « و بامْسَلِمة » بباء الجر بعد الواو ، وبها يتزن [٣] الشعر ، والسَّلِمة ـ بفتح السين وكسر اللام ـ : واحدة السِّلام ، وهى الحجارة ، كذا روى البيتين الآمدى وابن برى فى أماليه على الصحاح ، ورواه الجوهرى فى مادة سلم كذا .

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِالسَّهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وقال : يريد والسلمة ، وكذا رواه صدر الأفاضل ، وقال : « الرواية بالسهم ـ بتشديد السين ـ على اللغة المشهورة ، وامْسَلِمه ـ بالميم الساكنة بعد الواو ـ على اللغة اليمانية » انتهى .

ولا يخفى أن هذا غير مُتَّزِن ، إلا إن حركت الهمزة بعد الواو ، وتحريكها لحن ، قال ابن برى : وصواب الرواية ماذكرنا ، قال ابن هشام فى المغنى : « قيل إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التى لاتدغم لام التعريف فى أولها ، نحو : غلام ، وكتاب ، بخلاف رجل وناس ، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع فى بلادهم من يقول : خذ الرمح ، واركب امفرس ، ولعل ذلك لغة بعضهم ، لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها فى الحديث على النوعين ؟ » انتهى .

وقد تابع الناس الجوهرى فى ذكر المصراع الأول من هذا البيت ، قال ابن هشام فى شرح أبيات ابن الناظم : « روى الجوهرى (يعاتبنى) بدل يواصلنى ، وزعم

---

(١) لا ، بل بسكون الياء ، والبيتان من المنسرح : يرمى ورا مستفعلن ، ئى بامسهم مفعولات ، وامسله مفتعلن

(٢) لا ، بل بكسرة غير مشبعة ، لأن الوزن لا يستقيم مع الاشباع

(٣) لا ، بل بدون باء الجر

أن الواو زائدة ، وكأن ذلك لأنه رأى أن قوله : يرمى ، محط الفائدة ؛ فقدره خبرا وقدر خليلى تابعا للاشارة ، وذو : صفة لخليلى ، فلا يعطف عليه ، وتبعية خليلى للاشارة بأنه بدل منها ، لا نعت ، بل ولا بيان ؛ لأن البيان بالجامد كالنعت بالمشتق ، ونعت الاشارة بما ليست فيه أل ممتنع ، وبهذا أبطل أبو الفتح كون بعلى فيمن رفع شيخا بيانا ، ولك أن تعرب خليلى خبرا ، وذو عطفا عليه ، ويرمى حالا منه وإن توقف المعنى عليه ، مثل (وَهٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) » انتهى كلامه

أقول : ليس فى كلام الجوهرى مايدل على زيادة الواو ، ولعل القائل غيره ، وأما الحديث الذى أورده الزمخشرى — وهومشهور فى كتب النحو والصرف — فقد قال السخاوى فى شرح المفصل : يجوز أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته ، أو تكون هذه لغة الراوى التى لا ينطق بغيرها ؛ لا أن النبى صلى الله عليه وسلم أبدل اللام ميما ، قال الأزهرى : الوجه أن لا تثبت الألف فى الكتابة ؛ لأنها ميم جعلت كالألف واللام ، ووجد فى خط السيوطى فى كتاب الزبرجد رسمه كذا « ليس من ام بر ام صيام فى ام سفر »

وقد اشتهر أنها رواية النمر بن تَوْلب ، وليس كذلك

قال ابن جنى فى سر الصناعة : « وأما إبدال الميم من اللام فيروى أن النمر بن تَوْلَب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس من امبر امصيام فى امسفر ، فأبدل اللام المعرفة ميما ، ويقال : إن النمر لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث ، إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه » انتهى .

وتبعه الزمخشرى فى المفصل ، وابن يعيش فى شرحه ، وابن هشام فى المغنى ، قال : « تكون أم للتعريف ، ونقلت عن طيىء ، وعن حمير ، وأورد البيت والحديث ، وقال : كذا رواه النمر بن تولب » انتهى .

قال السيوطى فى حاشيته على المغنى : « هذا الحديث أخرجه أحمد فى مسنده ،

والطبرانى فى معجمه الكبير من حديث كعب بن عاصم ، ومسنده صحيح ، وقوله «كذا رواه النَّمِر بن تَوْلَب» وكذا ذكره ابن يعيش والسخاوى : كلاهما فى شرح المفصل ، وصاحب البسيط ، زاد ابن يعيش : ويقال : إن النمر لم يرو عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث ، وكلهم تواردوا على ما لا أصل له ، أما أولا فلان النمر بن تولبٍ مختلف فى إسلامه وصحبته ، وأما ثانياً فإن هـذا الحديث لا يعرف من رواية النمر ، والحديث الذى رواه النمر عند من أثبت صحبته غير هذا الحديث ، قال أبو نعيم فى « معرفة الصحابة » : النمر بن تولب الشاعر ، كتب له النبى صلى الله عليه وسلم كتابا ، وروى من طريق مُطَرِّف عنه ، قال : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : من سره أن يذهب كثير من وَحَرِ صدره ، فليصم شهر الصبر رمضان وثلاثة أيام من كل شهر » انتهى كلام السيوطى رحمه الله

قلت : وكذا قال ابن عبد البر فى الاستيعاب ، وابن حجر فى الإصابة ، إن النمر بن تولب لم يرو إلا حديثاً واحداً ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صوم شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر يذهبن وَغَرَ الصدر

و « بُجَيْر » بضم الموحدة وفتح الجيم بعدها ياء ساكنة فراء مهملة ، و « عنمة » بفتح العين المهملة والنون بعدها ميم و « بولان » بفتح الموحدة وسكون الواو

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثامن عشر بعد المائتين — : [من الرجز]

٢١٨ — يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ
وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ

على أن الأصل البنان ، فأبدلت النون المتحركة ميما بضعف كما أبدلت فى طامَهُ الله على الخير ، والأصل طانه ، قال ابن جنى فى سر الصناعة : « فأما قول رؤبة :

* وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ *

فإنه أراد البنان ، و إنما جاز ذلك لما فيها من الغنة والهوِىّ ، وعلى هذا جمعوا بينهما فى القوافى فقالوا : [من السريع]

يَارُبَّ جَعْدٍ فِيهِمُ لَوْ تَدْرِينْ يَضْرِبُ ضَرْبَ السُّبُطِ الْمَقَادِيمْ

وقال الآخر :

يَطْعُنُهَا بِخَنْجَرٍ مِنْ لَحْمِ دُونَ الذُّنَابَى فِي مَكَانٍ سُخْنِ

وهو كثير » انتهى

ولم يذكروا إبدال النون من الميم

وقد أورد ابن السكيت فى كتاب الإبدال كلمات كثيرة للقسمين

فمن القسم الأول : ماء آجن وآجم للمتغير ، ويقال لريح الشَّمال : نِسْع ومِسْع ، وَالْحُلاَّنُ والْحُلاَّمُ ، وهو الجدى الصغير ، قال أبو عبيدة [1] فى قول مُهَلْهِل : [من السريع]

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كُلَيْبٍ حُلاَّمْ حَتَّى يَنَالَ الْقَتْلُ آلَ هَمَّامْ

ويقال : نَجِرَ من الماء يَنْجَرُ نَجَرًا ومَجِرَ يَمْجَرُ مَجَرا ، إذا أكثر من شربه ولم يكد يَرْوَى ، وقال اللحيانى : يقال رُطَب مُحَلْقِنٌ ومُحَلْقِمٌ ، وقال الأصمعى : إذا بلغ الترطيب ثلثى البُسْرة فهى حُلْقانة ، وحُلْقان للجميع ، وهى مُحَلْقِنَةٌ ، والمُحَلْقِن للجميع ، والحَزْن والحَزْمُ : ما غلظ من الأرض ، وهى الحُزُون والحُزُوم ، وقال غير الأصمعى من الأعراب : الحَزْمُ أرفع ، وَالحَزْنُ أغلظ ، يقال : قد أَحْزَنَّا : أى صرنا إلى الحزونة ، ولا يقال أَحْزَمْنا ، أبو عُبَيْدَة يقال : انْتَطَلَ فلان من الزق

---

(١) لم يذكر ماقال أبو عبيدة فى شرح بيت المهلهل ، وقوله هو : « أى فرغ ، ويقال : الفرغ ، للباطل الذى لايؤدى ، يقال : ذهب دمه فرغا : أى باطلا » اه نقلا عن كتاب القلب والأبدال لابن السكيت (ص ١٩) . والفرغ بكسر الفاء وسكون الراء



نَطْلة : أي امتص منه شيئاً يسيرا ، وتقول: امتطل من الزِّق مطلة ، والمعنى واحد
ويقال : قد نَشْنَشَها الرجل والفحل : أي قد نكحها ، وقال بعضهم : مَشْمَشَهَا ، فى ذلك المعنى ، ويقال : إن فلاناً لشراب بأَنْقُعٍ ، جمع ، وقال بعضهم : بأمقع ، قال الأصمعى : معناه المعاود لما يكره مرة بعد مرة

ومن القسم الثانى : الأصمعى ، يقال : للحية أَيْمٌ وأَيْنٌ ، والأصل أَيِّم ، فخفف. ويقال : الغَيْمُ والغَيْن ، وقال بعضهم : الغين إلباس الغيم السماء ، ومنه : إنه ليغان على قلبى : أى يغطى عليه ويلبس ، وسمعت أبا عمرو يقول : الغيم العطش ، يقال : غيم وغين ، وقد غامت وغانت : أى عطشت ، وهى تغيم وتغين ، الأصمعى : يقال : امْتُقِع لونه وانْتُقِع لونه ؛ إذا تغير لفزع ، وهو ممتقع اللون ومنتقع اللون ، الفراء : يقال : مَخَجْتُ بالدلو ومَخَجْتُها ؛ إذا جذبتها لتمتلىء ، الأصمعى : المَدَى والنَّدَى للغاية ، يقال : بلغ فلان المَدَى والنَّدَى ، الكسائى : تمدَّلت بالمنديل وتندَّلت ، الأصمعى : يقال : أَمْغَرَتِ الناقة والشاة وأنغرَتْ ؛ إذا خالطت لبنها حمرةٌ من دم ، الأصمعى : يقال للبعير إذا قارب الخطو وأسرع : بعير دُهَامِجٌ وبعير دُهَانِجٌ ، وقد دَهْمَجَ يُدَهْمِجُ دَهْمَجَةً ودَهْنج يُدَهْنج دَهنجة ، ويقال : أسود قاتم وقاتن ، أبو عمرو والفراء : يقال : كَرْزَم ، «للفأس الثقيلة» وكرزن ، الكسائى : يقال : عُرَاهِمَة وعُرَاهِنَةٌ ، وسمع الفراء حَنْظَل وحَمْظَل ، وقال أبو عمرو : الدَّمْدِم الصِّلِّيان المحيل فى لغة بنى أسد ، وهو فى لغة تميم الدِّنْدِن ، الكلابى : يقال : أَطَمَّ يده وأَطَنَّها » هـذا ما ذكره ابن السكيت بحذف الشواهد

وزاد الزجاجى من الأول : نَثَّ جسدُه من السمن ، ينِث نثا ، ومثَّ يَمِثُّ مثا ، ومن الثانى : تَكَهَّمَ به وتكهن : أى تهزأ به

وأما الشعر الشاهد فقد نسبه ابن جنى والزمخشرى والشارح إلى رؤبة ، وليس موجودا فى ديوانه ، و « هَالَ » مرخم هالة ، و « ذاتَ » بالنصب صفة لهالة

تبعه على المحل ، والمنطق : هو النطق ، و « التَّمتام » صفة لمنطق ، وأصل التمتام الإنسان الذى يتردد فى التاء عند نطقه ، قال ابن المستوفى : عطف « كَفُّكِ » على المنطق ، وكان الواجب أن يقول : والكفِّ المخضب ، لأن ذا وذات يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، غير أن المعطوف يجوز فيه مالايجوز فى المعطوف عليه ، وقال بعض فضلاء العجم : « التمتام الذى فيه تمتمة : أى تردد فى كلامه ، ووصفُ المنطق بالتَّمتام مجاز ، وتمتمتها فى المنطق عبارة عن حيائها ، قال صاحب المقتبس : ورأيت فى نسخة الطباخى بخطه أن الواو فى : وكفِّك : واو القسم ، هذا كلامه ، وقيل : يجوز أن يكون جواب القسم محذوفا دل عليه قوله : ذات المنطق ، يريد أقسم بكفك أن منطقك تمتام وأنك مستحية ، وقال بعض الشارحين : أقسم بكفها ، والمقسم عليه فى بيت بعده ، ولم يذكر ذلك البيت ، ويجوز أن يكون (وكفِّك) معطوفا على المنطق ، وإنما قال : المخضب ولم يقل المخضبة ؛ لأن المؤنث بغير علامة يجوز تذكيره حملا على اللفظ ، أولأنه ذهب بالكف إلى العضو » هذا ماذكره ذلك الفاضل

وقوله « لأن المؤنث بغير علامة إلخ » هذا يقتضى جواز (الشمس طلع) مع أنه يجب إلحاق العلامة عند الإسناد إلى ضمير المؤنث المجازى ، وفى المصباح المنير : « الكف من الإنسان وغيره أنثى ، قال ابن الأنبارى : وزعم من لايوثق به أن الكف مذكر ، ولا يعرف تذكيرها من يوثق بعلمه ، وأما قولهم : كف مخضب ، فعلى معنى ساعد مخضب ، قال الأزهرى : الكف الراحة مع الأصابع سميت بذلك لأنها تكف الأذى عن البدن » انتهى .

وفيه أن الخضاب لايوصف به الساعد ، وقال العينى : ذات المنطق ؛ يجوز رفعه حملا على اللفظ ونصبه حملا على المحل .

أقول : لايجوز هنا إلا النصب ؛ فإن المنادى إذا كان موصوفا بمضاف يجب

نصب وصفه ، نحو : يازيد أخا عمرو ، وقال أيضا : يجوز أن يكون : كفك ؛ مرفوعا على الابتداء وخبره فى البيت الآتى ، أو محذوف ، أقول : هذا عدول عن واضح إلى خفى مجهول .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد التاسع عشر بعد المائتين — : [من الطويل]

٢١٩ — أَلاَ كُلُّ نَفْسٍ طِينَ مِنْهَا حَيَاؤُهَا(١)

قال ابن السكيت فى كتاب الإبدال : « قال الأحمر : يقال طانه الله على الخير وطامه : يعنى جبله ، وهو يَطيمه و يَطينه ، وأنشد :

أَلاَ تِلْكَ نَفْسٌ طِينَ فِيهَا حَيَاؤُهَا

وسمعت الكلابى يقول : طانه الله على الخير وعلى الشر » انتهى .

وكذا نقله الجوهرى عنه ، قال ابن برى فى أماليه على الصحاح : « صواب الشعر : إلى تلك ؛ بإلى الجارّة ، والشعر يدل على ذلك ، أنشد الأحمر :

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ تَزَيَّنَتْ
عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى ضَاقَ عَنْهَا فَضَاؤُهَا

لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَحِى أَنْ تَضُمَّهُ
إِلَى تِلْكَ نَفْسٌ طِينَ فِيهَا حَيَاؤُهَا

يريد أن الحياء من جبلتها وسجيتها » انتهى .

ففى مافى الشرح ثلاث تحريفات ، وفى الصحاح تحريف واحد تبعا لابن السكيت ، والأحمر : هوخلف بن حيّان بن محرز ، ويكنى أبامحرز البصرى ، وهو مولى بلال بن أبى بُردة بن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه من أبناء الصُّغْد الذين سباهم قتيبة بن مسلم لبلال ، وهو أحد رواة الغريب واللغة والشعر

---

(١) انظر (ص ٢٠) من كتاب القلب والابدال لابن السكيت

ونقاده والعلماء به ، قال الأصمعى : أول من نعى أبا جعفر المنصور بالبصرة خلفٌ الأحمر ، وذلك أنا كنا فى حلقة يونس فمر بنا خلف فسلم ، ثم قال :

قَدْ طَرَقَتْ بِبَكْرِهَا بِنْتُ طَبَقْ

فقال له يونس : هِيه ، فقال :

فَنَتَجُوهَا خَبَرًا ضَخْمَ العُنُق

فقال : وماذاك ، قال :

مَوْتُ الْإِمَامِ فِلْقَةٌ مِنَ الْفِلَقْ

كذا فى طبقات النحويين لمحمد بن الحسين اليمنى ، وساق له نوادر وأشعارا وحكاياتٍ كثيرةً .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد العشرون بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٢٠ — هَلْ يَنْفَعَنْكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ
كَثْرَةُ مَا تُوصِى وَتَعْقَادُ الرَّتَمْ

على أن ميم الرتم أصلية من الرتيمة غير مبدلة من الياء ، وهذا الفصل جميعه من سر الصناعة لابن جنى ، قال صاحب الصحاح : الرَّتِيمَة : خيط يشد فى الإصبع لتستذكر به الحاجة ، وكذلك الرتمة ، تقول منه : أرتمت الرجل إرتاما ، قال الشاعر : [من الطويل]

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَاتُنَا فِى نُفُوسِكُمْ ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

والرتمة بالتحريك : ضرب من الشجر ، والجمع رَتَمٌ ، قال الشاعر :

نَظَرَتْ وَالْعَيْنُ مُبِينَةُ التُّهَمْ ... إِلَى سَنَا نَارٍ وَقُودُهَا الرَّتَمْ

وكان الرجل إذا أراد سفرا عمد إلى شجرة فشد غصنين منها فان رجع

ووجدهما على حالهما قال : إن أهله لم تخنه ، و إلا فقد خانته ، وقال :

هَلْ يَنْفَعَنْكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ . . . . . . البيت

وقال ابن برى فى أماليه : « قوله : وكذلك الرتمة ، قال ابن حمزة : الرتمة — بفتح التاء — : هى الرتيمة ، والرتم فى قوله : وتعقاد الرتم : جمع رتمة ، وهى الرتيمة ، وليس هو النبات المعروف ؛ لأن الأغصان التى كانت تعقد لاتخص شجرا دون شجر » انتهى .

ويؤيده مانقله الزيلعى فى شرح الكنز ، فإنه ذكر مثل كلام الجوهرى ، وقال : « هكذا المروى عن الثقات ، إلا أن الليث ذكر الرتم بمعنى الرتيمة كذا فى المغرب » انتهى .

وقال ياقوت فيما كتبه على هامش الصحاح : صواب البيت الأول :

إذا لمْ تَكُنْ حَاجَاتُنَا فِى نُفُوسِنَا ... لِإِخْوَانِنَا لَمْ يُغْنِ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

وقائل الشعر الثانى هو شيطان بن مُدْلِج ، وفى كلام ابن جنى بعض مخالفة لصاحب الصحاح ، فإنه قال : عمد إلى شجرة فشد غصنين منها ، وقال ابن جنى : عمد إلى غصنين من شجرتين تقرب إحداهما من الأخرى .

وحاصل ما ذكره الشارح والمصنف تبعا لابن جنى أن الميم تكون بدلا من الياء فى ثلاث كلمات .

وقد ذكر ابن السكيت فى كتاب الإبدال كلمات كثيرة فى تبادلهما قال : « يقال : للظليم أرْبد وأرمد ، وهولون إلى الغبرة ، وأربد : أغبر ، ومنه تَرَبَّد وجهه وارْبَدَّ ، ويقال : سمعت ظَأْبَ تيس بنى فلان ، وظأم تيسهم ، وهو صياحه ، والظأب والظأم أيضاً سَلِفُ الرجل ، يقال: قد تظاءبا وتظاءما ، إذا تزوجا أختين ، ويقال للرجل إذا كبر ويبس من الهزال : ماهو إلا عَشَمَة وعَشَبة ، ويقال : قد عشِم الخبز وعشِب ؛

إذا يبس ، وقد عشِم الشجر ، ويقال : سابّ فلان فلانا فأربى عليه وأرمى عليه ؛ إذا زاد عليه فى سِبابه ، ويقال : قد أرمى على الخمسين : أى زاد عليها ، قال الفراء : يقال منه : قد أرميت ورَمَيْت ، وكذا يقال : أرميت على السبعين ورَمَيْت ، وأربيت ورَبيت ، بألف فيهما و بلاألف : أى زدت ، وقال أبوعبيدة : الرُّجْبَة والرُّجْمة أن تطول النخلة ، فإذا خافوا عليها أن تقع أو تميل رجّبُوها : أى عَمَدُوها ببناء حجارة ، أبو عبيدة عن يونس قال : ينشد هذا البيت : [من المتقارب]

وأهْــدَى لنَا أكْبُشًا تبَخْبَحُ فِى المرْبد

وَإنْ شئت تمحح : أى تلزم المكان وتتوسطه ، ويقال : قد سَمَّد شعره وسَبَّده ، والتسبيد : أن يستأصل شعره حتى يُلْصقه بالجلد ، ويكون التسبيد أن يحلق الرأس ثم ينبت منه الشيء اليسير ، قال الأصمعى : يقال للرجل حين ينبت شعره ويسود ويستوى : قد سَبَّد ، وإذا اسود الفرخ من الريش فغطى جلده ولم يطل فقد سبَّد، أبو عمرو : يقال : صَبَأْت الجيش عليهم وَصَمَأْته عليهم ؛ إذا هجمته عليهم ، أبو عبيدة السأسَم والسأسَب شجر ، ويقال : هو الشِّيزُ ، الفراء : يقال : أومأت إليه وأوبأتُ إليه ، اللحيانى : يقال للعجوز : قَحْمَة وقَحْبَة ، أبو عبيدة : إذا شربت بطرَف فم السقاء ثنَيْتَه أو لم تثْنه أوشربت من وسطه قيل : قد اقتبعت السقاء واقتمعت ، اللحيانى : يقال : أتانا وما عليه طِخْرِبةٌ وطِخْرِمة : أى خرقه ، وكذلك يقال : ما فى السماء طِخْرِبة : أى لَطْخٌ من غيم ، ويقال : ما فى نِحْى فلان عَبَقَة ولا عَمَقَةٌ : أى لَطْخ ؛ ولا وضَرٌ ، وقئمت فى الشراب وقئبت وصئمت وصَئِبْت وصَئِمَ من الماء وصئب ، إذا امتلأ ، والقرْهَمُ والقرْهَبُ السيِّد، وهو أيضاًالثورالمسن ، يونس : يقال : رَجَمْتُه بقول سيئ ورَجَبْتُه : يعنون صككته ، الفراء : اطمأننت إليه ، ولغة بنى أسد



اطبأننت ، الكسائى : النُّغْمَةُ والنُّغْبَة من الشراب ؛ إذا تناولت منه شيئا قليلا ، وقد نَغَبَ و نَغَمَ ، ويقال : هو يتمَجَّح ويتَبَجَّح بمعنى واحد ، وهو من الفخر ، الفراء : ذهب القوم شَذَرَ مَذَر ، وشذر بَذَر ـ بفتح أولهما وكسرهما ـ أبو زيد : الرَّمِيز من الرجال العاقل الثخين ، وقال بعضهم الرَّبِيز ، وقد رَمُزَ رَمَازة ورَبُزَ ربازة ، أبو عبيدة : العِقْمَة والعِقْبَة ضرب من الوشى ، الفراء : يقال : تعرف فيه عِقْبَة الكرم وعقمته أيضاً ، والعقمة والعقبة أيضا ضروب ثياب الهودج ، اللحيانى : أسود غيهب وغيهم ، وإنه لميمون النقيبة والنقيمة ، وعَجْب الذنب وعَجْمه : أى أصله ، والعُمْرِىّ والعُبْرِىّ للسدر الذى ينبت على الأنهار والمياه ، اللحيانى : ضربة لازب ولازم ، ويقال : ثوب شَبارق وشَمارق ، وَمُشَبْرق ومُشَمْرَق ؛ إذا كان ممزقا ، ويقال : وقع فى بنات طَمارِ ، وطَبارِ : أى داهية ، ويقال : رجل دِنَّبَة ودِنَّمَة للقصير ، ويقال : أدْهَقْت الكأس إلى أصْبَارها وأصْمَارها : أى ملأتها إلى رأسها ، الواحد صُبْر وصُمْر ، الأصمعى : يقال : أخذ الأمر بأصباره وأصماره : أى بكلِّه ، وأخذها بأصبارها وأصمارها : أى تامة بجميعها ، اللحيانى : أصابتهم أزْمة وأزْبَة ، وآزِمة وآزِبة ، وهو الضيق والشدة ، الكسائى : اضمأكَّتْ الأرض واضْبأكَّت ، إذا اخضرت من النبات ، ويقال : كمَحْتُه باللجام وكبحْته وأكْمَحْتُه وأكْبَحْته ، أبو عمرو : الذام والذاب والذان العيب ، اللحيانى : ذأبْته وذأمْته ؛ إذا طردته وحقرته ، ورأبْت القِدْح ورأمته ؛ إذا شَعَبته ، ويقال : زَكَم بنُطْفته وزَكَب ، إذا حذف بها ، ويقال : هو ألأم زَكْمةٍ فى الأرض وزَكْبةٍ معناه ألأم شىء لقطه شىء ، ويقال أبِدَ عليه وأمِدَ : أى غضب ، ويقال : وقعنا فى بَعْكُوكاء ومَعْكُوكاء : أى فى غبار وجلبة وشر ، الفراء : جَرْدَبت فى الطعام وجَرْدَمْت ، وهو أن يستر بيده ما بين يديه من الطعام لئلا يتناوله أحد ، وتكَبْكَب الرجل فى ثيابه وتكَمْكَم : أى تزمل ، وكَبَن اللصوص فى الجبل

وكنوا ، وقال أبو صاعد : العطاميل هي البكرات التّوَامُّ الخلق ، والعطابيل »
هذا ما أورده ابن السكيت وقد حذفنا منه الشواهد.

وزاد الزجاجي مَكّةَ وَبَكّةَ ، ورجل سَهْلَبٌ وَسَلْهَمٌ : أي الطويل ، والموماة والبوباة : أي الصحراء الخالية : ورجل شيظم وشيظب : أي طويل

***

وأنشد الجاربردي — وهو الشاهد الواحد والعشرون بعد المائتين — :
[من الوافر]

٢٢١ – هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا
نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

على أن الأصل لعلنا ، فأبدلت اللام نونا بضعف .

وقد أورد ابن السكيت في كتاب الإبدال كلمات كثيرة وقع التبادل فيها بين اللام والنون ، وهي : « قال الأصمعي : هَتَنَتْ السماء تَهْتِنُ تَهتانا وهَتَلَت تَهْتِلُ تَهتالا ، وهن سحائب هُتّن وَهُتَّل ، وهو فوق المطل ، والسدول والسُّدون : ماجلل به الهودج من الثياب وأرخى عليه ، والـكَتَلُ والـكَتَنُ التلزج ولزوق الوسخ بالشيء ، ويقال : رأيت في بني فلان لعاَعة حسنة ونَعاعة حسنة ، وهو بقل ناعم في أول مايبدو رقيق ولم يغلظ ، وتلعيت اللعاعة إذا اجتنيتها ، ويقال : بعير رِفَنٌّ ورِفَلٌّ ، إذا كان سابغ الذنب ، ويقال : للحَرّة لوُبة ونوُبة ، ومنه قيل : للأسود لُوبِيّ ونوبي ، الأصمعي : يقال: طَبَرْزَنٌ وطَبَرْزَل للسكَّر ، ويقال : رَهْدَنَة ورَهْدَلَة ورَهادِن ورَهادِيل ، وهي الرهادن والرهادل ، وهو طُوَيْر شبيه القبَّرة إلا أنه ليست له قُنْزُعة [1] والرهدن والرهدل : الضعيف أيضا ، ويقال :

---

(١) يريد أنها ليس لها ريشات في رأسها



لقيته أُصَيْلالا وأُصَيلانا : أى عشيا ، وأُصَيْلالٌ تصغير أصيل على غير قياس ، والدَّحِن والدَّحِل ، قال أبو زيد : الدَّحِن من الرجال العظيم البطن ، وقد دَحِن دَحَنًا ، وقال الأصمعى : هو الدَّحِلُ باللام ، أبو عبيدة : صَلَّ اللحمُ صُلُولاً وأَصَلَّ اللحم ، وقوم يجعلون اللام نونا فيقولون : قد أَصَنَّ اللحمُ ، أبو عمرو الشيبانى : الغِرْيَن والغِرْيَلُ : مايبقى من الماء فى الحوض ، والغدير ، أبو عمرو : الدَّمَالُ السرجين (١) ويقال : الدَّمان ، الفراء : هو شَثْنُ الأصابع وشَثْلُها ، وقد شَثُنَت كفه شُثُونة وشَثَانة ، وشَثُلَت ، وهو الغليظ الخشن ، وأَتَن الرجل يَأْتِنُ وأَتَل يَأْتِل ، وهو الأَتَلان والأَتَنَان ، وهو أن يقارب خطوه فى غضب ، الكسائى : أتانى هذا الأمر وما مأَنْتُ مَأْنَهُ وما مَأَلْتُ مَأْلَهُ : أى ماتهيأت له ، وهو حَنَكُ الغراب وحَلَكه لسواده ، وهو العبد زَلْمة وزُلْمة وزَنَمة وزُنْمة : أى قَدُّه قَدُّ العبد ، معناه إذا رأيته رأيت أثر العبد فيه ، وأبَنْتُه وأبَلْتُه إذا أثنيت عليه بعد موته ، وتأَسَّنَ أباه وتأسَّله ، إذا نزع إليه فى الشبه ، وعُنْوان الكتاب وعُلْوانه ، اللحيانى : يقال : عَتَلْتُه إلى السجن وعَتَنْتُه ، وأنا أعتُله — بالضم والكسر — وأعْتُنه كذلك ، وارْمَعَلَّ الدَّمعُ وارمعنَّ ؛ إذا تتابع ، ويقال : لا بَنَ ولا بَلَ ، وإسماعيل وإسماعين ، وميكائيل وميكائين ، وإسرافيل وإسرافين ، وإسرائيل وإسرائين ؛ وشُراحيل وشُراحين وجبرئيل وجبرئين . وسمعت الكلابى يقول : آلصت الشىء أُلِيصه إلاصة وآنصته أُنيصه إناصة ؛ إذا أدرته ، ويقال ذلاذل القميص وذناذنه لأسافله ، الواحدة ذُلْذُلٌ وذُنْذُنٌ : ويقال : هو خامِلُ الذكر وخامِنُ الذكر ، الفراء : ما أدرى أىُّ الطَّبْن هو وأىُّ الطَّبْل (٢) هو ، وحُكى : بَنْ أنا فعلتُ ، يريد بَل ، أبو زيد : نَمَّق اسمه يُنَمِّقُه ولَمَّقه يُلَمِّقُه ، وقُنَّة الجبل وقُلَّته لأعلاه »

---

(١) السرجين : الزبل ، وهو معرب فارسيته سركين - بالفتح وبالكاف -

(٢) أى : أى الناس هو

هذا ما ذكره ابن السكيت باختصار الشواهد .

وزاد الزّجاجى : السّليطُ والسّنيطُ(٢)، ونفحتُه بالسيف ولَفحتُه ، ولَفحتْه النار ونفحَتْه ، وكَلِمَت يدُه وكَنِعَت : أى دَرِنت ووسِخَت ، واَجْلَجَ فى كلامه ونَجنَج ، ونقس القَوْمَ يَنقُسُهم نقسًا ، ولقسَ لَقْسًا : أى لقيهم

والبيت الشاهد مطلع قصيدة للفرزدق مدح بها هشام بن عبد الملك وهجا جريراً ؛ ورُوِى أيضا :

* ألَسْتُمْ عائجِينَ بِنا العَنَّا *

و « عائج » اسم فاعل من عُجْت البعير أعوجه عَوْجا إذا عطفت رأسه بالزمام ، والباء بمعنى مَعَ ، وعَرْصَة الدار : ساحتها ، وهى البقعة الواسعة التى ليس فيها بناء ، وسميت عَرْصَة لأن الصبيان يَعترصون فيها : أى يلعبون ويمرحون ، وقد شرحنا بعض أبياتها فى الشاهد الحادى والثلاثين بعد السبعمائة من شواهد شرح الكافية .

***

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائتين : [من المديد]

٢٢٢ — رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِى ثُعلٍ مُتْلِجٍ كَفَيْهِ فِى قُتَرِهْ

على أن أصله مُولِج فأُبدلت الواو تاء ، وأورد ابن جنى فى سر الصناعة شيئا كثيرا من هذا ، ثم قال : « وهذه الألفاظ وإن كانت كثيرة فانه لا يجوز القياس عليها ؛ لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب فاؤه تاء ، فأما ما تقيس عليه لكثرته فهو أُفتعَل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واوا ، نحو اتَّزَن واتَّلَج واتَّصَفَ ، والأصل اوْتزَن ، واوْتَلَجَ واوْتَصَفَ وجميع ما ذكره ابن جنى أخذه من كتاب الإبدال لابن السكيت ، ولم يورد الزجاجى شيئا من هذا

(٢) السليط : الزيت

والبيت مطلع قصيدة لامرىء القيس ، وجواب رُبَّ فى بيت بعده ، وهو :

قَدْ أَتَتْهُ الْوَحْشُ وَارِدَةً   فَتَنَحَّى النَّزْعُ فِى يَسَرِهِ
فَرَمَاهَا فِى فَرَائِصِهَا   بِإِزَاءِ الْحَوْضِ أَوْ عُقُرِهْ
بِرَهِيشٍ مِنْ كِنَانَتِهِ   كَتَلَظِّى الْجَمْرِ فِى شَرَرِهْ
رَاشَهُ مِنْ رِيشِ نَاهِضَةٍ   ثُمَّ أَمْهَاهُ عَلَى حَجَرِهْ
فَهْوَ لاَ تَنْمِى رَمِيَّتُهُ   مَالَهُ لاَ عُدَّ مِنْ نَفَرِهْ
مُطْعَمٌ لِلصَّيْدِ لَيْسَ لَهُ   غَيْرَهَا كَسْبٌ عَلَى كِبَرِهْ

قوله « رب رَامٍ الخ » ثُعَل — بضم المثلثة وفتح المهملة — : هو أبو قبيلة من طىء هم أرمى العرب ، ويضرب المثل بهم فى جودة الرمى ؛ وهو ثُعل بن عمرو بن الغوث بن طىء ، وهو غير مُنصرف للعلمية والعدل ، وجره هنا للضرورة ، و « مُتْلِج » بالجر صفة ثانية لرامٍ ، و قُتَر — بضم القاف وفتح المثناة الفوقية — : جمع قُتْرَة — بضم فسكون — وهى حُفَيرة يكمُن فيها الصياد لئلا يراه الصيد فينفر ، وإنما أدخل كفيه فى قُتَره لئلا يعلم به الوحش فيهرُب ، وصفه بحِذْق الرمى ، وروى فى سُتَره : جمع سُتْرة ، وهو الموضع الذى يستتر فيه ، وقيل هو الكُمّ ، وهو سترة اليد والذراع ، وأراد بقوله « ربَّ رامٍ » عمرو بن المُسَبِّح بن كعب بن طَرِيف بن عبد بن عَصَر بن غَنْم بن حارثة بن ثَوْب بن مَعْن بن عَتُود بن عُنَين بن سُلامان ابن ثُعَل ، والمُسبِّح بوزن اسم الفاعل من التسبيح ، وابنه عمرو صحابى ، قال صاحب الاستيعاب : « قال الطبرى عاش عمرو بن المسبح مائة وخمسين ، ثم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، ووفد إليه وأسلم ، قال : وكان أرمى العرب ، وله يقول امرؤ القيس

* رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِى ثُعَل *

وقال فيه أيضا :

* يُحَاذِرْنَ عَمْراً صَاحِبَ الْقُتَرَاتِ * » انتهى

وكذا قال أبو حاتم فى كتاب الْمُعَمَّرِين ، وقال : « إنه مات فى زمن عثمان ابن عفان رضى الله عنه ، وهو القائل :

لَقَدْ عُمِّرْتُ حَتّى شَفَّ عُمْرِى عَلَى عَمْرِ ابْنِ عُكْوَةَ وَابْنِ وَهْبِ
وَعَمْرِ الْحَنْظَلِىِّ وَعَمْرِ سَيْفٍ وَعَمْرِ ابْنِ الْوَدَاةِ قَرِيعِ كَعْبِ »

انتهى .

وقال ابن الْمُسْتَوْفِى فى شرح أبيات المفصل : « قدم على النبى صلى الله عليه وسلم — وهو يومئذ ابن مائة وخمسين سنة — فسأله عن الصيد ، فقال : كُلْ ما أَصْمَيْتَ ودَعْ ما أنْمَيْتَ ، وله يقول الشاعر : [من الكامل]

نَعَبَ الْغُرَابُ وَلَيْتَهُ لَمْ يَنْعَبِ بِالْبَيْنِ مِنْ سَلْمَى وَأُمِّ الْحَوْشَبِ
لَيْتَ الْغُرَابَ رَمَى حَمَاطَةَ قَلْبِهِ عَمْرٌو بِأَسْهُمِهِ الَّتِى لَمْ تُلْغَبِ »

انتهى .

وقوله « قد أتتها لخ » هذا جواب رُبَّ ، وتَنَحَّى : اعترض ، وروى « فَتَمَتَّى » أى مَدَّ ونزع القوس ، وقيل : التمتى فى نزع القوس مَدُّ الصلب ، والْيَسَر : حيالَ الوجه والشَّزْرُ يمنة ويسرة ، وقالوا : إنما هو اليَسْر فحركه بالفتح ؛ يقال : حَرَّف لها السهم حيال وجهه ، وقال بعضهم من يَسَرِه : أراد يُسْرَى يديه ؛

وقوله « فرماها » الخ » الفريصة : لحمة فى الإبط ، و إزاء الحوض — بكسر الهمزة — : مصب الماء فيه ، والعُقْر — بضمتين — : مقام الشاربة من الحوض ، والرهيش : السهم الخفيف ، والكِنانة : الجَعْبَة ، وشبه السهم بالجمر فى التهابه ، والناهضة : العقاب وأمْهَاه : سَنَّه وحدده ، وأراد بالحجر المِسَنّ ، وقوله « فهو لا تنمى » في المصباح نَمَى الصيدُ يَنْمِى من باب وَفَى : غاب عنك ، ومات بحيث لا تراه ، و يتعدى



بالألف ؛ فيقال : أنمَيْتُه ، وفى الحديث : كُلْ ما أصْمَيْتَ وَدَعْ مَا أنْمَيْتَ : أى لا تأكل ماماتت بحيث لم تره ؛ لأنك لا تدرى هل مات بسهمك وكلبك أو بغير ذلك ، وصَمَى الصيدُ — من باب رمى — : مات وأنت تراه ، ويتعدى بالألف فيقال : أصميته ، إذا قتلته بين يديك وأنت تراه ، والبيت يروى بالوجهين لاَ تُنْمَى — بالبناء للمفعول — من أنماه : ولا تنمِى — من نمى الصيدُ ، بإسناد الفعل إلى الرَّمِيَّة ، وقوله « ماله » استفهام تعجبى ، وجملة « لاعدمن نفره » دعاء عليه ، والمراد مدحه كقولهم فى المدح : قاتله الله ما أشعره ، وأراد بالنفر قومه ، والضمير للرامى : أى لا كان معدودا فى قومه ، بأن عدموه وفقدوه ، وهذا تأكيد لمعنى التعجب فى « ماله » وقوله «مُطْعَم» هواسم مفعول من أطعم ، يريد أن وجه كسبه من الصيد فهو يُرْزق منه .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٢٣ — يَاقَاتَلَ اللهُ بَنِى السِّعْلاَتِ   عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

* غَيْرَ أعِفَّاءَ وَلاَ أكْيَاتِ *

على أن الأصل شرار الناس ، ولا أكياس ، فأبدلت السين فيهما تاء كما فعل بِستّ ، وأصلها سِدْس بدليل قولهم التسديس وسُدَيْسَة ؛ فقلبوا السين تاء فصارت سِدْتٌ ، فتقارب مع الدال فى المخرج ، فأبدلت الدال تاء فأدغمت فيها ، وقالوا أيضا فى طَسٍّ طَسْتٌ ، وفى حَسِيسٍ (١) حَتِيتٌ ؛ هذا ماذكره ابن جنى فى سر الصناعة ولم يزد على هذه الأربعة ، وزاد عليها ابن السكيت فى كتاب الإبدال عن الأصمعى : « يقال : هو على سُوسِه وتُوسِه : أى خليقته ، ويقال :

(١) الحسيس : الصوت الخفى قال تعالى : (لاَ يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِيمَا اشْتَهَتْ أنْفُسُهُمْ خَالِدُونَ)

رجل خَفَيْساً وخَفَيْتاً ؛ إذا كان ضخم البطن إلى القِصَر » .

وزاد الزجّاجيّ : الأماليس والأماليت ؛ لما استوى من الأرض ، ونصيب خَسِيسٌ وخَتِيتٌ ، ومنه أخَسّ خقه وأخَتّه : أى قلّله ، وهو شديد الخساسة والختاتة .

وهذه الأبيات الثلاثة أوردها أبو زيد فى موضعين من نوادره ونسبها فى الموضع الأول إلى قائلها ، وهو عَلْباء بن أرقم اليَشْكُرى ، وهو شاعر جاهلى ، وكذا نسبها إليه الأسود أبو محمد الأعرابى ، وقال فى ضالة الأديب وهى أمالى أملاها على نوادر ابن الأعرابى : هى ثلاثة أبيات لا غير ، وأنشدها الجوهرى فى مادة (س ى ن) من الصحاح ، ونسبها ابن برى فى أماليه عليه لعَلْباء أيضا ، وقال أبو زيد فى الموضع الثانى : «قال المفصل : بلغنى أن عمرو بن يَربوع بن حنظلة تزوج السِّعْلاة فقال له أهلها : إنك تجِدُ بها خير امرأة مالم تر برقا ؛ فَستَّر بيتك إذا خفت ذلك ، فمكثت عنده حتى ولدت له بنين ، فأبصرت ذات يوم برقا فقالت : [من الرجز]

قصة عمرو ابن يربوع مع السعلاه

إلْزَمْ بَنيكَ عَمْرُو إنى آبِقُ ... بَرْقٌ عَلَى أرْضِ السَّعَالِى آلِقُ

فقال عمرو : [من الوافر]

ألاَ لِلهِ ضَيْفُكِ يا أُمَامَا ... رَأى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ

* فَلاَ بِكِ مَا أسَالَ وَمَا أغَامَا *

وقال الشاعر فى عمرو هذا :

* يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلاَةِ *

إلى آخر الأبيات الثلاثة » انتهى .

وقوله « ياقاتل الله الخ » المنادى محذوف تقديره ياقوم ، أو أنها للتنبيه ، ولاحذف ، وجملة « قاتل الله الخ » دعاء عليهم بالهلاك لعدم عفتهم ، وعدم كياستهم ، وروى « يا قَبّح الله » يقال : قبحه الله يقبَحُه — بفتح العين فيهما — قبْحا : أى نحاه عن الخير ، وفى التنزيل : (هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ) أى : المبعدين عن الفوز ،

والسِّعلاة بالكسر ، وهى أنثى الغول ، وقيل : ساحرة الجن

اشتهر فى العرب أن عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة ابن تميم تزوج سِعْلاة فأقامت دهرا فى بنى تميم وأولدها عمرو أولادا ، وكان عمرٌو إذا رأى برقا أسبل عليها الستور فغفل عنها يوما وقد لاح برق من ناحية بلاد السَّعَالِى فحنت إلى أهلها فقعدت على بكر من الإبل وذهبت فكانَ ذاك آخرَ عهده بها ، واشتهر أولادها من عمرو ببنى السِّعلاة

قال ابن دريد فى كتاب الاشتقاق : عِسْل بن عمرو بن يربوع وضَمْضَم أبناء عمرو بن يربوع من السعلاة ، وجاء الاسلام وهم : يمانية فاختطوا خُطَّة بالبصرة ، ومنهم ربيعة بن عِسْل ، ولاه معاوية رضى الله عنه هَرَاة

وقوله « عمرِو بن يربوع » بالجر بدل من السِّعلاة ، ولم يصب بعض أفاضل العجم فى شرح أبيات المفصل فى قوله : «عمرو بدل من بنى السِّعلاة ، أو نصب على الذم ، وشرار النات : صفة عمرو ؛ لأنه قبيلة هنا ، جعل أمهم سِعْلاة لقبحها ، وقيل : تزوج عمرو بن يربوع سِعْلاة وولدت له أولادا ، ثم تناسل الأولاد فصار عمرو بن يربوع اسم القبيلة » هذا كلامه مع عُجَرِه وبُجَرِه(١)

وروى فى بعض نسخ الشرح وغيره عمرِو بن مسعود ، وهو غير صحيح ، و« شرارِ » بالجر صفة لبنى ، وهو جمع شَرِير ككرام جمع كريم ، و « غيرِ » بالجر أيضا صفة أخرى لبنى ، وأعفاء : جمع عفيف من العفة وهى هيئة للقوة الشهوية متوسطة بين الفجور الذى هو إفراط هذه القوة والجمود الذى هو تفريطها ، وأكياس : جمع كَيِّس بالتشديد كأجياد جمع جَيِّد ، مأخوذ من الكَيْس - كفَلْس - وهو الظَّرْف والفطنة ، وقال ابن الأعرابى : هو العقل ، وقولها « الزم بنيك عمرو » هو منادى وآبق : هارب ، وآلِق : لامع ، وقوله « ألا لله ضَيْفُكِ يا أُمَامَا » قال أبو زيد : « لم نسمع بقافيته ، ويروى :

(١) العجر والبجر : العيوب



* ألاَ لِلّهِ ضِيفُكِ *

والضِّيفُ : الناحية والمحلة ، وكذلك ضِيفُ الوادى ناحيته ومحلته ، وقوله « فلاَ بِكِ مَا أَسَالَ » أى : فلابك ماوافقتِ سيلانه و إغامته ، وأراد الغيم الذى رأت فيه البرق » انتهى كلامه .

يريدأن «ضيفك» روى بفتح الضاد وكسرها ، وقوله «فلا بك» أورده ابن جنى فى موضعين من سر الصناعة على أن الباء فيه للقسم ، وقال السخاوي فىسفر السعادة : ذَكَّر«رَأى ، وأوضع» وهو يريد السعلاة ؛ لأنهذهب إلى معنى الحبيب والخليل ؛ فيكون فى قوله « فلا بك » التفات من الغيبة إلى خطابها ، وأوضع : متعدى وَضَع البعير وغيره : أى أسرع فى سيره ، وأوضعه راكبه : أى جعله واضعا : أى مسرعا ، والبَكْر — بفتح الموحدة — الفَتِيُّ من الإبل ، وجملة « ما أَسَالَ الخ » جواب القسم .

* * *

وأنشد بعده ــ وهو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائتين ــ : [من الرجز]

٢٢٤ — صَفْقَةَ ذِى ذَعَالِتٍ سُمُولِ بَيْعَ امْرِىءٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلِ

على أن الذعالت أصله الذعالب ، فأبدلت الموحدة مثناة فوقية .

قال ابن جنى فىسر الصناعة : «قال أعرابى من بنى عوف بن سعد : صَفْقَةَ ذِى ذَعَالِتٍ سُمُول الخ ؛ وهو يريد ذَعَالب ، فينبغى أن يكونا لغتين ، وغير بعيد أن تبدل التاء من الباء ، وقد أبدلت من الواو وهى شريكة الباءفى الشفة ، والوجه أن تكون التاء بدلا من الباء ؛ لأن الباء أكثر استعمالا ، ولما ذكرناه أيضاً من إبدالهم التاء من الواو » انتهى كلامه .

ولم يذكر ابن السكيت شيئا من هذا فى كتاب الابدال ، ولا الزجاجى .

و « صفقةَ » منصوبة بخط ابن جنى على أنه مفعول مطلق ، يقال : صفقت له

بالبيعة صفقا : أى ضربت بيدى على يده ، وكانت العرب إذا وجب البيع ضرب أحدهما على يد صاحبه ، ثم استعملت الصفقة فى العقد ؛ فقيل بارك الله لك فى صفقة يمينك ، قال الأزهرى : وتكون الصفقة للبائع والمشترى ، و « الذعالب » بالذال المعجمة قِطع الخِرَق ، وقد فسرها الشارح ، و « سُمُول » بضم السين المهملة والميم ، جمع سَمَل — بفتحتين — : الثوب الخَلَق المقطع ، و « بَيْع » مفعول مطلق ، و « مستقيل » من استقاله البيع : أى طلب فسخه

* * *

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد الخامس والعشرون بعد المائتين — [من الرجز]

٢٢٥ — * مُنْسَرِحاً عَنْهُ ذَعَالِيبُ الْخِرَقْ *

على أن صاحب الصحاح أنشده وقال : الذعاليب : قطع الخِرَق ، واحدها ذُعْلُوب .

والبيت من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج تزيد على مائتى بيت ، شبه ناقته فى الجلادة وقطع الفيافى بسرعة بحمار الوحش وأُتُنِهِ ، وقبله :

أحْقَبُ كَالْمِحْلَجِ مِنْ طُولِ الْقَلَقْ ... كَأَنَّهُ إِذْ رَاحَ مَسْلُوسُ الشَّمَقْ

نُشِّرَ عَنْهُ أَوْ أَسِيرٌ قَدْ عَتَقْ ... مُنْسَرِحاً عَنْهُ ذَعَالِيبُ الْخِرَقْ

والأحقب : حمار الوحش ، والأنثى حَقْبَاء ، والمِحْلَج : آلة الحلج ، وهو تخليص الحبّ من القطن ، وقال الأصمعى فى شرحه : شبهه بالمِحْلَج لصلابته ، وينبغى أن يقال : لكثرة حركته واضطرابه ، ومن طول القلق : وجه الشبه ، وهو كناية عن عدم سكونه ، والقلق : الاضطراب ، وراح : نقيض غَدَا ، يقال : سَرَحَت الماشية بالغداة ، وراحت بالعشى : أى رجعت ، والعامل فى « إذ » ما فى كأنَّ من معنى التشبيه ، يصف رجوعه إلى مأواه « ومَسْلُوسُ » خبر كأنه ، وهو من السُّلاس — بالضم — وهو ذهاب العقل ، والشَّمَق : النشاط ، وقيل :

مَرَح الجنون ، ونُشِّر — بالبناء للمجهول بالتخفيف والتشديد — : أى رُقِىَ وعُوِّذ ، كما نشر عن المسحور فبرأ ، والنشرة — بالضم — : الرقية والعُوذَة ، وعَتَق : خلص من الأسر ، يقول : كأن هـذا الحمار الذى شبه ناقته به كالأمِنْ كثرة حركته فحين أراد الرجوع إلى مأواه نشِطَ شوقا إليه فـكأنه مجنون نشاط ، أو أسير صادف غِرَّة فتفلت من أسره ، فهرب أشد الهرب ، والمنسرح : الخارج من ثيابه ، وهو حال من ضمير راح سببية ، وذعاليب : فاعلها ، وضمير عنـه للأحقب ، وهذا تمثيل ؛ يريد أن هذا الحمار تساقط عنه وبره وشعره وهـذا مما ينشِّطه ، والرواية فى ديوانه :

* مُنْسَرِحًا إلاَّ ذَعَالِيبَ الْخِرَقِ *

يعنى أنه انسرح من وَبَره إلا بقايا بقيت عليه ، والحرق — بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين — : تحاتُّ الوبر ، من قولهم : حَرِق شعره — من باب فرح — : أى تقطع ونسل ، وضبطه بعضهم بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء ، وليس له وجه هنا وإنما جعله كذلك اتباعاً لما شرحوا به الذعاليب .

وقد شرحنا منها أبياتاً كثيرة فى الشاهد الخامس ، وفى الشاهد الواحد والثلاثين بعد الثمانمائة ، من شرح شواهد شرح الكافية .

* * *

وأنشد أيضاً بعده — وهو الشاهد السادس والعشرون بعد المائتين — : [من البسيط]

٢٢٦ — وَقَدْ أَكُونُ عَلَى الْحَاجَاتِ ذَا لَبَثٍ
وَأَحْوَذِيًّا إِذَا انْضَمَّ الذَّعَالِيبُ

وقد شرحه وأغنانا عن شرحه (١)

* * *

(١) البيت لجرير ، واللبث : المكث ، والأحوذى : الخفيف فى العمل لحذقه

وأنشد الشارح — وهو الشاهد السابع والعشرون بعد المائتين — : [من الكامل]

٢٢٧ — فَتَرَكْنَ نَهْدًا عُيَّلًا أَبْنَاؤُهَا وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمُرَّدِ

على أن أصله كاللصوص ؛ فأبدلت الصاد تاء

قال ابن السكيت فى كتاب الإبدال : «قال الفراء : وطيء يسمون اللُّصُوصَ اللصوت ، ويسمون اللص لِصْتًا ، وهم الذين يقولون للطَّسِّ طَسْت ، وأنشد لرجل من طى :

* فَتَرَكْنَ نَهْدًا * البيت »

وقال أيضا فى كتاب المذكر والمؤنث : «وبعض أهل اليمن يقول : الطَّسْتُ ، كما قالوا فى اللص : لِصْتُ »

ونسب الصاغانى فى العباب هذا البيت إلى عبد الأسود بن عامر بن جُوَيْن الطائى

قال ابن الحاجب فى أماليه على المفصل : «معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناؤها فُقَرَاءُ ، لأنهم قتلوا آباءهم ، وبنى كنانة كذلك ، وانضم إلى ذلك أنهم بقُوا من شدة الفقر لصوصا مَرَدَة » انتهى .

ونَهْدٌ : أبو قبيلة : من اليمن ، وهو نهد بن زيد بن لَيْث بن سود بن قضاعة ، ووقع فى موضعين من جمهرة بن دريد « فتركن جَرْمًا » بفتح الجيم ، وَجَرْمٌ بطنان فى العرب : أحدهما فى قضاعة ، وهو جَرْمُ بن زَبَّان ، والآخر فى طى ، وعُيَّل : جمع عائل ، كرُكَّع جمع راكع ، من عَالَ يَعِيلُ عَيْلَةً ، إذا افتقر فهو عائل ، وأبناؤها : فاعل عُيَّل ، ومُرَّد : جمع مارد ، من مَرَدَ يَمْرُدُ — من باب قتل — إذا عتا وخبث ، ورواه ابن جنى فى سر الصناعة « فتركْتُ » بضمير المتكلم

وعامر بن جُوَيْن : شاعر فارس جاهلى ، وابنه مثله جاهلى

* * *

والذعاليب : أطراف الثياب ، واحدها ذعلوب ، وإذا انضمت أطراف الثياب كان ذلك أعون على النشاط

وأنشد بعده ــ وهو الشاهد الثامن والعشرون بعد المائتين ــ: [من الطويل]

٢٢٨ — فَهِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ
مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرِ

على أن أصله « إياك » فأبدلت الهمزة هاء

وهذا الفصل كله من سر صناعة الإعراب لابن جنى ، وأطال الكلام فى أمثلته إن شئت راجع باب الهاء منه

والبيت أنشده أبو تمام فى باب الأدب من الحماسة بحذف الفاء على أنه مخرُوم مع بيت ثان ، وهو :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَاذِرُ

ونسبهما إلى مُضَرِّس بن رِبْعِىٍّ الفَقْعَسى ، و إياك : منصوب على التحذير ، والأمرَ : معطوف عليه ، وعاملهما محذوف ، تقديره : إياك باعد من الأمر ، والأمرَ عنك ، والمَوْرِد : المدخل ، والمَصْدَر : المصرف ، وعَذَرْته فيما صنع عذرا ــ من باب ضرب ــ : رفعت عنه اللوم ، والاسم العُذْر ــ بالضم ــ وجملة « وليس له » حال من المرء

ومُضَرِّس : شاعر جاهلىّ قد ترجمناه فى الشاهد الرابع والثلاثين بعد الثلاثمائة من شواهد شرح الكافية

وأورده أبو تمام فى كتاب مختار أشعار القبائل لطُفَيْلٍ الغَنَوِىّ الجاهلى من جملة أبيات كذا :

« فَمَالِى كِرَامَ القَوْمِ وَانْمِ إِلَى العُلَى
وَدَعْ مَنْ غَوَى لَا يُجْدِيَنْ لَكَ طَائِرُهْ
وَلَا تَكُ مِنْ أَخْدَانِ كُلِّ يَرَاعَةٍ خَرِيعٍ كَسَقْبِ البَازِ جُوفٍ مَكَاسِرُهْ

وَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَرَاحَبَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهْ

وَلَا تَمْنَعَنَّ الدَّهْرَ مَاءً عَمَرْتَهُ وَإِنْ كَانَ أَوْلَى النَّاسِ بِالْمَاءِ عَامِرُهْ

وَإِنْ قِيلَ قَوْلٌ سَيِّئٌ فِي مَقَامَةٍ فَلَا تَكُ مَوْلَى قَوْلِ سُوءٍ تُبَادِرُهْ»

انتهى .

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد التاسع والعشرون بعد المائتين ـ : [من الكامل]

٢٢٩ — وَأَتَتْ صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي
مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

على أن أصله أذَا الذى ، فأبدلت همزة الاستفهام هاء

قال ابن جنى فى المحتسَب : « لا يريد هٰذا الذى ، بل يريد أذَا الذى ، ثم أبدل همزة الاستفهام هاء ، وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد هٰذا الذى مخبرا ، ثم حذف الألف » انتهى .

فيكون حذفت الألف من هاء التنبيه المركبة مع ذا الإشارية ، ويكون الكلام خبرا لا إنشاء

والبيت مشهور : أنشده الجوهرى فى آخر الصحاح ، وأنشده ابن جنى فى سر الصناعة عن الأخفش ، والزمخشرى فى المفصل ، وغيرهم ، وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومى ؛ فإن فى غالب شعره أن النساء يتعشقنه ، وروى « وَأَتَى صَوَاحِبَهَا » فاعلٌ جمع صاحبة ، وزعم الجاربردى أنه مفعول ، والفاعل ضمير ، ويرده رواية « وأتت صَوَاحِبُهَا »

وروى الأزهرى فى التهذيب عجزه كذا :

* رَامَ الْقَطِيعَةَ بَعْدَنَا وَجَفَانَا *

والقطيعة : الهجر ، ومنح : بمعنى أعطى ، والله سبحانه أعلم بقائله :

* * *



وأنشد الجاربردى – وهو الشاهد الثلاثون بعد المائتين ، وهو من شواهد سيبويه – : [من الطويل]

٢٣٠ – بِحَيَّهَلاَ يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَاذِفُ

على أن حَيَّهَلاَ جاء بالألف كما فى البيت ، وهو مركب من حَىَّ ومن هَلاَ ، كتركيب خمسةَ عشرَ ، وهو محكىّ أريد لفظه بدون تنوين

قال الأعلم فى شرح أبيات سيبويه : « الشاهد فى قوله « بحَيَّهَلاَ » فتركه على لفظه محكيا ، يقول : لعجلتهم يسوقون المطايا بقولهم : حَيَّهَلاَ ، ومعناه الأمر بالعجلة ، على أنها متقدمة فى السير متقاذفة عليه : أى مترامية ، وجعل التقاذف للسير اتساعا ومجازا » انتهى .

والإزجاء – بالزاى والجيم – : السوق ، والمطية : الدابة ، وأمامَ – بالفتح – قال ابن الحاجب فى أماليه : « يريد أنهم مسرعون فى السير يسوقون بهذا الصوت لتسرع فى سيرها ، وقال : أمام المطايا ؛ لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها ، بخلاف سَوْق الأواخر ، وقال : سيرها المتقاذف ؛ يعنى أنهم يسوقونها مع كون سيرها متقاذفا ، والتقاذف : الترامى فى السير ، وإذا سيق المتقاذف كان سيره أبلغ مما كان عليه ، وأمام المطايا : فى موضع وصف لمطية ، وسيرها المتقاذف : جملة ابتدائية صفة لمطية ، والجار والمجرور متعلق بيُزْجُونَ » انتهى .

والأجود أن يكون سَيْرُهَا فاعل الظرف ؛ لاعتماده على الموصوف ، والمتقاذف صفة لسيرها ، ويجوز ما قاله الجاربردى (١)

وقد شرحناه بأكثر من هذا فى الشاهد الثالث والستين بعد الأربعمائة من شواهد شرح الكافية

وأما « حيهلا » فى الحديث فقد قال ابن الأثير فى النهاية : « من حديث ابن

(١) ذكر الجاربردى أن « سيرها » مبتدأ ، و « المتقاذف » صفته و « أمام المطايا » متعلق بمحذوف خبر ، والجملة صفة لمطية

مسعود (إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلاَ بِعُمَرَ) أي : أقبل به وأسرع ، وهي كلمتان جعلتا كلمةً واحدة ، حَيَّ : بمعنى أقبل ، وهَلاَ : بمعنى أسرع ، وقيل : بمعنى اسكن عند ذكره حتى تنقضي فضائله » انتهى .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الواحد والثلاثون بعد المائتين — : [من مشطور الرجز]

٢٣١ — قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَهْ

* إِنْ لَمْ أُرَوِّهَا فَمَهْ *

على أن الأَوْلى أن تكون الهاء في مَهْ بدلا من الألف ، وأن تكون دِعَامَةً لما الاستفهامية بعد حذف ألفها بدون جارٍّ على قلة ، وهذا الوجه الثاني لم أره لأحد غيره ، ولم يقل أحد إن « ما » الاستفهامية تحذف ألفها بلا جار ، نعم قالوا : إن ألفها تثبت مع الجار ، وخرّجوا على هذا آيات ، وأما الوجه الأول فهو المعروف ، وذكره ابن جني في شرح تصريف المازني وفي المحتسَب ، وفي سر الصناعة ، قال في المحتسَب بعد إنشاد الأبيات : « يريد إن لم أروِّها فما أصنع ؟ أو فما مغناي ؟ أو فما مقداري ؟ فحذف الألف وألحق الهاء لبيان الحركة » انتهى .

وقال في سر الصناعة : « أخبرنا بهذه الأبيات بعض أصحابنا يرفعه بإسناده إلى قُطْرُب ، ويريد بقوله : من هنه ، من هنا ، فأبدل الألف في الوقف هاء ، فأما قوله : فمه ؛ فالهاء فيه يحتمل تأولين : أحدهما أنه أراد فما : أي إن لم أروِّ هذه الإبل الواردة من هنا ومن هنا ، فما أصنع ؟ منكراً على نفسه أن لا يرويها ، فحذف الفعل الناصب لما التي في معنى الاستفهام ، والوجه الآخر أن يكون أراد إن لم أُرَوِّها فمه : أي فاكفف عني فلست بشيء ينتفع به ، وكأن التفسير الأول أقوى في نفسي » انتهى .

وقوله « قد وردت » أي : الإبل ، والورود : الوصول إلى الماء من غير دخول



فيه ، وقد يكون دخولا ، وأمْكِنَه : جمع مكان ، ومن هاهنا ـ إلى آخره : بدل من أمكنه ، وروى « إن لم تَرَوّها بالخطاب »

* * *

وأنشد بعده : [من الرجز]

لَمَّا رأى أنْ لاَ دَعَهْ وَلاَ شِبَعْ مَالَ إلَى أرْطاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

على أن أصله اضطجع ، فأبدلت الضاد لاماً ، قال ابن جنى فى المحتسب : «إن قيل: قد أحطنا علما بأن أصل هذا الحرف اضتجع ، افتعل من الضَّجْعة ، فلما جاءت الضاد قبل تاء افتعل أبدلت لها التاء طاء فهلا لما زالت الضاد فصارت بإبدالها إلى اللام رُدَّت التاء فقيل : التجع كما تقول : التجم والتجأ ؟ قلنا : هذا إبدال عرض للضاد فى بعض اللغات ، فلما كان أمراً عارضاً أقَرُّوا الطاء بحالها إيذاناً بقلة الحَفْل بما عرض من البدل ، ودلالةً على الأصل المعتمد ، وله غير نظير ، ألا ترى إلى قوله * وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ * وكيف صَحَّحَ الواو الثانية وإن كان قبلها الواو الأولى وبينهما ألف ، وقد جاورت الثانية الطرف ، ولم يقلبها كما قلبها فى أوائل ، وأصلها أواول ؛ لما ذكرنا ؟ إذ كان الأصل العواوير ، وإنما حذفت الياء تخفيفاً وهى مرادة ، فجعل تصحيح الواو دليلا على إرادة الياء ، وقد حكى إدغام الضاد فى الطاء فى قولهم فى اضطجع : اطَّجَعَ ، ومنه قراءة ابن مُحَيْصن (ثُمَّ أطَّرُّه) هذه لغة مَرْذُولة ؛ لما فيها من الامتداد والفُشُوّ ، وأنها من الحروف الخمسة التى يدغم فيها مايجاورها ، ولاتدغم هى فيما يجاورها ، وهى : الشين ، والضاد ، والراء ، والفاء ، والميم ؛ ويجمعها قولهم : ضَمُّ شَفر ، ويروى « فاضْطَجَع » وهو الأكثر والأقيس

وقد تقدم شرح هذا الرجز فى الشاهد الثالث والثلاثين بعد المائة من هذا الكتاب

* * *

وأنشد الجاربردى هنا — وهو الشاهد الثانى والثلاثون بعد المائتين — :

[من البسيط]

٢٣٢ – وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالاً أُسَائِلُهَا
أعيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

على أن أصله أصيلان ، فأبدلت النون لاما ، وأصيلان : مصغرُ جمعِ أصيل

والبيت من قصيدة للنابغة الذبيانى ، وقبله وهو مطلع القصيدة :

يَادَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَبَدِ

والمطلع شرحناه فى الشاهد التاسع والثمانين بعد الثمانمائة ، وشرحنا الثانى فى الشاهد الثانى والسبعين بعد المائتين ، وقد ذكرنا سبب القصيدة مع شرح أبيات من أولها فى الشاهد السابع والأربعين بعد المائتين من شواهد شرح الكافية ، وقد شرحت هذه القصيدة جميعها فى مواضع متعددة هناك

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الثالث والثلاثون بعد المائتين ـ : [من الوافر]

٢٣٣ – فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

على أن أصله اجتزَّ ، قلبت تاء الافتعال دالا

والبيت من أبيات للمُضَرِّسِ بن رِبْعِيّ الفقعسيّ الأسديّ ، وهى

وَضَيْفٍ جَاءَنَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ وَرِيحُ القُرِّ تَحْفِزُ مِنْهُ رُوحَا

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِى يَعْمَلَاتٍ خِفَافِ الوَطْءِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

فَمَضَّ بِسَاقِ دَوْسَرَةٍ عَلَيْهَا عَتِيقُ النِّيِّ لَمْ تَحْفِزْ لَقُوحَا

وَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَنِّي بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

فَلَمَّا أَنْ تَعَجَّلْنَا شِوَاءً قَلِيلَ النُّضْجِ لَكِنْ قَدْ أُلِيحَا

خَلَطْتُ لَهُمْ مُدَامَةَ أَذْرِعَاتٍ بِمَاءِ سَحَابَةٍ خَضِلاً نَضُوحَا

وَفِتْيَانٍ شَوَيْتُ لَهُمْ شِوَاءً   سَرِيعَ الشَّيِّ كُنْتُ بِهِ نَجِيحَا

قوله « وضيف — الخ » الواو واورب ، وجملة « جاءنا » صفة مجرورها ، وجملة « والليل داج » أى : مظلم ؛ حال ، وكذلك جملة « وريح القر — الخ» والقر — بالضم —: البَرْد ، وتحفز — بالحاء المهملة والفاء والزاى —: تدفع ، كأنه لضعفه تدفع رُوحَه ريحُ القُر وتنازعها ، وجواب رُبَّ محذوف : أى تَلَقَّيْته بإكرام ، وجملة «فَطِرْت» : أى أسرعت ؛ معطوفة على الجواب المحذوف ، والمُنْصُل — بضم الميم والصاد المهملة — : السيف ، وَالْيَعْمَلة : الناقة القوية على العمل ، وخِفَاف : جمع خفيفة ، وأنشد سيبويه هذا البيت في موضعين من كتابه كذا :

* دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا *

على أن الشاعر حذف الياء من الأيْدِي لضرورة الشعر ، والسريح : سيور نعال الإبل ، ويخبطن السريح : يطأن بأخفافهن الأرض ، وفي الأخفاف السريح ، والدوامى : التى قد دميت من شدة السير ووطئها على الحجارة ، وقيل : السريح خِرَقٌ تُلَفُّ بها أيدى الجمال إذا دَمِيت وأصابها وجع ، وقوله « بمُنْصُلى » فى موضع الحال من التاء : أى أسرعت ومعى سيفى ، وأقبلت على اليَعْمَلات فعرقبت ناقةً منها وأطعمت لحمها لضيفى ، يريد أنه نحر لضيفه راحلةً من رواحله وهو مسافر ، وقوله « فَعَضَّ » فاعله ضمير المنصل ، والدَّوْسرة : الناقة الضخمة ، والجمل دَوْسرٌ ، وجملة « عليها عتيق النَّيِّ » صفة لدَوْسَرة ، والنَّيُّ — بفتح النون — : الشحم ، والعتيق : القديم ، يريد أنها سمينة ، وفاعل تحفز ضمير الدَّوسرة ، ولَقُوحا : حال ، واللَّقوح : الحَلُوب : أى لم تكن الدوسرة قريبة العهد بالنِّتَاج فتكونَ ضعيفة ، وقوله « وقلت لصاحبى » أراد بالصاحب من يَحْتَطِب له ، بدليل رواية « وقلت لحاطبى » وقوله « لا تحبسانا » يأتى توجيهه ، وروى « لاتحبسنِّى » وهذا ظاهر ، وقوله « بنزع أصوله » الباء سببية ، وروى بدل الباء باللام التعليلية ، والضمير فى

«أصوله» راجع إلى الحطب المفهوم من حاطبي ، والجز : القطع ، وأصله في الصوف ، يقول : لاتقلع أصول الحطب وعروقه واكْتَفِ بقطع الشِّيح فهو أسهل وأسرع ، وَأَلِيجَ : من قولهم : ألحت الشيء بالنار — وَلَوَّحْتُهُ : أى أحميته بها ، والمدامة : الخمر ، وأجودها عندهم خمر أَذْرِعَات ، وهى قرية بالشام ، وَالْخَضِل : الشيء الرَّطْب ، وأراد مزْجَها بالماء ، والنَّضْح : الشرب دون الرى ، والنضوح من قولهم : نَضَحَ عَطَشَه ينضَحه : أى أزاله ، وضمير « كنت به » للشي : أى كنت بشيي لهم ، ويجوز أن يريد كنت بعملى ؛ لأن الذى ذكره عمل ، والنجيح : الْمُنْجح .

وما ذكرناه من الشعر وقائله رواية الخالدِيَّيْن ، ونسب الجوهرى البيت الشاهد ليزيد بن الطثرية ، ورواه كذا عن الكسائى فى مادة (ج ز ز) :

فقُلْتُ لِصَاحِبِى لاَ تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْتَزَّ شِيحَا

قال : ويروى « وأَجْدَزَّ شيحا » وقوله « لاتحبسانا » فإن العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين ، كما قال الراجز : [من الطويل]

فَإِنْ تَزْجُرَانِى يَاابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ... وَإِنْ تَدعَانِى أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا »

انتهى .

قال ياقوت فيما كتبه على الصحاح : « هذا البيت الذى عزاه إلى يزيد ابن الطثرية وجدته لمُضَرِّس بن رِبْعِيّ الفقعسى ، وعوض صاحبى « فقلت لحاطبى» قرأت بخط الخلال أبى الغنائم ، وذكر أنه نقله من خط اليزيدى » انتهى .

قلت : ولا ينبغى أن يقول : قال الراجز ، بل يقول : قال الشاعر ؛ لأن البيت الثانى ليس من الرجز .

وقال ابن برى فى أماليه على الصحاح : البيت إنما هو لمضرس ابن رِبْعِي الأسدى ، وليس هو ليزيد كما ذكره عن الكسائى ، وقبله :

وَفِتْيَانٍ شَوَيْتُ لَهُمْ شِوَاءً ... سَرِيعَ الشَّيِّ كُنْتُ بِهِ نَجِيحَا

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا
وَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَنَّا

كذا فى شعره ، يقول : لاتحبسنا عن شىّ اللحم بأن تقلع أصول الشجر ، بل خذ ماتيسر من قُضْبانه وعيدانه وأسرع لنا فى الشىّ ، وقوله « وإن تزجرانى . . . البيت » هو لسُوَيْدبن كُرَاع العُكْلى ، وكان سُوَيْد قد هجا به عبد الله بن دارم فاسْتَعْدَوْا عليه سعيد بن عثمان فأراد ضربه ، فقال سويد قصيدة أولها :

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَوْفِيِّ لَيْلَى أَلَا تَرَى إِلَى ابْنِ كُرَاعٍ لَا يَزَالُ مُفَزَّعَا
مَخَافَةَ هٰذَيْنِ الْأَمِيرَيْنِ سَهَّدَتْ رُقَادِي وَغَشَّتْنِي بَيَاضاً مُفَزَّعَا

وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو من يحضر معه ؛ ثم قال بعد أبيات :

فَإِنْ أَنْتُمَا أَحْكَمْتُمَانِي فَازْجُرَا أَرَاهِطَ تُؤْذِينِي مِنَ النَّاسِ رُضَّعَا
وَإِنْ تَزْجُرَانِ يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ . . . . البيت

فقوله « فان أنتما أحكمتمانى » دليل على أنه يخاطب اثنين ، وقوله « أحكمتمانى » أى منعتمانى من هجائه ، وأصله من أَحْكَمْتُ الدابة ؛ إذا جعلت فى فيها حَكَمَةَ اللجام ، وقوله « وإن تدعانى » أى : إن تركتمانى حميت عرضى ممن يؤذينى ، وإن زجرتمانى انزجرت وصبرت ، والرُّضَّع : جمع راضع ، وهو اللئيم ، هذا آخر كلام ابن برى :

* * *

وأنشد بعده : [من الرجز]

* لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ *

وتقدم شرحه فى الشاهد السادس بعد المائة

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائتين ـ : [من الرجز]

٢٣٤ — كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ   مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونَ الأُجَّلِ

على أن أصله الأيَّل فأبدلت الياء المشددة جيما للوقف ، كما فى المفصل

قال ابن السكيت فى كتاب الإبدال : « بعض العرب إذا شَدَّد الياء جعلها جيما ، وأنشد عن ابن الأعرابى

* كأَنَّ فِى أَذْنَابِهِنَّ * الخ » انتهى .

ونقله ابن جنى فى سر الصناعة ، ولم يقيداه بالوقف

والبيتان من أرجوزة طويلة لأبى النجم العِجْلى وصف فيها الإبل لهشام ابن عبد الملك ، أولها :

* الْحَمْدُ لِلّٰهِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ *

والضمير فى « أذنابهن » للإبل ، والشُّوَّل : جمع شائل بلا هاء ، وهى الناقة التى تشول بذنبها للقاح ، ولا لبن بها أصلا ، وأما الشائلة فجمعها شَوْلٌ ـ بفتح فسكون ـ وهى النوق التى جَفَّت ألبانها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، والعَبَس ـ بفتحتين ـ : مايتعلق فى أذناب الإبل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها ، يقال منه : أَعْبَسَت ، وعَبِسَ الوسخ فى يد فلان : أى يَبِسَ ، وخص العَبَس بالصيف لأنه يكون أقوى وأصلب ، فشبهه بقرون الإيَّل لأنها أصلب من قرون غيرها ، والأُيَّل ـ بضم الهمزة وكسرها ـ : الذكر من الأوعال ، وأنشد أبو عبيد البكرى فى شرح أمالى القالى قبلهما :

* حَتَّى إِذَا مَا بُلْنَ مِثْلَ الْخَرْدَلِ *

وأنشد بعدها :

* ظَلَّتْ بِنِيرَانِ الْحُرُوبِ تَصْطَلِى *

وقال : إذا أكلت اليَبِيسَ خَثُرت أبوالهن فتراها تتلزق بأسوقهن كالخطمى

والخردل ؛ فإذا ضربْنَ بأذنابها على أعجازها وهى رَطْبة من أموالها ثم بركت اجتمع الشَّعَر وتلصَّق وقام قياماً كأنه قرون الأُيَّل .

قال ابن المستوفى : إنما اختص إبدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف ؛ لأن الياء تزداد خفاء فى الوقف لسكونها ، فأبدلوا منها حرفاً أظهر منها ، وهو الجيم ؛ لقربهما فى المخرَج ، واجتماعهما فى الجهر ، ومتى خرج هـذا الإبدال عن هذين الشرطين ، وهما الياء المشددة والوقف ، عدوه شاذا .

* * *

وأنشد بعده ـ وهو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائتين ـ : [من الرجز]

٢٣٥ — * حَتَّى إذَا مَا أمْسَجَتْ وأمْسَجَا *

على أن أصله أمْسَيَتْ وأمْسَى ، فأبدلت الياء فيهما جيما .

قال ابن جنى فى سر الصناعة : «هذا من أحد ما يدل على ما ندعيه من أن أصل رَمَتْ رَمَيَت ، ألا ترى أنه لما أبدل الياء من أمْسَيَتْ جيما ، والجيم حرف صحيح يحتمل الحركات ولا يلحقه الانقلاب الذى يلحق الياء والواو ، صَحَّحها كما يجب فى الجيم ، فبهذا ونحوه استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيَّرة ، كما استدلوا بقوله عز اسمه : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) أن أصل اسْتَقَامَ اسْتَقْوَمَ ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء ، أو لما جاز ادعاؤهم إياها » انتهى .

وقال ابن المستوفى : «وأورد الزمخشري الأُجَّل ؛ لأن الإبدال فيه وقع حَشْواً فى كلمة وهو أشد شذوذاً من الأول ، وأشـد منه بُعْدًا إبدال الجيم من الياء فى أمْسَجَتْ وأمْسَجا : لبدلها حَشْوًا وأجرى الوصل مجرى الوقف متوهِّما أنها ملفوظ بها ياء ، لأن أصل الألف فيها الياء » انتهى .

وقال أحد شراح أبيات الإيضاح للفارسى : قيل : «إن هذا الشطر للعجاج ،

يريد أمْسَتْ الأُتُن وأمْسَى العَيْرُ ، وقيل : أراد أمْسَتِ النعامة وأمْسَى الظليم ، ولم أعرف له صلة فأتبين الصحيح من ذلك » انتهى .

ولم أقف أنا أيضاً على تتمة هذا الرجز وقائله بشيء ، والله تعالى أعلم :

* * *

باب الإدغام

أنشد الجاربردى فى أوله — وهو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائتين — :

[من الرجز]

٢٣٦ — وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ   ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

على أن هذا البيت لثقله بقرب مخارج حروفه لايكاد يقوله أحد ثلاثَ مرات .

قال الزمخشرى فى ربيع الأبرار : « يزعمون أن علقمة بن صفوان وحَرْبَ بن أمية من قَتْلَى الجن ، قالوا : وقالت الجن :

* وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ * الخ

قالوا : ومن الدليل على أن هذا من شعر الجن أن أحداً لا يقدر أن ينشدْ ثلاث مرات متصلة من غير تَتَعْتُع ويقدر على تكرار أشق بيت من أبيات الانس عشر مرات من غير تتعتع ، والله أعلم » انتهى .

وكذا قال الجاحظ فى كتاب البيان ، وفى شرح تلخيص المفتاح للقُونَوِىّ : « وفى البيت الاقواء ، وهو من عيوب الشعر ، وإنما قلنا فيه الاقواء ؛ لأن البيت مُصَرَّع ، وكل واحد من المصراعين فيه كبيت كامل » هذا كلامه .

وقال بعضهم : قَفْر : مرفوع على تقدير : هو قفر ، ويكون من القطع فى النكرة بقلة ، والقفر : المفازة وأرض لا نبات فيها ولا ماء ، وحرب : هو جد معاية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنه .

* * *

وأنشد بعده أيضاً — وهو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائتين — : [من الطويل]

٢٣٧ — يُذَكِّرُنِيكِ الخَيْرُ والشَّرُّ والّذِى أخافُ وأرْجُو والّذِى أتوقّعُ

على أن هذا البيت خفيفٌ على اللسان لبعد مخارج حروفه .

والبيت أورده أبو تمام فى الحماسة مع بيت قبله فى باب النسيب ، وهو :

رَعاكِ ضَمانُ اللهِ يا أمَّ مالِكٍ وَللهُ أنْ يَشْفِيكِ أغْنَى وأوْسَعُ

ووقع مثله فى شعر مسلم بن الوليد ، قال :

وإنِّى وإسماعيلَ يومَ وَداعِهِ لَكالغِمْدِ يومَ الرَّوْعِ فارَقَهُ النَّصْلُ

أمَا والخَيالاتِ المُمِرّاتِ بَيْنَنا وسائلَ أدَّتْها المَوَدَّةُ والوَصْلُ

لَما خُنْتُ عَهْدًا مِنْ إخاءٍ ولا نأى بِذِكْرِكِ نَأْىٌ عَنْ ضَمِيرِى ولا شُغْلُ

وإنِّى فِى مالِى وأهْلِى كأنَّنِى لِنَأْيِكَ لا مالٌ لَدَىَّ ولا أهْلُ

يُذَكِّرُنِيكَ الدِّينُ والفَضْلُ والحِجى

وقِيلُ الخَنَى والعِلْمُ والحِلْمُ والجَهْلُ

فألْقاكَ فِى مَذْمُومِها مُتَنَزِّهًا وألْقاكَ فِى مَحْمُودِها ولَكَ الفَضْلُ

وأحْمَدُ مِنْ أخْلاقِكَ البُخْلَ إنَّهُ بِعِرْضِكَ لا بالمالِ حاشا لَكَ البُخْلُ

ثَناءٌ كَعَرْفِ الطِّيبِ يُهْدَى لِأهْلِهِ ولَيْسَ لَهُ إلَّا بَنِى خالِدٍ أهْلُ

فإنْ أغْشَ قَوْمًا بَعْدَهُمْ أوْ أزُورَهُمْ

فَكالوَحْشِ يَسْتَدْنِيهِ لِلقَنَصِ المَحْلُ

* * *

وأنشد بعده أيضا ـ وهو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائتين ، وهو من شوهد سيبويه ـ : [من البسيط]

٢٣٨ — لا دَرَّ دَرِّىَ إنْ أطْعَمْتُ نازِلَهُمْ

قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدِى البُرُّ مَكْنُوزُ

لَوْ أَنَّهُ جَاءَنِي جَوْعَانُ مُهْتَلِكٌ ... مِنْ بُؤَّسِ النَّاسِ عَنْهُ الْخَيْرُ مَحْجُوزُ

على أن بُؤَّسًا فيه الإدغام للهمزتين ، وهو جمع بائس ، وهو الفقير ، والرواية إنما هى « من جُوَّعِ الناسِ عنه الخير محجوز » .

والبيتان أول قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، والأول من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد رفع مكنوز خبرا عن البُر ، على إلغاء الظرف ، ولو نصب على الحال لكان حسنا ، قال السُّكَّرِىّ فى أشعاره : قال أبو نصر : ويقال إنها للمتنخل الهذلى ، وجواب لو بعد أبيات أربعة ، وهو :

لَبَاتَ أُسْوَةَ حَجَّاجٍ وإِخْوَتِهِ ... فِي جَهْدِنَا أَوْلَهُ شِفٌّ وتَمْزِيزُ

قال شارح أشعار الهذليين : كان نزل بقوم جُعْفِىّ ، وكان قراه عندهم الحَتِىّ وهو سويق المُقْل ، والحتى — بالحاء المهملة بعدها المثناة الفوقية على وزن فعيل — والمقل — بالضم — : ثمر الدَّوْم ، والقِرْف — بكسر القاف وسكون الراء بعدها فاء — : القشر ، يقول : إن أطعمت نازلهم مثل ما أطعمونى فلا درَّ درِّى ، وقوله « لو أنه جاءنى جوعان — الخ » ضمير أنه للشأن وجَوْعان — بفتح الجيم — بمعنى الجائع فاعل جاءنى ، وروى « جَوْعَانَ مهتلكا » بنصبهما على الحالية ، فتكون الهاء فى « أنه » ضمير نازلهم ، والمحجوز : المحروم والممنوع ، ومن : بيانية ، وعن : متعلقة بمحجوز ، وحجاج : ابن الشاعر ، والجهد — بفتح الجيم وضمها — : القوت ، وأصل معناه الطاقة ، وقيل : الضر الذى قد أصابه ، وأصل معناه المشقة ، والشِّف — بالكسر — : الفضل ، وتمزيز : تفضيل من المِز — بالكسر — أى : يكون له مِزّ على أولادى ، يقال : هذا أَمَزُّ من هذا : أى أفضل ، وكذلك أَشَفُّ ، يقول : لو نزل بى مثل هذا ما قصَّرت به ولا أطعمته قشر المُقْل ، بل بات عندنا أسوة أولادى ، بل كان متميزاً عنهم بزيادة الاكرام .

* * *

وأنشد الشارح ـ وهو الشاهد التاسع والثلاثون بعد المائتين ، وهو من شواهد سيبويه ـ : [من البسيط]

٢٣٩ — مَهْلاً أعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي
أنِّى أجُودُ لِأقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا

على أن «ضننوا» شاذ للضرورة ، والقياس ضَنُّوا بالادغام ، وأنشده سيبويه فى موضعين من كتابه : الأول فى باب ما يحتمل الشعر من أول كتابه ، والثانى فى باب اختلاف العرب فى تحريك الآخر من أواخر كتابه ، قال فيه : « واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجْرَوْه على الأصل ، قال قَعْنَب ابن أم صاحب :

* مَهْلاً أعَاذِلَ . . . . البيت »

وقال آخر :

* يَشْكُو الْوَجَا مِنْ اظْلَلٍ وَاظْلَلِ * » انتهى .

قال ابن خلف : مَهْلاً منصوب بإضمار فعل ، كأنه قال أمهلى يا عاذلتى ولا تبادرى باللوم ، ومهلا : فى موضع إمهالا ، وعاذل : منادى مرخم عاذلة ، أراد يا عاذلة قد جربت من خلقى أنى أجود على من بخل علىّ وأعطى من لا ألتمس منه المكافأة ، وإن ضنوا شرطٌ محذوف الجواب ، كأنه قال : وإن ضنوا لم أضنّ ، وصف أنه جَوَاد لا يصرفه الْعَذْل عن الجود .

وقَعْنَب بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون ، ومعناه فى اللغة الشديد الصلب من كل شىء ، وهو غطفانى .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الأربعون بعد المائتين ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الرجز]

٢٤٠ — * تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وأَظْلَلِ *

على أنه شاذ ضرورة ، والقياس أظلّ بالادغام

قال الأعلم : « الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظلّ ضرورة ، وهو باطن خف البعير ، والوجى : الحَفَى ، يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خفيه » انتهى

وبعده :

* مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وظَهْرٍ مُمْلَلِ *

وتشكو بالمثناة الفوقية ، وفاعله ضمير الإبل ، والوجى بالجيم ، قال الزجاج : مَلّ عليه السفر وأَمَلّ ، إذا طال عليه ، والمراد بالإملال السفر ، أو أنه من أَمَلَّه وأملّ عليه : أى أسامه ، ومُمْلَل : شاذ أيضا ، والقياس مُملّ ، بالادغام

والبيتان من رجز طويل لأبى النجم العِجْلىّ وصف فيه الإبل لهشام بن عبد الملك وأوله :

* الْحَمْدُ لِلّهِ الْعَلِىِّ الْأَجْلَلِ *

وهذا أيضا ضرورة ، والقياس الأجل .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الواحد والأربعون بعد المائتين — : [من الطويل]

٢٤١ — لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ومَنْطِقٌ
رَخِيمُ الْحَوَاشِى لَا هُرَاءٌ ولَا نَزْرُ

على أن الرَّخيم الصوتُ اللَّيِّن ، والترخيم : تَلْيِينُ الصَّوْت

والبيت من قصيدة لذى الرُّمَّة نَسَب فيها بِمَيَّة محبوبته

وَبَشَرَةُ الإنسان — بالتحريك — : ظَاهِرُ بدنه ، والجمع بَشَر ، ويقال : فلان رقيق البشرة والبشر ، بمعنى واحد ، والمنطق : اسم مصدر بمعنى النطق ، والرخيم :

الناعم اللين ، والهُرَاء – بالضم والمد – قال أبو عبيد فى الغريب المصنف : هو المنطق الفاسد ، ويقال : الكثير ، وأنشد البيت ، والنَّزْر : القليل ، قال ابن جنى فى المحتسب : « وما أظرف قوله : رخيم الحواشى : أى لا ينتشر حواشيه فتهزأ فيه ، ولا يضيق عما يحتاج من مثلها إليه للسماع والفُكاهة ، لكنه على اعتدال » انتهى . ومثله للسيد المرتضى فى أماليه قال : « الهراء الكثير ، فكأنه قال إن حديثها لا يقلّ عن الحاجة ولا يزيد عليها » انتهى . وقال ابن السيرافى « وصفها باعتدال الخِلْقة والأخلاق »

* * *

وأنشد بعده – وهو الشاهد الثانى والأربعون بعد المائتين – : [من البسيط]

٢٤٢ — واذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً

مِنَ الْحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَها الصِّيَرُ

على أن عِدَّانًا أصله عِتْدَان ، فأبدلت التاء دالاً فأدغم

وهو جمع عَتُود ، وهو الجَذَعُ من الْمِعْزَى ، وهو مارعِيَ وقوِى وأتى عليه حَوْل ، وَالْحَبَلَّق – بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة واللام المشددة – : أولاد المعز الصغار الأجسام القصار ، وغُدَانة – بضم الغين المعجمة – : أبو قبيلة من تميم ، وهو غُدانة بن يربوع ، يريد واذكر لغدانة : أى لهذه القبيلة أولادَ المعز ؛ فإنها رعاة ليس لها ذِكر ولا شرف ، والمُزَنَّمة : التى لها زَنَمة ، والزَّنَمة – بالتحريك – : شىء يقطع من أذن البعير والمعز فيترك مُعلَّقًا ، والضأن لا زنمة لها ، وضمير « حولها » للعِدّان ، وتبنى – بالبناء للمفعول – : من البناء ، والصير – بكسر ففتح – : جمع صيرة ، قال الجوهرى : الصيرة حظيرة الغنم ، وجمعها صير مثل سيرة ، وأنشد هذا البيت

وهو من قصيدة طويلة للأخطل النصرانى مدح بها عبد الملك بن مروان وذكر فيها قتل عُمَيْر بن الحُبَاب ، وكان قد خرج على عبد الملك ، ويغريه بقتل زُفَرَ بن الحارث الكلابى ثم تدرّج لهجو قبائل قيس عَيْلاَن لكونهم كانوا مع

ابن الحُبَاب وزُفَرَ بن الحارث ، وهذه أبيات منها :

أمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فليس لَهُمْ عِنْدَ المَكَارِمِ لاَ وِرْدٌ ولاَ صَدَرُ

مُخَلَّفُونَ وَيَقْضِي النَّاسُ أمْرَهُمُ وهُمْ بِغَيْبٍ وفي عَمْيَاءَ مَا شَعَرُوا

مُلَطَّمُونَ بأعْقَارِ الحِيَاضِ فما يَنْفَكُّ مِنْ دَارِمِيٍّ فِيهِمُ أثَرُ

الآكِلُونَ خَبِيثَ الزَّادِ وَحْدَهُمُ والسَّائِلُونَ بِظَهْرِ الغَيْبِ مَا الخَبَرُ

وَاذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَّانًا مُزَنَّمَةً مِنَ الحَبَلَّقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصِّيَرُ

وَمَا غُدَانَةُ فِي شَيْءٍ مَكَانَهُمُ الحَابِسُو الشَّاءِ حَتَّى تَفْضُلَ السُّؤَرُ

جمع سُؤْر ، وهو الفَضْلة

قَدْ أقْسَمَ المَجْدُ حقًّا لاَ يُحَالِفُهُمْ حَتَّى يُحَالِفَ بَطْنَ الرَّاحَةِ الشَّعَرُ

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائتين ، وهومن شواهد سيبويه — : [من البسيط]

٢٤٣ — هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفْوًا وَيُظْلَمُ أحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

على أنه جاء بالأوجه الثلاثة ، وهو ترك الإدغام والإدغام على الوجهين بالظاء والطاء .

وقال ابن جنى فى سر الصناعة : «روى على أربعة أوجه هذه الثلاثة ، والرابعة فينظلم ، وهذه ينفعل»

وأورده سيبويه على الإدغام بالوجهين ، قال الأعلم : « الشاهد فيه قلب الطاء من يظطلم ظاء معجمة ، لما أرادوا إدغام الطاء فيها ، والظاء أصلية ، والطاء مبدلة من تاء الافتعال الزائدة ، فلما أرادوا الإدغام قلبوا الأصلي ليدغم فيه

الزائد ، والأقيس الأكثر فيَطَّلِمُ — بطاء غيرمعجمة — لأن حكم الإدغام أن يدغم الأول فى الثانى ، ولا يراعى فيه أصل ولا زيادة ، والبيت يقوله لهَرِم بن سنان المرى ، ومعنى يُظْلَم يُسْأَل فى حال عسرته و يكاف ماليس فى وسعه أى : فيَظَّلِم : أى يتحمل ذلك و يتكلفه » ، انتهى .

والبيت من قصيدة لزهير بن أبى سُلْمى ، مدح بها هَرِمًا المذكور ، وأولها :

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ بَلَى وَغَيَّرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

والنائل : الإحسان ، والعفو : ما كان سهلا من غير مَطْلٍ ، ومعنى «و يُظْلَم أحيانا — الخ » أنه يُطْلَب منه فى غير وقت الطلب ولا موضعه فيُعْطى ، جَعَلَ السؤال منه فى غير وقت السؤال ظلما ، وجعل إعطاءَهُ ما سئل على تلك الحال وتكلُّفَه لذلك أظِّلاما

* * *

وأنشد الجاربردى — وهو الشاهد الرابع والأربعون بعد المائتين ، وهو من شواهد سيبويه — : [من الطويل]

٢٤٤ — وَفِى كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ

فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

على أن أصله خَبَطْتَ ، فقلب وأدغم

قال سيبويه : « وسمعناهم ينشدون هذا البيت لعلقمة بن عَبَدَة

* وَفِى كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطٌّ — الخ *

وأعْرَفُ اللغتين وأجودهما أن لاتقلبها طاء ؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار ، وإنما تجىء لمعنى ، وليست تلزم هذه التاء الفعل ، ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبا قلت فعل ؟ فلم تكن فيه تاء . . . إلى آخر ما ذكره »

قال الأعلم : «الشاهد فيه إبدال التاء من خبطت طاء لمجاورتها الطاء ومناسبتها في الجهر والإطباق ، فأراد أن يكون العمل من وجه واحد ، وأن يكون الحرفان في الطبع وجهارة الصوت كحرف واحد ، وهذا البدل يطرد في تاء مُفْتَعِل إذا وقعت بعد الطاء ، كقولك مُطَّلِب في مفتعل من الطَّلَب ، ولا يطرد في مثل خَبَطْتَ ؛ لأن الفعل يكون لغير المخاطب والمتكلم ، فلا تقع التاء في آخره ، فلم تلزمه لزوم التاء للطاء في مُفْتَعِل ، يقول : هذا للحارث بن أبي شِمْر الغساني ، وكان قد أوقع ببني تميم وأسر منهم تسعين رجلا فيهم شأس بن عَبَدَةَ أخو عَلْقَمَة بن عَبَدَةَ فوفد عليه علقمةُ مادحا له وراغباً في أخيه فلما أنشده القصيدة وانتهى منها إلى هذا البيت قال له الحارث : نعم ، وأذْنبَةٌ ، والذَّنوب : الدَّلْو مَلْأى ، فضربت مثلا في القِسْمة والحَظّ ومعنى خَبَطْتَ أسْدَيْت وأنعمت ، وأصل الخبط ضرب الشجر بالعصا ليتحاتّ ورقها فتعلفه الإبل ، فجعل ذلك مثلا في العطاء ، وجعل كل طالبٍ معروفاً مختبطاً ، وكل مُعْطٍ خابطاً .

الحارث ابن أبي شمر الغساني وبنو تميم

و بعد البيت :

فَلاَ تَحْرِمَنِّي نَائِلاً عَنْ جَنَابَةٍ   فَإِنِّي امْرُؤٌ وَسْطَ القِبَابِ غَرِيبُ

والجنابة : الغُربة ؛ فخيره الحارث بين الحباء الجزل وإطلاق أسْرَى بني تميم ، فقال له علقمة : عَرَّضْتني لألسن بني تميم ، دعني يومي هذا حتى أنظر في أمري ، فأتاهم في السجن ، فعرفهم تخيير الحارث له ، فقالوا له : وَيْلَكَ ! أتدعنا وتنصرف ؟ قال : فإن الملك سيكسوكم ويحملكم ويزودكم ، فاذا بلغتم الحي فلي الكسوة والحُمْلان وبقية الزاد إن اخترت إطلاقكم ؟ قالوا : نعم ، فدخل من غده على الحارث وعرفه أنه قد اختار إطلاقهم على الحباء ، فأطلقهم وكساهم وحملهم ، فلما انتهوا إلى الحي وَفَوْا لعلقمة بما جعلوا له ، وهذا البيت آخر أبيات كتاب سيبويه» ا ه

انتهى كلام الأعلم .

أقول : القصيدة التى منها البيت الشاهد مذكورة فى المفضليات ، وذكر ابن الأنبارى فى شرحها ما ذكره الأعلم ، والبيت الذى أورده الأعلم ليس بعده ، وإنما هو قبله بأبيات كثيرة ، ومطلع القصيدة :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

ويعجبنى منها قوله :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ ... فَلَيْسَ لَهُ مِنْ وُدِّهِنَّ نَصِيبُ

يُرِدْنَ ثَرَاءَ الْمَالِ حَيْثُ عَلِمْنَهُ ... وَشَرْخُ الشَّبَابِ عِنْدَهُنَّ عَجِيبُ

وعلقمة بن عَبَدَة — بفتح العين والموحدة — : شاعر جاهلى من الفحول ، وكان صديقاً لامرىء القيس . وقد ترجمناه فى الشاهد الثانى عشر بعد المائتين من شرح أبيات شرح الكافية .

* * *

الحـــذف

أنشد المصنف فى المتن — وهو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائتين — :

[من الطويل]

٢٤٥ — تَقِ اللهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

على أن « تَقِ » أمر من يَتَقِي بفتح التاء المخففة ، وماضيه تَقَى ، وأصلهما اتَّقَى يَتَّقِي بالتشديد على افتعل يفتعل من الوقاية ، والأصل اوتقى يوتقى ، فقلبت الواو فى الأولى ياء لانكسار ما قبلها ، ثم أبدلت تاء وأدغمت وأبدلت فى الثانية تاء ، وأدغمت ، ولم تحذف لعدم انكسار ما بعدها ، فلما كثر الاستعمال



كذا حذفوا التاء الساكنة منهما ، وهى فاء الفعل ، فصارا : تَقَى يَتَقِى بتخفيف التاء المفتوحة ، وحذفت الهمزة من الماضى لعدم الحاجة إليها فصار تَقَى ، ووزنه تَعَلَ محذوفَ الفاء ، فأخذ الأمر وهو تَقِ من يَتَقِ ، بدون همزة وصل ؛ لأن ما بعد حرف المضارعة مُحَرَّك .

وقول الجاربردى : قالوا تَقَى يَتْقِى كَرَمَى يَرْمِى يلزمه أن يقال فى أمره : اْتقِ، وفى اسم فاعله تَاقٍ ، وغير ذلك ، ولم يسمع شىء منها .

وقد بينا فيما كتبناه على البيت الأول من شرح بانت سعاد لابن هشام منشأ قوله هذا ، و بسطنا الكلام عليه .

وهذا المصراع عجز وصدره :

* زِيادَتَنَا نُعْمَانُ لاَ تَنْسَيَنَّهَا *

وهو من قصيدة لعبد الله بن همام السَّلُولى خاطب بها النعمان بن بَشير الأنصارى ، وكان أميراً على الكوفة فى مدة معاوية رضى الله عنه ، وكان معاوية قد زاد ناساً فى عَطَائهم عَشَرَةً ، فأنفذها النعمان ، وترك بعضهم ، لأنهم جاءوا بكُتُب بعد ما فرغ من الجملة ، وكان ابن همام ممن تخلف ، فكلمه ؛ فأبى عليه ، فقال ابن همام هذه القصيدة يُرَقِّقُه عليه ، و يتشفع بالأنصار ، و يمدح معاوية رضى الله عنه ، وقد أوردنا أبياتاً منها هناك وشرحناها .

وقوله « زيادتنا » منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المؤكد بالنون ، قال الرضى : إن الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله ، وروى « لا تحرِمَنَّنا » بدل لا تنسينها ، ونُعْمان : منادى ، وهو النعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى ، ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمانى سنين ، وحدث حديثين أوثلاثة ، وكان أميراً على الكوفة لمعاوية تسعة أشهر ثم صار أميراً على حِمْصَ له ، ثم ليزيد ، فلما مات يزيد صار النعمان زُبَيْرِيا ، فخالفه أهل حمص ، فأخرجوه وقتلوه ، كذا فى الاستيعاب

* * *

وأنشد الجار بردى — وهو الشاهد السادس والأربعون بعد المائتين — [من الطويل]

٢٤٦ — غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ
وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمِ

على أن أصله « على الماء » كما بيَّنه .

قال المبرد فى الكامل : يريد على الماء ، والعرب إذا التقت فى مثل هذا اللامان استجازوا حذف إحداهما استثقالاً للتضعيف ، لأن ما بقى دليل على ما حذف ، يقولون : عَلْمَاءِ بنو فلان ، وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر منه اللام المعرفة ؛ فإنهم يجيزون معه حذف النون التى فى قولك : بنو ، لقرب النون من اللام ، وذلك قولك : فلان من بَلْحَارِث ، و بَلْعَنْبر ، و بَلْهُجَيْم

والبيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا لأحد الخوارج قالها فى وقعة دُولاب[1] وهزموا أهل البصرة حتى غرق أكثرهم وعطفوا على بنى تميم فأصابوا

وقوله « غَدَاةَ » بدل من يوم فى قوله « وَلَوْ شَهِدَتْنِي يَوْمَ دُولاب » فى البيت قبله ، وقوله « طَفَتْ عَلْمَاءِ » أى : علت على الماء جثث الذين غرقوا فى الماء من بكر لما فرّوا من الخوارج ، وعاجت : عطفت ومالت ، وصدور : فاعل ، واللام فى « الخيل » عوض من ضمير المتكلم : أى صدور خيلنا ، وشطر : ظرف بمعنى

(١) دولاب - قريه بينها وبين الأهواز أربعة فراسخ ، كانت بها وقعة بين أهل البصرة وأميرهم مسلم بن عُبَيْس بن كريز بن حبيب بن عبد شمس وبين الخوارج ، قتل فيها نافع بن الأزرق رئيس الخوارج وخلق منهم ، وقتل مسلم بن عبيس فولوا عليهم ربيعة بن الأجذم وولى الخوارج عبد الله بن الماخور ، فقتلا أيضا ، وولى أهل البصرة الحجاج بن ثابت وولى الخوارج عثمان بن الماخور ، ثم التقوا فقتل الأميران ، فاستعمل أهل البصرة حارثة بن بدر الغدانى ، واستعمل الخوارج عبيد الله ابن الماخور ، فلما لم يقدم بهم حارثة قال لأصحابه : كرنبوا ودولبوا وحيث شئتم فاذهبوا ، وكرنبي . موضع بالأهواز أيضا ، وكان ذلك سنة ٦٥ ه ، انظر ياقوت



جهة متعلق بعاجت ، و يأتى عاج متعديا أيضا ، وهو الأكثر ، يقال : عُجْتُ البعير أعوجه عَوْجاً ومعَاجاً ؛ إذا عطفتَ رأسه بالزمام ، و به روى أيضا ، « وعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيم » وكأنّ الجار بردى لم يقف على منشأ الشعر حتى قال : « يعنى قَتْل هؤلاء وقصدهؤلاء ، وقيل : طفَتْ علماء يذكر فى موضع المدح ، والمعنى أنهم عَلوْا فى المنزلة والعزِّ بحيث لا يعلوهم أحد ، كما أن الميتة تطفو على الماء . وتعلو عليه » هذا كلامه ؛ وكذا لم يفهم معناه خَضِر الموصلى فى شرح أبيات التفسيرين ، قال : «المعنى أن هذه القبيلة زمان علوا فى المنزلة والغلبة على العدو حتى كأنهم طفَوا وعَدُوُّهم رسب ، وأقبلت صدور خيلهم وعطفتها نحو القبيلة المسماة بتميم ، والبيت لم اطلع على قائله » انتهى كلامه

أقول : البيت من قصيدة أوردها المبرد فى قصص الخوارج من الكامل ، ونسبها لِقَطَرىّ بن الفجاءة المازنى ، وهى :

لَعَمْرُكَ إِنِّى فِى الْحَيَاةِ لَزَاهِدٌ ... وَفِى الْعَيْشِ مَالَمْ أَلْقَ أُمَّ حَكِيمِ
مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبِيضِ لَمْ يُرَ مِثْلُهَا ... شِفَاءً لِذِى بَثٍّ وَلاَ لِسَقِيمِ
لَعَمْرُكَ إِنِّى يَوْمَ أَلْطِمُ وَجْهَهَا ... عَلَى نَائِبَاتِ الدَّهْرِ جِدُّ لَئِيمِ
وَلَوْ شَهِدَتْنِى يَوْمَ دُولاَبَ أَبْصَرَتْ ... طِعَانَ فَتًى فِى الْحَرْبِ غَيْرِ ذَمِيمِ
غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ ... وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمِ
وَكَانَ لِعَبْدِ الْقَيْسِ أَوَّلُ جِدِّهَا ... وَأَحْلاَفِهَا مِنْ يَحْصُبٍ وَسَلِيمِ
وَظَلَّتْ شُيُوخُ الْأَزْدِ فِى حَوْمَةِ الْوَغَا ... تَعُومُ وَظَلْنَا فِى الْجِلاَدِ نَعُومُ
فَلَمْ أَرَ يَوْماً كَانَ أَكْثَرَ مُقْعَصًا ... يَمُجُّ دَماً مِنْ فَائِظٍ وَكَلِيمِ

وَضَارِبَةٍ خَدًّا كَرِيمًا عَلَى فَتًى ... أَغَرَّ نَجِيبِ الْأُمَّهَاتِ كَرِيمِ

أُصِيبَ بِدُولَابٍ وَلَمْ تَكُ مَوْطِنًا ... لَهُ أَرْضُ دُولَابٍ وَدَيْرُ حَمِيمِ

فَلَوْ شَهِدَتْنَا يَوْمَ ذَاكَ وَخَيْلُنَا ... تُبِيحُ مِنَ الْكُفَّارِ كُلَّ حَرِيمِ

رَأَتْ فِتْيَةً بَاعُوا الْإِلَهَ نُفُوسَهُمْ ... بِجَنَّاتِ عَدْنٍ عِنْدَهُ وَنَعِيمِ

وقال الأصبهانى فى الأغانى : « ذكر المبرد أن الشعر لقَطَرِىّ بن الفُجَاءة ، وذكر الهيثم بن عدى وخالد بن خِداش أنه لعمرو القَنَا ، وذكر وَهْب بن جرير أنه لحبيب ابن سَهْم التميمى ، وذكر أبو مِخْنَف أنه لعبيدة بن هلال اليشكرى ، وقال المدينى : هو لصالح بن عبد الله العَبْشَمِى » والله تعالى أعلم

وقوله « مالم ألق أم حكيم » بفتح الحاء وكسر الكاف ، قال صاحب الأغانى : « أخبرنى احمد بن جعفر جَحَظَة ، قال : حدثنى ميمون بن هارون ، قال : حُدِّثت أن امرأة من الخوارج كانت مع قَطَرِىّ بن الفُجَاءة يقال لها أم حكيم ، وكانت من أشجع الناس وأجملهم وجهاً وأحسنهم بدينهم تمسُّكا ، وخطبها جماعة منهم فردتهم ، ولم تجب إلى ذلك ، فأخبر من شهدها أنها كانت تحمل على الناس ، وترتجز : [من الرجز]

أَحْمِلُ رَأْسًا قَدْ سَئِمْتُ حَمْلَهُ ... وَقَدْ مَلِلْتُ دَهْنَهُ وَغَسْلَهُ

* أَلَا فَتًى يَحْمِلُ عَنِّى ثِقْلَهُ *

قال : وهم يُفَدُّونها بالآباء والأمهات ، فما رأيت قبلها ولا بعدها مثلها »

وقوله « جِدُّ لئيم » بكسر الجيم — خبرُ إنى ، يريد أنى لئيم جدا ، ودُولاب — بالضم — : قرية من عمل الأهواز بينها وبين الأهواز أربعة فراسخ ، وكانت بها الحرب بين الأزارقة من الخوارج وبين مسلم بن عُبَيْس[1] بن كريز خليفة عبد الله

(١) كذا فى الكامل ، والذى فى ياقوت فى مادة (دولاب) « ابن عنبس » وفى نسختين من أصول هذا الكتاب (عنبسة)

ابن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، وكان ذلك فى أيام ابن الزبير سنة خمس وستين . وقوله « غداة طفت علماء ـ البيت » هكذا رأيته فى نسختين قديمتين صحيحتين جدا من نسخ الكامل ، وكذلك هو المشهور أيضا ، ورأيت صاحب الأغانى أدرج بينهما بيتا ، ورواه هكذا

غداةَ طفَتْ علْماءِ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ   وَأُلَّافُهَا مِنْ حِمْيَرٍ وسلِيمِ
وَمَالَ الْحِجَازِيُّونَ دُونَ بِلَادِهِمْ   وعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمِ

وقوله « وكان لعبد القيس ـ الخ » هو قبيلة ، وأحلافها ـ بالجر ـ معطوف عليه ، جمع حِلْف ـ بالكسر ـ وهو الحالف والمعاهد ، ويَحْصِبُ وسليم : قبيلتان ، بيان لأحلافها ، وأولُ جدها ـ بالرفع ـ : اسم كان ، وخبرها المجرور قبله ، والجد ـ بفتح الجيم ـ : الاجتهاد ، والمعنى كقول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللهِ لِلْفَتَى   فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

وقوله «وظلت شيوخ الأزد ـ الخ » أى : شجعانها تعوم فى دمائها ، والجلاد ـ بكسر الجيم ـ : المجالدة والمضاربة بالسيف ، والمُقْعَص: اسم مفعول : الذى قتل فى مكانه فلم يبرح ، والفائظ : الذى فاظت نفسه : أى خرجت روحه ، والكليم : المجروح ، وقوله «رأت فتية باعوا الإله نفوسهم » بزعمهم هذا سَمَّوْا أنفسهم شُرَاة ، وهو جمع ، شارٍ ، قال الجوهرى : والشراة الخوارج ، الواحد شارٍ ، سموا بذلك لقولهم : إنا شَرَيْنَا أنفسنا فى طاعة الله تعالى : أى بعناها بالجنة حين فارقنا الأئمة الجائرة ، يقال منه : تَشَرَّى الرجل

وقعة دولاب

وهذا خبر وقعة دولاب . روى صاحب الأغانى[١] بسنده إلى خالد بن خِداش قال : «إن نافع بن الأزرق لما تفرقت آراء الخوارج ومذاهبهم فى أصول مقالتهم أقام بسوق الأهواز وأعمالها لا يعترض الناس وقد كان متشككا فى ذلك ؛ فقالت له امرأته

---

(١) انظر (حـ ٦ ص ١٤٢) دار الكتب و (٦ ص ٣) بولاق



إن كنت قد كفرت بعد إيمانك وشككت فدع نِحْلتك ودَعْوتك ، وإن كنت قد خرجت من الكفر إلى الإسلام فاقتل الكفار حيث لقيتهم وأثخن فى النساء والصبيان ، كما قال نوح عليه السلام (لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) فقبل قولها وبسط سيفه فقتل الرجال والنساء والولدان ، وجعل يقول : إن هؤلاء إذا كبِروا كانوا مثل آبائهم ؛ فاذا وطىء بلدا فعَلَ هذا به إلى أن يجيبه أهله ، ويدخلوا فى ملته فيرفع السيف ويضع الجباية ؛ فعظم أمره واشتدت شوكته وفشا عماله فى السواد ، فارتاع لذلك أهل البصرة ومشوا إلى الأحنف بن قيس وشكوا إليه أمرهم ، قالوا : ليس بيننا وبين القوم إلا ليلتان وسيرتهم ما عَلِمْتَ ، فقال لهم الأحنف : إن سيرتهم فى مصركم إذا ظفروا به مثل سيرتهم فى سوادِكم ، فخذوا فى جهاد عدوكم ، وحرضهم فاجتمع إليه عشرة آلاف رجل بالسلاح فأتى عبدُ الله بن الحارث بن نوفل وسأله أن يؤمر عليهم أميرا ؛ فاختارلهم مسلم بن عُبَيْس بن كُرَيْز بن ربيعة وكان فارسا شجاعا دينّا ، فأمَّرَه عليهم فلما نفذ من جسر البصرة أقبل على الناس وقال : إنى ما خرجت لامتيار ذهب ولا فضة ، وإنى لأحارب قوما إن ظفرت بهم فما وراءهم إلا سيوفهم ورماحهم ؛ فمن كان من شأنه الجهاد فلينهض ، ومن أحب الحياة فليرجع ، فرجع نفر يسير ؛ فلما صاروا بدُولاب خرج إليهم نافع واقتتلوا قتالا شديدا حتى تكسرت الرماح ، وعُقِرت الخيل ، وكثرت الجراح والقتلى ، وتضاربوا بالسيوف والعَمَد فقتل فى المركة ابن عُبَيس وذلك فى جمادى الآخرة سنة خمس وستين ، وقتل نافع بن الأزرق ، والشُّراة يومئذ ستمائة رجل ، وكانت الحدَّة وبأس الشُّراة واقعا ببنى تميم وبنى سدوس ، واستخلف ابن عُبَيس وهو يجود بنفسه الربيعَ بن عمرو الغُدَانىّ وكان يقال له : الأجذم ، وكانت يده أصيبت بكابل مع عبد الرحمن بن سَمُرة ، واستخلف نافعُ بنُ الأزرق عُبَيْدَ الله بن بشير أحد بنى سَليط ابن يربوع ، ولم يزل الربيع يقاتل الشُّراة نيفا وعشرين يوما ، ثم أصبح ذات يوم فقال لأصحابه : إنى مقتول لا محالة ، إنى رأيت البارحة كان يدى التى أصيبت بكابل

انحطت من السماء فجذبتنى ، فلما كان من الغد قاتل إلى الليل ثم غاداهم فقتل يومئذ ، فلما قتل الربيع تدافع أهل البصرة الراية حتى خافوا العطب ؛ إذ لم يكن لهم رئيس ، ثم أجمعوا على الحَجَّاج بن باب الحِمْيَرِيِّ ، وقد اقتتل الناس يومئذ وقبله يومين قتالا شديدا لم يقتتلوا مثله : تطاعنوا بالرماح حتى تقصَّفَتْ ، ثم تضاربوا بالسيف والعَمَد حتى لم يبق لأحد منهم قوة ، حتى كان الرجل يضرب الرجل فلا يغنى شيئا من الإعياء ، وحتى كانوا يترامون بالحجارة ويتكادمون بالأفواه ، فلما تدافع القوم الراية اتفقوا على الحجاج وامتنع من أخذها ، فقال له كُرَيب بن عبد الرحمن : خذها ولا تخف ، فانها مَكْرُمة ، فقال إنها لراية مشئومة ما أخذها أحد إلا قتل ، فقال له كريب : يا أعور تقارعت العرب [على أمرها] ثم صيروها إليك فتأبى خوف القتل ؟ خذ اللواء ، فان حضر أجَلك قتلت : كانت معك أو لم تكن ، فأخذ اللواء وناهضهم واقتتلوا حتى انتقضت الصفوف وصاروا كراديس (١) ، والخوارج أقوى عُدَّة بالدروع والجواشِن (٢) ، فحمل الحجاج يغمض عينيه ويحمل حتى يغيب فى الشُّراة ويَطْعُن فيهم ، ويقتل حتى يظن أنه قد قتل ، ثم يرفع رأسه وسيفه يقطر دما ، ويفتح عينيه فيرى الناس كراديس يُقاتل كلٌّ قوم فى ناحية ، ثم التقى الحجاج وعِمْرَان بن الحارث الراسبيُّ فاختلفا ضربتين : كل منهما قتل صاحبه ، ثم تحاجزوا فأصبح أهل البصرة وقد هرب عامتهم وولوا حارثة بن بدر الغُدَانىَّ أمرهم ؛ فلما تسلم الراية نادى فيهم أن يثبتوا فإذا فتح الله عليهم فللعرب زيادة فريضتين وللموالى زيادة فريضة ، وندب الناس فالتقوا وليس بأحد منهم قوة وقد فشت فيهم الجراحات ، وما تطأ الخيل إلا على القتلى ؛ فبيناهم كذلك إذ أقبل من اليمامة جمع من الشُّراة يقول المُكَثِّر إنهم مائتان ، والمقلِّل : إنهم أربعون ، فاجتمعوا وهم مريحون مع أصحابهم فصاروا كوكبة واحدة ؛ فحملوا على الناس فلما رآهم حارثة بن بدر نكص برايته فانهزم وقال :

---

(١) الكراديس جمع كردوسة ـ كعصفورة ـ وهو كتيبة الخيل .
(٢) الجواشن : جمع جوشن ، وهو الزرد يلبس على الصدر

كَرْنِبُوا وَدَوْلِبُوا وحَيْثُ شِئْتُمْ فاذْهَبُوا

وقال :

أَيْرُ الْحِمَارِ فَرِيضَةٌ لِعَبِيدِكُمْ والْخُصْيَتَانِ فَرِيضَةُ الْأَعْرَابِ

فتتابع الناس على أثره منهزمين ، وتبعهم الخوارج فألقوا أنفسهم فى دُجَيْل [1] فغرق منهم خلق كثير ، وسلمت بقيتهم ، وكان ممن غرق دَغْفَل بن حنظلة أحد بنى عمرو بن شيبان ، ولحقت قطعة من الشُّراة خيل عبد القيس فأكبوا عليهم فعطفت عليهم خيل بنى تميم فعاونوهم وقاتلوا الشُّراه حتى كشفوهم ؛ فانصرفوا إلى أصحابهم وعبرت بقية الناس ؛ فصارحارثةومن معه بنهر تِيْرَى والشُّراة بالأهواز ، فأقاموا ثلاثة أيام ؛ و كان على الأزد يومئذ قَبِيصة بن أبى صُفْرة أخو الْمُهَلَّب ، وغرق من الأزد يومئذ عدد كثير ؛ فقال شاعر الأزارقة : [من الوافر]

يَرَى مَنْ جَاء يَنْظُرُ فِى دُجَيْلٍ شُيُوخَ الْأَزْدِ طَافِيَةً لِحَاهَا »

* * *

وأنشد أيضا : [من الرجز]

يا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاةِ عَمْرِو بْنِ يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ

وتقدم شرحه مفصلا فى الشاهد الثالث والعشرين بعد المائتين .

مسائل التمرين

أنشد فيها : [من الرجز]

لاَ تَقْلُوَاهَا وادْلُوَاهَا دَلْوَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا

وتقدم شرحه فى الشاهد السادس عشر بعد المائتين .

* * *

وأنشد بعده — وهو الشاهد السابع والأربعون بعد المائتين — : [من الوافر]

(١) دجيل : نهر صغير بالأهواز حفره أزدشير بن بابك .

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

على أن قوله « وتستطارا » من استطاره : أى طيره .

« ومتى » اسم شرط ، و « تلقنى » شرطه و « ترجف » جزاؤه ، وروى بدله «تُرْعَدْ» بالبناء للمفعول ، و « روانف »فاعل ترجف ، و « فردين » حال من الفاعل والمفعول .

قال أبو على : « تستطارا ، جزم عطف على تُرْعد ، حملته على الأليتين أوعلى معنى الروانف ، لأنهما اثنان فى الحقيقة ، وهذا أحسن من أن تحمله على أن فى (تستطارا) ضمير الروانف ، وتجعل الألف بدلا من النون الخفيفة ؛ لأن الجزاء واجب » انتهى .

والروانف : جمع رانفة ، بالراء المهملة والنون والفاء ، وهى طرف الألية الذى يلى الأرض إذا كان الإنسان قائما ، و « تستطارا » بمعنى تطلب منك أن تطير خوفا وجبنا ، والعرب تقول : لمن اشتد به الخوف : طارت نفسه خوفا .

وقد شرحنا هذا البيت على وجوه شتى من الإعراب ، ونقلنا ما للناس فيه فى الشاهد التاسع والستين بعد الخمسمائة من شواهد شرح الكافية .

وهو من أبيات ثلاثة عَشَر لعنترة العبسى الجاهلى خاطب بها عُمارة بن زياد العبسى ، وقد شرحناها هناك على وجه لا مزيد عليه بعون الله وفضله .

* * *

وأنشد بعده : [من الرجز]

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيَّنِ *

وتقدم الكلام عليه فى الشاهد الخامس والعشرين من أوائل هذا الكتاب

مقدمة علم الخط

أنشد فيها : [من الطويل]

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *

وتقدم الكلام عليه أيضا فى الشاهد الرابع والعشرين بعد المائة من هذا الكتاب .

* * *

وأنشد بعده : [من الرجز]

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاء كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ *

وهذا أيضا قد تقدم شرحه فى الشاهد الواحد بعد المائة من هذا الكتاب .

* * *

وأنشد الْجَارَبَرْدِىُّ فيها — وهو الشاهد الثامن والأربعون بعد المائتين — : [من الرجز]

٢٤٨ — بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

على أن عمْرا إذا دخله اللام لضرورة الشعر لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر

وحُرَّاس : جمع حارس ، فاعل باعد . أى جعلوه بعيدا لا يقدر على القرب من بابها ، وأم العمر : مفعول باعد ، والقُصُور : جمع قصر وهو بيت على بيت ، و « على » بمعنى اللام .

وهذا البيت أنشده ابن جنى فى سر الصناعة عن الأصمعى لزيادة اللام فى العلم ضرورة ، وتبعه ابن هشام فى بحث « أل » من المغنى ، وهو لأبى النَّجْم العِجْلِىّ ، و بعده :

وغَيْرَةٌ شَنْعَاءُ مِنْ غَيُورِهَا   فَالسِّحْرُ لاَ يُفْضِى إلَى مَسْحُورِهَا

وغيرة : معطوف على حُرَّاس ، وأراد بالغَيور زوجها ، وأراد بالسِّحر كلامها اللذيذ الذى يستميل القلوب كما تستمال بالسحر ، والافضاء : الوصول ، وأراد بالمسحور نفْسَه .

وأبو النجم من بنى « عِجْل » ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو أحد رجاز الاسلام المتقدمين فى الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجاج فى النعت ، وله مع هشام بن عبد الملك نوادر وحكايات مضحكات أوردها

الأصبهانى فى كتاب الأغانى :

***

وأنشد بعده أيضاً — وهو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائتين — :

[من الرجز]

٢٤٩ – هُمُ الأُلَى إنْ فَاخَرُوا قَالَ العُلَى

بِفِى امْرِىءٍ فَاخَرَكُمْ عَفْرُ البَرَى

على أن الألى المقصور لا يكتب بعد ألفه واو ؛ لأن الألف واللام قبله تدفع اشتباهه بإلى الجارة .

والبيت من مقصورة ابن دريد اللُّغَوِىِّ ، وقبله :

بَلْ قَسَماً بِالشُّمِّ مِنْ يَعْرُبَ هَلْ ‌ ‌ لِمُقْسِمٍ مِنْ دُونِ هَذَا مُنْتَهَى

كان أقسم أولا بابل الحُجَّاج على طريقة العرب ، ثم أضرب فأقسم بالشُّمِّ من يَعْرُبَ ، والشم : السادات والأشراف ، جمع أشم ، وهو المرتفع الأنف ، وهو من صفات الشريف ، و « من يعرب » فى موضع الحال للشُّم ، أو صفه له ؛ لأن لامه للجنس ، و يعرب : أبو قبيلة من عرب اليمن ، وهو يعرب بن قحطان بن هود عليه السلام ، و إنما أقسم به لأنه أبو الأزد ، وابن دريد أزدى ؛ فيكون أقسم بآبائه وأجداده العظماء ، و « هل » للاستفهام التقريرى ، وهو حمل المخاطب على الإقرار و « مُقْسِم » اسم فاعل من أقسم ، و « دون » بمعنى غير ، واسم الإشارة ليعرب ، و « منتهى » غاية ينتهى إليها ، وهو فاعل الظرف ، والجملة اعتراض بين القسم و بين جوابه الآتى بعد أربعة أبيات .

وقوله « هم الألى الخ » استئناف بيانى فى جواب لِمَ لا يكون دون يعرب مُنْتَهًى للمُقْسِم ، و « الالى » بمعنى الذين ، واحده الذى من غير لفظه و « فاخروا » عارضوا بالفخر ، والفخر : التمدح بالخصال المحمودة ، والعلى : الرفعة ، وقوله « بفِى امْرِىءٍ » خبر مقدم ، وجملة « فاخركم » صفة امرىء و « عَفْرُ البَرَى » مبتدأ مؤخر



والجملة دعائية مقول القول ، والعَفْر — بفتح العين المهملة وسكون الفاء — : التراب المنبث فى الهواء ، والبَرَى — بفتح الموحدة — : التراب ، و «هم» مبتدأ و «الأُلى» خبره ، والجملة الشرطية مع جوابها صلة الألى ، وجواب القسم بعد أبيات ثلاثة على هذا النمط ، وهو :

أَزَالُ حَشْوَ نَثْرَةٍ مَوْضُونَةٍ حَتَّى أُوَارَى بَيْنَ أَثْنَاءِ الْجُثَى

أى : لا أزال ، فحذفت لا النافية ، كقوله تعالى : (تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) وحَشْو : بمعنى لابس ؛ لأن حشو الشىء يلبس الشىء ، والنثرة : الدرع السابغة ، والموضونة : المحكمة ، وأُوَارَى : بالبناء للمفعول بمعنى أغطَّى ، والأثناء : جمع ثِنْى — بكسر فسكون — وهو تراكب الشىء بعضه على بعض ، والجُثَى — بضم الجيم — : جمع جَثْوَة بفتحها ، وهو التراب المجموع ويعنى به تراب القبر .

وابن دريد هو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدِىّ ، ولد بالبصرة ونشأ بها ، أخذ العلم عن جم غفير من المشاهير ، كأبى حاتم ، والرِّيَاشِىّ ، والأُشْنَانْدَانِىّ ، وابْن أخى الأصمعى ، ثم خرج إلى نواحى فارس ، وصحب جماعة من ملوكها وصحب ابْنَ مِيكَالَ الشاه ، وأخاه ، وكانا يومئذ على عمالة فارس ، فعمل لهما كتاب الجمهرة فى اللغة ، وقلداه ديوان فارس ، ثم مدحهما بهذه القصيدة المقصورة وهى تشتمل على نحو الثلث من المقصور ، وفيها كل مثل سائر ، وخبر نادر ، والمواعظُ الحسنة ، والحكمُ البالغةُ ، وقد شرحتها قديما شرحا مختصرا فيه حَلُّ ألفاظها وبيان معانيها

وعاش رحمه الله ثلاثا وتسعين سنة ، ومات فى سنة إحدى وعشرين وثلثمائة ، وقد استوفينا الكلام على ترجمته وسرد مؤلفاته وأحواله فى شرح المقصورة

ولنختم الكلام بحمد الله ذى الإنعام ، والصلاة والسلام على أفضل رسله الكرام محمد وعلى آله وصحبه العظام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الطاهرين ،
و بعد فهذا فهرس تراجم الشعراء الذين ترجمتهم فى شرح شواهد شرحَيِ الشافية
لنجم الأئمة الرضى ، والفاضل الجار بردى ، ولم تذكر فى شرح شواهد الكافية

حرف الالف

أبو الأخزر الحِمَّانِيّ : فى الشاهد الثلاثين
والأزرق العَنْبَرِيّ : فى الخامس والستين
وأعشى هَمْدان : فى الواحد والأربعين بعد المائة
و إسماعيل بن يسار النسَّاء : فى السابع والخمسين بعد المائة
والأعلم بن جَرادة : فى الستين بعد المائة
وأُنَيْف بن زبان : فى الثمانين بعد المائة

حرف الجيم

جامع بن عمرو الكلابى : فى الشاهد التاسع والستين بعد المائة
وجندل بن المُثَنَّى الطُّهَوِيّ : فى السادس والسبعين بعد المائة

حرف الحاء

حُيَيّ بن وائل : فى الشاهد التاسع والأربعين
وأبو حُزَابة التميمى : فى الثالث والسبعين بعد المائة
وحُجْر والد امرىء القيس : فى الثالث والثمانين بعد المائة
وحُصَيْن بن قَعْقَاع : فى الثامن والتسعين بعد المائة

حرف الخاء

خَلَف الأحمر : فى الشاهد الثانى بعد المائتين .

حرف الدال

دُكَيْن الراجز : فى الشاهد الخامس والأربعين .

حرف الراء المهملة

رُهَيْم بن حَزْن : فى الشاهد الواحد والخمسين .

حرف السين

سُؤْر الذئب : فى الشاهد الواحد بعد المائة
وسُكَيْن بن نَضْرة : فى الثانى عشر بعد المائة .

حرف الشين

الشاطبي المقرىء : فى الشاهد المائة

حرف الصاد

الصِّمَّة الْجُشَمِيّ : فى الشاهد الثالث والأربعين

حرف الطاء

طريف بن تميم : فى الشاهد الخامس والسبعين بعد المائة

حرف العين

أبو عمرو بن العلاء : فى الشاهد السادس عشر
وعياض بن دُرَّة : فى الثانى والأربعين
وعُذافِرٌ الـكِنْدِي : فى الثانى عشر بعد المائة .
وَعَمرو بن المسبِّح الطائى : فى الثانى والعشرين بعد المائتين .
وعبد الله خازن كتب الصاحب بن عباد : فى السادس والأربعين بعد المائة .

حرف الفاء

الفضل بن العباس : فى الشاهد السادس والعشرين



حرف القاف

قصىّ بن كِلاب : فى التاسع والأربعين بعد المائة .

وقَعْنَب ابن أم صاحب : فى الثامن والثلاثين بعد المائتين .

حرف الكاف

أبو كاهل اليَشْكُرىّ : فى الشاهد الثالث عشر بعد المائتين .

حرف اللام

لُقَيْم بن أوس : فى الشاهد الثانى والثلاثين بعد المائة .

حرف الميم

مُرّة بن مَحْكان : فى الشاهد الرابع والثلاثين بعد المائة .

ومُضاض بن عمرو الْجُرْهُمى : فى السابع والخمسين بعد المائة .

حرف النون

أبو النجم العِجْلى : فى الشاهد الثامن والأربعين بعد المائتين .

حرف الواو

الوليد بن عُقْبة بن أبى مُعَيْطٍ : فى الشاهد الثامن والثلاثين بعد المائة

وعدة الجميع أربعة وثلاثون



وكان الفراغ من تسويد هذه الأوراق بعد المغرب من ليلة الجمعة الثالثة عشر من صفر الخير عام ثمانين وألف بعد الهجرة النبوية

قال ذلك وكتبه مؤلفه الفقير إلى رحمة ربه وغفرانه عبد القادر بن عمر البغدادى ، لطف الله به وبآبائه وبجميع المسلمين آمين . انتهى من خط المؤلف

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير تلفون ٢٧٦٥٣٨ ـ ٢٧٧١٨٤
حارة حريك - لبنان